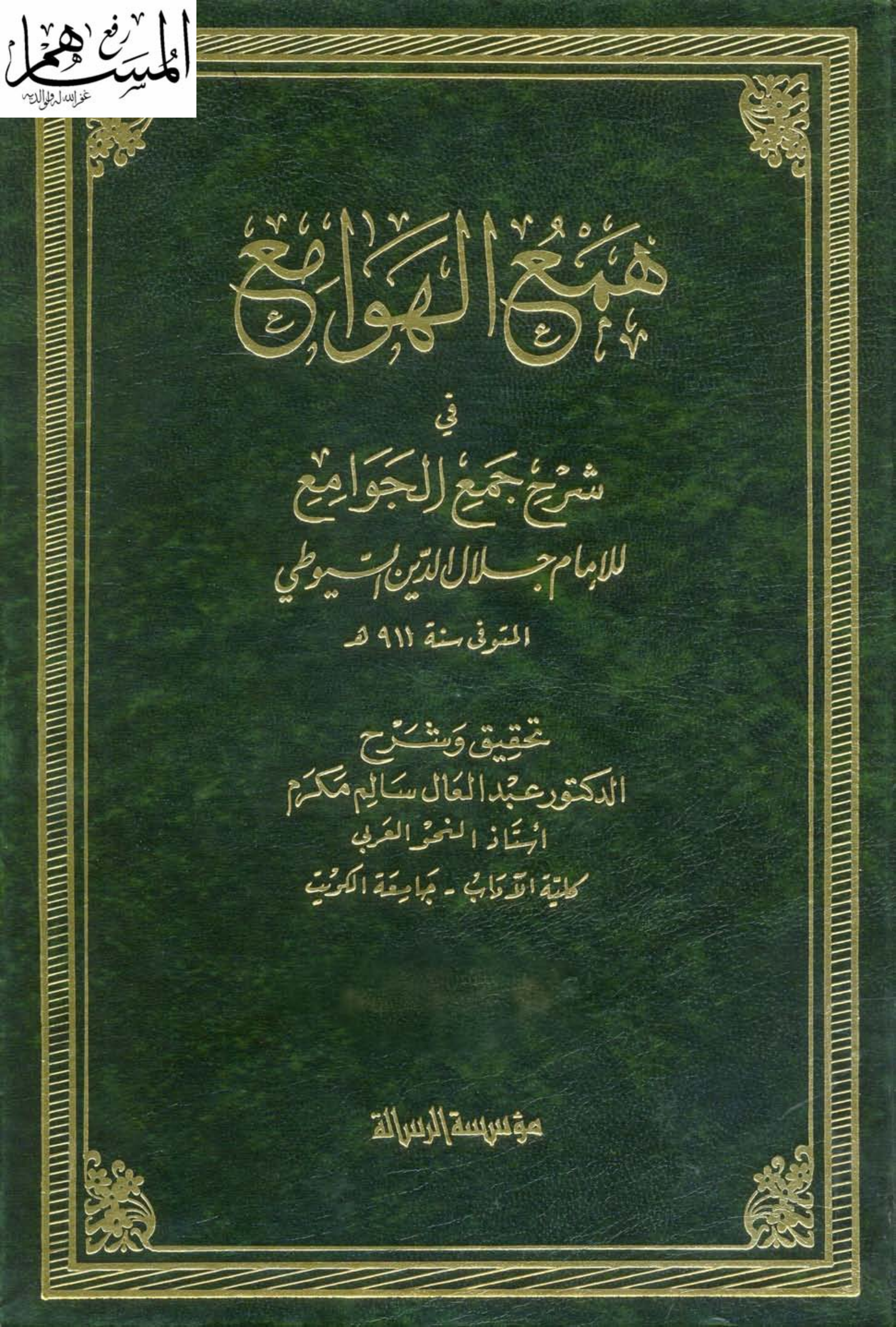
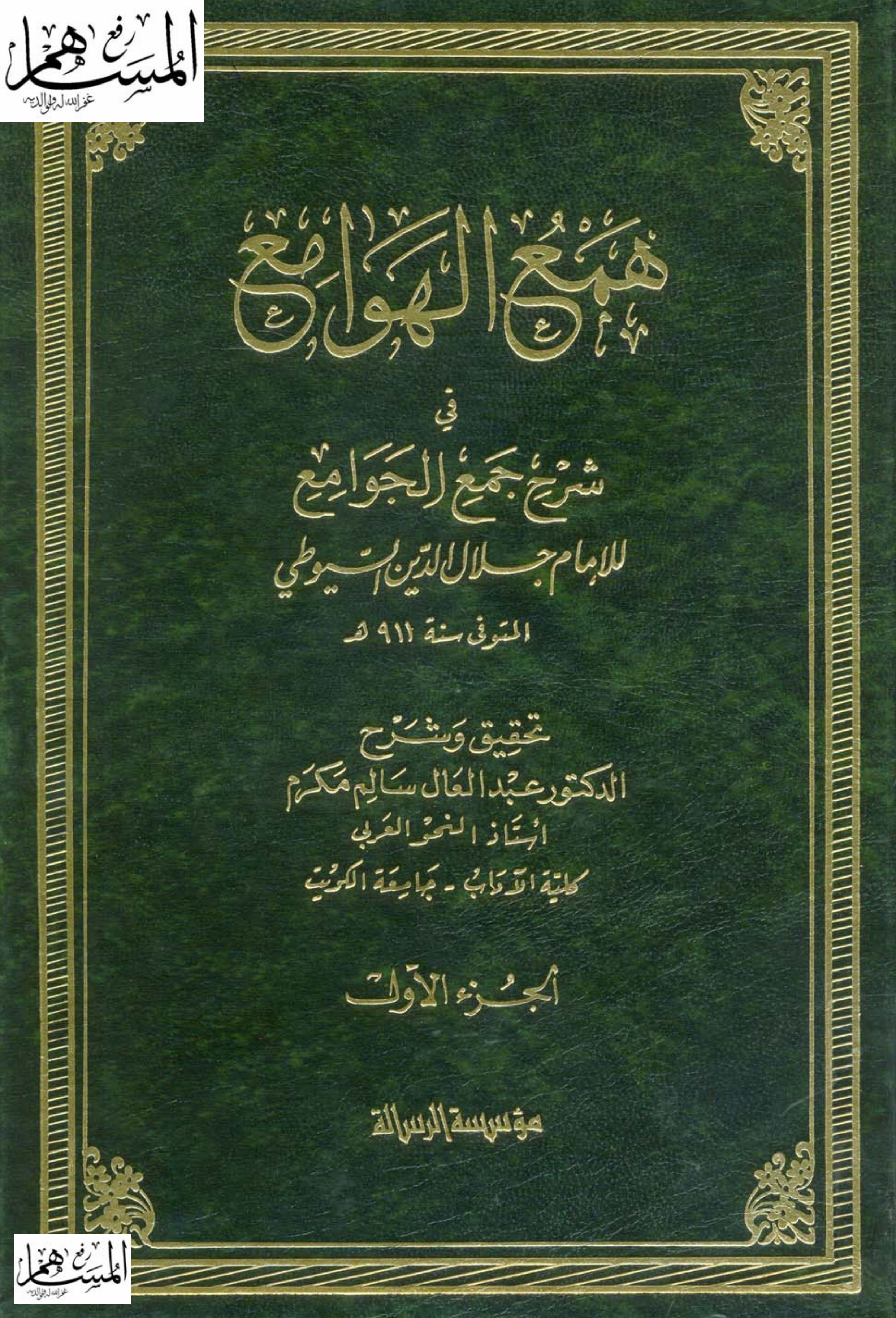


رفع
المساهم
غفر الله له ولوالديه
همع الهوامع
في
شرح جمع الجوامع
للإمام جلال الدين السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ
تحقيق وشرح
الدكتور عبد العال سالم مكرم
أستاذ النحو العربي
كلية الآداب - جامعة الكويت
مؤسسة الرسالة



همع الهوامع
في
شرح جمع الجوامع
للإمام جلال الدين السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ
تحقيق وشرح
الدكتور عبد العال سالم مكرم
أستاذ النحو العربي
كلية الآداب - جامعة الكويت
الجزء الأول
مؤسسة الرسالة

همع الهوامع

في

شرح جمع الجوامع

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الأول

تحقيق وشرح

الأستاذ عبد السلام محمد هارون
أستاذ النحو العربي رئيس قسم اللغة العربية وآدابها
بجامعة الكويت

الدكتور عبد العال سالم مكرم
أستاذ النحو العربي
بكلية الآداب - جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة



بسم الله الرحمن الرحيم

همع الهوامع

١

١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م



مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٨١٥١١٢ - ص.ب: ٧٤٦٠ برقيا: بيوشران



تقديم

(١)السيوطي في ضوء عصره :

لاشك أن العالم أو المفكّر هو نتاج عصره ، وابن بيئته. ونحن حينما ننظر إلى السيوطيّ في هذا الإطار نجد أنه نشأ في عصر المماليك. أو بعبارة أدقّ في أخريات هذا العصر .

وعصر المماليك وصلت فيه الحركات العلمية والفكّرية إلى أوجها من الرّقي والازدهار . فقد كان بحق عصر الثقافة والفكر .

ومما لاريب فيه أن انتصار المماليك على التتار في موقعة عين جالوت كان فاتحة عهد جديد للعالم العربي والإسلامي الذي سقط تحت أقدام التتار الغزاة .

وقد حوّل هذا الانتصار أنظار العلماء والمفكّرين إلى مصر . فوفدوا إليها من الشرق والغرب زرافات ووحداناً .

ورأى المماليك أنهم مسئولون أمام الله وأمام التاريخ عن حياة التراث العربّي والإسلاميّ الذي أوشك على الضّياع بسبب الأحداث الجسام التي مني بها العالم الإسلامي في بغداد ، وفي الأندلس . فعملوا على نشر الثقافة العربية والإسلامية مستعينين بهؤلاء الوافدين من ناحية وبأبناء مصر العلماء من ناحية أخرى . .

ولأجل أن تؤتي الثقافة ثمارها ، ويزدهر الفكر العربي على أسس ثابتة بنوا المدارس وأنشئوا المساجد ، وشادوا الرُّبُط . وأسسوا الخوانق لتسهم هذه الدور جميعاً في بناء الحركة العلمية والفكرية في مصر .

ومع أن المماليك يرتطنون لُكنة أعجميّة ، فقد شاركوا بأنفسهم في هذه الثقافة ، وذلك بتعلمهم اللغة ، وجلوسهم في حلقات العلماء . وقد حدثنا التاريخ أن خليل بن قلاوون كان مثقفاً ثقافة أدبيّة ممتازة حتى أنه كان خبيراً بالأساليب العربّية ، ملماً



بالقواعد النحوية وبلغت دقته في اللغة إلى الحد الذي كان يستطيع فيه أن « ينقد مايعرض عليه من المراسيم ، ويصلحهـا ، ولا يعلم على مكتوب حتى يقرأه كله . ولا بد أن يستدرك على الكتاب مايبين لهم فيه الصواب . وكان يطارح الأدباء بذهن رائق ، وذكاء مفرط »[1]

ولم يبخل المماليك على العلماء بوضعهم في مكانهم اللائق في مجال التقدير والمهابـة ، والاحترام والإجلال من ناحية وفي مجال بذل العطاء ، وتقديم المال الوافر من ناحيـة أخرى مما جعل الكثير من طلبة العلم يسرعون للوصول إلى هذه المكانة المرموقة ، وذلك بالجد في تحصيل العلم ، والسهر على مذاكرته والتنافس في مجال التأليف فيه .

وقد أنشأ المماليك مدارس عديدة في القاهرة والإسكندرية وفي أنحاء البلاد المتعددة .

ففي القاهرة أنشئوا : الناصرية ، والقمحية ، ومنازل العز ، والصالحية ، والظاهرية والمنصورية .

وفي الأقاليم المتعددة : أنشئوا في منية بني خصيب مدارس للشافعية والمالكية ، وفي القوصية مدرستان . وفي منفلوط عدة مدارس ، وفي قوص ستة عشر مكاناً للتدريس ، وفي إسنا مدرستان . وفي الأقصر مدرستان ، وفي أسوان ثلاث مدارس ، وفي دمنهور عدة مدارس ، وفي رشيد كتاب للأيتام .[2]

وبجانب هذه المدارس كانت المساجد ، والربط ، والخوانق تقوم كما أشرنا بدور كبير في نشر العلم والمعرفة .

ألا يدل هذا على أن مصر في هذه الفترة من التاريخ كانت كعبة العلم ، ومستقر الحضارة ، وموئل الفكر ، ومركز الإشعاع .

وقد لمس هذه الحضارة الفيلسوف العربي المؤرخ ابن خلدون فقال في مقدمتـه في الفصل الثالث الذي عقده بعنوان « العلوم إنما تكثر حيث يكثر العمران ، وتعظم الحضارة قال مانصه :

« ونحن لهذا العهد نرى أن العلم والتعليم إنما هو بالقاهرة من بلاد مصر لما أن عمرانها

---

(١) السلوك ١ : ٧٩١ .

(٢) انظر في هذه المدارس : الجزء الثاني من خطط المقريزي ، والجزء الثاني من حسن المحاضرة للسيوطي .



مستبحر ، وحضارتها مستحكمة منذ آلاف السنين ، فاستحكمت فيها الصنائع وتفننت ومن جملتها تعليم العلم . وأكد ذلك فيها وحفظه ماوقع لهذه العصور بها منذ مائتين من السنين في دولة الترك منذ أيام صلاح الدين الأيوبي ، وهلم جرا .

وذلك أن أمراء الترك في دولتهم يخشون عادية سلطانهم على من يتخلفون من ذريتهم لما له عليهم من الرق والولاء ، ولما يخشى من معاطب الملك ونكباته ، فاستكثروا من بناء المدارس ، والزوايا ، والربط ، ووقفوا عليها الأوقاف المُغِلّة ، يجعلون فيها شركاً لولدهم ، ينْظرُ عليها ، أو يصيب منها مع مافيهم غالباً من الجنوح إلى الخير ، والتماس الأجور في المقاصد والأفعال ، فكثرت الأوقاف لذلك ، وعظمت الغلاّت والعوائد ، وكثر طالب العلم ومعلمه بكثرة جرايتهم منها ، وارتحل إليها الناس في طلب العلم من العراق والمغرب ، ونفقت بها أسواق العلوم ، وزخرت بحارها . والله يخلق مايشاء »[1]

الدراسة النحوية من هذا العصر :

من الظواهر اللافتة للأنظار أن الدراسة النحوية في هذا العصر لاتقوم على الدراسة التخصصية ، فالعالم أو المفكر لايعتبر بحق عالماً أو مفكراً إلا إذا أحاط بثقافة عصره في شتى المواد ، والعلوم المختلفة .

وما دام الأمر كذلك فمن العسير فصل الدراسات النحوية عن هذه الدراسات الأخرى لأن النحو مادة لايستغنى عنها لمن يتصدى لمثل هذه الدراسات من ناحية ، ولأن طابع العصر يُلزم أن يكون العالم مُلِماً بعلوم عصره من ناحية أخرى .

ولا أدل على ذلك من أن علماء النحو في هذا العصر كانوا يقومون بتدريس الفقه والقراءات مع أن نبوغهم وشهرتهم كانت في علم النحو لافي علم التفسير أو الفقه .

فابن عقيل مثلا كان يقوم بتدريس الفقه في المدرسة الحروبية التي أنشأها كبير الحروبية بدر الدين محمد بن علي الحروبي المتوفي سنة ٧٥٠ هـ .[2]

والسمين المشهور شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم الحلبي ، نزيل القاهرة كان يتولى تدريس القراءات بجامع ابن طولون ، وله من الكتب النحوية :

---

(١) المقدمة ص ٤٣٤ ـ ٤٣٥ مطبعة مصطفى محمد . (٢) الخطط للمقريزي ج ٢ ص ٢٦٩ .



إعراب القرآن المشهور ، وشرح التسهيل ، وتوفي ٧٥٦ [١] هـ .

وحتى علم التاريخ، فإننا نجد من نبغائه من نبغ في النحو. فابن واصل محمد بن سالم نصرالله بن سالم بن واصل المتوفي ٦٩٧ هـ كان بارعاً في التاريخ كما كان بارعاً في النحو وقد أخذ عنه أبو حيّان ، وقال : هذا من بقايا مَنْ رأيناه من أهل العلم الذي ختمت به المائة السابعة [٢] .

ولكن مع هذا كله كانت هناك مدارس تعلّم النحو مستقلة ، فالمدرسة المنصورية ظفرت بمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبّى الملقب بناظـر الجيش ، قدم القاهرة ، ولزم أبا حيان ، ومهر في العربيّة ، وله شرح التسهيل ، ودرّس بالمنصورية، وتوفي في ذي الحجة سنة ٨٧٨ هـ [٣]

والأزهر ظفر بابن الدماميني بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر الإسكندرانيّ ، ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣ ، وفاق في النحو وتصدّر بالجامع الأزهر لإقراء النحو . مات في شعبان ٨٢٧ هـ [٤]

والجامع الأقمر ظفر بالنحوي أحمد بن عثمان السنجاري. قال الصفدي: ولد سنة ٦٢٥ هـ ، وكان إمام الجامع الأزهر متصدّراً في النحو بجامع الأقمر [٥] .

مما تقدّم نرى أن الفصل بين علوم الدين ، وبين الدراسات النحوية لم يكن متيسّراً من منهج الدراسة في هذا العصر ، كما رأينا أن الدراسة النحوية ظفرت بنصيب كبير بين الدراسات المختلفة ، وكانت حلقاتها جنباً إلى جنب مع حلقات الموادّ الأخرى .

ولا نبالغ إذا قلنا : إن الدراسة النحوية كانت أخطر الدراسات التي تتألّف منها ثقافة العصر ، لانجد عالماً استغنى عنها .

السيوطي : حياته ، ونشأته ، وثقافته :

في أخريات هذا العصر الذي رسمنا خطوطه العريضة في مجال الثقافة والفكر ، نشأ

(١) حسن المحاضرة ١ : ٥٣٦ .

(٢) بغية الوعاة ١ : ١٠٨ .

(٣) البغية ١ : ٢٧٥ .

(٤) حسن المحاضرة ١ : ٥٣٨ .

(٥) بغية الوعاة : ١ : ٣٣٦.



السيوطي . أدرك ثقافة عصره وعايشها في وعي ويقظة . وذكاء وفطنة حتى وصل إلى مرتبة الأكابر الذين يشار إليهم بالبنان ، بل نستطيع أن نقول : إنه كان نجم القــرن التاسع ، وأوائل القرن العاشر في علوم عصره . كان مبرّزاً في هذه العلوم جميعاً ، لم يترك عِلْماً إلا وقد أخذ منه بنصيب كبير مما يجعلنـا نقول : إن السيوطي كان دائرة معارف تشير بوضوح إلى ثقافته الواسعة . وفكره الناضج . وذكائه المشرق . وعلمه الغزير .

والسيوطي لم يترك للمؤرخين بعده مئونة البحث عنه للكشف عن نسبه . ومعرفة أساتذته . وجلاء حياته الاجتماعية . التي نشأ في ظلالها . والعلوم التي تعمق فيها ، أو أحاط بها ، والمؤلفات التي أنتجها ، نقول : لم يترك السيوطي حياته غامضة من بعده تخضع للاجتهاد والاستنباط ، لأنه كتب لنفسه ترجمة ذاتيّة صادقة سجلها في كتابه : حسن المحاضرة [1] . ويعنينا في هذا البحث أن نترك له مجال القول ليحدّثنا عن نفسه ، فقال مانصه :

« ترجمة مؤلف هذا الكتاب عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظرالدين محمد بن سيف الدين ، خضربن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام الخضيريّ الأسيوطيّ .

وإنما ذكرت ترجمتي في هذا الكتاب اقتداء بالمحدّثين قبلي . فقلّ أن ألّف أحد نهم تاريخاً إلاّ وذكر ترجمته فيه . وممّن وقع له ذلك الإمام عبد الغفار الفارسيّ في تاريخ نيسابور . وياقوت الحموي في معجم الأدباء ، ولسان الدين بن الخطيب في تاريخ غرناطة والحافظ تقيّ الدين الفارسيّ في تاريخ مكة ، والحافظ أبو الفضل بن حجر في قضاة مصر وأبو شامة في الروضتين ، وهو أورعهم وأزهدهم ، فأقول :

أماّ جدّي الأعلى همام الدين ، فكان من أهل الحقيقة ومن مشايخ الطرق ، وسيأتي ذكره في قسم الصوفية . ومَنْ دونه كانوا من أهل الوجاهة والرياسة ،منهم من ولى الحكم ببلده ، ومنهم من ولى الحسْبة بها ، ومنهم من كان تاجراً في صحبة الأمير شيخـون ، وبنى مدرسة بأسيوط ، ووقف عليها أوقافاً ، ومنهم من كان متجوّلاً ولا أعرف منهم من خدم العلم حق الخدمة إلا والدي ...

وأماّ نسبتنا بالخضيري فلا أعلم ماتكون إليه هذه النسبة إلاّ (الخضيريّة) ، محلّة ببغداد ،

---

(1) حسن المحاضرة : ١ : ٣٣٥ — ٣٣٩ .

وقد حدثني من أثق به أنه سمع والدي رحمه الله يذكر أن جدّه الأعلى كان أعجمياً أو من الشرق . فالظاهر أن النسبة إلى المحلّة المذكورة .

وكان مولدي بعد المغرب ليلة الأحد مستهلّ رجب سنــة تسع وأربعين وثمانمائة .

وحملت في حياة أبي إلى الشيخ محمد المجذوب . رجل كان من كبار الأوليـاء بجوار المشهد النفيسي ، فبرك عليّ . ونشأت يتيماً . فحفظت القرآن . ولي دون ثماني سنين . ثم حفظت العُمْدة ، ومنهاج الفقه والأصول . وألفية ابن مالك

وشرعت في الاشتغال بالعلم من مستهل سنة أربع وستين . فأخذت الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ ، وأخذت الفرائض ، عن العلاّمة فرضيّ زمانه الشيخ شهاب الدين الشار مساحيّ الذي كان يقال : إنه بلغ السنّ العالية . وجاوز المائة بكثير — والله أعلم بذلك قرأت عليه في شرحه على المجموع .

وأُجزت بتدريس العربيّة في مستهل سنة ست وستين . وقد ألفت في هذه السنة ، فكان أول شيء ألفته شرح الاستعاذة والبسملة . وأوقفت عليه شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البُلقينيّ ، فكتب عليه تقريظاً . ولازمته في الفقه إلى أن مات . فلازمت ولَدَه ، فقرأت عليه من أول التدريب لوالده إلى الوكالة . وسمعت عليه من أول الحاوى الصغير إلى العدد. ومن أول المنهاج إلى الزكاة . ومن أول التنبيه إلى قريب من باب الزكـاة ، وقطعة من الروضة من باب القضاء ، وقطعة من تكملة شرح المنهاج للزركشيّ ومن إحياء الموات إلى الوصايا أو نحوها .

وأجازني بالتدريس والإفتاء من سنة ست وسبعين وحضر تصديري .

فلما توفي سنة ثمان وسبعين لزمت شيخ الإسلام شرف الدين المناوي . فقرأت عليه قطعة من المنهاج ، وسمعته عليه في التقسيم إلا مجالس فاتتني ، وسمعت دروساً من شرح البهجة ، ومن حاشية عليها ، ومن تفسير البيضاوي .

ولزمت في الحديث والعربيّة شيخنا الإمـام العلامة تقيّ الدين الشِّبْلي الحنفيّ ، فواظبته أربع سنين ، وكتب لي تقريظاً على شرح ألفية ابن مالك ، وعلى جمع الجوامع في العربيّة تأليفي ، وشهد لي غير مرّة بالتقدم في العلوم بلسانه وبنانه : ورجع إلى قولي مجرّداً في حديث ، فإنه أورد في حاشيته على (الشفاء) حديث أبي الحمرا في الإسراء ، وعزاه إلى تخريج ابن ماجه ، فاحتجت إلى إيراده بسنده ، فكشفت ابن ماجه في مظنته فلم أجده



فمررت على الكتاب كله ، فلم أجده فاتّهمت نظري ، فمررت ثانية فلم أجده ، فعدت ثالثة فلم أجده ورأيته في معجم الصحابة لابن قانع ، فجئت إلى الشيخ وأخبرته فبمجرد ماسمع مني ذلك أخذ نسخته ، وأخذ القلم فضرب على لفظ : ابن ماجه ، وألحق ابن قانع في الحاشية ، فأعظمت ذلك وهبته لعظم منزلة الشيخ في قلبي ، واحتقاري في نفسي فقلت : ألا تصبرون ، لعلكم تراجعون ؟ فقال : لا ، إنما قلدت في قولي ابن ماجه البرهان الحلبيّ . ولم أنفك عن الشيخ إلى أن مات .

ولزمت شيخنا العلامة أستاذ الوجود محي الدين الكافِيَجيّ أربع عشرة سنة ، فأخذت عنه الفنون من التفسير ، والأصول والعربيّة والمعاني ، وغير ذلك ، وكتب لي إجازة عظيمة .

وحضرت عند الشيخ سيف الدين الحنفيّ دروساً عديدة في الكشّاف والتوضيح وحاشيته عليه ، وتلخيص المفتاح ، والعضُد .

وشرعت في التصنيف في سنة ست وستين ، وبلغت مؤلفاتي إلى الآن ثلاثمائة كتاب سوى ما غسلته ، ورجعت عنه .

وسافرت بحمد الله تعالى إلى بلاد الشام ، والحجاز ، واليمن ، والهند ، والمغرب ، والتكرور .

ولمّا حججت شربت من ماء زمزم ، لأمور ، منها أن أصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البُلقينيّ ، وفي الحديث رتبة الحافظ ابن حجر .

ورزقت التبحرّ في سبعة علوم : التفسير ، والحديث ، والفقه ، والنحو ، والمعاني والبيان ، والبديع ، على طريقة العرب والبلغاء ، لا على طريقة العجم ، وأهل الفلسفة .

والذي أعتقده أن الذي وصلت إليه من هذه العلوم السبعة سوى الفقه والنقول التي اطلعت عليها فيها ، لم يصل إليه ، ولا وقف عليه أحد من أشياخي ، فضلاً عمن هو دونهم .

وأمّا الفقه فلا أقول ذلك فيه ، بل شيخي فيه أوسع نظراً وأطول باعاً .

ودون هذه السبعة في المعرفة : أصول الفقه ، والجدل ، والتصريف ، ودونها الإنشاء والترسل ، والفرائض ، ودونها القراءات ولم آخذها عن شيخ ، ودونها الطبّ .

وأمّا علم الحساب فهو أعسر شيء عليّ ، وأبعده عن ذهني ، وإذا نظرت في مسألة تتعلق به ، فكأنما أحاول جبلاً أحمله .



وقد كملت عندي الآن آلات الاجتهاد بحمد الله تعالى ، أقول ذلك تحدثاً بنعمة الله تعالى لافخراً ، وأيّ شيء في الدنيا حتى يطلب تحصيلها بالفخر ،وقد أزف الرحيل، وبدا الشيب ، وذهب أطيب العمر ، ولو شئت أن أكتب في كل مسألة مصنفاً بأقوالها ، وأدلتّها النقليّة والقياسيّة ، ومداركها ونقوضها ، وأجوبتها ، والموازنة بين اختلاف المذاهب فيها لقدرت على ذلك من فضل الله لا بحولي ولا بقوتي، فلا حول ولا قوة إلا بالله ، ماشاء الله ، لاقوّة إلا بالله .

وقد كنت في مبادىء الطلب قرأت شيئاً في علم المنطق، ثم ألقى الله كراهتـه في قلبي ، وسمعت أن ابن الصلاح أفتى بتحريمه فتركته لذلك ، فعوّضني الله عنه علـم الحديث الذي هو أشرف العلوم .

وأمّا مشايخي في الرواية سماعاً ، وإجازة فكثير أوردتهم في المعجم الذي جمعتهم فيه ، وعدتهم نحو مائة وخمسين ولم أكثر من سماع الرواية لاشتغالي بما هوأهم وهوقراءة الدّراية . » .

بعد هذا العرض لحياته ، ونشأته ، وأساتذته ، والعلوم التي تمكن منها ، وتبحّر فيها ، والعلوم التي لم يصل فيها إلى درجة التبحر انتقل إلى كتابة ثَبَت بأسماء مصنفاتـه مبتدئاً بفن التفسير ثم بفن الحديث ثم بالأخبار المفردة في مسائل مخصوصة على ترتيـب الأبواب . وبعد ذلك ينتقل إلىّ عرض مؤلفاته في فنّ العربيّة وتعلقاته ، فإذا فرغ منه بدأ بمؤلفاته في فن الأصول والبيان والتصوف ، ويختم سجل مصنفاته (١) بمؤلفاتـه في التاريخ والأدب .

وبعد ، فإن هذا العصر أدى للعلم رسالة عظيمة استطاعت أن تسير بخطىً ثابتة في قافلة الزمن ، مصونة من عوادي العجمة والانحراف ، والضياع والاندثار .

وقد كان السيوطي بمؤلفاته الكثيرة . ومصنفاته العديدة صاحب الرسالةالكبرى في الحفاظ على تراث الإسلام والعروبة .

وما زالت مائدته في عصرنا هذا حافلة بألوان شتّى من المعرفة ، نحواً وفقهاً ، حديثاً وأصولاً ، تفسيراً ولغة، مما يدلّ على المقدرة الفائقة ، والموهبة الخلاّقة .

---

(١) انظر ثبت مصنفاته في حسن المحاضرة ١ : ٣٣٩ — ٣٤٤ .



ولمّا ودّع الدنيابعد أن ملأها بفكره سنة ٩١١ هـ في يوم الخميس تاسع شهر جمادى الأول رثاه عبد الباسط بن خليل الحنفيّ بقصيدة مطلعها :

مات جلال الدين غيث الورى مجتهد العصر إمام الوجود

إلى أن يقول :

مصيبة حلّت فحلت بنا وأورثت نار اشتعال الكبود
صبرنا الله عليها وأوْ لاهُ نعيماً حلّ دار الخلود

(٢) كتاب : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع .

من ترجمة السيوطي لنفسه عند الإشارة إلى مؤلفاته في فن العربية وتعلقاته ذكر أن من مؤلفاته : جمع الجوامع ، وشرحه يسمى : همع الهوامع .

وللسيوطي بجانب هذا الكتاب كتب أخرى في مجال النحو نذكر منها : شرحه لألفية ابن مالك . المسمّى البهجة المرضيّة في شرح الألفية ، والفتح القريب على مغنى اللبيب ، وشرح شواهد المغنى ، والاقتراح في أصول النحو ، والتوشيح على التوضيح ، والسيف الصقيل على حواشي ابن عقيل ، وبعض المؤلفات الأخرى .

ومعنى هذا أن جمع الجوامع وشرحه لم يكن الكتاب الأوحد للسيوطي في النحو ، لأنهم أسهم في حركة عصره النحوية التي كان محورها ألفية ابن مالك ، وكتب ابن هشام

ومع هذا نستطيع أن نقول : إن كتاب الهمع أهم هذه الكتب بالنسبة لمؤلفات السيوطي في النحو ، وبالنسبة أيضاً للمؤلفات النحوية في هذا العصر ، وذلك للأمور الآتية :

(١) الكتاب سجلّ حافل بمسائل النحو ، وقضاياه منذ عصر سيبويه إلى عصر المؤلف .

(٢) وهو موسوعة ضخمة في شواهد العربيّة .

(٣) اعتمد مؤلفه كما يقول في مقدمته — على أكثر من مائة مرجع وبعض هذه المراجع مفقودة من المكتبة العربيّة ، وبذلك يتيح للباحثين ، وبخاصة طلاب الدراسات العليا الفرصة للوقوف على نصوص نحوية أو لغوية من مراجع مفقودة .

(٤) معظم الكتب النحوية التي يدرسها الطلاب في الجامعات العربية وغيرها كالتصريح وحاشية الصبان ، وحاشية ياسين والخضري كلها تعتمد في كثير من



المسائل على كتاب همع الهوامع من الاستدلال به ، ونقل النصوص منه .

نسخ الكتاب :

هناك عدة نسخ محفوظة من هذا الكتاب موزعة على المكتبات المختلفة .

وقد اعتمدنا من هذه النسخ نسختين مخطوطتين حصلنا عليهما من المكتبة الأحمدية بتونس :

النسخة الأولى :

نسخت بخط عثمان بن محمد زعيّر المتوفي ١٠٦٠ هـ ولأنها أقدم من النسخة الثانية رمزنا إليها بحرف (أ) .

وهذه النسخة كتبت بخط مشرقي في ٣٩٨ ورقة، وكل ورقة تضم صفحتين وفي كل صفحة ٢٥ سطراً ، وفي كل سطر ١٥ كلمة تقريباً .

والنسخة تحمل رقم ٤١٨٣ نحو .

النسخة الثانية :

نسخت بخط محمد الخليل الحلبي المتوفي ١١٣٦ هـ .

وقد كتبت هذه النسخة بخط مشرقي في ٣٢٤ ورقة وكل ورقة تضم صفحتين ، وفي كل صفحة ٣٥ سطراً ، وفي كل سطر ١٤ كلمة تقريباً .

وقد رمزنا إلى هذه النسخة بحرف (ب) لأنها تعتبر حديثة بالنسبة للنسخة الأولى .

وهي تحمل رقم ٤١٨٤ نحو .

مقارنة بين النسختين أ ، ب .

١ ـ النسخة الأولى قريبة من عصر المؤلف لأن ناسخها توفي سنة ١٠٦٠ هـ على حين توفي المؤلف سنة ٩١١ هـ .

وأما النسخة الثانية فإن ناسخها توفي ١١٣٦ هـ

وهي من هذه الناحية اعتبرت في الدرجة الثانية لحداثتها بالنسبة للنسخة الأولى .

٢ ـ النسخة (أ) كتبت بخط حروفه كبيرة نوعاً ما ، والفراغات التي بين الكلمات



سمة من سماتها على حين كتبت النسخة الثانية بحروف أصغر ، وكثير من كلماتها متداخلة .

٣ — النسخة (أ) تكثر فيها التحريفات أكثر من النسخة (ب) بل إن مواضع السقط فيها يزيد بكثير عن مواضع السقط في النسخة (ب) .

اتفاق النسختين :

تتفق النسختان فيما يأتي :

١ — في كتابة بعض الأبواب النحوية على الهامش .

٢ — لاتوجد في هامش النسختين تعليقات نحوية إلا في القليل النادر .

٣ — كتابة ماسقط من الكلمات على هامش الصفحات في موضع يقابل السطر الذي سقطت منه الكلمة أو العبارة ويذيل بكلمة صح .

٤ — وضع إشارات في النص تدل على البياض الذي يشير إلى سقوط كلمة أو عبارة ، أو نص . وهذه الإشارة عبارة عن حرف (ظ) في (أ) وتكتب بين فراغين وكلمة (كذا) في (ب) ، وأحياناً لاتكتب بين فراغين كما هو الحال في نسخة (أ) .

٥ — الإشارة إلى المتن بحرف ص وإلى الشرح بحرف ش .

تاريخ نشر كتاب الهمع :

طبع هذا الكتاب طبعة يتيمة سنة ١٣٢٧ هـ على نفقة محمد أمين الخانجي الكتبي وشركائه بمصر والآستانة بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر .

وعني بتصحيحه السيد محمد بدر النعساني .

وقد رمزنا إلى هذه النسخة المطبوعة بحرف (ط) . وظلت النسخة المطبوعة المرجع الأول للباحثين منذ تاريخ طبعها إلى الآن .

وقد اختفت هذه النسخة المطبوعة من المكتبات لطول العهد بها . وقدم نشرها حيث لم يتح لهذا الكتاب أن يرى النور في طبعة أخرى خلال هذه الفترة . وأصبح الحصول على النسخة المطبوعة أصعب من الحصول على النسخ المخطوطة لندرتها . ونفادها من المكتبات

وهذه النسخة على الرغم من أنها كانت العمدة لكل الدارسين في النحو واللغة كثيرة

الأخطاء، والتحريفات مما يعوق الانتفاع الكامل بها، بل إنه يصعب على الكثير منهم أن يعرف مكان الصواب في هذه النصوص المحرّفة لأن كثيراً من نصوص الهمع مراجعها مفقودة كما بيّنا .

ولا أدلّ على كثرة هذه التحريفات في النسخة المطبوعة أن الجزء الأول المقدّم للنشر يحتوي على ٣٠٠ تحريف تقريباً استطعنا أن نصوّبها في ضوء التحقيق والدراسة :

ونحن لم نعتبر النسخة المطبوعة أصلاً ، ولكننا اعتبرناها نسخة ثالثة ، فما صحّ لنا من النسخ الثلاث اعتمدناه سواء كان من النسختين المخطوطتين أو من النسخة المطبوعة ؟

أصل النسخة المطبوعة :

أصلها نسخة مخطوطة محفوظة بدار كتب رواق الشوام بالأزهر الشريف وقد جاء في ذيل الصفحة الأخيرة من النسخة المطبوعة مانصه :

وقع في آخر الأصل المطبوع منه المحفوظ بدار كتب رواق الشوام بالأزهر الشريف مانصه :

هكذا بأصل المؤلف رحمه الله ، ولم يشرح هذه الجملة من كلامه ووقع الفراغ من نسخ هذا المؤلف النفيس ، المؤسس بنيانه أي تأسيس ، من نسخة نقلت من خط المصنف تغمده الله برحمته، ونفعنا بعلومه في يوم الجمعة المبارك السادس والعشرين من رجب الفرد إحدى شهور سنة ....وخمسين وألف على يد كاتبه الفقير إلى الله تعالى الفقيه عبد الرحيم بن الفقيه الصالح ، اليمنيّ بلداً، الشافعي مذهباً، المكّي مولداً، عفا الله عنه، وغفر له وللمسلمين آمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله ، وصحبه وسلم ، حسبنا الله ونعم الوكيل .

قيمة الكتاب في نظر مؤلفه :

وقد عرف السيوطي لهذا الكتاب قدره ، فأشاد به في مقدمته فقال بعد الثناء على الله والصلاة على نبيه . « وبعد فإن لنا تأليفاً في العربيّة جمع أدناها وأقصاها ، وكتاباً لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ، ومجموعاً تشهد لفضله أرباب الفضائل ، وجموعاً قصرت عنه جموع الأواخر والأوائل، حشدت فيه مايقر الأعين ، ويشنف



المسامع ، وأوردته مناهل كتب فاض عليها همع الهوامع ، وجمعته من نحو مائة مصنف ، فلا غرْو أن لقبته جمع الجوامع ... إلى أن يقول : مع إلحاح الطلاّب ، عليّ في شرح يرشدهم إلى مقاصده ، ويطلعهم على غرائبه وشوارده فنجزت لهم هذه العجاله الكافلة بحلّ مبانيه ، وتوضيح معانيه ، وتفكيك نظامه ، وتعليل أحكامه مسمّاة بهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع »

وقد أكدّ هذه الإشادة في الخاتمة فقال :

« فدونك مختصراً انطوى على زُبْدة مائة مُصَنَّف ،واحتوى على مابه العيون تقرّ ، والأسماع تشنف ، وأتي من العجب العجاب بما لم يجمعه قبله مؤلف ، فحقّ أن يكون على كُتُب الأنام سرِيّاً ، وبأنواع المحامد والمحاسن حريّاً . جعلنا الله به مع الذين أنعم الله عليهم ، ورفعهم مكاناً عليّا .

منهجه في تأليف الهمع :

حصر منهجه التأليفي لهذا الكتاب في مقدمات وسبعة كتب ، فقال مشيراً إلى منهجه بعد مقدمة الافتتاح :

المقدّمات : في تعريف الكلمة وأقسامها ، والكلام والكلم ، والجملة ، والقول ، والإعراب ، والبناء والمنصرف وغيره ، والنكرة والمعرفة ، وأقسامها .

الكتب : الكتاب الأول : في العمد وهي المرفوعات وما شابهها من منصوب النواسخ

والثاني : في الفضلات ، وهي المنصوبات .

والثالث في المجرورات ، وما حمل عليها من المجزومات وما يتبعها من الكلام على أدوات التعليق غير الجازمة وما ضمّ إليها من بقية حروف المعاني .

والرابع في العوامل من هذه الأنواع . وهو الفعل وما ألحق به . وختم باشتغالها عن معمولاتها ، وتنازعها فيها .

والخامس : في التوابع لهذه الأنواع ، وعوارض التركيب الإع ابي من تغـيير كالإخبار ، والحكاية ، والتسمية ، وضرائر الشعر ، وهذه الكتب الخمسة في النحو .

والسادس : في الأبنية .

والسابع في تغييرات الكلم الإفرادية كالزيادة والحذف ، والإبدال ، والنقـل ، والإدغام . وختم بما يناسبه من خاتمة الخط .



وهذا المنهج أحسّ السيوطي أنه منهج فريد لم يسبق إليه فقال : هذا ترتيب بديع لم أُسْبَقْ إليه ، حذوت فيه حذو كتب الأصول .

وفي جعلها سبعاً مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث ابن حبّان وغيره : « إن الله وتر يحبّ الوتْر ، أما ترى السموات سبعاً ، والأيام سبعاً ، والطواف سبعاً »

عملنا في التحقيق :

أما عملنا في التحقيق فيتلخّص فيما يأتي :

١ ـ العمل على سلامة النص من التحريف ، وذلك بمقابلة النص المطبوع على النسختين المخطوطتين .

٢ ـ اعتمدنا على النسخة (أ) لقربها من عصر المؤلف ، ووضوح خطها رغم كثْرة التحريفات التي تشتمل عليها .

٣ ـ تصويب النص وسلامته هو الأساس، وقد يكون هذا التصويب من النسخة(أ)، أو من النسخة (ب) أو من النسخة (ط) وما صوبناه اعتمدنا عليه، وكتبناه في الأصل . وأشرنا إلى التحريف في الهامش .

٤ ـ إذا لم يتيسّر لنا تصويب النص في ضوء النسخ الثلاث رجعنا إلى أمهات الكتب النحوية واللغوية لمحاولة التصحيح .

٥ ـ الرجوع إلى مصادر أبيات الشواهد ، وبعضها اعتمدنا فيه على معجم الشواهد والدرر اللوامع .

٦ ـ الاكتفاء بتراجم الأعلام غير المشهورة في ضوء كتاب بغية الوعاة .

٧ ـ التعريف ماأمكن بالكتب النحوية واللغوية التي ورد ذكرها في الكتاب .

٨ ـ ضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط في النص .

٩ ـ تفسير الكلمات الغامضة .

١٠ ـ تكملة الشواهد الناقصة ، ونسبتها إلى أصحابها ماأمكن .

١١ ـ شرح بعض المسائل النحوية التي يصعب على الدارس فهمها .

١٢ ـ ترقيم الآيات القرآنية ، والإشارة إلى سورها .

١٣ ـ العناية بعلامات الترقيم ، وتوزيع الفِقَر في البدء والانتهاء .



١٤ – ترقيم الشواهد

١٥ – ترقيم صفحات النسخة المطبوعة

وإننا نرجو بعملنا هذا أن نكون قد أدّينا واجباً مقدّساً نحو تراثنا العربي والإسلامي وخدمة طالب النحو واللغة من تيسير الانتفاع بهذا الكتاب .

والله نسأل أن يوفقنا إلى مافيه الصواب والرشاد ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

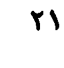
وفي الختام نتقدم بخالص الشكر للزميل الدكتور علي فودة بكلية التربية بجامعة الرياض لتعاونه معنا في سبيل الحصول على النسختين المخطوطتين من المكتبة الأحمدية بتونس . جزاه الله عنا وعن العلم أحسن الجزاء .

المحققان .



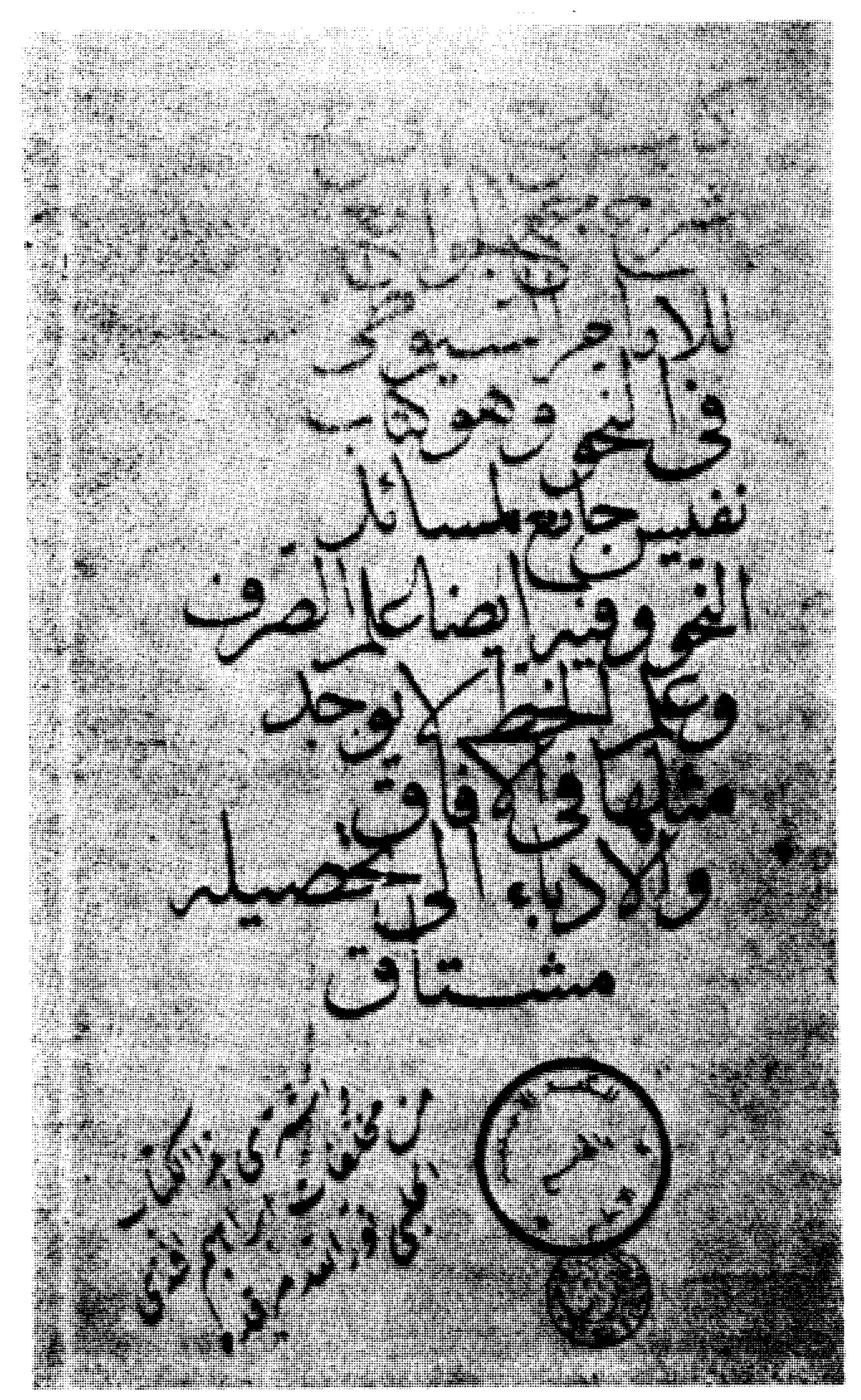
عنوان نسخة أ

الصفحة الأولى من نسخة أ



الورقة الأخيرة من نسخة أ





للإمام سيبويه
في النحو وهو كتاب
نفيس جامع لمسائل
النحو وفيه أيضا علم الصرف
وعلم [illegible] لا يوجد
مثلها في الآفاق
والأدباء إلى تحصيله
مشتاق

عنوان نسخة ب

الصفحة الأولى من نسخة ب



وإن تجد عيبا فسد الخللا
جل من لا فيه عيب وعلا
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم

الورقة الأخيرة من نسخة ب

هَمْعُ الهَوَامِعِ

في

شَرْحِ جَمْعِ الجَوَامِعِ

بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة همع الهوامع للمؤلف]

يقول عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطي الشافعيّ ـ لطف الله تعالى به ـ سبحانك! لا أُحْصِي ثناءً عليك، أنت كما أثنيتَ على نفسك. وأصلي وأسلم على محمد أفضل من خَصَصْتَهُ بروح قُدسك.

وبعد، فإن لنا تأليفا في العربيّة جمع أدناها وأقصاها، وكتاباً لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرةً إلا أحصاها، ومجموعاً تشهد لفضله أرباب الفضائل، وجُموعا قَصُرت[1] عنه جموع الأواخر والأوائل، حشدتُ فيه[2] ما يُقِرُّ الأعين، ويشنّف المسامع، وأوردْتُهُ مناهِلَ كتبٍ فاضَ عليها همع الهوامع، وجمعته من نحو مائة مصنَّف، فلا غرو أن لقَّبْتُهُ «جَمْعَ الجوامع». وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحاً واسعا كثير النُّقُول، طويلَ الذُّيول، جامعاً للشواهد والتعاليل، معتنياً بالانتقاد للأدلّة والأقاويل، منبّهاً على الضّوابط والقواعد، والتقاسيم والمقاصد، فرأيت الزمان أضيَقَ من ذلك، ورغبة أهله قليلة[3] فيما هنالك، مع إلحاحِ الطُّلاَّب عليَّ في شرحٍ يرشدهم إلى مقاصده، ويُطْلِعُهم على غرائبه وشوارده، فنجَّزْت[4] لهم هذه العُجالة الكافلة بحلّ[5] مبانيه، وتوضيح معانيه، وتفكيك نظامه، وتعليل أحكامه، مسماة (بهمع الهوامع، في شرح جمع الجوامع). . والله َ أسأل أن يبلِّغ به المنافع، ويجعلنا ممن يسابق إلى الخيرات ويسارع، بمنّه ويُمْنه[6].

---

(١) أ، ب: «تقصر عنه».

(٢) أ: «حشدت ما به تقر» ب: «حشدت ما فيه يقر».

(٣) أ: «ورغبة أهله فيما هنالك».

(٤) ط فقط: «فتخيرت».

(٥) أ: «الكافية لحل»، ط: «الكافلة بحل».

(٦) ط: «بمنه وكرمه».



[مقدمة جمع الجوامع]

أحمدك اللهم على ما أسبغت من النِّعم ، وأصلي وأسلّم على نبيّك المخصــوص بجوامع الكَلِم ، وعلى آله وصحبه ما قام بالنفس ضمير ، وأعرب عنه فم ، وأستعينك في إكمال ما قصدت اليه من تأليف مختصرٍ في العربية ، جامعٍ لما في الجوامع من المسائل والخلاف ، حاوٍ لوجازة اللّفظ وحسن الائتلاف ، محيطٍ بخلاصة كِتَابَيْ (التسهيل)[1] و (الارتشاف)[2] ، مع مزيدٍ وافٍ ، فائق الانسجام ، قريب من الأفهام ، وأسألك النفع به على الدوام .

* * *

— (ص) وينحصر [٣] في مقدّمات وسبعة[3] كتب .

(ش) المقدمات في تعريف الكلمة ، وأقسامها ، والكلام ، والكَلِم ، والجملة ، والقَوْل ، والإعراب ، والبناء ، والمنصرف وغيره ، والنكرة ، والمعرفة وأقسامها .

والكتاب الأول في العُمَد ، وهي المرفوعات ، وما شابهها من منصوب النواسخ

والثاني في الفضلات وهي المنصوبات .

والثالث : في المجرورات ، وما حُمِل عليها من المجزومات ، وما يتبعها مــن الكلام على أدوات التعليق غير الجازمة ، وما ضم إليها من بَقِيّة حروف المعاني .

---

(١) تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد لابن مالك ، وقد حققه الدكتور محمد كامل بركات ، ونشرته دار الكاتب العربي .

(٢) ارتشاف الضّرَب لأبي حيّان الأندلسي . مخطوط ومنه نسخة مصوّرة في معهد إحياء المخطوطات العربيّة من نسخة كتبت سنة ١١١٧ هـ محفوظة بالمكتبة الأحمدية بتونس رقم ٨٩٩ : انظر فهرس المخطوطات المصوّرة ١ : ٣٧٨ .

(٣) أ ، ب : « وسبع كتب » .



والرابع : في العوامل في هذه الأنواع . وهو الفعل وما ألحق به . وخُتِم باشتغالها [١] عن معمولاتها . وتنازعها فيها .

والخامس : في التوابع لهذه الأنواع ، وعوارض التركيب الإعرابي من تغيير كالإخبار ، والحكاية [٢] ، والتسمية ، وضرائر الشعر . وهذه الكتب الخمسة في النحو . والسادس في الأبنية .

والسابع : في تغييرات الكَلِم الإفراديّة كالزيادة والحذف ، والإبدال والنقل ، والإدغام . وختم بما يناسبه من خاتمة الخطّ .

وهذا ترتيب بديع لم أُسْبَقْ إليه ، حذوت فيه حذو كتب الأصول . وفي جعلها سبعةً مناسبةٌ لطيفة مأخوذة من حديث (ابن حِبّان) [٣] وغيره : « إن الله وِتْرٌ . يحب الوتر ، أما ترى السموات [٤] سبعاً ، والأيامَ سبعاً ، والطّواف سبعاً [٥] » الحديث.

الكَلمة وأقسامَها

[الكلام في المقدّمات]

(ص) : الكلمة : قول مفرد مستقل ، وكذا منويٌّ معه على الصحيح . وشرَط قومٌ : كونَهُ حرفين .

(ش) : الكلمة لغةً : تطلق على الجمل المفيدة . قال الله تعالى . : « وكَلِمَةُ اللهِ هي العُلْيَا [٦] » أي : لا إله إلاّ الله . « تَعالوْا إلى كلمةٍ سواءٍ بَيْنَنا وبَيْنَكُم ألاّ نَعْبُدَ إلاّ الله [٧] » الآية . « كَلاّ إنّها كَلِمةٌ هُوَ قَائِلُها [٨] » . إشارة إلى

(١) أ : « بأشغالها » . (٢) أ : « والحكايات » .

(٣) أ : « أبي حيان » بالياء ، وهو تحريف .

(٤) أ : « أما ترى خلق الأيام سبعاً ، والطواف سبعاً » .

(٥) رواه عبدالله بن مسعود . والوِتر : بكسر الواو وتفتح .

(٦) التوبة ٤٠ . (٧) آل عمران ٦٤ . (٨) المؤمنون ١٠٠ .



قوله : « ربِّ ارْجِعُونِ [١] » وما بعده في حديث الصحيحَيْن : « الكلمة الطيِّبةُ صدَقَة » . و« أفضل كلمة قالها شاعر كَلِمةُ لبيَد :

١ — * ألا كلُّ شيء ما خلا اللهَ باطِلُ [٢] » *

وهذا الإطلاق مُنْكَرٌ [٣] في اصطلاح النحويين ، ولذا لا يُتعَرَّض لذكره في كتبهم بوجه [٤] ، كما قال ابن مالك في « شرح التسهيل [٥] — وإن ذكره في « الألفية [٦] » — فقد قيل : إنه من أمراضها التي لا دواء لها .

[اختلاف النحويين في حدّ الكلمة]

وقد اختلفتْ عباراتهم في حدّ [٧] الكلمة اصطلاحا . وأحسنُ حدودها : « قولٌ مفرد مستقل ، أو منويٌّ معه » .

فخرج بتصدير [٨] الحدّ « بالقول » غيرُه من الدوّالّ ، كالخط ، والإشارة .

وبالمفرد : — وهو ما لا يدلّ [٩] جزؤه على جزء معناه — المركَّبُ .

وبالمستقل : أبعاض الكلمات الدالّة على معنى ، كحروف المضارعة وياء النسب ، وتاء التأنيث ، وألف ضارب ، فليست بكلمات لعدم استقلالها . ومَن أسقط هذا القيدَ

---

(١) المؤمنون ٩٩ .

(٢) عجزه :

* وكل نعيم لا محالة زائل *

(٣) أ : « باطل » .

(٤) أ : « ولذلك لم يتعرّضوا لذكره في كتبهم كما قاله ابن مالك في التسهيل » .

(٥) لم يكمّل ابن مالك شرح التسهيل فقد وصل فيه إلى باب المصادر وكمّله عليه ولده . انظر البغية ١ : ١٣٤ .

(٦) حيث قال :

* وكِلْمة بها كلامٌ قد يؤم *

وهو مجاز مرسل عند النحويين من إطلاق الجزء على الكل . حاشية الخضري ١ : ١٧ .

(٧) أ : « في حدّها اصطلاحاً » .

(٨) أ : « بتصديري بالقول » .

(٩) أ : « ما يدل جزؤه » من دون لا النافية .



رأي ما جنح إليه الرّضى من أنها مع ما هي فيه كلمتان صارتا واحدة [١] لشدة الامتزاج فَجُعِلَ الإعرابُ على آخره كالمركب المزجيّ.

ولم أحتج إلى ما زاده في « التسهيل » من قوله : « دالّ بالوضع [٢] » مُخْرِجاً : المهمل ، لتعبيره « باللفظ [٣] » الشامل لذلك . وذِكري « القول » [٤] الذي يخرجه ، لما سيأتي من أنه الموضوع لمعنى ، ولذلك عدلت إليه [٥] .

وما قيل من أنّ ذكر « اللفظ » أَوْلى ، لإطلاق القول على غيره — كالرأي — ممنوع ، لعدم تبادره إلى الأذهان ، إذ هو مجاز .

وعدلْتُ « كاللُّباب [٦] » الى جعل الإفراد صفة « القول » عن جعلهم إياه صفة « المعنى » حيث قالوا — ومنهم ابن الحاجب وأبو حيّان — : وُضعَ لمعنى مفرد ، لأنه كما قال الرَّضيّ وغيره : صفته في الحقيقة ، وانما يكون صفة « للمعنى » بتبعيّة اللفظ [٧] ، ولسلامته من الاعتراض بنحو الخبر ، فإنه كلمة ، ومعناه مركب ، وهو : زيد قائم ، مثلاً ، ونحو : ضرب ، فإنه كلمة ، ومعناه مُركّب [٨] من الحدَثِ والزمان .

وقدمت المعرَّف على المعرِّف كصُنْعِ [٩] الجُمْهور ، لأنه الأصل في الإخبار عنه . وعكس صاحب «اللبّ» [١٠] لتقدم المعرِّف عقلاً ، فقدّم وضعاً .

ومن قال : إن اللاّم في الكلمة للجنس المقتضى للاستغراق ، والتاء للوحدة فيتناقضان فقدْ سها سهواً ظاهراً ، بل هي للماهيّة والحقيقة .وشملت العبارة «الكلمة» تحقيقا كزيد،

---

(١) أ : « مع ما فيها كلمتان صارتا كلمة واحدة » .
ب : « صارتا كلمة واحدة » .
(٢) أ : « ما ذكره في التسهيل دالّ بالوضع » .
(٣) لأن ابن مالك قال في التسهيل : « الكلمة لفظ مستقل » . انظر التسهيل ٣ .
(٤) يقصد تحديده للكلمة في المتن بأنها « قول مفرد » .
(٥) أي إلى التعبير بالقول .
(٦) اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري كما نصّ على ذلك فيما بعد .
(٧) لأن حدّ الكلمة على رأي ابن الحاجب وأبي حيان : « قول وضع لمعنى مفرد » .
(٨) أ ، ب : « ومعناه الحدث والزمان » .
(٩) أ : « لصنع الجمهور » .
(١٠) انظر كشف الظنون ٢ : ١٥٤٥ ، ١٥٤٦ .



وتقديراً كأحد جزأي العلم المضاف : كعبد الله ، فإن كُلاً منهما كلمة تقديراً ، إذ لا تأتي الإضافة إلاّ في كلمتين ، وإن كان مجموعهما كلمة تحقيقاً ، لعدم دلالة جزئه على جزء معناه .

وشَمِلَ « المَنوِيّ » : المُسْتِكنّ وجوباً ، كأنت في قُمْ ، وجوازاً — كما سيأتي — في مبحث المضمر .

وخرج بقولي : « معه » : ما نواه الإنسان في نفسه من الكلمات المفردة ، فإنه لا يسمّى كلمة في اصطلاحهم ، لأنه لم يُنْوَ مع اللفظ . وقيّده في « التسهيل » بقوله : « كذلك [1] » قال : إشارة[4] إلى الاستقلال ليَخْرُج الإعرابُ المقدّر ، فإنه مَنْوِيّ مع[2] اللفظ . وليس بكلمة لعدم استقلاله ، وحَذَفْتُهُ لِلْعِلْمِ به[3] ، لأنه إذا شُرِط ذلك في اللفظ الموجود مع قوته ، ففي المنويّ أَوْلى .

ومقابل الصحيح فيه[4] ما نقله أبو حيان وَغَيرُهُ أنّ صاحب « النهاية »[5] وهو ابن الخبّاز ، منع تسمية الضمير المستكن اسماً ، قال : لأنه لا يُسَمّى كَلِمَةً .

وذهب قومٌ : إلى أن شرط الكلمة أن تكون على حرفين فصاعداً ، نَقَلَهُ الإمام فخر الدين الرّازي في تفسيره ، ومحصوله ، قال : وردّ عليهم بالباء واللام ونحوهما ، ممّا هو كلمة وليس على حرفين .

[تقسيم الكلمة]

(ص) : فإن دلّت على معنى في نفسها ، ولم تقترن بزمان فاسمٌ . أو اقترنت ففعلٌ . أو في غيرها[6] بأن احتاجت في إفادة معناها إلى اسم أو فعل أو جملة فحرفٌ

وقال ابن النّحاس : معناه في نفسه .

(ش) : الكلمة إما اسم ، وإمّا فِعْلٌ ، وإمّا حرف ، ولا رابع لها إلاّ ما سيأتي

---

(١) حيث قال : دال بالوضع تحقيقاً أو تقديراً ، أو منويٌّ معه كذلك . التسهيل ٣ .

(٢) أ ، ب : « منوي به اللفظ » .

(٣) أ : « وحذفت للعلم لأنه » .

(٤) أي ما كان عكس القول الصحيح .

(٥) هو أحمد بن الحسين بن أحمد الاربلي الموصلي الضرير . انظر البغية ١ : ٣٠٤ .

(٦) ب ، ط : « أو غيرها » .



في مبحث اسم الفعل من أنّ بعضهم جعله رابعاً ، وسمّاه : الخالفة .

والدليل على الحصر في الثلاثة الاستقراء ، والقسمة العقلية ، فإن الكلمة لا تخلو ، إما أن تدلّ على معنىً في نفسها أوْ لا ، الثاني : الحرف . والأول : إمّا أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أوْ لا ، الثاني : الاسم ، والأول : الفعل . وقد علم بذلك حدّ كُلّ (١) منها ، بأن يقال :

الاسم : ما دلّ على معنى في نفسه ، ولم يقترن بزمان .

والفعل : ما دلّ على معنى في نفسه واقترن .

والحرف : ما دلّ على معنى في غيره

و« في » في المواضيع الثلاثة للسببية ، أي دلت على معنى بسبب نفسه ، لا بانضمام غيره إليه ، وبسبب غيره ، أي انضمامه إليه (٢) ، فالحرف مشروط في إفادة معناه الذي وضع له انضمامه إلى غيره ، من اسم كالباء في : مررت بزيد . أو فعل : كقد قام . أو جملة : كحروف النفي ، والاستفهام ، والشرط .

وقد يحذف المحتاج إليه للعلم به : كنَعَمْ ، ولا ، وكأن قد (٣) . وأمّا « ذو » و « فوق » ونحوهما — وان لم تذكر إلا بمتعلّقها (٤) — فليس مشروطاً في إفادة معناها ، للقطع بفهم معنى « ذو » — وهو « صاحب » — من لفظه ، وكذا « فوق ».وإنما شرط ، ليتوصّل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس ، و«بفوق » إلى عُلُوٍّ خاص . وقس على هذا .

وقيل هي للظرفية ، أي معنى ثابت في نفسه وفي غيره ، أي حاصل فيه ، كَمِنْ في نحو : أكلت من الرّغيف ، فإنها تفيد معناها وهو التبعيض في الرغيف ، وهو متعلّقها بخلاف زيد مثلاً .

ومن جعل الضمير المتصل « بنفس » (٥) و« غير » راجعاً للمعنى كابن الحاجب فقد أبعد ، إذ لا معنى لقولنا : « ما دل على معنى » (٦) بسبب نفس المعنى ، أو بسبب غيره ، أو ثابت فيه أو في غيره . أما الأول ، فلأن الشيء لا يدُلّ على معناه

---

(١) أ : « حد كلّ واحد منها » ب : « حد كل منهما » تحريف .

(٢) أ : « بانضمامه إليه » .

(٣) أ : « وكأن ، وقد » تحريف .

(٤) :أ « مما لا تذكر إلاّ بمتعلقها » .

(٥) في قوله في المتن : « معناه في نفسه » .

(٦) أ : « ما دل بسبب نفس ذلك المعنى » .

بسبب عين ⁽١⁾ ذلك المعنى ، وإنما يدلّ عليه بسبب وضعه له ، ودلالة اللفظ عليه .

وأما الثاني ، فلأنّه لا يصح أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه .

والمراد « بالزمان » حيث أطلق المعيّن المُعبّرُ عنه بالماضي ، والحال ، والاستقبال لشهرتها في هذا المعنى ⁽٢⁾ .

والعبرة بالدلالة بأصل الوضع ، فنحو : مضرب الشَّوْلِ ⁽٣⁾ اسم ، لأنه دالٌّ على مجرد الزمان ⁽٤⁾ ، وكذا الصَّبُوحُ للشرب في أول النهار ، لأنه - وإن أفهم معنى مقترناً بزمان - لكنه غير معيّن ، وكذا اسم الفاعل والمفعول ، لأنهما ، وإن دلاّ على الزمان المعين فدلالتهما عليه عارضة ، وانما وُضِعا لذاتٍ قام بها الفعل ، وكذا أسماء الأفعال. ونحو : نِعْم ، وبئس وعسى ، أفعال لوضعها في الأصل للزمان ، وعرض اتجُرّدها منه .

وما ذكرناه من أن الحرف لا يدلّ على معنى في نفسه هو الذي أجمع عليه النّحاة .

وقد خرق إجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس ، فذهب في تعليقه على « المقرّب ⁽٥⁾ » إلى أنه يدل على معنى في نفسه . قال : لأنه إن خوطب به من لا يفهم موضوعه لغة : فلا دليل في عدم فهم المعنى على أنه لا معنى له ، لأنه لو خوطب بالاسم

---

(١) أ : « بسبب ذلك المعنى » ب : « بسبب غير ذلك المعنى » .

(٢) أ ، ب : « في هذا الفن » .

(٣) أ : « مضروب الشول » ، ط : « مضرب الشمول » وكلاهما تحريف. والشّوْل : جمع الشائلة ، والشائلة من الإبل : التي أتى عليها من حَمْلها أو وَضْعها سبعة أشهر فخفّ لبنها ، وهو جمع على غير قياس ، وجمع الجمع : أشوال ، (اللسان : شول) .

(٤) أي أنه كما قال ابن يعيش في شرح المفصّل ١ : ٢٢ ، ٢٣ : « إن المضرب وضع لزمان الذي يقع فيه الضّراب ، فقولنا : مضرب الشوْل كقولنا : مشتى ، ومصيف . وقولهم : أتى مضرب الشّوْل ، وانقضى مضرب الشّوْل ، كقولهم : أتى وقته ، وذهب وقته » .

(٥) المقرّب في النحو لابن عصفور. مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٩٩٠ نحو ومنه نسخة أخرى مصوّرة كتبت سنة ٧٢٥هـ بقلم نسخ نفيس رقم ١٦٦ نحو. وقد قام بتحقيقه يعقوب غنيم في أطروحة جامعيّة.



والفعل ، وهو لا يفهم موضوعهما لغة كـــان كذلك . وإن خوطب به من يفهمه ، فإنه يفهم منه معنىً عملا بفهمه موضوعه (١) لغة ، كما إذا خوطب « بهل » مَنْ يفهم أنَّ موضوعها الاستفهام (٢) ، وكذا سائر الحروف . قال : والفرق بينه وبين الاسم والفعل أن المعنى المفهوم منه (٣) مع غيره أتم من المفهوم منه حال الإفراد بخلافهما ، فالمفهوم منهما في التركيب عين (٤) المفهوم منهما في الإفراد . انتهى (٥).

[خواصّ الاسم]

(ص) (فالاسم من خواصه نداء ، ونحو : ياليت تنبيهٌ ، وتنوين لا في روى ،

وحرف تعريف، وإسناد اليه . « وتسمع بالمعَيديّ » [٥] على حذف أن، أو نزل منزلة المصدر . وإضافةٌ ، وجرّ وحرفه ، و « بنام صاحبه » على حذف الموصوف . وعود ضمير ، و « اعدلوا » هو على المصدر المفهوم . ومباشرةُ فعل .

وهو لِعَيْن أو معنى ، اسماً أو وصفاً . ومنه ما سُمِّي به ، أو أريد لفظه كلوّ ، واللّوّ ، «وزعموا مطيّةُ الكذب» ، و«لا حول ولاقوة الا بالله كنزٌ» .

(ش): للاسم خواص تميزه عن غيره ، وعلامات يعرف بها ، وذكر منها هنا تسعة . أحدها : النداء ، وهو : الدعاء بحروف مخصوصة نحو: يا زيد. وإنما اختص به لأن المنادى مفعول به في المعنى ، أو في اللفظ أيضاً — على ما سيأتي — والمفعولية (٦) لا تليق بغير الاسم . فإن أُوردَ على ذلك نحو قوله تعالى : « يَا لَيْتَ قَومِي يَعْلَمُون» (٧) «يالَيْتَنَا نُرَدّ (٨) » . « أَلا يا اسجدوا (٩) » . وحديث البخاريّ : « يارُبَّ كاسية في الدنيا عاريةٌ يوم القيامة » حيث دخل فيه « يا » على « رُبّ » وهما حرفان ، وعلى « اسجدوا » وهو فعل . فالجواب أن « يا » في ذلك ونحوه للتنبيه لاللنداء وحرف

---

(١) أ : « بموضوعه » بزيادة الباء .

(٢) أ ، ب « للاستفهام » .

(٣) أ : « من المفهوم حال الإفراد » .

(٤) أ : « غير » .

(٥) هذه الكلمة ساقطة من ط .

(٦) أ ، ب : « المفعول لا يليق بغير الاسم » .

(٧) يس ٢٦ .

(٨) الأنعام ٢٧ .

(٩) النمل ٢٥ .



التنبيه يدخل على غير الاسم . وقيل : للنداء ، والمنادي محذوف ، أي : يا قوم . وضعّفه ابن مالك في « توضيحه [١] » بأن القائل لذلك قد يكون وحده ، فلا يكون معه منادي ثابتٌ ولا محذوفٌ .

ومن الأسماء ما لا دليل على اسميته إلاّ النداء نحو : يامَكْرَمان [٢] ، ويا فُلُ ، لأنهما يختصان بالنداء .

الثاني : التنوين — وسيأتي حده ،وأقسامه العشرة في خاتمة الكتاب الثالث. والذي يختص بالاسم منه ، ما عدا الترنّم والغالي اللاحقين لرويّ البيت — وهو : الحرف الذي تُعْزَى له القصيدة — فإنهما لا يختصان به ، كما سيأتي . وإنما اختُصّ الباقي به ، لأن التّمكين فيه [٣] للفرق بين المنصرف ، وغيره ، والتنكيرَ للفرق بين النكرة وغيرها ، والمقابلة [٤] إنما يدخل [٥] جمع المؤنث السالم . والعوض : إنما يدخل المضاف [٦] عوضا من المضاف اليه . ولا حظّ لغير الاسم في الصرف ، ولا التعريف [٧] والتنكير ، ولا الجمع ، ولا الإضافة . فإن أورد على هذا نحو قول الشاعر :

٢ — ألامُ على لَوٍ ولو كنت عالماً بأذناب لَوٍّ لم تَفُتْنِي أوائله [٨]

حيث أدخل التنوين على « لو » وهو حرف . فالجواب أن « لو » هنا اسمٌ عَلَمٌ للفظة « لوْ » ولذلك شدد آخرها ، وأعربت ، ودخلها الجر والإضافة — كما سيأتي شرح ذلك في مبحث التسمية .

الثالث : حرف التعريف ، إذ لاحظّ لغير الاسم في التعريف ، والتعبير بذلك أحسن من التعبير « بأل » لشموله لها وللاّم على قول من يراها وحدها المعرِّفة ، ولـ « أم » في لغة

(١) التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، حققه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي . نشر دار العروبة .

(٢) قال في اللسان(كرم) : « مما يخص به النداء قولهم : يامكْرَمان ، حكاه الزجاجي ، وقد حكى في غير النداء ، فقيل : رجل مَكْرَمان » .

(٣) ط : « منه » .

(٤) ط : « والمقابل » .

(٥) أ : « تدخل على جمع المؤنث » .

(٦) أ : « يدخل على المضاف » .

(٧) أ : « ولا التنكير والتعريف » .

(٨) من شواهد سيبويه ، وقائله غير معروف .

طيء ، ولسلامته من ورود أل الموصولة . وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « إيَّاكَ واللَّوَّ فإن اللّوّ تفتح عمل الشيطان» [١] رواه بهذا اللفظ ابن ماجه وغيره . فالجواب عنه كما سبق في الكلام على [٢] « لوّ » .

الرابع : الإسناد إليه ، وهو أنفع علاماته إذ به تعرف اسمية [٣] التاء من ضَرَبْتُ .

والإسناد : تعليق خبرٍ بمُخْبَرٍ [٤] عنه ، أو طلبٍ بمطلوب [٥] منه ، ولشموله القسم الثاني دون الإخبار عبَّرْت به دونه . وسواء الإسناد المعنوي واللفظي ، كما حققه ابن هشام وغيره . وغلط فيه ابن مالك (في شرح التسهيل) حيث جعل الثاني صالحاً للفعل والحرف ، كقولك : « ضرب» فعل ماض ، «ومن» حرف جر . وردّ بأنها هنا اسمان مجردان عن معناهما المعروف ، لإرادةِ لفظهما ، ولهذا يحكم على موضعهما بالرفع على الابتداء ، « فضرب » هنا مثلا اسم ، مسمّاه ضرب الدّال على الحدث والزمان ، وقد صرّح ابن مالك نفسه (في الكافية) [٦] باسمية ماأخبر عن لفظه حيث قال :

وإن نسبتَ لأداةٍ حكمًا فابنِ أو اعربْ واجعلنْها اسما

وفي شرح « أوسط الأخفش » لمبْرمَان : [٧] إذا قلت : هل حرف استفهام ، فإنما جئت باسم الحرف ، ولم تأت به على موضعه [٨] ، وهذا — مع [٩] ماتقدّم في الكلام على « لو [١٠] » — معنى قولي : « ومنه ماسُميَّ به ، أو أريد لفظه». وعلى الثاني يتخرّج قول العرب : « زعموا مطيّةُ الكذب » ، وحديث الصحيحين : « لاحَوْلَ

(١) النهاية لابن الجزَري ٤ : ٢٨٠ .
(٢) ب ، ط : « ألام على لو » .
(٣) أ : « إذ به تعرف التاء » .
(٤) أ : « خبر لمخبر » .
(٥) أ : « طلب لمطلوب » .
(٦) الكافية الشافية في النحو والصّرف كتاب منظوم لخّص منه ألفيته ، وقد شرحها ، وسمّى شرحه « الوافية » ، وقد طبع .
(٧) الأوسط في النحو للأخفش أبي الحسن سعيد بن مسعدة .
ومبرمان هو محمد بن عليّ بن إسماعيل ، تلميذ المبرد والزجاج ، توفي سنة ٣٤٥ .
وانظر كشف الظنون ١ : ٢٠١ .
(٨) أ : « ولم تأت بموضوعه » .
(٩) أ : « مع تقدم » .
(١٠) ب ، ط : « ألام على لو » .



ولا قوةَ إلاّ بالله كنز من كنوز الجنة (١) ، حيث أسند إلى الجملة الفعليــة (٢) في الأول وللاسمية (٣) في الثاني . فالمعنى في الأول : هذا اللفظ مطيّة الكذب ، أي يقدّمه الرجل أمام كلامه ليتوصّل (٤) به إلى غرضه من نسبة الكذب إلى القول المحكيّ ، كما يركب الرجل في مسيره إلى بلدٍ مطيةً ليقضي عليها حاجته . وفي الثاني : هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة ، أي كالكنز في نفاسته (٥) وصيانته عن أعين الناس .

فإن قلت : فما تصنع [٦] بقوله : «تسمع بالمُعَيْدِيّ خيرٌ من أن تراه» ، فإن الإسناد وقع فيه إلى (تسمع) وهو فعل ، (٦) ولم يُرَدْ لفظه ؟ فالجواب من وجهين :

أحدهما : أنه محمول على حذف (أن) أي أن تسمع . وهما في تأويل المصدر أي سماعك ، فالإسناد في الحقيقة إليه ، وهو اسم كما هو في قوله تعالى : « وأنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ للتَّقْوَى » . (٧) « وأن تَصُوموا خيرٌ لكم » (٨) . ونظيره في حذف (أن) قوله : (٩)

٣ ــ ألا أيُّهذا اللائمي أحْضُرُ الوغى وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنت مُخْلِدي (١٠)

فيمن رواه برفع (أحضر) فإنه حذف منه أن لقرينة ذكرها في المعطوف ليصح عطفه عليه ، (١١) وإلاّ لزم عطف مفرد على جملة ، وهو ممنوع .

أمّا (١٢) من رواه بالنصب فهو على إضمار (أن) لا حذفها ، والمضمر (١٣) في قوة المذكور

والثاني : أنه مما نزّل فيه الفعل منزلة المصدر وهو (سماعك) لأنه مدلول الفعل (١٤)

---

(١) سنن ابن ماجه ٢ : ١٢٥٦ .
(٢) أ : « الجملة اللفظيّة » .
(٣) أ : « والاسميّة » .
(٤) أ : « يتوصل » .
(٥) أ : « في صيانته ونفاسته من أعين الناس » .
(٦) ط : « إلى فعل » .
(٧) البقرة ٢٣٧ .
(٨) البقرة ١٨٤ .
(٩) أ : « قوله » ساقطة .
(١٠) لطرفة بن العبد في معلّقته . وفي ديوانه ٨٢ :
* ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي *
(١١) أ ، ب : « ليصح عطفه » من دون ذكر : « عليه » .
(١٢) أ : « وأمّا » .
(١٣) أ : « والمفرد » .
(١٤) ط : « مدلول للفعل » .



مع الزمان ، فجرّد لأحد مدلوليه كما في قوله :

٤ــ * فقالوا ماتَشَاءُ ؟ فقلت : ألهو * [١]

فإنه نزل فيه ألهو منزلة اللهو ، ليكون مفرداً مطابِقاً للمسئول عنه المفرد ، وهو (ما) في ماتشاء، ولم يحمل على حذف (أن) كما في البيت السابق ، لأن قوله: ما تشاء[٢]؟ سؤال عما يشاء في الحال، لا الاستقبال. ولو حمل على حذفها لكان مُستَقبَلاً فلا يطابق السؤال .

واعترض بجواز أن يراد: أشاء في الحال اللَّهْوَ في الاستقبال، ودفع بأن قوله في تمامه:

* إلى الإصباح آثرَ ذي أثير [٣] *

يمنع ذلك [٤] .

الخامس : الإضافة : أي كونه مضافاً أو مضافاً إليه .

وأما نحو [٥] : « يومَ ينفَعُ الصّادقين [٦] » .فإن الفعل فيه موضع المصدر .

السادس والسابع : الجر وحرفه ، وإنما اختص به ، لأنه إنما دخل الكلام ليعدّيَ الى الأسماء معنى الأفعال التي لا تتعدّى بنفسها إليها ، لاقتضائهـا معنى ذلك الحرف ، فامتنع دخولها إلا على اسم [٨] بعد فعل لفظاً أو تقديراً . وإذا امتنع دخول عامل الجر على كلمة امتنع الجرّ الذي هو أثره . فإن أورد على هذا نحو قول الشاعر :

٥ ــ واللهِ ما لَيْلِي بِنَامَ صاحبُهْ ولا مخالطِ اللّيانِ جانِبُهْ [٩]

حيث أدخل الباء على (نام) وهو فعل باتفاق [١٠] . فالجواب أنه على حذف الموصوف ، أي بليلٍ نام صاحبه .

(١) لعروة بن الورد العبسي من قصيدة قالها في قصة معروفة ، وتكملة الشاهد :

* إلى الإصباح آثر ذي أثير *

(٢) أ : « تشاء » من دون « ما » .

(٣) أ : « آثر في أثير » .

(٤) « يمنع ذلك » ساقطة من أ .

(٥) « نحو» ساقطة من أ .

(٦) المائدة ١١٩ .

(٧) أ : « وحروفه » وانظر ما سبق في المتن .

(٨) سقطت كلمة « اسم » من أ .

(٩) اللِّيان بالكسر : الملاينة ، وبالفتح مصدر لان بمعنى : اللين . والبيت على كثرة دورانه في كتب النحو لا يعلم قائله .

(١٠) « وباتفاق » الكلمة ساقطة من أ .

الثامن : عود ضمير[١] عليه[٢] ، وبه استدل [٣] على اسمية (مهما) لعود الهاء عليها في قوله تعالى : « مهما تأتنا به » [٤]. و (ما) التعجبية لعود ضمير الفاعل[٥] المستكن عليها في نحو : ماأحسن زيداً . و (أل) الموصولة لعوده عليها في قولهم : « قد أفلح المتقي ربه » .

فإن أورد على هذا نحو قوله تعالى : « اعدلوا هو أقرب للتقوى » [٦] حيث عاد الضمير إلى [٧] فعل الأمر . فالجواب أنه عائد على المصدر المفهوم منه ، وهو العدل ، لا على الفعل نفسه .

التاسع : مباشرة الفعل ، أي ولاؤه من غير فاصل ، وبذلك استدل على اسمية (كيف) . قال تعالى : [٨] « ألم تَرَ كَيْفَ فعَلَ رَبُّكَ [٩] » .

وبه استدلّ الرِّياشي على اسمية (إذا) في قوله : ألقاك إذا خرج زيد [١٠] .

ثم نبهت على أن الاسم ينقسم إلى أربعة أقسام :

اسم عيْن : وهو مادلّ على الذات بلا قيد ، كزيد ، ورجل .

واسم معنى : وهو مادَلّ على غير الذات بلا قيد : كقيام ، وقعود .

ووصف عين : وهو مادَلّ على قيد في الذات : كقائم وقاعد .

ووصف معنى : وهو مادل على قيد في غير الذات : كجليّ وخفيّ .

وقد يصلح الاسم لهما كبعض المضمرات ، والوصف كنافع وضارّ .

والمراد بالاسم هنا : قسيم الوصف ، لا قسيم الفعل والحرف ، ولا قسيم الكُنْيَةِ واللقب . وبالمعنى : قسيم الذات ، لا المعنى المذكور في أقسام الكلمة السابق ، فإنه أعمّ .

وقولي : « ومنه ما سمي به » الخ فيه لفّ ونشر مرتّب ، فالمثالان الأولان لما سمّي به ، والأخيران لِما أُريدَ لفظُه .

---

(١) ط : « عود الضمير » .
(٢) أ : « إليه » .
(٣) أ : « واستدل به » .
(٤) الأعراف ١٣٢ .
(٥) كلمة : « الفاعل » ساقطة من أ .
(٦) المائدة ٨ .
(٧) أ : « على » .
(٨) أ : « قال الله تعالى » .
(٩) الفيل ١ .
(١٠) كلمة : « زيد » سقطت من أ .



فائدة :

قولهم : « زعموا مطيّة الكذب » لم أقف عليه في شيء من كتب الأمثال ، وذكر بعضهم أنه روى : مظنة الكذب ، بالظاء المعجمة والنون .

وأخرج ابن أبي حاتم (في تفسيره) عن صفوان بن عمرو الكَلاَعي ، قال : بئس مطية المسلم زعموا ، إنما زعموا مطية الشيطان [١] .

وأخرج ابن سعد (في الطبقات) من طريق الأعمش عن شُرَيح القاضي قال : « زَعموا كُنْيةُ الكذب » .

* * *

[تقسيم الفعل]

(ص) : والفعل ماضٍ إن دخله تاء فاعل ، أو تاء تأنيث ساكنة. وأمر إن أفهم الطلب ، وقبل نون توكيد ، وهو مستقبل ، وقد يُدَلُّ عليه بالخبر وعكسه . ومضارع لمن بدىء بهمزة متكلم فرداً ، أو نونه معظِّما أو جمعاً ، أو تاء مخاطب مطلقاً ، أو غائبة [٧] أو غائبتين ، أو ياء غائبٍ مطلقا ، أو غائبات .

(ش) : الفعل ثلاثة أقسام خلافاً للكوفيين في قولهم : قسمان ، وجعلهم [٢] الأمر مقتطعاً من المضارع . وذكرت مع كل قسم علامته ، لأنه أبلغ في الاختصار .

أحدها : الماضي ، ويتميز بتاء الفاعل سواء كانت لمتكلم أم لمخاطب ، وبتاء التأنيث الساكنة . وإنما اختص بها لاستغناء المضارع عنها بتاء المضارعة ، واستغناء [٣] الأمر بياء المخاطبة ، والاسم والحرف بالتاء المتحرِّكة .

قال ابن مالك في (شرح الكافية) : « وقد انفردت التاء الساكنة بلحاقها (نعم) و (بئس) ، كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها (تبارك) [٤] .وردَّ الأخير بجواز أن يقال : تبارَكَتْ أسماءُ الله » .

---

(١) أ : « إنها مطيّة الشيطان » .

(٢) ب ، ط : « وجعلوا » .

(٣) « واستغناء » ساقطة من أ .

(٤) يعني أن نعم وبئس يقبلان التاءالثانية فقط ، وهي تاء التأنيث ، وأن تبارك تقبل التاء الأولى فقط وهي تاء الفاعل في قولك : تباركت يا رب . وجميع الأفعال الماضية لما صلاحية قبول التاءين جميعاً .



الثاني : الأمر ، وخاصته أن يُفْهِم الطلب ، ويقبل نون التوكيد . فإن أفهمته كلمةٌ ولم تقبل النون فهي اسم فعل نحو : صَهْ . أو قبلتها ولم تفهمه ففعل مضارع .

والأمر مستقبل أبداً ، لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل ، أو دوام ما حصل نحو : « يأيها النبي اتقِ الله [١] » . قال ابن هشام : إلاّ أن يراد به الخبر ، نحو : ارمِ ولا حرج ، فإنه بمعنى رميتَ والحالة هذه ، وإلاّ لكان أمراً له بتجديد الرمي ، وليس كذلك .

وقد يدل على الأمر بلفظ الخبر نحو : « والوالداتُ يُرْضِعْنَ [٢] » . « والمطلّقاتُ يتربّصْنَ [٣] » كما يدل على الخبر بلفظ الأمر ، نحو ، « فليَمْدُدْ له الرحمن مدّاً [٤] » أي فيمدُّ .

الثالث : المضارع ، ويميزه افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة : الهمزة ، والنون والتاء ، والياء . والتمييز بها أحسن من التمييز بـ « سوف » وأخواتها للزوم تلك ، وعدم لزوم هذه ، إذ لا تدخل على (أهاء [٥]) و (أهلم [٦]) .

فالهمزة للمتكلم مفرداً، نحو : أكرم، والنون له جمعاً، أو مفرداً معظّماً نفسه نحو : «نحن نقُصُّ [٧] » .والتاء للمخاطب مطلقا مفرداً كان، أو مثنى أو مجموعاً، مذكراً، أو مؤنثاً، للغائبة والغائبتين والياء للغائب مطلقا مفرداً أو مثنى [٨] أو مجموعاً، وللغائبات . واحترز من

(١) الأحزاب ١ (٢) البقرة ٢٣٣
(٣) البقرة ٢٢٨ (٤) مريم ٧٥
(٥) هاء بنفسه يهوء هوءاً : رفعها وسما بها إلى المعالي .
(٦) أهلم : بمعنى أقبل . قال المبرد : « بنو تميم يجعلون هلُمَّ فعلاً صحيحاً، ويجعلون الهاء زائدة . وقال ابن الأنباري : والحجة لأصحاب هذه اللغة أن أصل : « هلم » التصرف ، فعملوا على الأصل ، ولم يلتفتوا إلى الزيادة ، وإذا قال الرجل للرجل : هلم ، فأراد أن يقول : لا أفعل ، قال : لا أهلِمُّ ولا أهلُمُّ ولا أهلَمُّ » انظر اللسان : « هلم » .
(٧) يوسف ٣ ، والكهف ١٣ .
(٨) « أو مثنى » ساقطة من ط .



همزة ونون وتاء وياء لا تكون كذلك : كأكْرم ، ونرْجَس الدَّواء ، إذا جعل فيه نرجساً ، وتكلّم ، ويرنأ الشّيبَ : خضَّبه باليُرَنّاء [١] . وهو الحِنّاء .

[زمان مضارع]

(ص) : وهو صالح للحال والاستقبال خلافاً لمن خصَّه بأحدهما ، ثم المختار حقيقة في الحال ، وثالثها فيهما .

(ش) : في زمان المضارع [٢] خمسة أقوال :

أحدها : أنه لا يكون إلاّ للحال ، وعليه ابن الطّراوة قال : لأن المستقبل غير محقق الوجود . فإذا قلت : زيد يقوم غداً فمعناه ينوي أن يقوم غداً .

الثاني : أنه لا يكون إلاّ للمستقبل . وعليه الزّجاج . وأنكر أن يكون للحال صيغةٌ لقصره ، فلا يسع العبارة ، لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً . وأجيب بأن مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع . لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل .

الثالث : وهو رأي الجمهور وسيبويه ، أنه صالح لهما حقيقة فيكون مشتركاً بينهما ، لأن إطلاقه على كلٍّ منهما لا يتوقّف على مُسَوِّغ . وإن ركّب بخلاف إطلاقه على الماضي ، فإنه مجاز ، لتوقّفه على مسوّغ [٣] .

---

(١) في النسخ الثلاث : « باليرناء» ممدوداً ، ويقال أيضاً فيه : « اليرنا » بالقصر ، وفتح الياء ، وضمّها . وأمّا الممدود ، فيقال بضم الياء فقط .

(٢) معنى المضارع : المشابه ، يقال : ضارعته وشابهته وشاكلته وحاكيته : إذا صرت مثله ، وأصل المضارعة تقابل السخلين على ضرع الشاة عند الرضاع . يقال : تضارع السخلان : إذا أخذ كل واحد بحلمة من الضرع ، ثم اتسع فقيل لكل متشابهين متضارعان . فاشتقاقه إذن من الضرع . والمراد أنه ضارع الأسماء : أي شابهها بما في أوّله من الزوائد الأربع . وهي الهمزة والنون والتاء والياء ، فأعرب لذلك .
انظر هذا البحث في شرح المفصل ٧ : ٦ .

(٣) « لتوقفه على مسوّغ » ساقطة من أ .



الرابع : أنه حقيقة في الحال ، مَجَــاز في الاستقبال . وعليه الفــارسيّ و ابن أبي رُكب [١] . وهو المختار عندي ، بدليل حمله على الحال عند التجرّد من القرائن ، وهذا شأن الحقيقة ، ودخول السين عليه لإفادة الاستقبال ، ولا تدخُل العلامة إلاّ على الفروع [٢] ، كعلامات التثنية والجمع ، والتأنيث.

الخامس: عكسُه ، وعليه ابن طاهر ، لأن أصل أحوال الفعل أن يكون مُنْتَظَراً ، ثم حالاً ، ثم ماضياً ، فالمستقبل أسبق فهو أحقّ بالمثال .

وُردّ بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقيّة المثال .

[حالات المضارع]

(ص) : ويرجّح الحال مجرّداً . ويتعين بـ (الآن) ونحوه ، و (ليس) و (ما) ، و (إن) ، و (لام الابتداء) عند الأكثر .

والاستقبال بظرفه ، وإسناده لمتوقّع ، وكونه طلباً ، أو وعداً ، ومع توكيد ، وترجٍّ ، ومجازاة ، وناصب خلافاً لبعضهم مطلقاً ، ولـ (لِلسّهيلي) في (أنْ) و(لو) مصدريّة ، وحرف تنفيس ، لا (لام قسم) ، و (لا) نافية في الأصح .

وينصرف للمضيْ بـ (لـمْ) و (لمـّا) ، وقيل : كان ماضياً فغيّرت صيغته ، و (لو) للشّرط ، و (إذ) ، و (ربمّا) ، و (قد) للتقليل ، وكونه خبر باب (كان)

---

(١) هو إسماعيل بن مسعود بن عبدالله بن مسعود الخشني الجيّاني ، أبو الطاهر كما في البغية .

(٢) وقف السيوطي على هذه الفائدة من نص نقله الشيخ بهاء الدين في «التعليقة» قال : وجدت ذلك بخط غالي بن عثمان بن جنيّ عن أبيه قال : بدليل أنك تقول في المذكر : قائم . وإذا أردت التأنيث قلت : قائمة ، فجئت بالعلامة عند المؤنث ، ولم تأت للمذكّر بعلامة ، وتقول : رأيت رجلاً فلا تحتاج إلى العلامة . وإن أردت التعريف أدخلت العلامة من الفرع الذي هو التعريف ، فقلت : الرجل .

ويعلّق السيوطي على هذه الفائدة بقوله : « وانظر إلى الشيخ بهاء الدين وأمانته كيف وجد فائدة بخط ولد ابن جني نقلها عن أبيه ، ولم تسطر في كتاب ، فنقلها عنه ولم يستجز ذكرها من غير عزو إليه ، لا كالسارق الذي أغار على تصانيفي التي أقمت في تتبعها سنين ... » انظر الأشباه والنظائر ١ : ٢٦٤ ، ٢٦٥ .



قيل : و (لمّا) الجوابيّة ، وما عطف عليه [١] ؛ أو عطف على حال ، أو مستقبل ، أو ماض فكهو .

(ش) : للمضارع أربع حالات :

أحدها : أن يترجّح فيه الحال ، وذلك [٢] إذا كان مجرّداً . لأنه لمّا كان لكلٍّ من الماضي [٨] والمستقبل صيغة تخصّه ، ولم يكن للحال صيغة تخصه جعلت دلالته على الحال راجحة عند تجرّده من القرائن ، جبراً لما فاته من الاختصاص بصيغة . وعلّله الفارسي بأنه إذا كان لفظ صالحاً [٣] للأقرب ، والأبعد ، فالأقرب أحقّ به . والحال أقرب من المستقبل .

الثاني : أن يتعيّن فيه الحال ، وذلك إذا اقترن بـ (الآن) وما في معناه كـ (الحين) ، و (الساعة) و (آنفاً) ، أو نُفِي بـ (ليس) ، أو (ما) [٤] أو (إنْ) ، لأنها موضوعة لنفي الحال ، أو دخل عليه (لام الابتداء) .

هذا قول الأكثر [٥] في الجميع . وزعم بعضهم : أنه يجوز بقاء المقرون بـ (الآن) ، ونحوه مُسْتَقْبَلاً . لاقتران ذلك بالأمر ، وهو لازم الاستقبال ، نحو : « فالآنَ باشِرُوهُنَّ [٦] » . وأجيب بأن استعمالها في المستقبل والماضي مجازٌ . وإنما تخلُص للحال إذا استعملت على حقيقتها .

وزعم ابن مالك أن المنفي بالثلاثة قد يكون مستقبلاً على قلّة .

قال حسّان :

٦- * وليس يَكُون - الدّهرَ - ما دام يَذْبُلُ [٧] *

وقال تعالى : « قل ما يكونُ لي أنْ أُبدِّلَهُ مِنْ تِلْقاءِ نَفْسي إنْ أَتَّبِعُ إلا

---

(١) « عليه » ساقطة من ب .
(٢) أ : « وذاك » .
(٣) أ : « إذا كان لفظاً صالحاً » .
(٤) « أوما » ساقطة من أ .
(٥) أ : « هذا قول الأكثرين » .
(٦) البقرة ١٨٧ .
(٧) صدره :

* فما مثلُهُ فيهم ولا كان قبله *



ما يُوحَى إليَّ »[(١)] . وأجيب بأن الكلام[(٢)] إذا لم يكن قرينة تصرفه إلى الاستقبال لفظيّة ، أو معنويّة .

وزعم ابن أبي الربيع[(٣)] و ابن مالك : أن لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلاً ، نحو : « وإنّ ربّك[(٤)] لَيحكُمُ بينهم يَوْمَ القيامة[(٥)] » . « إنّي لَيَحْزُنُني أن تَذْهَبُوا بِهِ[(٦)] » . فـ (يحزن) مستقبل لإسناده الى متوقّع[(٧)] .

وقال أبو عليّ : لا توجد إلاّ مع الحال ، وهذه حكاية حال ، يعني : الآية الأولى . وأوّل بعضهم الثانية على حذف مضاف ، تقديره : نِيّتُكُمْ ، أو قَصْدُكُمْ[(٨)] أن تذهبوا به .

الثالث : أن يتعيّن فيه الاستقبال ، وذلك إذا اقترن بظرف مستقبل سواء كان معمولاً له ، أو مضافاً إليه نحو : أزورك إذا تزورني . فالفعلان مستقبلان لعمل الأول في (إذا) ، وإضافة (إذا) إلى الثاني . أو أسند إلى متوقّع كقوله :

٧ ــ يَهُولُكَ أن تموتَ وأنت مُلْغٍ ... لما فيه النّجاةُ من العَذَابِ[(٩)]

إذ لو أريد به الحال لزم سبق الفعل للفاعل في الوجود . وهو محال . أو اقتضى

(١) يونس ١٥ .
(٢) يريد أن الكلام إذا لم يكن قرينة تصرفه إلى الاستقبال يكون للحال .
(٣) عبدالله بن أحمد القرشي الأموي . إمام أهل النحو في زمانه . توفي سنة ٦٨٨ .
(٤) أ :« إن ربك » من دون واو . وهو وجه جائز في الاقتباس . انظر حواشي الحيوان ٤ : ٥٧ .
(٥) النحل ١٢٤ .
(٦) يوسف ١٣ .
(٧) يوضح ابن هشام رأي ابن مالك فيقول : « إن الذهاب كان مستقبلاً ، فلو كان الحزن حالاً لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره . المغني ١ : ٢٥١ .
(٨) هذا تقدير أبي حيان كما في المغني ، ونقده ابن هشام بقوله :« وتقدير أبي حيان : قصدكم أن تذهبوا مردود بأنه يقتضي حذف الفاعل ، لأن « أن تذهبوا » على تقديره منصوب » ، انظر المغني ١ : ٢٥١ .
(٩) والمعنى : يهولك موتك ، والحال أنك ملغ لما ينجيك من عذاب الله من الطاعة ، وأعمال الخير . وليس للبيت قائل معروف .



طلباً نحو : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ »[1] . « لِيُنْفِقْ ذو سَعَةٍ »[2] . « رَبَّنا لا تُؤَاخِذْنَا »[3] .

أو وعداً نحو : « يُعَذِّبُ مَنْ يشاءُ ، وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ »[4] .

أو صحب أداة توكيد كالنّونَيْن[5] ، لأنه إنما يليق بما لم يحصل[6] . أو أداة ترجّ نحو : « لعلّي أبلُغُ الأَسْبَابَ »[7] .

أو أداة مجازاة جازمة أم لا ؟ نحو : « إنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُم »[8] . كيف تصنَعُ أصنَعُ[9] .

أو حرف[10] نصب ظاهراً كان أو مقدّراً خلافاً لبعض المتأخرين في قوله : لا يتعيّن بشيء من حروف النصب ، وللسّهيليّ[11] في قوله : لا يتعيّن بـ (أنْ) أو (لو) المصدريّة[12] . نحو : «يودّ أَحدُهُم لو يعمّر أَلْفَ سنة[13] » بخلاف (لو)[14] الشرطيّة ، فإنها تَصْرِفُه للمضيّ ـ كما سيأتي ـ أو حرف تنفيس ، وهو : السين ، وسوف ، لأن وضعهما لتخليص المضارع من ضيق الحال إلى سعة الاستقبال .

قيل : أو (لام) القسم ، أو (لا) النّافية ، وعليه في الأولى الجزُولي وجماعة

---

(١) البقرة : ٢٣٣ .
(٢) الطلاق ٧ .
(٣) البقرة ٢٨٦ .
(٤) المائدة ٤٠ .
(٥) أي النون الثقيلة والخفيفة .
(٦) أ : « لأنه لا يليق بما لا يحصل » .
(٧) غافر ٣٦ .
(٨) النساء ١٣٣ .
(٩) كيف ، إذا كانت أداة شرط تقتضي فعلين مُتَّفِقَيْ اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو : كيف تصنعُ أصنعُ .
(١٠) «حرف» ساقطة من أ .
(١١) عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد بن أصبغ بن حبيش بن سعدون ، السهيلي الخثعمي الأندلسي . توفي ٥٨١ .
(١٢) إذا كانت « لو » مصدرية ، فإنها تكون بمنزلة « أن » إلاّ أنها لا تنصب ، وأكثر وقوعها بعد «ودّ» كقوله تعالى : « ودّوا لو تدهن » آية ٩ من سورة القلم أو « يودّ » كقوله تعالى : « يودّ أحدهم لو يعمّر » .
(١٣) البقرة ٩٦ . و « ألف سنة » سقطت من ب ، ط .
(١٤) « لو » ساقطة من أ ، ب .



لأنها في معنى التوكيد ، وفي الثانية معظم المتأخرين .

وصحح ابن مالك مذهب الأخفش و المبرّد [وهو] [١] بقاؤه على الاحتمال معهما ، فقد دخلت على الحال في قوله : « ولا أَقُولُ لَكُمْ عندي خَزَائِنُ الله »[٢].

الرابع : أن ينصرف معناه إلى المضيّ ، وذلك إذا اقترن بـ (لم) أو (لمّا) .

وذهب الجُزُولي وغيره أن مدخولهما كان ماضياً ، فغيرّت صيغته . ونسب إلى سيبويه . ووجهه : أنّ المحافظة على المعنى أوْلى من المحافظة على اللفظ . وُردّ بأنه لا نظير له . ونظيرِ الأول المضارع الواقع بعد (لو) [٣] إذ المعهود للحروف قلب المعاني ، لاقلب الألفاظ .

ولم أقيّد (لمّا) بالجازمة للاستغناء عنه ، إذ لايدخل على المضارع سواها .

أو (لو) الشرطيّة نحو : « وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللهُ النَّاسَ » [٤] .

أو (إذْ) نحو : « وإذْ تَقُولُ للّذي أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ » [٥] أي قلت .

أو (رُبمّا) نحو : .

٨ — ربمّا تكره النفوس من الأمْـــرِ لَهُ فَرْجَةٌ كحلّ العِقَالِ [٦]

أو (قد) التقْليليّة ، نحو :

٩ — * قد أترك القِرْنَ مُصْفَرّاً أَنَامِلُه [٧] *

---

(١) التكملة من ب . (٢) هود ٣١ .

(٣) المضارع الواقع بعد « لو » يراد به المضيّ من ذلك قوله تعالى : « ولو ترى إذ وقفوا على النار ». الأنعام ٢٧ وقوله تعالى : « أن لو نشاء أصبناهم » الأعراف ١٠٠ وقول كعب :

لقد أقوم مقاماً لو يقوم به أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل

انظر المغنى ١ : ٢٩٢ .

(٤) النحل ٦١ ، فاطر ٤٥ ، وقد سقطت كلمة « الناس » من أ . (٥) الأحزاب ٣٧ .

(٦) من شواهد سيبويه. وهو منسوب إلى أميّة بن أبي الصلت.

(٧) لعبيد بن الأبرص ، ديوانه ٧١ ، وعجزه :

* كأن أثوابه مجت بفرصاد *

وهو من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر .

بخلاف ما إذا لم تكن للتقليل [١] .
أو كان خبراً لباب (كان) [٢] نحو : كان زيد يقوم .
قال ابن عصفور : أو صحب (لمّا) الجوابيّة نحو : لما يقوم زيد قام عمرو .
وقال أبو حيّان : ويحتاج إثبات ذلك إلى دليل من السّماع ، أي في جواز [٣] وقوع المضارع بعدها ، [٤] إذ المعروف أنها لاتدخل إلا على ماضى اللفظ والمعنى كما سيأتي .
وما عطف على حال ، أو مستقبل ، أوماض ، أو عطف عليه ذلك فهو مثله ، لاشتراط اتحاد الزمان في الفعلين المتعاطفين نحو « ألم تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ من السَّماء ماء فَتُصبِحُ الأَرْضُ [٥] » أي ، فأصبحت الأرض . [٩]

١٠ــ ولقد أَمُرُّ على اللئيم يسبّني فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ : لايَعْنيني [٦]

أي : مررت .
قال أبو حيّان : ومن القرائن المخلّصة للحال وقوعه في موضع نصب على الحال نحو : جاء زيد يضحك .

[حالات الماضي]

(ص) : والماضي للحال بالإنشاء ، والاستقبال بطلب ، ووعْد ، وعطف على مستقبل ، ونفي بـ (لا) و (إن) بعد قسم .
ويحتمله [٧] والمُضِيّ بعد همزة التسوية . فإن كانت (لم) بعد أم تعيّن المُضِيّ .

---

(١) أ : « لم تكن تعليليّة » . (٢) ط : « أو كان خبر باب كان » .
(٣) : « جواز » ساقطة من أ .
(٤) لأن « لما » في هذه الحالة تختص بالماضي ، فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما نحو : لما جاءني أكرمته . ويقال فيها : حرف وجود لوجود . وبعضهم يقول : حرف وجوب لوجوب . المغنى ١ : ٣١٠ .
(٥) الحج ٦٣ .
(٦) البيت لرجل من بني سلول يصف نفسه بالحلم والوقار .
(٧) : « ويحتمله » ساقطة من أ ، وهي ضروريّة كما في الشرح .



وتحضيض ، وكلّما . . وحيث . وواقعاً صلة ، أو صفة نكرة عامّة . وأنكر أبو حيّان هذا القسم .

(ش) للماضي أربع حالات أيضاً :

أحدها : أن يتعيّن معناه للمضيّ ، وهو الغالب .

الثاني : أن ينصرف إلى الحال ، وذلك إذا قصد به الإنشاء ، كبعت ، واشتريت ، وغيرهما من ألفاظ العقود ، إذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود .

الثالث : أن ينْصرِف إلى الاستقبال ، وذلك إذا اقتضى طلباً نحو : غفر الله لك ، وعزمت عليك إلاّ فعلت ، أو لمّا فعلت ، أو وعداً نحو : « إنا أَعْطيناك الكَوْثَر[1] » ، أو عطف على ما علم استقباله نحو : «يقْدُمُ قَوْمَهُ يوم القيامة فأوْرَدَهُمُ النّار [2]» . « ويوم يُنْفَخُ في الصُّور فَفَزِع [3] » ، أو نفي بـ (لا) ، أو (إن) بعد قسم نحو : « ولَئِنْ زالتا إن أَمْسكَهُمَا مِن أحد من بَعْدِه [4] » أي : مايمسكهما .

١١ — * رِدُوا فوالله لاذُدْناكُمُ أبداً [5] *

الرابع : أن يحتمل الاستقبال والمضيّ ، وذلك إذا وقع بعد همزة التسوية نحو : سواء عليّ أقمت أم قعدت ؟ ، إذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود ، أو ما يكون من ذلك .

وسواء كان الفعل معادلاً بـ (أم) أم لا ؟ نحو : سواء عليّ أيّ وقت جئتني . فإن كان الفعل بعد (أم) مقروناً بـ (لم) تعين[6] المُضِيّ نحو «سواءٌ عَليهم أأنْذَرتَهُم أم لم تُنْذِرْهم [7] » ، لأن الثاني ماضٍ معنًى ، فوجب مضيّ الأول ، لأنه معادل له . أو وقع بعد أداة تحضيض نحو : هلاّ فعلت ، إن أردت المُضِيّ فهو توبيخ نحو : «فَلَوْلا كان

---

(١) الكوثر ١ . (٢) هود ٩٨ .

(٣) النمل ٨٧ . (٤) فاطر ٤١ .

(٥) أ : « روا » وهو تحريف ، وعجزه :

* ما دام في مائنا وِرْدٌ لورّاد *

ذدناكم : كففناكم ، وهو بالذال ، لا بالزاي كما ورد في النسخ الثلاث .

(٦) أ : « ويتعين » . (٧) البقرة ٦ .



من القُرونِ مِنْ قَبْلِكم أولُو بَقِيَّة[١]»، أو الاستقبال فهو أمر به نحو «فلولا نَفَرَ[٢]» أي : لينفر . أو بعد (كلّما) فالمضيّ : نحو « كلّما جاء أُمّةً رسولُها كذّبوه [٣] » والاستقبال : نحو : « كُلّما نَضِجَتْ جُلُودُهم بدّلْناهم [٤] » .

أو بعد (حيث) فالمضيّ نحو : « فأتُوهُنّ من حَيْثُ أَمَرَكُمُ الله [٥] » .والاستقبال نحو « وَمِنْ حيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ [٦] » .

أو وقع صلةفالمضيّ نحو : « الّذِين قال لهُمُ النّاسُ [٧] » . والاستقبال : نحو : « إلاّ الّذِين تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِم [٨] » .

وقد اجتمعا في قوله :

١٢-وإنّي لآتيكم تَشَكُّرَ ما مَضَى من الأَمْرِ واستيجابَ ما كان في غَدِ [٩]

أو وقع صفة لنكرة عامّة فالمُضِيّ نحو :

١٣- رُبّ رِفْدٍ هَرَقْتَهُ ذلك اليو م [١٠] ....

---

(١) هود ١١٦ . (٢) التوبة ١٢٢ .
(٣) المؤمنون ٤٤ . (٤) النساء ٥٦ .
(٥) البقرة ٢٢٢ . (٦) البقرة ١٤٩ .
(٧) آل عمران ١٧٣ . (٨) المائدة ٣٤ .
(٩) للطرماح في ديوانه ١٤٦ ،وأمالي ابن الشجري ١ : ٤٥ ، ٣٠٤ ، ٢ : ١٧٦ .
وفي أ ، ط : « بذكر ما مضى» ب : « تذكر ما مضى » والصواب ما أثبتنا .
ويروى : « من البر » ، و « من الود » ، و « من الأمس » . وما كان في غد : أي ما سيكون .
وقد سقط هذا الشاهد من الدرر .
(١٠) الأعشى في ديوانه ١٧٠ . والبيت بتمامه :
رب رفد هرقته ذلك اليو م ، وأسرى من معشر أقتال
وفي رواية أخرى : « أقيال » بالياء جمع : قَيْل ، وهو الملِكُ مطلقاً ، وقيل : الملك من ملوك حمير .
أمّا رواية : « أقتال » : فهو جمع قِتْل ، وله معنيان، أحدهما : العدو المقاتل ، والثاني : الشبيه والنظير . وفي أ : « نحو قد هرقته ، وهو تحريف .



والاستقبال كحديث: «نضّر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها، فأدّاها كما سمعها [١]» أي يسمع، لأنه ترغيب لمن أدرك حياته في حفظ ما يسمعه منه.

وأنكر أبو حيّان هذا القسم الرابع بِصُوَرِه كلها، فقال بعد أن ساقها: وهذه المثل [٢] في هذه الاحتمالات من كلام ابن مالك.

والذي نذهب [٣] إليه الحمل على المضيّ، لإبقاء اللفظ على موضوعه [٤]. وإنما فهم الاستقبال فيما مثّل به [٥] من خارج. ووافقه المراديّ [٦].

* * *

(ص) وليس أصلاً للأفعال [٧]، والباقي فرع. والأمر مقتطع [٨] من المضارع على الأصحّ.

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: [٩] ذهب بعضهم: إلى أن الأصل في الأفعال هو الماضي، لأنه أسبق الأمثلة لاعتلال المضارع والأمر [١٠] باعتلاله، ولأن المضارع هو الماضي مع الزوائد، والأمر منه بعد طرحها. والجمهور على أن الثلاثة أصول.

الثانية: ذهب الكوفيّون إلى أن أصول الفعل: الماضي والمضارع فقط، وأن الأمر مقتطع [١١] من المضارع، إذ أصل: (افْعَلْ) لِيَفْعَلْ كأمر الغائب. ولما كان أمر

---

(١) النهاية لابن الجزري ٥ : ٧١.

(٢) مُثُل: جمع مثال، ويجمع المثال على أمثلة أيضاً.

(٣) أ: «يذهب إليه».

(٤) ط: «موضعه».

(٥) أ: «كما مثل به».

(٦) الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المراديّ، ويعرف بابن أم قاسم، وهي جدته أم أبيه، وكانت تلقب بالشيخة، فكانت شهرته تابعة لشهرتها وهو من شرّاح الألفيّة ومن أهم كتبه: الجنى الدّاني في حروف المعاني. وتوفي سنة ٧٤٩.

(٧) أ، ب: «وليس أصل الأفعال».

(٨) ط: «والأمر مقتطعاً».

(٩) أ: «أحدهما» تحريف.

(١٠) لاعتلال الأمر والمضارع.

(١١) أ: «وأن الأمر مقتطعاً» تحريف.

المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه ، فحذفوها مع [١] حرف المضارعة طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال ، وبَنَوْا على ذلك أنه مُعْرَب . والبصريون على أنه أصل برأسه ، وما ذكر في أصله فممنوع [٢].

[أقسام الحرف]

(ص) : والحرف لا علامة له ، فإن اختص باسم أو فعل عمل ، وإلاّ فـلا . ويستثنى من الأول (هل) التي في حيّزها فعل . ومن الثاني (ما) و (لا) و (إن) النافيات .

(ش) : الحرف لا علامة له وجوديّة ، بل علامته ألا يقبل شيئاً من خواصّ الاسم ولا من خواصّ الفعل .

وهو [١٠] ثلاثة أقسام: مختصّ بالاسم، ومختصّ بالفعل، ومشترك بينهما. والأصل في كل حرف يختص أن يعمل فيما اختص به ، وفي كل حرف لا يختصّ ألا يعمل .

وقيّد أبو حيان الأول بألاّ يتنزّل منه منزلة الجزء ، فإن تنزل كـ (أل) و (سين) التنفيس لم يعمل .

وممّا خرج عن هذا الأصل (هل [٣]) التي في حيّزها فعل، فإنها تختص به ، بمعنى أنه يجب إيلاؤه إيّاه– كما سيأتي– في باب الاشتغال حيث رجحّ النصب بعدها ومع ذلك لاتعمل ، لأن هذا الاختصاص عَرَضِيّ لايلزم .

و (ما) و (لا) و (إن) النافيات ، فانها لا تختصّ ، ومع ذلك تعمل ، لأنّ لها شبهاً بـ (ليس) في أنها للنفي وللحال ، وتدخل على المبتدأ والخبر فألحقت بها .

* * *

(١) ط : « فحذفوها فيه » .

(٢) انظر تفصيل الخلاف بين البصريين والكوفيين في المسألة الثانية والسبعين من كتاب : الإنصاف .

(٣) أدوات الاستفهام يختص جميعها بالفعل إذا رأته في حيّزها ما عدا الهمزة ، فإنها تدخل على الاسم ، وإن كان الفعل في حيّزها ، لكن الغالب دخولها على الفعل ، وإنما لم تختص كأخواتها لأنها أم الباب ، وهم يتوسّعون في الأمّهات. انظر حاشية الصبان ٢ : ٧٣ .

(ص) : وليس منه عسى ، وليس ، وكان وأخواتها على الصحيح .

(ش) : المشهور مذهب الجمهور : أن المذكورات أفعال ، لاتصال ضمائر الرفع والتاء الساكنة بها .

وذهب ابن السّراج إلى حرفيّة (عسى) و (ليس) مستنداً إلى عدم تصرفهما [١] ، ووافقه في الأولى ثعلب ، وفي الثانية الفارسي وابن شُقَيْر [٢] . وردّ بأن ذلك لايصلح دليلاً للحرفيّة مع قيام دليل الفعلية .

وذهب الزّجاجيّ إلى أن (كان) وأخواتها حروف .

وقال ابن هشام في حواشي (التسهيل) : الخلاف في (عسى) و(ليس) شهير ، وفي (كان) غريب .

قال ابن الحاجّ [٣] في النقد : حكى العَبْدي [٤] في (شرح الإيضاح) : أن المبرّد قال : إنّ (كان) حرف . قال العبدي : وهذا أطرف[٥] من قول من قال : إن ليس وعسى حرفان .

قال ابن الحاجّ : هو ، وإن كان في بادىء الرأي ضعيفاً إلاّ أنه أقوى لمن تأمل ، لأنها لاتدلّ على حدث ، بل دخلت لتفيد معنى المضيّ في خبر ما دخلت عليه .

---

(١) ط : « تصرفها » صوابه في أ ، ب .

(٢) أحمد بن الحسن بن العباس بن المفرج بن شقير النحوي الشقيري ، بغدادي في طبقة ابن السّراج . ألّف مختصراً في النحو . المذكر والمؤنث . المقصور والممدود .
قال السيوطي : « ورأيت في طبقات ابن مسعر أن الكتاب الذي ينسب للخليل ، ويسمّى : « المحلى » له . مات ٣١٧ .

(٣) أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي ، أبو العباس الإشبيلي يعرف بابن الحاجّ ، قرأ على على الشّلَوْبين . له على كتاب سيبويه إملاء ، وله مختصر « خصائص » ابن جني ، ومصنف في حكم السماع ، وله حواش على « سر الصناعة » ، وعلى « الإيضاح » ونقود على الصحّاح ، وإيرادات على « المقرب » توفي سنة ٦٤٧ .

(٤) أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبدي . قال ياقوت : كان نحويّاً لغوياً له : شرح الإيضاح لأبي علي الفارسيّ توفي سنة ٤٠٦ . معجم الأدباء ٢ : ٢٣٦ .

(٥) أ : « وهذا طرف » .



الكلام وأقسامه

(ص) : والكلام قول مفيد ، وهو : مايحسن سكوت المتكلّم عليه . وقيل : السّامع وقيل : هما .

والأصحّ : اشتراط القصد ، وإفادة ما يجهل ، لا اتحاد الناطق

وأشكل تصوير خلافه .

(ش) : الكلام يطلق لغة على الخطّ ، والإشارة ، وما يفهم من حال الشيء .

وإطلاقه على هذه الثلاثة مجاز ، وعلى التكليم [١] الذي هو المصدر . وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن إطلاقه على هذا حقيقة [٢] . وعلى ما في النفس من المعاني التي يعبّر عنها ، وعلى اللفظ المركّب أفاد أم لم يفد . وهل هو حقيقة فيهما ، أو في الأول فقط ، أو الثاني فقط ؟ ثلاثة مذاهب للنحويين — وعلى الكلمة الواحدة [٣] كما في (الصّحاح) [٤] .

وأما في الاصطلاح فأحسن حدودها وأخصرها : أنه قول مفيد . فخرج بـ (القول) الخمسة الأُوَل المذكورة . و(المفيد) الكلمة ، وبعض المرُكّبات وهو الذي لا يفيد .

والمراد بـ (المفيد) ما يُفْهِم معنىً يَحْسُن السكوت عليه . وهل المراد سكوت المتكلّم أو السامع ، أو هما؟ . أقوال: أرجحها الأول، لأنه خلاف التّكلّم ،فكما أنالتّكلُّم صفة المتكلمّ كذلك السكوت صفته أيضاً .

والمراد بـ(حُسْنِ السُّكُوت عليه) : ألاّ يكون محتاجاً في إفادته للسامع [٥] كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به أو عكسه، [٦] فلا يضرّه [٧] احتياجه إلى المتعلقات من المفاعيل ونحوها

---

(١) أي ، ويطلق على التكليم مصدر كلّم.

(٢) قال الخضري : « ويطلق حقيقة على الحدث ، وهو التكلّم كقوله :

قالوا كلامك هنداً وهي مصغية يشفيك ؟ قلت : صحيح ذاك لو كانا

(٣) في الصحاح : الكلام جنس يقع على القليل والكثير .

(٤) لأنه في هذه الحالة — على رأي ابن مالك — لا يفيد حيث استفاد السامع مضمونه في المرّة الأولى .

(٥) أ : « السامع » .

(٦) أ : « كاحتياج المحكوم عليه للمحكوم به » . (٧) أ : « فلا يضرّ » .



وهل يشترط إفادة المخاطب شيئاً يجهله ؟ قولان :

أحدهما : نعم ، وجزم به ابن مالك فلا يسمّى نحو : السماء فوق الأرض ، والنّار حارة ، وتكلّم رجل — كلاماً .

والثاني : لا . وصحّحه أبو حيّان . قال : وإلاّ كان الشيء الواحد كلاماً ، وغير كلام إذا خوطب به من يجهله فاستفاد مضمونه ثم خوطب به ثانياً . ومحلّ الخلاف ما إذا ابتدىء [1] به فيصح أن يقال : زيد قائم ، كما أن النار حارة بلا خلاف . ذكره أبو حيّان في (تذكرته) [2] .

وهل يشترط في الكلام القصد ؟ قولان :

أحدهما : نعم ، وجزم به ابن مالك ، وخلائق ، فلا يسمّى ما ينطق به النـــائم الساهي — كلاماً ، وعلى هذا يزاد في الحد : (مقصود) [3] .

والثاني : لا ، وصححه أبو حيّان .

وهل يشترط فيه اتحاد الناطق ؟ قولان :

أحدهما : نعم ، فلو اصْطَلَح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلاً [4] ، والآخر [5] فاعلاً . أو مبتدأً والآخر خبراً لم يُسَمّ ذلك كلاماً . وعُلِّل بأن الكلام عمل واحد فلا يكون عامله إلاّ واحداً [6] . وعلى هذا يزاد في الحد : (من ناطق واحد) .

---

(١) ط : « ما إذا ابتدأ به » وذلك لأن الابتداء يقصد منه الإفادة . أمّا في غير الابتداء فيستوي فيه المعلوم ضرورة كالنار حارّة ، وما ليس كذلك مثل : زيد قائم .
على أن الصبّان يرجح رأي أبي حيان ، لأن المراد بإفادة اللفظ فائدة يحسن السكوت عليها دلالتُه على النسبة الإيجابيّة أو السلبيّة ، سواء كانت حاصلة عند السّامع قَبْلُ أوْلاَ ؟ قصد بها المتكلّم الكلام أوْلا ؟ طابق كلامه الواقع أوْلا ؟ انظر حاشية الصبان ١ : ٢١ .

(٢) التذكرة من الكتب المفقودة ، وقد وصفه أبو حيان بأنه كتاب كبير فقال في البحر ١ : ٢٨٨ ، ٢ : ٤٤٨ : « كتابنا الكبير الذي سمّيناه بالتذكرة » .
وانظر أيضاً فوات الوفيات ٢ : ٥٦١ ، والبدر الطالع ٢ : ٢٨٩ ، وفي خزانة الأدب للبغدادي ٢ : ٣٦٦ نحو خمسين نقلاً عنه ، وذكر البغدادي أنه اطلع على نسخة بخط أبي حيان نفسه .

(٣) أي قول مفيد مقصود .

(٤) في أ : « على أن أحدهما يذكر فعلاً » .

(٥) أ : « والثاني » .

(٦) أ : « إلا واحد » وهو تحريف .

والثاني : لا [١] ، وصححه ابن مالك و أبوحيّان . كما أن اتحاد الكاتب لا يعتبر في كون الخط خطاً .

وقال ابن أم قاسم [٢] صدور الكلام من ناطقين لا يتصوّر [١١] لأن كل واحد من المتكلمين إنما اقتصر على كلمة واحدة اتّكالاً على نطق الآخر بالأخرى فكأنها مقدّرة في كلامه . وهذا معنى قولي : « وأشكل تصوير خلافه [٣] » .

(تنبيه) :

تخصيص النحاة الكلام بالمفيد مجرداً اصطلاح لا دليل عليه .

وقد بالغ الخفاجي في إنكار ذلك عليهم ، فقال في كتابه (سِرّ الفصاحة) : الكلام عندنا ما انتَظَم من حرفين فصاعداً من الحروف المعقولة ، إذا وقع مِمّن تَصِحُّ منه أو من قبيله الإفادةُ .

قال : وإنما شرطنا الانتظام ، لأنه لو أتي بحرف ، ومضى زمان وأتي بحرف ، لم يصحّ وصفُ فعله بأنه كلام .

وذكرنا الحروف المعقولة ، لأن أصوات بعض الجَمادات ربّما تقطعت على وجه يلتبس بالحروف ، لكنها لا تتميّز تميّزها .

وشرطنا وقوع ذلك مِمّن تصحّ منه أو من قبيله الإفادة ، لئلا يلزم عليه أن يكون ما يسمع من بعض الطّيور كلاماً .

وقولنا : (القبيل) دون الشخص ، لأن ما يسمع من المجنون يوصف بأنه كلام وإنْ لَمْ تصحّ منه الفائدة وهو بحاله ، لكنها تصح من قبيله ، وليس كذلك الطائر . ولا يجوز أن يشترط في حدّ الكلام كونه مفيداً على ما ذهب إليه أهل النحو ، لأن أهل اللغة قسموا الكلام إلى مهمل ، ومستعمل .

فالمهمل [٤] : ما لم يُوضَعْ لشيء من المعاني . والمستعمل : هو الموضوع لمعنىً له فائدة . فلو كان الكلام هو المفيد عندهم ، وما لم يفد ليس بكلام — لم يكونوا قسموه [٥] على قسمين ، بل كان يجب أن يسلُبوا ما لم يفد اسمَ الكلام رأساً .

---

(١) أ ، ب : « والثاني ، وصححه ابن مالك وأبو حيان : لا » .

(٢) في النسخ الثلاث «ابن قاسم». وقد تقدمت ترجمته ص ٢٦. (٣) أ: «وأشكل في تصوير خلافه».

(٤) ب ، ط : « والمهمل » . (٥) ب ، ط : « قسموا » .



على أن الكلام إنما يفيد بالمواضعة [١] ، وليس لها تأثير في كونه كلاماً ، كما لا تأثير لها في كونه صوتاً .

وقد تصدّى أبو طالب العبدى [٢] في (شرح الإيضاح) لِيَنْصُر مذهب النحويين في ذلك . وأكثر ما استدلّ بقولهم لمن يورد مـا تقلّ فائدته : هذا ليس بكلام ، وبقول سيبويه : إن الكلام إنما يقع على الجمل ، وقرّره بأنه اسم لمصدر ونائب عنه . وذلك المصدر – وهو التكليم – موضوع للمبالغة والتكثير ، لأن [٣] فعله : (كلّم) دالّ على ذلك. فلما جرى الكلام عليه ، وجب أن يراد به التكثير ، وأقل أحوال التكثير والتكرير أن يكون واقعاً على جملة .

قال : ولا حجّة له في ذلك ، وأمّا قولهم لقليل الفائدة : ليس بكلام ، فمن باب المجاز والمبالغة ، كقولك للبليد : ليس بإنسان .

وأما قول سيبويه فلا تقوم به حجة ، لأن الخصم قال : نعم ، يمكن أن يقال : إن المتقدّمين من أهل النحو تواضعوا في عُرْفهم على أن سمّوا [٤] الجملة المفيدة كلاماً دون ما لم يُفِدْ ، لأن ذلك على سبيل التحقيق ، كما أنهم سمّوا هذه الحوادث الواقعة كـ (ضرب) أفعالاً [٥] . ولو عَدَلْنا إلى التحقيق كانت أسماء لما وقع من الحوادث . ا هـ.

وقال ابن جنّي في الخصائص : فإن قيل : لِمَ وضع الكلام على ما كان مستقلاً بنفسه ، وعلى الجملة التّامة دون غيرها ؟ الاشتقاق قضى بذلك أم مجرّد السّماع ؟ قيل : لا ، بل الاشتقاق قضى به دون مجرّد السماع ، لأن الكلام مأخوذ من الكَلْم ، وهو الجرْح والتأثير . وإنما يحصل التأثير بالتامّ المفهوم دون غيره. قال : ومِمّا يُؤْنِسُك بذلك أنّ العرب لمّا أرادت الآحاد من ذلك خصّته باسم له ، لا يقع إلا على الواحد ، وهو قولهم : كلمة ، ثم قال في آخر كلامه :

---

(١) أ ، ب : « إنما يقبل بالمواضعة » .

(٢) في النسخ الثلاث : « العبيدي » . وانظر ما سبق في ص ٢٨ .

(٣) أ : « لأنه » . (٤) أ : « على أن يسموا » .

(٥) أ : « كتضرب أفعال » وهو تحريف .



١٤ ــ ٭ولكلّ قَوْمٍ سُنَّةٌ وإمامُها[١] ٭

[الإسناد]

(ص) : ولا يمكن في كلمة خلافاً لابن طَلْحة . ولا اسم وحرف خلافاً للفارسيّ ولا فعل وحرف خلافاً للشَّلَوْبين [٢] ، بل في اسمين ، واسم وفعل .

(ش) : الضّمير عائد إلى الكلام[٣] ، أو إلى الإفادة .

والحاصل : أنّ الكلام لا يتأتي إلا من اسمين ، أو من [٤] اسم وفعل . فلا يتأتّى من فعلين ولا حرفين ، ولا اسم وحرف ، ولا فعل وحرف . ولا كلمة واحدة ، لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد[٥] ، وهو لا بد له من طَرَفَيْن : مسند ، ومسند إليه .

والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسنداً ومسنداً إليه . والفعل لكونه مسنداً لا مسنداً إليه . والحرف لا يصلح لأحدهما .

فالاسمان يكونان كلاماً ، لكون أحدهما مسنداً ، والآخر مسنداً إليه .

وكذلك الاسم مع الفعل ، لكون الفعل مسنداً ، والاسم مُسْنَداً إليه .

والفعلان ، والفعل والحرف لا مسند إليه فيهما .

والاسم مع الحرف ، إما أن يفقد منه المسند ، أو المسند إليه .

والحرفان لا مسند إليه فيهما . ولا مسند[٦] .

والكلمة لا إسناد فيها بالكُلّيّة [٧] ، وزعم ابن طلحة[٨] : أن الكامة الواحدة قد تكون كلاماً إذا قامت مقام الكلام ، كـ (نعم) ، و (لا) في الجواب .

ورُدّ بأن [١٢] الكلام هو الجملة المقدرة بعدها .

(١) شطر بيت للبيد في معلّقته ، وصدره :

٭ من معشر سنت لهم آباؤهم ٭

وقد سقطت كلمة : « وإمامها » من أ ، والنص منقول بتلخيص وتصرّف من الخصائص ١ : ٢١ .

(٢) ب ، ط : « خلافاً لشذوذ » تحريف .

(٣) يعني سضمير المستتر في قوله : « ولا يمكن » .

(٤) « من » ساقطة من أ .

(٥) : أ « لا تحصل إلا بالإسناد » .

(٦) : « ولا مسند » ساقطة من أ .

(٧) : « بالكلية » ساقطة من ط .

(٨) محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الإشبيلي ، كان يميل إلى مذهب ابن الطراوة ، توفي بأشبيلية سنة ٦١٨ .



وزعم أبو علي الفارسيّ : أن الاسم مع الحرف يكون كلاماً في النداء نحو : يا زيد . وأجيب بأن (يا) سدت مسد الفعل وهو (أدعو) أو (أنادي)[١] .

وزعم بعضهم : أن الفعل مع الحرف يكون كلاماً في نحو : ما قام ، بناءً على أن الضمير المستتر لا يُعَدّ كلمة[٢] .

[تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء]

(ص) : وهو خبرٌ إن احتمل الصّدق والكذب ، وإلا فإنشاء ، والأصح انحصاره فيهما .

(ش) : اختلف الناس في أقسام الكلام :

فالحذّاق من النحاة وغيرهم ، وأهل البيان قاطبة ، على انحصاره في الخبر والإنشاء .

وقال كثيرون : أقسامه ثلاثة : خبر ، وطلب ، وإنشاء .

قالوا : لأن الكلام إما أن يقبل التصديق والتكذيب أوّلا : الأول : الخبر ، والثاني إن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء ، وإن لم يقترن بل تأخّر عنه فهو الطّلب .

والمحقّقون على دخول الطلب في الإنشاء ، وأن معنى (اضرب) مثلاً . وهو طَلَبُ الضّرْبِ مقترنٌ بلفظه ، وأما الضّرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلّق الطّلب ، لا نفسه

وقال قُطْرُب : أقسام الكلام أربعة : خبر ، واستخبار — وهو الاستفهام — وطلب ، ونداء. فأدرج الأمر والنهي تحت الطلب .

وضعّف بأن (الاستخبار) داخل تحته أيضاً ،[٣] وبأن نحو : بِعْتُ ، واشتريتُ خارج منه[٤] .

وقال بعضهم : خمسة : خبر ، وأمر ، وتصريح ، وطلب ، ونداء .

وقال الأخفش : ستة : خبر ، واستخبار ، وأمر ، ونهي ، ونداء، وتمنّ .

---

(١) ط « وأنادي » بالواو .
(٢) أ : « لا يعد كلاماً » .
(٣) أي تحت الطلب .
(٤) أي من الطاب ، لأن ألفاظ العقود من الإنشاء غير الطلبي .

وقال بعضهم : عشرة : نداء ، ومسألة ، وأمر ، وتشفع ، وتعجّب ، وقسم ، وشرط ، ووَضْع ، وشكّ ، واستفهام .

وقال بعضهم : تسعة : بإسقاط الاستفهام ، لدخوله في المسألة .

وقال بعضهم : ثمانية : بإسقاط التشفّع ، لدخوله فيها .

وقال بعضهم : سبعة : بإسقاط الشكّ ، لأنه من قسم الخبر .

وقال بعضهم : ستة عشر : أمر ، ونهي ، وخبر ، واستخبار ، وطلب ، وجحود وتمنّ ، وإغلاظ ، وتلهّف ، واختبار ، وقسَم ، وتشبيه ، ومجازاة ، ودعاء ، وتعجّب واستثناء .

والتحقيق : انحصاره في القسمين الأولين ، ورجوع بقيّة المذكورات إليهما .

الكلم

(ص) : والكَلِم : المركّب من ثلاث ، وإن لم يُفِدْ ، وهو اسم جنس لـ (كلمة) لا جمع كثرة ، ولا قلّة . ولا شرطه [1] تعدّد الأنواع خلافاً لزاعميها .

(ش) : الكلم : القول المركّب من ثلاث كلمات فصاعداً ، أفاد أم لا ؟

فهو أخصّ من الكلام ، لأنه يكون [2] بالتركيب من ثلاث — وأعم منه ، لعدم [3] اشتراط الفائدة .

والكلام عكسه ، فيتأتى إجتماعهما في : قد قام زيد ، وارتفاعهما في : إن قام ، ووجود الكلام دون الكلم في زيد قائم [4] ، وعكسه في إن قام زيد . وهل يشترط أن تكون الثلاث من الأنواع الثلاثة ، أوْ لا ، فتكون من نوْع أو من نوعين [5] ؟ ذكر ابن

(١) ط : « ولا شرط » .

(٢) « لأنه يكون » ساقطة من أ ، ب .

(٣) ب ، ط : « بعدم » بالباء .

(٤) أ : « زيد قام » .

(٥) ب ، ط : « أو نوعين » .



النحاس فيه خلافاً ،[1] والصّحيح عدم الاشتراط . والصحيح أنه اسم جنس للكلمة كتَمْر وتَمْرة ، لا جمع كثرة ولا قِلّة ، خلافاً لزاعمي ذلك ، بدليل تذكيره في قوله : « إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ[2] » . وأنه لم يتغير فيه نظم واحده[3] ، ذكر ذلك ابن الصّائغ[4] في شرح الألفيّة ، و ابن فلاح[5] في (مُغْنيه) .

قال ابن الخشّاب[6] : ولا يطلق الكَلِم على المركّب من كلمتين إلاّ عند من يجوّز إطلاق اسم الجمع على اثنين .

وفي[7] (شرح التسهيل) لناظر الجيش : اختلف النحاة في الكلم : فذهب جماعة منهم الجرجاني : إلى أنه جمع للكلمة ، وذهب الفارسيّ وغيره من المحققين : إلى أنه اسم جنس لها . ثم اختلفوا على مذاهب :

أحدها : وعليه الأكثر ، أنه لا يقع إلا على ما فوق العشرة ، وإذا قصد به ما دونها جمع بألف وتاء .

والثاني : أنه يقع على الكثير والقليل .

والثالث : أنه لا يقع على أقلّ من ثلاث . وعليه ابن مالك .

الجُملة

(ص) : والجملة قيل : ترادف الكلام ، والأصحّ أعمّ . لعدم شرط الإفادة ، فإن صُدِّرت باسم فاسمية ، أو فعل ففعليّة ، أو ظرف أو مجرور فظرفيّة ، وإن تقدمها حرف .

والعبرة[8] بصدر الأصل . واسميّة الصّدر فعليّة العَجُز ذات وجهين ، وتسمّى

---

(١) أ : « ذكر ذلك ابن النحاس فيه خلاف » . (٢) فاطر ١٠ .

(٣) أ : « نظم مفرده » . وذلك لأن واحده كلمة .

(٤) محمد بن عبد الرحمن بن علي ، توفي ٧٧٦ .

(٥) تقي الدين منصور بن فلاح اليمني توفي ٦٨٠ ، وقد فرغ من تصنيف المغني في محرّم ٦٧٢ . كشف الظنون ٢ : ١٧٥١ .

(٦) عبدالله بن أحمد بن الخشاب ، توفي ٥٦٧ ، قال عنه صاحب النجوم : « تفرد بعلم النحو والعربيّة حتى فاق أهل عصره . النجوم ٦ : ٦٥ ، والإنباه ١ : ١٠١ .

(٧) أ : « فقي » . (٨) أ : « فالعبرة » .



الكبرى إن كان خبرها جملةً ، والصغرى إن كانت خبراً . ولِـمَا بينهما اعتباران .

(ش) ذهبت طائفة إلى أن الجملة والكلام مترادفان ، وهو ظاهر قول الزمخشريّ في (المفصّل) ، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام ، قال : ويسمّى الجملة(١) .

والصّواب أنها أعمّ منه إذ شرطه الإفادة بخلافها ، قال ابن هشام في (المغنى): [١٣] ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيداً ، فليس كلاماً(٢) .

وعلى هذا فحدّ الجملة : القول المركّب كما أفصح به شيخنا العلامة (٣) الكافِيَجِيّ(٤) في (شرح القواعد)(٥) ، ثم اختار : (الترادف) قال : لأنا نعلم بالضرورة أنّ كلّ مركّب لا يطلق عليه الجملة . وسبقه إلى اختيار ذلك ناظر الجيش (٦) وقال : إنه الذي يقتضيه كلام النحاة . قال : وأمّا إطلاق الجملة(٧) على ما ذكر من الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلةً فإطلاق مجازيّ ، لأن كُلا منها كان جملة قبلُ ، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين (٨) نظراً إلى أنهم كانوا كذلك . اهـ

وتنقسم الجملة إلى اسمية ، وفعلّية ، وظرفية :

فالاسمية : الّتي صدرها اسم ، كزيد قائم ، وهيهات العقيق .

والفعلية : الّتي صَدْرُها فعل ، كقام زيد ، وضُرِب اللص ، وكان زيد قائماً ، وظننته قائماً ، ويقوم ، وقم .

والظرفية : المصدّرة بظرف أو مجرور ، نحو عندك زيد ، أو في الدار زيد (٩) إذا

(١) انظر شرح المفصل ١ : ١٨ .

(٢) مغنى اللبيب ٢ : ٤٢ .

(٣) « العلامة » ساقطة من أ .

(٤) محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الروميّ ، أبو عبدالله الكافيجي ، ولقب بهذا اللقب لكثرة اشتغاله بكتاب الكافية في النحو . انظر الكنى والألقاب ٣ : ٩٠ .

(٥) شرح القواعد ، ذكر السيوطي أنه أجمل كتبه وأنفعها على الإطلاق .

(٦) هو محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي ،لازم أبا حيان في القاهرة،وولي نظارة الجيش وتوفي ٧٧٨.

(٧) أ : « وقال : إطلاق الجملة » .

(٨) في قوله تعالى : « وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم » . النساء ٦ .

(٩) أ : « عندك أوفى الدار زيد » ب ، ط : «أعندك زيد ، وأفي الدار زيد » بالاستفهام .



قدّرْت زيداً فاعلاً بالظرف أو المجرور ، لا بالاستقرار المحذوف ،[١] ولا مبتدأ مخبراً[٢] عنه بهما .

وزاد الزمخشريّ وغيره في الجمل — الشرطية ، والصّواب[٣] أنها من قبيل الفعلية لأن المراد بالصدر[٤] المسند ، أو المسند إليه ،[٥] ولا عِبْرةً بما تقدّم عليهما من الحروف ، فالجملة من نحو : أقائمٌ الزيدان ، وأزيد أخوك ، ولعلّ أباك منطلق ، وما زيد قائماً ، اسمية . ومن نحو : أقام زيد ، وإن قام زيد[٦] ، وهلاّ قمت ، فعليّة .

والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل . فالجملة من نحو : كيف جاء زيد ؟ ونحو : « فَرِيقاً كَذَّبْتُم ، وفَرِيقاً تَقْتُلُون » .[٧] ونحو « فَأَيَّ آياتِ الله تُنْكِرُون »[٨] فعليّة ؛ لأن هذه الأسماء في رتبة التأخير .

وكذا الجملة من نحو : يا عبد الله ، « وإن أحدٌ من المشركين اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ »[٩] « والأَنْعَام خَلَقَها[١٠] » ، « واللَّيْلِ إذا يَغْشَى »[١١] لأن صدورها في الأصل أفعال ، والتقدير : أدعو زيداً ، وإن استجارك أحد ، وخَلَقَ الأنعام ، وأُقْسِم باللَّيْل

وقد تكون الجملة ذات وجهين ، وهي اسمية الصّدر ، فعليّة العجز نحو : زيد يقوم أبوه .

قال ابن هشام : وينبغي أن يزاد عكس ذلك نحو : ظننت زيداً أبوه قائم[١٢] .

وتنقسم أيضاً إلى الكبرى والصغرى :

فالكبرى : هي الاسمية التي خبرها جملة نحو : زيد قام أبوه ، وزيد أبوه قائم .

---

(١) لأنها حينئذ تكون جملة فعليّة ، والظرف متعلّق بالفعل .

(٢) أ : « مُخبر » بالرفع .

(٣) : « والصواب » ساقطة من أ .

(٤) أ : « المصدر » بالميم .

(٥) أ : « والمسند إليه » .

(٦) أ : « زيد » ساقطة .

(٧) البقرة ٨٧ ، ونص الآية : « ففريقاً » ولكن الاقتباس من القرآن الكريم مع طرح الفاء والواو جائز . انظر حواشي الحيوان ٤ : ٥٧ .

(٨) غافر ٨١ .

(٩) التوبة ٦ .

(١٠) النحل ٥ .

(١١) الليل ١

(١٢) ونص كلام ابن هشام في المغنى : « وقد يقال : كما تكون مصدّرة بالمبتدأ تكون مصدّرة بالفعل نحو : ظننت زيداً يقوم أبوه . المغنى ٢ : ٤٥ .



والصغرى : هي المبنيّة على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين . وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو : زيد أبوه غُلامُه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير ، وغلامه منطلق صغرى لا غير ، وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق ، صغرى باعتبار جملة الكلام .

القــول

(ص) : والقول لفظٌ دلّ على معنى ، فيعم الثلاثة ، قيل : والمهمل .
وليس مجازاً في غير الكلمة ، ولا خاصّاً بالمركّب ، ولا المفيد خلافاً لزاعميها .

(ش) : القول : هو اللّفظ الدّال على معنى .

«فاللفظ» جنس يشمل المستعمل والمهمل ، لأنّه الصّوت المعتمد على مَقْطَع .

« والدالّ على معنى » : فصل يخرج المهمل ، فشمل الكلمة والكلام والكلم شمولا بَدَلِيّاً ، أي : أنه يصدُقُ على كُلٍّ منها أنه (قول) إطلاقاً حَقِيقيّاً ، وقيل : إنه حقيقة في المفرد ، وإطلاقه على المركّب مجاز ، وعليه ابن معطى[1] .

وقيل : حقيقة في المركب سواء أفاد أم لا ؟ وإطلاقه على المفرد مجاز[2] .

وقيل : حقيقة في المركّب المفيد ، وإطلاقه على المفرد والمركّب الذي لا يفيد مجاز. وبه جزم الجُوَيْني[3] في تفسيره .

وقيل : إنه يطلق على اللفظ المهمل أيضاً ، فيرادف اللفظ ، حكاه أبو حيان في باب (ظن) من (شرح التسهيل)[4] ، وجزم به أبو البقاء في (اللّباب) . أما إطلاقه على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد فمَجَازٌ[5] إجْماعاً .

---

(١) « وعليه ابن معطي » ساقطة من أ ، وفي ب : « ابن معط » .

(٢) ما بعد « ابن معطي » إلى هنا ساقط من أ .

(٣) الجويني أبو محمد عبدالله ، كان إماماً في التفسير قدم نيسابور ، ثم رحل إلى مرو ، ثم عاد إلى نيسابور ، وتصدر للتدريس والفتوى .

(٤) أ : « في باب ظن ، وفي شرح التسهيل » .

(٥) أ ، ط : « فمجاز جزماً إجماعاً » بزيادة « جزماً » وهو تحريف .



الإعـراب

(ص) : الإعراب .

(ش) : أي هذا بحثه . وهو مصدر أعرب مشتركاً لمعانٍ :

الإبانة : يقال : أعرب الرجل عن حاجته : أبان عنها ، ومنه حديث « والثّيِّبُ تُعْرِبُ عن نَفْسِها » (١) .

والإجالة : عربت الدابة : جالت في مرعاها ، وأعربها صاحبها : أجالها .

والتّحسين : أعربت الشيء : حسنته .

والتغيير : عربت المَعِدة ، وأعربها الله : غيّرها .

وإزالة الفساد : أعربت الشيء : أزلت عَرَبَه ، أي [١٤] : فساده .

ويتعدى الأول بـ (عن) . والباقي بالهمزة .

ويأتي (أعرب) لازماً بمعنى تكلّم بالعربية ، أو صارت له خيلٌ عِراب ، أو وُلِد له ولد عَرَبيّ اللون ، أو تكلّم بالفحش ، أو أعطى العربون .

فهذه عشرة معان . والمناسب للمعنى الاصطلاحي منها هو الأول ، إذ القصدُ به إبانة المعاني المختلفة — كما ستعرفه — ويصح أن يكون من الخمسة بعده (٢) .

* * *

(ص) : قال الجمهور : لفظيّ : فهو أثر يجلبه العامل ، ظاهراً أو مُقَدّراً(٣) قيل: أو منويّ وخص المقدّر بما ألفه منقلبة ، والمنوي بغيره .

وقيل : معنوي ، فهو التغيير لعاملٍ لفظاً ، أو تقديراً ، قيل : أو محلاً في المبنيّ .

(ش) : اختلف : هل الإعراب لفظيّ ، أو معنويّ ؟

على قولين : فالجمهور على الأول ، وإليه ذهب ابن خروف والشّلَوْبِين وابن مالك ونسبه للمحققين ، وابن الحاجب ، وسائر المتأخرين .

(١) أ : « الثيب » من غير واو ، وفي رواية أخرى : « الثيبّ يعرب عنها لسانها » ، وانظر اللسان .

(٢) تلخيص لرأي ابن فلاح في كتابه : المغني . انظر الأشباه والنظائر ١ : ٧٦ .

(٣) ب : « ظاهراً ومقدّراً » ، ط : « ظاهر أو مقدر » .



وحدّه على هذا : أثرٌ ظاهر أو مقدّر يجلبه العاملُ في محل الإعراب . وهو الآخر كما سيأتي ، والمراد بـ (الأثر) : الحركة ، والحرف ، والسكون ، والحذف [١] . وبـ (المقدّر) : ماكان في المقصور ونحوه مما سيأتي .

وقولنا : (يجلبه العامل) احتراز من حركة الإتباع نحو : « الحمدِ لِلّه ، ومن حركة البناء ، وسائر الحركات .

فإن قلت : فَلِمَ لَمْ تَزِدْ في الحدّ (في آخر الكلمة) كما صنع ابن هشام في (الشذور) ؟ قلت : قد صرّح هو في (شرحه) بأن ذلك ليس قيداً مُحْتَرَزاً به عن شيء إذ ليس لنا أثر يجلبه العامل في غير الآخر فيحترز عنه ، وإنما هو بيان لمحل الإعراب من الكلمة [٢] .

وقد ذكرته بعد ذلك مفصولاً من الحدّ فهو أقْعَدُ ، لِئلاّ يُتَوهّم كونه من تمامه ، وأيضاً فلأنّ الإعراب قد يكون في غير الآخر ، كما سيأتي .

وذهب الأعلم وجماعة من المغاربة إلى أنه معنوي ، ونسب لظاهر قول سيبويه ورجّحه أبو حيان .

وعلى هذا فحدّه : التغيير لعامل لفظاً أو تقديراً [٣] .

واستدلّ لصحة الأول [٤] بأن الإعراب قد يكون لازماً للزوم مدلوله كرفع (لَعَمْرُكَ) ونصب (سُبْحانَ الله) و (رُوَيْدَكَ) ، وجرّ (الكَلاعِ) و (عِرِيْطٍ)

---

(١) ط : « والمراد بالأثر الحركة والحذف ، والسكون والحرف » .

(٢) شرح شذور الذهب ٣٤ .

(٣) على هذا الرأي يكون معنى الإعراب : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً .

(٤) وهو رأي الجمهور الذي يجعل الإعراب عبارة عن الحركات وهو الحقّ لوجهين :

أحدهما : أن الاختلاف أمر لا يعقل إلاّ بعد التعدّد . فلو جعل الاختلاف إعراباً لكانت الكلمة في أوّل أحوالها مبنيّة لعدم الاختلاف .

الثاني : أنه يقال : أنواع الأعراب رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ، ونوع الجنس يستلزم الجنس . انظر الأشباه والنظائر ١ : ٧٣ .



من ذي الكَلاع [١] . وأم عِرِيْط [٢] . فلا يصح قَوْلُ مَنْ جعله تغييراً [٣] .

وأجيب بأن ذلك ونحوه متغيّر بمعنى أنه صالح للتغير ، أو متغير عن حالة السكون التي كان عليها قبل التركيب . وَرُدّ بأن الأول مجاز . والثاني يَرِد عليه المبنيّ على حركة فإنه كذلك .

واستدل للثاني بأنه لو كانت الحركات ونحوها إعراباً لم تضف إليه في قولهم : حركات الإعراب [٤] . وأجيب بأنها بيانية . وبأنها توجد [٥] في المبنى . وأجيب بأنها غيرها [٦] . وبأنها تزول في الوقف مع الحكم عليه بالإعراب . وأجيب بأنه عارض لا اعتبار به . وبأن السكون ليس بأثر . وأجيب بأن الأثر أعم من وجود الحركة ، وحَذْفها . وبأن فيه تخصيصا للفظ [٧] ببعض إطلاقاته اللغوية [٨] ، بخلاف ما إذا جعلناه نفس الحركات والحروف [٩] ، ففيه نقل اللفظ بالكليّة عن مدلوله اللغوي ، وذلك غير جائز للمصطلحين ؛ وتقسيم (الأثر) إلى ظاهر ومقدّر هو المعروف .

وقسمه بعضهم : إلى ظاهر ، ومقدّر ، ومنويّ . وخص المقدّر بما ألفه منقلبة عن ياء مقدرة نحو : ملهىً . والمنوي بما ألفه غير منقلبة عن شيء نحو : حُبْلَى وَأرطَى . وبغير الألف كغُلامِي .

---

(١) ذو الكلاع ملكٌ حِمْيَريّ من ملوك اليمن من الأذواء ، وسمّي ذا الكلاع ، لأنهم تكلعوا على يديه ، أي تجمعوا . اللسان .

(٢) أم عريط : كنية العقرب .

(٣) أ : « من جعله تغيير » وهو تحريف .
وهذا الاستدلال لابن مالك في شرح التسهيل . انظر . الأشباه والنظائر ١ : ٧٤ .

(٤) إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه .

(٥) أي الحركات .

(٦) أي إن حركة البناء تختلف عن حركات الإعراب .

(٧) أ : « وبأن فيه تخصيص للفظ » وهو تحريف .

(٨) دفاع عن الرأي الثاني الذي ينصّ على أن الإعراب معنوي ، وهو الاختلاف .

(٩) وهو الرأي الأول الذي ينصّ على أن الإعراب لفظي.



وكذلك تقسيم التغيير إلى لفظيّ ، وتقديريّ هو المشهور .

وقسمه بعضهم إلى ثلاثة : لفظيّ وتقديريّ ومحليّ. وفسّر المحليّ بموضع الاسم المبنيّ.

* * *

(ص) : ومحلّه آخر الكلمة ، أو ما نُزّل منزلته .

(ش) : المراد بآخر الكلمة نحو : الدّال من زيد ، والميم من يقوم . وبما نزل منزلته الأفعال الخمسة ، فإن علامة الإعراب فيها [١] النون ، وحذفها ، وليست[٢] هي آخر الكلمة ، ولا متصلة بالآخر ، بل الضمير الذي هو الفاعل ، والفاعل بمنزلة الجزء من الفعل ، وكذا اثنا عشر ، واثني عشر ، فإن الإعراب فيهما في حشو الكلمة ، قال ابن جنّي في (الخاطريّات) [٣] : لأن الاسمين المضموم أحدهما إلى الآخر بمنزلة المضاف والمضاف إليه .

وقال ابن هشام : الذي يظهر في الجواب أن (عشر) [٤] حالّ محلّ النون ، والنون بمنزلة التنوين .

(تنبيه)

يسمى آخر المعرب حرف إعراب. والمبنيّ لاحَرْفَ إعراب له [٥]. قال ابن يعيش : وربما سمّي آخره حرف إعراب على معنى أنه لو أعرب أو كان مما يعرب لكان محلّ الإعراب [٦] .

* * *

(ص) : والصحيح أنه زائد على الماهيّة ، ومقارنٌ الوَضعَ [١٥] .

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : الإعراب زائد على ماهيّة الكلمة كما جزم به أبو حيان ، وذكر ابن

---

(١) « فيها » ساقطة من أ. (٢) أ : « وليس » من دون تاء .

(٣) انظر الحديث عنها في مقدّمة الخصائص تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ٦٤ ، ومنها نقلان في خزانة الأدب للبغدادي .

(٤) « أن عشر » ساقطة من أ . (٥) « له » ساقطة من أ .

(٦) رأي ابن يعيش في شرح المفصل ١ : ٥١ .



مالك أنه جزء منها [١] ، وبعضُها ، ووهّاه أبو حيان .

الثانية : ذكر الزّجّاجِيّ في (أسرار النحو) [٢] : أن الكلام سابق الإعراب في المـرْتـبة . وهل تلفظت العرب به زماناً غير مُعْرَب ؟ ثم رأتْ اشتباه المعاني فأعربته ، أو نطقت به مُعْرباً في أول تَبَلْبُل ألسنتها به ، ولا يقدح ذلك في سَبْق رتبة الكلام ، كتقدّم الجسم الأسود على السّواد وإن لم يزايله [٣] . خلاف للنحاة . وفي (اللباب) لأبي البقاء أن المحققين على الثاني ، لأن واضع اللغة حكيم ، يعلم أن الكلام عند التركيب لا بُدّ أن يعرض فيه لَبْس ، فحكمته تقتضي أن يضع الإعراب مقارناً للكلام .

* * *

(ص) : وهو أصل في الأسماء ، وثالثها فيهما .

(ش) : مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء ، فَرْعٌ في الأفعال ، لأن الاسم يَتَقَبَّلُ بصيغة واحدة معانِيَ مختلفة ، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فلولا الإعراب ما علمت هذه المعاني من الصيغة ، وذلك نحو : ما أحسن زيداً بالنصب في التعجّب . وبالرّفع في النفي . وبالجر في الاستفهام ، فلولا الإعراب لوقع اللبّس بخلاف الفعل ، فإن الإلباس فيه لا يَعْرِض ، لاختلاف صِيَغه باختلاف المعاني .

وقال الكوفيون : إنه أصل فيهما ، لأن اللّبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع ، نحو : لا تأكل السمك ، وتشربَ اللبن ، بالنصب نَهْيٌ عن الجمع بينهما [٤] . وبالجزم نَهْيٌ عنهما مطلقاً ، وبالرّفع نهي عن الأول ، وإباحة الثاني .

وأجيب بأن النصب على إضمار (أن) ، والجزم على إرادة (لا) ، والرفـع على

(١) أ : « وذكر ابن مالك منها » بإسقاط : « أنه جزء » .

(٢) له تسميات مختلفة . ففي البغية ٢ ـ ٧٦ « الإيضاح » وفي الأشباه يسمّيه مرة : إيضاح علل النحو ١ : ٦ ومرّة إيضاح أسرار النحو ١ : ٨٥ .

(٣) انظر الأشباه والنظائر ١ : ٧٦ من المبحث الثالث في الإعراب والكلام أيهما أسبق .

(٤) أ : « نهى على الجمع بينهما »



القطع فلو أظهرت العوامل المضمر لم تحتج إلى الإعراب . وذهب بعض المتأخرين إلى أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم ، لأنه وجد فيه بغير سبب ، فهو له بذاته ، بخلاف الاسم فهو له ، لا بذاته ، فهو فرعٌ. وهذا هو القول الثاني المطوّي [١] في (المتن) .

قال في (الارتشاف) : وهذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة .

البـــناء

(ص) : والبناء ضِدُّه .

(ش) : البناء ضِدُّ الإعراب ، فعلى القول بأنه (لفظيّ) يُحَدُّ — كما أفصح به في التسهيل — بأنه ما جيء به ، لا لبيان مقتضي عامل من حركة ، أو حرف ، أو سكون أو حذف [٢] .

وعلى أنه (معنويّ) يُحدّ كما قال ابن جنيّ في (الخصائص) : بأنه لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً ، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل ، ولذلك سميّ بناءً ، للزومه طريقةً واحدة ، كلزوم البناء موضعه [٣] . وينقسم أيضاً إلى ظاهر ، ك (اضْرِب) — و (ضرَبَ) ، وإلى مقدّر ، ك (عُدّ) أو (رُدَّ) أمراً .

ومحله آخر الكلمة كما مثّل . ولا يكون فيما نُزِّل منزلته [٤] — فيما أعلم . وهو فرع في الأسماء . وقيل : في الأفعال . وقيل : فيهما .

---

(١) حيث قال في المتن : « وثالثهما فيهما » ولم ينص فيه على القول الثاني . لأن الأقوال ثلاثة ، الأول : أنه أصل في الأسماء . والثالث : أنه أصل فيهما ، وهو قول الكوفيين . والثاني : المتأخر : هو أن الإعراب أصل فيهما ، والفعل أحق بالإعراب من الاسم .

(٢) نصّ عبارة التسهيل ١٠ : « ما جيء به ، لا لبيان مقتضى عامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية أو إتباعاً ، أو نقلاً ، أو تخلصاً من سكونين فهو بناء » .

(٣) يقصد أن البناء يلزم موضعه لا يزول من مكان إلى غيره . الخصائص ١ : ٣٧ .

(٤) أي منزلة آخر الكلمة .



[المبنيّ]

(ص) : والمبنيّ : الحروف ، والماضي ، وكـذا الأمر خلافاً للكوفيّة . والاسم : قيل : إن أشبه الفعل المبنيّ . وقيل : ان لم يركّب . وقيل : إن تضمّن [١] معنى الحرف . وقيل : أو وقع [٢] موقع مبني ، أو ضارع ما وقع ، أو أضيف إليه . وقيل : أو كثرت علل منع الصرف .

والمختار وفاقاً لابن مالك ، و أبي الفتح ، و أبي البقاء : إنْ أشبه الحرف بلا معارض .

(ش) : هذا حصر للمبنيّات ، فالمجمع على بنائه الحروف ، والماضي ، لعدم وجود مقتضى الإعراب السابق فيهما .

فإن قيل : قد يحصل الإلباس [٣] في بعض الحروف . ألا ترى أن (لام الأمر) و (لام كي) صورتهما واحدة ، والمعنى مختلف ؟ . وكذا (لا) في النهي و (لا) في النفي .

وأجيب بحصول الفرق بتقدم العامل على (لام كي) ، ووقوع [٤] (لام الأمر) ابتداء ، وأنه إذا [٥] خيف التباس (لا) النافية بالناهية[٦] أتى بغيرها من حروف النفي نَحـو : (مـا).

وأما الأمر فالبصرية على بنائه . والكوفية على إعرابه [٧] .

ومنشأ الخلاف الاختلاف السابق في أنّ الإعراب أصل في الأفعال أيضاً ، أوْ لا [٨] . فعلى الأول : هو معرب ، لأنه الأصل فيه ، ولا مقتضي لبنائه . وعلى الثاني : هو مبنيّ ، لأنه الأصل فيه ، ولا مقتضي لإعرابه . وربما علّل الكوفيّة ذلك : بأنه مقتطع مـن المضارع ، فأعرب كأصله .

---

(١) ب ، ط : « أو تضمن » .

(٢) « أو وقع » ساقطة من أ .

(٣) أ : « الالتباس » .

(٤) أ : « ووقع » .

(٥) « إذ » ساقطة من أ .

(٦) أ « لا الناهية بلا النافية » .

(٧) انظر الإنصاف لابن الأنباري ٢ : ٥٢٤ ، المسألة السبعون .

(٨) « أولا » ساقطة من أ .



والبصرية : لا يرون ذلك ، بل يقولون : إنه أصل برأسه — كما تقدم . فالخلاف في هذه المسألة مَبنِيّ على الخلاف في أصلين ، وهذا أمر لطيف نذكره — ان شاء الله تعالى [١] في كتاب (السلسلة) [٢] الذي عزمنا [١٦] أن نؤلفه محاكاة بسلسلة الجويني في الفقه ، ولسلاسل الذّهب [٣] للزركشي [٤] في الأصول .

والاسم بعضه مبنيّ قطعاً . ثم اختلف في سبب البناء . هل هو شيء واحد أو أكثر ؟.

فذهب كثيرون إلى الثاني : فمنهم من قال : من أسبابه شَبَهُ الفعل المبنيّ ، ومثّله : بـ (نزال) و (هيهات) فإنهما بُنيا ، لشبههما بـ (انْزِلْ) و (بَعُدَ) في المعنى.
وردّ هذا — (طرداً) [٥] — بلزوم بناء (سقياً) لك ، و (ضرباً) زيداً ، لأنهما بمعنى الأمر ، و (عكساً) [٦] بلزوم إعراب (أفّ) و (أوّه) ، لأنهما بمعنى : (اتضجَر) و (أتوجّع) المُعْرَبَيْنِ .

ومنهم من قال : من أسبابه : عدم التركيب ، وعلى هذا ابن الحاجب حيث قال : المبني ما ناسب مبنيّ الأصل ، أو وقع غير مركّب ، فعنده أن الأسماء قبل التركيب مبنيّة .

وقيل : أسباب البناء : تضمن معنى الحرف كأسماء الشرط ، والاستفهام . ووقوعه موقع المبنيّ كـ (نزال) الواقع موقع (انزل) ، و (يازيدُ) الواقع موقع كاف الخطاب . ومضارعته لِما وقع موقع المبنيّ كالعلم المؤنث المعدول كـ (حذام) فإنه ضارع (نَزَالِ)

---

(١) هذه من أ .
(٢) سمّاها بعد تمام تأليفها : السلسلةالموشحة في العلوم العربيّة . كشف الظنون .
(٣) أ : « وسلسلة الذهب » .
(٤) بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي المتوفى ٧٩٤.وكتابه : « سلاسل الذهب » ذكر فيه مسائل من أصول الفقه ، ومسائل كلامية ، ومباحث نحوية . كشف الظنون ٢ : ٩٩٥ .
(٥) الطرد : ما يوجب الحكم لوجود العلّة ، وهو التلازم في الثبوت .
(٦) العكس : هو التلازم في الانتفاء بمعنى : كلما لم يصدق الحد لم يصدق المحدود ، وقيل : العكس : عدم الحكم لعدم العلّة .
انظر التعريفات لابن السيّد ١٢٢ ، ١٣٤ .



الواقع موقع (انزل) في العدل والتّعريف . وإضافته إلى مبنيّ كأسماء الزمان المضافة إلى جملة أولها ماضٍ . وزاد بعضهم : أن تكثر علل منع الصرف . قال ابن جنيّ في (الخصائص) : ذهب بعضهم : إلى أنه اذا انضم إلى سببين من أسباب منع الصرف ثالث[1] امتنع الاسم من الإعراب أصلاً ،لأنه ليس بعد منع الصرف إلاّ ترك الإعراب ، ومثّل ذلك بحذام وقطام وبابه ، فإنّ ثمّ العلميّة والتأنيث ، والعدل عن حاذمة، وقاطمة .

قال : وما ذكرهُ فاسد ، لأن سبب البناء في الاسم ليس طريقه حديث الصرف وتركه ، إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير .

وقوله : ليس بعد منع الصرف إلاّ ترك الإعراب ، ممنوع . وتمثيله بباب حذا. مردود[2] ، فإن سبب البناء فيه شبهه بدَراكِ ونزَالِ .

وقد وجدنا ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف ، ولم يُبْنَ ، وذلك : (أذربيجان) فإن فيه العلمية ، والتأنيث ، والعجمة ، والتركيب ، والألف والنون ا هـ كلام ابن جني .

والذي جزم به ابن مالك في كتبه : أنه لا سبب للبناء سوى شبه الحرف فقط ، وهذا هو المختار ، ونقله جماعة من المتأخرين[3] عن ظاهر[4] كلام سيبويه وصرّح به ابن جني في (الخصائص) كما تقدم في كلامه ، وكذلك أبو البقاء في (التلقين)[5] ثم رأيته أيضاً في (تقييد) أكمل الدين العطار[6] وعبارته : وأمّا ما بني من الأسماء ، فإنما بني لشبهه بالحرف ، ثم حكى كلامهم في البناء للخروج عن النظائر ، وللوقوع موقع الأمر ، ثم قال : وهذا إنما هو على وجه التقريب ، والصحيح : أن كل اسم بُنِي ، فإنما بني لشبهه بالحروف .

---

(١) أ : « من أسباب الصرف منع ثالث » وهو تحريف .

(٢) أ : « ممنوع » .

(٣) أ : « ونقله بعض المتأخرين » .

(٤) أ : « على ظاهر » .

(٥) التلقين في النحو لأبي الفتح عثمان بن جنيّ وقد شرحه في حياة المصنف أحمد بن محمد العسكري فرغ منه في رجب ٣٦٩ في حياة المصنف . كشف الظنون ١ : ٤٨١ .

(٦) هو محمد بن محمود بن أحمد البابرتي ، أكمل الدين الحنفي ، أخذ عن أبي حيّان . له : شرح ألفية ابن مالك » وتوفي سنة ٧٨٦ .

وهذا الشّبه على ضربين : لفظيّ ، ومعنويّ ، فاللفظيّ نحو (كم) ، لأنها أشبهت (هل) لكونها على حرفين .

والمعنويّ : أن يتضمّن معنى الحرف ، أو يكون مفتقراً إلى ما بعده . وهذا مذهب الحُذاّق من النحويين . ا هـ كلامه بحروفه .

ثم إن شبه الحرف إنما يؤثر حيث لم يعارضه معارض ، فإن عارضه ما يقتضي الإعراب ، فلا أثر له ، وذلك كـ(أيّ) شرطاً واستفهاماً وموصولة ، فإنها معربة مع مشابهتها للحرف في الأحوال الثلاثة ، لكن عارض هـــذا الشبه لزومها للإضافة ، وكونها بمعنى (كلّ) إن أضيفت إلى نكرة ، وبمعنى (بعض) إن أضيفت إلى معرفة ، فعارضت [1] مناسبتها للمعرب مناسبتها للحرف ، فغلبت مناسبة المعرب ، لأنها داعية إلى فا هو مستحق بالأصالة .

ونقضه أبو حيان بـ (لَدُن) ، فإنها ملازمة للإضافة ، بل هي أقوى من (أي) ميها ، فإنها لا تنفكُّ عنها لفظاً ، وهي مبنيّة .

وقال بعضهم : إنما أعربت (أيٌّ) تنبيهاً على الأصل ليعلم أن أصل المبنيّات الإعراب كما صحّحوا بعض الأسماء والأفعال التي وجب إعلالها تنبيهاً على أن الأصل فيها التّصحيح . وبذلك جزم ابن الأنباري في كتابه (لُمَع الأدلة) [2] .

[شَبَهُ الحرف]

(ص) في وَضْعه على حرف أو حرفين . و (أب) ونحوه ثلاثي . و (مع) لزمت الإضافة . وقيل : أصلها : (مَعَيٌ) .

ومعناه ــ ولو لم يوضع [3] ــ كالإشارة ، وذان ، وتان للتّثنيـة . واستعماله بأن ينوب عن الفعل ، ولا يتأثر كأسماء الأفعال ، وقيل : هي منصوبة بمضمر . وقيل : هي مبتدآت :

---

(١) أ : « فعارض » من دون تاء .

(٢) حققه الأستاذ سعيد الأفغاني ، وطبع بمطبعة الجامعة السورية بعنوان : الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة » .

(٣) أ : « وإن لم يوضع » .



فلتضمّنها لام الأمر ، وحمل الباقي . وافتقاره بتأصّل كموصول . وإهماله كأوائل السور . ولفظه كـ (حاشا) . وعلّة المضمر المعنوي . أو الافتقار . أو الوضع في كثير . أو استغناؤه باختلاف صيَغه . احتمالات .

(ش) : الوجوه المعتبرة في شَبَه الحرف ستّة :

أحدها : (الوضعي) (١) بأن يكون الاسم موضوعاً على حرف ، أو حرفين [١٧] ، فإن ذلك هو الأصل في وضع الحرف ، إذ الأصل في وضع الاسم والفعل أن يكون على ثلاثة : حرف يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وحرف فاصل بينهما ، والحروف إنما جيء بها لأنه اختُصِر بها الأفعال ، إذ معنى ما قام زيد : نفيت القيام عن زيد ، فلا بد أن يكون أخصر من الأفعال ، وإلاّ لم يكن للعدول عنها إليها فائدة .

فإن أورد على ذلك نحو : (أب) و (أخ) و (حَم) و (هَن) و (فَم) و (ذي) و (يد) و (دم) فإنها معربة مع كونها على حرفين . فالجواب أنها وضعت ثلاثية، ثم حذفت لاماتها ، والعبرة بالوضع الأصلي لا بالحذف الطارىء .

فإن أورد على ذلك (مع) فإنها وضعت على حرفين مع أنها معربة على الأصح — كما سيأتي في الظروف — فالجواب أن ذلك للزومها للإضافة وذلك معارض للشّبه — كما تقدّم في (أيّ) — وقيل : إنها ثُلاثيّة الوضع ، وأن أصلها : (مَعَيٌ) فحذفت لامها اعتباطاً ، ولذا ردّت إليها عند نصبها على الحال ، فيقال : مَعاً (٢) .

(تنبيه) : —

قال أبو حيّان : لم أقف على مراعاة الشّبه الوضعي إلاّ لابن مالك . وقال ابن الصّائغ : قال سيبويه في باب التسّمية : إذا سميت بباء (اضرب) قلت : (ابٌ) باجتلاب همزة الوصل ، وبالإعراب . قال ابن هشام : وهذا ينفي اعتبار الشبه الوضْعيّ .

---

(١) أ : « الوضع » .

(٢) « فيقال معاً » ساقطة من أ ، ب .



الثاني : (المعنوي) بأن يتضمّن الاسم معنى من المعاني التي حقّها أن تكون للحرف ، سواءُ وضِعَ لذلك المعنى حرف كأدوات الاستفهام والشرط ، أم لم يوضع كأسماء الإشارة ، فإنها بنيت لتضمنّها معنىً كان حقه أن يوضع له حرف يدلّ عليه . وهو الإشارة ، لأنه كالتنبيه ، والتشبيه ، والخطاب ، وغير ذلك من معاني الحروف لكن لم يوضع له حرف يدلّ عليه كذا قيل .

واعترضه الشيخ سعد الدين [١] بأنهم قد صرحوا بأن اللاّم العهديّة يُشار بها إلى معهود ذهناً وهي حرف ، فقد وضعوا للإشارة حرفاً . غاية ما في الباب أنّها للإشارة الذهنيّة ، ولا فرق بينها وبين الخارجيّة .

فإن أورد على هذا الشبه تثنية اسم الإشارة ، فإنها معربة بالألف رفعاً ، والياء نصباً وجرّاً ، فالجواب أن ذلك لمعارضة الشبّه بالتثنية التي هي من خصائص الأسماء .

الثالث : (الاستعمالي) بأن يكون الاسم نائباً عن الفعل ، أي عاملاً عمله ، ويكون مع ذلك غير متأثر بالعوامل ، لا لفظاً ، ولا محلاً ، وذلك أسماء الأفعال ، فإنها تلزم النيابة عن أفعالها ، فتعمل عملها ، ولا تتأثر هي بالعوامل ، فأشبهت الحروف العاملة عمل الفعل ، وهي : (إنّ) وأخواتها ، فإنها تعمل عمل الفعل ، ولا تتأثر بالعوامل . وهذا على مذهب من يرى أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب ، وهو رأي الأخفش. ونسبه [٢] في (الإيضاح) للجمهور .

وفيها قولان آخران : أحدهما : أن محلّها نصب بأفعال مضمرة ، وعليه المازنيّ .

والثاني : أنها في محل رفع بالابتداء وأن مرفوعها أغنى عن الخبر كما في : أقائم الزيدان .

وعلى القولين إنما بُنِيَت لتضمّن الأمر منها (لام) الأمر ، وحمل الباقي عليه طَرْداً للباب .

واحترزنا بقولنا : (ولا يتأثّر) من المصدر الواقع بَدلاً من فعله نحو : « فَضَرْب

(١) الشيخ سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني توفي ٧١١ .
ومن تصانيفه النحوية : الإرشاد في النحو ، وقد اختصر فيه الحاجبيّة .

(٢) ط : « نسبه » بدون واو .



الرِّقاب »⁽¹⁾ فإنه ينوب عن الفعل ، ويتأثر بالعوامل ، فأعرب لعدم مشابهته للحرف ، وكذلك اسم الفاعل ونحوه مما يعمل عمل الفعل .

الرّابع : (الافتقاري) بأن يكون الاسم لازم الافتقار إلى ما يتمّم معناه كالموصولات ، والغايات المقطوعة عن الإضافة ، وإذا ، ونحوها ، بخلاف ما لا يلزم الافتقار كافتقار النّكرة الموصوفة بجملة ، إلى صفتها ، والفاعل للفعل ، والمبتدأ للخبر . وإعراب اللّذان واللّتان لما تَقدّم في ذان ، وتان⁽²⁾ .

الخامس (الإهمالي) ذكره ابن مالك في (الكافية الكبرى) ومثّل له في شرحها بأوائل السوَر ، فإنها تشبه الحروف المهملة كـ (بل) و (لو) في كونها لا عاملة ، ولا معمولة .

وهذا على القول بأن أوائل السوّر لا محلّ لها من الإعراب ، لأنها من المتشابه الذي لا يدرك معناه . وقيل : إنها في محل رفع على الابتداء ، أو الخبر ، أونَصْبٍ بـ (اقرأ) ، أو (جرٍّ) قَسَماً ـ وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التّركيب ، وأسماء الهجاء المسرودة :. كألف ، باء ، تاء ، ثاء ، جيم ، وأسماء العدد : كواحد ، اثنين ، ثلاثة .

السادس : ذكر ابن مالك في (حاشا) الاسميّة أنها بنيت لشبهها بحاشا الحرفيّة في اللفظ . ومثلها (على) الاسمية ، و (كلاّ) بمعنى : حقّاً ذكرهما ابن الحاجب .

وقد يجتمع في مَبْنِيّ شبهان فأكثر .

ومن ذلك المضمرات ، فإن فيها الشبّه المعنويّ ، إذ التكلم والخطـــاب ، والغيبة من معاني الحروف .

والافتقاريّ ، لأن كل ضمير يفتقر إلى ما يفسّره .

والوضعيّ ، إذ غالب الضمائر على حرف ، أو حرفين ، وحمل الباقي عليه ليجري الباب على سَنَن [١٨] واحد .

زاد ابن مالك في (التسهيل) : و (الجمُوديّ) ، فإنه عديم التصرف في لفظـــه بوجه حتّى بالتصغير والوصف ، وهذا ليس واحداً من الوجوه الستة ، ويمكن رجوعه إلى اللّفظيّ بتكلّف .

---

(١) محمد ٤ . (٢) انظر ص ٥١ .



زاد أيضاً : و (الاستغناء) باختلاف صيغه لاختلاف المعاني ، وذلك مغن عن لإعراب ، لحصول الامتياز به .

وهذه علّة عدميّة خارجة عن الوجوه الستّة أيضاً .

وفي (أمالي ابن الحاجب [١]) : إنما كَفَى في بناء الاسم شَبَهُهُ للحرف من وجه واحد ، بخلاف منع الصرف ، فلا بد فيه [٢] من شبهه بالفعل من وجهين [٣] ، لأن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسميّة ، ويقربّه مما ليس بينه وبينه مناسبة إلاّ في الجنس الأعم ، وهو كونه كلمة ، وشبه الاسم بالفعل — وإن كان نوعاً آخر — إلاّ أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف [٤] .

المُعْرَبُ من الأسماء والأفعَال

(ص) : والمعرب اسم بخلاف ذلك . والمضارع لشبهه في اعتوار المعاني . وقيل : إبهامه ، وتخصيصه ، قيل : ودخول اللام . قيل : وجَرَيانه . فإن لحقته (نون) إناث[٥]

---

(١) مخطوط رقم ١٠٠٧ نحو — دار الكتب المصرية وقد حققه الأستاذ عطية الصوالحي ، ولم يطبع بعد .

(٢) أ : « فيه » ساقطة .

(٣) النص مذكور في : « الأشباه والنظائر » على الوجه التالي :
«قال ابن الحاجب في أماليه : إن قيل : لم بني الاسم لشبه واحد ، وامتنع من الصرف بشبهين ، وكلا الأمرين خروج عن أصله؟ الخ . الأشباه ٢ : ٢٣٢ .

(٤) تتمّة ذلك قول ابن الحاجب : ألا ترى أنك إذا قسمت الكلمة خرج الحرف أوّلاً ، لأنه أحد القسمين ، ويبقى الاسم والفعل مشتركين ، فيفرق بينهما بوصف أخص من وصفهما بالنسبة إلى الحرف ، فوزان الحرف من الاسم كالجماد بالنسبة إلى الآدميّ ، ووزان الفعل من الاسم كالحيوان من الآدميّ ، فشبه الآدميّ بالجماد ليس كشبهه بالحيوان ، فقد علمت بهذا أن المناسبة الواحدة بين الشيء وبين ما هو أبعد لا يقاوم مناسبات متعدّدة بينه وبين ما هو قريب منه .
انظر الأشباه ٢ : ٢٣٢ .

(٥) أ : « الإناث » بأداة التعريف .



بُني خلافاً لابن درستويه [١] .

أو تأكيد فثالثها الأصح إن باشَرَتْ . لا تنفيسٌ خلافاً لابن درستويه .

(ش) : المعرب من الأسماء ما عَرِي من أسباب البناء السابقة . وهو كثير جداً .

قال ابن خروف : أكثر الأسماء معرب ، وأكثر الأفعال مبنيّ .

والمعرب من الأفعال المضارع بالإجماع ، لكن اختلف في علة إعرابه [٢] .

فقال البصريون : إنما أعرب لمشابهته الاسم في إبهامه ، وتخصيصه ، فإنه يصلح للحال والاستقبال ، ويتخلّص إلى أحدهما بأحد الأمور السابقة ، كما أن الاسم يكون مبهماً بالتنكير ، ويتخصص بالتعريف . قيل : وفي دخول لام الابتداء عليه ، كما تدخل على الاسم ، فإن ذلك يدل على مشابهة بينهما ، ولذا لم تدخل على الماضي والأمر .

والأصح أنه لا عبرة بدخول اللام في الشّبه ، لأنها دخلت بعد استحقاق الإعراب ، لتخصيص المضارع بالحال ، كما خَصَّصَتْهُ السين ونحوها بالاستقبال .

وزاد بعضهم في وجوه الشبه جَرَيانه على حركات اسم الفاعل وسكناته .

وقال الكوفيّون : إنما أعرب ، لأنه تدخله المعاني المختلفة [٣] ، والأوقات الطويلة . قال صاحب (البديع)[٤] : وذلك أنه يصلح للأزمنة المختلفة : من الحال والاستقبال ، والماضي نحو : يضرب الآن ، ولن يضرب غداً ، ولم يضرب أمسِ كما أن الاسم يصلح للمعاني المختلفة من الفاعليّة والمفعوليّة ، والإضافة . وقال ابن مالك : بل وجه الشبه أنه يعرض له بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة ، كما يعرض ذلك في الاسم ، ولا يُمَيّز بينها [٥] إلاّ الإعراب ، كما في مسألة : لا تأكل السمّك وتشرّب اللبن [٦] ، فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الإعراب ، لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب ، لأن معانيه مقصورة عليه ،

(١) ما بعده إلى « ابن درستويه » التالي سقط من أ .

(٢) انظر الإنصاف : المسألة ٧٣ . (٣) « المختلفة » ساقطة من أ .

(٤) هو محمد بن مسعود الغزني ، ويقال له أيضاً : « ابن الذكي » أكثر أبو حيان من النقل عن كتابه « البديع » . وكذا ذكره ابن هشام في المغنى ، وقال : إنه خالف فيه أقوال النحويين .

(٥) أ : « ولا يميز بينهما » . (٦) انظر الاقتراح ٦٢ .



والمضارع قد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه ، فلهذا جعل في الاسم أصلاً ، والمضارع فرعاً ، قال : والجمع بينهما بذلك أولى من الجمع بينهما بالإبهام ، والتخصيص ودخول لام الابتداء ، ومجاراة [١] اسم الفاعل ، لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جيء بالأعراب لأجله بخلاف المشابهة التي اعتبرتها . اهـ

قال ابن هشام : وهذا مركّب من مذهب البصريين والكوفيين معاً ، فإن البصريين لا يسلمون قبوله ، ويرون إعرابه بالشبه ، والكوفيون يسلمون، ويرون إعرابه كالاسم، وابن مالك سلّم وادّعى أن الإعراب بالشّبه .

فإن لحقت المضارع نون إناث بُنِي . وَذُكِر له ثلاث علل :

الحمل على الماضي المتّصل بها ، ونقصان شبهه بالاسم ، لأن النون من خصائص الأفعال ، كما تعارض الإضافةُ ونحوها سبب البناء . وتركُّبه معها ، لأن الفاعل كالجزء من فعله .

فإن قيل : فيلزم بناؤه إذا اتصل به (ألف) ، أو (واو) أو (ياء) ، قيل : منع من ذلك شبهه بالمثنى والجمع .

وادّعى ابن مالك في (شرح التسهيل) : أنه لا خـلاف في بنائه معها . وليس كذلك ، فقد قال بإعرابه حينئذ جماعة منهم : ابن درستويه والسّهيلي وابن طَلْحة ، وعللوه بأنه قد استحق الإعراب ، فلا يعدم إلا لعدم موجبه ، وبقاء موجبه دليل على بقائه ، فهو مقدّر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً ، ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشّبه بالماضي .

وإن لحقته نون توكيد [٢] فأقوال : أصَحُّها بناؤه – إن باشَرَتْ لتركّبه معها ، وتنزّله منزلة صدر المركب من عجزُه [٣] .

وإعرابُه إن فصلت منه بألف اثنين ، أو واو جمع ، أو ياء مخاطبة – ولو تقديراً – لعدم [١٩] التّركيب مع الحاجز إذ لا تركب ثلاثة أشياء فتجعل شيئاً واحداً ، ويدلّ على إعرابه حينئذ رجوع علامة الرفع عند الوقف على المؤكد بالخفيفة نحو : هل

(١) ط : « ومجازات » وهو تحريف .

(٢) أ : « نون التوكيد » . (٣) أ : « مع عجزه » .



تَفْعَلُنْ ، فإنه عند الوقف تحذف ، وتردّ الواو والنون ، فيقال : هل تَفْعَلُونْ ، ولو كان مبنياً لم يختلف حالُ وصلِه ووَقْفِهِ .

والثاني : مبنيّ مطلقاً ، لضعف شبهه بالاسم بـ (النون) التي هي من خصائص الأفعال ، فرجع إلى أصله .

والثالث : الإعراب مطلقاً ، كمثل ما قال ابن دُرُسْتَوَيْهِ في نون الإناث .

وإن لحقه حرف تنفيس وهو : السين وسوف ، فالجمهور على إعرابه . وزعم ابن دُرُسْتَوَيه أنه مبنيّ ، لأنه لا يوجد معه إلاّ مضموماً ، ولأنه صار به مستقبلاً ، فأشبه (الأمر) .

وأجيب بأن لزوم ضمّه لعدم الناصب والجازم ، إذ لا يدخلان عليه ، لأن النواصب وبعض الجوازم للاستقبال ، وهم لا يَجْمَعُونَ حرفين لمعنى ، وبعضها للمضيّ [1] فلا يجامع التنفيس الذي هو للاستقبال .

(تنبيه)

قيل ببناء المضارع أيضاً إذا وقع موقع الأمر كما سيأتي في نواصب الفعل أو في الشرط والجزاء ، كما سيأتي في الجوازم .

* * *

(ص) : وزعم الأخفش : بناء جمع المؤنث نصباً ، وغير المنصرف جرّاً . والزّجّاج : المثنى . وفي ما قبل التركيب . ثالثُها المختار وفاقاً لأبي حيّان : وَاسِطَةٌ . وأُجْرِيَتْ في المَحْكِيّ بـ (مَنْ) ، والمُتْبَعِ . والمضافُ للياء معرب . وثالِثُها واسطة .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : الجمهور على أن جمع المؤنث السالم في حالة النصب ، وما لا ينصرف في حالة الجر معربان ، والكسرةُ في الأول ، والفتحة في الثاني حركتا إعراب .

(١) « وبعضها للمضيّ » ساقطة من أ .



وذهب الأخفش إلى بنائهما (١) في الحالة المذكورة ، وقال :
إنهما يعربان (٢) في حالين ، ويُبْنيَان في حال(٣) .
وَرُدَّ بأن ذلك لا نظير له ، واحتجَّ بأن (أَمْسِ) (٤) كذلك .
وأجيب بأن (أمس) لا يبني إلاَّ حالَ تضمّنه معنى الحرف ، ولا سبب للبناء في المَذْكُورَيْن .

قال الفارِسيّ في (العسكرِيّات) (٥) : ومما يدلّ على إعرابهما في الحالة المذكورة : أن هذه الحركة وجبت فيهما بعامل ، والحركات التي تجب بعوامل لا تكون حركات بناء .

الثانية : زعم الزجاج : أن المثنى مبنيّ لتضمنّه معنى الحرف ، وهو العاطف ، إذ أصل قام الزيدان : قام زيد وزيد كما بني لذلك خمسة عشر .

الثالثة : في الأسماء قبل التركيب ثلاثة أقوال :
أحدها : وعليه ابن الحاجب أنها مبنيّة لجعله عدم التركيب من أسباب البناء ، وعلّل غيره بأنها تشبه الحروف المهملة في كونها : لا عاملة ولا معمولة .
الثاني : أنها معربة بناءً على أن عدم التركيب ليس سبباً ، والشبه المذكور ممنوع لأنها صالحة للعمل .
والثالث : أنها واسطة لا مبنيّة ولا معربة (٦) ، لعدم الموجب لكل منهما ، ولسكون آخرها وصلاً بعد ساكن نحو : قافْ ، سينْ ، وليس في المبنيّات ما يكون كذلك . وهذا هو المختار عندي تبعاً لأبي حيان .

الرابعة : المحكيّ بـ (من) نحو : مَنْ زيدٌ ، مَنْ زيداً ، مَنْ زيدٍ .

---

(١) أ : « إلى بنائها » تحريف .
(٢) أ : « معربان » .
(٣) إشارة إلى أن جمع المؤنث يعرب في حالتي الرفع والجر ، ويبني في حالة النصب ومالا ينصرف يعرب في حالتي الرفع والنصب ويبنى في حالة الجر .
(٤) حيث يعرب في حالتي الرفع والنصب ، ويبنى في حالة الجرّ .
(٥) ويقال له أيضاً « المسائل العسكرية » كتاب ألمّ فيه بكثير من مسائل الخلاف بين النحاة ، وبرهن عليها ، ومنه نقول من خزانة الأدب للبغدادي ١ : ٩ ، ١٤ ، ٢ : ٦٢ ، ٢٧٥ ، ٤٠١ ، ٥٥٢ ٣ : ٤٦ . ٤ : ٦٧ ، ٧٣ ، ٥٨٢ .
(٦) أ : « لا معربة ولا مبنيّة » .



قيل : إنه واسطة ، وإن حركته حركة حكاية ، لا حركة إعراب ، ولا بناء . قال أبو حيّان : وهو الصحيح ، وقيل : إنه معرب وحركته حركة إعراب ، وأنه في الرفع خبر (مَنْ) ، وفي النصب مفعول فعل مُقَدّر ، وفي الجرّ بدل .

وقيل : إنه مبنيّ . واختاره ابن عصفور ، لأن الاختلاف ليس بعامل في المعرب في الكلام الذي هو فيه .

الخامسة : المتبع نحو : « الحمدِ لِلّه » بكسر الدال .

قيل : إنه واسطة . والصحيح أنه معرب تقديراً بمعنى : أنه قابل للإعراب .

وقيل : إنه مبنيّ ، وبه جزم ابن الصائغ .

السادسة : في المضاف إليه ثلاثة أقوال :

أصحها وعليه الجمهور أنه معرب كغيره من المضافات ، وإن لم يظهر فيه الإعراب ، فهو مقدّر كالمقصور ، ونحوه .

والثاني مبنيّ لإضافته إلى مبنيّ بناء على أن ذلك من أسباب البناء، وعليه الجُرْجانيّ[1] وابن الخشّاب[2] .

والثالث : واسطة لا مبنيّ ، لعدم السبب ، ولا معرب ، لعدم ظهور الإعراب فيه ، وعلى هذا ابن جنيّ[3] .

* * *

(ص) : مسألة : الحركة مع الحرف ، وقيل بعده ، وقيل قبله .

(ش) : في مَحَلّ الحركة ثلاثة أقوال حكاها ابن جنيّ في (الخصائص) بأدلتها وعقد لها باباً .

---

(١) هو عبدالقاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي ، أبو بكر . أخذ النحو عن ابن أخت أبي علي الفارسيّ ، وكان من كبار أئمة العربيّة والبيان . من مصنفاته : المغنى في شرح الإيضاح . العوامل المائة . الجُمَل . العمدة في التصريف ، وغير ذلك . مات سنة إحدى – وقبل أربع – وسبعين وأربعمائة .

(٢) ابن الخشاب سبق الحديث عنه ص ٣٦

(٣) الأشموني يزيد قولاً رابعاً وهو : أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدّرة ، وفي الجرّ بكسرة ظاهرة ، واختاره في التسهيل .



أحدها : — وهو قول سيبويه — : أنها تحدث بعد الحرف ، واختاره ابن جنيّ قال : ويؤيده أنا رأينا الحركة فاصلة بين المثلين ، مانعةً من إدغام الأول في الآخر نحو : (المَـلَـل) و (الضَّفَـف) [١] ، كما تَفْصِل الألف بعدها بينهما نحو (الملال) [٢] ، فلولا أن [٣] حركة الأول تليه في الرّتبة [٤] لما حجزت عن الإدغام . وأن الحركة قد ثبت أنها بعض حرف ، إذ الفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ، والضمة بعض الواو ، [٢٠] فكما أن الحرف لا يجامع حرفاً آخر ، فينشآن معاً في وقت واحد ، فكذلك بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد .

والثاني : أنها معه .

واختاره أبو علي الفارسيّ ، قال : ويؤيده أن (النون) الساكنة مخرجها[٥] مع حروف الفم من الأنف ، والمتحرّكة مخرجها من الفم ، فلو كانت الحركة بعد الحرف لوجب أن تكون النون المتحركة أيضاً من الأنف . واختاره أيضاً أبو حيّان ، وأبو البقاء في (اللّباب) ، وعلّله بأن الحرف يوصف بأنه متحرك ، كما يوصف بالشدة ، والجهر ، فهي صفة ، والصفة لا تتقدم الموصوف ، ولا تتأخر عنه ، وبأن حروف العلّة تنقلب إلى غيرها ، لتحرّكها ، فلو كانت بعدها لم تُقْلَب .

والثالث وهو أضعفها : أنها قبله .

قال [٦] ابن جنّي : ويؤيده إجماع النّحاة على أن الفاء [٧] في (يعد) وبابه ، إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة في (يَوْعِدُ) لو خرّج على أصله [٨] — فقولهم [٩] : بين ياء وكسرة يدلّ على أن الحركة عندهم قبل حرفها المتحرّك بها . قال : ويبطله إجماعهم على أن الألف لا تقع إلا بعد فتحة كـ (ضارب) مثلاً ، فلو كانت الحركة قبل حرفها

---

(١) أ ، ط : « الصفف » وفي ب : « الضفف » بالضاد وهو الصواب ، ومن معانيه : الحاجة والضيق ، وشدة العيش .

(٢) أ : « الملاك » بالكاف : وهو تحريف . (٣) « أن » ساقطة من أ .

(٤) أي تلي الحرف . (٥) أ : « مخرجها مخرج » .

(٦) أ : « قاله » . (٧) أ : « على أن الواو » باعتبار حروف الكلمة الموزونة من حروف الميزان .

(٨) أ : « عن أصله » . (٩) أ : « بقولهم » .



لكانت الألف بعد ضاد ، لا بعد فتحة [١] .

قال الفارسيّ : وسبب الخلاف لُطْفُ الأمرِ ، وغُمُوضُ الحال .

تقسيم الحركات

(ص) : وهي : إعراب ، وبناء ، وحكاية ، وإتبَاع ، ونَقْلٌ ، وتخلّص من سكونين . قيل : وحركة المضاف للياء ، ورجّحه أبو حيان . وعندي : ومناسبة ، وتعمّها . وهل حركة الإعراب أصل [٢] ، أو البناء أو هما ؟ . أقوال . وليسا مِثْلَيْن خلافاً لقطرب . وهو لفظيّ . ولا الحرف مجتمع [٣] من حركتين على الصحيح .

(ش) : الحركات سبع : حركة إعراب وحركة بناء — وسيأتيان — . وحركة حكاية ، نحو : من زيدٌ ، مَنْ زيداً ، مَنْ زيدٍ . وحركة إتباع كقراءة « الحمدِ لِلّه » بكسر الدال ، « لِلمَلائِكةُ اسْجُدوا [٤] » بضم التاء .

وحركة نقل كقراءة « قَدَ افلَحَ [٥] » . « ألم تَعْلَمَ أنّ اللّه [٦] » بفتح الميم .

وحركة تخلص من سكونين نحو : « لم يَكُنِ الّذين [٧] » .

والسّابعة : واستدركها أبو حيّان وغيره على (التسهيل) — حركة المضاف إلى ياء المتكلّم نحو : غلامي ، فإنها ليست عندهم إعراباً ، ولا بناءً ، ولا هي من الحركات السّتّة .

وعندي أن يقال بدلها : حركة مناسبة فتشملها ، وما يجري مجراها [٨] .

---

(١) انظر هذا الموضع في الخصائص ١ : ٣٢١ — إلى — ٣٢٧ .

(٢) « أصل » ساقطة من ط .

(٣) أ : ولا الحرف مجمع » .

(٤) البقرة ٣٤ .

(٥) المؤمنون ١ وغيرها .

(٦) البقرة ١٠٦ وغيرها .

(٧) البينّة ١ .

(٨) أ ، ب : « وما جرى مجراها » .

واختلف في حركات الإعراب ، وحركات البناء ، أيُّهما أصل (١) ؟

فقيل : حركات الإعراب ، لأنها لعامِل . وقيل : حركات البناء ، لأنها لازمة . وقيل : هما أصلان . قال بعضهم : وهو الصحيح .

قلت : وينبغي أن يكون الخلاف مبنياً على أن الاعراب أصل في الأسماء فقط ، أو فيها وفي الأفعال (٢) ، أو في الأفعال فقط (٣) ؟

فعلى الأول : يكونان أصلين ، كما أن الاعراب والبناء أصلان .

وعلى الثاني : حركات الإعراب أصل ،لأن البناء فرع فيهما .

وعلى الثالث : حركات البناء ، لأنه الأصل في الاسم الأشرف .

والذي يظهر ترجيحه : أن حركات الإعراب فقط أصل ، لأن الأصل في الإعراب الحركة، والأصل في البناء السكون ، والحركة طارئة . ثم إن الجمهور (٤) على أن حركات الإعراب غير حركات البناء .

وقال قُطْرب : هِيَ هِيَ .

والخلاف لفظي ، لأنه عائد إلى التسمية فقط ، فالأولون يطلقون على حركات الإعراب الرفع ، والنصب ، والجرّ ، والجزم .وعلى حركات البناء الضم ، والفتح ، اوالكسر ، والوقف (٥) .

وقطرب ومن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه .

وفي (اللّباب) لأبي البقاء : ذهب قوم إلى أن الحرف مجتمع من حركتين ، لأن

(١) من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين . وقد فات ابن الأنباري ذكرها في الإنصاف واستدركها عليه ابن إياز في مؤلفه . انظر الأشباه والنظائر ٢ : ١٤٦ .

(٢) هذا رأي الكوفيين ، شرح الأشموني ١ : ٦٠ .

(٣) وجهة نظر هؤلاء أنّ الإعراب أصل في الفعل فرع في الاسم لوجوده في الفعل من غير سبب ، فهو لذاته بخلاف الاسم .
قال الصبّان : وهو رأي باطل ، لأن سبب الإعراب فيهما توارد المعاني . حاشية الصبان ١ : ٦٠ .

(٤) ب ، ط : « ثم الجمهور » .

(٥) أ : « الضم ، والفتح ، والكسر ، والوقف ، والسكون » بزيادة : « والسكون » .



الحركة إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها (١) .

والمحققون على خلافه ، لأن الحرف له مخرج مخصوص ، والحركة لا تختصّ بمخرج ، ولأنها إذا أشبعت نشأ منها حرف تام ، وبقيت الحركة قبله بكمالها ، فلو كان الحرف بحركتين (٢) لم تبقَ الحركة قبل الحرف .

* * *

(ص) : مسألة

الأصل في البناء السكون كالأمر ، فالفتح كالماضي ، فالكسر ، فالضمّ (٣) . ولا يكونان في الفعل خلافاً للزَّنْجاني . وقد تقدّر ويُنابُ عنها .

(ش) : الأصل في البناء السكون ، لأنه أخفّ ، فلا يعدل عنه إلاّ لسبب ، ولأن الأصل عدم الحركة، فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع ،وإذا عدل إلى الحركة قدّم الأخفّ فالأخفّ ، وذلك الفتح ، ثم الكسر ، ثم الضم .

فالسكون [٢١] يكون في الحروف نحو: قدْ ، وهلْ ، وبلْ . والأفعال ، كالأمر ، والماضي المتصل بضمير رفع متحرك ، والمضارع المتصل بنون الإناث .

والأسماء نحو : مَنْ ، وكَمْ .

والفتح : يكون في الثلاثة أيضاً نحو : سوف ، وثمَّ ، وواو العطف وفائه ، والماضي المجرّد ، والمضارع مع نون التوكيد ، وكيف ، وأين وأيّان .

والكسر والضّم يكونان في الحرف والاسم كباء الجرّ ولامه ، ومنذُ ، وأمس ، وحيثُ ، ونحنُ ، ولا يكونان في الفعل . وزعم الزنجانيّ في (شرح الهادي) (٤)

(١) أ : « بها » بالباء .

(٢) أ ، ب : « كحركتين » بالكاف . ط : « فلو كان الحرف حركتين » من دون حرف جار.

(٣) ط : « كالضم » ، صوابه في أ ، ب .

(٤) الهادي وشرحه أيضاً للزنجاني ، وهو عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجيّ الزنجانيّ وهو شرح مشهور أكثر الجاربَرْدي من النقل عنه في شرح الشافية ، وفرغ منه ببغداد سنة ٦٥٤ ، انظر البغية ٢ : ١٢٢ ، ومقدمة شرح التفتازاني على مختصر تصريف العزى .
أ : ط : « شرع » بالعين ، تحريف .



وجودها فيه [١] في نحو : (ع ِ) و (ش ِ) و (ردُّ) بضم الدّال .

وهو مردود ، فإن الأول مبنيٌّ على الحذف ، والثاني على السكون تقديراً ، والضمة إتباع ، لا بناء.

وقد استوفيت أسباب البناء على الحركة ، وأسباب تخصيص الفتحة ، والكسرة ، والضمة في كتاب (الأشباه والنظائر) [٢] وهو الكتاب الذي لا يستغني الطالب عنه .

وقد يقدر سكون البناء وحركته ، كما تقدر حركات الإعراب . مثال تقدير السكون : (ردّ) إذا ضممت الدّال إتباعاً .

ومثال تقدير الفتح : (عدّا) ونحوه من الماضي المعتلّ الآخر .

ومثال تقدير الضم : (يا سيبويه) ، فإنه مبني على الكسر لفظاً ، وعلى الضمة تقديرا – كما سيأتي في المنادى .

وقد ينوب عن السكون الحذف ، وعن الحركة الحركة ، أو الحرف كما يقع ذلك في الإعراب .

مثال نيابة الحذف عن السكون : (اغزُ) و (اخْشَ) و(ارِمْ) و(اضْربَا) و (اضْرِبُوا) و (اضْرِبِي).

ومثال نيابة الحركة عن الحركة : (لا مسلماتِ لك) ، نابت الكسرة عن الفتحة .

ومثال نيابة الحرف عن الحركة : (لا رجلين في الدار) ، (لا رجلان) على لغة (كنانة) ، نابت الياء والألف عن الفتحة .

وفي [٣] (يا زيدان) ، (يا زيدون) نابت الألف والواو عن الضّمة .

---

(١) أ : « في وجودها فيه » وكلمة « في » مُقحمة .

(٢) انظر الأشباه ٢ : ٢٣ .

(٣) «وفي » ساقطة من أ .



أنواع الأعـرابْ

(ص) : مسألة .

أنواع الإعراب رفع للعُمَد ، ونصب للفضلات، وجرّ لما بينهما ، وكذا جزم خلافاً للمازنيّ والكوفية . وخصّ الاسم بالجرّ ، وقيل : ليس إعراباً له ، بل ضعف [١] للنصب. والفعل بالجزم .

(ش) : أنواع الإعراب أربعة : الرفع : وهو إعراب العمد . والنصب : وهو إعراب الفضلات .

قيل [٢] : ووجه التخصيص أن الرفع ثقيل فخص به [٣] العمد ، لأنها أقل ، إذ هي راجعة الى الفاعل ، والمبتدأ ، والخبر . والفضلات كثيرة ، إذ هي : المفاعيل الخمسة ، والمستثنى ، والحال ، والتمييز . وقد يتعدّد المفعول به الى اثنين وثلاثة ، وكذلك المستثنى والحال إلى ما لا نهاية له ، وما كثر تداوله ، فالأخفّ أولى به .

والجرّ : وهو : لما بين العمدة والفضلة ، لأنه أخف من الرفع ، وأثقل من النصب . والجزم : خلافاً للمازنيّ في قوله : إنه ليس بإعراب [٤] ، إنما هو يشبه [٥] الإعراب ، وهو مذهب الكوفيين .

ثم الرفع والنصب يكونان إعراباً للاسم والفعل ، لقوة عواملهما [٦] باستقلالها [٧]

---

(١) أ ، ط : « بل ضم للنصب » .
ب : « ليس إعراباً له ضم للنصب » .
والصواب : « بل ضعف للنصب » وانظر قوله في الشرح : « فضعف عن تفريع غيره عليه » .

(٢) أ ، ب : « قيل » ساقطة . (٣) أ : « فخص بها » .

(٤) انظر شرح الأشموني والحاشية ١ : ٦٦ . حيث يعلّل الصبان رأي المازني بأن الجزم ليس من الاسم حتى يحمل عليه المضارع .

(٥) ب ، ط : « إنما هو عدم الإعراب » صوابه من أ .

(٦) ط : « لقوّة عواملها » ، وهو تحريف . (٧) أ : « وباستقلالها » تحريف .



بالعمل ، وعدم تعلّقها بعامل آخر . فقيل : رافع الاسم وناصبه أن يفرّع عليهما [١] ، ويشاركه المضارع [٢] في حكمهما. وأما الجرّ فعامله غير مستقل لافتقاره إلى ما يتعلق به ، ولذلك إذا حذف الجار نصب معموله ، وإذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف ، فضعف عن تفريع غيره عليه ، فانفرد به الاسم .

وخصّ الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض عما فاته من المشاركة في الجر ، ليكون لكل واحد من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب [٣] . وقال أبو حيان [٤] : الصواب في ذلك ما حرّره [٥] بعض أصحابنا أن التعرض لامتناع الجر من الفعل ، والجزم من الاسم ، ولحوق التاء الساكنة للماضي ، دون أخويه ، وأشباه ذلك من تعليل الوضعيّات والسّؤالِ عن مبادىء اللغات ـ ممنوعٌ [٦] ، لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال ، إذ ما من شيء إلاّ ويقال فيه : لِمَ كان كذلك ؟ وإنما يسأل عما كان يجب قياساً فامتنع ، والذي كان يجب قياساً هنا خَفْضُ المضارع إذا أضيف إليه أسماء الزمان [٧] نحو : « هذا يَوْمُ يَنْفَعُ » [٨] وجزم الأسماءالتي لا تنصرف لشبهها الفعل [٩] . وعِلّة امتناع الأول أن الإضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل ، لا للفعل . وعلّة امتناع الثاني ما يلزم من الإجحاف لو حذفت الحركة أيضاً بعد حذف التنوين ، إذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة ، ولا إعلالان من جهة واحدة. انتهى .

* * *

(ص) : والأصل [١٠] رفع بضم ، ونصب بفتح ، وجر بكسر ، وجزم بسكون وخرج عن ذلك سبعة .

---

(١) أ : « إذ يفرع عليهما » .
(٢) : « ويشبه به المضارع » .
(٣) فالاسم له الرفع ، والنصب ، والجر ، والفعل له : الرفع ، والنصب ، والجزم .
(٤) « وقال أبو حيان » ساقطة من أ .
(٥) أ : « وما قدره » .
(٦) ب ، ط : « وذلك ممنوع » .
(٧) أ : « اسم الزمان » .
(٨) المائدة ١١٩ .
(٩) ط : « بالفعل » بحرف الجر .
(١٠) ط: « الأصل » من دون واو

(ش) : الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف، وبالسكون أصل للإعراب بالحذف ، لأنه لا يعدل عنهما [٢٢] – إلا عند تعذرهما .

والأصل أن يكون الرفع بالضمّة ، والنصب بالفتحة ، والجرّ بالكسرة ، والجزم بالسكون .

وخرج عن ذلك سبعة أبواب تأتي . قيل [١] : وكان القياس [٢] أن يقال : برَفْعة ، ونَصْبة ، وجرّة ، لأن الضم والفتح والكسر للبناء ، ولكنهم أطلقوا ذلك توسّعاً .

(١) أ : « وقيل » بالواو .
(٢) ط : « وكأن القياس » بالهمز ، تحريف .



الباب الأول: ما جُمِع بألفٍ وتاء

(ص) : الأول ما جمع بألف وتاء ، فينصب بالكسرة وأجاز الكوفيّة الفتح . وهشام في المعتلّ ، وكذا (أولات) . وما سمّي به كأذرعات وقد يُجْرَى كأرطاة ، أو يُكْسر ولا ينوّن .

(ش) : الباب الأول من أبواب النيابة ما جمع بألف وتاء ، فإن نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملاً لنصبه على جرّه ، كما حمل نصب أصله جمع المذكر السالم على جرّه .

وذكر الجمع بألف وتاء أحسن من التعبير بجمع المؤنث السّالم لأنه لا فرق بين المؤنث كهندات ، والمذكّر كإصْطبلات ، والسالم كما ذكر والمغيّر نظم واحده[1] كتمَرات، وغُرُفات ، وكِسَرات . ولا حاجة الى التقييد : بمزيدتين ليخرج نحو : قضاة وأبيات ، لأن المقصود ما دلّ على جمعيته بالألف والتاء ، والمذكوران ليسا كذلك .

أما رفع هذا الجمع وجرّه فبالضمة والكسرة على الأصل .

وأجاز الكوفيّة نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقاً . وأجازه (هشام) منهم في المعتل خاصّة ، كلُغَة ، وثُبَة[2] ، وحكي : سمعت لُغَاتَهم . وألحق بهذا الجمع في النصب

---

(١) أ : « والمزيل نظم واحده » تحريف .

(٢) الثبة بضمّ الثاء ، وفتح الباء : الجماعة ، وأصلها : ثُبَوٌ . وقيل : ثُبَيٌ من ثبيتُ أي جمعت ، فلامها على الأول واو . وعلى الثاني ياء . وأمّا الثبة التي هي وسط الحوض . فليست مما نحن فيه ، لأنها محذوفة العين ، لا اللام من ثاب يثوب : إذا رجع .

انظر شرح التصريح ١ : ٧٤ .



بالكسرة (أولاتِ) ، وليست بجمع إذ لا واحد لها من لفظها بل من معناها ، وهي : (ذات) ، كما قال أبو عُبَيْدة [١] : قال الله تعالى : « وإن كُنَّ أولاتِ حَمْلٍ » [٢] .

وما سمّى به من هذا الجمع فصار [٣] علماً مفرداً كأذرعات ، اسمٌ لبلد [٤] فأصله : جمع أذْرِعَة جمع ذِراع – فالأشهر بقاؤه على حاله الكائن قبل التسمية ، من النصب بالكسرة منوّناً ويجوز ترك تنوينه مع الكسرة ، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف ، فيجرّ وينصب بالفتحة كواحدٍ زِيدَ في آخره ألف وتاء كأرْطَاة [٥] ، وعَلْقَاة [٦] ، وسِعْلاة [٧] ، ويروى بالأوجه الثلاثة قول امرىء القيس :

١٥ – * تَنَوَّرْتُها من أذْرِعَاتٍ وأهْلُها [٨] *

* * *

(ص) : ويجمع بهما ذو التاء . وعلم مؤنث مطلقاً ، لا قطامِ المبنيّ . قيل : ولا غير عاقل . وصفة مذكّر لا يعقل ، ومصغّره . واسم جنس مؤنث بالألف ، لا شاة ، وشَفَة ، وأمة ، وفَعْلى فَعْلان . أو أفعل غير منقولين إلى الاسميّة على الأصح فيها [٩] ، وفي غير ذات أفعل خُلْفٌ .

وشذّ في أمّ ، فقيل [١٠] : أُمّهَات في الناس ، وأمّات في غيرهم – وعكسه قليل – وما سوى ذلك ، وقيل : يقاس ما لم يُكسّر .

---

(١) من أ : « ابن عبيدة » تحريف . وأبو عبيدة هو معمر بن المثنى اللغوي ، البصري المعروف . توفي سنة تسع ، وقيل ثمان ، وقيل إحدى عشرة ومائتين . (٢) الطلاق ٦ .

(٣) أ : « وصار » . (٤) أ : « علماً لبلد » وهي بلد بالشام .

(٥) الأرطى : شجر ينبت بالرمل ، وله نَوْر مثل نَوْر الخلاف ، ورائحته طيبة ، واحدته أرطاة .

(٦) علقاة : واحدته : علقى ، وهو شجر تدوم خضرته في القيظ ، وبعضهم يجعل ألفها للتأنيث . وبعضهم يجعلها الإلحاق.

وفي رأي ابن جني : الألف في علقاة ليست للتأنيث لمجيء هاء التأنيث بعدها ، وإنما هي للإلحاق ببناء جعفر ، وسلهب. انظر اللسان .

(٧) السعلاة : الغُول. وقيل : هي ساحرة الجن . (٨) لامرىء القيس في ديوانه ٣١ ، وعجزه :

* بيثرب أدنى دارها نظر عالي *

(٩) « فيها » ساقطة من أ . (١٠) « فقيل » ساقطة من أ .

(ش) : لما ذكرت إعراب هذا الجمع ذكرت كيفيّته ، والذي يجمع بالألف والتاء خمسة أنواع :

أحدها : ما فيه تاء تأنيث مطلقاً سواء كان علماً لمؤنث كفاطمة أو مذكّر كطلحة ، أو اسم جنس كَتَمْرَة، أو صفة كَنَسَّابة. أبدلت تاؤه في الوقف هاء أم لا ؟ كبنت، وأختٍ. ويستثنى من ذلك : شاة، وشفة ، وأمَة فلا تجمع بالألف والتاء على الأصح ولو سمّي بها، استغناءً بتكسيرها على : شِياه ، وشِفاه ، وإماء .

الثاني : علم المؤنث مطلقاً سواء كان فيه التاء — كما تقدّم — أم لم يكن : كزينب ، وسُعْدى ، وعفراء ، سواء كان لعاقل — كما ذكر — أم لغيره .

وقال (ابن أبي الرّبيع)[١] : شرطه أن يكون لعاقل ، فلو سميت ناقةً بعَنَاق ، أو شاة بعقرب لم يجز جمعه بالألف والتاء . قال في (شرح التسهيل) : ولم نره لغيره .

نعم يستثنى باب قَطَامِ في لغة من بناه .

الثالث : صفة المذكر الذي لا يعقل كجبال راسيات و (أيّام مَعْدُودَات)[٢] بخلاف صفة المؤنث : كحائض ، والعاقل : كعالم .

الرابع : مصغّر المذكر الذي لا يعقل . كَفُلَيْسَات، ودُرَيْهِمات بخلاف مصغر المؤنث نحو : أُرَيْنِب[٣] ، وخُنَيْصِر .

الخامس : اسم الجنس المؤنث بالألف سواء كان اسماً : كبُهْمَى ، وصحراء[٤] أو صفة كحُبْلَى ، وحلّة سِيَراء[٥].

ويستثنى فَعْلَى فعلان : كسَكْرَى ، فلا يقال سَكْرَيَات ، وفعلاء أفعل : كحمراء ، فلا يقال : حَمْراوات ، كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون ، وأجازه (الفراء) وهو قياس قول الكوفيين — الآتي — في المذكّر . ومحلّ الخلاف ما داما باقِيَيْن على الوصفية ، فإن سمّى بهما جُمِعا بالألف والتاء بلا خلاف .

---

(١) ابن أبي الربيع سبق التعريف به ص ٢٠ .

(٢) البقرة ٢٠٣ .

(٣) أ : « زينب » .

(٤) ط : « وصحرى » .

(٥) السِّيراء بكسر السين ، وفتح الياء والمدّ : بُرْدٌ فيه خطوط صُفْر . و «حلة سيراء» ساقطة من أ ، وبدلها فيها : « ولو دخله تغيير » .



أما فعلاء [(١)] التي لا أفعل لها من حيث الوضع كامرأة عَجْزاء ، أو من حيث الخِلْقة كامرأة عذراء فقال ابن مالك بجواز جمعهما بالألف والتاء لأن المنع في حمراء ونحوه تابع لمنع [٢٣] الواو والنون وذلك مفقود فيما ذكر .

ومنعه غيره كما امتنع جمع : أكمر [(٢)] ، وآدر [(٣)] بالواو والنون ، ولا فعلاء لهما .

واحترز [(٤)] بالمؤنث بالألف عن اسم الجنس المؤنث بلا علامة : كقِدْر ، وشمس وعنز ، وعَنَاق ، فلا يجمع بالألف والتاء .

وشذّ من ذلك (أمّ) حيث جُمِعَتْ بهما ، ثم الأكثر أن يقال في الأناسِيّ : أمّهات وفي غيرهم : أمّات ، بزيادة الهاء في الأول للفرق . وقيل : ، لأن أصل : (أمّ) (أمّهَة) قال :

١٦ — * أمّهتِي خِنْدِف [(٥)] ، والْـياسُ أَبِـي [(٦)] *

وقد تستعمل أمّهات في غير الأناسى ، وأمّات فيهم ، قال الشاعر :

١٧— إذا الأمّهاتُ قَبحْنَ الـوُجُوهَ فَرَجْتَ الظّلام بأُمّـاتِكَـا [(٧)]

وما عدا الأنواعَ الخمسة من المؤنث شاذّ أيضاً ، مقصور على السماع كسموات ، وثَيِّبات [(٨)] . وأشذّ منه جمع بعض المذكّرات الجامدة المجرّدة كسرادقات ، وحمامات وحسامات .

---

(١) أ ، ط ، « فعلى » تحريف . (٢) الكَمَرَة : رأس الذكر .

(٣) الأُدرة بالضم : نفخة في الخُصْية ، يقال : رجل آدر بيّن الأدر ، ولا يقال : امرأة أدراء ، إمّا لأنه لم يسمع . وإمّا أن يكون لاختلاف الخِلقة. اللسان .

(٤) أ : « واحترزنا » . (٥) أ: « خندق » بالقاف تحريف .

(٦) بعده :

* عند تناديهم بهال وَهَبِ *

وهال : زجر للخيل ، وهب : زجر لها أيضاً .

وخندف : اسم ليلى بنت عمران ، وهي امرأة إلياس بن مضر ، ونسب البيت لقصيّ بن كلاب . (٧) نسب البيت لمروان بن الحكم .

(٨) ثيّبات : جمع ثيّب ، وهي التي تزوجت وفارقت زوجها بأي وجه كان بعد أن مسّها .

ووجه شذوذه أنه صفة مؤنث مجرّد من علامة التأنيث كحائض . وانظر الصبان ١ : ٩٢ .



وذهب قوم منهم ابن عصفور: إلى جواز قياس جمع المكبَّر[1] من المذكَّر والمؤنث الذي لم يكسَّر، اسماً كان أو صفة: كحمَّامات، وسِجلاَّت، وجَمَلٌ سِبَحْل: أي ضخم وجِمَال[2] سِبَحْلاَت[3]، فإن كسِّر امتنع قياساً ولذلك لحَّنوا (أبا الطيِّب) في قوله

١٨ — * ففي النَّاس بوقاتٌ لها وطبُولُ[4] *

* * *

(ص): وتحذف له التاء، فإن كان قبل ألف أو همزة فكالتَّثنية. ويقال: في ابنة، وبنت، وأخت، وهنة، وذات: بنات، وأخوات وهنات، وهنوات، وذوات.

وتجمع حروف المعجم، فمَّا فيه ألف يقصر ويمدّ[5]، فَبيات[6]، وباءات.

(ش): تحذف تاء التأنيث عند جمع ما هي فيه استغناءً بتاء الجمع فيقال في فاطمة وطلحة: فاطمات، وطلحات، فإن كان قبلها ألف أو همزة فعل بها ما سيأتي في التثنية من القلب للألف ياءً في نحو فتاة، وواواً في نحو قناة، وإقرار الهمزة في نحو: سقاءة[7] أو قلبه واواً[8] نحو: فتيات، وقنوات، وسقَّاءات، وسقَّاوات. ويقال في ابنة وبنت: بنات بحذف التاء، وكان القياس (بنتات)، لأن هذه التاء قد غيِّرت لأجلها الكلمة، وسكن ما قبلها، فأشبهت تاء (ملكوت) في الزيادة[9]، وفي أخت (أخوات) بحذف

(١) ط: «المكسر» وهو تحريف. (٢) ط: «وجمالات».

(٣) ط: «سجلات» تحريف. (٤) من ديوانه ٢: ٨٧. وصدره:

* إذا كان بعض الناس سيفاً لدولة *

(٥) أ: «يمد ويقصر». (٦) أ: «بايات».

(٧) ط: «سقاة» تحريف. (٨) «أو قلبه واواً» ساقطة من أ.

أي يجوز في نحو سقَّاءة من المنقلبة همزته عن أصل إقرار الهمزة، أو قلبها واواً.

(٩) يجري السيوطي في هذا الرأي على مذهب يونس حيث يرى أن هذه التاء المحذوفة في الجمع لغير التأنيث، لأن ما قبلها ساكن صحيح، وتاء التأنيث إذا كان ما قبلها صحيحاً فيجب فتحه نحو: قصعة، وضيعة، ولا يسكن إلاّ إذا كان معتّلاً نحو: قناة، وفتاة.

ويرى يونس أن هذه التاء، وإن كانت بدلاً من واو محذوفة فهي للإلحاق بقُفْلٍ وجِذْع: أُخْت — بِنْت، ومن ثمّ فإن يونس يفرّق بين النسب والجمع، ففي حالة جمع المؤنث يوافق على حذف التاء، فيجريها مجرى تاء التأنيث. ويحذفها. ويخالف في النسب، فلا يحذف التاء، ويجمع بينها وبين ياء النسب، فيجريها مُجْرى الملحق به، ويبقى أولهما على حركته، ويقول فيهما: أُخْتِيّ، وبِنْتِيّ. انظر شرح التصريح ٢: ٣٣٤.

التاء ورد المحذوف [١] ، وكان القياس (أختات) لما ذكر .

وفي هَنَة (هَنَات) ، و (هَنَوات) ، فالأول على لفظ هَنَة بلا ردّ والثاني بالردّ

وفي ذات (ذوات) بحذف التاء بلا ردّ كبنات ، ولو رُدّ لقيل :[٢] (ذَوَيات) إذ لامُها ياءٌ كما سيأتي .

وتجمع حروف المعجم بالألف والتّاء ، لأنّها أعلام ، فما كان فيه ألف كالباء ، فإنه يجوز قَصْرُه ، ومدّه بالإجماع ، فيقال فيه على القصر : (بَيَات) [٣] بقلب الألف المقصورة ياء ، وعلى المدّ (باءات) بالإقرار للهمز .

* * *

(ص) : وتتبع العين حركة فاء مؤنث بهاء [٤] أوْ لا : ثلاثيّ ، صحيح عين ساكنة ، غير مضاعف ، ولا صفة .

وتفتح وتسكن تلو ضم وكسر . ويمنع ضم قبل ياء ، وكسر قبل واو قيل : وياء . والفرّاء مطلقاً .

وشذ جروات ، وعيَرات ، والتزم لجبَات وربَعات، لفتح [٥] المفرد في لغة. وسكّنه المبرد قياساً . وفَتْحُ جوَزَات ، وبَيضَات لغة ، وكَهَلات نادر ، خلافاً لقطرب . وسكون ظَبْيَات لغة، وشبه الصّفة قليل ، وغيره ضرورة سهلة .

(ش) : تتبع العين في هذا الجمع (الفاء) في الحركة بشرط أن يكون المفرد مؤنّثاً ثلاثيّاً ، صحيح العين ، ساكنها ، غير مضاعف ولا صفة .

وسواء في الحركة : الفتحة ، والضّمة ، والكسرة ، وفي المؤنث بالتــاء،والعاري

---

(١) لم تُرَدّ اللام في بنات ، ورُدّت في أخوات حملاً لكلّ على جمع مذكّره وهو : أبناء وإخوة لعدم الردّ في أبناء ، والرّد في إخوة .

انظر حاشية الصبان ١ : ٩٣ .

(٢) أ : « لقَال » .

(٣) أ : « بايات » تحريف .

(٤) أ ، ط : « بها » والصواب بهاء كما في ب . والمراد : المؤنث مطلقاً سواء ألحقت به هاء التأنيث أم لم تلحق .

(٥) أ : « بفتح المفرد » بالباء ، تحريف .



منها ، فيقال في جَفْنة ، وغُرْفة ، وسِدْرة ، ودَعْد، وجُمْل ، وهِنْد : جَفَنات وغُرُفات ، وسِدِرات ، ودَعَدات ، وجُمُلات ، وهِنِدات .

بخلاف غير الثلاثي ، كجَيْأَل [1] علماً للضبع ، والمعتل العين كـدولـة، ونور علماً لمؤنث ، وكذا نارة ، ونار ، وديمة ، ودِيَم ، ممّا قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة ، فإنه يبقى على حاله . فإن كان حرف العلة غير مجانس للحركة نحو : جَوْزة ، وبَيْضَة فجمهور العرب أيضاً على التسكين. ، ولغة هذيل الإتباع قرأ بعضهم: « ثلاث عَوَرات لكم » [2] ، و « عَوَرات [3] النّساء [4] » ، بالتحريك ، وقال شاعرهم :

١٩ — * أخُو بَيَضَات رائِحٌ مُتَأَوِّبٌ [5] *

ومحلّ هذه اللغة في غير الصفة ، أما هي ، كجَوْنة ، وهي : السوداء أو البيضاء [6] وعَبْلة ، وهي السمينة ، فلا تتبعها هذيل كغيرها . وبخلاف المتحرّك العين ، كشَجَرَة وَنَبِقَة، وسَمُرة[7] ، والمضاعف كجنّة، وجِنّة [8] ، وجُنّة [9] ، والصفة كضَخْمة، وجِلْفَة [10] ، وحُلْوة ، فليس فيها إلا التسكين لثقلها ، بخلاف الاسم .

وندر (كهَلات) بالفتح : جمع كَهْلة . وأجاز المبّرد القياس عليه . نعم ، فتح

---

(١) أ ،ب : « كجيل » ، ط : « كحثل » والصواب جيأل على زنة : فيعل : علم على الضبع غير مصروف للعلمية والتأنيث . وانظر اللسان : جأل .

(٢) النور ٥٨ .

(٣) أ : « عورات لكم عورات النساء » بدون الواو العاطفة .

(٤) النور ٣١ .

(٥) نسب إلى أحد الهذليين ، وليس في أشعارهم .وعجزه :

* رفيق بمسح المنكبين سبوح *

وفي أ : « متوب » تحريف .

(٦) أ : « والبيضاء » بالواو ، لا بأو .

(٧) أ : « وسمرة » ساقطة من أ . والسَّمُرَة : شجرة الطلح .

(٨) أ : « وحية » ، ط : « وحبّة » .

(٩) « وجنة » ساقطة من أ . (١٠) أ : « وخلفة » بالخاء .

لَجَبَات ، ورَبَعَات . جمع لَجْبَة وهي الشاة القليلة اللبن ، ورَبْعَة ، وهو : معتدل القامة ،لأن فيهما [٢٤] لغةً بالفتح في المفرد فالتزمت[١] في الجمع استغناء[٢] بجمع إحدى اللغتين عن الأخرى . وأكثر النحاة ظنّوا أن ذلك جمع الساكن العين ، فحكموا عليه بالشذوذ، قال ابن مالك: وحملهم على ذلك عدم اطّلاعهم على أنّ فتح العين ثابت في الإفراد .

وأجاز المبرد التسكين فيهما قياساً ، وإن لم يسمع ، ووافقه ابن مالك . ويُمْنَع الإتباع بالضّم قبل الياء ، وبالكسر قبل الواو ، فلا يقال في زُبْيَة : (زُبُيَات) ، ولا في رِشْوة (رِشِوات) بالإتباع ، بل بالسكون ، والفتح . وشذ في جِرْوة (جِرِوات) حكاه يونس، وذهب بعض البصريين إلى منع الكسر قبل الياء أيضاً، فلا يقال في لِحْيَة (لِحِيات) لما فيه من توالي كسرتين والياء .

والصحيح جوازه ، ولا احتفال بذلك ، كما لم يحتفلوا باجتماع الضمتين والواو في خُطْوة وخُطُوات .

وذهب الفراء إلى منع الإتباع بالكسرة مطلقاً ، سواء كان من باب رِشْوة ، وهو المتفق على منعه . أو من باب فِدْيَة وهو المختلف فيه ، أو من باب هِنْد ، وهو الجائز عند غيره فإن فِعِلات تتضمن فِعِلاً ، وفِعِل أهمل ألاّ فيما ندر كإبِل ، فإن سمع فِعِلات قَبِلَهُ[٣] الفرّاء .

ويجوز الفتح والسكون مع الإتباع بشرط أن تكون الفاء مضمومة . أو مكسورة ، لا مفتوحةً إلاّ في ثلاث :

معتلّ اللام : نحو ظبية ، فيجوز فيه ظَبْيَات بالسكون اختياراً في لغة حكاها ابن جنّي ، والمشهور الفتح .

---

(١) أ : « فأكثر » .
(٢) أ : « استغنى » .
(٣) أ : « قبله قبله » بالتكرار ، وهو تحريف .



وشبه الصّفة : كأهل [١] ، فيقال فيه : أهْلات بالسكون على قلّة ، والفتح أكثر.
والضرورة [٢] كقوله :

٢٠ - وَحُمِّلْتُ زَفْرات الضُّحى فأطَقْتُها   ومالي بزَفْرات العشيِّ يدَان [٣]

وهو من أسهل الضرورات . وأشذ منه فتح المعتل العين المكسور الفاء كقولهم : عِيَـرات: جمع عِير ، وهي الإبل التي عليها الأحمال ، وقيل : الحمير . ووجـه شذوذه : أنه ليس فيه ما في بيَضات من الإتباع .

---

(١) الأهل : أهل الرجل ، وأهل الدار ، وكذلك الأهْلة ، قال أبو الطمحان :

وأهْلَة ودّ قد تبرّيت ودهم   وأبليتُهم في الحمد جهدي ونائلي

ومن جموع أهل : أهَلات ، وأهْلات . اللسان .

(٢) أ : « والضرورات » .

(٣) من قصيدة لعروة بن حزام العذري ، ومطلعها :

• خليلي من عُليا هلال بن عامر   بصنعاء عوجا اليوم وانتظراني

البابُ الثاني : ما لا ينصَرف

(ص) : الثاني مالا ينصرف : فيجر بالفتحة مالم يضف ، أو يَصْحب أل ، أو بدلَها. والمختار – وفاقاً للمبرّد ، والسِّيرافي ، وابن السّرّاج والزّجّاجي صَرْفُه . وثالثها : إن بقي علّة فقط .

(ش) : الباب الثاني من أبواب النّيابة مالا ينصرف ، واختلف في حدّه بناء على الاختلاف في تعريف الصرف .

فقيل : هو المسلوب منه التنوين ، بناءً على أن الصرف ما في الاسم من الصّوت أخذا من الصّريف ، وهو الصّوت الضعيف .

وقيل : هو المسلوب منه التّنوين والجرّ معاً ، بناءً على أن الصّرف هو التّصّرف في جميع المجاري .

قال (أبو حيّان) : وهذا الخلاف لا طائل تحته .

وحكم ما لا يَنْصِرف : أنه لا ينون – كما سيأتي توجيهه في مبحث التنوين – ولا يجرّ بالكسرة .

واختلف لِمَ مُنِعَ منها ؟ فقيل : لشبه الفعل كما منع التنوين ، وقيل: لئلا يتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم ، وأنها حذفت ، واجتزىء بالكسرة .

وقيل : لئلا يتوهّم أنه مبنيّ ، لأن الكسرة لا تكون إعراباً إلاّ مع التنوين أو الألف واللاّم ، أو الإضافة [١] ، فلمّا مُنِعَ الكسْرَ حُمِلَ جرُّه على نصبه فَجُرَّ [٢] بالفتحة

---

(١) أ : « والإضافة » بالواو ، لا بأو . وفي ب : « أو ألف واللام » .

(٢) أ : « فيجر » .



كما يُنْصَب بها [١] ، لاشتراكهما في الفَضْلِيّة ، بخلاف الرفع فإنه عمدة ، كما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جرّه لذلك . فإن أضيف ، أو صحب (أل) معرِّفةً كانت أو موصولة ، أو زائدة ، أو بدَلَهَا ، وهو (أمْ) في لغة طيىء ، جرّ بالكسرة اتّفاقاً نحو : « في أَحْسَنِ تقويم » [٢] . « كالأَعْمَى والأَصَمّ » [٣] ،

٢١ – * رأيت الوَليدَ بن اليزيدِ مُباركاً [٤] *

٢٢ – * تَبيتُ بليلِ امْ أرمدِ [٥] اعتاد أَوْلَقا [٦] *

أي بليل الأرمد. وهل هو باقٍ [٧] حينئذ على منع صرفه، وإنما جُرّ لأَمْن دخول التنوين [٨] فيه ، أو مصروف لأنه دخله خاصّة من خَواصّ الاسم [٩] ؟ خلاف ، بناه بعضهم على الخلاف السابق في تعريف الصّرف .

والثاني : هو المختار [١٠] ، وعليه السِّيرافي والزّجّاج والزّجّاجي . وفي رأي ثالث – اختاره كثير من المتأخرين – يفصل بين ما زالت منه إحدى العلّتين كالعلم فانه تزول منه العلميّة بالإضافة ودخول اللام فَيُصْرَف ، وما لا [١١] – كالوصف ونحوه – فلا .

* * *

(ص) : ويمنع صرف الاسم ألف التأنيث مطلقاً .

---

(١) ط : « بهما » تحريف .

(٢) التين ٤ . (٣) هود ٢٤ .

(٤) لابن مياده ، وعجزه :

* شديداً بأعباء الخلافة كاهله *

(٥) أ : « أما رمد » تحريف .

(٦) صدره :

* أَنْ شمت من نجد بريقاً تألّقا *

(٧) « باق » ساقطة من أ .

(٨) لأنه لا يجمع بين التنوين وأل ، وكلمة « فيه » ساقطة من أ .

(٩) وهي « أل » . (١٠) وهو الصرف .

(١١) أي ما ليس كذلك ، وهو ما لم تزل منه إحدى العلتين .

(ش) : الأصل في الاسم الصرف ، وإنما يمنع منه لشبهه بالفعل بكونه فرعاً من جهتين [١] من الجهات الآتية . كما أن الفعل فرع عن الاسم من جهتين : إحداهما : أنه مشتق ، والأخرى : أنه يفتقر [٢] إليه . قال أبو حيّان: والجهة الأولى [٢٥] لا تتأتى على رأي الكوفيين المانعين اشتقاق الفعل من المصدر [٣] .

وعلل منع الصرف عدّها الجمهور : تسعاً ، وبعضهم : عشراً [٤] ، أحدها : ألف التأنيث وهي مستقلّة بمنع الصرف ، لأن مدخولها فرع من جهتين : التأنيث ولزومه [٥] وقولي : (مطلقاً) أي سواء كانت مقصورة نحو حُبْلى ، أو ممدودة نحو حمراء [٦] ، وسواء كان ما هي فيه مفرداً كما مثّل ، أو جمعاً كسُكَارى [٧] وأولياء صفةً كما ذكر ، أم اسماً كذِكْرى ودَعْوَى ، نكرة — كما مضى — أم معرفةً كسَلْمَى وكِلْتا علَماً [٨] .

* * *

(ص) : وزِنَةُ مَفاعل ، أو مَفاعيل هيئةً [٩] ، ولو [١٠] سميَ به .

وشَرط الجمهور حركةَ تلْوِ الألف ، ولو تقديراً إلا إن عرضت كسرتها ، أو ياء نسب ، أو ألف عوض منها ، أو دخله التاء، ولو حذفت مِمّا هي فيه فبقي بوزنه منع .

والأصح منع سراويل ، نكرةً ومعرفة ، وقيل : هو جمع سِرْوالة .

---

(١) وهما : الجهة اللفظية ، وهي تسع أو عشر كما ذكر بعد ذلك ، والجهة المعنوية ، وهما : العلميّة ، والوصفية ، وهذا هو المعروف في كتب المتأخرين غير أن ابن جني في الخصائص فإنه يذكر أن الأسباب المانعة من الصرف، تسعة ، واحد منها لفظي ، وهو شبه الفعل نحو : أحمد ، وإثمِد ، والثانية الباقية كلها معنوية كالتعريف ، والوصف ، والعدل ، الخ . انظر الخصائص ١ : ١٠٩ .

(٢) لأنه يحتاج إلى فاعل ، والفاعل لا يكون إلاّ اسماً .

(٣) انظر قصة الخلاف بين البصريين والكوفيين في الإنصاف . المسألة الثامنة والعشرون ١ : ٢٣٥ .

(٤) الكلام من : « وهي مستقلة » : إلى هنا ساقط من ط .

(٥) أ : « ولزومها » .

(٦) أ : « صحراء » .

(٧) أ : « ككسالى » .

(٨) انظر الأشموني ٣ : ٢٣١ .

(٩) أ : « هيه » تحريف .

(١٠) « ولو » ساقطة من أ .



(ش) :الثانية : موازنة هذين الجمعين ، وكلاهما لا نظير له في الآحاد ، وهي مستقلّة أيضاً بمنع الصرف ، إذ الاسم بها فرع من جهة الجمعيّة وجهة عدم النظير ، بخلاف سائر الجموع ، فإنها قد يوجد لها نظير في الآحاد [١] .

وقولنا : (هيئة) ، لأنه لا يشترط أن يكون في أوله ميم مزيدة ، بل أن يكون أوله حرفاً مفتوحاً ، أيّ حرف كان ، وأن يكون بعد ألف الجمع حَرْفٌ مكسور [٢] لفظاً ، أو تقديراً ، كدوابّ فإن أصله : دَوَابِب [٣] . فإن كان الساكن بعد الألف لاحظّ له في الحركة نحو : عَبال ّ [٤] جمع (عبالّة) ، وحَمارّ جمع (حمارّة)[٥] فمصروف. هذا مذهب سيبويه ، والجمهور .

وذهب الزّجاج إلى أنه لا يشترط ذلك .

ولا يعتد في هذا الوزن بكسرة عارضة كـ (توانٍ)[٦] و(تغازٍ) فإن الكسرة فيهما[٧] محوّلة عن ضمة ، لاعتلال [٨] الآخر ، إذ أصله : تفاعُل بضم العين ، مصدر تفَاعَل . ولا ياء النسب: كـ (مدائنّي) و (حواريّ) [٩] فإنهما مصروفان ، بخلاف نحو [١٠] : كراسيّ وبَخاتيّ ، فإنهما ممنوعان ، لوجود ياء النسب فيهما قبل الجمع .

ولا بألف[١١] معوّضة من ياء النسب نحو : يمانٍ ، وشآم ، فإنهما مصروفان، لأن[١٢] الألف عوض من ياء النسب ، والأصل : يمنيّ ، وشاميّ .

---

(١) مثل كلاب جمع كلْب ، فإنّ نظيره في الآحاد : كتاب .
(٢) ط : « حرف مكسور مطلقاً » بزيادة : « مطلقاً » .
(٣) أ : « دوايب » بالياء تحريف .
(٤) عبالّ بفتح العين المهملة ، والباء الموحّدة ، وتشديد اللام : جمع عبّالة ، وهي الثقل ، يقال : ألقى عليه عبالّته : أي ثقله . وانظر شرح التصريح ٢ : ٢١١ .
(٥) حمارّة القيظ : شدّة حره ، والجمع : حمارّ .
(٦) أ : « كنزال » .
(٧) ط : « فيها » تحريف .
(٨) أ : « الاعتلال » .
(٩) الحواريّ : الناصر .
(١٠) « نحو » ساقطة من أ .
(١١) ط : « ولا ألف » من دون باء .
(١٢) أ : « فإن »



ولو دخلت التاء هذا الجمع صرف نحو : صياقلةٍ ، [١] ومَوازِجَةٍ [٢] لأنه بدخولها أشبه المفردات كـ (كَرَاهِيَةَ) .

ولو حذفت التاء من كلمة ، فبقيت بوزن هذا الجمع منعت الصرف . كأن يسمّى[٣] رجل (عَلاَنِيَ) من علانية .

ولو سميّت بهذا الجمع كمساجد فلا خلاف في منع صرفه ، وقد منعت العرب (شَرَاحيل) من الصرف ، وهو جمع سمّى به الرجل .

أمّا (سراويل) فمذهب سيبويه أنه مفرد أعجميّ ، لا يصرف معرفة ولا نكرة ، لمشابهة [٤] هذا الجمع في الوزن .

وقال غيره : هو مفرد ، يصرف [٥] نكرةً ، ويمنع معرفة .

وقال آخرون بالمنع في الحالتين ، وأنه جمع سروالة . قال :

٢٣ ــ عَلَيْه من اللُّؤْمِ سِروالَةٌ فليس يَرِقّ لِمُسْتَعْطِفِ [٦]

* * *

(ص) : وعدْله صفة في أُخَر مقابل آخرين. قال الجمهور: عن الأُخَر، وابن مالك وأبو حيّان : آخر ، وابن جنى آخر من ، وقوم : أُخْريات [٧] .

ووزن فعال ، ومَفْعَل مِنْ عشرة وخمسة فما دونها سماعاً ، وما بينهما قياساً عند (الزجّاج) [٨] والكوفية ، وثالثها : يقاس فُعَال فقط .

---

(١) الصيقل : شحاذ السيوف .

(٢) المَوْزَج : الخف ، فارسي معرّب ، والجمع : موازجة . وفي الحديث : «إنّ امرأة نزعت خفها أو مَوْزجها فسقت به كلبها » . اللسان .

(٣) ط : « تسمى » بالتاء .. تحريف.

(٤) أ : « لشبهه » . (٥) أ : « ينصرف » .

(٦) أ « لمستضعف » تحريف . والبيت مجهول القائل .

(٧) سقطت « وقوم أخريات » من أ ، وفي ط : « قوم أخريات » من دون واو .

(٨) ط : « عند الزجاجي » .



وقال أبو حيّان : سُمِع الجميع . وقيل : لا وصف فيها ، ومَنْعُها للعدل لفظاً ومعنى . وقيل : له وللتعريف بنيّة أل ، وقيل : لِشِبْه (١) أحمر في منع التاء .

ولا تدخلها أل ، وتضاف بِقِلّة ، والأصح منعها مذهوباً بها مذهب الأسماء .

(ش) : الثالثة: العدْل : وهو: صَرْفُك لفظاً أولى بالمُسَمّى إلى آخر.

وهو فرعٌ عن غيره، لأن أصل الاسم أن لا يكون مُخْرَجاً عمّا يستحقه(٢) بالوضع لفظاً أو تقديراً.

ويُمْنَعُ مع الوصفية والعلميّة (٣) .

فالأول : مقصور على شيئين :

أحدهما : أُخَرَ جمع أُخْرى ، تأنيث آخر بالفتح ، المجموع على آخرين .

أما كونه صفة : فلكونه من باب أفعل التفضيل . تقول : مررت بزيد ورجلٍ آخر (٤) أي إنه أحق بالتأخير (٥) من زيد في الذّكر ، لأن الأوّل قد اعتُنِي به في التقدم في الذّكر .

وأمّا عدله : فقال أكثر النحويين : إنه معدول عن الألف واللام ، لأن الأصل في أفعل التفضيل أن لا يجمع إلاّ مقروناً بهما كالكُبَر ، والصُغَر، فعُدِل عن أصله ، وأُعْطِي من الجمعية مجرّداً ما لا يعطى غيره إلاّ مقروناً ، فهذا عدل عن الألف واللام لفظاً ، ثم عُدِل عن معناهما ، لأن الموصوف به لا يكون إلاّ نكرة ، وكان حقّه إذا عدل عن لفظهما أن ينوي معناهما مع [٢٦]زيادة، كما نوى معنى اثنين في (مُثَنّى) (٦)

---

(١) ط : « لشهبه » تحريف .

(٢) أ : « أن يكون مخرجاً عما لا يستحقه » وفي ط : « أنلا يكون محرفاً عما يستحقه » . صوابهما في ب .

(٣) أ : « مع الوصفية العلميّة » بدون واو عطف .

(٤) آخر أصلها : أأخَر ، بهمزتين مفتوحة فساكن ، أبدلت الساكنة ألفاً .

(٥) أ : « بالتأخّر » .   (٦) أ ، ب : « مع مثنى » .



مع زيادة التضعيف ، فلمّا عُدِل أُخَر، ولم يكن في عدله زيادة كغيره من المعدولات كان بذلك معدولاً عدلاً ثانياً .

وقال ابن مالك : التحقيق أنه معدول عن أُخَر مراداً به جمع المؤنث ، لأن الأصل في أفعل التفضيل أن يستغنى فيه بأفعلَ عن فُعَل لتجرّده عن الألف واللام والإضافة ، كما يستغنى بأكبر عن كُبَر في نحو : رأيتها مع نسوة أكبَر منها ، فلا يثنى ولا يجمع لكونهم أوقعوا أفْعل موقع فُعَل (١) ، فكان ذلك عَدْلاً من مثال إلى مثال .

وتابعه أبو حيّان ، وقال : فأُخَر على هـذا معدول عن اللفظ الذي كان المسمّى به أحق به ، وهو : آخر ، لاطّراد الإفراد في كل أفعل يراد (٢) به المفاضلة في حال التنكير .

قال : وهذا العدل بهذا الاعتبار صحيح ، لأنه عدل عن نكرة إلى نكرة (٣) .

وقال ابن جني : هو معدول عن أفعل مع مصاحبة (مِنْ) ، لأنه إذا صحبتـه صلح لفظـه للمذكر والمؤنث ، (٤) والتثنيـة والجمع ، كقولك : مررت بنسوة آخر من غيرهن (٥) ، فعدل عن هذا اللفظ إلى لفظ أُخَر (٦) ، وجرى وصفاً بالنكرة ، لأن المعدول عنه نكرة .

وقال قوم : هو معدول عن أُخْرَيات نكرة ، ليصح وصف النكرة به. قـال في (البسيط)(٧) : وهذا ضعيف ، لأن أخريات مما يلزم استعماله ، إما بالألف واللام ، أو الإضافة.

---

(١) أ ، ب : « أوقعوا فُعَلاً موقع أفعل»ط : « أوقعوا فُعَل موقع أفعل » والمراد العكس، كما صوبنا . أنظر الأشموني ٣ : ٢٣٩ .

(٢) أ : « في كل أفعل بزيادتها المفاضلة » تحريف .

(٣) الكلام بعده إلى : « إمّا بالألف واللام أو الإضافة » ساقط من أ .

(٤) ب : وقال ابن جني : « هو معدول عن أفعل للمذكر والمؤنث » وما بعده إلى « إمّا بالالف واللام ، أوالإضافة» ساقط من ب .

(٥) في الأصل ، وهو هنا ط فقط « من غير مدّ » . (٦) في ط : « آخر » تحريف .

(٧) البسيط : لركن الدين حسن بن محمد الاستراباذي المتوفي سنة ٧١٧ . له شرح على الكافية لابن الحاجب .



واحترزت بقولي ك (التّسهيل) [١] : (مقابل آخرين) ـــ عن أخر جمع أخرى ، بمعنى آخِرَة ، تأنيث آخِر بالكسر ، فإنه مصروف [٢] .

الثاني : ألفاظ العدد المعدولة عن وزن فُعال ، ومَفْعَل . والمسموع من ذلك : أحَاد ، ومَوْحَد . وثُنَاء [٣] ومَثْنى ، وثُلاث ومَثْلَث ، ورُبَاع ومَرْبَع ، وخُمَاس ومَخْمَس ، وعُشَار ومَعْشَر . قال تعالى : « أولي أجْنِحَة مَثْنَى وَثُلاث ورُباع [٤] » .

قال الشّاعر :

٢٤ ـــ * ولقد قتَلْتُهُمُ ثُنَاءَ ومَوحَدا [٥] *

وقال :

٢٥ ـــ مَنَتْ لك أن تُلاقيني المنَايا أُحادَ أُحادَ في الشّهرِ الحَرامِ [٦]

وقال :

٢٦ ـــ تَرى النُّعَراتِ الزُّرْقَ تحت لَبَانه أحَادَ ومَثْنى أصْعَقَتْها صواهِلُهْ [٧]

وقال :

٢٧ ـــ هنيئاً لأرباب البيوت بُيوتُهُمْ وللآكلين التّمْرَ مَخْمس مَخْمسا [٨]

---

(١) « كالتسهيل » ساقطة من أ . (٢) « فإنه مصروف » ساقطة من أ .

(٣) ط : « وثُنى » مقصورة ، ومكتوبة بالياء . والأوضح أن تكون : ثناء بالمدّ .

(٤) فاطر : ١ .

(٥) البيت لصخر بن عمرو بن الشريد ، وعجزه كما في اللسان : (دبر) :

* وتركت مرّة مثل أمس المدبر *

(٦) مجهول القائل . وفي أ : « مننت » تحريف .

(٧) لتميم بن مقبل ، في ديوانه ٢٥٢ .

وفي أ : « تحت لبابه » . وفي ط : «أضعفتها» كلاهما تحريف .

(٨) مجهول القائل .



وقال :

٢٨ – فلم يَسْتَرِيثُوك حتى رَميـ ـتَ فوق الرجال خِصالاً عُشَارا[١]

واختلف ، هل يقاس عليها : سُداس ومَسْدس ، وسُباع ومَسْبع ، وثُمان ومَثْمَن ، وتُسَاع ومَتْسَع ؟ على ثلاثة مذاهب :

أحدها : لا ، وعليه البصريون ، لأن فيه إحداثَ لفظٍ لم تتكلّم به العَرب .

والثاني : نَعم ، وعليه الكوفيون ، والزّجّاج ، لوضوح طريق القياس فيه .

والثالث : يقاس على ما سمع من فُعَال لكثرته ، دون مَفْعَل لقِلّتهِ .

وما ذكرته من أن المسموع اثنا عشر بناء هو المذكور في (التسهيل) . وذكر في (شرح الكافية) : أن خماس لم يسمع . وذكر أبو حيان : أن سداس وما بعده مسموع أيضاً ، فقال في (شرح التسهيل) : الصحيح أن البناءين مسموعان من واحدٍ إلى عشرة.

حكى أبو عمرو و إسحاق بن مرار الشيباني : موحد إلى معشر . وحكى أبو حاتم[٢] في كتاب (الإبل) ، و يعقوب بن السّكّيت[٣] : أحَاد إلى عشار ، قال : ولا التفات إلى قول أبي عبيدة في (المجاز[٤]) : لانعلمهم قالوا فوق رباع . فمن عَلِمَ حجة عليه .

ومما ورد في سداس قول الشاعر :

٢٩– ضربتَ خُماسَ ضربةَ عبشمي أدار سُدَاسَ أن لايستقيما[٥]

---

(١) للكميت كما في الخزانة ١ : ٨٢.

(٢) سهل بن محمد بن عثمان السجستاني تلميذ الأخفش وشيخ ابن دريد ، توفي ٢٥٥ .

(٣) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت كان راوية ثقة ، أخذ عن البصريين والكوفيين . مات سنة ٢٤٤ .

(٤) نص أبي عبيدة في المجاز ١ : ١١٦ : « ولا تجاوز العرب رُباع ، غير أن الكميت بن زيد الأسدي قال :

فلَم يَسْتَرِيثُوك حتى رَمَيْـ ـتَ فوق الرجال خصالاً عُشارا » .

(٥) مجهول القائل .



قال : وأنشد خلف الأحمر [١] أبياتاً بنى فيها قائلها فُعالاً من أحاد إلى عُشار ، وهي :

٣٠ ـ قل لعمرو يا بن هند	لو رأيت القوم شنّا [٢]
لرأت عيناك منهم	كُلَّ ما كنت تمنّى
إذ أتتنا فيلق شهـ	ـباء من هَنّا وهنّا [٣]
وأتت دوسر والملـ	ـحاء سيراً مطمئنّا [٤]
ومضى القوم إلى القـ	ـوم أحاداً وأُثْنَى
وثلاثاً ورباعاً	وخماساً ، فاطّعنّا
وسداساً وسُباعاً	وثمانا فاجتلدنا
وتُساعاً وعشاراً	فأصبنا ، وأُصِبْنا
لا ترى إلاّ كَمِيّاً	قاتِلاً منهم ومِنّا

قال : وصرفه فُعال في جميع ذلك ضرورة ، وكذا تحريفه ثُناء إلى أثْنَى .

وقال غيره : هذه الأبيات مصنوعة . والحجة في نقل مَنْ تقدم ، وما ذكر من أنّ

---

(١) هو أبو محرز خلف بن حيان ، مولى بلال بن أبي بردة ، كان أعلم الناس بالشعر . توفي في حدود ١٨٠ .

(٢) شن : قبيلة كانت تكثر الغارات كما في « اللسان» . والأبيات مما صنعه خلف الأحمر ، كما ذكر السيوطي .

(٣) ط : « أتينا » تحريف صوابه : « أتتنا » كما في أ ، ب.
والفيلق : هو الجيش الضخم ، أنثه لمعنى الكتيبة ، كما أنثها الكميت في قوله :
في حومة الفيلق الجأواء إذ نزلت قسراً ، وهيضلها الخشخاش إذ نزلوا
انظر اللسان : (فلق) .
وهنّا : بفتح الهاء، وتشديد النون ، وأصلها : هنّن بثلاث نونات ، أبدلت الثالثة ألفاً ، لكثرة الاستعمال، وهي اسم إشارة للبعيد .

(٤) دوسر : كتيبة للنعمان بن المنذر ، وفي ط : «دوسرة» وصوابه من أ ، ب .
والملحاء : كتيبة للنعمان بن المنذر ، وفي النسخ الثلاث : « الملحاء » من دون واو . وفي أ : « المحلا » تحريف .



منعها للعدل مع الوصفية هو مذهب سيبويه والجمهور .

وذهب الزجاج إلى أنه لا وصف [٢٧] فيها، وأن منعها للعدل في اللفظ وفي المعنى . أمّا في اللفظ فظاهر ، وأمّا في المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف أصولها ، فأدنى المفهوم من أحاد : اثنان ، ومن ثناء : أربعة ، وكذا البواقي .

وذهب الفرّاء : إلى أن منعَها للعــدل والتعريف بنيّة الألف واللام ، قال : لأن ثُلاث يكون للثالث والثّلاثة [١] ، ولا يضاف إلى ما يضافان إليه ، فلامتناعه مــن الإضافة كان فيه أل ، وامتنع من أل لأن فيه تأويل الإضافة وإن لم يضف . ورُدّ بجريانها صفة على النكرات .

وذهب الأعلم : إلى أنها لم تنصرف للعدل ، ولأنها لا تدخلها التاء ، لا يقــال : ثلاثةٌ ، ولا مَثْلَثَةٌ ، فضارعت أحمر .

ولم تستعمل العرب هذه الألفاظ إلاّ نكرات ، خبراً نحو : « صَلاةُ اللّيل مَثْنى مَثْنَى» ، أو صفة نحو : « أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنى [٢] » ، أو حالاً نحو : « فَانْكِحُوا ما طاب لكم من النِّساء مَثْنى [٣] » . وقد جاءت فاعلة ، ومجرورة ، وذلك قليل . ولم يسمع تعريفها بأل . وقلّ [٤] إضافتها في قوله :

٣١ ــ * ثُنَاءُ الرِّجال وَوُحْدانُهــا [٥] *

وقوله :

٣٢ ــ * بمَثْنى الزِّقاق المُتْرَعَات وبالجُزُرْ [٦] *

وأجاز الفراء صرفها مذهوباً بها مذهب الأسماء ، أي منكّرة ، بناءً على رأيه أنها

---

(١) ط : « لثالث ثلاثة » تحريف.
(٢) فاطر ١ .
(٣) النساء ٣ .
(٤) أ : « وقد » تحريف .
(٥) قائله غير معروف . وصدره :

* وخيل كفاها ولم يكفها *

(٦) لامرئ القيس في ديوانه ١١٣ . وصدره :

* يفاكهنا سعد ، ويغدو لجمعنا *

والمراد بالزقاق : زقاق الخمر . والجزُر : جمع جزور وهو البعير أو الناقة المجزورة .



معرفة بنيّة الإضافة تقبل التّنكير ، قال : تقول العرب : ادخلوا ثُلاثاً ثُلاثاً . والجمهور على خلافه .

* * *

(ص) : وعلَماً كفُعَل المعدول عن فاعل ، ويعرف بسماعه ممنوعاً بلا علّة .

والمختص بالنداء ، وكذا المؤكّد به .

وقيل : تعريفه بنيّة الإضافة ، وعدله عن فُعْل ، أو فَعَالى أو فَعْلاوات ، أقوال . ويُصْرَف . وما سمّي به قبله نكرة . قال الأخفش : ومعرفة .

ومنه : سَحَر ملازم الظرفية ، وعدله عن أل ، وقيل : شبه العَلَم ، وقيل : لم ينوّن لنيّةِ أل ، وقيل : الإضافة . وقال ابن الطّرَاوة وصدر الأفاضل [1] : مبنيّ ، وعلى الثلاثة إنه ليس من الباب .

ويصرف مسمّى به وفاقاً ، ومنه عند تميم : فعَالِ لمؤنث كحذام ما لم يُنكّر ، فإن سُمّي به مذكّر جاز الوجهان .

وقال المبرد : المنع للتأنيث . وتبنيه الحجازيّون كسراً ، وأكثر تميم ما آخره راء . والكلّ فعَال مصدراً ، أو حالاً ، أو صفة مُجْرى العلم ، وكذا أمْراً . وأسَد تفتحه ، وعَدْلُ كُلّها عن مؤنث . فإن سمي بها مذكّر لم يصرف ، وثالثها يبنى أو مؤنث فكحذام .

(ش) : يمنع العدل مع العلميّة في خمسة أشياء :

(أحدها) : ما جاء على فُعَل موضوعاً علماً ، وهو معدول عن صيغة [2] فاعل ، وطريق العِلم به سَمَاعُهُ غيرَ مصروفٍ ولا علّة به مع العلميّة . والمسموع من ذلك : عُمَر ، وزُفَر ، ومُضَر ، وثُعَل ، وهُبَل ، وزُحَل ، وعُصَم ، وقُزَح ،

---

(١) هو ناصر بن عبدالسيد بن علي المطرزيّ : أبو الفتح الملقب بصدر الأفاضل ، كان معتزليّاً ، يقال هو خليفة الزمخشري ، توفي سنة ٦١٠ .

(٢) « صيغة » ساقطة من أ ، ب .



وجُشَم ، وقُثَم ، وجُمَح ، وجُحَا ، ودُلَف ، وبُلَع : بطن من قُضاعة ، ولم يسمع غير ذلك ، نعم ذكر الأخفش : أنّ (طُوَى) من هذا النوع ، كذا رأيته في كتابه (الواحد والجمع في القرآن) .

ومنعه أبو حيان، وقال : المانع مع العلميّة التأنيث باعتبار البُقْعة، بدليل تنوينه في اللّغة الأخرى .

قال (١) : وهذه الأسماء التي ذكرناها كلُّها أعلامٌ عُدِلتْ تقديراً عن فاعل إلاّ (ثُعَل) فعن أفعل . ولو كانت صفات كحُطَم ، ولُبَد دخلت عليها الألف واللام ، وإنما (٢) جعلناها معدولةً لأمرٍ نَجْهَلُه (٣) ، لأن الأعلام يغلب عليها النّقل ، وهي أن يكون لها أصل في النكرات ، فجعل عُمَرَ معدولاً عن عامر العلم المنقول من الصفة ، فإن ورد فُعَل مصروفاً ، وهو علم (٤) علمنا أنه غير معدول كأُدَد (٥) ، فإنه لا يحفظ له أصل في النكرات ، فإما أن يكون منقولاً من أصل لا نحفظه ، أو مُرْتجَلاً . قال : ومن أغرب ما وقع في فعل الممنوع قِسمٌ هو علم جنس لا علم شخص ، وذلك ما ذكره ابن خالويه في كتاب (الأسد) : جاء بِعُلَقَ فُلَق (٦) بغير ألف ولام ، ولا يُصْرَفُ . انتهى .

واحترز بالمعدول عن فاعل عن المعدول عن غيره كأُخَر (٧) وجُمَع ، وعن غير

---

(١) القائل : هو أبو حيّان .

(٢) أ : « إنما » من دون واو .

(٣) أ : « لأمر نجله » تحريف .

(٤) أ : « عملنا » تحريف .

(٥) قيل : إنه منقول من جمع : أُدّة ، وهي المرّة من الودّ كغُرَف وغُرْفة ، والهمزة بدل من الواو المضمومة كما في : « أُقّتت » . وقيل: إنه علم رجل مشتق عند سيبويه من الود ، فهمزته بدل من واو . وقيل : إنه من الأدّ بفتح الهمزة ، وكسرها ، وهو : العظيم ، فهمزته أصليّة . انظر حاشية الخضري ١ : ٦٥ .

(٦) في النسخ الثلاث : « بعلق وفلق» صوابه من غير واو . قال الجوهري : علق فلق : الداهية . انظر الصحاح في المادّة .

(٧) ط : « كآخر » تحريف .



المعدول كاسم الجنس كنُغَر (١) ، وصُرَد(٢) ، والصفة: كحُطَم ولُبَد، والمصدر كهُدًى وتقىً ، والجمع كغُرَف (٣) .

وقولنا (٤) : (بسماعه ممنوعاً بلا علة) يخرج ما سمع من فُعَل ممنوعاً وفيه مانع غير العدل ، كَقُتَل (٥) : اسم من أسماء التّرك ، فيه مع العلميّة العجمة ، وطُوى فيه معها التأنيث .

ولو وجد فُعَل (٦) ، ولم يعلم : أصرفوه أم لا ؟ ففي الإفصاح (٧) : إن لم يعلم له اشتقاق ، ولا قام عليه دليل، فمذهب سيبويه صرفه حتى يثبت أنه معدول. ومذهب غيره المنع ، لأنه الأكثر في كلامهم . وإن علم كونه مشتقا وجهل في النكرات ؛ صرف الا أن يُسْمَع تركُ صرفِه . انتهى .

وهذه النّكتة من قاعدة : تعارُض الأصل والغالب في العربية ، وهي لطيفة نادرة ، كما بينتها في كتاب (أصول النحو) (٨) وكتاب (٩) (الأشباه والنظائر في النحو) .

(الثاني) فُعَل المختص بالنداء كفُسَق (١٠) ، وغُدَر ، وخُبَث [٢٨] ولُكَع ، فإنها معدولة عن فاسق ، وغادر ، وخبيث ، وألكع ، فإذا سمّي بها امتنع صرفها للعلميّة (١١) ومراعاة اللفظ المعدول ، فإن نُكِّرت زال المنعُ .

---

(١) نُغَر ، وزان : رُطَب : قيل : فرخ العصفور . وقيل : ما يسمّى البلبل .

(٢) صُرَد ، وزْن : عُمَر : نوع من الغربان ، والأنثى : صُرَدة .

(٣) أ : « كفرق » تحريف .

(٤) أ : « وقلنا » .

(٥) كذا في أ ، ب . وفي ط : «كنبَل» بالنون، وفي الأشموني : «تُتَل» بتاءين، وقيده الصبان بقوله: « بفوقيتين : اسم لبعض عظماء الترك » .

(٦) أ : « فعلم » تحريف .

(٧) الإفصاح بفوائد الإيضاح لمحمد بن يحيى بن هشام الخضراوي المتوفى ٦٤٦. وانظر النص المنقول في التصريح ٢ : ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

(٨) المراد به كتاب : « الاقتراح » وقد طبع بمطبعة دار المعارف النظامية .

(٩) « كتاب » ساقطة من ط .

(١٠) أ : « الفسق » تحريف .

(١١) أ : « فللعلمية » تحريف .



وذهب الأخفش وطائفة إلى صرفها حال التّسمية أيضاً ، كما نقلته عنه أخيراً في قولي : قال الأخفش : (ومعرفة) ، لأنّ العدل إنما هو حالة النداء ، وقد زال بالتّسمية .

(الثالث) : فُعَل المؤكد به وهو جُمَع ، وكُتَع ، وبُصَع ، وبُتَع ، جمع : جَمْعاء ، وكَتْعاء ، وبَصْعَاء ، وبَتْعاء ، فإنها غير مصروفة للعدل والعلميّة . أمّا العدل ، فلأنها من حيث إن مذكرها أفعل ومؤنثها فعلاء قياسها أن تجمع على فُعْل بسكون العين ، كما يجمع أحمر وحمراء على حُمْر . ومن حيث هي اسم لا صفة قياسها أن تجمع على فَعَالى كصحارى فيقال : جَمَاعى ، وكَتَاعى إلى آخره . ومن حيث إن مذكّرها يجمع بالواو والنون قياسها أن تجمع على فعلاوات ، لأن قياس كلّ ما جمع مذكّره بالواو والنون أن يجمع مؤنثه بالألف والتاء .

وبهذه الاعتبارات اختلف النحاة :

فقال الأخفش والسّيرافي : إنها معدولة عن فُعْل . واختاره ابن عصفور ، قال : لأن العدل عن فَعَالى لم يثبت في موضع من المواضع ، والعدل عن فُعْل إلى فُعَل [1] ثبت ، قالوا : ثلاثٌ دُرَع [2] ، وهو جمع دَرْعاء ، وكان القياس دُرْعاً [3] . وقال قوم : إنها معدولة عن فَعَالى ، وقال آخرون : إنها معدولة عن فَعْلاوات ، واختاره ابن مالك .

وضعّف الأول[4] بأن أفعل المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنثه على فعْل بسكون العين ، والثاني [5] بأن فَعْلاء [6] لا يجمع على فَعَالى إلاّ إذا لم يكن مذكره على أفعل ،

(١) « إلى فعل » ساقطة من ط .

(٢) ط : « نبت ، وذرع » تحريف . والصواب : ثلاث دُرَع ، كما في أ ، ب .
وهي ثلاث ليال من الشهر : ليلة ست عشرة ، وسبع عشرة ، وثمان عشرة ، اسودّت أوائلها ، وابيضت أواخرها . فسمّين دُرَعا .

(٣) ط : « ذرع » بالذال المعجمة ، صوابه بالمهملة كما سبق .

(٤) الأول : وهو قول الأخفش والسّيرافي .

(٥) الثاني : وهو قول من قال : إنها معدولة عن فَعالَى .

(٦) في جميع النسخ « فعلا » مساوقة للرسم القديم وإنما هي فعلاء بالمدّ .



وكان اسماً محضاً [١] .

وقال أبو حيّان : الذي تختاره أنها معدولة عن الألف والّلام ، لأن مذكرها جمع بالواو والنون ، فقالوا : أجمعون ، كما قالوا : الأخسَرُون [٢] ، فقياسه أنه إذا جمع كان معرّفاً بالألف واللام فعدلوا به عما كان يستحقّه من تعريفه بالألف واللام .

قلت : وهــذا يقتضي أن يكون جمع المذكر فيه أيضاً ممنوعَ الصّرف ، لوجود العدل المذكور فيه ، وتكون الياء فيه علامة الجَرّ على أنها نائبة عن الفتحة . وهــو غريب .

وأما العلمية [٣] : فذهب قوم إلى أن ألفاظ التوكيد أعلام [٤] بمعنى الإحاطة ، واستدل لذلك بجمعهم مذكّرها بالواو والنون ، ولا يجمع من المعارف بهما إلاّ العَلَم . واختاره ابن الحاجب .

وذهب آخرون إلى أن تعريفها بنِيّة الإضافة، وأن الأصل في رأيت النساء جُمَعَ : جُمَعَهُنّ ، كما يقــال : رأيت النّســاء كُلّهنّ ، فحُذِف الضمير للعلم به ، واستغنى بنيّة الإضافة ، وصارت لكونها معرّفة — بلا علامة ملفوظة بها — كالأعلام ، وليست بأعلامٍ ، لأن العَلَم إمّا شَخْصِيّ ، وإما جِنْسِيّ ، وليست هذه واحداً منهما . وعلى هــذا ابن عصفور — وعلله بأن الجموع لا تكون أعلاماً — والسهيلي ، وابن مالك ، ونقلــه عن ظاهر كلام سيبويه . فإن سمي به أعنى بفُعَل المؤكّد به ، فمذهب سيبويه : بقاؤه [٥] على المَنْع ، وعن الأخفش صرفه ، لأن العدل إنما كان حال التأكيد ، وقد ذهب . فإن نُكِّر بعد التسمية صُرف وِفاقاً ، لأنه ليس له حالة يلتحق بها ، إذ لم يستعمل نكرة ، بخلاف أُخَر — كما تقدّم .

---

(١) وذلك مثل : صحراء وصحارى . ، أما إذا كان العكس بأن كان صفة ، ومذكّره على أفعل ، فإنه يجمع على فُعْل . شرح الأشموني ٣ : ٢٦٤ .

(٢) ط : « الآخرون » تحريف .

(٣) تتمة الحديث عن فُعَل المؤكّد به حيث استوفى الكلام على عدم صرفها للعدل ، وبدأ في بيان عدم صرفها للعلميّة .

(٤) أ : « أعلم » تحريف .

(٥) أ : « فبقاؤه » بالفاء . تحريف .

(الرابع) : (سَحَر) الملازم الظرفية ، وهو المعيّن ، أي : المراد به: وقتٌ بِعَيْنِه ، فإنه يلازم الظّرفية فلا يتصرّف . ولا ينصرف أيضاً للعدل والعلميّة ، أما العَدْل : فعن مصاحبة الألف واللام ، إذ كان قياسه وهو نكرة أن يعرّف بالطريق التي تُعَرّف بها النّكرات ، وهو (أل) فعدلوه عن ذلك إلى أن عرّفوه بغير تلك الطريق، وهو العلميّة ، فإنه جعل علماً لهذا الوقت . وقيل : إنه امتنع للعدل والتعريف المُشْبه لتعريف العلميّة ، من حيث كونُه تعريفاً بغير أداة تعريف ، بل بالغلبة على ذلك الوقت المعين ، وليس تعريفُهُ بالعلمية ، لأنه في معنى السّحَر ، وتعريف العلميّة ليس في مرتبة تعريف أل . وقيل : إنه منصرف ، وإنما لم ينوّن لنية (أل) ، والأصل : السّحر ، وعليه السّهيلي . وقيل : لنيّة الإضافة ، إذ التقدير سَحَرُ ذلك اليوم . وقيل : إنه مَبْنِيّ على الفتح لتضمّنه [1] معنى حرف التعريف ، كما أن (أمْسِ) بني على الكسر لذلك ، وإلى هذا ذهب صدر الأفاضل ناصر المطرّزي [2] ، وابن الطّراوة [3] ، ونصره [4] أبو حيان ، فقال : الفرق بين سَحَر وأمسِ عندي يَعْسُرُ [5] ، قال : وقد ردّ على صدر الأفاضل بأنه لو كان سَحَر مبنيّاً لكان الكسر أولى به، لأن فتحة النصب توهم الإعراب، فكان يجتنب كما اجْتُنِب مُوهِمُ [6] الإعراب في (قَبْل) و (بَعْد) ، والمنادى المبنيّ . وهذا الرد ليس بشيء ، لأن سحر تدخله الحركات كلها ، إذ لم يكن [٢٩] معرفة ، فكانت الفتحة أولى به في البناء ، لأن الكسر إنما يكون لالتقاء الساكنين ، وقد انتفى هذا ، ففتح تخفيفاً ، وتبعاً [7] لحركة ما قبله للمناسبة .

قال : وما ذكره الجمهور من أنه عُدِل عن الألف واللام مُشْكِلٌ ، لأنه يشعر بأنه تضمّن تعريفها، لأنّ معنى المعدول عنه يتضمنه المعدول له ألا ترى أن عُمر تضمّن معنى عـامر ، وحَذَامِ تضمن معنى حَاذِمَة ، ومَثْنَى تضمن معنى اثنين اثنين ، وفُسَق تضمنَ معنى فاسق ، وهذه حقيقة العدل ، وإذا كان كذلك فكيف يكون

---

(١) أ : « وكتضمنه » بالكاف .
(٢) سبقت ترجمته في ٨٧ .
(٣) ابن الطراوة : سليمان بن محمد بن عبدالله أبو الحسين ، توفي ٥٢٨ .
(٤) « ونصره » ساقطة من أ .
(٥) أي عسير . وفي أ : « يفسر » بالفاء تحريف .
(٦) ط : « وهم » .
(٧) أ : « وتبع » تحريف .



سَحَرَ على معنى ما فيه الألف واللام، ويكون عَلَماً ؟ وتعريف العلمية لا يجامع تعريف اللام ، فكذلك لا يجامع تعريف ما عدل عنها . انتهى .

وعلى الأول ، لو سمّي به صُرِف وفاقاً . أما (سَحَر) غير المعيّن فإنه لا يلزم الظّرفية ، وهو منصرف نكرةً ، ومعرّفاً باللام والإضافة .

(الخامس) : فَعَالِ عَلَمُ المؤنّث كحَذَامِ ، وقَطَام ، ورَقَاش ، وغَلاَبِ ؛ وسَجاحِ أعلام لِنِسْوة ، وسَكابِ لفرس ، وعَرَارِ لبقرة ، وظَفارِ لبلدة عند بني تميم ، فإنهم يعربونه ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعِلة ، هذا مذهب سيبويه .

وذهب المبرّد إلى أن المانع له العلمية والتأنيث كزينب وأمثاله ، فلا يكون معدولاً .

قال أبو حيّان : والظاهر الأول ، لأن حذام ونحوها على رأي المبرد تكون مرتَجَلة، لا أصل لها في النّكرات، والغالب على الأعلام أن تكون منقولة،وهي التي لها أصل في النّكرات عُدِلت عنه بعد أن صُيِّرَتْ أعلاماً . وعلى الأول، لو نُكِّر صرف، ولو سُمّي به مذكّر جاز فيه الوجهان : المنع إبقاءً على ما كان ، لبقاء لفظ العدل ؛ والصّرفُ لزوال معناه ، وزوال التأنيث بزواله ، لأنه إنما كان مؤنثاً ، لإرادة ما عدل عنه ، وهو : (راقشة) . أمّا الحجازيون ، فإن باب حذام عندهم مبنيّ على الكسر إجراءً لَهُ مُجْرَى فَعَالِ الواقع موقع الأمر ، كنزال ، لشبهه به في الوزن والعدل ، والتعريف . وقيل : لتضمنه معنى الحرف ، وهو علامة التأنيث في المعدول عنه .

وقال المبرد : لتوالي عِلَل منع الصرف عليه ، وهي التعريف والتأنيث والعدل ، كما تقدّم في البناء .

وأكثر بني تميم يوافقون الحجازيين فيما آخره راء كسَفَار : اسم لماء ، وحَضَار : اسم كوكب ، فيبنونه على الكسر ، للشّبه السابق. وإنما خصّوه بما آخره راء ، لأن من مذهبهم[1] الإمالة،وإنما يتوصّلون إليها بكسر الراء،ولو رفعوا أو فتحوا لم يصلوا إليها.

وبعضهم يُعْرِبُه أيضاً على أصله في حذام ، قال الأعشى فجمع بين اللغتين :

---

(١) أ : « من مذاهبهم » .



٣٣ – ومرّ دهرٌ على وبارِ فهلكت جهرةً وبارُ (١)

فبنى (وبارِ) أوّلاً على الكسر . ثم أعربه (٢) آخراً ، لأن قوافي القصيدة مرفوعةٌ .

قيل : ويحتمل أن يكون الثاني فعلاً ماضياً مسنداً للجماعة .

واتفق الحجازيّون والتميميّون ، وسائر العرب على بناء فَعالِ المعدول على الكسر إذا كان مصدراً ، ومأخذه السّماع كفَجَار ، وحَمادِ ، ويسار .

قال :

٣٤ – * فَقُلْتُ امْكُثِي حتى يَسارِ لَعَلّنا (٣) *

وقال :

٣٥ – * فَحَملْتُ بَرّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَارِ (٤) *

وقرئ : « لا مَساسِ » (٥) ، أو حالاً نحو :

٣٦ – * والخيل تعدو بالصَّعيد بَدادِ (٦) *

أو صفة جارية مجرى الأعلام ، ومأخذها أيضاً السّماع نحو : حَلاقِ : للمنيّة ، وضَرَامِ : للحرب ، وجَنَادِ (٧) : للشمس ، وأزام : للسّنة الشديدة ، وصَمَامِ (٨) : للدّاهية .

---

(١) انظر الدرر ١ : ٨ .

(٢) أ : « لم أمر به » . تحريف .

(٣) من شواهد سيبويه ٢ : ٣٩ ، وقائله مجهول ، وعجزه :

* نحجّ معاً ، قالت : أعاماً وقابِلَه *

(٤) للنابغة الذبياني ، وصدره :

* إنا اقتسمنا خطتينا بيننا *

(٥) طه : ٩٧ .

(٦) لعوف بن الخرع التميمي ، وصدره :

* وذكرت من لبن المحلّق شربة *

وفي أ « من الصعيد » .

(٧) أ ، ب : « وحفا » تحريف .

(٨) في النسخ الثلاث : « ضمام » بالضاد المعجمة . صوابها بالصاد المهملة . قال الأسود بن يعفر :

فرت يهود و أسلمت جيرانها صمى لما فعلت يهود صَمَامِ



أو ملازمة للنداء نحو : يا فَسَاق ، ويا خَبَاث . وفي قياس هذه خلاف يأتي .

أو أمراً نحو : نَزال ، وتَراك ، ودَراك ، وحَذار . وفي قياسِها أيضاً خلاف يأتي . وبنو أسد تبني هذا النوع وهو الأمر على الفتح تخفيفاً . وكلّ هذه الأنواع معدولةٌ عن مؤنث .

أما المصدر والحال فمعدول عن مصدر مؤنّث معرفة ، وإن لم يستعمل في كلامهم .

وأما الصّفة بقِسْمَيْها [(١)] ، فعن [(٢)] وصف مؤنّث غَلَب فصار اسماً كالنّابِغة .

وأما الأمر ، فقال المبرد : إنه معدول عن مصدر مؤنث معرفة كالأوّلَيْن ، وهو الصحيح ، وظاهر كلام سيبويه أنّه معدول عن الفِعْل .

ولو سمّي ببعض هذه الأنواع مؤنث جاز فيه الإعراب ممنوعاً ، والبناء كباب حذام . أو مذكّرٌ فأقوال [(٣)] أحدها : يصرف : كصباح ونحوه من المذكّر إذا سمّي به . والثاني : يمنع كعَنَاق ونحوه من المؤنث إذا سمّي به ، وهو المشهور . والثالث : يبنى كحذام ، وعليه ابن بابَشاذ [(٤)] .

* * *

(ص) : وكونه صفةً على فعلان ذا فَعْلى . وقيل : فاقِدُ فَعْلانة ، فعلى الأول : يصرف : رَحمن ، ولَحيان . وعلة المنع شِبْه الزيادتين بألف التأنيث . وقيل كون النون مبدلَة منها .

وعلى الثاني : كونهما زائدتين ، لا تلحقهما الهاء . فان أبدلت [٣٠] النون من همز أصليٍّ صرف غالباً .

(ش) : الرابعة : كونه صفة في آخره ألف ونون زائدتان[(٥)] بشرط أن يكون مؤنثه

(١) أ « وبقسيميها » ب : « بقسيمها » .

(٢) ط : « ففي » .

(٣) أ : « فأنزال » تحريف .

(٤) اسمه طاهر بن أحمد ، وهو نحوي مصري ، ومن مؤلفاته : شرح الجمل ، والمحتسب في النحو ، وتعليق في النحو يقارب خمسة عشر مجلداً .
انظر وفيات الأعيان ٢ : ١١٩ ، وحسن المحاضرة ١ : ٢٢٨ .

(٥) ط : « زائدتين » .



على فَعْلى كسَكْران سَكْرى ، وريّان ريّا .

وقيل : الشرط أن لا يكون مؤنثه على فَعْلانة ، سواءٌ وجد له مؤنثٌ على فَعْلى أم لا . وينبني على الخلاف مسألتان :

الأولى : لازم التذكير كرَحْمَن ، ولَحْيَان لكبير[1] اللّحية [2] ، على الأول يصرف لفقد فَعْلى فيه ، إذ لا مؤنث له . وعلى الثاني يمنع لفقد فعلانة منه لما ذكر .

قال أبو حيان : والصّحيح فيه الصرف ، لأنا جهلنا النقل فيـه عن العرب ، والأصل في الاسم الصرف ، فوجب العمل به . ووجه مُقَابِلِه أن الغالب فيما وجد من فَعْلان للصّفة [3] المنع [4] فكان الحمل عليه أولى .

الثانية : عِلّة منع الألف والنون . على الأول لشبَهِهما [5] بألف التأنيث في عدم قبول هاء التأنيث . وقيل إن [6] النون التي بعد الألف مبدلة من الهمزة المبدلة من ألف التأنيث ، بدليل قول العرب في النسب إلى (صنعاء) و (بهراء [7]) : صنعاني ، وبهراني .

وعلى الثاني كونهما زائدتين ، لا تلحقهما الهاء ، من غير ملاحظة الشّبه بألف التأنيث [8] ، ونقل عن الكوفيين .

فإن كانت النون مبدلة من همز أصلي صرف [9] ...

ولو كان لفعلان مؤنث على فعلانة صرف إجماعاً كنَدْمان ، وسَيْفان للرَّجُل الطويل وحَبْلان للمتلئ غضباً ، ويومٌ دَخْنان [10] : فيه كُدْرَة في سواد ، ويوم سَخْنان[11] : حارٌّ ، ويوم ضَحْيان[12] : لا غيم فيه ، وبعير صَوْحان : يابس الظهر ، ورجل عَلاّن :

---

(١) أ : « الكبير اللحية » .

(٢) في اللسان : (لحى) أنه يقال للأنثى : لحيانة ، وعلى هذا يصرف .

(٣) أ ، ط : « الصفة » .

(٤) « المنع » ساقطة من أ ، ب .

(٥) ط : « لشبهها » .

(٦) ط : « كون النون » .

(٧) أ : « صنعاء وبها » تحريف .

(٨) أ ، ط : « بألفي التأنيث » وفي ب : « بألف التأنيث » ، والمراد بها كما جاء في هامش النسخة ب : ألف التأنيث الممدودة .

(٩) بياض بالنسخة ط ، ولم تشر النسختان أ ، ب إلى هذا البياض . ولعل الناقص كلمة : « غالباً » المذكورة في المتن .

(١٠) أ ، ب : « أختان » تحريف .

(١١) أ ، ب « لخنان » باللام لا بالسين تحريف .

(١٢) ب ، ط : « صحيان » صوابه بالضاد المعجمة كما في أ .



صغير حقير. ورجل قَشْوان(١) : دقيق الساقين ، ورجل مَصّان : لئيم ، ورجل مَوْتان الفؤاد : أي غير حديده(٢) ، ورجل نَصْران : أي نصراني ، ورجل خَمْصَان بالفتح : لغة في خُمْصَان ، وكبْشٌ ألْيَان(٣) .

فهذه أربعَ عَشْرَةَ كلمةً لا غير ، مُؤَنَّثاتها بالتاء .

* * *

(ص) : ووِفاقُه لوزن فِعْل خاصٍّ بـه ، أوْ أوْلَى لازم ، لم يخرُجْ إلى شَبَه الاسم ، لا مَسْتَوٍ ، خِلافاً ليونس مطلقا ، ولعيسى في المنقول من فِعْل مع علمية أو وصفيّة غير عارضة ، وعدم قبول التاء خلافاً للأخفش في أرمل ، وقدرت بِقِلّة في أجْدَل وأخْيَل ، وأفعى . وألغيت شذوذاً في نحو أبطح .

والأصح أن منه أفعل التفضيل ، ومُنِع ألْبَب علماً ، وصرف يَعْصُر ، وأنه يؤثِّر عُروض(٤) سكُونِ تخفيفٍ ، لا بدل همزة أفْعَل .

(ش) : الخامسة : موافقة وزن الفعل بشروط :

(أحدها) : أن يكون خاصاً به بأن لا يوجد في الاسم دون ندور إلا في علم منقول منه كانطلق(٥) واستخرج إذا سمّي بهما ، أو في أعجميّ معرّب ، أو غالباً فيه ، ويعبر عنه (بالأَوْلى به) بأن يوجد في الاسم والفعل ، وأوله زيادة من الزيادات التي في أول المضارع ، وهو قسمان :

قسم نقل من الفعل : كيزيد ، ويشكر .

وقسم ليس بمنقول : كأفكل(٦) ويَرْمع(٧) .

---

(١) أ : « قسوان » بالسين المهملة ، تحريف. (٢) أ : « جديده » بالجيم ، تحريف .

(٣) أليان : كبير الألية من ذكور الغنم ، وتحرّك اللام فيقال : ألَيان . « اللسان » .

(٤) أ : « وعروض » بالواو . (٥) أ : «كانطق» تحريف

(٦) أ : « كأفعل » تحريف . والأفكل : الرعدة ، وبه سمّي الأفوه الأودي لرعدة كانت به .

(٧) أ ، ب : « يربع » بالباء ، وفي ط : يرفع بالفاء. وفي الأشموني ٣ : ٢٥٩ : «يرفع»، والصواب ما ما أثبتنا . واليرمع أصله : الحصى البيض تلألأ في الشمس .



والتعبير بالأوْلَى أحسن من التّعبير بالغالب، لأنه يَبْطُل بأفعل، إذ هو في الأسماء أكثر ، إذ ما من فعل ثلاثيّ إلاّ وله أفعل اسماً ، إمّا للتفضيل ، أو لغيره .

وقد جاء أفعل في الأسماء من غير فعل ، كأجْدَل [١] وأخْيَل [٢] ، وأرنب . وأيضاً فإن فاعَل بالفتح لا يكاد يوجد في الأسماء إلاّ في نحو خاتَم ، وهو في الأفعال أكثر من أن يحصى ، كضارَب [٣] وقاتَل . ولو سمّي بخاتَم صرف ، فظهر أن المعتبر كونه أولى به من الاسم . ووجه الأولوية أن لتلك الزوائد في الفعل معاني[٤] ، ولا معنى لها في الاسم ، فكانت لذلك أصلاً في الفعل .

أما الوزن الخاص بالاسم ، أو الغالب فيه ، فلا شبهة [٥] في عدم اعتباره .

وأما المشترك بينهما على السّواء ، ففيه مذاهب :

أحدها : عدم تأثيره مطلقاً سواء نُقِل من الفعل أم لا ؟ وعليه سيبويه والجمهور ، لإجماع العرب على صرف كَعْسَب اسم رجل ، وهو منقول من كَعْسَب : فَعْلَل ، وهو : العَدْوُ الشّديد مع تداني الخُطَى .

والثاني : تأثيره مطلقا ، وعليه يونس .

والثالث : يؤثّر إن نقل من فِعْل ، ولا يؤثر [٦] غيره ، وعليه عيسى بن عمر واستدلّ بقوله :

٣٧ ـ * أنا ابنُ جَلا [٧] *

فلم يصرفه . وأجيب بأنه روعي فيه ضمير الفاعل ، فَحُكِي .

---

(١) الأجدل : الصقر .

(٢) الأخيل : طائرذو خيلان ، بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء : جمع خال ، وهو النقط المخالفة لبقية البدن .

(٣) أ : « كضار » بسقوط الباء .

(٤) أ : « معالى » باللام تحريف .

(٥) أ : « والغالب فيه شبهة » بسقوط : « فلا » تحريف .

(٦) « إن نقل من فعل ولا يؤثر » العبارة ساقطة من أ .

(٧) لسحيم بن وثيل الرياحي في أول الأصمعيات وتمامه :

. . . وطلاّع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني



الشرط الثاني : أن يكون لازماً ، ليخرج (١) نحو : امرُؤٌ وابنُمٌ عَلَمين ، فإنهما على لغة الإتباع في الرفع كاخْرُج ، وفي النصب كاعلمْ وفي الجر كاضْرِب ، ولا يمنعان من الصرف ، لأن الوزن (٢) فيهما ليس بلازم إذ لم تستقر حركة العين ، فلو سمّي بهما على لغة [٣١] من يَلْتَزِمُ الفتحَ (٣) مُنِعَا .

الشرط الثالث : أن يخرجه إلى شَبَه الاسم سكونُ تخفيفٍ ليَخْرُجَ نحو : رُدَّ . وقيل : إذا سمّي بهما ، فإنهما يصرفان ، لأن الإسكان أخرجهما إلى شبه الاسم ، فصارا نحو : مُدّ . وقيل : هذا إذا كان السكون قبل التسمية ، فإن طرأ بعدها كأن تسمّي رجلاً بضَرَب ، ثم تسكن الرّاء تخفيفاً ، ففيه قولان : حكيتهما آخِراً ، أصحّهما الصّرف أيضاً ، وعليه سيبويه ، لأنه صار على وزن الاسم ، والأصل الصرف .

والثاني : المنع ، لعُرُوض التّخفيف ، فلا يُعْتَدّ به . وعليه المبرد والمازني ، وابن السّرّاج ، والسّيرافي .

ويجري القولان في (يَعْصُر) علماً إذا ضم ياؤه إتباعاً فالأصح صرفه ، وعليه سيبويه لورود السّماع به ، فيما حكاه أبو زيد ، وخروجه إلى شَبَه الاسم .

والثاني منعه ، وعليه الأخفش لعُروض الضّمّة ، فلا اعتداد بها ، ويجريان أيضاً في (أَنْبُب) (٤) علماً ، فعن الأخفش صرفه لمباينته الفعل بالفكّ . والأصح — وعليه سيبويه — منعه ، ولا مبالاة بفكه ، لأنه رجوع إلى أصل متروك ، فهو كتصحيح مثل : استَحْوذ (٥) ، وذلك لا يمنع اعتبار الوزن إجماعاً ، فكذا الفكّ ، ولأن وقوع الفك في الأفعال معهود كأشْدِدْ في التعجب ، ولم يَرْدُدْ ، وألِلَ (٦) السّقاء ، فلم يباينه .

---

(١) أ : « فيخرج » بالفاء.
(٢) ط : « لا في الوزن » تحريف .
(٣) ط : « على لغة ملتزم الفتح » .
(٤) بضم الباء ، وانظر حاشية الصبان ٣ : ٢٦١ .
(٥) لأنها لو لم تصح الواو فيها لقال استحاذ ، لانطباق القاعدة ، وهي تحرّك الواو ، وانفتاح ما قبلها .
(٦) أ : « وألد » تحريف . ط : « وألك» تحريف كذلك ، والصواب ما أثبتنا من نسخة ب .
وألل السقاء : تغيرت ريحه ، وألت أسنانه : فسدت. وهذا أحد ما جاء بإظهار التضعيف، اللسان : (ألل) .

ويجريان أيضاً في بدل همز أفعل : كهَراق ، أصله : أراق ، علماً ، والأصح فيه المنع ، ولا مبالاة بهذا البدل .

الشرط الرابع : أن يكون معــه علميّة : كخَضّم اسم العنبر[١] بن عمرو بن تميم ، وبذّر : اسم بئر ، وعثّر : اسم واد بالعقيق ، وأحمد ، ويزيد ، ويشكر ، وأجمع وأخواته في التوكيد . أو وصفيّة : ولها شرطان :

(أحدهما) : أن تكون أصلية كأحمر ، بخلاف العارضة : كمررت برجل أرْنَبٍ ، أي ذليل ، وبنسوة أرْبَعٍ ، فإنهما مصروفان ، لأن الوصفيّة بهما عارضة .

الثاني : أن لا يقبل تاء التأنيث احترازاً من نحو : مررت برجل أبَاترٍ[٢] وأُدابرٍ[٣] فانهما مصروفان ، وإن كان فيهما الوزن والوصفيّة الأصلية ، لدخول التّاء عليهما في : امرأة أُبَاترة ، وأُدابرة .

وشملت العبارة ما مؤنثه فعلاء كأحمر وحمراء ، وما لا مؤنث له من لفظه ، بل من معناه : كرجل آلى[٤] ، وامرأة عجزاء ، ولا يقال : ألْيَاء ، وما لا مؤنث له لفقد معناه في المؤنث : كرجل أكمر ، وآدر ، وألْحَى ، أو لاشتراك المذكر والمؤنث فيه ، وذلك أفعل التفضيل مع (مِنْ) .

قال أبو حيّان: وقد وقع الخلاف في قسم واحد من أفعل ،وهو ما تلحقه تاء التأنيث نحو : أرمل وأرملة ، فمذهب الجمهور صرفه . ومنعه الأخفش كأحمر ، قال : ثم إنــه لا توجد الوصفيّة مع الوزن المختص ، ولا مع كل الأوزان الغالبة مع أفعل خاصّة .

وهنا مسألتـــان :

إحداهما : أجْدَل للصّقر ، وأخيــل لطائرٍ ذي خيلان[٥] ، وأفعى للحيّة ،

---

(١) أ : « لعبير » تحريف ،وفي ط : « اسم لعنبر » .
(٢) الأُباتر بالضم : القاطع رحمه .
(٣) الأُدابر بالضم : الذي لا يقبل نصحاً .
(٤) آلى : عظيم الألية .
(٥) ط : « خسلان » بالسين بعد الخاء . تحريف والصواب ما ذكرنا ، وانظر ما مضى في ص ٩٨ .



أسماء لا أوصاف ، فأكثر العرب تصرفها ، وبعضهم يمنعها ملاحظةً للوصفيّة ، فلحظ في أجدل معنى : شديد ، وأخيل : أفعل من الخيلان ، وأفعى : معنى : خبيث منكر . وقيل : إنه مشتق من فَوْعَة السُّم ، وهي حرارته ، وأصلُه : أَفْوَع ، ثم قلب فصار أفعى .

الثانية : ما أصله الوصفيّة ، واستعمل استعمال الأسماء كأبطح ، وهو المكان المنبطح من الوادي ، وأجرع ، وهو المكان المستوى ، وأبرق ، وهو المكان الذي فيه لونان ، الأكثر منعه اعتبارا بأصله ، ولا يعتدّ بالعارض ، وشذ صرفه إلغاءً للأصل ، واعتداداً بالعارض [١] .

* * *

(ص) : ومع العلمية زيادتا فعلان فيه ، أو في [٢] غيره ، ومبنى حسّان ونحوه على أصالة النّون .

(ش) : السادسة : وهي وما بعدها إنما تمنع مع العلميّة : الألف والنون الزائدتان ، سواء كانتا في فَعْلان : كحَمْدان ، أو غيره : كعِمْران ، وعُثْمان ، وغَطَفَان [٣] .

وعلامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثرُ من حرفين ، فإن كان قبلهما حرفان ، ثانيهما مضعّف ، فلك اعتباران : إن قدَّرْت أصالة التضعيف فهما زائدتان . أو زيادته فالنون أصليّة ، كحسّان : إن جعلته من الحِسّ فوزنه : فَعْلان ، فلا ينصرف [٤] ، أو من الحُسْن ، فوزنه : فَعّال ، فينصرف . وكذا (حيّان) ، هل هو من الحَيَاة أو الحين ؟

قيل : ويدل للأوّل ما روى في الحديث : « أنّ قوماً قالوا : نحن بنو غيّان ، فقال عليه الصلاة والسلام : « بل أنتم بنو رَشْدان »

فقضى باشتقاقه من الغَيّ مع احتمال أن يكون مشتقاً من الغَيْن [٥] .

* * *

---

(١) ب : « ولا يقيد بالعارض » .
(٢) « في » ساقطة من أ ، ب .
(٣) غطَفَان محركة : قبيلة ، وهو ابن سعد بن قيس عيلان .
(٤) أ « ولا ينصرف » بالواو .
(٥) من معانيه : العطش .

(ص) : أو ألف إلحاق مقصورة .

(ش) : السابعة : ألف الإلحاق المقصورة :

وتمنع مع العلمية – بخلاف الممدودة – لشبهها بألف التأنيث المقصورة من[٣٢] وجهين لا يوجدان في الممدودة :

أحدهما : أن كُلاً منهما زائدة ، ليست مبدلَةً من شيء ، والممدودةُ مبدلة من ياء .

الثاني : أنّها تقع في مثالٍ صالحٍ لألف التأنيث كَأَرْطَى [١] ، فهو على مثال : سَكْرى [٢] ، وعِزهَى [٣] فهو على مثال : ذِكْرَى .

والمثال الذي تقع فيه الممدودة كِعْلباء [٤] لا يصلح لألف التأنيث الممدودة [٥] .

(تنبيهان)

الأول : الإلحاق أن تبنى مثلاً من ذوات الثلاثة [٦] كلمة على بناء يكونُ رباعيّ الأصول ، فتجعل كل حرف مقابل حرف ، فتفنى [٧] أصول الثلاثي ، فتأتي بحرفٍ زائدٍ مقابلٍ للحرف الرّابع من الرّباعي الأصول ، فيسمّى ذلك الحرف حرف الإلحاق .

الثاني : قال أبو حيّان : ما فيه ألف التكثير [٨] أيضاً، إذا سمّى به منع الصّرف

(١) الأرطى : شجرٌ نَوْره كنوْر الخلاف ، وثمره كالعُنّاب مرّ ،الواحدة : أرطاة .
(٢) أ : « ذكرى » بالذّال .
(٣) الكلمة ساقطة من أ . والعزهى : الذي لا يحدّث النساء ولا يريدهن .
(٤) علباء البعير : عصب عنقه ، وهمزته منقلبة عن ياء ، وأصله : علباى ، ومثلها قوباء ، أصلها : قوباى .
(٥) لأن ألف الإلحاق لا تشبه همزة التأنيث من جهة أن همزته منقلبة عن ألف ،لا عن ياء فافترقا في الحكم ، لأجل افتراقهما في التقدير ، بهذا علّل ابن أبي الربيع . ووضح الشيخ خالد رأي ابن أبي الربيع بقوله : إن الحرف إذا كان منقلباً عن مانع منع كالهمزة في صحراء ، فإنها بدل من ألف التأنيث ، وإذا كان منقلباً عن غير مانع لم يمنع كهمزة علباء . انظر شرح التصريح ٢ : ٢٢٢ .
(٦) أ : « الثلاث » . (٧) أ : « فبقى » تحريف .
(٨) ألف التكثير : هي الألف التي أتى بها لأجل تكثير حروف الكلمة نحو : قبعثرى هذه ، فلا يقال : إنّ ألفها للإلحاق ، لأنه ليس في أصول الأسماء سداسي ، فتلحق به ، انظر الصبان ٣ : ٢٦٣ . والتصريح ٢ : ٢٢٢ ، واللسان : (قبعثر) .وفي ب : « التكسير » تحريف .



نحو قَبَعْثَرَى [١] ، لشبه ألف التكثير بألف التأنيث المقصورة من حيث إنها زائدة في الآخر لم تنقلب ، ولا تدخل عليها تاء التأنيث [٢] ، كما أن ألف التأنيث كذلك .

* * *

(ص) : أو تركيب مَزْج .

(ش) : الثامنة : تركيبُ المَزْج ، ويَمْنَعُ مع العلمية ، لشبهه بهاء التأنيث في أن عَجُزَه يحذف في الترخيم كما تحذف ، وأن صَدْرَهُ يصغّر كما يصغّر ما هي فيه ، ويُفْتح آخره كما يُفْتح ما قبلها . وضابِطُهُ : كُلُّ اسمين جُعِلا اسماً واحداً — لا بالإضافة [٣] ، ولا بالإسناد [٤] — بتنزيل ثانيهما من الأوّل منزلة هاء التأنيث : كَبَعْلَبَكَّ ، ومَعْدِي كَرِب .

واحترز به عن غيره من المركبّات كتركيب [٥] العدد : كخمسةَ عَشر ، والإسناد [٦] كبرقَ نَحْرُه ، والإضافة [٧] : كامرئِ القيس .

* * *

(ص) : أو عجمة [٨] شخصيّة مع زيادة على ثلاثة بدون ياء التصغير وإلاّ صُرِف ، تَحرّكَ الوسط أوْ لا ، خلافاً لمن جوّز المنع إلاّ مع تأنيث . ولا يشترط كوْنُه عَلَماً خلافاً للدّبّاج .

(ش) : التاسعة : العجمة : وتمنع مع العلميّة بشروط :

أحدها : أن تكون شخصيّة بأن ينقل في أول أحواله عَلَماً إلى لسان العرب كإبراهيم

(١) القبعثرى : الجمل العظيم .

(٢) هذا يختلف مع قول الصبّان : « وتلحقها تاءالتأنيث كألف الإلحاق ، فيقال : قبعثراة » الصبان ٣ : ٢٦٣ واللسان : (قبعثر) .

(٣) أ ، ب : « لا بإضافة » .

(٤) أ ، ب : « لا بإسناد » .

(٥) ط : « كترتيب » تحريف .

(٦) ط : « والإسنادي » .

(٧) ط : « والإضافي » .

(٨) أ : « وعجمة »



وإسرائيل، فأوّل ما استعملتهما العرب استعملتهما علَمَيْن. بخلاف الجنسيّة ، وهو ما نقل من لسان العجم إلى لسان العرب نكرة : كدِيباج ، ولِجام ، ونَيْروز ، فانها لنقلها نكرات أشبهت ما هو من كلام العرب فَصُرِفَتْ ، وتُصُرِّفَ فيها بإدخال الألف واللام عليها ، والاشتقاق منها .

وهل يشترط أن يكون علماً في لسان العجم ؟ قولان :

المشهور ، لا ، وعليه الجمهور فيما نقله أبوحيّان :

الثاني ، نعم ، وعليه أبو الحسن الدّبّاج [١] ، وابن الحاجب ، ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه .

وينبني على ذلك صرف نحو : قالون [٢] ، وبُنْدَار [٣] ، فينصرف على الثاني لأنه لَمْ يكن علَماً في لغة العجم ، دون الأول ، لأنه لم يكن [٤] في كلام العرب قبل أن يسمّى به.

الشرط الثاني : أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف : كإبراهيم ، وإسحاق ، فإن [٥] كان ثُلاثِياً صرف سواء تحرك الوسط كَشتّر [٦] ، ولَمَك [٧] : اسم رجل ، أَوْلاَ ، كنُوح ، ولُوط . وقيل : يمنع متحرّك الوسط إقامةً للحركة مقام الحرف الرابع ، كما في المؤنث . وَفرقُ الأوّل بأن العجمة سبب ضعيف فلا يؤثّر ، دون الزّيادة على الثلاثة ، وذلك لأنها متوهمّة ، والتأنيث ملفوظ به غالباً ، ولذلك لَمْ تُعْتَبَرْ مع

---

(١) الدّبّاج : أبو الحسن علي بن جابر بن علي . قرأ النحو على ابن خروف مات ٦٤٦.

(٢) لأنه لم يستعمل علماً ، وإنما استعمل صفة بمعنى : جيد ومنه قول عليّ رضي الله عنه لشريح : « قالون» ، وهو بالرومية بمعنى : أصبت . انظر اللسان : (قلن) .

(٣) البندار بالضمّ واحد البنادرة : وهم التجار الذين يلزمون المعادن ، وهي المواضع التي يستخرج منها جواهر الأرض .

(٤) أ : « لم يتمكن » تحريف . (٥) أ « وإن كان » بالواو .

(٦) شتّر : اسم قلعة من أعمال أرّان بفتح الهمزة ، وتشديد الراء : إقليم بأذربيجان . انظر شرح التصريح ٢ : ٢١٩ ، وانظر استشكال يس على منع صرفه .

(٧) وفي اللسان : لمك أبو نوح ، ولامك جده . وانظر ما أورده الصبان في حاشيته ٣ : ٢٥٧ .



علميّة متجدّدة ، ولا وصفيّة ولا وزن الفعل ، ولا تأنيث ، ولا زيادة .

وقيل : يجوز في الساكن الوسط الوجهان : الصرف ، والمنع وهو فاسد إذ لم يحفظ . نعَم . ، إن كان فيه تأنيث تعيّن المنع — كما سيأتي .

ولو كان رُباعياً وأحد حروفه ياء التصغير لم يمنع ، إلحاقاً له بما قبل التصغير .

* * *

(ص) : وتُعرف العجمة بالنقل، وخروجه عن وزن الأسماء، وولاء الراءِ النونَ والزّاي الدالَ ، واجتماع الصاد أو القاف أو الكاف والجيم [١] ، وكونه خُماسياً أو رُباعياً عارياً من الذّلاقة .

(ش) : المراد بالعَجَمِيِّ : كل ما نقل إلى اللّسان العربي من لسان غيرها سواء كان من لغة الفرس ، أو الرّوم، أم الحبشة ، أم الهند، أم البربر، أم الإفرنج أم غير ذلك .

وتعرف عجمة الاسم بوجوه :

أحدها : أن تنقل ذلك الأئمة .

الثاني : خروجه عن أوزان الأسماء العرّبية نحو : إبريسم فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي .

الثالث : أن يكون في أوله نون بعدها راء نحو : نَرْجِس أو آخره زاي بعد دال نحو : مُهَنْدِز ، فإن ذلك لا يكون في كلمة [٣٣] عربيّة .

الرابع : أن يجتمع في الكلمة من الحروف مالا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصّاد نحو : صَوْلَجان ، أو والقاف نحو مَنْجَنيق ، أو والكاف نحو: أُسْكُرّجة [٢] .

الخامس : أن يكون عارياً من حروف الذّلاقة ، وهو خماسي أو رباعي . وحروف الذّلاقة ستة يجمعها قولك: (مُرْ بِنَفَلٍ) . قال صاحب العيْن: لست واجداً في كلام

---

(١) ط ، ب : « أو الجيم » والوجه ما أثبتنا من أ ، وانظر ما سيأتي في الشرح .

(٢) الأسكُرُجَة ، بضم الهمزة والكاف ، وتشديد الراء مضمومة ومفتوحة : صحفة صغيرة كانت العجم تستعملها في الكواميخ ، وانظر اللسان : (سكرج) ، والمعرّب للجواليقي ٢٧ ، ١٩٧ .

العرب كلمة خماسية بناؤها من الحروف المصمتة (١) خاصّة ولا رباعيّة كذلك إلاّ كلمة واحدة ، وهي (عسجد) لخفّة السين وهشاشتها .

* * *

(ص) : وما وافق العربيّ لفظاً فمنعُه على قصد المُسمّى ، فإن جُهِل فعلى العادة في التّسمية . ولا يُنزّل جهالةُ الأصل ، أو كونُهُ ليس من عاداتهم التسمية به كالعُجْمة على الأصح ، وما بني على قياس العرب وسميّ به ، فثالثها الأصح ، إن كان على قياس مطّرد لحق به ، فإن كان به مانع منع .

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : ما كان من الأسماء الأعجمية مُوافِقاً في الوزن لما في اللسان العربي نحو : إسحاق ، فإنه مصدر لأَسْحَق بمعنى أبعد أو بمعنى ارتفع ، تقول : أسحق الضّرع : ارتفع لَبَنُه . ونحو : يعقوب ، فإنه ذكَرُ الحَجَل (٢) ، فإن كان شيء منه اسم رجل يُتْبع فيه قصد المُسَمّي ، فإن قصد اسم النّبِيّ منع الصرف للعلمية والعجمة ، وإن عُيّن مدلوله في اللسان العربي صرف . وإن جُهِل قصد المُسَمّي حُمِل على ما جرت به عادة الناس ، وهو القصد بكل واحدٍ منهما موافقة اسم النّبِيّ (٣) .

فلو سمّت العرب باسم مجهول ، أو باسم ليس من عادتهم التسمية به ، فقيل يجري مجرى الأعجميّ لشبهه به من جهة أنه غير معهود في أسمائهم ، كما أن العجميّ كذلك ، وعلى هذا الفرّاء ، ومثل الأول بسبأ (٤) ، والثاني بقولهم : هـذا أبو صُعْرور (٥) فلم

---

(١) الحروف المصمتة هي ما عدا حروف « مُرْ بِنَفْل » .

(٢) الحجل : ضرب من الطير يصاد . (٣) أي إسحاق ، ويعقوب .

(٤) في جميع النسخ بدون همزة في آخره وأصله الهمز ، وهو تمثيل لاسم مجهول الأصل أعربي هو أم عجمي ؟ بناء على أنه مشترك بين اسم مدينة بلقيس باليمن ، واسم القبيلة : سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان . أنظر : اللسان (سبأ) .

(٥) أ : « أبو صقرور » بالقاف . تحريف . ومن معاني الصعرور : حمل شجرة الفلفل وشبهه مما فيه صلابة.

يصرف ، لأنه ليس من عادتهم التسمية به ، والأصح وعليه البصريون خلاف ذلك .

الثانية : ما بني على قياس كلام العرب نحو أن تبنى على وزن بُرْثُن [١] من الضرب ، فتقول : ضُرْبُب ، وعلى مثال سَفَرْجَل ، فتقول : ضَرَبَّب ، فهل يلحق بكلام العرب أولا ؟ فيه ثلاثة مذاهب :

أحدها : نعم ، فيحكم له بحكم العربي .

والثاني : لا ، لأنه ليس من كلام العرب ، فصار بمنزلة الأعجميّ .

والثالث : وهو الصحيح ، إن بني على قياس ما اطرّد في كلامهم لحق به ، كأن يبني من الضرب مثل : قَرْدَد فتقول : ضَرْبَب لأنه كثير [٢] الإلحاق بتكرار اللام ، أو على قياس ما لم يطّرد في كلامهم لم يلحق به . كأن يُبْنَى منه مثل [٣] : كَوْثر ، فتقول : ضَوْرب ، لأن الإلحاق بالواو ثانية لم يكثر .

إذا عرف ذلك ، فلو سميّ به ، فعلى الإلحاق بكلام العرب يحكم له بحكم العربيّ ، فلا يمنع إلا مع علة أخرى .

وعلى عدمه يمنع مطلقاً للعجمة مع العلميّة .

* * *

(ص) : أو تأنيث [٤] لفظاً أو معنى ، فإن كان ثُنائياً ، أو ثُلاثياً ساكن الوسط وضعاً ، أو إعلالاً ، فالأصح جواز الأمرين .

وثالثها : إن لم يكن بلدة [٥] ، وأن المنع أجود ، وأنه يجب مع العجمة وكونه مذكّر الأصل ، وتحرّك ثانيه لفظاً ، وهو المؤنث دون مذكر . وإن سُمّي مذكَّرٌ بمؤنّث مجرّد منع بشرط زيادته على ثلاثة لفظاً أو تقديراً ، خلافاً للفرّاء مطلقاً ، ولابن خروف في متحرّك الوسط ، وأن لا يسبقه تذكير انفرد به ، أو غَلَب . أو بوصفه كحائض صُرِف خلافاً للكوفية ، أو بِوَصْف في لغةٍ اسمٍ في لُغَةٍ فعلى التَّقْديرَيْن .

---

(١) البرثن : كقنفذ : الكف مع الأصابع ، ومخلب الأسد .

(٢) ط : « كثير » .

(٣) « مثل » ساقطة من أ .

(٤) أ : « وتأنيث » بالواو .

(٥) ط : « إن لم تكن بلدة » .



(ش) : العاشرة : التأنيث ، ويمنع مع العلمية سواء كان لفظياً وهو التأنيث بالهاء لمؤنث أو مذكّر كفاطمة وطلحة ، أم معنوياً وهو علم المؤنث الخالي من الهاء كزينب وسعاد .

فإن كان المعنوي ثُنَائِياً كيدٍ علماً لمؤنث ، أو ثُلاثياً ساكن الوسط ، وَضْعاً (١) كهِنْد وجُمْل ، أو إعلالاً (٢) كدار علماً ، أصلها : دوَر بالفتح ، ففيه مذاهب:

أصحها – وعليه سيبويه والجمهور – جواز الأمرين ، فيه الصّرف ، وتركه ، وكلاهما مسموع .

أما المنع : فلاجتماع التأنيث والعلمية ، وأمّا الصّرف : فلِخفّة السّكون فقاوم أحد السببين ، كما دَفَع أثره في نوح ، ولوط (٣) .

والثاني : لا يجوز إلا المنع وعليه (الزجاج) ،قال: لأن السكون لا يُغَيّر حُكْماً أوجبه اجتماع عِلّتين مانعتين .

والثالث : وعليه الفرّاء أن ما كان اسم بلد كَفَيْد (٤) لا يجوز صرفه وما لم يكن جاز ، لأنهم يردِّدُون اسم المرأة على غيرها ، فيوقعون هنداً ، ودعداً ، وجُمْلاً على جماعة من النساء، ولا [٣٤] يُردِّدون اسم البلدة على غيرها، فَلمّا لم تردَّدْ ولم تكثر في الكلام ، لزمها الثقل .

وعلى جواز الأمرين اختلف في الأجود منهما ، فالأصح أن الأجود المنع ،قاله(٥) ابن جنِيّ وهو القياس والأكثر في كلامهم .

---

(١) « وصنعاً » ساقطة من أ ، ب .
(٢) ط فقط : « وإعلالاً » ، وزاد قبله الأشموني : ما كان عارضاً بعد التسمية نحو : فخذ .
(٣) حيث صرفا ، وإن كانا علمين أعجميين ، وذلك بسكون وسطهما . وفي جميع النسخ : « دفع أثره » .
(٤) فَيْد : بفتح أوله ، وبالدال المهملة : اسم مكان . ذكره لبيد في قوله :

مُرّيّة حلّت بفَيْد وجاورت أهل العراق ، فأين منك مرامها ؟

(٥) ط : « قال » .



وقال أبو علي الفارسيّ : الصرف أفصح ، قال الخضراوي [١] : ولاأعلم قال هذا القول أحد قبله ، وهو غلط جليّ .

ويتحتّم المنع على الأصح في صور :

أحدها : أن ينضم إلى ذلك عجمة كحِمْص ، وماه [٢] ، وجُور [٣] ، لأن انضمام العجمة قوّى العلّة ، ولا يقال : إن المنع للعجمة والعَلَميّة دون التأنيث ، لأن العجمة لا تمنع صرف الثّلاثي . وجوّز بعضهم فيه الأمرين ولم يجعل للعجمة تأثيراً .

الثانية : أن يكون مذكّر الأصل ، كزيد اسم امرأة ، لأن النقل إلى المؤنث ثقل يعادل الخفّة التي بها صَرَف مَنْ صَرَف هنداً .

وجوّز المبرّد وغيره فيه الأمرين كما يجوّزان في المنقول من مؤنث إلى مذكّر [٤] ، وهو نَقْلٌ [٥] من ثِقَل إلى ثِقَل .

الثالثة : أن يتحرّك ثانيه لفظاً كقدم اسم امرأة ، لتنزّل الحركةِ منزلةَ الحرفَ الرّابع .

وجوز ابن الأنباري وغيره فيه الأمرين ، ولم يجعلوا الحركَة قائمةً مقام الرابع ، ولا عبرة بتحريكه تقديراً ، كدار ونار ، علمين .

ولو سميّ مذكر بمؤنث مجرّد من التاء منع بشرطين :

أحدهما : زيادته على ثلاثة لفظاً كزينب وعَنَاق اسم رجل .

أو تقديرا كَجَيَل مخفف جيْأل [٦] اسم رجل ، فإن الحرف المقدّر كالملفوظ به. بخلاف الثّلاثي ، فإنه يصرف على الأصحّ مطلقاً سواء تحرّك وسطه أم لا كَكَتِف وشَمْس اسمَي رجُل .

وذهب الفراء إلى منعه مطلقاً ، لأن فيه أمرين يوجبان له الثقل : العلميّة والتعليق

---

(١) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي ، ويعرف بابن البرذعي ، مات بتونس سنة ٦٤٦ .

(٢) ماه بالهاء .. قال أبو عمر الزاهد : الماه بالفارسية أي بلد كان ، ومن ذلك قولهم : ضرب هـذا الدينار بماه البصرة ، وبماه فارس . قال البكري : ذكرت هذا لئلا يشكل على قارئه فيظن أنه موضع بعينه ينسب إلى البلد المذكور بعده . انظر معجم ما استعجم ٤ : ١١٧٦ .

(٣) جُور : مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً . معجم البلدان .

(٤) « إلى مذكر » ساقطة من أ. (٥) أ : « وهو ثقل » بالثاء ، تحريف .

(٦) أصله : اسم للضبع ، أي الأنثى ، ويقال للذكر : ضبعان .



على ما يُشاكِلُه . ودُفِـع بأن الثاني لم تجعله العرب من الأسباب المانعة للصرّف.

وفصّل ابن خروف فمنع المتحرّك دون الساكن تنزيلاً للحركة منزلة الحـرف الرابع .

الشرط الثاني : أن لا يَسْبِقَهُ تذكير (١) انفرد به كَدَلال ووِصَال ، اسمي رجل فإنه كثُرت التّسمية بهما في النساء ، وهما في الأصل مصدران مذكّران ، أو غَلَب(٢) فيه كذِراع ، فإنه في الأصل مؤنث ، ثم غلب استعماله قبـل العلميّة في المذكر ، كقولهم : هذا ثوب ذِرَاع (٣) ، أي قصير ، فصار لغلبة الاستعمال كالمذكر الأصل ، فإذا سمي به رجل صرف ، لغلبة تذكيره قبل العلمية . ولوسميّ مذكرٌ بوصف المؤنث المجرد كحائض ، وطامث ، وظَلوم ، وجَرِيح فالبصريّون: يَصْرِفُ (٤) رجوعاً إلى تقدير أصَالة التّذكير ، لأن تلك أسماء مذكرة ، وصف بها المؤنث ، لأمن اللّبس ، وحملاً على المعنى ، فقولهم : مررت بامرأة حائض بمعنى شخص حائض .

ويدّل لذلك أن العرب إذا صغّرتها لم تدخل فيها التاء .

والكوفيون يمنع (٥) بناءً على مذهبهم في أن نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث ، والتاء إنما تدخل للفرق .

ولو سمي مذكّر بما هو اسمٌ في لغة وصفٌ في لغة ، كجَنُوب ، ودَبُور وشَمال ، وَسمُوم ، وَحَرُور ، فإنها عند بعض العرب أسماء للريح كالصّعود ، والهَبُوط . وعند بعضهم صفات جرت على الريح ، وهي مؤنثة ،ففيه الوجهان: المنع كباب زينب ، والصرف كباب حائض .

* * *

(١) « تذكير » ساقطة من أ .
(٢) أي غلب فيه التذكير .
(٣) وتقول : أنت ذراعي ، وعضُدي أي : ناصري ومنجدي .
(٤) أ : « تصرفه » ، ط : « تصرف » .
(٥) أ ، ط : « تمنع » بالتاء .



(ص) : مسألة . القبائل ، والبلاد ، والكلمة ، والهجاء يبنى على المعنى [١] فإن كان أباً ، أو حيّاً ، أو مكاناً ، أو لفظاً أو حرفاً صرف . أو أمّاً ، أو قبيلةً ، أو بُقْعة ، أو سُورة ، أو كلمة منع .

وقد يجب اعتبار أحدهما . وقد تسمّى قبيلة باسم أب ، أو حيٌّ باسم أم فيوصفان ببنت وابن ، و يؤنث الأب على حذف مضاف فلا يمنع .

(ش) : صرف أسماء القبائل والبلاد والكلم [٢] وحروف الهجاء ومنعها ، مبنيّان على المعنى ، فإن أريد باسم القبيلة الأب كمعَدّ ، وتميم ، أو الحيّ كقريش وثَقيف صُرِف [٣] أو الأم كباهلة ، أو القبيلة كمجوس ويهود ، منع للتأنيث مع العلَمية . وكذا إن أريد باسم البلد المكان كبَدْر وثَبِير [٤] صرف . أو البقعة كفارس وعمان منع . أو بالكلمة اللفظ نحو : كتب زيد فأجاد ، أي فأجاد هذا اللفظ صرف . أو الكلمة نحو فأجادها منع . وكذلك الأفعال ، وحروف الهجاء ، والسور . وقد يتعين اعتبار الحي ، أو القبيلة ، أو المكان ، أو البقعة .

فالأول : ككلب ، والثاني : كيهود ومجوس ، والثالث : كبدر ونجد ، والرابع : كدمشق ، وجِلّق ، والحجاز ، والشام ، واليمن ، والعراق . وقد جاء بالوجهين في النوعين أسماء ، وذلك ثلاثة [٣١] أقسام : قسم يَغْلب [٥] فيه اعتبار التذكير ، كقريش ، وثَقيف ، ومِنًى ، وهجَر [٦] ، وواسط [٧] وحُنَين .

---

(١) أ : « على المنع » . (٢) ط : « والكلمة » .

(٣) « صرف » ساقطة من أ .

(٤) ثبير ككبير : جبل بمكة ، وكانوا يقولون : « أشرق ثبير ، كيما نغير » .

(٥) أ : « يطلب » بالطاء ، تحريف .

(٦) هجر بفتح أوله وثانيه : مدينة البحرين . معجم ما استعجم ٤ : ١٣٤٦ .

(٧) واسط : اسم يطلق على عدّة مواضع : فواسط مدينة الحجاج التي بنيت بين بغداد والبصرة ، وواسط أيضاً من بلاد بني كلاب . بالبادية ، وواسط : حصن .



وقسم يغلب فيه اعتبار التأنيث : كَجُذام [١] ، وَسُدُوس [٢] ، وفارس ، وعمان . وقسم استوى فيه الأمران : كثمود ، وسبأ ، وحراء ، وقُباء ، وبغداد .

وقد تُسمّى القبيلة باسم الأب كتميم ، أو الحيّ باسم الأم ، كباهلة ، فيوصفان بابن ، وبنت ، فيقال : تميم بن مُرّ ، أو بنت مُرّ وباهلة بن أعصُر أو بنت أَعْصُر [٣] ، مراعاةً للأصل ، أو المسمّى .

وقد يؤنث اسم الأب على حذف مضاف مؤنث ، فلا يمنع الصرف كقوله :

٣٨ ــ شادوا البلاد، وأصبحوا في آدمٍ بلغوا بها بِيضَ الوجوه فُحُولا [٤]

أي في قبائل آدم ، أو أولاد آدم ، فحذف المضاف ، ثم أنث آدم فأعاد الضمير إليه مؤنّثاً في قوله « بلغوا بها » ، ولم يمنعه الصرف ، لأنه راعى المضاف المحذوف .

* * *

(ص) : وما سمى من السّور بذي أل صُرِف [٥] . أو عارٍ ولم تضف إليه سورة منع أو أضيف ولو تقديراً فلا ، حيث لا مانع . أو بجملة فيها وصل قطع ، أو تاء قلبت هاء في الوقت . وأعرب ممنوعاً ، أو بحرف هجاء حكي ، أو أعرب ممنوعاً ومصروفاً أضيف إليه سورة أو لا ، أو موازن أعجمي كحاميم ، فأوجب ابن عصفور الحكاية ، وجوّز الشّلَوْبين إعرابه ممنوعاً ، ويجريان في المركب كطا سين ميم غير مضاف إليه سورة مع البناء ، ومضافاً إليه ، ولو تقديراً مع فتح النون ، وإعرابها مضافة ، وليس في كَهيعَص ، وحمَ عَسَقَ إلا الوقف خلافاً ليونس .

(١) انظر لجذام جمهرة أنساب العرب ٢٤٤ ، ٤٢١ ، ٤٧٧ .

(٢) كل سدوس في العرب بفتح السين إلاّ سُدوس بن أصمع فهو بالضم . جمهرة أنساب العرب ٢٢٩ ، ٣١٧ ، ٤٠٤ .

(٣) أ ، ب : « باهلة ابن أو بنت أعصر » .

(٤) من شواهد سيبويه ٢ : ٢٨ وروايته : « سادوا » بالسين . وبيض الوجوه : مشاهير الناس ، والفحول : السادة .

(٥) ط : « حرف » بالحاء تحريف .

(٦) في أ ، ط : « حمعسق » متصلة صوابه في ب ورسم المصحف .



(ش) : أسماء السور أقسام :

أحدها : ما فيه ألف ولام ، وحكمه : الصّرف ، كالأنفال ، والأنعام والأعراف .

الثاني : العاري منها ، فإن لم يضف إليه سورة منع الصرف نحو : هذه هُودُ (١) ، وقرأت هودَ ، وإن أضيف اليه (سورة) لفظاً أو تقديراً صرف نحو : قرأت سورة هودٍ ما لم يكن فيه مانع فيمنع نحو : قرأت سورة يُونُسَ (٢) .

الثالث : الجملة نحو : « قل أوحِيَ (٣) إليّ » و (٤) « أتى أمْرُ الله (٥) » فتحكى فإن كان أوّلها همز وصل قُطِع ، لأن همز الوصل لا يكون في الأسماء. إلاّ في ألفاظ معدودة تحفظ ولا يقاس عليها — أو في آخرها تاء تأنيث قلبت هاء في الوقف ، لأن ذلك شأن التاء التي في الأسماء . وتعرب (٦) لمصيرها أسماء ، ولا موجب للبناء ، ويمنع الصرف للعلميّة والتأنيث نحو : قرأت اقتربَتْ ، وفي الوقف : اقتربه .

الرابع : حرف الهجاء : كصَ ، ونَ ، وقَ ، فتجوز فيه الحكاية ، لأنها حروف (٧) فتحكى كما هي ، والإعراب بجعلها أسماء لحروف الهجاء ، وعلى هذا يجوز فيها الصرْف وعدمه بِناءً على تذكير الحرف وتأنيثه، وسواء في ذلك أضيف إليه سورة أم لا ؟ نحو: قرأت صاد أو سورة صاد ، بالسكون (٨) والفتح (٩) منوّناً وغير منوّن .

الخامس: ما وازن الأعجمي كحاميم وطاسين وياسين (١٠) فأوجب ابن عصفور

---

(١) يقول سيبويه ٢ : ٣٤ ، ٣٥ : « إن جعلت هوداً اسم السّورة لم تصرفها ، لأنها تصير بمنزلة امرأة سميتها بعمرو ، والسُّوَر بمنزلة النساء » .

(٢) المانع في يونس :العلميّة والعجمة بخلاف هود ، فإنه ثلاثي ساكن الوسط ، فيصرف .

(٣) الجن ١ ، وغيرها . (٤) « الواو » ساقطة من أ . (٥) النحل ١ .

(٦) أ « وتعرف » بالفاء ، تحريف . (٧) أ : « لأنها حرف » .

(٨) بالسكون على الحكاية . (٩) بالفتح على الإعراب

(١٠) ط : « كحميم ، وطسين ، ويسين » وفي المخطوطتين رسمت الكلمات بالألف، وهو الأوضح ، لأنها في مقابلة الاسم الأعجمي : قابيل ، وهابيل .



فيه الحكاية ، لأنها حروف مقطعة .

وجوّز (الشّلوبين) فيه ذلك ، والإعراب غير مصروف لموازنته هابيل ، وقابيل ، وقد قرئ « ياسينَ » بنصب النون [1] ، وسواء في الأمرين أضيف إليه سورة أم لا ؟

السادس : المركّب كطاسين [2] ميم ، فإن لم يضف إليه « سورة » ففيه رأي ابن عصفور والشلوبين فيما قبله ، ورأي ثالث : وهو البناء للجزأين على الفتح كخمسة عشر .

وإن أضيف إليه سورة لفظاً أو تقديراً ، ففيه الرأيان [3] ، ويجوز على الإعراب فتح النون [4] ، وإجراء الإعراب على الميم كبعلبك ، وإجراؤه على النون مضافا لما بعده ، وعلى هذا في (ميم) الصّرفُ وعدمُه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه . أمّا (كهيعص) [5] ، حم عسق [6] فلا يجوز فيهما إلاّ الحكاية سواء أضيف إليهما سورة أم لا ؟ ولا يجوز فيهما الإعراب ، لأنه لا نظير لهما في الأسماء المعربة ، ولا تركيب المزج ، لأنه لا يركبه أسماء كثيرة .

وأجاز يونس في (كهيعص) أن تكون كَلِمُه [7] مفتوحةً ، والصاد مضمومة ووجهه أنه جعله اسماً أعجمياً وأعربهُ ، وإن لم يكن له نظير في الأسماء المعربة .

* * *

(ص) : مسألة ينوّن في غير النصب ممنوع آخره ياء تلو كسرة ما لم تقلب ألفاً ،

---

(١) على أنها مفعول لفعل محذوف : اذكر ياسين ، انظر الكتاب ٢ : ٣٦ .

(٢) ط : « كطسيم » .

(٣) أي بناء الجزء الأول على الفتح ، وهو : طاسين وإجراء الإعراب على الميم .

(٤) قال سيبويه : « وأما طسم ، فإن جعلته اسماً لم يكن بد من أن تحرّك النون ، وتُصيّر ميماً كأنك وصلتها إلى طاسين ، فجعلتها اسماً بمنزلة : بعلَ بكّ . سيبويه ٢ : ٣٦.

(٥) مريم ١ .

(٦) أ ، ط : « حمعسق » ووجهه من ب : كما أثبتنا ، لأنهما في المصحف آيتان ، لا آية واحدة .

(٧) ط : « كلمة » تحريف . أ ، ب : « كلمه » وهو الصواب ، والمراد بالكلم الحروف التي تتكون منها : كهيعص .



ولا تظهر الفتحة جرّاً خلافاً لقوم مطلقاً ، وليونس في العَلَم [٣٦] .

(ش) : ينوّن جوازاً [1] في الرفع والجر من غير المنصرف ما آخره ياء تَلِي كسرة، سواء كان جمعاً نحو : هؤلاء جوارٍ ، ومررت بِجَوار ، قال تعالى : «ومن فَوْقِهِم غَوَاشٍ»، «والفَجْرِ وليَالٍ عَشْر [2]» أم مصغرا كأُعَيْمٍ ، [3] أم فعلاً مسمى به كَيَغزُ ، وَيَرمٍ ، وهذا التنوين عوض من الياء المحذوفة بحركتها تخفيفاً — كما سيأتي في مبحثه.

فإن قلبت الياء ألفاً منع التنوين باتفاق : كصحَارَى ، وعذَارى بعد صحارٍ ، وعذارٍ . ولا يجوز في هذا النوع ظهور الفتحة على الياء في حالة الجرّ كما لا يجوز إظهار الكسرة التي الفتحة نائبة عنها . وقيل يجوز كما يجوز إظهارها حالة النصب لِخِفَّتِها ، وعليه قول الشاعر :

٣٩ — * ولكنّ عبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيا * [4]

وقيل يجوز في العلم دون غيره ، وعليه يونس ، واستدل بقوله :

٤٠ — * قد عَجِبَتْ مِنِّي ومن يُعَيْلِيَا * [5]

وأجيب بأنه وما قبله ضرورة .

* * *

(ص) : مسألة :

ما منع صَرْفَهُ دون علميّة منع معها وبعدها ، إلاّ أفعل تفضيل مجرداً مِن (مِنْ) .

---

(١) « جوازاً » ساقطة من أ . (٢) « عشر » ساقطة من ب ، ط .

(٣) أعيم : تصغير أعمى .

(٤) للفرزدق ، وصدره :

* فلو كان عبدالله مولى هجوته *

(٥) للفرزدق ، وعجزه :

* لما رأتني خلَقاً مقلوليا *

ويُعَيْل : تصغير يعلى اسم رجل ، والألف للإطلاق .

وفي أ : « مني من » بدون واو .



وخالف الأخفش في (أحمر) .

وثالثها : إن لم يكنه . ورابعها : يجوزان. وفي فَعْلان، وأُخَر، ومعدول العدد، وَجَمعٍ مُتَناهٍ ، ومركب كحضرموت آخرُهُ وزنُ المتناهي أو ألفُ التأنيث . وما منع معها صُرِف دونها وِفَاقاً .

(ش) : ما منع صرفه دون علميّة [1] ، وهو الذي ليس أحد عِلّتيه العلميّة خمسة أنواع ، فإذا سمّي بشيء منها [2] لم ينصرف أيضاً . وكذا إذا نُكّر بعد التسمية .

واستُثْنِي من ذلك ما كان أفعل تفضيل مجرّداً مِنْ (مِنْ) فإنه إذا سمي به ثم نكّر انصرف بإجماع ،لأنه لم يبق فيه شَبَهُ الوصف، إذ لم يستعمل صفة، إلاّ بِمِنْ ظاهرة أو مقدّرة . فإن سمي به مع (مِنْ) ثُم نكِّر مُنِع قولاً واحداً . وخالف الأخفش [3] في مسائل :

الأولى : باب أفعل الوصف كأحمر إذا سميّ به ، ثم نكّر ، فذهب إلى أنه يصرف ، لأنه ليس فيه إلاّ الوزن ، ومعنى الوصف قد ذهب بالتسمية .

وأجاب الجمهور بأنه شبيه [4] بالوصف ، وشَبَهُ العِلة [5] في هذا الباب عِلّة [6] . وفيه رأي ثالث: أنه ان سمي به رجل أحمرلم ينصرف بعد التنكير ، لأنه سمي به بوصفه، فجرى الاسم مجراه في ذلك المعنى.

وإن تسمّى به أسود ونحوه صرف ، لخلوص الاسميّة ، وذهاب معنى الوصفيّة ، وعلى هذا الفرّاء وابن الأنباري .

---

(١) ط : « دون علميته » . (٢) أ : « شيء منها » .

(٣) هو سعيد بن مسعدة : أبو الحسن الأخفش الأوسط وليس علي بن سليمان : أبو الحسن الأخفش الأصغر . والأخفش سعيد خالف سيبويه في حواشيه على كتابه ، ووافقه في كتابه : الأوسط : مات سنة عشر وقيل : سنة خمس عشرة . وقيل : إحدى وعشرين ومائتين .

(٤) الحقّ ما قاله الدنوشري : إن مذهب الأخفش هوالصواب ، لأنه عند قصد التنكير لا يعود الوصف ، ولا الدلالة عليه ، لأن معنى : أحمر حينئذ شخص مسمّى بهذا الاسم . انظر حاشية . ياسين ٢ : ٢٢٧ .

(٥) أ ، ب : « العليّة » . (٦) أ ، ب : « عليّة » .



ورابع : أنه يجوز فيه الصرف وتركه ، وعليه الفارسي ، راعى فيه الأصل والحال كأبطح [١] .

الثانية : باب فعلان الوصف كسَكْران ، إذا سمي به ثم نكّر . ذهب الأخفش أيضاً إلى أنه يصرف ، وسيبويه على المنع ، وتوجيههما ما تقدّم في أحمر .

الثالثة : أُخَر ، إذا سمي به ثم نكر بعد التسمية ، ذهب الأخفش أيضاً إلى صرفه ، لأن العدل قد زال ، لكونه مخصوصاً بمحلّ الوصف [٢] ، فلا يؤثر في غيره . والجمهور على المنع لشبهه بأصله .

الرابعة : معدول العدد : إذا سمي به ثم نكّر بعد التسمية . ذهب الأخفش أيضاً إلى صرفه ، لما تقدّم في أُخَر ، وخالفه الجمهور .

الخامسة : الجمع المتناهي : إذا سمي به ثم نكر . ذهب الأخفش أيضا إلى صرفه ، وخالفه الجمهور .

السادسة : المركب المزجي : اذا ختم بمثل مفاعل ، أو بذي ألف التأنيث ، كمحاريب مساجد ، أو عبد بشرَى ، أو عبد حمراء [٣] ، إذا ركّبا وسمي به ثم نكر . ذهب الأخفش أيضا إلى صرفه ، لأن المانع فيه حال التسمية التركيبُ مع العلميّة ، لا الجمع والتأنيث ، وقد زالت العلميّة بالتنكير . والأصح عند ابن مالك وغيره المنع ، لأنه لم يُر شيء من هذا النوع مصروفاً في كلامهم .

وما لم يمنع إلا مع العلميّة صرف منكراً بإجماع لزوال إحدى العلّتين .

* * *

(١) الأبطح : مسيل واسع ، فيه دقاق الحصى . جمعه : أباطح ، وبطاح .

(٢) وذلك لأن أُخَر جمع أُخْرى ، أنثى آخر ، بمعنى مغاير ، فهو وصف . وقد زال هذا الوصف بالتسمية ، ويترتب على زواله زوال العدل حيث إنه معدول عن الألف واللام عند أكثر النحويين ، والعدل لا يظهر إلاّ في مجال الوصف .

(٣) في النسخ الثلاث : « حمرا » بالقصر ، جرياً على مألوف الكتابة القديمة .

(ص) : مسألة :

يصرف الممنوع إذا صغّر لا مؤنث ، وأعجمي إلاّ المرخم ، ومركب ، وشبه فعلَى [١] ، ومضارعٍ قبله أو بعده ، ويمنع المصروف به ، إن أكمل موجبه .

(ش) : إذا صغّر مالا ينصرف صرف ، لزوال سبب المنع بالتصغير ، كزوال العدل في عُمَير ، والألف المقصورة في عُلَيق تصغير عَلْقَى [٢] . والألف والنون في سُرَيْحِين تصغير : سِرحان . والوزن في شُمَيِّر تصغير شمّر . وصيغة الجمع في جُنَيدِل تصغير جنادل .

ويستثنى من ذلك المُؤَنّث ، والعجمي ، والمركب المزجي ، وشِبْه فَعْلى [٣] ، وهو باب سكران ، وشبه الفعل المضارع كتغلب ، ويشكر ، فإنها تبقى على المنع بعد التصغير ، لبقاء السبب .

وقولي : قبله أو بعده ، أي سواء [٣٧] كان شبهه للمضارع سابقاً على التصغير ، كالمثالين المذكورين ، أو عارضاً فيه كأُجَيْدِل تصغير : أجادل ، فإنه بعد التصغير على وزن أُبَيْطِر بخلافه قبله .

واحترزنا بالمضارع عن الماضي ، فإن مشابهته تزول بالتصغير . وقولي : في الأعجميّ إلا المرخّم أشرت به إلى أن تصغير الترخيم في الأعجمي يقتضي الصّرف نحو : بُرَيْه وُسَمَيْع في إبراهيم ، وإسماعيل ، لكونه صار على ثلاثة أحرف غير ياء التصغير ، والعجمة لا تؤثر فيما كان كذلك . نبّه عليه أبو حيّان .

وقد يكون الاسم منصرفاً ، فإذا صغّر منع ، لحدوث سبب المنع فيه كتوسُّط مسمىً به ، فإنه مصروف ، فإذا صغّر على تُوَيْسِط [٤] أشبه الفعل فيمنع . وهند ونحوه إذا صغّر دخلته التاء فيتعيّن فيه المنع بعد أن كان جائزاً .

* * *

(١) أ ، ب : « شبه فعلا » .
(٢) أ : « تصغير عليقَى » تحريف ، والعَلْقَى كسكرى : نبت يكون واحداً وجمعاً .
(٣) أ ، ب : « وشبه فعلا » .
(٤) أ : « تربط » تحريف .

(ص) : مسألة : يصرف لتناسب ، وضرورة ، واستثنى الكوفيّة ، أفعل مِن . وقوم ذا ألف التأنيث . قيل : ومطلقاً في لغة .

(ش) : يجوز صرف مالا ينصرف ، لتناسب ، أو ضرورة .

فالأول : نحو : « وجئْتِكُ من سَبَإٍ بِنَبَإٍ [1] ». « سلاسلاً وأغلالاً [2] » « وَدّاً ولا سُواعاً ولا يَغُوثاً ويَعُوقاً ونسْراً [3] »

والثاني : كقوله :

٤١ — * تبَصَّرْ خليلي هل ترى من ظَعَائنٍ [4] *

واستثنى الكوفيّون أفعل التفضيل ، فلم يجيزوا صرفه لذلك ، واحتجّوا بأن حذف تنوينه إنما هو لأجل « مِنْ » فلا يجمع بينه وبينها ، كما لا يجمع بينه وبين الإضافة في الضرورة . والبصريون بنوا الجوازعلى المانع له الوزن والصفة كأحمر لا (مِنْ) بدليل تنوين خيرٌ منك، وشرٌ منك، لزوال الوزن. واستثنى آخرون ما آخره ألف التأنيث فمنعوا صرفه للضّرورة ، وعلّلوه بأنه لا فائدة فيه ، لأنه مستوٍ في الرّفع والنصب والجرّ ، ولأنه إذا زيد فيه التنوين سقطت الألف لالتقاء الساكنين ، فينقص بقدر ما زيد [5] .

وأجيب [6] بأنه قد تكون فيه فائدة بأن ينون ، فيلتقي بساكن [7] فيكسر ، ويكون

---

(١) النمل ٢٢ . (٢) الإنسان ٤ .
(٣) نوح ٢٣ .
(٤) من معلّقة زهير ، وعجزه :

* تحملن بالعلياء من فوق جُرْثُم *

وقد نسبه العيني إلى امرىءالقيس الكندي ، وتمامُه :

* سوالك نقباً بين حزْمَى شَعَبْعَبِ *

(٥) نص عبارة الأشموني في هذا الموضع : « إذ يزيد بقدر ما ينقص » ٣ : ٢٧٤ .
(٦) نص عبارة الصبّان : « وأجيب بأنه قد يكون فيه فائدة بأن تلتقي الألف مع ساكن بعده فيحتاج الشاعر إلى كسر الأول فينوّن ، ثم يكسر . ومقتضى هذا أنه إذا لم يحتج إلى تنوينهلم ينوّن » . انظر حاشية الصبان ٣ : ٢٧٤ .
(٧) أ ، ب : « فيلتقي الساكن » .



محتاجاً إلى ذلك .

وزعم قوم: أن صرف مالا ينصرف مطلقاً ، أي في الاختيار. لغة لبعض العرب، حكاها الأخفش ، قال : وكأنّ هذه لغة الشعراء ، لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر ، فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام .

* * *

(ص) : ومنع المصروف، ثالثها: الصحيح يجوز ضرورة، ورابعها إن كان علَماً.

(ش) : في منع المصروف أربعة مذاهب :

أحدها : الجواز مطلقا حتى في الاختيار ، وعلى ذلك أحمد بن يَحْيَى فانه أنشد :

٤٢ ـ أؤمِّل أنْ أَعيشَ وأنَّ يَوْمِي بأوَّلَ أو بأهْونَ أو جُبَارِ
أو التَّالي دُبارِ فإن أَفُتْهُ فمُؤْنِسَ أو عَرُوبةَ أو شِيارِ[1]

فقيل له : هذا موضوع ، فإن مؤنساً ودباراً مصروفان وقد ترك صرفهما ، فقال : هذا جائز في الكلام فكيف في الشعر ؟ قال أبو حيّان : فدل هذا الجواب على إجازته اختيـاراً .

---

(١) البيتان في الدرر واللسان منسوبان لشاعر جاهلي لم يعرف اسمه .
وانظر اللسان : (وأل ، هون ، جبر ، دبر ، أنس ، عرب ، شير) .
وأول : اسم يوم الأحد في أسمائهم القديمة .
وأهون : الاثنين .
وجُبار : الثلاثاء .
ودُبار : الأربعاء .
ومؤنس : الخميس .
وعَروبة : الجمعة .
وشِيار : السبت .
ويروى : « فإن يفتني » وفي اللسان: « عرب » تعليقاً على « فمؤنس » أراد : فبمؤنس وترك صرفه على اللغة العادية القديمة ، وإن شئت جعلته على لغة من رأى ترك صرف ما ينصرف .



والثاني : المنع مطلقا حتى في الشعر ، وعلى ذلك أكثر البصريين وأبو موسى الحامض (١) من الكوفيين ، قالوا : لأنه خروج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع في الشعر ، فإنه رجوع إلى الأصل في الأسماء .

والثالث : وهو الصّحيح : الجواز في الشعر ، والمنع في الاختيار وعليه أكثر الكوفيين والأخفش من البصريين . واختاره ابن مالك ، وصحّحه أبو حيّان قياساً على عكسه ، ولورود السماع بذلك كثيرا كقوله :

٤٣ — فما كان حِصْنٌ ولاحابس يفوقان مِرْدَاسَ في مجمع (٢)

والرابع : يجوز في العَلَم خاصة .

* * *

(ص) : ولا واسطة ، وزعمها ابن جني في ذي أل ، والمضاف (٣) والتثنية والجمع :

(ش) : الاسم : إما منصرف ، أو غيره ، ولا واسطة بينهما ، وأثبتها ابن جني في المعرّف بأل ، والمضاف ، قال : فإنه لا يسمّى منصرفاً لعدم تنوينه ، ولا غير منصرف لعدم السبب قال : وكذلك التثنية والجمع على حدّها (٤) ليس شيء من ذلك [٣٨] منصرفاً ولا غير منصرف ، معرفةً كان أو نكرة ، ذكر ذلك في (الخصائص) وسبقه إليه شيخه أبو عليّ الفارسيّ .

---

(١) هو سليمان بن محمد بن أحمد ، أبو موسى النحوي البغدادي ، المعروف بالحامض ، مات لتسع بقين من ذي الحجة سنة ٣٠٥ .

(٢) استشهد به على منع مرداس من الصرف ، وهو مصروف ، وقائله : العباس بن مرداس من جملة أبيات يعاتب بها رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٣) « والمضاف » ساقطة من أ ، ب .

(٤) وفي ط : « حدهما » تحريف . أي الجمع الذي على حد التثنية ، وهو جمع المذكر السالم .



البابُ الثالث: الأسماء الستّة

(ص) : الثالث : ما أضيف لغير الياء مفرداً مكبّراً من : أب ، وأخ ، وحم غير مماثل قَرْوٍ [1] وقَرْءٍ [2] وخَطَأٍ [3] ، وفم بلا ميم، وذي كصاحب ، و(هن)، خلافاً للفراء ، فبالواو رفعاً ، والألف نصباً ، والياء جرّاً .

(ش) : الباب الثالث من أبواب النيابة الأسماء الستة المذكورة ، فإنها ترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء بشروط :

أن تكون مضافة ، فإن أفردت أعربت بالحركات الظاهرة ، نحو : « إنّ له أباً » [4] و « له أخٌ » [5] .

وأن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم ، فإن المضاف إليها يعرب بحركات مُقَدَّرة .

وأن تكون مفردة ، أي غير مثناة ولا مجموعة ، لأنها إذ ذاك تعرب إعراب المثنى والمجموع .

وأن تكون مكبّرة ، فإن صغرت أعربت بالحركات نحو : أُخَيّ زيد .

ويختص الحم [6] بشروط : أن لا يماثل [7] قَرْو وقَرْء [8] ، وخَطَأ [9] ، فإنه إن ماثل

---

(١) أ « فزواً » تحريف ، ط : « قرء » تحريف .

(٢) أ : « وقراء » ب : « قرءاً » ط : « وقرأ » والوجه ما أثبتنا .

(٣) ب : « وخطّا » تحريف . وانظر الأشموني ١ : ٧١ .

(٤) يوسف ٧٨ .

(٥) النساء ١٢ ، وقبله : « وإن كان رجل يورث كلالة وله أخ » .

(٦) أ : « الاسم » تحريف .

(٧) ب ، ط « أن لا يماثله » .

(٨) ط : « قرء وقرأ » تحريف . والقر و : القصد والتتبع وقدح من الخشب .

(٩) أ : «مرآء» تحريف . والقَرء : الجمع ، والحيض ، والطهر .



ذلك أعرب بالحركات الظاهرة نحو : هذا حَمْوُك وحَمْؤُكَ وحَمَؤُك [١] .

ويختص الفم بشرط : أن تزال منه الميم ، فإن لم تزُل أعرب بالحركات نحو : خلُوف فم الصائم .

ويختص ذو بشرط : أن يكون بمعنى صاحب ، فإن كانت للإشارة أو موصولة ، فإنها مبنيّة .

وقصر الفرّاء الإعراب بالحروف على الخمسة الأول ، ومنع ذلك في (هَن). وتابعه قوم . وردّ بنقل سيبويه عن العرب إجراءه مجراها . وهو كناية عما لا يُعرف اسمه ، أو يكره التصريح باسمه .

والحم [٢] : أقارب الزوج ، وقد يطلق على أقارب الزوجة .

* * *

(ص) : وهل بها أو بمقدّرة ، أو بما قبلها . والحروف : إشباع أو منقولة ، أوْلا ، أو بهما ، أو بالانقلاب نصباً وجرّاً ، والبقاء رفعاً . أو فو ، وذو بمقدرة ، والباقي بها ، أو عكسه ، أو الحروف دلائل ، أو الرفع بالنقل ، والنصب بالبدل ، والجرّ بهما ؟ أقوال : أشهرها الأول ، وأصحّها الثاني .

(ش) : في إعراب الأسماء الستة مذاهب :

أحدها : وهو المشهور أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب وأنها نابت عن الحركات ، وهذا مذهب قُطرب [٣] ، والزّيادي [٤] ، والزّجّاجِيّ [٥] من البصريين ،

(١) في النسخ الثلاث : حموك ، وحموك ، وحماك والوجه أن تكتب كما أثبتنا ، لأن حمْو الأولى : وزان قَرْوٌ ، وحمء الثانية : وزان قَرْء ، وحمَأ الثالثة : وزان خَطَأ .

(٢) الوجه : « الأحماء » بالجمع .

(٣) هو محمد بن المستنير : أبو عليّ المعروف بقطرب ، لازم سيبويه ، وأخذ عن عيسى بن عمر ، مات ٢٦٦ .

(٤) إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن زياد بن أبيه أبو إسحاق الزيادي . قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه ، مات سنة ٢٤٩ .

(٥) عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزّجاجي ، منسوب إلى شيخه إبراهيم الزجّاج . ومن تصانيفه : الجمل ، مات ٣٣٩ .



وهشام [1] من الكوفيين .

وأيّد بأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل ، ولا فائدة في جعل مقدّر متنازع فيه دليلاً [2] ، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة .

ورُدّ بثبوت الواو قبل العامل [3] ، وبأن الإعراب زائد على الكلمة ، فيؤدي إلى بقاء (فيك) و (ذي مال) على حرف واحد [4] وصلاً وابتداء وهما معربان ، وذلك لا يوجد إلا شذوذاً .

الثاني : وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين ، وصححه ابن مالك ، وأبو حيان ، وابن هشام ، وغيرهم من المتأخرين : أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف ، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر ، فإذا قلت : قام أبوك ، فأصله أَبَوُك ، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو [5] ، فقيل : أَبُوُك ، ثم استثقلت الضمّة على الواو فحذفت . وإذا قلت : رأيت أباك ، فأصله : أَبَوَك تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا . واذا قلت : مررت بأبيك ، فأصله : بأبَوِك ، ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبِوِك ، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت ، فسكنت ، وقبلها كسرة ، فانقلبت ياء .

واستدل لهذا القول : بأن أصل الاعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدّرة ، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه .

---

(١) هشام بن معاوية الضرير ، أبو عبدالله النحوي الكوفي ، أحد أعيان أصحاب الكسائي ، توفي ٢٠٩ .

(٢) يعلّق الأشموني على هذا الرأي بأنه أسهل المذاهب وأبعدها من التكلف ، كما نص على ذلك شرح التسهيل . ويبيّن الصبّان السرّ في هذا فيقول : إن مذهب سيبويه فيه تكلف حركات مقدّرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف ، لحصول فائدة الإعراب بها ، وهي بيان مقتضى العامل . ولا محذور في جعل الإعراب فرعاً من نفس الكلمة ، إذا صلح له كما جعلوه في المثنّى والمجموع على حدّه من نفسها . انظر الأشموني والصبان ١ : ٧٤ .

(٣) لأن الأصل في أب ، وأخ ، وحم ، وذو : أَبَوٌ ـ أَخَوٌ ، حَمَوٌ ـ ذَوَوٌ .

(٤) يقول ابن يعيش : « وذهب الزيادي : إلى أنها أنفسها إعراب ، وذلك فاسد ، لأنه يلزم منه أن يكون اسم معرب على حرف واحد ، وهو : فوك وذو مال » . شرح المفصل ١ : ٥٢ .

(٥) أ : « حركة الباء حركة ، لواو» بدون لام الجرّ .



المذهب الثالث : أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، والحروف إشباع وعليه المازنيّ [١] والزّجّاج [٢] .

وردّ بأن الإشباع بابه الشعر ، وببقاء (فيك) و (ذي مال) على حرف واحد .

الرابع : أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، وهي منقولة من الحروف وعليه الرّبعي [٣] .

ورد بأن شرط النقل الوقف ، وصحة المنقول إليه وسكونه وصحة المنْقول منه ، وبأنه يلزم جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر .

الخامس : أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، وليست منقولة، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف ، فثبتت الواو في الرفع ، لأجل الضّمّة ، وانقلبت ياء لأجل الكسرة ، والفاً [٤] لأجل الفتحة ، وعليه الأعلم [٥] وابن أبي العافية [٦] .

وَرُدّ بأن هذه الحروف إن كانت زائدة فهو المذهب الثالث ، وقد تبيّن فساده ، وإن كانت لامات لزم جعل الإعراب في العين مع وجود اللام .

السادس : أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً .وعليه الكسائي والفراء . وَرُدّ [٣٩] بأنه لا نظير له .

السابع : أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر ، وبعدم ذلك حالة الرفع ، وعليه الجَرْمي [٧] .

---

(١) بكر بن محمد بن بقية ، الإمام أبو عثمان المازني قال عنه المبرد : « لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان . من تصانيفه كتابه المشهور : التصريف. مات ٢٤٩ .

(٢) إبراهيم بن السريّ بن سهل : أبو إسحاق الزجاج من تصانيفه : معاني القرآن . مات ٣١١.

(٣) علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الرّبعيّ ... أخذ عن السيرافي ، ولازم الفارسي عشر سنين .

(٤) ط : « والفاء » تحريف.

(٥) يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشّنتمريّ . مات ٤٧٦ .

(٦) محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية . مات ٥٨٣.

(٧) صالح بن إسحاق ، أبو عمر . مات ٢٢٥ .



ورد بأنه لا نظير له. وبأن عامل الرفع لا يكون مؤثراً شيئاً ، وبأن العدَم لا يكون علامة .

الثامن : إن فاك وذا مال معربان بحركات مقدّرة في الحروف ، وأن أباك، وأخاك ، وحماك ، وهناك ، معربة بالحروف ، وعليه السّهيلي [١] والرُّنْدِيّ [٢] .

التاسع : عكسه .

العاشر : إن الحروف دلائل إعراب ، قاله الأخفش . واختلف في معناه :

فقال الزّجّاج والسّيرافي [٣] : المعنى : أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف الّتي قبل حروف العِلّة ، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تَطْلُب حركاتٍ من جنسها .

وقال ابن السّرّاج [٤] : معناه : أنها حروف إعراب ، والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدّر ، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير . وقد عُد هذان القولان مذهبين [٥] فتصير أحد عشر .

الثاني عشر : إنها معربة في الرفع بالنقل ، وفي النصب بالبدل ، وفي الجرّ بالنقل والبدل معاً ، فالأصل في : جاء أخوك : جاء أَخَوُك ، فنقلت حركة الواو إلى الخاء .

والأصل في رأيت أخاك : رأيت أَخَوَكَ ، فأبدلت الواو ألفاً ، والأصل في مررت بأخيك : بأخَوِك ، نقلت حركة الواو إلى الخاء ، فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها .

---

(١) عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد الأندلسي توفي ٥٨١ .

(٢) الرُّندى : بضمّ الراء ، وسكون النون ، أبو علي الأستاذ النحوي .
وقال السيوطي في حواشي المغني : أبو علي عمر بن عبد المجيد الرندي من تلاميذ السهيلي ، وله شرح على جمل الزجاجي .

(٣) السيرافي : الحسن بن عبدالله بن المرزبان القاضي ، أبو سعيد ، توفي ٣٦٨ .

(٤) ابن السراج : محمد بن السري البغدادي النحوي : أبو بكر بن السراج ، قرأ على المبرد كتاب سيبويه . ومن أشهر كتبه : كتاب الأصول الكبير مات ٣١٦ .

(٥) ط : « وقد عدّ هذان القول مذهبين » ، تحريف .



حكاه ابن أبي الربيع وغيره ، وهو موافق للمذهب الرابع إلا في النّصب .

* * *

(ص) : وليس كذلك (مَنْ) في حكاية النّكرة وقفاً ، خلافاً للجوهري . ونقص هَنٍ أعرف ، وأب وأخ وحم دون قَصْرِها ، وفوق تشديد: هَنٍ ، وأبٍ ، وأخٍ .وجعل أخٍ كدَلْو . وفتحُ فاء فم منقوصاً كيد ودم ، لا يمنع قصرهما [1] . وتشديد (دم) مشهور ويضم[2] ويكسر ، ويثلّث مقصوراً ، ومضعفاً ويتبع الآخر في الحركات كفاء مرء ، وعَيْنَي امرئ وابنم على الأشهر فيها . وقابِلاً إضافةً سائغٌ نصباً ، وكذا إثبات ميمه مضافاً . وقيل ضرورة . والأصح أنّ وزنها فَعَل إلاّ فاه[3] فَفَعْل ، وأن لام (حمٍ) واوٌ ، و (ذي) ياءٌ ، وأنّها المحذوفة .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : زعم الجَوْهري[4] صاحب الصحّاح في كتاب له في النحو أن (مَنْ) [5] في حكاية النكرة في [6] الوقف معربة بالحروف كالأسماء الستة ، فإنك تقول لمن قال : جاءني رجل : مَنُو ، ولمن قال: رأيت رجلا : مَنَا ، ولمن قـال : مررت برجل : مَنِي .

قال ابن هشام : وليس بشيء ، لأن هذا ليس بإعراب ، بدليل أنه لا يثبت في الوصل ، ولأن وضعها وضع الحرف ، فلا تستحق إعراباً ، ولأن الإعراب إنما يكون بعامل يدخل على الكلمة في الكلام الذي هي فيه .

---

(١) أ : « لما مع قصرهما » تحريف . ب : « لمانع قصرهما » تحريف كذلك .

(٢) « ويضم » ساقطة من أ ، وفي ب : « تضم وتكسر » بالتاء .

(٣) ط : « إلافاء » صوابه من أ ، ب .

(٤) الجوهري : إسماعيل بن حماد صاحب كتاب الصحاح في اللغة . مات ٣٩٣ .

(٥) « من » ساقطة من أ . (٦) « في الوقف » ساقطة من أ .



الثانية : جرت عادة النحاة أن يذكروا لغات هذه الأسماء ففي : (هن) النقص، وهو الإعراب بالحركات ، وهو فيه أشهر من الإعراب بالحروف ، كحديث : « فأعِضُّوه بِهَنِ أبيه » (١) . ودونهما التشديد كقوله :

٤٤ — ألا ليت شعري ؟هل أبيتن ليلة وهَنّي . . . . (٢)

وفي أب النقص كقوله :

٤٥ — بأبه اقتدى عَدِيٌّ في الكَــرَمْ ومن يشابهْ أَبَــه فما ظَلَمْ (٣)

والقصْر كقوله :

٤٦ — إن أبــاها ، وأبــا أبـــاهـــا (٤) *

والتشديد نحو : هذا أَبُّك . وأفصحها القصر ، ثم النقص ثم التشديد .

---

(١) قال الصبان : الحديث مذكور في الجامع الصغير عن الإمام أحمد والنسائي .
وقد ذكره الأشموني بلفظ : « من تعزى بعزاء الجاهلية ، فأعضوه بهن أبيه ، ولا تكنوا .
وفي رواية الجامع الصغير : إذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية ، فأعضوه ».. الخ . وقد اقتصر ابن الأثير في « النهاية » على ما في الشرح.
ومعنى الحديث : إنه من انتسب إلى الجاهلية فقولوا له : عضّ على ذكر أبيك ، استهزاء به .
ومعنى . لا تكنوا : اذكروا له صريح الاسم بدون كناية ، وهي : الهن.
انظر : الأشموني والصبان ١ : ٦٩.

(٢) تمامه :

* وَهِنّي جاذٍ بينَ لِهِزْمَتَيْ هَنٌ *

ويروى : « لهزمتي هند » .

(٣) البيت لرؤية بن العجّاج يمدح عديّ بن حاتم الطّائي الصحابي ، رضي الله عنه .

(٤) عجزه :

* قد بلغا في المجد غايتاها *

والضمير في أباها يعود على ريّا المذكورة في بيت قبل الشاهد ، وهو :

واهاً لريّا ثم واهاً واها هي المنى لو أننا نلناها

والرجز لأبي النجم العجلي ، وقيل : لرؤبة .



وفي أخ الثلاثة : سمع في القصر : « مُكْرَهٌ أخاك لا بَطَل [١] » .

وحكى أبو زيد [٢] : جاءني أَخُك . وفيه أَخْوٌ [٣] ، بسكون الخاء بوزن دَلْو ، قال رجل من طيئ :

٤٧ – ماالمَرْأُ أَخْوكَ إن لم تُلْفِه وَزَراً   عند الكريهة مِعْواناً على النُّوَب [٤]

وفي حم النقص والقصر . وفي فم عشر لغات : النّقص ، والقصر ، وتشديد الميم ، مع فتح الفاء وضمّها وكسرها ، فهذه تسع لغات . والعاشرة : إتباع الفاء حركة الميم في الإعراب . ومما ورد في القصر :

٤٨ – * يا حبّذا عينا سُلَيْمَى والفَمَا [٥] *

وفي التشديد :

٤٩ – * يا لَيْتَها قد خَرَجت من فَمِّه [٦] *

ويشاركه في القصر يد ودم ، قال :

٥٠ – يا رُبَّ سارٍ بات مـا تَوسّدا   إلا ذراع العيس أو كفّ اليدا [٧]

---

(١) مثل يُضرب لمن يحمل على من ليس من شأنه .

(٢) أبو زيد : سعيد بن أوس بن نايف بن بشير كان إماماً نحوياً .
قال السيرافي : كان أبو زيد يقول : كلما قال سيبويه : أخبرني الثقة ، فأنا أخبرته به. مات ٢١٥ .

(٣) أ : « فيه أخوك » .   (٤) البيت مجهول القائل .

(٥) في ط : « سليما » . والبيت مجهول القائل .

(٦) من أرجوزة للعجاج ، وبعده :
* حتى يعود المُلْك في أسطمّه *
وأسطم الشيء : وسطه ومعظمه .

(٧) أ : « ذراع الكبش ، أو كف اليد » ، تحريف . ويروي ابن خالويه الشاهد على النحو التالي :
يا رب سار بات لن يوسّدا   تحت ذراع العنس أو كف اليدا
والعنس بفتح العين ، وسكون النون : الناقة الصلبة . انظر : الحجة لابن خالويه ١٧٩ .

وقـــال :

٥١ ـ غَفَلَتْ ثم أتَتْ تَطْلُبُــهُ فــإذا هي بِعِظَــامٍ ودَمَــا [١]

وفي التضعيف دمّ ، قال : [٤٠]

٥٢ ـ أهان دمَّك فرْغــاً بعد عِزّته يا عمرو بَغْيُك إصراراً على الحَسَد [٢]

ويشاركه في الإتباع فاء (مرء)، وعينا[٣] (امرئ) و(ابنم)، تقول: جاء المُرءُ، ورأيت المَرْءَ ومررت بالمِرِىء[٤] بإتباع الميم الهمزة ، وقال تعالى : « إن امرُؤٌ هَلَكَ[٥] »، « ما كانَ أبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ [٦] »، «لكلِّ امْرِئٍ[٧]» بإتبَاع الراء [٨] الهمزة ، ومثلــه : ابنــم .

وقيل : إنهما معربان من مكانين ، فإن الحركة في الراء والنون حركة إعراب لا إتباع . وفيهما لغة أخرى : فتح الراء والنون في الأحوال الثلاثة . وفي امرئ ثالثــة : ضمّ الراء على كل حال . وفي مرء فتح الميم مطلقاً وبها جاء القرآن . وثالثة كسرهــا مطلقاً . ورابعة ضمها مطلقاً، وقرئ بهما « بين المرء وقلبه [٩] » .

الثالثة : يجوز إفراد أب ، وأخ ، وحم ، وهن ، من الإضافة لا ذو ، كما سيأتي في باب الإضافة .

وأما فوك فلا يفرد إلاّ ويصير بتلك اللغات .

---

(١) لم يعرف قائله .

(٢) فَرغاً: نائب عن مصدر: أهان، فهو نائب عن ملاقى فعله في الاشتقاق، لأن فرغاً من الثلاثي، وأهان رباعي، فهو على حد: اغتسل غسلاً. فَرْغاً:أي باطلاً وهدراً. والبيت مجهول القائل.

(٣) أ ، ب : « وعيني » تحريف .

(٤) أ : « جاء المر ، ورأيت المر ، ومررت بالمر » بدون همزة .

(٥) النساء ١٧٦ . (٦) مريم ٢٨ . (٧) عبس ٣٧ .

(٨) أ : «بإتباع الهمزة الراء». ب : « بإتباع الراء والهمزة». والوجه ما أثبتنا من ط .

(٩) الأنفال ٢٤ .



وقال العجّاج :

٥٣ — * خالط مِنْ سَلْمى خياشِيمَ وفا [١] *

فأفرده [٢] لفظاً حالة النصب ، فخصّه البصريون بالضرورة . وجوزه الأخفش والكوفيون ، وتابعهم ابن مالك في الاختيار تخريجاً على أنه حذف المضاف إليه ، ونوى ثبوته ، فأبقى المضاف على حاله، أي : خياشيمها وفاها . وأما عكس ذلك ، وهو إبقاء ميمه حال الاضافة [٣] فمنعه الفارسيّ إلاّ في الشعر ، وتابعه ابن عصفور [٤] وغيره من المغاربـــة .

والصحيح كما قال ابن مالك وأبو حيان وغيرهما جوازه في الاختيار، ففي الحديث : « لخُلُوف فمِ الصائم » .

وقا ل الشاعر :

٥٤ — * يُصْبِحُ ظَمآنَ وفي البحر فَمُهْ [٥] *

الرابعة: الأصح وعليه البصريون أن وزن هذه الأسماء: فَعَل بفتح الفاء والعين بدليل جمعها على: أفعال إلاّ فوك فوزنه : فَعْل بفتح الفاء وسكون العين .

وذهب الفرّاء : إلى أن وزنها فَعْل بالفتح والإسكان . وفوك فُعْل بضم الفاء والإسكان .

وذهب الخليل: إلى أن وزن (ذو): فَعْل بالفتح والإسكان، وأن أصله: ذَوْوٌ [٦]

---

(١) رجز للعجاج ، استشهد به على إفراد (فماً) لفظاً في حالة النصب .
والخياشيم : جمع خيشوم ، وليس للإنسان إلاّ واحد ، وإنما جمعه بما حوله ، كما في قولهم : عظيم الوجنات ونحوه .

(٢) أ : « فأفرد » . (٣) أ : « حالة الإضافة » .

(٤) عليّ بن مؤمن : أبو الحسن ، توفي ٦٦٩ ، ومن أشهر مؤلفاته : « المقرّب » .

(٥) لرؤبة بن العجّاج. (٦) رسمت في ط : « ذو » .



فلامها واو . وعلى [1] الأول أصله: ذوي، فلامها ياء . وقال ابن كيسان [2] : يحتمل الوزنين .

قال أبو حيان : والمحذوف من (ذو) هو اللام في قول أهل الأندلس ، والعين في قول أهل قرطبة . قال : والظاهر الأول [3] .

واختلف في (حم) أيضاً : هل لامه واو أو ياء ؟ على قولين : أصحهما الأول كأب ، وأخ لقولهم في التثنية: حموان. وقيل : إنها ياء من الحماية، لأن أحماء المرأة يحمونها [4].

(١) ط : « على الأول » بإسقاط الواو .

(٢) محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان ، أبو الحسن . توفي سنة ٢٩٩ .

(٣) من قوله : « وقال أبو حيان » إلى قوله : « والظاهر الأول » ساقط من أ .

(٤) النص السابق المحذوف من أ . والمشار إليه برقم (٣) أعلاه أعيد ذكره فيها بعد قوله : « لأن أحماء المرأة يحمونها » .



الباب الرابع: المثنّى

(ص) : الرابع المثنى ، فبالألف والياء . ولزوم الألف لغة ، وعليه : « لا وِتران في ليلة ». وألحق به مفيد كثرة ككرّتين . وقد يغني عنه عطف أو تكرار ، وجمعٌ معنى كأخويكم . ونحو : كَلْبَتَيْ الحدّاد، وحوالَيْنا. وكلا وكلتا مضافين لمضمر ، ومطلقاً في لغة ، وليسا مُثنّيَيِ اللفظ. وأصلهما كِلْ، خلافاً للكوفية ، بل ألف كلا والتاء عن واو . وقيل : ياء . وألف كلتا تأنيث . وقيل : إلحاق . وقيل: أصل . وقيل : تاؤها زائدة لا لإلحاق . وقيل : له . ولك في ضميرهما وجهان . واثنان واثنتان . وبلا همزة لغةٌ ، مفرداً ، ومضافاً ، ومركباً . وقيل : الأصل اثن . وثنايان ، ومِذْرَوَانِ . وما غُلِّب لشرف كأبوين ، أو تذكير كقمرين ، أو خِفّة كَعُمَرَيْن . وقيل : في فردٍ محضٍ .

(ش) : الباب الرابع من أبواب المثنى : وهو ما دلّ على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد عنها ، وعطْفِ مثله عليه ، فإنه يرفع بالألف ، وينصب ويجر بالياء نحو :«قال رَجُلان [(١)] » .

ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة معروفة عزيت لكنانة وبني الحارث بن كعب ، وبني العنبر ، وبني الهُجَيْم ، وبطون من ربيعة ، وبكر بن وائل، وزَبيد، وخَثْعم ، وهَمْدان ، وفَزَارة [(٢)] ، وعُذْرة . وخرّج عليها قوله تعالى : « إنّ هذان لساحران[(٣)] ». وقوله صلى الله عليه وسلم وآله : « لا وتْران في ليلة » ، وأنشد عليها قوله :

---

(١) المائدة ٢٣ .

(٢) أ : « ومزادة » ط : « مزادة » ، والتصويب من ب ، وفزارة : أبو قبيلة من غطفان .

(٣) طه ٦٣ .



٥٥ ــ * تزوَّد مِنَّا بين أُذْناهُ طعنةً (١) *

وقولــه :

٥٦ ــ * قد بلغـا في المجـد غايتاهـا (٢) *

وألحق بالمثنى في الإعراب ألفاظ تشبهه ، وليست بمثناة حقيقة لفقْد شرط التثنية :

منها : ما يراد به التكثير نحو : « ارجع البصر كرّتين (٣) » لأن المعنى كرّات إذ البصر لا ينقلب خاسئاً وهو حسير من كرّتين ، بل كرّات. ومثله قولهم : سُبْحان الله وحنانَيْه (٤) .

وقولــه :

٥٧ ــ * ومَهْمَهَيْن قَـذَفين مَرْتَيْن (٥) *

أي مَهْمه بعد مهمه(٦) . وهذا النوع يجوز فيه التّجريد من الزيادة، والعطف ، كقولــه :

٥٨ ــ تَخْدِي بنا نُجُبٌ أفنى عَرَائِكَها خِمْسٌ وخِمْسٌ ، وتأويبٌ وتأويبُ (٧)

وقد يغني التكرير عن العطف ، كقوله تعالى: « صفّاً صفّاً (٨) » و « دكّاً دكّاً (٩) »

(١) لا يعرف قائله ، وعجزه :

* دعته إلى هابي التّراب عقيم *

(٢) سبق الكلام عليه رقم ٤٦ .

(٣) الملك ٤ . (٤) أي حناناً بعد حنان .

(٥) المهمه : المفازة البعيدة . وقذفين : تثنية قَذَف بفتح القاف والذال المعجمة ، بعدها فاء : البعيد من الأرض . والمرت بفتح الميم ، وسكون الراء المهملة . بعدها مثناة فوقية : الأرض الّتي لا ماء فيها ولا نبات . وبعده :

* ظهراهما مثل ظهور التّرسين *

(٦) أ : « مهمة بعد مهمة » تحريف .

(٧) تخدي : تسرع ، يقال : خدت الناقة أي : أسرعت . والعرائك: جمع عريكة ، وهي الطبيعة . والخِمس بكسر الخاء : من أظماء الإبل ، وهو أن ترعى ثلاثة أيام ، وترد اليوم الرابع ، وفي ب : « تحدى » تصحيف . والتأويب : الرجوع ، والبيت لجرير في ديوانه ٣٦ .

(٨) الفجر ٢٢ . (٩) الفجر ٢١ .



أي صفاً بعد صف ، ودكاً بعد دك .

ومنها : ما هو في المعنى [٤١] جمع كقوله تعالى : « فأصْلِحوا بين أخَوَيْكُم [١] » ، وقوله ﷺ : « البيِّعان بِالْخِيار » ، كذا ذكره وما قبله ابن مالك. ونوزع فيهما بإمكان كونهما مثنّيين حقيقة .

ومنها : ما لا يصلح للتجريد ، فمن [٢] ذلك ما هو اسم جنس كالكَلْبَتَيْن لآلة الحدّاد . وما هو علم كالبَحْرَيْن، والدَّونَكَيْن [٣] ، والحِصْنَيْن .

ومنه : اثنان واثنتان ، وثنتان في لغة تميم سواء أفْرِدا نحو : « ومن الإبل اثنين [٤] » أم أضيفا نحو : جاء اثناك ، أم ركّبا نحو : « فانفجرتْ منه اثنتا عشْرةَ عيْناً [٥] » . « وبَعَثْنَا مِنْهُم اثْنَيْ عَشَر نَقِيباً [٦] » . وقيل : إنهما مُثَنَّيان حقيقة ، والأصل [٧] : اثْن .

ومن ذلك : ثِنَايَان لطرفي العِقال ، ومِذْرَوَانِ لطرفي الأَلْيَة ، والقوسِ ، وجانبي الرأس . وقيل : طرفا كل شيء .

ومنها : ما يصلح للتجريد ، ولا يختلف معناه كَحَوَالَيْنا ، قال ﷺ : « اللهم حَوَالَيْنا ولا عَلَيْنا » .

وقال الشاعر في التّجريد :

٥٩ — * وأنا أمشي الدّألى حَوَالكا [٨] *

---

(١) الحجرات ١٠ .
(٢) أ : « عبد » تحريف .
(٣) الدونكان: وادٍ بالعالية .
(٤) الأنعام ١٤٤ .
(٥) البقرة ٦٠ .
(٦) المائدة ١٢.
(٧) ط : « الأصل » بدون واو .
(٨) الرجز ينسب إلى الضب فيما تزعم الأعراب . وانظر سيبويه ١ : ١٧٦ ، والحيوان ٦ : ١٢٨ . ط : « حواليكا » تحريف ، وفي أ : « وأن أمسى الدالى » تحريف كذلك. والدألى : مشية فيها تثاقل .

ومثله حَوْلَه(١) قال تعالى في التّجريد: « فلما أضاءتْ ما حَوْلَهُ » (٢) . وقال الشاعر في التثنية (٣) . . .

ومنها : ما لا يصلح لعطفِ مثلِه عليه ، وذلك ما كان على سبيل التغليب كالأبوين للأب والأم ، والقمرين للشمس والقمر ، والعُمَرين لأبي بكر وعمر ، وهذا النوع مسموع يحفظ ، ولا يقاس عليه .

ثم تارة يغلب الأشرف كالمثال الأول ، قال الله تعالى : « وَرفَع أبَوَيه على العرش(٤) » ، وتارة المذكّر كالثاني ، وتارةً الأخفّ كالثالث ، وتارة الأعظم ، نحو : مَرَجَ البَحْرَيْن(٥) » « وَمَا يَسْتَوِي البَحْرانِ (٦) » . **[مبحث كلا وكلتا]**

ومنها ما لا زيادةَ فيه ، وهو كِلاَ وكِلْتَا بشرط أن يُضافَا إلى مضمر نحو: « إمّا يَبْلُغَنّ عِنْدكَ الكِبَرَ أحَدُهُما أو كِلاَهُما (٧) » .

وتقول : رأيت كِلَيْهِمَا وكِلْتَيْهِمَا .

فإن أضيفا إلى مظهر أجريا بالألف في الأحوال كلها . هذه اللغة المشهورة . وبعض العرب يُجْرِيهما مع الظاهر مُجْرَاهما مع المضمر في الإعراب بالحرفين ، وعزَاها الفرّاء إلى كنانة . وبعضهم يُجْرِيهما مَعَهُما بالألف مطلقاً .

وما ذكرناه من أنّهما بمعنى المثنى ولفظهما مفرد هو مذهب البصريين ، وعلى هذا فألف كلا منقلبة عن واو . وقيل عن ياء . ووزنها فِعَل (٨) كـ«مِعًى» ، ووزن كِلْتا: فِعْلَى كذِكْرَى . وألفها للتأنيث ، والتاء بدل عن لام الكلمة ، وهي إما واو ، وهو اختيار ابن جِنّي ، وأصلها : كِلْوَى ، أو ياء وهو اختيار أبي عليّ .

وإنما قلبت تاء لتأكيد التأنيث ، إذ الألف تصير تاءً في بعض الأحوال فتخرج عن علم التأنيث .

---

(١) : « حوله » ساقطة من ب . (٢) البقرة ١٧ .

(٣) كذا في ط مع بياض بعدها في النسخ . لكن « وقال الشاعر في التثنية » لم ترد في كل ، من أ ، ب .

وما سقط هو: ماءٌ رواءٌ وَنَصِيٌّ حوليَهْ، وقد ورد هذا الشاهد في اللسان: «حول» هذا مقام لك حتى تيبيه وسيأتي في صفحة ١٠٢ من الأصل.

(٤) يوسف ١٠٠ . (٥) الرحمن ١٩ . (٦) فاطر ١٢ . (٧) الإسراء ٢٣ .

(٨) في النسخ الثلاث : «فعلى» وهو تحريف.



وذهب بعضهم : إلى أن التاء زائدة للتأنيث بدليل حذفها في النسب وقولهم : كِلَوِيّ ، كما يقال في أخت : أخَوِيّ .

وردّ بأن تاء التأنيث لا تقع حشواً ، ولا بعد ساكن [1] غير ألف .

وذهب آخر إلى أنها زائدة للإلحاق ، والألف لام الكلمة وعليه الجَرْمِيّ .

وفي قولٍ : الألف للإلحاق . وفي قولٍ : أصل .

وذهب الكوفيون إلى أن لفظهما [2] مثنى . وأصلهما : كِل ، بدليل سماع مفرد كلتا في قوله :

٦٠ — * في كِلْتَ رِجْلَيْها سُلامَى واحِدَهْ [3] *

وأجيب بأنه حذف الألف للضرورة . وعلى الأول يجوز في ضميرها مراعاة اللفظ والمعنى ، قال تعالى : « كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ [4] ».

وقال الشاعر :

٦١ — كِلاَهُما حين جدّ الجَرْيُ بينهما قد أقْلَعَا ، وكلا أنْفَيْهِما رَابِي [5]

قال ابن مالك : وندر هذا الاستعمال ، أي الإعراب كالمثنى في متمحّض الإفراد كقوله :

٦٢ — على جَرْدَاء يَقْطَعُ أبهَرَاهَا حِزَامُ السَّرْجِ في خَيْلٍ سِراعِ [6]

---

(١) أ : « إلاّ بعد ساكن » تحريف . (٢) أ : « أصلهما » تحريف .

(٣) مجهول القائل ، وبعده :

* كلتاهما قد قرنت بزائدة *

والسُّلامى على وزن حُبارى : عظم في فرسن البعير، عظام صغار طول أصبع أو أقل في اليد والرجل ، والجمع : سلاميات .

وانظر لتحقيق مذهب الكوفيين ما ورد في الخزانة ، فهو يقتضي ضبط : « كَلْت » بفتح التاء لا كسرها .

(٤) الكهف ٣٣ .

(٥) للفرزدق في ديوانه ٣٣ . أقلعا — كفا عنه . ورابي . يقال : ربا الفرس إذا انتفخ من عدو أو فزع .

(٦) الأبهر : عرق في الظهر ، والبيت مجهول القائل .



ثنّى الأبهر وهو عِرْق مجازاً .

(تنبيه) :

قال ابن مالك : هذه الكلمات يعني الملحقة بالمثنّى لا تسمى مثنّاة ، فإن أطلق عليها ذلك فبمقتضى اللغة ، لا الاصطلاح ، كما يقال لاسم الجمع جمع . انتهى . فأفاد أنها يقال لها : أسماء تثنيةٍ كما يقال : أسماءُ جمع .

* * *

(ص) : مسألة :

لا يثنّى ولا يجمع غالباً جمعٌ ، واسْمُه ، واسمُ جنس ، إلا إن أطلق على بعضه (١) . وجوّزها ابن مالك في اسم جمعٍ ومكسّر لا متنـاهٍ (٢) ـ ولا ما لا ثاني له ، وكل وبعض ، ونحو : (فلان) ، وأَفْعَلُ مِنْ ، واسمُ فعل ، ومحكيٌّ من جملة ، ومختصٌّ بالنفي ، وشرطٌ ، ومبنيٌّ إلا ذَانِ وتَانِ ، واللذان واللتان على الأصح . ولا ثواني الكنى (٣) .وأجمع وجمعاء (٤) وإخوته ، خلافاً للكوفيّة فيهما .

والمختار جواز المزج ، وذي وَيْهِ . ثم في حذف عجزه قولان دون أسماء العدد ، غير مائة وألف (٥) ، وفي مختلفي المعنى . ثالثها : يجوز إن اتّفقا في المعنى الموجب للتسمية. ويُنكّر العلَمُ. والأجود أن يحكى إلا نحو: جماديين ، وعمايتين ، وأذرعات [٤٢] ومنع المازني المعدول . وما فيه أل. قيل: يبقى ، وقيل : يعوّض . ولا يغنى غالباً عطف إلا بفصل ، ولو مُقدّراً . ويؤتي بالمحكى بذوا (٦) وذَوُو . وكذا المزج إن مُنِع . واستغنَوْا بِسِيّان ، وضَبُعان عن سواءان وضِبْعانَان (٧) وحُكَيا (٨) .

---

(١) أ ، ط : « عليه بعضه » صوابه في ب .

(٢) أ : « لا مثناه » بالثاء تحريف . والمراد صيغة منتهى الجموع .

(٣) : « ولا مثى الكنى » والمراد ما بعد الأب والأم كبكر . في قولك : أبو بكر .

(٤) أ : « وأجمع جمعاء » من دون واو ، تحريف .

(٥) أ : « غير مائة ألف »بدون واو تحريف .

(٦) أ ، ب : « بذو ، وذووا » تحريف .

(٧) بعده في أ : « وحصان » .

(٨) : « وحكيا » ساقطة من أ .



ويستوى في التثنية مذكر وغيره ، ولا تحذف التاء إلاّ في : ألْيَة وخُصْيَة .

(ش) : جمعتُ ما لا يثنى ولا يجمع من الألفاظ ، جمعاً لا تظفر به في غير هذا الكتاب ، وأنا أشرحه على طريقة أخرى ، فأقول [1] : للتثنية والجمع شروط :

أحدها : الإفراد ، فلا يجوز تثنية المثنى ، والجمع السالم ، ولا المكسّر المتناهي ، ولا جمع ذلك اتّفاقاً ، ولا غيره من جموع التكسير ، ولا اسم الجمع ، ولا اسم الجنس إلاّ إن تُجوِّز به فأطلق على بعضه نحو : لَبنين ، وماءين ، أي ضَرْبَيْن منهما .

وندر في الجمع قولهُم : لِقَاحانِ سَوْدَاوانِ [2] ، وقوله :

٦٣ — * عند التَفَرُّقِ في الهَيْجَا جِمَالَيْنِ [3] *

وفي اسمه [4] قوله :

٦٤ — * قَوْماهُمَا أَخَوَانِ [5] *

وجوز ابن مالك تثنية اسم الجمع ، والجمع المكسر ، فقال : مقتضى الدليل

---

(١) أ : « أقول » بدون فاء .

(٢) تثنية لقاح ، واللقاح : جمع لَقوح ، بفتح اللام مثل : قَلُوص ، وقلاص . ط : « وسوداوان » بإقحام الواو ، ولا وجه له . وفي اللسان (لقح) : « لقاحان أسودان » .

(٣) البيت لعمرو بن العداء الكلبي ، وكان معاوية بن أبي سفيان قد استعمل ابن أخيه عمرو بن عتبة بن أبي سفيان على صدقات كلب ، فاعتدى عليهم . ففي ذلك يقول عمرو بن العداء :

سعى عقالاً فلم يترك لنا سبداً فكيف لو سعى عمرو عقالين

لأصبح الحيّ .. إلخ .

وثنى الجمال ، لأنه جعلها صنفين : صنفاً لترحلّهم ، وصنفاً لحربهم .

وقد فات العلاّمة أحمد بن الأمين الشنقيطي ذكر هذا الشاهد في درره ، مع أن قائله من الشعراء الذين يحتج بشعرهم . انظر شرح المفصل ٤ : ١٥٣ .

(٤) أي في اسم الجمع .

(٥) جزء من بيت للفرزدق في ديوانه ٨٧٠ ، وهو بتمامه :

وكل رفيقي كل رحل وإن هما تعاطى القنا قوماهما أخوان



ألاّ يثنى ما دل على جمع ، لأن الجمع يتضمن التثنية إلا أن الحاجة داعية إلى عطف واحد على واحد، فاستغنى عن العطف بالتثنية ما لم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد، كما منع في نحو مساجد ، ومصابيح . وفي المثنى والمجموع على حدّه مانع آخر ، وهو استلزام تثنيتهما اجتماع إعرابين في كلمة واحدة .

قال : ولما كان شبه الواحد شرطاً في صحة ذلك كان ماهو أشبه بالواحد أولى به ، فلذلك كانت تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع .

قال : ومن تثنية اسم الجمع «قَدْ كَانَ لَكُم آية في فِئَتَيْن [1]»، « يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعانِ [2] » اه .

الثاني : الإعراب ، فلا يثنى ، ولا يجمع المبنيّ . ومنه أسماء الشرط ، والاستفهام ، وأسماء الأفعال . وأما نحو : يا زيدان ، ولا رجلين ، فإنه ثنّيّ [3] قبل البناء .

وأما ذان وتان ، واللذان واللتان ، فقيل : إنها صِيَغ وُضِعَتْ للمثنى ، وليست من المثنى الحقيقي ، ونسب للمحققين ، وعليه ابن الحاجب وأبو حيّان .

وقيل : إنها مثنّاة حقيقة ، وأنّها لما ثُنّيَت أعربت . وهو رأي ابن مالك .

وأما الذين فصيغةٌ وِضعت للجمع اتّفاقاً ، فلا يجمع [4] .

الثالث : عدم التركيب . فلا يثنى المركّب تركيب إسناد ، ولا يجمع اتفاقاً نحو : تأبّط شرّاً ، وهو المراد بقولي : « ومَحْكِيٌّ من جملة ».

وأما تركيب المزج كبعلبك وسيبويه، فالأكثر على منعه لعدم السماع ولشبهه بالمحكي.

وجوز الكوفيّون تثنية نحو بعلبك ، وجمعه . واختاره ابن هشام الخضراوي [5] ،

(١) آل عمران ١٣ .
(٢) الأنفال ٤١ ، ورسمت في ط : « يوم التقا » خطأ .
(٣) أ : « فإنه مثنى » .
(٤) « فلا يجمع » ساقطة من أ .
(٥) ط : « ابن هشام والخضراوي » ، تحريف ، والتصحيح من أ ، ب . سبق ذكره ص ١٠٩ .



وأبو الحسين [١] بن أبي الربيع .

وبعضهم تثنية [٢] ما ختم بويه وجمعه ، وهو اختياري .

قال خطاب [٣] في (التّرشيح) [٤] : فإن ثنّيت على مَن جعل الإعراب في الآخر ، قلت : معدى كَرِبان ، ومعدى كَرِبَيْن ، وحَضْرَمَوْتَان وحضرمَوْتَيْنِ [٥]. أو على من أعرب [٦] إعراب المتضايفين قلت : حضرَاموْتٍ ، وحضْريْ موتٍ [٧] . وقال في المختوم بويهِ : تلحقه العلامة بلا حذف نحو سِيبويهْان ، وسِيبَويْهونُ .

وذهب بعضهم : إلى أنه يحذف عجزه ، فيقال : سِيبان ، وسِيبُون .

ويتوصّل إلى تثنية المركب إسناداً بذوا ، وإلى جمعه بذوو [٨] ، فيقال: جاءني ذَوا تأبّط شرّاً ، وذُوو [٩] تأبّط شرّاً ، أيْ صاحِبَا هذا الاسم ، وأصحاب هذا الاسم. وكذا المزج عند مَنْ منع تثنيته وجمعه .

وأما الأعلام المُضافة نحو أبي بكر [١٠] ، فيستغنى فيها بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف إليه وجمعه .

وجوز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما، فتقول أَبَوا البكرين ، وآباء [١١] البَكْرين. الرّابع : التنكير ، فلا يثنّى العلم ، ولا يُجمع باقياً على علميته ، بل إذا أريد تثنيته وجمعه قدّر تنكيره ، وكذا لا تثنى الكناياتُ عن الأعلام نحو فلان وفلانة ، ولا تجمع ؛ لأنّها لا تقبل التنكير .

والأجود إذا ثُنّيَ العلم أو جمع أن يُحلّى بالألف واللام عوضاً عما سلب من تعريف العلميّة.

---

(١) انظر ص ٢٠ . (٢) « تثنية » ساقطة من أ .

(٣) خطّاب بن يوسف بن هلال القرطبي ، أبو بكر الماردي مات بعد الخمسين والأربعمائة .
قال السيوطي : وهو صاحب كتاب : « التّرشيح » . ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً .

(٤) أ : « التوشيح » بالواو . تحريف .

(٥) العبارة في ب : « قلت معدى كربان ، وحضرموتان ومعدى كربين وحضرموتين » .

(٦) أ : « أو على أن الإعراب » . (٧) « وحضري موت » ساقطة من أ .

(٨) ط : « بذووا » ، تحريف . (٩) ط : « وذووا » ، تحريف .

(١٠) أ : « نحو أبي » بدون «بكر» وهو سقطٌ . (١١) أ : « وأبوو البكرين » .



ومقابل الأجود ما حكاه في [1] (البديع) : أن منهم من لا يدخلها عليه ويبقيه على حاله ، فيقول زيدان ، وزيدون .

قال أبو حيّان : وهذا القول الثاني غريبٌ جدا لم أقف عليه إلاّ في هذا الكتاب .

ويستثنى نحو : جُمَادَيْين : اسْمِي الشّهر ، وعَمَايتين : اسمى جبلين ، وأذرعات وعرفات ، فإن التثنية والجمع فيها لم تَسْلُبْها العلميّة ، ولذا لم تدخل عليها الألف واللام ، ولم تُضَف . قال :

٦٥ — حتى إذا رجب تولّى وانقضى وجُمَادَيَانِ ، وجاء شهرٌ مقبلُ [2]

وقال :

٦٦ — * لوأنّ عُصْم عَمَايتين ويَذْبُلِ [3] *

ومنع المازني تثنية العلم المعدول نحو : عمر ، وجمعه جمع سلامة أو تكسير ، وقال : [٤٣] أقول : جاءني رجلان ، كلاهما عمر ورجال كلهم عمر ، قال أبو حيان : ولا أعلم

---

(١) « في » ساقطة من أ ، ب .
وفي أ ، ب : « الربيع » وهو تحريف ، بدليل قول أبي حيان بعد ذلك : « لم أقف عليه إلاّ في هذا الكتاب » أي : « البديع » ، وليس اسم شخص كما هو المتبادر من نسختين أ ، ب .
والبديع في النحو : للشيخ محمد بن مسعود الغزني المتوفى ٤٢١ ، أكثر أبو حيان من النقل عنه ، وذكره ابن هشام في المغني ، وسمّاه ابن الذكي ، وقال : خالف فيه أقوال النحويين . انظر كشف الظنون ١ : ٢٣٦ .

(٢) البيت لأبي العيال الهذلي في شرح الهذليين للعسكري ٤٣٤ ، ولم يقف العيني ولا الشنقيطي في الدرر على قائله . وبعد البيت :

شعبان قدرنا لوقت رحيلهم تسعاً تعدّلها الوفاء فتكمل

(٣) استشهد به على أن : « عمايتين » مثنى « عماية » وأنها باقية على علميتها ، لم تسلب علميتها التثنية .
والعمايتان : جبـال حمر وسود ، لأن الناس يضلون فيهـا ، ويسيرون مرحلتين ، وقيل : عمايتان : جبل بنجد ، وقيل : بالبحرين . والشاهد لجرير في ديوانه ٤٥٠ وعجزه :

* سمعت حديثك أنزل الأوعالا *

وفي ط والدرر : «عصر» بدلاً من عصم ، تحريف .

أحداً وافقه على المنع مع قول العرب : العُمَران ، فإذا ثنى على سبيل التغليب فمع اتفاق اللفظ والمعنى أولى .

وإذا ثنّي ما فيه أل ، كالرجل ، فقيل تبقى فيه أل ، وقيل تحذف ويعوض منها مثلها ، حكاهما [١] ، وتبعه أبو حيان من غير ترجيح .

ومما لا يثنّى لتعريفه أجمع وجمعاء في التوكيد [٢] وإخوته خلافاً للكوفيين .

الخامس : اتّفاق اللفظ ، فلا يثنى ولا يجمع الأسماء الواقعة على مالا ثاني له في الوجود ، كشمس ، وقمر ، والثّريا ، ، إذا قصدت الحقيقة . وهل يشترط اتفاق المعنى؟ فيه أقوال : أحدها : نعم ، وعليه أكثر المتأخرين فمنعوا تثنية المشترك والمجاز وجمعها ، ولحّنوا المعرّي في قوله :

٦٧ – جاد بالعين حين أعمى هواهُ عَيْنَهُ ، فانثنى بلا عَيْنَيْنِ [٣]

والثاني : لا ، وصححه ابن مالك تبعاً لأبي بكر بن الأنباري [٤] قياساً على العطف ، ولوروده في قوله تعالى : « وإلَه آبائك إبراهيمَ وإسماعيل وإسحاق » [٥] . وقوله صلى الله عليه وسلم : « الأيدي ثلاثة ، فيد [٦] الله العليا ، ويد المعطي ، ويد السائل السفلى » .

---

(١) حكاهما يعني : حكاهما المازني ، وقد زيد بعدها في ب كلمة : « كذا » الدالة على الشك ومكان : « كذا » في أ بياض .

(٢) أ : « التأكيد » .

(٣) الشاهد في البيت قوله : « بلا عينين » ، حيث ثنّى العين ، وهي اسم مشترك .
قال الشنقيطي : والبيت ليس للمعري المتوفى ٤٩٩ بل هو للحريري المتوفي ٥١٦ أورده في مقامته العاشرة . قال الشنقيطي : « وتلحينه ليس بجيد ، ويكفي في ذلك أن ابن الخشاب لم يتعرّض له في هذا البيت مع تحامله عليه ، والمسألة إذا ورد فيها خلاف ولو ضعيفاً لا يسوغ فيه اعتراض .
وقد قال ابن الحاجب : هل يجوز أن تأخذ الاسم المشترك فتثنيه باعتبار مدلولين كقولك : عينان في عين الشمس وعين الماء لما فيه من خلاف الظاهر؟ أن جوازه شاذ .

(٤) محمد بن القاسم بن محمد بن بشار : أبو بكر بن الأنباري سمع من ثعلب ، وكان أعلم الناس بالنحو والأدب . مات ٣٢٧ .

(٥) البقرة ١٣٣ .

(٦) أ : « يد » من دون فاء .



وقول العرب : القَلَمُ أحَدَ اللِّسانيْن ، وخفة الظهر أحد اليسارَين ، والغُرْبة (١) أحد السِّباءَيْن (٢) ، واللّبن أحد اللحمين ، والحِمْيَةُ أحد المَوْتَيْنِ ، ونحو ذلك .

والثالث : وعليه ابن عصفور : الجوازُ إن اتّفقا في المعى الموجب للتسمية نحو : الأحمران للذهب والزعفران ، والاّ فالمنع .

السادس : أن لا يستغي عن تثنيته وجمعه بتثنية غيره وجمعه فلا يثنى (بعض) للاستغناء عنه بتثنية جزء ، ولا (سواء) للاستغناء عنه بسيّان ، تثنية : سِيّ ، ولاضِبْعانٌ اسم المذكرّ للاستغناء عنه بتثنية ضَبُع اسم المؤنث . على أنّه حكى : سَوَاءَان ، وضِبْعَانان .

ولا تثنى ولا تجمع أسماء العدد خلافاً للأخفش غير مائة وألف(٣) للاستغناء عنها ، إذ يُغْنِي عن تثنية ثلاثةٍ ستّةٌ ، وعن تثنية خَمْسٍ عَشَرةٌ ، وعن تثنية عَشَرةٍ عشرون ، وعن جمعها : تسعةٌ ، وخمسةَ عشَرَ ، وثلاثون ، ولمّا لم يكن لفظ يغني عن تثنية مائة وألف وجمعهما ، ثُنِّيا وجُمِعَا. واستدل الأخفش على ما أجازه بقوله :

٦٨ — * لها عند عالٍ فوق سَبْعَيْنِ دائمِ (٤) *

وأجيب بأنه ضرورة .

ولا يثّنى أجمع وجمعاء على رأي البصريين للاستغناء عنهما (٥) بِكِلاَ وكِلْتَا .

---

(١) أ : « والغرب » تحريف .

(٢) السباء بالكسر — الأسر ، ويقال : سباه الله يسبيه سبياً : لعنه وغرّبه ، أي جعله كالأسير في غربته .

(٣) ط : « مائة ألف » تحريف .

(٤) قائله مجهول ، وأراد بالسبعين : سبع سموات ، وسبع أرضين ، وصدره :

* فلن تستطيعوا أن تزياوا الذي رسا *

ومثله قول الفرزدق ، وأنشده في اللسان (سبع) :

وكيف أخاف الناس والله قابض على الناس والسَّبْعين في راحة اليد

(٥) أ ، ب : « عنها » ، تحريف .



ولم يجمع (يسارٌ) استغناءً عنه [١] بجمع (شمال)، قاله ابن جني في كتاب (التّمام) [٢].

السابع: أن يكون فيه فائدة، فلا يثنى (كلٌّ) ولا يجمع، لعدم الفائدة في تثنيته وجمعه وكذا الأسماء المختصّة بالنفي كأحَدٍ وعَرِيب، لإفادتها العموم، وكذا الشرط، وإن كان معرباً، لإفادته ذلك.

الثامن: أن لا يشبه الفعل، فلا يُثَنّى ولا يجمع (أفعل من)، لأنه جارٍ مَجْرى التعجب، ولا (قائم) من: أقائم زيد [٣] — كما سيأتي في أوائل المبتدأ، لأنه شَبِيهٌ بالفعل.

وبقي في المتن مسألتان:

إحداهما [٤]: أصل التثنية والجمع العطف، وإنما عدل عنه للاختصار فلا يجوز الرجوع إليه، لأن الرجوع إلى أصل مرفوض ممنوع إلا في ضرورة كقوله:

٦٩ — * لَيْثٌ وليثٌ في مجال ضَنْكِ [٥] *

وهو في الجمع أقبح منه في التثنية لكثرة ألفاظه، ويُسَوِّغه في الاختيار فصلٌ ظاهر نحو: مررت بزيد الكريم، وزيد البخيل، أو مقدّر كقول الحجّاج — وقد نُعِي له ابنُه وأخوه: «إنّا لله، محمد ومحمد في يوم واحد، محمد ابني، ومحمد أخي»

الثانية: يستوى في التثنية المذكر والمؤنث، فلا تحذف تاء التأنيث مما هي فيه إلا مِن:

---

(١) ب، ط: «عنها».

(٢) التمام: وهو تفسير ما أغفله السكري من أشعار الهذليين، وجاء ذكر هذا الكتاب في الخصائص ١: ١٢٤ بعنوان: «كتابنا في شعر هذيل»، وقد طبع كتاب «التمام» في بغداد سنة ١٣٨١ هـ بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي.

(٣) أ: «أقائم زيدان».

(٤) ب، ط: «أحدهما» صوابه في أ.

(٥) أ، ب: «ليت وليت» تحريف. وبعده:

* كلاهما ذو أشَرٍ ومحْك *

قيل: لواثلة بن الأسقع الصحابي، وصححه الشنقيطي بأنه لجحدر بن مالك في قصة معروفة.



ألية وخُصْية، فانهم قالوا: ألْيَان،وخُصْيَان وكان القياس ألْيَتَيْن ، وخُصْيَتَيْن[١] ، لكنّه سمع في المفرد ألْيٌ ، وخُصْيٌ ، فأجروا التّثنية عليه إيثاراً للتخفيف مع عدم الإلباس[٢] . وقد صرّح ابن مالك بأنه مما استغنى عن تثنيته بتثنية غيره .

* * *

(ص) : ولا يتغيّر ، لكن تقلب ألفُ مقصورٍ فَوْقَ ثُلاثي ، أو يَائِيّ، أو مقلوبة عن نون[٣] إذن ياءً ، وغيرِه واواً . وقيل : إلا في ثلاثي وَاوِيٍّ مكسور الأول ، أو مضمومه ، وفي الأصلية والمجهولة . ثالثها : الأصح إن أُمِيلتا ياءً وإلاّ واواً .

ورابعها : إن أُميلت ، أو صارت ياء في حال ، وقلب همزِ مبدلٍ من ألف التأنيث واواً أولى في الملحقة ، وتركه في المبدل[٤] من أصل ، خلافاً للجُزُولي . وورد تصحيح مبدلة من ألف ، وقلبها والتي من أصلٍ ياءً ، والأصلية واواً . وحذف زائدة خامسة . وألف وهمز قاصعاء . ولا يقاسُ على الأصح .

وقيل : مِذْرَوان[٥] وثنايان ، لعدم الإفراد . ولا تردّ فاء ثُلاثِيّ وعينُه ولامُه إن [٤٤] عُوِّض الوصل ، وإلاّ فما عاد في إضافة لا غيره[٦] على الأجود .

ويقال : أبان ، وأخان ، ويديان ، ودميان ودموان ، وفميان وفموان ، بِقلّة . ويجوز في ذات: ذاتا ، وذواتا .

(ش) : إذا ثنيّ الاسم لحقته العلامة من غير تغيير سواء كان صحيحاً نحو ، زيد ،

---

(١) أ : « وكان القياس : أليتان ، وخصيتان » . (٢) أ : « عدم الالتباس »

(٣) أ ، ط « عن ألف أذن » والتصويب من ب ، وذلك لأن نونها تبدل ألفاً عند الوقف عليها .

(٤) أ ، ب «في المبدلة من الأصل» .

(٥) أ : « مدراوان » ط : « مذراوان » صوابهما في ب .

والمذروان بواو بعد الراء : أطراف الأليتين « ليس لهما واحد . وقيل : الواحد : مذرى كما في اللسان .

وفي الأشموني ٣ : ١١٤ : وحكى أبو عبيد عن أبي عمرو : مذرى مفرداً . وحكى عن أبي عبيدة . مذرى ومذريان على القياس .

(٦) أ : « لا غير » .



أم مُعْتَلاً [١] جارياً مجراه ، وهو ما آخره ياءٌ أو واوٌ ساكنٌ ما قبلها مشدّدتان أو مخففتان ، نحو : مرميّ ، ومغزوّ [٢] ، وظبْي ، ودلو ، أم منقوصاً نحو شجٍ ، أم مهموزاً غير ممدود نحو ، رشأ [٣] ، وماء [٤] ووضوء ، ونبيء ، أم ممدوداً همزته أصلية نحو : قُرّاء ووُضّاءفجميع ذلك تلحقه الألفأوالياء بلا تغيير إلا فتح ما قبل العلامة وردّ ياء المنقوص.

وأما المقصور فتقلب ألفه ياء إن كانت زائدة على ثلاثة كَمَلْهى، ومُعْطى، ومُسْتَدعى ، أو ثالثة بدلاً عن ياء كرحىً ، أو أصلية أو مجهولة ، وأميلت فيهما [٥] ، كبلى ومتى علَمَيْن ، أو مقلوبة عن نون إذن [٦] علماً فيقال في التثنية : مَلْهَيَان ، ومُعْطَيان ، ومُسْتَدعيان ، ورحَيَان [٧] وبلَيَان ، ومتَيان ، وإذَيان [٨] . وما عدا ذلك تقلب واواً : وهي الثالثة المبدلة من واو كعصاً وعصَوان ، والأصلية غير المُمَالة [٩] كإذا علَماً وإذوان . والمجهولة غير المُمَالة [١٠] كَدَداً ، هو اللهو، فإنه استعمل منقوصاً كحديث : «لست من الدّد ، ولا الدّد مني [١١]» ومتمّماً [١٢] بالنون نحو ددَنٌ [١٣] ، وبالدال: ددٌ [١٤] ،ومقصوراً: (ددا) ، فلا يدري، هل ألفه عن ياء أو واو ، لأن الألف في الثلاثيّ لا بد أن تكون [١٥] عن أحدهما .

---

(١) أ ، ب : « أو معتلا » . (٢) أ : « ومغزوّاً » تحريف .

(٣) الرشأ محرّكة : الظبي إذا قوي ، ومشى مع أمه ، جمعه أرشاء .

(٤) « وماء » ساقطة من أ . (٥) « فيهما » ساقطة من ط .

(٦) في جميع النسخ : « عن ألف إذن » والصواب ما أثبتنا ، لأن الكلام على الألف التي ستقلب . وانظر ما سبق من التعليق في الصفحة السابقة .

(٧) أ : « ورحان » ، تحريف . (٨) ط : « وأذنان » تحريف .«وميتان»، تحريف كذلك

(٩) أ ، ط « غير المماثلة » تحريف ، والعبارة من قوله : « غير المالة » إلى قوله : « والمجهولة » ساقطة من ب . (١٠) ط : « غير المماثلة » تحريف .

(١١) ورواية اللسان : « ما أنا من دد ، ولا الدّد مني » قال صاحب اللسان : « والكلام جملتان ، وفي الموضعين مضاف محذوف تقديره : ما أنا من من أهل دد ، ولا الدّد من أشغالي .

(١٢) أ : « وتكتبها » ب : « وضمها » ، تحريف .

(١٣) أ ، ط نحو : « دون » بالواو تحريف . والصواب من ب ، واللسان . ددَنٌ مثل : بدَنٌ .

(١٤) في النسخ الثلاث : « د د د » تحريف ، والصواب : ددٌ مثل دم ، انظر اللسان .

(١٥) ط : « يكون » .



وذهب بعض النحويين : إلى أن تثنية الأصلية والمجهولة بالياء مطلقاً سواء أميلت أم لم تمل . قال ابن مالك : ومفهوم قول سيبويه عاضدٌ لهذا الرأي .

وذهب آخر : إلى أنهما بالواو مطلقاً . وذهب الأخفش إلى أنهما إن أميلتا أو انقلبتا إلى الياء [١] في حال نحو : لدى وإلى ، قلبت ياء ، وإلاّ قلبت [٢] واواً . فهذه أربعة أقوال حكاها أبو حيّان .

وذهب الكسائي : إلى أن تثنية الثالثة المبدلة من واو بالياء إذا كان أول الكلمة مكسوراً كِرباً [٣] ورِضىً ، أو مضموماً كضُحَىً وعُلاً .

وأما الممدود، فإن كانت همزته مبدلة من ألف التأنيث نحو :حمراء قلبت واواً نحو: حمراوان، وورَدَ تصحيحُها وقلبها ياء، حكى أبو حاتم:حمراءان، وحكى غيره: حمرايان، فقاس على ذلك الكوفيون ومنعه غيرهم.

وإن كانت ملحقة نحو : عِلْباء وحِرْباء جاز فيها القلب واواً وهو الأولَى ، والتصحيح نحو : عِلْباوان ، وعِلْباءان [٤] .

وإن كانت مبدلة من أصل نحو : كساء، ورداء جاز فيها الوجهان،والتصحيح أولى نحو : كساءان ، وكساوان ، هذا مذهب الجمهور . وسوّى الجزُولي [٥] بينها وبين التي قبلها في أنّ الأوْلى إقرار الهمز . وورد في هذه القلبُ ياءً ، حُكِيَ كسايان، فقاسه الكسائيّ ، وخالفه غيره منهم ابن مالك .

وإن كانت أصليّة فتقدّمَ أنها تصحّح ، وقد ورد قلبها واواً، سمع قُرّاوان ، ووُضّاوان في تثنية قُرّاء ووُضّاء ، فقاسه الفارسي وخطّأهُ النحاة .

---

(١) « الياء » ساقط من أ .

(٢) « قلبت » ساقطة من أ ، ب .

(٣) أ : « كرياض »، تحريف .

(٤) ط : « علياوان ، وعلياءان » تحريف . وعلباء البعير : عصب عنقه .

(٥) عيسى بن عبد العزيز البربري المراكشي ، أبو موسى . لزم ابن بري بمصر ، وشرح أصول ابن السّراج وله المقدّمة المشهورة بالجزوليّة . توفي ٦٠٧ .



وورد أيضاً حذف الزائدة ، وهي خامسة ، سمع خَوْزَلاَنِ في خَوْزَلَى[١] .وحذف الألف والهمزة مما طال من الممدود ، سمع : قاصعان ، وعاشوران ، وخنفسان ، وقرفصان ، وَباقِلان ، في قاصعاء، وعاشوراء، وخنفساء، وقرفصاء ، وباقِلاء . فقاس الكوفيون على ذلك في المسألتين ، ومنعه غيرهم لِقِلّة الوارد منه . فَقَوْلي : «ولا يقاس على الأصح » عائد إلى ست مسائل : تصحيح المبدلة ومـا بعده . وقد صحّح العرب مِذْرَوَيْن[٢] ، وثِنَايَيْن ، وكان القياس مِذْرَيَيْن[٣] ، وثِنَاوَيْن ، أوثِنَاءَيْن ، لأن الألف الأولى رابعة .

والثاني : مثل كساء إلا أن الكلمتين بنيتا على التثنية ، ولم يُستعمل فيهما[٤] الإفراد — كما تقدم — فَصححتا .

ولا يُردّ في التثنية ما حذف من فاءٍ وعينٍ ولام ، إن عوّض منه همز الوصل ، فيقال في اسم : اسمان .

وإن لم يعوّض منه ، فإن ردّ في الإضافة رُدّ هنا ، وإلاّ فلا . هذا هو الأجود .

فمن الأول : المنقوص ، كقاضٍ[٥] ، وأب ، وأخ ، وحم ، فيقال : قاضيان ، وأبوان ، وأخوان ، وحموان .

ومن الثاني : هن ، ويد ، ودم ، وفم ، وسَنَة ، وحِرٌ ، فيقال : هَنَان ، ويَدَان ودَمان ، وفمان ، وسَنَتَان ، وحِرَان .

وشذّ في الأول : أبان وأخان ، وفي الثاني : هَنَوان ، ويديان ، ودميان ودموان وفميان وفموان . وقيل : ليس بشاذ ، وإنما أبان ، وأخان ، على لغة التزام النقص في

---

(١) الخوزلى ، ومثلها : الخيزلى : مشية فيها تثاقل، ومثلها : الخيزرّى ، والخوزرّى . انظر اللسان (خزل ، خزر) .

وفي أ : « خوذلان في خوذلى » بالذال فيهما . ط : « جوزلان في جوزلا » كلاهما تحريف ، والصواب ما أثبتنا من ب ، والتصريح ٢ : ٢٩٤ .

(٢) أ : « مدروين » بالدال تصحيف .

(٣) أ : « مدريين » بالدال، تصحيف .

(٤) أ ، ب : « منهما » .

(٥) « كقاض » ساقطة من ط .



الإفراد والإضافة ، ويديان وما بعده على لغة القَصْر فيها .

قال أبو حيّان : وأما ذو مال ، فيقال فيها : ذوا مال . فإن قلنا المحذوف من (ذو) اللام ، فهي لم تردّ ، أو العين فكذلك ، لأن الواو الموجودة هي اللام .

وأمّا ذات ، فقالوا في تثنيتها : [٤٥] ذاتا على اللفظ بلا رَدٍّ ، وهو القياس كما ثُنِّيَ ذو على لفظه [١] قال :

٧٠ — * يا دارَ سَلْمَى بين ذاتَي العُوجْ [٢] *

وذواتا على الأصل بردّ لام الكلمة وهي الياء [٣] ألفاً ، لتحرك العين وهي الواو قبلها ، وهو الكثير في الاستعمال . قال تعالى : « ذَوَاتَا أَفْنَان [٤] » .

(١) ط : « على لفظ » . وفي ظ أيضاً : « ذوا » ، تحريف

(٢) ط : « بين ذواتي » تحريف . وبعد الشطر :

* جرّت عليها كلّ ريح سَيْهُوجْ *

وذاتي العوج : كأنهما موضعان ، ولم يذكرهما ياقوت : وسيهوج : شديدة ، وقال هذا الرجز بعض السعديين كما في اللسان (سهج ، سمهج ، عوج) . ويروى : « بين دارات العوج » .

(٣) « وهي الياء » ساقطة من أ .

(٤) الرحمن ٤٨ .



الباب الخامس : جمع المذكر السالم

(ص) : الخامس : جمع المذكر السالم ، فبالواو والياء إن كان لعاقل أو شبهه خالياً من تاء التأنيث ، علماً أو مصغراً ، أو صفة تقبل التاء إن قُصِد ، أوأفعل تفضيل . وجوّزه الكوفية في ذي التاء ، وصفةٍ لا تقبلها . وحكمه كالتثنية ، لكن يحذف آخر المنقوص ، ويضم ويكسر ، والمقصور يفتح . وقيل : كمنقوص ، وقيل : إن كان أعجمياً ، أو ذا ألف زائدة .

(ش) : الباب الخامس من أبواب النيابة جمع المذكر السالم ، فإنه يرفع بالواو ، وينصب ويجرّ بالياء .

ثم هذا الجمع موافقٌ للتثنية في شروطها — كما تقدم — ويزيد بشروط :

أحدها : أن يكون لعاقل ، كالزّيدين . أو مشبّه به نحو : « رَأَيْتُهُم لي سَاجِدين (١) ». « قالتا أَتَيْنَا طَائِعين (٢) » . جمع صفة الكواكب والسماء والأرض ، لمّا أثبت لها ما هو من شأن العقلاء من السّجُود ، والخطاب . فإن خلا من ذلك لم يجمع بالواو والنون كواشِقٍ علم كلب ، وسابقٍ صفة فرس .

الثاني : أن يكون خالياً من تاء التأنيث سواء لم يوضع لمؤنث أصلاً كأحمد وعمر ، أم وضع لمؤنّث ثم سمّى به مذكر .

قال أبو حيّان : فلو سمّيت رجلاً زينب (٣) أو سلمى ، جُمِع بالواو والنون بإجماع ، اعتباراً بمسميّاتها (٤) الآن ، فإن (٥) لم يخل منها لم يجمع بها ، كأخت ، وطلحة

---

(١) يوسف ٤ . (٢) فصلت ١١ . (٣) أ ، ب : « بزينب » .

(٤) ط : « بمسمّاها » ب : « لمسمياتها » . (٥) أ : « فإذا » .



ومسلمات ، أعلام رجال . قاله [١] أبو حيّان . ولذلك عُبِّر بتاء التأنيث دون هائه [٢] ، ليشمل ما ذكر . ثم العلّة لما ذكر ، أنه لا يخلو ، إما أن تحذف [٣] له التاء أوْ لا [٤] ، ويلزم [٥] على الثاني الجمع بين علامتين متضادتين [٦] ، وعلى الأول الإخلال [٧] ، لأنّها حرف معنى ، فقد صارت بالعلمية لازمة للكلمة ، لأن العلمية تُسجِّل الاسم [٨] ، وتحصرُه من أن يزاد فيه أو ينقص .

وخالف الكوفيّون في هذا الشرط ، فجوّزوا جمع ذي التاء بالواو والنون مطلقاً ، فقالوا في طلحة ، وحمزة ، وهُبَيرة : طلحون ، وحَمْزون ، وهُبَيْرون ، واحتجّوا بالسماع والقياس .

أما السّماع فقولهم في « عَلانية » للرجل المشهور : « علانون » ، وفي « ربعة » للمعتدل القامة : ربعون .

وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير ، وإن أدى أيضاً إلى حذف التاء . قال :

٧١ — * وَعُقْبَةُ الأَعْقَابِ في الشّهْرِ الأَصَمّ [٩] *

وأجيب عن السّماع بشذوذه ، وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب تأنيثه التاء المحذوفة ، ولا تأنيث في جمع السّلامة يعقُبها . على أنّ جمعه تكسيراً غير مسلّم ، لأنه لم يرد منه سوى هذا البيت ، فلا يقاس عليه ، مع إمكان تأويله بجعل الأعقاب جمع عُقْبة بمعى الاعتقاب ، لا العَلَم .

الشرط الثالث : أن يكون علماً كزيد وعمرو . أو مصغّراً وإن لم يكن عَلَماً

---

(١) أ ، ب : « قال »
(٢) أ : « دون كفاية » .
(٣) أ : « إما أن يحذف » .
(٤) ط : « أم لا » .
(٥) أ : « يلزم » من دون واو .
(٦) أ : « مستفادتين » .
(٧) ب ، ط : « إخلال » .
(٨) التسجيل : التوثيق والأحكام .
(٩) انظر الإنصاف ٤٠ ولم يعرف له قائل ، ولا قرين . والشهر الأصم : رجب ، لأنه كان لا يسمع فيه صوت مستغيث ، ولا حركة قتال ، ولا قعقعة سلاح لأنه من الأشهر الحرم .



كرُجَيْل ، وغليِّم ، وأحيمر ، وسكيران . أو صفة تقبل تاء التأنيث إن قُصد معناه ، كضارب ، ومؤمن ، وأَرْمَل . فلا يجمع هذا الجمع ما ليس واحداً من الثلاثة كرجل ، وفتىً ، وغلام ، ولا صفة لا تقبل تاء التأنيث ، كأحمر ، وسكران ، وعانس ، وصبور ، وجَرِيح [(١)] وقتيل ، ولا صفة تقبلها لا لمعنى التأنيث كملول وملولة ، وفَرُوق وَفَرُوقَة ، فإن التاء في نحو ذلك للمبالغة لا للتأنيث .

قال أبو حيان : نَعمْ ، بقي صفة لا تقبل التاء وتجمع كذلك بلا خلاف ، وهو ما كان خاصّاً بالمذكر ، كَمَخْصِيٍّ ، وأفعل التفضيل المعرف باللام ، والمضاف إلى نكرة نحو : الأفضلون ، وأَفْضَلُو [(٢)] بني فلان ، فإن تأنيثه بالألف [(٣)] .

وجوّز الكوفيون : جمع صفة لا تقبل التاء كقوله :

٧٢ — مِنّا الذي هو ما إنْ طَرّ شَارِبُه   والعَانِسُونَ ، ومنّا المُرْدُ والشِّيبُ [(٤)]

وقوله :

٧٣ — فما وجَدَتْ نساءُ بني نِزارٍ   حَلائِلَ أَسْوَدِينَ وأَحْمَرِينَا [(٥)]

وذلك عند البصريين من النّادر الذي لا يقاس عليه .

قال صاحب الإفصاح : عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادرِ كلام جعلوه باباً أو فصلاً . وليس بالجيّد .

قال الأصحاب : وإنما افترق الصفتان ، لأن القابلة للتاء شبيهة بالفعل ، فإنه يقبل التاء عند قصد التأنيث [(٦)] نحو قامت ، ويعرّى [(٧)] منها عند التذكير نحو ، قام .

---

(١) ط : « وعانس ، وجريح ، وصبور » . (٢) ط ، ب : « وأفضلوا » بالألف بعد الواو تحريف .
(٣) إذ يقال : الفضلى ، وفضلى النساء .
(٤) أ : « الذي ما إن طر » بإسقاط « هو » . والبيت لقيس بن رفاعة ، أو لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري . والعانس : الذي يبقى زماناً بعد أن يدرك لا يتزوج ، ذكراً كان أو أنثى .
(٥) من قصيدة لحكيم الأعور بن عيّاش الكلبي ، من شعراء الشام .
(٦) أ : « عند قصد التأ » ، تحريف . (٧) ط : وتعرى .



وإنما يجمع هذا الجمع ما أشبه الفعل [٤٦] إلحاقاً به في أنه إذا وصف به المذكر العاقل لحقه بعد سلامته لفظةً الواو ، كقاموا ، ويقومون ولذا لم يجمع الاسم الجامد، وإنما جمع الأفضل لالتزام التعريف فيه ، وهو فرع التنكير ، فأشبه الفعل في الفرعيّة ، فحمل عليه ، ولهذه العِلّة نفسها جُمِع الجامد إذا كان علَماً، لأن تعريف العلميّة فرع فأشبه الفعل ، والتنكير أصل فلم يشبهه .

وإنما جمع المصغّر دون مكبّره لتعذّر تكسيره (١) ، لأنه يؤدي إلى حذف حرف التصغير ، فيذهب المعنى الذي جيء به لأجله .

وأمّا اشتراط خلُوِّه من التركيب فهو شرط لمطلق الجمع ، لا لهذا بخصوصه ، بل وللتثنية أيضاً — وقد تقدم بيانه هناك .

ثم إذا جمع الاسم فحكمه كما إذا ثُنّي : من لحوق العلامة من غير تغيير إن كان صحيحاً ، أو معتلّاً جارياً مجراه (٢) ، أو مهموزاً ، أو ممدوداً همزته أصل كزيدون ، وظبيون ، وقُرّاءون ، ونَبيئِون . وقلبِ الهمزة المبدلة من ألف التأنيث نحو : حَمْراوون في حمراء علم مذكر .

ويستثنى شيئان : المنقوص والمقصور ، فإنهما يحذف آخرهما وهو الياء والألف لالتقائه ساكناً مع الواو والياء ، ثم يضم ما قبل آخر المنقوص في الرفع نحو قاضون ، ويكسر في غيره نحو قاضين مناسبةً للحرف .

ويفتح ما قبل آخر المقصور دلالة على الألف المحذوفة ، ولئلا يلتبس بالمنقوص نحو : « وأَنْتُم الأَعْلَوْن (٣) » ، « وإنهم عندنا لمن المُصْطَفَيْنَ (٤) » .

وجوّز الكوفيون إجراءه كالمنقوص ، فضموا ما قبل الواو ، وكسروا ما قبل الياء حملاً له على السّالم . وحكاه ابن ولاّد (٥) لغةً عن بعض العرب.

---

(١) أ : « كتعذر تكبيره » ، تحريف . (٢) أ : « جار مجراه » ، تحريف .

(٣) آل عمران ١٣٩ . (٤) ص ٤٧ .

(٥) الوليد بن محمد التميمي النحوي المصادريّ . نشأ بمصر ثم رحل إلى العراق ولقي الخليل بالبصرة ، فلازمه ، ثم انصرف إلى مصر ، وبرجوعه إلى مصر استطاع أن يغرس النواة الأولى للمدرسة النحوية في مصر . انظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٣٣ طبع ١٩٥٤ .



قال أبو حيّان : وكأنهم نقلوا إليهما الحركة المقدرة على حرف الإعراب . وهذا النقل عن الكوفيين مطلقاً ، وهو الذي حكاه عنهم الأصحاب ، فيما قال أبو حيان .

ونقل ابن مالك عنهم تفصيلاً ، وهو إجراء ذلك في الأعجمي كموسى ، وما فيه ألف زائدة كأرطى وحبلى علمي مذكّر ، بخلاف ما ألفه [1] عن أصل . وقد حكيتُ القولين معاً .

* * *

(ص) : وألحق به سماعاً ، كنحن الوارثون ، وعشرون إلى تسعين ، وأهلون ، وأرضون ، وعالمـــون . وقيل : جمع . وقيل : مبنيّ على الفتـــح . وبنون ، وأبون ، وأخون ، وهنون ، وذوو .

وألحق ثعلب [2] : فمون ، وابن مالك : حمون ، قياساً [3] ، وأولو وسنون

وكل ثلاثي لم يُكسّر وعوّض من لامه — قال أبو حيان : أو فائه الهاء .

وكَسْرُ الفاء مكسورةً ومفتوحة أشهر من ضمّها ، وشاعا في المضمومة .

وقد يعرب هذا النوع في النون لازم الياء منوّناً ، أوْ لا . ويلزم [4] الواو وفتح النون أو يعرب عليها ، وهي لغة في المثنى والجمع . وأجاز ابن مالك الأوّل في عشرين . وقد يقال : شياطون .

(ش) ألحق بالجمع في إعرابه ألفاظ — ليست على شرطه — سُمِعت فاقْتُصِرَ فيها على مورد السماع ولم يُتَعَدّ [5] .

منها : صفات للباري تعالى ، وهي قوله : « نَحْنُ الوَارِثُون [6] » و« القَادِرون [7] »

---

(١) أ : « بخلاف مانعة » تحريف .

(٢) أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني . مات ٢٩١ .

(٣) أ : « قياساً على » بزيادة : « على » .

(٤) أ : « أو يلزم » بدون لا النافية .

(٥) أ : « ولم تتعد » .

(٦) الحجر ٢٣ .

(٧) المرسلات ٢٣ .

و « الماهِدون [١] » « وإنّا لَمُوسِعُون [٢] » ، فلا يقاس عليه الرحيمون ، ولا الحكيمون ، لأنّ إطلاق الأسماء عليه توقيفي .

ومنها : عشرون ، والعقود بعده إلى تسعين ، وهي أسماءٌ مفردة وزعم بعضهم : أنها جموع ، ورد بأنها خاصة بمقدار معيّن ، ولا يعهد ذلك في الجموع ، ذكره ابن مالك ، وبأنه لو كان عشرون جمع (عشرة) وثلاثون جمع (ثلاثة) لزم إطلاق الثاني على تسعة ، وألاّ يطلق الأول إلا على ثلاثين ، لأن أقل الجمع ثلاثة [٣] . ذكره الرّضِيّ .

ومنها: أَهْلُون، وهو جمع (أهل)، وأهل ليس بعلم ولا صفة إلا أنه أجرى مجرى: (مُسْتَحِق) [٤] ، لأنه يستعمل بمعناه في قولهم : هو أهلٌ لذا [٥] ، قال تعالى: « شَغَلَتْنا أموالُنا وأَهْلونا [٦] » « ما تُطْعِمُون أهْلِيكم [٧] »

ومِنْها : أَرَضُون بفتح الراء جمع أرض بسكونها ، وهي مؤنثة [٨] ، واسم جنس لا يعقل ، ففاتَهُ [٩] أربعة شروط ، قال الشاعر :

٧٤ ـ لقدضجّتالأَرَضُونإذقاممنبني هَدَادِ خطيبٌ فوق أَعْوادِ مِنْبَرِ [١٠]

---

(١) الذاريات ٤٨ . (٢) الذاريات ٤٧ .

(٣) يقول الأشموني : « وليس بجمع ، وإلا لزم صحة إطلاق ثلاثين مثلاً على تسعة ، وعشرين على ثلاثين ، وهو باطل » . الأشموني ١ : ٨٢ .

(٤) أهل : اسم جنس جامد للتعريف بمعنى ذي القرابة وهو على هذا لا يجمع لتجرّده من العلمية والوصفية . وقد اعترض على هذا بأنه يوصف في قولهم : الحمد لله أهل الحمد . وأجيب بأن الكلام في الأهل بمعنى القريب ، لا المستحق ، فإن هذا وصف وجمعه : أهلين حقيقي لا ملحق . قال الصبان : ولي فيه بحث ، لأنه إن كان المعتبر اللفظ فهو جامد مطلقاً ، أو المعنى فهو في معنى المشتق مطلقاً ، فما الفارق الدّاعي إلى كون الذي بمعنى القريب غير صفة ، والذي بمعنى المستحق صفة: إلاّ أن يختار الثاني، ويقال: القريب بمعنى ذي القرابة ملحق بالجامد لغلبة الاسمية عليه . انظر الصبّان ١ : ٨٢ ، ٨٣ .

(٥) أ ، ب : « أهل لذلك » . (٦) الفتح ١١ .

(٧) المائدة ٨٩ .

(٨) ظ فقط : « وهو مؤنثه » ، تحريف . (٩) أ « ففاقد » .

(١٠) أ : « همدان » ، تحريف ، وأمّا هداد كسحاب ، فهو حي من اليمن . والرواية المشهورة : « إذ قام من بني سَدوس » وبنو سدوس: قبيلة، يهجوهم الشاعر، ويزعم أنهم ليسوا أهلاً للخطابة . والبيت قائله مجهول .

وقال :

٧٥ – وأيّةُ بلدةٍ إلاّ أتينْـا من الأرضينَ تعلمُـه نِزارُ(١)

ومنها : عالَمون، وهي اسم جمع لا جمع ، لأنّ العالَم علمٌ لما سوى الله، والعالمين خاصٌ بالعقلاء ، وليس من شأن الجمع أن يكون أقلّ دلالة من مفرده ، ولذلك أبى سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عرَب ، لأن العرب يَعُمّ الحاضرين والبادين (٢) ، والأعراب خاصٌ بالبادين . وذهب قوم إلى أنه جمع عالم ، قيل : إنه جمع عالم مراداً به العقلاء خاصة . وقيل : إنه جمعٌ مراد به [٤٧] العموم للعقلاء وغيرهم . وعليهما (٣) فوجه شذوذه أنّ عالَماً اسم جنس لا علَم .

وقيل : إن (عالمون) مبني على فتح النون لا معرب ، لأنه لم يقع إلا ملازِمَ الياء . وردّ بقوله :

٧٦ – تَنصّفُهُ البريّةُ وهـو سامٍ وتُلْفَى العالَمون له عِيالا (٤)

ومنها : بنونَ ، وأبون ، وأخون، وهنون ، وذوو. ووجهُ(٥) شذوذها أنها غير أعلام ولا مشتّقات .

قال ابن مالك : ولو قيل في حَم : حمون ، لم يمتنع ، لكن لا أعلم أنّه سمع . وقال أبو حيان : ينبغي أن يمتنع ، لأن القياس يأباه، وجمع أب وإخوته كذلك شاذّ فلا يقاس عليه . وعن ثعلب أنه يقال في (فم) فمون ، وفمين . قال أبو حيان : وهو في غاية الغرابة .

ثم إن ذوو أجريت على حدّ التثنية من ردّ الفاء إلى حركتها الأصلية حذراً من

---

(١) ط : « نذار » تحريف . والبيت مجهول القائل .

(٢) أ : « يعم البادين والحاضرين » . (٣) ط : « وعليها » تحريف .

(٤) تنصفه : تخدمه . والبريّة : الناس . والمعنى : أن الناس يخدمونه لتواضعه وهومرتفع ؛ ومع ذلك فهو يعولهم . والبيت قائله مجهول .

(٥) ط : « وجه » بدون واو قبلها .



الاستثقال . وأما الباقي فخالفت التثنية حيث حذفت لامَاتها ، ولم تردّ لالتقائها ساكنة مع حرف الإعراب .

وكذا (ابن) حيث حذف همزة المعوّض من اللام لردّ اللام حينئذ[١] ، ثم حذفها لما ذكر ، وعادت فتحة الياء التي هي الأصل :

ومنها : أولو ، وهو وصف لا واحد له من لفظه ، قال تعالى : « ولا يَأْتَلِ أُولُو الفَضْلِ مِنْكُم والسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي القُرْبَى [٢] » .

ومنها: سنون، ووجه شذوذه كأرضين . وبابه : كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث [٣] ، ولم يجمع[٤] جمع تكسير كـ«ثُبَةٍ» وثُبِين بخلاف الرباعيّ ، وثلاثيٌّ لم يحذف منه شيء كتمرة [٥] ، أو حذف منه غير اللاّم . نعم ألحق أبو حيّان بذلك : ما حذف فاؤه وعوض منها الهاء [٦] كعدة ، فإنه يقال : عِدُون . وبخلاف ما لم يعوّض من لامه شيء كيد ودم [٧] ، أو عوّض منها همزة الوصل كاسم وابن ، أو التّاء لا الهاء كأخت وبنت ، أو كسّر كشَفة وشِفاه [٨] ، فلا يجمع شيء من ذلك هذا الجمع .

ثم إذا جمع الثلاثي المستوفي الشروط ، فإن كانت فاؤه مكسورة سلمت غالباً كمائة ومئين ، وعِضَة وعضين [٩] ، ورِئة ورِئين [١٠] وعِزَة وعزين [١١] . وقد تضم

(١) ط : « لردّ اللام فيه » .
(٢) النور ٢٢ .
(٣) ط : « ياء التأنيث » ، تحريف .
(٤) ط : « ولم تجمع » .
(٥) أ : « كتمر » .
(٦) ط فقط : « اللام » صوابه في أ ، ب .
(٧) أ : « كدم ويد » .
(٨) أ : « كشفه ، وشفاه » تحريف .
(٩) قيل أصل عضة : عضه بالهاء ، وهو : الكذب . وفي الحديث : لا يعضه بعضكم بعضاً » .
وقيل أصله: عضو من قولهم : عضيته : إذا فرقته. فعلى الأول لامها هاء ، وعلى الثاني لامها واو.
(١٠) الرئة : موضع التنفس والهواء من الإنسان ، والجمع : رئات ، ورئون ، وأنشد في اللسان « رأى » :

فغظناهُم حتّى أتى الغيظ منهم قلوباً ، وأكباداً لهم ورئينا

وقال ابن سيده : وإنما جمع هذا ونحوه بالنون لأنها أسماء مجهدة منتقصة . وقد رسمت في ط ، ب : «ربة وربين » بالتسهيل ، لكن في أ : «ربه وربين » ، تحريف .
(١١) العزة بكسر العين ، وفتح الزاي ، أصلها : عزي فلامها ياء ، وهي الفرقة من الناس ، والعزون : الفرق المختلفة .



بقلّة ، حكى الصّغاني[١] : عُزين بالضم . وإن كانت مفتوحة كُسِرَتْ كسَنة وسِنين وقد تضم ، حكى ابن مالك : سُنون بالضم[٢] .

وإن كانت مضمومة جاز الضّم والكسر كثُبة ، وكُرة ، وقُلة .

ثم إعراب هذا النوع إعراب الجمع لغة الحجاز[٣] وعُلْيا قيس[٤] ، وأمّا بعض بني تميم وبني عامر ، فيجعل الإعراب في النون ، ويلزم الياء

قال :

٧٧ - • أرى مَرّ السّنينِ أخَذْنَ مِني[٥] •

ثم الأوّلون يتركونه بلا تنوين ، والآخرون ينوّنونه ، فيقولون في المنكّر : أقمت عنده سنيناً ، بالتّنوين.

قال :

٧٨ - • متَى تَنْجُ حَبْواً من سِنِينٍ مُلِحّةٍ[٦] •

---

(١) ط : « الصنعاني » ، تحريف . وهو الحسن بن محمد بن الحسن ، الإمام رضي الدين أبو الفضل الصغاني ، بفتح الصاد المهملة ، وتخفيف الغين المعجمة ، ويقال : الصاغاني أيضاً ، كلاهما نسبة إلى : « صاغنيان » كورة عظيمة وراء النهر وانظر : تاج العروس (صغن) . ومن أشهر تصانيفه : مجمع البحرين في اللغة ، والتكملة على الصحاح ، والعباب . توفي ٦٠٥ .

(٢) ط : « بالفتح » والتصويب من أ ، ب . (٣) أ : لغة أهل الحجاز .

(٤) أ : « وعليها مقيس » ط : « علياء قيس » وكلاهما تحريف ، والتصويب من ب .

(٥) لجرير في ديوانه ٢٤٦ من قصيدة يهجو بها الفرزدق ، وعجزه :

• كما أخذ السّرار من الهلال •

ورواية الديوان : « رأت مر السنين » . وفي ط : «أخذت» تحريف.

(٦) ط : « هبوا » تحريف . وحبواً نائب عن مصدر « تنجو » . وملحة : مجحفة ، وفي أ : « من ينجوحبا من سنين ملحت » تحريف .

والبيت قائله مجهول ، وعجزه :

• تمَ لأخرى تُنزل الأعصم الفردا •



وقال :

٧٩ – ألم نَسْقِ الحَجِيجَ سَلِي معَدّاً
سِنيناً ما تُعَدُّ لنــا حِسَابــا[1]

قال ابن مالك : ولو عُومل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسناً ، لأنها ليست جموعاً ، فكان لها حقٌّ في الإعراب بالحركات كسنين . وأباه أبو حيّان ، قال : لأن إعرابها إعراب الجمع على جهة الشّذوذ ، فلا نضمّ إليه شذوذاً آخر .

ومن العرب من يُلزمه الواو وفتح النون ، ومن العرب ، من يُلْزِمه الواو ويعربه على النون كَزَيْتون . قال في (البسيط) : وهو بعيدٌ من جهة القياس .

ومن العرب من يجعل الإعراب في المثنّى والجمع على النون أجراه[2] له مجرى المفرد . حكى الشّيباني : هذانِ خَلِيلاَنُ . وعليه خرج :

٨٠ – * لا يَزالُون ضَارِبِين القِبَابِ[3] *

وقد يقال : شياطون ، تشبيهاً لزيادتي التكسير[4] فيه بزيادتي الجمع السالم فنقل[5] من الإعراب بالحركات إلى الإعراب بالحروف . قال أبو حيّان : وهو من التشبيه البعيد الذي يقع نحوه منهم على جهة التوّهم ، وهو شبيه بهمز معائش ، ومصائب ، ومن هذا قراءة الحسن : « وما تَنَزّلَت به الشّياطُون[6] . »

---

(١) لم نَسْقِ من السقاية ، أو لم نَسُقْ من السوق والقيادة. وفي أ: «ألم نسق الحجيج سفينا معديا لعدلنا حسبَانا » وهو ظاهر التحريف .

(٢) ظ : « أجرى له » .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

* رب حيّ عرندس ذي طَلال *

والعرندس : الشديد ، والطلال بفتح الطاء وتخفيف اللام : الحالة الحسنة .

وقد أجرى الشاعر ضاربين مجرى «غِسلين» في الإعراب، فصار إعرابه على النون .

(٤) ب ، ط : لزيادتي الكسر فيه » .

(٥) أ : « فتنقل » .

(٦) الشعراء ٢١٠ .



(ص) : وليس الإعراب في المثنى والجمع بمقدرة قبلها ، أو فيها ، أو دلائل [١] ، أو بالبقاء والانقلاب ، خلافاً لزاعميها .

(ش) : الجمهور من المتأخرين ، منهم ابن مالك ، ونسبه أبو حيان للكوفيِّيّن ، وقطرب، والزجّاج، والزّجّاجيّ، على أنّ إعراب المثنى والجمع بالحروف المذكورة .

وقيل : بحركات مقدّرة فيما قبلها ، وهي الدال من الزيدان والزيدون والزيدين مثلاً ، وهو رأي الأخفش .

ورُدّ بأنه تقدير في غير الآخر [٢] ، والإعراب لا يكون إلا آخراً ، وبأنه لم يكُنْ [٤٨] يحتاج إلى تغييرها [٣] ، كما لم يحتج إلى تغيير بعد الإعراب المقدّر قبل ياء المتكلّم .

وقيل : بحركات مقدّرة في الألف ، والواو ، والياء . وهو رأي الخليل وسيبويه واختاره الأعلم والسّهيلي ، كالمقصور ونحوه . وردّه ابن مالك : بلزوم ظهور النصب في الياء ، وبلزوم تثنية المنصوب والمجرور بالألف لتحرّك الياء وانفتاح ما قبلها .

وأجاب أبو حيان عن الأوّل : بأنهم لما حملوا حالة النصب [٤] على حالة الجرّ ، أجروا الحكم على الياء حكماً واحداً ، فكما قدّروا الكسرة قدروا الفتحة تحقيقاً للحمل .

وعن الثاني : بأن الموجب للقلب الفرق ، وإن كان القياس ما ذكر ، ولذلك لاحظه من العرب من يجري المثنّى بالألف مطلقاً .

وقيل : الحروف دلائلُ إعراب ، بمعنى أنّك إذا رأيتها فكأنك رأيت الإعراب . وبه فسّر أبو علي مذهب الأخفش .

---

(١) أ : « أو بدلائل » .
(٢) ب ، ط : « بأنه تقدير فيما في غير الآخر » .
(٣) ط : « لم يكن يحتج إلى تغييرها» .
(٤) ط : « إحالة النصب » ، تحريف .

وقيل : الإعراب ببقاء الألف والواوِ رفعاً ، وانقلابها نصباً وجرّاً . وعليه الجَرْمي ، والمازنيّ(١) ، وابن عصفور . وهذا بناء على أن الإعراب معنويّ لا لفظيّ .

قال ابن غصفور : كان الأصل قبل دخول العامل : زيــدان وزيدون ، كاثنان وثلاثون . فلما دخل العامل لم يحدث شيئاً ، وكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة ، فلما دخل عليها عامل النصب والجر قلب الألف والواو ياء ، فكان التغيير والانقلاب وعدمه هو الإعراب ، ولا إعراب ظاهر ولا مقدر .

ورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظائر ، إذ ليس في المعربات ما ترك العلامة لـــه علامة .

وأجاب أبو حيّان : بأن الأسماء الستة كذلك عند الجرمي ، وقد ثبت وجود الواو فيها قبل العامل في قولهم : أبو جاد (٢) .

* * *

(ص) : وتليهما نون تكسر في المثنى ، وقد تضمّ مع الألف ، وتفتح في الجمع ، والعكس لغة ، وقيل ضرورة في الجمع ، وقيل : يختص بالياء فيهما ، والمختار وفاقاً لابن مالك أنها لرفع توهّم الإضافة أو الإفراد ، لا عوض من حركةٍ ، أو تنوين، أو هما مطلقاً ، أو(٣) إن كانا وإلاّ فأحدهما ، وإلاّ فغير عوض ، أو فارقةٌ بين رفـــع المثنى ونصب المفرد وحُمل الباقي ، ولا هي التنوين خلافاً لزاعميها .

وتسقط لإضافة(٤) ولو تقديراً ، وشبهها ، وتقصير صلة . وخصّه المبردُ باللذا واللتا وغيره ضرورةً .

وجوّزه الكسائيُّ في النثر ، وزعمه الأخفش في ضاربالك للطافة الضمير ، وتُشَدّد

---

(١) سبق ذكره ص ١٢٥ .

(٢) أ : « أبو حاد » بالحاء وهو تصحيف. وهو قرين : هوّز ، وكلمن، وأخواتها فيما يزعمون .

(٣) « أو » ساقطة من أ . (٤) ط : « الإضافة » صوابه ، من أ ، ب .



في موصولٍ[(١)] ، وإشارةٍ مطلقاً على الأرجح .

(ش) : زيد بعد الألف والياء في المثنى ، وبعد الواو والياء في الجمع نون ، واختلف في أنها زيدت لماذا ؟ على مذاهب :

أحدها : ـ وهو رأي ابن مالك ـ أنها لرفع توهّم الإضافة في نحو رأيت بنين كرماء وناصرين باغين ، والإفراد[(٢)] في الإشارة ، والمقصور ، والمنقوص ، نحو : هذان الجوْزلانِ ،[(٣)] ومررت بالمهتدين ، فلولا النون لالتبس حال الإضافة بعدمها ، والمفرد بالمثنّى فيما ذكر.

الثاني : أنها عِوضٌ من حركة المفرد ، ونسبه أبو حيان للزجاج ، وردّه ابن مالك بأن الحروف نائبة عنها ، فلا حاجة إلى التعويض بالنون . قال أبو حيان : وهذا بناءٌ على رأيه أن الحروف إعراب .

الثالث : أنها عوض من تنوين المفرد ، وعليه ابن كيسان[(٤)] ، ووجهه بأن الحركة عوّض منها الحرف ، ولم يعوّض من التنوين شيء ، فكانت النون عوضاً عنه ، ولذلك حذفت في الإضافة كما يحذف التنوين . وردّ بثبوتها مع الألف واللام ، وفيما لا تنوين فيه نحو : يا زيدان ، ولا رجلين فيها ، وغير المنصرف إذا ثني ، وبأن التنوين إنما دخل ليفرق بين الاسم الباقي على أصالته وبين المشابه للفعل ، ولا حاجة إليه هنا ، لأن التثنية والجمع إبعادٌ عن الفعل ، فلم يحتج إلى فارق ، وإنما حذفت في الإضافة ، لأنها زيادة والمضاف إليه زيادة في المضاف فكرهوا زيادتين في آخر الاسم .

الرابع : أنها عوض من الحركة والتنوين معاً ، وعليه ابن ولاّد ، وأبو علي وابن

---

(١) أ : « وتشدّد في موصوله » .

(٢) أ : « أو الإفراد » ، والمراد لرفع توهم الإفراد .

(٣) أ : « الحوذلان » بالحاء والذال ، ب ، ط : « الحوزلان » بالحاء والزاي ، والصواب : الجوزلان ، بالجيم والزاي . وهو مثنى جوزل ، وهو فرخ الحمام .

(٤) سبق ذكره ص ١٣٣ .



طاهر ، والجُزُولي(١) .

وردّ بما سبق في المذهبين قبله ، وبثبوتها في الوقف ، والحركةُ والتنوين لا يثبتان في الوقف .

الخامس : أنها عوض من الحركة والتنوين فيما وجدا في مفرده . ومن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفرده كمُثَنّى مالا ينصرف . ومن التّنوين فقط فيما لا حركة في مفرده، كعصاً، وقاض. وغير عوض فيما خلا عنهما كمُثَنّى حبْلى، وهذا ، والذي. وعليه ابن جني .

السادس : أنها فارقة بين رفع المثنى ، ونصب المفرد، لأنك إذا قلت: زَيدًا يلتبس بالمفرد المنصوب حال الوقف، ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك . وعليه الفرّاء [٤٩]

السابع : أنها التنوين نفسه ، لأن الأصل بعد تَحَقُّق(٢) العلامة للتثنية والجمع أن تنتقل(٣) إليه الحركة والتنوين ، ، فامتنعت(٤) الحركة للإعلال ولم يمتنع التنوين ، ولكنّه لزم تحريكه لأجل الساكنين فثبت نوناً . نقله ابن هشام الخضراوي وأبو حيان . قال : ولا يَرِدُ أنّه لا تنوين في تثنية مالا ينصرفُ والمبنيّ ، لأنّا نقول : لما ثُنّيَ زال شبه الفعل والحرف ، فرجعا إلى الأصل ، فعاد التنوين .

ثم الشائع في هذه النون الكسر في المثنى ، والفتح في الجمع ، وإنما حركت(٥) لالتقاء الساكنين ، وخولف(٦) بينهما للفرق . وخصّ كلٌّ بما فيه لخفة المثنى وثقل الكسر ، وثقل الجمع وخِفّة(٧) الفتح ، فعودل بينهما . وورد العكس وهو فتحها مع المثنى ، وكسرها مع الجمع . فقيل : هو لغة . وقيل : فتح نون المثنى لغة وكسر نون الجمع ضرورة . وقيل : ذلك خاصٌّ بحالة الياء فيهما بخلاف حالة الرفع . وعليه أبو حيّان .

---

(١) سبق ذكره ص ١٤٨ .

(٢) ب : « تحقيق » .

(٣) ط : « أن ينقل » .

(٤) أ : « امتنعت » بدون فاء .

(٥) ط : « وإنما حرك » والوجه من أ ، ب .

(٦) أ : « وخولفت » .

(٧) أ : « وخفت » بالتاء المفتوحة ، تحريف .

ومن أمثلة ذلك قوله :

٨١ — * على أَحْوَذِيَّين اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً (١) *

وقوله :

٨٢ — أَعْرِفُ منها الأنف والْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا (٢)

وقوله :

٨٣ — * وأَنْكَرْنا زعَانِفَ آخرينِ (٣) *

وقوله :

٨٤ — * وقد جاوزت حدّ الأربعينِ (٤) *

وقوله :

٨٥ — * إلا الخلائف من بعد النَّبِيِّينِ (٥) *

---

(١) لحميد بن ثور ، من قصيدة بائية يصف بها القطاة ، وعجزه :

* فما هي إلا لمحة وتغيب *

والأحوذيّ: هو الخفيف في المشي ، وأراد بهما هنا : جناحي قطاة ، يصفهما لخفتهما ، وليست الياء فيه للنسبة ، بل مثل ما يقال لنوع من الحصر : برديّ .

(٢) من شواهد الأشموني ، وابن يعيش ، والخزانة ، ويروى : « أعرف منها الجيد » مكان : « الأنف » ويقول العيني : ليس لرؤبة ، ولا قائله مجهول ، والصحيح ما قاله أبو زيد: إنه لرجل من بني ضبّة ، هلك منذ أكثر من مائة سنة . وانظر شواهد العيني (هامش الأشموني) ١ : ٩٠، ونوادر أبي زيد ١٥ .

(٣) لجرير ، وصدره :

* عرفنا جعفراً وبني أبيه *

ويروى : « وبني عبيد » مكان : « وبني أبيه » .

(٤) لسحيم بن وثيل الرياحي ، وصدره :

* وماذا يبتغي الشعراء مني *

ويروى : « وماذا يدّري » يقال : ادّراه ، وتدراه : إذا خدعه .

(٥) للفرزدق ، وليس في ديوانه ، من بيتين يعزّي بهما الحجاج بن يوسف في فقد ولديه ، كما في الكامل ٢٩٢ وهما :

إني لباك على ابني يوسف جزعا ومثل فقدهما للدين يبليني
ما سدّ حيّ ولا ميت مسدّهما إلاّ الخلائف من بعد النبيين

وفي الدرر ص ٢٢ ذكر أنه لم يعرف قائله ولا تتمته وفي آخر الجزء الأول ٢١٤ استدرك في تنبيه، وذكر أنه للفرزدق ، وأكمل الشطر بصدره .



قال ابن جنّي : ومن العرب من يضم النّون في المثنى . وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

وقال الشيباني : ضمُّ نونِ التثنية لغة . قال أبو حيان : يعني مع الألف لا مع الياء ، لأنها شبهت بألف غضبان وعثمان . أنشد المطرز [١] في (اليواقيت) :

٨٦ ـ يا أبتـا أَرقَنِي القِـــذّانُ [٢] فالنَّوْمُ لا تَطْعَمُهُ العَيْنَـانُ

ولم يسمع تشديد هذه النون سوى في تثنية اسم الإشارة والموصول عوضاً من الحرف المحذوف منهما ، وهو الألف في الإشارة ، والياء في الموصول ، إذ [٣] كان حقّهما الإثبات كألف المقصور ، وياء المنقوص . ثم [٤] مذهب البصريين : اختصاص التشديد بحالة الرفع [٥] .

ومذهب الكوفيين ، وصححه ابن مالك جوازه مع الألف واليـــاء . وقد قرئ بالتشديد قوله تعالى : « فذانِّك برهانان [٦] » . « واللّذانِّ يأْتِيانِها [٧] » . « إحْدَى ابْنَتَيَّ هاتَينِّ [٨] » . و « أرِنَا اللّذينِّ [٩] » .

وتحذف هذه النون للإضافة [١٠] ، إما ظاهرة نحو « بل يَدَاهُ [١١] » و « المُقِيمِي

---

(١) محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم ، أبو عمر الزاهد المطرز اللغوي ، غلام ثعلب . قال السيوطي : من تصانيفه : « اليواقيت » . توفي ٣٤٥ .

(٢) ط : « القدان » بالدال . والقِذّان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة : البراغيث ، واحده : قُذَّة ، بضم القاف . وحكى الدَّميري في كتابه : « حياة الحيوان » أنه بالدال المهملة . انظر حياة الحيوان ٢ : ٢٤٢ .

(٣) ب ، ط : « إذا » .

(٤) « ثم » ساقطة من أ .

(٥) ب ، ط « كآلة الرفع » صوابه في أ .

(٦) القصص ٣٢ .

(٧) النساء ١٦ .

(٨) القصص ٢٧ .

(٩) فصلت ٢٩ .

(١٠) « النون » ساقطة من أ ، وفي أ ، ب : « الإضافة » .

(١١) المائدة : ٦٤ .



الصلاة[١] » ، « غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ [٢] » ، أو مقدّرة كقوله :

٨٧ ـ هما خُطّتَا إما إسارٍ ومِنّـــــة   وإمّا دَمٌ والموْتُ بالحر أَجْـدَرُ[٣]

ولشبه الإضافة . ذكره أبو حيان ، ومثّله باثني عشر [٤] واثنتي عشرة [٥] ونحو : لا غلامي لك ، ولبّيك ، وسعدَيْك ، ودواليْك ، وهذاذَيْك[٦] ، على أن الكاف فيها حرف خطاب ، لا ضمير ، وهو رأي الأعْلَم. ولتقصير الصلة . وسواء عند سيبويه والفراء صلة الألف واللام وما ثنّي [٧] أو جمع من الموصول كقوله :

٨٨ خَلِيلَيّ ما إن أنتما الصّادقا هوًى   إذَا خِفْتُما فيه عَذُولاً وواشِيا[٨]

وقوله :

٨٩ ـ أبَنِي كُلَيْبٍ إنّ عَمّيّ اللّذَا   قَتلاَ الملوك، وفَكّكَا الأَغْلاَلا [٩]

وقوله :

٩٠ ـ   * هُما اللّتَا لو ولَدَتْ تميمُ[١٠] *

قال الفرّاء : صارت الصّلة عوضاً عن النون، وهم يحذفون مِمّا طال في كلامهم. وذهب المبرّد إلى أن ذلك خاصٌّ باللّذان واللتان لطول الاسم[١١] .ولأنه لم يحفظ

---

(١) الحج ٣٥ .   (٢) المائدة ١ .

(٣) لتأبط شرا في الحماسة بشرح المرزوقي ٨٩ والخزانة ، والعيني ، والمغني . ويروى : « والقتل بالحر أجدر » .

(٤) ط : « بإثنا عشر » . تحريف .   (٥) ب : « واثنتا عشرة » . تحريف .

(٦) أ : « وهذاديك » . تحريف . والهذ : سرعة القطع ، وهذاذيك : أي قطعاً بعد قطع .

(٧) أ : « أو ماثني » .

(٨) استشهد به على حذف نون المثنى تقصيراً من صلة الألف واللام ، فالصادقا ، أصله : الصادقان

(٩) قاله الأخطل من قصيدة يفتخر فيها بقومه ويهجو جريراً . وفي ب : « قتل الملوك » تحريف .

(١٠) نسب إلى الأخطل . وقال البغداديّ : فتشت ديوانه فلم أجده فيه ، وبعده :

* لقيل فخر لهم صميم *

(١١) ط : « بطول الاسم » .



حذف النون في صلة الألف واللام من لسان العرب . في المثنى . والبيت المصدّر بــه يحتمل أن يكون الحذف فيه للإضافة. قال أبو حيّان: لكنه قد سمع في الجمع ، وقياس المثنى على الجمع قياس [1] جليّ . قال :

٩١ — * الحافِظو عَوْرةَ العشيرة، لا [2] *

وقال :

٩٢ — * وخَيْرُ الطّالبي التِّرّة الغَشُومُ [3] *

بنصب « عورة » و « التّرة[4] » . وخرّج عليه: « والمُقِيمي الصّلاة[5] » بالنصب. ومثل ابن مالك لحذفها [6] من جمع الذي بقوله :

٩٣ — إن الذّي حانت بِفَلْجٍ دِماؤُهُم هُمُ القَوْمُ كلُّ القوم ياأمَّ خالِدِ[7]

أي الذين ، وقدح فيه باحتمال أنه أراد الجمع على حدّ قوله تعالى : « كَمَثَلِ الّذِي اسْتوقد [8] » إلى أن قال: «بِنُورِهم» . وحذفها فيما عدا ذلك ضرورة كقوله[9] :

---

(١) « قياس » ساقطة من ط .

(٢) ط : « قال الحافظ وعورة » ، صوابه في أ ، ب . وعجزه :

* يأتيهم من ورائنا وكَفُ *

والبيت لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي .

(٣) أ : « نصبر » موضع : « وخير » . تحريف . وفي ط : « الشره » بالشين تحريف كذلك .
والبيت لعبد الرحمن بن زيد العدوي ، وصدره :

* غشوم حين ينقذ مستفاد *

(٤) ط : « والشره » تحريف . (٥) الحج ٣٥ .

(٦) ب ، ط : « حذفها » .

(٧) قيل : البيت للأشهب بن رميلة ، وقيل : لِالحريث بن محفض يرثي بها قومه .
وفلج : اسم موضع ، وقد رسم في ط : « بلفح » تحريف . وقد أشار إليه صاحب الدرر ١ : ٥٢٤ .

(٨) البقرة ١٧ . (٩) أ « كقولهم » .



٩٤ ــ أقولُ لِصاحبي لمّا بـدَالِـي مَعالِمُ منهما، وهمانَجِيّا[٥٠][١]

أي نجيان . وقوله :

٩٥ ــ * لو كنْتُم منجِدي حين استَعَنْتُكُمُ [٢] *

وجوزه الكسائي في السَّعة، فيجوز عنده قام الزيدا بغير نون قال أبو حيّان : ويشهد له ماسمع : بيضك ثنتا ، وبيضي مائتا [٣] أيْ : ثنتان ، ومائتان . قال : وينبغي أن يقيد مذهبه [٤] بأن لا يؤدي إلى الإلباس في المفرد [٥] ، كما في هذان ، وهاتان . ومِمّا[٦] تخرّج على رأي الكسائي في الجمع قراءة : « غـير معجزي اللهَ [٧] » . و« لَذَائِقو العذابَ [٨] » بالنصب . وذهب الأخفش وهشام إلى أنّها تحذف للطافة الضمير في نحو: ضاربك ، وإنه[٩] منصوب المحلّ، لأن موجب النصب المفعولية، وهي محققة، وموجب الجرّ الإضافة ، وهي غير محقّقة، إذ لا دليل عليها إلاّ حذف النون. ولحذفها سبب آخر غير الإضافة، وهو صون الضمير المتّصل عن وقوعه منفصلاً . والذي قاله سيبويه والمحقّقون ، إنه في محل جرّ بالإضافة .

* * *

(ص) : وما سمّي به من مثنّى وجمع على حالهِ كالبَحْرَيْن ، وعلِّيِّين . وقد يجري المثنى كَسَلْمَان،والجمع كغِسْلِين،أوهَارُون. أو يلزم الواو ، وفتح النون مالم يجاوزا [١٠] سبعة .

---

(١) ليس للبيت قائل معروف .

(٢) ب : « استغثتكم » بالغين والثاء .

وعجزه :

* لم يقدموا ساعداً مني ولا عضدا *

والبيت قائله مجهول .

(٣) أ : « بيضي ثنتا ، وبيضك مائتا » .

(٤) أ : « أن لا يقيد مذهبه » .

(٥) أ : « بالمفرد » .

(٦) أ ، ط : « وفيما » .

(٧) التوبة ٣ .

(٨) الصافات ٣٨ .

(٩) أ ، ب : « وأن الضمير منصوب » .

(١٠) أ : « ما لم يجاوز » .

(ش) : إذا سمّي بالمثنى والجمع فهو باقٍ على ما كان عليه قبل التسمية من الإعراب بالألف ، والواو ، والياء كالبَحْرين، أصله : تثنية بحر ،ثم جعل علماً لبلد ونحو[1] : ورنكتيـنْ، وكتابيْن علَم موضع ، وعِلِّيين، أصله: جمع عِلّيّ[2] ثم سمّي به أعلى الجنة ، قال تعالى: « لفي عِلِّيين . وما أدراك ما عِلِّيّون [3] » . وكذا صَرِيفُون[4] ، وصِفِّون ، ونَصِيبُون [5] ، وقِنَّسْرُون[6] ، وبِيرُون [7] ودارون [8] ، وفلسطون، كلها أعلام أماكن منقولة من الجمع ، فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء . قال زيد بن عديّ :

٩٦ ـ تركْنَا أخا بكر يَنُوءِ بِصَدره بِصِفِّينَ مخضوبَ الجُيوبِ من الدّم[9]

وفي الأثر[10] : شهدت صِفّين[11] ، وبئست[12] صِفُّون. هذه اللغة الفصحى فيهما. وفي المثنى لغة أخرى ، وهي إجراؤه كعِمرانَ وسَلْمَان في التزام الألف ، وإعرابه على النون إعراب ما لا ينصرف .

وفي الجمع لغات أخرى : أحدها : أن يجعل كغِسْلين في التزام الياء، وجعل الإعراب في النون مصروفاً [13] .

---

(١) ط : « نحو » من دون واو .
(٢) عِلِّيّ بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ووزنه : فِعّيل من العلوّ . وعلّيون : أمكنة في السماء السابعة إليها يصعد بأرواح المؤمنين .
(٣) المطففون : ١٨ ، ١٩ .
(٤) صريفون : قرية كبيرة قرب عُكْبراء .
(٥) نصيبون : بلدة قاعدة ديار ربيعة .
(٦) مدينة بينها وبين حلب مرحلة، ولم يبق منها إلا خان تنزله القوافل . وقد ضبطها ياقوت بكسر الأول وفتح ثانيه وتشديده ، ثم سين مهملة .
(٧) بيرون من قرى حمص .
(٨) دارون : موضع بالشام .
(٩) لزيد بن عدي بن زيد العبادي ، كما في الدرر ١ : ٢٤ .
(١٠) في ط : « وفي الحديث » تحريف ، لأن القائل شقيق بن سلمة ، أبو وائل ، والتصويب من أ ، ب .
(١١) « شهدت صفين » ساقطة من أ .
(١٢) أ : « بئس صفون » .
(١٣) أ ، ب « متصرفا » .

الثانية : أن يجعل كهارون [١] في التزام الواو ، وجعل الإعراب على النون غير مصروف [٢] ، للعلميّة وشبه العجمة .

الثالثة : التزام الواو وفتح النون مطلقاً .

وجعل المثنى كسلمان والجمع كغسلين أو هارون مشروط بأن لا يجاوزا [٣] سبعة أحرف ، فإن جاوزاها لم يعربا بالحركات [٤] .

* * *

(ص) : مسألة : قد يوضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر . وقاسه الكوفيون ، وابن مالك : بلا لَبْس [٥] . والجمهور : الجمع في نحو : رؤوس الكبشين بشرط إضافته إلى مثنىّ لفظاً أو نيّة ، فإن فرّق متضمّناهُما فخلاف .

(ش) : الأصل في كلام العرب دلالة كلّ لفظ على ما وضع له ، فيدل المفرد على المفرد ، والمثنىّ على اثنين ، والجمع على جمع ، وقد يخرج عن هذا الأصل وذلك قسمان : مسموع ومقيس .

فالأول : ما ليس جزءاً مما أضيف إليه ، سمع : ضعْ رِحالهما ، يريدون اثنين [٦] . ودينار كم [٧] مختلفة ، أي دنانير كم ، وعيناه حسنة ، أي حسنتان ، وقال امرؤ القيس :

٩٧ — * بها العيْنانِ تَنْهَلُ [٨] *

أي تَنْهَلاّن [٩]

وقال الآخر :

---

(١) أ : « كعشرون » .
(٢) أ : « غير منصرف » .
(٣) أ : « بأن لا يجاوز » .
(٤) أ : « فإن جاوزها لم يعرب بالحركات » .
(٥) « وقاسه الكوفيون وابن مالك بلا ليس » ساقطة من أ .
(٦) ط : « يريد في اثنين » تحريف .
(٧) أ : « ودينار » تحريف.
(٨) أ : « تبتهل » ، تحريف . وقبله :
* لمن زحلوفة زلّ .
(٩) أ : « تبتهلان » ، تحريف .

٩٨ – إذا ذكرتْ عينيِ الزّمانَ الذي مضى بصحراء فَلْجٍ ظَلَّتا تَكِفَانِ [١]

أي عيناي . وقال :

٩٩ – * كُلُوا في بعض بَطْنِكم تَعِفُّوا [٢] *

أي بطونكم .

وقال :

١٠٠ – * لأَطْعَمْتَ العِراقَ ورَافِدَيْهِ [٣] *

أي : رافده ، لأن العراق ليس له إلا رافد [٤] واحد . ومنه : لبّيْك وإخوته ، فإنه لفظ مثنى وضع موضع الجمع ، قالوا : شابت مفارقه وليس له إلا مَفْرِق واحد ، وعظيم المناكب ، وغليظ الحواجب والوجنات والمرافق [٥] ، وعظيمة الأوراك ، فكل هذا مسموع لا يقاس عليه [٦] . وقاسه الكوفيون [٧] ، وابن مالك إذا أمن اللبس [٨] . وهو ماشٍ على قاعدة الكوفيّين من القياس على الشاذّ والنّادر . قال أبو حيّان : ولو قيس شيء من هذا لالتبست الدّلالات واختلطت [٩] الموضوعات .

والثاني : ما أضيف إلى متضمّنه وهو مثنىّ لفظاً نحو : قطعت رؤوس الكبشين ، أي رأسيهما . أو معنىً نحو :

---

(١) قائله مجهول .

(٢) لم يعرف قائله ، وعجزه :

* فإن زمانكم زمن خميص *

(٣) منسوب إلى الفرزدق من جملة أبيات يهجو بها عمر بن هبيرة . وعجزه :

* فزاريا أحذ يد القميص *

والأحذ: الخفيف ، وإنما نسبه بالخفة في يده إلى السرقة .

(٤) أ : « مرفد » ، ب : « مراقد » . (٥) أ : « والموافق » تحريف .

(٦) « عليه » ساقطة من أ .

(٧) موضع « الكوفيون » في أ بياض كتب وسطه : « ظ » .

(٨) ب : « اللبسين » تحريف .

(٩) ط : « أو اختلطت » .



١٠١ — * كفَاغِرَي الأفواه عند عَرِين (١) *

أي كأسدين فاغرين أفواههما (٢) عند عرينهما ، فإن مثل ذلك ورد فيه الجمع — والإفراد [٥١] ، والتثنية .

فمن الأول : قوله تعالى: « قد صَغَتْ قلُوبُكُما (٣) » . وقرأ (٤) ابن مسعود : « والسّارِقُ والسّارِقةُ فاقْطَعُوا أَيْمَانَهُما (٥) » .

ومن الإفراد : قراءة الحسن : « بدت لهما سوءَتهما (٦) » . ومن التثنية (٧) : قراءة الجمهور « سوآتهما » فطرد ابن مالك قياس الجمع والإفراد أيضاً ، لفهم المعنى .

وخصّ الجمهور القياس بالجمع ، وقصروا الإفراد على ما ورد . وإنما وافق الجمهور على قياس الجمع كراهة اجتماع تثنيتين مع فهم المعنى ، ولذلك شرط ألاّ يكون لكلٍّ واحدٍ من المضاف إليه إلاّ شيء واحد ، لأنه إن كان له أكثر التبس ، فلا يجوز في : قطعتُ أذني الزيدَين الإتيان بالجمع ولا الإفراد للإلباس (٨) ، ومن أمثلة ذلك (٩) :

١٠٢ — * حمامَةَ بطنِ الوادِيَيْن ترنّمي (١٠) *

أي بطنَيْ .

١٠٣ — * بما في فؤادَيْنا من الهمّ والهوى (١١) *

---

(١) قائله مجهول ، وصدره :

* رأيت بني البكريّ في حومة الوغى *

(٢) ب : «كأسدين ، وعزمين » ، وكلمة : « أفواههما » ساقطة من أ .

(٣) كذا في النسخ الثلاث : «قد» بدون فاء، وهو وجه جائز في الاقتباس من القرآن الكريم. التحريم ٤.

(٤) أ ، ب : « وقراءة » . (٥) المائدة : ٣٨ . (٦) الأعراف ٢٢ .

(٧) كذا في جميع النسخ . وليست قراءة الجمهور التالية بالجمع مثالا للتثنية .

(٨) أ : « والإفراد للالتباس » .

(٩) أ : « ومن أمثلته » مع سقوط كلمة : « ذلك » .

(١٠) لتوبة بن الحمير ، وعجزه :

* سقاك من الغر الغوادي مطيرها *

(١١) للفرزدق في ديوانه ٥٥٤ ، وعجزه :

* فيجبر مُنهاض الفؤاد المشعف *



١٠٤ — * إذا كان قلبانا بنا يجفان [١] *

١٠٥ — * ظهراهما مِثْلُ ظهور التُّرسَيْن [٢] *

١٠٦ — * هما نَفَثَا في فيّ من فمويْهما [٣] *

١٠٧ — * فتخالسا نَفْسَيْهِما بنوافذٍ [٤] *

فإن فرّق متضمّناهما ، كقوله تعالى : « على لسانِ داودَ وعيسى بنِ مريم [٥] » فقال ابن مالك أيضاً بقياس الجمع والإفراد ، وخالفه أبو حيان لأن الجمع إنما قيس هناك كراهة اجتماع تثنيتين ، وقد زالت بتفريق المتضمّنين [٦] ، قال : فالذي [٧] يقتضيه النظر الاقتصار على التثنية . وإن ورد جمع [٨] ، أو إفراد اقْتُصِر فيه على مورد السماع .

قال : وأمّا الآية فليس المراد فيها باللسان الجارحة ، بل الكلام أو الرسالة ، فليس جزءاً من داود ولا من عيسى :

---

(١) قال الشنقيطي : أظنه لعروة بن حزام أو لكعب صاحب ميلاء . وصدره :
* نذود بذكر الله عنا من السُّرى *
« بنا يجفان » سقطت من أ .

(٢) من شواهد سيبويه ، استشهد به مرتين ، فنسبه في إحداهما إلى خطام المجاشعي ، وفي الأخرى إلى هميان بن قحافة . وابن يعيش والبغدادي نسباه إلى خطام المجاشعي . وفي أ : «لظهيراهما» تحريف .

(٣) للفرزدق ، وعجزه :
* على النّابح العاوي أشدّ رجام *
وفي أ : « في القيافي حس من فمويهما » تحريف .

(٤) لأبي ذؤيب الهذلي . وفي أ : « فتجانسا فنسبتهما بنوافر » تحريف . ونوافذ جمع نافذة : وهي الطعنة تنفذ حتى يكون لها رأسان .

(٥) المائدة ٧٨ .

(٦) أ : « التضمين » .

(٧) أ : « والذي » .

(٨) أ : « الجمع » .

الباب السادس: المضارع المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة...

(ص) : السادس : المضارع المتصل به ألف اثنين أو واو جمع [1] أو ياء مخاطبة ، فبالنّون [2] رفعاً ، وحذفها نصباً وجزماً [3] وحذفت رفعاً نثراً ونظماً ، وعليه : « لا تدخلوا الجنّة حتى تؤمنوا » .

وقد تفتح وتضمّ [4] مع الألف . وإذا اجتمعت مع الوقاية جاز الفك والإدغام والحذف . والأصح أنها المحذوفة . وقيل : الإعراب بالواو ، والألف ، والياء . وقيل : النون دليل . وقيل : الإعراب فيها .

(ش) : الباب السادس من أبواب النيابة : المضارع إذا اتصل به ألف اثنين علامة كانتْ ، كيقومانِ الزيدان ، أو ضميراً كالزيدان يقومان . أو واو جمع كذلك ، كيقومون الزيدون ، والزيدون يقومون، أو ياء مخاطبة كتقومين يا هند ، فإنه يرفع بالنون كما مثلنا[5] ، وينصب ويجزم بحذفها نحو : « فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا ، ولن تَفْعَلُوا[6] » . وحمل النّصب هنا على الجزم، كما حمل على الجر في المثنى والجمع. هذا مذهب الجمهور.

وقيل : إن الإعراب بالألف والواو والياء ، كما أنّها في المثنى والجمع السّالم كذلك.

---

(١) أ : « جماعة » . (٢) أ : « فالنون » .

(٣) « نصباً وجزماً » ساقطة من ط . ب : « وحذفها رفعاً » تحريف .

(٤) ب : « وقد تفتح ويضم » وفي ط : « يفتح ويضم » والوجه ما أثبتنا من أ .

(٥) أ : « فإنه يرفع كما مثّلنا » وسقط من ب . « كما مثّلنا » . (٦) البقرة ٢٤ .



وردّه صاحب (البسيط) بأنه لو كان كذلك لثبتت النون في الأحوال الثلاثة .

وقيل : الإعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها ، وعليه الأخفش والسّهيلي . وردّه ابن مالك بعدم الحاجة إلى ذلك مع صلاحية النّون له .

وقيل : إنها معربة ، ولا حرف إعراب فيها ، وعليه الفارسيّ قال : لأنه لا جائز أن يكون حرف الإعراب النون لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح ، ولا الضمير لأنه الفاعل ، ولأنه ليس في آخر الكلمة ، ولا ما قبله من اللاّمات لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر من ضمٍّ وفتح وكسر ، وحروف الإعراب لا يلزم الحركة ، فلم يبق إلا أن تكون معربةً ، ولا حرف إعراب فيها [١] .

قال أبو حيّان : وبين هذا القوْل وقولِ الأخفش مناسبة ، إلاّ أن الأخفش يقول : إن الإعراب فيها مقدّر ، فهو أشبه . وورد حذفُ هذه النون حالـةَ الرّفع في النثر والنظم قرئَ : « ساحران تَظّاهرا [٢] » . وفي الصحيح : « لا تدخلوا الجنّةَ حتّى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تَحابّوا » . وقال الشاعر :

١٠٨ أبيتُ أَسْرِي ، وتبيتي تَدلُكِي وَجْهَكِ بالعنبر والمسك الذّكي [٣]

ولا يقاس على شيء من ذلك في الاختيار .

والأصل في هذه النون السكون ، وإنما حرّكت لالتقاء الساكنين ، فكسرت بعد الألف على أصله ، وفتحت بعد الواو والياء طلباً للخفة ، لا ستثقال الكسر بَعْدَها [٤] . وقيل : تشبيهاً للأول [٥] بالمثنى ، والثاني بالجمع . وقد تفتح بعد الألف أيضاً ، قرئَ :

(١) ط : « وفيها » بالواو .

(٢) القصص ٤٨ . وفي النسخ الثلاث : « ساحران تظاهرا » ، وهذه القراءة ليست مرادة هنا ، وإنما القراءة المرادة هي : « قالوا ساحران تظّاهرا » بإدغام التاء في الظاء ، وحذف النون . انظر : حاشية الصبان ١ : ٩٧ .

(٣) في النسخ الثلاث بالزاي : « الزكي » تحريف . والرجز مجهول القائل .

(٤) « طلباً » ساقطة من أ ، و « للخفة » ساقطة من ب . ط . وفي أ : « للاستثقال الكسر » وفي ط « لاشتغال الكسر » .

(٥) ط : « للأولى » .



« أَتَعِدانَنِي أن أُخْرَجَ [١] » بفتح النون ، وقد تضم معها أيضاً ، ذكره ابن فَلاح في (مغنيه [٢]) ، واستدلّ بما قُرِئَ شاذّاً : « طعامٌ تُرْزَقَانُه [٣] » بضم النّون . وإذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز الفكّ نحو: «أتعدانني»، والإدغام والحذف، وقرئ بهما [٤] : « أتحاجونّي » [٥] . واختلف في المحذوف حينئذ [٦] فمذهب سيبويه : أنّها نون الرفع ، ورجحه ابن [٥٢] مالك لأنها قد تحذف بلا سبب ، ولم يعهد ذلك في نون الوقاية ، وحذف ما عهد حذفه أولى ، ولأنها نائبة عن الضمة . وقد عهد حذفها تخفيفاً في نحو :

« إن الله يأمرْكم [٧] » ، « وما يُشْعِرْكُم [٨] » في قراءة من يسكن [٩] ،ولأنها جزء كلمة ، ونون الوقاية كلمة ، وحذف الجزء أسهل ، ولأنه لا يحتاج إلى حذف آخر للجازم والناصب ، ولا تغيير ثانٍ بكسرها بعد الواو والياء ، ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتيج إلى الأمْرَيْن . وذهب أكثر المتأخرين إلى أن المحذوف نون الوقاية ، وعليه الأخفش الأوسط ، والصغير [١٠] ، والمبرد ، وأبو علي ، وابن جني ، لأنها لاتدل على إعراب ، فكانت أولى بالحذف ، ولأنها إنما جيء بها لتقيَ الفعل من الكسر ، وقد أمكن ذلك بنون الرفع ، فكان حذفها أولى . ولأنها دخلت لغير عامل ، ونون الرفع دخلت لعامل، فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا أثر [١١] مع إمكانه المقدّر كالموجود [١٢] .

---

(١) الأحقاف ١٧ .
(٢) سبق ذكره ص ٣٦ .
(٣) يوسف ٣٧ . وكلمة : « طعام » ساقطة من أ .
(٤) « بهما » ساقطة من أ ، ط .
(٥) الأنعام ٨٠ .
(٦) « حينئذ » ساقطة من ط .
(٧) البقرة ٦٧ .
(٨) الأنعام ١٠٩ .
(٩) أ ، ب « من سكن » .
(١٠) علي بن سليمان ، أبو الحسن الأخفش ، قرأ على ثعلب والمبرد . من تصانيفه : شرح سيبويه . توفي ٣١٥ .
(١١) ط : « ولا أثر »
(١٢) أ : « مع إمكانه المقدّر كالموجود » ساقطة من أ . « المقدّر كالموجود » ساقطة من ب .



السابع

الفعل المضارع المعتل الآخر

(ص) : السابع : المضارع المعتل ، وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء ، فيحذف آخره جزماً ، والحذف بالجازم. وقال أبو حيّان: التحقيق عنده، وتسكين ما قبله ضرورة وكذا بقاؤه . وقيل : سائغ [١] كحذفه دونه . وإذا بقي فالمحذوف الحركات الظاهرة. وقيل المقدرة . وقيل : الباقي إشباع . ويسهّل ما آخره همزة ، وإبداله ليناً محضاً ضعيف ، ولا يجوز حذفه خلافاً لابن عصفور .

(ش) : الباب السابع من أبواب النيابة : الفعل المضارع المعتل :

وهو ما آخره ألف كيَخْشَى ، أو واو كيغزو ، أو ياء كيرمي ، فإنه يجزم بحذف حرف العلّة نيابة عن السكون .

قال [٢] ابن مالك : وإنّما حَذف الجازم هذه الحروف لأنها عاقبت الضمة ، فأجريت في الحذف مجرى ما عاقبته .

وقال أبو حيّان : التحقيق أن هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم ، لأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع ، وهذه الحروف ليست علامة ، بل العلامة ضمّة مقدرة ، ولأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة ، وهذه الحروف منها ، لأنها أصليّة أو منقلبة عن أصل والجازم لا يحذف الأصلي ولا المنقلب عنه . فالقياس أنّ الجازم حذف الضمة المقدّرة ، ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع [٣] —لو بقيت— لاتّحاد الصورة .

ويجوز في الشعر تسكين ما قبل هذه الحروف بعد حذفها تشبيهاً بما لم يحذف منه شيء كقوله :

---

(١) هذا ما في ب . وفي أ : « شائع » وفي ط : « سابع » ، وهذه محرّفة .

(٢) أ : « وقال » .

(٣) أ : « المرفوع بالمجزوم » .



١٠٩ — * ومَنْ يتّقْ ، فإنّ اللهَ مَعَهُ [١] *

وورد إبقاء هذه الحروف مع الجازم كقوله :

١١٠ — * ولاَ ترَضّاها ولا تَمَلّقِ [٢] *

١١١ — * لم تهجو ولَمْ تَدَعِ [٣] *

١١٢ — * ألم يأتيك والأنباء تَنْمى [٤] *

فالجمهور على أنه مختص بالضّرورة ، وقال بعضهم : إنه يجوز في سعة الكلام ، وإنه لغة لبعض العرب ، وخرّج عليه قراءة « لا تخفْ درَكاً ولا تخشى [٥] » . « إنه من يتّقِي ويَصْبِرْ [٦] »

ثم اختلف حينئذ ، ما الذي حذفه الجازم ؟ فقيل : الضمة الظاهرة لورودها — كما سيأتي . وقيل : حذف المقدّرة .

---

(١) عجزه :

* ورزق الله مؤتاب وغاد *

المؤتاب : اسم فاعل من ائتاب : افتعل من الأوب . والغادي : اسم فاعل من غدا يغدو .
وكلمة : « معه » ساقطة من أ .

(٢) لرؤبة ، وقبله :

* إذا العجوز غضبت فطلّق *

(٣) جزء من عجز بيت هو :

هجوت زبان ثم جئت معتذراً من هجو زبّان . . . . . .

(٤) لقيس بن زهير ، وعجزه :

* بما لاقت لبون بني زياد *

(٥) طه : ٧٧ . هي قراءة حمزة ، فإنه قرأ بالجزم على طريق النهي . قال ابن خالويه : « فإن قيل : فما حجة حمزة من إثبات الياء في : « تخشى » ، وحذفها علم الجزم ؟ فقل له : في ذلك وجهان :
أحدهما : أنه استأنف « ولا يخشى » ولم يعطفه على أول الكلام ، فكانت لا فيه بمعنى ليس .
والوجه الآخر : أنه لما طرح الياء أشبع فتحة الشين ، فصارت ألفاً ليوافق رءوس الآي التي قبلها ألف » . انظر الحجة ٢٢٠ .

(٦) يوسف ٩٠ .



قال أبو حيان : وفائدة الخلاف تظهر في الألف ، فمن قال : حذف الظاهرة لم يُجِزْ إقرار الألف ، لأنه لا ضمة فيها ظاهرة. ومن قال : المقدّرة، أجاز إقرارها ، ويشهد له : « ولا ترضّاها » . والأوّل : تأوّله على الحال ، أو الاستئناف .

وذهب آخرون : إلى أن الجازم حذف الحروف التي هي لامات ، وأنّ الحروف الموجودة ليست لامات الكلمة، بل حروف إشباع تولّدت عن الحركات التي قَبْلَها .

ويجوز في الضرورة أيضاً حذف الحروف لغير جازم .

والمهموز من الأفعال ، كيقرأ ، ويقرئ ، ويوْضُؤ [١] ، يجوز تسهيل همزه . ونصّ [٢] سيبويه وغيره كالفارسيّ ، وابن جنيّ، على أنه لا يجوز إبداله ليناً محضاً إلاّ في الضّرورة .

قال الخضراوي : وما حكى الأخفش من: قريت، وتوضيت ، ورفوت [٣] لغة ضعيفة ، فإذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يجز حذف الآخر له [٤] ، لأن حكمه حكم الصحيح [٥] ويقدر [٦] حذف الجازم الضمة من الهمزة . قال :

١١٣ عجبت من ليلاك وانتيابها [٧]
من حيث زارتني ولم أورا [٨] بها [٩]

أي ، ولم أورأ [١٠] أي لم أشعر بها ورائي [١١] .

---

(١) أ : « ويوضأ » ب : « وتوضوا » . وط : « يوضو » . والصواب ما ذكرناه ، يقال : وضُو يَوْضُؤُ كيكرُمُ .

(٢) أ : « نصّ » من دون واو .

(٣) ط : « ورقوت » ، بالقاف تحريف . وإنما هي : رَفَوْتُ « بالفاء ، وأصلها : رفأ » .

(٤) « له » ساقطة من أ ، ط .

(٥) أ : « لأن له حكم » .

(٦) ط : « يقدر » بدون واو .

(٧) أ ، ط : « وإتيانها » تحريف .

(٨) ط : « ولم أودا بها » بالدال ، تحريف .

(٩) قال الأعلم : الشاهد في تخفيف الهمزة من قوله : « أورأ » ومعنى : « لم أورأبها » لم أعلم بها . والانتياب : القصد : وليس للبيت قائل معروف .

(١٠) أ : « ولم أواري بها » وط : « ولم أدر » وكلاهما تحريف .

(١١) ط : « داري » ، تحريف .



وأجاز ابن عصفور : حذفه إعطاء له حكم المعتّل الأصلي ، كقوله (١) :

١١٤ — * وإلاّ يُبْدَ بالظُّلم يَظْلِمِ (٢) *

وأجيب بأنه ضرورة (٣) ، أو على لغة بَدَا يَبْدَا ، كبَقَى يَبْقَى .

خاتمة في الإعرابِ المقدّر

(ص) : خاتمة : تقدر الحركات في المضاف للياء ، وقيل : لا تقدر الكسرة . والحرف المدغم . والمحكي على الأصح . [٥٣] والمقصور ، فإن لم ينصرف لم تقدّر الكسرة ، خلافاً لابن فلاح ، وفي نحو : يخشى .

(ش) : ذكرت في هذه الخاتمة الإعراب المقدّر ، وذلك أربعة أنواع :

الاول : ما يقدّر فيه الحركات كُلها ، وذلك خمسة أشياء :

الاول : المضاف لياء المتكلّم فتقدر فيه الضّمّة والفتحة على الحرف الذي يليه الياء ، وأما الكسرة فقيل : لا تقدّر ، والكسرة الموجودة قبل الياء هي حركة الإعراب ، اكتفى بها في المناسبة . وقيل : تقدّر أيضاً ، وهذه حركة المناسبة لوجودها في سائر الأحوال ، واستحقاق الاسم لها قبل التركيب .

الثاني : الحرف المسكّن للإدغام نحو : « وقتلْ داودُ جالوت (٤) » « وترى النّاسْ سُكَارى (٥) » . « والعادياتْ ضَبْحاً (٦) » ذكره أبو حيان في (شرح التسهيل) .

الثالث : المحكّي في نحو : مَنْ زيداً ؟ لمن قال : ضربتُ زيداً . ومَن زيدٌ ؟ لمن

(١) ب : « وكقوله » ط : «ولقوله» : صوابهما في أ .

(٢) جزء من عجز بيت لزهير في معلقته :

جرئٌ حتى يظلم يعاقب بظلمه سريعاً ، وإلاّ يبد بالظلم يظلم

(٣) « وأجيب بأنه ضرورة » ساقطة من أ .

(٤) البقرة ٢٥١ . (٥) الحج ٢ . (٦) العاديات ١



قال : قام زيد . ومَنْ زيدٍ لمن قال : مررت بزيدٍ على رأي البصريين. وعلى الأصحّ عندهم في حالة الرفع أنها حركة حكاية الإعراب .

الرابع : الاسم[1] المقصور — وسيأتي في بابه — لتعذّر تحريك الألف. فإن كان غير منصرف قدر في حالة الجر الفتحة على بابه . وقال ابن فلاح اليمني : تقدّر الكسرة ، لأنها إنما امتنعت في غير المنصرف للثقل ، ولا ثقل مع التقدير .

الخامس : المضارع الذي آخره ألف ، كيخشى ، لما ذكر في المقصور

* * *

(ص) : والضمّة والكسرة في المنقوص ، وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تِلْو كسرة . وتقدير فتحة ضرورة ، خلافاً لابي حاتم[2] في غير المنون إلاّ معدي كرب على الأجود، وكذا ظهورهما . وتقدر في ياء جوارٍ المحذوفة .

(ش) : النوع الثاني : ما يقدر فيه حركتان فقط : الضمة والكسرة وذلك المنقوص . وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة كالقاضي ، والدّاعي ، بخلاف نحو كرسيّ لتشديدها، وما جرّه أو نصبه بالياء ، لعدم لزومها ، وظَبْي ورَمْي لسكون ما قبلها، وعلّة التقدير الاستثقال ، ولذا ظهرت الفتحة ، لِخفّتها على الياء وقد تقدّر أيضاً ولكن في الضّرورة ، كقوله :

١١٥— * وكسوتَ عارِي لحمه فتَرَكْتَهُ[3] *

وقوله

١١٦— * ولو أن واشٍ باليمامة دَارُه[4] *

---

(١) « الاسم » ساقطة من أ ، ب .

(٢) سبق ذكره ص ٨٤ .

(٣) البيت قائله غير معروف ، وعجزه :

* جذلاً يسحّب ذيله ورداءه *

وفي ب ، ط : « عار لحمه » وفي أ : « وكسرت عار لحمه » ، كله تحريف .

(٤) وفي أ ، ب : « بالمدينة » . وقائله مجهول ، وعجزه :

* وداري بأعلى حَضْرموت اهتدى ليا *

وقوله

١١٧ ــ ٭ كأن أيديهِن بالقاع القرِق [١] ٭

وأجازه أبو حاتم السّجستاني في الاختيار . وقال: إنه لغة فصيحة. وخرّج عليه قراءة « مِنْ أَوسَطِ ما تُطْعِمُون أَهَالِيكم [٢] » بسكون الياء. نَعَمْ ما أعرب من مركّب إعراب متضايفيْن ، وآخر أوّلهما ياء نحو : رأيت معدي كربَ ، ونزلت قالي قلا ، فإنه يقدّر في آخر الأول الفتحة حالة النصب بلا خلاف ، استصحاباً لحكمها حالة البناء ، وحالة [٣] منع الصرف .

وقولي « على الأجود » أي إذا أُجْرِيَ على الأجود ، أي من أحواله الثلاثة ، وهي حالة الإضافة ، ومقابلها البناء، ومنعُ الصّرف، وليس راجعاً للتقدير .

ومن الضرورة أيضاً ظهور الضمة والكسرة في ياء المنقوص ، كقوله :

١١٨ ــ ٭خبيثُ الثّرى كابِيُ الأزندِ [٤] ٭

وقوله

١١٩ ــ ٭ تُدْلي بهن دواليُ الزّراع [٥] ٭

---

(١) نسبه بعضهم لرؤبه ، وبعده :

٭ أيدي جَوارٍ يتعاطيْن الورِق ٭

والضمير في : « أيديهن » للإبل . والقـاع : هو المكان المستوي . والقـَرِق بفتح القاف وكسر الراء : الأملس . وقيل : الخشن الذي فيه الحصى .

(٢) المائدة ٨٩ .

(٣) أ ، ب : « وعلة » .

(٤) لجرير ، ديوانه ١٢٩ . وصدره :

٭ وعرق الفرزدق شر العروق ٭

ويعني بخبيث الثرى : أنه خبيث الأصل . وكابي الأزنِد من كبا الزند : إذا لم تخرج ناره . والزند : هو العود الذي تقدح به النار .

(٥) في الدرر ١ : ٣٠ ذكر أنه لم يعرف قائله ولا تتمته ، ثم عاد فاستدرك في آخر الجزء الأول ص ٢١٤ فقال ما نصه « وفي ص ٣٠ س ٣ شطر بيت ، وكله هكذا :

وكـأن بين الخيـل في حافـاتـه ترمي بهـن دواليُ الـزراع

وفي أ : « ترمي بهن زوالي والذراع » ، تحريف . وفي ب : « ترمي ببرد والي الزراع » ، تحريف أيضاً . وفي ط : « تدلي » مكان : « ترمي » .

وقوله :

١٢٠ — *لا بارك الله في الغواني هَلْ (١) *

وقوله :

١٢١ — *ولم يختضب سُمْرُ العَوالي بالدّم (٢) *

* * *

(ص) : والضّمة في نحو : يغزو ، ويرمي ، وظهورهَا وتقدير الفتحة ضرورة أوشاذّ . وأجاز الفراء في نحو يحيى — نقل حركة (٣) الياء وإدغامها فتظهر (٤) .

(ش) : النوع الثالث : ما يقدّر فيه حركة واحدة ، وهي الضمة ، وذلك المضارع الذي آخره واو ، أو ياء ، لثقلها عليهما ، ولخفة الفتحة علَيْهما ظهرت ، وخلاف ذلك ضرورة ، أوشاذّ لا يقاس عليه . كقوله في ظهور الضمة :

١٢٢ — *تساويُ عَنْزي غيرَ خمس دراهِمِ (٥) *

وقوله :

١٢٣ — * إذا قلت علّ القلب يَسْلُوُ قُيِّضَتْ (٦) *

وقوله في تقدير الفتحة :

١٢٤ — كَيْ لِتَقْضِيني رُقَيَّة ما وَعَدتْني غير مُخْتلِسِ (٧)

وقوله :

(١) لابن قيس الرقيات في ديوانه ٣ . وعجزه :

* يبيّن إلا لهن مُطَّلَب *

(٢) قائله مجهول ، ولم نقف على تتمته . (٣) « نقل » سقطت من أ .

(٤) أي الحركة ، وفي ط : « فيظهر » ، بالياء ، تحريف .

(٥) لرجل من الأعراب يمدح عبدالله بن العباس رضي الله عنهما في قصة معروفة .
وفي أ ، ب : « يساوي » بالياء ، صوابه في ط . وصدر البيت :

* فعوضني عنها غناي ولم تكن *

(٦) قائله مجهول ، وعجزه :

* هواجس لا تنفك تغريه بالوجد *

وفي ب : « قبضت » ، تحريف ، وفي ط : « على القلب » ، تحريف .

(٧) لابن قيس الرقيات في ديوانه ١٦٠ ، و « كي » ساقطة من ط ، وقافيته في أ : « مختلف » تحريف .



١٢٥ ـ * إذا شئت أن تَلْهُو ببعض حديثها [١] *

وقوله :

١٢٦ ـ * أرجو وآمل أن تَدْنُو مودّتها [٢] *

وخرج عليه قراءة : « أو يَعْفُوا الّذي بيده [٣] » بالسّكون. وذهب الفراء في نحو يُعْيِي ويُحْيِي إلى جواز نقل حركة الياء الأولى إلى السّاكن قبلها ، وتدْغم [٤] فتظهر علامة الرفع فيها ، وأنشد

١٢٧ ـ وكأنّها بين النّساء سَبِيكَـــةٌ
تمشي بسُدَّة بَيْتِهـــا فتُعِـــيُّ [٥] [٥٤]

والجمهور على مَنْع ذلك. قال أبو حيّان: الصحيح أنه لا يقال: يُعِيُّ بل إنه يقال يُعْيِي ، هكذا السماع وقياس التصريف ، لأنّ المعتل العين واللام تجري عينُه مجرى الصحيح ، فلا تُعَلّ . قال [٦] : والبيت الذي أنشده لا يعرف قائله ، فلعله مصنوع ، أو شاذٌ لا يعتدّ به .

* * *

(ص) : والسّكون فيما كسر لساكنين ، ومهموز أبدل ليناً ، و « لم يلد » إذا سكن اللام [٧] ، أو وصل بضمير وفتح أو كسر .

---

(١) قائله مجهول ، وعجزه :
* رفعن وأنزلن الحديث المقطعا *
(٢) لكعب بن زهير من قصيدة : « بانت سعاد » وعجزه :
* وما إخال لدنيا منك تنويل *
(٣) البقرة ٢٣٧ .
(٤) في أ : « ويدغم » .
(٥) أنشده في اللسان : (عين) وهو مجهول القائل .
وفي أ : « وغش فيده » ، وفي ط : « تمشى بشدة » كلاهما محرّف .
وسدّة البيت بضمّ السين : فناؤه .
(٦) « قال » ساقطة من أ . (٧) « سكن » ساقطة من أ .



(ش) : النوع الرابع : ما يقدّر فيه السكون ، وهو ثلاثة أشياء : أحدها : ما كسر لالتقاء الساكنين نحو : « لم يَكُنِ الّذين كَفَرُوا [١] » .

الثاني : المهموز ، إذا أبدل ليناً محضاً على اللغة الضعيفة كما تقدم .

الثالث : « لم يلد » مضارع (وَلَدَ) إذا سكن لامه وفتحت الدال لالتقاء الساكنين ، أو وصل بضمير وفتحت الدال أو كسرت كقوله :

١٢٨ — *وذي ولد لم يَلْدَهُ أبَوَان[٢] *

* * *

(ص) :ولا توجد واو قبلها ضمة إلاّ في فعل أو مبني أو أعجمي أو عَرَضَ تَطَرُّفها، أو لا يلــــزم.

(ش) : لا توجد كلمة آخرها واوٌ قبلها ضمة إلاّ في الأفعال كيدعو ، أو المبنيّات كهو ، وذو الطّائية ، أو في الكلام الأعجمي ، كهندو [٣] . ورأيت بخط ابن هشام: السّمندو[٤]. أو عرض تطرفها نحو : (ياثَمو) مرخم ثمود. أو لا يلزم كالأسماء الستة حالة الرفع .

* * *

(ص) : وحذف حركة الظّاهر ، ثالثها يجوز في الشعر فقط .

(ش) : اختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة على أقوال :

---

(١) البينة : ١ .

(٢) لرجل من أزد السراة ، أو لعمرو الجنبيّ نسبة إلى جنب ، وصدره :

* ألا رُبّ مولود وليس له أب *

والشاهد فيه سكون اللام من « يلد » إذا وصل بضمير ، وفتحت الدّال أو كسرت .
ويعني عيسى عليه السلام ، لا أب له ، وآدم عليه السلام ليس له أب ولا أم .

(٣) أ ، ط : « كهند » تحريف .

(٤) أ : « السمند » بدون واو .



أحدها : الجواز مطلقاً وعليه ابن مالك ، وقال : إن أبا عمرو [١] حكاه عن لغة تميم ، وخرج عليه قراءة : « وَبُعُولَتُهْنَّ أحقّ [٢] » بسكون التاء ، « ورُسُلْنا [٣] » بسكون اللام ، « فتُوبوا إلى بارِئْكم [٤] » . «ومَكْرَ السَّيِّءْ [٥] » «وما يُشْعِرْكُم [٦] » و« يأمُرْكم [٧] » بسكون أواخرها ، وقول الشاعر :

١٢٩ — * وقد بدا هَنْكِ مِن المئزر [٨] *

وقوله :

١٣٠ — *فاليوم أشرَبْ غير مُسْتَحقِبٍ [٩] *

والثاني : المنع مطلقاً في الشّعر وغيره ، وعليه المبرد ، وقال : الرواية في البيتين : « وقد بدا ذاك » و « اليومَ أُسْقَى » .

والثالث : الجواز في الشعر ، والمنع في الاختيار ، وعليه الجمهور . قال أبو حيّان : وإذا ثبت نقل أبي عمرو ، وأن ذلك لغة تميم ، كان حجّة على المذهبين .

---

(١) ب ، ط : « أبا عمر » تحريف .
وأبو عمرو : هو أبو عمرو بن العلاء بن عمّار ، قال عنه أبو عبيدة: « أبو عمرو أعلم الناس بالقراءات والعربيّة وأيام العرب ، وتوفي ١٥٤ بالكوفة .
(٢) البقرة ٢٢٨ . (٣) المائدة ٣٢ ، وغيرها .
(٤) البقرة ٥٤ . (٥) فاطر ٤٣ .
(٦) الأنعام ١٠٩ . (٧) البقرة ٦٧ وغيرها .
(٨) للأقيشر بن عبدالله الأسدي ، وصدره :

* رحت وفي رجليك ما فيهما *

(٩) لامرئ القيس ، وعجزه :

* إثماً من الله ولا واغلِ *



النكرة والمعرفة

(ص) : النكرة والمعرفة : قال ابن مالك : حدّ النكرة عَسِرٌ ، فهي ما عدا المعرفة [١]

(ش) : لما كان كثيرٌ[٢] من الأحكام الآتية تبنى على التعريف والتنكير وكانا [٣] كثيرى الدّور في أبواب العربية صدّر النحاة كتب النحو بذكرهما بعد الإعراب والبناء . وقد أكثر الناس في حدودهما ، وليس منها [٤] حدٌّ سالِمٌ . قال ابن مالك : من تعرّض لحدّهما عجز عن الوصول إليه دون استدراكٍ عليه ، لأن مِن الأسماء [٥] ماهو معرفة معنى ، نكرة لفظاً نحو : كان ذلك عاما أوّل ، وأوّلَ من أمس ، فمدلولهما معيّن ، لا شِياع فيه بوجه [٦] ، ولم يستعملا إلاّ نكرتين . وما هو نكرة معنى معرفة لفظاً كأسامة هو في اللفظ كحمزة في منع الصرف والإضافة ، ودخول (أل) ، ووصفه بالمعرفة دون النكرة ، ومجيئه مبتدأ ، وصاحب حال ، وهو في الشياع كأسد . وما هو في استعمالهم على وجهين كواحد أُمِّه ، وعَبْد بَطْنِه ، فأكثر العرب هما عنده معرفة بالإضافة وبعضهم يجعلهما نكرة ، وينصبهما على الحال .

ومثلها ذو اللام الجِنْسيّة ، فمن قِبَل اللفظ معرفةٌ ، ومن قبل المعنى لشياعه نَكِرةٌ ولذلك يوصف بالمعرفة اعتباراً بلفظه ، وبالنكرة اعتباراً بمعناه .

وإذا كان الأمر كذلك ، فأحسن ما يتبيّن به المعرفة ذكر أقسامها مستقصاة ، ثم يقال : وما سوى ذلك نكرة . قال : وذلك أجود من غيرها بدخول (رُبّ) أو (اللام) لأنّ من المعارف ما يدخل [٧] عليه اللام ، كالفضل والعباس . ومن النكرات ما لايدخل عليه (رُبّ) ولا (اللام) كأيْنَ ، ومتى ، وكيف ، وعَرِيب [٨] ، ودَيّار .

---

(١) أ : « فهو » .

(٢) ط : « كثيراً » . تحريف

(٣) أ : « وكان » تحريف .

(٤) أ : « فيهما » ب : « فيها » .

(٥) أ ، ب « من الأشياء » .

(٦) أ : « يوجد » .

(٧) أ ، ب : « وما تدخل » .

(٨) ط : « وغريب » بالغين ، تحريف . انظر حاشية الصبان ١ : ١٠٦ .



(ص) : وهي الأصل خلافاً للكوفية . والجمهور أن المعارف متفاوتة ، فأرفعها ضمير [١] متكلّم ، فمخاطب ، فعَلَم ، فغائب [٢] ، فإشارة، ومنادًى . والأصح أن تعريفه بالقصد ، لا بأل منويّة ، وأنّه - إنْ [٣] كان علماً - باق . فموصول . فذو (أل) . وثالثها : هما سواء . وما أضيف إلى أحدها في مرتبته [٤] مطلقاً ، أو إلاّ المضمر ، أو دونه مطلقاً ، أو إلا ذا أل [٥] . مذاهب [٦] . وقيل العلم بعد الغائب . وقيل [٥٥] بعد الإشارة ، وقيل : هو أرفعها . وقيل : الإشارة . وقيل . ذو أل . ويستثنى اسم الله تعالى .

والأصح أن تعريف الموصول بعهد [٧] الصلة ، لا بأل ، ونيّتها ، وأنّ مَنْ ، وما الاستفهاميتين [٨] نكرتان ، وأن ضمير النكرة معرفة . وثالثها : إن لم يجب تنكيرها . وأرفع الأعلام الأماكن ، ثم الأناسي ، ثم الأجناس . والإشارة القريب ، ثم المتوسط ، وذى أل [٩] الحضوري ، ثم عهد الشخص ، ثم الجنس ، ولا واسطة خلافاً لزاعمها في الخالي من التنوين واللاّم .

* * *

(ش) : فيه مسائل :

(الأولى) : مذهب سيبويه والجمهور أن النكرة أصل ، والمعرفة فرع . وخالف الكوفيون وابن الطّراوة [١٠] ، قالوا : لأنّ من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات ، وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد وزيد آخر .

وقال الشّلَوْبين : لم يُثبت هنا سيبويه إلاّ حال الوجود ، لا ما تخيّله هؤلاء ، وإذا نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف ، لأنّ الأجناس هي الأول ثم الأنواع

(١) « ضمير » ساقطة من ب ، ط .
(٢) ب : « فعلم تعايب » ، تحريف ، صوابه في أ ، ط .
(٣) أ : « إن » ساقطة ، ب : « إنه إن » .
(٤) أ : « ففي إن نلته » ، ب : « في رتبته » .
(٥) ط : « ذو أل » .
(٦) من قوله : « مذاهب » إلى قوله : « ويستثنى » ساقطة من أ
(٧) « بعهد » ساقطة من أ .
(٨) أ ، ب : « الاستفهامية » ، تحريف .
(٩) أ : « أل » ساقطة .
(١٠) سبق ذكره ص ٩٢ .



ووضعها على التنكير ، إذ كان [١] الجنس لا يختلط بالجنس ، والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف ، لاختلاط بعضها ببعض .

قيل : ومما يدل على أصالة النكرة أنك لا تجد معرفة إلا وله اسم نكرة ، ونجد كثيراً من المنكّرات لا معرفه لها . ألا ترى أن الغلام وغلامي أصله : غلامٌ ، والمضمر اختصار تكرير المُظهَر ، والمشار نائبٌ مناب المُظْهَر، فهذا يستغنى [٢] به عن زيد الحاضر .

(الثانية) : المعارف سبعة ، وقد ذكرتها في طيٍّ ترتيبها في الأعرفية ، وهي : المضمر ، والعلم ، والإشارة ، والموصول، والمعرّف بأل، والمضاف إلى واحد منها ، والمنادى . وأغفل أكثرهم ذكر المنادى ، والمراد به النّكرة المقبل عليها ، نحو يارجلُ ، فتعريفه بالقصد ، كما صحّحه ابن مالك .

وذهب قومٌ إلى أن تعريفه بأل محذوفة ، وناب [٣] حرف النداء منابها . قال أبو حيّان: وهو الذي صحّحه أصحابنا، ولا خلاف في النكرة غير المقصودة، نحو: يارجلا خذ بيدي أنّه باق على تنكيره. وأمّا العلم نحو يازيد، فذهب قومٌ إلى أنه تعرف بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية ، والأصح أنه باقٍ على تعريف العلمية ، وإنما ازداد بالنّداء وضوحاً .

وأما الموصول فتعريفه بالعهد الذي في صلته . هذا مذهب الفارسيّ . وذهب الأخفش إلى أن مافيه (أل) من الموصولات تعرّف بها . وما ليست فيه نحو « من » و « ما » فتعرّف لأنه في معنى ما هي فيه ، إلا (أيـاً) الموصولة فتعرّفت بالإضافة . وعدّ ابن كَيسان من المعارف : (من) ، و (ما) الاستفهاميتين ، واستَدَلّ بتعريف جوا بهما ، نحو : مَنْ عندك ؟ فيقال : زيد. وما دعاك [٤] إلى كذا ؟ فيقال : لقاؤك [٥] . والجواب يطابق السؤال. والجمهور على أنّهما نكرتان، لأن الأصل التنكيرُ ما لم تقم حُجّةٌ واضحة ،

(١) في جميع النسخ : « إذا كان » والصواب ما أثبتنا لأن المقام مقام تعليل ، كما يدل عليه سياق الكلام .

(٢) أ ، ب : « استغناء » .

(٣) ط فقط : « ونابت » ، والحرف مذكر .

(٤) أ : « وما دعاوك » ، تحريف .

(٥) أ : « تعاون » ، تحريف .



ولأنهما قائمتان مقامَ أيِّ إنسان ، وأيِّ شيء ؟ وهما نكرتان ، فوجب تنكير ما قام مقامهما .

وما قاله من تعريف الجواب غير لازم ، إذ يصح أن يقال في الأول : رجلٌ من بني فلان ، وفي الثاني أمرٌ مهمٌّ .

الثالثة : مذهب أئمة النحو المتقدمين والمتأخرين أن المعارف متفاوتة .

وذهب ابن حزم إلى أنها كلّها متساوية ، لأن المعرفة [1] لا تتفاضل ، إذ لا يصح أن يقال : عرفت هذا أكثر من هذا . وأجيب بأنّ مرادهم بأنّ هذا أعرف من هذا : أنّ[2] تطرّق الاحتمال إليه أقلّ من تطرقه إلى الآخر .

وعلى التّفاوت اختلف في أعرف المعارف :

فمذهب سيبويه والجمهور : إلى أن المضمر أعرفها

وقيل : العلم أعرفها ، وعليه الصّيمري [3] . وعُزي للكوفيين . ونُسب لسيبويه . واختاره أبو حيّان ، قال : لأنه جزئيٌّ وضعاً واستعمالاً ، وباقي المعارف كُلِّيّاتٌ وضعاً جزئيّاتٌ استعمالاً .

وقيل : أعرفُها اسم الإشارة ، ونُسب لابن السراج .

وقيل : ذو (أل) ، لأنه وضع لتعريفه [4] أداةٌ ، وغيره لم توضع له أداة . ولم يذهب أحدٌ إلى أن المضاف أعرفها ، إذ لا يمكن أن يكون أعرف [5] من المضاف إليه ، وبه تعرّف.

ومحل الخلاف في غير اسم الله تعالى، فإنه أعرف المعارف بالإجماع . وقال ابن مالك أعرف المعارف[6] ضمير المتكلّم ، لأنه يدلّ على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله، وبعدم

---

(١) أ : « لأن المعارف » .

(٢) ب : « إذ » تحريف .

(٣) عبدالله بن علي بن إسحاق الصّيمريّ .
من مؤلفاته : « التبصرة في النحو » وقد أكثر أبو حيّان من النقل عنه .

(٤) أ : « لتعريف » .

(٥) أ : « أعرف » ساقطة .

(٦) : أي بعد اسم الله تعالى

صلاحيته لغيره ، وبتميز صورته . ثم ضمير المخاطب ، لأنه يدلّ على المراد بنفسه ، وبمواجهة مدلوله . ثم العَلَم ، لأنه يدل على المراد حاضِراً وغائباً على سبيل الاختصاص ثم ضمير الغائب السّالم عن إبهام ، نحو : زيد رأيته . فلو تقدّم اسمان أو أكثر نحو : قام زيد وعمرو كلمته تطرّق إليه الإبهام (١) ، ونقص تمكنّه في التعريف . ثم المشار به ، والمنادى كلاهما في مرتبة واحدة ، لان كلا منهما تعريفه [٥٦] بالقصد ثم الموصول . ثم ذو أل . وقيل : ذو أل قبل الموصول (٢) ، وعليه ابن كيسان ، لوقوعه صفـــة له في(٣) قوله تعالى: «مَنْ أنزل الكِتابَ الّذي جاءَ به موسَى(٤)» والصّفة لا تكون أعرف من الموصوف . وأجيب بأنه بدل أو مقطوع . أو الكتاب علم بالغلبة للتوراة . وقيل : هما في مرتبة واحدة بناءً على أنّ تعريف الموصول بأل . وقيل : لأنّ كُلاً منهما تعريفه بالعَهْد .

وقال أبو حيّان : لاأعلم أحداً ذهب إلى التفصيل في المضمر فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب إلا ابن مالك . والذين ذكروا أن أعرف المعارف المضمر قالوه (٥) على الإطلاق ، ثم يليه العلم . وذهب الكوفيون إلى أن مرتبة الإشارة قبل العلم ، ونسب لابن السراج . واحتجّوا بأن الإشارة ملازمة التعريف بخلاف العلم، وتعريفها حسي وعَقْلِيّ(٦) وتعريفه عقليّ (٧) فقط ، وبأنّها تُقدّم عليه عند الاجتماع نحو : هذا زيد . ولا حجّة في ذلك ، لأن المعتبر إنما هو زيادةُ الوضوح ، والعلم أزيد وضوحاً، لا سيما علَمٌ لا تعرض (٨) له شركة كإسرافيل ، وطالوت .

قال أبو حيّان : قال أصحابنا : أعرف الأعلام أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسيّ ، ثم أسماء الأجناس . وأعرف الإشارات ما كان للقريب (٩) ، ثم للوسط ، ثم للبعيد وأعرف ذي الأداة ما كانت فيه للحضور (١٠) ، ثم للعهد في شخصي ، ثم الجنس .

---

(١) أ : « وعمرو تطرق كلمته إليه الإبهام » ، تحريف .
(٢) ط : « قبل الموصوف » ، وهو تحريف .
(٣) « في » ساقطة من أ .
(٤) الأنعام ٩١ .
(٥) أ : « قالوا » .
(٦) أ : « حسّاً وعقلا » .
(٧) أ : « عقلا » .
(٨) ط : « لا يعرض » بالياء.
(٩) ط : « الإشارة ما كان لقريب » .
(١٠) أ : « ما كان للحضور » وبإسقاط : « فيه » .



واختلف في المعرّف بالإضافة ، على مذاهبَ :

أحدها : أنه في مرتبة ما أضيف إليه مطلقاً حتّى المضمر ، لأنه اكتسى التعريف منه فصار مثله ، وعليه ابن طاهر ، وابن خروف [١] ، وجزم به في (التسهيل) .

الثاني : أنه في مرتبته [٢] إلاّ المضاف إلى المضمر ، فإنه دونه في رتبة العلم ، وعليه الأندلسيون ، لئلا ينقض القول بأن المضمر أعرف المعارف . ويكون أعرفها شيئين : المضمر ، والمضاف إليه [٣] . وعزِي لسيبويه .

الثالث : أنّه دونه مطلقاً حتّى المضاف لذي (أل) ، وعليه المبرّد ، كما أن المضاف إلى المضمر دونه .

الرابع : أنه دونه إلاّ المضاف لذي (أل) حكاه في (الإفصاح [٤]). وعبرت في المتن (بأرفع) ، بخلاف [٥] تعبير النحويين بأعرف، لأنّ أفعل التفضيل لا ينبني [٦] من مادة التعريف .

(الرابعة [٧]) : الجمهور على أن الضمير العائد إلى النكرة معرفة كسائر الضمائر .

وذهب بعضهم إلى أنه نكرة ، لأنه لا يخصّ من عاد إليه من بين أُمته [٨] ، ولذا دخلت عليه (رُبّ) في نحو : رُبّه رجلا . ورد بأنه يخصِّصُه من حيث هو مذكور .

وذهب آخرون إلى أنّ العائد على واجب التنكير نكرة كالحال والتمييز ، بخلاف غيره كالفاعل والمفعول .

---

(١) علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين ، أبو الحسن بن خروف . صنف : شرح سيبويه ، شرح الجمل . توفي ٦٠٩ .

(٢) أ ، ب : « رتبته » .

(٣) أ : « المضمر المضاف إليه » .

(٤) الكلام من : « وعليه المبرد » إلى هنا ساقط من أ .

(٥) أ ، ب : « خلاف » .

(٦) أ ، ب : « لا يبنى » .

(٧) أ : « الثاني » .

(٨) أ : « إليه دون أخواته » .

(الخامسة [١]) : الجمهور علـى أنه لا واسطة بين النكرة والمعرفة [٢] . وقال بها بعضهم في الخالي مـن التنوين واللام ، نحو : ما ، ومـَن ، وأين ، ومتى ، وكيف .

المضمر

(ص) : المضمر ، ويسمّى الكناية ، قسمان : متّصل : لا يقع أوّلاً ، ولا يَلْوَ إلاّ في غير ضرورة في الأصحّ . وهو تاء تُضَمّ لمتكلّمٍ ، وتُفْتَح لمخاطَب، وتُكْسَر لمخاطبة . ونون الإناث ، وواوٌ ، وألفٌ لغير متكلم . وياءٌ لِمخاطَبة. وهي مرفوعة. وقيل : الأربعة علامات ضمير مستكّن . ونا لمعظِّم ، أو مشارك ، لرفع ونصب وجر . وكافٌ لخطابٍ ، وهاءٌ لغائب ، وياءٌ لمتكلّم منصوبة ومجرورة .

(ش) : هذا مبحث المضمر ، والتعبير به وبالضّمير للبصريين . والكوفيون يقولون الكناية والمكنيّ . ولكونه ألفاظاً محصورة بالعدّ استغنينا عن حدّه ، كما هو اللائق بكل معدود ، كحروف الجر . فنقول هو قسمان : متّصل ، ومنفصل :

فالأول تسعة ألفاظ : منها ما لايقع إلاّ مرفوعاً ، وهو خمسة ألفاظ :

أحدها : التاء المفردة ، وهي مضمومة للمتكلم ، مفتوحة للمخاطب ، مكسورة للمخاطبة ، وفعِل ذلك للفرق . وخُص المتكلم بالضمّ لأنه أوّلٌ عن المخاطب ، فكان حظّه من الحركات الحركة الأولى . وقيل : لأنه إذا أخبر لا يكون إلاّ واحداً ، وإذا خاطب فقد يخاطِب أكثر من واحد ، فأُلزِم الحركة الثقيلة مع اسمه ، والخفيفة مع الخطاب ، لأنه أكثر ويعطف بعضه على بعض . وكسروا المؤنث [٣] لأن الكسرة من علامة التأنيث . وقيل : لأنه لم يبق حرَكةٌ غيرها .

---

(١) أ : « الثالث » .
(٢) أ : « بين المعرفة والنكرة » .
(٣) أ : « لمؤنث » .



قال أبو حيّان : وهذه التعاليل لا يحتاج إليها ، لأنّها تعليل وَضْعيّات ، والوضعيّات لاتُعَلّل .

الثاني : النون المفردة ، وهي لجمع الإناث ، مخاطبات أو غائبات نحو : اذْهَبْن يا هندات ، والهندات ذَهَبْنَ [١] ، وهي مفتوحة أبداً .

الثالث : الواو لجمع الذكور[٢] مخاطبين أو غائبين [٥٧] : كاضربوا ، وضربوا ويضربون [٣] ، وتضربون .

الرابع : الألف للمثنى مذكّراً كان أو مؤنّثاً ، مخاطباً أو غائباً كاضْربا ، وضَربا ، ويضربان ، وتضربان .

فقولي : لغير متكلّم يشمل المخاطب ، والغائب ، وهو عائد للثلاثة .

الخامس : الياء ، وهي للمخاطبة نحو : اضربي ، وأنت تَضْربين .
وقيل الأربعة النون والألف والواو والياء حروف علاماتٍ كتاء التأنيث في قامت ، لا ضمائر ، والفاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه المازنيّ . ووافقه[٤] الأخفش في الياء .

وشُبهة المازنيّ أن الضمير [٥] لما استكنّ في فَعَل وفَعَلَتْ ، استكنّ في التثنيـة والجمع ، وجيء بالعلامات للفرق ، كما جيء بالتاء في فَعَلَتْ للفرق .

وشُبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول الفعل في الغيبة ، ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين احتيج إلى الفرق ، فجعلت الياء علامة للمؤنّث . وردّ بأنها [٦] لو كانت حروفاً لسكنت النون ، ولم يسكن آخر الفعل لها ، ولثبتت [٧] الياء في التثنية كتاء التأنيث ، وبأنّ [٨] علامة التأنيث لم تلحق آخـــر المضارع في موضع .

---

(١) أ ، ب : « والهندات يذهبن » .
(٢) أ : « للذكور » .
(٣) « يضربون » ساقطة من أ ، ب .
(٤) أ : « وافقه » .
(٥) ط : « المضمر » .
(٦) أ : « بها » .
(٧) ط : « وليست » تحريف .
(٨) ط : « فأن » .



ومنها ما يقع منصوباً ومجروراً وهو ثلاثة [١] ألفاظ : الكاف لخطاب المذكر مفتوحة والمؤنث مكسورة نحو : ضربك ، ومرّ بك . والهاء للغائب المذكر نحو : ضربه، ومرّ به. والياء للمتكلم نحو : ضربني ، ومرّ بي . ومنها ما يقع مرفوعاً ، ومنصوباً ، ومجروراً ، وهو (نا) للمتكلم [٢] ومن معه ، أو المعَظّم نفسه نحو : قمنا ، وضربَنا ، ومرّ بنا .

ثم حكم هذا القسم ، أعني الضمير المتصل ، أنه لا يبتدأ به ، ولا يقع بعد إلاّ إلا في الضّرورة كقوله [٣] :

١٣١ — * أنْ لا يُجَاوِرُنا إلاّكِ ديّارُ [٤] *

وأجاز جماعة وقوعه بعد إلاّ في الاختيار ، منهم ابن الأنباري .

* * *

(ص) : ويسكن آخر مسند إلى التاء والنون ونا ، ويحذف آخر [٥] معتَلٌ قبله ، تنقل حركته لِفاء ماضٍ ثلاثي . وتبدل الفتحة بمجانس . ويحذف [٦] آخرُ معتَلٌ مسند إلى الواو والياء. ويحرّك الباقي بمجانس لا محذوف الألف، والأصح أن فتحة (فعَلا) هي الأصليّة .

(ش) : إذا أسند الفعل إلى التاء والنون ، و (نا) سكن آخره كضَرَبْتُ ، وضربْنَ

---

(١) « ثلاثة » ساقطة من أ ، ب .

(٢) ب : « نا المتكلم » وأثبتنا ما في أ ، وفي ط : « وهو حكم تاء المتكلم » ، تحريف .

(٣) : « كقوله » ساقطة من أ .

(٤) القائل مجهول وصدره :

* وما نبالي إذا ما كنت جارتنا *

قال الخضري : « جملة : « أن لا يجاورنا » الخ مفعول نبالي . وديّار : بمعنى أحد من ألفاظ العموم الملازمة للنفي ، أصله : دَيْوار ، لأنه من دار يدور . وإذا تأملت في معنى البيت وجدت إلاّ بمعنى غير الاستثنائية ، فيكون في محل نصب على الحال ، والكاف في محل جر بالإضافة لأستثنى ، كما قاله أرباب الحواشي . انظر حاشية الخضري ١ : ٥٤ ، ٥٥ .

(٥) « آخر » ساقطة من ط ، ب .

(٦) ط : « وتحذف » وكذلك ، « وتحرك » بالتاء .



ويَضْرِبْنَ ، واضْرِبْن ، وضَرَبْنَا (١)

وعلّة الإسكان عند الأكثر كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، لأن الفاعل كجزء من فعلهِ ، وحمل (٢) المضارع على الماضي ، وأما الأمر فيسكّن (٣) استصحاباً .

وضعّف ابن مالك هذه العلّة بأنها قاصرة إذْ لا يوجد التوالي إلاّ في الثلاثيّ الصحيح وبعض الخماسي ، نحو : انطلق ، والكثير لا يتوالى فيه ، فمراعاته أولى ، وبأنّ تواليها لم يهمل ، بدليل عُلَبِط (٤) وعرَتن (٥) ، وجنَدِل (٦) . ولو كان مقصود الإهمال وضعاً لم يتعرّضوا له دون ضرورة ، ولسدوا باب التأنيث بالتاء نحو : شجرة . قال : وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو: أكْرَمْنا، وأكْرمَنَا، ثم حملت التاء والنون على (نا) للمساواة في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال . قال أبو حيّان : والأولى الإضراب عن هذه التعاليل ، لأنها تخرُّص (٧) على العرب في موضوعات كلامِها .

والتعبير بآخر مسند أولى من لامه ، لأنه قد يكـون حرفـاً زائداً للإلحاق نحو : اغرَنْديت (٨) ، قاله أبو حيان .

فإن كان ما قبل آخر المسند معتلاً حذف لالتقاء الساكنين نحو: خِفْت، ولا تَخَفْن، وخِفْنَ . وتنقـل حركة ذلك الحرف المحذوف المعتل التي (٩) كانت له قبل

---

(١) « وضربنا » سقطت من ط . (٢) ط : « ثم حمل » .
(٣) أ ، ب : « فمسكن » .
(٤) أ : « غلبط » بالغين ، ط : « عليط » بالياء ، كلاهما محرف . والعلبط ومثله العلابط : الضخم العظيم .
(٥) العَرَتَنُ محرّكة وتضمّ التاء : شجر يدبغ بعروقه . وفي ب : « علتن » ، تحريف .
(٦) جَنَدِل بفتح الجيم والنون وكسر الدال ، ويقال كذلك بضمّ الجيم فيما حكاه كراع : هو الموضع الكثير الحجارة .
(٧) ط : « تخرجن » ، تحريف ، والتخرص : الافتعال ، والتظنّي فيما لا تستيقنه .
(٨) اغرنداه : علاه وغلبه . (٩) أ ، ب : « الذي » .



اعتلاله إلى فاء الماضي الثلاثي ، نحو: خِفْتُ ، وطُلْت، إذ الأصل : خَوِف، وطَوُل[١] مراعاة لبيان البِنْية .

ولا تنقل في المضارع ولا في الأمر ، بل يقتصر فيهما على الحذف. هذا إذا كانت حركة المعتل ضمّة أو كسرة ، فإن كانت فتحة لم تنقل ، لأن ذلك لا يدلّ على البِنْيَة ، لأن أوّل[٢] الفعل مفتوح قبل النّقل ، بل تبدل حركةٌ تجانس الحرف المحذوف ، وتنقل إلى الفاء . فإن كان واواً أبدلت ضمة كقُلْتُ ، أو ياء أبدلت كسرة كَبِعْتُ .

وإذا أسند إلى الواو والياء فمعلوم أن حركة آخر الفعل مجانسة للضمير ، كيَضْرِبُون وتَضْربِين . فإن كان معتلاً حذف، لالتقاء الساكنين، وهما[٣] حرف العلة والضّمير . ثم له صور :

الاولى: أن يكون آخر المسند إلى الواو واواً كتَدْعُون يا قوم، فقبل الضمير ضمة وهي حركةٌ مجانسة ، وهي أصلية لا مجتلبة .

الثانية : أن يكون آخره ياء ، ويسند إلى الياء كتَرمِين[٤] يا هند فقبل الضمير كسرة وهي مجانسة [٥٨] أصلية .

الثالثة والرابعة : أن يسند إلى الواو وآخره ياء ، أو عكسه ، فتجتلب لما قبل المحذوف حركة تجانس الضمير ، كترمُون يا قوم ، وتَدْعِين يا هند .

وقد شمل الصور الأربع قولي : « ويحرّك الباقي بمجانس » .

الخامسة : أن يكون الآخر ألفاً نحو : يَخْشَوْن ، وتَخْشَيْن ، فالحركة الاصلية باقيةٌ بحالها، ولا تُجْتَلب حركة مجانسة للضمير ، وهو معنى قولي: «لا محذوف الألف»[٥]

وإذا أسند الماضي إلى الألف كضربا . فالفتحة في آخره هي فتحة الماضي الأصلية هذا مذهب البصريين .

---

(١) من باب شَرُف .

(٢) « أول » ساقطة من أ .

(٣) « وهما » ساقطة من أ .

(٤) ط : « كتوبين » صوابه في أ ، ب .

(٥) ط فقط : « لا تحذف الألف » صوابه في أ ، ب .



وقال الفراء : ذهبت تلك ، واجتلبت هذه لأجل الألف .

(ص) : وتوصل التاء والكاف والهاء ، بميم [١] وألف في المثنى ، وميم فقط في الجمع ، وسكونها أحسن . فإن وليها ضمير متصل فضمها ممدودة واجبٌ . وقال سيبويه ويونس راجح . ونون مشددة للإناث . وألفٌ للغائبة [٢] . وقيل مجموعها ضمير . وأجاز قوم حذفها وقفاً .

(ش) : الضمائر السابقة [٣] أصول ، وهذه فروعها :

فإذا أريد المثنى في الخطاب أو الغيبة ، زيد على التّاء في الرفع ، والكاف والهاء في النصب والجر ميم وألف نحو : ضَرَبْتُما للمذكّر والمؤنث ، وضمت التاء فيهما [٤] إجراء للميم مُجْرى الواو لقربهما مخرجاً ، وضربتُكما ، ومرّ بِكُما ، وضَرَبَهُما ، ومرّ بِهِما .

وإذا اريد الجمع المذكر في المذكورات زيد ميم فقط نحو : ضَرَبْتُم ، ضَرَبَكُمْ مرّ بِكُم ، ضَرَبَهُم [٥] ، مرّ بِهِم .

وفي هذه الميم أربع لغات : أحسنها السكون ، ويقابلها الضم بإشباع وباختلاس ، والضّم قبل همزة قطع ، والسكون قبل غيرها .

فإن وليها ضمير متصل ، فالضم واجبٌ عند ابن مالك ، راجح مع جواز السكون عند سيبويه ويونس [٦] ، نحو : ضَرَبْتُموه ، ومنه « أَنُلْزِمُكُمُوها [٧] » . وقرئ

(١) أ : « وتوصل التاء والهاء والكاف بميم » .

(٢) ط : « للغاية » صوابه في أ ، ب .

(٣) ط : « السبعة » صوابه في أ ، ب فإن الضمائر التي سبق الكلام عليها تسعة ألفاظ لا سبعة .

(٤) أي في المذكر والمؤنث .

(٥) أ : « وضربهم » .

(٦) يونس بن حبيب الضبيّ الولاء ، البصري أبو عبد الرحمن . توفي ١٨٢ هـ .

(٧) هود ٢٨ .



« أنلزمُكُمُوهـــــا[١]» بالسكـــــون .

ووجه الضم أنّ الإضمار يردُّ الأشياء إلى أصولها غالباً ، والأصل في ضمير الجمع الإشباع بالواو ، كما أشبع ضمير التثنية بالألف، وإنما ترك للتخفيف .

وإذا أريد في المذكورات جمع الإناث زيد نون مشدّدة نحو : ضربتُنّ ، ضَرَبَكُنّ مرّ بِكُنّ ، ضَرَبَهُنّ ، مرّ بِهِنّ .

وإذا أُريد في الغيبة الأنثى زيد على الهاء ألف نحو : ضربها ، ومرّ بها . هـــذا هو الصحيح ، كما قال أبو حيّان ؛ إذْ [٢] الألف زائدة تقوية لحركة الهاء لمّا تحركت بالفتح للفرق بين المذكر والمؤنث .

وقال قوم : إن الضمير مجموع الهاء والألف ، وبه جزم ابن مالك . وادّعى السّيرافي أنه لا خلاف فيه للزوم الألف ، سواء اتّصلت بضمير نحو : أعطيتها، أم لا [٣] .

وقد أجاز قوم حذفها في الوقف ، وحملوا عليه «والكرامةِ ذاتُ أكرمكم الله بَهْ[٤]»

١٣٢ — * ونَهْنَهْتُ نفسي بعدما كِدْتُ أَفْعَلَهْ [٥] *

---

(١) قال الزمخشري : وحكي عن أبي عمرو : إسكان الميم ، ووجهه أن الحركة لم تكن إلا خلسة خفيفة فظنها الراوي سكوناً . والإسكان الصريح لحن عنـــد الخليل وسيبويه وحذاق البصريين ، لأن الحركة الإعرابية لا يسوغ طرحها إلاّ في ضرورة الشعر .
ويردّ عليه أبو حيان فيقول : والزمخشري على عادته في تجهيل القراء ، وهم أجلّ من أن يلتبس عليهم الاختلاس بالسكون ، وقد حكى الكسائي والفراء : « أنلزمْكموها » بإسكان الميم الأولى تخفيفاً . انظر البحر ٥ : ٢١٧ .

(٢) ط : « إن » .

(٣) أ : « أعطينها هو أم لا » . والمراد أن تقول : أعطاها أو أعطيتها .

(٤) في شذور الذهب أنّ هذه العبارة حكاها الفراء، سمع بعض السّؤال يقول في المسجد الجامع : « بالفضل ذو فضلكم الله بهْ ، والكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ » .

(٥) لعامر أو لعمرو بن جوين الطائي ، وصدره :

* فلم أر مثلها خُباسة واحـــد *

ونسب أيضاً إلى امرئ القيس كما في اللسان : « خبس » .
ونهنهت : كففت . والخباسة : الغنيمة .



أي : بها ، وأَفْعَلَها

(ص) وقد تحذف الواو مع الماضي ، وتبقى الضّمة ، وتكسر الهاء بعد كسرة أو ياء ما لم تتصل بضميرَ . وقَلّ إن فصل ساكن . ولغة الحجاز الضم مطلقاً . والأفصح اختلاسها بعد ساكن ، ولو غير لين على[1] المختار ، وإشباعها بعد حركة ، وقيل : هي والواو الناشئة ضمير . وقلّ إسكانها ، وإن حذف الساكن جاز الثلاثة ، وكسْر هاء التثنية والجمع كالمفرد . وقد تُكْسر كافهما بعد كسر أو ياء ساكنة ، وكسرُ ميمه حينئذ أقيس . وضمها قبل ساكن ، وسكونها قَبْل حركةٍ أشهر . وقد تكسر قبله مطلقاً .

(ش) : فيه مسائل :

١٣٣ ـ الأولى : قد تحذف الواو ضمير الجمع[2] مع الماضي، ويكتفى بإبقاء الضمةكقولـه . * فلو أن الأطِبّا كانُ حَوْلي[3] *

وقوله :

١٣٤ ــ * هَلِعٌ إذا ما الناس جاعُ وأَجْدَبُوا[4] *

وقوله :

١٣٥ ــ * إذا ما شاءُ ضَرُّوا مَنْ أَرادُوا[5] *

---

(١) « على » ساقطة من أ . (٢) « ضمير الجمع » ساقطة من أ ، ب .

(٣) مجهول القائل ، وعجزه :

* وكان مع الأطبّاء الشّفاة *

ويروى : « الأساة » .

وفيه شاهد آخر ، وهو قصر الممدود ، فإن الأطبّا أصله : الأطباء .

(٤) مجهول القائل ، وصدره :

* يا رُبَّ ذي لُقُحٍ ببابك فاحشٍ *

واللقح : النوق التي قبلت اللقاح .

(٥) مجهول القائل . وعجزه :

* ولا يألو لهم أحد ضرارا *

قال بعضهم : من العرب من يقول في الجميع : الزيدون قامُ ، ولم يسمع ذلك مع المضارع ، ولا الأمر (١) .

الثانية : هاء الغائب : أصلها الضم كضَرَبَهُ ، ولهُ ، وعندهُ ، وتكسر بعد الكسرة نحو : مرّ بهِ ، ولم يعطِه ، وأعطِه ، وبعد الياء الساكنة نحو : فيهِ وعليهِ ، ويرميهِ ، إتباعاً (٢) ما لم تتصل (٣) بضمير آخر ، فإنها تضمّ نحو: يعطيهُمُوه (٤) ، ولم يُعْطِهُمُوه (٥) . فإن فصل بين الهاء والكسر ساكن قلّ كسرها (٦) ، ومنه قراءة ابن ذكوان : « أرجئْهِ وأخاه » (٧) ، ثم كسْرها في الصورتين المذكورتين لغة غير الحجازيين ــ أمّا الحجازيون فلغتهم ضم هاء الغائب مطلقا ، وبها قرأ حفص [٥٩] ــ : « وما انسانيهُ (٨) » ، « بما عاهدَ عليهُ الله (٩) » وقراءة حمزة : «لأهلهُ امكثُوا (١٠)» .

الثالثة : إذا وقعت الهاء بعد ساكن ، فالأفصح اختلاسها ، سواء كان صحيحاً نحو مِنْه ، وعنه ، وأكرمه ، أو حرف علّة نحو : فيه ، وعليه . هذا رأي المبرد ، وصحّحه ابن مالك ، وخصّ سيبويه ذلك بحرف العلة . وقال : الأفصح بعد غيره الإشباع . واختاره (١١) أبو حيّان . أمّا بعد الحركة فالأفصح الإشباع اجماعاً . ومن غير الأفصح قوله :

---

(١) الشنقيطي في الدرر ١ : ٣٤ : « والحق أنه سمع مع المضارع كقوله :

وإذا احتملت لأن تزيدهم تقىً فرّوا فلم يزدادُ غير تمادِ

وسمع أيضاً مع الأمر كقوله :

جزيت ابن أوفى بالمدينة قرضه فقلت لشفّاع المدينة أوجفُهْ

يريد : أوجف ، فسكن للوقف .

(٢) ط : « أتباع » تحريف.

(٣) ب ، ط : « ما لم يتصل » بالياء .

(٤) أ : « تعطهيموه » تحريف .

(٥) أ : « ولم تعطهميوه » . ب : « ولم تعطيهموه » كلاهما تحريف .

(٦) أ : « قيل كسرها » تحريف .

(٧) الأعراف ١١١ ، والشعراء ٣٦ .

(٨) الكهف ٦٣ .

(٩) الفتح ١٠ .

(١٠) طه ١٠ .

(١١) ط : « فاختاره » .



١٣٦ — * له زَجَلٌ كأنَّهُ صوتُ حادٍ [١] *

الرابعة : الجمهور على أنّ الضمير الهاء وحدها ، والواو الحاصلة بالإشباع زائدة تقويةٌ للحركة . وزعم الزجاج أن الضمير مجموعهما.

الخامسة : إسكان هذه الهاء لغة قليلة قرئ بها : « إنّ الانسانَ لِرَبِّهْ لكنود [٢] » ومنها قوله :

١٣٧ — * إلاّ لأنّ عيونَهْ سيل واديها [٣] *

السادسة : إذا كان قبلها [٤] ساكن ، وحذف لعارض من جزم أو وقف ، جاز فيها الأوجه الثلاثة : الإشباع نظراً إلى اللفظ لأنها بعد حركة . والاختلاس نظراً إلى الأصل لأنها بعد ساكن . والإسكان نظراً إلى حلولها محل المحذوف، وحقّه [٥] الإسكان لو لم يكن معتلاً . مثال ما حذف جزماً : « يؤَدِّه إليك [٦] » . « ونُصْلِه جهنم [٧] » ووقفاً « فألْقِه إليهم [٨] » .

السابعة : كسر الهاء في المثنى والجمع ككسرها في المفرد ، فيجوز في الصورتين عند غير الحجازيين ، ويضم فيما عداهما ، وعند الحجازيين مطلقاً . قال أبو عمرو : والضمّ مع الياء أكثر منه مع الكسرة .

الثامنة: قد تكسر بقلة كاف المثنى أو الجمع بعد الكسرة والياء الساكنة نحو : بكِم ، وفيكِم ، وبكِما ، وفيكِما ، هذه لغة حكاها [٩] سيبويه عن ناس من بكر بن وائل، وقال: إنها رديئة جداً .

---

(١) للشماخ في ديوانه ٣٦ . وعجزه :

* إذا طلب الوسيقة أو زميرُ *

(٢) العاديات ٦ .

(٣) مجهول القائل . وصدره :

* وأشرب الماء ما بي نحوه عطشٌ *

وفي أ : « لأن عبرته » ، وفي أ ، ب : « سال وايها » تحريف .

(٤) « قبلها » ساقطة من أ .

(٥) أ : « وخفة » تحريف .

(٦) آل عمران ٧٥ .

(٧) النساء ١١٥ .

(٨) النمل ٢٨ .

(٩) « حكاها » ساقطة من أ .



وحكاها الفرّاء في الياء عن الهمزة .

التاسعة : إذا كسرت الهاء في الجمع جاز كسرُ الميم [١] إتباعاً ، وهو الأقيس ، وضمّها على الأصل ، وسكونُها ، وقرئ بها [٢] : « أَنْعَمْتَ [٣] عليهِمُ ». والضمُّ أشهر إن وليها ساكن . والسكون أشهر إن وليها متحرك ، ولذا قرأ الاكثر بالضم في « بهِمُ الأسباب [٤] » وبالسكون في « ومَنْ يُوَلّهِمْ [٥] » .

العاشرة : قد تكسر ميم الجمع بعد الهاء قبل ساكن ، وإن لم تكسر الهاء كقوله :

١٣٨ ❊ وهُمِ الملوكُ ومنهم الحكماء [٦] ❊

(ص) : ويعود على جمع سلامة : واوٌ . وتكسير : هي أو التاء . واسم جمع : هي أو كمفرد . وقد يخلفها نونٌ لتشاكل . وضمير المثنى والإناث بعد (أفعل مِن) كغيره . وقيل : قد يأتي مفرداً مذكّراً ، والأحسن في غير العاقل تاء وهاء في الكثرة ، ونون في القلة ، وفي العاقلات [٧] نون مطلقاً .

(ش) لايعود على جمع المذكر السالم ضمير إلاّ الواو ، نحو : الزيدون خرجوا ولا يجوز أن يعود عليه التاء على التأويل بجماعة [٨] .

وأمّا جمع التكسير لمذكر فيعود عليه الواو نحو: الرجّال خرجوا، والتاء على التأويل بجماعة نحو : الرجال خرجت ، ومنه : « وإذا الرّسل أُقّتِتْ [٩] » .

واسم الجمع يعود عليه الواو نحو: الرّهط خرجوا ، والركب سافروا، أو ضمير الفرد نحو : الرهط خرج ، والركب سافر .

---

(١) كلمة : « جاز » ساقطة من ط .

(٢) ط فقط : « بهما » . وانظر إتحاف فضلاء البشر ١٢٣ — ١٢٤ .

(٣) الفاتحة ٧ . (٤) البقرة ١٦٦ . (٥) الأنفال ١٦ .

(٦) قائله مجهول ، وصدره :

❊ فهم بطانتهم وهم وزراؤهم ❊

(٧) أ : « في المعاقلان » تحريف .

(٨) ط : « لجماعة » باللام . (٩) المرسلات ١١ .



وقد تأتي النون موضع الواو للمشاكلة لحديث : « اللهم ربّ السموات وما أظْلَلْنَ وربَّ الأرضين وما أقْلَلْنَ ، وربّ الشياطين وما أضْلَلْنَ » ، والأصل : وما أضلّوا[1] . وإنما عُدل عنه لمشاكلة أظْلَلْنَ ، وأقْلَلْنَ ، كما في : « لا دريت ولا تليت [2] » و «مأزورات[3] غير مأجورات » .

وضمير المثنى والجمع المؤنث بعد أفعل التفضيل كغيره نحو : أحسن الرجلين [4] وأجملهما ، وأحسن النساء وأجملهن . وقيل : يجوز فيه حينئذ الإفراد والتذكير كحديث « خير النساء صَوالِحُ قريشٍ [5] ، أحناهُ على ولدٍ في صغره ، وأرعاه على زوج في ذات يده » . وقول الشاعر :

١٣٩ — وميّةُ أحسنُ الثّقَلَيْنِ جيداً وسالفة وأحسنُهُ قَذَالا [6]

وهذا رأي ابن مالك ، وردّه أبو حيان بأن سيبويه نص على أن ذلك شاذ ، اقتصر [7] فيه على السماع ، ولا يقاس عليه .

والأحسن في جمع المؤنث غير العاقل ، إن كان للكثرة أن يؤتى بالتاء وحدها [8] في الرفع ، وها في غيره [9] . وإن كان للقلة أن يؤتى بالنون، فالجذوع انكسرت وكسرتُها، أولى من انكسرن وكسرتهن ، والأجذاع بالعكس . وقد قال تعالى : « اثنا عشَرَ شَهْراً ... منها أربعةٌ حرم » إلى أن قال : « فلا تَظْلِموا فيهِنَّ أنْفُسَكم [10] » أي في الأربعة . والأحسن في جمع المؤنث العاقل النون مطلقاً ،

(١) « وما » ساقطة من ط .

(٢) أصلها : « تلوت » بالواو . وفي حديث عذاب القبر : إن المنافق إذا وضع في قبره سئل عن محمد صلى الله عليه وسلم ، وما جاء به فيقول : لا أدري . فيقال : لا دريت ، ولا تليت » .

(٣) أصلها : « موزورات » بالواو . (٤) أ : « أحسن الرجل » تحريف .

(٥) أ : « خير نسائكن الإبل صوالح » الخ تحريف . ب : « خير نساء ركبن الإبل نساء قريش » .

(٦) لذي الرمة من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة . وفي أ : « وأحسنهم قذالا » ، والوجه ما أثبتنا من ب ، ط ، وهي رواية أصل الديوان .

(٧) أ ، ب : يقتصر . (٨) « وحدها » ساقطة من أ ، ب .

(٩) ط : « وهاء مع التاء في غيره » ، والوجه ما أثبتنا من أ ، ب .

(١٠) التوبة . ٣٦ ، « وأنفسكم » ساقطة من ب ، ط .



سواء كان جمع كثرة . أو قلّة ، تكسيراً أو تصحيحاً [١] ، فالهندات خرجن وضربتهن ، أولى من خرجت [٦٠] وضربتها . قال تعالى : « والمُـطَلّقات يتربّصْن [٢] » ، «والوالداتُ يُرْضِعْنَ [٣]». «فطلّقُوهن لعِدّتِهِنّ [٤]» . ومن الوجه الآخر : قوله تعالى : « أزواجٌ مُطَهّرة [٥] » فهو على طَهُرت ، ولو كان على طَهُرْن ، لقيل : مطهّرات ، وقول الشاعر :

١٤٠ — * وإذَا العَذَارى بالدُّخَان تلفّعتْ [٦] *

* * *

(ص) : الثاني منفصل : وهو للرفع (أنا) للمتكلم ، وألفه زائدة على الأصّح . والأفصح حذفها وصلاً ، لا وقفاً . ويتلوه في الخطاب تاء حرفية كالاسمية لفظاً وتصرفاً . وقيل : المجموع ضمير ، وقيل : التاء فقط . وقيل : (أنا) مركب من ألف [٧] (أقوم) ونون (نقوم) . و(أنت) منهما ، وتاء (تقوم) . ولا يقع (أنا) موقع التاء . وثالثها في الشعر ، و (نحن) له معظِّماً ، أو مشاركاً . وقيل أصله : بضم الحاء وسكون النون . وهي وهو وهما وهم وهنّ لغيبة . والمختار وفاقاً للكوفية وابن كيسان والزجاج أن الضمير الهاء فقط . وثالثها : الأصل : هو وهي ، والباقي زوائد . وقد يسكن هاء هو وهي ، بعد واو ، وفاء ، وثم ، ولام ، وهمز استفهام ، وكاف جرّ . وسكون الواو والياء ، وتشديدهما لغة ، وحذفهما ضرورة . وقد تستعمل هذه الضمائر مجرورة .

---

(١) أ : « تصحيحاً أو تكسيراً » . (٢) البقرة ٢٢٢ .

(٣) البقرة ٢٣٣ . (٤) الطلاق ١ . (٥) البقرة ٢٥ .

(٦) البيت لسلمى بن ربيعة ، وعجزه :

* واستعجلت نصب القدور فملّت *

استشهد به على أن العاقلات يجوز إعادة ضمير المفردة عليهن . والأفصح أن يقول : تلفعْنَ ، واستعجلن . وفي أ : « تعلقت » تحريف .

(٧) « من ألف » ساقطة من أ .



(ش) القسم الثاني مِنْ قِسْمَيْ الضمّير : المنفصل ، وهو نوعان : ما للرفع ، وما للنصب . ولا يقع مجروراً .

فالأول ألفاظ : أحدها : (أنَ) بفتح النون بلا ألف للمتكلّم ، ولكون النون مفتوحة زيدت فيها الألف في الوقف ، لبيان الحركة كهاء السكت ، ولذلك تعاقبها ، كقول حاتم : « هـَذَا فزْدِي أنَه [1] »

وليست الألف من الضمير بدليل حذفها وصلاً ، هذا مذهب البصريين . ومذهب الكوفيين واختاره ابن مالك : أن الضّمير هو المجموع بدليل إثبات الألف وصلاً في لغة . قالوا : والهاء في (أنَهْ) بدل من الألف . وفي الألف لغات ، إثباتها وصلاً ووقفاً ، وهي لغة تميم ، وبها قرأ نافع . وقال أبو النّجم :

١٤١ ـ * أنا أبو النّجْم وشِعْرِي شِعْرِي [2] *

وحذفها فيهما ، وحذفها وصلاً ، وإثباتها وقفاً ، وهي الفصحى ولغة الحجاز . وإذا أريد الخطاب زيد عليه تاء لفظاً [3] ، وهي حرف خطاب لا اسم ، وهي كالتاء الاسميّة لفظاً ، فتفتح في المذكّر ، وتكسر في المؤنث ، فيقال : أنتَ ، وأنْتِ . وتصرّف [4] ، فتوصل بميم في جمع المذكر ، كأنتم ، وبميم وألف في المثنّى كأنتما ، وبنون في جمع الإناث كأنتّن . وتضم التاء في الثّلاثة ، لما تقدم [5] ، هذا مذهب البصريين .

---

(١) أ : « هذا فوادي » تحريف . ب : « هذا قزدي » بالقاف والدال ؛ تحريف . ط : « هــذا فروي » بالفاء والواو .
والصواب ما ذكرنا ، فقد حكى عن بعض العرب : « وقد عرقب ناقته لضيفه : « أي قطع عصب رجلها » . فقيل له : هلا فصدتّها وأطعمته دمها مشويا ؟ فقال : « هذا فصدي أنَهْ » .
والفصد : شق العرق . والفصيد: دم كان يوضع في مِعىً ويشوى .
انظر : شرح المفصل ٣ : ٩٤ واللسان (فصد) .

(٢) عجزه :

* لله درّي ما أجَنَّ صدري *

(٣) « لفظاً » ساقطة من ط .

(٤) ظ : « وتصرفا » ، تحريف .

(٥) « لما تقدم » ساقطة من أ .



وذهب الفراء إلى أن الضمير مجموع (أن) و (التاء) . وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير في هذه المواضع [١] التاء فقط ، وهي (تاء) فعلت ، وكثّرت بأن ، وزيدت الميم للتقوية ، والألف للتثنية ، والنون للتأنيث. ورُدّ بأن التاء على ما ذكر للمتكلّم ، وهو منافٍ للخطاب .

وذهب بعض المتقدمين إلى أنّ : (أنا) مركّب من ألف أقوم، ونون نقوم، وأنت مركب من ألف أقوم ونون نقوم وتاء تقوم ، وردّها أبو حيّان . وفي (شرح التسهيل)لأبي حيّان ، قال سيبويه نصّاً : لا تقع أنا في موضع التاء التي في فعلت ، لا يجوز أن يقال : فعل أنا ، لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا . وأجاز غير سيبويه : فعل أنا . واختلف مُجيزوه ، فمنهم من قَصَره على الشعر ، وعليه الجَرْميّ . ومنهم من أجازه في الشعر وغيره ، وعليه المبرد . وادّعى أن إجازته على معنىً ليس في المتصل ، لأنه يدخله معنى النفي والايجاب . ومعناه : ما قام إلا أنا . وأنشد الأخفش الصغير تقوية لذلك :

١٤٢ ـ أَصرمْتَ حبل الحَيّ أم صَرَمُوا يا صاح، بل صَرَم الحِبال هُمُ

انتهى [٢]

وقد تحصل عن ذلك ثلاثة مذاهب حكيتها في المتن .

الثاني : نحن للمتكلّم معظّماً نفسه نحو : « نَحْنُ نَقُصّ [٣] » . أو مشاركاً نحو :

١٤٣ ـ * نَحْنُ اللّذُون صَبّحوا الصَّبَاحَا [٤] *

واختلف في عِلّة بنائه على الضمّ ، فقال الفراء وثعلب : لما تضمن معنى التثنية والجمع قُوِّي بأقوى الحركات . وقال الزّجّاج : نحن لجماعةٍ ومن علامة الجماعة الواو ، والضمة من جنس الواو . وقال الأخفش الصغير : نحن للمرفوع فحرّك بما يشبه الرفع . وقال المبرد : تشبيهاً بقبل وبعد، لأنها متعلقة بشيء، وهو الإخبار [٥] عن اثنين فأكثر .

---

(١) أ ، ب : « الصيغ » .

(٢) لطرفة في ديوانه ١٥ .

(٣) يوسف ٣ . الكهف ١٣ .

(٤) أ : « نحن الذين » . وبعده :

* يوم النخيل غارة ملحاحا *

والرجز لرؤبة أو أبي حرب الأعلم . وقيل : لليلى الأخيلية .

(٥) « الإخبار » ساقطة من أ .



وقال هشام : الأصل : نَحُنْ بضم الحاء وسكون النون ، فنقلت حركة الحـاء على النون وأسكنت الحاء .

والبواقي من الألفاظ للغيبة ، وذلك : هو للغائب، وهي للغائبة ، وهما لمثناهما ، وهم للغائبين ، وهن للغائبات . واختلف في الأصل منها : فعند البصريين أن : هو وهي فقط أصلان (١) ، فضمائر الرفع المنفصلة عندهم أربعة (٢) ، وزيدت (٣) الميم والألف والنون في المثنى والجمع .

وقال أبو علي : الكل أصول . ولم يجعل الميم والنون والألف زوائد (٤) .

وقال الكوفيون [٦١] والزجاج ، وابن كيسان : الضمير مِن (٥) هو وهي الهاء فقط ، والواو والياء زائدان كالبواقي ، لحذفهما (٦) في المثنى والجمع ، ومن المفرد في لغة . قال :

١٤٤ ــ * بَيْنَاهُ في دارِ صِدْقٍ قد أقام بها (٧) *

وقال :

١٤٥ ــ * دار لِسُعْدى إذِهِ مِنْ هواكا (٨) *

(١) أ ، ب : « أنه هو وهي فقط » وكلمة «فقط» ساقطة من ط ، كما أن « أصلان » ساقطة من أ، ب .
(٢) أي باعتبار الحروف الأصلية وزوائدها في التثنية والجمع .
(٣) أ : « زيدت » بدون واو .
(٤) أ ، ب : « ولم يجعل الميم والألف والنون » .
(٥) أ : « في » بدلاً من « من » . « من » ساقطة من ب .
(٦) أ : « بحذفهما » بالباء .
(٧) في ب ، ط : « بنيناه » تحريف ، والصواب ما أثبتنا . وأصله : بينا هو . وقد استشهد به على أن الضمير في هو ، وهي : الياء . والياء والواو زائدتان .
والبيت قائله مجهول ، وهو من شواهد سيبويه وعجزه :
* حيناً يعلّلنا ، وما نعلّله *
(٨) من شواهد سيبويه ، وقائله مجهول . وانظر قصة الخلاف والكلام على البيت في الإنصاف ٢ : ٦٧٧ ، ٦٨٦ ، وقبله :
* هل تعرف الدار على تبراكا *



وهذا المذهب هو المختار عندي .

وقد تسكن هاء هو، وهي بعد الواو ، والفاء ، وثم ، واللام ، وقرئ بذلك في السبع : « وَهْوَ معكم (١) » ، « فَهْوَ وليُّهم (٢) »، « ثم هْوَ يوم القيامة (٣) » ، « لَهْيَ الحيوان (٤) » . وبعد همزة الاستفهام كقوله :

١٤٦ — * فقلت : أَهْيَ سَرَتْ أم عادني حُلُمُ (٥) *

وبعد كاف الجر كقوله :

١٤٧ — * وقد علموا ما هنّ كَهْيَ ، فكيف لي (٦) *

وتسكين الواو والياء لغة قيس وأسد كقوله :

١٤٨ — * وركضك لولا هُوْ لقيتَ الذي لقُوا (٧) *

وقوله :

١٤٩ — * حبذا هِيْ من خُلَّةٍ لو تخابى (٨) *

وتشديد الواو والياء لغة هَمْدان كقوله :

١٥٠ — * وهوَّ على من صبَّه الله علقم (٩) *

---

(١) الحديد ٤ . (٢) النحل ٦٣ .

(٣) القصص ٦١ . (٤) العنكبوت ٦٤ .

(٥) من مقطوعة للمرار العدوي في الحماسة ؛ وصدره :

* فقمت للطيف مرتاعاً فأرّقني *

(٦) البيت مجهول القائل ، وعجزه :

* سلوٌّ ولا أنفك صبّاً متيّما *

(٧) في ط : « ما هي كهي » ، تحريف وعجز البيت :

* فأصبحتُ قد جاورْت قوماً أعاديا *

(٨) قائله مجهول . وصدره :

* إن سلمى هي التي لو تراءت *

وفي أ ، ب : « لو تخليا » . وفي ط : « لو تخلفا » ، تحريف .

(٩) قائله مجهول ، وصدره :

* وإن لساني شهدة يشتفى بها *



وقوله :

١٥١ — * وهيَّ ما أُمِرَتْ باللُّطفِ تأتمر[١] *

وحذفهما[٢] ضرورة كالبيتين السابقين .

وقد تستعمل هذه الضمائر المنفصلة مجرورة : حكي : أنا كأنت ، وكهو .

وقال :

١٥٢ — * فلولا المعافاة كُنَّا كَهُمْ[٣] *

* * *

(ص) : وللنصب إيّا ، ويليه دليل مراد به من متكلم وغيره ، اسماً مضافاً إليه عند الخليل ، وحرفا عند سيبويه ، وهو المختار .

وقيل : اللواحق هي الضمائر ، وإيّا حرف دعامة . وقيل : اسم ظاهر مضاف[٤] . وقيل : بين الظاهر والمضمر . وقيل : المجموع الضمير . والصواب أنّ إيّا غير مشتقة ، وقد تخفف كسراً وفتحاً ، مع همزة وهاء .

(ش) النوع الثاني من المضمر[٥] المنفصل : ما للنصب ، وهو لفظ واحد وذلك (إيّا) ، ويليه دليل ما يراد به من متكلم ، أو مخاطب ، أو غائب ، إفراداً وتثنية وجمعاً، تذكيراً وتأنيثاً ، فيقال : إياي ، إيّانا[٦] ، إيّاك ، إياكِ ، إيّاكما ، إياكم ، إياكنّ ، إيّاه ، إيّاها ، إيّاهما ، إياهم ، إياهن .

---

(١) قائله مجهول ، وصدره :

* والنفس إن دعيت بالعنف آبية *

وفي أ ، ب : « فأتمر » بالفاء .

(٢) أي حذف الواو والياء من : هو ، وهي .

(٣) لأبي محمد اليزيدي النحوي، معلّم المأمون. وهو لا يحتج بكلامه إلاّ على رأي من يرى أن العالم اللغوي يحتج بقوله ، كما يحتج بروايته . وعجزه :

* ولولا البلاء لكانوا كنا *

(٤) ب : « مضافه » ، ط : « مضافاً » .

(٥) أ ، ب : « الضمير » .

(٦) أ : « إيان » تحريف .



وهذه اللواحق حروف تبين الحال كاللاحقة في : أنت ، وأنتما ، وأنتم وأنتن ، وكاللّواحق في اسم الإشارة . هذا مذهب سيبويه والفارسيّ ، وعزاه صاحب البديع إلى الأخفش . قال أبو حيّان : وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا .

وذهب الخليل والمازنيّ ، واختاره ابن مالك ، إلى أنها أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذي هو (إيّا) ، لظهور الإضافة في قولهم : « فإيّاه وإيّا الشّوابِّ [(١)] » . وهو مردودٌ لشذوذه ، ولم تعهد إضافة الضمائر . قال أبو حيان : ولو كانت إيّا مضافة لزم إعرابها ، لأنها ملازمة لمّا ادّعوا إضافتها إليه ، والمبنيّ إذا لزم الإضافة أعرب كأيّ بل أولى ، لأنّ إيا لا تنفك ، وأي قد تنفك عن الإضافة .

وذهب الفراء : إلى أنّ اللواحق هي الضمائر ، فإيا حرف زِيد دعامةً يعتمد عليها اللّواحق ، لتنفصل عن المتّصل . ووافقه الزجاج في أن اللواحق ضمائر [(٢)] إلاّ أنه قال : إن إيّا اسم ظاهر أضيف إلى اللّواحق فهي في موضع جرٍّ به .

وقال ابن درستويه [(٣)] : إنه بين الظاهر والمضمر . وقال الكوفيّون : مجموع إيّا ولواحقها هو الضمير . فهذه ستة مذاهب .

وإيّا على اختلاف هذه الأقوال [(٤)] ليست مشتقة من شيء . وذهب أبو عبيدة [(٥)] وغيره : إلى أنها مشتقة . ثم اختلف فقيل [(٦)] اشتقاقها من لفظ [(٧)] (أوّ) مِن قوله :

---

(١) ويروى : « وإيّا السوءات » كما في حاشية الصبان في باب الإغراء .

(٢) ط : « ضمير » .

(٣) عبدالله بن جعفر بن دُرُستويه ، كان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة. مات سنة ٣٤٧ . وله من المصنفات :

الإرشاد في النحو . شرح الفصيح . المقصور والممدود . معاني الشعر . أخبار النحاة .

(٤) ط : « الأحوال » .

(٥) سبقت ترجمته في ص ٦٨ .

(٦) ط ، ب : « هل » ، تحريف. (٧) أ : « من لفظه » .



١٥٣ — * فأوِّ لذكراها إذا ما ذكرتها [١] *

وقيل : من الأيّة ، فتكون عينها ياء ، ثم اختلف في وزنها ، فقيل : إفْعَل. والأصل: إوْوَوْ [٢] — أو — إأْوَى [٣] . وقيل : فِعْيَل : إوْيَو — أو — إوْيَى [٤] . وقيل فِعْوَل ، والأصل : إوْوَو [٥] — أوْ — إوْيى [٦] . وقيل : فِعْلَى ، والأصل : إوْيَا — أو — إوْوَى .

وفي إيّا سبع لغات قرئَ بها : تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة ، وإبدالها هاء مكسورةً ومفتوحةً ، فهذه ثمانية يسقط منها فتح الهاء مع التشديد . فالتشديد مع كسر الهمزة قراءة الجمهور ، ومع الفتح قراءة عَلِيٍّ ، ومع كسر الهاء قراءة . والتخفيف مع كسر الهمزة قراءة عمرو بن فائد [٧] ، ومع الفتح قراءة الرّقاشي ، ومع كسر الهاء قراءة . ومع فتحها قراءة ابي السّوّار الغَنَويّ [٨] .

---

(١) عجزه :

* ومن بُعْد أرضٍ بيننا وسماءِ *

وقد ذكره ابن جني في باب « قلب لفظ إلى لفظ بالصيغة والتلطف » في كتابه « الخصائص » ٢ : ٨٩

(٢) ط : « وإأوى » ، تحريف .

(٣) ط : « وإأوى » ، تحريف .

(٤) ط : « وإوى » ، تحريف .

(٥) ط : « إوو » ، تحريف .

(٦) ط : « وإوى » ، تحريف .

(٧) عمرو بن فائد الأسواري ، أحد القراء المعتزلة ، ونسبته إلى نهر الأساورة بالبصرة . انظر لسان الميزان ٤ : ٣٧٢ ، وطبقات القراء ١ : ٦٠٢ ، ٦٠٣ . وقد أثبت له ابن الجزري هذه القراءة .

وفي ب : « قراءة » وبعدها بياض .

(٨) أبو السّوّار بفتح السين وتشديد الواو ، الغنويّ . قال القفطي : أعرابي فصيح ، أخذ عنه أبو عبيدة فمن دونه .

وفي أ : « أبي السداد » . بالدال ، تحريف . وقد أثبت أبو حيان في البحر ١ : ٢٣ هذه القراءات مع اختلاف يسير ، فقال ما نصه : « وأمّا لغاته ، فبكسر الهمزة ، وتشديد الياء وبها قرأ الجمهور . =



(فائدة)

علم ما تقدم أن المُجْمَع على كونه ضميراً ستة ألفاظ : التاء ، والكاف والهاء ، وياء المتكلم ، وأنا [١] ، ونحن . وتضم إليها على المختار ستة أخرى : النون ، والواو ، والألف ، وياء المخاطبة ، ونا ، وإيّا. ويضم إليها على رأي البصريين، هو ، وهي . وعلى رأي قوم: ها. ورأيِ قوم أنت. فتكمل ستة عشر . وعلى رأي أبي عليّ: هما ، وهم ، وهُنّ . فهذه مجموع الضمائر باتّفاق واختلاف .

* * *

(ص) : مسألة : يجب استتار مرفوع أمر ، ومضارع غير غيبة ، واسمهما ، والتعجّب ، والتّفضيل ، وفعل الاستثناء [٢] [٦٢] ويجوز في غيرها .

(ش) : من الضمائر [٣] ما يجب استتاره ، وهو ما لا يخلفه ظاهر ، وهو المرفوع [٤] بفعل الأمر كاضرب ، والمضارع للمتكلم كأَضْرِب وَنَضْربُ. أو المخاطب : كتضرب . واسم فعل الأمر : كَصَهْ ، ونزالِ . ذكره في (التسهيل) . واسم فعل المضارع كأوّه ، وأفّ . زاده أبو حيان في شرحه . والتعجّب : كما أحسن زيداً . والتفضيل : كزيد أفضل من عمرو . وأفعال الاستثناء : كقاموا ما خلا زيداً ، وما عدا عمراً [٥] ، ولا يكون خالداً ، زادها ابن هشام في (التوضيح) وابن مالك في باب الاستثناء من (التسهيل) .

وفي (شرح التسهيل) لأبي حيّان.

= وبفتح الهمزة ، وتشديد الياء ، وبها قرأ الفضل الرقاشي . وبكسر الهمزة ، وتخفيف الياء ، وبها قرأ عمرو بن فائد عن أُبيّ . وبإبدال الهمزة المكسورة هاء ، وبإبدال الهمزة المفتوحة هاء ، وبذلك قرأ ابن السوّار الغنويّ . وصوابه : « أبو السوّار » .

(١) ط : فقط « وأن » .

(٢) وفي أ ، ب : « وقبل الاستغناء » تحريف .

(٣) أ ، ب : « من الضمير » .

(٤) « المرفوع » ساقطة من أ .

(٥) ط : « عمرواً » تحريف .



وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أن فاعل حاشا، وخلا، وعدا إذا نَصَبَتْ[١] — ضميرٌ مستكن في الفعل لا يبرز ، عائد على البعض المفهوم من الكلام، ولذلك لا يثنّى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث ، لأنه عائد على مفرد مذكر . والتقدير : خلا هو ، أي : بعضهم زيـــداً .

وذهب المبرد : إلى أنه عائد على مَن[٢] المفهوم من معنى الكلام المتقدّم ، فإذا قلت : قام القوم ، علم المخاطب وحصل في نفسه أن زيداً بعض من قام ، فإذا قلت : عدا زيداً، فالتقدير : عدا هو ، أي عدا مَن قام زيداً[٣] . وقال ابن مالك : الأجود أن يعود الضمير على مصدر الفعل، أي عدا قيامهم. وهو غير مطّرد ، فيما لم يتقدمه فعل أو نحوه . قال : وكذا ليس ولا يكون ، اتّفق البصريون والكوفيون على أن الاسم فيهما مضمر لازم الإضمار ، ثم قال البصريون : هو عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق .

وقال الكوفيّون : على المصدر المفهوم من الفعل السابق . وردّ بأنه غير مطّرد كما تقدّم . قال : وإنما التزم الإضمار في هذه الأفعال الخمسة لجريانها مجرى أداة الاستثناء التي هي أصل فيه[٤] ، وهي إلاّ ، فكما أنه لا يظهر بعدها سوى اسم واحد ، فكذلك بعد ما جرى مجراها . انتهى .

وما عدا ذلك جائز الاستتار[٥] ، وهو المرفوع بالمـاضي كضرب ، وضربت ، واسم فعله كهيهات ، والمضارع الغائب كيضرب ، وتضرب هند ، والوصف كضارب ومضروب ، والظرّف كزيد عندك ، أو في الدار .

***

(ص) : مسألة : أخَصّ الضمائر الأعرف[٦] . ويغلّب في الاجتماع . ومتى

---

(١) في أ ، ط : « إذا نصب » تحريف .

والمراد : إذا اعتبرت هذه الكلمات أفعالاً لا حروفاً .

(٢) « من » ساقطة من ب . (٣) « زيداً » ساقطة من أ .

(٤) « التي هي أصل فيه » ساقطة من أ . (٥) أ ، ب : « جائز الاستثناء » ، تحريف .

(٦) ط : « الأرفع » تحريف . وفي أ : « أخص الأعرف » .



أمكن متّصل تعين اختياراً . ويتعيّن الفصل إن حصر بإنما . وزعم سيبويه [١] أنه ضرورة ، وخيّر الزجاج . أو رفع بمصدر مضاف لمنصوب [٢] ، أو بصفة [٣] جرت على غير صاحبها ، أو أضمر عامله أو أخّر ، أو كانَ معنويّاً ، أو حرف نفي ، أو فَصَلَهُ متبوعٌ ، خلافاً لمن خصه بالشعر. أَوْ وَلِيَ [٤] واوَ مع ، أو إلا ، أو إمّا ، أو لاماً فارقة . أو نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع إن اتّحدا رتبة . وربّما اتصلا غيبة إن اختلفا لفظاً ، وجازا رتبة [٥] .

ويجب غالباً تقديم الأخص وصلاً . فإن أخر تعيّن الفصل . وقيل : يحسن . وثالثها : يحسن في ضمير مثنّى أو ذكور . قيل : أو إناث ، ويجب في غيره. ويختار وصل هاء أعطيتكه وخلتنيه [٦] ، في الإخبار على الأصح فيهما . وانفصال ثاني : ضَرْبيه [٧] ، وضربكه ، ومعطيكه . وكذا خلتكه ، وكنته . وقيل : وصلهما . وثالثها وصل (كان) دون خِلْت . ويتعيّن الفصل في أخوات كان . ومفاعيل أعلم إن كنّ ضمائر فغير الثالث كأعطيت [٨] ، وكذا اثنانِ أو واحدٌ اتصل .

(ش) : أخصّ الضمائر أعرفها . فضمير المتكلم أخصّ من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أخصُّ من ضمير الغائب ، وذلك لقلة الاشتراك .

وإذا اجتمع الأخص وغيره غُلِّب الأخصّ تقدّم أم تأخر ، فيقال : أنا وأنت ، أو أنت وأنا فعلنا ، ولا يقال : فعلتما وأنت وهو ، أو هو وأنت فعلتُما، ولا يقال : فَعَلا .

ومتى أمكن اتّصال الضمير لم يُعْدل إلى المنفصل، لقصد الاختصار الموضوع لأجله الضمير ، إلاّ في الضرورة ، كقوله :

---

(١) أ ، ب : « وقال سيبويه » .
(٢) أ : « لمنصوبه » .
(٣) ط : « أو صفة » .
(٤) ط : « أولى » تحريف .
(٥) ب فقط : « وجازا » بالجيم .
(٦) في أ ، ب : « وخلت ثانية » . وفي ط : « وخلف ثانيه » والوجه ما أثبتنا .
(٧) أ : « ضربنيه » تحريف .
(٨) « كأعطيت » ساقطة من أ .



١٥٤ ــ بالباعث الوارثِ الأمواتِ قد ضَمِنَتْ
إيّاهم الأرضُ في دهر الدّهـاريرِ (١)

ويتعيّن انفصال الضمير في صور :
أحدها أن يحصر بإنّما ، كقوله :

١٥٥ ــ .....وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أَوْ مِثْلي (٢)

هذا ما جزم به ابنُ مالك . وزعم سيبويه أنّ الفصل في البيت ونحوه من الضّرورات. وتوسط الزّجّاج فأجازه ، ولم يخصّه (٣) بالضرورة ، ولم يوجبه

الثانية : أن يرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب ، كعجبت من ضربك هـو ، قال : [٦٣]

١٥٦ ــ * بنصرِكُم نحنُ كُنتم ظافرين فقد (٤) *

الثالثة : أن يرفع بصفةٍ جرت على غير صاحبها ، كزيد هند ضاربها هو .

قال :

١٥٧ ــ غَيْلانُ مَيّةَ مشغوفٌ بها هُوَ مُذْ بَدَتْ له فحِجَاه بانَ أو كَرَبَا (٥)

---

(١) للفرزدق من قصيدة يمدح بها بني مروان.

(٢) أ ، ب : « أنا ومثلي » تحريف .
وصدره :
* أنا الذائد الحامي الذّمار وإنّما *
من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريراً .

(٣) ط فقط : « ولم يخص » .

(٤) قائله مجهول ، وعجزه :
* أغرى العدى بكم استسلامكم فشلا *
وفي رواية الدرر:
* بنصركم نحن كنتم واثقين وقد *

(٥) أ : مكان « مية » : « لعنة » ب : « هية » ، تحريف .
وفي ط : « قال غيلان » وبعده إنشاد البيت . والحق أن « غيلان » كلمة من البيت .
وفي أ ، ب : « محجاه » والصواب : « فحجاه » والحجى : العقل . وفي أ : « بأن أولياه » تحريف
والبيت لذي الرمة في ملحقات ديوانه .

الرابعة : أن يضمر عامله كقوله :

١٥٨ — * وإن هُوَ لم يحمل على النفس ضَيْمَهــا [١] *

وقوله :

١٥٩ — * فإن أنتَ لم ينفعك عِلْمُكَ فانْتَسِبْ [٢] *

الخامسة : أن يؤخر عامله : ك (إيّاك نعبد) .

السادسة : أن يكون عامله معنوياً وهو الابتداء نحو : أنت تقوم .

السابعة : أن يكون عامله حرف نفْيٍ نحو :

« ما هُنَّ أمهاتِهم [٣] » . « وما أنتُم بِمُعْجِزين [٤] »

١٦٠ — * إنْ هو مُسْتَوْلِياً على أحد [٥] *

الثامنة : أن يفصله متبوع كقوله :

١٦١ — * فالله يَرْعى أبا حَرْب وإيّانا [٦] *

وخصّه بعضهم بالضرورة . وردّ بقوله تعالى : «يُخْرِجُون الرّسول وإيّاكُم[٧] »

---

(١) للسموءل بن عادياء ، وعجزه :

* فليس إلى حسن الثناء سبيل *

(٢) للبيد بن ربيعة ، وعجزه :

* لعلك تهديك القرون الأوائل *

(٣) المجادلة ٢ . (٤) العنكبوت : ٢٢ .

(٥) لم ينسب إلى قائل معين ، وعجزه :

* إلا على أضعف المجانين *

والبيت أغفله الشنقيطي في هذا الموضع ، فلم يتحدث عنه في « الدرر » في هذا الموضع ، وإنما تحدّث عنه في شواهد إعمال إنْ النافية ١ : ٩٦ .

(٦) صدره :

* مبرأ من عيوب الناس كلّهم *

ورواية الشنقيطي :

* فالله يرعى أبا حفص وإيّانا *

(٧) الممتحنة ١ .

التاسعة : أن يلي واو (مع) كقوله :

١٦٢ — * تكون وإيّاها بها مثلاً بعدي [١] *

العاشرة : أن يلي (إلاّ) نحو : « أمَرَ ألاّ تَعْبُدُوا إلاّ إيّاه » [٢] ، ما قام إلاّ أنا :

الحادية عشرة : أن يلي (إمّا) نحو : قام إما أنا وإمّا أنت .

الثانية عشرة : أن يلي اللّام الفارقة كقوله :

١٦٣ — إن وجدتُ الصّديقَ حقّاً لإيّاك فَمُرْني ، فلن أزال مُطيعا [٣]

الثالثة عشرة : أن ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ، إن اتّحدا رتبة نحو : عَلِمْتَني إياي ، وعَلِمْتُكَ إيّاكَ ، وعلمتُهُ إيّاه ، بخلاف ما لو كان الضمير الأول مرفوعاً ، كالتاء من علِمتُني ، فإنه لا يجوز فصل الياء بعدها . وأمّا إذا لم يتحّدا بأن كان أحدهما لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب ، والآخر لغيره ، فإنّ الفصل حينئذ لا يتعيّن ، بل يجوز الوصل والفصل [٤] نحو : الدرهم أعطيتكه ، وأعطيتك إياه . نعم قد يتّحدان في الرتبة ولا يتعيّن الفصل ، وذلك إذا كانا لغائب واختلف لفظهما . حكى الكسائي : « هم أحسنُ الناس وجوهاً وأنضرهموها » ، وقال الشاعر :

١٦٤ — بوجهك في الإحسان بسطٌ وبهجةٌ
أنا لَهُماهُ قَفْوُ أكْرَمِ والِد [٥]

ومع ذلك فالفصل أكثر وأحسن . فإن لم يختلف اللفظان تعين الفصل .

وإذا اجتمع ضميران فأكثر متّصلة . فإن [٦] اختلفت الرتبة وجب غالباً تقديم الأخصّ ، فيقدم المتكلّم ثم المخاطب ثم الغائب ، نحو : الدرهم أعطيتكه . فإن أُخّر

---

(١) لأبي ذؤيب وصدره :
* فآليت لا أنفكّ أحذو قصيدة *

(٢) يوسف ٤٠ .
(٣) ط : « فلا أزال » .

(٤) أ : « الوصل الفصل » من دون واو .

(٥) قائله مجهول ، وصدره ساقط من أ ، ب .
(٦) ط : « بأن » بالباء ، تحريف .



الأخص تعيّن الفصل نحو : الدرهم أعطيته إياك . وندر قول عثمان [١] : « أَراهُمُنِي [٢] الباطِلُ شيطاناً » ، والقياس : أرانيه [٣] .

وذهب المبرد وكثيرٌ من القدماء: إلى أنّ الفصل مع التأخير أحسن ، لاواجب ، وأن الاتصال أيضاً جائز نحو : أعطيتهوك .

وذهب الفرّاء : إلى تعيّن الانفصال إلاّ أن يكون ضمير مثنى ، أو ضمير جماعة ذكور فيجوز إذ ذاك الاتصال ، والانفصالُ أحسن ، نحو : الدرهمان أعطيتهماك ، والغلمان أعطيتهموك . ووافق الكسائي الفراء . وزاد : جواز الاتصال ، إذا كان الأول ضمير جماعة الإناث نحو : الدراهم أعطيتُهنّكُنّ [٤] . وإذا كان الفعل يتعدّى لاثنين ليس ثانيهما خبرا في الأصل ، وجاءا ضميرين مختلفي الرتبة، جاز في الثاني الوصل والفصل نحو : الدرهم أعطيتكه ، وأعطيتك إياه ، والوصل أرجح عند ابن مالك ، ولازم عند سيبويه ومرجوح عند الشّلَوْبين [٥] . فهذه ثلاثة مذاهب .

فإن أخبرت عن المفعول الثاني منه بالذي جاز أيضاً نحو : الذي أعطيته زيداً درهم ، والذي أعطيت إياه زيداً درهم [٦] . والوصل أرجح عند المازني وابن مالك ، لأنه الأصل . والفصل أرجح عند قوم ، ليقع الضمير موقع المخبر عنه على قاعدة باب الإخبار .

---

(١) ب : « قول عمر » .

(٢) هذا ما في ط ، أ ، وهو الموافق لما في التصريح ١ : ١٠٨ . وقال الشيخ خالد معقباً : « والأصل أراهم الباطل إياي شيطاناً . والمعنى : أرى الباطل القوم أني شيطان . وفي ب : « أراه بمعنى الباطل شيطاناً » .

(٣) ب : « ألف هي أراتيه » مكان : « والقياس أرانيه » : تحريف .
ومع ذلك فالتعقيب غير واضح ، وانظر الحاشية السابقة .

(٤) في ب ، ط : بالفصل « أعطيتهن كن » والكلام يقتضي الوصل كما في أ .

(٥) هو أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله .
من مصنفاته : تعليق على كتاب سيبويه . شرحان على الجزوليه . التوطئة في النحو . توفي ٦٤٥ .

(٦) ب ، ط : « أعطيت زيداً إياه درهم » والوجه من أ ، ليقابل الاتصال في المثال الذي قبله .



ويجوز الأمران أيضاً في كل ضمير منصوب بمصدر مضاف إلى ضمير قبله هو فاعل [١] أو مفعول ، أو باسم فاعل مضاف إلى ضمير هو مفعول أول ، نحو : زيد عجبت من ضَرْبَيْه ، وضَرْبي إياه ، ومن ضربكه ، وضربك إياه ، والدّرهمُ زيدٌ معطيكه ، ومعطيك إياه . والفصل في الثلاثة أرجح بلا خلاف . ومسألة اسم الفاعل زادها أبو حيّان على (التسهيل) .

ويجوز الأمران أيضاً في كل ضمير منصوب هو خبر في الأصل ، كثاني باب ظن وكان نحو : خلتكه ، وخلتك اياه ، وكنته وكنت إياه . وفي الأرجح مذاهب :

أحدها : الفصل فيهما ، وعليه سيبويه ، لأنه خبر في الأصل ، ولو بقي على ما كان لوجب الفصل ، فكان بعد الناسخ راجحاً .

والثاني : الوصل فيهما . ورجّحه ابن مالك في (الألفية) ، لأنه الأصل .

والثالث : التّفصيل ، وهو الفصل في باب ظن ، والوصل في باب كان [٢] ورجحه ابن مالك في (التسهيل) ، وفرق بأن الضمير [٦٤] في خلتكه قد حجزه عن الفعل منصوب آخر ، بخلافه في كنته ، فإنه لم يحجزه إلا مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل ، فكان الفعل مباشراً لَـهُ [٣] ، فهو شبيه بهاء ضربته ، ولأن الوارد عن العرب من انفصال باب ظن واتصال باب كان أكثر من خلافهما .

أما أخوات كان فيتعين فيها الفصل كما في (البديع) وغيره كقوله :

١٦٥ — ليس إيّـاي وإيّـا كَ ولا نَخْشَى رَقِيبَا [٤]

وشذ قولهم : ليسي وليسك [٥] .

وإذا وردت مفاعيل أعلم الثلاثة ضمائر ، فحكم الأول والثاني حكم باب أعطيت

---

(١) أ : « وهو فاعل » .
(٢) « باب » ساقطة من ط .
(٣) ط : « مباشر » مع سقوط كلمة : « له » تحريف .
(٤) لعمر بن أبي ربيعة من ديوانه ٤٣١ . وهذا الشاهد أغفله صاحب الدرر ، وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٨١ ، والخزانة ٢ : ٤٢٤ .
(٥) أ ، ب : « ليتني وليكه » ، تحريف .



وإن كان بعضها ظاهراً ، فإن كان المضمر واحداً وجب اتصاله ، أو اثنين : أوّل وثان [١] ، فكأعطيته ، أو ثان وثالث فكظننت .

* * *

(ص) : مسألة : يجب قبل ياء المتكلم إن نصب بغير صفة ٍ نونُ وقاية، وحذفُها مع التعجّب وليس [٢] وليت وقد وقط ومِنْ وعن شاذٌ على الأصح . ومع بَجَلْ [٣] ولعلّ أجود. ولَدُن وأخوات ليت جائز ، وقيل: أجود. وقال قوم: المحذوف من أخوات ليت المدغمة ، وقومٌ : المدغم فيها . ويجري في نحو: أنّا . ويجب في لد. وقد تلحق أفعل من ، واسم الفاعل . وقيل : إن نحو[٤] أمُسْلمني [٥] تنوين [٦]. والمختار أنّها المحذوفة في فَلَيْنِي [٧] ، خلافاً لابن مالك .

(ش) : يلحق وجوباً قبل ياء المتكلم إن نصب بغير صفة نون الوقاية ، وذلك بأن ينصب بالفعـــل : ماضياً ومضارعاً وأمراً كأكرمني ويكرمني وَأكرِمْنِي، مُتصرفاً كما مثل ، أو جامدا كهبني ، وعساني ، وليسني وما أحسنني . واسم الفعل نحو : رويدني ، وعليكني . أو الحرف نحو : إنني ، وكأنني ، وليتني ، ولعلّني ، ولكنّني .

وسميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسرِ المشبه للجرّ، ولذا[٨] لم تلحق الوصف نحو : الضاربي .

وأصل اتّصالها بالفعل ، وإنما اتّصلت بغيره للشبه به .

---

(١) أ ، ب : « أول وثان ، أو ثالث » بزيادة : « أو ثالث » . (٢) أ : « وليست » ، تحريف.

(٣) بجل : بمعنى نعم . (٤) ط : « إنه » .

(٥) أ : « مسلمين » ب : « مسلمي » ، ط : « مسلمتي » بالتاء ، وهو تحريف في النسخ الثلاث .
والصواب ما ذكرنا ، وسيأتي في الشرح : « أمسلمني إلى قومي شراح » .

(٦) ط : « تنوينه » ، تحريف .

(٧) أ : « قبلني » ، ط : « فليسني » ، تحريف . والصواب : « فليني » كما في ب ، والشرح .

(٨) ط : « وكذا » ، تحريف .



وقال ابن مالك : بل لأنها تقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لو قيل : أكرمي ، ومن التباس ياء المخاطبة بياء المتكلم فيه [١] ، ومن التباس الفعل بالاسم في نحو : ضَرْبِي إذ الضرب اسم للفعل. وقد لحق الكسر الفعل في نحو: أكْرِمي ، ولم يبال به، انتهى.
وكـذا يجب إلحـاق النّون إذا جُرّت بمن أو عن ،أو قد ، أو قط ، أو بَجَلْ والثلاثة بمعنى حسب ، أو لدن، فيقال : مِنّي ، وعنّي، وقدني ، وقطني وَبَجَلْنِي ، ولَدُنِيّ .

وورد حذفُها في بعض ما ذكر ، وهو أقسام :
قسم شاذٌ خاصٌ بالضرورة ، وذلك في سبعة ألفاظ :
فعل التعجّب ، وليس . قال :

١٦٦ ــ * إذ ذهب القوم الكِرام ليسي [٢] *

وليت . قال :

١٦٧ ــ *كمُنْيَةِ جابرٍ إذْ قال لَيْتِي [٣] *

وقد . قال :

١٦٨ ــ * قَدْنِيَ من نصر الخُبَيْبَيْنِ قَدِي [٤] *

وقط ، ومن ، وعن ، قال :

---

(١) ط : « ومن التباس ياء المتكلم بياء المخاطب فيه » .
(٢) لرؤبة ، وقبله :
* عددت قومي كعد يد الطيس *
والطيس : الرمل الكثير .
(٣) لزيد الخيل ، وعجزه :
* أصادفه ، وأفقد جُلّ مالي * .
(٤) من أرجوزة لحميد الأرقط ، وبعده :
* ليس أميري بالشحيح الملحد *
وقدنَي : اسم فعل ، وكذلك : قدي الثانية . ومعنى قدك : اكْتَفِ ، ومعنى قدني : لأكتف . فالأول أمر للمخاطب ، والثاني أمر للمتكلم نفسه .
و « الخُبَيبَيْن » : مثنى خبيب ، قيل : هما عبدالله وأخوه مصعب ، وقيل : عبدالله بن الزبير ، وابنه خبيب .



١٦٩ - أيّهــا السّائِلُ عَنْهُم وعَنِي لستُ من قيسٍ ولا قيسُ مِنِي [١]

وأجاز الكوفيون حذفها في السَّعَة [٢] من فعل التعجب ، لشبهه بالأسماء من حيث إنه لا يتصرف . وأجازه قوم في ليس . وأجازه الفراء في ليت . وأجازه البدر بن مالك [٣] بكثرة في قد ، وقط . وأجازه الجزُولي في : من وعن . فقولي (على الأصحّ) راجعٌ للسبعــة .

وقسم راجح : وذلك في لفظين : بَجَلْ ، ولعل ، فإن الأعرف فيها بجلي ولَعلّي ، وهو الوارد في القرآن ، قال تعالى : « لعلّي أبْلُغُ الأسباب [٤] » . ومن لحاقها قوله :

١٧٠ - * فقلت أعيرَاني القَدُوم لَعلّنِي [٥] *

وقسم جائز الحذف واللحوق [٦] من غير ترجيح لأحدهما ، وذلك في : لدن وإنّ ، وأنّ ، وكأنّ ، ولكنّ ، قال تعالى: « مِنْ لدنّي عُذْراً [٧] » . قرئ في السَّبع مشددا ، ومخففاً . وقال «إنّني أنا الله [٨] » . « إني آمنت بربكم [٩] » . وإنما لحقتها النون تكميلاً ، لشبهها بالفعل الذي عملت لأجله .

وإنما شذّ الحذف في ليت دون البواقي ، لأنها أشبه بالفعل منهن ، بدليل إعمالها مع

---

(١) من الأبيات التي لم يعرف قائلها .

(٢) ط : « في السبعة » ، تحريف ، وفي أ « في النثر » .

(٣) محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك ، الإمام بدر الدين . من تصانيفه : شرح ألفية والده ، وشرح كافيته ، وشرح لاميته . توفي سنة ٦٨٦ .

(٤) غافر ٣٦ .

(٥) عجزه :

* أخط بها قبراً لأبيض ماجد *

(٦) ط : « جائز مساو للحوق » وأثبتنا ما في أ ، ب .

(٧) الكهف . ٧٦ . (٨) طه ١٤ .

(٩) : « بربكم » ساقطة من أ . الآية ٢٥ من يس .



(ما) دونَهُنّ ، ولاجتماع الأمثال في الأربعة ، والمتقاربات [١] في لعلّ [٢] .

وذهب بعضهم : إلى أن الحذف فيها وفي لَدُن أجود من الإثبات . وعليه ابن عصفور في لدن حملاً لها على لد المحذوفة النون ، فإنها لا تلحقها نون الوقاية بحال ، لأنها بمنزلة مع .

وذهب آخرون : إلى أنّ المحذوف من أخوات ليت ليس نون الوقاية ، بل نون الأصل ، لأن تلك دخلت للفرق ، فلا تحْذف . ثم اختُلِف فقيل المحذوف النون الأولى المدغمة لأنها ساكنة ، والساكن يسرع إليه الاعتلال . وقيل : الثانية المُدغم فيها ، لأنّها طَرَف .

ويجري هذا الخلاف في : إنّا ، وأنّا ، ولكنّا ، وكأنّا . فقيل : المحذوف النون الأولى . وقيل : الثانية . ولم يقل أحد بحذف الثالثة [٣] لأنها اسم ، وقد حكاه بعضهم كما ذكره ابن قاسم في (شرح الألفيّة) . وورد لحوق النون في غير ما ذكر شذوذاً ، كأفعل التفضيل [٦٥] كحديث : « غير الدّجال أخوفني عليكم » تشبيهاً له بالفعل وزناً ومعنى ، خصوصاً فعل التعجب . وكاسم الفاعل في قوله :

١٧١ — * أمُسْلِمُنِي إلى قومي شَراحِي [٤] *

وقوله :

١٧٢ — * وليس الموافيني ليُرفَد خائبا [٥] *

(١) أ : « والمقاربات » ب : « والمعاربات » بالعين تحريف

(٢) قال ابن يعيش يعلّل ذلك : أما لعلّ فإنها وإن لم يكن في آخرها نون ، فإن في آخرها لاماً مضاعفة ، واللام قريبة من النون ، ولذلك تدغم فيها نحو قوله تعالى : « من لّدنه » (النساء ٤٠ ، الكهف ٢) ولا يدغم في النون غير اللام. انظر شرح المفصّل ٣ : ٩٠ .

(٣) ط : « قيل أحد بخلاف الثانية » . وهذا تحريف .

(٤) ليزيد بن محمد الحارثي ، وصدره :

* فما أدري وكلّ الظنّ ظني *

وكان القياس : « أمسلمي » بالتخفيف . وشراحي : مرخم شراحيل دون نداء .

(٥) ط : « ليرتد » بالتاء ، تحريف .

والشاهد قائله مجهول ، وعجزه :

* فإنّ له أضعاف ما كان آملاً *



تشبيهاً له أيضا بالفعل .

وذهب هشام إلى أن النون في: أمُسلِمُنّي ونحوه مما لا لام فيه هي التنوين ، وأجاز: هذا ضارِبُنْك ، وَضَارِبُني . وردّ بوجودها مع اللام [1] ، وأما قول الشاعر :

١٧٣ – تراه كالثّغام يُعَلّ مسكاً يسوءُ الفالياتِ إذَا فَلَيْنِي [2]

أي فلينني . فاختلف [3] : أيّ النونين المحذوفة :

فقال المبرد : هي نونُ الوقاية ، لأن الأولى ضمير فاعل ، فلا تحذف[4] . وهذا هو المختار عندي . ورجّحه ابن جني ، والخضراوي ، وأبو حيان وغيرهم . وحكى صاحب (البسيط) الاتفاق عليه .

وقال سيبويه : هي نون الإناث . واختاره ابن مالك قياساً على « تأمروني » [5] . قال أبو حيان : هو قياس على مختلف فيه . ثم هذا الحذف [6] ضرورة لا يقاس عليها [7] : كما صرّح به في (البسيط) ، قال أبو حيّان : وسهّله اجتماع المثلين .

* * *

(ص) مسألة : الأصل تقديم مفسِّر الغائب ، ولا يكون غير الأقرب إلا بدليل ، وهو لفظهُ ، أو ما يدُلّ عليه حِسّاً أوعِلْماً ، أو جزؤه أو كُلُّهُ أونظيره ، أومصاحِبه بوجه . ويجوزتقديم مكمِّل معمولِ فعل أو شبهه على مفسِّر صريح إن كان مؤخر الرتبة .

ومنع الكوفية نحو : ضَارِبهُ ضربَ زيدٌ ، وما رأى أحبَّ زيدٌ . والفراء : زيداً غلامُه ضربَ بتصريفه . والجمهور : ضرب غلامُه زيداً . وأجازه الطُّوال ، وابن

---

(١) انظر المغني ٢ : ٢٥ .

(٢) نسب لعمرو بن معديكرب ، وانظر الحجة لابن خالويه : ١١٨ .

(٣) ط : « واختلف » .

(٤) ط : « فلا يحذف » .

(٥) الزمر ٦٤ .

(٦) أ : « هذا الخلاف » .

(٧) أ ، ب : « لا يقاس عليه » .

جنّي ، وابنُ مالك .

ويجب تقديم مرفوع باب نِعْمَ ، وأوّل المتنازعين ، ومجرور رُبَّ ، وما أُبدِل منه مفسّره على الأصح . قال الزمخشري : أو أُخبر عنه به ، وضميرُ الشأن . وهو لازمُ الإفراد ، وتذكيره مع مذكّر ، وتأنيثه مع مؤنّث أجود . وأوجب [1] الكوفيّة . وابنُ مالك [2] التذكير ما لم يلِه مؤنّث ، أو مشبّه به ، أو فعلٌ بعلامة ، فيرجّح تأنيثه . ويبرز مبتدأ واسم ما على الأصحّ فيهما ، ومنصوباً في باب إنّ وظنّ ، ويستتر في كان وكاد . ومنعه قوم . وإنما يفسّره جملةٌ خبرية صرّح بُجزأيْها خلافاً للكوفيّة في : ظننته قائماً ، وإنه [3] ضرب أو قام . ولا يتقدّم خبره ولا جزؤه ، خلافاً لابن السّيرافي . ولا يتبع بتابع ، وزعمه ابنُ الطّراوة حرفاً .

(ش) : ضمير المتكلم والمخاطب يفسّرهما المشاهدة . وأمّا ضمير الغائب فعارٍ عن المشاهدة ، فاحتيج إلى ما يفسّره .

وأصل المفسّر الذي يعود عليه أن يكون مقدّماً ليعلم المعْنى بالضمير عند ذكره بعد مفسّره [4] ، وأن يكون الاقرب نحو : لقيت زيداً وعمراً يضحك ، فضمير يضحك عائد على عمرو ، ولا يعود على زيد إلا بدليل ، كما في قوله تعالى : « وَوَهَبْنَا له إسحاق ويعقوب وَجَعَلْنَا في ذُرِّيَّته النُّبُوّة والكتــاب [5] » ، فضمير (ذُرِّيَّته) عائد على (إبراهيم) وهو غير الأقرب ، لأنه المحدّث عنه من أوّل القصة إلى آخرها . ثم المفسّر ، إما مصرّح بلفظه ، وهو الغالب : كزيد لقيته .

وقد يستغني عنه بما يدل عليه حِسّاً نحو : «قال هِيَ رَاوَدَتْنِي عن نَفْسِي [6] » ، و « يا أَبتِ اسْتَأْجِرْه [7] » إذ لم يتقدّم التصريح بلفظ : (زَليخا) و (موسى) ، لكونهما كانا حاضرين . أو عِلْماً نحو : « إنا أنزلناه في ليلة القدر [8] » أي : القرآن . أو جزئه ، أو كلّه نحو : « والذّين يَكْنِزُون الذّهب والفِضّةَ ولا يُنْفِقُونها [9] » أي :

(١) ط : « وأوجبه » .
(٢) « وابن مالك » ساقطة من أ .
(٣) ط : « وإنما » ، تحريف .
(٤) « بعد مفسره » ساقطة من أ ، ب .
(٥) العنكبوت ٢٧ .
(٦) يوسف ٢٦ .
(٧) القصص ٢٦ .
(٨) القدر ١ .
(٩) التوبة ٣٤ .



المكنوزات التي بعضها الذهب والفضة . وقوله :

١٧٤ — أماويّ ما يغني الثّراءُ عن الفتى إذا حَشْرَجَتْ يوماً وضاق بها الصدرُ[١]

أي : النفس التي هي بعض الفتى . وجُعل من ذلك « اعدِلوا هو أقْرَبُ[٢] » أي :

أي : العدل الذي هو جزء مدلول الفعل ، لأنه يدل على الحدث والزمان .

١٧٥ — * إذا نُهِي السفيهُ جرى إليـــه[٣] *

أي : السّفَه الذي هو جزء مــدلول السّفيه[٤] ، لأنه يدل على ذاتٍ متّصفـة بـالسّفه . أو نظيره نحو : عندي درهم ونصفــه ، أي : ونِصْفُ درهم آخر . ومنه « ومــا يُعَمَّرُ من مُعَمَّرٍ ولا يُنقَصُ من عُمُره[٥] » أي : عمــر معمّر آخرَ[٦] .

١٧٦ — قالت ألا ليَتْما هذا الحمامُ لنا إلى حَمَامتنا ونِصْفَه فَقَدِ[٧]

أي : ونصف حمام آخر مثله في العدد .

أو مصاحبه بوْجهٍ ما ، كالاستغناء بمستلزِمٍ عن مستلزَم نحو : « فَمَنْ عُفِيَ له من أخيه [٦٦] شيء فاتِّبَاعٌ بالمعروف وأداءٌ إليه[٨] » ضمير (إليه) عائد إلى العافي الذي استلزمه (عُفِيَ) ، « حتى تَوارَتْ بالحِجاب[٩] » أي : الشمس ، أغنى عن ذكرها ذكر (العَشِيّ) .

---

(١) من قصيدة مشهورة لحاتم الطائي يخاطب بها امرأته ماويّة ، وكانت تعذله على كثرة العطاء .

(٢) المائدة ٨ .

(٣) كذا ورد الشطر غير مسبوق بعبارة إنشاد . والبيت مجهول القائل ، وعجزه :

* وخالف والسفيه إلى خلاف *

(٤) أ ، ب : « مدلول الفعل » والوجه ما أثبتنا من ط . (٥) فاطر ١١ .

(٦) بعده في ط فقط : « قالت » ، والصواب حذفها كما في أ ، ب .

(٧) من قصيدة للنابغة الذبياني يسترضي بها النعمان بن المنذر .

(٨) البقرة ١٧٨ . (٩) صۤ : ٣٢ .



وقد يخالف الأصل السّابق في تقديم المفسِّر ، فيؤخر عن الضمير ، وذلك في مواضع : أحدها : أن يكون الضمير مكمّلاً معمول فعل أو شبهه ، إن كان المعمول مؤخّر الرتبة، ولذلك صور : ضرب غلامَه زيدٌ، وغلامَهُ ضربَ زيدٌ[1] ، وضرب غلامَ أخيه زيدٌ ، وغلامَ أخيه ضرب زيدٌ ، لأنّ المضاف إليه يكمل المضاف .

وأمثلة شِبه الفعل : أضاربٌ غلامَهُ زيد ، أضارب غُلاَمَ أخيه زيد . وإنما جاز ذلك وشبهه لأن المعمول مؤخّر الرتبة ، والمفسّر في نية التقدم .

هذا رأي البصريين ، ووافقهم الكوفيون في صورٍ، وخالفوهم في صور، فقالوا : إذا تأخر العامل عن المفعول والفاعل ، فإن اتّصل الضمير بالمفعول مجروراً ، أو بما أضيف للمفعول جاز التقديم نحو : زيدٌ غلامَهُ ضرب[2] وغُلاَمَ ابنِه ضَرَبَ زيدٌ .

وإن اتّصل به منصوباً لم يجز نحو : ضَاربَهُ ضَربَ زيدٌ . وإن لم يتّصل بالمفعول ولا بالمضاف له لم يجز أيضاً نحو : ما رأى أحبَّ زيد ، وما أراد أخذ زيد ، قالوا : لأنّ في رأى ، وأراد ضميراً مرفوعاً ، والمرفوع لا يُنوى به التأخير ، لأنّه في موضعه .

وأجاب البصريّون بأن المرفوع حينئذ متّصل بالمنصوب ، والمنصوب يُنوى به التأخّر ، فليس اتّصال المرفوع به مما يمنعه ما يجوز فيه بإجماع . فإن قدم العامل نحو : أحبّ ما رأى زيدٌ ، وأخذ ما أراد زيدٌ جاز عند الكوفيين أيضاً . هكذا نقل أبو حيّان خلاف الكوفيين .

وقال ابن مالك : غَلِط[3] في النقل عنهم .

وفي (شرح التسهيل) لأبي حيّان ، في آخر النائب عن الفاعل : لو تقدّم المفعول على الفعل نحو : زيداً ضرب غلامُه لم يجز ذلك عند الفراء وأجازهُ المبرّد بجعله بمنزلة ضرب زيداً غلامه[4] . وقال ابن كَيسان : عندي بينهما[5] فصل ، لأنك إذا قلت :

---

(١) «وغلامه ضرب زيد» ساقطة من ط. (٢) أ ، ب : « غلامه ضرب زيد » .

(٣) ط : « خلط » بالخاء .

(٤) من قوله : « غلامه » إلى قوله : « وقع بعد الكلام » سقط من أ . (٥) ب : « فيهما » .



زيداً ضرب غلامُه ، فنقلت زيداً من أول الكلام إلى آخره وقع بعد الكلام ، فصار المضمر قبل المظهر فبطلت، وقولك[١] : ضرب زيداً غلامُه في موضعه لا ينقل، فيجعل بعد زيد ، لأنّ العامل فيه وفي الغلام واحد . فإذا كانا جميعاً بعد العامل ، فكلّ واحد منهما في موضعه . انتهى .

أما إذا كان المعمول الذي اتصل به الضمير [٢] مقدّم الرّتبة نحو : ضرب غلامُهُ زيداً فإن الجمهور يمنعون التقديم ، لعود الضمير على متأخّر لفظاً ونيّة . وحكى الصّفّار [٣] الإجماع عليه ، لكن أجازه أبو عبدالله الطُّوال من الكوفيين ، وعزى إلى الأخفش . ورجحه ابن جني . وصححه ابن مالك ، لوروده في النظم كثيراً كقوله :

١٧٧ — * جزى ربُّهُ عنّي عَدِيَّ بنَ حاتم [٤] *

وقولـــه :

١٧٨ — * كسا حِلمُه ذا الحِلم أثوابَ سُؤْدُدٍ [٥] *

وقولـــه :

١٧٩ — * جزى بنُوه أبا الغيلان عن كِبَرٍ [٦] *

والأوّلون قصروه على الشعر .

قال أبو حيان : وللجواز وجهٌ من القياس، وهو أن المفعول كثُر تقدّمه على الفاعل،

(١) ب : « ولذلك » . (٢) ط : « الضم » ، تحريف .

(٣) هو القاسم بن علي البَطْلَيَوْسِيّ ، صحب الشَّلَوْبين وابن عصفور . شرح كتاب سيبويه . وتوفي بعد ٦٣٠ .

(٤) ينسب إلى أبي الأسود ، وقيل للنابغة ، وعجزه :

* جزاء الكلاب العاويات وقد فعل *

(٥) مجهول القائل ، وعجزه :

* ورقّى نداه ذا النـدى في ذرى المجد *

(٦) لسليط بن سعد ، وعجزه :

* وحُسْن فعل كما يجزي سنّمار *



فيجعل لكثرته كالأصل . وصورة المسألة عند المجيز أن [١] يشاركه صاحب الضّمير في عامله بخلاف نحو : ضرب غلامَها جارَ هند ، فلا يجوز إجماعاً ، لأن هنداً لم تشارك غلامَها في العامل ، لأنّه مرفوع بضرب ، وهي مجرورة بالإضافة ، وذلك أن المشاركة تقتضي الإشعار به ، لأن الفعل المتعدي يدلّ بمجرد افتتاح الكلام به على فاعل ومفعول . فإذا لم يشارك [٢] لم يحصل الإشعار به ، فيتأكد المنع ، ثم التقديم في هذا الموضع جائز ، وفي المواضع الآتية واجب .

الثاني : أن يكون الضمير مرفوعاً بنِعْم وبابه نحو : نعم رجلاً زيد ، وبئس رجلاً زيد ، وظَرُف رجلاً زيد .

الثالث : أن يكون مرفوعاً بأول الفعلين المتنازعين نحو :

١٨٠ — * جَفَوْنِي ولم أجفُ الأَخِلاَّءَ إنّني [٣] *

الرابع : أن يكون مجرور (رُبّ) نحو :

١٨١ — *ورُبَّهُ عَطِباً أنقذْتُ من عَطَبِه [٤] *

الخامس : أن يبدل منه المفسّر نحو : «اللهمَّ صَلِّ عليه الرؤوفِ الرّحيم» . هذا مذهب الأخفش . وصحّحه ابن مالك وأبو حيّان . ومنع ذلك قومٌ . وقالوا : البدل لا يفسّر ضمير المبدل . وردّه أبو حيان بالورود قال :

١٨٢ — * فلاَ تلُمْهُ أن ينـــام البـائِسَا [٥] *

(١) ط : « بأن » بالباء . (٢) ط : « لم تشاركه » .

(٣) لم يعرف قائله . وعجزه :

* لغير جميل من خليلك مُهْمِلُ *

(٤) أنشده ثعلب ، ولم ينسبه ، وصدره :

* واهٍ رأبت وشيكاً صدع أعظمُهِ *

(٥) قبله :

* قد أصبحتْ بقرقري كوانسا *

قال أبو حيان في شرح التسهيل : الضمير المنصوب في : « تلمه » عائد على ما أبدل منه ، وهو البائس .



وقـــال :

١٨٣ ـ * فاستاكَتْ به عُودَ إسحِلِ [١] *

السادس : أن يخبر عنه بالمفسّر نحو : « إن هي إلاّ حياتنا [٢] » .

قال الزمخشري : هذا ضمير لا يُعلم ما يُعنى به إلا بما يَتلُوه من بيانه ، وأصلُه : إنْ الحياة إلاّ حياتنا الدنيا ، ثم وضع في موضع الحياة ، لأن الخبر يدلُّ عليها ويبينها ، قال : ومنه :

١٨٤ ـ * هي النفس تحمل ما حُمِّلَتْ [٣] *

وهي العرب تقول ما شاءت . قال ابن مالك : وهذا من جيّد كلامه .

السابع : ضمير الشأن ، فإنّ مفسّره الجملة [٦٧] بعده ، قال أبو حيان : وهو ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبريّة دالاً على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه . وتُسمّيه [٤] البصريون ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكّراً ، وضمير القصة إذا كان مؤنثاً ، قدّروا من معنى الجملة اسماً جعلوا ذلك الضمير يفسّره ذلك الاسمُ المقدر ، حتّى يصح الإخبار بتلك الجملة عن الضمير . ولا يحتاج فيها إلى رابط به ، لأنّها نفس المبتدأ في المعنى . والفرق بينه وبين الضمائر أنّه لا يعطف عليه ، ولا يؤكّد ، ولا يبدل منه ، ولا يتقدّم خبره عليه ، ولا يفسّر بمفرد . وسمّاه الكوفيون : ضمير المجهول ، لأنه لا يدري عندهم ما يعود عليه .

ولا خلاف في أنه اسم يحكم على موضعه بالإعراب على حسب العامل، إلا ما ذهب اليه ابن الطّراوة من زعمه [٥] أنه حرف ، فإنه إذا دخل على إنّ [٦] كفّها عن العمل ، كما

(١) لطفيل الغنوي في ديوانه ٣٧ ، وينسب أيضاً لعمر ، وللمقنع ، وهو بتمامه :
إذا هي لم تستك بعود أراكة تنخل فاستاكت به عود إسحل

(٢) الأنعام ٢٩ .

(٣) شطر بيت لم يعرف قائله ، وفي ط : « يتحمل ماحملت » صوابه من أ ، ب ، وانظر المغني ٢ : ١٠٢ ، ولم يذكره صاحب الدرر .

(٤) ط : « وسمته » .

(٥) ط : « من زعم » .

(٦) ط : « أن » بفتح الهمزة .



يكفها (ما) ، وكذا إذا دخل على الأفعال الناسخة كفّها ، وتُلغى كما يلغى باب ظن [١] . ومال أبو حيان إلى موافقته .

وشرط الجملة المفسّر بها ضمير الشأن أن تكون خبريّة ، فلا يفسّر [٢] بالإنشائية ولا الطّلبيّة . وأن يصرّح بجزأيها ، فلا يجوز حذف جزء منها ، فإنه جيء به لتأكيدها ، وتفخيم مدلولها ، والحذف منافٍ لذلك ، كما لا يجوز ترخيم المندوب ، ولا حذف حرف النداء منه ، ولا من المستغاث . وزعم الكوفيون أنه يفسّر بمفرد . فقالوا في ظننته قائماً زيد : إن الهاء ضمير الشأن ، وقائم يفسره . وزعموا أيضاً : أنه يجوز حذفُ جزء الجملة ، فيقال : إنه ضرب ، وإنه قام على حذف المسند إليه من غير إرادة ولا إضمار .

ولا يجوز أيضاً تقدّم هذه الجملة ولا جزئها . قال ابن هشام في المغني : وقد غلط يوسف بن السّيرافي ، إذ قال في قوله :

١٨٥ — * أسكرانُ كان ابنُ المَرَاغة . . . * [٣]

إنّ (كان) شانية ، وابن المراغة وسكران مبتدأ وخبر ، والجملة خبر كان .

وضمير الشأن لازم الإفراد، لأنه ضمير يفسره مضمون الجملة، ومضمون الجملة شيء مفرد، وهو نسبةُ الحكم للمحكوم عليه، وذلك لا تثنية فيه ولا جمع .

ومذهب البصريين أنّ تذكيره مع المذكر ، وتأنيثه مع المؤنث أحسن من خلاف ذلك ، نحو : « قُلْ هُوَ الله أحد» [٤] . «فإذا هي شاخِصَةٌ أبصارُ الّذِين كفروا [٥] » ،

---

(١) ط : « وتلغى كما تلغى في باب ظن » ، والوجه ما أثبتنا من أ ، ب .

(٢) ط : « فلا تفسير » .

(٣) جزء من بيت للفرزدق في ديوانه ٤٨١ وقد غفل عنه صاحب الدرر ، فلم يثبته في « درره » ، وهو بتمامه :

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا ... تميماً بجوف الشام أم متساكر

(٤) الإخلاص ١ . (٥) الأنبياء ٩٧ .



«فإنّهالا تعْمَى الأبصار[1]» . ويجوز التذكير مع المؤنث ، حكي « إنّه أمةُ الله ذاهبة[2]» والتأنيث مع المذكّر ، كقراءة : « أوَ لَمْ تَكُن لهم آيةً أنْ يَعْلَمَه[3]» بالفوقيّة ، فإن الاسم (أن يعلمه) ، وهو مذكّر .

وأوجب الكوفيون الأوّل ، وهو مردود بالسّماع ، حكي : إنه أمةُ الله ذاهبة[4] » . وفصّل ابن مالك ، فقال : يجب التذكير كما يجب الإفراد . فإن وليه مؤنث نحو : إنها جاريتك ذاهبة ، أو مذكّر شبّه به[5] المؤنث نحو : إنها قمر جاريتك ، أو فعلٌ بعلامة تأنيث نحو : « فإنّها لا تعْمى الأبصار » فالتأنيث في الصّور الثلاث أرجح من التّذكير لما فيه من مشاكلة اللفظ .

ويبرز ضمير الشأن مبتدأ نحو : « قُل هُوَ الله أحَدٌ » . واسم (ما) كقوله :

١٨٦ — وما هو من يأسو الكُلُوم وَيُتّقَى به نائباتُ الدّهر كالدائم البُخلِ[6]

ومنع الأخفش والفراء وقوعه مبتدأ ، وقالا[7] : لا يقع إلا معمولاً .

ومنع بعضهم وقوعه اسم ما .

ويبرز منصوباً في بابي : إن وظنّ ، نحو : « وأنّه لما قام عبدُالله[8] » .

وقولـــه :

١٨٧ — * علِمتُه الحقّ لا يَخْفى على أحَدٍ[9] *

---

(١) الحجّ ٤٦ .
(٢) هذه العبارة سقطت من كل من أ ، ب .
(٣) الشعراء ١٩٧ .
وفي أ ، ب : « يكن » صوابه في ط ، وهي قراءة ابن عامر كما في إتحاف فضلاء البشر ٢٣٤ ، وفي أ : « تعلمه » تحريف .
(٤) « حكى إنه أمة الله ذاهبة » ساقطة من ط .
(٥) أ : « شبه بالمؤنث » .
(٦) من شواهد الدّماميني في شرح التسهيل .
(٧) ط : « وقال » ، تحريف .
(٨) الجن : ١٩ .
(٩) قائله مجهول ، وعجزه :

* فكن محقاً تنل ما شئت من ظفر *

ويستكنُّ[١] في باب كان وكاد ، نحو :

١٨٨ - إذا متُّ كان الناسُ صنفانِ شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصْنَعُ[٢]

وقال تعالى : « مِنْ بَعْدِ ما كاد يَزِيغُ قلوبُ فريقٍ مِنْهم[٣] » في قراءة «يزيغ» بالتَّحتيَّة[٤] . ومنع الفرّاء وقوعه في باب كان ، وطائفةٌ وقوعه في باب كاد .

* * *

(ص) : الفصل[٥] ، ويسمّى عماداً ، ودعامة ، وصفة : ضمير رفع منفصل ، يقع مطابقاً لمعرفة قبل مبتدأ أو منسوخٍ[٦] . بعده معرفةٌ ، أو كهي في منع اللام ، جامداً أو مشتقاً ، لا إنْ تقدّم متعلّقهُ في الأصح .

قال ابن مالك : وقد يقع بلفظ غيبةٍ بعد حاضر مقام مضاف . وجوّز الأخفش وقوعه بين حالٍ وصاحبها . وقوم بين نكرتين كمعرفة . وقومٌ مطلقاً . وقومٌ بعد اسم لا . وقوم قبل مضارع . ويتعيّن كونُه فصلا إنْ وليه نصب ، وولى ظاهراً منصوباً ، أو قُرِن بلام الفرق على الأصحّ . ويحتمله والابتداء قبل رفع ، والبدل[٧] أيضاً بعده ، والتوكيد أيضاً بعد ضميره . ويتعيّن الابتداء قبل رفع ما ينصب .

قال سيبويه : وفاء الجزاء . والبصرية : تلو إلاّ . والفراء : وإنّما ، ولا النافية ، وقبل عارض أل ، وفي باب (ما) . ورجحه في (ليس) .

---

(١) ب ، ط : « ويسكن » صوابه في أ .
(٢) الشاهد فيه استتار ضمير الشأن في كان ، هذا على رواية الرفع . وأما من رواه : « صنفين » فلا شاهد فيه ، لأنه خبر كان . والبيت للعجير السلولي .
(٣) التوبة ١١٧ .
(٤) هي قراءة حمزة ، وحفص ، والأعمش . انظر إتحاف فضلاء البشر ٢٤٥ .
(٥) أ : « ص . الفصل » ساقطه .
(٦) ط : « أو منسوخاً » .
(٧) ط : « رفع البدل » بدون واو .

[٦٨] وتميم مطلقاً . والأصحّ وجوب رفع معطوفٍ بالواو ، ولا ولكن ، إن كرّر الضمير ، والجزأين إن اتفقا . ونحو : ما بالُ زيد هو القائم ، ومررت بعبدالله هو السّيد ، وظننت زيداً هو القائم جاريته .

وثالثها : إن كان غيرَ خلفٍ ، ومنع هي القائمة . ووقوعه بين ضميرين وخبَرين . وتصديره . وتقدمه مع الخبر . وتوسطه بعد كان وظنّ . ويجوز بين مفعولي ظـنّ المتأخر . قال أبو حيّان : وفي المتوسط نظر . والأصحّ أنه اسم ، ولا محلّ له . وقيل : محلُّه كتاليه . وقيل : « كمتلوّه [١] » . وفائدته : الإعلام بأن تاليه خبر لا تابع . والتأكيد . قال البيانيّون : والاختصاص .

(ش) : هذا مبحث الضمير المسمّى عند البصريين بالفصل ، لأنه فصل بين المبتدأ والخبر . وقيل : لأنه فصل بين الخبر والنعت . وقيل : لأنه فصل بين الخبر والتابع ، لأنّ الفصل به يوضّح كون الثاني خبراً ، لا تابعاً ، وهذا أحسن ، لأنه قد يفصل حيث لا يصلح النعت نحو : كنت أنت القائم ؛ إذ الضّمير لاينعت .

والكوفيون يسمّونه : عماداً ، لأنه يعتمد عليه في الفائدة ، إذ به يتبيّن أن الثّاني خبرٌ لا تابع .

وبعض الكوفيين يسمّيه : دعامة ، لأنه يدعم به الكلام ، أي يقوّى به ويؤكّد ، والتأكيد من فوائد مجيئه .

وبعض المتأخرين [٢] سمّاه : صفة . قال أبوحيّان : ويعني به التأكيد .

ومذهب الخليل ، وسيبويه وطائفةٍ : أنّه باقٍ على اسميته .

وذهب أكثر النحاة : إلى أنه حرف ، وصححه ابن عصفور ، كالكاف في الإشارة

وإذا قلنا باسميّته ، فالصحيح أنه لا محّل له من الإعراب ، وعليه الخليل ، لأن الغرضَ به الإعلام من أوّل وهلة بكون الخبر خبراً لا صفة ، فاشتدّ شبهه بالحرف [٣] ، إذ لم يُجأ [٤] به إلاّ لمعنىً في غيره ، فلم يحتج إلى موضع بسبب الإعراب[٥] .

(١) ط : « متلوه » . تحريف .
(٢) ط : « بعض المتقدمين » .
(٣) أ : « فشبه » بالحرف ب : « فأشبه الحرف » .
(٤) ط : « لم يجاء » تحريف .
(٥) ط : « من الإعراب » .



وقال الكسائي : محله محل ما بعده (١) . وقال الفرّاء : كمحلّ ما قبله ففي : زيد هو القائم ، محلّه رفع عندهما . وفي : ظننت زيداً هو القائم محلّه نصب عندهما . وفي : كان زيد هو القائم محلّه عند الكسائي نصب ، وعند الفراء رفع . وفي : إن زيداً هو القائم ، بالعكس .

ويقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقاً ما قبله في الإفراد والتثنيّة والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والتكلّم والخطاب والغيبة . ولا يقع إلاّ بعد معرفة مبتدأ أو منسوخ نحو : زيد هو القائم . « كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ (٢) » . « إنّ هذا لَهُو القَصَصُ (٣) » . « تَجِدُوه عند اللهِ هو خَيْراً وأَعْظَمَ أَجْراً (٤) » .

ولا يقع بعده إلاّ اسم معرفة (٥) كالأمثلة الأَوَل (٦) ، أو شبيهٌ بها في امتناع دخول أل عليه كالمثال الأخير ، سواء كان ظاهراً أم مضمراً ، أم مبهماً أم معرّفاً باللام ، أم مضافاً جامداً ، أم مشتّقاً لم يتقدم متعلّقه عليه ، وسواء كان الناسخ فعلاً أم حرفاً .

هذا مذهب الجمهور في الجميع . وفي كلٍّ خلاف :

فذهب ابن مالك : إلى أنه قد تنتفي المطابقة ، فيقع (٧) بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف ، كقوله :

١٨٩ — وكائِنْ بالأباطح من صَديقٍ يَرَاني لو أُصِبْتُ هو المُصابَا (٨)

فهو فصلٌ بلفظ الغيبة بعد المفعول الأوّل ، وهو الياء في يراني على حذف مضاف ، أي: مصابي هو المصاب (٩) ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف (١٠) إليه مقامه . وحمله

(١) ط : « محل ما من بعده » بزيادة : « من » .
(٢) المائدة ١١٧ .
(٣) آل عمران ٦٢ .
(٤) المزمل ٢٠ . « وأعظم أجراً » ساقطة من أ، ب.
(٥) ط : « بعده الاسم إلا معرفة » .
(٦) ط : « كأمثلة الأول » .
(٧) ط : « فتقع بالتاء » .
(٨) قائله جرير .
(٩) أ : « هو المضاف » ، تحريف .
(١٠) « المضاف » ساقطة من أ .



العسكري في (المصباح) [١] على أن (هو) تأكيد للفاعل في (يراني) والمضاف مقدّر ، والمصاب مَصْدر ، أي يظن مصابي المصاب أي : يَحقِر كُلّ مصاب دونه . وقال غيره : هو عند [٢] صديقه بمنزلة نفسه ، فإذا أصيب في نفسه فكأن [٣] صديقه قد أصيب ، فجعل ضمير الصديق مؤكّداً لضميره ، لأنه هو [٤] في المعنى مجازاً واتّساعاً ، فهو من باب : زيد زهير .

وذهب الأخفش إلى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها كقراءة : « هَؤُلاَءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ » [٥] بنصب (أطهر) [٦] . وتقول : هذا زيد هو خيراً منك .

وردّ بأن (أطهر) نصبٌ بلكم على أنه خبر « هُنَّ » فيكون من تقديم الحال على عاملها الظرّفي .

وذهب قومٌ إلى جواز وقوعه بين نكرتين كمعرفتين في امتناع دخول (أل) عليهما نحو : ما أظن أحداً هو خيراً منك ، وحسبت خيراً من زيد هو خيراً من عمرو [٧] .

وذهب قوم من الكوفيين : إلى جواز وقوعه بين نكرتين مطلقاً ، وخرّجوا عليه : « أن

---

(١) لم تنسب كتب الطبقات المتداولة لواحد ممّن لقبوا بهذا اللقب هذا الكتاب .

(٢) ط : « عنده » ، تحريف .

(٣) ط : « فكان » بدون همزة ، تحريف .

(٤) : « هو » ساقطة من أ .

(٥) هود ٧٨ .

(٦) « هي قراءة سعيد بن جبير ، والحسن بخلاف ، ومحمد بن مروان ، وعيسى الثقفي ، وابن أبي إسحاق قال أبو الفتح : ذكر سيبويه هذه القراءة وضعفها وقال فيها : احتبى ابن مروان في لحنه ، وانما قبح ذلك عنده ، لأنه ذهب إلى أنه جعل « هن » فصلاً ، وليست بين أحد الجزأين اللذين هما مبتدأ وخبر ، ونحو ذلك كقولك : ظننت زيداً هو خيراً منك . وكان زيد هو القائم . وأنا من بعد أرى أن لهذه القراءة وجهاً صحيحاً وهو أن تجعل : « هُنَّ » أحد جزأي الجملة ، وتجعلها خبراً « بناتي » كقولك : زيد أخوك هو ، وتجعل « أطهر » حالاً من « هن » أو من « بناتي » والعامل فيه معنى الإشارة كقولك : هذا زيد هو قائماً أو جـــالساً ، أو نحو ذلك . فعلى هذا مجازه فأمّا على ما ذهب إليه سيبويه ففاسد كما قال » .

انظر المحتسب ١ : ٢٣٦ .

(٧) « هو » ساقطة من ط .



تكونَ أُمَّةٌ هيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ (١) » .

وذهب قومٌ منهم إلى جواز وقوعه بعد اسم لا نحو : لا رجل هو منطلق .

وذهب آخرون : إلى جواز وقوعه قبل المضارع نحو : كان زيد هو يقوم .

وذهب الفراء : إلى أنه لا يجوز وقوعه قبل معرفة بغير اللام ، فلم يُجِز : كان زيد هو أخاك ، وكان زيد هو صاحب الحمار ، [٦٩] ونحوه . وأوجب ابتدائيّة ورَفْع ما بعده ، وكذا لم يجوّز (٢) وقوعه في باب (ما) وأوجب فيه الابتدائيّة . وجوّز في (ليس) الوجهين ، ورجّح الابتدائية .

وذهب الكسائي والفراء : إلى جواز وقوعه في غير الابتداء والنواسخ ، نحو : ما بالُ زيد هو القائمَ ، وما شأن عمرو هو الجالسَ ، ومررت بعبد الله هو السيّد ، بنصب الجميع .

وذهب قومٌ إلى جواز وقوعه قبل مشتق ، تقدمَ (٣) ما ظاهره التعلّق به نحو : كان زيد هو بالجارية الكفيلَ بشرط أن لا يقصد كونُ بالجارية في صلة الكفيل على حدّ : « وكَانُوا فيه من الزَّاهِدينَ (٤) » فإن قصدته (٥) لم يجز إجماعاً .

وذهب الفرّاء : إلى جواز وقوعه أوّل الكلام قبل المبتدأ والخبر ، وجَعَل منه : « وَهُوَ مُحَرَّمٌ عليكُمْ إخْراجُهُم (٦) » .

وذهب آخرون إلى جواز تقدمّه مع الخبر نحو : هو القائم زيد (٧) ، وهو القائم كان زيد ، وهو القائم ظننت زيداً .

وذهب آخرون : الى جواز توسّطه بين كان واسمها وبين ظنّ والمفعول الأوّل (٨)

---

(١) النحل ٩٢ ، وفي ط : « يكون أمة » بالياء تحريف .

(٢) ط فقط : « لم يجز » .

(٣) ط . « فقدم » بالفاء .

(٤) يوسف ٢٠ .

(٥) أ ، ب : « فإن قصدت » .

(٦) البقرة ٨٥ ، وفي أ : « ومحرم عليكم » ، تحريف .

(٧) « هو » ساقطة من أ .

(٨) « بين » ساقطة من ط .



نحو : كان هو القائم زيد ، وظننت هو القائم زيداً .

ووجه المنع في الكُلّ عند الجمهور : أن فائدته صونُ الخبر من توهمه تابعاً ، ومع تقديم الخبر يستغنى عنه ، لأن تقديمه يمنع كونه تابعاً [١] ، إذ التّابع لا يتقدّم على المتبوع . فلو تقدّم مفعولا (ظننت) عليها جاز وقوعُ الفصل بينهما نحو : زيداً هو القائم ظننت . وإن تقدّم الأول وتأخّر الثاني نحو : زيداً ظننت هو القائم ، ففي جواز ذلك نظـــر ، قاله أبو حيّان . وقال : ولا يقع بين الخبرين ، فلا تقول : ظننت هذا الحلوهو الحامض ، لأنّ الثاني ليس بالمعوّل عليه وحده .

وقيل بدخوله بينهما . قال : وكذا لا يدخل بين الضميرين نحو : زيد [٢] ظننته هو إيّاه خيراً من عمروٍ [٣] ، عند سيبويه ، لأنه تأكيد في المعنى لهذه [٤] الثلاثة ، وكلٌّ منها يُغنِي عن صاحبه . فإن فَصلْت وأخَّرْت البدل جاز ، نحو ظننته هو القائمَ إياه ، لأنه في نية الاستئناف ، وصار بذلك بمنزلة إنّ واللامِ في كلامٍ واحد ، إذا تأخّرت اللام . وسواء أكان الفصل بالمفعول الثاني ، أو بظرف معمول الخبر نحو : ظننتههـو يوم الجمعة إيّاه القائم [٥] . فإن كان أحدُهما ضميراً والآخر ظاهراً جاز اتّفاقاً ، لعدم الضميرين المُؤْذِنين بالضعف نحو : ظننته هو نفسه القائم .

وإنما يتعيّن فصليّةُ هذا الضمير في صورتين :

الأولى : أن يليه منصوب وقبله ظاهر منصوب نحو: ظننت زيداً هو القـــائمَ ، إذ لا تمكن الابتدائية فيه [٦] لنصب ما بعده ، ولا البدليّة لنصب ما قبله ، ولا التوكيد لأن المضمر لا يؤكّد الظاهر .

والثانية : أن يليه منصوب ، ويقرن بلام الفَرْق نحو : إن كان زيدٌ لهو الفاضِلَ [٧] ،

---

(١) ط : « يمنع من كونه تابعاً » صوابه من أ ، ب .

(٢) أ : « زيداً » بالنصب .

(٣) أ : « حيزاً من بكر » ، وبعده فيها : « وعند سيبويه » . والواو مقحمة .

(٤) ط : « بهذه الثلاثة » . (٥) ط : « العالم »

(٦) « فيه » ساقطة من ب ، ط . (٧) ط : «إن كان زيداً لهو الفاضل » بنصب « زيد » تحريف .



وإن ظننت زيداً لهو الفاضلَ، لامتناع الابتدائية، لما سبق في التَّبعية، لدخول اللام عليه. فإن رُفع ما قبله نحو: كان[١] زيد هو القائم احتمل أن يكون فصلاً، وأن يكون مبتدأً ثانياً، وأن يكون بدلاً. فإن كان المرفوع قبله ضميراً نحو: أنت أنت القائم احتمل الثلاثة، والتوكيدَ أيضاً.

وإن كان قبله رفع وبعده نصب ولا لامَ، أو عكسه، نحو: كان زيد هو القائمَ، وكنت أنت القائم، وإن زيداً هو القائمُ، وإنك أنت القائم ــ احتمل في الأولى ما عدا الابتداء، وفي الثانية ما عدا البدل.

وإن كان بين منصوبين والأول ضميرٌ احتمل الفصل والتأكيد نحو: ظننتك أنت القائم.

ويتعيّن فيه الابتدائية إذا وقع بعد مفعول ظننت ووقع بعده مرفوع. وهو معنى قولي[٢]: «قبلْ رفع ما ينصب» نحو: ظننت زيداً هو القائم، وظننتك أنت القائم[٣].
وتميم يرفعون الفصل على الابتداء ومـــا بعده خبر مطلقاً، ويقرؤون: «إن تَرَنِي أنا أقلُّ[٤]»، «تجِدُوه عِندَ اللهِ هو خيرٌ[٥]».

وفائدة الفصل عند الجمهور إعلام السّامع بأن ما بعده خبرٌ لا نعت، مع التوكيد. وأضاف إلى ذلك البيانيون، وتبعهم السُّهيلي: الاختصاصَ، فإذا قلت: كان زيد هو القائمَ، أفاد اختصاصَه بالقيام دون غيره، وعليه: «إن شانِئَكَ هو الأبتر[٦]». «وأولئِكَ هُمُ المُفلِحُون[٧]».

---

(١) «كان» ساقطة من ط.
(٢) في ب: «قولي بعد قبل» بزيادة: «بعد»، تحريف. وفي هامش ب: «في خط المؤلف بعـد، عوض: قبل».
(٣) من قوله: «وتميم» إلى: «وأولئك هم المفلحون» ساقطة من أ، ب.
(٤) الكهف ٣٩.
(٥) المزمّل ٢٠.
(٦) الكوثر ٣.
(٧) البقرة ٥، وغيرها.



ولو وقع بعده فاء الجزاء نحو أمَّا زيد هو فالقائم [١] ، فقال سيبويه: يتعيّن للابتدائية ولا يجوز الفصل ، لأن الفاء تدل على أنه ليس بنعت . وجوّزه المبرد .

ولو وقع قبله إلا نحو: ما كان زيد إلاّ هو الكريم، فقال البصريون يتعيّن الابتدائية ولا يجوز الفصل ، وجوزه الكسائي .

ولو وقع قبله لا النافية أو إنما [٢] نحو: كان عبد الله لا هو العالم ولا الصالح[٣]. فقال الفراء : تتعيّن الابتدائيّة [٤] ، ولا يجوز الفصل . وجوّزه البصريون لأن (لا) لا تصلح فارقةً بين النعت والمنعوت .

وإن وقع بعده مشتقٌ رافعٌ للسببي ، فإنْ طابق الضمير الاسم نحو: ظننت زيداً هو القائم أبوه ، أو هو [٧٠] القائمة أو القائم جاريته ، فقال البصريون: تتعيّن الابتدائية [٥] ، ولا يجوز الفصل . وجوّزه الكسائي . وفصّل الفراء بين أن يكون الوصف خلفاً من موصوف فيوافق الكسائي ، أو غير خلَف فيوافق البصريين [٦] .

وإنْ لم يطابق نحو : كان زيد هي القائمة جاريته ، فالبصريون يمنعون هذا التركيب أصلا ، لا يرفع ولا ينصب ، لتقدّم الضمير على الظاهر ، وجوّزه الكسائي على الفصل .

ويجري ما ذُكِر في باب ظن ، وفي [٧] ثاني وثالث باب أعلم .

ولو عطف على ما بعده الضمير بالواو ، فإن كُرِّر الضمير تعيّن في المعطوف الرفع إن اختلفا [٨] نحو : كان زيد هو القائمُ وهو الأميرُ . وأجاز هشام نصبه. ورفعُ المعطوف

---

(١) ط : « ما زيد » ، تحريف ، وفي أ : « فهو القائم » تحريف .

(٢) أ ، ط : « وإنما » .

(٣) في جميع النسخ « وكان عبدالله » بزيادة الواو . وفي ط : « والصالح بدون لا » .

(٤) ب : « يتعيّن الابتدائية » .

(٥) « تتعيّن الابتدائية» ساقطة من أ . وفي ب : « يتعيّن الابتداء » .

(٦) أ : « فوافق البصريين» ، وفي ط : « فيوافق البصريون » ، وهذه محرّفة .

(٧) ط : « في » بدون واو ، تحريف . (٨) ط : « إن اختلف» ، تحريف .



والمعطوف عليه إن اتّفقا نحو : إن كان زيد هو المُقبِلُ وهو المُدْبِرُ . وأجاز هشام والفراء نصبهما . فإن لم يكرّر الضمير جاز اتّفاقاً نحو: كان زيد هو المقبل والمدبر .

والعطف بلا ولكن كالواو فيما ذكر ، نحو: كان زيد هو القائم لا هو القاعد أو لا القاعد[١] ، وما كان زيد هو القائم لكن هو القاعد، أو لكن هو القاعد[٢] .

العَلَم

(ص) : العلم هو ما وضع لمعيّن لايتناول غيره ، فإن كان التّعيّن[٣] ذهناً فعلم الجنس . وحكمه كمعرفةٍ لفظا ونكرةٍ معنى . قيل : ويرادفه اسم الجنس. والأصحُّ أنه للماهية من حيث هي . أو خارجاً فالشخص .

• • •

(ش) : العلم ما وُضِع لمعيّن لا يتناول غيره . فخرج بالمعيّن النكرات ، وبما بعده سائرُ المعارف ، فإن الضمير صالحٌ لكل متكلّم ومخاطَب وغائب ، وليس موضوعاً لأن يستعمل في معيّن خاص بحيث لا يستعمل [٤] في غيره ، لكن إذا استعمل صار جزئيّاً ، ولم يَشْرَكه أحد فيما أسند اليه . واسمُ الإشارة صالح لكلّ مشار إليه ، فإذا استعمل في واحد لم يشركه فيما أسند إليه أحد . وأل صالحةٌ لأن يعرّف بها كلّ نكرة ، فإذا استعملت في واحدٍ عرّفته وقصَرته على شيء بعينه . وهذا معنى قولهم: إنها كُلّياتٌ وضعاً [٥] ، جزئياتٌ استعمالاً .

---

(١) « أولا القاعد » ساقطة من ط .

(٢) ط : « أولكن القاعدة » ، تحريف .

وما سقط من أ ، ب من قوله : «وتميم» الي : « وأولئك هم المفلحون » فيما سبق أثبت هنا بعد قوله : « أولكن هو القاعد » .

(٣) ط : « اليقين » ، تحريف . ب : « التعيين »وأثبتنا ما في أ .

(٤) أ : « بأن لا يستعمل » . (٥) ط : « وصفاً » بالواو، تحريف .



ثم التعيّن [١] إن كان خارجيّاً [٢] بأن كان الموضوع له معيناً في الخارج كزيد فهو علم الشّخص . وإن كان ذهنيّاً بأن كان الموضوع له معيّناً في الذهن ، أي ملاحَظ الوجود فيه كأسامة علم للسبع ، أي لماهيته الحاضرة في الذهن فهو علم الجنس .

وأمّا اسم الجنس : فهو ما وضع للماهية من حيث هي ، أي من غير أن تعيّن في الخارج أو الذهن [٣] ، كالأسد [٤] اسم للسبع ، أي لماهيته .

هذا تحرير الفرق بينهما ، فإنهما ملتبسان ، لصِدق كُلٍّ منهما على كلّ فرد من أفراد الجنس . ولهذا ذهب بعضهم : إلى أنهما مترادفان ، وأنّ علم الجنس نكرة حقيقة ، أو إطلاق المعرفة عليه مجاز . ورُدّ باختلافهما في الأحكام اللفظية ، فإن العرب أجرت علم الجنس كأسامة وثُعالة ، مجرى علم الشخص ، في امتناع دخول أل عليه ، وإضافته ، ومنع الصرف مع علة أخرى ، ونعته بالمعرفة ، ومجيئه مبتدأ ، وصاحب حال ، نحو : أسامة أجرأ من ثعالة ، وهذا أسامة مقبلاً . وأجرى [٥] اسم الجنس كأسدٍ مجرى النكرات ، ذلك دليلٌ على افتراق مدلوليهما ، إذ لو اتحدا معنىً لما افترقا لفظاً .

وقد فرق بعض أهل المعقول بأن أسدا إذا [٦] وضع على شخص لا يمتنع أن يوجد [٧] منه أمثال ، فوضع على الشّياع . وأسامة وضع على معنى الأسدية المعقولة [٨] التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن ، ولا يمكن أن يوجد منها اثنان في الذهن ، ثم صار أسامة يقع على الأشخاص ، لوجود ذلك المعنى في الأشخاص .

وقد بسطت كلام الأئمة في الفرق بينهما في كتاب (الأشباه والنظائر النحوية) فليطلب منه [٩] .

* * *

(١) أ ، ب : « التعيين » .

(٢) أ ، ب : « خارجاً » .

(٣) ط : « في الخارج والذهن » بالواو ، لا بأو ، تحريف .

(٤) أ ، فقط : « كالأسد » .

(٥) ط : « وأجرت » ، تحريف .

(٦) « إذا » ساقطة من ط .

(٧) أ : « لا يمتنع لا يوجد » تحريف .

(٨) ط : « المعقولية » ، تحريف .

(٩) الأشباه والنظائر ٢ : ١٧٤ .

(ص) : فمنه مفردٌ عرّي من إضافة ، وإسناد ، ومزج . ومضاف : اسم ، وكنية بدئت بأب أو أمّ أو ابن أو بنت ، ولقبٌ أفاد مدحاً أو ذماً . ويؤخر عن الاسم غالباً ، وكذا عن الكنية على المختار . ثم إن أفردا دون أل أضيفا ، وجوّز الكوفية الإتباع . وإلا أتبع أو قطع . ومَزْجٌ ، فإن ختم بويه كسر . وقد يُعرب ممنوعَ الصرف . وقد يضاف وإلا أعرب ممنوعاً مفتوح آخرِ الأول غير الياء والمنوّن ، ومضافاً . والأصحُّ جواز منعه حينئذ وبنائه .

(ش) : ينقسم علم الشخص إلى أربعة أقسام :

أحدهما : مفرد ، وهو ما عرّي من إضافة وإسناد ومزج، كزيد .

الثاني : ذو الاسناد ، وهو المحكي من جملة نحو : برق نحره ، وتأبط شرّا ، وشاب قرناها . وأشرت إليه بقولي بعد ذلك : « ومنقول [71] من جملة » وسيأتي مبسوطاً في باب مستقل ، وهو باب التسمية آخر الكتاب الخامس .

الثالث : ذو المزج ، وهو كل اسمين نُزّل ثانيهما منزلة هاء التأنيث ، (1) وهو نوعان : مختوم بويه : كسيبويه ، ونفطويه . وفيه لغات : الفصحى بناؤه على الكسر تغليباً لجانب الصوت. ويليها الإعراب ممنوع الصرف.

وغير مختوم بويه كمعدي كرب، وبعلبك ، ففيه ثلاث لغات : الفصحى إعرابه إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني ، ويفتح آخر الأول للتركيب ما لم يكن ياءً كمعدي كرب فيسكن ، أو منوّناً . ويليها إضافة صدره إلى عجزه فيخفض ، ويجري الأول بوجوه الإعراب، إلا أنه لا تظهر الفتحة في المعتّل حالة نصبه كما تقدم. وقد يمنع العجز من الصرف حالة الإضافة أيضاً في لغةحكاها في (التسهيل) (2) فيفتح نحو : هذا معدي كرب على جعله مؤنثاً .

والثالثة : بناؤه على الفتح في الجزأين مالم يعتلّ الأول ، فيسكن كخمسة عشر ، وهذه اللغة أنكرها بعضهم ، وقد نقلها الأثبات .

---

(1) ط : « تاء التأنيث » .

(2) أ : « حكاها السهيلي » .



الرابع : ذو الإضافة ، وهو اسم ، وكنية ، فالأول : كعبد الله ، وعبد الرحمن ، والثاني : ما صدر بأب كأبي بكر ، أو أم كأم كلثوم . وزاد الرضى : أو بابن أو بنت كابن آوى ، وبنت وردان .

ومن العلم : اللقب ، وهو ما أشعر بمدح المُسمّى : كزين العابدين ، أو ذمّه كأنف الناقة .

ويُنْطق به مفرداً ، ومع الاسم ، ومع الكنية ، فإذا كان مع الاسم فالغالب أن يتأخّر ، وعلله ابن مالك بأنه في الغالب منقول من اسم غير انسان ، كبطّة ، وقُفّة ، فلو قُدّم توّهم السامع أن المراد مسمّاه الأصلي ، وذلك مأمون بتأخّره ، فلم يعدل عنه . وعلله غيره بأنه أشهر من الاسم ، لأن فيه العلمية مع شيء من معنى النعت ، فلو أتى به أوّلاً لأغنى عن الاسم وندر قوله :

١٩٠ — ٭ بأن ذا الكلب عَمْراً خيرَهُمْ حَسَبَاً [(١)] ٭

وإن كان مع الكنية، فالذي ذكروه جواز تقدمه عليها ، وتقدُّمُها عليه. ومقتضى تعليل ابن مالك : امتناع تقديمه عليها ، وهو المختار .

نعم ، لا ترتيب بين الاسم والكنية . قال ابن الصائغ [(٢)] : والأولى تقديم [(٣)] غير الأشهر منهما .

ثم إذا تأخّر اللقب عن الاسم ، فإن كانا مفردين أضيف إلى الاسم اللقب نحو : جاء سعيدُ كُرْزٍ ، على تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم ، تخلُّصاً من إضافة الشيء الى نفسه . وجوز الكوفيون فيه الإتباع على البدل أو عطف البيان ، واختاره ابن مالك ، لأنّ الإضافة في مثل ذلك خلاف الأصل .

---

(١) البيت لجنوب أخت عمرو ذي الكلب ، وعجزه :

٭ ببطن شريان يعوي حوله الذيب ٭

(٢) سبقت ترجمته ص ٣٦ .

(٣) ط ، فقط : « تقدم » .



فإن كان في الأول أل فليس إلا الإتباعُ وفاقاً نحو : الحارثُ كرزٌ، ذكره أبو حيان وغيره .

وإن لم يكونا مفردين بأن كانا مضافين نحو: عبدالله زين العابدين، أو الأول مفرداً والثاني مضافاً نحو سعيد زين العابدين أو عكسه نحو : عبد الله بطة ، امتنعت الإضافة وتعيّن الاتباع بدلاً أو بياناً ، أو القطع إلى الرفع بإضمار هو ، أو إلى النصب[1] بإضمار أعني .

* * *

(ص) : ومنقول من جملة وسيأتي ، ومصدرٍ ، وعينٍ ، وصفـةٍ ، وماض ومضارعٍ ، وأمر . قيل : وصوت . وهو مقيس ، وشاذٌ بفكٍّ أو فتح ، أو إعلالِ ما استحَقّ خِلافَهُ ، وضِدّها . ومرتجلٌ لم يستعمل قبلُ ، أو جُهِل ، أو لم يُقْصَد به النقل ، أقوال . وقيل : كلها منقولة ، وقيل : مرتجلة ، وغيرُهما[2] . وقيل : ليس علماً ما غلب بإضافة أو أل . وتحذف في نداء وإضافة حتماً ، ودونهما نزراً ، كأنْ قارنت ارتجالاً أو نقلاً ، وإلا فإن لُمِح الأصل دخلت ، وإلا فلا . لا منقول من فعل اختياراً .

(ش) : ينقسم العلم إلى منقول ، ومرتجل ، وواسطة بينهما لا توصف بنقل ولا ارتجال . هذا رأي الأكثرين .

وذهب بعضهم : إلى أن الأعلام كلها منقولة ، وليس منها شيءٌ مرتجل ، وقال: إن الوضع سبق ووصل إلى المُسمّى الأول ، وعُلم مدلول تلك اللفظة في النكرات وسمّي بها ، وجهلنا نحن أصلها ، فتوهّمها من سمّى بها من أجل ذلك مرتجلة .

وذهب الزجّاج إلى أنها كلها مرتجلة . والمرتجل عنده : ما لم يقصد في وضعه النقل من محلٍّ آخر إلى هذا، ولذلك لم تجعل (أل) في الحارث زائدة، وعلى هذا فيكون موافقتُها

---

(١) ط : « وإلى النصب » .

(٢) كذا في النسخ ، يريد : مرتجلة ، ومنقولة ، وغير مرتجلة ولا منقولة . كما سيأتي في الشرح من مذهب أبي حيّان .



للنّكرات بالعَرَض لا بالقصد . حكى هذا الخلافَ أبو حيّان. وقال قبله : المنقول هو . الذي يحفظ [١] له أصلٌ في النكّرات ، والمرتجل هو الذي لا يحفظ له أصل في النكرات. وقيل : المنقول ، هو الذي سبق له وضعٌ في النّكرات [٢] ، والمرتجل هو الذي لم يسبق له وضعٌ في النكرات ، فحكى قولين . ويؤخذ من تقريره لكلام الزجاج قولٌ ثالث في حد المرتجل : أنّه ما لم يُقْصد في وضعه النّقلُ من محل آخر إلى [٧٢] هذا . فلذلك حكيتُ فيه ثلاثة أقوال .

وعندي أنّ الخلاف المذكور : هل كلها مرتجلة، أو منقولة، أو متبعضة ؟ والخلاف المذكور في حد المنقول والمرتجل أحدهما مبنيٌّ على الآخر كما بينته في (السلسلة) .

ثم قال أبو حيان ينقسم العلم إلى قسمين : منقول ومُرْتَجَل بالنظر الى الأكثر ، وإلا فقد لا يكون منقولاً ولا مرتجلاً ، وهو الذي علميّتُهُ بالغلبة . وحكاه ابن قاسم [٣] بصيغة [٤] « قيل » ، وتلك عادته في أبحاث شيخه أبي حيّان ، فظاهره أن ذلك من تفرّداته. ثم المنقول : اما من جملة ، وستأتي في باب التسمية . أو من مصدر كفضل ، وزيد ، وسعد . أو من اسم عينٍ كأسد ، وثور[٥] ، وذئب. أو من صفةٍ اسم فاعل : كحارث وطالب ، واسم مفعول كمضروب ومسعود ، أو صفة مشبّهة كحسن ، وسعيد ، أو صيغة مبالغة [٦] كعبّاس . أو من فِعْلٍ ماض كشمّر . أو من مضارع كيزيد ، وأحمد ، وتغلب . أو من أمرٍ : كاصْمت [٧] اسماً لفلاة .

وزعم بعضهم أنه قد ينقل من صوت كبَبَّةَ ، وهو صوت كانت أمه ترقصه بــه وتقول :

(١) أ : « هو الذي لم يحفظ له » بزيادة « لم » تحريف .
(٢) من قوله : « والمرتجل هو الذي لا يحفظ » إلى قوله : « في النكرات » ساقطة من أ .
(٣) كذا في النسخ الثلاث ، وهو الحسن بن قاسم وشهرته : « ابن أم قاسم » .
(٤) أ : « بصيغة » ، تحريف.
(٥) ط : « نور » بالنون.
(٦) ط : « أو صفة مبالغة » .
(٧) تقال بهمزة الوصل ، وبهمزة قطع مكسورة أيضاً كما في اللسان : (صمت) .



١٩١ ـ لأُنكِحَنَّ بَبَّـــهْ جارِيَـــةً خَـــدِبَّـــه (١)

فلقّب به . وقال ابن خالويه : ببّة : الغلام السمين ، فالنقل من صفةٍ لا صوت ، قال ابن مالك : وهو الصحيح .

ثم المنقول قسمان :

قسم مقيس : وهو ما وافق حكم نظيره من النكرات . وشاذٌّ : وهو ما خالف (٢) إما بفكّ ما استحق الإدغام كمَحْبَبٌ ، فإنه مَفْعَل من الحُبّ وقياسه : محَـــبّ بالإدغام . أو بإدغام ما استحقّ الفكّ ، أو بفتح ما استحق الكسر : كمَوْهَب ، والقياس كسر الهاء ، لأن ذلك حكم مفعل مِمّا فاؤه واو وعينه صحيحة كموعد ، أو بكسر ما استحقّ الفتح : كمَعْدِي من: مَعْدِي كَرب(٣) . والقياس فتح الدال كَمَرْمىً . أو بإعلال ما استحقّ التصحيح : كداران (٤) وماهان (٥) . والقياس دَوَران (٦) ، ومَوَهان ، كالجَوَلان ، والطّوفَان . أو بتصحيح (٧) ما استحقّ الإعلال كَمَدْيَن ، وحَيْوة ، والقياس مَدان ، وحيَّة بقلب الواو ياء وإدغامهما ، لاجتماعهما وسكون السابق . ومن أمثلة المرتجل : سعاد ، وأُدد .

وأمّا ذو الغلبة ، فهو كل اسم اشتهر به بعض ما هو له اشتهاراً تامّاً . وهو ضربان :

---

(١) ط : « حدّ به » بالحاء ، تصحيف : والخِدبة بكسر الخاء : الجارية المشتدة الممتلئة .
والرجز لهند بنت أبي سفيان بن حرب ، ترقص به ابنها عبدالله بن الحارث بن نوفل الهاشمي .
وفي أ ، ب : « لا ينكحن » صوابه في ط ، واللسان : (خدب) .

(٢) ط : « ما خالفه » . (٣) « من معدي » ساقطة من ط .

(٤) داران : موضع . قال سيبويه : وإنما اعتلت الواو فيه ، لأنهم جعلوا الزيادة في آخره ، بمنزلة ما في آخره الهاء ، وجعلوه معتـلاً كاعتلاله ولا زيادة فيه ، وإلا فقد كان حكمه أن يصح كما صح الجَوَلان . اللسان : (دور) .

(٥) الدِّينَوَر ، ونهاوَنْد ، أحدهما : ماه الكوفة ، والآخر : ماه البصرة ، وفي ب ، ط : « موهان » قال ابن جني : لو كان ماهان عربياً فكان من لفظ : هوم ، أو هيم لكان : لَعْفَان .
ولو كان من لفظ الوهم لكان : لَفْعانَ ، ولو كان من لفظ : (هما) لكان عَلْفان .
انظر اللسان : (موه) .

(٦) ب ، ط : « دواران » صوابه في أ . (٧) ط : « والتصحيح » ، تحريف .



مضاف كابن عمر ، وابن رألان[1] ، فكلٌّ واحد من ولد عمر ، ورألان ، يطلق عليه ابن عمر وابن رَألان ، إلاّ أن الاستعمال غلب على عبد الله وجابر .

وذو أداة : كالأعشى والنابغة ، إذْ غلبا عليه[2] من بين سائر ذي عشاً ونُبُوغ . ونازع قومٌ في عَدِّه من أقسام العلم ، وقالوا : إنه شبه العَلَم ، لا علم . وصحّحه ابن عصفور . قال : لأن تعريفها[3] ليس بوضع اللفظ على المسمّى ، بل بالإضافة أو أل . ثم أل فيما غلب بها لازمة . ويجب حذفها في النداء والإضافة كحديث : « يا رحمن » و « رحمن الدنيا والآخرة » ، وقوله :

١٩٢ — * يا أَقْرَعَ بنَ حابسٍ يا أَقْرَعُ[4] *

وقوله :

١٩٣ — * أحقّاً أنّ أَخْطَلَكُم هَجَانِي[5] *

وقَلّ حذفُها في غيرهما ، كقوله :

١٩٤ — * إذا دبَرَانٌ منك يوماً لقيته[6] *

وحكي : هذا عَيُّوقٌ طَالعاً[7]

أما ماغَلَب ما بالإضافة ، فلا يفصل منها بحال . قال : ولو قارنت اللاّمُ نَقْلَ

(١) ابن رألان ، وهو جابر كما سيأتي. وفي القاموس : « وجابر بن رألان الشاعر من سنبس طيء ». وهو من شعراء الحماسة . وفي أ : « دألان » ، ط : زالان . صوابهما في ب .

(٢) ط : « لمن غلبا عليه » . (٣) ط : « تعريفهما » .

(٤) من رجز لعمرو بن خثارم البجلي ، وبعده :

* إنك إن يُصْرَعْ أخوك تصرع *

(٥) للنابغة الجعدي من قصيدة يهجو بها الأخطل .

(٦) قائله مجهول . وعجزه :

* أؤمل أن ألقاك غدواً بأسعد *

والدبران : عَلَم بالغلبة على الكوكب الذي يدْبر الثريا وحقه أن يصدق على كل مدبر ، ولكنه غلب على هذا الكوكب من بين ما أدبر .

(٧) العيوق : كوكب أحمر مضيء يتلو لا يتقدّمها . ويطلع قبل الجوزاء . سمي بذلك لأنه يعوق الدبران عن لقاء الثريا .



علم : كالنّضر والنُّعْمان ، أو ارتجاله (١) كالْيسع (٢) والسموءل ، فحكمهما حكم ما غلب بها من اللزوم إلاّ في النداء ، والإضافة. قال ابن مالك: بل(٣) هذا النوع أحقّ بعدم التّجرّد ، لأن الأداة فيه مقصودةٌ (٤) في التسمية قَصْدَ همزة أحمد ، وياء يشكر ، وتاء تغلب ، بخلافها في الأعشى ونحوه ، فإنّها مزيدة للتعريف ، ثم عرض بعد زيادتها شهرةٌ وغلبةٌ اغتنى بها ، إلا أن الغلبة مسبوقةٌ بوجودها فلم تنزع . ولو لم يقارن الأداة النقلُ ، بأن نقل من مجرّد لكنّ المنقول منه صالح لها ، كالمصدر والصفة واسم العين ، نُظِر : فإن لُمِح فيها الأصل دخلت الأداة ، فيقال : الفضل ، الحارث ، والليث . وإن لم يلمح استديم التجرد . فإن لم يكن المنقول صالحاً للأداة كالفعل ، كيزيد ، ويشكر ، لم تدخل إلاّ في ضرورة .

* * *

(ص) : وقد ينكر العلم تحقيقاً أو تقديراً ، ومسّماه أُولُو العلم وما يحتاج لتعيينه من المألوفات ، وأنواع معان وأعيان لا تؤلف غالباً . ومن النوعين مالا يلزم التعريف . ومن الأعلام أمثلة الوزن ، فما فيه مانع آخر منع صرفُه غيرمنكّر ، إلاّ ذا وَزْن مُتَناه (٥) أو ألف تأنيث. فإن صلحت لإلحاق فوجهان ، ومالا فلا . وما حكي به موزونه المذكور ، أو قُرِن بما ينزل منزلتَه فكهو على الأصح . وكذا بعض الأعداد المطلقة . والمختار صرفها مطلقاً . والأصّح أن أسماء الأيام أعلام ، ولامها للَمح . وكَنَوْا عن اسم العالِم بفلانٍ وفلانة ، وكنيته بأبي فلان وأُمّ فلانة ، وغيره باللام . وجاء في الحديث بدونها ، واسم الجنس بِهَن ، وهَنَة ، وهَنت . قيل : والعلم ويعرّف ويثنّى ، ويجمع ، ويصغّر . بِهُنَيَّة (٦) . والحديث بكيت [٧٣] وذيت مُثَلَّثاً ، وذَيّة ، وكذا . ولا يُبْطِلُ التّصغير العلميّة ، وقيل : إلاّ الترخيم .

---

(١) « أو ارتجالاً » في ط .

(٢) ط فقط : « كالبيع » ، تحريف .

(٣) « بل » ساقطة من أ .

(٤) ط : « مقصورة « تحريف .

(٥) ط : « إلا إذا وزن مثناه » ، تحريف ، وفي « الإذو وزن مثناه » وأثبتنا ما في ب .
والمراد : صيغة منتهي الجموع .

(٦) ط : « وجاءت بهنيت» ، تحريف .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : قد ينكّر العلم تحقيقاً نحو رأيت زيداً من الزّيْدين ، وما مِنْ زَيْدٍ كزيد ابن ثابت، أو تقديراً كقول أبي سفيان: « لا قُرَيْشَ بعد اليوم ». وقول بعض العرب: « لا بَصْرَةَ لكم » وحينئذ يثنى ويجمع ، وتدخله (أل) ، ويضاف .

الثانية : مسميّات الأعلام، أُوْلُو العِلْم من الملائكة والإنس والجن، كجبريل وزيد والولهان . وما يحتاج الى تعيينه من المألوفات كالسُّوَر [١] والكُتُبِ، والكواكب ، والأمكنة ، والخيل ، والبغال ، والحمير ، والإبل ، والغنم ، والكلابِ ، والسّلاح ، والملابس: كالبَقرة ، والكامل[٢] وزُحل، ومكّة ، وسَكَاب، ودُلْدُل [٣] ، ويَعفُور وشدْقم [٤] ، وهيْلة وواشق ، وذي الفَقار . وأنواعُ معانٍ : كبرّة [٥] للمبرّة ، وفجار لِلْفَجْرة ويسارِ لِلْمَيْسَرة ، وخيّاب بن هيّاب [٦] لِلْخُسران . وأنواعُ أعيانٍ لا تُؤْلَف غالباً كأبي الحارث وأسامة للأسد ، وأبي جعدة وذؤالة للذّئب .

وندر مجيئُها لأعيانٍ مألوفة كأبي الدّغفاء للأحمق ، وهيّان بن بيّان للمجهول شخصاً ونسباً [٧] ، وقِنوّر بن قِنوّر لنوع العَبْـد [٨] ، واقْعُدِي وقُومِي لنوع الأَمَة ، وأبي المَضَاء لنوع الفرس .

ومن النوعيّ مالا يلزم التعريف. قال ابن مالك : لمّا كان لهذا الصّنف من الأعلام خصوصٌ من وجه وشِياعٌ من وجه ، جاز في بعضها أن يستعمل تارةً معرفةً فيعطي

(١) أ ، ب : « كالثور » ، وإنما هي « السّور » كما في ط ، وقد مثل لها بالبقرة .

(٢) ومنه كتاب : « الكامل » للمبرّد ، ولابن الأثير.

(٣) دلدل ، بضم الدالين : اسم بغلة الرسول عليه السلام . ط : « ذلول » صوابه في أ ، ب .

(٤) شدقم ، بالدال المهملة : فحل كان للنعمان بن المنذر ينسب إليه الشدقميات من الإبل . ط ، فقط : « شذقم » تصحيف .

(٥) ط : « البرة » صوابه في أ ، ب .

(٦) أ : « هياب بن هياب » ، تحريف .

(٧) ومثله : صلمعة بن قلمعة ، وضل بن ضل كما في التصريح ١ : ١٢٥ .

(٨) شاهده في اللسان : « قنر » .

أضحت حلائل قنور مجدعة لمصرع العبد قنور بن قنور



لفظُه ما يعطاه المعارفُ الشخصية ، وأن يستعمل تارةً نكرة فيُعطى لفظُه ما يعطاه النكرات . ونعني بالنوعيّ نوعيّ المعاني . والطريقُ فيه السّماع ، فجاء من ذلك : فينة ، وبُكرة ، وغُدْوة ، وعَشِيّة . تقول : فلان يأتينا فينةَ بلا تنوين ، أي : الحينَ دون الحين ، وفينةً بالتنوين أي حيناً دون حين . وكذلك يتعهدنا غُدْوَةَ ، وبُكْرةَ ، وعَشيةَ ، بلا تنوين ، إذا قصدت الأوقاتَ المعبّر عنها بهذه الأسماء . وبالتنوين أي بكرةً من البكر ، والمراد واحدٌ وان اختلف التقديران . ولم يسمع ذلك في نوعيٍّ الأعيان ، بل ما جاء منه ملتزمٌ تعريفُه كأسامَة ، وذُؤالَة . انتهى .

قلت : ومن أمثلة فينة حديث : «لِلمؤْمن ذَنْبٌ يعتاده الفينةَ بعد الفينة» ، فأدخل عليه اللام ، وذلك فرع التنكير .

الثالثة : من الأعلام الأمثلةُ الموزون بها ، لأنّها دالّة على المراد دلالةً متضمنة الإشارة [1] إلى حروفه وهيئته ، ولذلك تقع النكرة بعدها حالاً ، وتوصَف بالمعرفة كقولنا : لا ينصرف فُعَلُ المعدول ، ويصرف فُعَلٌ غير معدول . ثم هي أربعة أقسام : قسمٌ ينصرف معرفةً ونكرة نحو : فاعل ، إذ ليس فيه سببٌ يمنع مع العلمية .

وقسم لا ينصرف معرفةً وينصرف نكرة ، وهو ما كان بتاء التأنيث كَفَعْلَة ، أو على وزن الفعلُ به أولى كأفعل ، أو مزيداً آخره ألف ونون كفعلان . أو ألف إلحاق مقصورة ، كَفَعَنْلى وزن : حَبَنْطي [2] . مثال تعريفها : فَعْلَة وزن جَفْنَة ، وهكذا . ومثال تنكيرها : كلُّ [3] فعلة صحيح العين يجمع على فَعَلات ، [4] وهكذا .

وقسم لا ينصرف مطلقاً ، لا معرفة ولا نكرة ، وهو ما كان على زنة منتهى التكسير ، كفاعل ومفاعيل ، أو ذا ألف تأنيث ممدودة أو مقصورة ، كفعلاء ، وفُعْلى بالضم .

وقسم فيه وجهان ، وهو ما آخره ألفٌ مقصورة صالحة للتأنيث والإلحاق كَفَعْلى

---

(١) ط : « للإشارة » .

(٢) أ : « كفعلي وزن خيطي » . تحريف . (٣) « كل » ساقطة من أ .

(٤) بفتح الفاء والعين بخلاف المعتل ، وفي جميع النسخ : « فعلاوات » ولا وجه له .



بفتح الفاء ، فيه اعتباران ، إن حكم بكون ألفه للتأنيث امتنع في الحالين ، وإن حكم بكونها للإلحاق امتنع في التعريف ، وانصرف في التنكير .

وقال الخضراوي (١) : اتّفق أصحابنا في أمثلة الأوزان أنّها إن استعملت للأفعال خاصة حكيت نحو : ضَربَ وزنه فعل ، وانطلق وزنه : انفعل . وإن استعملت للأسماء وأريد بها جنسُ ما يوزن فحكمها حكم نفسها ، فهي أعلام . فإن كان فيها ما يمنع الصرف مع العلميّة لم ينصرف ، كقولك : فَعلانُ لا ينصرف ، وأفعل لا ينصرف . وإنْ لم يُرَدْ بها ذلك وأريد حكايةُ موزونٍ مذكور معها ففيه خلاف (٢) ، كقولك : ضاربةٌ وزنها فاعلة ، فمنهم من لم يصرف هنا فاعلة ، لأن هذه الأمثلة أعلام ، فهذا علمٌ فيه تاء التأنيث . ومنهم من قال : يحكي به حالة موزونة ، وهم الأكثر فيصرف هنا فاعلة . وإذا قال : عائشة ، وزنها فاعلة منع من الصرف ، إذْ لا حكاية توجب تنوينه . وإن قُرِن مثالٌ بما نزّل منزلةَ الموزون فحكمه حكم ما نزّل منزلته من الصفات . مثاله : هذا رجل أفعلُ حكمه حكم أسودَ ، لأنك تنزّله منزلته ، فامتنع صرفه . هذا رأي سيبويه والمبرّد ، وخالف المازنيُّ وقال : ينبغي صرفه ، لأن أفعل هنا مثال للوصف وليس بوصف. ألا ترى أنه يجب صرفه في [٧٤] قولنا : كلُّ أفعلٍ إذا كان صفةً فإنّه لا ينصرف ، وردّ بأنه من اللفظ صفة في المقيس دون المقيس عليه (٣) ، والمرعيّ حكمه في اللفظ .

الرابعة من الأعلام أيضاً بعض الأعداد المُطْلَقة ، وهي التي لم تقيّد بمعدود مذكور ولا محذوف ، إنّما تدلُّ على مجرد العدد . وإنّما كانت أعلاماً لأنَّ كُلاًّ منها يدلُّ على حقيقةٍ معيّنة دلالةً خالية من الشركة ، متضمّنةً الإشارة إلى ما ارتسم به. فإذا انضاف إلى العلمية سببٌ آخر امتنع الصرف نحو : ستّةٌ ضِعْفُ ثلاثَة ، وأربعةُ نصفُ ثمانية .

---

(١) سبقت ترجمته ص ١٠٩

(٢) ط : « فيه خلاف » صوابه في أ ، ب .

(٣) ط : « بأنه صفة في المعنى دون المقيس عليه » .



هذا رأي الزّمخشري وابن الخبّاز (١) وابن مالك . ونقل أبو حيّان عن بعض الشيوخ : أنّه يصرفها . وهو المختار عندي .

قال ابن مالك : ولو عُومِل بهذه المعاملة كلّ عدد مطلق لصحّ . يعني أن يُجعل علماً . قال : ولو عومل بذلك غير العدد من أسماء المقادير لم يَجُزْ ، لأن الاختلاف في حقائقها واقعٌ، بخلاف العدد فإن حقائقه لا تختلف. ونعني بالاختلاف أن الرِّطل والقدَح مثلاً يختلف باختلاف المواضع .

الخامسة : مذهب الجمهور أن أسماء الأيام أعلامٌ تُوهِّمت فيها الصّفة ، فدخلت عليها (أل) التي للمح ، كالحارث والعباس ، ثم غَلَبت فصارت كالدَّبَران . فالسّبت مشتق من معنى : القطع ، والجمعة من : الاجتماع ، وباقيها من الواحد، والثاني، والثالث، والرابع ، والخامس . وخالف المبرد ، فقال : إنها غير أعلام ، ولاماتها للتعريف ، فإذا زالت صارت نكرات .

السادسة : كنّت العرب عن علم المذكّر العاقل نحو زيد ، بفلان ، وعن كنيته بأبي فلان ، أو ابن فلان . وعن علم المؤنّث العاقل نحو هند بفلانة ، وعن كنيتها بأم فلان ، أو أمّ فلانة . وفلان وفلانة علمان لا يُثنيّان ولا يجمعان ، وأمرهما غريب في لَحاق التاء للمؤنث وهو علم ، وإنما تلحق (٢) للفرْق بين الصفّات ، والدليل على أنه علمٌ منعُ مؤنّثه من الصرف في قوله :

١٩٥ — * فلانةُ أضحت خلّةً لِفُلان (٣) *

وكنوا عن علم مالا يعقل بالفلان في المذكر ، والفلانة في المؤنث ، فزادوا (أل)

---

(١) أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي ، شمس الدين بن الخباز الأربليّ . من مصنفاته : النهاية — شرح ألفيه ابن معط توفي ٦٣٧ .

(٢) ط فقط : « يلحق » .

(٣) ط : « أصبحت » ، تحريف، والشاهد قطعة من بيت لعروة بن حزام ، وهو بتمامه كما في نوادر القالي ١٦٠ :

ألا لعن الله الوشاة وقولهم فلانة أضحت خلة لفلان



فرقا بين العاقل وغيره . وفي (تهذيب الأسماء واللغات) للنوّوي : أنّه وقع في الحديث بغير لام فيما لا يعقل ، أخرجه ابن حِبَّان ، والبَيْهَقِيّ ، وأبو يَعْلى عن ابن عباس قال : « ماتت شاةٌ لسودةَ ، فقالت : يارسول الله ماتت فلانة ، تعني [1] : الشاة » . الحديث .

وكنّوا عن اسم جنس غير علم (بهن) في المذكر ، و (هنَة) بفتح النون و (هَنْت) بسكونها في المؤنث . ولا يكنى به عن علم عاقل أو غيره كأسامة ، قاله الشّلوبين [2] ، والخضراوي [3] وابن مالك ، وغيرهم . وقال أبو عمرو : يكنى به عن علم ما لا يعقل . وقال بعضهم : يكنى به عن علم العاقل أيضاً ، كقوله :

١٩٦ ــ الله أعطاك فضلاً مِــن عَطِيَّتِـهِ على هَنٍ وَهنٍ فيما مضى وَهَنِ [4]

يخاطب : حسن بن زيد ، وكنى عن أولاده : عبد الله ، وحسن ، وإبراهيم . وقال ابن بقيّ [5] : يقال في العاقل : (هَنَتَ) وصلاً ، و (هنه) وقفاً . وفي غيرهم : (هَنَهْ) وصلاً ووقفاً ، فرقاً بينهما .

وقال في (النهاية) [6] : هن وهنة : كناية عن نكرة عاقل وغير عاقل. ويصغّران، ويثنّيان ، ويجمعان . تقول : عندي هُنَيَّة أي جويرية ، وهُنَيٌّ أي غُلَيِّم ، وعنده هنوات . زاد غيره : ويعرّفان باللام فيقال : الْهَنُ والهنة .

قال بعضهم : فلانٌ وفلانةُ ، وهنٌ وهنةُ أعلامٌ كني بها عِنْد النّسيان ، أو قصد الإبهام .

---

(١) أ ، ط : « يعني » صوابها في ب .

(٢) سبقت ترجمته ص ٢٢٠ .

(٣) سبق ترجمته ص ١٠٩ .

(٤) لابن هرمة ، وهو من أبيات ساقها صاحب الدرر حول قصة طريفة .

(٥) هو أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد ، أبو القاسم بن أبي الفضل ، يعرف بابن بقي ، توفي بقرطبة ٦٢٥ وفي أ « وقا إن بقى » ، تحريف .

(٦) النهاية في النحو لشمس الدين بن الخباز ، أحمد بن الحسين الأربلي ، توفي ٩٣٧ .



ولما كان الغرض من الكناية السَّتر كثُرت الكناية عن الفرْج بهن ، وعن فِعْل الجماع بهَنَيْت . وكذا عن مقدماته .

وكنَّوْا عن الحديث الذي يراد إبهامه ، وعن أحاديث مجموعةٍ غير معلومة عند المخاطب بكيْتَ ، وذَيْتَ ، بفتح التاء فيهما ، وكسرها ، وضمها ، وبذيّة بتشديد الياء والفتح . وكذا ثمّ كذا تُذكر مكرّرة ، ويقال كيت وكيت [(١)] ، وذيت وذيت ، وكيت كيت ، وذيت ذيت ، مكرّراً بعطف ودونَهُ .

السابعة : التصغيرُ لا يُبْطِل العلَمية ، وقيل : يبطلها تصغير الترخيم . وردّه ابن جِنّي بقوله [(٢)] :

١٩٧ ــ * وكان حُرَيْثٌ في عطائي جامدا [(٣)] *

يريد الحارث بن وَعْلَة . فلو كان منكّرا لأدخل عليه (أل) .

إسم الإشارة

(ص) : اسم الإشارة : ذا ، وذاك ، وذلك، لمفرد ذكر .

وذي ، وتي ، وتا ، وذِه ، وذهْ ، وتِهِ ، وتِهْ ، وذهِي، وتهِي ، وذاتُ . وتِيك ، وتَيك ، وذِيكَ . ومنعها ثعلب ، وتِلك ، وتَلك ، وتالك ، لأنثاه .

وذان وتان ، وذيْن وتين ، وذانك وتانك ، وذيْنك، وتينْك . وتزاد ياء إبدالاً من تشديد النون لمثنّاهما .

---

(١) أ ، ط : « وكيت وكيت » بإسقاط : « ويقال » .

(٢) هو الأعشى ، ديوانه ٤٩ ، وأمالي ابن الشجري ١ : ٢٦٢ . وصدر البيت :

* أتيت حريثا زائراً عن جنابة *

الجنابة : البعد . وفي الأصول : « جاهداً » صوابه مما سبق .

(٣) وفسر ابن الشجري « جامداً » بقوله : أي لم يعطني شيئاً . وفي الديوان ، وابن الشجري : « عن عطائي » .



وأولاء مداً وقصراً . وقد ينوّن ، ويضمّ ، وتشبع [١] همزته . ويقال : هُلاَءِ ، وَهَوْلاَ [٢] ، وأولاكَ [٣] . ويقال : ألاك [٤] ، وأولئك ، وأولالك ، بجمعهما .

والمشهور أنّ المجرّد للقريب [٥] ، وذا الكافِ للمتوسّط ، واللام للبعيد. [٧٥] واختلف في أولئك . والبعيد [٦] في المثنى بالتشديد أو بدلِه . والمختار – وفاقاً لابن مالك – أن غير المجرّد للبعيد ، وعُزِي لسيبويه . وقيل : ترك اللام تميمي .

وألف ذا قال البصرية : منقلبة عن ياء أو واو : قولان . ووزنه : فَعَل . وقيل : فَعْل . والكوفية زائدة . والمختار وفاقا للسّيرافي أصل . وقد يقال : ذاءِ ، وذائِه ، وذائِهْ ، وذاؤه .

ووزن أولَى: فُعَل ، وأولاء : فُعَال . وقيل: فُعَل، وألفها عن ياء عند سيبويه. والمختار وفاقاً للمبرّد : أصل .

(ش) : اسم الإشارة كما قال ابن أم قاسم [٧] (في شرح التسهيل): محصور بالعدّ، فاستغنى عن الحدّ ، كما تقدّم في الضمير . فيشار للمفرد المذكر بذا ، وذاك ، وذلك .

واختلف البصريون في ألف (ذا) بعد اتفاقهم على أنّها منقلبة عن أصل . فقال بعضهم : هي منقلبة عن ياء ، لقولهم في التصغير ، ذَيّا ، ولإمالتها ، فالعين واللام المحذوفة ياءان .

وهو ثلاثيّ الوضع في الأصل . وقال بعضهم : عن واو ، وجعلوه من باب طويت .

وقال الكوفيون ووافقهم السّهيلي : هي زائدة لسقوطها في التثنية . وردّ بأنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد . وأما حذفها في التثنية فلالتقاء

(١) ط فقط : « يشبع » بالياء.

(٢) ط : « وهولاء » بالمدّ ، والصواب من أ ، ب ومما سيأتي في الشرح بعد ذلك .

(٣) « وأولان » من أ ، تحريف .

(٤) في أ : «ألان» ، تحريف .

(٥) « للقريب » ساقطة من أ .

(٦) ط : « والبعد » .

(٧) « أم » ساقطة من أ ، ط .
وسبقت الإشارة إلى التسميتين في ص ٢٤٨ .

الساكنين [١] ، وقد عوِّض منها تشديد النون .

قال أبو حيان : ولو ذهب ذاهب إلى أن (ذا) ثنائيّ الوضع نحو (ما) وأن الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء، إذ أصل الأسماء المبنيّة أن توضع على حرف أوحرفين لكان مذهباً جيداً سهلاً قليل الدّعوى . قال : ثم رأيت هذا المذهب للسِّيرافي والْخُشَنِي [٢] ، ونقله عن قوم .

واختلف أيضاً في وزن (ذا) فالأصح أنه : فَعَل بتحريك العين ، لأنّ الانقلاب عن المتحرك أولى . وقيل : فَعْل بسكونها ، لأنه الأصل.

وقد يقال في الإشارة إلى المفرد المذكر ذاء بهمزة مكسورة بعد الألف وذائِه بهمزة وهاء مكسورة ، قال :

١٩٨ — * هَذَائِه الدَّفْتَرُ خيرُ دَفْتَرِ [٣] *

ويشار إلى المفرد المؤنث بعشرة ألفاظ ، وهي : (ذي) وما بعدها . والهاء في (ذه) و (ته) مكسورة باختلاس ، وساكنة . و (ذات) مبنية على الضم . وتزاد (تيك) بكسر التاء ، و(تيك) بفتحها ، و (ذيك) وأنكرها ثعلب ، و (تِلك) بكسر التاء ، و(تَلْك) بفتحها ، حكاهما هشام . و(تِيلِك) بكسر اللام والتاء (تالِك) بكسر اللام ، حكاهما الفراء. وأنشد قوله:

١٩٩ — * بأيّةِ تِيلك الدِّمَن الخَوَالِي [٤] *

وقوله :

---

(١) ط : « فلالتقاء الساكن » .

(٢) هو مصعب بن محمد بن مسعود ، الخشني الأندلسي الجياني ، كان متقدّماً في إقراء كتاب سيبويه . قال السيوطي : « تكرر ذكره في جمع الجوامع » ، وأبوه أبو بكر الخشني ، نحوي أيضاً ، ذكر السيوطي وفاته ٥٤٤ . وكنيته أبو ذر ويطلق عليه ابن أبي الركب .

(٣) بعده كما في الدرر والتصريح ١ : ١٢٦ .

* في كفّ قرم ماجد مصوّر *

ورواية التصريح : « هذاؤه » بضمّ الهمزة .

(٤) قائله مجهول ، وعجزه :

* عجبتِ منازلاً لو تنطقينا *



٢٠٠ — * وأنَّ لتالِكَ الغُمَـرِ انقِشاعــا (١) *

وللمثنى المذكر : (ذان) و (ذانك) في الرفع . و (ذين) و (ذينك) في النصب والجر .

وللمثنى المؤنث : (تان) و (تانك) ، و (تين) و تينك) . وقد يقال في المذكر : (ذانيك) و (ذَينيك) ، وفي المؤنث : (تانيك) و (تَينيك) . وذلك على لغة من شدّد النون بإبدال إحدى النونين ياء .

ولجمع المذكر والمؤنث معاً : (أولاء) و (ألاّك) بالتّشديد، و (أولئك) و (أولالك) بالقصر ، و (أولاء) بالمدّ في لغة الحجاز ، والقصرِ في لغة تميم .

ووزن الممدود عند المبرّد والفارسي . فُعَال كغُثَاء ، وعند أبي إسحاق : فُعَل ، كَهُدًى ، زيد في آخره ألف فانقلبت الثانية همزة . ووزن المقصورة : فُعَل اتفاقاً . وألفها أصل عند المبرّد لعدم التمكن ، ومنقلبة عن ياء عند سيبويه لإمالتها. وتنوينها لغة ، حكاها قطرب فيقال : (أولاءٍ) . قال ابن مالك : وتسمية هذا تنويناً مجاز ، لأنه غير مناسب لواحدٍ من أقسام التنوين . والجيِّد أن يقال : إن صاحب هذه اللغة زاد نوناً بعد هذه الهمزة ، كنون : ضَيفَن .

وبناء آخره على الضمّ لغة حكاها قطرب ، وكذا إشباع الهمزة أوله في (أُولاء) (أولئك) حكاهما قطرب، وكذا إبدال أوله هاء مضمومة حكاها أبو عليّ .

ويقال أيضا : هَوْلاَ بفتح الهاء وسكون الواو ، في لغة حكاها الشّلوبين .

إذا عرفت ذلك فلا خلاف أن المجرَّد من الكاف واللام للقريب . ثم اختلف فقيل : ما فيه الكاف وحدها أو مع اللام كلاهما للبعيد ، وليس للإشارة سوى مرتبتين . وهذا ما صححّه ابن مالك . وقال : إنه الظاهر من كلام المتقدمين . ونسبه الصّفّار إلى سيبويه . واحتجّ له ابن مالك بأن المشار شبيهٌ بالمنادى ، والنحويّون مجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان فلحق بنظيره . وبأن الفراء نقل : أنّ بني تميم ليس من لغتهم استعمال اللام

(١) قاله القطامي من قصيدة يمدح بها زفر ويحض قيساً وتغلب على الصلح ، وصدره :

* تعلم أن بعد الغي رشدا *



مع الكـاف ، والحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام ، فلزم من هذا أنّ اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلاّ مرتبتان، وبأن القرآن لم يرد فيه المجرّد من اللام دون الكاف ، فلو كان له مرتبة أخرى لكان القرآن غير جامعٍ لوجوه الإشارة ، فإنه لو كانت المراتب ثلاثة لم يُكْتَفَ في التثنية والجمع بلفظين . وهي وجوه حسنة ، إلا أن دعوى الإجماع [٧٦] في الأول مردودة .

وذهب أكثر النحويين : إلى أن الإشارة ثلاث مراتب: قُرْبي ، ولها المجرّد . ووسطى، ولها ذو الكاف. وبُعْدَى ولها ذو الكاف واللام . وصحّحه ابن الحاجب . واختلف على هذا في مرتبة (أولئك) بالمد ، فقيل : هؤلاء وُسْطَى كأولاك ، وقيل : لِلْبُعْدى كأولالك . قال أبو حيّان : ويستدلّ للأول بقوله :

٢٠١ ــ يا ما أُمَيْلِح غِزْلاَنـاً شدَنّ لنا من هَؤُلَيّائِكُـنّ الضّالِ والسَّمُرِ[1]

لأن هاء التثنية لا تصحب ذا البعيد . ومن الشواهد على (أولالك) .

قوله :

٢٠٢ ــ • أولالِك قومي لم يكـونوا أشابةً[2] •

ومن شواهد (أُلاَّك) قوله :

٢٠٣ ــ • من بَيْنِ أُلاّك إلى أُلاّكـا[3] •

والمثنى توسُّطُه بتخفيف النون، وبُعْدُه بتشديدها، أو الياء المبدلة منه جوازاً مع الألف ، ولزوماً مع الياء عند البصريين ، لمنعهم التشديد معها . قاله أبو حيان .

* * *

---

(١) من جملة أبيات لكامل الثقفي . وقال العيني : إنه من قصيدة للعرجي .
وقد روى البيت للمجنون ، ولذي الرمة ، وللحسين بن عبدالله .

(٢) قائله مجهول ، وعجزه :
• وهل يعظ الضّليل إلاّ أولالكا •

(٣) في المطبوعة : « إلى إلاكا » بكسر الهمزة . قال صاحب الدرر : ١ : ٥٠ « والصواب أنها مضمومة كما في التسهيل وشرحه » .



(ص) : وتصحب ها التنبيه المجرّد ، وقلَّ مع الكاف ، وتُمْنع مع اللام . قال ابن مالك : والمُثنّى والجمع . وخالف أبو حيان . وقيل : تلزم (ني) الهاء والكاف ، وتفصل بأنا وإخوته ، وقَلّ بغيرها ، خلافاً للزّجّاج . وقد تعاد بعده توكيداً . وأباه أبو حيّان .

والمعروف في المؤنّث : ها هي ذه مفردة . وحكي : هو ذه ، وهو ذا . والكاف حرف خطاب تبيّن أحواله كالاسميّة. وقد يغني ذلك عن ذلكم. قال ابن مالك: وإشباعُ ضمّ الكاف عن الميم. وقد يقتصر على الكاف مطلقاً . وتتصل بأرأيت بمعنى : أخبرني، فلا يلحق تاءه العلامة استغناءً بها بخلاف العلمية، والفاعل التاء. وقيل: الكاف. وقيل محلها نصب. وبحَيَّهَل ، والنَّجاءَ ، ورويد : وقل ببلى ، وكلّا ، وأبْصِرْ [1] ، وليس ، ونعم وبئس ، وحسبت . وقد ينوب ذو البعد عن غيره ، وعكسه لِضَعَةٍ أو رِفْعة [2] ، ونحو ذلك . ويتعاقبان ، ومنعه السهيلي .

(ش) : فيه مسائل :

(الأولى) : تصحب ها التنّبيه المجرّد من الكاف كثيراً نحو : (هذا) ، و (هذى) والمقترن بالكاف دون اللام قليلاً كقوله :

٢٠٤ — * ولا أهل هذاك الطّرافِ المُمَدّدِ [3] *

وقوله :

٢٠٥ — * قد احتَمَلَتْ ميٌّ فهاتِيكَ دارُهـــا [4] *

(١) ط : « ونصر » .

(٢) ط : « لنصبة أو رفعة » صوابه من أ ، ب .

(٣) لطرفة في معلقته ، وصدره :

* رأيت بني غبراء لا ينكرونني *

(٤) لذي الرمة في ديوانه ٣٩٠ ، وعجزه :

* بها السحم تردى والحمام المطوق *

وفي ط : « قد احتملت مني » صوابه في أ ، ب . والديوان . ويروي : « بها السحم فوضى » فقط .



ولا تدخل مع اللام بحال ، فلا يقال : هذا لك . وعلّله ابن مالك بأنّ العرب كرهت كثرة الزوائد . وقال غيره : ها تنبيه [١] ، واللام تثنية ، فلا يجتمعان . وقال السّهيلي : اللام تدل على بعد المشارِ إليه ، وأكثر ما يقال للغائب وما ليس بحضرة المخاطب ، وها تنبيه للمخاطب لينظر ، وإنما ينظر إلى ما بحضرته لا إلى ما غاب عن نَظَره ، فلذلك لم يجتمعا .

قال ابن مالك : ولا يدخل على المقرون بالكاف في المثنى والجمع فلا يقال : (هذانك) ولا هؤلئك [٢] . قال : لأنّ واحدهما (ذاك) و (ذلك) ، فحمل على ذلك مثنّاه وجمعه ، لأنّهما فرعاه ، وحُمِل عليهما مثنى (ذلك) [٣] وجمعه لتساويهما لفظاً ومعنى .

قال أبو حيان : وهذا بناءٌ على ما اختاره من أنه ليس للمشار إليه إلاّ مرتَبتان ، وقد ورد السماع بخلاف ما قال في قوله :

٢٠٦ — * من هَؤُلَيّائكـــن الضال والسَّمُرِ [٤] *

وهو تصغير (هؤلائكن) .

وزعم ابن يسعون [٥] أن (تي) في المؤنث لا تستعمل إلا بهاء في أولها . وبالكاف في آخرها .

الثانية : تفصل ها التنبيه من اسم [٦] الاشارة بأنا وأخواته من ضمائر الرفع المنفصلة كثيراً نحو : ها أناذا ، وها نحن أولاء ، قال تعالى : « ها أَنْتُم أُولاء [٧] » وبغير الضمائر المذكورة قليلاً كقوله :

٢٠٧ — * تَعَلَّمَنْ ها لَعَمْرُ الله ذَا قَسَماً [٨] *

---

(١) ط فقط : « الهاء تنبيه » .

(٢) : « ولا هؤلئك » ساقطة من ط .

(٣) ط : « مثنى ذاك » .

(٤) انظر ص ٢٦١ . وفي ط : « بين الضال » ، تحريف.

(٥) يوسف بن يبقى بن يوسف بن يسعون. من مؤلفاته : «المصباح في شرح ما أعتم من شواهد الإيضاح». توفي ٥٤٠ .

(٦) ط : « من أمر الإشارة » ، تحريف .

(٧) آل عمران ١١٩ .

(٨) من قصيدة لزهير ، يهددّ بها الحارث بن ورقاء . وعجزه :

* فاقدر بذرعك ، وانْظُر أين تنسلك *



وقوله :

٢٠٨ — * فقلت لهم هذا لها ها وذاليـــا[١] *

ففصل بالواو .

وقد تعاد (ها) بعد الفصل توكيداً . ذكره ابن مالك ، ومثّله بقوله تعالى : « هَآ أَنْتُم هؤلاء[٢] » . قال أبو حيّان : وهذا مخالفٌ لظاهر كلامِ سيبويه ، فإنه جعل (ها) السّابقة في الآية في منزلتها للتنبيه المجرّد غير مصحوبة لاسم الاشارة ، لا أنّها مقدّمة على الضمير من الإشارة .

(الثالثة) : لا خلاف بين النّحويّين أن كاف الخطاب المصاحبة لأسماء الإشارة حرفٌ يبيِّن أحوال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع ، وتذكير وتأنيث ، فينْصرف كالاسميّة بالفتح والكسر ، ولحوق الميم والألف والنون ؛ نحو : ذلك ، ذلكما ، ذلكم ، ذلكن . وذاكَ ، ذاكِ ، ذاكما ، ذاكم ذاكّن . وقد يكتفي في خطاب الجمع المذكر بكاف الخطاب مفتوحة ، كما يخاطب المفرد المذكر ، قال تعالى : « فما جزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذلك مِنْكُم[٣] » و « ذلِكَ خيرٌ لَكُمْ[٤] » .

وذكر ابن الباذِش[٥] لإفراد الكاف إذا خوطب به جماعةٌ تأويلين :

أحدهما : [٧٧] أن يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالته ، والمراد له ولهم . والثاني : أن يخاطب الكلّ ، ويقدّر اسمٌ مفرد من أسماء الجموع يقع على الجماعة. تقديره ذلك يوعظ به يا فريق ، ويا جَمْع ، ونحو ذلك .

قال ابن مالك : وقد يستغني عن الميم في الجمع بإشباع ضمّة الكاف ، كقوله :

وإنّما الهالِكُ ثم التالـــك ذو حَيْرَة ضاقت به المسالِكُ

---

(١) للبيد بن ربيعة . وصدره :

* نحن اقتسمنا المال نصفين بيننا *

وفي ط : « فقلت لها ذا الها » صوابه من أ ، ب . لكن في ب : « لها » بدل : « لهم » .

(٢) آل عمران ٦٦ . (٣) البقرة ٨٥ . (٤) المجادلة ١٢ .

(٥) علي بن أحمد بن خلف ، أبو الحسن ابن الباذش . والباذش ضبطه صاحب القاموس كصاحِب أي بكسر الذّال .



٢٠٩ – * كيف يكون النَّوْكُ إلاّ ذَلِكُ [1] *

أراد : ذلكم ، فحذف الميم ، واستغنى بإشباع ضمة الكاف .

وقال أبو حيّان : لا دليل في البيت ، لأنه يتّزن بالإسكان ، وإن صحّت الرواية بالضمة فهو من تغيير الحركة لأجل القافية على حد قوله :

٢١٠ – سأتركُ منزلي لبني تميمٍ وألحقُ بالحجاز فأستَرِيحا [2]

فلا حجة فيه .

وفي الكاف لغةٌ أخرى ، وهي الاقتصارُ عليها بكلّ حال من غير إلحاق علامة تثنية ولا جمع ، تركاً لها على أصل الخطاب ، ثم منهم من يفتحها مع المذكّر ويكسرها مع المؤنّث ، ومنهم من يفتحها معهما .

(الرابعة) : تتصل هذه الكاف – أعني الحرفية – بأرأيت بمعنى : أخبرني نحو : أرأيتَكَ يا زيدُ عمراً ما صنع ، وأرأيتَكِ يا هندُ ، وأرأيتكما ، وأرأيتَكُم ، أوأرأيتكن ، فتبقى التاء مفردة دائماً .

ويُغْنِيِ لَحاقُ علاماتِ الفروع بالكاف عن لحوقها بالتاء، وفيها حينئذ مذاهب: أحدها : أن الفاعل هو التاء والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب . وعليه البصريون .

الثاني : أن التاء حرف خطاب وليست باسم ، وإلاّ لطابقت ، والكاف هي الفاعل للمطابقة ، وعليه الفراء [3] ، وردّ بأن الكاف يستغنى عنها بخلاف التاء ، فكانت أولى

صنف شرح كتاب سيبويه . المقتضب . شرح أصول ابن السراج . شرح الإيضاح . شرح الجمل . شرح الكافي للنحاس . توفي ٥٢٨ .

(١) لم يعرف قائله . وفي أ : « المالك » بالميم صوابه في ب ، ط ، وتاج العروس (تلك) . قال الزبيدي : ومما يستدرك عليه تالك وهو إتباع لهالك ، هكذا أورده شراح التسهيل في شرح قول الشاعر :

* وإنما الهالك ثم التالك *

(٢) للمغيرة بن جبناء التميمي الحنظلي.

(٣) : « وعليه » ساقطة من أ .



بالفاعلية ، وبأن التاء محكوم بفاعليتها في غير هذا الفعل بإجماع ، ولم يعهد ذلك في الكاف .

الثالث : أن الكاف في موضع نصب ، وعليه الكسائي . وردّ بأنه يلزم عليه أن يكون المفعول الأول ، وما بعده هو الثاني في المعنى [١] ، وأنت إذا قلت : أرأيتك زيداً ما فعل لم تكن الكاف بمعنى زيد ، فعلم أنه لا موضع لها من الإعراب ، وأن زيداً هو المفعول الأول ، وما بعده المفعول الثاني . فإن قيلَ : لِمَ لَمْ يكن من قبيل ما يتعدّى إلى ثلاثة فيكون الأول غير الثاني ؟ أجاب أبو علي بأنها لم تتعدّ إلى ثلاثة في غير هذا الموضع ، ولو كانت من هذا الباب لتعدّت إليها . أما أرأيت العلميّة وهمزتها للاستفهام فإن الكاف اللاّحقة لها ضميرَ منصوب يطابق فيه التاء نحو : أرأيتكَ ذاهباً ، وأرأيتك ذاهبةً ، وأرأيتما كما [٢] ذاهبَيْن ، وأريتموكم [٣] ذاهبين ، وأرأيتنّ كُنّ [٤] ذاهبات ، لأن ذلك جائز في أفعال القلوب .

الخامسة : تتصل الكاف الحرفية أيضاً كثيراً بحيهّلَ ، والنَّجاء ، ورويد ، وهي أسماء أفعال نحو : حيّهلكَ ، أي ائتِ ، والنّجاك أي : أسرع ، ورويدك أي : أمهل ، وقليلاً ببلى وما ذُكِر بعده نحو : بَلاكَ ، وكلاّك ، وأبصِرْكَ زيداً ، تريد : أبصر زيداً ، ولَيْسَكَ زيدٌ قائما [٥] . قال :

٢١١ — * ألَسْتَكَ جا عِلِي كابني جُعَيْل [٦] *

ونِعْمَكَ الرجلُ زيد ، وبِئْسك الرّجل عمرو ، وحَسِبْتُك عمراً قائماً . قال :

---

(١) أ ، ب : « أن يكون المفعول الأول وهو الثاني في المعنى » ، صوابه في ط .
(٢) أ ، ط : « وأرتيكما » صوابه من ب .
(٣) في أ ، ط : « أراتيكم » وفي ب : « أريتهوكم » والوجه ما أثبتنا مطابقاً لما في اللسان : (رأى) .
(٤) في جميع الأصول : « أرأيتكن » . وفي اللسان : « أرأتن كن » والوجه ما أثبتنا .
(٥) ط : « ولستك » صوابه من أ ، ب .
(٦) استشهد به على اتصال الكاف بليس ، ولا يدري أصدر هو أم عجز ؟ .



٢١٢ — * وحِنْتَ ومَا حسبتُكَ أنْ تَحينـــا [١] *

خرجه أبو علي عليه ، إذ لا يُخْبر بأن والفعلِ عن اسم عين .

السادسة : قد ينوب ذو البعد عن ذي القرب ، وذو القرب عن ذي البعد إمّا لرفعة المشار إليه والمشير نحو : « ذلك الكتاب [٢] » . « ذَلِكُم اللهُ رَبّيَ [٣] » ، « فَذلِكُنَّ الذي لُمْتُنَّني فيه [٤] » . « إنَّ هذا القرآن يَهْدِي [٥] » أو ضَعَتِهما نحو: ذلك اللّعين فعَلَ ، « أهَذَا الذي يَذْكُر [٦] » ، « فذلِكَ الذي يَدُعُّ اليَتِيم [٧] » أو نحو ذلك . قال في (التسهيل) كحكاية الحال نحو : « كُلاًّ نُمِدُّ هؤلاء وهؤلاء مِنْ عَطَاء ربّك [٨] » ، « هذَا منْ شيعَتِه وهذا مِنْ عَدُوّه [٩] » .

زاد أهل البيان : وكالتنّبيه بعد ذكر المشار إليه بأوصاف قبله ، على أنه جديرٌ بما يَرِدُ بعده من أجلها ، نحو : « أولَئِك على هُدًى [١٠] » الآية .

وقولي : « ويتعاقبان » هو مذهب الجُرْجَانِيّ وابن مالك وطائِفة ، أنّ (ذلك) قد يشار بها للقريب بمعنى هذا ، و (هذا) قد يشار بها للبعيد بمعنى : ذلك ، قال تعالى :« ذَلِكَ نَتْلُوه عَلَيْكَ من الآيات [١١] » ، ثم قال : « إن هذَا لَهُو القَصَص [١٢] » .

---

(١) قائله مجهول ، وصدره :

* لسان السوء تهديها إلينا *

وفي ط : * « وجيت وما حسبتك أن تجينا * وفي الدرر : * وجنت وما حسبتك أن تجينا *
وفي أ : * وخُنْتَ وما حسبتك أن تخونا * وأثبتنا ما في ب ، والمغني ١ : ١٥٦ .
وحان يحين : بمعنى هلك .

(٢) البقرة ٢ . (٣) الشورى ١٠ . (٤) يوسف ٣٢ .
(٥) الإسراء ٩ . (٦) الأنبياء ٣٦ . (٧) الماعون ٢ .
(٨) الإسراء ٢٠ . (٩) القصص ١٥ . (١٠) البقرة ٥ .
(١١) آل عمران ٥٨ . (١٢) آل عمران ٦٢ .

وقال الشاعر [(١)] :

٢١٣ — * تأمّل خُفَافاً إنّني أنا ذلكـــا *

أي هذا . وردّه السُّهيلي ، قال : إنّ ذلك من النيابة السابقة ، لا التّعاقب .

* * *

(ص) : ويشار للمكان بهُنَا لازم الظرفيّة، ويجرُّ بمن وإلى ، ويلحقه لواحقُ ذا ، لكن لا تتصرّف[(٢)] كافُهُ . وكهنالك [٧٨] ثَمَّ ، وقيل : تجيء مفعولاً به. وهِنّا وهَنّا . وقد يصحبها الكاف وها . ويقال : هُنَه ، وثَمّه ، وقفاً . وهنَّتْ . وقد يشار بهناك وهنالك وهنا [(٣)] لزمان . وقال المفضل [(٤)] : هناك للمكان ، وهنالك للزمان .

(ش) يشار للمكان القريب بهُنا ، وهو لازم الظّرفيــة ، فلا يقع فاعــلاً ولا مفعولاً به ، ولا مبتدأً . ويجرّ ببعض الحروف ، كما هو شأن لازِم الظّرفية فيجر بمن ، وإلى ، نحو : تعال من هنا إلى هنا . وتلحقه لواحق ذا ، وهو الكاف وحدها في التوسّط أو البعد ، على القولين ، والكاف مع اللام في البعد .

وتدخل ها التنبيه في هُنا بكثرة ، وهُناك بقلّة ، ولا تدخل في هنالك . نعم ، تلزم كافهُ [(٥)] حالةً واحدة ، ولا تتصرّف تصرف كاف ذا .

ويشار للمكان البعيد فقط بثَمّ مفتوحة الثاء المثلثة ، وهي كهنا في لزوم الظّرفية ،

(١) هو خفاف بن ندبة الصحابي ، يذكر أخذه بثأر . معاوية بن عمرو أخي الخنساء .
وصدر البيت :
* وقلت له والرمح يأطر متنه *

(٢) ط : « لا ينصرف » صوابه من أ ، ب . والمراد : تصرف كاف الخطاب .

(٣) « وهنا » ساقطة من أ .

(٤) ط : « الفضل » صوابه في أ ، ب ، ومما سيأتي في الشرح .
وقد اشتهر من النحويين واللغويين بهذا الاسم أربعة : المفضل بن سلمة بن عاصم ، أبو طالب الكوفي . والمفضل بن محمد الاصبهاني . والمفضل بن محمد بن سعد بن محمد المعرّي . والمفضل ابن محمد بن يعلي الضبي .

(٥) « كافه » ساقطة من ط .



والجرّ بمن وإلى . وقيل : إنها تقع مفعولاً به ، وخُرِّج عليه قولُه تعالى : « وإذا رأيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ [١] » . ورُدّ بأن المفعول محذوفٌ اختصاراً أي الموعود به [٢] أو اقتصاراً أي وقعت منك رؤية .

ويشار للبعيد أيضا بِهِنّا بكسر الهاء وهَنّا بفتحها ، والنون مشدّدة فيهما .

قال :

٢١٤ — كأنَّ وَرْساً خالَطَ الْيَرَنّا خالَطَهُ من هَا هُنَا وهَنّا [٣]

وقد تصحبها الكاف دون اللام ، فيقال : هِنّاك ، وهَنّاك . وقد تصحبها ها التنبيه ، فيقال : ها هِنّا .

ويقال في هُنَا المخففة : هُنَهْ ، في الوقف . قال

٢١٥ — قد أقْبَلَتْ من أَمكِنَهْ من ها هنا ومن هُنَهْ [٤]

ويقال أيضا في ثَمَّ في الوقف : ثَمَّهْ .

وقد يقال في هنّا المشددة : هَنّتْ مشدداً ساكن التاء ، قال .

٢١٦ — * وذكرها هنّتْ ولاتَ هنّتِ [٥] *

وقد يشار بهنا [٦] وهنالك وهنّا المشددة للزّمان ، كقوله تعالى : « هُنَالِكَ ابْتُلِيَ المؤمنون [٧] » ، أي في ذلك الزمان لقوله قبل [٨] : « إذْ جاؤكُم من فَوقِكُمْ

---

(١) الإنسان ٢٠ .

(٢) ط فقط : « إلى الموعود به » صوابه في أ ، ب .

(٣) الورس : صبغ أصفر . ط : « كان درينا » أ : « كأن درسا » ، صوابهما في ب .

(٤) وفي رواية ابن يعيش في شرح المفصل ٣ : ١٣٨ .

* قد وردت من أمكنه من ها هنا ومن هُنَهْ *

* إن لم أروّها فَمَهْ *

(٥) لم يعرف قائله ولا قرينه. (٦) ط : « بهناك » .

(٧) الأحزاب ١١ .

(٨) ط : « كقوله » صوابه في أ ، ب ، وسقطت كلمة : « قيل » من أ .

ومِنْ أسفلَ منكُم [١] » . وقوله : « هُنالِكَ تَبْلُو كلُّ نفسٍ ما أسْلَفَتْ [٢] »
وقول الأَفْوَه :

٢١٧ — وإذا الأمور تعاظمت وتَشَابَهَتْ
فهناك يَعْتَرِفُون أين المفزع [٣]

وقول الآخر [٤] :

٢١٨ — * حنَّت نوارِ ولات هَنَّا حَنَّتِ [٥] *

أي ولا حنّت [٦] في هذا الوقت .

وذهب المفضّل إلى أن: هناك للمكان ، وهنالك للزمان .

---

(١) الأحزاب ١٠ . (٢) يونس ٣٠ .

(٣) استشهد به على أن : « هناك » قد يشار بها إلى الزمان .
وأصل وضعه في الإشارة إلى المكان . وفي أ « فهنا » بدون كاف ، تحريف .

(٤) هو شبيب بن جعيل .

(٥) عجزه :
* وبدا الذي كانت نوار أجنّت *
وفي ب : « حنت نذار » بالذال ، تحريف .

(٦) ط : « ولاحان » ، تَحريف .

أداة التعريف

(ص) : أداة التعريف . قال الخليل وابن كيسان وابن مالك : أل . فالهمزة قطع ، وقيل : وَصْل ، وعليه[1] سيبويه . قال أبو حيان وجميع النحاة : اللام . وتخلفها أمْ . وقيل فيما لا يدغم فيه .

(ش) النكتة التي لأجلها قدمت هذا الباب على الموصول تأتي ختْم المقدمات بالخاتمة المشتملة على معاني (مَنْ) ، و (ما) ، و (أيّ) الخارجة عن الموصوليّة ، فإنّ ذكرها عقب الموصول على سبيل التذييل مناسب ، وكونها مفردة بخاتمة أنسب ، وفيه توفيةٌ بعادتي في هذا الكتاب ، وهو ختم كل كتاب من الكتب السبعة بخاتمة كما صنع ابن السّبكي في (جمع الجوامع) الأصلي ، إلى أن ختمت الكتاب السابع بخاتمة في الخط كما ختم هو الكتاب السابع بخاتمة في التصوف . وانضمّ إلى ما صنعته هنا مناسبتان :

الأولى : أن هذا الباب مختصر ، وباب الموصول يستدعي أحكاماً طويلة ، ومن عادة المصنِّفين تقديم ما هو الأخصر ، وتأخير ما يستدعي فروعاً واستطرادات .

الثانية : أنه قد تقدّم حكاية قول أن تعريف الموصول بأل ونيتّها[2] ، فكانت لذلك كالأصل له ، فناسب تقديم ذكرها عليه ، وقد قدّم ابن مالك في التسهيل باب الموصول على باب الإشارة ، مع أنّه عنده مؤخّر عنه في الرتبة ، وليس لما صنعه وجهٌ من المناسبة .

اعلم أن في أداة التعريف مذهبين :

أحدهما : أنها (أل) بجملتها ، وعليه الخليل وابن كيسان ، وصححه ابن مالك . فهي حرفٌ ثنائيٌّ الوضع بمنزلة قد ، وهل . قال ابن جني : وكان الخليل يسمّيها أل ، ولم يكن يسمّيها الألف واللام ، كما لا يقال في (قد) القاف والدال . ثم اختُلِف

(١) « وعليه » ساقطة من ط .

(٢) انظر ما سبق في ص ١٩٠ .



على هذا ، هل الهمزة قطعٌ أو وصل ؟ على قولين

والمذهب الثاني : أنّها اللام فقط ، والهمزة وصل اجتليت [٧٩] للابتداء بالساكن وفتحت (١) على خلاف سائر همزات الوصل تخفيفاً لكثْرة دوْرها . وعليه سيبويه ، ونقله أبو حيان عن جميع النحويّين إلا ابن كيسان . وعزاه صاحب (البسيط) إلى المحقّقين .

والفرق بين المذهبين على القول الأول بأن الهمزة وصل : أن الموضوع للتعريف على هذا اللامُ وحدها ، ثم اجتُلِبتْ همزة الوصل ليمكن النُّطقُ بالساكن ، وعلى ذاك هي معتدٌّ بها في الوضع كهمزة استمع ونحوه . وثمرة الخلاف تظهر في قولك: قام القوم. فعلى الأول حذفت الهمزة لتحرّك ما قبلها ، وعلى الثاني لم يكن ثَمّ همزةٌ البتّةَ ، ولم يُؤْتَ بها لعدم الحاجة إليها .

ورجّح مذهبُ الخليل لسلامته من وجوه كثيرةٍ مخالفةٍ للأصل، وموجبة لعدم النظير . منها : وضع كلمةٍ مستحقّة للتصدير على حرف واحد ساكن ، وافتتاح حرفٍ بهمزة وصل ، ولا نظير لهما . وبأنّ العرب تقف عليها ، تقول : ألِي ، ثم تتذكّر فتقول : الرجل ، كما تقول : قَدِي ، ثم تقول : قد فعل .

وقال الشاعر (٢) :

٢١٩ ــ دع ذا ، وعجِّل ذا ، وألْحِق ذا بِذال
بالشحم إنّا قد مَلِلْناه بَجَل (٣)

(١) « بالساكن وفتحت » سقط من ط .

(٢) هو ذو الرمة ، أو غيلان بن حريث . وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٢٦٤ ، ٢٧٣ . وليس في ديوان رؤبة ، ولا ملحقاته .

(٣) كذا في ط ، ورواية سيبويه وغيره : « وألحقنا بذال » . وفي أ : « وألحق ذا بذاك بالنجم » ، تحريف. وفي ب : « وألحق ذا بذالك » ، تحريف كذلك.
وبجل : بمعنى حسب . وقال العيني : ضبطه بعض شراح أبيات الكتاب : « بخل » بالخاء المعجمة ، أراد به : الخَلّ المعهود، والباء مكسورة ، لأنها حرف جر حينئذ، وهو اتجاه خاطىء.

ولا يوقف إلاّ ما كان على حرفين .

واستدلّ للمذهب الثاني بحذف الهمزة وصلاً . وأجيب بأنها وُصلت تخفيفاً ، وبأن العامل يتخطّاها [١] ، ولو كانت في الأصل كقد لكانت في تقدير الانفصال ، ولم يتخطّها .

وأجيب بأنّ تقدير الانفصال لا يترتّب على كثرة الحروف ، بل [٢] على إفادة معنىً زائد على معنى المصحوب ، ولو كان المُشْعِر به حرفاً واحداً كهمزة الاستفهام. وعدم الانفصال يرتّب [٣] على إفادة معنىً ممازجٍ لمعنى المصحوب كسوف .

وبأن التنكير مدلولٌ عليه بحرف واحد ، وهو التنوين ، فوجب كون التعريف كذلك ، لأن الشيء يحمل على ضده كما يُحْمَل على نظيره .

وأجيب بأنه غير لازم ، بل الاختلاف بها [٤] أولى ، وإن سُلّم فشرطه تعذّر الحمل على النظير . قال أبو حيّان : وهذا الخلاف لا يُجْدي شيئاً ، ولا ينبغي أن يُتشاغَل به .

وقد تخلُفها (أم) في لغة عُزِيَتْ لطيئٍ وحمير . قال ابن مالك : لمّا كانت اللام تدغم في أربعة عشر حرفاً ، فيصير المعرّف بها كأنه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة ، جَعَل أهل اليمن ومن داناهم بدلها ميماً ، لأن الميم لا تدغم إلاّ في ميم .

قال بعضهم : إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو : غلام ، وكتاب ، بخلاف : رجل ، وناس .

قال ابن هشام : ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم ، بدليل دخولها على النوعين في قوله صلى الله عليه وسلم : «ليس من امبر امصيام في امسفر» . أخرجه أحمد . وقول الشاعر :

---

(١) وذلك نحو : مررت بالضارب ، فالمجرور « ضارب » . ولا موضع لأل . الأشموني ١ : ١٥٧ .

(٢) الكلام بعد كلمة : « بل » إلى « معنى ممازج » .ساقط من أ .

(٣) ب : « رتب » . (٤) ط : «بهما » .



٢٢٠ — * يَرْمِي ورائي بامْسَهمْ وَامْسَلِمَهْ (١) *

* * *

ص : فإن عُهِد مصحوبها بحضورٍ حِسّيٍ أو علميّ فَعَهْدِيّة . ويَعْرِضُ فيها الغَلَبة واللّمْح ، وإلاّ فجِنْسيّة . فإن لم يَخْلُفْها (٢) كلّ فلتعريف الماهية . أو خَلَفَها حقيقةً فللشمول ، فيستثنى من مدخولها . وقد ينعت بالجمع ويضاف (٣) إليه أفعل ، أو مجازاً فلشمول خصائصه مبالغة . قيل : ويعْرِضُ فيها الحضور. قيل : وتختص الحضوريّة بتلوّ إذا الفجائية والإشارة ، وأيّ ، والزمن الحاضر . وقيل : للحقيقة فيها . وزعم ابن معزوز (٤) اختصاص اللاّم بالعهدية ، وابن بابشاذ العهديّة بالأعيان ، والجنسيّة بالأذهان .

(ش) : (أل) نوعان : عهدِيّة وجنسيّة:

(فالأولى) ما عُهِد مدلولُ مصحوبها بحضور حسّي بأن تَقدّم (٥) ذكرُه لفظاً ، فأعيد مصحوباً بأل ، نحو : « أَرْسَلْنَا إلى فِرْعَوْنَ رَسُولاً . فعصي فِرْعونُ الرّسول(٦) » أو كان مشاهداً كقولك : القرطاس ، لمن سدّدَ سهماً .

أو علمي بأن لَمْ يتقدم له ذكر (٧) ، ولم يكن مشاهداً (٨) حال الخطاب نحو : « إذْ هُما في الغار (٩) » . « إذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجرَةِ (١٠) » . « إذْ نادَاه ربُّه بالوَادِ المُقَدّس (١١) » .

---

١) لبجير بن عتمة الطائي ، وصدره :

* ذاك خليلي وذو يواصلني *

(٢) أ ، ط : « تخلفها » والوجه ما في ب .

(٣) ط : « مضاف » بالميم .

(٤) يوسف بن معزوز القيسي ، أبو الحجاج ، من أهل الجزيرة الخضراء. ألف شرح الإيضاح للفارسي والرّد على الزمخشري في مفصله . مات بمرسية ٦٢٥ .

(٥) ط : « يقدم » . (٦) المزمل ١٥ ، ١٦ .

(٧) ط : « بأن يتقدم له ذكر » ، تحريف . (٨) أ : « شاهداً » والشاهد : الحاضر .

(٩) التوبة ٤٠ . (١٠) الفتح ١٨ . (١١) النازعات ١٦ .



قال أبو حيان : وذكر أصحابنا أنه يعْرِض في العهديّة الغلبة ، ولمح الصفة . فالتي للغلبة كالبيت للكعبة ، والنجم للثريّا، دخلت لتعريف العهد، ثم حدثت الغلبة بعد ذلك والتي للمح لم تدخل أولاً على الاسم للتعريف ، لأنّ الاسم علمٌ في الأصل ، لكن لمح فيه معنى الوصف ، فسقط تعريف العلميّة فيه [1] ، وإنما أنت تريد شخصاً معلوماً ، فلم يكن بد من إدخال أل العهدية عليه لذلك .

(والثانية) : إمّا لتعريف الماهية ، وهي التي لا يخلفها (كل) لا حقيقة [٨٠] ولا مجازاً نحو: «وجعَلْنَا من الماء كُلّ شَيْءٍ حَيٍّ [2]»، وقولك: والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثّياب .

وإمّا لاستغراق الأفراد ، وهي التي تخلفها (كلٌّ) حقيقةً نحو : « وخُلِقَ الإنسانُ ضَعِيفاً [3] » . وعلامتهـا أن يصحّ الاستثناء من مدخولها نحو : « إنّ الإنسان لفي خُسْرٍ إلا الّذين آمنوا [4] » . وصحة نعته بالجمع ، وإضافة أفعل إليه اعتباراً لمعناه نحو : « أو الطِّفْلِ الذين لم يَظْهَرُوا [5] » وقولهم : أهْلَكَ الناسَ الدِّينارُ الحُمْرُ ، والدِّرهمُ البيضُ .

وإمّا لاستغراق[6] خصائص الأفراد مبالغـة في المدح أو الذّم ، وهي التي تخلفهـا (كُلٌّ) مجازاً نحو : زيد الرجل علماً ، أي الكامل في هـذه الصفة . ومنه : « ذَلِكَ الكتابُ لا رَيْبَ فِيهِ [7] » .

قال الجزُولي وغيره : ويعرض في الجنسيّة الحضور[8] نحو: خرجت فإذا الأسد ، إذ ليس بينك وبين مخاطبك عهدٌ في أسد مخصوص ، وإنمّا أردت : خرجتُ فإذا هذه الحقيقة ، فدخلت (أل) لتعريف الحقيقة ، لأن حقيقة الأسد معروفة عند الناس .

وقال ابن عصفور : لا تقع الحضوريّة إلا بعد اسم الإشارة نحو: جاءني هذا الرجل ، وأيٌّ في النداء ، نحو يأيها الرجل ، وإذا الفجائية نحو : خرجت فإذا الأسد ، أو في اسم

---

(١) « فيه » ساقطة من أ . (٢) الأنبياء ٣٠ . (٣) النساء ٢٨ .
(٤) العصر ٢ ، ٣ . (٥) النور ٣١ .
(٦) ط : « وما للاستغراق » ، تحريف . (٧) البقرة ٢ .
(٨) ط : « الحصور » بالصاد تحريف .



الزمان الحاضر نحو : الآن ، والسّاعة ، وما في معناهما . وما عدا ذلك لا تكون فيه للحضور ، إلا أن يقوم دليلٌ على ذلك .

وقال ابن هشام : فيما ذكره ابن عصفور نظر ، لأنك تقول لشاتم رجلٍ بحضرتك : لا تشتم الرجل ، فهذه للحضور في غير ما ذكر ، ولأن التي بعد إذا ليست لتعريف شيء حاضرٍ حالة التكلُّم ، فلا تشبه ما الكلام فيه ، ولأن الصحيح في الداخلة على (الآن) أنها زائدة [١] لا معرّفة .

وما ذكر من تقسيم (أل) إلى عهدية وجنسيّة هو مذهب الجمهور . وخالف أبو الحجاج يوسف بن معزوز ، فذكر أن (أل) لا تكون إلاّ عهدية ، فإذا قلت : الدينار خير من الدرهم ، فمعناه : هذا الذي عهدته بقلبي على شكل كذا خير من الذي عهدته على شكل كذا . فاللام للعهد أبداً لا تفارقه .

وقال ابن عصفور : لا يبعد عندي أن تسمى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديّتين ، لأن الأجناس عند العقلاء معلومةٌ مذْ فهموها ، والعهد : تقدّم المعرفة . وقال ابن بابشاذ : [العهديّة بالأعيان والجنسية بالأذهان] [٢] .

* * *

(ص) : والمختار وفاقاً للكوفية نيابتها عن الضمير . قال ابن مالك : لا في الصلة .

(ش) : اختلف في نيابة أل عن الضمير المضاف إليه ، فمنعه أكثر البصريين وجوّزه الكوفية وبعض البصريين ، وكثير من المتأخرين . وخرّجوا عليه : « فإن الجَنّةَ هي المأوَى [٣] » . ومررت برجلٍ حسنٍ الوجه . والمانعون قدروا (له) و (منه) .

وقيّد ابن مالك الجواز بغير الصلة .

---

(١) هذا النص من المغني . ١ : ٥٠ من قوله : « وقال ابن عصفور » . إلى قوله : « إنها زائدة » .
وبعده في المغني : « لأنها لازمة ، ولا يعرف أن التي للتعريف وردت لازمة ، بخلاف الزائدة ، والمثال الجيد للمسألة قوله تعالى : « اليوم أكملت لكم دينكم » .

(٢) التكملة مما سبق في المتن ، وقد ترك لها بياض في أ ، وكتب بدله في ب : « كذا في الأصل » . وفي هامش ط : « بياض بالأصل » .

(٣) النازعات ٤١ .



وقال الزّمخشري في «وعلّم آدَم الأسماء (١)» : إنّ الأصل أسماءُ المسمَّيات ، فجوّز إنابتها عن الظاهر .

وقال أبو شامة (٢) في قوله : « بدأت ببسم الله في النظم»: إنّ الأصل في نظمي . فجوّز إنابتها عن ضمير المتكلم .

قال ابن هشام : والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب (٣) .

* * *

(ص) : وزيدت لازماً في اليسع – وقيل : للّمح – والذي . قيل : والآن . ونادراً في علمٍ ، وحالٍ ، وتمييز ومُضَافِه . قال الأخفش : ومررت بالرجـل مثلِك وخير منك . والخليل ما بعده نعت (٤) لنيّتها . وابن مالك بدلٌ ، وابن هشام كـ « اللّيلُ نَسْلَخُ (٥) » .

(ش) : تقع أل زائدة . وهي نوعان :

لازمة : وهي التي في الموصولات بناء على أنّ تعريفها بالصلة . والتي في اليسع ، وقيل إنها لِلّمح ، والتي في الآن على أحد القولين فيه .

وغير لازمة : وهي نادرةٌ كالداخلة على بعض الأعلام في قوله :

٢٢١ – * باعَدَ أمَّ العَمْرِ مِن أسيرِهَا (٦) *

والأحوال كقولهم : ادخلوا الأوّلَ فالأوّلَ ، أي أوّلاً فأولاً ، وقوله :

---

(١) البقرة ٣١ .

(٢) عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان الإمام شهاب الدين الدمشقي المشهور بأبي شامة توفي ٦٦٥ .

(٣) انظر لجميع ما ذكر في هذا الفصل : المغني : ١ : ٥٤ .

(٤) ط : « ما بعده منعته » ، تحريف .

(٥) يس ٣٧ .

(٦) قائله مجهول ، وبعده :

* حراس أبواب على قصورها *



٢٢٢ — * دُمْتَ الحَمِيد فما تنفكُ منتصِراً (١) *

أي حميداً . والتمييز في قوله :

٢٢٣ — * وَطِبْتَ النَّفس يا قيسُ عن عمرو (٢) *

أي نفساً . والمضاف إليه التمييز في قوله :

٢٢٤ — إلى رُدُحٍ من الشيزِّي مِلاَءٍ لُبابَ البُرِّ يُلْبَكُ بالشِّهَادِ (٣)

واختلف في نحو : مررت بالرجل مثلك ، وخير منك ، مما أتبع فيه المقرون بأل بهما ، فقال الأخفش : إنه نكرة وأل [٨١] فيه زائدة ليصح إتباعه بهما ، إذ ليسا بمعرفتين . وقال الخليل : بل النعت والمنعوت معرفتان على نية أل في النعت وإن كان موضعاً لا تدخله ، كما نُصِب الجَمّاءَ الغفيرَ على نيّة إلغاء أل . وقال ابن مالك : عندي أن أسهل مِمّا ذهبا إليه(٤) الحكم بالبدليّة ، وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما ، فيكون بدل نكرة من معرفة . وردّه أبو حيان بأن البدل بالمشتقات ضعيف ، وذلك الذي حمل الأخفش والخليل على ما ذهبا إليه .

وقال ابن هشام : كـ « اللّيلُ نَسْلَخُ (٥) » .

---

(١) لا يعرف قائله . وعجزه :

* على العدا في سبيل المجد والكرم *

(٢) لراشد بن شهاب اليشكري ، والبيت بتمامه :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

(٣) الردح : جمع رداح ، وهي الجفنة العظيمة . أ ، ط : « درج » صوابه في ب .

والبيت لأبي الصلت ، أو لأمية بن أبي الصلت .

(٤) ط : « إن أحسن ما ذهبنا إليه » ، تحريف .

(٥) في أ بياض بعد قوله : « وقال ابن هشام » . وفي ب عبارة : « هكذا في الأصل » .

وأشار المصحّح في حواشي ط إلى أن هناك بياضاً بالأصل . والتكملة من المتن . ومراده أن مذهب ابن هشام أن المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة ، فيصح أن يقدر حالاً أو وصفاً ، ثم ذكر هذه الآية (يس ٣٧) . انظر النوع الرابع من حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات في المغني ٢ : ٤٨٠ .



الموصُول

(ص) : الموصول منه حرفيّ وهو: ما أُوِّل مع صلته بمصدر ، وهو (أن). وتوصل بفعل متصرف . وقال أبو حيان : إلا الأمر . وكي ، وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظاً ، أو تقديراً .

و(أنّ) وتوصل بمبتدأ وخبـــر.

و (لو) التاليـــة غالباً مُفْهِمَ تَمَنٍّ أثبت مصدريّتها الفرّاء ، والفـــارسي ، والتبريزي ، وأبو البقاء ، وابن مالك . ومنعه الجمهور .

و (ما) ، وزعمهـــا قومٌ اسماً . ويوصلان بمتصرّف غير أمر ، والأكثرُ بماضٍ . وجوّز قوم وصل (ما) بجملة اسمية . وثالثها إن نابت عن الظرف . وشرط قوم صحة الذي محلّها . والسهيليّ كون وَصْلِها غير خاص . وتنوب عن زمانٍ ، قيل ، وتشاركها أن .

(ش) : الموصول قسمان : حرفِيٌّ ، واسميّ . والثّاني هو المقصود بالباب ، لأنه المعرفة ، وذكر الأول استطراداً ، وبدئ به لأن الكلام فيه أخصر ، وذاك يستتبع أحكاماً وفروعاً كثيرة . وضابط الموصول الحرفي : أن يؤ وّل مع صلته بمصدر . وهو خمسة أحرف :

أحدها : (أنْ) بالفتح والسكون ، وهي الناصبة للمضارع ، وتُوصَل بالفعل المتصرِّف ماضياً كان أم مضارعاً أم أمراً نحو : أعجبني أن قمت ، وأريد أن تقوم ، وكتبت إليه بأن قم [1] . ونصّ سيبويه على وصلها بالأمر. والدليل على أنّها مصدرية دخولُ حرف الجرّ عليها . وقال أبو حيّان : جميع ما استدلّوا به على وصلها بفعل الأمر يحتمل أن تكون التفسيريّة [2] . ولا يَقْوَى عندي وصلُها به لأمرين: أحدهما : أنها إذا سُبِكَت

(١) ط : « كتبت إليك بأن قم » وبدون واو في أوّلها .

(٢) ط : « على وصلها بفعل محتمل أن يكون التفسيرية » . صوابه في أ ، ب .



والفعلَ بمصدرٍ فات معنى الأمر المطلوب . والثاني : أنّه لا يوجد في كلامهم : يعجبني أن قم ، ولا أحببت أن قم ، ولا يجوز ذلك ، ولو كانت تُوصَل به لجاز ذلك كالماضي والمضارع . انتهى .

أما الجامد : كعسى ، وهبْ ، وتعلَّمْ ، فلا توصل به اتّفاقاً .

الثاني : (كي) : وتوصل بالمضارع ، ولكونها بمعنى التعليل لزم اقترانها باللام ظاهرة أو مقدّرة نحو : جئت لكي تكرمني أو كي تكرمني .

الثالث (أنّ) بالفتح والتشديد : إحدى أخوات إنّ ، وتوصَل باسمها وخبرها نحو : يعجبني أنّ زيداً قائم .

وهذه الثلاثة متفقٌ عليها .

الرابع : (لو) التالية غالباً مُفْهِمَ تَمَنٍّ . واختلف فيها :

فالجمهور : أنها لا تكون مصدريّة ، بل تلازم التعليق ، ويؤيّد ذلك أنه لم يُسْمَعْ دخولُ حرْف جرٍّ عليها .

وذهب الفراء ، والفارسيّ ، والتّبريزي [١] ، وأبو البقاء ، [٢] ، وابن مالك : إلى أنها قد تكون مصدرية ، فلا تحتاج إلى جواب . وخرّجوا على ذلك : « يَوَدُّ أحدهم لو يُعَمّر » [٣] . « وَدُّوا لو تُدْهِنُ » [٤] . ومُفْهِمُ تَمنٍّ يشمل : ودّ ، ويودّ ، وأحِبّ ، وأتَمنّى ، وأختار . والمسموع : وَدّ ، ويودّ .

ومن استعمالها دون مفهم تمنٍّ نادراً :

---

(١) يحيى بن علي بن محمد بن الحسن أبو زكريا بن الخطيب التبريزي .

له : شرح اللمع . شرح الدريدية . شرح المفضليات. توفي ٥٠٢ .

(٢) عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين ، محب الدين أبو البقاء العكبري ، صنف :

إعراب القرآن . إعراب الشواذ . شرح الفصيح . اللباب في علل بناء الإعراب . توفي سنة ٦١٦ .

(٣) البقرة ٩٦ . (٤) القلم ٩ .



٢٢٥ — * ما كان ضَرّك لـــو مَنَنْتَ (١) *

وإنمّا توصل بفعل متصرّف غير أمر .

الخامس : (ما) خلافاً لقوم ٍ منهم المبرّد ، والمازنيّ ، والسُّهيلي ، وابن السّراج ، والأخفش في قولهم : إنها اسم(٢) مفتقرة إلى ضمير ، وأنك إذا قلت : يعجبني ما قمت ، فتقديره القيام الذي قمته . وعلى رأي الجمهور إنما توصل بفعل ٍ متصرّف غير أمر ، والأكثر كونُه ماضياً نحو : « بِمَا رَحُبَتْ(٣) » . ومن المضارع : « لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُم » (٤) أي لوصْف .

وجوّز قوم منهم السِّيرافِيُّ ، والأعلم ، وابن خروف ، وصْلَها بجملة اسمية كقوله :

٢٢٦ — * كما دِماؤكُم تَشْفِي من الكَلَبِ (٥) *

والجمهور منعوا ذلك ، وقالوا : هي في البيت كافّة . وقيل : يجوز في حال نيابتها عن ظَرْف الزمان . وسيأتي .

وذكر في (البسيط) أنها لا تكون سابكة إلاّ حيث يصحُّ حلول الموصول محلها ، لأنَّ الموصولة سابكةٌ في المعنى ، لأَنَّك تَسْبك بها الجملة إلى الوصف بالمفرد . قال أبو حيان : ويرده قوله :

٢٢٧ — * يَسُرُّ المرءَ ما ذهب اللّيـــالـي (٦) *

أي ذهابُ الليالي ، ولا يصح فيه الموصول .

---

(١) لقتيلة بنت النضر بن الحارث ، وهو بتمامه :

ما كان ضرّك لو مَنَنْتَ وربما ... منَّ الفتى وهو المغيظ المحنق

(٢) « اسم » ساقطة من أ . (٣) التوبة ٢٥ . (٤) النحل ١١٦ .

(٥) للكميت بن زيد الأسدي في أول ديوانه . وصدره :

* أحلامكم لسقام الجهل شافية *

وانظر الحيوان ٥ : ٣٤٣ .

(٦) البيت على شهرته ، لا يعرف قائله ، وفي أ : « ليس المرء » ، تحريف . وعجزه :

* وكان ذهابهن له ذهابا *



وقال السُّهيلي : إنّ صلة (ما) لا بد أن يكون فعلاً غير خاص ، بل مُبْهَماً يحتمل التنويع نحو : ما صنعت ، ولا تقول : ما جلست ، ولا ما تجلس[١] لأن الجلوس نوع خاص ليس مبهما ، فكأنك قلت : يعجبني الجلوس الذي جلست ، [٨٢] فيكون آخر الكلام مفسِّراً لأولّه رافعاً للإبهام ، فلا مَعْنَى حينئذ لها . ورُدّ بالبيت السابق .

وتختصُّ (ما) بنيابتها عن ظرف زَمان نحو : « خَالدِينَ فيها ما دَامت السّمواتُ والأرضُ[٢] » ، لا أصحبهم ما ذرَّ شارق ، أي مُدّة دوامها ، ومُدّة ذُرور شارق .

ومنه قوله :

٢٢٨ — ولن يلبث الجُهّالُ أن يَتَهضّمُوا أخَا الحِلْمِ ما لم يَسْتَعِنْ بِجَهُولِ[٣]

وقوله :

٢٢٩ — * أُطوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثم آوي[٤] *

وتسمّى ظرفية ووقتيّة . وذهب الزمخشري : إلى أنّ أنْ تشاركها في ذلك ، وخرّج عليه : « أنْ آتاه الله المُلْكَ[٥] » . « إلاّ أن يَصّدّقوا[٦] » أي وَقْت أن آتاه ، وحين أنْ يَصّدّقُوا[٧] . قال أبو حيان : وأكثر النّحاة لا يعرفون ذلك . ولا حُجّةفيما ذكره ، لاحتمال كونها للتعليل ولم يقم دليل على كون (أنْ)[٨] ظرفيّة مثل (ما) .

* * *

(ص) : واسْمِيٌّ ، وهو (الذي) لِذَكَرٍ فرْدٍ عالم وغيره . وزعم يونس والفراء وابن مالك وقُوعَها مصدرية . و (التي) لأنثاه . والأصل : لَذِي ، ولَتِي بوزن فَعِل. والكوفية الذال فقط ساكنة . والفرّاء : ذا ، وتي إشارة . والسُّهيلي : ذو صاحب . قيل: وقد تعرب ياؤهما . قيل : وتكسر ، وتشديدها كسراً وضمّاً . وحذفها ساكناً ما قبلها ، أو مكسوراً لغات . وقيل: ضرورة. و (اللذان، واللذين، واللتان، واللتين) للمثنى ، و (الذين) لجمع ذكَر عالِمٍ أو شبهه . وإعرابه لغة. ويغني عنه (الذي) مضمّناً معنى

(١) « ولا ما تجلس » ساقطة من ط . (٢) هود ١٠٨ . (٣) قائله مجهول .

(٤) للحطيئة في ديوانه ١٢٠ ، وعجزه :

* إلى بيت قعيدته لكاع *

(٥) البقرة ٢٥٨ . (٦) النساء ٩٢ ، وفي ط : « تصدقوا » بالتاء تحريف .

(٧) ط : « أن تصدقوا » ، تحريف . (٨) ط : « على كون أن أن » .



الجزاء، ودونه قليل. وقيل: هي كَمَنْ. وكالذين (الأُلى). وقد تقع لمؤنّث، وغير عالم وتمدُّو (اللاءِ) و (اللائين). وإعرابه لغـة. وجمع التي: (اللاتي، واللاتي واللّواتي). وبلا ياءات كسراً وسكوناً. و(الـلاّ، واللّواء، واللاءات) مكسوراً ومعرباً. و (ذوات) مضموماً أو معرباً. وقيل: اللائي لمذكر ومؤنث. وقيل: التي في جمع غير عالم أكثر من اللاتي. ولذي، ولتي. ولذان، ولذين ولاتي، لغة. وأنكره أبو حيّان.

(ش) الموصول الاسمي محصورٌ بالعدّ، فلم يحتجْ إلى حدّ. فمنه: (الذي) للمفرد المذكر عاقلاً كان أو غيره، و (التي) للمفرد المؤنث كذلك. وأصلهما: لَذِي، ولَتِي بوزن: فَعِل كعَمِي، زيدت عليهما (ألْ) زيادة لازمـة، أو عُرِّفا بها على القولين.

وقال الكوفيون: الاسم الذّال فقط من الذي ساكنة؛ لسقوط الياء في التثنية وفي الشّعر، ولو كانت أصلاً لم تَسقُطْ، واللام زيدت ليمكن النّطق بالذال ساكنة. وردَّ بأنه ليس من الأسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد.

وقال الفَرّاء[1]: أصل الذي: ذا المشارِ بها، وكذا أصل التي: تي المشار بهـا.

وقال السّهيلي: أصل الذي: ذو بمعنى صاحب، وقدّر تقديرات حتى صارت الذي ــ في غاية التعسّف[2] والاضمحلال.

وفي الّـذي،[3] والتي لغات: إثبات الياء ساكنة، وهي الأصل، وتشديدها مكسورة قال:

٢٣٠ ــ وليس المالُ فاعْلَمْـه بمـالٍ وإن أغنـاك إلا للّـذيِّ
ينالُ به العَـلاء ويَصْطَفِيـه لأقربِ أقربيـه ولِلْقَصِيِّ[4]

---

(١) ط: «قال الفراء» بدون واو.
(٢) أ: «في غاية النقص».
(٣) أ: «ثم في الذي».
(٤) ليس للبيتين قائل معروف.



وقال أبو حيان : لم يُحفظ التشديد في التي ، وإنّما ذكره ابن مالك تبعاً للجُزُولي وأكثر أصحابنا .

وتشديدُها مضمومة قال :

٢٣١ ـ أَغْضِ ماسْطَعْتَ فالكريمُ الّذيُّ
يألف الحلم إنْ جَفَاهُ بَذِيُّ (١)

قال أبو حيّان : وظاهر كلام ابن مالك : أن الكسر والضّم مع التشديد (٢) بناءٌ . وبه صرّح بعضُ أصحابنا . وصرّح أيضاً مع البناء بجواز الجَرْيِ بوجوه الإعراب . وعليه اقتصر الجُزُولي .

وحذفُ الياء وإسكانُ ما قبلها . قال :

٢٣٢ ـ فلم أرَ بيتاً كان أحسن بَهْجَةً مِن اللّذْ بِه من آل عزّة عامِرُ (٣)

وقال :

٢٣٣ ـ * فقل لِلّتْ تلومُكَ إنّ نفسي (٤) *

وحذفها وكسر ما قبلها . قال :

٢٣٤ ـ * والّذِ لو شاءَ لكانت بَرّا (٥) *

وقال :

٢٣٥ ـ شُغِفَتْ بِكَ اللّتِ تَيَّمَتْكَ فمثلُ ما
بِكَ ما بها مِن لَوْعَةٍ وغَرَامِ (٦)

---

(١) ليس للبيت قائل معروف ، وفي ط : « اعفن » ، تحريف . والإغضاء : السكوت والصبر على الأذى .

(٢) : « التشديد » ساقطة من أ .

(٣) ليس للبيت قائل معروف مع كثرة وروده .

(٤) غير معروف القائل . وعجزه :

* أراها لا تَعوَّذ بالتميم * .

(٥) ليس له قائل معروف . والبَرُّ : خلاف البحر .

وبعده :

* أو جبلاً أصم مشمخراً *

(٦) قائله مجهول .

قال أبو حيان : ومن ذهب إلى أن ما ذكر من التشديد والحذف بوجهين [١] خاص بالشعر فمذهبُه فاسد ، لأن أئمة العربية [٨٣] نقلوها على أنها لغات جارية في السعة .

وذهب يونس ، والفراء ، وابن مالك : إلى أن (الذي) قد يقع موصولاً حرفياً فيؤوّل بالمصدر . وخرجوا عليه : « وخُضْتُم كالّذِي خَاضُوا [٢] » أي كخوضهم . والجمهور منعوا ذلك ، وأوّلوا الآية أي : كالجمع الذي خاضوا . ومن الموصولات الاسميّة (اللذان) للمثنى المذكر رفعاً ، و (اللذين) له جرّاً ونصباً ، و(اللتان ، واللتين) للمثنى المؤنث .

و (الذين) لجمع المذكر بالياء في الأحوال كلّها ، ويختّص بالعاقل نحو : « الّذِين هُمْ في صَلاَتِهم خَاشِعُون [٣] » ، وما نُزِّل منزلته نحو : « إنّ الذين تَدْعُونَ من دون الله عبادٌ [٤] » نزل الأصنام لمّا عبدوها منزلة من يعقل ، ولذا عاد عليها ضمير العقلاء في قوله بعد : « أَلَهُم أرجلٌ يَمْشُون بها [٥] » . وإعرابه لغة طيِّئٍ وهُذيل وعُقَيْل ، فيقال في الرفع : اللّذون بالواو .

قال :

٢٣٦ ـ * نحن اللّذون صبحوا الصّباحا [٦] *

ويقع الذي بمعنى الذين مضمّناً معنى الجزاء بكثرة نحو: «والذي جاء بالصِّدق وصَدّق به [٧] » ودونه بقِلّة نحو [٨] : « كَمَثَل الّذي استوقد ناراً [٩] » بدليل « ذهب اللّهُ بِنُورِهم». وقيل: إن الذي(كَمَنْ)يكون للواحد والمثنّى والجمع بلفظٍ واحد، وعليه الأخفش.

قال :

٢٣٧ ـ * أولئك أشياخي الذي تَعْرِفونَهُم [١٠] *

قال أبو حيّان : ولم يسمع ذلك في المثنى .

---

(١) أ : « بوجيه » تحريف . (٢) التوبة ٦٩ .

(٣) المؤمنون ٢ . (٤) الأعراف ١٩٤ . (٥) الأعراف ١٩٥ .

(٦) قيل : إنه لرجل من بني عقيل جاهلي، اسمه : أبو حرب . وقيل : هو لليلى الأخيلية ، وبعده:

* يوم النخيل غارة ملحاحا *

(٧) الزمر ٣٣ . (٨) « نحو » ساقطة من ط .

(٩) البقرة ١٧ . (١٠) لم نعرف قائله ولا تتمته .

ومنها : (الأُلَى) بوزن العُلَى . والمشهور وقوعها بمعنى الذين فتكون للعقلاء المذكرين قال :

٢٣٨ — * رأيت بني عمِّي الأُلَى يَخذُلُونني (١) *

وقال :

٢٣٩ — * من الأُلَى يَحشُرُهم في زُمْرتِه (٢) *

وقد يقع للمؤنث وما لايعقل ، قال :

٢٤٠ — وتُبْلي الألى يَستَلئِمُون على الألى
تَراهُنَّ يوم الرَّوع كالحِدَأ القُبُلِ (٣)

وقد تمدّ قال :

٢٤١ — * أبي اللهُ الشُّمَّ الأُلاءِ كأنَّهم (٤) *

ومنها : (اللاء) كالذين ، قرأ ابن مسعود : « واللاء آلَوْا من نِسائِهم » (٥)

---

(١) قيل : لبعض بني فقعس ، وقيل : لمرّة بن عداء الفقعسي . وعجزه :
* على حدثان الدهر إذْ تتَقلبُ *
وفي ط : « الأولى » .

(٢) قائله مجهول ، وقبله :
* وأن يكونوا من خيار أمته *
وفي ط : « الأولى » .

(٣) لأبي ذؤيب الهذلي . في ديوان الهذليين ١ : ٣٧ .
وفي ط : « ويأبى » ، تحريف .

(٤) لكثير عزّة في ديوانه ٢ : ٥٠ ، وعجزه :
* سيوف أجاد القَيْنُ يوماً صِقالها *
وفي ط : « الأولاء » : تحريف .

(٥) البقرة ٢٢٦ .
ونسبة هذه القراءة إلى ابن مسعود لم نجد لها سنداً ، فالذي في تفسير أبي حيان ٢ : ١٨ : « قرأ عبدالله : للذين آلوا بلفظ الماضي » . ونحوه في تفسير الفخر الرازي ٢ : ٢٣٩ : « قرأ عبدالله آلوامن نسائهم » . وما أثبتناه هنا عن نسخة ب ، ط مع تحريف في ب ، إذ رسمت في ب : « واللائي الواو من نسائهم » . . وفي ط : « اللاء آلوا من نسائهم » مع إسقاط الواو في أوّل الآية . وهو جائز في الاقتباس لكن أثبتنا الواو لورودها في ب . أمـا في أ فقد جاءت : « اللاءيبسوا من نسائهم » . وهذه محرّفة بلا ريب .



وقال :

٢٤٢ ــ فما آباؤنا بأمَنَّ منـــــه علينا اللاءِ قد مَهَدُوا الحُجُورا [١]

و (اللاَّئين) . قال :

٢٤٣ ــ * وإنّا مِنَ اللاَّئِين إنْ قدَرُوا عَفَوْا [٢] *

وتُعرب في لغة كالذين [٣] . قال :

٢٤٤ ــ * هُمُ اللاَّؤون فكّوا الغُلَّ عَنِّي [٤] *

ومنها لجمع المؤنث: اللاَّتي ، واللائي [٥] ، واللواتي . وبلا ياءات مع كسر ما قبلها وسكونه . واللا ، والّلوا بقصرهما . واللاءات بالبناء على الكسر ، وبالإعراب كجمع المؤنث السالم . وذوات بالبناء على الضمّ في لغة طيىء ، وبالإعراب كجمع المؤنث السّالم في لغة حكاها البهاءُ ابن النحاس [٦] . ومن شواهدها قوله تعالى: «واللاَّتي يأتِينَ الفاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكم [٧] » « واللاَّئي يئسن من المحيض من نسائكم [٨] » . وقرئ: « واللاَّي يئسن [٩] » بالياء . وقال الشاعر :

٢٤٥ ــ * وكانت من اللّا لا يعيِّرها ابنهـا [١٠] *

---

(١) لرجلٍ من بني سليم .

(٢) قائله مجهول ، وعجزه :

* وإن أتربوا جادوا وإن تَرِبُو عفُّوا *

(٣) ط : « كالذين » ، تحريف .

(٤) قائله مجهول ، ونسب في أمالي ابن الشجريّ ٢ : ٣٠٨ إلى الهذلي : وليس في أشعار الهذليين ، وعجزه :

* بمرْ والشاهِجانِ وهُمُ جناحي *

(٥) « اللائي » ساقطة من أ .

(٦) « البهاء » ساقطة من ط . والبهاء هو : محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر ، الإمام أبو عبدالله بهاء الدين بن النحاس الحلبي . شرح كتاب : « المقرب » مات ٦٩٨ .

(٧) النساء ١٥ . (٨) الطلاق ٤ . (٩) الطلاق ٤ .

(١٠) قائله مجهول ، وعجزه :

* إذا ما الغلام الأحمق الأم عيّرا *

وقال :

٢٤٦ ـ * من اللّوا شربن بالصِّـــرار[١] *

وقال :

٢٤٧ ـ * وأخدانُك اللاءات زُيِّنَّ بالكَتَم[٢] *

وقال :

٢٤٨ ـ جمعتها من أَيْنُقٍ سوابِـــقِ ذواتِ يَنْهَضْنَ بغير سائـــقِ[٣]

وحذف (أل)[٤] من الذي ، والتي ، واللذان ، واللذين ، واللاتي لغة حكاها ابن مالك . وقرىء: « صِرَاطَ الذين أنعمت»[٥]. قال أبو حيان : ولم يورد ابن مالك شاهداً سوى هذه القراءة ، وجوز الباقي قياساً لا سماعاً ، وهي من الشذوذ بحيث لا قياس عليها »[٦] .

* * *

(ص) : وبمعنى الذي وفروعه (مَن) ، و (ما) ، و (ذو) الطائية ، و (ذات) لمؤنث . وحُكي إعرابهما ، وتثنيتهما ، وجمعهما . و (ذا) غير ملغاة بعد استفهام بما ، وكذا مَن ، خلافاً لابن الأنباري . ومطلقاً ، وجميع الإشارات عند الكوفية . و (ماذا) مجرّداً من الأستفهام خلافاً لابن عصفور . و (أل) وزعمها المازنيُّ حرفاً ، والأخفشُ معرفة . وأيّ خلافاً لثعلب ، مضافاً إلى معرفة . قيل : ونكرةٍ لفظاً أو نيّة . وإلحاقها علامة الفروع لغة . وأوجب الكوفية تقديمَ عاملها ، واستقبالَه . وثالثها إن كان فعلاً ، وجعلوا من الموصول كُلَّ معرف بأل وإضافة .

---

(١) قبله :

* جمعتها من أينق عكار *

وفي أ : « شرسين من الضوار » محرّف .

والصرار : خيط يشد فوق خلف الناقة لئلا يرضعها ولدها .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

* أولئك إخواني الذين عرفتهم *

(٣) الرجز لرؤبة ، وفي أ : « سابق » ، تحريف .

(٤) « أل » ساقطة من أ . (٥) الفاتحة ٧ . (٦) « عليها » ساقطة من أ .

(ش) : من الموصولات الاسمية ما يستعمل للواحد ، والمثنى ، والجمع مذكّراً ومؤنثاً بلفظ واحد . وهو ألفاظٌ : مَنْ ، وما – وسيأتي اعتبارُ ما يستعملان فيه . وذو في لغة طيئ ، لا يستعملها موصولاً غيرهم ، وهي مبنيّة على الواو ، وقد [٨٤] تعرب . قال :

٢٤٩ – فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذُو حفرت، وذو طويت (١)

وقال :

٢٥٠ – * فحسبِيَ مِن ذو عندهم ما كفانيا (٢) *

ويروى « من ذي » بالإعراب . و (ذات) عندهم أيضاً ، وهي خاصّة بالمؤنث مبنية على الضّمّ . حكي « بالفضل ذو فضّلكم اللهُ به ، والكرامةِ ذاتُ أكرمكم الله بهْ (٣) » . وحكي إعرابها كجمع المؤنث السالم ، وحكي تثنية ذو وذات ، وجمعهما ، فيقال في الرفع : ذوا ، وذواتا ، وذووُ (٤) ، وذوات. وفي النصب والجرّ : ذوي ، وذواتي وذوي .

ومنها ذا بشرطين : أن تكون غير ملغاة. والمراد بالإلغاء : أن تركب مع (ما) ، فتصير اسماً واحداً ، وأن تكون بعد استفهام بما أو مَنْ كقوله تعالى : « يَسْأَلُونَكَ ماذا يُنْفِقُونَ (٥) » أي ما الذي ينفقونه ؟ وقول الشاعر :

٢٥١ – * قد قُلْتُها لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا (٦) *

---

(١) لسنان بن الفحل الطائي ، يخاطب عبد الرحمن بن الضحاك في شأن بئر وقع فيها نزاع بين حيَّين من العرب .

(٢) لمنظور بن سحيم الفقعسي . وصدره :

* فإما كرام موسرون لقيتهم *

(٣) قال ابن هشام في شذور الذهب: قوله : بَهْ بفتح الباء ، وأصله بها ، فحذفت الألف ،ونقلت فتحة الهاء إلى الباء بعد تقدير سلب كسرتها .

(٤) « وذوو » ساقطة من أ ، ط . (٥) البقرة ٢١٥ .

(٦) للأعشى في ديوانه . وصدره :

* وغريبة تأتي الملوك حكيمة *



وأصل (ذا) الموصولة هي المشار بها جرّد من معنى الإشارة ، واستُعمل موصولاً بالشرطين المذكورين .

قال أبو حيّان : ولا خلاف في جعلها موصولة بعد (ما) ، وأمّا بعد (مَنْ) فخالف قومٌ ، لأن مَنْ تخصُّ من يعقل ، فليس فيها إبهام كما في ما ، وإنما صارت بالرّد إلى الاستفهام في غاية الإبهام ، فأخرجت ذا [١] من التخصيص إلى الإبهام ، وجذبتها [٢] إلى معناها ، ولا كذلك من [٣] لتخصيصها .

وأجاز الكوفيّون وقوع ذا موصولة ، وإن لم يتقدّم عليها استفهام كقوله . :

٢٥٢ — * نجوْتِ وهذا تَحْملين طَليقُ [٤] *

وأجيب بأن (تحملين) حالاً أو خبر ، وطليق خبر ثان . وعن الكوفيين أنّ أسماء الإشارة كلّها يجوز أن تستعمل موصولات، وخرّجوا عليه: « وما تِلْكَ بيمينك يا موسى [٥] » . وأجيب بأن يمينك حال من الإشارة . وخرّجوا عليه أيضاً : « ها أنتم هؤلاء حاججتم [٦] » أي الذين حاججتم .

أما إذا ركبت ما مع ذا فصارا اسماً واحداً ، فله معنيان :

أحدهما : وهو الأشهر أن يكون المجموع اسم استفهام كقوله :

٢٥٣ — يا خُزْرَ تغلبَ ماذا بالُ نِسْوَتِكُم
لا يَسْتَفِقن إلى الدَّيرين تَحْنانَا [٧]

فهذا لا يصحّ فيه الموصولية . وكذلك : من ذا ، كقوله تعالى : « مَنْ ذَا الذي يَشْفَعُ عِندَه إلاّ بإذنِه [٨] » .

---

(١) « ذا » ساقطة من أ . (٢) أ : « وجردتها » . (٣) « من » ساقطة من أ .

(٤) ليزيد بن مفرغ الحميري . وصدره :

* عدس ما لعباد عليكِ إمارة *

(٥) طه ١٧ . (٦) آل عمران ٦٦ .

(٧) لجرير في ديوانه ٥٩٨ من قصيدة يهجو بها الأخطل . (٨) البقرة ٢٥٥ .

والثاني : أن يكون المجموع اسماً واحداً موصولاً كقوله :

٢٥٤ — دَعي ماذا عَلِمْتُ سَأَتّقِيه ولكـــن بالمُغيّب نَبّئينـــي [1]

أي دعي الذي علمت . قال أبو حيّان : واستعمالها على هذا الوجه قليل ، وقيـــل : خاص بالشعر . وأنكره ابن عصفور أصلاً ، وتأوّل البيت [2] عـــلى أن (ما) مبتدأ ، و (ذا) خبره ، ودعي معلق بالاستفهام .

ومنها : (أل) فالجمهور أنها تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه . وذهب المازنيُّ ومن وافقه إلى أنها موصول حرفي . وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف ، وليست موصولةً . واستدلاً بتخطّي العامل لها . وُرِدّ [3] بعود الضمير عليها في نحو : «قَدْ أَفْلَح المتّقي رَبّه». ورد الأول بأنّها لا تؤول بمصدر ، والثاني بدخولها على الفعل.

ومنها : (أيّ) بشرط إضافتها إلى معرفة لفظاً كقوله :

٢٥٥ — * فسلّم على أيُّهم أفضـــلُ [4] *

أونيّةً نحو : يعجبني أيٌّ عندك . وأجاز بعضُهم إضافتها إلى نكرةٍ نحو : يعجبني أي رجل عندك ، وأيُّ رجلين ، وأيُّ رجال ، وأيُّ امرأة ، وأيُّ امرأتين ، وأيُّ نساء .

والجمهور منعوا ذلك ، لأنّها حينئذ نكرة ، والموصولات معارف ، ولذلك امتنع كونها موصولة في « أيّ مُنْقَلَبٍ [5] ». وقد تلحقها علامة الفروع [6] في لغةٍ حكاها ابن كيسان ، فيقال :

---

(١) من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها .
قال البغدادي في الخزانة ٢ : ٥٥٦ : « وزعم العيني وتبعه السيوطي في شرح شواهد المغني أنه من قصيدة للمثقب العبدي ، ثم قال : « وهذا لا أصل له » .

(٢) ط : « وبأول » صوابه في أ ، ب .

(٣) ط : « وردا » صوابه في أ ، ب .

(٤) لغسان بن وعلة ، وصدره :

* إذا ما لقيت بني مالك *

(٥) الشعراء ٢٢٧ ، وفي أ : « كونها موصولة في أي فعل » ، تحريف .

(٦) ط : « وقد يلحقها علامة الفرع » .



أيّهم (١) وأيَاهُم وأيّيْهِم (٢)، وأيُّوهم وأيِّيهِم(٣)، وأيّتُهُن(٤) وأيّتاهُن وأيتيّهِنّ (٥) وأيّاتُهُنّ (٦). ومن شواهده قوله :

٢٥٦ – إذا اشْتَبَهَ الرُّشدُ في الحادثـات فَارْض بأيّتها قد قُــدِرْ (٧)

والبصريّون على أنه (٨) لا يلزم تقدُّم عاملها ولا استقبالُه، فيجوز: أحب أيُّهم قرأ، ويعجبني أيُّهم قام. وأوجبهما الكوفيون. وقيل: إنْ كان فعلاً لم يجزْ كونه ماضياً، فلا يجوز: يعجبني أيهم قام لأنّها وضعت على الإبهام والعموم، والمضيُّ يخرجها عن ذلك.

وأنكر ثعلبٌ كونَها موصولاً، وقال: لا تكون إلاّ استفهاماً أو جزاء (٩)، وهو محجوجٌ بثبوت ذلك في لسان العرب بنقل الثّقات.

وزعم الكوفيون: أنّ الأسماء المعرّفة بأل يجوز أن تستعمل [٨٥] موصولة: كقوله:

٢٥٧ – لَعَمْرِي لأنتَ البيتُ أُكْرِمُ أهلَهُ
وأَقْعُدُ في أفْيائــه بالأَصائــلِ (١٠)

(١) ب، ط: «أيتهم» بالتاء، تحريف.

(٢) يعني المثنى المضاف في حالَي الرفع، والنصب والجر.

(٣) يعني جمع المذكر المضاف في حالَي الرفع، والنصب والجر.

(٤) «أيتهن» سقطت من ط.

(٥) في ط: «وأيتهن»، تحريف، وهي وما قبلها تمثيل لمثنى المؤنث المضاف.

(٦) قال الصبان والأشموني: حكى ابن كيسان أنها تثنى، وتجمع، فيقال: أيان، وأيتان، وأيون وأيات، بالإعراب في جميع الأحوال إعراب المثنى والجمع. ولك أن تصرح بالمضاف إليه، كأن تقول: أيتهن، وأياهم، وأياتهن وأيوهم، وأياتهنّ. انظر الأشموني والصبان ١ : ١٦٦.

(٧) ليس له قائل معروف. وفي ط: «قد قرّر»، تحريف.

(٨) ط: «أنهم».

(٩) أ: «أو خبراً»، تحريف.

(١٠) لأبي ذؤيب الهذلي. ديوان الهذليين ١ : ١٤١. والرواية فيه: «وأجلس في أفيائه». والأفياء: جمع فيء، وهو الظل، وفي جميع النسخ: «أفتائه»، تحريف.



فالبيتُ خبَرُ أنت ، وأكرِم صلة للبيت كأنّه قال : لأنت الذي أكْرِم أهلَه .

وزعموا أيضاً أنّ النكرة إذا أضيفت إلى معرفة تُوصَل . وخرّجوا عليه قوله :

٢٥٨ ــ * يا دارَ ميّة بالعليــاء فالسّنــــد [١] *

وتقول : هذه دار زيدٍ بالبصرة . فبالعلياء ، وبالبصرة : صلة دار .

والبصريون منعوا ذلك ، وجعلوا أكرِمُ خبراً ثانياً ، وبالعلياء حالاً .

* * *

(ص) : مسألة . توصل (أل) بصفةٍ محضة ، وفي المشبّهة خِلاف ، وبمضارع اختياراً عند ابن مالك ، وقال غيره : قبيح ، وبجملة اسمية وظرفٍ ضرورة .

(ش) : تُوصل أل بصفةٍ محضة ، وذلك اسم الفاعل والمفعول : كالضارب والمضروب ، بخلاف غير المحضة ، كالذي يوصف به وهو غير مشتقّ كأسد ، وكالصفة التي غلبت عليها الاسميّة ، كأبطح ، وأجْرَع وصاحبٍ وراكب . فأل في جميع ذلك معرّفة [٢] ، لا موصولة .

وفي وصلها بالصفة المشبهة قولان :

أحدهما : توصل بها نحو : الحسن ، وبه جزم ابن مالك .

والثاني : لا ، وبه جزم في (البسيط) [٣] لضعفها ، وقُرْبها من الأسماء .

ورجّحه ابن هشام في (المغني) ، لأنها للثّبوت ، فلا تؤوّل بالفعل قال : ولذلك لا تُوصل بأفعل التفضيل باتّفاق [٤] .

وفي وصلها بالفعل المضارع قولان :

---

(١) مطلع معلقة النابغة الذبياني . وعجزه :

* أقوت وطال عليها سالف الأمد *

(٢) « معرفة » ساقطة من أ .

(٣) سبق ترجمته ص ٨٢ .

(٤) انظر المغني ١ : ٤٩



أحدهما : توصل به ، وعليه ابن مالك لوروده في قوله :

٢٥٩ — ٭ ما أنت بالحكم التُرْضي حكومته [١] ٭

وقوله :

٢٦٠ — ٭ ماكاليَرُوحُ ويغدو لاهياً فَرِحـــا [٢] ٭

وقوله :

٢٦١ — ٭ إلى ربّه صوتُ الحمار اليُجَدَّعُ [٣] ٭

والثاني : لا ، وعليه الجمهور ، وقالوا : الأبيات من الضرورات القبيحة .

ولا توصل بالجملة الاسميّة ولا الظرف ، إلا في ضرورة باتّفاق ، كقوله :

٢٦٢ — ٭ من القومِ الرّسولُ الله مِنْهُم [٤] ٭

وقوله :

٢٦٣ — ٭ من لا يزالُ شاكراً على المَعَه [٥] ٭

أي الذين رسولُ الله ، والّذي معه [٦] .

٭ ٭ ٭

(ص) : وغيرها بجملة خبرية ، لا إنشائية ، معهودٍ معناها غالباً. وجوّزه المازني بالدعائية بلفظ الخبر . والكسائي بالطلّبية . وهشامٌ بذاتِ ليتَ ، ولعلَّ ، وعسى .

---

(١) ينسب إلى الفرزدق . وليس في ديوانه . وعجزه :

٭ ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل ٭

(٢) ليس له قائل معروف . وعجزه :

٭ مشمراً يستديم الحزم ذو رشد ٭

(٣) لذي الخرق الطهوي . وصدره :

٭ يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً ٭

(٤) قائله مجهول ، وعجزه :

٭ لهم دانت رقاب بني معدّ ٭

(٥) قائله مجهول . وبعده :

٭ فهو حرٍ بعيشة ذات سَعَة ٭

(٦) أ : « والذين معه » ، تحريف .

وقومٌ بالتعجبيّة . وبعضهم باسم فعل الأمر. والكوفية وابن مالك باسمٍ معرفة، وبمثل . ومنعه الفارسي بنعم فاعله ضمير . وبعضُهم بكان. وقومٌ بما استدعى لفظاً قبلها . وابن السرّاج وقوعَ التعجب فيها. والصحيح جوازه بقسميَّه. وشرطيةٍ مطلقاً. وبشرطٍ معناه في الموصول . وزعم بعضُهم إسقاطها في الذي بمعنى : الرَّجُل والداهية .

(ش) : غير أل من الموصولات الاسمية تُوصل بجملةٍ خبريّة معهود معناها غالباً . فخرج بالخبريّة الإنشائية ، وهي المقارن حصولُ معناها للفظها ، فلا يُوصل بها .

قال ابن مالك: لأنَّ الصلة معرِّفة للموصول، فلا بُدّ من تقدّم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه قال:

والمشهور عند النحويين تقييد [1] الجملة الموصول بها بكونها معهودة ، وذلك غير لازم ، لأنّ الموصول قد يراد به معهود ، فتكون صلة معهودة كقوله تعالى : « وإذْ تَقُولُ للذي أَنْعَمَ اللهُ عليه ، وأَنْعَمْتَ عليه[2] » . وقد يراد به الجنس ، فتُوافقه صلته كقوله تعالى : « كَمَثَلِ الذي يَنْعِقُ بما لا يَسْمَعُ إلاّ دُعاءً ونِداءً[3] » .

وقد يقصد تعظيم الموصول ، فتُبْهَمُ صلته كقوله :

٢٦٤ — * فمثل الذي لا قيتُ يُغْلَبُ صاحِبُه [4] * . انتهى .

وخرج أيضاً الطلبية ، وهي أولى بالامتناع من الإنشائية ، لأنها لم يَحْصُل معناها بعد ، فهي أبعدُ عن حصول الوضوح [5] بها لغيرها .

وجوّز الكسائي الوصل بجملة الأمر والنهي نحو : الذي اضربْه أو لا تضربْه زيد . وجوّزه المازني بجملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر نحو : الذي يرحمه الله زيد .

قال أبوحيّان: ومقتضى مذهب الكسائيّ موافقته بل أولى، لما فيها من صيغة الخبر .

وجوّزه هشام بجملةٍ مصدّرة بليت ، ولعل، وعسى نحو: الذي ليته أو لعله منطلق زيد ،

---

(١) أ : « تسمية » . (٢) الأحزاب ٣٧ . (٣) البقرة ١٧١ .

(٤) لا يعرف قائله . وصدره :

* فإن استطع أغلب ، وإن يغلب الهوى *

(٥) « الوضوح » ساقطة من أ .



والذي عسى أن يخرج زيد ، قال :

٢٦٥ – وإنيّ لرامٍ نظرةً قبلَ التي لعلّي ، وإن شَطّتْ نواها أَزُورُها [1] [٨٦]

وتأوّله غيره على إضمار القول ، أي أقول: لعلّي ، أو الصلة أزورها وخبر لعلّ مضمر ، والجملة اعتراضٌ .

وأمّا جملة التعجب ، فإن قلنا : إنها إنشائية لم توصل بها ، أو خبريّة فقولان : أحدهما الجواز . وعليه ابن خروف نحو : جاءني الذي ما أحسنه . والثاني : المنع ، لأنّ التعجب إنمّا يكون من خفاء السبب ، والصلة تكون موضحة ، فتنافيا . والصحيح جوازه .

وبجملة القسم نحو : جاء الذي أُقْسِمُ بالله لقد قام أبوه . وبجملة الشرط مع جزائه كما يخبر بها نحو : الذي جاء إن قام عمرو قام أبوه .

ومنع قوم المسألتين لخلوّ احدى الجملتين فيهما من ضميرٍ عائد على الموصول . وأجيب بأنّهما قد صارتا بمنزلةِ جملةٍ واحدة ، بدليل أنّ كلّ واحدة منهما لا تفيد إلاّ باقترانها بالأخرى ، فاكتفي بضمير واحد ، كما يكتفي في الجملة الواحدة .

والصحيح أيضاً جوازهُ بجملةٍ صدرها كأنّ . وقيل : لا ، لأنّها غيّرت الخبر عن مقتضاه .

وبشرطٍ حيث تضمّنَ الموصول معنى الشرط نحو : الذي إن قام قام أبوه منطلق . وقيل : لا ، لاجتماع الشرطين ، والشيء لا يكون تمام نفسه. وردّ بأن الثاني غير الأوّل لا نفسه .

وبجملةٍ تستدعي كلاماً قبلها. وقيل: لا. فلا يجوز جاءني الذي حتّى أبوه قائم ، لأن حتى لا بُدّ أن يتقدّمها كلامٌ يكون غايةً له .

وبنعم فاعلُه ضمير ، ومنعه الفارسي .

---

(١) من قصيدة للفرزدق مدح بها بلال بن أبي بردة . انظر الخزانة ٢ : ٤٨١ ، ٥٥٩ .
والنوى : الوجه الذي يقصده المسافر ، وهي مؤنثة لا غير كما ذكر الجوهري .



وجوّز قوم الوصل باسم الفعل . وزعم الكوفيون وابن مالك أن الموصول قد يتبع [1] باسم معرفة بعده، ويستغنى بذلك عن الصّلة كقولك : ضربت الذي إيّاك، وأنه يجوّز الصلة [2] بمِثْلَ ، بناءً على رأيهم أنها ظرف . كقوله :

٢٦٦ — حتى إذا كانا هما اللّذَيْــن   مِثْلَ الجَدِيلَيْنِ المُحَمْلَجَيْنِ [3]

والبصريّون قالوا : في البيت مقدّر ، أيْ: عادا أو صارا .

* * *

(ص) : ويجب معها عائد . وقيل : ما لم يُعطف عليها بفاءٍ جملةٌ هو فيها مطابق . ويجوز الحضور والغيبة في ضميرٍ مخبرٍ به أو بموصوفه عن حاضر ، فإن شبّه به فالغيبة ، وكذا إنْ تأخّر ، خلافاً للكسائي . وأوجبها قومٌ مطلقاً . وقوم في غير الشعر . وبعضهم إن لم يتّصل . والأصح اختصاصه بالذي وفروعه . وألحق قومٌ ذو ، وذات . وقومٌ : من ، وما . وقومٌ : أل . وقومٌ : النواسخ . ويعتبران في ضميرين . وخالف الكوفية فيما لم يفصل . والأولى في مَن وأخواتِها ، وكم ، وكأيّن ، مراعاةُ اللفظ ، فإن عَضَد سابقٌ فالمعنى . ويجب لِلَبْس أو قُبْح ، خلافا لابن السّرّاج في : مَن هي محسنةٌ أمتُك ما لم تحذف (هي) . ويعتبر بعد اللّفظ المعنى ، ويجوز عكسه . وشَرَط قومٌ الفصلَ .

(ش) : لا بد في جملة الصلة من ضمير يعود إلى الموصول ، يربطها به . وأجاز ابن الصائغ خلوها منه إذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو : الذي يطير الذّباب فيغضب زيد [4] ، لارتباطهما بالفاء ، وصيرورتهما جملة واحدة .

---

(١) ط : « قد يقع » ، تحريف .   (٢) أ ، ب : « يجوز بالقلة بمثل » .

(٣) مجهول القائل .

وفي ط : « المحجلين » ، تحريف . والجديل : الزمام . والمحملج : المحكم الفتل .

انظر شرح المفصل ٣ : ١٥٣ .

(٤) العائد إلى الموصول . هو الضمير المقدّر في : « فيغضب » . وأما زيد فهو خبر الموصول .

وانظر ابن يعيش ٣ : ١٨٥ .

وفي أ : « الذي يطير فيغضب زيد الذباب » . ولا يصلح مثالاً هنا للمسألة .



وحكم الضمير : المطابقة للموصول في الإفراد والتذكير والحضور ، وفروعها. ويجوز الحضور والغيبة في ضمير المخبر به أو بموصوفه عن حاضر مقدم لم يقصد تشبيهه بالمخبر به . والحاضر يشمل التكلم والخطاب [١] نحو أنا الذي فعلت [٢] وأنا الذي فعل ، وأنت الذي فعلت ، وأنت الذي فعل . قال :

٢٦٧ — * أنا الذي سَمَّتْنِ أمِّي حَيْدَرَه [٣] *

وقال :

٢٦٨ — * أنا الرجلُ الضَّرْب الذي تَعرِفُونَهُ [٤] *

وقال :

٢٦٩ — * وأنْتِ التي حبَّبْتِ كلّ قصيرة [٥] *

وقال :

٢٧٠ — * وأنت الذي آثارهُ في عدوّه [٦] *

ومن أمثلة المخبر بموصوفه : « أنت آدم الذي أخرجتنا من الجنّة » « وأنت موسى الذي اصطفاك الله » . وتقول : أنت فلان الذي فعل كذا . وإنما جاز ذلك لأن المخبر عنه والمخبر به شيء واحد ، فهل يختص ذلك بالذي والتي وتثنيتهما وجمعهما . ويتعيّن فيما عدا ذلك الغيبة ، أولا ؟ قال أبو حيان: الصواب الأول . قال : وزاد بعض أصحابنا ذو ، وذات الطائية ، والألف واللام . وأجازه بعضهم في جميع الموصولات ، قال :

(١) أ : « المتكلم والمخاطب » .

(٢) أ ، ب : « أنت الذي فعلت » ، وهو غير مراد في التمثيل .

(٣) من رجز لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب وبعده :

* ضرغام آجام وليث قسوره *

وفي الأصول : « سمتني » بالياء خطأ في الرسم

(٤) لطرفة في معلقته . وعجزه :

* خشاش كرأس الحية المتوقد *

(٥) لكثير عزة في ديوانه ١ : ٢٣٠ . وعجزه :

* إليّ ولم تعلم بذاك القصائر *

(٦) ليس له قائل معروف . وعجزه :

* من البؤس والنعمى لهن نُدوب *



وهو وهمٌ منه. فإن تأخّر المخبر عنه وتقدّم (١) الخبر تعينت الغيبــة عند الجمهور ، نحو : الذي قام أنا ، والذي قام أنت ، لأن الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ممنوع .

وجوّز الكسائي عوده مطابقاً للمتكلّم والمخاطب كما لو تقدم ، ووافقه أبو ذر الخُشَني (٢) . وإن قُصِد تشبيهه بالمخبر به تعيّنت الغيبة اتّفاقاً نحو: أنا في الشجاعة الذي قتل مرحباً وأنت في الشجاعة الذي قتل مرحباً (٣) ، [٨٧] لأنّ المعنى على تقدير مِثْل . ولو صُرِّح بها تعيّنت الغيبة .

وأوجب قومٌ: الغيبةَ مطلقاً ، وأوجبها قومٌ في السّعة . وعلى الجواز بشرطه(٤) إن وجد ضميرانِ جاز في أحدهما مراعاة اللفظ ، وفي الآخر مراعاة المعنى (٥) .

قال :

٢٧١ ــ نحــنُ الذين بايعــوا مُحَمّــدا على الجهادِ ما بَقِينــا أبَدا (٦)

وقال :

٢٧٢ ــ أأنت الهِلاَلِيُّ الــذي كنتَ مَــرّةً سمعنا به ، والأرحبيُّ المعلّــق (٧)

ومنع الكوفيون الجمع بين الجملتين إذا لم يُفْصل بينهما نحو : أنا الذي قمت وخرجت فلا يجوز عندهم : وخرج . والبصريّون أطلقوا .

قال أبو حيان : والسّماع إنما ورد مع الفصل .

ويجوز مراعاة اللفظ والمعنى في ضمير : مَن ، وما ، وأل ، وأيّ ، وذو ، وذات ، وكم ، وكأين ، لأنّها في اللفظ مفردة مذكرة . فإن عُني بها غير ذلك جاز مراعاة المعنى أيضاً . والأحسن مراعاة اللفظ ، لأنه الأكثر في كلام العرب . قال تعالى : « ومِنْهم مَنْ يَسْتَمِعُ إلَيْكَ (٨) » وقال : « ومنهُمْ مَنْ يَسْتَمِعون إلَيْكَ (٩) » .

---

(١) أ : « وتأخر الخبر » . (٢) سبقت ترجمته ص ٢٥٩ .

(٣) الذي قتل مرحبا اليهودي في غزوة خيبر هو علي بن أبي طالب .

(٤) أ ، ب : «شرطه » اصوبه في ط . (٥) « مراعاة » ساقطة من ط .

(٦) منسوب لبعض شعراء الأنصار .

(٧) ط : « المهلب » والرواية الصحيحة : « المعلق » كما في أ ، ب . والدرر ، وقائله مجهول .

(٨) الأنعام ٢٥ . (٩) يونس ٤٢ .



وقال الفرزدق :

٢٧٣ — * نَكُن مِثْلَ مَنْ يا ذئبُ يصطحبـــان(١) *

وقال امرؤ القيس :

٢٧٤ — * لِمَا نَسَجَتْها من جنوبٍ وشَمْألِ (٢) *

وإن عُضِد المعنى السابقُ ، فالأولى مراعاته . قال تعالى : « ومَنْ يَقْنُتْ مِنْكُن لِلّهِ ورسولهِ وتَعْمَلْ صَالِحاً (٣) » فَسَبْقُ (مِنكن) مُقَوٍّ لقوله تعالى : (وتَعْمَل) بالتاء .

ويجب مراعاة المعنى إن حصل بمراعـــاة اللفظ لَبسٌ أو قُبْح . فالأول : أعط مَنْ سألَتْك ، إذ لو قيل : من سألك لألبس . والثاني : نحو مَنْ هي حمراءُ أَمَتُك ، ومَنْ هي محسنةٌ أَمَتُك (٤) . إذ لو قيـــل : من هو أحمر أَمَتُك ، ومن هو محسنٌ أمتك (٥) لكان في غاية القبح .

وسواء كانت الصفة مِمّا يَفْرق بينه وبين مذكّره تاء التأنيث كمحسنة ، أم لا ، كحمراء . ووافق ابن السرّاج على منع التذكير في الثاني ، وأجازه في الأوّل لشَبهه بمُرْضعٍ ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظٍ خال من علامة ، بخلاف أحمر ، فإن إجراء مثله على (٦) المؤنث لم يقع . فإن حذف ضمير هي وقيل : مَنْ محسنٌ أمتك(٧) سهل التذكير . وإذا اجتمع في من ونحوها ضمائر جاز في بعضها مراعاة اللفظ وفي بعضها مراعاة المعنى ، والأحسن البداءة بالحَمْل على اللّفظ ، قال تعالى : « ومِنَ النّاس مَنْ يَقُول آمنّا باللهِ وباليومِ الآخرِ وما هُمْ بمؤمنين (٨) » ، ويجوز البداءةُ بالمعنى

(١) صدره :

* تعش فإن عاهدتني لا تخونُني *

(٢) صدره :

* فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها *

(٣) الأحزاب ٣١ . (٤) ط : « أمتك » بالتاء . (٥) ط : « أمتك » بالتاء .

(٦) ط : « عن » ، تحريف . (٧) ط : « أمتك » . (٨) البقرة ٨ .



كقولك : من قامت وقعد . وشرط قومٌ لجوازه وقوعَ الفصل بين الجملتين نحو : مَنْ يقومون في غير شيءٍ وينظُر في أمرنا قومُك . وعُزِي للكوفيين .

وإذا اعتُبر اللفظُ ثم المعنى جاز العودُ إلى اعتبار اللفظ بقِلّة ، قال تعالى : « ومِنَ النّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الحديث ليُضِلّ عن سبيل الله بغَيْر عِلْمٍ ويتّخذَها هُزُواً أولئك لهم عذابٌ مُهِين . وإذا تُتْلَى عليه آياتُنا ولّى مُسْتَكْبِراً [1] » وقال : ومَنْ يُؤْمِنْ بالله ويَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جنّاتٍ » إلى قوله : « خالدِين فيها أبَداً قد أحْسَنَ الله له رِزْقاً [2] » .

* * *

(ص) : ويغني عن الضمير ظاهرٌ خلافاً لقوم. وعن الجملة ظرف أو مجرور نُوِي معه فعلٌ وفاعل هو العائد ما لم يَرفَع مُلابِسَ ضمير . ويجب ذكره إن كان خاصّاً مطلقاً ، خلافاً للكسائي .

(ش) : يغني عن الضمير العائد اسمٌ ظاهر . حُكِي : « أبو سعيدٍ الذي رَوَيْتُ عن الخُدْرِيّ » أي : عنه . وقال :

٢٧٥ — * وأنتَ الذي في رحمة الله أطمعُ [3] *

أي رحمتك . قال الفارسيّ : ومن الناس من لا يجيز هذا .

ويغني عن الجملة الموصول بها ظرف ، أو جار ومجرور منويٌّ معه استقر أوشبهه [4] ، وفاعلٌ هو العائد ، ما لم يرفع ذلك المنوّي ملابس الضمير ، فيكون العائد الضميرَ الملابس للمرفوع نحو : جاء الذي عندك والذي في الدار ، والذي عندك أخوه .

ثم هذا المنويّ واجب الإضمار ما لم يكن خاصّاً ، فإنه يجب ذكره نحو : جاء الذي ضحك عندك ، أو نام في الدار ، فلا يجوز حذفُه مطلقاً ، سواء كان الظرف قريباً من

---

(١) لقمان ٦ ، ٧ . (٢) الطلاق ١١ . وفي ط : « ندخله » بالنون .

(٣) لمجنون بني عامر ، وصدره :

* فيا رب ليلى أنت في كلّ موطن *

(٤) ط : « وشبهه » .



زمن الإخبار أم لا ؟ .

وأجاز الكسائي حذف الخاص في القريب نحو : نَزَلْنا المنزلَ الذي أمسِ ، أو الذي [1]البارحة ، أو الذي آنفاً ، بخلاف نزلنا المنزل الذي يوم الخميس ، أو الذي يوم الجمعة .

* * *

(ص) : مسألة : يُمْنع تأخير موصول . وأجاز الكسائي تأخير كي عن معمول صلتها . والفرّاء : أن . وفصلُه ومتعلقاتِها بأجنبي غالباً ، وبغيره في أل ، والحرفيّ غير ما . ومنه قسَم واعتراض خلافاً للفارسي ، ونداءٌ خلافاً لابن مالك فيما ولي [٨٨] غير مخاطب . ولا يتبع[2] ويُخْبَرُ ويستثنى قبلَ تمامها. وقد يحذف صلة موصول أوّل[3] اكتفاءً بالثاني اشتراكاً أو دَلالة .

والمختار وِفاقاً للكوفية جوازُ تقديم متعلّق الصلة . وثالثها إن كان أل المجرورة بِمِنْ . وحذف ما عُلم من موصول إلاّ أل ، وحرفيٍ غير أن . وثالثها : إن عطف[4] على مثله . وصلة لغير أل والحرفيّ معمولُها باقٍ .

(ش) : الموصول والصلة ، حرفياً كان أو اسمياً ، كجزء اسم ، فأشبه شيءٍ بهما الاسم المركّب تركيب مَزْج ، ومن ثَمّ وجب لهما أحكام :

أحدُها : تقديم الموصول ، وتأخير الصلة ، فلا يجوز عكسه .

واذا امتنع تقديمُ الصلَة امتنع تقديمُ معمولِها أيضاً . وأجاز الكسائي تقديم معمول صِلة كي عليها ، نحو : جاء زيدٌ العلمَ كي يتعلم . وأجاز الفرّاء تقديمَ معمولِ صِلة أنْ عليها ، نحو : أعجبني العسلَ أن تشرب .

الثاني : امتناعُ الفصل بينه وبين الصلة ، أو بين متعلّقات الصلة بأجنَبِيٍّ ، إلاّ ما

---

(١) « الذي » ساقطة من ط .

(٢) ط : « ويتبع » بدون لا النافية ، وهو خطأ .

(٣) ط : « أولا » ، تحريف .

(٤) ط : « إن عطفت » بالتاء ، تحريف .



شَذّ من قوله :

٢٧٦ – وأبْغَضُ مَنْ وضعتُ إليّ فيه لسانِي معشَرٌ عنهم أذود [١]

فصل بإلَيّ ، وهو أجنبيٌّ ، بين الصّلة ومعمولها ، ومحلّه بعد لساني .

ويجوز الفصل بغير أجنبيٍّ كمعمول الصِّلة نحو : جاء الذي زيدا ضرب . ومنه جملة القسم كقوله :

٢٧٧ – * ذاكَ الذي وأبيكَ يعرف مالكــا [٢] *

وجملة الاعتراض كقوله :

٢٧٨ – * ماذا ، ولا عَيْبَ في المقدور ، رُمْتَ أمَا [٣] *

وجملة الحال كقوله :

٢٧٩ – إن الذي ، وهو مُثْرٍ ، لا يجود حَـرٍ
بفـاقـةٍ تعتريـه بعـد إثْراءِ [٤]

وجملة النداء بعد الخطاب كقوله :

٢٨٠ – *وانت الذي ، يا سعد ، أُبْتَ بمشهـدٍ [٥] *

قال ابن مالك : فإن لم يكن مخاطَبٌ عدّ الفصلُ أجنبيّاً ، ولم يجز إلاّ في ضرورة ، كقوله :

٢٨١ – * نَكُنْ مِثْلَ من يا ذِئبُ يَصْطَحِبانِ [٦] *

---

(١) الدرر ١ : ٦٤ .

(٢) لجرير ، وعجزه :

* والحق يدفَعُ ترّهات الباطل *

ورواية الديوان ٢ : ٤٣٠ « يَدْمغ » مكان : « يدفع » .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

* يكفيك بالنجح أم خسر وتضليل *

(٤) قائله مجهول .

(٥) لحسان بن ثابت . وعجزه :

* كريم ، وأثواب السيادة والحمد *

(٦) سبق ذكره رقم ٢٧٣.

أما أل ، فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها بحال ، لا بأجنبيٍّ ، ولا بغيره لأنّها كجزء من صلتها ، وكذا الموصول الحرفي ، لأن امتزاجه بصلته أشدُّ من امتزاج الاسم بصلته ، لأن اسميّته منتفية بدونها . ويستثنى (ما) فيجوز فصلُها نحو : عجبت مما زيدا تضرب ، لأنها غير عاملة بخلاف أنْ ، وأنَّ ، وكي . وتفرَّعَ (١) على امتناع الفصل بين الموصول وصلته أنه قبل تمام الصلة لا يُتْبع بتابعٍ من نعت ، أو عطف بيان ، أو نسق أو تأكيد ، أو بدل ، ولا يخبر عنه ، ولا يستثنى منه ، فلا يقال : الذي محسنٌ أكرم زَيداً ، ولا جاء الذي إلا زيداً أساء (٢) . نعم قد تَرِدُ (٣) صلةٌ بعد موصولين أو أكثر ، فيكتفي بها إمّا مشتركا فيها ، كقوله :

٢٨٢ — * صِلِ الّذي والّتي مَتّا بِآصِرَةٍ (٤) *

أو دلالة على الحذف من الأول كقوله :

٢٨٣ — * وعند الذي واللات عُدْنَكَ إحْنَةٌ (٥) *

[مسائل]

وبقي في المتن مسائل :

الأولى : في جواز تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلّق بالصلة على الموصول ، اسميّاً أو حَرْفِيّاً (٦) مذاهب :

أحدها : المنع مطلقا ، وعليه البصريّون .

والثاني : الجواز مطلقاً ، وعليه الكوفيون . وهو اختياري ، للتوسّع فيهما .

والثالث : الجواز مع أل إذا جرّت بمن نحو : « وكَانُوا فيه من الزاهِدين (٧) » . « إنّي لَكُمَا لمن النّاصِحين (٨) » « وأنا عَلَى ذَلِكُمْ من الشّاهِدين (٩) » . والمنع في

(١) ط : « ويضرع » بالتاء تحريف. (٢) « أساء » ساقطة من أ .

(٣) أ : « وقد ترد » بإسقاط « نعم » . وفي ب : « وأنعم وقد ترد » . وفي ط : « أنعم قد ترد » .

(٤) لم يعرف قائله . وعجزه :

* وإن نأت عن مدى مرماهما الرحم *

(٥) قائله مجهول . وعجزه :

* عليك فلا يغررك كيد العوائد *

(٦) « اسمياً أو حرفياً » ساقطة من ط . (٧) يوسف ٢٠ .

(٨) الأعراف ٢١ . (٩) الأنبياء ٥٦ ، وفي ط : « وأنا على ذلك » ، تحريف .



غير أل مطلقاً، فيها[1] إذا لم تجرّ بمن، وعليه ابن مالك. ويدل للجواز في غير أل قوله:

٢٨٤ – لا تَظْلِموا مِسْوراً فإنّه لكُمُ من الذين وَفَوْا في السّر والعَلَنِ[2]

وقوله:

٢٨٥ – * وأعرِضُ منهم عمّن هَجَاني[3] *

وقوله:

٢٨٦ – * كان جَزائي بالعصا أن أُجْلَدا[4] *

وفي غير أل مجرورة بمن قوله:

٢٨٧ – * فإنك ممّا أَحْدَثَتْ بالمجرِّب[5] *

وقوله:

٢٨٨ – * ولا في بيوت الحيّ بالمتولِّج[6] *

والمانعون مطلقاً قدّروا[7] في الآيات والأبيات متعلقاً من جنس المذكور.

الثانية: في جواز حذف الموصول إذا علم مذاهب:

أحدها: الجواز في الاسمي غير أل دون الحرفي غير أن. وعليه الكوفيون والبغداديون

---

(١) أ، ب: «ومنها».
(٢) قائله مجهول. وفي أ: «ترزقانه لكم» وفي ب: «لا تظلموا شزرافانــه»، وفي ط: «لا تظلموا سنوّرا فانه». والصواب في الدرر.
(٣) قائله مجهول. وصدره.
* وأهجو من هجاني من سواهم *
(٤) للعجاج يشكو عقوق ابنه إياه في أرجوزة له في ملحقات ديوانه ٧٦.
(٥) لامرئ القيس في ديوانه ٤٢. وصدره:
* فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها *
(٦) للشماخ في ديوانه ١٠. وصدره:
* فتى ليس بالراضي بأدنى معيشة *
(٧) ط: «وقدروى»، تحريف.

والأخفش ، وابن مالك . واحتجوا بالسّماع ، قال :

٢٨٩ ـ فمن يَهْجُو رسولَ الله منكمْ ويمدحُهُ ويَنْصُره سَواءُ (١)

وقال :

٢٩٠ ـ فوالله ما نِلْتُم وما نِيلَ مِنكُمُ بمعتدل وَفْقٍ ولا متقارب (٢)

أي ومن يمدحه ، وما الذي نلتم . وقال تعالى : « آمنّا بالّذي أنْزِل إلَينا وأنْزِل إليْكُمْ » (٣) ، أي والّذي أنزل إليكم ، لأن المُنْزَلَ [٨٩] الينا ليس المُنْزل إليهم ، وقال : « ومِنْ آياتِه يُريكُم البرْقَ » (٤) أي أن يريكم وقالوا : « تَسْمَعَ بالمُعَيْدِي خيرٌ من أن تراه » ، أي أن تسمع ، وبالقياس على المضاف إذا علم .

والثاني : المنع مطلقاً وعليه البصريون ، وأوّلوا الآيات ، وحملوا الأبيات على الضرورة .

والثالث : الجواز إنْ عُطِف على مثله كالآيةِ والبيت الأول، والمنع إن لم يعطف عليه كالبيت الثاني .

الثالث : في جواز حذف الصّلة إذا عُلِمت قولان : أحدهما الجواز في الاسميّ غير أل ، كقوله :

٢٩١ ـ نحن الأُلَى فاجمع جمو عك ، ثم وجِّهم إلَيْنا (٥)

أي الألى عرفت عدم مبالاتهم بأعدائهم . وقوله :

٢٩٢ ـ * وعز علينا أنْ يُصابا وعزّ ما (٦) *

---

(١) لحسان بن ثابت في ديوانه ٨ .

(٢) لعبدالله بن رواحة الصحابي .

وفي ط : « ولا نيل منكم » ، أ : « بمعدل رفق » تحريف .

(٣) العنكبوت ٤٦ .

(٤) الروم ٢٤ .

(٥) لعبيد بن الأبرص في ديوانه ٢٧ .

(٦) للخنساء ، وصدره :

* أصيب به فرعا سليم كلاهما *

ورواية الديون ٨٠ :

أصيب به فرعا سليم كلاهما فعز علينا أن يصاب وترغما

أي : وعزما أصيبا به. وفي الحرْفيّ إن بقي معمول الصلة كقوله: أمّا أنت منطلقا انطلقت ، أي لأن كنت ، فحذف كان وهي صلة أن ، ومعمولها باق . وكذا قولهم : « كل شيء مَهَهٌ ما النّساءَ وَذِكْرَهُن (١) » أي ما عدا النساءَ ووصفها (٢) .

* * *

(ص) : ولا يحذف عائد أل . وثالثها : يجوز بقبح لدليل ، وفوقه إن تعدّى وصفُها لاثنين أو ثلاثة . ورابعها يقلّ في متعدّي واحدٍ ويحسن في غيره . وخامسُها لضرورة . ومحلّه عند الأخفش نصب ، والمازنيّ جر . والفراء يجوزان . وسيبويه يقاس بالظاهر .

(ش) : في حذف العائد من صلة أل نحو : الضّاربها زيدٌ هند (٣) أقوالٌ : أحدها : المنع مطلقاً ، وعليه الجمهور . واختلف في محلّه : أمنصوب هو أم مجرور ؟ فذهب الأخفش : إلى أنه منصوب ، والمازني إلى أنه مجرور ، والفراء إلى جواز الأمرين ، وسيبويه إلى اعتباره بالظاهر ، فحيث جاز في الظاهر النصب والجر نحو : جاء الضّاربا زيداً أو زيدٍ (٤) جاز في الضمير نحو : الضارباهما غلامُك الزيدان . وحيث وجب في الظاهر النصب نحو : جاء الضارب زيداً وجب في الضمير ، نحو : الضاربُه زيد غلامك .

والثاني : الجواز مطلقاً كقوله (٥) :

---

(١) أ : « كل شيء مهر ما النساء وذكرهن » . ب : « مهرها والنساء ، وذكرهن » . ط : « مهمه ما النساء » . والصواب ما أثبتنا . والمهه : اليسير الحسن . والنساء نصب على الاستثناء أي ما خلا النساء وذكرهن ، أي أن الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حُرَمه فيمتعض. وانظر اللسان : (مهه) . والقاموس : (ما) .

(٢) « ووصفها » ساقطة من ط ، ب .

(٣) ط : « الضاربها زيداً هند » أ : « الضاربها زيد هنداً » ، صوابهما في ب ، والأشموني ١ : ١٧٠ .

(٤) إنما يصح التمثيل بإثبات النون مع الوصف الناصب لما بعده ، وحذفها حين يجر ما بعده .

(٥) ط : « لقوله » ، صوابه في أ ، ب .



٢٩٣ – * ما المستفِزّ الهوى محمودَ عاقِبَـــةٍ (١) *

أي المستفزه .

والثالث : إن لم يدلّ عليه دليل لم يجز . لا تقول : جاءني الضارب زيدٌ ، لأنّه لا يُدرى هل الضمير المحذوف مفرد أو غير مفرد؟ ولا هل هو مذكر أو مؤنث؟. وإن دلّ عليه دليل كان حذفُه قبيحاً نحو : جاءني الرجل الضّاربه (٢) زيد ، وهو على قُبْحه في اسم الفاعل المأخوذ من متعد إلى ثلاثة أحسن منه في المتعدي إلى اثنين ، وفي المتعدّي إلى اثنين أحسن منه في المتعدّي إلى واحد .

قال أبو حيّان: وما علّلَ به قُبْحَهُ(٣) من الإلباس يلزمه في جاءني من ضربتُ، ولم يقل أحد بقُبْحه (٤) .

والرابع : إن كان الوصف الواقعُ في صلتها مأخوذاً من متعدٍّ إلى واحد ، فالإثبات فصيح ، والحذف قليل ، نحو : الضاربه زيد، والضارب زيد. وإن كان من متعدٍّ إلى اثنين أو ثلاثة حسُن الحذف ، لأجل الطول ، والحذف من المتعدّي (٥) لثلاثة أحسن منه فيما لاثنين نحو : جاءني الظانه (٦) زيد منطلقاً ، والمعطيه زيـد درهماً والمُعلِمه بكر عمراً منطلقاً ، وإن شئت: الظان ، والمعطي ، والمعْلم .

والخامس : أنه خاصٌّ بالضرورة .

* * *

(ص) : ويحذف غيرُه إن كان بعضَ معمول الصلة مطلقاً، وإلاّ فإن كان متّصلاً منصوباً بفعل ، قال أبو حيان : تامٍّ [أو ناقص] (٧) ، أو وصف، أو مجروراً بوصف ناصب (٨) ، وضعّفه ابن عصفور . وقال الكسائي : أو غير وصف ، أو حرفِ جرٍّ

(١) قائله مجهول . وعجزه :

* ولو أتيح له صفو بلا كدر *

(٢) ط : « جاء من الرجل الضارية زيد » ، تحريف .

(٣) ط : « فتحه » تحريف .

(٤) ط : « ولم يقل أحد بفتحه » بالفاء والتاء ، تحريف .

(٥) ط : « والحذف للمتعدي » . (٦) ط : « جاءني الظان زيد » ، تحريف .

(٧) تكملة يقتضيها ما سيَرِدُ في الشرح ، لأن أبا حيان هو الذي انفرد بإجازة حذف المنصوب بالفعل الناقص .

(٨) أ : « أو مجروراً بوصفه ناصب » . ط : « أو مجرراً أو بوصف ناصب » . صوابهما ما أثبتنا من ب .



بمثله معنىً ومتعلّقاً الموصولُ ، أو موصوفٌ به . قال ابن مالك : أو تعيّن أو كان معه مثلُه ، وأباه أبو حيان . أو مبتدأ (١) ليس بعد نفي أو حصرٍ ، أو معطوفاً ، أو معطوفاً عليه ، خلافاً للفراء في الأخيرة . ولا خبره جملة ولا ظرفاً . وشرط البصريّةُ طولَ الصّلة غالباً إلاّ في أيّ .

* * *

(ش) : عائد الصلة (٢) غير الألف واللام إن كان بعض معمول الصلّة جاز حذفه مطلقاً كحذف المعمول نحو : أين الرجل الذي قلت ؟ تريد ، قلت : إنه يأتي ، أو نحوه . وإن لم يكن فإمّا أن يكون منفصلاً أو متّصلاً . فإن كان منفصلاً لم يجز حذفه نحو : جاء الذي إياه أكرمت ، أو ما أكرمت إلاّ إياه . وإن كان متّصلاً ، فله أحوال : أحدها : أن يكون منصوباً ، فإن نصب بفعل أو وصفٍ جاز حذفه نحو : « أهذَا الذي بعثَ اللهُ رسولاً (٣) » ، أي بعثه .

٢٩٤ — * ما اللهُ مُوليك فَضْلٌ فَاحْمَدَ نهُ بهِ (٤) *

[٩٠] أي : موليكه . أو بغيرهما لم يجز نحو : جاء الذي إنه فاضل أو كأنه قمر . وألحق به أبو حيّان المنصوب بالفعل الناقص نحو : جاء الذي كُنته زيد (٥) . قال ابن قاسم (٦) ، وفيه نظر ، وقال (٧) ابن عقيل : [يمتنع الحذف إذا كان منصوباً متصلا بفعل ناقص نحو : جاء الذي كأنه منطلق ، فلا يجوز حذف الهاء] (٨) .

الثاني : أن يكون مجرورا فيجوز حذفه في صور :

---

(١) أ : « أو مسنداً » ، تحريف. (٢) ط : « عائد صلة عليه » . (٣) الفرقان ٤١ .

(٤) سقط ذكره من الدرر ، وهو من شواهد التصريح والأشموني . وعجزه :

* فما لدى غيره نفع ولا ضررُ *

(٥) ط : « ليته » ، تحريف .

(٦) كذا باتفاق النسخ ، ويقال أيضاً : « ابن أم قاسم » وقد سبقت ترجمته في ص ٢٦ .

(٧) ط : « وقال في ابن عقيل » بزيادة : « في » .

(٨) في النسخ الثلاث : « وقال ابن عقيل » : وبعدها بياض في أ ، وفي ب بياض مكتوب فيه لفظ « كذا » .

وفي ط أشير في الهامش إلى أنه : « كذا بالأصل » والتكملة من ابن عقيل ١ : ٨٢ .



إحداها : أن يجر بإضافة صفة ناصبة له تقديراً نحو : « فاقْضِ ما أنت قاض[1] » . أي قاضيه .

وزعم ابن عصفور أن حذفه ضعيف جدا ، وردّه أبو حيان بوروده في القرآن ، وبأنه منصوب في المعنى . ولا خلاف أن حذف المنصوب قوي ، فكذلك ما في معناه . فإن جر بإضافة صفة غير ناصبة نحو : جاء الذي أنا ضاربُه أمس ، أو غير صفة نحو : جاء الذي وجهه حسن لم يجز حذفه . وأجازه الكسائي لقوله :

٢٩٥ ــ أعُوذ بالله وآياتِـــــه من باب مَنْ يُغْلَـــق مـــن خَارج[2]

أي يغلق بابه .

ثانيها : أن يُجَرّ بحرفٍ جُرَّ الموصول أو الموصوف بالموصول بمثله لفظاً ومعنى ومتعلّقاً نحو : مررت بالذي ، أو بالرجل الذي مررت ، أي به . «ويَشْرَبُ مما تَشْرَبون[3] » ، أي منه . فإن جُرّا معاً بغير حرف نحو : جاء غلامُ الذي أنت غلامه ، أو لم يُجرّ الموصول أصلاً نحو : جاء الذي مررت به ، أو جر بحرف لا يماثل ما جُرّ به العائد في اللفظ كحللت في الذي حللتَ به ، أو ماثله لفظاً لا معنىً ، كمررت بالذي مررت به على زيد ، أو لفظاً ومعنى لا متعلّقاً كمررت بالذي فرحت به ، لم يجز الحذف في الصور كلها .

وجوّز ابن مالك الحذف إذا تعيّن الحرف وإن لم يوجد الشرط[4] نحو : الذي سرت يوم الجمعة أي فيه ، والذي رطل بدرهم لحم[5] ، أي منه ، فحسّن الحذف تعين المحذوف كما حسّنه في الخبر ، والموصول بذلك أولى لاستطالته بالصلة . قال : ويمكن أن يكون منه : «ذلك الذي يُبَشِّر الله عبادَه[6] » أي به . وقال أبو حيّان : لم يذكر أحدٌ ذلك[7] في الصلة ، وإنما ذكره في الخبر ، ولا ينبغي أن يقاس عليه ، ولا أن يُذهب إليه إلا بسماع ثابت عن العرب .

وجوّز ابن مالك أيضاً الحذف إذا جُرّ بمثل الحرف عائدٌ على الموصول بعد الصلّة ،

---

(١) طه ٧٢ . (٢) قائله مجهول . (٣) المؤمنون ٣٣ .

(٤) « وإن لم يوجد الشرط » ساقطة من ط .

(٥) أ : « بدرهم شحم » بالشين .

ب : « بدرهم ثم » ، تحريف .

(٦) الشورى ٢٣ . (٧) ط فقط : « ولم يذكر ذلك أحد » .



وهو معنى قولي : أو كان معه مثله كقوله (١) :

٢٩٦ ــ ولو أنّ ما عالجتُ لين فؤاده فقسا استُلين به للان الجَنْدلُ (٢)

وأباه أبو حيان ، وقال : إن البيت ضرورة ، فقولي : وأباه أبو حيان عائد إلى جميع قول ابن مالك .

الحال الثالث: أن يكون مرفوعاً فإن كان فاعلاً ، أو نائباً عنه، أو خبراً لمبتدأ أو لناسخ ، لم يجز حذفه نحو : جاءني اللذان قاما أو ضربا ، وجاء الذي الفاضل هو ، أو إن الفاضل هو . وإن كان مبتدأ جاز بشروط :

أحدها ألا يكون بعد حرف نفي ، نحو : جاءني الذي ما هو قائم .

الثاني : ألا يكون بعد أداة حصر نحو : جاءني الذي ما في الدار إلا هو ، أو الذي إنما في الدار هو .

الثالث : ألا يكون معطوفاً على غيره نحو : جاءني الذي زيد ، وهو منطلقان .

الرابع : ألا يكون معطوفاً عليه غيره نحو : جاءني الذي هو وزيد فاضلان . وخالف الفراء في هذا الشرط ، فأجاز حذفه . وردّ بأنه لم يسمع ، وبأنه يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً .

الخامس : ألا يكون خبره جملة ، ولا ظرفاً ولا مجروراً، كقوله تعالى: « الذين هم يُراءُون » (٣) . وقولك : جاءني الذي هو في الدار ، لأنه لو حذف لم يُدْرَ أحذف من الكلام شيءٌ أم لا ، لأن ما بعده من الجملة والظرف صالح لأن يكون صلة .

السادس : أن تطول الصّلة . شرط ذلك البصريون ، ولم يشرطه الكوفيون، فأجازوا

---

(١) ط : « أو كان معه مثل » ، تحريف .

(٢) نسب إلى الأحوص في الخزانة ١ : ٢٤٨ . والأغاني ١٨ : ١٩٦ .
في جميع الأصول : «لين فؤادها » وصوابه من الخزانة ، فإن الضمير في « فؤاده» للعاذل كما صرح البغدادي . أ : « فعسى استلين » ، تحريف ، وفي ب : « لكان الجندل » ، تحريف كذلك .

(٣) الماعون ٦ .



الحذفَ من قولك : جاء الذي هو فاضل ، لوروده في قراءة : « تماماً على الذي أحسنُ[١] » بالرفع ، أي هو أحسن ، وقوله :

٢٩٧ — * من يُعْنَ بالحمد لم ينطق بما سَفَهٌ[٢] *

أي بما هو سفه ، والبصريون جعلوا ذلك نادراً .

ومحل الخلاف في غير أيّ . أما أيّ فلا يشترط فيها الطّول اتفاقاً ، لأنها مفتقرة إلى الصّلة وإلى الإضافة ، فكانت أطول ، فحسُن معها تخفيف اللفظ .

ومثال مـــا اجتمعت فيه الشروط والطول : « وهو الّذي في السّماء إلهٌ[٣] » أي هو إله .

* * *

(ص) : وتبنى حينئذ على الضم عند سيبويه ، وغلّطه الزجاج. والمختار وفاقاً للكوفية والخليل ويونس إعرابُها . فإن حذف مضافُها أعربَتْ على الصواب كما لو ذُكِر ، أو العائد[٤] . وقيل : تبنى مع الظرف مطلقاً . وتُصرَف مع التاء ، وعن [٩١] أبي عمرو : لا . وقيل : هو فيما إذا سميّ[٥] .

* * *

(ش) : لأي الموصولة أربعة أحوال :

أحدها : أن يذكر مضافها وعائدُها ، نحو : جاءني أيُّهم هو[٦] قائم .

والثاني : أن يحذَف مضافها ويذكَر عائدها ، نحو : اضربْ أيّاً هو قائم . وهي

(١) الأنعام ١٥٤ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* ولم يحد عن سبيل المجد والكرم *

وفي ط : « لا ينطق » .

(٣) الزخرف ٨٤ .

(٤) في جميع النسخ : « كما لو ذكرا أو العائد » ، ولم يسبق ما يستوجب التثنية .

(٥) « فيما » ساقطة من أ ، ب . (٦) « هو » ساقطة من أ .



معربةٌ في هذين الحالين بإجماع .

الثالث : أن تضاف ويحذف عائدها ، كقوله تعالى : « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ من كُلِّ شيعة أيُّهُم أشدّ [١] » ، وقول الشاعر :

٢٩٨ — * فسلّم على أيُّهم أفضلُ [٢] *

وهي في هذه الحالة مبنيّةٌ على الضم عند سيبويه والجمهور ، لشدّة افتقارها إلى ذلك المحذوف . وهذا يستلزم بناءها في الحالة الرابعة . وقيل : لا لأن قياسها البناء وإعرابها مخالفٌ له [٣] . فلما نقص من صلتها التي هي موضّحةٌ ومبيّنةٌ لها ، رجعت إلى ما ما عليه أخواتها [٤] ، وبنيت على الضم تشبيهاً بقبل وبعد ، لأنّه حذفَ من كُلٍّ ما يُبَيِّنُه. وذهب الكوفيون، والخليل ، ويونس ، إلى إعرابها حينئذ ، وأوّلوا الآية على الحكاية ، أو التعليق . على أنّ فيها قراءةً بالنصب [٥] .

وقال ابن مالك : إعرابها حينئذ قويٌّ ، لأنها في الشرط والاستفهام تُعرب قولاً واحداً ، فكذا في [٦] الموصولة .

الرابع : أن تقطع عن الإضافة ويحذف العائد ، نحو : اضرب أيّاً قائم ، وهي في هذه الحالة معربة . قال ابن مالك : بلا خلاف . وقد ذهب بعض النحويين إلى بنائها هنا قياساً على الحال الثالث. نقله أبو حيّان والرّضي ، فلذا أشرت إلى الخلاف بقولي: على الصواب.

وإذا أنثت أي بالتاء عند حذف ما تضاف إليه لم تمنع الصرف ، إذ ليس فيها إلا التأنيث . وكان أبو عمرو يمنعها الصرف حينئذ للتأنيث والتعريف، لأن التعريف بالإضافة المنويّة شبيه بالتعريف بالعلمية ، ولذلك منع من الصرف (جُمَع) المؤكّد به. وفرق ابن

---

(١) مريم ٦٩ .

(٢) قائله غسان بن وعلة ، وقد سقط الشاهد من الدرر في هذا الموضع . وصدره :

* إذا ما لقيت بني مالك *

(٣) أ : وقيل : لا لأن قياسها مخالف . ب : وقيل : لأن قياسها مخالف له .

(٤) أ : « أحوالها » ، ط : « إخوتها » .

(٥) انظر لقراءة النصب ما ورد في كتاب سيبويه ١ : ٣٩٦ .

(٦) « في » ساقطة من ط .



مالك بأنَّ شبه (جُمَع) بالعلم أشد من شبه (أية)، لأن جُمَع لا يستعمل مع ما يضاف إليه بخلاف أية.وقيل: الخلاف إنما هو فيما هو إذا سميت امرأة بأيّة في الدار ،فالأخفش يصرف أية، وأبو عمرو يمنعها للتأنيث والعلميّة[1] ، وما بعدها من الصلة كالصفة. وحجة الأخفش أن التسمية لما كانت بالمجموع صار التنوين بعض الاسم ، لأنه وقع في الوسط .

* * *

(ص) : ويجوز إتباع محذوفٍ نسقاً وبدلاً وتوكيداً ، خلافاً لابن السّرّاج وكثيرٍ ، وحالاً ولو مقدّمة ، خلافاً لهشام .

(ش) : إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ، ففي توكيده والنسّق عليه نحو : جاءني الذي ضربت نفسَه ، وجاءني الذي ضربتُ وعمراً ، خلاف . فالأخفش والكسائي على الجواز. وابن السراج وأكثر أصحابه على المنع . واختُلف عن الفراء في ذلك .

واتّفقوا على مجيء الحال منه ، إذا كانت مؤخرة عنه في التقدير ، نحو : هذه التي عانقتُ مجرّدةً، أي عانقتها مجردة. فإن كانت مقدّمة في التقدير نحو: هذه التي مجردةً عانقت ، فأجازها ثعلب ، ومنعها هشام .

خاتِمَة

(ص) : (خاتمة) : مَنْ للعالِم وشبهه ، ولغيره شمولاً أو تفصيلاً ، وقيل : مطلقا . وما لغيره غالبا ، ومبهمِ أمره وصفاتِ عالم . وقيل : وله مطلقا ، وقيل : بقرينة.

(ش) : الأصل في (من) وقوعها على العاقل ، ولا يقع على غير العاقل إلا في مواضع :

أحدها : أن ينزل منزلته نحو : « وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللهِ مَنْ لا

(١) « والعلمية » ساقطة من أ .



يَسْتَجِيبُ له(١) » . عبرّ عن الأصنام بمن لتنزيلها منزلة العاقل حيث عَبَدوها ، وقوله :

٢٩٩ — * أسِرْبَ القَطا هل من يُعِيرُ جنَاحَه (٢) *

نزّل القطا منزلَة العاقل لخطابه وندائه .

الثاني والثالث : أن يقترن معه في شمول أو تفصيل : فالأول : نحو : « أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يُسَبِّحُ له مَنْ في السَّمَوات والأرْض(٣) » . والثاني : نحو : « ومِنْهم مَنْ يَمْشِي على أَرْبَع (٤) » ، لاقترانه بالعاقل فيما فُصِّل بِمَنْ في قوله : « خَلَقَ كُلَّ دابَّة مِنْ ماء (٥) » .

وزعم قوم منهم(٦) قُطْرُب وقوع من على غير مَن يعقل دون اشتراط ، أخذاً من ظاهر ما وَرد من ذلك .

والغالب في (ما) وقوعها على غير العاقل ، وقد يقع للعاقل نادراً نحو : «لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَي(٧) » . و « السَّماءِ وما بَنَاها (٨) » الآيات . « ولا أَنْتُم عابدون ما أعبد(٩) » . وسمع : سبحان ما سَخّرَكُنّ لنا . ولورود هذا وأمثاله (١٠) زعم قومٌ منهم ابن درستويه ، وأبو عبيدة ومكّيّ ، وابن خروف ، وقوعها على آحادِ من يعقل مطلقا . وقال السّهيلي : لا يقع على أولي العلم إلاّ بقرينة . ويقع على صفاتِ من يعقل ، نحو : « فانْكِحُوا [٩٢] ما طاب لَكُم من النِّساء (١١) » أي الطَّيِّب ، وعلى المبهم أمره ، كأن ترى شَبحاً تقدّر إنسانيته وعدم إنسانيته فتقول : أخْبرني ما هُنَاك .

* * *

(ص) : ويقعان شرطاً واستفهاماً ، وأنكر الفرّاء نحو : من قائم ، ونكــرتين

---

(١) الأحقاف ٥ .

(٢) للعباس بن الأحنف ، أو المجنون . وعجزه :

* لعلّي إلى ما قد هويتُ أطيرُ *

(٣) النور ٤١ ، وفي ط : « ومن في الأرض » ، تحريف .

(٤) النور ٤٥ . (٥) للنور ٤٥ . (٦) « قوم منهم » ساقطة من ط .

(٧) ص ٧٥ . (٨) الشمس ٥ . (٩) الكافرون ٣ .

(١٠) ط : « ومثاله » ، تحريف . (١١) النساء ٣ .



موصوفتين خلافاً لقوم . وشرط الكسائي (لمَنْ) وقوعها محلّ جائز تنكيرٍ . وبعضهم واجبه . قال الفارسي : وتقع نكرة تامة . وتوصف بما في قولٍ ، لتعظيم ، أو تحقير ، أو تنويع . وخلَتْ نكرة من صفةٍ في ما أفعله ، ونِعِمَّا ، وإنيّ مما أنْ أفعل . وقيل : معرفة فيهما . وتزاد . قيل : ومَنْ .

(ش) : تقع (من) و (ما) شرطيّتَيْن نحو : « مَنْ يعمل سوءاً يُجزَ بهِ[(١)] » . « وما تَفْعَلُوا من خيرٍ يعلمْهُ الله[(٢)] » . واستفهاميَّتين نحو : «مَنْ إلهٌ غيرُ الله[(٣)] » . « وما ربُّ العالمين[(٤)] » . ونكرتين موصوفتين نحو : مررتُ بمنَ مُعْجبٍ لك ، وبما مُعْجبٍ لك . قال :

٣٠٠ – ألا رُبّ من تَغْتَشُّهُ لك ناصِحٍ ومؤتمَنٍ بالغيب غيرِ أمينِ[(٥)]

وقال :

٣٠١ – ربمّا تكره النُّفوسُ من الأمْـ ـرِ له فَرْجَةٌ كحلّ العِقَالِ[(٦)]

وأنكر قومٌ[(٧)] وقوعهما موصوفتين ، لأنهما لا يستقلان بأنفسهما . وردّ بأن من الصفات ما يلزم الموصوف نحو : الجمّ الغفير[(٨)] ، ويأيّها الرجل ، و(مَنْ) و(ما) من هذا القبيل .

وزعم الكسائيُّ أن العرب لا تستعمل مَنْ نكرة موصوفة إلاّ في موضعٍ يختصّ بالنكرة كوقوعها بعد رُبَّ كقولـه:

٣٠٢ – * رُبَّ مَن أنضجت غيظاً قَلْبَهُ[(٩)] *

وردّ بقوله :

---

(١) النساء ١٢٣ . (٢) البقرة ١٩٧ . (٣) القصص ٧١ وغيرها .
(٤) الشعراء ٢٣ . (٥) قائله مجهول . من شواهد سيبويه .
(٦) لأمية بن أبي الصلت ، أو لآخرين . (٧) كلمة : « قوم » ساقطة من ط .
(٨) ط : فقط : « الجماء الغفير » وهما لغتان كما يقال في لغة ثالثة : « جماء الغفير » بالإضافة .
(٩) من قصيدة مفضلّية لسويد بن أبي كاهل اليشكري . يقال لها اليتيمة . وعجزه :
* قد تمنى لي موتاً لم يطع *



٣٠٣ — * فكفى بنا فضلاً على مَنْ غَيْرِنا (١) *

وقيل : يكفي الشرط (٢) .

وذكر الفارسي أن مَنْ تقع نكرة تامة بلا صلة ولا صفة ، ولا تضمُّنُ شرطٍ ولا استفهام كقوله :

٣٠٤- * ونِعْمَ مَن هو في سِرٍّ وإعلان (٣) *

ولم يوافقه أحد على ذلك .

نعم تقع (ما) كذلك في ثلاثة مواضع :

أحدها : في التعجب ، نحو : ما أحسن زيداً، على مذهب سيبويه (٤) .

الثاني : في باب نِعْم ، نحو : غسلته غسلاً نِعمَّا ، ودققته دَقّاً نِعِمَّا . على خلاف ، فقد قيل : إنها هنا معرفة ، أي بنعم الغسل ونعم الدقّ ، قاله ابن خروف .

الثالث : في قولهم : إنّي مما أن أفعل ، أي إني من أمرٍ فِعْلِي . وقيل : إنها هنا معرفة أيضا .

وذهب قوم منهم ابن السِّيد (٥) ، وابن عصفور إلى أن (ما) تقع صفة للتعظيم

---

(١) من أ « على من عادانا » : تحريف .

والبيت لحسان بن ثابت ، أو كعب بن مالك أو عبدالله بن رواحة . وعجزه :

* حب النبيّ محمد إيانا *

(٢) ط : « يكفي في الشرط » .

(٣) لا يعرف قائله ، وصدره :

* ونعم مزكأ من ضاقت مذاهبه *

المزكأ : الملجأ .

(٤) « على مذهب سيبويه » ساقطة من أ ، ب . وانظر الأشموني ٣ : ٣٦ .

(٥) عبدالله بن محمد بن السيد أبو محمد البطليوسي . من مصنفاته : إصلاح الخلل الواقع في الجمل . الحلل في شرح أبيات الجمل . المسائل المنثورة في النحو . توفي سنة ٥٢١ .



كقولهم : « لأمرٍ ما جَدَع قَصيرٌ أنْفَهُ » . و :

٣٠٥ — ‏ * لأمر ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ[١] *

أي لأمر عظيم. ومنه : « الحاقّة ما الحاقة[٢] » . « فغشيَهُمْ من اليمّ ما غَشيَهُمْ[٣] » ، أو التحقير نحو : أعطيت عطيّةً ما . أو التنويع نحو : ضربت ضرباً ما ، أي نوعاً من الضرب . وفعلت فعلاً ما . أي نوعا من الفعل . والمشهور أنها في جميع ذلك زائدة .

وأبطل ابن عصفور الزّيادة بأنها في الأوائل والأواخر تَقِلُّ ، وبأنها لو كانت زائدة لم يكن في الكلام ما يعطي معنى التعظيم ، ونحوه .

وتقع (ما) زائدة نحو : « فبما رحمة من الله »[٤] ، « مِمّا خطاياهم[٥] » « أما أنت منطلقا » .

وأجاز الكسائي زيادة (مَنْ) كقوله :

٣٠٦ — آلُ الزّبير سَنامُ المجد قد عَلِمَتْ ‏ ‏ ذاك القبائلُ ، والأثرون مَنْ عَدَد[٦]

أي : والأثرون عدداً .

والبصريون أنكروا ذلك ، لأنها اسم ، والأسماء لا تزاد ، وأولوا البيت على أن (ما) فيه نكرة موصوفة أي مَنْ يُعَدُّ عَدَداً[٧] .

* * *

(ص) : وتقع (أيّ) شرطاً ، واستفهاما ، وصِفَة نكرةٍ . حَذْفُها نادر. وقيل:

---

(١) الشاهد أهمله صاحب الدرر ، وهو من شواهد سيبويه ١ : ١١٦ ، وينسب إلى أنس بن مدركة الخثعمي ، وصدره :

* عزمت على إقامة ذي صباح *

(٢) الحاقة ١ . ‏ (٣) طه ٧٨ . ‏ (٤) آل عمران ١٥٩ .

(٥) هذا باتفاق النسخ ، وهي قراءة أبي عمرو . وقرأ الباقون : « مما خطيئاتهم » .

(٦) مجهول القائل .

(٧) هذا ما في ب ، وفي أ : « يعد عدا » ، تحريف . وفي ط : « تعد عدداً » .



شائع [١] . قال ابن مالك : وحالاً . والأخفش : ونكرة موصوفة .

(ش) : تقع أيّ شرطاً كقوله :

٣٠٧ أيّ حينٍ تُلِمّ بي تَلْقَ ما شِئْـ ـتَ من الخير ، فاتَّخِذني خليلا [٢]

واستفهامية نحو : « فأيُّ الفريقين أحقّ بالأمن [٣] » . وصفة نكرة كقوله :

٣٠٨ — * دعوت امرأ أيَّ امرئٍ فأجابني [٤] *

فإن أضيف إلى مشتق من صفة يمكن المدح بها كانت للمدح بالوصف الذي اشتُقّ منه الاسم الذي أضيف إليه . فإذا قلت : بفارسٍ أيّ فارس ، فقد أثنيت عليه بالفروسية خاصة ، أو إلى غير مشتق فهي للثناء عليه بكل صفةٍ يمكن أن [٩٣] يثنى بها . فإذا قلت : سررت برجل أيّ رجل ، فقد أثنيت عليه ثناء كافيا [٥] بما في كل ما يمدح به الرجل . وإنما لم توصف بها المعرفة لأنها لو أضيفت إلى معرفة كانت بعضاً مما تضاف إليه ، وذلك لا يتصور في الصفة . والغالب ذكر هذه النكرة . وقد تحذف كقوله :

٣٠٩ — * إذا حارب الحجّاجُ أيّ منافق [٦] *

أيْ منافقاً ، أيّ منافق. وهذا في غاية الندور ، لأن المقصود بالوصف بأيّ التعظيم ، والحذف منافٍ لذلك .

وذكر ابن مالك أن أيا تقع حالاً كقوله :

٣١٠ — * فلله عينا حَبْتَرٍ أيّما فتى [٧] *

---

(١) ط : « سائغ » بالسين والغين ، تحريف .

(٢) مجهول القائل . (٣) الأنعام ٨١ .

(٤) مجهول القائل ، وعجزه :

* وكنت وإياه ملاذاً وموئلا *

(٥) ط : « ثناء كافيا » ساقطة من ط .

(٦) للفرزدق في ديوانه ٥١٤ . وعجزه :

* علاه بسيف كلما هز يقطع *

(٧) للراعي من مقطوعة في الحماسة ٢ : ١٥٠ بشرح المرزوقي . وهو من شواهد سيبويه وصدره :

* فأومأت إيماء خفياً لحبتر *



قال أبو حيان: ولم يذكر أصحابنا وقوعها حالاً، وأنشدوا البيت برفع «أيّما» على الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: أي فتى هو.

وأجاز الأخفش وقوعها نكرة موصوفة قياساً على (من) و (ما)، نحو: مررت بأيّ كريم. والجمهور منعوا ذلك، لأنه لم يُسْمَعْ.

تمّ — والحمد لله — الجزء الأول

من كتاب همع الهوامع

ويليه إن شاء الله الجزء الثاني

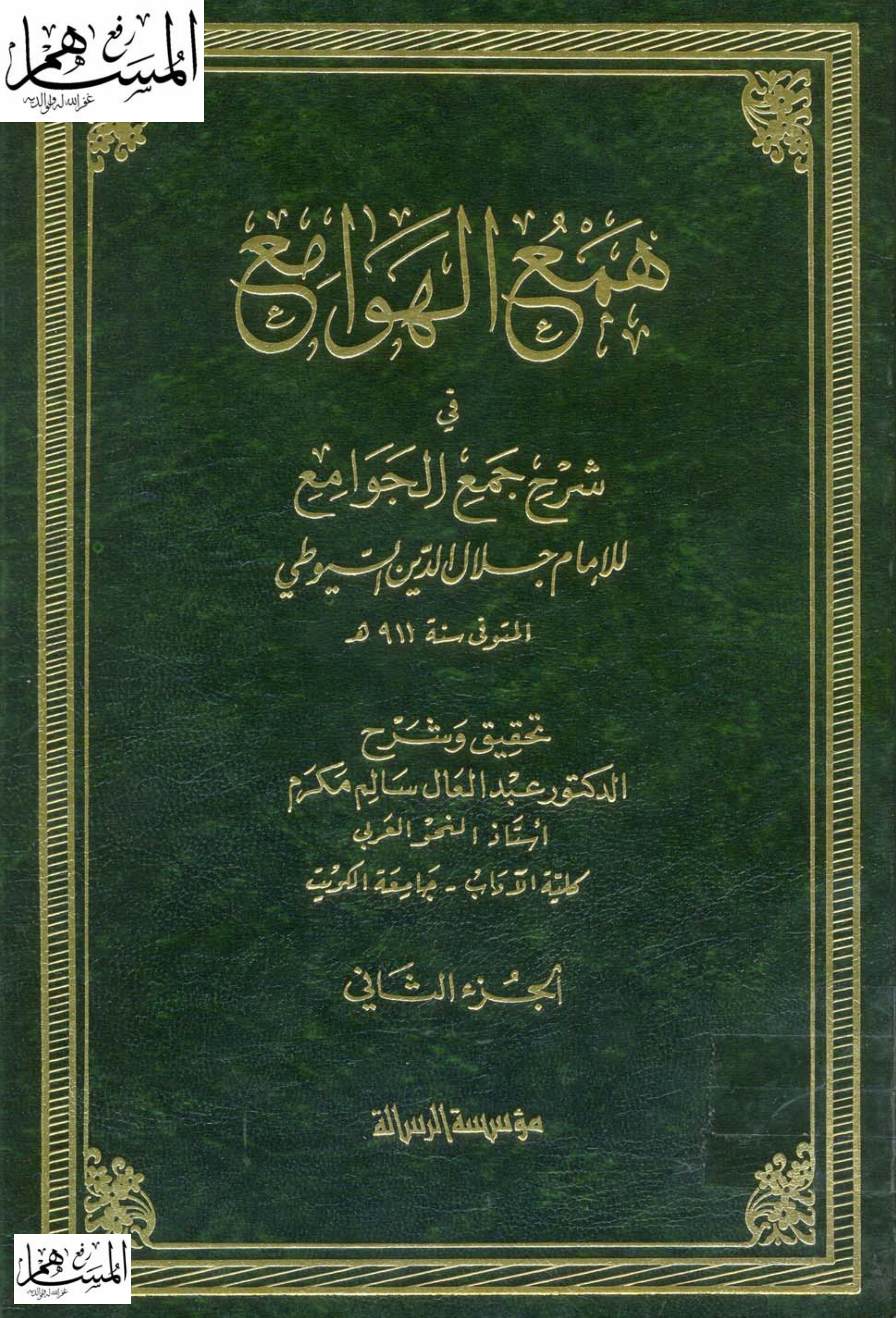
وأوّله: «كتاب العمد»



فهرس الجزء الاول

رقم الصفحة





همع الهوامع
في
شرح جمع الجوامع
للإمام جلال الدين السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ
تحقيق وشرح
الدكتور عبد العال سالم مكرم
أستاذ النحو العربي
كلية الآداب - جامعة الكويت
الجزء الثاني
مؤسسة الرسالة

همع الهوامع

في

شرح جمع الجوامع

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الثاني

تحقيق وشرح

الدكتور عبد العال سالم مكرم
أستاذ النحو العربي
بكلية الآداب - جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة

١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م



مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف ٣١٩٠٣٩ - ٨١٥١١٢ - ص.ب ٧٤٦٠ برقيا: بيوشران




همع الهوامع
٢



تصدير

كان يراودني أملٌ كبير منذ أن عرفت النّحو العربيّ دارساً وباحثاً أن أقوم بتحقيق كتاب : (همع الهوامع) للإمام جلال الدّين السّيوطيّ ، لأنّ هذا الكتاب كان المورد العذب لدراستي النّحوية، يُسْعِفُني بكلّ ما أريده ، ويبلّ الصّدى في كلّ ما أطلبه .

عرفته من خلال دراستي النّحوية في الماجستير والدّكتوراه فقدّم لي مادّة حيّة خِصْبة في هاتين الرسالتين :

وعلى الرغم من قيمته العلميّة الّتي أشرت إليها في مقدمة الجزء الأول لم يظفر منذ أنْ طبع سنة ١٣٢٧ هـ إلى وقتنا الحاضر بالمحقّق الذي يبدّد تحريفات النسخة المطبوعة ، ويقدّم نصّ هذا الكتاب مُبَرّأً من كلّ عيب ، سليماً من التحريفات الّتي تشوّه جماله ، وتقف عقبة في طريق الإفادة منه ، والانتفاع به .

وعَجِبْتُ لِمَ بقي هذا الكتاب هذه الفَتْرةَ الطّويلة بدون تحقيق ؟ مع أنه كما قلت : عِمْلاقٌ في ميدان النحو ، وفي ميدان اللغة والصرف .

اعتمد عليه القدامى في بحوثهم ، ويكاد يُطِلُّ عليك بوجهه في تعليقات الصّبان على الأشموني ، وتعليقات ياسين على التصريح .

واعتمد عليه المحدثون ، فلا تكاد تخلو رسالة جامعيّة ، أو بحث نحويّ من نصوص



هذا الكتاب لتأييد فِكْرة ، أو دَعْم رأي ، أو تقوية احتجاج .

ولعلّ سبب الإحجام عن تحقيق هذا الكتاب يرجع إلى أنّه مملوءٌ بالتحريفات ، والأخطاء النحويّة ، واللّغويّة ، والأسلوبيّة والإملائيّة فضلاً عن الفراغات التي تتخلّل بعض النصوص فتقطع ما اتّصل منها ، والعبارات والجُمَل الساقطة التي تحول بين الدّارس وبين فهم هذه النصوص .

مِنْ أجل ذلك صمّم عزمي علي أن أقوم بهذا الغبء، عبء تحقيق هذا الكتاب مهما كلّفني ذلك عناءً وتعباً ، وجهداً ومشقّة فإن التّعب في سبيل العلم لذّة ، والمعاناة من أجل المعرفة سعادة .

وعرضت الفكرة على أستاذنا شيخ المحقّقين الأستاذ عبد السلام هارون فباركها ، وشجّعني على أن يكون رفيقَ الطريق في تحقيق الجزء الأول من هذا الكتاب .

بيَدْ أنّ مشاغل أستاذنا العلميّة في مجال التحقيق والتأليف لَمْ تعطه الوقت الكافي لمتابعة تحقيق بقية أجزاء الهمع .

وحبّ الكبير لهذا الكتاب دفعني إلى أن أحمل وحدي راية التحقيق في الأجزاء الباقية معتمداً على الله وحده ، فبتوفيقه يسهل الصّعب وتذلّل المتاعب ، وتُيَسّر الأمور ، وتحلّ المشكلات .

وكنت أودّ أن أبدأ هذا الجزء بدراسة وافية لهذا الكتاب أبيّن فيه منهج السيوطيّ في التأليف النّحوي ، ومقارنته بمناهج المؤلفات النحويّة الأخرى ، وآراء السيوطيّ ، وأثرها في مجال النحو العربيّ ، والجديد من هذه الآراء ، والمسائل التي انفرد بها ، والموضوعات التي ناقش فيها غيره . غير أنّي وجدت مادّة هذه الموضوعات غزيرة لا تستوعبها مقدّمة أو تصدير ، فآثرت أن ادّخر ذلك لدراسة أضمّها إلى نهاية الجزء الأخير لتكون خاتمة . وربّما استغني عن هذه الخاتمة وإلحاقها بهذا الكتاب لأخرج هذه الدراسة في كتاب مستقلّ عن : « السيوطي في ضوء كتابه همع الهوامع » .

وأحبّ أن أبيّن للقارىء في مجال التحقيق أني لا أفتخر بما عملت ، فالكتاب من تراث الإسلام والعربيّة ، وما بذل في سبيل هذا التراث ضريبة لا بدّ أن تؤدى .



غير أنه من باب العلم بالشيء أودّ أن أبيّن للدارس ما يأتي :

في هذا الجزء المحقق مجموعة من الشواهد الشعريّة لم يستطع نسبتها صاحب : الدّرر اللوامع لأنها مجهولة القائل بالنسبة له .

وقد استطعت بتوفيق الله إزالة الغموض عن قائليها ، ونسبْتُ كل بيت منها إلى قائله . ومنها على سبيل المثال الشواهد رقم ٣١٨ - ٣٣٣ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٩ - ٤٨٨ - ٥٢٠ - ٥٦٨ - ٦٣٠ - ٦٣٣ .

ومن الشواهد التي لم يعرف لها تتمّة الشاهد رقم ٥٢٣ وقد استطعت معرفة التّتِمّة .

والشاهد رقم ٣٥٤ عند صاحب الدرر ، ومحقّق كتاب : (الوقف والابتداء) لابن الأنباريّ مجهول القائل . واستطعت أن أنسب الشاهد لقائله .

وهناك شواهد أغفلها صاحب الدّرر ، فلم يتناولها بالبحث في كتابه ، ضبطتُها واجتهدت في نسبتها ، وأشرت في التحقيق إلى هذا الإغفال .

وفي مجال النصوص المفقودة من الهمع استطعت أن أعثر على مُعْظَمِها ، وقد سجلتها في هامش التحقيق لتملأ هذا البياض أو هذا الفراغ الذي اشتركت فيه نسخ الهمع المخطوطة ، وتجد هذه النصوص المفقودة في الصفحات رقم ٣١ - ٨١ - ٢١٣ - ٢٧٥ .

أمّا التحريفات العديدة فقد أجهزت عليها بمقابلة النسخة المطبوعة على النسختين المخطوطتين . ومع ذلك فقد أجد التحريف مكرّراً في النسخ الثلاث التي أشرنا إليها في مقدّمة الجزء الأول . وبرجوعي إلى المصادر النحوية واللغوية التي نقل عنها السيوطي استطعت أن أزيل كثيراً من هذه التحريفات .

وقبل أن أختم هذا التصدير أودّ أن أنبّه القارىء الكريم أن شواهد الهمع الشعرية قد تناولها بالدراسة والبحث العالم المدقّق أحمد بن الأمين الشنقيطيّ في كتابه : (الدّرر اللوامع على همع الهوامع) وهو كتاب مستقلّ يحتاج إلى تحقيق ، لأن كثيراً من شواهده يعتريها التحريف ، وقد أنجزت بحمد الله تحقيق الجزء الأول منه وهو في طريقه إلى



القارىء قريباً إن شاء الله . لهذا كان منهجي في تحقيق الشواهد ألاّ أكثر الحديث عنها ، وعن الغرض بالاستشهاد بها ، وما دار حولها من مناقشات ، لأن كتاب الدّرر قد تكفّل بذلك . وقد اكتفيت فقط في مجالها بالتحقّق من نسبة الأبيات إلى قائليها ، ومراجع هذه الشواهد ، وضبطها حتّى يسهل على القارىء الانتفاع بها .

وفي خاتمة هذا التصدير أتوجّه بالشكر العميق إلى أستاذي شيخ المحققين الأستاذ عبد السلام هارون إذْ اشترك معي في تحقيق الجزء الأول من هذا الكتاب ، وأَعْتَرِفُ أنني أفدت من مصاحبتي له في مجال تحقيق الجزء الأول الشيء الكثير الذي كنت أجهله ، فله مني الوفاء ، والإعزاز ، والتقدير . وأسأل الله تعالى أن يهبه العمر المديد ، ويجزيه عنّا أحسن الجزاء .

وأرجو الله تعالى أن يهيء لنا من أمرنا رشداً ، ويساعدنا على إتمام ما بقي من أجزاء هذا الكتاب العظيم ، إنه نعم المولى ، ونعم النصير .

عبد العال سالم مكرم
الكويت ١٧ ــ ١ ــ ١٩٧٥ .

هَمْعُ الهَوَامِعِ

فِي

شَرْحِ جَمْعِ الجَوَامِعِ

الكتابُ الأول في: العُمَد

(ص) : الكتاب الأول : في العُمَد . وهي المرفوعات والمنصوب بالنواسخ .

(ش) : العمدة[1] : عبارةٌ عمّا لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلاّ بدليل يقوم مقام اللفظ به. وجُعِلَ إعرابه[2] الرفع كما تقدّم في أنواع الإعراب .

وأُلحق منها بالفَضَلات في النصب خبر كان ، وكاد، واسم إنّ، ولا ، وجُزْءا[3] ظَنّ ، فإنها عُمَد لأنها في الأصل المبتدأ والخبر ، وَنُصِبَتْ .

المبتَدأ والخَبَر

(ص) : المبتدأ: اختلف هل هو أصل أو الفاعل؟ والمختار – وفاقاً للرّضيّ – كُلٌّ أَصْلٌ .

(ش) : اختلف في أصل المرفوعات، فقيل : المبتدأ ، والفاعل فرعٌ عنه، وعُزِيَ إلى سيبويه. وَوَجْهُهُ أنه مبدوءٌ به في الكلام .وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ، وإنْ تأخّر. والفاعل تزول فاعليّته إذا تقدم. وأنه عامِلٌ معمولٌ . والفاعل معمولٌ لا غيرُ .

وقيل : الفاعل أصلٌ ، والمبتدأ فرعٌ عنه . وعُزِى للخليل . ووجهه : أن عامله لفظيّ ، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنويّ ، فإنه[4] إنما رُفِعَ[5] للفَرْق بينه وبين

(١) ب فقط : « العمد » من دون تاء ، بصيغة الجمع . (٢) ط فقط : « إعرابها » .

(٣) ط فقط : « وخبرا ظنّ » بالخاء والباء . (٤) ب فقط : « وإنه » بالواو .

(٥) أ فقط : « وقع » بالواو والقاف ، وقد علق الناسخ في الهامش بقوله : (عله : « رفع » بالراء والفاء لا بالواو والقاف) .



المفعول ، وليس المبتدأ كذلك. والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني .

وقيل : كلاهما أصلان . وليس أحدُهما بمَحْمُولٍ على الآخر ولا فرعٍ عنه. (١) واختاره الرّضيّ . ونقله عن الأخفش وابن السّراج . قال : وكذلك التمييز ، والحال(٢) والمستثنى أصول في النصب كالمفعول ، وليست بمحمولة عليه ، كما هو مذهب النحاة . انتهى .

قال أبو حيّان : وهذا الخلاف لا يُجْدي فائدة .

* * *

(ص) : قالوا : وهو المجرّد من عامل لفظيّ غير زائد ونحوِه، مُخْبَراً عنه، أو وصفاً سابقاً رافعاً لمنفصل ولو ضميراً — خلافاً للكوفيّة — كافٍ . وشرطه : تقدّم نفي ولو بـ « غير » أو استفهام . وثالثها (٣) يجوز دونه بقبح (٤)

ومنعه أبو حيان في غير « ما » و « الهمزة » . وهو قائم مقام الفعل ، ومن ثَمّ لا خبر له خلافاً لزاعمٍ أنه محذوف أو تاليه .

ولا يُصغّر ولا يوصف ، ولا يُعَرّف ، ولا يُثَنّى ، ولا يجمع إلاّ على لغة : « أكلوني البراغيث » خلافاً لابن حَوْطِ الله(٥). فإن طابقهما فخبر مقدّم . أو مفرداً . أو مكسّراً . أو ما استوى مفرده (٦) وغيره جاز (٧) .

ودخل بقولنا : « غير زائد » نحو : « هَلْ مِنْ خَالِقٍ (٨) » . قالوا : و«بَحَسْبِكَ دِرْهَم». والمختار — وفاقاً لشيخنا الكافِيَجّي — أنه خبر (٩) .

---

(١) ط فقط : « وليس أحدهما محمولاً على الآخر ولا فرعاً عنه » .

(٢) كلمة : « والحال » سقطت من أ ، ب . (٣) ط : « وبالهاء » مكان : « وثالثها » ، تحريف .

(٤) ط : « بفتح » بالفاء والتاء ، تحريف صوابه من أ ، ب .

(٥) هو عبدالله بن سليمان بن داود بن عبد الرحمن بن سليمان ابن عمر بن حوْط الله الحارثي الأُنْدي ، أبو محمّد . ولد « بأُندة » سنة ٥٤٩ ومات بغرناطة سنة ٦١٢.

(٦) في أ فقط : « أو ما استوى معرفة » . تحريف . وانظر الشرح .

(٧) في ب ، ط : « جازا » بألف التثنية . وانظر الشرح .

(٨) فاطر ٣ . (٩) كلمة : « خبر » سقطت من أ .



« وبنحوه » : رُبَّ رَجُلٍ عالِمٍ أفادنا .

(ش) : حدَّ النحاة المبتدأ بأنّه : الاسم المجرّد من عامل لفظيّ غير المزيد ونحوه مخبَراً عنه ، أو وصفاً سابقاً رافعاً لمنفصل كافٍ .

فقولنا : المجرّد من عامل لفظيّ أخرج : الفاعِلَ ونائبَه ، ومدخولَ النواسخ ، والخبرَ . وقيّد العامل باللفظي بناءً على رأيهم أنّ عامل المبتدأ معنويّ وهو : الابتداء .

وقولنا : غير المزيد : يدخل فيه المجرور بحرف زائد نحو : « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ [1] » ، و«بِحَسْبِك درهمٌ » ، فخالِقٌ ، وحَسْبُك مبتدآن ، لأن العامل الداخل عليهما كَلا عامل لزيادته .

وقولنا : « ونحوه » : يدخل نحو : رُبَّ رجلٍ عالمٍ أفادنا ، فرجل مبتدأ ، ولا أثر لرُبَّ ، لأنها في حكم الزائد ، إذْ لا تتعلّق بشيء .

وهذا الحدّ غير مَرْضِيٍّ عنــدي لأمرين :

أحدهما : أنّ عامل المبتدأ عندي الخبر — كما سيأتي — اختياري له . وهو لفظيّ .

والآخر : أنه شامل للفعل المضارع المجرّد من ناصب وجازم ، فلذا تورَّكْتُ [2] بقولي : « قالوا » . وما قالوه في « بحسبك درهم» غير مرضِيٍّ أيضاً ، فإن شيخنـــا الكافِيَجيّ ، اختار أنّ : «بحسبِك درهمٌ» خبر مقدم ، وأن المبتدأ «درهم » نظراً للمعنى ، لأنه مَحَطّ الفائدة ، إذْ القصد الإخبار [٩٤] عن «درهم» بأنه كافيه . وما قاله شيخُنا هو الصّواب .

ثم المبتدأ قسمان : قسمٌ له خبر . وقسمٌ له فاعل أو نائب عنه يغني عن الخبر ، وهو الوصف ، سواء كان اسم فَاعل[3] ، أو اسم مفعول ، أو صفة مُشَبَّهة ، أو منسوباً .

وشرطه أن يكون سابقاً ، فليس منه نحو : أخواك خارجٌ أبوهما [4] ، لعدم سَبْقِهِ .

---

(١) فاطر ٣ .

(٢) تورّك عن الحاجة — أخّرها . وفي أ ، ب : « وركت » من دون تاء في أوّله .

(٣) في أ : «كان فاعل » بإسقاط كلمة : « اسم » ، تحريف .

(٤) في أ : «أخوك خارج أبوهما» ، وفي ب : «أخاك خارج أبوهما» ، وكلاهما تحريف ، صوابه من ط .



وشرطُ مرفوعِه: أن يكون منفصلاً سواء كان ظاهراً أم ضميراً نحو : أقائم أنتما .

ومنع الكوفيون الضمير ، فلا يجيزون إلا « أقائمان أنتما » بالمطابقة بجعل الضمير مبتدأ مؤخراً . قالوا : لأن [١] الوصف إذا رفع الفاعل السّاد مسدّ الخبر جرى مجرى الفعل ، والفعل لا ينفصل منه الضمير . ورُدَّ بالسماع .

قال :

٣١١ — خليليَّ ما وافٍ بعهديَ أنتُما إذا لم تكونا لي على مَن أُقاطِعُ [٢]

وشَرْطه أيضاً : أن يكون كافياً . أي مغنياً عن الخبر ليخرج نحو : « أقائمٌ أبواه زيد [٣] » ، فإن الفاعلَ فيه غير مغن ، إذ لا يحسن السكوت عليه ، فزيد فيه مبتدأ ، وقائم خبر مقدّم .

وشرطه أيضاً : تقدّم نفي أو استفهام بأيِّ أدواتِهما . « كما » ، و« لا » ، و «إنْ» ، و « غير » ، نحو : « غيرُ قائمٍ الزّيدان » .

ومنه قوله :

٣١٢ — غيرُ مأسوفٍ على زَمَنٍ يَنْقَضِي بالهمِّ والحَزَنِ [٤]

وكالهمزة ، وهل ، وما ، ومَن ، ومتى ، وأين ، وكيف ، وكم ، وأيّان . هكذا زعم ابن مالك قياساً على سماع « ما » ، والهمزة . وقصَرَهُ أبو حيان عليهما ، إذْ لم يُسْمع سواهما . ولمْ يشرط الكوفيون والأخفش الاعتماد عليهما بناءً على رأيهم الآتي : في عمله [٥] غير معتمد .

---

(١) في أ ، ب : « إن » بإسقاط لام الجرّ .
(٢) قائله مجهول .
من شواهد : أوضح المسالك رقم ٦٤ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٩٨ ، والأشموني ١ : ١٩١ .
(٣) في أ فقط : « أبوه » مكان : « أبواه » .
(٤) نسبة ابن هشام في المغني ١ : ١٣٨ إلى الحكميّ وهو أبو نواس . من شواهد : ابن عقيل ١ : ٨٩ ، والأشموني ١ : ١٩١ ، والخزانة ١ : ١٦٧ .
(٥) أ ، ب : « في علمه » بتقديم اللام على الميم ، تحريف .



و شرطه ابن مالك استحساناً لا وجوباً فأجازه دونه بقُبْح . وجعل منه قوله :

٣١٣ — * خَبيرٌ بنولِهْبٍ فلا تَكُ مُلْغِياً [١] *

وأجيب بأن « خبيرٌ » خبرٌ مقدّم ، ولم يطابق ، لأن باب « فعيل » لا يلزم فيه المطابقةُ. ثم هذا الوصف قائم مقام الفعل، لشدّة شَبَهِهِ به، ولأجل ذلك مُنِع ما يُمْنَعُ [٢] منه الفعل ، فلا يُخْبر عنه ولا يُصَغّر ، فلا يقال : أضُوَيْرِبٌ [٣] الزّيْدان . ولا يوصَف ، فلا يقال : أضارِبٌ عاقلٌ الزّيدان . ولا يعرّف بأل ، فلا يقال : القائم أخواك. ولا يُثَنّى ولا يُجْمع ، فلا يقال : أقائمان أخواك ، وأقائمون إخوتك، على أن « أخواك » ، « وإخوتُك » فاعل إلاّ على لغة : « أكلوني البراغيث » ، كما لا يقبل الفعل شيئاً من ذلك .

وزعم بعضهم : أنّ خبر هذا الوصف محذوف .ورُدّ بأنه لاحاجةإليه لتمامالكلام بدونه.

وزعم آخر : أنه الذي يليه . وزعم ابن حَوْط الله : أنه يجوزتثنيته،وجمعه. واستدلّ بحديث : «أوَ مُخرِجِيَّ هُمْ» . وأجيب بأنه على لغة: أكلوني البراغيث، أو على التقديم والتأخير. وعلى الأول: لوثُنّيَ وجُمِع جُعِل خبراً مقدّماً ، والمرفوع مبتدأ مؤخراً .

ويجوز ذلك مع ما تقدم في الإفراد نحو: أقائم [٤] زيد. وفي جمع التكسير نحو : أقيام الرّجالُ . وفيما استوى فيه المفرد وغيره نحو : أجُنُبٌ [٥] الزّيدان . .

* * *

(ص) : ورافع المبتدأ ، قال الجمهور : الابتداء ، وهو جَعْلُه أوّلاً ليُخْبَرَ عنه. وقيل : تجرُّدُه ، والخبر المبتدأ [٦] . وقيل : الابتداء [٧] . وقيل : هما . والمختار —

(١) لرجل من الطّائيين ، وعجزه :

• مقالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيْرُ مَرَّتِ •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٦٦ ، وقطر الندى ٣٨٢ .

وفي أ : « ولاتك ملغياً » بالواو .

(٢) أ ، ب : « منع ما يمنعه العقل » . تحريف .   (٣) أ ، ب : « أضريب » ، تحريف .

(٤) أ : « أقيام » صوابه في ب ، ط .

(٥) جُنُبٌ من الجَنابة . ويستوي مفرده . وجمعه . ومؤنثه وربّما قالوا في جمعه : أجْناب ، وجُنُبون

(٦) أ : « والخبر الابتداء » . تحريف .   (٧) : « وقيل : الابتداء » سقطت الجملة من أ .



وفاقاً للكوفيّةَ وابن جِنِيّ وأبي حيّان ــ ترافعا . وقيل : إن لم يكن في الخبر ذكر ، وإلا فبه [١] .

(ش) : في رافع المبتدأ والخبر أقوال :

فالجمهور وسيبويه على أنّ رافع المبتدأ معنويّ، وهو الابتداء، لأنه بُنِيَ عليه، ورافع الخبر المبتدأ ، لأنه مَبْنِيّ عليه ، فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء [٢] .

وضُعِّف بأن المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو : القائم أبوه ضاحك ، فلو كان رافعاً للخبر لأدّى إلى إعمال واحدٍ رفعين ، ولا نظير له .

وأجيب بأن ذلك إنما يُحذَر [٣] إذا اتّحدت الجِهَة ، وهي هنا مختلفة . وبأنه قد يكون جامداً أو ضميراً، وهما لا يعملان .

وأجيب بأن ذلك إنما يؤثّر فيما يعمل بطريق الشّبه بالفعل ، وعملُ [٤] المبتدأ ليس به ، بل بطريق الأصالة .

وقيل : العامل في الخبر هو الابتداء أيضاً ، لأنه طالب لهما ، فعمل فيهما . وعليه الأخفش وابن السرّاج ، والرُّمّاني .

ورُدَّ بأن أقوى العوامل ، وهو الفعل، لا يعمل رفعين ، فالمعنويّ أوْلى .

وقيل : العامل فيه الابتداء والمبتدأ معاً [٥] . وعلى هذا ، هل العامل مجموع الأمرين أو الابتداء بواسطة المبتدأ ؟ قولان . ونظير الثاني تَقَوّي [٦] الفعل بواو المصاحبة في المفعول مَعَهُ ، وبإلاّ في المستثنى ، وتقوّي [٧] المضاف بمعنى : اللام أو مِن .

وذهب الكوفيون : إلى أنهما ترافعا ، فالمبتدأ رَفَعَ الخبرَ ، والخبرُ رَفَعَ المبتدأَ ، لأنّ كُلاًّ منها طالبٌ الآخر ، ومحتاج له ، وبه صار عُمْدَةً .

---

(١) ب ، ط : « فيه » بالياء تحريف صوابه من أ.

(٢) أ فقط : « رفع بالابتداء هو » .

(٣) ، ب : « يجوز » مكان : « يحذر » .

(٤) أ فقط : « عمل » بإسقاط الواو العاطفة .

(٥) أ فقط : المبتدأ أو الابتداء معاً .

(٦) ط فقط : « يقوى » بالياء .

(٧) في ط : « ويقوم المضاف » مكان : « وتقوّى المضاف » ، تحريف .



وضُعِّف بأنه يلزم عليه أن تكون رُتْبَةُ كلٍّ منهما التقديم ، لأنَّ أصل كل عامل أن يتقدّم على معموله . وأجيب [٩٥] بمنع ذلك بدليل أدوات الشرط ، فإنها عاملة في أفعالها الجزم، وأفعالُها عاملة فيها النصب نحو: «أيـًّا ما تَدْعُو [١]» . ولو سلّم قلنا : كلٌّ منهما متقدّم على صاحبه من وجهٍ متأخرٌ عنه من وجهٍ آخر ، فلا دَوْر لاختلاف الجهة .

أمّا تقدّم المبتدأ فلأن حق المنسوب أن يكون تابعاً للمنسوب إليه، وفرعاً له. وأمّا تقدّم الخبر فلأنه مَحطُّ الفائدة ، وَهُوَ المقصود من الجملة ، لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه . والغرض وإنْ كان متأخراً في الوجود ، فهو متقدّم في القَصْد . وهذا المذهب اختاره ابن جنّيّ وأبو حيّان . وهو المختار عندي .

وللكوفيين قول آخر : أن المبتدأ مرفوع بالذّكر الذي في الخبر نحو : زيد ضربته ، لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع [٢] منسوباً للضمير . فإذا لم يكن ثَمّ ذكر نحو : القائم زيدٌ ترافعا .

وعلى قول الجمهور : اختلف في الابتداء ، فالأصحّ أنه جُعِل الاسمُ أوّلاً ليخبر عنه . وقيل: تجرّده من العوامل اللفظية ، أي كونه مُعَرًّى عنها .

* * *

(ص) : والخبر مفرد جامد ، ولا ضمير فيه خلافاً لزاعمه. ومُشْتَقّ يتحمّله إن لم يرفع ظاهراً ، ولا يحمل غير واحد . وقيل : اثنين إن قدّر خلف موصوف . وثلاثة إن كان بأل . وفي نحو : حُلْوٌ حامِضٌ . قيل : يقدّر فيهما . وقيل : الأول . وقيل : الثاني . وقيل : في المعنى ، لا في واحد .

ويستتر إن جرى على ما هو له . وقيل : يبرز فاعلاً أو تأكيداً وإلاّ بَرَزَ . وقال الكوفيّة وابن مالك : ما لم يؤمن لَبْسٌ . وحكمه حالاً ونعتاً كالخبر ، والفعل كهو . وقال أبو حيّان : إذا خيف لبس كُرِّر الظّاهر .

(١) الإسراء ١١٠ ، وقد رسمت في ب : « أيما تدعو » ، تحريف .
(٢) كلمة : « الرفع » سقطت من أ .



(ش): الخبر ثلاثة أقسام: مفردٌ، وجملةٌ، وشِبْهُهُمَا، وهو: الظرف والمجرور.

فالمفرد: ما للعوامل تسلُّطٌ على لفظه مضافاً كان أو غيره. وهو قسمان: جامدٌ، ومشتقٌّ. والمشتقّ: ما دلّ على مُتَّصف مَصُوغاً من مصدر كضارب، ومضروب وحسن، وأحْسَن منه. والجامد بخلافه. فالجامد: لا يتحمل ضميراً نحو: زيد أسدٌ، لا بمعنى شجاع.

وزعم الكسائي: أنه يتحمّله. وَنَسَبَهُ صاحب (البسيط) وغيره إلى الكوفيين، والرّماني. قال ابن مالك وغيره[1]: وهو دعوى لا دليل عليها.

قال أبو حيان: وقد رُدّ بأنه لو تحمل ضميراً لجاز العطف عليه مؤكّداً. فيقال: «هذا أخوك هو وزيد» كما[2] تقول: «زيد قائم هو وعمرو». والمشتقّ يتحمّله إن لم يرفع ظاهراً نحو: «زيد قائم»، بخلاف ما إذا رفعه لفظاً نحو: «الزيدان قائم أبوهما»، أو محلاً نحو: «زيد ممرورٌ به». ولا يتحمّل غير ضمير واحد.

وقيل: إن قدّر خَلَفاً من موصوف استتر فيه ضميران: أحدهما للمبتدأ[3] والآخر: للموصوف[4] الذي صار خَلَفاً منه.

فإن كان صلة لأل[5] نحو: زيد القائم، ففيه ثلاثة[6] ضمائر: للمبتدأ، وللموصوف الذي صار خَلَفاً منه، ولأل. فإذا أكّد قيل فيه: زيد القائم نفسُه نفسُه نفسُه.

ولو تعدد الخبر المشتقّ، والجميع في المعنى واحد نحو: هذا حُلْوٌ حامضٌ ففيه أقوال. قال الفارسيّ: ليس فيه إلاّ ضمير واحد يحمله الثاني، لأن الأول تنزّل من الثاني منزلة الجزء[7] وصار الخبر إنما هو بتمامهما[8].

وقال بعضهم: يقدّر في الأول، لأنه الخبر في الحقيقة، والثاني كالصّفة له،

---

(١) كلمة: «وغيره» سقطت من ط.

(٢) أ فقط: «وكما» بالواو.

(٣) ظ فقط: «أحدهما الابتداء».

(٤) ط: «والآخر الموصوف»، تحريف.

(٥) ب فقط: «صلة أل» بإسقاط لام الجرّ.

(٦) ط: «ثلاث ضمائر» تحريف.

(٧) أ، ب: «الخبر» مكان: «الجزء» تحريف.

(٨) أ: «بتمامها»، تحريف.

والتّقدير : « هذا حلوٌ فيه حُمُوضة » .

وقال أبو حيّان: الذي أختاره: أن كُلاً منهما يحمل ضميراً لاشتقاقهما. ولا يلزم أن يكون كلٌ واحدٍ منهما خبراً على حياله ، لأن المقصود جمع الطّعمَيْن. والمعنى: أن فيه حلاوةً وحُموضةً .

وقال صاحب (البديع)[١] : الضمير يعود على المبتدأ من معنى الكلام. كأنك قلت : هذا مُزٌّ ، لأنه لا يجوز خُلُوّ الخبرين من الضمير لئلا تنتقض قاعدة المشتقّ ، ولا انفراد أحدِهما به ، لأنه ليس أولى من الآخر ، ولا أن يكون فيهما ضميرٌ واحدٌ ، لأن عاملين لا يعملان في معمول واحد ، ولا أن يكون فيهما ضميران لأنه يصير التقدير : « كُلُّهُ حُلْوٌ كُلّه حامض[٢] »، وليس هذا الغرض منه. قال أبو حيان: وتظهر ثمرة الخلاف إذا جاء بعدهما نحو : « هذا البستان حُلْوٌ حامِضٌ رُمّانُهُ » . فإن قلنا : لا لا يتحمل الأول ضميراً، تعيّنَ أن يكون الرّمان مرفوعاً بالثاني . وإن قلنا : يتحمّل ، كان من باب التنازع . ولِتَعَارُضِ أدِلّة الأقوال سكتٌ عن[٣] الترّجيح .

قال ابن جنيّ: راجعت أبا عليّ نَيِّفاً وعشرين سنة في هذه المسألة حتى تبيّنَتْ لي.

ثم إن جرى المشتق على من هو له استتر الضمير ، قال ابن مالك : بالإجماع ، لعدم الحاجة إلى إبرازه نحو : زيد هند ضاربته أي هي .

قال أبو حيّان : وليس كما ادّعاه من الإجماع ، ففي (الإفصاح)[٤] : أجاز بعض أهل عصرنا أن تقول[٥] : زيد عمرو ضاربه هو [٩٦] فيكون جارياً على من هو له[٦] .

---

(١) انظر ١ : ٥٤ فقد سبق التعريف به .
(٢) ب ، ط : «كله حلو : وكله حامض » بالواو العاطفة .
(٣) ط فقط : « سكت على » والمختار « عن » كما في أ ، ب .
(٤) انظر ١ : ٨٩ . (٥) « أن تقول » سقطت من أ .
(٦) في ط . جاءت العبارة على النحو التالي : « فيكون ضارباً على عمرو » و هو » له » وفي ب : « فيكون ضارباً على غير من هوله » تحريف .
وقد اخترت عبارة (أ) لوضوحها ، ولاتفاقها مع النصوص النحوية ، ففي الأشموني ١ : ١٩٩ ما خلاصته: ويبرز الضمير عند خوف اللبس، كما إذا أردنا الإخبار بضاربيّة زيد، ومضروبيّة=

وترفع الضمير به ، أو تجعله توكيداً . وإن جرى على غير من هو له وجب إبرازه سواء خيف اللّبس نحو : زيد عمرو ضاربه هو ، أم أمِن نحو : زيد هند ضاربها هو [١] . هذا مذهب البصريين .

وجوّز الكوفيّون الاستتار في حال الأمن. وتبعهم ابن مالك. واستدل بما حكاه الفرّاء عن العرب ، « كُلُّ ذي عَيْنٍ ناظرةٌ إليك » أي هي ، وبقوله .

٣١٤ — * قَوْمِي ذُرَى المَجْدِ بانُوها وقد عَلِمَتْ [٢] *

أي بانوها هُمْ ، وبقراءة ابن أبي عَبْلَةَ : « إلى طَعَامٍ غَيْرِ نَاظِرِينَ إنَاه [٣] » بجرّ « غير » ، أي : أنتم، وبقراءة : « فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُم لَهَا خَاضِعِينَ [٤] » ، أيْ هم [٥] . وتكلّف البصريون تأويل ذلك وأمثاله .

وحُكْم المشتق إذا وقع حالاً أو نعتاً كحُكْمه إذا وقع خبراً في تحمّل الضمير ، واستتاره وإبرازه ، وفاقاً، وخلافاً . قال أبو حيّان : إلاّ في مسألة واحدة ، وهي :

= عمرو تقول : زيد عمر وضاربه هو ، فضاربه خبر عن عمرو ، ومعناه : هو الضاربيّة لزيد ، وبإبراز الضمير علم ذلك .

ومراد أبي حيّان على أن الإجماع على استتار الضمير في هذه الحالة غير وارد بدليل ما ذكره في « الإفصاح » .

(١) سقطت كلمة : « هو » من ط .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* بِكُنْهِ ذلك عَدْنانٌ وقَحْطانُ *

من شواهد : ابن عقيل ١ : ٩٥ ، وأوضح المسالك رقم ٦٧ ، والأشموني ١ : ١٩٩ .

(٣) الأحزاب ٥٣ . (٤) الشعراء ٤ .

(٥) وعلى رأي الكسائي الذي يعرب : « خاضعين » حال للضمير المجرور ويعني به: « هم » المضاف إليه ، من كلمة : « أعناقهم » لا يجوّزه العكبري :

قال العكبري : وهذا بعيد في التحقيق ، لأن : « خاضعين » يكون جارياً على غير فاعل : « ظلّت » فيفتقر إلى إبراز ضمير الفاعل ، فكان يجب أن يكون : « خاضعين هم» .

انظر : إعراب القران ٢ : ١٦٦ .



« مررت برجل حسنٍ أبواهُ جَميلَين » ، « فجميلين » [١] صفة جارية على رجل ، وليست له ، بل للأبوين . ولم يبرز الضمير فيهما بأن يقال : جميلين هما . وسوّغ ذلك كونه عائداً على الأبوين المضافين إلى[٢] ضميره ، فصار كأنه قال: مررت برجل حسنٍ أبواه ، جميلٍ أبواه .

والفعل كالمشتق فيما ذكر أيضاً نحو : زيد عمروٌ يَضْرِبُه هو ، وزيد هند يضربها ، أو يضربها [٣] هو على الخلاف . وجوّز أبوحيان في حالة اللّبس أن يكرّر الفاعل الظاهر ليزول [٤] ، فيقال [٥] : زيدٌ عمرو يضربه زيدٌ ، إيقاعاً للظاهر موقع المضمر . ورُدّ بأنه ضعيف في غير موضع التفخيم .

* * *

(ص) : وجملة اسميّة أو فعليّة، ولو صدِّرت بحرف . وشرط معموله . وخالف الكوفيّة في المصدَّرة بإنّ . وقومٌ في التّنفيس ، ومعمول الفعل . وثعلب في القَسَمِيّة . وابن الأنباري في الطلبيّة . وتاليها يقدّر القول . وقال شيخنا الكافيَجيّ: إنْ اعتبر ثُبوتُه فالثّالث ، أو مجرَّد الارتباطِ فالأوّل . لا ندائية . وذات « لكن » ، وبل، وحتّى ، بإجماع .

(ش) : الجملة ما تضمّن[٦]جزأين، لعوامل الأسماء تَسَلُّطٌ على لفظهما ، أو لَفْظِ أحدِهما . فالأوّل : الاسميّة [٧] نحو : زيد أبوه منطلق . والثاني : الفِعليّة نحو : زيد قام أبوه . أمّا نحو : إنْ [٨] زيد قائم أبوه فليس بجملة عند المحقّقين . ويندرج في

(١) كلمة : « فجميلين » سقطت من أ . (٢) ط : « على » مكان : « إلى » تحريف .
(٣) في ب : « أو نضربها » بالنون .
(٤) أي ليزول اللبس ، وفي ب : « أن يكون الفاعل الظاهر ليزول» مكان : « أن يكرر الفاعل الظاهر » ، تحريف .
(٥) كلمة : « فيقال » سقطت من أ . (٦) أ ، «تضمين جزأيـن» .
(٧) ط : « للاسميّة » بلام الجرّ تحريف .
(٨) ط : « زيد قائم أبوه » بإسقاط : « إنْ » تحريف .
وفي أ : « إن زيداً » بنصب « زيد » ، تحريف ، لأن « إن » في هذه الحالة تكون عاملة ، والمراد إهمال « إنْ » فلا تعمل .



الاسميّة : المُصَدَّرة بحرف عاملٍ نحو : زيد ما أبوه قائماً . وزيد إنّه قائم[١] . ومنع الكوفيون وقوع المصدَّرة بإن المكسورة ، وما عملت فيه خبراً لمبتدأ .

ويندرج فيها أيضاً الجملة المصدّرة باسم شرط غير معمول لفعله نحو : زيدٌ[٢] مَنْ يُكْرِمْه أُكْرِمْهُ .

ويندرج في الفعليّة المُصَدَّرةُ بحرف شرط ، أو باسم شرط معمول لفعله نحو : زيد إن يقم أقم معه ، وزيد أيّهم يضرب اضربه ، والمصدّرةُ بمعمولٍ فعلها نحو : زيدٌ عمراً ضَرَبَ أو يَضْرِب ، أو بحرف تنفيس . وخالف في الأخيرتين[٣] بعض المتأخرين .

والقَسَمِيّة[٤] منعها[٥] ثعلب . وَرُدّ بالسّماع قال تعالى: « وَالّذِين جَاهَدُوا فينا لَنَهدِيَنَّهُمْ سُبُلَنا[٦] » ، « والّذين آمَنُوا وعَمِلُوا الصّالحات لندخلنّهم[٧] » .

والطّلبية . ومنعها ابن الأنباري ، لأنها لا تتحمّل الصدق والكذب . والخبر حقّه ذلك. وُردّ بأن المفرد يقع خبراً إجماعاً ، ولا يحتمل ذلك ، وبالسمّاع قال :

٣١٥ ـ قَلْبُ مَنْ عِيلَ صَبْرُهُ كيف يَسْلو
صَالِيــاً نَــارَ لَوْعَــةٍ وغَرَامِ[٨]

وقال ابن السّرّاج : إذا وقعت خبراً ، فالقول قبلها مقدّر ، فنحو : زيد اضربه على تقدير : أقول لك : اضربه . وذلك المقدّر هو الخبر ، والمَذْكُورُ معمولُهُ .

قال شيخنا العلاّمة الكافِيَجيّ رحمه الله :ولا يسوغ[٩] الإخبار بجملة ندائية نحو: زيديا أخاه ، و لا مصدّرة : بـ«لكن» ، أو بل ، أو حتى . بالإجماع في كلّ ذلك .

* * *

(١) كلمة : « قائم » سقطت من أ .
(٢) من قوله : « زيد من يكرمه » إلى قوله : « زيد إن يقم » سقط من أ .
(٣) ب فقط : « الأخيرين » .
(٤) أ : « والتسمية » بالتاء ، تحريف .
(٥) ط : « ومنعها » بالواو .
(٦) العنكبوت ٦٩ .
(٧) العنكبوت ٩ .
(٨) في الدرر ١ : ٧٣ نسب لرجل من طيىء.
(٩) الكلام في ط يدلّ على أن قوله : « ولا يسوغ الإخبار » الخ من كلام الكافيجيّ . وفي أ ، ب مكان : « ولا يسوغ » : « ولا يجوز » وقد سقطت من النسختين عبارة : « قال شيخنا رحمه الله » ومكان العبارة بياض مشار إليه في أ بـ« ظ »، وفي ب : بـ« كذا » .

(ص) : ويجب فيها إن لم تكُنْهُ(١) معنىً ضميرٌ عائدٌ إليه مطابق . ولا تحذف مطلقاً عند الجمهور إلا في نحو : السَّمْن مَنَوان بدرهم ، أو شذوذ . وقيل: يجوز حذف مبتدأ . وثالثها . ومنصوب بفعل تام متصرِّف بِقِلَّةٍ . ورابعها بكثْرة . وخامسها إن كان المبتدأ استفهاماً ، أو كِلاً ، أو كُلاً (٢) . وسادسها: إن كان صدراً أو لا يتعرّف. وسابعها : إن اقتضى عموماً . وثامنها : إن نصب بجامد . وتاسعها :وصِفةٍ . وعاشرها : ومجرور أصله النّصب . والمختار إن دلّ دليل ، ولم يؤد إلى رُجْحانِ عَمَلٍ آخر جاز مطلقاً وإلاّ فلا .

(ش) : الجملة إن كانت نفس المبتدأ في المعنى لم تحتج(٣) إلى رابط نحو: « أفضلُ ما قلتهُ أنا والنّبيّون من قبلي لا إلـه إلاّ [٩٧] الله (٤) » . وإلاّ فلا بُدّ لها من ضمير عائد على المبتدأ يربطها به .

وشرطه: أن يكون مطابقاً له نحو:زيد قام غلامه(٥). وهل يجوز حذفه؟ فيه أقوال:
أحدها : وعليه الجمهور: أنـه لا يجوز سواء كان مرفوعاً مبتدأ ، أو فاعلاً . أو منصوباً بفعل متصرف ، أو جامدٍ أو ناقصٍ ، أو وصفٍ أو حَرْفٍ أو مجرورٍ إلاّ في صورة واحدة ، وهي أن يُجَرّ بحرف ، ولا يؤدي حذفه إلى تهيئة عامل آخر نحو : « السّمن مَنَوان بدرهم » أي : منوان منـه . بخلاف ما إذا أدّى نحو : الرغيف أكلت . تريد : منه . أو جُرّ بالإضافة ، سواء كان أصله النصب(٦) نحو: زيد أنا ضاربه، أم لم يكن نحو : زيد قام غلامه .

وقيل : يجوز حذف المرفوع إذا كان مبتدأ . وعليه صاحب (البسيط) . قال : لأنه(٧)

(١) ط : « إن لم يكنه » بالياء . والمراد : إن لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى فلا بدّ لها من ضمير عائد على المبتدأ — كما سيذكره في الشرح .
(٢) كلمة : « أو كلاً » سقطت من أ .
(٣) « يحتج » بالياء .
(٤) انظر : تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك لجلال الدين السيوطي : الجزء الأول : كتاب ما جاء في القرآن رقم ٣٢ .
(٥) ب فقط : « زيد قائم غلامه » .
(٦) ط فقط « للنصب » باللام الجارّة .
(٧) أ : « قال : إنه لا مانع منه » . ب : « قال لا مانع منه » بإسقاط : « لأنه » .



لا مانع منه نحو : زيد هو قائم . وقوله :

٣١٦ — * وَرُبَّ قَتْلٍ عارُ (١) *

أي هو عار . وَرُدَّ بأنه لا يدري أحذف شيء أم لا ؟ لصلاحية المذكور للاستقلال بالخبريّة .

وقيل : يجوز حذف المنصوب بفعل (٢) تام متصرّف بقلّة . وعليه ابن أبي الربيع كقراءة ابن عامر : « وكلٌّ وعَدَ اللهُ الْحُسْنَى (٣) » أي وعده . وقيل : يجوز ذلك بكثرة . وعليه هشام من الكوفيين نحو : زيد ضربت . وقيل : يختص ذلك بما إذا كان المبتدأ اسم استفهام . أو كِلاَ وكِلْتا . أو كُلاًّ . وعليه الفرّاء كالآية المذكورة . وكقوله :

٣١٧ — * عليَّ ذنباً كُلُّه لم أَصْنَعِ (٤) *

وقوله :

٣١٨ — * كِلاَهُما أَجِيدُ مُسْتَرِيضًا (٥) *

وقولك : أيهم ضربت . وَوَجْهُهُ (٦) : قياس الاستفهام على الموصول بجامع عدم

---

(١) لثابت قُطْنَة ، وتمام البيت :

* إنْ يَقْتُلوك فإنَّ قَتْلَكَ لم يَكُنْ .·. عاراً عليك ...... *

من شواهد : المغني ١ : ٢٥ ، والخزانة ٤ : ١٨٤ . وفي ط : « رب » بحذف الواو.

(٢) ط : « لفعل » باللام ، تحريف . (٣) النساء ٩٥ .

(٤) مطلع أرجوزة لأبي النّجم العجليّ . وصدره :

* قَدْ أَصْبَحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعي *

من شواهد : سيبويه ١ : ٤٤ ، والخزانة ١ : ١٧٣ .

(٥) رجز قائله مجهول عند صاحب الدرر ١ : ٧٤ .

وقد نسبه اللسان : (روض) لحميد الأرقط . وروايته :

أرجزاً تريد أم قريضاً كلاهما أجيد مستريضا .

ورواية الدرر :

أرجزاً تريد أم قريضا أمْ هكذا بَيْنَهما تَعْريضا

* كلاهما أجيد مسْتَريضا *

وفي الدرر : « أجد » مكان : « أجيد » تحريف . وفي ط : « أحد مستربضا » تحريف .

(٦) ط : « وجهه » بإسقاط الواو .

تقدّم المعمول ، وكون « كُلّ » ، و « كِلا » في معنى «ما» فنحو : كلّ الرجال ، أو كِلاَ الرجلين ضربت في معنى : ما من الرجال ، أو ما من الرجلين إلاّ مَن ضربت . و « ما » لها الصدر فأشبهت الموصول فساغ الحذف كعائده .

وقيل : يجوز الحذف في كل اسم له الصدر نحو : « كمْ » و « أيّ » ، وفي كل اسم لا يتعرف نحو : « مَنْ » ، و « ما » .

وحكي هذا عن الفرّاء أيضاً . ووجهه : بأنه إذا لزم الصدر كثر فيه الرّفع ، وقلّ كونه مفعولاً به ، فأجرى على الأكثر من أحواله ، بخلاف ما يتقدّم ويتأخّر .

وقيل : يجوز الحذف في « كُلّ » ، وما أشبهها في اقتضاء العموم . حكي عن الفرّاء أيضاً نحو : « رجل يدعو إلى خير أجيب ، وآمر[1] بخير أطيع » .

وقيل : يجوز حذف المنصوب بفعل جامد كالتعجّب نحو : أبوك ما أَحْسَنَ ، أيْ أحسنه . وعليه الكسائي .

وقيل : يجوز حذف المنصوب بالوصف نحو : الدّرهم أنا معطيك .

وقيل : يجوز حذف المجرور إذا كان أصله النصب بأن كان المضاف اسم فاعل نحو : زيد أنا ضارب ، أي ضاربه ، بخلاف غيره .

والمختار من هذا كله[2] الجواز بشرطين : أحدهما وجود دليل يدلّ على المحذوف . الثاني : ألاّ يؤدي[3] إلى رُجْحان عملٍ آخر بأن يؤدى إلى تهيئة العامل للعمل[4] ، وقطعه عنه كما تقدّم في : « الرغيف أكلت منه » ، و « كأيهم ضربت » ، فإنه يؤدي إلى تسليط : « أكلت » و « ضربت » على نصب الاسم المقدّم[5] . فمتى[6] فقد أحد الشرطين لم يجز الحذف .

---

(١) ط فقط : « وآمر » بالمدّ .

(٢) في أ ، ب : « الحملة » مكان : « كله » ، تحريف .

(٣) في أ : « ألا يدل إلى » مكان : « ألا يؤدي » تحريف .

(٤) كلمة : « للعمل » سقطت من أ .

(٥) كلمة : « المقدم » سقطت من أ .

(٦) أ ، ب : « ومتى » بالواو .



وسواء في حالتي الجواز والمنع المرفوع ، والمنصوب ، والمجرور .

وقال بعضهم : لا يجوز الحذف إلاّ بخمسة شروط : ألاّ يكون فاعلاً ، ولا نائباً عنه ، ولا مؤدّياً إلى لَبْس نحو : زيد ضربته في داره ، ولا إلى إخلال نحو : زيد قام غلامه ، لأنّ حذفه يُخِلّ بالتعْريف الذي استفاده الغلام منه ، ولا إلى التّهيئة والقطع ، وهذه الخمسة ترجع إلى الشرطين اللذين اخترناهما .

(ص) : ويغني عنه إشارة . وخصّه ابن الحاجّ [1] بالبعيد، والمبتدأ موصول، أو موصوف ، وتكراره بلفظه . وضعّفه سيبويه . وثالثها يختص بالضرورة . ورابعها بالتهويل . وعموم المبتدأ [2] . وتوقّف ابن هشام .

وعطف جُمْلةٍ فيها ضميرُه بالفاء . قال هشام : والواو . والمختار – وفاقاً للزّجاج – جواز نحو : زيد يقوم عمرو إن قام ، وإن لم يعطف ، لا تكراره بمعناه . ووجود ضمير عائد إليه بدلاً من [3] بعض الجملة خلافاً للأخفش فيهما .

(ش) : الأصل في الربط الضمير ، ولهذ يُرْبَط به مذكوراً، ومحذوفاً ويغني عنه أشياء .

أحدها : الإشارة نحو : « ولِبَاسُ التّقْوى ذَلِكَ خَيْرٌ [4] » . « والّذِينَ كَذّبوا بآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولئِكَ أَصْحَابُ النّارِ [5] » . « إنّ السّمْعَ والبَصَرَ ، والفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئولاً [6] » .

وخَصّه ابن الحاجّ بكَوْن المبتدأ إمّا موصولاً ، أو موصوفاً . والخبر إشارة للبعيد . فيمتنع نحو زيد قام هذا ، وزيد قام ذاك .

---

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي ، أبو العباس الإشبيليّ . قرأ على الشّلوبين .
من مصنّفاته : « مختصر خصائص ابن جني » و « حواش على سرّ الصناعة » ، وعلى « الإيضاح » .
ونقود على « الصحاح » . و « إيرادات على المقرّب » مات ٦٤٧ .

(٢) كلمة : « المبتدأ » سقطت من أ .

(٣) ب فقط : « بل الأمر » مكان : « بدلاً من » تحريف ، وانظر الشرح .

(٤) الأعراف ٢٦ . (٥) الأعراف ٣٦ . (٦) الإسراء ٣٦ .



الثاني : تكرار المبتدأ بلفظه، نحو: زيد قام زيد . وأكثر ما يكون في مواضع التهويل والتفخيم نحو : « الحاقّةُ ما الْحاقّة [١] » ، و « أَصْحابُ الْيَمِينِ ما أَصْحابُ الْيَمِين » [٢] .

وقيل : إنه يختص بذلك ، ولا يجوز في غيره . وقيل : [٩٨] يختص بالضّرورة ، ولا يجوز في غيرها . وقيل يجوز في الاختيار [٣] بِضَعْفٍ ، وعليه سيبويه .

الثالث : عموم يشمل المبتدأ نحو : زيد نعم الرجل ، وقوله :

٣١٩ — * فأمّا الصَّبر عنها فـــلا صَبْرا [٤] *

وتوقّف فيه الشيخ جمال الدين بن هشام ، فقال في المغني : كذا قالوا. ويلزم [٥] أن يجيزوا : « زيد مات الناس» ، و « عمرو كل الناس يموتون». و « خالد لارجل في الدار». قال: وأمّا المثال فيُخَرّج على أن أل فيه للعهد لا للجنس. والبيت الرابط فيه إعادة المبتدأ [٦] بلفظه ، وليس العموم فيه مراداً ، إذْ المراد أنه لا صبر له عنها ، لا أنّه لا صَبْرَ له عن شيء .

الرابع : عطف جملة فيها ضمير المبتدأ بفاء السَّبَبِيّة على الجملة المخبر بها الخالية منه نحو :

٣٢٠ — وإنْسان عَيْنِي يَحْسُرُ الماءُ تارةً فَيَبْدُو ، وتاراتٍ يَجِمُّ فَيَغْرَقُ [٧]

---

(١) الحاقّة ١ ، ٢ . (٢) الواقعة ٢٧ .

(٣) أ ، ب : « في الاخبار » بالباء ، تحريف .

(٤) نسبه ابن هشام في المغني ٢ : ١٠٧ وكذلك الأمير في حاشيته على المغني إلى ابن ميّادة .
وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٩٣ ، وأوضح المسالك رقم ٦٨ . وتمامه :
ألا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إلى أُمِّ مَعْمَرٍ سبيلٌ .. ...

(٥) ط فقط : « فيلزمهم » .

(٦) أ فقط : « والبيت الرابط إعادة المبتدأ فيه » بتأخير كلمة : « فيه » .

(٧) لذي الرّمّة . ديوانه ٤٧٩ .
من شواهد المغني ٢ : ١٠٨ ، والأشموني ١ : ١٩٦ .



ففي يبدو ضمير عائد على « إنسان » « المبتدأ » ، وهي معطوفة بالفاء على « يحسر الماء » الخبر .

الخامس : عطف الجملة المذكورة بالواو . وأجازه هشام وحْدَهُ ، نحو : زيد قامت هند وأكرمها . ومنعه الجمهور ، لأنّها إنما تكون للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز : هذان قائم وقاعد ، دون هذا ن يقوم ويقعد .

السادس : شَرْطٌ يَشْتَمِلُ على[1] ضميرٍ مدلول على جوابه بالخبر نحو : « زيد يقوم عمرو إن قام » . أجازه الزجاج . وجزم به ابن هشام في المغني . وهو المختار .

السابع : تكرار المبتدأ بمعناه نحو : زيد جاءني أبو عبدالله ، إذا كان كنيته ، أجازه الأخفش مستدلاً بنحو : « والّذين يُمَسِّكُون بالكتاب وأقاموا الصَّلاَةَ إنّا لا نضيع أَجْرَ المصلحين »[2] .

والجمهور منعوا ذلك ، وقالوا : الرابط العموم . ووافق ابن عصفور الأخفش كما جاء ذلك في الموصول . حكى : « أبو سعيد الذي رويت عن الخُدْرِي »[3] . وتابعه الخضراوي ، وحسّنه ابن جنيّ .

الثامن : وجودُ ضميرٍ عائدٍ على المبتدأ بدلاً من بعض الجملة المُخْبَر بها . أجازه الأخفش أيضاً نحو : « حُسْنُ الجاريةِ أعجبتني هو » ، فـ«أعجبتني» خبر «حُسْن» ، ولا رابط فيها ، فربط بالبدل الذي هو (هو) إذْ[4] (هو) بدل من الضمير المؤنّث المستتر في : « أعجبتني » العائد على الجارية وهو عائد على الحُسن .

* * *

---

(١) أ فقط : « على دليل ضمير مدلول» بزيادة كلمة : « دليل » .

(٢) الأعراف . ١٧ .

ووجه الاستدلال بهذه الآية أن : « الذين » مبتدأ ، وجملة « يمسّكون بالكتاب » صلة « الذين » وجملة : « وأقاموا الصلاة » معطوفة على الصلة .

وجملة : « إنا لا نضيع أجر المصلحين » خبر المبتدأ ، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بمعناه ، فإن المصلحين هم الذين يمسّكون بالكتاب في المعنى . انظر التصريح ١ : ١٦٥ .

(٣) المراد : رويت عنه ، فوضع الاسم الظاهر موضع الضمير . وقد سبق ذكر هذه الحكاية في ص ٣٠١ من الجزء الأول .

(٤) أ : « الذي » موضع « إذ » .

(ص) : وظرف أو مجرور تام،عامله . كونٌ منويّ في الأصح . والتحقيق — وفاقاً لابن كيسان — أنه الخبر ، والعامل في مرفوعه . والمختار — وفاقاً لابن مالك — تقديره اسم فاعل لتعيُّنه [١] بعد « أمّا » . ورجّح ابن الحاجب الفعل . وعليه : هو من قبيل الجملة . وعلى الأول المفرد . وقيل : قسم برأسه مُطْلقاً . وجوّز الكوفية الناقص ، ويتحمّل كمشتق . ومنعه الفراء إن تقدم ويؤكّد ضميره . وعمله يأتي .

(ش) : إذا وقع الظرف، أو الجار والمجرور خبراً فشرطه: أن يكون تامّاً ، نحو : « زيد أمامك » ، و « زيد في الدار » . بخلاف الناقص ، وهو : ما لا يُفْهم بمجرَّدِ ذِكْرِهِ وذِكْرِ مَعْمُوله [٢] — ما يتعلّق به نحو : « زيد بك » ، أو « فيك » ، أو « عنك » ، أي واثق بك ، وراغب فيك ، ومُعْرِضٌ عنك، فلايقع خبراً [٣] ، إذ لا فائدة فيه . ثم هنا مسائل :

الأولى: اختلف في عامل الظرف والمجرور الواقعين خبراً.فالأصحّ أنه: كوْنٌ مقدَّر [٤] . وقيل : المبتدأ . وعليه ابن خَرُوف. ونسبه ابن أبي العافية إلى سيبويه. وأنه عمل فيه النصب لا الرفع ، لأنه ليس الأوّل في المعنى . وَرُدّ بأنه مخالف للمشهور من غير دليل ، وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث . وقيل : بالمخالفة [٥] . وعليه الكوفيون . وإذا [٦] قلت : « زيد أخوك » ، فالأخ هو « زيد » ، أو « زيد [٧] خلفك » ، فالخلف ليس بزيد ، فمخالفته [٨] له عملت النصب .

ورُدّ بأن المخالفة معنىً لا يختصّ بالأسماء دون الأفعال ، فلا يصح أن يكون عامله ، لأن العامل اللفظي شرطه : أن يكون مختصاً ، فالمعنويّ الأضعف أوْلى .

وعلى الأول : يجوز تقدير الكون باسم الفاعل وبالفعل ، فالتقدير في : زيد عندك ، أو في الدار: «زيد كائن»، أو «مستقر»، أو «كان»، أو «استقر».

---

(١) ط : « ليغنيه » بالغين ، تحريف . (٢) سقطت من أ : « وذكر معموله » .
(٣) ط : « فلا معه خبر » تحريف . وفي أ : « ولا يقع خبراً » بالواو .
(٤) أ : « كون مفرد » تحريف . (٥) ط فقط : « المخالفة » بإسقاط الباء .
(٦) أ فقط : « فإذا » بالفاء . (٧) أ فقط : « وزيد » بالواو .
(٨) أ : « فمخالفته أعملت » بإسقاط : « له » وزيادة ألف قبل « عملت » ، تحريف .



واختلف (١) في الأوْلى منهما . فرجّح ابن مالك وغيره تقدير اسم الفاعل ، لأن الأصل في الخبر الإفراد، والتصريح به في قوله :

٣٢١ — * فأنْتَ لدَى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كَائِنُ * (٢)

ولتعيّنه في بعض المواضع ، وهو ما لا يصلح فيه خبراً (٣) الفعل نحو : أمّا عندك فزيد ، وخرَجْتُ فإذا عندك زيد ، لأن « أمّا » و « إذا » الفجائية لا يليهما (٤) فعل .

ورجّح ابن الحاجب تبعاً للزمخشري والفارسِيّ تقدير الفعل ، لأنه الأصل في العمل ، ولِتَعَيُّنِهِ في الصّلة . وأجيب بالفرق ، فإنه في الصّلة ، واقعٌ موقع الجملة [٩٩] وفي الخبر واقع موقع المفرد . ثم إن قدرت اسم الفاعل كان من قبيل الخبر المفرد . وإن قدّرت الفعل كان من قبيل الجملة ، فلا يخرج الخبر عن القسمين . وقيل : هو قِسْمٌ برأسه مطلقاً ، وعليه ابن السّرّاج .

الثانية : ذهب ابن كيسان : إلى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف ، وأن تَسْمِيَةَ الظرف خبراً (٥) مجاز ، وتابعه ابن مالك . هذا هو التحقيق .

وذهب الفارسيّ وابن جنيّ : إلى أن الظرف هو الخبر (٦) حقيقة ، وأن العامل صار نَسْياً مَنْسِيّاً .

وأجمعوا : أن القولين (٧) جاريان في عمله الرفع . هل هو له حقيقة أو للمقدّر ؟ وفي تحمّله الضمير ، هل هو فيه حقيقة أو في المقدّر؟. والأكثرون في المسائل الثلاث على أنّ الحكم للظرف حقيقة .

الثالثة : البصريون على أن الظرف يتحمل ضمير المبتدأ كالمشتقّ سواء تقدم أم تأخر .

---

(١) ط فقط : « فاختلف » بالفاء .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

* لَكَ العزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ وإنْ يَهُنْ *

من شواهد ابن عقيل ١ : ٩٦ ، والمغني ٢ : ٨١ .

(٣) كلمة : « خبراً » سقطت من ط . (٤) ط : « لا يليها » تحريف .

(٥) كلمة : « خبراً » سقطت من أ . (٦) « هو الخبر » سقطت من ط . تحريف .

(٧) ط : « والقولان جاريان » . ب : « وأجمعوا أن جاريان » بإسقاط كلمة : « القولين » . تحريف صوابه في أ .



وقال الفرّاء : لا ضمير فيه إلاّ إذا تأخر ، فإن تقدّم فلا ، وإلاّ جاز أن يؤكّد ، ويعطف عليه ويبدل منه ، كما يفعل ذلك مع التأخير . ومن تأكيده متأخّراً قوله :

٣٢٢ ــ * فإنّ فؤادي عِنْدَكِ ــ الدَّهْــرَ ــ أَجْمَعُ[١] *

وسيأتي عمل الظرف والمجرور في الكتاب الرابع .

* * *

(ص) : ولا يُخْبر بزمان عن عيْن . وقيل : يجوز إن كان فيه معنى الشرط . والمختار ــ وفاقاً لابن مالك ــ إن أفاد . ويخبر عن معنىً . فإن وقع في بعضه قلّ رفعه أو كُلِّهِ ، أو أكثره[٢] ، وهو نكرة كثُرُ . ويجوز نصبه وجرّه بـ«في» خلافاً للكوفيّة فيهما . أو معرفة جاز باتّفاق .

(ش) : والمشهور أن ظرف الزمان لا يجوز الإخبارُ به عن اسم عَيْن فلا يقال : زيد اليومَ ، لعدم الفائدة ، سواء جئت به منصوباً أو مجروراً بـ«في» ، وأنَّ ما ورد من ذلك مؤول على حذف مضاف كقولهم : « اليومَ خمر ، وغداً أمر » ، أي شُرْب خمر ، « والليلةَ الهِلالُ » ، أي طُلُوعه . وأجاز ذلك قوم إذا كان فيه معنى الشرط نحو : الرّطب إذا جاء الحرّ . وأجازه[٣] بعض المتأخرين بشرط الفائدة . وعليه ابن مالك .

وضَبْطُهُ بأن يُشَابه اسمُ العَيْن اسمَ المعنى في حُدوثه وقتاً دون وقت نحو : « اللّيلَةَ الهــلالُ » ، و« الرُّطَبُ شهرَيْ ربيع » ، و «البَلَحُ شهرين » . أو يضاف[٤] إليه اسم معنىً عام نحو : أكُلّ يوم ثوب تلبسه . أو يعمّ ، والزمان خــاصّ نحو : نحن في شهر كذا . أو مسئول[٥] به عن خاصّ نحو : في أيِّ الفصول نحن ؟ .

---

(١) لجميل بن معمر العذري . ديوانه ١١٨ .
وصدره :
* فإنْ يَكُ جُثْمَانِي بأرْض سِواكُمُ *
من شواهد المغني ٢ : ٧٩ ، والخزانة ١ : ١٩٠ والأشموني ١ : ٢٠١ .

(٢) ط فقط : « أو أكثر » بدون ضمير .

(٣) ط فقط : « وأجاز » بإسقاط الضمير.

(٤) ط فقط : « أو مضاف » بالميم .

(٥) في ب : « أو مؤول به » مكان : « أو مسئول به » ، تحريف .



ويجوز الإخبار بظرف الزّمان عن اسم المعنى [١] .ثم إن كان واقعاً في جميعه، وهو معرفة جاز رفعه ونصبه بإجماع نحو : « صِيامُكَ يومَ الخميس » بالوجهين . والنصب هو الأصل والغالب. أو نكرة فأوجب الكوفيون رفعه نحو : ميعادُك يوم [٢] ويومان . « غُدُوُّهَا شَهْرٌ ورَوَاحُها شَهْرٌ [٣] » ، « وَحمْلُهُ وفِصَالُه ثلاثون شَهْراً [٤] » .

وجوّز البصريّون معه النّصب والجرّ بفي . وكذا إن كان واقعاً في أكثره [٥] نحو : « الحَجُّ أَشْهُرٌ » [٦] .

وإن وقع في بعضه فحكى ابن مالك الإجماع على جواز الوجهين في النكرة والمعرفة والنصب أجود . وروى بهما قوله :

٣٢٣ — * زَعم البَوارِحُ أنّ رِحْلَتَنا غَداً [٧] *

* * *

(ص): ورفع مكان متصّرف[٨] عن عَيْنٍ نكرةٍ جائزٌ. وعن الكوفيّة إنْ عطف مثله مختار وإلاّ واجب. ومعرفة مرجوح. والكوفيّة ضَرورة إلا بعد مكان.ويكثر [٩] في مَوْقت متصرّف بعد عيْن قدّر فيه بعد.فإن قصد بأنت مني فرسخين :أنت من أشياعي ماسِرْنَاهُمَا[١٠] تعيّن النصب. ونصب « اليوم » مع (الجُمعَةِ) ونحوها ممّا يتضمن عملاً كـ (اليوم) يومك جائز ، لا غيره : كـ (الأحد) خلافاً للفرّاء وهشام. ولا الشّهور [١١]. ورفع ونصب « ظهرك [١٢] خلفك » ، « ونعلك أسفلك » ، وشبهه .

---

(١) أ : « عن اسم العين » ، تحريف .
(٢) ط فقط : « اليوم » بالتعريف .
(٣) سبأ ١٢ .
(٤) الأحقاف ١٥ .
(٥) ط : « أكثر » بإسقاط الهاء ، تحريف .
(٦) البقرة ١٩٧ .
(٧) للنابغة الذبياني من قصيدة مشهورة : وعجزه :
* وبذاك خبّرنا الغُدَافُ الأسْوَد *
(٨) ط : « منصرف » بالنون ، تحريف .
(٩) ط فقط : « وبكثرة » .
(١٠) ط : « أنت من أشياء غير ما سرناهما » ، تحريف .
(١١) أ : « ولا المشهور » ، تحريف . وانظر الشرح .
(١٢) ط : « ظهرك وخلفك » بالواو العاطفة ، تحريف .



ويلزم نصب غير متصرّف كـ « فوق » . وقيل : إلاّ فيما كان من الجَسَدِ .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : إذا أخبر بظرف مكان متصرّف عن اسم عينْ ، فإن كان الظرف نكرةً نحو : المسلمون جانبٌ والمشركون جانبٌ. ونحن قدّام وأنتم خلف جاز فيه الرّفع والنصب عند البصريين والكوفيين في المشهور عنهم .

وعنهم[1] رواية أن الرفع واجب إلا إن عطف عليه مثله[2] نحو: القوم يمين وشمال، فيجوز فيه النصب عند البصريين والكوفيين [3] .

أو معرفة نحو: زيد خلفك، وداري خلف دارك،فالنصب راجح، والرفع مرجوح. وخصّه الكوفيون بالشعر ، أو بما [4] هو خبر اسم مكان كالمثال الثاني .

الثانية : إذا أخبر بِمَوْقت متصرّف من الظرفين عن اسم [١٠٠] عَيْن يقدّر [5] إضافة: « بُعْد » إليه جاز فيه الرفع والنصب . والموقت المحدود : « كزيد مني فرسخٌ وفرسخاً ، ويومٌ ويوماً أي : بُعْدُ زيد منّي [6] .

واحترز بالمتصرّف عن اللازم للظرفية كَضَحْوَةٍ مُعَيَّناً. فإن قُصِد في نحو: « أنت منّي فرسخين » : أنت من أشياعي [7] ما سرنا فرسخين ، تعيّن النصب على الظّرفية ، والخبر متعلّق منّي أي : « كائن » . بخلاف الرفع فإنه على تقدير: بُعْد مكانك منيّ فرسخان .

الثالثة : إذا قلت : اليوم الجمعة ، جاز رفع « اليوم » ونصبه . وكذلك نحو « الجمعة» مما تضمن عملاً كالسبت ، والعيد ، والفطر ، والأضحى ، والنيّروز ، فإن في الجمعة معنى : الاجتماع ، وفي السبت معنى: القطْع ، وفي العيد معنى : العَوْد ، وفي الفِطْر : معنى الإفطار ، وفي الأضحى: معنى التضّحية ، وفي النّيروز: معنى الاجتماع .

---

(١) « وعنهم » سقطت من ب . (٢) « مثله » سقطت من أ ، ب .

(٣) « عند البصريين والكوفيين » سقطت من أ ، ب .

(٤) أ ، « وإنما هو خبر » ، تحريف . ط : « وما هو خبر » .

(٥) ط : « مقدر » بالميم . (٦) كلمة : « منّي » سقطت من ب ، ط .

(٧) ط : « أنت من أشياء عما » تحريف .



وكذا قولك : اليوم يومك، لأنه على معنى : «شأنُك» و «أمرُك» الذي تُذْكَرُ به.

وأمّا الأحد وما بعده من الأيام ، فلا يجوز فيه إلا الرّفع ، لأن ذلك لا يتضمّن عملاً. والنّصب إنما هو على أنه كائن فيها شيء ، ولا شَيْءَ كائنٌ فيها ، بخلاف ما تقدّم .

وأجاز الفرّاء وهشام: النّصب في ذلك أيضاً بناءً على « الآن» ، أي على معنى : أنّ « الآن » أعم من الأحد ، والاثنين ، فيجعل الأحد والاثنين واقعاً في : «الآن» كما تقول في هذا الوقت : هذا اليوم .

قال أبو حيّان : ومقتضى قواعد البصريين في غير أسماء الأيام من أسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو : أوّلُ السنة المحرّمُ ، والوقت الطّيّب المحرّمُ .

الرابعة : إذا قلت : « ظَهْرَكَ خلفكَ » جاز رفع « الخَلْف » ونصبه ، أمّا الرفع فلأن[1] « الخلف » في المعنى : الظّهر ، وأما النصب فعلى الظرف. وكذا ما أشبه ذلك نحو : « نعلُكَ أسْفلكَ » . قال تعالى: « والركبُ أسْفَلُ منكم [2] » ، قرىء بالوجهين .

فإن كان الظرف المخبر به غير متصرّف تعين النصب نحو : « رأسك فَوْقَكَ » ، و « رجلاك تَحْتَكَ » بالنصب لا غير ، لأن « فوق » ، و « تحت » لا يستعملان إلاّ ظرفاً .

وقيل: يجوز الرفع فيما كان من الجسد كالمثالين المذكورين، بخلاف ما ليس منه نحو: فَوْقَكَ قَلَنْسوتكَ ، وتَحْتَكَ نَعْلكَ .

* * *

(ص) : ومنعوا الإخبار بـ«وحْده» . وأجازه يونس وهشام . وفي جواز تقديمه خُلْفٌ

(ش) : منع الجمهور الإخبار « بوحده » ، لأنه اسم جرى مجرى المصدر فلا يخبر به . وأجازه يونس وهشام . فيقال : « زيد وحَدْهُ » ، إجراءً له مجرى : «عنده» ، وتقديره : زيد موضع التفرُّد. وعلى هذا ، هل يجوز تقديمه فيقال : وَحْدَهُ زيد ، كما يقال : في داره زيد ؟ . قال يونس وهشام : لا . قال أبو حيان : وحجّة يونس وهشام: نصّ العرب على قولهم : « زيد وَحْدَهُ » .

* * *

(١) ط « فلان » بدون همزة . تحريف .

(٢) الأنفال ٤٢ .



(ص) : ويغني عن الخبر مصدرٌ . ومفعولٌ به . وحالٌ . قال الكسائيّ : ووصفٌ مجرور .

(ش) : قد يغني عن الخبر مصدر نحو : زيد[١] سيراً ، أي يسير سيراً . ومفعول به نحو : « إنما العامريُّ عِمامَتَهُ » ، أي مُتَعهِّدٌ عمامَتَهُ . وحال . حكى الأخفش : زيد قائماً ، أي ثبت قائماً . وقرىء : « وَنَحْنُ عُصْبَةً[٢] » بالنصب . قال الكسائي : ووصف مجرور .....[٣]

* * *

(ص) : مسألة : الأصل : تعريف مبتدأ ، وتنكير خبره . فإن اجتمعا فالمعرفة المبتدأ إلاّ في : كم مالك ، وخيرٌ منك زيد . عند سيبويه . وقد يعرّفان : فيخيرّ في المبتدأ. وقيل : الأعم . وقيل : بحسب المخاطب . وقيل : المعلوم عنده . وقيل : الأعرف . وقيل : غير الصّفة .

(ش) : الأصل تعريف المبتدأ ، لأنه المسند إليه ، فحقّه أن يكون معلوماً ، لأن الإسناد إلى المجهول لا يفيد . وتنكير[٤] الخبر ، لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ، والفعل يلزمه التنكير ، فرجّح تنكير الخبر على تعريفه . فإذا اجتمع معرفة ونكرة ، فالمعرفة المبتدأ ، والنكرة الخبر إلا في صورتين استثناءً[٥] ، عند سيبويه :

إحداهما : نحو : « كم مالُكَ » . ، فإن كم مبتدأ ، وهي نكرة ، وما بعدها معرفة ، لأن أكثر ما يقع بعد أسماء[٦] الاستفهام : النكرة[٧] ، والجُمَل ، والظروف .

ويتعيّن إذ ذاك كون اسم الاستفهام مبتدأ نحو : مَنْ قائم ، ومَن قام ، ومَن عندك ، فحكم على « كم » بالابتداء حملاً للأقل[٨] على الأكثر .

---

(١) كلمة : « زيد » سقطت من أ .
(٢) يوسف ٨ .
(٣) بعد قوله : « ووصف مجرور » بياض في أ مشار إليه : بـ « ظ » وفي ب مشار إليه بـ « كذا » ، وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .
(٤) أي : والأصل : تنكير الخبر .
(٥) في ط : «استثناء كذا عندسيبويه » بزيادة : « كذا» .
(٦) كلمة : « أسماء » سقطت من أ .
(٧) كلمة : « النكرة » سقطت من أ .
(٨) ط : « للأول » موضع « للأقل» ، تحريف .



الثانية : أفعل التفضيل نحو : خيرٌ (١) منك زيد . وتوجيهه ما تقدّم في : كم . وغير سيبويه يجعل المعرفة في الصّورتين المبتدأ جرياً على القاعدة . وقال هشام : (٢) يتّجه (٣) عندي جواز الوجهين إعمالاً للدّليلين .

وإذا اجتمع معرفتان ففي المبتدأ أقوال :

أحدها : وعليه الفارسيّ ، وعليه ظاهر قول سيبويه : أنك بالخيار ، فماشئت منهما فاجعله (٤) [١٠١] مبتدأ .

والثاني : أن الأعم هو الخبر نحو : زيد صديقي ، إذا كان له أصدقاء غيره .

والثالث : أنه بحسب المخاطب. فإن عُلِم منه أنّه في علمه أحدُ الأمرين، أو يسأله(٥) عن أحدهما بقوله : مَن القائم ؟ فقيل في جوابه : القائم زيد ، فالمجهول الخبر .

والرابع : أنّ المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ ، والمجهول الخبر (٦) .

والخامس : إن اختلفت رتبتهما في التعريف، فأعرفهما المبتدأ ، وإلا فالسّابق .

والسادس: أنّ الاسممتعيّن للابتداء،والوصف متعيّن للخبر نحو: القائِمُ زيدٌ (٧).

* * *

(ص) : وينكّران بشرط الفائدة . وتحصل غالباً بكونه وصفاً، أو موصوفاً بظاهر أو مقدّر . أو عاملاً . أو دعاءً . أو جواباً . أو واجب الصّدر . أو مصغّراً . أو مَثَلاً أو عطف على سائغ للابتداء . أو عطف عليه بالواو ، وقصد به عموم . أو تعجّب . أو إبهام . أو خرْق للعادة . أو تنويع أو حصر . أو الحقيقـة من حيث هي (٨) . أو تَلا نَفْياً ، أو استفهاماً ، ولو بغير همزة (٩) خلافاً لابن الحاجب. أو لولا . أو واو الحال . أو فاء الجزاء . أو إذا فجاءة . أو بَيْنَما (١٠) . أو بَيْنَا . أو ظرفاً أو مجروراً . قال ابن

---

(١) أ : « غير » مكان : « خير » تحريف .
(٢) ط فقط : « ابن هشام » .
(٣) ط « يتحد » بالحاء والدال ، تحريف.
(٤) ط فقط : « اجعله » بدون فاء ، تحريف .
(٥) ط فقط : « أو سأله » .
(٦) جملة : « والمجهول الخبر » سقطت من ب .
(٧) جملة : « القائم زيد » سقطت من ط .
(٨) كلمة : « هي » سقطت من أ .
(٩) ب : « ولو بغيرهم » ، بوضع : «هم» مكان : « همزة » تحريف .
(١٠) ب : « أو بينهما » ، تحريف .

مالك وابن النّحاس [١] : أو جملة خبراً .

(ش) : يجوز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة . وتحصل غالباً بأحد أمور :

أولها : أن تكون وصفاً كقولهم : «ضعيفٌ عاذ بِقَرْمَلَـةٍ»، أي حيوان ضعيف، التجأ إلى ضعيف . والقرملة: شجرة ضعيفةٌ .

الثاني : أن تكون موصوفة إمّا بظاهر نحو : « وأجَلٌ مُسَمّىً عِنْدَهُ [٢] » ، « ولَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ من مُشْرِكٍ [٣] » . أو مقدّر نحو : « السمّن مَنَوان بدرهم » أي منوان منه . « شرٌّ أهر ذا ناب » ، أي شرٌّ عظيم .

الثالث : أن تكون عاملة إما رفعاً نحو: قائم الزيدان، عند من أجازه، أو نصباً نحو : « أمرٌ بمعروف صدَقةٌ » ، أو جرّاً نحو : غلام امرأة جاءني . وخَمْسُ صلواتٍ كتبهن الله » . « ومِثْلُكَ لا يبخل» ، « وغَيْرُكَ لا يجودُ » .

الرابع : أن تكون دعاءً نحو: «سَلاَمٌ على إلْ يَاسِين [٤] »، «ويلٌ لِلْمُطَفِّفِين [٥] ».

الخامس: أن تكون جواباً نحو: «درهم» في جواب: «ما عندك»؟ أي درهم عندي، فيقدّر الخبر متأخّراً. ولا يجوز تقديره متقدّماً ، لأن الجواب يسلك به سبيل السؤال، والمقدم في السؤال هو المبتدأ .

السادس : أن تكون واجبة التصدير [٦] كالاستفهام نحو : مَنْ عندك ؟ والشرط نحو : مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه .

السابع : ان تكون مصغّرةً [٧] نحو : رجيل جاءني ، لأنه في معنى : رجل صغير [٨]

الثامن : أن تكون مثلاً ، إذ الأمثال لا تغيّر نحو : «ليس عبدٌ بأخٍ لَكَ [٩] » .

---

(١) سبقت ترجمته ١ :٢٨٧ .

(٢) الأنعام ٢ . (٣) البقرة ٢٢١ . (٤) الصافات : ١٣٠ . (٥) المطففين : ١ .

(٦) ط : «أن تكون واجبة التقدير» ، تحريف . (٧) أ : «أن يكون مصغراً» .

(٨) ط فقط : «حقير» بالحاء والقاف .

(٩) انظر : جمهرة الأمثال ٢ : ١٨٥ ، والأشباه والنظائر ٢ : ٥٤. وبعد قوله : «بأخ لك» بياض في أ ، ب .



التاسع : أن يعطف على سائغ الابتداء نحو : زيد ورجلٌ قائمان. «قَوْلٌ مَعْروفٌ، وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ من صَدَقَةٍ [(١)] » .

العاشر : أن يعطف عليه ذلك نحو : طاعةٌ وقول معروف ،أي : «أَمْثَلُ» من غيرهما.

الحادي عشر إلى السابع عشر : أن يقصد به عموم نحو : كُلٌّ يموت . أو تعجّب[(٢)] نحو : عَجَبٌ لزيد. أو إبهام نحو : ما أَحْسَنَ زيداً . أو خَرْقٌ للعادة نحو : شَجَرَةٌ سجدت . وبقرةٌ تكلّمت . أو تنويع .

٣٢٤ – فَيَوْمٌ عَلَيْنَا ويومٌ لَنَا ويومٌ نُسَاءُ ، ويَوْمٌ نُسَرّ [(٣)]

أو حصْر : نحو : « شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب» أي: ما أهر ذا ناب إلاّ شَرٌّ.و«شيء جاء بك» أي ما جاء بك إلا شيء . أو الحقيقة من حيث هي نحو : رَجُلٌ خَيْرٌ من امرأة ، و« تَمْرَةٌ [(٤)] خَيْرٌ من جَرادَة » .

الثامن عشر إلى الخامس والعشرين : أن يسبقه نفي نحو : ما رجلٌ في الدار . أو استفهام نحو « أَإِلَهٌ مَعَ الله [(٥)] » ؟ هل رجل في الدار ؟ .

وقصره ابن الحاجب في شرح (وافيته) [(٦)] على الهمزة المعادلة بأم نحو : أَرَجُلٌ في الدّار أم امرأة ؟. قال ابن هشام في (المغني) : وليس كما قال [(٧)] . أَوْ لولا نحو :

٣٢٥ – * لولا اصْطِبارٌ لأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ [(٨)] *

---

(١) البقرة ٢٦٣ .
(٢) ط فقط : « أو العجب » .
(٣) للنمر بن تولب . من شواهد سيبويه ١ : ٤٤ .
(٤) ب فقط : « ثمرة » بالثاء .
(٥) النمل ٦١ .
(٦) هي منظومة لابن الحاجب شرحها بنفسه ، وقد أشار اليها ابن هشام في المغني ٢ : ٩٣ بقوله :
« وفي شرح منظومة ابن الحاجب له : أنّ الاستفهام المسوّغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم » .
وفي أ : « في الشرح » فقط بإسقاط كلمة : « وافيته » .
(٧) انظر : المغني ٢ : ٩٣ .
(٨) قائله مجهول . وعجزه :
* لمّا استقَلّتْ مَطاياهُنّ لِلظّعَنِ *
من شواهد : أوضح المسالك رقم : ٧٠ ، وابن عقيل ١ : ٩٩ .

أوْ واو الحال نحو :

٣٢٦ — * سَرَيْنا ونَجْمٌ قَدْ أَضاءَ [1] *

وفاء الجزاء كقولهم : « إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في [الرِّباط] [2] » ، وعير القوم سَيِّدهُم . أو إذا الفجائية نحو : خرجت فإذا رجل بالباب. أو بَيْنَا أو بَيْنَما نحو [3] ....

والخبر وهو ظرف أو مجرور ، أو جملة نحو : « ولَدَيْنا مَزِيد [4] » ؟، « لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَاب [5] » ، قَصَدَكَ غلامُهُ رَجُلٌ . وإلحاق الجملة في ذلك بالظرف [6] والمجرور . ذكره ابن مالك . قال أبو حيان : ولا أعلم أحداً وافقه . انتهى .

---

(١) قائله مجهول . وتمامه :

... فمذ بدا مُحيّاكَ أخْفَى ضَوْءُه كُلَّ شارِقِ

من شواهد : ابن عقيل ١ : ٩٩ ، المغني ٢ : ٩٥ ، والأشموني ١ : ٢٠٦ .

(٢) في النسخ الثلاث : « فعير في الرهط » ، والمثل كما ورد في اللسان (عير) : « إن ذهب العَيْرُ فعَيْرٌ في الرِّباط ». والعير : هو الحمار الوحشيّ . ومن معانيه : السيد والملك . وعير القوم سيدهم » .

وفي أ : « وعند القوم » مكان : « وعير القوم » ، تحريف .

(٣) في النسخ الثلاث بياض بعد قوله : « نحو » .... وقد أشير إليه في هامش ط بعبارة : « هكذا في النسخ التي بأيدينا » .ولم أجد في كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي من المسوّغات : « بينا » أو : « بينما » مع أنه زاد في الأشباه مسوّغات لم يزدها في الهمع .

وقد رأيت في (اللسان) ما نصه : «المبرد يقول : إذا كان الاسم الذي يجيء بعد « بينا » اسماً حقيقياً رفعته بالابتداء ، وإن كان اسماً مصدرياً خفضته ، ويكون : « بينا » في هذا الحال بمعنى : «بين» ، قال : فسألت أحمد بن يحيى عنه ولم أعلمه قائله ، فقال : هذا الدرّ .

إلاّ أن من الفصحاء من يرفع الاسم الذي بعد : « بينا » وإن كان مصدرياً ، فيلحقه بالاسم الحقيقيّ ، وأنشد بيتاً للخليل بن أحمد .

بينا غنى بيت وبهجته ذهب الغِنى وتقوّض البيت

وأما « بينما » فالاسم الذي بعده مرفوع . انظر اللسان : (بين) .

(٤) قَ ٣٥ . (٥) الرّعد ٣٨ .

(٦) ب : « وإلحاق الجملة ذلك بالظرف » وفي أ : « وإلحاق الجملة بالظرف » بإسقاط : « في ذلك » .

وقد رافقه عصريُّهُ البهاء بن النحّاس شيخ أبي حيان في تعليقه على (المقرّب) .

* * *

(ص) : مسألة : الأصل تأخير الخبر . ويجب إنْ اتّحدا عُرْفاً ونُكْراً ، ولا بيانَ في الأصح . أو كان طلباً ، أو فعلاً . فلو رفع [١٠٢] البارز ، فالجمهور يقدّم[١] . وثالثها المختار – وفاقاً لوالدي[٢] – إن كان جمعاً ، لا مثنى . أو اقترن بالفاء أو إلاّ ، أو إنّما . قيل : أو الباء الزائدة ، أو المبتدأ لازم الصدر أو دعاء ، أو تِلْوَ إمّا .

* * *

(ش) : الأصل تقديم المبتدأ ، وتأخير الخبر ، لأن المبتدأ محكوم عليه فلا بدّ من تقديمه ليتحقق . ويجوز تأخيره حيث لا مانع نحو : قائمٌ زيد .

ويجب التزام الأصل لأسباب :

أحدها : أن يُوهم التقديم ابتدائية الخبر ، بأن يكونا معرفتين ، أو نكرتين متساويتين ولا قرينة نحو : زيد أخوك ، وأفضل منك أفضل مني . فإن كان قرينة جاز التقديم[٣] نحو : أبو يوسف أبو حنيفة . وقوله :

٣٢٧ – * بَنُونا بَنُو أبنائِنا[٤] *

وقوله :

٣٢٨ – قَبِيلةٌ ألأمُ الأحْياءِ أكْرمُها وأغْدَرُ النّاسِ بالجيرانِ وافِيها[٥]

أي أكرمها ألأمُ الأحياء . ومنهم من أجاز التقديم مطلقاً ، ولم يلتفت إلى إيهام

---

(١) ط : « تقدم » بالتاء. (٢) « وفاقاً لوالدي » سقطت من ب . ط .

(٣) للعلم بخبريّة المتقدّم كما يقول الأشموني ١ : ٢١٠ .

(٤) قطعة من بيت نسب للفرزدق . وهو بتمامه :

بَنُونا بَنُو أبْنائِنا وبَناتُنا بَنُوهُنّ أبْناءُ الرِّجالِ الأباعِدِ

من شواهد : الإنصاف ١ : ٦٦ ، وأوضح المسالك رقم ٧١ ، وابن عقيل ١ : ١٠١ ، والخزانة ١ : ٢١٣ والأشموني ١ : ٢١٠ .

(٥) من قصيدة لحسان بن ثابت يهجو مروان بن منصور . ديوانه ٢٥٩ .

الانعكاس . وقال : الفائدة تحصل للمخاطب سواء قدّم الخبر أم أخّر . وقد أجاز ابن السّيد في قوله :

٣٢٩ - * شَرُّ النِّساء البَحاتِرُ (١) *

أن يكون : « شرّ النساء » مبتدأ ، و « البحاتر » خبره ، وعكسه . ومنهم من منع التقديم مطلقاً ، ولم يفصل بين ما دلّ عليه المَعْنَى وغيره .

الثاني : أن يكون الخبر طلباً نحو : « زيدٌ اضْرِبْهُ » ، وزيدٌ هلاّ ضربته .

الثالث والرابع : أن يكون الخبر فعلاً نحو: زيد قام ، إذ لو قدّم لأوهم الفاعِليّة. فلو رفع البارز فأطلق(٢) الجمهورُ جواز تقديمه مطلقاً(٣) نحو: قاما الزيدان وقاموا الزيدون.

وخصّه والدي -رَحمه الله- بالجمع ، ومنعه في المثنى ، لبقاء الإلباس على السامع ، لسقوط الألف لملاقاة الساكن . ذكر ذلك في حواشيه على ابن المصنف .

ومنع قوم التقديم(٤) مطلقاً حملاً لحالة التثنية والجمع على الإفراد ، لأنه الأصل .

الخامس : أن يقترن الخبر بالفاء نحو : الذي يأتيني فله درهم ، لأن الفاء دخلت لشبهه بالجزاء ، والجزاء (٥) لا يتقدّم على الشرط .

السادس : أن يقترن بإلاّ ، أو إنّما نحو: « وما مُحَمّدٌ إلاّ رَسُولٌ (٦) »، « إنّما أنْتَ نَذِيرٌ (٧) » . وشذّ :

٣٣٠ - * وهَلْ إلاّ عَلَيْكَ الْمُعَوّلُ (٨) *

السابع : أن يكون المبتدأ لازم الصدر كالاستفهام (٩) نحو : أيّهم أفضل ؟ . والشرط

---

(١) قطعة من بيت لكُثَيِّر . تمامه :

عنيت قصيرات الحجال ولم أرد قصار الخطى ....

(٢) كلمة : « فأطلق » سقطت من أ . (٣) كلمة : « مطلقاً » سقطت من ب ، ط .

(٤) ط : « القديم » . تحريف . (٥) أ : « والخبر » تحريف .

(٦) آل عمران ١٤٤ . (٧) هود ١٢ .

(٨) قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

فيا رَبِّ هَلْ إلاّ بكَ النّصْرُ يُرْتَجى عَلَيْهِم وَهَلْ إلاّ عَلَيْكَ المُعوّلُ

نسبه في الدرر ١ : ٧٦ للكميت بن زيد .

وهو من شواهد : سرّ الصناعة ١٥٥ ، وروايته : يُبْتَغى» مكان : « يرتجي » . وأوضح المسالك رقم ٧٢ ، وابن عقيل ١ : ١٠٢ .

(٩) ط : « حال الاستفهام » مكان : « كالاستفهام » ، تحريف .



نحو : مَنْ يَقُم أَقُم معه . والمضاف إلى أحدهما نحو : غلام أيّهم أفضل . وغلام مَنْ يقم أقم معه . وضمير الشأن (١) نحو : هو زيد منطلق . ومدخول لام الابتداء نحو : لَزَيْدٌ قائِمٌ .

الثامن : أن يكون المبتدأ دعاء نحو : « سَلَامٌ عَلَيْكَ (٢) » . وَوَيْلٌ لزيد .

التاسع : أن يكون المبتدأ بعد « أمّا » نحو : أمّا زيدٌ فعالم (٣) ، لأن الفاء لاتلي أمّا .

العاشر : أن يقع الخبر مؤخّراً في مثَل : نحو : « الكِلاب على البَقَرِ (٤) » ، وهذه الصُّورة هي الآتية في قولي : ويُمْنَع إن قدّم مثَلاً كتأخيره (٥) .

وزاد بعضهم أن يقترن الخبر (٦) بالباء (٧) الزائدة، نحو : ما زيد بقائم ، على لغة الإهمال .

[وجوب تقديم الخبر]

(ص) : ويمنع إن قدم مثَلاً كتأخيره (٨) ، أو كان ذا الصدر خلافاً للأخفش ، والمازنيّ . أو « كم » الخبرية . أو مضافاً إلى ذلك . أو إشارة ظرفاً . أو مصحّحاً للابتداء (٩) بنكرة خلافاً للجزُولي . أو دالاً على ما يفهم بالتقديم . ومنه : سواءٌ عليَّ أقمت أم قعدت ؟ على أن مدخول الهمزة مبتدأ . وقيل : عكسه. وقيل : فاعِلٌ مُغْنٍ. وقيل مفعولٌ ، وسواءٌ لا خبر له. أو مسنداً –دون أمّا– إلى أنّ خلافاً للفراء والأخفش،

---

(١) كلمة : « الشأن » سقطت من أ .

(٢) مريم ٤٧ .

(٣) أ : « فقائم » مكان : « فعالم » .

(٤) مثل يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة . يعني : لا ضرر عليك فخلّهم . انظر : مجمع الأمثال ٢ : ١١٧ .

(٥) أ : « لتأخيره » باللام ، تحريف .

(٦) ب : « الجر » بالجيم ، تحريف .

(٧) ب : « بالياء » تحريف .

(٨) أ : « لتأخيره » باللام ، تحريف .

(٩) ط : فقط « أو مصحّحاً الابتداء » بدون لام الجرّ .



أو إلى مقرون [١] بأداة حصر ، أو فاء ، أو ذي ضمير ملابسه . لا إنْ أَمكن [٢] تقديم صاحبه .

ومنع الأخفش : في داره زيدٌ . والكوفية : في داره قيام زيد ، أو عبد زيد . وقائم أو ضربته زيد . وقائم . أو قام أبوه زيـــد . وزيداً أبوه ضرب . أو ضارِبٌ . وأجازهما هشام. والكسائي الأخيرة. وضربته دون (قائم) .

(ش) : يُمْنَع تأخير الخبر . ويجب تقديمه لأسباب :

أحدها : أن يستعمل كذلك في مَثَلٍ ، لأن الأمثال لاتغيّر كقولهم : « في كُلِّ وادٍ بنو سَعْد » .

الثاني : أن يكون واجب التصدير كالاستفهام نحو : أين زيد ؟ . وكيف عمرو ؟ والمضاف إليه نحو : صبح أيٍّ يوم السفر .

الثالث : أن يكون « كم » الخبرية ، أو مضافاً إليها نحو : كم درهمٍ مالُك . وصاحب كم غُلامٍ أنت .

الرابع : أن يكون اسم إشارة ظرفاً نحو : ثَمّ زيد . وهُنا عمرو .

وقرئ : « ثَمّ الله شَهِيدٌ [٣] ». ووجْهُ تقديمه القياسُ على سائر الإشارات ، فإنك تقول : هذا زيد ، ولا تقول : زيد هذا .

الخامس : أن يكون تقديمه مصحّحاً للابتداء بالنّكرة، وهو الظرف والمجرور ، والجملة كما سبق .

السادس : أن يكون دالاً على ما يفهم بالتقديم، ولا يفهم بالتأخير نحو: لِلهِ [٤] درُّك. فلو أخر لم يفهم منه [١٠٣] معنى التعجب الذي يفهم منه التقديم. ومنه [٥] : « سواء عليّ « أقمت أم قعدت » ؟ على أنّ المعنى : سواء على القيامُ ، وعدمه. فمدخول الهمزة مبتدأ، و « سواء » خبره قدّم وجوباً ، لأنه لو تأخر لتوهّم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة .

---

(١) ط فقط : « مقترن » . (٢) ب : « لا أن يكون » ، تحريف . (٣) يونس ٤٦ .
(٤) كلمة : « لله » سقطت من ب . (٥) في ب : « ومعه » مكان : « منه » . تحريف .



وقيل : « سواء » هو المبتدأ ، والجملة خبره . وقيل : هو مبتدأ ، والجملة فاعلٌ مُغْنٍ عن الخبر . والتقدير : استوى عندي أقمت أم قعدت ؟

وقيل : هومبتدأ لا خبر له، والجملة مفعول «بلا أبالي» معيّناً[١] . بـ«سواء»قاله السهيليّ .

السابع : أن يكون الخبر مسنداً – دون أمّا – إلى أنّ المفتوحة المشدّدة ، وصلتها نحو : « وآيةٌ لَهُمْ أنّا حَمَلْنَا [٢] » ، إذْ لو أخر [٣] ، لالتبس [٤] بالمكسورة .

وجوّز الفرّاء والأخفش تأخيره قياساً على المسند إلى « أنْ » المخففة نحو : « وأنْ تَصومُوا خَيْرٌ لَكُمْ [٥] » . فإن ولي « أمّا » جاز التأخير اتفاقاً نحو :

٣٣١ – عِنْدي اصْطِبارٌ،وأمّاأنّني جَزِعٌ يَوْمَ النّوى فِلوَجْدٍ كادَ يَبْرِيني [٦]

الثامن، والتاسع ، والعاشر: أن يكون مسنداً إلى مقرون بأداةِ حِصر لئلا يلتبس نحو: ما في الدّار إلاّ زيد ، وإنّما في الدار زيد . أو إلى مقرون بفاء نحوَ : أمّا في الدار فزيد . أو إلى مشتمل على ضَمِير مُلابسه نحو : في الدار صاحبُها ، إذ لو أخرّ عاد الضمير على متأخّر لفظاً ورتبةً .

[جواز التقديم والتأخير] :

وإذا عُلم ما يجب فيه تأخير الخبر[٧] ، وما يمنع عُلم أنّ ما عداهما يجوز فيه التقديم والتأخير ، سواء كان الخبر رافعاً ضميراً لمبتدأ أو سببيّه [٨] . أو ناصباً ضميره . أو مشتملاً عليه [٩] . أو علىَ ضمير ما أضيف إليه . أو المبتدأ مشتمل على ضمير ملابس الخبر .

فالأول[١٠] : نحو : قائم زيد . والثاني : نحو: قائم أبوه زيدٌ ، أو قام أبوه زيد .

---

(١) ط : « معنياً » . (٢) يس : ٤١ . (٣) ط فقط : « تأخر » .
(٤) ب فقط : « لألبس » . (٥) البقرة ١٨٤ . (٦) قائله مجهول .
من شواهد : المغني ١ : ٢١٤ ، وأوضح المسالك رقم ٧٤ والأشموني ١ : ٢١٣ .
(٧) كلمة : « الخبر » سقطت من ب . (٨) أ : « أو سبيله » . تحريف .
(٩) أ : « أو ناصباً ضميراً مشتملاً عليه » . (١٠) أ : « الأول » بإسقاط الفاء .



والثالث : نحو : ضربته زيد . والرابع : نحو : في داره زيد . والخامس : نحو : في داره قيام زيد، وفي داره عبدُ زيد . السادس : نحو : زيداً أبوه ضرب، وزيداً أبوه ضارب .

ومنع الكوفيون تقديم الخبر في غير الرّابع ، والمفسّر (١) في الأخير إلا هِشَاماً منهم ، فأجاز الأخير بصورتيه . ووافقه الكسائي على جواز الصورة الثانية . وهي : زيداً (٢) أبوه ضارب ، دون : زيداً أبوه ضرب .

وعضَّدَهُ أبو عليّ (٣) بأن الأصل الإخبار بالمفرد، والإخبار بالفعل خلاف الأصل، فكأن المبتدأ بالنسبة إليه أجنبيّ ، فلا يفصل به بين الفعل ومنصوبه بخلاف اسم الفاعل .

وعَضّده (٤) غيره بأن الخبر إذا كان فعلاً، لا يجوز تقديمه، فلا يجوز تقديم معموله (٥) بخلاف اسم الفاعل . وعُورِضَ بأن تقديم معمول الفعل أوْلى لقوّته .

وأجاز الكسائيّ أيضاً: التقديم في الثالث. ومنع الأخفش : التقديم في الرابع على أن « زيد » مرفوع بالمجرور .

وإنما أجازه الكوفيون ولم يجيزوا : قائم زيد . وضربته زيد (٦) ، لأنّ الضمير في قولك : « في داره زيد » غير معتمد عليه (٧) ، ألاَ ترى أن المقصود : في الدار زيد ، وحصل هذا الضمير بالعَرَض (٨) . واحتج البصريّون بالسّماع ، حُكِيَ : « تَمِيميٌّ

---

(١) ط : « والمفرد » مكان : « المفسّر » .

(٢) ب : « زيدُ » بالرفع ، تحريف.

(٣) أ : «على أن الأصل» بحرف الجرّ : «على» تحريف.

(٤) من قوله : « وعضده غيره » إلى قوله : « بخلاف اسم الفاعل» سقط من أ .

(٥) ب فقط : « مفعوله » .

(٦) وقد احتج الكوفيون لعدم الجواز « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ، لأنه يؤدي إلى تقدير ضمير الاسم على ظاهره ألا ترى أنك إذا قلت ، قائم زيد كان في « قائم » ضمير زيد بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع ، فتقول : قائمان الزيدان . وقائمون الزيدون . ولو كان خالياً عن الضمير لكان موحداً في الأحوال كلها . وكذلك إذا قلت : « أبوه قائم زيد » . كانت الهاء في : « أبوه » ضمير زيد ، فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره . ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره » . شرح المفصل ١ : ٩٢ .

(٧) كلمة : « غير » سقطت من أ ، وفي أ : « يعتمد مكان : « معتمد » بالميم . ومعنى قوله : « غير معتمد عليه » أي غير معتدٍّ به ، لأنه جاء عرضاً غير مقصود .

(٨) أ : « بالعوض » بالواو . تحريف .



أنا » و « مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ » .

وذهب ابن الطّراوة إلى جواز : زيد أخوكَ ، دون : قائم زيد ، بناءً على مذهب له غريب خارج عن قانون العربيّة . وقد أشرت إليه في كتاب : (الاقتراح في أصول النحو) . وتركته هنا لسخافته ..

[جواز حذف المبتدأ والخبر] :

(ص) : مسألة: يحذف ما عُلِمَ من مبتدأ أو خبر [١] . وحيث صحّ فيهما، ففي الأوْلى قولان . وفي المحذوف من زيدَ وعمرو قائم .

ثالثها : التخيير . ويقلّ بعد «إذا» .

(ش) : يجوز حذف ما علم من المبتدأ والخبر .

فالأول : يكثر في جواب الاستفهام نحو: «وما أدْراكَ ما هِيَه نَارٌ [٢]» أي هي نار. « قُلْ أفأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ من ذلكم النَّارُ [٣] » أي : هو النارُ .

وبعد فاء الجواب «مَنْ عَمِلَ صالِحاً فَلِنَفْسِهِ[٤] »، أي فَعَمَلُهُ لنفسه. « وإنْ تُخَالِطُوهم فَإخْوَانُكمْ [٥] ».أي فهم إخوانكم . وبَعد القول نحو: « وقَالُوا أسَاطِيرُ الأوَّلِينَ » [٦] ، أي هو .

ويَقِلّ بعد إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا السّبع. ولم يقع في القرآن بعدها إلاّ ثابتاً[٧]. ومنه في غير ذلك : « سُورَةٌ أنْزَلْنَاها [٨] » ، « بَرَاءةٌ من الله [٩] » . أي هذه .

والثاني : نحو : « أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّها [١٠] » ، أي دائم . «وَالمُحْصَنَاتُ مِنَ الّذِين أوتوُا الكِتَابَ [١١] » ، أي حِلٌّ لكم. وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ، وكونه خبراً فأيّهما أولى ؟ قال الواسطي : الأَوْلى كَوْنُ المحذوف المبتدأ ، لأن الخبر

(١) أ ، ط : « مبتدأ وخبر » بالواو العاطفة.
(٢) القارعة ١٠ ، ١١ .
(٣) الحج ٧٢ وفي أ : « قل أنبئكم » تحريف ، وفي ب ط : « قل هل أنبئكم » تحريف كذلك .
(٤) فصّلت ٤٦ .
(٥) البقرة ٢٢٠ .
(٦) الفرقان ٥ .
(٧) ب فقط : « ثباتا » .
(٨) النور ١ ، وفي أ : « صورة » بالصاد ، تحريف .
(٩) التوبة ١ .
(١٠) الرعد ٣٥ .
(١١) المائدة ٥ .

مَحطّ الفائدَة . وقال العَبْدِيّ (١) : الأولى كونه الخبر ، لان التّجوّز في آخر الجملة أسهل . نقل القولين ابن إيّاز (٢) .

ومثال المسألة : «فَصَبْرٌ جَمِيلٌ (٣)» أي : شأني صبر جميل، أو صبرٌ جميلٌ أمثل من غيره .

وإذا جئت بعد مبتدأين بخبر واحد نحو : زيد [١٠٤] وعمرو قائم ، فذهب سيبويه والمازنيّ ، والمبرد (٤) إلى أن المذكور خبر الأول ، وخبر الثاني محذوف . وذهب ابن السّرّاج ، وابن عصفور إلى عكسه . وقال آخرون : أنت مخيّر في تقديم أيهما شئت .

[وجوب حذف المبتدأ] :

(ص) : ويجب في مبتدأ خبره نعت مقطوع لمدح ، أو ذَمّ ، أو ترحّم، أو مصدر بدل من اللفظ بفعله ، أو مخصوص نعم ، أوصريح قَسَم، ونحو : من أنت زيد ؟. ولا سواء، خلافاً للمبرّد والسّيرافيّ . وبعد: لا سيّما إذا رفعت .

(ش) : يجب حذف المبتدأ في مواضع :

أحدها : إذا كانَ مخبراً عنه بنعت مقطوع لمدح نحو : الحمد لله أهْلُ المدح . أو ذمّ نحو : مررت بزيد الفاسقُ . أو ترّحم نحو : مررت ببكر المسكينُ .

وإنما التزم فيه الحذف ، لأنهم لما قطعوا هذه النعوت إلى النصب التزموا إضمار الناصب أمارةً على أنهم قصدوا إنشاء المدح ، والذّمّ ، والتّرحم ، كما فعلوا في النداء ، إذ لو أظهروا لأوهم الإخبار . وأجرى الرفع مجرى النصب .

---

(١) انظر ١ : ٢٨ .

(٢) ط : «ابن إبان» تحريف ، صوابه من أ ، ب .
وابن إياز هو الحسين بن بدر ، العلامة جمال الدين .
من تصانيفه : الإسعاف في الخلاف ـ شرح فصول ابن معط . مات ٦٨١ .

(٣) يوسف ١٨ .

(٤) كلمة : «والمبرد» سقطت من أ ، ب .



أما غير الثلاثة من النّعوت فيجوز فيه الحذف والذّكر نحو: مررت بزيد الخيّاطُ، أي هو الخيّاط.

الثاني: إذا أخبر عنه بمصدر، هو بدل من اللفظ بفعله نحو: سَمْعٌ وطاعَةٌ، أي: أمري سَمْعٌ. والأصل في هذا النصب، لأنه جيء به بدلاً من اللفظ بفعله، فلم يجز إظهار ناصبه، لئلا يكون جمعاً بين البدل والمبدل منه [١]، ثم حمل الرفع على النصب، فالتزم إضمار المبتدأ.

الثالث: إذا أخبر عنه بمخصوص في بابِ نعْم، نَحو: نعْم الرجل زيد أي هو زيد.

الرابع: إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو: في ذِمّتي لأفعلنّ، أي: يميني [٢].

الخامس: قَول العرب: «مَن أنت زيد»، أي مذكوركَ زيد.

السادس: قولهم: «لا سواء». حكاه سيبويه، وتأوله على حذف مبتدأ، أي هذان لا سواء، أو «لا هما سواء». وهو واجب الحذف، لأن المعنى لا يستويان. وأجاز المبرّد والسّيرافي إظهاره.

السابع: قولهم: لا سيما زيدٌ بالرفع أي لا سِيَّ[٣] الذي هو زيد.

[وجوب حذف الخبر]:

(ص): وخبر بعد لولا، ولو ما للامتناع. قال الجمهور: مطلقاً، والمختار وفاقاً للرمّاني، وابن الشّجري، [٤]، والشّلَوْبين، وابن مالك يجب ذكره إن كان خاصًّا، ولا دليل. وعليه[٥]: «لولا قَوْمُكَ حَدِيثو عَهْدٍ». ومعه يجوز. وقيل: الخبر الجواب،

---

(١) كلمة: «منه» سقطت من أ، ب.

(٢) ب فقط: أي يمين.

(٣) ط فقط: «لاسيما الذي هو زيد»، تحريف.

(٤) هو هبة الله بن عليّ بن محمد بن عليّ بن عبدالله، أبو السعادات المعروف بابن الشجريّ.
من مصنفاته: الأمالي ــ ما اتفق لفظه واختلف معناه. شرح اللمع لابن جني ــ التصريف الملوكي. مات ٥٤٢.

(٥) عبارة: «وعليه لولا قومك حديثو عهد» سقطت من ب.



وقيل[1] : تاليها رُفِع بها . وقيل: بمضمر . وقدّره بعض المتقدمين: لو لم يحضر . ومع قَسَمٍ صريح لا غيره في الأصح. وواو «مع». والكوفيّة سدّت عنه. والجمهور إنّ منه: حسبك ينم الناس ، وضربي زيداً قائماً . وأن المقدر إذا ، أو إذْ كان . وقيل : ضربه . وقيل : ثابت ، ونحوه بعد الحال . وقيل : يظهر [2] . وقيل : لا خبر ، والفاعل مُغْنٍ . وقيل : هو « قائماً » . وفيها ضميران . وقيل : لا ، وقيل : سدّت عنه . وقيل : ضربي فاعل مضمر ، ورفع « قائماً » ضرورة .

وجوّزه الأخفش بعد (أفعل) مضافاً إلى « ما » موصولة بكان، أو يكون. وابن مالك مقروناً بواو الحال . ويجري مجرى مَصْدَرٍ مُضَافُه [3] ، وفي مُؤَوّل. ثالثها المختار : إن أضيف إليه . وأجرى ابن عصفور كل ما لا حقيقة له في الوجود . والمختار — وفاقاً لسيبويه : منع وقوع هذه الحال فعلاً . وثالثها مضارعاً مرفوعاً، وتقديمها . وثالثها: [4] إن كانت من ظاهر . ورابعها [5] : إن تعدّى المصدر ، وتوسّطها ، ومعمولها . وثالثها إن لم يفصل . وجوازها جملة بواو لا دونَها . ورابعها : إن عرى من ضمير . ودخول كان على مصدرها وإتباعه . وعِلمي بزيد كان قائماً على زيادتها . لا أمّا ضَرْبُبك [6] فكان حسناً ، صفة للياء والكاف ، والكناية قبلها . وعبد الله وعهدي [7] بزيد قديمين .

(ش) : يجب حذف الخبر في مواضع :

أحدها : إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعيّة، لأنه معلوم بمقتضاها، إذْ هي دالّة على امتناع لوجود ، فالمدلول على امتناعه هو الجواب[8] ، والمدلول على وجوده هو المبتدأ. فإذا قيل : لولا زيد لأكرمت عمراً لم يشك في أن المراد : وجُود زيدٍ مَنَعَ من إكرام عمرو . وجاز الحذف لتعيّن المحذوف ، ووجب لِسدّ الجوّاب وحلوله محله . ثم أطلق

---

(١) ط : « وفعل » مكان: « وقيل » ، تحريف .

(٢) كلمة : « يظهر » سقطت من أ .

(٣) أ : « مصدرُ مضاف ».

(٤) ط : « وتاليها » بالتاء ، تحريف : وانظر الشرح .

(٥) أ : « وثالثها » مكان : « ورابعها » .

(٦) ط : «ضربتكه» تحريف ، وانظر الشرح .

(٧) أ ، ب : « عهدي » بإسقاط واو العطف ، تحريف وقد سقطت كلمة : « بزيد » من أ .

(٨) « فالمدلول على امتناعه هو الجواب » سقطت هذه العبارة من أ .



الجمهور وجوب الحذف . ولحنّوا المعرّي في قوله :

٣٣٢ — * فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُه لَسالا [١] *

وقيّده الرّمّانِيّ وابن الشّجريّ ، والشّلَوْبين ، وتبعهم ابن مالك : بما إذا كان الخبر الكون المطلق ، فلو أريد كونٌ بَعينْهِ [٢] لا دليل عليه لم يجز الحذف ، فضلاً عن أن يجب ، نحو : لولا زيد سَالمَنا ما سَلِم . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « لَوْلا قَوْمُكَ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لأَسَّسْتُ البَيْتَ على قواعِدِ إبراهيم [٣] » .

فإن كان عليه دليل جاز الحذف والإثبات نحو: لولا أنصار زيد حَمَوْه لم يَنْج. [١٠٥] ومنه بيت المعرّي السابق. والجمهور أطلقوا فيه وجوب الحذف بناءً على أنه لا يكون بعدها إلاّ [٤] كوناً مطلقاً .

قال ابن أبي الرّبيع : أجاز قوم : لولا زيد قائم لأكرمتك . ولولا زيد جالس لأَكْرَمْتُكَ[٥] . وهذا لم يثبت بالسماع . والمنقول : لولا جلوس عمرو ، ولولا قيام زيد . انتهى .

قلت : والظاهر أنّ الحديث حرّفته الرّواة بدليل أنّ في بعض رواياته [٦] : لولا حِدْثَانُ قومك . وهذا جارٍ على القاعدة . وقد بينت في كتاب (أصول النحو) من كلام ابن الضّائع وأبي حيان : أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية [٧] ، لأنه مرويّ بالمعنى ، لا بلفظ الرسول . والأحاديث رواها العَجَمُ ، والمولدّون ، لا مَنْ

---

(١) هو لا يحتج بشعره . وقد تمثل به :
المغني ١ :٢١٦ ، وأوضح المسالك رقم ٧٧ ، وابن عقيل ١ : ١٠٦ والأشموني ١ : ٢١٥ .

(٢) ب فقط : « كون مقيد » .

(٣) انظر روايات هذا الحديث في : فتح الباري بشرح البخاري ٤ : ١٨٨ ، ١٨٩ .

(٤) ط : « لا » مكان : « إلاّ » . تحريف .

(٥) ط : « أكرمتك » بإسقاط اللام .

(٦) كلمة : « رواياته » سقطت من أ .

(٧) انظر المبحث السابع عشر من كتاب : « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » لابن مالك حيث دافع عن صحّة هذا الحديث من الوجهة النحويّة .
وانظر قصة الخلاف بين النحويين في الاستشهاد بالحديث في خزانة الأدب ١ : ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ .



يُحْسِن العربيّة ، فأدّوها على قَدْرِ ألسنتهم . و«كلولا» فيما ذكر «لوما» نبّه عليه ابن النّحاس في تعليقه على (المقرّب) .

وذهب قوم الى أنّ الخبر بعد لولا غير مقدر ، وأنه الجواب . وذهب الفراء: إلى أن الواقع بعد « لولا » ليس مبتدأ ، بل مرفوع بها لاستغنائه بها ، كما يرتفع بالفعل الفاعل . وُردّ بأنها لو كانت عاملة لكان الجرّ[1] أولى بها من الرفع ، لاختصاصها بالاسم . وذهب الكسائي : إلى أنه مرفوع بفعل بعدها تقديره : لولا وُجد زيد ، أو نحوه ، لظهوره في قوله :

٣٣٣ _ * فَقُلْت بَلى لولا يُنازِعُني شُغُلي[2] *

وذهب جماعة من المتقدمين : إلى أنه مرفوع بلولا ، لنيابتها مناب فعل[3] تقديره : لو لم يوجد ، أو لو[4] لم يحضر .

الثاني : إذا وقع خبرٌ قسَم صريح نحو : لعمرك ، وأيمن الله ، وأمانة الله . وإنما وجب حذفه ، لكونه معلوماً ، وقد سدّ الجواب مسدّه[5] ، بخلاف غير الصريح ، فلا يجب حذف خبره ، بل يجوز إثباته نحو : عليّ عهد الله لأفعلن ، لأنه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه ، وما تقدم لا يستعمل إلا في القسم .

وقيل : إن أيْمُنَ الله ، ونحوه خبرٌ محذوف المبتدأ . والتقدير : قسمي أيمن الله .

الثالث : إذا وقع بعد واوٍ بمعنى « مع » نحو : كُلُّ رجلٍ وَضَيْعَتُه ، أي : مقترنان ، فالخبر محذوف ، لدلالة الواو وما بعدها على المصْحُوبيّة . وكان الحذف

---

(١) ط : « الخبر » مكان : « الجرّ » تحريف .

(٢) لم يستطع صاحب الدرر نسبته حيث قال في ١ : ٧٧ : «ولم أقف على قائله». وهو لأبي ذؤيب الهذلي. ديوان الهذليين ١٣٤ .

وصدره :

* ألا زَعَمت أسْماءُ أنْ لا أُحِبُّها *

وفي أ : « بان عني » مكان : « ينازعني » ، تحريف . وفي ب : « ثنان عني » تحريف أيضاً .

(٣) أ : « لقيامها مناب » ، تحريف . (٤) سقطت « لو » من ب . ط .

(٥) كلمة : « مسدّه » سقطت من أ ، ب .

واجباً لقيام الواو مقام « مع » . ولو جيء [١] بمع لكان كلاماً تامّاً . هـذا مذهب البصريين .

وذهب الكوفيون : إلى أن الخبر لم يُحذف ، وإنما أغنت عنه الواو كإغناء المرفوع بالوصف عنه ، فهو كلام « تام » ، لا يحتاج الى تقدير . واختارهُ ابن خروف .

فإن لم تكن الواو [٢] صريحةً في المعيّة ، بأن احتملت العطف نحو : زيدٌ وعمرو مقرونان ، جاز الحذف والإثبات .

الرابع : اختلف في قول العرب «حَسْبُكَ يَنَمْ النّاس» ، فقيل الضّمة في (حسبك) ضّمة بناء ، وهو اسم سُمّي به الفعل ، وبُنِيَ على الضّمّ ، لأنه كان معرباً قبل ذلك ، فحمل على : قَبْلُ وبَعْدُ . وعلى هذا أبو عمرو بن العلاء .

والجمهور على أنها ضمّة إعراب . فقيل : هو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه . والتقدير : حَسْبُكَ السُّكُوتُ ينَم الناس .

وقيل : هو مبتدأ لا خبر له ، لأن معناه : اكْتَفِ [٣] . واختاره ابن طاهر [٤] .

الخامس : مسألة : ضربي زيداً قائماً . وضابِطُها : أن يكون المبتدأ مصدراً عامِلاً في مفسّر [٥] صاحِب حالٍ بعده ، لا يصلح أن يكون خبراً عنه . وهذه المسألة طويلَة الذيول ، كثيرة الخلاف ، وقد أفردتّها قديماً بتأليف مستقل .

وأقول : هنا اختلف الناس في إعراب هذا المثال .

فقال قوم : « ضربي » مرتفع على أنه فاعل فعل مضمر ، تقديره : يقع ضربي زيداً قائماً ، أو ثبت ضربي زيداً قائماً . وضعّف بأنه تقدير ما لا دليل على تعيينه ، لأنه كما يجوز تقدير : «ثبت» يجوز تقدير : «قلّ»، أو «عَدِم» ، وما لا يتعيّن تقديره لاسبيل إلى إضماره .

---

(١) ط : « جر » مكان : « جيء » ، تحريف .

(٢) كلمة : « الواو » سقطت من أ .

(٣) ط فقط : « اكفف » بفاءين ، تحريف .

(٤) سبقت ترجمته ١ : ١٨ .

(٥) أ : « في ضمير » مكان : « في مفسّر » .



وقال الجمهور : هو مبتدأ ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله ، وزيداً مفعول به ، وقائماً حال .

ثم اختلفوا ، هل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر أوْلا ؟ .

فقال قوم : لا خبر له ، وأن الفاعل أغنى عن الخبر ، لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في : أقائم الزيدان . والتقدير : ضربت زيداً قائماً ، وضّعف بأنه لو وقع موقع الفعل لصّح الاقتصار عليه مع فاعله كالمشبّه به .

وقال الكسائي ، وهشام ، والفراء ، وابن كيسان : الحال نفسها هي الخبر .

ثم اختلفوا . فقال ألاوّلان : الحال إذا وقعت خبراً للمصدر كان فيهـا ضميران مرفوعان : أحدهما من صاحب الحال ، والآخر من المصدر . وإنما احتيج إلى ذلك ، لأن الحال لا بدّ لها من ضمير يعود على صاحبها ، والخبر لا بدّ فيه من ضمير يعود [(١)] على المبتدأ ، وقد جَمَعت الوضعين فاحتاجت إلى ضميرين ، حتى لو أكّدت كرّر التوكيد نحو : ضربي زيداً قائماً نفسَه نَفْسَه [(٢)] .

وقال الفرّاء : الحال إذا وقعت خبراً للمصدر ، فلا ضمير فيهـا من المصدر لجَرَيَانها على صاحبها في إفراده ، وتثنيته [١٠٦] وجمعه ، وتَعرِّيها [(٣)] من ضمير المصدر للزومها مذهب الشرط ، والشرط بعد المصدر لا يتحمل ضمير المصدر نحو : ضربي زيداً إنْ قام .

وجاز نصب « قائماً » ونحوه على الحال عنده ، وعند الأولين ، وإن كان خـبراً لمّا لم يكن عيْن المبتدأ ، لأن القائم هو « زيد » ، لا « الضرب » . فلما كان خلافه انتصب على الخلاف ، لأنه عندهم يوجب النصب . وقال ابن كيسان : إنما أغنت الحال عـن

(١) مـن قوله : « يعود على المبتدأ » إلى قوله : « قائماً نفسه نفسه » سقط من أ .

(٢) ط : « نفسه » بدون تكرار ، تحريف .

(٣) أ : «وتعريفها» بالفاء ، تحريف . وفي ب ، ط : «وتعربها» بالباء الموحّدة ولا معنى لهما ، والصواب : « وتعريها » بالياء كما يدل عليه الأسلوب .



الخبر لشبهها بالظرف ، فكأنه قيل : ضربي زيداً في حال قيامه [١] .

وضعفّ قول الكسائي وهشام بأن العامل الواحد لا يعمل رفعاً في ظاهرين ، فكذا لا يعمله في ضميرين ، وبأن الحال لو ثنّي نحو : ضربي أخَوَيْكَ قائمين لم يمكن أن يكون فيه ضميران ،لأنه لو كان[٢] لكان أحدهما مثنىً من حيث عَوْده على صاحب الحال المثنى ، والآخر مفرداً [٣] لعوده على المبتدأ المفرد . وتثنية اسم الفاعل[٤] ، وإفراده إنما هو بحسب ما يرفع من الضمير فكان يلزم أن يكون اسم الفاعل مفرداً مثنـًّى في حال واحد ، وهو باطل .

وقول الفـَرّاء بأنّ الشرط بمفرده لا يصلح للخبرّية ، لأنه لا يفيـد ، بل مع [٥] الجواب ، فهو محذوف ، والضمير محذوف معه .

وقول ابن كيسان : بأنه لو جاز ما قدّره لجاز مع الجُثّة[٦] أن يقول: زيد قائماً ، لأنه بمعنى : زيد في حال قيام ، وهو ممنوع إجماعاً [٧] .

وقال الجمهور : بتقدير الخبر . ثم اختلفوا : هل يجوز إظهاره . فقيل : نعـم. والجمهور على المنع . ثم اختلفوا في كيفيته ومكانه ، فحكى البَطْلَيَوْسِيّ[٨] وابـن عَمْرون [٩] عن الكوفيين : أنهم قدروه : « ثابت » أو « موجود » بعد « قائماً » .

وضعّف بأنه تقدير ما لا دليل في اللفظ عليه [١٠] ، فإنه كما يجوز تقدير : « ثابت » يجوز تقدير [١١] : « منفيّ » أو « معدوم » .

وقال البصريون : تقدّر قبل « قائماً » . ثم اختلفوا في كيفيّته . فقال الأخفش :

---

(١) ط فقط : « في حال قيام » بإسقاط الضمير العائد تحريف .

(٢) أ : « لو كان لكان أحدهما » بزيادة : « لكان » . ط : « لو كان الحال أحدهما مثنى » بزيادة : « الحال » تحريف .

(٣) أ : « مفرد » بالرفع ، تحريف .

(٤) ط : « وتثنيته أي الفاعل » مكان : « وتثنية اسم الفاعل » تحريف .

(٥) أفقط : « موقع » مكان : « بل مع » .

(٦) « مع الجثة » سقطت من أ ، ب .

(٧) المنع يشمل القولين ، قول الفراء ، وقول ابن كيسان .

(٨) سبقت ترجمته ١ :٣١٧ .

(٩) هو محمد بن محمد بن أبي عليّ بن أبي سعيد بن عمرون . له : شرح المفصل ، مات ٦٤٩ .

(١٠) أ ، ب : « ما لا دليل عليه في اللفظ » بتقديم كلمة : « عليه » .

(١١) جملة : « يجوز تقدير » سقطت من ط .



تقديره : ضربي زيداً ضَرْبهُ قائماً . واختاره ابن مالك ، لما فيه من قلّة الحذف .

وضعّف بأنه لم يقدّر زيادةً على ما أفاده الأول . وقال الجمهور : تقديره [١] : «إذْ[٢] كان قائماً» ، إن[٣] أردت الماضي ، و«إذا كان قائماً» ، إن أردت المستقبل ، فحذف « كان » ، وفاعلها . ثم الظرف . وجه[٤] تقدير الظرف دون غيره بأن الحذف توسّعٌ ، والظّرف أليق به . والزمان دون المكان ، لأن المبتدأ هنا حدث ، والزمان أجدر به .

وإذْ وإذَا دون غيرهما لاستغراق [٥] إذْ للماضي ، وإذا للمستقبل .

وتقدير كان التامة دون غيرها من الأفعال لاحتياج الظرف والحال إلى عامل ، ودلالتها على الكون المطلق الذي يدلّ الكلام عليه .

ولم يعتقد في : (قائماً) أنه خبر كان المقدرة للزومه التنكير ، وفاعلها ضمير يعود إلى [٦] زيد .

وجوّز الزّمخشريّ عوده إلى فاعل المصدر ، وهو الياء .

إذا عرفت ذلك فهنا مسائل :

الأولى : لا يجوز رفع الحال المذكورة اختياراً بأن يقال : ضربي زيداً قائم ، إلا إن اضطرّ إلى ذلك ، فيرفع لا على أنه خبر « ضربي » ، بل خبر مبتدأ محذوف . والتقدير : ضربي [٧] زيداً وهو قائم ، والجملة حال سدّت مسدّ الخبر . وسواء في ذلك المصدر الصريح كالمثال المذكور وغيره .

وجوز الأخفش الرفع [٨] بعد أفعل مضافاً إلى « ما » موصولة بكان أو يكون نحو : أخطب ما كان ، أو مايكون [٩] الأمير قائم ، برفعه خبراً عن « أخطب » .

ووافقه ابن مالك ، وقال : فيه مجازان : أحدهما : إضافة « أخطب » مع أنه مين

(١) كلمة : « تقديره » سقطت من أ .
(٢) أ ، ط : « إذا كان » . والصواب : إذ كان بسكون الذّال .
(٣) « إنْ » سقطت من ب .
(٤) ب فقط : « وجهه » .
(٥) ط : « للاستغراق » ، تحريف .
(٦) أ فقط : « على » مكان : « إلى » .
(٧) ط : « ضربي زيد » برفع : « زيد » . تحريف .
(٨) ط : « وجوز الأخفش أن الرفع » بزيادة : « أن » .
(٩) من النسخ الثلاث : « او يكون » باسقاط . « ما » .



صفات الأعيان إلى « ما يكون » وهو تأويل الكون .

والثاني : الإخبار بقائم – مع أنه في الأصل من صفات الأعيان –عن « أخطب ما يكون » مع أنه من المعاني [١] ، لأن [٢] أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه. والحامل على ذلك قصد المبالغة ، وقد فتح بابها بأول الجملة فعضدّت بآخرها مرفوعاً .

وقال ابن النّحاس : وجّه ابن الدّهان [٣] رفع الأخفش «قائماً» بأن جعل «أخطب[٤]» مضافاً إلى « أحوال » محذوفة. تقديره : أخطب أحوالِ كون الأمير قائمٌ.

الثانية : أصل المسألة أن يكون المبتدأ مصدراً كما تقدّم . ومثله أن يكون مضافاً إلى مصدرٍ إضافة بَعْضٍ لِكُلّ ، أو كُلّ لجميع[٥] ، نحو : أكثرُ شُرْبِي السّويق ملتوتاً ، وكلّ شُربي السّويق ملتوتاً ، ومعظم كلامي معلّماً .

وهل يجري ذلك في المصدر المؤوّل نحو : أن ضربت زيداً قائماً ، أو أن تضرب زيداً قائماً ؟ الجمهور : لا ، والكوفيون : نعم .

والثالث : المنع إن لم يضف إليه كالمثالين المذكورين[٦] . والجواز إن أضيف إليه : كأخطب ما يكون الأمير قائماً . وهذا هو الصحيح .

وبالغ ابن عصفور فأجرى كلّ ما لا حقيقة له في الوجود مجرى المصدر في ذلك .

الثالثة : في جواز وقوع هذه الحال فعلاً أقوال :

أحدها : وعليه سيبويه والفراء المنع . والثاني : الجواز . وعليه الأخفش والكسائيّ وهشام وابن مالك للسماع . قال : [١٠٧]

---

(١) أ : « في الثاني » مكان : « من المعاني » ، تحريف . ط : « في المعاني » بوضع « في » موضع « من » .

(٢) أ : « كون » مكان : « لأن » .

(٣) هو الحسن بن محمد بن عليّ بن رجاء ، أبو محمد اللغويّ المعروف بابن الدّهان . أخذ العربيّة عن الرّبعي ، ويوسف السّيرافي ، والرمّانيّ مات ٤٤٧ .

(٤) كلمة : « أخطب » سقطت من أ .

(٥) ب ، ط : « للجميع » بلامين .

(٦) كلمة : « المذكورين » سقطت من أ ، ب .



٣٣٤ – ورَأْيُ عَيْنَيَّ الفَتَى أباكـا   يُعْطِي الجَزِيل ، فعَلَيْكَ ذاكا[١]

وقال :

٣٣٥ – عَهْدِي بها في الحيّ قد سُرْبِلَتْ   بَيْضاءَ مثْلَ المُهْرَةِ الضّامرِ[٢]

والثالث : المنع في المضارع المرفوع ، لأن النصب الذي في لفظ المفرد عوض عن التصريح بالشّرط ، والمضارع المرفوع ليس في لفظه[٣] ما يكتنف[٤] مذهب الشرط. وعُزِي للفراء .

الرابعة : في جواز تقديم هذه الحال على المصدر أقوال :

أحدها : الجواز . وعليه البصريون ، سواء تعدّى المصدر أم[٥] كان لازماً نحو : قائماً[٦] ضربي زيداً ، أو ملتوتاً[٧] شُرْبي السَّويق .

والثاني : المنع ، وعليه الفرّاء سواء كانت من ظاهر نحو : مسرعاً قيامُ زيد ، أم مُضْمَرٍ[٨] ، نحو[٩] : مسرعاً قيامُك .

والثالث : الجواز ، إذا كانت من مضمرٍ ، والمنع إذا كانت من ظاهر .وعليه الكسائيّ وهشام.

والرابع : المنع إن كان المصدر متعدّياً . والجواز إن[١٠] كان لازِماً .

وفي توسّطها بين المصدر ومفعوله نحو : شُرْبُكَ ملتوتاً السويق قولان : أحدهما : المنع ، وعليه الكسائي ، وهشام ، والفراء .

---

(١) لرؤبة بن العجاج ، ملحق ديوانه : ١٨١ .
وروايته : « إياك » بالياء ، ورواية سيبويه ١ : ٩٨ : « أخاكا » مكان : « أباكا » وفي الأشموني ١ : ٢٢٠ « أباكا » بالباء .

(٢) للأعشى . ديوانه ٩٤ ، وروايته : « هيفاء » مكان : « بيضاء » .
من شواهد الإنصاف ٢ : ٧٧٨ . وفي ط : « الطائرة » مكان : «الضامر» ،تحريف ، وتتفق النسخة أ مع الديوان .

(٣) أ : « من » مكان : « في » .

(٤) أ « ما يكسبه » ، .

(٥) أ فقط : « أو » مكان : « أم » .

(٦) سقطت كلمة : « قائماً » من أ .

(٧) ب : « وملتوتاً » بالواو .

(٨) ط : « أم مضمراً » بالنصب ، تحريف .

(٩) في ط كلمة : « نحو » ساقطة .

(١٠) ب ، ط : « إذا » مكان : « إن » .

قال أبو حيان : وحكي الجواز عن البصريين ، ولعلّه لا يصحّ ، فإنه مشكل ، لأنّ فيه الفصل بين المصدر ومعموله ، بخلاف تقدّمها [(١)] ، فليس فيه ذلك .

وفي توسّط معمولها بينها وبين المصدر ومعموله نحو : ضربي زيداً فرساً راكباً . قولان :

أحدهما : الجواز ، وعليه البصريون والكسائيّ، لعدم الفصل بين المصدر ومعموله .

والثاني : المنع ، وعليه الفراء ، لأن راكباً لم يُرَدّ [(٢)] إلى الاستقبال ، فلا يقدّم معموله عليه .

الخامسة : في جواز وقوع هذه الحال جملة اسميّة أقوال :

أحدها : المنع سواء كانت بواو أو بدونها [(٣)] ، وعليه سيبويه .

والثاني : الجواز مطلقاً ، وعليه الكسائي ، واختاره ابن مالك لورود السماع به في قوله :

٣٣٦ ـ خَيْرُ اقترابي من المَوْلَى حَلِيفَ رِضاً
وشرُّ بُعْدِيَ عنـه ، وهـو غَضْبانُ [(٤)]

والثالث : الجواز بـ « واو » لا دونها . وعليه الفرّاء اقتصاراً على مورد السماع .

السادسة : في جواز دخول كان الناقصة على هذا المصدر قولان :

أحدهما : نعم. وعليه السّيرافي ، وابن السّرّاج، نحو كان ضربي زيداً قائماً .

والثاني : لا ، وعليه ابن عصفور ، لأن تعويض الحال من الخبر [(٥)] إنما يكون بعد حذفه ، وحذف خبر كان قبيحٌ [(٦)] .

---

(١) ط فقط : « تقديمها » . (٢) ط فقط : « لم يؤد » مكان : « لم يرد » .

(٣) ط : « أو دونها » ب : « وبدونها » .

(٤) قائله مجهول.

من شواهد الأشموني ١ : ٢١٩ . وفي أ : « بعدى منه » بوضع « منه » مكان : « عنه » .

(٥) أ : « لا لغرض الحال بين الخبر » ، تحريف . (٦) ط : « يصح » مكان : « قبيح » ، تحريف .

السابعة : في جواز إتباع المصدر المذكور ، بأن يقال : ضربي زيداً الشّديد قائماً قولان :

أحدهما : الجواز قياساً . وعليه الكسائيّ وابن مالك . والثاني : المنع ، لأن الموضع موضع اختصار ، ولم يَرِدْ به سماع .

الثامنة : في جواز نحو : علمي بزيد كان قائماً قولان :

أحدهما : لا [(١)] ، وعليه أبو عليّ ، لأن اسم كان حينئذ [(٢)] ضمير : « عِلْمي » ، و«عِلْمي» خبر كان من حيث المعنى ، والقائم ليس نفس العِلْم ، ولا مُنَزّلاً منزلته ، ولأن الحال حينئذ من الضمير ، وضمير المصدر لا يعمل .

والثاني : نعم ، على أنّ كان زائدة .

التاسعة : إذا كنَّيت عن المصدر الذي سدّت الحال مسدّ خبره قبل ذكر الحال ، نحو : ضربي زيداً هو قائماً فقولان :

أحدهما : الجواز . وعليه البصريون . وهو مبتدأ ، « وقائماً » سدّ مسدّ خبره . والثاني المنع ، وعليه الفرّاء .

العاشرة : أجازوا أمّا ضَرْبيكَ فكان حَسَناً ، على أن « حَسَناً» صفة للضّرب . ومنعها الفراء على أنه صفة للياء والكاف .

الحادية عشرة [(٣)] : أجاز الكسائيّ وهشام: عبد الله وعهدي[(٤)] بزيد قديمين، على، تقدير : العهد لعبد الله ، وزيد قديمين ، فقدّم: «عبد الله» ، ورفع بما بعده وثنّى: «قديمين» لأنه لعبد الله وزيد ، وكان [(٥)] خبراً للعهد ، كما يكون الحال خبراً لمصدر .

ومنع ذلك الفراء . وقال أبو حيان : وقياس البصريين يقتضي المنع .

* * *

(١) « لا » سقطت من أ . (٢) كلمة : « حينئذ » سقطت من أ .

(٣) ب فقط : « الحادي عشر » .

(٤) ط فقط : « عبدالله عهدي بزيد قديمين » بإسقاط الواو .

(٥) أ فقط : « وكان » بدون ألف التثنية .



(ص) : وإن ولي معطوفاً بواو على مبتدأ فِعلٌ لأحدهما واقعٌ على الآخر جاز . وقد يغني مضاف (١) إليه المبتدأ عن(٢) معطوف، فيطابقهما الخبر . ويمنع تقديمه خلافاً لمن منعهما .

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : اختلف : هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ ، ومعطوف عليه بواو ، وبعده فعل لأحدهما واقع على الآخر نحو : « عبد الله والريح يباريها» ؟ فقيل: لا ،لأن: « يباريها» خبر عن أحدهما ، فيلزم بقاء الآخر بلا خبر . وقيل : نعم ، واختاره ابن الأنباريّ ، وابن مالك . واستدلاّ على صحّته بقول الشاعر : [١٠٨]

٣٣٧ — واعلم بأنّكَ والمنيّـة شارِبٌ بِعُقَارِها(٣)

ثم اختلف في توجيه ذلك ، فوجّهَهُ (٤) مَنْ أجازه من البصريين : على أن الخبر محذوف ، والتقدير : عبد الله والريح يجريان يباريها ، و « يباريها » في موضع نصب على الحال ، واستغني بها عن الخبر ، لدلالتها عليه . ووجّهَهُ (٥) من أجازه من الكوفيين : على أن المعنى : « يتباريان » ، ولم يقدّروا محذوفاً ، إذ من باراك فقد بَارَيْتَهُ ، ولو كان العطف بالفاء ، أو بثُمّ ،لم تصح المسألة إجماعاً . ولو حذف العاطف صحّت المسألة إجماعاً .

الثانية : هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ مضاف ، ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف وللمضاف(٦) إليه من غير عطف كقولهم : « راكِبُ النّاقة طليحان » ؟ قولان : أحدهما : لا . وعليه أكثر البصريين . والثاني : نعم . وعليه الكسائي ، وهشام . وجزم به ابن مالك على أن التقدير : راكِبُ الناقة والناقة طليحان ، فحذف المعطوف ، لوضوح المعنى .

وجوّز بعضهم : أن يكون على حذف (٧) مضاف ، أي راكب الناقة أحد طليحين.

(١) ط : « مضافه » بالهاء ، تحريف .
(٢) ط فقط : « من » مكان : « عن » ، تحريف .
(٣) انظر الدرر ١ : ٧٨ ، وقصة الاستدلال بهذا الشاهد .
(٤) أ فقط : « فوجه » .
(٥) أ فقط : « ووجه » .
(٦) ب ، ط : « والمضاف » باسقاط لام الجرّ .
(٧) كلمة : « حذف » سقطت من



ومثله : غلام زيد ضربتهما .

وعلى هذا لا يجوز تقديم الخبر بأن يقال : الطليحان راكب الناقة إذ لم يقم دليل سابق على تثنية الخبر والمرفوع[(١)] المُخْبَرُ عنه واحدٌ .

[تَعَدُّد الخبر]

(ص) : ويتعدّد الخبر بعطف وغيره . وثالثها : إن لم يختلفا بالإفراد والجملة . ورابعها : إن اتّحدا معنىً : كـ « حلوٌ حامض » والأصح في نحوه المرفوع[(٢)] منع العطف والتقدّم[(٣)] . وثالثها : تقدّم أحدهما. وعلى منع التعدد الأسبق أولى، والباقي صفة . وقيل : خبرٌ مقدّر .

(ش) : اختلف في جواز تعدّد الخبر لمبتدأ واحد على أقوال :

أحدها : وهو الأصحّ ، وعليه الجمهور الجواز كما في النعوت[(٤)] ، سواء اقترن بعاطفٍ أم لا ؟ فالأول كقولك : زيد فقيه وشاعرٌ وكاتب[(٥)] .

والثاني : كقوله تعالى : « وهو الغَفورُ الودُودُ ، ذُو العرْشِ المَجِيدُ ، فعّال لِما يُرِيد[(٦)] » . وقول الشاعر :

٣٣٨ ـ مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فهذا بَتِّي مُقَيِّظٌ ، مُصَيِّفٌ، مُشَتِّي[(٧)]

والقول الثاني : المنع ، واختاره ابن عصفور ، وكثير من المغاربة . وعلى هذا فما ورد من ذلك جُعِل فيه[(٨)] الأول خبراً ، والباقي صفة للخبر . ومنهم مَنْ يجعله خبَرَ مبتدأٍ مقدّر .

والقول الثالث : الجواز إن اتّحدا في الإفراد ، والجملة. فالأول:[(٩)] كما تقدّم .

---

(١) كلمة : « والمرفوع » سقطت من ط .
(٢) كلمة : « المرفوع » سقطت من أ ، ب .
(٣) أ فقط : « والتقديم » .
(٤) ب : « المنعوت » ، تحريف.
(٥) أ فقط : « وكاتب وشاعر » .
(٦) البروج ١٤ ، ١٥ ، ١٦.
(٧) من شواهد سيبويه ١ : ٢٥٨ ، ابن عقيل ١ : ١٠٩، شرح المفصل ١ : ٩٩ .
(٨) أ : « اجعل فيه » مكان : « جعل فيه » وسقطت كلمة : « فيه » من ط .
(٩) ط فقط : « فالأولى» .



والثاني: نحو : زيد أبوه قائم أخوه خارج. والمنع ، إن كان أحدهما مفرداً، والآخر جملة.

والرابع : [١] قصر الجواز على ما كان المعنى منهما [٢] واحداً نحو: الرُّمّان حُلْوٌ حامض ، أي : مُزٌّ ، وزيد أَعْسَرُ أَيْسَرُ ، أي : أضبط [٣] . وهو الذي يعمل بكلتا يديه . وهذا النوع يتعيّن [٤] فيه ترك العطف ، لأن مجموع الخبرين فيه بمنزلة واحد .

وجوّز أبو عليّ : استعماله بالعطف كغيره من الأخبار المتعدّدة [٥] . فيقال: هذا حلوٌ وحامضٌ .

قال صاحب (البديع) : ولا يجوز الفصل بين هذين الخبرين ، ولا تقديمهما على المبتدأ عند الأكثرين ، [٦] ولا تقديم أحدهما وتأخير الآخر . وأجازه بعضهم . انتهى .

ومن ذلك يتحصّل في التقديم ثلاثة أقوال ، كما حكيتها في المتن .

تعدد مبتدآت متوالية

(ص) : وتتوالى مبتدآت ، فيخبر عن أحدها ، ويجعل مع خبره خبر متلوّه ، وهكذا . ويضاف غير [٧] الأول إلى ضمير متلوّه [٨] ، أو يجاء آخراً بالروابط عكساً . والمختار خلافاً للنحاة منعه في الموصولات .

(ش) : إذا تعدّدت مبتدآت متوالية ، فلك في الإخبار عنها طريقان :

أحدهما : أن تجعل الرّوابط في المبتدآت ، فيخبر عن آخرها ، وتجعله [٩] مع خبره خبراً لما قبله ، وهكذا [١٠] إلى أن تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده .

---

(١) أ : « والتوابع » مكان : « والرابع » ، تحريف. (٢) ط : « منها » ، تحريف .

(٣) أضبط أي في العمل ، لكونه يعمل بكلتا يديه ، وكان عمر بن الخطاب كذلك ، ولا يقال : أعسر أيسر . انظر : الصبّان ١ : ٢٢٢ .

(٤) كلمة : « يتعين » سقطت من أ .

(٥) ط : « المفردة » مكان : « المتعدّدة » تحريف . (٦) أ فقط : « عند الأكثر » .

(٧) ب « عن » مكان : « غير » تحريف . (٨) ط : « نقلوه » مكان : « متلوّه » تحريف .

(٩) أ فقط : « ويجعل » بالياء . (١٠) ط : « وهذا » تحريف .



ويضاف غير الأول إلى ضمير متلوّه . مثاله : زيد عمّه خـاله أخوه أبوه قائم . والمعنى : أبو أخي خال عمّ زيد قائم.

والآخر : أن تجعل الروابط في الأخبار ، فيؤتى بعد خبر الأخير بهاء آخِراً لأوّل ، وتالٍ لمتلوّه (١) . مثاله: زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها (٢) بإذنه. والمعنى : الزيدون ضاربو الأخوين عند هند بإذن زيد . قال أبو حيّان : وهذا المثال ونحوه ممـا وضعه النّحويون للاختبار والتمرين ، ولا يوجد مثله في كلام العرب البتة .

قال : ومثله: من الموصول: الذي التي اللّتان أبوها أبوهما أختها [١٠٩] أخوك أخته زيد(٣). وقال ابن الخبّاز: العرب لا تدخل موصولاً على موصول وإنما ذلك من وضع النّحويين ، وهي مشكلة جداً . انتهى . ولهذا اخترت عدم جرَيان ذلك فيه .

[جواز دخول الفاء على الخبر]

(ص) : مسألة : تدخل الفاء في الخبر جوازاً بعد مبتدأ، تضمّن (٤) شرطاً كـ«أل»(٥) موصولة بمستقبل عـام، خلافاً لسيبويه . أو غيرها موصولاً بظرف . أو فعل يقبـل الشّرطيّة، خلافاً لمن أطلق، أو جوّز الماضي. أو المصدر بشرط. أو الاسمية. أو منع إن أكّد، أو وصف. أو نكرة عامّة موصوفة بذلك. وخصه ابن الحاجّ بـ« كلّ » وشرط فَقْد(٦). نفي. أو استفهام(٧). أو مضاف إليها، مشعر بِمُجازَاةٍ . أو موصوف بالموصول على الأصح. أو مضاف (٨) إليه . وقلّ في خبر كُلّ مضافة إلى غير ذلك . وجوّزه الأخفش في

(١) ط : « لمتلو » بإسقاط الضمير العائد ، تحريف . وكذلك في ط : « بها آخر لاول » . تحريف .

(٢) أ فقط : « عبدها » بالباء ، تحريف ، وانظر العبارة التي بعدها في الشرح .

(٣) العبارة في ب : « الذي التي اللذان التي أبوها أختها أخواك أخته زيد » .
وفي أ : « الذي والتي اللذان التي أبوها أبوهما أختها أخوك أخته زيد » .

(٤) في ط : « مضمر » مكان : « تضمن » ، تحريف .
وفي ب : « الضمير » مكان : « تضمين » تحريف أيضاً .

(٥) ط : « بحال » مكان « كأل » تحريف .

(٦) كلمة : « فقد » سقطت من ط ، تحريف .

(٧) هكذا في النسخ الثلاث ولعلها : « أو استقبال » وانظر الشرح .

(٧) ط : « أو مضافاً » بالنصّب ، تحريف .



كل خبر ، والفراء إن تضمّن طلباً .

(ش) : لما كان الخبر مرتبطاً بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليـــه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما ، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك ، فكان الأصل ألاّ تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ ، لكنه لما لُحِظَ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء [1] فيه دخلت ، وهو الشرط ، والجزاء .

والمعنى الملاحظ [2] أن يقصد أن الخبر مستحق بالصّلة ، أو الصفة ، وأن يقصد به العموم .

ودخولها على ضربين [3] : واجب ، وهو بعد أما — كما سيأتي في أواخر الكتاب الثالث . وجائز ، وذلك في صور :

إحداها [4] : أن يكون المبتدأ [5] أل الموصولة بمستقبل عام نحو : « الزّانيةُ والزّاني فَاجْلِدُوا [6] » ، « والسّارِقُ والسّارِقَةُ فَاقْطَعُوا [7] » . وهذا ما جزم به ابن مالك . ونقل عن الكوفيين ، والمبرد ، والزّجّاج .

وذهب سيبويه وجمهور البصريين : إلى منع دخول الفاء في هذه الصورة ، وخرّجوا الآيتين ونحوهما على حذف الخبر ، أي : فيما [8] يتلى عليكم الزانية ، أي حكم ذلك .

الثانية : ان يكون المبتدأ غير أل من الموصولات ، وصلته ظرف ، أو مجرور ، أو جملة تصلح للشرطية، وهي الفعليّة غير الماضيّة، وغير المصدّرة بأداة شرط ، أو حرف استقبال ، كالسين ، وسوف . ولن . أو بقـــد [9] . أو ما النافية . مثال الظرف قوله :

٣٣٩ — ما لَدَى الحازِمِ اللّبيبِ مُعَاراً فمصونٌ ، ومَالَهُ قَــدْ يَضِيعُ [10]

(١) أ فقط : « معنى ما يدخل عليه الفاء دخلت » بزيادة « عليه » وإسقاط : « فيه » .

(٢) ب فقط : « والمعنى الملاحظة » تحريف .

(٣) أ فقط : « ودخولها يكون على ضربين » بزيادة « يكون » .

(٤) ط فقط : « أحدها » .

(٥) كلمة : « المبتدأ » سقطت من ب .

(٦) النور ٢ .

(٧) المائدة ٣٨ .

(٨) ط : « فما » مكان : « فيما » تحريف .

(٩) ب فقط : « أوقد » بإسقاط الباء .

(١٠) قائله مجهول .
انظر الدرر ١ : ٧٩ . وفي ب : « ما لذي » بالذال ، تحريف .



ومثال المجرور قوله تعالى : « وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ [١] » ، ومثال الجملة قوله تعالى : « ومَا أَصَابَكُم مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيدِيكُم [٢] » . ويدل على أنّ (ما) موصولةٌ سقوطُ الفاء في قراءة نافع وابن عامر . ولا يجوز دخول الفاء والصّلة غير ما ذكر . وجوز ابن الحاجّ دخولها ، والصّلة جملة اسمية ، نحو : الذي هو[٣] يأتيني فله درهم .

وجوّز بعضهم دخولها والصّلة جملة فعلية مصدّرة بشرط نحو : الذي إن [٤] يأتني أكرمه ، فهو مكرم . حكاه في (البسيط) عن بعض شيوخه .

وَرُدّ بأن الفاء إنما دخلت لشبه المبتدأ بالشرط ، وهو هنا منتف ، لأن اسم الشرط لا يجوز دخوله على أداة الشرط . وجوّز بعضُهم دُخولها والصّلة فعل ماض نحو : الذي زارنا أمس فله كذا . واستدلّ بقوله تعالى : « ومَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللهِ[٥] » ، « وما أَفَاءَ اللهُ علَى رَسُولِهِ مِنْهُم فما أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ [٦] » .

وأوّلهُ المانعون على معنى التّبيين ، أي وما يتبيّن إصابته إيّاكم ، وهو بعيد [٧] .

وجوّز بعضهم دخولها ، والصلة فعل مطلقاً ، وإن لم يقبل الشرطيّة . حكاه ابن عصفور . فأجاز نحو : الذي ما يأتيني فله درهم ، وإن لم يجز دخول أداة الشّرط على (ما) النافية ، لأن هذا ليس شرطاً حقيقة ، وإنّما هو مشبّه به [٨] . ورُدّ بأنه غير محفوظ من كلام العرب ، وإذا لم يسمع من كلامها أمكن أن يكون امتنعت من إجازة ذلك ، لما ذكر من أن الصّلة إذ ذاك لا تشبه فعل الشرط .

ومنع هشام دخول الفاء مع استيفاء الشروط إذا أُكّد الموصول ، أو وُصِف ، لذهاب معنى الجزاء بذلك ، وايّد بأن ذلك لا يُحْفَظ من كلام العرب .

الثالثة : أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بأحدِ الثلاثة ، أعني الظرف[٩] ، والمجرور والفعل الصالح للشرطية نحو : رجل [١٠] عنده حَزْمٌ فهو سعيد . وعَبْدٌ للكريم فما

(١) النحل ٥٣ . (٢) الشّورى ٣٠ . (٣) : « هو » سقطت من أ .
(٤) « إن » سقطت من أ ، ب . (٥) آل عمران ١٦٦ . (٦) الحشر ٦ .
(٧) أ : « مقيد » بالميم والقاف ، تحريف . (٨) أ فقط : « شبه به » .
(٩) ط : « الظروف » . (١٠) كلمة : « رجل » سقطت من أ .

يَضِيعُ ، ونفسٌ تسعى في تجارتِها فلن تخيب . وخصّ ابن الحاجّ ذلك بـ« كلّ » . والصحيح التعميم .

الرابعة : أن يكون المبتدأ مضافاً إلى النّكرة المذكورة ، وهو مشعر بمجازاة كقوله :

٣٤٠ — * وكُلّ خَيْرٍ لَدَيْهِ فَهوَ مَسْئُولُ[١] *

الخامسة : ان يكون المبتدأ معرفة موصوفة بالموصول نحو : « والقَوَاعِدُ من النِّساء اللّاتي لا يَرْجُونَ نِكَاحاً ، فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ[٢] » . ومنع بعضهم دخول الفاء في هذه الصورة لأنّ [١١٠] المخبر عنه ليس بمُشْبِهٍ لاسم[٣] الشّرط ، لأن اسم الشرط لا يقع بعده إلّا الفعل، والاسم الموصوف بالذي ليس كذلك . وأوّل الآية على أن (اللاتي) مبتدأ ثانٍ ، والفاء داخل في خبره ، لأنه موصول ، وهو وخبره خبر الأول .

السادسة : أن يكون المبتدأ مضافاً إلى الموصول[٤] نحو : «غلامُ الذي يأتيني فله درهم ». ومنه قوله :

٣٤١ — * وكلّ الذي حَمَّلْتَهُ فَهوَ حَامِلُهْ[٥] *

وقَلّ[٦] دخول الفاء في حَيِّز كُلّ مضافة إلى غير ذلك، إما إلى غير موصوف كقولهم : « كُلُّ نِعْمَةٍ فَمِنَ الله » . أو إلى موصوفٍ[٧] بغير ما ذكر كقوله :

(١) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ٧٩ ، وصدره :

* نَرْجُو فَوَاضِلَ رَبٍّ سَيْبُهُ حَسَنٌ *

(٢) النّور ٦٠ .
(٣) أ : « بمشبه الاسم » بإسقاط لام الجر ، وزيادة « أل »، تحريف .
(٤) أ : « المفعول » مكان : « الموصول » ، تحريف .
(٥) لزينب بنت الطّثرية ترثي أخاها يزيد . وصدره :

* يسرُّكَ مَظْلُوماً ويُرْضِيكَ ظَالِماً *

انظر : الدرر ١ : ٧٩ . وفي النسخ الثلاث : « حامل »
(٦) ب، ط : « قبل » بالباء . تحريف صوابه في أ.
(٧) ط : « أو إلى موصوفه » بزيادة ضمير عائد ، تحريف.



٣٤٢ – كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعَدٌ ، أَوْ مُدانٍ   فَمَنُوطٌ بِحِكْمَةِ المُتَعالِي[١]

وجوز الأخفش دخولها في كل خبرٍ نحو : زيد فمنطلق . واستدل له بقوله :

٣٤٣ – * وقائلةٍ خَوْلانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُم[٢] *

وقوله :

٣٤٤ – * أَنْتَ فانْظر لأيِّ ذاك تصيرُ[٣] *

والجمهور أوّلوا ذلك على أنّ خولان خبر «هو» محذوفة [٤] ، و « أنت » فاعل بمقدّر فسرّه الظاهر .

وجوّز الفراء والأعلم : دخولها في كلّ خبر هو أمر ، أو نهي ، نحو : زيد فاضرِبْه ، وزيد فلا تضربْه . واستدل بقوله تعالى : « هذا فَلْيَذُوقوهُ[٥] » ، وقول الشّاعر :

٣٤٥ – يارَبَّ مُوسى أَظْلَمِي، وَأَظْلَمُهُ   فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكاً لا يَرْحَمُهُ[٦]

* * *

(ص) : والصحيح دخول النّاسخ على موصول شرطيّ ، ويزيل الفاء إلا إنّ وأنّ و(لكن) على الأصح . قيل : ولعلّ . قيل : وكان مضارعاً ، وفعل اليقين .

---

(١) قائله مجهول .
انظر : شرح شواهد المغني للسُّيُوطِيّ ص ٨٤٧ .
وفي ط : «كل امرىء» تحريف . وفي أ : « فمتوسط » مكان « فمنوط » . تحريف .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :
* وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا *
من شواهد : سيبويه ١ : ٧٠ ، ٧٢ ، وأوضح المسالك رقم ٢٣٣ ، وشرح شواهد المغني للسُّيُوطِيّ ص ٤٦٨ ، والخزانة ١ : ٢١٨ ، ٣ : ٣٩٥ ، ٤ : ٤٢١ ، ٥٥٢ .

(٣) لعديّ بن زيد . وصدره :
* أرواحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بكُورُ *
ورواية عجزه في ديوانه ٨٤ :
* لك فَاعْلَم لأيِّ حالٍ تَصيرُ *
من شواهد سيبويه ١ : ٧٠ .

(٤) ط فقط : « محذوفاً » بالنصب .   (٥) صٓ ٥٧ .

(٦) رجز لم يعرف قائله . وانظر في الدرر ١ : ٨٠ ما دار في تخريج هذا الشاهد. والخزانة ٢ : ٢٣١.

(ش) : اختلف في جواز دخول بعض النواسخ على المبتدأ ، إذا كان موصولاً تضمّن معنى الشرط .

فالجمهور على جوازه . ومنعه الأخفش ، لأن ما تضمّن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله . وعلى الأول إذا دخل زالت الفاء من خبره لزوال شَبَهِهِ [١] باسم الشرط من حيث عمل فيه ما قبله . ما لم يكن الناسخ إنّ أو أنّ أو لكنّ [٢] فإنه يجوز دخول الفاء [٣] معها ، لأنّها [٤] ضعيفة العمل ، إذ لم يتغير [٥] بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ، ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء ، بخلاف أخواتها : ليت ، ولعلّ ، وكأنّ ، فإنها قويّة العمل ، مغيّرة للمعنى ، فقوي شبهها بالأفعال ، فساوتها في المنع من الفاء .

وقيل : يمنع الفاء مع إنّ وأنّ ، ولكنّ أيضاً ، لأنها تُحقّقُ [٦] الخبر . والشّرط فيه توقّف ، فبعد عن الشّبه [٧] . ورُدّ بالسماع ، قال تعالى : « إنّ الّذين فَتَنُوا المُؤْمِنين والمُؤْمِنات ثم لَمْ يَتُوبُوا فلهم عَذَابُ جَهَنّم [٨] » . « وَاعْلَمُوا أنّمَا غَنِمْتُم مِنْ شَيْءٍ فأَنّ لله خُمُسَهُ [٩] » . وقال الشاعر :

٣٤٦ — * ولكنّ ما يُقْضى فَسَوْف يَكُونُ [١٠] *

---

(١) أ فقط : « شبهها » .

(٢) أ فقط : « إن وأن ، ولكن » بالواو العاطفة ، لا بأو .

(٣) كلمة : « الفاء » سقطت من ط ، تحريف .

(٤) ط : « كأنها » مكان : « لأنها » . (٥) أ : « لم يتعين » ، تحريف .

(٦) ط : « لأنها لا تحقق » بالنفي ، تحريف . وفي ب : « لأنها تحقيق » .

(٧) ط : « فبعد عن شبهه » ، ب : « فبعد بعد عن الشبه » تحريف .

(٨) البروج ١٠ . (٩) الأنفال ٤١ .

(١٠) للأفوه الأودي كما نسبه الدرر ١ : ٨٠ ، ونسبه في الأمالي ١ : ٩٩ ط دار الكتب لأبي المطواع بن حمدان . وصدره :

* فوالله ما فارَقْتُكم قالياً لَكُمْ *

من شواهد أوضح المسالك رقم ١٣٧ ، والأشموني ١ : ٢٢٥ .



فإن عملت في اسم آخر جاز دخولها إجماعاً نحو : إنه الذي يأتيني فله درهم . وقيل : يجوز دخول الفاء مع « لعلَّ » إلحاقاً لها بما لا يغيّر المعنى . وقيل : يجوز أيضاً دخولها مع « كان » بلفظ المضارع ، لا بلفظ الماضي . ومع فعل اليقين ، كعلمت دون ظننت ، وعليه ابن مالك[1] وابن السّرّاج .

* * *

(ص) : ولا يعطف قبل خبَر ذي فاء عند الكوفيّة ، وجوّزه ابن السّرّاج .

(ش) : قال أبو حيّان في (شرح التسهيل) : إذا جئت [2] بالفاء في خبر ما فيه معنى الجزاء لم يجز العطف عليه قبلها عند الكوفيين ، وأجازه ابن السّرّاج .

* * *

(١) « ابن مالك » سقطت من ط . « وعليه ابن مالك وابن السّراج » سقطت العبارة من أ .
(٢) أ فقط : « جيء » مكان : « جئت » .



نواسِخ الابتِدَاء

كَانَ وأخَواتهَا

(ص) : نواسخ الابتداء :

الأول : كان ، وأصبح ، وأضحى ، وأمسى ، وظلّ ، وبات ، وصار وليس مطلقاً ، ودام بعد « ما » الظرفيّة، وزال ماضي يزال، وانفكّ، وبَرِح ، وفتِيءَ ، وَفتَأ ، وأفْتأ . قيل [1] : وونَى، ورام بمعناها بعد نفي وَشِبْهِه. وقد يُفْصَلُ ويقدّر . ويرفع المبتدأ خلافاً للكوفية ، ويسمّى اسمها ، وفاعلاً . وقيل: ارتفع لشبهه [2] . وينصب [3] الخبر ، ويسمّى: خبرها ومفعولها [4] . والكوفيّة حالاً . والفراء شَبَهُه . ويرفعان بعدها بإضمار الشّأن .

وثالثها : إلغاؤ . ولا تدخل على ما لزم صدراً . أو حذفاً . أو ابتدائية . أو عدم تصرّف. أو خبره جملة طلبيّة ، ولا دام، والمنفي بـ«ما» وليس، على ما خبره [5] مفرد طلبيّ على الأصح . ولا صار . ونحوها : دام ، وتلوها على ذي ماض . وشرط الكوفيّة في الباقي: قد . وابن مالك في ليس على قِلّة : الشأن .

وألحق قوم بصار: آض ، وعاد ، وآل ، ورجع وحار [6] ، واستحال ، وتحوّل ، وارتد ، وما جاءت حاجتك ، وقعدت كأنها حَرْبة .

---

(١) كلمة : « قيل » سقطت من ب تحريف .

(٢) كلمة : « لشبهه » سقطت من ب . تحريف .

وعبارة : « وقيل : ارتفع لشبهه » سقطت من ط ، تحريف . والصواب من أ .

(٣) ط : « أو ينصب » بأو العاطفة ، تحريف .

(٤) ب ، ط : « ومفعولاً » .

(٥) ط : « وليس على خبره » بإسقاط : « ما » .

(٦) أ : « وحاد » بالدّال . ط : « وحال » باللام . كلاهما تحريف . صوابه في ب . وانظر الشرح .



وقَوَمٌ : غدا ، وراح . والفراء : أسحر [١١١] (١) وأفجر ، وأظهر .

وقوم : كل فعل ذي نصب مع رفع لا بُدّ منه .

والكوفية : هذا وهذه مراداً (٢) بهما التقريب(٣) مرفوعاً بعدها ما لا ثانيَ له ، وسمّوهما : تقريباً ، والرّفع اسم التقريب .

(ش) : أي هذا مبحث الأدوات التي تدخل على المبتدأ والخبر ، فتنسخ حكم الابتداء . وهي أربعة أنواع : كان وأخواتها . وكاد وأخواتها . وإنّ وأخواتها . وظننت وأخواتها . وما ألحق بذلك .

فأما كان فمذهب البصريين أنها ترفع المبتدأ . ويسمّى اسمها . ربّما يسمّى (٤) فاعلاً مجازاً لشبهه به . وقع ذلك في عبارة المبرّد . وعبّر سيبويه باسم الفاعل .

ومذهب الكوفيين : أنها لم تعمل فيه شيئاً ، وأنه باق على رفعه .

واستدل الأول باتصال الضمائر بها ، وهي لا تتصل إلا بالعامل .

وينصب الخبر باتّفاق الفريقين ، ويسمّى خبرها . وربما يُسمّى مفعولاً مجازاً لشبهه (٥) به . عبّر بذلك المبرد . وعبّر سيبويه باسم المفعول .

وكان قياس هذه الأفعال ألاّ تعمل شيئاً(٦) ،لأنها ليست بأفعال صحيحة، إذ دخلت للدّلالة على تغيّر(٧) الخبر بالزّمان الذي يثبت فيه(٨) .

وإنما عملت تشبيهاً لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين نحو

---

(١) ط «أأسحر»، تحريف.

(٢) ط : « مراد » بالرفع ، تحريف .

(٣) ط : «التعريف» مكان: «التقريب»، تحريف.

(٤) أ فقط : « سمى » . (٥) ب فقط : « لشبه به » .

(٦) كلمة : « شيئاً » سقطت من أ ، ب .

(٧) أ : « معيّن » مكان : « تغير » ، تحريف .

(٨) أ ، ب : « بنيت له » .



ضرب [١] ، فرفع اسمها تشبيهاً بالفاعل من حيث هو مُحَدَّثٌ عنه ، ونصب الخبر تشبيهاً بالمفعول . هذا مذهب سيبويه .

وذهب الفراء : إلى أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل ، وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال ، فـ «كان» زيد ضاحكاً مشبّه عنده : بـ «جاء» زيد ضاحكاً .

وذهب الكوفيون : إلى أنه انتصب على الحال .

وَرُدّ بوروده مضمراً ومعرفة وجامداً ، وأنه لا يستغني عنه ، وليس ذلك شأن الحال . واعترض بوقوعه جملة ، وظرفاً ، ولا يقع المفعول كذلك .

وأجيب بالمنع . بل تقع الجملة موقع المفعول نحو: قال زيد: عمروفاضل . والمجرور نحو : مررت بزيد . والظّرف إذا توسّع فيه .

وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد كان . وأنكره الفراء . ورُدّ بالسّماع قال :

٣٤٧ — إذا مُتّ كان الناس صِنْفانِ شامتٌ
وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصْنَعُ [٢]

وقال :

٣٤٨ — ‏ * وَلَيْسَ منها شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ [٣] *

ثم اختلفوا في توجيه ذلك .

فالجمهور على أنّ في: (كان) ضمير الشأن اسمها. والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر . ونقل عن الكسائي : أنّ كان ملغاة ، ولا [٤] عمل لها ،

(١) «نحو ضرب» راجع إلى تشبيه كان بالأفعال الصحيحة . وسلامة العبارة أن يقول : «وإنما عملت في اسمين تشبيهاً لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة نحو : «ضرب» .
(٢) للعُجَيْر السّلوليّ .
من شواهد سيبويه ١ : ٣٦ .
(٣) لهشام بن عقبة أخي ذي الرُّمّة . وصدره :
* هي الشّفاءُ لِدَائي لو ظَفِرْتُ بها *
من شواهد سيبويه ١ : ٣٦ .
(٤) أ فقط : «فلا» بالفاء .



ووافقه ابن الطّراوة . والمتفق على عدّه [1] من هذه الأفعال ثلاثة عشر . ثمانية لا شرط لها . وهي : كان ، وأصبح ، وأضحى ، وأمسى ، وظل ، وبات ، وصار ، وليس . وواحدٌ : شرطُهُ أن يقع صلة لِـ«ما» الظرفية . وهي المصدرية لمراد بها وبصلتها : التوقيت ، وهو دام نحو : « وأوْصَاني بالصّلاةِ والزّكَاة ما دُمْتُ حيّاً [2] » ، أيّ مدة دوامي حيّاً .

وأربعةٌ : شرطها : تقدّم نفي ، أو شبهه وهو : النهي والدّعاء . وهي : زال ماضي يزال ، وانفكّ ، وبرح ، وفتىء . والأربعة بمعنى واحد باتّفاق النحويين . وسواء كان النفي بحرف ، أو فعل ، أو اسم كقوله :

٣٤٩ ـ لَنْ تزَالوا كَذِلكُمْ ثم لا زِلْـ ... ـتُ لكم خالِداً خُلُـود الجِبَال [3]

وقوله :

٣٥٠ ـ ليس ينفكُّ ذا غِنىً واعتـزازٍ ... كُلُّ ذِي عِفّةٍ مُقِلَ قَنُوعِ [4]

وقوله :

٣٥١ ـ غيرُ مُنْفَكٍّ أسيـرَ هـوًى ... كلُّ وانٍ ليس يَعْتَبِـرُ [5]

ومثال النهي :

٣٥٢ ـ صَاح شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذاكِرَالمَوْ ... تِ فَنِسْيانُهُ ضَلاَلٌ مُبِيـنُ [6]

ومثال الدعاء :

---

(١) ب : « عدته » . ط : « عدّة » بالتاء ، تحريف . (٢) مريم ٣١ .

(٣) للأعشى . ديوانه ١٧٠ .
وانظر : شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٦٨٤ .

(٤) قائله مجهول ..
من شواهد الأشموني ١ :٢٢٧ .
وفي العيني : وضبط الشيخ أبو حيان : مقلّ قنوعُ برفع قنوع على الابتداء ، ومُقَلّ خبره مقدّماً .

(٥) قائله مجهول .
وانظر الدرر ١ : ٨١ .

(٦) قائله مجهول .
من شواهد الأشموني ١ : ٢٢٨ .

٣٥٣ - * ولا زال مُنْهلاً بجَرْعائِك القَطْرُ (١) *

وسواء كان النفي ملفوظاً به كما مثّل ، أم مقدَّراً كقوله : « تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ (٢) » ، أي : لا تفتأ . وقول الشاعر :

٣٥٤ - تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيتَ بِهَالِكٍ حتّى تكُونَهْ (٣)

أي لا تَنْفَكُّ . وقوله :

٣٥٥ - * لَعَمْرُ أبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةً (٤) *

أي لا زالت . وقوله :

٣٥٦ - وأبْرَحُ ما أدام اللهُ قَوْمِي بحمد الله مُنْتَطِقاً مُجِيدا (٥)

أي لا أبرح . وسواء كان متّصلاً بالفعل أم مفصولاً بينه وبينه كقوله :

٣٥٧ - ولا أراها تَزال ظَالِمَةً تحدِثلي قَرْحَةً ، وتَنْكَؤُها[١١٢] (٦)

---

(١) لذي الرّمّة : ديوانه ٢٩٠ . وصدره :

* ألا يا اسْلَمِي يا دارَمَيَّ على البِلَى *

من شواهد : الحجة لابن خالويه ٢٤٦ . وشروح سقط الزند ، القسم الرابع ص ١٥٢٨ . وابن عقيل ١ : ١١١ ، والأشموني والصبان ١ : ٢٢٨ .

(٢) يوسف ٨٥ .

(٣) لخليفة بن براز كما في الخزانة ٤ : ٤٨ . وفي الدرر ١ : ٨١ . لخليفة بن نزار بالنون ، تحريف. والبيت من شواهد إيضاح الوقف والابتداء ١ : ٣١٧ ، وقد ذكر محققه أنه لم يعرف قائله . وهو أيضاً من شواهد الإنصاف ٢ : ٨٢٤ ، وشرح المفصّل ٧ : ١١٠ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* عليَّ وإن قد قلَّ منها نَصِيبِيا *

انظر : الدرر ١ : ٨١ .

(٥) قائل: لخداش بن زهير.

من شواهد ابن عقيل ١ : ١١١ ، والأشموني ١ : ٢٢٨ .

(٦) لإبراهيم بن هرمة .

من شواهد : إيضاح الوقف والابتداء ٢ : ٦٥٦ . والمغني ٢ : ٥٣ . وفي ب : « فرجة » بالجيم ، تحريف .

واحترز بماضي يزال[١] من زال التي مضارعها: يزول. وهو فعل تام لازم بمعنى تحوّل. والتي مضارعها يَزِيلُ، وهو فعل متعدّ بمعنى: ماز[٢].

والمشهور في فتئ كسر العين. وفيها لغة بالفتح. وثالثة: أفتأ[٣]. قال في المحكم[٤]: ما فَتِئْتُ أفعل، وما فَتَأْت[٥] أفتَأُ فتْأً، وفُتُوءاً[٦]، وما أفْتَأْتُ. الأخيرة: تميميّة[٧]. وذكر الثلاثة أيضاً أبو زيد، وذكر الصَّغانيّ: فَتُؤ يَفْتُؤ على وزن ظَرُفَ، لغة في: فَتِيءَ[٨].

ثم إن ما زال وأخواتها تدلّ على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها على حسب[٩] ما قبلها. فإن كان قبلها متصلة الزمان دامت له[١٠] كذلك، نحو: ما زال زيد عالماً. وإن كان[١١] قبلها في أوقات دامت له كذلك نحو: ما زال يعطي الدراهم.

قال ابن مالك: وكذا العمل في[١٢]: «ونى»، و«رام» بمعناها[١٣]. قال: وهما غريبتان. ولا يكاد النحويون يعرفونهما إلاّ من عُنِي باستقراء الغريب. ومن شواهد استعمالهما قوله:

٣٥٨ — لا يَنِي الخِبُّ شيمَةَ الحَبِّ ما دَا
مَ فلا يَحْسِبَنْهُ ذَا ارْعِوَاءِ[١٤]

---

(١) ط فقط: «زال» تحريف. وفي ط: «وقوله واحترز» بزيادة: «وقوله» تحريف.

(٢) كلمة: «ماز» سقطت من أ، ومكانها بياض مشار إليه بـ «ظ».

(٣) ط فقط رسمت: «أفتى» بالياء.

(٤) ب: «المحلم» باللام، تحريف.

(٥) أ فقط: «وما فتيت».

(٦) كلمة: «فتوءاً» سقطت من ب. وفي ط: «فتوا» بدون همز.

(٧) في اللسان (فتأ): وما فتِئتُ، وما فتَأْتُ لغتان بالكسر والنصب فتْأً، فتْأً وفُتُوءاً. وما أفْتَأْتُ. والأخيرة تميميّة.

(٨) أ، ب: رسمت: «فتأ».

(٩) أ: «على خبر»، تحريف.

(١٠) لفظ «له» سقط من ط.

(١١) لفظ «كان» سقط من أ، ب.

(١٢) العبارة في أ: «وكذلك في العمل». وفي ب: «وكذاك في العمل».

(١٣) ط فقط: «معناها» بإسقاط حرف الجرّ، تحريف.

(١٤) قائله مجهول. وانظر الدرر ١: ٨٢.
وفي النسخ الثلاث: «الحب» بالحاء المهملة، تحريف.
وفي الدرر: الخب الأولى بكسر الخاء: الخداع، والثانية، بفتحها صفة لمن قام به.



وقوله :

٣٥٩ — إذا رُمْتَ مِمّن لا يَريمُ مُتَيَّماً
سُلُوّاً فقد أبْعَدْتَ في رَوْمِكَ المَرمَى [١]

قال : واحترزت بقولي : بمعنى : زال من: ونَى بمعنى : فتر ، ورام بمعنى : حاول ، أو تحوّل . انتهى [٢] .

وقال أبو حيان : ذكر أصحابنا أن: «ونى» زادها بعض البغداديين في أفعال هذا الباب ، لأن معناها معنى ما زال نحو : ما ونى زيد قائماً .

وردّ بأنه لا يلزم من كونها بمعناها مساواتها [٣] لها في العمل ، ألا ترى أن : ظل زيد قائماً ، معناه : أقام زيد قائماً النهار . ولم يجعل العرب لـ«أقام» اسماً ، ولا خبراً ، كما فعلت ذلك بـ«ظلّ» . قالوا : والتزام التنكير [٤] في المنصوب بها دليل على أنه حال .

وأما البيتان ، فالمنصوب في الأول على إسقاط الخافض . أي لا يني عن شيمة الحِبّ [٥] . والثاني : يحتمل الحال لتنكيره.

وألحق قوم منهم ابن مالك بصار: ما كان بمعناها . وذلك عشرة أفعال : آض : كقوله :

٣٦٠ — رَبَّيْتُهُ حتّى إذا تَمَعْدَدا وآضَ نَهْداً كالحِصَانِ أجْرَدا [٦]

وعاد : كقوله :

٣٦١ — * فلِلّهِ مُغْوٍ عاد بالرُّشْدِ آمرا [٧] *

---

(١) قائله مجهول. وانظر الدرر ١ :٨٢. وفي أ: «سلو» بالرفع ،تحريف. وفي ط : «مرومك» تحريف أيضاً.

(٢) كلمة : « انتهى » سقطت من أ . (٣) في أ : « مساوتها » ، تحريف .

(٤) في ب : « التذكير » مكان : « التنكير » ، تحريف . (٥) ط : « الحب » بالحاء . تحريف .

(٦) للعجاج ، وتكملة الرجز :

* كان جَزَائِي بالعَصا أنْ أُجْلَدا *

من شواهد الشافية ٤ : ٢٨٥ ، والخزانة ٣ : ٥٦٢ .

وفي أ : « كاعصا أحودا » ، تحريف ظاهر .

(٧) لسواد بن قارب الصحابيّ . وصدره :

* وكان مُضِلِّي مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ *

من شواهد الأشموني ١ : ٢٢٩ .

وفي ط : « فلله مغن » بالنون ، تحريف وفي ب : « أمر » ، تحريف .

وآل بالمد : كقوله :

٣٦٢ – ثم آلــت لا تكلّمنـــــا كل حيٍّ مُعْقَبٌ عُقَبَـــا [١]

ورجع : كقوله :

٣٦٣ – * وَيَرْجِعْنَ بالأكْبَـاد مُنْكَسِرات [٢] *

وفي الحديث : « لا تَرْجِعوا بَعْدِي كُفّاراً [٣] »

وحار بالمهملة : كقوله :

٣٦٤ – وما المرء إلا كالشّهاب وضَوْئِه يَحُورُ رماداً بعدَ إذْ هوساطِعُ [٤]

واستحال : كقوله :

٣٦٥ – إن العداوةَ تستحيل مودّةً بتداركِ الهَفَواتِ بالحَسَنــاتِ [٥]

وفي الحديث : « فاسْتَحَالَتْ غَرْباً [٦] » . وتحول : كقوله :

---

(١) قائله مجهول .

وفي اللسان : « عقب » أنشد ابن الأعرابي :

وعَرُوبٍ غير فاحشةٍ قد مَلَلْتُ وُدَّها حقَبا

ثم آلتَ لا تُكلّمنا كل حيٍّ مُعْقَبٌ عُقَبا .

قال في اللسان :

ومعنى قوله : « مُعْقَب عُقَبَا » أي يصير إلى غير حالته التي كان عليها » وعُقْبَةُ الطائر : مسافة ما بين ارتفاعه وانحطاطه . وفي أ : « أن لا تكلمنا » بزيادة « أن » ، تحريف .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

* تُعِدُّ لكم جَزْرَ الجَزُورِ رماحُنا *

وانظر الدرر ١ : ٨٣ .

(٣) رواه أبو بَكْرَة رضي الله عنه . وانظر : « فتح الباري بشرح البخاري » ٤ : ٣٢٤ .

(٤) للبيد بن ربيعة الصّحابي . ديوانه ١٦٩ . من شواهد الأشموني ١ : ٢٢٩ .

(٥) قائله مجهول . انظر الدّرر ١ : ٨٣ .

(٦) في حديث : « الرؤيا » : « فأخذ عمر الدّلو فاستحالت في يده غَرْباً » .

والغَرْب بسكون الراء : الدّلو العظيمة ، فإذا فتحت الراء فهو الماء السائل بين البئر والحوض » انظر ٣ : ٣٤٩ من كتاب : النهاية في غريب الحديث .

٣٦٦ — * فيالَكَ من نُعْمَى تَحوَّلْنَ أَبْؤُسا[١] *

وارتدَّ : كقوله تعالى : « فَارْتَدَّ بَصِيراً[٢] » .

والتاسع قولهم : « ما جاءت حَاجَتُكَ » . قيل : وأول مَنْ قالها الخوارجُ لابن عبّاس حين أرسله عليٌّ إليهم . ويروى برفع « حاجتُك » على أن (ما) خبر « جاءت » قدّم ، لأنه اسم استفهام . والتقدير : أيّة حاجة صارت حاجتك . وبنصبه على أنـه الخبر ، والاسم ضمير « ما » . والتقدير : أية حاجة صارت حاجتك . و « ما » مبتدأ ، والجملة بعدها خبر[٣] .

والعاشر : قَعَدَتْ كأنها حَرْبَة[٤] من قولهم : «شَحَذَ شَفْرَتَهُ حتى قَعَدَتْ كأنها حَرْبَةٌ » ، أي صارت كأنها حربة . فـ«كأنها حربة» خبر «قعدت».

فالمُلْحِقُون[٥] طردوا استعمال هذين الفعلين لقوة الشَّبه بينهما وبين صار . وجعلوا من ذلك : « جاء البرُّ قَفِيزَيْن وصَاعَيْن » ، « وقَعَد لا يسأل حاجةً إلا قَضَاها » ، أي : صار . وجعل منه الزمخشري قوله تعالى : « فَتَقْعُدَ مَذْمُوماً[٦] » .

وغيرهم : قَصَروهُما[٧] على ذينك[٨] المثالين . وقالوا في الثّمانية الأُوَل : إن المنصوب فيها حال ، وإن آلت بمعنى : حلفت . « ولا تُكَلِّمُنا[٩] » جواب القسم .

ووافق عليه ابن مالك في آل ، وقعد .

وألحق قوم منهم الزمخشري ، وأبو البقاء ، والجزُوليّ ، وابن عصفور، بأفعال هذا الباب : غدا ، وراح بمعنى : صار ، أو بمعنى : وقع فعله في وقت الغدوّ والروّاح . وجعل من ذلك حديث : « اغْدُ عَالِماً » ، وحديث : «تَغدو خِمَاصاً ، وتَرُوح

---

(١) لامرىء القيس : ديوانه : ١٠٧ ، وصدره :

* وبُدِّلْتُ قُرْحاً دامياً بعد صِحَّةٍ *

من شواهد المغني ١ : ٢٢٣ ، والأشموني ١ : ٢٢٩ .

(٢) يوسف ٩٦ . (٣) كلمة : « خبر » سقطت من أ .

(٤) جملة : « قعدت كأنها حربة » سقطت من ط .

(٥) ط : « فالملحوقون » ، تحريف . (٦) الإسراء ٢٢ .

(٧) أ ، ب : « قصروها » بدون تثنية . (٨) كلمة : « ذينك » سقطت من أ .

(٩) ط : ولا يكلمنا » بالياء



بِطاناً(١)» . وتقول (٢) : غدا زيد ضاحكاً ، وراح عبدالله منطلقاً ، أي صار في حال ضحك وانطلاق . ومنع ذلك(٣) الجمهور . منهم ابن مالك . وقالوا (٤) : المنصوب بعدهما حال ، إذ لا يوجد إلاّ نكرة .

وألحق الفرّاء بها: أسحر، وأفجر[١١٣] وأظهر . ذكرها في كتاب (الحدود) .

قال أبوحيّان : ولم يذكر لها (٥) شاهداً على ذلك ، وبها تمت أفعال الباب ثلاثين فِعْلاً .

وذهب الكوفيون : إلى أن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات كان في احتياجِهما (٦) إلى اسم مرفوع ، وخبر منصوب، نحو : «كيف أخاف الظلم وهذا الخليفةُ قادِماً» ؟، و«كيف أخاف البردَ (٧) وهذه الشّمسُ طالعةً» .

وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود، نحو : «هذا ابن صياد أشقى الناس» فيعربون «هذا» تقريباً (٨) ، والمرفوع اسم التقريب ، والمنصوب خبر التقريب ، لأن المعنى ، إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم ، وعن الشمس(٩) بالطلوع ، وأتى باسم الإشارة تقريباً للقدوم والطلوع ، ألا ترى أنك لم تشر إليهما ، وهما حاضران. وأيضا فالخليفة والشمس(١٠) معلومان ، فلا يحتاج إلى تبْيينِهما بالإشارة إليهما . وتبيّن أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه (١١) بالمنصوب ، لأنك لو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى ، كما لو أسقطت «كان» من : كان زيدٌ قائِماً .

وقال بعض النحويين : يدخل في هذا الباب كلّ فعْلٍ له منصوب بعد مرفوع لا بُدّ منه نحو ، قام زيد كريماً ، وذهب زيد متحدّثاً . فإن جعلته تامّاً نصبت على الحال .

---

(١) انظر : النهاية في غريب الحديث لابن الجزري ٢ : ٨٠ .

(٢) ط : «ويقول» . (٣) كلمة : «ذلك» سقطت من أ . (٤) أ ، ط : «وقال» . تحريف .

(٥) كلمة : «لها» سقطت من ط . وفي ب : «ولم يذكرها» .

(٦) ب : «في احتياجها» ، تحريف . (٧) أ : «وكيف أخاك» ، تحريف .

(٨) أي يراد بها: التقريب . (٩) أ : «وعن التمر» ، تحريف .

(١٠) أ : «والتمر» ، تحريف . (١١) أفقط : «مخبر» بالميم .

فإذا [١] عرف ذلك فشرط المبتدأ [٢] الذي تدخل عليه أفعال هذا الباب ألاّ يكون مما لزم [٣] الصدر كأسماء الشرط ، والاستفهام ، وكم الخبريّة ، والمقرون بلام الابتداء ، ولا مما لزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع ، ولا مما لزم الابتدائية ، كقولهم : أقل رجل يقول ذلك إلا زيداً ، والكِلاب على البقر ، لجريانه كذلك مثَلاً. وكذا ما بعد لولا الامتناعية ، وإذا الفجائيّة. ولا مما لزم عدم التصرّف كـ«أيمن» في القسم ، و«طوبى للمؤمن» ، و «ويلٌ للكافر» ، و«سلامٌ عليك» . ولا خبره جملة طلبيّة . وشذ قوله :

٣٦٧ — * وكُوني بالمكـارم ذِكّرِيني [٤] *

وشرط ما تدخل [٥] عليه دام ، وليس ، والمنفيّ بـ«ما» من جميع أفعال هذا الباب — زيادة على ما سبق — ألا يكون خبره مفرداً [٦] طلبيّاً ، لأن له الصدر ، وهذه لا يتقدّم خبرها ، فلا يقال : لا أكلمك كيف ما دام زيد ، ولا أين ما زال زيد ، ولا أين ما يكون زيد ، ولا أين ليس زيد .

ولم يشرط ذلك الكوفيون فسوّوا بينها وبين غيرها .

ولم يشرطْهُ [٧] الشَلَوْبِين في ليس بناء على اعتقاده جواز تقديم خبرها ، ولا يشترط ذلك في المنفيّ [٨] بغير « ما » ، كـ«لَمْ» ، و « لا » ، و « لن » . ولا في غير المنفي إجماعاً .

وشرط ما تدخل عليه صار ، وما بمعناها . ودام ، وزال ، وأخواتها — زيادة على ما سبق — ألاّ يكون خبره فعلاً ماضياً ، فلا يقال : صار زيد علِم . وكذا البواقي ، لأنّها تفهم الدوام على الفعل ، واتّصاله بزمن الإخبار ، والماضي يفهم الانقطاع ، فتدافعا .

---

(١) أ فقط : « إذا » بدون فاء . (٢) أما ب : « فشرط ذلك الذي » الخ .

(٣) أ فقط : «له» مكان : «لزم» .

(٤) قائله مجهول . وعجزه كما في الخزانة ٤ : ٥٧ :

* ودَلّي دَلَّ ماجدةٍ صَنَاعِ *

(٥) ب فقط : « لما دخل » .

(٦) من قوله : « مفرداً طلبياً » إلى قوله : « ألا يكون خبرهُ فعلاً ماضياً » . سقط من أ .

(٧) ب فقط : « ولم يشرط » بإسقاط الضمير . (٨) ب فقط : «النفى» .



وهذا متّفقٌ عليه .

واختلف في جواز دخول بقية أفعال الباب على ما خبره ماض: فالصحيح جوازه مطلقاً . وعليه البصريون لكثرته في كلامهم نظماً ونثراً كثرة توجب القياس . قال تعالى : « إن كان قَميصُه قُدَّ[1] » ، «إن كُنْتُ قُلْتُه[2]» ، «إنْ كُنْتُم آمنتم[3]» ، « أوَلَمْ تكُونوا أقْسَمْتُم[4] » . وقال الشاعر :

٣٦٨ — * ثُمَّ أضْحوا لَعِبَ الدَّهْرُ بِهِمْ[5] *

وقال :

٣٦٩ — * وقد كانوا فأمْسى الحَيُّ ساروا[6] *

وحكى الكسائي : « أصبحت نظرت إلى ذات التنانير[7] » يعني : ناقته .

وشرط الكوفيون في ذلك : اقترانه بـ«قد» ظاهرة ، أو مقدّرة . وحجّتهم أنّ كان وأخواتها إنما دخلت على الجُمَل لتدلّ على الزمان . فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج اليها. ألا ترى أن المفهوم من : زيد قام ، ومن : كان زيد قائماً[8] شيء واحد. واشتراط « قد » ، لأنها تقرب الماضي من الحال .

وشرط ابن مالك لدخول ليس على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشأن كقولهم : « ليس خلَق اللهُ أشعَر منه » . قال أبو حيّان : وليس هذا التخصيص بصحيح ،

---

(١) يوسف ٢٦ . (٢) المائدة ١١٦ . (٣) الأنفال ٤١ وغيرها . (٤) إبراهيم ٤٤ .

(٥) نسبه في الدرر ١ : ٨٣ لعديّ بن زيد . وعجزه :

* وكذاك الدَّهْرُ حالاً بعد حالْ *

وليس في ديوانه المطبوع .

(٦) قائله مجهول . وصدره :

* فأمسى مُقْفِراً لا حيّ فيه *

انظر الدرر ١ : ٨٣ .

(٧) في النسخ الثلاث : « التنانير » بالتاء والنون .

وقد رأيت في شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٣٦٢ : أن « ذات التّنانير » عقبة بحذاء زبالة .

(٨) أ : « قام » مكان : « قائماً » ، تحريف .



فقد[١] حكى ابن عُصْفُور اتّفاق النحويين على الجواز من غير تقييد . فإن قيل : ليس لنفي الحال ، فيلزم من الإخبار عنها بالماضي تناقض. فالجواب أنها لنفي الحال في الجملة غير المُقَيّدة بزمان . وأما المُقَيّدة ، فتنفيها على حَسَبِ القَيْد .

* * *

(ص) : وتدلّ على الحدث خلافاً لقوم ، ولا تنصبه على الأصحّ . وقيل : لم يلفظ به ، وفي الظرف والحال خلاف مرتّب .

(ش) : اختلف في دلالة هذه الأفعال على الحدَث . فمنعه قوم : منهم المبرّد ، وابن السّرّاج ، والفارسيّ ، وابن جنّي ، وابن بَرْهان ، والجرجانيّ ، والشّلَوبين. والمشهور والمتصور أنها تدل عليه كالزمان ، كسائر الأفعال .

وذهب ابن خروف [١١٤] وابن عصفور : إلى أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها . وقد تقرّر من كلام العرب أنهم يستعملون الفروع ، ولا تكون[٢] من الأصول .

وردّ هذا والأول بالسّماع قال :

٣٧٠ – * وكَوْنُكَ إيّاه عَلَيْكَ يَسيرُ[٣] *

وحكى أبو زيد : مصدر فتىء . وحكى غيره : ظللت أفعل كذا ظلولاً . وبت[٤] أفعل كذا بَيْتُوتةً . ومن كلام العرب : « كونك مُطيعاً مع الفَقْرِ خيرٌ من كَوْنكِ عاصياً مع الغِنى » .

ويبنى[٥] الأمر ، واسم الفاعل منهما[٦] ولا يبنيان من الزمان. ويبنى على هذا الخلاف[٧] عملها[٨] في الظرف ، والجار والمجرور . فمن قال بدلالتها على الحدث أجاز عملها فيه ، ولذا علّق بعضهم المجرور في قوله : « أَكَانَ لِلنّاسِ عَجَباً[٩] » بكان . ومن

---

(١) ط فقط : « بعد أن » مكان : « فَقَدْ » . (٢) ط فقط : « ولا يكون » .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

* ببذْلٍ وحِلْمٍ ساد في قومه الفَتَى *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٨٣ ، والأشموني ١ : ٢٣١ .

(٤) ط فقط : « فبتّ» بالفاء. (٥) أ ، ب : « ومن بناء الأمر واسم الفاعل » .

(٦) ب ، ط : «منهما»، تحريف. (٧) كلمة : « الخلاف » سقطت من أ .

(٨) أ فقط : « عملهما » . (٩) يونس ٢ .

قال : لا يدلّ (١) عليه منعه . وقد صرح الفارسيّ بأنها لا يتعلق بها حرف جرّ . ثم قال : وفي عملها في ظرف الزمان نظر . انتهى .

وحكى أبو حيّان الخلاف الذي في عملها في الظرف (٢) والمجرور في عملها في الحال . فمنْ منعه قال : لأنه لا استدعاء لها للحال، والعامل مُسْتَدْعٍ . ومَن جوّزه قال : الحال (٣) يعمل فيه هذا، وليس فِعْلاً فكان أوْلى . أما نَصْبُها المصدر ، فالأصحّ منعه على القول بإثباته لها ، لأنهم عوضوا (٤) عن النطق به الخبر .

وأجازه السيرافيّ وطائفة ، فيقال : كان زيد قائماً كوناً .

***

[تعدّد خبرها]

(ص) : وتعدد خبرها كما مرّ . وأوْلى بالمنع .

(ش) في تعدد خبر كان الخلاف في تعدد خبر المبتدأ . والمنع هنا أولى ، ولهذا قال به بعض من جوّزه هناك كابن درستويه ، وابن أبي الربيع . وَوَجْهُهُ أن هذه الأفعال شبهت بما يتعدّى إلى واحد ، فلا يزاد على ذلك .

والمجوّزون قالوا : هو في الأصل خبر مبتدأ ، فإذا جاز تعدّدُه مع العامل الأضعف ، وهو الابتداء فمع الأقوى أوْلى .

* * *

(ص) : وترد الخمسة الأُوَل قيل (٥) وبات، كصار خلافاً لِلُكَذَة في ظلّ .

(ش) : ترد كان ، وأصبح ، وأضحى ، وأمسى ، وظل بمعنى صار ، فلا يقع الماضي خبراً لها كما تقدم كقوله تعالى :

---

(١) أ فقط : « لا تدل » بالتاء.
(٢) ب فقط : « الظروف ».
(٣) كلمة : « الحال » سقطت من أ.
(٤) أ : « عرضوا » بالراء ، تحريف .
(٥) ط فقط : « قبل » بالباء .

« وبُسَّت الجِبَالُ بَسّاً. فكانت هَبَاءً مُنْبَثّاً ، وكُنتم أزواجاً ثَلاثَة » [١] .
«فأصْبَحْتُم بنعمته إخواناً [٢]» ، « ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً [٣] » . وقول الشاعر :

٣٧١ — ثم أَضْحَوْا كأنّهم ورقٌ جَفْـ ـفَ فألوَتْ به الصبًا والدَّبُورُ [٤]

وقوله :

٣٧٢ — * أمْسَتْ خَلاءً [٥] *

وزعم لُكْذة [٦] الأصبهاني ، وَالمَهابادي [٧] شارح (اللمع) : أنّ ظَلّ لا تأتي بمعنى صار ، بل لا يستعمل إلا في فعل النّهار . وقال بعضهم : هومشتق من الظلّ ، فلا يستعمل إلاّ في الوقت الذي للشمس فيه ظِلٌ ، وهو ما بين طُلُوعها وغُروبها .

وزعم الزمخشري : أنّ بات يأتي [٨] بمعنى : صار . قال ابن مالك: وليس بصحيح لعدم شاهدٍ على ذلك مع التّتبُّع والاستقراء .

وجعل منه بعض المتأخرين : « فإنّ أحَدَكُم لا يَدْرِي أيْنَ بَاتَتْ يَدُه [٩] » . وضعّف [١٠] بإمكان حمله على المعنى المُجْمَع عليه، وهو الدّلالة على ثبوت مضمون

---

(١) الواقعة ٥ ، ٦ ، ٧ . (٢) آل عمران ١٠٣ . (٣) النحل ٥٨ ، والزخرف ١٧ .

(٤) لعديّ بن زيد ديوانه ٩٠ . من شواهد الأشموني ١ : ٢٣٠ .

(٥) قطعة من بيت للنابغة الذّبياني . وهو :

أمْسَت خَلاءً وأمسى أهْلُهَا احتملوا أخْنَى عليها الّذِي أخْنَى على لُبَدِ

وفي ط : « أمسيت خلا » ، تحريف في الكلمتين .

(٦) هو الحسن بن عبدالله أبوعليّ الأصبهاني المعروف بلُكْذة أخذ عن الباهليّ ، صاحب الأصمعيّ .
ومن تصانيفه : نقض علل النحو ، ومختصر في النحو .
وفي أ ، ط : « لكزة » بالزاي . تحريف صوابه من ب والبغية ١ : ٥٠٩ .

(٧) أ : « والهاباري » ، وب : « والهاباذي » ، ط : والبهاباذي . كله تحريف . صوابه : « والمهابادي »
وهو : أحمد بن عبدالله الضرير . وقد ورد ذكره في كشف الظنون نهر ١٥٦٣ ضمن شرّاح « اللمع » .

(٨) كلمة : « يأتي » سقطت من ط .

(٩) انظر : صحيح البخاري : كتاب الوضوء باب ٢٦ .

(١٠) أ فقط : « وضعفه » ، تحريف .



الجملة [١] ليلاً . قال : ومن أحسن ما يحتجّ به له [٢] قوله :

٣٧٣ ـ أجِنِّي كلّما ذُكِرَتْ كليبٌ أبيتُ كأنَّنِي أُكْوَى بِجَمْرِ [٣]

لأن كلّما تدلّ على عموم الأوقات .

[تصرّفها]

(ص) : وكلها تتصرف إلا ليس . قيل : ودام ، ولتصاريفها ما لها كغيرها .

(ش) : جميع هذه الأفعال تتصرف ، فيأتي منها المضارع والأمر ، والمصدر والوصف [٤] ، إلا أنّ الأمر لا يتأتى صوغه من المستعمل منفياً إلاّ ليس ، فَمُجْمَعٌ [٥] على عدم تصرّفها .

وأما دام فنصّ كثير من المتأخرين على أنها لا تتصرّف ، وهو مذهب الفرّاء . وجزم به ابن مالك .

قال ابن الدّهّان : لا يستعمل في موضع دام : يدوم ، لأنه جرى كالمَثَل عندهم .

وقال ابن الخبّاز : لا تتصرف ما دام ، لأنها للتوقيت والتأبيد [٦] ، فتفيد المستقبل . قال أبو حيّان : وما ذكر من عدم تصرّفها لم يذكره البصريّون .

ولتصاريف هذه الأفعال من العمل والشروط ما للماضي منها ، وكذا سائر الأفعال . ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : « قُلْ كونُوا حِجارةً أو حديداً أَوْ خَلْقاً » [٧] . « ولم أَكُ بَغِيّاً » [٨] . وقول الشاعر :

---

(١) أ : « مضمون جملة » بدون « أل » . (٢) لفظ : « له » سقط من أ ، ب .

(٣) قائله مجهول ، انظر : الدرر ١ : ٨٤ . وفي اللسان (جن) منسوب إلى الهُذلي .
وفي أ : « أحتى » ، وفي ط : « أجن » ، كلاهما تحريف . صوابه في ب ، واللسان . وفي النسخ الثلاث : « أطوى » بالطاء .

(٤) أ فقط : « الوصف والمصدر » على التقديم والتأخير .

(٥) ب فقط « فجمع » تحريف . (٦) ط : « والتأبيد » بياءين ، تحريف .

(٧) الإسراء ٥٠ ، ٥١ ، وقد سقطت من أ ، ب : كلمتا : « أو خلقاً » . (٨) مريم ٢٠ .



٣٧٤ ـ وما كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشاشة كائِنـاً
أخـاكَ إذا لم تُلْفِـه لك مُنْجِدا [١]

وقوله :

٣٧٥ ـ قضى اللهُ يا أسماءُ أنْ لستُ زائِـلاً
أُحِبُّكِ حتى يُغْمِضَ الجَفْنَ مُغْمِضُ [٢] [١١٥]

* * *

[مسائل]

(ص) : ووزن كان [٣] : فَعَل . وقيل : فَعُل . « وليس » : فَعِل . والأكثر فيها : لَسْتُ [٤] . وحكي كسر اللاّم وضمها. ويبطل عملها مع إلاّ في تميم خلافاً لِمَلك النُّحاة، وأبي علِيّ. وفي نفيها و«ما». وثالثها: الأصحّ [٥] : الحال ما لم يقيّد مدخولها بزمان فَبِحَسَبه . والأشهر في زال: يزَال فهي فَعِل. وَحُكِي يزِيل [٦] ، ففَعَل . [٧] والصحيح تلقّى القسم بها .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : الأصح أن وزن « كان » : فعَل بفتح العين . وقال الكسائي : فعُل بالضم . ورُدّ بأنه لو كان كذلك لم يقولوا منه : كائن ، لأن الوصف من فعُل: فعيل .

(١) قائله مجهول .
من شواهد أوضح المسالك رقم ٨٤ ، وابن عقيل ١ : ١١٢ والأشموني ١ : ٢٣١ .
(٢) مطلع قصيدة للحسين بن مطير الأسدي .
وقد رواه : زهر الآداب ٢ : ٩٨٠ : « أن لست بارحاً » مكان : « أن لست زائلاً » .
من شواهد أوضح المسالك رقم ٨٥ ، والأشموني ١ : ٢٣١ .
(٣) ب : « كال » باللام ، تحريف .
(٤) ب : « ليست » ، تحريف .
(٥) في ط : « وما ثالثها . والأصحّ الحال». وفي ب : « وما ثالثها الأصحّ الحال » وقد اخترت عبارة أ لاتفاقها مع الشرح .
(٦) ط : « وحكى يزيد » بالدّال ، تحريف .
(٧) ط فقط : « فعل » بإسقاط فاء العطف ، وانظر الشرح .



وأمّا ليس فمذهب الجمهور: أن وزنها: فَعِل بالكسر، خفّف، ولزم التخفيف، لثقل الكسرة على الياء. واستدلّ لذلك، بأنها لو كانت بالفتح لصارت إلى « لاسَ » بالقلب كباع، أو بالضم لقيل فيها: « لُسْتُ » بضم اللام. ولا يقال: إلا لَسْتُ بفتحها.

قال أبو حيّان: على أنه قد [1] سمع فيها: لُسْتُ بالضم، فدلّ على أنها بُنِيَتْ[2] مرّةً على فَعِل، ومرّة على فَعُل. وحكى الفراء: أن بعضهم: قال: لِستُ[3] بكسر اللام.

وأمّا زال فالأشهر في مضارعها يزال، فوزنها فَعِل بالكسر. وحكى الكسائي فيه أيضاً: يَزِيل على وزن يبيع. وعلى هذا فوزنها: فعَل بالفتح.

قال أبو حيّان: وحكى ثعلب عن الفراء: « لا أزيل أقول كذلك »، فيكون زال الناقصة مما جاءت على: فعَل يَفْعِل، وفَعِل يَفْعَل، كنَقَم يَنْقِمُ، ونَقِمَ يَنْقَمُ[4].

الثانية: ذهب قوم إلى أن «ليسَ» و« ما » مخصوصان بنفي الحال. وبنوا على ذلك أنهما يعيّنان المضارع له.

وذهب آخرون [5] إلى أنهما ينفيان الحال والماضي، والمستقبل.

والصحيح توسُّطٌ. ذكره الشَّلَوبِيْن يَجْمَعُ بين القولين، وهو أن[6] أصلهما لنفي الحال، ما لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان فبحسبه.

ومن أمثلة استقبال المنفي بـ«ليس» قوله تعالى: «ألا يَوْمَ يَأْتِيهم ليس مَصْرُوفاً عنهم[7] »، « وَلَسْتُم بِآخِذيه إلاّ أنْ تُغْمِضُوا فيه[8] ». وقول حسّان:

---

(١) لفظ: « قد » سقط من ب.

(٢) ط فقط: « تثبت » مكان: « بنيت »، تحريف. (٣) ط فقط: « ليست ».

(٤) نَقَم يَنْقِمُ من باب: ضرَب يَضْرِبُ، ونَقِمَ يَنْقَمُ من باب « تَعب ».

(٥) أ: « والصحيح أنهما » مكان: « وذهب آخرون إلى ».

(٦) كلمة: « أن » سقطت من أ. (٧) هود ٨. (٨) البقرة ٢٦٧.

٣٧٦ — • وليس يكونُ — الدَّهْرَ — ما دام يَذْبُلُ [١] •

وبـ«ما» ، «ومَا هُمْ بِخَارِجينَ من النَّار[٢]» ، «وما هُمْ عَنْها بِغَائِبينَ[٣]» . ومن أمثلة المنفيّ بـ«ليس» قول العرب «ليس خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ» .

الثالثة : حكى أبو عمرو بن العلاء : أن لغة بني تميم إهمال ليس مع إلاّ حملاً على «ما» كقولهم: «ليس الطِّيبُ إلا المِسْكُ» ، بالرفع على الإهمال[٤] ، ولا ضمير فيها . وقد نازعه في ذلك عيسى بن عمر [٥] . فقال له أبو عمرو ، نِمْتَ يا أبا عمر وأدلج الناس . ليس في الأرض حِجازِيّ إلا وهو ينصب ، ولا تَمِيمِيّ إلاّ وهو يرفع . ثم وجّه أبو عمرو خلفاً الأحمر [٦] ، وأبا محمد اليزيدي [٧] إلى بعض الحجازيين ، وجَهِدا أنْ يلقّناه [٨] الرفع ، فلم يفعل ، وإلى بعض التميميين ، وجَهِدا أنْ يلقّناه [٩] النصب فلم يفعل ، ثم رجَعا ، وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو ، فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه ، ورمى به إلى أبي عمرو ، وقال : هو لك ، بهذا فُقْتَ النّاس .

---

(١) صدره :

• فما مِثْلُهُ فيهم ولا كان قَبْلَهُ •

انظر . ديوان حسان ٢٠٠ .

وهو من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر .

(٢) البقرة ١٦٧ . (٣) الانفطار ١٦ ، وفي أ : «بغافلين» ، تحريف .

(٤) ط فقط : «إهمالها» .

(٥) بصريّ من متقدميّ نحاة البصرة ، وهو أبو عمر عيسى بن عمر الثقفي . من مصنفاته : كتاب الجامع ، وكتاب المكمل وكلاهما في النحو . مات ١٤٩ هـ .

وانظر ترجمته في الفهرست ٦٨ ، وإنباة الرواه ٢ : ٣٧٥، ومراتب النحويين ٢١ .

(٦) سبقت ترجمته ١ : ٨٥ .

(٧) يحيى بن المبارك بن المغيرة الإمام أبو محمد اليزيدي . من مصنفاته : مختصر في النحو — المقصور والممدود — النقط والشكل . النوادر . مات ٢٠٢ هـ .

(٨) ط : «يلقياه» بالياء ، تحريف . (٩) ط : «يلقياه» بالياء ، تحريف .



وزعم أبو نِزار ، الملقّب بمَلِك النُّحاة [١] : أن الطيِّب اسم ليس [٢] ، والمسك مبتدأ ، وخبره محذوف . تقـديره : إلا المسك أفخره . والجملة [٣] في موضع نصب خبر ليس .

وزعم أبو عليّ : أن اسم ليس ضمير الشأن ، والطِّيبُ مبتدأ ، والمسك خبره ، أو الطّيب اسمها ، والخبر محذوف ، وإلاّ المسك بدل . كأنه قيل : ليس الطِّيبُ في الوجود [٤] إلا المسك . أو الطيب اسمها ، وإلاّ المسك نعت ، والخبر محذوف. كأنه قيل: ليس الطيِّب الذي هو غير المسك طيباً في الوجود. وحذف خبر ليس لفهم المعنى كثير.

وضعّف بأن الإهمال – إذا ثبت – لغةٌ ، فلا يمكن التأويل .

الرابعة [٥] : ....

* * *

(١) ملك النحاة هو الحسن بن صافي بن عبدالله بن نزار ، أبو نزار . من مصنفاته : الحاوي في النحو . العمدة في النحو . المقتصد في التصريف . المسائل العشر المتعبات إلى الحشر . مات ٥٦٨ .

(٢) كلمة : « ليس » سقطت من ب .

(٣) ط : « والجملة ثمّ موضع نصب » بوضع : « ثم » مكان : « في » .

(٤) من قوله : « في الوجود » إلى قوله : « والخبر محذوف » سقط من أ .

(٥) كلمة : « الرابعة » بعدها بياض في أ ، ب إلى قوله : « ص » وفي ط : (ص) الرابعة ، من كلمات المتن . وليس في ط ما يشير إلى هذا البياض .

وقد استطعت بحمد الله – أن أعثر على هذه المسألة الرّابعة التي سقطت من نسخ الهمع . وذلك أن هذا النص منقول بتصرّف من المغني ١ : ٢٢٧ ، ٢٢٨ . وقد ذكر المغني هذه المسائل الثلاث التي نقلها السيوطي في الهمع ، ثم ختمها بالمسألة الرابعة أو الحكم الرابع لليس فقال :

«الرابع أن تكون حرفاً عاطفاً أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون على خلاف بين النَّقلة. واستدلوا بنحو قوله :

أين المفرّ والإلـــه الطّــــالب والأشرَم المغلوب وليس الغالب

وخرّج عن أن الغالب اسمها : والخبر محذوف .

قال ابن مالك : وهو في الأصل ضمير متصل ، عائد على الأشرم أي : ليسه الغالب ، كما يقول : الصديق كانه زيد ، ثم حذف لاتصاله ، ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلاً لم يجز حذفه ، وفيه نظـر » .



(ص) : وتسمّى ناقصة ، فإن اكتفت بمرفوع فتامّة . ولزم النقص ليس ، وزال خلافاً للفارسيّ [١] ، وفتئ خلافاً للصّغاني [٢] . قيل : وظلّ . ومن الناقصة ذات الشأن . وثالثها ، لا . ولا .

(ش) : هذه الأفعال تسمّى نواقص . واختلف في سبب تسميتها ذلك .

فقيل : لعدم دلالتها على الحدث ، بناءً على أنها لا تفيده .

وقيل : وهو الأصح ، لعدم اكتفائها بالمرفوع ، لأن فائدتها لا تتم به فقط ، بل تفتقر إلى المنصوب . ثم منها ما لزم النقص ، وهو ليس باتّفاق ، وزال ، خلافاً للفارسيّ ، فإنه أجاز في «الحلبيّات» [٣] : أنها [٤] تأتي تامة قياساً لا سماعاً. وفتئ خلافاً للصّغانيّ [٥] فإنه ذكر في « نوادر الأعراب » استعمالها تامّة ،نحو : فتئت عن الأمر فتْأً : إذا نسيته .

وزعم المهابادي [٦] : أن ظل أيضاً لا تستعمل إلا ناقصة . قال أبو حيان : وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو : أنها تكون تامّة .

وبقية الأفعال تستعمل بالوجهين . فإذا [٧] استعملت تامة اكتفت بالمرفوع ، فتكون كان بمعنى : ثبت « كان الله ولا شيء معه» وحدث نحو:

٣٧٧ — * إذا [١١٦] كان الشّتاء فأدْفئوني [٨] *

---

(١) أ . ب : « لأبي عليّ » .

(٢) ط فقط : « الصاغاني » سبقت ترجمته ١ : ١٥٩ .

(٣) مخطوط رقم ٢٢٦ نحو — تيمور . دار الكتب المصريّة .

(٤) ب ، ط : « أن تأتي » .

(٥) ط فقط : « الصاغاني » .

(٦) ب ، ط : « البهاباذي » بالذال ، وفي أ : « البهاباري » . كله تحريف ، وقد سبق تحقيق اسمه انظر ص ٧٦ .

(٧) أ ، ب : « وإذا » بالواو .

(٨) للربيع الفزاريّ . وعجزه :

* فإنّ الشّيْخَ يُهْرِمُهُ الشّتاءُ *

من شواهد شذور الذهب ص ٣٥٤ .



وحضر نحو : « وإنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ [١] ». ووقعَ نحو : « مَا شاء الله كان » . وكفل ، وغزل . يقال : كُنْتُ الصَّبِيَّ : كفلته ، وكُنْتُ الصُّوفَ : غزلته .

وأصبح ، وأضحى ، وأمسى ، بمعنى دخل في الصباح والضحى والمساء كقوله تعالى : « فَسُبْحَانَ اللهِ حين تُمْسُون ، وحين تُصْبِحُونَ [٢] » . وقول الشاعر :

٣٧٨ — وَمِنْ فَعَلاتي أنَّني حسَنُ القِرَى
إذا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أضْحَى جَليدُها [٣]

وظل بمعنى : دام ، أو طال ، أو أقام نهاراً [٤] . وبات بمعنى : أقام ليلاً ، أو نزل بالقوم ليلاً . وصار بمعنى : « رجع » [٥] نحو : « ألا إلى اللهِ تَصِيرُ الأمور [٦] » ، و « ضم » ، و« قطع » نحو : « فَصُرْهُنَّ إليْكَ [٧] » . ودام بمعنى : بقى [٨] ، نحو : «ما دَامَتْ السّموات والأرض [٩] » . وانْفَكّ بمعنى : خلص ، أو انفصل نحو : انْفَكَّ الأسير [١٠] أو الخاتم . وبرح بمعنى : ذهب ، أو ظهر . وبالمعنيين فسّر قولهم : «برح الخفاء » . وونى [١١] بمعنى فتر [١٢] وَضَعُف . ورام بمعنى : ذهب وفارق .

وذكر ابن مالك : أنّ فَتَأَ المفتوحة تأتي تامّة بمعنى : كسر ، أو أطفأ . حكى الفرّاء : فَتَأْتُهُ عن الأمر : كسرْتُه ، والنار : أطْفَأْتُها . قال [١٣] أبو حيّان : وهذا وهْم وتصحيف ، إنما ذاك بالتاء المثلّثة كما في الصّحاح والمُحْكَم .

---

(١) البقرة : ٢٨٠ . (٢) الرُّوم ١٧ .
(٣) من شواهد الأشموني ١ : ٢٣٦ . قائله : عبد الواسع بن أمامة .
(٤) أ : « أقام ناراً » ، تحريف . (٥) أ : « بمعنى : وقع » ، تحريف .
(٦) الشّورى ٥٣ . (٧) البقرة ٢٦٠ .
(٨) كلمة : « بقي » سقطت من ب . (٩) هود ١٠٨ .
(١٠) ب فقط : « الأمير » مكان : « الأسير » .
(١١) أ فقط : « وون » ، تحريف . (١٢) كلمة : « فتر » سقطت من أ .
(١٣) من قوله : « قال أبو حيان » إلى قوله : « وقد اختلف » سقط من ط .



وقد اختلف في كان الشأنية (١) : فالجمهور على أنها من أقسام النّاقصة . وذهب صاحب البديع : إلى أنها من أقسام التامّة . وذهب أبو القاسم ابن الأبرش (٢) : إلى أنها قِسْمٌ برأسِها .

[حذف أخبارها] :

(ص) : وحذف أخبارها لقرينة ضرورة (٣) . وثالثها إلاّ ليس ولو دونها .

(ش) : قال أبو حيان : نصّ أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها : ولا حذف خبر هـا لا اختصاراً ولا اقتصاراً . أمّا الاسم فلأنه مشبّهٌ (٤) بالفاعل ، وأمّا الخبر ، فكان قياسه جواز الحذف ، لأنه إن رُوعِي أصله ، وهو خبر المبتدأ ، فإنه يجوز حذفه . أو ما آل اليه من شبهه بالمفعول فكذلك ، لكنه صار عندهم عِوَضاً من المَصدر ، لأنّه في معناها ، إذْ القيام مثلاً كَوْنٌ من أكوان زيد ، والأعراض لا يجوز حذفها .

قالوا: وقد تحذف في الضرورة كقوله :

٣٧٩ — رَمَاني بأمْرٍ كنتُ منه ووالـدي بَرِيئاً ، ومن أجل الطَّوِيِّ رماني (٥)

وقوله :

٣٨٠ — لَهْفِي عليك لِلَهْفةٍ من خائفٍ يَبْغي جِوارَكَ حين ليس مُجِيرُ (٦)

أي ليس (٧) في الدنيا . وكُنْت بريئاً (٨) .

ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختياراً .

---

(١) أ : « التامة » مكان : « الشانية » تحريف .

(٢) هو خلف بن يوسف بن فرتون ، أبو القاسم بن الأبرش الأندلسي . مات بقرطبة ٥٣٢ .

(٣) ط : « ضرورة » . تحريف .

(٤) أ ، ب : « يشبه » بالياء .

(٥) لعمرو بن أحمر الباهليّ . من شواهد سيبويه ١ : ٣٨ .

(٦) في الدرر ١ : ٨٥ نسب إلى التميميّ الحماسيّ . وقد نسبه الأمير في حاشيته على المغني ٢ : ١٦٨ إلى شمردل بن شريك . والشاهد من شواهد المغني ٢ : ١٦٨ . وأوضح المسالك رقم ١٠٩ .

(٧) كلمة : « ليس » سقطت من أ .

(٨) ب : « يرميا » ، تحريف . وفي ط : « بريا » .



وفصّل ابن مالك : فمنعه في الجميع إلاّ ليس فأجاز حذف خبرها اختياراً ، ولو بلا قرينة ، إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيهاً بـ«لا» كقولهم فيما حكاه سيبويه «ليس أحد» ، أي : هنا . وقوله :

٣٨١ – * فامّا الجُود مِنْكِ فليس جُودُ[1] *

وقوله :

٣٨٢ – يَئِسْتُمْ وَخِلْتُم أنّه ليس ناصر فَبُوِّئْتُم من نَصْرِنا خَيْرَ مَعْقِلِ[2]

وما قاله ابن مالك ذهب إليه الفرّاء[3] . وقال : يجوز في « ليس » خاصة أن يقول : « ليس أحَدٌ » ، لأن الكلام قد يتوهّم تمامه بليس . أو نكرة[4] كقوله : ما من أحد .

[دخول الواو على أخبار الباب]

(ص) : وقد تلي الواو جملة ، وخبراً لليس ، وكان منفية بعد إلاّ ، وفاقاً للأخفش وابن مالك فيهما .

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : قد تدخل الواو على أخبار هذا الباب اذا كانت جملة تشبيهاً بالجملة الحالية كقوله :

٣٨٣ – وكانوا أناساً ينفحون ، فأصبحوا
وأكثرُ ما يُعْطُونه النّظر الشّزْرُ[5]

---

(١) قائله مجهول . وصدره :

* ألا يا ليل ويحك نبّئيني *

وفي أ : « وأما » بالواو . وانظر الدرر ١ : ٨٥ .

(٢) قائله مجهول . وفي أ : « يعينه » مكان : « يشتم » . وفي ط : تبسّم ، تحريف .

(٣) كلمة : « الفراء » سقطت من أ. (٤) أ : « ونكرة » بالواو .

(٥) لم ينسبه صاحب الدرر ١ : ٨٦ إلى قائل معين .



وقوله :

٣٨٤ — فظلُّوا ، ومنهم سابِقٌ دَمْعُه لَـــه
وآخَرُ يَثْني دَمْعَةَ العَيْنِ بالمهلِ [١]

هذا مذهب الأخفش ، وتابعه ابن مالك .

والجمهور : أنكروا ذلك ، وتأوّلوا الجملة على الحال ، والفعل على التّمام [٢] .

الثانية : ذهب الأخفشُ ، وابن مالك أيضاً إلى جواز دخول الواو على خبر ليس ، وكان المنفيّة إذا كان جملة بعد إلاّ كقوله :

٣٨٥ — ليس شيء إلا وفيه إذَا مـــا قَابَلَتْهُ عينُ البَصيرِ اعْتِبَارُ [٣]

وقوله :

٣٨٦ — ما كَانَ منَ بشَرٍ إلاّ وميتَتُــه مختومةٌ ، لكن الآجالُ تَخْتَلِفُ [٤]

وقوله :

٣٨٧ — إذا ما سُتُورُ البيت أرْخِين لم يكن سِراجٌ لنا إلا ووجْهُك أنْوَرُ [٥]

والجمهور : أنكروا ذلك ، وأوّلوا الأول . والثاني على حذف الخبر ضرورة، أو على زيادة الواو . وقالوا : الخبر [١١٧] في الثالث : « لنا » [٦] .

---

(١) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ٨٦ .
وفي أ ، ب : وقوله : « وآخريثني » بزيادة كلمة : « قوله » بين الشطرين . تحريف .

(٢) « والفعل على التمام » سقطت الجملة من أ .

(٣) قائله مجهول .
وانظر الدرر ١ : ٨٦ .

(٤) قائله مجهول .
وانظر الدرر ١ : ٨٦ .

(٥) قائله مجهول .
وانظر الدرر ١ : ٨٦ ، وفي أ : وجهه : مكان : « وجهك » .

(٦) لفظ : « لنا » سقط من أ .
وفي ب : « ما » موضع : « لنا » تحريف ، وبعدها بياض مشار إليه بـ« كذا» .

[توسّط أخبارها]

(ص) : ويجوز توسيطها . ومنع الكوفية مطلقاً . وابن مُعْطٍ [١] في دام . وبعضهم في ليس .

(ش) : أجاز البصريون توسيط أخبار هذا الباب بين [٢] الفعل والاسم ، أي حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدأ . قال تعالى : « وكان حقّاً علينا نَصْرُ المُؤْمِنِين [٣] » ، وقال : « ليس البِرَّ أن تُوَلُّوا [٤] » . وقال الشاعرُ :

٣٨٨ – لا طِيبَ لِلْعَيْشِ ما دامَتْ مُنَغَّصةً
لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ المَوْتِ والهَـــرَمِ [٥]

وقال :

٣٨٩ – فليس سواءً عالِمٌ وجَهُولُ [٦]

ومنعه الكوفيّون في الجميع ، لأن الخبر فيه ضمير الاسم ، فلا يتقدّم على ما يعود عليه .

ومنعه ابن مُعْطٍ [٧] في «دام» . ورُدّ بأنه مخالف للنّص السّابق ، وللقياس كسائر أخواتها ، وللإجماع .

---

(١) أ فقط : « وابن معطى » بالياء .

(٢) ط : « من » مكان : « بين » ، تحريف . (٣) الرّوم ٤٧ . (٤) البقرة ١٧٧ .

(٥) قائله مجهول .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٨٦ ، وابن عقيل ١ : ١١٣ .

(٦) للسموءل بن عادياء . وصدره :

* سَلِي إنْ جَهِلْتِ النّاسَ عنّا وعَنْهُمُ *

انظر : ديوان السموءل ٩٢ ، وقطر الندى ١٨١ . وهو من الشواهد التي تجاوزها صاحب الدرر .

(٧) أ : « ابن معطي » بالياء .



ومنعه بعضهم في «ليس» تشبيهاً بـ«ما»، وهو محجُوجٌ بالسّماع. والخلاف في «ليس» نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه، ولم يظفر به ابن مالك، فحكى فيها الإجماع على الجواز تبعاً للفارسيّ وابن الدّهان وابن عصفور.

[جواز تقدّم أخبارها]:

(ص): وتقديمها إلا دام، والمنفيّ بـ«ما»، و«ليس» على الأصح، وفي زال، وإخوته. ثالثها [1] الأصح يجوز إن نفي بغير «ما». قال دَرَوْد [2]: ولن، ولم. والأصح يجوز بينها، و«ما». وفي دام خلاف.

(ش): يجوز تقديم أخبار هذا الباب على الأفعال إلا دام، وليس، والمنفيّ بـ«ما».

أمّا دام فحكى الاتفاق عليها، لأنها مشروطة، بدخول «ما» المصدريّة الظرفية. والحرف المصدريّ لا يعمل ما بعده فيما قبله.

وأمّا المنفيّ بـ«ما» غير زال وإخوته ففيه قولان: البصريون على المنع. والكوفيون على الجواز. ومنشأ الخلاف اختلافهم في أنّ (ما) هل لها[3] صدر الكلام أوْ لا؟ فالبصريون على الأول. والكوفيّون على الثاني.

وأما ليس فجمهور الكوفيين، والمبرد، والزّجّاج، وابن السّرّاج، والسّيرافي والفارسِيّ، وابن اخته، والجُرْجَاني، وأكثر المتأخرين، منهم ابن مالك على المنع فيها قياساً على فعل التعجب، وعسىَ، ونِعْمَ، وبئسَ، بجامع عدم التصرف. وقدماء[4]

---

(١) ط فقط: «وثالثها» بالواو.

(٢) هو عبدالله بن سليمان بن المنذر الملقب بدَرَوْد بفتح الدّال، والواو، بينهما راء ساكنة.

وفي ط: «دُرَيْوِد» على التصغير كما ذكر ذلك السيوطي في البغية ٢: ٤٥.

له: شرح كتاب سيبويه. مات ٢٣٥.

(٣): «لها» سقطت من أ.

(٤) ط: «وقدم ما للبصرين»، تحريف.



البَصريين، ونسبه ابن جِنّي إلى الجمهور، واختاره [١] ابن برهان [٢]، والزّمخشريّ، والشّلوبين، وابن عصفور، على الجواز لتقديم معموله في قوله تعالى: «ألاَ يَوْمَ يَأتِيهِم لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم» [٣]. وفرق بين ليس، وبين الأفعال المذكورة.

وأمّا زال وإخوته ففي تقديم الخبر عليها ثلاثة أقوال:

أحدها: المنع مطلقاً سواء نفيت بـ «ما» أو بغيرها. وعليه الفراء [٤].

والثاني: الجواز مطلقاً، وعليه سائر الكوفيين، لأن «ما» عندهم ليس لها الصدر [٥] كغيرها.

والثالث: وهو الأصحّ، وعليه البصريون المنع إن نفيت بـ «ما» لأن لها الصّدر، والجواز إن نفيت بغيرها، كـ «لا»، ولم، ولن، ولما، وإنْ. وألحق دَرْوَد [٦]: لم، ولن بـ «ما» فمنع التقديم إن نفي بهما.

أما تقديمه على الفعل دون (ما) بأن توسط [٧] بينهما [٨] نحو: ما قائماً زال زيد، فالأصحّ جوازه. وعليه الأكثرون. ومنعه بعضهم، لأن الفعل مع «ما» كحبذا، فلا يفصل بينهما.

وأما توسيطه بين «ما» ودام فنص صاحب (الإفصاح)، وبدر الدين بن مالك على أنه لا يجوز، لأن الموصول الحرفيّ لا يفصل بينه وبين صلته بمعمولها [٩]، ولأن دام لا يتصرّف.

وقال أبو حيّان: القياس الجواز [١٠]، لأن «ما» حرف مصدري غير عامل، ولا يمتنع فيه ذلك إلا أن يثبت أنّ «دام» لا تتصرف فيتّجه المنع.

---

(١) ط فقط: «وأجازه».

(٢) هو عبد الواحد بن عليّ بن عمر بن إسحاق بن بَرْهان بفتح الباء. أبو القاسم الأسدي العكبري. مات ٤٥٦.

(٣) هود ٨.

(٤) سقطت كلمة «الفراء» من أ.

(٥) سقطت كلمة «الصدر» من أ.

(٦) ط: «ديود»، تحريف.

(٧) ط فقط: «يوسط» بالياء.

(٨) أ، «بيتهما» بالتاء، تحريف.

(٩) أ: «بعمولها»، تحريف.

(١٠) أ فقط: «الجواز القياس» وفي ب: «الجوان» بالنون، تحريف.

[وجوب توسّط الخبر أو تقديمه] :

(ص) : ويجبان ، ويمنعان لما مرّ .

(ش) : قد يجب توسيط الخبر أو تقديمه . وقد يُمْنع كُلٌ من ذلك للأمور الموجبة أو المانعة [1] في خبر المبتدأ .

مثال وجوب التوسيط : ما كان قائماً إلاّ زيدٌ . ومثال وجوب التقديم : أين كان [2] زيد ؟ وكم كان مالك ؟ . ومثال وجوب أحدهما على سبيل التخيير : كان في الدّار ساكنها . وكان في الدار رجل . يجوز تقديم الخبر وتوسيطه، ولا يجوز تأخيره . ومثال منعهما [3] ، ووجوب التأخير : كان بعلُ هند حبيبها ، لأجل الضمير . وصار عدوي صديقي للإلباس .

* * *

(ص) : وفي تأخير الجملة . ثالثها : يجب إن رفع ضمير الاسم . ويمنع تقديم خبر تأخر مرفوعه ، وفي منصوب ، لا ظرف . ثالثها يقبح [4] لا ظاهر [5] إعراب مشارك عرفاً ونكراً، ولا يليها معمول خبرها كغَيرها خلافاً للكوفيّة وابن السّراج إلا [١١٨] ظرف . ويجوز مع خبر وتقدّمه .

[مسائل] :

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : اختلف في وجوب تأخير الخبر هنا إذا كان جملة على أقوال :

أحدها : يجب مطلقاً ، ولا يجوز تقديمه ، ولا توسيطه سواء كانت اسميّةً : نحو:

---

(١) ب ، ط : « والمانعة » بالواو .

(٢) ب : « أين ما كان زيد » بزيادة : « ما » .

(٣) ط : « مانعهما » ، تحريف .

(٤) ط : « بفتح » بالباء ، والفاء ، تحريف .

(٥) ب : « لا ظاهراً إعراب مشارك » . أ : « لا طاهر » بالطاء المهملة ، تحريف .

كان زيد أبوه قائم[١] أم فعليّة رافعة ضمير الاسم نحو: كان زيد يقوم، أم غير رافعة نحو : كان زيد [٢] يمرّ به عمرو . ومستند المنع في ذلك عدم سماعه [٣] .

والثاني : لا ، مطلقاً ، فيجوز التقديم ، والتوسيط. وذكر ابن السرّاج: أنه القياس وإن لم يسمع . وصحّحه ابن مالك ، قال : لأنه وإن لم يسمع مع كان ، فقد سمع مع الابتداء ، كقول الفرزدق :

٣٩٠ - إلى مَلِكٍ ما أُمُّه من مُحَارِبٍ أبوه ، ولا كانت كليبٌ تُصَاهِرُهْ [٤]

قال : ويدل لجوازه مع «كان» تقديم معموله في قوله تعالى : «أهَؤُلاءِ إيّاكُم كانوا يَعْبُدُونَ » [٥] . « وأنْفُسَهُم كانوا يَظْلِمُون » [٦] ، وتقديم المعمول يُؤْذِنُ بتقديم العامل .

والثالث : المنع في الفعليّة الرّافعة [٧] لضمير الاسم ، والجواز في غيرها . وصحّحه ابن عصفور ، وقال : لأن الذي استقر في باب كان أنّك إذا حذفتها عاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر . ولو أسقطتها من: كان يقوم زيد، على أن يكون[٨] (يقوم) خبراً مقدّماً ، فقلت : يقوم زيد ، لم يرجع إلى المبتدأ والخبر .

الثانية : لا يجوز تقديم الخبر مع تأخر معموله المرفوع ، فلا يقال : قائماً كان زيد أبوه، أي: كان زيد قائماً أبوه، لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزء منه.

فإن كان معمولُهُ منصوباً نحو : آكلا كان زيد طعامك ففيه أقوال . ثالثها : يقبح [٩] التقديم ، ولا يمتنع ، لأنه ليس بجزء من ناصبه ، لكونه فضلة .

فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز بلا قبح إجماعاً ، لأن العرب تتسع في الظرف

---

(١) أ فقط : « قام » .
(٢) كلمة : « زيد » سقطت من ب . (٣) أ فقط : « السماع » .
(٤) للفرزدق . ديوانه ٣١٢ ، والمغني ١ : ١٠٧ وابن عقيل ١ : ١٠١ .
(٥) سبأ ٤٠ . (٦) الأعراف ١٧٧ .
(٧) ط : « الواقعة » بالواو والقاف ، تحريف .
(٨) كلمة : « يكون » سقطت من أ ، ب .
(٩) ط : « يصح » بالياء والصاد ، تحريف ، وانظر نصّ المتن ، وعبارة الشرح بعد ذلك .



والمجرور ما لا تتسع في غيرهما نحو : مسافراً كان زيد اليوم ، وراغباً كان زيد فيك .

الثالثة : تقدّم من صُوَر امتناع تقديم خبر المبتدأ أن يتساويا في التعريف والتنكير ، ولا بيان (١) . ولا يجري ذلك هنا في ظاهر الإعراب ، لأن نصب الخبر يبينّه ، فيجوز : كان أخاك زيد . ولم يكن خيراً (٢) منك أحدٌ (٣) .

فإن خفي الإعراب وجب تأخير الخبر للإلباس نحو : صار عدوّي صديقي ، وكان (٤) فتاك مولاك .

الرابعة : مذهب أكثر البصريين : أنه لا يجوز أن يلي كان وأخواتها معمول خبرها مَن مفعول ، وحال ، وغيرهما (٥) إلا الظرف والمجرور ، فلا يقال : كان طعامَكَ زيدٌ آكلاً ، ولا كان طعَامَكَ آكلاً زيدٌ . وهذا الحكم غير مختصّ بباب كان ، بل لا يلي عاملاً من العوامل ما نَصَبَهُ غيرُهُ أو رَفَعَهُ .

فإن كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً جاز أن يلي كان مع تأخير الخبر وتقديمه (٦) للتوسّع في الظروف والمجرورات . وجوّز الكوفيون وطائفة من البصريين منهم ابن السّرّاج : أن يليها غير الظرف أيضاً لوروده في قوله :

٣٩١ — * بما كان إيّاهم عطيّةُ عوّدا (٧) *

وأجيب بأن اسم كان ضمير الشأن مستتر فيها ، « وعطيّة » مبتدأ ، خبره «عوّدا» ، والجملة خبر كان ، فلم يَلِ العامل (كان) ، بل (٨) ضمير الشأن .

وجوّز بعضهم أن تكون فيه زائدة .

---

(١) ب : « والبيان » مكان : « ولا بيان » ، تحريف .

(٢) ب : « خبراً » بالباء ، تحريف . (٣) ط : « الأحد » تحريف .

(٤) أ : « وصار » مكان : « وكان » .

(٥) ط : « وغيرها » تحريف . (٦) أ ، ب : « وتقدمه » .

(٧) من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريراً وقومه . وروايته في الديوان ٢١٤ .

* قنافذ درّامون خلف جِحَاشهم *

من شواهد المغني ٢ : ١٥٩ ، وأوضح المسالك رقم ٨٨ . والخزانة ٤ : ٥٧ ، وابن عقيل ١ : ١١٥ .

(٨) : « بل » سقطت من أ .



فإن تقدم مع الخبر على الاسم جاز إجماعاً نحو : كان آكلا طَعَامك زيدٌ ، وكذا يجوز تقدّمه على كان نحو : طعَامَكَ كان زيدٌ آكلاً . وعليه قوله تعالى : « وأَنْفُسَهُم كانُوا يَظْلِمُون (١) » .

واعلم أنه يتأتّى في : «كان زيد آكلاً طعامك» أربعةٌ وعشرون تركيباً. وقد سُقْتُها في (الأشباه والنظائر) (٢) وكلها جائزة عند البصريين إلا كان : طعامَكَ زيدٌ آكلاً ، وكان طعامَكَ آكلاً زيدٌ ، وآكلاً كان طعامَكَ زيدٌ .

[اجتماع معرفتين] :

(ص) : وإذا اجتمع معرفتان فأقوال : المبتدأ . وقيل : الخبر غير الأعرف إلا إشارة مع غير ضمير ، وإلا أنْ، وأنَّ. وقيل : ما يراد ثبوته مطلقاً . وقيل : إن قام مقامه ، أو شُبِّهَ به . وقيل : ما صحّ جواباً . أو نكرتان (٣) بمسوّغ تخيّر. وفي الإخبار هنا ، وإن بمعرفة عن نكرة . ثالثها سائغ إن أفاد ، والنكرة غير صفة محَضْة .

(ش) : إذا اجتمع في باب كان معرفتان ، ففي ما يتعيّن (٤) اسماً وخلافه خبراً الأقوال السابقة في المبتدأ والخبر مع زيادة أقوال أُخَر . فقيل : تَخيّرْ ، فأيهما شئت جعلته الاسم ، والآخر الخبر . وعليه الفارسيّ ، وابن طاهر ، وابن خَرُوف وابن مضاء وابن عُصْفُور . وهو ظاهر كلام سيبويه، فإنه قال : وإذا كانا (٥) معرفتين ، فأنت بالخيار ، أيهما ما جعلته فاعلاً رفعته [١١٩] ونصبت الآخر .

وقيل : تنظر إلى المخاطب ، فإن كان يعرف أحد المعرفتين ، ويجهل الآخر ، جعل المعلومُ الاسمَ ، والمجهولُ الخبرَ نحو : كان أخو بكر عَمْراً ، إذا (٦) قدّرت (٧) أنّ المخاطب يعلم أن لبكر أخاً ، ويجهل (٨) كونه عمراً . وكان عمرو أخا بكر ، إذا كان

---

(١) الأعراف ١٧٧ .
(٢) الأشباه والنظائر ٢ : ٥٦ ، ٥٧ .
(٣) كلمة : « نكرتان » سقطت من ب .
(٤) ط فقط : « ما تعين » .
(٥) لفظ : « كانا » سقط من أ .
(٦) ط : « وإذا » بالواو ، تحريف .
(٧) ب فقط : « عرفت » مكان : « قدرت » .
(٨) أ ، ب : « وجهل » .



يعلم عَمْراً ، ويجهل كونه أخا بكر . وعلى هذا السِّيرافيّ ، وابن الباذَش [١] ، وابن الضائع [٢] . وحملوا كلام سيبويه على ما إذا استويا عند المخاطب في العِلْم وعدمه . وقيل : إن لم يستويا في رتبة التعريف جعل الأعرف منهما الاسم ، والآخر الخبر نحو : كان زيدٌ صاحب الدار .

وقيل : الخبر غير الأعرف إلاّ إذا اجتمع إشارة مع غير ضمير ، فإنه يجعل الإشارة الاسم ، وإن كان مع أعرف منه كالعلم ، والمضاف إلى الضّمير نحو : كان هذا أخاك ، لأن العرب اعتنت [٣] بتقديم الإشارة لمكان التنبيه الذي فيه، أمّا مع المضمر فلا، ولهذا كان ها أناذا أفصح من هاذا أنا .

وإلاّ إن كان أحدُهما « أنْ » ، وأنّ المفتوحتين ، فإن الاختيـــار جعلهما الاسم ، والآخر [٤] الخبر ، ولهذا قرأ أكثر القُرّاء : « فما كان جوابَ قومه إلاّ أن قالوا [٥] » بنصب « جواب » لشبههما بالمضمر من حيث أنّهما لا يوصفان ، كما لا يُوصف ، فَعُومِلا مُعَامَلَتَه إذا اجتمع مع معرفة غيره ، فإن الاختيار جَعْلُه الاسم ، لأنه أعرف .

وقيل : الخبرُ : ما يراد إثباته مطلقاً نحو : كان عَقُوبتُك عَزْلكَ ، وكان زيدٌ زُهَيراً [٦] ، وقول الشاعر :

٣٩٢ــ * فكان مُضلّي مَنْ هُدِيت بِرُشْدِهِ [٧] *

---

(١) سبقت ترجمته ١ : ٢٦٤ .

(٢) هو : علي بن محمد بن علي بن يوسف الإشبيليّ بالضاد المعجمة والعين المهملة .
له : شرح الجمل – شرح كتاب سيبويه . مات ٦٨٠ .
وفي أ فقط : « ابن الصائغ » بالصاد والغين .

(٣) ط : « اغتنت » تحريف .

(٤) أ فقط : « وللآخر » .

(٥) النمل ٥٦ .

(٦) ب : « زهير » بالرفع ، تحريف .

(٧) سبق ذكره رقم ٣٦١ . وفي أ : « مصلي » بالصاد ، تحريف .



أثبت الهداية لنفسه. ولو قال : فكان هادِيَّ من أُضْلِلْتُ به لأثبت [١] الإضلال ، وعلى هذا ابن الطّراوة .

وقيل : الخبرُ ما يراد إثباته بشرط : أن يكون أحدهما قائماً مقام الآخر ، أو مشبهاً [٢] به كالمثالين [٣] الأوّلين بخلاف ما إذا كان هو نفسه كالبيت .

وقيل : ما صحّ منهما جواباً فهو الخبر ، والآخر الاسم . حكى هذه الأقوال أبو حيّان ، ثم اختار تبعاً لجماعة تقسيماً يجمعها [٤] . فقال : إذا اجتمع معرفتان في هذا الباب ، فإن كان أحدهما قائماً مقام الآخر ، أو مُشَبَّهاً به ، فالخبر ما يراد إثباته ، وإن كان هو نفسه ، فإن عرَف المخاطبُ أحدهما دون الآخر ، فالمعلوم هو الاسم ، والآخرُ الخبر .

وإن عرفهما أو جهلهما ، فإن كان أحدهما أعرف من الآخر فهو الاسم ، والآخر الخبر إلا المشار مع الضمير . وإن استويا في التعريف فأنت بالخيار .

وإن [٥] كان أحدهما « أنْ أو أنَّ » المَصْدَرِيَّتَيْن ، فإنه يتعيّن جعله الاسم .

قال : وضمير النّكرة وإن كان معرفة ، فإنه في باب الإخبار يعامل معاملة النكرة إذا اجتمعت مع المعرفة ، لأن تعريفه لفظيّ من حيثُ عُلِم على مَنْ يعود . أما أن تعلم [٦] مَنْ هو في نفسه فلا .

وإذا اجتمع نكرتان ، فإن كان لكلٍّ منهما مسوّغٌ للابتداء ، فلك الخيار ، فما شئت جعلته [٧] الاسم ، والآخر الخبر نحو : كان رجل قائماً ، أو كان قائمٌ رجلاً [٨] .

وإن كان لأحدهما مسوّغ دون الآخر فالذي له المسوّغ هو الاسم، والآخر الخبر نحو

(١) ط : « لا يثبت الإضلال » ، تحريف .
(٢) ط فقط : « ومُشَبَّهاً » بالواو دون « أو » .
(٣) أ : « كالمقالين » بالقاف ، تحريف . (٤) أ ، ب : « نفيها بجمعها » ، تحريف .
(٥) ط : « إن كان » بإسقاط الواو ، تحريف . (٦) أ فقط : « يعلم » بالياء .
(٧) أ : « جعلته غير الاسم » بزيادة كلمة : « غير » تحريف .
(٨) أ : « وأكان قائم رجل » ، ب : « وأكان قائم رجلا » .



كان كل أحد قائماً . ولا يجوز كان قائم كلَّ أحد .

وإذا اجتمع نكرة ومعرفة ، فالمعرفة الاسم ، والنكرة الخبر ، ولا يعكس إلا في الشعر . هذا مذهب الجمهور. وجوّز ابن مالك العكس اختياراً بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة . قال : لأنه لما كان المرفوع هنا مُشبَّهاً بالفاعل ، والمنصوب مشبَّهاً بالمفعول جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع (١) ، كما جاز ذلك في باب الفاعل . ومن وروده قوله :

٣٩٣ ـ كأن سُلافَةً مِن بيت رأسٍ يكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ (٢)

وقوله :

٣٩٤ ـ * ولا يكُ موقِفٌ مِنْكِ الوداعا (٣) *

قال : وقد حمل هذا الشبه في باب « إنَّ » على أن جُعِل فيه(٤) الاسمُ نكرةً والخبرُ معرفةً كقوله :

٣٩٥ ـ وإنَّ حراماً أن أسُبَّ مُجَاشِعاً بآبائي الشُّمِّ الكرامِ الخضَارِمِ (٥)

وأجاز سيبويه : إنَّ قريباً (٦) منك زيد .

* * *

(١) العبارة في أ : جاز أن يعني تعريف المنصوب من غير تعريف المرفوع ، وهي محرّفة .
وفي ب : « جاز أن المعنى يغني تعريف المرفوع » وهي محرفة أيضاً .

(٢) لحسان بن ثابت ديوانه ١٢ .
من شواهد سيبويه ١ : ٢٣ ؛ والحجة لابن خالويه ١٤٧ . والمغني ٢ : ٨٤ ، ١٩٩ ، والخزانة ٤ : ٤٠٠ ، واللسان : سبأ .

(٣) للقطامي : ديوانه ٣١ . وصدره :
* قِفِي قبل التفرُّق يا ضُبَاعا *
من شواهد سيبويه ١ : ٣٣١ ، والإيضاح ٩٩ ، وابن يعيش ٧ : ٩١ ، والخزانة ١ : ٣٩١ ، ٤ : ٦٤، والأشموني ٣ : ١٧٣ .

(٤) أ فقط : « في » بإسقاط الضمير .

(٥) للفرزدق : ديوانه ٨٤٤ . وروايته :
* وليس بِعَدْلٍ إنْ سَبَبْتُ مُقَاعِساً *

(٦) ط : « قريناً » بالنون ، تحريف .

(ص) : وإن قصد إيجاب خبرٍ ما قرن بإلاّ إن قَبِل . ولو[1] قرن بتنفيس ، أو قد . أو لم خلافاً للفرّاء . لا زال وإخوته . ولا يكون اسم هـــذه نكرة . وثالثها : يجوز مع الماضي . ويكثر في « ليس » و « كان »[2] بعد نَفْيٍ وَشِبْهِهِ .

[مسألتان] :

(ش) : فيه مسألتان :

الاولى : إذا قصد إيجاب خبر منفيٌّ أيّاً كان ، قُرِن[3] بإلا إن قَبِل ذلك نحو : كان زيد إلاّ قائماً، وليس زيد إلاّ قائماً . وسواء هذا الباب وغيره نحوَ: ما ظننت زيداً إلا قائماً .

فإن لم يَقْبَلْ ذلك بأن كان الخبر لا يستعمل[١٢٠] إلاّ مَنْفِيّاً لم يجز دخول إلاّ عليه ، نحو : ما كان مِثْلُكَ إلاّ أحداً . وما كان زيد إلا زائلاً ضاحِكاً .

وكذلك لا تدخل على خبر زال وإخوته، لأنّ نفيها إيجاب[4] ، فإن قولك: ما زال زيد عالماً فيه إثبات العلم لزيد فهو كقولك : كان زيد عالماً . وهذا لا يدخل عليه إلا فكذلك ذاك . وأمّا قول ذي الرمّة :

٣٩٦ ــ حَرَاجِيجُ لا تَنْفَكّ إلا مُناخَـــةً
على الخَسْفِ أو نَرْمي بها بَلَداً قَفْرا[5]

فقيل : خطأ منه ، ولهذا لمْ[6] يحتج الأصمعيّ بشعره . ولكثرة ملازمته الحاضرة فسد كلامه[7] .

---

(١) ط : « وإن » مكان : « ولو » ، تحريف .
(٢) ط : « ولأن » مكان : « وكان » ، تحريف .
(٣) ط : « وقرن » بالواو ، تحريف . (٤) ط : « يجاب » . تحريف .
(٥) لذي الرمّة . ديوانه ٢٤٠ .
من شواهد : سيبويه ١ : ٤٢٨ ، والخزانة ٤ : ٤٩، والأشموني ١ : ٢٤٦ .
وحراجيج : جمع حُرجُوج كعصفور ، وهي الناقة السمينة أو الضامرة .
(٦) في أ : « لا » مكان : « لم » .
(٧) العبارة في ط « لكثرة ملازمته الحاضرة ففسد كلامه » .



وقيل : مؤوّل على زيادة إلاّ ، أو تمام ينفكّ ، ومُناخةٌ : حال . ولا يجوز دخول إلاّ على خبر مقرون (١) ...

الثانية : يكثر وقوع اسم ليس نكرة محضة ، لأن فيها معنى النفي المسوّغ للابتداء بالنكرة كقوله :

٣٩٧ — كَمْ قد رأيتُ ، وليس شيء باقياً
مِنْ زائر طَيْفِ الهَوى ، ومَزُور * (٢)

ويشاركه (٣) في ذلك كان بعد نفي أو شبهه كقوله :

٣٩٨ — إذا لم يكن أحدٌ باقياً فإنّ التأسيّ دَواءُ الأسى (٤)

وقوله :

٣٩٩ — ولو كان حيٌّ في الحياة مخلّداً خلَدْتَ ، ولكن ليس حيٌّ بخالدِ (٥)

وقد (٦) يلحق بها في ذلك (٧) باب زال وإخوته .

(ص) : وترادف كان لم يزل . وتزاد وسطاً . قيل : وآخراً فمضارعة(٨) . وقيل (٩) : فاعلها (١٠) ضمير مصدرها (١١) . وشذ بين جار ومجرور . وزاد الكوفية : أصبح ، وأمسى . والفرّاء يكون . والباقي إن لم ينقص (١٢) المعنى . وقومٌ كلّ فعل لازم .

---

(١) أ فقط بياض بعد قوله : « مقرون » إلى قوله : « الثانية » . وقد أشير إليه بـ «ظ» ، وليس في ب ، ط ما يشير إلى أن هناك بياضاً . والعبارة ناقصة مما يؤكد بياض أ .

(٢) قائله مجهول .
وفي الدرر ١ : ٨٩ « طرق الهوى » مكان : « طيف الهوى » .

(٣) ب فقط : « ويشاركها » .

(٤) قائله مجهول . وفي ط : « التناسي » مكان « التأسّي » . صوابه في : الدرر ١ : ٨٩، أ ، ب .

(٥) قائله مجهول . وانظر الدرر ١ : ٨٩ .

(٦) أ ، ب : « وهل » مكان : « وقد » .

(٧) في ط سقطت كلمة : « ذلك » .

(٨) ب : «ففارغة» ، ولعل المراد تضارع زيادة ظن آخراً . وفي ط : «ففارقة» تحريف وفي ا: فمضارعة .

(٩) ط : « وقبل » بالباء ، تحريف .

(١٠) أ ، ط : « وفاعلها » بالواو .

(١١) أ : « صدرها » . تحريف ، وانظر الشرح .

(١٢) ب : « ينقض » بالضاد ، تحريف . وانظر الشرح .



[مسألتان] :

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : تختص كان بمرادفة : لم يزل كثيراً، أي أنها تأتي دالّة على الدّوام ، وإن كان الأصل فيها أن يدل على حُصُول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه عند قوم. وعليه الأكثر ، كما قال أبو حيّان . أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه عند آخرين . وجزم به ابن مالك .

ومِنْ الدّالّة على الدوام الواردة في صفات الله تعالى نحو : « وكانَ اللهُ سميعاً بَصيراً (١) » ، أي لم يزل متّصفاً بذلك .

الثانية : تختصّ أيضاً بأنها تزاد بشروط :

أن تكون بلفظ الماضي متوسّطةً بين مسند ومُسْنَد إليه نحو : ما ــ كان ــ أحسن زيداً ، ولم يُرَ ــ كان ــ مِثْلُهُم (٢) . ومنه حديث : « أو بَنِي ــ كان ــ آدم » .

وجوّز الفرّاء زيادتها بلفظ المضارِع كقوله :

٤٠٠ ــ * أنْتَ تكُون ماجِدٌ نَبِيلُ (٣) *

وجوّز أيضاً زيادتها آخراً (٤) نحو : زيد قائم كان ، قياساً على إلغاء «ظن» آخِراً .

وردّ بعدم سماعه ، والزيادة خلاف الأصل فلا تباح (٥) في غير مواضعها المعتادة .

وشذّ زيادتها بين الجار والمجرور في قوله :

---

(١) النساء ١٣٤ .

(٢) أ : « لم يرد كان » تحريف وب : « لم يرد مثلهم » ، تحريف .

(٣) لفاطمة بنت أسد ترقّص ابنها عقيل بن أبي طالب وعجزه :

* إذا تَهُبُّ شَمْألٌ بليلُ *

من شواهد ابن عقيل ١ : ١١٦ ، والأشموني ١ : ٢٤١ .

(٤) ط فقط : « أخيراً » .

(٥) ب ، ط : « يستباح » .

٤٠١ ـ سُرَاةُ بني أبي بكر تسامَى ... على كان المسوَّمةِ العِراب [١]

قال أبو حيّان : ولا يحفظ في غير هذا البيت .

وجوّز الكوفيون : زيادة أصبح ، وأمسى . وحكوا : « ما أصبح أبردها » ، و« ما أمسى أدْفأها » . وحمل على ذلك أبو عليّ قوله :

٤٠٢ ـ عدوّ عَيْنَيْكَ وشَانِيهِما ... أَصْبَحَ مشغولُ بمشْغُولِ [٢]

وقوله :

٤٠٣ ـ أعاذِلَ قُولِي ما هَوِيتِ فأوِّبي ... كثيراً أرى أَمْسَى لَديْكَ ذُنُوبِي [٣]

وأجاز الفراء: زيادة سائر أفعال هذا [٤] الباب، وكلّ فِعْل لازم من غير هذا الباب[٥] ، إذا لم يَنْقُصْ[٦] المعنى ، نحو : ما أضحى أحسن زيداً ، وزيدٌ [٧] أضحى قائم ، واستدلّ على ذلك بأن العرب قد زادت الأفعال في[٨] نحو قوله :

---

(١) قائله مجهول .

ويروى : سَراة بفتح السّين جمع : سريّ . ولا يعرف فَعيل على فَعَلة غيره .

ورواية ابن جنّي في : « سر صناعة الإعراب » ٢٩٨ : « جياد » مكان : « سراة » ، وفي النسخ الثلاث : « تساموا » مكان « تسامى » . وانظر الأشموني ١ : ٢٤١ ، وأوضح المسالك رقم ٩٢ . وابن عقيل ١ : ١١٦ ، والخزانة ٤ : ٣٣ .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد الأشموني ١ : ٢٤١ .

(٣) قائله مجهول .

وفي ط : « قومي » بالميم ، تحريف . والصواب من أ ، ب والأشموني ١ : ٢٤٢ .

وفي أ : « فأربى » مكان : « فأوبى » تحريف و « ثوبي » مكان : « ذنوبي » ، تحريف .

(٤) أ : « سائر الأفعال هذا الباب » ، تحريف .

(٥) : « وكل فعل لازم من غير هذا الباب » سقطت هذه العبارة من أ .

(٦) أ : « تنقص » بالتاء ، تحريف. (٧) ط : زيداً » تحريف . (٨) « في » سقطت من أ .



٤٠٤ ـ فاليوم قرّبْتَ تهجونا وتشتِمُنا فاذْهب فما بك والأيّامِ من عَجَبِ[1]

ولم يُرِد أن يأمره بالذهاب .

والصحيحَ أن ذلك كله لا يجوز ، لاحتمال التأويل ، وما لا يحتمله من ذلك من القِلّة بحيث لا يقاس عليه .

وقد اختلف في كان المزيدة : هل لها فاعل ؟ .

فذهب السّيرافي والصَّيْمَريُّ : إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدّال عليه الفعل ، كأنه قيل : كان هو ، أي : كان الكون .

وذهب الفارسيّ : إلى أنها لا فاعل لها ، لأن الفعل[2] إذا [١٢١] استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغني عنه ، بدليل: أن «قلّما»[3] فعل. ولمّا استعملته العرب للنفي لم يحتج إليه إجراء له مجرى حرف النفيّ . واختاره ابن مالك . ووجّهه بأنها تشبه الحرف الزائد ، فلا يبالي بخلوّها من الإسناد .

[حذف كان]

(ص) : ويجوز حذف كان واسمها إن عُلم بعد إنْ « ولو » بكثْرة ، و « هلا » وإلاّ بقلّة .

ويجوز رفع تاليها إن حسن تقدير : (فيه) أو (معه) ، وإلاّ فلا .

وجوّز يونس وابن مالك جرّ مقرون بـ«إنْ لا» ، أو إنْ عاد اسم كان على مجرور بحرف. وجعل تالي الفاء جواب إنْ خبرَ مبتدأ أوْلى من خبر كان مضمرةً أو حالٍ ، أو مفعولٍ بلائق . وإضمار الناقصة قبلها أوْلى . وقَلّ[4] بعد لَدُن ونحوها، ويجب بعد (أن).

---

(١) قائله مجهول مع كثْرة الاستدلال به .
انظر : الكامل للمبرّد ٢ : ٧٤٩ ، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ورقة ٢١٦ ، ومفاتيح الغيب ١ : ١٣١ ، والحجة لابن خالويه ٩٤ . والإنصاف ٤٦٤ ، وابن يعيش ٣ : ٧٨ ، ٧٩ ، وسيبويه ١ : ٣٩٢ ، والأشموني ٣ : ١١٥ . وفي النسخ الثلاث : « قدبت » .

(٢) ط : « لأن الفاعل » ، تحريف .

(٣) قلّما « رسمت في ط مفصولة : « قلّ ما » . وفي ب : « فلما » بالفاء ، تحريف .

(٤) ط فقط : « وقيل » بالياء ، تحريف .



وقلّ : بعد (أن) معوّضاً منها «ما» .

وقيل : هي التامّة ، والمنصوب حال . وقيل : العامل « ما » . وقيل : غير عوض فيظهران .

(ش) : تختص كان أيضاً من بين سائر أخواتها بأنها قد تعمل محذوفة ، ولذلك أقسام :

الأول : ما يجوز بكثرة ، وذلك بعد « إنْ » ، و «لو» الشّرطيتين ، فتحذف هي واسمها إذا كان ضمير ما عُلِم من غائب ، أو حاضر . مثاله بعد « إن » مع الغائب ، قوله :

٤٠٥ — قدقِيل ذلك إن حقّاًوإنْ كَذِباً فما اعتذارُكَ من قَوْلٍ إذا قِيلا [١]

ومع المتكلّم قوله :

٤٠٦ — حَدِبَتْ عليّ بطونُ ضِنّة كلُّها إنْ ظالِماً فِيهم وإنْ مَظْلوما [٢]

ومع المخاطب قوله :

٤٠٧ — لا تقربَنّ الدّهرَ آلَ مُطَرِّفٍ إنْ ظالِماً أبداً وإنْ مَظْلُومَا [٣]

ومثاله بعد « لو » مع الثلاثة قوله :

---

(١) للنعمان بن المنذر في قصة مشهورة .

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ١٨٨ ، والدرر ١ : ٩٠ .

(٢) للنابغة الذبياني .

ديوانه ١٣١ ، وسيبويه ١ : ١٣٢ ، وأوضح المسالك رقم ٩٤ ، والأشموني ١ : ٢٤٢ .

وفي ط : « ضبة » بالباء ، وهي رواية الأشموني . ورواية سيبويه : «ضنة» بالنون ، وهو ضنة بن عبد بن كبير بن عذرة .

(٣) لليلى الأخيليّة .

من شواهد : سيبويه ١ : ١٣٢ ورواية الدرر ١ : ٩١ : « لا تقربوا » مكان : لا تقربنّ . .

وفي أ : « إن ظالماً منهم » مكان : « إن ظالماً أبداً » .



٤٠٨ ـ لا يأمَنُ الدَّهرَذوبَغْيٍ ولومَلِكاً جُنُودُه ضاق عنها السَّهْلُ والجَبَلُ[١]

وقوله :

٤٠٩ ـ عَلِمْتُكَ منّاناً فلستُ بآمل نَداك ، ولو غَرْثانَ ظَمْآنَ عارِيا[٢]

وقوله :

٤١٠ ـ انْطِق بحقٍّ ولومُسْتَخرِجاًإحَناً فإنَّ ذا الحقِّ غلاّبٌ وإنْ غُلِبا[٣]

ولو أظهر الفعل في نحو[٤] هذه المُثُل لجاز . قال سيبويه : وإن شئت أظهرتَ[٥] الفعل .

ولا يجوز عند[٦] عدم الاظهار إلاّ نصب التّالي على أنه خبر كان . وربما يجوز فيه الرفع والجرّ . فالأول إذا حَسُن هناك تقدير : « فيه » ، أو « معه » ، أو نحو ذلك كقولهم: «الناسُ مَجزِيّون بأعمالهم إن خَيْراً فخيرٌ وإن شرّاً فشرٌّ»، و«المرء مقتول بما قتل به إن سيّفا فسيفٌ وإن خِنجراً فَخِنْجَرٌ» ، فانتصاب خيراً وشرّاً ، وسيفاً وخنجراً على تقدير : إن كان العملُ خيراً ، وإن كان المقتول به سيفاً . وارتفاعها على أنها الاسم على تقدير : إن كان في أعمالهم خيرٌ[٧] . وإن كان معه . سيف . أو على تقدير : كان التامة . والأول أوْلى . وهو معنى قولنا : وإضمار الناقصة قبلها أي الفاء[٨] أولى، أي من التامّة. وعلّله ابن مالك بأن إضمار الناقصة مع النصب متعيّن،وهو مع الرفع ممكن، فوجب ترجيحه ليجري الاستعمال[٩] على سَنَنٍ واحد، ولا يختلف العامل .

ومثاله بعد لو : الإطعام ولو تمراً . فالنصب على تقدير : ولو يكون الطّعام تمراً .

---

(١) قائله : اللّعين المنقريّ.
من شواهد : أوضح المسالك رقم ٩٥ . وشرح شواهد المغني للسيُّوطي ص ٥٨ . الأشمونيّ ١ : ٢٤٢.

(٢) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ٩١ .

(٣) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ٩١ .

(٤) كلمة : « نحو » سقطت من ط .

(٥) أ : « لظهرت » باللام ، تحريف .

(٦) ب : « عندهم » مكان : « عند » . تحريف .

(٧) ب : « أخيراً » بالنصب . تحريف .

(٨) ط : « أي الناقصة » مكان : « أي الفاء » ، تحريف .

(٩) ط : « الاستعمالان » .



والرفع على تقدير : ولو يكون (١) عندكم تمرٌ (٢) ، أو على تقدير : كان تامّة (٣)

فإن لم يحسن تقدير ما ذكر امتنع الرفع كالأبيات السابقة . ومثّله سيبويه بقولك : امْرُرْ بأيّهم أفضل إنْ زيداً ، وإن عمْراً .

والثاني : بعد «إنْ» فقط إذا عاد اسم كان على مجرور بحرف سواء اقترنت إنْ بـ «لا» أم لا ، كقولهم : مررت برجل صالح إنْ لا صالحاً (٤) فطالحٌ . وامرر بأيهم أفضل إن زيداً (٥) وإن عمراً ، « فصالح » ، و « زيد » بالنصب على تقدير : إنْ لا يكن (٦) صالحاً ، وإن يكن زيداً .

وحكى يونس فيه: الجرّ على تقدير : إن (٧) لا أمرّ بصالح ، أو إلا أكن مررت بصالح فقد (٨) مررت بطالح . وأجازه في « زيد » على تقدير : إن مررت بزيد وإن مررت بعمرو . فوافقه ابن مالك على اطّراده . وقصره غيرهما (٩) على السّماع ، لأن الجر بالحرف المحذوف مسموع غير منقاس .

قال أبو حيّان: والصواب مع الجمهور لِما في الأول من التكلف ، ولم يسمع مثل ذلك بعد « لو » أصلاً .

وقولي : وجعل تالي الفـــاء إلى آخره أشرت به إلى أن قولهم : « فخير » من المثال السابق يجوز فيه أيضاً الرفع والنصب . والأول أرجح ، لأن المحذوف معه شيء واحـــد وهو المبتدأ ، ومع النصب شيئان ، ولأن وقوع الاسميّة بعد فاء الجزاء أكثر . والتقدير في الرفع ، فالذي يجزى به خير . والنصب على حذف كان واسمها ، أي كان الذي يجزى به خيراً ، أو على الحال ، أي : فهو يلقاه خيراً ، أو على المفعول [١٢٢] بفعل لائق ، أي فهو « يجزى » أو « يعطي » خيراً .

---

(١) أ : « ولو يكن » ، تحريف . (٢) ب « تمراً » بالنصب ، تحريف .

(٣) أ : « أو على كان التّامّة » بإسقاط كلمة : « تقدير » .

(٤) أ فقط : « إن لا صالح فطالح » بالرفع .

(٥) في النسخ الثلاث : « إن زيد » و« إن عمرو » بدون ألف في آخرهما تدل على نصبهما . والأسلوب يعيّن النصب .

(٦) أ ، ب : « إن لا يكون » .

(٧) من قوله : «إن لا أمر بصالح » إلى قوله : « إن مررت بزيد » سقط من أ .

(٨) ب : « وبعد » مكان : « فقد » تحريف . (٩) أ ، ب : « غيره » .



وعُلِم من ذلك أنّ في مسألة : « إن خيراً فخير » (١) أربعة أوجه : أحسنها نصب الأول ، ورفع الثاني . وأضعفها عكسه . وبينهما نصبُهما ، ورفعهُما .

ثُمّ قال الشَّلَوْبين : إنهما متكافئتان ، لأن ما في نصب(٢) الأول من(٣) الحسن يقابله قبح رفعه (٤) ، وما في نصب الثاني من القبح يقابله حسن رفعه (٥) .

وقال ابن عصفور : بل رفعهما أحسن ، لقلّة الإضمار فيهما بالنسبة إلى نصبهما .

القسم الثاني : ما يجوز بقلّة (٦) ، وذلك في ثلاث صور : الأولى والثانية : بعد هلا ، وألا . قال أبو حيان : يجري مجرى (لو) غيرها من الحروف الدالّة على الفعل إذا تقدّم ما يدل عليه ، لكنه ليس بكثير (٧) الاستعمال .

الثالثة بعد لدن كقوله :

٤١١ — * من لَدُ شَوْلاً فإلى إتْلائِها (٨) *

اي من لد أن كانت شَوْلاً . والشَّوْل بفتح المعجمة : التي ارتفعت ألبانها من النُّوق . واحدها : شائلة ، أو شائل . وإتلاؤها : (٩) أن يتلوها أولادها .

وقولي : ونحوها ، وقول التسهيل : « وشبهها » مثاله قوله :

٤١٢ — أزمانَ قومي والجَمَاعَةَ كالـذي
لزم الرِّحالةَ أن تَميلَ مميلا (١٠)

---

(١) أ فقط : « إنْ خيراً فخيراً » بنصب الكلمتين .

(٢) ط : « نصبه » . (٣) كلمة : « من » سقطت من ب .

(٤) أ : « لأن ما في نصب الأول من القبح يقابله حسن رفعه » .

(٥) « وما في نصب الثاني من القبح يقابله حسن رفعه » سقط من أ .

(٦) ب : « نقله » بالنون ، تحريف . (٧) ب فقط : « بكثْرة » .

(٨) قائله مجهول .

من شواهد سيبويه ١ : ١٣٤ ، وأوضح المسالك رقم ٩٦ . والخزانة ٢ : ٨٤ ، والأشموني ١ : ٢٤٣ .

(٩) أ ، ب : « وإيلاؤها » ، تحريف .

(١٠) للرّاعي . من شواهد سيبويه ١ : ١٥٤ ، وروايته : « منع » مكان : « لزم » . والتسهيل ص ١٠٠ ، والخزانة ١ : ٥٠٢ . وأوضح المسالك رقم ٩٨ .



قال سيبويه : أراد : أزمان كان قومي مع الجماعة .

القسم الثالث : ما يجب . وذلك في صورتين :

الأولى : بعد أن المصدرية إذا عوّض منها « ما » كقوله :

٤١٣ — * أَبا خُراشَةَ أَمّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ [١] *

أي : لأن كنت ، فحذف اللام اختصاراً ، ثم « كان » كذلك ، فانفصل الضمير وجيء بـ « ما [٢] » عوضاً عنها. والتزم حذف كان لئلا يجمع بين العوض والمعوّض منه . والمرفوع بعد « ما » [٣] اسم كان . والمنصوب خبرها . هذا هو الصحيح في المسألة .

وبقي فيها أقوال أُخَر . فزعم بعضهم : أن كان المحذوفة فيها تامة ، والمنصوب حال .

وزعم أبو عليّ وابن جنيّ : أن (ما) هي الرافعة الناصبة ، لكونها عوضاً من الفعل فنابت منابه في العمل . وزعم المبرّد : أن (ما) زائدة لا عوض ، فيجوز إظهار كان معها نحو : أمّا كنت منطلقاً انطلقت .

ورُدّ بأن هذا كلام جرى مجرى المَثل ، فيقال كما سمع ، ولا يغيّر ، وليس هذا المَوْضع من [٤] مواضع قياس زيادة (ما) .

الثانية : بعد « إنْ » الشرطية إذا عوّض منها « ما » ، وذلك قليل بالنسبة للأول كقولهم : افعل هذا إمّا لا ، أي [٥] إن كنت لا تفعل غيره . وقول الراجز :

---

(١) للعباس بن مرداس الصحابيّ . وعجزه :

* فإنَّ قَوْمِيَ لم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ *

من شواهد سيبويه ١ : ١٤٨ ، وابن عقيل ١ : ١١٨ وأوضح المسالك رقم ٩٧ ، والأشموني ١ : ٢٤٤ .

(٢) ب : « بها » مكان : « ما » ، تحريف .

(٣) أ ، ب : « بعدها » مكان : « بعدما » تحريف .

(٤) « من » سقطت من أ .

(٥) من قوله : « أي إن كنت » إلى قوله : « أي إن كنت لا تجد غيرها » سقط من أ .



٤١٤ ـ أمرعت الأرض لَوَ انّ مــالا لَوْ أنّ نُوقاً لك أو جِمَــــالا
أوثَلّةً من غَنَمٍ إمّالا [١]

أي : إن كنت لا تجد غيرها ، و (ما) عوض من كان .

وإنما كان هذا قليلاً لكثرة الحذف . ولا يحذف مع المكسورة معوضاً منها (ما) إلاّ في هذا .

ولو قلت [٢] : إمّا كنت منطلقاً انطلقت كانت (ما) زائدة لا عوضاً [٣] . ولا يجوز : إما أنت منطلقاً انطلقت بحذف كان .

[حذف نون كان]

(ص) : ويحذف نونها [٤] ساكنة جزماً ، والتامّة أقلّ ما لم يوصل بضمير أو ساكن خلافاً ليونس .

(ش) : يجوز حذف نون كان تخفيفاً بشروط :

أن يكون من مضارع . بخلاف الماضي والأمر . مجزوماً [٥] بالسكون. بخلاف المرفوع والمنصوب والمجزوم بالحذف .

وألاّ توصل بضمير نحو: «إن يَكُنْهُ فَلَنْ تُسلّطَ عليْه [٦]» ، ولا بساكن [٧] نحو: «لم يكن الّذين كفروا [٨]» . مثال ما اجتمعت فيه الشروط :

«ولَمْ أكُ بَغِيّاً [٩]» ، «لَمْ نَكُ من المُصَلّين [١٠]» ، «ولا تَكُ في ضَيْقٍ [١١]» ، « فلم يَكُ يَنْفَعُهُمْ [١٢]» .

وسواء في ذلك الناقصة كما مثّلنا ، والتّامة لكن الحذف فيها أقل نحو : « وإنْ تَكُ حَسَنَةٌ [١٣]» بالرفع .

---

(١) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ١ : ٢٤٥ .

(٢) ب : « الوقت » مكان : « ولو قلت » ، تحريف . وفي أ : « لو » بدون واو .

(٣) ب : « لا عوض » بالرفع . تحريف . (٤) ط فقط : « لامها » مكان : « نونها » .

(٥) ط فقط : « مجزوم » بالرفع .

(٦) انظر : صحيح البخاري : « كتاب الجنائز » باب ٨٠، وكتاب : « الجهاد » باب ٧٨ .

(٧) ب : « ولا ساكن » بإسقاط باء الجرّ .

(٨) البيّنة ١ . (٩) مريم ٢٠ . (١٠) المدّثر ٤٣ . (١١) النّمل ٧٠. وقد سقطت من ط .

(١٢) غافر ٨٥ . (١٣) النساء ٤٠ .



قال أبو حيّان : وحذف هذه النون شاذّ في القياس ، لأنها من نفس الكلمة ، لكن سوّغه كثرة الاستعمال ، وشبهُ النون بحروف العلّة . وإنما لم يجز عند ملاقاة الضمير ، لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله ، كما ردّ نون « لَدُ [١] » إذا أضيفت إليه ، فقيل : « لدنه » ، ولا يجوز : لده . ولا عند الساكن . لأنها تحرّك حينئذ ، فيضعفُ الشّبه .

وأجاز يونس حذفها مع الساكن . ووافقه ابن مالك تمسّكاً بنحو : قوله :

٤١٥ — لم يَكُ الحقُّ سِوَى أن هاجَهُ رَسْمُ دارٍ قد تَعفّتْ بالسَّرَرْ [٢]

وقوله :

٤١٦ — * فإن لم تَكُ المرآة أبدت وَسَامةً [٣] *

وقوله :

٤١٧ — * إذا لم تَكُ الحاجات من هِمّة الفتى [٤] *

والجمهور ، قالوا : إن ذلك ضرورة ، وما قاله ابن مالك : من أن النون حذفت للتخفيف ، وثقل اللفظ ، والثقل بثبوتها قبل الساكن أشدّ ، فيكون الحذف حينئذ أوْلى.

ردّه [٥] أبو حيان : بأنّ التخفيف ليس هو العلّة، إنما العلة كثرة الاستعمال مع شبهها [١٢٣] بحروف العلة ، وقد ضعف الشّبه كما تقدم، فزال أحد جزأيها ، والعلّة المركّبة تزول بزوال بعض أجزائها .

---

(١) ط فقط : « لدن » .

(٢) نسبه في الدرر ١ : ٩٣ إلى حسيل بن عرفطة شاعر جاهلي . وفي أ : « قد تقفى » بالقاف والفاء . وفي ب : « قد نقض، وفي ط : « قد يقعن » كله تحريف .

(٣) لابن صخر الأسدي ، وعجزه :

* فقد أَبْدَتِ المِرْآةُ جَبْهةَ ضَيْغَمِ *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٩٩ ، وابن عقيل ١ : ١١٨ والأشموني ١ : ٢٤٥ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عنه عَقْدُ التّمائِمِ *

وانظر الدرر ١ : ٩٣ .

(٥) ط فقط : « وردّه » بالواو .



ما أُلحِقَ بلَيسَ

[مسألة] :

(ص) : مسألة : ألحق بـ«ليس» أحرف : أحدها [١] «ما» النافية عند أهل الحجاز. وزعم الكوفيّة : النصب بعدها بإسقاط الباء. وشرطه بقاء النفي، لا إن نقض بإلاّ أو إنما.

وثالثها : ينصب إن نُزِّل الثاني منزلة الأوّل. ورابعها : إن كان صفة ولا بَدَلَ منه خلافاً للصفّار. لا بغير.

وجوز الفرّاء رفعه، وفَقْد إن. وجوّز الكوفية نصبه وهي كافّة لا نافية، خلافاً لهم، و «ما» خلافاً لقوم، وتأخير الخبر خلافاً للفراء مطلقاً، والأخفش مع «إلاّ». وقيل : نصبه لغة. ومعموله خلافاً لابن كيسان. ومنعــه الرمّاني مرفوعاً أيضاً. وفي تقدّم الظرف. ثالثها : الأصح عندهم يجوز معمولاً لا خبراً. وعندي عكسه، ولا يقدّم معمولٌ على [٢] «ما» بحال. وثالثها : يجوز إن قصد الردّ.

(ش) : أصل العمل للأفعال بدليل أنّ كل فعل لا بُدّ له من فاعل إلاّ ما استعمل زائداً نحو كان، أو في معنى الحرف، نحو : قلمّا. أو تركّب مع غيره نحو : حبّذا. وما عمل من الأسماء، فلشبهه بالفعل. وأمّا الحرف، فتقدّم أنه إن اختصّ بما دخل عليه [٣] ولم ينزّل منزلة الجزء منه عمل فيه. فإن لم يختصّ، أو اختصّ ولكن [٤] تنزّل [٥] منزلة الجزء منه لم يعمل فيه، لأنّ جزء الشيء لا يعمل في الشيء. و «ما» من قبيل غــير

---

(١) كلمة : «أحدها» سقطت من ب، وبقي منها الحرف الأول وقد رسم هكذا : «آ».

(٢) كلمة : «على» سقطت من ط.

(٣) كلمة : «عليه» سقطت من أ.

(٤) كلمة : «ولكن» سقطت من أ.

(٥) أ : «ونزل» مكان : «تنزل»، وفي ب : «وينزل» بالياء.



المختص ، ولها شبهان : أحدهما : هذا . وهو عامٌّ فيما لا يعمل من الحروف ، وراعاه بنو تميم ، فلم [١] يعملوها .

والثاني خاصٌّ . وهو شبهها بليس في كونهـا للنفي ، وداخلة على المبتدأ والخبر ، وتخلص [٢] المحتمل للحال ، كما أن « ليس » كذلك . وراعى هذا الشبه أهل الحجاز فأعملوها عملها فرفعوا بها [٣] المبتدأ اسماً لها ، ونصبوا بها [٤] الخبر خبراً لها . قال تعالى : « ما هَذا بَشَراً [٥] » ، « ما هُنَّ أُمَّهاتِهِم [٦] » . هذا مذهب البصريين .

وزعم الكوفيون : أن «ما» لا تعمل شيئاً في لغة الحجازيين ، وأن المرفوع بعدها باقٍ على ما كان قبل دخولها . والمنصوب على إسقاط الباء ، لأن العرب لا تكاد تنطق بها إلا بالباء ، فإذا حذفوها عوضوا [٧] منها النصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجر ، وليفرقوا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره . ورُدَّ بكثير من الحروف الجارة حُذِفَتْ ، ولم يُنْصَبْ ما بعدها [٨] .

وعلى الأول لإعمالها عمل ليس : شروط :

أحدها : بقاء النفي ، فإن انتقض بإلاَّ بطل العمل نحو : «وما مُحَمَّدٌ إلاَّ رَسُولٌ [٩]» . وكذا إذا أبدل من الخبر بدل مصحوب بإلاَّ نحو : ما زيد شيءٌ إلاَّ شيء لا يُعْبَأُ به [١٠] ، لاتّحاد حكم البدل والمبدل منه .

وخالف قومٌ في هذا الشرط ، فجوّز يونس والشّلَوبين النصب مع إلاَّ مطلقاً ، لوروده في قوله :

---

(١) أ : « ولم » بالواو .
(٢) أ : « وتختص » ، تحريف .
(٣) ب : « لها » باللام .
(٤) كلمة : « بها » سقطت من ط .
(٥) يوسف ٣١ .
(٦) المجادلة ٢ .
(٧) ب : « عوضاً » ، تحريف .
(٨) رسمت في أ : « ما بعده با » ، تحريف .
(٩) آل عمران ١٤٤ .
(١٠) ب : « ما زيد إلا شيء » ، تحريف . وفي أ : « ما زيد بشيء إلا شيئاً » تحريف . والصواب من ط ، والصبّان . ١ : ٢٤٧ .



٤١٨ ــ وما الدّهر إلاّ منجنوناً بأهله وما صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاّ مُعذّبا[١]

وقوله :

٤١٩ ــ وما حَقُّ الذي يَعْثُو نهـــاراً ويَسْرِقُ لَيْلَهُ إلاّ نَكَـــالا [٢]

وأجيب بأنه نصب على المصدر ، أي ينكل نكالاً ، ويعذب معذباً ، أي تعذيباً ، ويدور دَوَرَان منجنون ، أيْ : دولاب[٣] .

وقال قوم : يجوز النّصب إن كان الخبر هو الاسم في المعنى نحو : ما زيدٌ إلاّ أخاك أو منزّلاً منزلته نحو : ما زيدٌ إلا زهيراً .

وقال آخرون يجوز إن كان صفة نحو : ما زيدٌ إلاّ قائماً .

وقال الصّفّار في البدل : يجوز نصبه ، لكن على الاستثناء ، لا البدليّة .

وإن انتقض بغير إلاّ [٤] لم يؤثر ، فيجب النصب عند البصريين نحو : ما زيد غير قائم . وأجاز الفرّاء الرفع .

الشرط الثّاني : فقد « إنْ » ، فإن زيدت بعد « ما » [٥] بطل العمل كقوله :

٤٢٠ ــ * فما إن طِبّنَا جُبْنٌ ولَكِنْ [٦] *

(١) في الدرر ١ : ٩٤ : زعم العيني أن قائل هذا البيت لم يعرف . ونسبه ابن جنّي لبعض العرب :
وفي شرح شواهد المغني للسيوطي ١ : ٢١٩ : أن ابن جنّي نسبه في « ذا القد » إلى بعض بني سعد .
ورواية المغني ١ : ٦٩ : « أرى الدهر » مكان : « وما الدهر » . وانظر الأشموني ١ : ٢٤٨ .

(٢) قائله مغلس بن لقيط. وفي ب: «يعتو» بالتاء مكان: «يعثو» بالثاء.
وفي الدرر ١ : ٩٤ ما نصه : « ورواية الأصل : « يعثو » بالمثلثة ، ومعناها : يفسد .
والذي تلقيناه : « يعتو » بالمثناة الفوقية . ومعناها يستكبر . والروايتان تناسبان المَعْنَى .

(٣) أ : « دولا » بإسقاط الباء ، تحريف .

(٤) أ : « لم » مكان : « إلاّ » ، تحريف .

(٥) لفظ « ما » سقط من أ .

(٦) لفروة بن مسيك الصّحابي . وعجزه :
* مَنَايَانا ودَوْلَةُ آخَرِينـــا *
وفي أ : « جبار » مكان : « جبن » ، وفي ب : « طنباً حين » . تحريف .
من شواهد سيبويه ١ : ٤٧٥ ، ٢ : ٣٠٥ ، والخزانة ٢ : ١٢١ .



وقوله :

٤٢١ – بني غُدَانَة ماإنْ أَنْتُم ذَهبٌ ولا صَرِيفٌ ولكن أنتم الخَـزَفُ [(١)]

قال ابن مالك : لمّا كان عمل « ما » استحساناً ، لا قياساً [(٢)] شرط فيه الشروط المذكورة ، لأنّ كلاً منها حالٌ أَصْلِيّ ، فالبقـاء عليها تقويةٌ ، والتخلّي عنها أو عن بعضها تَوْهينٌ . وأحق الأربعة بلزوم الوَهَن عند عدمه [(٣)] الخلوّ من مقارنة « إنْ » لأنّ مقارنة [(٤)] « إنْ » تزيل شبهَهَا بليس، لأنّ « ليس » لا يليها إن ، فإذا وليت « ما » تباينا في الاستعمال ، وبطل [(٥)] الإعمال . انتهى .

وذهب الكوفيون : إلى جواز النصب مع «إن » ، ورووا قوله : « ماإن أنتم ذهباً ولا صريفاً » بالنصب. والبصريون على أنّ «إنْ» المذكورة زائدة كافة. وزعمها الكوفيون نافية كذا حكوه .

وعندي أنّ الخلاف في إعمالها ينبغي أن [١٢٤] يكون مرتّباً على هذا الخلاف .

الشرط الثالث : أن لا تؤكّد بـ«ما» ، فإن أُكّدت [(٦)] بها بطل العمل نحو : ما مازيد قائم . قال في (الغُرّة) [(٧)] : وهي كافةُ . وحكى هو والفارسيّ عن جماعة من الكوفيين إجازة النصب كقوله :

٤٢٢ – لايُنْسِكَ الأسَى تَأَسِّياً فمـا مامن حِمام أحدٌ مُعْتَصِمـا [(٨)]

---

(١) قائله مجهول .

من شواهد الأشموني ١ : ٢٤٧ .

(٢) ب : « استحسابنا لا قياسيًا » ، تحريف. (٣) : « عند عدمه » سقطت من أ .

(٤) عبارة : « إن لأن مقارنة إن » سقطت من ب .

(٥) أ : « بطل » بإسقاط واو العطف . (٦) أ فقط : « أكد » .

(٧) لعله : « الغرّة المخفيّة » في شرح الدرّة الألفية في النحو .

انظر كشف الظنون ٢ : نهر ١١٩٨ .

وهو لابن الدهّان ، وقد نقل السُّيُوطِيّ منه كثيراً من النصوص في كتابه : « الأشبـاه » .

(٨) قائله مجهول .

وانظر الدرر ١ : ٩٥ .

وفي أ : « ما في حكم أحد منعها » مكان شطر البيت الثاني. تحريف .

وفي ب : « حلم » مكان : « أحد » . تحريف .

وفي ط : « معتما » مكان : « معتصماً » . تحريف .



وأجيب بأنه شاذٌ ، أو مؤول ، أي : فما [١] يجدي الحزن، ثم ابتدأ « ما » ، فليست مؤكدة .

الشرط الرابع : تأخير الخبر . فإن تقدّم ارتفع كقوله :

٤٢٣ — * وما حَسَنٌ أن يمدح المرْءُ نَفْسَهُ [٢] *

وجوز الفراء نصبه مطلقاً نحو : ما قائماً زيدٌ . وجوّزه الأخفش مع إلاّ [٣] نحو : ما قائماً إلا زيدٌ . وحكى الجَرْمي : أنّ ذلك لغيّة ، سمع : « ما مُسِيئاً مَنْ أَعْتَبَ » ، وقال الفرزدق :

٤٢٤ — * إذْ هم قُرَيشٌ وإذْ ما مِثْلَهُم بَشَرُ [٤] *

وقال الآخر :

٤٢٥ — * نجرانُ إذْ ما مِثْلَها نَجْرانُ [٥] *

والجمهور : أوّلوا ذلك على الحال نحو : فيها قائماً رجلٌ ، والخبر محذوف، وهو العامل فيها ، أي ما مثلهم في الوجود .

وإذا امتنع النصب في حال تقدّم الخبر ففي تقدّم [٦] معموله أوْلى نحو : ما طعامَكَ زيدٌ آكلٌ . وأجاز الكوفيون وابن كيسان نصبه قياساً على « لا » ، و « لن » ، و « لم »[٧]

(١) « فما » سقطت من ب .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* ولكن أخلاقاً تُذَمُّ وتُحْمَد *

انظر الدرر ١ : ٩٥ .

(٣) « إلا » سقطت من أ .

(٤) للفرزدق . ديوانه ٢٢٣ . وصدره :

* فأصبَحُوا قد أعاد اللهُ نِعْمَتَهُم *

من شواهد : الخزانة ٢ : ١٣٠، وسيبويه ١ : ٢٩، والأشموني ١ : ٢٤٨ .

(٥) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة . انظر الدرر ١ : ٩٦ .

(٦) « ففي تقدم » سقطت من ب .

(٧) أ ، ب : « على الأولين ولم » ، تحريف .

وبعد « لم » بياض مشار إليه في أ بـ « ظ » وفي ب : بـ « كذا » .

وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .



فإن تقدم الخبر ، أو معموله ، وهو ظرف أو جارّ ومجرور نحو : مـا في الدار أو ما عندك زيد . وما بي أنت معنيّاً[١] ، فأقوال :

أحدها : منع النصب كغيرهما . والثاني : الجواز للتوسّع فيهما. والثالث : جواز النصب إن كان الظرف المقدّم معمول الخبر ، والمنع إن كان هو الخبر ، وهو ظاهر كلام ابن مالك في كتبه . وصرّح به في « الكافية الكبرى » وشرحها ، وابن هشام في « الجامع »[٢] .

وعندي عكس هذا ، وهو النصب ، إن كان الظرف المقدّم الخبر والمنع إن كان معموله .

* * *

(ص) : وما عطف على خبرها بلكن وبل، رفع. ونصب غيرهما أجود. ومنع قوم: نصب معطوف ليس مطلقاً، ولا يغيّر «ما» الهمز، ولا تُحْذَفُ[٣] خلافاً للكسائيّ، ولا اسمها ، وخبرها ما لم تكفّ[٤] بـ«إن» . وشذ بناء النكرة معها .

[مسائل] :

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : إذا عطف على خبر « ما » بـ«لكن» ، أو بل تعيّن في المعطوف الرفع[٥] نحو: ما زيد قائماً لكن قاعدٌ[٦] ، أو بل قاعدٌ ، على أنّه خبر مبتدأ محـذوف، أي: هو ، ولا يجوز النصب ، لأن المعطوف[٧] بهما موجب ، و« ما » لا تعمل إلاّ في المنفيّ . أمّا المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران . والنصب أجود نحو : ما زيد قائماً ولا قاعداً . ويجوز : ولا قاعدٌ على إضمار: « هو » .

---

(١) أ : « معينا » بتقديم الياء على العين ، تحريف .
(٢) له : كتابان مسميان بهذا الاسم هما : الجامع الصغير ، والجامع الكبير .
(٣) ب : « ولا تحذف » مكان : « ولا الحذف » .
(٤) أ : « تكتف » تحريف .
(٥) كامة : « الرفع » سقطت من أ .
(٦) أ ، ب : « قاعداً » بالنصب ، تحريف .
(٧) ب فقط : « المعطوفة » .



وأوجب قوم: الرفع في المعطوف على خبر ليس مطلقاً ، سواء كان بلكن وبل أم بغيرهما ، نحو : ليس زيد قائماً ، لكن قاعدٌ (١) ، أو ولا قاعدٌ (٢) . والمعروف خلافه .

الثانية : إذا دخلت همزة الاستفهام على « ما » الحجازية لم تغيّرها عن العمل نحو : أما زيد قائماً ، كما تقول : ألست قائماً .

الثالثة : أجاز الكسائي إضمار « ما » ، فأنشد :

٤٢٦ — فقلت لها ، والله يدري مُسافِرٌ إذا أَضْمَرَتْهُ الأرضُ مااللهُ صَانِعُ (٣)

أي مايدري . ومنع البصريّون ذلك .

الرابعة: لا يجوز حذف اسم « ما » قياساً على ليس وأخواتها. فلا تقول: زيد (٤) ما منطلقاً تريد : ما «هو» ، ولا خبرها كذلك. فإن كُفَّتْ بإن جاز تشبيهاً بـ «لا» كقوله:

٤٢٧ — * لناموا فما إن من حَديثٍ ولا صَالِ (٥) *

التقدير : فماحديث ولا صال منتبه أي ذو حديث(٦) .

الخامسة : شذّ بناء النكرة مع «ما» تشبيهاً بـ «لا» ، سمع : « ما بأسَ عليك » ، كما قالوا : لابأس عليك . وأنشد الأخفش :

٤٢٨ — وما بأسَ لو ردّت علينا تحيّـةً قليلٌ على مَن يَعْرِفُ الحَقّ عابُها(٧)

---

(١) أ فقط : « قاعداً » بالنصب ، تحريف. (٢) « أو ولا قاعد » ، سقطت من ب .

(٣) قائله مجهول . وانظر الدرر ١ : ٩٦ .

(٤) كلمة : « زيد »، سقطت من أ .

(٥) لامرىء القيس . وصدره :

* حلفتُ لها بالله حِلْفَةَ فاجِرٍ *

ديوانه ٣٢ . وانظر الخزانة ٤ : ٢٢١ .

(٦) العبارة في أ : « ولا صال ينتبه أي ذو حديث » . وفي ط، ب: « أي ذي حديث » ، تحريف .

(٧) قائله مجهول .

من شواهد المغني ٢ : ٦ ورواية الدرر ١ : ٩٦ : « قليلاً » مكان : « قليل » وكذلك في ب ، ط وفي أ : « مقليلا » مكان « قليل » ، تحريف .



[إنْ النافية :]

(ص) : الثاني(١) : إنْ النافية عند أهل العالية بشرط : ترتيب ، وعدم نَقْضٍ ، وأنكرها أكثر البصريّة . وقيل : لا تأتي إلاّ مع إلاّ .

(ش) : إنْ النافية أيضاً من الحروف التي لا تختصّ ، (٢) فكان القياس ألاّ تعمل فلذلك منع إعمالها الفرّاء ، وأكثر البصريّة ، والمغاربة ، وعُزِي إلى سيبويه .

وأجاز إعمالها الكسائي (٣) ، وأكثر الكوفيّين ، وابن السّراج ، والفارسيّ ، وابن جِنّي ، وابن مالك . وصحّحه أبو حيّان ، لمشاركتها لـ«ما» في النفي ، وكونها لنفي الحال ، وللسّماع . وحكي (٤) عن أهل العالية : « إنْ ذلك نافِعَك ولا ضارّك » ، وإنْ أَحَدٌ خَيْراً من أحد إلاّ بالعافية. وسَمِعَ الكسائي أعرابيّاً يقول: إنّا قائماً ، فأنكرها [١٢٥] عليه، وظن أنها إنّ المشدّدة، وقعت على قائم. قال : فاستَثْبَتُّهُ ، فإذا هو يريد إنْ أنا قائما (٥) . فترك الهمزة (٦) ، وأدغم على حدّ «لَكِنّا هُوَ اللهُ رَبِّي(٧) » . وقرأ سعيد بن جبير : «إن الذين تَدْعُونَ من دُون اللهِ عباداً أمثالَكُمْ (٨) » . وقال الشاعر :

٤٢٩ — * إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ (٩) *

وقال :

---

(١) الثاني : كتبت في ب بالرقم العددي ٢ .
(٢) « لا تختص » سقطت من ب .
(٣) ب : « كالكسائي » بزيادة الكاف ، تحريف .
(٤) أ ، ب : « حكى » ، بإسقاط الواو .
(٥) أ ، ب : « إن قائماً » ، تحريف .
(٦) أي : همزة « أنا » اسم « إنْ » .
(٧) الكهف ٣٨ . (٨) الأعراف ١٩٤ .
(٩) قائله مجهول . وعجزه :

* إلاّ على أضْعَفِ المَجَانِينِ *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١١، وابن عقيل١ : ١٢٢ والأشموني ١ : ٢٥٥ وسبق ذكره رقم ١٦٠ .



٤٣٠ ــ إن المرءُ مَيْتاً بانْقضاءِ حَياتِهِ ولكن بأنْ يُبْغَى عليه فَيُخْذَلا[١]

وذهب بعضهم : إلى أنها إذا دخلت على الاسم ، فلا بدّ أن يكون بعدها[٢] إلاّ نحو : إنِ الْكَافِرُون إلاّ في غُرُور[٣] » . ويردّه ما تقدم .

* * *

(ص) : وتزاد أيضاً بعد ما الموصولة والمصدرية ، وإلاّ ، وقبل همزة[٤] الإنكار وضَرورةً بعد : « ما » التَّوقيتيّة[٥] . قال قُطْرُب : وتَرِد بمعنى : قد . والكوفية : إذْ[٦] .

(ش) : هذا استطرادٌ إلى ذكر بقيّة معاني « إنْ » ، فإنها تكون نافية كما ذكر ، وشرطية ــ كما سيأتي . وزائدة وذلك في مواضع :

أحدها : بعد ما النافية كما تقدم . وأشرت إليه بقولي : « أيضاً » .

ثانيها : بعد « ما » الموصولة كقوله :

٤٣١ ــ * يرجى المرء ما إنْ لا يَرَاهُ[٧] *

أي الذي لا يراه .

ثالثها : بعد « ما » المصدرية كقوله :

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد الأشموني ١ : ٢٥٥ .

(٢) ب : « أحدها » مكان : « بعدها » ، تحريف .

(٣) المُلْك ٢٠ .

(٤) أ ، ب : « مدة » مكان : « همزة » .

(٥) أ فقط : « الوقتية » .

(٦) ب، ط : « وإذ » بواو العطف .

(٧) قائله جابر بن رألان الطائي ، وهو شاعر جاهليّ . كما ذكرت ذلك الخزانة ٣ : ٥٦٧ ولم يستطع صاحب الدرر نسبته ، فعنده قائله مجهول . وعجزه :
* وتعرض دون أدناه الخطوبُ *
وفي الدرر : « دون أبعده » . وفي الخزانة : « ما لا إن يلاقى » مكان : « ما إن لا يراه » . وفي ب : « إن ما لا يراه » . تحريف .

٤٣٢ — * ورجّ الفتى للخير ما إنْ رأيْتَهُ [١] *

رابعها : بعد (ألا) الاستفتاحية كقوله [٢] .

٤٣٣ — * إلى أنْ سَرَى ليَيْلي فبِتُّ كَئِيبا [٣] *

خامسها : قبل همزة [٤] الإنكار . قيل لأعرابي : أتخرج إن أخصبت البادية فقال : أأنا إنيه[٥] ؟ منكراً أن يكون رأيه[٦] على خلاف ذلك .

وزعم قُطْرُب: أنّ إنْ تأتي بمعنى « قد » . وخرج عليه « فَذَكِّرْ إنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى [٧] » .

وزعم الكوفيون : أنها تأتي بمعنى : إذْ . وخرّجوا [٨] عليه: «لَتَدْخُلُنَّ المَسْجِدَ الْحَرَامَ إنْ شَاءَ اللهُ آمِنِين [٩] » . والجمهور أنكروا الأمرين ، وقالوا : هي في الآيتين شرطيّة . والقصد في الأولى : التهيّج [١٠] ، وفي الثانية : التبرّك

[لا]

(ص) : الثالث[١١] : (لا) ، وعملها أكثر من (إنْ). وقيل: عكسه. وقيل: لا تعمل. وقيل : في الاسم فقط بشرط إن، وإيلاء مرفوعها ، وتنكير جزأيها. وألغاهُ ابن جِنّي.

---

(١) للمعلوط القريعي . وقائله مجهول عند صاحب الدرر ١ : ٩٧ وعجزه :

* على السنّ خيراً لا يزال يزيد *

وقد سقطت كلمة : « الفتى » من أ .

من شواهد : سيبويه ٢ : ٣٠٦ ، والمغني ١ : ٢٤ . وأوضح المسالك رقم ٨٧ ، والأشموني ١ : ٢٥١ .

(٢) « كقوله » ، سقطت من أ . (٣) قائله مجهول . وعجزه :

* أحاذر أن تنأى النوي بغضوبا *

من شواهد المغني ١ : ٢٤ .

(٤) أ ، ب : « مدّة » مكان : « همزة » .

(٥) ط : «أنا» بهمزة واحدة ، تحريف، والصواب: في أ،ب. وانظر المغني ١ : ٢٤ . وحاشية الأمير.

(٦) في أ : « زائداً » مكان : « رأيه » ، تحريف . (٧) الأعلى ٩ .

(٨) أ ، ب : « وخرج عليه » ، بإسقاط واو الجماعة . (٩) الفتح ٢٧ .

(١٠) ط فقط : « التهييج » بياءين . (١١) كلمة : « الثالث » في ب كتبت بالرقم العددي ٣ .



(ش) : (لا) أيضاً من الحروف غير المختصّة . في إعمالها أقوال :

أحدها : وهو المشهور أنها تعمل كـ « ما » ، وإلحاقاً بليس[1] كقوله :

٤٣٤ — تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا ولا وَزَرٌ مما قضى اللهُ وَاقِيَا[2]

الثاني : أنها لا تعمل أصلاً ، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، ولا ينصب أصلاً وعليه أبو الحسن .

الثالث: أنها أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصّة، فترفعه ولا تعمل في الخبر شيئاً . وعليه الزّجّاج . واستدلّ له بأنه لم يسمع النصب في خبرها ملفوظاً به كقوله :

٤٣٥ — مَنْ صدّ عن نيرانِها فأنا ابن قَيْسٍ لا بَرَاحُ[3]

وقوله :

٤٣٦ — * بِيَ الجَحِيمَ حين لا مُسْتَصْرَخُ[4] *

وردّ بالبيت السابق . وعلى الأول ، قال ابن مالك : عملها أكثر من عمل « إنْ » . وقال أبو حيّان : الصواب عكسه ، لأن « إنْ » قد عملت نثراً ونظماً ، و « لا » ،

---

(١) في ط فقط جاءت العبارة على النحو التّالي: «وهو المشهل كما انها نعمو إلحاقاً بليس» وهي محرّفة.

(٢) قائله مجهول .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٢٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦١٢ .

(٣) لسعد بن مالك .

من شواهد سيبويه ١ : ٢٨ ، والخزانة ١ : ٢٢٣ ، ٢ : ٩٠ .

والمغني ١ : ١٩٥ ، وأوضح المسالك رقم ١٠٧ ، وابن الشجري ١ : ٣٢٣ ، وفي أ : « ابن فتى » ، تحريف .

(٤) للعجاج ديوانه ٤٥٩ . وفي الدرر ١ : ٩٨ يقول صاحبه : « لم أقف على قائله » . وقبلــه :

* والله لولا أن تَحُشّ الطُّبَّخُ *

من شواهد الإنصاف ١ : ٣٦٨ ، وفي هامش الإنصاف ذكر محققه: أنه لم ينسب إلى قائل معين ، وانظر ابن الشجري ١ : ٢٨٢ .وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٠٦ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ٤ : ١٦٠ ؛ وقد نسبه السيوطي لرؤبة بن العجاج ، وهو خطأ .

وفي النسخ الثلاث « في الجحيم » بحرف الجرّ فيّ ، ورواية الديوان « بى الجحيم » بالباء .



إعمالها قليلٌ جداً ، بل لم يَرِدْ منه صريحاً إلا البيت السابق . والبيت والبيتان لا تُبْنى عليهما القواعد .

ولإعمالها أربعة شروط :

الشرطان المذكوران في إنْ . والثالث : ألاّ يفصل بينها [1] وبين مرفوعها . فإن فصل بطل عملها ، لأنّها أضعف من « ما » ، و « ما » شرطها عدم الفصل .

والرابع : تنكير اسمها وخبرها نحو : لا رَجُلٌ قائماً .

ولم يعتبر ابن جِنّي وطائفة هذا الشرط ، فأجازوا إعمالها في المعارف كقوله :

٤٣٧ — وحلّت سَوادَ القلب لاأنا باغيا سواها ، ولا عن حُبِّها مُتَراخيَا[2]

وتأوّله الجمهور على أن الأصل: لاأرى باغياً ، فحذف الفعل، وانفصل الضمير ، و « باغياً » حال .

[تنبيهٌ] :

قال أبو حيّان: لم يُصرِّح أحد بأن إعمال (لا) عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلاّ صاحب (المُغرب) ناصر المطرّزيّ ، فإنه قال فيه : بنو تميم لا يعملونها ، وغيرهم يُعْمِلها . وفي كلام الزمخشري : أهل الحجاز يعملونها دون طيّىء. وفي (البسيط) : القياس عند بني تميم عدم إعمالها . ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها [١٢٦] اهـ .

[لات] :

(ص) : الرابعة[3] : (لات) : وهي « لا » زيدت التاء تأنيثاً . وقيل: لغيره. وسيبويه: ركّبت كإنّما. وقيل : فعل ماض . وقيل : أصلها : « ليس » . وقد تكسر .

---

(١) ب : « بنيها » بتقديم النون ، تحريف .

(٢) للنابغة الجعدي .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٢٢ ، وشرح شواهد المغني ٦١٣ .

(٣) « الرابعة »، كتبت في ب بالرقم العددي ٤ .



وتختص بالحين . قيل : ومرادفه . ولا تعمل في « هُنَا » خلافاً لابن عصفور ، ولا يذكر جزآها . والأكثر حذف الاسم ، والعطف على خبرها كـ«ما » . وأنكر الأخفش عملها ، وفي قول له كإن [١] . وجرّ الفرّاء بها الزمان . وقد يضاف إليها (حين) ولو تقديراً . وقد تحذف حينئذ دون التاء ، وجاءت مفردةً .

(ش) : اختلف في «لات» : فذهب سيبويه : إلى أنها مركبة من : لا والتاء كـ«إنّما» ، ولهذا تحكى عند التسّمية بها [٢] كما تحكى لو سمّيت بإنما .

وذهب الأخفش والجمهور : إلى أنها «لا» زيدت التاء [٣] عليها لتأنيث الكلمة ، كما زيدت [٤] على ثـَمّ ، ورُبّ ، فقيل : ثُمّتَ ، وَرُبّتَ .

وذهب ابن الطّراوة وغيره : إلى أنها ليست للتأنيث ، وإنما زيدت كما زيدت على « الحين » كقوله :

٤٣٨ — * العاطفون تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ [٥] *

أي : حين ما من عاطف .

وذهب ابن أبي الربيع : إلى أنّ الأصل في «لات» : « ليس » أبدلت سينها تاء كما في « ست [٦] » ، فعادت الياء إلى الألف ، لأن الأصل في ليس : «لاس» ، لأنها فَعِل ، ولكنهم [٧] كرهوا أن يقولوا : « ليت » ، فيصير لفظها لفظ التمنّي ، ولم يفعل هذا إلاّ

---

(١) ط : « كان » بإسقاط الهمزة . تحريف
(٢) « بها » سقطت من أ .
(٣) لفظ : « التاء » سقط من أ ، والعبارة في ب : « زيدت عليها التاء » .
(٤) « كما زيدت » ، سقطت من أ .
(٥) نسبه في اللسان « حين » إلى أبي وجزة ، وعجزه :

* والمُسْبِغُون يداً إذا ما أنْعمُوا *

وفي الهمع والدرر ١ : ٩٨ ، « والمسبغون » وفي اللسان (والمفضلون) .
(٦) « ست » أصلها : « سدس » فأبدل السين تاء وأدغم فيه الدّال .
(٧) أ : « كلهم » مكان : « ولكنهم » . تحريف .



مع الحين ، كما أنّ « لدن » لم تشبه نونها بالتنوين إلاّ مع « غُدْوة [١] » .

وفي (البسيط) : ويحتمل أن تكون التاء بدلاً من سين ليس ، كما في « ست » ، وانقلبت الياء ألفاً على القياس ، فتكون (ليس) نفسها ضعفت بالتغيير ، فعملت في لغة أهل الحجاز عملَها في موضعها ، وهو الحال .

واختلفوا هل لها عمل أم لا ؟ [٢]. على أقوال :

أحدها : وهو مذهب سيبويه والجمهور : أنها تعمل عمل ليس ، ولكن في لفظ (الحين) خاصّة. قال في (البسيط) : وربّ شيء يختص في العمل بنوعٍ ما ، لا لسبب، كما أعملوا « لَدُن » في « غُدْوة » خاصة ، والتاء [٣] في القسم .

وقيل : لا تقصر على لفظ الحين ، بل تعمل أيضاً في مرادفه «كأوان»، و « ساعة ». وعليه ابن مالك كقوله :

٤٣٩ — * نَدِمَ البُغاةُ ولاتَ ساعةَ مَنْدَمِ [٤] *

والتزموا فيها ألا يذكر الجزآن معها ، بل لا بد من حذف أحدهما . والأكثر كون [٥] : المحذوف الاسم ، وقد يكون الخبر . وقريء بالوجهين قوله تعالى: « ولاتَ

---

(١) قال ابن هشام في المغني ١ : ١٣٦ : « حكوا في غدوة الواقعة بعدها أي بعد (لدن) الجرّ بالإضافة ، والنصب على التمييز ، والرفع بإضمار كان التامّة .
وفي اللسان : « لدن » : « وقد حمل حذف النون بعضهم إلى أن قال : « لدن غدوةً » فنصب : « غدوة » بالتنوين ، لأنه توهّم أن هذه النون زائدة تقوم مقام التنوين ، فنصب كما تقول : « ضاربٌ زيداً » .

(٢) الأحسن أن يقول : « هل لها عمل أو لا » ؟ ، لأن أم يعطف بها بعد همزة التسوية ، أو يضع الهمزة مكان « هل » .

(٣) في النسخ الثلاث : « والباء » والصواب ما ذكرت لأن التاء وحدها مختصة بالقسم ، بخلاف الباء .

(٤) نسبه العيني إلى محمد بن عيسى التميميّ ، وقيل : لمهلهل بن مالك الكناني .
ولم ينسبه صاحب الدرر ١ : ٩٩ . وعجزه :
* والبغيُ مرتعُ مُبتغيه وَخيم *
انظر الأشموني ، والعيني : هامش الأشموني ١ : ٢٥٥

(٥) ط فقط : « والأكثرون » مكان : « والأكثر كون » .



حينَ مناص [١] » ، أي ولات الحينُ حينَ مناص . أو ولات حينَ مناص لهم .

وهل تعمل في « هنا » كسائر مرادف الحين ؟ . قولان :

أحدهما : نعم . وعليه الشَّلَوبين وابن عصفور كقوله :

٤٤٠ — * لات هنّا ذكرى جُبَيْرَةَ [٢] *

« فهنا » اسمها ، و « ذكرى » : الخبر ، أي : لات هذا الحينُ حينَ ذكرى جبيرة . وقوله :

٤٤١ — * حنّت نوارِ ولات هنّا حنّتِ [٣] *

أي : ليس هذا أوان حنين .

والثاني : لا ، وعليه ابن مالك ، وهي فيما ذكر وشبهه مهملة [٤] ، و « هنا » نصب على الظرفية ، خبرُ ما بعده . والفعل بتقدير «أنْ» لأنّ [٥] (هنا) ظرف غير متصرف فلا يخلو من معنى « في » إلاّ بأن يدخل عليه : مِنْ أو إلى . ووافقه أبو حيّان .

القول الثاني : أنها لا تعمل شيئاً ، بل الاسم الذي بعدها ، إن كان مرفوعا فمبتدأ ، أو منصوباً فعلى إضمار فعل ، أي : ولات أرى [٦] حين مناص . نقله ابن عصفور عن الأخفش ، وصاحب (البسيط) عن السّيرافي . واختاره أبو حيان ، لأنها لم يحفظ

---

(١) ص ٣ .

(٢) للأعشى . ديوانه ١٦٤ . والشاهد قطعة من بيت وتمامه :

.... أو منْ جاء منها بِطائِفِ الأهْوالِ

(٣) قيل : لشبيب بين جعيل .

هذا ، ويجوز في « هنّا » ضم الهاء ، وتشديد النون ومثلها مكسورتها ومفتوحتها كما قال الصبان ١ : ٢٥٦ .

(٤) أ ، ب : « ومعنى قوله ذكرى وشبهه فهذه » . تحريف في العبارة .

(٥) في ب ، ط : « والفعل خبر ما بعده على تقدير أن » تحريف وقد اخترت عبارة أ لسلامتها ، ووضحتها عبارة الأشموني ١ : ٢٥٦ حيث يقول في نفس الموضع ما نصه : « في لات الواقع بعدها « هنا » ... مذهبان . أحدهما : أن لات مهملة لا اسم لها ولا خبر ، وهنا في موضع نصب على الظرفية لأنه إشارة إلى المكان ، وحنت مع « أن » مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء ، والتقدير ، حنت نوار ولات هنالك حنين الخ » .

(٦) في أ : « أي » مكان : « أرى » ، تحريف .

الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين (١) ، ولأنّ ليس لا يجوز حذف اسمها . فلو حذف اسم لات لكانوا(٢) قد تصرّفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل، إلاّ أنه جعل المنصوب بعدها خبر مبتدأ محذوف ، لأنه لم يحفظ نفي الفعل بها في موضع من المواضع .

القول الثالث : أنها تعمل عمل إنّ ، وهي للنفي العام ، وعُزِي إلى الأخفش فجعل : « ولاتَ حِينَ مَنَاص (٣) » بالنصب اسمها مثل لا غلام سفر والخبر محذوف ، أي : لهم .

الرابع : أنها حرف جرٌ تخفض أسماء الزمان (٤) . قاله الفراء. وأنشد :

٤٤٢ — * طلبوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ (٥) *

وقرىء: « ولاتَ حِينِ مَنَاصٍ » بالجر .

ومن أحكام لات : أنها قد تكسر تاؤها ، وأنها قد يضاف إليها « حين » لفظاً كقوله :

٤٤٣ — * وذلك حِين لاتِ أوانِ حِلْمٍ (٦) *

أو تقديراً كقوله :

٤٤٤ — * تذكّر حبَّ ليلى لاتِ حينا (٧) *

---

(١) أ : « فيثبت عملها » مكان : « وخبر مثبتين » ، تحريف .

(٢) أ فقط : « كانوا » بإسقاط اللام. (٣) صّ ٣ .

(٤) أ : « تختص بأسماء الزمان » ، تحريف . (٥) لأبي زبيد الطائي النصراني . ديوانه ٣٠ . وعجزه :

* فأجبنا أن لَيْسَ حينَ بَقَاءِ *

من شواهد : الأشموني ١ : ٢٥٦ . واللسان : « أون » .

(٦) قائله مجهول . وعجزه :

* ولكن قبلها اجتنبوا أذاتي *

وأذاتي بمعنى : أذيتي . انظر الدرر ١ : ٩٩ .

(٧) قائله مجهول . وعجزه :

* وأمسى الشَّيبُ قد قطع القَرِينَا *

انظر الدرر ١ : ١٠٠ .



أي حينَ لاتِ حين تذكر .

وقد تحذف (لا)[1] حين تقدير[2] إضافة الحين ، وتبقى التاء كقوله :

٤٤٥ — * العاطِفونَ تَحِين ما من عَاطِفٍ[3] *

أرادَ : هم العاطفون حين لات حين ما من عاطف ، فحذف «حين» مع (لا) . قاله ابن مالك .

وقد جاءت لات غير مضاف إليها « حين » ، ولا مذكورٍ بعدها «حين» ولا مرادفه في قول الأفوه :

٤٤٦ — تركَ النّاسُ لنا أكْتَافَهُمْ وتولّوْا لاتَ لم يُغْنِ الفِرار[4] [١٢٧]

وهي هنا حرفَ نفي مؤكد بحرف النفي ، وهو لم ، وليست عاملة .

والعطف على خبر « لات » العاملة كالعطف على « ما » ، فتنصب وترفع[5] في نحو : لات حينَ جزَع ، ولا حينَ طَيْش. ويتعيّن الرفع في مثل[6] نحو: لات : حين قَلَق ، بل حينُ صَبر ، أو لكن حينُ صبر .

[مسألة] :

(ص) : تزاد الباء في خبر منفيّ بليس ، وما . ولو زيدت كان بعد[7] اسمها خلافاً للفراء . أو[8] الخبر مِثْل[9] خلافاً لهشام . أو ظرف يستعمل اسماً .

وقال هشام :مطلقاً . والكسائي : أو كاف التشبيه ، ولا يختص بالحجازّية خلافاً لأبي عليّ[10] ، ولا منصوب خلافاً للكوفيّة ، فيجوز بعد إن، وفي مُقَدّم .

وثالثها : فيه لهم[11] ، إن فصل بمعموله.

وقد تزاد بعد نفي فعل ناسخ ولا . ومنع قياسهما[12] ابن عصفور . ولا التبرئة ،

---

(١) « لا » سقطت من ب . (٢) كلمة : « تقدير » ، سقطت من أ ، ب .

(٣) سبق ذكره آنفاً رقم ٤٣٨ .

(٤) في الدرر ١ : ١٠٠ : « وتولّوا حين » مكان : « وتولوا لات » .

(٥) ط فقط : « فينصب ويرفع » بالياء في كليهما .

(٦) كلمة : « مثل » سقطت من أ ، ب . (٧) كلمة : « بعد » سقطت من ط .

(٨) ط فقط : « والخبر » بالواو . (٩) كلمة : « مثل » سقطت من ط .

(١٠) أ ، ب : « الفارسي » مكان : « أبي عليّ » . (١١) أ : « بهم » مكان : « لهم » .

(١٢) ب فقط : « قياسها » . تحريف . وانظر الشّرح .



واسم ليس مؤخَّراً . وخبر المبتدأ [١] بعد هل ، ولكن ، وليت ، وأنّ بعد نفي ، ودونه . قال ابن مالك : وحال[٢] منفيّة. وخالفه [٣] أبو حيّان ، والأخفش : وكلّ [٤] مُوجَب .

(ش) : تزاد الباء في خبر « ليس » ، و « ما » إذا كان منفيّاً نحو : « أَلَيْسَ اللهُ بكافٍ عَبْدَهُ[٥] » ، « وما رَبُّكَ بِغافِلٍ[٦] » . وفائدة زيادتها رفع [٧] توهم أن الكلام موجب ، لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي أول الكلام ، فيتوهّمه موجباً ، فإذا جيء بالباء ارتفع التوهم ، ولذا لم تدخل في خبرهما الموجب ، فلا يجوز : ليس زيد إلا بقائم ، ولا ما زيد الاّ بخارج [٨] .

فلو زيدت كان بين اسم « ما » [٩] وخبرها لم يجز دخول الباء عند الفرّاء. وأجازه البصريون والكسائي نحو : ما زيد كان بقائم .

ولو كان الخبر «مِثْلاً » لم يجز دخول الباء عند هشام . وأجازه البصريون والكسائي نحو : ما زيد بمثْلك [١٠] . ولو كان الخبر ظرفاً ، فإن جاز أن يستعمل اسماً جاز دخول الباء عليها . وإنْ لم يستعمل اسماً [١١] كحَيْثُ لم يجز عند البصريين. وأجازه هشام ، نحو: ما زيد بحيث يحبّ .

وأجاز الكسائي دخولها في الخبر ، إذا كان كاف التشبيه . حكي : ليس بكذلك .

ولا يختص دخول [١٢] الباء بخبر «ما» الحجازيّة ، بل تدخل في خبر ما [١٣] التميميّة ، خلافاً للفارسيّ والزمخشريّ ، لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم ، ولأن [١٤] الباء إنما دخلت الخبر لكونه منفيّاً ، لا لكونه منصوباً بدليل دخولها في : لم أكن بقائم

---

(١) أ ، ب : « مبتدأ » بدون أل المعرّفة.
(٢) ط فقط : « وبحال » بالباء .
(٣) كلمة : « وخالفه » سقطت من ب .
(٤) أ : « كل » ، بدون الواو.
(٥) الزمر ٣٦ .
(٦) الأنعام ١٣٢ وغيرها.
(٧) ط فقط : « دفع » بالدّال .
(٨) أ : « الإ بقائم » .
(٩) « ما » سقطت من أ ، ب . ، تحريف .
(١٠) ب : « ما زيد كان بمثلك » بزيادة « كان » ، تحريف .
(١١) كلمة : « اسما » ،سقطت من أ .
(١٢) كلمة : « دخول » ، سقطت من أ .
(١٣) كلمة : « ما » ، سقطت من ط .
(١٤) أ فقط : « وأن » ، بإسقاط اللام .



وامتناعها في : كنت قائماً (١) . ولا يختصّ أيضاً بالخبر المنصوب خلافاً للكوفيين ، فيجوز ، ولو بطل عمل (ما) (٢) لزيادة إن ، أو تقدّم الخبر في الأصح ، قال :

٤٤٧ — لعَمْرُك ما إن أبو مالكٍ بواهٍ ، ولا بضعيفٍ قُواه (٣)

وقد تزاد (٤) الباء في خبر فعل ناسخ منفيّ نحو(٥) : لم أكن بقائم ، قال :

٤٤٨ — وإنْ مُدّتِ الأيدي إلى الزّاد لم أكُنْ بأعْجَلِهم إذْ أجْشَعُ القوم أعْجَلُ (٦)

وقال :

٤٤٩ — * فلمّا دَعَاني لَمْ يَجِدْني بِقُعْدَدِ (٧) *

وقد تزاد في خبر (لا) أخت « ما » كقوله :

٤٥٠ — * فَكنْ لي شَفيعاً يومَ لا ذُو شَفاعة
بِمُغْنٍ فتيلاً عن سَواد بن قَارِبِ (٨)

ومنع قياس ذلك في المسألتين ابن عصفور .

(١) أ ، ب : « كنت بحار » مكان : « كنت قائماً » ، تحريف .

(٢) كلمة : « ما » سقطت من أ .

(٣) لأبي المتنخل.
من شواهد : الأشموني ١ : ٢٥٢ . وفي أ : ولا « بصعب قراه » ، تحريف .
وبعد قوله : « ولا بضعيف قواه » إلى قوله : « وقد تزاد » . بياض في أ ، ب . وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .

(٤) في أ : « تدخل » مكان : « تزاد » .

(٥) كلمة : « نحو » ، سقطت من ب .

(٦) للشنفري الأزديّ . انظر « لامية العرب » ٣١ .
من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١٣ ، وابن عقيل ١ : ١٢١ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٩٩ ، وقد سقط الشاهد من أ ، ب .

(٧) لدُرَيْد بن الصِّمّة . وصدره :
* دَعَاني أخي والخيلُ بَيْني وبَيْنَهُ *
من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١٤ ، والأشموني ١ : ٢٥١ .

(٨) لسواد بن قارب الصحابي .
من شواهد ابن عقيل ١ : ١٢١ ، والمغني ٢ : ٦٧ . والأشموني ١ : ٢٥١

وقد تزاد في « لا [١] » التبرئة . قالوا : « لا خبر بخيرٍ بعده النّار [٢] » ، أي : خيرٌ. وفي اسم ليس إذا تأخر عن الخبر [٣] . وفي خبر المبتدأ بعد هل كقوله :

٤٥١ — * ألا َ هل أخو عَيْشٍ لذيذٍ بِدَائم [٤] *

وفي خبر لكن كقوله :

٤٥٢ — * ولكنّ أجراً لو فَعَلْتَ بِهَيِّنٍ [٥] *

وفي خبر ليت كقوله :

٤٥٣ — * ألا ليت ذَا العَيْشَ اللّذيذَ بدائم [٦] *

وفي خبر أنّ بعد نفي ودونه ، كقوله تعالى : « أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ » .. إلى قوله . . بقادر [٧] » . وقول الشاعر :

٤٥٤ — * فإنك مهما أَحْدَثْتَ بالمجرّب [٨] *

وذكر ابن مالك : أنها تزاد في الحال المنفية كقوله :

٤٥٥ — * فما رَجَعَتْ بخائبةٍ رِكَابٌ [٩] *

---

(١) كلمة : « لا » سقطت من ب . (٢) كلمة : « النار » سقطت من أ .

(٣) بعد قوله : « إذا تأخّر عن الخبر » إلى قوله : « وفي خبر المبتدأ » بياض في أ ، ب . وليس في ط ما يشير إلى هذا البياض .

(٤) للفرزدق ديوانه ٨٦٣ . وصدره :

* يقول إذا اقْلَوْلَى عليها وأقْرَدَتْ *

من شواهد : المغني ٢ : ٢٩ ، .

(٥) قائله مجهول . وعجزه :

* وهل يُنْكَرُ المَعْروفُ في النّاسِ والأجرُ *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١٦ .

(٦) سبق ذكره آنفاً ، وهي رواية ابن هشام في أوضح المسالك رقم ١١٧ .

(٧) الأحقاف ٣٣ . (٨) سبق ذكره رقم ٢٨٧ . وفي ب : « مما » مكان : « مهما » .

(٩) في اللسان : « مني » أنشد ابن خالويه :

تنصّبتُ السقلاص إلى حكيم خوارج من تَبالَة أو مُنَاها
فما رجعَتْ بخائبةٍ ركابٌ حكيمُ بن المسيّبِ مُنتهاها

أي : خائبة . ونازعه أبو حيان باحتمال كون الباء للحال ، لا زائدة ، أي : بحاجة[١] خائبة ، أي ملتبسة بحاجة . وجوّز الأخفش زيادة الباء في كُلّ مُوجَبٍ نحو : زيد بقائم ، واستدلّ بقوله تعالى : « جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا »[٢] . وأوّله الجمهور على حذف الخبر ، أي: واقِعٌ .

[مسألة] :

(ص) : مسألة: ولى عاطف بعد ليس، (وما) وصف تلاه سببي رفع. وللوصف ماله . أو جعلا مبتدأ وخبراً . أو أجنبي جاز عطفه بعد ليس على اسمها ، والوصف على خبرها . ويجرّ إنْ جُرّ على الأصح . ويجب بعد « ما[٣] » الرفع . وجوّز الكوفيّ نصبه وجرّه ، لا إن حذف لا . وأطلق هشام . فإن تأخر الوصف عن[٤] الأجنبي جاز نصبه خلافاً للقدماء .

(ش) : إذا عطف على خبر « ليس » ، و « ما » وصف[٥] يتلوه سببي أعطي الوصف ما له مفرداً ، ورُفِعَ به السبّي ، نحو : ليس [١٢٨] زيد قائماً ولا ذاهباً أخوه ، وما زيد قائماً ولا ذاهباً أخوه .

ويجوز جعلُ السَّبِيّ مبتدأ مؤخراً ، والوصف خبره ، فتجب مطابقته .

وإنْ تلاه أجنَبيّ ، ففي ليس يعطف على اسمها ، والوصف المتلوّ على خبرها[٦] ، فينصب نحو : ليس زيد قائماً ولا ذاهباً عمرو . فعمرو معطوف على « زيد » وذاهباً على « قائماً » . فإن كان الخبر مجروراً جاز جرّ الوصف أيضاً نحو : ليس زيد بقائم ولا ذاهبٍ عمرو .

---

(١) أ : « لحاجة » باللام ، و ب : « الحاجة » بأل .

(٢) يونس ٢٧ .

(٣) ط فقط : « بعدها » مكان : « بعدما » ، تحريف .

(٤) ط فقط : « على » مكان « عن » .

(٥) أ : « ووصف ليس يتلوه » ، تحريف وانظر المتن .

(٦) في ب جاءت العبارة على النحو التالي :
« وإن تلاه أجنبي ففي ليس يعطف على اسمها والوصف خبره فتجب مطابقته » .
ثم كرّر العبارة مرة أخرى فقال : « وإن تلاه أجنبي ففي ليس يعطف المتلوّ على اسمها ، والوصف المتلوّ على خبرها » . والعبارة تشتمل على تكرار وخلط فهي محرّفة صوابها في أ ، ط .



ويجوز في الحالتين الرفع (١) على الابتداء والخبر . وقيل : لا يجوز النصب في الأولى ، بل يتعيّن الرفع قياساً على ما ورد بالسماع . حكى سيبويه : ليس زيد ولا أخوه قاعدين(٢) . وقيل : لا يجوز الجرّ في الثانية حذراً من العطف على عاملين. وُردّ بأنه بباء مقدّرة، مدلول عليها بالمقدّمة ، وبالسماع قال :

٤٥٦ — فليس بـآتيكَ مَنْهِيُّهـــا ولا صارف عنك مأمورُها (٣)

وأمّا في « ما »، فيتعيّن الرفع سواء نصب خبرها أم (٤) جُرّ، لأن خبَرها لا يتقدم على اسمها ، فكذا خَبَرُ ما عطف على اسمها كقوله :

٤٥٧ — لعمرك ما معنٌ بتاركِ حَقِّـــهِ ولا مُنْسِيءٌ مَعْنٌ ولا مُتَيسِّرُ (٥)

وأجاز الكوفيون النصب ، إن نصب الخبر ، والجر إن جرّ . وحكَوْا : « ما زيد قائماً فمتخلفاً أحد (٦) » ، أي إذا قام لم يتخلف أحد. ويقال عندهم: ما زيد بمنطلق، ولا خارجٍ عمرو بالجرّ، إذا لم تحذف (لا(٧)) . فإن حذفت (لا) نحو «خارج (٨) » امتنع الجرّ عندهم (٩) إلا هشاماً ، فإنه يُجرّ(١٠)، كما إذا لم تحذف.

ولو تأخر الوصف في العطف نحو : ما زيد قائماً ، ولا عمرو خارج جاز مع الرفع النصب عند سيبويه والخليل والكسائي وهشام .

ومنع النصب النحويون القدماء الذين ردّ عليهم سيبويه .

---

(١) « الرفع » سقطت من أ . (٢) ب فقط : « قاعد » مكان : « قاعدين » .

(٣) للأعور الشَّنّي .

من شواهد : سيبويه ١ : ٣١ . وروايته : « ولا قاصرٌ بالرفع . وفي النسخ الثلاث : « ولا صارفاً » بالنصب ، تحريف .

(٤) أ : « أو » مكان : « أم » .

(٥) للفرزدق .

من شواهد : سيبويه ١ : ٣١ . والخزانة ١ : ١٨١ .

(٦) أ فقط : « فمتخلف » . (٧) في ب : « إلاّ » مكان : « لا » تحريف .

(٨) « لا نحو خارج » سقطت من ط . وسقط من ب . « نحوخارج » .

(٩) ب : « عند » ، تحريف . (١٠) ط فقط : « يجيزه » بالياء والزاي .



أفعال المقاربة

(ص) الثاني: كاد، وكرَب، وأوشك، وهلهل، وأَوْلَى، وألَمَّ، لمقاربة الفعل. وجَعَل، وطَفِق كَسْراً وفتحاً، وبالباء [1]، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهبَّ، للشروع فيه.

وعسى، واخلولق لِتَرجّيه. وزاد ابن مالك وابن طَريف [2]، والسَّرَقُسْطِيّ: حَرَى [3]. وثعلب: قام، والبهاريّ [4]: كاربَ، وقاربَ، وقرب، وأحال، وأقبل، وأظل [5]، أشفى، وشارف، ودنا، وأثر [6]، وقعد، وذهب، وازْدَلف ودلف [7]، وأزلف، وأشرف، وتَهيأ [8]، وأسف. وبعضهم: طَار، وانبرى، ونشب. واللخميّ: ابتدأ، وعبأ.

وقد ترد عسى [9] إشفاقاً. وقيل: هو معناها. وقيل: كرب للشّروع [10].

(ش): الثاني من نواسخ الابتداء أفعال المقاربة، وتسميتها بذلك على سبيل التغليب، إذ هي ثلاثة أقسام: أحدها: ما هو لمقاربة الفعل، وهو ستة ألفاظ: أشهرُها: كاد، وأغربُها أوْلى: ومن شواهدها قوله:

(١) أ: «وبالياء» المثناة، تحريف، وانظر الشرح.

(٢) هو عبد الملك بن طريف الأندلسيّ. له: كتاب في الأفعال. مات في حدود الأربعمائة.

(٣) ب: «جرى» بالجيم، تحريف.

(٤) هو إبراهيم بن أحمد بن يحيى أبو إسحاق البهاريّ له في النحو: المنخّل. نقل عنه أبو حيان في الارتشاف في عدة مواضع. و«المتنخّل» شرح على الجُمَل كما ذكر في آخر الارتشاف. انظر البغية ١: ٤٠٧.

(٥) ط فقط: «وأطال»، تحريف.

(٦) ب: «وأس» مكان: «وأثر»، تحريف.

(٧) ط فقط: «وزلف» بالزاي.

(٨) أ: «ولعنا» مكان: «وتهيأ»، تحريف.

(٩) في أ رسمت: «عسا» بالألف.

(١٠) ب: «الشروع» بإسقاط لام الجرّ.



٤٥٨ — فعادى بين هادِيَتَيْن منهـــا وأوْلى أن يزيد على الثَّلاثِ (١)

والبواقي : كَرَب بفتح الراء وكسرها ، والفتح أفصح . وزعم بعضهم : أنها من أفعال الشروع ، وأوشك ، وهلهل . ومن شواهدها قوله :

٤٥٩ — وَطِئْنا بلادَ المعتدينَ فَهَلْهَلَتْ نُفُوسهم قبل الإماتة تَزْهَقُ (٢)

وألَمَّ : ومن شواهدها حديث : « وإنَّ مِمَّا ينبت الرَّبِيعُ يَقْتُلُ أو يُلِمُّ (٣) » ، أي يلمّ أن يقتل . وحديث : « لَوْلا أنَّهُ شيءٌ قضاهُ الله (٤) لألَمَّ أن يذهبَ بصرُه » .

والثاني : ما هو للشروع في الفعل ، وهو ستة ألفاظٍ : جَعَل . قال :

٤٦٠ — وقد جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني ثوبي فأنْهَضُ نَهْضَ الشارب الثَّمِلِ (٥)

وطفِقَ : بكسر الفاء وفتحها ، والكسرُ أشهر . ويقال : طَبِق بكسر الباء ، قال تعالى : « وطَفِقَا يَخْصِفان » (٦) .

وأخذ : قال :

٤٦١ — * فأخَذْتُ أسْألُ والرُّسُوم تُجِيبُني * (٧)

وعلق : قال :

---

(١) قائله مجهول .

وانظر الدرر ١ : ١٠٢ .

(٢) قائله مجهول . من شواهد شذور الذهب ١٩١ ، وروايته : « ديار » مكان : « بلاد » .

(٣) في النهاية لابن الجزري ٤ : ٢٧٢ : ما يقتل حبطاً أو يُلِمّ . وانظر صحيح البخاري ، كتاب « الزكاة » باب ٤٧ . وفي ب : « مما تبيت » ، تحريف .

(٤) كلمة : « الله » ، سقطت من أ .

(٥) لأبي حيّة النميري . انظر : شرح شواهد المغني للسيوطي ٩١١ ، والأشموني ١ : ٢٦٣ ، والخزانة ٤ : ٩٣ . وفي أ : « تثقلني » بالتاء ، « والمتمثل » مكان : « الثمل » . تحريف . وقد سقطت كلمة : « قد » من أ .

(٦) طه ١٢١ .

(٧) قائله مجهول . وعجزه :

* إلاّ اعتبارَ إجابة وسؤال *

وانظر الدرر ١ : ١٠٣ .



٤٦٢ — * أرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أجَرْنَا [١] *

وأنشأ : قال :

٤٦٣ — * أنشأْتُ أعْرِبُ عمّا كان مَكْنُونا [٢] *

وهبّ ، قال :

٤٦٤ — * هَبَبْتُ ألُومُ القَلْبَ في طَاعَةِ الهَوى[٣] *

قاله ابن مالك . وأغربهن : علق ، وهبّ .

الثالث : ما هو لترّجي الفعل ، وهو لفظان : عسى ، واخلولق ، نحو : اخْلَولَقَتِ السَّماء أن تمطر . فهذه الأفعال المتّفق عليها في هذا الباب .

وزاد ابن مالك فيها (حرى) للترّجي كقوله :

٤٦٥ — * فحَرَي أن يكونَ ذاك وكانـا [٤] *

قال أبو حيّان : والمحفوظ : أنّ حرى اسم منوّن ، لا يُثَنّى ولا يجمع . قال ثعلب : أنت [١٢٩] حري من ذلك أي : حقيق وخليق[٥] .

قال ابن قاسم [٦] : ولكن ابن مالك ثقة .

---

(١) قائله مجهول : وعجزه :

* وظلمُ الجار إذْلالُ المُجِيرِ *

من شواهد : الأشموني ا : ٢٦٣ .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

* لمّا تبين ميل الكاشحين لكم *

انظر : الدرر ا : ١٠٣ .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

* فلجَّ كأنّي كنت باللّوْم مُغْرِيَا *

وانظر : الدرر ا : ١٠٣ .

(٤) نسبه في الدرر ا : ١٠٣ إلى الأعشى ، وليس في ديوانه وكذلك نسبه ابن هشام في شذور الذهب ٢٦٨ ، إلى الأعشى وصدره :

* إن يَقُلْ هُنَّ من بني عبد شَمْسٍ *

(٥) ب : « وحليق » بالحاء ، تحريف . (٦) المشهور نسبته إلى أمّه : « أم قاسم » .

قلت : ظاهر كلامهما أنه منفرد بذلك . وليس كذلك ، فقد سبقه إلى عدّها ابن طريف والسَّرَقُسْطِيّ [١] .

وزاد ثعلب في أفعال الشروع : قام . وأنشد :

٤٦٦ — * قامَتْ تَلُوم ، وبعْضُ اللَّوْم آونةً [٢] *

وزاد أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن يحيى البهاريّ [٣] في كتابه المسمّى : (الإملاء المُنتخل) في أفعال هذا الباب مع (قام) المذكورة: كارَب، وما ذكر بعده . وذلك تسعة عشر فعلاً . زاد [٤] غيره : طار . وانبرى [٥] ، ونشب . وزاد [٦] اللّخْمِيّ : ابتدأ ، وعبأ ، فبلغت أفعال الباب أربعين فعلاً . قال ابن قاسم :وما زاده البَهارِيّ [٧] ، ومَنْ ذكر [٨] لا يقوم عليه [٩] دليل على أنه من أفعال الباب .

وقد ترد عسى للإشفاق من المكروه ، وهو أقلّ من مجيئها للرّجاء . وقد اجتمعا في قوله تعالى : « وعسَى أنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وهو خيرٌ لَكُمْ وعسَى أنْ تُحِبّوا شَيْئاً، وهو شرٌّ لَكُمْ [١٠] » .

* * *

(ص) : ويلزمها لفظ المضيّ . وسمع مضارع : كاد ، وأوشك ، واسم فاعلها . وحكى الجَوْهَرِيّ : مضارع طفق . والأخفش مصدره . وقطرب مصدر كاد . وبعضهم اسم [١١] فاعله . وعبد القاهر مضارع عسى وفاعله. والكسائي مضارع جَعَل . وبعضهم الأمر ، والتفضيل من أوشك . وقوم: فاعل كرب .

---

(١) أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري السَّرَقُسْطِيّ. له: كتاب«الأفعال و تصاريفها».وترجمته في كتاب الصلة لابن بشكوال رقم ٤٧٨ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* مما يضرُّ ولا يبقى له نغل *

والنّغل : فساد الجرح . أو ضغينة القلب . وانظر الدرر ١ : ١٠٣ .

(٣) سبق ذكره آنفاً ص ١٣١ .

(٤) بعد قوله : « زاد » إلى قوله: « وزاد اللخمى » بياض في ب . وليس في ا ، ط إشارة إلى هذا البياض .

(٥) في أ : « ابترى » بالتاء ، تحريف .

(٦) في ب بعد قوله : « وزاد » بياض .

(٧) أ : « الهبارى » بتقديم الهاء ، تحريف .

(٨) المراد : من ذكر من النحويين .

(٩) في أ : « لايقوم دليلاً على » الخ .

(١٠) البقرة ٢١٦ .

(١١) كلمة : « اسم » سقطت من ب . ط . تحريف .



(ش) : أفعال هذا الباب جامدة لا تتصرف ، ملازمة للفظ الماضي .

وعَلّل ذلك ابن جِنّي بأنها [١] لمّا قُصِد بها المبالغة في القرب أخرجت عن بابها ، وهو التصرّف . وكذلك كل فعل يراد به المبالغة ، كنعم وبئس ، وفعل التعجّب .

وعلله ابن يَسْعون [٢] بالاستغناء بلزوم المضارع خبرها ، فلم يبنوا منها مستقبلاً . وعلّله ابن عصفور بأن معناها لا يكون إلا ماضِياً ، إذْ لا تخبر عن الرجاء إلاّ وقد استقرّ في نفسك ، والماضي يستعمل في الحال الذي هو الشروع لإرادة الاتصال والدّوام فلا يكون معناها مستقبلاً أصلاً .

واستثنى منها : كاد ، وأوشك ، فسمع فيها المضارع ، قال تعالى : « يَكَادُ زَيْتُها يُضِيء [٣] » . وقال الشاعر :

٤٦٧ — * يُوشِكُ مَن فَرَّ مِن مَنِيَّتِه [٤] *

بل المضارع في أوشك أشهر من الماضي حتى زعم الأصمعي : أنه لا يستعمل ماضيها . وسمع اسم الفاعل من أوشك قال :

٤٦٨ — * فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنا أَنْ تَعُودا [٥] *

وقال :

٤٦٩ — * فإنّك مُوشِكٌ ألاّ تَراها [٦] *

---

(١) أ ، ب : « أنها » مكان « بأنها » .

(٢) انظر ١ : ٢٦٣ . (٣) النُّور ٣٥ .

(٤) لأميّة بن أبي الصلت .

من شواهد سيبويه ١ : ٤٧٩ ، وابن عقيل ١ : ١٢٦ . والأشموني ١ : ٢٦٢ . وعجزه :

* في بعض غِرّاتِه يُوَافِقُها *

(٥) لأبي سهم الهُذليّ . وعجزه :

* خِلافَ الأنيس وحُوُشاً يَبابا *

من شواهد : ابن عَقيل ١ : ١٢٦ ، والأشموني ١ : ٢٦٤ .

(٦) لكثيّر عزّة : وعجزه :

* وتَعْدو دُونَ غاضِرةَ العَوادِي *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٣١ .

وحكى الجوْهرِيّ : مضارع طفق . قال ابن مالك: ولم أره لغيره. والظّاهر أنه قال ذلك رأياً . وحكى الأخفش : مصدر طَفِق[١] .

وحكى قُطْرُب : مصدر كاد كيداً، وكيدودةً. وقال بعضهم: كَوْداً[٢] ومكاداً، نقله في (البسيط) .

وحكى ابن مالك : اسم الفاعل من كاد وأنشد :

٤٧٠ — أموت أسًى يوم الرِّجام وإنّني يقيناً لرهنٌ بالذّي أنا كائِدُ[٣]

أي بالموت الذي كدت آتيه .

وحكى عبد القاهر الجُرْجَانِيّ :المضارع واسم الفاعل من عسى [٤] . وحكى الكسائي : مضارع جعل. رُوِى : « أن البعير[٥] يَهْرَمُ حتى يجعل إذا شرب الماء مجّه ». وحكى أبو حيان : الأمر وأفعل التفضيل من أوشك . وأنشد قول زهير :

٤٧١ — ٭ وأوْشك ما لَمْ يَخْشَه يَقَعُ[٦] ٭

وقوله :

---

(١) ط : « طفيء » ، تحريف. (٢) ط : « كواداً » ، تحريف .

(٣) لكثيّر عزّة :

وفي النسخ الثلاث : « وإنما » مكان : « وإنني » و « برهن » مكان : « لرهن » ، وفي ب « الزمام » مكان : « الرجام » صوابه في الدرر ١ : ١٠٤ ، والأشموني ١ : ٢٦٥ . وابن عقيل ١ : ١٢٧ ، وأوضح المسالك رقم ١٢٩ .

(٤) بعد قوله : « عسى » بياض في أ ، ب ، وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .

(٥) أ : « التعبير » مكان : « البعير » . تحريف .

(٦) قطعة من بيت ، تمامه :

٭ حتّى إذا قبضت أولى أظافره منها ..... ٭

قال صاحب الدرر ١ : ١٠٤ قد نسبه أبو حيّان في شرح التسهيل لزهير يصف قطاة وصقراً . وليس في ديوانه المتداول بين الناس . وفي الدرر : « مالم يلقه » مكان : « ما لم يخشه » . وفي أ : « بما لم يخشه بيع » ، تحريف . وفي ب : « بما لم تحسه بتع » تحريف .

٤٧٢ — • بأوشكَ منه أن يساوِرَ قِرْنَـــهُ [١] •

وحكى قوم: اسم الفاعل من كَرَب [٢] .

* * *

(ص) : وألف كاد واو . وقيل: ياء. ووزنها: فَعَلَ. ولا تزاد خلافاً للأخفش. وكسر « عسى » لغة . ومع ضمير رفع قليل .

(ش) : كاد من ذوات الواو . حكى سيبويه : كُدْتُ بضم الكاف ولا يكون هذا إلا [٣] من الواو . وقيل من ذوات الياء [٤] . وزعم الأخفش : أنّ كاد قد تزاد ، واستدلّ بقوله تعالى : « إنّ الساعة آتيةٌ أكادُ أُخْفِيها [٥] » .

والجمهور : تأولّوا الآية على معنى : أكاد أُخفِيهـا، فلا أقول : هي آتية .

وكسر السين من عسى لغة . حكى ابن الأعرابي : عَسِيَ فهو عَسٍ .

وإذا اتصل بها ضمير الرفع نحو : عَسَيْتُ وعَسَيْنَ ، وعَسَيْنَا ، وعَسَيْتُم ، جاز فيها الفتح والكسر ، والفتح أكثر وأشهر . وقريء بالوجهين في السبع . أمّا مع ضمير النصب فليس إلاّ الفتح.

[مسألة]

(ص) : مسألة تعمل ككان ،لكن خبرها مضارع مجّرد من (أن) مع هلهل، وما للشروع . ومعها مع « أولى » والرّجـاء. وفي الباقي الوجهان . والحذف مع كاد ، وكرب أعرف . وعسى ، وأوشك . قيل : وقارب بالعكس .

وندر دخول [١٣٠] أنْ مع جعل ، والباء مع أن في أوشك ، والسين عن [٦] أنْ

---

(١) قائله مجهول . وعجزه :

• إذا شَال عن خفض العوالي الأسافِلُ •

وانظر الدرر ١ : ١٠٤ ، وفي أ : « أن يبادر » مكان « أن يساور » .

(٢) بعد كلمة : « كرب » بياض بالنسختين أ ، ب . إلى قوله : ص .

(٣) ط : « لا » مكان : « إلاّ » ، تحريف .

(٤) بعد كلمة : « الياء » إلى قوله : « وزعم الأخفش » . بياض في أ ، ب .

(٥) طه ١٥ .

(٦) أي أن السين بدل من أن ، وانظر الشرح .



في عسى ، ومجيْ[١] خبرها . وكاد مفرداً. وجعل جملة اسمية . واسناد عسى الى الشأن . ونفيها ، ونفي خبر كاد .

وزعم الكوفية[٢] : ذا أن[٣] بدلاً مما قبله. وقوم مفعولاً به. وقوم: بإسقاط الجار. وقيل : بتضمين الفعل . وقيل : رفع سادٌ عن الجزأين .

(ش) : أفعال هذا الباب تعمل عمل كان ، فترفع المبتدأ اسماً لها ، وتنصب الخبر خبراً لها ، ويدلّ على ذلك مجيء الخبر في بعضها منصوباً ــ كما سيأتي . ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن . أمّا المقرون بها فزعم الكوفيوّن : أنه بدل من الأول بدل المصدر. فالمعنى[٤] في كاد أو عسى زيد أن يقوم : قرب قيام زيد ، فقدم الاسم وأخّر المصدر . وزعم المبرد : أنه مفعول به ، لأنها في معنى قارب زيد هذا الفعل[٥] ، وحذراً من الإخبار بالمصدر عن الجُثّة .

ورُدّ بأن « أن » هنا لا تؤول بالمصدر ، وإنمّا جيء بها ، لتدلّ على أنّ في الفعل تراخياً . وزعم آخرون : أنّ موضعه نصب بإسقاط حرف الجر ، لأنـه يسقط كثيراً مع أن .

وقيل : يتضّمن الفعل معنى : قارب .

وزعم ابن مالك : أنّ موضعه رفع ، وأن والفعل[٦] بدل من المرفوع سادّ مسدّ الجزأين ، كما في : « أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا[٧] » .

قال في (البسيط) : وهذه التأويلات تخرج الألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة مـع أنها لا تسوّغ في جميعها .

وانفردت هذه الأفعال بالتزام كَون خبرها مضارعاً . ثم هو ثلاثة أقسام :

---

(١) ط : « وفي » مكان : « ومجيء » . تحريف . (٢) أ : « الكوا » مكان : « الكوفية » . تحريف .

(٣) أي صاحب أن . لأن ذا بمعنى صاحب.

(٤) من قوله : « فالمعنى في كاد » إلى قوله : « وزعم المبرد » . سقط من أ ، ب .

(٥) أ : « قارب هذا الفعل » بإسقاط كلمة : « زيد » . ط : « قارب زيد الفعل » بإسقاط كلمة : « هذا » .

(٦) ط : « فإن الفعل » مكان : « وأن والفعل » ، تحريف . (٧) العنكبوت ٢ .



ما يجب تجرّده من « أن » ، وهو خبر : هلهل ، وأفعال الشروع ، لأنها للأخذ في الفعل ، فخبرها [١] في المعنى حال ، وأنْ تخلّص للاستقبال.

وما يجب اقترانه بها : وهو خبر « أوْلى » ، وأفعال [٢] الرجاء ، لأن الرجاء من مخلّصات الاستقبال ، فناسبه « أنْ ».

وما يجوز فيه الوجهان : وهو خبر البواقي .

والأعرف في خبر كاد وكرب الحذفُ قال تعالى: « ومَا كَادُوا يَفْعَلُون[٣] »، « يَكَادُ زَيْتُها يُضِيءُ[٤] ».

قال الشاعر :

٤٧٣ — * كَرَبَ القلبُ من جوَاهُ يَذُوبُ [٥] *

ومن الإثبات قوله :

٤٧٤ — * قد كاد من طُول البِلَى أن يَمْصَحا [٦] *

وقوله :

٤٧٥ — * وقد كَرَبَتْ أعناقُها أنْ تَقَطّعا [٧] *

والأعرف في عسى وأوشك الإثبات . قال تعالى : « وعَسَى أن تَكْرَهُوا [٨] » ،

---

(١) أ : « فخبر في المعنى » ، تحريف. (٢) ط : « ويقال » مكان : « وأفعال » ، تحريف .

(٣) البقرة ٧١ . (٤) النُّور ٣٥ .

(٥) نسبه في الدرر ١ : ١٠٥ كلحبة اليربوعي.

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٢٦ ، والأشموني ١ : ٢٦٢ .

(٦) لرؤبة . ملحق ديوانه ١٧٢ ، وروايته :

رسمٌ عفَا من بَعْدِ ما قَدِ امَّحى قد كاد من طُول البِلى أن يَمْصَحا

من شواهد : سيبويه ١ : ٤٧٨ ، والإنصاف ٢ : ٥٦٦ . والخزانة ٤ : ٩٠ ، والإيضاح ٨٠ ، وروايته: «امتحى» بالتاء.

(٧) لأبي زيد الأسلمي يهجو إسماعيل بن هشام المخزومي . وصدره :

* سقاها ذَوُو الأحلامِ سَجْلاً على الظّمَا *

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٢٦ ، والأشموني ١ : ٢٦٢ .

وفي أ : « قد كربت » بإسقاط الواو . وفي ب : « تقتطعا » مكان : « تقطّعا» . تحريف .

(٨) البقرة . ٢١٦ .



«فعسَى اللهُ أنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ[١]»، «فَهَلْ عَسَيْتُم إنْ تَوَلَّيْتُمْ أنْ تُفْسِدُوا[٢]».

وقال الشاعر :

٤٧٦ — ولو سُئِل النّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا
إذا قيل : هَاتُوا أنْ يَمَلُّوا ويَمْنَعُوا[٣]

ومن الحذف قوله :

٤٧٧ — عسى الكَرْبُ الذي أمْسَيْتُ فيه ... يكون وراءَه فرجٌ قريبُ[٤]

وقوله :

٤٧٨ — يوشك مَنْ فرّ مِنْ مَنِيَّتِه ... في بعض غِرّاتِه يُوَافِقُها[٥]

قال أبو حيّان: وزعم الزّجّاجي: أن « قارب » مما الأجود فيه أن يستعمل بـ « أن ». وَرُدّ عليه وعلى من أدخلها في أفعال المقاربة بأنها لا تستعمل إلاّ بـ «أن»، وليست من هذا الباب، لأنها ليست[٦] داخلة على المبتدأ والخبر بدليل مجيء مفعولها اسماً في فصيح الكلام تقول : قارب زيد القيام .

وندر[٧] دخول « أنْ » في خبر جعل قال[٨] ....

وندر دخول الباء في خبر « أوشك » قال :

---

(١) المائدة ٥٢ . (٢) محمّد ٢٢ .

(٣) لم يعزه الدرر ١ : ١٠٥ إلى أحد .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٢٣ . وابن عقيل ١ : ١٢٦ ، والأشموني ١ : ٢٦١ ، واللسان : « وشك »

(٤) لهدبة بن خشرم . من شواهد : سيبويه ١ : ٤٧٨ ، والإيضاح ٨٠ . وابن عقيل ١ : ١٢٥ ، والمغني ١ : ١٣٣ . والخزانة ٤ : ٨١ . والأشموني ١ : ٢٦١ .

(٥) سبق ذكره . رقم ٤٦٧ . (٦) : « ليست » سقطت من أ . (٧) « وندر » سقطت من ب

(٨) في ط بعد « قال » إشارة في الهامش إلى أن هناك بياضاً بالنسخ التي بأيدينا .

وفي أ ، ب ليس فيهما ما يشير إلى أن في هذا الموضع بياضاً . والبياض إلى قوله : «وندر دخول الباء».



٤٧٩ — * أعَاذلُ تُوشِكينَ بأن تَرَيْنِي (١) *

وندر دخول السين في خبر « عسى » عوضاً من « أن » قال :

٤٨٠ — عسى طيِّءٌ منْ طَيِّءٍ بَعْدَ هَذِهِ ستُطْفِيءُ غُلاَّتِ الكُلَى والجَوَانِحِ (٢)

وندر مجيء خبر عسى وكاد اسماً مفرداً قال :

٤٨١ — * لاتَلْحني إنِّي عَسِيتُ صَائِما (٣) *

وقال :

٤٨٢ — * فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيبـاً (٤) *

وهذا تنبيه على الأصل، لئلا يجهل .

وندر مجيء (٥) خبر جعل جملة اسمية كقوله :

٤٨٣ — وقد جَعَلَتْ قَلوصُ بني سُهَيلٍ من الأكْوارِ مَرْتَعُها قَرِيبُ (٦)

---

(١) قائله مجهول . وعجزه كما في الدرر ١ : ١٠٧ .

* صريعاً لا أزورُ ولا أزَارُ *

وفي أ : « يوشكن بأن يريني » ، تحريف . وفي ب : « يوشك بأن تريني » تحريف .

(٢) لقسام بن رواحة :

من شواهد : المغني ١ : ١٣٣ ، والخزانة ٤ : ٨٧ . وفي أ سقطت : « من طيء » و «علات» بالعين ، تحريف .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

* أكثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحاً دائِما *

ورواية الهمع في النسخ الثلاث : « لاتلحني » مكان « لاتكثرن » .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٢٤ ، والمغني ١ : ١٣٣ والخزانة ٤ : ٧٧ ، والأشموني ١ : ٢٥٩ .

(٤) لتأبط شراً . وعجزه :

* وكَمْ مِثْلِها فَارَقْتُها وهي تَصْفِرُ *

من شواهد : الإنصاف ، : ٥٥٤ ، وابن عقيل ١ : ١٢٤ ، وأوضح المسالك رقم ١١٨ ، والخزانة ٣ : ٥٤٠ . والأشموني ١ : ٢٥٩ .

(٥) كلمة : « مجيء » سقطت من أ . (٦) قائله مجهول .

من شواهد المغني ١ : ١٩٣ ، والخزانة ٤ : ٩٢ وروايتها : « قلوص بني زياد »

وندر إسناد عسى إلى ضمير الشأن ، حكى غلامُ ثعلب [١] : « عسى زيد قائم »

[مسائل] :

(ص) : ولا يتقدّم خبرها ، ويتوسط بلا أن . ومعها بخلف . ويحذف إن علم . ولا يرفع أجنبيّاً مطلقاً ، ولا سببيّاً غالباً ، إلاّ خبر عسى .

وقد يجيء اسمها نكرةً محضة .

ويسند أوشك وعسى ، وكذا اخلولق في الأصح إلى : « أن يفعل » ، فيغني عن الخبر [١٣١] وقيل : هي تامة حينئذ[٢] . فإن وقعت خبر اسم سابق جاز الإضمار وتركه. قال دُرَيْود [٣] : وهو أجود . وقد يوصل بعسى ضمير نصب اسماً حملاً على لعلّ . وقيل : خبراً مقدّماً . وقيل : نائب المرفوع . وقيل : هي حرف حينئذ . وقد يقتصر عليه . ونفي كاد نفي للمقاربة . وقيل : يدل على وقوع الخبر ببطء . وقيل : إثباتها . بنفيه[٤] ، وعكسه :

* * *

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : لا يتقدّم الخبر في هذا الباب على الفعل ، فلا يقال : أن يقوم عسى زيد اتّفاقاً ، كما حكاه في (البسيط) .

ويتوسّط [٥] بين الفعل والاسم إذا لم يقترن بـ«أن» اتفاقاً نحو: طفق يُصَلِّيان الزيدان.

قال ابن مالك : والسبب في ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالاً ، فلو قدّمت لازدادت مخالفتها الأصل . وأيضاً ، فإنها أفعال ضعيفة لا تتصرّف فلها حال [٦] ضعفٍ بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف ، فلم تتقدم أخبارها لتفضلها

---

(١) محمد بن عبد الواحد الزاهد المطرز ، أبو عمر ، غلام ثعلب . انظر : تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢ : ٢١٨ .

(٢) كلمة : « حينئذ » سقطت من أ.

(٣) سبقت ترجمته ٢ : ٨٨ .

(٤) ط فقط : « بنفيه » بالباء.

(٥) من قوله : « ويتوسط » إلى قوله : « الزيدان» .سقط من أ، ب.

(٦) كلمة : « حال » سقطت من أ .

كان وأخواتها ، وحال قوّة بالنسبة إلى الحروف ، فأجيز توسّطها تفضيلاً لها على إنّ وأخواتها .

فإن اقترن بـ «أن» ففي التوسّط قولان : أحدهما : الجواز كغيره . وعليه: المبرّد، والسّيرافي . وصححه ابن عصفور . والثاني : المنع وعليه الشَّلَوْبين .

الثانية: يجوز حذف الخبر في هذا الباب إذا علم. ومنه قوله تعالى: «فَطَفِقَ مَسْحاً[1]» أي يمسح لدلالة المصدر . والأحسن كما قاله مصعب الخُشَنِيّ[2] : أنه مما ورد فيه الخبر اسماً مفرداً تنبيهاً على الأصل كما تقدم في : صائماً ، وآيباً . ومن الحذف حديث : « من تأنّى أصاب أو كاد . ومن عجل أخطأ أو كاد » . وقوله :

٤٨٤ — * وقد ذاق طَعْم الموت أو كَرَبَا[3] *

الثالثة : يتعيّن في خبر هذا الباب أن يعود منه ضميرٌ إلى[4] الاسم فلا يجوز رفعه الظاهر لا[5] أجنبياً ، ولا سَبَبِيّاً ، فلا يقال : طفق زيد يتحدث أخوه ، ولا أنشأ عمرو ينشد ابنه ، لأنها إنما جاءت لتدل على أن فاعلها قد يلبس[6] بهذا الفعل ، وشرع فيه ، لاغيره

ويستثنى عسى ، فإن خبرها يرفع السّببيّ كقوله :

٤٨٥ — * وماذا عسى الحَجّاجُ يبلغ جُهْدُهُ[7] *

---

(١) صّ ٣٣ . (٢) سبقت ترجمته ١ : ٢٥٩ .

(٣) قطعة من بيت للحطيئة ، ديوانه ١٨ ، وتمامه :

* مَا كان ذَنْبِيَ في جار جَعَلْتُ له عيشا ..... *

ورواية الديوان :

* وقد كان ذاق الموْتَ أو كرَبا *

(٤) في ط : « على » مكان : « إلى » . (٥) أ : « إلاّ » مكان : « لا » ، تحريف .

(٦) ط فقط : « تلبس » بالتاء .

(٧) نسبه العينيّ للفرزدق ، وليس في ديوانه .

وعجزه :

* إذا نحن جاوزْنا حفير زيَاد *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٢٢ ، والأشموني والعيني ١ : ٢٦٤ .



على رواية رفع « جهده » .

وقولي : « غالباً » أشرت به إلى ما ورد نادراً من رفع خبر غير عسى السّببيّ كقوله :

٤٨٦ – وأسْقِيه حتى كاد مما أبثُّـــهُ تُكَلِّمني أحْجَارُهُ ومَلَاعِبُهْ (١)

وقوله :

٤٨٧ – * وقد جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني ثَوْبِي... (٢) *

قال أبو حيان : وذلك عند أصحابنا لا يجوز . وتأوّلوا ما ورد من ذلك .

الرابعة : حق الاسم في هذا الباب أن يكون معرفة ، أو مقارناً لها كما في باب كان . وقد يرد نكرة محضة كقوله :

٤٨٨ – * عسى فَرَجٌ يأتي به الله إنّهُ (٣) *

الخامسة : يسند أوشك ، وعسى ، واخلولق إلى: «أن يفعل»، فيغني عن الخبر ، ويكون (أن) والفعل سادّةً مسدّ الجزأين ، كما سدت مسد مفعولَيْ « حسب » .

وقيل : بل هي حينئذ تامّة، مكتفية بالمرفوع كما في كان (٤) التامة، كقوله تعالى : «وعَسَى أنْ تَكْرهوا شيئاً (٥) » ، « عَسَى أن يَبْعَثَكَ ربُّكَ مَقاماً مَحْموداً (٦) » ، وقال الشاعر :

---

(١) لذي الرمّة : ديوانه ٥٢ .
من شواهد : سيبويه ٢ : ٢٣٥ ، والأشموني ١ : ٢٦٣ .
(٢) سبق ذكره رقم ٤٦٠ .
(٣) نسبه المرحوم الشيخ محي الدين في هامش شذور الذهب ٢٧٠ إلى محمد بن إسماعيل ، وصاحب الدرر ١ : ١٠٩ يقول : « لم أقف على قائله» . وعجزه :
* له كُلّ يوم في خليقته أمْرُ *
وقد ذكر الخضري في حاشيته ١ : ١٢٥ بيتين قبله ، وهما :
عليك إذا ضاقت أُمورُك والْتَوتْ بصَبْرٍ ، فإن الضّيق مفتاحه الصبر
ولا تشكُوَنْ إلاّ إلى الله وحدَهُ فمِنْ عنده تأتي الفوائد والبِشْرُ
وانظر ابن عقيل ١ : ١٢٥ .
(٤) كلمة : « كان » سقطت من ط . (٥) البقرة ٢١٦ .
(٦) الإسراء ٧٩ ، وفي ط : « عسى ربك أن يبعثك » ، تحريف .
وقد سقطت كلمتا « مقاماً محموداً » من ط .



٤٨٩ ـ سَيُوشِكُ أن تُنِيخَ إلى كَرِيم   ينالُكَ بالنّدى قَبْلَ السُّؤَالِ[١]

وتقول : اخلولق أن تمطر السماء . وقال الخضْراويّ : لا يجوز ذلك في اخلولق ، بل يختص بأوشك وعسى .

فإن تقدّم والحالة هذه اسم ظاهر نحو : زيد عسى أن يخرج جاز جعل الفعل مسنداً إلى « أن يفعل » ، كما تقدّم . وجَعْله مسنداً إلى ضمير الاسم السابق ، « وأن يفعل » الخبر . فعلى الأول يجرّد[٢] الفعل من علامة التثنية ، والجمع ، والتأنيث نحو : الزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا ، وهند عسى أن تقوم ، والهندات عسى أن يَقُمْنَ . وكذا أوشك ، واخلولق . وعلى الثاني يلحق بها ، فيقال في الأمثلة : عسَيَا ، وعَسَوْا وعَسَيْتُ[٣] ، وعَسَيْن . والتّجريد أجود كما قال دُرَيْود .

وقال أبو حيان : وقفت من قديم على نقل ، وهو أن التّجريد لغة لقوم من العرب ، والإلحاق لغة لآخرين ، ونسيت اسم القبيلتين ، فليس كل العرب تنطق باللغتين ؛ وإنما ذلك بالنسبة إلى لغتين. انتهى .

أما غير الثلاثة فلا يسند لـ « أن يفعل » بحال .

السادسة : حق عسى إذا اتصل بها ضميران لا يكون إلاّ بصورة المرفوع ، هذا هو المشهور في كلام العرب . وبه نزل القرآن .

ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب المتصل، فيقال: عساني، وعساك، عساه. قال : [١٣٢]

٤٩٠ ـ * ياأَبتا علَّكَ أَو عَسَاكا[٤] *

فمذهب سيبويه إقرار المخبر عنه والخبر على حالَيْهِما من الإسناد السابق إلاّ أنّ الخلاف وقع في العمل ، فعكس[٥] العمل بأن نصبتْ الاسم ، ورفعتْ الخبر حملاً لها

(١) نسبه في الدرر ١ : ١٠٩ إلى كثيّر عزّة .

(٢) ط فقط : « تجرّد » بالتاء.

(٣) أ ، ط : « وعَسَتْ » بتاء التأنيث.

(٤) لم ينسبه صاحب الدرر ١ : ١٠٩ .

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٨٨ ، ٢ : ٢٩٩ . والخزانة ٢ : ٤٤١ ، والأشموني ١ : ٢٦٧ ، ٣ : ١٥٨ . وفي أ ، ب : « عليك » مكان « علك » تحريف .

(٥) أ : « فنكس » بالنون ، وفي ب : « فنكسر » كلاهما ، تحريف .



على لعلّ . وقد صرح به في قوله :

٤٩١ • فقلت عسَاهَا نارُ كأسٍ وَعلّها [١] •

برفع نار .

ومذهب المبرّد والفارسي عكس الإسناد، إذ جعلا[٢] المخبر عنه خبراً، والخبرَ مخبراً عنه. ويلزم منه جعل خبر عسى اسماً صريحاً .

ومذهب الأخفش وابن مالك : إقرار [٣] الأمرين : العمل ، والإسناد ، لكنه تجوّز في الضمير ، فجعل مكان ضمير الرفع ضمير النصب ، وهو في محل رفع نيابة عن المرفوع ، كما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب والجرّ في قولهم : أكرمتك أنت . وأنا كأنت [٤] .

ومذهب السّيرافي : أنها حينئذ حرف كـ«لعلّ» .

وقد يقتصر ، والحالة هذه على الضمير المنصوب كالبيت المصدّر به ، فيكون الخبر محذوفاً ، كما يقع ذلك في لعلّ السابقة .

وزعم قوم أنّ نفي كاد إثبات للخبر ، وإثباتها نفي له . وشاع ذلك على الألسنة حتى قال بعضهم ملغزاً فيها :

٤٩٢ — أنَحْوِيّ هذا العصر ما هي لفْظَـــةٌ
جرَت في لسَانَيْ جرُهُمٍ وثَمُودِ
إذَا استُعْمِلَتْ في معرض الجَحْدِ أثبتَتْ
وإن أثْبتَتْ قامت مقـــام جُحــودِ

واستدل لذلك بقوله تعالى : « فَذَبحَوُها وما كَادُوا يفْعَلون [٥] » ، وقد ذبحوا . وبقوله : « يكادُ زَيْتُها يُضِيء [٦] » ، ولم يضيء .

---

(١) لصخر بن الجَعْدِي كما نسبه الأمير في حاشيته على المغني ١ : ١٣٤، وفي الدرر ١ : ١١٠ لصخر ابن جعد الحضري ، وعجزه .
• تشكّى فآتِي نَحْوهَا فأعُودُها •
وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٤٧ .

(٢) ط : «جعل» من دون ألف التثنية ، تحريف . (٣) أ : «إفراد» مكان : «إقرار» ، تحريف .

(٤) أ : «كاتب» مكان «كأنت» . تحريف . (٥) البقرة ٧١ . (٦) النّور ٣٥ .

والتّحقيق: أنها كسائر الأفعال، نفيها نفي، وإثباتها إثبات إلاّ أن معناها : المقاربة لا وقوع الفعل ، فنفيها نفي لمقاربة الفعل [١] . ويلزم منه نفي[٢] الفعل ضرورة أنّ من لم يقارب الفعل لم يقع منه الفعل . واثباتها إثبات لمقاربة الفعل [٣] ، ولا يلزم من مقاربته الفعل [٤] وقوعه . فقولك : كاد زيد يقوم . معناه : قارب القيام ولم يقم . ومنه : « يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيء [٥] » ، أي يقارب الإضاءة ، إلاّ أنه لم يضيء . وقولك : لم يكد زيد يقوم، معناه: لم يقارب القيام فضلاً عن أن يصدُر منهُ. ومنه : « إذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لم يَكَدْ يَرَاهَا [٦] » ، أي لم يقارب أن يراها فضلاً عن أن يرى . « ولا يَكَادُ يُسِيغُهُ[٧] » ، أي لا يقارب إساغته ، فضلاً عن أن يسيغه. وعلى هذا الزّجّاجِيّ وغيره .

وذهب قوم منهم ابن جنّي : إلى أن نفيها يدلّ على وقوع الفعل بعد بطء ، لآية : « وما كَادُوا يَفْعَلُون » ، فإنهم فعلوا بعد بطء .

والجواب أنها محمولة على وقتين ، أي فذبحوها بعد تكرار الأمر عليهم بذبحها وما كادوا يذبحونها قبل ذلك ، ولا قاربوا الذبح ، بل أنكروا ذلك أشدّ الإنكار بدليل قولهم : « أَتَتَّخِذُنا هُزُوًا [٨] » .

---

(١) أ ، ب : «نفي للمقاربة للفعل»

(٢) كلمة : « نفي » سقطت من أ .

(٣) كلمة : « الفعل » سقطت من أ .

(٤) كلمة : « الفعل » سقطت من ب . ط .

(٥) النّور ٣٥ .

(٦) النّور ٤٠ .

(٧) إبراهيم ١٧ .

(٨) البقرة ٦٧ .



إنَّ وأخواتها

(ص) : الثالث : إنّ للتأكيد ، ولكنّ للاستدراك . قيل : والتوكيد . وهي بسيطة . والكوفية [١] : مركّبة من « لكن أنْ » أو « لا كأنْ » ، أو « لا أن » ، أقوال . وكأنّ [٢] للتشبيه زاد الكوفية : والتحقيق ، والتقريب ، والشّك إن كان الخبر صفة أو جملة أو ظرفاً . وتدخل في تنبيه ، وإنكار ، وتعجب . والأصح أنها مركبة ، وأنه لا تعلّق لكافها ، وليت للتمنّي ، ويقال : «لت » . ولعلّ لترجّ وإشفاق . قال الأخفش : وتعليل . والكوفية : واستفهام . والطّوال [٣] . وشك [٤] . وهي بسيطة ، ولامها أصل . وقيل : زائدة، وقيل : ابتداء . ويقال : علّ ، ولعلّ [٥] ، ولعنّ ، وعنّ [٦] ، ولأنّ [٧] ، وأنّ ، ورعنّ ، ورغنّ [٨] ، ولغنّ ، ورعلّ [٩] ، وغنّ ، ولعلت [١٠] ، ولعا ، ولوان [١١] .

(ش) : الثالث : من نواسخ الابتداء الأحرف الخمسة المشبّهة بالفعل. وعَدَدْتُها خمسة كما صنع سيبويه والمبرد في (المقتضب) ،وابن السّراج في (الأصول) ، وابن مالك في (التسهيل) لا ستة كما صنع آخرون [١٢] ، لأن أنّ وإنّ واحدة. وإنما تكسر

---

(١) أ فقط : « والكوفيون » (٢) ط : « وكان » تحريف .

(٣) هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال الكوفي أحد أصحاب الكسائي مات ٢٤٣ .
وفي ط : « المطوال » ، تحريف .

(٤) أ : « والشك » (٥) « ولعلّ » سقطت من ط .

(٦) ب فقط : « وغن » بالغين . (٧) في النسخ الثلاث : « ولان » بإسقاط الهمزة .

(٨) ب فقط : « وزغن » بالزاي والغين . تحريف وانظر الشرح .

(٩) ب : «ورغل » بالغين ، تحريف ، وانظر الشرح . ورعل سقطت من ط .

(١٠) أ ، ب : « ولعت»، تحريف .

(١١) ب : « ونون » مكان : « ولو ان » ، تحريف وانظر الشرح .

(١٢) « كما صنع آخرون » سقطت من أ ، ب .



في مواضع ، وتفتح في مواضع ، وإن كانتا غيرين [١] ، فالثانية فرْع الأولى .

قال ابن مالك: فإن قيل: ينبغي ألاّ تُعَدّ: كأنّ [٢] ، لأن [٣] أصلها : إنّ زيدت عليها الكاف [٤] . فالجواب أنّ ذلك أصل منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق به ، بخلاف أنّ فليس أصلها منسوخاً بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة ، فإنّ للتأكيد ، ولذا [٥] أجيب بها القسم كما يجاب باللام في قولك : والله لزيد قائم .

وزعم ثعلب : أنّ الفرّاء قال: إنّ مقرّرة لقَسَم متروك استغني عنه بها. والتقدير : والله إن زيدا لقائم . وأنّ المفتوحة أيضاً تفيد التوكيد كما ذكر [٦] ، وفيه إشكال ذكرته في: (الفتح القريب على مغني اللبيب) .

ولكنّ للاستدراك . ومعناه : أن يُثْبِت حكماً لمحكوم عليه يخالف الحكم الذي للمحكوم عليه قبلها ، ولذلك لا بد أن يتقدّمها كلام ملفوظ به أو مقدّر . ولا بد أن يكون نقيضاً لما بعده [٧] ، أو [٨] ضِدّاً له [١٣٣] أو خلافاً [٩] على رأيٍ، نحو : ما هذا ساكن لكنه متحرك . وما هذا أسود لكنه أبيض . وما هذا قائم لكنه شارب . ولا يجوز: زيد قائم لكن عمراً [١٠] قائم بالإجماع .

وذكر ابن مالك ، وصاحب (البسيط) : أنها للتأكيد أيضاً . قال في (البسيط) : معناها الاستدراك لخبرٍ [١١] يوهم أنه موافق لما قبله في الحكم ، فإنه يُؤْتى [١٢] به لرفع ذلك التوهّم وتقريره [١٣] ، أو لتأكيد الأول وتحقيقه نحو : ما قائم [١٤] زيد لكنّ

---

(١) أ : « غيرتين » ، ب : « عشرين » ، كلاهما تحريف . (٢) ط : « كان » تحريف .
(٣) أ ، ب : « لأصلها » مكان : « لأن أصلها » ، تحريف .
(٤) كلمة : « الكاف » سقطت من أ . (٥) أ ، ب : « ولذلك » مكان : « ولذا » .
(٦) ب . ط : « كما ذكروه » . (٧) ب فقط : « لما بعدها » .
(٨) أ فقط : « وضدّاً » بالواو . (٩) أ ، ب : « وخلافاً » بالواو .
(١٠) أ ، ب : « لكن بكرا » مكان : « لكن عمراً » . (١١) أ : « بخبر » بالباء الجارّة .
(١٢) أ ، ب : « فأتى به » مكان : « فإنه يؤتي » . (١٣) أ ، ب : « وتقديره » بالدّال .
(١٤) من قوله : « ما قائم زيد » إلى قوله : « أو ملابسة » سقطت من أ .
وفي ط : « وما قائم » بالواو .



عمراً قاعد ، لما قيل [١] : ما قائم زيد . فكأنه يوهم أن عمراً مثله لشبهٍ بينهما ، أو ملابسةٍ فيرفع [٢] ذلك التّوهم بالاستدراك . ونحو : لو قام فلان لقست لكنّه لم يقم ، فأكّدت «لكنّ» ما دلت عليه (لو). وكأنها في المعنى مخرجة لِما دخل في الأول توهّماً. ولذا لا يقع بين وِفاقَيْن .

واختلف فيها : أهي بسيطة أم مركّبة؟ فالبصريون على الأول ، وأنها منتظمة من خمسة أحرف ، وهو أقصى ما جاء عليه الحرف . والكوفيون على الثاني .

ثم اختلفوا : فقال الفرّاء: هي مركّبة من: «لكنْ» ساكنة النون، «وأنّ» المفتوحة المشدّدة، طرحت الهمزة ، فحذفت نون « لكن » لملاقاتها الساكن .

وقال قوم من الكوفيين : هي مركبة من: « لا » و « أن » ، حذفت الهمزة ، وزيدت الكاف . وقال آخرون منهم : هي مركبّة من : « لا » و «كأن[٣]» . واختاره [٤] السّهيليّ . فإذا قلت : قَامَ زيد ، لكنّ عمراً لم يقم ، فكأنك[٥] قلت : لا، كأن عمراً لم يقم . والمعنى : فِعْل زيد لا كَفِعْل عمرو . ثم رُكِّبَتْ وغيّرت، للانتشار بحذف الهمزة ، وكسر الكاف .

وقال السّهيليّ : لما كان أصل : كأن [٦] إن المكسورة ، وفُتِحتْ للكاف كُسِرتْ الكاف [٧] عند حذف الهمزة ، لتدل على المحذوف ، لكثرة التغيير [٨] .

و(كأن) للتشبيه لا معنى لها عند البصريين غيره. وزعم الكوفيون والزّجاجيّ: أنها تأتي للتحقيق والوجوب، كقوله :

٤٩٣ ــ فأصبح بطْنُ مكّةَ مُقْشَعِرًّا كأنّ الأرض ليس بها هِشَامُ [٩]

أي إن الأرض، لأنه قد مات ، ورثاه بذلك . وخرّجه ابن مالك : على أن الكاف للتّعليل كاللام ، أي لأن الأرض .

---

(١) ب : « لما قبل » بالباء ، تحريف.
(٢) أ : « ترفع » مكان « فيرفع » ، ب : فرفع .
(٣) ط : « وكان » ، تحريف .
(٤) أ ، ب : « وأجازه » .
(٥) أ فقط : « فإنك » .
(٦) أ : « لكن » مكان : « كأن » ، تحريف .
(٧) أي من : « لكِنّ » .
(٨) ط : « لكثرة لتغيير » ، تحريف .
(٩) للحارث بن خالد . من شواهد المغني ١ : ١٦٣ .



قلت : وعندي تخريج أحسن من هذا ، وهو أنه من باب تجاهل العارف كقوله :

٤٩٤ ـ أيا شَجَرَ الخَابُورمالك مُورِقاً كأنكَ لم تَجْزَع على ابن طَريفِ[١]

وزعم الكوفيون : أنها تكون للتقريب في نحو : كأنك[٢] بالشتاء مُقبل ، وكأنك بالفرج آت ، وكأنك بالدنيا لم تكن[٣] ، وبالآخرة لم تزل[٤]، إذ[٥] المعنى : تقريب إقبال الشتاء ، وإتيان الفرج[٦] ، وزوال الدنيا ، وبقاء الآخرة .

وزعم الكوفيون والزّجاجيّ: أنها إذا كان خبرها اسماً جامداً كانت للتشبيه نحو : كأن زيداً أسد[٧] ، وإذا كان مشتقاً كانت للشّك بمنزلة : ظننت ، وتوهمت نحو : كان[٨] زيداً قائم ، لأن الشيء لا يُشَبّهُ بنفسه[٩] . وأجيب بأن الشيء يُشَبّه[١٠] في حالة ما به في حالة[١١] أخرى، فكأنك شبّهت زيداً، وهو غير قائم به قائماً . أو التقدير : كأنّ هيئة زيد هيئةَ قائم .

ووافق الكوفيين[١٢] على ذلك ابنُ الطّراوة وابن السّيد ، وصرح ابن السّيد بأنه إذا كان الخبر فعلاً ، أو جملة، أو ظرفاً فكما إذا كان صفة .

وقد تدخل « كأنّ » في التنبيه ، والإنكار ، والتعجّب ، تقول : فعلت كذا ، وكذا كأني لا أعلم ، وفعلتم كذا كأن الله لا يعلم ما تفعلون . قال تعالى : « وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الكَافِرُونَ[١٣] » ، فهي للتعجب على جعل « وي » مفصولة .

واختلف في كأن أبسيطة أم[١٤] مركبة ؟ فقال بالأول : شِرْذمة . واختاره أبو حيّان ، لأن التركيب خلاف الأصل. فالأولى أن تكون[١٥] حرفاً بسيطاً وضع للتشبيه كالكاف .

---

(١) لليلى بنت طريف ترثي أخاها الوليد. انظر : الدرر ١ : ١١١ .
(٢) ب : « كأنك ، كأنك » بتكرار الكلمة ، تحريف .
(٣) أ ، ط : « ولم تكن » بالواو .
(٤) ط فقط : « ولم تزل » بالواو .
(٥) « إذ » سقطت من أ .
(٦) أ ، ط : « الفرح » بالحاء .
(٧) أ : « مالك » مكان : « أسد » ، ب : « ملك » . وفي ط : « كان» تحريف .
(٨) ط : « كان » تحريف .
(٩) أ : « لا يشبه نفسه» .
(١٠) كلمة : « يشبه » سقطت من أ .
(١١) ب فقط : « حال » بحذف التاء .
(١٢) ب : ووافق الكوفيون مع ذلك ابن الطّراوة ، تحريف لأن ابن الطّراوة فاعل : « وافق» .
(١٣) القصص ٨٢ .
(١٤) ب : « أمر » مكان : « أم » ، تحريف .
(١٥) كلمة : « تكون » سقطت من ب .



وقال بالثاني الخليل ، وسيبويه ، والأخفش، وجمهور البصريين، والفرّاء ، وأنها مركبة من « أن » و «كاف» التشبيه . وأصلُ كأنّ[١] زيداً أسدٌ : إن زيداً كأسدٍ ، فالكاف للتشبيه ، وأن مؤكدة له ، ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا له الجملة[٢] ، فأزالوا الكاف من وسط الجملة ، وقدموها[٣] إلى أولها ، لإفراط عنايتهم بالتشبيه ، فلما دخلت الكاف على « إنّ » وجب فتحها ، لأنّ إنّ المكسورة لا تقع بعد حرف الجرّ .

وادّعى الخضْراويّ : أنه لا خلاف في أنها مُرَكّبة من ذلك .

واختلف على هذا : هل تتعلّق هذه الكاف بشيء؟ على قولين : أحدهما : وهو الصحيح : لا ، لأنها لمّا فارقت الموضع الذي يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف[٤] زال ما كان لها من التعلّق . وعلى هذا الرّضيّ[٥] وابن عصفور . والثاني [١٣٤] نعم . وعليه الزّجاج . قال : الكاف في موضع رفع ، ومدخولها في تأويل المصدر ، والخبر محذوف . فإذا قلت : كأني[٦] أخوك ، فالتقدير : كأخُوّتي إياك موجودة . ورُدّ بأن العرب لم تظهر قط ما ادّعى إضماره . وعلى عدم التعلّق : هل هي باقية على جرّ مدخولها أوْلا[٧] ؟ احتمالات لابن جنيّ ، أقواهما عنده الأول بدليل فتح الهمزة بعدها .

وليت للتمني : ويقال : لَتَّ بابدال الياء تاء، وإدغامها في التاء، وتكون[٨] في الممكن وغيره نحو : « ليت الشّباب يعودُ » .

ولعلّ للتّرجي في المحبوب ، وللإشفاق في المكروه نحو : « لَعَلّ السّاعةَ قَرِيبٌ[٩] » « فَلَعَلّكَ باخِعٌ نَفْسَكَ[١٠] » . ولاتستعمل إلاّ في الممكن .

وزاد الأخفش والكسائي في معانيها : التعليل . وخرّج[١١] عليه « لَعَلّهُ يَتَذَكّرُ أوْ يَخْشَى[١٢] » .

---

(١) ط : «كان» . تحريف. (٢) ب : « عقدوا عليه الجملة » ؛ ط : « عليه عقدوا الجملة » .
(٣) ب : «وقدموها» بالواو العاطفة، تحريف. (٤) ط فقط : «محذوف» بإسقاط الباء. وفي ط : «يتعلق».
(٥) ط فقط : « ابن جنيّ » مكان : « الرّضي » . (٦) ط : «كانى » تحريف .
(٧) في النسخ الثلاث « أم » وأم لا تعطف بعد : « هل » . (٨) ط : ويكون
(٩) الشورى ١٧ . (١٠) الكهف ٦ .
(١١) من قوله : « وخرّج عليه » إلى قوله : « لعله يز كّى » سقط من أ .
(١٢) طه ٤٤ .



وزاد الكوفيون في معانيها: الاستفهام. وخرّج عليه «وما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى[١]». وحديث «لعلّنا أعجلْناك[٢]». وزاد الطُّوال[٣] في معانيها، وأكثر الكوفيين[٤]: الشكّ.

والبصريون رجّعوا هذه المعاني كلها[٥] إلى: الترجّي، والإشفاق.

والجمهور على أن «لعلّ» بسيطة، ولامها أصل. حكاه في: (البسيط) عن الكوفيين وأكثر[٦] النحويين. وقيل: مركّبة من: علّ، واللام الزائدة. وقيل: من لام الابتداء. وفيها لغات أخر[٧]. عدّتها ثلاثَ عشرةَ لغةً:

علّ بحذف اللام قال:

٤٩٥ ــ لا تُهِينَ الفقيرَ عَلَّكَ أن تَرْكَعَ يوماً، والدَّهرُ قد رفَعَهْ[٨]

ولعنّ: بابدال اللام نوناً قال:

٤٩٦ ــ * أخُوكَ ولا تَدْري لعنَّكَ سَائِلُهْ[٩] *

وعنّ: بحذف اللام من هذه.

ولأنّ: بإبدال العين همزة، واللام نوناً، قال:

---

(١) عبس ٣. (٢) انظر صحيح البخاري. كتاب الوضوء باب ٣٤.

(٣) ط: «المطوال» تحريف، وقد سبق التعريف به ٢: ١٤٦.

(٤) «وأكثر الكوفيين» سقطت من أ.

(٥) «كلها» سقطت من أ وفي ط: «رجعوا عن هذه المعاني كلها».

(٦) «عن الكوفيين وأكثر» سقط من ط. (٧) أ، ب عشر لغات

(٨) للأضبط بن قُرَيع. شاعر جاهليّ.

وأصل: لا تهين: لا تُهِينَنْ، فحذفت نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة.

من شواهد: المغني ١: ١٣٥، والخزانة ٤: ٥٨٨. وفي أ، ب: «أن توضع» مكان: «أن تركع».

(٩) قائله مجهول. وصدره:

* ولا تحرم المولى الكريم فإنه *

انظر: الدرر ١: ١١١ وفي أ فقط: «لايدري بالياء».

٤٩٧ — عُوجا على الطّلل المُحيلِ لأننا نَبكي الدِّيار كما بَكي ابنُ حِذام [١]

وأنَّ : بحذف اللام من هذه ، وخرّج عليها : « وَمَا يُشْعِرُكُم أنّها إذَا جَاءت لا يُؤْمِنُون[٢] » . وحكي : « ايت السوق أنّك تشتري لنا شيئاً [٣] » . وَ(رَعن) : بإبدال اللام راء، كما في : رَجُل، ورجُر [٤] . و(رغن)[٥] ،.و(لغن)[٦] بالغين المعجمة فيهما بدلاً من المهملة . و(رعل) بالمهملة . حكاه في (الغرّة). و(غَنّ) : بالمعجمة . حكاها أبو حيان وثعلب [٧] . و (لعلت [٨]) ، وهي أقلها استعمالاً ، كما قال الفارسيّ في «تذكرته» . و(لعا) و(لو ان). حكاهما [٩] ... وحكي (لوان) القالي في «أماليه» . وقال : قال رجل يَمَنِيّ : مَن يدعو إليّ المرأة [١٠] الضَالّة ؟ فقال أعرابي : لَوَ انَّ عليها خماراً أسْوَدَ . يريد : لعلَّ عليها .

وأنشد على (لغَنّ) بالمعجمة قول أبي النّجْم :

٤٩٨ — اغْدُ لَغنّا في الرِّهان نُرْسِلُـــهْ [١١]

---

(١) لامرئ القيس . ديوانه ١١٤ .
وفي ب : « خزام » بالخاء والزاي . وفي ط : « حزام » بالحاء والزاي . صوابه من أ والدرر ١ : ١١١ ، لأن ابن حذام شاعر قديم يقال : إنه أول من بكى الديار ، وأما عروة بن حزام فإنه إسلامي وفي ط : « عل » مكان علي. تحريف. (٢) الأنعام ١٠٩ .

(٣) في ط : « أبت للسوق عليك أن تشتري » ، تحريف واضح و«شيئاً» سقطت من أ . وفي ب : «تستري» بالسين ، تحريف .

(٤) أ : « ودحر » بالدال والحاء ، و ب : « ووجود » ، كلاهما تحريف .

(٥) كلمة : « ورغن » سقطت من ب . ورسمت في أ : و « دحر » ، تحريف .

(٦) ب : « وزغن » مكان : « ولغن » : تحريف . (٧) كلمة : « وثعلب » سقطت من أ ، ط .

(٨) « ولعلت » سقطت من ب ، وفي أ : « ولغت » تحريف ، وانظر اللسان : « لعل » حيث يقول : وقالوا : لعلّت . فأنّثوا لعلّ بالتاء ، ولم يبدلوها هاء في الوقف ، كما لم يبدلوا في : ربت ، وثمت ولات ، لأنه ليس للحرف قوة الاسم وتصرّفه .

(٩) بعد كلمة : « حكاهما » بياض في أ ، ب . وفي ط : « حكاها » .
وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .

(١٠) ب : « البراة » مكان : « المرأة » ، تحريف . وفي ط : « الصالة » بالصاد تحريف.

(١١) رواية ابن عصفور في الممتع ١ : ٣٩٥ : « لعنا» موضع : « لغنا » كما نص عليها السيوطي ، بالغين المعجمة .



قال عيسى [١] بن عمر سمعت أبا النجم ينشده هكذا .

[مسألة] :

(ص) : مسألة : تعمل عكس كان ، وقال الكوفية : الخبر باق وتعدّده ككان ، ولا تخبر بواحد عن متعاطفين بتكريرها ولا[٢] تدخل على ما لا يدخله دام . وفيما خبره نهيٌ خُلْف .

ومنع الأخفش وقوع سوف خبر ليت . ومبرّمان [٣] : الماضي للعلّ . ويختص بجواز أنْ فيه وبالممكن. وجوّز الفراء: نصب جزأي ليت.وابن سلاّم، وابن الطّراوة: الباقي . وتقع أنّ اسماً لها بفصل ، ولليت بدونه ، فيسدّ عن الجزأين .

وألحق الأخفش بليت: لعلّ ، وكأنّ[٤] ، ولكنّ . والفرّاء: إنّ ، وأنّ .

(ش[٥]) : لما كان لهذه الأحرف شبه بكان في[٦] لزوم المبتدأ والخبر ، والاستغناء بهما عملت عملها معكوساً، ليكونا معه، كمفعول قُدّم وفاعل أُخِّر تنبيهاً على الفرعيّة[٧] ، ولأن معانيها في الإخبار ، فكانت كالعُمَد [٨] ، والأسماء كالفضلات . فأعطيا إعْرابيْهِما [٩] . ولا خلاف بين الفريقين : أنها النّاصبة[١٠] للاسم .

واختلف في الخبر . فمذهب البصريين : أنها الرّافعة له[١١] أيضاً .

ومذهب الكوفيين : أنها لم تعمل فيه شيئاً ، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها . واستدلّ له السّهيلي بأنها أضعف من الأفعال ، فلم يجز أن تعمل عملهن [١٢] .

---

(١) عيسى بن عمر سبقت ترجمته ٢ :٨٠ وفي ط: «يحي بن عمر» تحريف . صوابه في أ ، ب .

(٢) «ولا» سقطت من ط .

(٣) في ب بعد كلمة : «ليت» كررت عبارة ومبرمان الماضي إلى قوله : «ابن سلاّم» .

(٤) ط : «وكان» تحريف.

(٥) «ش» سقطت من أ ، ومكانها بياض .

(٦) ب : «من» مكان : «في» .

(٧) أ : «على أن الفرعيّة» بزيادة : «أنّ» .

(٨) ب : «كالعهد» بالهاء ، تحريف .

(٩) ب فقط : «إعرابهما» .

(١٠) أ : «النّاصب» مكان : «الناصبة» .

(١١) كلمة : «له» سقطت من أ ، ب .

(١٢) ط : «علمهن» ، تحريف .



وسُمع من العرب نصبُ الجزأين بعدها . فقيل[1] : هو مؤوّل ، وعليه الجمهور . وقيل : سائغ في الجميع ، وأنه لغة . وعليه أبوعُبَيد[2] القاسم بن سلاّم ، وابن الطّراوة وابن السِّيد . وقيل ، : خاص بليت . وعليه الفرّاء . ومن الوارد في ذلك قوله :

٤٩٩ – ... * إن حُرّاسَنا أُسْـــدا[3] *

وقوله :

٥٠٠ – * إنّ العجوز خِبّــــةً جَرُوزَا[4] *

وقوله :

٥٠١ – كأنّ أُذْنَيْه إذا تشَوّفـــا قادمةً ، أوْ قَلَمـــاً مُحرَّفَـــا[5]

وقوله :

٥٠٢ – * ألا يا لَيْتني حجـــراً بِوَادٍ[6] *

(١) ب : « قل » بإسقاط الياء .

(٢) إمام عصره في كل فن من العلم . له : الغريب في القرآن . وغريب الحديث ، ومعاني القرآن ، والمقصور والممدود . والقراءات ، والمذكر والمؤنث ، مات ٢٢٣ . وفي ب : « عبيدة » بالتاء . تحريف .

ومن قوله : « أبو عبيد » إلى قوله : « إن حراسنا » سقط من أ .

(٣) لعمر بن أبي ربيعة . وتمامه

إذَا اسْوَدَّ جُنْحُ الليْلِ فلتأتِ ولْتَكُنْ خُطَاكَ خِفافاً ......

من شواهد : المغني ١ : ٣٥ ، والأشموني ١ : ٢٦٩ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* تأكل ما في مقعدها قفيزا *

والجروز : كثيرة الأكل كما في اللسان : جرز ، وفي ب : « جزوزا » بزايين . تحريف . صوابه في أ ، ط .

وفي النسخ الثلاث : « حيّة » بالحاء والياء . وقد رواها صاحب الدرر ١ : ١١٢ « خبة » بالخاء والباء والخبة : الخداعة .

(٥) لمحمد بن ذؤيب ، وقيل : إنه لأبي نخيلة .

من شواهد الأشموني ١ : ٢٧٠ . وفي أ : « محرقاً » بالقاف . تحريف .

(٦) قائله مجهول . وعجزه : كما في الدرر ١ : ١١٢ .

* أقام وليت أمّي لم تلدني *

وفي أ ، ب : « أيا ليتني » . وفي ط : « ألا ليتني » . صوابه في الدرر .

وقوله :

٥٠٣ ــ * يا ليت أيّام الصِّبا رَوَاجِعا (١) *

وسمع : « لعل زيداً أخانا » .

والجمهور أولوا ذلك [١٣٥] وشبهه على الحال ، أو(٢) إضمار فعل ، وحذف الخبر .

وبقي في المتن مسائل :ــ

[مسائل]

الأولى : في جواز تعدّد خبر هذه الأحرف خلاف(٣) :

قال أبو حيّان : والذي يلوح من مذهب سيبويه المنع ، وهو الذي يقتضيه القياس ، لأنها إنما عملت تشبيهاً بالفعل ، والفعل لا يقتضي مرفوعين فكذلك هذه مع أنه لم يُسمع في شيء من كلام العرب .

الثانية : لا يجوز الإتيان بخبر واحد عن متعاطفين بتكرير إنّ فلا يقال : إن زيداً وإن عمراً منطلقان من جهة أنّ الخبر حينئذ يكون معمولاً لعاملين ، وهو لا يجوز .

الثالثة : ألاّ(٤) يكون الخبر في هذا الباب مُفْرداً طلبياً ، كما لا يكون في دام كذلك .

واختلف في جُمْلة النهي . وصحح ابن عصفور وقوعها خبراً هُنَا لقوله(٥) :

٥٠٤ ــ إنّ الذين قَتَلْتُمْ أَمْسِ سيّدَهُمْ
لا تَحْسَبوا لَيْلَهُم عن لَيْلِكم نَامَا(٦)

قال أبو حيّان : وينبغي تخصيص ذلك بإنّ وحدها(٧) ، لأنها مورد السماع . قال : والذي نصّ عليه شيوخنا المنع مطلقاً ، وتأوّلوا البيت على إضمار القول .

---

(١) قائلـه : العجـاجّ .
من شواهد سيبويه ١ : ٢٨٤ ، والأشموني ١ : ٢٧٠ .

(٢) أ فقط : « وإضمار » بالواو .
(٣) ب : « خلافاً » بالنصب ، تحريف .

(٤) ط : « لايكون » .
(٥) أ : « كقوله » ، ط : « كقولهم » .

(٦) لم ينسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ص ٩١٤ ، ونسب في الدرر ١ : ١١٣ إلى أبي مُكْعِت .
وفي أ : « قتلتم سيدهم أمس » ، تحريف . و« لا يحسبوا » بالياء و« من » مكان : « عن » ، ونافيا مكان : « ناما » ، تحريف .
(٧) كلمة : « وحدها » سقطت من أ .

ومنع (مَبْرمان) (١) : وقوع الماضي خبراً للعلّ . فلا يقال : لعلّ (٢) زيداً قام .

ومنع الأخفش: وقوع سوف خبراً لليت ، فلا يقال : ليت زيداً سوف يقوم، لأن ليت لِمَا لم يَثْبُتْ ، وسوف لِمَا يَثْبُتُ (٣) .

واختصّ خبر لعلّ بجواز دخول « أنْ » فيه حملاً على عسى قال :

٥٠٥ — * لعلّهُما أن يبغيـا لك حيلـةً (٤) *

وفي الحديث: « لعل أحدَكُم أنْ يكون ألْحَنَ بحجّتهِ » . وقولي : (بالممكن) مرّ تقريره .

الرابعة : تقع أن المفتوحة ومعمولاها اسماً لهذه الأحرف بشرط الفصل بالخبر إلاّ ليت بلا (٥) شرط ، نحو: إنّ عندي أنك فاضل. وكأنّ (٦) في نفسي أنك فاضل . ولا يجوز : إنّك فاضل (٧) ونحوه . ويجوز في ليت نحو : ليت أنّك عندي ، فيكون أنّ ومعمولاها سادّة مسد جُزْأيْ (٨) « ليت » . وألحق الأخفش بـ «ليت » في ذلك: « لعل » ، و « كأن(٩) » ، و «لكن » ، نحو : لعلّ أنّك منطلق ، ولكن أنك منطلق ، وكأنّ(١٠) أنّك منطلق .

قال الجَرْمي : وهذا رديء في القياس ، لأن هذه الحروف إنما تعمل في المبتدأ ، و« أنّ » لا يبتدأ(١١) بها . وأجاز هشام: إنّ أنّ زيداً منطلق حق، بمعنى : إن انطلاق زيد حق .

---

(١) هو محمد بن عليّ بن إسماعيل ، أبو بكر السكري المعروف بمَبْرَمان .من مصنفاته : شرح كتاب سيبويه لم يتم . شرح شواهده . شرح كتاب الأخفش توفى ٣٤٥ .

(٢) ب : « للعل » بزيادة لام في أوّله ، تحريف. (٣) أ ، ب : « ثبت » .

(٤) لعمر بن أبي ربيعة ، وعجزه :

* وأن يُرْحِبا صَدْراً بما كنت أحْصَرُ *

وفي ديوانه ١٢٥ « لعلّهما أن تطلبا لك مَخْرجاً » .

(٥) ب : « فلا » بالفاء. (٦) وفي النسخ الثلاث : « وكان » تحريف.

(٧) « ولا يجوز إنك فاضل » سقطت من أ .

(٨) في أ : « مسد خبر ليت » يوضع : «خبر» مكان: « جزأي». (٩) ط : « وكان » تحريف .

(١٠) ط : « وكان » تحريف. (١١) ط : « لا يبتدأ » بباءين . تحريف

وأجاز الكسائي والفراء إدخال أنّ لقوله :

٥٠٦ ـ وَخُبِّرْتُ أَنّ أَنّما بين بيتِه ونَجْرَان أَحْوَى، والْجَنَابُ رَطِيبُ[١]

قال الفرّاء : أدخل (أنّ) علي أنّما. وقال الفرّاء : لو قال قائل : أنّك قائم يعجبني جاز أن تقول : أنّ أنك قائم يعجبني[٢] .

قال أبو حيّان : وهذا من الفرّاء بناءً على رأيه أنّ ، (أنّ) يجوز الابتداء بها .

[مسائل]

(ص) : ولا يتقدّم خبرها بحال . ويتوسّط ظرفاً . ومع معموله ، ولو مع اللام خلافاً للفرّاء . ويجب لما مرّ . ويتوسّط[٣] المعمول ظرفاً خلافاً للأخفش ، وحالاً ، وفاقاً[٤] لِلْجَلُولِيّ[٥] . ويحذف لقرينة خبر . وقيل: بشرط تنكير الاسم .

وقيل[٦] : والتّكرير[٧] . ويجب[٨] مع واو مع ؛ وسدّ حال . وكذا : « لَيْتَ شِعْرِي » قبل[٩] استفهام في الأصحّ . واسم . وقيل : يختص بالشّعر .

وثالثها : إن أدّى إلى ولاء فِعْل قَبُح[١٠] في غيره .

ورابعها : فيهما . وخامسها[١١] : ما لم يؤد إلى ولاء اسم يَصْلُح لِعَمَلها .

---

(١) قائله مجهول .

وانظر الدرر ١ : ١١٣ . وفي أ فقط : « بثينة » مكان : « بيته » . وفي الدرر : « خبر ثما » بألف التثنية.

وفي أ : « أطيب » مكان : « رطيبُ » . وفي ب : « أحرى » بالراء مكان : « أحوى » .

(٢) ط فقط : « تعجبي » بالتاء.

(٣) ط فقط : « وتوسط » مكان : « ويتوسط » .

(٤) أ : « خلافاً » مكان : « وفاقاً » .

(٥) ترجم له السيوطي في الشرح . وقد ذكره كشف الظنون نهر ٢١٣ .

(٦) أ : « قيل » بإسقاط الواو .

(٧) ب : « والتنكير » مكان : « والتكرير » . تحريف .

(٨) أ : « يجب » بإسقاط الواو .

(٩) أ : « قيل » بالياء . تحريف.

(١٠) ب فقط : « قبيح » .

(١١) أ : « خامسها » بدون واو .

وسادسها : يختص [١] بـإن. وأكثر ما يكون الشأن [٢] . ولا يجوز : إنّ قائماً الزيدان ، ولا ظننت خلافاً للكوفيّة .

(ش) : [٣] فيه مسائل :

الأولى : لا يجوز تقدّم خبر هذه الأحرف عليها بحال ، لأنّ عملها بحقّ الفرعيّة ، فلم يتصرّفوا فيها . وأمّا تقديمه على الاسم دونها [٤] ، فإن كان غير ظرف أو مجرور لم يجز أيضاً ، لما ذكر ، وإنْ كان ظرفاً أو مجروراً جاز للتوسّع فيهما نحو : « إنّ لَدَيْنا أنْكالاً [٥] » ، « إن عَلَيْنا لَلْهُدَى ، وإنَّ لنا للآخِرَةَ والأولى [٦] » .

وقد يجب التقديم والحالة هذه كأن [٧] يتصل بالاسم ضميره نحو : إنّ في الدار ساكِنَها ، وإنّ عند هند أخاها [٨] .

ولا يجوز إيلاء هذه الأحرف معمول خبرها ، فلا يقال : إن طَعَامَكَ زيداً آكلٌ ، بالإجماع . فإن كان [٩] ظرفاً أو مجروراً جاز للتوسع فيهما كقوله :

٥٠٧ ــ فلا تَلْحَنِي فيها فإن بِحُبِّها أخاكَ مُصابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُه [١٠]

ومنع الأخفش قياس ذلك ، وقصره على السماع .

وإن كان حالاً ، فالجمهور على المنع ، وأجازه أبو علي الحسن بن علي بن حمدون [١١] الأسديّ [١٢] المعرف بالحلُوليّ في نُكتَه على « إيضاح [١٣] » الفارسيّ . قال : لأنهم قد

---

(١) ب : « يخفض » ، تحريف . (٢) أ : « الشام » مكان : « الشأن » ، تحريف .
(٣) « ش » سقطت من أ ، ومكانها بياض . (٤) كلمة : « دونها » سقطت من أ ، ط .
(٥) المزمّل ١٢ . (٦) الليل ١٢ ، ١٣ . وفي ط : « علنيا » بتقديم النون على الياء . تحريف .
(٧) ط : « كان » تحريف .
(٨) أ : « إن عندي أخاها » ، تحريف . (٩) « كان » سقطت من أ .
(١٠) قائله مجهول .
من شواهد : سيبويه ١ : ٢٨٠ ، وابن عقيل ١ : ١٣٠ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٦٩ ، والخزانة ٣ : ٥٧٢ وفي ب : « مضاف » مكان : « مصاب » ، تحريف .
(١١) أ ، ب : « مدون » بالميم . وط : « حمدون » بالحاء .
(١٢) أ ، ب : « الأسدي » ، ط : « الآمدي » . (١٣) ب : « الإيضاح الناسيّ » . تحريف .



أجروا الحال مجرى الظرف نحو : إنَّ [١٣٦] ضاحكاً زيداً قائم .

الثانية : يجوز حذف الخبر في هذا الباب للعلم به كغيره ، سواء كان الاسمُ معرفة أم نكرة كرّرت « إنَّ [١] » أم لا ؟ هذا مذهب سيبويه . قال : يقول الرجل : هل لكم أحد؟ إن الناس عليكم ، فيقول [٢] : إنَّ زيداً وإنَّ عمراً . أي : إنَّ لنا . وقال :

٥٠٨ ـ ● إنَّ محلاً وإنَّ مُرْتَحَلا [٣] ●

أي : إنَّ لنا في الدنيا محلاً ، وإنَّ لنا عنها مُرْتَحلاً [٤] .

وذهب الكوفيون : إلى أنه لا يجوز إلاّ إذا كان الاسم نكرة .

وذهب الفرّاء : إلى أنه لا يجوز في [٥] معرفة ولا نكرة [٦] إلاّ إن كان [٧] بالتكرير كالبيت والمثال .

وَرُدَّ المذهبان بالسماع ، قال تعالى : « إنَّ الَّذين كَفَرُوا بالذِّكر لمَّا جاءَهُم [٨] » . الآية [٩] . أي يُعَذَّبُون ، وقال الشاعر :

٥٠٩ ـ أتَوْني فقالوا يا جَميلُ تَبدّلت بُثَيْنَةُ أبْدالاً ، فقلت : لَعلَّها [١٠]

أي : تبدّلت .

ويجب حذف الخبر إذا سدّت مسدَّه واو المصاحبة . حكى سيبويه : « إنك ما وخيراً [١١] » ، أي إنك مع خير ، و(ما) زائدة. وحكى الكسائي : « إنَّ كُلَّ ثوب لو ثمنه » بإدخال اللاّم على الواو .

---

(١) « إنّ » سقطت من أ .
(٢) ط فقط : « فتقول » بالتاء . وفي سيبويه ١ : ٢٨٤ « إن الناس ألبٌ عليكم فيقول » .
(٣) للأعشى . ديوانه ١٧١ . وعجزه :
● وإنَّ في السَّفْر ما مَضَى مَهَلاَ ●
من شواهد : سيبويه ١ : ٢٨٤ ، وابن الشجري ١ : ٣٢٢ وابن يعيش ١ : ١٠٣ ، والخزانة ٤ : ٣٨١ . وفي النسخ الثلاث : « إذ مضوا » مكان : « ما مضى » .
(٤) أ : « مرتحلاً عنها » بتأخير الجار والمجرور .
(٥) أ : « من » مكان : « في » .
(٦) أ : « ومن نكرة » مكان : « ولا نكرة » .
(٧) « إن كان » سقطت من أ ، ب .
(٨) فصّلت ٤١ .
(٩) كلمة : « الآية » سقطت من أ .
(١٠) نسبه في الدرر ١ : ١١٣ لجميل بثينة .
(١١) أ : « وخبراً » بالباء . وفي ب : « كما وخيراً » بزيادة « الكاف » تحريف .

أو سدّ (١) مسدّه حال كقوله :

٥١٠ — إن اختيارَكَ ما تبغيه ذا ثقـــةٍ بالله مُسْتَظْهِراً بالحزْم والجَلَدِ (٢)

وكذا ، « ليت (٣) شعري » . إذا أُردف باستفهام كقوله :

٥١١ — * ألا ليْتَ شِعْري كَيْفَ حَادِثُ وَصْلِها (٤) *

فشِعْري مصدر اسم ليت ، والخبر ملتزم الحذف . والتقدير : ليت شعري بكذا ثابت أو موجود ، أو واقع . وجملة الاستفهام في موضع نصب بالمصدر (٥) . وعِلّة الحذف كونه في معنى : ليتني أشعر ، وسد الجملة بعده عن المحذوف .

ومقابل الأصحّ فيه قول المبرّد والزجّاج : إن جملة الاستفهام في محل رفع خبر ليت. والتقدير : ليت علمي واقعٌ بكَيْفَ حَادِثٌ وصلها (٦) ثم حذف ، وأضاف اتّساعاً . ورُدّ بأنه يؤدي إلى الإخبار في هذا الباب بالجملة الطّلبية ، وإلى خلوّ الجملة المخبر بها عن الرّابط .

الثالثة : في جواز حذف الاسم في هذا الباب للعلم به مذاهب :

أحدها : الجواز مطلقاً ، وعليه الأكثر . حكى سيبويه عن الخليل : « إنّ بكَ زيدٌ مأخوذٌ » ، أي : إنه . وحكَى الأخفش : « إن بك مأخوذٌ أخَواك » . وقال الشاعر :

---

(١) ب : « وسد » بالواو ، تحريف.

(٢) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١١٤ .
وفي أ ، ب : « يبغيه » بالياء ، « وذايقة » بالياء مكان : « ذائقة » ، تحريف .
وفي أ ، ط : « مستظهر » بالرفع صوابه في ب ، والدرر .

(٣) كلمة : « ليت » سقطت من أ .

(٤) لامرئ القيس . ديوانه ٤٢ . وعجزه :

* وكيف تُراعي وُصْلَة المُتَغَيِّبِ *

وفي ط : « كيف جادت بوصلها » . وقد سقطت كلمة : « حادث » من أ .

(٥) أ فقط : « المصدرية » .

(٦) أ : « جادت وصلها » وفي ط : « جادت بوصلها » ، تحريف كما بيّنت آنفاً .



٥١٢ ـ فلو كنت ضَبِّيّاً عَرَفْتَ قَرَابَتِي
ولكنَّ زَنْجِيٌّ عظيمُ المَشَافِـــرِ [١]

أي ، ولكنك . وقال :

٥١٣ ـ ◦ فليت دَفَعْتَ الهمَّ عنّي ساعَةً ◦ [٢]

أي فليتك .

الثاني : أنه خاصّ بالشّعر . وصححه ابن عصفور ، والسّخاويّ[٣] في : (شرح المفصل) .

الثالث: أنه حسن في الشعر وغيره، مالم يؤد حذفه إلى أن يلي إنَّ وأخواتها فعل ، فإنه إذ ذاك يقبح في الكلام . قيل : وفي الشعر أيضاً. وهذا هو القول الرابع ، لأنها حروف طالبة للأسماء ، فاستَقْبَحُوا مباشرتها الأفعال .

الخامس : أنه حسن فيهما إنْ لم يؤد الحذف [٤] إلى أن يلي « إنَّ » وأخواتها اسم يصح عملها فيه نحو : إنّ في الدار قام [٥] زيد . وقوله :

(١) للفرزدق ، يهجو رجلاً من ضبّة . ديوانه ٤٨١ ، والخزانة ٤ : ٣٧٨ .
وفي أ : « جنيا » مكان : « ضبيّا » ، و « غرابتي » بالغين ، مكان : « قرابتي » ، وفي ط : «عرابتي» بالعين المهملة . تحريف . وفي ب : « صبييّنا » بالصاد . تحريف .

(٢) قائله مجهول . وعجزه كما في الدرر ١ : ١١٤ .

◦ فبتنا على ما خيّلت ناعِمَيْ بالِ ◦

وفي أ : « إليهم » مكان : « الهمّ » . تحريف . وفي ط : « رفعت » بالراء .

(٣) هو : عليّ بن محمّد بن عبد الصمد ، الإمام علم الدين أبو الحسن السّخاويّ .
له : شرحان على المفصل ـ سفر السعادة ـ شرح أحاجي الزمخشري النّحوية ـ شرح الشاطبيّة .
مات ٦٤٣ . وفي أ : « السحاري » بالحاء ، والراء ، تحريف .

(٤) كلمة : « الحذف » سقطت من ط .

(٥) أ : « قائم » مكان : « قام » .



٥١٤ ــ كأن على عِرْنينِه وجَبِينِــــه أقام شُعَاعُ الشَّمس أو طلَع البدْرُ [(١)]

وقوله :

٥١٥ ــ إنَّ مَنْ يدخل الكنيسةَ يومــاً يَلْقَ فيها جآذراً وظِبــاءَ [(٢)]

فإن الشرط لا يحسن [(٣)] عمل إنَّ فيه ، فإن أدّى إلى ذلك لم يجز نحو : إنه [(٤)] زيد قائم ، فلا يجوز حذف الضمير .

السادس : أنّ الحذف خاص بإنَّ دون سائر أخواتها ، ونقله أبو حيان عن الكوفيين . وأكثر ما يكون الاسم إذا حذف ضمير الشأن . وقد يكون غيره كما تقدَّم في : ولكنك ، وليتك .

الرابعة : لا يجوز هنا : إن قائماً الزيدان ، كما لا يجوز ذلك في المبتدأ دون استفهام أو نفي . وأجازه الكوفيون والأخفش بناء على إجازته في المبتدأ ، فجعلوا : قائماً اسم إنَّ . والزيدان فاعل به سدَّ مسدّ خبرها. والخلاف جارٍ في باب ظن ، فمن أجاز في المبتدأ وهنا أجاز : ظننت قائماً الزيدان . ومَنْ منع منَع . وابن مالك وافقهم على الجواز في المبتدأ ، ومنع في باب إنَّ ، وظَنَّ [(٥)] . وفرّق بأن إعمال الصفة عمَلَ الفعل فرعُ إعمال الفعل ، فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل ، فلا يلزم من تجويز : قائم [(٦)] الزيدان جواز : إنَّ قائماً الزيدان ، ولا ظننت قائماً الزيدان ، لصحة وقوع الفعل موقع المتجرِّد من إنَّ ، وظننت ، وامتناع وقوعه بعدهما [(٧)] .

---

(١) قائله مجهول .
انظر : الدرر ١ : ١١٥ .

(٢) للأخطل .
من شواهد المغني ١ : ٣٥ ، والخزانة ١ : ٢١٩ ، ٢ : ٤٦٣ . وفي ط : « حآذراً » بالحاء تحريف .

(٣) أ : « لا يصلح » .

(٤) ط : « إن » باسقاط الضمير .

(٥) أ فقط : « ظننت » .

(٦) أ فقط : « قام » مكان : « قائم » .

(٧) ب : « بعدها » ، تحريف .



[أحوال إنّ] :

(ص[1]) : مسألة تكسر إنّ صلةً ، وحالاً ، ومحكيّةً بقول . وقبل لام معلّقة خلافاً للمازنيّ مطلقاً ، وللفرّاء[2] إن طال .

وكذا [١٣٧] خبر عَيْن ، ومبدوءاً[3] بها في الأصح ، وجوابَ قسم .

وجوّز قوم : الفتح . واختاره قوم . وأوجبه الفرّاء .

وتفتح بعد لولا ، ولو ، وما الظّرفيّة[4] ، وحتى غير الابتدائية ، وأمّا بمعنى حقّاً ، ولا جَرَم[5] غالباً ، وموضع جرّ ، أو رفع فعل ، أو ابتداء ، أو نصب غير خبر . وتؤول حينئذ بمصدر . وأنكره السّهيلي . ويجوزان بعد إذا فجأة ، وفاء جزاء ، وأي المفسّرة ، وأول قولي ، وفي الكسر بعد مذ ، ومنذ خلاف .

[وجوب الكسر] :

(ش[6]) : لإنّ ثلاثة أحوال :

أحدها : ما يجب فيه الكسر وذلك إذا قدرت بالجملة[7] ، وذلك في مواضع :

الأول : أن تقع صلة نحو : « وآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوز مَا إنّ مَفَاتِحَه لَتَنُوأُ[8] » .

الثاني : أن تقع حالاً نحو : « كَمَا أخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقّ ، وإنّ فَرِيقاً مِنَ المُؤْمِنِينَ لَكَارِهُون[9] » .

الثالث : أن تقع محكيّة بالقول[10] نحو : « قالَ إنِّي عَبْدُ الله[11] » .

الرابع : أن تقع قبل[12] لام معلّقة نحو : « واللهُ يَعْلَمُ إنّكَ لَرَسُولُهُ[13] » .

---

(١) (ص) سقطت من أ ، ومكانها بياض .

(٢) ط فقط : « والفرّاء » بدون إعادة اللام الجارّة . (٣) ط : « وامبتدأ » .

(٤) أ : « الطرفية » بالطاء المهملة ، تحريف . (٥) أ : « ولا جر » بإسقاط الميم ، تحريف .

(٦) أ : « ش » سقطت ، ومكانها بياض .

(٧) جملة « وذلك إذا قدّرت بالجملة » سقطت من ط . (٨) القصص ٧٦ .

(٩) الأنفال ٥ وفي أ : « وإن كثيراً » مكان : « وإن فريقاً » . تحريف .

(١٠) أ : « محكية أن تقع بالقول » . (١١) مريم ٣٠ .

(١٢) أ : « بعد » مكان » ، «قبل» تحريف . (١٣) المنافقون ١ .

الخامس : أن تقع[١] خَبَر اسْمِ عَيْنٍ نحو : زيدٌ إنّه منطلق بناءً على إجازة ذلك، وهو رأي البصريين .

والكوفيون يمنعون صِحّة هذا التركيب أصلاً ، فالخلاف [٢] عائد إلى أصل المسألة ، لا الكسر ، وهما متلازمان .

السادس : إذا وقعت مبدوءاً بها نحو : « إنّا أنزَلْنَاهُ » [٣] .

قال أبو حيّان: وليس وجوب كسرها حينئذ مجمعاً[٤] عليه، فقد ذهب بعض النحويين : إلى جواز الابتداء بأن المفتوحة أول الكلام ، فتقول : أنّ زيداً قائم عندي .

ودخل في المبدوء بها الواقعة بعد حيث ، فتكسر لأنها لا تضاف إلا إلى جملة نحو : اجلس[٥] حيث إنّ زيداً جالس ، ومن أجاز إضافتها إلى مفرد أجاز الفتح .

السابع : إذا وقعت جواب قسم نحو : « واللهِ إن زيداً قائم». هذا مذهب البصريين ، وبه ورد السماع .

وقيل : يجوز فتحها مع اختيار الكسر . وقيل : يجوزان [٦] مع اختيار الفتح ، وعليه الكسائي ، والبغداديّون .

وقيل : يجب الفتح. وعليه الفراء .

قال في (البسيط): وأصل هذا الخلاف أنّ جُمْلَتَيْ القسم والمقسم عليه ، هل إحداهما معمولة للأخرى ، فيكون المقسم عليه مفعولاً لفعل [٧] القسم أوْ لا ؟ وفي ذلك خلاف : فمن قال : نعم ، فتح ، لأن ذلك حكمَ إنّ اذا وقعت مفعولاً . ومن قال : لا ، وإنما هي تأكيد للمقسم عليه ، لا عاملة فيه كسَر . ومن جوّز الأمرين أجاز الوجهين .

• • •

(١) ط : « الاتقع »
(٢) أ : «والخلاف» بالواو.
(٣) القــدر:١.
(٤) ط : «مجمع» تحريـف.
(٥) ط فقط : « جلس » بصيغة الماضي .
(٦) أ : « يجواز ان » بزيادة ألف بعد الواو ، تحريف .
(٧) أ : « من فعل » مكان « لفعل »، تحريف .

(وجوب الفتح):

الحال الثاني: ما يجب فيه الفتح، وذلك في مواضع:

الأول: بعد لولا: نحو: «فَلَوْلا أنّه كان من المُسَبِّحِينَ[١]».

الثاني: بعد لو نحو: «وَلَوْ أنّهُمْ صَبَرُوا[٢]».

الثالث: بعد (ما) الظرفية[٣] نحو: لاأُكَلِّمُكَ ما أنّ في السّماء نجماً.

الرابع: بعد حتى غير الابتدائية، وهي العاطفة والجارة نحو: عرفت أمورك حتى أنّك فاضل. فإن قدّرتها عاطفةً كان في موضع نصب، أو جارّة ففي موضع جرّ. أمّا الابتدائية فتكسر بعدها نحو: مرض[٤] حتى إنه لايُرْجَى.

الخامس: بعد «أمَا» المخفّفة إذا كانت بمعنى حقّاً. فان كانت بمعنى: ألا الاستفتاحية كسرت بعدها. وروي بالوجهين قولهم: «أمَا أنك ذاهب»، فخرجت على المعنيين.

السادس: بعد لا جرم[٥] غالباً. قال تعالى[٦]: «لا جَرَمَ أنّ لهم النّار[٧]» أي حقّاً. وبعض العرب أجراها مجرى اليمين، فكسر إنّ[٨] بعدها.

السابع: إذا وقعت في موضع جر بحرف أو إضافة نحو: «ذَلِكَ بأنّ الله[٩]» «مِثْلَ مَا أنّكُمْ[١٠]».

الثامن: إذا وقعت في موضع رفع بفعل بأن تقع فاعلة، أو نائباً عنه نحو: «أوَلَمْ يَكْفِهِم أنّا أنزَلنا عليكَ[١١]» «قُلْ أُوحِيَ إليّ أنّه اسْتَمَعَ[١٢]». أو بابتداء بأن تقع مبتدأة نحو: «وَمِنْ آياته أنّكَ ترى الأرض خاشِعةً[١٣]» بخلاف ما إذا وقعت

---

(١) الصّافّات ١٤٣. (٢) الحجرات ٥.

(٣) أ: «الطرفية» بالطاء، تحريف. (٤) كلمة: «مرض» سقطت من ط. تحريف.

(٥) أ: «بعد لام الجرّ» مكان: «بعد لا جرم»، تحريف.

(٦) كلمة: «تعالى» سقطت من أ. (٧) النّحل ٦٢.

(٨) ط «فكسران». تحريف.

(٩) الحجّ ٦. (١٠) الذاريات ٢٣.

(١١) العنكبوت ٥١، وقد سقطت كلمة: «عليك» من ب. ط.

(١٢) الجنّ ١. (١٣) فصّلت ٣٩.

في موضع رفع على الخبر ، فإنها تكسر كما تقدم .

التاسع : إذا وقعت في موضع نصب غير خبر نحو : « ولا تَخَافُون أنّكُم[١] » بخلاف نحو : حسبت زيداً إنه قائم ، فإنها في موضع نصب ، لكنها خبر في المعنى فتكسر.

[مصدرها تأويل]:

وهي في هذه المواضع كلها مؤولة مع معمولها بمصدر مفرد مأخوذ من لفظ خبرها إن كان مشتقّاً نحو: بلغني أنك منطلق ، أو تنطلق ، أي : انطلاقك . ومن الاستقرار إن كان ظرفاً أو مجروراً نحو : بلغني أن زيداً عندك ، أو في الدار ، أي: استقراره . ومن الكون إن كان اسماً جامداً نحو : بلغني أن هذا زيد[٢] أي : كونه زيداً[٣] . وأنكر ذلك السّهيليّ . وقال : إنما يؤول بالمصدر أنْ النّاصبة للفعل ، لأنها أبداً مع الفعل المتصرّف ، وأن المشدّدة إنما تؤول بالحدث[٤] ، لأن خبرها قد يكون جامداً ، وهو لا يُشْعِرُ بالمصدر ، لأنه لا فعل له . وأجيبُ بأنه يقدّر بالكون كما تقدم .

[جواز الأمْرَيْن] :

الحال الثالث : ما يجوز فيه الأمران ، فباعتبار تقديرها جملة تكسر ، وباعتبار تقديرها [١٣٨] بمصدر[٥] تفتح ، وذلك في مواضع :

الأول : بعد إذا الفجائية كقوله :

٥١٦ ــ وكنت أرى زيداً كما قيل سَيِّــداً إذا أنّه عَبْدُ القَفَا واللّهازِمِ[٦]

روي بالكسر على عدم التأويل ، وبالفتح على معنى : إذا عُبوديّتُهُ حَاصِلَةٌ .

الثاني : بعد فاء الجزاء نحو : « مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثم تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأصْلَحَ فإنّه غَفورٌ رَحِيمٌ[٧] » ، قرىء بالكسر ، وبالفتح على معنى : فالغُفْرَانُ حاصِلٌ . ومنه نحو : أما في الدار فإن زيداً قائم .

---

(١) الأنعام ٨١ .

(٢) أ فقط : « زيداً » بالنصب ، تحريف .

(٣) كلمة « زيد » سقطت من ط .

(٤) أ : « الحديث » مكان : « الحدث » ، تحريف .

(٥) أ : « مصدر » بإسقاط الباء .

(٦) من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها .
انظر : سيبويه ١ : ٤٧٢ . وابن عقيل ١ : ١٣٢ والخزانة ٤ : ٣٠٣ . والأشموني ١ : ٢٧٦ .

(٧) الأنعام ٥٤ .



الثالث : بعد أيْ المفسّرة .

الرابع : إذا وقعت إنّ خبراً عن قول ، وخبرها قول ، وفاعل القولين واحد نحو : أوّلُ ما أقول ، أوْ أوّل قَوْلي أني أحمد الله فالفتح على تقدير : حَمْدُ الله .

الخامس : بعد « مذ » ، و « منذ » ، نحو : ما رأيته مذ أو منذ أنّ الله خلقني ، أجاز الأخفش الكسر ، وصححه ابن عصفور ، لأن « مذ » ، ومنذ يليهما الجمل . ومنعه بعضهم ، لأن الجملة بعدهما [1] بتأويل المصدر.وصرح سيبويه وابن السّراج بجواز الفتح ساكتين عن إجازة الكسر وامتناعه . ولم يقل أحد بتعيّن الكسر ، وامتناع الفتح .

[مسألتان]

(ص) [2] : والأصح أن المفتوحة فرع المكسورة . وثالثها أصلان [3] . والمختار وفاقاً للزمخشريّ، وابن الحاجب: أنها بعد « لو [4] » فاعل ثبت مقدّراً . وقال سيبويه : مبتدأ لا خبر له . أو مقدّر[5] قبل أو بعد . أقوال . ولا يجب كون الخبر بعدها فعلاً خلافاً للزمخشريّ والسّيرافيّ مطلقاً ، ولابن الحاجب في المشتقّ .

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : الأصحّ أن (إنّ) المكسورة أصل، والمفتوحة فَرْعٌ عنها، لأن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد [6] ، ومع المفتوحة مؤول بمفرد، وكون المنطوق[7] به جملةً من كل وجه، أومفرداً[8] من كل وجه أصلٌ لكونه جملةً من وجه،ومفرداً من وجه. ولأن المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة ، والمفتوحة لاتستغني عن زيادة ، والمجرّد من الزيادة أصل . ولأن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلّق به ، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة ، والمرجوع إليه بحذف أصل المتوصل إليه بزيادة . ولأن المكسورة

---

(١) أ ، ط : « بعدها » ، تحريف . (٢) (ص) سقطت من أ ، ومكانها بياض .
(٣) أ : « اختلاف » مكان : « أصلان » ، تحريف . (٤) أ ، ط : « بعد أل » ، تحريف .
(٥) أ : « أو مفرداً » مكان : « أو مقدرٌ » ، تحريف . (٦) أ : « بالمفرد » .
(٧) أ : « المعطوف » مكان : « المنطوق » ، تحريف . (٨) أ : « ومفرداً » بواو العطف .

تفيد معنىً واحداً ، وهو التأكيد . والمفتوحة تفيده ، وتعلّق ما بعدها بما قبلها [١] . ولأنها أشبه بالفعل إذ هي عاملة غير معمولة ، والمفتوحة[٢] عاملة ومعمولة . ولأنها مستقلة . والمفتوحة كبعض اسم إذ هي وما عملت فيه بتقديره .

وقال قوم : المفتوحة أصل المكسورة [٣] . وقال آخرون : كلٌ واحدةٍ أصلٌ برأسها . حكاهما أبو حيّان .

الثانية : إذا قعت أنّ بعد لو فمذهب سيبويه وأكثر البصريين: أنها في محل رفع بالابتداء ، والخبر محذوف لا يجوز إظهاره كحذفه بعد لولا .

وذهب بعضهم: إلى أنه مرفوع بالابتداء ، ولا خبر له لطوله [٤] ، وجريان المسند والمسند إليه في الذّكر . وذهب الكوفيون والمبرّد ، والزّجاج [٥] ، والزمخشريّ ، وابن الحاجب : إلى أنه فاعل بفعل مقدّر بعد لو [٦] تقديرهُ « ثبت » . وهذا المختار لإغنائه عن تقدير الخبر [٧] ، وإبقاء « لو » على حالها من الاختصاص بالفعل .

ثم ذهب قوم منهم [٨] الزمخشريّ والسّيرافيّ : إلى أنه [٩] يجب وقوع خبر أنَّ والحالة هذه فعلاً ليكون جبْراً [١٠] لما فات « لو » من[١١] إيلائها الفعل ظاهراً نحو : « وَلَوْ أنّهُمْ صَبَرُوا [١٢] » . ولا يجوز لو أن زيداً أخوك لأكرمتك .

وقال ابن الحاجب : هذا إذا كان مشتقّاً ، فإنه حينئذ يتعيّن فعليّته . فإن كان اسماً جامداً جاز . وجوّز الخضراويّ وغيره: وقوع خبرها جامداً ومشتقّاً غير فعل . وهو الصواب لوروده . قال تعالى[١٣] : « ولو أنَّ ما في الأرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أقْلامٌ [١٤] » ،

---

(١) العبارة في أ : « والمفتوحة تفيد تعلّق ما بعدها بما قبلها » .
(٢) ب : « والمعمولة » مكان : « والمفتوحة » ، تحريف.
(٣) كلمة : « المكسورة » سقطت من أ .
(٤) كلمة : « لطوله » سقطت من ب.
(٥) كلمة : « والزجاج » سقطت من أ .
(٦) « بَعْدَ لَوْ » سقطت من أ ، ط .
(٧) كلمة : « الخبر » سقطت من أ .
(٨) لفظ « قوم منهم » سقط من أ .
(٩) لفظ : « أنه » سقط من أ .
(١٠) في ب : « خبراً » بالخاء ، تحريف .
(١١) ب : « في » مكان : « من » .
(١٢) الحُجُرات ٥ .
(١٣) ب : « قال الله تعالى » :
(١٤) لقمان ٢٧ .



وقال الشاعر :

٥١٧ - لو أن حيّاً مُدْرِكُ الفلاحِ أدركه مُلاعِبُ الرِّماحِ [(١)]

[مسألة]

(ص) : مسألة : تدخل اللام اسم المكسورة المفصول [(٢)] ، والعماد ، والخبر المؤخر . وأول جزأي الاسمية أولى . وفي معموله متوسّطاً ظرفاً .

ثالثها : الأصح : إن جرد الخبر ، قيل : وحالاً ، ومفعولاً به . وتوقّف أبوحيّان ، لا متأخراً . وجوّزه الزّجاج [(٣)] مع دخولها على الخبر . فإن تأخر عنه دون الاسم ، فأجازه ابن خروف قياساً ، ولا شَرْطاً . وجوّزه ابن الأنباري في الجواب ، وماضياً متصرّفاً .

قال سيبويه : وجامداً إلا بقد ، وأطلق خطاب . ولا معموله . ونفياً . وواومع ، وحالاً سادة. وواوه[(٤)] . وخبر إنّ ، ولكنّ على الأصحّ في الكلّ .

ومنعها الكوفية في تنفيس . والفرّاء في شرط معترض ، وأظنّ وإلى ، وحتى ، ومذ ، ومنذ [(٥)] . [١٣٩] وجوّز دخول اللامين [(٦)] ، وهي لام الابتداء أخرت كراهة توالي توكيدين . وقال ثعلب ومعاذ: مقابلة للباء في « ما [(٧)] » . وهشام والطّوال : جواب قسم مقدر . وقد تدخل على كان . وشذّت في خبر مبتدأ ، وأمسى ،وزال ، ورأى، وما . وفي لهنك مع تأكد الخبر ودونه [(٨)] . وقيل : هي لام قسم . وقيل: أصله: له[(٩)] أنك. فإن صحبت نون توكيد بعد إنّ ، أو ماضياً متصرّفاً دون « قد » نوى قسم ، وفتحت[(١٠)] .

---

(١) للبيد بن ربيعة ، ديوانه ٣٣٣ .
انظر المغني ١ : ٢١٤ . وهو من الشواهد التي أغفلها السيوطي في شرح شواهد المغني .

(٢) ط : « والمفصول » بالواو . تحريف ، وانظر الشرح .

(٣) كلمة : « الزّجاج » سقطت من أ .

(٤) ط : « سادة واوه » بإسقاط واو العطف . تحريف .

(٥) في أ : « ومنذ » ساقطة .

(٦) في أ : « لامين » بدون « أل » .

(٧) في ط : رسمت : « فيما » . وفي ب مكانها : « مقابلة للباقي » ، تحريف .

(٨) في أ : « ودونه أو ماضياً » بزيادة : « أو ماضياً » ، تحريف .

(٩) ط : « أصلى له » . تحريف

(١٠) في أ : « فتحت » بإسقاط واو العطف .



(ش) : تدخل اللام بعد إنَّ المكسورة على اسمها المفصول ، إما بالخبر نحو : « وإنَّ لك لأَجْراً (١) » . أو بمعمول الخبر نحو : إن فيك لزيداً راغب . أو بمعمول الاسم نحو : إن في الدار لساكناً زيدٌ . وعلى ضمير الفصل نحو «إنَّ هذا لَهُوَ القَصَصُ الحَق » (٢) . وعلى الخبر المؤخر عن الاسم نحو : « وإنَّ رَبَّكَ لذُو فَضْلٍ (٣) » بخلاف المقدم عليه ، فلا يقال : إنَّ لعندك زيداً . فإن كان الخبر جملةً اسميةً جاز دخولها على أول جُزْأَيْهَا ، وعلى الثاني . والأول أوْلى ، لتعيّنه في الفعلية نحو : « وإنّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ (٤) » . ومن دخولها على الثاني قوله

٥١٨ — فإنك مَنْ حَاربتَهُ لُمحَارَبٌ شَقِيٌّ ، ومَنْ سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ (٥)

وفي دخولها (٦) على معمول الخبر إذا كان متوسّطاً بين الاسم والخبر ، وهو ظرف أو مجرور أقوال :

أحدها : الجواز مطلقاً . وإن دخلت على الخبر أيضاً (٧) . وعليه المبرّد . وصححه ابن مالك وأبو حيّان . حكي : إن زيداً لبك لواثق (٨) ، وإني لبحمد (٩) الله لصالح ، وأنشدوا :

٥١٩ — * إنّي لَعِنْدَ أذَى المَوْلى لَذُو حَنَقٍ (١٠) *

والثاني : المنع مطلقا . والثالث : وهو الأصح عندي تبعاً للسيِّرافيّ ، وابن عصفور :

---

(١) القلم ٣ . (٢) آل عمران ٦٢ . (٣) النّمل ٧٣ . (٤) الصافّات ١٦٥ .

(٥) قائله مجهول .

وانظر الدرر ١ : ١١٥ ، وفي أ : « وإنك » مكان : « فإنك » .

(٦) أ : « وفي دخوله » . (٧) كلمة : « أيضاً » سقطت من أ ، ب .

(٨) في أ : «إن زيداً ليله لواني » . وفي ب : « إن زيداً لباك لآتي » . كلاهما تحريف .

(٩) أ فقط : « بحمد الله » بدون اللام .

(١٠) قائله مجهول . وتمامه :

* وإنَّ حِلْمي إذا أُوذِيتُ مُعْتادُ *

وانظر الدرر ١ : ١١٦ .



الجواز إنْ لم تدخل على الخبر [1] كقوله

٥٢٠ ـ إن امرأً خصني عمداً مودّته على التنائي لعندي غيرُ مكفورِ [2]

والمنع إن دخلت عليه ، لأن الحرف إذا أعيد للتأكيد لم يعد إلا مع ما دخل عليه أو مع ضميره ، ولا يعاد مع غيره إلاّ في ضرورة .

فإن كان حالاً ، أو مفعولاً به ، فقيل يجوز إجراؤهما[3] مُجرى الظرف نحو : إن زيداً لضاحكاً مُقْبِلٌ ، وإن زيداً لطعامك آكلٍ . قال أبو حيّان : ولم يسمع ذلك فيهما ، فينبغي أن يتوقّف فيه . ولا يصحّ القياس على الظرف والمجرور ، لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسّع في غيرهما . ومِمّن نصّ على الجواز في المفعول به الزجّاج ، وابن ولادّ ، وابن مالك . ونصّ الأوّلان على المنع في الحال ، بل نقله أبو حيّان عن نصّ الأئمة . وحكي صاحب (البسيط) فيه الخلاف بلا ترجيح . وقال : من راعى أنه فضلة كالظرف أجاز . ومن راعى أنه لا يكون خبراً بخلاف الظرف لم يجوّز . ثم قال : وينبغي ألا يجوز في المفعول . انتهى .

قال أبو حيّان : وأمّا إذا كان المعمول مصدراً ، أو مفعولاً له نحو : إن زيداً لقياماً قائم ، وإن زيداً لإحساناً يزورك ، فهو مندرج في عموم قولهم : إنها تدخل على معمول الخبر . وينبغي أن يتوقف في ذلك ، ولا يقدم عليه إلا بسماع .

وإن تأخر معمول الخبر عنه وعن الاسم ، فإن جرّد الخبر من اللام لم يجز دخولها عليه . وإن لم يجرّد فقولان : أحدهما : الجواز ، وعليه الزّجّاج نحو : إن زيداً لقائم لفي الدار . والثاني : وهو الصحيح [4] . وعليه المبرّد المنعُ [5] ، لأنه لم يسمع .

---

(١) في ط فقط بعد قوله : « على الخبر » أسقط كلمة « كقوله » والبيت . وبعد قوله : « إلا في ضرورة » ذكر البيت المستشهد به .

(٢) يذكر صاحب الدرر ١ : ١١٦ أنه لم يعثر على قائله . وهو لأبي زبيد الطائي . ديوانه ٧٨ .
والبيت من شواهد سيبويه ١ : ٢٨١ وقد نسبه إلى أبي زبيد .

(٣) ط : « يجوز إجرانهما » بالجرّ ، تحريف . وفي ب : « إجراماً » ، تحريف .

(٤) أ فقط : « المصحَّح » . (٥) سقطت كلمة : « المنع » من أ .



وإن تأخر عن الخبر دون الاسم ، فقال ابن خروف : القياس أن يجوز دخولها عليه ، لتعلّقه بما قبل الاسم نحو : إن عندي لفي الدار زيداً ، وإن عندي لقائماً صاحبك .

ولا تدخل اللام على الخبر إذا كان أداة الشرط (١) . فلا يقال : إنّ زيداً لئن أكرمني أكرمته ، حذراً من التباسها بالموطِّئة ، فإنها تصحب أداة الشرط كثيراً ، ولذلك جوّز ابن الأنباري دخولها على جوابه ، لأنه غير صالح للتوطئة (٢) . نحو : إن زيداً من يأته ليحسن إليه . قال ابن مالك : إلاّ أنه لم يسمع . فالأجود ألاّ يحكم بجوازه (٣) . ووافقه أبو حيّان . وقال : إن الكسائي والفرّاء أيضاً نصّا على منعه . ونصّ الفراء أيضاً (٤) على منع دخولها على الشرط المعترض بين اسم إنّ وخبرها نحو : إن زيداً لئن أتاك مُحْسِنٌ .

ولا تدخل (٥) على فعل ماض متصرِّف خال من « قد » . فلا يقال : إن زيداً لقد قام بخلاف المضارع ، فإنها تدخل عليه نحو : إن زيداً ليقوم . لشبهه بالاسم الذي هو الأصل فيها، وبخلاف الماضي المتصرف مع « قد » نحو: إن زيداً لقد قام، فإن (قد) قرينة في (٦) الحال . فأشبه المضارع . وبخلاف الجامد نحو : إن زيداً لنعم الرجل ، لأنه لكونه للإنشاء يستلزم الحضور ، فأشبه المضارع ، ولكونه لا يتصرف أشبه الاسم ، والمتصرِّف الخالي [١٤٠] من قد خالٍ من الشبه بكل طريق . هذا ما ذكره ابن عصفور وابن مالك . ونقل أبو حيان كالصفّار ، وابن السّيد عن سيبويه: أنه منع دخولها على الجامد أيضاً ، وأن الجواز مذهب الأخفش لما تقدم ، والفرّاء ، لأن نعم وبئس عنده اسمان ، وعسى لكونها لا مضارع لها بمنزلة المضارع إذا كانت بلفظ واحد له ، ولغيره . ووافقهما اكثر الكوفيين ، والأندلسيين .

وذهب خطّاب بن يوسف الماردِيّ صاحب (التوشيح) (٧) : إلى أنها لاتدخل على

(١) ط : « على أداة الخبر إذا كان شرطاً » ، تحريف .
(٢) أ : « للشرطية » مكان « للتوطئة » تحريف .
(٣) ب : « نحوان » مكان : « جوازه » ، تحريف . (٤) كلمة : « أيضاً » سقطت من ط .
(٥) في أ ، ب من قوله : « ولا تدخل على فعل ماض » إلى قوله : « بخلاف المضارع » ساقط .
(٦) ب : « من » مكان : « في » .
(٧) في البغية ١ : ٥٥٣ ، والأشموني ١ : ٢٨١ .
« الترشيح » بالراء ، تحريف ، صوابه في الهمع في نسخه الثلاث وكشف الظنون ١ : نهر٥٠٧



الماضي مطلقاً ، لا مع « قد » ، ولا خالياً عنها ، لأنه ليس له معنى اسم الفاعل ، قال : وما سمع من ذلك فاللاّم فيه لام القسم ، لا الابتداء .

ولا تدخل أيضاً على معمول الماضي المتصرِّف الخالي من « قد » ، فلا يقال : إن زيداً لطعامك آكل . وأجازه الأخفش ، والفرّاء .

وَرُدَّ بأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر ، وهي لا تدخل على الخبر المذكور ، فكذا معموله ، وإلا يلزم ترجيح الفرع على الأصل .

ولا تدخل على خبر منفيّ : قال ابن مالك : لأن اكثر النفي بما أوله لام ، فكره [1] دخول اللاّم على لام ، ثم جرى النفي على سنن واحد . وأجازه بعضهم لقوله :

٥٢١ ـ وَأَعْلَمُ إنّ تَسْلِيماً وَتَرْكاً لَلاَ مُتَشَابِهَانِ ولا سَوَاءُ [2]

وأجيب بأنه نادر .

ولا تدخل [3] أيضاً على واو « مع » المغنية عن الخبر . وجوّزه الكسائي . وحكى : «إن كُل ثوب لو ثمنه » . ولا تدخل [4] أيضاً على الحال السادّة مسدّ الخبر . وأجازه الكوفيون نحو : إنّ أكلي التفاحة لنضيجة . ولا على واو الحال السادّة مسدّ الخبر ، وأجازه الكسائي نحو : إن شتمي زيداً لو النّاس ينظرون . ولا تدخل على خبر أنّ المفتوحة ، وجوّزه المبرّد ، وقرئ « أَلاَ أَنَهُم لَيَأْكُلُون [5] » بفتح الهمزة . وانشدوا :

٥٢٢ ـ أَلَمْ تَكُن حَلَفْتَ باللهِ العلِيِّ أنّ مطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ المَطِيِّ [6]

وخرّجه الجمهور على الزيادة أو الشّذوذ .

ولا على خبر لكن . وجوزه الكوفيون لقوله :

---

(١) أ : « وكره » بالواو .

(٢) لأبي حزام غالب بن الحارث العكلي.
من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٣٦ ، وابن عقيل ١ : ١٣٥ ، والأشموني ١ : ٢٨١ . ورواية الأشموني أن بفتح الهمزة ، تحريف وانظر الصبّان .

(٣) ط : « يدخل » بالياء .

(٤) « ولا تدخل أيضاً » سقطت من أ . ط .

(٥) الفرقان ٢٠ ، وفي ب سقطت كلمة : « ألا » .

(٦) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ١١٦ . وفي ب : « يكن » مكان : « تكن » بالتاء .



٥٢٣ ـ • وَلَكِنَّنِي من حُبِّهَا لَعَمِيدُ[1] •

وأجيب بما تقدّم .

ومنع الكوفيون دخولها على حرف التنفيس. وغلّطهم البصريون لوروده في قوله تعالى: « وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى[2] » .

وقال بعض المغاربة : امتنعت العرب من إدخال اللام على السين كراهة توالي الحركات في سيتدحرج[3] ، وطرْد الباقي .

ومنع الفرّاء نحو : إن زيداً لأظن قائم[4] ، وإن زيداً لغير شك قائم ، وإن زيداً لئن شاء الله قائم . قال ابن كيسان : لأنه كلام معترض[5] به من إخبارك عن نفسك ، كيف وصفت الخبر عن زيد شكّاً كان عندك أو يقيناً ؟ والتوكيد إنما هو لخبر زيد ، لا لخبرك عن نفسك ، لأن[6] « إنّ » لاتتعلق بخبرك ، وهي متجاوزة إلى الخبر . وبقي في المتن مسائل :

[مسائل]

الأولى : أجاز الفرّاء الجمع بين لامين نحو : إن زيداً للقد قام ، وأنشد :

٥٢٤ ـ فلئن يوماً أصابوا عِزَّةً وَأَصِبنا من زمانٍ رنَقَا
لَلَقَدْ كانوا لدى أَزْمَانِنَا بِصَنِيعَيْنِ لِبأسٍ وتُقَى[7]

---

(١) في الدرر ١ : ١١٦ لا يعرف له قائل ولا تتمة . وقد عثرت على تتمته في ابن عقيل ١ : ١٣٤ ، وروايته :

يلومونني في حب ليلى عواذلي ولكنني من حبها لعميد

والشاهد ذكره الإنصاف ١ : ٢٠٩ ، والخزانة ٤ : ٣٤٣ ، والأشموني ١ : ٢٨٠ .

(٢) الضحى ٥ . وقد سقطت من ب ، ط : «رُبّك فترضى » .

(٣) أ : « شبه دحرج » تحريف ، ط : « لستدحرج » تحريف .

(٤) في أ : « قائماً » ، تحريف.

(٥) ب فقط : « يعترض » بالياء .

(٦) « لأن » سقطت من ب .

(٧) قائلهما مجهول كما في الدرر ١ : ١١٧ .

وفي أ ، ب : « لباس رتقا » ، و ط : « لباس رنقا » . وفي ط أيضاً : « عزة » بالزاي ، وفي الدرر : غرة : بالراء .



ومنع ذلك البصريون ، وقالوا : الرواية : فلقد .

الثانية : اختلف في اللام الدّاخلة على خبر « إنّ » . فالبصريّون : على أنها لام الابتداء التي في قولك: لزيد أخوك، أخرت لأنها للتأكيد وإنّ للتأكيد ، فكرهوا توالي حرفين لمعنى واحد . والعرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد إلاّ في ضرورة . وإذا أرادوا ذلك فصلوا بينهما .

قال الأخفش : وإنما بدءوا بإنّ لقوتها من حيث إنها عاملة ، واللام غير عاملة ، فجعلوا الأقوى متقدّما في اللفظ .

وقال ابن كيسان : أخرت لئلا يبطل عمل[1] (إنّ) لو ولِيَتْها، لأنها تقطع مدخولها عمّا قبله . وذهب مُعاذ الهرّاء[2] وثعلب : إلى أنها جيء بها بإزاء الباء في خبرها. فقولك إن زيداً[3] منطلق، جواب: ما زيدٌ منطلقاً[4] . وإن زيداً لمنطلق، جواب ما زيد بمنطلق[5] .

وذهب هشام وأبو عبد الله الطُّوال : إلى أنها جواب قسم مقدرقبل إنّ .

وعلى القول بأنها للتأكيد ، هل هي لتأكيد الجملة بأسرها ، او للخبر وحده و(إنّ) توكيدٌ[6] للاسم ؟ البصريون على الأول ، والكسائي على الثاني .

الثالثة : شذّ دخول اللام في غير خبر[7] « إنّ » وذلك في مواضع : خبر المبتدأ كقوله :

٥٢٥ ـ • أمُّ الحُلَيْس لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ[8] •

وخبر أمسى كقوله : [١٤١]

---

(١) أ ، ب : « على » مكان : « عمل » ، تحريف .

(٢) ط : « الفرّاء » مكان : « الهرّاء » تحريف .
وفي أ : « البراء » تحريف ، ومعاذ الهرّاء مات ١٨٧ ، وانظر البغية ٢ : ٢٩٠ .

(٣) ب : « إن زيد » بالرفع ، تحريف .

(٤) « ما زيد منطلقاً » سقطت من ب.

(٥) في أ : « ما إن زيد بمنطلق » بزيادة « ان » ، تحريف .

(٦) ب : « وإن توكيد الاسم » .

(٧) ط : « وخبر » بزيادة الواو ، تحريف.

(٨) قيل : لرؤبة ، وقيل لعنترة بن عروس . وعجزه .
• تَرْضى من اللحم بعظم الرَّقبة •
انظر ديوان رؤبة . ملحق ١٧٠ .



٥٢٦ — * فقالَ مَنْ سُئِلوا أمسى لَمَجْهُودا [١] *

وخبر زال كقوله :

٥٢٧ — وما زِلْتُ من لَيْلى لَدُنْ أن عَرَفْتُهَا
لكَالْهَائِمِ المُقْصَى بِكُلِّ مَـراد [٢]

وخبر رأى . حكى قطرب : « أراكَ لَشَاتِمي » .

وخبر (ما) كقوله :

٥٢٨ — * وما أبانُ لَمِنْ أعْلاجِ سُودَانِ [٣]

وقيل همزة إنّ مبدلة هاء مع تأكيد الخبر أو تجريده كقوله [٤] :

٥٢٩ — * لَهِنّكِ من عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ [٥] *

وقوله :

---

(١) قائله مجهول ، وصدره :

* مرّوا عَجَالَى فقالوا كيف صاحبكم *

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٣٤ ، والأشموني ١ : ٢٨٠ .
وروايتهما : « من سئلوا » مكان : « من سألوا » كما رواه الهمع والدرر ١ : ١١٧ .

(٢) لكثيّر عزّة .
من شواهد المغني ١ : ١٩٢ ، والأشموني ١ : ٢٨٠ .
وفي ب : « ألدن » بزيادة الهمزة ، تحريف . وفي أ : « سواد » مكان « مراد » .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

* أمسى أبَانُ ذليلاً بعد عِزّته *

من شواهد المغني ١ : ١٩١ ، والأشموني ١ : ٢٨٠ .

(٤) « كقوله » سقطت من أ .

(٥) قائله مجهول ، وعجزه :

* على هَنَوات كاذب مَنْ يَقُولُها » *

وفي أ : « عنيسة » مكان : « لعبسيّة » ، و « عبشة » . مكان : « لوسيمة » . كلاهما تحريف .
وانظر الدرر ١ : ١١٨ .



٥٣٠ — * لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ[1] *

هذا ما اختاره ابن جنّي وابن مالك من أنها في هذه الكلمة لام الابتداء جاز دخولها على (إنّ)، لتغيّر لفظها بالبدل. وجمع بينهما تنبيهاً بها على موضعها الأصلي.

وذهب سيبويه وابن السّراج: إلى أنها لام قسم مقدّر لا لام إن. قال سيبويه: وهذه كلمة تتكلم بها العرب في حال اليمين.

وذهب قُطْرُبُ والفرّاء والمفضّل بن سلمة[2] والفارسيّ. وصحّحه ابن عصفور: إلى أنّ الأصل: «لَهُ إنّك» فهما كلمتان. ومعنى: «له»: «والله». «وإنّ» جواب القسم. وقد سمع: له[3] ربي لا أقول: يريد: واللهِ رَبّي، فحذفت الهمزة تخفيفاً، كما حذفت في نحو: «إنّها لَإحْدَى الكُبَر[4]».

وضعّف أبو حيّان القولين الأوّليْن بلزوم الجمع بين أداتي تأكيد[5]. والثالث بأن فيه أربعة[6] شذوذات: حذف حرف القسم، وإبقاء الجرّ من غير عوض، وحذف أل والألف بعد اللام من «الله»، والهمزة من إنّ، وبأنه لم يجيء مع إقرار الهمزة في موضع.

قال أبو حيّان: ويجوز دخول اللام على كأنّ كقوله:

٥٣١ — * وقمت تَعْدُو لَكَأنْ لَم تَشْعُرِ[7] *

---

(١) نسبه اللسان: «لهن» إلى محمد بن مسلمة. وصدره:

* ألا ياسَنَا برْقٍ على قُلل الحمَى *

وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٦٠٢.

(٢) سبقت ترجمته ١: ٢٦٨.

وفي أ: «والموصل» مكان: «والمفضل»، تحريف.

(٣) في أ: رسمت: «لاه». (٤) المدثر ٣٥.

(٥) أ فقط: «توكيد» مكان: «تأكيد».

(٦) في النسخ الثلاث: «أربع شذوذات».

(٧) ليس له قائل معروف ولا تتمة.

انظر الدرر ١: ١١٨.



الرابعة : إذا صحبت[١] اللاّم بعد إنّ نونَ تأكيدٍ أو ماضياً متصرّفاً عارياً من « قد » نُوِي قَسَمٌ . ويكون اللام جوابه ، لا لام الابتداء نحو : إن زيداً لَيَقُومنّ ، وإنّ زيداً لقام . وحينئذ[٢] يمتنع الكسر إذا تقدّم على إنّ ما يطلب موضعها نحو : علمت أنّ زيداً ليقومنّ أو لقام . وإنما امتنع الكسر ، لأن اللام حينئذ في موضعها غير منويّ بها التقديم قبل إنّ بخلافها في : علمت إنّ زيداً لمنطلق، فإنها تكسر معها ، لأنها مقدمة في النيّة . معلّقة للفعل عن فتح إن . وإنما أخرت للعلّة السّابقة .

[مسألة]

(ص)[٣] : مسألة : ترد إنّ كَنَعَمْ خلافاً لأبي عُبيدة ، فتهمل .

(ش)[٤] : اختلف : هل تأتي إنّ حرف جواب بمعنى : نَعَمْ ؟ فأثبت ذلك سيبويه والأخفش . وصحّحه ابن عُصْفُور وابن مالك. وأنكره أبو عبيدة .

ومن شواهد مَن أثبت قول ابن الزبير لمن قال له : لعن اللهُ ناقةً حَمَلَتْنِي إليك: إنّ وَرَاكِبَها . ولا عمل لها حينئذ . وخرج الأخفش عليها قراءة[٥] : « إنّ هذان لساحران[٦] » .

[إن المكسورة المخففة]

(ص) : وتخفّف فتهمل غالباً. وتلزم اللام إن خيف لَبْسٌ بالنافية وهي الابتدائية وثالثها : إن دخلت على اسميّة فهي وإلاّ غيرها . وعلى الأصحّ تكسر في: «إنْ كُنْتَ لَمُؤْمِناً » . ولا تعمل في ضمير . ولا يليها غالباً فعلٌ إلا متصرف ناسخ ماض ، أو مضارع خلافاً لابن مالك . وقاس كالأخفش : إن قتلت[٧] لَمُسْلِماً . ولا تخفّف وخبَرُها[٨] ماض.ولا تعملها الكوفية ، بل نافية واللام كإلاّ . وقال الكسائي : إن دخلت على فعلية ، وإلاّ عملت . والفرّاء: هي كقد .

---

(١) ب : « صحت » مكان : « صحبت » ، تحريف .

(٢) من قوله : « وحينئذ يمتنع الكسر » إلى قوله : « وإنما امتنع الكسر » سقط من أ .

(٣) (ص) سقطت من أ . (٤) (ش) سقطت من أ .

(٥) كلمة : « قراءة » سقطت من أ . (٦) طه ٦٣ .

(٧) ط : « إن قلت » مكان : « قتلت » تحريف . (٨) ط : « وخبرهما » بالتثنية ، تحريف .



(ش) : تخفف إنَّ المكسورة فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية ، ويغلب [١] إهمالها . وقد تعمل على قِلّة . وحالها إذا أعملت كحالها وهي مشدّدة إلاّ أنها لا تعمل في الضمير إلا في ضرورة بخلاف المشدّدة ، تقول : إنّك قائم بالتشديد ، ولا يجوز : إنْكَ قائمٌ بالتّخفيف .

وأمّا في دخول اللام ، وغير ذلك من الأحكام فهي كالمشدّدة سواء .

وإذا أهملت لزمت اللام في ثاني الجزأين بعدها فرقاً بينها [٢] وبين « إنْ » النافية لالتباسها حينئذ بها نحو : إن زيدٌ لقائم [٣] ، ومن ثَمّ لا تلزم مع الإعمال ، لعـدم الإلباس .

ولا تدخل في موضع لا يصلح للنفي كقوله [٤] :

٥٣٢ ــ أنا ابنُ أُباةِ الضَّيمِ من آلِ مَالِكٍ وإنْ مالِكٌ كانت كِرامَ المَعَادنِ [٥]

لأنه للمدح ، ولو كانت نافية كان هَجْـــواً .

ولا حيث كان بعدها نفي نحو : إنْ زيد [٦] لن يقوم ، أو لم يقُمْ ، أو لمّا يَقُمْ أو ليس قائماً ، أوما يقوم [٧] ، لعدم الإلباس في الجميع .

واختلف في هذه اللاّم : فذهب سيبويه والأخفش الأوسط والصغير ، وأكثر نحاة بغداد وابن الأخضر [٨] وابن عصفور : إلى أنها لام الابتداء الّتي تدخل مـع المشدّدة لزمت للفرق .

وذهب الفارسيّ [١٤٢] وابن أبي العافية ، والشّلَوْبين ، وابن أبي الربيع : إلى أنها

---

(١) ب : « ونعلب » بالنون ، والعين ، تحريف . (٢) ب : « بينهما » بالتثنية ، تحريف .

(٣) أ ، ب : « إن زيداً لقائم » بالنصب ، تحريف .

(٤) أ : « كقولك » . (٥) للطرمّاح .

من شواهد ابن عقيل ١ : ١٣٨ ، وأوضح المسالك رقم ١٤٦ والأشموني ، ١ : ٢٨٩ .

وفي أ : « وإن مالكاً » بالنصب ، تحريف . وفي ب : « أباة الضمير من أين » مكان « أباة الضيم من آل » ، تحريف .

(٦) أ « إن زيداً » بالنصب ، تحريف . (٧) كلمة : « يقوم » سقطت من ط .

(٨) هو : علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران ، أبو الحسن ابن الأخضر الإشبيليّ . توفـي بأشبيلية ٥١٤ .



لام أخرى غير تلك الّتي [١] اجتلبت للفرق، لأن تلك منويّة التّأخير [٢] من تقديم، وهذه بخلافها، إذ تدخل في الجملة الفعلية، بخلاف تلك، ولأن هذه يعمل [٣] ما قبلها فيما بعدها: بخلاف تلك. لا يقال: إنك قتلت لمسلماً، ولأنها تدخل على غير المبتدأ والخبر ومعموله من الفاعل والمفعول بخلاف تلك.

وأجاب الأولون: بأن ذلك كله إنما جاز تبعاً وتسمّحاً على خلاف الأصل لضرورة الفرق، فإنها تبيح [٤] أكثر من ذلك.

وذهب بعضهم: إلى التفصيل بين أن تدخل على الجملة الاسميّة. فتكون لام الابتداء [٥]، أو الفعلية فتكون الفارقة.

قال أبو حيّان: وثمرة الخلاف تظهر عند دخول: علمت وأخواتها، فإن كانت للفرق لم تعلّق، وإن كانت لام الابتداء علّقت.

وقد اختلف في الحديث المشهور [٦]: «وقد علمنا إن كنت لمُؤْمِناً» الأخفشُ الصغير والفارسيّ ثم ابن [٧] الأخضر، وابن أبي العافية: فقال الأخفش وابن الأخضر: لا يجوز في إن إلاّ الكسر بناء على أنّ اللام للابتداء [٨] فعلّقت فعل العلم عن العمل.

وقال الفارسيّ وابن أبي العافية: لا يجوز إلا الفتح بناء على أنها غيرها، فلم تعلقه.

ولا يلي المخفّفة في الغالب من الأفعال إلاّ ما كان متصرّفاً ناسخاً ماضياً كان أو مضارعاً نحو: «وإنْ كانت لَكَبيرةً [٩]»، «وإنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقين [١٠]» «وإنْ يَكادُ الذّين كَفَرُوا [١١]»، «وإنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكَاذِبين [١٢]». وقرأ أُبيّ

---

(١) كلمة: «التي» سقطت من ط

(٢) ط فقط: «بالتأخير» بزيادة الباء.

(٣) أ فقط: «لا يعمل» بزيادة: «لا» النافية.

(٤) في أ: «تقع» مكان: «تبيح»، وفي ب: «تفتح» بالتاء والفاء، وهي محرّفة.

(٥) أ فقط: «ابتداء» بدون أل.

(٦) أ فقط: «الشريف».

(٧) ب: «إن» مكان: «ابن»، تحريف.

(٨) أ، ب: «الابتداء» بإسقاط لام الجرّ.

(٩) البقرة ١٤٣.

(١٠) الأعراف ١٠٢.

(١١) القلم ٥١.

(١٢) الشعراء ١٨٦.

« وإنْ إخَالُكَ يافرعون لَمَثْبُوراً [(١)] » .

وزعم ابن مالك : أنه لا يليها إلاّ الماضي ، وأنّ ما ورد من المضارع يحفظ ، ولا يقاس عليه . قال أبو حيّان : وليس بصحيح ، ولا أعلم له موافقاً . انتهى .

وندر إيلاؤها غير الناسخ في قراءة ابن مسعود « إنْ لَبِثْتُم لَقَلِيلاً [(٢)] » . وقول الشاعر :

٥٣٣ ـ * شَلّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً [(٣)] *

وما حكي : « إن قَنّعْتَ كاتبك [(٤)] لَسَوْطاً » ، « وإنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ ، وإنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ » ، فالبصريّون إلاّ الأخفش : على أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه [(٥)] وذهب الأخفش : إلى جواز القياس عليه . ووافقه ابن مالك .

ولا تخفّف وخبرها ماضٍ متصرّف فلا يقال : إن زيداً [(٦)] لذهب [(٧)] ، لعدم سماع مثله ، ولأنه يلزم منه [(٨)] أحد محذورين : إمّا دخول اللام على الماضي . أو عدم لزوم اللام . وكلاهما ممتنع . هذا كله مذهب البصريين .

وذهب الكوفيون : إلى أن المشدّدة لا تخفف أصلاً ، وأنّ (أنْ) المخففة إنما هي حَرْفُ ثُنَائِيّ الوضع ، وهي النافية ، فلا عمل لها البتّةَ ، ولا توكيد فيها واللام بعدها للإيجاب بمعنى إلاّ ، ويجيزون [(٩)] دخولها على الناسخ وغيره .

---

(١) الإسراء ١٠٢ .
قال أبو حيّان في البحر ٦ : ٨٦ : « قرأ أُبَيّ : « وإنْ إخالك يا فرعون لمثبوراً » . وهي إنْ الخفيفة واللام الفارقة .
وفي أ : « وإني إخالك » وفي ط : « إن لاخالك » كلاهما تحريف صوابه من ب . والبحر .

(٢) الإسراء ٥٢ .

(٣) لعاتكة بنت زيد الصحابيّة رضي الله عنها ، تخاطب قاتل الزبير بن العوّام زوجها . وعجزه :
* حلّت عليك عقُوبة المتعمّد *
من شواهد : الأشموني ١ : ٢٩٠ .

(٤) ط : « كابنك » ، تحريف .

(٥) « عليه » سقطت من ب .

(٦) ط : « إن زيد » بالرفع .

(٧) « ذهب » بإسقاط اللام في أ .

(٨) ب : « فيه » مكان : « منه » .

(٩) ب : « يجوّزون » .

وذهب الكسائي : إلى أنها إن دخلت على الاسم كانت مخفّفةً من المشدّدة عاملة ، كما قال البصريون . وإن دخلت على الفعل كانت للنّفي ، واللام بمعنى إلاّ كما قال الكوفيون .

وذهب الفرّاء : إلى (أنّ) إنْ المخفّفة بمنزلة : « قد » ، إلاّ أنّ «قد» تختص بالأفعال وإنْ تدخل عليها وعلى الأسماء . وكل ذلك لا دليل عليه ،ومردود بسماع الإعمال نحو : « وإنْ كُلاًّ لما لَيُوفِّيَنّهم (١) » . « إن كُلّ نَفْسٍ لما عَلَيْهَا حَافِظ (٢) » ، قُرِئا بالنصب (٣) . وسمع : « إنْ عَمْراً لَمُنْطَلِق » .

* * *

(أنْ المفتوحة المخفّفة)

(ص)(٤) : وتخفف أنّ .فثالثها الأصحّ تعمل جَوازاً في مضمر لا ظاهر(٥) .ولا يلزم أن يكون الشأن (٦) على الأصحّ. والخبر جملة اسمية مجردة أومع لا. أو شرط. أو رُبَّ(٧) . أو فعلية . فإن تصرّف ولم يكن دعاء قرن غالباً بنفي. أو « لو » أو « قد ». أو تنفيس .

(ش) : تخفف أنّ المفتوحة (٨) ، وفي إعمالها حينئذ مذاهب :

أحدها : أنها لا تعمل شيئاً لا (٩) في ظاهر ، ولا في (١٠) مضمر ، وتكون(١١) حرفاً مصدريّاً مهملاً كسائر الحروف المصدرية ، وعليه سيبويه والكوفيون .

الثاني : أنها تعمل في المضمر ، وفي الظاهر نحو : علمت أن زيداً قائم ، وقرئ : « أنْ غَضَبَ اللهِ عَلَيْها (١٢) » . وعليه طائفة من المغاربة .

---

(١) هود ١١١ وانظر في توجيه هذه القراءة : « إعراب القرآن للعُكْبُرِيّ ٢ : ٤٦ » .

(٢) الطّارق ٤ .

(٣) إن كانت « إنْ » مهملة كانت : « لما » مخفّفة . ومن شدّدها فإنْ « إن » نافية ،و« لما » بمعنى إلاّ . انظر شرح شذور الذهب ٢٨٢ .

(٤) (ص) سقطت من أ .

(٥) كلمة : « لا ظاهر » سقطت من ط .

(٦) ط : « الثاني » مكان : « الشأن » ، تحريف .

(٧) كلمة : « ربّ » سقطت من ب .

(٨) عبارة ب : « أن تخفف المفتوحة » .

(٩) كلمة : « لا » سقطت من أ . ب .

(١٠) كلمة : « في » سقطت من أ .

(١١) ب : « ويكون » بالياء .

(١٢) النّور ٩ .



الثالث : أنها تعمل جوازاً في مضمر ، لا ظاهر . وعليه الجمهور .

قال ابن مالك : فإن قيل : ما الذي دعا إلى تقدير (١) اسم لها (٢) محذوف ، وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها ؟ وهلا قيل : إنهـا ملغاة ، ولم يتكلّف الحذف . فالجواب أن سبب (٣) عملها الاختصاص بالاسم ، فما دام الاختصاص ينبغي أن يعتقد أنها عاملة . وكون العرب تستقبح وقوع الأفعال بعدها إلاّ بفصل . ثم لا يلزم أن يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير الشأن ، كما زعم بعض المغاربة ، بل إذا أمكن عودُهُ إلى حاضر ، أو غائب معلوم كان أولى ، ولذا (٤) قدّر سيبويه في : « أنْ يا إبْراهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤيا (٥) » : أنك .

ولا يكون خبرها مفرداً ، بل جملة ، إمّا اسميّة مجرّدة ، صدرها المبتدأ نحو : « وآخِرُ دَعْواهُم أنْ الحَمْدُ لِلّه (٦) » . أو الخبر نحو :

٥٣٤ — * أنْ هالِكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ (٧) *

أو مقرونة بلا ، نحو : [١٤٣] « وأنْ لا إلهَ إلاّ هُوَ (٨) » . أو بِأداة شرط ، نحو : « أنْ إذَا سَمِعْتُم آياتِ الله (٩) » . أو برُبَّ نحو :

(١) ب : « تقديم » مكان : « تقدير » ، تحريف . (٢) أ : « بها » مكان : « لها » .

(٣) أ : « ثبت » بالثاء والباء . تحريف وفي ب « سبت » بالسين والباء ، تحريف أيضاً .

(٤) أ ، ب : « كذا » مكان : « ولذا » . (٥) الصافّات ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٦) يونس ١٠ ، وفي ب فقط بزيادة : « رب العالمين » .

(٧) للأعشى . ديوانه ١٤٨ . وصدره :

* في فِتْيَةٍ كَسُيوفِ الهِنْد قد عَلِمُوا *

غير أن عجزه في الديوان مختلف عن رواية الهمع فهو :

* أنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذي الحيلة الحِيَلُ *

من شواهد : سيبويه ١ : ٤٤٠ ، والإنصاف ١٩٩ . والخصائص ٢ : ٤٤١ ، والمنصف ٣ : ١٢٩ . وابن الشَّجَرِيّ ٢ : ٢ ، والخزانة ٣ : ٥٤٧ . وابن يعيش ٨ : ٧٤ .

(٨) هود ١٤ .

(٩) النساء ١٤٠ ، وفي ب « إذا سمعتم » بإسقاط أن . تحريف.



٥٣٥ — تَيَقَّنْتُ أنْ رُبَّ امْرِئٍ خِيلَ خَائِناً
أمِينٌ ، وخَوَّانٍ يُخَالُ أمِينَا (١)

أو فعلية . فإن كان فعلها جامداً أو دعاء لم يحتج إلى اقتران شيء نحو : « وأنْ لَيْسَ لِلإنْسَانِ إلا ما سَعَى (٢) » ، « وأنْ عَسَى أنْ يَكُونَ (٣) » .

٥٣٦ — * أنْ نِعْمَ مُعْتَرَكُ الجِيَاعِ إذَا (٤) *

« والخَامِسَةَ أنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا (٥) » .

وإنْ كان متصرِّفاً غير دعاء قرن غالباً بنفي نحو: « أفلاَ يَرَوْنَ أنْ لا يَرْجِعُ إلَيْهِم قَوْلاً (٦) » . « أنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ (٧) » ، « أنْ لَمْ يَرَهُ أحَدٌ (٨) » .

قال أبو حيّان : ولم يحفظ في « ما (٩) » ولا في « لما » ، فينبغي أن لا يقدم على جوازه حتى يسمع .

أو بلو نحو : « أنْ لَوْ نَشَاءُ أصَبْنَاهُمْ (١٠) » . « وأنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ (١١) » . «أنْ لَو كَانُوا يَعْلَمُونَ الغَيْبَ (١٢) » «أن لَوْ يَشَاءُ اللهُ لَهَدَى النَّاسَ (١٣) » .

أو بقد نحو : « ونَعْلَمَ أنْ قد صَدَقْتَنَا (١٤) » .

---

(١) قائله مجهول .
انظر الدرر ١ : ١١٩ .
وفي ب : « وهوان » مكان : « وخوان » ، تحريف .
(٢) النّجم ٣٩ . (٣) الأعراف ١٨٥ .
(٤) لزهير يمدح هرم بن سنان . وعجزه :
* خبَّ السَّفِيرُ وسَابِىءُ الخمر *
انظر الدرر ١ : ١١٩ .
وفي أ ، ب رسمت «إذا» : « إذن » بالنون . .
(٥) النُّور ٩ . (٦) طه ٨٩ . (٧) القيامة ٣ . (٨) البلد ٧ .
(٩) ط : رسمت « في » مع « ما » متصلة : « فيما »
(١٠) الأعراف ١٠٠ ، وفي أ مكانها : « أن لو يشاء الله لهدى الناس » الآية الآتية .
(١١) الجنّ ١٦ و« على الطريقة » سقطت من أ .
(١٢) سبأ ١٤ . (١٣) الرعد ٣١ . (١٤) المائدة ١١٣ .

أو بحرف تنفيس نحو : « عَلِم أنْ سَيَكونُ[1] » .

وندر خلوّها من جميع ما ذكر كقوله :

٥٣٧ — * عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فجَادُوا[2] *

وخرّج عليه قراءة : « لمن أراد أنْ يُتِمُّ الرّضَاعَةَ[3] » بالرفع .

وكذا ندر إعمالها في بارز كقوله .

٥٣٨ — * فلو أنْكِ في يَوْم الرخَاءِ سَأَلْتِني[4] *

* * *

(كأن المخففــة)

(ص) : وكأنَّ[5] فأقوالها ، ويأتي خبرها مفرداً ، واسمية ، وفعلية مع لم ، أو لمّا أوْ قد .

(ش) : تخفف كأنَّ وفي إعمالها حينئذ الأقوال الثلاثة في « أن » : أحدها : المنع . وعليه الكوفيون . والثاني : الجواز مطلقاً في المضمر والبارز كقوله :

٥٣٩ — * كأنْ ثَدْيَيْهِ حُقّان[6] *

---

(١) المزمّل ٢٠ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* قَبْلَ أنْ يُسألُوا بأعْظَم سُؤْلِ * من شواهد : الأشموني ١ : ٢٩٢ .

وفي أ : « أن يملون » ، تحريف . والسؤل بالضم : بمعنى المسئول .

(٣) البقرة ٢٣٣ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* طَلاَقَكِ لم أبْخَلْ وأنْتِ صديقُ *

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٣٩ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ١٠٥ ، والأشموني ١ : ٢٩٠ .

(٥) ط : « وكان » . تحريف

(٦) قائله مجهول . وصدره :

* وصدْرٍ مُشْرِقِ النّحر *

من شواهد : سيبويه ١ : ٢٨١ ، والإنصاف ١ : ١٩٧ ، وأوضح المسالك رقم ١٥٢ ، وابن عقيل ١ : ١٤١ ، والخزانة ٤ : ٣٥٨ ، والأشموني ١ : ٢٩٣ وفي ط : « كان » . تحريف .

وكقوله :

٥٤٠ — * كأن ظبيةً تَعْطُو [١] *

في رواية النصب فيهما .

والثالث [٢] : الجواز في المضمر ، لا في البارز ، ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن أيضاً ، كما في (أن). ويزيد عليها بجواز كون خبرها مفرداً كقوله: « كأن ظبيةٌ في رواية الرفع . وجملة اسمية كقوله : « كأنْ [٣] ثَدْياه حُقّان » في رواية الرَّفع.

وفعليّة مُصدّرة بلم، نحو : « كأنْ لَمْ تَغْنَ بالأَمْسِ [٤] » .

أو بلمّا الجازمة . قال أبو حيّان : ولم يسمع، وينبغي أن يتوقف في جوازه .

أو بقد نحو :

٥٤١ — * لما تزُلْ بِرِحَالِنَا وكأَنْ قَدِ [٥] *

أي وكأن[٦] قد زالت .

* * *

[لكن المخفّفة]

(ص) : ولكن فلا تعمل خلافاً ليونس .

(ش) : تخفف (لكن) ، فلا تعمل أصلاً ، لعدم سماعه، وعلّل بمباينة لفظها للفظ الفعل ، وبزوال موجب إعمالها ، وهو الاختصاص ، إذ صارت يليها الاسم والفعل ، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على إنْ ، وأنْ ، وكأنْ [٧] .

---

(١) قطعة من بيت نسب إلى كعب بن أرقم وهو بتمامه :

ويوماً توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السّلم

ونسبه سيبويه ١ : ٢٨١ إلى ابن صريم اليشكريّ .

من شواهد : الأشموني ١ : ٢٩٣ .

(٢) أ : « الثالث » بإسقاط واو العطف . (٣) ط : «كان» . تحريف .

(٤) يونس ٢٤ . وفي ط : «كان» تحريف .

(٥) للنابغة الذبياني . ديوانه ١٤٣ . وصدره :

* أزف الترحّل غير أن ركابنا *

من شواهد : قطر الندى ٢٢٢ . وفي ط : « وكان » . تحريف .

(٦) ط : « وكان » تحريف . (٧) ط : « وكان » . تحريف .

(لعل المخفّفة)

(ص) : لا لعلّ . وجوّزه أبو عليّ [١] . وينوي [٢] الشأن .

(ش) : لا تخفف لعلّ ، وقال الفارسي : تخفّف ، وتعمل في ضمير الشأن محذوفاً .

* * *

[مسألة] :

(ص) : مسألة : تلي « ما » ليت ، فتعمل ، وتهمل . ولايليها الفعل بحال [٣] في الأصحّ . والباقي فلا تعمل . وجوّزه الزّجاجيّ فيها . والزجّاج ، والحريريّ [٤] في لعلّ ، وكأنّ [٥] . وأوجبه الفرّاء في ليت ، ولعلّ . وهي زائدة كافّة . وقيل : نكرة يفسّرها ما بعدها خبراً . وقيل : نافية ، والأكثر أنّ (إنْ) معها تفيد الحصر . وأنكره أبو حيّان . قال التّنُوخيّ والزّمخشري والبيضاوي : وإنّ .

(ش) [٦] : توصل ليت بـ « ما » ، فيجوز إبقاء إعمالها وإهمالها كفّاً بـ « ما » . وروى بالوجهين قوله :

٥٤٢ — * قالت : ألا ليتما هذا الحمامُ لنا [٧] *

ويوصل بها الباقي ، فتكفّها عن العمل . وتلزم الإهمال نحو : « إنّما اللهُ إلهٌ واحدٌ [٨] » ، « أنّما إلهُكم إلهٌ واحدٌ [٩] » ، والفرق بينها [١٠] وبين ليت : أنّ ليت أشبه بالأفعال منها ، ولذا لزمتها نون الوقاية بخلاف البواقي . وأنها باقية الاختصاص

---

(١) ب فقط « الفارسي » . (٢) أ ، ب : « ونوى » .
(٣) ب « ولا يليها الفعل الفعل في الأصحّ » بتكرار كلمة « الفعل » . وإسقاط كلمة : « بحال » ، تحريف .
(٤) القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصريّ ، الإمام أبو محمّد الحريري . مات بالبصرة ٥١٦ .
(٥) ط : « وكان » . تحريف . (٦) « ش » سقطت من أ .
(٧) للنابغة الذبياني . ديوانه ٢٧ ، وعجزه :
* إلى حمامتنا ونصفُه فقدِ *
من شواهد : سيبويه ١ : ٢٨٢ ، والإنصاف ٤٧٩ .
وأوضح المسالك رقم ١٣٨ ، وابن يعيش ٨ : ٥٨ . والأشموني ١ : ٢٨٤ .
(٨) النساء ١٧١ . (٩) الكهف ١١٠ .
(١٠) ب فقط : « بينهما » . بألف التثنية .



بالأسماء ، فلا تدخل على الأفعال بخلاف البواقي فإنها تدخل عليهما معاً نحو : « إنّما يُوحَى إليّ [١] » . « أنّما خلَقْناكُم عَبَثاً [٢] » . «كأنّما يُساقَون إلى الموت[٣] » .

٥٤٣ — * ولَكِنّما أسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثّلٍ [٤] *

٥٤٤ — .. لعَلّمَا أضاءت لك النّارُ الحِمَارَ المُقَيّدا [٥]

فلهذا تعيّن فيها [٦] الإلغاء .

وجاز في (ليت) الإعمال راعياً لقوة اختصاصها ، والإهمال إلحاقاً بأخواتها .

قال أبو حيّان : ووقفت على كتاب، تأليف طاهر القَزْوِينيّ في النحو ، ذكر فيه : أن ليتما تليها الجملة الفِعْليّة ، بل نقله أبو جعفر الصفّار عن البصريين ، لكن الأخفش على سعة حفظه [٧] قال : إنه لم يسمع قط : ليتما يقوم زيد .

ونقل أبو حيّان عن الفراء : أنه جوّز إيلاء الفعل [٨] ليت ، لأنها بمعنى : « لو ». وأنشد حفظه الله [٩] .

٥٤٥ — * فلَيْتَ دَفَعْتَ الهمّ عَنّي ساعةً [١٠] *

وخرّجه البصريون على حذف الاسم .

وقد أشرت إلى الخلاف في الحالين[١١] [١٤٤] بقولي : ولا يليها الفعل بحال ، أي

(١) الأنبياء ١٠٨ .

(٢) المؤمنون ١١٥ .

(٣) الأنفال ٦ : « إلى الموت » سقطت من ب ، ط .

(٤) لامرئ القيس . ديوانه ٣٩ . وعجزه :

* وقد يُدْرِكُ المجدَ المُؤثّلَ أمْثالي *

انظر : شرح شواهد المغني ص ٦٤٢ . وفي أ : « يسعى » مكان : « أسعى » ، تحريف .

(٥) للفرزدق . ديوانه ٢١٣ ، وتمامه :

* أعد نظراً يا عبد قيس * ... الخ

من شواهد : « الإيضاح ١٢٧ ، وشذور الذهب ٢٧٩ . والأشموني ١ : ٢٨٤ .

(٦) أ و ط : « فيه » مكان : « فيها » .

(٧) كلمة : « حفظه » سقطت من ط .

(٨) كلمة : « الفعل » سقطت من أ .

(٩) كلمة : « الله » سقطت من ط .

(١٠) سبق ذكره رقم ٥١٣ .

(١١) أ ، ب : « الحالتين » .

لا [١] مع (ما) ، ولا مجرّدة [٢] .

ويحصّل من جميع المسألتين ثلاثة أقوال :

وذهب الزّجّاجيّ : إلى أنه يجوز الإعمال في الجميع . حكى : « إنّما زيداً قائم » ، ويقاس في الباقي . ووافقه الزمخشري وابن مالك ، ونقله عن ابن السّرّاج .

وذهب الزّجّاج وابن أبي الربيع : إلى أنه يجوز[٣] في ليت، ولعلّ وكأنّ[٤] خاصة .

ويتعيّن الإلغاء في : إنّ ، وأنّ ، ولكنّ . وعُزي إلى الأخفش . ووجّه باشتراك الثلاثة الأول في تغيير معنى الجملة الابتدائية بخلاف الأُخَرِ، فإنّهن لا يُغيّرْن مع الابتداء .

وذهب الفرّاء : إلى وجوب[٥] الإعمال في ليت ، ولعلّ ، ولم يجوّز فيهما الإلغاء .

وعندي جواز الوجهين في ليت، وإنْ قُصِراً على السّماع . وتعيّن الإلغاء في البواقي لعدم سماع الإعمال فيها [٦] . ثم « ما » المذكورة زائدة كافة عن العمل ، مهيّئة لدخول هذه الأحرف على الجمل . هذا هو المعروف .

وزعم ابن دُرُسْتويه وبعض الكوفيّين : أنها نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التفخيم ؛ والجملة التي بعدها في موضع الخبر ، ومفسّرة لها كالتي بعد [٧] ضمير الشأن .

وردّ بأنها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشأن .

وزعم أبو عليّ الفارسيّ : أنها نافية ، واستدلّ بأنها أفادت[٨] معها : الحصر نحو : « إنما الله إلهٌ وَاحِدٌ [٩] » كإفادة [١٠] النّفي والإثبات بإلاّ .

---

(١) سقطت : « لا » من ط .

(٢) ط : « وما لا مجرّدة » ، بزيادة « ما » ، تحريف .

(٣) ب : « لا يجوز » بزيادة : « لا » النافية . (٤) ط : « وكان » تحريف .

(٥) أ فقط : « إلى جواز » مكان : « إلى وجوب » . (٦) كلمة : « فيها » سقطت من ب .

(٧) كلمة : « بعد » سقطت من ب ، ومكانها بياض .

(٨) العبارة في ا ، ب : «أفادت معنى الحصر» .

(٩) النساء ١٧١ . (١٠) أ ، ب : « كما أفاده »



وما ذكر من إفادتها الحصر قول الأكثرين . وأنكره طائفة يسيرة من النحاة منهم : أبو حيّان .

وألحق الزمخشريّ بإنما المكسورة : أنّما المفتوحة . فقال : إنها تفيد الحصر ، لأنها فرعها، وما ثبت للأصل ثبت للفرع . وقد اجتمعا في قوله تعالى : « قل إنّما يُوحَى إليّ أنّما إلَـهُكم إلَـهٌ وَاحِدٌ [١] »، فالأولى لقصر الصّفة على الموصوف، والثانية بالعكس.

قال أبو حيّان : وهذا شيء انفرد به. قال: ودعوى الحصر في الآية باطلة، لاقتضائها: أنه لم يوح إليه غير التوحيد .

وأجيب بأنه حصر مقيّد ، إذ الخطاب مع المشركين ، أي ما يوحى إليّ في شأن الربوبية إلاّ التوحيد لا الإشراك [٢] ، فهو قصر قلْبٍ على حدّ : « ومَا مُحَمَّدٌ إلاّ رَسُولٌ [٣] » إذ ليست[٤] صفاته صلى الله عليه وسلم منحصرة في الرّسالة ، وإن كان قصر إفراد .

وقد وافق الزمخشريّ على ذلك البَيْضاويّ [٥]. وسبقه التَّنُوخِيّ [٦] في (الأقصى القريب) [٧] . ولم يتعرّض له سواهم فيما علمت .

---

(١) الأنبياء ١٠٨ .
(٢) أ : « الاشتراك » ، تحريف .
(٣) آل عمران ١٤٤ .
(٤) ب : « أنت » مكان « ليست » تحريف .
(٥) هو عبد الله بن عمر بن محمّد بن علي ، أبو الخير ، قاضي القضاة ناصر الدين البيضاويّ . له : شرح الكافية لابن الحاجب مات ٦٨٥ .
(٦) هو : الشيخ زين الدين محمد بن محمد التنوخي المتوفي ٧٤٨ .
(٧) اسمه في كشف الظنون حـ ١ نهر ١٣٧ : « أقصى القُرْب » .



لا النافية للجنس

(ص)[١] : مسألة : كإن[٢] (لا) إن لم تتكرر ، وقصد بها النفي العام في نكرة تليها غير معمولة لغيرها ، لكن إن كان غير مضاف ، ولا شبيهه ، ركّب معها ، وبني على ما ينصب به .

وتمنعه الباء غالباً . وقيل : معرب[٣] مطلقاً ، وقيل : مثنًى[٤] وجمعاً . وقيل : إن ركبت لم تعمل في الخبر . قيل[٥] : ولا الاسم . وهل يكسر المؤنث بتنوين أو دونه ، أو يفتح ؟ أقوال : والأصحّ جواز الأخيرين .

ويجب تنكير الخبر ، وتأخيره ولو ظرفاً . وذكره إن جُهِل خلافاً لقوم وإلاّ فحذفه غالباً[٦] . والتزمه تميم . ويكثر[٧] مع إلاّ . ويرفع تاليها بدلاً من محل الاسم ، وقيل : « لا » معه . وقيل : ضمير الخبر . وقيل : خبراً لـ « لا » مع اسمها .

ويجوز نصبه خلافاً للجَرْمي . وربّما حذف الاسم دونه . وجوّز مَبْرمَان حذف « لا » . وربّما ركّب مع لا الزائدة .

والجمهور : أن « لا أبالك » ، ولا « يدي لك » مضافٌ ، واللام زائدة . وابن مالك : عومل كهو . واللام متعلقة بمقدّر[٨] غير خبر .

والمختار وفاقاً لأبي عليّ[٩] ، وابن يسعون ، وابن الطّراوة : على لغة القصر . (ولك) الخبر .

ولا تحذف اللاّم اختياراً . ولا تفصل بظرف خلافاً ليونس . وقيل : الخلف في

---

(١) (ص) سقطت من أ .

(٢) ط : « كان . تحريف .

(٣) أ : « يعرب » بالياء .

(٤) ط : « مبني » بالباء والنون ، تحريف .

(٥) كلمة : « قيل » سقطت من ب .

(٦) أ ، ب : « غالب » بالرفع .

(٧) ب : « ويكسر » بالسين ، تحريف .

(٨) كلمة : « بمقدر » سقطت من أ

(٩) أ ، ب : « الفارسيّ » .



الناقص ، ويجوز باعتراض . والجمهور ينزع [١] تنوين شبه مضاف . وجوّزه ابن مالك بقلّة [٢] ، وابن كيسان بِحُسْن .

وبني أهل بغداد النّكرة إن عملت في ظَرْف . والكوفية : المَطوّل . ولا تعمل في مَفْصُول خلافاً للرّمانيّ ، ومعرفة خلافاً للكسائي في علم مفرد ، ومضاف لِكُنْيـة ، ولله ، والرحمن ، والعزيز . وللفرّاء [٣] في ضمير غائب ، وإشارة .

(ش) [٤] : تعمل [٥] « لا » عمل إنّ إلحاقاً بها ، لمشابهتها لها [٦] في التصديـر [٧] والدّخول على المبتدأ والخبر ، ولأنها لتوكيد النّفي كما أنّ إنّ لتوكيد الإثبات . فهو قياس نقيض ، وإلْحَاقُها بليس قياس نظير ، لأنها نافية مثلها ، فهو أقوى في القياس ، لكن عملها عمل إنّ أفصح وأكثر في الاستعمال . وله شروط :

الأول : ألاّ تكـرّر ، فإن كرّرت لم يتعيّن إعمالها ، بل يجوز — كما سيأتي — في التوابع .

الثاني : أن يقصد بها النفي العام ، لأنها حينئذ تختصّ بالاسم . فإن لم يقصد العموم ، فتارة تلغى ، وتارة تعمل عمل ليس .

الثالث : أن يكون مدخولها نكرة ، فلا تعمل في معرفة بإجماع البصريين ، لأن عموم النفي [١٤٥] لا يتصوّر فيها . وخالف الكوفيون في هذا الشرط ، فأجاز [٨] الكسائي إعمالها في العلم المفرد نحو : لا زيد . والمضاف لكنية نحو : لا أبا محمد [٩] ، أو للهِ ، او الرّحمن ، والعزيز ، نحو : لا عبد الله ، ولا عبد الرحمن ، ولا عبد العزيز .

---

(١) أ ، ب : « لا ينزع » بزيادة لا النافية ، تحريف. وانظر الشرح .
(٢) ب : « نقلة » بالنون ، والقاف ، تحريف .
(٣) أ ، ط: « والفرّاء » .
(٤) (ش) سقطت من أ .
(٥) في أ : « لا تعمل عمل إن » بتقديم : « لا » تحريف .
(٦) لفظ : « لها » سقط من أ.
(٧) أ ، ب : « في النصب » مكان : « في التصدير » . تحريف .
(٨) ب فقط : « أجاز » .
(٩) ب : « أيا محمد » بالياء المثناة ، مكان : « أبا » ، تحريف .



ووافقه الفرّاء على لا عبد الله . قال : لأنه حرف مستعمل [١] ، يقال لكل أحد : عبد الله . وخالفه في الأخيرين ، لأن الاستعمال لم يلزم فيهما [٢] ، كما لزم عبد الله .

والكسائيّ : قاسهما عليه [٣] . وجوّز الفرّاء إعمالها في ضمير الغائب ، واسم الإشارة نحو : لا هو ، ولا هي ، ولا هذين لك ، ولا هاتين لك . وكل ذلك خطأ عند البصريين .

وأمّا ما سمع مما ظاهره إعمالها في المعرفة كقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا هَلَكَ كِسْرى فَلا كِسْرى بَعْدَه ، وإذا هَلَكَ قَيْصَر ، فلا قَيْصَر بَعْده » . وقوله : « قضيّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها [٤] » . وقول الشاعر :

٥٤٦ — * نَكِدْن ولا أُميّة في البِلادِ [٥] *

وقوله :

٥٤٧ — * لا هَيْثَمَ اللّيلةَ لِلْمَطِيِّ [٦] *

---

(١) في أ : « تارة يستعمل » بزيادة : « تارة » وبالياء في « يستعمل » .

(٢) ب : « لم يكن بها » مكان : « لم يلزم فيهما » . (٣) أ فقط : « عليها » .

(٤) نثر من كلام عمر رضي الله عنه في حق علي كرم الله وجهه كما في شرح الجامع ، لا شطر بيت ، ولهذا لم يذكره العيني في شواهده . وصار مثلاً يضرب عند الأمر العسير . فقول البعض هو من كلام علي رضي الله عنه ، وهو من الكامل ، ودخله « الوقْص » في جزأيه : الأول والثاني خبط فاحش » . انظر حاشية الصبان ٢ : ٤ .

(٥) لعبدالله بن الزّبير الأسدي .

* أرى الحاجاتِ عِنْدَ أبي خُبَيْبٍ *

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٥٥ ، والأشموني ٢ : ٤

وفي أ ، ب : « يكون » مكان : « تكدن » ، و « أمير » مكان : « أمية » ، وفي ط : « يكون » مكان : « نكدن » . كله تحريف صوابه من كتب النحو والشواهد .

(٦) نسبه في الدرر ١ : ١٢٤ إلى بعض بني دبير . وعجزه .

* ولا فتىً مثْل ابن خيْبريّ *

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٥٤ ، وابن يعيش ٢ : ١٠٢ والخزانة ٢ : ٩٨ ، والأشموني ٢ : ٤ . =



وقوله :

٥٤٨ — * تُبَكِّي على زَيْدٍ ولا زَيْدَ مِثْلَهُ[1] *

فمؤول باعتقاد تنكيره كما تقدم في العَلَم بأن جعل الاسم واقعاً على مُسمَّاه ، وعلى كل من أشبهه ، فصار نكرة لعمومه ، أو بتقدير : « مثل » .

وأمّا قولهم : «لا أبا لك» ، و«لا أخا لك» ، و«لا يَدَيْ لك» ، و«لا غلامي لك» ، قال :

٥٤٩ — أَهَدَموا بَيْتَكَ لا أبا لَكَا وزعموا أنّكَ لا أخا لَكَا[2]

وقال :

٥٥٠ — لا تُعْنِيَنَّ بما أسبابُه عَسُرَتْ فلا يَدَيْ لامرىءٍ إلاّ بما قُدِرَا[3]

ففيه أقوال : أحدها : وعليه الجمهور : أنها أسماء مضافة إلى المجرور باللام ، واللام زائدة لا اعتداد بها ، ولا تعلّق[4] ، والخبر محذوف ، والإضافة غير محضة كهي في : « مثلك » و « غيرك » ، لأنه لم يقصد في أب ، أو أخ معيّن ، فلم تعمل « لا » في معرفة ، وزيدت اللام تحسيناً للفظ ، لئلا تدخل لا على ما ظاهره التعريف[5] .

= وفي أ : « لاهيم » مكان : « لا هيثم » ، تحريف . وفي ط : « لاهيتم » بالتاء تحريف أيضاً . وهيثم : اسم رجل كان حسن الحداء للإبل . وابن خيبريّ . هو جميل بن معمر صاحب بثينة نسبة إلى جدّه الرابع .

(١) قائله مجهول . وعجزه .

* بريءٌ من الحمّى سليم الجوانح *

انظر الدرر ١ : ١٢٤ .

(٢) نسبه سيبويه ١ : ١٧٦ لابن همّام السلولي .

(٣) قائله مجهول . وانظر الدرر ١ : ١٢٥ .

(٤) أفقط : « ولا تتعلّق » بتاءين .

(٥) ترتيب هذا النص في أ . ب متفق . ولكنه في ط مختلف .
ففي أ ، ب بعد قوله : « وأما قولهم : لا أبا لك ولا أخا لك ، ولا يدي لك ، ولا غلامي لك يقول : « فزيدت اللام » الخ . ثم يقول : « ففيه أقوال » ويسرد القول الأول إلى أن يصل إلى قوله : « فلم تعمل لا في معرفة » ثم يستدل بالبيتين المذكورين . مع ملاحظة أن الاختلاف في الترتيب فقط . وأما النص فإنه كامل في النسخ الثلاث .



الثاني : أنها أسماء مفردة غير مضافة عوملت معاملة المضاف في الإعراب ، والمجرور باللام في موضع الصّفة لها [١] . وهي متعلّقة بمحذوف . والخبر أيضاً محذوف . وعليه هشام ، وابن كيسان . واختاره ابن مالك . قال : لأنها لو كانت مضافة لكانت الإضافة محضة ، إذ ليس صفة عاملة ، فيلزم التعريف. وردّ بعدم انحصار غير المحضة في الصّفة .

الثالث : أنها مفردة جاءت على لغة القَصْر . والمجرور باللام هو الخبر . وعليه الفارِسيّ ، وابن يَسْعون ، وابن الطّراوة . وإنما اختَرته لسلامته من التأويل والزيادة ، والحذف ، وكلها خلاف الأصل .

وكان القياس في هذه الألفاظ : لا أب لك ، ولا أخ لك ، ولا يَدَيْن لك قال :

٥٥١ ــ * أبي الإسلام لاَ أب لي سِــوَاه [٢] *

وقال :

٥٥٢ ــ * تأمّل فلا عَيْنَيْنِ للمْرءِ صَارِفــاً [٣] *

إلاّ أنه كثر الاستعمال بما تقدّم مع مخالفة القياس . ولم يرد في غير ضرورة إلاّ مع اللام .

وردّ بحذفها في الضرورة . قال :

٥٥٣ ــ أبِا الْمَوْت الذيلابُد أنّــي مُلاَقٍ لا أباكِ تُخَوِّفِيني [٤]

ولا يجوز أيضاً في غير ضرورةِ الفصلُ بين اللام والاسم بظرف أو مجرور آخر

---

(١) في أ : « بها » مكان : « لها » .

(٢) لنهار بن توسعة اليشكري . وعجزه :

* إذا افتخروا بقيس أو تميم *

انظر الدرر ١ : ١٢٥.

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

* عنايته عن مَظْهر العبرَات *

وانظر الدرر ١ : ١٢٥ .

(٤) لأبي حيّة النميري .

انظر : إيضاح الوقف والابتداء ١ : ٣٩٦ ، والعقد الفريد ٢ : ٤٨٨ .



نحو : لا أبا اليوم لك ، ولا يدي — بها — لك . وجوّزه يونس في الاختيار . كذا حكاه ابن مالك .

وقال أبو حيّان : الذي في كتاب سيبويه : أن يونس يفرّق في الفصل بالظرف (١) بين النّاقص والتّام ، فيجيزه بالأول دون الثاني .

وردّه سيبويه بأنه لا يجوز بواحد منهما بين إنّ واسمها ، ولا في باب كان ، فلا يجوز : إن عندك زيداً مقيم ، وإن اليوم زيداً (٢) مسافر ، وكذا في (٣) كان . فإذن لا فرق بين الناقص والتام .

وأجاز سيبويه الفصل بجملة الاعتراض نحو : لا أبا — فاعلم — لك .

الشرط الرابع : ألاّ يفصل بين « لا » والنكرة بشيء ، فإن فصل تعيّن الرفع لِضَعْفها عن درجة إنّ نحو : « لاَ فِيها غَوْلٌ (٤) » .

وجوّز الرّمّاني بقاء النصب. حكى(٥) : « لا — كذلك — رجلاً » ، و« لا — كزيد — رجلاً » ، و« لا كالعشية (٦) زائراً » .

وأجيب بأنّ اسم « لا » في الأولّين محذوف ، أي لا أحد ، ورجلاً تمييز . والثالث(٧) على معنى : لا أرى .

الشرط الخامس : أن تكون النكرة غير معمولة ، لغير « لا (٨) » ، بخلاف نحو : جئت بلا زاد ، فإن النكرة فيه معمولة للباء ، ونحو : « لا مرحباً بهم » ، فإنها فيه معمولة لفعل مقدّر .

فإذا اجتمعت هذه (٩) الشروط نصبت الاسم ورفعت الخبر ، لكن إنما يظهر

---

(١) ط : « في الظرف » بوضع « في » مكان : « الباء » ، تحريف .

(٢) في أ : « إن عندك زيدٌ مقيم وإن اليوم زيدٌ » برفع « زيد » في الجملتين ، تحريف .

(٣) « في » سقطت من أ.

(٤) الصّافّات ٤٧ .

(٥) في أ : « على » مكان : « حكى » ، تحريف .

(٦) أ : « الفتية » بالفاء والتاء ، تحريف .

(٧) ط فقط . « والثاني » ، تحريف . والمقصود بالثالث المثال الثالث : وهو : « ولا كالعشيّة زائراً » .

(٨) أ ، ب : « لغيرها » مكان : « لغير لا » .

(٩) كلمة : « هذه » سقطت من ط .



صب الاسم إذا كان مضافاً نحو : لا صاحب بِرٍّ ممقوت ، أو شبهه [١] بأن يكون عاملاً فيما بعده عمل الفعل نحو : لا طالِعاً جَبَلاً حاضرٌ ، ولا راغِباً في الشّرّ محمودٌ .

فإن كان مفرداً أي غير مضاف ولا شبيه [١٤٦] ركِّب معها وبني [٢]. هذا مذهب أكثر البصريين .

واختلف في موجب البناء ، فقيل : تضمنّه معنى « مِنْ » كأنّ [٣] قائلاً قال : هل من رجل في الدار ؟ فقال مجيبه : لا رجل في الدار [٤] ، لأنّ نفي « لا » عام فينبغي أن يكون جواباً لسؤال عام . وكذلك [٥] صرح بـ « من » في بعض المواضع ، قال :

٥٥٤ ـ * ألا لا مِنْ سَبيل إلى هِنْـــد [٦] *

وصححه ابن عصفور . وردّ بان المتضمِّن معنى « من » هو « لا » : لا الاسم .

وقيل : تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل زواله عند الفصل . وصححه ابن الصّائغ . ونقل عن سيبويه . وقيل : لتضمّنه [٧] معنى اللام الاستغراقية . ورُدّ بأنه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة ، كما قيل : لقيته أمْس الدابر .

وذهب الجَرْمي والزّجاجي والسِّيرافي ، والرّمّاني : إلى أن المفرد معها معــرب أيضاً . وحذف التنوين منه تخفيفاً [٨] لا بناء . ورد بأنّ حذفه من النكرة المطوّلة كان أوْلى ، وبـــأنه لم يعهد حذف التنوين إلاّ لمنع صرف أو إضافة ، أو وصف العَلَــم بابن ، أو ملاقاة ساكن ، أو وقف ، أو بناء . وهذا ليس واحداً مما قبل البناء ، فتعيّن البناء .

وذهب المبرّد : إلى أنّ المثنى والجمع على حدّه معربان معها ، لأنه لم يعهد فيهمـــا

---

(١) ب : « أو شبهها به » .
(٢) ط : « على هذا مذهب البصريين » بزيادة : « على » .
(٣) ط : « كان » . تحريف .
(٤) المثال في ب : « لا رجل في الدار يجيبه » .
(٥) أ . ب : « ولذلك » باللام .
(٦) قائله مجهول وهو قطعة من بيت ، تمامه .
* فقام يذَودُ النّاسَ عَنْها بسيفه وقال : ... الخ .
من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٩ .
(٧) ط فقط : « تضمنه » بدون اللام .
(٨) ب : « تحويفاً » مكان : « تخفيفاً » ، تحريف .



التركيب مع شيء آخر ، بل ، ولا وجد في كلام العرب مثنّى وجمع [١] مبنيّان . ونقض بأنه قال ببنائهما في النّداء ، فكذا هنا . وعلى الأول فيبنى مدخولها على ما ينصب به . فالمفرد ، وجمع التّكسير على الفتح نحو : لا رجل ، ولا رجال في الدار . والمثنى والجمع على الياء كقوله :

٥٥٥ — * تعزّ ، فلا إلفَيْنِ بالعَيْشِ مُتِّعَا [٢] *

وقوله :

٥٥٦ — * أَرَى الرَّبْعَ لا أهْلِين في عَرَصَاته [٣] *

وقوله :

٥٥٧ — يُحْشَرُ النَّاسُ لا بنين ولا آ باءَ إلاَّ وقَدْ عَنَتْهُمْ شُئونُ [٤]

وأما جمع المؤنث السالم ففيه أقوال :

أحدها : وجوب بنائه على الكسر ، لأنّه علامة نصبه .

الثاني : وجوب بنائه على الفتح ، وعليه المازني والفارسيّ [٥] .

الثالث : جواز الأمرين ، وهو الصحيح للسماع ، فقد روى بالوجهين قوله :

---

(١) في أ فقط : « مثنى ولا جمع » بزيادة : « لا » النافية .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* ولكنْ لِورّادِ المَنُونِ تَتَابُعُ *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٧ ، وشذور الذهب ٨٣ ، والأشموني ٢ : ٧ .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

* ومن قبلُ عن أهْليه كان يضيقُ *

انظر الدرر ١ : ١٢٦ .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٨ ، والأشموني ٢ : ٧ .

وفي أ : « علمتم » مكان : « عنتهم » ، تحريف . وفي ط : « قد علتهم » باللاّم ، تحريف .

(٥) في أ : « الفارسي والمازني » على التقديم والتأخير .



٥٥٨ — * ولا لذّات للشّـيب (١) *

وقوله :

٥٥٩ — لا سابغات ولا جَأْوْاءَ باسِلَةً(٢)

قال أبو حيّان: وفرع بعض(٣) أصحابنا بناء (٤) الكسر والفتح على الخلاف في حركة لا رَجُلَ . فمن قال : إنها حركة إعراب أوجب هنا الكسر . ومن قال : إنها (٥) حركة بناء أوجب الفتح للتّركيب كخمسة عشر ، إذ الحركة ليست للذات خاصّة، إنما هي للذات ، و « لا » . ومن جوّز الوجهين راعى الأمرين . ثم إذا بني على الفتح جوازاً أو وجوباً ، فلا ينوّن (٦) كما هو ظاهر .

وإن بني على الكسر فقيل : لا ينّون ، وعليه الأكثرون ، كما لا يُنوّن في النـداء نحو : يا مسلمات . وبه ورد البيتان السّابقان .

وقيل : ينّون ، وعليه ابن (٧) الدّهان وابن خروف ، لأن التنوين فيه كالنون في الجمع ، فيثبت كما ثبت (٨) في : لا مسلمين لك (٩) .

فإن أضيف لفظاً أو تقديراً أعرب بالكسر وفاقاً نحو : لا مسلماتِ زيد لك ، أو لا مسلمات لك .

---

(١) قطعة من بيت لسلامة بن جندل التميميّ ، وهو بتمامه:

أَوْدَى الشّبَابُ الذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فيه نَلَذُّ ، ولا لذّاتِ للشّيـبِ

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٦ ، وروايته : « إن الشباب » مكان : « أودى الشباب » .
وابن عقيل ١ : ١٤٣ ، والأشموني ٢ : ٨ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه

* تَقِي المَنُونَ لدَى اسْتِيفَاء آجالِ *

من شواهد الأشموني ٢ : ٩ . وفي أ : « بأسلحة » ، مكان : « باسلة » ، تحريف .

(٣) كلمة : « بعض » سقطت من أ

(٤) كلمة : « بناء » سقطت من ب ، ط . (٥) « إنها » سقطت من ب . ط .

(٦) في أ : « فلا تنوين » .

(٧) « ابن » سقطت من أ . وقد سبقت ترجمة ابن الدّهان ٢ : ٤٦ (٨) أ : « يثبت » مكان : « ثبت» .

(٩) أ : « مسلمين لك » بإسقاط لا النافية ، تحريف .

ومن قوله بعد ذلك : « فإن أضيف » إلى قوله : « ويمنع التركيب » سقط من أ .



ويمنع[١] التركيب غالباً دخول الباء على لا نحو : بلا زاد . وسمع[٢] : « جئت بلا شيْءَ » بالفتح ، وهو نادر .

والإجماع على ان « لا » هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب ، وأما في التركيب فكذلك عند الأخفش والمازني والمبرّد، والسيرافي، وجماعة . وصححه ابن مالك إجراء لها مجرى إنّ .

وقيل : إنها لم تعمل فيه[٣] شيئاً، بل « لا » مع النكرة[٤] في موضع رفع على الابتداء، والمرفوع خبر المبتدأ . وصححه أبو حيان ، وعزاه لسيبويه .

واستدل بجواز[٥] الإتباع هنا[٦] بالرفع قبل استكمال الخبر بخلاف إنّ .

وذهب بعضهم : إلى أنها لم تعمل في الاسم أيضاً شيئاً حالة التركيب ، لأنها[٧] صارت منه بمنزلة الجزء ، وجزء الكلمة لا يعمل فيها . وبقي في المتن مسائل :

[مسائل] :

الأولى : يجب تنكير خبر « لا » ، لأن اسمها نكرة ، فلا يخبر عنها بمعرفة.وتأخرّه عنها ، وعن الاسم ، ولو كان ظرفاً او مجروراً لِضَعْفِها، فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها لا بخبر ، ولا بأجنبيّ .

الثانية : حذف خبر هذا الباب – إن علم – غالب[٨] في لغة الحجاز ، ملتزِم في[٩] لغَة تميم ، وطيّء ، فلم يلفظوا به أصلاً نحو : « لاَ ضَيْرَ[١٠] » . « فَلا فَوْتَ[١١] ». و« لا ضَرَرَ ولا ضِرار » . و« لا عَدْوَى ولا طِيَرةَ »، « لا بأس » .

وإنما كثُر أو وجب، لأن « لا » ، وما دخلت عليه جواب استفهام عام. والأجوبة

(١) أ : « ومنع » مكان : « ويمنع » .
(٢) أ : « ومنع » مكان : « وسمع » ، تحريف .
(٣) كلمة : « فيه » سقطت من أ .
(٤) ط : « المنكرة » بالميم . تحريف .
(٥) أ ، ب : « بجواز » بالباء .
(٦) ب فقط : « هذا » مكان : « هنا » ، تحريف .
(٧) ب : « لا أنها » مكان : « لأنها » ، تحريف .
(٨) ب : فقط : « غالباً » بالنصب .
(٩) « لغة الحجاز ، ملتزم في » سقطت هذه العبارة من ب .
(١٠) الشعراء ٥ .
(١١) سبأ ٥١ .



يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً ، ولهذا يكتفون فيها بـ «لا» ، ونعم ، ويحذفون الجملة بعدهما رأساً . وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا نحو : « لا إلَه إلا الله [1] » ، « لا حَوْل ولا قُوَّة إلاّ بالله » .

وإنْ لم يعلم بقرينة قالِيّة [2] أو حالِيّة لم يجز الحذف عند أحد فضلاً عن أن يجب . نحو : لا أحدَ أغْيَرُ مِنَ الله. قال ابن مالك: ومن [١٤٧] نسب إلى تميم التزام الحذف مطلقاً فقد غلط ، لأن حذف خبرٍ لا دَليل عليه يلزم منه عدم الفائدة . والعرب مُجْمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه . يشير إلى الزمخشريّ والجُزُوليّ .

وربما حذف الاسم وبقي الخبر ، قالوا : « لا عليك ، أي لا بأس عليك . وجوّز مَبْرمَان حذف « لا » .

الثالثة : إذا وقعت إلاّ بعد «لا» جاز في المذكور بعدها الرفَع والنصب نحو: « لا سيف إلا ذو الفَقَار [3] ، وذَا الفَقَار » . « ولاَ إلَهَ إلاّ اللهُ ، وإلاّ اللهَ » ، فالنصب على الاستثناء .

ومنعه الجَرْمي ، قال : لأنه لم يتم الكلام ، فكأنك قلت : الله إلهٌ .

وُرّد بأنه تَمّ بالإضمار والرَفع على البَدَل من مَحلّ الاسم .

وقيل : من محل « لا » مع اسمها . وقيل : من الضمير المستتر في الخبر المحذوف . وقيل : على خبر لا مع [4] اسمها ، لأنهما في محل رفع بالابتداء .

الرابعة : نَدر تركيب النكرة مع لا الزائدة تشبيهاً بلا النافية كقوله :

٥٦٠ — * لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لا ذُنوب لَهَا [5] *

---

(١) الصافّات ٣٥ . (٢) القول ، والقال ، والقيل ، والقالة ، مصدر : « قال » .

(٣) ذو الفَقَار بفتح الفاء : سيف العاص بن مُنَبِّه قتل يوم بدر كافراً ، فصار سيفه إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم ثم صار إلى عليّ .

(٤) أ ، ب : « على الخبر للا مع اسمها » .

(٥) للفرزدق . ديوانه ٢٨٣ . وعجزه .

* إذاً لَلاَمَ ذَوُو أحْسَابِها عُمَرا *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٤ .



وهذا من التشبيه الملحوظ فيه[١] مجرد اللّفظ . وهو نظير تشبيه « ما » الموصولة بـ « ما » النافية في زيادة أن بعدها .

الخامسة : الجمهور على أنّ الاسم الواقع بعد «لا» إذا كان عاملاً فيما بعده[٢] يلزم تنوينه وإعرابه مطلقاً . وذهب ابن كَيسان : إلى أنه يجوز فيه التنوين وتركه وأنّ الترك أحسن إجراء له مُجْرَى المفرد في البناء ، لعدم الاعتداد بالمفعول من حيث إنه لو أسقط لصحّ الكلام .

وذهب ابن مالك : إلى جواز تركه بقلة تشبيهاً بالمضاف لا بناءً كقوله :

٥٦١ — * أراني ولا كُفْران للهِ أيَّــةً[٣] *

وذهب البغداديون : إلى جواز بنائه إنْ كان عاملاً في ظرف أو مجرور نحو : « ولا جِدَالَ في الْحَجّ[٤] » ، بخلاف المفعول الصريح .

وذهب الكوفيون : إلى جواز بناء الاسم المطوّلَ نحو : لا قائل قولاً حسناً. ولا ضارِبَ ضرباً كثيراً .

* * *

(ص) : وتفيد مع الهمزة توبيخاً ، وكذا استفهاماً خلافاً لَلشّلَوْبِين فـلا تغير[٥] . وتمنياً فلا تلغى ، ولا خبر[٦] ، ولو مقدّر[٧] ولا إتباع إلا على اللفظ خلافاً للمبرّد .

---

(١) ط : « المحوظ فيه » . تحريف

(٢) عبارة ب : « إذا كان عاملاً فيها بعد » ، تحريف .

(٣) يذكر صاحب الدرر ١ : ٢٨ أن البيت لكثيّر عزّة ، وروايته :

ولم أر من ليلي نوالاً أعـــده ألا رُبّما طالبت غير منيل

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وعجزه في الدرر ١ : ١٢٧ .

* لِنَفْسيَ لقد طالبْتُ غَيْر منيل .

وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٢٠ ، فقد نسبه محققه إلى ابن الدمينة ديوانه ٨٦ .

وفي أ : « ولا كران » مكان : « ولا كفران » ، تحريف . وفي ط : « بالله » مكان « لِلّه » .

(٤) البقرة ١٩٧ .

(٥) ب : « فلا يغير » بالياء .

(٦) أ ، ب : « ولا خبراً » بالنصب .

(٧) أ : « ولو » مكان : « ولا » . ط : «ولا مقدراً» بالنصب



(ش) : إذا دخلت همزة الاستفهام على « لا » كانت على معان :

أحدها : أن يراد بها صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقرير ولا إنكار ، ولا توبيخ خلافاً للشَّلَوْبين ، إذْ زعم أنها لا تقع لمجرد الاستفهام المحض دون إنكار وتوبيخ. قال أبو حيّان : والصحيح وجود ذلك في كلام العرب لكنه قليل كقوله :

٥٦٢ ــ ألا اصْطِبارَ لِسَلْمى أم لها جَلَدٌ (١) *

الثاني : أن يكون الاستفهام على طريق التّقرير ، والإنكار ، والتوبيخ كقوله (٢) :

٥٦٣ ــ * ألا طِعانَ ألاَ فُرْسانَ عَادِيَةً (٣) *

وقوله :

٥٦٤ ــ ألا ارْعِواء لمن ولّت شَبيبتُهُ (٤) *

وحكم لا في هذين المعنيين (٥) حكمها لو لم تدخل عليها الهمزة من جواز إلغائها ، وإعمالها عمل إنّ ، وعمل ليس بجميع أحكامها.

الثالث : أن يدخلها معنى التّمني . فمذهب سيبويه والخليل والجرمي : أنها لا تعمل إلاّ عمل إنّ في الاسم خاصة ، ولا يكون لها خبر ، لا في اللّفظ . ولا في التقدير (٦) ، ولا يُتْبع اسمُها إلاّ على اللفظ خاصة . ولا يُلغَى (٧) بحال . ولا تعمل عمل « ليس »

---

(١) نسب لمجنون بني عامر . وعجزه :

* إذَا ألاَقي الذّي لاَقاهُ أمْثَالِي *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٦٦ ، والأشموني ٢ : ١٥ .

(٢) « كقوله » سقطت من أ .

(٣) قيل : إنه لحسان بن ثابت ، وقيل : لخداش بن زهير وعجزه :

* إلاّ تجشُّؤُكُمْ حَوْلَ التّنَانيرِ *

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٥٨ ، والأشموني ٢ : ١٤ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* وآذنَتْ بِمَشيبٍ بعده هرَمْ *

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٢١٢ ، وابن عقيل ١ : ١٤٦ .

(٥) كلمة : « المعنيين » سقطت من أ.

(٦) « ولا في التقدير » سقطت من أ ، ومكانها بياض مشار إليه بـ« ظ » .

(٧) رسمت في أ : « يلغا » بالألف .



نحو : ألا غُلام لي ، ألا ماءَ بارداً[1] وألا أبالي ، ألا غُلاَم لي[2] ، ألا غُلاَميْن ، ألا ماءَ ولبناً، ألا ماءَ وعسلاً بارداً حُلْواً [3] .

وذهب المبرّد والمازني إلى جعلها كالمجردّة، فيكون لها خبر في اللفظ، أو في التقدير.

ويتبع اسمها على اللفظ ، وعلى الموضع . ويجوز أن تلغى ، وأن تعمل عمل ليس .

والفرق بين المذهبين من جهة المعنى : أنَّ التَّمني واقعٌ على اسم لا على الأول ، وعلى الخبر على الثاني . ومن شواهدها قوله :

٥٦٥ ــ ألا عُمْرَ ولّى مُسْتطاعٌ رجُوعه فيَرْأبَ ما أثْأت يَدُ الغَفَلاتِ[4]

و « مستطاع » خبر «رجوعه» ، والجملة صفة .

[تكرار لا]

(ص) : مسألة: يجب اختياراً خلافاً للمبرد تكرار «لا» إذا لم تعمل ، ولم يكن مدخولها بمعنى فعل ، وفي المفرد من[5] خبر منفيّ بها ونعت ، وحال ، وماض لفظاً ومعنىً ، وقد يغني حرف نفي . ويعترض [6] بين جار ومجرور [7] . وزعمها الكوفية حينئذ اسماً كـ « غير » مضافاً .

(ش) : إذا لم تعمل لا إما لأجل الفصل، أو لكون مدخولها معرفة[8] ، فمذهب سيبويه والجمهور: لزوم[9] تكرارها، ليكون عوضاً عما فاتها من مصاحبة ذي العموم

---

(١) ط : « بارد » تحريف

(٢) ط : « ألا غلامي لى » بالياء ، تحريف . وقد كرّر المثال في العبارة

(٣) العبارة في أ : « وألا عسلاً بارداً حلواً » باسقاط ماء ، ورفع «حلو»، تحريف ، وفي ط : سقطت كلمتا : « ألا ماء » .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٤٧ ، وقد أغفله صاحب الدرر . وفي ط : « يستطاع » بالياء .

(٥) في ب «وفي المبرّد المفرد من خبر»، تحريف.

(٦) أ: «وتعوض» مكان: «وتعترض»، تحريف. وفي ط: «وتعرض».

(٧) «بين الحال والمجرور»، تحريف.

(٨) ط: «بمعرفة». تحريف

(٩) ب فقط : لزم».



أو لأن العرب جعلتها في جواب : من سأل بالهمزة وأم . والسؤال [١٤٨] بهما لابد فيه من العطف ، فكذلك الجواب .

وأجاز المبرد وابن كيسان مع الفصل (١) والمعرفة ألاّ تكرر كقوله :

٥٦٦ — بَكَتْ أسفاً واسْتَرْجَعَتْ ثم آذنت ركائبُهَا ألاّ إلينا رجوعُهـا (٢)

وقوله :

٥٦٧ — * لا أنت شَانِيةٌ مِنْ شَأْنِنا شَاني (٣) *

وذلك عند الجمهور ضرورة . نعم إن كان مدخولها في معنى الفعل لم تكرر (٤) نحو : « لا نولك (٥) أن تفعل » ، لأنه ضُمِّن معنى : لا ينبغي لك (٦) . وكذا : « لا بك السوء » لأنه في معنى : لا يسوءك الله ، لأنها لا تكرر مع الفعل المضارع — كما سيأتي (٧) .

ويلزم تكرارها أيضاً اختياراً إذا وليها مفرد منفي بها خبراً أو نعتاً أو حالاً نحو : زيد لا قائم ولا قاعد . ومررت برجل لا قائم ولا قاعد . ونظرت إليه لا قائماً ولا قاعداً ولم يكرّر في ذلك ضرورة في قوله :

٥٦٨ — * حَيَاتُك لا نَفْعٌ ومَوْتُك فَاجِعُ (٨) *

---

(١) ب : « الفعل » مكان : « الفصل » ، تحريف .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٥٥ ، والخزانة ٢ : ٨٨ ، والأشموني ٢ : ١٨ .

(٣) قائله مجهول :

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٥٥ . والأشموني ٢ : ٥ وصدره :

* أشاءُ ما شئتِ حتّى لا أزال لما *

وفي ط : « شانئة من شاننا »

(٤) ط فقط : « يكرر » بالياء .

(٥) يقال : « نولك أن تفعل كذا » ونوالُك . ومِنوَالُكَ أي : ينبغي لك .

وفي أ : « لا قولك » بالقاف ، تحريف .

(٦) « لَكَ » سقطت من ب ، ط .

(٧) « المضارع كما سيأتي » سقطت العبارة من أ ، ب .

(٨) في الدرر ١ : ١٢٩ : أنه لم يعثر على قائله ، وفي سيبويه نسب لرجل من بني سلول . وصدره :

* وأنت امرؤ منّا خلقت لغيرنا *

من شواهد سيبويه ١ : ٣٥٨ ، وابن يعيش ٢ : ١١٢ ، والخزانة ٢ : ٨٩ ، والأشموني ٢ : ١٨ .

وقوله :

٥٦٩ — قَهَرْتَ العِدَا لا مُسْتَعِيناً بِعُصْبةٍ   ولَكِنْ بأنواعِ الخَدائِعِ والمَكْرِ [١].

وتتكرر [٢] أيضاً في الماضي لفظاً ومعنىً نحو : زيد لا قام ولا قعد ، فلم يبق شيء لا [٣] تتكرر فيه سوى المضارع نحو : زيد لا يقوم .

وقد يغني عن تكرارها حرف نفي غيرها . وهو قليل كقوله :

٥٧٠ —   • فلا هو أبْداها ولم يَتَجَمْجَمِ [٤] •

وتزاد « لا » بين الجار والمجرور ، فيتخطّاها الجار كقولهم : جئت بلا زاد .

• • •

(١) قائله مجهول .
من شواهد الأشموني ٢ : ١٨ .

(٢) ب : « وتكرر » بالتاء ، و ط : « ويتكرر » بالياء .

(٣) ط فقط : « إلاّ » مكان : لا .

(٤) لزهير . وصدره .
• وكَانَ طَوَى كَشْحاً على مُسْتَكِنَّةٍ •
انظر : المعلقات العشر ص ٨٢ .



ظنّ وأخواتها

(ص) : الرابع : الأفعال الدّالّة على ظن : كحجا يحجو ، لا لغلبة ، وَقَصْدٍ وَردّ ، وَسَوْقٍ ، وكَتْم ، وحِفْظ وإقامة وبُخْل .

وعدّ لا لحساب . وأنكره أكثر البصريّة .

وزعم لا لكفالة ، ورياسة ، وسِمَن وهُزال .

وجعل لا لتصيير ، وإيجاد ، وإيجاب ، وترتيب ، ومقاربة .

وهَبْ جامداً . ولا تختص بالضمير خلافاً للحريريّ . وأنكره البصريّة .

أو يقين كَعَلِمَ، لا لِعُلْمَةٍ وعرفان .

ووجَد لا لإصابة . وغِنىً[1] ، وحُزْن ، وحِقْدٍ .

وألفى ، كهي . وأنكرها[2] البصريّة . ودرى لا لختل . وأنكرها المغاربة . وتعلّمْ كاعلم جامداً . وقال أبو حيّان : تتصرّف أو هما كظن ، لا لتهمة . وأنكر العبدريّ كونها لِلْعِلْم . وزعمها الفرّاء للكذب . وحسب لا لِلَوْنٍ[3] . وخال يخال لا لِعُجْبٍ وظَلَع[4] . ورأى لا لإبصار . وضرب رئة[5] . قال الفارسيّ وابن مالك : ولا رأى . وما مرّ[6] قلبيّ . أو تحويل كصيّر ، وأصار . وجعل . وهَبْ[7] جامداً. ورَدّ ، وكذا

(١) أ : « أو تمن » بالتاء والميم مكان : « أو غني » ، تحريف .
(٢) ب فقط : « وأنكره » .
(٣) ب : « لا لكون » ، تحريف . و ط : « لا لون » .
(٤) أ فقط : « طلع » بالطاء ، وهو تحريف . وانظر الشّرح .
(٥) أ : « وحزب ربه » بالباء ، تحريف . وانظر الشرح .
(٦) أ : « وما صد » بالصاد والدال : مكان : « وما مرّ » ، تحريف .
(٧) ط : « ووهب » .



ترك . واتّخذ وتخِذ (١) في الأصح .

وألحق العرب بأرى العلمية « الحُلْمِيّةَ » . والأخفش بعلم: « سمعَ » معلّقة بعيْن وخبرها فعل صوت . وقوم بصيّر: «ضرب» مع مثَل، وابن أبي الربيع: مطلقاً. وهشام: عرف وأبصر . وابن دُرُستويه : أصاب وصادف ، وغادر . وابن أفلح : أكان . وخطّاب: كل متعدّ لِواحدٍ (٢) ضُمِّن تحويلاً . وبعضٌ : خلَقَ (٣) . والسّكّاكِيّ : توهّم وتيقّن ، وشعر وتبين ، وأصاب (٤) واعتقد ، وتمنى وودّ ، وهبْ كاحسب

(ش) : الرّابع من الناسخ الأفعال الدّاخلة على المبتدأ والخبر ،فتنصبهما مفعولين ، وهي أربعة أنواع :

الأول : ما دلّ على ظنّ في الخبر ، وهو خمسة أفعال : أحدها: حجا. والمضارع يحجو . قال :

٥٧١ — * قد كنت أحْجُو أبا عَمْرو أخا ثِقَةٍ (٥) *

أي : أظن . فإن كانت بمعنى غلب في المحاجاة ، أو قَصد ، أو ردّ أو ساق ، أو كتَم ، أو حَفِظ تعدّت إلى واحد فقط . أو بمعنى : أقام أو بَخِلَ فلازمة .

ثانيها : عدّ : أثبتها الكوفيّون ، وبعض البصريين (٦) . ووافقهم ابن أبي الربيع وابن مالك كقوله :

٥٧٢ — * فلا تَعْدُد الْمولَى شَرِيكَكَ في الغِنَى (٧) *

(١) كلمة : « وتخذ » سقطت من ط .

(٢) أ : « كل متعدّي » بإثبات الياء ، تحريف وفي النسخ الثلاث « واحد » بدون لام الجرّ .

(٣) « خلق » رسمت في أ هكذا « معه » . تحريف . (٤) كلمة : « وأصاب » سقطت من ط .

(٥) قيل لتميم بن مقبل . وقيل لغيره . وعجزه :

* حتّى ألَمّتْ بنا يوماً مُلِمّاتُ *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٧٢ ، وابن عقيل ١ : ١٥٠ ، والشذور ٣٥٧ ، والأشموني ٢ : ٢٣ .

(٦) ب : « وبعض البصريون » ، تحريف نَحويّ .

(٧) للنعمان بن بشير الأنصاري ، وعجزه :

* ولكنّما المولى شَرِيكُكَ في العُدْمِ *

انظر : شعر النعمان بن بشير الأنصاري ص ١٥٩ .

وهو من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٥٠ ، والأشموني ٢ : ٢٢ .

وقوله :

٥٧٣ — * لا أَعُدُّ الإقتار عُدْماً ولكن (١) *

أي : لا تظن ، ولا أظن . وأنكرها أكثرهم . فإن كانت بمعنى : حسب من الحساب أي العدّ الذي يراد به إحصاء المعدود (٢) تعدّت إلى واحد. وخرج عليه :

٥٧٤ — * تَعُدُّون عَقْرَ النِّيبِ أفْضَلَ مَجْدِكُم (٣) *

على أن « أفضل » بدل .

ثالثها : زعم بمعنى : اعتقد، كقوله :

٥٧٥ — * زعمتني شيخاً ولست بشيخ (٤) *

وقوله :

٥٧٦ — * فإن تَزْعُمِيني كنتُ أَجْهَلُ فِيكُم (٥) *

ومصدره : الزَّعْم ، والزُّعْم (٦) .

---

(١) نسبه في الدرر ١ : ١٣٠ إلى أبي دؤاد الإياديّ وعجزه :

* فَقْدُ مَنْ قد رُزِئْتُهُ الإعْدَامُ *

(٢) أ : « العادد » مكان : « المعدود » .

(٣) لجرير . ديوانه ٣٣٨ . وعجزه :

* بني ضَوْطريَ لولا الكميّ المقنّعا *

من شواهد : المغني ١ : ٢١٦ ، والخزانة ١ : ٤٦١ ؛ وروايته الديوان : « هلا » مكان : « لولا » وفي أ : «غير البنين » مكان : « عقر النيب » ، تحريف . وفي ب : « غير النيب » ، تحريف .

(٤) لأبي أميّة الحنفيّ ، وعجزه :

* إنما الشيخ من يَدِبُّ دبيباً *

شرح شذور الذهب ٣٥٨ . وهذا الشاهد أغفله صاحب الدرر .

(٥) لأبي ذؤيب. وعجزه:

* فإنّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بالجهْل *

من شواهد : سيبويه ١ : ٦١ ، وابن عقيل ١ : ١٤٩ واللسان : زعم .

(٦) مثلثة الفاء كما في القاموس ، وقد سقطت كلمة : « الزعم » الثانية من أ.



وذكر صاحب (العَيْن) : أن الأحسن أن توقع على: « أنْ وأنّ » ، ولم يرد[1] في القرآن إلا كذلك .

قال السّيرافي [2] : الزّعم: قولٌ يقترن به اعتقاد صحّ أو لم يصحّ .

وقال ابن دُرَيد : أكثر ما يقع على الباطل . وفي (الإفصاح)[3] : زعم: بمعنى علم في قول سيبويه . وقال غيره : يكون بمعنى [4] : اعتقد ، فقد يكون عِلْماً ، وقد يكون تَنَكُّراً [5] ، ويكون أيضاً ظنّاً غالباً . وقيل : يكون بمعنى الكذب .

فإن كانت بمعنى :كفل تَعدّت إلى واحد [١٤٩] . والمصدر : الزعامة كقوله :

٥٧٧ — * على اللهِ أرزاقُ العِبادِ كما زَعَمْ [6] *

أو بمعنى :رَأَس تعدّت تارة إلى واحد، وأخرى بحرف الجرّ . أو بمعنى :سَمِن أو هُزِلَ فلازمة . يقال : زعمت الشاة بمعنى : سَمِنت ، وبمعنى : هُزِلَتْ ،

رابعاً : جعل بمعنى : اعتقد نحو : « وجَعَلُوا المَلائِكَةَ الذّين هُمْ عِبَادُ الرّحْمن إناثاً [7] » . أي : اعتقدوهم . فإن كانت بمعنى : صيّر — فستأتي في أفعال التصيير . وبمعنى أوجد نحو : « وجَعَلَ الظّلُمَاتِ والنّورَ [8] » ، أو أوجب نحو : جعلت للعامل [9] كذا ، أو ألقى نحو : جعلت [10] بعضَ متاعي [11] على بعض تعدّت لإلى واحد[12] . أو بمعنى : المقاربة فقد مرّت في باب كاد .

---

(١) أ : « لم يرد » بإسقاط الواو .

(٢) « قال السّيرافي » سقطت من أ .

(٣) ط فقط : « الإيضاح » مكان : « الإفصاح » .

(٤) كلمة : « بمعنى » سقطت من ب .

(٥) في ط : « تقليداً » مكان : « تنكّراً » ، تحريف .
وفي أ : « منكرا » .

(٦) لعمرو بن شأس . وصدره :

* تقول هلكنا إنْ هلكْتَ وإنّما *

وقبل الشاهد كما ورد في اللسان : « زعم » :

وعاذلةٍ تَخْشَى الرّدى أن يصيبني ... تَروحُ وتَغْدُو بالمَلامَةِ والقَسَم

(٧) الزخرف ١٩ .

(٨) الأنعام ١ .

(٩) أ : « جعلت العامل كذا » .

(١٠) كلمة : « جعلت » سقطت من ب .

(١١) أ : « بساطي » مكان : « متاعي » .

(١٢) ب : « لواحد » باللام .



خامسها : هب : أثبته الكوفية ، وابن عصفور ، وابن مالك كقوله :

٥٧٨ — فقلتأجِرْني أبا خالـــدٍ   وإلاّ فهبني امـرأً هـاَلِكا [١]

أي : ظنني ، وقوله :

٥٧٩ — فهبها أمّةً هلَكتَ ضَياعَـاً   يزيدُ أميرها وأبو يَزِيـدِ [٢]

وهي جامدة . ولم يستعمل منها سوى الأمر ، لا ماض ، ولا مضارع ، ولا وصف ، ولا أمر [٣] باللام . ويتصل به الضمير المؤنث [٤] ، والمثنى والجمع . وزعم الحريريّ ... [٥] .

النوع الثاني : ما دلّ على يقين ، وهو خمسة أيضاً :

أحدها : علم نحو : « فإن علمتوهن مؤمنات [٦] » ، فإن كانت بمعنى : عـرف تعدّت لواحد نحو : « لا تَعْلَمُون شَيْئاً [٧] » ، أو بمعنى : علم علمةً [٨] فهو أعلم ، أي مَشْقُوق الشّفة العليا فلازمة .

ثانيها [٩] : وجد نحو : « وإنْ وَجَدْنا أكثَرَهُم لفَاسِقِين [١٠] » . ومصدرها : وِجْدان عن الأخفش ، ووجود عن السّيرافي .

فإن كانت بمعنى : أصاب تعدّت لواحد نحو : وجد فلانٌ ضَالّتَهُ وِجْداناً . أو بمعنى : استغني أو حزن ، أو حقد فلازمة . ومصدر الأولى : وِجْد مثلّث الواو .

---

(١) لابن همام السلوليّ :
شرح شواهد : المغني للسيوطي ٩٢٣ ، وابن عقيل ١ : ١٥١ ، والأشموني ٢ : ٢٤ ، والمغني ، ٢ : ١٥٢

(٢) لعقيبة بن هبيرة الأسدي كما نسبه الدرر ١ : ١٣١ .

(٣) أ ، ب : « ولا أمر ولا وصف باللام » .

(٤) أ : « ضمير مؤنث » .

(٥) بعد قوله : « وزعم الحريري » : بياض بالنسخ الثلاث ولعل النص المفقود هو قوله كما جاء في الدّرة ١١١ : « ويقولون : هب أنّي فعلت ، وهب أنه فعل ، والصواب إلحاق الضمير المتصل به فيقال هَبْني فعلت ، وهبه فعل » الخ .
وقد ردّ عليه الشيخ ياسين في حاشيته فقال : « وزعم الحريري أن قول الخواص : هب أنّ زيداً قائم لحْنٌ . وذهل عن قول القائل : هب أن أبانا كان حماراً » . انظر حاشية ياسين ١ : ٢٤٨ .

(٦) الممتحنة ١٠ .

(٧) النّحل ٧٨ .

(٨) العُلْمَه ، والعَلَمة : شق في الشّفَة العُلْيا .

(٩) ب : « ثامنها » ، تحريف .

(١٠) الأعراف ١٠٢ .



والثانية : وَجْد بالفتح . والثالثة : مَوجِدة .

ثالثها : ألفى بمعنى : وجد . أثبتها الكوفية وابن مالك كقوله :

٥٨٠ — * قد جرَّبوه فألفَوه المُغيثَ إذا [1] *

وأنكرها البصريّة وابن عصفور . وقالوا : المنصوب ثانياً حال ، والألف واللّام فيه في البيت زائدة.

رابعها : دَرى بمعنى : علم ، عدّها ابن مالك كقوله :

٥٨١ — * دُريتَ الوَفيَّ العَهْدَ يا عُرْوَ فاغْتَبِطْ [2] *

قال : وأكثر ما تستعمل معدّاة بالباء كقوله : دريت به . فإن دخلت[3] عليها همزة النقل تعدّت إلى واحدٍ بنفسها، وإلى آخر بالباء كقوله تعالى : « وَلاَ أَدْرَاكُمْ بِهِ [4] » .

وقال أبو حيّان : لم يعدّها أصحابنا فيما يتعدّى لاثنين . ولعل البيت من باب التضمين : ضمّن : دريت بمعنى علمت . والتضمين لا ينقاس ولا ينبغي أن يجعل أصلاً حتى يكثر . ولا يثبت [5] ذلك ببيت نادر محتمل للتضمين .

فإن كانت بمعنى ختل تعدّت لواحد [6] نحو : دَرى الذّئبُ الصّيْدَ : إذا استخفى له ليفترسه .

---

(١) قائله مجهول . وعجزه

* ما الرّوع عمّ فلا يلْوى على أحَدِ *

انظر : الدرر ١ : ١٣٢ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* فإن اغتباطاً بالوفاء حميدُ *

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٤٨ ، والشذور ٣٦٠ والأشموني، ٢ : ٢٣ .

(٣) ب : « فقلت » ، تحريف . (٤) يونس ١٦ .

(٥) العبارة في أ : « حتى يلتزموا إثبات ذلك » .

(٦) ب : « كواحد » بالكاف ، تحريف .

خامسها : تعلّم بمعنى : اعْلَمْ كقوله :

٥٨٢ – * تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا [١] *

قال ابن مالك : وهي جامدة لا يستعمل منها [٢] إلا الأمر . قال أبوحيّان : وتابع فيه الأعلم . وليس بصحيح ، لأن يعقوب حكى : « تعلمت فلاناً خارجاً » ، بمعنى عَلِمْتُ . أمّا تَعَلَّمَ لا بمعنى : اعْلَمْ من : تعلّم يتعلّم ، فمتصّرف بلا نزاع ، ويتعدّى لواحد .

النوع الثالث : ما استعمل في الأمرين : الظنّ ، واليقين . وهو أربعة أفعال .

أحدها : ظنّ ، فمن استعمالها بمعنى : الظنّ : « إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنّاً وما نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ [٣] » ، وبمعنى اليقين : « الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاَقُو رَبِّهِمْ [٤] » . وزعم أبو بكر بن محمد بن عبد الله بن ميمون العبدري [٥] : أن استعمالها بمعنى العِلم غير مشهور في كلام العرب ، وأبقى الآية ونحوها على باب الظن ، لأن المؤمنين حتى الصدّيقين ما زالوا وجلين خائفين النفاق على أنفسهم .

وزعم الفرّاء : أن الظن يكون شكّاً ، ويقيناً ، وكذباً أيضاً . وأكثر البصريين ينكرون الثالث .

فإن كانت ظنّ بمعنى : اتّهم تعدّت لواحد نحو : ظننت زيداً . « ومَا هُوَ على الْغَيْبِ بِظَنِينٍ [٦] » .

ثانيها : حسب فمن الظن « ويَحْسَبُونَ أنهم على شَيْءٍ » . ومن اليقين :

---

(١) لزياد بن سيّار كما نسبه الأمير في حاشيته على المغني ٢ : ١٥٢ . وعجزه :

* فبالغ بلطف في التَّحَيُّلِ والمَكْرِ *

من شواهد المغني ٢ : ١٥٢ ، وابن عقيل ١ : ١٥١ والأشموني ٢ : ٢٤ .

(٢) ب : « فيها » مكان : « منها » . (٣) الجاثية ٣٢ . (٤) البقرة ٤٦ .

(٥) هو محمد بن عبد الله بن ميمون بن إدريس بن محمد العَبْدَريّ أبو بكر . من مصنفاته : شرحان على الجمل – شرح أبيات الإيضاح للفارسي . توفى ٥٦٧ .

(٦) التكوير ٢٤ . وفي أ : « بطنين » بالطاء ، تحريف .

وفي إعراب القرآن للعكبري ٢ : ٢٨٢ : بظنين بالظاء أي بمتّهم ، وبالضاد أي بخيل .



٥٨٣ — * حَسِبْتُ التُّقَى والجودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ [١] *

والمصدر حُسْبان[٢]. فإن كانت لِلَوْنٍ من نحو[٣] حَسِبَ الرّجل: إذا احمرّ لونه وابيض [٤] . أو كان ذا شُقْرة فلازمة .

ثالثها : خال يخال فمن الظن قوله : [١٥٠]

٥٨٤ — * إخَالُكَ إنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هوى[٥] *

ومن اليقين قوله :

٥٨٥ — دعاني العذَارَى عمّهن وخِلْتُني لِيَ اسمٌ ، فلا أُدْعَى به وهو أوّلُ [٦]

والمصدر خَيْلاً ، [٧] وخالاً ، وخَيْلَةً ، ومَخَالةً ، وخَيلاَن ، ومَخِيلة ، وخَيْلُولة [٨] . واشتقاقها من الخيال وهو الذي لا يتحقق [٩] .

فإن كانت بمعنى تكبر أو ظلع من: خال الفرس: ظلع . والمضارع منهما أيضاً : يخال فلازمة .

رابعها : رأى : قال تعالى : « إنّهُم يَرَوْنَهُ بَعيداً » ، أي يظنونه « ونَرَاه

(١) للبيد بن ربيعة الصحابي . وعجزه :

* رباحاً إذا ما المرْءُ أصْبح ثاقِلاً *

وانظر ديوان لبيد ص ٢٤٦ .

(٢) حُسْبان ، وحِسْبان ، بضم الحاء وكسرها .

(٣) في أ : « فإن كانت من لون نحو حسب » .

(٤) الأحسب : بعير فيه بياض وحمرة . ورجل في شعر رأسه شقرة .

(٥) قائله مجهول . وعجزه :

* يَسومُكَ ما لا يُسْتَطَاعُ من الوَجْدِ *

من شواهد : الأشموني ٢ : ٢٠ . وفي ب : « يغصص » بالياء والصاد .

(٦) للنمر بن تولب .

شواهد : ابن عقيل ١ : ١٤٩ ، والأشموني ٢ : ٢٠ .

(٧) ط فقط : « أو خالاً » بوضع أو مكان : الواو . (٨) أ فقط : « وخيولة » .

(٩) ط : « لايخيف » مكان : « لا يتحقق » ، تحريف .

قريباً[1] » أي نعلمه . فإن كانت بمعنى : أبصر ،أو ضرب الرئة[2] تعدّت لواحد . قال الفارسي وابن مالك : وكذا التي بمعنى اعتقد .

قال أبو حيّان : وذهب غيرهما : إلى أن التي بمعنى : اعتقد تتعدّى إلى اثنين . ويدلّ له قوله :

٥٨٦ ـ رأى النّاسَ إلاّ من رأى مِثْلَ رَأْيِهِ
خوَارِجَ ترّاكين قَصْدَ الْمَخَارِجِ [3]

وأفعال هذه الأنواع الثلاثة تسمى قلبيّة . وهي المرادة حيث قيل : أفعال القلوب .

النوع الرابع : ما دلّ على تحويل . وهي ثمانية أفعال : صيّر وأصار المنقولان من صار إحدى أخوات كان بالتضعيف والهمز قال :

٥٨٧ ـ * فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مأكُولْ [4] *

وجعل : بمعنى صيّر : نحو : « فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً [5] ». ووهَب : حكى ابن الأعرابيّ : وهبني الله فِداءَك : أي صيّرني . ولا يستعمل بمعنى صيّر إلاّ الماضي فقط. وردّ نحو : « لَوْ يَرُدُّونَكُم مِنْ بَعْدِ إيمَانِكُم كُفّاراً [6] » . وترك كقوله :

---

(١) المعارج ٦ ، ٧ . وفي ب : بزيادة : « ونراه قريباً » بعد الآية من غير فصل .
وفي ب أيضاً بعد : « يظنون » : ونراه ، ونراه قريباً » بتكرير : « نراه » ، تحريف .

(٢) في التصريح ١ : ٢٥٠ : « تأتي رأى بمعنى : ضربت نحو : رأيت الصيد ، أي ضربت رئته » .
وفي أ ، ب : « ريّة » بالياء .

(٣) قائله مجهول .
وانظر الدرر ١ : ١٣٣ .

(٤) قيل لحميد الأرقط ، وقيل لرؤبة . وقبلـــه :

* ولعبت طيرٌ بهم أبابيلْ *

من شواهد سيبويه ١ : ٢٠٣ ، وأوضح المسالك رقم ١٨٤ والخزانة ٤ : ٢٧٠ ، والأشموني ٢ : ٢٥

(٥) الفرقان ٢٣ . وفي أ : « وجعلناه » بالواو ، تحريف .

(٦) البقرة ١٠٩ ، وفي ب . ط : « لم » مكان : « لو » ، تحريف .



٨٨٥ ـ * وَرَبَّيْتُـهُ حـتـى إذَا مـا تَـرَكْـتُـهُ
أخـا الْقَـوْمِ، وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُـهْ[١] *

وتخـذ، واتّخذ كقـوله تعـالى[٢]: «لَتَخَـذْتَ عَلَيْـه أَجْـراً[٣]»، وفي قـراءة: «لَتَخِذْتَ[٤]»، «واتَّخَذَ الله إبراهيم خَلِيلاً[٥]».

وأنكر بعضهم تَعدّى ترك، وَتَخِذ، واتَّخذ إلى اثنين، وقال: إنما يتعدّى إلى واحد، والمنصوب الثاني حال.

قال ابن مالك: وألحق ابن أفلح بأصار[٦]: أكان المنقولة من كان بمعنى صار، قال: وما حكم به جائزٌ قِياساً لا أعلمه مسموعاً. وقال أبو حيان: لا أعلم أحداً من النُّحاة يقال له: ابن أفلح[٧]، لكن في شرح[٨] الأعلم رجل اسمه مسلم بن أحمد ابن أفلح الأديب، يكنى أبا بكر. أخذ كتاب سيبويه عن أبي عمر بن الحباب[٩]. قال: وما قاله ابن مالك من أنه جائز قياساً ممنوع، فإن مذهب سيبويه: أن النقل بالهمز قياس في اللازم[١٠] سماعٌ في المتعدّي. وكان بمعنى: صار تجري مجرى المتعدّي، فلا يكون النقل فيه بالهمز قياســاً.

---

(١) لفرعان بن الأعرف.
من شواهد: ابن عقيل ١: ١٥٠، والأشموني ٢: ٢٥.
(٢) أ: «لقوله»، وإسقاط كلمة: «تعالى».
(٣) الكهف: ٧٧.
(٤) بكسر الخاء مخففة، وهو من: تَخِذَ يَتْخَذُ: إذا عمل شيئاً، ويقرأ أيضاً بالتشديد، وفتح الخاء وفيه وجهان.
أحدهما: هو افتعل من: تخذه، والثاني: أنه من: الأخذ.
وأصله: ايتخذ، فأبدلت الياء تاء، وأدغمت وأصل الياء: الهمزة. انظر إعراب القرآن للعكبري ٢: ١٠٧.
وفي أ، ط: «لا تخذت»، وفي ب: «لا اتخذت»، وفيها تحريـف.
وقد اخترت رسم المصحف: «لتخذت» لاحتماله القراءتين المشار إليهما.
(٥) النساء: ١٢٥.
(٦) ب، ط: «يصار كان»، تحريف. وانظر المتن والشرح.
(٧) في البحر ٣ /٣٦٥: زيد بن أفلح، وهو قارىء.
(٨) ط: «شيوخ» مكان: «شرح»، تحريف، وشرح الأعلم هو الشرح المعروف لكتاب سيبويه.
(٩) في أ: أبي عمرو بن الجبال، تحريـف.
(١٠) من قوله: «في اللازم» إلى قوله: «النقل فيه بالهمز قياساً» سقط من أ.



وألحق العرب برأي العلمية: «الحُلْميّة» فأدخلوها على المبتدأ والخبر ، ونصبوهما [١] بها مفعولين إجراءً لها مجراها من حيث أن كُلاًّ منهما إدراك بالباطن كقوله [٢] :

٥٨٩ ـ أراهم رُفْقَتِي حتّى إذا مَـــا   تَوَلّى اللّيْلُ ، وانْخَزَلَ انْخِزَالا [٣]

وفي التنزيل : « إنّي أرَاني أعْصِر خَمْراً [٤] » ، فأعمل مضارع رأي الحُلْميّة في ضميرين متصلين لمسمّى واحد ،وذلك خاص بـ« عَلِمَ » ذات المفعولين، وما جرى مجراها [٥] .

وألحق الأخفش بعلم: « سمع » المعلّقة بعين المخبر بعدها بفعل دالٍّ على صوْت نحو : سمعت زيداً يتكلّم ، بخلاف المعلّقة [٦] بمسموع نحو : سمعت كلاماً ، وسمعت خطبة. ووافقه على ذلك الفارسيّ وابن بابشاذ ، وابن عصفور ، وابن الصائغ ، وابن أبي الربيع ، وابن مالك .

واحتجّوا بأنها لمّا دخلت على غير مسموع أتى لها بمفعول ثان يدل على المسموع ، كما أن ظنّ لمّا دخلت على غير مظنون أتى بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون .

والجمهور أنكروا ذلك . وقالوا : لا تتعدّى: « سمعت » إلاّ إلى مفعول واحد، فإن كان مما يسمع فهو ذاك ، وإن كان عَيْناً فهو المفعول ، والفعل بعده في موضع نصب على الحال، وهو على حذف مضاف، أي: سمعت صوت زيد في حال أنه يتكلّم وهذه الحالة مبيّنة .

واحتج ابن السِّيد لقولهم : بأنها من أفْعال الحواسّ ، وأفعال الحواسّ كلّها تتعدّى إلى واحد ، وأنها لو تعدّت لاثنين لكانت إما من باب أعطى ، أومن باب ظنّ ، ويبطل

(١) ب : « ونصبوها » ، تحريف.
(٢) أ : « فقولهم » مكان : « كقوله » ، تحريف.
(٣) لعمرو بن أحمد الباهلي . انظر الدرر ١ : ١٣٤ .
وفي أ : « تعرى » مكان : « تولى » ، تحريف .
(٤) يوسف ٣٦ .
(٥) ب : « جرا بحرها » ، تحريف .
(٦) أ فقط « المتعلّقة » .

الأول: كون الثاني فعلاً(١)، والفعل لا يكون في موضع الثاني(٢) من باب أعطى، ويبطل الثاني: أنها لا يجوز إلغاؤها، وباب ظنّ يجوز فيه الإلغاء.

وألحق قوم بصير: «ضرب» مع(٣) المثل نحو: «ضرب اللهُ مثلاً عبداً مملوكاً(٤)». «أنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً(٥)». «واضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ(٦)»

فقالوا: هي في الآيات ونحوها متعدّية إلى اثنين. قال ابن مالك: والصّواب ألا يلحق به لقوله تعالى «ضُرِبَ مَثَلٌ [١٥١] فَاسْتَمِعُوا لَهُ(٧)». فبنيت للمفعول، واكتفت بالمرفوع. ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب.

قال أبو حيّان: وهو استدلال ظاهر إلاّ أنه يمكن تأويله على حذف المفعول، لدلالة الكلام عليه، أي ما يذكر.

وذهب ابن أبي(٨) الربيع: إلى أن «ضرب» بمعنى: صيّر متعدٍّ(٩) لاثنين مطلقاً مع المثَل وغيره، نحو: ضَرَبْتُ الفِضّة خَلْخَالاً: ومال إليه أبو حيّان.

وألحق هشام بأفعال هذا الباب: عرف، وأبصر.

وألحق بها ابن دُرُستويه: «أصاب»، و«صادف»، و «غادر».

وألحق بها بعضهم: «خلق» بمعنى: جعل كقوله: «وخُلِقَ الإنْسانُ ضَعِيفاً(١٠)».

والجمهور أنكروا ذلك. وجعلوا المنصوب الثاني في الجميع حالاً.

وزعم جماعة من المتأخرين، منهم خطّاب الماردي(١١): أنه قد يجوز تضمين الفعل المتعدّي(١٢) إلى واحد معنى صيّر، ويُجْعَل من هذا الباب، فأجاز: حفرت وسط الدّار بئراً، ولا يكون «بئراً» تمييزاً، لأنه لا يحسن فيه مِنْ. وكذا «بنيت الدّار

---

(١) لأن سمع معلقة بعين المخبر بعدها بفعل دالٍّ على صوت كما سبق.

(٢) كلمة: «الثاني» سقطت من أ. (٣) أ. ط: «على» مكان: «مع».

(٤) النحل ٧٥، وفي ط: «وضرب» بالواو: تحريف.

(٥) البقرة ٢٦. (٦) يس ١٣. (٧) الحجّ ٧٣.

(٨) كلمة: «أبي» سقطت من ب. (٩) أ، ب: «يتعدّى». (١٠) النساء ٢٨.

(١١) أ: «المارزي» بالزاي، تحريف. وقد سبقت ترجمته ١: ١٤١.

(١٢) كلمة: «المتعدى» سقطت من أ.



مسجداً » ، و « قطعت الثوّب قميصاً » ، والجِلْد نَعْلاً » ، وصنعت الثوب عِماماً [١] لأن المعنى فيها : « صيّرت » . قال أبو حيّان : والصحيح أن هذا كله من باب التضمين الذي يحفظ ، ولا يقاس عليه .

وذكر [٢] السكّاكيّ في « المفتاح » فيما يتعدى إلى اثنين : « توهمت » ، و « تيقنت » و « شعرت » ، وو « دريت » ، و « تبينّت [٣] » ، و « أصبت » ، و « اعتقدت » ، و « تمنيت » ، و « وددت [٤] » ، وهب بمعنى : احسب [٥] . نقله عنه في الارتشاف . ثم قال : ويحتاج في نقل [٦] هذه من هذا الباب إلى صِحّة نقل عن العرب .

[مسألة] :

(ص) : مسألة : مدخولها ككان ، أو ذو استفهام . وأنكر السُّهيليّ دخولها على جزأي [٧] ابتداء . وتنصبهما مفعولين . وقيل : الثاني شبه حال [٨] .

(ش) : ما دخلت عليه كان دخلت عليه هذه الأفعال ، وما لا فلا إلا المبتدأ المشتمل على استفهام نحو : أيّهم أفضل ؟ وغلام من عندك ؟ فإنه لا تدخل عليه كان ، لأنّ الاستفهام له الصدر ، فلا يؤخر ، وتدخل عليه : ظننت ، ويتقدّم عليها ، نحو : أيهم ظننت أفضل ؟ وغلام من ظننت عندك .

---

(١) في أ : « وصنعت الثوب عمّا » . وفي ط : وصنعت الثوب خماسيا . في ب : وصبغت الثوب غَماماً . والعبارات الثلاث محرفة . ولعل الصواب : وصنعت الثوب عِماماً ، أي صيرته .

(٢) في أ : « وزعم » مكان : « وذكر » . ومن قوله : « في المفتاح » إلى آخر النص سقط من أ .

(٣) كلمة : « وتبيّنت » سقطت من ب .

(٤) ط : « ورديت » ، تحريف . وانظر المتن . وفي ب : « وودرت » ، تحريف .

(٥) ط : « حسب » تحريف . وانظر المتن .

(٦) ط : « في جعل هذا » بوضع « جعل » مكان : « نقل » .

(٧) أ ، ب : « جزي » مكان : « جزأي » . تحريف .

(٨) ب فقط : « خال » بالخاء ، تحريف ، وانظر الشرح .



وإذا [١] دخلت على المبتدأ والخبر ، نصبتهما مفعولين . وكان الأصل ألاّ تؤثر فيهما ، لأن العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها إلا أنهم شبهوها بأعطيت ، فنصبت الاسمين . هذا مذهب الجمهور .

وزعم الفراء : أن هذه الأفعال لما طلبت اسمين شبهت من الأفعال بما يطلب اسمين : أحدهما مفعول به ، والآخر حال نحو : أتيت زيداً ضاحكاً .

واستدل بوقوع الجمل [٢] ، والظروف ، والمجرورات موقع [٣] المنصوب الثاني [٤] هنا ، كما تقع موقع الحال ، ولا يقع شيء من ذلك موقع المفعول به ، فدلّ على انتصابه على التشبيه بالحال ، لا على التشبيه بالمفعول به . قال أبو حيّان [٥] : ولا يقدح في ذلك كون الكلام هنا لا يتمّ [٦] بدونه ، وليس ذلك [٧] شأن الحال ، لأنه ليس بحال حقيقي ، بل مشبّه [٨] بها والمشبّه بالشيء لا يجري مجراه في جميع أحكامه ، ألا ترى أنه على قول البصريين لا يتم أيضاً بدونه . وليس ذلك شأن المفعول من حيث إنه [٩] ليس بمفعول حقيقيّ ، بل مُشَبّه به عندهم .

واستدلّ البصريون [١٠] بوقوعه [١١] معرفة [١٢] ، ومضمراً ، واسماً جامداً كالمفعول به ، ولا يكون شيء من ذلك حالاً ، ولا يقدح وقوع الجملة [١٣] والظروف موقعه لأنها قد تنصب على التشبيه بالمفعول به في نحو : قال : زيد عمرو منطلق ، ومررت بزيد .

وأنكر السّهيلي دخولها على المبتدأ والخبر أصلاً . قال : بل هي بمنزلة : أعطيت في أنها استعملت مع [١٤] مفعولها ابتداء . قال : والذي حمل النحويين على ذلك أنهم

---

(١) أ : « فإذا » بالفاء.
(٢) ط فقط : « الجملة » .
(٣) ط فقط : « موضع » بالضاد .
(٤) « الثاني » سقطت من أ .
(٥) « قال أبو حيّان » سقطت من ب ، ط.
(٦) ط فقط : « لا يقوم » .
(٧) « ذلك » سقطت من أ .
(٨) أ فقط : « يشبه » بالياء .
(٩) « إنه » سقطت من أ .
(١٠) ب : « واستدل البصريين » ، تحريف.
(١١) أ : « بوقوعها » .
(١٢) « معرفة » سقطت من أ .
(١٣) أ ، ب : « الحمل » بالحاء ، تحريف .
(١٤) أ : « في » مكان : « مع » .



رأوا (١) أنّ هذه الأفعال يجوز ألاّ تُذْكَر ، فيُكوّن من مفعوليها مبتدأ وخبر (٢) ، قال : وهذا باطل بدليل أنك تقول : ظننت زيداً عمراً ، ولا (٣) يجوز أن تقول : زيد عمرو إلاّ على جهة التشبيه ، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت ، إذ القصد أنّك ظننت زيداً عمراً نفسه ، لا شِبْه عمرو.

قال أبو حيّان : والصحيح قول النّحويين ، وليس دليلهم ما توهمّه بل دليلهم رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر إذا ألغيت هذه الأفعال .

[مسائل] :

(ص) : وتسدّ عنهما أنّ ومعمولاها ، وتقديمهما كمجرّدين . وثانيهما (٤) كخبر كان .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : تسدّ عن المفعولين في هذا الباب : أنّ المشددة، ومعمولاها نحو : ظننت أنّ زيداً قائم . « أعلم أنّ الله على كل شَيْءٍ قَدِير (٥) » . وإن كانت بتقدير اسم مفرد للطّول ، ولجريَان الخبر والمخبر عنه بالذّكر في الصّلة [١٥٢] ثم لا حذف فيه عند سيبويه .

وذهب الأخفش والمبرّد: إلى أن الخبر محذوف . والتقدير : أظن أنّ (٦) زيداً قائم،

---

(١) ط : « أرادوا » ، تحريف .

(٢) أ : « فيكون بين مفعوليها ابتداء » مكان : « فيكون من مفعوليها مبتدأ وخبر » ، تحريف.
وفي ب : « فيكون بين مفعوليها ابتداء وخبر » ، تحريف . وفي ط : « من مفعولها» ، تحريف .

(٣) من قوله : « ولا يجوز » إلى قوله : «ظننت زيداً عمراً نفسه » سقط من أ ، ثم أعاد الساقط بعد قوله « لا شبه عمرو » .

(٤) أ : « وعانهما » مكان : « وثانيهما » ، تحريف .

(٥) البقرة ٢٥٩ . (٦) « أنّ » سقطت من ط .



ثابت ، أو مستقر . وكذا يسدّ عنهما «أنْ» وصلتها نحو : «أَحَسِبَ النّاسُ أنْ يُتْرَكُوا[١]» لتضمّن مُسْنَد ومُسْنَد إليه مصرّح بهما في الصّلة .

الثانية : حكم هذين المفعولين في التقديم والتأخير كما لو كانا [٢] قبل دخول هذه الأفعال . فالأصل تقديم المفعول الأول ، وتأخير الثاني ، ويجوز عكسه .

وقد يجب الأصل في نحو : ظننت زيداً صديقك . وقد يجب خلافه في نحو : ما ظننت زيداً إلا بخيلاً [٣] . وأسباب الوجوب في الشّقين [٤] معروفة في [٥] باب الابتداء .

الثالثة : للمفعول الثاني هنا من الأقسام ، والأحوال ، ما لخبر كان [٦] وذلك معروف مِمّا هناك .

[حذف المفعولين أو أحدهما]

(ص) : ويجوز حذفهما لدليل لا أحدهما [٧] دونه وِفاقاً . ويجوز له في الأصحّ لا هما دونه ، وِفاقاً للأخفش والجَرْمي [٨] وجوّزه الأكثر مطلقاً. والأعلم في الظن ، لا العلم . وإدريس سماعاً في ظن ، وخال ، وحسب . فإن وقع محلهما ظرف ،أو ضمير ، أو إشارة لم يقتصر إن كان أحدهما ولا دليل، لا إن لم يكنه .

(ش) : الحذف لدليل يسمى :اختصاراً ، ولغير دليل يسمّى[٩] :اقتصاراً ، فحذف المفعولين هنا لدليل جائز وِفاقاً [١٠] كقوله :

---

(١) العنكبوت ٢ . (٢) ط فقط : « كان » بإسقاط ألف التثنية .

(٣) هكذا في النسخ الثلاث . والأسلوب يقتضي أن تكون العبارة : « ما ظننت بخيلاً إلا زيداً » كما يقول ابن مالك .

* وخبر المحصور قدّم أبدا كما لنا إلااتباع أحمدا *

(٤) أ : « البيتين » مكان : « الشقين » ، تحريف . وفي ب : « من الشعر معرفة » ، تحريف .

(٥) ط : « من » مكان : « في » .

(٦) في ط جاءت العبارة على النحو التالي : « المفعول الثاني هنا من الأقسام والأحوال والخبر كان » ، تحريف ظاهر

(٧) « لا أحدهما » سقطت من ط . وفي ط : « بدليل » بالباء . (٨) « والجرمي » سقطت من أ .

(٩) « يسمى » سقطت من ب . (١٠) « وفاقاً » سقطت من أ ، ب .



٥٩٠ ـ بأيّ كتابٍ أم بأيّة سُنّــةٍ تَرى حبّهم عاراً عليّ . وتَحْسِبُ[١]

أي ، وتحسب حبهم عاراً عليّ .

وأما حذفهما لِغَيْر دليل كاقتصارك على أظن[٢] ، أو أعلم من : أظن أو أعلم زيداً منطلقاً دون قرينةففيه مذاهب : أحدها : المنع مطلقاً.وعليه الأخفش، والجَرْمي. ونسبه ابن مالك لسيبويه ، وللمحققين [٣] كابن طاهروابن خَرُوف [٤] ، والشَلَوْبين لعدم الفائدة، إذ لا يخلو الإنسان من ظنٍّ مَا ، ولا عِلْمٍ ما فأشبه قولك : « النار حارّة » .

الثاني : الجواز مطلقاً ، وعليه أكثر النحويين ، منهم ابن السَّراج ، والسِّيرافي . وصحّحه ابنُ عُصفُور لوروده . قال سبحانه [٥] وتعالى : « أَعِنْدَه عِلْمُ الغَيْبِ فَهُو يرَى [٦] » ، أي يعلم . وقال [٧] : « وَظَنَنْتُم ظَنّ السّوء » [٨] . وحكى سيبويه : « من يَسْمَعْ يَخَلْ [٩] » ، أي يقع منه خيلة ، وما ذُكِرمن عدم الفائدة ممنوع ، لحصولها بالإسناد إلى الفاعل .

الثالث : الجواز في ظنّ ، وما في معناها ، دون عِلمَ وما في معناها. وعليه الأعلم. واستدلّ بحصول الفائدة في الأول [١٠] دون الثاني ، والإنسان[١١] قد يخلو من الظن ، فيفيد قوله : ظننت: أنه وقع منه ظن . ولا يخلو من علم إذ له أشياء يعلمها ضرورة كعلمه [١٢] أن الاثنين أكثر من الواحد ، فلم يُفِدْ قوله : « علمت » شيئاً .

---

(١) للكميت .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٩١ ، وابن عقيل ١ : ١٥٤ والأشموني ٢ : ٣٥ .

(٢) أ : بعد « أظن » زيادة كلمة : « وفاقاً » .

(٣) أ ، ب : « والجمهور » مكان : « وللمحققين » .

(٤) ب : « ابن حروف » بالحاء المهملة ، تحريف .

(٥) كلمة : « سبحانه » سقطت من أ ، ط .

(٦) النّجم : ٣٥ .

(٧) بعد كلمة : « قال » زيادة كلمة : « وفاقاً » في ب .

(٨) الفتح : ١٢ .

(٩) هذا مثل . والمعنى : « من يسمع خيراً يحدث له ظنّ » .

ومن قال : معناه : « يخل مسموعه صادقاً » فقد جعله من الحذف الاقتصاريّ .

انظر : التصريح ١ : ٢٥٩ .

(١٠) العبارة في أ : « ويستدل لحصول في الأول » ، تحريف .

(١١) في أ : « إن الإنسان » بزيادة : « إن » ،

(١٢) « لعلمه » باللام .



ورُد: بأنه يفيد وقوع عِلْم ما لم يكن يَعْلَم .

الرابع : المنع قياساً ، والجواز في بعضها سماعاً . وعليه أبو العُلا [١] إدريس، فلا يتعدّى الحذف في : ظننت ، وخلت ، وحسبت لوروده فيها .

وأما حذف أحد المفعولين اقتصاراً فلا يجوز بلا خلاف ، لأن أصلهما المبتدأ والخبر ، وذلك غير جائز فيهما . وإمّا اختصاراً فيجوز نقله عن الجمهور . ومنعه طائفة منهم ابن الحاجب. وصحّحه ابن عُصفور ، وأبو إسحاق بن مُلْكون[٢] كالاقتصار ، وقياساً على باب كان .

وفرق الجمهور بأن مرفوع كان كالفاعل [٣] . وخبرها كالحدث لها فصار عوضاً عنه ، فلذلك امتنع الحذف هناك بخلاف هنا . وقد ورد السماع هنا بالحذف قال :

٥٩١ ــ ولقد نزلْتِ فلا تَظُنّي غيْرَه مِني بمنزلة المُحبِّ المُكْـرمِ [٤]

أي واقعاً ، أو حقّاً .

وعلّل بعضهم المنع بأنهما متلازمان لافتقار [٥] كُلٍّ منهما إلى صاحبه،إذ هما مبتدأ وخبر في الأصل ، فلم يجز حذف أحدهما دون الآخر . وفرّق بينهما وبين المبتدأ والخبر حيث يجوز حذف أحدهما بأنه لا يؤدي فيهما إلى لَبْس ، وهنا يؤدي إلى التباس ما يتعدّى منهما [٦] إلى اثنين بما يتعدّى إلى واحد .

فإن وقع موقع المفعولين ظرف نحو : ظننت عندك ، أو مجرور نحو : ظننت لك . أو ضمير نحو : ظننته أو إشارة نحو: ظننت ذلك امتنع الاقتصار عليه ، إنْ كان أحدهما ولم يعلم المحذوف ، لِمَا تَقرّر من أن [٧] حذف أحدهما اقتصاراً ممنوع .

---

(١) هو إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري القرطبي . أبو العُلا بضمّ العين مات ٦٤٧ .

(٢) ابراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن مُلكون الحضرميّ أبو إسحاق . مات ٥٨٤ .
وفي حاشية الصبان ٢ : ٣٥ : ضبطه بعضهم بضم الميم .

(٣) أ : « كالفعل »، تحريف.

(٤) من معلقة عنترة المشهورة .

(٥) أفقط : « لاستناد » موضع : « لافتقار » .

(٦) ط : « منها » ، تحريف .

(٧) « أن » سقطت من أ .



وإن لم يكن أحدهما بأن أريد بالظرف: مكان حصول الظنّ. وتلك[1] العلّة، وبالضمير: ضمير المصدر، والإشارة إليه. أو كان أحدهما، وعلم المحذوف جاز الاقتصار [١٥٤] عليه. ويكون الضمير [2] حُذِف للعلم به.

[الإلغاء]

(ص) : وخصّ متصرّف [3] القلبيّ بالإلغاء آخراً، ووسَطاً. والأكثر يخيّر.[4] وهو أولى آخراً. وفي الوسط خُلْف، لا مقدّماً خلافاً للكوفية والأخفش. وينوي الشأن في موهمه. ويجوز بضعف بعد معمول. فعلى [5] الأصحّ يجوز: ظننت يقوم [6] زيداً، ونعم الرجل زيداً. وآكلا زيداً طعامك.

وقد يقع ملغى بين مَعْمولَيْ[7] إنّ، وعطفين، وسوف. ولا يجب إلغاء[8] ما بين الفعل ومرفوعه خلافاً للكوفية. وتوكيد مُلْغَى بمصدر نصب قبيح. ومضاف لياء [9] ضعيف. وفوقه ضمير، فإشارة.

وتؤكد جملة بمصدر الفعل بدلاً من لفظه منصوباً، فلا يقدّم خلافاً لقوم، فعلى الأصحّ لا يعمل. وكذا على الآخر عند أكثرهم.

وثالثها: يقدم [10] ويعمل مع متى. فإن جعلت خبره رفع، وعَمِلَ حتْماً.

(ش) : يختصّ المتصرّف من الأفعال القلبيّة، وهو ما عدا [11] : هب، وتعلّم من الأنواع الثلاثة بالإلغاء. وهو: ترك العمل لغير مانع لفظا أو مَحَلاً [12].

---

(١) ب: «ويلك» بالياء، تحريف.

(٢) ط فقط: «الآخر» مكان: «الضمير».

(٣) أ: «مصرف».

(٤) ط: «يخبر» بالباء، تحريف.

(٥) أ: «فعل» مكان: «فعلى»، تحريف.

(٦) ب: «تقوم» بالتاء، تحريف.

(٧) ط: «بعد معمول»، تحريف.

(٨) ط: «إلعاء» بالعين المهملة. تحريف.

(٩) أ: «ومضاف الياء».

(١٠) أ: «يقوم» بالواو، تحريف.

وقد سقطت من ط كلمة: «يقوم» ومكانها بياض، وبعد البياض: «تعمل» بالتاء وإسقاط الواو

(١١) ب: «ما بمنا» مكان: «ماعدا»، تحريف.

(١٢) أ، ب: «لفظاً ومحلاً» بالواو العاطفة.

وإنما يجوز إذا تأخر الفعل عن المفعولين نحو : زيد قائم ظننت . أو توسّط بينهما نحو : زيد ظننت قائم ، لضعفه (١) حينئذ بتقدم المعمول عليه (٢) كما هو شأن العامل إذا تأخر .

والجمهور : أنه على سبيل التخيير لا اللزوم ، فلك الإلغاء والإعمال .

وذهب الأخفش : إلى أنه على سبيل اللزوم . واختاره (٣) ابن أبي الرّبيع .

فإن بدأت التحبر(٤) بالشك أَعْمَلْتَ على كل حال . وإن بدأت وأنت تريد اليقين، ثم أدركك الشّكّ رفعت بكل حال .

وعلى الأول فالإلغاء للتأخّر أوْلى من إعماله (٥) . وفي (٦) المتوسط خلاف : قيل (٧) : إعماله أولى (٨) ، لأن الفعل أقوى من الابتـداء ، إذ (٩) هو عامل لفظي . وقيل : هما سواء ، لأنه عادل قوتَهُ تأخيرُه ، فضعف لذلك . فقاومه الابتداء بالتقديم .

ومن شواهد إلغاء المتأخر (١٠) قوله :

٥٩٢ — * هُمَا سَيِّدَانا يَزْعُمانِ وإنّما (١١) *

والمتوسّط قوله :

---

(١) ط فقط : « لضعفها » ، وفي أ : « لضعة » بإسقاط الفاء . تحريف .

(٢) كلمة : « عليه » سقطت من ط .

(٣) ط فقط : « واختاره عليه » بزيادة : « عليه » .

(٤) ب : « لتخيير » بياءين . تحريف .

(٥) العبارة في أ : « فالفاء الأول أولى من إعماله » ، تحريف .
وفي ط : « فإلغاء المتأخّر » .

(٦) أ : « دون » مكان : « في » .

(٧) « قيل » سقطت من أ .

(٨) كلمة : « أولى » سقطت من أ .

(٩) كلمة : « إذ » سقطت من ط . وبعدها «وهو» بالواو

(١٠) في ب : « ومن شواهدها الإلغاء المتأخّر » . تحريف .

(١١) لأبي أسيده . وعجزه :

* يَسُودَانِنَا إن ايْسَرَتْ غَنَمَاهُمَا *

وفي ب : « سيدنان » مكان : « سيدانا » ، تحريف .
من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٨٦ ، وانظر هامش الحيوان ٦ : ٦٥ .



٥٩٣ — * وفي الأراجيز خِلْتُ اللُّؤمُ والفشَلُ (١) *

أمّا إذا تصدّر الفعل ، فلا يجوز فيه (٢) الإلغاء عند البصريين . وجوّزه الكوفيون والأخفش . وأجازه ابن الطّراوة ، إلاّ أن الاعمال عنده أحسن . واستدلوا بقوله :

٥٩٤ — * أنّي رَأيْتُ مِلاَكُ الشّيمةِ الأدَبُ (٣) *

وقوله :

٥٩٥ — * وما إخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ (٤) *

وقوله :

٥٩٦ — * وإخَال إنّي لاَحِقٌ مُسْتَتْبِعُ (٥) *

بالكسر .

والبصريون خرّجوا ذلك على تقدير ضمير الشأن ، لأنه أولى من إلغاء العمل بالكليّة ويتفرّع على الخلاف (٦) المذكور مسائل :

---

(١) للعين المنقري يهجو العجاج كما في الدرر ١ : ١٣٥ ، وصدره :

* أبا الأراجيز يَابْنَ اللُّؤمِ تُوعِدُني *

ونسبه في اللسان : (خيل) إلى جرير : وروايته : « الخور » مكان : « الفشل » .

(٢) كلمة : « فيه » سقطت من أ ، ط .

(٣) نسب إلى بعض الفزاريين . وصدره :

* كَذاكَ أُدِّبْتُ حتى صَارَ مِنْ خُلُقِي *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٨٩ ، وابن عقيل ١ : ١٥٢ ، والأشموني ٢ : ٢٩ .

(٤) لكعب بن زهير . وصدره :

* أرْجُو وآمُلُ أنْ تَدْنُو مودّتُها *

وفي ب : « وما أخاك » مكان : « وما إخال » ، تحريف .

من شواهد الأشموني ٢ : ٢٩ .

(٥) لأبي ذؤيب الهذلي . وصدره :

* فَلَبِثْتُ بَعْدَهُم بِعَيْشٍ نَاصِبٍ *

ديوان الهذليين ٢ ، وروايته : « فغبرت » مكان : « فلبثت » .

وانظر المغني ١ : ١٩١ . وقد سقطت كلمة : « وإخال » من ب .

(٦) كلمة : « الخلاف » سقطت من أ .



[مسائل] :

أحدها : نحو[1] : ظننت يقوم زيداً ، وظننت قام زيداً [2] ، فعند الكوفيين والأخفش ، لا يجوز نصب زيد ، وعند البصريين يجوز ، لأن النية بالفعل التأخير .

الثانية : أظن نعم الرجل زيداً . يجوز نصبه عند البصريين دون الكوفيين .

الثالثة : أظن آكلاً زيداً طعامك . يجوز على قول البصريين دون الكوفيين ، فإن تقدم الفعل على المفعولين ، ولكنه [3] تَقَدَّمَهُ معمولٌ جاز الإلغاء بضعف نحو : متى ظننت زيدٌ قائمٌ ؟ .

وقد يقع الملغي بين معمولَيْ إنَّ كقوله :

٥٩٧ — * إنَّ المُحِبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرُ [4] *

وبين معطوف ومعطوف عليه كقوله :

٥٩٨ — * ولكن دَعاكَ الخُبْزُ أَحْسَبُ والتَمْرُ [5] *

وبين سوف ومصحوبها كقوله :

٥٩٩ — * وما أدْرِي وسَوْفَ إخَالُ أدْرِي [6] *

فإن وقع بين الفعل ومرفوعه نحو : قام [7] أظن زيد ، ويقوم أظن زيد ، فالإلغاء جائز عند البصريين ، واجب عند الكوفيين . ويؤيد البصريين قوله [8] :

٦٠٠ — * شجَاكَ أظن رَبْعَ الظَّاعنِينا [9] *

---

(١) كلمة : « نحو » سقطت من أ .
(٢) ط : « وظننت قام زيد » برفع « زيد » .
(٣) ب فقط : « ولكن » .
(٤) من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر .
(٥) قائله مجهول ، وصدره كما في الدرر ١ : ١٣٦ .

* فما جَنَّةُ الفِرْدَوْسِ أقْبَلْتَ تَبْتَغِي *

(٦) لزهير . وعجزه :

* أقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أمْ نِسَاءُ *

الديوان ٢ : والمغني ١ : ٤٠ ، ١٢٣ ، ٢ : ٥٣ .
(٧) في ط : « قائم » مكان : « قام » .
(٨) كلمة : « قوله » سقطت من أ .
(٩) قائله مجهول . وعجزه :

* فلم تَعْبَأْ بعَذْلِ العَاذِلينا *

من شواهد الأشموني ٢ : ٢٨ .



روي برفع « ربع » ونصبه :

قال أبو حيّان : والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلاّ الإلغاء ، لأن الإعمال مترتّب على كون الجزأين كانا مبتدأ وخبراً ، وليسا هنا كذلك ، وإلاّ لأدى إلى تقديم الخبر والفعل (١) على المبتدأ .

ويقبح توكيد المُلْغَى بمصدرٍ منصوب نحو : زيد ظننت ظنّاً منطلقٌ ، لأن العرب تقيم المصدر إذا توسط مقام الفعل ، وتحذفه ، فكان كالجمع (٢) بين العوض والمعوّض عنه (٣) ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض (٤) .

ويضعف توكيده بمصدر مضافٍ للياء نحو : زيد (٥) ظننت ظَنّي قائمٌ ، وبضمير أقلّ ضعفاً نحو : زيد ظننته (٦) منطلق .

أمّا ضعفه فلإجراء له مجرى المصدر الصّريح ، وأمّا كونه أقلّ ضعفاً منه فلأن(٧) المجعول عوضاً إنما هو المصدر لا ضميره .

ومثاه توكيده باسم إشارة (٨) نحو : زيد ظننت ذاك منطلق .

قال أبو حيّان : واتّفقوا على أنه أحسن من المصدر ، واختلفوا ، هل هو أحسن من الضمير أو الضمير أحسن منه ، أو هما سواء ؟ وجه الأول : أن الضمير يُتَوَهّم (٩) [١٥٤] منه رجوعه إلى زيد .

ووجه الثاني : أن اسم الإشارة ظاهر منفصل ، فهو أشبه بلفظ المصدر .

وتؤكد الجملة بمصدر (١٠) الفعل بدلاً من لفظه منصوباً نحو : زيد منطلق ظنّك،

---

(١) أ : « والفعل » ، ب : « لفعل » ، ط : « الخبر الفعلي » . وقد اخترت عبارة أ لوضوحها .

(٢) أ ، ب : « لايجمع » مكان : « كالجمع » ، تحريف .

(٣) « بين العوض والمعوّض عنه » سقطت من ط .

(٤) « ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض عنه » سقطت من أ ، ب .

(٥) كلمة : « زيد » سقطت من ط .
(٦) أ : « ظننتك » .

(٧) ط : « فلان » تحريف .
(٨) أ : « الإشارة » بالتعريف .

(٩) في ب : « وجه الضمير أن الأول » ، تحريف .
(١٠) أ : « المصدر » بالتعريف .

أي [١] : ظنك زيد منطلق [٢] ، ناب : « ظنك » مناب : « ظننت »، ونصب نصب المصدر المؤكد للجُمَل [٣] ، فلا يجوز تقديمه عند الجمهور ، كما لا يقدّم حقّاً من قولك : زيد قائم [٤] حقّاً ، لأن شأن المؤكد التأخير .

وجوّز قوم منهم الأخفش : تقديمه . فعلى الأول : لا يجوز إعمَالُهُ وفاقاً ، لأنه لو عمل لاستحق [٥] التقديم لكونه عاملاً ، والتأخير لكونه ، مؤكّداً . واستحقاق شيء واحد تقديماً وتأخيراً في حال واحد مُحال .

واختلف مجيزو التقديم في إعماله ، فأكثرهم على المنع لو عمل لأنه لو لم يعمل لم يكن على الفعل المحذوف دليل . ومنهم من أجاز فيقال : ظنك زيداً قائماً .

وفي التقديم قول ثالث : أنه يجوز مع « متى » نحو : متى ظنّك زيداً ذاهباً؟ قياساً على : متى تظن زيداً ذاهباً ؟[٦] . قال أبو حيان : من أجاز[٧] الإعمال في : ظنك زيداً قائماً كان عنده هنا أجْوَز [٨] ، لأن أدوات الاستفهام طالبة للفعل ، فجاز إضمار الفعل بعدها كذلك [٩] .

وممن ذهب إلى إجازة الإعمال هنا ، ومنعه في : ظنك زيداً قائماً ، ابن عصفور .

فإن جعلت : « متى » خبر الظن رفع ، وعمل وجوباً نحو : متى ظنّك زيداً قائماً ؟ لأنه حينئذ ليس بمصدر مؤكد ، ولا بدل من اللفظ بالفعل ، وإنما هو مقدر بحرف مصدريّ والفعل .

[التّعليق]

(ص) : وخص أيضاً بالتّعليق . وهو عمله معنى لا لفظاً في ذي استفهام أو مضاف

---

(١) في ط : « أي » مكان : « أو » .

(٢) أ ، ب : « أو زيد ظنك منطلق » تحريف ، لأن الظن ليس مؤكداً للجملة في هذه الحالة . والمختار عبارة ط .

(٣) ب : « للحمل » بالحاء ، تحريف .

(٤) « زيد قائم » سقطت من أ .

(٥) ب : « لااستحق » بزيادة ألف ، تحريف .

(٦) في ط : « حتى ظنك زيد ذاهب » ، بالرفع ، تحريف .

(٧) « من أجاز » سقطت من أ .

(٨) أ : « كان عندها لا يجوز » .

(٩) أ ، ط : « لذلك » مكان : « كذلك » .



له ، أو تالٍ[١] « ما » ، أو «إن» النافية، او لام ابتداء . قال ابن مالك : أو قسَم ، أو«لو» ، وابن السراج أو « لا » ، وأبو عليّ[٢] : أو « لعلّ » . وأنكر ثعلب[٣] تعليق الظنّ ، وقيل : القسم مقدر فيها معلّق[٤] . وقيل في إن ، ولا . وقيل : هو وجوابه المعمول. وقيل : يجوز العمل مع « ما » . واختلف هل يختص بالتميميّة ؟ .

(ش) : يختص أيضا المتصرّف من الأفعال القلبيّة بالتعليق ، وهو : ترك العمل في اللفظ ، لا في التقدير لمانع ، ولهذا يعطف على الجملة المعلّقة بالنصب ، لأن محلها نصب .

والمانع[٥] كون أحد المفعولين اسم استفهام نحو : علمت أيّهم قام . « لِنَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى[٦] » . أو[٧] مضافاً إليه نحو : علمت أبو مَنْ زيد ؟ أومدخولاً[٨] له نحو: علمت أزيد قائم أم عمرو ؟ أو مدخولاً لـ « ما » النافية نحو: « وظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيص[٩] ». « لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاَءِ يَنْطِقُون[١٠] » . أو لإنْ النافية نحو: « وتَظُنُّون إنْ لَبِثْتُم إلاّ قَلِيلاً[١١] » . او للام الابتداء نحو : « ولَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ[١٢] » .

ووجه المنع في الجميع أنْ[١٣] لها الصدر ، فلايعمل ما قبلها فيما بعدها .

وعدّ ابن مالك من المعلّقات[١٤] لام القسم كقوله :

٦٠١ — * ولَقَدْ عَلِمْتُ لَتأتِينّ منيّتي[١٥] *

قال أبو حيّان: ولم يذكرها أكثر أصحابنا ، بل صرح ابن الدّهّان في « الغرّة » :

---

(١) أ ، ب : « أو تالى ما » .
(٢) أ ، ب : « الفارسي » .
(٣) أ : « لقلب » باللام والقاف ، تحريف .
(٤) أ : «يعلق » بالياء .
(٥) أ : « والمدافع » ، تحريف .
(٦) الكهف ١٢ .
(٧) أ : « أم » مكان : « أو » .
(٨) أ : « ومدخولاً » بالواو .
(٩) فصّلت ٤٨ .
(١٠) الأنبياء ٦٥ .
(١١) الإسراء ٥٢ .
(١٢) البقرة ١٠٢ .
(١٣) أ : « أن » بإسقاط اللام .
(١٤) ط فقط : « المتعلّقات » .
(١٥) من معلقة لبيد . وعجزه :

* إن المنايا لاتطيش سهامها *

من شواهد : سيبويه ١ : ٤٥٦ ، الخزانة ٤ : ١٣ ، الأشموني ٢ : ٣٠ .



بأنّها لا تُعلّق. وعدّ ابن مالك أيضاً : « لو » كقوله :

٦٠٢ ـ وقد عَلِمَ الأقوامُ لوأنّ حَاتِماً أراد ثَراءَ المالِ كَانَ لـه وَفْرُ [١]

وعدّ ابن السراج فيها «لا» النافية . وذكرها النّحاس[٢] نحو : أظن لايقوم زيد .

قال أبو حيان : ولم يذكرها أصحابنا .

وعدّ أبو علي الفارسيّ منها: « لعلّ » نحو: « وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلّهُ يَزّكّى [٣] »، « وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلّ السّاعَةَ قَرِيبٌ [٤] » . ووافقه أبوحيان ، لأنه [٥] مثل الاستفهام في أنه غير خبر ، وأنّ ما بعده منقطع مما قبله ولايعمل فيه .

وذهب ثعلب والمبرّد ، وابن كَيْسان : إلى أنه لا يعلق من الأفعال إلاّ ما كان بمعنى العلم . وأمّا الظنّ ونحوه فلا يعلّق ، ورجّحه [٦] الشّلَوْبين ، ووجّهَهُ إدريس[٧] بأنّ آلة التعليق في الأصل حرف الاستفهام وحرف التأكيد . أمّا التحقيق فلا يكون بعد الظن ، لأنه نقيضه[٨] . وأمّا الاستفهام فتردّد ، والظّنّ أيضا تردّد ، فلا يدخل على مثله .

وذهب بعضهم : إلى أن القسم مقدر بعد هذه الأفعال مع [٩] جميع المعلّقات المذكورة ، وأنه هو المعلّق ، لاهي .

وقوم : إلى أنه مقدر في « إن » و« لا » . وقوم: إلى أن [١٠] القسم المضمر وجوابه في موضع[١١] معمول الفعل .

---

(١) لحاتم الطّائي من رائيته المشهورة :
من شواهد : شذور الذهب ٣٦٦ ، والأشموني ٢ : ٣١ . وفي ط : « راد » تحريف .

(٢) أحمد بن محمد بن إسماعيل المعروف بالنحاس .
من مصنفاته : معاني القرآن ـ إعراب القرآن ، وقد تناولتهما بالدراسة في كتابي : « القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية » ص ٢٦٠ ، ٢٧٨ . هذا وتوفي النحاس ٣٣٨ .

(٣) عبس ٣ . (٤) الشورى ١٧ . (٥) كلمة : « لأنه » سقطت من ب .

(٦) أ : « وجهه » مكان : « ورجّحه » . وفي ط : « ورحجه » بتقديم الحاء تحريف

(٧) سبق ذكره ٢ : ٢٢٦ . (٨) ب ، ط : « يقتضيه » بالياء والقاف والتاء ، تحريف .

(٩) ط فقط : « من » مكان : « مع » ، تحريف .

(١٠) كلمة : « أن » سقطت من أ . (١١) أ : « مواضع » ، تحريف .



وذهب بعضهم : إلى أنه يجوز الإعمال مع « ما » نحو : علمت زيداً ما أبوه قائم (١).
ثم قيل : هذا خاصّ بالتّميميّة ، لأنّ الحجازيّة كالفعل ، والفعل لا يدخل على الفعل .
فلا يقال : علمت ليس زيداً قائماً . وقيل : عام فيهما (٢) لأنها ليست بفعل .

[مسائل] :

(ص) : وألحق مع استفهام : أبصر ، وتفكّر ، وسأل . قال قوم : ونظر ، وابن مالك : ونسي وما قاربها ، لا غيرها خلافاً ليونس . ونَصْبُ : علمت زيداً أبو من هو ؟ أرجح . وأوجبه ابن كيسان . ويجب على الأصح بعد أرأيت بمعنى : أخبرني [١٥٥] ، ولذي استفهام معها ما له دونها . ثم المعلّق إن تعدّى (٣) لاثنين ، فالجملة مسدّهما (٤) . والثانـي إن ذكر الأول ، أو بحرف ، فنصب بإسقاطه ، أو لواحد ، فهي هو . فإن ذكر فبدل كُلّ . وقيل : اشتمال . وقيل : حال . وقيل : ثانٍ على تضمينه .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : ألحق بالأفعال المذكورة (٥) في التعليق لكن مع الاستفهام خاصّة : « أبصر » نحو : « فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بأَيِّكُم المفْتُونُ (٦) » ، و « تفكّر » ، كقوله :

٦٠٣ — * تفكر آإيَّاهُ يَعْنُونَ أم قِرْدَا (٧) *

و « سأل » نحو : « يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ (٨) » .

وزاد ابن خروف : « نظر » . ووافقه ابن عصفور وابن مالك نحو : « أفـلا

---

(١) هكذا في النسخ الثلاث . وفي هامش أ كتب الناسخ : « لعله : علمت ما زيداً أبوه قائم » .
(٢) « فيهما » سقطت من ط .
(٣) أ : « إلى اثنين » بوضع « إلى » موضع : لام الجر .
(٤) أ : « مسدّها » ، تحريف.
(٥) ط : « المدكورة » بالدال المهملة . تحريف.
(٦) القلم ٥ ، ٦ .
(٧) قائله مجهول . وصدره :
* وحُزُقٌ إذا ما القَوْمُ أبْدوا فُكَاهةً *
انظر الدرر ١ : ١٣٧ .
(٨) الذاريات ١٢ .



يَنْظُرون إلى الإبل كَيْفَ خُلِقَتْ[١] » . قال ابن الزّبير[٢] : ولم يذهب أحد إلى تعليقها سوى المذكورين[٣] .

وزاد ابن مالك : نسي كقوله :

٦٠٤ — * ومَنْ أنْتُمُ إنّا نَسِينا مَن انْتُم[٤]

ونازعه أبو حيان : بأن « مَنْ » في البيت[٥] يحتمل المَوْصوليّة وحذف العائد، أي : من هم أنتم ؟

وزاد ابن مالك أيضاً : ما قارب المذكورات من الأفعال التي لها تعلّق بفعل القلب نحو : أما ترى أي برق هنا ؟ على أنّ رأى بصرية. « وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ[٦] » ، لأن استنبأ بمعنى استعلم، فهي طلب للعلم. « لِيَبْلُوَكُم أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً[٧] ».

ونازعه أبوحيّان: بأن (رأى) في[٨] الأول علمية، (وأيكم) في[٩] الأخير موصولة، حذف صدر صلتها ، فبنيت وهي بدل من ضمير الخطاب بدل بعض .

وأجاز يونس: تعليق كل فعل غير ما ذكر . وخرج عليه ، « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ من كُلِّ شيعة أيّهم أشَدّ[١٠] » . والجمهور لم يوافقوه على ذلك .

الثانية : إذا تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو: علمت زيداً أبو من هو؟ جاز نصبه بالاتّفاق ، لأن العامل مسلّط عليه ، ولا مانع من[١١] العمل .

---

(١) الغاشية ١٧ .

(٢) لعله : علي بن محمد بن عبيد بن الزبير الأسدي ، أبو الحسن المعروف بابن الكوفي. مِن أجلّ أصحاب ثعلب مات ٣٤٨ .

(٣) ط : « المدكورين » بالدال المهملة . تحريف .

(٤) لزياد الأعجم . وعجزه : كما في الدرر ١ : ١٣٧ .
* وَريحُكُمُ من أيّ ريح الأعاصِرِ *

(٥) ب : « بأن البيت » بإسقاط : « من » . أ : « بأن النعت في البيت » يوضع النعت موضع « من » .
ط : « بأن ما » في البيت . كله تحريف . وصوابه ما ذكرت .

(٦) يونس ٥٣ . وفي ب : « ويستغنونه أحق » . تحريف . (٧) الملك ٢ .

(٨) ط : « من » مكان : « في » . (٩) ط : « من » مكان « في » .

(١٠) مريم ٦٩ . (١١) ط : « في » مكان : « من » .

واختلفوا في رفعه : فأجازه سيبويه ، وإن كان المختار عنده النصب ، لأنه من حيث المعنى مستفهم[(١)] عنه، إذ المعنى : علمت أبو من زيد ؟ وهو نظير قولك : إن أحدٌ إلاّ يقول ذلك، ألا ترى أنّ، «أحداً» إنما يقع بعد نفي، لكنه[(٢)] لما كان ضميره قد نفي عنه الفعل ، وهو وضميره واحد صار كأن النفي دخل عليه . ومنعه[(٣)] ابن كيسان لظاهر[(٤)] مباشرة الفعل . ورُدّ بالسماع ، قال :

٦٠٥ ــ فوالله ماأدرى غَرِيمٌ لَوَيْتُه   أَيَشْتَدّ إنْ قاضاك أم يتضرّعُ[(٥)]

الثالثة : يجب النصب بعد: «أرأيت[(٦)]» بمعنى : أخْبِرني[(٧)] نحو: أرأيتك زيداً أبو من هو ؟ ولا يجوز التعليق فيرفع[(٨)] كما جاز في : علمت زيداً أبو من هو ؟ لأنها في معنى أخْبِرْني ، وأخبرني لا تعلّق . هذا مذهب سيبويه .

ونازعه كثيرون . وقالوا : كثيراً ما تعلّق : « أرأيت » . قال تعالى : « قل أرَأَيْتَكُمْ إنْ أتاكُمْ عذابُ الله أَوْ أتَتْكُمُ السّاعَةُ أَغيْرَ الله تَدْعُونَ[(٩)] » . « أرَأَيْتَ إنْ كذّب وتولّى . ألَمْ يَعْلَمْ بأنّ الله يَرى[(١٠)] » ، في آيات أُخَر . وأجيب بأنه حذف فيها المفعول اختصاراً ، أي أرأيتكم عذَابَكُم ؟

وقال أبو حيّان: هي من باب التنازع ، فإن «أرأيت» ، وفعل الشرط تنازعا[(١١)] الاسم[(١٢)] بعده ، فأعمل الثاني ، وحذف[(١٣)] من الأول ، لأنه منصوب ، أي: أرأيتكموه[(١٤)] ، أي العذاب . ويضمر في : أرأيت معمول فعل الشرط الذي يمكن تسليط « أرأيت » عليه .

الرابعة : للاسم[(١٥)] المستفهم به ، والمضاف إليه مما بعدهما ما لهما دون الأفعال المذكورة ، فلا تؤثر فيه «ظننت» وأخواته ، بل يبقى على حاله من الإعراب . فإن كان

(١) ب فقط : « يستفهم » بالياء.   (٢) أ ، ب : « لكن » بحذف الضمير .
(٣) ط فقط : « ومنع » .   (٤) كلمة : « لظاهر » سقطت من ط ، وفي أ : « وظاهر » .
(٥) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٣٧ وفي أ : «أنيتك» مكان : « أيشتد» وفي ب : «أيستد » بالسين تحريف
(٦) في ط فقط : « رأيت » بإسقاط الهمزة من أوله.   (٧) ب فقط : « أخبر » .
(٨) أ ، ب : « فرفع » .   (٩) الأنعام ٤٠ .   (١٠) العلق ١٣ ، ١٤ .
(١١) ط : « تنارعا » بالراء . تحريف   (١٢) ط : « لاسم » باللام دون : الألف .
(١٣) أ ، ب : « وحذفا » بألف التثنية ، تحريف .   (١٤) أ ، ط : « أريتكموه » .
(١٥) ط : « الاسم » بإسقاط لام الجرّ ، تحريف .

مرفوعاً على الابتداء بقي كذلك . وإن كان مفعولاً به بقي مفعولاً به ، أو مصدراً ، أو ظرفاً ، أو حالاً بقي كذلك . مثالها : علمت أيُّ النّاسِ صديقك ؟ وأيّهم ضَرَبْتَ ؟ وأيّ قام قمت ؟ ومتى قام زيد ؟ وكيف ضربت زيداً ؟

الخامسة : الجملة بعد المعلّق في هذا الباب في موضع المفعولين سادّة مسدّهما (١) . فإن كان التعليق بعد استيفاء المفعول الأول كما في : علمت زيداً أبو مَنْ هُوَ ؟ فهي (٢) في موضع المفعول الثاني .

وأمّا في غير هذا الباب ، فإن كان (٣) الفعل مما يتعدّى بحرف الجر ، فالجملة في موضع نصب بإسقاطه نحو : فكرت أهذا (٤) صحيح أم لا ؟ .

وجعل ابن مالك منه : « فَلْيَنْظُرْ أيّها أزْكَى طَعَاماً (٥) » ، أي : «إلى » .

وإن كان مما يتعدّى لواحد فهي في موضعه نحو : عرفت أيهم زيد ؟ فإن كان مفعوله مذكوراً نحو : عرفت زيداً أبو من هو ؟ فالجملة (٦) بدل منه ، هذا ما اختاره السِّيرافيّ وابن مالك . ثم قال ابن عصفور : هي (٧) بدل كلّ من كلّ على حذف مضاف . والتقدير : عرفت قصة زيد ، أو أمر (٨) زيد أبو من هو ؟ واحتيج إلى هذا التقدير لتكون الجملة هي المبدل (٩) منه في المعنى .

وقال ابن الصائغ (١٠) : هي (١١) بدل الاشتمال ، ولا حاجة إلى [١٥٦] تقدير .

وذهب المبرّد ، والأعلم ، وابن خروف وغيرهم : إلى أنّ الجملة في موضع

(١) ط : « مسدّها » بإسقاط ضمير التثنية ، تحريف .

(٢) أ : « كانت » مكان : « فهي » ، تحريف.

(٣) كلمة : « كان » سقطت من أ .

(٤) ب : « ان » مكان : « أهذا » ، تحريف .

(٥) الكهف ١٩ .

(٦) « فالجملة » سقطت من ب .

(٧) « هي » سقطت من أ .

(٨) أ : « أو أبو زيد » مكان : « أو أمر » ، تحريف .

(٩) أ : « لتكون الجملة بدل منه » وبرفع كلمة : « بدل » ، تحريف .

(١٠) ب فقط ابن الضائع وقد ترجم له ٢ : ٩٤ وابن الصائغ ترجم ١ : ٣٦ .

(١١) أ : « في » مكان : « هي » ، تحريف .



نصب [١] على الحال .

وذهب الفارسيّ : إلى أنها في موضع المفعول الثاني لعرفت على تضمّنه [٢] معنى : علمت . واختاره أبو حيّان .

[إعمال المتصرّف من الأفعال في ضميرين]

(ص) : وخصّ أيضاً ، ورأى بصريّة ، وحُلْميّة بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متّصلين ، متّحدَيْ معنىً . والأكثر منع «نفس» مكانه. وقد يشاركها عدم ، وفقد [٣] ، ووجد . ويمنع مطلقاً ، إن [٤] أضمر فاعل متّصلاً ، وفسّر بمفعول . ويجوز بمضاف إليه خلافاً للأخفش. وجوّزه الكسائي إن أبرز .

(ش) : يختص أيضاً المتصرف [٥] من الأفعال القلبية بجواز إعماله [٦] في ضميرين متّصلين لمسمّى واحد، أحدهما [٧] : فاعلاً والآخر مفعولاً نحو: ظننتني خارجاً ، وأنت ظننتك خارجاً ، وزيد ظننته [٨] خارجاً . قال تعالى : « أنْ رآه استغنى [٩] » ، وقال الشاعر :

٦٠٦ — * وخلتني لي اسم [١٠] *

وقال :

٦٠٧ — * وكنت إخالني لا أجزع [١١] *

---

(١) كلمة : « نصب » سقطت من ب . (٢) أ ، ب : « تضمينه » .

(٣) في ط : بعد قوله : « عدم » : « وأيضاً المتصرّف من فقد » . بزيادة : « وأيضاً المتصرف من » .

(٤) ط : « فإن » بالفاء .

(٥) « أيضاً المتصرّف من » سقط من ط في هذا الموضع وزيد في غير موضعه انظر رقم ٣ . وفي ط « تختص » بالتاء

(٦) ط فقط : « إعمالها » . (٧) كلمة : « أحدهما » سقطت من ط .

(٨) ب ، ط : « ظننّه » . (٩) العلق ٧ .

(١٠) قطعة من بيت للنمر بن تولب ، سبق ذكره رقم ٥٨٥ .

(١١) قطعة من بيت ، نسبه أبو حيّان إلى مويلك المرزوم وهو بتمامه .

فَحَمَلْتُهَا وحَفَرْتُ عنـدك قَبْرَهَا جَزَعاً ، وكنت إخَالُني لا أَجْزَعُ

انظر الدرر ١ : ١٣٧ وفي ط : « الأجرع » تحريف .



وقال :

٦٠٨ — * قَدْ كُنْتُ أَحْسِبُنِي كأَغْنَى وَاحِدٍ [1] *

وقال :

٦٠٩ — * وحِنْتَ وما حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا [2] *

وقال :

٦١٠ — * وخَالَهُ مُصابًا [3] *

وهل يجوز وضع «نفس» مكان الضمير الأول نحو : ظننت نفسي عالمةً [4] ؟ خلاف [5] .

قال ابن كيسان : نعم . والأكثرون : لا . ولا يجوز ما ذكر في سائر الأفعال . لا يقال : ضربتني ، ولا ضربتك ، ولا زيد ضربته [6] بالاتفاق .

وعلله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو : « قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي [7] » .

وقال المبرّد : لئلا [8] يكون الفاعل مفعولاً .

وقال غيره : لئلا يجتمع ضميران يرجعان إلى شيء واحد . أحدهما [9] : رفع . والآخر نصب . وهما لشيء واحد .

وقال الفرّاء : لما كان الأغلب المتعارف تغاير الفاعل والمفعول لم يوقع فعلت على

---

(١) لأبي مِحْجَن الثَّقَفِيّ . وعجزه :

* نزل المَدِينَةَ عَنْ زِرَاعةِ فُومِ *

انظر الدرر ١ : ١٣٨ . واللسان : (فوم)

(٢) قائله مجهول . وصدره :

* لِسَانُ السُّوءِ تُهْدِيهِ إلينَا *

المغني ١ : ١٥٦ . وفي أ : « وجيت » مكان : « وحنت » وأن تجيامكان : « وأن تحينا » كلاهما ، تحريف . وسبق ذكره رقم ٢١٢.

(٣) قطعة من بيت لطرفة ، والبيت بتمامه كما في ديوانه ٧٩:

وجَاشَتْ إليــه النَّفْسُ خَوْفــاً وخالــه مُصَابــاً ولو أَمْسَى على غَيْرِ مَرْصَــد

(٤) أ : « له » مكان : « عالمة » ، تحريف .

(٥) ب : « خلفاً » بالنصب ، تحريف .

(٦) ط فقط : « ضربه » مكان : « ضربته » .

(٧) القصص ١٦ .

(٨) ط : «لاشك» مكان : «لئلا» ، تحريف .

(٩) «أحدهما رفع ، والآخر نصب» سقطت العبارة من أ.

اسمه إلا (١) بالفصل(٢). نَعَمْ ألحق بأفعال هذا الباب في ذلك: رأى البصرية،والحُلْمِيَّة بكثرة ، وعدم ، وفقد ، ووجد بقلة ، كقول الشاعر :

٦١١ — * ولقد أراني للرِّمَاح دَرِيئةً (٣) *

وقوله تعالى : « إنِّي أراني أَعْصِرُ خَمْراً (٤) » . وحَكى الفرّاء : عدمتني ، وفقدتني ، ووجدتني ، وذلك على سبيل المجاز ، لاالحقيقة .

أما قوله : قد(٥) بت أحرسني (٦) وحدي فشاذ ، إذ لمْ يقل (٧) : أحرس(٨) نفسي فإن كان أحد الضميرين منفصلاً جاز في كل فعل نحو : ما ضربت إلاّ إيّاك .

ويمنع الاتحاد مطلقاً في باب ظن وغيره إن أضمر الفاعل (٩) متّصلاً مفسّراً بالمفعول نحو : ظن زيداً قائماً ، وزيداً ضرب . يريد : ظن نفسه ، وضرب (١٠) نفسه . فإن أضمر منفصلاً جاز نحو: ما ظن زَيْداً قائماً (١١) إلا هو، وما ظن زيداً (١٢) قائماً إلاّ إياه (١٣) ، وما ضرب زيداً إلاّ هو (١٤) ، وما ضرب زيدٌ إلاّ إياه .

* * *

(١) ب : « لا » مكان : « إلاّ » تحريف .

(٢) في أ : جاءت العبارة على النحو التالي : « لم يرفع فعلق على اسمه إلاّ بالاتصال » ، تحريف .

(٣) لقَطَرِيّ بن الفُجَاءة . وعجزه :

* مِنْ عَنْ يَمِيني مرّةً وأمَامِي *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٠٤ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ٤٣٨ والخزانة ٤ : ٢٥٨ وفي أ : « للرماح دومة » ، تحريف .

(٤) يوسف ٣٦ .

(٥) « قد بت » سقطت من أ ، ب .

(٦) أ : « أحرمتني » مكان : « أحرسني » وفي ب : « أونسني » ، كلاهما تحريف . صوابه في ط .

(٧) ب ، ط : « ولم » أحرس نفسي ، وفي أ : « إذ يقل » الخ تحريف ، ولعل الصواب : « إذ لم يقل »

(٨) أ : « أحرمتني » وب : « أونسني » ، كلاهما تحريف صوابه في ط .

(٩) أ : « إن أضمر الفعل لفاعل متصلاً » ، تحريف .

(١٠) ط : « ضرب » بإسقاط واو العطف.

(١١) أ : « ما ظن زيدٌ » بالرفع ، تحريف .

(١٢) أ : « زيد » بالرفع ، تحريف .

(١٣) ب : « إلاّ هو » .

(١٤) سقط هذا المثال من ب ، وفي أ : « زيد » بالرفع .



[استعمالات القول]

(ص) : مسألة : يحكى بالقول ، وتصريفه الجمل ، وفي لفظ الملحونة [١] خُلْف. ولا يلحق به معناه خلافاً للكوفيّة وابن عصفور.

وينصب مفرد كهي مفعولاً . وقيل : نعت مصدر . ومراد [٢] لفظه خلافاً لقوم. ويحكى غيره مقدّراً متم جملة . وقد يضاف قول . وقائل إلى مَحْكِيّ . ويغني عنه . وحذفه كثير. ويزاد، ويعمل كظن [٣] مطلقاً ، لكن [٤] في لغة. وقيل : شرطها تضمن [٥] معناه . وبشرط الاستفهام فقط في لغـة . وفي المشهور اتصاله ، أوفصله بظرف [٦] أو معمول . قال الأكثر : أو أَجْنَبِيّ . وكونه مضارعاً لمخاطب . قال ابن مالك : وحالاً. ومنع [٧] أبو حيان والسّهيليّ. وألاّ يعدّى باللام لمعمول [٨] . وجوّزه السّيرافي في ماض . والكوفية في أمر . فإن فُقِدَ شرطٌ فالحكاية . ويجوز معها بل يجب في : أتقول : زيد منطلق ، لمن بلغت عنه .

(ش) : في القول وما تصرّف منه استعمالات [٩] :

أحدها : أن يحكى به الجمل نحو : « قال إنّي عبد الله [١٠] » . « يَقُولُونَ ربّنا آمنّا » [١١] . « قُولُوا : آمنّا [١٢] » . « وإنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُم أئِذا كُنّا تُراباً [١٣] الآية » . « والْقائِلينَ لإخْوانِهِم هَلُمّ إلَيْنا [١٤] ». مقول لديهم : لازكا مال ذي بخل [١٥] .

---

(١) أ : « الملحوقة » بالقاف ، تحريف. (٢) ب : « ويراد » بالياء .

(٣) في ط : « ويعمل نظر » مكان : « ويعمل كظن » ، تحريف .

(٤) كلمة : « لكن » سقطت من ط . (٥) أ ، ب : « تضمين » .

(٦) أ : « أجني » مكان : « بظرف » ، تحريف. (٧) ط : « وشنع » بالشين . تحريف .

(٨) أ : « بمعمول » بالباء. (٩) أ : « استعمالان » .

(١٠) مريم ٣٠ . (١١) المائدة ٨٣ . (١٢) البقرة ١٣٦ . (١٣) الرعد ٥ .

(١٤) الأحزاب ١٨ ، وفي أ : « والقائلون » ، تحريف .

(١٥) في أ : « فقال لديهم لا زكى مال ذي بخل» وفيب : فقوله : « لديهم لا زكى ذي بخل » . وفي ط : « مقول لديهم لا زكى مال ذي بخل » وهي العبارة التي اخترتها .



والأصل: أن يحكى لفظ الجملة كما سمع .

ويجوز أن يحكى على المعنى بإجماع . فإذا قال زيد : « عمرو منطلق » ، فلك أنْ تقول : قال [١] زيد : « عمرو منطلق » ، أو « المنطلق [٢] عمرو » .

فإن كانت الجملة ملحونةً حكيت على المعنى بإجماع فتقول في : قول زيد : عمرو قائمٍ بالجر ، قال زيد : عمرو قائمٌ بالرفع[٣] .

وهل تجوز الحكاية على اللفظ قولان : صحح ابن عصفور المنع . قال : لأنهم إذا جوّزوا المعنى في المعربة فينبغي أن يلتزم [٤] في الملحونة .

وإذا حكيت كلام متكلّم [٥] عن نفسه نحو : انطلقت ، فلك أن تحكيه بلفظه فتقول قال فلان : انطلقت ، ولك أن تقول : قال فلان : انطلقَ ، أوْ إنّه [٦] انْطلَقَ ، وهُوَ مُنْطلِق [٧] .

وهل يلحق [١٥٧] بالقول في ذلك معناه : كناديت ، ودعوت ، وقرأت ، ووصيت وأوحى ؟ قولان . أحدهما : نعم . وعليه الكوفيون نحو : « ونَادَوْا يَامَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ [٨] » . « فدَعَا ربّهُ إنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرِ [٩] » بالكسر . «فَأوْحى إلَيْهِم رَبُّهم لَنُهْلِكَنّ الظّالِمين [١٠] » . قرأت: «الحمدُ لِلّهِ ربّ العَالَمِينَ [١١]» واختاره ابن عصفور ، وابن الصائغ ، وأبو حيّان لسلامته من الإضمار .

والثاني : لا ، وعليه البصريون. وقالوا : الجُمل بعد ما ذكر محكية بقول مضمر [١٢] للتصريح به في: « نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيّا . قَالَ ربّ: »[١٣] . « ونَادى نُوحٌ رَبّه

(١) « قال » سقطت من ط .
(٢) ب : « والمنطلق » بالواو .
(٣) كلمة : « بالرفع » سقطت من أ .
(٤) ط : « أن يلتزموه » .
(٥) ب : « المتكلم » بأل .
(٦) ب: « وإنه » بالواو.
(٧) ب : « أو هو منطلق » بأو .
(٨) الزخرف ٧٧ وفي ط : « ليقص » بالصاد . تحريف.
(٩) القمر ١٠ .
(١٠) ابراهيم ١٣ .
(١١) الفاتحة ١ .
(١٢) ط : « متضمن » مكان : « مضمر » ، تحريف.
(١٣) مريم ٣ ، ٤ .

فقَالَ رَبِّ [١] » . « ونَادَى أصْحَابُ الأعْرافِ رِجَالاً يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُم قَالُوا ما أغْنَى [٢] ». واختاره ابن مالك .

الثاني : أن ينصب المفرد [٣] ، وهو نوعان . أحدهما : المؤدي معنى الجملة [٤] ، كالحديث ، والشعر ، والخُطْبَة . كقلت [٥] حديثاً ، وشعراً ، وخطبة . ونصبه على المفعول به ، لأنه اسم الجملة . والجملة إذَا حُكِيَتْ في موضع المفعول به ، فكذا ما [٦] بمعناها . وقيل : على أنه نعت مصدر محذوف أي: قولاً .

الثاني : المراد به مجرّد [٧] اللفظ ، وهو الذي لا يكون اسماً للجملة نحو: قلت كلمة. هذا ما ذهب إليه الزّجّاجِيّ ، والزمخشريّ ، وابن خروف ، وابن مالك وجعلوا منه : «يُقَالُ له إبْرَاهِيم [٨] » أي يقول له الناس : إبراهيم ، أي يطلقون عليه هذا الاسم .

وذهب جماعة منهم ابن عصفور : إلى أنه لا ينصب بالقول [٩] ، بل يحكى . أمّا المفرد غير ما ذكر فليس فيه إلاّ الحكاية على تقدير مُتِمّ [١٠] الجملة كقوله :

١٢ — * إذا ذُقْتُ فاها قلت طَعْمُ مُدَامَةٍ [١١] *

أي : طعمه طعم مُدَامة . [١٢] .

وقد يضاف لفظ : « قول »، ولفظ « قائل » إلى الكلام المحكيّ ، كما يضاف سائر

(١) هود ٤٥

(٢) الأعراف ٤٨ .

(٣) ب : « المفروض » مكان : « المفرد » . تحريف .

(٤) في أ : « الجملة » ساقطة .

(٥) أ : « كقوله » مكان : « كقلت »

(٦) ب : « فكذا إنما » ، ط : « فكذا هنا » . كلاهما تحريف .

(٧) كلمة : « مجرّد » سقطت من ط .

(٨) الأنبياء ٦٠ .

(٩) ط : « بالفول » بالفاء . تحريف

(١٠) ب : « على التقدير » فتمّ الجملة » .

(١١) لم ينسب في اللسان : « تجر » . ونسبه في الدرر ١ : ١٣٩ إلى امرىء القيس . وعجزه :

* مُعَتَّقَة مما يَجِيءُ به التُجُرْ *

وانظر ديوان امرىء القيس ١١٠ . وفي ط : « طعم مذاقه » بالذال والقاف .

وفي أ : « قلت ذم مذاقه »، تحريف . وفي ب : « مزاقه » بالزاي . تحريف .

(١٢) ط : « مذاقه » مكان : « مدامة » ، تحريف .



المصادر والصفات كقوله :

٦١٣ — قَوْلٌ ياللّرجال يُنْهِضُ مِنّا مُسْرعين الكُهولَ والشُّبّانا [١]

وقوله :

٦١٤ — * وأجبت قائل كَيْفَ أنْتَ بِصَالِحٍ [٢] *

وقد يغني القول عن المحكيّ به بأن يحذف لظهوره كقوله :

٦١٥ — لَنَحْنُ الأُلَى، قُلْتُمْ فأنّى مُلِئْتُمُ
بِرُؤْيَتِنا قبل اهتمامٍ بِكُمْ رُعْبا [٣]

أي، قلتم، نقاتلهم [٤] .

وقد يحذف «القول» دون المحكيّ به، وهو كثير حتّى قال. ومنه [٥] : « فَأمّا الّذين اسوَدّتْ وُجوهُهُمْ أَكَفَرْتُم [٦] » . أي : فيقال لهم : أَكَفَرْتُم [٧] .

الثّالث : أن يعمل عمل ظنّ ، فينصب المفعولين ، وذلك في لغة بني سليم مطلقاً . يقولون : قلت زيداً قائماً ، من غير اعتبار شرط من الشروط الآتية :

واختلف : هل يعملونه باقياً على معناه أو لا يعملونه حتى يُضَمَّن [٨] معنى الظّنّ؟ على قولين : اختار [٩] ثانيهما ابن جِنّي . وعلى الأول الأعلم وابن خروف

(١) قائله مجهول .
من شواهد : المغني ٢ : ٦٨ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :
* حتى مللتُ ومَلّني عُوّادي *
من شواهد : المغني ٢ : ٦٨ . وفي ط : « وأجيب » . تحريف .

(٣) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ١٣٩ .
وفي أ : « راعياً » مكان : « رعباً » . تحريف .

(٤) في ط : « أي قلتم فقائلهم » . تحريف ، أشار إليه الدرر ١ : ١٣٩ وصوّب العبارة : « قلتم نغلبهم » والأولى أن يكون صوابها : « قلتم نقاتلهم » كما في أ . ب .

(٥) « ومنه » سقطت من أ . ومكانها بياض مشار إليه بـ (ظ) .

(٦) آل عمران ١٠٦ . وفي ط : « فأمّا وأمّا » تحريف وفي ط أيضاً « الاسودت » تحريف .

(٧) « أكفرتم » سقطت من ط . (٨) ب فقط : « يضمن » . (٩) ب فقط : « اختيار » .
وفي ط : « احتار » بالحاء . تحريف .



وصاحب البسيط ، واستدلوا بقوله

٦١٦ — قالت وكُنْتُ رَجُلا فَطِينَا هذا وَربّ البيت اسْرَائِينَا[١]

إذ[٢] ليس المعنى على ظننت[٣] .

وفي لغة جمهور العرب بشروط[٤] : تقَدّم[٥] استفهام بالهمزة أو بغيرها[٦] من الأدوات. واتصاله به . وكونه فعلا مضارعا لمخاطب كقوله :

٦١٧— متى تقولُ القُلُص الرّواسِمَا يَحْمِلْنَ أُمّ قَاسِمٍ وقَاسِمَا[٧]

وقوله :

٦١٨ — * عَلامَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي[٨] *

وحكى الكسائي : « أتقول[٩] للعميان عَقْلا ؟ أي تظن».

فإن فقد شرط[١٠] مما[١١] ذكر تعينت الحكاية بأن لا يتقدم استفهام، أَوْ يُفْصَل بينه وبينه. نعم ، يستثنى الفصل بالظرف ، والمعمول ، مفعولاً أو حالاً كقوله :

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد : « ابن عقيل ١ : ١٥٦ ، وروايته : « لعمر الله » . مكان : « وربّ البيت » ، والأشموني ٢ : ٣٧ .
وفي ب : « اسرابينا » بالياء ، تحريف .

(٢) كلمة : « إذ » سقطت من ب .

(٣) « المعنى على ظننت » سقطت من أ . ومكانها بياض مشار إليه بـ « ظ » .

(٤) ط : « شروط » بإسقاط الباء .

(٥) ط فقط : « بعد » مكان : « تقدم » .

(٦) ب : « أو لغيرها » باللام ، تحريف .

(٧) لهدبة بن خشرم .
من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٥٥ والأشموني ٢ : ٣٦ .

(٨) لعمرو بن معد يكرب الزبيدي ، وعجزه :
* إذَا أنا لم أطْعَنْ إذَا الخَيْل كرّتِ *
من شواهد : المغني ١ : ١٢٦ ، والأشموني ٢ : ٣٦ .
وأطعن بضم العين وفتحها . انظر الصبان ٢ : ٣٦ .

(٩) أ : « أيقول » بالياء .

(١٠) أ : « الشرط » بأداة التعريف .

(١١) أ : « فيما » مكان : « مما » .

٦١٩ ـ أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدارَ جَامِعةً
شَمْلِي بِهِم أم تقولُ البُعْدَ مَحتُومَا[١]

وقوله :

٦٢٠ ـ أجُهّالاً تقول بني لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أبيك أمْ مُتجاهلينَا[٢]

ونحو : أفي[٣] الدار تقول زيداً ؟ وأمحمداً[٤] تقول هنداً[٥] واصلةً ؟

قال أبو حيّان : وكذا معمول المعمول نحو : أهنداً تقول زيداً ضارباً[٦] ؟. وقيل : لا يضر الفصل مطلقاً، ولو بأجنبيّ نحو : أأنت[٧] تقول زيداً منطلقاً[٨] ؟. وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ما عدا سيبويه والأخفش. وكذا تتعيّن[٩] الحكاية في غير المضارع ، والمضارع لغير المخاطب.

وذهب السِّيرافيّ : إلى جواز إعمال الماضي بشروط المضارع .

وذهب الكوفيّون : إلى جواز إعمال الأمر بشروطه أيضاً . وذكر ابن [١٥٨] مالك لإعمال المضارع شرطاً خامساً ، وهو أن يكون للحال لا للاستقبال[١٠] . وأنكره أبو حيّان. وقال: لم يذكره غيره . وشرط السهيليّ ألاّ يعدّى الفعل باللام نحو: أتقول لزيد : عمرو[١١] منطلق ، لأنه حينئذ يبعد[١٢] عن معنى الظن ، لأن الظن من فعل القلب، وهذا قول مسموع .

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٩٧ ، والأشموني ٢ : ٣٦ .
وفي أ : « محترما » مكان : « محتوما » ، وفي أ ، ب « دوام البعد » مكان : « أم تقول البعد كله » تحريف.

(٢) للكميت .
من شواهد : سيبويه ١ : ٦٣ ، وأوضح المسالك رقم ١٩٨ ، وابن عقيل ١ : ١٥٦ ، والخزانة ٤ : ٢٣ والأشموني ٢ : ٣٧ .

(٣) أ : « في » بإسقاط همزة الاستفهام .
(٤) أ : « ومحمداً » بإسقاط همزة الاستفهام .
(٥) أ : « هذا » مكان : « هنداً » ، تحريف .
(٦) ب : « ضرب » مكان : « ضارباً » .
(٧) في ط : « أنت » بإسقاط الهمزة .
(٨) أ ، ب : « زيد منطلق » بالرفع ، تحريف ، والأسلوب يقتضي النصب كما في ط .
(٩) أ : « يتعين » .
(١٠) ب : لا للاستفهام .
(١١) أ : « أمير » مكان : « عمرو » .
(١٢) أ : « مبعد » بالميم.

وإذا اجتمعت الشروط[١] فالإعمال جائز ، لا واجب ، فتجوز الحكاية أيضاً مراعاةً للأصل نحو : أتقول : زيد منطلق[٢] ، وكذا إعماله مطلقاً[٣] في لغة بني سليم[٤] جائز لا واجب .

[همزة التّعدية] :

(ص) : مسألة : تدخل الهمزة على عَلِم ، ورأى ، فتنصب ثلاثة : أولها : الفاعل ، وحكم الثاني والثالث باق ، ومنع الأكثر :التعليق. وقوم: الإلغاء . وثالثها : إن لم يبْنَ[٥] للمفعول .

(ش) : تدخل الهمزة المُسَمّاة بهمزة النقل ، وهمزة التّعدية،على عَلِم ورأى المتعدِّيين لمفعولين ، فَتُعَدِّيهما إلى ثلاثة مفاعيل : أولها : الذي كان فاعلاً ، وذلك[٦] أقصى ما يتعدّى إليه الفعل[٧] من المفعول به نحو : أعلمت زيداً عمراً قادماً[٨] ، وأريت زيداً عمراً كريماً ، وللثاني والثالث من هذه المفاعيل ما كان لهما في باب عَلِم ، ورأى من جواز : الإلغاء ، والتعليق ، وغيرهما .

ومنع قوم الإلغاء والتعليق هنا سواء بنيت[٩] للفاعل أم للمفعول ، وعليه ابن القوّاس ،[١٠] وابن أبي الربيع ، لأن مبنى الكلام عليهما ، ولا يجيء بعد ما مضى الكلام على الابتداء .

ومنَعهما آخرون إن بنيت[١١] للفاعل وعليه الجُزُولي،لما فيه من إعمالها في المفعول

---

(١) في أ كلمة « الشروط » ساقطة .
(٢) أ : « زيداً منطلقاً » ، تحريف ، لأنه مثل للحكاية .
(٣) ب : « منطلقاً » ، تحريف .
(٤) ب : « تميم » مكان : « سليم » ، تحريف .
(٥) ب : « تبن » بالتاء تحريف .
(٦) ط : « وكذا » مكان : « وذلك » .
(٧) كلمة « الفعل » سقطت من أ .
(٨) سقط هذا المثال من ب .
(٩) ط : « ثبت » مكان : « بنيت » ، تحريف .
(١٠) ط فقط : « ابن النحاس » تحريف . وانظر الشرح .
(١١) ط : « ثبت » مكان : « بنيت » ، تحريف .



الأول ، وإلغائها بالنسبة إلى الأخيرين [١] ، وذلك تناقض ، لأنه حكم بقوّة وضَعْفٍ معاً ، بخلاف ما إذا بنيت [٢] للمفعول به[٣] . ومنع آخرون : التعليق دون الإلغاء[٤] ، وعليه الأكثرون .

ومنع قوم : إلغاء [٥] أعلم دون أرى وعليه الشَّلَوْبين ، لأن أعلم مؤثر [٦] فلا يلغى[٧] كما لا تلغى [٨] الأفعال المؤثرة ، وأرى بمعنى : أظن فوافقه [٩] في الإلغاء ، كما وافقه في المعنى .

وردّ بأن أعلم وعلم أيضاً [١٠] متوافقان في المعنى ، فيلزم تساويهما في الإلغـاء .
وقد ورد السماع بإلغائهما : حكى : البركَةُ أعلمنا اللهُ مع الأكابر ، وقال الشاعر :

٦٢١ ــ * وأَنْتَ أراني اللهُ أَمْنَعُ عاصِمٍ [١١] *

واستدل ابن مالك للتعليق بقوله تعالى : « يُنَبِّئُكُم إذا مُزِّقْتُم كُلَّ مُمَزَّق[١٢] » الآية . وقول الشاعر :

٦٢٢ ــ حَذَارِ فقد نُبِّئْتُ إنَّكَ لَلَّذي ... سَتُجْزَى بما تَسْعَى ، فتسعد أو تشقى [١٣]

---

(١) أ ، ب : « الضميرين » مكان : « الأخيرين » ، تحريف .
(٢) ط : « إذا لم يثبت للمفعول » ، تحريف .
(٣) كلمة : « به » سقطت من أ ، ط . (٤) ط : « دون لإلغاء » . تحريف .
(٥) ب : « الألغاء أعلم » ، بالألف واللام ، تحريف .
(٦) أ ، ب : « مؤثرة » بتاء التأنيث . (٧) أ ، ب : « نلقى » بالنون والقاف ، تحريف .
(٨) أ ، ب : « نلقى » بالنون والقاف ، تحريف .
(٩) ط : « موافقة » بالميم ، تحريف . (١٠) سقطت كلمة « أيضاً » من ب .
(١١) قائله مجهول . وعجزه :
* وأرْأَفُ مُسْتَكفىً . وأَسْمَحُ وَاهِبِ *
من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٩٩ .
(١٢) سبأ ٧ .
(١٣) قائله مجهول .
انظر : الدرر ١ : ١٤٠ ، وشرح التصريح ١ : ٢٦٦ .
وفي ط : « حذراً » تحريف ، والتصويب من النسختين أ ، ب . وفي ط : « وتسعد » بالواو ، تحريف . وفي أ : « الذي » مكان : « للذي » ، تحريف .
وفي ب : « أبنيت » مكان : « نبئت » .

[جواز حذف المفاعيل أو بعضها]

(ص) : وحذفها، وأحدها لدليل جائز. وأما دونه فمنع سيبويه وابن البـاذش وابن طاهر حذف الأول ، والاقتصار عليه . وجوز الأكثر حذف الأول دونهما ، أو هما دونه . والشّلوبين : حذفه دونهما . والجَرْمي : عكسه .

(ش) : يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثـة وبعضها لدليل كقولك : لمن [١] قال أأعلمت زيداً بكراً [٢] قائماً : أعلمت.

وأمّا الاقتصار ، وهو الحذف لغير دليل ، ففيه مذاهب :

أحدها : وعليه الأكثر ، منهم المبرِّد ، وابن كَيْسـان ، ورجّحه [٣] ابن مالك ، وخطّاب: يجوز حذف الأول بشرط ذكر الآخَرَيْن، أو الآخرين [٤] بشرط ذكر الأول: كقولك: أعلمت كبشك سميناً بحذف المُعْلَم [٥]، أو أعلمت زيداً بحذف الثاني والثالث إن لم يَخْلُ الكلام من فائدة بذكر المُعْلَم به في الصورة الأولى والمُعْلَم في الثانية .

الثاني : وعليه سيبويه وابن الباذش ، وابن طاهر ، وابن خروف وابن عصفور : لا يجوز حذف الأول ، ولا الاقتصار عليه ، وحذف الآخرين ، بل لابد من الثلاثة [٦] ، لأن الأول كالفاعل ، فلا يحذف، والآخران كهما [٧] في باب ظن . وقد منع هؤلاء حذفهما فيه اقتصاراً .

الثالث : وعليه الشّلوبين : يجوز حذف الأول فقط مع ذكر الآخَرَيْن نحو: أَعلمت كبشك سميناً ، ولا [٨] يجوز حذف الآخَرَيْن دون [٩] الأوّل، ولا حذف الثلاثة، ولا حذف الأول وأحد الآخَرَيْن ، ولا حذف أحد الآخرين [١٠] فقط.

---

(١) ب : « لمن لمن » بالتكرير ، تحريف .

(٢) في ب : « زيد أبو بكر » ، تحريف .

(٣) ط : « ورحجة » بتقديم الحاء تحريف .

(٤) ب : « أو الأخيرين » .

(٥) ط : « العلم » ، تحريف .

(٦) ب : « الثالثة » . تحريف .

(٧) ب : « لهما » باللام ، تحريف .

(٨) ب : « ولا يحذف حذف الأخيرين » ، تحريف .

(٩) سقط من أ : « الآخرين دون » .

(١٠) ب : « ولا حذف الأول ، وأحد الآخرين فقط » بتكرار الجملة السابقة ، وبزيادة كلمة : « فقط » تحريف .



الرّابع : وعليه الجَرْمي. واختاره ابن القوّاس: يجوز حذف الآخرَيْن فقط، لأنهما في حكم مفعولَيْ ظنّ ، دون الأول ، لأنه في حكم الفاعل .

(ص) : وألحق سيبويه بـأعلم: نَبّأ . واللّخمي: أنبأ [١] ، وعرف ، وأشعر ، وأدرى[٢] . والفرّاء: خبّر وأخبر . والكوفيّة والمتأخرون: حدّث . والأخفش وابن السراج [٣] : أظن ، وأحسب ، وأخال ، وأزعم . وأوجد . وابن مالك وقوم : أرى الحُلْميّـة، والحريريّ: علم . والجُرجاني : استعطى [٤] . وبعضهم : أكسى [١٥٩] .

(ش) : المجمع على تعديته إلى ثلاثة : أعلم ، وأرى . وزاد سيبويه : نبأ كقوله:

٦٢٣ — ونبئت قيساً ، ولم أبْلُـــهُ كما زعموا خَيْرَ أهْلِ اليَمَنْ [٥]

وزاد ابن هشام اللّخْميّ [٦] : أنبأ ، وعرّف ، وأشعر ، وأدرى . وزاد الفرّاء في «معانيه» : خبَّر بالتشديد كقوله :

٦٢٤ — * وَخُبِّرْتُ سوداءَ القُلوب مَرِيضةً [٧] *

وقوله :

---

(١) ط : « نبأ » بإسقاط الهمزة من أوله ، تحريف .

(٢) أ : « وأروى » بالراء والواو . تحريف .

(٣) أ : « والزجاج » مكان : « وابن السراج »، تحريف . وانظر الشرح.

(٤) أ : « أعطي » .

(٥) للأعشى ، ميمون بن قيس ، ديوانه ٢١٣ .
من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٥٧ ، والأشموني ٢ : ٤١ .

(٦) هو محمد بن احمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخميّ .
من مصنفاته: المُجمل في شرح أبيات الجُمل — نُكَت على شرح أبيات سيبويه للأعلم — شرح الفصيح . وكان حيّاً سنة ٥٥٧ .

(٧) للعوام بن عقبة كما في العيني ، وفي الدرر ١ : ١٤١ . للعوام بن عتبة بالتاء، وعجزه:

* فَأقْبَلْتُ من أهلي بِمِصْرَ أعُودُها *

من شواهد : الأشموني ٢ : ٤١ ، وروايته :
« سوداء الغَميم» مكان : « سوداء القلوب » .

٦٢٥ — * وما عليك إذا خُبِّرْتِنِي دَنِفاً[١] *

وزاد الكوفيون : حدّث . وتبعهم[٢] المتأخرون كالزمخشري وابن مالك . وقال[٣] أبو حيّان : وأكثر أصحابنا كقوله :

٦٢٦ — . . . . * فَمَنْ حُدِّثْتُمُوهُ له علَيْنَا العَلاَءُ[٤] *

وزاد الحريري في شرح « اللمحة[٥] » : علّم المنقولة بالتضعيف . قال أبو حيّان : ولم توجد في لسان[٦] العرب متعدّية إلى ثلاثة .

وزاد ابن مالك : أرى الحُلْمِيّة كقوله تعالى : « إذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ في مَنَامِكَ قليلا ، ولو أراكَهُمْ كثيراً[٧] » .

وزاد الأخفش وابن السراج : أظنّ ، وأحسب ، وأخال ، وأزعم وأوجد قياساً على أعلم ، وأرى . ولم يسمع . .

وزاد الجرجاني : استعطى[٨] . وزاد بعضهم : أكسى ، فبلغت أفعال الباب تسعة عشر .

والجمهور منعوا ذلك ، وأوّلوا المستشهد به على التّضمين[٩] ، أو حذف حرف الجر ، أو الحال . .

(ص) : وما بني للمفعول فكَظَنّ .

(ش) : ما بني للمفعول من أفعال هذا الباب صار كظنّ ، فما جاز في ظنّ جاز فيه . قال ابن مالك : إلا[١٠] الاقتصار على المرفوع ، فإنه غير جائز في ظنّ لعدم الفائدة ، جائزٌ هنا لحصول الفائدة . وقد تقدم الخلاف في ذلك في البابين ، فأغنى عن التصريح باستثباته[١١] .

---

(١) لرجل من بني كلاب . وعجزه :

* وغاب بَعْلُكِ يَوْماً أنْ تَعُودِيني *

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٥٧ ، والأشموني ٢ : ٤١ .

(٢) ب : « وأتبعهم » . (٣) أ ، ب : « قال » بإسقاط الواو.

(٤) قطعة من معلّقة الحارث بن حلّزة اليشكري ؛ والبيت بتمامه هو :

أوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُون فَمَنْ حُدِّ ... ثْتُمُوهُ له علينا الوَلاَءُ

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٥٧ ، والأشموني ٢ : ٤١ .

وفيهما : « الولاء » مكان : « العلاء » . (٥) ب : « الملحمة » تحريف .

(٦) أ : « كلام » مكان : « لسان» . (٧) الأنفال ٤٣ . (٨) أ : « أعطى » .

(٩) ط : «التضمن» (١٠) كلمة : « إلا » سقطت من ب . (١١) أ ، ب : « باستثنائه » .

الفاعِـــل

(ص) : الفاعل ونائبه .

الفاعل المفرّغ له عامِلٌ على جهة وقوعه منه ، أوقيامه به .

(ش) : لما كان الكلام ينعقد من مبتدأ وخبر ، وينشأ عنه نواسخ . ومن فعل وفاعل ، وينشأ عنه النائب عن الفاعل – انحصرت العمد في ذلك . وقد تمّ الكلام على النوع الأول بما ينشأ عنه [١] وهذا هو النوع الثاني .

فالفاعل ما أسند إليه عامل مُفَرّغ على جهة وقوعه منه [٢] ، أوقيامه به .

فالعامل يشمل الفعل نحو : قام زيد ، وما ضمّن معناه كالمصدر ، واسم الفاعل والصّفة المشبّهة ، والأمثلة [٣] ، واسم الفعل ، والظرف ، والمجرور . والمفرغ يخرج نحو : « وأسَرُّوا النّجْوَى الّذِينَ ظَلَمُوا[٤] » . وقولنا [٥] : على جهة وقوعه منه ، كضَرَبَ زيد ، وقيامه به ، كمات زيدٌ .

[رافع الفاعل]

(ص): وزعم هشام: [٦] رافعه الإسناد . وقوم : شَبَهُهُ للمبتدأ . وخَلَفٌ: معنى الفاعليّة . وقوم : إحداثُهُ الفِعْلَ . والكسائي : كونه داخلا في الوصف .

ونصب المفعول بخروجه . والجمهور : يجب تأخيره ، وذكره .

ويحذف مع عامله ، أو المصدر [٧] ، أو فعل المؤنثة[٨] ، أو الجماعة المؤكد .

(١) أ : « وما ينشأ عنه » . (٢) كلمة : « منه » سقطت من أ .

(٣) المراد بها : أمثله المبالغة . (٤) الأنبياء ٣ . (٥) أ : « وقولي » .

(٦) هو هشام بن معاوية الضرير سبقت ترجمته ١ : ١٢٤

(٧) ط : « أو فاعل المصدر » .

(٨) ا : ط : « الاثنين » ، تحريف .



ويقدَّر في نحو: « ثم بَدَا لَهُمْ (١) » مُنَاسِبٌ (٢)

وقد يجر بـ « مِنْ » أو الباء الزائدة ، وثعلب (٣) : في كفى . قال ابن الزّبير : إن كانت بمعنى : حسب .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : في رافع الفاعل أقوال :

أحدها : وعليه الجمهور : أنه العامل المسند إليه من فعل ، أو ما ضمّن معناه ، كما فهم من الحدّ ، لأنه طالب له .

الثاني : أن رَافِعَهُ الإسناد أي : النّسبة ، فيكون العامل معنويّاً ، وعليه هشام . ورُدّ بأنه لا يُعْدَلُ إلى جعل العامل معنويّاً إلاّ عند تعذّر اللفظيّ الصّالح ، وهو هنا موجود .

الثالث : شَبَهُهُ بالمبتدأ من حيث إنه يخبر عنه بفعله ، كما يخبر عن المبتدأ بالخبر . ورُدّ بأن الشبه معنويّ ، والمعاني (٤) لم يستقرّ لها عمل في الأسماء .

الرابع : كونه فاعلاً في المعنى . وعليه خَلَفُ (٥) ، كما نقله أبو حيّان. ورُدّ بقوله: مات زيد ، وما قام عمرو .

الخامس (٦) : ذهب قوم من الكوفيين : إلى أنه يرتفع بإحداثه الفعل ، كذا نقله ابن عمرون . ونقل عن خَلَف : أنّ العامل فيه معنى الفاعلية .

الثانية : الصحيح ، وعليه البصريون : أنه يجب تأخير الفاعل عن عامله .

---

(١) يوسف ٣٥ . (٢) ط : « منا » بإسقاط السين والباء ، تحريف .

(٣) ا = وثعلب = تحريــــف.

(٤) كلمة : « والمعاني » سقطت من أ . (٥) انظر ١ : ٨٥

(٦) من قوله : « الخامس » إلى قوله : « معنى الفاعليّة » .
سقط من أ ، ومكانه بياض مشار إليه بـ (ظ) .



وجوَّز الكوفية [1] تقديمه نحو : زيد قام مستدلين بنحو قوله :

٦٢٧ — * ما لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيداً [2] *

أي وئيداً [3] مَشْيُهَا. وتأوّله البصريون على الابتداء ، وإضمار الخبر الناصب : «وئيداً» أي : ظهر أو ثبت . وثمرة الخلاف تظهر في نحو : الزيدان ، أو الزيدون قام .

الثالثة : الصحيح أيضاً [4] . وعليه [١٦٠] البصريون أنه يجب ذكر الفاعل ، ولا يجوز حذفه . وفرّقوا بينه وبين خبر المبتدأ بأنه كالصّلة في عدم تأثّره [5] بعامل متلوّه ، وكالمضاف إليه ، فإنه يعتمد البيان ، وكعجز المركب في [6] الامتزاج بمتلوّه [7] ، ولزوم تأخيره [8] . والخبر مباين [9] للثلاثة . وهو معتمد الفائدة ، لا معتمد البيان . وبأنّ من الفاعل ما يستتر ، فلو حذف لالتبس الحذف بالاستتار بخلاف الخبر .

وذهب الكسائي : إلى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر . ورجّحه السهيليّ وابن مضاء [10] .

ويستثنى على الأول صُوَر يجوز فيها الحذف :

أحدها : مع رافعه تبعاً له : كقولك : زيداً لمن قال : مَنْ أكرم ؟ والتقدير : أكرم زيداً [11] ، فحذف الفاعل مع الفعل.

ثانيها : فاعل المصدر يجوز حذفه نحو : «أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً [12]».

ثالثها : فاعل فعل اثنين [13] المؤنث، أو الجماعة المؤكّد بالنون نحو : «لَتُبْلَوُنَّ» [14]

---

(١) أ ، ب : « الكوفيون » .

(٢) للزبّاء . وعجزه :

* أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا *

من شواهد : المغني ٢ : ١٤٥ ، وأوضح المسالك رقم ٢٠١ ، والأشموني ٢ : ٤٦ .

(٣) « أي وئيد » سقط من ب .

(٤) ط فقط : سقطت كلمة : « أيضاً » .

(٥) أ ، ط : « تأثيره » .

(٦) أ : « من » مكان : « في » .

(٧) أ : « متلوه » بإسقاط باء الجرّ ، تحريف .

(٨) أ : « تأخره » .

(٩) أ ، ب : « مبايناً » .

(١٠) أ ، ب : « ابن قضى » تحريف . وفي ط : « ابن مضا » بدون همزة

(١١) ط : « زيد » بالرفع ، تحريف .

(١٢) البلد ١٤ ، ١٥ .

(١٣) ا ، ب : «فعل اثنين» تحريف.

(١٤) آل عمران ١٨٦ .

« فَإِمَّا تَرَيِنَّ [١] » ، فإنّ ضمير المخاطبة والجمع حُذِف لالتقاء الساكنين .

فإن قلت : قد ورد ما ظاهره الحذف في غير هذه [٢] المواضع المذكورة ، نحو قوله تعالى : « ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ [٣] » . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُها وهُوَ مُؤْمِنٌ [٤] » فالجواب أنّ الفاعل فيه ضمير مقدّر راجع إلى ما دلّ عليه الفعل ، وهو البداء في [٥] الآية لدلالة : « بدا » ، والشّارب في الحديث لدلالة : « يشرب » . ويقاس بذلك ما أشبهه .

الرابعة : قد يجر الفاعل « مِنْ » الزائدة نحو : « مَا يَأْتِيهِم مِنْ ذِكْرٍ [٦] » أي : ذِكْرٌ [٧] ، أو الباء الزائدة نحو « وكَفَى بالله [٨] » . والمحَلّ في الصورتين رفع ، فيجوز الإتباع بالرفع والجـرّ ، مراعاة للمحلّ واللفظ . وغلبت زيادة الباء في [٩] فاعل كفى نحو : « وكَفَى بِاللهِ وَلِيّاً ، وكَفَى بِاللهِ نَصِيراً [١٠] » .

[تجرّد عامله]

(ص) : ويجرّد عامله إن كان ظاهراً من علامة تثنية وجمع إلا في لغة : أكلوني البراغيث . وقيل : هو خبر مقدم . وقيل : الثاني : بدل [١١] .

(ش) : إذا أسند الفعل إلى الفاعل [١٢] الظاهر ، فالمشهور تجريده من علامة التثنية والجمع نحو : قام الزيدان ، وقام الزيدون ، وقامت الهندات [١٣] . ومن العرب مَنْ يلحقه الألف ، والواو ، والنون على أنها حروف دوالّ [١٤] كتاء التأنيث ، لا ضمائر . وهذه اللغة يسميها النحويون لغة : أكلوني البراغيث . ومنها قوله :

---

(١) مريم ٢٦ .
(٢) أ ، ب : « هذه » ساقطة .
(٣) يوسف ٣٥ .
(٤) انظر البخاري كتاب المظالم باب ٣٠ .
(٥) في أ : « المبتدأ » تحريف ، وفي ط : « البدء » .
(٦) الأنبياء ٢ . وفي ط « وما يأتيهم » . تحريف .
(٧) « أي ذكر » سقطت من ب .
(٨) النساء ٦ .
(٩) « في » سقطت من ط . تحريف
(١٠) النساء ٤٥ .
(١١) أ : « بقل » مكان : « بدل » ، تحريف .
(١٢) ب : « إذا أسند إليه الفعل إلى الفاعل » بزيادة : « إليه » ، تحريف .
(١٣) في النسخ الثلاث : « وقام الهندات » ، تحريف .
(١٤) ط : « وأل » مكان : « دوالّ » ، تحريف .



٦٢٨ — * وقد أسلماه مبعدٌ وحميمُ[1] *

وقوله :

٦٢٩ — يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاء النَّخِيـ ـلِ أهلي ، فكُلُّهُمُ أَلْوَمُ[2]

وقوله :

٦٣٠ — نُتِجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِـنـاً أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِب[3]

وقوله :

٦٣١ — * بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقارِبُهْ[4] *

ومن النحويين من جعلها ضمائر . ثم اختلفوا : فقيل : ما بعدها بدلٌ منها . وقيل : مبتدأ . والجملة السابقة خبر . والصحيح الأول ، لنقل الأئمة أنها لغة ، وعُزِيت لطيّء وأزد شنوءة . وكان ابن مالك يسميها لغة « يتعَاقَبون فيكم مَلائِكةٌ » وهو مردود ، كما بينتَه في (أصول النحو) وغيره[5] .

* * *

(١) لابن قيس الرُّقيَّات ديوانه ١٩٦ وصدره :

* تولّى قتال المارقين بنفسه *

انظر ابن عقيل ١ : ١٦١ ، وأوضح المسالك رقم ٢٠٩ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ٧٩٠ والأشموني ٢ : ٤٧ .

(٢) نسبه في التصريح ١ : ٢٧٦ لأميّة . ونسب في شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٨٣ إلى أحيحة ابن الجلاح .

والبيت من شواهد أوضح المسالك رقم ٢٠٧ . وفي ط : « في شراء » تحريف .

(٣) في الدرر ١ : ١٤٢ يذكر أنه لم يعثر على قائله . وفي حاشية ياسين ١ : ٢٧٦ أنه نسب إلى أبي فراس الحمداني في ترجمته التي ضمها كتاب «يتيمة الدهر » .

(٤) للفرزدق . وصدره :

* ولَكِنْ دِيَافِيٌّ أَبُوهُ وأُمُّهُ *

انظر ديوان الفرزدق ٥٠ ، وسيبويه ١ : ٢٣٦ . والخزانة ٢ : ٣٨٦ ، ٣ : ٢٩٣ ، ٣٣٤ ، ٤ : ٥٥٤ . وابن يعيش ٧ : ٧ .

وفي ب : « يجوزان » مكان : « بحوران » ، تحريف .

(٥) عبارة : « كما بينته في أصول النحو وغيره » سقطت من أ ، ب .

[حذف عامله]

(ص) : ويحذف لقرينة(١) كأن يجاب(٢) به نفي ، أو استفهام. ولا يقاس: « لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ » .

وقيل : يجوز إن أمن ، وجوّز قوم : زيد عمراً ، أي « ليضرب » لدليل .

(ش): يجوز(٣) حذف عامل الفاعل لقرينة كأن(٤) يجاب به نفي أو استفهام، كـ«زيدٌ» في جواب ما قام أحد ، أو مَنْ قام ؟

ومما حذف فيه لعدم اللبس قوله تعالى : « يُسَبَّحُ له فيهـا بالغُدُوّ والآصال ، رِجَالٌ (٥) » ، على قراءة بناء يُسَبَّحُ للمفعول ، إذا التقدير يُسَبِّحُهُ رجالٌ لدلالة يُسَبَّحُ عليه . ومثله قول الشاعر :

٦٣٢ — • لِيُبْكَ يزيدُ ضارِعٌ لِخُصومَةٍ (٦) •

أي يبكيه (٧) ضارع .

واختلف في القياس على ذلك . فمنعه الجمهور . وجوّزه الجَرْمي . وابن جنيّ وابن مالك حيث لم يلتبس الفاعل بالنائب عنه . فلو قيل : يُوعَظُ في المسجد رجالٌ على معنى : يعظ (٨) رجال لم يجز لَصلاحية(٩) إسناد « يوعظ » إليهم ، بخلاف يوعظ في المسجد رجال يزيدُ (١٠) ، فإنه يجوز لعدم اللبس .

وأجاز بعض النحويين : زيد عمراً بمعنى لِيَضْرِبْ زيدٌ عمراً ، إذا كان ثَمّ دليل على إضمار الفعل ، ولم يلبس . ومنع ذلك سيبويه ، وإن لم يلبس ، لأن إضمار فعل

---

(١) ط : « بقرينة » بالباء ، تحريف. (٢) ط فقط : « كجواب » مكان : « أن يجاب به » .

(٣) ط : « الجوار » بالراء مكان : « يجوز » ، تحريف . (٤) ط : «كان » تحريف .

(٥) النور ٣٦ ، ٣٧ . (٦) لضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد . وعجزه :

• ومُخْتَبِطٌ مما تُطِيحُ الطّوائِحُ •

وهذه النسبة لصاحب الدرر ١ : ١٤٢ ، ونسبه العيني وسيبويه ١ : ١٤٥ ، ١٨٣ إلى الحا ث بن نهيك . وانظر الإيضاح ٧٤ ، والأشموني والعيني ٢ : ٤٩ .

(٧) ط فقط : « يبكيك » . (٨) ط : « لفظ » باللام . والفاء تحريف .

(٩) أ : « لعدم صلاحية » تحريف لا يتفق مع الأسلوب . وصوابه من ب ، ط .

(١٠) أ ، ب : « زيد » مكان : « يزيد » .



الغائب هو على طريق التّبليغ . وإضماره يستدعي إضمار فعل آخر ، لأن المعنى : قل له : ليضرب ، فكثُر الإضمار [١٦١] ، فرفض[1] .

* * *

[الفصل بين الفعل وفاعله]

(ص) : مسألة : الأصل أن يلي فِعْلَهُ . وقد يفصل بمفعول ، لا إن ألبس خلافاً لابن[2] الحاجّ في مقدّر الإعراب . أو كان ضميراً غير محصور . ويجب إن كان المفعولُ ضميراً . ويؤخر ما حصر منهما[3] بإنّما ، وكذا إلاّ خلافاً للكسائي مطلقاً . وللفرّاء ، وابن الأنباري في حصر الفاعل . وحكم المتصل بضمير مرّ .

(ش) : الأصل أن يلي الفاعل[4] الفعل ، لأنه منزّل منه منزلة الجزء .

ويجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو : ضرب عمراً زيد .

ويجب البقاء[5] على الأصل إذا حصل لَبْس كأن[6] يخفي الإعراب ،ولا قرينة نحو : ضرب موسى عيسى ، إذ لا دليل حينئذ على تعيّن[7] الفاعل من المفعول . وهذا ما نصّ عليه ابن السّراج والجزُوُلي والمتأخرون . ونازعهم في ذلك أبو العبّاس بن الحاجّ في نقده[8] على « المقرّب » : بأن سيبويه لم يذكر في كتابه شيئاً من هذه الأغراض الواهية ،وبأن في العربية أحكاماً كثيرة إذا حدثت ظهر منها لَبْس ، ثم لا يقال بامتناعها[9] كتصغير عُمَر ، وعَمْرو ، فإن اللفظ بهما واحد، ولم يمنع ذلك تصغيرهما أو تصغير أحدهما،

(١) كلمة : « فرفض » سقطت من ط .

(٢) أ : « لأن » مكان : « لابن » ، تحريف .
وابن الحاج سبقت ترجمته ٢ : ١٨ .

(٣) ط : « منها » مكان : « منهما »، تحريف .

(٤) ط : « الفاعل » . تحريف .

(٥) أ : « البغاء » مكان : « البقاء » ، تحريف .

(٦) ط : «كان » تحريف .

(٧) أ : « نتبين » مكان : « تعيّن » تحريف .

(٨) ب : « هذه » مكان : « نقده » ، تحريف .

(٩) عبارة : « ثم لا يقال بامتناعها » سقطت من أ .



مع أن من المقاصد المعروفة بين العقلاء إجمال ما يتخاطبون به ، لما لهم في ذلك من غرض ، فلا يبعد لذلك جواز ضرب : موسى عيسى ، لإفادة ضرب أحدهما الآخر من غير تعيينه. انتهى .

فإن كان قرينة معنوية أو لفظية جاز وفاقاً نحو : أكل الكمّثرى موسى ، وأضنت سُعْدَى الحمّى ، وضربت موسى سعدى ، وضرب موسى العاقل عيسى .

ويجب البقاء[1] على الأصل أيضاً : إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور نحو : ضربت زيداً ، وأكرمتك ، لأن الفصل يؤدي إلى انفصال الضمير مع إمكان اتصاله .

ويجب الخروج عن الأصل : إذا كان المفعول ضميراً ، والفاعل ظاهراً لما ذكر نحو : ضربني زيد .

ويجب تأخير المحصور فاعلاً كان أو مفعولاً ظاهراً أو ضميراً محصوراً بإنما إجماعاً خوف الإلباس . وكذا بإلاّ على الأصحّ إجراء لها مجرى « إنما » نحو : إنما[2] ضرب عمراً زيد ، أي لا ضارب له غيره . وقد يكون لزيد مضروب آخر . وإنما ضرب زيد عمراً ، أي لا مضروب له غيره ، وقد يكون لعمرو ضارب آخر . وكذا، إنما ضرب زيداً أنا . وإنما ضربت زيداً أو إياك . وما ضرب عمراً إلاّ زيد . وما ضرب زيد إلاّ عمراً . وما ضرب زيد إلاّ أنا . وما ضربت إلا زيداً ، أو إلاّ[3] إيّاك .

وأجاز الكسائيّ : تقديم المحصور بإلاّ فاعلاً كان أو مفعولاً لأمن اللبس فيه ، بخلاف إنما . ومنه قوله :

٦٣٣ — * فَمَا زادَ إلاّ ضِعْفَ ما بي كَلاَمُها[4] *

---

(١) أ : « البناء » بالنون ، تحريف .

(٢) من قوله : « إنما ضرب عمراً زيد » إلى قوله : « وإنما ضرب زيد عمراً » سقط من أ .

(٣) أ « وإلاّ » بواو العطف .

(٤) في الدرر ١ : ١٤٣ منسوب إلى مجنون بني عامر ..
وصدره :

* تزوّدت من ليلى بتكليم ساعةٍ *

وهذا الشاهد وجدته في ديوان ذي الرمّة ص ٧١٤ من قصيدة أوّلها :

مَرَرْنا على دارٍ لميّة مرّة ... وجاراتها قد كاد يعفو مقامها =



وقوله :

٦٣٤ — * ولمّا أبى إلاّ جِمَاحا فُؤادُه [١] *

وقوله :

٦٣٥ — * فلم يَدْرِ إلاّ الله ما هَيّجَتْ لنَـا [٢] *

وقوله :

٦٣٦ — * ما عاب إلا لئيمٌ فِعْلَ ذِي كَـرَم [٣] *

وأجاز الفرّاء وابن الأنباري: تأخير الفاعل إن حصر المفعول. ومنَعا تقديمه إن حصر هو ، لأن الفاعل إذا تأخر في اللفظ كان في نية التقديم ، فحصل للمحصور فيه تأخير [٤] من وجه، وهو النيّة ، بخلاف ما إذا كان هو المحصور ، وقدّم فإنه يكون في رتبته ، فلم يحصل للمحصور فيه تأخير بوجه [٥] .

= غير أن صدره في الديوان مختلف عنه في الدرر ، فقد جاء في الديوان كما يلي :

* تداويت من ميٍّ بتكليمة لها *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢١٧ ، وابن عقيل ١ : ١٦٦ . والأشموني ٢ : ٥٧ .

(١) لدعبل الخزاعي . وعجزه :

* وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بمالٍ ولا أهْلِ *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢١٦ ، والأشموني ٢ : ٥٧ .

(٢) في الدرر ١ : ١٤٣ يقول : « إنه لم يعثر على قائله » .

وقد عثرت على قائله، وهو ذو الرّمة ديوانه ٧١٤ . وعجزه :

* عشيّةَ أنآء الدّيار وَشَامُها *

(ووشامها) روى بكسر الواو وهو جمع وشيمة. وهي كلام الشر. وبفتحها على أنه جمع: شامة. وهي العلامة .

انظر حاشية الخضري ١ : ١٦٦ . وفي الديوان : « أهلة » مكان : « عشية » .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٢٣ ، وابن عقيل ١ : ١٦٦ .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

* وما جفا قطُّ إلاّ جُبَّأً بَطَلاَ *

من شواهد : الأشموني ٢ : ٥٧ .

(٤) ب : « تأخر » مكان : « تأخير » . (٥) أ : « وجد » مكان : « بوجه » . تحريف .



وأمّا التقديم والتأخير لاتصال الفاعل بضمير المفعول ، أو عكسه فقد مرّ في مبحث الضمير ، فأغنى عن إعادته هنا .

نائبُ الفَاعِل

(ص) : مسألة : يحذف لِغَرَضٍ ، كَعِلْم ، وَجَهْل ، وضَعَة ، ورفعة ، وخوف ، وإبهام ، ووزن ، وسجع ، وإيجاز . فينوب عنه المفعول به فيما له . ويقام الثاني من باب : أعطى ، إذْ لا لَبْس . ومنعه قوم .

وثالثها : إن كان نكرة ، والأول معرفة .

ورابعها : قبيح ، وظنّ ، وأعلم خلافاً لقوم إن أمن ، أولم يكن جملة ، ولا ظرفاً .

قيل : ولا نكرة . والأول أولى.لا ثاني اختار . وثالثَ أعلم على الصحيح فيهما .

(ش) : قد يترك الفاعل لغرض لفظيّ ، أو معنويّ كالعلم به نحو : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ القِتَالُ (١) » ، للعلم بأن فاعل ذلك هو (٢) الله . أوللجهل به ، كسُرِق المتاع . أو تعظيم فَيُصان (٣) اسمه عن (٤) أن يقترن باسم المفعول كقوله : « مَنْ بُلِيَ منكم بهذه القَاذُورَاتِ (٥) » . أو تحقيره ، فيصان اسم المفعول عن مقارنته كقولك : أوذي فلان إذا عظّم أو حقّر (٦) من آذاه . أو خوف منه . أو خوف عليه ، فيستر ذكره . أو قصد إبهامه بان لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه نحو : « فَإِنْ أُحْصِرْتُم (٧) » . « وإذَا حُيِّيتُم (٨) » ، « إذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا (٩) ». أو إقامة وزن الشعر كقوله: [١٦٢]

(١) البقرة ٢١٦ .

(٢) سقطت كلمة : « هو » من ط .

(٣) أ : « فيصاف » بالفاء . تحريف .

(٤) أ : « على » مكان : « عن » .

(٥) رواية الموطأ ، كتاب الحدود ، رقم ١٢ : « من أصاب من هذه القاذورات شيئاً فليستتر بستر الله » وبهذه الرواية لا شاهد في الحديث .

(٦) ط : « وحقر » بالواو .

(٧) البقرة ١٩٦ .

(٨) النساء ٨٦ .

(٩) المجادلة ١١ .



٦٣٧ — وإذاشَرِبْتُفإنّني مُسْتَهْلِكٌ مالي،وِعرْضي وافرٌ لم يُكْلَمِ (١)

وإصلاح السجع نحو : « من طابت سريرتُه ، حُمِدت سيرتُه » . أو قَصْد الإيجاز نحو : « ومنْ عاقَبَ بمثل ما عُوقِب به ثم بُغِيَ عليه (٢) » . فينوب عنه المفعول به فيما له من رفع ، وعُمْديّةٍ ، ووجوب تأخير ، وامتناع حذف . وينزلُ منزلة الجزء .

فإن كان الفعلُ مِمّا يتعدّى لأكثر (٣) من واحد ، فإن كان من باب أعطى ، ففي إقامة المفعول الثاني عن الفاعل دون الأول أقوال : أصحّها ، وعليه الجمهور الجواز اذا أمن اللبس نحو : أُعْطِيَ درهمٌ زيداً . والأحسن إقامة الأول . والمنع إذا لم يؤمن ويتعين (٤) الأول نحو : أعطى زيدٌ عمراً ، إذ لا يدري لو أقيم الثاني، هل هو آخذ أو مأخوذ ؟ .

والثاني : المنع مطلقاً . والثالث : المنع إن كان نكرة . والأول معرفة ، لأن المعرفة بالرفع أولى قياساً على باب كان . وعزاه أبو ذرّ الخشني (٥) للفارسي (٦) .

والرابع : أنه قبيح حينئذ ، أي إذا كان نكرة ، والأول معرفة فإن كان معرفة كالأول كانا (٧) في الحسن سواء وعُزِي للكوفيين .

وإن كان من باب ظن أو أعلم (٨) ففيه أيضاً أقوال :

أحدها : الجواز إذا أمن اللبس ، ولم يكن جملة ولا ظرفاً مع أن الأحسن إقامة الأول نحو : ظُنَّتْ (٩) طالعةٌ الشمسَ . وأُعْلِم زيداً كبشُك سميناً .

---

(١) لعنترة من معلقته الشهيرة .

(٢) الحج ٦٠ .

(٣) ط : « لاكثر » . تحريف .

(٤) ط : « فينوب » مكان : « يتعين » . وفي الأشموني ٢ : ٦٨ بخلاف ما لم يؤمن التباسه نحو أعطيت زيداً عمراً ، فلا يجوز اتفاقاً أن يقال فيه أُعْطِي زيداً عمرو .

(٥) انظر ١ : ٢٥٩

(٦) ب : « الفارسي » بإسقاط لام الجرّ ، تحريف .

(٧) ب : « كان » بإسقاط ألف التثنية .

(٨) ب : « علم » مكان : « أعلم » .

(٩) أ : « ظننت » بنونين .



والمنع إن ألبس [١] نحو : ظنّ صديقك زيداً ، أو أعلم بشراً زيد قائماً ، أو كان جملة أو ظرفاً نحو : ظن في الدار زيداً . وظن زيداً أبوه قائم . وأعلم زيداً غلامك في الدار . وأعلم زيداً غلامك أخوه سائر . وهذا ما صححه طلحة ، وابن عصفور ، وابن مالك .

والثاني : المنع مطلقاً ، وتعيّن الأول ، لأنه مبتدأ [٢] في الأصل ، وهو أشبه بالفاعل. فكان بالنيابة عنه أولى . وهذا ما اختاره الجُزولي والخضراوي .

والثالث : الجواز بالشروط السابقة ، وبشرط ألا يكون نكرة ، فلا يجوز : ظُنّ قائمٌ زيداً . قال أبوحيّان: فإن عدم المفعول الأول، ونصبت [٣] الجملة، فمقتضى مذهب الكوفيين الجواز نحو : أعلم [٤] أيهم أخوك ، وصرح به السِّيرافي والنّحاس . ومنعه الفارسيّ .

وإن كان من باب : اختار ، ففيه قولان : أصحهما كما قال أبو حيّان : وعليه الجمهور [٥] تعيّن الأول . وهو ما تعدّى إليه بنفسه . وعليه الجمهور . وامتناع إقامة الثاني نحو : اختير [٦] زيدٌ الرِّجالَ . وبه ورد السّماعُ . قال : [٧]

٦٣٨ — ومِنّا الذي اختْيِرَ الرِّجالَ سَمَاحةً [٨]

وجوّز الفرّاء وابن مالك: إقامة الثاني نحو: اختير الرجالُ زيداً . وأشار أبو حيّان: إلى أن الخلاف مبنيّ على الخلاف في إقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح ،

---

(١) ط : « اللبس » بلامين ، تحريف.
(٢) أ : « معتمد » مكان : « مبتدأ » . ب : « معتمداً » بالنصب ، تحريف .
(٣) ط : « ونصب » .
(٤) ط : « علم » بإسقاط الهمزة من أوّله .
(٥) « وعليه الجمهور » سقطت من ط .
(٦) من قوله : « اختير زيد الرجال » إلى قوله : « اختير الرجال زيداً » سقط من أ .
(٧) كلمة : « قال » سقطت من ب .
(٨) للفرزدق : ديوانه ٥١٦ . وعجزه :
وجوداً إذا هبّ الرّياحُ الزّعازِعُ
وروى : « منا » مخروماً بحذف الواو . « وخيراً » مكان : « وجوداً » .
من شواهد : سيبويه ١ : ١٨ ، والخزانة ٣ : ٦٧٢ .

لأن الثاني هنا على تقدير حرف الجر . وأمّا الثالث من باب : أعلم ، فلا يجوز إقامته. وقال لخضْراويّ: وابن أبي الرّبيع بالاتّفاق. لكن قال أبو حيّان: ذكر صاحب «المخترع :[1]» جوازه . وعن بعضهم بشرط ألاّ يلبس [2] نحو : أُعِلم زيداً كبشُكَ سَمِينٌ . وهو مقتضى كلام التسهيل [3] . وجزم به ابن هشام في الجامع .

[إقامة غير المفعول به مع وجوده]

(ص) : فإن فُقِدَ. قال الكوفية والأخفش أوْلاَ . قيل :أو تأخر فمصدر متصرف ، لا لتوكيدٍ ، ولو مضمراً دلّ عليه غير العامل . قيل: أو هو ، لا صفته خلافاً للكوفية ، أو ظرف مختَص ّمتصرّف . وفي غيره ومقدّر وصفته خُلْف . أو مجرور بزائد ، وكذا غيره . وقال هشام : النائب ضمير مبهم.والفرّاء : الحرف . وابن دُرُستويه ، والسّهيلي ، والرّندي [4] :ضمير المصدر . فعلى الأصحّ لا يقدم . والجمهور لا يقام مفعول له ، وتمييز . ويخيّر في مصدر وغيره . وقدمه ابن عصفور . « وابن مُعْطٍ[5] »: المجرور . وأبو حيّان : المكان . وهو المختار . وينصب غير النائب بتعدية . وقيل : بالأصل .

(ش) : اختلف هل تجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده؟على قولين : أحدِهما : لا ، وعليه البصريون ، لأنه شريك الفاعل . والثاني : نعم ، وعليه الكوفيون والأخفش وابن مالك ، لوروده . قرأ أبو جعفر « لِيُجْزَى قوماً بما كانوا يَكْسِبُون[6] ».وقرأ

---

(١) لعلّه المخترع في القوافي لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجيّ المتوفي ٣٣٩ . انظر كشف الظنون نهر ١٦٢٥ .

(٢) في ب : « بشرط أن يكون لا يلتبس » .

(٣) ط : « السهيلي » مكان : « التّسهيل » ، وهو تحريف . صوابه من أ، ب والتصريح ١ : ٢٩٢ .

(٤) في ب : « والربدري » ، تحريف . والرندي هو : أبو علي عمر بن عبد المجيد سبقت ترجمته ١٢٦:١ .

(٥) أ ، ط : « ابن معطى » .

(٦) الجاثية ١٤ .



عاصم : « نُجِّي المؤمنين [١] » أي : النّجاء . وقال الشاعر :

٦٣٩ — * لَسُبَّ بذلك الجِرْوُ الكِلابا [٢] *

وقال :

٦٤٠ — * لم يُعْنَ بالعَلْياءِ إلاّ سيِّدا [٣] *

ـ قال أبو حيّان: ونقل الدّهان: أن الأخفش شرط في جواز ذلك تأخّر المفعول به في اللفظ . فإن تقدّم على المصدر أو الظرف لم يجز إلا إقامة المفعول به .

قال ابن قاسم : فالمذاهب على هذا ثلاثة . فإن جوَّزناه أولاً ولكن فقد المفعول به جاز إقامة غيره من مصدر ، أو ظرف ، أو مجرور .

وشرط المصدر أن يكون متصرفاً بخلاف : سُبْحان الله ، ومَعاذَ الله ، لالتزام

(١) هذا على قراءة : « نُجِّي » بنون واحدة ، وتشديد الجيم . وفيه ثلاثة أوجه :
أحدها : أنه فعل ماض ، وسكن الياء إيثاراً للتخفيف . والقائم مقام الفاعل المصدر ، أي النّجاء .
وهو ضعيف من وجهين : أحدهما : تسكين آخر الماضي .
والثاني : إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول الصحيح .
والوجه الثاني : أنه فعل مستقبل ، قلبت منه النون الثانية جيماً ، وأدغمت وهو ضعيف أيضاً .
والثالث : أن أصله : نُنَجي بفتح النون الثانية ، ولكنها حذفت كما حذفت التاء الثانية في : « تظاهرون » . وهذا ضعيف لوجهين :
أحدهما أن النون الثانية أصل ، وهي فاء الكلمة . فحذفها يبعد جداً .
والثاني : أن حركتها غير حركة النون الأولى ، فلا يستثقل الجمع بينهما ، بخلاف : « يتظاهرون » .
انظر في هذا الموضع إعراب القرآن للعكبري ٢ : ١٣٦ .
وفي النسخ الثلاث : « النجاة » بتاء التأنيث صوابه من العكبري ، وفي ط : « ننجى » بنونين .

(٢) لجرير يهجو الفرزدق . وصدره :
* ولو وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جِرْوَ كَلْبٍ *
من شواهد : الحُجّة لابن خالويه ٢٢٦ ، والخزانة ١ : ١٦٣ .
وفي ط : « لست » بالتاء مكان : « لسب» بالباء ، تحريف .

(٣) لرؤبة . ملحق ديوانه ١٧٣ وبعده:
* ولا شَفَى ذا الغَيِّ إلاّ ذو هُدَى *
وفي ديوانه : « لم يَغْنَ » بالغين المعجمة مكان : « لم يعن » بالعين المهملة .
من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٢٩ ، وابن عقيل ١ : ١٧١ والأشموني ٢ : ٦٨ .



العرب فيه النصب . وألاّ يكون للتأكيد بخلافه في : قام زيدٌ قياماً [١٦٣] لعدم الفائدة ، إذ المفهوم منه حينئذ غير المفهوم من الفعل .

وسواء في الجواز الملفوظ به نحو : سِير سيرٌ شديدٌ ، والمضمر الذي دلّ عليه غير الفعل العامل نحو : بلى سِيرَ لمن قال : ما سِيرَ سيرٌ شديدٌ ، فالنائب ضمير في « سير » مدلول عليه بغير « سير » ، وهو القول المذكور . فإن كان مدلولاً عليه بالفعل كقولك : جُلِس ، وضُرِب . وأنت تريد (١) : هو ، أي : جلوس (٢) وضَرْبٌ لم يجز . قال أبوحيّان : وفي كلام ابن طاهر إشعار بجوازه .

— ولا يجوز إقامة وصف المصدر مقام المصدر الموصوف . فلا يقال في سِيرَ سيرٌ حثيثٌ : سِير حثيثٌ ، بل يجب نصبه . وأجازه الكوفيون .

وشرط الظرف : أن يكون مختصاً بخلاف غيره . فلا يقال في سرت وقتاً ، وجلَستُ مكاناً : سِير وقتٌ ، وجلِس مكانٌ ، لعدم الفائدة . ويجوز : سِيرَ وقتٌ صَعْبٌ ، وجلِسَ مكانٌ بعيد . وأن يكون متصرّفاً بخلاف ما لزم الظرفية كسحَر وثَمّ ، وعند، لأن نيابته عن الفاعل تخرجه عن الظرفية .

وأجاز الكوفيون والأخفش نيابة غير المتصرّف نحو : سِيرَ عليه سَحر ، وجلِس عِنْدك .

ولا يجوز أيضاً نيابة الظرف المنويّ . وجوّزه ابن السراج كالمصدر .

وفي نيابة صفة الظرف (٣) الخلاف في نيابة صفة المصدر . فالبصريّون على المنع . والكوفيون على الجواز .

وأما المجرور فإن جرّ بحرف زائد فلا خلاف في إقامته ، وأنه في محل رفع نحو : أحد في قولك : ما ضرب (٤) من أحد . فإن جر بغيره ، فاختلف على أقوال :

أحدها : وعليه الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب نحو : سير بزيد كما لو كان الجار زائداً (٥) .

---

(١) ب : « زيد » مكان : « تريد » ، تحريف .

(٢) أ : « جليس » مكان : « جلوس » ، تحريف .

(٣) أ ، ب : « كالمصدر في نيابة صفة الظرف » بإسقاط واو العطف تحريف .

(٤) أ : « ما ضربه » .

(٥) ط : « زائد » بالرفع . تحريف .

والثاني : وعليه ابن هشام [١] : أن النائب ضمير مبهم مستتر [٢] في الفعل ، وجعل ضميراً مبهماً ليتحمل [٣] ما يدلّ عليه الفعل من مصدر [٤] ، أو ظرف مكان ، أو زمان إذ لا دليل على تعيين أحدها .

والثالث : وعليه الفرّاء : النائب حرف الجرّ وحده ، وأنه في موضع رفع كما أن الفعل في : زيد يقوم في موضع رفع .

قال أبو حيّان : وهذا مبنيّ على الخلاف في قولهم : مُرّ زيدٌ بعمرو .

فمذهب البصريين [٥] : أن المجرور في موضع نصب [٦] ، فإذا بني للمفعول كان في موضع رفع [٧] .

ومذهب الفرّاء : أن حرف الجر في موضع نصب ، فلذا ادّعى أنه إذا بني للمفعول [٨] كان في موضع رفع .

والرابع : وعليه ابن دُرُستويه ، والسّهيليّ ، والرّنديّ : أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ، والتقدير : سير هو ، أي السّير ، لأنه لو كان المجرور هو النائب لقيل : سِيرتْ بهند، وَجُلِسَتْ في الدار، ولكان إذا قدّم يصير مبتدأ كما هو شأن الفاعل ، وذلك لا يتصور في المجرور .

ورُدّ بأن العرب تصرّح معه [٩] بالمصدر المنصوب نحو : سير بزيد سيراً، فدلّ على أنه النائب .

وأجيب عن ترك [١٠] التأنيث بأنه نظير : كفى بهند فاضِلةً ، فإنها فاعل قطعاً ، ولا يؤنّث (كفى) .

---

(١) ط فقط : « هشام » .
(٢) أ : «يستتر» بالياء.
(٣) أ ، ب : « ليجعل » مكان : « ليتحمل » .
(٤) أ : «المصدر بأل » .
(٥) ب : « فمذهب البصريون » ، تحريف .
(٦) كلمة : «نصب» سقطت من ب.
(٧) ب كررت عبارة : « فإذا بنى للمفعول كان في موضع رفع » مرتين ، وفي المرة الأولى : « نصب » مكان : «رفع » ، تحريف .
(٨) ب : « المفعول » : باسقاط اللام ، تحريف .
(٩) أ : «معه» سقطت.
(١٠) أ فقط : « وأجيب ترك» بإسقاط : « عن » .



وعن امتناع المبتدأ بوجود المانع وهو العامل اللفظيّ .

ويتفرع على هذا الخلاف : جواز تقديمه نحو : بزيد سير . فعلى الأصحّ لا يجوز . وكذا على الثالث . وعلى الرابع يجوز وبه صرح السّهيليّ ، وابن أصبغ [١] . وكذا على الثاني .

قال أبو حيّان : ولم يذهب أحد : إلى أنّ الجار والمجرور معاً النائب فيكونان في موضع رفع .

وإذا اجتمعت هذه الثلاثة : المصدر ، والظرف ، والمجرور ، فأنت مخيّر في إقامة ما شئت . هذا مذهب البصريين . وقيل : يختار [٢] إقامة المصدر نحو : « فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ [٣] » . وعليه ابن عصفور .

وقيل : يختار إقامة المجرور ، وعليه ابن معط [٤] . وقيل : يختار إقامة ظرف المكان وعليه أبو حيان . ووجهه بأن المجرور في إقامته خلاف ، والمصدر في الفعل دلالة عليه ، فلم يكن في إقامته كبير [٥] فائدة . وكذا ظرف الزمان ، لأن الفعل يدل على الحدث والزمان معاً [٦] بجوهره ، بخلاف المكان ، فإنما يدلّ عليه دلالة لزوم كدلالته على المفعول به ، فهو أشبه به من المذكورات ، فكان أولى بالإقامة .

وإذا اقتضى الفعل مفعولين أو ثلاثة ، أقيم [٧] أحدها ونصب [٨] الباقي بتعدّي [٩] الفعل المبنيّ للمفعول إليه عند سيبويه والجمهور . وقيل : لا ينتصب به [١٠] ، وإنما هو

---

(١) ط : « اصبع » بالعين المهملة ، و أ ، ب : « أصبغ » بالغين المعجمة .
وفي البغية علمان يسميان : « أصبغ » بالغين المعجمة .
أحدهما : أصبغ بن عبد العزيز الرعيني كان من دولة الأمويين . وثانيهما : أصبغ بن محمد بن عبدالله أبو القاسم من نحاة الأندلس مات ٣٤٨ . انظر البغية ١ : ٤٥٨ ، ٤٥٩ .

(٢) من قوله : « يختار » إلى قوله : « وعليه ابن عصفور » سقط من أ ، ب .

(٣) الحاقة ١٣ .

(٤) ب : « وقيل ابن معط » بوضع « قيل » موضع : « عليه » .

(٥) ط فقط : « كثير » بالثاء .

(٦) « معا » سقطت من أ ، ب .

(٧) ط فقط : « وأقيم » بالواو .

(٨) ط ، ب : « نصب » بإسقاط الواو .

(٩) أ : « ويتعدى » بالياء .

(١٠) من قوله : « به وإنما هو منصوب » إلى قوله : « في أعطيت زيداً درهماً » سقط من أ .



منصوب بفعل الفاعل لما بني الفعل للمفعول في : أعطيت زيداً درهماً ، بقي « درهماً » منصوباً على أصله بفعل الفاعل . واختاره الزمخشري .

وذهب الفرّاء وابن كَيْسان : إلى أنه منصوب بفعل مقدّر أي : وَقَبِل، أو[1] أخذ.

وذهب الزّجّاجي : إلى أنه انتصب على أنه خبر ما لم يسمّ فاعله كما في : كان زيد قائماً .

ولا تجوز نيابة المفعول له إذا كان منصوباً باتفاق .

وفي المجرور بحرف قولان : أحدهما : لا ، بناءً على أن المجرور لا يقام ، ولأنه بيان لعلّة[2] الشيء . وذلك لا يكون إلا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه . وهذا [١٦٤] ما صحّحه الفارسيّ وابن جنيّ . وقيل : يجوز بناءً على جواز إقامة المجرور .

ولا يجوز أيضاً إقامة التمييز . وجوَّزه الكسائي وهشام ، فيقال في امتلأت الدار رجالاً : امْتُلِيء رجالٌ . وحكى : « خُذه مطيوبةٌ به[3] نفسي » .

قال أبو حيّان : لا يقام في هذا الباب مفعول له ولا مفعول معه ولا حال ولا تمييز لأنها لا يتسع فيها[4] بخلاف المصدر والظرف .

[مسألتان]

(ص) : ويقام في كان . قيل : ضمير المصدر . وقيل : ظرف أو مجرور معمول. وعليهما يحذف جزآها . وجوّز الفراء إقامة الخبر المفرد . وكين يقام[5] . وجعل يفعل فارغاً . والكسائي بنيّة المجهول . وفي اللازم ضمير مصدر أو مجهول ، أو فارغ أقوال .

---

(١) أ : « إذ » مكان : « أو » .

(٢) ب : « أصله » مكان : « لعلّة » ، تحريف .

(٣) ب : « خده مظنونة » بالدال في الأولى ، والظاء والنون من الثانية ، تحريف .

(٤) كلمة : « فيها » سقطت من ب .

(٥) أ : « قام » مكان : « يقام » .



(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : إذا جوّزنا بناء كان للمفعول (١) ، فقد اختلف فيما يقام مقام المرفوع : فقيل : ضميرُ مصدرها ، ويحذف الاسم والخبر . وعليه السّيرافي ، وابن خروف .

وقيل : ظرف أو مجرور معمول لها بناءً على أنها تعمل فيهما ، ويحذف الاسم والخبر أيضاً . وعليه ابن عصفور . وجوّز الفرّاء إقامة الخبر المفرد نحو : كين قائم في : كان زيد قائماً ، وجوّز أيضاً إقامة الفعل في : كان زيد يقوم أو قام . فيقال : كين يُقام أو قيم ، ولا يقدّر في الفعل شيء .

وجوّزه أيضاً في « جَعَلَ » من باب المقاربة ، فيقال : جُعِل يفعل كذلك ، من غير تقدير في الفعل . ووافقه الكسائي في البابين إلا أنه يقدر في الفعل ضمير المجهول . والبصريون على المنع مطلقاً .

الثانية : إذا بني الفعل اللازم للمفعول ففي النائب أقوال :

أحدها : ضمير المصدر كجُلس أي الجلوس . وعليه الزّجاجي وابن السِّيد (٢) . قال أبو حيّان : ويجعل فيه اختصاص ، أي : الجلوس المعهود .

الثاني : ضمير المجهول ، وعليه الكسائي وهشام ، لأنه لما حذف الفاعل أسند الفعل إلى أحد (٣) ما يعمل فيه المصدر (٤) ، أو الوقت ، أو المكان ، فلم يعلم أيّها المقصود ، فأضمر ضمير مجهول .

الثالث : أنه فارغ لا ضمير فيه ، وعليه الفرّاء .

[مسألة] :

(ص) : مسألة : لا يكون الفاعل ونائبه جملة (٥) ، وثالثها : يجوز إن كان قلبيّاً وعلّق .

---

(١) ب : « المفعول » بإسقاط اللام ، تحريف .

(٢) أ : « ابن اليد » بالياء مكان : « ابن السيد » . تحريف.

(٣) ب : «أحدهما » مكان : « أحد » . (٤) أ « في المصدر » مكان « فيه المصدر : » . تحريف .

(٥) أ فقط : زيادة كلمة : « فيه » بعد كلمة : « جملة » .



(ش) : اختلف في الإسناد إلى الجملة. على[١] مذاهب أصحّها: المنع، فلا يكون فاعلاً ، ولا نائباً عنه .

والثاني : الجواز لوروده في قوله تعالى : « ثم بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّه[٢] » . فأجازوا يعجبني يقوم[٣] زيد ، وظهر لي أقام زيد أم عمرو ؟. وأجيب بأن الفاعل في الآية ضمير البداء[٤] المفهوم من «بدا»، أو ضمير السّجن المفهوم من الفعل .

والثالث : يجوز أن يقع فاعلاً أو نائباً عنه بفعل[٥] من أفعال القلوب إذا علّق نحو : ظهر لي : أقام زيد أم عمرو ؟ وعلم أقام بكرٌ أم خالد ؟ بخلاف نحو : يسرّني خرج عبد الله ، فلا يجوز . ونسب هذا لسيبويه .

(١) « على » سقطت من أ .
(٢) يوسف ٣٥ .
(٣) أ ، ب : « تقدم » مكان : « يقوم » ، تحريف .
(٤) ب : « النداء » بالنون ، تحريف .
(٥) ط : « لفعل » باللام .



الفعل المضارع المجرّد من الناصب والجازم

(ص) : المضارع[1] يرفع إذا تجرّد من ناصب وجازم . وهو رافعه عند الفرّاء وابن مالك ، وابن الخبّاز . وقيل : تعرّيه من العوامل اللفظية مطلقاً . وقيل : الإهمال[2] . وقيل : نفس المضارعة . وقيل : السبب الذي أوجب إعرابه . وقال البصريّة : وقوعه موقع الاسم . والكسائي : الزوائد .

(ش) : لما انقضى الكلام في مرفوعات الأسماء خُتِمتْ بالمرفوع[3] من الأفعال وهو الفعل المضارع حالَ تجرّدِهِ من الناصب والجازم .

وفي[4] عامل الرفع فيه أقوال :

أحدها : نفس التّجرّد ، والتّعرّي من الناصب والجازم ، فهو معنويّ . وهو رأي الفرّاء . واختاره ابن مالك. وقال : إنه سالم من النّقْضِ . ونسبه لحذّاق الكوفيين . واختاره أيضاً ابن الخبّاز .

والثاني : وقوعه موقع الاسم فهو معنويّ أيضاً . وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين . وقال ابن مالك : إنه منتقض بنحو : هلاّ تفعل ، وجعلت أفعل[5] ، وما لك لا تفعل ، ورأيت الذي يفعل . فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم[6] لا يقع فيها .

والثالث : وعليه الكسائي : أنه ارتفع بحروف المضارعة ، فيكون عامله لفظياً .

---

(١) ط : « المصارع » بالصاد . تحريف .

(٢) ب : « وقيل الإهمال » سقطت من ب .

(٣) ب : « المرفوعات » .

(٤) « وفي » سقطت من أ .

(٥) أ : « وجعلت لتفعل » ، ب : « وجعل له فعل » .

(٦) أ ، ب : « الفعل » مكان : « الاسم » ، تحريف .



والرابع : أنه ارتفع بنفس المضارعة . وعليه ثعلب.

قال أبو حيّان : في الرافع للفعل المضارع سبعة أقوال :

احدها : أنه التعرّي من العوامل اللفظية مطلقاً . وهو مذهب جماعة من البصريين . وعزي في (الإفصاح) للفرّاء والأخفش .

والثاني : التجرّد من الناصب والجازم ، وهو مذهب الفرّاء .

والثالث : وهو قول الأعلم : ارتفع بالإهمال . وهو قريب من الذي قبله . وهو [١٦٥] على المذاهب الثلاثة عَدَمِيّ .

والرابع : وعليه جمهور البصريين : أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم، فإنّ «يقوم» في نحو : زيد يقوم وقع موقع « قائم » . وذلك هو الذي أوجب له الرفع .

والخامس : وهو مذهب ثعلب : أنه ارتفع بنفس المضارعة .

والسادس : أنه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب ، لأن الرفع نوع من الإعراب . وهو على هذه المذاهب الثلاثة [١] ثبوتيّ معنويّ .

والسابع : وهو مذهب الكسائي : أنه ارتفع بحروف المضارعة ، فأقوم مرفوع بالهمزة، ونقوم [٢] مرفوع بالنون ، وتقوم مرفوع بالتاء ، ويقوم مرفوع بالياء . وهو على هذا لفظيّ .

قال أبوحيّان : ولا فائدة لهذا الخلاف ، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي.

[خاتمة]

(ص) : خاتمة أثبت بعضهم الرفع بالمجاورة. والأعلم بالإهمال في نحو : « يقَالُ لَهُ إبراهيم [٣] » ، وابن عصفور : يرفع العدد المجرّد المتعاطف . فإن حذف العاطف وقف . وجوّز سيبويه إشمام واحدِ الضمّة . ونقل همز أربعة إلى ثلاثة . ومنعهما غيره [٤] .

---

(١) في ط : « وهو على هذه الثلاثة المذاهب » . (٢) ط : « وتقوم » بالتاء . تحريف .

(٣) الأنبياء ٦٠ . (٤) في : أ ، ب : « غيره » سقطت ومكانها بياض .



(ش) : فيه ثلاثة أنواع من المرفوعات على قول ضعيف :
أحدها [١] : . . . .

الثاني : الرفع بالإهمال : أثبته الأعلم ، وجعل منه قوله تعالى : « يُقَال لـــه إبراهيم [٢] » فارتفع « إبراهيم » عنده بالإهمال من العوامل ، لأنه لم يتقدمه عامل يؤثر في لفظه ، فبقي مهملاً . والمهمل إذا ضمّ إلى غيره [٣] ارتفع نحو : واحدٌ ، اثنان [٤] .

وسائر الناس أنكروا ذلك . وخرَّجوا الآية على غيره . فمنهم من خرَّجها على أنه مفعول صريح ليقال ، فيكون من حكاية لفظ المفرد ، وكأنه [٥] قال : يطلق عليه هذا اللفظ .

ومنهم من قال : إنه منادى حذف منه حرف النّداء . أي : يا إبراهيمُ ، ومنهم من قال : هو خبر مبتدأ محذوف ، أي : يقال له : أنت إبراهيم . فعلى هذين يكون من حكاية الجمل .

الثالث : قال ابن عصفور : يرفع الاسم إذا كان لمجرّد عدد ، وكان معطوفاً على غيره ، أو معطوفاً عليه غيره ، ولم يدخل عليه عامل لا في اللفظ ، ولا في التقدير نحو : واحد . واثنان . وثلاثة وأربعة . فإن عَرِي [٦] من العاطف كان موقوفاً نحو : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة : كأنّ [٧] التّركيب الذي حدث فيه بالعطف قائم مقام العامل في حدوث هذه الضمّة ، والصحيح أن هذه ليست حركة إعراب ، لكونها لا عن عامل [٨]

---

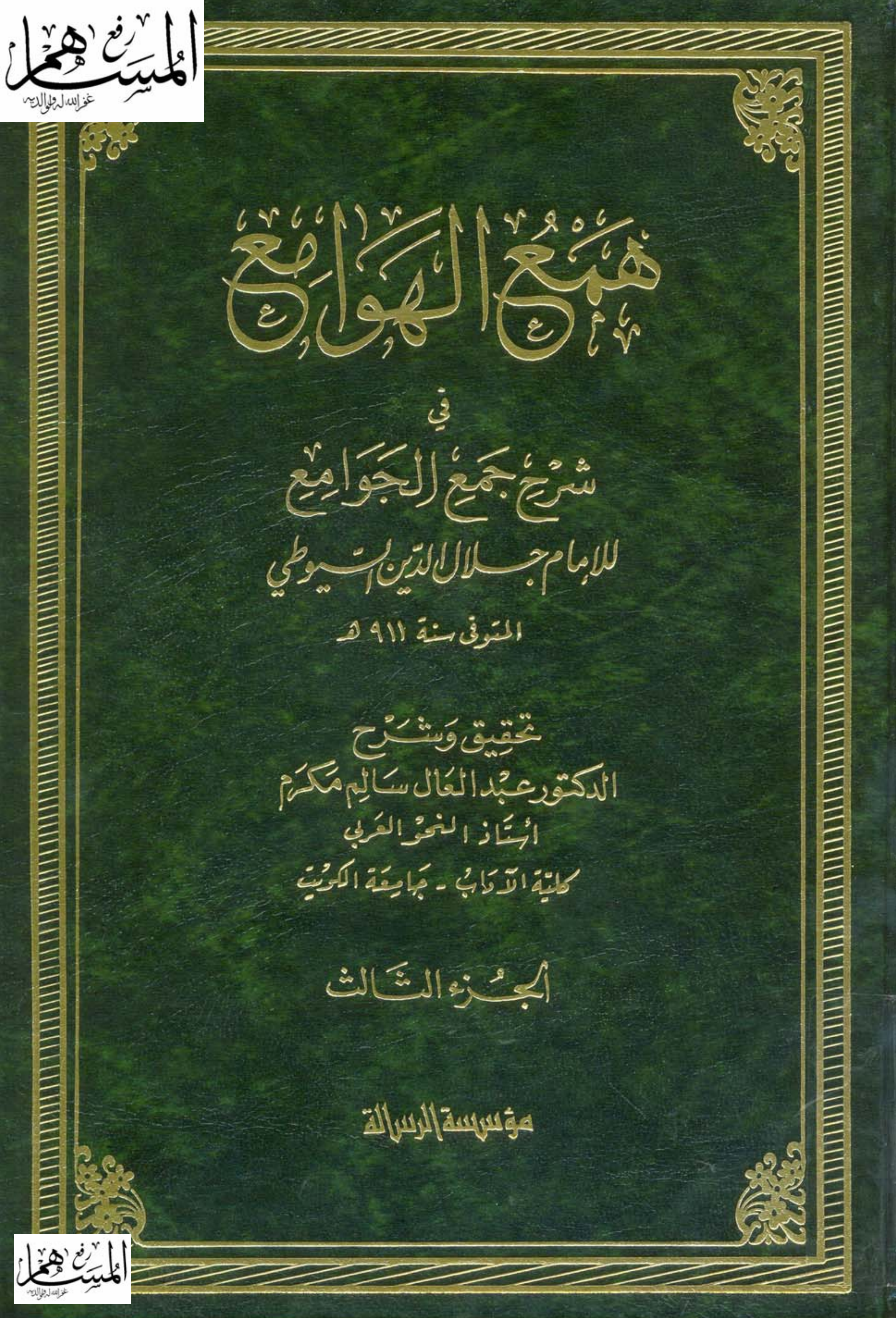
(١) بعد قوله : « أحدها » بياض بالنسخ الثلاث ، ولعل العبارة الساقطة : « هي الرفع بالمجاورة » وذلك من نص المتن .
(٢) الأنبياء ٦٠ .
(٣) أ : « غيره » سقطت ، ومكانها بياض .
(٤) « واحد اثنان » سقطا من أ ، ب .
(٥) ط : « وكانه » . تحريف .
(٦) ب : « عزي » بالزاي ، تحريف .
(٧) في النسخ الثلاث : « كان » .
(٨) بعد قوله : « لا عن عامل » جاء في النسختين أ ، ب «ص» « الكتاب الثاني في الفضلات » وبعدها « ش » وبعد ش بياض جاء على النحو التالي :
• كذا • كذا • وفي ب بياض يقرب من ربع الصفحة . وليس في ط ما يشير إلى هذا البياض.

تم الجزء الثاني — والحمد لله — ويليه الجزء الثالث — إن شاء الله — وأوله :
« الكتاب الثاني في الفضلات » .



فهرس الجزء الثاني من همع الهوامع





رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه
همع الهوامع
في
شرح جمع الجوامع
للإمام جلال الدين السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ
تحقيق وشرح
الدكتور عبد العال سالم مكرم
أستاذ النحو العربي
كلية الآداب - جامعة الكويت
الجزء الثالث
مؤسسة الرسالة
رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

همع الهوامع

في

شرح جمع الجوامع

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الثالث

تحقيق وشرح

الدكتور عبد العال سالم مكرم
أستاذ النحو العربي
بكلية الآداب - جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م



مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف ٣١٩٠٣٩، ٨١٥١١٢ - ص.ب. ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران




همع الهوامع
٣



الكتاب الثاني

في الفضلات

المفعول به

(ص) : الكتاب الثاني في الفضلات .

المفعول به [1] : اختلف في ناصبه : فالبصرية: عامل الفاعل . وقيل : الفاعل . وقيل : هما . وقيل : كونه مفعولاً . وقيل : ينصب [2] الكل تشبيهاً به . وسمع رفعه ، ونصب الفاعل ، ورفعهما ونصبهما .

وهو الواقع عليه الفعل .

(ش) : بدأت من الفضلات بالمفعول به ، وقد حده صاحب المفصل وغيره بأنه : ما وقع عليه فعل الفاعل .

والمراد بالوقوع التعلق ليدخل نحو : أوجدتُ ضرباً ، وأحدثت قتلاً ، وما ضربت زيداً .

وقد اختلف في ناصب المفعول به : فالبصريون على أنه عامل الفاعل : الفعل [3] أو شبهه . وقال هشام من الكوفيين : هو الفاعل . وقال الفراء : هو الفعل والفاعل معاً . وقال خلف : معنى المفعولية ، أي كونه مفعولاً كما قال في الفاعل : إن [4] عامله كونه فاعلاً .

---

(١) « المفعول به » سقط من أ .

(٢) أ « نصب » مكان : « ينصب » .

(٣) كلمة : « الفعل » سقطت من أ .

(٤) أ « أي » مكان : « إن » .



وقولي : وقيل : ينصب الكلّ تشبيهاً به أشرت به إلى ما ذكره أبو حيّان في شرح التسهيل : أنّ انقسام (1) المفعول إلى : مفعول مطلق ، ومفعول به ، وله ، وفيه ، ومعه، هو مذهب البصريّين .

وأمّا الكوفيّون : فزعموا أن الفعل إنّما له مفعول واحد ، وهو المفعول به وباقيها عندهم ليس شيءٌ منها مفعولاً ، وإنما مشبّهٌ بالمفعول .

وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل، حَكَوْا: خرق الثوبُ المِسْمارَ ، وكسر الزُّجاجُ الحَجَرَ ، وقال الشاعر :

٦٤١– مثلُ القنافذِ هَدّاجون قدبَلَغَتَ نَجْران، أو بَلَغَتْ سوءاتِهم هَجَرُ (2)

والسّوءات هي البالغة . وسمع أيضاً رفعهما قال :

٦٤٢ – كَيْفَ مَن صَادَ عَقْعَقَانِ وبُوم(3) *

ونصبهما قال :

٦٤٣ – قد سالَمَ الحيّاتِ منه القَدَما (4) *

والمبيح لذلك كله فهم المعنى ، وعدم الإلباس ، ولا يقاس على شيء من ذلك [١٦٦].

---

(1) أ « إلى أن انقسام » بزيادة : « إلى » .

(2) للأخطل . ديوانه ١١٠ وروايته : « على العيارات » مكان : « مثل القنافذ » ، و « أو حدثت » مكان : « قد بلغت » انظر لحن العامة ٩٢ ، تثقيف اللسان ٦٠ ، والأشموني ٢ : ٧١ .

(3) قائله مجهول . وصدره :

* إن من صاد عقعقاً لمشوم *

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٩٧٦ .

(4) قيل : لأبي حيان الفقعسي ، وقيل للعجاج ، وتمامه :

* الأفعوانَ والشجاعَ الشجعما *

من شواهد : سيبويه ١ : ١٤٥ ، والمغني ٢ : ٢٠٢ .



ويجب تقديمه إن تضمّن شرطاً أو استفهاماً خلافاً [١] للكوفيّة فيما قصد به استثبات [٢] ، أو أضيف إليهما ، أو نصبه فاصلاً جواب أمّا [٣] ، أو أمرٌ فيه الفاء ، أو كان معمول مفسر الجواب ، أو كم الخبرية إلا في لُغَيّة [٤] .

وتأخيره [٥] إن كان إن أو أن ، أو مع فعل تعجبيّ ، وموصول بحرف ، أو جازم ، لا إن قدم [٦] عليه ، ولام الابتداء [٧] ، أو قسم ، أو قد ، أو سوف ، أو قلّما ، أو ربّما ، ونحو : ما زيدٌ عمراً إلاّ يضرب .

قال الرّنديّ : وضرب القوم بعضهم بعضاً : وقوم : مفعول الأمر والنهي . ويجوز فيما عدا ذلك .

وإذا قدّم أفاد الاختصاص خلافاً لابن الحاجب ما لم يكن مستحقاً . والمختار أنه غير الحَصْر ، وفاقاً للسّبكيّ .

(ش) الأصل في المفعول به التأخّر عن الفعل والفاعل ، وقد يقدّم على الفاعل جوازاً ووجوباً كما تقدّم في بابه .

وقد يقدّم على الفعل جوازاً نحو : « فَرِيقاً هَدَى وفَرِيقاً حقّ عليهم الضَّلالة » [٨] . « فَرِيقاً كذَّبْتُم ، وفَرِيقاً تَقْتُلُون [٩] » .

[وجوب تقديم المفعول به]

وقد يجب تقديمه عليه ، وذلك في صور :

---

(١) كلمة : « خلافاً » سقطت من ب .

(٢) أ « استئناف » مكان : « استثبات » .

(٣) أ « لما » مكان : « أما » ، تحريف .

(٤) أ « لغة درية » مكان : « لغيّة » تحريف .

(٥) أ ، ب : « وتأخره » .

(٦) « إن قدم » سقطت من ب ، ط .

(٧) ب : « ابتداء » بإسقاط « أل » .

(٨) الأعراف ٣٠ .

(٩) البقرة ٨٧



أحدها : إذا تضمّن شرطاً نحو : مَن تكرم أُكرِمْه ، وأيّهم تضرب أضرِبْه .

ثانيها : إذا أضيف إلى شرط نحو : غُلامَ مَن تَضرِب أضرِب .

ثالثها : إذا تضمّن استفهاماً نحو : مَن رأيت ؟ وأيّهُم لقيت ؟ ومتى قدمت ؟ وأينَ أقمت ؟ سواء كان في ابتداء الاستفهام أم قصد به الاستثبات [١] . هذا مذهب البصريين [٢] . ووافقهم الكوفيّون في الأوّل ، وجوزوا في الثاني ألاّ يلزم الصّدر لما حكوا من قولهم : « ضَرَبَ مَن مِنّا » ، « وتفعل ماذا » ، و « تصنع ماذا » ، و « إن أين [٣] الماء والعشب » ؟ جواباً لمن قال : إنّ في موضع كذا ماءً وعُشْباً . والبصريون حكموا بشذوذ ذلك .

رابعها : إذا أضيف إلى استفهام نحو : غُلامَ مَن رَأيْت ؟

خامسها : إذا نصبه [٤] جواب « أمّا » نحو : « فأمّا اليتيم فلا تَقْهَرْ [٥] » .

سادسها : إذا نصبه فعل أمر دخلت عليه الفاء نحو : زيداً [٦] فاضْرب .

سابعها : إذا كان معمول « كم » الخبريّة نحو :كم غلام ملكت ، أي كثيراً من الغلمان ملكت .

وحكى الأخفش أنه يجوز تأخيره عن الفاعل في لغة رديئة [٧] نحو : ملكت كم غُلام .

---

(١) أ « الاستئناف » .

(٢) « هذا مذهب البصريين » سقطت من أ ، ب ، وفي ط : «البصرين» بياء واحدة ، تحريف .

(٣) في أ « ابن » بالياء مكان : « أين » بالياء تحريف .

(٤) أ « نصب » من دون ضمير ، تحريف ...

(٥) الضحى ٩ ، ومن قوله : «فلا تقهر» إلى قوله : سادسها » بياض في أ ، ب ، وليس في ط إشارة إليه .

(٦) كلمة « زيداً » سقطت من أ .

(٧) ب ، ط : لغة من را بردو فهو رديّ . « ردية » . وفي أ : « درية » تحريف .



[وجوب تأخير المفعول به]

وقد يمنع تقديمه عليه وذلك في صور :

أحدها : أن يكون أنَّ المشدّدة أو [١] المخففة نحو : عرفتُ أنّك أو أنْك منطلق .

قال أبو حيّان : وقياس ما أجازه الفرّاء من الابتداء بـ « أنّ » المشدّدة ، وما أجازه هشام من أنَّ : أنَّ زيداً قائم حقٌّ جواز التقديم .

ثانيها : أن يكون مع فعل تعجبّي نحو : ما أحسن زيداً .

ثالثها : أن يكون مع فعل موصول بحرف نحو : من البر أنْ تكفّ لِسانَك .

رابعها : أن يكون مع فعل موصول بجازم نحو : لم أضرب زيداً ، فلا يقدّم على الفعل فاصلاً بينه وبين الجازم ، فإن قدّم على الجازم جاز .

خامسها إلى ثامنها : أن يكون مع [٢] فعل موصول بلام الابتداء ، أو لام قسم ، أو قد ، أو سوف نحو : ليضرب [٣] زيدٌ عمراً ، واللهِ لأضربنَّ زيداً ، والله [٤] قد ضربت زيداً ، سوف أضرب زيداً .

تاسعها [٥] : أن يكون مع فعل مؤكّد بالنون ، فلا يقال : زيداً اضْرِبَن .

قال الرّضي : ولعلّ ذلك لكون تقدم المنصوب على الفعل دليلاً على أن الفعل غير مُهِمّ ، وإلاّ لم يؤخره عن مرتبته ، وتوكيد الفعل يؤذن بكونه مُهِمّاً فيتنافران في الظّاهر [٦] .

---

(١) من قوله : « أو المخففة » إلى قوله : « بان المشددة » سقط من أ .

(٢) كلمة : « مع » سقطت من أ .

(٣) أ ، ب : « ليرضى » . تحريف .

(٤) كلمة « والله » سقطت من أ ، ب .

(٥) كلمة : « تاسعها » سقطت من أ .

(٦) أ ، ب بعد قوله : « في الظاهر» بياض إلى قوله : « وإذا قدم المفعول » . وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .



وإذا قدم المفعول أفاد الاختصاص عند الجمهور نحو : « إيّاكَ نَعْبُدُ ، وإيّاكَ نَسْتَعِين [١] » ، أي لا غيرك ، « بَلِ اللهَ فاعْبُدْ [٢] » ، أي لا غيره .

وخالف في ذلك ابن الحاجب ، ووافقه أبو حيان ، فقالا : الاختصاص الذي يتوهّمه كثير من الناس مِن تقدّم المفعول وَهْمٌ ، وعلى الأول شرطه ألاّ يكون التقديم مستحقاً كالصور المبدوء بها [٣] .

والمشهور أنّ الاختصاص والحَصْر مترادفان . واختار السّبكيّ التفرّقة بينهما ، وأنّ الحصر نفي غير المذكور وإثبات المذكور ، والاختصاص قصر الخاصّ من جهة خصوصه من غير تعرّض لنفي وغيره [٤] .

وهاتان المسألتان من علم البيان ، لا النحو ، فليطلب بسط الكلام فيهما من كتابنا « شرح ألفية المعاني » وكتاب « الإتقان » .

[حذف المفعول به]

(ص) : ويحذف المفعول ، لا نائب ، ومتعجّب منه ، وجوابٌ ، ومحصور ، ومحذوف عامله حتماً ، وكذا نحو : زيد ضربته خلافاً للكوفيّة [٥] . وينوي إلاّ لتضمين الفعل اللّزوم ، أو الإيذان بالتعميم ، أو غرض حذف الفاعل ، ومتى حذف بعد « لو » فهو جوابها غالباً . ويجرّ بالباء الزائدة كثيراً مفعول : عرفت ونحوه ، نحو : « وَلا تُلْقوا بأيديكُمْ » [٦] ، وقليلاً [٧] في ذي اثنين ، ونحو : « كفى بالمرء

---

(١) الفاتحة ٥ .

(٢) الزمر ٦٦ .

(٣) أ ، ب : بعد قوله : « المبدوء بها » إلى قوله : « والمشهور » بياض ، وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .

(٤) ب : « غيره » بإسقاط الواو ، تحريف .

(٥) من قوله : « للكوفية » إلى قوله : « كثيراً مفعول » سقط من ب .

(٦) البقرة ١٩٥ .

(٧) « قليلاً » بإسقاط الواو .



كَذِباً أن يُحَدِّث بِكُلِّ ما سمِع » . [١٦٧] .

[مسائل]

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : الأصل جواز حذف المفعول به ، لأنه فضلة ويمنع [١] في صور :

حدها : أن يكون نائباً عن الفاعل ، لأنه صار عمدة كالفاعل .

ثانيها : أن يكون متعجّباً منه نحو : ما أحسنَ زيداً .

ثالثها : أن يكون مجاباً به كـ « زيداً » لمن قال : مَنْ رأيت [٢] ؟ إذ لو حذف لم يحصل جواب .

رابعها : أن يكون محصوراً نحو : ما ضربت إلاّ زيداً ، إذ لو حذف لأفهم نفي الضرب مطلقاً ، والمقصود نفيه مقيّداً .

خامسها : أن يكون عامله حذف نحو : خيراً لنا ، وشَرّاً لعدوّنا [٣] ، لئلا يلزم لإجحاف .

سادسها : إذا كان المبتدأ غير « كلّ » ، والعائد المفعول نحو : زيد ضربته ، فلا يقال اختياراً : زيد ضربت بحذف العائد [٤] ، ورفع زيد ، بل يجب عند الحذف اصب زيد .

قال الصّفّار : وأجاز سيبويه في الشّعْر : زيد ضربت ، ومنع ذلك [٥] الكسائي ، والفرّاء ، وأصحاب سيبويه .

---

(١) ب فقط : « ويمتنع » . (٢) أ : « زيداً » مكان : « رأيت » تحريف .

(٣) أ « لعدوانا » بزيادة ألف في وسط الكلمة ، تحريف .

(٤) أ : « العامل » مكان : « العائد » تحريف .

(٥) كلمة : « ذلك » سقطت من أ .



حكي عن أبي العبّاس أنّه قال : لا يضطر شاعر إلى هذا ، لأن وزن المرفوع والمنصوب واحد .

ونقل عن هشام أنه أجاز : زيد ضربت [١] في الاختيار ، هكذا نقل أبو حيّان .

ونقل ابن مالك عن البصريّين الجواز في الاختيار ، وعن الكوفيين المنع إلاّ في الشعر . والله أعلم .

الثانية : إذا حذف المفعول نوى لدليل عليه نحو : « فَعّالٌ لِما يُريد [٢] » ، أي لما يريده ، وقد لا ينوي إمّا لتضمين [٣] الفعل المتعدّي معنىً يقتضي اللزوم كما يضمن [٤] اللازم معنى يقتضي التّعدية كتضمن « أصلح » معنى : « ألطف » في قوله تعالى : « وأصْلِحْ لي في ذُرِّيَّتي [٥] » ، أي الطف بي فيهم . وإما للإيذان بالتعميم نحو : « يُحْيي ويُميت »[٦] يعطي ويمنع ، ويصل ويقطع . وإما لبعض الأغراض السابقة في حذف الفاعل كالإيجاز في « وَاسْمَعُوا وأطِيعُوا [٧] » والمشاكلة في « وأنَّ إلى ربّكَ المُنْتهَى وأنه هُوَ أضْحَكَ وأبْكى [٨] » ، والعِلْم في « فَإنْ لَمْ تَفْعَلوا ولَنْ تَفْعَلوا » [٩] ، والجهل في قولك : ولَدَت فلانة ، وأنت لا تدري ما ولدت ، وعدم قصد التعيين في « وَمَنْ يَظْلِمْ مِنْكُم نُذِقْهُ عذَاباً [١٠] » ، والتعظيم في : « كَتَبَ الله لأغْلِبَنَّ أنا وَرُسُلي [١١] » والخوف في : أبغضت في الله ، ولا تذكر المبغوض خوفاً منه .

---

(١) ب : « ضربته » بزيادة الضمير .
(٢) هود ١٠٧ .
(٣) أ ، ب : « لتضمن » .
(٤) أ ، ب : « تضمنت » .
(٥) الأحقاف ١٥ .
(٦) البقرة ٢٥٨ وغيرها .
(٧) التغابن ١٦ .
(٨) النجم ٤٢ ، ٤٣ .
(٩) البقرة ٢٤ .
(١٠) الفرقان ١٩ .
(١١) المجادلة ٢١ ، وفي ط : « وكتب » بزيادة الواو ، تحريف .



الثّالثة : إذا حذف المفعول بعد « لو » فهو المذكور في جوابها غالباً ، نحو : « ولو شاءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَنْ في الأرْض [١] » أي ولو شاء إيمان مَنْ في الأرض . « لَوْ يَشاءُ اللهُ لَهَدى النّاس [٢] » أي لو يشاء [٣] هدى الناس . وقد لا يكون كذلك كقوله تعالى : « قالوا لَوْ شاء ربّنا لأنْزلَ ملائِكَةً [٤] » فإن [٥] المعنى لو شاء ربّنا إرسال الرسل لأنزل ملائكة بقرينة السياق .

الرابعة : تزاد الباء كثيراً في مفعول « عرفت » ونحوه ، ومما زيدت فيه الباء في المفعول نحو : « ولا تُلْقُوا بأيْديكُم إلى التّهْلُكَة [٦] » ، « وهزّي إليْكِ بِجِذْعِ النّخْلَة [٧] » ، « فَلْيَمدُدْ بِسَبَبٍ إلى السّماءِ [٨] » . « ومَنْ يُرِدْ فيه بإلْحادٍ [٩] » أي : أيديكم ، وجذع النخلة ، وسبباً ، وإلحاداً .

وقلّت [١٠] : زيادتها في مفعول [١١] ما يتعدّى لاثنين كقوله :

٦٤٤ — تَسْقي الضَّجيع ببارِدٍ بسّام [١٢]

---

(١) يونس ٩٩ .

(٢) الرعد ٣١ وفي ط : « لو شاء الله » تحريف .

(٣) ط : « لو شاء » والصواب : « لو يشاء » .

(٤) فصلت ١٤ .

(٥) أ : « فالمعنى » بإسقاط « إن » .

(٦) البقرة ١٩٥ .

(٧) مريم ٢٥ .

(٨) الحج ١٥ .

(٩) الحج ٢٥ .

(١٠) ب : « وقل » مكان : « وقلت » .

(١١) من قوله : « في مفعول » إلى قوله : « وقد زيدت في مفعول كفى » سقط من أ ، ولكن أعاد الساقط في الهامش ، ولم يظهر من السواد الذي طمس الكلام إلا كلمات قليلة .

(١٢) لحسان بن ثابت . وصدره :

• تَبَلَتْ فؤادك في المنام خَريدة •

ديوانه ٢١٤ .



وقد [1] زيدت في مفعول كفى المتعدّية لواحد ، ومنه الحديث : « كفى بالمرء كذباً أنْ يُحدّث بكل ما سمع » .

وقولـــه :

٦٤٥ – فكفى بنا فَضْلاً على مَن غيرنا حب النبيِّ محمّدٍ إيّانـــا [2]

[تعدّد المفعول به]

(ص) : مسألة : إذا تعدّد مفعول في غير ظنّ ، فالأصل تقديم فاعل معنىً ، وما لا يتعدّى بحرف ، ومن ثَمَّ جاز خلافاً لهشام : أعطيت دِرْهَمَه زَيداً ودِرْهَمَهُ أعطيتُ زيداً .

وثالثها : يمنع الأوّل دون الثاني . وامتنع خلافاً للكوفية : أعطيت مالكه الغلام ويجب ويُمنع لِما مرّ .

(ش) : إذا تعدّد المفعول ، فإن كان في باب ظنّ ، وأعلم فمعلوم أن المبتدأ فيهما مقدّم [3] على الخبر ، والفاعل في باب أعلم مقدّم [4] على الاثنين .

وإن كان في غيره كباب : أعطى واختار . فالأصل تقديم ما هو فاعلٌ معنىً في الأوّل ، وما يتعدّى إليه الفعل بنفسه [5] في الثاني على ما ليس كذلك ، لأنه أقوى فالأصل في : أعطيت زيداً درهماً ، واختّرت زيداً الرجال [6] تقديم « زيد » لأنه آخذ الدرهم ، ومختارٌ من الرجال .

---

(١) أ : « وقل زيادتها » مكان : « وقد زيدت » .

(٢) سبق ذكره ، انظر الشاهد رقم ٣٠٣ .

(٣) ط : « يقدم » بالياء . (٤) أ « تقدم » بالتاء .

(٥) كلمة : « بنفسه » ساقطة من ب .

(٦) أ « اخترت زيداً من الرجال » بزيادة « من » تحريف .

ويتفرّع على ذلك جواز تقديم المفعول الثاني إذا اتّصل به ضمير يعود على الأوّل إمّا عليه فقط نحو : أعطيت درهمه زيداً ، أو على العامل أيضاً نحو : دِرْهَمهُ أعطيت زيداً لعود الضمير على متقدّم في الرتبة وإنْ تأخر في اللفظ فهو نظير : ضرب غلامَهُ زيدٌ .

والجواز في الصورتين مذهب أكثر البصريّين خلافاً لهشام في منعه لهما ، ولبعض البصريّين في منعه الأولى دون الثانية . قال أبو حيّان : وبني[1] [١٦٨] منعه على أن المفعولين في رُتْبَةٍ واحدة بعد الفاعل فأيّهما تقدّم فذلك مكانه بخلاف ما إذا قدّم على الفعل ، فان النيّة به التأخير ، وحينئذ ينوي تقديره بعد المفعول الذي يعود عليه الضمير .

ومما يفرّع على الأصل أيضاً امتناع : أعطيت مالكَهُ الغلامَ لعود الضمير على مؤخر لفظاً ورتبةً ، لأن المالك هو الآخذ ، فهو نظير : ضرب غلامه زيدٌ .

والكوفيّون جوّزوا ذلك على تقدير تناول الفعل الغلام أوّلاً ، فالأوّل عندهم هو الذي يقدّر الفعل آخذاً له قبل صاحبه . وقد يخرج عن هذا الأصل ، فيقال : أعطيت درهماً زيداً ، واختّرت الرجال زيداً بتأخير ما حقّه التقديم .

وقد يجب التزام [2] الأصل في نحو : أعطيت زيداً عمراً ، لأنّه لو قدم لم يدر أزيد آخذ أم مأخوذ [3] ؟

وقد يجب الخروج عنه في نحو : أعطيت الغلام مالِكَهُ ليعود الضمير على متقدّم

(١) « وبني » سقطت من أ وفي ب : « ومبني » بالميم .

(٢) كلمة : « التزام » سقطت من أ .

(٣) أ فقط : « أم عمرو » مكان : « أم مأخوذ » .



ويؤخر المحصور منهما نحو : ما أعطيت زيداً إلاّ درهماً ، وما أعطيت درهماً إلاّ زيـــداً .

[مسألة]

(ص) : مسألة : يحذف عامله قياساً لقرينة ، ويجب سماعاً في مثَلٍ ، وشبْهه لا [١] إن لم يكثر استعماله خلافاً للزمخشريّ كـ « الكلابَ على البقر » . « انتَهوا خيْراً [٢] » ، « أحشَفاً وسوء كِيلَةٍ [٣] » ، « مَنْ أنت زيداً » ، « كُلَّ شيء ولا هذا » ، « هذا ولا زَعماتِك [٤] » . إن تأتني فأهْلَ اللّيل وأهْلَ النّهار » ، « ديارَ الأحباب » ، « عَذِيرَك [٥] » .

وكذا « مرحباً » ، وأهلاً وسهلاً خبراً لا دعاءً فمن باب المصدر . وقيل : مصدر مطلقاً . وقيل : يجعل المنصوب مبتدأ أو خبراً فيلزم حذف مُتمّه [٦] . والأصح أنّ منه « سُبّوحاً » و « قُدُّوساً [٧] » على النصب [٨] .

[حذف ناصب المفعول به جوازاً]

(ش) : يجوز حذف ناصب المفعول به قياساً لقرينة لفظية أو معنوية [٩] نحو :

---

(١) ط : « إلا » مكان : « لا » . (٢) النساء ١٧١ .

(٣) مثل يضرب لجمعك على الرجل ضربين من الخسران ، ونوعين من النقصان . والكيلة ضرب من الكيل مثل : العقدة . والجلسة . انظر جمهرة الأمثال للعسكري ١ : ١٠١ .

(٤) ب : « زعامتك » ، تحريف .

(٥) أ « غديرين » مكان : « عذيرك » ، تحريف .

(٦) ط : « تسميته » مكان : « متمه » ، تحريف .

(٧) أ « سبوحاً فدوماً » مكان : سبوحاً وقدوساً » ، تحريف .

(٨) أ « القب » مكان : « النصب » تحريف .

(٩) « لفظية أو معنوية » سقطت من أ ، وفي ب «لفظية ومعنوية» بالواو .



« زيداً » لمن قال : مَنْ ضربت ؟ أي : ضربت [١] ، ولمن شرع في إعطاء أي : أعط . و « خيْراً » لمن ذكر رؤيا أي : رأيت .

و « حديثكَ » لمنْ قطع حديثه [٢] أي : تَمّمْ و « مكّة » لمن تأهب للحجّ أي تريد أو أراد ، والقرطاس « لِمَن سدّد » سهماً أي : تصيب [٣] .

ومعنى كونه قياساً : أنه لا يقتصر فيه على مَوْرد [٤] السّماع . ومنه في القرآن « ماذا أنْزل ربّكُم قالوا خيراً [٥]» ، أي : أنزل « بَلْ مِلّة إبراهيم [٦] » أي : نتّبع .

[حذف ناصب المفعول به وجوباً]

ويجب الحذف سماعاً في الأمثال التي جرت كذلك ، فلا تغير كقولهم : « كُلَّ شيء ولا شتيمةَ حُرّ [٧] » ، أي : ائت ولا ترتكب . و « هذا ولا زَعماتِك » ، أي هذا هو الحق ولا أتوهّم . وقيل : التقدير ولا أزعم .

وكذا ما أشبه المثَل في كثرة الاستعمال نحو : « انْتَهُوا خيراً لَكُم [٨] » أي وأتوا ، بخلاف ما لم يكثر استعماله نحو : انْتهِ أمراً قاصداً ، أي [٩] وأتِ ، فانّه لا يجب إضمار فعل .

قال أبو حيّان : وقد غفل الزمخشريّ عن هذا فجعل « انْتَهُوا خَيراً » منه ، و « انْتَهِ أمراً قاصداً » سواء في وجوب إضمار الفعل . وقد نصّ سيبويه على أنه لا يجب إضمار الفعل في « انته أمراً قاصداً [١٠] » ، وعلّل ذلك [١١] بأنه ليس في كثرة

---

(١) أ « أي ضربت » سقطت ، ومكانها بياض .

(٢) « لمن قطع حديثه فيه » بزيادة كلمة « فيه » تحريف .

(٣) « نصب » بالنون مكان : « تصيب » تحريف .

(٤) أ : « ما مورد » بزيادة « ما » .

(٥) النحل ٣٠ .

(٦) البقرة ١٣٥ .

(٧) « ولا شتيمة حر » سقطت من ب .

(٨) النساء ١٧١ .

(٩) أ « اكر » مكان : « أي » تحريف .

(١٠) إضمار الفعل في « انته أمراً قاصداً » سقط من ب ، ط ومكان هذه العبارة فيهما « الإضمار في الثاني » .

(١١) ط : « وعلله » مكان : « وعال ذلك » .



الاستعمال مثل : انْتَه خيراً لك [١] .

وقولهم : « الكلابَ على البقر [٢] بإضمار « أرسِل » . ومعناه : خلّ بين الناس جميعاً خيرهم وشرّهم ، واغتنم أنت طريق السّلامة فاسلكها .

وقولهم : « أحشَفاً وسُوء كِيلَة » مثَلٌ لمن يظلم الناس من وجهين ومعناه : تعطيني حشفاً وتسيء الكيل .

وأمّا « مَنْ أنت زيداً ؟ » فأصله أنّ رجلاً غير معروف بفضل [٣] تسمّى [٤] بزيد ، وكان زيدٌ مشهوراً بالفضل والشّجاعة ، فلما تسمّى [٥] الرجل المجهول باسم ذي الفضل دفع عن ذلك ، وقيل له : من أنت زيداً ؟ على جهة الإنكار عليه كأنه قال : مَنْ أنت تذكر زيداً ، أو ذاكراً زيداً ؟ وفي قولهم : « من أنت » ؟ تحقير للمخاطب . وقد يقال : لمن ليس اسمه زيداً : من أنت زيداً ؟ على المثل الجاري .

وأمّا « كُلَّ شيء ولا هذا [٦] » ، فمعناه : ائت كلّ شيء ، ولا تأت هذا ، أو اقرب كُلّ شيء ولا تقرب هذا .

وأما « هذا ولا زعماتِك » فمعناه : أنّ المخاطب كان يزعم زعمات ، فلما ظهر خلاف قوله ، قيل له هذا الكلام ، و « هذا » مبتدأ خبره محذوف أي هذا الحق . ولا يختص بهذا اللفظ ، بل تقول : أقول كذا ولا زعماتك ، وأعلم كذا ولا زعماتك .

وأمّا « إنْ تأتِني فأهْلَ اللّيل ، وأهْلَ النّهار » فالمعنى تجد مَنْ يقوم لك مقام

(١) ط : « كالأول » مكان : « مثل انته خيراً لك » .

(٢) مثل يضرب عند تحريض بعض القوم على بعض من غير مبالاة .
انظر مجمع الأمثال ٢ : ١١٧ .

(٣) كلمة « بفضل » سقطت من أ .

(٤) أ « يسمى » بالياء .

(٥) أ « سمى » .

(٦) من قوله : « ولا هذا » إلى قوله : « ولا تقرب هذا » سقط من أ .



أهلك في الليل والنهار ، وهو مما جرى مجرى المثل في كثرة الاستعمال .

وأمّا « دِيارَ الأحباب » فمعناه : اذكر . قال أبو حيان : إنْ أراد ابن مالك هذا اللفظ بخصوصه ، فيحتاج إلى سماع ، ولم نقف عليه ، وإن أراد لفظ « ديار » مضافاً إلى اسم المحبوبة فكثير . قال ذو الرمّة :

٦٤٦ – ﴿ دِيارَ ميّةَ إذْ ميٌّ تُساعِفُنا [١] ﴾

وقال طرفة :

٦٤٧ – دِيارَ سُلَيْمَى إذْ تصيدُكَ بالمُنَى [٢] ﴾

وفي البسيط ما نصّه : ومنها : ذِكْر الدار فإنه كثُر عندهم فاستعملوه [٣] بحذف الفاعل كقوله : « دِيار ميّة » أي : اذكر ، ومثله ذِكر الأيام والمعاهد [١٦٩] والدِّمَن لأنه يستعمل عندهم كثيراً .

وأمّا عَذِيرك فمعناه [٤] : أحضر عاذرك ، قال :

٦٤٨ – أريد حياتَهُ ، ويريد قتلي عَذِيركَ مِنْ خليلكَ مِنْ مُراد [٥]

---

(١) لذي الرمة . ديوانه ص ٧ . وعجزه :

﴿ ولا يَرى مثلها عُجْمٌ ولا عَرَبُ ﴾

من شواهد : سيبويه ١ : ١٤١ ، ٣٣٣ . وفي أ : « أولى عساها » مكان : « ميّ تساعفنا » تحريف وفي ب : « تساعدنا » مكان « تساعفنا » وفي ط : « أو من مساعينا » مكان : « ميّ تساعفنا » تحريف .

(٢) لطرفة . ديوانه ١٣٦ ، وعجزه :

﴿ وإذ حبل سلمى منك دان تواصله ﴾

ورواية الديوان : « ديار لسلمى » وفي ط والدرر ١ : ١٤٥ « ديار سليمى » بإسقاط اللام .

(٣) أ « فاستعملن » تحريف .

(٤) من قوله : « فمعناه » إلى نهاية الشاهد سقط من أ . وأعيد ذكره في الهامش .

(٥) لعمرو بن معد يكرب من شواهد سيبويه ١ : ١٣٩ .

وروايته : « حباءه » بالباء ، والمراد بها : العطية . وفي أ : « أريد صار حليلك » مكان : « أريد حياته » تحريف ، وفي ب : « حياء » مكان : « حياته » تحريف .



وأمّا مَرْحباً ، وأهلاً وسهلاً ، فالمعنى : صادفت رحباً وسعةً ، ومن يقوم لك مقام الأهل ، وسهلاً أي ليناً ، وخَفْضاً لا حزناً . وهذا يستعمل خبراً لمن قصدك ودعاء للمسافر ، والأوّل هو المراد هنا وأما الثاني فتقديره : لقّاك الله ذلك ، وقدّره [١] سيبويه : رحبت بلادك وأهلَتْ .

قال أبو حيّان : وإنما قدّره بفعل ، لأن الدعاء إنّما يكون بالفعل ، فقدره بفعل من لفظ الشيء المَدْعُوّ به . فعلى تقدير [٢] سيبويه يكون انتصاب « مرحباً » على المصدر لا على المفعول به . وكذلك « أهلاً » . قال : وهذا الذي قدره سيبويه إنما هو إذا استعمل دعاء . أما إذا استعمل خبراً على تقدير : صادفت وأصبت فيكون مفعولاً به لا مصدراً .

قال : ووهم [٣] القوّاس [٤] فنسب لسيبويه أنّ « مرحباً » مفعول به [٥] أي صادفت رَحْباً لا ضِيقاً ، وأنّ مذهب غيره أنه مصدر بدل عن اللفظ بفعله .

ومن العرب من يرفع المنصوب في هذه الأمثلة ونحوها على الابتداء أو الخبر فيلزم حذف الجزء الآخر . كما لزمه [٦] إضمار الناصب نحو : كلُّ شيء ، أي : أَمَمٌ بمعنى : قَصْد [٧] . وديارُ الأحباب أي : تلك ، و « كلاهما وتمراً » [٨] أي : لي وزدني . ومن أنت وزيدٌ ، أي ذكرك أو كلامك . وكذا البواقي . قال :

(١) من قوله : « وقدرهُ سيبويه » إلى قوله : « فعلى تقدير سيبويه » سقط من ب .
(٢) « فعلى تقدير » سقط من أ .
(٣) ب : « وهم » مكان : « ووهم » .
(٤) أ : « الفراء » مكان : « القواس » .
(٥) في أ : « بر » بالراء مكان : « به » بالهاء ، تحريف.
(٦) ط فقط : « لزم » .
(٧) أ : « ومد » مكان « قصد » تحريف .
(٨) ط فقط : « وتمر » بالرفع تحريف .



٦٤٩ – • ألا مَرْحبٌ واديكَ غيرُ مضيّقِ [١] •

أي : ألا هذا مرحب ، أولك [٢] مرحب ، وأنشد لسيبويه :

٦٥٠ – وبالسّهْبِ ميمونُ النّقيبة قولهُ لِمُلْتَمِس المعروف أهلٌ ومرحبُ [٣]

وأمّا سُبّوح قُدّوس [٤] فيقالان بالرفع عند سماع من يذكر الله على إضمار [٥] « مذكورك » . فليسا بمصدرين ، وبالنصب على إضمار : ذكرت سبوحاً قدوساً أيْ أهْلَ ذلك . فاختلف على هذا الفعـــل الناصب ، واجب الإضمار أو جائزه ؟ فقال الشلوبين وجماعة بالأوّل ، وآخرون بالثاني .

التحـــذير

(ص) : ومنه ما نصب تحذيراً إنْ كان « إيّا » ، أو مكرّراً ، أو متعاطفاً ، وإلاّ فيجوز إظهاره . وأجازه قوم مع المكرّر ، ولا يحذف عاطف بعد « إيّا » إلا بنصب المحذور بإضمار آخر ، أو جرّه بمنْ . ويكفي تقديرها في أن تفعل .

---

(١) لأبي الأسود . وعجزه : كما في الدرر ١ : ١٤٩ .

• إذا جئت بواباً له قال مرحبا •

وعجزه في الدرر صدر في سيبويه ، وصدره عجز انظر سيبويه ١ : ١٤٩ .

(٢) أ : « أقلك » مكان : « أولك » ، تحريف .

(٣) لطفيل الغنوي . : من شواهد : سيبويه ١ : ١٤٩ ، وروايته : النقيبة ، وفي الدرر : « الخليقة » مكان النقيبة » وفي أ : « ولا لهب » مكان : « وبالسهب » وفي ب : « وبالشهب» بالشين : وكلاهما تحريف .

(٤) ب : « سبوح وقدوس » بالواو .

(٥) ب فقط : « الضمائر إضمار مذكورك » بزيادة كلمة « الضمائر » . تحريف .



ويعطف [١] المحذور على إيّاي ، وإيّانا ، وعلى إيّاك وإخوته ، ونفسك شبهه من المخاطب ، ويضمر [٢] ما يليق كـ « نحٍّ » ، واتّقِ ، وقيل : لكلٍّ ناصبٌ . ولا يحذر من ظاهر ، وضمير غائب إلاّ معطوفاً ، والضمير هنا مؤكداً ، ومعطوفاً عليه كغيره .

(ش) : من المنصوب على المفعول به بإضمار فعل لا يَظْهر بابُ التّحذير ، وهو : إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بـ « إيّا [٣] » ، أو ما جرى مجراه .

وإنما يلزم إضماره [٤] مع « إيّا » مطلقاً نحو : إيّاك والشّرَّ ، فالناصب لـ « إيّا » فعل مضمر لا يجوز إظهاره . ومع المكرّر نحو : الأسدَ الأسدَ ، لأن أحد الاسمين قام مقام الفاعل . ومع العاطف [٥] نحو : « ناقةَ اللهِ وسُقْياها [٦] » ، استغناءً بذكر المحذَّر منه عن ذكر المحذّر .

وما عدا [٧] هذه الصور الثّلاث يجوز فيه الإظهار . وجوّز بعضهم إظهار العامل مع المكرّر ، حكاه في البسيط . وقال الجُزوليّ : يقبح فيه الإظهار ، ولا يمتنع . ويمتنع [٨] عند قوم .

والشائع [٩] في التّحذير أنْ يراد به المخاطب ، فإذا حذّر بـ « إيّا » اتصل بضميره ، وعطف عليه المحذور نحو : إيّاك أو إيّاكِ أو إياكما ، أو إيّاكم أو إيّاكنّ والشرّ .

---

(١) ط فقط : « وتعطف » بالتاء .

(٢) ب : « ويضمن » مكان : « ويضمر » ، تحريف .

(٣) « بإيا » سقطت من أ .

(٤) أ ، ب : « الإضمار » .

(٥) ط : « التعاطف » ، تحريف .

(٦) الشمس ١٣ .

(٧) أ : « ما عدا » بإسقاط الواو .

(٨) كلمة : « ويمتنع » سقطت من ط .

(٩) أ : « والسامع » مكان : « والشائع » ، تحريف .



ويضمر [١] فعل أمر يليق بالحال نحو : اتّق ، وباعد ، ونحّ ، وخلّ ، ودع ، وما أشبه ذلك .

وتحذّر نفسك وشبهه من المضاف إلى المخاطب معطوفاً عليه المحذور أيضاً بإضمار ما ذكر نحو : رأسَكَ والحائِطَ ، ورِجلَكَ والحَجَرَ ، وعَيْنَكَ والنّظَرَ إلى ما لا يحلّ ، وفَمكَ [٢] والحرامَ .

وكونه معطوفاً مذهب السّيرافيّ وجماعة . وأجازه [٣] ابن عصفور وابن مالك .

وذهب ابن طاهر وابن خَروف : إلى أنّ الثاني منصوب بفعل آخر مضمر ، والتقدير : إيّاك باعد من الشّر ، واحذر الشر [٤] ، فيكون الكلام جملتين ، وعلى الأوّل يكون جملة واحدة ، والتقدير : إياك باعد من الشر ، والشرّ منك ، فكلّ منهما مباعد عن [٥] الآخر .

ولا يحذف العاطف بعد « إيّا » إلاّ والمحذور منصوب بناصب آخر مضمر ، أو مجرور بـ « مِنْ » نحو : إيّاك الشّرَّ ، فلا يجوز أن يكون الشرّ منصوباً بما انتصب به « إيّاك » ، بل بفعل آخر تقديره : دع الشّرَّ وإيّاك من الشر . ويجوز تقدير « مِنْ » مع أن تفعل [٦] لاطّراد حذف الجرّ مع « أنْ » إذا أُمِنَ اللّبْس نحو : إياك أن تفعل ، أي من أن تفعل [٧] .

---

(١) أ : « فهو » مكان : « ويضمر » ، تحريف .

(٢) أ : « ومد » مكان : « وفمك » ، تحريف .

(٣) من قوله : « وأجازه » إلى قوله : « التقدير : إياك باعد من الشر » سقط من أ ، ب .

(٤) بعد قوله : « واحذر الشر » أعيد الكلام الساقط قبل ذلك في أ ، ب .

(٥) ط : « من » مكان : « عن » .

(٦) أ : « أفعل » مكان : « أن تفعل » ، تحريف .

(٧) « أي من أن تفعل » سقطت من أ ، ب .



وقد يكون التحذير [١٧٠] للمتكلّم سمع : «إياي وأن يَحْذِفَ أحَدُكُم الأرنَبَ» أي إيّاي نحّ عن حذف الأرنب ، ونحّ[١] حذف الأرنب عن حضرتي .

ولا يكون المحذور ظاهراً ، ولا ضمير غائب إلاّ وهو معطوف نحو : إيّاكَ والشرّ . وماز[٢] رأسكَ والسّيف ، وقوله :

٦٥١ – فلا تصحب أخا الجَهْلِ وإيّاكَ وإيّاهُ[٣]

أي باعد[٤] منه ، وباعِدْه منك .

وأما قولهم : «أعور عينك الحجرَ[٥] فعلى حذف العاطف أي : والحجر .

وقولهم : فإيّاه وإيّا الشّواب شاذّ ، أي ليتباعد من النساء الشوّاب ، ويباعدهن منه[٦] .

وحكم الضمير في هذا الباب مؤكداً ، ومعطوفاً عليه حكمه في غيره . وهنا ضميران : أحدهما : لفظ «إيّاك» ، والآخر : ما تضمنه إيّاك من الضمير المنتقل إليه من الفعل الناصب له ، فإذا أكدت قلت : إيّاك نَفْسَكَ أن تفعل ، أو إيّاك نفسك

---

(١) في رأي الزجاج أن أصله : إياي وحذف الأرنب . وإياكم وحذف الأرنب ، فحذف من كل جملة ما أثبت في الأخرى . وفي رأي الجمهور : أصله : إياي باعدوا عن حذف الأرنب وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب ، ثم حذف من الأول المحذور ، وهو حذف الأرنب ، وحذف من الثاني المحذر وهو باعدوا أنفسكم .
وهناك آراء أخرى ضعيفة ساقها صاحب التصريح ، وناقشها وردّ عليها . انظر التصريح ٢ : ١٩٤ ، وفي ط : «أونح» بأو .

(٢) أ : «وماذا» مكان : «وماز» ، تحريف .

(٣) قائله مجهول . وانظر الدرر ١ : ١٤٥ .

(٤) ب : أي إياك باعد منه بزيادة : «إياك» .

(٥) أ : «الجر» مكان : «الحجر» ، تحريف .

(٦) أ : «من ألف الشراب ، ويباعد منه» مكان : «من النساء الشواب ويباعدهن منه» ، تحريف .



والشرّ ، وأنت بالخيار في تأكيده بـ « أنت » قبل النفس وتركه .

وإذا أكّدت الضمير المستكنّ في « إيّاك » قلت : إياك أنت نفسك أن تفعل ، أو إياك أنت نفسك والشرّ .

وإذا عطفت على « إياك » قلت : إيّاك وزيداً والأسدَ ، وكذا رأسَك ورِجْلَيْك والضّرب ، وأنت بالخيار في تأكيده بـ « أنت »(١) .

وإن عطفت على الضمير المستكنّ ، فقلت : « إياك وزيداً أن تفعلا » كان قبيحاً حتّى تؤكده بـ « أنت » .

ثم الفعل المضمر في هذا الباب يجب تقديره بعد « إيّا » . ولا يجوز تقديره قبلها ، وأن الأصل : باعدك مثلاً ، فلما حذف انفصل الضمير ، لأنه يلزم منه تعدّي الفعل الرافع لضمير الفاعل إلى ضميره(٢) المتّصل ، وذلك لا يجوز إلاّ في أفعال القلوب ، وما حمل عليها إلاّ في « إياي » إذا قدّر ناصبه فعل أمر ، فإنّه يجوز لانتفاء هذا المحذور .

الإغـــراء

(ص) : ومنه ما نصب إغراءً بإضمار « الزَمْ» إن عطف أو كرّر ، ويجوز إظهاره دونهما ولا يكون ضميراً . وقد يرفع مكرّراً . وإنما يعطف فيهما بالواو . ويجوز كون تاليها مفعولاً معه .

(ش) : من المنصوب مفعولاً به بإضمار فعل واجب الإضمار باب الإغراء ، وهو : إلزام المخاطب العكوف على ما يُحْمَدُ عليه .

---

(١) « وأنت بالخيار في تأكيده بأنت » سقط من أ .

(٢) ب : « إلى ضمير المتصل » بإسقاط الهاء من ضمير .



وإنما يجب الإضمار في صورتين : إذا عطف أو كرّر كقولك : الأهْلَ والولَدَ ، وقولك : العهْدَ العَهْدَ .

وتضمر « الزم » أو شبهه قال :

٦٥٢ — * أخاك أخاك إنَّ من لا أخا لَهُ [١] *

ويجوز الإظهار فيما عداهما نحو : العهد ، فيجوز أن تقول : الزم العهدَ ، واحفظ العهدَ .

ولا يكون المُغْرَى به إلا ظاهراً ، فلا يجوز أن يكون ضميراً . وقد يرفع المكرّر قـــال :

٦٥٣ — لجديرون بالوفاء إذا قـــــال أخو النجدة السّلاحُ السّلاحُ [٢]

ولا يعطف في هذا الباب وباب التحذير إلاَّ بالواو لدلالتها على الجمع وهي للمقارنة هنا في الزمان ، بخلاف الفاء ، وثُمَّ لدلالتهما على التراخي ، ولأن المعطوف هنا شبيه [٣] بالتأكيد اللفظي ، لأن إيّاك والشر ، معناه : إياك أبْعد من الشّرّ ، والشّرّ منك .

والتوكيد اللفظي إذا اختلف اللفظ لا يكون إلاّ بالواو . ويجوز كون ما بعد الواو في البابين مفعولاً معه ، لأنها لما كانت للمقارنة في الزمان جاز أن يلحظ فيها معنى : المعيــة .

---

(١) لمسكين الدارمي ، وتمامه :

* كساع إلى الهيجا بغير سلاح *

ديوانه ٢٩ ، من شواهد الأشموني ٣ : ١٩٢ .

(٢) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٣ : ١٩٣ .

وفي ط : « السلاحُ السلاحا » تحريف لأنه لا يتفق مع الاستشهاد . وفي أ : «تحديرون» مكان : « لجديرون » ، تحريف .

(٣) أ : « شبه » مكان : « شبيه » .



الاختصــاصُ

(ص) : ومنه ما نُصب على الاختصاص . قال سيبويه : بتقدير — أعني وهو « أيّ » بعد ضمير متكلّم ، وقَلّ بعد مخاطب وغائب في تأويله ، خلافاً للصفّار . وحُكْمُها كالنداء إلاّ حرفه . ووصفها بإشارة .

وقال السّيرافي : معربة مبتدأ أو خبراً [١] . والأخفش : منادى ومتبوعها مرفوع . ولا يزاد عليه . ويقوم مقامها [٢] منصوبٌ [٣] معرف بـ « أل » أو إضافة . قال سيبويه : فالأكثر [٤] : بَنُو ، و « مَعْشَر » و « أهل » ، و « آل » . وأبو عمرو : لا ينصب غيرها . وقلّ علماً . ولا يقدّم منصوباً [٥] على الضمير .

(ش) : من المنصوب مفعولاً به بفعل واجب الإضمار باب الاختصاص ، وقدّره سيبويه بـ « أعني » ويختصّ بـ « أيّ » الواقعة بعد ضمير المتكلّم نحو : أنا أفعل كذا أيّها الرجل ، و « اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة » وقوله :

٦٥٤ — جُد بعفو فانني أيّها العبـــد إلى العفوِ يا إلهي فقيرُ [٦]

وإنما اختُصّ بها ، لأنه لمّا جرى مجرى النداء لم يكن في المناديات ما لزم النداء على صيغة خاصة إلاّ أيّها الرجل ، فلازمه معنى الخِطابيّة الذي في النداء ، فناسب أن يكون وحده مفسراً ، فلا يقال مثلاً إني أفعل زيد ، تريد نفسك .

وحكم « أيّ » في [١٧١] هذا الباب حكمها في باب النداء من بنائها على الضمّ

(١) ب : « أو خبر » بالرفع .
(٢) أ : « مقامهما » بالتثنية ، تحريف .
(٣) ط : « منصوباً » بالنصب ، تحريف .
(٤) ب : « والأكثر » بالواو .
(٥) ب : « منصوب» بالرفع .
(٦) قائله مجهول . من شواهد : شذور الذهب ١٩٤ .



محكوماً على موضعها بالنصب ، ووصفها باسم الجنس ملتزماً فيه الرّفع .

واستثنى ابن مالك في « التسهيل » دخول حرف النّداء ، فإنه لا يدخل عليها هنا ، لأن المراد بها المتكلم والمتكلّم لا ينادي نفسه .

وزاد أبو حيّان : وصفُها باسم الإشارة ، فإنه ممتنع هنا ، فلا يقال : علَيَّ أيها ذا الفقير تَصدَّقْ ، سواء قُصِد به التعيين أم صُرِفَ إلى اسم الجنس .

وزعم السيرافيّ : أن « أيّا » هنا معربة ، وضمها حركة إعراب لا بناء ، على أنه خبر [1] تقديره : أنا أفعل كذا هو أيها الرجل ، أي [2] المخصوص به ، أو مبتدأ تقديره : الرجل المخصوص أنا المذكور .

وزعم الأخفش : أنها منادى ، لأنّها في غير الشّرْط والاستفهام لا تكون إلاّ على النّداء ، قال : ولا يُنْكَر أن ينادي الإنسان نفسه ألا ترى أن عمر قال : « كلّ الناس أفقه منك يا عمر » . قال : وهذا أولى من أنْ تَخْرُج « أيّ » عن بابها . ورُدّ بأن بقية الباب لا يمكن فيه تقدير الحرف نحو : « نحن العرب » ، و « بك الله » .

ويقوم مقام « أيّ » في الاختصاص مصرّحاً بنصبه اسم دال على مفهوم الضّمير معرّف باللاّم نحو : « نحن العرْبَ أقرى الناس للضّيف » [3] أو الإضافة .

قال سيبويه : وأكثر الأسماء المضافة دخولاً في هذا الباب : « بنو فلان » ، و « معشر » مضافة ، و « أهل البيت » و « آل فلان » .

وقال أبو عمرو : العرب تنصب في الاختصاص هذه الأربعة ولا ينصبون غيرها قال :

٦٥٥ — • نحنُ بني ضَبّة أصحابُ الجَمل [4] •

---

(١) كلمة : « خبر » سقطت من أ ، ب . (٢) كلمة : « أي » سقطت من أ .

(٣) أ : « للنصب » مكان « الضيف » تحريف ، وفي ب « للصيف » بالصاد ، تحريف أيضاً .

(٤) لرجل من بني ضبة يقال له : الحارث ، وعجزه :

• والموت أحلى عندنا من العسل •

من شواهد : الأشموني ٣ : ١٨٧ .



وقـــال :

٦٥٦ – • إنّا بني مِنْقَر قومٌ ذَوو حَسَب [١] •

وقـــال :

٦٥٧ – • نَحنُ بنــاتِ طارقْ   نَمْشي على النّمارِق [٢]

وقـــال :

٦٥٨ – لنا مَعشرَ الأنصار مَجْد مؤثّل   بإرضائنا خيرَ البريّة أحْمَدا [٣]

وفي الحديث : « نحن معاشِرَ الأنبياء لا نُورث » [٤] .

وقلّ كونه علماً كقول رؤبة :

٦٥٩ – • بنا تميماً يُكشفُ الضَّبَابْ [٥] •

ولا يكون اسم إشارة ولا غيره ، ولا نكرة [٦] البتة .

---

١) لعمرو بن الأهتم ، وعجزه :

• فينا سراة بني سعد وناديهـــا •

الدرر ١ : ١٤٧ وفي أ : « روو » مكان : « ذوو » ، تحريف وقد سقطت كلمة : « حسب » ومكانها بياض .

(٢) في الدرر ١ : ١٤٧ نسب إلى هند بنت عتبة . وفي شرح شواهد المغني ص ٨٠٩ نسب إلى هند بنت طارق وفي أ : « عىَ » مكان : « نمشي » تحريف .

(٣) قائله مجهول . من شواهد : شذور الذهب ١٩٣ .

(٤) رواية ابن حنبل في مسنده ٢ : ٤٦٣ : « إنا معشر الأنبياء لا نورث » .

(٥) من الشواهد التي اغفلها صاحب الدرر ، وقد نسبه في العيني هامش الأشموني ٣ : ١٨٧ لرؤبة . ولم يذكر له تكملة . وهو عجز بيت لرؤبة ، وصدره :

• راحت وراح كعصا السبساب •

انظر ملحق ديوان رؤبة ١٦٩ . ونسب صدره في اللسان لرؤبة أيضاً ، وفسر السبساب بأنه لغة في « السبسب » وهو شجر يتخذ منه السهام . انظر اللسان : « سبسب » .

(٦) أ : « ولا يكون » مكان : « ولا نكرة » ، تحريف .



ولا يجوز تقديم اسم الاختصاص على الضّمير ، وإنما يكون بعدهُ ، حَشْواً [١] بينه وبين ما نسب إليه ، أو آخراً [٢] .

وقلّ وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب نحو : بك اللهَ نرجوْ الفَضْلَ ، وسبحانكَ اللهَ العَظِيمَ .

وبعد لفظٍ غائب في تأويل المتكلّم أو المخاطب نحو : على المضارب الوضيعة [٣] أيّها البائع [٤] ، فالمضارب لفظ غيبة ، لأنه ظاهر لكنّه في معنى : عليّ أو عليك .

ومنع الصفّار ذلك البتّة ، لأن الاختصاص مُشَبَّهٌ بالنّداء [٥] ، فكما لا ينادى الغائب ، فكذلك لا يكون فيه الاختصاص .

المنادى

(ص) : ومنه المنادى : ويقدّر : « أدعو » و « أنادي » إنشاء [٦] . وقيل : ناصبه القصد . وقيل : الحرف نيابة ، وقيل : اسم فعل ، وقيل : فعل [٧] .

وهو همزة لقريب ، و « أي » له . أو لبعيد . أو متوسّط أقوال .

ويا ، وأيا ، وهيا ، وآي ، و « آ » للبعيد حقيقةً ، أو حُكْماً .

---

(١) أ : « سوابنيه » مكان : « حشواً بينه » ، تحريف .

(٢) ط : « أو أخبر » بالباء الموحدة ، تحريف . وفي أ ، ب : « أو أخيراً » .

(٣) يقال : وضع في تجارته ضعة ، وضيعة ، ووضيعة كغني : خسر . وفي ب « الوضعية » تحريف .

(٤) أ : « البالغ » مكان : « البائع » ، تحريف .

(٥) ب ، ط : « للنداء » باللام ، تحريف .

(٦) أ : « الشاهد » مكان : « إنشاء » ، تحريف .

(٧) في النسخ الثلاث « فعلاً » بالنصب ، والوجه الرفع .



وقد ينادى بـ « يا » القريب ، وقيل : مشتركة بينهما . قيل : والمتوسط [1] . وزعم الجوهريّ : « أيا » مشتركة ، وبعضهم : الهمزة للمتوسط .

و « يا » للقريب . وابن السكّيت : « ها » [2] « هَيا » بدلاً [3] ، والجمهور : تختص « وا » بالنّدبة .

(ش) : من المنصوب مفعولاً به بفعل لازم الإضمار باب المنادى . وللزوم إضماره أسباب :

الاستغناء بظهور معناه ، وقصد الإنشاء — وإظهار الفعل يوهم الإخبار — وكثْرة الاستعمال — والتّعويض منه بحرف النداء . ويقدر بأنادي [4] ، أو أدعو إنشاءً ، هذا مذهب الجمهور .

وذهب بعضهم إلى أنّ الناصب له معنويّ وهو : القصد .

ورُدّ بأنه لم يُعهد في عوامل النصب .

وذهب بعضهم [5] إلى أن الناصب له حرف النداء ، ثم اختلفوا : فقيل : على سبيل النّيابة ، والعوض عن الفعل ، فهو على هذا مُشبّه [6] بالمفعول به لا مفعول به ، وعليه الفارسيّ .

ورُدّ بجواز حذف الحرف ، والعرب لا تجمع بين العِوَض والمُعوّض منه في الذكر ولا في الحذف .

---

(١) ط : « والمتوسوط » ، تحريف . (٢) في أ ، ب : « ها هي » .

(٣) أ : « أبدلا » بزيادة الهمزة ، تحريف .

(٤) أ فقط : « أنادي » بإسقاط باء الجر .

(٥) أ ، ب : « قوم » مكان : « بعضهم » (٦) أ : « يشبه » بالياء .



وقيل : على [١] أنّ حروف النداء أسماء أفعال بمعنى أدعو ، كـ «أف» بمعنى : أتضجر ، وليس ثَمَّ فعل مقدّر .

ورُدّ بأنها لو كانت كذلك لتحملت الضمير ، وكان يجوز إتباعه ، كما سمع في سائر [٢] أسماء الأفعال ، ولاكتفي بها دون المنصوب ، لأنه فضلة ، ولا قائل بأنها تستقل كلاماً .

وقيل : على أنها أفعال . ورُدّ بأنه كان يلزم اتصال الضمير معها كما يتّصل بسائر العوامل . وقد قالوا : أيا إيّاك [٣] منفصلاً ، ولم يقولوا : إياك ، فدلّ على أن العامل محذوف .

وذهب بعضهم : إلى أنّ النداء منه [٤] ما هو خبرٌ لا إنشاء ، وهو النداء بصفة نحو : يا فاسق [٥] ، ويا فاضل [١٧٢] لاحتمال [٦] الصّدق والكذب في تلك الصفة . ومنه [٧] ما هو إنشاء وهو النداء بغير صفة .

وحروف النداء ثمانية : أحدها : الهمزة ، والجمهور أنها للقريب نحو :

٦٦٠ — * أفاطمُ مهلاً بَعْضَ هذا التّدَلُّل [٨] *

وزعم شيخ ابن الخباز أنها للمتوسّط. قال ابن هشام في المغني : وهو خَرْقٌ لإجماعهم .

وذكر في (شرح التسهيل) : أن النداء بها قليل في كلام العرب ، وتبعه ابن

---

(١) كلمة : « على » سقطت من أ .

(٢) كلمة : « سائر » سقطت من ب .

(٣) ط فقط : « يا إياك » .

(٤) أ : « يشبه » مكان : « منه » ، تحريف .

(٥) أ : « يابا فاسق » بزيادة « با » ، تحريف .

(٦) أ : « لإضمار » مكان : « لاحتمال » ، تحريف .

(٧) كلمة : « ومنه » سقطت من ب .

(٨) من معلقة امرىء القيس . وعجزه :

* وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي *



الصائغ في حواشي المغني . وما قالاه مردود ، فقد وقفت لذلك على أكثر من ثلاثمائة شاهد ، وأفردتها بتأليف .

الثاني : « أي » بالفتح ، والقصر ، والسكون ، قال :

٦٦١ — * ألم تسمعي أيْ عَبْدَ في رَوْنق الضُّحَى [١] *

وفي معناها أقوال : قيل : للقريب كالهمزة ، وعليه المبرّد ، والجُزولي .

وقيل : للبعيد كـ « يا » ، وعليه ابن مالك ، وقيل : للمتوسط .

الثالث : « يا » ، وهي أمّ الباب ، ومن ثمّ قال أبو حيّان : إنها أعم الحروف ، وإنها تستعمل للقريب والبعيد مطلقاً ، وإنه الذي يظهر من استقراء كلام العرب .

وقال ابن مالك : هي للبعيد حقيقة أو حُكْماً كالنّائم [٢] والساهي .

وفي « المغني » لابن هشام « يا » حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكماً . وقد ينادى بها القريب توكيداً . وقيل : هي مشتركة بين البعيد والقريب . وقيل : بينهما وبين المتوسط . وذكر ابن الخبّاز عن شيخه : أنّ « يا » للقريب ، وهو خرق [٣] لإجماعهم .

الرّابع : « أيا » وهي للبعيد . وفي الصّحاح أنها لنداء القريب والبعيد . قال في « المغني » : وليس كذلك ، قال :

٦٦٢ — أيا ظَبية الوعساء بين جُلاجلٍ   وبين النّقا آأنت أمْ أمُّ سالم [٤]

---

(١) لكثير . ديوانه ١ : ٢٣١ . وروايته « هدير » بالراء . انظر معجم الشواهد ٢٨٥ وتمامه .

* بكاء حمامات لهن هديل *

وفي الدرر ١ : ١٤٧ ، مجهول القائل .

(٢) من قوله : « كالنائم والساهي » إلى قوله : « وقد ينادى بها القريب » سقط من أ .

(٣) ب : « حزف » بالزاي والفاء مكان : « خرق » ، تحريف .

(٤) لذي الرمة . ديوانه ٧٠٠ .

من شواهد : سيبويه ٢ : ١٦٨ ، شرح الشافية ٤ : ٣٤٧ ، والإنصاف ٢ : ٤٨٢ . وفي أ : « ألا » مكان « أيا » تحريف لا يتفق مع الاستشهاد بهذا البيت .



الخامس : « هيا » للبعيد ، قال :

٦٦٣ — * هيا أمَّ عمرو هَل ليَ اليوم عِندَكُم [١] *

وهاؤه[٢] أصلٌ . وقيل : بدلٌ من همزة « أيا » ، وعليه ابن السكيت [٣] ، وجزم به ابن هشام في المغني .

السادس : آي بالمدّ والسكون .

السابع : « آ » بالمدّ ، وهما للبعيد ، وقد حكاهما الكوفيّون عن العرب الذين يثقون بعربيّتهم [٤] . وذكر الأخفش في كتابه الكبير : « آ » وجعلها ابن عصفور في « المقرّب » للقريب كالهمزة .

الثامن : « وا » . ذكرها ابن عصفور نحو :

٦٦٤ — * وافَقْعَساً وأين منّي فَقْعَسُ [٥] *

والجمهور أنها مختصّة بالنّدبة ، لا تستعمل في غيرها .

وحكى بعضهم : أنّها تستعمل في غير الندبة قليلاً كقول عمر بن الخطاب لعمرو ابن العاص : « واعَجباً لك يا بن العاص[٦] » .

---

(١) قائله مجهول . وعجزه كما في الدرر ١ : ١٤٨ :

* بغيبة أبصار الوشاة سبيل *

(٢) أ : « وهاويا » مكان : « وهاؤه » ، تحريف .

(٣) يعقوب بن إسحاق ، أبو يوسف بن السكيت مات ٢٤٤ هـ .

(٤) أ : « يتقون بغير نبيهم » مكان : « يثقون بعربيتهم » ، تحريف .

(٥) قيل : لرجل من بني أسد ، وتمامه :

* أإبلي يأخذها كروّسُ *

انظر الدرر ١ : ١٤٨ .

(٦) ب : « العاصي » بالياء ، في آخره .



[نصب المنادى]

(ص) : وإنما يظهر نصب مضاف وشبهه ، ونكرة لم تقصد . ويُبْنَى على ما يرفع به لفظاً أو تقديراً علمٌ مفرد ، ونكرة مقصودة .

وزعم الرياشي إعرابهما [١] .

فإن وصفت فشبهُ المضاف . وقيل : يجوز البناء والنصب . وقيل : إن كان فيه ضمير غيبة وجب النّصب ، أو خطاب فالرفع . وجوّز ثعلب [٢] ضمِ حسن [٣] الوجه . والكوفيّة نصب اثني عشر . وبعضهم : كلّ مثنّى وجمع . ومنع الأصمعيّ نداء النكرة مطلقاً . والمازني بلا قصد . والكوفية [٤] : إن لم [٥] تكن خلف موصوف . ولايفصل بين المضاف [٦] باللام . وقد يعمل عامله في مصدر وظرْف . ويحذف تنوين منقوص لا ياؤه خلافاً ليونس ، فإن كان ذا أصل واحد فوفاقاً .

(ش) : لكون المنادى مفعولاً به كان منصوباً ، لكن إنّما يظهر نصبه إذا كان مضافاً نحو : يا عبدَ الله ، يا رجلَ سوء ، وشبيهاً به نحو : « يا خيراً من زيد » . وقولــه :

٦٦٥ — * أيا مُوقِداً ناراً لِغَيرِك ضوؤهــا [٧] *

أو نكرة غير مقصودة كقول الأعمى : يا رجلاً خُذْ بيدي .

---

(١) ب : « إعرابها » ، تحريف . (٢) أ : « لقلب » ، تحريف .

(٣) ب : « حبس » بالباء والسين مكان : « حسن » ، تحريف .

(٤) « والكوفية » سقطت من أ .

(٥) ط فقط : « إن تكن » بإسقاط : « لم » .

(٦) ب : « مضاف » بإسقاط « أل » .

(٧) يقول صاحب الدرر ١ : ١٤٨ : لم أعثر على قائله ولا تتمته وفي تنبيهات الدرر ٢ : ٢٤١ أنه عثر على تتمته وهي :

* ويا حاطباً في غير حبلك تحطبُ *

وفي أ : « فيا مرقدانا والفيرك » ، تحريف وفي ب ، : ط « فيا موقدا » بالفاء . تحريف.



[بناء المنادى]

ويبنى العلم المفرد ، أعني غير المضاف وشبهه ، والنكرة المقصودة على ما يرفع به لفظاً ، وهو الضمة في المفرد ، والجمع المكسّر ، وجمع المؤنث السّالم نحو : يا زيد ، يا رجلُ ، يا رجال ، يا هنداتُ ، والألف في المثنى نحو : يا زيدان ، والواو في الجمع السّالم نحو : يا زيدون ، أو تقديراً في المقصور نحو : يا موسى ، والمنقوص نحو : يا قاضي ، وما كان مبنيّاً قبل النداء نحو : يا سيبويه ، ويا حذام ، ويا خمسةَ عشَرَ ، ويا برقَ نحرُهُ . هذا مذهب الجمهور .

وعلّة (١) البناء الوقوع موقع كاف الخطاب . وقيل : شبهه بالضمير ، وخصّ (٢) بالضم لئلا يلتبس (٣) بغير المنصرف لو فتح ، وبالمضاف للياء لو كسر .

وزعم الرّياشي (٤) : أنهما معربان ، وأن الضمة إعراب لا بناء ، ونقله ابن الأنباري عن الكوفيّين .

وذهب بعض الكوفيين : إلى جَعْل المثنى والجمع بالياء حملاً على المضاف .

وذهب الكوفيون : إلى أن اثني عشر إذا نودي [١٧٣] أجري على أصله من الإضافة ، فيعرب نصباً بالياء ، والبصريّون يُبقونه على التّركيب مبنياً بالألف ، لأن إضافته غير حقيقيّة (٥) .

وذهب ثعلب : إلى جواز بناء نحو : « حسن الوجه » على الضم ، لأن إضافته في نيّة الانفصال .

---

(١) ب : « وعلية » مكان : « وعلة » .   (٢) ب : « وحضن » بالحاء والضاد ، تحريف .

(٣) أ ، ب : « يلبس » مكان : « يلتبس » .

(٤) هو العباس بن الفرج ، أبو الفضل الرياشي اللغوي النحوي له : كتاب الإبل ، كتاب الخيل — ما اختلفت أسماؤه من كلام العرب . مات ٢٥٧ هـ .

(٥) ب : بعد كلمة : « حقيقية » زيد في ب كلمة : « عنه » ، تحريف .



ورُدّ بأن البناء ناشىء عن شبه [١] الضمير ، والمضاف عادمٌ له .

وذهب الأصمعيّ : إلى منع نداء النّكرة مطلقاً . وذهب المازني : إلى أنه لا يتصوّر أن يوجد في النداء نكرة غير مقبل عليها ، وأن ما جاء منوّناً ، فإنما [٢] لحقه التنوين ضرورة .

وذهب الكوفيّون : إلى جواز ندائها إنْ كانت خلَفاً من موصوف بأن كانت صفةً في الأصل حذف موصوفها ، وخلفته نحو : يا ذاهباً ، والأصل : يا رجلاً ذاهباً ، والمنع إن لم تكن كذلك .

فهذه أربعة مذاهب في النكرة غير الموصوفة .

أما الموصوفة بمفرد ، أو جملة ، أو ظرف فيجوز نداؤها وفاقاً ، وهي من شبه المضاف فتنصب نحو : يا رجلاً كريماً ، ويا عظيماً يُرْجى لكلّ عظيم ، وقوله :

٦٦٦ — * ألا يا نخلةً من ذاتِ عرْقٍ [٣] *

وقيل : يجوز البناء والنصب ، قاله الكسائيّ .

وفصّل الفراء فأوجب [٤] النصب إذا كان العائد فيها ضمير غيبة نحو : يا رجلاً ضرب [٥] زيداً ، والرّفع [٦] إذا كان ضمير خطاب نحو : يا رجلُ ضربتَ زيداً .

ولا يجوز فصل المضاف المنادى باللام إلاّ في الضرورة كقوله :

---

(١) ب : « يشهد » مكان : « شبه » ، تحريف . (٢) « فانما » سقطت من أ .

(٣) للأحوص ، وتمامه :

* عليك ورحمة الله السلام *

شرح شواهد المغ للسيوطي ص ٧٧٧ وفي أ : « ألا ما تحمله » مكان : « أيا نخلة » ، تحريف .

(٤) ب : « ذا وجب النصب » مكان : « فأوجب النصب » ، تحريف .

(٥) كلمة : « ضرب » سقطت من أ .

(٦) أ ، ب : « والضم » مكان : « والرفع » .



٦٦٧ — ‹ يا بُؤسَ للحرب ضَرّارًا لأقوام[١] ›

وقد يعمل عامل المنادى في المصدر كقوله :

٦٦٨ — ‹ يا هندُ دَعوة صبّ هائمٍ دَنِفِ[٢] ›

وفي الظرف كقوله :

٦٦٩ — يا دارُ بين النّقا والحَزْن ماصنعت يدُ النّوى بالألى كانوا أهاليك[٣]

ويحذف تنوين المنقوص المعيّن بالنّداء نحو : يا قاضيُ[٤] لحدوث البناء[٥] وتثبت ياؤه عند الخليل ، إذْ لا موجب لحذفها .

وقال يونس : تحذف ، لأنّ النداء دخل على اسم معرب منوّن ، محذوف الياء ، فذهب التنوينُ من المحذوف الياء ، فبقي حذفُ الياء بحاله . وتقدّر الضمة في الياء المحذوفة كما تقدر فيها حركة الإعراب مع أنّ النداء مكانُ تغيير وتخفيف[٦] ،

(١) للنابغة الذبياني ، وصدره :

‹ قالت بنو عامر خالوا بني أسد ›

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٤٦ ، والخزانة ١ : ٢٨٥ ، ٢ : ١١٩ .

وفي أ : « أبونس للجهل » ، تحريف ، وفي أ أيضاً : « والأقوام » تحريف . وفي ب : « للجهل » مكان : « للحرب » . ومعنى : خالوا : تاركوا ، أو قاطعوا .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

‹ منّي بوصل وإلا مات أو كربا ›

انظر الدرر ١ : ١٤٨ .

وفي النسخ الثلاث : « دائم » مكان : « هائم » .

(٣) قائله مجهول انظر الدرر ١ : ١٤٩ وفي أ : « بين البقا والحر » تحريف . و« الألى » مكان : « بالألى » ، وفي ب : « والحبر » مكان : « والحزن » وفي الدرر ١ : ١٤٩ « أيدي » مكان « يد » .

(٤) في أ : « ياقا » باسقاط الحرفين الأخيرين من الكلمة تحريف . وفي ط : « قاض » بإسقاط الياء .

(٥) أ : « لحذف الياء » مكان : لحدوث البناء » ، تحريف . (٦) أ : « تغيير الخفيف » ، تحريف .



فناسب ألاّ تثبت الياء . فإن كان ذا أصل واحد تثبت الياء بإجماع ، نحو : يا مرى [١] ، ويا يفي علماً ، لأن « مر » [٢] ذهست عينه ولامه ، و « يف » ذهبت فاؤه ولامه ، فإذا نُودِيا رُدّت اللاّم .

[تنوين المنادى]

(ص) : وينوّن منادىً للضّرورة . والاختيار عند الخليل وسيبويه بقاء الضمّ [٣] وقوم : النّصب . وابن مالك : الأوّل في العَلَم ، والثاني في النكرة . وعندي : عكسه .

(ش) : يجوز تنوين المنادى المبنيّ في الضّرورة بالإجماع ، ثمّ اختلف : هل الأوْلى بقاء ضَمّه أو نصبه ؟ فالخليل وسيبويه والمازنيّ على الأوّل عَلَماً كان أو نكرةً مقصودة كقوله :

٦٧٠ — * سلامُ اللهِ يا مطرٌ عَلَيْها [٤] *

وقولـــه :

(١) هذا المثال بهذه الصورة ، تحريف ولعله : « ياري » من : « رأى » والأمر منه « ر » وباق على أصل واحد ، وحذفت عينه ولامه وفي أ : « ما موسى » ، تحريف لا يتفق مع الأسلوب وفي ب ، ط : « يا مرى » بالميم ، وهو أيضاً تحريف .

(٢) « مر » تحريف كما بينت آنفاً ، ولعل الصواب « ر » براء واحدة . وفي أ ، ب : « من » مكان : « ر » ، تحريف .

(٣) أ : « الضمير » مكان : « الضم » .

(٤) للأحوص . وعجزه :

* وليس عليك يا مطر السلام *

ديوانه ١٨٩ ، وسيبويه ١ : ٣١٣ ، وأوضح المسالك رقم ٤٣٧ وابن عقيل ٢ : ٧٥ ، والأشموني ٣ : ١٤٤ .



٦٧١ — • مكانَ يا جَمَلٌ حُيِّيت يا رَجُلُ [١] •

وأبو عمرو وعيسى بن عُمَر والجَرْمي [٢] والمبرّد على الثاني ردّاً إلى [٣] أصله كما ردّ المنصرف إلى الكسر عند تنوينه [٤] في الضرورة كقوله :

٦٧٢ — • يا عَدِيّاً لقد وقَتْكَ الأواقي [٥] •

وقولـــه :

٦٧٣ — • يا سيّداً ما أنت مِنْ سَيّد » [٦] •

واختار ابن مالك في (شرح التسهيل) بقاء [٧] الضم في العلم ، والنصب في النكرة المعيّنة ، لأن شبهها بالمضمر أضعف .

وعندي عكسه ، وهو اختيار النصب في العَلَم ، لعدم الإلباس فيه ، والضمّ [٨] في النّكرة المعيّنة ، لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة ، إذ لا فارق حينئذ إلاّ الحركة ،

---

(١) لكثير . وصدره :

• ليت التحية كانت لي فأشكرها •

من شواهد : الأشموني ٣ : ١٤٤ .

(٢) أ : « والجرومي » ، تحريف . (٣) في ط : « على » مكان : « إلى » .

(٤) ط : « ثبوته » مكان : « تنوينه » ، تحريف .

(٥) للمهلهل بن ربيعة . وصدره :

• ضربت صدرها إلي وقالت •

من شواهد : ابن عقيل ٢ : ٧٥ ، وروايته : « نحرها » مكان : « صدرها » ، والأشموني ٣ : ١٤٥

(٦) في الدرر ١ : ١٤٩ نسب إلى السفاح بن بكير من قصيدة يرثي بها يحيى بن ميسرة . وقيل : لرجل من بني قريع وبذكر المرحوم الشيخ محيي الدين عبد الحميد في تعليقاته على هذا الشاهد في شذور الذهب ٢٥٨ أنه لم يقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

هذا وتمام البيت :

• موطأ الأكناف رحب الذراع •

(٧) أ : « إبقاء » بزيادة همزة في أوله .

(٨) أ : « والمضمر » مكان : « والضم » تحريف .



لاستوائهما في التنوين . ولم أقف على هذا الرأي لأحد .

[حذف النداء اختصاراً]

(ص) : مسألة : يحذف حرف النداء إلاّ مع الله ، والمستغاث ، والمتعجّب ، والمندوب . ومنعه البصريّة اختياراً مع اسم الجنس والإشارة ، وفي نكرة لم تُقْصَد . وحذف المنادى دونه خُلْفٌ . وقد يُفْصل بأمر .

(ش) : يجوز حذف النّداء اختصاراً [١] ، وفي التنزيل : « يوسُفُ أعْرِض [٢] » « ربّنا لا تُزِغْ [٣] » . « أيها المؤمنون » [٤] .

ويستثنى صُوَر لا يجوز فيها الحذف :

أحدها : اسم الله تعالى ، إذا لم تلحقه الميم نحو : يا الله .

الثاني : المستغاث نحو : يا لَزيد . الثالث : المتعجّب منه نحو : يا لَلْماء .

الرابع : المندوب نحو : يا زيداه . الخامس : اسم الجنس . السادس : اسم الإشارة السابع [١٧٤] النكرة غير المقصودة . هذا مذهب البصريين .

وذهبت طائفة إلى جواز حذفه في الثّلاثة الأخيرة ، وعليه ابن مالك لحديث « ثَوْبي حَجَرُ [٥] » . و :

٦٧٤ — * اشْتَدّي أزْمَةُ تَنْفَرِجي [٦] *

---

(١) أ : « اختياراً » مكان : « اختصاراً » تحريف . (٢) يوسف ٢٩ .

(٣) آل عمران ٨ . (٤) النور ٣١ .

(٥) حديث قاله عليه السلام حكاية عن موسى عليه السلام حين فر الحجر بثوبه . انظر حاشية الصبان ٣ : ١٣٦ . ورواية البخاري في : كتاب الغسل باب ٣٠ : « ثوبي يا حجر ، ثوبي يا حجر » بإثبات ياء النداء .

(٦) هذه العبارة من كلام النبي عليه السلام جاءت موزونة من غير إرادة الشعر ، وقد اقتبس هذا الشطر الشيخ يوسف التوزي ، فجعله مطلعاً لقصيدته المنفرجة :

اشتدي أزمة تنفرجي قد آذن ليلك بالبلــج

انظر الدرر ١ : ١٤٩ ، ١٥٠ .



وقول ذي الرمّة :

٦٧٥ — * بمثلِك هذَا لَوْعَةٌ وغَرَامُ [١] *

وقوله تعالى : « ثُمَّ أنتم هؤلاء تَقتلون [٢] » .

وقوله :

٦٧٦ — * لِتُحْسَبَ سيّداً ضُبعاً تبـــولُ [٣] *

أي : يا ضَبُعاً [٤] .

والأوّلون حملوا ذلك على الشّذوذ والضّرورة إلا الآية فعلى الابتداء والخبر ، ولا نداء .

وأمّا الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم كما تقرر غير مرة ، ويؤيده وروده في بعض الطرق بلفظ : يا حَجَرُ .

أمّا حذف المنادى ، وإبقاء حرف النداء [٥] ففيه خلاف ، فجزم ابن مالك بجوازه قبل الأمر ، والدّعاء ، وخرج عليه قوله تعالى : « ألا يا اسجُدوا [٦] » . وقول الشاعر :

---

(١) صدره :

* إذا هملت عيني لها قال صاحبي *

ديوانه ٦٤٦ . وروايته : « فتنة » مكان : « لوعة » والمغني ٢ : ١٧٢ .

(٢) البقرة ٨٥ .

(٣) نسب في معجم الشواهد ٢٩٥ إلى الأعلم الهذلي وفي الدرر ١ : ١٥٠ قائله مجهول ، وفي أ ، ب ، ط . والدرر : يبول بالياء مع أن الضبع مؤنث . وصدره :

* فشايع وسط قومك مستعيناً *

وفي أ : « مستحب سدامسدا بعول » ، تحريف . وفي ب : « مستحب » تحريف .

(٤) أ : « صبعا » بالصاد ، تحريف .

(٥) « النداء ففيه خلاف » سقط من أ .

(٦) النمل ٢٦ .



٦٧٧ – يا لَعْنَةُ اللهِ والأقوامِ كُلِّهِمُ والصَّالحين على سمْعَان مِنْ جارِ [١]

أي يا قوم ، أو يا هؤلاء .

قال أبو حيّان : والذي يقتضيه النظر أنه لا يجوز ، لأن الجمع بين حذْف فعل [٢] النداء وحذْف المنادى إجحاف ، ولم يرد بذلك سماع من العرب ، فيقبل ، و « يا » [٣] في الآية والبيت ، ونحوهما للتنبّيه .

وقال ابن مالك : حق المنادى أن يمنع حذْفُه ، لأن عامله حذف لزوماً ، إلا أنّ العرب أجازت حذفه والتزمت إبقاء « يا » دليلاً عليه . وكون ما بعده أمراً ، أو دعاء ، لأنهما داعيان إلى توكيد المأمور والمدعُوّ ، فاستعمل النداء قبلهما كثيراً حتى صار الموضع منبّهاً على المنادى إذا حذف وبقيت « يا » فحسن حذفه لذلك .

وقد يفصل بين حرف النداء والمنادى بأمر كقول النّخعية [٤] تخاطب أمها (لطيفة) :

٦٧٨ – ‌• ألا يا فابْك تَهْياماً لطيفاً [٥] •

أرادت يا لطيفة ، فرخّمت وفصلت .

• • •

(١) قائله مجهول .
من شواهد : سيبويه ١ : ٣٢٠ ، وشواهد المغني للسيوطي ص ٧٩٦ .

(٢) كلمة : « فعل » سقطت من أ .

(٣) أ : « وما » مكان و « يا » ، تحريف .

(٤) أ : « الهس » مكان : « النخعية » ، تحريف .

(٥) لجداية بنت خالد النخعية تخاطب أمها لطيفة . وعجزه :
• وأذري الدمع تسكاباً وكيفا •
انظر الدرر ١ : ١٥٠ .
في أ : « ألا يا فابك سؤالا » تحريف . وفي ب ، ط : « ألا يا فابك سؤالا » بوضع : « سؤالاً » مكان : « لطيفاً » ، تحريف .



[ما لا ينادى]

(ص) : والأصح لا ينادى ضمير وإشارة بحرف الخطاب ولا مضاف لكاف ، ولا معرف بـ « أل » في السّعة خلافاً للكوفيّة إلا الله « والمحكيّ » .

قال المبرّد : والموصول . وابن سعدان : والجنس المشبّه به لا ذو عهدية وغلبة . ولـمْحٍ بحال .

(ش) : لا ينادى الضمير عند الجمهور ، وأمّا ضمير الغيبة والتكلّم فلأنهما يناقضان النّداء ، إذْ هو يقتضي الخطاب . وأمّا ضمير المخاطب فلأن الجمع بينه وبين النداء [1] لا يحسُنُ ، لأن أحدهما يُغْني عن الآخر .

وجوز قوم نداءه تمسّكاً [2] بقوله :

٦٧٩ — • يا أبْجر بنَ أَبجرٍ يا أنْتـــا [3] •

وقول الأحوص : « يا إيّاك قد كفَيتُكَ »[4] . وأجاب الأولون بندوره .

ولا ينادى اسم الإشارة المتّصل بحرف الخطاب نحو : يا ذاك ، قاله السّيرافي وغيره . وأجازه [5] ابن كيسان . ونقل عن سيبويه .

---

(١) كلمة : « النداء » سقطت من أ . (٢) ط : « أتمسكا » بزيادة الهمزة ، تحريف .

(٣) لسالم بن دارة من قصة مشهورة ، تمامه :

• انت الذي طلقت عام جعتا •

والشطر الأول من البيت محرف ، وصوابه :

• يا مر يا بن واقع يا أنتا •

وقد رواه ابن الأنباري في الإنصاف ١ : ٣٢٥ بهذه الرواية . وقد أشار البغدادي في الخزانة ١ : ٢٨٩ إلى هذا التحريف الذي وقع فيه النحاة كابن هشام في أوضح المسالك رقم ٤٣١ . وانظر الأشموني ٣ : ١٣٥ .

(٤) قال الأشموني ٣ : ١٣٥ : « وشذ يا إياك قد كفيتك » ولم ينسب هذا القول إلى أحد .

(٥) ب : « وأجازه بعضهم ابن كيسان » بزيادة : « بعضهم » .



ولا ينادى مضاف لكاف [١] الخطاب نحو : يا غلامك ، لأن المنـادى حينئذ غير مَنْ له الخطاب ، فكيف ينادى من ليس بمخاطب ؟

ولا ينادى المعرّف بـ « أل » ، فلا يقال : يا الرجل إلاّ في الضّرورة ، لأنّ في ذلك جمعاً بين أداتي التّعريف [٢] .

وجوّزه الكوفيّون في الاختيار . ومن وروده في الشعر قوله :

٦٨٠ – * فيا الغُلامانِ اللّذانِ فرّا [٣] *

وقولـه :

٦٨١ – عبّاسُ يا الملكُ المتوّجُ والّـذي   عرَفَتْ له بَيْتَ العُلا عَدْنَانُ [٤]

وقولـه :

٦٨٢ – * مِنَ اَجْلِكِ يا الّتي تيّمتِ قَلبي [٥] *

واستثنى البصريّون شيئين : أحدهما اسم الله تعالى فيقال : يا ألله ، لأن «أل»

(١) ب : « لكان » مكان : « لكاف » ، تحريف .

(٢) أ ، ب : « تعريف » بإسقاط « أل » .

(٣) قائله مجهول ، وعجزه :

* إياكما أن تعقبانا شرّا *

وهي رواية الأشموني ٣ : ١٤٥ : ويذكر العيني ، هامش الأشموني ٣ : ١٤٥ رواية أخرى ، وهي : « أن تكتماني سراً » .

من شواهد الإنصاف ١ : ٣٣٦ ، والخزانة ١ : ٣٥٨ ، وابن عقيل ٢ : ٧٥ .

(٤) قائله مجهول ، كما في الدرر ١ : ١٥٢ .   من شواهد الأشموني ٣ : ١٤٥ .

(٥) قائله مجهول . وعجزه :

* وأنت بخيلة بالود عني *

من شواهد : سيبويه ١ : ٣١٠ ، والإنصاف ١ : ٣٣٦ وابن يعيش ٢ : ٨ ، والخزانة ١ : ٣٥٨ ، وروايتها : « بالوصل » مكان : « بالود » . وفي أ : « ليلى » مكان « يا قلبي » تحريف ، وفي ب : سقطت كلمة : « يا التي » .



للزومها فيه ، كأنها من بِنْيَة الكلمة . فيجوز حينئذ قطع همزه ووصله .

والثاني : الجملة المسمّى بها كأن تسمّى : يا « الرّجل قائم » ، فإذا ناديته قلت : « يا الرّجل قائم أقبل » لأنه سمّي [1] به على طريق الحكاية .

واستثنى المبرّد ثالثاً ، وهو الموصول إذا سمي به نحو : « يا الذي قام » لمسمّى به ، ووافقه ابن مالك .

قال أبو حيّان : والذي نصّ عليه سيبويه المنع ، وفرّق بينه وبين الجملة : أنها سمّي فيها بشيئين كلّ واحد منهما اسم تام ، و « الذي » بصلته بمنزلة اسم واحد كالحارث ، فلا يجوز فيه النّداء .

واستثنى محمد بن سعدان [2] اسم الجنس المشبّه به ، فأجاز نداءه مع « أل » نحو : « يا الأسد شِدّة » ، و « يا الخليفة هَيْبَة » ، ووافقه ابن مالك ، لأن تقديره : يا مثل الأسد ، ويا مثل الخليفة ، فحسن لتقدير دخول « يا » على غير الألف واللام .

ولا ينادى ما فيه «أل» العهد، ولا التي لِلْغَلبة ، ولا التي لِلَمْح الصّفة بحال [3] ، بل إذا نودي هذا النوع حذفت منه « أل » قال :

٦٨٣ — * إنّكَ يا حَارِثُ نِعْمَ الحَارِثُ [4] *

وقال :

٦٨٤ — * غَمز ابن مُرَّةَ يا فرزدقُ كَيْنَها [5] *

---

(١) أ : « مسمى » بالميم .

(٢) محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحوي المقرىء ، أبو جعفر مات ٢٣١ هـ .

(٣) كلمة : « بحال » سقطت من ط .

(٤) قال صاحب الدرر ١ : ١٥٢ : لم أعثر على قائله ولا تتمته هـ .

(٥) لجرير يهجو الفرزدق . وعجزه :

* غمزَ الطبيب نغانغ المعذور *

للسان : « نغغ » وفي ب : « غم » مكان : « غمز » ، تحريف . وفي ط : « عمرو» مكان : « غمز » و « كيها » مكان : «كينها » تحريف .



[نداء اسم الإشارة]

(ص) : مسألة = إذا نودي إشارة ووصف بذي أل مرفوع ، فإن استغني عنه جاز نصبه ، أو « أيّ » ضُمّ ، وتلي بـ « هاء » التنبيه [١٧٥] عِوَضاً من الإضافة مفتوحة . وقد تضمّ ، وذي أل [١] الجنسية مرفوعاً . وجوّز المازني نصبه وصفاً ، وابن السّيد بياناً . وزعمه مَلِكُ النحاة [٢] مبيّناً ، وأل بدلاً من « يا » أو بموصول بغير خطاب . أو بإشارة بلا كاف . قيل : أو بها ، قال ابن الضائع [٣] : إن نعت بذي أل ، ولا يتبع بغيرها ، ولا يقطع عنها ، ويؤنّث لتأنيث صفته . وقيل : «ها» [٤] مبقاة من الإشارة . وقيل : « أي » موصولة بالمرفوع خبر المحذوف .

(ش) : إذا نودي اسم الإشارة وجب وصفه بما فيه « أل » من اسم جنس أو موصول نحو : يا هذا الرجل ، يا هذا الذي قام أبوه .

ويجب رفع هذا الوصف إذا قدّر اسم الإشارة [٥] وصْلَةً إلى نداء ما فيه «أل» ، فإن استغني عنه بأن اكتفي بالإشارة في النداء ، ثم جيء بالوصف بعد ذلك جاز فيه الرّفع على اللفظ ، والنّصب على الموضع .

---

(١) « أل » سقطت من ب . ط .

(٢) سبق ذكره ٢ : ٨١ .

(٣) أ ، ط : « ابن الصائغ » بالصاد والغين ، تحريف صوابه من ب ، والشرح . وقد ذكر في الشرح أنه أبو الحسن ، وهذه الكنية خاصة بابن الضائع بالضاد والعين . انظر البغية ٢ : ٢٠٤ . أما ابن الصائغ فقد سبق ذكره ١ : ٣٦ .

(٤) في ب : « هما » ، تحريف .

(٥) عبارة : « الإشارة وصلة إلى نداء ما فيه أل » سقطت من أ ، ب .



وإذا نودي « أيّ » وجب بناؤها على الضّمّ ، وإيلاؤها هاء التنبيه إمّا عوضاً من مضافها المحذوف ، أو تأكيداً لمعنى النداء [١] . ووصفها إمّا بذي أل الجنسيّة مرفوعاً نحو : يأيها الإنسان . يأيّها النّبيّ . وقيل : إنّه عطف بيان لا وصف ، قاله ابن السيّد ، لأنه ليس مشتقاً .

وقيل : إنّه يجوز نصبه . قال المازني حَمْلاً على موضع « أيّ » . وردّ بأن الحمل على الموضع إنما يكون بعد تمام الكلام ، والنّداء لم يتم بـ « يأيّها [٢] » فلم يجز الحمل على موضعها ، وبأن المقصود بالنداء هو الرجل ، وهو مفرد . وإنما أتى بـ « أي » ، ليتوصّل بها إلى ندائه ، ومن ثمّ زعم ملك النحاة أبو نزار : أنه مبنيّ ، وأن اللاّم فيه بدل من « يا [٣] » .

ولا يجوز الوصف بما فيه « أل » الّتي للعهد ، أو الّتي للغلبة ، أو الّتي للمّح [٤] ، ولا ما فيه « أل » من مُثنّى أو مجموع كان علَماً قبل دخولها ، فلا يقال : يأيها الزّيدان ، ولا يأيها الزّيدون ، وإمّا بموصول مصدّر بـ « أل » خال من خطاب نحو : « يأيّها الذي نُزِّل عليه الذّكْر [٥] » ، « يأيُّها الذين آمنوا [٦] » ، ولايجوز : يأيها الذي رأيت ، كما لا يجوز أن ينادى ، وإمّا باسم إشارة عار من الكاف نحو :

٦٨٥ — * أيهذان كُلا زادَيْكُما [٧] *

---

(١) في أ : « نحو تأكيد معنى النداء » . (٢) ب : « بيانها » مكان : « بيأيها » ، تحريف .

(٣) بعد قوله : « بدل من يا » بياض مشار إليه في أ بـ (ظ) ، ومشار إليه في ب : بـ « كذا » وفي ط الكلام متصل .

(٤) أ ، ب : « والّتي للمح والّتي للغلبة » على التقديم والتأخير .

(٥) الحجر ٦ . (٦) المائدة ١ وغيرها .

(٧) قائله مجهول ، وعجزه :

* ودعاني واغلا في مـــن يغل *

انظر شرح شذور الذهب وهامشه ١٥٤ وفي الدرر ١ : ٥٢ « فيمن وغل » . وفي أ : « كلان =



٦٨٦ – * ألا أيّهذا الزّاجري أحضُرَ الوغَى (١) *

ولا يجوز ما فيه الكاف كما لا يجوز نداؤه .

وجوّزه ابن كيْسان نحو : « يأيها ذلك الرّجل » . وشرط أبو الحسن بن الضّائع لجواز وَصْف (٢) (أي) باسم الإشارة أن يكون اسم الإشارة منعوتاً بما فيه الألف واللام كالبيت السابق . وقوله :

٦٨٧ – * ألا أيّهذا السّائلي أين يَمّمتْ (٣) *

ولا يجوز إتباع « أيّ » بغير هذه الثّلاثة ، فلا يقال : يأيها صاحب الفرس مثلاً .
ولا يقطع عن الصفة ، فلا يقال : يأيها بدون ما ذكر .

ويؤنث لتأنيث الصّفة ، قال تعالى : « يأيّتُها النّفْس المُطْمئنّة (٤) » .

وفي « البديع » : أنّ ذلك أولى ، لا واجب ، فيجوز : يأيها المرأة .

ولا يلحقها من علامة الفروع غير التاء لا علامة تثنية ولا جمع ، قال تعالى : « أيّها الثقلان (٥) » ، « أيّها المُؤمِنون (٦) » .

وحُكْم هاء التنبيه الفتح عند أكثر العرب ، ويجوز ضمّها معها (٦) في لغة بني

= أنتما » : مكان : « كلا زاديكما » ، تحريف وفي ب : « كلا زادكا » ، وفي ط « يأ أيها ذان » .

(١) من معلقة طرفة . وتمامه :

* وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي *

(٢) ط : « وصفه » مكان : « وصف » .

(٣) للأعشى وتمامه كما في الديوان ٤٧ : .

* فإن لها في أهل يثْرب موعدا *

وفي أ : « عمت » مكان : « يممت » تحريف .

(٤) الفجر ٢٧ .

(٥) الرحمن ٣١ . وفي أ : « أيها المؤمنون » « أيها الثقلان » على التقديم والتأخير .

(٦) النور ٣١ . (٧) كلمة : « معها » سقطت من ط .



أسد ، وقرىء في السبع : « يأيُّهُ الساحر [١] » ويقولون : يأيَّتُهُ [٢] المرأة .

وقيل : إن هاء التنبيه في يأيها الرجل [٣] ليست متصلة [٤] بـ « أيّ » بل مُبْقاة من اسم الإشارة . والأصل : يا أيّ هذا الرجل ، فـ « أيّ » منادى ليس بموصوف ، وهذا الرجل استئناف بتقدير هو [٥] لبيان إبهامه ، وحذف «ذا» اكتفاء بها من دلالة الرجل عليها ، وعليه الكوفيّون .

وقيل : « أيّ » موصولة ، والمرفوع خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة صلة أيّ ، وعليه الأخفش . وردّه المازني [٦] وابن مالك بأنها لو كانت موصولة لوصلت بالظرف والمجرور ، والجملة الفعليّة .

وأجيب بأن ذلك لا يلزم [٧] ، إذ له [٨] أن يقول : إنهم التزموا فيها ضَرْباً من الصّلة ، كما التزموا فيها ضَرْباً من الصّفة على رأيكم [٩] .

وردّه ابن مالك أيضاً بأنّه لو صحّ ما قال لجاز ظهور المبتدأ . وأجاب أبو حيّان بأن له أن يقول : إنهم التزموا حذفه في هذا الباب ، لأن النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز التّرخيم فيه بخلاف غيره .

وردّه الزجاج بأنها لو كانت موصولة لوجب ألاّ تضم ، لأنه لا يُبْنَى في النّداء ما يوصل ، لأن الصلة من تمامه ، وأجيب بأن ذلك إنما يلزم إذا قدّرت معربةً قبل

---

(١) الزخرف ٤٩ ، وهذه القراءة منسوبة إلى ابن عامر وحده انظر كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ٥٨٦ .

(٢) أ ، ب : « يأنثها » تحريف صوابه من ط .

(٣) كلمة : « الرجل » سقطت من أ .

(٤) أ : « متصفة » بالفاء ، تحريف .

(٥) كلمة : « هو » سقطت من أ .

(٦) كلمة : « المازني » سقطت من أ .

(٧) أ : « بأن ذلك لا يلزم ذلك » بتكرار كلمة : « ذلك » تحريف .

(٨) ب : « ادله » بالدال مكان : « إذ له » ، تحريف .

(٩) ب : « وانكم » مكان : « رأيكم » ، تحريف .



النداء ، لا إذا قدّرت مبنيّة قبله ، ثم التزموا فيها في النداء ما كان قبله .

وردّه بعضهم بأن أياً الموصولة لا تكون إلاّ مضافة لفظاً أو نيّةً . والإضافة منتفية في هذه بوجهيها . وأجيب بأن « ها » عوّضت فيها من المضاف المحذوف فجرت مجراه . فكأنّها مضافة .

[نداء العلم الموصوف بـ (ابن)]

(ص) : مسألة : إذا نودي علَمٌ وصف بـ (ابن) متّصل مضاف لعلم ، قال الكوفيّة : أو بغيره [1] جاز فتحه . وفي الأجود ، وتقدير [١٧٦] فتح المقدّر خُلْف . وقد يضم الابن [2] إتباعاً .

وزعم الجُرجانيّ : فتحه بناءً ، ومثله : فلان بن فلان ، وضُلّ بن ضُلّ . وألحق الكوفيّة كلّ ما اتّفق فيه [3] لفظ المنادى ، والمضاف إليه .

ويجب فيه في غير النّداء حذف تنوينه إلاّ لضرورة . وزعمه أبو عليّ مركّباً ، ومتلوّه تابعاً كمَرْء . والأصح أن الوصف بـ « ابنة » كـ « ابن » ، وفي بنت — لا في النداء — وجهان .

(ش) : إذا كان المنادى علماً موصوفاً بـ « ابن » مُتّصل مضاف إلى علّم نحو : يا زيد بن عمرو ، جاز في المنادى مع الضّم الفتح إتباعاً لحركة « ابن » إذ بينهما ساكن . وهو حاجز غير حصين .

واختلف في الأجود ، فقال المبرّد : الضمّ لأنه الأصل . وقال ابن كَيْسان : الفتح لأنه الأكثر في كلام العرب . فان كان مما يقدّر فيه الحركة نحو : يا عيسى بن مريم ، فقال ابن مالك : يتعيّن تقدير [4] الضمة ، ولا ينوي بدلها فتحة ، إذ لا فائدة في ذلك . وأجاز الفرّاء تقدير الضمّة والفتحة .

---

(١) ب : « أو لغيره باللام .

(٢) أ : « الا ابن » مكان : « الابن » ، تحريف.

(٣) كلمة : « فيه » سقطت من أ .

(٤) أ، ب : « بتقدير » بالباء .



ولو كان المنادى غير علم نحو [١] : يا غلام ابن زيد ، أو علماً بعده « ابن » لكنه غير صفة بل بدل ، أو بيان ، أو منادى ، أو مفعول بمقدّر ، أو صفة لكنه غير متصل نحو : يا زيد الفاضل ابن عمرو ، أو متصل [٢] لكنه غير مضاف إلى علم نحو : يا زيد ابن أخينا ، أو وصف بغير « ابن » نحو : يا زيد الكريم تعيّن الضمّ في الصور كلها ، ولم يجز الفتح .

وأجاز الكوفيّون الفتح في الأخير [٣] ، وهو ما إذا وصف بغير « ابن » مستدلّين بقوله :

٦٨٨ — * بأجْوَدَ منك يا عُمَرَ الجَوادا [٤] *

على أن الرِّواية بفتح الرّاء ، وعلّلوه بأنّ الاسم ونعته كالشيء الواحد ، فلما طال النّعت بالمنعوت حرّكوه بالفتح .

وحكى الأخفش : أنّ من العرب من يضم نون الابن إتباعاً لضمّ المنادى ، وهو نظير من قرأ : « الحمدُ لُلهِ بضم اللام . وزعم الجُرْجاني : أن فتحة « ابن » بناء [٥] .

قال ابن مالك : وألحق بالعلم المذكور في جواز الفتح نحو : « يا فلانَ بنَ فُلان » و « يا ضُلَّ بنَ ضُلٍّ [٦] » ، و « يا سيّدَ بْنَ سيّد » لكثْرة الاستعمال كالعلم .

---

(١) كلمة : « نحو » سقطت من ب .

(٢) أ : « ومتصل » بالواو . (٣) أ : « الآخر » .

(٤) لجرير ، ديوانه ١٣٥ . وصدره :

* فما كعب بن مامةَ وابن سُعْدى *

من شواهد : المغني ١ : ١٨ . والأشموني ٣ : ١٤٣ .

(٥) بعد قوله : « فتحة ابن بناء » بياض في أ ، ب ، وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .

(٦) في القاموس : « ضل بن ضل » بكسرهما وضمهما : منهمك في الضلال » .



قال أبو حيّان : والذي ذكره أصحابنا أنّ المسألة مفروضة فيما إذا كان المنادى والمضاف إليه « ابن » غير علم ، لكنّه مما اتّفق فيه [1] لفظ المنادى ، ولفظ ما أضيف إليه ابن نحو : يا كريم بنَ كريم ، أو ابن الكريم ، ويا شريف بنَ شريف ، أو ابنَ [2] الشّريف ، وكلَب بنَ كلب ، أو ابنَ الكَلْب . وذكروا في ذلك خلافاً .

فالبصريّون يضمّون المنادى ، وينصبون ابناً والكوفيّون وابن كيسان يجرونه مجرى يا زيدُ بن عمرو في جواز الضّمّ والفتح ، كما أجرت العرب ذلك في غير النّداء في حذف التنوين من الموصوف ، قال الكميت :

٦٨٩ — * تناولها كلبُ بنُ كَلْبٍ فأصْبَحَتْ [3] *

وقال آخر :

٦٩٠ — * فانّ أباكُمُ ضِلُّ بنُ ضِـل [4] *

وما ذكره البصريّون هو القياس إذْ الأعلام أقبل للتغيير من غيرها . انتهى .

ثم الصّورة التي يجوز فيها فتح المنادى يجب فيها في غيره حذف تنوينه لكثرة الاستعمال ، والتقاء السّاكنين نحو : قام زيدُ بن عمرو ، وقام فلانُ بن فلان ، بخلاف غلامٌ ابنُ زيد ، أو زيدٌ بن أخينا . نعم ألحق بعضهم ما إذا أضيف ابن إلى مضاف إلى علم نحو : قام زيدُ بن أخي عمرو .

وشرط بعضهم في المضاف إليه « ابن » التذكير ، لأنهم لا ينسبون الرجل إلى أمّه ، فلا يحذف التنوين من مثل : زيدٌ بنُ عَليّة .

---

(١) كلمة : « فيه » سقطت من أ .   (٢) « ابن » سقطت من ب .

(٣) نسب في الدرر ١ : ١٥٣ إلى الكميت ، وتمامه :

* بكف لئيم الوالدين يقودها *

(٤) يقول صاحب الدرر ١ : ١٥٣ لم أعثر على قائله ولا تتمته .



وشرط بعضهم في العلَمين التنكير (١) ، قال أبو حيّان : وهو باطل ، إنّما ذلك في « ابن » ، وإثبات التنوين فيما اجتمع فيه الشروط ضرورة ، قال :

٦٩١ — • جاريةٌ من قيسٍ بن ثَعْلَبَهْ (٢) •

إلاّ أن يحمل على أنّ « ابن » بدل ، لا صفة ، كما في قوله تعالى : « وقَالَت اليهودُ عُزيرٌ ابنُ الله (٣) » فيمن نوّن « عزيراً » ، لأن « ابن » خبر .

وزعم أبو عليّ الفارسيّ : أنّ حذف التنوين من نحو : قام زيدُ بنُ عمرو للتّركيب ، وأنهم بَنَوْا الصّفة مع الموصوف ، وأنّ نون « ابن » حرف إعراب ، والدّال تابعة للنّون بمنزلة الراء (٤) في قولهم : هذا امرُؤٌ ، ورأيت امْرَأً ، ومررت بامرئٍ . ولما كانت الدّال غَيْرَ (٥) حرف إعراب لم ينوّن ، لأن التنوين لا يكون وسطاً .

قال ابن مالك : وهذا مردودٌ بالإجماع على فتح المجرور الذي لا ينصرف نحو : صَلّى اللهُ على يُوسُفَ بن يَعقوبَ ، ولو كان كما قال لكسروا .

وإذا كان الموصوف علماً مؤنّثاً ، ونعت بـ « ابنة » مضافاً إلى علم فحكمه في

---

(١) ط : « التكبير » مكان : « التنكير » ، تحريف .

(٢) للأغلب العجلي ، وتمامه :

• كريمة أخوالها والعصبهْ •

من شواهد : سيبويه ٢ : ١٤٨ ، والخزانة ١ : ٣٣٢ والمغني ٢ : ١٧٣ . وفي ط : «حارثة» بالثاء تحريف .

(٣) التوبة ٣٠ .

(٤) في النسخ الثلاث « بمنزلة الميم » ، وهذا لا يتفق مع الأسلوب والصواب أن تكون بمنزلة الراء ، لأن الراء في : « امرؤ » تابعة للحرف الأخير في الإعراب على رأي ، أو هي معربة من مكانين على رأي آخر . انظر قصة هذا الخلاف في شذور الذهب ٣٤ .

(٥) كلمة : « غير » سقطت من أ ، ب .



النداء من جواز الفتح ، وفي غيره من وجوب حذف التنوين حكم المذكّر الموصوف بـ « ابن » نحو : يا هندُ ابنةَ زيد ، وقامت هندُ ابنةُ عمرو ، وهذا ما جزم به ابن مالك وغيره . وحجّتهم القياس على « ابن » .

وذهب قوم : إلى المنع ، لأن السماع إنما ورد في « الابن » ، وهو خروج عن الأصل فلا يقاس [١٧٧] عليه .

وفي الوصف بـ « بنت » في غير النداء وجهان ، رواهما سيبويه عن العرب نحو : هذه هندٌ بنتُ عاصم بالتنوين ، وبحذفه لكثرة الاستعمال فقط ، وليس فيه التقاء الساكنين الذي في « ابن » ، و « ابنة » .

ولو كان المنادى المؤنث مبنيّاً في الأصل نحو : « يا رَقاشِ بنْتَ عمرو » لم تغيّر حركة البناء الأصليّة ، ويكون فتح الإتباع تقديراً . ذكره أبو حيّان .

[المنادى المضاف المكرّر]

(ص) : وإذا كرّر لفظ المنادى مضافاً نحو : يا تيمُ تَيْمَ عَدِيّ نُصِب الثاني نِداءً(١)، أو بإضمار أعني ، أو بياناً . قال ابن مالك : أو تأكيداً . والسِّيرافي : أو نعتاً . وصمّ الأول أو نصب إضافة لمتلوّ (٢) الثاني معه ، أو هو (٣) مقحم أو لمثله مقدّراً أو مركّباً ، أو إتباعاً . أقوال ، وأسماء الجنس والوصفان كالعلمين خلافاً للكوفيّـــة .

(ش) : إذا ذكرت منادى مضافاً (٤) ، وكرّرت المضاف إليه فلا إشكال نحو : نحو : يا تَيْمَ عديّ تَيْمَ عَدِيّ ، وهو توكيدٌ مَحْضٌ . وإن كررت المضاف وحده نحو : يا تيم تَيْمَ عديّ ، فلك أن تضم الأول على أنه منادى مفرد ، وتنصب

---

(١) ط : « بدلاً » تحريف ، وانظر الشرح .

(٢) ط فقط : « لتلو » بدون ميم ، تحريف .

(٣) أ فقط : « وهو » .

(٤) ب : « مضاف » .



الثاني على أنه منادى [١] مضاف مستأنف ، أو منصوب بإضمار أعني ، أو على أنه عطف بيان أو بدل . زاد ابن مالك : أو على أنه تأكيد .

قال أبو حيّان : ولم يذكره أصحابنا ، وهو ممنوع ، لأنه لا معنويّ كما هو واضح ، ولا لفظيّ لاختلاف جِهتَيْ التعريف ، لأن الأوّل معرّف بالعلميّة ، أو النداء ، والثاني : بالإضافة ، لأنه لم يضف حتى سلب تعريف العلميّة .

وأجاز السّيرافيّ نصبه على النعت ، وتأوّل [٢] فيه معنى الاشتقاق ، وهو ضعيف . ولك في الأول أيضاً النصب ، لكن الضم [٣] أوجه ، وأكثر في كلامهم .

واختلف في وجه النصب : فقال سيبويه : هو على الإضافة إلى متلوّ الثّاني ، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه ، والأصل : يا تَيْمَ عَدِيّ تَيْمَهُ حذف الضمير من الثاني ، وأقحم ، قالوا : ولا يجوز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف إلاّ في هذه المسألة خاصّة .

وقال الفرّاء : هو والثاني معاً مضافان إلى المذكور ، أخذاً من قوله : « قطع اللهُ يَدَ ورِجْلَ من قالها ، أن [٤] الاسمين مضافان [٥] إلى مَنْ ، ولم يصرّح به هنا .

وقال المبرّد : هو على نيّة الإضافة إلى مقدّر مثل المضاف اليه الثاني ، والثاني توكيد ، أو بيان ، أو بدل .

وقال الأعلم : هو على التّركيب ، وفتح الأول والثاني بناءً لا إعراباً جُعِلا اسْماً واحداً ، وأضيفا [٦] كما قالوا : « ما فعلت خمسةَ عَشَرَكَ » .

---

(١) كلمة : « منادى » سقطت من أ .

(٢) ب فقط : « ويتأول » بزيادة الياء .

(٣) كلمة : « الضمّ » سقطت من أ .

(٤) أ = « إذ » مكان : « أنّ » ، تحريف .

(٥) في أ : « متضايفان » .

(٦) أ ، ب : أو أضيفا » بالواو .



وقال السِّيرافي : هو على الإتباع والتخفيف [١] مثل : يا زيد بن عمرو ، لأن الثاني صفة مثل « ابن » ، وليس دونه في الكثرة ، فهذه خمسة أقوال . ولا تختصّ المسألة بالعلمين عند البصريّين ، فيجوز النصب في اسمي الجنس نحو : يا رَجُلَ رَجُلَ القوم ، وفي الوَصْفَيْن نحو : يا صَاحِبَ صاحِبَ زيد .

وخالف الكوفيّون ، فأوجبوا في اسمي الجنس ضم الأول ، وفي الوَصْفَيْن ضَمّه بلا تنوين [٢] ، أو نصبه منوّناً نحو : يا صاحباً صاحِبَ زيد .

أسماء لازمت النِّدَاء

(ص) : مسألة : لزم النداء من الأسماء « فل » ، و « فلة » ، وهما كناية عن نكرة وقيل : علَم ، وقيل : ترخيم فلان وفلانة ، وجرّ ضرورة ، ومكرمان وملأمان ، ومخبثان [٣] ، ومكذبان ، وملكعان ، ومطيبان ، وملأم ، ولؤمان ، ونوْمان ، وهناه . والمعدول إلى فُعَل في سبّ مذكّر ، وفعالِ مبنياً على الكسر لسبّ مؤنث إلاّ لضرورة . وسمع : رجل مكرمان ، وملأمان . وقدر أبو حيّان القول . وينقاس فعالِ سبّاً وأمراً على الأصح في ثلاثيّ مجرّد تام متصرّف . وقاس ابن طلحة الأمر من أفعل .

(ش) : من الأسماء أسماء لازمت النداء فلم يتصرّف فيها بأن لا تستعمل [٤]

---

(١) أ : « والتحقيق » مكان : « والتخفيف » .

(٢) أ ، ب : « لا تنوين » بإسقاط باء الجرّ .

(٣) أ : « ومخبتا » ، تحريف .

(٤) ب ، ط : « بأن تستعمل » بإسقاط : « لا » ، تحريف .



مبتدأ ، ولا فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولا مجروراً بل لا تستعمل إلاّ في النّداء ، وهي قسمان : مسموع ، ومقيس :

فمن المسموع : (١) فُل للرجل ، وفُلَة للمرأة ، يقال : يا فل ، ويا فلة ، وقد جرّ « فل » في الضّرورة قال :

٦٩٢ — * في لَجّةٍ أَمْسِكْ فُلاناً عن فُلِ (٢) *

واختلف فيهما فقيل : هما منقوصان من « فلان » ، و « فلانة » ، بحذف الألف والنّون ترخيماً ، وبه جزم ابن مالك ، ونسبه أبو حيّان للكوفيّين وقيل : هما كنايتان (٣) عن علم مَنْ يعقل ، وعليه ابن عصفور ، وصاحب البسيط .

قال أبو حيّان : ومذهب سيبويه أنهما كنايتان عن نكرة من يَعْقِل بمعنى : يا رجل . ويا امرأة .

و « فُلُ » مما حذف منه حرف ، وبني على حرفين بمنزلة دمْ وتركيبه ، : ف — ل — ي (٤) ، بدليل أنه إذا سمّي به،ثم [١٧٨] صغّر ، قيل : فُلَيّ ، وليس أصله فلاناً فذاك تركيبه : ف — ل — ن .

---

(١) « فلان » في أ ، تحريف .

(٢) لأبى النّجْم . وصدره :

* تَدَافُعَ الشَّيبِ ولم تِقِتِّلِ *

وفي الدرر ١ : ١٥٤ : «ولم تُقْتَل».
والصواب «تِقِتِّل» بثلاث كسرات كما في الخزانة. مضبوطة بضم التاءوسكون القاف تحريف.
وفي رواية العيني ، هامش الأشموني ٣ : ١٦١ . : « لم تَقَتَّل»بفتح التاءين وتشديد الثانية .
من شواهد سيبويه ٢ : ١٢٢ ، ١ : ٣٣٣ وابن الشجري ٢ : ١٠١ ، وابن عقيل ٢ : ٨٠
والخزانة ١ : ٤٠١ ، والأشموني ٣ : ١٦١ .

(٣) أ : « نكرتان » مكان : « كنايتان » ، تحريف .

(٤) أ : « فلان » مكان : ف،ل،ن تحريف .



و « فل » كناية لمنادى ، و « فلان » كناية عن اسم سُمّي به المحدّث عنه خاصّ غالب . فهما مختلفا المعنى والمادّة [١] ، وفل الذي في الشّعر السابق هو : « فلان » صيّره الشاعر كذلك ضرورة ، وليس هو المختصّ بالنداء . انتهى .

ومنها : «هناه» قال ابن مالك : يقال للمنادى المصرّح باسمه في التذكير : يا هنُ ، ويا هنَان ، ويا هنُونَ . وفي التأنيث : يا هنْتُ ، ويا هنتَان ، ويا هنَات ، وقد يلي أواخرهن ما يلي أواخر المندوب من الألف ، وهاء السكت ، فيقال : يا هناه بسكون الهاء ، وكسرها لالتقاء الساكنين ، وضمّها تشبيهاً بهاء الضمير ، ويا هنتاه ، ويا هنانيه ، ويا هنْتَانيه [٢] ، ويا هنُونَاهُ ، ويا هنَانُوه .

ومنها : ملأم ، ولُؤْمان [٣] ، ونَوْمان في نداء الكثير اللّؤم ، والنّوم ، ولا يقاس عليها قطعاً ، قال :

٦٩٣ — إذا قلت : يا نومانُ لم يَجْهَل الّذي
أريدُ ، ولم يأخُذْ بشيءٍ سوى حِجْلِي [٤]

ومنها : مفعلان في المدح ، والذم [٥] ، ذكر الأكثر : أنه مسموع ، لا يقاس على ما جاء منه ، والذي سمع منه ستة ألفاظ : مَكْرَمان للعزيز المكرم ، ومَلأمان ، ومَخْبَثَان [٦] ، ومَلْكَعان ، ومَطْيَبان ، ومَكْذَبان .

وذكر بعض المغاربة : أنه منقاس ، وأنه يقال في المؤنث بالتاء .

(١) العبارة في أ : « فيها مختلف المعنى والمادة » ، تحريف .
(٢) « وياهنتانيه » سقطت من أ ، ب . وانظر اللسان : « هنا » .
(٣) في النسخ الثلاث : « يا ملام ولومان » من دون همزة تحريف وانظر الصبان ٣ : ١٥٩ .
(٤) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٥٤ ، وفي الدرر « يريد » مكان : « أريد » تحريف .
وفي أ : « سوى جهلي » بالجيم والهاء ، تحريف .
(٥) في ب : « والزم » بالزاي ، تحريف .
(٦) أ : « مخبتان » بالتاء . تحريف .



وحكى ابن سيده : رجل مَكْرَمان ، وملأمان ، وامرأة مَلأمانَة .

وحكى أبو حاتم : هذا زيد مَلأمان . فمنهم من أجاز استعماله في غير النّداء بقلـــة .

وقال أبو حيّان : الذي أذهب إليه في تخريجه : أنه على إضمار القول ، وحرْف النّداء . والتقدير [1] : رجل مقول فيه أو مَدْعُوّ : يا مكْرَمان ، وحذف القول كثير ، وحذف حرف النداء مناسِبٌ لحذف القول .

ومنها : فُعَل المعدول [2] في سبّ المُذكّر ، جزم ابن مالك بأنه لا ينقاس . والمسموع منه : يا لُكَع ، ويا فُسَق ، ويا خُبَث ، ويا غُدَر ، وهي معدولة عن : ألكع ، وفاسق ، وخبيث ، وغادر .

قال أبو حيّان : وأصحابنا نصّوا [3] على القياس فيه . وقال المبرّد : إذا أردت بفُعَل مذهب المعرفة جاز أن تبنى في النداء من كل فعل فُعَل . وأمّا حديث : « لا تقوم الساعة حتّى يكون أسعد الناس في الدنيا لُكَع بن لُكَع [4] فليس هذا المختصّ بالنداء ، ولا معدولاً [5] ، لأنه مصروف ، فهو وصف كحُطَم ، وأما قوله :

٦٩٤ — • شهادةً بِيَدَيْ مِلْحــادة غُدَرِ [6] •

---

(١) في أ : « والتقدير هنا » بزيادة : « هنا » .

(٢) أ : « العدول » ، تحريف .

(٣) أ : « مضوا » مكان : « نصوا » ، تحريف .

(٤) رواه ابن حنبل في مسنده ، ونصه : « قال اسماعيل بن عمر : لا تذهب الدنيا حتى تصير لِلُكَع. قال اسماعيل بن عمر : حتى تصير للكُع بن لُكَع .. وقال أسود يعني : المتهم . انظر مسند ابن حنبل جـ٢ ص ٣٢٦ .
وفي أ : « بالدنيا » مكان : « في الدنيا » .

(٥) ط « مفعولاً » مكان : « معدولاً » ، تحريف .

(٦) لأم عمران بن الحارث الخارجي : وصدره كما في الدرر ١ : ١٥٤ .
• يَدْعوهُ سِرّاً وإعلاناً لِيَرْزُقَهُ •
والملحادة . مبالغة من ألحد ، أي جار عن الحق.



فضروره .

والمقيس فَعَالِ المعدول في سبّ المؤنث نحو : يا لَكَاعِ ويا خَبَاثِ ، ويا فَسَاقِ . وأمّا قوله :

٦٩٥ — * إلى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ [1] *

فضرورة على أنه أوّل بإضمار القول أو الدّعاء [2] ، أو [3] حرف النّداء ، أي يقال لها أو تدعى يا لكاع .

وهذا النوع مبنيّ على الكسر لمضارعته حذام من جهة العدْل ، والتأنيث ، والوزن .

وينقاس فَعَالِ في السبّ بلا خلاف ، وفي الأمر وفاقاً لسيبويه وخلافاً للمبرّد ، من كل فعل ثلاثيّ ، مجرّد ، تامّ [4] متصرّف نحو : يا لَآمِ ، ويا قَذَارِ بمعنى : يا لئيمة ، ويا قذرة . وجَلَاسِ ، ونَطَاقِ وقَوَامِ ، بمعنى : اجلس ، وانطق ، وقُم . فلا يبنى من غير ثلاثيّ ولا من مزيد ، بل يقتصر فيه على ما سمع نحو : دَرَاكِ من أدْرِك خلافاً لابن طلحة ، ولا من ناقص . فلا يجوز كَوَانِ منطلقاً ، ولا بَيَاتِ ساهراً بمعنى : كُنْ وبِتْ ، ولا من جامد ، فلا يجوز وَذَارِ ، ولا وَدَاعِ زيداً بمعنى : ذَرْ ، ودَعْ .

* * *

(ص) : ومنها [5] : اللهم ، والميم عوض حرف النداء ، ومن ثَمّ لا تباشره في سَعَة خلافاً للكوفية . ومنع سيبويه وصفه ، وجوّزه المبرّد بمرفوع ومنصوب . وشذّ في غير نداء ، وحذف لامه . وقد يستعمل تمكيناً للجواب ، ودليلاً على النّدرة .

---

(١) سبق ذكره . رقم ٢٢٩ .

(٢) ب : « والسماء » مكان : « والدعاء » ، تحريف .

(٣) ب : « وحرف » بالواو وفي ط : « أي » مكان : « أو » ، تحريف .

(٤) من قوله : « مجرّد تام » إلى قوله : « ولا من مزيد » سقط من أ .

(٥) « ومنها » سقطت من أ .



(ش) : من الأسماء الخاصة بالنداء سماعاً : اللَّهُمَّ ، وشذَّ استعماله في غيره ، قال الأعشى :

٦٩٦ – كَحَلْفَةٍ من أبي رِيَاحٍ يَسْمَعُهَا لاهُمَّ الكُبَارُ [١]

وشذَّ أيضاً حذف (أل) منه ، قال :

٦٩٧ – * لاهُمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ [٢] *

وأصله : الجلالة زيدت فيه الميم المشددة عِوَضاً من حرف النّداء ، ومن ثَمَّ لا يجمع بينهما إلاّ في الضّرورة كقوله :

٦٩٨ – إنّي إذا ما حَدَثٌ أَلَمّا أقول : يا اللّهُمَّ يَا اللّهُمّا [٣]

هذا مذهب البصريين .

وجوّز الكوفيّون الجمع بينهما بناءً على رأيهم أن الميم ليست عِوَضاً منه ، بل

(١) للأعشى . ديوانه ٧٤ .
وفي ط : « اللهم » وفي الدرر ١ : ١٥٤ « اللهمّ » بتشديد الميم وهو تحريف ، صوابه من اللسان : « إله » حيث استدل به على أن الأعشى خفف ميم اللهم : وأنشد البيت .
وفي اللسان أيضاً : وأنشد العامّة : « يسمعها لاهه الكُبارُ » وهي رواية الديوان .
وفي ط والدرر ١ : ١٥٤ : « رياح » بالياء المثناة . صوابه بالباء كما في اللسان .

(٢) نسبه في الدرر ١ : ١٥٥ لرجل من اليمانيين . وعجزه :
* فلا يزالُ شاحِجٌ يأتيكَ بِجْ *
من شواهد : الموجز في النحو لابن السرّاج ١٥٩ ، والممتع في التصريف ١ : ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، والإبدال ١ : ٢٦ . ومجالس ثعلب ، القسم الأول ١١٧ ، وسر الصناعة ١ : ١٩٣ .
والشافية ٢ : ٢٨٧ ، والأشموني ٣ : ١٤٧ . وفي أ : يحتج مكان : « حجتج » تحريف .

(٣) نسبه في الدرر ١ : ١٥٥ إلى أبي خراش الهذلي .
من شواهد : الإنصاف ١ : ٣٤١ ، وأوضح المسالك رقم ٤٣٩ ، وابن عقيل ٢ : ٧٦ ، والخزانة ١ : ٣٥٨ والأشموني ٣ : ١٤٦ .



بقيّة من جملة محذوفة ، وهي : آمِنّا بخير .

ومذهب سيبويه ، والخليل أنّ هذا الاسم ، وهو اللّهم لا يوصف ، لأنه صار عندهم مع الميم بمنزلة [١٧٩] الصّوت ، يعني غير متمكّن في الاستعمال . وقالا [١] في قوله : « اللّهُمّ فاطِرَ السّموات [٢] » إنه على نداء آخر أي يا فاطر .

وذهب المبرّد والزّجّاج إلى جواز وصفه بمرفوع على اللّفظ ، ومنصوب على الموضع ، وجعلا [٣] : « فاطر » صفة له .

وقال أبو حيّان : والصحيح مذهب سيبويه ، لأنه لم يسمع فيه مثل : اللهم ، الرحيم ارحمنا . والآية ونحوها محتملة للنداء .

قال المطرزيّ [٤] في (شرح المقامات) : وقد يستعمل اللهم لغير النداء [٥] تمكيناً للجواب ، ومنه الحديث : « آللهُ أرْسَلَكَ [٦] ؟ قال : اللهم نعم » ودليلاً على النّدرة كقول العلماء : « لا يجوز أكل الميتة اللهم إلاّ أن يضطّر ، فيجوز » .

---

(١) ط : « وقال » بإسقاط ألف التثنية . تحريف .

(٢) الزمر ٤٦ .

(٣) ط : « وجعل » بإسقاط ألف التثنية ، تحريف .

(٤) سبقت ترجمته ١ : ٨٧ .

(٥) ب : « الدعاء » مكان : « النداء » .

(٦) انظر البخاري كتاب العلم ، باب ٦ .



المنـــدوب

(ص) : مسألة : النُّدبة إعلان المُتَفجِّع باسم [١] من فَقَدَهُ لموت ، أو غَيْبة ولها «واو» ، و « يا » [٢] مع الأمن . وللمندوب حُكْمُ النداء ، ولا يُنْدبُ مُضمَر وإشارة ، وكذا موصول إلاّ بصلة تعيِّنُهُ ، واسم جِنْس مفرد على الصحيح .

قال السِّيرافي : ومضاف لضمير خطاب ، والكوفيّة : وجمع السلامة .

(ش) : المندوب نوع من المنادى ، والنُّدبة : مصدر نَدَبَ الميّت : إذا تفجّع عليه ، وألحق به الغائب .

ويختص من حروف النّداء بحرفين ، « وا » وهي الأصل و « يا » ، ولا تستعمل لاّ عند أمن اللّبْس بالمنادى غير المندوب كأن [٣] يَنْدُب ميتاً اسمُه : زيد ، إوبحضرتك مَنْ اسمه زيد [٤] .

وحكم المندوب حكم المنادى مِنْ نَصْبِه ، إذا كان مضافاً أو شبهه نحو : وا عَبْدَ اللهِ ، واضارِباً عمراً [٥] ، وضمّه إذا كان مفرداً نحو : وازيدُ ، وتنوينه عند الاضّطرار نحو :

٦٩٩ ـــ • وَافَقْعَساً وأَيْنَ منِّي فَقْعَسُ [٦] •

ولا يُنْدَبُ المبهم من ضمير ، واسْم إشارة [٧] ، وموصول ، واسم جنس

---

(١) ط : فقط « لاسم » باللام .

(٢) ب : « يا » بإسقاط واو العطف .

(٣) أ : « بأن » مكان : « كأن » .

(٤) كلمة : « زيد » سقطت من أ .

(٥) ط : « عمرو » بالرفع ، تحريف .

(٦) سبق ذكره رقم ٦٦٤ .

(٧) أ : « أو اسم إشارة » بأو العاطفة .



مفرد ، ونكرة، فلا يقال : واَأنْتَاه[١] ، ولا وا هذَاه ، ولا وَامَنْ ذَهبَاه ، ولا وَا رَجلاه [٢] . لأن ذلك لا يقع به العذر [٣] للمتفجّع لإبهامه . وذلك هو المقصود بالنّدْبة ، فإن كان اسم الجنس غير مفرَد جاز ، نحو : واغُلاَمَ زيداه . وكذا إذا كان للموصول صلة تعيّنه نحو : وَا مَنْ حفر بئْر زمزماه . لأنه في الشُّهْرة كَالْعَلَم.

وأجاز الرياشيّ نُدْبة النّكرة ، وفي الحديث : « واجَبَلاه » . وقال [٤] غيره : وهو نادر إن صحّ ، ومنع السّيرافي نُدْبة المضاف لضمير المُخَاطَب كما لا يجوز نِداؤُه ، لأنّ البابين سواء [٥] .

قال بعض المغاربة : ولم يُسْمَعْ شاهد بخلاف قوله .

ومنع الكوفيون ندبة الجمع السّالم ، كما لا يجوز تَثْنِيتُه ، ولا جمعه ، لأن إلحاق الألف هنا كإلحاق الألف والواو هناك .

وفرّق البصريّون بأنّ هذه الألف لا تغيّر اللفظ [٦] عما هو عليه ، ولا تُحْدِثُ فيه شيئاً بخلاف حرفي التثنية[٧] والجمع .

* * *

(ص) : ويلحق آخر ما تمّ به جوازاً ألف يحذف لها ما يليه من تنوين وألف . وجوز [٨] الكوفية قلْبَها ، وتحريك التنوين بفتح أو كسر ، وحذف همـز

(١) أ : « واأنثاه » بالثاء ، تحريف . وفي ط : « واأنتاه » بتقديم الهمزة ، تحريف .

(٢) ب : « ولا وارجالاه » ، تحريف .

(٣) أ : « البعدر » مكان : « العذر » ، تحريف .

(٤) ب بعد : « وقال » زيدت عبارة : « للموصول صلة تعنيه » ، تحريف .

(٥) أ : « صواء » بالصاد ، تحريف .

(٦) أ : « الملفوظ » مكان : « اللفظ » .

(٧) ب : « التثبيه » مكان : « التثنية » ، تحريف .

(٨) ب : قوله : « وجوز الكوفية قلبها » إلى قوله : « وجوزه الكوفية مطلقاً » سقط من أ .



التأنيث ، ويفتح ما لم يُلْبِس ، فتقلب بحسبه . وجوّزه الكوفية مطلقاً [١] ، وفي « يا »، و «وا» ويقدّر حركتهما الفتح والحذف . والأصح لا يغني عنها فتحة . وأنها تقلب ما بعد نون مُثَنّى ، وأنه لا يعوّض منها تنوينٌ وصلاً ، وأنه لا يلحق نعته ، أو نعت أيها ، أو مضاف نعته غير أيّ . [٢] . قال ابن مالك : أو ما آخره ألف وهاء ، وجوّزه بعضهم في بَدَل ونسَق ، ومنادى غير مندوب ، ويليها غالباً سالمةً أو منقلبة هاءٌ ساكِنةٌ لا وصلاً اختياراً خلافاً للفرّاء .

(ش) : يلحق جوازاً آخر [٣] ما تمّ به المندوب ألف . وليس لحاقها بلازم . وآخر ما تمّ به يشمل: المفرد، والمضاف ، وشبهه، والموصول ، والمركّب ، ثم إن كان متلوّها تنويناً أو ألفاً حذف لالتقاء الساكنين نحو : وَامُوسَاه ، وَاغُلامَ زَيْدَاه .

وجوز الكوفيّون قلب الألف ياءً ، وتحريك التنوين بفتح أو كسر فيقال : وامُوسَياه ، واغلام زيدنَاه ، أو زيدنِيه . وإن كان همز تأنيث أُقِرّ نحو : وَاحَمْرَاءاه وجوّز الكوفيون : حذفها [٤] .

وإن كان حرفاً محرّكاً فتح إن كان مضموماً أو مكسوراً، وأُقِرّ إن كان مفتوحاً نحو : وازيدَاه ، واعبدَ الملكاه ، وارَقاشَاه ، مـا لم يحصُل لَبْس ، فتقرّ [٥] الحركة .

وتقلب الألف واواً إن كانت ضمّةً وياء إن كانت كسرة ، كقولك في «غلامه» ، « وقوموا » مسمّى به : واغلامَهُوه ، واقُومُوه ، بقلب الألف واواً، وحذف الواو الأولى لالتقائهما ساكنةً معها .

---

(١) سقطت كلمة : « مطلقاً » من أ .

(٢) أ : « ابن » مكان : « أي » تحريف ، وقد سقطت كلمة : « أي » من ب .

(٣) أ : « أجر » بالهمزة والجيم ، تحريف .

(٤) كلمة : « حذفها » سقطت من أ .

(٥) أ فقط : « فتغير » مكان « فتقر » ، تحريف .



وفي غلامــك ، وقُومِي مسمّى بــه : واغلاَمكيهِ ، واقُوميه بقلب الألف ياء [١] . وحذف الياء الأولى لذلك [٢] ، إذ لو بقيت الألف . وقيل : واغُلامَهَاه لالتبس بالغائبة، أو وَا قُوماه لالتبس بالمثنى . أو واغلامكاه لالتبس بالمذكــر .

وأجاز الكوفيّون القلب مطلقاً وإن لم يلبس ، فأجازوا : وَارَقاشيِه [١٨٠] واعبد الملكيه .

وإن كان ياء[٣] أو واواً يقدّر فيهما الحركة جاز فيهما الحذف والإبقاء محرّكاً بالفتح كقولك في غلامي : واغُلامَاه ، أو وا غلاميِاه [٤] . وبقي مسائل :

الأولى : لا يستغنى عن الألف بالفتحة ، فلا يقال [٥] : وَاعُمَرُ ، وأنت تريد : واعُمَرَاه خلافاً للكوفيّين .

الثانية : لا تقلب الألف ياءً بعد نون التّثنية ، عند البصريّين ، بل يتعيّن فتح النون نحو : وا زيدانَاه . وأجازه الكوفيون وابن مالك ، فيقال : وا زيدانِيه .

الثالثة [٦] ...

الرابعة : لا تلحق الألف [٧] نعت المندوب عند جمهور البصريين ، لأنه منفصل من المنعوت . وأجازه يونس والكوفيّون ، وابن مالك نحو : وازيدُ الطّويلاه . وأجاز خلَف لحُوقَها نعتَ أيّ نحو : يأيها الرّجُلاَه .

---

(١) من قوله : « ياء » إلى قوله : « لالتبس بالمذكر » سقط من أ .

(٢) أ : « كذلك » بالكاف .

(٣) أ : « وإن كان واواً أو ياء » على التقديم والتأخير .

(٤) أ ، ب : « واغلا مياه أو واغلاماه » على التقديم والتأخير .

(٥) أ : « فلا تقول » مكان : « فلا يقال » .

(٦) بياض في النسخ الثلاث بعد قوله : « والثالثة » إلى قوله : « والرابعة » .

(٧) أ : « بعد نعت المندوب » بزيادة كلمة : « بعد » ، تحريف .



وأجاز يونس وابن مالك لحوقها المجرور بإضافة نعته نحو :

٧٠٠ — * ألا يا عمرو عَمْراهُ وعَمْرُو بن الزّبَيراهُ[١] *

والجمهور حملوا ذلك على الشذوذ . وجوز بعضهم لحوقها[٢] البدل وعطف النسق

الخامسة : إطلاق النحاة يقتضي جواز لحَاق الألف بما[٣] في آخره ألف ، وهاء ، وبه صرّح بعض المغاربة وابن معط في « ألفيّته » وابن الحاجب ، فيقال في عبد الله : واعبدَ اللاّهاه[٤] . وفي جهجاه[٥] : واجهجاهاه ، ومنعه ابن مالك ، لاستثقال ألف وهاء ، بعد ألف وهاء[٦] .

السادسة : قيل : قد يلحق الألف المنادى غير المندوب كقول امرأة من العرب : « فَصِحْتُ يا عُمرَاه[٧] » ، فقال : يا لَبّيْكَاه » ، جزم بذلك ابن مالك وغيره ، ومنعه سيبويه .

السابعة : تلي الألف في الغالب سالمة[٨] ، ومنقلبة ياء ، أو واواً ، هاء[٩] ساكنة كما تقدم من الأمثلة ، ويجوز تركها كقوله :

٧٠١ — * وَقُمْتَ فيه بأمْر الله يا عُمَرَا[١٠] *

---

(١) من الشواهد التي غفل عنها صاحب الدرر ، ولعل السبب أن الشاهد كتب على أنه نثر لا شعر مع أنه من الهزج واستشهد به الأشموني ٣ : ١٧١ .

(٢) ب : « لحوقها كون البدل » بزيادة كلمة : « كون » .

(٣) ط فقط « لما » باللام .

(٤) ب : « اللاها » بإسقاط الهاء الأخيرة ، تحريف .

(٥) في أ : جهجه ، تحريف.

(٦) ب : « الألف » بزيادة « أل » .

(٧) أ فقط : « نصحت » بالنون والأسلوب يقتضي أن تكون الكلمة بالفاء كما في ب ، ط بدليل قوله فيما بعد : « يالبّيكاه » .

(٨) أ : « ساكنة » مكان : « سالمة » ، تحريف .

(٩) ب : « أو واوآها » ، تحريف. أو هاء تحريف.

(١٠) لجرير . وصدره :

* حُمّلْتَ أمراً عظيماً واصْطَبَرْتَ له *

من شواهد : المغني ٢ : ٤٠ ، والأشموني ٣ : ١٣٤ .



ولا تثبت [١] في حال الوصل إلاّ ضرورة . وأجاز الفراء ثبوتها فيه مكسورة ، ومضمومة .

الاستغاثة

(ص) : مسألة : تجرّ اللام مفتوحة منادى متعجّباً منه ، أو مستغاثاً به ، متعلّقة بفعل النّداء ، وقيل بحرفه . وقيل : زائدة ، ومكسورة المعطوف عليه دون يا . والمستغاث من أجله متعلقة بفعل النّداء ، أو أدعوك أو مدعُوّاً ، أقوال : وقد تجرّ بـ « من » ، أو يحذف ، أو تليه [٢] يا [٣] لحذف المستغاث به .

وإذا ولي « يا » ما لا ينادى إلاّ مجازاً جاز فتح اللام مستغاثاً به وكسرها ، وليست بعض « آل » خلافاً لزاعمه [٤] ، وتعاقبها ألف كالنّدبة ، ويختص الباب بـ «يا» وقل ورود [٥] « وا » في التعجّب .

(ش) : إذا استغيث المنادى ، أو تعجّب منه جرّ باللام مفتوحة نحو [٦] : يا لَلّه ، يا لَلْماء، يا لَلْعجَب، وما كان منادى صحّ أن يكون [٧] مستغاثاً ، ومتعجّباً منه ، وما لا فلا إلا [٨] المعرّف بأل فإنه يجوز هنا .

والاستغاثة دُعاءُ المستغيثِ المُسْتغاثَ .

والتعجّب بالنداء على وجهين :

أحدهما : أن ترى أمراً عظيماً ، فتنادي جنسه نحو : يا لَلْماء .

---

(١) ط فقط : « ولا يثبت » بالياء.
(٢) أ فقط : « يليه » بالياء.
(٣) أ : « يحذف » بالياء ، تحريف .
(٤) أ فقط : « لزاعمها » .
(٥) أ : « وفل وذوو » مكان : « وقل ورود » ، تحريف .
(٦) في ط : « يانحو » بزيادة : « يا » ، تحريف .
(٧) « صح أن يكون » سقطت من أ.
(٨) « إلاّ » سقطت من أ.



والآخر : أن ترى أمراً تستعظمه ، فتنادي من له نسبة إليه أو مكنةٌ[(١)] فيه نحو : يا لَلْعُلماء .

وعِلّة فتح لام المُسْتغاث الفرق بينه ، وبين المستغاث من أجله ، وأُجري المتعجّب منه مجراه ، لمشاركته في المعنى ، لأن سببهما أمر عظيم عند المنادى[(٢)] .

واختلف في هذه اللام ، فقيل : زائدة ، وعليه ابن خَرُوف ، واختاره أبو حيّان بدليل معاقبتها للألف ، والأصح ليست بزائدة وعلى هـذا فذهب ابن جنيّ : إلى أنّها تتعلق بحرف النّداء لما فيه من معنى الفعل .

وذهب سيبويه : إلى أنها تتعلّق بالفعل المضمر ، واختاره ابن عصفور وبكسر اللاّم مع المعطوف إن لم تَعُدْ معه « يا » نحو :

٧٠٢ — ٭ يا لَلْكُهُول ولِلشُّبّانِ لِلْعَجَبِ[(٣)] ٭

فإن أعيدت معه « يا » فتحت نحو :

٧٠٣ — ٭ يا لَعَطّافِنا ويالَرِياح[(٤)] ٭

---

(١) ب : « ومكنة » بالواو . وفي اللسان : « مكن » المِكنَةُ : التمكُنُ ، تقول العرب : إن بني فلان لذو مَكِنَةٍ من السلطان أي تمكّن .

(٢) أ : « المازني » مكان : « المنادى » ، تحريف .

(٣) صدره :

٭ يَبْكيكَ ناءٍ بعيدُ الدّارِ مُغْتَرِبٌ ٭

من شواهد : الإيضاح ٢٣٦ ويذكر محققه في الهامش أنه نسب في شواهد الإيضاح ورقة ٥١ لأبي الأسود الدؤلي . ويذكر محقق أوضح المسالك أنه من الشواهد التي لم يتيسر له الوقوف على نسبتها إلى قائل معين .

انظر أوضح المسالك رقم ٤٤٨ ، والأشموني ٣ : ١٦٥ .

وفي الدرر ١ : ١٥٦ أن العيني حكى عن ابن هشام اللخمي أن قائله مجهول .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

٭ وأبي الحَشْرَجِ الفَتى النّفّاحِ ٭



وتكسر أيضاً مع المستغاث من أجله نحو :

٧٠٤ — * يا لَقَوْمي لِفُرْقة الأحْبَاب[(١)] *

وتتعلق بفعل مضمر تقديره : أدعوك لفلان .

قال ابن عصفور : قولاً واحداً ، وليس كذلك ، بل الخلاف موجود ، فقيل : إنها تتعلق بفعل النداء ، وهو بعيد . وقيل : بحال محذوفة ، تقديره : يا لزيد مَدْعُوّاً لعمرو[(٢)] .

وقد يجر المستغاث من أجله بمن[(٣)] لأنها تأتي للتعليل كاللام قال[(٤)] :

٧٠٥ — يا لَلرِّجال ذوي الألْبَاب مِنْ نَفَرٍ
لا يَبْرَحُ السَّفَهُ المُرْدِي لهم دِينَـا[(٥)]

وقد يحذف المستغاث من أجله إن علم كقوله :

٧٠٦ — فهل من خالدٍ إمّا هَلَكْنَـا وهل بالموت يا لَلنّاس عَارُ[(٦)]

= من شواهد : سيبويه ١ : ٣١٩ ، والخزانة١ : ٢٩٦ ، والأشموني ٣ : ١٦٥ .
وفي ط : « يا لِعطاء » تحريف .

(١) قائله مجهول ، وليس له تتمّة . من شواهد : سيبويه ١ ـ ٣٢٠ وفيه : « يا لقوم » بدون ياء في آخره .

(٢) ب فقط : « لعمر » .

(٣) « بمن » سقطت من ط ، وقد تنبه لهذا السقط صاحب الدرر ١ : ١٥٦ حيث قال : « واعلم أن في عبارة الهمع سقطاً ، لأن ظاهرها أن المستغاث من أجله قد يجرّ باللام ، وذلك غير المقصود هنا » والكلمة الساقطة من ط مذكورة في أ ، ب .

(٤) أ : « كقوله » .

(٥) قائله مجهول .
من شواهد الأشموني ٣ : ١٦٥ .
وفي ب : « ذو الألباب » مكان : « ذوي الألباب » تحريف .

(٦) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٥٦ =



وقد يحذف المستغاث به ، فتلي « يا » المستغاث من أجله ، كقوله [١] : [١٨١] :

٧٠٧ – يا لَأُناس أَبَوْا إلا مُثابَرةً على التَّوَغُّلِ في بغْيٍ وعُدوانِ

أي : يا لقومي لأناس .

وإذا ولي « يا » اسم إلا مجازاً نحو : يا لَلْعَجب ، ويا للدَّواهي جاز في اللام الفتح على أنه مستغاث به ، أي يا عجب احضر ، فهذا وقتك ، والكسر على أنه مستغاث من أجله ، والمستغاث به [٢] محذوف ، وكأنك دعوت غيره ، تنبهه على هذا الشيء .

وزعم الكوفيّون : أنّ لام الاستغاثة بعض « آل » ، وأن أصل : يا لفلان : يا آل فلان ، فحذف لكثرة الاستعمال ، كما قالوا في أيمن : مُ ، ولذلك صحّ الوقف عليها في قوله :

٧٠٨ – • إذا الدّاعي المثوّب قال يالا [٣] •

والبصريّون قالوا : بل هي لام الجرّ بدليل وقوع [٤] كسرها في العطف ،ولو كانت بعض آل لم يكن لكسرها موجب .

ونُقِل الأول عن الكوفيين [٥] ، ذكره ابن مالك ، ونازع [٦] فيه أبو حيّان بأن

= وقد سقط هذا الشاهد وما بعده من أ إلى قوله :
« يالأناس » وهو أول الشاهد التالي .

(١) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٣ : ١٦٧ .

(٢) « به » سقطت من أ

(٣) لزهير بن مسعود الضبّيّ . وصدره :

• فخيرٌ نحنُ عند النّاس منكم •

من شواهد : ابن عقيل ١ : ٩٠ ، والمغني ١ :١٨٣ والخزانة ١ :٢٢٨ .

(٤) ط : « جوع » مكان : « وقوع » تحريف أ .

(٥) ب : « عن الكوفيون » ، تحريف . (٦) أ فقط : « ونازعه » .



الفرّاء قال : ومن الناس من زعم كذا ، فظاهر هذه العبارة منه أنه ليس مـذهب الكوفيّين ، ثم إنه لم يقل به ، وهو من رءوسهم . فلذا لم أعْزُه في المتن إليهم ، بل قلت : خلافاً لزاعمه .

وتعاقب اللام ألف في آخر المستغاث والمتعجب منه (١) كالمندوب فلا يجتمعان نحو (٢) : يا زيدا لعمرو ، وتلحقها هاء السكت وقفاً ويظهر من كلام سيبويه عن الخليل أن اللام هي الأصل .

ويختص باب الاستغاثة ، والتعجب بـ « يا » من بين سائر حروف النداء ، وربما (٣) وردت « وا » في التعجّب .

[تنبيـــه]

إنما أعرب المستغاث والمتعجّب منه مع كونه منادى ، وعلّةُ البناء موجودة فيه ، لدخول اللام التي هي من خصائص الأسماء ، فرجع إلى أصله ، وعلى هذا لا موضع رفع له . فينعت بالجرّ ، والنصب .

وقيل : لأن « يا » صار حكمها في النداء حكم العامل ، إذ البناء فيهما يشبّه (٤) بالاعراب . فلما دخل الحرف لمعناه زال عمل « يا » لفظاً ، وصار بمنزلة : ما زيد بجبان (٥) ، فعلى هذا له موضع رفع (٦) ، فينعت بثلاثة أوْجُه .

---

(١) « في آخر المستغاث والمتعجب منه ، سقطت من أ .

(٢) كلمة : « نحو » سقطت من أ .

(٣) ب : « أو ربما » بأو ، تحريف .

(٤) ط فقط : « مشبه » بالميم .

(٥) أ : « يا زيد لحسان » ، تحريف .

(٦) ب فقط : « رفعي » .



الترخيم

(ص) : مسألة : التّرخيم حذف آخر المنادى ، ولا يرخّم غيره إلاّ ضرورة إنْ صلح له . ولو غير عَلَم ، وذي تاء ، ومعوض ومنتظر[١] في الأصح ، ولا ملازم النداء ،ومندوب ، ومستغاث باللام قطعاً ، ولا دونها . ومضاف ومبنيّ غير النّداء خلافاً لزاعمها [٢] .

(ش) التّرخيم: لغة: التّسهيل . واصطلاحاً: حذف آخر الاسم باطّراد، فلا يسمّى مثل : يد [٣] مرخماً . ويدخل في المنادى ، والتصغير والمقصود هنا الأوّل، و هو المراد عند الإطلاق ، فلا يرخّم غير المنادى إلاّ [٤] لضرورة [٥] بشرط صلاحيّته للنّداء ، بخلاف مالا يصلح له كالمعرّف بأل . وسواء في جوازه في الضّرورة العَلَمُ وغيره ، وذو التاء ، والخالي منها ، والمعوّض وغيره ، والمنتظر وغيره كما جزم به ابن مالك .

وقال بعضهم[٦] :لا يرخم فيها غير النداء إلاّ العلم لأنه المسموع ولا شاهد في غيره.

وَرُدّ بقولـــه :

٧٠٩ — * ليس حَيٌّ على المَنُون بِخَالِ [٧] *

---

(١) ب فقط : « ومنتظراً » .
(٢) أ ، ب : « لزاعميها » .
(٣) أ : « زيدِ » مكان : « يد » ، تحريف .
(٤) كلمة : « إلاّ » سقطت من أ .
(٥) ب فقط : « بضرورة » بالباء .
(٦) أ فقط : « ابن مالك » مكان : « بعضهم » .
(٧) نسبه في الدرر ١ : ١٥٧ إلى عبيد بن الأبرص .
من شواهد الأشموني ٣ : ١٨٤ .



أي بخالد .

وقال (١) بعضهم لا يرخّم في ثلاثيّ خالٍ من التّاء كما لا يرخّم في النّداء . وقال بعضهم : إذا رخّم في غير النداء عوّض منه ياء ساكنة ، كقوله :

٧١٠ — • من الثّعَالِي وَوَخزٌ مِن أَرَانيِهَا (٢) •

وقال المبرّد : لا يجوز الترخيم في غير النّداء إلا على نيّة التمام كقوله :

٧١١ — • طَرِيفُ بنُ مالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ والخَصَرْ (٣) •

ولا يجوز على نِيّة الانتظار للمحذوف . وَرُدّ بالقياس على حال النداء ، وبالسّماع قــــال :

٧١٢ — • إنّ ابن حَارِثَ إنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ (٤) •

أي ابن حارثة . وما ورد من ذلك فيما فيه أل كقوله :

٧١٣ — • قَوَاطِناً مكّةَ من وُرْقِ الحَمِى (٥) •

---

(١) من قوله : « وقال بعضهم » إلى : « وقال المبرد » سقط من أ .

(٢) لأبي كاهل اليشكري . وصدره :

• لها أشارِيرُ من لحمٍ تُتَمِّرُهُ •

من شواهد : مجالس ثعلب ، القسم الأول ١٩٠ ، وابن يعيش ١٠ : ٢٤ ، ٢٨ ، وسيبويه ١ : ٣٤٤ ، والشافية ٤ : ٤٤٣ . والممتع ١ : ٣٦٩ ، والأشموني ٤ : ٢٨٤ .

(٣) لامرىء القيس ؛ ديوانه ١٤٢ . وصدره :

• لَنِعم الفتى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ •

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٣٦ ، والأشموني ٣ : ١٨٤ .

(٤) لأوس بن حبناء . وتمامه :

• أوْ أَمْتَدِحْهُ فإنّ النّاسَ قد عَلِمُوا •

وفي أ ، ب سقطت كلمة : « إن » ، و « أسبق » مكان : « اشتق » من شواهد الأشموني ٣ : ١٨٤ .

(٥) للعجاج . ديوانه ٢٩٥ . وروايته : « أو ألفاً » مكان : « قواطناً » .



أي : الحمام ، فمن الحذف الذي هو غير حذف التّرخيم .

ولا يرخّم الاسم الملازم للنداء ، ذكره أبو حيان في « شرح التسهيل » . قال : وأما « ملأم » فليس ترخيم : ملأمان ، بل بناء على مَفْعل من اللّؤم . قال: ونصّوا أيضاً على أنه لا يرخّم المندوب الذي لحقته علامة الندبة ، ولا المستغاث الذي فيه اللاّم قطعاً ، وأجاز ابن خَروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه لام الاستغاثة كقوله :

٧١٤ ــ * أعامِ لكَ بنَ صَعْصَعَةَ بنِ سَعْـــدِ [١]

وقال ابن الصائغ : إنه ضرورة . ولا يرخّم المنادى المضاف عند البصريين لأن المضاف إليه ليس هو المنادى ، ولا يرخّم إلاّ المنادى ، وأجازه الكوفيّون وابن مالك بحذف آخر المضاف إليه كقوله :

٧١٥ ــ * خذوا حَظّكم يا آلَ عِكْرِمَ واذْكُروا [٢] *

= من شواهد : سيبويه ١ : ٥٦،٨ ، والحجة لابن خالويه ١٨٠ .
والإنصاف ٢ : ٥١٩ . وابن يعيش ٦ : ٧٥ . والأشموني ٣ : ١٨٣ .

(١) في الدرر ١ : ١٥٨ يقول : « ولم أعثر على قائله » وقد نسب في سيبويه ١ : ٣٢٩ إلى شُرَيْح ابن الأحْوَص وصدره :

* تمنّاني ليقتلني لقيط *

ورواية سيبويه : « ليلقاني » مكان : « ليقتلني » .
والبيت من شواهد الأشموني ٣ : ١٧٦ ، ونسبة العيني هامش الأشموني إلى شريح بن الأحوص كما في سيبويه .

(٢) نسب لزهير كما في الدرر ١ : ١٥٨ . وعجزه :

* أوَاصِرَنا والرَّحْمُ بالغيب تُذْكَرُ *

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٤٣ ، والإنصاف ٣٤٧ .
وابن الشجري ٢ : ٨٨ ، وابن يعيش ٢ : ٢٠ .
والخزانة ١ : ٣٧٣ ، والأشموني ٣ : ١٧٥ .



في أبيات[١] أخَر . وأجاب سيبويه بأنها ضرورة .

قال أبو حيّان : ولو ذهب ذاهب إلى جواز ذلك إذا كان آخر المضاف إليه تاء التأنيث وقوفاً مع الوارد ، ومنعه إذا كان غيرها[٢] [١٨٢] لكان مذهباً .

ولا يرخّم المبنيُّ لسبب غير النداء كباب حذام .

* * *

(ص) : ويرخّم ذو التاء مطلقاً خلافاً لابن عصفور في نحو : صَلْمَعَة بن قَلْمَعَة ، وللمبرّد في النّكرة مطلقاً إلاّ « فُلة » وغيره . إنْ كان علماً ، قيل : أو نكرة مقصودة زائدين على ثلاثة . قيل : أو ثلاثيّاً محرّك الوسَط . قيل : أو ساكنه .

(ش) : ما فيه تاء التأنيث لا يشترط في ترخيمه عَلَميَة ، ولا زيادة على الثلاثة ، بل يُرَخّم ، وإن كان ثُنَائِيّاً غير عَلَم كقول بعض العرب : يا شَا ارْجُني[٣] ، يريد : يا شاة أقيمي ، ولا تَسْرَحي .

وقال أبو حيّان : ويستثنى « فلة » الخاصّ[٤] بالنداء ، فإنه لا يجوز ترخيمه ، وإن كان مؤنّثاً بالهاء .

ثم إن كان المؤنث بالهاء عَلَماً فلا خلاف في ترخيمه ، كقولك في « هبة » مسمّى[٥] به : يا هب أقبل .

وإن كان نكرة مقصودة ففيه[٦] خلاف : ذهب المبرّد : إلى أنه لا يجوز ترخيمها ، وردّه الجمهور بنحو قوله :

---

(١) أ : « إثبات » بالتاء والباء ، تحريف .
(٢) كلمة : « غيرها » سقطت من أ .
(٣) يقال : رجَن بالمكان رُجُوناً : أقام . ورجن دابته : أي حبسها ، ويثلث .
وفي أ : ط : « ارحبي » بالباء ، تحريف .
(٤) ب ط : « الخاصّة » .
(٥) ب فقط : « سمى » .
(٦) ط : فيه بدون فاء العطف .



٧١٦ ـ • يا ناقُ سِيري عَنَقاً فَسِيحا [١] •

وفي (البديع) لا يُجيز المبرّد ترخيم النّكرة العامّة ، نحو : شجرة ، ونخلة ، وإنما يرخّم منها ما كان مقصوداً ، وهو خلافُ ما حكاه غيره ، فلذا قلت : مطلقاً .

وزعم ابن عصفور : أنه لا يجوز ترخيم : صَلْمَعَة بن قَلْمَعَة [٢] ، لأنه كناية عن المجهول الذي لا يعرف [٣] ،

قال الشاعر :

٧١٧ ـ أصَلْمَعَة بْنَ قَلْمَعَة بن فَقْعٍ   لهنّك ، لا أبَا لكَ تَزْدَرِينِي [٤]

قال أبو حيّان : وإطلاق النحويين يخالفه . وأيضاً ، وإن كان كناية عن مجهول ، فإنه علَم ألا ترى أنهم منعوه الصَّرف للعلمية ، والتأنيث ، فحكمه حكم أسامة للأسد .

والعاري من تاء التأنيث إنما يرخّم بشرطين : أن يكون علماً بخلاف اسم الجنس ، والإشارة ، والموصول ، وأن يكون زائداً على ثلاثة ، فلا يرخّم الثّلاثيّ .

وذهب بعضهم : إلى جواز ترخيم النكرة المقصودة ، لأنها في معنى المعرفة ، ولذلك نعت بها ، فأجاز في غضنفر ، يا غَضَنْفَ ، واستدلّ بما ورد من قولهم : أطْرِقْ كَرَا ، أي يا كروان . ويا صَاحِ ، أي يا صاحب . والجمهور جعلوا ذلك شاذّاً .

---

(١) لأبي النجم العجلي . وعجزه :

• إلى سُلَيْمان فنستريحا •

من شواهد : سيبويه ١ : ٤٢١ ، سر صناعة الإعراب ٢٧٢ ، وأوضح المسالك رقم ٥٠١ .

(٢) ب : « صلموه بن قلمعة » ، تحريف .

(٣) قال في الدرر : ١٥٩ « قوله الذي لا يعرف فيه تقصير ، وصوابه الذي لا يعرف هو ولا أبوه » .
وفي رأيي أن السيوطي جعل للذي لا يعرف هو ولا أبوه: طامر بن طامر كما سيأتي ص ٨٣ .

(٤) لمغلّس بن لقيط السعدي . انظر أخباره في معجم الشعراء للمرزباني ٣٠٨ .

وذهب الكوفيّون إلاّ الكسائيّ : إلى جواز (١) ترخيم الثّلاثيّ بشرط أن يكون محرّك الوسط ، فيقال في حكم ، يا حكَ ، وهذا لم يرد به سماع ، ولا يقبله قياس .

ونقل ابن بابشاذ : أنّ الأخفش وافق الكوفيين (٢) على ذلك .

قال ابن عصفور : فإن كان الثلاثيّ ساكن الوسط كهِنْد ، وعمرو لم يجز ترخيمه قولاً واحداً . أما عند أهل البصرة ، فلأن أقلّ ما يبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف . وأما عند أهل الكوفة ، فلئلا (٣) يبقى على حرفين ثانيهما ساكن ، فيُشْبِه الأدوات نحو : مِنْ ، وعَنْ . قال أبو حيّان : وليس كما ذكر ، بل الخلاف فيه موجود . وحكى أبو البقاء العُكْبري(٤) في (كتاب التبيين(٥)) : أن بعض الكوفيين (٦) أجازوا (٧) ترخيمه . ونقله ابن هشام الخضراوي عن الأخفش ، فقال ما نصه: أجاز الفراء وجماعة ترخيم الثلاثيّ المتحرّك الوسط . وأجاز أبو الحسن وحده ترخيم الساكن الوسط من الثلاثي .

* * *

(ص) ويرخّم المزج بحذف ثانيه . وقيل : إنما يُحذَفُ حرْف أو حرفان . وقيل : الهاء فقط من ذي « وَيْه » ومن اثني عشر وفرعه الألف أيضاً . ومنع سيبويه ترخيم الجملة ، وأبو حيّان : المزج ، وأكثر الكوفيّة : ذا « ويه »، والفرّاء: مركّب العدد عَلَماً ، والجَرْميّ: عَلَم الكِناية ، والكوفية : المسمّى به من تثنية وجمع .

---

(١) كلمة : « جواز » سقطت من أ .

(٢) أ ، ب : « وافق الكوفيون » بالرفع ، تحريف .

(٣) ب : « قليلاً » مكان : « فلئلا » ، تحريف .

(٤) ب : « العبكري » تحريف ، وأبو البقاء سبقت ترجمته ١ : ٢٨٠ .

(٥) ب : « التبيّن » .

(٦) ب : « بعض الكوفيون » بالرفع ، تحريف .

(٧) أ فقط : « أجاز » .



[مسائل]

(ش) : فيه مسائـــل :

الأولى : اختلف في ترخيم العَلَم المركّب تركيب مزج ، فالجمهور على جوازه مطلقاً (١) ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره « ويه » .

وقال أبو حيّان : الذي أذهب إليه أنه لا يجوز ترخيم المركّب تركيب مزج ، لأن فيه ثلاث لغات : البناء ، وينبغي ألاّ يرخم على هذه ، لأنه مبنيّ لا بسبب (٢) النّداء كحذام ، والإضافة ، وقد منع البصريّون ترخيم المضاف ، ومنع الصرف. وينبغي ألاّ يجوز ترخيمه ، لأنه لم يحفظ عن العرب في شيء من كلامهم .

وأمّا قوله (٣) :

٧١٨ ــ أقاتلي الحجّاجُ إن لم أَزُرْ لَــهُ دَرَابِ وأَتْرُكْ عند هِنْدٍ فُؤادِيَــا (٤)

يريد : « دَرَابُجِرْد » (٥) ، فهذا من التّرخيم في غير النداء للضرورة وهو شاذّ نادر ، لا تبنى عليه القواعد . قال : ولم تعتمد النحاة في ترخيمه على سماع ، إنما قالوه بالقياس من جهة أنّ الاسم الثاني منه يشبه تاء التأنيث ، فعومل معاملتها بالحذف في التّرخيم ، قال : ولكونه غير مسموع ، اختلفوا في كيفية [١٨٣] ترخيمه .

فقال البصريّون : كلهم بحذف الثاني منه ، فيقال في (حضرموت) وخمسة عشر ، وسيبويه : يا حضرَ ، ويا خمسةَ ، ويا سِيبَ . ومنع ذلك ابن كيسان ، لأنه يلتبس

---

(١) كلمة : « مطلقاً » سقطت من أ .

(٢) أ : « لسبب » باللام . (٣) أ : « قولهم » تحريف .

(٤) نسبه في الدرر ١ : ١٥٩ للسوّار بن المضرب ، قاله في فراره من الحجاج . ودراب أصلها : درا بُجِرْدَ » وهي ولاية بفارس وانظر القاموس (جرد) وقد سقطت كلمة : « فؤاديا » من أ . وفي ط « أقاتلي الحجاج حينئذ إن لم أزرله » بزيادة « حينئذ » تحريف .

(٥) في ط : « درآ بجرد » ، بمدة على الألف ، تحريف .



بالمفردات، وقال : يحذف منه حرف أو حرفان، فيقال : يا حضرمَ [١] في حضرموت، [٢] ويا بعلبَ في بعلبك . لأن ذلك أدلّ على المحذوف من حذف الثاني بأسره .

وأجاب الأوّلون عن اللّبس بأنه يزول بالانتظار . فيتعيّن إذا خيف .

وقال الفرّاء : فيما آخره « ويه » لا يحذف منه إلا الهاء خاصة . ثم تقلب الياء ألفاً ، فيقال في سيبويه : يا سيبوا [٣] .

الثانية : إذا سمّي باثني عشر . واثنتي عشرة [٤] رخّم بحذف العَجُز . وتحذف معه الألف أيضاً ، فيقال : يا اثْنَ [٥] ، ويا اثنة كما يقال في ترخيمهما [٦] لو لم يركّبا ، وهذا بناء على أن المركّب من العدد إذا سمي به يجوز ترخيمه وهو مذهب البصريين ، ومنع منه الفراء .

الثالثة : ما سمي به من الجملة كتأبط شرّاً، في ترخيمه خلاف :

فذهب أكثر النّحويّين إلى المنع ، وابن مالك إلى الجواز ، ونقله عن سيبويه فيقال : يا تأبط بحذف الثاني . وقال أبو حيان : هذا النقل عن سيبويه خطأ ، فإن سيبويه نص على المنع ، وقد سُقْتُ عبارته في النّكت التي لي على « الألفيّة » وما ضمّ إليها .

الرّابعة : لا يستثنى من العَلَمِ المفرد شيء عند الجمهور ، واستثنى الجَرْمي مسألة : طامر بن طامر كناية عمن [٧] لا يعرف ، ولا يعرف أبوه فلم يجز ترخيمه ، لأنه كناية عن اسمه . ورُدّ بأنهم رخّموا فلاناً ، سُمِع : يا فُلاَ تعَالَ [٨] . وهو أيضاً كناية .

---

(١) أ : « يا حضر » بإسقاط الميم ، تحريف .

(٢) في أ سقطت كلمة : « حضرموت » .

(٣) ط : « يا سيبو » بإسقاط الألف . تحريف .

(٤) ط فقط : « باثنا عشر واثنتا عشر » بالألف بطريق الحكاية .

(٥) ب : « يا ابن » مكان : « يا اثْن » تحريف .

(٦) أ . ب : « ترخيمها » بالإفراد .

(٧) ب : « عن » مكان : « عمن » ، تحريف .

(٨) أ : « يقال » بالياء والقاف ، تحريف .



وأجيب بأن فلاناً كناية عن الأعلام (١) ، فرخم كما يرخّم العَلَم ، وطامر بن ابن طامر كناية عن مجهول ، لا عن علَم .

واستثنى الكوفيّون ما سمّي به من مثنّى ، وجمع تصحيح ، فمنعوا ترخيمه والبصريّون جوّزوه بحذف العلامة والنون .

[ما يحذف مع الحرف الأخير]

(ص) : ويحذف مع الآخر متلوّه ليناً ساكناً زائداً ، قبله أكثر من حرفين وحركة تجانسه . وجوّز الجَرْمي حذف تالي (٢) الفتح ، والأخفش المقلوب عن أصْل ، والفرّاء السّاكن الصحيح ، ولين بعد حرفين . وقيل : إن كان واواً . وقوم : المدغم ، والكوفيّة : يا فعلايا ، والألف قبلها ، ويحذف زائدان زيدا معاً ما لم يبق (٣) على حرفين ، وكذا إن حرّك أوّلهما على المشهور .

أمّا (٤) متلوّ الهاء فمنعه الأكثر ، وجوّزه سيبويه إن بقي ثلاثة ولم ينتظر . وقال أبو حيّان : يجوزان ، والتركُ أكثر .

(ش) : تقدم أنّ الترخيم حذف الآخر ، ويحذف مع الآخر أيضاً ما قبله من حرف لين ساكن زيد (٥) قبله أكثر من حرفين ، وحركة تجانسه ، سواء كان الآخر صحيحاً ، أصليّاً أم زائداً أم حرف علّة بشرط ألاّ يكون هاء تأنيث ، فيقال في منصور ، ومسكين ومروان ، وأسماء ، وزيدان ، وزيدون ، وهندات ، أعلاماً : يا منْص ، ويا مسْك ، ويا مرْو ، ويا أسْم ، ويا زيد ، ويا هند .

فإن اختلّ شرط ممّا ذكر لم يحذف ما قبل الآخر فلا يحذف إن كان صحيحاً كجعفر ، ولا ليناً مُتحرّكاً كقَنوّر (٦) ، وهبيّخ (٧) ، ولا أصليّاً كمختار ، ومنقاد ،

(١) ب : « الأعلم » ، تحريف.

(٢) ب : « ثاني » مكان : « تالي » .

(٣) أ : « لم يبق » بإسقاط « ما » .

(٤) أ : « وأمّا » بالواو .

(٥) ب فقط : « زائد» .

(٦) القَنَوَّرُ : ضخم الرأس .

(٧) الهبيّج : الأحمق ، ومن لا خير فيه ، والوادي العظيم والنهر الكبير . وفي أ : « صبيح » بالصاد ، وفي ب « ضبيج » بالضاد ، كلاهما تحريف .



فإن ألفهما منقلبة عن ياء وواو خلافاً للأخفش حيث جوّز الحذف في هذه الصورة . فيقال : يا مخت . ويا منق . ولا ما قبله حرفان فقط كعِماد . وثَمود ، وسَعيد ، لئلا يُشْبِه الاسمُ ببقائه على حرفين الأدواتِ ، إذ ليس في الأسماء المتمكّنة ما آخره ساكن [1] خلافاً للفرّاء حيث جوز الحذف فيه فيقال : يا عم ، ويا ثم [2] . ويا سع .

وقيل : إنما قال الفرّاء بالحذف في ثمود فقط فِراراً من بقاء آخر الاسم واواً بعد ضمّة .

ووافق البصريين في عماد ، وسعيد ، لانتفاء ذلك . وجوز أيضاً حذف ما قبل الآخر من ساكن صحيح قبله حرفان فقط كهرقل ، فقيل : يا هر ، قال : لأنه لو بقي الساكن أشبه الأدوات . إذ ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره ساكن .

وَرُدّ بأنه على لغة التمّام لا يشبهها ، وعلى الانتظار المحذوف مراد .

وجوز آخرون حذف الساكن الصحيح إن كان مدغماً كقِرْشَبّ [3] ، لأنّه في قوة حرف واحد ، ولا ما قبله حركة لا تجانسه كغرنيق ، وفردوس خلافاً للفرّاء، والجَرْمي حيث جوزا الحذف فيه ، فيقال : يا غرن ويا فرد ، ولا ما قبل هاء التأنيث كسعلاة وميمونة عند الأكثرين .

وأجاز سيبويه حذفه إن بقي بعده ثلاثة أحرف فصاعداً . ولم ينتظر المحذوف .

قال أبو حيّان : والصحيح مذهب سيبويه ، وبه ورد السمّاع ، قال :

٧١٩ ـ أحارُ بْنَ بَدْرٍ قد وَلِيتَ وِلايةً [4] [١٨٤] .

---

(١) « إذ ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره ساكن » سقط من أ .

(٢) ب : « يا ثمو » . تحريف .

(٣) القِرْشَبّ كإرْدَبّ ـ المسنّ والأكول .

(٤) لأنس بن زنيم كما في العيني ، هامش الأشموني ٣ : ١٧٤ وعجزه :

ـ فكن جُرَذاً فيها تَخُونُ وتَسْرِقُ ـ

=



يريد : حارثة بن بدر . وقال :

٧٢٠ — * يا أرْطُ ، إنّك فاعِلٌ ما قُلْتَهُ [١] *

يريد : يا أرطـــاة .

• قـــال :

٧٢١ — * أنك يا مُعَاوِ ، يا بْنَ الأفْضَلِ [٢] *

يريد : يا معاوية . ويا ابن الأفضل منادى ثانٍ ، لأن بعض المنشدين له من العرب كان يقطع عند قوله . يا معاو . ثم يبتدىء يا بن الأفضل .

ثم قال أبو حيّان : والوجه أن [٣] في ذي التاء الذي هو على أكثر من أربعة أحرف وجهين : أحدهما – وهو الشائع الكثير – ترخيمه بحذف التّاء فقط . والثاني – وهو قليل : ترخيمه بحذف التاء وما يليها . وما فيه زائدتان زيداً معاً يُحْذفان . وذلك ألفا التأنيث كحمراء . والألف والنّون في نحو سكران . وعلامة التثنية والجَمْعَيْن كما تقدّم . وياء النسب كطائفيّ . والواو والتاء في ملكوت . ورَهَبُوت . وله ثلاثة شروط :

= وفي ط : « أجار بن زيد » وهو سهو كما قال صاحب الدرر : ١ : ١٥٩ لأن النداء لحارثة بن بـــدر .

وفي أ . ب : « أحار بن بدر » وقد سقطت « قد » من ب .

(١) لزميل بن الحارث يخاطب به أرطاة بن سهبة وعجزه :

* والمَرْءُ يَسْتَحْيِي إذا لم يَصْدُقِ *

من شواهد : الأشموني ٣ : ١٧٥ .

(٢) للعجّاج يخاطب يزيد بن معاوية . وصدره كما في الديوان : ١٦٣ .

* فقد رأى الرّاؤون غَيْرَ البُطّلِ *

والدرر ١ : ١٥٩ جعل الصّدر عجزاً . والعجز صدراً .

ورواية الديوان : « أنك يا يزيد » وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

والبيت من شواهد سيبويه ١ : ٣٣٤ . والخصائص ٣ : ٣١٦ .

(٣) « أن » سقطت من أ .



الأول : كون زيادتهما معاً كما ذكر ، فلو لم يزادا معاً كعلباء [١] لم يحذفا ، لأن الأولى زيدت لتلحق ما زيدت الأخرى له وهو فَعْلَلَ — ببناء سِرداح، وَزِلْزال . وكذلك : حَوْلايا . وبَرْدَرايا [٢] لا يحذفان [٣] . لأنهما لم يزادا معاً ، بل الأخيرة جاءت للتأنيث بعد ما كانت الأولى للإلحاق .

الثاني : أن يبقى الاسم على ثلاثة . فإن بقي على أقل لم يحذفا ، كيدان ، أو بنون [٤] علمــاً .

الثالث : أن يكون أول الزيادتين ساكناً ، فإن كان متحرّكاً لم يحذفا كَفَرَتْنَى [٥] ومن النحويين من يحذفهما معاً وما آخره ثلاث زوائد مِمّا قبل آخره حرف علة كحَوْلايا ، وبَرْدَرايا لا يحذف منه إلاّ الأخير فقط عند البصريين ، وجوّز الكوفية حذف الثلاثة .

قال أبو حيّان : قياس [٦] قولهم يقتضي حذف الثّلاث في : رغَبُوتي وَرَهَبُوتي [٧]

---

(١) العلباء ممدودة : عصب العنق ، وتثنيته : علباوان إن كانت همزته واواً ، أو علباءان إذا كانت همزته ملحقة ببناء سرداح ، شبهت بهمزة التأنيث التي في حَمْراء، أو بالأصلية التي في كساء انظر اللسان : « علب » .

(٢) أ : « وبردايا » ، تحريف .

(٣) ذكر ذلك سيبويه فقال في « باب ما تكون الزوائد فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرف » : « وذلك قولك في رجل اسمه حَوْلا يا أوبردرايا: يا بَرْدراي أقبل ، ويا حوْلاي أقبل » سيبويه ١ : ٣٣٩ (الأميرية) .

(٤) أ : « وينون » بالواو .

(٥) في ط : « كفرتين » ، تحريف . وهو لا يتفق مع الأسلوب .
والصواب من أ ، ب : « وفرتنى » : هي المرأة الفاجرة .
وانظر اللسان : « فرتن » فقد جعل نونه زائدة .

(٦) ب : « وقيا » بإسقاط السين ، تحريف .

(٧) رسمتا بالألف في النسخ الثلاث ، وانظر القاموس : « رهب » ، و « رغب » .



[لغتا المرخم]

(ص) : مسألة : الأجود انتظار المحذوف ، فلا يُغَيَّر الباقي إلاّ بتحريك ما كان مدغماً إن تلا ألِفاً . قيل: أوّلاً بما كان له لا أصليّ السكون فيفتحه على الأصح. وثالثها: يحذف كلّ ساكن يبقى .

قال الأكثر : وألاّ يرد ما زال سبب حذفه .

ويتعيّن : الانتظار في ذي التاء إن ألبس ، وقيل : مطلقاً ، وقيل : لا يشترط اللّبس في الأعلام ، وفيما يؤدي إلى عدم نظير على الأصح . ويعطى آخر ما لم ينتظر ما استحقه لو تمّم به وضعاً . ويرد ثالث ثنائي ذي لين ، ويضعّف ثانيه إن جهل ، وعيّنه الكوفيّة فيما قبل آخره ساكن .

(ش): في المرخّم لغتان: الانتظار، وهو نيّة المحذوف، وترك الانتظار وهو عدم نيّته والأول أكثر استعمالاً وأقواهما في النحو ، وجاء عليه ما قرىء: « ونَادَوْا يامالِ »[1] وقول زهير :

٧٢٢ — ٭ يا حارِ لا أُرْمَيَنْ منكم بِداهِيَةٍ[2] ٭

وجاء على الثاني :

٧٢٣ — ٭ يَدْعُون عَنْتَرَ والرِّماحُ كأنّها[3] ٭

ثم إذا انتظر ، فلا يغيّر ما بقي ، بل يبقى على حركته وسكونه ، فيقال : يا جَعْفَ ، ويا هرقْ ، ولا يُعَلّ فيقال في ثمود ، وعلاوة ، وسقاية : يا ثمو ،

(١) الزخرف ٧٧

(٢) لزهير . وعجزه كما في الدرر ١ : ١٦٠ .

٭ لم يَلْقَها سُوقَةٌ قبلي ولا مَلِكُ ٭

(٣) من معلّقة عنترة . وعجزه :

٭ أشْطَانُ بِئرٍ في لَبَانِ الأدهَمِ ٭



ويا علاو (١) ، ويا سقايَ إلا بأمرين (٢) : أحدهما : تحريك ما كان ساكناً للإدغام إن كان قبله ألف : كاحمارّ ، ومُحْمَارٌّ عَلَمَيْن فراراً من التقاء السّاكنين ، بخلاف ما قبله غير ألف كحدبّ ، ومحمرّ (٣) فإنه يبقى على سكونه خِلافاً للفرّاء في قوله : بتحريكه أيضاً ، وحيث حرّك على رأي الناس أو على رأيه فبالحركة الأولى التي كانت (٤) له في الأصل ، فيحرّك في احمارّ بالفتح ، وفي محمارّ ، ومحمرٌّ بالكسر .

فإن لم تكن له حركة في الأصل كأسْحارٌّ نبت فبالفتح ، لأنه أقرب الحركات . وقيل : بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، نقله ابن عصفور عن الفرّاء . وقيل : يسقط كلّ ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرّك (٥) فيقال : يا أسح نقله صاحب (رؤوس المسائل) (٦) عن الفرّاء .

الثاني : أن يكون ما قبل آخر الاسم قد حذف لواو جمع كقاضون ، ومُصْطَفَوْن علمين ، فإن الياء والألف حذفتا لملاقاة الواو .

فإذا رخّم بحذف الواو (٧) مع النون ردّت الياء والألف لزوال الموجب للحذف ، فيقال : يا قاضِي ، ويا مُصْطَفَى ، هذا مذهب أكثر النحويين ، وقاسوه على ردّ ما حذف لنون التّوكيد الخفيفة عند ذهابها في الوقف ، وعلى ردّ ما حذف للإضافة عند حذف المضاف إليه .

وخالفهم ابن مالك ، وقال : لا يردّ هنا ، فيقال : يا قاضِ ، ويا مُصْطَفَ ، وإلا لزم ردّ كل مغيّر بسبب إزالة الترخيم إلى ما كان يستحِقّه .

---

(١) ب : « ويا علا » بحذف الواو .
(٢) أ : « مارين » ، تحريف .
(٣) أ : « ومحو » ، تحريف .
(٤) « التي كانت » سقطت من ط .
(٥) أ : « المتحرك » بأل .
(٦) لا أدري مَن صاحب رؤوس المسائل المقصود ؟ . فقد ألف تحت هذا الاسم ثلاثة أعلام: رؤوس المسائل في الفروع لأبي الفتح سليم بن أيوب الرازي المتوفى ٤٤٧ . وللإمام النووي ، ولأبي الحسن المحاملي المتوفى ٣٠٧ ، ولأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري .
(٧) أ فقط « رخم بحذفها » .



ويتعين الانتظار في موضعين : أحدهما : ما فيه تاء التأنيث إذا خيف التباسه بالمذكر كعمرة ، وضَخمْة ، وعادلة [(١)] ، وقائمة إذ التمام فيه يوهم أن المنادى مذكر ، هكذا جزم به ابن مالك .

وأطلق صاحب (رؤوس المسائل) المنع من غير اعتبار لَبْس البتّة .

قال أبو حيان : وفصّل شيوخنا فلم يعتبروا اللّبس في الأعلام ، واعتبروه [١٨٥] في الصفات. قال : وهو الذي دلّ عليه كلام سيبويه .

الثاني : ما يلزم بتقدير تمامه الأداء إلى عدم النظير كما لو رخّم : « طَيْلِسان » [(٢)] بكسر اللام ، فإنّه لو قدّر تاماً لزم وجود فَيْعِل بكسر العين في الصحيح العين . وهو بناء مهمل ، كذا جزم به ابن مالك .

قال أبو حيان : هذا مذهب الأخفش . وأمّا سائر النحويين كالسيرافي وغيره فإنهم أجازوا فيه التمام ، ولم يعتبروا ما يؤول إليه الاسم بعد التّرخيم من ذلك ، لأن الأوزان إنما يُعْتبر فيها الأصل لا ما [(٣)] صارت إليه بعد الحذف.

وإذا ترك الانتظار أعطي آخر الاسم ما يستحقه لو تمّم به وضعاً ، فيضم ظاهراً إن كان صحيحاً فيقال : يا حارُ ، ويا جففُ ويا هرقُ . وتقدر فيه الضمّة إن كان معتلاً كقولك في ناجية : يا ناجي بسكون الياء . ويُعَلّ بالقلب أو الإبدال كقولك في ثمود : يا ثمي بقلب الواو ياء إذ ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة ، وفي علاوة ، وسِقاية ، يا علاء ويا سقاء [(٤)] بإبدال الواو والياء همزة ، لوقوعهما آخراً

(١) ب : « وعاذلة » بالذال .

(٢) ب : « طيلسا » بإسقاط النون الأخيرة ، تحريف .

(٣) ب : « إلاّ » مكان : « لا » ، تحريف .

(٤) أ : « يا علا وياسقا » باسقاط الهمزة ، تحريف .

إثْر ألف زائدة ، وفي قَطَوان (١) : « يا قَطَا » بقلب الواو ألفاً لتحرّكها ، وانفتاح ما قبلها ، وإن كان ثُنَائِياً ذا لَين ضعّف إن (٢) لم يعلم له ثالث«كلات» مُسمّى به إذا رخمته حذفت التاء ، وضعّفت الألف فحركت الثانية فانقلبت همزة ، فقيل : يــا لاء .

وإن عُلِم ثالثه جيء به كذات علماً يرخّم بحذف التاء ، ويردّ المحذوف ، وهو الواو ، لأن أصله : ذوات ، ولذا قيل في التثنية ذَوَاتا ، فيقال : يا ذَوَا ، ولا تتعيّن (٣) لغة التمام عند البصريين في شيء من الأسماء .

وقال الكوفيون : تتعيّن (٤) فيما إذا كان قبل الآخر ساكن ، كَهِرَقْل فِراراً من وجود اسم متمكّن ساكن الآخر .

[مسألتان]

(ص) : وجوّز الأكثر زيادة التاء مفتوحة فيما حذفت منه . وقوم : الألف المَعْدُودة ، ويوقف على المرخّم بحذف الهاء غالباً بهاء ساكنـــة ، وهي المحذوفة ، أو للسّكت خُلْفٌ ويعوّض منها ألف الإطلاق (٥) ضرورة .

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : سمع من كلام العرب مِثْلُ : يا عائِشَةَ بفتح التاء . قال النابغة :

٧٢٤ — * كِلِينِي لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ (٦) *

---

(١) قَطوان محرّكة : موضع بالكوفة .
ومن قوله : « وفي قطوان » إلى قوله : « إذا رخمته » سقط من ب .

(٢) من قوله : « إن لم يعلم له ثالث » إلى قوله : «جيء به كلات» سقط من أ .

(٣) ط : « يتعين » بالياء . (٤) ط : « يتعين » بالياء .

(٥) أ : « لاطلاق » باللام ، تحريف .

(٦) للنابغة الذبياني . ديوانه ٤٨ . وعجزه :



الرواية بفتح أميمةَ . فاختلف النحاة في تخريج ذلك : فقال ابن كيسان : هو مرخّم . وهذه التّاء هي المبدلة من هاء التأنيث التي تلحق في الوقف أثبتها في الوصل إجراءً له مجرى الوقف ، وألزمها الفتح إتباعاً لحركة آخر المرخّم المنتظر.

وذهب قوم منهم الفارِسيّ : إلى أنها أُقْحِمَتْ ساكنةً بين حرف آخر المرخّم وحركته ، فحرّكت بحركته ، ودعاهم إلى القول بزيادتها حَشْواً أنّها لو دخلت بعد الحرف وحركته لكان الاسم قد كمل ووجب بناؤه على الضمّ .

وذهب آخرون منهم سيبويه : إلى أن التاء زيدت آخراً لبيان أنها التي حذفت في التّرخيم ، وحرّكت بالفتح إتباعاً .

وعلى هذه الأقوال الاسم مرخّم . وقيل : إنه غير مرخّم . والتاء غير زائدة ، بل هي تاء الكلمة حرّكت بالفتح إتباعاً لحركة ما قبلها ، والاسم مبنيّ على الضمّ تقديراً ، كما أنّ الأوّل من : يا زيد بن عمرو كذلك ، وهذا ما اختاره ابن مالك في « شرح التسهيل » بعد جزمه بقول سيبويه في « التسهيل » . واختاره أيضاً ابن طَلْحة .

وألحق قوم في جواز الفتح بذي الهاء : ذا الألف الممدودة ، فأجاز أن يقال : يا عفراءَ هَلُمّي[1] بالفتح . قال ابن مالك : وهذا لا يصحّ ، لأنه غير مسموع ، وقياسه على ذي التاء قياس على ما خرَج من القواعد .

الثانية : لا يستغنى غالباً عن التاء في الوقف على المرخّم بحذف التاء عن هاء ساكنة ، فيقال في الوقف على مثل : يا طلح : يا طلحَهْ .

= • وَلَيْلٍ أُقَاسِيه بَطِيءِ الكَوَاكِبِ •

من شواهد سيبويه ٢ : ٩٠ ، والحجة لابن خالويه ١٦٧ .

ومعاني القرآن للفراء ٢ : ٣٢ . وابن يعيش ٢ : ١٠٧ .

والخزانة : ١ : ٣٩١ ، ٣٩٧ ، ٢ : ٣١٦ ، والأشموني ٣ : ١٧٣ .

(١) ب : « سلمى » مكان : « هلمي » ، تحريف .



ونَدَر تركها : حكى سيبويه : يا حرمل في الوقف ، يريد : يا حَرْمَلَهْ .

قال ابن عصفور : وهذا يسمع ، ولا يقاس عليه . وقال أبو حيّان : بل يقاس عليه ، لأنه ليس في ضرورة شعر ، لكنه قليل . وإذا وقف بها ، فهل هي التي كانت في الاسم قبل ترخيمه أعيدت في الوقف ساكنة مقلوبة هاء ، أو هي غيرها وهي هاء السكت المزيدة في الوقف ؟ خلاف : جزم ابن مالك بالأول . قال أبو حيّان : وحاصله أن الترخيم لا يكون إلاّ في الوصل ، فإذا وقفوا فلا ترخيم ، قال : وظاهر كلام سيبويه الثـــاني (١) .

قال : ومحلّ زيادتها ما إذا رخّم على لغة الانتظار ، أما إذا رخم على لغة التمام ، فلا ، لأنه نَقص (٢) لمّا اعتمدوا (٣) عليه من جعله اسماً تامّاً حين بنوه على الضمّ (٤) ، وقد يجعل بدل الهاء ألف الإطلاق عِوَضاً منها في الضرورة . قال :

٧٢٥ — • قِفي قبل التَّفَرُّق يا ضُبَـــاعا (٥) •

ذكره ابن عصفور وغيره ، ونصّ عليه سيبويه ، فقال : واعلم أنّ الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف ، وذلك لأنهم يجعلون المدّة التي تلحق القوافي بدلاً منها [١٨٦] .

• • •

(١) كلمة : « الثاني » سقطت من أ .

(٢) ط : « نقض » بالضاد مكان : « نقص » بالصاد ، تحريف .

(٣) أ : « اعترضوا » مكان : « اعتمدوا » ، تحريف .

ومن قوله : « لما اعتمدوا عليه » إلى قوله : « التفرق يا ضباعا » سقط من ب .

(٤) « على الضمّ » سقط من ط .

(٥) للقطامي يمدح زفر بن الحارث ، وقد سبق ذكره رقم ٣٩٤ .



المفعول المطلق

(ص) : المفعول المطلق : هو المصدر . وقيل : يختصّ بما فِعْله عام . وقيل : أعمّ منـــه .

(ش) : إنما سمّي مفعولاً مطلقاً ، لأنه لم يقيّد بحرف جرٍّ كالمفعول به ، وله ، وفيه ، ومعه .

والمصدر هو المفعول حقيقة ، لأنه هو الذي يحدثه الفاعل . وأمّا المفعول به فمحلّ الفعـــل .

والزّمان : وقت يقع فيه الفعل [1] . والمكان : محلّ الفاعل والمفعول والفعل . والمفعول له عِلّة وجود الفعل . والمفعول معه مصاحِبٌ للفاعل أو المفعول .

قال أبو حيّان : تسمية ما انتصب مصدراً مفعولاً مطلقاً هو قول النحويين إلاّ ما ذكره صاحب البسيط [2] من تقسيمه المصدر المنتصب – إلى مفعول مطلق ، وإلى مؤكد ، وإلى متّسع ، فالمفعول المطلق عنده ما كان من أفعال العامّة نحو : فعلت ، وصنعت ، وعملت [3] ، وأوقعت . فإذا قلت : فعلت فعلاً فالواقع ذات الفعل ، لأن الذوات الواقعة منا هي هذا ، ولا يقع منّا الجواهر والأعراض الخارجية عنّا ، فلا تكون

(١) كلمة : « الفعل » سقطت من أ .

(٢) تقدم ذكره ١ : ٨٢ .

(٣) ط : « وعلمت » بتقديم اللام على الميم ، تحريف .



مطلقة في حقّنا ، بل في حقّ الله كقولك : خلق الله زيداً ، فإنه مفعول مطلق ، فلذلك كان المفعول المطلق أعم من المصدر المطلق .

[الخلاف بين النحويين في أصل المصدر]

(ص) : وهو أصل الفعل والوصف . وقال الكوفيّة : الفعل ، وابن طَلْحة : كُلٌّ أصل . وقَوْم : الفعل أصل الوصف .

(ش) : مذهب أكثر [١] البصريّين : أن المصدر أصل ، والفعل والوصف فرعان مشتقّان منه ، لأنهما يدلاّن على ما تضمّنه من معنى الحدث ، وزيادة الزّمان ، والذات التي قام بها الفعل ، وذلك شأن الفرع أن يُدلّ على ما يدلّ عليه الأصل ، وزيادة : وهي [٢] فائدة الاشتقاق .

ومذهب الكوفيين : أنّ الفعل أصل ، والمصدر مشتقّ منه ، لأن المصدر مؤكد للفعل ، والمؤكِّد قبل المؤكَّد ، ولأن المصدر يعتلّ باعتلال الفعل، ويصحّ بصحّته ، وذلك شأن الفروع ، أن تحمل على الأصول .

وذهب ابن طلحة [٣] : إلى أن كُلاًّ من المصدر ، والفعل أصل بنفسه [٤] ، وليس أحدهما مشتقّاً [٥] من الآخر .

وذهب بعض البصريّين : إلى أن المصدر أصل للفعل [٦] ، والفعل أصل للوصف .

وردّ بأنه ليس في الوصف ما في الفعل من الدّلالة على زمن معيّن ، فبطل اشتقاقه

---

(١) كلمة : « أكثر » سقطت من ط .

(٢) ط فقط : « وهي » بالواو .

(٣) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف الأحمر الأموي الأشبيلي ، أبو بكر المعروف بابن طلحة درس العربية والآداب بأشبيلية أكثر من خمسين سنة مات بأشبيلية ٦١٨ .

(٤) أ : « برأسه » .

(٥) ب : « ليس أحدهما مشتق » بالرفع ، تحريف .

(٦) ط : « أصل الفعل » باسقاط لام الجر .



منه ، وتعيّن اشتقاقه من المصدر . قال أبو حيّان : وهذا الخلاف لا يجدي كثير منفعـــة [١] .

[نوعا المصدر]

(ص) : ثم إن لم يُفِد زيادة على عامله : فمبهم لتوكيد ، وإلاّ فمختص لنوع وعدد . ويثنّى ، ويجمع دون الأول . وفي النوع خُلْف .

(ش) : المصدر نوعـــان :

مبهم : وهو ما يساوي معنى عامله من غير زيادة ، كقمت قياماً ، وجلست جلوساً ، وهو لمجرّد التأكيد [٢] ، ومن ثم لا يثنّى ، ولا يجمع ، لأنه بمنزلة تكرير الفعل ، فعومل معاملته في عدم التثّنية والجمع ، ولذا قال ابن جنيّ : إنه من قبيل التأكيد اللّفظـــيّ .

وقيل : إنه من التوكيد المعنوي ، لإزالة الشّك عن الحدث ، ورفع توهّم المجاز ، وعليه الآمديّ ، وغيره .

وقسّم هؤلاء التوكيد المعنويّ إلى قسمين :

ما لإزالة الشك عن الحدّث ، وهو بالمصدر . وما لإزالته عن المحدّث عنه . وهو بالنّفس والعين .

ومختصّ [٣] : وهو ما زاد على معنى عامله ، فيفيد نوعاً أو عدداً نحو : ضربت ضرب الأمير ، أو ضربتين أو ضربات .

ويثنّى ذو العدد ، ويجمع بلا خلاف .

---

(١) انظر قصة الخلاف في الإنصاف : « المسألة الثامنة والعشرون » .
وفي أ : « فائدة » مكان : « منفعة » .

(٢) ط : « لمجرد لتأكيد » . تحريف .

(٣) أي النوع الثاني من نَوْعَي المصدر المشار إليهما سابقاً .



وأمّا النوع ففيه قولان : أحدهما [١] : أنه يُثَنّى ويجمع ، وعليه ابن مالك قياساً على ما سمع منه كالعقول ، والألباب ، والحُلُوم .

والثاني : لا ، وعليه الشَّلَوْبين قياساً للأنواع على الآحاد ، فإنها [٢] لا تثنّى ، ولا تجمع لاختلافها .

ونسبه أبو حيّان لظاهر كلام سيبويه . قال : والتّثنية أصلح من الجمع قليلاً تقول : قمت قيامين ، وقعدت قعودين ، والأحسن أن يقال : نوعين من القيام ، ونوعين [٣] من القعود .

[ناصب المصدر]

(ص) : وناصبه مثله ، وصفة ، وفِعْل . فإن كان من لفظه وجرى عليه قال [٤] ابن الطّرواة [٥] : بفعل مضمر . والسّهيليّ : بمضمر منه .

وإن لم يجرّ ، فثالثها إن غاير معناه فبفعله المضمر ، وإلاّ فبه . أو من غير لفظه : فالجمهور بمضمر . وثالثها : إن كان لتوكيد ، أو مختصاً ، وله فعل .

(ش) : ينصب المصدر بمصدر مثله نحو : « فإنّ جهَنّم جزَاؤُكم جزاءً موْفُوراً » [٦]. وعجبت من ضرب زيدٍ عمراً ضرباً .

وبالوصف : اسم فاعل نحو : « والذّاريات ذَرْواً » [٧] ، و « الصافات صفاً » [٨] « والعاصفات عصفاً » [٩] ، أو اسم مفعول نحو : أنت [١٨٧] مطلوب طلباً ، وبالفعل

---

(١) كلمة : « أحدهما » سقطت من أ .
(٢) أ ، ب : « فإنه » .
(٣) أ : « وفرعين » ، تحريف .
(٤) أ ، ب : « وجرى فيه وقال » بإسقاط « عليه » .
(٥) سبقت ترجمته ١ : ٩٢ .
(٦) الإسراء ٦٣ .
(٧) الذّاريات ١ .
(٨) الصافات ١ .
(٩) المرسلات ٢ .

نحو : « وما بَدَّلُوا تَبْدِيلاً »[١] . هذا إن كان من لفظه ، وهو جارٍ عليه كما مثّلنا على مذهب الجمهور .

ونفى صاحب الإفصاح[٢] فيه الخلاف . وقال ابن الطّراوة : هو مفعول به بفعل مضمر[٣] لا يجوز إظهاره . والتقدير في قعد قعوداً : فعل قعوداً . وقال السّهيليّ[٤] : كذلك إلاّ أنه قال : أنصبه بمضمر من لفظ الفعل السّابق . فإذا قيل : قعد قعوداً فهو عنده بـ « قعد » أخرى[٥] ، لا يجوز إظهارها .

قال أبو حيّان : وهذا كله تكلّف ، وخروج عن الظاهر بلا دليل[٦] .

فإن كان من لفظه ، وهو غير جار عليه نحو : « أَنْبَتَكُمْ من الأرض نَبَاتاً »[٧] فثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه منصوب بذلك الفعل الظاهر وعليه المازنيّ[٨] .

والثاني : أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمراً ، والفعل الظّاهر دليل عليه ، وعليه المبرّد وابن خروف[٩] ، وعزاه لسيبويه .

والثالث : التفصيل : فإن كان معناه مغايراً لمعنى الفعل الظاهر كالآية ، فنصبه بفعل مضمر ، والتقدير : فنبتّم نباتاً ، لأن النبات ليس بمعنى الإنبات ، فلا يصحّ توكيده به .

---

(١) الأحزاب ٢٣ .

(٢) تقدم ذكره ١ : ٨٩ .

(٣) « بفعل مضمر » وما بعده سقط من أ إلى قوله « من لقط الفعل السابق » وفي ط : « بفعل مضمراً » بالنّصب .

(٤) انظر : ١ : ١٢٦ .

(٥) ط ، : « آخر » مكان : أخرى .

(٦) أ : « هذا كله » بإسقاط الواو .

(٧) نوح ١٧ .

(٨) من قوله : « وعليه المازنيّ » إلى قوله « الفعل الظاهر كالآية » سقط من أ .

(٩) انظر ١ : ١٩٣ .



وإن كان غير مغاير فنصبه بالظاهر كقوله :

٧٢٦ — * وقَدْ تَطَوَّيْتُ انطِواءَ الحِضْبِ (١) *

لأن التطوِّيَ والانطواء بمعنى واحد ، واختاره ابن عصفور .

وإن كان من غير لفظه ، فثلاثة مذاهب :

أحدها : وعليه الجمهور : أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه كقوله :

٧٢٧ — السّالِكُ الثّغْرةَ اليقظانَ كالِئُها
مَشْيَ الهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ (٢)

فمشْي منصوب بمضمر دلّ عليه السالك .

---

(١) لرؤبة ، ديوانه ١٦ ورواية الديوان :

عن مَتْنِه مِرْداةَ كل صِقْبِ ... وقد تطوّيْتُ انْطِواءَ الحِضْبِ
بين قَتادِ رَدْهَةٍ وشِقْبِ ... بعد مديد الجسم مُصْلَهِبِّ

وفي الدرر ١ : ١٦٠ ، واللسان : « حضب » جعل عجز البيت الأول صدراً وصدر البيت الثاني عجزاً له .

من شواهد سيبويه ٢ : ٢٤٤ ، وابن يعيش ١ : ١١٢ والحِضْبُ بكسر الحاء وفتحها : ضرْب من الحيّات وقيل : هو الذكر الضخم منها .

والرّدهة : نقرة في الجبل أو في الصّخر .

والشّقب : مهواة ما بين كل جبلين .

والمراد أنه ينساب في مشيته كما تنساب الحيّة .

وفي أ و ط : « الحصب » بالصاد ، تحريف .

(٢) في الدرر ١ : ١٦٠ غير منسوب ، وقد نسبه ابن جنّيّ في الخصائص ٢ : ١٦٧ إلى الهذلي ،وهو المتنخل يرثي ابنه أثيلة .

وفي أ : « اليعرة » بالياء مكان : « الثغرة » ، تحريف .

وفي ب : « كاليها » بالياء ، وفي أ : « الفصل » ، بالصاد ، تحريف .

من شواهد الأشموني ٢ : ٢٩٠ .



والثاني : أنه منصوب بالفعل الظّاهر ، لأنه بمعناه فتعدّى إليه ، كما لو كان من لفظه ، وعليه المازنيّ .

والثالث : وعليه ابن جنيّ التفصيل : فإن أريد به التأكيد عمل فيه المضمر الذي من لفظه ، كقعدتُ جلوساً وقمت وقوفاً بناءً على أنه من قبيل التأكيد اللّفظيّ ، فلا بد من اشتراكه (١) مع عامله في اللفظ ، أو بيان النوع عمل فيه الظّاهر ، لأنه بمعناه .

وقال ابن عصفور : الأمر في التأكيد ما ذكر .

وأما الذي لغير التأكيد ، فإن وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر أيضاً كقوله :

٧٢٨ — * وآلَتْ حَلْفةً لم تحَلَّل (٢) *

فحلفةً منصوبة بحلفت مضمرة ، وإن لم يوضع له فعل انتصب بالظّاهر ، ولا يمكن أن يكون بفعل (٣) من لفظه ، لأنه لم يوضع .

* * *

(ص)والاختصاص بـ « أل » للعهد،والجنس . وقيل:لا تدخله إلا أن وصف ونعت، وإضافة (٤) ، ولا تعاقبه أن والفعل خلافاً للأخفش ، وينوب مضافه ككُلّ ، وبعض ، وضمير ، ونوع ، وهيئة ، وعدد ، وإشارة .

وأوجب ابن مالك وصفها به ، ووقت ، ونعت ، وما استفهاميّة ، وشرطيّة (٥)

---

(١) أ : « فلا بد من اشتراك مع ماثله » ، تحريف .

(٢) من معلّقة امرىء القيس ، وتمام البيت .

* ويوماً على ظهر الكثيب تَعَذَّرتْ .. عَلَيَّ ...

(٣) أ : « أن يكون الفعل من لفظه » بأداة التعريف .

ط : « أن يكون لفعل من لفظه » باللام .

(٤) أ : « ونعت إضافة » بإسقاط واو العطف ، تحريف . وفي أ : « وتعة » ، تحريف .

(٥) أ : « كشرطية » بالكاف ، مكان : « الواو » .



وآلة ، لاما لم يعهد ، ومنه علَم كسبحان، وبرّة ، وفجار . واستعمل نحو: عطاء ، وثواب مصدراً . ولا يقاس والأكثر: لا ينصب مصدرين مؤكّداً . ومبيّناً ، وقيل: يجوز وثلاثة .

[مسائل]

(ش) : فيه مسائـــل :

الأولى : الاختصاص في المصدر يكون بـ « أل » ، إمّا عهديّة نحو : ضربت الضّرب . تريد ضرباً معهوداً بينك وبين المخاطب أيّ الضّرب الذي تعلم . أو جنسيةً نحو : زيد يجلس الجلوس مريداً الجنس ، والتنكير (١) ، ويكون بالنّعت نحو : قمت قياماً طويلاً . أو بالإضافة نحو : قمت قيام زيد ، والأصل : قياماً مثل قيام زيد . حذف المصدر . ثم صفته . وقام مقامهما المصدر (٢) . فأعرب بإعرابه .

الثّانية : لا يجوز أن تقع أن والفعل في موقع (٣) المصدر فلا يجوز ضربته (٤) أن أضربه ، لأن « أن » تخلّص الفعل للاستقبال ، والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم .

وعلّله بعضهم بأنّ « أن يفعل » يعطي محاولة الفعل ، ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يَسُغْ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر . وحكي عن الأخفش إجازة ذلك .

الثالثة : يقوم مقام المصدر المبيّن ما أضيف إليه من كُلّ ، وبعض نحو : « فلا تَميلُوا كُلَّ الْمَيْلِ » (٥) . لمته بَعْضَ اللّوم ، وما أدّى معناهما نحو : ضربت أيّ ضرب . « ولا تَضُرُّونَهُ شيئاً » (٦) ، وضمير نحو : « لا أُعَذِّبُه أحداً مِـــنَ

(١) كلمة : « والتنكير » سقطت من أ .
وفي ب : « والتكثير » ، وهو تحريف .
(٢) كلمة : « المصدر » سقطت من أ وفي أ : « وقام قيامها مقامها » . تحريف .
(٣) أ : « موضع » بالضاد .
(٤) من قوله : « فلا يجوز ضربته » إلى قوله : « إنما يكون بالمصدر المبهم » سقط من أ .
(٥) النساء ١٢٩ . (٦) هود ٥٧ .



العالَمين [١] » . ونوع نحو : « والنّازِعات غَرْقاً » [٢] ورجعتُ القَهْقَرَى ، وقعدتُ القُرْفُصاءَ [٣] ، وهيئة نحو : مات مِيتَةَ سُوء ، وعاش عيشةً مَرْضِيّةً ، وعدد نحو : ضربت ثلاثين ضَرْبةً ، واسم إشارة نحو : ضربت ذلك الضّرب [١٨٨] .

قال ابن مالك : ولا بُدّ من جعل المصدر تابعاً لاسم الإشارة المقصود به ذلك المصدر ، وردّه أبو حيّان بأن من كلامهم : ظننت ذلك ، يشيرون به إلى المصدر ، ولذلك اقتصروا عليه إذ ليس مفعولاً أول ، ولم يذكروا بعده المصدر تابعاً له ، وعلى هذا خرّجه سيبويه . ووقت نحو :

٧٢٩ — • ألم تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا [٤] •

أي اغتماض ليلة أرمد [٥] ، ونعت نحو : « وَاذْكُرْ رَبّكَ كثيراً » [٦] . « وما » الاستفهاميّة نحو : ما تضربُ زيداً أي أيّ ضرب تضرب زيداً [٧] . « وما » الشّرطيّة

---

(١) المائدة ١١٥ . (٢) النازعات ١ .

(٣) المراد : أن يجلس على أليتيه ، ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه ، أو يجلس على ركبتيه منكبّاً ، ويلصق فخذيه ببطنه ، ويتأبط كفّيه .
وفي القاموس : « القُرْفُصَى مثلثة القاف والفاء مقصورة والقُرْفُصَاء بالضمّ ، والقُرُفُصاء بضمّ القاف والراء على الإتباع .
وقد صحح الروداني أن القهقرى والقرفصاء يكونان مصدرين إذا جريا على فعلهما ، نحو : قهقر قهقرى ، وقرفص قرفصى أما بعد نحو : رجع وقعد فهما اسمان لنوع مخصوص من الرجوع ونوع مخصوص من القعود . انظر الصبان ٢ : ١١٣ .
وفي أ : « قعدت القرفصى » ، تحريف .

(٤) للأعشى من قصيدة في مدح النبيّ عليه السلام وعجزه :
• وعاد كما عاد السّليم مُسَهّداً •
ديوانه ٤٧ ، والمغني : ٢ : ١٦٥ ، والأشموني ٢ : ١١٤ .

(٥) يقدّره العيني ٢ : ١١٤ : « اغتماضاً مثل اغتماض ليلة الأرمد » .

(٦) آل عمران ٤١ . (٧) كلمة : « زيداً » سقطت من ب ، ط .



نحو : ما شئت فقم ، أي أي قيام شئت . والآلة نحو : ضربته سَوْطاً ورشقته سهماً ، والأصل : ضربة سَوْط ، ورَشْقَة سهم .

ويطّرد في جميع أسماء آلات الفعل ، فلو قلت : ضربته خشبة ، ورميته آجُرّة لم يجز . لأن الآجرّة لم تعهد آلة للرمي ، والخشبة لم تعهد آلة للضرب .

الرابعة : من المصدر ما هو عَلَمٌ للمعنى « كسبحان » علم للتسبيح و« برّة » علم للمبرّة، و« فجار» علم للفجْرَة ، و« يسار » علم للمَيْسرة ، يقال : بَرّه بَرّةً ، وفَجَر به فَجارِ [١] . وهو معلّق على الجنس .

الخامسة : استعملوا العطاء [٢] مصدراً بمعنى الإعطاء ، والثواب مصدراً [٣] بمعنى الإثابة . قال الشاعر :

٧٣٠ — * وبعد عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتاعَـــا [٤] *

وقال تعالى : « ثواباً مِنْ عِنْدِ الله [٥] » وذلك مسموع لا يقاس عليه .

السادسة : منع الأخفش ، والمبرد ، وابن السراج ، والأكثرون عمل الفعل في مصدرين : مؤكد ، ومبيّن .

---

(١) جعل برّة ، وفجار اسمي مصدر فيه إشكال ، ذلك لأن المصدر ما جمع حروف الفعل ، واسم المصدر : ما لم يجمعها . وكل من برة، وفجار يشتمل على حروف فعله . ولعلّ المراد كما قال الصبّان : اسم المصدر لغير الفعل المذكور كأبره ، وأفجره ، أي صيّره باراً، وصيّره فاجراً ؛ ولكن كان ينبغي أن يقال : أبَرّ برّة ، وأفجر فجارِ .

(٢) كلمة : « العطاء » سقطت من أ .

(٣) في أ : « والثواب المصدر » بأل ، تحريف .

(٤) للقطامي . ديوانه ٣٧ .

* أكُفْراً بعدَ ردّ الموتْ عَنّي *

من شواهد : ابن عقيل ٢ : ٢٣ ، وأوضح المسالك رقم ٣٦٧ ، وشذور الذهب ٤١٢ ، والأشموني ٢ : ٢٨٨ .

(٥) آل عمران ١٩٥ .



وذهب السّيرافيّ وابن طاهر : إلى أنه يجوز أن ينصبهما وأن ينصب ثلاثة إذا اختلف معناهـا نحو : ضربت [١] ضَرْباً شديداً ضربتين ، وعلى الأول [٢] الثّاني بدل . ومن المسموع في ذلك قوله :

٧٣١ – وَوَطِئْتَنَا وطئاً علـى حَنَـقٍ   وَطْءَ المُقَيّدِ يابس الهَـرْمِ [٣]

ولا يصح فيه البدلية ، لأن الثاني غير الأول ، فيخرج على إضمار فعل .

[حذف عامل المصدر]

(ص) : مسألة : يحذف عامله لقرينة ويجب في مواضع :

منها ما كان بدلاً من فعله ، ويقدر معنى ما لا فِعل له كدِفْرا [٤] . والأصح : أن بَهْراً [له] [٥] فعل ، وأنه لا يقاس في الدعاء .

وثالثها : يقاس إن كان له فعل ، [٦] وجاز رفع بعضها ، وقبح إضافتها ، ومـا أضيف نصب .

---

(١) ط : « ضر » بإسقاط الباء والتاء ، تحريف .

(٢) أي المنع ، وهو رأي الأخفش ، والمبرد وابن السّراج .

(٣) في النسخ الثلاث : « ثابت القدم » ، وفي الدرر ١ : ١٦١ « نابت الهَرْم » .
وقد نسب في الدرر للحارث بن وعلة الذهلي .
وفي اللسان : « هرم » « يابس الهرم » ونسبه إلى زهير .
والهرْم : واحدتها هرْمة . وهي التي يقال لها : « حيهلة » .
وقيل : هي البقلة ، وقيل : هو شجر .
والمعنى : أن صاحب الحنق لا يبقي على من انتقم منه كما أن البعير المقيّد إذا وطىء على يابس الهرم يستأصله .

(٤) أ : « كذفر » تحريف ، ب : « كذافر » ، تحريف .
وفي ط : « كزفرا » بالذال ، تحريف .

(٥) زيادة مني لإصلاح الأسلوب وفي النسخ الثلاث « أن بهراً فعل » .

(٦) أ : « وما كان » « وجاز » ، تحريف .
وفي ط : « وجاء » بالهمزة .



ومما أفرد وأضيف : وَيْح ، وَوَيْس ، وويب [١] ، ويختار الرفع في ويح مفرداً عكس تَبّ ، وقيل : يجب. وفي عطف ويح [٢] على تَبّ وعكسه خلف . وعلى الجواز ينصب ويح ، وتبّ على حاله ويقال : ويله ، وويل له ، وويل طويلٌ ، وبالنّصب فيهما ، وعَوْل وعَوْلة [٣] ، ولا يفرد عنه ، ومضافها للتبّيين كـ « لك » بعد سَقْياً ، والأحسن في المعرف الرفع ، وهو سماع في الأصح .

(ش) : يجوز حذف عامل المصدر لقرينة لفظيّة كقولك : حثيثاً لمن قال : أيّ سير سرت ؟ أو معنوية نحو : تأهّباً ميموناً لمن رأيته يتأهّب لسفر ، وحجّاً مبروراً لمن قدم من حَجّ ، وسعياً مشكوراً لمن سعى في مثوبة .

ويجب الحذف في مواضع : [٤] منها حيث كان المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل سواء كان فعله مستعملاً ، كسَقْياً ، ورَعياً ، أو مهملاً ، أي غير موضوع في لسان العرب كدفرا [٥] بمعنى « نتناً » ، وأفّة [٦] وهي وسخ [٧] الأذن وتفّة [٨] وهي وسخ الأظفار ،

---

(١) هي كنايات عن الويل . وقد ذكر الجوهري أن ويح كلمة رحمة ..
وقال الصبان : ذكر شيخنا أن « ويس كويْح ، وويب كويل ٢ : ١٢٢ .

(٢) كلمة : « ويح » سقطت من أ .

(٣) ط : « وغول وغولة » بالغين ، تحريف ، صوابه من أ ، ب ، وانظر اللسان : « عول » فقد جاء ما نصه : العول والعولة : رفع الصوت بالبكاء .

(٤) ط : « مواضع في منها » بزيادة : « في » ، تحريف .

(٥) في النسخ الثلاث : « كذفرا » بالذّال ، تحريف .
صوابه : « دفرا » بالدّال ، وهوالنّتن .

(٦) في النسخ الثلاث : « أفة ، وتفة » وهذا موافق لرواية سيبويه : «أفة وتفة » انظر سيبويه ١ : ٣١١ (هارون) وحاشية ياسين ١ : ٣٣٠ : « أفّاً ، وتفّاً » .

(٧) في النسخ الثلاث : « ريح الأذن » صوابها : « وسخ الأذن » كما في القاموس « أف » .

(٨) أ : ونقة » بالنون والقاف ، تحريف .



فيقدّر للثلاثة فعل من معناها . وجعل ابن عصفور من ذلك : « بَهْراً » ، بمعنى غلبة ، ومنـــــه [١] :

٧٣٢ — * ثم قالوا تُحِبُّها قلت بَهْراً [٢] *

أي غلبني حبّها غلبة [٣] .

وقال أبو حيّان : حكى ابن الأعرابي [٤] وغيره : أنه يقال للقوم إذا [٥] دعي عليهم : بهرهم الله ، فيكون منصوباً ، بفعل مستعمل ، لا مهمل [٦] .

واختلف هل يقتصر على ما سمع من هذه الألفاظ في الدّعاء للإنسان أو عليـــه : كسقياً ورَعْياً ، وجَدْعاً ، وعقْراً [٧] ، وبُعْداً ، وسُحْقاً ، وتَعْساً ، ونكساً ، وبؤساً ، وخيبةً ، وتبـــًّا ، أو يقاس عليها ؟

فسيبويه على الأول ، والأخفش والمبرّد[٨] على الثاني .

قال أبو حيّان : وينبغي أن يفصّل ، فيقال : ما كان له فعل من لفظه يقاس وما لا فلا ، وقد جاء بعضها في الشعر مرفوعاً قال :

---

(١) أ : « ومن » مكان : « ومنه » ، تحريف .

(٢) قطعة من بيت لعمر بن أبي ربيعة ، وعجزه :

* عددَ النجم والحَصَى والتُّراب *

انظر ديوان عمر بن أبي ربيعة ٤٣١ ، وسيبويه ١ : ١٥٧ .

(٣) كلمة : « غلبة » سقطت من أ ، ب .

(٤) محمّد بن زياد ، أبو عبد الله بن الأعرابي .

من مصنفاته : النوادر ، الأنواء ، تفسير الأمثال ، معاني الشعر . مات « بُسرّ مَن رأى » ٢٣١ أو ٢٣٣ هـ .

(٥) أ : « أدعى » مكان : « إذا دعي » ، تحريف .

(٦) أ : « مستعملاً لا مهملاً » .

(٧) كلمة : « وعقراً » سقطت من أ .

(٨) « والمبرد » سقطت من ط .



٧٣٣ ـ أقام وأقوى ذاتَ يَوْمٍ وخَيْبَةٌ لأوّل من يَلْقى وشرٌّ مُيَسَّرُ (١)

فالمجرور خبر له .

ولا تستعمل هذه المصادر مضافة إلاّ في قبيح من الكلام ، وإذا أضيفت فالنصب حتم .

ومما جاء مضافاً : بُعْدَك ، وسُحْقَك ، وأنشد الكسائي : [١٨٩] :

٧٣٤ ـ إذا ما المَهَارَى بلَغْتَنَا بلادَنَا فبُعْدَ المَهَارَى من حَسيرٍ ومُتْعَبِ (٢)

ومما استعمل مفرداً ومضافاً (٣) قولهم للمصاب المرحوم : وَيْحَ فلان ، وويحه ، وويحٌ له وللمتعجّب منه (٤) . وَيْباً له ، وَوَيْبَك ، وَوَيْبَ غيرك ، وَوَيْسَكَ (٥) وَوَيْسَه (٦) . قال الجزُولي : وهو استصغار واستحقار (٧) .

وقال ابن طاهر : ويح كلمة تقال رحمة ، وَوَيْس كلمة تقال في معنى رأفة ، وهي مضافة إلى المفعول ، ومتى أضفتها لزمت النصب ، ولا يجوز فيها الرّفع ، لأنه مبتدأ لا خبر له .

فإذا أفردت جاز الرفع والنصب تقول : ويحٌ له ، وَوَيْحاً له ، وويلٌ له ، وويلاً له ، ولا يَقْوى النصب في هذا قوته في غيره ، لأن هذا مصدر لا فعل له ، وإنّما

---

(١) نسبه سيبويه لأبي زبيد الطائي .
من : شواهد سيبويه ١ : ١٥٧ . وفي الدرر ١ : ١٦٢ « لأول ما يلقى » بوضع « ما » مكان « مَنْ » .

(٢) قائله مجهول . واستشهد به على أن المصادر النائبة عن أفعالها لا تستعمل مضافة إلاّ في قبيح الكلام .
وفي أ : « حصر » مكان : « حسير » تحريف .

(٣) ط : « استعمل مفرداً » أو مضافاً » بأو العاطفة .

(٤) ط فقط : « للمتعجب » بإسقاط الواو ، تحريف وفي ط أيضاً : « وويباً » بالواو العاطفة .

(٥) « ويسك » سقطت من أ . (٦) أ فقط : « وويه » .

(٧) أ ، ب : « واحتقار » .

يَقْوى النصب في المصدر الذي له فعل نحو : حمداً [١] ، وشكراً ، فالرّفع في نحو : « ويح » [٢] ، وَ« وَيْلٌ » قَوِيٌّ .

والغالب على « ويح » الرّفع ، وعلى « تَبّ » النّصب إذا أفرد نحو : تبّاً له ، ويجوز : تَبٌّ لــه .

وقال ابن أبي الربيع : تَبّاً لك التزم نصبه ، وويح لك التزم رفعه .

وفي ويل لك وجهان [٣] ولو قسنا لساوينا [٤] ، ولكن [٥] لا نتعدّى السّماع .

فإن عطف « ويح » على « تبّ » نصبته ، ولا يجوز رفعه ، لأنه لا خبر له .

وإن عطف [٦] تبّ على « ويح » فكحاله [٧] قبل العطف . ويكون جملتان : فعليّة على اسميّة لتساويهما في المعنى .

ويقال : تبّاً له ، وويحٌ له ، فلا يكون في « ويح » إلاّ الرّفع كحاله قبل العطف . انتهـى .

ومنع المازنيّ عطف « ويح » على « تبّ » وعكسه ، قال : لأن «ويح» رحمة له ، و « تب »بمعنى خسران له [٨] ، فكيف يتصوّر [٩] أن يدعو له وعليه في حين واحد .

« وأجيب » بأنّ « ويح » حينئذ أخرج مخرج الدّعاء ، وليس معناه الدعاء أو تَبّاً أيضاً دعاءٌ له على حدّ : قاتله الله ما أشعره !

ويقال للمصاب[١٠] : المغضوب عليه ، ويْلَهُ ، وويلٌ له ، وويلاً له ، وويلٌ

---

(١) ط : « نحو حمد » ، تحريف .

(٢) كلمة : « ويح » سقطت من أ .

(٣) في أ : « وفي ويل الوجهان » .

(٤) أ : « ولو فساد دمنا » ، تحريف .

(٥) أ فقط : « لكنه » .

(٦) ط : « عطفت » .

(٧) أ « فحاله قبل العطف » . باسقاط الكاف .

(٨) « له » سقطت من أ .

(٩) أ : « فيكون مقصوران » : تحريف .

ب : « فيكون » مكان : « فكيف » ، تحريف .

(١٠) أ : « للمضاف » ، تحريف .



طويل له ، وويلاً طويلاً ، فيجب النصب في الإضافة ، ويجوز هو والرفع في الإفراد .

ويقال : عوْل ، وعولك ، ولا يفرد ، وإنما يستعمل تابعاً لوَيْل [١] ، ومضافها للتّبيين كـ « لك » في سقياً لك .

وأما المعرّف بـ « أل » فالرفع فيه أحسن من النصب ، لأنه صار معرفة فقوي فيه الابتداء نحو : الوَيْلُ له ، والخيبة له [٢] ، لكن إدخال « أل » ليس مطّرداً في جميعها ، وإنما هو سماع نصّ عليه سيبويه ، فلا يقال : السّقي لك والرّعْي .

وقال الفرّاء والجَرْمي بقياسه ، ووهّاه [٣] أبو حيّان .

* * *

(ص) : ومنه المثناة كلبّيك ، وسَعْدَيْك تابعة ، وحنانَيْك ودوالَيْك ، وهذَاذَيْك ، وحِجَازَيْك ، وحذَارَيْك [٤] ، وحوالَيْك ولا تتصرّف وتلزم الإضافة وإضافتها لظاهر ، قال ابن مالك : شاذّة لغائب [٥] . وخالفه أبو حيّان . فإن أفردت تصرّفت .

وزعم يونس « لبّاً » مفرداً قلبت ألفه ، وتثنيتها للتكثير ، وقيل للشّفع ، وزعمه السّهيليّ في حَنَانَيْك خاصة ، والكاف في ما هو خبر مفعول ، وطلب فاعل .

وقال الأعلم : حرف خطاب وسمع « لَبِّ » كأمْسِ [٦] .

---

(١) في اللسان « عول » : قال سيبويه : وقالوا : ويله وعوله ولا يتكلم به إلاّ مع ويله » .

(٢) « له » سقطت من أ .

(٣) ط : « ونفاه » مكان : « ووهّاه » .

(٤) « وحذاريك » سقطت من ط .

(٥) « لغائب » سقطت من أ وفي ط : كغائب.

(٦) ب : « كأمر » : تحريف ، وانظر الحديث عنها في الشرح .



(ش) : من الواجب حذف عامله ، لكونه بدلاً من فعله قولهم [١] في إجابة الدّاعي : لَبَّيْك ، وسَعْدَيك ، أي إجابة بعد إجابة ، وإسعاداً [٢] بعد إسعاد ، أي كلّما دعوتني وأمرتني أجبتك وساعدتك .

ولا يستعمل سَعْدَيْك وحده ، بل تابعاً لِلبَّيْك كعَوْله [٣] بعد وَيْله .

ويجوز أن يستعمل حَنَانَيْك [٤] وحده ، ومنه قولهم : حَنَانَيْك ، أي تحنّناً بعد تحنّن ، وقد نطق بفعله قال :

٧٣٥ – تحنّن عليّ هدَاك المليكُ فإنّ لكلّ مقامٍ مَقالاً [٥]

ودواليك من المداولة قال :

٧٣٦ – إذا شُقّ بُرْدٌ شُقّ بالبُرْد مِثْلُه
دَوَالَيْكَ حتّى كُلُّنَا غيرُ لاَبِسِ [٦]

---

(١) « قولهم » سقطت من ط . (٢) ب : « وإسعاد » بالرفع .

(٣) أ ، ب : «كقوله» : بالقاف ، تحريف .

(٤) ب ، ط : « لبيك » مكان : « حنانيك » ، تحريف صوابه في أ .

(٥) للحطيئة من جملة أبيات يستعطف بها عمر بن الخطاب لمّا حبسه في هجو الزّبرقان .
ديوانه ٧٢ ، واللسان : « حنن » .
وفي أ : « هداك الميلك » بتقديم الياء على اللام ، تحريف .

(٦) لعبد بني الحسحاس :
في سيبويه ١ : ١٧٥
• دواليك حتّى ليس للبرد لابس •
وفي اللسان « دول » .
• دواليك حتّى مـا لِـذا الثوب لابس •
وانظر أوضح المسالك رقم ٣٢٩ ، وابن يعيش ١ : ١١٩ .
وفي أ : « إذا شق فرد اشتق بالفرد مثله » . تحريف .
وفي أ أيضاً « حتّى كلها » . تحريف .

أي : تداولنا دواليك . كان الرجل في الجاهلية إذا أراد أن يقعد مع امرأته شقّ كلّ واحد منهما ثَوْب الآخر ليؤكد المودّة .

وهذاذيك ، قال :

٧٣٧ — * ضَرْباً هَذَاذَيْكَ وطَعْناً وَخْضَا [١] *

أي : تهذّ هَذاذَيك ، وحِجَازَيْك ، أي تحجز حجازيك أي تمنع ، وحَذَارَيْك أي تحذر ، أي ليكن منك حذَر بعدحذَر .

زاد صاحب البسيط : حَوَالَيْك ، أي إطاقة بعد إطاقة [٢] ، وهذه المصادر كلها لا تتصرّف ، وهي ملتزم فيها الإضافة والتثنية فإن أفرد منها شيء كان متصرّفاً كقوله :

٧٣٨ — * فقالت حَنَانٌ ما أتى بكِ هَا هُنَا [٣] *

واختلف في تثنيتها، أهي تثنية يشفع بها الواحد،وهل المراد: إجابة موصولة بأخرى، (ومساعدة موصولة بأخرى ، وحنان موصول بآخر ، أم تثنية يراد بها التكثير ؟ على

---

١) للعجّاج يمدح الحجّاج ، ورواية الديوان ٩٢ :

* بالمَشْرفِيّاتِ وطَعْناً وخَضا *

إلى أن يقول :

* وتارةً يُسَلِّفون قرْضاً *

* حتى تقَضّي القدَرُ المُقَضّى *

* ضَرْباً هَذَاذَيْك وطعْنا وخَضا *

والدرر ١ : ١٦٢ جعل الصدر عجزاً ، والعجز صدراً .

من شواهد : سيبويه ١ : ١٧٥ ، والخزانة ١ : ٢٧٤ واللسان: «هذذ» والهذّ : السرعة في القطع ، والوخض : الطعن في الأجواف .

(٢) « بعد إطاقة » سقط من ب .

(٣) للمنذر بن أدهم الكلبي . وعجزه :

* أذُو نَسَبٍ أمْ أنْتَ بالحَيِّ عَارِفُ *

سيبويه ١ : ١٦١ ، ١٧٥ ، والخزانة ١ : ٢٧٧ .



قولين: أصحهما الثاني . وقال [١٩٠] السّهيليّ بالأول في حنانيك خاصة، قال : المراد : رحمة في الدنيا ، ورحمة في الآخرة .

ورُدّ بأن من العرب من استعمله ، وهو لا يعتقد الآخرة ، قال طرفة :

٧٣٩ — * حَنَانَيْكَ بعضُ الشّرّ أهون من بَعْض [1] *

وذهب يونس : إلى أن لبّيك اسم مفرد ، وأصله قبل الإضافة : لبا [2] مقصوراً ، قلبت ألفه ياء لإضافته إلى الضّمير كما قلبوا في لَدَيْك ، وعليك .

والذي ذهب إليه الخليل وسيبويه والجمهور أنه تثنية لبّ [3] ، كما أنّ حنانيك تثنية حنان ، لأنه سمع لبّ ولم يسمع « لبا » .

وذكر ابن مالك : أن إضافة لبيك إلى الظّاهر شاذّة كإضافتها إلى الضمير الغائب قـــال :

---

(١) لطرفة ، وصدره :

* أبا مُنْذِرٍ أفنَيْتَ فَاستَبْقِ بَعْضَنا *

من شواهد : سيبويه ١ : ١٧٤ .

(٢) في أ : « لبى » مرسومة بالياء ، والأظهر أن تكون بالألف ، لأن رأي يونس كما يقول ابن يعيش : أن لبيك اسم مفرد غير مثنّى وأن الياء فيه كالياء التي في عليك ، ولديك وأصله : لبب ، ووزنه : فعلل ، فقلبت الياء التي هي لام من لبّب ياء هرباً من التضعيف ، فصارت لبيَ ، ثم ابدلت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، فصارت لباً ، ثم لما أضيفت إلى الكاف في لبيك ، قلبت الألف ياء ، كما قلبت الألف في لدى ، وإلى إذا وصلتهما بالضمير ، قلت : إليك ، وعليك ، ولديك .

انظر ابن يعيش ٢ : ١١٩ .

(٣) قال ابن الأعرابي : « اللّبُّ : الطاعة . فإذا ثنّيت ، قلت في الرفع : « لبّان » وفي النصب والخفض لبيّن . اللسان : لبب .



٧٤٠ – * فَلَبَّى يَــدَيْ مِسْوَر (١) *

وقــال :

٧٤١ – * لَبَّيْهِ لمَنْ يَدْعُوني (٢) *

وردّه أبو حيّان بأن سيبويه قال في كتابه : يقال : لبّى زَيد ، وسعدى زيد ، فساق ذلك مساق المنقاس المطّرد .

والكاف في نحو : لبّيك ، وسَعْدَيك ، وحنانيك الواقع موقع الفعل الذي هو خبر في موضع المفعول ، لأن المعنى : لزوماً وانقياداً لإجابتك ، ومساعدة لما تحبّه . ومعنى قولهم : سبحان الله (٣) ، وحنانيه : أسَبّحه ، واسترحمه .

والكاف في نحو : هذَاذَيْك ودَوَالَيْك ، وحنَانيْك إذا وقعت موقع الطلب في موضع الفاعل ، كأنه قال : هذّك ومداولتك ، وتحنّنك .

وزعم الأعلم : أنّ الكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب كهي في

(١) قطعة من بيت لرجل من بني أسد ، والبيت بتمامه هو :

دَعَوْتُ لِما نَابَنِي مِسْــوَراً   فلبّى فلبّي يَدَيْ مِسْــوَرِ

من شواهد : سيبويه ١ : ١٧٦ ، والخزانة ١ : ٢٦٨ .

(٢) قبلــه .

إنك لو دَعَوْتَــنِي ودونــي   زوراءُ ذاتُ مَنْزَعٍ بَيُّــون

* لَقُلْتُ لبّيْهِ لمن يَدْعوني *

وفي ب : « لبيه أن يدعوني » ، تحريف .

والزوراء : الأرض البعيدة . والمترع : الحوض الممتلىء . وبيُون : الواسعة .

وقد ورد هذا الرجز في اللسان : « بين » . وابن عقيل ٢ : ٨ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩١٠ .

(٣) كلمة : « الله » سقطت من أ .



« أبصرك » ، و « النّجاءَكَ »[(١)] ، و « ذلك » وحذفت النون لشبه الإضافة ، ولأن الكاف تطلب الاتصال بالاسم كاتصالها باسم الإشارة ، والنون تمنعها من ذلك فحذفت.

ورُدّ بأن وقوع الاسم الظاهر ، وضمير الغائب موضع الكاف يبطل كونها حرفاً .

وسمع مفرد لبّيك : لَبِّ بالكسر ، وهو مصدر بمعنى : إجابة منصوب مبنيّ كأمسِ ، وغاق ، لقلّة تمكنه ، كذا نصّ عليه سيبويه .

ورَدّ به أبو حيّان على ابن مالك حيث قال : إنه اسم فعل بمعنى : أجبت .

* * *

(ص) : ومنه : سبحان الله ، ومعاذ الله ، وريحانه . ويلزم سبحان الله في الأصح . ولا يتصرّف ، ويلزم الإضافة . وعرّف سبحان الله[(٢)] بـ « أل » في الشعر ، وأفرد منوّناً وغيره . وقيل : إنه مبنيّ .

(ش) : من البدل[(٣)] عن فعله : سبْحان الله ، أي براءة له من السوء ، وليس مَصْدراً لسبّح ، بل سبّح مشتق منه كاشتقاق : حاشيت من حاشى . ولولَيْتُ من لَوْلا ، وصَهْصَهْتُ ، وأفّفْتُ ، وسوّفت ، وبأبأت[(٤)] ، ولبّيت من : صه[(٥)] ،

(١) في النسخ الثلاث : « والنجاك » ، تحريف صوابه من المغني ١ : ١٥٥ .
قال الشمني : هي بنون مشدّدة ، وجيم مخففة وهمزة قبل الكاف ممدودة : مصدر نجوت من من كذا أنجو نجاء ، ثم استعمل اسم فعل للأمر منه .
انظر حاشية الأمير على المغني ١ : ١٥٥ .

(٢) كلمة : « الله » سقطت من أ .

(٣) أ : « المبدل » بالميم .

(٤) من قوله : « وبأبأت » إلى قوله : « وبأبأ » سقط من ب .

(٥) ط : « صه صه » بتكرار اسم الفعل .



وأفّ ، وسَوْف ، وبأبأ [١] ، ولبيك . ولا يقال : سَبّح مخفّفاً ، فيكون سبحان مصدراً له .

ويلزم الإضافة، ولا يتصرّف، وقد يفرد[٢] في الشعر منوّناً إنْ لم تنو الإضافة [٣] كقولـــه :

٧٤٢ – سبحانَهُ ثم سُبْحاناً نعوذُ بـــه [٤] .

وغير منون إن نُويت كقوله :

٧٤٣ – * سُبْحان من علقمة الفاخر [٥] *

---

(١) في النسخ الثلاث : « بابي » بالياء والأظهر أن تكون : « بابا » ، لأن أصلها : إما أن يكون بأبى أنت ، ومعناه : أفديك بأبي فيشتق من ذلك فعل ومنه : بأبات الصبيّ ، وبأبأت به قلت له : بأبي أنت وأميّ .
وبأبأته أيضاً ، وبأبأت – قلت له : « بابا » انظر : اللسان « بأبأ » .

(٢) أ : « وقد يبرز » ، تحريف. (٣) « إن لم تنو الإضافة » سقط من ب .

(٤) عجزه :

* وقَبْلَنا سَبّح الجُودي والجُمُدُ *

من شواهد : سيبويه ١ : ١٦٤ ، وروايته : « يعود له » . وقد نسب هذا الشاهد لورقة بن نوفل ، وفي اللسان « سبح » منسوب إلى أميّة وروايته :

* سُبْحَانَهُ ثم سُبْحاناً يَعودُ له *

ورواية الهمع والدرر ١ : ١٦٣ : « نعوذ به » .
وفي أ : « العوبه » مكان : « نعوذ به » ، تحريف .

(٥) للأعشى . وصدره :

* أقول لما جاءني فَخْرُه *

ورواية الدرر ١ : ١٦٤ « وقد قلت » مكان : « أقول » وهي رواية الديوان ٩٦ ، ورواية سيبويه ١ : ١٦٣ : « أقول لما » .
ورواية سيبويه والدرر : « فخره » ، والفاخر» .

=



أراد : سبحان الله ، فحذف المضاف اليه ، وأبقى المضاف بحاله .

وعرّف بـ « أل » في الشعر قال :

٧٤٤ — * سبحانك اللّهم ذا السُّبحان [١] *

ومن ذلك : « معاذ الله » « بمعنى عياذاً بالله » .

ويلزم أيضاً الإضافة ولا يتصرف .

ومنه : ريحان الله [٢] بمعنى استرزاق الله [٣] .

ويلزم أيضاً الإضافة ، ولا يتصرف ، ولم ينطق له بفعل من لفظه ، فيقدّر من معناه أي : استرزقه . ولا يستعمل مفرداً ، بل مقترناً مع « سبحان الله » . وقيل : يستعمل وحده ، لأن سيبويه لم يذكره [٤] مقترناً مع سبحان الله ، ولا نبّه على ذلك .

ومذهب سيبويه : أن سبحان علم للتسبيح ممنوع الصرف . وقيل : هو مبنيّ ، لأنه لا يتصرّف ، ولا ينتقل عن هذا الموضع ، فأشبه الحرف .

* * *

(ص) : ومنه : سلاماً ، وحجراً . ومنه : عجباً ، وحمداً ، وشكراً لا كفراً ، وهل هو خبر أو إنشاء ، أو يلزم اجتماعهما ؟ خلاف [٥] . ومنه : أفعله وكرامةً ومسرّةً ، ونِعْمة عين وحُبّاً ، ونَعَام عين . ولا أفعله ولا كيْداً ، ولا همّاً ، ولأفعلنّه ، ورغماً ، وهواناً . وجاء رفع بعضها . وطرّدَهُ ابن عصفور . ومنه :

= ورواية الديوان : « فجره » و « الفاجر » كلاهما بالجيم .

وانظر الخزانة ٢ : ٤١ ، ٣ : ٢٥١ ، واللسان : « سبح » .

(١) في الدرر ١ : ١٦٤ . قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة وفي أ : « والسبحان » مكان : « ذا السبحان » .

(٢) في اللّسان : « روح » : الريحان : الرّزق . وقوله تعالى : « فروح وريحان » الواقعة ٨٩ : أي رحمة ورزق .

(٣) كلمة : « الله » سقطت من أ .

(٤) ب : « يذكر » بإسقاط الضمير ، تحريف .

(٥) ب : « خلافاً » بالنصب .



صلَفاً ، وكرَماً في التعجّب ، وهل منه غفرانك (١) ؟ خلاف .

(ش) : من البدل عن فعله سَلاماً بمعنى براءة منكم ، لا خير بيننا ولا شرّ ، ولا يتصرّف بخلاف : « سلام » بمعنى : التحيّة فإنه يتصرّف . ومنه : حِجْراً بكسر الحاء ، يقال للرّجل : أتفعل هذا فيقول : حِجْراً ، أي منعاً ، أي أمنع نفسي ، وأبعده ، وأبرأ منـــه .

وقال سيبويه : أي ستراً وبراءة من هذا ، ومنه قوله تعالى : « ويقولون حِجْراً مَحْجُوراً » (٢) . ولا يتصرّف إذا كان مشاباً معنى المبـــادأة (٣) ، والتعوّذ (٤) بخلاف ما إذا كان على أصله من المنع أو السّتر من غير أن يشاب هذا المعنى ، فإنه [١٩١] متصرّف كقوله تعالى « لِذِي حِجْر (٥) » .

ومن ذلك : عَجَباً وحمْداً ، وشُكراً لا كفراً ، قال ابن مالك : وهي إنشاء . قال أبو حيّان : وكذا قال الشّلَوْبين أيضاً فقال : إن قلت : كيف يكون هذا مما لا يظهر فِعْلُهُ ، ولا شَكّ أنه يجوز أن تقول : حمدتُ الله حمداً ، وأحْمده حمداً ؟ فالجواب : إنما تكلّم سيبويه في « حمْد » الذي هو نفس الحَمْد ، أعني الذي هو صِيغة الإنشاء للحمد . وهذا لا يظهر معه الفعل ، بل يتعاقبان ، والذي أورده المعترض إنما هو محض الخبر عن الحمد ، لا نفس الحمد .

قال أبو حيّان : والذي ذكره ابن عصفور أنّ هذه الألفاظ خبر فإنه قال : عجباً ، وحمداً ، وشكراً ، ثلاثتها مصادر قائمة مقام أفعالها الناصبة لها ، أي : أعجب عجباً ، وأحمد حمداً ، وأشكر شكراً . وتفارق : وَيْلَهُ وأخواتها في أن معنى هذه الخبر ، ومعنى تلك الدّعاء .

---

(١) ب : « غفرا » .
(٢) الفرقان ٢٢ .
(٣) ب ، ط : « المباراة » بالراء ، تحريف .
(٤) وفي أ : « والقعود » مكان « والتعوّذ » ، تحريف .
(٥) الفجر ٥ .



وتفارق : سبحان الله وأخواته وإن كان معناها الخبر [١] من جهة أنها تتصرّف فتستعمل مرفوعة كقوله :

٧٤٥ – عجبٌ لتلكَ قَضِيّةٌ وإقامتي فيكُمْ على تِلْكَ القَضِيّةِ أَعْجَبُ[٢]

وتلك لا تتصرّف .

وقد سردَهَا سيبويه مع ما هو خبر . فقال : « هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره » . من ذلك : قولك : حمداً . وشكراً . لا كفراً وعجباً ، وأفعل ذلك وكرامة ومسرّةً . ونُعْمَةَ عَيْنٍ [٣] ، وحباً ونَعَام عَيْن ، ولا أفعل ذلك ولا كيداً ، ولا هَمّاً ، ولأفعلنّ [٤] ذلك ورغْماً ، وهواناً ، فإنّما ينتصب هذا على إضمار الفعل كأنك قلت : أَحْمَدُ اللهَ حَمْداً وأشكر الله شُكْراً ، وأعْجَب عَجَباً ، وأكرمك كرامةً . وأسرّك مسرّةً . ولا أكاد كيداً . ولا أهمّ همّاً . وأرغمك رغْماً [٥] ، ثم قال سيبويه : وقد جاء بعض هذا رفعاً ، يُبْتدَأُ [٦] ، ثم يُبْنَى عَلَيْه كقوله [٧] : « عجب لتلك قضيّة » . البيت .

قال : وسمعنا بعض العرب يقال له : كيف أصبحت ؟ فيقول : حَمْدُ الله ، وثناءٌ عليه ، كأنه يقول : أمري وشأني حَمْدُ الله ، وثناءٌ عليه . انتهى .

---

(١) « الخبر » سقطت من أ .

(٢) لضمرة بن جابر بن نهشل كما في الدرر ١ : ١٦٥ ونسبه سيبويه لبعض مَذْحج . وهو (هُنَيّ ابن أحمر الكنانيّ) .
انظر سيبويه ١ : ١٦١ . والخزانة ١ : ٢٤١ ، وشرح المفصل ١ : ١١٤ .

(٣) « عين » سقطت من ط .

(٤) أ فقط : « ولا أفعلن » بلا النافية ، وانظر المتن .

(٥) انظر هذا النصّ بعينه في كتاب سيبويه ١ : ١٦٠ .

(٦) ط : « يبتدىء » تحريف صوابه من أ ، ب ، وسيبويه ١ : ١٦١ .

(٧) أ : « كقولك » .



قال أبو عمرو بن بقيّ [١] : قول سيبويه : حمداً وشكراً لا كفراً له ، كذا تكلّم بالثلاثة مجتمعة » .

وقد تُفرَد ، و « عجباً » مفردٌ عنها .

وقال ابن عُصفور : لا يستعمل كفراً إلاّ مع حمداً ، وشكراً ولا يقال أبداً : « حمداً » وحده ، و « شكراً » إلاّ أن يظهر الفعل على الجواز . ولا يلزم الإضمار إلا مع : لا « كُفْراً » .

فهذه الأمور لما جرَت مَجْرى المثل ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمته العرب .

وقال أبو حيان : لا يستعمل « أفعل ذلك وكرامةً » [٢] إلا جواباً أبداً ، وكأنّ قائلاً قال : أفعل ذلك ، أو أتفعله [٣] ؟ فقلت : أفعله ، وأكرمك بفعلِه كرامةً ، وأسرك مَسرةً بعد مسرَّة .

ولا يستعمل مَسَرَةً إلاّ بعد كرامةً ، وكذا [٤] نُعْمى عين بعد « حُبّاً » [٥] ، لا يقال : مسرّةً وكرامةً ، ولا نُعْمى عين وحُبّاً .

وكرامةً هنا اسم موضوع موضع المصدر الذي هو الإكرام ، وكذا نعمة عين ، ونِعام [٦] عين اسمان في معنى : إنعام ،ونُعِام عين بضم النون وكسرها ، وفتحها ،

---

(١) أ ، ب : « نقى » بالنون ، وفي ط « تقي » بالتاء . كله تحريف .
وابن بقى بالباء سبق ذكره ١ : ٢٥٦

(٢) ط : « أفعل كيداً وكرامة » ، تحريف .

(٣) أ : « إذا نفعله » مكان : « أو أتفعله » ، تحريف .
ب : « وتفعَلُه » بالواو .

(٤) أ : « وكذلك » مكان : « وكذا » .

(٥) ب : « جآ » مكان : « حبّآ » ، تحريف .

(٦) « ونعام عين » سقطت من أ .



وأنكر الشَّلَوْبين [١] الفتح .

وأكاد الذي قدّره سيبويه في كَيْداً اختلف فيه : فقال الأعلم : هي الناقصة ، والمعنى [٢] : ولا أكاد أقارب الفعل ، وحذف الخبر للعلم به . وقال ابن طاهر : هي التامّة ، والمعنى ، ولا مقاربة .

وهمّاً من هَمَمْتُ بالشيء ، ولأفعلنّ ذلك ، ورغماً جواب لمن قال : أفعله ، وإن رغم أنْفُهُ رَغْماً ، وإن هان هَوَاناً .

قال أبوحيّان : وقول سيبويه : وقد جاء بعض هذا رفعاً فيه دليل على أنه لا يطّرد ، وبه صرح صاحب (البسيط) وهو مخالف لكلام ابن عصفور أنها تستعمل مرفوعة . انتهى .

ومن ذلك قولك في التعجّب : كَرَماً وصلفاً . قال سيبويه : لأنه صار بدلاً من أَكْرِمْ به [٣] وأَصْلِفْ .

قال بعضهم : ويُقدّر ناصبه : كَرُم [٤] كرماً ، وصلف صلَفاً . لأن أبنيــة التعجّب ليس منها ما له مصدر إلاّ فَعُل .

ومن ذلك : « غُفْرَانَك » عدّهُ ابن مالك تبعاً للزّجّاجِيّ فيما هو بدل من اللّفظ بالفعل ، وقيل : هو من قبيل ما يجوز إظهار ناصبه . واضطرب كلام ابن عصفور في ذلك ، فمرة قال بالأوّل ، [٥] ومرة قال بالثاني .

---

(١) أ : « شلوبين » بدون « أل » تحريف .
ب : « السلوبين » بالسين ، تحريف .

(٢) كلمة : « والمعنى » سقطت من أ .

(٣) « به » سقطت من أ .

(٤) ب : « لكرم » بزيادة اللام ، تحريف .

(٥) ب : « ومن » مكان : « ومرّة » ، تحريف .



واختلف هل الفعل الناصب له بمعنى الطّلب أو [١] بمعنى الخبر ؟ فذهب الزجّاج إلى الأول ، وأنّ التقدير : اغْفِرْ غفرانك ، وعزاه السخاوي [٢] إلى سيبويه . وذهب الزمخشري إلى الثاني وأن التقدير نستغفرك غفرانك .

وذهب بعضهم إلى أنه منصوب ، على المفعول به ، أي نطلب ، أو نسأل غفرانك . وجوز بعضُهم فيه الرفع على الابتداء أو إضمار الخبر ، أي : غفرانك مطلوبنا .

[وجوب حذف عامل المصدر]

(ص) : ومنها : الواقع في توبيخ مع استفهام أوْ لا للنفس أو غيرها ، أو تفصيل عاقبة طلب ، أو خبر ، أو نائباً عن خبر [١٩٢] اسم عين بتكرير أو حَصْر ، أو مؤكّد جملة لا تحتمل غيره ، ويسمى مؤكد نفسه [٣] ، أو تحتمل فمؤكد غيره ، ويلزم فيه معرفة البتة ، ولا يقدّم عليها في الأصح إلا نحو أجدك لا تفعل اللاّزم [٤] للإضافة لمناسب الفاعل ، وإيلائه غالباً « لا » أو « لم » ، أو « لن » .

وجوّز الزجّاج [٥] توسيطه ، وسيبويه رفعه ، والمبرد الباقي . ومنها :

---

(١) ب : « أم » مكان : « أو » .

(٢) في أ ، ب : « السجاوند » . وهو سراج الدين محمد بن محمد بن عبد الرشيد الحنفي ، والظاهر أنه كان من علماء المائة الخامسة له كتاب : « الفرائض السجاوندية » .
وقد اعتنى بها الفضلاء وشرحوها شروحاً كبيرة .
انظر : الكنى والألقاب ٢ : ٢٨٢ .
وفي ط : « السخاوي » . وقد سبقت ترجمته ٢ : ١٦٣ .

(٣) « نفسه » سقطت من أ .

(٤) ط : « اللام » بإسقاط الزاي ، تحريف صوابه من أ ، ب .

(٥) أ ، ب : « الزجاجي » بالياء .
وفي ط : « الزجاج » .
والزجاجي كما جاء في أ ، ب تحريف صوابه من الشرح حيث اتفقت النسخ على أنه الزجّاج .



المشبّه به (١) مشعراً بحدوث بعد جملة مشتملة على معناه وصاحبه دون صالح للعمل ويجوز اتباعه. قال ابن خَرُوف : بضعف ، وابن عُصفور سواء ، وهو أَوْلى إنْ خلَتْ الجملة .

(ش) : من المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر : ما وقع في توبيخ سواء كان مع استفهام كقوله :

٧٤٦ ــ أَذُلاً إذا شبّ العِدَى نارَ حَرْبِهِمْ
وزَهْواً إذا ما يَجْنَحُون إلى السّلم (٢)

أم دونه كقوله :

٧٤٧ ــ خُمولاً وإهمالاً ، وغيرك مُولَعٌ
بتثبيت أسباب السِّيادة والمَجْدِ (٣)

سواء كان التّوبيخ للمخاطب (٤) كما مثل ، وكقوله :

٧٤٨ ــ * أطَرَباً وأَنْت قِنَّسْرِيٌّ (٥) *

أم للنّفس كقول عامر بن الطُّفَيل يخاطب نفسه: أغُدَّةً (٦) كغُدَّةِ البَعير وموتاً في بيت سَلُوليّةٍ .

---

(١) ط : « المشتبه به » ، تحريف .
(٢) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٦٥ .
(٣) قائله مجهول ، كما في الدرر ١ : ١٦٥ .
وفي أ : « السعادة » مكان : « السّيادة » .
(٤) أ : « المخاطب » بإسقاط « أل » .
للعجاج . ديوانه ٣١٠ . وعجزه :
* والدّهْرُ بالإنسان دَوَّارِيُّ *
(٥) والقنّسري : الشيخ . وفي أ : « قيسري » بالياء ، تحريف .
من شواهد : سيبويه ١ : ١٧٠، ٤٨٥، والخزانة ٤ : ٥١١، والمنصف ٢ : ١٧٩ ، والإيضاح ٢٩٢.
(٦) في النسخ الثلاث بالاستفهام : « أغدة » .
وفي اللسان : « غدة » بإسقاط همزة الاستفهام .

ومنها : ما وقع تفصيل عاقبة: طَلَب أو خبر . فالطّلب نحو : « فشُدُّوا الوَثَاق فإمّا مَنّاً بعدُ وإمّا فِداء »[١] . والخبر نحو :

٧٤٩ ــ لأجْهَدَنَّ فإمّا دَرْءَ واقعـةٍ تُخْشَى وإما بُلُوغ السُّؤْلِ والأمَلِ[٢]

ومنها : ما وقع نائباً[٣] عن خبر اسم عَيْن بتكرير أو حصْر . فالتكرير[٤] نحو : زيد سيراً سيراً ، أي يسير وكقوله[٥] :

٧٥٠ ــ أنا جدًّا جدّاً ، ولهْوك يـزدا دإذن ما إلى اتّفَاقِ سبيـلُ[٦]

أي : أَجِدّ جِدّاً .

والحصر نحو : إنما زيدٌ[٧] سيراً ، وما زيد إلاّ سيراً ، أي يسير ، وكقوله :

٧٥١ ــ ألاّ إنما المُسْتَوْجِبُون تفضُّلاً بدَاراً إلى نَيْلِ التَقدّم في الفَضْلِ[٨]

أي : يبادرون بِداراً . جعل أحد اللفظين في التكرير عِوضاً من ظهور الفعل ، وقام مقامه في الحصر : « إنما » أو « ما » ، و « إلا » . فلو كان المخبر عنه اسم معنىً وجب رفع المصدر خبراً عنه نحو : جَدُّك جَدٌّ عَظِيمٌ . وإنّما بِدَارُكَ بِدَارُ حَرِيصٍ .

ومنها : ما وقع مؤكّداً لمضمون جملة : فان كان لا يتطرّق إليها[٩] احتمال يزول بالمصدر سُمِّي مؤكّداً لنفسه ، لأنه بمنزلة تكرير الجملة ، فكأنه نفس الجملة نحو : « له علي دينارٌ اعترافاً » .

---

(١) محمد ٤ .

(٢) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٦٥ .

(٣) أ فقط : « ومنها نائب » .

(٤) « فالتكرير » سقطت من أ .

(٥) أ : « وكقولك » .

(٦) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٦٥ وقد حرّفت فيه كلمة : « اتفاق » إلى « التفاق » .

(٧) أ : « إنما زيداً » بالنصب . تحريف .

(٨) قائله مجهول .

وانظر الدرر ١ : ١٦٥ .

و « بداراً » مصدر وقع في حصر .

(٩) أ : « إليه » .



وإن كان مفهوم الجملة يتطرّق إليه احتمالٌ يزول بالمصدر سمّي مؤكداً لغيره لأنه ليس بمنزلة تكرير الجملة ، فهو غيرها لفظاً ومعنىً نحو : أنت ابني حقّاً .

قال أبو حيّان : وهذا المصدر المؤكّد به في ضَرْبَيْهِ [١] يجوز أن يأتي نكرة ومعرفة باللاّم وبالإضافة، فالنّكرة نحو: هذا عبد الله حقّاً ، وقطعاً ، ويقيناً، وهو عالم جدّاً.

والمعرفة نحو : هذا عبد الله الحقَّ لا الباطل ، واليقينَ لا الشّكّ .

والمضاف نحو : صُنْعَ الله ، وَوَعْدَ الله ، وصِبْغَةَ الله [٢] ، وكِتابَ الله .

وقد التزم في بعضها التّعريف فقط [٣] نحو : البتّةَ كقولك : لا أفعله البتّةَ ، ومعناه : القطع ، ولا أعود إليه البتّةَ ، وأنت طالق البتّةَ .

ثم هذا المصدر المؤكّد بضَرْبَيْه لا يجوز تقديمه على الجملة المؤكّدة على الصحيح ، وسببه أنّ العامل فيه فعل يفسّره مضمونها من جهة المعنى ، إذْ التقدير في : له علي دينارٌ اعترافاً : أعتَرِفُ بذلك اعترافاً ، وفي : هو ابني حقّاً : أحقّه حقّاً ، فأشبه ما العامل فيه معنى الفعل ، فلم يجز تقديمه قياساً عليه [٤] .

وأجاز الزّجّاج توسيطه ، فيقال : هذا حقّاً عبد الله ، قال : لأنه إذا تقدّم جزء ، فقد تقدّم ما يدل على الفعل واستشهد بقوله :

٧٥٢ – وكَذَا كُمْ مَصِيرُ كُلِّ أُناسِ
سوف حَقّاً تُبْلِيهِمُ الأيّامُ [٥]

وقوله :

٧٥٣ – إني وَرَبِّ القائم المَهْدِيّ ما زِلْتُ حقّاً يا بني عَدِيّ
أخا اعتِلالٍ وَعَلى أَدِيٍّ [٦]

---

(١) أ : « ضربته » بالتاء ، تحريف . وضَرْبيه : قِسْميه .
(٢) « وعدالله » ، و « صبغة الله » ساقطان من أ .
(٣) « فقط » سقطت من أ ، ب .
(٤) « عليه » سقطت من أ .
(٥) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٦٦ .
(٦) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٦٦ .

أي : سفر .

وأجاز قوم : تقديمه ، واستدلّوا بقولهم : أحقّاً [١] زيد منطلق . وأوّله المانعون على أن ، حقّاً هنا نصب على الظّرف ، لا على المصدر أي : أفي حقّ زيد منطلق [٢] ، نصّ عليه سيبويه .

قال ابن مالك رحمه الله [٣] : وأما قولهم : « أجدّك لا تفعل » ، فأجاز فيه الفارسيّ تقديرين :

أحدهما : أن يكون : لا تفعل في موضع الحال . والثاني : أن يكون أصله : أجدك [١٩٣] أن لا تَفْعَل، ثم حذفت أنْ، وبطل عملها . وزعم الشَّلَوْبين أنّ فيه معنى القسم ، ولذلك قدّم . انتهى [٤] .

قال أبو حيّان : قد أدخله سيبويه في المصدر المؤكّد لما قبله ، وهو بمنزلة : أحقّاً لا تفعل كذا . ولا تستعمل إلا مُضافاً ، وغالباً بعد ، لا ، أو لم ، أو لن . قال في (النّهاية) [٥] : والاسم المضاف إليه « جدّ » [٦] حقّهُ أنْ يناسب فاعل الفعل الذي في التّكلّم والخطاب والغَيبة نحو : أجدّي أكْرَمْتُكَ ، وأجدّك لا تفعل ، وأجدّك

= وفي أ : « أري » مكان « أدي » ، تحريف .

وفي ب : « عدي » تحريف . صوابه من ط .

والأدي السفر . من ذلك قول الشاعر :

وحَرْفٍ لا تزالُ على أديٍّ مسلّمة العروق من الحُمال

انظر اللسان : (أدا) .

(١) ط فقط : « حقاً » باسقاط همزة الاستفهام .

(٢) « لا على المصدر ، أي في حق زيد منطلق » سقطت العبارة من أ .

(٣) جملة « رحمه الله » سقطت من ط . (٤) « انتهى » سقطت من أ .

(٥) « النهاية » سبق التعريف به ١ : ٢٥٦ .

(٦) أ « والاسم المضاف اليه نحوجد » بزيادة : « نحو » .

لم تفعل ، وأجدّه لم يزرنا . وعِلّة ذلك أنه مصدر [١] يؤكد الجملة التي بعده ، فلو أضفته لغير فاعله اختل التوكيد .

قال أبو حيّان : فإن قلت : كيف أدخل سيبويه هذا في المصدر المؤكد لما قبله ، وليس كذلك ، لأنك إذا فرضته مؤكداً فإنما يكون مؤكداً لما بعده ؟ قلت : إنما هو جواب لمن قال : أنا لا أفعل كذا وأنا أفعل كذا [٢] . فبلا شك أنّ المتكلّم يحمل كلامه على الجدّ فهو مُجِدّ فيما يقوله ، فإذا قلت : أتجدّ ذلك جدّاً فهو مؤكد لما قبله .

وجوّز سيبويه رفع هذا النوع كلّه ، أي المصدر المؤكد بجملة على تقدير الابتداء ، ويكون لازماً الإضمار كالفعل [٣] ، فصنع الله مثلاً على إضمار [٤] « هو » أو « ذلك » [٥] « وله على ألف اعترافٌ كذلك [٦] .

وجوّز المبرّد رفع الباقي : الخبر [٧] المكرّر ، والمحصور . فيقال : زيد سيرٌ سَيْرٌ ، وإنما أنت سير .

ومن المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع مُشَبَّهاً به مُشْعِراً بحدوث بعد جملة حاوية فعله . وفاعله معنىً دون لفظ ، ولا صلاحية للعمل فيه كقولك : مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار ، وله صراخٌ صُراخَ الثّكْلَى ، وقوله :

٧٥٤ — • له صَرِيفٌ صَرِيفَ القَعْوِ بِالمَسَدِ [٨] •

---

(١) أ : « قصد » مكان : « مصدر » تحريف .

(٢) أ : « أنا أفعل كذا » ، وأنا أفعل كذا بإسقاط لا النافية من الجملة الأولى .

(٣) « كالفعل » سقطت من ط .

(٤) « على إضمار » سقطت من أ .

(٥) ط : « هو وذلك » تحريف .

(٦) « وله على اعتراف كذلك » سقطت من أ ب .

(٧) ط : « رفع باقي الخبر » تحريف صوابه من أ ، ب .

(٨) للنابغة الذبياني . من قصيدة يعتذر فيها لعمرو بن هند وصدره .

• مقذوفةٍ بدخيس النَّحْضِ بازلُها

ديوانه ٣١ . وسيبويه ١ : ١٧٨ .

والمقذوفة : الناقة التي رميت باللّحم .

=



واحترزنا بقولنا : مُشْعِراً بحدوث عَمّا لا يشعر به نحو : له ذَكاء ذَكاء الحُكماء فلا يجوز نصبه ، لأنّ نصب صَوْت وشبهه إنما يكون لكون ما قبله بمنزلة يَفْعَل مسنداً إلى فاعل ، إذ التقدير : في « وله صوت » . وهو يصوّت ، فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل في موضعه ، وذلك لا يمكن في : « له ذكاء » ، فلم يستقم النصب .

وبقولنا : بعد جملة عمّا بعد مفرد نحو : صوتُه صوْتُ حِمار فلا يجوز نصبه .

وبقولنا : حاوية إلى آخره عن نحو : فيها صوت صوت حمار ، وعليه نوح نوح الحمام ، فالنصب في دلك ضعيف ، لأنه لم يشتمل على صاحب الصوت ، فلم يمكن تقديره : بيصوّت ، فوجه النّصب على ضعفه أنّ الصوت يدل على المصوّت .

وبقولنا : ولا صلاحية للعمل ، عمّا لا يصلح للعمل [١] في المصدر نحو : هو مُصوِّتٌ [٢] صَوْتَ حِمار ، فإن صوت حمار هنا ينتصب « بمصوّت » لا بمضمر [٣] .

ثم إذا اجتمعت الشروط ، فإن كان معرفةً تعيّن فيه ما ذكر من النصب على المصدريّة نحو : له صَوْتٌ صَوْتَ الحمار ، وإن كان نكرة جاز فيه مع ذلك الحالية بتقدير فعلٍ أي يُبْدِيه ويُخْرِجُه [٤] صَوْتَ حمار .

ويجوز الرفع في المعرفة ، والنّكرة على الإتباع بدلاً فيهما ، ونعتاً في النكرة ، وعلى الخبريّة بتقدير المبتدأ فيهما .

وجعل ابن خَروف النصب في هذا النوع أقوى من الرفع ، قال : لأن الثاني ليس

= والدخيس : الكثير . والنحض : اللحم وبازلها : نابها . والصريف : الصوت . والقعو : ما تدور فيه البكرة إذا كان من خشب . والمسد : الحبل .

(١) « عما لا يصلح للعمل » سقطت من أ .

(٢) ب : « هو » مكان : « مصوّت » ، تحريف .

(٣) أ : « لا يضمر » ، تحريف .

(٤) أ ، ب : « أي يخرجه ، ويبديه » .



بالأول ، فيدخله (١) المجاز والاتّساع ، وجعلهما ابن عصفور متكافئين ، لأن في الرفع المجاز ، وفي النصب الإضمار ، والإتباع أولى من النصب إن خلت الجملة عن صاحبه كما تقدّم .

[نيابة صفات عن المصدر]

(ص) : مسألة : أنابوا عنه صفات كعائذاً بك ، وهنيّاً (٢) ، وأقائماً وقد قعدوا . وأعياناً كترباً ، وجندلاً ، وفاهاً لفيك (٣) ، وأأعْوَر وذَا نَاب . ولا يُقاس ، وفي الصّفات (٤) خُلْفٌ ، والأصح أنها أحوال ، والأعيان مفعولات .

وسمع رفع : تُرْبٍ ، وقاس سيبويه رفع أعيان غير الدعاء .

(ش) : أنابوا عن المصدّر اللاّزم إضمار ناصبه : صفات كعائذاً بك وهنيّاً لك (٥) ، وأقائماً وقد قعد الناس ، وأقاعداً وقد سار الركب ، وهي (٦) أسماء فاعلين ، وهَنيءٌ ، من هَنُؤ كشَرِيف من شَرُف ، قال بعض المغاربة : وهي موقوفة على السّمـــاع .

وزعم بعضهم : أنّ ذلك مقيس عند سيبويه ، يقال لكلّ من لازم صفة دائباً عليها نحو : أضاحكاً وأخارجاً ؟

وأنابوا عنه أيضاً أسماء أعيان ، قالوا : تُرْباً ، وجَنْدلاً في معنى : تَرِبتْ يداه ، أي : لا أصاب خيراً ، والترب : التّراب ، والجندل : الحجارة .

---

(١) ط فقط : « فيدخل » بإسقاط العائد .

(٢) في النسخ الثلاث : « وهنيًا » بإسقاط الهمزة .

(٣) أ : « فاهاً بفيك » بالباء .

(٤) ب : « ولا تقاس في الصفات خلف » بإسقاط واو العطف ، تحريف .

(٥) في النسخ الثلاث : « وهنيًا لك » بإسقاط الهمزة .

(٦) أ ، ب : « وفي » مكان : « وهي » ، تحريف .

وقالوا : فاهاً لفيك ، أي فا الداهية [١] . ويستعمل هذا في معنى الدّعاء، أي: دهَاهُ اللهُ ، وقيل : ضمير « فاها » لِلْخَيْبة .

وقالوا : « أأعْور وذَا نَاب » ، والمقصود به الإنكار ، وأصله : أن بني عامر لما قاتلوا بني أسد جعلوا في مقدّمتهم عند اللقاء جملاً أعور مشوّه الخلق ذا ناب ، وهو [١٩٤] السّنّ ، فقال بعض الأسديين ذلك مُنْكِراً عليهم .

ولا يقاس هذا النوع إجماعاً ، لا يقال : أرضاً ولا جبلاً .

ورأي الأكثرين أن نصب الصّفات المذكورة على الحاليّة المؤكّدة لعاملها الملتزم إضماره ، والتقدير : أعوذ ، وأتقوم وأتقعد ، ونصب الأعيان على المفعوليّة بفعل مقدر ، والتّقدير : أطعمك الله، أو ألزمك ترباً وجندلاً، وألزمك الله فاهاً لفيك ، وأتستقبلون أعورَ وذَا نابٍ .

وذهب المبرّد : إلى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل : كالمالح [٢] ، والعافية [٣] .

---

(١) المراد : فم الداهية و « فا » ، اسم من الأسماء الخمسة ، وهو : « فوك » يدل على ذلك قول أبي سدرة الأسدي :

فقلت لهـا فاهـا لفيك فإنهـا قلوص امرئٍ قاريك ما أنت حاذره

قال ابن يعيش : وإنما يعنون به « فم الداهية » فالضمير يعود إلى الداهية ، وانما يخصون الفم بذلك ، لأن أكثر المتالف فيما يأكله الإنسان ويشربه . وصار فاها بدلاً من اللفظ بقولك : دهاك الله ، وإنما قلنا بدلاً من هذا اللفظ تقريباً ، لأنه فم الداهية في التقدير .

انظر ابن يعيش ١ : ١٢٢ .

وفي ط : « فالداهية » تحريف صوابه من أ ، ب .

(٢) أ : « كالثالج » .

(٣) العافية : اسم يوضع موضع المصدر الحقيقي وهو المعافاة .

وقد جاءت مصادر كثيرة على فاعلة تقول : سمعت راغية الإبل ، وثاغية الشاة ، أي سمعت رغاءها ، وثغاءها . اللسان (عفا) .



وذهب الشلوبين وغيره : إلى أن تربا وجندلا انتصبا انتصاب المصادر بدليل جواز دخول اللام فيقال : تربا لك ، كما يقال : سقيا لك.

وذهب ابن عصفور وابن خروف : إلى أن أعور وذا ناب حالان ، والتقدير : أتستقبلونه أعور

وسمع رفع « ترب » على الابتداء وما بعده الخبر قال :

٧٥٥ — فتربٌ لأفواه الوشاة وجندلُ(١)

قال أبو حيان(٢) : ولا ينقاس الرفع في أسماء الأعيان التي يدعى بها ، لو قلت : فوها لفيك على قصد الدعاء لم يجز.

وأما غير المدعو بها فقال سيبويه : لو قال : أعور وذو ناب كان مصيبا.

قال أبو حيان : وهو مبتدأ خبره مقدر ، أي : مستقبلكم أو مصادفكم.

---

(١) قائله مجهول . وصدره :

* لقد ألب الواشون إلبا لبينهم *

ومما يذكر أن صاحب الدرر ١ : ١٦٦ ذكر أنه لم يعثر على تتمته .

والتتمة المذكورة من ابن يعيش ١ : ١٢٢ ، ومن شواهد الحجة لابن خالويه ٣٢٢ ، وشروح سقط الزند ١٦٦٦ ، ١٨٨٣ .

(٢) من قوله : « قال أبو حيان » : « ولا ينقاس » إلى قوله : « قال أبو حيان : وهو مبتدأ » سقط من أ.



المفعول له

(ص) : المفعول له : شرطه : أن يكون مصدراً خلافاً ليونس مُعَلِّلاً . قيل : ومن أفعال الباطن . وشرط المتأخرون والأعلم مشاركته لفعله ، وقتاً ، وفاعلاً ، والجَرْمي ، والمبرّد ، والرّياشي : تنكـيره .

والأصح أن نصبه نصب المفعول به المصاحب في الأصل جارٍ لأنواع المصدر ، ولا بفعل من لفظه واجب الإضمار . فإن فقد شرط جرّ باللام أو مِنْ . أو الباء ، قيل : أو في ، إلاّ مع أنْ وأنّ ويكثر معها مقروناً بـ « أل » ويقلّ مُجَرّداً .

ومنعه الجزُولي ، ويستويان مضافاً ، ويجوز تقديمه خلافاً لقوم ، لا تعدّده ، ولو مجروراً .

[شروط المفعول له]

(ش) : قال أبو حيّان : تظافرت نصوص النّحويين على اشتراط المصدريّة في المفعول له ، وذلك أن الباعث إنما هو الحدَث ، لا الذّوات .

وزعم يونس : أنّ قوماً من العرب يقولون : أمّا العبيدَ فذو عبيد بالنصب ، وتأوّله على المفعول له ، وإن كان العبيد غير مصدر .

وأوّله الزّجّاج بتقدير التّملّك ليصير إلى معنى المصدر كأنه قيل : أمّا تملّك العبيد ، أي مهما تذكره من أجل[1] تملّك العبيد[2] .

---

(١) أ : « من أحد » مكان : « من أجل » ، تحريف .

(٢) على رأي الزجاج يكون المفعول له المصدر المحذوف وهو : « تملك » .
هذا ، وقد أنكر سيبويه رأي يونس ، وقبّحه وقال : إنه لغة خبيثة قليلة ، وإنما يجوز على ضعفه إذا لم يرد عبيداً بأعيانهم ، انظر التصريح ، وحاشية ياسين ١ : ٣٣٤ .



وشرطه : أن يكون معلّلاً بخلاف المصادر التي لا تعليل فيها ، كقعَد جلوساً ورَجعَ القَهقَرى .

وشرط بعض المتأخرين فيه أن يكون من أفعال النفس الباطنة نحو : جاء زيد خوفاً ، ورغبةً ، بخلاف أفعال الجوارح الظاهرة نحو : جاء زيد قِتالاً للكفّار ، وقِراءةً للعِلْم ، فلا يكون مفعولاً له .

وشرط الأعلم والمتأخرون مشاركته لفعله في الوقت والفاعل نحو : ضربت ابني تأديباً ، بخلاف ما لم يشاركه في الوقت نحو :

٧٥٦ — * وقد نَضَّت لِنَوْم ثِيابَها [١] *

لأن النّض ليس وقت النوم :

أو الفاعل نحو :

٧٥٧ — * وإنّي لتَعْرُوني لذِكراك هَـزّة [٢] *

ففاعل : تعروني « هزة » . وفاعل : « ذكرى » الشاعر . أي : لذكراي [٣] إيّاك ، فيجرّان باللام .

ولم يشترط ذلك سيبويه ، ولا أحدٌ من المتقدّمين فيجوز عندهم : أكرمتك أمس طمعاً غداً في معروفك ، وجئت حذَرَ زيد ، ومنه : « يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وطَمَعاً [٤] »

---

(١) قطعة من بيت لامرىء القيس من معلقته ، والبيت بتمامه هو :

فجئت وقد نضّت لِنَوْم ثيابَهـــا لدى الستر إلا لبسَة المُتَفضّل

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٥٢ ، وشذور الذهب ٢٢٨ . ونضت : مخفّفة ، ومشدّدة .

(٢) لأبي صخر الهذلي .

وعجزه :

* كما انتفض العصفور بلّله القَطْرُ *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٥٣ ، وشذور الذهب ٢٢٩ .

(٣) ط : « لذكرايا » . (٤) الرّعد ١٢ .



ففاعل الإرادة . هو الله . والخوف والطمع من الخلْق .

وشرط الجَرْمِي والمبرّد والرّياشيّ : كونه نكرة . وأنه إن وجدت فيه «أل» فزائدة . لأن المراد ذكر ذات السبب الحامل . فيكفي فيه النّكرة . فالتعريف زيادة لا يحتاج إليها .

وردّه سيبويه والجمهور ، فإن السبب الحامل قد يكون معلوماً عند المخاطب فيحمله عليه . فيعرفه ذات السبب ، وأنها المعلومة له ، ولا تنافي بينهما .

فمجموع الشروط باتّفاق واختلاف ستّة .

وبقي سابع ، وهو : ألاّ يكون من لفظ الفعل . فإن كان فمفعول مطلق ، لأن الشيء لا يكون علّة لنفسه ، وهذا الشرط راجع إلى معنى الشروط المذكورة كما قال أبو حيّان . فلذا لم أصَرِّح به .

[ناصب المفعول له]

واختلف في ناصبه ، فالصحيح وعليه سيبويه والفارسيّ : أنّ ناصبه مفهم الحدث نَصْبَ المفعول به المصاحِبِ في الأصل حَرْفَ جَرّ . لأنه جوابٌ له ، والجواب أبداً على حسب السؤال ، فقولك في جواب : لِمَ ضربت زيداً ؟ : ضربته تأديباً ، أصله : للتأديب ، إلا أنه أسقط اللاّم . ونصب ، ولهذا تُعاد إليه في مثل : ابتغاءَ الثّواب تصدّقت له ، لأن الضمير يردّ الأشياء إلى أصولها .

وذهب الكوفيّون : إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر ، وليس على إسقاط حرف [١٩٥] الجرّ . ولذلك لم يترجموا له استغناءً بباب المصدر عنه ، وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنويّ . فإذا قلت : ضربت زيداً تأديباً ، فكأنك قلت : أدّبته تأديباً .

وذهب الزجاج فيما نقل ابن عصفور عنه : إلى أنه ينتصب بفعل مضمر من لفظه ، فالتقدير في : جئت إكراماً لك : أكرمتك إكراماً لك ، حذف الفعل ، وجعل المصدر عِوَضاً من اللّفظ به ، فلذلك لم يظهر .

ومتى فقد شرط من الشّروط المتقدمة وجب جرّه باللام ، وامتنع النصب .



فمثال فقد المصدريّة : جئتك للماء ، وللعشب ، وللسَّمُر[١] ، ومثال فقد المشاركة البيتان السابقان .

وقد يَجُرّ بِمن أو الباء لأنهما في معنى اللاّم نحو : « خاشِعاً مُتَصَدِّعاً مِنْ خَشْيَةِ اللهِ »[٢] . « فبِظُلْمٍ من الذين هَادُوا »[٣] .

قيل : وقد يجر بـ « في » السّببيّة نحو : « دخلت امْرأةٌ النّار في هِرَّة » .

ولا يتعيّن الجرّ مع أنْ وأنّ وإن كانا غير مصدرين . لأنهما يقدّران بالمصدر ، وإن لم يتّحدْ فيهما الفاعل أو الوقت ، لأنّ حرف الجرّ يحذف معهما كثيراً نحو : أزورك أن تُحْسِنَ إليّ . أو أنّك تُحْسِنُ إليّ .

ولا يتعيّن النصب أيضاً عند استيفاء الشّروط ، بل يجوز معه الجرّ ، ثم إن كان مجرّداً من اللاّم والإضافة ، فالنصب أكثر ، ويقلّ الجرّ كالأمثلة السابقة ، ويجوز : ضربته لتأديب .

وذهب[٤] الجُزُولي : إلى تعيّن نصبه ، ومنع جرّه . قال الشّلَوْبين : ولا سلف له في ذلك .

وإن كان معرّفاً باللام فالجرّ أكثر ، ويقلّ النّصب كقوله :

٧٥٨ — • لا أقعدُ الجُبْنَ عن الهَيْجَاء[٥] •

---

(١) أ : « وللسمن » بالنون ، تحريف ، صوابه من ب ، ط . والسَّمُر بوزن رَجُل — شجر الطّلح .

(٢) الحشر ٢١ . (٣) النساء ١٦٠ .

(٤) أ : « وزعم » مكان : « وذهب » .

(٥) قائله مجهول . وعجزه :

• ولو تَوالتْ زُمَر الأعداء •

من شواهد ابن عقيل ١ / ١٩٥ .



وقولـه :

٧٥٩ — • شَنُّوا الإغارةَ فُرْسَاناً ورُكْبَاناً (١) •

ويجوز : للجبن وللإغارة.

وإن كان مضافاً استوى نصبه وجره ، قال تعالى : « يُنْفِقُون أَمْوَالَهُم ابْتِغاءَ مَرْضَاتِ الله » (٢) ، وقال « لإيلاف قُرَيْش » (٣) .

ويجوز تقديم المفعول له على عامله ، ومنعه ثعلب وطائفة .

وردّ بالسماع . قال :

٧٦٠ — فما جَزَعاً وربِّ النّاسِ أَبْكِـي (٤) •

وقـال :

٧٦١ — طَرِبْتُ وما شَوْقاً إلى البِيضِ أَطْرَبُ (٥) •

ولا يجوز تعدّد المفعول له منصوباً كان أو مجروراً ، ومن ثمّ منع في قوله تعالى : « ولا تُمْسِكُوهُـنّ ضِراراً لتَعْتَدُوا (٦) ، فتعلق « لتعتدوا (٧) » بـ « تُمْسِكُوهُنّ » على جعل « ضِراراً » مفعولاً له ؛ وإنما يتعلق به على جعل « ضراراً » حالاً .

---

(١) لقريط بن أنيف . وصدره .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٩٥ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٣١٦ .

وفي ب : « رشدوا » بالدال.

(٢) البقرة ٢٦٥ .

(٣) قريش ١ .

(٤) قال صاحب الدرر ١ : ١٦٧ نسبه أبو حيان لجحدر ، فإن كان يريد جحدر بن مالك الحنفي فلم نجده في نونيته المشهورة إلا أن يكون سقط من الرواة .

وعجزه :

• ولا حِرْصاً على الدنيا اعتراني •

(٥) مطلع قصيدة مشهورة للكميت بن زيد ،

وعجزه :

ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب

(٦) البقرة ٢٣١ . (٧) « فتعلق لتعتدوا » سقط من أ .



المفعول فيه

(ص) : وهو ما ضُمِّن من اسْم وقتٍ مَعْنَى « في » باطّراد لواقع[١] فيه ولو مقدّراً ناصب له .

ويصلح له مبهم الوقت ، ومُخْتَصُّهُ ، فإن جاز أن يخبر عنه ، أو يجرّ بغير «مِنْ» فمتصرّف ، إما منصرف[٢] كـ «حين» أوْلا كـ «غُدْوةَ » ، و« بكرة » عَلَمَيْن ، وإلا فغير مُنْصرفٍ كبُعَيدات بَيْنٍ ، وما عيّن من بُكرة ، وسُحَيْر ، وضُحى ، وضحوة ، وصباح ومساء ، وليل ، ونهار ، وعتمة وعشاء ، وعشيّة ، وقد تمنع[٣] .

وجوّز الكوفية تصرف : ضُحى ، وعتمة ، وليل ، أو ممنوع كـ(سحر) معيّناً مجـرّداً .

(ش) : المفعول فيه الذي يُسمّى ظرفاً : ما ضمّن من اسْم وقتٍ أو مكان معنى — في — باطّرادٍ لواقع فيه مذكور ، أو مقدّر ناصب له .

فما ضمّن : جنس يشمل الظرف والحال ، أو السّهل والجَبَل ، من قول العرب : مُطِرْنا السّهلَ والجبلَ .

وقولنا : من اسم وقت أو مكان يُخْرِجُ الحال .

وقولنا : باطّراد : يُخْرِجُ : السّهلَ ، والجبل من المثال المذكور ، فإنه لا يقاس

(١) ب : « الواقع » بأل .

(٢) ط : « متصرف » بالتاء . تحريف .

(٣) ط : « وقد يمنع » بالياء تحريف ، صوابه من أ ، ب ولأن المنع متّجه إلى « عَشيّة » فقط كما في الشرح وهي مؤنثة .



عليه ، لا [١] في الفعل ، ولا في الأماكن ، فلا يقال : أخصبنا السّهلَ والجبلَ ، ولا مُطِرْنا القيعانَ والتّلُولَ ، بل يقتصر فيه على مَوْرِدِ السّماع ، بخلاف ما ينصب على الظّرفيّة ، فإنّه يجوز أن يخلف الاسم والفعل غيرهما ، تقول : جلست خلفك ، فيجوز : قَعَدْت خلفك ، وجلست أمامك .

والنّاصب للمفعول فيه : هو الفعل الواقع فيه ظاهراً نحو : قمت يومِ الجمعة ، وقمت أمامك ، فالقيام واقعٌ في يوم الجمعة ، وفي الأمام ، وهو العامل فيه ، أو مقدّراً نحو : زيد أمامك . والقتالُ يوم الجمعة ، فالعامل فيهما « كائن » أو « مستقرٌ » وهو مقدّر لا ملفوظٌ به .

وبدأت في المتن بالكلام على ظرف الزمان ، فلذا اقتصرت في الحدّ على ذكره [٢] ، وهو أوسع من المكان ، لأن جميع أسماء الزمان صالحة للنصب على الظرفية ، مبهمة كانت [٣] أو مختصّةً .

والسبب في تعدّي الفعل إلى جميع ظروف الزمان قُوّةُ دلالته عليه من جهة أنّ الزمان أحدُ مدلولَيْ الفعل ، كما أنّ السبب في تعديته إلى جميع ضروب المصادر قوة الدّلالة عليها من حيث يدلّ عليها من جهة المعنى واللفظ .

فالمبهم ما وقع على قَدْرٍ من الزمان غير معيّن : كوَقْت ، وحِين ، وزَمان .

ويُنْصَبُ على جهة التأكيد المعنويّ ، لأنه لا يزيد على دلالة الفعل .

ومنه : « أسرى بعبده ليلاً » [٤] لأن الإسراء لا يكون إلاّ بالليل . قال بعضهم [٥] : ولا يُنْكَرُ التأكيد في الظرفية [٦] [١٩٦] كما لا يُنْكَرُ في المصدر والحال .

[تقسيم ظرف الزمان المختص]

والمختصّ قسمان : معدودٌ ، وهو ما له مقدارٌ من الزّمان معلومٌ : كسَنَةٍ ،

---

(١) أ : « إلاّ » مكان : « لا » تحريف .

(٢) أ : « على ذكر » بإسقاط الضمير العائد ، تحريف .

(٣) أ : « كان » مكان : « كانت » ، تحريف .

(٤) الإسراء ١ .

(٥) كلمة : « بعضهم » سقطت من أ .

(٦) أ ، ط : « الظرفين » ، تحريف ، صوابه في ب .



وشهر ، ويومين ، والمحرّم ، ولسائر أسماء الشهور ، والصيف والشتاء .
ولا يعمل[1] فيه من الأفعال إلا ما يتكرر ويتطاول ، فلا يقال : مات زيد يومين ، ومن ثمّ قدّر في « فأماته الله مائة عام »[2] « وألبثه »[3] .

وغير معدود : وهو أسماء الأيام كالسبت ، والأحد . وما يخصّص بالإضافة كيوم الجمل ، أو بـ « أل » كاليوم والليلة ، أو بالصفة كقعدتُ عندك وما قعد عندك فيه زيد . وما أضافت إليه العرب لفظ « شهر » من أعلام الشهور ، وهو رمضان ، وربيع الأول ، وربيع الآخر خاصة .

ثم ظرف الزمان قسمان : أحدهما متصرّف ، وهو : ما جاز أن يستعمل غير ظرف كأن يكون فاعلاً ، أو مبتدأ ، أو خبراً ، أو ينتصب مفعولاً به ، أو ينجر بغير « مِن » : كسرني يوم الخميس ، ويوم الجمعة مبارك ، واليوم يوم الجمعة ، وأجئتُ يوم الجمعة و « ليجمعنّكم إلى يوم القيامة »[4] .

ثم هو نوعان : منصرف : كحين ، ووقت ، وساعة ، وشهر ، وعام ، ودهر . وغير منصرف : كغُدْوة ، وبُكْرة علمين ، قصد بهما التعيين أم لا ؟ لأن علميتهما[5] جنسية ، فيستعملان استعمال أسامة ، فكما يقال عند قصد التعميم : أسامة[6] شرّ السباع ، وعند التعيين : هذا أسامة فاحذره ، يقال عند قصد[7] التعميم : غُدْوة[8] ، أو بُكْرة وقت نشاط ، وعند قصد التعيين : لأسيرنّ

---

(١) أ فقط : « لا يعمل » بإسقاط الواو . (٢) البقرة ٢٥٩ .

(٣) أ ، ب : « وألبثه » بالواو . (٤) النساء ٨٧ .

(٥) ب : « لأن علميتهما بها جنسية » بزيادة « بها » تحريف .

(٦) من قوله : « أسامة شرّ السبّاع » إلى قوله : « غدوة » أو بكرة وقت نشاط » سقط من أ .

(٧) كلمة : « قصد » سقطت من ب .

(٨) قال في اللّسان « غدا » : « غُدوة » معرفة لا تصرف . قال الأزهري : هكذا يقول النحويون : إنها لا تنوّن ، ولا يدخل فيها الألف واللام . ويقال : أتيته غدوة غير مصروفة ، لأنها معرفة مثل سحر » .

الليلة إلى غُدوة أو بُكْرة به.

وقد يَخْلُوان من العَلَمية بأن يُنَكّرا بعدها ، فينصرفان ، ويتصرّفان ، ومنه : « ولهم رِزْقُهم فيها بُكْرَةً وعَشِيّاً[1] » .

قال أبو حيّان : جعلت العرب : « غُدْوة » و « بُكْرة » علمين لهذين الوقتين ، ولم تفعل ذلك في نظائرهما كعَتَمة ، وضَحْوَة ، ونحوهما . وذكر بعضهم أن « بكرةً[2] » في الآية إنما نونت[3] لمناسبة « عشياً » .

الثاني : غير مُتَصرّفٍ بأن لا يُخْبَر عنه ، ولا يُجَرّ بغير « مِنْ » بل يلزم النّصب على الظرفية ، أو يجرُّ بـ« مِنْ » وإنما لم يَحْكُموا بتصرف ما جرّ بـ «من» وحدها كعند ، وقبل ، لأنّ « مِنْ » كَثُرت[4] زيادتها فلم يعتدّ بدخولها على الظّرف[5] الذي لا يتصرّف[6] ، وهو أيضاً نوعان :

ممنوع الصرف : كسَحَر إذا كان من يوم بعينه ، وجرّد من أل والإضافة ، نحو : أزورك يومَ الجمعة سَحَرَ ، وجئتُك سَحَرَ وأنت تريد بذلك[7] : من يومٍ بعينه ، بخلاف ما إذا كان نكرة فإنه يتصرف ويتصرف نحو : « نجّيناهم بِسَحَرٍ[8] » .

وكذا إنْ عرّف بـ « أل » أو الإضافة نحو : سِيرَ بزيد يومَ الجُمُعةِ السَّحَر منه[9] أو من سَحَره[10] .

ومتصرف : « كبُعَيْداتِ بَيْنٍ » بمعنى أوقات غير متصلة ، وهي[11] جمع :

(١) مريم ٦٢ . (٢) أ ، ب : « أن غدوة في الآية » تحريف صوابه في ط .

(٣) في النسخ الثلاث : « إنما تؤنث » تحريف ، صوابه في حاشية الصبان ٢ : ١٣٢ .

(٤) أ ، ط : « كثرة » بالتاء المربوطة ، تحريف . (٥) ب : « الصرف » تحريف .

(٦) ط فقط : « لا ينصرف » بالنون تحريف ، صوابه في أ ، ب .

(٧) أ ، ب : « ذلك » بدون الباء . (٨) القمر ٣٤ .

(٩) « منه » سقطت من أ . (١٠) أ ، ب : « أو سحره » بإسقاط : « مِن » .

(١١) أ فقط : « وذي جمع » .



« بُعَيْد » [1] مُصَغَّرةً ، ومعناه : لقيته [2] مِراراً متفرِّقةً قريباً بعضها من بعض ، فجمع « بُعَيْد » يدلّ على ما أريد من المِرَار [3] ، وتصغيرُه يدلّ على ما أريد من تقاربها ، لأن تصغير الظرف : المرادُ به التّقريبُ .

ومنه ما عيّن من « بكرة » و « سُحَيْر » [4] وضُحى ، وضَحْوة ، وصباح ، ومَساء ، وليل ، ونهار ، وعَتَمة وعِشَاء ، وعَشِيّة ، فهذه الأسماء نكرات أريد بها أزمان معيّنة ، فوضعت موضع المعارف ، وإن كانت نكرة ، ولذلك لا تَتَصرّف ، وتوصف بالنّكرة تقول : أتيتك يوم الخميس ضُحى مُرْتَفِعة ، ولَقِيتُكَ يوم الجمعة عتمة متأخّرة ..

وقد يمنع « عشية » الصّرف ، فتصير إذ ذاك عَلَماً جِنْسِياً كَغُدْوة .

وأجاز الكوفيون تصرّف ما عُيِّن من عتمة ، وضَحْوة ، وليل ، ونهار ، فتقول : سير عليه عتمة ، وضَحْوة ، وليل ، ونهار .

(ص) : ومنه ما لم يُضَفْ مِنْ مركّب الأحيان : كصباحَ مساءَ ، أيْ كلّ صباح ومساء ، ويساويه المضاف معنى خلافاً للحريريّ في تخصيصه الفعل بالأول .

وذو ، وذات ، مضافين لوقت إلاّ في لغة ، وأنكرها السّهيلي في «ذات» . ويقبُحُ تصرّف وصف حينٍ عرض قيامه ، ولم يُوصَفْ .

(ش) : ألحِق بالممنوع التّصرّف في التزام النّصب على الظرفيّة ما لم يضف من مركّب الأحيان : كفلان يزورنا صباحَ مساءَ ، ويومَ يومَ ، أي كلّ صباح ومساء ، وكل يوم ، قال :

---

(١) ط فقط : « بعد » . (٢) ب : « ولقيته » بالواو .

(٣) ب : « المراد » بالراء والدّال . وفي أ : « المزاد » بالزاي والدال وكلاهما تحريف ، صوابه في ط .

(٤) « إذا صغّر ، وأريد به سَحَر يوم بعينه ، فإنه ينصرف ويدخله التنوين ، ولم يتصرّف فلا يدخله الرفع والجر ولا يكون إلاّ منصوباً » شرح المفصّل ، ٢ : ٤٢ .



٧٦٢ – ومَنْ لا يَصْرِفِ الواشِينَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاءَ يضنوه خَبَالا (١)

وقال :

٧٦٣ – آتِ الرِّزْقُ يَوْمَ يَوْمَ فَأَجْمِلِ طلباً ، وابْغِ للقيامة زادا (٢)

وهو مبني حينئذ لتضمّنه معنى حرف العطف : كخمسةَ عشرَ ، بخلاف ما إذا أُضيف الصّدر إلى العجز ، فإنه يتصرف [١٩٧] فيقع ظرفاً وغير ظرف كقوله :

٧٦٤ – ٭ ولولا يومُ يومٍ ما أردنا (٣) ٭

وقوله :

٧٦٥ – ٭ وقد علاك مشيبٌ حينَ لا حينِ (٤) ٭

وكذا إذا لم يركّب ، بل عطف نحو : فلانٌ يتعاهدُنا صباحاً ومَساءً .

وزعم (٥) الحريريّ في (درّة الغوّاص) (٦) : أنه فرقٌ بين قولك : يأتينا صباحَ

---

(١) قائله مجهول .
وفي شذور الذهب ٧٢ : « يبغوه » مكان : « يضنوه » .
وفي أ « يضنونه » وهو تحريف .

(٢) قائله مجهول .
من شواهد شذور الذهب ٧٣ . وقد سقطت كلمة « يوم » الثانية من أ .

(٣) للفرزدق ، ديوانه ٩١ . ويذكر صاحب الدرر ١ : ١٦٨ : أنه لم يعثر على قائله . وعجزه :
٭ جزَاءَك والقُروضُ لها جزَاءُ ٭
من شواهد سيبويه ٢ : ٥٣ . وقد نسبه للفرزدق ، والخزانة ٣ : ١٠٨ .

(٤) لجرير ، ديوانه ٥٨٦ . وصدره :
٭ ما بالُ جَهْلِكَ بعد الحِلْمِ والدّينِ ٭

(٥) من قوله : « وزعم الحريريّ » إلى قوله : « وأن الخوّاص يهمون » سقط من أ .

(٦) الدّرة ١٩٣ ، وقد نقل السّيوطي هذا النّص بتصرّف .



مَسَاءٍ على الإضافة ، وصباحَ مَساءَ على التركيب ، وأن الخواص يَهِمُون [١] في ذلك ، فلا يفرقون بينهما ، وأن الفرق هو أن المراد به مع الإضافة : أنه يأتي في الصباح وحده ، إذْ تقدير الكلام : يأتينا في صباحِ مَساءٍ [٢].

والمراد به عند تركيب الاسمين ، وبنائهما على الفتح : أنه يأتي في الصباح والمساء ، لأن الأصل : صباحاً ومساءً ، فحذف العاطف .

وردّ عليه ابن بَرّي [٣] : بأن هذا الفرق لم يقله أحد ، بل صرح السِّيرافي : بأن سير عليه صَباح مساءٍ ، وصباحَ مَساءَ ، وصَباحاً ومَساءً ، معناهن [٤] واحد .

ثم قال : وليس : سير عليه صباحَ مساءٍ مثل قولك : ضربت غلام زيد ، في أن السير لا يكون إلاّ في الصباح ، كما شهر [٥] أن الضرب لا يقع إلاّ بالأوّل ، وهو الغلام دون الثاني ، لأنك إذا لم تُرِدْ أن السير وقع فيهما لم يكن في مجيئك بالمساء فائدة ، وهذا نص واضح [٦].

وألحق العرب أيضاً بالممنوع التصرّف في التزام النّصب على الظرفية : « ذا » ، و « ذات » مضافين إلى زمان نحو : لقيتُه ذا صباحٍ ، وذا مساءٍ ، وذاتَ مرّة ، وذاتَ يوم ، وذاتَ ليلة ، قال :

---

(١) في أ : « يوهمون » وفي ب : « يهون » كلاهما تحريف صوابه في ط من وهم في الشيء من باب « وعد » : إذا ذهب وهمه إليه وهو يريد غيره .

(٢) أ : « يأتي لنا في الصباح والمساء » بزيادة « لنا » .

(٣) هو عبدالله بن بَرّي بن عبد الجبار ، أبو محمد المقدسي لم يكن في الديار المصريّة مثله . صنف « اللّباب في الردّ على ابن الخشاب » في ردّه على الحريري في « درة الغواص » . وله حواش على الصّحاح مات ٥٨٢ .

(٤) من قوله : « معناهن » إلى قوله : « مثل قولك » سقط من أ .

(٥) كلمة : « شهر » سقطت من أ .

(٦) أ : « واحد » . تحريف .



٧٦٦ ـ • إذا شَدَّتِ العِصابةُ ذاتَ يَــوْمٍ[1] •

إلا في لغية خثعم[2] فإنها أجازت فيها التصرُّف ، فيقال : سيرَ عليه[3] ذاتُ ليلة بالرفع[4] . وقال[5] بعض الخثعميين :

٧٦٧ ـ • عزمتُ على إقامةِ ذي صَباحٍ[6] •

وزعم السهيلي : أنّ « ذات مرة » ، و « ذات يوم » لا تتصرّف إلا في لغة خثعم ، لا غيرها ، وأن الذي يتصرّف عندهم إنّما هو[7] « ذو » فقط . وردّه أبو حيّان بتصريح سيبويه ، والجمهور بخلاف ذلك .

والسّبب في عدم تصرّف : « ذا » و « ذات » في لغة الجمهور أنهما في الأصل بمعنى صاحب وصاحبة ، صفتان لظرف محذوف ، والتقدير في « لقيته ذا صباح ومساء » :

---

(١) لأبي قيس بن الأسلت يمدح سعيد بن العاص القرشيّ الأمويّ . وتمامه :

• وقام إلى المجالس والخصوم •

وانظر في « أبي قيس بن الأسلت » معجم الشعراء ٣٠ والخزانة ٢ : ٥٣٣ .

(٢) « لخثعم » سقطت من أ . (٣) في ب فقط : « سرى عليه » .

(٤) « ذات » سقطت من أ . (٥) في أ : « قال » بدون واو .

(٦) لأنس بن مُدْرِكة الخثعمي . وتمامه :

• لأمرٍ ما يُسوَّدُ مَن يَسُودُ •

و « ما » مجرورة الموضع ، لأنها وصف لأمر ، أي لأمر معتد أو مؤثر يسوّد من يسود .

من شواهد : سيبويه ١ : ١١٦ ، وروايته : « لشيء » مكان : « لأمر » ، ومجاز القرآن ٢ : ١٠٢ والخصائص ٣ : ٣٢ وابن يعيش ٣ : ١٢ ، والخزانة ١ : ٤٧٦ ، ٢ : ٩٤ .

(٧) « إنّما هو » سقطت من أ .



وقتاً (١) صاحب هذا الاسم ، و « ذات يوم » : قطعةٌ ذات (٢) يوم ، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه ، فلم يتصرّفوا في الصّفة لئلاّ يكثُر التّوسّع .

وعبارة ابن أبي العافية : فضَعُفَ لذلك ، ولم يستعمل إلاّ ظرفاً ، ولأن (٣) إضافتهما من قبيل إضافة المسمّى إلى الاسم ، وهي قليلة في كلام العرب ، فلم يتصرّفوا فيها لذلك .

واستقبح جميعُ العرب التصرّف في صفة حينٍ (٤) عرض قيامها مقامه ، ولم توصف كقولك : سير عليه قديماً أو حديثاً أو طويلاً ، فهذه أوصاف عرض حذف موصوفها (٥) ، وانتصب (٦) على الظّرفيّة ، فلو تصرّف فيها ، فقيل : سير عليه قديمٌ أو حديثٌ ، أو طويلٌ قَبُحَ ذلك .

فإن لم يعرض قيامها مقامه ، بل استعمل ظرفاً ، وهي في الأصل صفةٌ نحو : « قريب ، ومليّ » (٧) حسن فيهـــا التّصـرّف نحو : سير عليه قريبٌ ، وسير عليه مليٌّ

(١) في النسخ الثلاث : « وقت » بالرفع على أنها خبر لكلمة « والتقدير » ، والأوضح أن تكون : « وقتاً » بالنصب كما تشير إليه عبارة الصبّان ٢ : ١٣٣ : « ومن غير المتصرّف عند خثعم ذا ، وذات مضافين إلى زمان فيلتزمون نصبهما على الظرفية نحو : لقيته ذا صباح . وذا مساء ، وذات يوم ، وذات ليلة ، أي وقتاً ذا صباح . ووقتاً ذا مساء ، ومدّة ذات يوم ومدّة ذات ليلة ، أي وقتاً صاحب هذا الاسم ، ومُدّة صاحبت هذا الاسم » .

(٢) الأحسن أن تكون : « مدّة » في موضع « قطعة » كما هي في نصّ الصبّان السابق .

(٣) أ : « لأن » بدون واو .

(٤) المراد بالحين : الزّمان ، يدلّ على ذلك قول الصّبان ٢ : ١٣٢ : « واستقباح كل العرب تصرّف صفات الأزمان القائمة مقام موصوفاتها إذا لم تُوصَف » .

(٥) ط فقط : « عرض حذفها بموصوفها » تحريف . صوابه في أ ، ب .

(٦) أي الوصف .

(٧) في ب : « وبلىء » بالباء والهمزة تحريف .

والمليّ كما في القاموس : « ملا » : الساعة الطويلة .



من النّهار [١] ، أي : قطعة من النهار ، ولو وصفت حسن فيها أيضاً التّصَرّف [٢] نحو : سير عليه طويلٌ من الدّهر ، لأنها لمّا وصفت ضارعت الأسماء .

* * *

(ص) ـ وما صَلُح جواب كم ، أو متى ، وهو اسم شَهْر لم يُضَفْ إليه شهر . قيل : أو أضيف . قال ابن خروف : وكذا شَهْر مفرد ، وأعلام الأيام ، أو كان الأبَد ، والدّهر واللّيل ، والنّهار مقروناً بأل لا لمبالغة ، فالفعل واقعٌ في كلّه تعميماً أو توزيعاً ، ويجوز في غيرها [٣] التّعميم والتبعيض إن صلح . وتعريف جواب كم خلافاً لابن السّراج ، وإضافة شهر إلى كلّ الشهور وفاقاً لسيبويه ، وخلافاً [٤] للمتأخرين . وقيل : نصب المعدود ، والموقّت نصب المفعول نيابة عن المصدر ، وقيل : على حذف المصـــدر .

(ش) : ما صلح أن يقع جواباً لِكَمْ ، ولا يصلح أن يكون جواباً لمتى ، وهو ما كان موقّتاً غير معرّف ، ولا مخصّص بصفة نحو : ثلاثة أيّامٍ ، ويومين فإنه يصلح أن يكون جواب : كم سرت ؛ فهذا النوع يكون الفعل في جميعه إمّا تعميماً وإمّـــا تقسيطاً فإذا قلت : سرت يومين ، أو ثلاثة أيام فالسير واقعٌ في اليومين أو في الثلاثة من الأول إلى الآخر . وقد يكون في كلّ واحد من اليومين أو الثلاثة [٥] . وإن لم يعمّ من أول اليوم إلى آخره .

---

(١) « من النهار » سقطت من أ ، ب .

(٢) ط : « ولو وصفت فيها أيضاً حسن التصرّف » . والعبارة محرّفة صوابها في أ ، ب .

(٣) أ ، ط : « غيرهما » بألف التثنية صوابه في ب .
وانظر الشرح .

(٤) « لسيبويه وخلافاً » سقط من ب .

(٥) من قوله : « أو الثلاثة وإن لم يعم » إلى قوله : « كاليومين المعهودين » سقط من ب .

ومن التعميم : صمت ثلاثة أيّام . ومن التقسيط : أذنت ثلاثة أيام ، ومن الصّالح لهما : تهجّدْتُ ثلاث ليال ، ولا يجوزُ أن يكون الفعل في أحد الأيام أو اللّيالي .

ويكون جواب كم نكرة كما ذكر ، ومعرفة كاليومين المعهودين .

وأنكر ابن السّرّاج أن يرد جواب كم معرفة [١٩٨] لأنه مِنْ جواب متى إذْ يراد منها : الوقت ، وبكم : العدد .

وما صلح أن يقع جواباً لمتى ، فإن كان اسم شهر غير مضاف إليه لفظة (١) «شهر» ، فكذلك يكون الفعل واقعاً في جميعه تعميماً أو تقسيطاً نحو : سرت المحرّم ، وسرت صفَر يحتمل الأمرين . واعتكفت المحرّم للتعميم ، وأذنت صفر للتقسيط ، وكلّها تصلح جواب متى سرت ؟ ومتى اعتكفت ؟ ومتى أذنت ؟

وإنْ كان غير اسم شهر فالعمل مخصوص ببعضه نحو : متى قدمت ؟ فيقال : يوم الجمعة ، فيكون القدوم في بعْضه .

وكذا إن كان اسم شهر مضافاً إليه لفظ « شهر » ، فإنه يجوز أن يكون في بعضه ، وفي جميعه نحو : قدم زيد شهر رمضان وصمت شهر رمضان ، هذا مذهب الجمهور .

وزعم الزّجاج أنه لا فرق بين المضاف إليه « شهر » وغيره وأنه يجوز أن يكون العمل في بعضه ، وأن يكون في جميعه .

قال أبو حيّان : وهو خلافُ نصّ سيبويه ، قال : والتّفرقة بين ذلك بالاستقراء والسّماع ، « ليس للقياس فيه مجال .

وزعم ابن خروف : أنّ الفرق بين رمضان ، وشهر رمضان من جهة أن « رمضان » علَم ، و « شهر » ليس كذلك ، إنما هو معرفة بإضافته إلى رمضان ، وكذلك سائر أسماء الشهور ، والعلَمُ واقع على الشّخص بجميع صفاته ، فكذلك أسماء الشهور

(١) « لفظة » سقطت من أ ، وفي ب : لفظ شهر ، بدون تاء التأنيث .



كالأعلام ، فلا تقع على بعض الشهر ، قال : وليس كالشّهر لأنه واقع على جزء من الشهر متفرّقاً (١) أو مجتمعاً من جهة أنه ليس علماً . فأجاز أن يقال : سرت الشّهر ، وأنت تريد (٢) أن السير في بعضه .

وأجاز أن يعمل في الشهر ما لا يتطاول نحو : لقيتك الشّهر . وكذا زعم في أعلام الأيّام : أنها كأعلام الشهور فإذا قلت : سرت السبت ، أو سرت الخميس لم يكن العمل إلاّ في جميعهما ، لأنهما (٣) علمان . فاذا أضفت إليه يوم أو ليلة فقلت : سرت يوم السبت ، أو ليلة السبت جاز أن يكون (٤) السير في بعضه ، وفي جميعه ، لأن تعريفه بالإضافة ، وأجاز لذلك أن يعمل في المضاف إليهما (٥) ما لا يتطاول نحو : لقيتك يوم الخميس، ولم يجزه في الخميس ، وسائر أيّام الأسبوع ، فلا يقال : لقيتك الخميس ، ولا لقيتك السّبت .

قال أبو حيّان : وما زعمه باطل ، لأن الاسم يتناول مسمّاه بجملته نكرةً كان أو معرفةً ، علماً أو غيره ، وإنما التّفرقة بين أسماء (٦) الشهور إذا أضيف إليها شهر وبينها إذا لم يضف إليها شهر من جهة أنه إذا انفرد الشهر ، ولم يضف فالعمل في جميعه ، لأنه يراد به ثلاثون يوماً ، ولا يجوز أن يكون في بعضه ، وكذلك أسماء الأيام يجوز أن يكون في كلها وفي بعضها ، لأنها (٧) من قبيل المختصّ غير المعدود ، ويعمل فيه المتطاول وغيره فسواء ، أضيف اليه يوم أم لا ؟ انتهى .

وكذا إذا كان جواب متى : الأبد ، والدّهر ، والليل والنهار مقرونة بالألف

---

(١) ب ، ط : « منفرداً » .

(٢) أ فقط : « وأنت كفاك » مكان : « وأنت تريد » .

(٣) ب : « لأنها » تحريف .

(٤) أ : « أن يقرن » مكان : « أن يكون » .

(٥) أما ب : « في المضاف إليها » .

(٦) كلمة : « أسماء » سقطت من ط .

(٧) ب : « لأن » ، تحريف .



واللاّم ، فإنها مثل رمضان إذا لم يضف إليه « شهر » [١] يكون للتعميم نحو : سير عليه الليل ، والنّهار ، والدّهر ، والأبد . ولا يقال : لقيته الليل والنهار ، وأنت تريد لقاءه في ساعة من الساعات ، ولا لقيته الدّهر والأبد ، وأنت تريد يوماً فيه .

فإن قصدت المبالغة جاز إطلاقه على غير العام نحو : سير عليه الأبد ، تريد المبالغة مجازاً لا تعميم السير في جميع الأبد .

وما سوى ما ذكر من جواب متى من أعلام الشهور غير المضاف إليها شهر ، والأبد ونحوه ، وذلك نحو : اليوم ، والليلة ، ويوم كذا ، وليلة كذا . وأسماء الأيام ، وأشباه ذلك يجوز فيه التعميم والتبعيض إن صلح له [٢] ، فالأوّل نحو : قام زيد اليوم ، والثاني نحو : لقيت زيداً اليوم . ويحتملهما نحو : سا رزيد اليوم .

وكون ما يكون العمل [٣] في جميعه [٤] هو ظرف ، وانتُصِب انتصاب الظروف هو مذهب البصريّين .

وزعم الكوفيّون : أنه ليس بظرف ، وأنه ينتصب انتصاب المشبّه بالمفعول ، لأن الظّرف عندهم ما انتصب على تقدير في [٥] ، وإذا عمّ الفعل الظرف لم يتقدّر عندهم فيه « في » لأن « في » يقتضي عندهم التبعيض ، وإنما جعلوه مشبهاً بالمفعول لا مفعولاً به ، لأنهم رأوه ينتصب بعد الأفعال اللاّزمة .

قال أبو حيّان : وما ذهبوا إليه باطل ، لأنهم بنوه على أن « في » تقتضي التّبعيض ، وإنما هي للوعاء ، قال تعالى : « فأرْسَلْنا عليهم ريحاً صَرْصَراً في أيّامٍ نَحِسَاتٍ [٦] » ، فأدخل « في » على الأيام ، والفعل واقع في جميعها بدليل [٧] : « سخّرَها عليهم سَبْع

---

(١) « إذا لم يضف إليه شهر » سقطت من أ ومكانها بياض مشار إليه بـ (ظ) .

(٢) « له » سقطت من أ .

(٣) « العمل » سقطت من ب .

(٤) أ : « جميعها » .

(٥) ب : « تقدير في علم » بزيادة كلمة : « علم » .

(٦) فصّلت ١٦ .

(٧) « بدليل » سقطت من أ .



ليالٍ وثَمانِيَةَ أيّامٍ حُسُوماً »[1] ، وقال : « فترى القَوْمَ فيها صَرْعَى[2] » فأدخل « في »[3] على ضمير الأيام والليالي مع أن الرُّؤيةَ متّصلة في جميعها .

وذهب بعض النّحويين : إلى أن ما كان من الظروف مُعْطِياً غير ما أعطى الفعل كالظّروف المعدودة والموقّتة[4] فنصبها نصب المفعول على تقدير نيابتها عن المصدر ، ففي : سرت [١٩٩] يومين ، كأنه قال : سرت سيراً مقدَّراً بيومين ، لأنه لا دلالة للفعل عليه . وقيل : هو بمنزلة : ضربته سوطاً ، أي سَيْرَ يومين فحذف .

والصّحيح أنه تعدّى إليه بعد حذف الجارّ ، فينصبه .

والقولان المحكيّان في آخر القَوْلة راجعان إلى أصل الظرف ، لا إلى مسألة التّعميم ، وهما مقابلان[5] لقولي في أوّل الباب : « لواقع فيه ناصب له » .

وبقي مسألة إضافة شهر[6] إلى أسماء الشهور . قال أبو حيّان : ظاهر كلام التسهيل[7] جواز إضافة « شهر » إلى كلّ أسماء الشهور ، وليس كذلك ، فلم تستعمل العرب من أسماء الشهور مضافاً إليه شهر إلاّ رمضان وربيع الأول ، وربيع الآخر ، وأمّا غير هذه الثلاثة فلا يضاف إليه شهر ، لا يقال : شهر المحرّم ، ولا شهر صفر ، ولا شهر جمادى ، قال : إلا أنَّ في كلام سيبويه ما يخالف هذا ، فإنه أضاف « شهر » إلى ذي القِعْدة ، قال : وبهذا أخذ أكثر النحويين ، فأجازوا إضافة « شهر » إلى سائر أعلام الشهور ، ولم يخصّوا ذلك بالثّلاثة التي ذكرناها . انتهى .

---

(١) الحاقة ٧ .

(٢) الحاقة ٧ .

(٣) « في » سقطت من أ .

(٤) ط : « والمؤقتة » بالهمزة .

(٥) ب : « مقبلان » ، تحريف .

(٦) أ ، ب : « الشهر » بأل .

(٧) ب فقط : « السهيلي » .



[ما يصلح للظرفية من الأمكنة]

(ص) : مسألة : يصلُح للظرفيّة من الأمكنة ما دلّ على مقدّر [١] ، وفي كونه مبهماً خلاف . وما لا يعرف إلاّ بإضافة أو جرى مجراه باطّراد. ومنعه الكوفيّة إلاّ بإضافة لا تختصّ إلاّ بفي ونحوها ، وألحق به ما قرن بدخلت [٢] .

وقيل : هو مفعول به . وقيل : اتّساع وقيل : يجب النصب إن اتّسع المدخول ، لا إن ضاق . قال الفراء : وكذا ذهبت . وانطلقت . وابن الطّراوة ، والطّريــق مطلقاً . وألْحِقَ به قياساً ما اشتقّ من الواقع فيه . وسماعاً عند سيبويه . والجمهور ما دلّ على قُرْب أو بعد كهو منّي مَزْجَرَ الكَلْب .

(ش) : الذي يصلح للظرفيّة . ويتعدّى إليه الفعل من الأمكنة أربعة أنواع :

أحدها : ما دل على مقدار . ويعبر عنه بمقدّر ، قال أبو حيّان : وهما متقاربان نحو : ميل ، وفرسخ . وبريد ، وغَلْوَة [٣] .

وهذا النوع اختلف فيه ، هل هو داخل تحت حدّ المبهم أم لا ؟ فالشّلوبْين على الثّاني . لأنّ المُبْهم ما لا نهاية له ولا حدودَ محصورة . وهذه الظروف المقدّرة لها نهاية معروفة ، وحدود محصورة لأن الميل مقدارٌ معلوم من المسافة وكذا الباقي .

والفارسيّ وغيره على الأوّل ، لأنه إنما يرجع تقديرها إلى السّماع ، ألا ترى أن الغَلْوَةْ مائة باع . والميل : عشرة غِلاء ، والفرسخ : ثلاثة أميال ، والبريد : أربعة فراسخ ، والباع لا ينضبط إلاّ بتقريب ، لأنه يزيد وينقص ، فيلزم أن تكون [٤] هذه المقدّرات غير محقّقة النهاية والحدود ، بل تحديدها على جهة التقريب .

---

(١) ط فقط : « مقدار » .

(٢) ب ، ط : « والحق به منه ما قرن بدخلت » بزيادة : «منه» . (٣) «غَلْوة» جمعها : غلوات ، وغِلاء .

(٤) ب : « فيلزم وأن تكون » بزيادة « الواو » تحريف .



قال أبو حيّان : والصّحيح أنه شبيهٌ بالمبهم ، ولذلك وصل إليه الفعل بنفسه ، وما ذكر من أن هذا المقدار [١] ينصبه الفعل نصب الظرف هو قول النحويين إلاّ السّهيليّ ، فإنه زعم أن انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر ، لا انتصاب الظروف ، لأنه لا يقدّر بفي ، ولا يعمل فيه إلاّ ما كان في معنى المَشْي [٢] والحركة ، لا يقال : قعدت ميلاً ولا رقدت ميلاً ، والظّرْف يقع فيه كلّ ناصب له فهو اسم لخطىً معدودة ، فكما أنّ سِرْتُ خَطْوةً مصدر ، فكذلك : سرت ميلاً ونحوه .

الثاني : ما لا تعرف حقيقته بنفسه ، بل ما يضاف إليه كمكان وناحية ، ووراء ، وأمام ، ووجْه ، وجهة ، وكجنابتي في قولهم : « هما خطّان جَنَابَتَيْ أنْفِها » ، يعنون خطّين اكتنفا جَنْبَي[٣] أنف الظبية و « كَجَنْبَي [٤] » في قوله :

٧٦٨ — جَنْبَيْ فُطَيْمَةَ لا ميلٌ ولا عُزُلُ [٥] •

وكأقطار [٦] في قولهم [٧] : قومك أقطارَ البلاد .

---

(١) ب : « وما ذكر من هذه المقدار » تحريف .

(٢) ط : « المثنى » تحريف .

(٣) في النسخ الثلاث : « اكتنفا أنف الظبية » تحريف .
صوابه من اللسان (جنب) فقد نقل هذا النّصّ عن سيبويه فقال : « قال سيبويه : وقالوا : « هما خطّان جنابتي أنفها » يعني الخطين اللذين اكتنفا جَنْبَيْ أنف الظبية .. »
وفي ط : « خطان كجنابتي أنف » تحريف .

(٤) ط : « ولجنبي » باللام ، تحريف .

(٥) للأعشى . ديوانه ١٥٠ ، وصدره :
• نحن الفوارسُ يَوْمَ الحِنْوِ ضاحِيَةً •
من شواهد سيبويه ١ : ٢٠٢ .
وقوله : جنبي فطيمة يعني موضعاً بالبحرين .
ويوم الحِنْوْ : يوم مشهور لبكر على تغلب .

(٦) ب : « ولاقطار » تحريف .

(٧) ب : « من قولهم » بوضع « من » مكان : « في » .



وسواء في جواز نصب ما ذكر على الظّرف المُبْهَمُ والمُبَيّن .

وذهب الكوفيون : إلى أنه لا يجوز نصب المبهم لعدم الفائدة ، بل لا بدّ من وصف يخصّصه ، وما في حكمه نحو : قعدت مكاناً صالحاً ، وكذلك في الجهة ، ولا يقال : قعدت قداماً ولا خلفاً إلاّ على الحال كأنك قلت : متقدّماً ومتأخّراً ، فإن خصّصت بالإضافة جاز نحو : قعدت قُدّامك وخَلْفَك .

الثالث : ما جرى مجراه باطّراد ، قال ابن مالك : وذلك صفة المكان [1] الغالبة نحو : هم [2] قريباً منك ، وشرقيّ المسجد ، ومصادر قامت مقام مضاف إليها تقديراً نحو قولهم : هو قُرْبَ الدّار ، ووَزْن الجبَل وزِنَتَهُ .

قال : والمراد بالاطّراد ألاّ تختصّ ظرفيته بعاملٍ ما كاختصاص ظرفيّة المشتقّ من اسم الواقع فيه .

وجعل أبو حيّان من ذلك : قَبْلَك ، ونَحْوَك ، وقرَابَتك بمعنى قريباً إلاّ أنه أشد مبالغــة .

قال : وشَرْقيّ منسوب إلى الشّرق ، ومعناه : المكان الذي يلي [3] الشرق .

قال : وذكر سيبويه من هذا النّوع : هو قَصْدَك [٢٠٠] وهوصدَدَك ، وهو صَقَبَك [4] . وسواء [5] في هذا النوع وما قبله النّكرة والمعرفة ، هذا مذهــب البصريين .

وأمّا الكوفيّون فلا يكون ظرفُ المكان عندهم إلاّ معرفةً بالإضافة ، فإن كان نكرة فليس بظرف نحو : قام عبد الله خَلْفاً ، ووراء بمعنى متأخراً ، وقدّاماً بمعنى متقدّماً .

أمّا المختصّ : وهو الذي له اسم من جهة نفسه كالدّار ، والمسجد ، والحانوت ،

---

(١) في ب : « صيغة المكان » بالغين ، وفي ب : « الملكان » كلاهما تحريف .

(٢) « هم » سقطت من أ .

(٣) أ فقط : « يليه » .

(٤) « الصّقب » بالتحريك : القريب والقرب ، والبعد ، من الأضداد .

(٥) أ : « فسواء » بالفاء .



وقيل : هو ما كان لفظه مختصاً ببعض الأماكن دون بعض ، وقيل : ما كان له أقطار تحصره ، ونهايات تحيط به ، فلا يتعدّى إليه الفعل إلاّ بواسطة « في » إذا أريد معنى الظّرفية كجلست في الدار إلا ما سمع من ذلك بدونها ، فإنه يحفظ ولا يقاس عليه ، وهو كلّ مكانٍ مختصّ مع « دخلت » نحو : دخلت الدّار والمسجد ، فمذهب سيبويه والمحققين : أنه منصوب على الظّرف تَشْبيهاً للمختصّ بغير المختص .

وذهب الفارسيّ ومن وافقه : إلى أنه مما حذف منه « في » [١] اتّساعاً ، فانتصب على المفعول به .

وذهب الأخفش وجماعة : إلى أنه مما يتعدّى بنفسه فهو مفعول به على الأصل ، لا على الاتّساع .

وذهب السّهيليّ : إلى أنه إنْ اتّسع [٢] المدخول فيه حتّى يكون كالبلد العظيم كان النصب لا بد منه : كدخلت العراق . ويقبح أن يقال [٣] : دخلت في العراق ، وإن ضاق بعد النصب جدّاً ، لأن الدخول قد صار ولوجاً ، وتَقَحّماً ، كدخلت في البئر ، وأدخلت أصْبعي في الحلقة .

قال أبو حيّان : وسكت عن المتوسّط ، وقياس تفصيله : أنه يجوز فيه الوجهان : التعدّي بنفسه وبواسطة [٤] « في » .

وألحق الفرّاء بـ « دخلت » : « ذهبت » ، و « انطلقت » ، فقال العرب : عدّت إلى أسماء الأماكن : دخلت ، وذهبت ، وانطلقت [٥] .

وحكى أنهم يقولون : دخلت الكوفة ، وذهبت اليمن ، وانطلقت الشام . قال أبو حيّان : وهذا شيء لم يحفظه سيبويه ولا غيره من البصريّين ، والفراء ثقة فيما ينقلُهُ .

---

(١) « في » سقطت من ط .

(٢) أ : « إن امتنع » مكان : « إن اتّسع » تحريف .

(٣) أ : « أن تقول » .

(٤) ب : « بوساطة » .

(٥) ب : بعد كلمة : « وانطلقت » كرّرت جملة : « فقال العرب : عدت » ، تحريف .



وقال المبرّد : ذهبت ليس من هذا الباب بل هو مما أسقط منه حرف الجرّ ، وهو « إلى » ، لا « في » .

ومما سمع نصبه « الطريق » ، قال :

٧٦٩ — * كما عَسَل الطّريقَ الثّعْلَبُ [(١)] *

أي في الطريق ، وهو ضرورة كقوله :

٧٧٠ — * قـالا خَيْمَتَيْ أمّ مَعْبَدِ [(٢)] *

أي في خيمتي .

وذهب بعضهم : إلى أن انتصاب « الطريق » ظرفاً يجوز في الاختيار ، وأنه مشهور في كلام العرب ، ومقيس واختاره ابن الطّراوة .

النوع الرابع : ما دلّ على محلّ الحدث المشتقّ هو من اسمه : كَمَقْعَد، ومَرْقَد ، ومُصلّى ، ومُعْتَكَف [(٣)] نحو : قعدت مَقْعَد زيد ، وقعودي مقعد زيد ، أي فيه وهو مقيس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتقّ منه .

ولا يجوز أن يعمل فيه غيره ، فلا يقال : ضحكت مجلس زيد ، أي فيه [(٤)] . وما سمع من نصب ذلك يقتصر فيه على السّماع ولا يقاس نحو : هو مني مَقْعَد القابلة ، ومَعْقِدَ [(٥)] الإزار ، ومنزلة الولد ، أي في القرب ، ومناط الثّريّا ، ومَزْجر الكلب

---

(١) لساعدة بن جؤية الهُذليّ ، وتمامه :

* لدْنٌ بِهزِّ الكفّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيه ...... *

والعسلان : عدو الذئب .

ديوان الهذليين ١٩٠ ، وسيبويه ١ : ١٦ ، ١٠٩ والإيضاح : ١٨٢ .

(٢) قيل : إنه من شعر الجنّ . وتمامه :

* جزى اللهُ ربّ الناس خير جزائه رفيقين .... *

شرح شذور الذهب ٢٣٥ .

(٣) ١ : « ومعكف » تحريف .

(٤) أ ، ب : « أي فيه » ساقطة .

(٥) أ ، ب : « مقعد الإزار » بتقديم القاف ، تحريف .



أي في الارتفاع والبعد ، وأشباه ذلك مما دلّ على قُرْب أوْ بُعْد .

وما ذكرناه من الاقتصار فيه على السّماع هو مذهب سيبويه والجمهور ، فلا يقال : هو منّي مَجْلِسَك ، ومتّكأ زيد ، ومربط الفرس ، ومعقد الشّراك ولا هو مني مَقْعد [1] القابلة ، ومَزْجَر الكلب ، بمعنى المكان الذي يقعد فيه ، ويزجر ، لأن العرب لم تستعملها إلاّ على معنى التمثيل للقُرْب والبعد .

وذهب الكسائي : إلى أنّ ذلك مقيس .

[أنواع الظروف المكانية]

(ص) : مسألة : كثر تصرّف يمين ، وشمال ، وذات مضافاً إليهما ، ومكان ، وندر [2] في وسْط ساكناً ، والمتحرّك اسم .

وقال الكوفيّة : ظرفان ، والفرّاء ما حسن فيه « بين » ظرف ، والأحسن تسكينه . وما لا اسم ، والأحسن تحريكه . وثعلب والمرزوقيّ ما كان أجزاءً تنفصل سكن[3] وما لا حُرِّك ، ومما عدم فيه بدل ، لا بمعنى بديل . وأنكر الكوفيّة ظرفيّته ، ومكان بمعناه ، وحَوْل ، وحَوَالَيْ ، وحَوَالِي ، وأحْوالِي ، وأحوال ، وحَوَال [4]

---

(١) ب : « معقد القابلة » بتقديم العين ، تحريف .

(٢) « وندر » سقطت من أ .

(٣) ط : « وما كان آخر الفصل سكن » تحريف . صوابه في أ ، ب .

(٤) في أ : « وحَوْل ، وحوالي ، وأحوالي ، وأحوال وحوال .

وفي ب : « حول ، وحوالَي ، وحوالي ، وأحوالي وحوال .

وفي اللسان (حول) : حَوَاله ، حواليْه ، حوْله ، حَوْلَيْه .

وفي القاموس (حول) : حواليْه ، حَوْله ، حَوْليه ، حواله ، أحواله .



ووزن (١) الجبل ، وزِنَةَ الجبل ، وصَدَدك وصَقَبَكَ ، وسوى ، ويقال (٢) : سِوى ، وسُوى ، وسَواء .

وقال الزّجاجيّ وابن مالك : هي اسم متصرف . والرّمّاني وأبو البقاء ، وابن هشام : ظرف كثيراً ، وغيره قليلاً .ويستثنى ويوصف بها كـ « غير » ، فتضاف لمعرفة (٣) ، وكذا نكرة في الأصحّ . وزعم « عبد الدائم » بناء « سواء » على الفتح .

وتَرِدُ بمعنى : وسط . وسوى بمعنى : مستو . وشطر : بمعنى نحو (٤) : ذكره أبو حيان . وعند مثّلث العين لمكان الحضور ، والقرب حساً أو معنىً ، وتأتي لزمانه .

وبمعناها « لدى » معربة لا بمعنى : « لدن » في الأصح ، ولكن لا تجر أصلاً ولا تكون ظرفاً للمعاني بخلاف « عند » ، ولا تطلق على غائب وفاقاً للحريري والعسكريّ وابن الشجريّ ، وخلافاً [٢٠١] للمعرّي ، وتقلب ألفها مع الضمير ، لا غيره غالباً .

(ش) : الظروف المكانية أنواع :

أحدها : ما كثُر فيه التّصرّف ، وهو الاستعمال غير ظرف مبتدأ ، وفاعلاً ونائباً ، ومضافاً إليه ، وهو يمين ، وشمال نحو : جلست يَمينَ زيد وشمالَ بكر ، ويمينُ الطّريق أسهل ، وشمالُ الطريق أقرب ، وقال تعالى : « عَنِ اليَمينِ وعن الشّمال قَعِيدٌ » (٥) ، و « ذات » مضافة اليهما ، قال تعالى : « تَزاوَرُ عن كَهْفِهِم ذاتَ اليمين وإذا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُم ذات الشّمال (٦) » ، وقال الشاعر :

٧٧١ — * وكان الكأسُ مَجْراها اليَمينا (٧) *

---

(١) في اللسان (وزن) : هذا يوازن هذا : إذا كان على زنته ، أو كان محاذيه .

(٢) أ : فقط « ولغاته » مكان : « ويقال » .

(٣) أ : « مضافاً لمعرفة » وط : «يضاف» باليا . (٤) « نحو » سقطت من ب .

(٥) ق ١٧ . (٦) الكهف ١٧ .

(٧) من معلّقة عمرو بن كلثوم كما نسبه سيبويه ١ : ١١٣ وقيل : لعمرو بن عديّ ابن أخت جذيمة الأبرش .

=

وتقول دارك [1] ذات اليمين ، ومنازلهم ذات الشمال. ومكان نحو : اجلس [2] مكانك ، ومكانك حسن .

الثاني : ما ندر فيه التصرف كوسْط ساكن السين ، قال ابن مالك : تجرّده عن الظرفيّة قليل ، لا يكاد يعرف ، ومنه قوله يصف سحاباً :

٧٧٢ ـ وسْطُه كاليرَاعِ أو سُرُجِ المِجْـ
ـدَلِ طَوْراً يَخْبُو ، وطَوْراً يُنِيرُ [3]

فوسطه مبتدأ ، خبره : كاليراع .

أمّا وَسط المتحرك السين فاسم . قال في البسيط : جعلوا الساكن ظرْفاً ، والمتحرّك اسمَ ظَرْفٍ ، فالأول نحو : زيد وَسْط الدار . والثاني : نحو : ضربت وسَطَهُ .

وقال الفرّاء : إذا حسنت فيه « بين » كان ظرفاً نحو : قعد وَسْط القوم ، وإن لم يحسن فاسم نحو : احتجم وَسَط رأسه .

ويجوز في كلٍّ منهما التّسكين والتّحريك ، لكن السكون أحسن في الظّرف ، والتحريك أحسن في الاسم .

وأمّا بقيّة الكوفيّين ، فلا يفرّقون بينهما ، ويجعلونهما ظرْفين إلاّ أنّ ثعلب قال :

= وصدره :

• صَدَدْتِ الكأسَ عنّا أمّ عمرو •

من شواهد الإيضاح ١٨٧ . وشرح شذور الذهب ٢٣٢ .

(١) أ : « وراك » مكان : « دارك » .   (٢) أ : « جلست » .

(٣) لعديّ بن زيد ، ديوانه ٨٥ ، وروايته :

« حيناً يخبو ، وحيناً يُنِيرُ » .

واليراع : ذباب يطير في الليل يحدث ضوءاً ، والمجْدل ـ القَصْر .

وفي أ : « طوراً مطيراً » مكان : « طوراً يخبو » تحريف .

وفي ب : « المجدول » مكان : « المجدل » تحريف . وفي ط : « سرح المحدل » تحريف .



يقال : وسْط بالسكون في المتفرّق الأجزاء نحو : وسْط القوم . ووسَطَ بالتحريك فيما لا تتفرق أجزاؤه نحو : وسَط الرأس وتابعه المرزوقي [١] قاله أبو حيان ، وقول الفرزدق :

٧٧٣ – أتَتْهُ بمَجْلُوم كأنّ جبينهُ صلايَةُ وَرْس وسْطُها قد تفلّقا [٢]

شاذٌ من حيث استعمال « وسط » مرفوعاً بالابتداء ، وعند الكوفيين من حيث استعماله فيما لا تتفرّق أجزاؤه وهو الصّلايَة .

الثالث : ما عدم فيه التّصرّف ، فلم يخرج عن الظرفية أصلاً ، وهو ألفاظ : منها « بدل » ، لا بمعنى بديل نحو : هذا بَدَلَ هذا ، أي مكان هذا ، قال أبو حيّان : ولم يذكر الكوفيّون « بدل » ظرف مكان ، وإنما ذكره البصريّون . وإذا استعمل «مكان» بمعناه لم يتصرّف أيضاً .

ومنها : « حوْل » ، و « حوَالَي » ، و « حوْلِي » ، و « حوَالِي » ، و «أحوالي»، وحوَال ، وأحوال ، قال تعالى : « فلمّا أضاءت ما حوْلَهُ » [٣] ، وقال ﷺ : « اللهم حوَالَيْنا ولا علَيْنا » ، وقال الشاعر :

٧٧٤ – * مــاءٌ رَوَاءٌ ونَصِيٌّ حوْلِيَهْ [٤] *

---

(١) هو أحمد بن محمد بن الحسن ، الإمام المرزوقي ، أبو علي من أهل أصبهان . صنف شرح الحماسة – شرح الفصيح – شرح المفضليّات – شرح أشعار هذيل . مات ٤٢١ .

(٢) للفرزدق ، ديوانه ٥٩٦ . وروايته :

رمته بمحموش كأن جبينه صَلاية ورس نصفها قد تفلّقا

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وفي أ ، ب : « صلاية قدس » تحريف .

وفي ب فقط : « أتته بمجلزم » تحريف أيضاً .

(٣) البقرة ١٧ .

(٤) للزَّفيَان السّعدي . وصدره : =

وقـال :

٧٧٥ - * ألست ترى السُّمَّارَ والنّاسَ أَحْوالِي [١] *

ومنها فيما ذكر سيبويه : « زنة الجبل » : أي حذاءه متّصلاً به و « وَزْن الجبل » : أي ناحية تقابله قريبة كانت أو بعيدة ، و « صددَك » و « صقبك » [٢] ، لكن قال أبو حيّانٍ : يجوز أن يستعمل اسماً إذْ قياس كلّ ظرف أن يتصرّف فيه [٣] إلاّ إنْ نقل : أنه مما يلزم أن يكون ظرفاً .

قال أبو حيّان : ومما أهمل النحويّون ذكرَهُ من الظّروف التي لا تتصرّف «شَطْرَ» بمعنى نحو : قال تعالى : « شَطْر المَسْجِدِ الحَرام » [٤] ، « فوَلُّوا وجُوهَكُم شَطْرَه » [٥] وقال الشاعر :

٧٧٦ - أقول لأمّ زنباعٍ أقيمي صُدور العِيس شَطْرَ بني تميم [٦]

= * يا آبلى ما ذامهُ فتَأْبيَهْ *

وروي في النوادر لأبي زيد ٩٧ :

يا آبلا ما ذامهُ فتأبيَهْ ماء رواءٌ وخلاءٌ حَوْلَيَهْ

قال في النوادر : ومن روى : « يا آبلا » فإنما عوّض الألف من الياء ، لأنها أخفّ .

وروي أيضاً : « تابيَهْ » ، و « تَيْبَيَهْ » ، ويروى ماء - رواءٌ وجليّ حَوْلَيَهْ » . ويروى : « ماء رواء ونَصيٌّ حَوْلَيَهْ » .

هذا ويذكر صاحب الدرر ١ : ١٧٠ أنه لم يعثر على قائله .

(١) لامرىء القيس ، ديوانه ٣١ . وصدره :

* فقالت سباكَ اللهُ إنك فاضحي *

وفي ب : « مرى » مكان « ترى » ، و « السّمّا » بإسقاط : « الراء » ، كلاهما تحريف . وفي ط : «أليس» .

(٢) « صقبك » سقطت من ب .

(٣) ب : « كل ظرف يتصرّف فيه » بإسقاط « إن » .

(٤) البقرة ١٥٠ . (٥) = البقرة ١٥٠ .

(٦) لابن زنباع الجذامي كما في اللسان (شطر) .

وفي أ ، ب : « العيش » بالشين تحريف .

وقــال :

٧٧٧ — * تَعْدو بنا شَطْرَ نَجْدٍ وهي عَائِــدَةٌ (١) *

ومن جرّها بمِنْ قولــه :

٧٧٨ — وقد أظلكم من شَطْرِ ثغركُـم هَوْلٌ له ظُلَمٌ يغشاكُم قِطَعَــا (٢)

ومنها : سِوى بكسر السين ، وضمّها مقصوراً . وسَوَاء بفتحها وكسرهــا ممدوداً .

وعدم تصرّفها بأن تلزم الظّرفيّة مذهب سيبويه والجمهور ، لأنها بمعنى : مكانك الّذي يدخله (٣) معنى : « عوضك » و « بدلك » ، فكما أنك إذا قلت : مررت برجل مكانك ، أي عوضك وبدلك لا يتصرّف ، فكذا ما هو بمعناه . وسبب ذلك أن مكاناً بهذا المعنى ليس بمكان حقيقيّ ، لأنّ مكان الشيء حقيقةً إنما هو موضعه ، ومستقرّه ، فلما كانت الظّرفية على طريقة المجاز لم يتصرّفوا به كما يتصرفون في الظروف الحقيقية .

— وذهب جماعة : منهم الرّمّاني ، وأبو البقاء العُكْبَريّ (٤) : إلى أنها ظرف متمكّن [٢٠٢] ، أيْ يستعمل ظرفاً كثيراً ، وغير ظرف قليلاً ، قال ابن هشام في

---

(١) لابن أحمر الباهلي ، وروايته في مجاز القرآن ١ : ٦٠ :

تعدو بنا شطر جمع وهي عاقدةٌ قد كارب العقد من إيفادها الحَقَبا

والإيفاد : السرعة .

والحَقَب : الحَبْلُ الذي يُشدُّ به الرحْل .

وفي النسخ الثلاث : « عائدة » بالدال والهمزة .

(٢) نسبه في الدرر ١ : ١٧ للقيط بن يعمر الإيادي .

(٣) ط : « تدخله » بالتاء ، صوابه في أ ، ب .

(٤) أ : « وأبو البقاء فقط » بإسقاط : « العكبري » .

ط : « وأبو البقاء والعكبري » بواو العطف . تحريف .

صوابه في ب . وقد سبق التعريف به ١ : ٢٨٠ .



التوضيح : وإليه أذهب ، ونقله في البسيط عن الكوفيين .

وذهب الزّجّاجيّ وابن مالك : إلى أنها ليست ظرفاً البتّةَ . فإنها اسم مرادفٌ لـ « غير » ، فكما أنّ « غير » لا تكون ظرفاً ، ولا يلتزم فيها النّصب . فكذلك سِوى .

وحكم المقصورة والمَمْدودة فيما ذكر على الأقوال الثلاثة سواء ، نصّ عليه الأبّذيّ [١] . وحكم المكسورة والمضمومة أيضاً سواء ، نصّ عليه ابن مالك ، وابن عصفور .

ومن تصرّفهما ما حُكِي : « أتاني سواؤك » ، وقوله :

٧٧٩ – • فَسِواك بائِعُها وأنت المُشْتَرِي [٢] •

وقولـه :

٧٨٠ – • ولم يَبْقَ سِوى العُدْوا ن ... [٣] •

وقولـه :

٧٨١ – أأتْرُكُ لَيْلى لَيْسَ بَيْني وبَيْنها سوى لَيْلةٍ إنّي إذاً لصَبُورُ [٤]

(١) ط : « الآمدي » صوابه في أ ، ب .
والأبّذي : هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن عبيد النّفزي . مات ٦٥٩ .

(٢) لمحمّد بن عبدالله بن مسلمة المدنيّ ، المعروف بابن المولى وصدره :
• وإذا تباع كريمةٌ أو تُشْتَرى •
من شواهد الأشموني ٢ : ١٥٩ .

(٣) للفند الزمّاني . وتمامه :
• دِنّاهم كما دَانوا •
شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١ : ٣٨ ، والأشموني ٢ : ١٥٩ .

(٤) لمجنون بني عامر ، ديوانه ١٣٩ ، والأشموني ٢ : ١٥٩ .



وقولــه :

٧٨٢ - ذِكْرُكَ اللهَ عند ذِكْرِ سِواهُ صارِفٌ عن فؤادك الغَفَــلاَتِ [١]

وقولــه :

٧٨٣ - مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الحَــقِّ مَكْذُوبُ [٢] *

وقولــه :

٧٨٤ - * فإنَّ أخــا سوائِكُم الوَحِيــدُ [٣] *

وقولــه :

٧٨٥ - * وما قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِها لِسَوَائِكَا [٤] *

والأشهر في سوى لغة : الكسر والقصر ، ولغة الضَّمّ والقصر حكاها الأخفش ، ولغة الفتح والمدّ حكاها سيبويه . ولغة الكسر والمدّ حكاها ابن الخبّاز في شرح ألفيّة ابن معط .

---

(١) قائله مجهول . الدرر ١ : ١٧١ .

(٢) يقول صاحب الدرر ١ : ١٧١ : « ولم أعثر على قائله ولا تتمته » .
وقد نسبه ابن الأنباري لأبي دُؤاد . وصدره :
* وكُلُّ مَنْ ظَنَّ أنَّ الموت مُخْطِئُهُ *
من شواهد الإنصاف ١ : ٢٩٥ ، وابن يعيش ٢ : ٨٤ .

(٣) في الدرر ١ : ١٧١ قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة .

(٤) للأعشى . ديوانه ١٣٣ . وصدره :
* تَجانَفُ عن جوّ اليمَامة ناقتِي *
سيبويه ١ : ١٣ ، ٢٠٣ ، والخزانة ٢ : ٥٩ . ورواية سيبويه والخزانة : « جوّ » .
رواية الديوان جلّ مكان : « جوّ » .
وفي الخزانة فقط : « عن أهلها » مكان : « من أهلها » وانظر اللسان (سوا) .



وزعم عبد الدائم بن مرزوق القيرواني [١] : أنّ «سواء» الممدودة مبنية على الفتح لتضمّنها معنى إلاّ .

قال أبو حيّان : والذي حمله على ذلك أنه رآها لازمة الفتح لا تتغير بوجوه الإعراب تغيّر « غير » .

والصحيح أنّ فتحها إعراب ، وهي لازمة الظّرفيّة ، فلذلك لم ترفع ولم تُجرّ .

قال : ويلزمه أن يقول ببناء سِوى وسُوى ، أو يبدي فرقاً بينها وبين هذين .

أمّا سواء بمعنى وسَط نحو : « سواء الجَحِيم » [٢] . أو بمعنى مستو نحو : « سَوَاءٌ عليهم أأنْذَرْتَهم » [٣] فمعربة إجماعاً ، وكذا سواء بمعنى : « حِذاء » نحو : زيد [٤] سواءَ عمرو .

ويستعمل سوى ك(غير) ، فيستثنى بها نحو : قام القوم سوى زيد ، وما في الدار سوى حمار ، قال :

٧٨٦ – كلّ سَعْيٍ سوى الذي يورث الفو ز فعُقْباهُ حَسْرةٌ وخَسارُ [٥]

وقال :

٧٨٧ – ... لم ألْفِ في الدّار ذَا نُطْقٍ سِوَى طَلَلِ [٦] ...

ويوصف بها نحو : جاءني رجل سوى زيد قال :

٧٨٨ – أصابَهُمُ بلاءٌ كان فيهم سِوَى ما قد أصاب بني النَّضِير [٧]

---

(١) انظر البغية ٢ : ٧٥ .
(٢) الصافات ٥٥ .
(٣) البقرة ٦ .
(٤) كلمة : « زيد » سقطت من أ .
(٥) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٧١
وفي أ : « خسرة وحسار » تحريف .
وفي ب : « يحدث » مكان : « يورث » .
وفي ب ، ط : خسرة وخسار » بالخاء في الأولى .
(٦) مجهول القائل ، وتتمته غير معروفة انظر : الدررا : ١٧١
(٧) لحسّان بن ثابت . ديوانه ١٣٣ من قصيدة يصف فيها ما وقع لبني قُرَيْظة بعد وَقْعة الخنْدق .



وتَنْفرد « سوى » عن « غير » بأنها تلزم الإضافة لفظاً بخلاف « غير » فإنها تقطع عنها لفظاً ، وتنوى كما سيأتي . ولا يعترض على هذا بقوله تعالى : « مكاناً سُوى » [١] فإن « سُوى » فيه بمعنى مستو وليس الكلام فيه [٢] .

ويضاف « سوى » إلى المعرفة والنكرة كالبيتين السابقين .

وقيل : إنها تنفرد من « غير » بأنها لا تضاف إلا إلى المعرفة بخلاف « غير » ، فإنها تضاف إليهما . وردّه أبو حيّان بقوله : « سوى طلل » ، و « سوى ليلة » ، وهمـــا نكرتـــان .

ومنها : (عند)،وهي لبيان كون مظروفها حاضراً حِسّاً أو معنىً ، أو قريباً حِسّاً أو معنىً ، فالأول : نحو : « فلمّا رآه مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ » [٣] . والثاني نحو : « قال الّذي عِنْدَهُ عِلْمٌ من الكتاب » [٤] . والثالث : نحو : « عِنْدَ سِدْرَةِ المُنْتهى . عِنْدَها جَنَّةُ المأوَى » [٥] . والرابع : نحو : « عِنْدَ مَليكٍ مُقْتَدر » [٦] . « رب ابْنِ لي عِنْدَكَ بيْتاً في الجَنّةِ »[٧] . وإنّهم عِنْدَنا لَمِنَ المُصْطَفَيْنَ الأخْيار[٨]» ، « ما عِنْدَكُم يَنْفَدُ وما عِنْدَ اللهَ باق » [٩] .

وقد ترد للزّمان نحو : الصّبر عند الصَّدْمة الأولَى .

ولم تستعمل إلاّ منصوبة على الظرفية كما مثّل ، أو مجرورة بِمِنْ نحو : « آتَيْنَاه رَحْمَةً مِنْ عِنْدنا » [١٠] .

وإنما لم تتصرّف لشدّة توغّلها في الإبهام ، لأنها تصدق على الجهات السّتّ ،

(١) طه ٥٨ .
(٢) أ . ب : « وليس الذي الكلام فيه » بزيادة : « الذي » .
(٣) النمل ٤٠ .
(٤) النمل ٤٠ .
(٥) النجم ١٤ ، ١٥ .
(٦) القمر ٥٥ .
(٧) التحريم ١١ .
(٨) ص ٤٧ .
(٩) النحل ٩٦ .
(١٠) الكهف ٦٥ .



والأشهر كسر عينها . ومن العرب من يفتحها ، ومنهم من يضمّها [١] .

ومنها : « لدَى » ، وهي بمعنى عند ، لا بمعنى لَدُنْ في الأفصح ، ومن ثَمَّ كانت معربة ، لكن تفارق «لدى» « عند » من أوجه :

أحدها : أنها لا تُجَرُّ أصلاً ، وعند تُجَرُّ بِمنْ ، كما تقدّم .

الثاني : أن « عند » تكون ظرفاً للأعيان والمعاني [٢] كما تقدّم ، و « لدى » لا تكون ظرفاً للمعاني ، بل للأعيان خاصّة ، يقال : عندي هذا القول صواب ، ولا يجوز لديّ . ذكره ابن الشجّري في « أماليه » ومبرمان في « حواشيه » .

الثالث : أنك تقول : عندي مال وإن كان غائباً ، ولا تقول : لديّ مال إلاّ إذا كان حاضراً قاله الحريريّ ، وأبو هلال العسكريّ وابن الشّجريّ .

وزعم المعرّي : أنه [٢٠٣] لا فرق بين « لدى » و « عند » ، قال ابن هشام في المغني : وقول غَيْرِه أوْلَى [٣] .

وتقلب ألف « لدى» مع الضمير ياءً كـ « علىّ ، وإلىّ » [٤] ، قال تعالى : « ولَدَيْنا مَزِيدٌ » [٥] ، « وما كُنْتَ لَدَيْهِم [٦]» ، لا مع الظـاهر نحو : « لدَى الحَناجِر» [٧] لدَا الباب » [٨] .

ومن العرب من يقرّ الألف مع المضمر أيضاً كالظاهر ، وكذا إلى وعلى ، قال :

---

(١) أ : « ومن العرب من يضمّها » وفي ب : « ومن العرب من يفتحها منهم ومن العرب من يضمها » بزيادة : « منهم » تحريف .

(٢) من قوله : « والمعاني » إلى قوله : « خاصة » سقط من أ .

(٣) انظر المغني ١ : ١٣٦ وقد سقطت : « أولى » من أ .

(٤) أ : « كإلى وعَلَى » .

(٥) قٓ ٣٥.

(٦) آل عمران ٤٤ .

(٧) غافر ١٨.

(٨) يوسف ٢٥ .



٧٨٩ - إلي كم يا خناعة لا إلانا عزا الناسُ الضّراعةَ والهَوانا [١]
فلَوْ برأتْ عقُولكم بصَرْتُم بأنَّ دَواءَ دائكُم لَدانا
وذلكم إذا واثقْتُمونا على نَصْرِ اعتمادِكُمُ علانا

[التوسّع في ظرف الزمان والمكان]

(ص) : مسألة : يتوسّع في المتصرِّف ، فيجعل مفعولاً به ويُضْمَر غير مقرون بـ « في » ، ويُضاف ، ويسند إليه لا إن كان العامل حرفاً أو اسْماً جامِداً ، ولا متعدّياً لثلاثة على الأصحّ .

قيل : أو اثنين ، ولا كان إن عملت فيه على الأصح .

(ش) : التّوسُّعُ جعل الظرف مفعولاً به على طريق المجاز ، فيسوغ حينئذ إضماره غير مقرون بـ « في » نحو : اليوم سِرْتُهُ ، ولا يجوز ذلك في المنصوب على الظّرف ، بل إذا أضمر وجب التّصريح بـ « في » لأن الضَّمير يردّ الأشياء إلى أصولها ، فيقال : اليوم سرت فيه .

وسواء في التوسّع ظرف الزمان والمكان ، فالأول : نحو :

٧٩٠ - ويوم شَهِدْناهُ سُلَيْماً وعامِراً [٢]

---

(١) الأبيات مجهولة القائل والشاهد فيها أن من العرب من يقرّ الألف مع المضمر كما يفعل ذلك مع المظهر في إلى ، وعلى ، ولدى .
وفي أ ، ب ، ط : « عن الناس » مكان : « عزا الناس » .
انظر الدرر ١ : ١٧١ ، ١٧٢ .

(٢) لرجل من بني عامر . وتمامه :
قليلٍ سوى الطّعن النّهال نوافِلُهْ
سيبويه ١ : ٩٠ ، وابن يعيش ٢ : ٤٦ ، والمقتضب : ٣ : ١٠٥ ، ١٠٧ ، ٢٣١ .



٧٩١ — • يا رُبَّ يومٍ لِيَ لا أُظَلَّلُــهْ [١] •

الثاني : نحو :

٧٩٢ — • ومشرب أشربــــهُ وَشيــلِ [٢] •

والأصل : شهدنا فيه ، وأظلل فيه ، وأشرب فيه . ويجوز حينئذ الإضافة إليه على طريق الفاعليّة نحو : « بل مَكْرُ اللّيْل والنّهار » [٣] .

٧٩٣ — • يا سارقَ اللّيْلَةِ أهْــلَ الــدّار [٤] •

والمفعوليّة : نحو : « تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ » [٥] ، « يا مَسْروق اللّيلةِ أَهْلَ الــدّار .

ولا تصحّ الإضافة عند إرادة الظرف ، لأن تقدير « في » يحول [٦] بين المضاف والمضاف إليه ، فتمتنع [٧] قاله الفارسيّ ، ولأن الخافض إذا دخل على الظرف يخرجه عن الظّرفيّة ، قاله ابن عصفور . ويجوز حينئذ الإسناد إليه نحو : « في يَوْمٍ عاصفٍ » [٨] .

(١) قائله أبو ثروان . وتمامه :

• أرْمَضُ مِنْ تحتُ وأُضحى من عَلُهْ •

الدرر ١ : ١٧٢ .

(٢) قائله مجهول . وتمامه :

• لا آجن الطّعْمِ ولا وَبيلِ •

الدرر ١ : ١٧٢ .

(٣) سبأ ٣٣ .

(٤) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة .

سيبويه ١ : ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٩ ، والخزانة ١ : ٤٨٥ ، ٢ : ١٧٢ ، ١٧٩ .

(٥) البقرة ٢٢٦ .

(٦) أ : « يجري » مكان : « يحول » ، تحريف .

(٧) أ ، ط ، : « فيمتنع » بالياء .

(٨) إبراهيم ١٨ .



« إنّا نَخافُ مِنْ رَبِّنا يَوْماً عَبُوساً قَمْطَرِيراً » (١) .

٧٩٤ — • صِيدَ عَلَيْهِ اللّيلُ والنّهـارُ (٢) •

قال بعضهم : ويؤكّد ، ويُبْدَلُ ، ويستثنى منه ، ولا يجوز ذلك في الظّرف غير المتوسّع فيه (٣) . قال صاحب البسيط : وفي هذا نظر .

وللتوسّع شروط :

الأول : أن يكون الظرف متصرّفاً ، فما لَزِمَ الظّرفيّة لا يتوسّع فيه ، لأنّ التوسّع مُنافٍ لعدم التّصرُّف إذْ يلزم منه أن يسند إليه ، ويضاف إليه .

الثّاني والثّالث : ألاّ يكون العامل حرفاً ، ولا اسماً جامداً ، لأنهما يعملان في الظرف ، لا في المفعول به . والمتوسّع فيه مشبّه بالمفعول به فلا يعملان فيه .

الرّابع : ألاّ يكون فعلاً متعدّياً إلى ثلاثة ، لأن الاتّساع في اللازم له ما يشبّه به ، وهو المتعدّي إلى واحد ، والاتّساع في المتعدّي إلى واحد له ما يشبّه به ، وهو المتعدّي إلى اثنين ، والاتّساع في المتعدّي الى اثنين له ما يشبه به ، وهو المتعدّي إلى إلى ثلاثة ، فيجوز (٤) فيها .

وأمّا ما يتعدّى إلى ثلاثة فليس له ما يشبّه به إذ ليس لنا فعل يتعدّى إلى أربعة ، فيمتنـع .

هذا ما صحّحه ابن مالك ، ونسبه ابن عصفور للأكثرين ، وعزاه غيره للمبرد .

---

(١) الإنسان ١٠ .

(٢) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة كما في الدرر ١ : ١٧٢ .
وفي أ : « هذا » مكان : « صيد » .

(٣) أ : « ولا يجوز غير المتوسّع فيه » « بإسقاط ذلك في الظرف » .

(٤) من قوله : « فيجوز فيها » إلى قوله : « إذْ ليس لنا فعل » سقط من أ .



وقيل : يجوز في المتعدّي إلى ثلاثة أيضاً ، ونسبه [1] ابن خروف إلى سيبويه ، وأبو حيّان إلى الجمهور ، ولا مبالاة بعدم النّظير ، وإلاّ لم يجز في اللاّزم إذ لم يعهد نصبه المفعول ، وإنما جاز فيه لضَرْبٍ من المجاز ، فكذا هنا .

وقيل : يمتنع الاتّساع مع المتعدّي إلى اثنين أيضاً [2] ، لأنه ليس له أصل يشبّه به ، إذ لا يوجد ما يتعدّى إلى ثلاثة بحقّ [3] الأصل، والحمل إنما يكون على الأصول،لا على الفروع . وهذا ما صحّحه ابن عصفور قياساً لما ذكر ، وسماعاً ، لأنه لم يَرِدْ إلاّ في المتعدّي لواحدٍ واللاّزم .

قال أبو حيّان : والأمر كما قال من عدم السماع مع المتعدّي لاثنين .

الخامس : ألاّ يكون العامل كان وأخواتها ، إن قلنا : إنها تعمل في الظرف حذراً [4] من كثرة المجاز . لأنها رفعت ونصبت لشبهها بالفعل المتعدّي [5] ، والعمل بالشبه مجاز ، فإذا نصبت الظرف على الاتّساع ــ وهو مجاز أيضاً ــ كثر المجاز فيمنع منه .

قال أبو حيّان : وهذا ما يقتضيه النّظر . ونظيره قولهم : دخلت في الأمر لا يجوز حذف « في » [6] لأن هذا الدخول مجاز ، ووصول « دخل » إلى الظرف بغير وساطة « في » مجازٌ [٢٠٤] فلم يجتمع عليها مجازان .

وقال ابن عصفور : يجوز الاتّساع معها كسائر الأفعال ، أمّا إن قلنا بأنها لا تعمل في الظرف فواضح أنه [7] لا توسع .

ولا يمنع التوسّع إضافة الظّرف إلى المظروف المقطوع عن الإضافة ، المعوّض منه التّنوين نحو : سير عليه حينئذٍ .

---

(١) من قوله : « ونسبه ابن خروف » إلى قوله : « إذا لم يعهد نصبه المفعول » سقط من أ .

(٢) من قوله : « أيضاً » إلى قوله : « الخامس » سقط من أ .

(٣) أ . ب : « نحو » مكان « بحقّ » . (٤) أ ، ب : « خلافاً » مكان : « حذراً » .

(٥) ط فقط : « لأنها إذا رفعت ونصبت تشبيهاً بالفعل المتعدي » .

(٦) « في » سقطت من أ . (٧) ط فقط : « لأنه » .



وما انْتُصِبَ من المصادر نَصْبَ الظَّرفِ يجوز فيه التوسّع ومنه : « لَقَدْ تَقطَّعَ بَيْنَكُمْ »[١] . وأمّا صفة الظرف : نحو : سِرْت قليلاً ، فيضعف فيها التوسع إلاّ إن وُصِف .

[نيابة المصدر عن ظرفي الزمان والمكان]

(ص) : وينوب مصدر عن مكان بِقِلّة ، وزمان[٢] بكثْرة ، وقد يجعل ظرفاً دون تقدير ، أو اسم عين[٣] مضاف إليه ، لا مصدر مؤول خِلافاً للزمخشريّ .

(ش) : قد ينوب عن الظّرف مصدرٌ إذا كان الظّرف مضافاً إليه ، فحذف . ولا بُدّ من كونه مُعيّناً لِوَقْت ، أو مِقْدار ، وهو كثير في ظرف الزّمان نحو : جِئْتُكَ صلاةَ العَصْرِ ، أو قُدوم الحاجّ ، وانتظرتك حلب ناقة ، قليل في المكان نحو : جَلَسْتُ قُرْبَ زيد ، أي مكان قربه .

وقد يجعل المصدر ظرفاً دون تَقْديرِ مُضافٍ كقولهم : أَحَقّاً انك ذاهب ، أي أفي حـقّ .

وقد يكون النائب اسم عين نحو : لا أكلمه القَارِظَيْن ، والأصل : مُدّة غيبة القارظين[٤] .

ولا ينوب في ذلك المصدر المؤول وهو أنْ والفعل نحو : « وتَرْغَبُون أنْ تَنْكِحُوهن[٥] » إذا قدّر بـ « في » خلافاً للزمخشري .

---

(١) الأنعام ٩٤ .

(٢) أ : « ومضاف بكثْرة » ، تحريف .

(٣) ب ، ط : « أو يقام غير مضاف إليه » ، تحريف ، صوابه في أ بدليل قوله في الشرح: « وقد يكون النائب اسم عين » .

(٤) القارظان هما : يذكر بن عنزة ، وعامر بن رُهم ، وكلاهما من عنزة ، خرجا في طلب القرظ ، وهو ورق السّلَم فلم يرجعا .

(٥) النساء ١٢٧ .



[الظّروف المبنيّات]

(ص) : الكلام في الظروف المبنيّــات .

(ش) : أوردت في هذا الفصل ما لم أسبق إلى جمعه ، واستيفائه من مَبْنِيّ ظروف الزمان والمكان مرتّباً على حروف المعجم .

[إذْ]

(ص) : (إذ) للوقت الماضي ، وللمستقبل في الأصحّ ، وتلزم الظرفيّة ما لم يُضَفْ لها زمان ، والإضافة إلى جملة غير مصدّرة بزال وأخوته ، أو دام أو ليس ، أو لكن ، أو ليت ، أو لعلّ .

ويقبح أن يليها اسم بعده ماض [(١)] .

وقد يحذف جزؤها وكلها ، فتعوّض تنويناً ، وتكسر للساكنين ، وقال الأخفش : إعراباً ، وقد تفتح . وألحق بها شيخنا الكافيجيّ في ذلك « إذا » .

وجوّز الأخفش والزّجاج والمتأخرون وقوعها مفعولاً به ، وبدلاً منه . والزمخشريّ : مبتــدأ .

وهي تجيء للتعليل خلافاً للجمهور حرفاً ، وقيل : ظرفاً ، وللمفاجأة بعد بينــا وبينما حرفاً [(٢)] أو ظرف مكان أو زمان أو زائداً أقوال : وعلى الظرفيّة عاملها . قال ابن جنيّ وابن الباذش تاليها . وعامل بينا مقدّر ، والشّلوبين عاملهما محذوف ، وإذا بدل ، قال أبو عُبَيْدة : وللتحقيق ، وزائدة ، واختاره ابن الشّجريّ بعد بينا وبينما .

(ش) : من الظّروف المبنيّة « إذ » ، والدّليل على اسميّتها قبولُها : التّنوين والإخبار

---

(١) أ : « بعدها ما من » ، تحريف .

(٢) ط : « صرفاً » بالصاد ، تحريف .



بها نحو : مجيئك إذْ جاء زيد، والإضافة إليها بلا تأويل نحو : « بعد إذْ هَدَيْتنَا »(١) .

وبنيت لافتقارها إلى ما بعدها من الجُمَل ولِوَضْعها على حرفين ، وأصل وضعها أن تكون ظرفاً للوقت الماضي .

وهل تقع للاستقبال ؟ قال الجمهور : لا ، وقال جماعةٌ منهم ابن مالك : نعم ، واستدلّوا بقوله تعالى : « « يومئذ تحدّث أخبارها (٢) » والجمهور جعلوا الآية ونحوها من باب. «ونُفِخَ في الصّور»(٣) أي من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع.

قال ابن هشام : ويحتجّ لغيرهم بقوله تعالى : « فَسَوْف يَعْلَمون إذ الأغلالُ في أعْناقِهِم» (٤) ، فإن يعلمون مستقبل لفظاً ومعنى لدخول حرف التّنفيس عليه ، وقد عمل في « إذ » ، فيلزم أن يكون بمنزلة إذا (٥) .

وتلزم إذْ الظّرفية ، فلا تَتَصرّف بأن تكون فاعلة أو مبتدأة ، إلاّ أن يضاف اسم الزمان إليها نحو : حِينَئِذٍ ، وَيَوْمَئِذٍ ، و « بَعْد إذْ هَدَيْتَنا » (٦) ، ورأيتك أمس إذ جئت .

وجوز الأخفش والزّجاج وابن مالك : وقوعها مفعولاً به نحو : « واذْكُروا إذْ كُنْتُمْ قَليلاً » (٧) ، وبدلاً منه نحو : « واذْكُرْ في الكتاب مَرْيَمَ إذ انْتبَذَتْ » (٨)

والجمهور لا يثبتون ذلك ، ووافقهم أبو حيّان : قال : لأنه لا يوجد في كلامهم : أحببت إذْ قدم زيد ، ولا كَرِهْتُ إذْ قدم .

وإنما ذكروا ذلك مع « اذكر » لمّا اعتاص (٩) عليهم ما ورد من ذلك في القرآن .

(١) آل عمران ٨ .
(٢) الزلزلة ٤ .
(٣) الكهف ٩٩ .
(٤) غافر ٧٠ ، ٧١ .
(٥) المغنى ١ : ٧٥ .
(٦) آل عمران ٨ .
(٧) الأعراف ٨٦ .
(٨) مريم ١٦ .
(٩) من : عَوِصَ الكلام كفَرح ، وعاص يعاص عِياصاً وعَوصاً : صعب .



وتخريجه سهل ، وهو أن تكون « إذْ » معمولةً [٢٠٥] لمحذوف يدلّ عليه المعنى ، أي : اذكروا حالتكم ، أو قَضِيَّتَكُمْ [١] أو أَمْرَكم ، وقد جاء بعض ذلك مصرّحاً به قال تعالى : « واذْكُروا نِعْمَةَ الله عَلَيْكُم إذْ كُنْتُم أعداءً » [٢] فـإذْ ظرف معمول لقوله : « نِعْمَةَ الله » . وهذا أولى من إثبات حكم كلّيّ بِمُحْتَمَلْ [٣] بل بمرجوح . انتهى .

وجوّز الزمخشريّ وقوعها مبتدأ ، فقال في قراءة بعضهم : « لمن مَنَّ الله على المُؤْمنين » [٤] : إنه يجوز أنّ التقدير : « مِنَّة [٥] إذ بعث » . وأن تكون « إذْ » في محل رفع كإذا في قولك : أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً [٦] .

قال ابن هشام : فمقتضى هذا أنّ « إذْ » مبتدأ ، ولا نعلم بذلك قائلاً .

---

(١) ب : « قصدتكم » ، ط : « قضيتم » كلاهما تحريف . صوابه في أ .

(٢) آل عمران ١٠٣ .

(٣) أ ، ب : « حكم كلي محتمل » صوابه في ط .

(٤) آل عمران ١٦٤ .

(٥) وموضع الشاهد قوله بعدها : « إذ بعث فيهم رسولاً » .
وفي ط : « لقد منّ » وهي قراءة حفص صوابه في أ ، ب ، والمغني ١ : ٧٥ .
وفي النسخ الثلاث : « منه » بالهاء ، تحريف ، وصوابه : « مِنَّة » من قولهم : اصطنع عنده صنيعة ومنّة = امتنّ .
والمعنى على هذه القراءة في رأي الزمخشريّ : « لمن منّ الله على المؤمنين وقت بعثه » .

(٦) ونقد ابن هشام الزمخشريّ في هذا المثال — فقال : « ثم تنظيره بالمثال غير مناسب ، لأن الكلام في « إذْ » لا في : « إذا » وكان حقه أن يقول : إذ كان ، لأنهم يقدرون في هذا المثال ونحوه : « إذْ » تارة : و « إذا » أخرى بحسب المعنى المراد .
ثم ظاهره أن المثال يتكلم به هكذا ، والمشهور أنّ حذف الخبر في ذلك واجب ، وكذلك المشهور أن : « إذا » المقدّرة في المثال في موضع نصب ، ولكن جوّز عبد القاهر كونهما في موضع رفع تمسّكاً بقول بعضهم : « أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة » بالرفع ، فقاس الزمخشري « إذْ » على : « إذا » والمبتدأ على الخبر » .
انظر المغني ١ : ٧٥ .



وتلزم إذْ الإضافة إلى جملة ، إمّا اسمية نحو : « واذْكُروا إذْ أنْتُمْ قَلِيلٌ »[1] « إذْ هُما في الْغارِ »[2] ، أو فعليّة كما سبق .

ويَقْبُح في الاسميّة أن يكون عجزها فعلاً ماضياً نحو : جئتك إذْ زيد قام . ووجْهُ قُبْحِهِ أنّ « إذْ » لمّا كانت لِمَا مضى ، وكان الفعل الماضي مناسباً لها في الزّمان ، وكانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعاً نحو : إذْ زيد يقوم فإنه حسن .

ويشترط في الجملة ألاّ تكون[3] شرطيّة ، فلا يقال : أتذكر إذ إنْ تأتنا نُكْرِمْك ، ولا إذْ مَنْ يأتِكَ تُكْرِمْه ، إلاّ في ضرورة .

وقد يحذف جزء الجملة المضاف إليها « إذْ » فيظنّ من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد كقوله :

٧٩٥ — والعيشُ مُنْقَلِبٌ إذْ ذاك أفْنانَا[4] *

والتقدير : إذْ ذاك كذلك .

وقد تحذف الجملة كلّها للعِلْم بها ، ويعوّض منها التّنوين . قال أبو حيّان : الذي يظهر من قواعد العربية أنّ هذا الحذف جائز ، لا واجب ، وتكسر ذالها[5] حينئذ لالتقاء الساكنين نحو : « وأنْتُم حِينَئِذٍ تَنْظُرُون[6] » ، أي حين إذْ بلغت الرّوحُ الحلقومَ .

---

(١) الأنفال ٢٦ . (٢) التوبة ٤٠ .

(٣) أ : « أن تكون » بدون لا النافية ، تحريف .

(٤) لابن المعتز . كما نسبه السيوطي في شرح شواهده على المغني .

* هل تَرْجِعَنّ لَيَالٍ قد مَضَيْن لنا *

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٢٤٧ .

وعند صاحب الدرر ١ : ١٧٣ . قائله مجهول .

(٥) ط : « وتكسر النون » تحريف صوابه في أ ، ب ، والأسلوب يدلّ عليه .

(٦) الواقعة ٨٤ .



وزعم الأخفش : أنّها حينئذ معربة ، والكسر جرّ إعراب بالإضافة لا بناءً ، وحمله على ذلك : أنه جعل بناءها ناشئاً عن إضافتها إلى الجملة ، فلمّا زالت من اللفظ صارت معربة ، وهو مردودٌ بأنه قد سبق لـ « إذْ » حكم البناء ، والأصل استصحابه حتّى يقوم دليل على إعرابه ، وبأن العرب قد بنت الظرف المضاف لإذْ ولا علّة لبنائه إلاّ كونه مضافاً لمبنيّ ، فلو كانت الكسرة إعراباً لم يجز بناء الظّرف ، وبأنهم قالوا : « يومَئِذاً » بفتح الذال منوّناً ، ولو كان معرباً لم يجز فتحه لأنه مضاف إليه ، فدلّ على أنه مبنيّ مرة على الكسر لالتقاء الساكنين ، ومرّة على الفتح طلباً للتّخفيف . وهذا معنى قولي : وقد تُفْتَح .

وقولي : وألحق بها شيخنا الكافيجيّ في ذلك « إذا » أشرت به إلى مسألة غريبة قلّ من تعرّض لها ، وذلك أني سمعت شيخنا (رحمه الله) يقول في قوله تعالى : « ولئن أطَعْتُمْ بَشَراً مِثْلَكُمْ إنّكُم إذاً لخاسِرُون » [(١)] ليست « إذنْ » هذه الكلمة المعهودة ، وإنما هي إذَا الشرطية ، حذفت جملتها الّتي تضاف إليها ، وعوض منها [(٢)] التنوين ، كما في « يومئذ » . وكنت أستحسن هذا جدّاً ، وأظن أن الشيخ لا سلف له في ذلك حتّى رأيت بعض المتأخرين جنح إلى ما جنح إليه الشيخ ، وقد أوسعت الكلام في ذلك في « الإتقان » و « حاشية المغنى » .

وتزاد « إذْ » للتعليل خلافاً للجمهور كقوله تعالى : « ولن يَنْفَعَكُم اليوم إذْ ظَلَمْتم أنّكم في العذاب مُشْتَرِكُونَ » [(٣)] ، أي لأجل ظلمكم في الدنيا ، وإذْ لم يَهْتَدوا به فسيقولون [(٤)] » ، « وإذْ اعْتَزَلْتُموهم وما يَعْبدون إلاّ الله فأووا [(٥)] » ، وهي حرف بمنزلة لام العلة ، وقيل : ظرف ، والتعليل امستفاد من قوّة الكلام لا من اللفظ .

---

(١) المؤمنون ٣٤ .

(٢) ط : « وعوض ها هنا » ، تحريف .

(٣) الزخرف ٣٩ .

(٤) الأحقاف ١١ .

(٥) الكهف ١٦ .

وترد للمفاجأة نصّ على ذلك سيبويه ، وهي الواقعة بعد : « بينا » و « بينمـا » كقولـه :

٧٩٦ ـ • فبينما العُسْر إذْ دارَتْ ميَاسِيرُ [1] •

وقولـه :

٧٩٧ ـ بَيْنا كذلك والأعدادُ وِجْهَتُها إذْ راعها لِحَفيف خَلْفَها فَزَعُ [2]

وهل هي حينئذ ظرف مكان أو زمان ، أو حرف لمعنى المفاجأة أو حرف مؤكد ، أي زائد؟ أقوال : اختار الثاني أبو حيّان إقراراً لها على ما استقرّ لها ، وابن مالك والشّلَوْبين : الثّالث .

وعلى القول بالظّرفية قال ابن جنيّ وابن الباذش عاملها الفعل الذي بعدها ، لأنها غير مضافة إليه ، وعامل « بينا » و « بينما » محذوف يفسّره الفعل المذكور .

وقال الشّلَوبين : « إذ » مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ، ولا في « بينا » و« بينما » ، لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ، ولا فيما قبله ، وإنما عاملها محذوف يدلّ عليه الكلام ، و « إذ » بدل منهما .

وذكر لـ « إذْ » معنيان آخران ، أحدهما : التوكيد ، وذلك بأن تحمل على الزيادة

---

(١) قيل : لحريث بن جبلة ، وقيل : لعشير بن لبيد العذري وصدره:
• فاسْتَقْدِرِ الله خيراً وارْضَيَنّ به •
أسرار العربية : ٢٥٦ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٤٤ .
وسيبويه ٢ : ١٥٨ ، واللسان (قدر) .

(٢) قائله مجهول .
وفي أ ، ط : « لحفيف قبلها » ، وفي ب : لحفيف « قلبها » صوابه في الدرر ١ : ١٧٣ .
والأعداد : جمع « عِدّ » والعِدّ : الماء الدائم مثل ماء العين .



قاله أبو عُبَيْدَةَ (١) ، وتبعه ابن قُتَيْبَة (٢) ، وحملا عليه آيات ،منها : قوله تعالى: « وإذْ قال ربُّك لِلْملائِكَةِ » (٣) .

والثاني : التّحقيق [٢٠٦] كقد ، وحملت عليه الآية ، قال في « المغنى » :وليس القولان بشيء (٤) .

واختار ابن الشّجري : أنها تقع زائدة بعد « بينا » ، و « بينما » خاصّة . قال : لأنك إذا قلت : بينما أنا جالس إذ جاء زيد ، فقدّرتها غير زائدة ، أعملت فيها الخبر ، وهي مضافة إلى جملة : جاء زيد . وهذا الفعل هو الناصب لـ « بيْن » فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف .

[إذا]

(ص) : (إذا) للمستقبل مضمّنة معنى الشّرط غالباً . قال ابن مالك : والماضي ، وأنكره أبو حيّان . وقوم للحال ، ويختصّ بالمجزوم به ، وكذا المظنون خلافاً للبيانيّين بخلاف « إنْ » ، ومن ثمّ لم تجزم في السّعة خلافاً لمن جوّزه بقلة ، أو مع « ما » ، ولا تدلّ على تكرار ، ولا عموم على الصحيح فيهما .

وتضاف أبداً لجملة صدرها فعل ، ولو مقدّراً قبل اسم يليه . وجوّزه الأخفش إلى

---

(١) معْمر بن المثنّى اللّغوي البصري ، أخذ عن يونس ، وأبي عمرو ، وهو أوّل من صنّف في غريب الحديث .
ومن أشهر مصنفاته : المجاز في غريب القرآن – معاني القرآن – الأمثال – اللغات – المصادر – فعل وأفْعَل . توفي سنة ثمان ، وقيل : عشر ، وقيل : إحدى عشرة ومائتين .

(٢) عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ النحويّ اللّغوي .
صنف : إعراب القرآن – معاني القرآن ، غريب القرآن ، جامع النحو ، مشكل القرآن – غريب الحديث – المسائل والأجوبة . توفي سنة ٢٧٦ .

(٣) الحجر ٢٨ .

(٤) انظر المغني ١ : ٧٧ .

اسميّة الجزأين. وأوجب الفراء إيلاءها الماضي شَرْطيّة . وقال غيره: هو الغالب ، ومن ثمّ قال الأكثرون : ناصبها الجواب لا الشرط .

قال ابن مالك : وتجيء مفعولاً به ، ومجرورة بـ « حتى » ، ومبتدأ .

وترد للمفاجأة فأقوال إذاً [١]. وتلزمها الفاء . قال المازنيّ : زائدة ، ومبرمان : عاطفة ، والزّجّاج: [٢] جزائيّة ، ولا يليها فعل . وثالثها : يجوز مع قد . قال أبو عبيدة : وتزاد .

(ش) : من الظروف المبنيّة «إذا» ، والدليل على اسميتها الإخبار بها مع مباشرتها الفعل نحو : القيام إذا طلعت الشمس ، وإبدالها من اسم صريح نحو : أجيئك غداً إذا طلعت الشمس .

وهي ظرف للمستقبل ، مضمّنة معنى الشروط غالباً ، ومن ثمّ وجب إيلاؤها الجملة الفعليّة ، ولزمت الفاء في جوابها نحو : « إذا جاء نصر الله » [٣] إلى قوله « فسبّحْ » .

وقد لا تضمّن معنى الشرط ، بل تتجرّد للظرفيّة المحْضة نحو : « والليْل إذا يَغْشى » [٤] ، و « الليل إذا سجى [٥]» .

وزعم قوم : أنها تخرج عن الظرفيّة ، فقال ابن مالك : إنها وقعت مفعولاً به في حديث : « إني لأعلم إذا كنت عنّي [٦] راضية ، وإذا كنت علَيّ غضبى » ، ومبتدأ

---

(١) في ط : « إذ » تحريف .

(٢) في أ : « والزيادة » مكان : « والزّجّاج » وفي ب ، ط : « والزيادي » وهو تحريف . في النسخ الثلاث صوابه في الشرح المذكور بعد .

(٣) النّصْر ١ . (٤) الليل ١ .

(٥) الضحى ٢ .

(٦) في النسخ الثلاث « عليّ راضية » وفي المغني ١ : ٨٧ « عنيّ » مكان : « عليّ » .



في قوله تعالى : « إذا وقعَت الواقعة »[١] ، والخبر « إذا » الثانية ، و« خافضةً رافعةً »[٢] بالنصب حالان ؛ والمعنى وقت وقوع الواقعة ، خافضة لقوم ، رافعة لآخرين ، هو وقت رَجّ الأرض .

ومجرورة بـ « حتّى » في قوله تعالى : « حتّى إذا جاؤُها »[٣] . وسبقه إلى ذلك ابن جنيّ في الثاني ، والأخفش في الثالث .

والجمهور أنكروا ذلك كلّه ، وجعلوا « حتى » في الآية حرف ابتداء داخل على الجملة بأسرها ، ولا عمل له ، وإذا وقعت ظرفاً جوابه محذوف، أي انقسمتم أقساماً ، وكنتم أزْواجاً وإذا الثانية بدل من الأولى ، وإذا في الحديث ظرف لمحذوف ، هو مفعول : أعلم ، أي شأنك ونحوه .

وزعم آخرون أنها تخرج عن الاستقبال ، فقال ابن مالك : إنها وقعت للماضي في قوله تعالى : « وإذا رَأَوْا تِجارةً أو لَهْواً انْفَضُّوا إلَيْها »[٤] « فإنّ الآية نزلت بعد انفضاضهم ،وكذا «ولا عَلى الّذِين إذا ما أتَوْكَ لِتَحْمِلَهُم قُلْتَ لا أجِدُ»[٥] الآية.

وقال قوم : إنها وقعت للحال في قوله تعالى : « واللّيل إذا يغشى »[٦] ، لأن الليل مقارن للغشيان .

وتختصّ إذا بما يتعيّن وجوده نحو : آتيك إذا احْمَرّ البُسْر ، أو رجّح نحو : آتيك إذا دعوتني . بخلاف إنْ فإنها تكون للمحتمل والمشكوك فيه ، والمستحيل كقوله : « قل إنْ كان للرَّحْمن ولدٌ »[٧] ، ولا تدخل على متيقّن ولا راجح . وقد تدخل على المتيقّن لكونه مبهم الزمان نحو : أفإنْ مِتَّ فَهُمُ الخَالِدُون »[٨] .

---

(١) الواقعة ١ .
(٢) الواقعة ٣ في قراءة .
(٣) الزمر ٧٣ .
(٤) الجمعة ١١ .
(٥) التوبة ٩٢ .
(٦) الليل ١ .
(٧) الزخرف ٨١ .
(٨) الأنبياء ٣٤ .

ولكون (إذا) خاصًّا [١] بالمتيقّن والمظنون خالفت أدوات الشرط، فلم تجزم إلاّ في الضرورة كقوله:

٧٩٨ — ٭ وإذا تُصِبْكَ خَصاصةٌ فتَحَمَّلِ [٢] ٭

وإذا دلّت «إذا» على الشّرط. فلا تدل على التّكرار على الصحيح؛ وقيل: تدلّ عليه كـ «كلّما»، واختاره ابن عصفور؛ فلو قال: إذا قمت فأنت طالق، فقامت، ثم قامت أيضاً في العِدّة ثانياً وثالثاً لم يقع بهما شيء على الأول دون الثاني [٣].

وكما لا تدل على التّكرار لا تدلّ أيضاً على العموم على الصّحيح. وقيل: تدلّ عليه، فلو قال: إذا طلّقت امرأة من نسائي، فعبدٌ من عبيدي حرٌّ، فطلق أربعاً لم يُعتق إلا عبدٌ واحدٌ. وتنحلّ اليمين على الأول؛ ويُعتق أربعٌ على الثّاني.

وتلزم «إذا» الإضافة إلى جملة صدرها فعل، سواء كان مضارعاً نحو: «وإذا تُتْلَى عليهم آياتُنا» [٤].

«وإذا لم تأتِهِم بآية» [٥] أم ماضياً نحو: «إذا جاءك المنافقون» [٦].

وزعم الفراء أن «إذا» إذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها إلاّ الماضي.

وقال ابن هشام: إيلاؤها الماضي أكثر من المضارع، وقد اجتمعا في قوله:

---

(١) في ب: «خاصٌّ» بالرفع.

(٢) لعبد قيس بن خفاف. وصدره:

٭ وَاسْتَغْنِ ما أغناك ربُّك بالغِنَى ٭

المغني ١ : ٨٥، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٧١.

ويروي: «فتجمل» بالجيم، و «تحمّل» بالحاء.

(٣) يعني بالأول: عدم الدلالة على التكرار، ويعني بالثاني: الدلالة على التكرار.

(٤) الأحقاف ٧، وسبأ ٤٣.

(٥) الأعراف ٢٠٣.
(٦) المنافقون ١.



٧٩٩ ــ والنّفسُ راغبة إذا رغّبتها وإذا تُردّ إلى قليلٍ تقنعُ[(١)] [٢٠٧]

ــ وقد يليها اسم بعده[(٢)] فعل[(٣)] فيقدر[(٤)] قبله فعل يفسره الفعل بعد الاسم نحو : « إذا السّماء انشقّتْ » . [(٥)] .

وجوز الأخفش إيلاءها جملةً فيها اسمان : مبتدأ وخبر من غير تقدير فعل كقولـــه :

٨٠٠ ــ * إذا باهليٌّ تحتهُ حنظليّــةٌ[(٦)] *

وفي ناصب إذا قولان : أحـــدهما : أنه شرطها ، وعليـــه المحققون واختاره أبو حيّان حملاً لها على سائر أدوات الشرط .

والثاني : أنّه ما في جوابها من فعل وشبهه ، وعليه الأكثرون لما تقدّم من أنهـــا ملازمة الإضافة إلى شرطها ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف .

فالإشارة إليه[(٧)] بقولي : و« من ثمّ » ، إلى قولي : و « تضاف أبداً » . والأوّلون انفصلوا عن ذلك بأن قالوا : بعدم إضافتها .

---

(١) لأبي ذؤيب . ديوان الهذليين ١ : ٣ .

(٢) أ : « بعد » بدون ضمير .

(٣) أ : « اسم » مكان « فعل » ، تحريف .

(٤) ط : « مقدر » بالميم .

(٥) الانشقاق ١ .

(٦) للفرزدق . وعجزه :

* له ولدٌ منها فذاك المُذرّعُ *

ديوان الفرزدق ٥١٤ ، وأوضح المسالك رقم ٣٣٣ .

وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٧٠ .

ويروى : « المدرّع » بالدال المهملة ، ومعناه : إذا ولد للرجل الباهليّ من امرأة حنظليّة ، فذلك الولد النجيب الشجاع الذي يتأهب للبس الدّرع .

ويروى بالذال المعجمة ، وهو الذي أمه أشرف من أبيه . وانظر الدرر ١ : ١٧٤ .

(٧) « إليه » سقطت من ط .



وترد « إذا » للمفاجأة فتختص بالجملة الاسميّة فيما جزم بـه ابن مالك : وردّه أبو حيـان .

وقيل : تدخل على الفعل مطلقاً ، وقيل : تدخل على الفعليّة المَصْحُوبة [1] بـ «قد» نقل الأخفش ذلك عن العرب نحو : خرجت فإذا قد قام زيد . قال في المغني : ووجهه أنّ التزام الاسمية معها إنما هو للفرق بينها وبين الشرطية الخاصّة بالفعليّة ، والفرق حاصل بـ « قد » إذ لا يقترن الشرط بها ، ولا يحتاج لجواب .

ولا تقع في الابتداء .

ومعناها : الحال لا الاستقبال نحو : خرجت فإذا الأسد بالباب ، ومنه : « فإذا هي حيّةٌ تسعى » [2] وهي حينئذ حرفٌ عند الكوفيين والأخفش ، واختاره ابن مالك ، ويرجّحه قولهم : خرجت فإذا إن زيداً بالباب بكسر إنّ ، لأن إنّ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

وظرف مكان عند المبرّد والفارسيّ وابن جنيّ ، وأبي بكر بن الخيّاط [3] واختاره ابن عصفور .

وظرف زمان عند الرّياشي والزّجّاج ، واختاره الزمخشريّ ، وابن طاهر وابـن خروف ، والشّلوبين إبقاء لها على ما ثبت لها ، فإذا قلت : خرجت فإذا زيد صح كونها خبراً على المكان ، أي فبالحضرة زيد لا على الزمان ، لأنه لا يخبر به عن الجُثَّةِ ، ولا على الحرف ، لأنه لا يخبر به .

وتلزمها الفاء داخلة عليها . واختلف فيها ، فقال المازني : هي زائدة للتأكيد ، لأن

(١) ط فقط : « تدخل على الفعل المصحوب بقد » .

(٢) طه ٢٠ .

(٣) محمد بن أحمد بن منصور ، أبو بكر بن الخياط النحوي .
صنّف : معاني القرآن – النحو الكبير – المقنع في النحو – الموجز في النحو . مات ٣٢٠ . وفي ط : « أبو بكر » . تحريف.



إذا الفجائية فيها معنى الإتباع ، ولذا وقعت في جواب الشّرط موقع الفاء ، وهذا ما اختاره ابن جنيّ .

وقال مبرمان : هي عاطفة لجملة إذا ومدخولها على الجملة قبلها ، واختاره الشّلوبين الصّغير [1] ، وأيّده أبو حيّان بوقوع ثمّ موقعها في قوله تعالى : « ثُمَّ إذا أنتم بَشَرٌ تَنْتَشِرون [2] » .

وقال الزجّاج : دخلت على حدّ دخولها في جواب الشرط .

وزعم أبو عبيدة أن « إذا » قد تزاد ، واستدلّ بقوله :

٨٠١ — حتّى إذا أسْلَكُوهم في قُتَائِدَة   شلاًّ كما تَطْرُدُ الجَمّالَةُ الشُّرُدا [3]

قال : فزادها لعدم الجواب ، فكأنه قال : حتّى أسلكوهم [4] ، وتأوله ابن جنّي على حذف جواب إذا .

---

(١) هو محمد بن عليّ بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي أبو عبدالله ، يُعْرف بالشّلوبين الصغير . شرح أبيات سيبويه ، وكمّل شرح شيخه ابن عصفور على الجُزُوليّة ، مات ٦٦٠ .

(٢) الرّوم ٢٠ .

(٣) لعبد مناف بن ربع الهذليّ . ونسبه المرتضى في الأمالي ١ : ٣ ، ٢ : ٣١ للهذليّ .
من شواهد : مجاز القرآن ١ : ٣٦ ، ٣٧ .
والإنصاف ٢ : ٤٦١ ، والخزانة ٣ : ١٧٠ .
وانظر معجم البلدان ٧ : ٣٢ . وروايته : « أسلكوها » مكان : « أسلكوهم » وانظر أيضاً اللسان (قتد) .
وفي أ : « سلكوهم في مناهرة غلا كما شلت » ، تحريف .
وفي ط : « سلكوهم في مناوءة شلا كما شلت » تحريف .
وصواب التحريف في النسخ الثلاث من المراجع السابقة .

(٤) في النسخ الثلاث : « سلكوهم » من دون همزة .
والصواب « من المجاز » المنقول عنه هذا النصّ ١ : ٣٦ ، ٣٧ .



[الآن]

(ص) : (الآن) لوقت حضر أو بعضه، وزعمه الفرّاء منقولاً من «آن»[1] والمختار إعرابه ، وألفه عن واو ، وقيل : ياء ، وقيل : أصله : أوان ، وقيل : ظرفيته غالبـــة .

(ش) : من الظروف المبنيّة « الآن » ، والدّليل على اسميته دخول « أل » وحرف الجرّ عليه ، وهو اسم للوقت الحاضر جميعه كوقت فعل الانسان حال النطق به ، أو الحاضر بعضه نحو : « فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ »[2] . « الآنَ خَفَّفَ اللهُ عَنْكُمْ »[3] .

قال ابن مالك : وظرفيّته غالبة لازمة ، فقد يخرج عنها إلى الاسميّة كحديث : « فهو يهوي في النار الآن حين انتهى إلى قعرها »[4] فـ« الآن » في موضع رفع بالابتداء، و « حين انتهى » خبره ، وهو مبني لإضافته إلى جملة صدرها ماض[5] كقوله :

٨٠٢ — أَإلى الآن لا يَبِينُ ارْعِــواءٌ لَكَ بَعْدَ المَشِيبِ عَنْ ذَا التَّصابِي[6]

وألفه منقلبة عن واو لقولهم في معناه : الأوان ، وقيل عن ياء لأنه من آن يئين : إذا قرب . وقيل : أصله : أوان قلبت الواو ألفاً ، ثم حذفت لالتقاء السّاكنين ، وردّ بأن الواو قبل الألف لا تنقلب : كالجَوَاد ، والسَّوَاد ، وقيل : حذفت الألف وغيّرت الواو إلى الألف كما قالوا : راح ، ورواح استعملوه مرّة على فَعَل ، ومرة على فَعَال ، كزمَن وزَمان .

---

(١) ط : « أن » بالهمزة المحققة ، تحريف ، صواب من الشرح الآتي .

(٢) الجنّ ٩ . (٣) الأنفال ٦٦ .

(٤) الحديث ذكره مسلم في باب الجنة : ٣١ . وفي مسند أحمد بن حنبل ٢ : ٣٧١ ، وروايته : « حتّى انتهى » مكان : « حين انتهى » .

(٥) « ماض » مكانها بياض في أ . (٦) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٧٤ .



واختلف في علّة بنائه ، فقال الزّجّاج [١] : بني ، لتضمّنه معنى الإشارة ، لأن معناه : هذا الوقت ، ورُدّ بأن تضمين معنى الإشارة بمنزلة اسم الإشارة ، وهو لا تدخله أل .

وقال أبو عليّ : لتضمّنه لام التعريف ، لأنه استعمل معرفة ، وليس علماً ، وأل فيه زائدة ، وضعّفه ابن مالك بأن تضمّن اسم معنى حرف اختصاراً ينافي زيادة ما لا يعتدّ به ، هذا مع كون المزيد غير [٢٠٨] المضمّن معناه ، فكيف إذا كان إيّاه .

وقال المبرّد وابن السّراج ، لأنه خالف نظائره ، إذْ هو نكرة في الأصل استعمل من أول وضعه باللام ، وباب اللاّم أن يدخله [٢] على النكرة .

وكذا قال الزمخشريّ : سبب بنائه وقوعه في أول أحواله بالألف واللاّم ، لأن [٣] حق الاسم في أول أحواله التجرّد منها ثم يعرض تعريفه فيلحقه ، فلما وقع الآن في أول أحواله بالألف واللام خالف الأسماء ، وأشبه الحروف .

وردّه ابن مالك بلزوم بناء الجمّاء الغفير [٤] ، واللات ونحوها مما وقع في أول أحواله بالألف واللام ، وبأنه لو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء موجبة لشبه الحرف [٥] ، واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره ، وهو باطل بإجماع .

وقال ابن مالك : بني لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد ، لأنه لا يُثنّى ولا يجمع ، ولا يصغّر بخلاف حين ووقت ، وومان ومدّة .

قال أبو حيّان : وهو مردود بما ردّ به هو على الزمخشريّ .

---

(١) جملة : « فقال الزجاج » سقطت من أ .

(٢) ب ، ط : « يدخل » .

(٣) من قوله : « لأن حق الاسم » إلى قوله : « في أول أحواله » سقط من أ .

(٤) أ : « الجمّ الغفير » .

(٥) أ : « موجبة شبه الحرف » بإسقاط لام الجرّ .



وقال الفرّاء : إنما بني لأنه نقل من فعل ماض وهو : « آن » معنى : حان فبقي على بنائه استصحاباً على حدّ : « أنهاكم عن قيل وقال » .

وردّ بأنه لو كان كذلك لم تدخل عليه « أل » ، كما لا تدخل على قيل وقال : ولجاز فيه الإعراب كما يجوز في قيل وقال .

وذهب بعضهم إلى أنه معرب ، وفتحته إعراب على الظرفيّة ، واستدلّ له بقوله :

٨٠٣ — كأنّهما مِلآنِ لم يتَغيّرا [1] •

بكسر النون ، أي : من الآن ، فحذف النون لالتقاء الساكنين وجرّ ، فدلّ على أنّه معرب .

وضعّفه ابن مالك باحتِمال [2] أن تكون الكسرة كسرة بناء . ويكون في بناء : الآن لغتان : الفتح والكسر كما في شتّان ، إلا أن الفتح أكثر وأشهر .

والمختار عندي : القول بإعرابه ، لأنه لم يثبت لبنائه علّة معتبرة ، فهو منصوب على الظرفيّة ، وإن دَخلَتْهُ « مِنْ » جُرّ ، وخروجه عن الظرفية غيرُ ثابتٍ ، ولا ولا يصلُح الاستدلال له بالحديث السّابق ، لما تقرّر غير مرّة .

وفي (شرح الألفية) لابن الصّائغ إنّ الذي قال بأن أصله : « أوان » يقول بإعرابه كما أنّ أواناً معرب .

---

(١) لأبي صخر الهذلي .
وتمامه :

• وقد مرّ للدّاريْن من بعدنا عصْرُ •

من شواهد : شذور الذهب ١١٦ ، واللسان (أين) نسبه إلى ابن صخر . وفي ط « وكأنها » تحريف .

(٢) أ : « بإضمار » ، تحريف .



[أمس]

(ص) : (أمس) : لما يلي يومك مبنيّ على الكسر ، قال الزّجاج والزّجّاجيّ : والفتح لغة ، وإعرابه غير منصرف رفعاً ، ومطلقاً ، ومنصرفاً لغة . وزعمه قوم : محكياً من الأمر ، فإن قارن أل أعرب غالباً ، وكذا إن أضيف ، أو نكّر ، أو ثنّي ، أو جمع ، أو صغّر .

(ش) : أمس اسمٌ مَعْرِفةٌ متصرّف يستعمل في موضع رفْع ونصبٍ وجرٌ ، وهو اسم زمانٍ موضوعٌ لليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه ، أو ما هو في حكمه في إرادة القُرْبِ ، فإن استعمل ظرفاً فهو مبنيّ على الكسر عند جميع العرب .

وعلة بنائه : تضمّنه معنى الحرْف ، وهو لام التّعريف ، ولذا لم يُبْنَ « غَد » (1) مع كونه معرفة ، لأنّهُ لم يتضمّنها ، إنّما يتضمّنُها ما هو حاصلٌ واقعٌ و « غد » ليس بواقع .

والفرْقُ بينه وبين « سَحَر » حيث لم يُبْنَ أنه لما عُدِل عن السّحر لم يضمّن معنى الحرْف ، بل أنيب مناب السّحَر المعرّف ، فصار معرفةً مثله بالنّيابة ، كما صار عُمَرُ معرفةً بالنيابة عن عامِر العَلَم .

وقال ابن كَيْسَان : بُني ، لأنه في معنى الفعل الماضي ، وأعرب « غد » ، لأنه في معنى الفعل المستقبل والمستقبل معرب .

وقال قوم : عِلّة (2) بنائه : شَبَهُ الحَرْف إذا افْتُقِرَ في الدّلالة على ما وُضِعَ له إلى اليوم الذي أنت فيه . وقال آخرون : بني لشبهه بالأسماء المُبْهَمَة في انتقال معناه ، لأنه لا يختصّ بمسمّى دُونَ آخر .

وأجاز الخليل في : لقيته أمس أن يكون التّقدير : لقيته بالأمس ، فحذف الحرفين :

---

(1) أ : « لم يبيّن » تحريف ، وفي أ أيضاً : « مذ » مكان : « غد » تحريف .

(2) ط فقط : « عليّة بنائة » .



الباء ، وأل ، فتكون الكسرة على هذا كسرة إعراب .

وزعم قوم منهم الكسائي : أنه ليس مبنياً ولا معرباً ، بل هو محكيّ سمّي بفعل الأمر من المساء ، كما لو سمي بأصْبح من الصّباح [(١)] ، فقولك : جئت أمس ، أي اليوم [(٢)] الذي كنا نقول فيه : أمس عندنا أو معنا ، وكانوا كثيراً ما يقولون ذلك للزوّر والخليط إذا أرادوا [(٣)] الانصراف عنهم ، فكثُرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتّى صارت اسماً للوقت .

وتعريفه بأل [(٤)] إشارة إلى أنه اليوم الذي قبل يومك . وقال السّهيلي : تعريفه بالإضافة كتعريف جُمَع [(٥)] .

وإن استعمل غير ظرف ، فذكر سيبويه عن الحجازيّين بناءَهُ على الكسر رفعاً ونصباً ، وجرّاً ، كما كان حال استعماله ظرفاً تقول : ذهب أمسِ بما فيه ، وأحببت أمسِ ، وما رأيتك مذ أمسِ [٢٠٩] قال :

٨٠٤ — اليوم أعلم ما يَجيءُ بـــه وَمَضَى بِفَصْلِ قَضائِهِ أَمْسِ [(٦)]

---

(١) قال ابن الأنباري : « أدخل اللام والألف على « أمس » وتركه على كَسْرِهِ ، لأن أصل : « أمس » عندنا من الإمساء ، فسمّي الوقت بالأمر ، ولم يغير لفظه .

من ذلك قول الفرزدق :

ما أنت بالحَكَم الترضى حكومته ولا الأصيل ولاذي الرأي والجدل

فأدخل الألف واللام على : « ترضى » وهو فعل مستقبل على جهة الاختصاص بالحكاية . انظر اللسان (أمس) .

(٢) « اليوم » سقطت من ط .

(٣) في النسخ الثلاث : « إذا أراد » تحريف .

(٤) « بأل » سقطت من أ .

(٥) في اللسان (جمع) : « وفي الصحاح » وجُمَعُ : جمع جُمعَة وجمع جمْعاء في تأكيد المؤنث تقول : رأيت النساء جمعَ غير منوّن ولا مصروف .

(٦) نسبه في الدرر ١ : ١٧٥ لأسقف نجران .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٤٨٥ ، وشذور الذهب : ٩٨ .



ونقل عن بني تميم : أنهم يوافقون الحجازيِّين حالةَ النّصب والجرّ في البناء على الكسر ، ويُعْربونه إعراب ما لا ينصرف حالة الرّفع ، قال شاعرهم :

٨٠٥ — اعْتَصِم بالرّجاء إنْ عنّ يأسٌ وتناسَ الّذي تَضمّن أمسُ (١)

ومن بني تميم من يُعْرِبُه إعراب ما لاينصرف في حالتي النصب والجرّ أيضاً ، وعِلّتهُ ما ذكر في « سَحَر » من العدل والتّعريف ، وعليه قوله :

٨٠٦ — * إنّي رأيت عجباً مُذْ أمْسا (٢) *

ومنهم مَنْ يُعْرِبُهُ إعراب المُنصرف فينوّنهُ في الأحوال الثّلاثة ، حكاه الكسائي .

---

(١) قائله مجهول .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٤٨٤ ، والأشموني ٣ : ٢٦٨ .

(٢) قائله مجهول . وتمامه :

* عَجائِزاً مِثْلَ السّعالِي خَمْسَا *

من شواهد : سيبويه ٢ : ٤٤ ، والخزانة ٣ : ٢١٩ .
والأشموني ٣ : ٢٦٧ ، وأوضح المسالك رقم ٤٨٣ .
هذا وقد ذكر الأشموني « أن الزّجاج : زعم أن من العرب من يبنيه على الفتح واستشهد بهذا الرجز . قال في شرح التّسْهيل : ومُدّعاهُ غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرّفع . ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في « أمسا » فتح إعراب .
وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه فقد غلط فيما ذهب إليه ، واستحقّ ألاّ يعوّل عليه » اه .
وفي رأيي أن نسبة هذا الرأي للزجّاج فيها نظر ، لأن هذا الرأي نَسَبَهُ ابن هشام في شرح شذور الذهب للزجّاجيّ ص ١٠٠ ، ولأن كنية الزجّاج « أبو إسحاق » وكنية الزّجّاجيّ « أبو القاسم » كما أشار إلى ذلك الأشموني نفسه .
وعند السيوطي — كما في الهمع — هذا الرأي منسوب للزجاج وللزجاجيّ معاً .



وحكى الزّجّاج : أن بعض العرب ينوّنهُ ، وهو مبني على الكسر تشبيهاً بالأصوات .

وحكى الزّجّاجيّ والزّجّاج : أن من العرب من يبنيه وهو ظرفٌ على الفتح ، فتلخّص فيه حال الظرفيّة لغتان : البناء على الكسر وعلى الفتح ، وحال غير الظّرفية خمس لغات : البناء على الكسر بلا تنوين مطلقاً ، وبتنوينٍ ، وإعرابه منْصرفاً وغير منصرف مطلقاً ، وإعرابه غير منصرف رفعاً ، وبناؤه نصباً وجرّاً .

فإن قارنه « أل » أعرب غالباً نحو : إنّ الأمسَ ليومٌ حسَنٌ ، وقال تعالى : « كأنْ لَمْ تَغْنَ بالأمسِ » (١) .

ومن العرب مَنْ يَسْتَصْحِبُ(٢) البناءَ مع أل ، قال :

٨٠٧ – وإنّي وقَفْتُ اليوم والأمسِ قبله ... بِبَابِكَ حتى كادتِ الشّمسُ تَغْرُبُ(٣)

فكسر السِّين ، وهو في موضع نصب عطفاً على اليوم .

قالوا : والوجْهُ في تخريجه أن تكون أل زائدة لغير تَعْريفٍ ، واستصحب تضمّن معنى المعرفة فاسْتُديمَ البناءُ ، أو تكون هي المعرفة ، ويجرّ على إضمار الباء ، فالكسرة إعراب لا بناء .

وَيُعْرَبُ أيضاً حال الإضافة نحو : إنّ أمسنا (٤) يوم طيِّبٌ ، وحال التنكير نحو : مضى لنا أمس حسَنٌ ، لا تريد اليوم الذي قبل يومك ، وحال التّثْنيَة نحو : أمسان ،

---

(١) يونس ٢٤ .

(٢) أ : « يستجب البناء » بالجيم ، تحريف .

(٣) لنُصَيْب ديوانه ٦٢ ، وروايته : « على الباب » . مكان : « ببابك » ، و « ثويت » مكان : « وقفت » وذكر صاحب الدرر ١ : ١٧٦ ، أنه لم يعثر على قائله .
والبيت من شواهد شذور الذهب : ١٠١ ، واللسان (أمس) والخصائص ١ : ٣٩٤ ، ٣ : ٥٧ .

(٤) ط : إنّ « أسسنا » بسينين ، تحريف .



وحال الجمع نحو : آمُس وآمَاس ، وأموس [١] قال :

٨٠٨ — مرّت بنـا أوّلَ من أموسِ تميسُ فينا مِيسَةَ العَرُوس [٢]

قال ابن مالك في (شرح الكافية الشّافية) [٣] : وحال التّصغير . قال أبو حيّان : وهو مخالفٌ لنصّ سيبويه وغيره من النّحاة : أن أمس لا يصغّر ، وكذا « غداً » استغناءً بتصغير ما هو أشد تمكّناً ، وهو اليوم والليلة ، قال : نعم ذكر المبرّد : أنّه يصغّر فتبعه عليه ابن مالك ، وكذا ذكر ابن الدّهان في (الغُرَّة) [٤] ، وهو ذهول عن نصّ سيبويه .

[بعـد]

(ص) : (بعد) ظرف زمان لازم الإضافة ، فإن أضيف أو حذف مضافه ، ونوي لفظه أعرب ، أو معناه : ضمّ بناء ، وقد ينوّن حينئذ ، ويفتح إعراباً . وإن نكّر [٥] نصب ظرفاً ، وقد يجرّ ويرفع ولا يضاف لجملة حتّى يكفّ بـ « ما » .

---

(١) في ط : « أأمُس » و « أماس » صوابه : آمُس بقلب الهمزة الثانية مدّة ، وأمّا « أماس» بهمزة واحدة فهو محرّف : صوابه : آمَاس » . وانظر القاموس .

(٢) قائله مجهول .
من شواهد شذور الذهب ١٠٠ ، واللسان (أمس) .
وروايته : « مشية العروس » مكان : « ميسة » .
وفي النسخ الثلاث : « به تميس فينا ميسة العروس »
بزيادة « به » تحريف .

(٣) « الشافية » سقطت من أ .
وفي ط : « الكافية والشافية » بواو العطف . تحريف . صوابه في ب .

(٤) لعلّه « الغرّة المخفيّة في شرح الدرّة الألفيّة في النحو » انظر كشف الظنون ٢ : نهر ١١٩٨ .

(٥) « نكر » سقطت من أ .



(ش) : من الظروف المبنيّة في بعض الأحوال (بعد) وهي ظرف زمان لازم الإضافة وله أحوال :

أحدها : أن يصرّح بمضافه نحو : جئت بعدك ، فهو مُعْرَبٌ منصوب على الظرفيّة .

ثانيها : أن يقطع عن الإضافة لفظاً ومعنىً ، قصداً للتنكير فكذلك ، كقوله [١] :

٨٠٩ — * فما شَرِبوا بَعْداً على لَذَّةٍ خَمْرًا [٢] *

وقد يجرّ ، قرىء « لله الأمرُ من قَبْلٍ ومن بَعْدٍ [٣] » بالجر والتنوين . وقد يرفع ، روي : « فما شَرِبُوا بعدٌ » بالرفع .

ثالثها : أن يقطع عنها بأن يحذف المضاف إليه ، لكن ينوى لفظه فيعرب ولا ينوّن لانتظار المضاف إليه المحذوف .

رابعها : أن يحذف وينوى معناه ، فيُبْنَى على الضمّ ، نحو : « لله الأمْرُ من قبلُ ومن بعدُ » أي قبل الغلبة وبعدها .

وعلّله ابن مالك بأنه كان حقّها البناء في الأحوال كلّها لشبهها بالحرف لفظاً من حيثُ إنها لا تتصرّف بتثنية ولا جمع ولا اشتقاق ، ومعنىً لافتقارها إلى غيرها في بيان معناها ، لكن عارض ذلك لزومها للإضافة فأعربت ، فلما قطعت عنها ، ونوي معنى الثّاني دون لفظه أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها فانضم ذلك إلى الشبهين المذكورين ، فبنيت .

---

(١) أ : « ومنه قوله » .

(٢) نسب إلى بعض بني عقيل ، ولكنه لم يعيّن . وصدره :

* ونحن قتلنا الأسْدَ أسْدَ خفيّة *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٤٦ ، وشذور الذهب ١٠٥ . وفي رواية : « أسْدَ شَنُوءَةَ » .

وانظر تحقيق هذا البيت في هامش أوضح المسالك ، ونقده لرواية العيني .

(٣) الروم ٢ .



وفي (الإفصاح) [١] أكثر النحويين يقولون : لما أفردت من مضافها وتضمنته أشبهت الحروف لتعلقها بالمحذوف بعدها معنى تعلق الحروف بغيرها . فبنيت لذلك ، وقد تفتح [٢] في هذه الحالة بلا تنوين ، وقد تضمّ مع التنوين . وكلاهما إعراب ، حكى هشام [٣] : رأيته قبلَ ، ومن قبلَ ، وأنشد : [٢١٠]

٨١٠ — * ولا وَجَدَ العُذْرِيّ قبلُ جَمِيلُ [٤] *

وأنشد الخليل قوله :

٨١١ — * فمـا شربوا بَعْدٌ على لَذّةٍ خَمْرا [٥] *

بالضم والتنوين [٦] .

ولا يضاف « بعد » لجملة ما لم يكف بـ « ما » كقوله :

---

(١) سبق الحديث عنه ١ : ٨٩ .

(٢) من قوله : « وقد تفتح » إلى قوله : « مع التنوين » سقط من أ .

(٣) سبق ذكره ١ : ١٢٤ .

(٤) قائله مجهول . وذكر صاحب الدرر ١ : ١٧٦ أنه لم يعثر على تتمته . وقد عثرت عليها وهي :

* فما وَجَدَ النَّهْدِيُّ وَجْداً وَجَدْتُهُ *

من شواهد : الإنصاف ٢ : ٥٤٥ ، وإيضاح الوقف والابتداء ١ : ٢٥٠ .
وقد ذكره السيوطيّ شاهداً على أن : « قبل ، وبعد قد يضمّان وينوّنان . وذكر شاهداً في إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري والإنصاف على أن الياء قد تحذف من « قبل » ويكتفي بالكسرة .
وفي الدرر ضبط الشاهد على النحو الآتي :
« ولاوْجد العذارى » الخ بسكون الجيم ، وزيادة ألف بين الذال والراء ، تحريف . صوابه في الهمع وايضاح الوقف والإنصاف . و « جميل » في الشاهد هو جميل بن مَعْمر العذريّ .

(٥) تقدم الكلام عليه ، انظر الشاهد رقم ٨٠٩ .

(٦) ب ، ط : « بالضم منوّناً » .

٨١٢ ـ أعلاقةً أمَّ الولَيِّدِ بَعْدَ مــا أفنانُ رأسِكِ كالثّغام المُخْلَس [(١)]

[قبل ، أول ، أمام ، قدام ، وراء ، خلف ، أسفل]

(ص) : ومثله فيما ذكر ، قبل ، وأول ، وأمام ، وقدّام ، ووراء ، وخلف ، وأسفل ، وتصرّف الكل متوسّط ، وأنكره الجَرْميّ . ويمين وشمال ، وفوق وتحت ، ولا يتصرّفان ، وعل . وأنكر ابن أبي الرّبيع إضافتها لفظاً . وأثبته الجوهري . ودون ، وحسب ، لكن نصبهما على الحال ، وغير بعد ليس .

قال السّيرافي وابن السّرّاج وأبو حيّان : ولا يجوز فتحها . والمختار وفاقاً للأخفش إعرابها مطلقاً ، وألحق بعضهم كلاً ، ولا يتصرّف مبنيّها .

والصحيح أنّ أصل (أول) : أو أل ، وأنه لا يستلزم ثانياً ، وإذا وقع اسماً صُرِف وأنّث بالتاء بقلّة .

(ش) : مثل (بعد) فيما تقدّم من إعرابها في الأحوال الثلاثة وبنائها في الحالة الرابعة على الضمّ للعلّة المذكورة « قبل » ، و « أوّل » ، و « أمام » ، و « قدّام » ، و « راء » ، و « خلْف » ، و « أسْفل » ، و « يمين » ، و « شمال » ، و « فوق » ، و « تحت » ، و « عل » ، و « دون » ، و « حسب » ، و « غير » ،

ومن بناء « قبل » الآية السابقة [(٢)] ، ومن تنكيرها قوله :

٨١٣ ـ * فَساغَ لِيَ الشّرابُ وكُنْتُ قَبْلاً [(٣)] *

---

(١) للمرار الأسدي .
من شواهد : سيبويه ١ : ٦٠ ، والخزانة ٤ : ٤٩٣ وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ٧٢٢ .
وأفنان الرأس : خصل الشعر . والثّغام : شجر إذا يبس أبيض . والمخلس ـ ما اختلط فيه البياض بالسواد . وانظر الدرر ١ : ١٧٦ .

(٢) وهي قوله تعالى : « لله الأمر من قبل ومن بعد » الروم ٤ .

(٣) لعبدالله بن يعرب . وعجزه :



وقد تقدّمت قراءة : « من قبلٍ » بالجرّ ، والتّنوين .

ومن نيّة لفظ المضاف إليه فيه قوله :

٨١٤ — * ومن قَبْلِ نادى كلُّ مَوْلىً قَرابَةً [١] *

كذا رواه الثّقات : بكسر اللام .

وحكى أبو عليّ : « ابدأ بهذا من أوّلَ » بالفتح على تنكيرهِ ممنوع الصّرف ، وبالضمّ على نيّة الإضافة دون قصد إلى لفظ المضاف إليه ، وبالجرّ على قصد لفظه ، قال في (الصحّاح) : فإن أظهرت المحذوف نصبت ، فقلت : ابدأ به أوّل فعلك .

وقـال الشاعر :

٨١٥ — أمامَ وخَلْفَ المرء من لُطْفِ ربـه
كَوالِيءُ تَزْوي عنه ما كـان يَحْذَرُ [٢]

وحكى الكسائي : أَفَوْق تَنام أم أَسْفَلَ بالنصب على تقدير : أفوق هذا أم أسفله ، قال الشاعر :

٨١٦ — * ... ولم يكن لِقاؤُك إلاّ من وراءُ وراءُ [٣] *

---

* أكاد أغصُّ بالمـاء الفُرَاتِ *

من شواهد : شذور الذهب ١٠٤ ، وروى : « بالماء الحميم » .
والأشموني ٢ : ٢٦٩ .

(١) مجهول القائل ، وتمامه :

* فما عطفتْ مَوْلىً عَلَيْه العَواطِفُ *

ويروى : « مولًى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة ، وقرابةٍ بالكسر مضاف إليه .
من شواهد : الأشموني ٢ : ٢٦٩ ، وأوضح المسالك رقم ٣٤٤ .

(٢) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٧٧ .
من شواهد : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ١٠٢ رقم ١١١ .

(٣) قائله عُتَيّ بن مزاحم العقيلي ، وأوّله :

* إذا أنا لم أُومَنْ عليك *



وقـــال :

٨١٧ – • لَعْناً يُشَنُّ عَلَيْهِ من قُدَّامُ[(١)] •

وقـــال :

٨١٨ – • وأتَيْتُ فَوْقِ بَنِي كُلَيْبٍ من عَلُ[(٢)] •

وقـــال :

٨١٩ – • كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيلُ من عَلِ[(٣)] •

أي : من مكان عالٍ .

انظر الكامل للمبرد ١ : ٦١ ، وشذور الذهب : ١٠٣ .

ويذكر صاحب الدرر ١ : ١٧٧ أنه لم يعثر على قائله .

وفي ط : « لقاءك » بالنصب ، تحريف . وفي أ : « إلاّ من وراء » بدون تكرار : « وراء » : تحريف

(١) لرجل من بني تميم وصدره :

• لعن الإلهُ تَعِلَّةَ بن مُسافِرٍ •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٤٧ .

وتعلّة : عَلَمُ رَجُلٍ ، وفي أ : « لعناً » ساقطة .

(٢) للفرزدق يهجو جريراً . وصدره :

• ولقد سدَدْتُ عليك كلّ ثنيّةٍ •

ديوانه : ٧٢٣ . وروايته :

إني ارتفعت عليك كل ثنيّـــة وعلوتُ فوق بني كليب من عَلُ

(٣) من معلّقة امرىء القيس المشهورة . وصدره :

• مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقبل مُدْبرٍ معاً •

من شواهد سيبويه ٢ : ٣٠٩ .

وفي أ : « حطه الليل » تحريف .

وفي رواية الجر أعربت « عل » وجرّت لأن العلوّ أريد به مجهول .

ويقال : قبضت [١] عشرةً فحسبُ ، أي فَحَسْبِي ذلك . وهذا حَسْبُكَ من أجَلٍ . وقَبَضْتُ عَشَرةً لَيْسَ غَيْرُ ، أي ليس غيرُ ذلك مقبوضاً .

وذكر ابن هشام أنّ شرطها : أن تقع بعد ليس ، وأنّ قول الفقهاء : « لا غيرُ » لحن ، وليس كما قال فقد صرّح السّيرافيّ وابن السّراج وأبو حيّان : بأن « لا » كليس في ذلك ، وأنشد ابن مالك :

٨٢٠ — * لَعَنْ عَمَلٍ أسْلَفْتَ لا غَيْرُ تُسْألُ [٢] *

ويجوز فيها زيادة على أخواتها البناءُ على الفتح ، فيقال : ليس غَيْرَ .

والأخفش يقول بإعرابها في الضمّ والفتح معاً ، وإنّ حَذْفَ التنّوين لانتظار المضاف إليه ، وعلى الفتح هي خبر ليس ، والاسم محذوف أي : ليس المقبوضُ غَيْرَ ذلك ، ورأيه هو المختار عندي ، لما تقدم في أي الموصولة .

ثم النّصب في الجميع على الظرفيّة إلا « حسب » فعلى الحاليّة . قال ابن هشام : وما أظن نصب « عل » موجوداً .

وأنكر ابن أبي الربيع إضافة (عل) لفظاً ، لكن الجوهريّ صرّح بجوازه ، فقال : يقال : أتيته من علِ الدّار بكسر اللام [٣] .

قال أبو حيّان : ومن غريب المنقول ما ذهب إليه محمد بن الوليد [٤] من جواز

---

(١) أ : « قفيت عشرة » بالفاء والياء تحريف .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

* جَواباً به تَنْجو اعْتَمِدْ فورَبِّنا *

من شواهد : الأشموني ٢ : ٢٦٧ .

وقد سقطت كلمة : « تسأل » من أ .

وفي النُّسخ الثلاث : « فعن عمل » بالفاء ، صوابه في الدرر ١ : ١٧٧ ، والأشموني .

(٣) انظر : الصحاح (علا) .

(٤) محمد بن الوليد : ولاد ، مصريّ النشأة ، رحل إلى العراق ولقي المبرّد وثعلب ، وأقام ثمانية أعوام يدرس كتاب سيبويه على المبرّد . مات ٢٩٨ .



حذف التنوين من كلّ : فتقول : كلّ منطلق ، جعله غايةً مثل « قبل » و « بعد » حكاه عنه أبو جعفر النحّاس ، وأنكر عليه عليّ بن سُلَيْمان [١] لأن الظُّروف قد خُصَّت بعلّةٍ ليست في غيرها .

وما بني من الظروف المذكورة فإنه لا يتصرّف .

وأمّا المعرّبُ منها فذكر ابن مالك أن « فوق » ، و « تحت » لا يتصرّفان أصلاً ، قال أبو حيّان : ونص على ذلك الأخفش ، فقال : اعلم أنّ العرب تقول : فَوْقَكَ رأسك ، وتَحْتَك رجلاك [٢] ، لا يختلفون في نصب الفوق والتحت ، لأنهم لم يستعملوهما إلاّ ظرفين [٣] أو مجرورين بـ « مِن » . قال تعالى : « فخرّ عليهم السّقف من فَوْقِهم » [٤] وقال : « تجري من تَحْتِها الأنهار » [٥] .

وقد جاء جرّ فوق بعلى في قوله :

٨٢١ — فأقسم بالله الّذي اهتَزَّ عَرْشُـهُ عـلى فَوْقِ سَبْـع ..... [٦] •

وبالباء في قوله :

٨٢٢ — • لستَ رهْناً بِفَوْقِ ما أَسْتَطِيعُ [٧] •

---

(١) عليّ بن سليمان النحوي لعله الأخفش .

(٢) في ط : « فوق رأسك ، وتحت رجليك » صوابه في أ ، ب . وفي النسخ الثلاث : « تحتك رجليك » بنصب « رجليك » وهو تحريف ظاهر . صوابه في الخضري ١ : ١٩٩ — .

(٣) ب ، ط ، « إلا ظرفاً » صوابه في أ .

(٤) النحل ٢٦ .

(٥) البقرة ٢٥ وغيرها .

(٦) نسبه في الدرر ١ : ١٧٨ لأبي صخر الهذلي .
وتمامه :

• لا أُعَلِّمُهُ بُطْلا •

(٧) قائله مجهول . وصدره :



وكلاهما شاذّ .

وأمّا « يمين » و « شمال » ، فكثير تصرّفهما كما تقدّم . وأما « قبل » ، و «بعد» ، والستّة بعدهما إلى أسفل ، فتصرّفها متوسط ، قرىء « والرّكبُ أسفلُ منكم »[1] ، بالرّفع . وقال :

٨٢٣ ـ فَغَدَتْ كِلاَ الفَرْجَيْنِ تحسب أنّهُ
مَوْلى المخَافـةِ خَلْفُها وأمامُها[2]

ويقال : أمام زيد آمن من ورائه .

وزعم الجَرْمي : أنه لا يجوز استعمالها إلاّ ظرفاً ، ولا يقاس على استعمالها اسماً .

ولا تضاف « قبل » أيضاً لجملةٍ ما لم تُكْفَ بـ « ما » نحو : قَبْلَما .

[أوّل]

وبقي مسائل تتعلّق بأول :

الأولى : الصّحيح أن أصله : « أوْأل » بوزن أفْعل ، قلبت الهمزة الثانية واواً ثمّ أدغمت بدليل قولهم في الجمع أوائل.

وقيل : أصله : وَوّل بوزن : فَوْعل ، قلبت الواو الأولى همزةً وإنما لم يجمع على أو اول لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما ألف الجمع .

الثانية : الصّحيح أن أول لا يسلتزم ثانياً ، وإنما معناه : ابتداء الشيء ، ثم قد

• كلّفوني الّذي أطيق فإنّي •

وفي ط : « ما أسطيع » من دون تاء .

صوابه في أ ، ب ، والدرر ١ : ١٧٨ .

(١) الأنفال ٤٢ .

(٢) من معلّقة لبيد المشهورة .

من شواهد : الإيضاح ١٨٧ .



يكون له ثان، وقد لا يكون، نقول: هذا أول مال اكتسبته، وقد تَكْتَسِبُ بعده شيئاً[1]، وقد لا تكتسب[2]. وقيل: إنه يستلزم ثانياً، كما أن الآخر[3] يقتضي أوّلاً، فلو قال - إن كان أول ولد تلدينه ذكراً فأنتِ طالق، فولدت ذكراً، ولم تلد غيره، وقع الطلاق على الأوّل دون الثاني.

الثالثة: لـ «أوّل» استعمالان: أحدهما: أن تكون صِفةً، أي أفعل تفضيل، بمعنى الأسبق، فيعطى حكم أفعل التّفضيل من منع الصّرف، وعدم تأنيثه بالتاء ودخول «مِنْ» عليه نحو: هذا أول من هذين ولقيته عام أوّل.

والثّاني: أن يكون اسماً فيكون مصروفاً نحو: لقيته عاماً أوّلاً، ومنه: ما له أولٌ ولا آخر.

قال أبو حيّان: وفي محفوظي أنّ هذا يؤنّث بالتاء، ويُصْرَفُ أيضاً، فيقال أوّلةٌ، وآخِرةٌ بالتنوين.

[بيـــن]

(ص): «بين» للمكان، وقيلَ للزمان، وقال الزّنجانيّ[4]: بحسب ما تضاف إليه، وتصرّفه متوسّط.

ويجب العطف عليه بالواو إن أضيف لمفرد، فإن لحقته «ما» أو الألف عرض عليه

---

(١) «وقد يكتسب بعده شيء» سقطت من ب.
وفي أ: «وقد تكسب».

(٢) ب: «وقد يكسر بعد شيئاً» تحريف.

(٣) أ: «الأخير».

(٤) أ: «ابن الزنجاني»، تحريف.
والزّنجاني: هو عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهّاب ابن أبي المعالي الخزرجيّ الزنجانيّ.
سبق ذكره ١ : ٦٢.



الزّمان ولزومه . والإضافة للجمل ، ولو فعليّة على الأصحّ ، وقيل : يضاف لزمن محذوف لا الجملة ، وقيل : ما والألف كافّة ، ولا موضع للجملة ، وقيل : ما كافّة ، والألف إشباع ، وقيل : للتأنيث .

وتضاف « بينا » لمصدر ، لا بينما على الأصح ، وقيل : هي محذوفة منها ، وتليت ضرورة بكاف التشبيه .

وتركّب (بين) كخمسةَ عَشَر ، فتبنى على الفتح فإن أضيف صدرها جاز بقاء الظّرفيّة ، أو أضيف إليها تعيّن زوالها .

(ش) : قال أبو حيّان : أصل بين أن تكون ظرفاً للمكان وتتخلل بين شيئين ، أو ما في تقدير شيئين أو أشياء ثم لما لحقتها (ما) أو الألف لزمت الظرفيّة الزمانيّة .

وصرّح بعض أصحابنا أنها ظرف زمان بمعنى « إذ » ، ومنه الحديث : « ساعةُ يومِ الجُمُعَةَ بين خروج الإمام وإنقضاء الصّلاة » انتهى .

وذكر الزّنجاني : أنّها بحسب ما تضاف إليه [1] ، وتصرّفها متوسّط . قال تعالى « هذا فِراقُ بَيْنِي وبَيْنِك » [2] ، لقد تَقَطَّعَ بينكُم » [3] بالرّفع ، « مودَّةَ بَيْنِكُم » [4] بالجرّ .

ولا تضاف إلاّ إلى متعدّد . ومتى أضيفت لمفرد وجب تكرارها معطوفةً بالواو كالآية الأولى .

وإذا لحقتها الألف ، أو (ما) لزمت إضافتها إلى الجُمَل سواء كانت اسميّة كقولـه :

٨٢٤ — • فبينـا نحنُ نرقُبُه أتـانا [5] •

(١) أ : « بحسب ما تضاف إليها .
(٢) الكهف ٧٨ .
(٣) الأنعام ٩٤ .
(٤) العنكبوت ٢٥ .
(٥) لرجل من قيس عيلان . وتمامه:

• معلِّق وَفْضَةٍ وزنادَ رَاعي •



وقولـــه :

٨٢٥ — • فبَيْنما العُسْرُ إذْ دارَتْ مياسِيرُ [١] •

أو فعليّة ، وهو قليل كقوله :

٨٢٦ — • فَبَيْنَا نَسُوسُ النّاسَ والأمرُ أمْرُنا [٢] •

وتقول : بينما أنْصَفْتَني ظَلَمْتَني [٣] .

ومنع بعضهم إضافتها إلى الفعليّة ، وقال : لا تضاف إلاّ إلى الاسميّة ، وأوّل البيتَ ونحوه على إضمار « نحن » .

وزعم ابن الأنباري أنّ « بين » حينئذ شرطيّة .

وما ذكر من أن الجملة بعد « بينا » و « بينما » مضاف إليها نفسها دون حذف مضاف وأنها في موضع جرّ ، مذهب الجمهور .

وذهب الفارسِيّ وابن جنيّ : إلى أنّ إضافتها إلى الجملة على تقدير حذف زمان مضاف إلى الجملة ، لأن المضـــاف إلى الجمل ظرف الزّمان ، دون ظَرْف المكان ، ولأن « بَيْنَ » تقع على أكثر من واحد ، لأنها وسط ، ولا بُدّ من اثنين فما فوقهما ،

سيبويه ١ : ٨٧ ، واللسان (بين) . وذكر الدرر ١ : ١٧٨ أنه لم يعثر على قائله .

(١) سبق ذكره . انظر رقم ٧٩٦ .

(٢) لحرقة بنت النعمان . وعجزه :

• إذا نَحْنُ فيهم سُوقةٌ نتنصّفُ •

انظر ديوان الحماسة شرح المرزوقي ٣ : ١٣٠٢ رقم ٤٤٩ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٢٣ . وروايته :

« سوقةٌ ليس تُنَصّفُ » ونسبه إلى هند بنت النعمان .

وانظر أيضاً الخزانة ٣ : ١٧٨ ، واللسان (بين) .

وفي أ : « نشر الناس » مكان : « نسوس الناس » وهو تحريف .

(٣) في أ : « بينما أتصفني ظلمني .



والتّقدير : بينا أوقات زيد قائم أقبل عمرو . واختاره ابن الباذش .

وذهب قوم : إلى أن « ما » و « الألف » كافّتان ، والجملة ، بعدهما لا موضع لها من الإعراب .

وذهب آخرون : إلى أن « ما » كافّة عن الخفض ، والألف إشباع ، لأن كون الألف كافّة لم يثبت ، وثبت كونها إشباعاً ، فالجملة بعد الألف في موضع جرّ بالإضافة ، وبعد « ما » لا محل لها من الإعراب . واختاره المغاربة .

وزعم قوم : أنّ الألف للتأنيث . ووزنها : فَعْلى . وردّ بأن الظروف كلها مذكّرة إلاّ ما شذّ وهو قدّام ، ووراء، ولا حاجة إلى الدّخول في الشاذّ من غير داعية .

وقد تضاف « بينا » إلى مصدر .

قال [1] :

٨٢٧ — • بَيْنا تَعَنُّقِهِ الكُماةَ ورَوْغِهِ [2] •

وألحق بعضهم « بينما » بها ، فأجاز إضافتها إلى مفرد مصدر نحو : بينما قيام زيد قام عمرو .

وقال أبو حيّان : والصّحيح أنه لا يجوز ، لأنه لم يسمع ، ولا يسوغ قياس بينما على بينا .

ولا تضاف « بينا » إلى مفرد غير [3] مصدر وفاقاً . قال أبو حيان : وسببه أنّها

(١) من قوله : « قال » إلى قوله : « نحو : بينما قيام زيد » سقط من أ .

(٢) لأبي ذؤيب الهذلي . وعجزه :

• يَوْماً أُتِيحَ له جَرِيءٌ سَلْفَعُ •

ديوان الهذليين ١ : ١٨ ، واللسان (بين) وابن يعيش ٤ : ٩٩ .

وفي النسخ الثلاث : « تعانقه » مكان : « تعنّقه » . وفي ط : « روعه » بالعين .

(٣) « إلى مفرد غير » سقط من أ .



تستدعي جواباً فلم يقع بعدها [٢١٢] إلاّ ما يعطي معنى الفعل ، وذلك الجملة ، والمصدر من المفردات .

وقد يحذف خبر المبتدأ بعد « بينا » و « بينما » لدلالة المعنى عليه كقوله : « فبينما العسر » [١] . كما قد يُحذف الجواب لذلك كقوله :

٨٢٨ — فبَيْنا الفتى في ظِلِ نعماء غَضَّةٍ تبـاكرُه أفْنانُها وتُراوِحُ [٢]
إلى أن رمته الحادِثاتُ بنكْبَـةٍ يضيقُ بها منه الرَّحابُ الفسائـحُ

وتليت بينما بكاف التشبيه في الشعر [٣] ، قال :

٨٢٩ — • بَيْنا كذاك رأيتني مُتَعصِّباً [٤] •

قال أبو حيّان : وبإضافة « بينا » إلى المصدر احتجّ أبو عليّ أن « بينا » ليست محذوفة من بينما ، كما قال بعضهم ، لأن « بينما » لا تضاف وإنما هي مكفوفة بـ « ما » داخلة على الجملتين .

وتركّب « بين » كخمسة عشر فتبنى على الفتح [٥] كقوله :

٨٣٠ — نَحْمِي حَقِيقَتَنا وبَعْـ ضُ القَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنا [٦]

---

(١) قطعة من بيت سبق ذكره رقم ٨٢٥ .

(٢) البيتان كما في الدرر ١ : ١٧٩ لمصاد بن مذعور .
وروايته : « أفياؤها » مكان : « أفْنائها » .
ومن قوله : « فبينا الفتى » إلى قوله : « بنكبة » سقط من أ .

(٣) أ : « في النثر » تحريف .

(٤) لابن ميادة . وتمامه :
• بالخزّ فوق جُلاَلة سِرْدَاحِ •
انظر الدرر ١ : ١٧٩ . وفي ط : « مستعصباً » .

(٥) من قوله : « فتبنى على الفتح » إلى قوله : « فإن أضيف صدر بين بين » سقط من أ .

(٦) لعبيد بن الأبرص . ديوانه ١٣٦ .
ويذكر صاحب الدرر ١ : ١٨٠ أنه لم يعثر على قائله والبيت من شواهد ابن يعيش ٤ : ٧ ، واللسان (بين) .

الأصل : بين هؤلاء وبين هؤلاء [1] ، فأزيلت الإضافة ، وركّب الاسمان تركيبَ خمسة عشر .

فإن أُضيفَ صَدْرُ بَيْنَ بَيْنَ إلى عجزها جاز بقاء [2] الظرفية كقولك في أحكام الهمزة : التّسْهيلُ بَيْنَ بَيْنَ ، وزوالُها كقولك : بَيْنُ بَيْنٍ أقيس من الإبدال ، وإنْ أُضِيفَ إلَيْهَا تعيّن زوالُ الظرفيّة ، ومن ثَمّ خطأ أبو الفتح من قال : همزة بَيْنَ بَيْنَ بالفتح ، وقال : الصّواب : همزةُ بَيْنِ بَيْنٍ بالإضافة .

[حيث]

(ص) : حيث للمكان مُثلثاً ، وحَوْثُ ، وإعرابها لغة ، وتلزم الإضافة لجملة . وندر لمفرد . وقاسه الكسائيّ . وتركها أندر فتعوّض « ما » . وجوّز الأخفش وقوعهــا للزّمان . وتصرّفها نادر ، وأنكره أبو حيّان . وفي وقوعها اسم إنّ ، ومفعولاً خُلْفٌ ، وزعمها الزّجّاج موصولةً .

(ش) : من الظروف المبنيّة « حَيْثُ » ، وعلّة بنائها ، شَبَهُها بالحرف في الافتقار ، إذْ لا تستعمل إلاّ مضافة إلى جملة ، وبنيت على الضّمّ تشبيهاً بقبل وبعد ، لأن الإضافة للجملة كلاَ إضافة ، لأن أثرها وهو الجرّ لا يَظْهَرُ .

ومن العرب مَنْ بناها على الفتح طلباً للتّخفيف. ومنهم من بناها على الكسرعلى أصل التقاء السّاكنين .

ولغة طيّىء ، إبدال يائها واواً ، فيقولون : حَوْث ، وفي ثائها أيضاً الحركات الثلاث .

---

(١) « وبين هؤلاء » سقطت من ط ، تحريف .

(٢) أ ، ب : « بناء » بالنون مكان : « بقاء » بالقاف تحريف .



ولغة فقعس [١] إعرابها يقولون : جلست حيث كنت ، وجِئْتُ من حيث جئْت ، فيجرّونها بـ « من » ، وهي عندهم « كعند » ، وقُرِىء : « سَنَسْتَدْرِجُهم مِنْ حَيْثِ لا يَعْلَمُون » [٢] بالكسر [٣] ، فيحتمل الإعراب ، ولغة البناء على الكسر .

وسواءٌ في الجُمْلَة الاسميّة أو الفعليّة [٤] . قال في المغنى : وإضافتها إلى الفعلية أكثر ، ولهذا رجّح النّصبُ في : جلست حيث زيداً أراه [٥] .

وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله :

٨٣١ — ببِيضِ المَواضِي حَيْثُ لَيِّ العمائِم [٦]

وقوله :

٨٣٢ — أمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيلٍ طَالِعاً [٧]

والكسائيّ يقيسه .

---

(١) فقعس : حيّ من بني أسد ، أبوهم فقعس بن طريف بن عمرو بن الحارث بن ثعلبة بن أسد . قال الأزهري : ولا أدري ما أصله في العربية ؟ .
انظر اللسان (فقعس) .

(٢) الأعراف ١٨٢ . (٣) « بالكسر » سقطت من أ .

(٤) يريد أن إضافة حيث إلى الجملة الاسميّة والفعلية سواء .

(٥) انظر المغني ١ : ١١٧ .

(٦) قائله مجهول . وصدره :
ونَطْعَنُهم حيث الكُلى بعد ضَرْبهم
وفي رواية أخرى : « تحت الحُبا » مكان : « حيث الكلى » . والبيت من شواهد الكشاف رقم ١٩٤ ، وتفسير الكشاف ٣ : ٣٤٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٣٨٩ ، وأوضح المسالك رقم ٣٣٢ . وابن يعيش ٤ : ٩٢ ، والخزانة ٣ : ١٥٢ .

(٧) قائله مجهول . وتمامه :
نجماً يضيء كالشّهَاب سَاطِعَا
شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٩٠ ، وروايته : « لامعاً » مكان : « ساطعاً » والخزانة : ٣: ١٥٥

وأندر من ذلك عدم إضافتها لفظاً بأن تضاف إلى جملة محذوفة معوّضاً منها (ما) كقولـــه :

٨٣٣ — * إذا رَيْدَةٌ من حيث ما نَفَحتْ لَــهُ (١) *

أي من حيث هبّت ، والأصل فيها أن تكون للمكان .

قال الأخفش : وقد ترد للزّمان كقوله :

٨٣٤ — لِلْفَتى عَقْلٌ يَعيشُ بِـهِ حَيْثُ تَهْدي سَاقهَ قَدَمُــهْ (١)

أي : حين تهدى . ولا تستعمل غالباً إلاّ ظرفاً .

وندر جَرُّها بالباء في قوله :

٨٣٥ — * كان مِنّا بحيث يُعْكِي الإزار (٣) *

وبإلى في قوله :

---

(١) لأبي حيّة النّمَيْرِي . ويذكر صاحب الدرر ١ : ١٨١ أنه لم يعثر على قائله ، وعجزه :

* أتاها بِريّاهَا حَبيبٌ يُواصِلُهْ *

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ١ : ٣٩٠ ، وروايته : « خليل » مكان : « حبيب » .

والرَّيدة : ريح ليّنة هبوب . وفي ط : « ريده » بالهاء . تحريف .

(٢) لطرفة بن العبد . ديوانه ١١١ .

(٣) ليس له قائل معروف ولا تتمة كما يقول الدرر ١ : ١٨١ .

وفي ط * كان هنا بحيث مفكي الازار *

وفيها تحريف نبّه عليه صاحب الدرر ، وقد صوّبه برواية أبي حيان :

* كان مِنّا بحيْثُ يُعكِي الإزّار *

وهذا التصويب وافق ما جاء في نسخة ب .

وهذا الشاهد رواه أبو علي في الإيضاح١٨٢ ، وقد نسبه ابن برى إلى الحصين بن بكير الرّبعي .

انظر هامش التحقيق ص ١٨٣ في الإيضاح .

وفي أ : سقط هذا الشاهد.

٨٣٦ — • إلى حَيْثُ أَلْقَتْ رحلَها أمُّ قَشْعَمِ [١] •

وبـ « في » في قوله :

٨٣٧ — • فَأَصْبَحَ فِي حيْثُ الْتَقَيْنا شَرِيدُهُم [٢] •

وقال ابن مالك : تصرّفها نادر .

ومن وقوعها مجرّدةً عن الظرفيّة قوله :

٨٣٨ — إنَّ حَيْثُ استقَرَّ مَنْ أَنْتَ رَاعِيـ

ـه حِمىً فيه عِزّة وأمانُ [٣]

فـ « حيث » اسم إنّ . وقال أبو حيّان : هذا خَطَأ، لأن كونها اسماً لـ « إنّ » فرعٌ عن كونها تكون مبتدأ ، ولم يُسْمع ذلك فيها البتّةَ ، بل اسم إنّ في البيت « حمى » وحيث الخبر . لأنه ظرف ، والصّحيح أنها لا تتصرّف ، فلا تكون فاعلاً ولا مفعولاً به ، ولا مبتدأ . انتهى .

وقال ابن هشام في المغنى : الغالب كونها في محل نصب على الظرفيّة أو خفض بـ « من » وقد تخفض بغيرها . وقد تقع مفعولاً وفاقاً للفارسيّ نحو : « الله أَعْلَمُ حَيْثُ يجعلُ رِسالَتَهُ » [٤] .

إذ المعنى أنّه سبحانه يعلم نفس المكان [٢١٣] المستحقّ لوضع الرّسالة، لا شيئاً في المكان، وناصبها « يعلم » محذوفاً ، مدلولاً عليه « بأعلم » لا ، « بأعلم » نفسه، لأنّ أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به ، إلاّ إنْ أوّلْتَهُ بِعَالِمٍ ، قال : ولم يقع اسماً لإنّ خلافاً لابن مالك [٥] . انتهى .

---

(١) من معلقة زهير . وصدره :

• فَشَدَّ ولم تَفْزَعْ بيُوتٌ كَثِيرَةٌ •

(٢) قائله مجهول . وكذلك تتمته كما في الدرر ١ : ١٨١ .

(٣) قائله مجهول . وانظر المغني ١ : ١١٧ .

(٤) الأنعام ١٢٤ . (٥) انظر المغني ١ : ١١٧ .

وزعم الزجاج : أنّ « حيث » موصولةٌ .

[دون]

(ص) : دون للمكان . وتصرّفه قال البصريّون : ممنوعٌ ، والأخفش قليل . والمختار وِفاقاً لبعض المغاربة يستثنى به فإن كان بمعنى « رديء » فغير ظَرْف .

(ش) : من الظّروف المبنيّة في بعض الأحوال « دون » — كما تقدّم — ذكره في أخوات « قبل » ، و « بعد » .

وهو للمكان ، تقول : قعد زيد دون عمرو ، أي في مكان منخفض عن مكانه .

وهو ممنوع التّصرّف عند سيبويه ، وجمهور البصريّين .

وذهب الأخفش والكوفيّون : إلى أنه يتصرّف ؛ لكن بِقِلّة ، وخرّج عليه : « ومِنّا دُونَ ذَلِكَ » (١) ، فقال (٢) : « دون » مبتدأ ، وبني لإضافته إلى مبنيّ . والأوّلون قالوا : تقديره : ما دون ذلك ، فحذف « ما » وقال الشاعر :

٨٣٩ — • وباشَرْتُ حَدَّ المَوْتِ ، والموتُ دُونَها (٣) •

وقـــال :

٨٤٠ — • وَغَبْرَاءَ يَحْمِي دونُها ما ورَاءَهَا (٤) •

---

(١) الجنّ ١١ .

(٢) من قوله : « فقال » إلى قوله : « فحذف ما » سقط من أ .

(٣) نسبه في الدّرر ١ : ١٨٢ لموسى بن جابر أحد شعراء الحماسة . وصدره :

• ألَمْ تَرَيَا أنّي حَمَيْتُ حَقِيقَتِي •

شذور الذهب ٨١ ، وعلّق محققه في الهامش : أنه لم يقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معيّن .

(٤) ذكر الدرر ١ : ١٨٢ أن قائله مجهول . وتمامه :

• ولا يختطيها الدّهْرَ إلاّ المُخاطِرُ • =

ويستثنى به « كسوى » فيما نقله أبو حيّان في « شرح التّسْهيل » عن بعض الفقهاء الحنفيّة ، ونقله (١) ....

أما « دون » بمعنى رَدِيءٍ كقولك : هذا ثوب دُونٌ ، فليس بظرف ، وهو متصرّف بوجوه الإعراب .

[ريث]

(ص) : (ريث) : مصدر استعمل بمعنى الزّمان ، فأضيف للفعل ، وقد تليه « ما » زائدة أو مصدريّة ، وأكثر وقوعه مستثنى في منفيّ ، ولم يصرّحوا ببنائه ، والعِلّة قائمة .

(ش) (ريث) مصدر : راث يَرِيثُ : إذا أبطأ ، فإذا استعمل في معنى الزّمان جاز أيضاً أن يضاف إلى الفعل فتقول : أتيتك رَيْث قام زيد ، أي قدر بطء قيام زيد ، فلمّا خرجت إلى ظروف الزمان جاز فيها ما جاز في الزّمان ، هذا (٢) كلام أبي الفضل الصفّار (٣) في (شرح كتاب سيبويه) ونقله أبو حيان ، وذكر ابن مالك نَحْوَهُ .

ويؤخذ من قوله : جاز فيه ما جاز في الزّمان : أنه مبنيٌّ كسائر أسماء الزّمان المضافة إلى الفعل المبنيّ ، فلذا ذكرتُه في الظّروف المبنيّات ، ومن شواهده قوله :

= وفي النسخ الثلاث : « وغير الحمى » مكان : « وغبراء يحمي » تحريف صوابه في الدرر .
وفي ط : « ما وراؤها » تحريف صوابه في أ ، ب ، والدّرر .

(١) بعد قوله : « ونقله » بياضه في النسخ الثلاث ، وفي النسختين رقم ٣٧٠ ، ٣٧١ نحو — دار الكتب المصرية .

(٢) من قوله : « هذا كلام » إلى قوله : « ما جاز في الزمان » سقط من أ .

(٣) الصفّار سبق ذكره ١ : ٢٣٠ .



٨٤١ — • لا يَصْعُبُ الأمرُ إلاّ رَيْثَ يركَبُهُ [١] •

وقولـــه :

٨٤٢ — • خَلِيليّ رِفْقاً رَيْثَ أقْضِي لُبانةً [٢] •

وقد يفصل بين ريث والفعل بـ « ما » ، قال ابن مالك : زائدة أو مصدريّة.
كقولـــه :

٨٤٣ — مُحيّـــاه يلقى ينـــال السؤا ل راجيه ريث مـــا يَنْثَنِـــي [٣]

[عـــوض]

(ص) : (عوض) مثلث لعموم المستقبل ، وقد يرد للمضيّ ، وقد يضاف للعائضين ، أو يضاف إليه فيعرب وقد يجري كالقسم .

(ش) : من الظروف المبنيّة عوض ، وهو للوقت المستقبل عموماً كأبداً . وقد ترد للمضيّ كقوله :

٨٤٤ — • فلم أرَ عاماً عوْضُ أكْثَرَ هَالِكاً [٤] •

---

(١) للحطيئة . وتمامه :

• ولا يبيت على مالٍ له قسمُ •

ديوان الحطيئة ٩٥ . وفي اللسان : « ريث » نسبه إلى أعشى باهلة . وتمامه :

• وكل أمْرٍ سوى الفحشاءِ يأتَمِرُ •

(٢) قائله مجهول . وتمامه :

• مِنَ العرصَاتِ الذّاكِرَاتِ عُهُودَا •

شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٣٦ . وفي رواية : « المذكرات » مكان : « والذاكرات ».

(٣) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ١٨٢ .

وفي النسخ الثلاث : « محياه حين يلقى » ، وفي أ ، ب . « يتسنّى » بالسين .

(٤) قائله مجهول . وتمامه :



وبني لشبهه بالحرف في إبهامه ، لأنه يقع على كلّ ما تأخر من الزّمان . وبناؤه إمّا على الضمّ كقبل وبعد . أو على الفتح طلباً للخِفّة . أو على الكسر على أصل التقاء الساكنين .

فإن أضيف إلى العائضين كقولهم : لا أفعل ذلك عوض العائضين ، أي دهر الداهرين ، أو أضيف إليه كقوله :

٨٤٥ – وَلَوْلاَ نَبْلُ عَوْضٍ في حُظُبَّايَ وأَوْصَالِي (١)

أعرب في الحالين لمعارضته الشّبه بالإضافة الّتي هي من خصائص الأسماء .

قال أبو حيّان : وقد كثر استعمال « عوض » حتّى أجروه مجرى القسم كقوله :

٨٤٦ – رَضِيعَيْ لِبانِ ثَدْيِ أمٍّ تحالَفا بأَسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرّقُ (٢)

[قطّ]

(ص) : (قطّ) مقابل عوض ، ويختصّان بالنفي ، والأفصح فتح القاف وتشديد الطّاء ضمّاً .

وقال الكسائيّ : أصله قطط ، ويقال : قطٌّ ، وقَطّ ، وقُطُّ ، وقَطُ ، وقَطْ (٣) .

---

* ووجهَ غلام يُشْتَرى وغُلامَهْ *

وانظر اللسان (عوض) .

(١) للفِنْد الزِّمّانيّ . واسمه : شهل بن شيبان ، وقد كثر التحريف في هذا البيت ، ففي أ ، ب «خطابي» بالخاء والطاء . وفي ط « خطاى » ، « ولا اتيل » مكان : « ولولا » . وفي ط كتب على صورة شطر مما جعل صاحب الدرر ١ : ١٨٢ يأتي بالبيت التالي ليجعله شطراً له ، وعجزاً . وفي الدرر أيضاً : « خظبّاي » بالخاء تحريف . صواب ذلك كله من اللسان : « حطب » بالحاء والظاء . والمراد بحظُبّاي – ظهري . والعوض : الدّهر .

(٢) للأعشى . ديوانه ١٢٢ والمراد بالأسحم : الليل ، أي تحالفا في ظلمة ليل شديد السّواد . وقيل : هو الرحم ، أي تحالفا في ظلمة الأحشاء .

(٣) « قط » الأخيرة سقطت من ب ، ط ، صوابه في أ ، والشّرح .



وقال الأخفش : إن أريد الزّمان ضمّ ، أو التقليل سكن ، فإن لقي همز وصل وكسر .

وترد « قط » « وقد » اسْمَيْ فِعْلٍ بمعنى : يكفي مبنيّيْنِ . فقيل : الدال بدل من الطاء ، وقيل :

قد منقولة من الحرفية ، وبمعنى حسب [٢١٤] فالغالب البناء ويضافان للياء ، والكاف ، والظاهر .

(ش) : من الظروف المبنيّة قطّ ، وهي مقابل عوض ، فهي للوقْت الماضي عموماً ، وبنيت لشبه الحروف في إبهامه ، لوقوعها على كلّ ما تقدّم من الزّمان .

وقيل : لأنها تضمّنت معنى : « في » ، لأنها لا يحسن فيها بخلاف الظروف .

وقيل : لأنها تضمّنت معنى : منذ . فمعنى : ما رأيته قط : منذ خُلِقْتُ .

وقيل : لأنها تضمّنت معنىً مِنْ الاستغراقية .

وقيل : لافتقارها إلى جملة ، وقيل : لأنها أشبهت الفعل الماضي ، لأنها لزمانه .

وبنيت على الضّمّ تشبيهاً بقبل ، وبعد . وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين ، قد تتبع قافه طاءه في الضّمّ ، وقد تخفّفُ طاؤه مع ضمّها ، وإسكانها ، فهذه خمس لغــات .

وزعم الأخفش أنك إذا أردت بها الزّمان تضمّ أبداً نحو : ما رأيت مثله قطُّ . فإن قلّلْت بـ « قط » شيئاً سكّنْت نحو : ما عندك إلاّ هذا قطْ .

فإن لقيت ألف وصل كسرت لالتقاء الساكنين نحو : ما علمت إلاّ هذا قطّ اليوم ، وما عندك إلاّ هذا قطِّ الآن .

وزعم الكسائيّ : أنّ أصل قط : قطُطْ بضم الطاء الأولى وسكون الثّانية ، سكنت الأولى ، وأدغمت وجعلت الثّانية على حركتها .

قالوا : وأصلها مصدر وهو القطّ بمعنى القطع ، نقلت إلى الظرف فقولك : ما رأيته قطّ معناه : ما رأيته فيما انقطع من عمري .



وتختصّ هي ، و « عوض » بالنّفي نحو : ما أفعله عوض ، ولا فعلته قطّ ، فلا يستعملان في الإيجاب .

وترد « قط » ، و « قد » ، اسْمَيْ فِعْل بمعنى : يكفي نحو : قد زيداً درهم ، أي يكفيه ، وقدني ، وقطني بنون الوقاية ، أي يكفيني ، وليس فيهما إلاّ البناء على السّكون .

ثم قيل : هما كلمتان مستقلّتان ، وقيل : الدّال بدل من الطّاء ، وقيل : « قد » هي الحرفيّة ، نقلت إلى الاسميّة .

ويردان أيضاً اسمين مرادفين لـ « حسب » ، فالغالب حينئذ بناؤهما على السّكون ، لوضعهما على حرفين .

ويضافان إلى الاسم الظّاهر . وإلى ياء المتكلم ، وكاف المخاطب نحو : قد زيد درهم ، وقط زيدٍ درهم ، وقَدِي ، وقَطِي بلا نون ، وقدك ، وقطك ، وقد يعربان ، وهو قليل ، يقال : قدُ زيدٍ أو قطُ زيدٍ درهمٌ بالرفع كما يقال : حَسْبُهُ دِرْهَمٌ .

[كيف]

(ص) : (كيف) . ويقال : « كي » اسم يستفهم به عن الخبر قَبْل ما لا يستغنى به ، والحال قبل ما يستغنى ، ومعناها : على أيّ حال . قال سيبويه : ظرف ، وأنكره غيره ، وابن مالك أطلقه مجازاً فعلى الأول محلّها نصب دائماً ، ويجاب بعلى كذا .

(ش) : « كيف » اسمٌ لدخول الجارّ عليها في قولهم : عَلَى كَيْفَ تبيع الأحْمَرَيْنِ ، وإبدال الاسم الصّريح منها نحو : كيف أنت أصحيح أم سقيم ؟ والإخبار بها مع مباشرة الفعل نحو : كيف كنت ؟ . ويقال فيها : كي ، كما يقال في سوف : « سَوْ » قال :



٨٤٧ — • كي تَجنَحون إلى سِلْم وما ثُئِــرَتْ [١] •

والغالب فيها أن تكون استفهاماً إمّا حقيقياً نحو : كيفَ زيد ؟ أو غيره نحو : « كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ » [٢] .

وتقع خبراً قبل ما لا يستغنى به نحو : كيف أنت ؟ وكيف كنت ؟ وكيف ظننت زيداً . وحالاً قبل ما يستغنى نحو : كيف جاء زيد ؟ أي على أيّ حالة جاء زيد .

وإنّما بنيت لتضمّنها معنى همزة الاستفهام ، وبنيت على فتحة طلباً للخفّة .

وعن سيبويه أنّ « كيف » ظرف ، وأنكره الأخفش والسّيرافيّ ، وقالا : هي اسم غير ظرف ، ورتّبوا على الخلاف أموراً أحدها : أن موضعها عند سيبويه نصب دائماً، وعند غيره رفع مع المبتدأ نصب مع غـــيره .

الثاني : أن تقديرها عنده : في أيّ حال ، أو على أي حال، وعند غيره تقديرها في نحو : كيف زيد ؟ أصحيح زيد ، وفي نحو : كيف جاء زيد ؟ أراكباً جاء زيـــد ، ونحـــوه .

الثالث : أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال : على خير ونحوه ، وعند غيره أن يقال : صحيح أو نحوه .

وقال ابن مالك : لم يقل أحد إنّ « كيف » ظرف ، إذ ليست زماناً ولا مكاناً ، ولكنها لما كانت تفسّر بقولك : على أي حال ، لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة

---

(١) قائله مجهول وتمامه :

• قتَلاكمُ ولظَى الْهَيْجَاء تَضْطَرِم •

شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٠٧، ٥٥٧

(٢) البقرة ٢٨ .



سمّيت ظرفاً ، لأنها في تأويل الجارّ والمجرور واسم الظّرف يطلق عليهما مجازاً ، قال ابن هشام : وهذا حَسَنٌ .

[لـــدن]

(ص) : لدن لأول غاية زمان أو مكان ، وتلزم « مِنْ » غالباً ، ويقال : لَدُنْ ، ولَدَن ، ولَدِن ، ولَدْنْ ، ولَدْ ، ولدَ ، ولدُ ، ولَتِ ، وإعراب الأولَى لغة ، وترد النون مضافة لمضمر وتضافَ لمفرد وجملة خلافاً لابن الدّهان ، وسَمع نصب « غدوة » بعدها تمييزاً ، ورفعها بإضمار « كان » . ويعطف على « غدوة » المنصوبة بالنصب وجوباً وفاقاً لأبي حيّان ، وخلافاً للأخفش وابن مالك [٢١٥] .

(ش) : من الظروف المبنيّة (لدن) ، وهي لأول غاية زمان أو مكان ، وبُنِيَت لشبهها بالحرف في لزومها استعمالاً واحداً ، وهي كونها مبتدأ غاية ، وامتناع الإخبار بها وعنها ، ولا يبنى عليها المبتدأ بخلاف « عند » ، و « لدى » ، فإنهما لا يلزمان استعمالاً واحداً ، بل يكونان لابتداء الغاية ، وغيرها ، ويبنى عليهما المبتدأ ، قال تعالى : « وعِنْده مَفَاتحُ الغيب » (١) ، « ولَدَيْنَا مَزِيدٌ » (٢) . والغالِبُ اقترانُها بـ « مِنْ » نحو : « وهَبْ لنا من لَدُنْكَ » (٣) ، « وقد آتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنّا » (٤) .

وقد تجرّد منها كقوله : لَدُن غدوة (٥) ، لَدُن شَبَّ (٦) .

وإعراب لدنْ لغة قَيْسِيّة (٧) ، تشبيهاً بعِنْد ، وبه قرأ عاصم : « بأساً شَدِيداً

(١) الأنعام ٥٩ . (٢) ق ٣٥ .

(٣) آل عمران ٨ .

(٤) طه ٩٩ . وفي النسخ الثلاث : « وآتيناه من لدنّا » ، تحريف .

(٥) أ : « طرف عنده » مكان : « لدن غدوة » ، تحريف .

(٦) ط فقط : « شبت » تحريف صوابه في أ ، ب ، وهو جزء من بيت لاحق رقم ٨٥٠ .

(٧) في النسخ الثلاث « قيسيّة » نسبة إلى قيس ، وهو أبو قبيلة من مضر . ومن الجائز أن تكون محرّفة عن « قياسيّة » .



مِنْ لَدُنِهِ » (١) بالجرّ وإشمام ِ الدّال (٢) الساكنة الضم ، والأصل : من لدُنه بضم الـــدّال .

قال ابن مالك : وفيها على غير اللغة القَيْسِيّة تسع لغات : سكون النون مع ضم الدّال ، وفتحها أو كسرها ، وسكونها مع سكون الدّال ، وفتح اللاّم ، أو ضمّها ، وفتح النّون مع سكون الدّال ، وحذف النّون مع سكون الدّال ، وفتح اللاّم أو ضمّها (٣) ، وحذف النون مع ضم الدّال ، وفتح اللام .

وزاد أبو حيّان عاشرة : وهي لَتِ بلام مفتوحة ، وتاء مكسورة .

قال سيبويه : « ولدُ » بلا نون محذوفَة من « لدن » كما أن « يَكُ » محذوفة من « يكن » ، ألا ترى أنك إذا أضفته لمضمر رَدَدْتَهُ إلى أصله ، فتقول : من لَدُنه ، ومن لَدُنِي ، ولا يجوز من لَدُك ، ولا من لَدِه .

ويجرّ تالي لدن بالإضافة لفظاً إنْ كان مفرداً كقوله :

٨٤٨ — تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ في ظُهَيْري مِنْ لَدُن الظُّهرِ إلى العُصَيْرِ (٤)

وتقديراً إن كان جملة اسمية كقوله :

٨٤٩ — * وتذَكُر نُعْماهُ لَدُنْ أنْتَ يافِعٌ (٥) *

أو فعليّة كقوله :

---

(١) الكهف ٢ . (٢) « الدال » سقطت من أ .

(٣) من قوله : « أوضمّها » إلى قوله : « وزاد أبو حيان » سقط من أ .

(٤) نسبه في الدرر ١ : ١٨٤ لرجل من طيء . ونسبه في اللسان (نهض) لبعض الأغفال .

وفي ط فقط : « تنتفض » مكان : « تنتهض » .

وفي أ فقط : « من مسيرى » مكان : « من ظهيرى » .

(٥) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٨٤ . وتمامه :

* إلى أنت ذو فَوْدَيْنِ أبيض كالنّسر *

وفي أ : « نافع » مكان : « يافع » .



٨٥٠ — * لَدُنْ شَبَّ حتّى شابَ سودُ الذّوائِبِ [1] *

ومنع [2] ابن الدهّان من إضافة لدن إلى الجملة، وأوّل ما ورد من ذلك على تقدير أنْ المصدريّة بدليل ظهورها معها في قوله :

٨٥١ — * أرانِي لَدُنْ أَنْ غَابَ رَهْطِي [3] *

وقولـه :

٨٥٢ — وليتَ فلم تَقْطَعْ لدن أن وليتَنا قرابةَ ذي قُرْبى ولا حقَّ مُسْلم [4]

وسمع نصب « غدوة » بعدها في قوله :

٨٥٣ — * لَدُنْ غدوةً حتى دَنَتْ لِغُروب [5] *

وخرّج على التمييز .

---

(١) لِلقُطاميّ . وصدره :

* صريعُ غَوانٍ راقهنّ ورُقْنَهُ *

ديوانه ٤٤ . وأوضح المسالك رقم ٣٤٢ . وروايته : « شاقَهُنَّ وشُقْنَهُ » . وانظر حاشية الأمير على المغني ١ : ١٣٦ .

وفي ط : « شبت » تحريف .

(٢) أ : « ومنع الدهان » . ب : « ومنع ابن مالك والدهان » .

ط : وقنع ابن الدهان » تحريف .

وقد سبق ذكر ابن الدهان ٢ : ٤٨ .

(٣) في الدرر ١ : ١٨٤ : أنه لم يعثر على قائله ولا تتمّته .

وفي الدرر : * أراني لدن أن غاب رهطى وإخْوتي *

(٤) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ١٨٤ .

(٥) لأبي سفيان بن حرب . وصدره :

* وما زال مُهْرِي مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمُ *

وذكره اللسان (لدن) ولم يعزه .

وحكى الكوفيّون : رفع « غدوة » بعدها وخرج على إضمار كان ، أي لدن كانت غُدْوَةٌ .

قال سيبويه : لا تنصِبُ « لــدن » غير « غدوة » ، ولا تقول : « لدن بكرة » ، لأنه لم يكثر في كلامهم .

وإذا عطف على غدوة المنصوب بعدها ، فقيل : لدن غدوةً وعشيّةً جاز عنــد الأخفش في المعطوف الجرّ على الموضع ، والنّصب على اللفظ .

وضعّف ابن مالك في شرح الكافية النّصب ، وأوجبه أبو حيّان ، ومنع الجرّ ، لأن « غدوة » عند من نصبه ليس في موضع جرّ ، فليس من باب العطف على الموضع .

قال : ولا يلزم من ذلك أن يكون « لدن » انتصب بعدها ظرف غير « غدوة » ، وهو غير محفوظ إلاّ فيها ، لأنه يجوز في الثّواني ما لا يجوز في الأوائل . وهذه المسألة مذكورة في الكافية الشافية[1] ، ساقطة [2] من التّسهيل .

[لمّــــا]

(ص) : لمّا حرف وجود لوجود، وقال ابن السّراج والفارسِيّ وابن جنِيّ ظَرْف كـ «إذْ» وتختص بالماضي ، وتَقْتَضِي جُمْلَتَيْن،وعاملها الجواب،ويكون ماضياً ، قال ابن عصفور : ومضارعاً . وابن مالك واسمية بـ « إذا » أو الفاء وتحذف لدليل .

(ش) : من الظّروف المبنيّة « لمّا » التي هي كلمةُ وجود لوجود . والقول بظرفيّتها رأي ابن السّرّاج والفارسِيّ وابن جنِيّ وجماعةٌ حتّى قالوا : إنها ظرف بمعنى :«حين» .

وعبارة ابن مالك بمعنى « إذ » ، قال ابن هشام : وهو حَسَنٌ ، لأنها مختصّة بالماضي ، وبالإضافة إلى الجملة .

ومذهب سيبويه وابن خروف : أنها حَرْفٌ ، وتَقْتَضِي جُمْلَتَيْن ، وجدت

---

(١) في أ، ط : « الكافية والشافية » بالواو . تحريف صوابه في ب .

(٢) ط : « ساقط » ، تحريف .



ثانيتهما عن وجود أولاهُما نحو : لما جاءني أكرمتُه .

والعامل فيها على الظّرفيّة جوابها ، ويكون فعلاً ماضياً اتّفاقاً كالمثال المذكور ، وكقوله تعالى : « فلما نَجّاكُمْ إلى البَرّ أعرَضتُم » (١) .

وجوّز ابن عصفور كونه مضارعاً نحو : « فلمّا ذَهَبَ عن إبراهيمَ الرّوعُ وَجَاءتْهُ البُشْرى يُجَادِلُنا » (٢) .

والجمهور أوَّلُوه بالماضي ، أي جَادَلَنا ، والجواب محذوف ، أي : أقْبَلَ يُجَادِلُنَا .

وجوّز ابن مالك كونه جملةً اسميّةً مقرونةً بالفاء ، أو بإذا الفجائية نحو : « فلما نجّاهم إلَى البَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ (٣) » « فلما نَجّاهم إلى البَرّ إذَا هُمْ يُشْرِكُونَ (٤) » . وقيل في آية الفاءِ : إنّ الجواب محذوف ، أي : انقسموا قسمين ، وقد يحذف الجواب لدليل [٢١٦] كالآية المذكورة .

[مذ ومنذ]

(ص) : (مذ ومنذ) ، وهي الأصل خلافاً لابن ملكون (٥) ، وقيل : المحذوف اللام ، وليست مركّبةً ، وقيل : أصلها : « مِنْ ذو » وقيل : « مِنْ إذ » ، وقيل : « مِنْ ذا » .

وكسر ميمها لغة ، وسكون مذ قبل حركة وضمّها قبلَ « ساكن » أشهر ، فإن وليهما جملةٌ فظرفان (٦) مضافان إليها أو إلى زمان مقدّر قولان : وقيل : مبتدآن خبرهما زمن مقدّر أو اسم مرفوع ، فقال المبرّد وابن السّرّاج ، والفارسيّ : مبتدآن له .

(١) الإسراء ٦٧ .
(٢) هود ٧٤ .
(٣) لقمان ٣٢ .
(٤) العنكبوت ٦٥ .
(٥) سبق ذكره ٢ : ٢٢٦ .
(٦) « فظرفان » سقطت من أ .



ومعناهما الأبد في حاضر ، ومعدود ، وأول المدّة في ماضٍ .

والأخفش والزّجّاج ، والزّجّاجيّ . ظرْفان خبَراهُ (١) ومعناهما : بيْن .

والكوفيّة ، والسّهيليّ ، وابن مضاء ، وابن مالك مُضافان لِفِعْل حُذفَ .

والثّاني : فاعله . وقوم : خبرٌ لمحذوف (٢) أو مجرور فحرْفان . وقيل : اسْمان بمعنى « مِنْ » في ماض ، وفي حاضر ، و «مِنْ» و«إلى» في معدود . وأكثر العرب توجب جرّهما الحال (٣) ، وترجّح جرّ منذ الماضي (٤) ، ورفع مذ له .

ويجوز رفعُ مصدر بعدهما وجرهُ ، وأنْ وصِلَتُها ، ولا يجرّان مُضْمَراً ، ولا يلحقان بالمتصرّف على الأصحّ فيهما .

(ش) : من الظّروف المبنيّة في بعض الأحوال : مُذْ ، ومُنْذُ (٥) .

ومنذ بسيطة ، وقيل : مركّبَة ، وعليه الكوفيّون . ثم اختلفوا ، فقال الفرّاء : أَصْلُها ، « مِنْ ذو » ، مِنْ الجارة ، وذو الطّائيّة بمعنى : الذي .

وقال غيره : أصلها : « مِنْ إذْ » ، حُذِفَتْ الهمزة ، فالتقى ساكنان : النّون والذّال ، فحرّكت الذّال ، وجعلت حركتها الضّمّة الّتي هي أثقل الحركات لأنها ضمّنت معنى شيئين : « مِنْ » و « إلى » ، إذْ قولك : ما رأيته منذ يومان ، معناه : من أوّلِ هذا الوقت فقامت مقامهما فقويت ، ثم ضمّت الميم إتباعاً لحركة الذّال .

وعندي أن التّعْليلَ بالحَمْل على سائر الظروف (٦) قبل وبعد وقطُ وعوض أولى .

ومذ أصله : منذ (٧) ، وهي محذوفة منها عند الجمهور بدليل رجوعهم إلى ضم

---

(١) أ : « خبرهما » . ب : « خبراً » .

(٢) أ ، ب : « وقوم : خبره محذوف » صوابه في ط وانظر الشرح .

(٣) ط : « خبرهما الحاضر » مكان : « جرهما الحال » ، تحريف . وانظر الشرح .

(٤) ط : « وترجح خبر منذ للماضي » ، تحريف . وانظر الشرح .

(٥) « منذ » سقطت من أ .

(٦) « الظروف » سقطت من أ .

(٧) ط فقط : « ومنذ أصل مذ » صوابه في أ ، ب .



ذال « مذ » عند ملاقاة الساكن نحو : مذُ اليوم ، ولولا أن الأصلَ الضمّ لَكُسِرَ ، أوْ لأن بعضهم يقول : مُذ زمنٍ طويل ، فيَضُم مع عدم السّاكِن ؛ على أن بعض العَرب يَكْسِرُ قبل السّاكن على أصل التقاء الساكنين .

وقال ابن ملكون : هما أصلان ، لأن الحذْفَ والتّصريف لا يكونان في الحُروف ، ولا في الأسماء غير المتمكّنة [1] وردّه الشّلَوْبين بأنه قد جاء الحذْفُ في الحروف ، ألا ترى تَخْفِيفَهُمْ إنّ وأنّ وكأنّ ، وقالوا في لعلّ : عَلَّ ، وقد جعل سيبويه عَلُ من العُلُوّ .

وكسر ميم مذ ، ومنذ لغة بني سليم ، كذا قال ابن مالك .

وقال أبو حيّان : حَكَى اللّحْيانِيّ [2] في نوادره : كسر مِنْذ عن بني سليم وكسر مِذْ عن عُكْل [3] .

ولهما ثلاثة أحوال :

الأوّل : أن يليهما الجملة الاسميّة أو الفعليّة ، كقوله :

٨٥٤ — • وما زِلْتُ أبغي المالَ مُذْ أنا يافِعٌ [4] •

وقولــه :

---

(١) العبارة في أ : « لا يكون في الأسماء غير المتمكنة ، ولا في الحروف » .

(٢) عليّ بن المبارك ، أبو الحسن اللحياني من بني لِحْيان بن هذيل بن مدركة .
أخذ عن الكسائي ، وأبي زيد ، وأبي عمرو الشيباني .
والأصمعي ، وأخذ عنه القاسم بن سلام . وله : النوادر المشهورة .

(٣) عُكْل : أبو قبيلة ، فيهم غباوة ، واسمه : عوف بن عبد مناه ، حضَنَتْهُ أَمَةٌ تُدْعَى : عُكْل ، فلقّب به .

(٤) للأعشى . ديوانه ٤٧ . وعجزه :
• وَلِيداً وكَهْلاً حين شِبْتُ وأمْرَدَا •



٨٥٥ — ما زَالَ مُذْ عقَدَتْ يَدَاهُ إزارَهُ (١) *

وقولـه :

٨٥٦ — * منذ ابتُذِلتَ ومِثْلُ مالِكَ يَنْفَعُ (٢) *

والمشهور أنهما حينئذٍ ظَرْفان (٣) مضافان ، فقيل : إلى الجملة . وعليه سيبويه ، والسيرافيّ . والفارسيّ ، وابن مالك .

وقيل : إلى زمانٍ مضافٍ إلى الجملة ، وعليه ابن عصفور ؛ لأنهما لا يدخلان عنده إلاّ على أسماء الزمان ، ملفوظاً بها ، أو مقدّرةً ، فالتقدير : في ما رأيته مذ زيد قائم : مُذْ زَمَنِ زيدٍ قائم ، وقيل : إنّهما حينئذ مبتدآن ، فيجب تقدير زمان مضاف للجملة ، يكون هو الخبر . وعليه الأخفش .

الحال الثاني : أن يليهما اسمٌ مرفوعٌ نحو : مذ يومُ الخميس ، ومنذ يومان . وفيهما حينئذ مذاهب :

أحدها : وعليه المبرّد ، وابن السرّاج ، والفارسيّ ، أنهما حينئذ مبتدآن ، وما بعدهما خبر .

ومعناهما : الأمد ، إنْ كان الزمان حاضراً أو معدوداً ، وأوّل المدّة إن كان ماضياً . هذه عبارة المغنى (٤) .

وعبارة أبي حيّان : وتقديرهما في المُنكّر : الأمد ، والتّقدير : أمد انقطاع

---

(١) للفرزدق . ديوانه ٣٧٨ . وتمامه :

* فَسما فَأدْرَكَ خَمْسَةَ الأشْبارِ *

ورواية الديوان : « فدنا » مكان : « فسما » .

(٢) لأبي ذؤيب من قصيدة مشهورة يرثي بها بنيه ، وصدره :

(*) قالت أميمة ما لجِسْمك شاحباً *

ديوان الهذليين ١ : ١٨ .

(٣) « ظرفان » سقطت من أ .

(٤) المغني ٢ : ٢٢ .



الرؤية يومان ، وفي المعرفة : أَوّلُ الوقت ، والتقدير : أول انقطاع الرّؤية يوم الخميس.

الثاني : وعليه الأخفش ، والزّجّاج ، والزّجّاجِيّ أن المرفوع بعدهما مبتدأ. ومذ ، ومنذ ظرفان خبر له ، كما إذا أضيفا إلى جملة .

ومعناهما [(١)] : بين وبين مضافين ، فمعنى ما لقيتُه مذ يومان : بيني وبين لقائـه يومان ، ولا يخفى ما في هذا من التعسّف ، لأنه تَقْديرُ ما لم يصرّحوا به في موضعٍ ما .

الثالث : وعليه أكثر الكوفيّين ، والسّهيليّ ، وابن مضاء ، وابن مالك ، أنّهُما ظَرْفان ، مضافان لجملة حذِف فِعْلُها ، وبقي فاعِلُها ، والأصل : مذ كان ، أو مضى يومان . قال ابن مالك : ويُرَجِّحُهُ أن فيه إجْرَاءَ مذ ، ومنذ على طريقة واحدة ، فهو أولى من اختلاف الاستعمال ، وفيه تخلّص من ابتداء [٢١٧] بنكرة [(٢)] بـلا مسوّغ إن ادّعى التنكير ، ومن تعريفِ غيرِ مُعتاد إن ادّعى التعريف .

قال أبو حيّان : وقد يُرَدّ بأن الكوفيين إنّما قالوا ذلك بناء على رأيهم أنها مركبة مِنْ : «مِنْ» و«ذو الطائية » . أو [(٣)] مِنْ : «مِنْ» و«إذ » فما بعدهما من الصّلة ، أو المضاف إليه . وهما باطلان ، وبأنّ إضْمار الفعلَ ليس بقياس .

الرّابع : وعليه بعض الكوفيّين : أنه خبر لمبتدأ محذوف بناءً على أنها مِنْ : « من» و«ذو الطّائيّة »، والتّقدير : ما رأيته من الزّمن الذي هو يومان. والكلام على هذا القول ، وما قبله جملةَ واحدة [(٤)] ، وعلى الأوّلين جملتان .

وعلى هذا اختلف : هل لجملة مذ ، ومنذ ومرفوعهما محلّ من الإعراب ؟ فقال الجمهور : لا . وقال السّيرافيّ : إنها في موضع الحال ، كأنه قال : ما رأيته متقدّماً .

---

(١) أ : « وهما هنا » ب : « معنا هنا » كلاهما تحريف . صوابه في ط .

(٢) ط فقط : « من ابتداء تنكيره » .

(٣) من قوله : « أو مِن : مِنْ وإذْ » إلى قوله : « وذو الطائية والتقدير » سقط من أ .

(٤) « واحدة » سقطت من أ .



وَرُدَّ بأنها خرجت مَخْرَجَ الجواب ، كأنه قيل له : ما أَمَدُ ذلك ؟ قال : يومان ، وبأنه لا رابط فيها من ضمير أو واو الحال .

الثّالث : أن يقع بعدهما اسمٌ مجرورٌ ، فقيل : هما اسمان مضافان، لأن الاسميّة قد تَثْبُتُ لهما ، فلا يَخْرُجَان عنها ما أمكن بقاؤهُمَا عليها ، وقد أمكن ذلك بأن يُجْعَلا ظرفين في موضع نصب بالفعل قبلهما .

والجمهور على أنهما حينئذ حَرْفا جَرٍّ لإيصالهما الفعلَ إلى « كَمْ » ، كما يوصل حرفُ الجَرِّ ، تقول : منذ كم سرت ؟ كما تقول : بكم اشتريت ؟ . ولو كانا ظَرْفَين لجاز أن يستغنى الفعل بعدهما عن العمل فيهما بإعماله في ضميرهما ، فكان يقال : منذ كم سرت فيه ، أو سرته إن اتسع ، كما تقول : يوم الجمعة قمت فيه ، أو قمته ، ولم تتكلّم العرب بذلك ، وعلى هذا فهما بمعنى « مِنْ » إن كان الزّمانُ ماضياً ، وبمعنى « في » إن كان حاضراً ، وبمعنى : « مِنْ »[1] و «إلى » جميعاً إن كان معدوداً ، نحو : ما رأيته مذ يوم الخميس ، أو منذ يومنا ، أو عامنا ، أو مذ ثلاثة أيام .

وأكثر العرب على وجوب جرّهما للحاضر ، وعلى تَرْجيحِ جرّ منذُ للماضي على رفعه ، وعلى ترجيح رفع مذ للماضي على جرّه .

ومن الكثير في منذ قوله :

٨٥٧ — * وَرَبْعٍ عَفَتْ آثارُه مُنْذُ أَزْمانِ[2] *

ومن القليل في مذ قوله :

---

(١) أ : « أو بمعنى إنْ » ، تحريف .

(٢) مطلع قصيدة لامرىء القيس ، ديوانه ٨٩ . وصدره :

* قفانبك من ذِكْرى حبيب وعِرْفان *



٨٥٨ — * أَقْوَيْنَ مذ حِجَجٍ ومُذْ دَهْــرِ [(١)] *

ويجوز وقوع المصدر بعدهما نحو: ما رأيته مذ قدومُ ِ زيد بالرفع والجرّ [(٢)]، وهو على حذف زمان، أي منذ زمن قدوم زيد.

ويجوز وقوع «أن» وصلتها بعدهما نحو: ما رأيته مُذْ أنّ اللهَ خلقني، فيحكم على موضعها بما حكم به للفظ المصدر من رفع أو جرّ، وهو على تقدير زمان أيضاً.

ومذ، ومنذ لا يجرّان إلاّ الظاهر من اسم الزّمان أو المصدر على ما بيّن.

وأجاز المبرّدُ أن يجرّا مضمر الزمان نحو: يوم الخميس ما رأيته مُنْذُهُ، أو مذهُ [(٣)]، وردّ بأن العرب لم تَقُلْهُ.

ولا يلحق مذ، ومنذ بالظروف المتصرّفة عند الجمهور من البصريّين، ومن قال: بأنّهما مبتدآن في الحال الثّاني ألحقهما بالمتصرّف.

[مــع]

(ص): (مع) لمكان الاجتماع، أو وقته، وتجرّ بـ «مِنْ»، وتقع خبراً وصلةً وصفةً، وحالاً، وسكونها قبل حركة، وكسرها قبل سكون لغة، وليست حينئذ حرف جر خلافاً للنحّاس. وتفرد فتكون حالاً بمعنى جميع، وغيره بقلّة،

---

(١) مطلع قصيدة لزهير. شرح الديوان ٨٩. وصدره:

* لمن الدّيار بقُنّة الحِجْر *

ورواية الديوان: «من حجج ومن دَهْر» وعلى هذا فلا شاهد في البيت.

ويرى صاحب الدرر ١: ١٨٦ أنه لحمّاد وليس لزهير.

(٢) «والجرّ» سقطت من أ.

(٣) أ: «ما رأيته منذ أو مذ» بإسقاط الضمير، تحريف.



وهل هي [١] **حينئذ مقصورة خلاف :**

ولا لِسَلْبِ الاتِّحاد في الوقت [٢] ، وِفاقاً لثعلب ، وابن خالويه ، وأبي حيّان .

(ش) : مِنَ الظُّروفِ العادِمةِ التَّصرّف « مَعَ » ، وهي اسم لمكان الاجتماع أو وقته ، تقول : زيد مع عمرو ، وجئت مع العصر ، ويدلّ على اسميتها تنوينها في قولك : معاً ، ودخول « مِنْ » عليها في قولهم : ذهب مِنْ معه ، وقرىء : « هذا ذِكْرُ مِنْ مَعِي » [٣] .

قال ابن مالك : وكان حَقُّه البناء لشبهه بالحروف في الجمود المَحْض ، وهو لزوم وجه واحد من الاستعمال والوَضْعُ النّاقص ، إذ هي على حرفين بلا ثالثٍ محقّق العود إلاّ أنها أعربت في أكثر اللغات ، لمشابهتها « عند » في وقوعها خبراً ، وصفةً ، وحالاً ، وصلة ، ودالاًّ على حضور ، وعلى قُرْب .

فالحضور كـ « نَجِّني ومَنْ مَعِيَ [٤] » ، والقرب كـ « إنّ مَعَ العُسْر يُسْراً » [٥] .

وتسكينها قبل حركة نحو : زيد مَعْ عمرو ، وكسرها قبل سكون نحو : زيد مَعِ القوم لغة ربيعة . وحركتها حركة إعراب فلذلك تأثّرت بالعوامل في : مِنْ معِه . ومن سكّن بني وهو القياس . واسميتها حين السكون باقية على الأصَحّ ، كما يشعر به كلام سيبويه ، لأن معناها مبنيّةً ، ومُعْرَبَةً واحدٌ .

وزعم النحّاس [٦] : أنها حينئذ حرف جرّ ، وليس بصحيح . انتهى .

---

(١) « هي » سقطت من أ .

(٢) ط : « ولا لسلب الاتحاد في وقت » بدون « أل » . (٣) الأنبياء ٢٤ . وانظر العكبري٢ : ١٣٢.

(٤) الشعراء ١١٨ . (٥) الشرح ٦ .

(٦) لعلّه مُحَمَّد بن إبراهيم ، بهاء الدين بن النحاس الحلبي . لم يُصَنِّف شيئاً إلاّ ما أملاه شرحاً لكتاب « المقرّب » مات ٦٩٨ . وسبق ذكره ١ : ٢٨٧ .

وقد يكون المراد به : أحمد بن محمد بن اسماعيل بن يونس المراديّ . ويعرف بابن النحاس.=



وبذلك عرف وجه ذكر « مع » في الظروف المبنيّات ، لأنها مبنيّة في بعض اللغات مع التصريح في أول الكتاب بإعرابها .

وتفرد عن الإضافة فتكون في الأكثر منصوبةً على الحال نحو : جاء زيدٌ وبكرٌ معـــاً .

وقلّ وقوعها [٢١٨] في موضع رفع خبراً كقوله :

٨٥٩ — أَفيقُوا بني حَرْبٍ وأَهْواؤُنا معــاً [(١)] *

وقولـــه :

٨٦٠ — * أكُفُّ صِحَابِي حِينَ حَاجَاتُنا مَعَا [(٢)] *

واختلف في « معاً » ، فذهب الخليل وسيبويه ، وصحّحه أبو حيّان : إلى أن فتحها إعراب ، كما في حال الإضافة ، والكلمة ثنائية اللفظ حين الإفراد ، وحـــال الإضافة .

وذهب يونس والأخفش ، وصححه ابن مالك : إلى أنّ فتحتها كفتحة تاء فتىً [(٣)] ، وأنها حين أفردت رُدّ إليها المحذوف وهو لام الكلمة ، فصار مقصوراً ، وأيّده ابن

= صنف : إعراب القرآن — معاني القرآن — الكافي في العربيّة — المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين — شرح المعلّقات السبع — شرح المفضّليات — شرح أبيات الكتاب — الاشتقاق — أدب الكاتب . مات ٣٣٨ . وسبق ذكره ٢ : ٢٣٤ .

(١) لجندل بن عمرو . وتمامه :

* وأَرْحامُنا مَوْصُولَةٌ لم تُقَضَّبِ *

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٤٦ ، وفي النّسخ الثّلاث : « وأهوانا » مكان : « وأهواؤنا » تحريف .

(٢) لحاتم الطائي . ديوانه ٦٨ . ورواية الديوان :

أقصّر كفّي أنْ تَنَالَ أكُفَّهـــمُ إذا نحن أهوينا وحاجاتنا معـــا

وهذه الرواية مختلفة عن رواية الدرر ١ : ١٨٦ .

وفي أ : « حين حاشا معا » ، تحريف .

(٣) أ : « كفتحة ياء فتى » بوضع « ياء » مكان : « تاء » تحريف .

مالك بوقوعه كذلك حالة الرفع كالمقصور ، وردّه أبو حيّان : بأن شأنَ الظّرْفِ غيرِ المتصرّفِ إذا أخبر به أن يبقى على نصبه ، ولا يرفع ، تقول : الزيدان عندك .

وذهب ابن مالك : إلى أنها في الإفراد مساويةٌ لمعنى : « جميع » .

قال أبو حيّان : وليس بصحيح ، فقد قال ثعلب : إذا قلت : جاءا جميعاً احتمل أنّ فِعْلَهُما في وقت أو وقتين ، وإذا قلت : جاءا معاً ، فالوقت واحد ، وكذا ذكر ابن خالويه أنها باقية الدّلالة على الاتّحاد في الْوَقْتِ .

[الزمن المبهم المضاف لجملة]

(ص) : ومنها : كلّ زمَنٍ مبهمٍ مضاف لجملة ، فإن صدّرت بمبنيّ فبناؤه راجحٌ ، أو معرب فمرجوحٌ . ومَنَعَهُ البصريّةُ أو « ما » أو « لا » لم تتغير ، أو «لا» التّبرئة ، فكذلك وقد يجرّ اسمها ، ويرفع . ومنع سيبويه إضافة مستقبل لاسميّة ، وجوّزه الأخفش وابن مالك .

(ش) : من الظروف التي تُبْنَى جوازاً لا وجوباً كلّ أسماء الزمان المبهمة ، إذا أضيفت إلى الجمل .

والمراد بالمُبْهَمة : ما لا يختصّ بوجه كـ « حين » ، ومُدَّةَ ، ووقت ، وزمن . وما يختص بوجه دون وجه كنهار ، وصباح ، ومساء ، وغداة ، وعَشيّة بخلاف ما ما يختصّ [1] بتعريف أو غيره كـ « أمس » ، وغد ، فإنه لا يضاف إلى الجمل .

ومنه المحْدُود ، والمعْدُودُ ، والموقت كيومين وليلتين وأسبوع وشهر وسنة ، فلا يضاف شيء من ذلك إلى الجُمَل على الصحيح عند ابن مالك وغيره . ويضاف الجميع إليها كالمفرد . وسواءٌ في الجمل : الفعليّةُ والاسميّةُ ، لكن البناء راجحٌ فيما كان صدرُها مبنيّاً نحو : « كيَوْمَ ولدته أُمّه » .

---

(١) ب : « بخلاف ما تخصّص » .



٨٦١ – * على حِينَ عاتبْتُ المَشِيبَ (١) *

٨٦٢ – * على حِينَ يستَصْبِين كُلَّ حَليمِ (٢) *

مرجوح فيما كان صدْرُها معرباً . قرأ نافع : « هذا يَوْمَ يَنْفَعُ الصّادقين » (٣) بالبناء . وقرأ السّتةُ بالإعراب . وقال الشاعر :

٨٦٣ – * عَلَى حِينَ لا بَدْوٌ يُرَجّى ولا حَضَرْ (٤) *

وقـــال :

٨٦٤ – * كريم على حينَ الكِرامُ قَلِيـــلُ (٥) *

وقـــال :

٨٦٥ – * على حِينَ التّواصُلُ غَيْرُ دَانِي (٦) *

---

(١) قطعة من بيت للنابغة الذّبيانيّ . وتمامه :

* . . . . على الصّبا فقلت ألمّا أصْحُ والشيب وازعُ *

ديوانه : ٧٩ .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

* لأجْتَذِبَنْ مِنْهُنّ قلبي تَحلُّماً *

من شواهد أوضح المسالك رقم ٣٣٦ .

(٣) المائدة ١١٩ .

(٤) ليس له تتمّة ، وقائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٨٧ .

(٥) نسبه السّيوطي في شرح شواهد المغني ٨٨٤ . لمُوْيال بن جهم المدحجي ، وقيل : لمبشرّ بن الهذيل الفزاريّ . وصدره :

* ألم تَعْلمي يا عَمْرَكِ اللهُ أنّني *

ويذكر الدّرر ١ : ١٨٧ أنه لشاعر قديم ، ولم يعيّنه .

(٦) قائله مجهول . وصدره :

* تَذَكّرَ ما تذكّر مِنْ سُلَيْمي *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٣٧ .



رويت الثّلاثةُ بالفتح .

ومنع البصريّون البناءَ في هذا القسم ، وأوجبوا الإعراب .

وأيّد ابن مالك مذهب الكوفيين بالسّماع لقراءة نافع السّابقة والأبيات .

وإن صدّرت [1] الجملة بـ « ما » أو « لا » أختَيْ ليس لم يختلف الحُكْم [2] من بقاء رفعهما الاسم ، ونصبهما الخبر ، والإضافة بحالها كقوله :

٨٦٦ — * على حينَ ما هذا بحين تصـــابى [3] *

وقولـــه :

٨٦٧ — وكُنْ لي شفيعاً يوم لا ذو شفَاعة بمغنٍ فتيلاً عن سَوادِ بنِ قارِبِ [4]

وإن صدّرت بـ « لا » التبرئة بقي اسْمُها أيضاً على ما كان من بناء أو نصب .

وقد يُجَرّ . وقد يُرْفَعُ ، حكى : جئتك يوم لا حرّ ولا برد ، بالبناء وبالجرّ ، وبالرفع . وقـــال :

٨٦٨ — * تركتني حينَ لا مالٌ أعيش به [5] *

بالرّفع .

ومذهب سيبويه : أنّ الظّرْفَ إذا كان بمعنى المستقبل تعيّن إضافته لِلْفِعْلِيّة ، ولا يجوز إضافته إلى الاسميّة ، لأنه حينئذ بمعنى « إذا » ، وهي لا تضاف إليها ، فلا

---

(١) ط : « صصدرت » بزيادة صاد في أوله . تحريف .

(٢) أ : « لم تختلف الجملة » .

(٣) في الدرر ١ : ١٨٨ : « أنه لم يعثر على قائله ولا تتمته .

(٤) سبق ذكره رقم ٤٥٠ .

(٥) من قصيدة لأبي الطُّفَيْلِ يرثي بها ابنه طفيلاً . وتمامه :

* وحين جُنّ زمانُ الوَصْلِ أو كَلِبَا *

من شواهد سيبويه ١ : ٣٥٧ ، والخزانة ٢ : ٩٠ ، ورواية سيبويه : « زمان الناس » بوضع « الناس » مكان : « الوصل » .



يقال : آتيك حين زيد ذاهب .

بخلاف الذي بمعنى الماضي ، فإنه بمعنى « إذ » ، فيضاف للفعلية والإسمية معـاً كهـي .

وذهب الأخفش : إلى جواز إضافة المستقبل إلى الاسميّة أيضاً . وصحّحه ابن مالك مستدِلاً بنحو قوله تعالى : « يَوْمَ هُمْ بارِزُونَ » [1] .

قال أبو حيّان : إنما أجاز الأخفش ذلك ، لأنه يجيز في « إذا » أن تُضاف إلى الاسميّة ، فكذا ما هو بمعناها .

• • •

(ص) : أو لمبنيّ ، وألحق به في ذلك ناقص الدلالة كـ « غير » ، و « مثل » ، والمختار وفاقاً لابن مالك : لا يبني مضاف لمبنيٍّ مطلقاً .

(ش) : من الظروف التي تبنى جوازاً لا وجوباً أسماء الزّمان المبهمة إذا أضيفت إلى مبنيٍّ مفرد نحو : « يومئذ » ، وحينئذ » .

وألحق بها الأكثرون كُلّ اسم ناقص الدّلالة كـ « غير » ، و « مثل » ، و «دون» ، و « بين » ، فبنوه إذا أضيف إلى مبنيٍّ نحو : ما قام أحدٌ غيْرَكَ ، وقال تعالى : « إنّهُ لَحَقٌّ مثْلَ ما أنّكُمْ تَنْطِقونَ » [2] ، وقرىء : « أن يُصيبَكُم مِثْلَ ما أصَابَ » [3] بفتح [٢١٩] اللاّم ، وقال[4] : « وَمِنّا دُونَ ذَلِكَ » [5] . « لقد تقطّع بَيْنَكُم » [6] . وقال الشاعر :

٨٦٩ — * وإذْ مـا مِثْلَهُم بَشَرُ [7] *

---

(١) غافر ١٦ . (٢) الذاريات ٢٣ .

(٣) هود ٨٩ .

(٤) في النسخ الثلاث : « وقال » . والأوضح : « وقرىء » .

(٥) الجنّ ١١ . (٦) الأنعام ٩٤ .

(٧) في ب ، ط « وإذا » مكان : « وإذْ » . والشاهد قطعة من بيت سبق ذكره رقم ٤٢٤ .



وقـــال :

٨٧٠ — لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غَيْرَ أن نطَقَتْ [١] •

والقول ببناء المضاف إلى ياء المتكلم من شُعَب هذا الأصل .

وذهب ابن مالك : إلى أنه لا يبنى مضافٌ إلى مبنيّ بسبب إضافته إليه أصلاً ، لا ظرفاً ولا غيره [٢] . لأن [٣] الإضافة من خصائص الأسماء التي تكفّ سبَب البناء ، وتلغيه في غير موضع ، فكيف تكون داعيةً إليه ؟

والفتحاتُ في الشّواهد السّابقة حركاتُ إعراب ، فـ « مثل » في الآية الأولى . حال من ضمير « لَحَقّ » المستكنّ . وفي الثانية مصدر أو حال ، وفاعل يصيبكم « الله » . وفي البيت حال . و « غير » في المثال والبيت حال أو مستثنى . و « دون » و « بين » منصوبان على الظّرفيّة [٤] ، وهذا الذي ذهب إليه هو المختار .

* * *

(ص) : ولا يلحق الرّابط الجملة المضاف إليها إلاّ نادراً .

(ش) : قال ابن مالك : كُلُّ مضاف إلى جُمْلَةٍ مقدّر الإضافة إلى مَصْدرٍ مِنْ معناها . ومن أجل ذلك لا يعود منها ضميرٌ إلى المضاف إليها ، كما لا يعود من المَصْدَر ، فإن سمع ذلك عدّ نادراً ، كقوله :

---

(١) لأبي قيس بن الأسلت . وعجزه :

• حَمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أَوْقَالِ •

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٦٩ ، ونسبه لرجل من كنانة وابن يعيش ٣ : ٨٠،٨ : ١٣٥ ، وابن الشّجري ١ : ٢٦ ، ٢ : ٢٦٤ ، وروايته : « غير أن هتفت » وشرح شواهد المغني ٤٥٨ ، ونسبه لقيس بن رفاعة من الأنصار . والتصريح ١ : ١٥ ، واللسان (وقل) والخزانة ٢ : ٤٥ ، ٣ : ١٤٤ ، ١٥٢ .

(٢) « لا ظرفاً ولا غيره » سقط من أ .

(٣) أ : « بأن » مكان : « لأن » .

(٤) ط : « على الظّرف .



٨٧١ – * مضت مِائَةٌ لِعَامِ وُلِدْتُ فِيهِ[١] *

وقوله :

٨٧٢ – وتسخن لَيْلَةَ لا يستطيع نُبَاحاً بها الكَلْبُ إلاَّ هَرِيرا[٢]

والمعروف أنه إذا كان في الجملة ضمير فصلت عن الإضافة ، وجعلت[٣] صفة كقوله تعالى : « واتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إلَى اللهِ »[٤] .

(١) للنمر بن تولب الصّحابيّ . وتمامه :

* وعَشْرٌ بَعْدَ ذاك وحِجَّتَان *

ونسبه السّيوطي في شرح شواهد المغني ٩٢٠ للنابغة الجَعْديّ ، وروايته : « سنة » مكان : « مائة » ، و « قبل » مكان : « بعد » .

(٢) للأعشى . ديوانه ٨٨ .

وفي أ : « تصخن » بالصاد، وفي ط : « ويسحرن » كلاهما تحريف صوابه من ب، والديوان .

(٣) ط فقط : « وجعلته » .

(٤) البقرة ٢٨١ وفي ط : « ترجعون فيه الله » تحريف .



المفعول مَعَهُ

(ص) : هو التّالي واو المصاحبة ، والأصحّ أنه مقيسُ ، فقيل : لا يختصّ . والجمهور بما صلح فيه العطف ، ولو مجازاً . والمبرّد والسّيرافي بما كان الثاني مُؤَثِّراً للأول ، وهو سَبَبُهُ [١] . والخضراوي بما في معنى ما سمع .

(ش) : المفعول معه هو التّالي واو المصاحبة [٢] .

فخرج غير التّالي واواً مماً قد يطلق عليه في اللّغة مفعولاً معه ، كالمجرور بـ «مع» وبباء [٣] المصاحبة : كجلست مع زيد ، وبعتك الفرَس بلجامه .

والتّالي واو العطف ، فإنّ المصاحبة فيه مفهومة من العامل السّابق لا من الواو ، وهنا لا تفهم [٤] إلاّ من الواو .

وفي كون هذا الباب مَقِيساً خلافٌ ، فبعض النّحويين يقتصر في مسائله على السّماع ، ونسبه جماعة إلى الأكثرين .

قال ابن عصفور ، ومعناه : أنهم لا يجيزونه إلاّ حَيْثُ لا يُرادُ بالواو معنى

---

(١) ط : « شبيه » تحريف . صوابه في أ ، ب . وفي ب : « وهو سبب » بدون الضمير .

(٢) وهي التي بمعنى « مع » وتكون للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق أي مقارنته له في الزّمان ، سواء اشتركا في الحكم مثل :
جئت وزيداً أولا مثل : استوى الماء والخشبة وبذلك فارقت واو العطف ، فإنها تقتضي المشاركة في الحكم ، ولا تقتضي المقارنة في الزمان .
انظر (حاشية الصبان ٢ : ١٣٤) .

(٣) ط : « بياء » تحريف .

(٤) ط « لا ففهم » بفاءين ، تحريف .



العطف المحض ، لأن السّماع إنما ورد به هناك .

والصّحيح استعمال القياس فيه ثم اختلف ، فقومٌ يقيسونه في كلّ شيء حتى حيث يراد بالواو معنى العطف المَحْض نحو : قام زيدٌ وعمراً ، [١] وحيث لا يتصوّر معنى العطف أصلاً نحو : قعدت ، أو ضحكت ، أو انتظرتك وطلوع الشمس ، وعليه ابن مالك .

والجمهور ، كما قال أبو حيّان : خصّوه بما صلح فيه معنى العَطْف ، ومعنى المفعول به ، فلا يجوز حيث لا يتصوّر معنى العطف ، لقيام الأدلّة ، على أن واو «مع» عطف في الأصل، ولا حيث تمحّضَ معنى العطف. لأنّ دخول معنى المفعول به هو الذي سوّغ خروجه بما يقتضيه العطفُ من المشاكلة الّتي تُؤْثِرُها العرب على غيرها إلى النّصب .

وسواء صلح فيه العطف حقيقة نحو : جاء البرد والطّيالسة ، لأن المجيء يصح منهما ، أو مجازاً نحو : سار زيد والنيل ، إذ يَصِحّ [٢] عَطْفُهُ على المجاز من جهة أنه لا يفارق زيداً في حال سيره ، كما لا يفارقه من سائره .

وقال المبرّد والسّيرافيّ : يقاس فيما كان الثاني مؤثراً للأول ، وكان الأول سبباً له [٣] نحو : جاء البرد والطّيالسة ، فالبرد [٤] سبب لاستعمال الطّيالسة ، وجئت وزيداً ، أي كنت السبب في مجيئه .

وقال ابن هشام الخضراويّ : الاتّفاق على أنّ هذا مطّرِدٌ في لفظ الاستواء ، والمجيء والصنع ، وفي كل لفظة سمعت .

وينبغي عندي أن يُقاس على ما سُمعَ ما في معناه ، وإن لم يكن من لفظه فيقاس

(١) أ : « قام زيد وعمرو » برفع عمرو ، تحريف .

(٢) أ : « يقبح عطفه » ، تحريف .
وفي ب : « إذ يصح عطفه في المجاز » بوضع في « مكان : « على » .

(٣) من قوله : « له نحو » إلى قوله : « في مجيئه » سقط من أ .

(٤) ب : « فالمبرد » ، تحريف .



« وصَل » على « جاء » و « وَافق » على « استوى » ، و « فَعَلْتُ » على « صنعت » ، وكذا ما في معناه ، وما ليس من ألفاظها ، ومعانيها لا ينبغي أن يجوز . انتهى .

[ناصب المفعول معه]

(ص) : وناصبُه ما سَبَقَهُ من فِعْلٍ ، أو شِبْهه ، وقيل : الواو ، وقال الزّجّاج : مضمر بعدها ، والكوفيّة الخلاف. والأخفش انتصب انتصاب الظّرف. والأصح : ينصبه المتعدّي ، و«كان» ، لا معنويّ كإشارة .

(ش) في ناصب المفعول معه أقوال :

أحدها : وهو الأصح : أنه ما تقدّمهُ من فِعْل أوْ شبْهِه نحو : جاء البرْدُ والطّيالِسَةَ [٢٢٠] واستوى الماءُ والخَشبةَ . وأعجبني استواءُ الماءِ والخشبةَ [١] ، والناقة متروكةٌ وفَصِيلَها ، ولست زَائلاً وزيداً حتى نعلَ [٢].

وسواء في الفعل المتعدّي أو اللاّزم عند الأكثرين ، نحو : لو [٣] خليت والأسد لأكلك ، ونحو : لو تركت النّاقة وفَصِيلَها لرضعها .

وقال قوم : لا يكون إلاّ مع غير المتعدّي . لئلا يلتبس بالمفعول به . فلا يقال : ضربتك وزيداً على أنه مفعولٌ مَعَهُ .

وهل يكون مع كان الناقصة ؟ خلاف : قال قوم : لا ، لأنه ليس فيها معنى حَدَثٍ ، تعدّى [٤] بالواو . والجمهور : نعم ، لأنّ الصّحيح أنها مشتقة [٥] ، وأنها تدلّ على معنى سوى الزمان ، وقد قال الشاعر :

---

(١) « وأعجبني استواء الماء والخشبة » سقطت هذه العبارة من أ .

(٢) في النسخ الثلاث « فعل » بالفاء ولعل الصواب : « نعل » بالنون من علَّ يَعِلّ : إذا شرب .

(٣) « لو » سقطت من أ .

(٤) أ : « معنى الحدث معدي بالواو » .

ب : « معنى حديث يعدّى » تحريف .

(٥) ط : « مشقة » تحريف .



٨٧٣ — • يكون وإيّاها بها مَثَلاً بَعْدِي (١) •

وقـال :

٨٧٤ — • فكُونوا أَنتُمْ وبَنِي أَبِيكُـمْ (٢) •

ومذهب سيبويه : أنه لا ينصبه العامل المعنويّ كحرف التّشبيه ، واسم الإشارة ، والظّرف ، والجار والمجرور .

وأجازه أبو عليّ وغيره نحو هذا لك وأباه (٣) ، وعليه :

٨٧٥ — • هـذا رِدَائِيَ مَطْوِيـاً وسِرْبالاَ (٤) •

القول الثاني : أن ناصبه الواوُ ، وعليه الجُرْجاني ، لاختصاصها لما دخلت عليه من الاسم ، فعملت فيه .

وَرُدَّ بأنه لو كان كذلك لاتّصل الضمير معها ، كما يتّصل بإنّ وأخواتها ، وبأنه لا نظير لها إذ لا يعمل الحرْف نصباً إلاّ وهو مُشبّهٌ بالفعل (٥) .

الثالث ؛ أن ناصبه فعل مضمرٌ بعد الواو ، وعليه الزّجّاج ، قال : فإذا قلت : ما

---

(١) سبق ذكره رقم ١٦٢ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

• مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ •

سيبويه ١ : ١٥٠ ، والأشموني ٢ : ١٣٩ ، وأوضح المسالك رقم ٢٥٧ .

(٣) في النسخ الثلاث : « وإياه » بالياء والأوضح أن تكون : « وأباه » بالباء . وهذا تفسير لعبارة سيبويه المشهورة : « وأمّا نحو هذا لك وأباك فقبيح » . انظر شرح شذور الذهب ٢٤٣ .

(٤) من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر . وصدره :

• لا تَحْسَبَنَّكَ أثْوابِي فَقَدْ جُمِعَتْ •

من شواهد الأشموني ٢ : ١٣٦ .

(٥) أ ، ب : « يشبه الفعل » .



صنعت وأباك ، فالتقدير : ولابست أباك (١) ، وإنّما لم يعمل فيه الفِعْل (٢) السّابق لفصل الواو ، وعورض بالعطف . فإنّ فصل الواو فيه لم يمنع من تسلّط العامل ، وبأن فيما ذكره إحالة للباب ، إذ يصير منصوباً على أنه : مفعول به ، لا مفعول معه .

الرابع : أنّ نصبه بالخلاف ، ونسبه ابن مالك للكوفيين ، ورُدّ بأن الخلاف معنى من المعاني ، ولم يثبت النّصب بالمعاني المجرّدة من الألفاظ ، وبأنه لو كان الخِلافُ ناصِباً لقيل : ما قام زيد لكن عمراً . ويقوم زيد لا عمراً ، ولم يقله أحدٌ من العرب .

قال أبو حيّان : وهذا القول لبعض الكوفيّين . وأكثرهم والأخفش على أن الواو مهيئّةٌ لما بعدها أن يَنْتَصِبَ انتصابَ الظّرْف ، لأن أصل جاء البَرْدُ والطّيالِسةَ : مع الطّيالسة ، فلمّا حذفت مع ، وكانت مُنْتَصِبةً على الظّرْف ، ثم أقيمت الواو مقامها انتصب ما بعدها على انتصاب « مع » الّتي وقعت الواو موقعها ، إذ لا يصحّ انتصاب الحروف ، كما يرتفع ما بعد إلاّ (٣) الواقعة موقع « غير » بارتفاع « غير » نحو « لَوْ كان فيهِما آلِهَةٌ إلاّ اللهُ لفَسَدَتا » (٤) والأصل : غَيْرُ اللهِ .

[منع تقدّمه على عامله]

(ص) : ولايقدّم على عامله ، ولامصاحبه خِلافاً لابن جنِيّ ، ولا يفصل بين الواو بظرف ، ولا يكون جملةً خلافاً (٥) لصدر الأفاضل .

(ش) : المفعول معه لا يتقدّم على عامله باتّفاق . لأن أصل واوه للعطف ، والمعطوف لا يتقدّم على عامل المعطوف عليه إجماعاً ، ولا يتقدّم على مصاحبه أيضاً ، لما ذكر . وأجازه ابن جنِيّ ، فيقال : استوى والخشَبَةَ الماءُ ، لوروده في العطف قال :

---

(١) في النسخ الثلاث : « وإياك » بالياء والأوضح أن تكون « وأباك » بالباء . في المثالين .
(٢) « الفعل » سقطت من أ .
(٣) « إلاّ » سقطت من أ ، ب .
(٤) الأنبياء ٢٢ .
(٥) « خلافاً » سقطت من أ .



٨٧٦ — * عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّـلام (١) *

وسماعه هنا قـال :

٨٧٧ — * جَمَعْتَ وفُحْشاً غِيبَةً ونَمِيمةً (٢) *

ولأن باب المفعولية في التّقديم أوسع مجالاً من باب التابعية ، وإنما المانع هنا من التّقديم الحمل على ذلك ، فإذا جاء (٣) في الأصل بِقِلّة أو اضطرار جاز هنـا بكثرةٍ وسعَـة .

ولا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره ، فلا يقال : قام زيدٌ واليوم عمراً ، وإن جاز الفصل بالظّرف بين الواو والعاطفة ومعطوفها ، لأن الواو هنا نزّلت منزلة الجارّ مع المجرور . فمنعوا الفصل بينهما .

وزعم صدر الأفاضل : أن المفعول معه يكون جملةً ، وخرّج عليه قولهم « جاء زيد، والشّمس طالعةٌ »، وفرّ (٤) مِنْ جعْلِها حالاً ،لأنها لا تَنْحلُّ إلى مفرد يبيّن هيئة فاعل ولا مفعول ، ولا هي مؤكدة . وأجيب بأنها مُؤَوّلة بالحال السَّبَبِيَّة ، أيّ جاءَ زيد طالعة الشمس عند مجيئه ، وقيل : تؤول بمنكّر أو نحوه .

[أقسام المفعول معه]

(ص) : ويجب العطف بعد مفرد خلافاً للصَّيْمريّ (٥) وثالثها : يجوز إن أُوّل

(١) من قصيدة للأحوص . وقد سبق ذكره رقم ٦٦٦ .

(٢) ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفيّ . وتمامه :

* خِصالاً ثلاثاً لَسْتَ عنها بمُرْعَوِي *

الخزانة ١ : ٤٩٥ ؛ والأشموني ٢ : ١٣٧ . وروايته « ثلاثُ خِصَال » وكذلك رواية الخزانة .

(٣) « جاء » سقطت من أ .

(٤) « وفرّ » سقطت من أ . وفي ب : « وفى » « بالياء » مكان : « الراء » تحريف . صوابه في ط .

(٥) أ : « الصميري » تحريف .



بجملة والنصب بعد ضمير متصل لم يؤكد ، وهو في نحو : مالك وزيداً بـ « كان » مضمرة قبل الجار ، أو بمصدر « لابس » بعد الواو .

وقال السّيرافي بـ « لابس » [١] ، فإن كان منفصلاً أو ظاهراً رجّح العطف ، وأوْجَبَهُ بعضُهم . وقد ينصب بعد « ما » ، و « كيف » بمقدّر ، وهو « كان » ناقصة . وقيل : تامّة .

وقدّر سيبويه مع « ما » : « كنت » ، و « كيف » : تكون ، فقال ابن ولاّد : متعيّن وفرّق . والسيرافي : لا .

ورجّح النصب إن خيف [٢٢١] فوات المعيّة ، فإن لم يَصْلُح الفعل لها [٢] جاز إضمـــار صالح ، فإن لم تحسن « مع » وجب . وقيل : تضمّن معنى : يتسلّط به .

ويستويان في مضمر أكّد نحو : رأسه والحائط من كلّ متعاطفين بإضمار الفعل .

(ش) : مسائل هذا الباب بالنِّسْبة إلى العطف والمفعول معه خمسة أقسام :

الأوّل : ما يجب فيه العطف ، ولا يجوز النّصب على المفعول معه وذلك شيئان :

أحدهما : ألاّ يتقدّم الواو إلاّ مفرد [٣] نحو: أنت ورأيُك ، وكلّ رجلٍ وضيعته ، والرّجال وأعضادُها ، والنساء وأعجازُها ، هذا قول الجمهور .

وجوّز الصَّيْمريّ فيه النّصب بلا تأويل .

وجوّز بعضُهم فيه النّصب على تأويل ما قبل الواو أنه جُمْلَةٌ حذف ثاني جزأيها ، والتّقدير : كلّ رجل كائن وضيعتُه .

والثّاني : أن يتقدّم الواو جُمْلَةٌ غير متضمّنة معنى فعل نحو قولك : أنت أعلم ومالك ، والمعنى : بمالك ، وهو عطف على « أنت » ، ونسبة العلم إليه مجاز .

الثّاني : ما يجب فيه النصب ، ولا يجوز فيه العطف ، وذلك [٤] أن تتقدم الواو

---

(١) أ : « بلا لبس » تحريف .

(٢) « لها » سقطت من ط .

(٣) المراد ألاّ تتقدم الواو جملة .

(٤) « العطف وذلك » سقط من أ .



جملةٌ اسميّة أو فعليّة متضمّنة معنى الفعل ، وقبل الواو ضميرٌ متّصل مجرور ، أو مرفوع لم يؤكد بمنفصل نحو : مالك وزيداً . وما شأنُكَ وزيداً [١] ، وما صنعت وإيّاك ، فيتعيّن النّصب هنا على المفعول معه. ولا يجوز العطف لامتناعه إلاّ في الضّرورة .

والنّصب في الاسمية « بكان مُضْمَرةً » قبل الجارّ [٢] ، وهو اللاّم ، وشأن [٣] . أي : ما كان شأنك وزيداً . أو بمصدر لابس منويّاً بعد الواو ، أي : ما شأنك وملابسةً زيداً ، أو ملابستك [٤] زيداً . كذا نصّ عليه سيبويه .

قال أبو حيّان نقلاً عن شيخه ابن الضّائع : وهكذا تقدير معنى الإعراب ، لأنه عند سيبويه مفعول معه وتقدير الملابسة يجعله مفعولاً به لا مفعولاً معه .

وقال السّيرافي وابن خَروف : المقدّر فعل ، وهو « لابس » ، لأن المصدر لا يعمل مقدراً .

الثالث : ما يختار فيه العطف مع جواز النّصب ، وذلك أن يكون المجرور في الصّورة السابقة ظاهراً ، أو ضمير المرفوع منفصلاً نحو : ما شأن عبد الله وزيدٍ ، وما أنت وزيدٌ ، فالأحسن جرّ زيد في الأول ، ورفعه في الثاني . لإمكان [٥] العطف ، وهو الأصل . ويجوز فيه النّصب [٦] مفعولاً معه ، ومنعه بعض المتأخرين كابن الحاجب ، وردّ بالسّماع ، قال :

٨٧٨ — * وما أنتَ والسَّيْرَ في مَتْلَفٍ [٧] *

---

(١) « وما شأنك وزيداً » سقط من أ .

(٢) في المثال السابق وهو : « مالك وزيداً » .

(٣) في المثال السابق وهو : « ما شأنك وزيداً » .

(٤) ط : « أو ملابسك » .

(٥) ط : « لا إمكان العطف » تحريف .

(٦) أ : « ويجوز فيه العطف » . تحريف .

(٧) لأسامة بن الحارث الهذليّ ، وتمامه :

* يُبَرِّحُ بالذِّكرِ الضّابطِ *

سيبويه ١ : ١٥٣ ، وابن يعيش ٢ : ٥٢ . والأشموني ٢ : ١٣٧ .

والذكر : الجمل . والضابط : القويّ .



وسمع : ما أنت وزيداً ، وكيف أنت وزيداً [١] ، وكيف أنت وقصعةً من ثريد .

قال سيبويه : أي ما كنت وزيداً ، وكيف تكون وقصعةً من ثريد ، لأن « كنت » و « تكون » يقعان هنا كثيراً . انتهى .

قال الفارسيّ وغيره : و « كان » هذه المضمرة تامّة ، لأن الناقصة لا تعمل هنا ، فكيف حالٌ هنا [٢] واختاره الشّلَوْبين .

وقال أبو حيّان : الصحيح أنها الناقصة ، وأنّها تعمل هنا ، فكيف خبرها وكذا « ما » .

واختلف في تقدير سيبويه مع : « ما كنت » ، ومع « كيف تكون » : أذلك مقصود لسيبويه أم لا ؟ .

فقال السّيرافيّ : هو غير [٣] مقصود ، ولو عكس لأمكن .

ورد المبرّد على سيبويه ، وقال : يَصْلُح في كلٍّ منهما الماضي ، والمستقبل ، وتابعه ابن طاهر .

وردّ ابن ولاّد على المبرّد ، وقال : إنه لا يجوز إلاّ ما قدّره سيبويه ، لأن « ما » دخلها معنى التحقير والإنكار ، إذْ يقال لمن أنكر عليه مخالطة زيد أو ملابسته : ما أنت وزيداً ، لا لمن يقع منه ذلك ، ولا ينكر إلاّ ما ثبت واستقرّ دون ما لم يقع . وليست لمجرّد الاستفهام .

وأمّا كيف فعلى بابها من الاستفهام [٤] ، والمعنى : كيف تكون إذا وقع كذا ، أي على أيّ حال لكون [٥] الاستفهام إنما يكون عن المستقبل .

الرّابع : ما يختار فيه النّصب مع جواز العطف ، وذلك أن يجتمع شروط العطف ،

---

(١) « وكيف أنت وزيداً » سقطت من أ .

(٢) ب ، ط : « فكيف حال دون هنا » بزيادة « دون » صوابه في أ . والأسلوب يعيّن إسقاطها .

(٣) أ : « هو عندي مقصود » .

(٤) أ : « فعلل بابها من الاستفهام » تحريف .

(٥) أ ، ب : « يكون الاستفهام » بوضع : « يكون » بالياء مكان : « لكون » .



لكن يخاف منه فوات المعيّة المقصودة نحو : لا تغتذ بالسّمك واللبن ، ولا يعجبك الأكل والشّبع [١] ، أي مع اللّبن ، ومع الشبع ، لأن النّصب يبيّن مراد المتكلّم والعطف لا يبيّنه .

وكذا إذا كان فيه تكلّف من جهة المعنى نحو :

٨٧٩ — فكونوا أنتمُ وبَنِـــي أَبيكُم مكان الكُلْيَتَيْنِ من الطِّحــال [٢]

فإن العطف ، وإن حَسُنَ من حيثُ اللّفظ ، لكنه يؤذي إلى تكلّف في المعنى ، إذ يصير التقدير : كونوا أنتم وليكونوا هم ، وذلك خلاف المقصود .

فإن لم يصلح الفعل للتسلّط على تالي الواو [٣] امتنع العطف عِند الجمهور ، وجاز النصب على المعيّة ، وعلى إضمار الفعل الصّالح نحو : « فأجْمِعوا أمْرَكُـــم وشُركاءَكُمْ » [٤] ، لا يجوز أن يجعل : « وشركاءكم [٥] » معطوفاً (٢٢٢) لأن « أجمع » لا ينصب إلا الأمْر ، والكَيْد ونحوهما ، فأمّا أن يجعل مفعولاً معه ، أو مفعولاً بـ « أجمعوا » مقدّراً . ومثله : « تَبَوّءوا الدّار والإيمان [٦] » « فالإيمان مفعولٌ معه ، أو مفعول بـ « اعتقدوا » مقدّراً .

فإن لم يحسن والحالة هذه « مع » موضع « الواو » تعيّن الإضمار ، وامتنع المفعول معه أيضاً كقوله :

٨٨٠ — ٭ وَزَجّجْن الحواجِبَ والْعُيونَا [٧] ٭

---

(١) من قوله : « والشبع » إلى قوله : « لأن النصب سقط من أ .

(٢) سبق ذكر الشاهد رقم ٨٧٤ .

(٣) ط : للتسلط على المعطوف .

(٤) يونس ٧١ .

(٥) ط : « وشركاؤكم »

(٦) الحشر ٩ .

(٧) للراعي النّميري . وصدره :

٭ إذا ما الغانياتُ يَبرَزْنَ يَوْماً ٭

ومن شواهد الأشموني ٢ : ١٤٠ ، وأوضح المسالك رقم ٢٥٩ .



لأن « زَجّجْنَ » غير صالح للعمل في العيون ، وموضع الواو غير صالح لـ «مع» . فيقدّر : و « كحلن » .

وذهب جماعةٌ منهم أبو عُبَيْدَةَ (١) ، والأصمعيّ ، وأبو محمّد اليزيديّ (٢) ، والمازني ، والمبرّد : إلى جواز العطف على الأول ، بتضمين العامل معنىً يتسلّط به على المتعاطفين ، واختاره الجَرْميّ ، وقال : يجوز في العطف ما لا يجوز في الإفراد نحو : أكلت خبزاً ولبناً ، فيضمّن وزجّجن : معنى حَسّنّ .

الخامس : ما يجوز فيه العطف ، والمفعول معه على السّواء ، وذلك إذا أكّد ضمير الرّفع المتّصل نحو : ما صنعت أنت وإيّاك (٣) ، ونحو : رأسَهُ والحائطَ أي : « خلّ » أو « دَعْ » . وشأنك (٤) والحجَّ ، أي : عليك بمعنى : الزم ، وامْرَأً ونَفْسَه أي : « دع » . وذلك مقيسٌ في كُلّ متعاطِفَيْنِ على أضمار فعل لا يظهر . فالمعيّة في ذلك ، والعطف جائزان .

والفرْق بينهما من جهة المعنى : أنّ المعيّة يفهم منها الكون في حين واحد ، دون العطف ، لاحتماله مع ذلك التقدّم والتّأخّر . قال أبو حيّان : وفي تمثيل سيبويه بهذه الأمثلة ، ردٌّ على من يعتقد أن المفعول معه ، لا يكون إلاّ مع الفاعل .

* * *

(١) انظر ١ : ٦٨ .

(٢) في النسخ الثلاث : وأبو محمد واليزيدي » بواو العطف تحريف ، فإن اليزيدي كان يكني بأبي محمّد .

(٣) في النسخ الثلاث : « ما صنعت أنت وإيّاك » بالياء تحريف صوابه من سيبويه ١ : ١٥٠ حيث يقول : هذا باب » : ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم : لأنه مفعول معه ، ومفعول به ، كما أانتصب نفسه في قولك : « إمرأً ونَفْسَهُ » وذلك قولك : « ما صنعتَ وأباك » بالباء .

(٤) أ : « وما بلك » مكان : « وما شأنك » ، تحريف .



(ص) : ويطابق الأول خبر[١] ، وحالٌ بعده ، وأوجبه ابن كَيْسَان .

(ش) : إذا وقع بعد المفعول معه خبر لما قبله ، أو حالٌ طابق ما قبله نحو : كان زيد وعمراً مُتفقّاً[٢] . وجاء البردُ والطّيالِسَةَ شديداً[٣] .

ويجوز عدم المطابقة لما قبل بأن تُثَنّى نحو : كان زيد وعمراً مُتَفِقَيْن ، وجاء البردُ والطّيالسة شَدِيدَيْن .

ومنع ذلك ابن كَيْسان ، وأوجب المطابقة للأول ، قال أبو حيّان : وإياه نختار ، لأن باب المفعول معه باب ضيّق ، وأكثر النحويين لا يقيسونه ، فلا ينبغي أن نقدم على إجازة شيء من مسائله إلاّ بِسَماع من العرب .

(١) « الأول » سقطت من أ ، ب .

(٢) من قوله : كان زيد وعمراً متفقاً » إلى قوله : « كان زيدٌ وعمراً متفقين سقط من أ .
وفي ب : « كان زيد وعمرو » بالرفع ، تحريف .

(٣) في ب : « شديد » بالرّفع ، تحريف .



المستثنى

(ص) : المستثنى : هو المُخْرِجُ بـ « إلاّ » أو إحْدَى أخواتها بشرط الإفادة ، فإن كان بعضاً فمتّصل ، وإلاّ فمنقطع يقدّر بـ « لكن » .

وقال الكوفيّة بسوى ، وابن يسعون « إلاّ » فيه مع ما بعدها كلام مستأنف . ولا يستثنى بفعل .

فإن حذف المستثنى منه ، فله مع « إلاّ » ما له مع سقوطها .

ولا يكون بعد مصدر مؤكد قطعاً ، ولا في غير نَفْيٍ وشبهه في الأصح وفي لازمه [1] كـ « لولا » ، ولو خُلْفٌ . وجوّز الزجاج : الإبدال في التحضيض .

وقوم : نصب : ما قام إلاّ زيداً ، وإن ذكر نصب بـ « إلاّ » أو بـ « ما » قبلها ، أو به بواسطتها ، أو بأنّ مقدّرة بعدها ، أو بأنْ مخفّفَةً من أنّ ركّبت إلاّ منها ، ومن « لا » ، أو بخلافه للأوّل . أو « بأستثني » أقوال :

فإن كان متّصلاً مؤخّراً منفيّاً أو كمنفيّ [2] اختير إتباعه بدلاً . وقال الكوفية : عطفـــاً .

ولا يشترط إفراد المستثنى منه ، ولاعدم صلاحيّته للإيجاب ، ولا في نصبه[3] تعريف المستثنى منه .

---

(١) ط : « ولا في لازمه » صوابه في أ ، ب .

(٢) في ط : « منفيّاً كمنفيّ ، والمنفي » في العبارة تحريف صوابه في أ ، ب .

(٣) أ : « ولا نصبه » .



ولا يختار النّصب في متراخٍ ولا مردود به متضمّن الاستثناء خلافاً لزاعميها . فإن توسّط بين المستثنى منه وصفته . فكذلك . وقيل : النّصب راجح ، وقيل : مساوٍ[1] وقيل : واجب ، وإتباع منقطع صحّ إغناؤه[2] ومتصل متقدّم ، وموجب لغة . وهل المتقدّم بدل أو مبدل أو يقاس ؟ خلف .

ولا يتبع مجرور بزائد واسم[3] لا التبرئة على اللّفظ ، وجوّزه الكوفيّة في نكرة لمجرور بـ « من » والأخفش : ومعرفة .

وإن عاد قبل صالح للإتباع على مبتدأ ، أو منسوخ بغير زالٍ وأخواته ضمير خبر أو وصف . قال أبو حيّان : أو حال اتبع العائد جوازاً ، وصاحبه اختياراً ، وكـذا مضاف ومضاف إليه .

(ش) : عبرت بالمستثنى كابن مالك في « التّسهيل » خلاف تعبير النّحاة ، سيبويه فمَنْ بعده : بالاستثناء ، لأن الباب للمنصوبات ، والمستثنى أحدها ، لا الاستثناء ، كما ترجم في بقيّة الأبواب بالمفعول ، والحال ، دون المفعوليّة والحاليّة .

قال أبو حيّان : أجرى ابن مالك الباب على ما قبله من المفعول معه ، فكمّا بوّب لما بعد واو « مع » بالمفعول معه ، كذلك بوّب لما بعد « إلاّ » ، وشبهها بالمستثنى .

وحدّه المخرج بإلاّ أو إحدى أخواتها تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بشرط الفائدة .

فالمُخْرِج شامل لجميع المخصّصات وبإلاّ يَخرُجُ ما عدا المستثنى منها . وتحقيقاً هو المتصل ، فإن بَعض المُخرَج منهُ[4] ، نحو : قام (٢٢٣) إخوانك إلاّ زيداً ، وتقديراً هو المنقطع نحو : « مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلاّ اتّباعَ الظّنّ[5] » ، فإنّ الظّنّ ، وإن لم

---

(١) « مساو » سقطت من أ .

(٢) أ فقط : « أصحّ استثناؤه » صوابه في ب ، ط ، والشرح .

(٣) ط : « والاسم لا التبرئة » تحريف .

(٤) « منه » خبر إنّ .

(٥) النساء ١٥٧ .



يدخل في العِلْم تحقيقاً ، لأنه ليس بعضه ، فهو في تقدير الدّاخل فيه ، إذْ هو مستحضر بذكره ، لقيامه مقامه في كثير من المواضع ، فهو حين استثني مخرج مما قبله تقديراً .

ومن هذا القبيل : « إنَّ عِبَادي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطانٌ إلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الغاوِين[1] » إذا لُحِظ في الإضافة معنى الإخلاص « لا عَاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إلاّ مَنْ رَحِمَ »[2] ، « وَلاَ تَنْكَحُوا ما نَكَحَ آباؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إلاَّ ما قَدْ سَلَفَ[3] » ، لأن السابق زمانه لا يصحّ دخوله .

ومثال المذكور : ما تقدّم ، والمتروك : ما ضربت إلاّ زيداً ، أي أحداً .

وقولنا : بشرط الفائدة ، لبيان أنّ النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تُفِدْ ، فلا يقال : جاء قوم إلاّ رجلاً ، ولا قام رجالٌ إلاّ زيداً لعدم الفائدة ، فإن أفاد جاز نحو : « فَلَبِثَ فيهم ألْفَ سنةٍ إلاّ خَمْسِينَ عَاماً »[4] ، وقام رجال كانوا[5] في دارك إلاّ رجلاً .

والفائدة حاصلة في النّفي للعموم نحو : ما جاءني أحدٌ إلاّ رجلاً ، أو إلاّ زيداً .

وكذا لا يستثنى من المعرفة النّكرة التي لم تُخَصَّصْ نحو : قام القوم إلاّ رجلاً ، فإنْ تَخَصَّصَتْ جاز نحو ؛ قام القوم إلاّ رجلاً منهم .

ثم المنقطع يقدّر عند البصريين بـ لكنّ » المشدّدة ، لأنه في حكم جملة منفصلة[6] عن الأولى ، فقولك : ما في الدار أحد إلاّ حماراً في تقدير : لكنّ فيها حماراً على أنه استدراك مخالف ما بعد « لكنّ » فيه ما قبلها ، غير أنهم اتّسعوا ، فأجروا « إلاّ » مجرى « لكنّ » .

---

(١) الحجْر ٤٢ . (٢) هود ٤٣ .

(٣) النساء ٢٢ . (٤) العنكبوت ١٤ .

(٥) ط : « وقام رجال ، وكانوا » بزيادة الواو العاطفة في : « كانوا » تحريف .

(٦) أ : « متصلة » بالتاء .



ولمّا كانت لا يقع بعدها إلاّ المفرد بخلاف « لكنّ » ، فإنّه لا يقع بعدها إلاّ كلام تام لقبوه بالاستثناء تشبيهاً بها [1] إذا كانت استثناءً حقيقة ، وتفريقاً بينها وبين لكـــن .

والكوفيّون يقدّرونه بـ« سوى » . وقال قوم : منهم أبو الحجّاج وابن يسعون : [2] إلاّ مع الاسم الواقع بعدها في المنقطع يكون كلاماً مستانفاً ، وقال في نحو قوله :

٨٨١ — * وما بالرَّبْعِ مِنْ أحَدٍ إلاّ الأوَارِيّ [3] *

« إلا » فيه بمعنى لكنّ ، والأواريّ اسم لها منصوبٌ بها ، والخبر محذوف . كأنه قال : لكن الأواريّ بالربع ، وحذف خبر إلاّ كما حذف خبر لكنّ في قوله :

٨٨٢ — * ولكِنَّ زنْجِيّاً عَظِيمَ المشَافِرِ [4] *

قال أبو حيّان : ولا يستوي المتّصِلُ والمنقطعُ في الأدوات . فإن الأفعال التي يُسْتَثْنَى بها لا تقع في المنقطع ، لا تقول : ما في الدار أحدٌ خلا حماراً .

ثم المستثنى منه تارةً يكون محذوفاً ، وتارةً يكون مذكوراً . فالأوّل يجري على حسب ما يقتضيه العامل قبله من رفع أو نصب أو جرّ [5] بحرفه ، لتفريغه له ، ووجود « إلاّ » كسقوطها [6] نحو : ما قام إلاّ زيد ، وما ضربت إلا زيداً ، وما مررت إلاّ

---

(١) ط : « بما » مكان : « بها » . (٢) سبق ذكره ١ : ٢٦٣ .

(٣) هما قطعتان من بيتين للنابغة الذبياني . وهما :

وقفت فيها أُصَيْلاَناً أسَائِلُهـــا عيّتْ جَوابـاً وما بالرّبْع من أحـد

إلاّ الأوَاريّ لأْيـاً مـا أُبيِّنُهـا والنُّؤْيُ كالحوْض بالمَظْلُومة الجَلَـدِ

انظر : ديوان النابغة ٣٠ ، والإيضاح ٢١١ ، والإنصاف ١ : ٢٦٩ ، والخزانة ٢ : ١٢٥ .
ورواية الدرر ١ : ١٩١ : « أصيلالاً » باللام . ورواية الإنصاف : « أعيت » مكان : « عيّت » .

(٤) سبق ذكره رقم ٥١٢ .

(٥) ب ، ط : « من رفع ، ونصب ، وجرّ » بالواو .

(٦) أ : « لسقوطها » باللام ، تحريف .



بزيد . » وما مُحَمَّدٌ إلاَّ رَسولٌ » [١] ، وما في الدار إلاَّ عمرو.

ولا يكون ذلك عند أكثر النّحاة إلاّ في غير الموجب ، وهو النّفي كما مثل . والنّهي ، والاستفهام ، نحو : « لا تَقُولُوا عَلَى اللهِ إلاَّ الْحَقَّ » [٢] . « لا تَعْبُدُونَ إلاّ الله » [٣] . « هل يُهْلَكُ إلاَّ الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ » [٤] .

وجَوَّزَ بعضُهم وُقُوعَه في الموجب أيضاً نحو : قام إلاّ زيدٌ ، وضربت إلاّ زيداً ، ومررت إلاّ بزيد .

والجُمهور على منعه ، لأنه يلزم منه الكذب ، إذْ تَقْدِيرُهُ : ثبوت القيام والضّرب والمرور : بجميع الناس إلا زيداً ، وهو غير جائز بخلاف النّفْي . فإنه جائز .

ولو كان الموجب لازماً له نفي كـ « لو » ، و « لَوْلا » فذهب المبرّد إلى جواز التفريغ نحو : لولا القومُ إلا زيداً لأكرمتك ، ولو كان مَعَنا إلاّ زيدٌ لأكرمتك .

وأباه غيره ، لأن التفريغ يدخل في الجملة الثابتة ، وأمّا الجواب الذي هو منفيّ فخارج عمّا دخلت فيه إلاّ .

وأجاز الزّجّاج الإبدال في التّحْضِيض إجراءً له مجرى النفي نحو : « فَلَوْلاَ كانت قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إيمَانُهَا إلاَّ قَوْمُ يُونُسَ »[٥].

والتّفريغ يكون في كلّ المعمولات من فاعل ، ومفعول به ، وغيره إلاّ المصدر المؤكّد ، فإنه لا يكون فيه ، ولذلك أوّلوا قوله تعالى : « إنْ نَظُنُّ إلاَّ ظَنّاً » [٦] على حذف الوصف أي : ظنّاً ضعيفاً .

---

(١) آل عمران ١٤٤ .
(٢) النساء ١٧١ .
(٣) البقرة ٨٣ .
(٤) الأنعام ٤٧ .
(٥) يونس ٩٨ .
(٦) الجاثية ٣٢ .



وأجاز [(١)] الكسائي : في نحو : ما قام إلاّ زيدٌ — مع الرفع على الفاعلية — النّصْبَ على الاستثناء .

قال أبو حيّان : وهو مبنيّ على ما أجازه من حذف الفاعل . وجوّز أيضاً بِناءً عليه الرّفع على البدل من الفاعل المحذوف .

ووافق الكسائيّ على إجازة النصب طائفة ، واستدلّوا بقوله :

٨٨٣ — لم يبق إلا المَجْدَ والقَصائِـدَ غَيْرَكَ يا بن الأكرمين وَالِـدَا [(٢)]

يروى بنصب « المجد » ، و « غير » ، أي لم يبق أحد غيرك .

وأجيب بأن غير فاعل مرفوع . والفتحة بناء ، لإضافته إلى مبنيّ [٢٢٤] .

والثاني : وهو المستثنى من مذكور ينصب على التفصيل الآتي وفي ناصبه أقوال : أحدها : أنه «إلاّ» وصححه ابن مالك ، وعزاه لسيبويه والمبرّد ، واستدلّ بأنها مختصة بدخولها على الاسم ، وليست كجزء منه فعملت فيه كـ « إنّ » ولا التّبرئة .

الثاني : أنه بما قبل « إلاّ » من فعل ونحوه من غير أن يعدّى إليه بواسطة إلاّ ، وعزى لابن خروف لانتصاب « غير » به بلا واسطة ، إذا وقعت موقع إلاّ .

الثالث : أنّه بما قبل « إلاّ » مُعدًّى إليه بواسطتها ، وعليه السّيرافي ، وابن الباذش ، والفارسيّ ، وابن باب شاذ ، والرّندي . وعزاه الشّلوبين للمحققين قياساً على المفعول معه ، فإن ناصبه الفعل بواسطة الواو ، ونسبه ابن عصفور لسيبويه ، واختاره ابن الضائع ، وفرّقوا بينه وبين « غير » بأنّ ما بعد « إلاّ » مشبه بالظّرف المختصّ الذي لا يصل فيه الفعل إلاّ بواسطة حرف الجرّ . و « غير » لابهامها كالظّرف المبهم يصل إليه الفعل بنفسه ، وقدح فيه بأنه قد لا يكون قبل [(٣)] إلاّ فعل نحو : القوم إخوتك إلاّ زيـداً .

---

(١) ط : « وقال الكسائيّ .

(٢) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ١٩١ .

(٣) أ : « قد لا يكون بعد إلاّ » . تحريف .



الرابع : أنه بـ « أنّ » مقدرة بعد « إلاّ » وعليه الكسائي ، فيما نقله السّيرافي قال : التقدير : إلا أن زيداً لم يقم .

الخامس : أنه بـ « إنْ » مُخفّفة ، ركّبت « إلاّ » منها ، ومِنْ « لا » ، وعليه الفرّاء ، قال : ولهذا رَفَع مَنْ رفع تغليباً لحكم « لا » ، ومن نصَب غلّب حكم « إن » .

السادس : أنه انتصب لمخالفة الأول ، لأن المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الأول ، أو عكسه (١) ، وعليه الكسائي فيما نقله ابن عصفور .

السّابع : أنه بـ « أستثنى » مضمراً ، وعليه المبرّد والزّجّاج ، فيما نقله السّيرافيّ .

ولم يترجّحْ عندي قول منها ، فلذا أرسلت الخلاف وأقواها الثلاثة الأوّل ، والأخير .

وسواء في نصب المستثنى من المذكور المتّصل والمنقطع ، الموجب وغيره نحو : قام القوم إلاّ زيداً ، وجاء القوم إلاّ حماراً ، وما قام أحد إلاّ زيداً ، وما في الدار أحد إلاّ حماراً (٢) ، لكن يختار الإتباع في المتصل المؤخر المنفيّ وشبهه نحو : ما قام أحد إلاّ زيدٌ وما ضربت أحداً إلاّ زيداً وما مررت بأحد إلاّ زيدٍ . وقال تعالى : «ومَنْ يَغْفِرُ الذّنُوبَ إلاّ الله » (٣) .«ومَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبّهِ إلاّ الضّالّونَ»(٤) «ما فعلوه إلاّ قَلِيلٌ مِنْهُم» (٥) . وهو بدلٌ عند البصريّين بدل بعض من كلّ لأنه على نيّة تكرار العامل ، وعطف عند الكوفيّين ، و « إلاّ » عندهم حرف عطف ، لأنه مخالف للأول والمخالفة لا تكون في البدل ، وتكون في العطف بـ « بل » ، « ولا » ، و « لكن » .

---

(١) أ : « أو يمكنه » مكان : « أو عكسه » ، تحريف .
(٢) أ : « إلا حمارٌ » بالرفع .
(٣) آل عمران ١٣٥ .
(٤) الحجر ٥٦ .
(٥) النساء ٦٦ .



وأجيب بأن المخالفة واقعة في بدل البعض ، لأن الثاني فيه مخالف للأول في المعنى . وقد قالوا : مررت برجل لا زيدٍ ولا عمروٍ ، وهو بدل لا عطف . لأن من شرط « لا » العاطفة ألّا تكرر .

وقال ابن الضّائع : لو قيل : إن البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي عيّنت في باب البدل لكان وجهاً ، وهو الحقّ . وحقيقة البدل هنا أنه يقع موقع الأول ، ويبدل مكانه . انتهى .

وزعم بعض النحويين أن الاتباع يختصّ بما يكون به المستثنى منه مفرداً [١] وقد ردّ عليه [٢] سيبويه بقوله تعالى : « وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إلاّ أَنْفُسُهُم [٣] » «فشهداء»[٤] جمع . وقد أبدل منه .

وشرط بعض القدماء للإتباع عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب كأحد ، ونحوه ، وَرُدّ بالسماع ، قال تعالى : « مَا فعلوه إلاّ قليلٌ منهم [٥] » وشرط الفرّاء لجواز النصب فيما اختير فيه الإتباع أن يكون المستثنى منه معرفة ورد بالسّماع ، قال تعالى : « وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أحدٌ إلاّ امْرَأَتَكَ » [٦] فيمن نصب ، وحكى سيبويه : ما مررت بأحدٍ إلاّ زيداً ، وما أتاني أحدٌ إلاّ زيداً .

واختار ابن مالك النصب في المتراخي نحو : ما ثبت أحد في الحرب ثباتاً نفع الناس إلاّ زيداً ، ولا تنزل على أحد من بني تميم إن وَافَيْتَهُم إلاّ قيساً [٧] . قال : لأنه قد [٨] ضَعُفَ التّشاكلُ بالبدل لطول الفصل بين البدل والمبدل منه .

---

(١) ط فقط : « بما يكون فيه من جهة المستثنى منه مفرداً » .

(٢) ط : « وقد ردّ على سيبويه » تحريف صوابه في أ ، ب . وسيبويه ١ : ٣٦٠ .

(٣) النّور ٦ .

(٤) أ : « فهذا جمع » ، تحريف .

(٥) النساء ٦٦ .

(٦) هود ٨١ .

(٧) في أ : « عند » مكان : « على » . و « رأيتهم » مكان : « وافيتهم » .

(٨) « قد » سقطت من ط .



قال أبو حيّان : وهذا الذي ذكره لم يذكره أصحابنا .

واختار ابن مالك أيضاً النّصْبَ فيما ردّ به كلام تضمّن الإستثناء كقول القائل : قاموا إلاّ زيداً . وأنت تعلم أن الأمر بخلافه فتقول : ما قام القوم إلا زيداً فتنصب ولا ترفع . لأنه غير مستقلّ . والبدل [١] في حكم الأستقلال .

قال أبو حيّان : وهذا أيضاً لم يذكره أصحابنا إلاّ أنّ ابن عصفور حكى نحوه عن ابن السراج . وردّه .

وإذا أتبع المجرور بـ « مِنْ » أو الباء الزّائِدَتَيْن . أو اسم « لا » الجنسيّة تعيّن اعتبار المحلّ نحو : ما في الدار من أحد إلاّ زيدٌ. وما مِنْ إلهٍ إلاّ إلهٌ واحدٌ وليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يُعْبَأ به . ولا إله إلاّ اللهُ .

وإنما لم يجز الإتباع على اللّفظ . لأنها لا تعمل في المعرفة – سوى الباء – ولا في الموجب .

وأجازه الكوفيّون [٢٢٥] في مجرور « مِنْ » [٢] إذا كان المستثنى نكرةً . وأجازه الأخفش ولو كان معرفة بناءً على رأيهِ من جواز زيادة « مِنْ » في المعرفة والموجب ، وأنشد عليه قوله :

٨٨٤ – • وما بالرّبْعِ مِن أحد •

• إلاّ الأواريّ [٣] •

بالخفض .

وعلم من القيود أن المتّصل والمنقطع المقدّم والمؤخر الموجب لا يختار فيه الإتباع ، بل يجب النصب في الثلاثة في اللّغة الشهيرة نحو : « ما لَهُمْ بِهِ من عِلْم إلاّ اتّباعَ الظّنّ » [٤] .

(١) أ . ب : « والمبدل » بالميم.

(٢) أ : « واختار الكوفيّون إتباع مجرور بمن » .

(٣) سبق ذكره رقم ٨٨١ .

(٤) النساء ١٥٧ .



٨٨٥ — • وَمَا لِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ [١] •

« فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ » [٢] .

وفي لغة تميم يتبعَ المنقطع بشرط صحة إغنائه عن المستثنى منه نحو : ما في الدَّارِ أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، قال :

٨٨٦ — وبلـــدة ليس بها أنيسُ إلاَّ اليعافيرُ ، وإلاَّ العيسُ [٣]

وقد شبَّه [٤] سيبويه نصبَ المقدَّم بنعت النَّكرة إذا تقدَّم عليها ، فإنه ينتصب على الحال بعد إتباعه .

فإنْ لم يَصِحَّ إغناؤه نحو : ما زاد إلاَّ ما نَقَصَ ، وما نَفَعَ إلاَّ ما ضَرَّ تعيَّن نصبُهُ عند جميع العرب .

وكذا إنْ تقدَّم نحو : ما في الدار إلاَّ حماراً أحدٌ . وفي لغة يتبع المقدَّم ، حكى سيبويه : « ما لي إلاَّ أبوك أحَدٌ » . قال سيبويه : فيجعلون « أحد » بدلاً ، وأبوك مُبْدلاً منه .

ووجَّهه الأبذيّ بأن البدل لا يمكن تقديمه وقيل : هو بدلٌ وهو في نية التأخير .

وقال ابن الصَّائغ [٥] : « أحدٌ بدل من « إلاَّ » مع الاسم مجموعين ، وهو شبيهٌ

---

(١) للكُمَيْت بن زيد . وعجزه :

• ومالي إلاَّ مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ •

وفي رواية : « مذهب الحق مذهب » .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٦٢ ، وابن عقيل ١ : ٢٠٥ والأشموني ٢ : ١٤٩ .

(٢) البقرة ٢٤٩ .

(٣) لجران العود . ديوانه ٥٣ ، الإنصاف ٢٧١ . وابن يعيش ٢ : ٨٠ ، ٧ : ٢١ ، ٨ : ٥٢ ، والأشموني ٢ : ١٤٧ ، والتصريح ١ : ٣٥٢ .

(٤) من قوله : « وقد شبه سيبويه » إلى قوله : « فإن لم يصح إغناؤه » سقط من أ ، ب .

(٥) سبق ذكره ١ : ٣٦ . وفي ب : « ابن الضائع » بالضاد والعين .

ببدل الشّيء من الشيء ، لأن « ما قام إلا أبوك » في قوّة : ما قام غيرُ أبيك أحد [١] ، فيصح إطلاقه [٢] عليه .

قال ابن عصفور : ولا يقاس على هذه اللغة وقد قاسه الكوفيّون والبغداديّون وابن مالك . ومن الوارد منه قوله :

٨٨٧ – • إذَا لَمْ يَكُنْ إلاّ النّبيُّون شافِعُ [٣] •

وقولـــه :

٨٨٨ – فلم يَبْقَ إلاّ واحدٌ منهُمُ شفَرُ [٤] •

أمّا المتوسّط بين المستثنى منه وصفته نحو : ما جاءني أحدٌ إلاّ زيداً خيرٌ منك . وما قام القوم إلاّ زيداً العقلاءُ وما مررت بأحدٍ إلاّ زيدٍ [٥] خيرٍ منك فيجوز فيه الإتباع بدلاً ، والنّصب على الاستثناء كالمتأخر ، والإتباع فيه هو المختار أيضاً مثله للمشاكلة . هذا مذهب سيبويه .

واختلف النّقل عن المازنيّ ، فالمشهور عنه موافقة سيبويه . ونقل ابن عصفور

(١) في أ ، ط : « ما قام غير أبيك وغير أبيك أحد » بتكرار : « غير أبيك ، تحريف .
(٢) ب : « انطلاقه » ، ط : « انطياقه » صوابه في أ .
(٣) لحسّان بن ثابت ، وروايته في الديوان ١٥٢ :

لأنهُم يَرْجُون مِنْـهُ شفاعَـــةً إذا لم يكن إلاّ النبيّين شافـــعُ

من شواهد ابن عقيل ١ : ٢٠٦ ، والأشموني ٢ : ١٤٨ .
(٤) ذكر الدرر ١ : ١٩٢ أنه من شواهد الندور ، ولم يعثر على قائله . وصدره :
• رَأتْ إخْوَتِي بَعْد الجَميع تَفرَّقُوا •
ورواية الشاهد في اللسان (شفر) : « فلم يبقِ إلاّ واحداً » . بالنصب والرّفع . وقد وضع الفتح على القاف من « يبق » إشارة إلى رفع : « أحد » وكذلك وضع الكسرة تحت القاف للإشارة إلى نصب « أحد » على هذه الرواية .
(٥) ط : « إلاّ زيداً » بالنصب .



عنه : أنه يختار النصب ، ولا يُوجِبُهُ ، لأن المبدل منه منويّ الطَّرْح (١) ، فلا ينبغي أن يوصف بعد ذلك . ونقل عنه أيضاً : أنه يوجب النصب ويمنع الإبدال ، فحصل عنه ثلاثة أقوال .

قال أبو حيّان : والنّصب حينئذ أجود من النّصب متأخّراً .

ونقل ابن مالك في « شرح الكافية » عن المبرّد اختيار النصب ، ثم قال : وعندي أن النصب والبدل مستويان ، لأن لكلٍّ واحدٍ منهما مرجّحاً ، فتكافئا ، وفي لغة يتبع المؤخر الموجب ، وخرج عليها قراءة : « فشَرِبوا منه إلاّ قليلٌ » (٢) .

وإذا عاد على المستثنى منه (٣) العامل فيه الابتداء ، أو أحد (٤) نواسخه ضميرٌ قبل المستثنى الصّالح للإتباع أتبع الضمير العائد جوازاً ، وصاحبه اختياراً نحو : ما أحدٌ يقول ذاك إلاّ زيدٌ ، وما كان (٥) أحد يجترىء عليك إلاّ زيد ، وما حَسِبْتُ أحداً يقول ذاك إلاّ زيد ، فيجوز في هذه الأمثلة (٦) أن يجعل « زيد » (٧) تابعاً للمبتدأ ، أو لاسم « كان » ، أو للمفعول الأول ، فيكون بدلاً منه ، وهو المختار ، لأن المسوّغ (٨) للإتباع هو النّفي وهو أقرب إلى الظاهر منه إلى المضمر .

ويجوز أن يجعل تابعاً للمضمر ، فيكون بدلاً منه ، لأن النّفي متوجّه عليه من جهة المعنى .

---

(١) أ : « لأن البدل فيه » بوضع « فيه » مكان : « منه » .

(٢) البقرة ٢٤٩ . وفي أ : « فشربوا منه إلاّ قليلاً » وهي القراءة المشهورة ، وليست مرادة هنا . والمراد : القراءة الشاذّة برفع : « قليل » . انظر إعراب القرآن للعكبري ١ : ١٠٤ .

(٣) « منه » سقطت من أ ، ط .

(٤) ط : « وحد » . بواو العطف .

(٥) من قوله : « وما كان أحد يجترىء ... إلى قوله : « فيجوز » سقط من أ .

(٦) الأمثلة » سقطت من أ.

(٧) أ ، ب : « أن يجعل زيداً » والأحسن حكايته كما في ط أو يبني الفعل : « يجعل » للمجهول .

(٨) أ : « لأن المسموع » ، تحريف .



وسواء كان العائد من الخبر كما تقدّم ، أو من الوصف نحو : ما فيهم أحد اتّخذت عنده يداً إلاّ زيدٌ ، وما كان فيهم أحدٌ يقول ذاك إلاّ زيد .

قال أبو حيّان : والقياس يقتضي إجراء الحال مُجْرى الصفة في ذلك ، نحو : ما إخوتك في البيت عاتبين عليك إلاّ زيدٌ ، فيجوز إتباع زيد لأخوتاك ، أو للمضمر [١] المستكن في « عاتبين » لأنّ الحال يتوجّه عليها النّفي في المعنى .

وسواءٌ في المسألة المتّصل أو المنقطع نحو : ما أحدٌ يقيم بدارهم إلاّ الوحش ، قال :

٨٨٩ — في ليلة لا نَرَى بها أحَداً   يَحكى علينا إلاَّ كواكِبُها [٢]

فكواكبها بالرّفع ، بدل من ضمير : « يحكى » وهو منقطع إلاّ أنّ أحداً وضميره خاصّ بالعاقل .

فلو كان العائد بعد المستثنى نحو : ما أحدٌ إلاّ زيداً يقول ذاك ، أو المستثنى غير صالح للإتباع نحو : ما أحد ينفع إلاّ الضّرّ ، ولا مال يزيد إلاّ النقص ، تعيّن النصب ، وامتنع الإتباع البتّة .

ولو كان العامل غير ما ذكر نحو : ما شكر رجل أكرمته إلاّ زيدٌ ، وما مررت [٢٢٦] بأحدٍ أعرفه إلاّ عمرو تعيّن إتباع الظاهر ، وامتنع إتباع الضمير ، إذ لا تأثير للنّفي في : أكرمت ، وأعرف .

وكذا ما زال ، وإخوته من النّواسخ نحو : ما زالَ وافِدٌ من بني تميم يسترفدنا [٣] إلاّ زيد ، لا يجوز فيه إلاّ إتباع الظّاهر [٤] ، لأنه نفيٌ معناه : الإيجاب .

---

(١) ب : « وللمضمر » ، ط : « وللضمير » .

(٢) لأحيحة بن الجُلاح ، وليس لعديّ بن زيد كما في كتاب سيبويه نص على ذلك الدّرر ١ : ١٩٢ . من شواهد : سيبويه ١ : ٣٦١ ، والخزانة ٢ : ١٨ وابن الشجري ١ : ٧٣ .

(٣) أ : « يستربدنا » ، تحريف .   (٤) أ ، ب : « الإتباع للظاهر » .



قال أبو حيّان : وهل تختصّ المسألة (١) بالاستثناء بإلاّ ؟ لم يمثل النّحويّون إلاّ بها . والظّاهر أن « غير » كذلك نحو : ما ظننت أحداً يقول ذاك غيرُ زيد بالنصب تبعاً لأحد ، وبالرّفع تبعاً للضمير .

قال ابن مالك : وفي حكم الظّاهر والمضمر من إتباع أيهما شئت المضاف ، والمضاف إليه نحو : ما جاء أخو أحد إلاّ زيد ، إن شئت اتبعت المضاف فترفع أو المضاف اليه فتجـــرّ .

[منع تقديم المستثنى أول الكلام]

(ص) : ولا يقدّم أول الكلام ، وجوّزه الكوفيّة والزّجاج ، ولا بعد حرف نفي خلافاً للأبذيّ (٢) ، وقدّمه الكسائي عليه ، والفرّاء إلاّ مع المرفوع وهشام مع الدّائم .
وفي تقديمه على المستثنى منه ، وعامله متوسّط كلام . ثالثها : يجوز إن كان العامل متصرّفـــاً .

(ش) : الجمهور على منع تقديم المستثنى أول الكلام موجباً كان أو منفيّاً فلا يقال : إلاّ زيداً قام القوم ، ولا إلاّ زيداً ما أكل أحد طعاماً . ولا ما إلاّ زيداً قام القوم ، لأنه لم يسمع من كلامهم ، ولأن إلاّ مشبّهة بـ « لا » العاطفة . وواو « مع » وهما لا يتقدّمـــان .

وجوّز الكوفية والزّجّاج تقديمه . واستدلّوا بقوله :

٨٩٠ ــ خلا اللهَ ، لا أرجو سِواكَ وإنّما أَعُدُّ عِيالي شُعْبَةً من عِيالِكَا (٢)

وقولــــه :

(١) « المسألة » سقطت من أ ، ب .
في ط : « الأبدي » بالدال ، والأبّذِيّ : ابراهيم بن محمد النفزي الأبّذي توفى ٦٥٩ .
(٢) قائله مجهول .
من شواهد : ابن عقيل ١ : ٢١١ .



٨٩١ — وبلدةٍ ليس بهـا طُـوريُّ ولا خلا الجنَّ بها إنْسِيُّ [١]

ورَدَ في « خلا » ، وهي فرع إلاّ ، فالأصل أولى بذلك . وجوّزه الأبّذيّ [٢] في المنفيّ [٣] بعد سبق حرف النّفي كقوله [٤] : ولا خلا الجنّ ، قال : لأنه لم يتقدّم على الكلام بجملته لسبق « لا » النافية .

وجوّز الكسائي تقديمه على حرف النّفي أيضاً ، وأجازه الفرّاء إلاّ مع المرفوع ، ومنعه هشام إلاّ مع الدّائم .

أما تقديمه على المستثنى منه ، وعلى العامل فيه إذا لم يتقدّم وتوسّط بين جزأي كلامٍ ، ففيه مذاهب :

أحدها : المنع مطلقاً سواء كان العامل متصرّفاً أم غير متصرف . فلا يقال : القوم إلاّ زيداً قاموا ، ولا القوم إلاّ زيداً قائمون ، ولا القوم إلاّ زيداً في الدّار تشبيهاً بالمفعول معه .

قال أبو حيّان : وهذا مذهب من يرى أن العامل في المستثنى ما تقدّم من فعل وشِبْهِهِ .

والثاني : الجواز مطلقاً ، وصحّحه بعض المغاربة لوروده قال :

٨٩٢ — * ألا كُلَّ شَيْءٍ ما خلا اللهَ باطِلُ [٥] *

فالاستثناء من ضمير « باطل » ، و « باطل » عامل في ذلك الضمير ، وقال :

---

(١) من أرجوزة للعجّاج . ديوانه ٣١٩ ، وروايته :

* وخَفْقَةٍ ليس بها طُوليُّ *

* ولا خلا الجنِّ بهـا إنْسِيُّ *

من شواهد : الخزانة ٢ : ٢ ، والإنصاف ١ : ٢٧٤ .

(٢) في النسخ الثلاث : « الأبدي » بالدال . صوابه بالذال .

(٣) ط : « في النفي » .

(٤) من قوله : « كقوله » إلى قوله : « أيضاً » سقط من أ .

(٥) سبق الحديث عنه ، وهو أول شواهد الهمع .



٨٩٣ ـ كلُّ دِينٍ يومَ القيامة عند اللـ ـه إلاّ دينَ الحنيفةِ بُورُ [١]

والثالث : الجواز مع المتصرّف ، والمنع في غيره ، وعليه الأخفش ، وصحّحه أبو حيّان ، لأن السّماع إنما ورد بالتّقديم في المتصرّف ، فيقتصر عليه ولا يقدّم على غيره إلاّ بثَبْتٍ من العرب .

[استثناء شيئين بأداة واحدة]

(ص) : مسألة : لا يستثنى بأداةٍ شيئان دون عطف على الأصحّ . وقيل : قطعاً ، والخلاف في موهمه فقيل : لحن . وقيل : صحيح على أنهما بدل ، ومعمول مضمر . وقيل : بدلان .

(ش) : لا يستثنى بأداةٍ واحدةٍ دون عطف شيئان . فلا يقال : أعطيت الناس إلاّ عمراً الدنانير ، ولا ما أعطيت أحداً درهماً إلاّ عمراً دانقاً [٢] تشبيهاً بواو « مع » ، وحرف الجرّ ، فإنّهما لا يصلان إلاّ إلى معمول واحد .

وأجازه قوم تشبيهاً بواو العطف ، حيث يقال : ضرب زيد عمراً ، وبشرٌ خالداً .

وقيل : لم يقل أحدٌ بجوازه ، وإنّما الخلاف في صحّةِ التركيب ، فقوم قالوا بفساده وإنّه لحنٌ [٣] . وقوم ، قالوا : إنه صحيحٌ ، لا على الاستثناء ، بل على أنَّ الأول بدل . والثاني منصوب بفعل مضمر من لفظ الفعل الظّاهر والتّقدير : إلاّ عمراً أعطيته الدّنانير ، وأعطيته دانقاً ، وأخذ درهماً وضرب بعضاً .

وقيل : كلاهما بدلان من الاسمين السّابقين قبل إلاّ [٤] فيُبْدَلُ من المرفوع مرفوعٌ ، ومن المنصوب منصوب ، وعليه ابن السّرّاج .

---

(١) لأميّة بن أبي الصّلت الثقفي . انظر الدرر ١ : ١٩٣ .

(٢) أ : « إلاّ عمرواً والفا » تحريف .

(٣) « لحن » سقطت من أ .

(٤) « قبل إلاّ » سقطت من أ .



وقد ورد إبدال اسمين من اسمين في الموجب في قوله :

٨٩٤ — * فلما قَرَعْنا النَّبْعَ بالنَّبْع بَعْضَهُ
بِبَعْضٍ (١) .... *

أمّا تعدّد [٢٢٧] المستثنى مع العطف نحو : قام القَوم إلاّ زيداً وعمراً فجائزٌ اتّفاقــاً .

[المستثنى الوارد بعد جمل متعاطفة]

(ص) : والوارد بعد جُمَلٍ متعاطفة للكلّ ، ولو اختلف العامل في الأصح . وقيل : إن سيق لغرض ، وقيل : إنْ عطف بالواو . وبعد مفردين يصحّ لكُلٍّ للثّاني . فإن تقدّم فللأوّل . فإن كان أحدهما مرفوعاً ولو معنى فله مطلقاً .

(ش) : قال أبو حيّان : هذه المسألة قلّ من تعرّض لها من النّحاة ولم أر من تكلّم عليها منهم سوى ابن مالك في « التّسهيل » ، وإليها نادى في « شرح اللّمع » .

قلت : والأمر كما قال ، فإن المسألة بعلم الأصول أليق ، وقد ذكرها أبو حيّان نفسه في « الارتشاف » فأحببت ألاّ أخلي كتابي منها ، فنقول : إذا ورد الاستثناء بعد جُمَل ، عطف بعضها على بعض فهل يعود للكُلّ ؟ فيه مذاهب :

أحدها : وهو الأصح ، نعم ، وعليه ابن مالك إلاّ أن يقوم دليل على إرادة البعض . قال تعالى : « والّذين يَرْمُونَ أَزْواجَهُم (٢) » الآية ، فقوله : « إلاّ الذين تابوا » عائد إلى فِسْقِهم (٣) ، وعدم قبول شهادتهم معاً إلاّ في الجَلْد لِما قام عليه من الدّليل .

---

(١) للنابغة الجَعْديّ الصّحابيّ . وتمام البيت :

* أبتَ عِيدانُهُ أنْ تَكسّرا *

انظر الدرر ١ : ١٩٣ .

(٢) النّور ٦ .   (٣) أ : « إلى متعهم » تحريف .



وسواء اختلف العامل في الجُمَل أم لا ؟ بناءً على أن العامل في المستثنى إنما هو إلاّ ؛ لا الأفعال السّابقة .

الثاني : أنه يعود للكلّ ، إنْ سيق الكلّ لغَرَض واحد [١] نحو : حبستُ داري على أعمامي ، ووَقَفْتُ بستاني على أخوالي ، وسَلَبْتُ سِقايتي لجيراني إلاّ أن يسافروا . وإلاّ فللأخيرة فقط نحو : «أكْرِمْ العلماء واحبِس [٢] دِيارك على أقاربك، واعْتِق عبيدك إلا الفَسَقَةَ منهم» .

الثالث : إن عطف بالواو عاد لِلْكُل ، أو بالفاء ، أو ثُمَّ عاد للأخيرة فقط ، وعليه ابن الحاجب .

الرابع : أنه خاصّ بالجملة الأخيرة ، واختاره أبو حيّان .

الخامس : إن اتّحد العامل فللكل ، أو اختلف فللأخيرة خاصّة إذْ لا يمكن عمل [٣] العوامل المختلفة في مستثنى واحد ، وعليه البهاباذي [٤] بناءً على أن عامل المستثنى الأفعال السّابقة دون إلاّ .

وأمّا الواوُ بعد مفردين ، وهو بحيث يصحّ لكلٍّ منهما ، فإنه للثّاني فقط ، كذا جزم به ابن مالك نحو : غلب [٥] مائة مؤمن مائتي كافر إلاّ اثنين .

فإن تقدّم الاستثناء على أحدهما تعيّن للأول نحو : « قُم اللّيْلَ إلاّ قَليلا نِصْفَهُ [٦] » « فإلاّ قليلاً » صالحٌ لكونه من « الليل » ومن « نصفه» لكنه تقدّم على « نصفه » . فاختصّ بالليل ، لأن الأصل في الاستثناء التأخير . وكذا لو تقدّم عليهما معاً . فإنه يكون للأول نحو : استبدلت إلاّ زيداً من أصحابنا بأصحابكم ، فإلا زيداً

(١) « واحد » سقطت من أ .
(٢) ب ، ط : « وحبس » .
(٣) ط : « حمل » بالحاء ، تحريف . صوابه في أ ، ب .
(٤) في النسخ الثلاث : « البهابادى » بالدال ولعلّه « المهاباذى » شارح اللمع .
(٥) أ : « عد مائة مؤمن » ، تحريف .
(٦) المزمّل ٢ ، ٣ .



مستثنى من قوله : « من أصحابنا » ، لا من قوله : « بأصحابكم » .

هذا إن لم يكن أحدهما مرفوعاً لفظاً أو معنىً ، فإن كان اختصّ به مطلقاً أوّلاً كان أو ثانياً نحو : ضرب إلاّ زيداً أصحابنا أصحابكم ، وملكت إلاّ الأصاغر عبيدنا [١] أبناءنا ، وضرب إلاّ زيداً أصحابكم أصحابنا ، وملكت إلا الأصاغر أبناءنا عبيدنا ، فالأبناء [٢] في المثالين فاعل من حيث المعنى ، لأنهم المالكون .

فإن لم يصحّ كونه : لكلٍّ منهما ، بل لأحدهما فقط تعيّن له نحو : طلّق نساءهم الزيدون إلاّ الحسنيات [٣] وأصبى الزيدين نساؤهم إلاّ ذوي النهي [٤] ، واستبدلت إلاّ زيداً من إمائنا بعبيدنا .

[تكرار إلاّ]

(ص) : وتكرّر [٥] إلاّ توكيداً ، فيبدل غير الأول منه ، إن كان مغنياً [٦] عنه ، وإلاّ عطف بالواو .

وجوّز الصّيمريّ [٧] طرْحَها ، ولغيره ، فإن أمكن استثناء بعض من بعض ، فكل لما يليه .

وقيل : للأول [٨] وقيل : الثاني منقطع أوّلاً ، فإن فرغ العامل شغل بأحدها ،

---

(١) من قوله : « عبيدنا أبناءنا » إلى قوله : « إلاّ الأصاغر أبناءنا عبيدنا » سقط من أ .

(٢) أ : « والأبناء » بواو العطف .

(٣) أ : « الأحنبيات » ب : « الحسينيات » .

وفي أ أيضاً : « الزيدان » مكان : « الزيدون » .

(٤) ط : « الزيدون » بالرفع ، « ونساءهم » بالنصب .

(٥) ط : « وتكون » مكان : « وتكررُ » تحريف .

(٦) أ : « إن كان منفياً » ، تحريف.   (٧) أ : « الصميري » تحريف .

(٨) « للأول » سقطت من أ .



ونصب غيره ، وإلا نصب الكل إن تقدمت استثناء .

وقال ابن السيد : يجوز حالاً واستثناء [١] الأول ، وحالية الباقي وعكسه . وغير واحد إن تأخرت وله ما له مفرداً .

وجوز الأبذي نصب الكل استثناء ، ورفعها وأحدها نعتاً ، أو بدلاً أيضاً في النفي ، وحكمها معنى كالأول .

(ش) : إذا كررت (إلا) فلها حالان :

الأول : أن تكون للتأكيد ، فتجعل كأنها زائدة لم تُذْكَر ، ويكون ما بعد [٢] الثانية بدلاً مما بعد الأولى نحو : قام القوم إلا محمداً ، إلا أبا بكر ، وهي كنيته .

وشرط هذا التكرار أن يكون الثاني يُغْنِي عن الأول كما أن أبا بكر يغني عن ذكر محمد ، فإن لم يكن يغني عنه عطف بالواو لمباينته للأول نحو : قام القوم إلا زيداً ، وإلا جعفراً ، وقد اجتمعا في قوله :

٨٩٥ ـ ما لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلا عَمَلُهْ إلا رَسِيمُهُ وإلا رَمَلُهْ [٣] [٢٢٨]

والرسيم والرَّمَل ضربان من العَدْو ، والرمل لا يغني عن قوله : إلا رسيمه فعطف بالواو ، وهما يغنيان عن قوله : إلا عمله ، فلم يعطف إلا رسيمه .

الحال الثاني : أن تكرر لغير تأكيد ، فإن أمكن استثناء بعضها من بعض ، ففيه مذاهب :

أحدها : وعليه البصريون والكسائي أن الأخير يستثنى من الذي قبله ، والذي قبله يستثنى من الذي قبله إلى أن ينتهي إلى الأول ، نحو : له علي عشرة إلا تسعة إلا ثمانية ، إلا سبعة ، فإلا سبعة مستثنى من ثمانية ، يبقى واحد يستثنى من تسعة ، وهي من

---

(١) « واستثناء » سقطت من أ .

(٢) أ : « ما لغير » مكان : « ما بعد » تحريف .

(٣) قائله مجهول . من شواهد سيبويه ١ : ٣٧٤ .



عشرة ، فيضم الأشفاع داخلة ، والأوتار خارجة ، فالمُقَرُّبه اثنان .

الثاني : أنها كلها راجعة إلى المستثنى منه الأول ، فإذا قال : له عليّ مائة إلاّ عشرة إلاّ اثنين ، فالمُقَرُّبه ثمانية وثمانون ، وعلى الأول : المُقَرُّبه اثنان وتسعون .

الثالث : أنّ الاستثناء الثاني منقطع ، والمقرّبه على هذا : اثنان وتسعون أيضاً ، وعليه الفراء ، والمعنى عليه : له عندي مائة إلاّ عشرة سوى الاثنين التي له عندي .

وإنْ لم يكن استثناء بعضها من بعض ، فإن كان العامل مفرّغاً شغل [١] بواحد منها أيّاً كان متقدّماً أو متأخّراً ، أو متوسّطاً ، ونصب ما سواه نحو : ما قام إلاّ زيد [٢] إلاّ عمراً ، إلاّ بكراً ، ولك أن ترفع بدل زيد عمراً ، « أو بكراً » ، لكن الأوّل أولى .

وإن لم يكن مفرّغاً ، فإن تقدمت نصبت الجميع على الاستثناء نحو : ما قام إلا زيداً إلاّ عمراً إلاّ خالداً أحد .

وزعم ابن السيِّد : أنه يجوز في ذلك أربعة أوجه [٣] : النّصْب على الاستثناء كما نصّ عليه النّحويّون . والنّصْب على الحال ، قال : لأنها لو تأخّرت لجاز كونها صفات ، لأن إلاّ يوصف بها ، فإذا تقدمت انتصبت على الحال ، وجعل الأوّل حالاً ، والثاني استثناء وعكسه .

وردّ بأن « إلاّ » غير متمكّنة في الوصف بها فلا تكون صفة إلاّ وهي تابعة في اللفظ ، ولا يجوز تقديمها أصلاً وإن تأخرت فلأحدها ما لَهُ مفرداً [٤] ، وللباقي النصب نحو : قام القوم إلاّ زيداً إلاّ عمراً ، إلاّ بكراً ، وما جاء أحدٌ إلاّ زيداً إلاّ عمراً إلاّ بكراً [٥] .

(١) من قوله : « شغل بواحد منها » إلى قوله : « مفرغاً » سقط من أ .

(٢) ط : « ما قام إلاّ زيداً » بالنصب ، تحريف .

(٣) أ : « أربعة أحوال » .

(٤) أي لأحد المستثنيات حكم الإفراد .

(٥) « وما جاء أحد إلاّ زيداً إلاّ عمراً إلاّ بكراً » سقطت هذه العبارة من أ .



وجوز الأبّذيّ في الإيجاب نصب الجميع على الاستثناء كما قاله النحويون ، ورفع الجميع على الصفة ، ورفع أحدها على الصفة ، ونصب الباقي على الاستثناء كما قال ابن السّيد فيما تقدّم : إنّ إلاّ صفة في المكرّر . وجوّز في النفي نصب الجميع على الاستثناء ، ورفع الجميع على البدل أو النعت ، ورفع أحدهما على الوجهين ، ونصب الباقي على الاستثناء .

وحكم ما بعد الأول من هذا النوع حكم الأول من دخوله في غير الموجب ، وخروجه من الموجب .

[الاستثناء من العدد]

(ص) : ويجوز استثناء المساوى خلافاً لقوم ، والأكثر وفاقاً لأبي عُبَيْدَة [(١)] ، والسّيرافي ، والكوفية ، وعليه «كلّكم جائعٌ إلا من أطْعَمْتُه» إلا المستغرق خلافاً للفرّاء وفي العدد . ثالثها : لا يجوز عقد صحيح وهو من الإثبات نفي . وعكسه [(٢)] خلافاً للكسائيّ ، ومباحث الاستثناء من صناعة الأصوليّين .

(ش) : قال أبو حيّان : اتفق النّحويّون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه ، ولا كونه أكثر منه إلاّ أنّ ابن مالك نقل عن الفراء : جواز [(٣)] : له عليّ ألفٌ إلاّ ألفين .

واختلفوا في غير المستغرق ، فأكثر النّحويين : أنه لا يجوز كون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر ، بل يكون أقلّ من النصف وهو مذهب البصريين ، واختاره ابن عصفور والأبّذي .

وأكثر الكوفيون أجازوا ذلك ، وهو مذهب أبي عبيدة [(٤)] والسّيرافي ، واختاره

(١) أ ، ط : «لأبي عبيد» بدون تاء ، تحريف .
(٢) أ : «ويمكنه» مكان : «وعكسه» ، تحريف .
(٣) أ : «جوازاً» بالنصب .
(٤) أ ، ط : «أبي عبيد» تحريف صوابه في ب .



ابن خروف ، والشّلوبين وابن مالك .

وذهب بعض البصريّين وبعض الكوفيين : إلى أنه يجوز أن يكون المخرج النّصف فما دونه ، ولا يجوز أن يكون أكثر من ذلك [١] ، ويدلّ لجواز الأكثر قوله تعالى : « إنّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِم سُلْطَانٌ إلاّ مَنِ اتّبَعَكَ مِنَ الغَاوِينَ » [٢] ، والغاوون أكثر من الراشدين « ومَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلّةِ إبْرَاهِيمَ إلاّ من سَفِهَ نَفْسَهُ » [٣] وحديث مسلم : « يا عبادي كُلّكم جائِعٌ إلاّ من أطعمْتُه » والمطعمون أكثر قطعاً ولجواز النّصف قوله تعالى : « قُمْ اللّيْلَ إلاّ قليلاً نِصْفَهُ » [٤] .

قال أبو حيّان : وجميع ما استدلّ به محتمل التأويل . والمُسْتَقْرَأُ من كلام العرب إنّما هو استثناء الأقلّ .

واختلف النّحويّون في الاستثناء من العدد على مذاهب :

أحدها : الجواز مطلقاً ، واختاره ابن الصائغ .

والثاني : المنع مطلقاً ، واختاره ابن عصفور لأن أسماء العدد نصوص ، فلا يجوز أن تَرِدَ إلاّ على ما وُضِعَتْ له .

والثالث : المنع إن كان عَقْداً نحو : عندي عشرون إلاّ عشرة ، والجواز إن كان غير عقد نحو : له عشرة إلاّ اثنين .

وَرُدّ هذا وما قبله بقوله تعالى : « فَلَبِثَ فيهم أَلْفَ سَنَةٍ إلاّ خَمْسِينَ عاماً [٥] » [٢٢٩] .

وقال أبو حيّان : لا يكاد يوجد استثناء من عَدَدٍ في شيء من كلام العرب إلاّ في هذه الآية الكريمة .

قال : ولم أقف في شيء من دواوين العرب على استثناء من عَدَدٍ ، والآية خرجت

---

(١) « من ذلك » سقطت من ب ، ط .
(٢) الحِجْر ٤٢ .
(٣) البقرة ١٣٠ .
(٤) المزمل ٢ ، ٣ .
(٥) العنكبوت ١٤ .



مخرج التكثير [١] .

ومذهب الجمهور : أنّ الاستثناء من النّفي إثبات ، ومن الإثبات نفيٌ ، فنحو : قام قوم إلا زيداً ، وما قام أحدٌ إلا زيداً [٢] ، يدلّ الأول على نفي القيام عن زيد ، والثّاني على ثبوته له [٣] .

وخالف في ذلك الكسائي ، وقال : إنه مَسْكوت عنه لا دلالة له [٤] على نفيه عنه ، ولا ثبوته ، واستفادة الإثبات في كلمة التوحيد من عُرْف الشرع .

وبقية مباحث الاستثناء المذكورة في « الارتشاف » من علم الأصول ، لا تعلّق لها بالنحو ، فلذا أضربنا عن ذكرها ها هنا .

[الوصف بإلاّ]

(ص) : مسألة : يوصف « بإلاّ » وبتاليها جمع منكّر ، قال ابن الحاجب : غير محصور ، أو شبهه أو ذو أل الجنسيّة .

قال الأخفش : أو غيرها ، وسيبويه : كل نكرة ، وقوم : كل ظاهر ومضمر .

وقيل : المراد [٥] بالوصف البيان ، وشرطه أن يصح الاستثناء .

وقيل : المتّصل [٦] ، وقيل : البدل ، وقيل : أن يتعذر . وألاّ يحذف موصوفها ، ولا يليهـــا .

(ش) : الأصل في « إلا » : أن تكون للاستثناء ، وفي « غير » أن تكون وصفاً ،

---

(١) ط : « خرجت مخرج التنكير » .

(٢) ب ، ط : « ما قام أحدٌ إلاّ زيد » بالرفع .

(٣) « له » سقطت من أ .

(٤) أ : « دلالة على نفيه » بسقوط : « لا » ، « وله » .

ب : « لا دلالة على نفيه » من دون « له » .

(٥) أ : « المدار » مكان : « المراد » تحريف .

(٦) « وقيل : المتصل » سقطت من ط .



ثم قد تحمل إحداهما على الأخرى ، فيوصف بـ « إلاّ » ، ويستثنى بـ « غير » .

والمفهوم من كلام الأكثرين أن المراد : الوصف الصّناعيّ .

وقال بعضهم : قول النحويين : إنه يوصف بإلاّ يَعْنون بذلك أنه عطف بيان ، وعلى الأوّل الوصف بها ، وبتاليها لا بها وحدها ولا بالتّالي وحده [١] ، وحكمه [٢] كالوصف بالجار والمجرور .

وشرط الموصوف : أن يكون جمعاً منكّراً نحو : جاءني رجال قرشيون [٣] إلاّ زيدٌ . ومنه : « لَوْ كان فيهما آلِهَةٌ إلاّ اللهُ » [٤] .

أو مشبه الجمع نحو : ما جاءني [٥] أحدٌ إلاّ زيد .

وزاد ابن الحاجب في « الكافية » بعد قوله جمع [٦] منكر : غير محصور ، قال النيلي [٧] : وهو احتراز من العدد نحو : له علي عشرة إلاّ درهماً ، فإنه يتعيّن فيه الاستثناء ، أو ذا أل الجنسية ، لأنه في معنى [٨] النكرة نحو :

٨٩٦ — * قليلٍ بها الأصْواتُ إلاّ بغَامُها [٩] *

بخلاف ذي أل العهدّية ، هذا ما جزم به ابن مالك تبعاً لابن السّرّاج والمبرّد .

---

(١) « وحده » سقطت من ط .
(٢) « وحكمه » سقط من أ ، ب .
(٣) أ : « رجال موسون » .
(٤) الأنبياء ٢٢ .
(٥) « ما جاء في » سقط من أ .
(٦) « جمع » سقطت من أ .
(٧) هكذا في النسخ الثلاث : « النيلي » ولعلّه « السهيلي » فحدث فيه تحريف . والنيّل » محلة محلة بالكوفة وأخرى بين بقدا وواسط انظر القاموس « نيل » .
(٨) ط : « في نحو النكرة » . تحريف .
(٩) لذي الرمّة . وصدره :

* أُنيخَتْ فألْقَتْ بلدةً فوق بَلْدَةٍ *

انظر ديوان ذي الرمّة ٧١٦ ، سيبويه ١ : ٣٧٠ والخزانة ٢ : ٥١ ، والأشموني ٢ : ١٥٦ ، واللسان (بغم) .



وجوّز الأخفش أن يوصف بها المعرّف [١] بأل العهديّة .

وجوز سيبويه أن يوصف بها كل نكرة . ولو مفرداً . ومثّل : بـ « لو كان معنا رجل إلاّ زيد » . واختاره وما قبله صاحب « البسيط » [٢] .

وجوّز بعض المغاربة أن يوصف بها كل ظاهر ومضمر ونكرة ومعرفة . وقال : إن الوصف بها يخالف سائر الأوصاف .

ومن شروط الوصف بها : أن لا يَصِحّ الاستثناء [٣] بخلاف « غير » . فلا يجوز : عندي درهم إلاّ جيد . ويجوز غير جيّد ، كذا قاله ابن مالك وغيره .

وقال أبو حيّان : إنه كالمجمع عليه إلاّ أنّ تمثيل سيبويه بلو كان معنا رجلٌ إلاّ زيد يخالفه . لأنه لا يجوز فيه الاستثناء وكذا « لو كان فيهما آلِهَةٌ إلاّ اللهُ » [٤] لا يجوز فيه الاستثناء . لأنه لا عموم فيه استغراقي يندرج فيه ما بعد إلاّ .

وقد انفصل بعض أصحابنا عن [٥] ذلك بأنه لا يعني بصحة الاستثناء المتصلّ ، بل أعمّ منه ومن المُنْقَطِع . والآية يصحّ فيها الاستثناء المنقطع : وقد صرّح المبرّد والجَرْميّ بجواز الوصف بها حيث يصحّ المنقطع ، وشاهده قوله :

٨٩٧ ــ لدم ضائِعٌ تغيّب عنه أقربوه إلاّ الصَّبا ، والجنوبُ [٦]

---

(١) ب . ط : « المعرّفة بأل العهدية » . (٢) سبق ذكره ١ : ٨٢ .

(٣) ط : « أن لا يصحّ الاستثناء » بلا النافية . تحريف . صوابه في أ ، ب . ويؤيده قول الأشموني : إنه لا يوصف بها إلاّ حيث يصحّ الاستثناء . فيجوز : عندي درهم إلاّ دانق . لأنه لا يجوز : إلاّ دانقاً . ويمتنع : إلاجيّد . لأنه يمتنع : إلاّ جيّداً . ويجوز : عندي درهم غيرجيّد . انظر الأشموني ٢ : ١٥٦ .

(٤) الأنبياء ٢٢ . (٥) ط : « من » مكان : « عن » .

(٦) في ط : سقطت كلمة « لدم » وزيدت كلمة « فأقربوه » آخر البيت وفي ب سقطت كلمتا « لدم ضائع » وفي النسختين تحريف صوابه من أ والدرر ١ : ١٩٤ ورويت : « والجيوب » بالياء .

فـ « أقربوه » موصوف بإلاّ [١] الصّبا ، والجنوب ، وليسا من جنسه ، والقصيدة مرفوعــة .

وسواء كان الاستثناء مما يجوز فيه البدل أم لا ؟

وزعم المبرّد : أنّ الوصف بإلاّ لم [٢] يجيء إلاّ فيما يجوز فيه البدل ، ولذلك منع قام إلاّ زيد بحذف الموصوف ، وجعْل إلاّ صفة له [٣] لأنه لا يجوز فيه البدل ، ورُدَّ بالسّماع قال :

٨٩٨ ــ وكــلّ أخٍ مفارِقهُ أخُــوه   لَعَمْرُ أبيك إلاّ الفرْقــدانِ [٤]

« فإلاّ الفرقدان » صفة ، ولا يمكن فيه البدل .

وأغرب ابن الحاجب فشرط في وقوع إلاّ صفة أن يتعذّر الاستثناء ، وجعل البيت المذكور شاذّاً .

ومن شروط الوصف بـ « إلاّ » ألاّ يحذف موصوفها بخلاف « غير » ، فلا يقال جاءني إلاّ زيد ، ويقال : جاءني غير زيدٍ [٥] ، ونظيرها في ذلك الجمل والظروف ، فإنها تقع صفات ، ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها وألاّ يليها بأن تقدّم عليه منصوبة على الحال ، لأنّها غير متمكّنة في الوصْف كما تقدّم [٢٣٠] .

والجيوب : الأرض الغليظة .

(١) « بالاّ » سقطت من ط وفي ط : بالصبا . (٢) « لم » سقطت من أ .

(٣) « له » سقطت من ط .

(٤) قيل : إنه لعمرو بن معد يكرب ، أو حضرمي بن عامر الأسدي . من شواهد سيبويه ١ : ٣٧١ ، والخزانة ٢ : ٥٢ ، ٤ : ٧٩ ، وابن يعيش ٢ : ٨٩ ، والأشموني ٢ : ١٥٧ .

(٥) « زيد » سقطت من أ .



[إلاّ العاطفة]

(ص) : قال الكوفيّة والأخفش : وتَرِدُ عاطفةً كالواو ، والإعراب كالاستثناء ، والأصمعيّ ، وابن جنيّ : وزائدة .

(ش) : أثبت الكوفيّون والأخفش لـ « إلاّ » معنى ثالثاً ، وهو العطف كالواو ، وخرّجوا عليه « لئلاّ يَكُونَ لِلنّاسِ عَلَيْكُمْ حُجّةٌ إلاّ الذين ظَلَمُوا [1] » ، « لا يَخافُ لَدَيَّ المُرْسَلُون إلاّ مَنْ ظَلَمَ » [2] أي : « ولا الذين ظلموا » ، ولا من ظلم[3] ، وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع .

وأثبت الأصمعيّ وابن جنيّ لها معنى رابعاً ، وهو الزّيادة ، وخرّجوا عليه قوله :

٨٩٩ — * حرَاجيجُ ما تَنْفَكُّ إلاّ مُناخَــةً [4] *

وخرّج عليه ابن مالك :

٩٠٠ — * أرى الدّهر إلاّ مَنْجَنُوناً بأهلِهِ [5] *

وأجيب بتقدير « لا » في الثّاني ، وبأن « تنفكّ » تامّة ، فنفيُها [6] نفي ، و « مناخةً » حال .

[مسائل]

(ص) : ولا يليها نعت ما قبلها خلافاً للزّمخشريّ ، ويليها في النّفي مضارعٌ مطلقاً ، وماضٍ إن وليت فعلاً . قيل : أوصحبت « قد » ولا يعمل تاليها فيما قبلها ، ولا عكسه إلا مستثنى منه ، أو صفته .

---

(١) البقرة ١٥٠ .
(٢) النمل ١٠ ، ١١ .
(٣) ط : « وإلاّ من ظلم » تحريف صوابه في أ ، ب والمغني ١ : ٦٩ .
(٤) سبق ذكره رقم ٣٩٦ .
(٥) سبق ذكره رقم ٤١٨ وروايته : « وما الدّهر » .
(٦) ط : « ففيها نفي » تحريف .



قال الأخفش : أو ظرفٌ أو حال [١] . وابن الأنباري : أو مرفوع . والكِسائيّ: مطلقـــاً .

(ش) : فيه مسائل : الأولى : لا يُفْصَلُ بـــين الموصوف وصفته بإلاّ . فلا يقال : جاءني رجل إلاّ راكب ، لأنّهمَا كشيء واحد ، فلا يفصل بينهما بها ، كما لا يُفْصل بها بين الصّلة والموصول [٢] ، ولا بين المضاف والمضاف اليـــه ، ولأنّ « إلاّ [٣] » ومـــا بعدها في حكم جملة مستأنفة ، والصّفة لا تستأنف ولا تكون في حكم المستأنف ، كذا ذكره ابن مالك تبعاً للأخفش والفارسِيّ .

وذكره أيضاً صاحب « البسيط » وردّ على الزّمخشريّ حيث جوّز ذلك في المفرد نحو: ما مررت برجل إلاّ صالح ، وفي الجملة نحو : «ما مررت بأحدٍ إلاّ زيد خيرمنه ». « وما أَهْلَكْنَا مِنْ قرْيَةٍ إلاّ وَلَها كِتابٌ مَعْلُومٌ [٤] » بأنه مذهب لا يعرف ، لا بصريّ ولا كوفيّ . وقال : الصّواب أن الجملة في الآية والمثال حاليّة . وإنمـــا لم تقس الصفة على الحال ، لوضوح الفرق بينهما بجواز تقديم الحال على صاحبه ، ويخالفه في الإعراب والتنكير .

الثانية : يلي إلاّ في النفي فعلٌ مضارعٌ مطلقاً ، سواء تقدّمها فعل أو اسم نحو : ما كان زيدٌ إلاّ يضرب عمراً ، وما خرج زيدٌ إلاّ يجرّ ثوبه ، وما زيد إلاّ يفعل كذا .

وماض بشرط أن يتقدّمها فعل : نحو : « ما يأتيهم من رسول إلاّ كانوا بـــه يستهزئون » [٥] .

قال ابن مالك : ويغني عن تقديم فعل اقتران الماضي بقد كقوله :

٩٠١ ـــ ومـا المَجدُ إلاّ قد تبيّـــن أنّهُ بندّى وحِلْمٍ لا يزال مُؤَثّـــلا [٦]

(١) ب ، ط : « أو ظرف وحال » بالواو . (٢) أ : « بين الصفة والموصوف » .

(٣) « إلاّ » سقطت من أ . (٤) الحِجْر ٤ .

(٥) الحجر ١١ .

(٦) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٩٥ وفي الدرر : « ببذل » وفي ب ، ط : « ما المجد » بدون واو



لأنه تقرّبه من الحال ، فأشبه المضارع ، والمضارع لا يشترط فيه ذلك لشبهه بالاسم ، والاسم بإلاّ أولى ، لأن المستثنى لا يكون إلا اسماً ومُؤَوّلاً به .

وإنما ساغ وقوع الماضي بتقديم الفعل ، لأنه مع النّفي يجعل الكلام بمعنى كلّما كان كذا كان كذا ، فكان فيه فعلان كما كان مع كلّما .

وقال ابن طاهر : أجاز المبرّد وقوع الماضي مع « قد » بدون تقدّم فعل ، ولم يذكره مَنْ تقدّم من النّحاة .

وفي « البديع » لو قلت : ما زيد إلاّ قام لم يجز . فإن دخلت «قد » أجازها قوم .

الثّالثة : الاستثناء في حكم جملة مستأنفة ، لأنك إذا قلت : جاء القوم إلاّ زيداً ، فكأنّك قلت : جاء القوم،وما منهم زيد ، فمقتضى هذا ألاّ يعمل ما بعد إلاّ فيما قبلها ، ولا ما قبلها فيما بعدها ، فلا يقدّم (١) معمول تاليها عليها ، فلا يقال : ما زيدٌ إلاّ أنا ضارب .

وقال الرّمّانيّ : لا يقال : ما قومك زيداً إلاّ ضاربون ، لأن تقدّم الاسم الواقع بعد إلاّ عليها غير جائز ، فكذا (٢) معموله ، لِما تقرّر من أن المعمول لا يقع إلاّ حيث يقع العامل ، ولا يؤخر معمول ما قبلها عنها ، فلا يقال : ما ضرب إلاّ زيدٌ عمراً وما ضرب إلاّ زيداً عمرو ، وما مرّ إلا زيدٌ بعمرو إلاّ على إضمار عامل يفسّره ما قبله .

ويستثنى من هذا القسم : المستثنى منه وصفته ، فيجوز تأخيرهما – كما تقدّم – نحو : ما قام إلاّ زيداً أحدٌ ، وما مررت بأحدٍ إلاّ زيداً خير من عمرو .

وأجاز الكسائيّ تأخير المعمول مرفوعاً كان ، أو منصوباً أو مجروراً ، واستدلّ بقولــه :

٩٠٢ – * فما زَادَنِي إلاّ غراماً كَلاَمُها (٣) *

---

(١) ط : « فلا تقدم » بالتاء .

(٢) ط : « فكذلك » .

(٣) سبق ذكره . رقم ٦٣٣ .



وقولـــه :

٩٠٣ ـ * وما كفَّ إلا ما جِدٌ ضُرَّ بائسٍ [١] *

وقوله تعالى : « وما أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ إلاّ رجالاً » إلى قوله : « بالبيِّنات والزُّبُــر » [٢] .

ووافقه ابن الأنباريّ في المرفوع فقط ــ كما تقدّم في باب الفاعل توجيهه [٣] [٢٣١] ووافقه الأخفش في الظّرف والمجرور والحال نحو : ما جلس إلاّ زيدٌ عندك ، وما مرّ إلاّ عمرو بك ، وما جاء إلاّ زيدٌ راكباً .

قال أبو حيّان : وهو المختار ، لأنه يتسامح في المذكورات ما لا يتسامح في غيرها .

[غــير]

(ص) : مسألة : يوصف بـ « غير » ، ويستثنى جرّاً ، ولها إعراب تلو « إلاّ » ، وفتحها مطلقاً لغةٌ . وناصبها قال الجمهور : كونها فضلة والسّيرافي : السابق ، والفارسي حال فيها معنى الاستثناء .

والمختار أنها قائمة مقام مضافها ، وأن أصله النصب بـ : « أستثني » ويجوز مراعاة المعنى في تابع المستثنى بها . قيل : وبـ « إلاّ » ، والصفة .

وفي العطف بلا بعد « غير » خلف . ويحذف تالي « إلاّ » ، و « غير » بعد «ليس» ، قيل : ولم يكن .

(ش) : تقدم أن « غير » أصلها الوصف ، وأنها محمولة في الاستثناء على إلاّ ، والمستثنى بها مجرور بإضافتها إليه ، وتعرب بما للاسم الواقع بعد إلاّ من وجوب نصب

---

(١) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة كما في الدرر ١ : ١٩٥ . وفي ط : « بأس » تحريف .

(٢) النحل ٤٣ ، ٤٤ . (٣) ب ، ط : « بتوجيهه » .



في الموجب نحو : قام القوم غَيْرَ زَيد ، وفي المنقطع ، وفي المقدّم نحو : ما جاء القوم غَيْرَ الحمير ، وما جاء غَيْرَ زيد أحدٌ . ومن جوازه ورجحان الإتباع في المنفيّ نحو : ما جاء أحدٌ غيرُ زيد ، ومن كونه على حسب العامل في المفرّغ نحو : ما جاء غيرُ زيد ، وما رأيت غَيْرَ زيد ، وما مررت بغيرِ زيد .

وبعض بني أسد وقُضاعة يفتحها في الاستثناء مطلقاً .

وإذا انتصبت على [١] الاستثناء ففي الناصب لها أقوال :

أحدها : وعليه المغاربة أن انتصابها انتصاب الاسم الواقع بعد إلاّ والناصب له كونه جاء فضلةً بعد تمام الكلام ، وذلك موجود في « غير » .

الثاني :وعليه السّيرافيّ ، وابن الباذش أنها منصوبة بالفعل السابق [٢] .

الثالث : وعليه الفارسيّ أنها منصوبة على الحال ، وفيها معنى الاستثناء .

كما أن ما عدا زيداً مقدَّر بمصدر في موضع الحال ، وفيها معنى الاستثناء .

والذي أختاره أنها انتصبت لقيامها مقام مضافها ، وأن أصله النصب بـ «أستثنى» مضمراً، وهو الذي أميل اليه في أصل الاستثناء أن نصبه بأستثني لازم الإضمار ، وجعلت إلاّ عوضاً عن النُّطق به .

وإذا عطف على المستثنى بها جاز في المعطوف مراعاةُ اللفظ فيجرّ ، وهو الأجود نحو : جاءوا غير زيد وعمرٍو ، ويجوز [٣] مراعاة المعنى ، فينصب في نحو : جاءوا غير زيدٍ وعمراً، ويرفع في نحو :ما جاء أحد غير زيدٍ وعمروٌ.وليس ذلك عطفاً على «غير» بل على المجرور ، لأن أصله النصب أو الإتباع ، كذا قالوه ، وهو يؤيد ما اخترته من أن « غير » قائمة مقام مضافها في الإعراب، ووجّهوا منع عطفه على «غير»نفسها بأنه

---

(١) ط : « في » مكان : « على » . (٢) « السابق » سقط من أ .

(٣) من قوله : « ويجوز مراعاة » إلى قوله : « وليس كذلك » سقط من أ .



يلزم فيه (١) التشريك في العامل ، فيستحيل المعنى .

قال أبو حيّان : وما ذكروه في العطف يقتضي جريانهُ في سائر التّوابع من نعت ، وبيان ، وتأكيد ، وبدل ، نحو : ما جاءني غيرُ زيد نفسُه أو العاقِلُ ، أو أبي حَفْصٍ ، أو أخيك ، فالقياس أن يجوز في الجميع الجرّ والرّفع ، ولم ينصبوا إلاّ على العطف إلا أنّ في لفظ ابن عصفور ما يقتضي العموم حيث عبّر بالتابع ، فقال : ويجوز في تابعه الحمل على المعنى .

قال : وقد صرّح صاحب « البسيط » بجريان ذلك أيضاً في « غير » إذا كانت صفة إلاّ أنه فيها من الحَمْل على المعنى ، وفي الاستثناء من الحَمْل على الموضع ، فهو في الاستثناء أقوى (٢) . وذكره سيبويه أيضاً وقال قوم : إنه خاصّ بالاستثناء ، ولا يكون في الصّفة ، والظّاهر الأوّل ، قال : ويجوز وجهٌ آخر ، وهو القطع على الابتداء .

وأمّا المعطوف على المستثنى بإلا فلا يجوز فيه إلاّ مشاركته في الإعراب .

وأجاز قوم منهم ابن خروف العطف عليه بالجرّ نحو : قاموا إلاّ زيداً (٣) وعمروٍ ، على أنّ إلاّ في معنى غير ، لأن مكانهما واحدٌ ، وأنشدوا عليه :

٩٠٤ — ومَا هَاجَ هَذَا الشَّوْقَ إلاّ حمامةٌ
تغَنَّتْ على خَضْراءَ سمرٍ قيودهــا (٤)

يروى برفع لفظ « سُمْر » على لفظ « حمامة » ، وبالجرّ على معنى غير حمامة .

قال أبو حيّان : وفي هذا دليل على إجراء النّعت مجرى العطف ، وأنها لا تتقيّد به ، والمانعون حملوا الجرّ على الجِوَار (٥) .

---

(١) ط : « منه » مكان فيه » .
(٢) أ : « أولى » .
(٣) ط : « إلاّ زيدٌ » بالرفع ، تحريف .
(٤) قائله مجهول . في الدرر ١ : ١٩٥ . وقد نسبه في معجم الشواهد ١ : ١٠٤ . إلى علي بن عميرة الجرمي .
(٥) ط : « على الجواز » بالزاي تحريف ، صوابه في أ ، ب .



وإذا كانت « غير » استثناءً ففي العطف بعدها بـ « لا » خلافٌ .

فذهب أبو عبيدة (١) والأخفش، وابن السّراج ، والزّجّاج ، والفارسيّ ، والرُّمّانيّ إلى جواز ذلك ، فيقال (٢) : جاءوا غَيْرَ زيدٍ ولا عمروٍ ، إمّا على تقدير زيادة «لا» ، وإمّا على الحَمْل على المعنى لأن الاستثناء في معنى النّفي ، فإنّ قولك : جاء القوم إلا زيداً في معنى : جاء القوم لا زيدٌ وهو هنا أوْلى ، لأن « غيراً » في أصلها تعطي النّفي .

وذهب الفرّاء وثعلب إلى المنع كما في إلاّ ، إذ لا [٢٣٢] يقال : جاءوا إلاّ زيداً ولا عمراً .

ويجوز حذف ما بعد « إلاّ » وبعد « غير » ، وذلك بعد « ليس » خاصة ، يقال : جاءني زيدٌ ليس إلاّ أو ليس غير ، أي ليس الجائي إلاّ هو ، أو غيره . وقبضت عشرة ليس إلاّ ، وليس غير ، أي : ليس المقبوضُ غَيْرَ ذلك ، أو ليس غيرُ ذلك مقبوضــاً .

قال أبو حيّان : وليس هذا باستثناء من الأوّل ، لأنه يكون تابعاً لما ليس مبعّضاً ، ولأن ما بعد ليس هو الأول (٣) كيف كان .

واختلف : هل يجوز الحذف مع « لم يكن » ؟ ، فأجازه الأخفش وابن مالك نحو : لم يكن غير (٤) .

ومنعه السّيرافي ، لأن الأصل في باب كان ألاّ يجوز فيها حذف الاسم ، ولا الخبر ، ومجيء ليس إلاّ ، وليس غير ، على خلاف الأصل .

[بيــد]

ويستثنى بـ «بَيْدَ» منقطعاً لازم النصب ، والإضافة إلى « أنّ » وصلتها غالباً، وهي

---

(١) ط : « أبو عبيد » .
(٢) « فيقال : جاءوا غير زيد ولا عمرو » سقط من أ .
(٣) « الأوّل » سقط من أ .
(٤) « غير » سقطت من أ .



بمعنى « غير » . وقيل : على . وقيل : من أجل . ويقال : مَيْد . وجعلها ابن مالك حَرْفاً [١] .

(ش) : من أدوات الاستثناء « بَيْد » ، ويقال : مَيْدَ بإبدال بائها ميماً ، وهو اسمٌ ملازم الإضافة [٢] إلى « أنّ » وصلتها نحو : « نحن الآخرون السّابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا » .

ومعناها : معنى « غير » في المشهور إلاّ أنها لا تقع مرفوعةً ولا مجرورةً بل منصوبة ، ولا تقع صفةً ، ولا استثناءً متّصلاً ، وإنما يستثني بها في الانقطاع خاصّةً .

قال في « الصّحاح » : « بيد » بمعنى : « غير » ، يقال : إنه كثير المال بَيْدَ أنه بخيل .

وفي « المُحْكَم » : أن هذا المثال حكاه ابن السّكيت ، وأنّ بعضهم فسرها بمعنى « علي » . وقيل : هي بمعنى : من أجل ، وخرّج عليه حديث : أنا أفصح من نطق بالضاد « بيد » أنّي من قريش .

وقال ابن مالك وغيره : إنها فيه بمعنى : « غير » على حدّ :

٩٠٥ – • وَلاَ عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ [٣] • (البيت)

وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى « من أجل » قوله :

---

(١) « وجعلها ابن مالك حرفاً » سقطت من أ ، ب .

(٢) ط : « للإضافة » .

(٣) للنابغة الذّبيانيّ . وعجزه :

• بِهِنَّ فُلُولٌ مِن قِرَاعِ الكَتَائِبِ •

ديوان النابغة ١١ ، وسيبويه ١ : ٣٦٧ ، والخزانة ٢ : ٩ .



٩٠٦ ـ عَمْداً فعَلْتُ ذَاك بَيْدَ أَنِّـي أَخَافُ إنْ هَلَكْتُ أَنْ تُرِنِّي [١]

[حاشا وخلا وعدا]

(ص) : وبحاشا ، وخلا ، وعدا بالنصب أفعالاً جامدة ، قيل : بلا فاعل . والأصح أنه ضمير البعض . وقيل : المصدر والجرّ حروفاً متعلّقة كغيرها ، أو لا كالزائد ، أو محلّها كـ « غير » أقوال .

ونفى الفراء حرفيّة « حاشا » والجرّ بلام مقدرة ، والأكثرون فعليّتها وحرفيّة تاليها ، ويليان « ما » وهي مصدريّة [٢] ومن ثمّ تعيّن النصب معها .

وقيل : زائدة ، فتجرّ ، وقيل : بمعنى المدّة ، ولا تدخل على « حاشا » خلافاً لبعضهم . ولا إلاّ مطلقاً .

وقيل : يجوز إن جرّت . وقد تدخل على « خلا » ، و « عدا » مع « ما » .

وترد « حاشا » فعلاً متصرّفاً . وقيل : لام الجرّ فعلاً ، أو اسماً بمعنى التّنزيه مبنيّاً إلاّ في لغة أو اسم فعل ، أقوال :

وقد تحذف «عدا» بعد « ما » نحو : كُلَّ شَيْءٍ مَهَهٌ ما النِّساءَ [٣] . وقال الفرّاء والأحمر : « ما » استثناء .

---

(١) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٩٦ .
وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٥٢ ، واللسان (رنن) . وروايته : « لم ترني » مكان : « أن ترنّي » .

(٢) ط : « ما هو مصدر به » تحريف .

(٣) أ ، ط : « كل شيء مهمّة » تحريف .
ب : « كل شيء مهم » تحريف . صوابه في اللسان والقاموس .

(ش) : من أدوات الاستثناء : « حاشا » ، و « خلا » ، و « عدا » ، وينصب المستثنى بها ، ويجرّ ، فإذا نصب كنّ أفعالاً ، لأنهن لَسْنَ[(١)] من قبيل الأسماء العاملة ، ومدخولها لا يلي العوامل كمدخول إلا إذْ لا يقال : ما قام القوم خلا زيدٌ بالرفع ، فانتفت الاسميّة ، والحرفيّة معاً ، وهي جامدة قاصرة على لفظ الماضي ، فلا تتصرّف[(٢)] بمضارع ولا أمر . وإذا جُرّت[(٣)] كنّ حروف جرّ ، لأنها لم[(٤)] تباشر العوامل كـ « غير » ، فليست أسماء ، ولو كانت أفعالاً لم تباشر الجرّ بغير واسطة حرفه . وهي على هذا متعلّقة بما قبلها من فعل أو شبهه كسائر حروف الجرّ ، فمحلّها مع المجرور نصب .

واختار ابن هشام في « المغنى » : أنها لا تتعلق كالحروف الزائدة ، لأنها[(٥)] لا توصّل معنى الفعل إلى الاسم ، بل تزيله عنه ، ولأنها بمنزلة إلاّ ، وهي غير متعلّقة .

وقيل : موضعها نصب من تمام الكلام كـ « غير » إذا استثني بها . ومن النصب بها[(٦)] قولــه :

٩٠٧ — * حاشا قُرَيْشاً فإن اللهَ فَضَّلَهُم[(٧)] *

وحُكِيَ : « اللّهمّ اغفر لي ولمن يَسْمَعُني حاشا الشّيطانَ وأبا الإصبغ »[(٨)] .

وقولــه :

---

(١) ط : « ليس » تحريف. (٢) ط : « يتصرف » بالياء .

(٣) ب ، ط : « جرّ » بدون تاء التأنيث . (٤) ط فقط : « لا تباشر » بلا النافية .

(٥) « لأنّها » سقطت من أ . (٦) ط : « ومن النصب بها فمن قوله » بزيادة « من » تحريف.

(٧) للفرزدق ديوانه ٢٦٦ ، وروايته :

إلاّ قريشاً فإن الله فَضّلها ـــــــ مع النبوّة بالإسلام والخيـــر

(٨) علّق الأمير على هذه الحكاية بقوله : « اللهم اغفر لي الخ » كلام منثور . إن قلت : قد سبق أن « حاشا » لا يستثنى بها إلاّ في مقام التنزيه ، والمغفرة لا يتنزّه منها . قلت: بُولِغ في الشيطان

٩٠٨ — • ولا خلا الجِــنَّ بهــا إنْسِيُّ (١) •

وقولــه :

٩٠٩ — • عدا سُلَيْمَى وعدا أَباهــا (٢) •

ومن الجرّ بها قوله :

٩١٠ — • مَنْ رامَها حاشَا النَّبِيُّ وَرَهْطِهِ (٣) •

وقولــه :

٩١١ — • حاشــا أبي ثَوْبان إنَّ بــه (٤) •

= وخسّته حتى كأنّ الغفران يشينه ، وينقص بمرتبة لؤمه ، فينزّه عنها ، أو أنّه من باب التهكّم . ولمّا كان أبو الإصبغ — بإهمال الصاد ، وإعجام الغين — لئيماً على حسب ما ظهر للشاعر أعطاه حكم الشيطان فيما ذكر » . انظر حاشية الأمير على المغني ١ : ١١٠ .

وفي أ ، ط : « أبا الأصبع » بالعين المهملة تحريف .

(١) سبق ذكره رقم ٨٩١ . وروايته : « ولا خلا الجنُّ » بكسر النون .

(٢) قال صاحب الدرر ١ : ١٩٦ : لم أقف على نسبة هذا الشاهد ولا تتمته .

(٣) ذكر صاحب الدّرر ١ : ١٩٦ أنه لم يعثر على قائله ولا تتمّته .

أما قائله فعمر بن أبي ربيعة ، وأما تتمّته فقوله :

• في الأرض غَطْغَطَهُ الخليجُ المُزْبِدُ •

وشطر الأول كما في الديوان ١١٧ :

• من ذاقها حاشا النبيّ وأهلــه •

وروايته في اللسان (حشا) .

من رامها حاشى النبيّ وأهلــه في الفخر غطغطه هناك المزبدُ

وقد نسبه في اللسان أيضاً إلى عمر بن أبي ربيعة .

(٤) للجميح . وعجزه :

• ضِنّاً عن المَلْحاة والشَّتْــم •



وقولـه :

٩١٢ — • حَاشَايَ إِنّي مُسْلِمٌ مَعْـذُورُ [١] •

وقولـه :

٩١٣ — • خلا اللهِ لا أَرْجو سِواكَ وإنّما [٢] •

وقولـه :

٩١٤ — • عدا الشَّمْطاءِ والطِّفـلِ الصَّغيرِ [٣] •

وأنكر بعض [٤] الكوفيين منهم الفرّاء حرفية « حاشا » ، وقال : إنها فعل أبـداً

قال صاحب الدرر ١ : ١٩٦ : وهذا البيت يورده النحويّون كما ترى ، وهذا خطأ ، لأنهم ركّبوا بيتاً من بيتين وهما :

حاشا أبي ثوبان إن أبـــا ثَوْبان ليس ببكْمَةٍ فَـدْمِ
عمرو بن عبد الله إنّ بـــه ضناً عن المَلْحـاة والشّتم ؛

هذا ، وقد تبع صاحبَ الدّرر العينيّ في ذلك .

انظر العيني (هامش الأشموني ٢ : ١٦٥) مع أنّ الأشموني ٢ : ١٦٥ روايته :

حاشا أبا ثوبان إنّ أبـــا ثَوْبان لَيْسَ ببكمة فَدْمِ

وقد ورد هذا الشاهد من قصيدة في مفضليّات الضّبّيّ رقم ١٠٩ ص ٣٦٧ .

وفي أ : « نيران به » مكان : « أبي ثوبان إنّ به » وهو تحريف .

(١) للمغيرة بن عبدالله ، وكان يلقب بالأقيشر وصدره :

• في فِتْيَةٍ جعلوا الصّليبَ إلَهَهُم •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٦ .

(٢) سبق ذكره رقم ٨٩٠ .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

• أبَحْنا حَيَّهُمْ قَتْلاً وأسْراً •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٦٦ .

(٤) « بعض » سقطت من ط .

لقولهم : حاشا يُحاشِي وإنّ الجرّ بعدها بلام مقدّرة ، والأصل : حاشا لزيدٍ ، لكن كَثُر الكلام بها ، فأسقطوا اللاّم ، وخفضوا بها .

وأنكر سيبويه وأكثر البصريين فعليّتها ، وقالوا : إنها حرفٌ دائماً بمنزلة « لا » ، لكنها تجرّ المستثنى .

وأنكروا أيضاً حرفيّة « خلا » ، و « عدا » [٢٣٣] وقالوا : إنهما فعلان بمعنى المفارقة والمجاوزةُ ضُمِّنا معنى الاستثناء .

والعُذْرُ لسيبويه : أنه لم يحفظ النّصب « بحاشا » . ولا الجرّ بـ « عدا » ، لقلّته ، وإنما نقله الأخفش والفرّاء .

ثم على فعليّة هذه الأفعال ذهب الفراء : إلى أنّ حاشا فعل لا فاعل له . قال أبو حيّان ويمكن القول في خلا ، وعدا — بذلك كـ « قلّما » ، لِمَا أُشْرِبَتْ به من معنى « إلاّ » (١) .

واتّفق بقيّة الكوفيِّن والبصريّين على أنّ فاعلها ضميرٌ مستكنّ فيها لازم الإضمار .

ثم قال البصريون : هو عائدٌ على البعض المفهوم من الكلام . والتّقدير : قام القوم عدا هو ، أي بعضهم زيداً .

وقال الكوفيّون : عائدٌ على المصدر المفهوم من الفعل ، أي : عدا قيامُهم زيداً ، وهو غير مطّرد فيما لم يتقدّمْهُ فِعْلٌ أو نحوهُ .

ولكون الضمير عائداً على البعض أو المصدر لم يُثَنّ ولم يجمع ولم يؤنث، لأنه عائد على مفرد مذكّر .

وتدخل « ما » على : خلا ، وعدا ، فيتعيّن النّصب بعدها ، لأنها مصدرية ، فدخولها يعيّن الفعليّة كقوله :

---

(١) أ ، ط : « من معنى الأمر » تحريف ، صوابه في ب .



٩١٥ — • ألا كلّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطِلُ [١] •

وقولــه :

٩١٦ — • تُمَلُّ النّدامى ما عَدانِي فإنّـنِي [٢] •

وزعم الجَرْمِيّ . والرَّبعِيّ . والكِسائيّ . والفارسِيّ . وابن جِنّي : أنه يجوز الجرّ على تقدير « ما » زائدة .

قال في المغنى : فإن قالوه بالقياس ففاسد ، لأنّ « ما » [٣] لا تزاد قبل حروف الجرّ ، بل بعدها . أو بالسّماع فشاذّ بحيث لا يقاس عليه [٤] .

وقيل : « ما » ظرف بمعنى المدّة . فمحله نصب . والتّقدير : قام القوم في وقت مجاوزتهم زيداً . أو وقت خلوّهم . و « ما » المصدرية كثيراً ما تكون ظرفاً .

وأجاز بعضهم دخول « ما » المصدريّة على « حاشا » بقلّة تمسكاً بقوله :

٩١٧ — رَأيْتُ النّاسَ ما حَاشا قُرَيْشـاً   فإنّا نَحْنُ أفْضَلُهمْ فَعَـالا [٥]

والّذِي نصّ عليه سيبويه المنع .

وذهبَ الكسائِيّ : إلى أنه يجوز دخول إلاّ على « حاشا » إذا جرّت ، وحكى : قام القوم إلاّ حاشا زيدٍ .

---

(١) سبق ذكره . وهو أوّل شواهد الهمع . (٢) قائله مجهول . وتمامه :

• بكلّ الّذي يَهْوَى نديمي مُولَعُ •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٠ ، والأشموني ٢ : ١٦٤ .

(٣) « ما » سقطت من أ . (٤) انظر المغني ١ : ١١٨ .

(٥) نُسِبَ للأخطل . من شواهد الأشموني ٢ : ١٦٥ .



ومنع البصريّون ذلك ، كما إذا نصبت ، لأنه جمع بين أداتين لمعنى واحد ، والحكاية شاذّة لا يقاس عليها .

وتَرِدُ « حاشا » في غير الاستثناء فِعْلاً متصرّفاً متعدّياً تقول : حاشيتُه بمعنى : استثنيْتُه ، ومنه الحديث : « ما حاشى فاطمةَ ولا غيرها » . وقال النّابغة :

٩١٨ — • ولاَ أُحاشِي من الأقْوامِ مِنْ أَحَدِ [1] •

وتقع حاشا قبل لام الجرّ نحو : حاشا لِلّه ، وهي عند المبرّد ، وابن جِنّي ، والكوفيّين فعل ، قالوا : لتصرّفهم فيها بالحذْف ، قالوا : حاش وحشا ، ولإدخالهم إيّاها [2] على الحرف قبل لام الجرّ .

والصّحيح أنها اسم مصدر مرادف للتّنزيه بدليل قراءة بعضهم : « حاشاً لِلّهِ » [3] بالتّنوين كما يقال : تنزيهاً لِلّه وبراءةً ، وقراءة ابن مسعود : « حاشا الله » بالإضافة ، كمعاذَ اللهِ .

وإنّما ترك التّنوين في قراءة الجمهور ، لأنها مبنيّة لشبهها بحاشا الحرفيّة لفظاً .

وزعم بعضُهم : أنها اسم فعل بمعنى : أتبرأ ، أو تبرأت ، وحامله على ذلك بناؤُهـا .

ويردّه إعرابها في بعض اللّغاتِ ، وروى من كلام العرب : كل شيءٍ مَهَهٌ [4] ما النّساءَ وذِكْرَهُنّ ، فخرّجه ابن مالك على أنّ صلة « ما » محذوفة ، وهي « عدا » حذفوها ، وأبقوا معمولها ، وإنما أضمر « عدا » ، لأنها متّفق على فعليتها بخلاف

---

(١) للنّابغة . وصدره :

• ولا أرى فاعِلاً في النّاس يُشْبِهُهُ •

من شواهد الأشموني ٢ : ١٦٧ .

(٢) أ : « ولإدخالهم لها » . (٣) يوسف ٣١ .

(٤) أ ، ط : « مهمة » ، ب : « مهم » كلّه تحريف سبق التنبيه إليه ص ٢٨٢ من هذا الجزء .



« حاشا » ، و « خلا » ، فإنهما مختلف في فعليّتهما، فكان المُتّفق على فعليّته أولى بأن يكون هو المحذوف .

وزعم الفرّاء والأحمر [١] : أن « ما » يستثنى بها كـ « إلاّ » ، وخرّجا عليه الحكاية المذكورة ، وردّ بأن الاستثناء بها [٢] غير محفوظ ، فلا يخرّج عليه .

ومعنى الحكاية : كل شيء يسيرٌ ما عدا النِّساءَ وذِكْرَهُنَّ ، وخرّجها السّهيليّ على أن « ما » نافية كليس اسْتُثْنِيَ بها .

[ليس ولا يكون]

(ص) : وبليس ، وبلا يكون نصباً خبراً ، ولا يقدمان أول الكلام ويجوز كونهما صفةً حيث صحّ الاستثناء فيرفعان ضميره المطابق .

(ش) : من أدوات الاستثناء : ليس ، ولا يكون ، وهي الناقصة ، لا أخرى ، ارتجلت للاستثناء ؛ وينصبان المستثنى على أنه خبرٌ لهما ، والاسم ضمير مستتر لازم الاستتار – كما تقدّم في مبحث الضمير ، نحو : قام القوم ليس زيداً ، وخرج النّاس لا يكون عمراً .

و«لا» قيد في يكون ، فلو نفيت بـ « ما » أو «لمّا» ، أو « لن » ، لم تقع في الاستثناء : ومن شواهد « ليس » قوله :

٩١٩ – * إذْ ذَهَبَ القومُ الكِرامُ لَيْسى [٣] *

---

(١) اشتهر بهذا اللقب جماعة من النحويين : أبان بن عثمان اللؤلؤي – إسحاق بن مرار أبو عمرو الشيباني: إسحاق بن مرار – خلف البصري – على بن الحسن الكوفيّ .

(٢) « الاستثناء بها » سقطت من أ . (٣) سبق ذكره رقم ١٦٦ .



وحديث « يطبع المؤمن على كلّ خُلُقٍ ليس الخيانةَ والكذِبَ » [١] .

وقد يوصف بـ «ليس» ، ولا يكون حيث يصح الاستثناء بأن يكون نكرةً منفيةً . قال ابن مالك : أو معرّفاً بلام الجنس نحو : ما أتاني أحد ليس زيداً ، وما أتاني [٢٣٤] رجل لا يكون بشراً ، وأتاني القوم ليسوا إخوتك .

قال أبو حيّان : ولا أعلم في ذلك خلافاً إلاّ أن المنقول اختصاصُه بالنّكرة دون المعرّف بلام الجنس .

ولا يجوز في النكرة المثبتة [٢] نحو : أتتني امرأة لا تكون فلانة ، إذْ لا يصحّ الاستثناء منها .

ولا في المعرفة نحو : جاء القوم ليسوا إخوتك ، بل يكونان في موضع نصب على الحـــال .

وإذا وصف بهما رفعا ضمير الموصوف المطابق له ، فيبرز نحو : ما جاءتني امرأة ليست أو لا تكون فلانة ، وما جاءني رجال ليسوا زيداً ، أو نساء لَسْنَ الهندات .

قال : السّيرافيّ أجازوا الوصف بليس ، ولا يكون ، لأنهما [٣] نصّ في النّفي عن الثاني ، وهو معنى الاستثناء ، وليس ذلك في عدا ، وخلا إلاّ بالتضمّن [٤] ، فلم يوصف بهما ، لأنهما ليسا موْضِعَيْ جَحْدٍ ، فلا يُقال : ما أتتني امرأة عَدَت هنداً ، أو خَلَت دعداً .

---

(١) نصّه في مسند أحمد ٥ : ٢٥١ :
« يطبع المؤمن على الخلال كلها إلاّ الخيانة والكذب » وبهذه الرواية يسقط الاستشهاد بالحديث.

(٢) ط فقط : « النكرة المؤنثة » تحريف صوابه في أ ، ب.

(٣) ط : « لأنها ».

(٤) أ فقط : « إلاّ بالتضمين ».



[لاسيّما]

(ص) : وبلا سيّما عند الأخفش ، وأبي حاتم ، والنّحاس ، والأصحّ ليس ما بعدها مستثنى ، بل منبّه على أولويّته بما نسب لما قَبْلَهُ . وقال خطّاب [1] : مسكوتٌ عنه ، « وسِيّ » اسم لا . وقيل : حال . وقيل : لا زائدة .

وأصله : سوى . وتخفّف ياؤها خلافاً لابن عصفور ، وتسكن . فالمحذوف اللام أو العين قولان : فإن تلاها معرفة جرّ بالإضافة ، و « ما » زائدة يجوز حذفها خلافاً للخضراويّ ، أو رفع خبر محذوف ، و « ما » موصولة أو موصوفة ، أو نكرة جاز النصب تمييزاً لـ « ما » نكرة تامة ، وقيل : ظرفاً أو صلةً لها .

وقيل : هي كافّة . وقال دُرَيْوِد [2] : يختص الجرّ بالتخفيف والرفع بالتثقيل ، وقد يليها ظرفٌ [3] ، وفعلٌ ، وشَرْطٌ فـ « ما » كافّة .

وفي وجوب الواو قبل ، « لا » خُلْفٌ ، ويقال : لا تيّما ، وتاسِيّما .

(ش) : عدّ الكوفيّون ، وجماعةٌ من البصريّين كالأخفش ، وأبي حاتم ، والفارِسيّ ، والنّحاس ، وابن مضاء : من أدوات الاستثناء « لا سيّما » .

وَوَجْهُهُ : أنك إذا قلت : قام القوم لا سيّما زيد ، فقد خالفهم زيد في أنه أولى بالقيام منهم ، فهو مخالفهم في الحُكْم الذي ثبت لهم بطريق الأَوْلَوِيّة .

---

(١) يحمل هذا الاسم نحويّان : أحدهما : خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي ، أبو بكر المارديّ . وثانيهما : خطاب بن مسلمة بن محمد بن سعيد أبو المغيرة الإيادي . وانظر في كليهما بغية الوعاة .

(٢) هو عبدالله بن سليمان بن المنذر بن عبدالله بن سالم الأندلسيّ ، الملقّب بدرْود بفتح الدّال والواو بينهما راء ساكنة ، وربّما صغّر فقيل : دُرَيْوِد . شرح كتاب الكسائي مات ٣٢٥ .

(٣) أ : « ويليها حرف » تحريف . وانظر الشّرح .



قال الخَضْراوِيّ : لما كان ما بعدها بعضاً مما قبلها ، وخارِجاً عنه بمعنى الزّيادة كان استثناء من الأوّل ، لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له . وأقرب ما يشبه به قوله :

٩٢٠ — فتىً كَمُلَتْ خيراتُهُ غَيْرَ أنه جَوادٌ فما يُبْقِي من المال باقيـا (١)

لأن كونه « جواداً » خير ، لكن زاد في هذا الخير على غيره بما هو (٢) خَيْرٌ .

والصحيح : أنها لا تُعَدُّ من أدوات الاستثناء ، لأنه مشارك لهم في القيام ، وليس تأكيد القيام في حقّه يُخرِجُه عن أن يكون قائماً .

ومما يبطل ذلك دخولُ الواو عليها ، وعدمُ صلاحية إلاّ مكانها بخلاف سائـر الأدوات ، فالمذكور بعدها ليس مستثنى ، بل مُنَبّهٌ على أَوْلَوِيتّه بالحُكْم المنسوب لما قبلهـا .

فإن تلاها معرفةٌ مجرورٌ نحو : لا سيّما زيدٍ فبالإضافة ، و « ما » زائدة ، وزيادة « ما » بين المضافين مسموعة . ويجوز حذفها نحو : لا سِيَّ زيد ، نصّ عليه سيبويه .

وزعم ابن هشام الخَضْراويّ : أنّها زائِدةٌ ، لازمة لا تحذف ، وليس كما قال .
أو مرفوع نحو : لا سيّما زيدٌ ، فخبر مبتدأ محذوف ، و « ما » موصولة بمعنى الذي ، مجرورة بإضافة « سي » إليها (٣) والجملة صلة ، والتّقدير : لا سِيّ الذي هو زيد ، وأجاز ابن خَروف أن تكون « ما » نكرة موصوفة ، والجملة صفة .

وإن تلاها نكرة جاز فيها الأمران ، وثالث ، وهو النصب ، وقد روى بالأوجه الثّلاثة (٤) قوله :

(١) للنابغة الجعدي . وفي الموشّح ٩٣ روايته : « فتى كملت أعراقه » .
من شواهد : سيبويه ١ : ٣٦٧ ، والخزانة ٢ : ١٢ وحاشية ياسين ٢ : ٢٥٥ .

(٢) « هو » سقطت من أ .

(٣) « إليها » سقطت من أ ط .

(٤) « الثلاثة » سقطت من أ .



٩٢١ ـ ٭ ولا سيّما يَــوْم بِدَارةِ جُلْجُل[١] ٭

واختلف في وجه النصب . فقيل : إنه على التّمييز ، و « ما » نكرة تامّة غير موصوفة في موضع خفض بالإضافة . والمنصوب تفسير لها ، أي ولا مثل شيء يوماً . وقيل : إنه على الظّرف ، و « ما » بمعنى الذي ، وهو صلة لها أي : ولا مثل الذي اتفق يوماً . فحذف للعلم . كما قالوا : رأيت الذي أمْسِ ، أي الذي وقع واتّفق .

وقيل : إن « ما » حرف كافٌّ لـ « سِيّ » عن الإضافة ، والمنصوب تمييز مثل قولهم : « على التّمْرَة مِثْلُها زبداً » .

واستحسنه ابن مالك والشّلَوْبين .

وقيل : إنّها كافة ، وهو ظَرْف . قاله ابن الصّائغ . أي : ولا مِثْلَ ما كان لك في يوم[٢] .

وقد يليها ظَرْفٌ كقوله :

٩٢٢ ـ يَسُرُّ الكريمَ الحمدُ لا سيما لَدَى
شَهَادة مَنْ في خَيْرِهِ يتَقَلّبُ[٣]

وتقول : يعجبني الاعتكاف ولا سيّما عند الكعبة ، ولا سيّما إذا قرب الصبح .

وفِعْل كقوله [٢٣٥] :

٩٢٣ ـ فِقِ النّاسَ في الخير لا سيَّما يُنيلك من ذي الجَلال الرِّضا[٤]

وشَرْط كقوله :

---

(١) من معلقة امرىء القيس . وصدره :
٭ ألا رُبّ يوم لك مِنْهُنّ صالح ٭

(٢) ط « ولا مثل ما بك في يوم » تحريف .

(٣) قائله مجهول . الدرر ١ : ١٩٩ .

(٤) قائله مجهول . الدرر ١ : ١٩٩ .



٩٢٤ ـ أرى النَّيْكَ يجلو الهمّ ، والغَمّ ، والعمى
ولا سيّما إن نِكْتَ بالمَرْسِ الضّخمِ [(١)]

ومن أحكام « لا سيما » : أنه لا يجيء بعدها الجملة بالواو .

وقال أبو حيّان : ولَحَنَ [(٢)] من المصنّفين من قال : لا سيّما والأمر كذا .

ولا تحذف « لا » من لاسيما ، لأنه لم يسمع إلاّ في كلام المولّدين [(٣)] كقوله :

٩٢٥ ـ سِيّما من حالت الأحراس من دون مُناه [(٤)]

وذكر ثَعلب : أنه يجب اقتران « لا » بالواو كالبيت السّابق ، وجوز غيره حذفها كقوله :

٩٢٦ ـ فِهْ بالعقود ، وبالأيْمان لاسِيَمَا عقدٌ وفاءٌ به من أعظم القُرَب [(٥)]

والجمهور على أنّ « سيّ » اسم لا التّبرئة ، وفتحته بناء كهي في : لا رجُلَ .

وقال الفارسيّ : إنه منصوب على الحال من الجملة السّابقة ، وردّ بوجوب تكرار « لا » حينئذ ، وبمنع الواو ، إذْ لا يقال : جاء زيد ولا ضاحكاً .

وحكى في « البديع » عن بعضهم أنّ « لا » في لاسيّما زائدة .

قال أبو حيّان [(٦)] : وهو غريب .

وأصل سِيّ : « سِوْيٌ » ، فعينه واو ساكنة ، قلبت ياء لسكونها وأدغمت في اليـاء .

---

(١) قائله مجهول ـ الدرر ١ : ١٩٩ .
وفي أ : « أرى النيل » باللاّم ، و « إن نلت » باللام أيضاً . وفي ب سقطت كلمة : « المرس » .

(٢) أ ، ب : « وكثير » مكان : « ولحن » .

(٣) أ : « في كلام الولدين » . تحريف .

(٤) قائله مجهول . الدرر ١ : ١٩٩ .

(٥) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٢ : ١٦٨ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤١٣ . وفي ط : « فبالعقود » تحريف ، وفي أ ، ط : « عهد » مكان : عقد صوابه في ب ، والأشموني ، والمغني .

(٦) « قال أبو حيان » سقطت من أ .



وقد سمع تخفيف الياء من « لا سيما » ، حكاه الأخفش وابن الأعرابي وآخرون ، ومنه البيت السّابق ، ومنعه ابن عصفور حذراً من بقاء الاسم المعرب على حرْفَين .

وإذا خُفِّفت ، فقال ابن جنيّ : المحذوف لام الكلمة ، وانفتحت الياء بإلْقاء [١] حركة اللاّم عليها .

وقال أبو حيّان : الأولى عندي أن يكون المحذوف العين ، وإن كان أقلّ من حذف اللام وقوفاً مع الظّاهر ، لأنه لو كان المحذوف اللام لردّت العين واواً لزوال الموجب لقلبها : فكان يقال : لا سوما .

وقد أبدلت العرب سين « سيّما » تاء [٢] ، فقالوا : « لا تيّما » ، كما قالوا في النّاس : النات . وقرىء « قل أعوذ بِربِّ النّات » [٣] وأبدلت أيضاً « لا » تاء ، فقالوا : « تا سيما » ، كما قالوا : قام زيد تا بل عمرو ، أي : لا بل عمرو .

[ما ألحق بلاسيما]

(ص) : وألحق بـــه « لا مثل ما » ، « ولا سوا ما » [٤] ولا ترما » ، و « لو ترما » ، لكن لا يُجرّ [٥] تِلْوُ هذين .

(ش) : حكى ابن الأعرابي في نوادره ، وأبو الحسن النساي [٦] . « لا مِثْلَ ما » [٧] : بمعنى : لا سيّما ، وأنه يرفع ما بعده ، ويجرّ كما بعد : لا سيّما .

---

(١) أ : « بإيقاء » ، تحريف .

(٢) من قوله : « سين سيماتاء » إلى قوله : « فقالوا : « تاسيما » سقط من أ .

(٣) النّاس ١ .

(٤) « ولوترما » سقطت من أ .

(٥) ط : « لا تجر » بالتاء .

(٦) « النساي» هكذا في النسخ الثلاث ، ولم أهتد إلى معرفته .

(٧) ط : « إلاّ مثل ما » ، تحريف . وفي أ : « أن لا مثل ما » تحريف .



وفي « التّسهيل - أنّ » : « لا سواما » كذلك فيقال : قام القوم لا سواما زيد .

قال أبو حيّان : وإطلاقه يدلّ على جواز الرّفع والجرّ بعده أيضاً .

وقال النّساي : « لا ترما » ، « ولا سيما » ، « ولا مثل ما » ، بمعنى واحد .

وذكر ابن الأعرابي : لو ترما بمعنى : لا سيما ، قال : إلا أنه لا يكون بعدها إلاّ الرّفع . وكذا قال الآخر ، ووجهه أن « تر » فعل ، فلا يمكن أن تكون « ما » بعدها زائدة [١] ، وينجرّ تاليها بالإضافة ، لأن الفعل لا يضاف ، فتعيّن أن تكون موصولة ، وهي مفعول « تر » وزيد خبر محذوف ، و « تر » بعد « لا » مجزوم بها ، وهي ناهية ، والتّقدير في : قام القوم لا ترما زيد ، لا تُبْصِرْ أيّها المخاطب الشخص الذي هو زيد ، فإنه في القيام أولى به منهم ، أو غير مجزوم ، ولا نافية وحذفت ألفه شذوذاً ، أو للتّركيب .

وكذا بعد « لو » . والتّقدير : لو تبصر الذي هو زيد لرأيته أولى بالقيام منهم ، قاله أبو حيّان .

[بلـه]

(ص) : وَبَلْهَ [٢] أثبته أهلُ بغداد والكوفيّة ، وسمع جرّ تاليها فقيل : كـ « غير » منقطعاً . وقيل : مصدر مضاف . وقيل : حرف جرّ ، ونصبه مفعولاً . وهي مصدر أو اسم فعل . ورفعه مبتدأ ، وهي كـ « كيف » . وهاؤه تفتح وتكسر . ويقال : بَهَلَ ، وبَهْل .

(ش) : عدّ الكوفيّون والبغداديّون من ألفاظ الاستثناء «بَلْه» [٣] وهي بمعنى :

---

(١) في أ : « أن يكون ما بعدها زائد » .

(٢) ط : « وببله » بزيادة الباء ، تحريف .

(٣) أ : « من الألفاظ الاستثناء بله » تحريف .



« لا سيّما » نحو : أكرمت العبيد بله الأحرار على معنى : أنّ إكْرام الأحرار يزيد على إكْرام العبيد .

وأنكر ذلك البصريّون ، لأن إلاّ لا تقع مكانها ، ولأن ما بعدها لا يكون إلاّ من جنس ما قبلها ، ولأن حرف العطف يجوز دخوله عليها .

قال ابن الصّائغ : ولو صح دخول « لا سيّما » ، و« بله » في أدوات الاستثناء لدخلت فيها « حتّى » ، لأن ما بعدها يختصّ بصفة لم تثبت لمـــا قبلها . والجرّ لما بعدها مُجْمعٌ على سماعه .

وأجاز فيه الكوفيّون فيهْ النصب ، وأنكره أكثر البصريّين ، وهم محجوجـــون بالسماع ، قال جرير : [٢٣٦] .

٩٢٧ ـ وَهَلْ كُنت يا بن القَيْن في الدّهر مالِكاً
بغير بعيرٍ بَلْهَ مُهْرِيّـــةً نُجُبا [١]

قال قُطْرُب : وروى برفع ما بعدها على أنها بمعنى « كيف » . وقد روى بالجرّ والنّصب والرّفع قوله :

٩٢٨ ـ تَذَرُ الجماجِمَ ضاحياً هاماتُهـا بَلْهَ الأكُف كأنّها لم تُخْلَق [٢]

وإذا جرّت فقال بعض الكوفيّين : هي اسم بمعنى « غير » ، والجرُّ بإضافتهـــا فيكون استثناءً منقطعاً .

وقال الفارسِيّ : هي مصدر لم يُنْطق له بفعل مضاف إلى ما بعده ، وهي إضافة نصـــب .

---

(١) من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق كما في الدرر ١ : ٢٠٠ .

(٢) لكعب بن مالك رضي الله عنه في وقعة الخندق ، كما في الدرر ١ : ١٠٠ ، وشرح شذور الذهب ٣٥٤ .



وقال الأخفَش : هي حرْف جرّ ، وإذا نصبت فالمنصوب مفعول [١] .

« وبَلْه » مصدر موضع الفعل بمعنى تَرْكاً أو اسم فعل بمعنى : دع .

وإذا رفعت فمبتدأ ، وبله الخبر .

وفي هائها لغتان [٢] : الفتح بناءً ، والكسرُ على أصل التقاء الساكنين إلاّ على المصدريّة فالفتح إعراب .

وقالت العرب في بَلْهَ : بَهَل بفتح الهاء وسكونها .

[لمـّا]

(ص) : وبلمـّا بمعنى إلاّ قليلاً نحو : « إنْ كُلّ نَفْس لمّا عَلَيْها حَافِظٌ »[٣] .

وأنكره الجَوْهريّ وقاسه الزّجّاجيّ ، وتوقّف أبو حيّان .

وتقدّم استثناءُ : سِوى ، ودُون .

(ش) : قال أبو حيّان : تكون (لمّا) بمعنى إلاّ ، وهي قليلة الدَّوْر في كلام العرب . وينبغي ألاّ يتّسع فيها بل يقتصر على التركيب الذي وقع في كلام العرب . نحو قوله تعالى : « إنّ كُلّ نفسٍ لمّا عليها حافظ »[٤] . وإنْ كلٌّ لمّا جميعٌ لَدَيْنا مُحْضَرون »[٥] في قراءة مَنْ شدّد الميم ، فإن نافية ، ولمّا بمعنى إلاّ .

وممّن حكى أن « لمّا » بمعنى « إلاّ » الخليل وسيبويه ، والكسائي .

وقرأ ابن مسعود : « وإنْ مِنّا لمّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ »[٦] أي إلاّ لَهُ .

وقالوا : نشدتك الله لمّا فعلت كذا ، وعَمْرك الله لمّا فعلت كذا . وعزّك الله [٧]

---

(١) أ : « فالمنصوب بفعل » تحريف .

(٢) أ : « وفيها لغتان » .

(٣) الطارق ٤ .

(٤) الطارق ٤ .

(٥) يس ٣٢ .

(٦) الصّافات ١٦٤ .

(٧) « وعزك الله » سقطت من ط .



وقعدك الله لمّا فعلت كذا (١) .

ولمّا مع هذه بمعنى : إلاّ .

وقد يحذف نشدتك الله ، أو سألتك ، وما أشبهه ، فيقال : بالله لمّا صنعت كذا أي سألتك أو نشدتك بالله إلاّ صنعت ، قال الشاعر :

٩٢٩ – قالتْ له بالله يا ذا البُرْدَيْـــن   لمّا غَنِثْتَ نَفساً أوِ اثْنَيْـــن (٢)

فهذه التّراكيب ونحوها من المسموع ينبغي أن يعتمد في مجيء لمّا بمعنى إلاّ .

وزعم الزّجّاجيّ : أنه يقال : لم يأت من القوم لمّا أخوك ، ولم أر من القوم لمّـــا زيداً . بمعنى : إلا أخوك ، وإلاّ زيداً .

قال أبو حيّان : وينبغي أن يتوقف في إجازة هذه التّراكيب ونحوها حتّى يثبت سماعها أو سماع نظائرها من لسان العرب .

وزعم الجوهريّ : أنّ لمّا بمعنى إلاّ غير معروف في اللّغة .

وبقي من أدوات الاستثناء « سوى » ، وقد تقدّم الكلام عليها في الظروف ، وكذا « دون » عند من يرى الاستثناءَ بها .

• • •

[تم الجزء الثالث – والحمد لله – ويليـــه الجزء الرابع – إن شاء الله – وأوله : باب الحال] .

---

(١) في أ : « وقعدك لما فعلت كذا » .

(٢) قائله مجهول .

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٦٨٣ . وفي اللسان (غنث) : غَنِثَ غَنَثاً : شرب ثم تنفّس ، وأنشد البيت .

وفي ط : « غفلت » مكان : « غنثت » ، تحريف صوابه في أ ، ب ، واللّسان .

فهرس الجزء الثالث

من

همع الهوامع

الكتاب الثاني في الفضلات

المفعول به ٧ ــ ٩٣



الموضوع	الصفحة

المفعول المطلق ٩٤ ــ ١٣٠

المفعول له ١٣١ ــ ١٣٥



الموضوع | الصفحة

المفعول فيه ١٣٦ ـ ٢٣٤



الموضوع	الصفحة

المفعول معه ٢٣٥ ـ ٢٤٦

المستثنى ٢٤٧ ـ ٢٩٩

الكويت ١٩٧٧م   اهـ

همع الهوامع

في

شرح جمع الجوامع

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الرابع

ساهمت جامعة الكويت في نشره

تحقيق وشرح

الدكتور عبد العال سالم مكرم

دار البحوث العلمية





همع الهوامع

في

شرح جمع الجوامع

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الرابع

ساعدت جامعة الكويت على نشره

تحقيق وشرح

الدكتور عبد العال سالم مكرم

أستاذ النحو العربي بجامعة الكويت

دار البحوث العلمية

ص.ب ٢٨٥٧

الكويت

١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م

دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع
شارع فهد السالم ـ عمارة الشرق الاوسط ـ الكويت
ص. ب ٢٨٥٧ ـ هاتف ٤٣١٩٨٢ ـ برقيا : دار بحوث



بسم الله الرحمن الرحيم

الحـال

(ض) : الحالُ هُوَ فَضْلَةٌ دالّة على هيْئة صاحبه . ونصبهُ نَصْبَ المفعول به ، أو المشبّه به [١] ، أو الظّرف ، أقوال .

ويغلب انتقالُه إلا في مؤكدة . وقيل : يشترط لزومها ، وانتقال غيرها ، واشتقاقه :

ويغني وصفه ، أو تقدير مضاف قبله ، أو دلالته على سِعْر ، أو مفاعلة نحو : كلّمتُهُ فاهُ إلى فِيّ .

وهل هو مصدر سدّ عن الحال ، أو تقدّر :« مِنْ » أو جاعِلاً ، أو حذف أو ناب [٢] ؟ أقوال . ولا يقاس خلافاً لهشام [٣] ، وسمع رفعه . ولا يُقدّم المجرُور . وجوّزه الكوفيّة رفْعاً . ويؤخّر العامل على الأصحّ ، أو على ترتيب كعَلّمْتُهُ الحسابَ باباً باباً .

ونصب الثاني ، قال الفارسي : بالأول [٤] . وابن جنّيْ صفة له . والزجّاج : تأكيد . وأبو حيان : منصوبان بالعامل ، لأن مجموعهما الحال .

والمختار عطفٌ بفاء محذوفة لظهورها في« لَتَتّبِعُنّ سُنَنَ مَنْ قبلكم باعاً فباعاً » ،

---

(١) أو المشبّه به سقط من أ .

(٢) ب ، ط : « وناب » بالواو .

(٣) في ط فقط : « لابن هشام » تحريف . وهشام بن معاوية الضّرير . سبق ذكره ١ — ١٢٤ .

(٤) ب : « قال الفارسي : الأول » :



أو على أصل ، أو فرع ، أو نوْع ، أو تشبيه ، أو تقسيم ، أو تفضيل على نفسه ، أو غيره.

* * *

(ش) : الحال يذكّر ويؤنّث . وهو فضلةٌ دالٌّ على هيئة صاحبه نحو : جاء زيد ضاحِكاً ، فـ « ضاحكاً » فضلة دالٌّ على الهيئة التي جاء عليها زيد .

وخرج بالفضلة العمدة نحو : زيد ضاحِكٌ ، وبدالّ على هيئة : سائِرُ المنصوبات إلاّ المصدر النوعي .

ويصاحبه نحو : رجَعْتُ القَهْقَرى ، فإنه يدلّ على هيئة الرّجوع ، لا على هيئة الصاحب .

ولا يقدح في جَعْلهِ فضلة عدمُ الاستغناء عنه في بعض المواضع نحو : « وإذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جبّارين » (١) ، لأنه عارض ، كما لا يَقْدَحُ في العُمدة عروض الاستغناء عنه .

واختلفوا من أيّ بابٍ نَصْبُ الحال ؟ فقيل: نصب المفعول به ، وقيل: نصب الشّبيه بالمفعول به ، وهو[٢٣٧] الأرجح . وقيل : نصب الظروف ، لأن الحال يقع فيه الفعل ، اذ المجيء في وقت الضّحك ، أو الإسراع مثلاً ، فأشْبَهَتْ ظرْف الزّمان .

وردّ بأن الظّرف أجنبيّ من الاسم ، والحال هي الاسم الأوّل .

والغالب في الحال المبيّنة أن تكون مُنْتَقِلةً ، أي وصفاً غير لازم . وقد تكون ثابتة نحو : « أنزَلَ إليْكُمُ الكتابَ مُفَصّلاً » (٢) . « قائِماً بِالْقِسْط » (٣) . « خلَقَ اللهُ الزّرافةَ يَدَيْها أطْوَل مِنْ رِجْليَيْهَا » . وولد زيدٌ قصيراً . خُلِقَ أشْهَلَ (٤) .

(١) الشعراء ١٣٠ . (٢) الأنعام ١١٤ .

(٣) آل عمران ١٨ .

(٤) في أ فقط : « ولد زيد قصيراً أحمق أشهل » . والشُّهلة في العَين بضم الشين : أن يشوب سوادَها زُرْقَةٌ .

أمّا المؤكدة ، فلا يغلب فيها الانتقال ، بل هو والثّبوت فيها كثيران نحو : « وهو الحقّ مُصَدِّقاً »[1] « وأنّ هَذا صِراطِي مُسْتَقيماً »[2] . « ولا تَعْثَوْا في الأرْض مُفْسِدينَ »[3] . « ويَوْمَ يُبْعَثُ حَيّاً »[4] . « فتبسَّمَ ضَاحِكاً مِنْ قَوْلِهَا »[5] .

وقيل : لا تكون المبنيةُ إلاّ مُنْتَقِلَةً[6] ، وما ورد من الثابت كالأمثلة السّابقة محمولٌ على المؤكدة ، لأنه في حكم المعلوم . وقيل : لا تكون المؤكدة إلاّ غير مُنْتَقِلة .

[ما يغني عن الاشتقاق]

والغالِبُ في الحال : أن تكون وصْفاً مُشْتَقّاً ، إمّا من المصدر كاسم الفاعل أو المفعول ، او من الاسم غير المصدر ، كأظفر من الظُّفْر ، ومُسْتَحجر من الحَجَر ، ومُسْتَنْسَر من النّسْر . ويغني عن الاشتقاق أمور :

أحدها : وصفه نحو : « فَتَمَثّل لها بَشَراً سَوِيّاً »[7] .

الثّاني : تقدير مضاف قبله كقولهم: « وقع المُصْطَرِعَان عِدْلَيْ عَيْر »[8] أي مِثْل : عِدْلَيْ .

---

(1) البقرة 91 .
(2) الأنعام 153 .
(3) البقرة 60 .
(4) مريم 15 .
(5) النمل 19 .
(6) أ فقط : « ولا تكون مبنية إلاّ منتقلة » .
(7) مريم 17 :
(8) هذا مثل . والعَيْر : الحمار وَحْشِيّاً كان أو أهليّاً . والمعنى : أيْ مصطحِبَيْن اصطحاب عِدْلَي حمار حين سقوطهما . على أن اللقّانيّ قال : الأقرب أن « عِدْلَيْ » مفعول مطلق ، وأصله : =



الثّالث : دلالة على سِعْرٍ نحو : بِعْتُ الشّياهَ شاةً بدرهم ، والبُرَّ قفيزاً بدرهم ، والدّار ذِراعاً بدرهم ، أي مُسَعَّراً .

الرّابع : دلالته على مفاعلة ، نحو : كلمته فاه إلى فِيَّ ، أي مُشافهةً ، وبعتُه يداً بيد ، أي مُناجزَةً ، ورأساً برأس ، أي مُماثَلَةً .

وقد اختلف في إعراب : كَلّمْتُهُ فاهُ إلى فِيَّ . فمذهب سيبويه : ما ذُكِر أنّهُ حالٌ على أنه اسمٌ وضع موضع المصدر ، أي مُشافَهَةً الموضوع موضع الحال ، أيّ مُشافِهاً .

وتعقّب بأنّ الاسم الذي تنقُلُه العرب إلى المصدر لا بد أن يكون نَكِرةً كما قال سيبويه ، ولا بدّ أن يكون له مصدر من لفظه ، كالدّهن ، والعَطاء ، وفاه إلى فِيَّ ليس كذلك .

ومذهب الأخفشْ أن أصله : منْ فِيه إلى فِيّ ، حذف الجار فنصب كقوله : « ولا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكاح » [١] ، أي على عُقْدِه[٢] .

وتعقّب بأنه لا يُعْهَدُ حذفَ الجرّ[٣] ملتزماً، وبأن مبدأ غاية المتكلّم فَمُهُ ، لا فم المُكَلّم [٤] ، ولو كان معنى « مِنْ » مقصوداً لقيل : مِنْ فيه إلى فيه ، إذا أُظْهِرَتْ [٥] ، وفيّ إلى فيه ، إذا قُدِّرَتْ .

= وقوعاً مثل وقوع عَدِلَيْ عَيْر ، إذْ النّيابة إنما تكون بين متضافين أو موصوف وصفته » . أنظر التوضيح لابن هشام ، وحاشية يس ١ : ٣٧٠ .

(١) البقرة ٢٣٥ :

(٢) أ ، ب : « عقده » بالهاء .

(٣) أ ، ب : « حذف الخبر » وهو لا يتفق مع أسلوب النّصّ .

(٤) هذا ردّ المبرّد بأنه تقدير لا يُعْقَل ، لأن الإنسان لا يتكلّم من « في » غيره . أنظر (حاشية يس ١ : ٣٧٠) .

(٥) أي : « مِنْ » :



وقد ورد في الحديث « أقرأنيها رسولُ الله ﷺ فاهُ إلى فِيّ » ومَبْدأ الإقراء من فم النَّبِي ﷺ على ما هو الظّاهر (١) في الغاية .

على أن الفارسيّ أجاب عنه في المثال الشهير بأنه من المفاعلَة ، فلما تضمّن كَلّمْتُهُ معنى : كلَّمَنِي وكلّمته صحّ ذلك ، لأن كلمني « من » فيه صحيح أي لا بواسطة ، ولا بكتابة ، والعرب إذا ضمّنَتْ شيئاً معنى (٢) شيء علّقت به ما يَتَعَلَّق بذلك الشيء .

ومذهب الكوفيّين : أن أصله : كلمته جاعلاً فاهُ إلى « فيّ » ، فهو مفعول به .

ومذهب الفارسيّ : أنه حال نائبة مناب : « جاعِلاً » ، ثم حذف ، وصار العاملُ فيها : « كلَّمته » .

ولا يقاس على هذا التركيب ، بل يُقتصر فيه على مَوْرد السّماع ، فلا يقال : كلْمتُهُ وجْهَهُ إلى وَجْهي ولا عَيْنَهُ إلى عَيْني .

وأجاز هشام (٣) : القياس عليه ، فأجاز : ماشيْتُه قَدَمَهُ إلى قَدَمي ، وكافحْتُه وَجْهَهُ إلى وَجْهِي ، وصارعْتُهُ جَبْهَتُهُ على جَبْهَتِي ، وجاورْتُهُ بَيْتَهُ إلى بَيْتِي ، وناضلْتُه قوْسَهُ عَنْ قَوْسِي ، ونحو ذلك .

وَرُدّ : بأن فيه إيقاع جامدٍ موقع مشتق ، ومَعْرفةٍ موقع نَكِرَة ، ومُركّب موضع مُفْرَد ، وبأقلّ من هذا الشذوذ يمتنع القياس .

وسمع : كلمني زيدٌ فوهُ إلى فيّ بالرفع على أنها جملة حالية .

ولا يجوز تقديم : « إلى في » على « فاه » ، نُصِبَ أو رُفِعَ عند البصريين ، لأن الجار للتبيين كـ « لك » بعد : « سَقْياً » وهو لا يقدّم .

---

(١) ط فقط : « على ما هو ظاهر » .

(٢) أ : « شيئاً من شيء » .

(٣) أ ، ب : « ابن هشام » تحريف ، صوابه من أ ، ط والصّبان ٢ : ١٧٢ ، والخضري ١ : ٢١٤ .



وجوّز الكوفيـّة تقديمه إذا رفع ، ويجوز تقديم كليهما ، وتأخير العامل ، فيقال : فاهُ إلى فِيَّ كلمت زيداً عند سيبويه وأكثر البصريين لتصرّف العامل .

واتفق الكوفيون على مَنْعه ، وتبعهم بعضُ البصريّين ، وعُزِي لسيبويه أيضاً ، لأنها حال متأوّلة لم تَقْوَ قُوّة غيرها [١] ، ولم يسمع فيها تقديم .

ولو قيل : فوه إلى فِيّ كلمني زيدٌ لم يجز أيضاً عند الكوفيِّين .

قال أبو حيّان : ولا أحفظ عن البصريّين نصّاً في ذلك ، والقياسُ يَقْتضي الجواز .

الخامس : دلالته على ترتيب نحو : ادْخُلوا رَجُلاً رَجُلاً ، أي مرتّبين واحداً بعد واحد ، وعلّمْتُهُ الحِسَاب باباً باباً ، أيّ مفصّلاً ، أو مصنّفاً . وفي نصب الثاني من المكرّر خلاف :

ذهب الفارسي : إلى أنّ الأول لمّا وقع موقع الحال جاز أن يعمل في الثاني وذهب ابن جنّيْ : إلى أنه في موضع الصّفة للأول ، وتقديره باباً ذا باب ، حذف « ذا » [٢] . وأقيم الثاني مقامه فجرى عليه جَرَيان الأول ، كما تقول زيد عمروٌ ، أي مثل عمرو . وقيل : هو صفة له بلا تقدير ، لأن التفصيل لا يفهم[٢٣٨] بالأوّل وحده . وقال الزّجّاج : الثاني تأكيد للأوّل ، قيل : وهو أولى ، لأن التّكرار للتأكيد ثابتٌ من كلامهم .

وأمّا التكرير للتّفصيل فلم يثبت في موضع . وتعقّب بأنه لو كان تأكيداً لأدى ما أدى الأوّل .

وقال أبو حيّان : الذي أختاره أنّ كليْهمَا منصوبٌ بالعامل السّابق ، لأنّ مجموعَهُما هو الحال ، لا أحدهما ، ومتى اختلف بالوصفيّة أو غيرها لم يكن له مدخل

(١) أ : « لم يعرفوا غيرها » ، تحريف .

(٢) « ذا » سقطت من ط .



في الحاليّة ، إذ الحاليّة [١] مستفادةٌ منهما ، فصارا يعطيان معنى المفرد ، فأعطيا إعرابه وهو النصب .

ونظير ذلك قولهم : هذا حلوٌ حامضٌ ، وكلاهما مرفوعٌ على الخبريّة ، وإنما حصل الخبر بمجموعهما، فلما نابا مناب[٢] المفرد الذي هو (مزّ) أُعرِبا إعرابه قال : ولو ذهب ذاهبٌ : إلى أنّ النصب إنّما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء ، أَيْ رجلاً فرجلاً وباباً فباباً لكان وجهاً حسناً عارياً عن التكلّف ، لأن المعنى : ادخلوا رجلاً بعد رجل ، وعلّمتُهُ الحساب باباً بعد باب .

قلت : وهذا هو المختار عندي لظهورهما في بعض التراكيب كحديث : « لَتَتَّبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ باعاً فباعاً » [٣] .

قال أبو حيّان : والتكرار في مثل هذا لا يدلّ على أنه أريد به شفع الواحد ، بل الاستغراق لجميع الرّجال والأبواب ، ونحو ذلك .

السّادس : دلالته على أصالة الشيء نحو : « أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً » [٤] وهذا خَاتَمُكَ حَدِيداً ، وهذه جُبَّتُكَ خَزّاً .

السابع : دلالته على فَرْعِيَّتِهِ نحو : هذا حديدُك خاتَماً .

الثّامن : دَلالَتُه على نَوْعِيّته نحو : هذا مالُكَ ذهباً .

التّاسع : دلالته على تشبيه نحو : كرّ زيدٌ أسداً ، أي مُشْبِهاً أسداً .

العاشر : دَلالَتُه على تقسيم نحو : أقسّم المال عليهم أثلاثاً أو أَخْماساً .

الحادي عشر : دلالته على تفضيل نفسه باعتبارين نحو : هذا بُسْراً أطيب منه رُطباً .

---

(١) أ ، ب : « والحاليّة » بالواو تحريف .

(٢) ط : « نابا منابا المفرد » ، تحريف .

(٣) أنظر ابن ماجة الجزء الثامن : « كتاب الفتن » باب ١٧ .

(٤) الإسراء ٦١ .



الثاني عشر : دلالته على تفضيل على غيره ، ذكره ابن مالك في «كافيته» نحو : أحمدُ طِفلاً أجلّ من عليٍّ كَهْلاً .

[ورود الحال مصدراً]

(ص) : وورد مصدراً ، فأوّل بوصْف . وقيل : بحذف مضاف . وقيل : مفعول مطلقٌ لما قبله . وقيل : لمقدّر هو الحال .

ولا يقاس ، ولو نوّع الفعل في الأصحّ نحو : أنت الرجل عِلْماً ، وزهيرٌ شِعْراً ، والمختار أنهما تمييزان . وأمّا عِلْماً فعالِمٌ ، والمختار مفعول به وقيل : مطلق . ورفعه لغة ، فإن عرّف فراجح .

والنصب مفعول به ، أو به ، أو مطلق أقوال . ولا يقع « أنّ » أو « أَنْ » والفعل حالاً خلافاً لابن جِنيٍّ .

(ش) : ورد الحال مصدراً بكثرة ، قال أبو حيّان : وهو أكثر من وروده نَعْتاً ، فمنه : « ثُمّ ادْعُهُنّ يأتينَك سَعْياً »[1] . « يُنْفِقُون أَمْوَالَهُمْ باللَّيْلِ والنّهار سِرّاً وعلانيةً »[2] . « ادْعُوه خَوْفاً وطَمَعاً »[3] . « إنِّي دَعَوْتُهم جِهَاراً »[4] .

وقالوا : قتلتُهُ صَبْراً ، وأتيتُه رَكْضاً ومشياً وعَدْواً ، ولقيته فَجْأةً وكِفاحاً وعيانا ، وكلّمته مشافهةً ، وطلع بغتةً ، وأخذتُ ذلك عنه سَماعاً ، فاختلف النحويّون في تخريج هذه الكلم وما أشبهها من المسموع .

---

(١) البقرة ٢٦٠ .

(٢) البقرة ٢٧٤ ، وفي النسخ الثلاث : « ينفقون أموالهم سراً وعلانية » بإسقاط « بالليل والنهار » تحريف ، إذا كان المراد بها الآية القرآنية .

(٣) الأعراف ٥٦ . (٤) نوح ٨ :

فذهب سيبويه وجمهور البصريين : إلى أنها مصادر في موضع الحال مؤوّلة بالمشتَق ، أي : ساعياً وراكِضاً ، ومُفاجئاً ، ومُسِرّاً ، ومُعْلِناً ، وخائفين ، وطائعين ، ومجاهراً ، ومصبوراً ، وكذا الباقي .

وقال بعضهم : هي مصادر على حذف مضاف ، أي : إتيان رَكْض ، وسَيْر عَدْوٍ ، ولِقاء فَجْأة .

وقيل : هي أحوال على حذف مضاف أي ذا سَعْي ، وذَا فَجْأة .

وقيل (١) : هي مفاعيل مطلقة للأفعال السّابقة نوعيّة وعليه الكوفيون . وقيل : هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدّر من لفظها ، وذلك الفعل هو الحال ، أي أتيت أركُضُ رَكْضاً ، وعليه الأخفش والمبرّد .

وأجمع البصريون والكوفيّون على أنه لا يستعمل من ذلك إلاّ ما استعملته العرب ، ولا يقاس عليه غيره ، فلا يقال : جاء زيد بكاءً ولا ضحك زيدٌ اتّكاءً (٢) .

وشذّ المبرّد ، فقال : يجوز القياس . واختلف النّقل عنه ، فنقل عنه قوم : أنه أجاز ذلك مطلقاً ، ونقل عنه آخرون أنه أجازه فيما هو نوع الفعل نحو : أتيته سرعة .

ويستثنى ثلاثة أنواع جوّزوا القياس فيها :

الأوّل : ما وقع بعد خبر قرن بأل الدّالة على الكمال نحو : أنت الرَّجُل عِلْماً ، أي الكامل في حال علم ، فيقال : أنت الرَّجل أدباً ، ونُبْلاً ، وحِلْماً .

قال أبو حيّان : وعندي أن النصب في هذا على التمييز كأنه قال : أنت الكاملُ من حَيْثُ العِلْم ، لأن اطلاق الرجل بمعنى الكامل معروفٌ ، والأصل : أنت الكامِل عِلْمُه .

---

(١) من قوله : « وقيل : هي مفاعيل مطلقة » إلى قوله : « وقيل : هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدّر » سقط من أ .

(٢) في أ : « ولا أجبتك وزيداً بكاء » تحريف وفي ط : « ولا ضحك زيد بكاء » تحريف صوابه من ب :



الثّاني : ما وقع بعد خبر يُشبّه به مبتدؤه نحو : أنت زهيرٌ شِعْراً ، فيقال : أنت حاتِمٌ جوداً ، والأحنف حِلْماً [١] ، ويوسُفُ حُسْناً .

قال أبو حيّان : والتّمييز فيه أظهر أيضاً ، وقد نصّوا على أنه تمييز في [٢٣٩] قولك : زيدٌ القمرُ حُسْناً ، وثوبك السّلق [٢] خُضْرَةً .

الثّالث : ما وقع بعد أما نحو : أمّا عِلْماً فعالمٌ ، والأصل فيه : أنّ رجلاً وُصِفَ عنده شخصٌ بعلْم وغيره ، فقال الرجل للواصف : أمّا عِلْماً فعالِمٌ ، يريد : مهما يُذْكَرُ إنسانٌ في حَال عِلْم فالذي وصفت عالِمٌ كأنه مُنْكِرٌ ما وصَفَه به من غَير العِلْم ، فالناصب لهذه الحال هو فعل الشّرط المحذوف ، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشّرْط . ويقال : قياساً عليه : أمّا سِمَناً فَسمينٌ ، وأما نُبْلاً فَنبيلٌ .

وذهب بعضهم [٣] : إلى أنّ نصبَ « عالِماً » في هذا المثال على أنه مَفعول به بفعل الشّرط المقدّر ، فيقدّر متعدّياً على حسب المعنى ، فكأنه قال : مهما تذكرُ عِلْماً فالذي وصف عالم .

وهذا مذهب الكوفيين ، واختاره السّيرافي وابن مالك ، قال : لأنه لا يَخْرُجُ منه شيءٌ عن أصله إذْ الحكم عليه بالحاليّة فيه إخراج المصدر عن أصله ، ووضعه موضع اسم الفاعل ، ولأنه ورد فيما ليس مصدراً ، سمع : أمّا قُرَيْشاً فأنا أَفْضَلُها ، وأما العَبيدَ فذو عبيد .

وذهب الأخفش : إلى أنّه مفعولٍ مطلق مؤكد لناصبه ، وهو « عالم » المؤخّر ،

---

(١) ب : « والأحنف عِلْماً » تحريف . صوابه من ب ، ط لأن الأحنف ضرب به المثل في الحِلْم لا في العلْم . وفي أ : « ومعاوية حلْماً » مكان : « الأحنف » .

(٢) السّلق – نبات معروف . وفي أ : « تر بك أليق حضرة » تحريف :

(٣) في أ : « وقيل » مكان : « وذهب بعضهم » :



والتقدير : مهما يَكُن مِنْ شيءٍ فالمذكور عالِمٌ عِلْماً » ، فلزم تقديمه كما لزم تقديم المفعول في : « فأمَّا اليَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ » [١] . والأصل : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شيء فاليتيمَ لا تَقْهَرْ .

ورفْعُ المصدر الواقع بعد أمّا جائز في لغة تميم ، قالوا : أمّا علماً فعالِمٌ مع ترجيحهم النّصْب .

فإن وقع بعد « أمّا » معرفة ، فالأرجح عند الحجازيين رفعه، وأوجبه بنو تميم نحو : أمّا العِلْمُ فعالِمٌ ، أي فهو عالم ويجوز نصبه أيضاً في لغة الحجاز .

ووجَّهَهُ سيبويه بأنه مفعول له ، لتعذر الحال بالتعريف والمصدر ، لأنه مؤكّد ، والمؤكد لا يكون معرفة .

وذهب الأخفش : إلى أنه مفعول مطلق ، والكوفيون ومَنْ وافقهم : إلى أنه مفعول به كالقولين في المُنَكّر [٢] .

ومذهب سيبويه : أنّ أنْ والفعل ، وإن قدّرت بمصدر لا يجوز أن تقع حالاً ، لأنّ العرب أجرتها مُجْرَى المعارف في باب الإخبار بكان ، ولأنّ أنْ للاستقبال ، والمستقبل [٣] لا يكون حالاً .

وأجازه ابن جنِيّ وخرّج عليه قوله :

٩٣٠ ــ وقالوا لها لا تُنْكِحيه فإنّــه ... لأوّل نَصْلٍ أنْ يلاقِي مَجْمعَا [٤]

[تنكير الحال]

(ص) : مسألة : يجب تنكيره ، وثالثها : لا ، إن كان فيه معنى الشّرط ، وورد

(١) سورة الضّحى ٩ .　　(٢) أ : « في المنكور » .

(٣) ط : « والمستقل » تحريف .

(٤) لتأبط شرّاً . انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢ : ١٤٩ .



باللاّم والإضافة ، وعلَماً فمؤول . ومنه العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاً [١] لضمير سابق ، وتجعله بنو تميم توكيداً ، وكذا مركّبة في الأصحّ . والأصح أن « وحده » موضع مصدر حال . وقيل : مصدرٌ بحذف الزّيادة . وقيل : مِنْ : وحد . وقيل : لا فعل له ، وقيل : نصب ظرفاً ، وقيل : بمضمر .

(ش) : يجب في الحال التّنكير ، لأنها خبر في المعنى ، ولئلاّ يتوهّم كونها نعتاً عند نصب صاحبها ، أو خفاء إعرابها ، هذا مذهب الجمهور .

وجوّز يونس والبغداديّون تعريفها نحو : جاء زيدٌ الرّاكِبَ قياساً على الخبر ، وعلى ما سمع من ذلك .

وقال الكوفيّون : إذا كان في الحال [٢] معنى الشّرطِ جاز أن يأتي على صورة المعرفة، وهي مع ذلك نكرة نحو: عبدُ الله المحسِنَ أفضلُ منه المُسِيءَ ، التقدير : إذا أحْسَنَ أفضل منه إذا أساءَ . وأنت زيداً [٣] أشهر منك عَمْراً أي : إذا سمّيتَ . وسمع : لذُو الرّمّة ذَا الرّمةَ أشهر منه غيلانَ [٤] .

فإن لم يكن فيها معنى الشّرط لم يجز أن تأتي معرفةً في اللّفظ نحو : جاء زيدٌ الرّاكبَ [٥]. والأولون ، قالوا : المنصوب في الأول بتقدير : إذا كان ، وفي الآخرَيْن بِفِعْل التّسمية .

وورد عن العرب أحوال مقترنة باللام كقولهم : مررت بهم الجمّاءَ الغَفِيرَ [٦]

---

(١) ط فقط : « مضاف » بالرفع .

(٢) أ : « إذا كان في الفعل » تحريف .

(٣) ط : « وأنت زيد » بالرفع تحريف .

(٤) غيلان اسم ذي الرمة . انظر اللسان (غيل) . وفي أ : « عيلان » بالعين المهملة تحريف .

(٥) إذْ لا يصح : جاء زيدٌ إنْ ركب .

(٦) أ فقط : « مررت بهم الجمّ الغفير » .



٩٣١ — * فأرسلها العراك [١] *

وادخلوا الأوّلَ فالأولَ ، وقرىء : « ليخرُجَنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ » [٢] وهي مؤولة على زيادة اللاّم .

وورد أيضاً أحوال مضافة نحو : « تفرّقوا أيادي سَبَأ [٣] » فأوّل بتقدير : « مِثْل » أو « تبدّداً لا بقاء معه » ، وطلبته جهدي وطاقتي ووحدي ، فأول بتقدير جاهِداً ، ومُطِيقاً ، ومُنْفَرِداً . ورجع عَوْدُهُ على بَدْئِه ، أي : عائِداً [٤] .

ومنه عند الحجازيّين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاً إلى ضمير ما تقدم نحو : مررت بهم ثَلاثَتَهُمْ أو خَمْسَتَهُم ، أو عَشَرَتَهُمْ ، وتأويله عند سيبويه : أنّه في موضع مصدر ، وضع موضع الحال ، أي مُثَلِّثاً أو مُخمّساً لهم .

وبنو تميمٍ يتبعون ذلك لما قبله في الإعراب توكيداً ، فعلى هذا يقدر بـ « جميعهم » ، وعلى الأول بـ « جميعا » .

وهل يجري ذلك في مركب العدد ؟ قيل : لا ، والصّحيح : الجواز ، فيقال : جاء القوم خَمسةَ عَشَرَهم ، والنِّسْوة خَمْسةَ عَشَرَتهنّ بالنّصب .

---

(١) قطعة من بيت للبيد . والبيت بتمامه :

فأرسلها العراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخال

من الشواهد التي أغفلها الدرر . انظر ديوان لبيد ٨٦ ، والخزانة ١ : ٥٢٤ ، وابن يعيش ٢ : ٦٢ . وفي النسخ الثلاث : « وأرسلها العراك » .

(٢) سورة المنافقون ٨ .

(٣) هذا مثل . ويروى : « أيدي سبأ » . قال ابن هشام: وإنما سكنت الياء مع أنهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والإعلال كما في معد يكرب ، انظر « المغني » مبحث « إذا » .

(٤) « أي عائداً » سقطت من أ .



وورد أيضاً من الحال ما هو عَلَم ، قالوا : جاءت الخيلُ بَدادِ ، وبداد علم جِنْس ، فأوّل بمتبدِّدةً .

وفي « وحده » مذاهب : قال سيبويه والخليل : هو [٢٤٠] اسمٌ موضوع موضع المصدر ، الموضوع موضع الحال ، كأنه قال : إيحاداً ، وإيحاداً موضع مُوحِّداً (١) في المُتَعدِّي ، ومتوحِّداً في اللاّزم .

وقال قوم : إنه مصدر على حذف حروف الزّيادة من إيحاد واقع موقع الحال . وقال آخرون : انه مصدر لم يلفظ له بفعل كالأخُوّة . وقيل : إنه مصدر بلا حذف ، لأنه سمع : وَحِد يَحِدُ (٢) . وقال يونس وهشام : إنه منصوب انتصاب الظّرف ، فيجري مجرى « عنده » .

والأصل في جاء زيدٌ وحْدَهُ : على وحده ، حُذِف الجارّ ، ونصب على الظّرْف . وسمع : جَلَسا عَلَى وَحْدَيْهِما (٣) .

والتقدير في : زيد وحده : زيد موضع التَّفَرُّد ، وهذا المثال مسموع ، وهو أقوى دليل على ظرفيّته حيث جعلوه خبراً لا حالاً ، إذْ لا يجوز : زيد جالساً . وقيل : إنه في زيد وحده منصوب بفعلٍ مُضْمَر ، أي وَحِد وَحْدَهُ ، كما قالوا : زيدٌ إقْبالاً وإدْباراً أي : يُقْبِل ، ويُدْبِر .

* * *

(ص) : مسألة : لا يجيء من نكرة غالباً إلاّ بمسوّغ ابتداءً . قال أبو حيّان :

---

(١) ط : « موحوداً » .

(٢) وَحدَ : كَعلِم ، وَوَحُدَ كَكَرُمَ ، انظر اللسان (وحد) .

(٣) ط : « وحدتهما » تحريف . صوابه في اللسان ، و أ ، ب . وفي اللسان (وحد) « وجلسا على وحْدَيهما » .

ودونه قياساً . وقيل : يختصّ بالوصف . وشرط بعضهم الوصف بوصفين ما لم يقدّم ، أو يكن جملة بالواو . والأصح أنه في نحو : فيها قائماً رجلٌ من المبتدأ ، لا ضمير الظّرف .

ويجيء من المضاف إليه (١) معموله . قال الأخفش وابن مالك : أو جُزْؤهُ أو كَجزْئِه . وبعضهم مطلقاً .

وفي مجيئه من المنادي : ثالثها يجوز مؤكّدة ، لا مُبيّنة .

[صاحب الحال]

(ش) : لما كانت الحالُ خبراً في المعنى ، وصاحبُها مُخْبَراً عنه أشبه المبتدأ فلم يجز مجيء الحال من النكرة غالباً إلاّ بمسوّغ من مسوّغات الابتداء بها . ومن النّادر قولهم : « عليه مائة بِيضاً » ، و « فيها رجلٌ قائماً » . واختار أبو حيّان : مجيء الحال من النكرة بلا مسوّغ كثيراً قياساً ، ونَقَلَهُ عن سيبويه ، وإن كان دون الإتباع في القوّة (٢) .

ومن المسوّغات : النّفي كقوله تعالى : « وما أهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ إلاّ ولَها كِتابٌ مَعْلُوم » (٣) .

والنهي نحو :

٩٣٢ ــ لا يرْكَنَنْ أحدٌ إلى الإحْجامِ يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفاً لحِمام (٤)

(١) « إليه » سقطت من ط .

(٢) أ : « العزة » مكان : « القوّة » تحريف .

(٣) سورة الحِجْر ٤ وقد سقطت من ط كلمة : « معلوم » .

(٤) لقَطَريّ بن الفجاءة من شواهد : الأشموني ٢ : ١٧٥ ، وابنُ عقيل ١ : ٢١٦ .



والاستفهام : نحو :

٩٣٣ ـ * يا صاح هَلْ حُمَّ عَيْشٌ باقِياً فتَرى [(١)] *

والوصْفُ نحو : « فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً » [(٢)] . وبالآية رُدَّ على مَنْ قال : إنه لا يجوز الا ّ أنْ تكون النّكرةُ موصوفةً بوصفين .

والإضافة : نحو : « في أَرْبَعَةِ أيّامٍ سَواءً » [(٣)] ، « وحَشَرْنا عَلَيْهِم كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً » [(٤)] .

والعملُ نحو : مررت بضارب هِنْداً قائِماً . وقيل : لا يجوز في غير الموصوف إلا سماعاً .

فإنْ قدّم الحال على صاحبه النّكرة جاز ، وإنْ لم يكن له مسوّغ [(٥)] تخلّصاً من تَقَدّم الوصف نحو : هذا قائِماً رجلٌ .

وكذا إن كان جملةً مقرونةً بالواو نحو : « أوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِها » [(٦)] .

٩٣٤ ـ * مَضَى زَمَنٌ والنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بي [(٧)] *

---

(١) لرجل من طيء لا يعلم اسمه . وعجزه :

* لنَفْسِكَ العُذْرَ في إبْعادِها الأمَلا *

من شواهد : ابن عقيل ١ : ٢١٦ ، والأشموني ٢ : ١٧٦ وفي ط « فيرى » بالياء تحريف صوابه في أ ، ب والدرر وكتب الشواهد .

(٢) سورة الدخان ٤ ، ٥ . (٣) سورة فصّلت ١٠ .

(٤) سورة الأنعام ١١١ .

(٥) ب : « وإن لم يكن مسوّغ » بإسقاط : له » . ط : « وإن لم يكن مسموع » تحريف .

(٦) سورة البقرة ٢٥٩ وقد سقطت : « على عروشها » من أ ، ب .

(٧) لمجنون ليلى ، وعجزه :

* فهل إلى ليلى الغداة شفيعُ * =



وظاهر كلام سيبويه : أنّ صاحب الحال في نحو : « فيها [١] قائماً رجلٌ » هو المبتدأ ، وصححه ابن مالك .

وذهب قومٌ : إلى أن صاحبه الضّمير المستكِنّ في الخبر بناءً على أنّه لا يكون إلاّ من الفاعل والمفعول .

وزعم ابن خروف : أنّ الخبر إذا كان ظرفاً ، أو مجروراً لا ضمير فيه عند سيبويه والفرّاء إلاّ إذا تأخر ، وأمّا إذا تقدّم فلا ضمير فيه ، لأنه لو كان لجاز أن يؤكد ، ويعطف عليه ، ويبدل منه ، كما يفعل ذلك مع المتأخّر .

وحقّ صاحب الحال ألاّ يكون مجروراً بالإضافة ، كما لا يكون صاحب الخبر ، لأنّ المضاف إليه مُكَمِّلٌ للمضاف ، وواقعٌ منه موقع التنوين .

فإن كان المضاف بمعنى الفعل حَسُنَ جَعْلُ المضاف إليه صاحِبَ حال ، لأنه في المعنى فاعل أو مفعول نحو : « إلَيْهِ مَرْجِعُكُم جَمِيعاً » [٢] . وعَرَفْتُ قِيامَ زيدٍ مُسْرِعاً .

ـ وجوّز بعض البصريين ، وصاحب « البسيط » مجيء الحال من المضاف إليه مُطْلقاً ، وخرّجوا عليه : « أنّ دابِرَ هَؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ [٣] » ، وقوله :

٩٣٥ ــ * حَلَقُ الحديد مُضَاعَفاً يَتَلَهّبُ [٤] *

= ديوانه ١٩١ ، والسيوطي في شرح شواهد المغني ٨٤٢ يذكر أنه لقيس بن ذريح ، وعجزه في روايته :

* فهل لي إلى لُبْنَى الغُداةَ شفيعٌ *

(١) « فيها » سقطت من أ .

(٢) سورة يونس ٤ .

(٣) سورة الحجْر ٦٦ .

(٤) لزيد الفوارس . وصدره :

* عوذٌ وَبُهْثَةُ حاشدُونَ عَلَيْهِمُ *

الخزانة ١ : ٥١٥ ، وأمالي ابن الشجري ١ : ١٦٧ ، ٢ : ٣٢٧ .



وجوّزه الأخفش وابن مالك ان كان المضافُ جُزْءاً ما أضيف إليه ، أو مِثْل جُزْئه نحو : « مَا في صُدُورِهِمْ مِنْ غلٍّ إخْوَاناً »(١) . « ملّة إبْرَاهِيمَ حَنِيفاً »(٢) ، لأنه لو استغني به عن المضاف ، وقيل : ونزَعْنَا(٣) ما فيهم إخْواناً . واتّبعَ إبراهِيمَ حَنيفاً لصحّ .

وردّه أبو حيان وقال : إن النصب في « إخواناً » على المَدْح ، و « حَنيفاً » حال من « مِلّة » بمعنى دِينٍ ، أو من الضمير في « اتّبعْ » . قال : وإنما لم يجز الحال من المضاف إليه لما تقرّر من أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، وعامِل المضاف إليه اللام ، أو الإضافة وكلاهما لا يصلح أن يعمل في الحال .

وفي مجيء الحال من المنادى مذاهب(٤) .

[تقديم الحال على صاحبه]

(ص) : ويقدّم على صاحبه ، لا مجرور بإضافة ، وقيل : إلاّ بوصف ولا منصوب بكأنّ ، وليت ، ولَعَلّ ، وفعل تعجّب [٢٤١] ولا ضمير متّصل بصلة أل أو حَرْف . ويجب إن أضيف لضمير ملابسه . قيل : أو قُرِن بإلاّ . ومنعه البصريون

---

(١) سورة الحِجْر ٤٧ . (٢) سورة النساء ١٢٥ .

(٣) « ونزعنا » سقطت من أ .

(٤) في أ : « بعد مذاهب » بياض . وفي ب : بياض مشار إليه : بـ «كذا » وليس في ط إشارة إلى هذا البياض وأسلوب النّصّ يشير إلى أن النّص ناقص . وفي الأشموني ٢ : ١٨٠ عند حديثه عن العامل المعنوي في الحال علّق الصّبان على ذلك بقوله : « والعوامل المتضمّنة ما ذكره عشرة ، ذكر المصنف والشارح منها تسعة ، وأسقطا النداء نحو :

* يا أيها الرّبعُ مَبْكياً بساحَتِهِ *

لما في مجيء الحال من المنادى من الخلاف ، فقد منعه بعضهم ، وإن كان في الأصح كما في جامع ابن هشام الجواز » .



على مجرور بغير زائد . وثالثها : إلا الضّمير والفعْليّة . والكوفية على ظاهر مرفوع آخر رافعه ، ومنصوب . وقيل : إلاّ الفعليّة .

(ش) : الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالخبر ، ويجوز تقديمها عليه ، كما يجوز فيه سواء كان مرفوعاً كقوله :

٩٣٦ – فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِها صَوْبُ الغَمَامِ ، ودِيمَةٌ تَهْمِي [١]

أم منصوباً كقوله :

٩٣٧ – * وَصَلْتَ ولم أَصْرِمْ مسبين أُسْرَتِي * [٢]

أم مجروراً بحرف زائد نحو : ما جاء عاقلاً من أحدٍ ، وكفى مُعيناً بزيد . أو أصليٍّ نحو : « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إلاّ كافّةً لِلنّاسِ [٣] » هذا هو الأصحّ في الجميع .

أما المجرور بالإضافة فلا يجوز تقديمُ الحال عليه : كعرفتُ قيامَ هندٍ مُسْرِعةً ، فلا يقدّم « مسرعة » على « هند » ، لئلاّ يفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا على « قيام » الذي هو المضاف ، لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصِّلة من الموصول ، فلا يقدّم عليه شيء من معمولاته .

وسواء كانت الإضافة محضة كالمثال ، أم غير محضة نحو : هذا شارب السّويق ملتوتاً الآن أو غداً كما قال ابن هشام في « الجامع » : إنه الأصحّ .

وأجاز ابن مالك في الثاني : تقديم الحال على المضاف ، لأن الإضافة في نية الانفصال . كذا ذكره في « شرح التسهيل » ، لكنه نقل ذلك في « شرح العُمْـــدة » عن بعض النحويِّين ، وقال : المنع عندي أوْلى .

(١) لطرفة بن العبد . ديوانه ١٢١ ، وروايته : « بلادك » مكان : « ديارك » .
(٢) في الدرر ١ : ٢٠١ : ليس له تتمة ولا قائل معروف . وفي أ : « مسبين أموالي » .
(٣) سورة سبأ ٢٨ .



ومنع أكثر النحويين ، منهم البصريين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد ، سواء كان ظاهراً أو ضميراً ، فمنعوا : مررت ضاحكةً بهند ، ومررت ضاحكاً بك ، وتأوّلوا الآية بأن « كافّة » حال من الكاف ، وعلّلوا المنع بأن تعلّق العامل بالحال ثانٍ [1] لتعلّقه بصاحبه ، فحقُّه إذا تعدّى لصاحبه بواسطة أن يتعدّى إليه بتلك الواسطة ، لكن منع من ذلك خوفُ التباس الحال بالبدل ، وأن فعلاً واحداً لا يتعدّى بحرف واحدٍ إلى شيئين ، فجعلوا عِوَضاً من الإشراك في الواسطة التزام التأخير ، وبأنّ حال المجرور بحرف شبيهٌ بحال عَمِلَ فيه حرفُ جرٍّ مضمّن معنى الاستقرار نحو : زيدٌ في الدار مُتّكِئاً ، فكما لا يجوز تقديم الحال على حرف الجرّ في مثل هذا لا يقدّم عليه هنا .

وجوّز الكوفية التقديم إن كان صاحب الحال ضميراً أو ظاهراً ، والحال فعل نحو : مررت تضحك بهند ، ومنعوه إذا كان ظاهراً وهي اسم .

ونقل ابن الأنباري الإجماع على المنع حينئذ ، وليس كذلك ، فقد قال بالجواز مطلقاً : الفارسيّ ، وابن كَيْسان ، وابن بُرْهان ، وصحّحه ابن مالك .

ومنع الكوفيون التّقديم على المرفوع الظاهر المؤخر رافِعُه ، فلا يجيزون : مسرعاً قام زيد . ويجيزون : قام مسرعاً زيدٌ ، لتقدم الرافع .

ومنع الكوفيّون أيضاً التّقديم على المنصوب الظاهر ، سواء كان الحال اسماً ، أو فعلاً ، فلا يجيزون : لقيت راكبةً هنداً ، ولا لقيت تركب هنداً ، وعلّلوه بأنه يوهم كون الاسم مفعولاً ، وما بعده بدل منه .

وجوّزه بعضهم إذا كانت الحال فعلاً لا اسماً ، لانتفاء توهّم المفعوليّة ، إذ لا يتسلط الفعل على الفعل تسلّط المفعول به .

(١) أ : « ص » مكان : « ثان » تحريف . و «ثان» أي تابع لتعلقه بصاحبه في ذلك : « انظر الصّبان ٢ : ١٧٦ » .



وفي « شرح العمدة » لابن مالك : ومما يمتنع فيه تقديمُ الحال على صاحبها أن يكون منصوباً بكان ، أو لَيْت ، أو لَعلّ ، أو فعل تعجب ، أو اتّصل بصلة « أل » نحو : القاصِدُك سائلاً زيدٌ ، أو اتّصل بفعل موصول به حرف نحو : أعجبني أن ضربت زيداً مؤدباً ، ولم يتعرض لذلك في « التسهيل » .

وقد يعرض للحال ما يوجب تقديمها على صاحبها كإضافته إلى ضمير ملابسها نحو : جاء زائراً هندٌ أخوها (١) ، وجاء منقاداً لعمرو صاحبه .

وجَعَل قَوْمٌ من ذلك اقْتِرانَ صاحبِ الحال بإلاّ نحو : ما قَدِمَ مُسْرعاً إلاّ زيدٌ .

[تقديم الحال على عامله]

(ص) : وعلى عامله . وثالثها يمنع في نحو : راكباً زيدٌ جاء . ورابعها: إن كانت من ظاهر. وفي المؤكدة خلاف المصدر . ويمتنع إن كان العامل فعلاً غير متصرف، أو صلة لأل ، أو حرفاً (٢) أو مصدراً . قال ابن مالك : أو نعتاً ، أو أفعل تفضيل ، أو اتصل بلام ابتداء ، أو قسم ، أو أفهم تشبيهاً خِلافا للكسائي ، أو ضُمِّن معنى الفعل ، لا حروفه ، كإشارة ، وتنبيهٍ ، وتمنٍّ ، وترَجٍّ أو قرن الحال بالواو . وثالثها : يجوز إن كان فعلاً .

(ش) : في تقديم الحال على عاملها مذاهب :

أحدها : المنع مطلقا ، وعليه الجَرْمِيّ تشبيهاً بالتمييز .

والثاني : الجواز [٢٤٢] مطلقا إلاّ ما يأتي استثناؤه ، وهو الأصحّ ، وعليه الجمهور

---

(١) أ : « جاء زائر أجرها » تحريف ، ب « جاء زائر هند أخوها » تحريف أيضاً صوابهما في ط .
(٢) ب ، ط : « أو حرف » بالرفع .



قياساً على المفعول به ، والظَّرْف .

والفرق بينه وبين التمييزْ أن الحال يقتضيها الفعل بوجْهٍ ، فقدّمت كما تُقدَّمُ سائر الفضلات ، وقد ورد به السّماع ، قال تعالى: « خُشَّعاً أبْصارُهم يَخْرُجُونَ »(١) .

وسواء كانت الحال مصدراً أم غيره ، مؤكّدة أم غير مؤكدة . وفي المؤكّدة خلاف كالخلاف في المصدر المؤكّدة .

ومنع الأخفش : راكباً زيدٌ جاء ، لبعدها عن العامل ، وهذا هو المذهب الثّالث .

والرّابع : وعليه الكوفيّون : إن كانت الحال من مرفوع ظاهر تأخّرت وتوسّطت ، والرافع قبلها ، ولم يتقدم على الرافع والمرفوع معاً ، فلا يجوز : راكباً جاء زيدٌ ، لأنها عندهم في معنى الشّرط فيؤول إلى تقديم المضمر على الظّاهر لفظاً ورُتْبَةً .

وإن كانت من مرفوع مُضْمَرٍ جاز تأخيرُها ، وتوسيطُها ، وتقديمُها على الرّافع والمرفوع معاً نحو : قائماً في الدّار أنت ، وراكباً جئت . وإن كانت من منصوب ظاهر ، أو مجرورٍ ظاهر لم يجز تقديمها كالمرفوع ولا توسّطها حذراً من توهّم المفعول . أو مضمر جاز التّقديم نحو : ضاحِكاً لقيتني هند ، وضاحِكاً مرّت بي هند .

[صور لا يجوز فيها تقديم الحال على عاملها]

وعلى الأصح يستثنى صُوَر لا يجوز فيها التقديم :

منها : أن يكون العامِلُ فعلاً غير متصرف نحو : ما أحسنَ هنداً (٢) متجرّدةً ،

(١) سورة القمر ٧ ، وفي أ ، ب : « خاشعاً أبصارهم يخرجون » وهي قراءة صحيحة لأنه قرأ بها أبو عمر وحمزة والكسائي . انظر كتاب السبع في القراءات لابن مجاهد ٦١٨ ، والحجة لابن خالويه ٣١٠ وفي ط : « خاشعة أبصارهم يخرجون » تحريف .

(٢) ب : « ما أحسن هند » بالرفع ، تحريف .



فلا يقال : متجرّدةً ما أحسن هنداً . أو صفة غير مَحْضَة [١] .

أو صلة لأل نحوِ : الجائي مسرعاً زيد ، فلا يجوز أل مسرعاً جاءني زيدٌ بخلاف صلة غيرها ، فيقال : مَنْ الّذي خائِفاً جاء .

أو صلةً لحرف مصدريّ نحو : يعجبني أنْ يقومَ زيدٌ مسرعاً ، فلا يجوز أنْ مُسْرعاً يقوم زيد .

أو مصدراً نحو : يعجبني رُكوب الفرَس مُسْرجاً . أو نعتاً نحو : مررت برجل ذاهبةٍ فَرَسُهُ مكسوراً سَرْجُها ، فلا يقال : برجلٍ مكسوراً سَرْجُها ذاهبةٍ فَرسُهُ ، كذا قاله ابن مالك .

وقال أبو حيّان : إنه غفلةٌ منه ، ونصوص النّحويين على جواز تقديم معمول النّعت عليه من مفعول به ، وحالٍ ، وظرفٍ ، ومصدرٍ ونحوها ، وإنما منعوا تقديمَ المعمول على المنعوت ، لا على النعت العامل فيه ، فيجوز في : مررت برجل يركب الفرَس مُسْرجاً : مررت برجل مسرجاً يركب الفرس ، ولا يجوز : مررت مسرجاً برجل يركب الفرس . قال : وأمّا المثال الذي ذكره [٢] فلم يمتنع فيه تقديم : « مكسوراً سَرْجُها » من جهة أنّ العامل في « مكسوراً » النّعت بل من جهة تقديم المضمر على ما يفسّره .

وقد نصّ النّحويون على منع تقديم المضمر في هذه المسألة ، وما أشبهها ، وأنه مما يلزم فيه تأخير الحال ، إذ ليس من المواضع التي يفسّر فيها المضمر ما بعده .

ومن الصُّور المستثناة : أن يكون العامل أفعل التّفضيل نحو : زيدٌ أكفَؤهم [٣]

---

(١) أ : « غير مختصّة » ، تحريف . انظر الأشموني ٢ : ١٨٠ .

(٢) في أ : « وأمّا المثال الذي تقدّم » .

(٣) في النسخ الثلاث : « زيد أكفاهم ناصراً » تحريف .



ناصِراً ، لانحطاطه عن درجة اسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، فأشبه الجوامد .

أو متّصلاً بلام الابتداء ،أو لام القسم نحو: لأصْبِرُ مُحْتَسِباً،واللهِ لأقومَنَّ طائعاً.

أو مفهم تشبيه نحو : زيدٌ مثلك شجاعاً ، وزيدٌ زهير شعراً ، وزيدٌ الشّمسُ طالعةً . والمنع في هذه الصورة مذهب البصريين .

وأجاز الكسائي التقديم ، فقال : زيد شجاعاً مثلك ، وزيدٌ طالعةً الشمسُ .

ومنها : أن يكون العامل غير فعل ، ولا وصف فيه معنى الفعل وحروفه ، وهو الجامد المتضمن معنى مشتق كأمّا في مثل : أمّـــا علماً فعالمٌ أو اسم الإشارة [١] « وحروف » [٢] التّنبيه نحو : هذا زيدٌ قائماً ، يجوز كون العامل في الحال حرف التنبيه ، وأن يكون الإشارة ، فعلى تقدير الأول يجوز ها قائماً ذا زيدٌ ، ولا يجوز على تقدير [٣] الثاني .

وكحرف التمني ، وهو ليت ، والترجّي ، وهو لعلّ .

ومنها : أن يكون الحال جملةً معها الواو ، نحو : جاء زيد والشّمسُ طالعةٌ ، فلا يجوز : والشّمس طالعةٌ جاء زيدٌ ، وأجازه الكسائي والفرّاء ، وهشام مطلقاً . وأجازه بعضهم اذا كان العاملُ فعلاً .

[عامل الحال إذا كان : أفعل التفضيل]

(ص) : واغتفر ، بل وجب على الأصحّ توسّط أفعل بين حالين ، وإنما يجيئان معه لمختلفَيْ حالٍ ، أو ذات ، والأصحّ أنه يعمل فيهما .

(ش) : كان القياس إذا كان العامل أفعل التفضيل ، واقتضى حالين أن يتأخر

---

(١) أ : « أو اسم اشارة » بدون « أل » .

(٢) ط فقط : « وحرف التّنبيه » .

(٣) كلمة : « تقدير » سقطت من أ .



الحالان عنه ، لأنه إذا كان يقتضي حالاً واحدة وجب تأخيرها عنه .

ولا ينتصب مع أفعل التفضيل إلاّ المختلف الذات مختلف الحالين (١) نحو : زيدٌ مفرداً أنفعُ من عمرو مُعاناً ، أو مُتّفِقا الحال (٢) نحو : زيدٌ مفرداً أنفع من عمرو مفرداً .

أوْ إلاّ المتّحد الذّات ، مُخْتَلِف الحَالَيْن نحو : هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً ، وزيد قائِماً أخطبُ منه قاعِداً .

واخْتُلِف في العامل (٣) في هذين الحالين ، فالأصحّ أنه [٢٤٣] أفعل التّفضيل « فَبُسْراً » (٤) حال من الضّمير المستكنّ في « أطْيَب » ، و « رُطباً » حال من ضمير « منه » والعامل فيهما « أَطْيَب » .

وذهب المبرّد وطائفة : إلى أنـّهما منصوبان على إضمار كان التّامّة صلة لـ « إذْ » في الماضي ، و « إذا » في المستقبل ، وهما حالان من ضميرهما . وقيل : على (٥) إضمار « كان » ، و « يكون » النّاقصة .

وعلى الحاليّة فالمسموع من كلام العرب توسّط « أفعل » بين هذين الحالين ، فاقتصر الجمهور على ما سُمِع فقالوا : لا يجوز تأخيرُهُما عن أفعل ، ولا تقديمهما عليه ، لأن القياس في أصل هذه المسألة المنع ، لولا أنّ السّماع ورد بها ، إذ لا يعهد نصب « أفعل» فضلتين بدليل أنه لا ينصب مفعولين ، فلمّا وردت أجريت كما سمعت .

ووجّهَه الزّجّاج : بأنهم أرادوا أن يَفْصِلُوا بين المُفَضّل والمُفَضل

(١) في أ ، ب : « المختلفي الذات ، مختلفي الحالين » .

(٢) في أ ، ب : « أو متفقي الحال » .

(٣) « في العامل » سقط من أ .

(٤) أ : « فليس » مكان : « فبسراً » تحريف .

(٥) « على » سقطت من أ .



عليه ، لئلا يقع الالتباس ، ولا يعلم أيّهما المفضّل ، فلذا قدم المُفَضّل ، وأُخِّر المفضل عليه .

وأجاز بعض المغاربة تأخيرَ الحالين عن « أفعل »[1] بشرط أن يليه الحال الأولى مفصولة عنه من الثانية فيقال : هذا أطيب بسراً منه رُطباً . وزيدٌ أشجع أعزلَ[2] من عمرو ذا سِلاح .

قال أبو حيان : وهذا حسنٌ في القياس ، لكنه يحتاج إلى سماع ، أمّا التّأخير على غير هذا الوجه نحو : هذا أطيب منه بسراً رطباً أو التقديم نحو : هذا بسراً منه رطباً أطيب[3] فلا يجوز بإجماع .

[عامل الحال إذا كان ظرفاً]

(ص) : فإنْ كان العامل ظرفاً لم يقدّم على الجملة . وثالثها : يجوز إنْ كان مثله ، وفي تقدّمه عليه لا الجملة الأقوال . ورابعها : يجوز إن كانت من مضمر مرفوع . وقال ابن مالك : إن كانت مثله قوِيَ وإلاّ ضعف ، فإن تأخّر المبتدأ جاز اتّفاقاً .

(ش) : إذا كان عامل الحال ظرفاً أو مجروراً ، ففي جواز تقديم الحال على الجملة التي منها الظرف والمجرور أقوال :

أحدها : وهو الأصحّ المنع مطلقا ، وحكى فيه ابن طاهر الاتّفاق ، فلا يقال : قائِماً في الدّار زيدٌ .

والثّاني : الجواز ، وعليه الأخفش .

---

(١) « عن أفعل » سقطت من أ .

(٢) أ : « وأعزل » بالواو . تحريف .

(٣) في أ : « هذا بسراً رطباً أطيب منه » . تحريف .



والثّالث : وعليه ابن بُرهان التفصيل بين أن يكون الحال أيضاً ظرفاً أو حرف جرّ ، فيجوز تقديمها نحو : « هُنَالِكَ الوَلَايَةُ للهِ الحَقّ » [١]. فـ « هنالك » ظرف مكان ، وهو حال من ضمير « لله » الذي هو خبر « الولاية » ، والمنع في غير ذلك .

وفي توسّطه بأن يقدم على العامل دون المبتدأ أقوال ؛ أحدها : الجواز مطلقاً ، وصحّحه ابن مالك نحو : زيدٌ متّكِئاً في الدّار ، وزيد عند هند في بستانها .

والثاني : المنع مطلقاً ، لضعف العامل [٢] ، وعليه الجمهور ، وصحّحه أبو حيّان وردّ بالسماع قال تعالى : « والسّمَوَاتُ مَطْوِيّاتٍ بِيَمِينِهِ » [٣] .

والثّالث : الجواز إن كانت الحال أيضاً ظرفاً ، أو مجروراً ، والمنع في غير ذلك .

والرابع : الجواز إذا كانت من مضمر مرفوع نحو : أنت قائماً في الدّار . والمنع إنْ كانت من ظاهر ، وعليه الكوفيّون .

واختار [٤] ابن مالك : أنه إن كانت الحال اسماً صريحاً ضعف التّوسّط ، أو ظرفاً أو مجروراً جاز التوسط بقوّة .

ومحلّ الخلاف ما إذا تقدّم المبتدأ ، وتأخّر الخبر ، فإن تأخر المبتدأ وتقدّم الخبر جاز توسّط الحال بينهما بلا خلاف نحو : في الدّار عندك زيدٌ ، وفي الدار قائِماً زيدٌ .

[جواز جعل ما صلح للخبرية حالاً]

(ص) : وإنْ وقع ظرف واسم يصلحان للخبرية ، فإن تقدّم الظرف اختير

(١) سورة الكهف ٤٤ .

(٢) « لضعف العامل » سقطت من أ .

(٣) سورة الزمر ٦٧ ، و « مطويات » بالكسر قراءة قرآنية . انظر « العكبري ٢ : ٢١٦ » .

(٤) ط : « واختاره ابن مالك » تحريف . صوابه في أ ، ب .



حاليّة الاسم، وإلا فخبريّته . وقال المبرّد : لا فرق . فإن تكرّر مطلقاً رجّحت الحاليّة، وأوجبها الكوفيّة . فإن كان ناقصاً فالخبريّة مطلقاً خلافاً لهم ، أو تام وناقص [1] ، وبُدىء بأيّهما جازا على الأصحّ .

(ش) : إذا ذكر مع المبتدأ اسمٌ وظرفٌ [2] أو مجرورٍ ، وكلاهما صالحان للخبريّة بأن حَسُنَ السّكوت عليه جاز جعل كل منهما حالاً ، والآخر خبراً بلا خلاف ، لكن إن تقدّم الظرف أو المجرور على الاسم اختير عند سيبويه والكوفيّين حاليّة الاسم ، وخبريّة الظرف نحو : فيها زيد قائماً ، لأنه من حيث تقديمه الأولى به أن يكون عُمْدة ، لا فضلة ، فإن لم يقدّم اختير عندهم خبريّة الاسم نحو : زيدٌ في الدّار قائمٌ . وقال المبرّد : التقديم والتأخير في هذا واحد .

فإن كرّر الظرف أو المجرور جاز الوجهان أيضاً . وحكم برُجحان حاليّة الاسم تقدّم الظّرف أو تأخّر [3] لنزولِ القرآن به ، قال تعالى : « وأمّا الّذين سُعِدُوا فَفِي الجَنّةِ خَالِدينَ فيها [4] » . « فكَانَ عاقِبَتَهُما أنّهما في النّار خَالِدينَ فيها » [5] .

وادّعى الكوفيّون : أن النّصب مع التكرار لازم ، لأن القرآن نزل به ، لا بالرّفع . وأجيب بأنه يَدُلّ على أنه أجود لا واجب ، على أنه قد قُرىء [٢٤٤] في الآيتين : « خالِدون » ، و « خالِدين » .

فإن كان الظّرف أو المجرور غَيْرَ مستغنىً به تعيّن خبريّة الاسم ، وحاليّة

(١) ط : « أو ناقص » بأو صوابه في أ ، ب ، والشرح .

(٢) ط فقط : « أو ظرف » .

(٣) أ ، ب : « أو تأخّر تقديم الظرف » . تحريف .

(٤) سورة هود : ١٠٨ .

(٥) سورة الحشر ١٧ .



الظرف مطلقاً ، تكرّر أوْ لا نحو : فيك زيدٌ راغِبٌ [١] ، وزيدٌ راغِبٌ [٢] فيك .

وأجاز الكوفيّون : نصب « راغب » وشبهه على الحال .

وإن اجتمع [٣] ظرفان : تامٌّ وناقِصٌ جاز الرّفع والنصب في الاسم سواء بدأت بالتّام نحو : إنّ عبد الله في الدار بك واثِقاً [٤] أو واثِقٌ ، أو بالناقص نحو : إن فيك عبد الله في الدّار راغباً أو راغبٌ .

وأوجب الكوفيّون الرفع في الصورتين ، لأنك حين قدّمت ما هو من تمام الخبر ، وصلته ، وهو « بك » و « فيك » كأنك اخترت إخراج الاسم عن الحاليّة إلى الخبريّة .

[مسائل حول عامل الحال]

(ص) : مسألة : اختلف هل يعمل فيه غيرُ عاملِ صاحبه . ومَنع السُّهَيْلِيّ عمل الإشارة والتنبيه . وأبو حيّان : ليْتَ ، ولعَلّ . وبعضهم كان .

والأصح جواز تعدّده لمفرد ، وغيرهُ مُتَّفِقَيْن أوْلا . ولا يجمعان إلاّ إن صَلُح انفراد كُلّ بالموصوف [٥] .

وقيل : يجوز في متضايفين . وفي التفريق يكون للأقرب ، والمختار للأسبق ، ولا يفرد بعد « إمّا » [٦] وندر بعد « لا » .

---

(١) أ : « فيك زيد راغبك » تحريف .

(٢) « وزيد راغب » سقط من ب .

(٣) أ : « فإن كان ظرفان » مكان : « وإن اجتمع ظرفان » .

(٤) أ : « إن عبد الله فيك في الدّار واثقاً » . تحريف .

(٥) ط فقط : « إلا إن صلح انفراده بالموصوف » . وانظر الشرح .

(٦) أ : « بعد إذا » تحريف ، صوابه في ب ، ط ، والشرح . وفي ط : « أمّا » بفتح الهمزة . تحريف .



(ش) : فيه مسائل :

الأولى : اختلف هل يعمل في الحال غير العامل في صاحبه ؟

فالجمهور : لا ، كالصفة والموصوف .

وجوّزه ابن مالك بقِلّة كالتمييز والمميّز ، والخبر والمخبر عنه ، وخرّج عليه : « إنّ هذه أُمّتُكُمْ أُمّةً واحِدةً [1] » ، فـ« أمّتكم » صاحب الحال ، والعامل فيه إنّ ، وفي الحال الإشارة .

الثانية : تقدّم أن العوامل المعنويّة تعمل في الحال كإشارة ونحوها .

ومنع السُّهيليّ عمل حرف التّنبيه في الحال ، فقال : « ها » حرف ، ومعنى الحروف لا يعمل في الظّروف والأحوال .

قال : ولا يَصِحّ أن يعمل فيه اسم الإشارة ، لأنّهُ غير مشتق من لفظ الإشارة [2] ، ولا من غيرها ، وإنما هو كالمضمر ، ولا يعمل « هو » ، ولا « أنت » بما فيه من معنى الإضمار في حال ولا ظرف .

والعامل في مثل : هذا زيد قائماً إنما هو : « انظر » مقدّرة دلّ عليها الإشارة ، لأنك أشرت إلى المخاطب ، لينظر .

وقال أبو حيّان : إنه قريب ، لأن فيه إبقاء العمل للفعل إلاّ أن فيه تقدير عامل لم يلفظ به قطّ ، ثم صرّح باختياره ، واختاره أيضا صاحب البسيط [3] .

وقال أبو حيّان : الصحيح أيضاً أنّ « ليت » و « لعل » ، وباقي الحروف لا تعمل في الحال ، ولا الظرف ، ولا يتعلّق بها حرف جرّ إلاّ « كان » ، و« كاف »[4] التشبيه .

---

(١) سورة الأنبياء ٩٢ .

(٢) « الإشارة » سقطت من أ .

(٣) أ : « ابن صاحب البسيط » بزيادة : « ابن » . تحريف .

(٤) أ : « وحرف التشبيه » .



ومنع بعضهم عمل « كان » أيضاً في الحال ، نقله صاحب البسيط .

الثالثة : يجوز تعدّد الحال كالخبر والنعت ، سواء كان صاحب الحال [١] واحداً نحو : جاء زيدٌ راكباً مسرعاً أم متعدّداً ، وسواءٌ في المتعدّد اتفق اعرابه نحو : جاء زيد وعمرو مُسْرعَيْن أم اختلف نحو : لقي زيدٌ عمراً ضاحكين ، هذا هو الأصحّ ، ومذهب الجمهور .

وزعم جماعة منهم الفارسيّ وابن عُصْفور : أنّ الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياساً على الظرف ، واستثنى أفعل التفضيل ، فإنه يعمل في حالين كما تقدّم ، وخرّجوا المنصوب ثانياً [٢] على أنه صفة للحال ، أو حال من الضّمير المستكنّ فيه . ونسب أبو حيّان هذا القول إلى كثير من المحقّقين .

وعلى الأول لا يجمع الحالان حتّى يصلح انفراد كُلّ وصفٍ بالموصوف ، فإن اختلفا في هذا المعنى لم يجمعا .

وأجاز الكسائي وهشام : أن تجيء الحال مجموعة من مضاف ، ومضاف إليه نحو: لَقيتُ صاحبَ الناقة طَلِيحَيْن ، على أنّ طَلِيحَيْن حال من الصّاحب والنّاقة .

وتخريجه عندنا على أنه حال من صاحب النّاقة ومن المعطوف المقدّر ، أي والناقة ، لأن الحال كالخبر ، والمضاف إليه لم يقصد الإخبار عنه ، إنما الإخبار عن المضاف .

وإن تعدّد ذو الحال ، وتفرّق الحالان نحو : لقيت زيداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً حمل الحال الأوّل على الاسم الثاني ، لأنه يليه ، والحال الثاني على الاسم الأول ، فـ « مُصْعِداً » لزيد و « منحدراً » للتاء ، كذا قالوه . ووجّهوه بأن فيه اتّصال أحد

---

(١) « الحال » سقطت من أ .

(٢) أ : « الثاني » بأل .



الحالين بصاحبه (١) ، وعوْد ما فيه من ضمير إلى أقرب مذكور ، واغتفر انتقال الثّاني ، وعود ضميره على الأبعد ، إذ لا يستطاع غير ذلك . ويجوز عكس هذا مع أمن اللبس ، فإن خيف تعيّن المذكور أوّلاً .

وفي « التّمهيد » العرب تجعل ما تقدّم من الحالين للفاعل الذي هو متقدّم ، وما تأخّر للمفعول ، ولو جعلت الآخر (٢) للأول لجاز ما لم يلبس . قال أبو حيّان : وهذا الذي ذكره صاحب « التمهيد » مخالِفٌ لما قرّرْ غيره .

قلت : وهو المختار عندي ، ومنه قوله :

٩٣٨ ـ خرجْتُ بها أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنا على أَثَرَيْنا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ (٣) [٢٤٥]

فـ « أمشي » لأول الاسْمَيْن ، و « تجرّ » لثانيهما .

ويجب للحال إذا وقعت بعد « إمّا » أن تردف بأخرى معاداً معها إمّا أوْ « أوْ » كقوله تعالى : « إنّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إمّا شاكِراً وإمّا كَفوراً » (٤) . وقول الشاعر :

٩٣٩ ـ وقد شَفَّنِي ألا يَــزالَ يروعُنِي خيالُك إمّا طَارِقــاً أو مُغادِيَا (٥)

وإفرادها (٦) بعد « إما » ممنوع في النّثر والنظم ، وبعد « لا » نادر تقول : لا راغِباً ولا رَاهِباً فتكرر .

---

(١) « بصاحبه » سقط من أ . (٢) ط فقط : « الأخير » .

(٣) من معلّقة امرىء القيس . وفي ط : « مرجّل » بالجيم المعجمة ، تحريف .

(٤) سورة الإنسان ٣ .

(٥) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ٢٠٢ ، وقد نسبه بعد ذلك في الدرر ٢ : ١٨٦ إلى الأخطل كما ذكر أبو حيّان .

(٦) أ : « وافراد بعد إمّا » .



وقد تُفْرَدُ كقوله :

٩٤٠ – قَهَرْتُ العِدا لا مُسْتَعِيناً بِعُصْبَةٍ ولكن بأَنْواع الخَدائع والْمَكْرِ (١)

[أقسام الحال]

(ص) : مسألة : تقع مُوطِّئةً ومؤكّدة خلافاً لقوم ، إمّا لجملة من معرفتين جامدين لتعيّن (٢) ، أو فَخْر ، أو تعظيم ، أو ضدّه ، أو تصاغر أو تهديد ، فعاملها مضمر . وقيل : المبتدأ . وقيل : الخبر . أو لعاملها فالأكثر مخالفته لفظاً .

زاد ابن هشام : أو لصاحبها ، أو مقدّرة ومحكيّة وسببيّة .

(ش) : للحال أقسام باعتبارات ، فتنقسم بحسب قصدها لذاتها والتّوطئة بها إلى قسمين : مقصودة وهو الغالب . ومُوَطّئة ، وهي الجامدة الموصوفة نحو : « فَتَمَثَّلَ لَها بَشَراً سَوِيّاً » (٣) . وتقول : جاءني زيدٌ رجلاً محسناً .

وتنقسم بحسب التّبيين والتأكيد إلى قسمين :

– مُبَيِّنة وهو الغالب ، وتسمّى مؤسّسة أيضاً ، وهي التي تدلّ على معنىً لا يفهم مما قبلها .

– ومؤكدة : وهي التي يستفاد معناها بدونها .

وإثباتها مذهب الجمهور . وذهب المبرّد والفرّاء ، والسّهيليّ : إلى إنكارها ، وقالوا : لا تكون الحال إلا مبيِّنة ، إذ لا يخلو من تجديد فائدةٍ ما عند ذكرها . وعلى إثباتها هي ثلاثة أنواع :

– مؤكّدة لمضمون الجملة ، وشرط الجملة كون جزئيها معرفتين ، لأن التأكيد إنما يكون للمعارف وكونهما جامدين لا مشتقّين ، ولا في حكمهما .

(١) سبق ذكره رقم ٥٦٩ .

(٢) أ : « ليقين » تحريف .

(٣) سورة مريم ١٧ .



وفائدتها : اما بيان تعيّن نحو : زيد أخوك معلوماً . نحو :

٩٤١ — * أنا ابْنُ دَارةَ مَعْروفاً بهَا نَسَبي [١] *

أو فخر نحو : أنا فلانٌ شجاعاً أو كريماً . أو تعظيم نحو : هو فلانٌ جليلاً مُهيباً [٢] أو تحقير نحو : هو فلانٌ مأخوذاً مقهوراً ، أو تصاغر نحو : أنا عبدك فقيراً إلى عفوك ، أو وعيد نحو : أنا فلانٌ مُتَمكّناً فاتّقِ غَضَبِي .

وفي عاملها أقوال :

أحدها : أنه مضمر ، تقديره : إذا كان المبتدأ « أنا أحق » [٣] أو أعرف أو « أعرفني » ، وإذا كان غيره : « أحقه » أو « أعرفه » .

الثاني : أنه المبتدأ مضمّناً معنى التّنبيه ، وعليه ابن خَرُوف .

الثالث : انه الخبر مؤُولاً بمسمّى ، وعليه الزّجّاج ، ولظهور تكلّف القولين كان الرّاجح الأول .

— مؤكدة لعاملها : وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها . فالأكثر أن تخالفه لفظاً نحو : « ولّيتُم مُدْبِرِين [٤] » — « ويَوْمَ يُبْعَثُ حيّاً [٥] » « فتَبَسَّم ضَاحِكاً [٦] » « ولا تَعْثَوْا في الأرْض مُفْسِدِينَ » .[٧] وقد توافقه نحو : « أَرْسلناك

---

(١) لسالم بن داره . وعجزه :

* وهل بدارةَ يا للنّاس مِنْ عـار *

من شواهد : ابن عقيل ١ : ٢٢٠ ، والأشموني ٢ : ١٨٥ .

(٢) أ فقط : « مهابا » . وفعله : هاب يهاب من باب تعب ، واسم فاعله هابّ ، ومفعوله « هيوب » : « ومَهيب » .

(٣) ط : « أنا أظن » .

(٤) سورة التوبة ٢٥ .

(٥) سورة مريم ١٥ .

(٦) سورة النمل ١٩ .

(٧) سورة البقرة ٦٠ .



للنّاس رَسُولاً » (١) . و « سَخّرَ لَكُم اللّيْلَ والنّهارَ والشّمْسَ والْقَمَر والنّجُومَ مُسخّراتٍ بِأمْرِهِ » (٢) .

قال ابن هشام في المغنى : ومؤكدة لصاحبها ، وأهملها النّحويون نحو : جاء القومُ طرّاً (٣) ، وفسّرها في « شرح الشذور » : بأنها التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها (٤) .

وتنقسم بحسب الزّمان إلى ثلاثة :

مقارنة : وهو الغالب نحو : « وهَذَا بَعْلِي شَيْخاً » (٥) .

ومقدّرة : وهي المستقبلة : كمررتُ برجلٍ معه صَقرٌ صائِداً به غداً ، أي مقدراً ذلك ، ومنه : « ادْخلُوها خَالِدينَ » (٦) .

ومحكيّة : وهي الماضية نحو : جاء زيد أمسِ راكباً (٧) .

وتنقسم بحسب (٨) حصول معناها إلى صاحبها (٩) وعدمه إلى قسمين :

حقيقية وهي الغالب . وسبَبيّة كالنعت السَّبَبِيّ نحو : مررت بالدّار قائِماً ساكنها .

---

(١) سورة النساء ٧٩ .

(٢) سورة النّحل ١٢ ؛ قرأ عبد الله بن عامر رفعاً ، وقرأ الباقون بنصب ، ذلك كله ، وروى حفص عن عاصم مثل قراءة عبد الله بن عامر : انظر كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٣٧٠ .

(٣) شرح شذور الذهب ٢٤٦ .

(٤) شرح شذور الذهب ٢٤٦ .

(٥) سورة هود ٧٢ .

(٦) سورة الزمر ٧٣ .

(٧) في أ ، ب : « يسير راكباً » مكان : « أمس » .

(٨) أ : « وتنقسم بحيث » تحريف .

(٩) أ ، ب : « إلى صاحبه » .



[وقوع الحال جملة]

(ص) : مسألة : تقع جملة خبريّةً غير ذات استقبال ، وشرطيّة خلافاً للمطرّزي [١] ، ففي لزومها الواو خُلْف . وجوّز الفرّاءُ : الأمرُ . والأمين المحليّ [٢] النّهي . فإن كانت مؤكّدة ، أو معطوفةً على حال أو صُدِّرت بمضارع مثبت أو مَنْفِيٍّ بـ « لا » ، أو ماضٍ تالٍ إلاّ أو مَتْلُوٍّ [٣] بأو . قيل : أو ذات خبر مشتق تقدّم لزمها ضمير صاحبها .

وخلت من الواو غالباً ، وإلا فهما أو أحدهما . واجتماعهما في اسميّة وذات لَبْسٍ أكثر من الضّمير فقط . وقيل : حَتْمٌ . وقد تخلو عنهما فيقدّر .

وقال ابن جنّيّ : لا تغني عنه الواو أصْلاً ، وتجب في مضارع بقد [٤] . قيل : وبِلَمْ الواو ، وفي ماض مُثْبَتٍ مُتَصرِّفٍ عارٍ من الضّمير قد ، وكذا : معه ، فإن فقدت قدّرت في الأصح ، وليست الواو عاطفةً ولا أصلها العطف في الأصح . [٢٤٦] .

(ش) : تقع الحالُ جملة خبريّةً خالِيةً من دليل استقبالٍ ، أو تعجّب فلا تقع جملةً طَلَبِيّةً ، ولا تعجُّبيّة ، ولا ذات السِّين ، أو « سوف » أو « لن [٥] » أو « لا » .

---

(١) المطرزيّ : هو ناصر بن عبد السيد بن علي ... أبو الفتح النحوي الأديب . صنّف شرح المقامات – المعرب في لغة الفقه – المغزب في شرح المعرب – الإقناع في اللغة – مختصر الإصلاح لابن السّكيت – مقدمة في النحو مشهورة تسمى : المطرزية . توفي ٦١٠ . انظر بغية الوعاة .

(٢) هو محمد بن رضوان بن ابراهيم بن عبد الرحمن العذريّ المحلّي ، زين الدين المعروف بابن الرّعاد : مات بالمحلّة سنة ٧٠٠ :

(٣) ط : « أو متلوّها » .

(٤) ط : « بعد » بالعين . تحريف :

(٥) أ ، ب : « أو إنّ » . تحريف .



وجوّز الفرّاءُ وقوع جملة الأمر تمسّكاً بنحو: « وجدت الناس : اخبر تَقْلِهُ » .[١] وأجيب بأنه على تقدير مقولاً فيهم .

وجوّز الأمين المَحَلّي [٢] : وقُوعَ جملة النّهي نحو :

٩٤٢ — * اطْلُبْ ولا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ [٣] *

ورُدّ بأن الواو عاطفة .

ومن الخبريّة الشّرطيّةُ فتقع حالاً خلافاً للمطرّزيّ نحو: أفعل هذا إن جاء زيدٌ ، فقيل : بلزوم الواو . وقيل : لا تلزم ، وعليه ابن جنّيّ .

والجملة الواقعة حالاً ، إمّا ابتدائية نحو : « اهْبِطُوا بَعْضُكُم لِبَعْضٍ عَدُوٌّ » [٤] . « خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلوفٌ » [٥] .

٩٤٣ — نَظَرْتُ إلَيْهَـــا والنُّجـــوم كأنّها
مصابيحُ رُهْبانٍ تُشَبُّ لِقُفّالِ [٦]

---

(١) في حاشية يس هذا القول حديث حيث قال : « ومنه حديث : وجدت الناس اخبر تَقْلِهُ » : وفي اللسان (خبر) هذا القول منسوب إلى أبي الدرداء حيث قال : « وأمّا قول أبي الدرداء الخ ::: ومعنى هذا القول : أنك إذا خبرت الناس قليتهم فأخرج الكلام على لفظ الأمر ، ومعناه الخبر : على أن يس يرى أنّ وقوع جملة الأمر حالاً في هذا القول إذا كانت « وجد » بمعنى : « أصاب » فإن كانت بمعنى فعل قلبيّ فليست الجملة حالاً ، بل مفعولاً ثانياً . انظر حاشية يس ١ : ٣٨٩ .

(٢) من كتابه المسمّى « المفتاح » .

(٣) هذا الشعر لبعض المولّدين . وعجزه :

* فآفَةُ الطّالِبِ أنْ يَضْجَـرا *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٨٠ .

(٤) سورة البقرة ٣٦ .
(٥) سورة البقرة ٢٤٣ .

(٦) من قصيدة لامرىء القيس : ديوانه ٣٠ .



« وإنّ فريقاً مِنَ المُؤْمِنِينَ لكارِهُون » [١] . « وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ » [٢]

أو مُصَدَّرة بلا التبرئة نحو : « واللهُ يَحْكُمُ لاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمه » [٣] أو بـ « ما » نحو :

٩٤٤ — * فَرَأَيْتُنا مَا بَيْنَنَا مِنْ حاجز [٤] *

أو بإنّ نحو : « وما أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسلينَ إلاّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُون » [٥]

٩٤٥ — ما أَعْطَيَانِي وَلاَ سَأَلْتُهُمَا إلاَّ وإنِّي لَحَاجزي كَرَمِي [٦]

أو بكأنَّ نحو : « نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ كِتَابَ اللهِ وَرَاءَ ظُهُورِهم كَأَنَّهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ » [٧] .

جاء زيدٌ وكأنه أسد .

أو بمضارع مثبت عار من «قد» نحو : « وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُون» [٨] أو مقرون « بقد » نحو : « لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُون » [٩] . أو منفيّ بلا نحو :

---

(١) سورة الأنفال ٥ . (٢) سورة آل عمران ١٥٤ .

(٣) سورة الرّعد ٤١ .

(٤) لعنترة . ديوانه ١٨٨ . وعجزه :

* إلاّ المِجَنُّ ونصلُ أبيض مِفْصَلِ *

والمفصل : السيف الفاصل القاطع .

وفي ط : « فرابنا » مكان : « فرأيتنا » تحريف .

(٥) سورة الفرقان ٢٠ .

(٦) من شواهد سيبويه ١ : ٤٧٢ وقد نسب إلى كثير . وفي الدرر ١ : ٢٠٣ قائله مجهول .

(٧) سورة البقرة ١٠١ .

(٨) سورة الأنعام ١١٠ . (٩) سورة الصّف ٥ .



« ومَا لَنا لاَ نُؤْمِنُ باللهِ » (١) .

٩٤٦ — * عَهِدْتُكَ لا تَصْبُو ، وفيكَ شَبِيبَةٌ (٢) *

أو بِلَمْ نحو : « فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ » (٣) .

وخالٍ منهما نحو : « أوْ جاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صدُورُهُم (٤) » . « كَيْفَ تَكْفُرُون باللهِ ، وَكُنْتُمْ أمْواتاً » (٥) . أو بماضٍ تالٍ لإلاّ نحو : « ما يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إلاّ كَانُوا به يَسْتَهْزِئُون » (٦) أو مَتْلُو بأو نحو :

٩٤٧ — * كُنْ لِلْخليل نَصيراً جَار أوْ عَدَلاَ (٧) *

لأضْرِبَنَّهُ ذَهَبَ أوْ مَكَثَ . قال تعالى : « أُوحيَ إليَّ وَلَمْ يُوحَ إلَيْهِ شَيْءٌ » (٨) .

ولا بد للجملة الواقعة حالاً مِنْ رابط وهو ضمير صاحبها ، أو الواو .

ويتعيّن الضمير في المؤكّدة كقوله :

---

(١) سورة المائدة ٨٤ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* فما لك بعد الشيب صبّاً متيّما *

من شواهد الأشموني ٢ : ١٨٩ .

(٣) سورة آل عمران ١٧٤ .

(٤) سورة النساء ٩٠ . (٥) سورة البقرة ٢٨ .

(٦) سورة الحِجْر ١١ .

(٧) قائله مجهول . وعجزه :

* ولا تَشِحّ عليه جادَ أو بَخِلاَ *

من شواهد الأشموني ٢ : ١٨٨ :

(٨) سورة الأنعام ٩٣ :



٩٤٨ — * خَالِي ابنُ كَبْشَةَ قَدْ عَلِمْتَ مَكَانَهُ[1] *

وقولك : هو زيد لا شكّ فيه ، فلا يجوز الاقتصار على الواو ولا دُخولها مع الضّمير .

ويتعيّن الضّمير أيضاً في المُصدّرة بمضارعٍ مُثْبتٍ عارٍ من « قد » ، أو منفيٍّ بـ « لا » ، أو ماضٍ بعد « إلا » أو بعْدَه « أو » كما تقدّم .

ولا تغني عنه الواو ، ولا تُجَامِعُهُ غَالِباً . وقد ورد دخولها معه في قولهم : قُمْتُ وأصُكُّ عينه . وقوله :

٩٤٩ — * نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُم مَالِكا[2] *

وقوله تعالى : « فاسْتَقِيما ولا تَتّبِعانِ »[3] بتخفيف النون ، « وَلاَ تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ »[4] .

فأوّل على حذف المبتدأ أي : وأنا أصُكُّ ، وأنا أَرْهَنُهُمْ ، وأنْتُما لا تَتَبِعَانِ ، وأنت لا تسأل .

وما عدا ما ذكر من الجمل السّابقة ، يجوز فيه الاقْتصار على الضّمير وعلى[5]

(١) من قصيدة لامرىء القيس ، ديوانه ١١٨ ، وعجزه :

* وأبو يزيدَ ورهطُهُ أعمامي *

(٢) لعبد الله بن همام السّلولي . وصدره :

* فلمّا خَشيتُ أظَافِيرَهُمْ *

من شواهد الأشموني ٢ : ١٨٧ .

(٣) سورة يونس ٨٩ وتخفيف النون ليس قراءة سبعيّة ، وإنما الوارد تخفيف التاء : ولا تَتْبَعَانِّ ، وهي قراءة ابن عامر وحدة (كتاب السبعة ٣٢٩) .

(٤) سورة البقرة ١١٩.

(٥) من قوله : « وعلى الواو » إلى قوله : « نحو وقد تعلمون » سقط من ب .



الواو ، والجمع بينهما كما تقدّم من الأمثلة ، لكن تلزم الواوُ في المضارع المثبت المقرون بقد ، ولا يغني عنه الضّمير نحو : « وَقَدْ تَعْلَمُونَ » (١) .

واجتماعُهما في الاسْمِيّة أكثر من الاقتصار على الضّمير . ومثلها المصدّرة بليس نحو : « ولا تيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُون ولَسْتُم بآخِذِيهِ » (٢) .

ومن انفراد الواو فيها قوله :

٩٥٠ — * دهم الشّتاءُ ولَسْتُ أَمْلِكُ عُدَّةً (٣) *

وذهب الفراء والزمخشريّ: إلى أنه لا يجوز انفراد الضّمير في الاسمية إلاّ نُدوراً شاذّاً (٤) بل لا بُدَّ منه ومن الواو معاً .

وذهب الأخفش : إلى أنه إن كان خبرُ المبتدأ فيها مُشْتَقّاً مُتَقدِّماً لم يجز دخول الواو عليه ، فلا يقال : جاء زيدٌ وحسنٌ وجَهُهُ .

وقال ابن مالك : وقد تخلو الاسميّة من الواو والضّمير معاً نحو : مررت بالبُرّ قَفِيزٌ بدرهم ، على حدّ : السّمنُ منوَانِ بدرهم .

وقال أبو حيّان : هو على تقدير الضمير كما في المشبّه به . وكذا قال ابن هشام ، وزاد أنه يقدر : إمّا الضمير كالمثال ، أو الواو كقوله :

٩٥١ — * نَصَفَ النّهارُ الماءُ غَامِرُهُ (٥) *

(١) سورة الصّف ٥ . (٢) سورة البقرة ٢٦٧ .

(٣) في الدرر ١ : ٢٠٣ قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة .

(٤) « الاّ ندوراً شاذّاً » . سقط من أ .

(٥) للمسيب بن علس خال أعشى ميمون كما في رواية الأصمعي : وقد نسبه صاحب الخزانة ١ : ٥٤٢ للأعشى ، وليس في ديوانه . وعجزه :

* ورفيقُهُ بالغَيْبِ لا يَدْري *

من شواهد : الأشموني ٢ : ١٩٢ ، والخزانة :



أي : والماءُ .

وذهب ابن جنِيٍّ إلى أنه لا بُدّ من تقدير الضّمير [(١)] مع الواو ، فإذا قلت : جاء زيدٌ والشّمْسُ طالِعةٌ فالتّقدير : طالعة وقت مجيئه . ثم حذف الضمير ، ودلّت عليه الواو .

وقد يجب انفراد الضمر ، ولا يجوز الإتيان بالواو معه ، وذلك في الاسمية إذا عطفت على حال كراهة اجتماع حَرْفَيْ عطفٍ نحو : جاء زيدٌ ماشياً أو هو راكب ، لا يجوز أو وهو راكب . قال تعالى : « فَجاءَها بأسُنا بَيَاتاً أوْ هُمْ قَائِلُونَ » [(٢)] .

قال في « البسيط » : وكذا في الاسميّة الواقعة بعد إلاّ ، لأن الاتصال يحصل بإلاّ نحو : ما ضربت أحداً إلاّ عمروٌ خيرٌ منه .

وزعم ابن خَرُوف : أن المضارع المنفيّ بلم لا بد فيه من الواو كان ضميراً أو لم يكن . وردّ بالسّماع [٢٤٧] كالآية السابقة [(٣)] .

قال ابن مالك : والمنفي بلَمّا كالمنفي بلَمْ في القياس إلاّ أني لم أجِدْهُ إلاّ بالواو نحو : « أحَسِبْتُمْ أنْ تُتْركُوا ولَمّا يَعْلَم [(٤)] » .

والمنفيّ بـ « ما » فيه الوجهان أيضاً نحو : جاء زيدٌ وما يضحك أو ما يضحك [(٥)] .

والمنفي بـ « إنْ » : قال أبو حيان : لا أحفظه من كلام العرب ، والقياس يقتضي جوازه نحو : جاء زيد إن يدري كيف الطّريق قياساً على وقوعه خبراً في حديث :

---

(١) من قوله : « مع الواو » إلى قوله : « ودلّت عليه الواو » سقط من أ .

(٢) سورة الأعراف ٤ . وفي النسخ الثلاث « جاءهم بأسنا » تحريف .

(٣) وهي قوله تعالى : « فانقلبوا بنعمة من الله وفضْل لم يَمْسَسْهُم سوءٌ » . انظر : ٤٥ .

(٤) سورة التوبة ١٦ .

(٥) في أ : « جاء زيد ما يضحك أو وما يضحك » . وفي ب : « جاء زيد ما يضحك أو ما يضحك » .



« فَظَلَّ إنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى [١] » ؟

ويجب في الماضي المثبت المتصرّف غير التالي إلاّ والمتلو بـ « أو » العاري من الضّمير قد مع الواو كقوله :

٩٥٢ ــ * فجئتُ وقد نضت لنوم ثيابها [٢] » *

فإن كان جامداً كليس ، أو منفيّاً فلا نحو : جاء زيد وما طلعت الشّمس بالواو ، فقط ، وجاء [٣] زيد وما درى كيف جاء بالواو والضمير . جاء زيد ما درى كيف جاء بالضّمير فقط . وكذا التّالي إلاّ ، أو المتلو « بأو » .

وإن كان [٤] مثبتاً وفيه الضمير وجبت « قد » أيضا ، لتقربه من الحال نحو : « وقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ ما حَرَّمَ عَلَيْكُمْ [٥] » . « وقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ [٦] » . فإن لم تكمن ظاهرة قدّرت نحو : « أو جَاؤُوكمْ حَصِرَتْ [٧] » . « هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إلَيْنَا » [٨] .

هذا ما جزم به المتأخّرون كابن عصفور ، والأبّذي ، والجزُولي وهو قول المبرّد ، والفارسيّ .

قال أبو حيّان : والصّحيح جواز وقوع الماضي حالاً بدون « قد » ولا يحتاج لتقديرها لكثرة ورود ذلك [٩] ، وتأويل الكثير ضعيف جداً ، لأنا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة .

---

(١) انظر البخاري الجزء الثاني « باب السهو » رقم ٦ ، ٧ .
(٢) من معلّقة امرىء القيس . وعجزه :

* لدى السّتر إلا لبسة المتفضّل *

(٣) ب ، ط : « جاء » بدون واو .
(٤) « كان » سقطت من أ
(٥) سورة الأنعام ١١٩ .
(٦) سورة آل عمران ٤٠ .
(٧) سورة النساء ٩٠ .
(٨) سورة يوسف ٦٥ .
(٩) ط : « للكثرة وورد ذلك » تحريف صوابه في أ ، ب .

وهذا مذهب الأخفش ، ونقله صاحب « اللّباب » عن الكوفيين وابن أصبغ [١] عن الجمهور ، ثم هذه الواو تسمى واو الحال والابتداء . وليست عاطفة ، ولا أصلها العطف .

وزعم بعض المتأخرين : أنها عاطفة كواو ربّ ، قال : وإلاّ لدخل [٢] العاطف عليها .

وقدرها سيبويه والأقدمون بـ« إذْ » ، ولا يريدون : أنها بمعنى « إذْ » ، إذ لا يرادف الحرف الاسم ، بَلْ إنّها وما بعدها قَيْدٌ للفِعْل السّابق ، كما أن « إذْ » كذلك .

[الجملة الاعتراضيّة]

(ص) : وتشبه هذه الجملة الاعتراضيّة الواقعة بين جزأي [٣] صلة أو إسناد ، أو شرط ، أو قسم أو إضافة ، أو جرّ أو صفة وموصوفها ، أو حرف ومدخولُه .

وتتميّز بجواز الفاء ، ولن ، وتنفيس ، وكونها طلبيّة ، وعدم قيام مفردٍ مقامها ، ومن ثَمّ لا محلّ لها . ولا للمستأنفة ، والمجاب بها قسم ، أو شرط غير جازم ، أو غير مقترن بالفاء ، أو « إذا » والصّفة .

قالوا : والمفسّرة الكاشفة حقيقة ما تليه صدّرت بحرف ، أولا ، والمختار أنها بحسبه وفاقاً للشّلوبين . وأنه لا محلّ لتالي « حتّى » . وفي أفعال الاستثناء ، ومذ ، ومنذ خُلْفٌ .

---

(١) قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء البيانيّ القرطبي ، أبو محمد : صنف : أحكام القرآن . الناسخ والمنسوخ . مات ٣٤٠ .

(٢) أ : « ولا يدخل العاطف » .

(٣) ط : « بين خبري صلة » تحريف ، صوابه في أ ، ب والشرح .



(ش) : لمّا انقضى الكلام على الجملةِ الحاليّة، وكان من الجُمل ما يشبهها وهي الاعتراضيّة نبّه عليها عقبها ، وذكر ما تتَميّز به عنها . ولمّا كان من وجوه التّمييز كونها لا محلّ لها من الإعراب استطرد إلى ذكر بقية الجُمَل التي لا محل لها .

والاعتراضيّة : هي التي تفيد تأكيداً وتسديداً للكلام الذي اعترضت بين أجزائه . وفي « البسيط » شرطها : أن تكون مناسِبةً للجملة المقصودة بحيث تكون كالتّأكيد ، أو التنبيه على حال من أحوالها .

وألا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة .

وألا يكون الفصل بها إلاّ بين الأجزاء المنفصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف إليه ، لأنّ الثاني كالتنوين منه ، على أنه قد سمع قطع (١) بينهما نحو : لا أخا – فاعلم – لزيد . انتهى .

والاعتراضية تقع بين جزأي صِلَةٍ . إمّا بين الموصول وصلته كقوله :

٩٥٣ – * ذَاكَ الّذِي وأبيكَ – يعْرِفُ مالِكاً (٢) *

أو بَيْنَ أجْزاء الصِّلَة نحو : « والّذِين كَسَبُوا السَّيِّئات » (٣) الآيات . فإنّ « وَتَرهَقُهُمْ » عَطْفٌ على « كَسَبُوا » فهي من الصِّلة ، وما بينهما اعتراض بَيَّنَ بهِ قَدْر جزَائِهم (٤) ، والخبر جملة : « ما لهم » .

وبين جزأي (٥) إسناد : إمّا بين المبتدأ والخبر كقوله :

---

(١) أ : « على أنه قطع بينهما » وفي ط : « قد سمع بينهما » وفي عبارة ظ تحريف ، صوابه في ب .

(٢) سبق ذكره رقم ٢٧٧ ، وفي أ ، ط : « يعرف مالك » بالرفع تحريف صوابه من ب . والدرر ١ : ٢٠٤ .

(٣) سورة يونس ٢٧ . وتمامها : « جزاء سَيِّئةٍ بمثلها وترهقهم ذِلّةٌ ما لهم من الله من عاصم ... » .

(٤) ط : « قدر جزاءهم » بنصب : « جزاءهم » تحريف .

(٥) ط : « خبري إسناد » تحريف .



٩٥٤ – * وفيهنّ والأيّامُ يَعْثُرْنَ بِالْفَتَى (١) *

أو بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله :

٩٥٥ – لَعلَّكَ والموعُودُ حقٌّ لِقاؤُهُ بَدا لَكَ فِي تِلْكَ القَلُوصِ بَدَاءُ (٢)

وقوله :

٩٥٦ – يَا لَيْتَ شِعْرِي والمُنَى لا تَنْفَعُ
هَلْ أَغْدُوَنْ يَوْماً ، وأَمْرِي مُجْمَعُ (٣)

وقوله :

٩٥٧ – إنِّي وأَسْطَارٍ سُطِـرْنَ سَطْرَا لَقائِلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْراً (٤)

وقوله :

٩٥٨ – أراني ولا كُفْرَانَ للهِ إنّمــا
أُواخِي مِنَ الأقْوَامِ كُلَّ بَخيلِ (٥) [٢٤٨]

---

(١) لمعن بن أوس . وعجزه :
* نوادِبُ لاَ يَمْلَلْنَهُ ونَوائِحُ *
الأغاني ١٢ : ٥٥ دار الكتب . وروايته : « والأيام تعثر بالفتى » وفي رواية « عوائد » مكان « نوادب » . وانظر الأمالي ٢ : ١٩٠ ، والخزانة ٣ : ٢٥٨ . وشرح شواهد المغني ٨٠٨ .

(٢) نسب في اللسان (بدا) للشماخ بين ضرار ، ونسبه في الدرر ١ : ٢٠٤ لمحمد بن بشير في مدح زيد ابن الحسين بن عليّ . من شواهد الخزانة ٤ : ٣٧ ، وشرح شواهد المغني ٨١٠ .

(٣) قائله مجهول . من شواهد أمالي المرتضى ١ : ٥٥٩ ، وشرح شواهد المغني ٨١١ .

(٤) لرؤبة ديوانه ١٧٤ وروايته :
* يا نصرُ نَصْراً نَصْراً * بنصب « نصراً » الثانية :
انظر سيبويه ١ : ٣٠٤ والخزانة ١ : ٣٢٥ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨١٢ :

(٥) لكثير كما نسبه سيبويه ١ : ٤٦٦ ، ويذكر صاحب الدرر ١ : ٢٠٥ أن هذا البيت لم يحضره قائله .
وانظر الخصائص ١ : ٢٣٨ .

أو بين الفعل ومرفوعه كقوله :

٩٥٩ ـ وقد أدْرَكتْني والحَوادِثُ جَمّةٌ

أَسِنّةُ قَوْمٍ لا ضعَافٍ ولا عُــزْلِ [(١)]

أو بين الفاعل ومفعوله كقوله :

٩٦٠ ـ وبدّلتْ والدّهْرُ ذو تبَـدُّل هَيْفاً دَبُوراً بالصّبا والشّمْألِ [(٢)]

وبَيْن جُزأي شَرْط ، أي بين الشّرط وجوابه نحو : « فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا ولَنْ تَفْعَلُوا فاتّقُوا النّار » [(٣)] .

وبين جُزْأيْ قَسَم ، أي بين القسَم وجَوابه نحو : « قَال فالحَقُّ والحقَّ أقولُ لأمْلأنَّ » [(٤)] .

وبين جزأي إضافة وتَقَدّم .

وبين جزأي جرٍّ ، أي بين الجارّ والمجرور نحو : اشتريته بـ ـ أري ـ ألفِ درهم[(٥)] .

وبين جزأي صفة ، أي بين الصفة وموصوفها نحو : « وإنّه لَقَسَمٌ لو تعْلَمون عَظِيم » [(٦)] .

= وفي النسخ الثلاث : « أواني » بالفاء تحريف . وكذلك « إني » مكان : « إنما » وهي رواية سيبويه وابن جنّي .

(١) نسبه في شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٠٧ لرجل من بني دارم .

(٢) من أرجوزة لأبي النّجم العجلي . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٤٩ ، ٨٠٨ ، وانظر الخزانة ١ : ٤٠١ .

(٣) سورة البقرة ٢٤ .

(٤) سورة صۤ ٨٤ ، ٨٥ .

(٥) أ ، ب : « بارا ألف درهم » ط : « بازي » بالزاي مكان « بأرى » بالراء . كله تحريف . صوابه من المغني ٢ : ٥٣ .

(٦) سورة الواقعة ٧٦ .



وبين الحرْف ومَدْخُوله كقوله :

٩٦١ ـ لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ... لَيْتَ شَبَاباً بُــوع فــاشْتَرَيْتُ [١]

وقوله :

٩٦٢ ـ كأنّ ، وقدْ أتى حَوْلٌ جَدِيدٌ ... أثافِيَهَا حَمَـــامَـاتٌ مُثُــولُ [٢]

وقوله :

٩٦٣ ـ * وسوف إخالُ أدْرِي [٣] *

وقوله :

٩٦٤ ـ * أخالِدُ قَدْ ـ واللهِ ـ أوْطَأتَ عَشْوَةً [٤] *

---

(١) لرؤبة ديوانه ١٧١ . وروايته :

ليت وهل ينفع شيئاً ليتُ ... ليت شباباً بيع فاشتريتُ

(٢) نسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ٨١٨ لأبي الغول الطهوي . وروايته : « كميل » مكان « جديد »
وفي ط : « أتى بها » مكان : « أثافيها » تحريف .

(٣) قطعة من بيت سبق ذكره رقم ٥٩٩ .

(٤) هذا الشطر ورد في بيت من قصيدة رويّها « قاف » قيلت في قصّة ذكرها السيوطيّ في شرح شواهد المغني ، ص ٤٨٨ ، وعجز البيت كما ورد في القصيدة هو :

* وما العاشق المسكين فينا بسارق *

وعجزه كما ورد في المغني هو :

* وما قائل المعروف فينا يعنّف *

وقد علّق السّيوطيّ في شرح شواهد المغني بأن الشطر الثاني المذكور في المغني عجز بيت للفرزدق صدره :

* وما حلّ من حِلْم حبا حلمائنا *

فالظاهر أن المصنف [يقصد ابن هشام] ركّب عليه صدْرٌ على عَجزٍ آخر :
وانظر ديوان الفرزدق ٥٦١ ، وسيبويه ٢ : ٢٦٠ وفي الدرر ١ : ٢٠٦ : « وطئت » مكان : « أوطأت » .

وقوله :

٩٦٥ — * ولا أَراها تَزَالَ ظَالِمَةً (١) *

وتتميز الاعتراضيّة من الحاليّة بأمور :

أحدها : أنه يجوز اقترانها بالفاء كقوله :

٩٦٦ — واعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كلُّ ما قُدِرا (٢)

الثاني : أنه يجوز اقترانها بدليل استقبال « لن » في « ولَنْ تَفْعَلُوا » وحرف التنفيس في « وسَوْف إخَال » .

الثالث : أنه يجوز كونها طلبيّة كقوله :

٩٦٧ — إنّ الثّمانِينَ وَبُلِّغْتَها قَدْ أَحْوَجَتْ سمعي إلى تَرْجُمانْ (٣)

الرابع : أنه لا يقوم مقامها مفرد بخلاف جملة الحال ، ومِنْ ثَمّ كان محل جملة الحال النّصب ولم يكن للاعتراضيّة محلّ من الإعراب . وكذا سائرِ الجمل التي لا محل لها إنما سببه عدم حلول مفرد محلّها وهي المستأنفة الواقعة ابتداء كلام لَفْظاً ونيّة نحو : زيد قائم ، وقام زيد ، أو نية لا لفظاً نحو : راكباً جاء زيدٌ .

والمجاب بها القسم نحو : « تَاللهِ لأكيدَنّ أَصْنَامَكُمْ » (٤) .

والواقعةُ جواب شَرْطٍ غير جازم مطلَقاً كجواب « لو » ، و « لولا » ، و « لمّا » ، و « كيف » . أو شرط جازم ، ولم تقترنْ بالفاء ، ولا بإذا الفُجائيّة نحو : إنْ

---

(١) سبق ذكره رقم ٣٥٧ .

(٢) قائله مجهول . انظر شرح شواهد المغني ٨٢٨ .

(٣) لعوف بين محلّم الخزاعيّ .

من شواهد شذور الذهب ٤٥ ؛

(٤) سورة الأنبياء ٥٧ ؛

لم تقم أقم ، وانْ قُمْتَ قمت . أما الأوّل فلظهور الجزْم في لَفْظِ الفِعْل ، وأمّا الثّاني ، فَلأن المحكوم لموضعه [١] بالجزْم الفعل لا الجملة بأسرها .

والواقِعةُ صِلَةً لاسْم أو حرْف نحو : جاء الذي قام أبوه ، وأعجبني أنْ قُمْتَ .

والمفسّرة ، وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه سواء صدّرت بحرْف التفسير نحو : « فَأوْحَيْنَا إليْهِ أن اصْنَع الفُلْكَ » [٢] .

٩٦٨ — * وتَرْمِينَني بالطّرْفِ أيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ [٣] *

أم لم يصدّر به نحو : « إنّ مَثَل عِيسَى عِنْدَ اللهِ كمَثَل آدمَ خلَقَهُ مِنْ تُرابٍ » [٤] الآية . فجملة « خلَقَهُ » إلى آخره تفسير لمِثَلَ آدم . « هَلْ أَدُلُّكُمْ على تِجَارةٍ تُنْجيكُمْ » [٥] ثم قال : « تُؤْمِنُونَ » [٦] .

والقول بأن المفسّرة لا محلّ لها هو المشهور . وقال الشّلوْبين : إنه ليس على ظاهره ، والتّحقيق : أنها على حسب ما كانت تفسيراً له ، فإن كان المفسّر له موضع فكذلك هي ، وإلاّ فلا .

ومِمّا له موضع قوله تعالى : « وَعَدَ اللهُ الّذين آمنُوا وعَمِلُوا الصّالِحات لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وأجْرٌ عَظِيمٌ [٧] » فقوله: « لهم مغفرة » في موضع نصب لأنه تفسير

---

(١) ط : « لوصفه » مكان « لموضعه » تحريف .

(٢) المؤمنون ٢٧ .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

* وتَقْلِينَنِي لكِنّ إيّاكِ لا أقْلِي *

الخزانة ٤ : ٤٩٠ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٣٤ .

(٤) سورة آل عمران ٥٩ .

(٥) سورة الصّف ١٠ .

(٦) سورة الصّف ١١ .

(٧) سورة المائدة ٩ .

للموعود به . ولو صرّح بالموعود به لكانَ منصوبا . وكذلك « إنّا كُلَّ شيءٍ خلَقْناهُ »(١) فـ (خلقناه) فسّر عامِلاً في « كل شيء » وله موضع كما للمفسَّرِ ، لأنه خبرٌ لإنّ . وهذا الذي قاله الشَّلَوْبين هو المختار عندي ، وعليه تكون الجملة عَطْف بيانٍ أو بدلاً .

وقد اختلف في جُمَلٍ : ألها محلٌّ أم لا ؟ ومنشأ الخلاف أهي مستأنفة أم لا ؟ الأولى : الجملة بعد حتّى الابتدائيّة كقوله :

٩٦٩ — * حتّى ماءُ دِجْلةَ أَشْكَلَ (٢) *

فقال الجمهور : انها مستأنفة فلا محلّ لها . وقال الزجّاج وابن درستويه : إنها في موضع جرّ بحتّي ، ورُدّ بأن حروف الجر لا تعلّق عن العمل .

الثانية : جمل أفعال الاستثناء : ليس ، ولا يكون ، وخلا ، وعدا ، وحاشا . فقال السيرافي حال ، إذ المعنى : قام القوم خالين عن زيد . وقال قوم: [٢٤٩] مستأنفة ، وصحّحه ابن عصفور إذ لا رابط لها بذي الحال .

الثّالثة : جملة مذ ومنذ وما بعدهما ، وقد قدمت ذلك عند شرحهما في الظّروف ، وعلم أنّ ما عدا ما ذكر من الجمل له محلّ من الإعراب .

[الحال المركبة]

(ص) : مسألة : وردت منه ألفاظ مركّبةٌ : منها ما أصله العطف كـ (شغر)

(١) سورة القمر ٤٩ .

(٢) قطعة من بيت لجرير . وتمامه :

* وما زالت القَتْلى تَمُجُّ دماءها .: بدجلة . . . . . *

وفي ديوانه ٤٥٧ :

* وما زالت القتلى تمور دماءها *

وانظر الخزانة ٤ : ١٤٢ . وفي الدرر ١ : ٢٠٧ : « تعج » بالعين .



وشذر ، ومذر ، وأخول أخول ، وحيث بيث ، وبيْت بيْت . وما أصله الإضافة كبادئ بدء ، وأيادي سبأ . فقال قوم : مبنية كخمسةَ عَشَرَ . وقوم : مركبة تركيب الإضافة ، وحذف التّنوين من الثاني للإتباع .

(ش) : لما كانت الحال شبيهةً بالظّرف حتى قيل فيها : إنها مفعول فيها من حيث المَعْنى ، وتوسعوا فيها توسّع الظروف أجريت مجراها أيضاً في الجريــان كخمسةَ عَشَرَ . وهي ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها ، فمنها : ما أصله العطف نحو : تفرّقوا شَغَرَ بَغَرَ [١] : بمعنى : منتشرين ، وشَذَرَ مَذَرَ بفتح أولهما وكسره بمعنى : متفرقين ،

وأَخْولَ أَخْوَلَ في قوله :

٩٧٠ — * سِقَاط شِرار القَيْنِ أَخْوَلَ أَخْوَلا [٢] *

بمعنى متفرّقاً ، وتركت البلاد حيْثَ بَيْثَ بمعنى مبحوثة أي بحث عن أهلها ، واستخرجوا منها . وهو جاري بَيْتَ بَيْتَ بمعنى : مقارباً ، ولقيته كفّةَ كفّةَ [٣] بمعنى : مواجهاً .

ومنها : ما أصله الإضافة : كبادئ بَدْء بمعنى : مبدوء بها . وتفرّقوا أيادِي سَبأ بمعنى : مثل أيادِي سَبَأ .

والذي جزم به ابن مالك : أنّ هذه الألفاظ مركّبة تركيب خمسة عشر مبنيّة

---

(١) يفتح أولهما ويكسر .

(٢) لضابيء البرجميّ يصف الثور والكلاب : وصدره :

* يساقِطُ عنه روقُهُ ضارياتِها *

وفي اللسان (خول) : « حديد » مكان : « شرار » وفي نوادر أبي زيد ١٤٥ « ضارباتّها » بالباء وانظر شذور الذهب ٧٥ . وفي ط : « أحول أحول » تحريف :

(٣) ويقال أيضاً : كفّه لكفّه ، وكفّةً عن كفّةٍ ، أي : كفاحاً . كأن كفّك مسّت كفّه :

على الفتح للسبب الذي بني لأجله خَمْسَةَ عشَرَ ، وهو تضمّن معنى حرف العطف في القسم الأول ، وشبه [١] ما هو متضمّن له في الثّاني :

وذكر صاحب « البسيط » : أنّها ليست بمبنيّة ، بل مضافة ، وإنما حذف التّنوين من الثاني للإتباع ، وحركة الإتباع ليست حركة إعراب فهو مخفوض في التقدير ، كما أتبع الأول في : يا زيد بن عمرو للثّاني في حركته .

[وجوب ذكر الحـــال]

(ص) : مسألة [٢] : تحذف إلاّ إن حُصر ، أو نُهِيَ عنه ، أو كان جواباً أو ناب عنه خبرٌ ، أو عن فعله وعامله ، لا المعنويّ عند الأكثر . ويجب إن جرى مثلاً ، أو بيّن نَقْصاً أو زيادةً بتدريج مع الفاء وثُمَّ ، أو كان مؤكّداً ، أو نائباً ، أو توبيخاً .

(ش) : الأصل في الحال : أن تكون جائزة الحذف ، وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جواباً نحو : راكباً لمن قال : كيف جئت ؟ أو مقصوداً حصرها نحو : لم أعِدْهُ إلاّ حَرَضاً [٣] ، أو نائبة عن خبر نحو : ضربي زيداً قائماً أو عن اللّفظ بالفعل نحو : هنيئاً لك ، أو منهيّاً عنه نحو : « لا تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى »[٤] « وَلا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحاً » [٥] .

[جواز حذف عامل الحال]

ويجوز حذف عاملِها لقرينةٍ حاليّة كقولك للمسافر : راشداً مهديّاً أي تذهب ، وللقادم مسروراً ، أي رجعت ، وللمحدّث : صادقاً أي : تقول ، أو لفظيّة نحو :

(١) ط : « وشبهه » .

(٢) من قوله : « مسألة » إلى قوله : « أو نهي عنه » سقط من أ .

(٣) أ فقط : « حرصاً » بالصاد .

(٤) سورة النساء ٤٣ .

(٥) سورة لقمان ١٨ .



راكباً لمن قال : كيف جئت ؟ وبلى مسرعاً لمن قال : لم ينطلق [١] ؟ ومنه « بَلَى قَادِرِينَ [٢] » ، أي نجمعها . ويستثنى ما إذا كان العامل معنوياً كالظّرف والمجرور ، واسم الإشارة ونحوه ، فإنه لا يجوز حذفه عند الأكثر ، فُهِم أم لا ؟ لِضَعْفِهِ في نفسه ، ولأنه إنما عمل بالنيابة ، والفَرْعُ لا يَقْوَى قُوّة الأصل ، ولأنّه يجتمع فيه تجوّزان : تنزيله منزلة الفعل ، وحذفه .

وأجاز المبرّد الحذف في الظّرف فقال في قوله :

٩٧١ — * وإذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ [٣] *

إن « مِثْلَهُم » حال ، والتّقدير : وإذ ما في الدنيا بشر مثلهم .

حذف العامل وجوباً

وقد يجب حذف العامل كأنْ جرى مثلاً كقولهم حَظِيِّينَ بنات صَلِفِينَ كَنَّاتٍ [٤] أي : عرفتهم . أو بيّن نقصاً أو زيادة بتدريج : أي شيئاً فشيئا نحو : بعته بدرهم فصاعداً أو فسافلاً ، أي فزاد الثمن صاعداً ، أو فذهب صاعداً أو فانحطّ سافِلاً .

وشرط نصب هذه الحال : أن تكون مصحوبةً بالفاء أو بثمّ ، والفاء أكثر في كلامهم .

ولا يجوز أن تكون بالواو لفوات معنى التدريج معها ، ولَفْظَة [٥] : « فسافلاً »

(١) هكذا في النسخ الثلاث بدون استفهام والصواب : ألم بالهمزة .

(٢) سورة القيامة ٤ .

(٣) قطعة من شاهد تقدم ذكره لرقم ٤٢٤ .

(٤) مثل يضرب للرجل عند الحاجة يطلبها ، يصيب بعضها ويعسر عليه بعض : انظر اللسان (حظا) : وفي ط : حظين بنات « صلفين كنات » تحريف . وفي أ : خطيين بنات صلفين كتاب ، تحريف صوابهما في ب واللسان :

(٥) ب ، وط : « وصورة » مكان : « ولفظة » :



ذكرها ابن مالك : قال أبو حيّان : ولم أرها لغيره ، فإن لم ينقل عن العرب فهي ممنوعة ، لأن حذف العامل في الحال وجوباً على خلاف الأصل .

ومما التُزِم حذف عامله الحال المؤكّدة ، والنّائبة عن خَبَرٍ ، والواقعة بدلاً من اللفظ بفعله ، كهنيئاً مريئاً ، أي : ثبت له ذلك ، والواقعة توبيخاً نحو : أقائماً وقد قعد الناس ، ألاهياً وقد جَدّ قرناؤك .

* * *



التمـييز

(ص) : التّمييزُ هو نكرة بمعْنى « مِنْ » رافعٌ لإبهام جملة ، أو مفردٍ عدداً ، أو مُبْهِمُ مِقْدارٍ (١) ، أو مماثلةٍ ، أو مغَايرةٍ ، أو تعجّبٍ [٢٥٠] بالنّص على جنس المراد بعد تمامٍ بإضافة أو تنوين ، أوْ نون . ومنع الكوفيّة التّمييز بمثل وغير ، وأبو ذرّ بـ « ما » في نِعْم ، والأعلم (٢) عن التعجب (٣) .

(ش) : التمييز ، ويقال له : المميِّز ، والتبيين ، والمبيّن ، والتفسير ، والمفسّر : نكرة فيه معنى : « مِنْ » الجنسيّة ، رافعٌ لإبهام جملةٍ نحو : تصبّب زيدٌ عَرَقاً أو مفردٍ عدداً (٤) نحو : أحدَ عَشرَ رَجُلاً ، أو مبهم (٥) مِقْدارِ كَيْل ، أو وزْن ، أو مِسَاحةٍ .

أو شبهها : كمثقال ذرّةً ، وذَنوبٍ ماءً ، ونِحْيٍ سَمْناً .

أو مماثلة نحو : « مثل أُحُد ذَهَباً » .

أو مغايرة نحو : لنا غيرها شاءً .

أو تعجّب نحو : وَيْحهُ رَجُلاً ، وما أنْتِ جارةً ، ويا حُسْنها ليلةً ، ونَاهِيكَ رَجُلاً .

(١) ط : « أو مفرداً عدد ، ومفهم مقدار » :

(٢) ب : « والأعلى » تحريف . وانظر الشرح .

(٣) ط فقط : « من التعجب » بوضع « من » مكان : « عن » .

(٤) ط : « أو مفرداً عدد » .

(٥) ب ، ط : « أو مفهم » بالفاء ، وقد اعتمدت على نسخة أ لسياق الأسلوب .



وقولي : بالنّص على جنس المراد يتعلّق بقولي : رافعٌ لإبهام.

والحال والتمييز مشتركان في سائر القيود إلاّ في كونه بمعنى « منْ » .

وإنما يأتي التّمييز بعد تمام بإضافة نحو : « مِلْءُ الأرضِ ذَهَباً [١] » « أو عَدْلُ ذلك صياماً » [٢] . أو تنوين ظاهر : كرطْلٍ زَيْتاً ، أو مقدّر [٣] كخمسَة عشر . أو نون تثنية : كمَنَويْنِ سَمْناً . أو نون جمع نحو : « بالاخْسَرين أعْمالاً » [٤] أو شبه الجَمْع نحو : ثلاثينَ ليْلةً .

وشملت النكرة [٥] كلّ نكرة .

وقد اختلف في نكرات منها : مِثْل ، فمنع الكوفيون التّمييز بها لإبهامها ، فلا يبيّن بها . وأجازه سيبويه ، فيقول : لي عشرون مِثْلَه . وحكى [٦] : لي ملءُ الدار أمْثَالَهُ [٧] .

ومنها : « غير » فمنع الفراء التّمييز بها ، لأنها أشدّ إبْهاماً . وأجازه يونس وسيبويه ، لأنه لا يخلو من فائدة ، إذ أفاد أنّ عنده ما ليس بمماثل لهذا . وهذا المقدار فيه [٨] تخصيص .

ومنها « ما » في باب نعم . وأجاز الفارسيّ : أن تكون نكرة تامّة بمعنى شيء ،

---

(١) سورة آل عمران ٩١ .

(٢) سورة المائدة ٩٥ ، وفي النسخ الثلاث : « وعدل » بالواو .

(٣) ط فقط : « أو مقدار » .

(٤) سورة الكهف ١٠٣ .

(٥) « وشملت النكرة » سقطت من أ .

(٦) ط : « وحكي » ساقطة .

(٧) ط فقط : « مثالك » .

(٨) ط : « منه » مكان : « فيه » .



وتنتصبُ تمييزاً ، وتبعه الزّمخشري ، ومنع ذلك قوم منهم أبو ذَرّ مصعب بن أبي بكر الخِشْني [١] . وذهب الأعلم فيما تقدم أنّه منصوب عن التعجّب : إلى أنّه مما انتُصِب عن تمام الكلام .

[ناصب التمييز وجارّه]

(ص) : وناصبه مميّزه تشبيهاً « بأفعل مِنْ » أو باسم الفاعل قولان : وتجرّه الإضافة إن حذف التنوين أو النون ولا يحذف غيره إلا مضاف يغني عنه التّمييز [٢] . وتجب إضافة مُفْهِم مِقْدارٍ إنْ كان في الثاني معنى اللام ، أو جزء . ويختار في نحو : جُبّة خزّ . ويجوز نصبه تمييزاً ، وحالاً ، وإظهار « من » مع كل تمييز إلا « أفعل » والعدد ، ونِعْمَ ، ومنقول فاعل ، ومفعول . وهي تبعيض . وقيل زائدة . وإن كان المقدار من جنسين جاز عطف أحدهما خلافاً للفراء .

(ش) : تمييز المفرد ينصبه مميّزه كعشرين ميلاً ، وعشرين درهماً [٣] ، ورطل وقفيز وذراع في : رطل زيتاً ، وقفيز بُرّاً ، وذراع ثوباً . وجاز لمثل هذه أن تعمل ، وإن كانت جامدة ، لأن عملها على طريق التّشبيه .

واختلف البصريّون في الذي شبهت به ، فقيل باسم الفاعل في طلبها اسماً بعدها ، وقيل : « بأفعل مِن » في طلبها اسماً بعدها على طريق التّبيين ملتزماً فيه التّنكير . قال أبو حيّان : وهو أقوى ، لأن اسم الفاعل لا يعمل إلاّ معتمداً . ويعمل في النكرة وغيرها .

---

(١) سبق ذكره ١ : ٢٥٩ . وفي ط « الجشني » بالجيم المعجمة تحريف .

(٢) أ ، ب يغني عنه « التنوين » صوابه في ط . وانظر الشرح .

(٣) ب ، ط : « كعشرين مثلاً في عشرين درهماً » . وفي أ : « كعشرين ميلاً ، وعشرين درهماً » وهي العبارة المختارة :



ويجرّ التمييز : بإضافة ما قبله إليه إن حذف التنوين أو النّون نحو : رطلُ زيتٍ ، وأردبُّ شعيرٍ ، ومنوا سَمْنٍ .

ولا يحذف شيء غير التّنوين أو النّون إلاّ مضاف إليه صالح لقيام التّمييز مقامه نحو : زيد أشجعُ النّاس رجلا فيقال : أشجَعُ رجلٍ . فان لم يصلح لذلك نحو : لله درّه رجلاً ، وَوَيْحَهُ رجلاً (١) لم يجز الحذف ، فلا يقال : لله (٢) درّ رجلٍ ، ولا ويح رَجُلٍ .

والمقادير إذا أريد بها الآلات التي يقع بها التقدير لا يجوز إلاّ إضافتها نحو : عندي مَنَوا سَمْنٍ وقفيزُ بُرٍّ ، وذراعُ ثَوْبٍ . يريد الرّطلين اللّذَيْنِ (٣) يُوزَنُ بهما السّمْن ، والمِكْيال الذي يكال به البُرّ ، والآلة التي يذرع بها الثّوب . وإضافة هذا النوع على معنى « اللام » لا على معنى « مِنْ » .

وكذا تجب الإضافة فيما مُيِّز بجزء منه نحو : غُصْنُ رَيْحَانٍ ، وثمرةُ نخلةٍ ، وحَبُّ رُمّانٍ ، وسعفِ مُقْلٍ (٤) . هذا إن لم تتغير تسميته بالتبعيض ، بأن بقي على اسمه الأول ، فإن تغيّرت كجُبّة خزّ ، وخاتم فِضّة ، وسوار ذَهبٍ ، فإنها أسْمَاءٌ حادِثَة (٥) بعد التّبْعيض ، والعمل الذي هيأها للهيئات اللائقة بها فلك في هذا النوع الجرّ بالإضافة ، والنّصب على التّمييز أو الحال . والإضافة أرْجَحُ ، لأنّ الحال يُحْوِجُ إلى التأويل بمشتقّ كما تقدم ، والتمييز باب ضعيفٌ ،

(١) « لله درّه ، وويحه رجلاً » سقط من أ .
(٢) « لله » سقطت من أ .
(٣) أ : « الرطلين الذي » تحريف .
(٤) أ : « بقل » بالباء . و « المُقْل » : ثمر شجر الدّوْم .
(٥) أ : « جارية » مكان : « حادثة » تحريف .



لكونه في خامس رتبة من الفعل، لأن النصب فيه على التشبيه بـ « أفعل مِنْ » ، و « أفعل من » مشبّه بالصفة المُشَبّهة ، وهي مُشَبّهةٌ باسم الفاعل ، وهو بالفعل ، فلا يحسن إلاّ عند تعذّر الإضافة .

وإذا كان المقدار مخلطاً من جِنْسَيْن ، فقال الفرّاء : لا يجوز عطف أحدهما على الآخر [٢٥١] بل تقول : عندي رِطْلٌ سَمْناً عَسَلاً ، إذا أردت أنّ عندك من السّمن والعسل مقدار رطل ، لأن تفسير الرطل ليس للسّمن وحده ، ولا للعسل وحده ، وإنما هو مجموعهما ، فجعل سمناً عسلاً اسماً للمجموع على حدّ قولهم : هذا حُلْوٌ حامضٌ .

وذهب غيره : إلى أن العطف بالواو ، لأن [١] الواو الجامعة تُصَيِّرُ ما قبلها وما بعدها بمنزلةِ شيء واحد ، ألا ترى أنك تقول : هذان زيد وعمرو ، فصيّرت الواوُ الجامعةُ زيداً وعمراً خبراً عن « هذان » ، ولا يمكن أن يكون زيد على انفراده خبراً ، ولا عمرو على انفراده ، وكذلك : زيد وعمرو قائمان .

وقال بعض المغاربة : الأمران سائغان : العطفُ وتَرْكُهُ .

[إظهار « من » مع التمييز]

ويجوز إظهار « مِنْ [٢] » مع كُلّ تمييز ذكر في هذا الفصل أو غيره ، نحو : « مِلْءُ الأرْضِ مِنْ ذَهبٍ » وأردبّ من قَمْح ، ولي أمثالُها مِنْ إبل ، وغَيْرُها مِنْ شاءٍ ، ووَيْحَهُ مِنْ رَجُلٍ ، ولله دَرُّه مِنْ فارسٍ ، وحَسْبُكَ مِنْ رجُلٍ ، و « ما أنْتِ من جارةٍ » قال :

٩٧٢ — * يا سيداً ما أنْتَ مِنْ سَيِّدٍ [٣] *

(١) « لأن » سقطت من أ .

(٢) « من » سقطت من أ .

(٣) سبق ذكره رقم : ٦٧٣ .



وقال :

٩٧٣ — * فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ (١) *

وَيُسْتَثْنَى العدَدُ فلا يقال : عِشْرُونَ مِنْ دِرْهَمٍ ، ما لم يخرج عن التّمييز بالتّعريف نحو : عِشْرُون مِنَ الدَّراهِم .

وَأفْعَلُ التّفْضيل فلا يقال في : زيدٌ أكثرُ مالاً : مِنْ مالٍ .

وَنِعْمَ ، فلا يقال في نِعْمَ رجلٌ (٢) : زيدٌ مِنْ رَجُلٍ .

والمنقول عن فاعل ومفعولٍ ، وهما من تمييز الجملة ، فلا يقال : طاب زيد من نفسٍ ، ولا فَجّرْتُ الأرْضَ من عيون .

و « من » المذكورة فيها قولان : أحدهما أنها للتّبعيض ، وصَحّحهُ ابن عصفور . والثّاني : أنها زائدة . قال في « الارتشاف » : ويؤيّده العطفُ على موضعها نَصْباً (٣) في قوله :

٩٧٤ — طافَتْ أمامةُ بالرُّكْبانِ آونَـةً يا حُسْنَهُ من قَوامِما ومُنْتَقَبَا (٤)

[تمييز الجملة]

(ص) مسألة : مميِّز الجملة ، ناصِبة ما فيها من فعْل وشِبْهه .

وقال ابن عصفور : هي ويكون منقولاً من فاعل ، ومبتدأ ومفعول . وأنكره الشّلَوْبين ، والأبّذيّ (٥) وابن أبي الرّبيع .

(١) قطعة من معلّقة امرىء القيس في وصف الليل ، وتمام البيت :

. . . . كأن نجومه بكل مُغار الفتْل شُدَّتْ بيذبُلِ

(٢) كلمتا : « في » ، « ورجل » سقطتا من ط . وكلمة « في » فقط سقطت من ب . صوابه في أ .

(٣) ط : « نصّاً » مكان : « نصباً » تحريف .

(٤) من قصيدة للحطيئة يمدح بها بغيضاً ، ويهجو الزّبرقان بن بدر . انظر ديوان الحطيئة ١١ وفي ط : « قوام ومنتقبا » بإسقاط « ما » تحريف .

(٥) في ط : « الأبدي » بالدال تحريف وقد سبق ذكره ٣ : ٢٦٠ .



ومشبّهاً به . وهو بعد أفعل فاعل معنى حقيقةً [١] أو مجازاً ، ومنه نحو : حَسْبُكَ به فارِساً ، ولله ِ دَرُّهُ رجلاً ، « وكَفى باللهِ شَهيداً [٢] » .

فإن صح أن يخبر به عما قبله فله أو لِمُلابسه المُقَدّر ، وإن دلّ على هيئة ، وعُني به الأوّل جاز كونه حالاً وإظْهار « مِنْ » .

(ش) : تَمْييزُ الجملة ما ينتصب عن تمام الكلام ، فتارةً يكون منقولاً من فاعل نحو : طاب زيدٌ نفساً . « واشْتَعَلَ الرَّأسُ شَيْباً [٣] » . والأصل : طابت نفسُ زيدٍ ، واشتعل شَيْبُ الرأسِ .

وتارة من المبتدأ نحو : « أنا أكثرُ منك مالاً [٤] » . والأصل : مالي أكثرُ من مَالِكَ .

وتارة من المفعول نحو : « وفجّرنا الأرضَ عيوناً [٥] » . والأصل : فَجّرْنا عُيونَ الأرض . هذا مذهب المتأخرين . وبه قال ابن عصفور وابن مالك . وقال الأبذي [٦] : هذا القسم لم يذكره النّحويّون وإنما الثّابت كونه منقولاً من الفاعل أو المفعول الذي لم يسمّ فاعله . وقال الشّلوبين : « عيوناً » في الآية نصب على الحال المقدّرة لا التّمييز ، ولم يثبت كونُ التّمييز منقولاً من المفعول ، فينبغي ألاّ يقال به . وقال ابن أبي الرّبيع : « عُيوناً » نصب على البدل من الأرْض ، وحذف الضمير ، أي : عيونها ، أو عَلَى إسْقاط حَرْف الجرّ ، أي : بعيون .

وتارة يكون [٧] مشَبّهاً بالمنقول نحو : امتلأ الإناءُ ماءً ، ونِعْمَ زيدٌ رَجُلاً .

---

(١) « حقيقة » سقطت من ط .
(٢) سورة النّساء ٧٩ .
(٣) سورة مريم ٤ .
(٤) سورة الكهف ٣٤ .
(٥) سورة القمر ١٢ .
(٦) ط : « الأبدي » بالدال ، تحريف .
(٧) « يكون » سقطت من أ .



ووجهُ الشّبه أنّ « امتلأ » مطاوع : « ملأَ » ، فكأنك قلت : ملأ الماءُ [١] الإناء ، ثم صار تمييزاً بعد أن كان فاعلاً . والأصل : نعم الرّجلُ ، ثم أُضْمِرَ وصار بعد أن كان فاعلا تمييزاً .

والتّمييز بعد أفعل التفضيل فاعل في المعنى ، إمّا حقيقةً أو مجازاً .

ومِنْ تمييز الجُمْلةِ فيما نقله أبو حيان عن النحويّين منكراً على ابن مالك حيث جعَلَه من تمييز المفرد [٢] قَوْلُهُم : حَسْبُكَ به فارِساً ، ولله درّه رجلاً . ومنه عند ابن مالك وغيره : « وكَفَى باللهِ شَهِيداً [٣] » .

وفي ناصب تمييز الجملة قولان : أصحهما ما فيها مِنْ فِعْلٍ وشبهه لوجود ما أَصْلُ العَمَلِ لهُ ، وعليه سيبويه والمازنيّ ، والمبرّد ، والزّجّاج ، والفارسِيّ .

وصحّح ابن عصفور أنّ العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها ، لا الفعل ، ولا الاسم الذي جرى مجراه ، كما أنّ تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انْتُصِب [٤] عن تمامه .

ومتى صح الإخبار بالتّمييز عما قبله نحو : كَرُم زيدٌ أباً ، فإنه يصحّ أن يقع أب خبراً لزيد ، فتقول : زيد أبٌ ، فلك فيه وجهان : عوده إليه بأن يكون هو الأب ، أي ما أكرمه من أبٍ ، وعلى هذا لا يكون منقولاً عن الفاعل .

ويجوز دخول « مِنْ » عليه ، وعوده إلى مُلابِسِهِ المُقَدَّر بأن يكون الأب أبا زيدٍ ، لا زيداً نفسه ، أي ما أكرم أباه وعلى هذا يكون منقولاً من الفاعل ، ولا يجوز دخول « مِنْ » [٥] عليه .

---

(١) « الماء » سقطت من أ ، ب .

(٢) أ : « جعله تمييزاً من المفرد » .

(٣) سورة النساء ٧٩ .

(٤) ط فقط : « من » مكان : « عن » :

(٥) « من » سقطت من أ .



وإنْ دلَّ (١) [٢٥٢] التمييز على هيئة ، وعُني به الأول نحو : كرم زيدٌ ضَيْفاً ، إذا أريد أنَّ زيداً هو الضَّيف جاز أن يكون ضَيْفاً منصوباً على الحال لدَلالته على هيئةٍ ، وعلى التَّمييز لصلاحية « مِنْ » ويجوز حينئذ إظهار « مِنْ » مَعَهُ ، وهو الأجود رَفْعاً لتوهُّم الحاليّة نحو : كرمُ زيدٌ من ضيفٍ ، فإن لم يُعْنَ به الأول على قَصْد : كَرُمَ ضَيْفُ زيدٍ تعيّن النصبُ تمييزاً وامتنعت الحاليّة ، ولم يجز دخول « مِنْ » عليه ، لأنّه فاعِلٌ في الأصل .

[مطابقة تمييز الجملة ما قبلــه]

(ص) : ويطابق ما قبله اتّحد معنىً أم لا ؟ ما لم يلزم إفرادُهُ ، لإفْراد معناه ، أو كان مصدراً لم يقصد اختلاف أنواعه ، ويلزم الجمع بعد مفرد مباين لا يفيد معناه .

(ش) : يلزم في تمييز الجملة المطابقة لما قبله في الإفراد وفرعَيْه (٢) إنْ اتّحدا معنىً نحو : كرم زيدٌ رجُلاً وكرم الزيدانِ رَجُلَيْن ، وكرم الزَّيدونَ رجالاً . وكذا إن لم يتّحدا من حيث المعنى نحو : حسن الزيدون وجوهاً إلا أن يلزم إفراد التمييزَ لإفراد معناه نحو : كرم الزيدون أصلاً إذا كان أصلهم واحداً ، و « أصل » لم يتّحد من حيث المعنى بالزيدين إلا أنه لإفراد مدلوله يلزم إفراده ، لأن الجمع يُوهِمُ اختِلافَ أُصُولِهِم .

أو يكون التّمييز مصدراً لم يُقْصَدْ اختلاف أنواعه نحو : زكي الزيدون سَعْياً ، فإن قُصدَ اختلاف الأنواع في المصدر لاختلاف محالّه جاء التمييزُ جَمْعاً نحو : « بالأخْسَرِينَ أَعْمالاً » (٣) لأن أعمالَهم مختلفةٌ المحالَ ، هذا خسر بكذا ، وهذا خسر بكذا ، وكقولك : تخالف الناسُ أو تفاوتُوا أذهاناً .

---

(١) في أ : « وإن كان » مكان : « وإنْ دلَّ » تحريف .

(٢) ط : « وفرعيته » تحريف صوابه في أ ، ب .

(٣) سورة الكهف ١٠٣ .



ويلزم جمع التمييز بعد مفرد مباينٍ إذا كان معنى الجمع يفوت بقيام المفرد مقامه نحو : نظفَ زيدٌ ثياباً ، إذ لو قيل : ثوباً لتوهّم أنّ له ثوباً واحداً نظيفاً (١) .

[توسط التمييز]

(ص) : ويجوز توسيطُهُ بين متصرّف وفاقاً ، لا تقديمه اختياراً . وجوّزه قومٌ على فعل متصرّف غير « كفى » والفراء على اسم شبّه به الأوّل .

(ش) : يجوز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف نحو : طاب نفساً زيدٌ . قال أبو حيّان : وقياسُهُ جوازُ توسطِهِ مع الوَصْف نحو : طيب نفساً زيدٌ ؛ قال : وكذا قياسه الجواز بين الفعل ومنصوبه نحو : فجّرْتُ عيوناً الأرْضَ .

وأمّا تقديمه على الفعل فمنعه ابن عصفور جزْماً ، بناءً على أنّ الناصب له ليس هو الفعل ، وإنما هو الجملة بأسرها . والقائلون بأنّ الناصِبَ له : ما فيها من فِعْلٍ وشبهه اختلفوا ، فمنع سيبويه والأكثرون من البصريّين والكوفيّين والمغاربةَ تقديمَهُ ، فلا يقال : نفساً طاب زيدٌ ، كما يمتنع التّقديم في تمييز المفرد ، وما ورد من ذلك فضرورةٌ .

وجوّزه الكسائي ، والمبرّد ، والمازنيّ ، والجَرْمي وطائفةٌ ، واختاره ابن مالك بشرط كون الفعل متصرّفاً لوروده قال :

٩٧٥ — * وما كان نَفْساً بالفراقِ تَطِيبُ (٢) *

وقياساً على سائر الفضلات .

---

(١) في النسخ الثلاث : « نظيف » بالرفع .

(٢) لأعشى همدان . وصدره :

* أتَهْجُرُ لَيْلَى للفِراقِ حبيبَها *

وانظر شرح شواهد الأعلم . هامش سيبويه ١ : ١٠٨ وابن يعيش ٢ : ٧٤ .



ويستثنى من المتصرّف كفى ، فلا يقال : شهيداً كفى بالله بإجماع . ذكره أبو حيّان :

فإن كان الفعل جامداً امتنع بإجماع ، فلا يقال : ما رجلاً أحسن زيداً كذا ، ولا رجلاً أحْسِنْ بزيد ، كما يمتنع إذا كان عامله جامداً بإجماع .

نعم ، استثني من محلّ الإجماع في الثاني صورة ، وهو التّمييز بعد اسم شبّه به الأول نحو : زيد القمرُ حسناً ، فإن الفراء جوّز فيه التقديم ، فيقال : زيدٌ حسناً القمرُ .

[تنكير التمييز أو تعريفه]

(ص) : وجوز الكوفيون وابن الطّراوة تعريفه ، وتأول البصريّة ما ورد .

(ش) : البصريّون على اشتراط تنكير التمييز . وذهب الكوفيون وابن الطّراوة : إلى أنه يجوز أن يكون معرفةً كقوله :

٩٧٦ — * وَطِبْتَ النّفْسَ يا قيْسُ عَنْ عَمْرو [١] *

وقوله :

٩٧٧ — * عَلامَ مُلِئتْ الرُّعْبَ ، والحرْبُ لم تَقِد [٢] *

وقولهم : سَفُهَ زيدٌ نَفْسَهُ ، وألم رأسَهُ « وبَطِرَت مَعيشَتَها [٣] » .

والأولّون تأوّلوا ذلك على زيادة اللام ، والمضافات نصبت على التشبيه بالمفعول به ، أو على إسقاط الجار ، أي في نفسه وفي رأسه ، وفي معيشتها .

[ما افترق فيه الحال والتمييز]

(ص) : ولا يتعدّد ، والجمهور لا يكون مؤكداً ، ويحذف لقرينة أو قصد

(١) قطعة من بيت سبق ذكره رقم ٢٢٣ .

(٢) في الدرر ١ : ٢٠٩ قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة .

(٣) سورة القصص ٥٨ .



الإبهام ، لا المميّز (١) ما لم يوضع غيرُهُ مَوْضِعَهُ .

(ش) : فارقَ التمييزُ الحالَ : في أنه لا يتعدّد بخلافها ، وفي أنه لا يكون مؤكّداً ، والحال تكون مؤكدة كذا [٢٥٣] قاله الجمهور :

وذكر ابن مالك : أنّ التمييز قد يكون مؤكّداً كقوله تعالى : « إنّ عدة الشُّهور عِنْد اللهِ اثْنَا عشَرَ شَهْراً » (٢) .

وأجيب بأن شهراً ، وإن أكّد ما فهم من : « إن عِدّة الشُّهُور » إلاّ أنه بالنسبة إلى عامله ، وهو – اثنا عشر – مبيّن .

ويجوز حذف التمييز إذا قصد إبقاء الإبهام ، أو كان في الكلام ما يدُلّ عليه .

ولا يجوز حذف المميز ، لأنه يزيل دلالة الإبهام إلا أن يوضع غيره موضعه كقولهم : ما رأيت كاليوم رجلاً ، وقد يحذف من غير بدل كقولهم : تالله رجلاً ، أي : تالله ما رأيت كاليوم رجلاً .

[تمييز الأعداد]

(ص) : مسألة : مميّز العدد ، ان كان ما بين عشرة ومائة مفردٌ منصوبٌ . وأجاز الفراء جمْعَهُ . وإضافة عِشْرينَ (٣) وأخواته لغة ، أو عشرة فما دونها مجموع مضاف إليه إلاّ إن (٤) كان « مائة » . وقد يجمع . وفي اسم الجمع والجنس .

ثالثها : ان استعمل للقِلّة جاز قياساً ، أو مائة فما فوقها فمفردٌ مضافٌ وجمعه معها ضرورةٌ .

---

(١) أ : « إلاّ المميّز » تحريف .

(٢) سورة التوبة ٣٦ . وفي النسخ الثلاث : « اثنى عشر » تحريف .

(٣) أ ، ب : « وإضافة عشرون » تحريف .

(٤) ط فقط : « إلاّ إذا كان » .



وقال الفراء : سائغٌ ، ويجوز جرُّه بِمن ، ونصْبُهُ مع مائة ومائتين ، وألف ضرورة . وأجازه ابن كيسان . ولا يميِّز واحدٌ ، واثنانِ دون شذوذ أو ضرورةٍ ، ولا يجمع تمييزِ كثْرةٍ ، إن أمكن قِلّة غالِباً . ولا يفصل من العدد اختياراً ، وينعت حملاً عليه ، وعلى العَدد ، ويتعيّن الثاني في الجمع السّالم .

ويغني العدد عن تمييزه إضافته لغيره [1] .

(ش) : حوّلت ذكر تمييز الأعداد من باب العدد إلى هنا للمناسبة الظاهرة خصوصاً ، وقد تقدّم في صدر الباب : أن من أنواع تمييز المفرد تمييز العدد ، فأقول : العدد إن كان واحداً ، أو اثنين لم يَحْتَجْ إلى تمييز استغناءً بالنّصّ على المفرد والمُثنّى ، فيقال : رجل ورجلان ، لأنه أخصرُ وأجْوَدُ ولا يقال : واحدُ رَجُل ، ولا اثْنَا رَجُلٍ .

وأما قولهم :

شَرَيْتُ قدَحاً واثنيه وشرَيْتُ اثني مُدَّ البَصْرَةِ [2] فشاذٌ وقوله :

٩٧٨ — * ظَرْفُ عجوزٍ فيه ثنتا حنظل [3] *

فضرورة .

وإن كان ثلاثة فما فوقها إلى العشرة ميّز مجموع مجرور بإضافة العدد إليه نحو : ثلاثة أثوابٍ ، وثلاثُ لَيالٍ ، وعَشَرَةُ أشْهُرٍ ، وعَشْرُ سِنِين ، ما لم يكن التمييز لفظ « مائة » فيفرد غالباً نحو : ثلاثُ مائةٍ ، وقد يجمع أيضا نحو : ثلاثُ مئِينَ .

---

(١) أ : « إضافته إلى لغيره » بزيادة « إلى » .

(٢) المُدُّ : كيل معروف وهو رطل وثلث عند أهل الحجاز والشافعيّ،ورطلان عند أهل العراق وأبي حنيفة . انظر اللسان (مدد) وفي النسخ الثلاث : « وشربت » بالباء الموحدة . تحريف .

(٣) قيل لسلمى الهذليّة ، أو لِشَمّاء الهذليّة ، أو لجندل بن المُثَنّى وصدره :

* كأن خُصْيَيْهِ من التَدَلْدُل *

من شواهد سيبويه ٢ : ١٧٧ ، ٢٠٢ ، والخزانة ٣ : ٣٦٧ ، والمقتضب ٢ : ١٥٦ ، وابن يعيش ٤ : ١٤٤ .



أما الألف فتجمع البتّةَ نحو : ثلاثةُ آلافٍ .

وهل يجوز إضافته إلى اسم الجمع نحو : ثلاثُ القوم ، أو اسم الجنس نحو : ثلاثُ نَحْل ؟ أقوال :

أحدها : نعم ، ويقاسُ إنْ كان قليلاً ، وعليه الفارسِيّ . وصححه صاحب البسيط لشبَهه بالجمع ولوروده ، قال :

٩٧٩ — • ثَلاثَةُ أنفُسٍ ، وثلاثُ زَوْدٍ [١] •

وقال تعالى : « وكان في المدينة تِسْعَةَ رَهْطٍ [٢] » .

والثاني : لا ينقاس وعليه الأخفش وابن مالك وغيرهما .

والثالث : التّفرقة بين ما يستعمل من اسم الجمع للقِلّة [٣] ، فيجوز أو للكثرة فلا يجوز ، وعليه المازنيّ .

وعلى المنْع طريقه : أن يبيّن بـ « من » ، فيقال : ثلاثةٌ مِنَ القوم ، وأربعة من الطّيْر ، وثلاثٌ مِنَ النّحْل ، وهو في اسم الجنس آكد من اسم الجمع .

وإن كان أحَدَ عَشَر إلى تسعة وتسعين ميّز بمفرد منصوب نحو : « أحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً [٤] » . « اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً [٥] » « وواعدْنا مُوسى ثَلاثِينَ لَيْلَةً [٦] » « واختار موسى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً » [٧] .

---

(١) للحطيئة . ديوانه ٢٧٠ وعجزه :

• لقد جار الزّمانُ على عيالي •

سيبويه ٢ : ١٧٥ ، والخزانة ٣ : ٣٠١ .

(٢) سورة النمل ٤٨ .

(٣) أ : « اسم الجنس » مكان : « اسم الجمع » .

(٤) سورة يوسف ٤ .

(٥) سورة البقرة ٦٠ .

(٦) سورة الأعراف ١٤٢ .

(٧) سورة الأعراف ١٥٥ .



ولا يجوز جمعه عند الجمهور . وجوّزه الفراء نحو : عندي أحدَ عشرَ رجالاً ، وقام ثلاثون رجالاً ، وخرّج عليه « اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أسْباطاً [١] » .

قال الكسائي : ومن العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى التمييز نكرةً ومعرفةً ، فيقول : عَشْرو دِرْهَم ، وأَرْبَعُو ثَوْبٍ .

وإن كان مائة فما فوقها ميّز بمفرد مجرور بالإضافة نحو : مائة رجلٍ ، ومائتا عام ، وألف إنسان وجمعه مع المائة ضرورةٌ . وجوّزه الفراء في السّعة [٢] ، وخرج عليه قراءة حمزة والكسائي : « ثلاثمائةِ سنين [٣] » بإضافة مائة . ويجوز جرّه بـ « من » ، فيقال : ثلاثُ مائةٍ مِنَ السِّنِينَ . ونصب المفرد مع مائة ومائتين وألف ضرورةً . قال :

٩٨٠ — * إذا عاش الفتَى مائتَيْن عاماً [٤] *

وأجاز ابن كيسان أن يقال في السّعة [٥] ، المائة ديناراً والألف درهماً . وبقي مسائل :

الأولى : لا يجب التمييز مع « ثلاثة » ونحوها جمع كثرة ما أمكن جمع القلة غالباً . ومن جموع القِلّة جمع التّصْحيح [٦] ، قال تعالى : « سَبْع سَمَوَاتٍ [٧] »

---

(١) سورة الأعراف ١٦٠ ، وفي ط : « اثنتا عشرة أسباطاً » تحريف .

(٢) ط : « في السبعة » تحريف . وفي ب : « من السعة » .

(٣) سورة الكهف ٢٥ : وهي قراءة حمزة والكسائي — انظر كتاب السبعة لابن مجاهد ٣٩٠ .

(٤) لربيع بن ضبع الفزاري . وعجزه :

* فقد ذهب اللّذاذةُ والفتاءُ *

سيبويه ١ : ١٠٦ ، ٢٩٣ ، ومجالس ثعلب ١ : ٢٧٥ ، وابن يعيش ٦ : ٢١ ، والخزانة ٣ : ٣٠٦ ، والأشموني ٤ : ٦٧ ، والتصريح ٢ : ٢٧٣ ، واللسان (فتأ) والمعمّرين ٧ .

(٥) ط : « في التسعة » تحريف .

(٦) أ ، ب : « جمع الصحيح » .

(٧) سورة البقرة ٢٩ وغيرها .



و « سَبْع بقراتٍ [١] » . « وسَبْع سُنْبُلاتٍ [٢] » و « تِسْع آياتٍ [٣] » . ومن القليل : « سَبع سنابل » [٤]، و « ثلاثة قُروء » [٥]. « وثماني حِجَج» [٦].فإن لم يمكن جمع القلة بأن [٧] لم يُستعمل تعيّن جمعُ الكثرة نحو : ثلاثةُ رجالٍ .

الثانية : لا يجوز الفصل بين التمييز والعدَد إلا في ضرورة كقوله : [٢٥٤]

٩٨١ — * في خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُمادى لَيلَةً [٨] *

وقوله :

٩٨٢ — * ثلاثون لِلْهَجْر حَوْلاً كَمِيلا [٩] *

وقوله :

٩٨٣ — * وعِشْرون منها أصْبعاً مِنْ وَرائِنا [١٠] *

الثالثة : إذا جيء بنعت مفرد ، أو جمع تكسير جاز الحمل فيه على التّمييز و على العدَد نحو : عندي عشرون رجلاً صالحاً ، أو صَالِحٌ ، وعشرون رجلا كراماً أو كِرامٌ . فإن كان جمع سلامة تعيّن الحَمْلُ على العدد نحو : عشرون رجلاً صالحون ، ذكره في « البسيط » .

---

(١) سورة يوسف ٤٣ ، ٤٦ .
(٢) سورة يوسف ٤٣ ، ٤٦ .
(٣) سورة الإسراء ١٠١ وغيرها .
(٤) سورة البقرة ٢٦١ .
(٥) سورة البقرة ٢٢٨ .
(٦) سورة القصص ٢٧ .
(٧) ب : « فإن لم يكن » .
(٨) قال صاحب الدرر ١ : ٢١٠ .: لم أعثر على قائله ولا تتمته .
(٩) للعباس بن مرداس . وصدره :

* على أنّني بَعْد ما قد مضى *

سيبويه ١ : ٢٩٢ ، مجالس ثعلب ٢ : ٤٢٤ ، الإنصاف ٣٠٨ ، والخزانة ١ : ٣/٥٧٣ : ١١٩
(١٠) قال صاحب الدرر ١ : ٢١٠ : لم أعثر على قائله ولا تتمته .



الرّابعة : يغني عن تمييز العدد إضافته إلى غيره نحو : خذ عَشَرَتُكَ وعَشَرَيْ زيدٍ ، لأنك لم تضف إلى غير التمييز إلاّ والعدد عند السّامع معلوم الجنس ، فاستغني عن المفسر ، وقد قال الشاعر :

٩٨٤ ـ وما أَنْتَ أَم ما رسُوم الدِّيار وسِتوك قد قَـارَبَتْ تَكْمُلُ [1]

[تمييز كم الاستفهامية]

(ص) : مسألة : مميّز « كم » الاستفهامية منصوب . وفي جرّه ثالثها : يجوز إن جُرّتْ ، وهو بـ « من » مقدّرة . وقال الزّجّاج بإضافتها ولا يكون جمعاً خلافاً للكوفيّة مطلقاً ، وللأخفش فيما أريد به الأصناف [2] . ويجوز فصلُه وحذْفُه .

(ش) : ختمت الكلام في التمييز بأنواعٍ منه لم تجر عادتُهم بذكرها في هذا الباب ، كما ذكرت تمييز الأعداد وذلك « كم » الاستفهاميّة والخبرية ، وكأيِّنْ [3] ، وكذا ، وسيأتي الكلام عن معانيها في مبحث الأدوات .

فمميز « كم » الاستفهاميّة مفردٌ منصوبٌ ، كمميز عشرين وأخواته نحو : كَمْ شخصاً سما ؟

وقال ابن مالك : لما كانت الاستفهاميّة بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام أشبهت العدَدَ المركّب ، فَأجْرَيْت مجراه بأن جعل مميّزها كمميّزه في النصب والإفراد .

---

(١) للكميت بن زيد ديوان ٢ : ٢٩ وروايته :

وما أنت ويك ورسم الدّيار وسنّك قد قاربت تكملُ

وانظر الخزانة ١ : ٥٥٨ .

وفي النسخ الثلاث : « قد قربت » ورواية الرّضى : « قد كربت » بالكاف .

(٢) ب : « فيما أريد به الإضافة » تحريف ، وانظر الشرح .

(٣) ط فقط : « وكآي » بدون « نون » .



وأجاز (١) الكوفيون كونهُ جَمْعاً مطلقاً ، كما يجوز ذلك في « كم » الخبريّة نحو : كم غِلماناً لك ؟

ورد بأنه لم يسمع .

وأجازه الأخفش إذا أردت بالجمع أصنافا من الغِلْمان . تريد : كم عندك من هذه الأصناف ؟ واختاره بعض المغاربة ، فقال : كم الاستفهاميّة لا تفسّر بالجمع ، إنما هو بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص . وأمّا إن كان السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع ، لأنه إذ ذاك بمنزلة المفرد ، وذلك نحو : كم رجالاً عندك ، تريد : كم جمعاً من الرجال ، إذا أردت أن تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عنده ، لا عن مبلغ أشخاصهم (٢) .

ويسوغ باسم الجنس نحو : كم بطّاً عندك ؟ تريد : كم صنْفاً من البطّ عندك ؟

وهل (٣) يجوز جرّ تمييز كم الاستفهامية حملاً على الخبريّة ؟ مذاهب (٤) :

أحدها : لا ، والثّاني : نعم ، والثالث : الجواز بشرط أن يدخل على « كم » حرف جر نحو : على كم جِذْع بَيْتُك مَبْنيّ .

ثم الجرّ حينئذ بـ « من » مقدرة ، حذفت تخفيفاً ، وصار الحرف الداخل على « كم » عِوَضاً عنها . هذا مذهب الخليل وسيبويه والفرّاء والجماعة .

وخالف الزجاج ، فقال : إنه باضافة « كم » ، لا بإضمار « مِنْ » .

وردّه أبو الحسن الأبذي بأنهم حين خفضوا بعدها لم يخفضوا إلاّ بعد تقدم حرف

---

(١) « وأجاز » سقطت من أ .

(٢) أ ، ب : « لا عن مبلغ أشخاصه » .

(٣) أ : « وقيل » مكان : « وهل » .

(٤) من قوله : « مذاهب » إلى قوله : « على كم جذع » ... الخ : سقط من أ .



جرّ ، فكونهم لم يتعدّوا هذا دليلٌ لقول الجماعة .

ويجوز فصل تمييز « كم » الاستفهاميّة في الاختيار ، وإن لم يجز في عشرين وإخوته إلاّ اضطراراً .

ويكثر بالظرف والمجرور وقد يفصل بعاملها وبالخبر نحو : كم ضربت رجلاً ، وكم أتاك رجلاً ، ولكن اتصاله هو الأصل والأقوى .

ومما وجّه به جواز الفصل فيها : أنها لما لزمت الصدر ، ونظيرها من الأعداد التي ينصب تمييزها ليس كذلك ، بل يقع صَدْراً وغَيْرَ صَدْر ، جعل هذا القَدْر من التّصرّف فيها عِوَضاً من ذلك التّصرّف الذي سلبته .

ويجوز حذف تمييزها نحو : كم ضربت رجلاً ، على أن رجلاً مفعول ضربت ، والتمييز محذوف . وكم رَجُلٌ جاءك أي كم مرّة أو يوماً ، ورجل مبتدأ ، وما بعده الخبر .

[تمييز كم الخبريّة]

(ص) : والخبريّة مجرورٌ بإضافتها ، وقيل : بـ « من » ، وينصب إن فُصِل ، ودونه لغة ، وجرّه مفعولاً بظرف ضرورة .

وثالثها : يجوز إن كان ناقصاً وبجُملة . ثالثها : يجوز في الشِّعر فقط . ويكون جمعاً . وقيل : شاذّ . وقيل على معنى الواحد ، وقيل : إن لم ينصب ، والأصح جواز حذفه . وثالثها : إنْ لَمْ يقدّر مضافاً . ورابعها : يفتح إن لم يقدّر منصوباً ، ومنع نفيه فيهما .

(ش) : تمييز كَمْ الخبريّة مجرورٌ ، ويكون مفرداً وجمعاً . قال :



٩٨٥ — * كم عَمّةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ (١) *

وقال :

٩٨٦ — * كَمْ مُلوكٍ باد مُلْكُهُمُ (٢) *

والافراد أكثر من الجمع ، وأفْصَحُ حتى زعم بعضهم أنّ تمييزها بالجمع شاذٌّ ، وعليه العُكْبُرِيّ في شرح (الإيضاح (٣)) . وقيل : [٢٥٥] يكون الجمع على معنى الواحد ، فإذا قلت : كم رجالٍ كأنك قلت : كم جماعةٍ من الرّجال . ثم الجر بإضافتها إليه عند البصريّين .

وقال الكوفيّون : بمِنْ مقدّرةً حذفت ، وأبقى عملها كما في قوله :

٩٨٧ — * رَسْمِ دارٍ وقَفْتُ في طَلَلِهْ (٤) *

وضعّف بأن إضمار حرف الجَرّ ، وإبقاء عمله إنّما يكون في ضرورة أو شذوذ ،

---

(١) للفرزدق يهجو جريراً ، وتمامه :

* فدعاء قد حلبت عليّ عِشاري *

ديوانه ٤٥١ ، سيبويه ١ : ٢٥٣ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ .

(٢) قائله مجهول . وتمامه :

* ونعيم سُوقة بادوا *

شرح شواهد المغني للسيوطي ٥١١ .

(٣) في النّسخ الثلاث : « شرح الإفصاح » بالفاء ولعله تحريف صوابه : « شرح الإيضاح » لأن من مصنفات العكبري : « شرح الإيضاح » للفارسيّ ، ولأن الإفصاح بفوائد الإيضاح من مصنفات محمد بن يحيى الخضراوي وقد سبق ذكره ١ : ١٠٩ .

(٤) لجميل بثينة ، ديوانه ١٨٧ وتمامه :

* كِدْتُ أقْضي الحياةَ من جَلَلِهْ *

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٦٥ ، والخزانة ٤ : ١٩٩ .



فإن فصل نُصِب حَمْلاً على الاستفهاميّة كقوله :

٩٨٨ — * كم نالني مِنْهُمُ فَضْلاً على عَدَمٍ [١] *

وربّما ينصب غير مفصول . روي « كم عمةً لك » البيت — بالنصب .

وذكر بعضهم أنّ النّصْبَ بلا فَصْلٍ لغة تميم ، وذكره سيبويه عن بعض العرب. قال أبو حيّان : وهي لغةٌ قليلةٌ .

وإذا نصب بفصل ، أو بغير فصل جاز كونه أيضاً مفرداً أو جمْعاً كما إذا جُرّ . هذا مذهب الجمهور .

وذهب الأستاذ أبو عليّ ، وابن هشام الخَضْراويّ : إلى أنّها إذا نصب تمييزها التزم فيه الإفراد لأن العرب التزمَتْهُ في كل تمييز منصوب عن عدد أو كناية ككم الاستفهاميّة ، وكأيّن ، وكذا . وردّ بأن ذلك فيما يجب نصبُه ، لا فيما يجوز نصبُه وجرُّه .

وهل يجوز جره مع الفصل بظرف أو مجرور ؟ مذاهب :

أَصَحُّها : لا ، لِمَا فيه من الفصل بين المتضايِفَيْن ، وذلك ممنوع إلاّ في ضرورة نحو :

٩٨٩ — كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نال العُلَى وكريمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ [٢]

والثاني : نعم ، وعليه الكوفيّون بناء على رأيهم أنّ الجرّ بمِن مضمرة . ويونس

---

(١) للقطاميّ . وعجزه :

* إذْ لا أكادُ من الإقتارِ أحتملُ *

ديوانه ٣٠ ، وسيبويه ١ : ٢٩٥ .

(٢) من قصيدة لأنس بن زنيم يخاطب بها عبد الله بن زياد .

انظر سيبويه ١ : ٢٩٦ ، الخزانة ٣ : ١١٩ .



بناءً على رأيه من جواز الفصل بين المتضايِفَيْن في الاختيار بذلك .

والثّالث : الجواز إن كان الظرف أو المجرور ناقصاً نحو : كَمْ بك مأخوذٍ أتاني ، وكم اليوم جائعٍ جاءني ، والمنع إن كان تامّاً .

وردّ بأن العرب لم تفرّق بين الظّرْف التّامّ والنّاقص في الفصل بل تُجْرِيهما مُجْرَى واحداً . فإن كان الفصل بجملة لم يجز الجرّ في كلام ، ولا في شعر عند البصريين ، لأن الفصل بالجملة بين المتضايفين لا يجوز البتّةَ .

وجوّزه الكوفيّون فيهما بناءً على أنّ الجرّ بِمِنْ لا بالإضافة .

وجوّزه المبرد في الشعر فقط ، وروى قوله :

٩٩٠ — * كَمْ نَالَنِي مِنْهُم فَضْلٌ على عَدَمٍ [(١)] *

بالجرّ .

ويجوز حذف تمييز كَمْ الخبريّة . ولا يجوز كون المميّز منفيّاً لا في الاستفهامية ، ولا في الخبريّة ، لا يقال : كم لا رجلاً جاءك ، ولا كم لا رَجُلٍ صَحِبْت ، نصّ عليه سيبويه ، وأجاز ذلك بعض النحويّين .

نعم يجوز العطف عليه بالنّفي نحو : كَمْ فَرَسٍ ركبت لا فرساً ولا فَرَسَيْن [(٢)] ، أي كثيراً من الأفراس ركبت لا قليلاً .

[تمييز كأيِّنْ]

(ص) : ومميز كأيّن يجر بِمِنْ غالباً . وقال ابن عصفور لازماً ، ومع فقدها بإضمارها . وقيل : بالإضافة . قال أبو حيّان : ولا يجمع وحذفه سائغ أو ضعيفٌ ،

---

(١) سبق ذكره آنفاً رقم ٩٨٨ .

(٢) ا ، ب : « لا فرساً ولا فرسٌ » .



أو ممنوع أقوال ، والأصح الا ّ يفصل .

(ش) : مميز كأيّن الأكثر جرّه بمِنْ ظاهرةً قال تعالى : « وكَأيِّنْ مِنْ آيةٍ »(١) ، « وكأيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ(٢) » « وكأيِّنْ مِنْ دَابّةٍ »(٣) .

قال أبو حيّان : ويظهر من كلام سيبويه أنّ « مِنْ » هنا لتأكيد البيان فهي زائدة . قال : وقد يقال : إنها تزاد في غير الواجب ، فيقال : إن هذا رُوعِيَ فيه أصله من الاستفهام وهو غير واجب . وينصب قليلاً ، قال الشاعر :

٩٩١ — * وكَائِنْ لنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ ونِعْمَةً(٤) *

وقال :

٩٩٢ — اطْرُدِ اليَأس بالرَّجَا فَكَأيِّنْ آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ(٥)

وزعم ابن عصفور : أن جره بمن لازم(٦) ، وأنه لا ينصب ، قال في المُغْنِي : ويردّه نصّ سيبويه على خلافه .

ويجوز جرّه مع فَقْدِ « مِنْ » .

قال أبو حيّان : إلا أنّه لا يحفظ ، فإن جاء كان على إضمار « مِنْ » وهو مذهب الخليل والكسائي ، ولا يحمل على إضافة كأيّن ، كما ذهب اليه ابن كَيْسان ، لأنه

---

(١) سورة يوسف ١٠٥ .

(٢) سورة آل عمران ١٤٦ .

(٣) سورة العنكبوت ٦٠ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* قديماً ولا تدرون ما منُّ مُنْعِمِ *

شرح شواهد المغنى ٥١٣ .

(٥) قائله مجهول . من شواهد : أوضح المسالك رقم ٥٣٠ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٥١٣ وآلماً بمدّ الهمزة على وزن فاعِلاً من : ألِمَ يألم : إذا وجع ، منصوب على التمييز .

(٦) ط : « أن جره غير لازم » تحريف صوابه في ا ، ب ، والمغنى ١ : ١٥٩ .



لا يجوز إضافتها إذ المحكيّ لا يضاف ، ولأن في آخرها تنويناً [١] فهو مانع من الإضافة أيضاً . وقد قال سيبويه : إنّ جرّها أحدٌ من العرب فعسى أن يجرها باضمار « مِنْ » . انتهى .

وقال ابن خَرُوف : يكون في مميّزها النصب ، ويجوز الجرّ بـ « من » وبغير « مِنْ » بفَصْلٍ وبغير فَصْلٍ .

قال أبو حيّان : ومقتضى الاستقراء أن تمييز « كأين » لا يكون جمعاً ، فليست كمثل « كم » الخبريّة في ذلك .

واختلف في جواز حذفه فجوّزه المبرّد ، والأكثرون ، وقال صاحب « البسيط » : إنه ضعيف للزوم « مِنْ » ففيه حذف عامل ومعمول . قال أبو حيّان : ومن يقول بجواز حذفه لا يلتزم أنه حُذِف وهو مجرور بمِنْ ، بل حذف وهو منصوب كما حذف مِنْ « كم » الاستفهاميّة ، وهو منصوب :

والأفصح [٢٥٦] اتّصال تمييز « كأين » بها ، وكذا وَقَعَتْ في القرآن . ويجوز الفصل بينهما بالجملة ، وبالظّرْف قال :

٩٩٣ — * وكائِنْ رَدَدْنَا عَنْكُمُ مِنْ مُدَجّجٍ [٢] *

وقال :

٩٩٤ — * وكائِنْ بالأباطح مِنْ صَديقٍ [٣] *

(١) ط : « تنويعاً » تحريف .

(٢) لعمرو بن شأس . وعجزه :

* يَجِيءُ أمامَ الألْف يَرْدِي مُقَنّعاً *

من شواهد سيبويه ١ : ٢٩٧ .

(٣) سبق ذكره رقم ١٨٩ .



[تمييز كذا]

(ص) : ومميز « كذا » لا يُجَرّ بمن وفاقاً ، ولا بالإضافة ، ولا البدليّة ، ولا يرفع ولا يُجمع خلافاً لزاعميها [١] .

(ش) : مميّز « كذا » لا يكون إلا مفرداً منصوباً قال الشاعر :

٩٩٥ ــ عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى بَعْدَ بُوساك ذَاكراً
كذا وكذا لُطْفاً به نُسِيَ الْجُهْدُ [٢]

ولا يجوز جرّه بمِنْ اتِّفاقاً ، ولا بالإضافة خلافاً للكوفيّين .

وأجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال : كذا ثَوْبٌ وكذا أثوابٌ قياساً على العدد الصّريح .

ورد بأن المحكيّ لا يضاف ، وبأن في آخرها اسْمَ الإشارة ، واسمُ الإشارة لا يُضافُ . وأجاز بعضهم : كذا دِرْهمٍ بالجرّ على البدل .

وجوّز الكوفيّون الرّفْعَ بعد « كذا » . قال أبو حيّان : وهو خطأ ، لأنه لم يسمع . وجوّزوا الجَمْعَ بعد الثّلاثة إلى العَشَرَة [٢/٢] .

(١) ب ، ط : « لزاعمها » .
(٢) قائله مجهول . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٥١٤ .



نَوَاصِبُ المضَارِع

[أنْ]

(ص) : نواصب المضارع : « أنْ » . يقال : « عن » . وهي الموصولةُ بالماضي خِلافاً لابن طاهر ، لا بعد يقين غير مؤوّل في الأصحّ .

ويجوز في تِلْو : « ظنّ » الرفعُ مخففة ، وكذا خوفٌ تيقّن مخوفُهُ في الأصَحّ . والأصح لا تعمل زائدةً ، ولا يتقدّم معمولُ مَعْمُولِها .

وثالثها : يجوز مع أريد ، وعسى .

ولا يفصل ، وقيل : يجوز بِظَرْفٍ . وقيل : بشرط .

وترفع إهمالاً على الأصحّ . وعن الكسائي لا يقاس ، ولا تجزم ، وحكاه الرُّؤاسيّ [١] واللّحْيانِي ، وأبو عُبَيْدة لغةً . وتقع مبتدأ وخبراً ، ومعمولِ حرف ناسخ ، وجار ولكان ، وظَنٍّ ، وبعض المقاربة ، وفعل غير الجزم ، ومضاف خلافاً لابن الطّراوة ، لا بمعنى « الذي » خِلافاً لابن الذّكِيّ [٢] .

(ش) : لمّا أَنْهَيْتُ [٣] منصوبات الأسماء عقّبت بمنصوبات الأفعال ، كما

---

(١) هو محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي ، أبو جعفر أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو . من مصنفاته : الفيصل ـ معاني القرآن ـ التصغير ـ الإفراد والجمع .
وفي النسخ الثلاث : « الرواسي » بالتخفيف .

(٢) هو محمد بن مسعود الغزنيّ ، صاحب كتاب البديع أكثر أبو حيّان من النقل عنه ، وتوفي ٤٣١ .

(٣) ط فقط : « لما انتهت » .



ذُكِرَ عَقِبَ المرفوعاتِ المضارِعُ المَرْفوعُ . فنواصب الفعل المضارع أربعة أحرف :

أحدها : « أن » وهي أم الباب . قال أبو حيّان : بدليل الاتّفاق عليها ، والاختلاف في « لن » ، و « إذنْ » ، و « كَيْ » . ويقال فيها : « عن » بإبدال الهمزة عيناً .

وأنْ هذه الناصبة للمضارع هي التي تُوصَلُ بالماضي في نحو : « أنْ كانَ ذا مالٍ »[1] وبالأمر في نحو : كَتَبْتُ إليه أن قُمْ[2] ، وبالنَّهْيِ في نحو : كتبتُ إليه ألا تَفْعَلَ .

وزعم أبو بكر بن طاهر أنّها غيرها ، فتكون « أن » على مذهبه مشتركةً ، أو متجوّزاً بها . واستدلّ لذلك بأمرين : أحدها : أنّها تخلص للاستقبال فلا تدخل على الماضي كالسين ، وسوف ، وكذا الأمر .

والثاني : أنّا لو فرضنا دخولها على الماضي لوجب أن تُصَيِّرَهُ بصيغة المضارع كَلَمْ ، لمّا دخلت على الماضي قلبت صيغته إلى المضارع لتعمل فيه .

وشرط نصب المضارع بعد « أن » ألاّ تقع بعد فعل يقين كعَلِمَ ، وتحقّق ، وتيقّن ونحوها ، فإنها حينئذ المُخَفّفة من الثّقيلة نحو : « عَلِم أنْ سَيَكُونُ »[3] خِلافاً للفرّاء حيث جوّز أن تلي أنْ الناصبة للمضارع لفظ العِلْم ، وما في معناه مستدِلاّ بقراءة « أفلاَ يَرَوْنَ ألاّ يَرْجِعَ إلَيْهمْ[4] » بالنّصب ، وهي بمعنى أفلا يعلمون .

وبقول جرير :

---

(١) سورة القلم ١٤ . وفي ط « إن كان » بكسر الهمزة تحريف .

(٢) أ فقط : « كتبت إليه أن افعل » .

(٣) سورة المزمّل ٢٠ .

(٤) سورة طه ٨٩ .



٩٩٦ – نَرْضَى عَنِ اللهِ أنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا
ألاَّ يُدانِينَا مِنْ خَلْقِهِ أحَدُ [١]

وأجيب بأنَّ العِلْم إنَّما يَمْتَنِعُ وقوعُ أنْ النَّاصبةُ بعده إذا بقي على موضعه الأصليّ ، أمّا إذا أُوّل بالظّنّ ، واستعمل استعماله فإنه يجوز فيه ذلك .

والدّليل على استعمال العِلْم بمعنى الظّنّ قوله تعالى : « فإنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِناتٍ »[٢].فإن المراد بالعِلْم فيه الظّنّ القويّ ، إذ القطع بإيمانهن غير متوصّل إليه.

ومنع المبرِّدُ النّصب أيضاً في المؤَوّل بالظّنّ .

فقولي في الأصح راجِعٌ إلى المستثنى والمستثنى منه جميعاً .

ويجوز في الواقعة بعد الظّنّ الرّفع على أنّها المُخَفّفة من الثّقيلة ، وهو قليل . والأكثر في لسان العرب النصب بعده ، قال تعالى : « أحَسِبَ النّاسُ أنْ يُتْرَكُوا [٣] » وقرىء بالوجهين « وَحَسِبُوا ألاّ تكونَ فِتْنَةٌ » [٤] .

قال أبو حَيّان : وليس في الواقعة بعد الشّكّ إلا النّصب ، وفي الواقعة بعد فعل خوفَ تَيَقّنَ مَخُوفُهُ نحو : خِفت ألاّ تقومَ ، وخِفْتُ ألا تُكْرِمَنّي قولان ، أصحُّهما جواز الرفع كما بعد الظن ، وقد سمع . قال أبو محجن :

٩٩٧ – ● أخاف إذا مَا مِتّ أنْ لا أذُوقُها [٥] ●

(١) من قصيدة رائيّة لجرير يهجو بها الأخطل ، ورواية الديوان : ٢٦١ .
نرضى عن الله أن النّاس قد علموا أن لن يفاخرنا من خلقه بشر

(٢) سورة الممتحنة ١٠ .

(٣) سورة العنكبوت ٢ .

(٤) سورة المائدة ٧١ . ومن السبع لابن مجاهد ٢٤٧ : قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر : « ألا تكون » نصباً .

(٥) لأبي مِحْجَن الثقفي وصدره :
● ولا تدفِنَنّي في الفلاة فإنّني ●
انظر الدرر ٢ : ٢ .



والثاني : تعيّن النصب ، وعليه المبرد .

ولا تعمل أنْ الزائدة عند الجمهور ، لأنها لا تختَصّ بدليل دخولها على الفعل الماضي (١) في قوله : « فلمّا أَنْ جَاءَ البَشِيرُ » (٢) ولا يعمل إلاّ المُخْتَصّ .

وجوّز الأخفش إعمالها حملاً لها على المصدريّة ، وقياساً على الباء الزائدة حيث تعمل الجرّ . وفرق بأنّ الباء الزائدة تختص بالاسم .

ولا يجوز تقديمُ معمولِ معمول أنْ النّاصبة عليها ، لأنها حرف مصدريّ ، ومعمولها صلة لها ، ومعمولُه من تمام الصّلة ، فكما لا تَتَقَدّمُ الصّلة لا يَتَقَدّم [٣/٢] معمولُها ، هذا مذهب البصريّين .

وجوّز الفراءُ تَقْدِيمَه لقوله :

٩٩٨ — * كان جَزائي بالعَصا أنْ أُجْلَدا (٣) *

فقوله : « بالعصا » متعلّق « بأجلدَ » ، وأجيب بندوره ، أو تأويله على تقدير متعلّق دلّ عليه المذكور .

ونقل ابنُ كَيْسَان عن الكوفيّين الجوازَ في نحو : طَعامَكَ أُرِيدُ أن آكُلَ ، وطَعامَكَ عَسى (٤) أنْ آكُلَ .

ولا يجوز فصل أنْ النّاصبة من الفعل لا بظرف ولا بمجرور ، ولا قسم ولا غير ذلك . هذا مذهب سيبويه والجمهور .

---

(١) « الماضي » سقطت من ط .

(٢) سورة يوسف ٩٦ .

(٣) سبق ذكره رقم ٢٨٦ وفي النسخ الثلاث « خير » مكان : « جزائي » تحريف وفي أ فقط : « بالرضا » مكان : « بالعصا » تحريف .

(٤) في أ فقط : « ويعجبني » مكان : « عسى » .



وجوّزه بَعْضُهم بالظّرف وشِبْهِهِ نحو : أريد أنْ عندي تَقْعُدَ ، وأريد أنْ في الدار تَقْعُدَ ، قياساً على أنّ المشددّة حيث يجوز ذلك فيها بجامع ما اشتركا فيه من المصدريّة والعمل .

وجوّزه الكوفيّون بالشّرط نحو : أردت أنْ إنْ تزُرْني أزُورَك بالنّصب مع تجويزهم الإلغاء أيضاً ، وجَزْم (١) : أزُرْكَ جواباً .

ويجوز إهمال « أنْ » حملاً على أختها ما المصدريّة ، فيُرْفعُ الفعل بعدها ، وخرّج عليه قراءة « أنْ يُتِمُّ الرّضاعة » (٢) بالرفع . وقيل : لا ، وأنّ المرفوعَ بعدها الفعل مُخَفّفةٌ من الثّقيلة لا المصدريّة ، وعليه الكوفيّون .

ولا يجوزُ الجزْمُ بِ « أنْ » عند الجمهور ، وجوّزه بعضِ الكوفيّين . قال الرّؤاسيّ من الكوفيّين : فصحاءُ العرب يَنْصِبُون بأنْ وأخواتها الفعل . ودونهم قَوْمٌ يرفعون بها . ودُونَهُمْ قَوْمٌ يَجزِمُونُ بها . وأنشد على الجَزْم :

٩٩٩ — * أُحاذِرُ أنْ تَعْلَمْ بها فَتَرُدّها * (٣)

ومِمّن حكى الجزم بها لغة من البصريّين أبو عُبيدة ، واللّحيانيّ ، وزاد أنها لغة بني صُباحٍ . ثم لَمّا كانت أنْ مع معمولها في تقدير الاسم تسلّط عليها العامل المعنوي واللفظي ، فتقع مبتدأ نحو : « وأنْ تَصُوموا خَيْرٌ لَكُمْ » (٤) . وخَبَرُ

(١) ط : « وجوز » مكان : « وجزْم » تحريف .

(٢) سورة البقرة ٢٣٣ .

(٣) لجميل بن معمر العذريّ . ديوانه ٢٩٩ وعجزه :

* فأتركها ثقْلاً عليّ كما هيا *

وصدر الشاهد في الديوان :

* أخاف إذا أنبأتكم أن تردّني *

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

(٤) سورة البقرة ١٨٤ .



مبتدأ نحو : الأمرُ أنْ تفعلَ كذا .

ولا يكون مبتدؤها إلاّ مصدراً ، فإنْ وقع جثة أوّل . ومعمولاً لحرف ناسخ نحو : إنّ عندي أنْ تَخْرُجَ ، ولا بُدّ أن يكون أحد الجُزْأين مصدراً إلاّ في لعل ، فيجوز أن يكون جُثّةً نحو : لعَلّ زيدٌ أنْ يَخْرُجَ حَمْلاً على « عَسَى » .

ومعمولاً بحرف جر ، ويكثر حذْفُهُ ، ومعمولاً لكان وأخواتها اسْماً وخبراً نحو : كان أنْ تقعد خيراً من قيامك ، وتكون عقوبتك أنْ أعزلك .

ومعمولاً لظن وأخواتها مفعولاً أوّلاً ، وثانياً نحو : ظننت أن تقوم خيراً من أنْ تقعد . وقوله :

١٠٠٠ — إني رأيت من المكارم حَسْبَكُم أن تَلْبَسُوا خَزّ الثّيابِ وتَشْبَعُوا [(١)]

أي : لُبْس الثّياب .

ومعمولاً لبعض أفعال [(٢)] المقاربة ولغيرها من أفعال غير الجَزْم نحو : طلبت منك أن تقومَ ، وأردت أن تفعَل ، وبدا لي أن أقُومَ ، بخلاف أفعال الجزم [(٣)] ، لا يقال [(٤)] : فَعَلْتُ [(٥)] أن أقُومَ . أي : القيام ، ولا أعْطَيْتُكَ أن تأمن ، أي الأمان .

ومعمولاً لاسم مضاف نحو : إنه أهلُ أنْ يَفْعلَ ، ومخافة أن تَفْعلَ ، وأجيء بعد أن تَقُومَ ، وقبل أن تَخْرُجَ .

---

(١) لعبد الرحمن بن حسّان .
من شواهد سيبويه ١ : ٤٧٥ ، وروايته : « حر الثياب » بالحاء والراء المهملتين .

(٢) « أفعال » سقطت من ا ، ب .

(٣) أ : « أفعال غير الجزم » بزيادة : « غير » تحريف .

(٤) « لا يقال » سقطت من أ . ومكانها : « نحو » .

(٥) أ : « علمت » مكان « فعلت » .



وقال ابن الطّراوة : لا يجوز أن يضاف إلى أنّ ومعمولها ، لأن معناها التّراخي فما بعدها في جهة الإمكان ، وليس بثابت ، والنيّة في المضاف إثبات عينه بثبوت عَيْنِ ما أضيف إليه ، فإذا كان ما أضيف إليه غير ثابت في نفسه ، فإن ثبوت [١] غيره محال .

[لن]

(ص) : « لن » [٢] بسيطة ، وقال الخليل مِنْ : « لا أن » والفرّاء : لا النافية أبدلت نونا .

وإنما تنصب مستقبلاً ، وتُفِيدُ نفيه ، وكذا التأكيد لا التأبيد على المختار .

وقال بعض البيانيين : لنفي ما قرب .

والمختار وفاقاً لابن عصفور : تَرِدُ للدّعاء .

ويقدّم معمولُ مَعْمُولِها خِلافاً للأخفش الصّغير ، ولا يفصل اختياراً . وجوّزه الكسائيّ بِقَسَمٍ ومَعْمُول ، والفرّاء بِشَرْطٍ ، وأظُنّ . وتُهْمَلُ ، وحَكى اللّحيانيّ الجَزْمَ بها [٣] .

(ش) : الثّاني : مِنْ نواصب المضارع « لَنْ » ، والجمهور أنّها حرف بسيطٌ ، لا تركيب فيها ولا إبدال . وقال الخليلَ والكسائيّ : إنها مركّبة من : « لا أنْ » ، فأصلها : « لا أن » حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ، كما حذفَت في قولهم : وَيْلُمّهِ ، والأصل : وَيْلٌ أُمّهِ ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين : ألف « لا » ، ونون « أنْ » ، فصارت « لن » . والحامل لهما على ذلك قُرْبُها في اللفظ من : « لا أن » ، ووجود معنى : « لا » ، « وأن » فيها وهو النّفي ، والتّخليص للاستقبال .

---

(١) ب ، ط : « فإن ثبت غيره محال » .

(٢) « لن » سقطت من أ .

(٣) « بها » سقطت من أ .



وقال الفرّاء : هي لا النّافية ، أُبدل من ألفها نونٌ ، وحمله على ذلك اتّفاقهُما في النفي ، ونفي المستقبل ، وجَعْل « لا » أصلاً لأنها أقعد في النّفي من « لن » ، لأنّ « لَنْ » لا تنفي إلا المضارع وقد ذكرت رَدَّ القولين في حاشية « المغنى » .

وتنصب « لن » المستقبل ، أي أنها تخلص المضارع إلى الاستقبال وتفيد نفيه [٤/٢] ثم مذهب سيبويه والجمهور أنها تَنْفيهِ من غير أن يشترط أن يكون[(١)] النّفيُ بها أكّدَ من النّفي بلا .

وذهب الزّمخشري في « مُفَصّلِهِ » : إلى أنَّ « لَنْ » لتأكيد ما تعطيه ، « لا » مِنْ نفي المستقبل . قال : تقول : لا أبرح اليوم مكاني ، فإذا أكّدت وشَدَّدْت ، قلت : لَنْ أبْرَحَ اليوْمَ ، قال تعالى : « لا أَبْرَحُ حتّى أبلُغَ مَجْمَعَ البَحْرَيْنِ[(٢)] » . وقال : « فلَنْ أبْرَح الأرض حتّى يأذَنَ لِي أبِي »[(٣)] .

وذهب الزمخشري في « أُنمُوذُجَهِ »[(٤)] : إلى أنها تفيد تأبيد النّفي .

قال : فقولك : لَنْ أفْعلَهُ ، كقولك : لا أَفْعَلُهُ أبداً ، ومنه قوله تعالى: «لَنْ يَخْلُقُوا ذُباباً»[(٥)]. قال ابن مالك : وحَملَهُ على ذلك اعتقادُه في « لَنْ ترَانِي » أن الله لا يُرى ، وهو باطلٌ . وردّه غيرُه بأنّها لو كانت للتأبيد لم يُقَيَّدْ منفيُّها باليوم في : « فلَنْ أُكلّمَ اليوْمَ أنْسِيّا[(٦)] » . ولم يَصِحّ التوقيتُ في قوله : « لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عاكِفِينَ حتّى يَرْجِعَ إليْنا مُوسَى[(٧)] » . ولكان ذِكْرُ الأبدِ » في قوله : « وَلَنْ يَتَمَنّوْهُ أبداً »[(٨)] تكرارٌ ، إذ[(٩)] الأصل عَدَمُهُ . وبأنّ استفادة

(١) « أن يكون » سقطت من أ .

(٢) سورة الكهف ٦٠.

(٣) سورة يوسف ٨٠ .

(٤) ا : « في المفرد » تحريف .

(٥) سورة الحجّ ٧٣ .

(٦) سورة مريم ٢٦ .

(٧) سورة طه ٩١ .

(٨) سورة البقرة ٩٥ .

(٩) « إذ » سقطت من ب ، ط .



التأبيدَ في آية « لَنْ يَخْلقُوا ذُباباً [١] » مِنْ خارجٍ [٢] . وقد وافقه على إفادة التأبيد ابنُ عَطيّة [٣] : وقال في قوله : « لَنْ تَرانِي » [٤] : لو بقينا على هذا النفي لتضمّن أن موسى لا يراه أبداً ، ولا في الآخرة ، لكن ثبت في الحديث المتواتر : « أنّ أهْل الجنّة يَرَوْنَهُ » . ووافقه على افادة التأكيد جماعةٌ منهم : ابنُ الخبّاز ، بل قال بعضهم : إنّ منعه مكابرةٌ ، فلذا اخترتُه دون التّأبيد .

وأغرب عبد الواحد الزّمَلْكانِيّ [٥] فقال في كتابه « التّبيان في المعاني والبيان » : إنّ « لن » لنفي ما قرُب ، ولا يمتدّ معنى النفي فيها . قال : وسِرّ ذلك أنّ الألفاظ مُشاكِلَةٌ للمعاني ، « ولا » آخرها ألف ، والألف يكون امتدادُ الصّوت بها ، بخلاف النّون ، ونقل ذلك عنه ابنُ عصفور ، وأبو حيّانٍ ، وردّاه .

والجُمهور على أن الفعل بعد « لن » لا يخرُج عن كونه خبراً كحاله بعد سائر حروف النفي غير لا .

وذهب قوم : إلى أنه قد يخرُج بعد « لن » إلى الدّعاء كحاله بعد لا ، قال الشّاعر في « لا » .

---

(١) سورة الحجّ ٧٣ .

(٢) قال الصبان ٣ : ٢٧٨ : « وأمّا التأبيد في : « لن يخلقوا ذباباً » فلأمر خارجيّ ، لا مِنْ مقتضيات لن » .

(٣) هو عبد الحقّ بن غالب بن عبد الرحيم بن غالب بن تمام بن عبد الرؤوف ... بن عطيّة الغرناطيّ الإمام أبو محمّد الحافظ القاضي .

ألف التفسير العظيم ، توفي سنة ثنتين ، وقيل : إحدى ، وقيل : ست وأربعين وخمسمائة .

(٤) سورة الأعراف ١٤٣ .

(٥) عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف مات ٦٥١ .



١٠٠١ - * ولا زالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ[(١)] *

وقال في لن :

١٠٠٢ - لن تَزالوا كذلِكُم ثم لا زِلْـ ... ـتَ لكم خَالِداً خُلودَ الجِبَالِ[(٢)]

وهذا القول اختاره ابن عصفور : وهو المختار عندي ، لأن عطفَ الدعاءَ في البيت قرينةٌ ظاهرة في أنّ المعطوف عليه دعاءٌ لا خبرٌ .

وتقدُّمُ معمول معمول « لن » عليها جائزٌ ؛ خلاف معمول معمول « أَنْ » ، إذ لا مصدريّة فيها ، وقد قالوا : إنّ « لن أضرب » نفي لسأضرب ، فكما جاز : زيداً سأضرب ، جاز زيداً لن أضرِبَ . ومنعه الأخفش الصغير أبو الحسن عليّ بن سليمان البغدادي ، لأنّ النّفي له صدر الكلام فلا يقدَّمُ معمولُ معمولهِ عليه كسائر حروف النّفْي .

ولا يجوز الفصل بين « لن » وبين الفعل في الاختيار ، لأنها محمولةٌ على سيفعل وكذلك لم يَجُزْ لن تفعلَ ولا تضربَ زيداً بنصب « تضرب » ، لأن الواو كالعامل ، فلا يفصل بينها وبين الفعل بـ « لا » كما لا يقال : لن لا تضرِبَ زيداً ، هذا مذهب البصريين وهشام .

واختار الكسائيّ الفصْلَ بالقسم ، ومعمول الفعل نحو : لن واللهِ أكْرِمَ زيداً ولن زيداً أكْرِمَ . ووافقه الفرّاء على القَسَم ، وزاد = جواز الفصل بـ « أظنّ » نحو : لن أظن أزورَك بالنّصب ، وبالشّرْط نحو : لن إنْ تزرني أزورَك بالنّصب ، وجوز الإلغاء والجزْم جواباً .

قال أبو حيّان : وأصحاب الفرّاء لا يفرّقون بين لن والفعل اختياراً وهو الصّحيح ، لأنّ « لن » وأخواتها من الحروف النّاصبة للأفعال بمنزلة إنّ وأخواتها من الحروف

(١) سبق ذكره رقم ٣٥٣ .
(٢) سبق ذكره رقم ٣٤٩ .



الناصبة للأسماء ، فكما لا يجوز الفصلُ بين إنّ واسمها لا يجوز بين لن وأخواتها والفعل ، بل الفصلُ بين عوامل الأفعال والأفعال أقبحُ منه بين عوامل الاسماء والأسماء ، لأن عوامل الأفعال أضعفُ من عوامل الأسماء .

وحكى اللّحيانيّ [1] الجزْمَ بِلن لغةً وأنشد عليه :

١٠٠٣ – لنْ يَخِبِ الآن مِنْ رجَائِكَ مَنْ
حرّك مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَهْ [2]

[كي]

(ص) : كي [3] إنْ كانت الموصولةَ ، فالنّصب بها عند الجُمهور ، أو الجارّة فبأنْ مضمرةً .

وجوز الكوفيّة إظهارها . وتتعيّن الأولى بعد اللاّم ، والثانية قبلها ، وتترجّح مع إظهار أنْ .

وأنكر الكوفيّة كونها جارة . وقوم كونها ناصبة .

ولا تفيد النّاصِبةُ عِلّةً ، ولا تتصرّف ، بل تجرّ باللام .

ويجوز تأخيرُ مَعْلُولِها ، والفصل بلا النّافية ، وما الزائدة ، وبهما لا بغير ذلك . وجوّزه الكسائي بمعمول ، وقَسَم ، وشَرْط ، وإلا عمل . وابن مالك وولده : وتعمل . ولا يُقدّم معمولُ منصوبها ، ولا على [٥/٢] المعلول في الأصح .

---

(١) « اللحيانيّ » سقط من ا .

(٢) نسب لأعرابيّ . من شواهد الأشموني ٣ : ٢٧٨ .
وانظر شرح شواهد المغني ٦٨٨ .

(٣) « ص » ، « كي » سقطا من أ .

وجوّز الكوفيّة والمبرّد النّصْبَ بـ « كما » .

(ش) : الثّالث من نواصب المضارع كَيْ : ومذهب سيبويه والأكثرين : أنها حرف مشترك ، فتارةً تكون حرف جرّ بمعنى اللاّم ، فتُفْهِمُ العِلّة ، وتارة تكون حرفاً تنصب [1] المضارع بعده ... واختلف هؤلاء :

فمذهب سيبويه أنها تنصب بنفسها ، ومذهب الخليل والأخفش أنّ « أن » مضمرة بعدها . وذهب الكوفيّون : إلى أنها مختصّة بالفعل فلا تكون جارّة في الاسم .

وقيل : إنها مختصّة بالاسم ، فلا تكون ناصبةً للفعل .

واحتجّ من قال : إنها مشتركة بأنه سُمِع من كلام العرب : جئت لكي أتعلّمَ ، وسمع من كلامهم : كَيْمَهْ ، فأمّا : لكي أتعلّمَ فهي ناصبةٌ بنفسها لِدخُول حرف الجرّ عليها ، وليست فيه حرف جرّ لأن حَرْف الجرّ لا يدخل على حرف الجرّ .

وأمّا كَيْمَه فهي حرف جَرٍّ بمعنى اللاّم كأنه قال : لِمَه ؟ وَوَجْهُ [2] الاستدلال من هذا اللّفظ أنه قد تقرّر من لسان العرب أن « ما » الاستفهاميّة إذا دخل عليها حَرْفُ الجرّ حذفت ألفها نحو : بِمَ ، ولِمَ ، وفِيمَ ، وعَمّ ، فإذا وقف عليها جاز أن تلْحقها هاءُ السكت .

ويدلّ أيضا على أنها جارة دخولها على « ما » المصدرية كقوله :

١٠٠٤ — * يُراد الفتى كَيْما يَضُرُّ ويَنْفَعُ [3] *

---

(١) من قوله : « تنصب المضارع » إلى قوله : « بنفسها » سقط من أ .

(٢) ط فقط : « ويوجّه » .

(٣) قائله قيس بن الخطيم ، وصدره :

* إذا أنْت لم تنفعْ فَضُرّ فإنّما * =



فرفع الفعل على معنى : يراد الفتى للضرِّ والنّفع .

وأمّا جِئْت كي أتعلم ، فيحمل عندهم أن تكون الناصبة بنفسها ، إذ قد ثبت أنها تنصب بنفسها ، فتكون بمعنى أن ، واللاّم المقتضية للتّعليل محذوفة كما تحذف في : جئت أن أتعلم . ويحتمل عندهم أن تكون الجارّة ، وتكون أن مضمرة بعدها ، كما أضمرت بعد غيرها من الحروف — على ما سيأتي بيانه —

ويبنى على هذا المذهب فَرْعٌ ، وهو أنه : هل يجوز أن تدخل كي على « لا »[1] أم لا يجوز ؟

والجواب أنّكَ إنْ قَدّرتها الجارّة لم يجز ، لأنّ « كي » كاللاّم ، فلا تدخل عليها إلاّ مع « أنْ » كما في اللاّم نحو : « لِئَلاّ يَعْلَمَ[2] » . وإن قَدّرتها النّاصبة جاز نحو : كَيْلا تُقَدِّمَ .

وهي إذا كانت ناصبة لا يفهم منها السّببية ، لأنها مع الفعل بعدها بتأويل المصدر كَأنْ[3] . ولا تتصرّف تَصَرُّفَ « أن » ، فلا تقع مبتدأةً ، ولا فاعلةً ، ولا مفعولة ولا مجرورةً بغير اللاّم .

وتتعيّن النّاصبة بعد اللام نحو : جئت لِكَيْ أتعلم ، لِئلاّ يجمع بين حَرْفَيْ جرّ ، ودخول اللاّم على النّاصبة لكونها موصولةً كأنْ[4] ، ولذلك شبّه سيبويه إحداهما بالأخرى .

= ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغنى ٥٠٧ للنابغة الذبياني . وقيل : للنابغة الجَعْدي . وانظر الخزانة ٣ : ٥٩١ .

(١) ط فقط : « على اللام » تحريف . صوابه في أ ، ب .

(٢) سورة الحديد ٢٩ .

(٣) في النسخ الثلاث : « كان » بإسقاط الهمزة ، تحريف .

(٤) في النسخ الثلاث : « كان » بإسقاط الهمزة ، تحريف .



وتتعيّن الجارّة إذا جاءت قبل اللاّم نحو : جئتُ كَيْ لأقرأ ، فكَيْ حرف جرّ ، واللامُ تأكيدٌ لها وأنْ مضمرة بعدها ، ولا يجوز أن تكون كي ناصبةً للفصل بينها وبين الفعل باللاّم .

ولا يجوز الفصل بين النّاصبة والفعل بالجارّ ولا بغيره .

ولا يجوز أن تكون كي زائدة ، لأنّ « كي » لم يثبت زيادتُها في غير هذا الموضع ، فيحمل هذا عليه .

وهذا التّركيبُ أي مجيء « كَيْ » قبل اللاّم نادرٌ ، ومنه قول الطّرمّاح :

١٠٠٥ — * كادوا بِنَصْرِ تميمٍ كَيْ لِيُلْحِقَهُمْ [١] *

وإضْمارُ « أنْ » بعد الجارّة على جهة الوجوب ، فلا يجوز إظهارها عند البصريّين إلاّ في ضرورة .

وجوّزه الكوفيّون في السّعة .

قال أبو حيّان : والمحفوظ إظهارها بعد « كَيْ » الموصولة بما كقوله :

١٠٠٦ — * كيما أنْ تَغُرّ وتَخْدَعا [٢] *

ولا أحفظ من كلامهم : جئت كَيْ أنْ تكرمني .

ومع إظهار اللاّم [٣] نحو : جئت لكيما أنْ تقوم ، يترجّح كونها جارّة مؤكّدة

(١) هو للطرمّاح كما ذكر السيوطي في الهمع ، وصاحب الدرر ٢ : ٥ يقول : لم أعثر على قائله وتتمته .

(٢) لجميل بن تعمر العُذريّ . والشاهد قطعة من بيت تمامه :

* فقالت أكُلّ الناس أصبحتْ مانحاً ... لسانك .... *

ديوانه ١٢٥ ، وأوضح المسالك رقم ٢٩٠ .

(٣) ب ، ط : « ومع إظهار أنْ » تحريف صوابه في أ .



لِلاَّم على كونها ناصبة مؤكدة بأنْ ، لأنَّ « أنْ » هي التي وَلِيَتْ الفعل ، وهي أمّ الباب ، وما كان أصلاً في بابه لا يجعل تأكيداً لما ليس أصلاً مع ما فيه من الفصل بين النّاصب والفعل ، واللام أصلٌ في باب الجرّ ، فكانت كي توكيداً لها ، ولا يجوز أن تكون كي تأكيداً لـ « أنْ » [١] ، لأنّ التأكيد في غير المصادر لا يتقدم على المؤكّد .

ومن أحكام كي [٢] : أنه لا يمتنع تأخيرُ معلولها ، فيجوز أن تقول : كي تُكْرِمَني جِئْتُكَ سواء كانت النّاصبة أو الجارّة ، وذلك أنها في المعنى مفعول من أجله ، وتقدّم المفعول من أجله سائِغٌ .

قال أبو حيّان : وأجمعوا على أنه يجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ « لا » النّافية نحو : « كَيْ لا يكونَ دُولَةً » [٣] . وبـ « ما » الزّائدة كقوله :

١٠٠٧ — * تُرِيدِينَ كَيْما تَجْمَعِيني وخَالِداً [٤] *

وبهما معا كقوله :

١٠٠٨ — أَردْتُ لِكَيْما لا ترى لِيَ عِشْرة
ومَنْ ذَا الذي يُعْطَي الكمالَ فَيَكْمُلُ [٥]

(١) « لأن » سقطت من أ ، ب .

(٢) « كي » سقطت من أ .

(٣) سورة الحشر ٧ .

(٤) لأبي ذؤيب وعجزه :

* وهل يُجْمَعُ السَّيْفانِ وَيْحَكَ في غِمْدِ *

الخزانة ٣ : ٥٩٧ ، وديوان الهذليين ١ : ١٥٩ ، وقد سقط هذا الشاهد وما بعده إلى قوله : « أردت لكيما » الخ من أ .

(٥) قائله مجهول وفي النسخ الثلاث « ترى لي عشرة وفي الدرر ٢ : ٥ : « لا تراني عشيرتي » .



وأمّا الفصل بغير « ما » ، فلا يجوز عند البصريين ، وهشام ، ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار . وجوّزه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه ، وبالقسَم وبالشَّرْط ، فيبطُلُ عَمَلُها ، فتقول : أزورُك كي واللهِ تَزورُني ، وأُكْرِمُك كَيْ غُلامي تُكْرِمُ ، وأزُورك كَيْ إنْ تُكافِىء أُكرِمْك . [٦/٢]

واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل .

قال أبو حيّان : وهو مذهب ثالِثٌ لم يسبقا إليه .

وتقدّم معمول معمولها ممنوعٌ ، وله ثلاث صور : أحدها : تقدّمه على المعمول فقط نحو : جئت كي النّحوَ أتعلّم . والثانية : على كي فقط نحو : جئت النّحْوَ كي أتعلّم . والثّالِثةُ : على المعلول أيضاً نحو : النّحْوَ جِئْتُ كَيْ أتَعَلّمَ .

وعليه المنع في الأولى لِلْفَصْل ، وفي الثّانية والثّالثة أنّ كَيْ من الموصولات ومعمول الصّلة لا يتقدّم على الموصول .

وإن كانت جارّة فأن مضمرة ، وهي موصولة أيضاً .

وفي الصّورة الثّانية خلافٌ للكسائيّ . قال أبو حيّان : ولا يبعد أن يجزئ في الثّالثة ، لكنه لم يُنْقَلْ .

وأثبت الكوفيّون من حروف النّصْب « كما » بمعنى : « كيما » ، ووافقهم المبرّد ، واستدلّوا بقوله :

١٠٠٩ – وطَرْفك إمّا جئتنا فاصْرفنّهُ كما يَحْسِبُوا أنّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ [١]

---

(١) من قصيدة لابن أبي ربيعة كما في الدرر ٢ : ٥ وفي رواية العينيّ منسوب للبيد العامريّ .
وفي الأشموني ٣ : ٢٨١ : « فاحبسنه » مكان : « فاصرفنّه » .
ورواية الشاهد في ديوان عمر بن أبي ربيعة ١٢٦ .
إذا جئت فامْنَحْ طرْف عَيْنَيْكَ غَيْرَنَا لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظر
وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .



وأنكر ذلك البصريّون ، وتأولوا ما ورد على أنّ الأصل : كيما : حذفت ياؤُه ضرورة أو الكاف الجارّة كفّت بما ، وحذف النّون من الفعل ضرورة .

[إذن]

(ص) : إذن [1] : الجمهور : أنها حرْفٌ بسيطٌ . وقال الخليل من : « إذْ أنْ » . والرّنديّ [2] : « إذا أنْ » . وقوْمٌ : اسمٌ . وأنّها تنصب بنفسها لا بأن المضمرة ، وتليها [3] جملةٌ اسميّة ، وخبر ذي خبر . وإنما تنصِبُ مستقبلاً وليها مُصدّرةً ، والرفع حينئذ لُغَيّة أنكرها الكوفيّون .

فان وليَتْ عاطفاً قلّ النصب ، أو ذا خبر امتنع . وجوّزه هشام بعد مبتدأ ، والكسائِي بعد اسْمَيْ أنْ ، وكان .

ويفصل بقسم حذف جوابه ، ولا النافية .

وجوّزه ابنُ بابَشَاذ بنداءٍ ، ودعاءٍ . وابن عصفور والأبذي بظرف . والكسائِيّ وهشام والفرّاء بمعمول ، ثم اختار الرّفع والكسائِيّ النّصْب . وجوّز تقدّمه مع العمل ودونه ، والفراء وأبطله ، ولا نصّ للبصريّة .

قال أبو حيّان : ومقتضى قواعدهم المنع .

ومعناها : قال سيبويه الجواب والجزاء ، قال الشّلَوْبين دائماً ، والفارسِيّ غالباً ، ولا يحذف معمول ناصب دونه ، ولا لدليل على الأصحّ .

(ش) : اختلف النّحويّون في حقيقة « إذن » ، فذهب الجمهور : إلى أنّها

---

(١) « ص ، إذن » سقطا من أ .

(٢) سبق ذكره ١ : ١٢٦ .

(٣) ط فقط : « وتليهما » بألف التثنية .

حرف بسيط ، وذهب قوم : إلى أنها اسم ظَرْف ، وأصلها : إذْ الظرفية ، لَحِقَهَا التّنوين عِوَضاً من الجملة المضاف إليها ، ونقلت إلى الجَزائِيَّة ، فبقي فيها معنى الرّبط والسّبب .

ولهذا قال سيبويه : معناها الجواب والجزاء ، فقال الشّلوْبين : دائماً في كل موضع . وقال أبو عليّ الفارسِيّ : غالباً في أكثر المواضع ، كقولك لمن قال أزورك : إذن أكرمك ، فقد أجَبْتَهُ ، وجعلت إكرامه جزاء زيارته ، أي : إنْ تَزُرْنِي أكْرَمْتُكَ .

قال : وقد تَتَمَحّضُ للجواب كقولك : لمن قال أُحِبّكَ : إذن أُصْدِقُكَ ، إذْ لا مجازاة هنا ، والشّلَوْبِين يتكلّف في جعل مثل هذا جزاءً ، أي إنْ كنت قلت : ذلك حقيقة صدقتُكَ .

وذهب الخليل : إلى أنها حرف تركّب مِنْ « إذ » و « أن » وغلب عليها حكم الحرفيّة ، ونقلت حركة الهمزة إلى الذّال ، ثم حذفت والتزم هذا النّقْل ، فكأن المعنى ، إذا قال القائل : أزورك ، فقلت : إذْ أن أكرمك (١) ، قلت حينئذ (٢) : زيارتي واقعة . ولا يتكلّم بهذا .

وذهب أبو عَلِيّ عمرُ بن عبد المجيد الرّندي : إلى أنها مركبة من « إذَا » ، « وأنْ » لأنّها تعطي ما تعطي كل واحدة منهما ، فتعطي الرّبط كإذا ، والنّصب كأنْ ، ثم حذفت همزة أن ، ثم ألف إذا لالتقاء الساكنين .

وعلى الأوّل فهي ناصبة للمضارع بنفسها عند الأكثرين ، لأنها تقلبه إلى الاستقبال .

وقال الزّجّاج والفارِسيّ : الناصِبُ أن مضمرة بعدها ، لا هِيَ ، لأنها غير مختصّة ، إذ تدخل على الجمل الابتدائيّة ، نحو : إذن عَبْدُ اللهِ يأتيك وتليها الأسماء

(١) في ب : « أزورك » مكان : « أكرمك » .

(٢) « قلت حينئذ » سقطت من أ .



مبنيّةً على غير الفعل .

ولنصبها المضارع ثلاثةُ شُروط :

أحدها : كونه مستقبلاً ، فلو قيل لك : أُحِبُّك ، فقلت : إذَنْ أظُنُّك صادِقاً رفعت ، لأنه حال ، ومن شأن النّاصب أن يخلص المضارع للاستقبال [1] .

ثانيها : أن يليها فيجب الرّفع في نحو : إذن زيدٌ يُكْرِمُك للفصل . ويغتفر الفصل بالقسم ، وبلا النافية خاصة ، لأن القسم تأكيدٌ لربط إذَنْ. و «لا» لَمْ يعتد [2] بها فاصِلةً ، في أن ، فكذا في [٢/٧] إذَنْ قال الشاعر :

١٠١٠ — * إذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ [3] *

وجوّز أبو الحسن طاهر بن بابشاذ الفصل بينهما بالنّداء والدّعاء نحو : إذن — يا زيدُ — أُحْسنَ اليك ، وإذن — يَغْفِرُ اللهُ لك — يُدخلَكَ الجنّة .

قال أبو حيّان : ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع من العرب .

وأجاز ابن عصفور والأبذي الفَصْلَ بالظّرف نحو : إذَنْ — غداً — أكْرِمَك . وأجاز الكسائي وابن هشام والفرّاء = الفصْلَ بمعمول الفعل ، والاختيار عند الكسائيّ حينئذ النصب وعند هشام الرّفع نحو : إذن فيك أرْغَبَ ، وأرغَبُ ، وإذن صَاحِبَك أكْرِمُ وأُكْرِمَ .

فلو قدّمت معمول الفعل على إذن نحو : زيداً إذَنْ أُكْرِمُ .

---

(١) ط فقط : « إلى الاستقبال » .

(٢) ط : « والأكثر تقيّد بها » تحريف صوابه في أ ، ب .

(٣) قيل : إنه لحسان بن ثابت . قال في الدرر ٢ : ٥ : وقد بحثت عنه في ديوان حسان فلم أجده . من شواهد : أوضح المسالك ، رقم ٤٩٧ . وعجزه :

* تشيب الطفل من قبل المشيب *



فذهب الفرّاء : إلى أنه يبطل عملها . وأجاز الكسائي إذ ذاك الرّفع والنصب .

قال أبو حيّان : ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك ، ومقتضى اشتراطهم التّصدير في عملها ألاّ تعمل ، والحالة هذه ، لأنها غير مصدّرة [١] . ويحتمل أن يقال : تعمل ، لأنها وإن لم تُصَدّر لفظاً فهي مصدرة في النّيّة ، لأن النية بالمفعول التأخير .

ثالثها : أن تكون مصدّرةً فلا تنصب متأخِّرةً نحو : أُكْرِمُك إذَنْ بلا خلاف ، لأن الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه .

وأما المتوسّطة : فإنْ افتقَر ما بعدها إلى ما قبلها افْتِقارَ الشّرْط لجَزائِه نحو : إنْ تَزُرْني إذَنْ أُكْرِمْك ، أو القسم لجوابه نحو :

١٠١١ — لَئِنْ عاد لي عَبْدُ العَزيز بِمِثْلِها
وأمْكَنَنِي منها إذَنْ لا أُقِيلُها [٢]

أو الخبر للمخبر عنه نحو : زَيدٌ إذنْ يُكْرِمُك ، امتنع النّصب في الصّور كلّها . وفي الأخيرة خلاف ، فأجاز هشام النّصب بَعْد مبتدأ كالمثال . وأجازه الكِسَائِيّ بعد اسم إنّ نحو :

١٠١٢ — * إني إذَنْ أَهْلِكَ أو أطِيرَا * [٣]

(١) ط فقط : « غير مصدّر » بإسقاط تاء التأنيث .

(٢) لكثيّر عزّة . من شواهد سيبويه ١ : ٤١٢ .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

* لا تتركنّي فيهمُ شطيرا *

الإنصاف ١ : ١٧٧ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٠ ، والخزانة ٣ : ٥٧٤ .
والشطير : الغريب .



وبعد اسم كان نحو : كان عبدُ الله إذَنْ يُكْرِمَك .

ووافق الفرّاء والكسائي في إنّ ، وخالفه في كان ، فأوجب الرّفع .

ونصّ الفراء على تعيّن الرفع بعد ظَنّ نحو : ظننت زيداً إذَنْ يُكْرِمُك .

قال أبو حيّان : وقياس قول الكسائيّ جوازُ النصب أيضاً .

وإن وليت عاطِفاً قَلّ النصب ، والأكثر في لسان العرب إلغاؤها ، قال تعالى : « وإذاً لا يَلْبَثُونَ خلافَك إلاّ قَليلاً »[١] . « فإذاً لا يُؤْتُون النّاس نَقِيراً »[٢] . وقرىء شاذا : « لا يَلْبَثُوا » ، ولا « يُؤْتُوا » ، فمن ألْغَى راعي تقدّم حرف العطف ، ومن أعمل راعي كون ما بعد العاطف جملة مستأنفة .

وإلغاء « إذن » مع اجتماع الشروط لغةٌ لبعض العرب ، حكاها عيسى بن عُمَر ، وتلقّاها البصريّون بالقبول ، ووافقهم ثعلب .

وخالف سائر الكوفيِّين ، فلم يُجِزْ أحَدٌ منهم الرّفع بعدها . قال أبو حيّان : ورواية الثقة مقبولةٌ ومن حفظ حُجّةٌ على مَنْ لم يحفظ إلاّ أنها لغة نادرةٌ جِدّاً ، ولذلك أنكرها الكِسائيّ والفرّاء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشّاذ والقليل .

ونواصب المضارع لا يجوز أن يحذف معمولها ، وتبقى هي لا اقتصاراً ولا اختصاراً ، فلو قيل : أتريد أن تَخْرُجَ ؟ لم يَجُزْ أن تجيب بقولك : « أريد أن » وتحذف « أخرج » .

وأجازه بعض المغاربة مستدلاًّ بما وقع في صحيح البخاري « فيذهب كيما فيعودُ ظهرُه طَبَقاً وَاحِداً »[٣] ، يريد : كَيْما يَسْجُدَ ، قال : وهذا كقولهم : جئت ولمّا ، قال أبو حيان : وليس مثله ، لأن حذْفَ الفعل بعد لمّا للدليل جائزٌ منقولٌ في فصيح الكلام ، ولم ينقل من نحو هذا شيء مِنْ[٤] كلام العرب .

(١) سورة الإسراء ٧٦ . (٢) سورة النساء ٥٣ .

(٣) انظر البخاري : « باب التفسير » .

(٤) ب ، ط : « في » مكان : « مِنْ » .



[لامُ الجُحُود]

(ص) : مسألة : تنصب « أن » مضمرة لزوماً بعد لام الجحود المؤكّدة وليست لام كي على الصحيح . وهي المسبوقة بكون ماضٍ لفظاً أو معنى ، منفيّ بما أو لَمْ ، قيل : أو أخوات كان . قيل : أو ظَنّ قيل : أو كُلّ فعل .

وحذف الخبر معها حَتْمٌ غالِباً .

وزعم الكوفيّة النّصْب بها ، فمدخولها الخبَرُ ، وهي زائدةٌ للتأكيد ، وثعلب بقيامها مقام « أن » ، والفهريّ لا يرفع مدخولها ضمير السببي .

وجوّز قوم إظهار « أن » مع حذفها . وقومٌ دونه ، ولا تلي مفرداً .

(ش) : « أنْ » أمّ الباب ، فلهذا تنصِبُ ظاهرةً ومضمرةً ، ولها إذا أضمرت حالان : حال وجوب ، وحال جواز .

فالأوّل : بعد نوعين من الحروف : أحدهما : ما هو حرف جرٌ ، والآخر : ما هو حرف عطف ، فالأول حرفان : أحدُهما اللاّم التي يسميها النحويّون لام الجحود .

ومذهب البصريّين : أنّ النصب بعدها بأن مضمرةً . وذهب الكوفيّون : إلى أن الناصب هو لام الجحود نفسها . وذهب ثعلب : إلى أنّ اللام هي الناصبة لقيامها مقام أن .

وعلى الأول : لا [1] يجوز إظهار أن ، لأن إيجابَهُ : كان زيد سيقوم فجعلت اللاّم في مقابلة السِّين ، فكما لا يجوز أن يجمع بين أن الناصبة وبين السّين [٨/٢] فكذلك كَرِهُوا أن يجمعوا بين اللام وأنْ في اللفظ .

---

(١) في أ : « الأول لا » سقطت من أ .



وأجاز بعض الكوفيّين إظهارها بفتح اللام تأكيداً كما جاز ذلك في « كي » نحو : ما كان زيدٌ لأن يَقُومَ [١] . قال أبو حيّان : ويحتاج إلى سماع من العرب .

وأجاز بعض النّحاة حذفَ اللاّم ، وإظْهار « أنْ » نحو : « وما كان هَذا القُرآنُ أنْ يُفْتَرَى [٢] » أي لِيُفْتَرَى . وأوّلهُ المانِعُون بأنّ « أن » وما بعدها في تأويل المصدر ، والقرآن أيضاً مصدرٌ ، فأخبر بمصْدرٍ عن مصدر .

ولام الجحود عند البصريّين تُسمّى مؤكّدة لصِحّة الكلام بدونها ، إذ يقال في : ما كان زيد ليفعل : ما كان زيد يفعل ، لا لأنها زائدةٌ ، إذْ لو كانت زائدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجْهٌ صحيحٌ .

قال أبو حيّان : ومن أغرب المنقولات ما نقله بعض أصحابنا عن أبي البقاء مِن أنّ اللاّم في نحو قوله : « وما كان اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ [٣] » هي لام كي . وهذا نظير مَنْ سمّى اللام في ما جئتك لِتُكْرِمَني لامَ الجُحُود بل قول هذا أشبه ، لأن اللام جاءت بعد جَحْدٍ لغةً ، وإن كان ليس الجحدَ المصطلح عليه في لام الجحود ، وأمّا أنْ تُسمّى هذه لام كي فسهوٌ [٤] مِنْ قائله .

وإنما تقع [٥] لام الجحود بعد كَوْن منفيٍّ بما أو لَمْ دون إنْ ، ولما هو ماضٍ لفظاً [٦] نحو : « ما كَانَ اللهُ لِيُعذِّبَهُمْ [٧] » أو معنى نحو : لم يكُن زيدٌ لِيَقُومَ .

---

(١) أ ، ب : « ما فاز إلاّ أن يقوم » وهو تحريف .

(٢) سورة يونس ٣٧ .

(٣) سورة الأنفال ٣٣ .

(٤) أ : « فهو وهم من قائله » .

(٥) أ : « وإنما تقعد » تحريف .

(٦) في أ : « بعد كون ماض لفظاً فنصّ بما أو لم دون ولا نحو » الخ ، ب : « بعد كون ماض لفظاً نحو » الخ . صوابه في ط .

(٧) سورة الأنفال ٣٣ .



ومذهب البصريين : أنّ خبر كان حينئذ محذوف ، وأن هذه اللام متعلّقة بذلك الخبر المحذوف ، وأنّ الفِعْل [١] ليس بخبر ، بل المصدر المنسبك من أن المضمرة ، والفعل المنصوب بها في موضع جرّ والتقدير : ما كان اللهُ مُرِيداً [٢] لكذا . والدليل على هذا التقدير : أنه قد جاء مصرّحاً به في بعض كلام العرب . قال :

١٠١٣ — * سَمَوْتَ ولَمْ تَكُنْ أهْلاً لِتَسْمُو [٣] *

فصرّح بالخبر الذي هو أهلاً مع وجود اللاّم والفعل بعدها .

ومذهب الكوفيّين : أن الفعل في موضع نصب على أنه الخبر واللام زائدةٌ للتّأكيد .

وذهب بعض النحويين : إلى أنّ لام الجحود تكون في أخوات كان قياساً عليها نحو : ما أصبح زيدٌ ليضرب عمراً ، ولم يُصْبِحْ زيدٌ ليضرب عمراً .

وزعم بعضهم : أنها تكون في ظننت وأخواتها نحو : ما ظننت زيداً ليضرب عمراً ، ولم أظن زيداً ليضربَ عَمْراً [٤] . قال أبو حيّان : وهذا كلّه تركيبٌ لم يسمع فوجب منعه .

وذهب بعضهم : إلى أنها تدخل في كل فعل منفيّ تقدّمهُ فِعْلٌ نحو : ما جئتُ لِتُكْرِمَنِي .

قال أبو حيّان : وهذا فاسدٌ ، لأن هذه لام كي ، والفَرْقُ بينهما من وجوه كثيرة — ستأتي .

---

(١) ط : « العمل » مكان : « الفعل » تحريف .

(٢) أ : « ما كان الله يمد يد لذلك » تحريف .

(٣) من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر . وعجزه :

* ولكن المضيعّ قد يصابُ *

وذكر في التصريح غير منسوب ٢٣٥ .

(٤) « ولم أظن زيداً ليضرب عمراً » سقط من أ .



[حتّى]

(ص) : وبعد حتى الجارّة ، وزعمها الفرّاء غيرها ، والنّصب بها ، والكسائيّ بها ، والجرّ بإلى مضمرة جوازاً ، وقوم : ناصبة جارّة بنفسها تشبيهاً بأنْ ، وإلى ، وعليها يجوز إظهار « أن » [1] وعلى الأصحّ قد يظهر مع معطوف منصوبها .

ومعناها : كي ، أو إلى ، قال الخضراوي وابن مالك : أو إلاّ .

وإنما تنصب مستقبلاً وجوباً [2] إن كان حقيقةً ، وإلاّ فجوازاً ، وترفع الحال أو المؤول كذلك بأن يكون مسبّباً عما قبلها ، فضلة صالحاً لحلول الفاء محلّها .

والأصح تعيّن النّصب مع فعل غير موجب ، وقلّما لا « كَثُر ما » و « طالَما » . وربّما جوزه الكسائي لرفع مستقبل غير سبب ، ونصب حال مُسَبّب .

والنّصب بها مطلقاً لغة ، ولا تفصل ، وجوّزه الأخفش وابن السّرّاج بظرْف وشرط ماض .

وهشام بقسم ، ومفعول ، وجرّ . والأخفش وابن مالك تعليقها .

(ش) : الحرف الثاني : حتّى ، وكونها الجارّة ، والنّصب بعدها بـ « أنْ » لازمة الإضمار وجوباً هو مذهب البصريّين ، واستدلّوا بثبوت كونها جارّة للاسم بدليل حذفُ « ما » الاستفهامية بعدها نحو :

١٠١٤ — * فحتّامَ حتّامَ العناءُ المُطَوّلُ [3] *

---

(١) « أن » سقطت من أ .

(٢) ط : « وجواباً » تحريف صوابه من أ ، ب .

(٣) للكُمَيْت بن زيد . وصدره :

* فتِلْكَ وُلاةُ السُّوء قد طال مُكْثُهُمُ *

انظر حاشية الأمير على المغنى ٢ : ٣ .

ولم ينسبه صاحب الدرر ٢ : ٦ .



وإذا ثبت ذلك انتفى كونُها ناصبةً للفعل ، لما تقرّر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال ، لأن ذلك ينفي الاختصاص .

واختلف الكوفيّون ، فذهب الفراء : إلى أنها ناصبة بنفسها وليست الجارّة ، وعنده أن الجر بعدها إنما هو لنيابتها مناب إلى . وذهب الكسائي : إلى أنها ناصبة بنفسها أيضاً ، وأنها جارّة باضمار إلى ، وهذا عكس مذهب البصريين . ثم إنه جوز إظهار « إلى » بعدها ، فقال : الجرّ بعد حتّى يكون بإلى مُظْهرةً ، ومُضْمرةً . وذهب بعضُ الكُوفيّين : إلى أنها ناصبةٌ بنفسها كـ « أنْ » ، أو جارّة بنفسها أيضا تشبيهاً بإلى . ومع قول الكوفيِّين : إنها ناصبة بنفسها أجازوا إظهار أنْ بعدها ، قالوا : لو قلت لأسيرَنّ حتّى أن أُصْبِحَ القادسيَّة جاز ، وكان النصب بحتّى وأن توكيدٌ ، كما [٩/٢] أجازوا ذلك في لام الجحود . وعلى قول البصريين لا تَظْهَرُ .

وقد تظهر في المعطوف على منصوبها ، لأن الثّواني تحتمل ما لا تحتمله الأوائل كقوله :

١٠١٥ — حتّى يكونَ عزيزاً من نفوسهم أو أن يبينَ جميعاً وهو مُخْتارُ [١]

وفيه دليل لقولهم : إن « أنْ » مضمرة بعدها .

وحتّى هذه هي المرادفة [٢] لكي الجارّة أو إلى بخلاف الابتدائيّة التي لا ترادف واحداً منهما .

فالمرادفة لـ « كي » نحو : أسلمت حتّى أدخل الجنة فهي هنا حرف تعليل ، والمرادفة لإلى نحو : « لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عاكِفِينَ حتّى يَرْجِعَ إلَيْنا مُوسى [٣] » ، فهي

(١) ليزيد بن حمار من أبيات أربعة قالها يوم ذي قار ، انظر شرح شواهد المغنى ٩٦٥ .
وفي ط : « حتّى تكون » « أو أن تبين » بالتاء تحريف صوابه من أ ، ب ، والدرر .

(٢) أ : « الواقعة لكي الجارّة » تحريف. (٣) ط ٩١ .



هنا حرف غاية . قال أبو حيّان : والذي ذكره معظم النحويين في معنى حتى هذه أنها تكون للتّعليل أو الغاية فهي تنصب عندهم على أحد هذين المعنيين .

وزاد ابن مالك : أن تكون مرادفة لـ « إلاّ أنْ » [١] فتكون للاستثناء ، وأنشد عليه :

١٠١٦ – ليس العطاءُ من الفُضُول سماحةً
حتى تَجُودَ ، وما لَدَيْكَ قَلِيلُ [٢]

قال أبو حيّان [٣] : وقد أغنانا ابنـُه عن الرّدّ عليه في ذلك ، وقال : إنه يصح فيه تقدير : « إلى أنْ » ، وإذا احتمل أن تكون حتّى فيه للغاية فلا دليل في البيت على أنّ حتّى بمعنى إلاّ أنْ .

وقال ابن هشام الخضراوي في حديث : « كلّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطْرَة حتّى يكون أبواه يُهَوِّدانِه أو يُنَصِّرانِه » : عندي أنه يجوز أن يكون : « على الفطرة » حالاً من الضّمير ، و « يولد » في موضع خبر ، وحتّى بمعنى « إلا أن » المنقطعة ، كأنه قال : إلاّ أن يكون أبواه ، والمعنى : لكن أبواه يهوّدانه أو يُنَصِّرانِه [٤] .
قال : وقد ذكر النحوّيون هذا المعنى في أقسام « حتّى » ومنه قوله :

١٠١٧ – واللهِ لا يَذْهَب شَيْخِي بَاطِلا حتى أُبِيرَ مالِكاً وكَاهِلاَ [٥]

---

(١) أ « مرادفة لإلا » بسقوط « أن » .
(٢) للمقنع الكندي . من شواهد : الأشموني ٣ : ٢٩٧ .
(٣) « أبو حيان » سقطت من أ ، ب .
(٤) في رأي الخضراوي : أن زمن الميلاد لا يتطاول ، فتكون حتّى فيه للغاية ، ولا كونه يولد على الفطرة علّته اليهوديّة والنصرانيّة ، فتكون حتّى فيه للتعليل . وفي رأي ابن هشام : أن تخريجه على أنّ فيه حذفاً ، أي يولد على الفطرة ، ويستمرّ على ذلك حتى يكون الخ ... انظر المغني ١ : ١١٢ .
(٥) لامرئ القيس .
من شواهد الأشموني ٣ : ٢٩٨ .



المعنى : إلاّ أنْ أُبيرَ ، وهو منقطعٌ بمعنى : لكن أبير . انتهى .

وإنما ينصب المضارع بعدَ حتّى إذا كان مستقبِلاً نحو : لأسيرَنّ حتى أُصْبِحَ القادسِيّة ، أو ماضياً في حُكْمِ المستقبل نحو : سِرْتَ حتى أَدْخُلَ المدينة ، فهذا مؤول بالمستقبل ، نظراً إلى أنه غاية لما قبل حتّى ، فهو مستقبل بالإضافة إليه .

فإن كان حالاً أو مؤولاً به رفع ، وذلك بأن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها ، ولا يكونان مُتّصلي الوقوع فيما مضى ، بل ما قبل حتّى وقع ومضى ، وما بعدها في حال الوقوع ، وعلامة ذلك صلاحية جعل الفاء مكان حتّى نحو قولهم : مَرَض فلانٌ حتى لا يرجونه ، أي فهو الآن لا يُرْجَى ، وضرب أمس حتى لا يستطيع أن يتحرّك اليوم .

والمُؤوّل بالحال أن يكون ما بعد حتّى لم يَقَعْ ، لكنّك متمكّنٌ من إيقاعه في الحال نحو : سرت حتى أدخلُ المدينة ، أي فأنا الآن متمكّنٌ من دخول المدينة لا أمنع من ذلك .

وشرط الرّفع أيضاً : أنْ يكون ما بعدها فضلةً ، فلو كان واقعاً موقع خبر المبتدأ ، أو خبر كان أو نحوهما وجب نصبُه نحو : كان سيري حتى أدْخُلَها ، لأنه لو رفع لكانت [(١)] حتى حرف ابتداء ، فيبقى المُخْبَرُ عنه بلا خَبَر .

وأجاز الكسائِيّ : رفع المستقبل إذا كان غيرُ مُسَبَّب عما قبل نحو : سرت حتّى تطلعُ الشّمس ونصب الحال إذا كان مُسَبّباً عمّا قبل ، وجوّزه في قول حسان :

١٠١٨ — * يُغْشَوْنَ حتّى ما تَهِرُّ كِلابُهُم [(٢)] *

---

(١) من قوله : « لكانت حتّى » إلى قوله : « حتى تطلع الشمس » سقط من أ .

(٢) لحسّان بن ثابت . ديوانه ١٨٣ وعجزه :

* لا يسألون عن السّواد المُقْبِل *



وَرُدَّ بعدم السماع ، وبمخالفته للقياس بأن النّواصب مِن مخلصات المضارع للاستقبال .

ويتعيّن النّصبُ عند سيبويه والأكثرين بعد فعل غير مُوجَب ، وهو المنفيّ ، وما فيه الاستفهام، وقلّما نحو: ما سرت حتى أدخُلَ المدينةَ، وقلما سرت حتى أدخُلَها إذا أردت بقلّما النفي المحْض وأسرْت حتى تدخُلَ المدينة ؟ . وإنّما لم يجز الرّفع لأنه على معنى السّببيّة للأول في الثّاني ، والأوّل منفيّ لم يقع ، فلا يكون نفْيُ السبب مُوجِباً لوجود مُسَبَّبِهِ [١] .

وخالف الأخفش فجوّز الرفع على أن أصل الكلام موجب وهو : سرت حتى أدخلُ المدينة ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره فَنَفَتْ أن يكون سيرٌ كان عند دخول : فكأنّك قلت : ما وقع السّير الذي كان سبباً لدخول المدينة .

واتّفقوا على أن الرّفع في ذلك غير مسموح ، وإنما أجازه الأخفش ومَنْ تَبِعهُ قياساً .

ولو أريد بقلّما التّقليل ، لا النفي فكذلك عند سيبويه ، وجوز أبو عليّ والرّمانيّ وجماعةُ الرّفع بعدها .

وذهب طائفةٌ من القدماء : إلى امتناع الرفع أيضاً بعد : « كثُر ما » ، و « طالمَا » ، و « ربّما » نحو : كثُر [١٠/٢] ما سِرْت حتى أدخُلَها ، وطالما سرت حتى أدخُلَها ، وربّما سرت حتى أدخُلَها إلحاقاً لها بقلّما إلاّ أن السير لما كان مجهول العدد غير معلوم المراتب صار بمنزلة ما ليس بواجب .

---

(١) وعبارة ابن يعيش ٧ : ٣٢ توضّح هذا المعنى فقد قال : « وأمّا قولهم : « أسرت حتى تدخلها »؟ فلا يجوز فيه إلاّ النصب ، لأن الرّفع بعد حتى يوجب أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها ، وموجباً له ، فلا بدّ أن يكون واجباً ، وأنت إذا استفهمت كنت غير موجب ، فلا يصلح أن يكون سبباً فبطل الرّفع وتعيّن النصب » .



وعارضهُ سيبويهِ بقولهم : مررْتُ غَيْرَ مرّةٍ حتى أدخلُها ، لأنهم كانوا يجيزون الرفع في هذه المسألة ، وفيه : « غير مرة » الذي من أجله صار السّير عندهم ليس معلوماً .

وحكى الجَرْميّ في « الفرْخ » : أنّ من العرب مَنْ ينصِبُ بحتّى في كل شيء ، قال أبو حيّان : وهي لغة شاذّة .

ومن أحكام حتى أنها لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء . وجوّز الأخفش وابن السّرّاج فصلها بالظرف نحو : اقْعُد حتّى عندك يَجْتمِعَ النّاس ، وبشرط ماض : نحو : أصْحَبُكَ حتّى — إنْ قدّر اللهُ — أتعلّمَ العِلْمَ .

وجوّزه هشام بالقسم ، والمفعول ، والجار والمجرور نَحْوَ [١] ... واصْبِرْ حتّى إليك تَجْتَمِعَ النّاس . وأجاز الأخفش وابن مالك تعليقها قَبْلَ الشّرْط المذكور [٢] جوابه نحوَ : أصْحَبُكَ حتّى إنْ تُحْسِنْ إليّ أُحْسِنْ إلَيْكَ .

قال أبو حيّان : ويعني بالتعليق هذا إبطال العمل ، قال : وذلك كما أجاز الكسائي ومن أخذ بمذهبه ذلك في « كي » نحو : جئتُ كي إن تكافئني أُكَافِئْكَ ، فيردّ على الأخفش في « حتى » بما رُدّ به على الكسائِيّ في « كَيْ » . انتهى .

[أو]

(ص) : وبعد « أو » بمعنى : « إلى أنْ » ، « أو إلاّ أن » ، وقيل : النّصب بها ، وقيل : بالخلاف ، ولا يفصل خلافاً للأخفش .

(ش) : النوع الثاني : مِمّا يُضْمَر بعده « أن » حرف العطف ، وهو ثلاثة :

(١) بعد قوله : « نحو » بياض بالنسخ الثلاث إلى قوله : « واصبر حتى إليك تجتمع الناس » . وهذا المثال خاصّ بالفصل بين حتى والفعل بالجار والمجرور وهو « إليك » .

(٢) ب : « الآخذ » مكان : « المذكور » ، لهذا « الأخذ » والمختار عبارة ؟



أحدها : « أو » إذا وقعت موقع : « إلى أن » ، أو : « إلاّ أن » نحو : لألزَمنّك أو تقضيَنِي حقِّي [١] . وقوله :

١٠١٩ — * لأسْتَسْهِلَنَّ الصّعْبَ أوْ أُدْرِكَ المُنَى [٢] *

أي : إلى أن تقضيَنِي حقِّي ، وإلاّ أن أُدرِكَ ، فإن لم يقع موقعهما لم يلزم الإضمار نحو :

١٠٢٠ — ولولا رجالٌ مِنْ رِزامٍ أعِزّةٌ وآلُ سُبَيْعٍ أو أسُوءَك عَلْقَمَا [٣]

وما ذكر من أنّ النصب بعد « أو » بإضمار أن هو مذهب البصريّين ولذلك لا يتقدّم معمول الفعل عليها ، ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف .

وذهب الفرّاء وقومٌ من الكوفيّين : إلى أنّ الفعل انتصب بالخلاف ، أي مخالفة الثّاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه .

وذهب الكِسائيّ وأصحابُه والجَرْمي إلى أن الفعل انتصب بأو نفسها [٤] .

وذهب بعض النّحويين : إلى أنّ النصب هنا بمعنى ما وقع موقعه ، لأنه وقع

---

(١) ط : « أو تقتضيني » .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* فما انقادت الآمالُ إلاّ لصابر *

من شواهد الأشموني ٣ : ٢٩٥ .

(٣) للحصين بن الحمام المري .

من شواهد : سيبويه ١ : ٤٢٩ ، والأشموني ٣ : ٢٩٦ .

(٤) في ط فقط : ذكرت عبارة : « وذهب الكسائي وأصحابها ، الخ بعد قوله : « لأنها حرف عطف » ثم كرّرها بعد ذلك في هذا الموضع . وقد وقع فيها تحريف وهو : « أصحابها » « والجر » بدل : « أصحابه » « والجرْمي » وفي أ ، ب كتبت العبارة بعد قوله : « ولا معطوفاً عليه » .

موقع : « إلى أن » ، أو « إلاّ أن » فانتصب كنصبه . قال أبو حيّان : وهذا ضعيفٌ جدّاً .

ونقل ابن مالك عن الأخفش : أنه جوّز الفصل بين أو والفعل بالشّرط نحو : لألزمنك أو ـ إنْ شاء الله ـ تَقْضِيَنِي حَقّي .

* * *

[فاء السّبَب]

(ص) : وبعد فاء السبب جواباً لأمر خِلافاً لشذوذ ، لا اسْمَ فِعْل . وثالثها : إن اشْتُقّ ، أو لنهي أو دُعاء بفعل أصيل .

قال الكسائي : أو بخبر أو لاستفهام مطلقاً . وقيل : إن لم يكن عن المسند إليه . وقيل : إن لم يتضمّن وقوع الفعل .

فان أخبر عن تاليه بغير مُشْتَقّ فالرّفع ، أو سبقه ظرفٌ جاز . أو قد يحذف السبب بعده . وقيل : يختص بالإثبات أو للنّفي مطلقاً .

ومنه « قلّما » و « قد » فيما حكى ، أو عَرض ، أو تحْضِيض ، أو تَمَنٍّ . قال الكوفيّة وابن مالك : أو رَجاءٌ ، أو غير ، أو كأنّ عارية من تشبيه ، وجوّزوا سبق ذا الجواب سببه ، وتأخير معموله ، والجمهور : لا ، ولا ينصب بعد جملة اسمية . وثالثها ينصب بشرط وصف ، أو ظرف مَحَلّ الفعل .

(ش) : الثاني : الفاء ، إذا كانت متضمّنة معنى التسبيب وكانت هي ومدخولها جواباً لأحد أمور . أحدها : الأمر ، نحو : اضْرِبْ زيداً فيستقيم . قال أبو حيّان : ولا نعلم خلافاً في نصب الفعل جواباً للأمر إلاّ ما نقل عن العلاء ابن سيّابة ، قالوا ـ وهو معلم الفرّاء ـ : أنه كان لا يجيز ذلك وهو محجوجٌ بثبوته عن العرب . وأنشد سيبويه لأبي النّجْم :



١٠٢١ – يا ناقُ سيري عَنَقاً فَسِيحـاً إلى سُلَيْمـان فَنَسْتَرِيحَـا [١]

إلا أن يتأوله ابن سيّابة على أنه من النّصب في الشعر ، فيكون مثل قوله :

١٠٢٢ – سأترك مَنْزِلي لبني تَمِـيمٍ وألحقُ بالحجاز فَأَسْتَرِيحَا [٢] [١١/٢]

قال : ولا يبعد هذا التأويل ، ولمنعه وجْهٌ من القياس وهو إجراء الأمر مجرى الواجب [٣] ، فكما لا يجوز ذلك في الواجب كذلك لا يجوز في الأمر .

ومن اجراء الأمر مجرى الواجب باب الاستثناء ، فإنه لا يجوز فيه البدل ، كما لا يجوز في الواجب ، وذلك بخلاف النّفي ، والنّهْي ، فإنه يجوز فيهما ذلك ، وإلى هذا أشرت بقولي : خلافاً لشذوذ .

وصورة المسألة أن يكون الأمر بصريح الفعل . فإن دلّ عليه بخبر أو اسم فعل لم يجزْ النّصب على الصّحيح ، لأنه غير مسموع .

وجوّزه الكسائي قياساً نحو : حسبك الحديث فينامَ النّاس وصَهْ فأحدِّثَك . وفصّل ابن جنّي وابن عصفور فأجازا النصب بعد اسم فعل الأمر ، إذا كان مُشتَقّاً كنزَالِ من النّزول ودَرَاك من الإدراك .

وردّه بدرُ الدين بن مالك بأنه ليس في كونه مشتقّاً ما يسوّغ تأوّله بالمصدر ، فإن المُصَحِّحَ للنصب في نحو : نزال فأنزلَ هو صحة تأول فعل الأمر بالمصدر من قِبَل أنّ فِعْل الأمر يَصِحُّ أن يقع في صلة أنْ بمصدر لها كما في نحو : أوْعَزْتُ [٤]

---

(١) لأبي النّجْم العِجْليّ .
من شواهد الأشموني ٣ : ٣٠٢ .

(٢) للمغيرة بن حنين التميميّ الحنظليّ .
من شواهد سيبويه ١ : ٤٢٣ ، والأشموني ٣ : ٣٠٥ .

(٣) من قوله : « فكما لا يجوز ذلك » إلى قوله : « إجراء الأمر » سقط من أ .

(٤) ط : « دعوت إليه » .



إليه بأن أفعل ، ولا يصحّ ذلك في اسم الفعل المشتقّ من المصدر كما لا يصح في غير المشتقّ ، فلا فرق بينهما في امتناع نصب الجواب .

قال أبو حيّان : والصواب : أنّ ذلك لا يجوز ، لأنه غير مسموع من كلام العرب .

الثاني : النّهي : نحو : « لا تَفْتَرُوا على اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ » [١] . « لا تَطْغَوْا فِيه فَيَحِلّ » [٢] .

الثالث : الدّعاء بفعل أصيل في ذلك نحو : « ربّنا اطْمِسْ على أمْوالِهِم ، واشْدُدْ على قُلُوبِهِم ، فلا يُؤْمِنُوا » [٣] .

١٠٢٣ – ربِّ وَفِّقْنِي فلا أعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السّاعِينَ في خَيْرِ سَنَنْ [٤]

واحترز « بفعل » من الدّعاء بالاسم نحو : سَقْياً لكَ ورَعْياً .

و« بأصيل » من الدّعاء المدلول عليه بلفظ الخبر نحو : رَحِمَهُ اللهُ زيداً فيدخلهُ الجنّة . وأجاز الكسائي نَصْبَهُ .

الرّابع : الاستفهام سواء كان بحرْف نحو : « فَهَلْ لَنا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنا » [٥] ، أو باسم نحو : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ؟ متى تسيرُ فأرافِقَكَ ؟ كيف تكونُ فأصْحبَكَ ؟ أين بَيْتُكَ فأزورَك ؟ قال أبو حيّان : وزعم بعض النحويين : أن الاستفهام إذا كان عن المُقْرِض لا عن القَرْض ، فلا يصحّ النصب بعد الفاء على الجواب ، ومنع النصب في نحو : أزيدٌ يُقْرِضُنِي فأسألهُ ، وقال :

---

(١) سورة طه ٦١ . (٢) سورة طه ٨١ .

(٣) سورة يونس ٨٨ .

(٤) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٣ : ٣٠٢ .

(٥) سورة الأعراف ٥٣ .

لا يصحّ هذا الجواب .

قال : وهو محجوج بقراءة : « مَنْ ذَا الّذي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ[1] له » بالنّصب . ووَجْهُ الدّلالة من الآية أنّ الفعل وقعَ صلةً فليس مستفهماً عنه ، ولا هو خبرٌ عن مستفهم عنه ، بل هو صلةٌ للخبر ، وإذا جاز النصب بعد : « مَنْ ذا الّذي يُقْرِضُ » لكونه في معنى : « مَنْ يُقْرِضُ » ، فجوازه بعد « مَنْ يُقْرِضُ » و « أزيدٌ يُقْرِضُ فأسْألَهُ » أحرى وأوْلى[2] .

وقيّد ابن مالك الاستفهام بكونه لا يتضمّن وقوع الفعل ، فإن تضمّنه لم يَجُز النصب نحو : لِمَ ضَرَبْتَ زيداً فَيُجَازِيَكَ ، لأن الضّرْب قد وقع .

قال أبو حيّان : وهذا الشّرط لم أر أحداً يشترطه . وقال بدر الدين بن مالك : إن أباه اقتدى في هذه المسألة بما ذكره أبو علي في (الإغفال)[3] ردّاً على الزجّاج حيث قال في قوله تعالى « لِمَ تَلْبِسُونَ الحَقّ بالباطل وتَكْتُمونَ الحَقّ »[4] لو قال : « وتَكْتُموا الحق » لجاز على معنى : لم تَجْمَعون بين ذَا وذَا ؟ ولكن الذي في القرآن أجود في الإعراب . انتهى . قال أبو حيّان : وردّ أبي عليٍّ على الزّجاج في هذا غير متوجّه .

وإذا تقدّم اسم غير اسم استفهام ، وأخبر عنه بغير مشتقّ نحو : هل أخوك زيدٌ فأكْرِمَهُ فالرّفع ولا ينصب ، فإذا[5] تقدّمه ظرف أو مجرور نحو : أفي الدّار زيد فتكرمَهُ جاز النصب ، لأن المجرور ناب مناب الفعل .

---

(١) سورة البقرة ٢٤٥ ، وفي ط : «فيضاعف له » تحريف وانظر في توجيه القراءتين العكبري ١ : ١٠٢

(٢) أ فقط : « أحْرى وأدَلّ » .

(٣) انظر التعريف بهذا الكتاب ونسخه المخطوطة في كتابي : « القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية » ٢٥٦ .

(٤) سورة آل عمران ٧١ .

(٥) ط : « فإن » .

وقد يُحْذف السّبب بعد الاستفهام ، لدلالة الجواب عليه ، وفَهْم الكلام ، نحو : متى فأسيرَ معك أي متى تسير ؟ جزم به ابن مالك في « التّسهيل » ونقلَه أبو حيّان عن الكوفيين ، ثم قال : وينبغي أن يكون في استفهام الاستثبات بأن يقول القائل : أسير ، فتقول له : متى ؟ فإنك لو اقتصرت على قولك : « متى » جاز بخلاف أن يكون ابتداء استفهام ، فإنه لا يجوز ، وإذا كان كذلك كان الفعل مدلولاً عليه بسابق الكلام ، فكأنه ملفوظ به ، فيجوز بهذا المعنى .

الخامس : النّفي سواء كان مَحْضاً نحو : « لا يُقْضَى عَلَيْهِم فَيَمُوتُوا »[1] أم مؤولاً بأن دخلت عليه أداة الاستفهام التّقريري نحو : أَلَمْ تأتِنا فتحدِّثَنا .

ويجوز في هذا القسم أعني المؤول الجزم ، والرّفع أيضاً كقوله :

١٠٢٤ — * أَلَمْ تَسْأَل الرَّبْع القَواءَ فَيَنْطِقُ[2] *

ومن المؤول ما نقض بإلاّ نحو : ما تأتينا [١٢/٢] فتحدّثنا إلاّ بخير .

قال أبو حيّان : والتّقْليل المراد به النفي كالنّفي في نَصْب جوابه نحو : قلّما تأتينا[3] فتحدِّثنا ، كما كان كذلك في مسألة « حتى » نحو : قلّما سرت حتى أدْخُلَها .

وذكر ابنُ سيدةَ ، وابنُ مالك : أنّه ربما نفي بقد ، فنصب الجواب بعدها . وحَكى بعض الفصحاء : « قد كنت في خير فتعرفَهُ » بالنصب ، ويريد : ما كنت في خير فتعرفه .

---

(١) سورة فاطر ٣٦ .

(٢) لجميل بن مَعْمر العُذريّ . ديوانه ١٤٤ ، وعجزه :

* وهلْ تُخْبِرَنْك اليوم بيْداءُ سَمْلَقُ *

سيبويه ١ : ٤٢٢ ، والخزانة ٣ : ٦٠١ .

(٣) ط : « تأتنا » بالجزم تحريف .



السّادس : العَرض : سمع : ألاَ تَقعُ الماء فتسْبَحَ ، أي في الماء فحذف الحرف ، وعدّى الفعل ، وقال الشاعر :

١٠٢٥ – يا ابْنَ الكِرام ألا تَدْنُوَ فتُبْصِرَ ما
قَدْ حَدَّثُوك فما راءٍ كَمَنْ سَمِعَا (١)

السّابع : التحضيض : سمع : هلاّ أمرْتَ فتَطُاعَ . وقال الشاعر :

١٠٢٦ – لولا تَعُوجِينَ يا سَلْمى على دَنِفٍ
فتُخْمِدِي نارَ وَجْدٍ كاد يُفْنِيه (٢)

قال أبو حيّان : والعرْض والتّحضيض متقاربان ، والجامع بينهما التّنْبيه على الفِعْل ، إلاّ أنّ التحضيض فيه زيادة تأكيد ، وحثّ على الفِعْل ، فكل تحضيض عَرْضٌ ، لأنك إذا حضضته على فعل فقد عَرَضْتَهُ عليه ، ولذلك يقال في « هلاّ » (٣) عرْض إذ لا يخلو منه ، وألاَ مخفّفة لمجرّد العَرْض .

الثّامن : التمنّي : نحو : « يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأفُوزَ » (٤) .

واختلف النّحاة في الرّجاء ، هل له جواب ، فينتصب الفعل بعد الفاء جواباً له ؟

فذهب البصريّون : إلى أنّ التّرجّي في حُكْم الواجب ، وأنه لا ينصب الفعل بعد الفاء جواباً له . وذهب الكوفيّون إلى جواز ذلك ، قال ابن مالك : وهو الصّحيح لِثُبوتِه في النّثْر والنّظْم . قال تعالى : « وما يُدْرِيكَ لَعلّهُ يَزّكّى ، أوْ يذّكّرُ فَتَنْفَعَهُ الذّكْرَى (٥) » وقال : « لَعَلّي أبْلُغ الأسْبابَ أسْبابَ السّموات

(١) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٣ : ٣٠٢ .

(٢) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٣ : ٣٠٣ .

(٣) ب فقط : « هذا » مكان : « هلاّ » .

(٤) سورة النساء ٧٣ . وفي ط فقط : « ليتني » بدون « يا » .

(٥) سورة عبس ٣ ، ٤ .



فَأَطَّلِعَ »[١] في قراءة من نصب فيهما .

وقال أبو حيّان : يمكن تأويل الآيتين بأن النّصب فيهما من العطف على التّوهّم[٢] لأن خبر لعل كثُر في لسان العرب دخول أنْ عليه .

وفي شرح كتاب سيبويه لأبي الفَضْل الصفّار : خالفنَا الكوفيون في « غير » ، فأجازوا بعدها النصب لأن معناها النّفي نحو : أنا غيرُ آتٍ فأكرمك ، لأن معناه : ما أنا آتٍ فأكْرِمَك . قال : وهذا لا يجوز ، لأن « غيراً » مع المضاف إليها اسم واحد ، و « ما » بخلافها ، لأنك تقدّر بعدها المصدر ، فتقول : لكن كذا ، وما يكون كذا ، و « غير » لا يتصوّر فيها ذلك ، لأنّها مع ما بعدها اسم فلا يُفْصَلُ منها ، ويحذف لشيء آخر ، لأن في ذلك إزالةً لوضعها . وأشار بدر الدين بن مالك : إلى أن أباه وافق الكوفيين في ذلك .

قال أبو حيّان : وزعم الكوفيون أنّ « كأنّ » إذا خرجت عن التشبيه جاز النّصب بعد الفاء نحو : كأني بزيد يأتي فتكرِمَهُ ، لأن معناه : ما هو إلاّ يأتي فتكرِمَهُ ، قال : وهذا الذي قالوه لا يحفظه البصريّون . ولا يكون « كأن » أبداً إلاّ للتشبيه . وفي « التّسهيل » : يلحق بالنفي التشبيه الواقعُ موقعه نحو : كأنّك والٍ علينا فتشتمنا ، تقديره : ما أنت والٍ علينا فتشْتِمَنَا . قال أبو حيان : وهذا شيء قاله الكوفيون ، قال ابن السرّاج : وليس بالوجه .

ومنع البصريّون من تقدم هذا الجواب على سببيّة لأن الفاء عندهم للعطف .

وجوز الكوفيون فيقال : ما زيد فَتُكْرِمَه يأتينا ، لأن الفاء عندهم ليست للعطف .

فقولي : وجوّزوا أي : الكوفيّة .

---

(١) سورة غافر ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) ط : « أكثرهم » مكان : « التّوهّم » تحريف .



وجوّز الكوفيّون أيضاً تأخير معمول السّبب بعد الفاء والمنصوب نحو : ما زيدٌ يُكْرِمُ فَتُكْرِمَهُ أخانا ، تريد : ما زيدُ يُكْرِمُ أخانا فَتُكْرِمَهُ .

ومنع أكثر النّحويين النّصب بناءً على أن الفاء عاطفة على مصدر متوهّم ، فكما لا يجوز الفصل بين المَصْدر ومعموله ، فكذا لا يجوز بين « يُكْرِم » ومَعْمولِه ، لأنّه في تقدير المصدْر .

وإن تقدّمت جملةٌ اسميّةٌ نحو : ما زيد قادِمٌ فتحدثنا فأكثر النّحويين على أنه لا يجوز النّصب ، لأن الاسمية لا تدلّ على المصدر . وذهب طائفة إلى جوازه . وقال أبو حيّان : الصّحيح الجواز بشرط أن يقوم مقامَ الفعل ظرْفٌ أو مجرورٌ ، او اسمُ فاعل أو مفعولٌ ليدُلّ ذلك على المصدر المتوهّم نحو : ما أنت عندنا فنكرمك ، وما أنت منّا فنحسن اليك ، وما زيد مكرم لنا فنكرمه ، وما زيد يكرم فنكرمه .

فإن كان اسماً لا دَلالة فيه على المصْدر نحو : ما أنت زيد فنكرمه لم يجُز النّصب ، ويتعيّن القطع أو العطْف ، والقطع أحسن ، لأن العطف ضعيفٌ ، لِعَدَم المشاكلة من حيث إنه عطف جملة فعليّة على اسميّة . قال : ويدلّك على أن الجار والمجرور ، والظّرف تُجرَى مجرى الفِعل في الدّلالة على المصدر : أنّ العرب نصبت بعد الجار والمجرور ، وجَزَمَتْ [١٣/٢] الفِعْل بعد الظرف ، ووصلت الموصول ، وأدْخلت الفاء في خبر « ما » الموصولة بالمجرور ، كما أدخلتها في خبرها إذا كانت موصولة بالفعل ، قال الفرزدق :

١٠٢٧ — * مَا أنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبَحَ دُونَها [١] *

---

(١) للفرزدق . وعجزه :

* ولا من تميم في اللّها والغَلاصِمِ *

سيبويه ١ : ٤٢٠ . وفي النسخ الثلاث : « وما أنت » بزيادة الواو تحريف صوابه في سيبويه .



وقال الآخر :

١٠٢٨ ـ ... * كَانكِ تُحْمَدِي أوْ تَسْتَرِيحِي [١] *

وقال تعالى : « وما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ » [٢] .

[واو الجَمْع]

(ص) : وبعد واو الجمع جواباً لما مرّ ، وتوقّف أبو حيّان في الدّعاء والعَرْض ، والتّحضيض ، والرّجاء ، وتميّز بحلول مع والفاء بتقدير شرطها قَبْلَها ، أو حال محلّها .

(ش) : الثّالثُ : الواو إذا كانت للجمع في الزّمان أو المعيّة التي هي أحد محتملاتها [٣] ، وكانت هي ومدخولها جواباً للمواضع السّابقة في الفاء . مثال الامر قوله :

١٠٢٩ ـ فقلت ادْعِي وأدْعُوَ إنّ أنْدى لِصَوْتٍ أن يُنادِيَ دَاعِيانِ [٤]

والنّهي : قوله تعالى : « ولا تَلْبِسُوا الحَقّ بالباطِلِ ، وتَكْتُمُوا الْحَقّ » [٥] وقول أبي الأسود :

---

(١) لعمرو بن الإطنابة الأنصاري . وصدره :

* وقولي كلّما جَشَأتْ وجاشَتْ *

من شواهد أوضح المسالك رقم ٥٠٤ .

(٢) سورة النحل ٥٣ .

(٣) ا « من أحد محتملها » تحريف .

(٤) نسبه في سيبويه ١ : ٤٢٦ للأعشى . وانظر الأشموني ٣ : ٣٠٧ .

(٥) سورة البقرة ٤٢ .



١٠٣٠ — • لا تَنْه عن خُلُقٍ وتأتِيَ مِثْلَهُ [١] •

والدعاء : قولك : « رَبِّ اغفِرْ لي ويُوسِّعَ [٢] عليَّ في الرِّزق . والاستفهام : ما أنشده بعض النّحاة . قال أبو حيّان : ولا أدري أهو مسموع أم مصنوع ؟

١٠٣١ — أتبيتُ رَيّانَ الجفُونِ من الكرَى وأبِيتَ مِنْكَ بِلَيْلةِ الْمَلْسُوعِ [٣]

والنّفي : قوله تعالى : « ولمّا يَعْلَمِ اللهُ الذّينَ جَاهدوا مِنْكُمْ ويَعْلَمَ الصّابِرين » [٤] . أي : ولمّا يجتمع عِلمٌ بالجهاد وعِلْمٌ بالصّبْر . والمؤول قول الحُطيئة :

١٠٣٢ — ألم أكُ جارَكُمْ ويكونَ بَيْني وبَيْنَكُمُ المودَّةُ والإخَـاءُ [٥]

---

(١) نسبه العيني إلى أبي الأسود . وقال : من نسبه إلى الأخطل فقد أخطأ .
والشاهد في ذيل ديوان أبي الأسود ٢٣٣ .

(٢) ط : « ووسع » تحريف وفي أ ، ب « توسع » : بتاء واحدة وهو على هذه الصورة ماض .

(٣) يقول صاحب الدرر ٢ : ١٠ : « لم أعثر على قائله » مع أنّ ابن هشام في المغني ٢ : ١٨٦ نسبه إلى الشريف المرتضي في مجال استشكال نحويّ .
قال : وذكر لي عن رجل كبير من الفقهاء ممّن يقرأ علم العربيّة أنه استشكل قول الشريف المرتضى « البيت الشاهد » وقال : كيف ضمّ التاء من « أتبيتُ » وهي للمخاطبة لا للمتكلم ، وفتحها من : « أبيت » وهو للمتكلم لا للمخاطب ؟ فبيّنت للحاكي أن الفعلين مضارعان وأن التاء فيهما لام الكلمة ، وأن الخطاب في الأوّل مستفاد من تاء المضارعة . والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة ، والأوّل مرفوع لحلوله محل الاسم ، والثاني منصوبٌ بأن مضمرة بعد واو المصاحبة .
والبيت من شواهد الأشموني أيضاً ٣ : ٣٠٧ .

(٤) سورة آل عمران ١٤٢ .

(٥) للحطيئة . ديوانه ٥٤ ، وروايته :

• ألم أكُ مُحْرِماً ويكون بيني •

من شواهد سيبويه ١ : ٤٢٥ .



والعرْض : قولك : ألا تَنزِل فتُصيبَ خيراً ، أي : ألا تَجْمَع بين النّزول وإصابة الخير .

والتّحضيض : قولك : هلاّ تأتينا وتكرِمَنا ، أي : هلا تجمع لنا بين إتياننا وإكرامنا .

والتمني : قوله تعالى : « يا ليتنا نُرَدُّ ، ولا نُكَذِّبَ بآيات رَبّنا ، ونكونَ مِنَ المُؤْمِنين »[1] في قراءة من نصب .

والرّجاء : قولك : لعلّي سأجاهد وأغْنَمَ .

قال أبو حيان : ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو بعد الدّعاء ، والعـرْض ، والتّحضيض ، والرّجاء ، فينبغي ألا يقدم على ذلك إلاّ بسماع . قال : ومقتضى كلام ابن مالك جوازُ ذلك مع التّشبيه الواقع موقع النفي ، ومع المنفيّ بها ، ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب .

وتُمَيّزُ واوُ الجَمْع من الفاء بتحتّم تقدير « مع » موضعها ، ولا ينتظم مِمّا قَبلَها وما بعدها شرط وجزاءٌ ، ألا ترى أن قولك : لا تأكُل السّمك وتشرب اللبن لا ينتظم منه . إنْ تأكل السّمَك تَشرَبْ اللبن . ولا إن لا تأكُلْ السّمك تَشْرَب اللبن بخلاف الفاء ، فانها في جواب غير النفي ، أو في جواب النّفْي الذي تدخل عليه همزة الاستفهام للتقرير فينتظم[2] منه شرط وجزاء ، لأنّ ما بعدها مسبّبٌ عمّا قبلها[3] ألا ترى أنّ معنى : « لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُم[4] » : إنْ افْتَرَيْتُمْ أسْحَتَكُمْ ، وكذا : ليت لي مالاً فأنفقَ منه ، معناه[5] : إن وجدْتُ مالاً أُنْفِقْ منه .

---

(١) سورة الأنعام ٢٧ .
(٢) ب ، ط : « ينتظم » بدون فاء العطف .
(٣) أ : « لما قبلَها » .
(٤) سورة طه ٦١ .
(٥) « معناه : إن وجدت مالاً أنفق منه » سقط من أ .



قال أبو حيّان : وتلحض من ذلك : أنّ قولهم : تقع الواو في جواب كذا ، وكذا ، إنما هو على جهة [١] المجاز ، لا الحقيقة ، لأنها إذا كانت بمعنى « مع » لا كون جواباً ، ولا متهيأ مما هي منه أن ينتظم منه شرط وجزاء .

وتميّز فاء الجواب من الواو بتقدير شرْطٍ قبلها كما مرّ ، أو حال مكانها ، وذلك أنّ هذه الفاء تقع إمّا قبل مسبّب انتفى سببه [٢] ، فيصحّ حينئذ أن تقدّر بشرط قبل الفاء ، كما إذا قصدت الإخبار بنفي الحديث ، لانتفاء الإتيان : قلت : ما تأتينا فتحدثنا ، فيصحّ أن يقال : ما تأتينا ، وإنْ تأتنا [٣] تحدثْنا .

وامّا بين أمرين ، أريد نَفْيُ اجتماعهما ، فيصحّ أن يقدّر حال [٤] مكانها ، فإذا قصدت أن تنفي اجتماع الحديث والإتيان ، فقلت : ما تأتينا فتحدّثَنا صحّ أن يقال : ما تأتينا محدّثاً ، فالنّفي الدّاخل على الفعل المقيد بالحال لم ينفه مطلقاً إنما نفاه بقيد حاله ، فهو نفي الجمع بينهما ، وذلك هو المقصود من النصب على أحد مَعْنَيَيْهِ .

[العطف بالفاء والواو وأو]

(ص) : وإذا عطف بهما أو بأو على فعل قبل ، أو قصد الاستئناف بطل إضمار أن ، وفيهما خلافها ، ورابعها النّصب بنيابتها عن الشّرْط ، وخامسها بانتفاء موجب الرفع والجزْم [١٤/٢] .

(ش) : إذا عطف بالفاء والواو [٥] ، أو بأو على فعل قَبْل ، أي : قَبْل الفعل

(١) ط فقط : « على وجه المجاز » .
(٢) ا : « إما قيل سبب انتفى سببه » تحريف .
(٣) ب : « وإن تأتينا » تحريف .
(٤) ا : « قال » مكان : « حال » تحريف .
(٥) « أو » سقطت من ط .



الذي وَلِيَ الفاء أو الواو ، أو قصد الاستئناف ، أي : القطع عن الفعل الذي قبله ، فيكون إذ ذاك الفعل خبراً لمبتدأ محذوف بطل إضمار أن ، لأن العطف يشرك الثاني مع الأول في رفعه أو نصبه ، أو جزمه .

والاستئناف إن كان بعد الواو والفاء فهو جزْمٌ في الإخبار ، وإن كان بعد أو ، ففيها نوْعٌ ما من الإضراب لأنك إذا قلت : الزم زيداً أو يقضيك حقك ، وجعلته مستأنفاً ، فالمعنى : أو هو يَقْضِيك حَقّك ، أي يقضيكه على كل حال سواء لَزِمْتَه أم لم تَلْزَمْهُ ، فكأنه قال : بل يَقْضيكِ حقّك .

وإذا عطف ما بعد الفاء والواو على ما يصحّ عليه العطف من الفعل قبلها لم يكن معنى العطف كمعنى النصب ، فإذا قلت : ما تأتينا فتحدّثنا بالرفع على معنى العطف على : تأتينا ، فكلّ واحدٍ من الفعلين مقصودٌ نفيه ، وكأنّ أداة النفي منطوقٌ (١) بها بعد الفاء . فإذا قلت : ما تأتينا فتحدّثَنا بالنصب كان انتفاء الحديث مسبّباً عن انتفاء الإتيان . وفي التّنزيل : « ولا يُؤْذَنُ لهم فيَعْتَذِرُون (٢) » .

وما ذُكِر من أن النصب بعد الفاء والواو بإضمار أنْ هو مذهب البصريِّين ، وفيهما المذهبان الآخران السّابقان في أو .

وفي الفاء والواو مذهبان زائدان : أحدهما : قاله ثعلب = إنما نصبا ، لأنهما دلّا على شرْط ، لأن معنى هلاّ تَزُورُنِي (٣) فأحدِّثَكَ = إن تزرني أُحَدِّثْكَ ، فلما نابت عن الشرط ضارعت « كَيْ » ، فلزمت المستقبل ، وعملت عمله .

والثّاني : قاله هشام : إنه لمّا لَمْ يعطف على ما قبله لم يدخله الرّفع ولا الجزْم ،

---

(١) ا : وكذا أداة النفي منصوب بها بعد الفاء « تحريف ط : وكان أداة النفي منطوقاً » بوضع : « كان » مكان : « كأنّ » ونصب : « منطوق » تحريف صوابهما في ب .

(٢) سورة المرسلات ٣٦ .

(٣) ا ، ب : « هلا تزرني » : بحذف واو العلّة ، تحريف .



لأنّ ما قبله من الفعل لا يخلو من أحد هذين .

ولمّا لم تستأنف بطل الرفع أيْضاً ، فلمّا لَمْ يَسْتَقِم رَفْعُ المستقبل معها ولا جزْمُه لانتفاء موجبهما لم يَبْقَ إلا النصب .

* * *

[حذف الفاء]

(ص) : وتحذف الفاء فيجوز رفع تاليها حالاً ، أو وصْفاً ، أو استئنافاً ، وجزمه ، وهل هو بما قبلها مضمّناً معنى الشّرط أو نائباً عن جملته ، أو بأنْ ، أو اللام مضمرة ، أو مبنيّ أقوال . ويجوز بعد أمرٍ بخبر واسم . والأصح منعه بعد نفي . وبعد أمر ، ونهي لا يصلح إن تفعل ، وإلاّ تفعل . وثالثها = رديء — ورابعها = يجوز حَمْلاً على اللّفْظ ، لا الجواب .

(ش) : تَنْفرِدُ الفاء بأنها إذا حُذِفَتْ جاز فيما بعدها أن يرفع إذا لَمْ يُرَدْ بما قبلَه شرْطٌ مقصوداً بِه الحال إن كان قبله ما يكون حالاً منه نحو : ليت زيداً يقدم يزُورنا ، أو النّعت إن كان قبلَهُ ما يحتاج أنْ ينعت نحو : ليت لي مالاً أُنْفِقُ منه ، أو الاستئناف . قال أبو حيّان : وقوله تعالى : « فاضْرِبْ لهم طَريقاً في البَحْرِ يَبَساً لا تَخافُ دَرَكاً ولا تَخْشَى [١] » يحتمل الحال ويحتمل الاستئناف أي غير خائف ، أو إنك لا تخاف .

وأن يُجْزم [٢] نحو : « قُلْ لعِبادِيَ الذّين آمنوا يُقيمُوا الصّلاةَ » [٣] « قُلْ لِعبَادي يَقُولوا الّتِي هِيَ أَحْسَنُ [٤] » « قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهمْ [٥] » . وتقول : « لا تَعْصِ الله يُدْخِلْكَ الجنّة » . ربّ وَفّقْنِي

(١) سورة طه ٧٧ .

(٢) أي إذا حذفت الفاء جاز فيما بعدها أن يجزم وفي ط : « تجزم » بالتاء .

(٣) سورة إبراهيم ٣١ . (٤) سورة الإسراء ٥٣ .

(٥) سورة النّور ٣٠ .



أطِعْكَ . ألا تنزلُ تُصِبْ خيْراً . ليت لي ما لا أُنْفِقْ مِنْهُ .

قال أبو حيّان : وجزْمُه بعد التّرجّي غريبٌ جِدّاً ، والقياس يَقْبله ، قال الشّاعر :

١٠٣٣ ــ لعلّ الْتِفاتاً منك نَحْوِي مُيَسّرٌ يَمِلْ بك مِنْ بعْدِ القساوة للْيُسْرِ[١]

وسواءٌ في جواز الجزم بعد الأمْرِ الصّريح ، والمدلول عليه بخبر نحو : اتّقى اللهَ امرؤ فَعَلَ الخيْرَ يُثَبْ عليه[٢] ، أي : لِيَتّقِ . أو اسم فِعْل نحو : حَسْبُكَ ، الحديثَ ينَمْ النّاس ، لأن معناه : اكتفِ يَنَمْ النّاس ، ونَزالِ أُكْرِمْكَ وعَلَيْكَ زيداً يُحْسِنْ إلَيْكَ .

قال أبو حيّان : وقال بعض أصحابنا : الفِعْلُ الخبريّ لفظاً الأمريّ معنىً لا ينقاس ، إنما هو موقوفٌ على السّماع ، والمسموع ، اتّقى الله امرؤٌ فعل الخيْرَ يُثَبْ عَلَيْهِ[٣] . انتهى .

فإن لم يَحْسُنْ إقامة[٤] «إنْ يَفْعَلْ» مقام الأمر ، وإلاّ يفعل مقام النّهي لم يُجْزَم جوابُهما ، مثاله : أَحْسِنِ إليّ لا أُحسِنُ إليك ، يرفع على الاستئناف ، لأنك لو قدّرته : إنْ تُحْسِنْ إليّ لا أُحْسِنْ إليك لم يناسب أن يكون شرطاً وجزاءً ، لأنّ مقتضى الإحسان لا يترتّب عليه عدم الإحسان . وكذلك لا تقربِ الأسدَ يأكلُكُ ،

---

(١) ذكر صاحب الدّرر ٢ : ١٠ أنّ قائله مجهول وفي النسخ الثلاث : « نحو ميسّر » تحريف .

(٢) في أ فقط : « يتقي الله » .

(٣) لأن « اتقى » و « فعل » وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلاّ أن المراد بهما الطلب . وهذا المثال مسموع نصّتْ عليه كتب النحو .
انظر الأشموني ٣ : ٣١١ ، والتصريح ٢ : ٢٤٣ .

(٤) إقامة : سقطت من أ .



إذ لا يصح تقدير : إلاّ تقرب الأسد يأكلْك ، فيتعيّن الرّفع . هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريّين .

وجوز الكسائِيّ الجزْمَ فيهما ، ونسبه ابن عُصفور للكوفيّين .

وذكر أبو عُمر الجَرْميّ في « الفَرْخ » : أنه يجوز على رداءة وقُبْحٍ .

قال أبو حيان : وفيه مذاهب أخر : أنه يجوز الجزم ، لا على أنه جواب ، بل حملاً على اللفظ ، لأن الأول مجزوم ، وإلى هذا ذهب الأخفش .

أما النّفي فلا [١٥/٢] يجوز الجزْمُ بعده على الصّحيح ، لأنه خبرٌ مَحْضٌ ، فليس فيه شَبَهٌ بالشّرْط كما في البَواقي .

وعن أبي القاسم الزّجاجيّ : أنه أجاز الجزْم في النّفْي . وقال بعضهم : نختارُ فيه الرّفع ، ويجوز الجزْمُ ، وهو موافقٌ لإطلاق بعضهم : أنّ كلما يُنصب فيه بالفاء يُجزَم ، ولم يستثْنِ النّفي . قال أبو حيّان : ولم يَرِدْ بالجزْم في النّفي سماعٌ من العرب .

وحيث جُزِم في البواقي ، فقال ابن مالك في « شرح الكافية » : هو بما قبلها من الأمر والنّهي ، وسائرها على تضمّن معنى الطّلَب معنى « إنْ » كما في أسماء الشرط نحو : مَنْ يأتِني أكْرِمْهُ ، فأغني ذلك التضمين عن تقدير لفظها بعد الطّلب ، قال : وهذا مذهب الخليل سيبويه .

وقد ردّ ولدُه هذا المذهب فقال : تضمّن هذه الأشياء مَعْنى الشّرْط ضعيفٌ ، لأنّ التضمين زيادةٌ بِتغيّر الوضع ، والإضمار زيادةٌ بغير تغيير فهو أسهل ، ولأن التّضمين لا يكون إلاّ لفائدة ولا فائِدة في تضمين الطّلب معنى الشّرْط ، لأنه يدلّ عليه بالالتزام ، فلا فائدة في تضمينه بمعناه .



وردّه أيضاً ابن عُصفور ، فقال : التّضمين يقتضي أنْ يكون العاملُ جملةً ، ولا يوجد عامل [١] جملةً في موضعْ من المواضع .

قال أبو حيّان : وأقول : إن التّضمينَ لا يجوز أصلاً ، لأن المضمّن شيئاً يصير له دلالة على ذلك الشيء بعد أنْ لم يكن له دلالةٌ عليه مع إرادة مدلوله الأصلي ، فإذا قلت : مَنْ يأتِني آتِه ، فَمَنْ ضُمِّنَتْ معنى الحرف ، ودلّت على مدلولها من الاسم ، فصارت لها دلالتان :

دلالة مجازية : وهي معنى : إنْ ، ودلالة حقيقيّة : وهي مدلول الشخص العاقل .

وأمّا هنا فقولُك : ائتني أكرِمْك يكون فيه تضمين ائْتِنِي معنى : إنْ تَأْتِني ، فتضمّنت معنى إنْ ، ومعنى الفعل المعمول لها ، وذلك معنى مركّب ، ودلّت على معناها الأصليّ من الطلب ، وهو دلالته الحقيقيّة ، ولا يوجد في لسان العرب تضمينٌ لمعنيين ، إنما يكون التضمين لمعنى واحد .

ولا يقال : إنه تضمّن معنى « إنْ » وَحْدها ، لأن فِعْل الطّلب ليس قابلاً لتضمّن معنى « إن » لتنافيهما من حيثُ إنّ فعل الطلب يقتضي مدلولهُ من الطّلب ، وإنْ يقتضي معناها أنْ يكون الفعلُ خبراً ، ولا يكون الشيء الواحِدُ طلباً وخبراً. انتهى .

ومِمّن قال بالتّضمين ابن خَرُوف .

وذهب الفارسِيّ والسّيرافيّ : إلى أنّ الجزم بهذه الأشياء لا على جهة التضمين ، بل على جهة أنها نابت مناب الشّرْط بمعنى أنّهُ حذفت جملة الشرط ، وأُنيبت هذه منابَها في العَمَل . ونظيرُه قولهم : ضرباً زيداً ، فإن « ضَرْباً » ناب عن اضْرِبْ فنصب زيداً لا أنه [٢] ضُمّن المصدرُ معنى فِعْل الأمر ، بل ذلك على طريق النّيابة .

---

(١) ا فقط : « العامل » .

(٢) ا : « لأنه » تحريف .



وكذا زيدٌ في الدار أبوه ارتفع « أبوه [١] » بالجار والمجرور ، لأنه ناب مناب كائن ، لا أنه ضمّن معناه ، فيكون جزمُه إذْ ذاك لنيابته مناب الجازم ، لا لتضمّن الجازم ، لأن الجازم بطريق التّضمين جازمٌ بحق الأصل ، وكذا تقول : الجازم في مَنْ يأتني أكْرِمْه ، إنه هو لفظ اسم الشرط ، وهذا ما صحّحه ابن عُصفور .

وذهب أكثر المتأخّرين : إلى أنه مجزوم بشرْط مُقدّر بعد هذه الأشياء لدلالة ما قَبْلُ وما بَعْدُ عليه ، والتقديرُ مثلاً : ائتني إنْ تأتني أكْرمْك .

قال أبو حيّان : وهذا [٢] الذي نختاره ، ولا حاجة إلى التضمين ، ولا إلى النيابة . قال : وقد حكى بعض أصحابنا مذهباً رابعاً وهو : أنه مجزومٌ بلام مقدّرة ، فإذا قال : ألا تَنْزِلُ تُصبْ خيراً فمعناه : لِتُصِبْ خَيْراً . قال : وهذا ليس بشيء ، لأنه لا يطّرد في مواضع الجزم إلا بتجَوُّزٍ كثير . وزعم الفرّاء ، والمازنيّ ، والزّجّاج : أنّ « يقيموا » في قوله تعالى : « قُلْ لعِبادِيَ الّذِين آمَنوا يُقِيمُوا [٣] » وشِبْهُهُ مبْنِيٌّ لوقوعه موقع « أَقِيمُوا » وهو معمولُ الْقَوْلِ .

* * *

[إضْمارُ أنْ بعد الواو والفاء]

(ص) : مسألة : قد تُضْمر « أن » بعد واو وفاء . قيل : وأو . قيل : وثُمَّ بين شرط وجزاءٍ أو بَعْدَهُما . قال سيبويه : وبَعْد فِعْل شَكٍّ . قيل : وقَسَم . قيل : وحَصْرٍ بإنّما . فإن كان بإلاّ أو الفعل مثبتاً خالياً من الشرط فضرورةٌ . ويُرْفَعُ منفيٌّ بلا صالحٌ لِكَيْ . وجوّز الكوفيّة وابن مالك جزْمه اختيـاراً . ويُثلّثُ معطوفٌ على منصوبٍ بَعْد جزاءٍ .

---

(١) « أبوه » سقطت من ط .

(٢) من قوله : « وهذا الذي نختاره » إلى قوله : « وقد حكى أصحابنا » سقط من ا .

(٣) سورة إبراهيم ٣١ .



(ش) : ينصب الفِعْلُ بإضمار « أَنْ » جوازاً إذا وقع بين شَرْط وجزاءٍ بعد الفاء والواو . وزاد بعضُهم بعد أو .

وزاد الكوفيّون بعد « ثُم » ، والأحسن التّشريك في الجزم مثاله : إن تأتني فتُحدِّثَني أُحْسِنْ إليك . ومن يأتني ويحدِّثَني أُحْسِنْ إليه ، وإن تزُرْني أوْ تُحْسِنَ إليّ أُحسِنْ إليك . وقرىء : « وَمَــنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهاجِراً إلى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمّ يُدْرِكَهُ الموْتُ فَقَدْ وقَعَ أَجْرُهُ على اللهِ [1] » بالنّصب .

وإنّما [2] كان التّشريك في الجزم أحْسَن ، لأن العطف إذ ذاك [١٦/٢] يكون على مَلْفوظٍ به ، وهو الفعل السّابق ، والنّصب يكون العطف فيه على تقدير المَصْدر المُتوَهّم من الفِعْل السّابق .

وقَوْلِي : بيْن شَرْطٍ وجزاء أحْسَنُ من قول « التّسهيل » : بين مَجْزُومَي أداةِ شَرْط ، لأنه لا فرق في ذلك بين أن يكون فِعْلا الشرط مُضارِعَيْن أو مَاضِيَيْن ولا يلزم أيضاً أن يكونا مذكورين ، بل لو كان الجزاءُ محذوفاً جاز النصب كقوله :

١٠٣٤ ـ فلا يَدْعُني قومي صريحاً لِحُرّةٍ وإنْ كُنْتُ مقتولاً ، ويَسْلَمَ عامِرُ [3]

فقوله : ويَسْلم عامِرُ واقعٌ بين شَرْطٍ مذكور ، وجزاء محذوف ، أي : فلا يدعني قومي ، لِدلالة ما قبله عليه .

---

(١) سورة النساء ١٠٠ .

(٢) ط : « وإن كان التشريك » بوضع « إنْ » مكان : « إنّما » .

(٣) لقيس بن زهير العبسيّ .

انظر أمالي المرتضى ١ : ٤٨٠ . وفي ط فقط « صريعاً » بالعين تحريف . صوابه من ا ، ب . وأمالي المرتضى .

ومن ا ، ب : « بحمبرة » بزيادة الميم . وفي ط : « بحرّة » بالباء . وفي أمالي المرتضى : « لحرّة » باللام . وفي النسخ الثلاث : « وإنْ كنت » وفي أمالي المرتضى : « لإن كنت » .

وكذا لو وقع ذلك بعد تمام الشّرْط والجزاء جاز نصْبهُ ، والأحسن جزْمُه . ويجوز رفعهُ أيضاً استئنافاً . قال تعالى : « وإنْ تُبْدُوا ما فِي أَنْفُسِكُمْ أوْ تُخْفُوه يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيغْفِر لمن يشاء »[١] قرىء بجزم « يغْفِرْ » ونصبه ورفعه . ومثله قوله تعالى : « وإنْ تُخْفُوهَا وتُؤْتُوها الفُقَراءَ فهو خَيْرٌ لَكُمْ ويُكَفِّر[٢] » قرىء « يكفّر » بالثلاثة .

وإذا نَصَبْتَ[٣] الفِعْل بعد فِعْل الجزاء ، وعَطَفْتَ فِعلاً آخر ، فلك فيه أيضاً الرفع ، والنصب ، والجزم نحو : إن تَأْتِنِي أُحْسِنْ إليك وأزورَكَ ، وأُكْرِم أخاك ، فيجوز رفع « أكرم » استئنافاً ، ونصبه عطفاً على لفظ « أزورك » ، وجزمه عطفاً على موضعه لأنه يجوز فيه أن يكون مجزوماً .

قال أبو حيّان : وذهب بعض النّحويين : إلى أنه يجوز النصب بعد أفعال الشّكّ نحو : حَسِبْتُهُ شَتَمَني فأَثِبَ عليه ، وذلك لأنّ الفعل غير المحقّق قريبٌ من المنفِيّ ، فألحق به في النّصب بعده . قالَ : وقد اضطرب في هذه المسألة ابن عُصفور فأجازه في « شرح القانون » ، ومنعه في « شرح الجُمَل الكبير[٤] » . قال : والصحيح جواز ذلك ، وإليه ذهب سيبويه .

قال : وزاد بعضُ أصحابِنا من مواضع النّصب بعد الفاء والواو النّصْبَ بعدهما بعد جواب القَسَم ، لانه غير واجب ، وجوابه كجواب الشّرط فما جاز فيه[٥]

---

(١) سورة البقرة ٢٨٤ . بالجزم قرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وحمزة ،والكسائي. وبالرفع قرأ عاصم وابن عامر . انظر كتاب السبع لابن مجاهد ١٩٥ .

(٢) سورة البقرة ٢٧١ . قرأ نافع وحمزة والكسائي : « ونكفّرْ » بالنون والجزم — وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية حفص « ويكفِّرُ » بالياء والرفع : انظر كتاب السبع ١٩١ .

(٣) ط : « وإذا نصب » من دون تاء .

(٤) له ثلاثة شروح على الجُمَل . انظر في البغية ترجمة ابن عصفور .

(٥) « جاز فيه » سقطت من ا .



نحو : أُقْسِمُ لتَقُوم [١] فَيضْرِبَ زيداً ، ولتَقُومَنّ فتَضْرِبَه . قال : وهذا المذهب لم يذكره سيبويه في القسم [٢] وقياس قوله في الشّرط يقتضيه على ضعفه .

قال أبو حيّان : وما ذهب إليه هذا الذاهب لا يجوز ، لأنه لم يسمع من كلام العرب على كثرة الأقْسام [٣] على ألسنتهم ، بل المسموع أنك إذا عطفت على جواب القسم كان حكمُهُ حُكْمَ الجواب فما جاز في الجواب جاز في المعطوف . انتهى .

وزاد ابن مالك في مواضع النّصب بعد الفاء والواو : النّصب بعدهما بعد حصر « بإنما » كقراءة ابن عامر : « إذا قَضَى أمْراً فإنّما يقولُ له كُنْ فَيَكُون [٤] » بالنصب . قال ابنه : وهذا نادِرٌ لا يكاد يعثر على مثله إلاّ في ضرورة الشعر . وغيره جعل الآية مِنْ جواب الأمر ، وهو « كُنْ » ، وإنْ لم يكن أمراً في الحقيقة ، لكنه على صورته فعومل معاملته .

فإن كان الحَصْرُ بإلاّ نحو : ما أنت إلاّ تأتينا فتحدّثُنا لم يجز النّصب إلاّ في ضرورة الشعر ، وكذا نصب الفعل الخبري المثبت الخالي من أداة الشّرْط .

قال سيبويه : وقد يجوز النّصْبُ في الواجب في اضطرار الشّعر ونصبه في الاضطرار من حيث النصب [٥] في غير الواجب ، ولك أن تجعل أن العاملة . وأنشد على ذلك قوله :

١٠٣٥ — سأتْرُكُ مَنْزِلي لبني تَميم وألْحَقُ بالحجاز فأَسْتَرِيحَا [٦]

---

(١) في النسخ الثلاث : « لتقومُ » من غير تأكيد . والوجه التأكيد لأن الفعل المضارع متّصل بلام القسم وهو واقع جواب قسم كما يدلّ عليه النّص . هذا إذا كان الفعل مراداً به الاستقبال ، أما إذا أريد به الحال فلا يؤكّد كقراءة ابن كثير : « لأقْسِمُ بيوم القيامة » وحكى سيبويه : « والله لأضْرِبُه » انظر الأشموني ٣ : ٢١٥ ، ٢١٦ .

(٢) ب . ط : « قال هذا الذاهب ولم يذكر سيبويه القسم » والعبارة قلقة صوابها من ا .

(٣) أقسام : جمع « قَسَم » .

(٤) سورة البقرة ١١٧ وقد غلط ابن مجاهد هذه القراءة . أنظر كتاب السبع ١٦٩ .

(٥) ط فقط : « انتصب »

(٦) سبق ذكره رقم ١٠٢٢ .



قال ابن مالك: ويجوز في المُنْفِيّ بـ «لا» الصّالح قبلها «كي» الرّفعُ والجزْمُ سماعاً عن العرب. قال ابنه: فقول العرب: «ربطت الفرس لا تنفلت»، وأوثقت العَبْدَ لا يَفِرُّ». حكى الفراء: أنّ العربَ تَرْفَعُ هذا وتَجْزِمُه.

قال: وإنما جزم، لأن تأويلَه: إن لَمْ أَرْبِطْهُ، فجزم على التأويل، قال أبو حيّان: وما ادّعياه ولم يحكيا فيه خلافاً خالفا فيه الخليل وسيبويه، وسائر البصريين.

وفي «شرح الجُمَل الصّغير» لابن عصفور: أجاز الكوفيّون جَزْمَهُ جواباً للفعل الواجب إذا كان سبباً للمجزوم نحو: زيد يأتي الأميرَ لا يقطعْ اللّص، وهذا عندنا يجبُ رفعه، ولا يجزم إلاّ ضرورةً.

وفي كتاب سيبويه: سألته يعني الخليل عن: آتِي الأميرَ [1] لا يَقْطَعَ اللّص، فقال [2]: الجزاء [3] ها هنا خطأ، لا يكون الجزاء [4] أبداً حتى يكون الكلام الأول غير واجب إلا أن يضطر الشاعر، ولا نَعْلَم هذا جاء في الشّعر البتّة. انتهى.

[إضمار أنْ بعد لام كي]

(ص): مسألة: تضمر جوازاً بَعْد [5] لام كَيْ ما لم تَقْتَرِنْ بلا فيجب الإظْهار.

وقال الكوفيّة: هي النّاصبة. وقال ثعلب: قيامها مقام أن. وابن كيسان = تقدر أنْ أَوْ كَيْ. وفتحها لغة. وبعد عاطف فِعْلٍ على اسم صريح واو، أو فاءٍ،

---

(١) ا: «عن أن الأمير» تحريف، وفي ط: «أتي» بهمزة واحدة، تحريف صوابه في سيبويه ١ : ٤٥٣.

(٢) في النسخ الثلاث: «قال»: من دون فاء صوابه في سيبويه ١ : ٤٥٣.

(٣) ط: «الجزم» مكان: «الجزاء» تحريف صوابه في سيبويه ١ : ٤٥٣.

(٤) ط: «الجزم» تحريف، صوابه في سيبويه ١ : ٤٥٣.

(٥) ط: «بعض» بالضاد، تحريف.



أو ثُمّ أَوْ أَوْ . ولا [١٧/٢] يحذف سوى ما مرّ إلاّ ندوراً ، ولا يقاس في الأصحّ . وقيل = يجوز ولا نصب .

(ش) : الحال الثاني : ما تضمر أن فيه جوازاً وذلك في موضعين :

أحدهما : بعد لام الجرّ غير الجُحوديّة نحو : جئت لأكْرِمكَ ، فالفعل منصوبٌ بعد هذه اللاّم بأن مضمرةً ، ويجوز إظهارها نحو : جئتِ لأن أُكْرِمَك . وتسمى هذه اللام لام كي بمعنى أنها للسبّب ، كما أن « كي » للسّبب ، يعنون إذا كانت جارّة تكون جارّة ، وتكون ناصبة بمعنى « أن » ، ولا يعنون بذلك « أن كي » تقدّر بعدها فتكون للنّصب بإضمار « كي » ، لا بإضمار أن . وإن كان يجوز أن ينطق بـ « كي » . بعدها ، فتقول : جِئْتُ لكي أُكْرِمَك ، لأن « كي » لم يثبت إضمارها في غير هذا الموضع ،فحمل هذا عليه ، وإنما ثبت إضمار « أن » فلزم أن يكون المضمر هنا « أن ».

وزعم أبو الحسن بن كيسان والسّيرافي : أنه يجوز أن يكون المضمر « أن » ، ويجوز أن يكون « كي » ، وحملهما على ذلك ما ذكرناه من أن العرب أظهرت بعدها « أن » تارةً ، وكي تارةً .

وزعم أهل الكوفة = أن النّصب في الفعل بهذه اللام نفسها ، كما زعموا ذلك في لام الجحود المتقدّمة وأن ما ظهر بعدها من أنْ وكيْ هو مؤكّد لها ، وليست لام الجرّ التي تعمل في الأسماء ، لكنها لامٌ تشتمل على معنى كَيْ ، فإذا رأيت « كي » مع اللاّم فالنصب لِلاّم ، وكي مؤكدة . وإذا انفردت « كي » فالعملُ لها . وزعم ثعلب أنّ اللام بنفسها تنصب الفعل كما قال الكوفيّون إلاّ أنه قال : لقيامها مقام « أن » .

قال أبو حيّان : وذلك باطلٌ ، لأنه قد ثبت كونها من حروف الجرّ ، وعوامل الأسماء لا تعمل إلاّ في الأسماء .

فإن اقترن الفعل بـ « لا » بعد اللاّم تعيّن الإظهار كقوله تعالى : « لِئَلاّ يَعْلَمَ



أَهْلُ الكِتَابِ » (١) .

قال أبو حيان : وسواء كانت لا نافية أو زائدة .

ولا يجوز الفصل بين لام كي والفعل المنصوب إلاّ بها ، وإنما ساغ ذلك ، لأنها حرف جر ،و « لا » قد يفصل بها بين الجارّ والمجرور في فصيح الكلام نحو : غضبْتُ من لا شيءٍ ، وجئت بِلا زادٍ ، ويلزم إذ ذاك إظهار أنْ ، ليقع الفصل بين المتماثلين ، لأنهم لو قالوا : جئت لِلا تغضب ، كان في ذلك قلق في اللفظ ، ونَبْوةٌ في النّطق ، فتجنبوه بإظهار أن .

وحكم لام كي الكسر ، وفتحها لغة تميم .

الموضع الثاني : بعد عطف بالواو ، أو الفاء ، أو ثُمّ ، أو أو على اسم صريح كقوله :

١٠٣٦ – لَلُبْسُ عَباءَةٍ وتقرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ (٢) .

وقوله :

١٠٣٧ – لَوْلا تَوقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرْضِيَهُ ما كُنْتُ أوثرُ إتراباً على تَرَبِ (٣)

وقوله :

١٠٣٨ – إنِّي وَقَتْلِي سُلَيكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ كالثّوْرِ يُضْرَبُ لما عافَتِ البَقَرُ (٤)

---

(١) سورة الحديد ٢٩ .

(٢) لميسون بنت بحدل الكلابيّة .

من شواهد سيبويه ١ : ٤٢٦ ، وأوضح المسالك رقم ٥٠٥ .

(٣) قائله مجهول . من شواهد أوضح المسالك رقم ٥٠٦ .

(٤) لأنس بن مُدْركة الخثعميّ .

من شواهد أوضح المسالك رقم ٥٠٧ ، وشذور الذهب ٣١٦ .

وقوله تعالى : « إلاّ وَحْياً أو مِنْ وراء حِجَاب أوْ يُرْسِلَ » [١] .

وشمل الاسمُ المصْدرَ وغيره كقوله :

١٠٣٩ — ولوْلا رِجالٌ من رزامٍ أعزّةٌ وآلُ سُبيْعٍ أوْ أسُوءَكَ عَلْقمَا [٢]

واحترز بالصّريح من العَطْفِ على المصدر المتوهّم فإنه يجب فيه إضمار « أن » كما تقدّم .

ولا تنصب « أن » محذوفةً في غير المواضع المذكورة إلاّ نادراً .

وذهب جماعة = إلى أنه يجوز حذْفُها في غير المواضع المذكورة، ثم اختلف هؤلاءِ، فذهب أكثرُهم : إلى أنه يجب رفع الفعل إذا حذفت ، وعليه أبو الحسن ، وجعل منه قوله :

١٠٤٠ — * ألا أيهاذا الزّاجِري أَحْضُرُ الوغى * [٣]

يريد : أن أحضر . قيل : ومنه قوله تعالى : « أفَغَيْرَ الله تَأمُرونيّ أعْبُد » [٤] ، أي: أن أَعْبُدَ . ووجْهُهُ أن العامل إذا نسخ عامِلاً وحُذِفَ رجع الأول ، لأن لفظه هو النّاسخ [٥] .

وذهب أبو العبّاس : إلى أنه إذا حُذِفَتْ « أَنْ » [٦] بقي عملُها ، قال : لأن الإضمار لا يزيل العمل كما في « رُبَّ » ، وأكثر العوامل . وأنشد عليه ما رُوي في البيت السّابق : أحْضُرَ بالنّصب ، وقوله :

---

(١) الشّورى ٥١ .
(٢) سبق ذكره رقم ١٠٢٠ .
(٣) سبق ذكره رقم ٣ .
(٤) سورة الزمر ٦٤ .
(٥) المراد : رجع إلى ما كان عليه أوّلاً ، لأن الناسخ لا يعمل إلاّ إذا كان ملفوظاً به ، فإذا اختفى لفظه بطل عملهُ .
(٦) « أن » سقطت من ا .



١٠٤١ – وهمّ رجالٌ يَشْفعوا لي فلم أجِدْ
شفيعاً إليه غَيْرَ جُودٍ يُعادِلُه [١]

وقوله :

١٠٤٢ – * ونَهْنَهْتُ نَفْسي بعد ما كِدْتَ أفْعلَهْ * [٢]

وحكى من كلامهم : خُذ اللّصّ قبل يأخُذَكَ ، ومُرْهُ يَحْفُرَها [٣] ، وقرأ الحسن : «تَأمرونّي أعْبُدَ [٤] » ، وقرأ الأعرج : « وَيَسْفِكَ الدّماء [٥] » .

واختلف النّحاة في القياس على ما سُمِـــع من ذلك :

فذهب الكوفيّون ، وبعض البصريّين : إلى القياس عليه .

قال أبو حيّان : والصّحيح قصْرُهُ على السّماع لأنه لم يَرِدْ منه إلاّ ما ذكرناه وهوَ نَزْرٌ ، فلا ينبغي أن يجعل ذلك قانوناً كُلّيّاً يقاس عليه ، فلا يجوز الحذف ، وإقرار الفعل منصوباً ولا [١٨/٢] مرفوعاً ، ويقتصر في ذلك على مَوْرِد السّماع .

* * *

[خاتمة]

(ص) : خاتمة[٦] ترد « أنْ » زائدة ، وليست المخفّفة ، ولا تفيد غير توكيد على الأصح فيهما بعد « لمّا » وبَيْنَ قَسَم ولَوْ .

وزعمها ابن عصفور=رابطةً . وسيبويهِ في قول:مُوطّئةً . وأبو حيان = مُخفّفةً ،

---

(١) قائله مجهول . أنظر الدرر ٢ : ١٢ .

(٢) سبق ذكره رقم ١٣٢ .

(٣) من النسخ الثلاث : « ومن يحصرها » مكان : « مره يحفرها » تحريف . صوابه في المغنى ٢ : ١٧٢

(٤) سورة الزمر ٦٤ .

(٥) سورة البقرة ٣٠ .

(٦) كلمة « خاتمة » سقطت من ا .



وشذوذاً بعد كي . وقاسه الكوفيّة . وكاف الجرّ ، وإذا ، ومفسّرة ، وأنكرها الكوفيّة بين جملتين في الأولى معنى قول لا لفظه ، قيل : أو لفظه عارية من جارّ . فإن وليها مضارع مثبت جاز رفْعهُ ونصبهُ أو مع لا جازا والجزم .

قال الكوفيّة والأصمعي : وشرطيّة ، قيل : ونافية . قيل : وبمعنى : لئلا ، قيل : وإذْ مع الماضي . قيل : والمضارع .

* * *

(ش) : لمّا انقضى الكلام في أحكام « أن » النّاصبة للمضارع ، وكان لفظاً مشتركاً بين المصدرية والزائدة ، والتفسيرية وغير ذلك على ما ذهب إليه بعضهم تمّم الكلام ، وختم الباب بذكر بقيّة مواضعها ، وهي ستة : أَحَدُها : الزّيادة ، وأنّ الزّائدة حرف ثُنائِيٌّ بسيطٌ مركّب من الهمزة والنّون فقط .

وذهب بعضُهم : إلى أنها هي الثقيلة (١) خفّفت ، فصارت مؤكدة .

قال أبو حيّان : ولا تفيد عندنا غير التأكيد .

وزعم الزّمخشري : انه ينجرّ مع إفادة التوكيد معنىً آخر فيقال في قوله تعالى : « ولمّا أنْ جاءَتْ رُسُلنا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ وضاق (٢) » دخلت « أن » في هذه القِصّة ، ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله : « ولَقَد جاءت رُسُلَنا إبراهيم بِالبُشْرى قالوا سَلاماً » (٣) تنبيهاً وتأكيداً في أن الإساءة كانت تَعْقُب المجيء ، فهي مؤكّدة

---

(١) ط فقط : « المثقلة » .

(٢) سورة العنكبوت ٣٣ .

(٣) هود ٦٩ . وفي النسخ الثلاث : « ولما » وهو تحريف . أمّا الآية الأخرى المبدوءة بـ « لمّا » فهي : « ولما جاءت رُسُلنا إبراهيم بِالبُشْرَى قَالُوا إنّا مُهْلِكُوا أهْلِ هذه القَرْيَةِ » العنكبوت ٣١ . فالاستدلال بأن « أن » لم تدخل في قصة إبراهيم استدلال في غير موضعه . وقد تنبّه ابن هشام لهذا الخطأ في الاستدلال فقال ما نصه بعد دفاعه عن الزمخشري : « ثم إن قصة الخليل التي فيها :



للاتصال واللزوم ، ولا كذلك في قصة إبراهيم ، إذ ليس الجواب فيه كالأول .

وقال الأستاذ أبو عليّ : دخلت منبّهة على السّبب ، وأن الإساءة كانت لأجل المجيء ، لأنّها قد تكون للسبب في قولك : جئت أن تعطي ، أي للإعطاء .

قال أبو حيان : وهذا الذي ذهب اليه لا يعرفه كُبراء النّحويين .

ومواقع زيادتها بعد لمّا كالآية .

وبين القسم ولو كقوله :

١٠٤٣ — * أما واللهِ أنْ لو كُنْتَ حُرّاً [١] *

وزعم ابن عصفور في « المقرّب » : أنها حرف يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه .

والذي نصّ عليه سيبويه : أنها زائدة ، ونص في موضع آخر على أنها بمنزلة لام القسم الموطّئة .

وقال أبو حيّان : الذي يذهب إليه في « أنْ » هذه غير هذه المذاهب الثلاثة وهو : أنها المخفّفة من الثقيلة ، وهي التي وصلت بـ « لو » كقوله تعالى : « وأن لو اسْتقاموا [٢] » وتقديره [٣] : أنه إذا قيل : أقسم أن لو كان كذا لكان كذا ، فمعناه : أقسم أنه لو كان

= « قالوا سلاماً » ليست في السّورة التي فيها : « سيء بهم » بل في سورة هود وليس فيها : « لمّا » . انظر المغنى ١ : ٣٣ فإن لابن هشام بحثاً قيّماً في هذا الموضوع .

(١) قائله مجهول . وعجزه في إحدى الرّوايات :

* وما بالحرّ أنت ولا العتيق *

انظر شرح شواهد المغنى للسيوطي ١١١ .

والإنصاف ٢٠٠ والخزانة ٢ : ١٣٣ .

(٢) سورة الجنّ ١٦ .

(٣) ط فقط : « وتقريره » بالرّاء .



كذا لكان كذا ويكون فعل القسم قد وصل إليها على إسقاط حرف الجرّ ، أي : أقسم على أنّه لو كان ، فصلاحية أن المشددة مكانها يدلّ على أنها مخفّفة منها .

وتزاد شذوذاً بعد : « كي » .

وقاسه الكوفيّون نحو : جئت لكي أن أكرمك ، قالوا : ولا موضع لـ « أن » لأنها مؤكّدة لِلاّم كما أكّدتها كي .

وبعد كاف الجر كقوله :

١٠٤٤ ــ ويوماً تُوافينا بوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كأن ظَبْيَةٍ تعطو إلى وارِق السَّلم [١]

وبعد إذا كقوله :

١٠٤٥ ــ فأمهله حتى إذا أنْ كأنّـــهُ مُعاطى يدٍ في لُجّة الماءِ غامِرُ [٢]

الموضع الثاني : التّفسير : أثبته البصريّون [٣] ، وأنكر الكوفيّون كون ذلك من معانيها ، وهي عندهم الناصبة للفعل . قال أبو حيّان : وليس ذلك بصحيح ، لأنها غير مفتقرة إلى ما قبلها ، ولا يصحّ أن تكون المصدريّة إلاّ بتأويلات بعيدة .

والكلام على مذهب البصريّين فنقول : أجريت أن في التفسير مُجْرى أيْ ، لكن تفارقها في أنها لا تدخل على مفرد ، لا يقال : مررت برجل أن صالح ، وكأنهم أبقوا عليها ما كان لها من الجُمْلة ، وهي في هذا غير مختصّة بالفِعْل بل تكون مفسّرة

---

(١) سبق ذكره رقم ٥٤٠ .

(٢) لأوس بن حجر . والرّواية هنا مختلفة عن ديوانه . ففي الدّيوان ٧١ جاءت الرواية على النّحو التالي :

« معاطى يد من جمّة الماء غارفُ »

(٣) ا : « أثبته الكوفيون » وهو تحريف لتناقضه مع ما بعده .



للجملة الاسميّة والفعليّة نحو : كتبت إليه : أن افعل ، وأرسل اليه : أنْ ما أنت وهذا [١] ، ومنه : « ونُودُوا أنْ تِلْكُم الجنّةُ [٢] » .

ولأن التفسيريّة شرطان :

أحدهما : أن تكون مفسّرة لما يتضمن القول أو يحتمله ، لا لقَوْلٍ مصرّح به أو محذوف، أو فِعْل متأوّل بمعنى القوْلُ، فإن صرح بالقَوْل خلصت الجملة للحكاية دون « أنْ » ، وكذلك إنْ كان القول منوياً ، وتقدّم فعل مؤول به ، لكنه إذا لم يتأول كانت أن داخلة للتفسير بخلافِ المصرّح والمقدّر [٣] ، فإنها تجيء بعده « أن » . وذكر ابنُ عصفور في شرح « الجمل الصغير » : أن أنْ تأتي تفسيراً بعد صريح القول .

وفي البسيط : اختلف في تفسير [١٩/٢] صريح القول فأجازه بعضهم ، وحُمِل عليه قوله تعالى : « ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله » [٤] .

ومنهم مَنْ يمنع في الصّريح ، ويجيز في المُضْمَر كقولك : كتبتُ إليه أنْ قم .

الشّرط الثاني : ألاّ تتعلّق بالأول لفظاً ، فلا تكون معمولةً ، ولا مبنيّةً على غيرها ، ولذلك لم تكن تفسيريّة في قوله تعالى : « وآخِرُ دَعْواهُم أنْ الحَمْدُ للهِ » [٥] ، لأنها واقعةٌ خبراً للمبتدأ ، ولا في قولهم كتبت اليه بأن قم ، لأنها معمولةٌ لحرْف الجرّ . فإن لم تأت بحرْف الجَرّ جاز فيها الوجهان

وإن ولي « أنْ » الصالحة للتفسير مضارع مثبتٌ نحو : أوحيت إليه أن يفعل كان فيه الرفع على أنها حرف تفسير ، والنّصب على أنها مصدريّة .

أو معه لا نحو : أشرت إليه أن لا يفعل كان فيه الأمران لما ذكر ، والجزْم أيضاً

---

(١) في النسخ الثلاث : « أن ما أنت » فقط بدون ذكر « هذا » والنّص في المغني ١ : ٣١ .

(٢) سورة الأعراف ٤٣ .

(٣) ط : « بخلاف المصرّح المقدّر » باسقاط واو العطف ، تحريف .

(٤) سورة المائدة ١١٧ . (٥) سورة يونس ١٠ .

على النّهي ، وتكون « أنْ » فيه تفسيراً .

الموضع الثالث : الشّرط بمعنى إنْ [١] أثبته الكوفيّون والأصمعيّ ، واستدلّوا بقوله :

١٠٤٦ ــ أتغضب إنْ أُذْنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا جِهاراً ، ولم تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابن خازِمِ [٢]

قالوا لصِحّة وقوع «أنْ» موقعها ، وامتناع أن تكون أنْ [٣] النّاصبة ، لأنّها لا تفصل بين الفعل، أو المخفّفة ، لأنه لم يتقدّم عليها فعل تحقيق ، ولا شَكّ .

وقال الخليل : بل هي النّاصبة ، وقال المبرّد : هي المخفّفة من الثّقيلة على تقدير : أتغضب من أجل أنه أذنا ، ثم حذف الجار وخفّف .

الرّابع : النّفي : أثبته بعضهم ، وخرّج عليه : « قُل إنّ الهُدى هُدَى الله أنْ يُؤْتَى أحدٌ [٤] » أي : لا يُؤْتى ، وأنكره الجُمهور .

الخامس : بمعنى لِئلاّ ، أثبته بعضُهم ، وخرّج عليه : « يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أنْ تَضِلّوا [٥] » . أي لِئلاّ تَضلّوا . قال أبو حيان : والصّحيح المنع ، وتأويل الآية : كَراهةَ أنْ تَضِلّوا .

السّادس : بمعنى إذ ، أثبته بعضهم مع الفعل الماضي ، قيل : ومع الفعل المضارع

---

(١) « إنْ » سقطت من ا ، ط .

(٢) للفرزدق يمدح سليمان بن عبد الملك ويهجو جريراً .
ديوانه ٨٥٥ وروايته : « ليوم » مكان : « لقتل » وانظر سيبويه ١ : ٤٧٩ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٨٦ ، والخزانة ٣ : ٦٥٥ وفي ط : « ابن حازم » بالحاء . تحريف .

(٣) « أن » سقطت من ط .

(٤) سورة آل عمران ٧٣ .

(٥) سورة النساء ١٧٦ .



وجعل منه قوله تعالى : « بَلْ عَجِبُوا أنْ جَاءهُم مُنْذِرٌ منهم [١] » . وقوله تعالى : « أنْ تُؤْمِنُوا بالله رَبِّكُمْ » [٢] . أي إذْ آمنتم .

قال أبو حيّان : وهذا ليس بشيء بل « أنْ » في الآيتين مصدريّة ، والتّقدير : بل عجبوا لأن جاءهم وكذلك [٣] « يُخْرِجُون الرَّسُولَ وإيّاكُمْ أنْ تُؤْمِنُوا بِالله رَبِّكُمْ » [٤] .

وقد انقضى القول في شرح الكتاب الثاني من كتابنا « جمع الجوامع » ، وهذا القدْر إلى هنا نصف الكتاب . واعْلَمْ أني لما شرعت في شرحه ، كنت بدأت أولاً بشرح النِّصف الثاني ، فكتبت من أول الكتاب الثالث إلى بناء [٥] جمع التكسير على طريقة المزْج ، ثم بدا لي أن أغير الأسلوب فشرحت من أوله على النّمط المتقدّم ، وكان في نيّتي الاستمرار على هذه الطريقة إلى آخر الكتاب ، والغاء القطعة التي كتبتها أوّلاً ممزوجة ، ثم لما ضاق الزّمان عن ذلك أبقيت كل قطعة على حُكْمِها وضَمَمْتُ هذه القطعة إلى تلك ، ووصلت بينهما . ولا يضير كون الشّرح على أسلوبين ، نصفه بلا مزج ، ونصفه ممزوجٍ ، ونعود هناك إن شاء الله إلى تكملة بقية الكتاب من جمع التكسير إلى آخره على طريقة أوّله . والله الموفق [٦] .

---

(١) سورة ق ٢ .

(٢) الممتحنة ١ .

(٣) ط : « ولذلك » باللام تحريف .

(٤) سورة الممتحنة ١ .

(٥) ط : « أثناء » .

(٦) ا : بزيادة : « للصواب ، وإليه المرجع والمآب ، والحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا وآله وصحبه وسلم .

وب : بزيادة : « وهو حسبي ونعم الوكيل » بعد قوله : « والله الموفق » .



الكتاب الثالث

في المجرورات

وما حمل عليها وهي المجزومات

المجـــرورَات

وما يَسْتَتْبِعُها من ذِكْر أدوات الشَّرْط غير الجازمة ، وما استطرد إليه من ذكر بقيّة حروف المعاني المرتّبة على حروف المُعْجَم ، وآخرها نون التوكيد ، وعقب بخاتمةٍ من التّنْوين . (الجرّ إمّا بحرف أو إضافة) لا ثالث لهما ، ومن زاد « التّبعيّةَ » فهو رأي الأخفش مرجوحٌ عند الجُمْهور — كما سيأتي —

فإنْ قلت : الجرّ بالإضافة أيضاً رأيُهُ ، وهو مرجوحٌ ، قلت : نعم ولكن المرادَ : الجرُّ الكائنُ بسببَها ، أو فيها على رأي سيبويه مِنْ أنَّ الجَارّ المضاف ، وعلى رأي ابن مالك : أنّهُ الحرْفُ المقدّر لا جارّ سِواه .

(الحروف) ، أي : هذا مَبْحثُ حروف الجرّ وسُمِّيَتْ به ، قال ابن الحاجِب : لأنها تجرّ معنى الفِعْل إلى الاسم ، وقال الرّضيّ : بل لأنها تعمل إعراب الجرّ ، كما قيل : حروف النصب ، وحروف الجزم . وكذا قال الرّضيّ ، وتسمّيها الكوفيّون : حرُوفَ الإضافة ، لأنّها تضيف الفِعْل إلى الاسم ، أي : تُوصِّلهُ إليه ، وتربِطهُ به = وحُروفَ الصّفات ، لأنها تُحْدِث صِفَة في الاسم ، فقولك : جلسْتُ في الدّار : دلت « في » على أن الدار وعاءٌ للجلوس . وقيل : لأنها تقع صفات لما قبلها من النّكرات . وإنما عملت لما تقدّم من اختصاصها بما دخلت عليه ، فأشبهت الفعل . ولم تعملْ رفْعاً ، لأنه إعراب العُمَد ، ومدخولها فضله ، ولا نَصْباً لأنّ محل مدخولها نصبٌ بدليل الرّجوع إليه في الضّرورة ، ولو نَصَبَتْ لاحْتَمل أنّهُ [٢٠/٢] بالفعل ،



ودخَل الحرْفُ لإضافة معناه إلى الاسم كما في ما ضربت إلاّ زيداً ، فتعيّن عملُها الجرَّ .

[إلى]

(إلى) : له معانٍ ، فيكون = (لانتهاء الغاية مطلقاً) أي : زماناً نحو : « ثُمّ أتِمُّوا الصِّيام إلى الليْل (١) » . ومكاناً نحو « من المسْجِد الحرام إلى المسْجِدِ الأقْصى (٢) » .

قال الرّضيّ : ومعنى قولهم انتهاءُ الغاية وابتداؤها : نهايتها ومبدؤها .

(قال ابن مالك) في التّسهيل : (والتّبيين) قال في شرحه : وهي المبيّنة لفاعليّة مجرورِها بعد ما يفيد حُبّاً أو بغضاً من فِعْل تعجّب أو اسم تفضيل نحو : « ربِّ السِّجْنُ أحبُّ إليّ (٣) » .

قال : (وبمعنى في) أي الظرفيّة لقوله تعالى : « ليَجْمَعَنّكم إلى يَوْمِ القِيامَةِ »(٤) أي : فيه وذكره جماعة في قوله :

١٠٤٧ — * فلا تَتْرُكَنّي بالوعيدِ كأنّني إلى الناس مَطْلِيٌّ به القارُ أجْرَبُ (٥) *

قال : (و) بمعنى (اللام) نحو : « والأمْرُ إليْكِ (٦) » ، أي : لك . وقيل : هي لانتهاء الغاية أي : مُنْتَهٍ إليْك ، (و) قال (الكوفية) وطائفة من البصرية : (و) بمعنى (مع) أي المعيّة وذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخر في الحكم به أو عَليْه ، أو التعلّق كقوله تعالى : « مَنْ أنصاري إلى الله » (٧) وقوله : « وأيْدِيكُمْ إلى المرَافِقِ (٨) » وقولهم : « الذَّوْدُ إلى الذَّوْد إبِلٌ » . ولا يجوز : إلى زيد مال ، تريد : مع زيد مال . قال الرّضيّ : والتحقيق أنّ « إلى » هذه للانتهاء ، فقوله : « إلى المرافق » ،

---

(١) سورة البقرة ١٨٧ .
(٢) سورة الإسراء ١ .
(٣) سورة يوسف ٣٣ .
(٤) سورة النساء ٨٧ .
(٥) للنابغة الذبياني . ديوانه ١٨ .
(٦) سورة النمل ٣٣ .
(٧) سورة الصّف ١٤ .
(٨) سورة المائدة ٦ .

أي مضافة إليها ، والذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ ، أي مضافة إلى الذَّوْد .

وقال غيرُه : وما ورد من ذلك مُؤَوَّلٌ على تضمّن العامل وإبقاء « إلى » على أصْلِها . والمعنى في قوله « مَنْ أنْصاري إلى الله » : مَنْ يُضيفُ نُصْرَتَه إلى نُصْرَة اللهِ ، « وإلى » حينئذ أبلغ مِنْ « مع » ، لأنك لو قلت : مَنْ يَنْصُرني مع فلانٍ لم يدلّ على أنّ فلاناً وَحْدَهُ يَنْصُرك . وقيل : التقدير : مَنْ ينصرُني حال كوني ذاهِباً إلى الله .

(و) بمعنى (مِنْ[1]) كقوله :

١٠٤٨ — تقول ، وقد عَالَيْتُ بالكُور فَوْقها
أيُسْقَى فلا يَرْوِي إليَّ ابنُ أحْمَرا[2]

أي : مِنّي = (و) بمعنى = عند كقوله :

١٠٤٩ — أم لا سبيلَ إلى الشّباب ، وذِكْرُهُ
أشهى إليّ من الرَّحيق السَّلْسَلِ[3]

أي : أشْهَى عِنْدي . كذا مثل ابن مالك ، وابن هشام في المغني .

ونازعه ابن الدّمامينيّ بأنه تقدّم أنّ المتعلّقة بما يفهم حُبّاً ، أو بُغْضاً مِنْ فِعْل تعجّب ، أو تَفْضِيل ، معناها : التّبيين فعلى هذا تكون « إلى » في البيت مبيّنة لفاعليّة مجرورها لا قِسْماً آخر .

وأجاب شيخُنا الإمام الشُّمُنّيّ بأن تِلْك شَرْطُها كونُ التعجّب والتفضيل

(١) « من » سقطت من ا .

(٢) لابن أحمر الباهلي ديوانه ٨٤ ، وروايته .
« يسقّي » وفي ا ، ط : « أيسعى » بالعين ، تحريف وقد سقطت كلمة : « ابن » من ب في قوله : « ابن أحمرا » وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٢٢٥ :

(٣) لأبي كبير الهذلي . من شواهد الأشموني ٢ : ٢١٤ .



من نَفْسِ الحبِّ والبُغْضِ ، وهي هنا متعلّقة بتفضيل من الشّهوة [١] .

(و) قال أبو الحسن (الأخْفَش : و) بمعنى (الباء) نحو : « وإذَا خَلَوْا إلى شَيَاطِينِهِمْ [٢] » أيْ بشياطِينهم . (و) قال (الفراء) = تكون (زائدةً) للتّوكيد كقوله تعالى : « أفْئدةً من النّاس تَهْوَي إلَيْهِمْ [٣] » بفتح الواو أي [٤] تَهواهُم . وغيره خرّجها على تضمين تَهْوَى معنى : تميل ، أو على أنّ الأصْل : تهوي بالكسر ، فقلبت الكسرةُ فتحةً ، والياءُ ألِفاً كما قيل في « نَاصِيةٍ [٥] » : نَاصاه . ذكره ابن مالك . قال ابن هشام ، وفيه نظر ، لأنّ شرط هذه اللغة تحرّك الياء في الأصل ، وأجاب ابن الصّائغ : بأن أصلَ هذه الياء الحركةُ ، وسكونُها عارِضٌ للاستثقال .

[الباء]

(الباء : مكسورةٌ) مطلقاً . (وقيل: تفتح مَعَ [٦] الظّاهر) فيقال : بزَيْدٍ ، قال أبو حيّان : حكاه أبو الفتحُ عن بَعْضهم (للإلصاق) ويقال : الإلزاق ، قال في « شَرْح اللب [٧] » : وهو تعلّق أحدِ المعنيَيْنْ بالآخر . قال أبو حيّان : قال أصحابنا : هي نوعان : أحدهما الباء [٨] التي لا يصلُ الفعل إلى المفعول إلاّ بها نحو : سطوْتُ بعَمروٍ ، ومررْت بزيد . قال : والإلصاق في : مررت بزيد مجازٌ ، لمّا التصق المرورُ بمكان بِقُرْبِ زيد جُعِلَ كأنّهُ ملتصِقٌ بزيد .

والآخر : الباء التي تدخل على المفعول المنتصب بفعله إذا كانت تفيد مباشرة الفِعْل للمفعول نحو : أمْسَكْتُ بزيد ، الأصل : أمْسَكْتُ زيداً ، فأدخلوا البــاء، ليعلموا أنّ إمْساكَكَ إيّاه كان بمباشرةٍ منك له بخلاف نحو : أمسكْتُ زيداً بدون

---

(١) حاشية للشّمنيّ على المغني ورقة ٤٥ وهي مخطوطة من حوْزتي .

(٢) سورة البقرة ١٤ .

(٣) سورة إبراهيم ٣٧ .

(٤) « أي » سقطت من ط .

(٥) سورة العلق ١٦ .

(٦) في ط « من » تحريف

(٧) سبق ذكره ص ٥ من الجزء الأول .

(٨) « الباء » سقطت من ا .



الباء ؛ فإنه يطلق على المنْع من التصرّف بوجْهٍ ما من غير مباشَرَة . قيل : والإلصاقُ معنى لا يفارق الباء ؛ ولهذا لم يذكر لها سيبويه معنى غيره .

زاد غَيْرُه = (والتّعدية)،وتُسمّى باءَ النّقْلِ أيضاً، وهي المعاقِبةُ للهمزة في تصيير الفاعلِ مفعولاً .

وأكثر ما تُعدّي الفِعْلَ القاصر تقول في= ذهبَ زيدٌ: ذهبت بزيدٍ ، وأذهبْتُه، ومنه « ذهبَ اللهُ بنُورهم » [(١)] ، وقد تكون مع المتعدّي نحو : « دَفْعُ اللهِ النّاسَ بَعْضَهُم ببعْضٍ [(٢)] » وصكَكْتُ الحجرَ بالحجَر ، والأصل : دفع بعضُ الناس بَعْضاً ، وصَكَّ [٢١/٢] الحجرُ الحجرَ .

(والسببيّة والاستعانة) جمع بينهما ابنُ مالِكٍ في الألفيّة . وابن هشام في المُغْنِي ، وفسّر الثانية بالدّاخلة على آلة الفعل نحو : كتبت بالقلم ، ومثّل الأولى بنحو : « ظَلَمْتُم أنْفُسَكم باتِّخاذِكُمُ العِجْلَ [(٣)] » وقال الرّضِيّ : السببيّة فَرْع الاستعانةِ ؛ ولذا اقتصر عليها – أعني الاستِعانةَ – ابنُ مالكٌ في « الكافية الكبرى » ، وحَذفَ السّبَبيّةَ ، وعَكس في « التسهيل » ، فاقتصر على السّبَبيّة ، وقال في شرحه : باء السّبَبيّة هي الدّاخلة على صالحٍ للاستغناء به عن فاعلٍ مُعَدٍ لها [(٤)] مجازاً نحو : « فَأخْرَجَ به مِنَ الثّمرات رِزْقاً لكم [(٥)] » . فلو قصد إسناد الإخراج إلى الماء [(٦)] وقيل : أنزل ماءً أخرج من الثمرات رزقاً لصَحّ وحَسُنَ ، لكنّه مجازٌ ، والآخر حقيقةٌ . ومنه : كتبت بالقلم ، وقطعت بالسّكين ، فإنه يصح أن يقال : كَتَبَ القلمُ ، وقَطَعَ السّكِّينُ .

---

(١) سورة البقرة ١٧ .

(٢) سورة الحجّ ٤٠ .

(٣) سورة البقرة ٥٤ .

(٤) ب فقط : « معداها »

(٥) سورة البقرة ٢٢ .

(٦) ا : « إلى الهاء » تحريف .



والنّحويون يعبّرون عن هذه الباء بباءِ الاستعانة ، وآثرْتُ على ذلك التّعبيرَ بالسّببيّة مِنْ أجْلِ الأفعال المنسوبة إليه تعالى ، فإنّ استعمال السبّبية فيها يجوز ، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز . انتهى .

وقال أبو حيّان : ما ذهب إليه ابن مالك مِنْ أنّ باء الاستعانة مُدْرَجَةٌ في باء السّببيّة قولٌ انفرد به ، وأصحابنا فرّقوا بَيْن باءِ السببيّةِ وباءِ الاستعانة ، فقالوا : باءُ السّببيّة هي التي تدخل على سَبَبِ الفِعْل نحو : مات زيد بالحُبّ ، وبالجوع ، وحججت بتوفيق الله ، وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسّط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة نحو : كتبْتُ بالقلم ، ونَجرْتُ الباب بالقَدُوم ، وبَرَيْتُ القَلم بالسّكّين ، وخُضْتُ الماءَ بِرِجْلي ، إذ لا يصحّ جعلُ القلم سبَباً للكتابة ، ولا القَدُوم سبباً للنّجارة ، ولا السّكّين سبباً للبَرْي ، ولا الرِّجْل سبباً للخوْض بل السبب غير هذا .

(والظّرفية) : وهي التي يَحْسُنُ مَوْضِعها « مِن » نحو : « نصركُمُ اللهُ بِبَدْرٍ »[1] و « نجّيناهُمْ بِسَحَرٍ[2] » .

(والمُصاحبة) : وهي – كما قال ابن مالك – التي يَحْسُنُ موضِعها « مع » ، ويُغْنِي عنها ، وعن مصحوبها الحالُ ، نحو : « اهبِط بسَلام[3] » أي مع سلام . « قد جَاءَكُمُ الرّسُولُ بالْحَقّ[4] ». أيْ مَعَ الْحَقّ ، ومُحِقّاً . « فَسَبّح بِحَمْدِ رَبّك[5] » . أي مع حَمْدِه وحَامِداً .

وهذه المعاني الخمسة تجامع الإلصاق ، كما نقله أبو حيّان عن الأصحاب ، وضمّ

(١) سورة آل عمران ١٢٣ . (٢) سورة القمر ٣٤ .
(٣) سورة هود ٤٨ .
(٤) سورة النساء ١٧٠ وفي ط فقط : « ولما جاءكم » تحريف وفي ا ، ب : من دون : « قد » .
(٥) سورة النصر ٣ .



إليها باءَ القَسَم ، ولذا ذكرتُها متواليةً خلاف صنيع التّسهيل .

(والغاية) = نحو : « وَقَدْ أحْسَنَ بِي[1] » . أيْ إليّ . (وَكذا البدل) : وهي التي يحسُن مَوْضعها بدلٌ . (والتّبعيض) : وهي التي يحسن موضعها « مِنْ » (على الصحيح) فيهما . مثال الأوّل : قول عمر رضي الله عنه : « كَلِمَةُ ما يَسُرّني أنّ لي بها الدُّنيا . أي بدلها » ، وقول الحماسِيّ :

١٠٥٠ – فليت لي بهم قوماً إذا ركبــوا شنّوا الإغارة فُرْساناً ورُكْبانا[2]

ومثال الثاني قوله تعالى : « عَيْناً يَشْرَبُ بها عبادُ الله[3] » أيْ مِنْها وقوله :

١٠٥١ – * شَرِبْنَ بماء البَحْرِ[4] *

وقول الآخر :

١٠٥٢ – * شُرْبَ النّزيف بِبَرْد مَاءِ الحشْرِج[5] *

---

(١) سورة يوسف ١٠٠ .

(٢) سبق ذكره رقم ٧٥٩

(٣) سورة الإنسان ٦ .

(٤) قطعة من بيت لأبي ذؤيب تمامه :

* . . . . . . ثم ترفّعَتْ متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهن نَئيجُ

من الشواهد التي تجاوزها صاحب الدرر .

هذا ورواية البيت من ديوان الهذليين ١ : ٥١ .

تروّتْ بماء البحر ثم تنصبّتْ على حبشيّاتٍ لهن نَئِيجُ

(٥) قيل : لابن أبي ربيعة ، وقيل : لجميل بن معمر وصدره :

* فَلَثَمْتُ فاها آخِذاً بِقُرونها *

والشاهد في ديوان عمر بن أبي ربيعة ٨٣ .

وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٢٠ ، والعيني هامش الخزانة ٣ : ٢٧٩ ، ٢٨٢ .

وفي ا : « بين دماء الحشْرج » تحريف .

وهذا المعنى أثبتَهُ الكوفيّون والأصمَعيّ ، والفارسِيّ ، والعُتْبِيّ وابنُ مالك .
والأوّل : المتأخِّرون ، وأنكرَهُما جماعةٌ ، وقالوا في أمثلة ، الأوّل : الباء للسّببيّة .
وأوّلُوا أمثِلَة الثّانِي بأنّ « يَشْرَبُ » ، و « شَرِبْنَ » . و « شُرْب » ضمِّنَ معنى :
يروى ونحوه :

وقيل المعنى : يَشْرب بهَا الخَمْر ، كما تقول : شربْتُ الماءَ بالعسل .

قال بعضهم : ولو كانت الباء للتّبعيض لصحّ زيد بالقوْم ، تريد : من القوم ،
وقبضت بالدراهم أي من الدراهم .

(قال ابن مالك) في التّسهيل : (والتّعليل) قال في شرحه : وهي التي يحسُنُ
موضعها اللاّمُ غالباً نحو : « فَبِظُلْم ٍ مِنَ الّذِين هَادُوا[1] » . « إنّ النّملأَ
يأتَمِرُون بِكَ[2] » .

قال : واحترزْتُ بقَوْلي : غالباً من قول العرب : غَضِبْتُ لِفُلان ٍ إذا غضِبْتُ
من أجْلِه وهو حَيٌّ ، وغضِبْتُ به إذا غَضِبْتُ من أجله وهو ميِّتٌ . قال أبو
حيّان : ولم يذكر أصحابُنا هذا المعنى ، وكأنّ التّعليل ، والسّبب عِنْدهُمْ شيءٌ
واحد . قال : ويدلّ لذلك أنّ المعنى الذي سُمّي به باء السبب موجودٌ في باء التّعْليل ؛
لأنّهُ يَصْلُح أن يُنْسَبَ الفعلُ لما دخلت عليه باءُ التّعليل كما يصحّ ذلك في باء
السّبب ، فتقول : ظُلمُ أنفُسِكمُ اتّخاذكم العِجْلَ . وأمّا «يأتمِرونُ بك»[3] ،
فالباء فيه ظرفيّة ، أيْ يأتمرون فيك ، أيْ يتشاورون في أمرك ؛ لأجل القَتْل ِ .
انتهى . وهذا هو الحقّ .

قال أيْضاً : (والمقابلة) قال : وهي الدّاخلة على الأعْواض والأثمان ، قال :

---

(١) سورة النساء ١٦٠ .

(٢) سورة القصص ٢٠ .

(٣) سورة القصص ٢٠ .



وقد تُسَمّى باءَ العِوَض نحو: اشتريت الفرس بألْف ، وكافأتُ الإحسان بِضِعْف . والظّاهر أنّها داخلةٌ في باء البدل .

(و) قال (الكوفيّة : وبمعنى على) أي الاستعلاء ، وجزم به ابن مالك نحو : « مَنْ [٢٢/٢] إنْ تأمَنْهُ بِقِنْطار(١) » أي : عَلَيْه بدليل . « إلاَّ كَما أمِنْتُكم عَلَى أخيهِ (٢) » . « وإذا مَرُّوا بهم يَتَغَامزون (٣) » أي عَلَيْهم ، بدليل : « وإنَّكم لتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ (٤) » .

١٠٥٣ – أربٌّ يَبُوُل الثّعْلبانِ برأسه * (٥) لقد ذلّ من بالت عليه الثّعالبُ

قالوا : (و) بمعنى (عن ، وفي اختصاصها بالسؤال خِلاف) فقيل : تختص به ، وظاهِرُ كلام أبي حيّان أنَّ الكوفيّة كلّهم عليه كقوله تعالى : « فاسْأَلْ به خَبِيراً (٦) » بدليل : « يَسْأَلُونَ عَنْ أنْبائِكُم(٧) » ، وقول عَلْقمة :

١٠٥٤ – * فإنْ تَسْأَلُوني بالنِّساء فإنني بَصِير بأدْواءِ النِّساء طبيبُ (٨) *

وقيل : لا ، وعليه ابنُ مالك نحو : « يَسْعى نُورهُمْ بين أيْدِيهم وبأيْمانِهِم (٩) » « تَشَقَّق السّماءُ بِالْغمامِ (١٠) » .

---

(١) سورة آل عمران ٧٥ .

(٢) سورة يوسف ٦٤ .

(٣) سورة المطفّفين ٣٠ .

(٤) سورة الصّافات ١٣٧ .

(٥) لراشد بن عبد ربّه السّلميّ.
أنظر شرح شواهد المغني للسيّوطي ٣١٧ .

(٦) سورة الفرقان ٥٩ .

(٧) سورة الأحزاب ٢٠ .

(٨) لعلقمة النحل ، ديوانه ١٢ .

(٩) سورة الحديد ١٢ .

(١٠) سورة الفُرْقان ٢٥ .

والبصرية أنكروا هذا المعنى ، وأوّلوا الآية ، والبيت على أن المعنى : اسألْ بِسَبَبِهِ خبيراً ، وبسبب النساء لتِعْلموا حَالَهُنَّ ، أو تضمين السؤال معنى : الاعتناء والاهتمام . قالوا : ولَوْ كانت الباء بمعنى : « عن » لجاز أطعمته بجُوع ، وسقيته بعَيْمة [1] ، تريد : عن جوع ، وعن عَيْمة .

قال ابن هشام : في التأويل الأول بُعْدٌ ، لأنّ المجرور بالباء هو المسئولُ عنه ، ولا يقتضي قولك : سألت بسببه أنّ المجرور هو المسئول عنه .

(و) قال ابن هشام (الخضراوي : و) بمعنى (الكاف) داخلة على الاسم حيث يُراد التّشبيه نحو : لَقِيتُ بزيدٍ الأسد [2] ورأيت به القمر ، أي لقيت [3] بلقائي إيّاه الأسَدَ أي شَبَهَهُ .

قال أبو حيّان : والصّحيح أنها للسّبب أي بسبب لقائه ، وسبب رؤيته .

(وتزاد توكيداً في مواضع) ستة ، وهي الفاعل ، والمفعول ، والمبتدأ ، والخبر ، والحال ، والتوكيد ، وهي مذكورة في محالّها .

ومن غريب زيادتها أنها تزاد في المجرور كقوله :

١٠٥٥ — * فأصْبَحْنَ لا يَسْألْنَهُ عَنْ بما به [4] *

(قال مالك : و) تزاد (عوضاً) ومثّله بقوله :

---

(١) العيمة : شهوة اللبن والعطش ، يقال عام يعيم ، ويعام عيماً وعيمة فهو عيْمان وهي : عيْمي .

(٢) ا : « لقيت زيداً بالأسد » تحريف .

(٣) « لقيت » سقطت من ط .

(٤) للأسود بن يعفر كما نسبه العينيّ في شواهده . انظر هامش الخزانة ٤ : ١٠٣ . وتمامه :

* أصعّد في عُلْوِ الهوَى أم تصوّبا *

وانظر شرح شواهد المغنى للسيوطي ٧٧٤ ، والخزانة ٤ : ١٦٢ . وسِرّ صناعة الإعراب ١٥٣ .



١٠٥٦ ــ * ولا يُؤَاتيكَ فيما نابَ من حَدَثٍ
إلاَّ أخُو ثِقَةٍ فانظر بمن يَثِق (١) *

قال : أراد مَنْ تَثِقُ ، فزاد الباء قَبلْ : « مِنْ » عوضاً . (وحكاه) أيضاً (في عَنْ ، وعَلَى) وأنشد قوله :

١٠٥٧ ــ * أتَجزَعُ إنْ نَفْسٌ أتاها حِمَامُها
فهلاَّ التي عن بين جنبَيْك تَدْفع (٢) *

أي : فهلاَّ عن التي بين جنبيك تَدْفَعُ ، فحذف « عَنْ » ، وزادها بعد الّتي عِوَضاً . وقول الآخرَ :

١٠٥٨ ــ * إنَّ الكريم وأبيكَ يَعْتَمِلْ إنْ لم يَجِدْ يَوماً على مَنْ يَتّكِلْ (٣) *

أي : إنْ لَم يجد مَنْ لم يَتّكل عليه ، فحذف « عليه » ، وزاد « على » قبل « مَنْ » عِوضاً .

(وقاسه في : « إلى » ، و « في » و « اللام (٤) » ، و « مِنْ ») فقال في الشّرح : يجوز عندي أن يُعامل بهذه المعاملة « مِنْ » ، و « اللاَّم » ، و « إلى » و « في » قياساً على : « عن » و « على » ، و « الباء » ، فيقال : عرفت ممّن عجبت ، ولِمن قُلْت ،

---

(١) لسالم بن وابصة . وصاحب الدّرر ٢ : ١٥ يقول : لم أعثر على قائله .
انظر حاشية الأمير على المغني ١ : ١٢٧ .

(٢) لزيد بن رزين الملوح ويروى :
* فَهل أنْت عمّا بين جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ *
انظر حاشية الأمير على المغنى ١ : ١٣٠ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٤٣٦ .
هذا وصاحب الدرر ٢ : ١٥ يقول : لم أعثر على قائل هذا البيت .

(٣) نسبه سيبويه إلى بعض الأعراب ١ : ٤٤٣ ، والخزانة ٤ : ٢٥٢ ، والأشموني ٢ : ٢٢٢ .

(٤) ط : « وفي اللام » بإسقاط واو العطف تحريف .



وإلى مَنْ أدّيت [١] ، وَفيمَنْ رَغبْت . والأصْلُ : عرفت مَنْ عجبت منه ،ومَنْ قلت له، ومَنْ أدّيْت إليه، ومَنْ رغبت فيه ، فحذف ما بعد مَنْ ، وزِيدَ ما قبلها عِوَضاً .

(ورَدّه أبو حيّان) أي العِوَض بأنواعه فقال في الأبيات المستشهد بها لا يتعيّن فيها التأويلُ المذكور ، لاحتمال أن يكون الكلامُ تمّ عند قوله : فانظر ، أي : فانْظُرْ لِنَفْسِك . ولما قَدّم أنه لا يواتيه إلاّ أخو ثِقَةٍ استدرك على نفسه ، فاستفهم على سبيل الإنكار على نَفْسِه حيث قرّر وجود أخي ثقة ، فقال : بمن تثق ؟ أي لا أحد يوثق به فالباء في بـ « من » متعلّقة بتثق . وكذا البيت الآخر ، يحتمل تمام الكلام عند قوله : * إنْ لم يَجِدْ يَوْماً *

أي : أنه إذا لم يَجِدْ ما يستعين به اعتمل [٢] بنفسه : ثم قال : علَى مَن يتكل ؟ ومَنْ استفهاميّة ، أي لا أحد يتّكل عليه ، فعلى متعلّقة بيتّكل ولم يؤول البيت الثاني ، وقال في المقيس : هذا الذّي أجازه قياساً لم يثبت الأصْلُ الذي يقاس عليه ، ألا ترى إلى ما ذكرناه من التأويل فيما استدَلّ به ، ولو كانت لا تحتمل التّأويلَ لكانت من الشُّذوذ والنّدور ، والبُعْد من الأصول بحيث لا يُقاسُ عليها ، ولا يُلْتَفتُ إلَيْها. قال : وقد نَصّ سيبويه على أنّ « عن » ، و « على » لا يُزادان لا عوَضاً، ولا غير عوض .

[حتّى]

(حتّى كإلى) في انتهاء الغاية، (لكنّ) « إلى » أمْكَنُ منها ،ولذلك خالفتها في أشياء :

---

(١) ا ، ب : « أويت » بالواو .

(٢) ا ، ب : « اعتمد » والمختار ما في ط لأنه يتفق مع كلمة الشاهد وهي : « يعتمل » .



الأول : أنّها (تُفيدُ تَقَضّي الفِعْلَ شَيْئاً فَشَيْئاً) . ولذا لا يجوز : كتبت حتّى زيدٍ ، وأنا حتى عمروٍ ، ويجوز : كتبت إلى زيدٍ ، وأنا إلى عمرو ، أي هو غايتي كما في حديث مسلم : « أنا بكَ وإلَيْكَ » .

(و) الثّاني : أنّها (لا تَقْبَلُ الابْتداء) لِضعْفِها في الغاية ، فلا يقال : سِرْتُ من البصرة [٢٣/٢] حتى الكوفةِ ، كما يُقال : إلى الكوفة .

(و) الثّالث : أنّها (لا تَجُرّ إلاّ آخراً) أي[١] آخِرَ جُزْءٍ نحو : أكلت السّمكة حتى رأسِها .

(قال الأكثر : أو ملاقياً لَهُ) أي مُتّصلاً به نحو : « سَلاَمٌ هي حتى مَطْلَعِ الفَجْرِ [٢] » . ولا يجوز : سِرْتُ حتى نِصْفِ الليل بخلاف « إلى » . ومقابل الأكثر قول السِّيرافي وجماعة أنها لا تَجُرّ إلا الآخر [٣] فقط دون المتّصل به .

قال الرّضي : وهو مردودٌ بالآية (خلافاً لابن مالك) إذ قال في التّسهيل وشَرْحِه : والتزم الزّمخشريّ كوْنَ مَجْرُورِها آخر جزء ، أو ملاقى آخر جزء ، وهو غير لازم بدليل قوله :

١٠٥٩ — * عيَّنَتْ لَيْلَةً فما زِلتُ حتى نِصْفِها راجياً فعُدْتُ يَؤُوسا [٤] *

قال أبو حيّان : وما نَقَله الزّمَخْشَرِيّ هو قولُ أصْحابنا : وما اسْتَدلّ به لاحُجّة فيه ، لأنّه لم يَتَقَدّمْ العامِل فيها حتّى ما يكون[٥] ما بعدها جزءاً له في الجمْلة المُغيّاة بحتى فليس البيت نظير ما مثّل به أصحابُنا .

---

(١) في ط : « إلاّ » مكان : « أي » . تحريف .
(٢) سورة القدْر ٥ .
(٣) ب ، ط : « إلاّ الجزء فقط » .
(٤) قائله مجهول . انظر شرح شواهد المغنى للسّيوطيّ ٣٧٠ .
(٥) في ط فقط : « حتى ما يكون ما بعدها جزء له » . وفي العبارة اضطراب .



ولو صرّح فقال : ما زِلْتُ راجياً وَصْلَها تلك اللّيلة حتى نصفِها كان ذلك حجّة على الزّمخشري .

ونحنُ نقول: إذا لم يتقدّم في الجملة المغيّاة بحتّى ما يصح أن يكونَ مـا بعدها آخر جُزْء جاز أن تدخل على ما ليس به ، ولا ملاقياً له . وكذا قال ابن هشام في المغنى . عَلَى أَنَّ ابن مالك جزَم باشتراط ذلك في الكافية .

الرّابع : أنها لا تَجُرُّ إلاَّ (ظاهراً خِلافاً للمبرّد والكوفيّة) في تجويزهم جرَّها المضمر مستدلّين بنحو قوله :

١٠٦٠ — * فلا واللهِ لا يلْقَى أنَاسٌ فتىً حتّاك يا بن أبي زيـاد [1] *

والجمهور قالوا : إنّه ضَرورةٌ .

قال أبو حيّان : ومن أجاز جرّها المضمر أدخلها على المُضْمرات المجرورة كلّها ، قال : ولا ينبغي القياس على « حتّاك » في هذا البيت ، فيقال ذلك في سائر الضمائر .

قال : وانتهاء الغايةِ في « حتّاك » هنا [2] لا أفهمه ولا أدري ما يعني هنا بحتاك ، فلعلّ هذا البيت مصنوع انتهى .

ومثّل ابن هشام في المغنى بقوله :

١٠٦١ — * أتَتْ حتّاك تَقْصِدُ كُلَّ فجٍّ تُرَجّي منك أنّهـا لا تَخيب [1] *

(١) قائله مجهول . وهو من شواهد الأشموني ٢ : ٢١٠ .

(٢) ا : « شيء لا أفهمه » مكان : « هنا » .

(٣) قائله مجهول . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٧٠ . والأشموني ٢ : ٢١٠ وفي ط : « أنت » مكان : « أتت » تحريف .



قال : واختلف في علّة المنع ، فقيل : هي أنّ مجرورها لا يكون إلاّ بعضاً لما قبلها ، أو كبَعْض منه ، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكُلّ . قال : ويردّه أنه قد يكون ضمير حاضر كما في البيت ، فلا يعود على ما تقدّم ، وأنّه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدّم غير الكُلّ كقولك : زيدٌ ضربت القوم حتّاه .

وقيل : العلّة خَشْيَةَ التباسِها بالعاطفة ، فإنّها تدخل عليه عَلى الأصَحّ . قال : ويردّه أنّها لو دخلت عليه ، لقيل في العاطفة : قاموا حتى أنْت ، وأكْرَمْتُهم حتّى إيّاك بالفصل ، لأنّ الضمير لا يتّصل إلا بعامله ، وفي الخافضة : حتّاك بالوصل كما في البيت وحينئذ فلا التباس .

وقيل : العلة أنّها لو دخلت عليه ، قلبت ألفها ياء كما في إليّ ، وهي فَرْعٌ ، عن إلى فلا تَحْتَمِلُ ذلك ، وإلاّ ساوى الفرْعُ الأصْلَ .

قال شيخُنا الإمام الشُّمُنِّيّ ؛ والجواب بعد تسليم بطلان هذا اللاّزم أنّ فرعية « حتّى » عن « إلى » إنما هي في المعنى والعمل ، وذلك يُوجِبُ ألاّ يحتمل ما يحتمله إلى فيهما ، لا في غيرهما [١] .

وقال الشّاطبي [٢] : قال سيبويه : استغْنَوْا عن الإضمار في « حتّى » بقولهم : حتّى ذاك ، وبالإضمار في « إلى » ، لأنّ المعنى واحد ، كما استغْنَوْا بتَرك عن « وذر » ، و«ودَعَ» .

(وإمالتها وعتّى) بإبدال حائها عيْناً (لغة) ، الأولى: يمنيّة، والثاني = هُذَليّة

---

(١) نصّ عبارة الشمنّي كما جاءت في حاشيته : « والجواب بعد تسليم بطلان هذا اللازم أن فرعيّة « حتّى » عن « إلى » إنّما هي في المعنى والعمل ، وذلك يوجب الاّ يحتمل ما يحتمله إلى في المعنى والعمل ، لا في غيرهما » انظر حاشية الشمنيّ ورقة ٣٩ .

(٢) هو القاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرّعيني الشاطيّ المقرىء النّحوي الضرير . مات ٥٥٩ .



قال ابن مالك : قرأ ابن مسعود : « لَيَسْجُنُنَّهُ عتّى حِين (١) » ، فكتب إليه عمر أنّ الله أنزل هذا القرآن عربيّاً ، وأنزله بلغة قريش فلا تقرئهم بلغة هذيل .

(ومنع البصريّة جرّ ما لا يصلح) أن يكون (غايةً لما قبلها) ، وأوجَبُوا فيه الرّفع على أنّها ابتدائية نحو العجبُ حتى الخزُّ يَلْبس زيدٌ . وجوّز جرّه الكسائِيّ (و) الفرّاء .

ومنعوا أيضاً الجرّ فيما إذا تلا(٢) الاسم بعدها جملة اسميّة، وما بعدها غيرُ شريك لما قبلَها في المعنى (نحو ضربت القوم حتّى زيد فتركت) وحتّى زيد أبوه مضروب ، وجوّز جرّه الكوفيّة .

(و) منع (الكوفيّةُ) الجرّ فيما إذا تلا الاسم الذي بعدها فِعْلٌ عامِلٌ في ضميرٍ (٣) نحو : ضربت القوم (حتّى زيد ضربته) ، وقالوا : لا يجوز حتّى يقال : فضربته ، وجوزه البصريّة (٤) فيهما ، وجوّزوا في الأوّل أيضاً العطف والابتداء .

(و) منع (الكُلّ) . الجرّ فيما إذا تلاه اسم مفرد نحو : ضربت القوم (حتّى زيدٌ مضروب) وأوْجَبوا الابْتِداء .

وجوّزوهما ، والعطف فيما إذا تلاه ظرْفٌ أو مجرور نحو : القوم عندك حتّى زيد عِندك (٥) ، والقوم في [٢٤/٢] الدّار حتّى زيد في الدار (٦) ، أو جملةٌ اسميّةٌ ، وما بعدها شريكٌ لما قبلها في المعنى نحو : ضربت القوم حتّى زيد هو مضروب .

---

(١) سورة يوسف ٣٥ .

(٢) ط فقط : « تلى » تحريف صوابه في ا ، ب ومن قوله : « تلا الاسم بعدها جملة » إلى قوله : « إذ تلا الاسم الذي بعدها فعل » سقط من ا .

(٣) ط فقط : « في ضمير » باسقاط الهاء .

(٤) ا : « الكوفية » تحريف صوابه في ب ، ط والأسلوب .

(٥) « عندك » سقطت من ا .

(٦) « في الدار » سقطت من ا .



وجوّزوا الجرَّ والعطف فيما إذا تلاه فِعْلٌ عامل في ضمير ما قبل حتّى نحو : ضربت القوم حتّى زيدٍ ضربتهم ، فإن كان في[1] ضميره ، وهو غيرُ شريك فالابتداء ، والحَمْل على الإضمار نحو : ضربت القوم حتّى زيدٌ ضربت أخاه .

وأوجبوا العطف فيما إذا قامت عليه قرينة نحو : ضربت القوم حتّى زيداً أيْضاً ، فأيْضاً تدل على إرادة تكرّر الفعل ، وهذا المعنى لا يعطيه إلاَّ العطف ، كأنك قلت ، ضربت القوْمَ حتّى ضربت زيداً أيْضاً .

(وزعم الفراءُ الجرَّ) بحتّى (نيابة) عن إلى لا بنفسها كما جرّت الواو نيابة عن رُبَّ . قال : وربما أظهروا « إلى » في بعض المواضع . قالوا : « جاء الخبر حتّى إلينا » جمعوا بينهما بتقدير إلغاء أحدهما كما جمعوا بين اللام وكي .

(وتكون) حتّى (حرف ابتداء) أي حرفاً تبتدأ بعده الجُمَل ، أي تستأنف ، وحينئذ (تليه الجملتان) الاسميّة كقول[2] جرير :

١٠٦٢ — * فما زالت القَتْلى تمُجُّ دماءَها بدجلةَ حتّى ماءُ دجلةَ أشْكلُ[3] *

وقول الفرزدق :

١٠٦٣ — * فواعجباً حتّى كُلَيْبٌ تَسُبُّني[4] *

---

(١) ا : « فإن كان فيه ضمير » .

(٢) ب فقط : « كقوله » مكان : « قول جرير » .

(٣) سبق ذكره رقم ٩٦٩ .

(٤) للفرزدق . وعجزه :

* كأن أباها نَهْشَلٌ أوْ مُجاشِعُ *

ديوانه ٥١٨ ، وروايته : « فيا عجبي » مكان : « فواعجبا » .



والفعلية المضارعة كقراءة نافع : « وزُلْزِلُوا حتّى يَقولُ الرّسول[١] » ، والماضية نحو : « حتى عَفَوْا[٢] » ، والمصدّرة بشرط نحو : « وابْتَلُوا اليَتامَى حتّى إذا بَلَغُوا النِّكاحَ[٣] » (خلافاً لابن مالك في زعمه) أنها (جارّة قبل) الفِعْل (الماضي ، بإضمار « أن » بعدها على تأويل المصدر .

قال أبو حيان : وقد وهم في ذلك وقال ابن هشام : لا أعْرِفُ له في ذلك سَلَفاً ، وفيه تكلّف إضمار من غير ضرورة .

(و) خلافا (له وللأخفش) أبي الحسن (في) زعمهما (أنها) جارّة (قبل إذا) وأنّ إذا في موضع جَرٍّ بها ، والجمهور على أنّها حينئذ . ابتدائيّة ، وإذا في موضع نَصْب بشرطها أو جوابها .

قال أبو حيّان : وليس معنى قولهم : حرف ابتداء أنه يَصْحَبُها المبتدأ دائماً ، بل معناه = أنّها بصَدَد أن يقع بعدها المبتدأ كما قالوا[٤] : هل ويل . ولكن، من حروف الابتداء ، وإن كان يقع بعدها غير المبتدأ ، وإنما كان يقع المعنى أنها تصلح أن يقع بعدها المبتدأ[٥] .

وما تقدم في تفسيره أخذاً من ابن هشام في المغني أولى وأقعد[٦] . ثم قال : قال بعض شيوخنا : ضابط حتّى أنّها إذا وُقعَ بعدها اسم مفرد مجرور ، أو مضارع

(١) سورة البقرة ٢١٤ .

(٢) سورة الأعراف ٩٥ .

(٣) سورة النساء ٦ .

(٤) من قوله : « كما قالوا » إلى قوله : « أن يقع بعدها المبتدأ » سقط من أ .

(٥) في ط : « وإنما المعنى أنها لا يصح أن يقع بعدها المبتدأ » . تحريف صوابه من ب . وانظر : الجنى الدانى ٥٥١ ، ٥٥٢ .

(٦) قول ابن هشام السابق من قوله : « وتكون حتى حرف ابتداء » إلى قوله : « بإضمار أن بعدها على تأويل المصدر » من المغنى ١ : ١١٤ ، ١١٥ .



منصوب فحرف جر ، واسم مرفوع أو منصوب فحرف عَطْف ، أو جملة فحرْف ابتداء وتقدّم من باب الحال أنه لا مَحَلّ لهذه الجملة على الأصَحّ .

[مسألة]

(مسألة [1] : متى دلت قرينة على دخول الغاية) أي التي بعد إلى ، وحتّى في حكم ما قبلها (أو) على (عَدَمِه) أي عدم دخوله فواضح أنه يعمل به .

فالأوّل نحو : قرأت القرآن من أوّله إلى آخره ، وبِعْتُكَ الحائِطَ من أوله إلى آخره ، دَلَّ ذكر الآخر ، وجعله غاية على الاستيفاء . « وأَيْدِيَكُم إلى المَرَافِق [2] ». دلّت السّنّة على دخول المرافق في الغسل :

١٠٦٤ — * أَلْقَى الصّحِيفَةَ كي يُخَفِّفَ رحله
والزّادَ حتى نَعْلَه ألقاها [3] *

والثاني : نحو : « ثُمّ أَتمّوا الصِّيامَ إلى اللّيْل [4] » . دلّ النّهي عن الوصال على عدم دخول اللّيل في الصوم ، « فَنَظِرَةٌ إلَى مَيْسرة [5] » ، فإن الغاية لو دخلت هنا لوجب الإنظار حال اليسار أيضاً ، وذلك [6] يُؤدّي إلى عدم المطالبة ، وتفويت حقّ الدّائن .

١٠٦٥ — * سقى الحيا الأرضَ حتى أمْكُنٍ عُزِيتْ
لهم فلا زال عنها الخيرُ مجذوذا [7] *

دلّ على عدم الدخول دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه .

---

(١) ا : « فصل » مكان : « مسألة » . (٢) سورة المائدة ٦ .

(٣) نسبه سيبويه ١ : ٥٠ لابن مروان النحوي ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغنى ٣٧٠ للمتلمس . وانظر الخزانة ١ : ٤٤٥ ، ٤ : ١٤٠ .

(٤) سورة البقرة ١٨٧ . (٥) سورة البقرة ٢٨٠ .

(٦) ط : « وكذلك » بالكاف .

(٧) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٢ : ٢١٤ وروايته : «محدوداً» مكان : مجذوذاً » قال =



(وإلاّ) ، أي وإن لم تقم قرينة تدل على الدّخول[1] ولا عدمه (فثالثها) أي الأقوال (وهو الأصحّ) .

ورأى الجمهور (تدخل مع حتّى دون إلى) حَمْلاً على الغالب في البابين ، لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول في « إلى » ، والدخول في « حتّى » فوجب الحمل عليه عند التّردّد ، وأولها يدخل فيهما ، وثانيهما لا فيهما واستدلّ القولان في استواء حتّى وإلى بقوله تعالى : « فمتّعناهم إلى حينٍ[2] » . وقرأ ابن سعود « عتى حين »[3] .

(ورابعها يدْخُل معهما) أي مع إلى وحتّى (إن كان من الجنس) و(لا) يدخل (إن لم يكن) نحو : إنـه لينامُ اللّيل حتى الصّباح أو إلى الصّباحِ نقلـه أبو حيّان في حتّى عن الفراء والرّماني ، وجماعةٌ ، وابن هشام في إلى غير المسمّى قائله ، وهو قول الأنْدُلِسيّ فيما نقله الرّضيّ . (فإن كانت حتّى عاطفة دخلت وفاقاً) نحو : أكلت السمكة [٢/٢٥] حتى رأسها . قال ابن هشام : ووهم مَنْ ادّعى الاتّفاق في دخول الغاية في حتّى مطلقاً ، وإنّما هو في العاطفة ، والخِلافُ في الخافضة مشهورٌ ، قال : والفرْق أن العاطفة بمنزلة الواو .

[رُبَّ]

(رُبّ) بضمّ الراء ، وتشديد الباء وفتحها . (ويقال : رب) بفتح الراء (ورُب[4]) بضمها ، (ورُبَتَ) بالضم ، وفتح الباء والتاء (ورُبّتْ) بسكون التاء (وَرَبَتَ) بفتح الثلاثة (ورَبَتْ) بفتح الأولين ، وسكون التاء (وتخفيف) الباء من هذه (السبعة . ورُبّتا) بالضم ، وفتح الباء المشدّدة (ورُبْ) بالضم ، وبالسكون (ورَبْ) بالفتح

= الصبان ٢٠ : ٢١٤ « محدوداً » بحاء ودالين مهملات أي ممنوعاً ، أو بجيم ودالين مهملتين أو معجمتين أي مقطوعاً . قال الدماميني : ولا أعلم الرواية ومن ط : « عزبت » بالباء ، تحريف .

(١) « تدل » سقطت من ط .

(٢) سورة الصافات ١٤٨ .

(٣) سورة الصّافات ١٧٤ . وسورة يوسف ٣٥ .

(٤) ط فقط « وبت » .



والسكون ، فهذه سبع عشرة لغة ، حكاها ما عدا « ربتا » ابن هشام في المغني [١] ، وحكى ابن مالك منها عشراً ، وزاد أبو حيان : « ربتا » .

وزعم أبو الحسين علي (بن فضّال) المجاشعي[٢] في كتاب : الهوامل والعوامل (أنّها ثُنائيّةُ الوَضْع) ساكِنَةُ الثاني كهَلْ ، وبَلْ ، وقد [٣] (وأنّ فتح التاء مخفّفة دون الباء ضرورة) لا لغة (وأن فتح الرّاء مطلقاً) أي في الجميع مُشَدّداً ، ومخففاً مع التّاء ودونها (شاذّ) . والجمهور على أنها ثلاثيّة الوَضْع ، وأن التخفيف المذكور ، وفتح الراء لغة معروفة .

(و) زعم (الكوفيّة وابن الطّراوة : أنها اسم) مبنيّ ، لأنها في التقليل مِثْلُ « كَمْ » في التكثير ، وهي اسمٌ باجماعٍ ، وللإخبار عنها في قوله :

١٠٦٦ * — إنْ يَقْتُلُوكَ ، فإنّ قَتْلَكَ لَم يَكُنْ
عاراً عليك ، ورُبَّ قتلٍ عارُ [٤] *

« فرب » عندهم مبتدأ ، و « عارٍ » خبره .

قال : وتكون معمولة بجوابها كإذا فيبتدأ بها [٥] ، فيقال : رُبّ رجلٍ أفضَلُ من عمرو .

---

(١) قال في المغني ١ : ١٢٢ : « وفي ربّ ست عشرة لغة : ضم الراء وفتحها ، وكلاهما مع التشديد والتخفيف والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنة أو متحرّكة ومع التجرّد منها ، فهذه اثنتا عشرة . والضمّ والفتح مع إسكان الباء ، وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف » .

(٢) علي بن فضّال بن عليّ بن غالب المجاشعي القيروانيّ أبو الحسن . ويعرف بالفرزدقي لأن الفرزدق جده . من مصنفاته . إكسير الذهب في النحو — الهوامل والعوامل — شرح معاني الحروف مات ٤٧٩ .

(٣) « قد » سقطت من ا .

(٤) سبق ذكره رقم ٣١٦ .

(٥) « فيبتدأ بها » سقطت من ا .



ويقعُ مَصْدراً كرُبَّ ضربةٍ ضربت ، وظرفاً : كرُبَّ يوم سرت ، ومفعولاً به كرُبَّ رَجُلٍ ضربت . واختار الرّضي أنها اسم ، لأنّ معنى رُبَّ رَجُلٍ في أصل الوضع قليلٌ من هذا الجنس ، كما أن معنى كم رجل: كثيرٌ من هذا الجنس ، لكن قال : إعرابه أبداً رَفْعٌ على أنه مبتدأ لا خبر له كما اختاره في قولهم : أقَلُّ رَجُلٍ يقول ذلك إلاّ زيداً لتناسبهما في معنى القِلّة . قال : فإنْ كُفّت بما ، فلا محل لها حينئذ ؛ لكونها كحرف النّفي الدّاخل على الجملة .

ومنع ذلك البصريّون بأنها لو كانت اسْماً لجاز أن يتعدّى إليها الفعل بحرف الجر ، فيقال : برُبَّ رجلٍ عالم مررت ، وأن يعود عليها الضمير ، ويضاف اليها ، وذلك وجميع علاماتُ الاسم منتفيةٌ عنها .

وأجيب عن البيت الأول بأنّ المعروف وبعض قتلٍ عار . وإنْ صحّت تلك الرواية ، فعار خبر محذوف أي : هو عار ، كما صرح به في قوله :

١٠٦٧ — * يا رُبَّ هيجا هي خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ [(١)] *

والجملة صفة المجرور ، أو خبره إذ هو في موضع مبتدأ . قال أبو عليّ : ومن الدّليل على أنها حرف لا اسم أنهم لم يفصلوا بينها وبين المجرور كما فصلوا بين كم ، وبين ما تعمل فيه .

وفي مفادها أقوال : أحدها : أنها [(٢)] للتقليل دائماً ، وهو قول الأكثر ، قال في البسيط : كالخليل وسيبويه ، وعيسى بن عمر ، ويونس ، وأبي زيد ، وأبي عمرو بن العلاء ، وأبي الحسن الأخفش ، والمازني ، وابن السّرّاج ، والجَرْمي والمبرّد ، والزّجاج ، والزّجّاجي ، والفارسيّ والرمّاني ، وابن جِنّي والسّيرافي ، والصّيمريّ ، وجملة الكوفيّين : كالكسائيّ ، والفرّاء وابن سَعْدان ، وهشام ،

---

(١) للبيد بن ربيعة . وصدره :

* لا تزجرُ الفتيان عن سُوءِ الرّعه *

انظر شرح ديوان لبيد ٥٩ ، والخزانة ٤ : ١٧١ .

(٢) ط : « أنه » .



ولا مخالف لهم إلاّ صاحب العين ، انتهى .

(ثانيها) : للتّكثير دائماً ، وعليه صاحب « العيْن » وابن درستويه،وجماعةٌ وروى عن الخليل .

(ثالثها) : وهو (المختار) عندي (وِفاقاً للفارابي [١]) أبي نصر وطائفة (أنها للتقليل غالباً ، والتكثير نادراً . ورابعها عكسُهُ) أي للتقليل قليلاً ، وللتكثير كثيراً ، جزم به في التّسهيل ، واختاره ابن هشام في المغنى .

(وخامسها) = موضوعةٌ (لهما) من غير غلبة في أحدهما. نقله أبو حيان عن بعض المتأخرين .

(وسادسها : لم تُوضع لواحدٍ) منهما ، بل هي حرف إثبات لا يَدُلّ على تكثير ولا تقليل ، وإنما يفهم ذلك من خارج . واختاره أبو حيّان .

(وسابعها): أنها (للتكثير في) موضع (المباهاة) والافتخار، وللتقليل فيما عدا ذلك ، وهو قول الأعلم وابن السِّيد .

(وقيل) = هي (لِمُبْهم العَدد) تكون تقليلاً وتكثيراً، قاله ابن الباذش وابن طاهر ، فهذه ثمانية أقوال ، حكاها أبو حيّان في شرح التسهيل . ومن ورودها للتكثير قوله تعالى : « رُبَما يَوَدّ الّذِين كَفَرُوا لو كانوا مُسْلمِين [٢] » ، فإنه يكْثُر منهم تمنّى ذلك ، وحديث البخاري : « يا رب كاسيةٍ في الدنيا ، عاريةٌ يَوْمَ القيامة » .

(١) إسحاق بن أحمد بن شيت بن نصر ، أبو نصر الصفّار البخاري .
من مصنفاته : المدخل إلى كتاب سيبويه المدخل الصغير في النحو — الرّد على حمزة في حدوث التصحيف مات ٤٠٥ .

(٢) سورة الحِجْر ٢ .



ومن مواضع الفخر قول عمارة بن عقيل [٢٦/٢] :

• فإنْ تكُنِ الأيّامُ شَيّبْن مَفْرقي   وأكثَرْنَ أشجاني ، وفلّلن مِنْ غربي[١]

١٠٦٨ • فيارب يَوْمٍ قد شَرِبْت بمشرَبٍ   شفيتُ به عني الصّدى باردٍ عذْبِ •

وقول الآخر :

١٠٦٩ – • فيا رب يوم قد لَهوْتُ ولَيْلةٍ   بآنِسَةٍ كأنها خَطُّ تِمْثال [٢] •

ومن ورودها للتقليل :

١٠٧٠ – • ألارُبَّ مَولوْدٍ ،وليس له أبٌ   وذي ولد لم يَلْدَهُ أبوان [٣] •

• وذي شامة غرَّاء في حُرِّ وجهه   مجلّلةٍ لا تنقضي لأوان •

أراد : عيسى ، وآدم ، والقمر .

(وتصدر) وجوباً (غالباً) ، قال أبو حيّان : والمراد تصديرها على ما تتعلّق به ، فلا يقال : لقيت : رُبَّ رَجُل عالمٍ ، لا أوّل الكلام [٤] ، فقد وقعت خبراً لـ « إنّ »[٥] و « أنْ »[٦] المخفّفة من الثّقيلة ، وجواباً « لِلَوْ » ، قال :

١٠٧١ – • أماويُّ إنيَّ رُبَّ واحِدِ أمِّه   ملكْتُ ، فلا أسْرٌ لَدَيَّ ولا قَتْلُ[٧] •

وقال الآخر :

(١) لعمارة بن عقيل كما هو في الأصل . وانظر أخباره في معجم الشعراء ٧٨ وانظر ديوانه ٩٣ .

(٢) لامرىء القيس ديوانه ٢٩ .

(٣) سبق ذكره رقم ١٢٨ .

(٤) أي ليس المراد بالتصدير وقوعها في أول الكلام .

(٥) لـ « إنّ » سقطت من ط .

(٦) ط فقط : « لأن المخففة » بدون أنّ المشددة ، تحريف صوابه من أ ، ب ، والأسلوب.

(٧) لحاتم الطائيّ كما في الدرر ٢ : ١٨ . مثال وقوعها خبراً لإنّ المشددة .



١٠٧٢ — * تَيَقَّنْتُ أنّ رُبَّ امْرِىءٍ خيل خائناً
أمينٌ ، وخوّانٍ يُخَـال أمينـا [(١)] *

وقال :

١٠٧٣ — * ولو علم الأقوامُ كيف خَلَفْتُهُمْ
لَرُبَّ مُفَدٍّ في القبُـور وحامِـدِ [(٢)] *

قال شيخنا الإمام الشُّمُنّي : ويُحْتَمَلُ أنّ يعد ذلك ضرورة .

(ولا تجرّ غير نكرة) معها مُعْرَباً ، كان أو مبْنياً كقوله :

١٠٧٤ — * رُبَّ مَنْ أنضجْتُ غَيْظاً قَلْبَهُ
قد تمنّى لي مَوْتـاً لم يُطَـعْ [(٣)] *

(خلافاً لبعضهم) في تجويز جرّها المعرّف بأل مُحْتجّاً بقوله :

١٠٧٥ — * رُبّما الجامِلِ المُؤَبّل فيهمْ وعناجيجُ بَيْنَهُـن المِهَـارُ [(٤)] *

بجر الجامل.

وأجاب [(٥)] الجمهور بأن الرواية بالرّفع ، وإن صحّت بالجرّ خرّج على زيادة

(١) سبق ذكره رقم ٥٣٥ .

(٢) قائله مجهول . ورواية ط والدّرر ٢ : ١٩ : « مُفَدّىٍ » وفسّرها الدّرر بقوله : « المفدّى ، الذي يقول : فداك أبي وأمّي » .
وفي ب : « معيد » وفي ا « مفيد » كلاهما تحريف .

(٣) سبق ذكره رقم ٣٠٢ .

(٤) لأبي دؤاد الإيادي كما نسبه الشمنّي في حاشيته على المغني ورقة ٤٢ . وانظر أوضح المسالك رقم ٣١٢ .

(٥) ط : « وأجاز » تحريف .



« أل » ؛ ولأنها إمّا للقلّة ، أو للكثرة، وغير النّكرة لا يحتملهما ، لأن المعرفة إمّا لِلْقلّة فقط كالمفرد ، والمثنّى ، أو للكثرة فقط كالجَمْع ، وما لا يحتملهما لا يحتاج إلى علامةٍ يَصيرُ بها نصاً .

(وفي وجوبِ نعْتِه) أي مجرورها (خُلْفٌ) ، فقال المبرّد وابن السرّاج والفارسِيّ ، والعَبْدِيّ ، وأكثرُ المتأخّرين ، وعُزِي للبصريّين : يجب لأن « رُبَّ » أُجْرِيَتْ مُجْرَى حَرْفِ النّفْي حيث لا تقع إلاّ صَدْراً ولا يتقدّم عليها ما يعمل[1] في الاسم بعدها ، بخلاف سائر حروف الجرّ[2] ، وحُكْمُ حَرْف النّفْي أن يدخل على جُمْلة ، فالأقيس في مجرورها أن يوصف بجُمْلةٍ لذلك .

وقد يُوصف بما يجري مجراها من ظرْف ، أو مجرور أو اسم فاعل ، أو مفعول . وجزم به ابن هشام في « المغني » ، واختاره الرَّضيّ .

وقال الأخفش ، والفرّاء ، والزّجاج ، وأبو الوليد الوحشي[3] ، وابن طاهر وابن خروف : لا يَجِبُ ، وتضمّنها القلّة أو الكثرة يقوم مقام الوصْف ، واختاره ابن مالك ، وتبعه أبو حيّان ومنع كونها لا تقع إلاّ صدراً[4] بما[5] تقدّم . وكوْنُ ما يعمل فيما بعدها لا يتقدّم مقتضياً[6] لِشَبَهِها بحرْف النّفْي ، بأن لنا ما لا يتقدّم على المجرور الذي يتعلّق به ، ولا يلزم أن يكون جارياً مجرى النّفي نحو : بكم درهمٍ تصدّقْتُ ، على الخبريّة .

(١) ا : « ويقل » مكان : « ما يعمل » تحريف .
(٢) ا : « بخلاف سائر حروف النّفي » تحريف .
(٣) ا : « أبو الوليد الوفني » وفي ب : « أبو الوليد الوحش » ولم أجد في البغية « الوفني أوالونسي » ولكنّي وجدت أن محمد بن الحسين الموصلي كان يعرف بابن وحشيّ ، فلعله المراد هنا .
(٤) أ « ومنع كونها لا تقع صدراً » . بإسقاط : « إلاّ » تحريف .
(٥) ط فقط « لما » باللام .
(٦) « مقتضياً » سقطت من أ ، وفي ب : « نقيضاً » تحريف .



(ويجرّ مضافاً إليه ضميرُ مجرورِها معطوفاً) عليه (بالواو) خاصّة . نحو : رُبَّ رجلٍ وأخيهِ رأيْتُ . وسوّغ ذلك كون الإضافة غير محْضة ، فلم تُفدْ تعريفاً . وقال الجزُولي : لأنه يغتفر في التّابع ما لا يغتفر في المتبوع .

قال الرّضي : ولو كان كذلك لجاز : رُبَّ غلامٍ والسّيد ، ولا يجوز ذلك في غير العطف من التوابع ، ولا في العطف بغير الواو (١) .

(وفي القياس) في المعطوف بالواو (خُلْفٌ) فأجازه الأخفش ، واختاره ابن مالك وأبو حيّان، وقصره سيبويه على المسموع . أمّا ما حكاه الأصمعيّ من مباشرة « رُبَّ » للمضاف إلى الضّمير حيث قال لأعرابية: ألفلان أبٌ أو أخٌ ، فقالت : « رب أبيه ، ورُب (٢) أخيه » ، تريد : رُبّ أب له ورب أخٍ (٣) له تقديراً للانفصال ، لكونِ أبٍ وأخ من الأسماء التي يجوز الوصْفُ بها ، فلا يُقاس عليه اتّفاقاً .

(وتجرّ ضميراً) ، ويجب كونه (مفرداً مذكّراً) وإن كان المميّز مثنّىً أو جمعاً ، أو مؤنثاً ، وكونه (يفسّره نكرة منصوبة) مطابقة للمعنى الذي يقصده [٢٧/٢] المتكلم (تليه) غير مفصولة عنه ، فيقال : رُبّهُ رَجُلاً ورُبّهُ رجلان ، وربّهُ رِجالاً ، ورُبّه امرأةً ، وربّه امرأتين ، وربّه نساءً قال :

١٠٧٦ – ربه امْرَأ بِكَ نال أمْنَع عِزّةٍ وغِنىً بُعَيْدَ خَصاصةٍ وَهَوانِ (٤)

قال أبو حيّان : وسُمِع جرُّه في قوله :

---

(١) ب ، ط : « بغير الواو ولا في » بزيادة : « ولا » .

(٢) ط : « ربّ أبيه رب أخيه » بدون عطف .

(٣) ط : « ربّ أخ له » بدون عطف .

(٤) قائله مجهول . وفي شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٩١ جاءت روايته على النحو التالي :

يا يزيدا لآملٍ نَيْلَ عزٍّ وغنيً بعد فاقة وهوان

ورواية الهمع قال عنها صاحب الدرر ٢ : ٢٠ : ولم نعثر على هذا البيت بهذه الرّواية .



١٠٧٧ ـ * وَرُبّهُ عَطِبٍ أنْقَذْتَ من عَطَبِهِ [١] *

على نيّة : « من [٢] » وهو شاذّ .

(وجوّز الكوفيّة مطابقته) إلى الضّمير لها أي النّكرة المفسّرة في التثنية والجمع ، والتأنيث قياساً وسماعاً قال :

١٠٧٨ ـ * ربّهُ فتيةً دَعَوْتُ إلى ما يُورِث المَجْد دائماً فأجَابُوا [٣] *

قال ابن عُصفور : وذلك لا يجوز عندنا ، لأن العرب اسْتَغْنَتْ بتثنية التّمييز وجَمْعِهِ عنه كما استغنوا بتركه من « وذَر » و « وَدع » .

قال [٤] أبو حيّان : ومَنْ ذهب إلى وجوب وصْف مجرور رُبّ لم يقل به هنا ، قال ابن أبي الرّبيع : لأنه استغنى بما دَلّ عليه الإضمار من التّفْخِيم عن الوَصْف ، فصار قولك : ربهُ رَجُلاً بمنزلة : رُبَّ رجلٍ عظيم لا أقْدِرُ على وَصْفه .

(والأصَحّ أنه) أي : هذا الضميرُ معرفةً جرى مجرى النّكرة في دخول رُبّ عليه لِما أشْبهَهَا في أنه غير معيّن [٥] ولا مقصود .

وقال بعضهم : إنه نكرة ، واختاره ابن عُصفور لوقوعه موقع النّكرة ، وكأنك قُلت : رُبّ شَيْءٍ ، ثم فسّرت الشيء الذي تريده بقولك : رجلاً ، قال : بخلاف

---

(١) قائله مجهول . وصدره :

* واهٍ رأبْت وشيكاً صدْع أعْظُمِه *

ورواية الأشموني ٢ : ٢٠٨ : « وربّه عَطِباً » بنصب : « عَطِباً » على التمييز .

(٢) ط : « منه » تحريف .

(٣) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٢ : ٢٠٨ وفي ب ، ط : « يورث الحمد » .

(٤) ط فقط : « فقال » بالفاء .

(٥) ا : « غير مغن » تحريف .



الضّمير العائد على نكرة مُقدّمه نحو : لَقِيتُ رَجلاً فضربْتُهُ لأنه نائب مناب معرفة ، إذْ الأصْلُ [١] : فضربت الرجل ، أو متأخّرة ، وهو واقع موقع معرفة نحو : نِعْمَ رجلاً زيد ، فالضمير في نعم واقعٌ موقع ظاهر معرّف بأل ، أو مضاف إلى ما هي فيه .

(و) الأصحّ (أنه) أي جَرّ رُبَّ الضمير (ليس قليلاً ولا شاذّاً) بل جائز بكثْرة فصيحاً .

وقال ابن مالك : هو قليلٌ ، وفي بعض كتُبُه شاذّ . قال أبو حيّان : وليس بصحيح إلاّ أن عُنِيَ بالشّذوذ شذوذ القياس ، وبالقلّة بالنّسبة إلى جرّها الظاهر، فإنه أكثر من جرّها الضمير .

(و) الأصح (أنها زائدة في الإعراب لا المعنى) قال أبو حيّان : ويدلّ عليه قولُهم : رب رجلٍ عالم يقول ذلك ، فلولا أن رُبَّ زائدة في الإعراب ما جاز ذلك لما يلزم مِن تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى ظاهره ، فَجَعْلُ : ربّ رجل في موضع رَفْعٍ بالابتداء هو الذي سوّغ ذلك ، وإن كانت تدلّ على معْنىً ، لأنّ الزائد منه ما لا يتغيّر المعنى بزواله ، وهو الزّائد للتوكيد ، ومنه ما يتغيّر ويسمى زائِداً اصْطِلاحاً باعتبار تخطّي العامل إليه كقولهم : جِئْتُ بلا زاد ، فإن النحاة قالوا : لا زائدة ولو أُزيلَتْ لتغيّر المعنى ، ومقابل الأصحّ قول ابن أبي الرّبيع إنها غير زائدة لأنها تحرز معنى ، والزائدة لا تحرز [٢] ، وإنما يكونُ مُؤَكّداً .

(و) الأصَحّ بناءً على أنها زائدة في الإعراب (أنّ مَحَلّ مجرورها على حسب العامل) بعدها ، فهو نَصْبٌ في نحو : رُبَّ رَجُلٍ صالحٍ لقيت ، ورفْعٌ في نحو :

(١) « إذ الأصل » سقطت من ا .

(٢) ا : « لأنها تحوز معنى ، والزائد لا يحوز معنى . ط : لأنها تجوز معنى والزائد لا يجوزه » بالجيم المعجمة في كليهما . صوابه في ب .



رُبَّ رجلٍ عِنْدي ، ورفعٌ أو نَصْبٌ في نحو : رُبَّ رجلٍ صالح لقيتهُ . (لا لازم النصب) بالفعل الذي بعدها ، أو بعامل محذوف خِلافاً للزّجّاج ومتابعيه في قولهم بذلك ، لِما يَلْزمُ عليه مِنْ تعدّي الفعل المتعدّي بنفسه إلى مفعوله بوساطة رُبَّ ، وهو لا يحتاج إليها ، وعلى الأول (فيعطف عليه) أي على محلّ مجرورها ، كما يعطف على لفظه قال :

١٠٧٩ — * وسَنٍّ كَسُنَّيْقٍ سناءً وسُنَّماً ذَعرْتُ بمدلاج الهجيرِ نَهوضِ[(١)] *

فعطف « سُنَّماً » على محل « سنٍّ » ، لأنّه في موضع نَصْب بذعرتُ ، أراد : ذعرت بهذا الفرس النّهوض ثوراً وبقرة ، والسُّنَّم : بقرة الوحش بضم السين المهملة ، وفتح النون المشدّدة .

(و) الأصَحّ (أنها تتعلّق) كسائر حروف الجر . وقال الرّمّاني وابن طاهر لا تتعلّق بشيء كالحروف الزّائدة .

والأصحّ أن التّعلُّقَ بالعامل الذي يكون خَبَراً لمجرورها أو عَامِلاً[(٢)] في موضعه ، أو مفسّراً له ، قاله أبو حيّان . وقال ابن هشام قولُ الجمهور : إنها معدية[(٣)] للعامل ، إنْ أرادوا المذكور فخطأ ، لأنه يتّعدى بنفسه ، أو محذوفاً تقديره : حصل أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مُسْتَغْنٍ[(٤)] عنه ، ولم يلفظ به في وقت .

---

(١) لامرىء القيس ديوانه ١٢٨ .
وفي النسخ الثلاث وشرح شواهد المغني ٤٠٣ : « والديوان بمدلاج » بالجيم . وفي رأي الشمني في حاشيته على المغني ورقة ٤٢ : أنه بالحاء ، والمراد بالمدلاح بالحاء المهملة : الكثير العرق .

(٢) « أو عاملاً » سقطت من ب . وفي ا : « عاملاً » بالواو .

(٣) ا : « مقدمة » تحريف .

(٤) ط فقط : « مستغنى عنه .



فقولي : والأصحّ منصَبٌّ [١] على مسألتي التعلّق ، وكونه بالعامل معا ، كما قررته . ومقابله في الثانية قول الجماعة المذكورين .

(ثمّ) على التّعليق (قال لُكْذَة [٢]) الأصبهاني (حَذْفُه لَحْنٌ) ممنوع ، وقال : ما ورد من ذلك [٢٨/٢] مصنوعٌ .

(و) قال (الخليل وسيبويه نادِرٌ) كقول الشّماخ :

١٠٨٠ — * ودَوِيّةٍ قَفْرٍ تُمشّي نَعامُها
كمَشْي النّصارى في خِفَافِ اليَرَنْدَجِ [٣] *

أي : قَطَعْتُها . قال أبو حيّان : ومما يَرُدُّ قول « لُكْذَة » قَوْلُهم : رُبّ رجل قام، ورب ابنه خير من ابن ، وقول الشاعر :

١٠٨١ — * ألا رُبَّ مَنْ تَغْتَشّه لك ناصِح
ومؤتمنٍ بالغيب غيرُ أمين [٤] *

(و) قال (أبو علي) الفارسي (والجزُولي : كثير) وبه جزَم ابن الحاجب .
(ورابِعُها واجِبٌ) نقله صاحب البسيط عن بعضهم ، قال : لأنّه معلوم كما حُذِفَ مِنْ « بسم الله » وتالله لأفعلنّ .

(وخامِسُها) : قال ابن أبي الرّبيع : (يجب) حذْفُه (إنْ قامت الصّفة مقامه) نحو : رُبّ رجلٍ يفهم هذه المسألة ، أي : وَجَدْته ، فإنْ لم تقم مقامه جاز الحذف

---

(١) ط : « منتصب » تحريف .
(٢) لُكْذة سبقت ترجمته ٢ : ٧٦ .
(٣) للشماخ ديوانه ٨٣ ، وسيبويه ١ : ٤٥٤ وروايته : « الأرندج » مكان : « اليرندج » .
(٤) سبق ذكره رقم ٣٠٠ .
وفي ا : « ألا رب من فتشته » تحريف .



وعدَمُهُ ، سواء كان هناك دليل أم لا ، كأن تسمع إنساناً يقول : ما رأيت رَجُلاً عالماً ، فتقول : رُبَّ رَجُلٍ عالم رأيت . ولك حذف رأيت ، وكأن يقول ذلك ابتداءً غير جواب .

(ويجب كونُهُ) أيْ الفعل الذي يتعلّق به رُبّ (ماضياً) مَعْنى ، قاله المبرّد ، والفارسِيّ وابن عُصفور ، وقال أبو حيّان : إنه المشهور ، ورَأيُ [1] الأكثرين .

(وقيل يأتي حالاً) أيضاً [2] ، فلا يقال : رُبَّ رَجُلٍ سيقوم ، قاله ابن السرّاج (وقيل : و) يأتي (مستقبلاً) أيضاً قاله ابن مالك كقوله تعالى : « رُبَّما يَوَدُّ الّذِينَ كَفَرُوا» الآية [3] ، وقول هند أم معاوية :

١٠٨٢ — * يَا رب قَائِلَةٍ غَدَاً يا لَهْفَ أُمِّ مُعاوِيَهْ [4] *

والأوّلون تأوّلوا الآية على أنه مَوْضع الماضي على حد : « ونُفِخ في الصّور » [5] قال ابن هشام : وفيه تكلّف لاقتضائه أنّ الفِعْل المستقبل عبّر به عن ماضٍ [6] متجوّز به عن المستقبل ، قال : والدّليل على صحة استقبال ما بعدها قوله : يا رُبَّ قائلةٍ غداً .

وأجاب شيخَنا الإمام الشّمنيّ : بأنه لا تكلّف لأنهم قالوا : إن هذه الحالة المستقبلة جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل معها ربّما المختصّة بالماضي ، وعدل إلى لفظ المضارع ، لأنه كلام مَنْ لا خُلْف في إخباره ، فالمضارع عنده بمنزلة الماضي ،

---

(١) ا : « إنه المشهور عند الأكثرين » .

(٢) ا ، ب : « وقبل يأتي حالاً أيضاً لمستقبلاً » تحريف .

(٣) سورة الحجْر ٢ .

(٤) انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٤١٠ .

(٥) سورة الكهف ٩٩ وغيرها .

(٦) ط : « ماضي بالياء » تحريف .



فهو مستقبل في التّحقيق ، ماضٍ بحسب التأويل .

وأمّا البَيْتُ (١) فأجاب أبو حيّان بأنّه من باب الوصْف بالمستقبل ، لا مِنْ باب تعلّق « رُبَّ » بما بعدها ، قال : ونظيره قولك : رُبّ مسيءٍ اليوم يُحْسِنُ غداً ، أي رُبّ رجل يوصف بهذا .

(ولا يسبقها) متعلّقها ، لأنّ لها الصّدْر (وقد يُسْبَق بألا ، ويا) واقعة صدراً ، جواب شرط غالباً ، كقوله :

١٠٨٣ — * ألا رُبّ مأخوذٍ بإجْرَامِ غيره
فلا تَسْأَمَنِ هجْرانَ مَنْ كان مُجْرِما (٢) *

وقوله :

١٠٨٤ — * فإن أُمْسِ مَكْروباً فيا رُبّ فتية (٣) *

ومن سبْقها بيا ، لا في جواب شرط حديث : « يا ربّ كاسية » .

[على]

(على للاستعلاء) حسّاً نحو : « وعليها وعلى الفُلْك تُحْمَلون (٤) » أوْ معنًى نحو : « فَضّلْنا بَعْضَهُم على بَعْضٍ (٥) » . « وللرجّال عَلَيْهِنّ دَرَجَة (٦) »

(١) ط : « وأمّا السبب » مكان : « وأمّا البيت » تحريف .

(٢) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ٢٢ .

(٣) لامرىء القيس ، وعجزه :

* كشفت إذا ما اسودّ وجه الجبان *

ورواية الديوان ٨٦ : « بهمة » مكان : « فتية » والبهمة : الأمر الذي لا يهتدى إليه .

(٤) سورة المؤمنون ٢٢ .

(٥) سورة البقرة ٢٥٣ .

(٦) سورة البقرة ٢٢٨ .



قال ابن مالك : ومنه المُقابَلة لِلاّم المفهمة ما يجب ، كقوله :

١٠٨٥ — * فيَومٌ عَلَينا ويَومٌ لَنا [١] *

وما وقع بعد « وجب [٢] » أو شبهه ، أو كَبُر ، أو صَعُب ونحوهُ ، مما فيه ثِقَلٌ ، أو دَلّ على تمكّن نحو : « أولئك على هُدىً من ربِّهم [٣] » . « أنا على عَهْدِك ووَعْدِك ما استَطَعت » . (قال الكوفيّة والعُتْبيّ [٤] ، وابن مالكٍ وبمعنى : مع) أي المصاحبة نحو : « وآتى المالَ على حُبِّه [٥] » أي مع حبه . « وإنّ ربّك لذو مَغْفِرَةٍ للنّاس على ظُلْمِهم [٦] » . أي مع ظلمهم . (و) بمعنى (في) أي الظّرفيّة نحو : « واتّبعُوا ما تَتْلوا الشّياطينُ على مُلْكِ سليمان [٧] » أيْ في مُلْكِه . « ودخل المدينَة عَلى حِين غَفْلَة [٨] أيْ في حين . (و) بمعنى (مِنْ) نحو : « إذا اكْتالوا على النّاس [٩] » أيْ مِنَ النـاس . « لِفُرُوجِهم حافِظون إلاّ عَلَى أزْواجهم [١٠] » أي منهم بدليل الحديث : « احفظ عورتك إلاّ من زوجتك ، وما ملكت يمينك » (و) بمعنى (عن) أي المجاوزة نحو :

١٠٨٦ — * إذا رضيت عَلَيَّ بنو قشَيْرٍ [١١] *

---

(١) سبق ذكره رقم ٣٢٤ .
(٢) ا : « بعد واجب » .
(٣) سورة البقرة ٥ .
(٤) « والعتبي » سقط من ا .
(٥) سورة البقرة ١٧٧ .
(٦) سورة الرّعد ٦ .
(٧) سورة البقرة ١٠٢ .
(٨) سورة القصص ١٥ .
(٩) سورة المطففين ٢ . وفي ط فقط « وإذا اكتالوا » بواو العطف تحريف .
(١٠) سورة «المؤمنون» ٥ ، ٦ .
(١١) للقحيف العقلي وعجزه :

* لَعَمْرُ اللهِ أعجبني رضاها *

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٩٥٤ ، والخصائص ٢ : ٣١١ ، والخزانة ٤ : ٢٤٧ .
وفي ا : « إذا رضيت علي بنو يسير » . تحريف .



(و) بمعنى (الباء) نحو : « حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لا أَقُولَ على الله » [١] أي بأن كما قرأ أُبيّ (و) بمعنى (اللاّم) أي التعليل نحو : « ولِتُكَبِّروا اللهَ على ما هَدَاكُم [٢] » أي ولأجل هدايته إيّاكم .

والبصريّون قالوا : لو كان لها هذه المعاني لوقعت موقع هذه الحروف ، فكنت تقول : وليت عليه ، أي : عنه ، وكتبت على القلم أي به ، وجاء زيد على عمرو أي معه ، والدّرهم على الصندوق ، أي فيه ، وأخذْتُ عَلى الكيس ، أي : منه . وأوّلوا ما تَقدَّم على التّضمين ، ونحوه ، فضمّن « تتلو » معنى : « تقول » ، و « رضي » معنى « عطف » [٢٩/٢] ، و « اكتالوا » معنى : « حكموا » في الكَيْلِ وحافظون ، معنى : قاصرون ، وحقيقٌ : معنى حريصٌ ، ولتكبّروا معنى : تَحْمَدوا .

(وحذفُها وزيادتُها ضرورةٌ) كقوله :

١٠٨٧ — * تحِنُّ فتُبدي ما بها من صَبَابَةٍ
وأُخْفِي الّذي لولا الأسَى لقضاني [٣] *

أي : يَقْضِي عليّ . وقوله :

١٠٨٨ — * أبى الله إلاّ أنّ مرحةَ مالكٍ على كُلِّ أفنان العِضاهِ تَرُوقُ [٤] *

« فعلى » زائدة ، لأنّ « راق » يتعدّى بنفسه . وجوّز ابن مالك زيادتها في النثر كحديث : « من حلف على يمين » ، أي : يميناً . وقال أبو حيّان : هو على تضمين

(١) سورة الأعراف ١٠٥ .

(٢) سورة البقرة ١٨٥ .

(٣) لعروة بن حزام . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٤١٤ .
وفي ط . « لقضابي » تحريف .

(٤) لحميد بن ثور الهلالي ديوانه ٤١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٢٠ .



حَلَف بمعنى : « جَسَر » . (وجوّز الأخفشُ حَذْفها ، ونصب تاليها مفعولاً) نحو : « ولٰكنْ لا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرّاً »[١] أي على سِرّ . « لأقْعُدَنَّ لهم صِراطَك المستقيم[٢] » ، أي على صراطك .

(وزعمها ابن الطّراوة وأبو عَلِيّ) الفارسِيّ (والشَّلَوْبين اسماً) دائماً معرباً لأنها لا يظهر فيها علامة البناء من شَبَه الحرْف ، إذْ لا حرف في معناها ، وقِلّة تصرّفها لا يوجب لها البناء ، قال ابن خروف : وهو القياس .

(وقيل : مبنيّاً) كـ « هذا » بدليل أنّ « عَلَى » الاسم على رأي الجمهور مبنيّة ، وكذا « عن » ، والكاف ومذ ، ومنذ اسماً ؛ لتضمنها معنى الحرف الذي يكوّنه ، لأنها بمعنى واحد فحملت عليها « على[٣] » طرداً للباب . قال صاحب الإفصاح[٤] : وهذا هو الوجْهُ والقياس .

(و) زعمها (الأخفشُ) اسماً (إذا كان مجرورها ، وفاعل متعلّقها ضميرَيْ) مُسَمّى (واحد) كقوله تعالى : « أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ[٥] » وقول الشاعر :

١٠٨٩ — * هَوِّن عَلَيْكَ فإن الأمـور بكفّ الإلهِ مَقاديرُهـا[٦] *

لأنّه لا يتعدّى فعل المضمرُ المتّصلُ إلى ضميره المُتّصِل في غير باب ظنّ وفقد ، وعدم كما تقدّم[٧] .

قال أبو حيّان ، وابن هشام ، وفيه نظر ؛ لأنها لو كانت اسْماً حينئذ لصح

(١) سورة البقرة ٢٣٥ .
(٢) سورة الأعراف ١٦ .
(٣) « على » سقطت من ا .
(٤) تقدم ذكره ١ — ٨٩ .
(٥) سورة الأحزاب ٣٧ .
(٦) للأعور الشّنّي . من شواهد الكتاب ١ : ٣١ . وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٢٧ .
(٧) « كما تقدّم » سقطت من ط .



حُلُولُ « فوْق » محلّها ، ولأنها لو لزمت اسميّتها لما ذكر لَزِمُ الحُكْمُ باسمية إلى في نحو : « فَصُرْهُنَّ إلَيْكَ[1] » . « واضْمُمْ إلَيْكَ[2] » « وهُزِّي إلَيْكِ[3] » ، قال : فليتخرّج هذا كله على التعلّق بمحذوفٍ كما في « سَقْياً » لك ، أو على حذْف مضاف ، أي هوِّن على نفسك ، واضمم إلى نفسك . انتهى .

– قال ابن الدّمامينيّ : وقد يقال : لا نسلم أنّ ما كان بمعنى شيء ويصحّ حلوله محله .

(وأجراه) أي أجرى الأخفش ما قاله في « علي » من اسميّتها في الحالة المذكورة كقول امرىء القيس :

١٠٩٠ – * دَعْ عَنْكَ نَهْباً صيح في حَجَراتِه[4] *

وقول أبي نواس :

١٠٩١ – * دَعْ عَنْكَ لَوْمِي ، فإنّ اللوم إغراءُ[5] *

قال ابن هشام : وقد تقدّم ما فيه . قال : ومما يَدُلّ على أنّها ليست اسماً : أنّه لا يصحّ حلول الجانب مَحَلّها .

[عن]

(عَنْ للمجاوزة) : وهي الأصل ، ولهذا عدّى بها صدّ ، وأعرض وأضرب ،

(١) سورة البقرة ٢٦٠ . (٢) سورة القصص ٣٢ .

(٣) سورة مريم ٢٥ .

(٤) عجزه كما في الديوان ٩٤ :

* ولكن حديثاً ما حديث الرّواحل *

(٥) عجزه كما في الدرر ، ٢ : ٢٤ :

* وداوني بالّتي كانت هيَ الدّاء *

والديوان ١٤ .



وانحرف ، وعَدل ، ونَهى ، ونأى ، وحرَّف [١] ، ورحَل ، واستَغنى ، ورَغِب ، ونحوها ، ومنه : باب الرّواية والإخبار ؛ لأن المرويَّ ، والمُخْبَرَ به مجاوزٌ [٢] لمن أخذ عنه .

(قال الكوفيّةُ ، وابن قُتَيْبَةُ ، وابنُ مالك : والاستعانة) كالباء نحو : « وما يَنْطِقُ عن الهَوى [٣] » . أي : به . (والتّعليل) نحو « وما كان استِغْفارُ إبراهيمَ لأبيهِ إلاّ عن مَوْعِدَةٍ [٤] » . « ما نَحنُ بِتارِكي آلِهتنا عن قَوْلِك [٥] » . (وبمعنى عَلَى) : أي الاستعلاء ، كقوله تعالى : « فإنّما يَبخَلُ عَنْ نَفْسِه [٦] » وقول الشاعر :

١٠٩٢ — * لاهِ ابنُ عمكَ ، لا أفْضَلْتَ في حَسَبٍ
عنّي ، ولا أَنْتَ ديّاني فتَخزُوني [٧] *

أي : على (و) بمعنى (بعد) نحو : « لتَرْكَبُنَّ طبقاً عن طَبَقٍ [٨] » أي : بَعْد طَبَق . « يُحَرِّفُونَ الْكَلِم عَنْ مَواضِعِه [٩] » بدليل « مِنْ بَعْدِ مَواضِعِه [١٠] » . « عمّا قَليلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمين [١١] » .

---

(١) « حرف » سقطت من ا ، ب . ومنه : « يحرّفون الكلِم عن مواضعه » سورة النساء ٤٦ .
(٢) ا : « مجاز » تحريف .
(٣) سورة النجم ٣ .
(٤) سورة التوبة ١١٤ .
(٥) سورة هود ٥٣ .
(٦) سورة محمّد ٣٨ .
(٧) لذي الأصبع العدوانيّ .
انظر : شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٣٠ ، والخزانة ٣ : ٢٢٢ ، والأشموني ٢ : ٢٢٣ .
ومن ا : « ولا أنت بابن لي فتخذلني » تحريف .
(٨) سورة الانشقاق ١٩ .
(٩) سورة النساء ٤٦ .
(١٠) سورة المائدة ٤١ .
(١١) المؤمنون ٤٠ .



والبصريّون قالوا : هي للمجاوزة في الجميع ، ولو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع موقعها ، فيقال : زيدٌ عن الفرس أي : عَلَيْهِ ، وجِئْتُ عن العصر ، أي بَعْدَهُ ، وتكلّم عن خير ، أي : به ، بل التقدير : ما صَدَرَ نُطْقُهُ عن الهوى . وما كان استغفارُ إبراهيم إلاّ صادراً عن مَوْعِدَةٍ . وما نَحْنُ بِتَارِكي آلِهَتِنا صَادِرِينَ عن قولك ، وضمّن يَبْخَل معنى : يَرْغَبَ، وأَفْضَلْت معنى : انفردت .

(قال بعضُ شيوخنا) : قال أبو حيّان : ووقوعها بمعنى : بَعْدَ لتقارب معنى البُعْدِيّة [1] والمجاوزة ، لأنّ الشّيء إذا جاء بَعْد الشيء ، فقد عَدَا [2] وقْتَهُ ، وجاوَزَه . قال أبو حيّان : قال بعضُ شيوخنا : وينبغي على قولهم : أنها بمعنى : بَعْد أن تكون حينئذ ظَرْفاً ، قال : ولا أعلم أحداً قال : إنها اسم إلاّ إذا دخل عليها حرْفُ الجرّ [٢/٣٠] .

(و) بمعنى : (في) أي : الظّرفيّة كقوله :

١٠٩٣ — * وآس سَرَاةَ الحَيِّ حيث لَقِيتَهُمْ
ولا تَكُ عَنْ حَمْل الرِّباعة وانيا [3] *

أي « في » كقوله تعالى : « ولا تَنِيا في ذِكْري [4] » . ورُدَّ بأن تعدية « ونى » بـ « عن » معروف ، وفرْق بين ونى عنه ، وونى فيه بأنّ معنى الأول : جَاوزه ، ولم

---

(١) ا : « معنى التعدية » تحريف .

(٢) « عدا » سقطت من ا .

(٣) للأعشى ، ديوانه ٢١٩ . وفي النسخ الثلاث : « أواس » ، وفي الدرّر ٢ : ٢٥ « وواس » والتصويب من المغني ١ : ١٣٠ ، والأشموني ٢ : ٢٢٤ والديوان .
هذا ويذكر الدرّر : أنه لم يعثر على قائله .

(٤) سورة طه ٤٢ .



يدخل فيه ، والثاني دخل فيه وفتر .

(زاد ابن مالك : والبدل نحو) قوله تعالى : « لا تَجْزي نَفْسٌ عن نَفْسٍ شَيْئاً [١] » وحديث الصَّحِيحَيْن (صومي عن أُمِّك).وزاد (ابن هشام) في المُغْنِي : (و) معنى : (من) نحو : « يَقْبَلُ التَوْبَةَ عَنْ عباده [٢] » . « يتَقَبَّلُ عنهم أَحْسَنَ ما عَمِلُوا [٣] » بدليل : « فتُقُبِّلَ مِنْ أَحدِهما [٤] » . الآية (و) معنى : (الباء) وفرّق بينه وبين الاستعانة ومثّله بالآية السابقة ، ومثّل الاستعانة بنحو : رمَيْتُ عن القوس لأنهم يقولون : « رميت بالقوس » ، حكاه الفرّاء .

(وزيادتها ضرورة) كقوله :

١٠٩٤ — * فأصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بما بِهِ [٥] *

(خلافاً لأبي عبيد) [٦] حيث أجازها في الاختيار ، واسْتَدلّ بقوله تعالى : « فَلْيَحذر الذين يُخَالِفُون عَنْ أَمْره [٧] » أي : أمره .

[في]

(في للظرفيّة مكاناً وزماناً) وقد اجتمعا في قوله تعالى : « غُلبت الرُّومُ في أَدْنى الأرض ، وهُمْ من بَعْدِ غَلَبِهم سَيَغْلِبُون في بِضْع سِنِين [٨] » حقيقة

(١) سورة البقرة ٤٨ . (٢) سورة الشورى ٢٥ .

(٣) سورة الأحقاف ١٦ . (٤) سورة المائدة ٢٧ .

(٥) للأسود بن يعفر . من شواهد الأشموني ٣ : ٨٣ * أصعّد في علْو الهوى أم نصوّبا *

(٦) لا ندري مَنْ المقصود بهذه الكُنية ؟ في البغية عالمان كنيتهما : أبو عبيد ، أحدهما القاسم بن سلاّم مات سنة ٢٢٤ بمكة . ومن مصنفاته : غريب القرآن — معاني القرآن — القراءات — المقصور والممدود وثانيهما : عبد الله بن عبد العزيز أبو عبيد البكري مات ٤٨٧ . وصنف : شرح نوادر القالي — اشتقاق الأسماء — معجم ما استعجم من البلاد والمواضع .

(٧) سورة النور ٦٣ . (٨) سورة الرّوم ٢ ، ٣ ، ٤ .



كالآية ، (ومجازاً) نحو : « ولَكُمْ في القِصاص حَياةٌ [١] » . « لقد كان في يُوسُفَ وإخْوتِه آيـاتٌ [٢] » . (قال الكوفيّة ، وابن قُتَيْبَةَ وابن مالك : ومعنى الباء) نحو : « يذْرَؤُكم فيه [٣] » ، أي بسببه .

١٠٩٥ — * يَصيرُون في طَعْنِ الأباهِرِ والكُلَى [٤] *

أي : بِطَعْن . (و) بمعنى (على) نحو : « لأصَلِّبَنّكمْ فِي جُذُوعِ النّخْل »[٥] أي : عليها . (و) بمعنى (مع) أي : المصاحبة نحو : « ادْخُلُوا في أُمَم [٦] » ، أي مَعَهُم . « فخَرَج على قَوْمِه في زِينَته [٧] » . (و) بمعنى (مِنْ) [٨] كقوله :

١٠٩٦ — * وهل يَعِمَنْ مَنْ كان أحدثُ عصره
ثلاثينَ شَهْراً في ثلاثَةِ أحْوال [٩] *

أي منها . (و) بمعنى : (إلى) نحو : « فردّوا أيْدِيَهُمْ فِي أفْوَاهِهم [١٠] » أي : إليها .

---

(١) سورة البقرة ١٧٩ .

(٢) سورة يوسف ٧ ، وفي ط : « لقد كان لكم في يوسف » تحريف .

(٣) سورة الشّورى ١١ .

(٤) لزيد الخَيْل . وصدره :

* ويركبُ يوْم الرّوع مِنّا فوارسٌ *

ورواية الخزانة ٤ : ١٤٨ : « فيها فوارس » مكان « منّا » .

(٥) سورة طه ٧١ .

(٦) سورة الأعراف ٣٨ . وفي ط : « دخلوا » تحريف .

(٧) سورة القصص ٧٩ .

(٨) من قوله : « وبمعنى من » إلى قوله : « وبمعنى إلى » سقط من ا .

(٩) لامرىء القيس ديوانه ٢٧ .

(١٠) سورة إبراهيم ٩ ، وفي ط : « وردوا » تحريف .



(زاد ابن مالك : والتّعليل) كحديث : « إنّ امرأةً دخلت النّار في هِرّة حبستها ». « في النفس مائة من الإبل » . « الحُبّ في الله ، والبُغْضُ في الله من الإيمان » بدليل الحديث الآخر : « أن تُحِبّ لله ، وتَبْغض لله » .

(والمقايِسة) : وهي الدّاخلة بين مفضول سابق ، وفاضلٍ لاحق نحو : « فما مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنيا في الآخِرَة إلاَّ قَلِيلٌ [1] » . وقول الخِضْر لموسى : « ما عِلْمي وعِلْمُك في علم الله إلاّ كما غَمس هذا الطّائِرُ بمِنْقاره من البَحْر » .

والبصريّون قالوا : لا تكون إلاّ [2] للظرفيّة ، وما لا تَظهر [3] فيه حقيقة فهي مجازيّة . (وهل تزاد) أقوال :

أحدها : نعم ، في الاختيار وغيره نحو : « وقال ارْكبُوا فيها باسْم الله [4] » ثانيها : لا ، ولا في الضّرورة . (ثالثها) : وهو رأي الفارسي : تزاد (ضرورة) لا اختياراً كقوله :

١٠٩٧ — * أنا أبو سَعْدٍ إذَا الليلُ دَجَا يخَالُ في سَوَادِهِ يَرَنْدجَا [5] *

أي : يخال سواده .

[الكاف]

(الكاف للتّشبيه) نحو : زيد كالأسد (والتعليل) أثبته قوم . قال ابن هشام : وهو الحقّ ، سواء جرّدت [6] نحو : « ويكأنّه لا يُفْلِحُ الكافِرُون » [7] . أي :

---

(١) سورة التوبة ٣٨ .
(٢) « إلاّ » سقطت من ا .
(٣) ط : « وما لا يظهر » بالياء .
(٤) سورة هود ٤١ .
(٥) لسويد بن أبي كاهل اليشكري .
انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٨٦ .
(٦) أي من « ما » الكافة .
(٧) سورة القصص ٨٢ .

أعجب ، لأنه لا يفلح الكافرون [١] ، أو وصلت بما المصدرّية نحو : « واذْكُرُوه كما هَدَاكم [٢] » . (ونفاه الأكثرون) .

وثالثها : تفيده (إن كُفَّتْ بما) كحكاية سيبويه « كما أنه لا يعلم فيتجاوزُ الله عنه » واختاره ابن مالك .

قال الكوفيّة والأخفش : والاستِعلاء ، وحَكَوْا أنّ بعضهم قيل له : كيف أصبحت ؟ فقال : كخيرٍ ، أي على خيرٍ . وكن كما أنت أي : على ما أنت عليه . وغيرهم . قال : هي للتّشبيه على حَذْف مضاف ، أي كصاحب خير وعلى أنّ « ما » موصولة ، أي : كالّذي هو أنت . (و) قال (السِّيرافي وابن أبي الخبّاز) في « النّهاية » (والمبادرة) إذا اتّصلت بـ « ما » نحو : صَلِّ كما يَدْخُل الوقت وسلّم كما تَدْخل . قال ابن هشام : وهو غريب جداً .

(وتُزاد توكيداً) قال في التّسهيل: إن أُمِن اللّبس نحو: « لَيْس كَمِثْلِه شَيْءٌ »[٣] أي ليس مِثْلَهُ شَيءٌ ، والإلزم إثبات المِثْل ، وهو محال . وبعضهم قال : الزّائد لفظ المِثْل ، والأوّل أوْلى ، بل القول بزيادة الاسم لم يثبت. (وجرّها المضمر ضرورة) كقوله :

١٠٩٨ — * وإن يكُ إنْسا ماكها الإنْسُ تَفْعل [٤] *

---

(١) « الكافرون » سقطت من ط .

(٢) سورة البقرة ١٩٨ .

(٣) سورة الشورى ١١ .

(٤) للشنّفري ، وصدره كما في جاء لاميته ٦٠ ؛

* فإن يَكُ من جنٍّ لأبرح طارقاً *

وفي الدرر ٢ : ٢٦ : « لئن كان من جنٍّ » الخ . وفي ط : « إنساناً » مكان : «إنساً» وإسقاط « ما » النافية تحريف .



أي ما مثلها ، وقوله :

١٠٩٩ — * فلا ترى بَعْلاً ولا حلائِلاَ كــه ولا كَهُنَّ إلاَّ حاظِلا [١] *

وعبارة التسهيل : ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل . قال أبو حيان : ومعنى كلامه [٢] يفهم جوازه على قِلّته ، واختصاصه [٣١/٢] بالغائب والمجرور . وأصحابنا خَصُّوه ، وأطلقوا المُضْمَر ، وأنشدوا في دخولها على ضمير المتكلّم وحركتها حينئذ الكسر .

١١٠٠ — * وإذا الحرْبُ شَمّرَتْ لم تكن كي
حين تدعو الكُمَاةُ فيها نَــزَالِ [٣] *

وحكوا فيه ، وفي المخاطب عن الحسن : أنا ككَ ، وأنْتَ كي ، وفي المرفوع :

١١٠١ — * قلت إني كأنت ثُمّة لمّا [٤] *

وفي المنصوب :

---

(١) لرؤبة ديوانه ١٢٨ وهو رجز جاء في الديوان على النحو التّالي :

* كأنما يُنْحِي هِجَاراً مائلاً فلا ترى بَعْلاً ولا حلائلا *
كهوَ ولا كهُنّ إلاّ حاظِلا .

انظر سيبويه ١ : ٣٩٢ والأشموني ٢ : ٢٠٩ وفي ا : « لهوَ لا ولا كن » تحريف ، وفي ط : « لولا » مكان : « فلا » .

(٢) ب ، ط : « وهي تفهم جوازه » بإسقاط : « ومعنى كلامه » تحريف صوابه من ا .

(٣) من شواهد الأشموني ٢ : ٢٠٩ حيث أدخل الكاف على ضمير المتكلم على معنى : « لم تكن أنت مثلي » .

(٤) قائله مجهول وتمامه كما في الدرر ٢ : ٢٧ :

* شبّت الحربُ خُضْتُها وكعَعْتا *

ومعنى كععت — جبنت وضعفت .

١١٠٢ – * فأحْسِنْ وأجمل في أسيرك إنه
ضعيفٌ ، ولم يأسِر كإيّـــاك آسِر [(١)] *

وحكوا : أنت كأنا ، وكهو . انتهى .

فلذا عبّرت بما تقدم ، وإنما لم تُجْرِه [(٢)] اختياراً استغناء عنها بمثل وشبْهه [(٣)] كما استَغنوا فيه « بإلى » عن « حتّى » ، نَصّ عليه سيبويه .

(وتقع اسماً مرادفة) لمِثْل جارّة أيضاً ، (ثم قال سيبويه) والمحققون : لا تقع كذلك إلاّ (ضرورة) ، وحينئذ فتجر بالحرف كقوله :

١١٠٣ – * يَضْحكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ المُنْهَمِّ [(٤)] *

١١٠٤ – * بكا لَّلقْوَةِ الشّغْواءِ جُلْتُ فلم أكُنْ [(٥)] *

وبالإضافة كقوله [(٦)] :

---

(١) قائله مجهول . من شواهد الخزانة ٤ : ٢٧٤ .

(٢) ط فقط : « تجزه » بالجيم والزاي المعجمتين .

(٣) ط فقط : « وشبه » .

(٤) للعجّاج . وصدره :

* بيض ثلاثٌ كنِعَاجٍ جَمٍّ *

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٠٣ ، وابن يعيش ٨ : ٤٤ . والأشموني ٢ : ٢٢٥ . وقد سقط هذا الشاهد من ا ، ب وفي ط كتب الشاهد على أنه صدر بيت عجزه الشاهد الثاني « بكا اللقوة » الخ مع أن هذا الشاهد عجز لصدر بيت كما بينت ، وما بعده شاهد آخر .

(٥) قائله مجهول . وعجزه كما في الأشموني ٢ : ٢٢٥ .

* لأولع إلاّ بالكميّ المقنّع *

واللقوة الشغواء – العقاب ، ووصف اللقوة بفتح اللام وسكون القاف بالشغواء لاعوجاج منقارها . وفي ط : « الشعواء » بالعين المهملة ، تحريف . وقد سقط هذا الشاهد أيضاً من ا ، ب .

(٦) سقطت كلمة : « وبالإضافة » من ا ، ب .



١١٠٥ - * تَيَّمَ القلبَ حُبُّ كالبَدْرِ لا بَلْ
فاق حُسْناً مَنْ تَيَّمَ القلبَ حُبّا [١]

وتقع فاعلة كقوله :

١١٠٦ - * هَلْ تنتهون ؟ ولَنْ ينهي ذَوِي شَطَطٍ
كالطَّعْنِ يذهبُ فيه الزَّيتُ والفُتُل [٢] *

ومبتدأ كقوله :

١١٠٧ - * بنا كالجَوَى مما نَخافُ وقَدْ نَرى
شِفَاءَ القلوب الصَّادياتِ الحوَائِم [٣] *

واسم كان كقوله :

١١٠٨ - * لو كان في قَلْبي كَقَدْرِ قُلامَةٍ
فَضْلاً لِغَيْرِكِ ما أَتَتْكِ رَسَائِلي [٤] *

ومفعولة كقول النابغة :

١١٠٩ - * لا يبرمون إذا ما الأفقُ جَلّله بردُ الشتاء من الإمحال كالأدَمِ [٥] *

وذلك في الشعر كثير جداً ، ولم يرد في النثر فاختص به .

(١) قال صاحب الدرر ٢ : ٢٨ : « لم أعثر على قائله » .
(٢) للأعشى ، ديوانه ١٥٠ ، وشرح المفصل ٨ : ٤٣ ، والخزانة ٤ : ١٣٢ : ورواية ابن يعش والخزانة : « يهلك » مكان : « يذهب » .
وفي النسخ الثلاث : « أتنتهون » بهمزة الاستفهام .
(٣) قال صاحب الدرر : ٢ : ٢٩ : « لم أعثر على قائله » .
(٤) لجميل بثينة . ديوانه ١٧٩ وروايته :
لو كان في صدري لَقدْر قلامةٍ فضلٌ وصلتُك أو أتتْك رسائلي
(٥) للنابغة الذّبياني ديوانه ١٠٧ .

(و) قال أبو الحسن (الأخفش) وأبو عليّ (الفارسيّ) : تقع كذلك (اختياراً كثيراً) نظراً إلى كثرة السّماع . وعلى هذا يجوز في : زيد كالأسد أن تكون الكاف في موضع رفع ، والأسد مخفوضاً بالإضافة وعلى ذلك كثير من المُعْرِبين منهم الزّمخشري . قال ابن هشام : ولو صح ذلك لسمع [١] في الكلام مثل : مررت بكا لأسد .

(و) قال (أبو حيّان) : تقع اختياراً (قليلاً) قال : لأنه تصرّف فيها بكثرة ورودها فاعلةً ، واسم كان . ومفعولة ، ومبتدأة ، ومجرورة بحرف ، وإضافة ، وهكذا شأنُ الأسماء المتصرّفة يتقلّب عليها وجود الإسناد والإعراب . (و) قال أبو جعفر (بن مضاء [٢]) : هي اسم (أبداً) ، لأنها بمعنى مثل ، وما هو بمعنى اسم فهو اسم .

وردّه الأكثرون بمجيئها على حرف واحد ، ولا يكون على ذلك من الأسماء الظاهرة إلاّ محذوف منه أو شاذ ، وبورود زيادتها ، ولا تُزَادُ إلاّ الحروف .

(و) قال قوم : هي اسم (إذا زيدت) وردّ بأن زيادة الاسم لم تثبت [٣] .

[كي]

(كي للتعليل : وتختص بما الاستفهامية ، وأن وما المصَدْرِيَتين) فلا تجرّ غيرها

---

(١) ط : « لجمع في الكلام » بالجيم تحريف .

(٢) أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حُرَيث بن عاصم بن مضاء اللخمي ، قاضي الجماعة . صنف المشرق في النحو ــ الردّ على النحويين (وقد نشره الدكتور شوقي ضيف) ــ تنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان . مات بأشبيلية ٥٩٢ .

(٣) بعد قوله : « تثبت » زيدت في ط . فقط جملة : « وقل جرّها مذ » .



كقولهم من السّؤال عن العِلّة : كَيْمه [١] ، وقولك : جئت كي تُكْرِمَني وقوله :

١١١٠ — * يُرَجّى الفَتى كيما يَضُرّ وينفع [٢] *

وقد تقدّم في نواصب المضارع أنّ الكوفيّةَ ، أنكروا كونَها جارّة مع دليله وردّه .

[اللاّم]

(اللام للملْك) نحو : « لله ما في السّموات وما في الأرْض [٣] » .

(والاختصاص) نحو : « إنّ لَهُ أباً [٤] » . « فإنْ كانَ لَهُ إخْوَةٌ [٥] » . الجنّة للمؤمنين . والسّرْج للفرس . وهذا الشّعر لفــلان .

(والاستحقاق) : وهي الواقعة بين معنى وذات نحو : « الحمد لله » . « وَيْلٌ للْمُطَفّفِين [٦] » و « لهم في الدّنيا خِزْيٌ [٧] » . قال ابن هشام : وبعضهم يَسْتغنى بالاختصاص عن ذكر الملْك والاستحقاق ، ويمثّله بالأمثلة المذكورة ، ويرجّحه أنّ فيه تقايلاً للاشتراك — وفرّق بعضهم بين الاستحقاق والاختصاص بأنّ الأوّل [٢/٣٢] أخصّ ، إذ هو ما شهدت به العادة ، وقد يختصّ [٨] الشيء بالشيء من غير شهادة عادة ، إذْ لَيْسَ من لازمَ البشر أن يكُون لَهُ ولد [٩] .

(والتّمليك) : نحو : وهبت لزيد ديناراً (أو شبهــه) نحو : « جعَل لكم

---

(١) ا : « كيه » . تحريف .

(٢) سبق ذكره رقم ١٠٠٤ .

(٣) سورة الصف ١ .

(٤) سورة يوسف ٧٨ .

(٥) سورة النساء ١١ .

(٦) سورة المطففين ١ .

(٧) سورة المائدة ٤١ وفي النسخ الثلاث : « ولهم في الدنيا » بالواو .

(٨) ط فقط : « قد يخص » .

(٩) في ا سقطت كلمة : « ولد » ولعل صحة العبارة « إذ ليس من لازم الشيء أن يكون له » وذلك كـ « السرج » للفرس ، فإنه ملازم للفرس ، ولكنه ليس ملكاً للفرس .



مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً [١] » . والنّسب نحو : لزيد عم هو لعمرو [٢] خال (والتبليغ) : وهي الجارّة لاسم السامع لقول أو ما في معناه نحو : قلت له ، وأذنت له ، وفسّرت له [٣] . (والتبيين) وهي أقسامٍ ما يبين المفعول من الفاعل بأن يقع بعد فِعْل تعجّب ، أو اسم تفضيل منّ حُبّ أو بُغْض ، تقول : ما أَحَبّني وما أَبْغَضَني . فإن قلت : لفلان : فأنت فاعل الحُبّ والبغض وهو مفعول لهما [٤] . فإن قلت : إلى فلان فالأمر بالعكس ، ذكره ابن مالك . قال ابن هشام : وليكن ذلك أيضاً في معنى إلى ؛ وما يُبَيِّن [٥] فاعليّة غير مُلْتَبِسة بمفعوليّة ، أو مفعوليّة غير ملتبسة بفاعليّة ، ومصحوب كُلّ منهما ، إمّا غير معلوم مِمّا قبلها ، أو معلوم ، ولكن استؤنف بيانُه تقوية للبيان وتوكيداً له . واللاّم في ذلك متعلّقة بمحذوف . فالأوّل نحو : تَبّاً لزيد ، وَوَيْحاً لَه [٦] . والثاني : نحو : سقياً وجَدْعاً لَه .

(والتعجّب) إما مع القسم ، وهي الدّاخلة على اسم الله تعالى نحو :

١١١١ — * للهِ يبقى على الأيّام ذو حِيَدٍ [٧] *

(١) سورة النحل ٧٢ .

(٢) ا : « لزيد عم أو خال » .

(٣) ط فقط : « ونسبت له » .

(٤) ا : « وهو مغول لما » تحريف ، وفي ط : « وهو مفعولهما » .

(٥) أي القسم الثاني من أقسام لام التبيين .

(٦) ط : « وبخاله » تحريف . وفي ا : « وهجاً له » تحريف أيضاً صوابه في ب .

(٧) هو لساعدة بن جؤية في قصيدة ميميّة ووقع أيضاً في قصيدة لأبي ذؤيب سينية هكذا قال السيوطي في شرح شواهد المغني ٥٧٤ وعجزه :

* بمشمخرٍّ به الظيّان والآسُ *

والظيان : الياسمين . والآس : شجر معروف . من شواهد سيبويه ٢ : ١٤٤ ، والخزانة ٤ : ٢٣١ والأشموني ٢ : ٢١٦ .



أو مجرداً عنه ، وهي المستعملة في النداء نحو :

١١١٢ – فيا لَكَ من لَيْلٍ كأنَّ نُجُومَهُ   بكل مغار الفَتْلِ شُدَّت بيذبـلِ [١]

(وبمعنى عند) نحو : كتبته لِخَمْسٍ خَلَوْنَ . قال ابن جنيّ : ومنه قراءة الجَحْدَرِيّ : « بل كذَّبوا بالحقّ لِمَا جاءَهُمْ [٢] » بكسر اللام وتخفيف الميم .

(قال الأخفش : والصّيرورة) وتُسمّى : لام العاقبة ، ولام الملك نحو : « فالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعون ليكون لهم عَدُوّاً وحَزَناً [٣] » .

١١١٣ – * لِدوا لِلْمَوْتِ وابْنُوا لِلْخرَاب [٤] *

(و) قال (الكوفيون : والتعليل) نحو : « وإذ أخَذَ اللهُ ميثاق النّبيين لِما ءاتيتُكم[٥] » . الآية في قراءة حمزة بكسر اللام . « وإنّه لِحُبّ الْخَيْرِ لشديدٌ[٦] » . « لإيلاف قُرَيْشٍ[٧] » .

(ومعنى إلى) نحو : « بأنَّ رَبّك أوْحَى لَها [٨] » . « كُلٌّ يَجْرِي لأجلٍ مُسَمّىً[٩] » . « سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَه » أي استمع إليه .

(و) بمعنى (على) نحو : « يَخِرّونَ للأذْقان سُجّداً [١٠] » . « وتَلّهُ لِلْجَبين [١١] » . « وإن أسأتُمْ فلها [١٢] » و « اشْتَرطي لَهُمْ

(١) من معلقة امرىء القيس الشهيرة .
(٢) ق ٥ .
(٣) سورة القصص ٨ .
(٤) ينسب إلى علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه كما في الدرر ٢ : ٣١ . وعجزه :
* فكلكم يصير إلى ذهاب *
(٥) سورة آل عمران ٨١ .
(٦) العاديات ٨ .
(٧) سورة قريش ١ .
(٨) الزلزلة ٥ .
(٩) سورة الرّعد ٢ .
(١٠) سورة الإسراء ١٠٧ وفي النسخ الثلاث : « ويخرون » بالواو ، تحريف .
(١١) سورة الصافات ١٠٣ .
(١٢) الإسراء ٧ .



الوَلاء [١] » . (و) بمعنى (مع) كقوله :

١١١٤ — * فلما تفرَّقنا كأنِّي ومالِكاً لِطُول اجْتماعٍ لم نبِت لَيْلةً معَا * [٢]

(و) بمعنى (من) كقول جرير :

١١١٥ — * لنا الْفَضْلُ في الدُّنيا ، وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ
ونَحنُ لكم يَوْمَ القِيامَةِ أَفْضَل * [٣]

وقولك : سمعت له صراخاً [٤] . (و) بمعنى (في) نحو : « ونَضَعُ الموازينَ القِسْطَ ليَوْمِ القيامة [٥] » . « لا يُجَلِّيها لِوَقْتِها إلاّ هو [٦] » (و) بمعنى (بَعْد) نحو : « أَقِمِ الصَّلاة لِدُلُوك الشَّمس [٧] » . « صوموا لِرُؤْيَتِه ، وأفْطِروا لِرُؤْيَتِهِ » .

(و) قال (ابن الحاجب) في الكافية : (و) بمعنى (عَنْ) مع القول نحو : « وقالَ الّذينَ كَفَرُوا لِلّذين آمَنُوا [٨] » الآية ، أي : عنهم . وليس المعنى أنّهم خاطَبُوا به المؤمنين ، وإلاّ لقال : ما سبقتمونا إليه . قال ابن الصائغ [٩] : وفيه نظر لجواز أن يكون من باب الحكاية ، وجعلها ابن مالك وغيره للتّعليل . وقومٌ للتبليغ ، ومن ذلك : « قَالَتْ أُخرَاهم لأُولاهُمْ رَبّنا هَؤُلاءِ أضلُّونا [١٠] » . « وَلاَ أَقُول لِلّذِين

(١) حديث شريف ، والمخاطب به عائشة رضي الله عنها . قال النحّاس : المعنى « مِنْ أجلهم » قال : ولا نعرف في العربيّة « لهم » بمعنى « عليهم » . انظر المغنى ١ : ١٧٨ .
(٢) لمتمّم بن نويرة يرقي أخاه مالكاً .
من شواهد المغنى ١ : ١٧٨ ، والأشموني ٢ : ٢١٨ .
(٣) ديوان جرير ٤٥٧ .
(٤) ط فقط : « صراخ » بالرفع . تحريف .
(٥) سورة الأنبياء ٤٧ .
(٦) سورة الأعراف ١٨٧ .
(٧) سورة الإسراء ٧٨ .
(٨) سورة الأحقاف ١١ .
(٩) في ط « ابن الصباغ » تحريف صوابه في ا ، ب وابن الصائغ قد سبق ذكره ١ : ٣٦ .
(١٠) سورة الأعراف ٣٨ .



تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خَيْراً [(١)] » .

١١١٦ – كضَرائرِ الحَسْناءِ قُلْنَ لِوَجْهِها
حَسَداً ، وبُغْضاً إنــه لَدَمِــيمُ [(٢)]

(و) قال (ابن مالك) في « الخُلاصة » و « الكافية » : (والتّعدية) ومثّل له في شرحها بقوله تعالى : « فَهَبْ لي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً [(٣)] » ومثّل ابنهُ بقولك : قلت له كذا ، ولم يَذْكُرْهُ في التّسهيل ، ولا شَرْحِه بل فيه أنّ اللاّم في الآية لِشِبْهِ التّمليك ، وفي المثال للتّبليغ. قال ابن هشام : والأوْلى عندي أن يمثّل للتّعدية بنحو : ما أَضْرَب زيداً لِعمرو ، وما أضْرَبه لِبَكْرٍ . وقال الرّضيّ الشّاطِبيّ : لم يذكر أحدٌ من المتقدّمين هذا المعنى لِلاّم فيما أعلم . وأيضاً فالتّعدية ليست من المعاني التي وضعت الحروفُ لها ، وإنّما ذلك أمْرٌ لفظِيٌّ مقصوده إيصال الفعل الذي لا يَسْتَقِلّ بالوصول بنفسه إلى الاسم ، فيتعدّى إليه بواسطته [(٤)] ، وهذا القصد يشترك فيه جميعُ الحروف ، لأنها وُضِعتْ لتوصيل الأفعال إلى الأسماء .

(والتّوكيد) : وهي الزائدة [٣٢/٢] بين المتضايقين نحو : لا أبا لزيدٍ ولا أخاله ، ولا غلام له [(٥)] و

١١١٧ – * يَا بُؤْسَ للْحَرْب [(٦)] *

(١) سورة هود ٣١ .
(٢) نسب لأبي الأسود الدؤليّ . ديوانه ٢٣٢ والمغني ١ : ١٧٩ ، والأشموني ٢ : ٢١٨ .
(٣) سورة مريم ٥ .
(٤) ط : « بوساطته » .
(٥) ط فقط : « ولا غلامي له » .
(٦) قطعة من بيت لعيد بن مالك بن ضبعة جد طرفة ، والبيت بكماله :
يا بؤس للحرْب الّتي وضعت أراهط فاستراحوا
انظر المغنى ١ : ١٨١ .
وقد سقط هذا الشاهد من الدّرر .



والأصح أنّ الجرّ حينئذ بها ، لا بالمضاف ، لأنها أقرب ، أو الفعل المتعدّي ومفعوله كقوله تعالى : « رَدِفَ لَكُمْ [(١)] » وقول الشاعر :

١١١٨ – * ومَلَكْتَ ما بَيْنَ العِراق ويَثْرب
مُلْكاً أجار لِمُسْلِمٍ ومُعَاهد * [(٢)]

(والتّقْوِيَة) في مفعول عامل [(٣)] (ناصب واحد) ضَعُف بالتأخير نحو : « للرُّؤيا تَعْبُرُون [(٤)] » . « للّذِينَ هُمْ لِرَبِّهم يَرْهَبُون [(٥)] » وبكونه فَرْعاً في العمل نحو : « فَعّالٌ لما يريد [(٦)] » . « مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُم [(٧)] » . « نزّاعةً للشّوى[(٨)] » . قال في شرح الكافية : ولا يُفعل ذلك بمتعدٍّ إلى اثنين ، لأنه إن زيدت فيهما لزم تعديةُ فِعْل واحدٍ إلى مفعولين بحرْف واحدٍ ، ولا نظيرَ له ، أو في أحدهما لزم التّرجيح بلا مرجّح ، وإيهام غير المقصود ، ووافقه أبو حيّان . قال ابن هشام : والأخير ممنوعٌ لأنه إذا تقدّم أحدُهما دون الآخر ، وزيدت اللام في المقدّم لم يَلْزَم ذلك . وقد قال الفارسِيّ في قوله تعالى : « ولكُلٍّ وجْهَةٌ هو مُوَلّيها [(٩)] » بإضافة كُلّ : إنّه من هذا ، والمعنى : اللهُ مولٍّ [(١٠)] كُلَّ ذي وِجْهة وِجْهَتَه ، وقالوا في قوله :

١١١٩ – * هذا سُراقة للقرآن يَدْرُسُه [(١١)] *

---

(١) سورة النمل ٧٢ .
(٢) لابن ميادّة . من شواهد المغني ١ : ١٨٠ . والأشموني ٢ : ٢١٦ .
(٣) ا : « مفعول فاعل » تحريف .
(٤) سورة يوسف ٤٣ .
(٥) سورة الأعراف ١٥٤ .
(٦) سورة هود ١٠٧ .
(٧) سورة البقرة ٩١ .
(٨) سورة المعارج ١٦ .
(٩) سورة البقرة ١٤٨ .
(١٠) ط فقط : « الله مولي » .
(١١) قائله مجهول . من الأبيات الخمسين التي لم يعرف سيبويه قائلها ، وعجزه كما في الخزانة ١ : ٢٢٧ . =



إن الهاء [١] مفعول مطلق [٢] ، لا ضمير القرآن [٣] ، وقد دخلت اللاّم في أحد المفعولين المقدم ، بل ودخلت في أحد المتأخرين في قول ليلى :

١١٢٠ — * أحجّاجُ لا تعطى العُصاةَ مناهُمُ
ولا اللهُ يُعْطِي للعُصاة مُناها * [٤]

قال : لكنه شاذّ لقوّة العامل . انتهى .

(والأشهر كسرها) أي لام الجرّ مع كل ظاهر إلاّ المستغاث كما سبق (إلاّ مع المضمر [٥]) فالأشهر فتحها (غير الياء) . ومقابل الأشهر [٦] أنّ بَعْضَ العَرَبِ يفتحها مع الظّاهر مطلقاً ، فتقول : المال لَزيدٍ . وبعضهم إذا دخلت على الفعل ، وقرىء : « وما كَانَ اللهُ لَيُعَذِّبَهُمْ [٧] » . وخُزاعة تكسرها [٨] مع المضمر وإنما كسرت هي والباء ، وإن كان الأصل في الحرف الواحد بناؤه على الفتح تخفيفاً لموافقة معمولها ، ولم تكسر الكاف [٩] ، لأنها تكون اسماً أيضاً ، فكان جرّها ليس

= * والمرْءُ عند الرُّشا إن يَلْقها ذيبُ *
وانظر تحقيقات البغدادي في هذا البيت ، وإظهار التّحريفات التي وقع فيها الدّماميني وقد جعل ابن هشام في المغني ١ : ١٨٢ عجزه :
* يُقَطّعُ الليْلَ تسبيحاً وقرآنا *
مع أنّ هذا العجز صدره :
* ضَحوا بأشْمَط عنوانُ السُّجودِ به *
وهو لحسّان بن ثابت . انظر ديوانه ٢٤٨ . وسيبويه ١ : ٤٣٧ ، ومقدّمتان في علوم القرآن ٢٨٣ .

(١) « الهاء » سقطت من ب .
(٢) « مطلق » سقطت من ا .
(٣) فهي راجعة : « للدّرس » .
(٤) من شواهد المغني ١ : ١٨٢ .
(٥) أ ، ب : « لا مع مضمر » .
(٦) ط فقط : « مقابل للأشهر » .
(٧) سورة الأنفال ٣٣ .
(٨) ط : « يكسرها » بالياء .
(٩) أيْ من كلمة : « لك » .

بالأصالة [١] ولئلا تلبس بلام الابتداء [٢] ونحوها ، وبقيت في المضمر على الأصل ، لأنه يتميّز ضمير الجرّ من غيره ، ولم يعوّل في الظّاهر على الفرْق بالإعراب ، لِعَدم اطّراده إذْ قد يكون مبنيّاً ، وموقوفاً عليه [٣] .

[لعلّ]

(لعل والجرّ بها لغة) عقيلية ، حكاها أبو زيد والأخفش والفرّاء ، قال شاعرهم :

١١٢١ — * لعلّ أبي المِغْوار منك قَرِيبُ [٤] *

(وقد أنكرها قومٌ) منهم الفارسِيّ ، وتأوّل البيت على أن الأصل : لعلّه لأبي المغوار [منك] جوابٌ قريبٌ [٥] ، فحذف موصوف « قريب » ، وضمير الشأن ، ولام لَعلّ الثّانية تخفيفاً ، وأدغم الأولى في لام الجَرّ ، ومن ثَمّ كانت مكسورة . ومَنْ فَتحَ فهو على لغة : المالُ لزَيدٍ ، وهذا تكلّف كثير مردودٌ بنقْل الأئِمّة .

(وفيها حينئذ) أيْ إذا جرَّت فَتْحُ الآخر وكسرهُ كما ذكر ، (مع حذف

---

(١) ط : « ليس بالإضافة » تحريف .

(٢) تعليل لكسرها مع الظاهر . قال ابن يعيش : « وإنما كسرت مع الظاهر للفرْق بينها وبين لام الابتداء . انظر ابن يعيش ٨ : ٢٦ .

(٣) يوضّح ابن يعيش ٨ : ٢٦ هذا المعنى فيقول :
« فإن قيل : الإعراب يفصل بينهما إذْ يخفض ما بعد لام الملك ، ويرفع ما بعد لام التأكيد ، قيل : الإعراب لا اعتداد بفصله ، فإنه قد يزول من الوقف ، فيبقى الإلباس إلى حين الوصل »

(٤) لكعب بن سعد يرثي أخاه أبا المغوار . وصدره :
* فقلت ادْعُ أخرى وارْفع الصّوْتَ جَهْرةً *
المغنى ١ : ٢٢٢ ، والخزانة ٤ : ٣٧٠ ، وشرح شواهد المغنى ٦٩١ .

(٥) في ط : « جوابه قريب » .
ومن ا ، ب : « لأبي المغوار جواب قريب » وزيادة : « منك » يقتضيها الأسلوب كما نصّ عليها المغنى ١ : ٢٢٢ إذ يقول : « لأنه يحتمل أن الأصل : لعلّه لأبي المغوار منك جواب قريب » .



الأوّل ودونه) أي علَّ ، ولعلَّ .

(وحكم محلّها ومجرورها كرُبَّ) فالأصحّ أنها تتعلّق بالعامل ، وقيل : لا [١] ، تنزيلاً لها منزلة الزائد ، وأنَّ محلَّ مجرورها على حسب ما بعدها ، ففي البيت المذكور محلّه رفعٌ بالابتداء ، وقريبٌ [٢] خبره .

(لعا [٣] بمعنى لعل) نقل الفراء وابن الأنباري الجر بها . قال الفراء : وفي خبرها الرّفع والنصب [٤] .

[لولا]

لولا الامتناعية إذا تلاها ضمير جُرّ نحو : لولايَ ، ولولاكَ ، ولولاه ، قال :

١١٢٢ — ‏* وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كما هَوى [٥] *

وقال :

---

(١) « لا » سقطت من ا .

(٢) ط : « وقريباً » بالنصب ، تحريف .

(٣) كلمة : « لعا » سقطت من ط فقط .

(٤) في ط فقط : « وفي خبرها الرّفع والنصب بيض » بزيادة كلمة : « بيض » وهي كلمة لا معنى لها في العبارة : ولعلّ الناسخ فصل بين نهاية الحديث عن : « لعلّ » وبدء الحديث عن « لولا » فعبّر الطابع عن هذا الفصل بكلمة : « بيض » المحرّفة عن : « بياض » .

(٥) ليزيد بن الحكم ، وتمامه :

‏* بأجْرامِهِ مِنْ قُنّة النِّيق مُنْهوِي *

سيبويه ١ : ٣٨٨ ، وأمالي ابن الشحيريّ ٢ : ٢١٢ ، وأمالي القالي ١ : ٦٨ ، والخزانة ٢ : ٤٣٠ والأشموني ٢ : ٢٠٦ . وفي بعض المراجع السابقة : « قلّة » باللام مكان : « قنّة » ومعناهما واحد .



١١٢٣ — • لَوْلاكَ في ذَا العامِ لم أَحْجُجِ[1] •

وقال :

١١٢٤ — • لَوْلاكُمُ ساغَ لَحْمي عِنْدها ودمي[2] •

وقال :

١١٢٥ — • ولَوْلاهُ ما قَلَّتْ لديَّ الدَّراهِمُ[3] •

وقال :

١١٢٦ — • ولَوْلاهُمُ لَكُنْتُ كحُوتٍ بَحْرٍ[4] •

فقال سيبويه والجمهور (موضعه جرّبها) واختصت به كما اختصت « حتى » و « الكاف » بالظاهر . قالوا : ولا جائز أن يكون مرفوعاً ، لأنها ليست ضمائر رفع ، ولا منصوباً ، وإلاّ لجاز وصلُها بنون الوقاية مع ياء المتكلّم كالياء المتّصلة

(١) لعمر بن أبي ربيعة ، وصدره :

• أومَتْ بِعَيْنَيْها من الهَوْدَجِ •

ديوانه ٨٠ ، والخزانة ٢ : ٤٢٩ ، وليس في الدّرر ٢ : ٣٣ صدْر لهذا العجز ، ولم ينسبه إلى عمر ، بل قال : الأشبه أن يكون من ميميّة للعرجيّ .

(٢) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٣٣ . وصدره :

• أَسْمَعْتُكُمْ يوم أَدْعوني مُرَبَّأَةً •

(٣) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٣٣ ، وصدره :

• خليليّ إنّ العامريّ لغارمٌ •

(٤) لعبد الرحمن بن حسّان ، وتمامه :

• هوى في مُظْلِمِ الغَمَرات دَاجي •

من شواهد المُمْتِع في التصريف ١ : ٣٨٢ .



بالحروف ولأنه كان حقها أنْ تجرّ الاسم مطلقاً ، لكن منع من ذلك شبهها [١] بما اختصّ بالفعل من أدوات الشّرْط في ربط جملة بجملة [٢] ، فأرادوا التنبيه [٣] على مُوجِب العمل ، فجرّوا بها المضمر . (و) قال (الأخفش) والكوفيّة موضعه (رفعٌ) على الابتداء إنابةً لضمير الجر عن ضمير الرفع كما عكسوا في : أنا كأنت ، وأنت كأنا .

(ولولا) غَيْرُ جارّة ، لأن المُضْمَر فرْعُ الظّاهر ، وهي لا تجرّ الأصل فكيف تجرّ الفرْع ؟ وما قيل : من أنها مختصة بالاسم [٤] ممنوع ، وإنما هي داخلة على الجملة الابتدائيّة .

(و) قال (المبرّد) [٢/٣٤] : هو (لَحْنٌ) [٥] . ورُدَّ باتّفاق أئمة البصريّين والكوفيّين على روايته عن العرب .

(ولا يعطف عليه بالجرّ) بل يتعيّن الرّفع نحو : لولاك وزيدٌ ، لأنها لا تجر الظّاهر [٦] .

وخرج بالامتناعيّة : التّحْضيضيّة فلا يليها غَيْرُ الفعل البتّة [٧] .

[متى]

(متّى والجرّ بها لغة) لهذيل (بمعنى مِنْ) كقوله :

---

(١) ط فقط : « تشبيهاً » .
(٢) « بجملة » سقطت من ط .
(٣) ط : « فالرابط الشبيه » مكان : « فأرادوا التنبيه » تحريف ، صوابه من ا ، ب .
(٤) « بالاسم » سقطت من ط .
(٥) أي الجرّ بلولا لحنْ .
(٦) والضمير المجرور بها عند سيبويه والجمهور موضعه رفع بالابتداء ، والخبر محذوف . المغنى ١ : ٢١٦ .
(٧) أي الفعل المضارع أو ما في تأويله نحو : « لَوْلاَ تَسْتَغْفِرونَ الله » سورة النمل ٤٦ ؛ « لَوْلاَ أَخرْتني إلى أجَلٍ قَريبٍ » سورة المنافقون ١٠ .
انظر في هذا الموضع المغني ١ : ٢١٦ .

١١٢٧ – * شَرِبْن بماء البَحْرِ ثم تَرَفّعَت متى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنّ نَئِيجُ * [1]

(و) تأتي بمعنى (وسط)، حكى وضعتُه متى كُمِّي [2] أي : وسطه .

وإذا كانت بمعنى : « وسط » فهي اسم أو « مِنْ » [3] فحرف. جزم به ابن هشام وغيره .

[منْ]

(مِنْ) مبنيّةٌ على السّكون، مكسورةُ الأوّل . قال ابن درستويه : وكان حقّه الفتح ، لكن قُصِدَ الفرْقُ بينها وبين مَنْ الاسميّة .

(قال الكسائي والفرّاء : أصلها مِنَا [4]) فحذفت الألف لكثرة الاستعمال. واستدلاّ بقوله :

١١٢٨ – بذلنا مارنَ الخَطّي فيهم وكُلَّ مُهنّدٍ ذكَرٍ حُسامِ

مِنَا إن ذرّ قرْنُ الشّمس حتى أغاب شريدهُمْ قترُ الظّلامِ [5] .

قال : فردَّ « مِنْ » إلى أصلها ، لما احتاج إلى ذلك ، فعلى هذا هي ثلاثيّة .

(١) لأبي ذؤيب الهُذليّ . ديوان الهذليين ١ : ٥١ وروايته : « تروّت » مكان : « شربن » وانظر الأشموني ٢ : ٢٠٥ .

(٢) ا : « موضعها متى كمه » ومن ب ، ط : « وضعها متى كمه » والعبارة المحليّة كما جاءت من المغني ٢ : ٢١ : « وضعته حتى كُمّي » .

(٣) أي « أو » بمعنى : « مِنْ » مثل : « أخرجها متى كمّه » أي منه . المغني ٢ : ٢١ .

(٤) على وزن « إلى » .

(٥) لبعض بني قضاعة كما في الدرر ٢ : ٣٤ . وفي ط : « إن رد قرن الشمس » بالراء والدّال و « قبر الظلام » بالباء ، وكلاهما تحريف .



والجمهور أنّها ثنائيّة ، وأوّلوا البيت على أن « مِنا » مصدر مَنَى يمنى إذا قَدَّر [١] ، استعمل ظرفاً كخفوق النجم ، أي : تقدير إنْ ذرَّ قَرْنُ الشّمس ، وموازنته إلى أن غربت . (و) قال (ابن مالك : هو لغة) لبعض العرب. (و) قال (أبو حيّان : ضرورةٌ) .

(لابتداء الغاية مطلقاً) ، أيْ مكاناً [٢] ، وزماناً ، وغيرهما نحو : « من المَسْجِدِ الحرام [٣] » . « أُسِّسَ على التّقْوى مِنْ أوّلِ يَوْم [٤] » « مطرنا من الجمعة إلى الجمعة » ... «خلَقْناكُمْ مِنْ تُرابٍ ، ثُمّ مِنْ نُطْفَةٍ [٥] » . الآية ... « من مُحَمّدٍ رسول الله إلى هِرَقْل » .

(وخصّها البصريّة) إلا الأخفش والمبرّد ، وابن درستويه (بالمكان) وأنكروا ورودها للزمان . قال ابن مالك : وغير مذهبهم هو الصّحيح لصحّة السماع بذلك ، وكذا قال أبو حيان ، لكثرة ذلك في كلام العرب نظماً ونثراً ، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيّد .

وقال الرّضِيّ : المقصود من معنى الابتداء في « مِنْ » أن يكون الفعل المعدّي بها شيئاً مُمْتَدّاً [٦] كالسّير ، والمشي ، ويكون المجرور بِمنْ الشيء الذي منه ابتدأ ذلك الفعل نحو : سرت من البصرة . أو يكون الفعل أصلاً للشيء الممتدّ [٧] نحو : تبرّأتْ من فُلان وخرجت من الدّار ، لأن الخروج ليس ممتدّاً لحصوله بالانفصال

(١) في اللسان « منى » : المنى بالياء ــ القدر قال الشاعر :

* دريْتُ ولا أدْري منَى الحدَثان *

مناه الله يمنيه : قدّره .

(٢) « مكانا » سقطت من ا .

(٣) سورة الإسراء ١ .

(٤) سورة التّوبة ١٠٨ .

(٥) سورة الحجّ ٥ .

(٦) ا : « متحدا » تحريف .

(٧) ا : « المتحد» تحريف .



ولو بأقلّ خَطْوَة وليس : « التأسيس [١] » في الآية حدثاً ممتداً ، ولا أصلا له ، بل هو حدث واقع فيما بعد « مِنْ » فهي بمعنى « في » ، ثم قال : والظّاهر مذهب الكوفيين إذ [٢] لا منع من قولك : نمتُ من أول الليل إلى آخره ، وهو كثير الاستعمال. قال : وضابطها أن يحسن في مقابلتها « إلى » أو ما يفيد فائدتها نحو : أعوذ بالله منك ، إذْ المعنى : التجىء إليه ، فالباء أفادت معنى الانتهاء.

(والتبعيض) : وهي التي تسدّ : « بعض » مسدّها نحو : « مِنْهُم مَنْ كَلَّمَ اللهُ [٣] » . وقرأ ابن مسعود : « حتّى تُنْفِقُوا بَعْض ما تُحِبّون [٤] » . (والتّبيين) للجنس ، وكثيراً بعد « ما » ، و « مهما » [٥] وهما بها أَوْلى ، لإفراط إبهامها نحو: « ما يَفْتَح اللهُ للنّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فلا مُمْسِكَ [٦] » . « مَا نَنْسَخْ مِنْ آيةٍ أو نُنْسِهَا [٧] » . « مَهْما تَأتِنا بِهِ مِنْ آية [٨] » .

ومن وقوعها بعد غيرهما : « ويَلْبَسُون ثِياباً خُضْراً مِنْ سُنْدُسٍ [٩] » . « فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأوْثَانِ [١٠] » .

(وأنكرهما طائفة) فمن أنكر التبعيض : المبرّد والأخفش الصّغير ، وابن السرّاج ، والجُرجاني والزمخشريّ ، وقالوا : هي للابتداء.

وأنكر الثاني أكثر المغاربة . وقالوا في الآية الأولى : هي للتبعيض ، وفي الثّانية

---

(١) من قوله تعالى : « أُسِّس على التقْوى » الآية السابقة.
(٢) ط : « إذا » تحريف.
(٣) سورة البقرة ٢٥٣.
(٤) سورة آل عمران ٩٢.
(٥) ا : « ما يقع بعدها ما ، ومهما » تحريف.
(٦) سورة فاطر ٢.
(٧) سورة البقرة ١٠٦.
(٨) سورة الأعراف ١٣٢.
(٩) سورة الكهف ٣١.
(١٠) سورة الحجّ ٣٠.

للابتداء . والمعنى : فاجتنبوا مِنَ الرّجس والأوثان ، وهوعبادتها ، وكذا قال الزّمخشري.

قال الرّضيّ : وهو بعيد ، لأنّ الأوثان نفس الرجس ، فلا تكون مبدأ له . (قال ابن مالك : وللتّعليل) نحو « مما خطيئاتهم أغرقوا »(١) . (والبَدَل) وهي الّتي يصلح محلها لفظ : بدل نحو : « أرَضِيتُمْ بالحياة الدُّنْيا مِنَ الآخِرَة (٢) » « لجعلنا منكم ملائكَةً في الأرض يَخْلُفُون (٣) » . « ولا ينْفع ذا الجَدّمنك الجَدّ » أي بَدَلُك. (والفصل) : وهي الداخلة على ثاني المتضايفين نحو : « والله يَعلمُ المُفْسِدَ مِنَ المُصْلِح (٤) » . « حتى يَميزَ الْخَبِيثَ من الطّيِّب (٥) » . وَرُدَّ بأن الفَصْلَ مستفادٌ من العامل ، وهو : العلم ، وماز ، وأَنّ الظّاهر كوْنُها للابتداء أو المجاوزة . (وبمعنى عن) نحو : « قَدْ كُنّا في غَفْلَةٍ مِنْ هذا (٦) » « فويلٌ للقاسية قُلُوبُهم مِنْ ذِكْر الله » (٧). (و) بمعنى (على) نحو : «ونَصَرْنَاهُ مِنَ القَوْم» (٨) . (و) بمعنى (الباء) نحو : « يَنْظُرونَ مِنْ [٢/٣٥] طَرْفٍ خَفِيّ (٩) »

(و) قال (الكوفيّة : و) بمعنى (في) نحو « إذا نُودِيَ للصّلاة مِنْ يَوْمِ الجُمُعَة (١٠) » . (و) بمعنى (إلى) نحو : رأَيْتهُ من ذلك الموضع ، فجعلتُهُ غايةً لِرُؤْيتك ، أي مَحَلاً للابتداء والانتهاء، وقربت منه ، أيْ إليه . (قيل : و) بمعنى

---

(١) سورة نوح ٢٥ . وفي النسخ الثلاث « مما خطاياهم » وقراءة حفص : « مما خطيئاتهم » والقراءة الأولى الــتي ذكرها السّيوطيّ هي قراءة أبي عمرو ، فقد كان يقرأ : « خطاياهم » على جمع التكسير . وقال : إنّ قوماً كفروا ألف سنة لم يكن لهم إلا خطيئات بل خطايا .
انظر الحجّة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٣٢٥ . ط أولى .

(٢) سورة التوبة ٣٨ .
(٣) سورة الزخرف ٦٠ .
(٤) سورة البقرة ٢٢٠ .
(٥) سورة آل عمران ١٧٩ .
(٦) سورة الأنبياء ٩٧ .
(٧) سورة الزمر ٢٢ .
(٨) سورة الأنبياء ٧٧ .
(٩) سورة الشّورى ٤٥ وفي ط : « ينظرون إليك من طرف خفي » تحريف .
(١٠) سورة الجمعة ٩ .



(عند) . قاله أبو عُبَيْدة نحو : « لنْ تُغْنِي عنهم أمْوالُهُم وَلاَ أَوْلادُهُم من الله شَيْئاً[١] » . قيل : (و) بمعنى (ربّما) إذا اتصلت مع « ما » قاله السّيرافِيّ ، وابن خروف وابن طاهر ، والأعْلَم كقوله :

١١٢٩ – *وإنّا لَمِمّا نَضْرِب الكَبْشَ ضَرْبَةً

على رأسه تُلْقى اللّسان مِن الفَم *[٢]

والأكثرون ، قالوا : إنها في الأمثلة كلّها ابتدائية .

[تنبيه]

(تنبيه) علم مما حكى عن البصريين في هذه الأحرف من الاقتصار على معنى واحدٍ لكُلّ حَرْف أن مَذْهَبَهُم : أن أحرف الجرّ لا ينوب بعضُها عن بعض بقياس ، كما أنّ أحرف الجزْم كذلك . وما أوْهَم ذلك ، فإمّا مؤولٌ تأويلاً يقبله اللّفظ أو على تضمين الفِعْل معنى فعل يتعدّى بذلك الحرف ، أو على النّيابة شذوذاً ، والأخير محمل[٣] الباب كله عند غيرهم بلا شُذوذ ، وهو أقَلّ تَعَسفاً .

[زيادة مِنْ]

(وتزاد) للتّنْصيص على العموم من نكرةٍ لا تختصّ بالنّفي نحو : ما جاءني من رَجُلٍ ، وللتوكيد . (قال الأخفش) من البصريّة ، (والكِسائيّ وهِشام)[٤] من الكوفيّة (مطلقاً) أيْ في النفي والإيجاب ، والنّكرة والمعرفة ، واخْتاره في التّسهيل وشرحه ،

---

(١) سورة آل عمران ١٠ .

(٢) لأبي حيّة النميريّ . انظر المغني ٢ : ١٠ . والخزانة ٤ : ٢٨٢ .

(٣) ا : « والأخيرة محل الباب لحمله عند غيرهم » ، ب : « والآخرة محل الباب لحمله عند غيرهم » ط : « والأخير يحل الباب كله عند غيرهم » الصواب من التصريح ٢ : ٥ حيث يقول بعد نقله النّص بأكمله : « وهذا الأخير محمل الباب كله » .

(٤) « هشام » سقطت من ا .



قال لصِحّة السّماع بذلك كقوله تعالى : « يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ [١] » . « ولقد جاءَكَ من نبإِ المُرْسَلين [٢] » . وحديث : « إنّ من أشد النّاس عَذاباً يَوْمَ القيامة المصوِّرُون » وقول الشاعر :

١١٣٠ — * وكنْتُ أرى كَالْمَوْت مِنْ بين ساعةٍ
فكيف بِبَيْنٍ كان موعِدَهُ الحشْرُ * [٣]

أي ، وكنت أرى بين ساعة كالموت ، وقوله :

١١٣١ — * ويكثُرُ فيه مِنْ حَنِين الأباعِرِ [٤] *

(و) قال (بعضُهم) أي الكوفيّة : (في نكرة) مَنْفِيّة كانت أم موجبة سمع : « قد كان مِنْ مطرٍ » .

(و) قال قَوْمٌ منهم الفارسِيّ : (في نكرة شرط) كقوله :

١١٣٢ — * ومَهْما تَكُنْ عند امْرىءٍ من خَلِيقة
وإنْ خالها تَخْفى على النّاسِ تُعْلَم * [٥]

(و) قال (الجمهور في نكرة ذات نَفْي) بأي حرف كان من حروفه (أو نَهْي) نحو : « مَا لَكُمْ مِنْ إلهٍ غَيْرُهُ [٦] » . « ما تَسْقُطُ مِنْ ورَقَةٍ إلاّ يَعْلَمُها [٧] » لا تَضْرِبْ مِنْ أحدٍ ، (أو استفهام بهل) نحو : « هَلْ ترَى مِنْ

(٥) سورة الأحقاف ٣١ .
(٢) سورة الأنعام ٣٤ .
(٣) من قصيدة لسلمة بن يزيد بن مجمع الجعفي كما في الدّرر ٢ : ٣٥ .
(٤) قائله مجهول . وصدره :
* يَظلّ به الحِرْباءَ يَمْثُلُ قائماً *
انظر الدرر ٢ : ٣٥ .
(٥) لزهير بن أبي سلمى من معلّقته المشهورة .
(٦) سورة الأعراف ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، وغير ذلك .
(٧) سورة الأنعام ٥٩ .



فُطور [١] » . (لا غيرها) مِنْ سائر الأدوات ، كَيْفَ ونحوها ، إذْ لم تحفظ ، قاله أبو حيّان (قال أبوحيان) (في الارتشاف) : (وفي) إلحاق (الهمزة) بهل (نظرٌ) ولا أحفظه من كلام العرب . وظاهر كلام شيخه الرّضي الشاطِبيّ : الإلحاق ، لأنه قال : لا تدخل مِنْ مع كل أداة استفهام كأيْنَ ، ومَتى ، بل مع هَلْ ، وما يقوم مقامها في استدعاء الجواب بالنّفي . ثم الجمهور أوّلوا ما استدلّ به الأوّلون بأن التقدير : بَعْضَ ذُنُوبِكُمْ ، ولقد جاءك نَبأ مِنْ نبأ ، فحذف الموصوف أو هو ، أي جاء من الخبر كائناً مِنْ نبأ ، أو القرآن وما بعده حال . وقد كان هو : أي كائِنٌ من جنس المطر ، أو قصد به الحكاية كأنه سئل : هل كان من مطر ، فأجيب على نمطه [٢] ، وأنه من أشَدّ الناس ، أي الشأن . وقس [٣] عليه .

[تنبيه]

(تنبيه) شرط ابن هشام في المغني : أن تكون المزيدة فيه أيضاً فاعِلاً أو مفعولاً به ، أو مبتدأ ، كما مثلت [٤] ، قال : وأهمل أكثرهم هذا الشرط ، فيلزمهم زيادتّها في الخبر ، والتمييز والحال المنفيّات ، وهم لا يجيزون ذلك [٥] . انتهى . وقد سبقه إلى معناه الرّضِيّ الشّاطبِيّ ، نقلاً عن ابن أبي الربيع وغيره . (وتفيد) إذا زيدت في الحالة المذكورة (توكيداً) .

وقال عليّ بن سليمان (الأخفش الصغير : ابتداء) للغاية [٦] قال : كأنه ابتدأ النفي من هذا النوع ، ثم عرض أن يقتصر به عليه .

(وتنفرد) منْ (بجربَلْه) كحديث البخاري : « عن أبي هريرة يقول الله :

---

(١) سورة الملك ٣ .
(٢) ا : « على لفظه » .
(٣) ط : « ومن عليه » تحريف .
(٤) أ : « كما مثلنا » .
(٥) المغني ٢ : ١٧ .
(٦) ط فقط : « ابتداء الغاية » .



أَعْدَدْتُ لعبادي الصّالحين ما لا عينٌ رأتْ ولا أُذُنٌ سَمِعتْ ، ولا خطر على قَلْبِ بَشَرٍ ذُخْراً مِنْ بَلْهِ ما اطّلعتم عليه [١] » والمعروف نصبه أو فتحه كما تقدم على أن في بعض طرق الحديث « من بَلْهَ » بفتح الهاء مبنيّة .

(وجرّ عند) نحو : « رَحْمَةً مِنْ عَنْدِنا [٢] ». قال الحريريّ وغيره : وقول العامّة : ذهبت إلى عنده [٣] ، وقول بعض المريدين :

١١٣٣ — * كل عندٍ لك عندي لا يساوي نِصْفَ عندي [٤] *

لَحْنٌ

(و) يَجُرّ (مَعَ) قرىء . « هذا ذِكْرٌ مِنْ معي [٥] » وحكى سيبويه : ذهبت مِنْ مَعِه .

(و) يجر [٦] (لدن) نحو : « وحنانَاً [٢/٣٦] مِنْ لدُنَّا [٧] . (و) يجرّ (قَبْلُ وبَعْد) نحو : « للهِ الأمْرُ مِنْ قَبلُ ومِنْ بَعْدُ [٨] ». (و) يجرّ (عن ، وعلى) كقوله :

---

(١) في مسند ابن حنبل (باب الزهد) ٣٩ : « ومنْ بَلْهُ ما قد اطلعتم الله عليه اقرءوا » وفي ط : « ما اطلقتم » بالقاف تحريف .

(٢) سورة الكهف ٦٥ . (٣) لأن جرّها بـ« مِنْ » خاصّة .

(٤) هي ظرف غير متمكّن إلاّ في موضع واحد ، وهو أن يقول القائل لشيء بلا علم : هذا عندي كذا ، وكذا . وفي قول المريد : « كل عند لك » الخ جعلها متصرّفة ، وهذا هو سرّ اللحن . وقد روي هذا القول في الهمع على أنه نصّ نثريّ مع أنه بيت شِعْر ورد في « درّة الغوّاص » ٢٥ ولم يذكره صاحب الدّرر في الشواهد .
وفي ا : « كل عبد » بالبـاء تحريف ، وفي ب « لا يساوي نصفه » بالهاء تحريف ، صوابه في ا ، ط ، ودرّة الغوّاص .

(٥) سورة الأنبياء ٢٤ .

(٦) من قوله : « ويجرّ لدن » إلى قوله : « ويجرّ قبل وبعد » سقط من ا ، ب .

(٧) سورة مريم ١٣ . (٨) سورة الرّوم ٤ .



١١٣٤ — * مِنْ عن يمِيني مرّةً وأمامي [١] *

وقوله :

١١٣٥ — * مِنْ عليه بَعدما تَمَّ ظِمئُوُها [٢] *

وهما (اسمان حينئذ) بمعنى: جانبٍ ، وفَوْق (مبنيّان على الأصَحّ) وبه جزم ابن الحاجب . قال : لحصول مقتضى البناء ، وهو مشابهة الحرْف في لفظه ، وأصل معناه . ونقل أبو حيّان عن بعض أشياخه : أنّهما مُعربان ، ولا ينافي ما رجّحته هنا ما سبق ترجيحُه من إعرابها على القول باسميتها لِعدم العلّة هناك إذْ لا حرف حينئذ بمعناها تُشبَّه به ، ولذا حكى بعضهم الاتّفاق على إعرابها حينئذ مع حكاية [٣] الخلاف هنا .

(وقال الكوفيّة : حرفان) بقيا على (حرْفيّتهما). (قالوا) أيضاً : (وتدخل مِنْ (على كل) حرف (جارٍّ إلاّ مِنْ ، واللاّم ، والباء ، وفي .

وسُمِــع جَرّ عن بعلى) في بيت واحد ، وهو قوله :

١١٣٦ — * على عن يميني مرّت الطّيرُ سُنّحاً [٤] *

(١) سبق ذكره رقم ٦١١ .

(٢) لمزاحم بن الحارث العقيليّ وهو قطعة من بيت في وصف قطاة وفرخها ، والبيت بتمامه :

غدت من عليه بعد ما تمّ ظمؤها تصلُّ وعن قَيْضٍ بزيزاءِ مجهل

المغني ١ : ١٢٨ ، والخزانة ٤ : ٢٥٣ ، والأشموني ٢ : ٢٢٦ .

(٣) ط فقط : « مع حكايته » .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* وكيف سُنُوحٌ واليَمِينُ قطيعُ *

وسنّح : جمع سائح ، وكانت العرب تتفاءل بالطيور السنّح ، وقالوا : « من لي بالسّانح بعد البارح ، أي بالمبارك بعد الشؤم » .

وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٤٠ .



والأصَحّ أنّها : أي مِن (في قبل وبعد) ابتدائيّة ، وهو قول الجمهور . واستشكل بأنّها لا تَرِدُ عندهم للزمان ، وأجيب بأنّهما غير متأصّلين في الظرفيّة ، وإنما هما في الأصْل صفتان للزّمان ؛ إذ أصل جِئْتُ قبلك : جئت زماناً قَبْلَ زَمِن مَجيئك ، فجعل [١] ذلك فيهما . وقال ابن مالك وجماعة : هي فيهما زائدة بناءً على ما اختاره من زيادتها في الإيجاب .

(و) الأصحّ أنها (في فعل) التفضيل (ابتدائية) وهو قول سيبويه ففي نحو : زيدٌ أفضلُ من عمرو ؛ لابتداء الارتفاع ، وشرٌّ منه لابتداء الانحطاط ؛ إذْ لا يقع بَعْدها « إلى » .

وقال ابن مالك وابن ولاّد : للمجاوزة ، وكأنه قيل : جاوز زيدٌ عَمْراً في الفضل أو الشّر ، أي ابتداء التّفضيل منه ، قال ابن هشام [٢] : ولو صَحّ ذلك لوقع موضعها « عن » .

(قال الزّمخشري) في الكشّاف (والطِّيبِيّ [٣]) في حاشيته : (وتَرِدُ) مِنْ (اسْماً مفعولاً) كقوله تعالى : « فَأَخْرَج به مِنَ الثّمرات رِزْقاً لَكُمْ [٤] » أعرب من [٥] مفعولاً لأخرج ، ورزقاً مفعولاً لأجلهِ . قال : وكـذا حيث كانت للتّبعيْض فهي في موضع المفعول به . قال الطيِّبي : وإذا قدّرت « مِنْ » مفعولاً كانت اسماً « كعن » في قوله : مِنْ عَنْ يَمينه .

---

(١) ب : « فهل ذلك فيهما » ط : « فيهمل ذلك فيهما » وكلاهما تحريف . الصواب في أ .

(٢) ط : « قال ابن هشام قال » بزيادة : كلمة : « قال » تحريف .

(٣) هو الحسن بن محمد بن عبد الله الطّيبي بكسر الطاء . صنّف : شرح الكشاف ــ التبيان في المعاني والبيان ــ وشرحه ، شرح المشكاة . مات ٧٤٣ .

(٤) سورة البقرة ٢٢ .

(٥) « من » سقطت من أ .



[تنبيه]

(تنبيه) : تَرِدُ « إلى » أيضاً اسماً بمعنى النّعمة ، وجمعه : الآلاء و « في » اسْماً بمعنى « الفم » مجروراً ، « وكي » اسماً مختصراً من « كيف » كما قيل في سوف : سَوْ ، ومتى اسماً بمعنى : وسط كما تقدم .

(ومرَّتْ أحْرُفُ في) مَبْحث (الاستثناء) وهي : بَيْدَ ، وحاشا ، وخلا ، وعدا ، وبله . (و) في (الظروف) وهي : مذ ومنذ ، ومع ، على خُلْف وتفصيل ، فأغْنَى عن إعادتها هنا .

[حذف الجار وإبقاء عمله]

(مسألة : لا يحذف الجارُّ ، ويَبْقى عملُهُ اختياراً) ، وإن وقع فضرورة كقوله :

١١٣٧ — * إذا قيل: أيُّ النّاسِ شَرٌّ قبيلة أَشارَتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ * [١]

وقوله :

١١٣٨ — * وكريمةٍ مِنْ آلِ قَيْسٍ ألَفْتُه حتى تَبَذَّخ فارْتقى الأعلامِ * [٢]

أيْ : إلى كُليب ، وفي الأعلام ، أو نادرٌ لا يقاس عليه كحديث البخاريّ : « صلاةُ الرّجل في جماعةٍ تُضَعَّفُ على صلاته في بيته وسُوقه خمسٍ وعشرين ضِعْفاً [٣] » أيْ بِخَمْسٍ (إلاّ مع كم) كما تقدّم في مبْحث التّمييز .

---

(١) للفرزدق يهجو جريراً . ديوانه ٥٢٠ ، والمغني ١ : ٦ ، والأشموني ٢ : ٢٣٣ .

(٢) قائله مجهول . الأشموني ٢ : ٢٣٤ . وألَفْتُه بفتح الهمزة واللام : أعطيته ألْفاً من باب : ضرب . وفي النسخ الثلاث : « تبدخ » بالدّال ، تحريف .

(٣) رواية البخاريّ في صحيحه ج ١ ص ٨٧ باب الأذان : « صلاة الرّجل في الجماعة تضعّفُ على صلاته في بيته وفي سوقة خمساً وعشرين ضِعْفاً » وعلى هذه الرواية لا يصلح الحديث للاستشهاد .



(أو رُبَّ بعد) الفاء و (الواو العاطفةِ كثيراً) جدّاً حتّى قال أبو حيّان : لا يحتاج إلى مثال فإنّ [1] دواوين العرب ملأى منه . والتأويل قليل [2] :

كقوله [3] :

١١٣٩ — * فمثلِكِ حبلى قد طرقْتُ ومرضعٍ [4] *

١١٤٠ — * بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجاج قَتَمُهْ [5] *

(وقيل : الجرّ بالثلاثة) أي : الواو ، والفاء ، وبَلْ . أمّا الأول : فقاله المبرّد والكوفيّة ، قالوا : ولا ننكر أن يكون للحرف الواحد معانٍ ويَدُلّ لذلك مجيئها في أوّل القصائد كقول رؤبة :

١١٤١ — * وقاتِمِ الأعْمَاق خاوي المُخْتَرَقَنْ [6] *

---

(١) في ط فقط تحريف واضح فقد جاء فيها : « لا يحتاج إلى خمس وعشرين مثالاً » ولعلّ الناسخ كرّر ذكر : « خمس وعشرين » السابقة في الحديث سهواً ، والصواب من ا ، ب .

(٢) « والتأويل قليل » سقطت من ب .

(٣) « كقوله سقطت من ب» ، ط .

(٤) لامرىء القيس من معلّقته المشهورة ، وعجزه :

* فألهيتها عند ذي تمائمَ مُحْوِل *

(٥) لرؤبة ، وعجزه :

* لا يُشْتَرى كتّانُهُ وجَهْرَمُه *

الأشموني ٢ : ٢٣٢ .

والفجاج : جمع فجّ . وهو الطريق الواسع . والقتام : الغبار . وفي أ : « صمه » مكان : « قتمه » تحريف . وفي ب : « بله » مكان « بلد » تحريف وفي ط : « مثل العجاج » بالعين ، تحريف .

(٦) لرؤبة بن العجاج . ديوانه ١٠٤ وعجزه :

* مُشْتَبِه الأعلام لمّاع الخَفَقْ *

من شواهد المغني ٢ : ٢٤ ، والخزانة ١ : ٣٨ .



فليست عاطفةً . ورُدّ بأنها لو كانت بمنزلة « رُبَّ » ، وليست عاطفة لدخل عليها واوُ العطف ، كما يدخل على رُبّ ، ولا يقال : كرهوا اتّفاق اللفظين ، لأنهم أدخلوها على واو القسم . وأمّا الابتداء بها في القصائد لإمكان عَطْفِه [1] على ما في خاطره مما يناسب ما عطف عليه بدليل قول زهير أوّل قصيدة :

١١٤٢ — * دع ذا ، وعدّ القَوْل في هَرِمٍ [2] *

فأشار بـ « ذا » إلى ما في نفسه ، وأمّا حكاية الخلاف في التأويل فقد وقع في المغنى لابن هشام نَقْلاً عن المبرّد في « الفاء » ، وعن بَعْضِهم في « بل » . وفي الارتشاف نقلاً عن بعضهم فيهمَا ، لكن ابن مالك وابن عصفور [٣٧/٢] وغيرهما قالوا : لا خلاف في أن الجرّ فيهما بِرُبَّ محذوفة ، لا بهما ، وأقرّه أبو حيّان في شرح التسهيل ، وادّعى الرّضِي أن الجرَّ بربَ محذوفة بعد الثّلاثة خاصٌ بالشِّعْر .

(قيل) : وتجرّ رُبّ محذوفة بعد (ثم) أيضاً نقله أبو حيّان عن صاحب « الكافي » ، قال : وسبب ذلك : أن هذه الأحرف من حروف العطف جامعةٌ في المعنى واللفظ وما عداها إنما يجمع في اللفظ (و) الجرّ بها محذوفة (دُونها) أي : دون الحروف المذكورة (أقلّ) كقوله :

١١٤٣ — * رسمِ دارٍ وقفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أقْضِي الحياةَ من جَلَلِهْ [3]

(قال ابن مالك : أو غيرها) أي غير رُبَّ قد تجرّ محذوفاً . (في جواب ما يضمر مثله) كزيدٍ في جواب مَنْ قال : بِمَنْ مَرَرْت ؟ . وبل زيدٍ ، لِمَنْ قال :

---

(١) ط : « لإمكان عطف » بدون ضمير .

(٢) تمامه :

* خير البداة وسيد الحضر *

وفي ط : « القوم » مكان : « القول » : تحريف .

(٣) سبق ذكره رقم ٩٨٧ .



ما مَرَرْتُ بأحدٍ ، ومنه حديث [١] : « أقرَبَهُما منك باباً » لمن قال : « فإلى أيهما أُهدي [٢] ؟ . (أو في معطوفٍ عليه) [٣] أي على ما تضمنه بحرف (متّصل) نحو : في الدار زيد ، والقَصْرِ عمرو ، أي : وفي القصر ومنه : « وفي خَلْقِكُم وما يَبُثّ مِنْ دابّةٍ آياتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ . واختِلافِ اللّيل [٤] والنهار » الآية . (أو منفصلاً بلا) كقوله :

١١٤٤ — * مَا لِمُحب جَلَدٌ أنْ يَهْجُرَا ولا حَبيبٍ رَأفَةٌ فَيَجْبُرَا [٥]

(أوْلوْ) كقوله :

١١٤٥ — * متى عُدْتُمْ بنا ولو فئةٍ مِنّا [٦] *

وإنْ كان المعتاد في مثل هذا النصب كقولهم : آتني بدابّة ولو حِماراً .

(أو) في (مقرون بعده) أي بَعْدَ ما تضمنته [٧] (بالهمزة) نحو : أزيد بن

---

(١) في ط فقط : « قولك » تحريف .

(٢) ط فقط : « أهوى » بالواو تحريف .

(٣) ط : « أو معطوفاً عليه » .

(٤) سورة الجاثية ٤ ، ٥ .

(٥) رجز قائله مجهول .

وفي ا : « ما لحب جلد أن هجراه ولا حبيب رافة متحيرا

تحريف . وفي ب : « أن هجرا » ، و « رأفته منجبرا » تحريف . وفي ط : « فاعجب ... أن هجرا . أولا حبيب رأفة مجيراً » تحريف .

صواب ذلك من الأشموني ٢ : ٢٣٤ .

(٦) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٢ : ٢٣٤ .وعجزه :

* كُفِيتُمْ ولَمْ تَخْشَوْا هَوَاناً ولا وَهْنا *

وفي ا ، ط : « ولوفية » بالياء تحريف .

(٧) ط : « أي بعد ما تضمره » .



عمرو ؟ في جواب : مررت بزيد .

(أو هلاّ) نحو : هلاّ دينارٍ ؟ في جواب : جئت بدرهمٍ ، حكاهما الأخفش .

أو إذا ، والفاء (الجزائيتين) نحو: مررت برجل صالح إلاّ صالحٍ فطالحٍ ، حكاه يونس [١] أي إلاّ أمرّ بصالح فقد مررت بطالح . وفي الصّحيح : « من كان عنده طعامُ اثنين فليذهب بثالث ، وإن أربعةٍ فخامس ، أو سادس ». قال في التّسهيل: ويقاس على جميعها خلافاً للفرّاء في الصّورة الأولى لقول العرب : خيرٍ بالجر ، لمن قال : كيف أصبحت ؟ بحذف الباء ، وبقاء عملها ، لأن معنى كيف : بأيّ حال ، فجعلوا معنى الحرف دليلاً ، فلو لفظ به لكانت الدّلالة أقوى [٢] ، وجواز الجرّ أولى ...

قال أبو حيّان : وينبغي أن يتثبّت في جواز هذه الصور ، لأنّ أصحابنا نصّوا على أنه لا يجوز حذف الجار ، وإبقاء عمله إلاّ إذا عوّض منه ، وذلك في باب كم والقسم ، وجعلوا قول العرب [٢/٣٨] « خير [٣] » من الشّاذّ الذي لا يُقاسُ عليه ، وقد صرّح صاحب البسيط بوجوب إعادة الجارّ بعد الهمزة ، فيقال : أبزيدٍ ؟ في جواب : مررت بزيد . انتهى .

(وقال سيبويه : أو الباء [٤]) .

---

(١) « يونس » سقطت من ط .

(٢) ط : « أقرب » مكان : « أقوى » .

(٣) أي قولهم : « خيرٍ » لمن قال : كيف أصبحت ؟

(٤) أي من المواضع التي يجوز حذف الجار فيها وإبقاء عملها الباء وذلك لأن سيبويه كما يقول الأشموني ٢ : ٢٣٥ : « جعل إضمار هذه الباء بعد إن مثل : امرر بأيهم أفضل إن زيدٍ وإن عمروٍ أسهل من إضمار « ربّ » بعد الواو ، فعلم بذلك اطراده » .



[تنبيه]

(تنبيه) قالت العرب : « لاهِ أبوك » : يريدون : للهِ أبوك . قال سيبويه : حذف [١] لام الجر وألْ [٢] ، وهو شاذّ لا يقاس عليه ثم قالوا : لَهْيَ أبوك ، قلبوا ، وأبدلوا من الألف ياءً ، وهو مبنيٌّ لتضمّنه معنى لام الجرّ المحذوفة كما بُني أمسِ ؛ لتضمّنه معنى لام التعريف على الفتح لخِفّته على اليـــاء . وقال ابنُ ولاّد : بل أصله : إله أبوك حذفت الهمزة ، ثم قالوا : لهي [٣] بالقلب تشبيهاً للألف الزائدة بالأصليّة. وقال المبرّد : المحذوفة لام التعريف [٤]، ولام الأصل ، والباقية لام الجرّ. قال : لأنّ حرف الجرّ لمعنىً وعِلّة [٥] وحذفـه ، وإبقاء عمله شاذّ ، فالحكم بحذف غيره أوْلى . أمّا لامُ التّعريف فواضحٌ إذ لا معنى لها هنا لصيرورة الكلمةِ عَلماً ، فلم يفتقر إليها، وأمّا لام الأصل فقد عُهِدَ حذْفُ بعض الأصول تخفيفاً كـ«يد» ، ودم .

[فصل الجار من مجروره]

(وفصله) أي الجار (مِنْ مجروره ، وتأخيره عنه) كلاهما (ضرورةٌ) . أمّا الأول فيكون بظرفْ كقوله :

١١٤٦ — * إنَّ عَمْراً لا خَيْرَ في الْيَوْمَ عمرٍو [٦] *

---

(١) من قوله : « حذف لام الجرّ » إلى قوله : « قلبوا وأبدلوا » سقط من ا .

(٢) ط : « وإلى » تحريف .

(٣) ا ، ب : « ألهي » .

(٤) « لام التعريف » سقط من ا .

(٥) ا : « وحكمة » وفي ب : « وكلمة » وهي محرّفة .

(٦) عجزه :

* إن عمراً مكثّر الأحزان *

من شواهد الأشموني ٢ : ٢٣٦ .



وبجار ومجرور كقوله :

١١٤٧ – * رُبَّ في الناس مُوسِرٍ كعديمٍ وعديمٍ يخالُ ذا أَيْسَارِ * (١)

ومفعول كقوله :

١١٤٨ – * وأقطع بالخرْقَ الهبُوعِ المُرَاجم (٢) *

أي : واقطع الخرْقَ بالهبوع . وسمع في النثر بقَسَمٍ ، حكى الكسائي : اشتريته بوالله دِرْهمٍ .

وقاسه تلميذه عليّ بن المبارك الأحمر (٣) في رُبَّ نحو : رُبَّ واللهِ رجلٍ عالم لقيته . قال أبو حيّان : ولا يبعد ذلك إلاّ أنَّ الاحتياط ألاّ يُقْدَم عليه إلاّ بسماع .

وأمّا الثاني (٤) : ...

(وقيل : يجوز فَصْلُ رُبَّ بقِسَم) قاله : عليّ بن المبارك الأحمر ، نحو : رُبَّ واللهِ رجلٍ صالحٍ صَحِبْتُه . والأصَحُّ : المنع .

---

(١) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٤٠ وفي ط : « الخال » مكان : « يخال » تحريف .

(٢) قائله مجهول وصدره :

* وإني لأطوي الكشْحَ من دون ما انطوى *

وفي اللسان (هبع) : « وأقطع بالخرقِ » بكسر القاف ، فأتبع الجرّ الجرّ .

وفي ط : « الهيوع » بالياء المثناة تحريف .

(٣) هو شيخ العربيّة وصاحب الكسائي .

صنّف : التصريف مات ١٩٤ .

(٤) بعد قوله : « وأمّا الثاني » ... بياض . وقد أشير إليه في ب بـ« كذا » وفي ا : بياض مساحته سطر ونصف تقريباً وليس في ط ما يشير إلى هذا البياض مع أن الكلام ناقص . وعبارة : « وقيل يجوز فصل رُبَّ بقسم » إلى قوله : « والأصحّ المنع » ذكرت قبل ذلك فهي ليست قسما ثانياً .



[اتصال ما بحرف الجرّ]

(مسألة) : في اتصال « ما » بحرف الجرّ (تزاد « ما » بعد « عَنْ » فلا تُكَفّ) أصْلاً كقوله تعالى : « عمّا قليل لَيُصْبِحُنَّ نَادِمينَ[1] » وقول الشاعر :

١١٤٩ — * وأَعْلَمُ أنّني عمّا قريبٍ[2] * [٣٨/٢]

(و) بعد (الباء ومِنْ فيكفّان بقلّة ويليهما حينئذ[3] الفعل) كقوله :

١١٥٠ — فلَئِنْ صِرْتَ لا تَحيرُ جَواباً لَبِمَا قد تَرَى ، وأنت خَطِيبُ[4]

وقوله :

١١٥١ — * وإنّا لَمِمّا نَضْرِبُ الكبْشَ ضَرْبةً[5] *

والأكثر عدم الكف . قال تعالى : « فبما رحمة من الله[6] » . « فبما نَقْضِهِم

(١) المؤمنون ٤٠ .

(٢) من مقطعة لامرىء القيس وعجزه :

* سأنشُبُ في شبا ظُفُرٍ وناب *

ورواية الديوان ١٠٠ « قليل » مكان : « قريب » .

(٣) بعد قوله : « ويليهما » بياض في ط أشير إليه في الهامش . ومكان هذا البياض في ا ، ب كلمة : « حينئذ » . وفي ط : « والفعل » بزيادة « الواو » تحريف ، ويملء هنا البياض استقام الأسلوب .

(٤) لصالح بن عبد القدوس ، وقد نسبه القالي في الأمالي ١ : ٢٧١ لمطيع بن إياس الكوفي . وروايته : « فبما قد ترى » الخ وانظر الخزانة ٤ : ٢٨٥ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٢٠ . وفي ط فقط : « إنْ ترى » مكان : « قد ترى » صوابه من ا ، ب والمراجع السّابقة .

(٥) سبق ذكره رقم ١١٢٩ .

وما بعد الشاهد من قوله : « والأكثر عدم الكف » إلى قوله : « مما خطيئاتهم أغرقوا » سقط من ط في هذا الموضع ثم أعيد الساقط في ط بعد قوله : « وتقترن « ما » بالباء والكاف فتكفهن » .

(٦) سورة آل عمران ١٥٩ .



ميثَاقَهُمْ [١] » . مما خطيئاتهم اغرقوا » [٢] ومسألة [٣] كف مِنْ بقلة ذكرها ابن هشام في المغني ، ولم يذكر ذلك ابن مالك في التّسهيل ، ولا أبو حيّان : بل سَوّينا بينها [٤] وبين « عن » ، نَعَمْ [٥] في « سَبْكِ المنظوم [٦] » لابن مالك : وتقترن ما بالباء والكاف فتكفُّهُنّ [٧] .

(وتفيدان) مع (ما تقليلاً [٨]) كرُبَّمَا ذكره ابن مالك في التّسهيل في الباء ، وقال : فمعنى « لبما قد ترى وأنت خطيب » رُبّما أرى . والسّيرافِيّ وغيره في مِنْ [٩] ، وجَزَم به في « سَبْكِ المنظوم » (وأنكره أبو حيّان) أي إفادتهما التقليل [١٠] حينئذ ، وقال ما ورد من ذلك مؤول .

---

(١) سورة النساء ١٥٥ .

(٢) سورة نوح ٢٥ .

(٣) أ ، ب : « ومثله » مكان : « ومسألة » .

(٤) ط : « بينهما » بالتثنية تحريف .

(٥) أ ، ب : « وبين عم يعم » بالميم من « عن » وبالياء في « نعم » تحريف صوابه في ط .

(٦) ابن مالك نظم المفصّل في كتاب سمّاه : « الموصل في نظم المفصّل » وقد حلّ هذا النظم فسمّاه : « سبك المنظوم وفكّ المختوم » قال المقّري : « ومن قال : إن اسمه : فك المنظوم وسبك المختوم فقد خالف النقل والعقل » انظر نفح الطّيب ٢ : ٤٢٣ تحقيق الشيخ محي الدين .
وفي ا : « سيد المنظوم » ، وفي ب : « سند المنظوم » وكلاهما تحريف .

(٧) « وتقترن بالباء فتكفهن » سقطت من ا ، ب وما بعد هذه العبارة ذكرت العبارة الناقصة من ط في هذا الموضع من النسخة ط ، وهي : « والأكثر عدم الكف » الخ . وقد اخترت ما جاء في ا ، ب لتناسقه مع ما قبله .

(٨) « وتفيدان مع ما تعليلا » سقط من ا ، وفي ب : « وبعيدان » مكان : « وتفيدان » تحريف . وفي ط : « تقليلا » بالعين مكان : « تقليلاً » بالقاف ، تحريف .

(٩) ذكر ابن هشام في المغنى ٢ : ١٦ أن من معاني « من » أن تكون مرادفة : « رُبما » وذلك إذا اتصلت بما . وقد نصّ : أن هذا القول للسّيرافيّ .

(١٠) ط : « التعليل » بالعين ، تحريف .



(و) تزاد « ما » بعد (رُبّ ، فالغالب الكفّ وإيلاؤها) حينئذٍ[١] (الماضي) ، لأن التّكثير ، والتّقليل إنما يكون فيما عرف حدّه ، والمستقبل مجهول قال[٢] :

١١٥٢ — * رُبّما أوْفيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبي شَمَالاتُ *[٣]

وقد يليها المضارع نحو : « رُبّما يَوَدّ[٤] » .

وقد يليها الجملة الاسميّة نحو :

١١٥٣ — * رُبّما الجامل المؤبّل فيهم[٥] *

وقد لا يكفّ نحو :

١١٥٤ — * رُبّما ضَرْبةٍ بسيفٍ صقيلٍ[٦] *

(وقيل يتعيّن) بعدها (الفعليّة) إذا كفّتْ ، قاله الفارسِيّ ، وأوّل البيت على أن « ما » نكرةٌ موصوفةٌ بجُمْلة حُذِف مبتدؤها ، أي : رُبَّ شَيْءٍ هو الجامل .

(وقد يحذف الفِعْلُ بعدها) كقوله :

١١٥٥ — * فذلك إنْ يَلْقَ المنيّة يَلْقَها حميداً ، وإن يستغن يوماً فربّما *[٧]

---

(١) ط : « مع » مكان : « حينئذ » .

(٢) ط : « كما قال » بزيادة : « كما » .

(٣) لجذيمة الأبرش .

انظر النوادر لأبي زيد ٢١٠ ، وسيبويه ٢ : ١٥٣ ، والإيضاح ٢٥٣ .

(٤) سورة الحجر ٢ .

(٥) سبق ذكره رقم ١٠٧٥ .

(٦) لعديّ بن الرعلاء الغسّاني وتمامه :

* بين بُصْرى وطعنةٍ نجلاء *

شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٠٤ ، والخزانة ٤ : ١٨٧ .

(٧) عرض البغدادي في الخزانة ٤ : ١٩٢ الشعراء الذين نسب إليهم هذا الشاهد، ولم تصل هذه =



(و) قد (تلحق التاء) بها (ولا تَكُفّ) كقوله :

١١٥٦ — * ماوِيّ يا رُبّتَما غارةٍ [1] *

(و) تزاد « ما » بعد (الكاف ، فتكفّ) غالباً ، ويليها حينئذ (الجُمَل) الاسميّة والفعليّة ، كما صرح به في [الارتشاف] نَقْلاً عن « النّهاية » كقوله :

١١٥٧ — * أخ ماجِدٌ لم يُخْزِني يَوْمَ مَشْهدٍ
كما سيفُ عَمْروٍ لم تَخُنْهُ مضارِبُه * [2]

وقوله :

١١٥٨ — * ألم تر أن الفِعْل يَنْبع إلْفَه   كما عامِرٌ واللؤمُ مؤتلِفان * [3]

وقد لا يكف كقوله :

١١٥٩ — * وتنصر مولانا وتعلَمُ أنّهُ   كما الناسِ مَجْرومٌ عليه وجارِم * [4]

وقوله :

١١٦٠ — * لا تَشْتُم النّاسَ كما لا تُشْتَم [5] *

= النسبة إلى درجة التأكيد فقال : والله أعلم بقائل أبيات الشاهد .
وفي ط : « إن يلق الكريمة » بوضع « الكريمة » مكان « المنية » تحريف وفي ط أيضاً : « يلقى » بإثبات حرف العلّة مع أداة الشرط الجازمة .

(١) لضمْرة بن ضمرة النهشليّ . وتمامه :
* شَعْوَاءَ كاللّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ *
وفي النوادر لأبي زيد ٥٥ : « بل » مكان : « يا » وانظر الخزانة ٤ : ١٠٤ .

(٢) لنهشل بن حرى يرثي أخاه مالكاً . من شواهد أوضح المسالك رقم ٣١٠ .

(٣) في الدرر ٢ : ٤٢ قائله مجهول . وفي الدرر « البغل » بالغين .

(٤) لعمرو بن براقة الهمداني . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٠٠ .

(٥) رجز ، نسبه سيبويه لرؤبة ١ : ٤٥٩ والخزانة ٤ : ٢٨٢ .

(وقال أبو حيّان : لا يكفّ أصلاً) وأوّل الأبيات الواردة في ذلك على أن « ما » مصدريّة منسبكة من الجملة بعدها بمصدر بناءً على جواز وَصْلها بالاسميّة ، ومحلّه حينئذ جرّ .

[حروف القسم]

(حروفُ القَسَم الجارّة) : أي هذا مبحثها ، وأفردت بترجمة لاختصاص القَسَم بأحكام وفروع .

[باء القسم]

أحَدُها : (الباء وهي الأصل) أي : أصل أحْرُفهِ ، وإن كانت الواوُ أكثر استعمالاً منها ؛ لأنّها للإلصاق ، فهي تُلْصقُ فِعْل القسم بالمُقْسَم به. (ومِنْ ثَمَّ) أيْ مِنْ هنا ، وهو كون الباء الأصل (اختُصّ بها الطّلب والاستعطاف) فلا يقسم فيهما بغيرها نحو : بالله أخبرني [١] ، وبالله هل قام زيد . أي : أسألك بالله مُستحلفاً .

(وجاز إظهار الفِعْل) أي فعل القسم (معها) نحو : « وأَقْسموا بالله جَهْد أيْمانِهم [٢] » ، كما يجوز إضماره نحو : « فبعزّتِكَ لأغْوِيَنّهُم [٣] » . بخلاف غيرها .

(و) جاز (حَذْفُها) لا غيرها من أحرفه (فينصب تاليها [٤]) بإضمار فِعْل القَسَم . قال ابن خروف ، وابن عصفور أو فعل آخر ك « الزم » ونحوه . (ويرفع) على الابتداء والخبر محذوف وروى بهما قوله :

---

(١) ط : « بالله استخبرين » تحريف .

(٢) سورة النّور ٥٣ .

(٣) سورة ص ٨٢ .

(٤) ط : « ثالثها » تحريف .



١١٦١ — * فقلت يمينُ اللهِ أبْرَحُ قاعِداً [(١)] *

ولا تجر (خلافاً لمن جوّز الجرّ) بالحرف المحذوف ، وهم الكوفيّون وبعض البصريّين (أو مَنْع النّصب إلاّ في) حرْفين (قضاء [(٢)] الله ، وكعبة الله) وهو بعض أئمة الكوفيين ، قال : لأن فعل القسم لا يعمل ظاهراً إلا بحرف ، فكيف يكون مُضْمَراً أقوى منه مُظْهَراً . وأجيب باتّساعِهم في هذا الباب كثيراً .

أما الحرْفان المذكوران فجوّز نصبهما ، وأنشد :

١١٦٢ — * لا ، كَعْبَةَ اللهِ ما هَجَرْتُكُم إلاّ وفي النفس مِنْكُم أَرَبُ * [(٣)]

فإن كان المقسم به (الله وعُوِّض) عن حذف الباء (هاء) محذوفة الألف لالتقاء الساكنين ، أو ثابتة لأن الثاني مشدد ، فتنزل منزلة دابّة مع وصل ألفه وقطعها نحو : ها الله ، ها ألله ، هألله ، هالله [(٤)] (أو) عوّض همزة ممدودة [(٥)] مفتوحة نحو : آللهَ لأَفْعَلنّ .

قال أبو حيّان : وأصحابنا يعبّرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام وليس استفهاماً حقيقةً .

---

(١) لامرىء القيس ، وعجزه :

* ولو قطعوا رأسي لديْك وأوصالي *

من شواهد سيبويه ٢ : ١٤٧ .

(٢) ا : « وتابعه » مكان : « قضاء الله » .

(٣) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ٤٣ .

(٤) في ا : ها الله ، هالله ، ها الله . وفي ب : ها ألله ، ها الله ، هأ الله ، ها الله . وفي ط : ها الله ، هاء الله ، هاء الله ، ها الله . والصواب من المغني ١ : ٣٨٦ ط (بيروت) حيث يذكر ما نصه : « يقال : ها الله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع إثبات ألف « ها » وحذفها » .

(٥) ط : « محذوفة » مكان : « ممدودة » تحريف .



وقال الرّضي : بل هو استفهام حقيقي ، وقد يكون إنكاراً (أو لم) يعوّض ولكن (قطع ألفه) نحو أللهِ لأفعلنّ (جُرَّ) ويقلُّ الجرُّ فيه [١] (بدونه) أي التّعويض . حكى سيبويه : « اللهِ لأفْعلَنّ » ، وحكى غيره : « كلاّ [٢] اللهِ لأخْرُجَنّ » ، وأنشدوا .

١١٦٣ — * ألا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّه لك ناصح [٣] *

وإنما جاز ذلك في هذا اللّفظ فقط ، لأن استعماله في القَسَم أكثرُ من غيره ، ولهذا لحقه أنواع من التّغيير ، قالوا : « وله لا أفعل » ، و « وله لا أفعل [٤] » (وهل هو [٥]) أي الجرّ حالَ التعويض [٦] (بالعوض) أي بالعوض من الهمزة أوها [٧] ، (أو) بالحرف (المحذوف) [٨] منه ؟ فالأخفش وجماعةٌ من المحقّقين على الأوّل في شرح الكافية ، وهو قويّ ، لأنه شبيهٌ بتعويض الواو من الباء [٩] ، والتّاء من

(١) العبارة في ط « حملاً ونقل الحرفية بدونه » محرّفة ، صوابها في ا ، ب .

(٢) ط فقط : « كلا لله » تحريف .

(٣) سبق ذكره رقم ٣٠٠ وروايته : « لك ناصح » وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت والصواب كما في أ ، ب :

* ألا رُبّ من تغتّشه اللهِ ناصح *

وبذلك يصلح للاستشهاد .

(٤) « لا أفعل » سقطت من ط .

(٥) ط : « مدعو » مكان : « وهل هو » تحريف .

(٦) ا . ب : « حال للتعويض » .

(٧) ط : « أو هاء » بالمد .

(٨) ط : « المحذوف المحذوف » بالتكرار تحريف .

(٩) وذلك مثل : بَدَأْتُه عيني تبدَؤُه بَدْءاً وذَأَتْهُ تَذْؤُهُ ذَءْاً إذا استحضرته وعن اللّحياني . يقال : ما أدري أي البرَى هو وأيّ الورَى هو ؟ أي : أيّ الناس هو ؟ انظر الإبدال ١ : ٨٤ .



الواو [١] ، ولا [٢] خلاف في كون الجرّ بهما ، فكذا ينبغي في ها ، والهمزة . وصحّح في التسهيل وشرحه الثاني ، وإنْ كان لا يُلْفَظ به ، كما كان النّصبُ بعد الفاء [٣] والواو ، وأو ، وكي ، واللام بأن المحذوفة ، وإنْ كانت لازمة الحذف وعزاه في البسيط إلى الكوفيّين .

ومُقْتضى كلام شرح الكافية تضعيفُه ، ولم يصرّح أبو حيّان بترجيح واحد من القولين . (أو عوّض غيره) أي غير لفظ « الله » شيئاً مما ذكر (نصب حتما [٤]) نحو العزيز لأفْعَلَنّ به [٥] .

[تاء القسم]

الثاني : أي ثاني [٦] حروف القسم (التّاء ، وتختصّ بالله) نحو : « تالله تفتؤا [٧] » فلا تجرّ غيره ، لا ظاهراً ولا مُضْمراً لفرعيّتها . (وشذّت في الرّحمن ، وربّ الكعبة، وربّي وحياتك)، سمع تالرحمن ، وتَرَبِّ الكعبة ، وتربى ، وتحيَاتِك .

(الثالث) أي : الثالث (اللاّم ، ويكون لما فيه معنى التعجّب وغيره) كقولهم : للهِ لا يُؤَخّر الأجَلُ ، أي تَالله ، وقوله :

---

(١) وذلك مثل : « رجل تكلة ، ورجل وُكلَة » إذا كان يكل أمره إلى الناس . ويقال : الزم تجهتَك ووجْهتك . وعن الفراء : ويقال : داري تجاه دارك ، ووُجاه دارك – أي مقابلة لدارك . (الإبدال ١ : ١٤٩) .

(٢) ب ، ط : « لا خلاف » بدون واو .

(٣) ب ، ط : « الباء » تحريف . صوابه في ا .

(٤) ط : « فتصب حقاً » تحريف .

(٥) « به » سقطت من ط .

(٦) ط : « ثاني ثاني » بتكرار الكلمة تحريف .

(٧) سورة يوسف ٨٥ .



١١٦٤ — * لله يبقى على الأيام ذو حيد [١] *

[واو القسم]

(الرابع) : أي الرابع (الواو ، وتختصّ) بالظّاهر ، فلا تجرّ ضميراً بخلاف الباء ، قال : « بك رَبّ أُقْسِمُ لا بغيرك [٢] » . (ولا يظهر معها الفِعل) أي فِعْل القسم ، بل يُضْمَرُ وجُوباً نحو : « والقرآنِ الحكيم [٣] » . « واللهِ رَبّنا ما كُنّا مُشْرِكين [٤] » (خلافاً لابن كيسان) من تجويزه إظهار الفعل مع الواو ، فيقال : حَلَفْتُ واللهِ لأقُومن . قال أبو حيّان : ولم يحفظ [٥] ذلك ، فإن جاء فمؤول على أنّ : « حلفت » كلامٌ تامّ ، ثم أتى بعده بالقسم ، ولا يجعل : « والله » — متعلقة بحَلَفْت .

(ولا) يظهر الفعل أيضاً (مع التاء واللاّم) بلا خلاف ، بل يجب إضماره كما تقدم .

(وهل هي) أي الواو (العاطفة: أو بدل من الباء أو [٦] التاء) بدلٌ (منها [٧] خلافٌ) : فجزم الزّمخشريّ وابن مالك في شَرْحي الكافية والتّسهيل ، ونقله بو حيان عن الجمهُور بأنها بدل من الباء لتقارب معناهما ، لأن الواو جمع ، والباء

(١) سبق ذكره رقم ١١١١ .
وفي ا : « مستقل » مكان : « ذو حيد » وفي ب : « منتقل » بالقاف ، وفي ط : « منتعل » بالعين صوابه في الدرر ٢ : ٤٤ .
(٢) في ا، ب : « بزيادة : « يا بارىء » بعد قوله : « لا بغيرك » .
(٣) سورة يس ٢ .
(٤) سورة الأنعام ٢٣ .
(٥) ا : « ولم يجيزوا » مكان : « ولم يحفظ » .
(٦) ا : « والتاء » بالواو لا بأو .
(٧) ب : « بدل منهما » .



للإلصاق وهو جمعٌ في المعنى [١] ، ولأنهما من حروف مقدم ، الفم [٢] وأن التاء [٣] بدل من الواو ، كما أبدلت منها في نحو : اتصل ، واتصف وتراث ، وتجاه .

وقال السّهيليّ وغيره : بل الواو هي العاطفة كواو « رُبّ » عطفت على مقدّر ، ويقوّيه أنها لا تدخل على مضمر وكذلك العاطفة ، وأنّها لو كانت بدلاً من الباء لم يختلفا في الحركة [٤] كما لم تختلف حركة الهمزة المُبْدَلة من الواو في : إشاح ، ووَشاح [٥] ، وأنّها لم توجد قطّ بدلاً منها ، لأنها ليست من مَخْرجها ، ولما بينهما من المضادّة ؛ إذْ في الواو لِينُ ، وفي الباء [٦] شدّة ، قال : ويَضْعُفُ عندي أن تكون التاء بدلاً من الواو ، لما فيها من معنى العطف ، وليس ذلك في التاء [٧] ، ولأن التاء إنما أبدلت منها حيث كثرت زيادتها في تصاريف [٨] الكلمة . قال أبو حيّان : ولا يقوم دليلٌ على صِحّة شيء من هذه المذاهب ، ولو كان أصْلُها العطف لم يدخل عليها واو العطف في قوله :

---

(١) كما يقول ابن يعيش : « والشيء إذا لاصق الشيء فقد جاء معه » ٨ : ٣٤ .

(٢) في ا : « معدم القسم » ب : « مقدم القسم » ، ط : « مقدم والقسم » .
ولعلّ الصواب « مقدّم الفم » كما ذكرت ، لأنّ مخرج الواو والباء من الشفتين ، يوضح ذلك قول ابن يعيش ٨ : ٣٤ : « أبدلوا الواوين الباء توسّعاً في اللغة ، ولأنها أخفّ ، لأن الواو أخف من الباء ، وحركتها أخفّ من حركة الباء ، وإنما خصوا الواو بذلك لأمرين : أحدهما : انها من مخرجها من الشفتين ، والآخر من جهة المعنى ، وذلك أن الياء معناها الإلصاق ، والواو معناها الاجتماع . والشيء إذا لاصق الشيء فقد جاء معه » .

(٣) ط : « الباء بدل من الواو » تحريف .

(٤) من قوله : « كما لم تختلف » إلى قوله : « وأنها لم توجد قط » سقط من ا .

(٥) في النسخ الثلاث : « إشاح وإشاح » ولعلّ الصواب ما ذكرت ، لأنه يقارن بين حركة الهمزة في « إشاح » التي كانت أصلها واواً في « وشاح » .

(٦) ط : « في التاء » تحريف .

(٧) ط : « في الباء » تحريف .

(٨) ط : « تضاعيف » مكان : « تصاريف » .



١١٦٥ ـ أرِقْتُ ولم تَهْجَعْ لعيني هَجْعَةٌ ووالله ما دهري بِعُسْرٍ ولا سُقْمِ [١]

قال : وممن ذهب إلى أن التاء حرف مستقلّ غير بدل من الواو قُطْرُبٌ وغيره .

[أيمن]

(الخامس) أي : الخامس (أَيْمُن) بفتح الهمزة ، وضمّ الميم (ويقال) فيه (إيمُن) بالكسرة فالضمّ (وأَيمن) بفتحها (وإيمَن) بالكسر فالفتح . (وإيمُ) بالكسر والضمّ لغة لسليم (وأيمُ) بالفتح والضمّ لغة لتميم . (وإيمِ) بكسرتين . (وهَيمُ) بفتح الهاء مبدلةً من الهمزة والضمّ . قال أبو حيّان : وهي أغرب لغاتها . (وإِمِ) بكسرتين (وأَمَ) بفتحتين . (وأَمُ) بالفتح والضمّ (وأَمِ) بالفتح والكسر (وإمُ) بالكسر والضمّ لغة أهل اليمامة (وإمَ) بالكسر والفتح . (ومُنُ مثلّث الحرفين) أي الميم والنّون أي : بفتحهما وكسرِهما وضمّهما (ومُ مثلّثاً) حكى الفتح الهَرَوِيّ.[٢] والكسر والضمّ الكسائِيّ والأخفش ، وأنّ رجـلاً من بني العَنْـبرَ سئل : ما الدُّهْدُرّان [٣] ؟ فقال : مِ ربيّ : الباطِلُ . فهذه عشرون لغة ، حكى ابن مالك منها بِضْعَ عشرة . والسّبب في كثْرة تصرفهم فيها كثْرَةُ الاستعمال .

(والأصحّ : أنه اسم) وقال الرّمّانيّ والزّجّاج : هو حرف جرّ . قال أبو حيّان : وهو خلاف شاذّ [٤] .

---

(١) قال صاحب الدرّر ٢ : ٤٤ : لم أعثر على قائله .

(٢) هو : علي بن محمد أبو الحسن الهرويّ . له كتاب : « الأزهية في الحروف » وله أيضاً كتاب « الذخائر في النحو » كان عالماً بالنحو إماماً في الأدب ، توفي عام ٤١٥ هـ انظر : بغية الوعاة ، ومقدمة كتاب « الأزهية » .

(٣) بضمّ الدالين ، وفتح الرّاء المشدّدة : اسم للباطل وللكذب .

(٤) ط : « وهو خلاف شأنه » تحريف .



(وثالثها : مُن ، ومُ) بلغاتهما (حرْفان) وليْسا [١] بقيّة « أيمن » . وجزم به ابن مالك في كتابه : « سَبْك المنظوم [٢] » لأنّهما لو كانا منها لم يُسْتَعْملا إلاّ مع الله كأعْيُن وقد استعملتا مع غيره . حكى : مُنُ ربّي لأفعلنّ ، ولأن الاسم المعرب لا يجوز حذفه حتى يبقى على حرف واحد . ورُدّ بأن كثرة تصرّفهم فيها اقتضى ذلك ، وهو أولى من إثبات حرف جرّ لم يستقر في موضع من المواضع .

(و) الأصَحّ (أن هَمْزَهُ وَصْلٌ) بدليل سقوطها بعد متحرّك كقوله :

١١٦٦ — * فقال فريقُ القوملا ، وفريقهُم نَعْم ، وفريقٌ لَيْمُنُ اللهِ لا نَدْري [٣] *

وقال الكوفيون قطع [٤] : بناءً على أنه عندهم جمع يمين ، واستدَلّوا بأنّها [٥] مفتوحة ، ولا تكون همزةُ وَصْلٍ مفتوحةً ، وإبدالها هاء في بعض اللّغات . وأجابوا عن حذفها في الدّرج بأنه تخفيفٌ لكثرة الاستعمال ، ولا تبدل من الوصل .

(وثالثها) : همز (أيم قَطْعٌ) بخلاف « أيمن » حكى عن الأخفش قال [همزة] أيمن [٦] قد علمت أنّها وَصْلٌ ، ولا أحمل عليها « أَيْمَ » ؛ لأن همزة الوصل ليست مطّردة في الأسماء .

(و) الأصح (أنّهُ مُعْرَبٌ) لعدم سبب البِنَاء . وقال الكوفيّون : مبنيّ لشبهه الحرف في عدم التّصرّف ، إذ لم يُستعْمل في موضع من المواضع الّتي تُسْتَعمل فيها

(١) ط فقط : « ليس » من دون ألف التثنية ، تحريف .

(٢) ا : « سيد المنظوم » تحريف .

(٣) لنُصيْب ، وروايته في الديوان ٩٤ .

فقال فريقُ القوم لما نشدتّهم نَعمْ ، وفريقُ لَيْمُنُ اللهُ لا نَدْري

(٤) « قطع » سقطت من ط .

(٥) ط : « واستدلوا بها مفتوحة » تحريف .

(٦) ط . قال « لأن أعين » بزيادة « لأن » وقد سقطت « لأن » من ا ، ب .

وما بين المعقوفين زيادة مني لإصلاح الأسلوب .



الأسماء إلا في الابتداء خاصّة كالحرْف .

(وثالثها : إيم المكسورة مبنيّ) وأصله : السّكون كُسِر لالتقاء الساكنين ، وعلى الأوّل هي جرّة إعراب بواو قسم مقدّرة . (ورابعها : منُ ومُ) مبنيّان ؛ لأنهما على وضْع الحرف ، وحركة الثاني لضرورة الابتداء ، والأول لالتقاء الساكنين في الاسم بعدها .

(و) الأصح بِناءً على الإعراب (أنه لازم الرفع) إذ لم يرو عن العرب إلا بذلك . وقال ابن درستويه : يجوز جرّه بواو القسم. (و) الأصَحّ على الرّفع (أنه مبتدأ) خبره محذوف ، أيْ قَسِمِي . وقال ابن عصفور : هو خبر ، والمحذوف مبتدأ .

(و) الأصَحّ أنه مضاف (لله ، والكعبة ، والكاف ، والذي) والأوّل هو الغالب ، والباقي كقولهم : أَيْمُنُ الكعبة ، وقول عروة بن الزّبير : أيمنك لئن ابْتَلَيْتَ لقد عَافَيْت . وقوله ﷺ : « وأَيْمُ الّذِي نَفْسِي بيده » . وقال الفارسيّ : لا يضاف إلا إلى الله والكعبة .

وقال ابن هشام : لا تضاف إلاّ إلى الله فقط [1] . أما إضافته لغير ما ذكر فشاذّ . أنشد الكسائي :

١١٦٧ — * لَيْمُنُ أَبِيهِمْ لَبِئْسَ العذْرة اعْتَذَرُوا [2] *

والأصحّ (أنه مفرد) . وقال الكوفيّون : هو جمع يمين على أفْعُل كأفْلُس ، لأن بناء « أفعل » [3] لا يوجد في الأسماء مفرداً . ورُدَّ بأنه لو كان جمْعاً للزمت همزته الفتح [4] والقطع ، وميمه الضمّ ولجاء [5] مرفوعاً ومنصوباً .

(١) ط : « وقال ابن هشام إلا الله فقط » تحريف صوابه في ا ، ب .
(٢) قائله مجهول ، وتتمّته مجهولة ، انظر الدرر ٢ : ٤٤ .
(٣) ا : « لأن بناء الفعل » تحريف .
(٤) ط : « للزمت همزته بالفتح » بزيادة الباء .
(٥) ط : « ولها » مكان : « ولجاء » تحريف . صوابه في ا ، ب .



(و) الأصَحّ على الإفراد (أنه مشتق من اليمن) . وبه جزم ابن مالك في شرح الكافية . وحكى ابن طاهر عن سيبويه أنه مشتَقّ من اليمين .

(و) الأصَحّ (أنّ مُ ليست بدلاً عن الواو ، ولا أصلها : من ، ولا أيمن) . وقيل : هي بدل من الواو كالتاء ؛ لكونهما شفهيّتين . ورُدّ بأنه لو كان كذلك للزمت الفتح كالتاء ، وبأن إبدال التاء من الواو معروف مطّرد ، كاتّصف ، واتّصل ، وغير مطّرد كتُراث وتُجاه ، ولم تبدل الميم منها إلاّ في موضع شاذّ ، وهو فم ، وفيه مع شذوذه خلاف. وقال الزّمخشري : هي « مُنُ » الدّاخلة على ربي ، حذفت نونها . وردّه ابن مالك بأنها لو كانت لجاز دخولها على « رَبّي » كالأصل . وأجاب أبو حيان بأنه قد سمع ذلك كما تقدم .

وقيل : أصلها : أيمن حذف منها حتى بَقيتْ الميمُ .

[جملة القسم]

(مسألة : القسم جملة) لفظاً : كأقسمت بالله ، أو تقديراً : كبالله ، إنشائية كما ذكر ، أو خبريّة كأشهد لَعمرُو خارجٌ ، وعلمت لزيد قائم (مؤكّدة لخبريّة) أخرى تالية (غير تعجب) فخرج بالمؤكدة لأخرى نحو : زيد قائم ، زيد قائم ، فإنه [٤١/٢] يصدقُ عليها جملةٌ مؤكّدة ليست أخرى ، بل هِيَ هِيَ . وبالخبريّة غيرها ، فلا تقع مقسماً عليها ، وبالباقي التعجبيّة بناءً على الصحيح أنّها خبرية .

(وتتلقى) أي تستقبل بمعنى تُجاب [1] (في الإثبات بلام مفتوحة) مع الاسمية والفعليّة مع التنفيس أو (لا) نحو : « ثم لنَحْنُ أعلم [2] » . « ولَئِن لَمْ يَفْعَلْ ما آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ، وَليَكُوناً [3] » . « ولسوْف يُعْطِيك رَبُّك [4] » . والله لسيقوم

(١) ط : « يتلقى » « يستقبل » « يجاب » الثلاث بالياء .
(٢) سورة مريم ٧٠ .
(٣) سورة يوسف ٣٢ .
(٤) سورة الضحى ٥ .



زيد . (وقد تُكْسَرُ مع الفعل) في لغة نحو : والله لِتفعلنّ .

ومنعها أي اللاّم الفرّاء مع السّين ، لأنه لم يُسْمَع بخلاف « سوف » . والفرْقُ أنّ اللام كالجزء مما تدْخُل عليه ، فيؤدي دخولُها إلى توَالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وهو مرفوض في كلامهم . وأجيب باغتفار [1] ذلك كما قالوا : والله لكَذِبُ زيد .

(و) يَتلقّى أيضاً في الإثبات (بإن) المكسورة مثقلة ومخفّفة، سواء كان في خبرها اللاّم نحو: « إنّ سَعْيكُمْ لشتّى [2] ». « إنْ كُلّ نَفْسٍ لما عليها حافِظٌ [3] » أم لا . (وقيل: إن كان في خبرها اللام) جاز تلقّيه به وإلاّ فلا؛ لأن القصد بذلك إفادة التأكيد الذي لأجله القَسَم . (وقيل : لام كي) قاله الأخفش ، ومثّل بقوله : « يحلفون باللهِ لَكُم ليُرْضُوكُم [4] » وقول الشاعر :

١١٦٨ – إذا قال قدْني قلت بالله حِلْفةً لِتُغْنِي عني ذا إنائك أجمعا [5]

ووافقه الفارسيّ في « العسكريّات [6] » ورجع في « البصريّات » و « التّذكرة » . وأجاب عن الآية [7] بأنه لم يُرِدْ القسم بل الخبر [8] فإنهم يحلفون بالله ما عابوا النبيّ ليرضوا المؤمنين ، وعن البيت بأنه كذلك ، أي : حلفت لتغنيني عني ، أو بأن الجواب محذوف لدلالة الحال ، أي : لتشربنّ [9] . قيل : (وبل) قاله بعض القدماء [10] ،

---

(١) ط : « باعتقاد ذلك » تحريف .

(٢) سورة الليل ٤ .

(٣) سورة الطارق ٤ .

(٤) سورة التوبة ٦٢ .

(٥) لحريث بن عناب الطائي
انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٥٩ ، والخزانة ٤ : ٥٨٠ .

(٦) سبق التعريف بها ١ : ٥٧ .

(٧) ط : « الأول » مكان : « الآية » تحريف .

(٨) « بل الخبر » سقطت من ا . وفي ط : « بلا خبر » تحريف .

(٩) ا : « لتشترين » ب : « لتشترين » بالياء في كليهما ، تحريف .

(١٠) ط فقط : « الندماء » .



واستدلّ بقوله تعالى : « والقرآنِ ذي الذّكر بل الّذين كفَرُوا [١] » .

قال أبو حيان : وهو رأي باطل ، والجواب في الآية محذوف ، أو «كم أهلكنا [٢]» وحذف اللام لطول الفصل فيه . قيل : (وأن) المفتوحة ، قاله ابن عصفور في (المقرّب) واستدلّ بقوله :

١١٦٩ — أما والله أن لو كنت حـرّاً وما بالحُرّ أنت ولا العتيـق [٣]

وردّه ابن الصائغ وقال : بل جواب القسم جواب « لو [٤] » أي ما يكون جوابها لولا القسم [٥] . قال أبو حيّان : وقد رجع عن ذلك ابن عصفور .

(و) يتلقّى (في النفي بما ، ولا ، وإن) قال ابن مالك في شرح الكافية : ولا فرْق في ذلك بين الاسميّة والفعليّة إلاّ أن الاسميّة إذا نفيت بلا وقدم [٦] الخبر ، أو كان المُخْبَرُ عنه معرفةً لزم تكرارها في غير الضّرورة نحو : والله لا زيد في الدار ولا عمرو ، ولَعَمْرِي [٧] لا أنا هاجرك ولا مُهينُك . قال أبو حيّان : وغلط في أن الجملة الاسمية لا تنفي بلا . قال : ولا ينفي بها أيضاً الماضي ، فلا تقول : والله لا قام زيد ، لكن في شرح التسهيل والكافية لابن مالك أنه ينفي بها كقوله :

١١٧٠ — * رِدُوا فَوالله لاذُذْناكُمُ أبداً [٨] *

---

(١) سورة صّ ١ ، ٢ .

(٢) ا : « أي كم أهلكنا » ب : « أو لم أهلكنا » تحريف .

(٣) من شواهد التصريح ٢ : ٢٣٢ .

(٤) وهو محذوف تقديره : « لحاربتك أو قاومتك » مثلاً .

(٥) لعلّ المراد إنكار أن يكون له جواب غير جواب القسم ، فالاستفهام في قوله : « أي ما يكون » الخ : يراد به الإنكار .

(٦) ط : « قدم الخبر » بدون واو .

(٧) ا : « وبعزتي »

(٨) سبق ذكره رقم ١١ .



ومثاله بما : « ولئن أتيتَ الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك [١] ».
وبإن « ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد [٢] » (قيل : ولن ، ولم) في الفعليّة كقول أبي طالب :

١١٧١ — * والله لن يصلوا إليك بجمعهم [٣] *

وحكى الأصمعي : أنّه قال لأعرابي : ألك بنون ؟ قال : نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبةٌ ، وقال أبو حيّان : لا سلف لابن مالك في تجويزه ذلك إلا ما حكى عن ابن جنيّ أنه زعم أنه يتلقّى بهما في الضّرورة ، وهو غلط من ابن جنيّ . انتهى .

فظاهره أنه لا يجوزُ عنده ، لا في الضّرورة ، ولا غيرها فنشأ من ذلك قول مُفَصّل حكيته بقولي : (وثالثها ضرورةٌ . ورابعها) يجوز (بلَم دون لن) نقله أبو حيّان عن محمد بن خلصة الضّرير [٤] ، قال : ولن ، وإن كانت كـ (لا) في نفي المستقبل إلا أنها نفي لـ (سيفعل) ، فلمّا كانت في مقابلة السين لم يتلقّ بها كالسّين .

(وعندي عكسه) وهو جواز التّلقي بلن دون لم ؛ لأنهـا للماضي ، والقسم بالمستقبل [٥] أجدرُ ، ولأن المثال السابق يظهر فيه الحمل على الاستئناف ، وتمام الكلام عند: « وخالقهم » . والبيت لا يحتمله ، وما قاله من إلحاقها بالسّين مردودٌ

---

(١) سورة البقرة ١٤٥ .

(٢) سورة فاطر ٤١ .

(٣) لأبي طالب عمّ النبيّ عليه السلام ، وعجزه :

* حتى أوسّد في التّراب دفينا *

أنظر الدرّر ٢ : ٤٥ .

(٤) محمد بن خلصة الشّذونيّ النّحوي ، أبو عبد الله ويقال له : البصير . مات ٤٧٠ .
وفي ط : « محمد بن خاصّة » تحريف صوابه في ا ، ب ، والبقية .

(٥) ط : « والقسم المستقبل » تحريف .



لأن الحرف المتلقي [١] به جعل لتأكيد الجملة المقسم عليها ، ولا تأكيد في السّين ، ولن يفيد تأكيد النفي ، فالتلقي [٢] بها حسَنٌ حينئذٍ .

(و) يتلقّى (في الطّلب به) أي بالطّلب أداة أو فعلاً كقوله :

١١٧٢ — * بِرَبِّكَ هل للصّبّ عندك رأفة [٣] *

وقوله :

١١٧٣ — * بعَيْنَيْكَ يا سلْمَى ارْحَمي ذا صبَابةٍ [٤] *

وقوله :

١١٧٤ — * رُقَيَّ بِعَمْرِكُم لا تَهْجُرينا [٥] *

(أو لما) نحو [٤٢/٢]

١١٧٥ — * قالَتْ بالله ياذَا البُرْدَيْنْ لما غَنِثْتَ نفساً أو اثْنَيْنْ [٦] *

(أو إلاّ) نحو :

---

(١) ط : « لأن الحرف النافي به » تحريف .

(٢) ا : « فالنفي بها » تحريف .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

* فيرجُوَ بعد اليأس عيشاً مجدّداً *

وفي ط : « هل للصّبّ غيرك » تحريف صوابه في الدرر ٢ : ٤٥ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* أبى غَيْرَ ما يُرْضيك في السّرّ والجهْر *

وفي ا : « بعيشك » مكان : « بعينيك » وقد أشار إلى هذه الرواية الدّرر ٢ : ٤٥ .

(٥) لابن قيس الرقيّات ديوانه ١٣٧ . وفي ط : زقي بعيركي » وب : « رقي بغيرك » وفي أ : « رقي لغيرك » كله تحريف صوابه في الدّيوان وعجزه : * ومَنّينا المنى ثم امطلينا * .

(٦) سبق ذكره رقم ٩٢٩ .

١١٧٦ — * بالله ربكِ إلاَّ قُلْتِ صادِقةً هل في لقائِك لِلمشْغُوف من طَمع *[١]

(أو إنَّ ، وتلزم اللاّم مع النون) الشّديدة أو الخفيفة (في مضارع مستقبل) كما تقدّم مثاله بخلاف غير المستقبل كالحال نحو : واللهِ لأظُنّك صادِقاً ، ولا حاجة إلى تقييده بالمُثْبت كما في التّسهيل ، لأن اللام لا تدخل غيره إلاّ شذوذاً كما سيأتي :

(والاكتفاء بأحدهما) أي باللاّم أو النّون (إن لم يفصل) بينه وبين اللام (ضرورة) كقوله :

١١٧٧ — * تألّى ابنُ أوْسٍ حلْفةً لِيَرُدَّني [٢] *

وقوله :

١١٧٨ — * وقتيل مُرَّةَ أثأرنّ فإنّه [٣] *

(خلافاً لأبي عليّ) الفارسِيّ (والكوفية) في تجويزهم ذلك في الاختيار . قال أبو حيّان : ووهم الخضراوي فادعى الإجماع على المنع .

فإن فصل جاز وفاقاً ، إمّا بمعمول مقدّم نحو : « ولئن متّم أو قُتِلْتم لإلى

---

(١) قائله مجهول . انظر الدّرر ٢ : ٤٦ .

(٢) لزيد الفوارس ، وتمامه :

* إلى نسوة كأنهنّ مفائد *

وفي رواية الخزانة ٤ : ٢١٨ : « مفائد » وفي رواية الدرر ٢ : ٤٦ : « مفاود » بالواو .

والمفاود : جمع مِفئد بكسر الميم ، وفتح الهمزة وهو المسعر .

(٣) من مقطّعة لعامر بن الطفيل . وتمامه :

* فرْغٌ وإنّ أخاكُم لم يُقْصِد *

ورواية الديوان ٥٦ : « أخاهم » مكان : « أخاكم » . وانظر الخزانة ٤ : ٢١٦ .

وفرْغ بالغين : هدر .

الله تُحشرون [١] » أو حرف تنفيس نحو : « ولسَوْف يُعْطِيك [٢] » وقد نحو : واللهِ لقد أقوم غداً .

(و) تلزم (اللاّم مع قَدْ ولَوْ مقدّرةً في ماضٍ مُثْبَتٍ غير جامد) نحو : « تالله لقد آثرك الله [٣] » (ولو) كان (بعيداً من الحال خلافاً لابن عصفور) في منعه قد حينئذ ، لأنّها للتقريب من زمن الحال . أما المنفيّ فلا تدخله اللام ، وكذا الخالي [٤] من قد إذا لم تقدر كخبر إنّ الماضي ، والجامد لا يقترن بقد كقوله :

١١٧٩ — * يَميناً لَنِعْمَ السيِّدان وُجِدْتُما [٥] *

(وشذّ) دخول اللام (مع ربّما وبما) في الماضي [٦] كقوله :

١١٨٠ — * لئن نَزَحَتْ دارٌ لِلَيْلى لرُبّما غَنينا بخير ، والديارُ جَميع * [٧]

وقوله :

١١٨١ — * فلَئِنْ بان أهْلُه لَبِما كان يُؤْهَلُ [٨] *

وأوّله أبو حيان على تقدير فعل بعد اللام ، أي لبان بما [٩] .

---

(١) سورة آل عمران ١٥٨ .

(٢) سورة الضحى ٥ . (٣) سورة يوسف ٩١ .

(٤) ط : « الحالي » بالحاء ، تحريف .

(٥) من معلّقة زهير ، وعجزه :

* على كلّ حال من سحيل ومُبْرم *

(٦) « وبما » سقطت من ا . وفي ب : « مع ربما وبما ، والماضي » تحريف .

(٧) لقيس بن ذريح كما في الدرر ٢ : ٤٧ .

(٨) لابن أبي ربيعة ، ديوانه ٢٩٩ وروايته « فيما » مكان : « لبما » .

(٩) أ : « أي ليأتي بماء » تحريف .

(و) شذّ دخولُها (مع مضارع بأحد الثلاثة) أي : قَدْ ، وربّما ، وبِما كقوله :

١١٨٢ – * لئن أمست رُبُوعهم يَبابًا لقد تدعو الوفودُ لها وفُودا * (١)

وقوله :

١١٨٣ – * فلئن تغيّر ما عَهِدْتُ وأصْبَحت صَدفتْ فلا بَذْلٌ ولا مَيْسور *

لَبِما يُساعِفُ في اللِّقاء وَلِيها فَرِحٌ بقرب مَزارِها مَسْرُور (٢)

(و) شذ دخولها مع (منفيّ) كقوله :

١١٨٤ – * أما والّذي لو شاءَ لم يَخْلُقِ النَوَى

لئن غِبْتِ عن عيني لما غِبْتِ عَن قلبي * (٣)

(و) شذ (حَذفهُما) أي اللاّم ، وقد من الماضي ذي الشّروط (أو) حذف (أحدهما) أي « قد » فقط إذا لم يقدّر أو « اللام » فقط كقوله :

١١٨٥ – * حلفت لها بالله حَلْفة فاجِرٍ لنامُوا فما إن من حديث ولا صَالِ * (٤)

---

(١) في الدّرر ٢ : ٤٨ قائله مجهول مع أنه في الخزانة ٤ : ١٦٧ نسبه إلى أبي عطاء السندي ، وروايته :

فإن تمس مهجور الفناء فربما أقام به بعد الوفود وُفودُ

وفي الدرر : « بها » مكان : « لها » وهي رواية الهمع .

(٢) قائل البيتين مجهول كما في الدرر ٢ : ٤٨ .

(٣) في الدرر ٢ : ٤٨ يقول : « لم أعثر على قائله » وقائله : مسعود بن بشر كما في أمالي القالي ٢ : ١٩٦ وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٦٦٦ .

(٤) لامرىء القيس ، ديوانه ٣٢ ، والخزانة ٤ : ٢٢١ .

١١٨٦ — وقوله : * تاللهِ قدْ علمت قيس إذا قذفت * [١]

(أو) حذف (اللام من الاسمية) كقول أبي بكر : « واللهِ أنا كُنْتُ أظْلَمَ منه » .

وقولي : (حيث لا طول) راجع إلى الاسمية والماضي معاً ، فإن كان في الكلام طولٌ حسن الحذف للام أو قد ، أو هما . قال تعالى : « والشّمسِ وضُحاها [٢] » إلى قوله : « قد أفلح من زكاها [٣] » . قال : « والسّماءِ ذات البُروج [٤] » إلى قوله : « قُتِل أَصْحابُ الأخْدود [٥] » . وقال الشّاعر :

١١٨٧ — * ورَبِّ السموات العُلى وبروجها والأرضِ ، وما فيها المُقدَّر كائن * [٦]

(أوْ نَافيها) أي الاسمية كقوله :

١١٨٨ — * فوالله ما نِلْتم ، ولا نيل مِنْكُم بمعتدلٍ وفْقٍ ولا مُتقارِبِ * [٧]

أراد : مَا نلتم ، فحذف ما النافية ، وأبقى الموصولة لدلالة الباء والعطف [٨] عليها .

---

(١) لزهير .. وعجزه :

* ريحُ الشتاء بيوت الحيّ بالعُنَنِ *

انظر شرح ديوان زهير ١٣٧ ، والخزانة ٤ : ٢٢٢ وروايته : « قد علمت نفس » بوضع « نفس » مكان « قيس » .

(٢) سورة الشمس ١ .

(٣) سورة الشمس ٩ .

(٤) سورة البروج ١ .

(٥) سورة البروج ٤ .

(٦) قائله مجهول . وانظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ١٦٧ .

(٧) لعبد الله بن رواحة . انظر الدرر ٢ : ٤٩ .

(٨) ط : « لولا الباء العاطفة عليها » ، تحريف .

(ونافي الماضي) كقوله :

١١٩٨ – * فإن شِئْتِ آليتُ بين المقَـا م ، والرُّكنِ ، والحجرالأسود [٢/٤٣]
نَسيتُكِ مـا دام عَقْلِي معي أَمَدُّ به أَمَـدَ السَّرْمَدِ * (١)

أراد : لا نسيتك .

(ويجوز) بلا شذوذ (حذف لا) النافية (مع مضارع لم يؤكد) بالنّون نحو : « تالله تَفْتَؤُ (٢) » أي لا تَفْتَؤُ للعلم بأن الإثبات غير مراد ، لأنه لو كان مراداً لجيء باللاّم والنّون بخلاف المؤكّد بها ، لأنه يلتبس حينئذ بالمُثْبَت لا « ما » (٣) على الأصَحّ) لِعَدم ورُوده ، ولِما فيه من الإلباس إذا لم يعلم . هل القسم على النّفي في الحال أو الاستقبال ؟ . وقيل : يجوز حملاً على لا .

(وتدخل اللام كأنّ) كقول أعرابيّ : ما هذه القنمة ؟ والله لكأنّها على حشة . القنمة : الرائحة الرديئة (٤) . والحشة : جمع حش (٥) (لا إنّ وأنّ) .

(وإذا تقدّم) القسم (على لو أو لولا (٦)) ولم يؤت إلاّ بجواب واحد

(١) لأميّة بن أبي عائذ الهذليّ كما في الدرر ٢ : ٤٩ وفي شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٩٣١ غير منسوبين .
(٢) سورة يوسف ٨٥ .
(٣) ط : « إلاّ ما » .
(٤) ط : « الرّويّة » .
(٥) في اللسان (حشش) : الحَشّ والحُشّ ، قيل : المتوضّأ ، سمّى به ، لأنهم كانوا يذهبون عند قضاء الحاجة إلى البساتين . وقيل : إلى النخل المجتمع يتغوّطون فيها ، والجمع من كلّ ذلك : (حِشان) و (حُشّان) ، و (حشاشين) الأخيرة : جمع الجمع . وفي ا : « العتمة » بالتاء ، تحريف و « خششة » بالخاء ، تحريف كذلك . وفي ب سقطت كلمة : « الرديئة » ، و « حش» .
(٦) ط : « على لو ولولا » بالواو ، دون أو .



(فالمحذوف جوابه ، أو جوابهما خلاف [١]) فنقل أبو حيّان عن الجمهور أنه جوابهما . وأن [٢] المذكور جوابه كما إذا تقدم على أداة الشرط ، وإن لزم أن يكون ماضياً لأنه مغن عن جوابهما .

ونقل عن مقتضى كلام [٣] التسهيل في الجوازم : أنه جوابه ، والمذكور جوابهما . وقد صرّح بذلك في الكافية . وعن مقتضى كلامه هنا : أنه لا حذف ، وأنّ : « لو » و « لولا » ومدخولهما جواب القسم حيث قال : وتصدّر في الشرط الامتناع بـ « لو » أو لولا [٤] .

ونقل عن بعضهم : أنه إنْ لم يصلح جواباً للقسم [٥] بأن نفي بـ « لَمْ » نحو : والله لو قام زيد لم يقم عمرو ، أو بـ « ما » مع اللام نحو : والله لو قام عمرو ما قام زيد تعيّن [٦] جعله للو ، وهو تقييد لمحلّ الخلاف لا قول آخر .

ومن أمثلة المسألة قوله :

١١٩٠ — * واللهِ لَوْلاَ اللهُ ما اهْتَدَيْنا [٧] *

وقوله :

١١٩١ — فواللهِ لو كُنّا شُهوداً وغِبْتُمُ إذن لمَلأنَا جَوْفَ جِيرَانِهِم دَمَا [٨]

(١) ط : « بخلاف » بالباء .

(٢) من قوله : « وأن المذكور جوابه » إلى قوله : « ونقل عن مقتضى كلام التسهيل » سقط من ط .

(٣) ومن قوله : « كلام التسهيل » إلى قوله : « وعن مقتضى كلامه هنا » سقط من ا .

(٤) ط : « الامتناع بلو ولولا » بالواو العاطفة دون « أو » .

(٥) « للقسم » سقطت من ا .

(٦) ب ، ط : « وتعين » بالواو .

(٧) قيل : لعبد الله بن رواحة ، وقيل : لعامر بن الأكوع . وعجزه :

* ولا تصدّقنا ولا صلّينا *

انظر الدرر ٢ : ٤٩ .

(٨) قائله مجهول ، وانظر الدرر ٢ : ٥٠ وفي النسخ الثلاث : « لو كنا الشهود » .



(أو توالى شرط وقسم ، وتقدّمهما طالبُ خَبَرٍ فالجواب للشّرط) تقدّم أو تأخّر (حَتْماً) تفصيلاً له بلزوم الاستغناء بجوابه عن جواب القسم ، لأن سُقوطَهُ مُخِلٌّ بالجملة بخلافه ، لأنه لمجرّد التأكيد نحو : زيدٌ والله إن تَقُم يَقُمْ ، وزيد إن يَقُم والله أَقُمْ (وقيل جوازاً) . حكاه أبو حيّان ، فيقال عليه : زيد والله إن قام لأقومن . (وقيل : يجوز رَفْعُه وحَذْفُهما) حكاه [1] (أو « لا ») أي [2] : لم يتقدمهما طالب خبر (فالجواب للسّابق في الأصح) قسماً كان أو شرطاً . وجواب الآخر محذوف نحو : والله إن قام زيد لأقومن ، وإن يقم والله أقم . وجوّز الفرّاء وابن مالك جعل الجواب للشّرط وإن تأخر كقوله :

١١٩٢ — * لَئِنْ كان ما حُدِّثْتهُ اليومَ صادِقاً
أَصُمْ في نَهار القيظ للشمس باديا * [3]

وجعل [4] ابن مالك : الجواب للقسم المُؤخّر إن اقترن بالفاء لدلالته على الاستئناف كقوله :

---

(١) بعد كلمة : « حكاه » نقص يحتاج إلى معرفة شخص الحاكي ، وليس في ب ، ط إشارة إلى هذا النقص ، لكن في ا إشارة إلى هذا النقص بالبياض الذي بعدها .
ولعلّ الحاكي هو عبد الحق بن غالب بن عطيّة المفسّر فقد قال في قوله تعالى : « لئن أُخْرِجُوا لا يَخْرُجون معهم ، ولئن قُوتِلوا لا يَنْصرُونَهُمْ » (الحشر ١٢) : إنّ الأفعال كلها غير مجزومة في « لا يخرجون » ، « ولا ينصرون » « لأنها راجعة إلى حكم القسَم لا إلى حكم الشّرط » انظر حاشية ياسين ٢ : ٢٥٣ .

(٢) ا ، ب : « أن » مكان : « أى » وما جاء في ط أوضح لأن « أي » تفسير لـ « لا » المقابلة لقوله سابقاً : « وتقدّمهما طالب خبر » .

(٣) لامرأة من بني عقيل . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٦١٠ ، وأوضح المسالك رقم ٥١٧ ، والخزانة ٤ : ٥٣٨ .

(٤) ط : « جعل » من دون « واو » .



١١٩٣ — * فإما أَعِشْ حتى أَدِبَّ على العصا فوالله أَنْسَ لَيْلَتِي بالمَسَالِمِ * [١]

وردّه أبو حيان : بأن القسم مع جوابه جواب الشّرط ، ولذا اقترن بالفاء ، لأنّه محذوفٌ دلّ عليه جواب القسم .

(أو سبق [٢] القسم) وَحْدَهُ (طالِبُ خَبَرٍ أو) طالبُ (صِلَةٍ بُنِيَ على أيّهما) شئت (فإن بُنِيَ عليهما) أي طالِبُ الخبرِ أو الصّلة (فجوابه محذوفٌ) لدلالة الخبر ، أو الصّلة [٣] عليه وإلا فهو وجوابه الخبر أو الصلة [٤] نحو: زيد والله يقوم، وجاءني الذي واللهِ يقوم ، وزيد والله ليقُومَنّ ، وجاءني الذّي واللهِ لَيَقومَنّ .

(وحيث أغنى الجواب عن) جواب (الشرط لَزِم كوْنه مستقبلاً) لأنه مُغْنٍ عن [٥] مستقبل ، ودالّ [٦] عليه .

(و) لزم كون (فِعل الشّرط ماضياً ولو معنىً) كالمضارع المنفيّ بلم (غالِباً) لأن جواب الشّرط لا يُحْذَفُ إلاّ حيث كان فِعْلُه كذلك ، فلا يجور أن يقال : واللهِ إنْ يقم زيدٌ لأقومنّ ، ولا واللهِ إنْ لا يقم لأقومَنّ ، ولا والله إن قام زيد لقمت إلا إن أُوقع الماضي مَوْقعَ المستقبل كقوله : « ولئن أرْسَلْنا ريحاً فرأوْهُ مُصْفرّاً لَظَلّوا [٧] » . أي ليَظَلن [٨] .

---

(١) نسبه في الدرر لقيس بن العيزارة الهذليّ ، انظر معجم الشعراء ٢٠٢ والدرر ٢ : ٥٠ .

(٢) ا : « أو لم يسبق » تحريف .

(٣) ط : « لدلالة الخير والصلة » بالواو العاطفة دون « أو » .

(٤) ط : « والصلة » بالواو العاطفة لا : « بأو » .

(٥) « عن » سقطت من ا ، ب .

(٦) ط : « وقال عليه » مكان : « دالّ عليه » تحريف .

(٧) سورة الرّوم ٥١ .

(٨) في ب ، ط : « ليظلن » بحذف اللام .



(وإذا كان للمقسَم عليه جوابُ شَرْطٍ [١] مستقبل مسبوق بِقَسَمٍ) ملفوظٍ أو مقدّر (قُرِنت الأداة) الشرطيّة إنْ أو غيرها (بلام مفتوحة) نحو : « وأَقْسَمُوا بالله جَهْدَ أيْمَانِهِم لَئِن أَمَرْتَهُم لَيَخْرُجُنَّ [٢] » « لئن لم يَنْتَه المُنافِقون [٣] » الآية ، وهذه اللاّم (تسمّى الموطئة) لأنها وطأت الجواب للقسم المذكور قبلها ، أي مهدته [٤] له (والمؤذنة) [٥] لأنها آذنت بأن الجواب بعدها مَبْنِيٌّ على قَسَم قبلها ، لا على الشّرط ، أي: أَعْلَمَتْ بذلك. (ويجوز حَذْفها) ما دام (لم يحذف القسم). فإن حذف لم تحذف (غالباً) لتدُلّ عليه . ومن القليل : « وإن لَمْ يَنْتَهوا عَمّا يَقُولُون لَيَمَسَّنّ [٦] » . « وإن لم تَغْفِر لنا وتَرْحَمْنا لَنَكُونَنّ [٧] » .

قال أبو حيّان : فإن كان الفعل الواقع جواباً منفياً « بلا » لم يجز أصلاً ، لأنه حينئذ لا دلالة في [٤٤/٢] اللفظ على القَسم المحذوف ، ولا يُوجدُ في كلامهم : إن قام زيدٌ لا يقومُ زيدٌ .

ومن دخولها على غير إنْ قوله :

١١٩٤ — * ولمَا رُزِقْتَ لَيأتِيَنّك سَيْبهُ [٨] *

وقوله :

---

(١) ا ، ب « وإذا كان القسم جواب شرط »

(٢) سورة النّور ٥٣ .

(٣) سورة الأحزاب ٦٠ .

(٤) ط : « أي مهذبة له » تحريف .

(٥) ط : « المؤذنة » بدون واو .

(٦) سورة المائدة ٧٣ .

(٧) سورة الأعراف ٢٣ .

(٨) للقطامي ، ديوانه ١١٢ وعجزه :

* جلْباً وليس إليك ما لم تُرْزق *

وفي ط : « سبيّه » بتقديم الباء على الياء ، تحريف .

١١٩٥ ــ * لمتَى صَلَحْتَ لَيُقْضَيَنْ لك صالحٌ [١] *

قال : وقد شبه بعضهم « إذ » « بإن » فأدخل عليها هذه اللام قال :

١١٩٦ ــ *غَضِبَتْ عَلَيّ وقد شربت بجزَّة فلإذْ غَضِبْتِ لأشْرَبَنْ بخَرُوفِ * [٢]

(والجواب المقرون بما أو إنّ) المؤكدة (أو اللام مع اسم لا يقدّم معمول عليه) مطلقاً بلا خلاف ، كما قال أبو حيّان : فإذا قلت : واللهِ ما يقوم زيد الآن ، أو والله إن زيداً قائم الآن ، أو والله لزيدٌ قائم الآن لم يجز تقديم الآن . (أو هي) أي : اللام (مع مضارع فكذلك) لا يجوز التقديم مطلقاً ، صَحّحهُ أبو حيّان . وقيل : يجوز مطلقاً ظَرْفاً كان أو مفعولاً وهو رأي الفرّاء ، وأبي عُبَيْدة ، واستدلاّ بقوله : « فالحقُّ ، والحقَّ أقول لأمْلأنّ [٣] » أي حقّاً .

(وثالثها يقدم الظرف) والمجرور دون المفعول ، وهو رأي ابن مالك واستدلّ بقوله تعالى : « عما قليل ليُصْبِحُنّ نادمين [٤] » .

(ويقع القسم بين مَنْفيّيْن توكيداً) لنفي المحلوف عليه كقوله:

١١٩٧ ــ * أخِلاّي لا تَنْسوا مَواثيقَ بَيْنَنا فإنيَ لا والله ما زِلْتُ ذاكِرا * [٥]

(وقد يغني) النّفي (السّابق) عن النّفي المباشر للجواب كقوله :

---

(١) قال في الدرر ٢ : ٥١ : « ولم أعثر على قائله » . وتمامه :
* ولتُجْزَيَنّ إذا جُزِيتَ جميلاً *

(٢) نسبه القالي في الآمالي ١ : ١٥٠ إلى أعرابيّ ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغنى ٣٧٥ إلى ذي الرمّة .
ورواية القالي : « بصوف » مكان : « بجزّة » و « لئن »مكان : « فلإذْ » .

(٣) سورة ص ٨٤ . (٤) المؤمنون ٤٠ .

(٥) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٥١ .



١١٩٨ — * فلا واللهِ نادَى الحيُّ ضَيْفِي [١] *

أي ما نادى . (ويُغْنِي عنه) أي عن القسم بأن يحذف (الجواب لدليل) يدلّ عليه . (وقيل) وعليه ابن مالك (إن وقع بعد : « لقد ») نحو : « ولَقَدْ صَدَقَكُمُ اللهُ وَعْدَهُ [٢] » (أو لئن) نحو : « لئن أُخْرِجُوا لا يَخْرُجون معهم [٣] » (أو مصاحباً لإمّا مفتوحة ونوناً) للتوكيد نحو : « لأعَذِّبَنَّهُ عَذاباً شَدِيداً [٤] » . (وقيل) : وعليه أبو حيّان (إن كان الجواب باللاّم) أو إنّ المشدّدة [٥] ، فإنْ كان بغيرهما كـ « ما » ، ولا ، وإنْ فلا .

(و) يغني (عن الجواب) فيحذف (معموله) نحو : « والنّازعات [٦] » إلى قوله : « يَوْمَ تَرْجُفُ الرّاجفة [٧] » أي ليبعثن . (وقَسَم مسبوق بحرف جواب) نحو : « أليس هذا بالحقّ قالوا بَلَى وربِّنا [٨] » . وقولك لمن قال : أتفعل كذا ، إي والله ، أو نعم والله ، أو أجل والله .

---

(١) هو للمنخّل الهذليّ . وعجزه :

* هدوءاً بالمساءَة والعِلاط *

ورواية المغني ٢ : ١٧١ : « قومي » مكان : « ضيفي » وعجزه في حاشية الأمير على المغني ٢ : ١٧١ :

* طوال الدّهر ما دعي الهديلُ *

انظر ديوان الهذليين ٢ : ٢١ ، واللسان (علط) .

(٢) آل عمران ١٥٢

(٣) سورة الحشر ١٢ .

(٤) سورة النّمل ٢١ .

(٥) ط : وإن المشدّدة « بالواو » دون « أو » .

(٦) سورة النّازعات ١ .

(٧) سورة النازعات ٦ .

(٨) سورة الأحقاف ٣٤ .



[جير]

(و) تغني (عن القسم) جير قال :

١١٩٩ ــ قالوا قُهِرْتَ فقلْتُ جَيْرِ لَيَعْلَمَنْ
عمّا قليلٍ أيُّنا المقهورُ [1]

(كسراً) أي: مكسوراً بناءً لالتقاء الساكنين. (وبفتح) تخفيفاً ثم (قال سيبويه اسماً) لِدُخول التّنوين عليها في قوله :

١٢٠٠ ــ * وقائلةٍ أَسِيت فقلت جَيْرٍ [2] *

(بمعنى حقّاً) فيكون مصدراً . (وقيل: أبداً) فيكون ظرفاً كعوض. وبنيت لقلّة تمكّنها ، إذْ لا تستعمل إلاّ في القسم ، قاله صاحب الملخص .

(و) قال : (قومٌ : حرف جواب) بمعنى : نَعَم ، وصحّحه ابن مالك قال : لأن كُلّ مَوْضع تقع فيه يصلح أن يقع فيه : « نعم [3] » ، وليس كُلّ مَوْضع تقع فيه يصلح أنْ يقع فيه « حقّاً » ، فإلحاقها « بنعم » أوْلى ، ولأنّها أشبه بها لفظاً أو استعمالاً ، ولذلك بُنِيَتْ . ولو وافقت حقاً في الاسمية [4] أعربت ، ولجاز أنْ يصحبها الألف واللام ، كما أنّ : « حقاً » كذلك ، ولو لم تكن بمعنى : « نعم »

---

(١) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٥٢ .

(٢) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٥٢ . وعجزه :

* أسيٌّ إنني من ذاك إنّهْ *

وانظر شرح شواهد المغني للسيّوطي ٣٦٢ ، والخزانة ٤ : ٢٣٨ .

(٣) من قوله : « نعم » إلى قوله : « حقّاً » سقط من ط .

(٤) ط فقط : « في الأمكنية » .



لم تعطف عليها في قوله :

١٢٠١ ـ أبى كَرماً لا آلِفاً جَيْرِ أو نعم بأحسن إيفاءٍ وأَنْجزِ مَوْعِدِ [١]

ولم نؤكد بها في قوله :

١٢٠٢ ـ وَقُلْنَ على البرْدِيّ أوّلُ مَشْرَبٍ نَعَمْ جَيْرِ إنْ كانَتِ رواءً أسافِيه [٢]

ولا قوبل بهـا : « لا » في قوله :

١٢٠٣ ـ إذا تقـول لا ابنة العُجَيْـرِ تَصْدقُ لا إذا تقول : جَيرِ [٣]

قال : وأما تنوينها فضرورةٌ أو ترنّم . زاد الفارسيّ أو شاذّ ، كتنوين اسمِ الفعل في قولهم : فداءٍ لك [٤] بكسر الهمزة . واختار هذا القول أبو حيّان ، وابن هشام ، والرّضي . وقال : إنما صحّ وقُوعها قَسَماً بجامع أن التّصديق توكيدٌ وتوثيقٌ كالقَسَم .

قال ابن الدّمامِينيّ : ولقائل أن يمنع لزوم الإعراب لو كانت بمعنى « حقّاً » ،

---

(١) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٥٢ .
وفي ط : « أي كرما » مكان : « أبي كرما » تحريف .

(٢) نسبه في شرح شواهد المغني للسيوطي لطفيل بن عوف الغَنَوِيّ .
والشاهد في الخزانة ٤ : ٢٣٥ . وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٦١ .

(٣) قائله مجهول . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٦٢ .

(٤) في اللسان : (فدى) : من العرب من يكسر : « فداءِ » بالتنوين ، إذا جاور لام الجرّ خاصّة ، فيقولون : « فداءٍ لك » لأنه نكرة يريدون به معنى الدّعاء. وأنشد الأصمعيّ للنابغة :
مهلاً فداءٍ لك الأقوام كُلُّهُمُ وما أُثَمِّرُ من مالٍ ومن وَلَدِ

ودخول « أل » وسنده (ما) التي بمعنى شيء[1] ونحوها. وسببُ البناء حينئذ موافقتُها لـ« جير » الحرفيّة لفظاً ، وكونها مؤكدة في البيت المذكور ، لاحتمال أن يكون المعنى : نعم يحق ذلك حقاً [2] . وأجاب شيخنا الامام الشُّمُنِّيّ عن الأول بأنّ اللّزوم لعدم مشابهتها الحرف حينئذ بوجه من الوجوه [٢/٤٥] المقتضية للبناء بخلاف « ما » بمعنى شيء ، فإنها مشابهة له في الوضع ، قال : وقوله: إنّ سبب بنائها موافقتها لجير الحرفية فيه نظر ، فإن القائل باسميّة « جَيْر » لا يثبت « جَيْراً » أخرى حرفاً حتّى تكون هذه مشابهة لها [3] . انتهى :

(و) قال قوم : (اسم فعل) حكاه صاحب الملخص ، واختاره فيما نقل أبو حيان ، قال : لأن تنوينها للتّنكير ، وهو لا يوجد إلا في اسم الفعل ، أو الصّوت (وتنوّن ضرورة) كالبيت السابق .

(وقد يجاب بها دونه) أي دون قَسَمٍ ، كما يجاب « بنعم » « وأجل » كقوله :

---

(١) في المغني ٢ : ٢ : من أنواع « ما » التامّة المقدّرة بقولك : الشيء ، وهي التي لم يتقدّمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى نحو : « وإنْ تبدو الصّدقات فَنِعِمّا هي » (البقرة ٢٧١) .

(٢) ط : « أن يكون لمعنى : نعم نحو ذلك حقاً » في العبارة تحريف صوابه في ا ، ب . وفي ب : « يحق ذلك حقاً » .

(٣) هذا النصّ المنقول عن الشمّني فيه نقص ، ونصّ عبارة الشمني ورقة ٣٧ : « فإن قلت : ما سبب البناء حينئذ ؟ قلت موافقتها « جير » الحرْفيّة لفظاً ومعنى . هذا عند من يجعلها : « كحقاً ». وأمّا عند من يجعلها كأبداً ، فالبناء مشكل . وأقول : الدليل على الملازمة بين كون « جير » بمعنى : « حقاً » و « أبداً » وبين الإعراب عدمُ مشابهتها الحرْف حينئذ بوجه من الوجوه المقتضية للبناء بخلاف « ما » بمعنى : « شيء » فإنها مشابهة للحرْف في الوضع .
وقوله : إن سبب بنائها موافقتها لـ « جير » الحرفيّة لفظاً ومعنى عند من يجعلها كـ « حقاً » فيه نظر ، فإن القائل بأن « جير » بمعنى : « حقاً » أو « أبداً » لا يثبت « جير » أخرى حرفاً حتى تكون هذه مشابهة لها .
هذا وفي ط : « لا يثبت جيراً تجري حرفاً » تحريف صوابه في ا ، ب ، وحاشية الشمنيّ .



١٢٠٤ – * قالت : أراك هارِباً للجــوْرِ مِنْ هدّة السُّلطانِ ، قلت: جَيْرِ * [1]

[لاجرم]

(و) يغني عن القسم أيضاً (لا جَرَم). حكى الفرّاء أنّ العرب تقول: لا جرم لاتيننّك ، ولا جَرَم لقد أحسنت ، فاستغنوا بها عن القسم قاصدين بها معنى « حَقّاً » وأصلها : بمعنى : لا بُدّ .

[عوض]

(قال الكوفية : و) يغني عن القسم أيضاً (عوض) فيقال : عَوْضُ لأفعلن . قال أبو حيّان : والبصريّون لا يعرفون القسم به ، وإن ذكره الزّجاجي .

[الجمع بين الأيمان]

(ويجمع بين أيْمانٍ) توكيداً سواء اختلف حرف القسم أم لا ؟ (لكن إن اختلف الحرف لم يؤت بالثّاني حتى يُوفّ الأوّل جوابه) فيقال: تالله لأفعلنّ ،بالكعبة لأفعلن (خلافاً للأخفش) في تجويزه الموالاة ، فيقال : والله ، تالله ، بالله لا أفعل ، كما يقال : والله ، والله لا أفعل .

[القسم غير الصريح]

(مسألة من القسم غير صريح) وهو : ما لا يُعْلَمُ بمجرّد لفظه كونُ النّاطق به مقسماً (كعلمت) نحو : « وَلَقَدْ عَلِموا لَمَنِ اشْتَراه مَا لهُ في الآخِرَةِ مِنْ

---

(١) نسبه في اللسان (جير) لبعض الأغفال وفي ط : « هذه » بالذال المعجمة ، تحريف .



خَلاَقٍ [١] » . قال سيبويه : ومنه قولهم : عَلِم الله . (وشهدت) نحو : « شَهِدَ الله إنّه [٢] » في رواية الكسر . نَشْهَدُ إنّكَ لَرَسُول الله » [٣] . وجاهدْتُ ، وأوثقْتُ، وأخذت . ومنه : « وإذْ أخَذَ اللهُ مِيثَاقَ الّذِين أُوتُوا الكِتَاب لَتُبَيِّنُنّهُ [٤] » .

وهذه الألفاظ (في الخبر ، ونشدتك الله [٥] وعمّرْتك الله [٦]) بالتشديد (وعمرك الله) بضم الراء ، وفتحها مع ضمّ العين . (وقعدك الله) بفتح القاف وكسرها ، (وقعيدك الله ، وعزمت في الطلب) وقد تقدّم أنّ جواب الطلب [٧] يتلقى به ، أو بلمّا ، أو إلاّ أو إنّ .

ومن أمثلته هنا قولهم : أنشدك الله إلاّ فعلت ، وفي الصحيح « اللهَ إلاّ قضيت بيننا بكتاب الله » وقوله :

١٢٠٥ — *عَمَّرتُكِ اللهَ إلاَّ ما ذَكَرْتِ لنا   هل كُنْتِ جارَتَنا أيّامَ ذِي سَلَمِ* [٨]

وقوله :

١٢٠٦ — يا عَمْرَكِ الله إلاَّ قُلْتِ صادقة   أصَادِقاً وصْفهُ المجنون أو كذبا [٩]

---

(١) سورة البقرة ١٠٢ .

(٢) سورة آل عمران ١٨ .

(٣) المنافقون ١ وفي ا : « يشهد » تحريف . وفي ط « يشهد إنك لرسوله » تحريف .

(٤) سورة آل عمران ١٨٧ .

(٥) سقطت كلمة « الله » من ط .

(٦) أي عمّرتك الله تعميراً ، ثم وضعت : « عَمْرَكَ » موضع : « التعمير » وأنشد فيه :

عمّرتُكِ الله ألا ما ذكرت لنا   هل كنت جارتنا أيام ذي سَلَم

يريد : ذكرتك الله . اللسان (عمر) .

(٧) ا : « جواب الشرط » .

(٨) قائله مجهول . من شواهد سيبويه ١ : ١٦٣ ، والمبرّد في « المقتضب » ٢ : ٣٢٩ ، واللسان (عمر)

(٩) للمجنون . انظر ديوانه ١٨٣ ، وروايته « أم كذبا » مكان : « أو » .



وقوله :

١٢٠٧ - * عَمْرَكَ اللهُ يا سعادُ عِدِيني بَعْضَ ما أَبْتغي ، ولا تُؤْيِسيني * [١]

وقوله :

١٢٠٨ - * عَمْرَكَ الله أما تَعْرِفُنِي أنا جرَّارُ المنايا في الفَزع * [٢]

وقوله :

١٢٠٩ - * قعيدَكَ كما اللهُ الذي أنتما لَهُ ألم تَسْمَعا بالبيضتَيْن المناديا * [٣]

وقوله :

١٢١٠ - * قِعيدَكِ أن لا تُسْمِعيني مَلامَةً ولا تَنْكَئِي قَرْحَ الفؤاد فَيِيجعا * [٤]

(ويجوز حذف نشدت) فيقال : بِالله لما فعلت [٥] ، ومنه قوله :

١٢١١ - * قالت له بالله ياذا البُرْدَيْنْ لما غنثت نَفَساً أو اثنَيْن * [٦]

(و) يجوز حذف (الباء ، فينتصب تاليها) نحو : نشدتك الله لما فعلت . والأصل بالله . ومعنى : نشدتك بالله إلاّ فعلت : أقسمت به (لا ترى إلا فاعلاً) أي سألتك ، وطلبت منك مَن نَشد الضّالة : طلبها .

(و) معنى (عَمْرَك الله) يُعَمِّرك، أي : عمّرك تعميراً ، وهو مخفف :

---

(١) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ٥٤ .

(٢) في الدرر ٢ : ٥٤ : « ولم أقف على قائل هذا البيت ولم يتبادر لي معناه » : « حراث » بالحاء والثّاء ، و« الفرع » بالراء . والصواب : من ب .

(٣) للفرزدق ، ديوانه ٨٩٥ ، وروايته : « أعيذكما » مكان : « قعيدكما » ولا شاهد في هذه الرواية وانظر معجم البلدان ٢ : ٣٢٨ .

(٤) لمتمّم بن نويرة اليربوعي الصّحابي ، وفي ط : « فيجعا » تحريف . وانظر الخزانة ١ : ٢٣٤ ، والمقتضب ٢ : ٣٣٠ .

(٥) ط : « تالله » بالتاء .

(٦) سبق ذكره رقم ٩٢٩ وفي ط : « غنيت » بالياء تحريف .



عَمّرتُكَ الله بحذف الزوائد : (سألت بتعميرك) أي بإقرارك له بالإبقاء ، كما أنّ عمرك الله : أحلف ببقاء الله ، ودوامه .

فإن لم يرد بهما [١] القسم ، فالمعنى سألت الله أن يطيل عمرك .

وقيل : المراد به : ضد الخُلُوّ من عمر الرجل منزله ، كأنه أراد تذكير القلب بذكر الله ، تأكيداً للصّدق ، والتقدير : ذكّرْتُك بالله تذكيراً يُعَمِّر القلب ، فلا يخلو منه .

(و) معنى (قعدك الله ، وقعيدك : الله معك) أي رقيب عليك وحفيظ . وقيل : مقاعدك ، وهو بمعناه . وضمّن القسم قال في الصّحاح : على معنى : يصاحبك الله الذي هو صاحب كل نَجْوى .

وقيل هما مصدران بمعنى المراقبة ، والتقدير : أقسم بمراقبتك الله ، ونصب « الجلالة » في الجميع على إسقاط الجارّ .

(١) ط : « بها القسم » ، تحريف .

[الإضافة]

(الإضافة): أي هذا مبحثها . هي في اللغة : الإمالة ، ومنه ضافت الشّمس للغروب : مالت [٤٦/٢] ، أو أضفت [١] ظَهْري إلى الحائط : أملته [٢] إليه ، وضاف السّهْمُ عن الهدف : عَدَل ، وأضفته إلى فلان : ألجأته ، والمضاف في الحرب : المحاط به ، والمضاف : الملزق [٣] بالقوم وضافَه الهم : نزل به . وتضايف [٤] الوادي : تضايق كأنه مال أحد جانبيه إلى الآخر [٥] ، وأضفت من الأمر : أشفقت .

وفي الاصطلاح : (نسبة تَقْيِديّة بين اسمين توجب لثانيهما الجرّ) فخرج بالتقييدية [٦] : الإسنادية نحو : زيد قائم ، وبما بعده نحو : قام زيد ، ولا ترد الإضافة إلى الجُمَل ؛ لأنها في تأويل الاسم .

وبالأخير الوصف نحو : زيد الخياط .

(وتصِحّ بأدنى ملابسة) كقوله تعالى : « لَمْ يَلْبَثُوا إلاّ عَشِيّةً أَوْ ضُحاها [٧] » لمّا كانت العشيّة والضحى طرَفَيْ النّهار صحّت إضافة أحدِهما إلى الآخر . وقولهم :

---

(١) في ط : « ضفت » تحريف .
(٢) في النسخ الثلاث : « أملت إليه » .
(٣) ا : « الملزوق » .
(٤) ط : « وتضاف الوادي » تحريف .
(٥) ا : « كأنه مال إحدى» ب : « كأنه مال إحدى جانبيه إلى الأخرى . ط : كأنه مال أحد جانبيه بالآخر » .
(٦) ط : « التقيد » من دون باء الجرّ .
(٧) سورة النازعات ٤٦ .



« كَوْكَبُ الخَرْقاء ، أضيف إليها ؛ لأنها كانت تنتبه وقت طلوعه .

(والأصحّ أنَّ الأول) هو (المضاف والثاني [١]) هو (المضاف إليه) وهو قول سيبويه ، لأنّ الأوّل هو الذي يضاف إلى الثاني ، فيستفيد منه تخصيصاً وغيره .

وقيل : عكسه . (وثالثها : يجوز في كُلّ) مِنْهما كُلّ منهما [٢] .

(وتَجْري) هذه الأقوال (في المسند والمسند إليه) فقيل : المسند الأول مبتدأ كان أو غيره ، والمسند إليه الثّاني . وقيل : عكْسُه ، وقيل : يجوز أن يقال كلّ منهما في الأول والثّاني . والأصحّ : قولٌ رابع : أن المسند : المحكومُ به ، والمسند إليه : المحْكومُ عليه .

(و) يجري أيْضاً في (البَدل والمُبْدَل منه) . والأصحّ هنا أنّ الثاني البدل ، والأول المبدل منه ، كما يؤخذ من مبحثه .

(و) الأصحّ (أن الجرّ) في المضاف إليه (بالمضاف) قاله سيبويه ، وإن كان القياسُ ألاّ يعمل من الأسماء إلاّ ما أشبه الفعل ، والفعل لا حظّ له في عمل الجرّ ، لكن العرب اختصرت حروف الجرّ في مواضع ، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض فناب المضاف مناب حرف الجرّ ، فعمل عمله ، ويدلّ [٣] له اتّصال الضمائر به،ولا تتصل إلاّ بعاملها . (وقال الزّجّاج ، وابن الحاجب هو بالحرف المقدّر) لأن الاسم لا يختصّ . (و) قال (الأخفش بالإضافة) المعنويّة قال الجمهور : (وتقدر اللاّم . قال في شرح الكافية : ومعناها هو الأصل ، ولذا [٤] يحكم به مع صحّة تقديرها ، وامتناع تقدير غيرها ، نحو : دار زيد ، ومع صِحّة

(١) « والثاني» سقط من ا إلى قوله : « إليه » .

(٢) « منهما » سقطت من ا .

(٣) من : « ويدلّ له » إلى قوله : « وقال الزجاج » سقط من ا . وفي ب : « وفي بدل، له » مكان : « ويدلّ له » تحريف .

(٤) ط فقط : « وانه يحكم به » .



تقديرها ، وتقدير غيرها نحو : يد زيد ، وعند امتناع تقديرها ، وتقدير غيرها نحو : عنده ، ومعه ، ومنه إضافة كُلّ إلى ما بعدها . (و) قال (قوم : و) يقدّر (مِنْ إنْ كان الأوّل بعض الثاني ، وصحّ الإخبار به عنه) كثوب خزّ ، وخاتم فِضّة ، فالثّوب بعض الخز ، والخاتم بعض الفضّة ، ويصحّ أنْ يُطْلق على كل اسم الخزّ ، والفضّة . ومنه إضافة[1] العدد إلى المعدود ، والمُقَدّرْ إلى المقدّرات [2] على الصّحيح ، بخلاف : يدَ زيدٍ ، وعَيْنُ عمرو فالإضافة فيه بمعنى اللاّم ، إذ لا يصحّ إطلاق اسم الثّاني فيه على الأوّل .

(قيل : أو لم يَصحّ) ذلك اكتفاءً بكونه بَعْضاً ، وهو رأي ابن كيسان ، والسِّيرافي ، واستدلاّ بظهورها في قوله :

١٢١٢ — * فالْعَيْنُ مني كأنْ غَرْبٌ تَحطُّ به [3] *

وقوله :

١٢١٣ — * كَأنَّ على الكفّين مِنْه إذا انْتحى [4] *

وردّه ابن مالك بأن الفصل بـ « مِنْ » لا يدلّ على أن الإضافة بمعناها ، وقد فصل

---

(١) ط : « أضاف العدد إلى المعدود » تحريف .

(٢) ط : « المقدورات » .

(٣) لعلقمة الفحْل ، ديوانه ١٨ وعجزه :

* دهماء حاركها في القتب محزومُ *

ورواية : « بالقتب » بالباء الجارّة لا : بـ « في » وهي رواية الدرر وفي ط : « لحظ » مكان : « تحط » ، تحريف .

(٤) يقول صاحب الدرر ٢ : ٥٥ : لم أعثر على قائله ولا تتمتّه مع أنه بيت مشهور من معلّقة امرىء القيس المشهورة . وتمامه :

* مداك عروس أو صلاية حنظل *



بها ما ليس بجزء قال :

١٢١٤ — * وإنَّ حَدِيثاً مِنْكِ لو تعلمينه [١] *

وأنكر قوم الإضافة بمعنى « مِنْ » أصلاً ، وقالوا : الإضافة بمعنى اللاّم ، لأن الخزّ مستحِقٌ للثواب ، كما أنه أصله .

(و) قال الجُرْجانِيّ وابن الحاجب في كافيته (وابن مالك) في كتبه : (و) تقدَّر (في) حيث كان ظرْفاً له . قال في شَرْحَيْ الكافية والتّسهيل ؛ قد أغفلها [٢] أكثرُ النّحويين ، وهي ثابتة في الفصيح كقوله : « ألَدُّ الخِصام [٣] » « بل مَكْرُ اللّيْلِ والنّهار[٤] » « تربُّصُ أرْبَعَةِ أشْهُرٍ [٥] » « يا صَاحِبَيَ السِّجْنِ [٦] » وفي الحديث : « فلا تجدون أعْلَمَ من عَالِمِ المدينة » ، فمعنى « في » في هذه الأمثلة ظاهر ولا يصحّ تقدير غيرها إلا بتكلّف .

قال أبو حيّان : ولا أعلم أحداً ذهب إلى هذه الإضافة غيره ، وهو مَرْدُودٌ ، فقد قال بها الجماعة المذكورون معه ، كما صرّحت بنقله عنهم تقوية لابن مالك ، وردّ الدعوة تفرّده . وصرّح ابن الحاجب في مقدّمته : بأن تقدير « في » أقل من « اللاّم » « ومِنْ » . وكذا قال ابن مالك . وزاد أنّ تقدير : « مِنْ » أقلّ من تقدير « اللاّم » . (و) قال (الكوفيّة و) يقدّر (عند) نحو : هذه ناقة رقودُ الحَلْب ، أي رقودٌ عِنْد الحَلْب .

---

(١) لأبي ذؤيب الهذلي . وعجزه :

* جنى النّحل في ألبان عوذ مطافل *

ديوان الهذليين ١ : ١٤ وروايته : « تبذلينه » مكان : « تعلمينه » .

(٢) ط : « أعلتها » تحريف .

(٣) سورة البقرة ٢٠٤ . (٤) سورة سبأ ٣٣ .

(٥) سورة البقرة ٢٢٦ . (٦) سورة يوسف ٣٩ ، ٤١ .



وأجاب أبو حيّان بأنّ هذا وما قدّر فيه من باب الصّفة المُشَبّهة ، والأصل رفعه على الفاعليّة مجازاً للمبالغة [١]. (و) قال (أبو حيّان : لا تقدير) أصلاً ، لا للاّم ، ولا لغيرها ، وإنما الإضافة تفيد الاختصاص ، وجهاته متعدّدة بيّن كل جهة منها الاستعمال . فإذا قلت [٤٧/٢] : غلامُ زيدٍ ، ودارُ عمرٍو [٢] ، فالإضافة لِلْمِلْك ، أو سَرْجُ الدابة فللاستحقاق ، أو شيخ أخيك فلمطلق الاختصاص .

(ويختَصّ) التّقدير عِنْد مَنْ قال به (بالمحضة ، وقيل : تقدّر اللام في غيرها) لظهورها في قوله تعالى : « فمنهم ظَالِمٌ لنفسه [٣] » « حافظاتٌ لِلغَيب [٤] » . « مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ [٥] » . « فعّال لما يريد [٦] » وردّ بعدم اطّراده إذ لا يسوغ في الصّفة المُشَبّهة .

(و) المحْضة (هي التي تفيد تعريفاً) إذا كان المضاف إليه معرفة (أو تخصيصاً) إذا كان نكرة . قال أبو حيّان : هكذا قالوا ، وليس بصحيح ؛ لأنه من جَعْل القسم قَسيماً ، وذلك أنّ التعريف تخصيص ، فهو قِسْمٌ منه . والصّواب أنها تفيد التخصيص فقط ، وأقوى مراتبه التعريف . انتهى .

وهو بَحْثٌ لَفْظِيّ (وفي مفاد [٧] إضافة الجُمَل) أي الإضافة اليها (احتمالان) لصاحب البسيط . وجه التخصيص أن الجُمَل نكرات [٨] ، ووجه التّعريف أنها في تأويل المصدر المضاف في التقدير إلى فاعله أو مفعوله هكذا حكاهما أبو حيّان بلا

---

(١) ط : « للمقايسة » تحريف .

(٢) ط : « غلام زيد دار عمرو » بدون الواو العاطفة تحريف .

(٣) سورة فاطر ٣٢ .

(٤) سورة النساء ٣٤ .

(٥) سورة البقرة ٨٩ .

(٦) سورة هود ١٠٧ .

(٧) ط فقط : « وفي إسناد إضافة الجمل » .

(٨) ط : « أن الجمل ثلاث » تحريف .



ترجيح . ثم قال : وفي التّعريف نظر ، لأن تقدير المصدر تقدير معنىً كما في همزة التّسوية ، فلا يلتفت إلى الإضافة فيه ، كما لا يتعرّف قولك : غُلام رَجُلٍ ، وأنت تريد واحداً بعينه،وأيْضاً ، فلا يلزم في المصدر أن يقدّر مضافاً بل قد يقدّر متوّناً عاملاً [1] . انتهى .

(وغيرها) أي غير المحضة ما لا يفيد [2] واحداً منهما (بل تخفيفاً [3]) في اللفظ بحذْف التّنوين ، وشبهه . (فمنه) أي من غير المحضة (إضافة غير ، ومِثْل وشِبْه ، وخدْن) بكسر المعجمة ، وسكون المهملة بمعنى : صديق (ونحو) بمعنى : مِثْل (وناهيك ، وحسبك) من رجل أي كافيك (وما في معناها) كتِرْب بمعنى لِدَة وضَرْب ، ونِدّ في معنى مِثْل . وشَرْعك [4] وبَجْلك [5] ، وقطك ، وقدك في معنى حسبك ، فهذه الأسماء نكرات[6] وإن أضيفت إلى معرفة، إمّا لأنّها على نيّة التنوين قصداً للتخفيف كالوصف ، كما قاله سيبويه ، والمبرّد ، وهو صريح المتن وجزم به ابن مالك في [7] « حسب » ونحوها ؛ لأنها مراد بها اسم الفاعل أو لأنها شديدةَ الإبهام كما قال ابن السّراج والسّيرافي، وغيرهما. وجزم به ابن مالك في غير ومثل ، ونحوهما ، لأنك إذا قلت غير زيد ، فكلُّ شيء إلا زيد غيره . ومِثْل زيد فمِثْلُه كثير : واحدٌ في طوله ، وآخرُ في عَمله ِ ، وآخرُ في صنعته ، وآخرُ في حُسْنه وهذا لا يكاد يكون له نهاية . ونقض هذا بأن كثرة المتماثلين والمغايرين لا توجب التنكير ، كما أن كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة ، بل يجب بالوقوع على واحد

---

(١) ا : « عالما » تحريف .

(٢) من قوله : « ما لا يفيد » إلى قوله : « إضافة غير » سقط من ا .

(٣) ط : « تحقيقاً » بالقاف ، تحريف .

(٤) ا : « وسرعك » بالسين ، تحريف .

(٥) ا : « وكلك » وط : « نجلك » بالنّون ، كلاهما تحريف صوابه في ب ، وكتب اللغة .

(٦) ط : « فهذه الأسماء نكرة » .

(٧) من قوله : « في حسب » إلى قوله : « في غير » سقط من ا .



معهود للمخاطب ، وقال الأخفش : يجوز أن يكون السّبب في ذلك كون أوّل أحوالها الإضافة ؛ لأنها لا تستعمل [١] مفصولة عنها ، لا يقال : هذا مِثْلٌ لك، ولا غَيْرٌ لك، وأوّل أحوال الاسم التّنكير ، فلذلك كانت نكرة مُطْلقاً .

(وكذا واحد أُمّه ، وعَبْدُ بطنه ، وأبوك في لغة) لبعض العرب حكاها أبو عليّ في الأوّلينْ ، والأصمعيّ في الأخير حيث أدخل عليها « رُبّ » في قول حاتم .

١٢١٥ — * أماويّ إني رُبَّ واحد أمّه [٢] *

وقولها : ربّ أبيه ، رُبّ أخيه[٣] . قال أبو حيان: كأنه[٤] لوحظ في واحد أمه معنى : مُفْرَدُ أُمِّه ، وفي عبد بطنه : خادِم بطنه ، والضمير فيهما [٥] لا يرجع إلى واحد ، ولا عبد ، بل إلى غيرهما مما تقدّم . وفي أبيه وأخيه : مناسب له بالأبوّة والأخوّة . والأشهر استعمال ما ذكر معرفة . (قيل و) منه أيضاً (الظّروف) سواء أضيفت إلى مفرد أم جملة . حكاه أبو حيّان عن بعضهم .

(ويعرف ما ذكر) من « غير » وما بعده (إن تعيّن المُغَايِر والمُمَاثِل) كأن وقع « غير» بين ضِدّين نحو : « صِراطَ الّذين أنْعَمْت عليهم غَيْرِ المغضوب عليهم ولا الضّالّين [٦] » وقولك : مررت بالكريم غير البخيل ، والجامد غير المتحرّك ، أو قارن مثْلاً ممّا يُشْعرُ [٧] بمماثلة خاصّة . (وقال المبرّد : لا يتعرّف « غير » بحال) ،

(١) ط : « لم تستعمل » بلم النّافية .

(٢) سبق ذكره رقم ١٠٧١ .

(٣) قال صاحب الدرّر ٢ : ٥٦ : « وظاهر الأصل أن هذا شعر ، وليس كذلك، بل هو نثر» .
وفي ط : « ترب » تحريف أشار إليه الدّرر .

(٤) في ط فقط : «كله» . تحريف صو به من أ ، ب .

(٥) ط : « الضمير فيها » .

(٦) سورة الفاتحة ٧ .

(٧) ط : « أو قارون مثلاً مما يشعر » تحريف .



لأنّ كُلّ من خالفك فهو غيرك حقيقةً ، والذي يُماثِلُك من كُلٍّ وَجْهٍ قد يتعيّن أن يكون واحداً . قال أبو حيّان : ورُدَّ بأنه قد يكون معرفة باعتبار أنّهُ نهاية في المغايرة ، كما يكون نهاية في المِثْل .

(ومنه) أي غير المحضة (إضافة الصّفة) أي اسم الفاعل والمفعول ، وأمثلة المبالغة والصّفة المشبهة (إلى معمولها) المرفوع بها في المعنى [1] أو المنصوب ، لأنّها في تقدير الانفصال ، ولذلك وصف بها النّكرة في قوله تعالى : « هَدْياً بالِغَ الكَعْبَةِ [2] » . ووقعت حالاً في قوله : « ثَانِيَ عِطْفِهِ [3] » ودخل عليها رُبّ في قول جرير :

١٢١٦ — * يا رُبَّ غابِطنا لو كان يَطْلُبُكُمْ [4] *

وذكر ابن مالك في نكته على (الحاجبية) : أنها قد تفيد التّخصيص أيضاً فإن ضارب زيدٍ أخص من « ضاربٍ » .

قال ابن هشام: وهذا سهو فإن ضارب زيدٍ أصله ضاربٌ زيداً[5] ، لا ضاربٌ فقط ، فالتخصيص [٤٨/٢] حاصِلٌ بالمعمول قبل الإضافة .

وفُهِمَ مِنْ تقييد الإضافة بكونها إلى المعمول اشتراط كونها بمعنى الحال أو الاستقبال ، فإن كانت بمعنى الماضي ، فإضافتها محضة لأنها ليست في تقدير الانفصال .

---

(١) ط : « في معنى » بدون : « أل » .

(٢) سورة المائدة ٩٥ .

(٣) سورة الحجّ ٩ .

(٤) لجرير ، ديوانه ٥٩٥ ، وعجزه :

* لا في مُباعدةَ مِنكُمْ وحِرْمانا *

(٥) أصله « ضارب زيداً » سقطت من ب ، ط ، والصواب في ا ، وشرح الشذور ٣٢٧ .



(قيل : و) منه إضافة [١] (المصدر) إلى مرفوعه أو منصوبه قاله ابن برهان وعلّله بأن المجرور به مرفوعُ المحلّ أو منصوبه فأشْبَه الصّفة، وابن الطّراوة وعلّله بأن عمله بالنيابة عن الفعل فهو أقوى من الصّفة [٢] العاملة بالشَّبَه بدليل اختصاصها ببعض الأزمنة دونه ، وإذا كان أقوى كان أولى أنْ يحكم له بحكم الفعل في عدم التعريف ، والأصحّ لا ، وردُّ الاستدلالُ ؛ لأنه لم يَنُبْ مناب الفِعل وحده ، بل مع أنْ ، والموصولُ محكومٌ بتعريفه فكذلك ما وقع موقعه ، وبانتفاء لوازم التّنكير من دخول « رُبّ » وأل ، ونعته بالنّكرة ، وبورود نعته ، وتأكيده بالمعرفة في قوله :

١٢١٨ — * إنّ وَجْدِي بكَ الشّدِيدَ أَراني [٣] *

وقوله :

١٢١٩ — * فلو كان حُبِّيَ أُمّ ذي الوَدْعِ كُلُّهُ [٤] *

وبأنّ تقدير الانفصال في الصّفة للضمير المستتر فيها وهو بخلافها .

(قيـل : و) منه إضافة اسم (التفضيل) قاله الكوفيون والفارسيّ وأبو الكرم ابن الدّبّاس [٥] ، والجزُولي ، وابن عُصفور ، وابن أبي الرّبيع ، قال الفارسيّ :

---

(١) « إضافة » سقطت من ا .

(٢) ط : « في الصفة » بوضع : « في » مكان : « من » .

(٣) قائله مجهول . وتمامه كما ورد في الأشموني ٢ : ٢٤٢ .

* عاذراً فيكَ مَنْ عَهِدْتُ عذولا *

ورواية الدرر ٢ : ٥٦ :

* عاذِراً مَنْ وجَدْتُ فيكِ عَذُولاَ *

(٤) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٥٧ . وتمامه :

* لأهْلكَ مَا لَمْ تَسْتَمِعْهُ المسارِحُ *

في الدرر وط : حُبُّ أمٍّ وفي أ : « أبي الم » وفي ب : « حي انم » كله تحريف ولعل الصواب حبي أم.

(٥) ا : « وأبو الكرم وابن الدباس » بواو العطف . وكذلك في ب . أما الدّبّاس فكما جاء في : « البغية » فهو : عمر بن عبد الله بن أبي السعادات ، وكنيته أبو القاسم ، ولقبه : الدّبّاس وليس من كنيته : أبو الكرم .



لأنه ينوي بها الانفصال ، لكونها تضاف إلى جماعة هو أحدها وإلاّ لزم إضافة الشيء إلى نفسه ؛ إذ لا ينفكّ [١] أن يكون بعض الجملة المضاف إليها ، ولأنّ فيه معنى الفعل ، ولهذا نصب الظرف . وتعـدى تارة بنفسه ، وتارة بحرف جرّ . والأصحّ أنها محضة ، إذْ لا يحفظ وروده حالاً ولا تمييزاً ، ولا بعد رُبّ ، وأل . قال سيبويه : العرب [٢] : لا تقول : هذا زيدٌ [٣] أسود الناس ، لأن الحال لا يكون إلا نكرة [٤] .

(وثالثها إن نوى) معنى (مِنْ) فغير محضة ، لأنّه حينئذ في حكم الانفصال وإلاّ فمحضة . قاله ابن السرّاج . ونزل قول سيبويه على الثاني ، وقول الكوفيين على الأوّل .

(فإن قصد تعريفها ، أي الصّفة المضافة إلى معمولها بأن قصد الوصف بها من غير اختصاص بزمان دون زمان (تعرّفت) ولذا وصف بها المعرفة في قوله تعالى : « مالك يوم الدّين [٥] » . « فالِقُ الحبِّ والنّوى [٦] » « غافِرُ الذّنب [٧] » (إلاّ) الصفة (المشبهة) فلا تتعرّف ، لأن الإضافة فيها نقل عن أصلٍ ، وهو الرّفع بخلافها في غيرها ، فهي عن فَرْعٍ وهو النّصب ، ولأنه إذا قصد تعريفها أدخل عليها اللام .

(وزعم [٨] الكوفيّة والأعلم) : فقالوا : إنّها تتعرّف بقصده ؛ إذْ الإضافة لا تمنع منه ، (ومن ثَمَّ) أي مِنْ هنا ، وهو أنّ اضافة الصّفة إلى معمولها لا تفيد

---

(١) ا : « إذ ينفك » بإسقاط : « لا » .

(٢) « العرب » سقطت من ط .

(٣) ط : « أشبه الناس » تحريف صوابه في ا ، ب .

(٤) ا : « لأن الحال لا تكون إلاّ نكرة » .

(٥) سورة الفاتحة ٤ .

(٦) سورة الأنعام ٩٥ .

(٧) سورة غافر ٣.

(٨) ا : « وعمم الكوفية » تحريف .



تعريفاً بل تخفيفاً (جاز اقتران هذا المضاف دون غيره) من المضافات (بأل) لأن المحذور في غيره من اجتماع أداتي تعريف منتفٍ فيه ، وإنما يقرن بها هذا (إن كان مُثنّى أو جمعاً على حدّه ، نحو : الضّاربا زيد ، والضّاربو زيد . قال الشاعر :

١٢١٩ — * ليس الأخلاّءُ بالمُصْغِي مَسامِعِهم [١] *

وقال :

١٢٢٠ — * إن يَغْنَيَا عَنِّي المُسْتوطِنا عَدَنٍ [٢] *

(أو أضيف لمقرون بها) نحو : الضّاربَ الرجل ، وقوله تعالى : « والمُقيمي الصّلاةِ [٣] » (أو) أضيف إلى (مضاف إليه) أي إلى مقرونٍ بها نحو : القاصد باب الكريم .

(وكذا) إن أضيف إلى (ضمير هي في مَرْجعِه على الأصح) نحو : الضارب الرجل والشاتمة[٤] ، وقوله :

١٢٢١ — * الودُّ أنْتِ المُسْتَحِقّةُ صَفْوِهِ [٥] *

(١) قائله مجهول . وعجزه :

* إلى الوُشَاةِ ولو كانوا ذَوِي رَحِم *

من شواهد أوضح المسالك رقم ٣٢٣ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* فإنّني لَسْتُ يوْماً عَنْهُما بغنَي *

من شواهد أوضح المسالك رقم ٣٢٢ .

(٣) سورة الحج ٣٥ .

(٤) ط : « والسائمة » تحريف .

(٥) قائله مجهول . وعجزه :

* مِنّي وإنْ لم أرْجُ مِنْكِ نوالا *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٢١ .



وقوله :

١٢٢٢ — * الواهب المائةِ الهجانِ وعَبْدِها [١] *

ومنع المبرّد هذه الصورة ، وأوجبَ النصب . قيل : أو إلى ضمير ما نحو : الضاربك ، والضّاربي ، والضّاربه ، قاله الرُّمانيّ ، والمبرد والزمخشريّ . ومنع سيبويه والأخفش ذلك ، وجعلا موضع الضمير نصباً [٢] كما لو كان موضعه ظاهراً ، [٣] فإنّه يتعيّن نصبه [٤] .

(قال الفراء أو) أضيف إلى (معرفةٍ) ما نحو : الضّارب زيد ، بخلاف الضّارب رجلٍ ، ولا مستند له في السمّاع . (و) قال (الكوفيّة) : أو أضيف عددٌ إلى (معدود) نحو : الثلاثة الأثواب [٥] قال ابن مالك : وحجّتهم السمّاع . وأمّا البصريّون فاستندوا في المنع إلى القياس ، لأنه من باب المقادير فكما لا يجوز : الرّطل زيتٍ لا ايجوز هذا .

[مسألة]

(الجمهور : على أنه لا يضاف اسمٌ لمرادفه ، ونعته ، ومنعوته ومؤكّده) ، لأن المضاف يتعرّف ، أو يتخصّص بالمضاف إليه ، والشيء لا يتعرّف ، ولا يتخصّص

---

(١) للأعشى . ورواية الديوان ١٥٣ .

الواهب المائة الهجان وعبدها عوذاً تزجّى خلفها أطفالها

وفي الدرر ٢ : ٥٧ : « بينها » مكان : « خلقها » وانظر سيبويه ١ : ٩٤ ، والخزانة ٢ : ١٨١ .
وفي ا : « الواهب الملائم الملحان وعدها » تحريف وفي ب : « وعدها » مكان : « وعبدها » تحريف .

(٢) ط : « أيضاً » مكان : « نصباً » تحريف . (٣) في النسخ الثلاث : «ظاهر» بالرفع .

(٤) ط : « نفيه » مكان : « نصبه » تحريف .

(٥) ا : « الثلاثة أثواب » .



إلا بغيره . والنّعت عَيْنُ المنعوت ، وكذا ما ذكر بعده . (إلاّ بتأويل) كقولهم : سعيد كرز ، أي مُسمّى هذا اللّقب . وخَشْرَمُ دَبْر [١] أي الذي له ذا الاسم ؛ لأنهما اسمان للنّحل ، وصلاة الأولى [٤٩/٢] ومَسْجِد الجامع ، و « دينُ القيّمة » [٢] أي الساعة الأولى ، واليوم أو الوقت الجامع ، والمِلّة القيّمة ، وسَحْق [٣] عِمامةٍ ، وجرْد [٤] قَطيفةٍ . الأصل : عمامة سَحْقٌ ، وقطيفةٌ جَرْدٌ ، قدّم ، وجعل نوعاً مضافاً إلى الجنس كخاتم فِضّة ، ويوْم يومٍ ، وليلة ليْلةٍ [٥] .

(وشرط الكوفيّة) في الجواز (اختلاف اللّفظ فقط) من غير تأويل . تشبيهاً بما اختلف لفظه ومعناه كيوم الخميس و « شَهْر رمضان [٦] » ، و « وَعْد الصّدق » [٧] و « حقّ اليقين [٨] » و « مكْر السّيء »[٩] ، ويا نساء [١٠] المؤمنات كما جاء ذلك في النّعت ، والعطف ، والتأكيد نحو : « غرَابيبُ سُودٍ [١١] » .

١٢٢٣ — * كَذِباً ومَيْنا [١٢] *

---

(١) الخَشْرَم كجَعْفَر : جماعة النّحل ، والزنابير واحدته بهاء (خشرمة) والدّبْر : النّحل والزنابير ، واحدته (دَبْرة) انظر اللسان (دبر) .

(٢) سورة البيّنة ٥ .

(٣) سحق : بمعنى بالية .

(٤) جرْد : بمعنى مجرودة .

(٥) « ليلة » سقطت من ا .

(٦) سورة البقرة ١٨٥ .

(٧) سورة الأحقاف ١٦ .

(٨) سورة الواقعة ٩٥ .

(٩) سورة فاطر ٤٣ وفي ب : « وذكر السيء » تحريف .

(١٠) ط : « وابناء المؤمنات » . تحريف .

(١١) سورة فاطر ٢٧ .

(١٢) قطعة من بيت لعديّ بن زيد ، والبيت بكماله :

فقدّمت الأديم لِرَاهِشَيْه ... وألْفَى قولها كَذِباً ومَيْنا

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٧٦ ، ٧٧٧ .

« كُلُّهم أَجْمَعُون [١] » . (و) قال أبو حيّان : لا يتعدّى السّماع . بل يقتصر عليه فلا يقاس (وهل هي) أي هذه الإضافة (محضة أولا ، أو واسطة) بينهما؟ أقوال:

الأول : قاله جماعة ، واختاره أبو حيّان ، لأنه لا يقع بعد « رُبَّ » ، ولا « أل » ، ولا ينعت بنكرة ، ولا ورد نكرة ، فلا يحفظ : « صلاة أولى » و « مسجد جامع » .

والثاني : قاله الفارسيّ وابن الدّبّاس [٢] وغيرهما لشبهه بحسَن الوجْه وأمثاله ، لأن الأصل في « صلاة الأولى » ونحوه : « الصّلاة الأولى » على النعت ، ثم أزيل عن حدّه كما أن أصل [٣] : حسن الوجه : « حَسَنٌ وجْهُهُ » فأزيل عن الرفع .

والثّالث : قاله ابن مالك : قال : لأن لها اعتبارين : اتّصالٌ من وجه أن (الأولى [٤]) غير مفصول بضمير منوي ، وانفصاله من وجه : أنّ المعنى لا يصح إلاّ بتكلّف خروجه عن الظاهر . قال أبو حيّان : ولم يسبقه أحدٌ إلى ذكر هذا القسم الثالث . (ثم تجري) هذه الأقوال (فيما ألغى فيه مضاف) نحو :

١٢٢٤ — * إلى الحوْل ثُمّ اسْمُ السّلام عَلَيْكما [٥] *

(أو مضاف إليه) نحو :

١٢٢٥ — أقام ببَغْدادِ العِراقِ وشَوْقُه لأهل دِمشْقِ الشّامِ شَوْقٌ مُبرِّحُ [٦]

(١) سورة الحجْر ٣٠ .

(٢) ا : « ابن الرماش » تحريف . وقد سبق التعريف به آنفاً ....

(٣) « أصل » سقطت من ا .

(٤) ا : « الأول » ، تحريف .

(٥) للبيد بن ربيعة ، وعجزه :

* ومن يبك حوْلاً كاملاً فقد اعتذرْ *

انظر ديوانه ٢١٤ .

(٦) لبعض الطائيين كما في العيني . من شواهد الأشموني ٢ : ٢٤٤ .



(ولا يقدّم) على المضاف (معمولُ مضافٍ إليه) ، لأنه من تمامه ، كما لا يتقدّم المضاف إليه على المضاف . (وجوّزه الكسائي على أفعل) نحو : أنت أخانا أوّل ضارب . واقتصر في « التسهيل » على ذكر المثال ، وأن ثعلباً حكاه عنه . قال أبو حيّان : فهل هو مختصّ بلفظ : « أوّل » أو « عام » في كل أفعل تفضيل [١] يحتاج إلى تحرير النقل في ذلك ، ولا يظهر فرقٌ بين « أول » وغيره ، فيجوز : هذا بالله أفضل عارف . والصّحيح أنه لا يجوز شيء من ذلك ؛ لعدم سماع ذلك من كلامهم ، ولمخالفة الأصول .

(وجوّز الزمخشريّ وابن مالك) التّقديم (على غير) النّافية (مطلقاً) نحو : زيد عمراً غير ضارب . قال :

١٢٢٦ - *فتىً هو حقّاً غيرُ مُلْغٍ فريضةً ولا تتّخذْ يوماً سواهُ خليلا* [٢]

قال أبو حيّان : والصّحيح أنه لا يجوز ذلك ، والبيت نادرٌ لا يقاس عليه . وجوّزه قومٌ على غير (إن كان) المعمول (ظرفاً) أو مجروراً لتوسّعهم فيه كقوله :

١٢٢٧ - *إنّ امرأً خصّني يوماً مودّته على التّنائي لَعِنْدي غيرُ مكفُورِ* [٣]

قال أبو حيان : والصحيح المنع لاتّحاد العلّة في ذلك وفي المفعول [٤] . أمّا

(١) ط « في كل أفعل التفضيل » .

(٢) قائله مجهول . وفي المغني ٢ : ١٨٩ : « تَوله ُ» مكان : « فريضة » . وفي ا ، ب : « فريسة » مكان : « فريضة » ، و « سبيلا » مكان : « خليلا » .

(٣) في الدرر ٢ : ٥٩ : أنه لم يعثر على قائله . أمّا قائله فهو أبو زبيد الطائيّ يمدح أخاه لأمّه وليد ابن عقبة . انظر ديوانه ٧٨ ، وسبق ذكره رقم ٥٢٠ . وانظر أيضاً شرح شواهد المغني للسّيوطي ٩٥٣ .

(٤) ط : « لاتحاد العلة في ذلك في المفعول » تحريف .



« غير [١] » التي لم يُرَدْ بها نفي فلا يجوز التقديم عليها باتفاق ، فلا يقال : أكرم القوم زيداً غير مُشَاتِم [٢] .

(وجوّز قومٌ) التّقديم (على حقّ) كقوله :

١٢٢٨ – * فإنْ لا أكُنْ كُلَّ الشُّجاع فإنّني
بضرب الطُّلَى والهامِ حقٌّ علـيم [٣] *

قال أبو حيّان : والصحيح المنع لندور هذا البيت ، وإمكان تأويله . وجوّز قوم التقديم على « مِثْل » نقله ابن الحاجّ نحو : أنا زيداً مثل ضارب [٤] .

(وقد يكتسب المضاف) من المضاف إليه (تأنيثاً وتذكيراً إن صحّ حذفُه) ، ولم يختلّ الكلام به ،(وكان بعضاً) من المضاف إليه (أو كبعض) منه ، كقولهم : قُطِعَتْ بَعْضُ أَصابعه ، وقرىء : « تَلْتَقِطْهُ بعضُ السيّارة [٥] » وقوله :

١٢٢٩ – * كما شَرِقَتْ صدْرُ القَنَاةِ من الدّم [٦] *

(١) « غير » سقطت من ا .
(٢) ا : « غير مستايم » تحريف . وفي ط : « غير شاتم » .
(٣) للأشتر كما في الدرر ٢ : ٥٩ .
والطّلى : الأعناق .
(٤) ب : « ما زيداً مثل ضارب » ا : « أما زيداً مثل ضارب » والصواب في ط والأشموني ٢ : ٢٨٠ حيث يقول : « وكذا المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله ، فلا يجوز في نحو : أنا مثل ضارِب زيداً أن يتقدّم « زيداً » على : « مثل » .
(٥) سورة يوسف ١٠ ، وفي ط : « يلتقطه » بالياء .
(٦) للأعشى . ديوانه ١٨٤ وصدره :
* وتشرقُ بالقول الذي قد أذَعْتَهُ *
من شواهد سيبويه ١ : ٢٥ ، والمقتضب ٤ : ١٩٧ .



وقوله :

١٢٣٠ — رؤيةُ الفكر ما يَؤُول له الأمْـ ـــرُ مُعينٌ على اجْتناب التّواني [١]

بخلاف ما إذا لم يصحّ لو حذف ، فلا يقال : قامت غلام هند ، ولا أَمَةُ زيد جاء ، أو صحّ ، ولم يكن بعضاً ولا كبعض فلا يقال : أعجبني يوم الجمعة ولا جاءت يوم عاشوراء .

[أسماء لازمة الإضافة]

(مسألة) : في أسماء لازمت [٢] الإضافة ، لاحتياجها إليها في فهم معناها (لزم الإضافة) مطلقا : (حُمادي ، وقُصارى) بضم أولهما ، وقصرهما بمعنى : الغاية ، يقال : قصاراك أن تفعل كذا ، أي غايتك ، وآخر [٢/٥٠] أمرك . وحكى الجوْهري فيها فتح القاف ، و (قَصر [٣]) أيضاً [٤] قال :

١٢٣١ — قَصْرُ الجديـد إلى بِلَـى والعَيْشُ في الدّنيا انقِطَـاعُه [٥]

(و) لزم الإضافة (الإضافة إلى ضمير وحْد [٦]) فلا يضاف إلى ظـاهر ، وسواء ضمير الغائب وغيره ، وتجب مطابقته لما قبله نحو : « إذا دُعِيَ اللهُ وَحْدَهُ [٧] » .

---

(١) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٢ : ٢٤٨ .

(٢) ط : « لازمة » بالتاء المربوطة .

(٣) ويقال أيضاً : « قُصَيْرَى » بضمّ القاف ، وفتح الصاد ، وسكون الياء ، و « قُصار » بحذف الألف الأخيرة مع فتح القاف أو ضمّها . و « قَصْر » بحذف الألفين مع فتح القاف ، وسكون الصاد وهي رواية الجوهريّ التي ذكرها السّيوطيّ . انظر حاشية الصبان ٢ : ٢٥١ .

(٤) « أيضاً » سقطت من ا .

(٥) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ٦٠ .

(٦) ط : « وحده » بالهاء .

(٧) سورة غافر ١٢ .



١٢٣٢ ـ * والذئبَ أخشاهُ إنْ مررْتُ به وحدي... [1] *

١٢٣٣ ـ * وكُنْتَ إذْ كُنْتَ إلهي وحْدَكا [2] *

وقوله :

١٢٣٤ ـ أعاذِلَ هل يأتي القبائلَ حظُّها من الموت أم خُلِّي لنا الموتُ وَحْدنا [3]

(لازم النصب) على المصدر لفعل من لفظه . حكى الأصمعيّ : وَحِدَ الرّجل يَحِدُ [4] : اذا انفرد ، وقيل : لم يلفظ بفعله كالأبوة ، والأخوة [5] ، والخؤولة. وقيل : محذوف الزوائد من : إيحاد [6] . وقيل : نصبه على الحال لتأويله بمُوحِد . وقيل : على [7] حذف حرف الجرّ ، والأصل : على وحده .

(و) لازم (الإفراد والتذكير [8]) لأنه مصدر (وقد يثنّي) شذوذاً (أو يجرّ

(١) من مقطّعة للربيع بن ضبيع الفزاريّ ، وتمامه : * ... * ... وأخْشَى الرِّيَاحَ والمطَرا *
من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٢٧ .

(٢) لعبد الله بن عبد الأعلى القرشيّ . وعجزه :
* لم يكُ شيْءٌ يا إلهي قبْلكا *
سيبويه ١ : ٣١٦ ، وأوضح المسالك رقم ٣٢٦ .

(٣) قائله مجهول كما في الدّرر ٢ : ٦٠ .

(٤) في القاموس : وَحدَ كَعَلِمَ ، وكرمُ يَحدُ فيهما (أي في الصيغتين) وحَادةً ، ووحودةً ، ووحوداً ، ووحْداً ، وَوُحدةً ، وحِدةً : بقي مفرداً كتوحّد .

(٥) « والأخوة » سقطت من ا ، ب .

(٦) ا : « محذوف الزائد من إيحاد» . وب : « محذوف الزم أبد من إيجاد » وعبارة ب محرّفة . وفي ط : « محذوف الزائد من أحاد » وهي محرّفة أيضاً . والصواب من أ ، وحاشية الصبّان حيث نقل نص الهمع في هذا الموضع بأكمله . انظر الحاشية ٢ : ٢٥١ .

(٧) « على » سقطت من ا .

(٨) ط : « الإفراد والتنكير » ، تحريف .



بعلى) سمع : جلسا [١] على وحديهما ، وقلنا ذلك وحدينا ، واقتضيت كل درهم على وحده ، وجلس عَلَى وحده .

(أو إضافة نسيج وقريع) بوزن كريم (وجُحَيش ، وعُيَير) مصغّرين إليه (ملحقات بالعلامات على الأصحّ) يقال : هو نسيجُ وحْدِه ، وقريعُ وحْدِه : إذا قصد قلة نظيره في الخير ، وأصله في الثّوب ، لأنه إذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله [٢] . والقريع : السيّد . وهو جُحَيْش وَحْدِه، وعُيَيْرُ وحده : إذا قصد قلة نظيره في الشَرّ ، وهما مصغّر : عِير ، وهو : الحِمار ، وجحش ، وهو ولده ، يذمّ بهما المنفرد باتّباع رأيه ، ويقال : « هما نسيجا وحدهما » و « هم نُسجاءُ وَحْدِهم [٣] » ، و « هي نسيجةَ وحدِها [٤] » وهكذا . وقيل : « لا يتّصل بنسيج » وإخوته العلامات ، فيقال : « هما نسيجُ وحْدهما » . وهكذا . و « قريع » لم يذكرها في التسهيل ، وذكرها أبو حيّان وشيخه الشاطبيّ وزاد الشاطبي : « رُجَيْل [٥] وحدِه » .

ولزم الإضافة (إلى معرفة مثناة) لفظاً أو (معنى تفريقه [٦]) معطوفاً (بالواو) فقط (ضرورة : كِلا وكِلْتا) نحو : وكلا الرجلين . « كِلْتا الجَنّتَيْن [٧] » .

١٢٣٥ — * كِلانا غنيٌّ عن أخيه حَياتَهُ [٨] *

(١) ط : « حلبا » تحريف .

(٢) ط : « على منواله غيره » بزيادة : « غيره » والصّواب من ا ، ب ، وحاشية الصبان ٢ : ٢٥١ .

(٣) ا : « وهم نسيجوا وحدهم » .

(٤) ا : « وهي نسجت وحدها » تحريف .

(٥) ط فقط : « رجل وحده » تحريف . صوابه في ا ، ب وحاشية الصبان ٢ : ٢٥١ .

(٦) ط : « تعريفه » بالعين . تحريف .

(٧) سورة الكهف ٣٣ .

(٨) نسب في اللسان (غنى) إلى المغيرة بن حبناء التميميّ. ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغنى ٥٥٥ =



١٢٣٦ — إنّ للخير وللشرّ مدىً　　وكِلا ذلك وَجْهٌ وقَبَلْ [١]

ومن تفريقه [٢] بالواو .

١٢٣٧ — * كلا أخي وخليلي وأجدى عَضُداً [٣] *

(وقال الكوفيّة : أو نكرة) محدودة بناء على جواز توكيدها[٤] ،سمع : « كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها [٥] » .

(وقال ابن الأنباري : و) إلى (مُفْردٍ إن كرّرت) كِلا نحو : كِلايَ وكِلاك محسنان .

(و) لزم الإضافــة (ذو وفروعه) أي : ذوا ، وذوو ، وذات ، وذاتا ، وذوات .

(وأولــو ، وأولات إلى اسم جنس) قيــاساً كذي عِلْم ، وذي حُسْن . « وأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ [٦] » . « ذَوَاتا أفْنان [٧] » (وإلى عَلَمٍ سماعاً) نحو :

= لعبد الله بن جعفر بن أبي طالب . وصاحب الدرر ٢ : ٦٠ يقول : لم أعثر على قائله . وعجزه :
* ونحن إذا متنا أشدّ تغانيا *

(١) لعبد الله بن الزبعري القرشيّ من قصيدة قالها في وقعة أحد قبل إسلامه .
انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٤٩ .

(٢) ط : « ومن تعريفه » بالعين والفاء . تحريف .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

* في النائبات وإلمام الملمات *

شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٥٢ .

(٤) ط : « جواز توكيدهما » بالتثنية ، تحريف .

(٥) في الأشموني ١ : ٧٧ « كلا وكلتا اسمان ملازمان للإضافة ، ولفظهما مفرد ، ومعناهما مثنّى ، ولذلك أجيز في ضميرهما اعتبار المعنى ، فيثنّى ، واعتبار اللفظ فيفرد .

(٦) سورة الطلاق ٢ .

(٧) سورة الرحمن ٤٨ .



ذُو يَزِن ، وذو رُعَيْن ، وذو الكِلاع [١] ، وذو سَلَمٍ ، وذو عمرو ، وذو تبوك . (وقيل : قياساً) قاله الفراء . (والغالب إلغاؤها) أي : كونها ملغاة أي زائدة (حينئذ [٢]) . وقد لا تلغى نحو : « أنا الله ذو بَكّة » أي صاحب « بكّة » . (والمختار جوازها) أي إضافتها (إلى ضمير [٣]) كما يفهم من كلام أبي حيّان أن الجمهور عليه كقوله :

١٢٣٨ — * إنّما يَعْرِفُ ذا الفَضْل من النّاس ذَوُوهُ [٤] *

وقوله :

١٢٣٩ — * أبار ذَوِي أرُومَتِها ذَوُوهُ [٥] *

وقوله :

١٢٤٠ — * رجوناه قِدْماً من ذَويك الأفاضل [٦] *

(خلافاً للكسائي ، والنحّاس ، والزُّبيدي ، والمتأخّرين) في منعهم ذلك إلاّ

---

(١) ذو رُعَين كزُبَير : ملكُ حمير ورُعَين : حصن له أو جبل فيه حصن . وذو الكلاع الأكبر هو يزيد بن النعمان ، والأصغر : هو سُمَيْفع بن ناكور . انظر القاموس .

(٢) أي حينما تدخل على علم .

(٣) « أي بإضافتها إلى ضمير » سقط من ا .

(٤) قائله مجهول . من شواهد ابن يعيش ٣ : ٣٨ .

(٥) نسبه صاحب المفصل لكعب ، ونسبه ابن يعيش للكميت وقال : وقيل لكعب . وصدره :

صبحنا الخزرجيّة مرهفات أبار ذوي أرومتها ذووها

انظر المفصّل ٣ : ٣٦ ، وشرح ابن يعيش ٣ : ٣٨ وفي الدرر ٢ : ٦١ يذكر أنه لم يعثر على قائله ، وفيه : « أبان » مكان : « أبار » تحريف صوابه في النسخ الثلاث والمفصل . وفي النسخ الثلاث أيضاً : « رووه » .

(٦) للأحوص . ورواية الديوان ١٣٤ .

لكن رجوْنا منك مثل الذي به صُرفنا قديماً من ذويك الأفاضل

وفي ط : « الأفضل » مكان « الأفاضل » تحريف .



في الشّعر . وجزم به الجوهريّ في الصِّحاح . وفي « رءوس المسائل » بعد نقله المنع عن الثّلاثة المذكورين : وأجازه غير هؤلاء . وقد استعمل جمع « ذي » مقطوعاً عن الإضافة في قوله :

١٢٤١ — * فلا أعْنِي بِذَلِكَ أسْفليكمْ ولكنِّي أريد به الذَّوِينا [١] *

وجميع ما تقدّم لزم الإضافة معنى [٢] ولفظاً . (و) لزم الإضافة (معنى لا لفظاً) فيجوز القطع على نيّتها .

[آل]

(آل) وأصله : أوَل ، قلبت واوه ألفاً لتحرّكها ، وانفتاح ما قبلها بدليل قولهم : أُوَيْل . وقيل : أهل ، أبدلت هاؤه همزة ، ثم الهمزة ألفاً لسكونها بعد همزة مفتوحة [٣] بدليل : أُهيل .

وإنما يضاف (إلى عَلَمِ عالمٍ [٤] غالباً) كقوله :

١٢٤٢ — * نحن آلُ اللهِ في بلدتنا لم نَزَلْ آلاً على عهد إرَمْ * [٥]

ومن إضافته إلى عَلَم غيره .

(١) للكميت . ديوانه ٢ : ١٠٩ ، وطبقات الشعراء لابن المعتز ١٩٧ ، وسيبويه ٢ : ٤٣ ، والخزانة ١ : ٦٧ ، ٢ : ٢٨٤ ، ٣ : ٤١١ . وفي ط « الذويا » مكان « الذوينا » تحريف .

(٢) « معنى و » سقطت من ط .

(٣) صار في التقدير : « أأل » فلمّا توالت الهمزتان ، أبدلت الثانية ألفاً كما قالوا : آدم ، وآخر .

(٤) في اللسان (أهل) : « وتخص العرب بالآل : الأشرف الأخصّ دون الشائع العام » .
ولعلّ المقصود بـ : « عالم » : عاقل ، بدليل مقابلة المذكور فيما بعد ، وهو « من إضافته إلى علم غيره » أي غير العاقل .

(٥) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٦٢ .



١٢٤٣ — * من الجُرْد من آل الوجيه ولاحق [(١)] *

هما عَلَمَا فرس . وإلى الجنس : آل الصليب .

(والصحيح جوازه إلى ضمير) كقوله :

١٢٤٤ — وانصُر عـلى آل الصّليـ ـب ، وعابديه اليومَ آلَك [(٢)] [٥١/٢]

وقيل : لا يَجوزُ ، وعُزِي للكسائيّ ، والنحّاس ، والزّبيدي .

[كُلّ وبعض]

ولزم الإضافة معنى أيضاً (كُلّ وبَعْضُ . والجمهور) على (أنهما) عند التجرّد منها (معرفتان بنيّتها) لأنهما لا يكونان أبداً إلاّ مضافين فلما نُوِيت تعرَّف من جهة المعنى (ومِنْ ثَمَّ) أي مِنْ هنا ، وهو كونهما عند القطع معرفتين بنيّتها ، أي من أجل ذلك (امتنع وقوعهما حالاً ، وتعريفهما بأل خلافاً للأخفش وأبي عليّ) الفارسي (وابن درستويه) في قولهم : بأنهما نكرتان ، وأنّهما معرّفان بأل وينصبان على الحال قياساً على نِصْفٍ ، وسُدس ، وثُلث ، فإنها [(٣)] نكرات بإجماع ، وهي في المعنى مضافات ، وحَكَوْا : مررت بهم كُلاًّ بالنصب على الحال ، وهذا القول مشهور عن الأولين ، وظفرت بنقله عن ابن درستويه أيضاً في كتاب (ليس) لابن خالويه ، فذكرته تقوية لهما .

---

(١) في اللسان (جرد) : « الأجرد الذي يسبق الخيل ويتجرّد عنها لسرعته . وفي ا ، ط : « من المجرد من أل » تحريف . صوابه في اللسان ، وب .وهو صدر بيت عجزه :

* تعلمنا أوتارنا حين تصهل *

انظر الدمامينيّ الجزء الثاني ورقة ٥٤ من شرح التسهيل وقد غفل عن هذا الشاهد صاحب الدرر ، وكتب في الهمع على أنه نص نثريّ .

(٢) من أبيات لعبد المطلب جدّ الرسول عليه السلام . انظر الدرر ٢ : ٦٢ .

(٣) في النسخ الثلاث : « فإنهما » تحريف .



[أي]

(و) لزم الإضافة معنى أيضاً (أي) بأقسامها ، فتكون نفس ما تضاف إليه [١] (وهي مع النّكرة كَكُلّ ، ومع المعرفة كبَعْض ، ومن ثَمّ) أي من هنا ، وهو كونها مع المعرفة كبعض أي من أجل ذلك لم تضف لمفرد معرفة [٢] إلاّ مكرّرة ، أو منوياً بها الأجزاء) ليصح فيها معنى البعضية نحو :

١٢٤٥ — * أيّ وأَيُّكَ فارِسُ الأحْزابِ [٣] *

ونحو : أي زيد حسن ، أي : أيّ أجزائه . فإن لم تكن تعيّن إضافتها إلى نكرة ، أو مثنى نحو : أيّ رجل ، وأيُّ الزيدين عندك ، هذا حكم شامِلٌ لأيّ بأنواعها ، وتقدّم ما يختصّ بكل نوع منها في مبحث الموصول . (ومرَّ كثير) مما لزم الإضافة في المصادر ، والظروف والاستثناء (فلم نُعِدهُ) حذراً من التّكرار .

[مسألة]

(مسألة) =(أضيف للفعل آية بمعنى علامة) مع « ما » المصدريّة أو النافية ، ودونهما تشبيهاً لها بالظرف كقوله :

١٢٤٦ — * بآيةِ تُقْدِمون الخيل شُعْثاً [٤] *

---

(١) « فتكون نفس ما تضاف إليه » سقطت في هذا الموضع من ا ، ب . وذكرت بين قوله : « وهي مع النكرة ككل » وقوله : « ومع المعرفة كبعض » .

(٢) « معرفة » سقطت من ا ، ب .

(٣) في الصحاح للجوهري منسوب إلى قيس بن الخطيم وصاحب الدرر يقول : « لم أعثر على قائل هذا البيت » وصدره :

* فلئن لقيتك خاليَيْن لتَعْلمَنْ *

وفي ط : « إني » مكان : « أيّ » تحريف . وانظر الأشموني ٢ : ٢٦١ .

(٤) في الخزانة ٣ : ١٣٥ يقول البغداديّ : نسبه سيبويه إلى الأعشى . وقد ناقش البغداديّ في هذه النسبة سيبويه مع أن النسخة المطبوعة ١ : ٤٦٠ ورد فيها الشاهد غير منسوب . وعجزه :

* كأن على سنابكها مُداما *



وقوله :

١٢٤٧ — * الكنى إلى سَلْمى بآيةِ أوْمأتْ [1] *

وقوله :

١٢٤٨ — * بآيةِ ما تُحبُّون الطّعاما [2] *

وقوله :

١٢٤٩ — * بآيةِ ما كانوا ضعافاً ولا عُزْلا [3] *

(وقيل : هو على حذف ما) المصدريّة ، والإضافة إلى المصدر المؤوّل . قال ابن جنيّ : وعلى الأول « ما » الموجودة زائدة ، ويؤيده عدم تصريحهم بالمصدر أصلاً ، وإضافتها إلى الجملة الاسميّة في قوله :

---

(١) قال صاحب الدرر ٢ : ٦٣ : لم أعثر على قائل هذا البيت وعجزه :

* بكفٍّ خضيبٍ تحت كُفّةِ مِدْرع *

(٢) ليزيد بن عمرو بن الصّعق . وصدره :

* ألا مَنْ مبلغ عني تميما *

من شواهد سيبويه ١ : ٤٦٠ . والكامل للمبرد ١ : ١٧١ والخزانة ٣ : ١٣٨ . وفي الدرر ٢ : ٦٤ قائله مجهول و«يحبون » بالباء . وفي الخزانة : « تحبون » بالتاء وكذلك في النسخ الثلاث .

(٣) لعمرو بن شأس . وصدره :

* ألِكْني إلى قَوْمي السّلامَ رِسالةً *

سيبويه ١ : ١٠١ .



١٢٥٠ — * بآية الحالُ منها عند بُرْقُعِها (١) *

(وقيل : لا يطّرد) ذلك ، بل يُقْتَصَر فيه على السمّاع ، قاله المبرّد .

(و) أضيف إليه أيضاً (— ذو — في قولهم : اذهب) بذي تسلم (أو أفعل بذي تسلم)، وهي بمعنى صاحب (أي بذي سلامتك) والمعنى في وقت ذي سلامة ، فالباء بمعنى في ، وقيل : للمصاحبة ، أي : افعله مقرناً بسلامتك ، كما تقول : افعله بسعادتك . وقيل : للقسم أي بحقّ سلامتك ، وهل هو خبر في معنى الدعاء ؟ أي : والله يسلمك .

و (قيل : ذو موصولة) أعربت على لغة ، و « تسلم » صلتها ، والمعنى : اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ، ثم حذف الجار اتّساعاً ، فصار تسلمه ، ثم الضمير . (ويلحق الفعلين (٢) الفروع) فيقال : اذهبا (٣) بذي تسلمان ، واذهبوا بذي تسلمون ، واذهبي بذي تسلمين .

[مسألة]

(مسألة) : (يحذف المضاف لدليل) جوازاً نحو : « أو كصيِّب (٤) » أي كأصحاب صيِّبٍ . «أوْ كظُلُماتٍ في بَحْرٍ(٥) » أي كذي ظلمات بدليل: « يَجْعلون أصابِعَهم»

---

(١) لمزاحم بن عمرو السّلوليّ . وتمامه :

* وقَوْلُ رُكْبَتِها قِضْ حين تَثْنِيها *

انظر الدرر ٢ : ٦٤ . وفي النسخ الثلاث : « يأية الحال منها عند موقعها » تحريف . صوابه من الدرر ٢ : ٦٤ . وانظر اللسان : (قضض)

(٢) أي « اذهب » ، و « تسلم » والمراد بالفروع : علامات التثنية والجمع .

(٣) ط : « اذهب بذي تسلمان » تحريف .

(٤) سورة البقرة ١٩ .

(٥) سورة النور ٤٠ .



« يَغْشاه مَوْجٌ » (ودونه ضرورة) كقوله :

١٢٥١ ــ عَشِيّةَ فَرَّ الحارِثِيُّون بعدما قضى نَحْبَه في ملتقى القوم هوْبَرُ [١]

يريد : ابن هوبر .

(وإنما يقاس إذا لم يستبد الثاني بنسبة الحكم [٢]) نحو : « واسْأل القَرْيَة [٣] » أي أهلها ، « وأُشْرِبوا في قُلُوبِهِم العِجْلَ [٤] » أي حُبَّه. فإن جاز استبدادهُ به اقتصر فيه على السمّاع ولم يقس (خلافاً لابن جنيّ) في قوله بالقياس مطلقاً فأجاز : جلست زيداً على تقدير : جلوس زيد .

(وقد يحذف متضايفان وثلاثة) نحو : « فإنّها مِنْ تَقْوى القلوب [٥] » أي : فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى. « قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرّسول [٦] » أي : أثر حافر فَرس الرّسول . « فَكان قَاب قَوْسَيْنِ » [٧] أي مقدار مسافة قربه مثل : قاب . (ثم الأفصح نيابة الثاني) أي المضاف إليه عن المضاف (في أحكامه) من الإعراب كما تقدّم .

والتذكير نحو :

---

(١) لذي الرمّة . ديوانه ٣٢٢ .

(٢) ط فقط : « بنيّة الحكم » وهو تحريف ، صوابه في ا ، ب . وقد فسّر هذه العبارة « التصريح » بقوله : « فإن كان المحذوف هو المضاف فالغالب أن يخلفه في إعرابه المضاف إليه ، وهو في ذلك على قسمين : سماعيّ ، وقياسيّ . فالسّماعي : ما يصحّ استبداد القائم مقام المضاف بالإعراب في المعنى لقول عمر بن أبي ربيعة :

لا تلمني عتيق حسبي الذي بي إن بي يا عتيق ما قد كفاني

انظر التصريح ٢ : ٥٥ .

(٣) سورة يوسف ٨٢ .

(٤) سورة البقرة ٩٣ .

(٥) سورة الحجّ ٣٢ .

(٦) سورة طه ٩٦ .

(٧) سورة النجم ٩ .

١٢٥٢ - * يَسْقُون من ورد البريص عليهم بَرَدَى يُصفّقُ بالرحيق السّلسَلِ [١] *

أي ماء بردى ، وإلاّ لقال : تصفق ، وهو نهر بدمشق ، ألفه للتأنيث .

والتأنيث نحو :

١٢٥٣ - * والمِسْكُ من أَرْدانِها نافحة [٢] *

أي : رائحته . وعود ضميره نحو : « وتِلْكَ القُرى أهْلَكْناهم [٣] » أي : أهلها ، وغير ذلك كحديث : « إنّ هَذَيْن حرامٌ على ذُكور أمّتي » . أي استعمال هذين .

(وفي) نيابته عنه في (التنكير إذا كان) المضاف المحذوف (مِثْلاً خُلْفٌ) فقال ابن مالك تبعاً [٥٢/٢] للخليل : نعم ، ولذلك نصب على الحال نحو : « تفرّقوا أياديَ سَبأ » أي مثلها ، أو ركّب مع « لا » كحديث « إذا هلك كسرى فلا كِسْرى بعده ، وإذا هلك قَيْصَرُ فلا قَيْصرَ بعده » وقال سيبويه : لا .

ويجوز إبقاء جرّه إن عطف على مماثل للمحذوف أو مقابل) له .

فالأوّل نحو :

١٢٥٤ - * أَكُلَّ امْرىءٍ تَحْسبِين امْرأً ونارٍ تَوَقّدُ باللّيل نارا * [٤]

---

(١) لحسّان بن ثابت ، ديوانه ١٨٣ .

(٢) في الدرر ٢ : ٦٤ قائله مجهول ، ولم يظفر له بتتمّة . وقد ذكر الأشموني ٢ : ٢٧٢ تتمته وهي صدْر :

* مرّت بنا في نِسْوة خَوْلَةٌ *

(٣) سورة الكهف ٥٩ .

(٤) لأبي دؤاد الإيادي .

=



أي : وكل نار .

والثّاني نحو : «تُرِيدُون عَرَضَ الدُّنيا ، واللهُ يريد الآخرةِ»[1] . (أي ما في الآخرة . وشرط ابن مالك) للجواز (اتّصال العطف) كما مثل (أو فصله بلا) نحو :

١٢٥٥ ــ ولم أرَ مِثْلَ الخير يَتْرُكُهُ الفتى ولا الشّرِّ يأتيه امرؤٌ وهو طائِعُ[2]

ولم يشترطه الأكثرون كما في الآيةَ المذكورة .

(و) شرط (قومٌ سَبْق نَفْيٍ أو استفهام كما تقدّم في الأمثلة . قال أبو حيّان : والصّحيح جوازه مع عدمهما كقوله :

١٢٥٦ ــ * لوانّ طبيب الإنس والجنّ داوَيا الّـ
ذي بي من عَفْراءَ ما شَفَيَاني *[3]

وقوله :

١٢٥٧ ــ * كل مُثْرٍ في رهطه ظاهِرُ الـ عزّ ، وذي غُرْبَةٍ ، وفقرٍ مَهينُ[4] *

(و) الجر (دون عطفٍ ضرورة) كقوله :

١٢٥٨ ــ * الآكِلُ المالَ اليتيمِ بَطِرًا[5] *

= سيبويه ١ : ٣٣ ، الإنصاف ٢ : ٤٧٣ ، المفصل ٣ : ٧٩ ، أوضح المسالك رقم ٣٥١ . الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٤ : ١٤١ .

(١) سورة الأنفال ٦٧ .

(٢) قائله مجهول . وانظر الدرر ٢ : ٦٥ .

(٣) لعروة بن حزام العذري . انظر الدرر ٢ : ٦٥ .

(٤) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ٦٥ .

(٥) يقول صاحب الدرر ٢ : ٦٥ : لم أعثر على قائله ولا تتمّته .



أي : مال اليتيم (خلافاً للكوفية) في تجويزهم ذلك في الاختيار حَكَوْا : « أطعمونا لحماً سميناً شاةٍ » ونحوها [(١)] ، أيّ « لحمْ شاةٍ » فقاسوا عليه نحو : يعجبن ضربٌ زيد ، أي ضَرْبَ زيدٍ ، والبصريّون حمَلوا ذلك على الشّذوذ .

(ويحذف المضاف إليه) منوياً (ويكثر) هذا الحذف (في الأسماء التامّة) ويقل في غيرها كقبلُ وبعد ، ونحوهما . وقال ابن عصفور : لا يقاس إلاّ في مفرد مضافه زمان ، وقد يبقى المضافُ بلا تنوين إن عطف [(٢)] هو على مضاف [(٣)] لمثله . (أو عطف عليه مضافٌ لمثله) فالأول : نحو : حديث البخاري « عن أبي برزة : غزوت مع رسول الله ﷺ سبْع غزوات أو ثمانيَ » بفتح الياء بلا تنوين .

والثاني : نحو ، حديث : أنه ﷺ قال :« تحيضين في علم الله ستةَ أو سبعةَ أيّامٍ » .

(وخصّه الفرّاء بالمصطحِبَيْن) كاليد والرجل نحو : قطع اللهُ يدَ ورِجْلَ مَنْ قالها ... والنّصف والرّبع ، وقبل وبعد بخلاف نحو : دار ، وغلام ، فلا يقال : اشتريت دار وغلامٍ [(٤)] زيد .

قال ابن مالك: وقد ينفي بلا تنوين من غير عطف كقراءة ابن مُحيْصِن « فلا خوْفَ علَيْهم [(٥)] » ، أي : لا خوْف شيْءٍ عليهم ، وقوله :

١٢٥٩ — * سُبحانَ مِنْ علقمةَ الفاخر [(٦)] *

---

(١) ا ، ب : « ادخلوا اطعمونا لحماً سميناً شاه دعوها » وفي العبارة ، تحريف ظاهر .

(٢) « عطف » سقطت من ا .

(٣) ط : « المضاف لمثله » .

(٤) ط : « دار غلام زيد » .

(٥) سورة البقرة ٣٨ .

(٦) سبق ذكره رقم ٧٤٣ .



[الفصل بين المتضايفين]

[مسألة] : لا يفصل بين المتضايفين، أي المضاف، والمضاف إليه (اختياراً) لأنّه من تمامه، ومُنَزّل منه منزلة التّنوين (إلا بمفعوله وظرفه على الصحيح) كقراءة ابن عامر : « قَتْلُ أولادَهم شُرَكائِهِمْ [1] » وقرىء « مُخْلِفَ وَعْدَهُ رسُلِهِ [2] » وحديث البخاري : « هَلْ أَنْتُمْ تارِكُو لي صَاحِبِي » وقوله : « تَرْكُ يَوْماً نَفسِكَ وهواها، سَعْيٌ لها في رداها [3] » .

وقوله :

١٢٦٠ — * كناحِتِ يَوْماً صَخْرةٍ بعسِيل [4] *

وقيل : لا يجوز بهما، وعلى المفعول أكثر النحويين . ورُدّ في الظّرف بأنه يتوسع فيه، وفي المفعول بثبوته في السّبع المتواترة . وحسّنه كون الفاصل فضلة فإنه يصلح [5] بذلك لعدم الاعتداد، وكونه غير أجنبي من المضاف، ومقدّر التأخير .

---

(١) سورة الأنعام ١٣٧ .

(٢) سورة إبراهيم ٤٧ .

(٣) يوهم هذا القول أن يكون شاهداً شعرياً، وإنما هي حِكْمة، عبّر عنها التصريح ٢ : ٥٨، والأشموني ٢ : ٢٧٦ « كقول بعضهم » .

(٤) قائله مجهول . وصدره :

* فرشْني بخير لا أكُون وَمِدْحتِي *

ورشني من رشت السهم : إذا ألزقت عليه الريش انظر اللسان (عسل) والصحاح للجوهري (عسل) والأشموني ٢ : ٢٧٧ .

وفي ط : « كناحت يوم » بجرّ يوم، وهو تحريف .

(٥) ط : « فإنه يصح » .



وخرج بمفعوله وظرفه المفعول والظرف الأجنبيّان ، فالفصل بهما ضرورة كقوله :

١٢٦١ — * تَسْقِى امتياحاً ندى المسواكَ رِيقتِها [١] *

وقوله :

١٢٦٢ — * كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً يهودِيّ [٢] ... *

وقوله :

١٢٦٣ — * هما أخوا — في الحرْب — مَنْ لا أخاله [٣] *

(وجوزّه) أي الفصل (الكوفية مطلقاً) بالظرف والمجرور وغيرهما . (و) جوزه (يونس بالظرف والمجرور) غير المستقلّ [٤] ، (و) جوّزه (ابن مالك بقسم) . حكى الكسائي : هذا غلامُ وَالله زَيدٍ . وقال أبو عُبَيْدة : إنّ الشاة لتجترّ فتَسْمَعُ صوْتَ وَاللهِ رَبِّها .

(وإمّا) كقوله :

---

(١) لجرير . وتمامه :

* كما تضمّن ماءَ المزنَة الرّصَفُ *

ديوان جرير ٣٨٦ . وفي ط : « يد المسواك » وكان : « ندى المسْواك » تحريف . صوابه في التصريح ٢ : ٥٨ والأشموني ٢ : ٢٧٧ .

(٢) لأبي حية النميري وتمامه :

* يُقاربُ أو يُزيل *

من شواهد : سيبويه ١ : ٩١ ، والتصريح ٢ : ٥٩ والأشموني ٢ : ٢٧٨ .

(٣) لعمْرَةَ الخثعميّة . وعجزه :

* إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما *

من شواهد سيبويه ١ : ٩٢ .

(٤) ط : « غير المستقيل » ، تحريف .



١٢٦٤ - * هما خُطّتا إمّـــا إسارٍ ومِنّةٍ وإما دَمٍ والمَوْتُ بالحُرِّ أَجْدرُ *[1]

ذكرها في « الكافية » ، والأول في « الخلاصة » ، ولا ذكْرِ لهما في « التسهيل » .
(ويجور) الفصل ضرورةً لا اختياراً (بنعت) نحو :

١٢٦٥ - * مِنِ ابن أبي شيْخ الأباطِح طالبِ[2] *

(ونداء) قال في شرح الكافية كقوله [٢/٥٣] .

١٢٦٦ - * كأنّ بِرْذَوْنَ أبا عِصـــام زيدٍ حمـــارٌ دُقّ باللّجـــام *[3]

أراد : كأنَّ بِرْذَوْنَ زيد يا أبا عصام . وقال ابن هشام[4] : يحتمل أن يكون « أبا » هو المضاف إليه على لغة القَصْر ، وزيد بدل ، أو عطف بيان . ومثّله أبو حيان بقول زهير :

١٢٦٧ - * وِفاقُ كَعْبُ بُجَيرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ
تَعْجيلِ تَهْلكَةٍ والخُلْدِ في سَقَـــرا *[5]

أي : يا كعب
(وفاعل) يتعلق بالمضاف أو غيره كقوله :

---

(١) سبق ذكره رقم ٨٧ .
(٢) نسبه في التصريح ٢ : ٥٩ إلى معاوية بن أبي سفيان وصدره :
* نجوْتُ وقد بلّ المرادي سَيْفَهُ *
(٣) رجز لم يدر قائله . انظر الأشموني ٢ : ٢٧٨ .
(٤) ب ، ط : « ابن هشام » و ا : « هشام » بسقوط « ابن » .
(٥) لبجير بن زهير يحرّض أخاه كعباً على الإسلام . وفي ط : « فاق » مكان : « وفاق » تحريف وقد نسبه السيوطي إلى زهير ، والصواب إلى ابنه بُجَيْر . انظر الدرر ٢ : ٦٧ ، والعيني هامش الأشموني ٢ : ٢٧٦ .



١٢٦٨ ـ ما إنْ وَجدْنا لِلْهوَى من طِبٍّ ولا عَدِمْنا قَهْرَ وَجْدُ صَبٍّ [(١)]

وقوله :

١٢٦٩ ـ أنْجَبَ أيّامَ والِداهُ بِهِ إذْ نجلاهُ ، فَنِعْمَ ما نَجَلا [(٢)]

(وفعل ملغىً) كقوله :

١٢٧٠ ـ * بأيِّ تراهُمُ الأرضينَ حَلُّوا [(٣)] *

أي : بأيّ الأرضين تراهم حلّوا .

(ومفعول له) أي من أجله كقوله :

١٢٧١ ـ *معاودُ جُرْأةً وقتِ الهوادي أشمُّ كأنّهُ رجُلٌ عَبوسُ [(٤)]

أي : مُعَاوِدُ وقتِ الهوادي جرأة .

[المضاف للياء]

[مسألة] :

مسألة (المضاف للياء بكسر آخره) لمناسبة الياء (إلاّ مثنّىً ومجموعاً) على حدّه ،

---

(١) قائله مجهول . وهو من شواهد العيني . هامش الأشموني ٢ : ٢٧٩ .

(٢) للأعشى ديوانه ١٧٢ ، والأشموني ٢ : ٢٧٧ .

(٣) قائله مجهول . وتمامه :

* أألدّبرانِ أم عَسفُوا الكِفَارا *

والكفار : موضع معروف .

من شواهد الأشموني والعيني ٢ : ٢٧٩ .

(٤) لأبي زبيد الطّائيّ في وصف الأسد ، وقد جعل السيوطي في الهمع الصدر عجزاً ، والعجز صدراً مع أن القصيدة سينيّة . وقد تنبّه لذلك الأشموني ٢ : ٢٨٠ ، وانظر شعر أبي زبيد الطائيّ ٩٨ . وفي ط : « مقاود » بالقاف ، تحريف .



وما حمل عليهما ،(ومعتلاً) لا يجري مجرى الصحيح (فيسكن) آخره ، وهو الألف من الأول ، والأخير ، والواو من الثاني ، والياء من الثلاثة . (ثم تدغم) في ياء الإضافة (الياء) التي في آخر الكلمة ، (والواو) بعد قلبها ياء ، ويكسر ما قبلها إن كان ضماً للمجانسة نحو : زَيْدِيّ ، وزَيْدَيَّ [١] ، وقاضِيّ ، ومُسْلِمِيّ .

(وتسلم الألف) فلا تقلب في المثنى : كزيْدايَ ، والمقصور كعصايَ ومَحْيايَ .

(وقلبها) ياءً (في المقصور لغة) لهُذَيْل وغيرهم كما قال أبو حيّان كقوله :

١٢٧٢ — * سَبَقُوا هَوَيَّ ، وأعْنَقُوا لِهواهُمُ [٢] *

وقرأ الحسن : « يا بُشْرَايَ [٣] » .

(و) قلبها (في لَدَى ، وإلى ، وعَلى) الاسْمَيْن [٤] (أكثر) وأشهر في اللغات من السّلامة نحو : لَدَيَّ ، وعلَيَّ الشّيءُ ، وإليّ . وبعض العرب يقول : لدَاي ، وعَلاي ، نقله أبو حيّان معترضاً به على صاحب « التمهيد » في نفيه ذلك .

(ثم الياء) المضاف إليها (في غير المفرد الصّحيح تفتح) كما تقدّم . (وقد تكسر مع المقصور) . قرأ الحسن : « عَصَايِ [٥] » . (و) قد تكسر المُدْغَمة في جمع أو غيره كقراءة حمزة : « بِمُصْرِخِيِّ [٦] » وقول الشاعر :

---

(١) إذا كان مثنّى منصوباً .

(٢) لأبي ذؤيب وتمامه :

* فتخرّموا ولكل جنب مصرع *

ديوان الهذليين ١ : ٢ ، والأشموني ٢ : ٢٨٢ .

(٣) سورة يوسف ١٩ .

(٤) أي : الظرفين ، والمراد بهما : « إلى » و « على » فقط لأن : « لدى » متّفق على اسميّتها بخلاف : إلى ، وعلى .

(٥) سورة طه ١٨ .

(٦) سورة إبراهيم ٢٢ .



١٢٧٣ ـ * عليّ لعمروٍ نِعْمةٌ بعد نِعْمَةٍ [١] *

سمع بكسر الياء .

(و) الياء (فيه) أي في المفرد الصحيح (تُفْتَحُ وتسكن) أي يجوز كلّ منهما ، (وفي الأصل) منهما (خلاف) : قيل : الفتح أصلٌ ، لأنه حرف واحد ، فقياسه التّحريك به ، ثم سكّن تخفيفاً . وجزم به ابن مالك في « سبك المنظوم » . وقيل : السّكون أصلٌ ، لأنه حرف علّة [٢] ضمير فوجب السّكون كواو ضربوا ، ولأنّ بناء الحرف على حركة إنما هو لتعذّر الابتداء به ، والمتّصل بغيره لا تَعذُّر فيه .

(وقلّ حَذْفُها) أي : الياء(مع كسر المتلوّ) أي ما قبلها كقوله تعالى : « فَبَشِّرْ عبادِ الّذين [٣] » . بحذف الياء وَصْلاً ووقفاً ، وخطّاً .

(و) قلّ (قلبها ألفاً) كقوله :

١٢٧٤ ـ * أطوِّف ما أُطوِّف ثم آوى ... إلي أُمّا ويَرْوِيني النقيعُ * [٤]

(وخصّه ابن عصفور بالضّرورة) وأطلق غيره جوازه .

(و) قَلّ حذفها أي : الألف (مع فتح المتلوّ) به دالاًّ عليها كقوله :

١٢٧٥ ـ ولستُ بمدْرِك ما فات منّي ... بلَهْف ، ولا بلَيْت ولا لَوَانّي [٥]

(١) للنّابغة الذّبياني . ديوانه ٩ ، وعجزه :

* لوالده ليست بذات عقارب *

(٢) ا ، ب : « عليه ضمير » تحريف .

(٣) سورة الزمر ١٧ ، ١٨ .

(٤) لنفيع بن جرموز بن عبد شمس ، وهو جاهليّ . انظر النوادر لأبي زيد ١٨ ، ١٩ .
قال أبو حاتم : نُقَيْع . وقال أبو الحسن : « نَقيع » الصواب . وفي الدرر ٢ : ٦٩ أنه لم يعثر على قائله .

(٥) قائله مجهول . من شواهد أوضح المسالك رقم ٤٤١ والأشموني ٢ : ٢٨٢ ، وقطر الندى ٢٨٦ .

قال أبو عمرو بن العلاء : (و) مع (ضمة [١]) كقوله :

١٢٧٦ – * ذَريني إنّما خَطَئي وصَوْبي علي وإنما أهْلَكْتُ مالُ * [٢]

أي : مالي .

(وأنكره أبو زيد) الأنصاري وقال: المعنى في البيت: إن الذي أهلكته مال لاعِرْض .

(قال ابن مالك : فإن كانت) الإضافة (غير محضة) كإضافة : مُكْرِمِيٍّ مراداً به الحال أو الاستقبال (فلا حذف ولا قلب) ؛ لأنها حينئذ في نِيّة الانفصال ، فلم تمازج ما اتّصلت به ، فتُشْبِه ياء : قَاضٍ في جواز الحذف ، فلا حظّ لها في غير الفتح والسّكون . قال أبو حيّان : وغيره من النّحويين لم يذكروا هذا القَيْد ، ثم نقله في « الارتشاف » عن المجالس لثعلب ، والنّهاية .

(فإن نُودِيَ) المضاف [٥٤/٢] للياء ، لا بعد ساكن (ففيها) أي : الياء لغات أشهرها : (الحذْفُ ، وإبقاء الكسر) دالاً عليها [٣] ، لأن المنادى كثير التّغيير ، لكثرة الاستعمال نحو : « يا عبادِ فاتّقون[٤] » . (فالإبقاء ساكنة)،يليه (فمفتوحة) نحو : « يا عباديَ الّذين أسْرَفوا[٥] » (فقلبها ألفاً) يليه نحو : « يا حَسْرَتا على ما فَرّطت [٦] » (فحذفها) أي الألف (مع فتح المتْلُوّ) استغناءً به عنها ، كما استَغْنَوْا بالكسر عن الياء. وهذا الوجْه أجازه الأخفش، والمازنيّ، والفارسيّ.(ومنعه الأكثرون) قال أبو حيّان : ويحتاج إلى سماعٍ [٧] من العرب في النّداء (فمع ضمّه) أي المتلوّ (حيث لا لبس) يَحْصُل بالمنادى المفرد ، قرىء « قُلْ ربُّ احْكُم بالحقّ [٨] »

(١) ط : « ومع ضمّة » تحريف ، والمراد : مع ضمّ المتلوّ به .

(٢) لابن غلفاء . من شواهد الحجّة في القراءات السّبع لابن خالويه ٢٥٤ . وفرائد القلائد ٣١٨ .

(٣) « دالاً عليها » سقطت من ١ .

(٤) سورة الزمر ١٦ .

(٥) سورة الزمر ٥٣ .

(٦) سورة الزمر ٥٦ .

(٧) « سماع » سقطت من ا .

(٨) سورة الأنبياء ١١٢ وقال العكبريّ ٢ : ١٣٨ : قُلْ يقرأ على لفظ الأمر ، وعلى لفظ الماضي .



« قال ربِّ السّجنُ أَحَبُّ إليّ [1] » أي إلي يا رَبّ . وحكى سيبويه : يا قومُ لا تفعلوا ويا ربُّ اغفر لي ، ووجّه بأنه لما حذف المعاقب للتّنوين بُني على الضّمّ كما بُني ما ليس بمضاف ، إذا حذف تنوينه .

قال أبو حيّان : والظّاهر أنّ حُكْمَهُ في الإتباع حينئذٍ حُكْمُ المبنيّ على الضمّ غير المضاف ، لا حكم المضاف للياء .

(وأنْكَرَهُ) أي الضّمّ ابن هشام (اللّخمي) ، وقال : إنّما أجازه سيبويه فيما كثُر إرادة الإضافة فيه .

(وقال خطّاب) المارِديّ [2] : هو رديءٌ قبيحٌ ، لأنه يلتبس المضاف بغيره . أمّا بعد ساكن مُدْغم أو غيره فلا سبيل إلى ... [3] نحو يا قاضيّ وبنيّ .

(فإنْ كان) المضاف إلى الياء في النّداء (أمّاً أوْ عَمّاً) مع ابن ، وابنة قلّ إثباتها ، وقَلْبُها ألفاً) ثابتة حتّى لا يكاد يوجد إلاّ في ضَرُورةٍ كقوله :

١٢٧٧ — * يا بن أُمّي ويا شَقَيّقَ نَفْسِي [4] *

وقوله :

---

(١) سورة يوسف ٣٣ .

(٢) خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي ، أبو بكر الماردي اختصر « الزاهر » لابن الأنباريّ . وهو صاحب كتاب : « الترشيح » ينقل عنه أبو حيّان وابن هشام كثيراً ، مات بعد ٤٥٠ .

(٣) في ب بياض مشار إليه بـ (كذا) وفي ا سقطت العبارة من قوله : « بغيره » إلى قوله : « المضاف إلى الياء » . وليس في ط بياض مشار إليه مع أن الأسلوب يشير إلى هذا النقص .

(٤) لأبي زبيد الطائي يرثي أخاه . ديوانه ٤٨ ، وتمامه :

* أنت خلّفتني لدهر شديد *

من شواهد ابن الشجري ٢ : ٧٤ ، والأشموني ٣ : ١٥٧ ، والتصريح ٢ : ١٧٩ .



١٢٧٨ — * يابنةَ عَمّا لا تَلُومي واهْجَعي [١] *

(وغلب الحذف) لكثرة استعمالها في النداء (مع كسر الميم دلالةً على الياء) المحذوفة (وفتحها) دلالة (على الألف) المحذوفة المنقلبة عن الياء المقدّر فتح ما قبلها (لا تركيباً خلافاً لسيبويه) وأصحابه في قولهم : إنّه مركّب مبنيّ كأحدَ عشَر ، وبَعْلبَك ، قال تعالى : « يا بنَ أمَّ لا تَأخُذْ بِلِحيَتي ولا بِرَأسي [٢] » . قرىء في السّبع بالكسْر والفتْح .

(قال قوم : ومع ضَمّها) . أمّا غير أم وعمّ مع ابن وابنة ، فلا يحذف منه الياء . كيا أخي ، يا ابن خالي . (وتزيد أم وأب) على الحذْف ، والإبقاء والقلْب بوجوهها (بقلبها) أي الياء (تاء مكسورة) وهو الأكثر (ومفتوحة) وبهما قرىء في السّبع . (قيل : ومضمومة) قاله الفرّاء والنّحاس ، وحكى الخليل [٣] : يا أمّتُ لا تفعلي ، ومَنَعه الزّجّاج . (والأصحّ أنّها) توصل [٤] أي التاء (عوْض) من الياء أو الألف [٥] . (ومن ثَمَّ) أي مِنْ أجل ذلك (لا يجتمعان اختياراً) إذ لا يجمع بين العِوض والمُعوّض .

وقولهم : يا أبتا بالألف ، وهي التي تُوصَل بآخر [٦] المنادى لِبُعْدٍ أو استغاثة ، لا المبدلة من الياء كالّتي في « حسرتا » . وأجاز كثيرٌ من الكوفيّين الجمع بينهما

(١) من أرجوزة لأبي النجم العجليّ . وعجزه :

* وانمي كما ينمي خضاب الأشجع *

انظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٤٠ وشواهد الشافية لابن الحاجب ٤=٢٠٩ .

(٢) سورة طه ٩٤ .

(٣) ا ، ب : « وحكى النحاس » .

(٤) « توصل » سقطت من ا ، ب .

(٥) ا : « عوض من الياء والألف » بالواو دون « أو » .

(٦) ط : « وهي التي توصل ياء بآخر المنادى » تحريف . ومن قوله : « لبعد » إلى قوله : « المضاف للياء » سقط من ب .



(أو نَدْب) المنادى المضاف للياء، (فعلى السكون) أي على لغة مَنْ أثبتها ساكنة (تُفْتَحُ أو تُقْلَبُ) فتحذف لاجتماع أَلِفَيْن نحو : واعَبْدِيا ، واعَبْدا . (وعلى) لغة (الفتح تُفْتَحُ) فقط ، وتزاد الألف ، ولا تحتاج إلى عملٍ ثانٍ ؛ لأن الياء مهيأة لمباشرة الألف بفتحها . (وعلى) لغة (غيره) أي الحذْفُ مع كسر المتلوّ أو فتحه ، أو ضمه ، والقلب ألفاً (تُقْلب) ألفاً (وتحذف لألف النّدبة) لاجتماع ألفين (وقد يستغني بالكسرة) في المنادى (فلا يجب ردّ الياء في المعطوف عليه) المندوب عند الجمهور ، فيقال : « يا غلامِ ، واحيباه » (خلافاً للفرّاء) في إيجابه الرّد ، فتقول : يا غلامي ، واحيبباه .

(ويقال في) إضافة (ابنم) إلى الياء (ابنُمي و) يقال في (فم : فيّ) بردّ الواو التي هي الأصل ، وقلبها ياء ، وإدْغامها في الياء . و (قَلّ : فمي) . وقيل: لا يجوز إلاّ في الضرورة ؛ لأن الإضافة ترد إلى الأصل . واستدل ابن مالك ، وأبو حيان على جواز إبقاء الميم بحديث الصّحيحين : « لخلوف فم الصائم » . (و) يقال فيه في لغة التضعيف: « فَميّ » ، والقصر فماي . (و) يقال (في أب وإخوته : أبي ، وأخي ، وحمي ، وهني) بلا ردّ ؛ لأنه المستعمل ، كالإضافة [1] إلى غير الياء نحو : إن هذا أخي . (وجوّز الكوفيّة والمبرّد ، وابن مالك) أن يقال : (أَبِيّ) بردّ اللاّم كقوله :

١٢٧٩ ـ كأنْ أَبِيِّ كَرَمـاً وسُـوداً ‌ ‌ ‌ ‌ يُلْقِي على ذي اللّبَد الحديدا [2]

(زاد) ابن مالك : (وأخيّ) . قال : ولم أجد له شاهداً لكن أجيزه قياساً على « أَبِيِّ » كما فعل المبرّد .

(و) يقال (على المختار) في ذي : ذيّ ؛ لأن الأصل في الرفع : ذوي ، قلبت

---

(١) ط : « فالإضافة » بالفاء تحريف .

(٢) قائله مجهول . وانظر الدرر ٢ : ٧٠ .



الواو ياء [١] ، وأدغمت فيها كالجرّ ، والنصب . ومقابل المختار هو منع إضافتها إلى [٢/٥٥] الضّمير .

[خاتمة في الجر بالمجاورة]

خاتمة : في سبب للجر ضعيف .

(أثبت الجمهور) من البصريين والكوفيين (الجرّ بالمجاورة للمجرور في نعت) كقولهم : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ، (وتوكيد) كقولهم :

١٢٨٠ — * يا صَاحِ بلِّغ ذوي الزَّوجات كُلِّهِم [٢] *

بجر « كلّهم » على المجاورة ، لأنه توكيد لذوي المنصوب ، لا للزوجات والا لقال : كُلّهُنّ .

(زاد قوم : وعطف نسق) كقوله تعالى: « وامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وأَرْجُلِكُم »[٣] فإنه معطوف على : « وأيديكم » لأنه موصول . قال أبو حيّان : وذلك ضعيف جداً ، ولم يحفظ من كلامهم . قال : والفرْق بينه وبين النّعت والتوكيد أنهما تابعان بلا واسطة فهما [٤] أشد مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف . وأجيب عن الآية بأن العطف فيها على المجرور الممسوح إشارة إلى مَسْح الخف .

(و) زاد (ابن هشام) في شرح الشذور :(و) عطف (بيان).وقال: لايمتنع في القياس جرّه على الجوار ، لأنه كالنعت ، والتوكيد في مجاورة المتبوع . أما البدل فقال

(١) « يا » سقطت من ب .

(٢) قائله مجهول ، وعجزه :

* أن ليس وصل إذا انحلّت عُرى الذنب *

من شواهد شرح شذور الذهب : ٣٣١ .

(٣) سورة المائدة ٦ .

(٤) ط : « منهما » تحريف .



أبو حيان: لا يُحفَظُ من كلامهم ولا خرَّج عليه أحدٌ شيئاً، قال: وسببه أنه معمول لعامل آخر غير العامل الأول [١]، على الأصحّ، ولذلك يجوز إظهاره إذا كان حرْفَ جرٍّ بإجماع، فبعدت مراعاة المجاورة، ونزّل منزلة جملة أخرى.

وكذا قال ابن هشام:

(وأنكره) أي الجرّ بالمجاورة مطلقاً (السّيرافي وابن جنيّ) وقال الأوّل [٢]: الأصل: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبِ الْجُحْرُ مِنْهُ [٣]، كمررت برجل حسنِ الوجْهُ منه، ثم حذف الضمير للعلم به، ثم أُضْمِر الجُحْرُ فصار: «خربٌ».

وقال الثاني [٤]: أصلُهُ: خَرِبٍ جُحْرُهُ، نحو: حَسَنٍ وجْهُه، ثم نقل الضمير فصار خَرِبِ الجُحْرُ، ثم حذف.

ورُدّ بأن إبراز الضّمير حينئذ واجبٌ للإلباس، وبأن معمول هذه الصّفة [٥] لضعفها لا يتصرّف [٦] فيه بالحذف.

(وقصره الفرّاء على السّماع)، ومنع القياس على ما جاء منه، فلا يجوز: هذه جُحْرَةُ ضَبٍّ خَرِبَةٍ بالجرّ.

(١) ط فقط: «لا للعامل الأول».

(٢) أي السّيرافي.

(٣) في العبارة نقص. وقد جاءت العبارة في المغني ٢: ١٩٢ على النحو التالي: «قال السّيرافي: الأصل: «خربٍ الجحرُ منه» بتنوين «خرب» ورفع الجحر، ثم حذف الضمير للعلم به، وحوّل الإسناد إلى ضمير «الضبّ» وخفض «الجحر» كما تقول: «مررت برجلٍ حسن الوجه بالإضافة، والأصل: حسنٍ الوجه منه». وفي ب: «حزب الجحر ومنه» بواو العطف تحريف. أ.

(٤) أي: ابن جني.

(٥) ا: «الصيغة» بالغين المعجمة تحريف.

(٦) ا: «يتصرف» بإسقاط «لا» تحريف.



(وخصّه قومٌ بالنّكرة) كالمثال ، ورُدَّ بما حكاه أبو مرْوان [1] : « كان واللهِ من رجال العرب ، المعروفِ له ذلك » .

(و) خصّه (الخليل بغير المُثنّى) أي : بالمفرد والجَمْع فقط . قيل : (و) بغير (الجمع) أيضاً بالمفرد فقط ، فلا يجوز عليهما : هذان جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبَيْن ، ولا على الثّاني : هذه جُحرة ضبٍ خربةٍ .

والجواز في المثَنّى معْزُوٌّ إلى سيبويه . قال أبو حيّان : وقياسه الجواز في الجمع . والمانع قال : لم يرد إلاّ في الإفراد ، وهو قريبٌ من رأي الفرّاء .

(١) ا : « أبو مروان » بالميم ، ب : « أبو تروان » بالتاء ، وط : « أبو شروان » بالشين . ولم أهتد إلى معرفة صاحب الكنية . ولعله ابن مروان بن سعيد المهلبيّ النحوي أحد أصحاب الخليل ، وقد ذكره سيبويه ١ : ٥٠ ونسب اليه البيت المشهور :

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزّاد حتى نعله ألقاها

وانظر البغية ٢ : ٢٨٤ فقد ذكر فيها باسم : « مروان بن سعيد ... المهلبي النحوي » . ونسب إليه البيت الذي ذكره سيبويه .



الجَوازِم

أي هذا مبحثها (١) .

[لام الطلب]

أي أحدها : (لام الطلب) أمراً كان نحو : « فليُنْفِق (٢) » ، أو دعاء نحو : « لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ (٣) »، وحركتُها الكسر لضرورة الابتداء (وفتحها لغة) لسليم طَلَباً للخفّة . (وقيل) : إنما تفتح على هذه اللغة (إن فتح تاليها) بخلاف ما إذا انكسر نحو : لِتيذنْ (٤) أو ضم نحو : لِتُكْرِمْ . (وقيل) : إنما تفتح عليها (٥) (إن استُؤْنِفَتْ) أي لم تقع بعد الواو ، أو الفاء ، أَوْ ثُمّ (٦) حكاها الفراء .

(وتسكن) أي يجوز تسكينها رجوعاً إلى الأصل في المبنى ، ومشاكلة عملها (تلوَ واو ، وفاء ، وثُمَّ) نحو : « فَلْيَسْتَجِيبُوا لي وَلْيُؤْمِنوا بي (٧) » « ثم لْيقضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفوا نُذُورَهُمْ ولْيَطَّوَّفُوا (٨) » « ولْيَتَمتّعُوا (٩) » وقُرِىء بالتحريك في الثّلاثة الأخيرة فقط .

---

(١) ط فقط : « بحثها » وكتب بعدها (١) بالرقم العددي وفسّره بقوله : « أي أحدها » .

(٢) سورة الطّلاق ٧ . وفي الأصل بدون فاء .

(٣) سورة الزخرف ٧٧ .

(٤) ومنه قول الشاعر :

قلت لبوّاب لديه دارها تِيْذَنْ فإني حمؤها وجارها

قال أبو جعفر : أراد « لِتَأْذَنْ » . وجائز في الشعر حذف اللام وكسر التاء على لغة من يقول : أنت تِعْلم وقرىء : « فبذلك فلْتِفرحُوا » [يونس ٥٨] انظر اللسان (أذن) .

(٥) أي على هذه اللغة .

(٦) ب ، ط : « حكاهما » بالتثنية .

(٧) سورة البقرة ١٨٦ .

(٨) سور ة الحجّ ٢٩ .

(٩) سورة العنكبوت ٦٦ .



(وقيل : يقل مع ثُمَّ) ؛ لأن التسكين إنما كثر في الأوَّلين لشدة اتّصالهما بما بعدهما ؛ لكونهما على حرف ، فصارا معه ككلمة واحدة فخفّف بحذف الكَسْر ، ومِنْ ثَمَّ حملت عليهما ، فلا تَبْلُغ في الكثرة مَبْلَغَهُما .

(وقيل) : هو معها (ضرورة) لا يجوز في الاختيار . قاله خطّاب ، وأنكر قراءة حمزة . وهو مردود . قال أبو حيّان : ما قُرِىء به في السَّبْعة لا يُرَدّ ، ولا يوصف بضعف ولا بقلّة [١] .

(وتلزم) اللاّم (في أمْر فِعْل غَيْرِ الفاعل المُخاطَب) ، أي في الغائب ، والمتكلّم [٢] ، والمفعول [٣] نحو : لِيقم زيد ، « وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكم [٤] » ، « قوموا فَلأُصَلِّ لكم » . « لِتُعْنَ بحاجتي » .

(وتَقِلّ في) أمر (متكلّم) لأنّ أمر الإنسان لنفسه قليل الاستعمال . (و) تقلّ اللام في (أمر فاعل مخاطب) نحو : « فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا [٥] » وحديث « لِتَأْخُذُوا مَصَافّكُمْ » . والأكثر أمره بصيغة أفعل . قال الرّضيّ : فإن كان المأمور جماعة ، بعضهم غائب ، فالقياس تغليب الحاضر ، فَيُؤْتَى بالصِّيغة . ويَقِلّ الإتيان باللاّم .

(وحذفها) أي اللام (فيه أقوال) :

أحدها : يجوز مطلقاً حتى [٦] في الاخْتيار بعد قَوْل أَمْرٍ ، وهو رأي الكسائي

---

(١) « ولا بقلّة » سقطت من ا ، ب .

(٢) « والمتكلم » سقطت من ا ، ب .

(٣) المراد به الفعل المبني للمجهول .

(٤) سورة العنكبوت ١٢ .

(٥) سورة يونس ٥٨ . وقراءة الجمهور على الياء ، وهو أمر للغائب ، وهو رجوع من الخطاب إلى الغيبة . ويقرأ بالتاء على الخطاب كالذي قبله . انظر العكبري ٢ : ٣٠ .

(٦) « حتى » سقطت من ط .



قال : كقوله تعالى : « قُلْ لِعِبادِيَ الذين آمنوا يُقِيموا (١) » أي : لِيُقِيموا .

ثانيها : لا يجوز مطلقاً ، ولا في الشِّعْر ، وهو رأي المبرّد .

(ثالثها : وهو الصحيح : يجوز في الشعر فقط) كقوله :

١٢٨١ — * مُحَمَّد تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ (٢) * [٥٦/٢]

ولا يجوز في الاختيار سواءٌ تقدّم أمْرٌ بالقول ، أو قَوْلٌ غير أمر أم لم يتقدّمْه . والجزم في الآية ؛ لأنه جواب الأمر ، أو جواب شرط محذوف كما سيأتي .

(ورابعها) : يجوز في الاختيار (بعد قَوْل) ولو كان (غير أمر) نحو : قلت لزيد يضربْ عمراً ، أي : لِيَضْرِبْ . ولا يجوز في غيره إلا ضرورة . واختاره ابن مالك ، وجعله أقل من حذفها بعد قول أمر . واسْتَدَلّ فيه بقوله :

١٢٨٢ — * قلت لبوّابٍ لديه دارها تِيذَنْ فإني حَمْؤُها وجارُها * (٣)

قال : وليس بضرورة لتمكّنه مِنْ أن يقول : إيذَن ، أو تيذن إنيّ .

ولا تُفْصَلُ اللاّم عمّا عملت فيه لا بمعموله ، ولا بغيره . قال أبو حيّان :

---

(١) سورة ابراهيم ٣١ .

(٢) عجزه :

* إذا ما خِفْتَ من شيء تبالا *

قيل : إنه لحسّان ، وليس في ديوانه ، ونسبه ابن هشام في الشذور ٢١١ إلى أبي طالب عمّ النبيّ عليه السّلام . وانظر سيبويه ١ : ٤٠٨ ، والخزانة ٣ : ٦٢٩ ، ٦٦٦ .

(٣) نسبه صاحب الدرر ٢ : ٧١ لمنصور بن مرثد الأسدي . انظر اللسان (أذن) والأشموني ٤ : ٤ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٠٠ ، وعقد الفريد ٣ : ٤٦٠ ، والعيني ٤ : ٤٤٤ .

وفي ا ، ب : « حيها » مكان « حمؤها » تحريف وفي ط : « حمها » بدون همزة .



وهي أشدّ اتّصالاً من حروف الجر ، لأنه قد روي فيه الفصل ، ولم يجز ذلك منها ، لأنّ عامل الجزم أضعف من عامل الجرّ .

[لا الطلبيّة]

أي الثاني (١) : (لا الطلبيّة) أي المطلوب بها التّرْك سواءٌ النّهي نحو : « ولا تَنْسَوُا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ (٢) » ، والدعاء نحو : « لا تُؤَاخِذْنا (٣) » . (وليس أصْلُها « لا » النافية) والجزْم بلام الأمر مقدّرة قبلها ، وحذفت كراهة اجتماع لامَيْن ، (ولا) أصلها : (لام الأمر) زيدت عليها ألف ففتحت لأجلها (خلافاً لزاعم ذلك) وهو السّهيليّ في الأولى ، وبَعْضُهم في الثانية . قال أبو حيّان ، لأن ذلك دعوى لا دليل على صِحّتها .

(وجَزْمُ فِعْل المتكلّم بها قليلٌ جدّاً) كقوله : « لا أُلْفِيَنّ أحدكم متكئاً على أريكته ، يأتيه الأمر مما أَمَرْتُ به » الحديث رواه (٤) كذا ...

والأَكْثَرُ (٥) أن يكون المنهيُّ بها فعل الغائب والمخاطب . قال الرّضيّ : على السّواء ، ولا تختصّ بالغائب كاللاّم . وفي الارتشاف : الأكثر كونها للمخاطب ، ويضعف كونها للغائب ، كالمتكلّم ، ومن أمثلته : « فلا يُسْرِفْ في القتل (٦) » .

---

(١) تفسير للرقم العددي . وذلك في ط فقط .

(٢) سورة البقرة ٢٣٧ . (٣) سورة البقرة ٢٨٦ .

(٤) في النسخ الثلاث : « الحديث ، رواه — كذا » وكلمة : « كذا » تعني عدم ذكر الرّاوي للحديث للجهل به ، والحديث رواه الترمذي في باب العلم ١٠ ، وابن ماجه في المقدمة ص ٢ .
ووأنظر اللسان : « لفي » .

(٥) ا « والأكثرون » تحريف .

(٦) سورة الاسراء ٣٣ .



« لا يَتّخِذ المؤْمِنُون [١] » .

(وفصلها) من الفعل (بمعمول مجزومها) نحو [٢] : لا اليوْمَ يَضْرِبْ زيدٌ (قليل أو ضرورة خلف) حكاه في الارتشاف ، ومنه قوله :

١٢٨٣ – * وقالوا أخَانا لا تَخشّع لظالمٍ عزيزٍ ، ولا ذا حقّ قَوْمِك تَظْلِم * [٣]

أي : ولا تظلم ذا حقّ قومك . قال في شرح الكافية : وهذا رديءٌ ، لأنه شبيهٌ بالفصل بين حرف الجر والمجرور

(وجوّز ابن عصفور والأبذيّ حذفه) أي مَجْزومَها وإبقاءَها (لدليل) نحو : اضرب زيداً إنْ أساء وإلاّ فلا . وتوقّف أبو حيّان ، فقال : يحتاج إلى سماع عن العرب .

[لَمْ]

(٣) أي (الثالث [٤]) : (لَمْ) وهي حرف نفي (وتختصّ بمصاحبة أدوات الشّرط) نحو : إنْ تَقُمْ لَمْ أَقُمْ بخلاف « لَمّا » . فلا تصاحبها . قال الرّضي : كأنه لكونها فاصلة قويّة بين العامل الحرفي وشبهه . وقال غيره : لأن مثبتها ، وهو « قد فَعَل » لا يصحبها بخلاف مثبت لَمْ .

---

(١) سورة آل عمران ٢٨ .

(٢) من قوله : « نحو » إلى قوله : « ومنه قوله » سقط من ا ، ب .

(٣) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٤ : ٤ .

(٤) في ط فقط كتب الرقم العددي (٣) وفسّره بقوله : أي الثالث .



(وجواز انفصال نفيها عن الحال) لأنها لمطلق الانتفاء ، فتكون للمتّصل به نحو : « وَلَمْ أَكُنْ بِدُعائِكَ رَبِّ شَقِيّاً [(١)] » ، ولغيره نحو : « لَم يَكُنْ شَيْئاً مَذْكوراً [(٢)] » ؛ ولهذا جَاز [(٣)] لم يكن ثم كان .

(ودخول الهمزة) عليها بخلاف اللاّم ، ولا .

(والأكثر كونها) أي الهمزة الداخلة عليها (للتقرير) أي حمل المخاطب على الإقرار ، أي الاعتراف بثبوت ما بعدها نحو : « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ [(٤)] » ، ولهذا عطف عليه الموجب . « وضَعْنا » ، « ورَفَعْنا » .

وقد يجيء لغيره كالإبْطاء نحو : « أَلَمْ يَأْنِ لِلذّينَ آمَنوا أَنْ تَخْشَعَ [(٥)] » .

والتوبيخ نحو : « أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ [(٦)] » . وقد تدخل على « لمّا » ، لكن دخولها على « لم » أكثر .

(وفَصْلُها) عن الفعل (بمعمول مجزومها ، وحذفه) أي : مجزومه كلاهما (ضَرورةٌ) كقوله :

١٢٨٤ – * فأضحت مَغَانِيها قِفَاراً رسُومُها
كأنْ لَمْ سِوى أَهْلٍ من الوحش تُؤْهَلِ [(٧)]

---

(١) سورة مريم ٤ .
(٢) سورة الإنسان ١ .
(٣) « جاز » سقطت من ب ، ط .
(٤) سورة الانشراح ١ .
(٥) سورة الحديد ١٦ .
(٦) سورة فاطر ٣٧ .
(٧) لذي الرّمة ، ديوانه ٥٩١ . والأشموني ٤ : ٥ والمغني ١ : ٢١٨ ، والخصائص ٢ : ٤١٠ والعيني ٤ : ٤٤٥ وفي ب « من الوحش مؤهل » بالميم مكان « التاء » وفي ط فقط : « سرب مكان « أهل » .



وقوله :

١٢٨٥ – احْفَظْ وَدِيعتَكَ التي استُودِعْتها
يوم الأعازِب إنْ وصَلْتَ وإنْ لَـمِ [(١)]

ولا يجوزان في الاختيار .

(وقد تهمل) فلا تجزم حَملاً على « ما » وقيل : « لا » ، كقوله :

١٢٨٦ – * لولا فَوارِسُ من نُعْمٍ وأُسْرتِهِمُ
يَوْمَ الصُّلَيْفاءِ لم يُوفُونَ بالجارِ * [(٢)]

وهل هو ضرورة ، أو لغة ؟ خلاف .

(والنصب بها لغة) حكاها اللحياني [(٣)] ، وقرىء « ألم نَشْرحَ » [(٤)] .

[لمّا]

(٤) أي الرابع (٥) : (لمّا) قال (الأكثر) : هي (مركبة مِنْ لَمْ) الجازمة (وما) الزائدة كما في « أمّا » ، وقال بعضهم : هي بسيطة .

(ويجب اتِّصال نفيها بالحال) ويعبّر عن ذلك بالاستغراق ، فقولك : لمّا يقم دليلٌ على انتفاء القيام إلى زمن الإخبار ، ولهذا لا يجوز ، ثُمّ قام ، بل وقد يقوم .

(١) لإبراهيم بن هرْمة . وانظر شعر إبراهيم بن هرمة ١٩١ والخزانة ٣ : ٣٢٨ ، والعيني ٤ : ٤٤٣ والتصريح ٢ : ٢٤٧ والأشموني ٤ : ٦ ، والمغني ١ : ٢١٩ .

(٢) قائله مجهول . من شواهد المغني ١ : ٢١٧ والمحتسب ٢ : ٤٢ ، وابن يعيش ٧ : ٨ ، والخزانة ٣ : ٦٢٦ ، والعيني ٤ : ٤٤٦ ويروى : « من ذهل » مكان : « من نُعْم » وكلتاهما قبيلتان.

(٣) ط : « اللحيان » صوابه : « اللحياني » وقد سبق ذكره ٣ : ٢٢٢ .

(٤) سورة الانشراح ١ .

(٥) تفسير للرقم العددي (٤) كما في ط .



(وقيل : يغلب) ذلك ولا يجب فقد لا يتصل به . (وقيل) : إنما يكون لنفي الماضي (القريب) من الحال دون البعيد [٥٧/٢] ، وهذا القول أخصّ مِنَ الأوّل ، وجزم به ابن هشام ، فلا يقال : لمّا يكن زيد في العام الماضي .

(وقال الأندَلُسيّ) شارح المفصّل : هي (كَلَمْ) تحتمل الاتّصال والانفصال (ويكون) منفيُّها (مُتَوقّعاً) ثبوته نحو : « لمّا يَذُوقوا عَذاب (١) » أي لم يذوقوه إلى الآن ، وذَوْقُهُ لهم متوقّع بخلاف « لَمْ » ، فلا يكون منفيُّها متوقَّعاً ، ولهذا يقال : لَم يَقْضِ ما لا يكون دون « لمّا (٢) » . وهذا معنى قولهم : « لم » لنفي فَعَل ، ولمّا لنفي : قد فَعَل .

(ويحذف) مجزومها لدليل كقوله :

١٢٨٧ — * فجئت قُبورَهم بَدْءاً ولمّا فناديْتُ القبور فلم يُجِبْنَهْ * (٣)

وتقول : شارفْتُ المدينة ولمّا ، أي : ولمّا أدخلها . قال أبو حيّان : وهذا أحسن ما يخرّج عليه قراءة : « وإن كُلاًّ لمّا (٤) » أي لمّا ينقص من عمله بدليل : « لَيُوَفّيَنّهم ربُّك أعمالهم (٥) » قال : وقد خرّجه على ذلك ابن الحاجب ، ومحمد ابن مسعود الغزني (٦) في « البديع » ، لكنه قدره : « لمّا يُوقِنوا » بدلالة : « وإنّهم

---

(١) سورة ص ٨ .

(٢) عبارة ابن هشام في المغني ٢ : ٢١٩ « ولهذا أجازوا لم يقض ما لا يكون ، ومنعوه من لمّا »

(٣) منسوب لذي الرمّة ، وليس في ديوانه . وهو من شواهد المغني ٢ : ٢١٩ .

(٤) سورة هود ١١١ وانظر القراءات في هذه الآية وتخريجها في العكبري ٢ : ٤٦ .

(٥) نفس السّورة والآية .

(٦) محمد بن مسعود الغزنيّ ، ويعرف بابن الذكيّ . له كتاب « البديع » أكثر أبو حيّان من النقل عنه . وفي النسخ الثلاث : « القرني » بالقاف والراء . وصوابه « الغزنيّ » بالغين المعجمة والزّاي . انظر البغية ١ : ٢٤٥ .



لفي شَكٍّ [١] » .

قال : وإنما جاز في « لمّا » دون « لم » ، لأنه يقوم بنفسه بسبب أنه مُرَكّب مِنْ « لم » ، و « ما » ، وكأن « ما » عوّض من المحذوف . انتهى .

وقال غيره : لأن مُثْبَتَها ، وهو « قد فعل » يجوز فيه ذلك بأن يقتصر على قد كقوله :

١٢٨٨ — * وكَأنْ قَدِ [٢] *

(وفصله) منها ضرورة .

(وأجازه الفرّاء بشرط) إنْ [٣] (فيهما) أي في لمْ ، ولمّا نحو : لَمْ أو لمّا إنْ تزرني أَزُرْك . ومنعه هشام .

---

(١) سورة هود ١١٠ .

(٢) جزء من بيت للنابغة ، وهو بتمامه :

أزف التّرحّلُ غيرَ أنّ رِكابنا لمّا تزُلْ برحالنا وكأنْ قدِ

(٣) « إنْ » سقطت من ب ، ط . والأسلوب يحدّدها .

[أدوات الشرط]

(ومنها) : أي الجوازم (أدوات الشّرط) وهي : (إنْ) أم الباب (وما ، ومَنْ ، ومَهْما) بمعنى « ما » وقيل : أَعَمُّ منها . (وهي بسيطةٌ . وزنها فَعْلى ، وألفها تأنيث)، ولذا لم تُنوَّن باقية على التّنكير ، أو يُسمّى [1] بها (أو إلحاق[2]). وزال تنوينها للبناء (أو مركّبة) من ما الجزائية، وما الزائدة، كما قيل في[3]: « متى ما »، و« أمّا » [4] ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعاً للتكرار؛ لتقاربهما في المعنى وهو رأي الخليل ، واختاره الرَّضي قياساً على إخوتها . (أو) مركّبةٌ من (مَهْ) بمعنى كفّ [5] . (وما الشرطية) وهو رأي الأخفش والزّجّاج . وردّ بأنه لا معنى للكَفِّ هنا إلاّ على بُعْدٍ ، وهو أن يقال في مهما تَفْعَل أفعل : أنه رُدٌّ لكلام مقدّر ، كأنه قيل : لا تقدر على ما أفعل .

(أوْ) هي (مَهْ) المذكورة (أُضيفت لِمَا) الشّرطية وهو رأي سيبويه (أقوال) . قال أبو حيّان : المختار أولها وهو البسَاطة ؛ لأنه لم يَقُمْ على التّركيب دليلٌ . وقَوْلُ أصلِها : « ماما » دعوى أَصْلٍ لم ينطق به في موضع من المواضع .

[متى ، أيّان]

(ومتى وأيّان) وهما (ظرفا زمان) للعموم نحو : متى تَقُم أَقُمْ ،وأيّان تقم أَقُم . (وكسر) همزة (إيّان لغة) لسليم .

---

(١) ط : « أو مسمّى بها » بالميم .

(٢) مكانها بياض في ا .

(٣) « في» سقطت من ب ، ط .

(٤) لأنها على مذهب ثعلب مركبة من إنْ لشرطية و« ما » الزائدة حذف فعل الشرط بعدها ففتحت همزتها انظر : الجنى الدّاني ٥٢٣ ، وانظر أيضاً ض ٣٥٤ من الجزء نفسه .

(٥) يرى ابن هشام أن « مَهْ » بمعنى : انكفف لا بمعنى : اكفف كما يقول كثير منهم ، لأن : « اكفف » يتعدّى ، و « مهْ » لا يتعدّى . شرح شذور الذهب ١١٦ .



(وأنكر قوم جزمها لِقلّته) وكثرة وُروده استفهاماً نحو : « أيّان مُرْساها »(١) ، « أيّان يُبْعَثُون (٢) » . قال أبو حيّان : وممن لم يَحْفَظ الجزْمَ بها سيبويه ، لكن حفظه أصحابُه .

(وتختصّ) إذا وردت (في الاستفهام بمستقبل) كما تقدّم ، فلا يُسْتفهم بها عن الماضي ، كذا قال ابن مالك ، وأبو حيّان ، ولم يحكيا فيها (٣) خلافاً . وأطلق السّكّاكِيّ والقزويني في « الإيضاح (٤) » كونها للزمان ومثّلا بأيّان جئت ، وهو يُشْعِرُ بأنها تستعمل في الماضي ، والصواب خلافه ، وقد قيّده في تلخيصه . نعم نقل عن عليّ بن عيسى الرّبعيّ أنها تختص بمواقع التفخيم نحو : « أيّانَ يَوْمُ الدّين (٥) » . « أيّان يومُ القيامة (٦) » . والمشهور أنها لا تختصّ به (بخلاف متى) إذا استفهم بها ، فإنها يليها الماضي والمستقبل .

[حيثما ، أيْنَ ، وأنّى]

(وحيثما ، أيْن ، أنّى) والثلاثة ظروف (للمكان) عموماً ، وقد تخرج « أين » عن الشّرطيّة فتقع استفهاماً بخلاف « حَيْثُما » .

وتقع « أنّى » استفهاماً بمعنى « متى » نحو : « فأتُوا حَرْثَكُم أنّى شِئْتُم (٧) » ، وبمعنى : مِنْ أيْنَ نحو : « أنّى لَكِ هَذا (٨) » ، وبمعنى كيف نحو : « أنّى يُحيي

(١) سورة النّازعات ٤٢ . (٢) سورة النّحل ٢١ .

(٣) ا : « ولم يحكيا فيه » .

(٤) الإيضاح هو تلخيص « المفتاح » في المعاني والبيان للإمام محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد ابن محمد ، أبو المعالي ، قاضي القضاة جلال الدين القزويني الشافعيّ مات ٧٣٩ . وفي ا ، ب : « الإفصاح » بالفاء ، تحريف .

(٥) سورة الذّاريات ١٢ . (٦) سورة القيامة ٦ .

(٧) سورة البقرة ٢٢٣ . (٨) سورة آل عمران ٣٧ .



هذه اللهُ بعد مَوْتِها [١] » . واختار أبو حيّان في الآية الأولى [٢] أنّها شرطيّة أقيمت فيها الأحوالُ مقام الظروف المكانيّة ، والجواب محذوف .

[أي]

(وأي) وهي (بحسب ما تضاف إليه) فإن أضيفت إلى ظرف مكان ، فظرف مكان نحو : أَيّ جهة تجلس أجلس [٣] ، أو زمان ، أو مفعول ، أو مصدر فكذلك ، وهي لعموم الأوصاف .

[إذْ ما]

(وإذ ما [٤] . وأنكر قومٌ الجزم بها) وخصّوه بالضّرورة كإذا .

[ما ، ومهما]

(ولا ترِد « ما » و) لا (« مهما » للزمان) . وقيل : تردان له ، وجزم به [٥] الرّضي قال : نحو : ما تجلس من الزمان أجلس فيه ، ومهما تجلس من الزمان أجلس فيه ، وحمل عليه بعضهم قوله :

١٢٨٩ — * مَهْمَا تُصِبْ أُفُقاً من بَارِقٍ تَشِمِ [٦] *

(١) سورة البقرة ٢٥٩ .

(٢) من قوله : « في الآية الأولى » إلى قوله : « وأي وهي » سقط من ا .

(٣) في ط : « جلس » تحريف .

(٤) في ط : « وإذا ما » تحريف .

(٥) في ط : « وجزم بها » تحريف .

(٦) لساعدة بن جؤية . وصدره :

* قد أُوبِيَتْ كلّ ماءٍ فهي ضاوية *

وأوبيت بوزن : أكرِمتْ مبني للمجهول -- منعت . وضاوية : « هزيلة » انظر ديوان الهذليين ١ : ١٩٨ والمغني وحاشية الأمير ٢ : ٢٠ .



أي : أيَّ وقت تُصِب بارقاً من أفق فقلب (١) ، واستدل له ابن مالك بقوله :

١٢٩٠ — * وإنّكَ مَهْما تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ
وفَرْجَكَ نالا مُنْتَهى الذَّمِّ أَجْمَعَا (٢) * [٥٨/٢]

وَرُدَّ بجواز كونها للمصدر ، أي إعطاءً كثيراً أو قليلاً .

(ولا) ترد (مهما حرفاً) بل تلزم الاسميّة . وقال خطّاب والسّهيليّ : ترد حرفاً بمعنى « إنْ » كقوله :

١٢٩١ — * ومَهْمَا تكن عند امْرِىءٍ من خليقة
وإنْ خَالها تَخْفَى على الناس تُعْلَم * (٣)

إذْ لا مَحلَّ لها : وأجيب بأنها خبر « تكن » ، و« خليقة » اسمها أو مبتدأ ، واسم تكن ضميرها ، « ومن خليقة » تفسيره ، والظّرف خبر .

(ولا) تَرِدُ (مهما استفهاماً) . وقيل : تَرِدُ لَهُ ، قاله ابن مالك كقوله :

١٢٩٢ — * مَهْما لِيَ اللّيْلَةَ مَهْما لِيَهْ (٤) *

فمهما مبتدأ خبره « لي » . وأجيب باحتمال أن « مه » اسم فعل واستؤنف الاستفهام بما وحدها .

---

(١) ا ، ب : « هلت » مكان : « فقلب » تحريف ، صوابه في المغني ٢ : ٢٠ .

(٢) لحاتم الطائي .

من شواهد الأشموني ٤ : ١٢ .

(٣) سبق ذكره رقم ١١٣٢ .

(٤) لعمرو بن ملقط الطائي . وعجزه :

* أودى بنعلي وسِرباليَهْ *

انظر الخزانة ٣ : ٦٣١ .



(ولا تُجَرُّ) مهما بحرف ولا إضافة ، فلا يقال : على مهما تكن أكن . ولا جيهَة مهما تقصد أقصد ، وقال ابن عصفور : يجوز ذلك كسائر الأدوات .

[إن ، إذْ]

(ولا) ترد (إنْ بمعنى إذْ) . وقال الكوفيّون : تَرِدُ بمعناها نحو : « واتّقُوا الله إنْ كنتم مؤمنين [1] » « لَتَدْخُلُنَّ المسجِدَ الحرامَ إنْ شاء الله [2] » إذْ لا يصحّ هنا معنى « إن » وهو الشّكّ . وأُجيب : بأنها في الأولى شرط جيء بها للتهييج كقولك لابنك : إنْ كنت ابني فلا تفعل كذا ، وفي الثانية لتعليم العباد كيف يتكلّمون إذا أخبروا عن المستقبل ، أو إن أصله الشرط ، ثم صار يذكر للتبرّك .

(و) لا تَرِدُ بمعنى : (إذا) . وقال قوم : تَرِدُ بمعناها ، وتأوّلوا عليه الآيتين السابقتين ، لأن إذا تحتاج إلى جواب كما تحتاج إليه إنْ ، والشيئان إذا تقاربا فرُبّما وقع أَحَدُهما موقع الآخر .

(ولا تُهْمَلُ) « إنْ » فيرفع ما بعدها ، وقيل : نَعَمْ حَمْلاً على « لو » ، قاله ابن مالك كحديث « فإنّك إنْ لا تراه فإنّه يراك » .

[إهمال متى]

(ولا) تهمل (متى) . وقيل : نعم حملاً على إذا كحديث البخاريّ : « وإنه متى يَقومُ مقامك لا يسمع الناس » . قاله ابن مالك . قال أبو حيّان : وهذا شيءٌ غريبٌ ، ثم تكلّم في استدلاله بما أثر في الحديث على إثبات الأحكام النحوية [3] .

(١) سورة المائدة ٥٧ . (٢) سورة الفتح ٢٧ .

(٣) انظر في هذا الموضع رأي أبي حيان في الاستشهاد بالحديث الشريف في الجزء الأوّل ص ٢٣ من كتاب خزانة الأدب للبغداديّ .



[المجازاة بكيف]

(ولا يُجَازى بكيف) ، وقال سيبويه وكثير : يُجازى بها معنىً لا عملاً ، ويجب كون فِعْلَيْها مُتَّفِقَيْ اللّفظ والمعنى نحو : كيف تَصْنَعُ أصنع . ولا يجوز : كيف تجلس أذهب بالاتفاق .

(ولا يُجْزَمُ بها) . وقال الكوفيّون وقطرب : نعم مطلقاً ، وقوم : إن اقترنت بما نحو : كَيْفَما تَكُنْ أكُنْ .

(ولا) يُجْزَمُ (بحيث وإذْ) مجرَّدين مِنْ « ما » ، وأجازه [١] الفرّاء قياساً على « أيْنَ » وأخواتها ، ورُدَّ بأنّه لم يسمع فيهما إلاّ مقرونين بها بخلافها .

(ولا) يجزم (المسبب عن صلة الّذي و) عن (النكرة الموصوفة) . وأجازه الكوفيّون تشبيهاً بجواب الشّرط ، فيقال : الذي يأتيني أحسنْ إليه . وكل رجل يأتيني أكرمْه ، واختاره ابن مالك (خلافاً لزاعميها) أي الأقوال في المسائل الأربعة عشر ، وقد بُيِّنَتْ .

[مسألة]

(أدوات الشّرط) كلّها (أسماء إلاّ إنْ) فإنها حرف بالاتفاق والبواقي متضمّنة معناها ، فلذا بُنِيَتْ إلاّ أيّاً ، فإنها معربةٌ .

(وفي إذْما خُلْفٌ) فذهب سيبويه : إلى أنها حرف كإنْ . وذهب المبرّد وابن السّراج والفارسيّ : إلى أنها اسم ظرف زمان . وأصلُها : إذ الّتي هي ظرفٌ لما مضى ، فزيد عليها « ما » وجوباً في الشّرط ، فجزم بها . واستدلّ سيبويه بأنها لما ركِّبت مع « ما » صارت معها كالشيء الواحد ، فبطل دلالتُها على معناها الأوّل بالتّركيب ،

(١) ا : « واختاره » مكان : « وأجازه » .



وصارت حرْفاً ، ونظير ذلك أنهم حين ركّبوا « حبَّ » مع « ذا » ، فقالوا : حبّذا زَيْدٌ بطل معنى : « حبّ » من الفعليّة ، وصارت مع « ذا » جزء كلمة ، وصارت حبّذا كلّها اسماً بالتّركيب ، وخرجت عن أصل وضعها بالكليّة .

(وتقتضي) أدوات الشرط (جملتين الأولى : شرطٌ ، والثّانية جزاءٌ وجوابٌ) أي يسمّى كلّ منهما بما ذكر ، قال أبو حيّان : والتّسمية بالجزاء والجواب مجازٌ ، ووجهه أنه شابَهَ الجزاءَ من حيثُ كونه فعلاً مترتّباً على فعلٍ آخر ، فأشْبَهَ الفعل المرتّب على فعل آخر ثواباً عليه أو عقاباً الذي هو حقيقة الجزاء ، وشابه الجواب من حيث كونه لازماً عن القول الأوّل ، فصار كالجواب الآتي بعد كلام السائل .

(فإن كانا) أي الشّرط والجزاء (فِعْلَيْن ، فالأحسن أن يكونا مضارعين) كما مرّ [1] ، لظهور تأثير العمل فيهما . (ثُمّ) أن يكونا (ماضِيَيْن) للمشاكلة في عدم التأثر نحو : « إنْ أحْسَنْتُم أَحْسَنْتُم لأنْفُسِكم [2] » . (ثُمّ) أن يكون (الأول ماضياً) والثّاني : مضارعاً ، لأن فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى ، وهو من عَدَمِ التأثّر إلى التأثّر نحو[3] : إن قام أَقُمْ . (ثُمّ) أن يكون الأوّل (مضارعاً) والثّاني ماضِياً. وهذا القِسْم أجازه الفرّاء في الاختيار ، وتبعه ابن مالك . (وخصّه سيبويه ، والجمهور بالضرورة) كقوله : [٢/٥٩] .

١٢٩٣ — * إن تَصْرِمُونا وصَلْنَاكُم ، وإنْ تَصِلُوا
ملأْتُمُ أنْفُسَ الأعْداء إرْهَابَا * [4]

---

(١) « كما مرّ » سقطت من ا ، ب .

(٢) سورة الإسراء ٧ .

(٣) « نحو إن قام أقم » سقطت من ا .

(٤) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٤ : ١٧ . والعيني ٤ : ٤٢٨ .



(ويجب استقبالهما) ، لأنّ أدوات الشّرط من شأنها أن تقلب الماضي إلى الاستقبال ، وتخلص المضارع له .

[لَوْ]

(ولو كإنْ [١]) إذا وقعت (شرطاً) فإنّها كذلك تقلب معناها إلى المستقبل في الأصحّ كغيرها نحو : « وإنْ كُنْتُم جُنُباً فاطّهروا [٢] » .

قال أبو حيّان : ونقل عن المبرّد : أنه زعم أنّ ك « إنْ » تبقى على مدلولها من المضيّ [٣] ، ولا تغيّر أدوات الشّرط دلالتها عليه نحو : « إنْ كنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ [٤] » . « إنْ كان قميصُهُ قُدَّ [٥] » .

(وذا الفاء مع قَدْ) ظاهرة أو مقدّرة حال كونه (جواباً في الأصحّ) . وذكر ابن مالك تبعاً للجزُوليّ وغيره أنّ الفعل المقرون بالفاء وقَدْ ظاهرة أو مقدّرة يكون جوابَ الشّرط . وهو ماض اللفظ والمعنى نحو : « إنْ يَسْرِقْ فقد سَرَقَ أَخٌ له » [٦] . « إن كان قَميصُهُ قُدّ مِنْ دُبُر فكَذَبَتْ [٧] » أي فقد كذبت . قال أبو حيّان : وذلك مستحيلٌ من حيث إن الشّرط يتوقّف عليه مشروطه ، فيجب أن يكون الجواب بالنّسبة إليه مستقبلاً ، وإلاّ لزم من ذلك تقدّم المستقبل على الماضي في الخارج ، أو في الذّهن ، وذلك محال ، فيتأوّل ما ورد من ذلك على حذف الجواب أي : إن سَرَق فتأسّ [٨] ، فقد سرَق أخٌ له من قَبْلُ . ومِثْلهُ « وإنْ يُكَذّبوكَ فقد

(١) في النسخ الثلاث : « ولو كإن » تحريف .

(٢) سورة المائدة ٦ .

(٣) ب : « من الماضي » .

(٤) سورة المائدة ١١٦ .

(٥) سورة يوسف ٢٦ .

(٦) سورة يوسف ٧٧ .

(٧) سورة يوسف ٢٧ .

(٨) ا ، ب : « قياس » بالقاف والياء ، تحريف .



كُذِّبَتْ رُسُلٌ »[١] . أي : فتَسلَّ ، فقد كُذِّبت ، قال: وسمّي المذكور جواباً ؛ لأنّه مُغْنٍ عنه بحيث لا يجامعه لكثرة ما استعمل كذلك محذوفاً .

(وإنّما يُصدّر الشّرط بفعْل مضارع غير دعاء ، ولا ذي تَنْفيس مُثْبت ، أو مع لا ، أو لَمْ) نحو : إنْ تَقُم أَقُمْ : « إن لا يَكُنْهُ فلا خَيْر لك في قَتْلِه » . « فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا ولَنْ تَفْعَلُوا فاتّقُوا النّـــار[٢] » . ولا يصدّر بمضارع دعاء أو مقرون بالسِّين ، أو سوْف .

(أو) يُصَدّر بفِعْل (ماضٍ عارٍ من « قد » ، و) حَرْف (نَفْيٍ ودُعَاء وجُمود) نحو : إن قام زيدٌ قُمْتُ .

ولا يصدر بماضٍ مقرون بقد ، أو بحرف نفي[٣] ، أو ذي دُعاء ، أو جامدٍ ، ولا بِفعْل الأمر البتّةَ .

(ولو) كان الفعل (مُضْمَراً فسّره[٤] فعلٌ) بعد معموله ، فإنه يجوز تصدير الشّرط به نحو : « وإنْ أحدٌ من المُشْركين اسْتَجَارَك[٥] » التقدير : إنْ استجارك أَحدٌ مِنَ المُشْرِكين اسْتَجَارك ، فـ«استجارك» المتأخر فسّرت الأولى المضمرة ، وارتفع « أحد » على الفاعليّة بها .

(وكَوْنهُ) والحالة هذه (مضارعاً دون لَمْ ضَرُورةٌ) كقوله :

١٢٩٤ — * يُثْني عَلَيْكَ وأنت أَهلُ ثَنائِه
ولَدَيْكَ إنْ هُو يَستَزِدْك مَزيدُ *[٦]

---

(١) سورة فاطر ٤ .
(٢) سورة البقرة ٢٤ .
(٣) « نفي » سقطت من ا .
(٤) ا : « أضمره » مكان : « فسّره » تحريف .
(٥) سورة التّوبة ٦ .
(٦) لعبد الله بن عنمة الضّبّي. والبيت من شواهد الرّضي . انظر الخزانة ٣ : ٦٤١ . وفي ا « يستزيدك » تحريف .



والاختيار أن يكون عند الإضمار والتفسير إمّا ماضياً كما تقدّم أو مضارعاً مقروناً بلَمْ كقوله :

١٢٩٥ — * فإن أنت لم يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فانْتَسِبْ [١] *

وقوله :

١٢٩٦ — * فإنْ هُوَ لم يَحْمِلْ على النّفْسِ ضَيْمَهَا [٢] *

وكذا تقديم الاسم على إضمار الفعل قبله ، والتّفسير بعده (مع غير إنْ) من الأدوات ضرورةٌ ، والشائع وقوع ذلك مع إنْ وحدها كما تَقَدَّم . واختصت بذلك ؛ لأنها أمّ الباب ، وأصل أدوات الشرط . ومن الضرورة قوله :

١٢٩٧ — * فَمَنْ نحن نُؤْمِنْه يَبِتْ وهو آمنٌ [٣] *

وقوله :

١٢٩٨ — * فمتى واغِلٌ بَيْنُهُمْ يُحَيُّو هُ وتُعْطَفْ عليه كَأْسُ السّاقِي [٤]

وقوله :

١٢٩٩ — * أَيْنما الرِّيحُ تُمِيِّلْهَا تَمِلْ [٥] *

---

(١) سبق ذكره رقم ١٥٩ .

(٢) للسموأل بن عادياء الغساني . ديوانه : ٩ . وعجزه :

* فليس إلى حُسْنِ الثناء سبيل *

(٣) لهشام المُرِّي . وعجزه :

* ومنْ لا نُجرْهُ يُمْسِ منّا مفزّعاً *

سيبويه ١ : ٤٥٨ ، والخزانة ٣ : ٦٤٠ .

(٤) لعديّ بن زيد العباديّ . ديوانه ١٥٦ . وانظرسيبويه ١ : ٤٥٨ ، والخزانة ١ : ٤٥٦ ، ٣ : ٦٣٩ . ومعنى بينهم : ينزل بينهم . وفي الخزانة : « يزرهم » مكان : « بينهم » .

(٥) لكعب بن جعيل التّغلبيّ . وصدره : =

(وجوّزه الكِسائي) اختياراً (مع مَنْ وإخوته) فأجاز نحو : مَنْ زيداً يضربْ اضربْهُ . (و) جوّزه (قوم) من الكوفيين (في غير المرفوع) أي المنصوب والمجرور ، لأنّهما فضلة ، ومَنَعُوه في المرفوع . (و) جوّزه (قوم) منهم (في المرفوع) أيضاً (إن لم يمكن عود ضَميرٍ على الشّرط) كما في « متى » ، و « أيْنَمَا » . فإنْ أمكن عود الضّمير عليه لم يجز تقديم الاسم . لا تقول : مَنْ هو يضربْ زيداً أضربْه ، لأن المضمر هو مَنْ [1] ، واختار هذا المذهب الأخير أبو عليّ صاحب « المهذّب » .

قال أبو حيّان : والصّحيح المنع ، لأن الفضلة والعمدة سِيّان ؛ إذ فيه الفصل بجملة بين الأداة والفعل .

(وفي الفصل بين مَنْ) وأخواتها (والفعل بعطف وتوكيد خُلْفٌ كوفِيّ) أجازه الكسائي ، ومنعه الفرّاء . قال أبو حيّان : وهو الذي تقتضيه قواعد البصريّين .

(وشرط الجواب الإفادة) فلا يكون بما لا يفيد كخبر المبتدأ ، فلا يجوز : إنْ يقم زيد يقم ، كما لا يجوز في الابتداء : زيد ، زيد [2] ، فإن دخله معنى يخرجه للإفادة جاز نحو : إن لم تُطِع الله عَصَيْتَ ، أُرِيدَ به التّنبيه على العقاب ، فكأنه قال : وجَبَ عليك ما وجبَ على العاصي ، كما جاز في الابتداء نحو :

١٣٠٠ — * أنا أبو النّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي [3] *

ومنه « فمَنْ كانت هِجرتُه [٢/٦٠] إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله» . الحديث .

= * صعْدَةٌ نابتةٌ في حائرٍ *

سيبويه ١ : ٤٥٨ وقد نسبه الأعلم لحسام . وانظر الخزانة ١ : ٤٥٧ ، ٣ : ٦٤٠ ، ٦٤٢ .

(١) ط : « لأن من المضمر هو من » بزيادة « من » تحريف .

(٢) « زيد » الثانية سقطت من ا .

(٣) سبق ذكره رقم ١٤١ .



(وتدخله الفاء إنْ لم يصحّ) تقديرُه (شَرْطاً) بأن كان جملة اسميّةً كقوله :

١٣٠١ — * إنْ تَرْكَبُوا فرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنا [١] *

أو فعل أمر نحو : « إنْ كُنْتُمْ تُحِبُّون اللهَ فاتّبِعوني [٢] » . أو دعاء نحو : إن مات زَيدٌ فيرحمه الله ، أو فَرَحِمَهُ اللهُ أو مقروناً بحرف تنفيس نحو : « مَنْ يَرتَدَّ مِنْكُم عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتي اللهُ بقَوْم [٣] » أو بحرف نَفْيٍ غير لا ، ولَمْ ، نحو : إن قام زيدٌ فما يقوم ، أو فلن يَقُومَ عمرو ، أو بعدَ نحو : « إنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ [٤] » . أو جامد نحو « إن تُبْدُوا الصّدَقاتِ فَنِعمّا هِيَ »[٥] . « إنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مالاً ووَلَداً فعسَى رَبِّي [٦] » . إن أَقبل زَيدٌ فما أحسنه .

قال أبو حيان : وهذه الفاء هي فاء السّبب الكائنة في الإيجاب في نحو قولك : يقوم زيد ، فيقوم عمرو ، وكما [٧] يُرْبط بها عند التحقيق يُرْبط بها عند التّقدير ولا يجوز غيرها من حروف العطف ، لأنه بمنزلة الرّبط السّببيّ ، وسيقت هنا للرّبط ، لا للتّشريك . وقال بعض أصحابنا : هي هنا عاطِفَةٌ جملةً على جملة فلم تخرج عن العطف ، قال : وهذا عِنْدي فيه نظر . انتهى .

(وفي) جواز (حذفها) أي الفاء (أقوال) :

---

(١) للأعشى . ديوانه ١٥٠ . وعجزه :

* أو تَنْزلون فإنّا معشَرٌ نُزُلُ *

ورواية الديوان :

* قالوا الرّكوب ؟ فقلنا تلك عادتُنا *

وعلى هذه الرّواية فلا شاهد في البيت . وانظر سيبويه ١ : ٤٢٩ ، والخزانة ٣ : ٦١٢ .

(٢) سورة آل عمران ٣١ .

(٣) سورة المائدة ٥٤ .

(٤) سورة يوسف ٧٧ .

(٥) سورة البقرة ٢٧١ .

(٦) سورة الكهف ٣٩ ، ٤٠ .

(٧) ط : « كما » بدون واو .

أحدها يجوز ضرورة واختياراً ، نقله أبو حيّان عن بعض النحويين ، وخرّج عليه قوله تعالى : « وإنْ أَطَعْتُمُوهم إنّكُم لَمُشْرِكُون [١] » .

(ثانيها) : المنع في الحالين . قال أبو حيّان : في محفوظي قديماً أنَّ المبرّد منع من حذف الفاء في الضّرورة ، وأنه زعم [٢] في قوله :

١٣٠٢ — * من يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُها [٣] *

أن الرواية : * من يفعل الْخَيْرَ فالرَّحْمَنُ يَشْكُرُه *

قال : وهذا ليس بشيء ، لأنه على تقدير صِحّة الرّواية لا يَطْعن ذلك في الرّواية [٤] الأخرى .

(ثالثها) : وهو (الأصحّ يجوز ضرورة) ويمتنع في السّعة ، وهو مذهب سيبويه .

(وينوب عنها في الأصحّ إذا الفُجائية في) جملة (اسمية غير طلبيّة ولا منفيّة) قال أبو حيّان : النّصوص متظافرة في الكتب على الإطلاق في الرّبط بإذا ، ولكن السماع إنّما ورد في إنْ قال تعالى : « وإنْ تُصِبْهُم سَيِّئَةٌ بما قَدَّمَتْ أيْدِيهم إذا هُمْ يَقْنَطُون [٥] » فيحتاج في إثبات ذلك في غير « إن » من الأدوات إلى سماع .

واحترز بالاسميّة من الفعليّة ، فإنّ إذا لا تدخل عليها . لا يجوز : إن قام زيد

(١) سورة الأنعام ١٢١ .

(٢) ط : « زاعم » .

(٣) في سيبويه ١ : ٤٣٥ ، والدرر ٢ : ٧٦ منسوب لحسّان بن ثابت . ونسبه ابن هشام في المغني ١ : ٥٣ لعبد الرحمن بن حسّان . وتمامه :

* والشرّ بالشّرّ عند الله مِثْلان *

وانظر الخزانة ٣ : ٦٤٤ ، ٦٥٥ ، ٤ : ٥٤٧ .

(٤) ا : « لا يطعن في صحّة الرواية الأخرى » .

(٥) سورة الرّوم ٣٦ .



إذا يقوم عمرو ، وبغير الطّلبية من الطلبيّة فلا يجوز : إن يعص زيدٌ إذا وَيلٌ له ، وإن أطاع إذا سلامٌ عَلَيْه وبغير المنفيّة من المنفيّة ، فلا يجوز : إن يقم زيد إذا ما عمرو قائم ، وإنما تدخل الفاء في الصُّور كلها .

ومقابل الأصَحّ في المتن قول الأخفش : لا أرى إذا بمنزلة الفاء إلاّ رديّاً . لا تقول : إن تأتني إذا أكرمك ، كما تقول : فأنا أكرمك ، ولكن أرى الآية على حذف الفاء ، أي : « فإذا هُمْ يَقْنَطون » .

وردّه أبو حيّان بأن حذْف الفاء فيما يلزمه الفاء لم يجيء في كلامهم إلاّ في الشّعر ، ولو جاز حذف الفاء رفعت في قولك : إن تقم أَقُومُ ، ولن يجيء منه شَيْءٌ فالصّحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه . انتهى .

(ومِنْ ثَمَّ) أي : مِنْ هنا ، وهو أنَّ « إذا » نائبةٌ عن الفاء ، أي : من أجل ذلك (لا يجتمعان) ، لأن المعوّض لا يجتمع مع العِوَض فلا يقال : إن يقم زيد ، فإذا عمرو قائم .

(ويرفع) الجواب (وجوباً إن قرن بالفاء) سواء كان فعل الشرط ماضياً نحو « ومَنْ عاد فيَنْتَقِمُ الله منه » (١) أم مضارعاً نحو : « فمَن يُؤْمِنْ بربِّهِ فلا يَخافُ بَخْساً (٢) » رُفِعَ ، لأنه حينئذ من جملة اسمية ، وهو خبر مبتدأ محذوفٍ تقديره : فهو ينتقم الله منه ، فهو لا يخاف ، قالوا : ولولا ذلك الحكم بزيادة الفاء ، لكان (٣) الفعل ينجزم ولكن العرب التزمت فيه الرّفع ، فعلم أنّها غير زائدة .

(و) يرفع الجواب (جوازاً إنْ كان الشّرط) فعلاً (ماضياً) نحو : إن قامَ زيد يقومُ عمرو ، وقوله :

---

(١) سورة المائدة ٩٥ . (٢) سورة الجنّ ١٣ .

(٣) ط : « فكان » بالفاء ، تحريف .



١٣٠٣ - *وإن أتاه خليلٌ يوم مَسْألةٍ يَقولُ : لا غائِبٌ مالي ولا حَرِمُ* (١)

ومن شواهد الجزْم قوله تعالى : « مَنْ كان يُريد الحياةَ الدُّنيا وزينَتَها نُوَفِّ إليهم (٢) » . « مَنْ كان يُرِيد حَرْثَ الآخرة نَزِدْ له في حَرْثِهِ (٣) » .

قال أبو حيّان : ولا نعلم خلافاً في جواز الجزم ، وأنه فصيحٌ (٤) مختارٌ إلاّ ما ذكره صاحب كتاب « الإعراب » عن بعض النّحويين أنه لا يجيء في الكلام الفصيح ، وإنما يجيء مع « كان » ، لأنها أصل الأفعال ، قال : والذي نصَّ عليه الجماعةُ أنَّ ذلك لا يَختَصّ بها ، بل سائر الأفعال في ذلك مثلها ، وأنشد سيبويه للفرزدق :

١٣٠٤ - *دسّتْ رَسُولاً بأنَّ القوم إنْ قَدَرُوا
عليك يَشْفُوا صُدوراً ذاتَ توغِير* (٥)

قال : وأمّا الرّفع فهو مسموع . ونصَّ بعض أصحابنا أنه أحسن من الجزم .
واختلف في تخريجه : فقال سيبويه : إنه [٦١/٢] على نِيّة التّقديم ، والجواب (٦) محذوفٌ .

وقال المبرّد والكوفيّون : إنه الجواب ، وإنّه على حذف الفاء .

وقال آخرون : هو الجواب ، لا على إضمار الفاء ، ولا على نِيّة التقديم ، ولكن لمّا لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فِعْله ، لكونه ماضِياً ضعف عن العمل في فعل

(١) لزهير من معلّقته المشهورة . وانظر ديوانه ١٥٣ .
(٢) سورة هود ١٥ . (٣) سورة الشّورى ٢٠ .
(٤) من قوله : « وأنه فصيح » إلى قوله : « الفصيح » سقط من ا .
(٥) للفرزدق . ديوانه ٢٦٢ .
(٦) من قوله : « والجواب محذوف » إلى قوله : « والتأخير إن كان مما قبله » سقط من ا .



الجواب . (وإلاّ) بأن كان الشّرطُ مضارعاً (فضرورة) يرفع الجواب كقوله :

١٣٠٥ — * يا أقْرَعَ بنَ حابسٍ يا أقرَعُ إنّكَ إن يُصْرعْ أخوك تُصْرعُ *[1]

والاختيار جزمه ، قال تعالى : « ومن يَتّقِ الله يَجْعَلْ لَه مَخرجاً[2] » وإذا رفع فمذهب سيبويه : أنه على نيّة التّقديم والتّأخير إن كان قبله مما[3] يمكن أن يطلبه كالبيت ، وإلاّ فعلى إضمار الفاء نحو : إنْ تأتني آتيك إذا جاء في الشّعر .

ومذهب المبرد[4] : أنه على إضمار الفاء في الحالين ، لأنه جواب في المعنى قد وقع في محلّه ،فلا ينوي به التّقديم . وجازمُهُ ، أي : الجواب (الأداة)[5] عملت فيه ، كما عملت في الشّرط باتّفاق ، لاقتضائها إيّاهما ، فعملت فيهما ، كما عملت : كان ، وظنّ وإنّ في جزئيها . هذا مذهب المحققين من البصريّين . وعَزَاهُ السّيرافيّ لسيبويه . واختاره الجُزُوليّ ، وابن عُصفور ، والأبذي .

(قيل) : جازمهُ فعل (الشرط) قاله الأخفش ، واختاره ابن مالك ، لأنه مُسْتَدْعٍ له بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام . ورُدّ بأنّ النوع لا يعمل ، إذ ليس أحدهما بأولى من الآخر ، وإنما يعمل بمزيّة ، وهو أن يضمّن العامل من غير النّوع أو شبهه كعمل الأسماء في الأسماء .

(وقيل) : جازمه هما أي : الأداة والفعل معاً ، ونسب أيضاً للأخفش ، قال : المجموع هو الطالب ، فهو العامل ، قال : وباطلٌ أن يكون العمل ، لـ « إنْ » ، لأنّ الجزْم نظير الجرّ ، فإذا كان الجارّ وهو أقوى لا يعمل عملين ، فأحْرى ألاّ يعمله الجازِم .

---

(١) سبق ذكره رقم ١٩٢ .
(٢) سورة الطّلاق ٢ .
(٣) ط : « ما يمكن » تحريف .
(٤) كلمة : « المبرد » سقطت من ا .
(٥) ا : « الإرادة » تحريف .



وَرُدَّ بأن الجار لا يقتضي معمولين ، والجازم يقتضيهما فيعمل فيهما ، وبأنَّ كُلَّ عاملٍ مركّب من شيئين لا يجوز حذف أحدهما كإذ ما ، وحَيْثُما ، وقد يُحْذَفْ فعل الشّرط دون الأداة فَدَلّ على أنَّ العامل ليس مركّباً منهما ، وبأن الجازم لا يحذف معموله والجواب يجوز حذفه ، فلو كان العامل مَجْمُوعَ الأداة والشّرط لزم إبقاء الجازم مع حذف معموله بخلاف ما إذا كان العامل الأداةَ وحذف ، فإنها تكون قد أخذت معمولاً واحداً ، فلا يَقْبَحُ .

(وقيل) : جازِمُهُ (الجوَار) قاله الكوفيّون قياساً على الجرّ بالجَوار ، قال أبو حيّان : وهذا الخلاف لا يترتّب عليه فائدة ، ولا حكم نُطْقِيّ .

(وقيل) : فعل الجواب (مَبْنِيّ) ، وفعل الشرط معرب . (وقيل) : هو (والشّرط) أيضاً مبنيّان ، والقولان للمازنيّ ، استدلّ على بنائهما بأنّ الفعل لا يقع موقع الاسم في المحلّيْن ، فلا يكون معرباً بناءً على أنّ سبب إعراب المضارع وقوعُه موقع الاسم ، واستدلّ لبناء الجواب فقط بأنه لم يكن له عامل ، فكان مبنيّاً ، لأنه لم يصحّ عنده عمل ما تقدّمه فيه . قال أبو حيّان : والمازنيّ في رأيه مخالِفٌ لجميع النّحويين .

[مسألة]

(البصريّون) قالوا : (لأداة الشّرط الصّدْرُ) أي : صدر الكلام (فلا يَسْبِقُها معمولُ مَعْمولِها) أي لا يجوز تقديم شيء من معمولات فعل الشّرط ، ولا فعل الجواب عليها ، لأنّها عندهم كأداة الاستفهام ، وما النّافية ونحوهما مما له الصّدر ، ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها ، وإنما تقع مستأنفة أو مبنيّة على ذي خبر أو نحوه .

وجوّز الكسائيّ تقديم معمول فعل الشّرط أو الجواب على الأداة نحو : خيراً إن تَفْعلْ يُثِبْكَ الله ، وخيراً إن أتيتني تُصِبْ . قال أبو حيّان : وتحتاج إجازة هذا التّركيب إلى سماع من العرب .



(غير معمول) فعل (الجواب المرفوع) فإنه يجوز تقديمه نحو : خيراً إنْ أتيتني تُصَبْ . وسوّغ ذلك أنه ليس فعل جواب حقيقة ، بل هو في نِيّة التّقديم ، والجواب محذوف ، والتقدير : تصيب خيراً إنْ أتيتني .

(قال أكثرُهم) أي البصريّون [1] (ولا الجوابُ) أيضاً لا يجوز تقديمُه على الأداة ، لأنه ثانٍ أبداً عن الأوّل متوقّف عليه .

وقال الأخفش : يجوز تقديمه عليها كمذهب الكوفيّين ماضياً كان أو مضارعاً نحو : قمت إن قمت ، وأقوم إنْ قمت .

(وثالثها = يجوز) تقديم الجواب (إنْ كان مضارعاً) ويمتنع إن كان ماضياً، وعليه المازنِيّ ، لأن المضارع هو الأصل ، فلم يكثر فيه التجوّز بخلاف الماضي ، فإنه يجوز فيه بأن عبّر بصيغته عن المستقبل فإنْ قُدِّم وحقّه التأخير كثر التجوّز .

(ورابعها) : يجوز تقديم الجواب (إنْ كانا) أي الشرط والجواب (ماضيين) [٦٢/٢] بخلاف ما إذا كان الشّرط وحده ماضياً ، ووجّه : أنه لمّا لَمْ يظهر للأداة فيه عملٌ إذا تأخر جاز تقديمُه ، لأنه مقدّماً كحاله مؤخراً ، فكان كأنّما لم يعمل فيه بخلاف المضارع ، فإنه متأثّر بها ، فصار تقديمه على الجازم كتقديم المجرور على الجار .

(قيل : ولا) يسبق (الجواب المجزوم معموله) ، قاله الفراء ، والصّحيح جوازه ، وعليه سيبويه والكسائيّ نحو : إن تأتني خيراً تُصِبْ .

(وعلى الأول) وهو مذهب الأكثر من منع تقديم الجواب على الأداة مطلقاً (إنْ تقدّم شَبَهُهُ فدليله) وليس إيّاه .

(وشَرْطه اختياراً مضيّ الشّرط لَفْظاً أو معنىً) بأن كان مضارعاً مقترناً بلَم

(١) ا : « قال أكثرهم أي البصريين » تحريف .



(في الأصحّ) نحو : قمت إن قمت ، وأقوم إنْ قمت ، وأقوم إن لم تقم . قال سيبويه : هكذا جرى في كلامهم . وأمّا الشّعر فمحلّ ضرورة واتّساع .

وأجاز الكوفيّون سوى الفرّاء أن يحذف جواب الشرط في الاختيار ، وفعل الشرط مستقبل قياساً على الماضي ، فأجازوا : أنت ظالمٌ إنْ تفعلْ . (فإن لم يكن) فعل الشرط ماضياً تَقْريعاً على الأصحّ [1] . (وهو مع ما ، أو مَنْ ، أو أيّ صِرْن موصولات) أي : حُكِمَ لهنّ بذلك الّذي هو من معانيها (اختياراً) وزال حُكْمُ الشّرطيّة ، لزوال شرطها ، وهو المضيّ ، فينتفي [2] الجزْم نحو : أتى مَنْ يأتيني . وزيد يُحِبُّ ما تُحِبّه ، وأكرم أيّهم يُحبّك.وحينئذ فتأتي أحكام الموصولات مِنْ جواز عمل ما قبلها فيها [3] ، وحكم الضّمير العائد عليها ، وصلتها ، وغير ذلك . وأمّا في الشّعر فيجوز بقاء الشّرطيّة والجزْم (وكذا إن أضيف لهن) أي لمَنْ ، وما ، وأيّ (زمانٌ) يجب لهن في السّعة أنْ يكن موصولات نحو : أتذكر إذْ من يأتينا [4] نأتيه ، ولا يجوز الجزم عند سيبويه ، والجَرْميّ ، والمازنيّ ، لأن أسماء الأحيان لا تضاف إلى الجملة الشّرطيّة المصدّرة بإنْ ، فكذا الاتصاف إلى ما تضمّن معنى إنْ (خلافاً للزيّادي) أبي إسحاق في ذهابه إلى جواز الجزم اختياراً كقوله :

١٣٠٦ ـ على حِينَ مَنْ تَلْبَثْ عليه ذَنُوبُهُ
يَرِثْ شِرْبُهُ إذْ في المقَـام تَداثُرُ [5]

---

(١) في قوله السّابق في المتن : « وشرطه اختياراً مضيّ الشرط لفظاً أو معنىً في الأصحّ » وفي ب : « تعريفاً على الأصحّ » تحريف .
(٢) ط : « فينبغي الجزم » تحريف . (٣) « فيها » سقطت من ا ، ب .
(٤) ب . ط : « من يأتنا » بالجزم ، تحريف صوابه في ا .
(٥) للبيد . شرح ديوانه ٢١٧ . وروايته : « يجد فقدها » مكان : « يرث شربه » .
من شواهد سيبويه ١ : ٤٤١ ، والخزانة ٣ : ٦٤٩ وفي النسخ الثلاث : « تثبت » مكان : « تلبث » وفي ط : « سربه » بالسين . تحريف . و « تدابر » مكان : « تداثر » ، و « يرب» مكان : يرث . وهذه محرّفة .



والأوّلون ، قالوا : هو ضرورةٌ .

(و) يجري هذا الحُكْمُ ، وهو وجوبُ الرّفع ، وامتناع الجزْم (مطلقاً) أي في الاختيار والضّرورة إذا وقعن (بعد باب كان ، وإنّ) نحو : مَنْ كان يأتينا نأتيه ، وإنّ مَنْ يأتينا نأتيه ، وليت مَنْ يُحْسِنُ إلينا نُحْسِنُ إليه ، لأن الشّرط لا يعمل فيه عامِلٌ قبله . (ولكنْ) المخففة نحو : ولكِنْ مَنْ يزورُني أزُورُه . (وإذا المفاجأة) نحو : مررت بزيد فإذا مَن يزوره يُحْسِنُ إليه . (وما) النّافية نحو : ما مَنْ يأتينا نعطيه ؛ لأنّ « ما » لا تنفي الجملة الشّرطيّة . (وهل) نحو : هل مَنْ يأتينا نأتيه ، لأن « هل » لا يستفهم بها عن الجُمَل الشّرطية . (قيل : والهمزة) قاله يونس قياساً على هذا .. والأصحّ جواز الجزم بعدها وكون مَنْ شرطيّة ، لأنها توسّع فيها ، فاستفهم بها عن الجملة الشّرطية كما استفهم بها عن غير ذلك نحو : أإن [1] تأتني آتك ؟ فلما حَسُن ذلك في « إنْ » حسن في أخواتها نحو : أمَنْ يأتنا نَأته ؟

[مسألة]

(مسألة) : يحذف الجواب لدليل كقوله تعالى : « أئِنْ ذُكّرْتُم » [2] أي تطيّرتُمْ ، وقوله : « وإنْ كان كَبُر عَلَيْكَ إعْرَاضُهُم فإن اسْتَطَعْتَ » [3] الآية . أي فَافْعَلْ .

ويكثر [4] الحذف (لِتَقدُّم شبهه) على الأداة كما مرّ . (و) لِتَقدّم (جواب قَسمٍ) ، يدلّ عليه .

(و) يحذف (الشّرط) وهو أقلّ من حذف الجواب . نصّ عليه ابن مالك في

(١) ب ، ط : « إن تأتني آتك » تحريف . صوابه في ا .

(٢) سورة يس ١٩ .

(٣) سورة الأنعام ٣٥ .

(٤) « ويكثر » سقطت من ط .



شرح الكافية . ومنه : « وإنْ أحدٌ مِنَ المشركين اسْتَجارك » (١) ، وقوله : « إنْ خَيراً فخيرٌ » (٢) .

(وقيل) : إنّما يجوز حذفه (إن عوّض) منه (لا) وعليه ابن عصفور والأُبّذيّ كقولـه :

١٣٠٧ – * فطلِّقْها فلَسْتَ لها بكُفءٍ وإلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ * (٣)

أي : وإلاّ تُطلِّقها . قال أبو حيّان : وليس بشيء ؛ لأنها لو كانت عوضاً من الفعل المحذوف لم يَجُزْ الجمع بينهما مع أنه يجوز نحو : وإلاَّ يُسِيءْ فلا تضربه ، فهي في نحو ذلك نافية ، لا عوض . وورد الحذف ، وهو مُثْبَتٌ كما تقدّم .

(ويُحذَفان) أي : الشّرط والجواب (مع إنْ) دون سائر الأدوات ، واختصّت بذلك ، لأنها أمّ الباب ولأنّه لم يَرِدْ في غيرها ، قال :

١٣٠٨ – * قالت بناتُ الحيِّ يا سلمى وإنْ كان فقيراً مُعْدِماً قالت وإنْ * (٤)

أي وإن كان كما تصفين فزَوِّجْنِيه .

قال أبو حيّان : وكذا حذف الجواب وحده ، والشّرط وحده ، لا أحفظه بعد

(١) سورة التوبة ٦ .

(٢) في النسخ الثلاث : « وقولهم : إن خيراً فخير » والصّواب : « قوله » لأن هذا القول حديث شريف وهو قوله عليه السّلام : « النّاس مجزيّون بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ ، وإنْ شرّاً فشرٌّ »

(٣) للأحوص . ديوانه . ١٩ وروايته : « فلست لها بأهل » مكان : « فلست لها بكفء » ورواية الإنصاف ١ : ٧٢ : « فلست لها بندّ » . وانظر أوضح المسالك رقم ٥١٦ .

(٤) هو لرؤبة . قال صاحب الدرر ٢ : ٧٩ ، ويروى : « وإنِن » بزيادة نونين في الموضعين ، وبها استشهد شراح الألفية على أن هذه النّون هي تنوين الغالي ، وبها يخرج الشعر عن الوزن ولا يستقيم إلاّ بحذفها .

وانظر شرح شواهد المغنى . ص ٩٣٦ ، والخزانة ٣ : ٦٣٠ .



غير « إنْ » [١]. قال : إلاّ أنّ ابن مالك أنشد في شرح الكافية ، وزعم أنه حذف فيه فعل الشرط بعد متى ، وهو قوله : [٢ / ٦٣] :

١٣٠٩ – * متَى تُؤْخَذوا ، قسراً بِظِنَّة عامرٍ
ولا يَنْجُ إلاّ في الصِّفاد يزيدُ * [٢]

(وقيل) : حَذْفهُما معاً (ضرورةٌ) قاله ابن مالك . قال أبو حيّان : وتبع فيه ابن عصفور . قال : ولم ينصّ [٣] غيرهما على أنّ ذلك ضرورة ، بل أطلقوا الجواز ، إذا فهم المعنى ، قلت : وقد ورد في النثر في عِدّةٍ من الآثار .

(لا الأداة) أي لا يجوز حذف أداة الشّرط . (ولو) كانت (إنْ في الأصحّ) كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم ، ولا حذفْ حرف الجرّ .

وجوّز بعضهم حذف « إنْ » فيرتفع الفعل ، وتدخل الفاء إشعاراً بذلك وخرّج عليه قوله تعالى : « تَحْبِسُونَهما مِنْ بعد الصّلاة فَيُقْسِمان بالله » [٤] .

(وإن توالى شرطان) فصاعداً من غير عَطْف (فالأصحّ أن الجواب للسابق) ، ويحذف جواب ما بعده ، لدلالة الأوّل ، وجوابه عليه .

ومنهم من جعل الجواب للأخير ، وجواب الأوّل الشّرط الثاني وجوابه . وجواب

---

(١) في ط فقط : « لا أحفظه مع بعد غير » بزيادة : « مع » .

(٢) قائله مجهول . وهو من شواهد الأشموني ٤ : ٢٦ والعيني ٤ : ٤٣٦ ، والتصريح ٢ : ٢٥٢ وفي ا : « متى يوجدوا تسل مطه عامز » ولا صح إلا في الصاؤيريد » . وفي ب : « ولا صح إلا في الصبا ويريد . وكلاهما تحريف واضح . وفي ط : « في الصبار » مكان : « الصّفاد » تحريف .

(٣) ا : « ونصّ غيرهما » تحريف.

(٤) سورة المائدة ١٠٦ .

الثاني الشرط الثالث وجوابه ، وهكذا على إضمار الفاء ، فإذا قال : إنْ جاء زيد ، إنْ أكل زيد إنْ ضَحِك فعبدي حر ، فعلى الأصَحّ الضّحك أوّل ، ثم الأكل ثم المجيء . فإذا وقع [١] على هذا التّرتيب ثبت عتقه [٢] وعلى مقابله عكسه . فإذا وقع المجيء ، ثم الأكل ، ثم الضّحك لزم العِتْق .

فإن كان عطف ، فالجواب لهما معاً ، ومنه : « إنْ تُؤْمِنُوا وتَتّقُوا يؤتِكم » [٣] . الآيــة .

(و) الأصَحُّ (أنّ الأحسنَ) حينئذ (مجيء) فِعْل الشّرط (الثّاني ماضياً) بناءً على أنّ الجواب للسّابق وأنّ جواب الثّاني محذوف لِمَا مَرّ من أنّه لا يحذف جواب الشّرط في الاختيار حتّى يكون فعله ماضِياً ، وعلى أن الجواب للمتأخّر لا يحتاج إلى ذلك ، لأنه غير [٤] محذوف الجواب .

(و) الأصَحّ : (أنه) أي الشّرط الثاني (مُقيّد للأول تقييد الحال) الواقعة موقعه ، قاله ابن مالك . قال : فقولك : مَنْ أجابني إن دعَوْتهُ أحسنت إليه في تقدير : من أجابني داعياً له ، وقول الشّاعر :

١٣١٠ — * إنْ تَسْتَغِيثوا بنا ، إن تُذْعَروا تَجِدوا
مِنّا معاقِلَ عِزٍّ ، زانَهــا كَرَمُ [٥] *

في التّقدير : إنْ تستغيثوا بنا مذعورين .

قال أبو حيّان : وغَيْرُ ابن مالك جعله متأخّراً في التقدير ، فكأنه قال : مَن

(١) ب ، ط : « فإذا وقعت » .
(٢) ب : « ثبت عتق » ط : « عتق » بإسقاط « ثبت » .
(٣) سورة محمد ٣٦ .
(٤) « غير » سقطت من ا .
(٥) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٤ : ٣١ . والعينيّ ٤ : ٤٥٢ ، والتصريح ٢ : ٢٥٤ .



أجابني أحسنت إليه إنْ دعوته ، فمَنْ أجابني هو جواب « إنْ » في المعنى ، حتى كأنّه قال : إن دعوت من أجابني أحسنت إليه ــ فإذا وقع دعاؤه لشخص ، فأجابه ذلك الشخص بعد دعائه إيّاه لزم الإحسان ، لأنّ جواب الشّرط في التّقدير بعد الشّرط ، وكذا البيت تقديره على هذا : إن تُذْعَروا فإن تَسْتَغيثوا بنا تَجِدوا ، فأوّل الشّرط يصير جزاء .

(وإنْ توسّط الجزاء والشّرط مضارعٌ وافقه) أي الشّرط (معنى) حالَ كونه (غَير صفة ، وصَحّ حَذْفُه أُبْدل منه) ، مثاله : إن تأتني تمش[1] أكرمْك ، (وإلاّ) بأن لم يوافقه معنى (رفع [2] حالاً) نحو : إنْ تأتني تضحك أحسن إليك . والماضي كالمضارع في ذلك ، وإنما فرضت المسألة فيه كالتسهيل ، لأن فيه [3] يظهر الأثر ، مثاله : إن أتيتني مشيت [4] أكرمك ، وإن تأتني قد ضحكت أحسن إليك .

واحترز بغير صفة عن الواقع صفةً نحو : إن يأتني رجل يعرف النحو . أكرمه ، « فيعرف » في موضع الصّفة لرجل .

ولصحّة الحذف من خبر كان ، وثاني ظننت ، نحو : إنْ تكن تحسنُ إليّ أحْسِنْ إليك ، وإن تَظُنّني أَصْدُقُ أصدُقْك ، فالمتوسط لا بدلٌ ولا حالٌ ، بل في موضع نَصْبٍ على أنه خَبَرٌ ، ومفعول ، ومنه قول زهير :

---

(١) في النسخ الثلاث : « تمشي » بإثبات الياء ، والوجه حذفها حيث يعرب الفعل بدلاً من الفعل السابق المجزوم .

(٢) ط : « وقع » مكان : « رفع » .

(٣) ط : « لأن منه » بوضع : « منه » مكان : « فيه » .

(٤) ط فقط : « إن أتيتني مشياً أكرمك » .



١٣١١ - * ومن لا يَزَلْ يَسْتحمِلُ النّاسَ نَفْسَه
ولا يُغْنِها يوماً من الدَّهرِ يُسْأمِ * (١)

(وتزاد « ما ») توكيداً (في إنْ) ومنه : « وإمّا يَنْزَغَنّك (٢) » . « وإمّا يُنْسِيَنّك » (٣) . قال أبو حيّان : وذلك في القرآن كثير ، ولم يأت فيه إلاّ والفعل مُؤكّد بالنون . وأمّا في لسان العرب ، فقد جاء أيضاً بغير نون كثيراً قال :

١٣١٢ -* زعمت تماضِرُ أنّني إمّا أَمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأصاغِرُ خَلّتي *(٤)

(و) في (أي غير مضافة لضمير) بأن لم تُضَفْ أَصلاً أو أضيفت لظاهر ، ومنه : « أيّاً ما تَدْعو » (٥) . « أيّما الأجَلَيْنِ قَضَيْتُ » (٦) . (و) في (أين ومتى) قال تعالى : « أَيْنما تكونُوا يُدْرِككم الموْت » (٧) ، وقال الشاعر :

١٣١٣ - * متى ما تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ ترجُفْ (٨) *

(وكذا أيّان) في الأصحّ ، قال :

---

(١) من معلّقة زهير . وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٤٥ وفي ا : « يستحل » مكان : « يستحمل » « ولا يقتها » بالقاف مكان : « لا يغنها » بالغين ، تحريف . وفي ط : « يعفها » بالعين .

(٢) سورة الأعراف ٢٠٠ . (٣) سورة الأنعام ٦٨ .

(٤) من مقطعة لسلمى بن ربيعة .
انظر الخزانة ٣ : ٤٠٠ ، وابن يعيش ٩ : ٤١ . وفي ا : « لسدوا أوسوها الاصاعر » تحريف وفي ب : « يشدد » مكان : « يسدد » تحريف . وفي ط : « يشدو ليثنوها » تحريف .

(٥) سورة الإسراء ١١٠ . (٦) سورة القصص ٢٨ .

(٧) سورة النساء ٧٨ .

(٨) لعنترة . ديوانه ١٧٨ . وعجزه :
* روانف أَلْيَتَيْك وتُسْتَطارا *



١٣١٤ — * فأيّان ما تَعْدِلْ به الرِّيحُ تَنْــزِلِ [١] *

قال أبو حيّان : وزعم بعض أصحابنا أنها لا تزاد فيها ، وليس بصحيح لورود [٢ / ٦٤] السّماع به (لا « ما » ، و « مَنْ » ، و « أنّى » في الأصحّ) .

وذهب الكوفيّون إلى جواز زيادتها بعدها ، فيجوز : مَنْ ما يكرمني أكرمه .

[مسألة في إعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام]

(مسألة) : في إعراب أسماء الشّرط وأسماء الاستفهام (إذا وقعت الأداة) الشّرطيّة على مكانٍ أو زمانٍ فَظَرْفٌ ، أي فهي في موضع نصب على الظّرف نحو : متى تقم أقم ، « وأَيْنما تَكُونوا يدرككُم الموْت » [٢] . (أو) على (حَدَثٍ فمفعول مطلق) نحو [٣] .. ... (وإلاَّ فإن وقع بعدها فِعْلٌ لازمٌ) نحو : مَنْ يَقُم أَقُم معه (فمبتدأ خبره فعل الشّرط ، وفيه) ضميرها . (وقيل) : هو (والجواب) معاً ؛ لأن الكلام لا يتمّ إلاّ بالجواب ، فكان داخلاً في الخبر ، ورُدّ بأنه أجنبيّ من المبتدأ .

(أو متعد واقع عليها) نحو : مَنْ يضرب زيداً أضربه ، ومَنْ تضرب أضربه (فمفعول به أو) واقــعٌ (على ضميرها) نحو : من يضربه زَيْدٌ أضربه ، ومن

---

(١) قائله مجهول ، وصدره :

* إذا النّعجة الأدماء كانت بقَفْرَةٍ *

من شواهد الأشموني ٤ : ١٠ .

(٢) سورة النّساء ٧٨ .

(٣) بياض في النسخ الثلاث بعد قوله : « نحو » وقد أشير إليه في ب : بـ «كذا» وفي ط برقم ٧ . وليس في الهامش إشارة إليه . وقد عثرت على المثـال المفقود في المغني ٢ : ٩١ وهو : « أيّ منقلب ينقلبون » [الشعراء : ٢٢٧] وقد جاء في المغني ما نصه : « فإن وقعت ... على حدث نحو : « أي منقلب ينقلبون » فهي منصوبة ... مفعولاً مطلقاً » .



تَضْرِبهُ أضربه . (أو متعلّقها) نحو : مَنْ يضرب يد أخاه أضربه (فاشتغال) أي : فالمسألة من باب الاشتغال ، فيجوز في أداة الشرط أن يكون في موضع رفع على الابتداء ، وأن يكونَ في موضع نصْبٍ بفعل مضمر يفَسِّره الظّاهر بعدها – (ومثلها) في هذا التفصيل (أسماء الاستفهام) .

[لو]

(مسألة) : (لو شَرْطٌ للماضي غالباً) – وقد تَرِدُ للمستقبل كإنْ وخرّج عليه قوله تعالى : « وَلْيَخْشَ الّذِين لو تَرَكُوا من خَلْفِهم ذُرِّيّةً ضِعافاً » [1]
وقول توبة [2] :

١٣١٥ – ولو أنّ ليلى الأخيليّةَ سَلّمَتْ عليَّ ، ودوني جَنْدَلٌ وصفائِـــحُ
لسلّمتُ تسليم البشَاشةِ أوزَقــا إليها صدىً مِنْ داخل القبر صائِـــحُ

(وقيل : دائماً) . قال بدر الدين بن مالك ، وعليه أكثر المحققين . قال : وورود شرطها في الآية والبيت مستقبلاً في نفسه ، أو بقَيْدٍ لا ينافي امتناعه فيما مضى ؛ لامتناع غيره ، ولا يُحْوِجُ إلى إخراج (لو) عمّا عهد فيها مِنْ معناها إلى غيره .

وقال أبو حيّان متعقباً عليه : ورود « لو » في المستقبل قد قاله النّحويّون في غير موضع (وجزْمها) لفعلها (ضرورةٌ) لا يَحْسُن في الاختيار ؛ لعدم تمكّنها بكونها للمضِيّ .

ومن الضّرورة قوله :

---

(١) سورة النساء ٩ .

(٢) ط فقط : « رؤبة » تحريف ، وانظر الأشموني » ٤ : ٣٨ .



١٣١٦ – * لو يشأ طارَ بها ذو ميْعَة [١] *

(وقيل) : بل هو (لغة) لقوم ، فيطّرد عندهم في الكلام (وقيل : ممنوع) لا يجوز لا في الكلام ، ولا في الشعر ، حكى الأقوال الثلاثة أبو حيّان . واختلفت عبارات النحّاة في معناها حتّى قال بعضهم : إنّ النحاة لم يفهموا لها معنى .

(قال سيبويه : هي حرف لما كان سيقع لوقوع غَيْره) أي : أنّها تقتضي فعلاً ماضياً ، كأنه يتوقّع ثبوته لثبوت غيره ، والمتوقّع غير واقع ، فكأنّه قال : حرف [٢] يقتضي فعلاً امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته .

(و) قال (المُعْرِبون) : هي حرف (امتناع لامتناع) ، أي تدلّ على امتناع الشّيء لامتناع غيره .

واختلف في المراد بذلك : (قيل) : المراد (امتناع الأوّل) أي الشّرط (للثاني) أي الامتناع الجواب ذكره ابن الحاجب في « أماليه » بحثاً مِنْ عنده . ووجّهه : بأنّ انتفاء السّبب لا يَدُلّ على انتفاء مُسبّبه ، لجواز أن يكون ثَمَّ أسبابٌ أُخَر . قال : ويدلّ على هذا « لَوْ كان فيهما آلِهةٌ إلاّ الله لفسَدتا » [٣] ، فإنّها مسوقة لِنَفْي التعدّد في الآلهة بامتناع الفساد ، لا أنّ امتناع الفساد لامتناع الآلهة ، لأنه خلاف المفهوم من مساق أمثال هذه الآية ، ولانه لا يلزم مِنْ انتفاء الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك ، وإنْ لم يكن تعدّد في الآلهة ؛ لأن المراد به فساد نظام العالم عن حالته ، وذلك جائز

(١) نسب لامرأة من بني الحارث . وعجزه :

* لاحقُ الآطال نَهْدٌ ذو خُصَل *

من شواهد الأشموني ٤ : ١٤ .

وفي ط : « ذو هيعة » بالهاء . صوابه في ا ، ب .

(٢) « قال : حرف » سقط من ا .

(٣) سورة الأنبياء ٢٢ .



أن يفعله الإله الواحد ، سبحانه ، انتهى . وتابعه على ذلك ابن الخبّاز .

(وقيل عكسه) أي المراد : أنّ جواب « لو» ممتنع لامتناع شرطه ، فقولك : لو جئت لأكرمتك ، دالٌّ على امتناع الإكرام لامتناع المجيء ، وهذا هو الذي قرّره النّاس ممّن أثبت[1] الامتناع فيها[2] ، وهو المتبادر إلى الأفهام . واستنكر ابن هشام في « المغنى » مقالة ابن الحاجب ، ومَنْ تَبِعه .

(ثُمَّ إفادتها) لذلك قيل : (نطقاً) أي بالمنطوق .

(وقال بدر الدين بن مالك) في تكملة شرح التسهيل : (وشيخنا) العلاّمة محي الدين (الكافيجيّ) رحمه الله فيما سمعناه من لفظه حال تدريسه « للمغنى » (فَهْماً) أي بالمفهوم .

قال أبو حيّان : كأنّ « لو » عند سيبويه لها منطوق ، ومفهوم ، كما أن «أنْ» لها منطوق ومفهوم ، فإذا قلت : لو أكلت لشَبعْت ، فعنده أنّ الشّبع كان يقع لوقوع الأكل ولو قلت : إنْ قام زيد قام عمروٌ فمنطوقه تعليق وجود قيام عمرو على تقدير وجود قيام زيد . وتارةً يكون المفهوم مراداً ، وتارةً يكون غير مراد ، فنظر غير سيبويه إلى المفهوم ، فقالوا : إذا قلت : لو أكلت [٦٥/٢] لشَبِعْت امتنع الشّبع لامتناع الأكل . وسيبويه نظر إلى المنطوق فاطّرد له في جميع مواردها .

(وقيل) : هي حرْفُ امتناع لامتناع (إنْ كان بعدها مُثْبتان وإلاّ) بأن كان بعدها منفيّان (فوِجودٌ) أي فحرف وجود (لوجود) ، فإن كان الأوّل منفيّاً والثّاني مُثْبتاً فحرف وجود لامتناع ، أو عكسه فحرف امتناع لوجود .

قال أبو حيّان : والسّبب في ذلك عند هذا القائل أنّ المنفىّ بعد « لو » مُوجَبٌ ،

---

(١) ا : « مناسب » مكان : « ممّن أثبت » .

(٢) ط : « فيهما » بألف التثنية . والصواب : « فيها » كما في ا ، ب أي في « لو » .



والموجَبُ منفيٍّ. قال هذا، وقوْل مَنْ قال: حرف امتناعٍ لامتناعٍ يَرْجعان إلى معنىً واحد، ألا ترى أنّها إذا كانت حرف امتناع لامتناع لزِم من ذلك إذا كان ما بعدها موجباً أن يمتنع وجود الثاني لامتناع وجود الأوّل، أو منفيّاً لزم امتناعُ نَفْي الثّاني لامتناع نفي الأوّل [١]، أو الأوّل منفيّاً، والثّاني موجباً [٢] لزم امتناع وجود الثّاني لامتناع نفي الأوّل فيكون الأول إذ ذاك موجباً، والثّاني منفيّاً أو الأوّل موجباً، والثّاني منفيّاً لزم امتناع نفي الثّاني لامتناع وجود الأوّل فيكون الأوّل إذ ذاك منفيّاً [٣]، والثاني موجباً، فهو اختلاف عبارة.

وقد رُدَّ القولان [٤] بعدم امتناع الجواب في مواضع كثيرة كقوله تعالى: «وَلَوْ أنَّ ما في الأرْضِ من شَجَرةٍ أقلام والبَحْرُ يمدّه مِنْ بعده سبعةُ أَبْحُرٍ ما نَفِدَتْ كَلِماتُ الله» [٥]. وقول عمر: «نِعْمَ العبدُ صُهَيْبٌ لو لم يَخَفْ الله لم يَعْصِه»، لأنَّ عدم النفود محكومٌ به سواء وجد الشّرط أم لا؟ وعدمُ العصيان كذلك سواءٌ وجد الخوف أم لا؟

(وقال) أبو عليّ (الشّلَوْبين و (ابن هشام (الخَضْراويّ): إنّها لا تفيد الامتناع بوجْه، ولا يدلّ على امتناع الشّرط ولا امتناع الجواب، بل هي (لمجرّد الرّبط) أي ربْط الجواب بالشّرْط دلالةً على التّعليق في الماضي كما دلّت إنْ على التعليق في المستقبل ولم تدلّ بالإجماع على امتناع ولا ثُبوت بإلاّ، إذْ لو كان من مدلولها الامتناع ما أغفله سيبويه في بيان معناها. قال الجمال بن هشام في «المغنى»: وهذا الذي قالاه كإنكار الضّروريات إذْ فَهْمُ الامتناعِ فيها كالبديهي، فإنّ كلّ مَنْ

(١) من قوله: «الأوّل» إلى قوله: «لامتناع وجود الأول» سقط من ا.

(٢) من قوله: «موجباً» إلى قوله: «فيكون الأول إذ ذاك» سقط من ب.

(٣) «منفياً» سقطت من ب.

(٤) ط: «ردّ لقولان» تحريف.

(٥) سورة لقمان ٢٧.



سمع « لو فَعَل » فَهِمَ عَدَمَ وقوعِ الفعل من غير تردّد ، ولهذا جاز استدراكه ، فنقول : لو جاء زيدٌ لأكرمته ، لكنّه لم يجيء [(١)] » .

(والمختار) في تحرير العبارة في [(٢)] معناها (وِفاقاً لابن مالك) أنها حرْفٌ يقتضي (امتناع ما يليه ، واستلزامه لتاليه) من غير تعرّض لنفي التالي . قال : فقيام زيد من قولك : لو قام زيد قام عمرو محكوم بانتفائه ، ويكونه مستلزماً ثبوته لثبوت قيام من عمرو [(٣)] ، وهل لعمرو قيام آخر غير اللاّزم عن قيام زيد أو ليس له ؟ لا تعرّض لذلك . قال ابن هشام في « المغنى » : وهذه أجود العبارات .

(ثم يَنْتفي التّالي) أيضاً (إنْ ناسب) الأوّل بأنْ لزمه عقلاً ، أو شرعاً ، أو عادة . (ولم يخلف المقدّم غيرُه) [(٤)] في ترتّب التّالي عليه كـ (لو كان فيهما آلهة إلاّ الله لَفَسَدتا) [(٥)] أي السّموات والأرض ففسادهما أي : خروجهما عن نظامهما المُشاهد مناسبٌ لتعدّدِ الآلهة للزومه على وفق العادة عند تعدّد الحاكم من التّمانع في الشيء ، وعدم الاتّفاق عليه ، ولم يخلف التعدّد في ترتّب الفساد غيرُه ، فينتفي الفساد بانتفاء التّعدد المفاد بلو .

(ولا) يَنْتَفِي التّالي (إنْ خَلَفَهُ) أيْ : الأوّل غيرُهُ (كقولك لو كان إنساناً لكان حيواناً) فالحيوان مناسب للإنسان للزومه له عقلاً ، لأنه جزؤه ، ويخلف الإنسان في ترتّب الحيوان غيره كالحِمار ، فلا يلزم بانتفاء الإنسان عن شيء المفاد بلو انتفاء الحيوان عنه ، لجواز أن يكون حماراً ، كما لا يجوز أن يكون حجراً .

---

(١) المغني ١ : ٢٠٥ .

(٢) ب ، ط : « عن » مكان « في » تحريف .

(٣) ا : « قيام عمرو » بإسقاط : « من » .

(٤) أي سبب آخر ، وقد سقطت كلمة : « غير » من ا ، ب .

(٥) سورة الأنبياء ٢٢ .



(ويَثْبتُ التالي) مع انتفاء الأول (إنْ لَمْ يناف) انتفاؤه (وناسب) الأول (إمّا بالأوْلى نحو) نِعْمَ العبْدُ صُهَيْبٌ (لَوْ لَم يَخَفَ الله لَمْ يَعْصِه) ، رتّب عدَمَ العِصيان على عدم الخوْف ، وهو بالخوف المفاد بلَوْ أنسب ، فيترتّب عليه أيضاً في قصده . والمعنى : أنه لا يعصي الله مطلقاً ، لا مع الخوف ، وهو ظاهر ، ولا مع انتفائه إجلالاً له تعالى عن أن يعصيه) .

(أو المساوى نحو) قوله ﷺ في بنت أم سَلَمة (لو لم تكن رَبِيبَتي) في حِجْري (ما حلّت) لي ، إنّها لابْنَةُ أخي من الرّضاعة . رواه الشّيخان . رتّب عدَمَ حلّها على عدم كونها ربيبته (للرّضاع) المناسب له شَرْعاً ، فترتب أيضاً في قصده على كونها ربيبته المفاد بلَوْ المناسب له شرعاً ، كمناسبته للأول سواء لمساواةِ حُرْمة المصاهرةِ لحُرْمة الرّضاع ، والمعنى أنها لا تحِلّ لي أصلاً ، لأنّ بها وصفين ، لو انفرد كلّ منهما حرمت له : كونُها رَبِيبة ، وكونُها ابنة أخي الرّضاع .

(أو الأدْون كقولك : لو انْتفَت أُخوَّة الرَّضاع ما حلّت للنسب) هو على (٢ / ٦٦٠) نَسَقِ ما تقدّم فيما قبله ، وحُرْمة الرّضاع أدون [١] من حرمة النسب .

(ويليها) أي « لو » (اسمٌ على إضمار فعل) يفسّره ظاهر بعده (اختياراً) كقولهم : « لو ذَاتُ سوار لَطَمَتْني » وقول عمر : « لو غَيْرُكَ قالها يا أبا عُبَيْدة »

(و) يليها أيضاً (جُزْءا [٢] ابتداء) اختياراً ، فيقال : لو زيد قائم [٣] .

وفارقت « إنْ » في ذلك حيث لَزِمَتْ الماضي . ولم تعمل (خلافاً للبصريّة فيهما)

---

(١) يريد أقلّ مرتبة من حرمة النسب ، ولكن من الوجهة اللغوية ليس له فعل حتى يشتقّ منه « أفعل » ولعلّ السّيوطي في إتيانه بهذه الصيغة تبع ابن جنيّ فقد ذكر في كتابه الموسوم بالمعرب : « وكذلك أقلّ الأمرين وأدونهما ، فاستعمل منه أفعل » انظر اللّسان : (دون) .

(٢) أي مبتدأ وخبر ، والمراد جملة اسميّة .

(٣) ط فقط : « لو زيد قام » تحريف .



حيث قالوا لا يليها إلا الفعل ظاهراً ، ولا يليها مُضْمراً إلاّ في الضّرورة أو في نادر كلام . ومن الضّرورة عندهم قوله :

١٣١٧ ـ * لو غَيْرُكم عَلِقَ الزُّبيرُ بحَبْلِه
أدّى الجوارَ إلى بني العوّامِ * [1]

وقوله :

١٣١٨ ـ * لوْ بغير الماء حَلْقي شَرِقٌ [2] *

وفي التّنْزيل : « قُلْ لَوْ أَنْتُم تَمْلِكُونَ » [3] فاستدلّ به الأوّلون ، وتأوّله المانعون ، على أن الأصل : لو كنتم تملكون ، فحذفت كان وانفصل الضّمير .

(وجوابها) في الغالب (فعل) مضارع مجزوم بلم كقوله :

١٣١٩ ـ * فلو كان حمدٌ يُخْلدُ الناس لم يمت
ولكنّ حمد الناس ليس بمخلد * [4]

(أو) فعل (ماض مثبت ، والغالب) حينئذ (اقترانه باللاّم) المفتوحة كقوله تعالى : « ولو عَلِمَ اللهُ فيهم خَيْراً لأسْمَعَهُم ، ولو أَسْمَعَهُم لَتَوَلَّوْا » [5] . ومِنْ غير الغالب : « لَوْ نَشاءُ جعَلْناه أُجاجاً » [6] .

---

(١) لجرير . ديوانه ٥٥٣ .

(٢) لعديّ بن زيد . ديوانه ٩٣ . وعجزه :

* كنت كالغصّان بالماء اعتصاري *

انظر الأشموني ٤ : ٤٠ .

(٣) سورة الإسراء ١٠٠ .

(٤) لزهير يرثي النعمان بن المنذر . ديوانه ٢٣٦ .

(٥) سورة الأنفال ٢٣ .

(٦) سورة الواقعة ٧٠ .



(أو) ماض (منفيّ ، والغالب خلوّه) من اللاّم نحو : « لو شاءَ اللهُ ما أشركنا »[1]
ومن غير الغالب قوله :

١٣٢٠ — * ولو نُعْطَى الخيار لما افترقْنا *[2]

(وقد يقترن) جوابها (بإذاً) نحو : (لو جئتني إذاً لأكرمتك »(وندر كونه تعجّباً)
مقروناً باللام قال :

١٣٢١ — فلو متُّ في يوم ولم آت عَجْزَةً يُضعِّفنِي فيها امرؤ غيرُ عاقل
لأكْرِمْ بها من مَيْتَةٍ إن لقيتُها أطاعِنُ فيها كل خِرْقٍ مُنازِلِ[3]

(و) ندر (كونه مصدراً برُبَّ أو الفاء) كقوله :

١٣٢٢ — * لو كان قَتْلٌ يا سلامُ فراحةٌ[4] *

(أو قد) كقوله :

١٣٢٣ — لَو شِئْتِ قد نقع الفؤادُ بشَرْبَةٍ
تَدَعُ الحوائِم لا يَجِدْن غليلا[5]

---

(١) سورة الأنعام ١٤٨ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* ولكن لا خيار مع اللّيالي *

انظر الدرر ٢ : ٨٢ . وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٦٥ . والتصريح ٢ : ٢٦٠ ، والأشموني ٤ : ٤٣ .

(٣) لعبيد الله بن الحر انظر الدّرر ٢ : ٨٢ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* لكن فررْتُ مخافةً أن أوسرا *

انظر شرح شواهد المغني للسيوطيّ ص ٦٦٧ .

(٥) لجرير يهجو الفرزدق . ديوانه ٤٥٣ .



(فإن وقع) الجواب في الظّاهر (جملة اسميّة فجواب قسم محذوف مغن عن جوابها) وليس بجوابها (خلافاً للزجّاج) كقوله تعالى : « ولو أنّهم آمَنُوا واتّقَوْا لَمَثوبةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خيرٌ » (١) ، فجواب (٢) لو محذوفٌ لدلالة ما بعده عليه ، وتقديرُهُ : لأثيبُوا ، وقوله : « لمثوبة » إلى آخره جواب قسم محذوف ، تقديره : واللهِ لمثوبةٌ .

وقال الزّجاج : بل هو جواب « لو » ، واللاّم هي الدّاخلة ، في جوابهـــا .

(ويحذف) جواب (« لَوْ » لدليل) وهو كثير في القرآن ، قال تعالى : « ولو أنّ قرآناً سُيِّرَتْ به الجبالُ (٣) » . الآية ، أي لكان هذا القرآن . قال أبو حيّان : ويحسن حذفه في طول الكلام .

(وترد) لو (للتمنّي) كقولك : لو تأتيني فتحدثني . وأنْكر ذلك قومٌ ، وقالوا : ليست قِسْماً برأسها ، وإنما هي الشّرطيّة . أُشْرِبَتْ معنى التمنّي ، (و) على الأوّل (لا جواب لها في الأصحّ) .

قال أبو حيّان : هذا ظاهر المنقول ، ونصّ عليه شيخنا أبو الحسن بن الصائغ ، وأبو مروان عبيد الله بن عمر بن هشام الحَضْرَمِيّ (٤) في شرح قصيدة ابن دُرَيْد ، قال : والّذي يظهر أنّها لا بدّ لها من جواب ، لكنه التزم حذفه لإشرابها معْنى التّمنّي ، لأنه متى أمكن تقليل القواعد ، وجعل الشيء من باب المجاز كان أولى من تكثير القواعد ، وادّعاء الاشتراك ، لأنه يحتاج إلى وضعين ، والمجاز . ليس فيه إلا وضعٌ واحدٌ ، وهو الحقيقة . انتهى .

---

(١) سورة البقرة ١٠٣ .

(٢) من قوله : « فجواب » إلى قوله : « جواب قسم محذوف » سقط من ا .

(٣) سورة الرّعد ٣١ .

(٤) صنف الإيضاح في اختيار المصباح – شرح الدّريدية . مات ٥٥٠ .



ونقل الشيخ جمال الدين بن هشام في « المغنى » عن ابن الصائغ [١] وابن هشام [٢] أنهما قالا : يحتاج إلى جواب كجواب الشّرط وهو سهو .

وقولي في الأصَحّ راجعٌ إلى الأمرين معاً : ورودها للتمني ، واستغناؤها عن الجواب كما تبيّن .

(قيل : وترد للتّقليل) نحو : تصَدَّقوا ولو بظِلْف مُحرَق [٣] .

[لولا ولوما]

(لَوْلا ، ولَوْما حرفا امتناع ٍ لوجود ٍ) نحو : لولا زيد لأكرمتك ، فامتنع الإكرامُ لوجود زيد .

(وإنّما يليها اسم أو أنّ) الثّقيلة — وتقدّم إعرابه في باب المبتدأ — (أو أنْ) المخفّفة منها ، أو النّاصبة نحو : « فلولا أنّه كان من المُسَبِّحِينَ لَلَبِث » [٤] « لولا أن مَنّ اللهُ علينا لَخَسَفَ بنا » [٥] . « ولوْلا أنْ يكون النّاسُ أُمّةً واحدةً لَجَعَلْنا » [٦]

قال في « المغنى » : وتصير أنْ وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وَجُوباً ، أو مبتدأ لا خير له ، أو فاعلاً يثبت محذوفاً على الخلاف السابق في « لو » [٢ / ٦٧]

(وجوابهما ماض مع « ما ») النّافية نحو : « ولولا فَضْلُ اللهِ عليكم ورَحْمتُه

---

(١) ط فقط : « ابن الصائغ » بالصاد والغين . صوابه في ا ، ب . والمغني ١ : ٢١٢ .

(٢) ابن هشام الخضراوي ، ترجم له ١ : ١٠٩ .

(٣) المعنى كما قال الصبان ٤ : ٣٢ : « تصدقوا بما تيسّر من قليل أو كثير ، ولو بلغ في القلّة إلى الظلف مثلاً فإنه خيرٌ من العدم ، وقيّد بالإحراق ، أي الشّيّ كما هو عادة العرب ، لأن النّيْءَ قد لا يؤخذ . وقد يرميه آخذه ، فلا ينتفع به بخلاف المشويّ » .

(٤) سورة الصافّات ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٥) سورة القصص ٨٢ . (٦) سورة الزخرف ٣٣ .



ما زَكّى مِنْكُمْ مِنْ أَحدٍ أبداً »[(١)] . (أو مُثْبَت مع اللاّم) نحو : « ولولا فَضْلُ الله عَلَيْكم ورحمته في الدّنيا والآخرة لَمَسَّكُم »[(٢)] .

(وحذفها) أي اللاّم (ضرورة) خاصّ بالشّعر . (أو قليل) في الكلام اختلف فيه كلام ابن عصفور فمرّة قال بالأول ، ومرّة قال بالثّاني ، ولم يقع منه في القرآن شيء .

ومن وقوعه في الشعر قَوْلُه :

١٣٢٤ — * لولا الحياءُ وبَاقِي الدّين عِبْتُكُما[(٣)] *

(ويجوز حذفه) أي جواب « لوْلا » لدليل ، قال تعالى : « ولولا فَضْلُ الله عليكم ورحمته وأن الله رءوف رحيم »[(٤)] . (أي لو أخذكم)[(٥)] .

(وتردان) أي لولا ولو ما للتحضيض وهو طلب بحثٍّ وإزْعاج .

(و) ترد أيضاً له (هلاّ ، وألاّ) بالتّشديد ، والأربعة حينئذ (بسائط) أي غير مركّبة كما اختاره ابن القوّاس في شرح الكافية ، قال : لأنّ الأصل عدم التّركيب .

(وقيل) : الأربعة (مركّبات) مِنْ « لو » ، و « لا » ، و « لو » ، و « ما » ، و « هل » و « لا » ، وقلبت الهاء في هلاّ[(٦)] للهمزةً . ذكره في الأربعة أبو حيّان في شرح التّسهيل ، والسّكّاكي في المفتاح ، وذكره في « هلاّ » ، و « ألاّ » ابن مالك

---

(١) سورة النّور ٢١ .

(٢) سورة النور ١٤ . وقد سقطت « في الدنيا والآخرة » من النسخ الثلاث .

(٣) لابن مقبل . ديوانه ٧٦ وروايته : « لولا الدين » مكان : « باقي الدين » وتمامه :

* ببعض ما فيكما إذ عبتما عَوَرِيَ *

وانظر تفسير الكشاف ٢ : ٥٧١ ، وشواهد الكشاف ٨٤ .

(٤) سورة النور ٢٠ وفي ب ، ط : « توّاب » مكان : « رءوف » تحريف .

(٥) ا ، ط : « وقيل » مكان : « وهل » تحريف صوابه في ب .

(٦) ب : « ألا » مكان : « هلا » صوابه في ا ، ط .



في باب « الاشتغال » من شرح التسهيل وحينئذ [١] (فتختصّ بفعل ولَوْ مقدّراً في الأصحّ) نحو : « لولا جاءوا عليه بأربعة شُهداء [٢] » . « لَوْ ما تأتينا بالملائكة » [٣] هلاّ ضربت زيداً ، ألاّ أكرمت عمراً . ومثال تقدير الفعل : « ولَوْلا إذْ سَمِعْتُموه قُلْتُم » [٤] .

١٣٢٥ — * فهلاّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُها [٥] * ؟

ألاّ زيداً ضربته .

وذهب بعضهم : إلى جواز مجيء جملة الابتداء بعد هذه الحروف مُسْتَدِلاً بالبيت المذكور :

ومِنْ خلُوّها من التّوبيخ . « لولا أخّرْتَني إلى أجَلٍ قريب » [٦] .

(وقد تفيده) أي التّحضيض (لَوْ وألاَ) بالتّخفيف ، ذكر ذلك ابن مالك في [٧] التسهيل نحو : لو [٨] تنزل عندنا فتصيب خيراً . « ألاَ تُحِبّون أنْ يَغْفرَ الله لكم » [٩] . « ألا تُقاتِلون قوماً نَكَثوا » [١٠] .

(قال [١١] : وتَرِدُ « لولا » ، و « هلاّ » استفهامية ، و « لولا » نافية)

(١) كلمة : « حينئذ » سقطت من ط .
(٢) سورة النّور ١٣ .
(٣) سورة الحجر ٧ .
(٤) سورة النور ١٦ .
(٥) نسبه إلى قيس بن الملوح . وتمامه :

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة إليّ . . . . . .

وفي شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢ : ٦١ قال : نسبه ابن جنّي إلى الصمّة بن عبد الله . وانظر اختلاف النسبة في الخزانة ١ : ٤٦٣ .

(٦) المنافقون ١٠ .
(٧) ط : « من » مكان : « في » .
(٨) ط : « لولا » مكان : « لو » تحريف .
(٩) سورة النّور ٢٢ .
(١٠) سورة التّوبة ١٣ .
(١١) ط : « قيل » مكان : « قال » .



وجعل من الأوّل : « لَوْلا أَخّرْتني إلى أجَلٍ قَريبٍ » . « لَوْلا أُنْزِلَ عليه مَلَكٌ » [١] .
ومن الثاني : « فلولا كانت قَرْيَةٌ آمَنَت » [٢] .

قال ابن هشام : وأكثرهم لم يذكروا ذلك ، والظّاهر أنْ الأولى للعرْض ، والثانية مثل : « لَوْلا جاءُوا عَلَيْهِ بأرْبَعَةِ شُهداء » [٣] .

والثالثة كذلك أي : فهلاّ كانت قَرْيَةٌ واحدةٌ من القرى المُهْلَكَة تَابَتْ [٤] عن الكُفْر قبل مجيء العذاب ، فنفعها ذلك ، ويؤيّده قراءة أُبيّ : « فهلاّ » . ويلزم من هذا المعنى النّفي ، لأن التوبيخ يَقْتَضِي عدم الوقوع .

(وقال المالقيّ [٥] : لم تَرِدْ « لوما » إلاّ للتّحضيض) نقله عنه ابن هشام في « المغنى »

[أمّا]

(أَمّا) بالفتح والتّشديد (ويقال) فيها : (أَيْما) بإبدال ميمها الأولى ياء استثقالاً للتضعيف قال :

١٣٢٦ — * رَأَتْ رَجُلاً أَيْما إذا الشّمْسُ عارَضَتْ [٦] *

(الأصح) أنّها (حرف بسيط) وقيل : مركب مِنْ ، أم ، وما [٧] ، (معناه :

(١) سورة الأنعام ٨ وفي النسخ الثلاث : « أنزل إليه » تحريف .
(٢) سورة يونس ٩٨ . (٣) سورة النور ١٣ .
(٤) ط : « بانت عن الكفر » تحريف . (٥) يحيى بن علي أحمد ... المالقي . مات ٦٤٠ .
(٦) لعمر بن أبي ربيعة ، وتمامه :

* فيَضْحى وأيْما بالعشيّ فيخْصَرُ *

ورواية الديوان ١٢١ : « أمّا إذا الشمس » . « وأما بالعشيّ » وعلى هذه الروّاية فلا شاهد في البيت .

(٧) « من أم وما » سقط من ط .



مهما يكن من شيء) فهي نائبةٌ عن أداة الشّرط ، وفعل الشّرط معاً بعد حذفهما . وقيل : عن فعل الشّرط فقط ، قاله في البسيط .

وقال أبو حيّان : ما ذكر في معناه هو من حيثُ صلاحية التّقدير ، ولا جائز أن يكون مرادفاً له من حيثُ المعنى ، لأن مفعوليّة الحرف مباينةٌ لمفعوليّة الاسم والفعل ، فتستحيل المرادفة ، ولأنّ في يكن ضميراً يعود على « مهما » . وفي الجواب ضميرٌ يعود على الشّرط ، وذلك مُنْتَفٍ في أمّا .

وقال بعض أصحابنا : لو كانت شرطاً لكان ما بعدها متوقّفاً عليها ، وأنت تقول : « أمّا عِلْماً فعالمٌ » ، فهو عَالِمٌ ذَكَرْتَهُ ، ولم تذكره ، بخلاف : إنْ قام زيد قام عمرو ، فقيام عمرو متوقّف على قيام زيد .

وأجيب بأنه قد يجيء الشّرط على ما ظاهره عدم التوقف عليه كقوله :

١٣٢٧ — * من يَكُ ذا بَتٍّ فهذا بَتِّي (١) *

ألا ترى أنّ بتّه موجود ، كان لغيره بَتٌّ أم لم يكن ؟

(ومِنْ ثَمَّ) أي من هنا ، وهو كونها في معنى الشّرط ، أي من أجل ذلك (لزمت الفاء جوابها) فلم تحذف (دون ضرورة ، وكذا دُونَ تقديرِ قَولٍ على الأصحّ) (٢) نحو : « فأمّا الّذين آمَنُوا فيَعْلَمون » (٣) لا جائز أن تكون الفاء للعطف ، لأنّ العاطفة لا تعطف الخبر على مبتدئه ، ولا زائدة ، إذْ لا يصحّ الاستغناء عنها ، فتعيّن أنها فاء الجزاء .

وقال أبو حيّان : هذه الفاء جاءت في اللّفظ خارجة عن قياسها ، لأنها لم تجيء

---

(١) سبق ذكره رقم ٣٣٨ .

(٢) ا ، ب : « وكذا تقدير قول على الأصحّ » بإسقاط « دون » .

(٣) سورة البقرة ٢٦ .



رابطةً بين جُمْلتين ، ولا عاطفةً مفرداً على مثله .

والتّعليل بكَوْن أمّا في معنى الشّرط ليس بجيّد ، لأنّ جواب : « مهما يكن من شيء » لا تلزم فيه الفاء إذا كان صالحاً لأداة الشرط ، والفاء لازمة بعد أمّا ، كان ما دخلَتْ عليه صالِحاً لها أم لم يكن ؟ ألا ترى أنه يقال : مهما يكن من شيء لم أُبالِ به ، ويمتنع ذلك في « أمّا » ، ويجب ذكر الفاء فدل على أنّ لزوم الفاء ليس لأجل ذلك .. انتهى .

وقد تحذف الفاء في الضّرورة كقوله :

١٣٢٨ ـ * فأمّا القِتَالُ ، لا قِتَال لَدَيْكُمُ (١) * [٦٨/٢]

ويجوز حذفها في سَعة الكلام إذا كان هناك قولٌ محذوفٌ كقوله تعالى : « فأمّا الذينَ اسْودَّتْ وُجُوهُهُم أكَفرْتُمْ » (٢) الأصل : فيقال لهم : أكفرتم ، فحذف الْقوْلَ استغناءً عنه بالمَقول ، فتَبِعَتْه الفاء في الحذْف ، وربّ شيءٍ يصحّ تَبَعاً ، ولا يصح استقلالاً . هذا قول الجمهور .

وزعم بعض المتأخّرين أنّ الفاء لا تحذف في غير الضّرورة أَصْلاً ، وأنّ الجواب في الآية : « فذُوقوا العذَابَ » ، والأصْل : فيقال لهم : ذُوقُوا (٣) ، فحذف « القول » ، وانتقلت الفاء للمقول وأنّ ما بينهما اعتراض .

(و) مِن أجل ذلك أيضاً (لم يَلِها فعلٌ) لأنها لما قدّرت بمهما يكن ، وجعلوا لها

(١) للحارث بن خالد المخزومي . وعجزه :

* ولكنّ سيراً في عِراض المواكب *

شرح شواهد المغني للسيوطي ١٧٧ ، والأشموني ٤ : ٤٥ والخزانة ١ : ٢١٧ .

(٢) سورة آل عمران ١٠٦ .

(٣) ا « ذوقوا العذاب » بزيادة كلمة : « العذاب » .



جواباً تعذّر إيلاؤها الفعلَ من حيثُ أنّ فعل الشّرط لا يليه فِعل إلاّ إنْ كان جواباً والفرْض أن ما بعد الفاء جوابٌ .

(وتفيد) أمّا (التّفصيل ، فتكرّر غالباً) نحو : « فأمّا الّذين آمَنُوا فيَعْلَمون أنه الحقُّ من ربِّهم وأمّا الّذين كَفَرُوا فيَقُولون »(١) . قال ابن هشام في المغنى : والتفصيل غالب أحوالها . قال : وقد يترك تكرارها استغناءً بذكر أحد القِسْمَيْن عن الآخر ، أو بكلام (٢) يذكر بعدها في موضع ذلك القِسْم ، فالأوّل نحو : « فأمّا الّذين آمنوا بالله واعْتَصَمُوا به » (٣) الآية . أي : وأمّا الّذين كَفَرُوا فلهم كذا ، وكذا . والثاني نحو : « فَأمّا الّذينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ » (٤) الآية . وأما غيرهم فيؤمنون به ، ويكلون معناه إلى ربّهم ، ويدل على ذلك : « والرّاسخون في العِلْم » إلى آخره (٥) .

(و) تفيد (التوكيد) قال في « المُغنى » : وقلّ من ذكره . قال : ولم أر من أحكمَ شَرْحه غير الزمخشري ، فإنه قال : « فائدةِ » : « أمّا » في الكلام أنْ تعطيه فَضْل توكيد ، تقول : زيد ذاهب ، فإذا قَصَدْت توكيد ذلك ، وأنه لا محالةَ ذاهِبٌ ، وأنه بصدد الذّهاب ، وأن منه عزيمة ، قلت : أمّا زيد فذاهِبٌ . وكذلك قال سيبويه في تفسيره : مَهْا يكن من شيء فزيدٌ ذاهب ، وهذا التفسير يدلّ بفائدتين : بيان كونه توكيداً ، وأنه في معنى الشرط . انتهى .

(وتُفْصَل) أمّا (من الفاء) بواحد من أربعة أمور : (إما بمبتدأ) كالآيات السابقة (أو خَبَر) نحو : أمّا في الدار فزيد . (وقيل الفصل به قليل) نقله في المغنى عن الصّفّار (أو معمول لما بعدها) إما صريحاً نحو : « فأمّا اليتيمَ فلا تقهر » (٦) . الآيات

---

(١) سورة البقرة ٢٦ .

(٢) ب ، ط : « وبكلام » بالواو دون « أو » تحريف . صوابه في ا ، والمغني ١ : ٥٤ .

(٣) سورة النساء ١٧٥ .

(٤) سورة آل عمران ٧ .

(٥) أي : « يقولون آمنّا به كل من عند ربّنا » آل عمران ٧ .

(٦) سورة الضّحى ٩ .



أو مفسّراً نحو : أما زيداً فاضربه .

(قال سيبويه أو) : جملة (شَرْط) نحو : « فأمّا إنْ كان مِنَ المُقَرَّبِينَ فرَوْحٌ وَرَيْحان »[1] . الآيات. (لا بجملة تامة) ؛لأنّ هذا التقديم إنما جاز للاضطرار ليحصل[2] الفصل بين أمّا والفاء ، وذلك حاصل باسم واحد ، فبقي الزائد على أصله من المنع ؛ إذْ الفاء لا يتقدّم عليها ما بعدها . قال أبوحيّان : إلاّ إنْ كانت للدّعاء نحو : أمّا زيداً رحمك الله فاضْرِبْ .

[عمل ما بعد الفاء فيما قبلها]

(مسألة) : يعمل ما بعد الفاء فيما قَبْلَها هنا وفاقاً كما تقدّم في قوله : « فأمّا اليتيمَ فلا تَقْهَرْ » .

(ثم قال سيبويه : ما جاز عمله بعد حذف[3] أمّا والفاء) عمل فيما قبل ، وما لا فلا ، ألا ترى أنك لو حذفت أمّا والفاء في الآية ، وقلت : اليتيم لا تقهر لكان جائزاً بخلاف نحو : أمّا زيداً[4] فإنّي ضاربٌ لا يجوز ، إذْ لو حذفت أمّا والفاء لم يجز تقدّم معمول خبر إنّ عليها ، وكذا لا يجوز : أمّا درهماً فعندي عِشرون إذ المميز[5] لا يعمل فيما قبله وِفاقاً) .

وقال المبرّد : أوّلاً (وابن درستويه) زيادة على ذلك : (وإنّ) أيضاً يعمل ما بعدها فيما قبلها مع أمّا خاصّة نحو : أمّا زيداً فإني ضارب ، واختاره ابن مالك . قال

---

(١) سورة الواقعة ٨٨ ، ٨٩ .

(٢) ا ، ب : « اما ليحصل الفصل » بزيادة امّا .

(٣) « حذف » مسقط من ا .

(٤) ا : « أما زيد » برفع « زيد » تحريف .

(٥) ا : « إذ الخبر » تحريف .



أبو حيّان : وهذا لم يَرِدْ به سماع ، ولا يَقْتَضِيه قياسٌ صحيحٌ . قال : وقد رجع المبرّد إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاّد عنه . قال الزّجّاج : رجوعُهُ مكتوبٌ عندي بخطه ، فلذا لم أَحْكه عنه في المتن .

(و) قال (الفرّاء) زيادة على ذلك : (وكل ناسخ) يدخل على المبتدأ من أخوات إنّ وغيرها نحو : أما زيداً فايتني ضارب ، وأما عَمْراً فلعَلّي مكرم .

(وقيل : يختص ذلك بالظّرف) والمجرور للتوسّع فيه نحو : أمّا اليوم فإنّي ذاهب ، وأمّا في الدار فإنّ زيداً جالس .

(وقيل) زيادة على ذلك : (و) فعل (التعجّب) إذا كان متعدّياً نحو : أما زيداً فما أزْورَني له ، قال الكوفيّون ، وعلّلوه بأن التعجب ، محمول [1] على معناه ، والمعنى : أمّا زيداً فأنا أزوره كثيراً بخلاف غير المتعدّي إذا اتصل بضمير الاسم ، فلا يجوز : أمّا زيداً فما أحسنه ، نعم ، يجوز إذا لم يتّصل به نحو : أمّا زيداً فما أحسن .

(ولا تعمل أمّا في اسم صريح) فلا تنصب المفعول (خلافاً للكوفيّة) حيث أجازوه ، لِما فيها من معنى الفعل : ورُدّ بأن الأسماء الصريحة لا تعمل فيها المعاني ، وبأنه لا يحفظ من كلامهم : أما زيداً فعنده عشرون درهماً ، ولا أمّا زيداً فقائم (غير الظرف ، والمجرور ، والحال) فإنها تعمل فيها وِفاقاً ، لأن هذه الأشياء يعمل فيها ما فيه معنى الفعل [٦٩/٢] .

(١) ط : « معمول » بالعين تحريف .



الحُرُوفُ غيرِ العَاطِفيَّة

(الكلام في بقية الحروف غير العاطفة) فإن تلك تأتي في مبحث عطف .
النّســـق :

[الهمزة]

(الهمزة للاستفهام) والمراد به طلب الإفهام (وهي الأصل فيه) لكونها حرفاً بخلاف ما عدا هذه [١] من أدواته فلم تخرج عن موضوعها فلم تستعمل لنفي ، ولا بمعنى قد بخلاف هل [٢] . (ومِنْ ثمَّ) أي من أجل أصالتها فيه (اختصت بالحذف) أي بجواز حذفها كقوله :

١٣٢٩ — * طَرِبْتُ وما شَوْقاً إلى البيض أطْرَبُ
ولا لَعِباً مني وذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ * [٣]

أراد : أو ذو الشيب ، وسائر الأدوات لا تحذف .

(ودخولُها على النّفي) كما تدخل على الإثبات نحو : ألم يقم زيد [٤] ؟ وغيرها لا يدخل إلاّ على الإثبات خاصة .

(و) دخولها على (واو العطف وفائه ، وثُمَّ) تنبيهاً على أصالتها في التصدير

(١) ا : « بخلاف ما عداها » .
(٢) وزيادة على ذلك ، فإن الهمزة ترد لطلب التصوّر نحو : أزيد قائم أم عمرو ؟ ولطلب التصديق نحو : أزيد قائم ؟ « وهل » مختصة بطلب التصديق نحو : هل قام زيد ؟
(٣) سبق ذكره رقم ٧٦١ .
(٤) مثال دخولها على النفي .



نحو : « أَوَلَمْ يَسيروا في الأرض » [١] . « أفلا تعقلون » [٢] . « أَثُمَّ إذا ما وقع آمَنْتُم به » [٣] بخلاف غيْرها من الأدوات ، فلا يتقدّم العاطف بل يتأخّر عنه ، كما هو قياس جميع [٤] أجزاء الجملة المعطوفة نحو : « فهل أَنْتُم مُنْتَهُون » [٥] . «فكَيْفَ إذا أَصَابَتْهُم [٦] » « فأين تَذْهبون » [٧] « فأنّى تُؤْفكون » [٨] ، فأيُّ الفريقيْن [٩] » ، « فما لَكُم في المنافقين فِئَتَيْن [١٠] » ، هذا مذهب سيبويه والجمهور (خلافاً للزمخشري) حيث قال : إن الهمزة في المواضع السّابقة ونحوها في محلها الأصليّ ، وإن العطف على جملة مقدّرة بينها وبين العاطف محافظة على إقرار حرف العطف على حاله من غير تقديم ولا تأخير ، فيقدّر : « أمكثوا » « وَلَم يسيروا » ، «أتجهلون فلا تعقلون » [١١] .

قال أبو حيّان : وهو تقدير ما لا دليل عليه من غير حاجة إليه .

وقال ابن هشام : يُضْعِفُه ما فيه من التكلّف ، وأنه غير مطّرد .

(و) دخولها على (الشّرط) نحو : « أفإنْ مِتّ فَهُم الخالِدُون » [١٢] بخلاف « هل » ، فلا تدخل عليه . (و) على (إنْ) نحو: « أَإِنَّكَ لأَنْتَ يُوسُف » [١٣] بخلاف « هل » (وعدم إعادتها بعد أم) يقال : أزيد في الدار أم عمرو ، وأقام زيد أم قعد ولا يجوز : أم أعمرو ، ولا أم أقعد بإعادة الهمزة كما يعاد الجارّ بعدها توكيداً في نحو : أعلى زيدٍ غضبت أم على عمروٍ ، لأنّ الهمزة لم تقع بعد حرف العطف تأسيساً بل يجب تقديمها

---

(١) سورة الروم ٩ . (٢) سورة آل عمران ٦٥ .

(٣) سورة يونس ٥١ .

(٤) ط فقط : « جملة أجزاء الجملة » .

(٥) سورة المائدة ٩١ . (٦) سورة النساء ٦٢ .

(٧) سورة التّكوير ٢٦ . (٨) سورة الأنعام ٩٥ .

(٩) سورة الأنعام ٨١ . (١٠) سورة النساء ٨٨ .

(١١) ط فقط : « أتجهلون أفلا تعقلون » بزيادة الهمزة الثانية .

(١٢) سورة الأنبياء ٣٤ . (١٣) سورة يوسف ٩٠ .

عليه ، كما تقدّم ، فلم تقع بعده تأكيداً بخلافِ غَيْرِها من الأدوات ، فإنها تعاد بعد « أم » نحو : « قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأعْمى والبَصير أَمْ هَلْ تَسْتوي الظُّلُمات والنّور » (١) . « أَمَّنْ هذا الّذي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ » (٢) .. « أمَّنْ هذا الّذي يَرْزُقُكُم » (٣) .

(وورودها لِطلَب التّصوّر) نحو : أزيد قائم أم عمرو ؟ (أَدِبْسٌ(٤) في الإناء أم خَلّ ؟

(والتّصديق) نحو : أزيد قائم ، وأقام زيد ؟ بخلاف « هل » ، فإنّها للتّصديق خاصّة ، وبقيّة الأدوات للتّصوّر خاصّة .

(و) ورودها (للتّسوية) نحو : « سواءٌ عَلَيْهِمْ أأنْذرتَهم أم لَمْ تُنْذِرْهُم » (٥) .

(والإنكار) نحو : « أفأَصْفاكُم ربُّكم بالْبَنينَ واتّخذَ من الملائكة إناثاً » (٦) . « أفعَيِينا بالْخَلْقِ الأوّل » (٧) أي لم يقع ذلك ، ومُدّعيه كاذب .

(والتوبيخ) أي : اللّوم على ما وقَعَ نحو : « أتعبُدون ما تَنْحِتون » (٨) .

(والتّقرير) : أي حَمْل المخاطب على الإقرار نحو : « ألم نَشْرَحْ لك صَدْرَك »(٩) ، أي شرحنا .

---

(١) سورة الرّعد ١٦ .
(٢) سورة المُلْك ٢٠ . (٣) سورة المُلْك ٢١ .
(٤) ا : « أرنت » مكان : « أدبس » تحريف . ومن الجائز أن تكون محرّفة عن كلمة : « زيت » .
(٥) سورة البقرة ٦ . (٦) الإسراء ٤٠ .
(٧) قٓ ١٥ . (٨) الصافّات ٩٥ .
(٩) سورة الشرح ١ .

(والتّهكم) نحو : « أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ ما يعبُدُ آباؤنا » [١] .

(والأمر) نحو : « أَأَسْلَمْتُم » [٢] أي أَسْلِمُوا .

(والتعجّب) نحو : « أَلَمْ تَرَ إلى ربِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ » [٣] .

(والاستبطاء) نحو : « أَلَمْ يأنِ لِلّذين آمَنُوا » [٤] .

وسائر الأدوات لا تَرِدُ لشيءٍ من ذلك .

[الألف اللينة]

(الألف اللّيّنة) وهي (الّتي لا تقبل الحركة ، قال ابن جنِّيّ : وهذا المسمّى «لا») الذي يذكر قبل « الياء » [٥] عند عدّ الحروف ، وأنّه لم يمكن أن يلفظ به في أوّل اسمه كما فعل في أخواته إذ قيل : صاد — جيم (تُوُصِّلَ إلى النّطق به باللاّم) كما توصّل إلى اللفظ بلام التعريف بالألف حين قيل في الابتداء : « الغلام » ليتَقارضا [٦] ، وأن قول المعلمين : « لا م ألف » خطأ ، لأنّ كُلاًّ من اللام والألف قد مضى ذكره [٧] ، وليس الغرض بيان كيفيّة تركيب الحروف، بل سرد أسماء الحروف البسائط . قال : وأمّا قول أبي النّجم :

١٣٣٠ — أقبلتُ من عند زيــاد كالخَرِفْ
تَخُــطُّ رجـلاي بخــطٍّ مختلـف
تُكتِّبان في الطريق لامَ الِفْ [٨]

(١) سورة هود ٨٧ .
(٢) سورة آل عمران ٢٠ .
(٣) سورة الفرقان ٤٥ .
(٤) سورة الحديد ١٦ .
(٥) ط : « قبل الباء » تحريف .
(٦) ط : «ليتقارضان» تحريف وانظر المغني ٢ : ٣٩ ومعنى ليتقارضا : أي ليحل كل منهما مكان الآخر :
(٧) أي في عدّ الحروف وترتيبها .
(٨) « الخرِف »: هو الذي فسد عقله لكبر سنّه والمراد بقولهم : « لام ألف » : أنه يمشي مُعْوَجّاً =



فلعله تلقّاه من أفواه العامّة ، لأن الخطّ ليس له تعلّق بالفصاحة .. انتهى .

وفي حاشية الكشّاف للتفتازانيّ : كلّ الحروف إذا عدّت صُدّر فيها الاسم بالمسمّى إلاّ الألف فإنه لا يتأتّى فيه ذلك .

(وفي أيّتهما الأصل ؟ قولان) قال الفرّاء : الهمزة هي الأصل والألف السّاكنة هي الهمزة ، ترك همزتها .

وقال ابن كيسان : الألف هي الأصل . وفي حاشية الكشاف للتّفتازانيّ ، قالوا : الألف على ضربين : ليّنة ، ومتحرّكة ، فالليّنة تسمّى ألفاً ، والمتحرّكة تسمّى همزة ، والهمزة اسم مُسْتَحْدَثٌ [٢ / ٧٠] لا أَصْلِيّ ، وإنما يذكر في التهجّي : الألف ، لا الهمزة . انتهى .

وهذه الجملة مُعْتَرضةٌ ، وكذا ما قبلها ، وخبر المبتدأ [١] : قولي : (وترد للإنكار جوازاً في منتهى المنكور وَفْقاً بعد همزة لم تُفْصَلْ (كقولك لمن قال : لقيت عمراً : أعمراه ؟ مُنْكِراً لقاءً له . وشَمِلَ المنتهى وصْفه ، والمعطوف عليه كقولك : لمن قال : رأيت عمراً الفاضل ؛ « أعمراً الفاضلاه » ولمن قال : رأيت زيداً وعمراً : أزيداً وعمراه ، وذلك غير لازم ، فلك أن لا تلحق وتقول : أعمراً أو عمراً الفاضل ، أو زيداً وعمراً فإنْ وصل المتكلّم ولم يَقْفِ امتنع الإلحاق نحو : أعمراً يا هذا .

وكذا [٢] إن فصلت الهمزة من المنكور نحو: أتقول عمراً أو اليوم عمراً [٣] .

= بعد الشراب ، فتخط رجلاه خطّاً يشبه اللام ، وتارة يمش مستقيماً ، فتخط رجلاه خطّاً يشبه الألف والبيت من شواهد الخزانة ١ : ٤٨ ، والخصائص ٣ : ٢٩٧ وقد نسب إلى أبي النّجم .

(١) هذه الجملة المعترضة قوله في المتن : « وفي أيتهما الأصل ؟ قولان » وأمّا الجملة التي قبلها فقوله في المتن : « توصل به إلى النطق باللاّم » . والمبتدأ هو قوله في المتن : الألف اللّينة التي لا تقبل الحركة » وخبره قوله : « ترد للإنكار » .

(٢) ط : « وكذا أو إن » تحريف .

(٣) ط : « واليوم عمراً » بالواو فقط من دون ألف .



(وتقلب بعد ضمّ) واواً [١] (وكسرٍ) ياءً للمجانسة كقولك لِمَنْ قال : قام عمروٌ [٢] : أعمروُه ، ولمن قال : قام زيد الفاضلُ : أزيدٌ الفاضِلُوه ، ولمن قال : مررت بالحارث : الحارثيه .

(أو) تقلب بعد (تنوين) مُطْلَقاً (ياء) ساكنةً بعد كسر التّنوين ، لالتقاء الساكنين ، فيقال في قام زيْدٌ : أزيدنيهِ . وفي ضربت زيداً : أزَيْدنِيه . وفي مررت بزيدٍ : أزَيْدنيهِ .

(و) (ترد للتذكّر [٣] كذلك) أي كالإنكار من الاتّصال بمنتهى الكلمة جوازاً كقول [٤] مَنْ أراد أن يقول : رأيت الرّجل الفاضِلَ ، فنسى الفاضل ، فأراد مدّ الصوتَ ليتذكّر ؛ إذْ لم يُردْ قطع الكلام : رأيت الرّجلا . ومن أراد أن يقول : قام زيد فنسي زيداً : قاما .

وفي قلبها واواً بعد ضمّة ، وياءً بعد كسرة للمجانسة كقول : من أراد أن يقول : يقوم زيد فنسي : « زيدٌ » يقوموا [٥] ، ومَنْ أراد أن يقول : قد قام فنسي : « قام » قدى .

وتُقْلب بعد السّاكن الصّحيح أيضاً ياءً كقول مَنْ أراد أن يقول : لم يَضْرِبْ زيد ، فنسى « زيد » لم يَضْربِي بخلاف المعتلّ ، فإنه يستغني بمدّه عن مدّة التذكّر نحو : موسى .

وتفارقُ مدّة الإنكار في أنها لا تلحقُها هاءُ السّكت لأنه غير قاصد لِلْوَقْف ، وإنما عرَض له ما أوجب قَطْع كلامه ، وهو طالب لتذكّر ما بقي بخلاف المنكر .

---

(١) ط : « واو » بالرفع ، تحريف .

(٢) ط فقط : « قام عمر » . (٣) ط : « للتذكير » .

(٤) ط : « كقولك » تحريف .

(٥) ا ، ب : « يقوموا » بألف بعد الواو ، تحريف . وط : « يقوموه » بهاء بعد الواو تحريف كذلك .



(و) ترد (فاصلةً بَيْنَ الهمزتين) جوازاً نحو : « أَأَنْذَرتَهُم » (١) . ولا فَرْق بين كون الثانية مُحَقَّقَة (٢) أو مسهّلة (٣) .

(و) تَرِدُ فاصلةً بين (النّونين) نون النسوة ، ونون التّوكيد نحو اضربنانّ ، وهذه واجبة ، كما سيأتي .

(و) ترد (لغير ذلك) كمدّ الصّوت للمنادي المستغات أو المتعجّب منه أو المندوب كما تقدم في محلّه :

[ألا]

(ألا) بفتح الهمزة والتخفيف (حرف استفتاح وتنبيه) وتدخل على الجملتين نحو : « أَلاَ إنّهم هم السُّفهاء » (٤) . « أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهم لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم » (٥) .

(وتَكْثُر قَبْل النّداء) كقوله :

---

(١) سورة البقرة ٦ . وفي النسخ الثلاث كتبت : «أأنذرتهم » بهمزتين ، على ألف ورسم المصحف : « ءأنذرتهم » .

(٢) ط : « مخففة » بالفاء ، تحريف .

(٣) السيّوطي يريد قراءة ابن عبّاس وابن أبي اسحاق حيث قرآ بهمزتين بينهما مدّة .
وقد احتجّ ابن خالويه الحجة : ٤٢ لهذه القراءة فقال : « والحجّة لِمن حققهما ، وفصل بمدّة بينهما أنه استجفى الجمع بينهما ففصل بالمدّة ، لأنه كره تليين إحداهما ، فصحّح اللفظ بينهما ، وكلّ ذلك من فصيح العرب » .
على أن الزمخشريّ أنكر هذه القراءة ، وزعم أن ذلك لحن ، وخروج عن كلام العرب من وجهين ، أحدهما : الجمع بين ساكنين على غير حدّه .
الثاني : أن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها هو بالتسهيل بين بين ، لا بالقلب ألفاً .
وقد ردّ عليه أبو حيّان الأندلسيّ : بأن الكوفيين أجازوا الجمع بين الساكنين على غير الحدّ الذي أجازه البصريون .
انظر : تفسير القرطبي ١ : ١٦١ ، والبحر المحيط ١ : ٤٧ ، ٤٨ .
هذا وفي ب سقطت هذه العبارة من قوله : « الهمزتين » إلى قوله : « النونين » .

(٤) سورة البقرة ١٣ .

(٥) سورة هود ٨ .



١٣٣١ — * ألا يا عِبَادَ اللهِ قَلْبِي مُتَيَّمٌ * [١]

(ويقال) فيها : هلا بإبدال الهمزة هاء قُرِىء : « هلا يَسْجُدُوا لِلَّه » [٢] .

[ياء التنبيه وهاؤه]

(وكهي في التّنبيه) ياء كهذه الآية .

(وها) وأكثر استِعْمالها مع ضمير رَفْعٍ منفصل نحو : «ها أَنْتُم أُولاءِ [٣] » ومع اسم الاشارة : كهذا زيد ، وتقع مع غَيْرِهما كقول النّابغة :

١٣٣٢ — * ها إنَّ ذِي عِذْرَةٌ إن لا تَكُنْ نفعَتْ
فإن صاحِبَها مُشَارِكُ النَّكَدِ [٤]

(ويلي « يا » غالباً أمرٌ) كالآية [٥] ، وكقوله :

١٣٣٣ — * ألا يا سلمى يا دار ميّ على البِلَى [٦] *

(أوليت) نحو : « يا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمون » [٧] . (أو رُبَّ) نحو : «يا رُبَّ كاسيةٍ في الدّنيا عارية ٌ يومَ القيامة » .

وقد يليها الجملة الاسمية كقوله :

١٣٣٤ — يا لعنةُ الله والأقوامِ كُلِّهِمُ والصّالحين على سمْعانَ مِنْ جَارِ [٨]

---

(١) قائله مجهول . وعجزه كما في الدرر ٢ : ٨٦ .
* بأحسن من صلّى وأفضلهم نفلا *

(٢) سورة النّمل ٢٥ .

(٣) سورة آل عمران ١١٩ .

(٤) ديوان النابغة ٧٣ وروايته : « ما إنّ ذي » وعلى هذه الرّواية فلا شاهد في البيت .

(٥) قوله تعالى : « ألا يسجدوا » .

(٦) سبق ذكره رقم ٣٥٣ .

(٧) سورة يس ٢٦ .

(٨) سبق ذكره رقم ٦٧٧ .

[أمَا]

(أما) بالفتح والتّخفيف (كألا) فهو حرف استفتاح وتنبيه (ويكثر قبل القسم) كقولـــه :

١٣٣٥ ـ أما والذي أبْكى وأَضْحَكَ والّـــذي
أمات وأحْيَا ، والذي أمرهُ الأمْرُ [(١)] *

(وتبدل همزتها هاء وعيناً) فيقال : هَما ، وعما ، (وتُحْذف) أي الهمزة ، فيقال « ما » قال :

١٣٣٦ ـ ما تَرى الدّهْرَ قد أباد مَعـدّاً وأبادَ السّراةَ من عَدْنانِ [(٢)] *

(أو) تحذف (الألف) في الأحوال الثّلاثة فيقال : أم ، وهم ، وعم . لغات .

(و) تكون (بمعنى حقاً) ، وتُفْتحُ بعدها أنّ نحو : أمَا أنّك ذاهبٌ وهي حينئذ (اسم) مرادفٌ له (أو حرف) قاله ابن خروف وجعلها مع أن ومعمولها كلاماً تركّب من حرف واسْم كما قال الفارسي في : يا زيد [(٣)] (أو مركّبـــة) من كلمتين (همزة الاستفهام وما) اسم بمعنى : شيء ذلك الشيء [٢ / ٧١] حقّ ، فالمعنى :

---

(١) من قصيدة لأبي صخر الهذلي كما في الخزانة ١ : ٥٥٤ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١٦٩ .

(٢) قائله مجهول .
انظر شرح شواهد المغني للسّيوطي ١٧٣ .

(٣) هذا النّص منقول من المغني ١ : ٥٢ ولم يعزه السيوطي إلى صاحبه . ويعلّق الأمير على قول المغني : « كما قاله الفارسي في : يا زيــد » بقوله : « لكن موضوع الفارسيّ اسم وحرف صورة ، وفي المعنى جملة لنيابة « يا » عن : « ادعو » وموضوع ابن خروف جملة صورة في تأويل اسم وحرف ، لأن المفتوحة مع معموليها في تأويل مفرد » . انظر حاشية الأمير ١ : ٥٢ .

أحقّاً (وهي) أي أمّا حينئذ (نصبٌ على الظرفية) كما انتصب حقّاً على ذلك في نحو قولــه :

١٣٣٧ — * أحقّاً أنَّ جيرتنا استَقَلُّوا [١] *

هذه (أقوال) . قال ابن هشام : الثّالث قول سيبويه : وهو الصحيح [٢] .

(قال المالقي [٣] : وتَرِدُ) أمّا (للعرض) بمنزلة ألا فتختص بالفعل نحو : أمّا تقوم . أمّا تقعد . قال ابن هشام : وقد يدّعي في ذلك أنّ الهمزة للاستفهام التقريري ، وما نافيــة .

[تنبيهٌ]

ظاهر كلام ابن هشام في « المغنى » : أنّ الاستفتاح والتنّبيه في « ألاَ » و « أمَا » متلازمان حيث جعل التنّبيه معناها ، والاستفتاح مكانها ، وعبارته : أن « لا » تكون للتنّبيه فتدلّ على تحقّق ما بعدها . ويقول المُعْرِبون فيها : حرف استفتاح ، فيبيّنون مكانها ، ويهملون [٤] معناها .

---

(١) للمفضّل النكري وفي الدّرر ٢ : ٨٧ : « السّكري » مكان : « النكري » تحريف ، وتمامه :

* فنيّتنا ونيّتهم فريق *

وفي الأصمعيّات ص ٢٠٠ رقم ٦٩ : « ألم تر » مكان : « أحقّاً » ، وعلى ذلك فلا شاهد في البيت . ونسبه في الأشباه والنظائر للخالديّين ١ : ١٤٩ لعامر بن معشر بن أسحم بن عديّ .

وانظر سيبويه ١ : ٤٦٨ ، وشرح شواهد المغني للسيوطيّ ص ١٧٠ ، وفي اللسان (فرق) غير منسوب .

(٢) المراد بالقول الثالث هو : أنّها مركّبة من همزة الاستفهام و « ما » وهو قول سيبويه . انظر المغني ١ ٣٠١ .

(٣) يحيى بن علي بن أحمد بن محمد بن غالب . مات بغزّة ٦٤٠ .

(٤) ا ، ب : « فيعملون » بالعين . تحريف ، صوابه من ط ، والمغني ١ : ٦٥ .

وإفادتها التّحقيق من حيث تركّبها من الهمزة « ولا »، وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النّفي أفادت التّحقيق [(١)] ، وظاهر كلام ابن مالك وأبي حيّان أنهما معنيان مستقلاّن [(٢)] . وعبارة التّسهيل : وقد يُعزَى التنبيه إلى ألا ، وأما ، وهما للاستفتاح مطلقاً [(٣)] . قال أبو حيّان في شرحه في قوله : « وقد يُعْزى » إشعارٌ بالقلّة بمعنى أنّ الأكثر أن يكونا للاستفتاح مطلقاً ، سواء قُصِدَ مع ذلك تنبيهٌ أم لم يُقْصد . انتهى .

[أيْ]

(أي) بالفتح والسّكون حرفُ (للتفّسير بمفرد) نحو : عندي عَسْجدٌ ، أي : ذهبٌ ، وغضنفر ، أي : أسَد (فتَاليها) عطف (بيان) على ما قبلها (أو بدلٌ) منه . وقيل : عطف (نسَق) قاله الكوفيّون ، وصاحبا « المستوفى » و «المفتاح» .

ورُدّ بأنّا لم نر عاطِفاً يصلحُ للسّقوط دائماً ، ولا عاطفاً ملازماً لعطف الشّيء على مُرادِفه .

(و) التفسير (جملة) أيضاً كقوله :

١٣٣٨ — * وتَرْمِينَني بالطّرْف أيْ أنتَ مُذْنِبٌ [(٤)] *

(فإن وقَعَتْ بعد « تقول » وقبل) فعل (مسند للضّمير حُكى) الضّمير نحو : « تقول استَكْتَمْتُهُ الحديث ، أي : سألت كتمانه » يقال ذلك بضم التاء ، ولو جئت

---

(١) انظر المغنى ١ : ٦٥ .

(٢) ا : « مبتدآن » مكان : « مستقلان » .

(٣) التسهيل ٢٤٤ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* وتقلينني لكنّ إيّاك لا أقلى *

المغنى ١ : ٧١ ، والخزانة ٤ : ٤٩٠ .

« بإذا » مكان « أي » فتحت فقلت : إذا سألْتَهُ لأنّ « إذا » ظرف « لتقول » .

[إي]

(إي) بالكسر والسّكون حرف (للجواب كنعم) . فيكون لتصديق المخْبِر [١] ، ولإعلام المستخبر ، ولِوعْدِ الطّالب . وتقع بعد : قام زيد ، وهل [٢] قام زيد ، واضْرِب زيداً ونحوهن ، كما تقع « نعم » بَعْدَهُنّ .

(و) تفارق نعم في أنّها (لا تقع إلاّ قبل [٣] القسم) كقوله تعالى : « ويَسْتَنْبِئونك أحَقٌّ هو قل إي وربِّي إنه لحَقٌّ » [٤] . ونعم تكون مع قَسَم وغير قَسَمٍ .

(قال ابن الحاجب و) لا تقع أيْضاً إلاّ (بعد الاستفهام) كالآية ، وغيره لم يذكر ذلك . وأشار في « المغنى » إلى تضعيفه .

وإذا وَلِيهَا حرْف القسم نحو : إي واللهِ ، فلا يجوز فيها إلاّ إثبات الياء . (فإن حُذِفَتْ) الواو (ووليها) لفظ (الله) جاز فيها (سكون الياء) وحينئذ فيلتقي ساكنان على غير حدّهما ، وهو مِن [٥] المستثنى مِنْ قاعدة المنع . (و) جاز أيضاً (فتحها وحذفها) لالتقاء ياء ساكنة مع لام « الله » .

[أجَلْ]

(أجلْ) بسكون اللاّم حرف (للجواب كنَعَم) فتكون تصديقاً للمُخبِر وإعلاماً للمُسْتَخْبِر ، ووعْداً للطّالب .

---

(١) ب ، ط : « الخير » تحريف .

(٢) « وهل » سقطت من ا ، وفي ب : « وهل لا قام زيد » بزيادة : « لا » .

(٣) ا : « مع القسم » بوضع « مع » مكان : « قبل » .

(٤) سورة يونس ٥٣ .

(٥) « مِنْ » سقطت من ط .



وتقع بعد نحو : قام زيد ، وما قام زيد ، وهل قام زيد . واضرب زيداً ، ولا تضرب زيداً .

(وخَصّها قومٌ بالخبر) دون الاستفهام والطّلب ، وعليه الزمخشري وابن مالك .

(و) خصها (ابن خَروف) به (في الغالب) قال : أكثر ما تكون بعده. وخَصّها (المالقيّ بغير النفي والنّهي) وجعلها للخبر المثبت ، والطّلب بغير النهي .

(و) خَصّها (بعضهم بغير الاستفهام) أي بالخبر والطلب، وقال : لا تجيء بعد الاستفهام ، وعن الأخفش : هي بعـد الخبر أحسن مِن « نعم » ، و « نعم » بعد الاستفهام أحسن منها .

[بجل]

(بَجَلْ) حرفٌ (له) أيْ للجواب كنعم ، واسم فِعْل بمعنى : يكفي (و) اسم (مرادف لحسب). ويقال على الأول [١] : بجلني ، وهو نادر، وعلى الثاني بَجلِي قـال :

١٣٣٩ — * ألا بَجلى مِنَ الشّراب ألا بجل [٢] *

[بلى]

(بلى) حرف مُرْتَجل (له) أي للجواب أصليّ الألف ، (وليس أصلها بل) العاطفة بعد [٣] النّفي في الفعل . (والألف زائدة) عليها دخلت للإيجاب .

---

(١) أي على كونه : اسم فعل بمعنى : يكفي .

(٢) من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر ، فلم يضمها كتابه . وهو لطرقة بن العبد . ديوانه ١١٨ . وصدره :

* ألا إنّني شربتُ أسود حالكاً *

(٣) ط : « بين » مكان : « بعد » تحريف .



وقيل : للإضراب (أو للتأنيث خلافاً لزاعمه) . استدل قائل الأول بلزوم كون ما قبلها منفيّاً أبداً . والثاني بإمالتها وكتابتها بالياء ، والقياس على تأنيث « رُبَّ » وثَمَّ ، ونحوهما بالتاء [١] .

(وتختصُّ بالنّفي وتثبته) سواء كان مجرّداً نحو : « زَعَمَ الّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَن يُبْعَثوا قُلْ بَلَى » [٢] . أو مقروناً بالاستفهام حقيقيّاً كان نحو : أليس زيد بقائم ؟ فيقال : بلى ، أو توبيخاً نحو : « أَيَحْسَبُ الإنسانُ أَن لن نَجْمعَ عِظامَه بلَى » [٣] أو تقريريّاً نحو : « أَلَسْتُ بِرَبِّكم قالوا بلى » [٤] . أَجْرى النّفي مع التّقرير مجرى النفي المجرّد في ردّه [٥] « ببلى » ولذلك قال ابن عباس وغيره : لو قالوا :(٢ / ٧٢) نَعَمْ ، كفروا ، ووَجْهُهُ أَنْ «نَعَمْ » تصديق للخبر بِنَفْي أو إيجاب . وأمّا وقوعها بعد الاستفهام المثبت في حديث : « أَتَرْضَوْنَ أن تكونوا رُبْع أَهْلِ الجنّة ، قالوا : بلى » فهو إمّا قليل ، أو مِنْ تغيير الرّواة كما تقرّر في غير ما موضع .

[جَلَل]

(جلل) حرف (له) أي للجواب (كنعم. حكاه الزّجاج) في كتاب « الشّجرة » (ويرد اسماً بمعنى : عظيم) قال :

١٣٤٠ — قوْمي هُمُ قتلوا — أُمَيمَ — أخــي
فإذا رَمَيْتُ يصيبــني سَهْمـــي

ولئن عَفَوْتُ لأعْفُوَن جَلــلاً ولئن سَطَوْتُ لأوهِنَن عَظْمِي [٦]

(١) ط : « بالياء » تحريف .
(٢) سورة التغابن ٧ .
(٣) سورة القيامة ٣ ، ٤ .
(٤) سورة الأعراف ١٧٢ .
(٥) ا : « دفعه » مكان : « ردّه » .
(٦) للحارث بن وعلة بن ذهل بن شيبان الذهليّ . أنظر شرح شواهد المغني للسيوطيّ ٣٦٣ .



(و) بمعنى : (حقير) قال امرؤ القيس وقد قتلوا أباه :

١٣٤١ — * ألا كلّ شيء سِواه جلَلْ * [(١)]

(و) بمعنى : (أجْل) قالوا : فعلت ذلك من جللك أي من أجلك وقال جميل :

١٣٤٢ — * رسْمِ دار وقفْتُ في طَلَلِـهْ
كدت أقضِي الغداة مِنْ جَلَلِهْ * [(٢)]

قيل : أراد : من أجْله ، وقيل : أراد من عِظَمِهِ في عيني .

[جَيْرِ]

(جير بالكسر) على أصل التقاء الساكنين كأمْسِ (والفتح) للتخفيف كأيْنَ ، وكَيْفَ حرفٌ (له) أي للجواب (كنَعَمْ) . قال في « المغنى »: لا اسم بمعنى « حقّاً » فيكون مصدراً ، ولا بمعنى « أبداً » فيكون ظرفاً وإلّا لأعْرِبَتْ ، ودخل عليها «أل» ، ولم تؤكد « أجَل » في قوله :

١٣٤٣ — * أجل جَيْرِ إنْ كانت رِواءً أسافِلُه [(٣)] *

ولا قُوبِل بها « لا » في قوله :

١٣٤٤ — إذا تقول « لا ، ابنةُ العُجَيْرِ تَصْدقُ « لا » إذا تَقُول جَيْرِ [(٤)]

وأما قوله :

١٣٤٥ — * وقائلةٍ أَسِيت فقلت : جَيْرِ [(٥)] *

---

(١) لامرىء القيس . ديوانه ٢٦١ . وصدره :
* بِقتْل بني أسدٍ ربّهُمْ *

(٢) سبق ذكره رقم ١١٤٣ .

(٣) سبق ذكره ... رقم ١٢٠٢ .

(٤) سبق ذكره رقم ١٢٠٣ .

(٥) سبق ذكره رقم ١٢٠٠ .

فالتنوين فيه للترنّم ، وهو غير مختصّ بالاسم . انتهى .

وفي شرح التّسهيل لأبي حيّان : جَيْر من حروف الجواب فيها خلاف ، أهي اسمٌ أو حرفٌ .

[السين وسوف]

(السين وسوف) كلاهما (للتنفيس) أي تخليص المضارع من الزّمن الضيّق وهو الحال إلى الزّمان الواسع ، وهو الاستقبال .

(قال البصريّة : وزمانه مع السين أضْيَق) منه « مع سوف » نظراً إلى أن كثْرة الحروف تفيد مبالغةً في المعنى .

والكوفيّون أنكروا ذلك . وردّه ابن مالك تبعاً منهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد، قال تعالى : « وسَوْفَ يُؤْتِ اللهُ المؤمنين أجراً عظيماً » (١) . «أولئك سَنُؤْتِيهم أَجْراً عظيماً » (٢) . « كلاَّ سيعلمون (٣) ثُمّ كَلاَّ سَوْفَ يَعْلمون » (٤) . وقال الشــاعر :

١٣٤٦ — * وما حالةٌ إلاَّ سَيُصْرَفُ حالُهــا
إلى حالةٍ أُخْرى ، وسوف تَزُولُ * (٥)

وبالقياس على الماضي ، فإنّ الماضي والمستقبل متقابلان ، فكما أن الماضي لا يُقْصَدُ به إلاّ مطلق المُضِيّ دون تعرّض لِقُرْبٍ أو بُعْد فكذلك المستقبل . (قلت) (٦) وهو

(١) سورة النّساء ١٤٦ .
(٢) سورة النّساء ١٦٢ . (٣) سورة النبأ ٤ .
(٤) سورة التكاثر ٤ . وفي ط : « سيعلمون » بالياء . تحريف .
(٥) قائله مجهول . انظر الدّرر ٢ : ٨٩ .
(٦) « قلت » سقطت من ا .



ممنوع ، فإن الماضي أيضاً فرّقوا فيه ، وقالوا : إن « قد » تقربه من الحال .

(قيل : والاستمرار) ذكره بعضهم في « سَيَقُولُ السُّفهاءُ » [١] الآية ، مُدّعياً أنّ ذلك إنما نزل بعد قوله : « ما ولاّهم » [٢] فجاءت السين إعلاماً بالاستمرار ، لا بالاستقبال ، قال في « المغنى » : وهذا لا يعرفه النّحويون وما ذكره من أنّ الآية نزلت بعد قولهم [ما ولاّهم][٣] : غير موافق عليه .

(وتختص سوف خلافاً للسّيرافيّ بدخول اللام) نحو : « ولَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ » [٤] ، (و) بجواز (فَصْلِها بالفعل ملغىً) نحو :

١٣٤٧ — * وما أَدْرِي وسوف إخَالُ أَدْرِي [٥] *

والأمران مُمْتنعان في السّين ، وجوّزهما السّيرافيّ فيها أَيْضاً .

(وسَوْ) بحذف الفاء (وسِي) بحذفها ، وقلْب الواو ياء مبالغة في التخفيف ، (وسف) : بحذف الوَسَط (لغات) حكاها الكوفيّون [٦] قال الشاعر [٧] :

١٣٤٨ — * فإن أهْلِكْ فَسَوْتَجِدون فَقْدِي [٨] *

(وقيل) : إنّ هذا الحذف بوجوهه (ضرورةٌ) خاصّ بالشّعر لا لغة [٩] .

---

(١) سورة البقرة ١٤٢ . (٢) نفس الآية .

(٣) في النسخ الثلاث : « بعد قولهم غير موافق عليه » وفي العبارة نقص ، والتكملة بين المعقوفين [ ] من المغني المنقول منه هذا النصّ . انظر المغنى ١ : ١٢٢ .

(٤) سورة الضّحى ٥ . (٥) سبق ذكره رقم ٥٩٩ .

(٦) في ا بياض بعد قوله : « حكاها » مكانه : « الكوفيون » في ب . ط .

(٧) ط : « قال بالشاعر » بزيادة الباء تحريف .

(٨) قائله مجهول . وعجزه :

* وإنْ أَسْلَمْ يَطِبْ لكم المعاشُ *

انظر الدرر ٢ : ٨٩ .

(٩) « لا لغة » سقطت من ا .

(وليست السّين مقتطعةً منها) أي من سوف ، بل هي أصلٌ برأسها (على الأصحّ) ، لأن الأصل عدم الاقتطاع ، وقيل : إنّها فرْعها ، ومقتطعة منها ، ورَجّحَهُ ابن مالك ، ورُدَّ بأنها لو كانت فرعاً لها [1] لساوَتْها في المُدَّة ، ولكانت أقلّ استعمالاً منها . وأجيب عن الأول بالتزامه كما تقدّم ، وعن الثّاني بأنْ الفرْعَ قد يفوق الأصل : كنِعْمَ ، وبِئْس فإنّهما فرْعا محرّك العين ، وهما أكثر استعمالاً .

[قدْ]

(قد حرفٌ يختصّ بالفعل المتصرف الخبريّ ، المثبت ، المجرّد) مِنْ جازم وناصب ، وحرف تنفيس ، فلا يدخل على الجامد كعسى ، و« ليس » ، ولا الإنشائي [٢ / ٧٣] كنِعْم ، وبِئس ، ولا المنفيّ ، ولا المُقْترن بما ذكر .

(و) هي معه كالجزء ، ومِنْ ثَمّ (لا يُفْصَل منه بشيء فيقبح أن يقال : قد زيداً رأيت (إلاّ بقسم) كقوله :

١٣٤٩ — * أخالِدُ قَد والله أوْطأت عشْوة » [2] *

وسمع : « قد لعمري بتّ ساهِراً » ، « وقَدْ والله أحسنت » .

(وتكون للتوقّع) من المضارع كقولك : قد يقدم الغائب اليوم ، إذا كنت تتوقّع قدومه .

ومع الماضي ، قال الخليل : يقال قد فعل القوم ينتظرون الخبر ، ومنه قول المؤذّن : قد قامت الصّلاة ، لأن الجماعة منتظرون لذلك ، وفي التّنزيل . « قد سَمِع اللهُ قَوْل التي تُجَادِلُكَ في زَوْجِها [3] لأنها كانت تتوقّع إجابة الله عز وجلّ لدعائها . (وقيل) :

---

(١) « لها » سقطت من ط .

(٢) سبق ذكره رقم ٩٦٤ .

(٣) سورة المجادلة ١ .

لا تكون له (مع الماضي) بل مع المضارع خاصّة ، لأن التوقّع انتظار الوقوع والماضي قد وقع .

(وأنكره ابن هشام) في « المغنى » (مطلقاً) فقال : والذي يَظْهرُ لي قولٌ ثالث ، وهو أنها لا تُفيدُ التّوقّع أصْلاً ، أمّا في المضارع فلأنّ قولك : يَقْدُم الغائب يُفيدُ التّوقّع بدون « قد » إذ الظّاهر من حال المُخْبِر عن مستقبل أنّه متوقّع له . وأما في الماضي ؛ فلأنّه لو صَحّ إثبات التوقّع لها بمعنى أنّها تدخل على ما هو متوقّع لصَحّ أن يقال في : لا رَجُلَ بالفتح أنّ « لا » للاستفهام لأنّها لا تدخل إلاّ جواباً لمن قال : هَلْ مِنْ رَجُلٍ ونحوه ، فالذي بعد « لا » يُسْتَفْهَمُ [1] عنه مِنْ جهة شخص آخر ، كما أن الماضي بعد « قَدْ » متوقّع ، كذلك ، قال : وعبارة ابن مالك في ذلك حسنةٌ فإنّه قال : إنّها تدخل على ماضٍ متوقّع ، ولم يَقُلْ : إنها تفيد التوقّع ، ولم يتعرّض للتوقّع في الدّاخلة على المُضارع البتّةَ . وهذا هو الحقّ . [2] انتهى .

وقال أبو حيّان في شرح التّسهيل : لا يتحقّق التّوقّع في « قَدْ » مع دخوله على الماضي ، لأنه لا يتوقّع إلاّ المنتظر ، وهذا قد وقع : والّذي تَلَقّفْناه من أفواه الشّيوخ بالأندلس أنّها حرف تحقيق إذا دَخلَتْ على الماضي وحرْف توقّع إذا دخلت على المستقبل إلاّ إنْ عُنِيَ بالتوقّع أنّه كان متوقّعاً ، ثم صار ماضياً .

(و) تكون (لتقريب الماضي من الحال) تقول : قام زيد فيحتمل الماضي القريب ؛ والماضي البعيد ، فإذا قلت : قد قام اختصّ بالقريب .

(والتقليل مع المضارع) نحو : قد يصدق الكذوب ، وقد يجود البخيل .

---

(١) ط : « يسيفهم » بالياء ، تحريف صوابه في ا ، ب ، والمغنى ١ : ١٤٨ ، ١٤٩ .

(٢) انظر المغني ١ : ١٤٨ ، ١٤٩ .



(والتّحقيق معهما) مثاله مع الماضي: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاها» [١] ومع المضارع: «قَدْ يَعْلَمُ ما أَنْتُمْ عليه» [٢].

(قال سيبويه: والتّكثير) كقوله:

١٣٥٠ – قد أتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرّاً أناملُــه
كأنّ أثوابَهُ مُجّتْ بفِرصاد [٣]

(و) قال (ابن سيدة: والنّفي و) حكى: «قد كنت في خير فتعرِفَهُ» بنصب «يعْرف»، وأشار إليه في التّسهيل بقوله: وربّما نفي بقد، فنصب الجواب.

قال ابن هشام: ومحلّه عندي على خلاف ما ذكر، وهو أن يكون كقولك للكذوب: هو رجل صادق، ثم جاء النّصب بعدها [٤] نظراً إلى المعنى، قال: وإن كانا [٥] إنما حكَما بالنّفي لثبوت النّصب فغير مستقيم لمجيء قوله:

١٣٥١ – * وألْحَق بالحجاز فأستَريحا [٦] *

وقراءة بعضهم: «بَلْ نَقْذِفُ بالحقّ على الباطل فَيَدْمَغَهُ» [٧] بالنصب [٨].

[كلّ]

(كل اسم) موضوع (لاستغراق أفراد المُنكّر) نحو: «كلّ نفسٍ ذائقةُ

(١) سورة الشّمس ٩. (٢) سورة النّور ٦٤.
(٣) نسبه سيبويه ٢: ٣٠٧ للهذليّ، وهو لعبيد بن الأبرص. ديوانه ٤٩، وانظر الخزانة ٤: ٥٠٢.
(٤) في النسخ الثلاث: «بعده» صوابه في المغني ١: ١٥٠.
(٥) أي ابن سيده، وابن مالك. (٦) سبق ذكره رقم ١٠٢٢.
(٧) سوره الأنبياء ١٨. وفي ط فقط: «بل يقذف» بالياء، تحريف وفي ا: «الباصل» بالصاد، تحريف.
(٨) كلمة: «بالنّصب» سقطت من ط.



المَوْت »[١] ، (والمعرف المجموع) نحو : « كُلُّهم آتيه[٢] » . (وأجزاء المفرد المعرف) نحو : كُلّ زيدٍ حَسَنٌ .

(وتقع توكيداً وسيأتي) في مبحث التّأكيد في الكتاب الخامس .

(ونعتاً دالاًّ على الكمال) لِنكرةٍ أو مَعْرِفة (فتضاف حتماً لظاهرٍ مماثله لفظاً ومعنى ، نحو : أطعمنا شاة كلّ شاة وقوله :

١٣٥٢ – وإنّ الذي حانت بِفلْجٍ دماؤُهُمْ
هُمُ القومُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خالدِ [٣]

(قيل : أو معنى [٤] فقط . وتالية للعوامل [٥] ، فتضاف للظّاهر) نحو : « كُلُّ نَفْسٍ بما كَسَبَتْ رَهِينة » [٦] .

(أو ضمير محذوف) [٧] نحو : « كُلاًّ هَدَيْنا » ، أي كُلُّهم .

(فإن أضيف لضمير مذكور لم يعمل فيها غير الابتداء غالباً) نحو : « إنّ الأمْرَ كُلُّهُ لِلّه » [٨] . فيمن رفع كُلّه ، « وكُلُّهُمْ آتيهِ » [٩] .

ومن القليل قوله :

١٣٥٣ – يميدُ إذا مادت عليــه دلاؤُهُم
فيَصْدُرُ عنه كلها وَهْوَ ناهِلُ [١٠]

---

(١) سورة آل عمران ١٨٥ .
(٢) سورة مريم ٩٥ .
(٣) سبق ذكره رقم ٩٣ ...
(٤) ط : « ومعنى » بالواو ، لا بأو .
(٥) أي ألاّ تكون تابعة بل تالية للعوامل . انظر المغني ١ : ١٦٥ .
(٦) سورة المدثر ٣٨ .
(٧) أي تضاف إلى ضمير محذوف .
(٨) سورة آل عمران ١٥٤ .
(٩) سورة مريم ٩٥ .
(١٠) قائله مجهول . انظر المغني ١ : ١٦٥ . وفي ط : « عنها » و « كلتا » مكان : « كلها » تحريف صوابه في ا ، ب ، والمغني .

(وقيل : دائماً ثُمَّ إنْ أُضيفت [1] لمعرفة رُوعِي في ضميرها المعنى (أو اللّفظ) ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : « إن كُلُّ مَنْ في السّموات والأرض إلاّ آتِي الرَّحْمنِ عبداً ، لقد أَحْصاهُم وعدَّهم عدّاً ، وكُلُّهمْ آتيه يَوْمَ القيامة فَرْداً » [2] .

(وأوجبه) أي [٧٤/٢] مراعاة اللّفظ (ابن هشام) فقال في المغنى : والصَّواب أنّ الضّمير لا يعود إليها من خبرها إلاّ مفرداً مذكّراً على لفظها نحو : « كُلُّهُم آتيهِ » [3] ، « كُلّ أولئِك كان عَنْهُ مَسْئولاً » [4] ، « كُلّهم [5] جائعٌ إلاّ مَنْ أَطْعَمْتهُ » ، و « كلُّنا لَكَ عَبْدٌ » ، وأمّا الآية الأولى فجملة : « لَقَدْ أَحْصاهُم » أُجِيب بها القسم ، وليست خبراً عن « كُلّ » ، وضميرها راجع لـ « مَن » لا لِكُلّ [6] .

(أَوْ) أُضِيفَتْ إلى نكرةٍ فثالثها) أي الأقوال (وهو المختار وفاقاً له) أي لابن هشام (إنْ نُسِب الحُكْمُ لِكلّ فَرْدٍ فاللّفظ [7]) نحو : كُلّ رجل يُشْبِعه رغيفان . (أو) نُسِب (للمجموع فالمعنى) نحو : كُلّ رجلٍ قائمون ، أي مجموع الرّجـــال .

وأوّل الأقوال وعليه ابن مالك وجوب مراعاة المعنى مطلقاً ، فلذلك جاء الضّمير مفرداً مذكراً في نحو : « وكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوه في الزُّبُر » [8] ، ومفرداً مؤنّثاً نحو :

---

(١) ط : « إن أضيف » .

(٢) سورة مريم ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ . (٣) سورة مريم ٩٥ .

(٤) سورة الإسراء ٣٦ .

(٥) ط : « كلهم » مكان : « كلكم » تحريف ، صوابه في ا ، ب ، والمغني ١ : ١٦٩ .

(٦) انظر المغني ١ : ١٦٩ فإن هذا النصّ ملخص منه .

(٧) عبارة ابن هشام في المغني ١ : ١٦٨ : « وأن المضافة إلى المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد نحو : كل رجل يشبعه رغيف » .
وفي ا : « إن نسب الحكم فريق في اللفظ » تحريف .

(٨) سورة القمر ٥٢ .



« كُلُّ نَفْسٍ بما كَسَبَتْ رهينة »[١] . ومُثنّىً في نحو :

١٣٥٤ — وكُلُّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ وإنْ هُما
تعاطَى القنا قوماهُما أخوانِ[٢]

ومجموعاً مذكّراً في نحو : « كُلُّ حِزْب بما لَدَيْهم فَرِحُون »[٣] ، ومجموعاً مؤنثاً في نحو :

١٣٥٥ — وكُلُّ مُصيبات الزّمان وجَدْتُها
سوى فُرْقةِ الأحباب هَيِّنَةَ الخَطْبِ[٤]

والثّاني : وعليه أبو حيّان جواز الأمرين مطلقاً كقوله :

١٣٥٦ — جادت عليه كُلُّ عينٍ ثَـرّةٍ
فتركن كُلَّ حَديقة كالدّرهم[٥]

فقال : تَرَكْنَ ، ولم يقل : تركت ، فدلّ على جواز : كلُّ رجل قائم وقائمون .

(أو قطعت) عن الإضافة لفظاً (فجوّزهما) أي : مراعاة اللّفظ والمعنى . (أبو حيّان) مثال اللفظ : « قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ على شاكِلَتِهِ »[٦] . فَكُلاً أَخَذْنا بِذَنْبِه »[٧] . ومثال المعنى : « وكُلٌّ كانوا ظالمين »[٨] .

---

(١) سورة المدثر ٣٨ .

(٢) للفرزدق . ديوانه ٨٧٥ وفي المغني ١ : ١٦٦ يقول ابن هشام : « وهذا البيت من المشكلات لفظاً ومعنى » .

(٣) سورة الروم ٣٢ .

(٤) لقيس بن ذريح . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٣٨ .

(٥) من معلّقة عنترة .

(٦) سورة الإسراء ٨٤ .

(٧) سورة العنكبوت ٤٠ .

(٨) سورة الأنفال ٥٤ .

(وقال ابن هشام) في المغنى : الصواب أنه (إن قدّر) المنويّ (مفرداً نكرة وجب الإفراد) كما لو صرّح بالمفرد (أو) قدّر (جمعاً معرّفاً ، فالجمع) واجب ، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد ، ولكن فعل ذلك تنبيهاً على حال المحذوف فيهما ، فالأوّل نحو : « قل كُلٌّ يَعْمل على شاكلته » (١) « كُلٌّ آمَنَ بالله » (٢) ، « كُلٌّ قد عَلِمَ صَلاتَه وتسبيحَه » ، (٣) والثّاني : نحو : «كل له قانتون » (٤) . «كُلٌّ في فلك يَسْبحون » (٥) . « وكُلٌّ أَتَوْه داخرين » (٦) .

[مسألة]

قال البيانيّون : (إذا وقعت) كُلّ (في حيّز النّفي توجّه) النّفي (إلى الشّمول) خاصّة (وأفاد) بمفهومه (ثبوت الفعْل لبعض الأفراد) كقولك : ما جاء كلّ القوم ، ولم آخذ كل الدراهم ، وكلّ الدراهم آخذ (٧) ، وقوله :

١٣٥٧ — * مَا كُلُّ رأي الفتى يَدْعو إلى رشد * (٨)

(أو وقع النّفي) في (حيّزها توجّه إلى كُلّ فرد) نحو قوله ﷺ لما قال له ذو اليدين : أَنَسِيت أم قَصُرتْ الصّلاة ؟ : (كُلُّ ذلك لم يَكُنْ) .

[كلّمـــا]

(كلّما ظرف يقتضي التكرار مركّبٌ من : « كُلّ » و « ما » المصدريّة أو النكرة)

---

(١) سورة الإسراء ٨٤ .
(٢) سورة البقرة ٢٨٥ .
(٣) سورة النور ٤١ .
(٤) سورة البقرة ١١٦ .
(٥) سورة الأنبياء ٣٣ .
(٦) سورة النّمل ٨٧ .
(٧) « وكل الدراهم آخذ » سقطت من ا ، وفي ط : « وكل الدراهم لم آخذ » .
(٨) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة . وانظر المغني ١ : ١٧٠ .



التي بمعنى وقت ، ومِنْ هنا جاءتها الظّرفيّة كقوله تعالى : « كُلّما رُزِقُوا منها من ثَمَرةٍ رِزْقاً قالوا هذا الّذي رُزِقْنا مِنْ قَبْلُ » (١) فإمّا أن يكون الأصل : كُلُّ رزقٍ ، ثم عبّر عن معنى المصدر بما والفعل ، ثم أنبأ عن الزمان ، أيّ كلّ وقت رزق ، كما أنيب عنه المصدر الصريح في « جئتك خفُوقَ النجم » ، أو يكون التّقدير : كلّ وقت رُزِقوا فيه ، فحذف العائد ، ولا يحتاج في هذا إلى تقدير وقتٍ .

(وناصبه) الفعل الذي هو (جوابه في المعنى) مثل : « قالوا » في الآية .

(قال أبو حيّان) : ولا يكون تاليه وجوابه إلاّ فعلاً ماضياً .

[كلاّ]

(كلاّ : الأكثر) على أنها (بسيطة) وقال ثعلب : هي مركّبة من كاف التشبيه ، ولا النّافية ، قال : وإنما شدّدت لامُها لتقوية المعنى ، ولدفع توهّم بقاء معنى الكلمتين ، قال أبو حيان : وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل .

(و) الأكثر على (أنّها حرف ردْعٍ وزجْرٍ) لا معنى لها عندهم إلاّ ذلك حتى إنهم يجيزون أبداً الوقف عليها ، والابتداء بما بعدها ، وحتى قال جماعة منهم : متى سمعت «كلاّ » في سورة فاحكم بأنها مكّيّة ، لأن فيها معنى التهديد ، والوعيد ، وأكثر ما نزل ذلك بمكة ، لأن أكثر العتو كان بها .

(وزاد) لها (قوم) لما رأوْا أنّ معنى الردع والزّجر ليس مستمراً فيها معنىً . (ثانياً) يصحّ عليها أن يُوقف دونها ، ويُبْتدأ بها ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى (فالكسائيّ قال : تكون (بمعنى حقّاً) أيضاً . (وزعمها مكّيّ (٢) اسماً حينئذ كمرادفها ، [٢/٧٥]

(١) سورة البقرة ٢٥ .

(٢) مكيّ : بن أبي طالب : صاحب الإعراب المشهور . توفي سنة ٤٣٧ . له : إعراب القرآن — التبصرة في القراءات — الوقف على كلاّ — الموجز في القراءات .



ولأنها تنوّن في قراءة بعضهم : « كلاً سيَكْفُرُون بِعِبادتِهِم » [١] .

وغيره : قال : اشتراك اللفظ بين الاسميّة والحرفيّة قليل ، ومخالفٌ للأصل ، ومحوج لتكلّف دعوى عِلّة لبنائها . وخرّج التنوين في الآية على أنه بدل من حرف الإطلاق المزيد في رءوس الآي ، ثم إنه وصل بنيّة الوقف .

(وأبو حاتم) [٢] قال : تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية ، قال أبو حيّان : ولم يتقدمه إلى ذلك أحد ، ووافقه على ذلك الزّجاج [٣] وغيره .

(والنّضْر) [٤] بن شُمَيْل قال : تكون بمعنى : إي ، فتكون حرف تصديق ، وتستعمل مع القَسَم ، وخرّج عليه قوله تعالى : « كلاّ والقمر » [٥] فقال : معناه : إي والقمر .

قال ابن هشام : وقول أبي حاتم عندي أولى من قول الكسائي والنّضر ، لأنه أكثر اطّراداً ، فإن قول النّضر لا يتأتى في قوله : « كَلاّ إنها كلمةٌ » [٦] ، وقوله : « كَلا إنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدين » [٧] ، لأنها لو كانت فيهما بمعنى : إي لكانت للوعد بالرّجوع ، وللتّصديق بالإدراك ، وقول الكسائي لا يتأتّى في نحو : « كَلاَّ إنّ كتابَ الأبْرار » [٨] لأن إنّ تكسر بعد ألاَ الاستفتاحية . ولا تكسر بعد حقاً ، ولا بعد ما كان بمعناها .

قال أبو حيّان : وذهب الفرّاء ، وأبو عبد الرحمن اليزيدي ، ومحمد بن سعدان :

(١) سورة مريم ٨٢ .
(٢) ترجم له ١ : ٨٤ .
(٣) ط : « ووافقه عليه الزجاج » .
(٤) النضر بن شُمَيل بن خرشة بن كلثوم ... البصري الأصل أبو الحسن .
صنف : غريب الحديث — الجيم — الشمس والقمر — المدخل إلى كتاب : « العين » . مات سنة ٢٤٣ .
(٥) سورة المدّثر ٣٢ .
(٦) سورة المؤمنون ١٠٠ .
(٧) سورة الشعراء ٦٢ .
(٨) سورة المطففين ١٨ .

إلى أنَّ كلاَّ بمنزلة سوف ، قال : وهذا مذهب غريب .

[كم]

(كم) على وجهين : (خبريّة بمعنى : كثير ، واستفهاميّة بمعنى : أيّ عَدَدٍ ، لا لقلّة ، ولا كثرة ، ولا هي حرْف ولا مركّبة خلافاً لزاعمي ذلك) بل هي اسم بسيط وضِعَتْ مبهمة تقبل قليلَ العددِ وكثيره ، والدليل على اسميتها دخول حرف الجرّ عليها ، والإضافة إليها ، وعود الضمير عليها .

وذهب بعضهم : فيما حكاه صاحب البسيط : إلى أن الخبريّة حرف للتّكثير في مقابلة « رُبَّ » الدّالة على التقليل .

وذهب الكسائيّ والفرّاء : إلى أن « كم » بوجهيها مركّبةٌ من « كاف » التشبيه و « ما » الاستفهاميّة ، وحذفت ألفها ، كما تحذف مع سائر حروف الجرّ نحو : بِمَ ؟ ولِمَ ؟ وعَمَّ ؟ وكثر الاستعمال لها ، فأسكنت ، وحدث لها بالتّركيب معنى غير الذي كان لكل واحد من مفرديها ، كما قاله النّحويون في لولا ، وهلاَّ .

وزعم بَعْضُهم على أنّ [١] الاستفهامية للتكثير .

(وتقع) كَمْ في حالتيها (مبتدأ) قال بعضهم : وجاز الابتداء بالخبريّة ، وإن كانت نكرةً مجهولةً حَمْلاً على الاستفهاميّة . (فيقبح الإخبار عنها بمعرفة ، وظرف ، ويمنع [٢] بمؤقت ، وإنما يحسن بنكرة نحو : كم رجل قام ، أو زارك ، وكم غلاماً دخل في ملكك [٣] ؟

(١) ط : « على أن » . وفي ا : «زعم بعضهم إلى الاستفهاميّة» ، تحريف . وفي ب : « زعم بعضهم إلى أن الاستفهامية » .

(٢) من قوله : « ويمنع بمؤقت » إلى قوله : « يعمل فيما قبله » سقط من ب .

(٣) ا : « في مكانك » .



(و) تقع (معمول ناسخ يعمل فيما قبله) ككان ، وظنّ ، نحو : كم كان مالك ؟ وكم ظننت إخوتك ، بخلاف ناسخ لا يعمل فيما قبله كـ « ما » وإنّ وأخواتها .

(و) تقع (خبراً) للمبتدأ نحو : كم دراهمك ؟ أو « لكان » نحو كم كان غلمان قومك ؟ . (ومفعولاً به) نحو : كم غلاماً اشتريت ؟ . (ومجرورة بحرْف تعلّق بتاليها) نحو : بكم درهماً اشتريت ثوبَكَ ، وبكم جارية عتقت ؟. (ومضافةً[1] قيل : إن كان) ذلك المضاف (معمولاً له) أي لتاليها نحو : غلام كم رجل ضربت ، ورقبة كم أسير فَكَكْتَ ، فإن غلاماً معمول لضربت ، ورقبة معمول لفككت ، بخلاف : غلام كم رجل قام أو أتاك . غلام كم رجل[2] دخل في ملكك .

قال أبو حيّان : وهذا الشرط شرطه بعض أصحابنا ، ولا أراه ، بل أرى جواز الصّورتين الأخيرتين .

ولا فَرْق بين « كمْ » والمضاف إليها ، فكما أنّ «كم» تقع مبتدأة في : كم رجل قام ، أو أتاك ، وفي : كم غلاماً دخل في ملكك ، فكذلك ما أُضيف إليها .

(وظرْفاً) نحو : كم ميلاً سرت وكم يوماً صمت .

(ومصدراً) نحو : كم ضربةً ضَربت زيداً .

(قيل : ومفعولاً له) نحو : لِكَمْ إكراماً لك وَصَلْتَ ، قاله ابن هشام الخَضْراوي . قال : ولا بُدّ من حرف العلّة ، لأنه لا يحذف إلاّ في لفظ المصدر ، قال أبو حيّان : ولا نعلم أحداً نصّ على جواز ذلك غيره . (وقد توقف أبو عبد الله) السّوسي (الرعّيني) من نحاة تونس في إجازة ذلك .

---

(١) ط : « ومضاف » .

(٢) سقطت كلمة : « دخل » من ا . وفي ط : « أدخل » بالهمزة .



(ولا) تقع مفعولاً (معه) ، لأنه لا يتقدّم .

(وجواب) كم (الاستفهاميّة يجوز رفعه) وإن اختلف محلّ كم من النّصب ، والرفع ، والجرّ (والأولى) فيه (مراعاة محلّها) ، فيجري على حسبه ، إنْ رفعاً فرفعٌ ، وإن نصباً فنصبٌ وإن جرّاً فجرٌّ ، مثال ذلك : كم عبداً دخل في ملكك وكم عبداً اشتريت ، وبكم عبداً استعنت ، فجواب هذه كلّها على الأول [1] : أن تقول : عشرون عبداً ، وعلى الثّاني [2] أن تقول في المثال الأوّل : عشرون . وفي الثاني : عشرين ، وفي الثالث : بعشرين .

[كأيّن]

(كأيّن) اسم ككمْ) في المعنى (مركّبٌ من كاف التشبيه و) أي الاستفهاميّة المنوّنة ، وحكيت . ولهذا جاز الوقف عليها بالنّون ، لأنّ التنوين [٢ / ٧٦] لمّا دخل في التّركيب أشبه النّون الأصليّة ولهذا رسم في المصحف نوناً . ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل ، وهو : الحذف في الوقف .

(وقيل) : الكاف فيها هي (الزائدة) . قال ابن عصفور : ألا ترى أنك لا تريد بها معنى تشبيه قال : وهي مع ذلك لازمةٌ كلزوم « ما » الزّائدة في « لا سيّما » ، وغير متعلقة بشيء كسائر حروف الجرّ الزوائد ، وأي مجرور بها .

وقيل : هي اسم بسيط واختاره أبو حيّان ، قال : ويدلّ على ذلك تلاعب العرب بها في اللّغات الآتية .

(وإفادتها للاستفهام نادر) . والغالب وقوعها خبريّة بمعنى : كثير نحو : « وكأيّنْ مِنْ دابّةٍ لا تَحْمِلِ رِزْقَهَا الله يَرْزُقُها » [3] .

---

(١) وهو جواز الرّفع .

(٢) وهو مراعاة المحلّ .

(٣) سورة العنكبوت ٦٠ .



ومثالها استفهامية قولك : بكأيّن تبيع هذا الثوب ، كذا مثّله ابن عصفور ، ومثّله ابن مالك بقول أُبيٍّ لابن مسعود : كأيِّنْ تقرأ سورة الأحزاب آيةً ؟ فقال : ثلاثاً وسبعين .

(ومِنْ ثَمَّ) أيْ مِنْ أجل أنَّ إفادتها للاستفهام نادرٌ (أنكره الجمهور)فقالوا : لا تقع استفهاميّة البتّة .

(وتلزم الصدر فلا تجرّ خلافاً لابن قُتَيْبَةَ وابن عُصْفور) حيث ذكرا أنّها يدخل عليها حرف الجرّ في المثال السّابق .

قال أبو حيّان : ويحتاج دخول حرف الجر عليها إلى سماع ، ولا ينبغي القياس على « كم » الخبريّة ، لأن ذلك يقتضي أن يضاف إليها ككم ، ولا يُحْفَظُ من كلامهم .

(ولا يخبر عنها) إذا وقعت مبتدأ (إلاّ بجملة فعليّة) مصدّرة بماض أو مضارع نحو : وكأيّن من نَبِيٍّ قُتِلَ »[1] ، « وكأيِّنْ مِنْ آيةٍ في السّموات والأرْضِ يمرّون عليها »[2] .

قال أبو حيان : قد استقرأت ما وقعتْ فيه فوجدت الخبر فيه لا يكون إلاّ كذلك ، ولم أقِفْ على كونه اسماً مفرداً ولا جملة اسميّة ، ولا فعليّة مصدرة بمستقبل ولا ظرْفاً ولا مجروراً ، فينبغي ألاّ يقدم على شيء من ذلك إلاّ بسماع من العرب .

قال : والقياس يقتضي أن يكون في موضع نصب على المصدر ، أو الظرف ، أو خبر كان ، كما كان ذلك في « كم » ، وفي البسيط أنّها تكون مبتدأ ، وخبراً ومفعولاً .

(ويقال) فيها (كائن) بالمد بوزن اسم الفاعل من كان ، ساكنة النون ، وبذلك

---

(١) سورة آل عمران ١٤٦ . وهي بهذا الرسم قراءة من القراءات السّبع ،وقد احتجّ لها ابن خالويه في حجته ٨٩ ، ٩٠ .

(٢) سورة يوسف ١٠٥ .



قرأ ابن كثير ؛ وقال الشاعر :

١٣٥٨ — وكائن بالأباطح مِنْ صَدِيقٍ   يراني لو أُصِبْتُ هُوَ المُصَابَا [(١)]

(وكَئِنٍ) بالقصر بوزن عَمٍ (وكَأْي) بوزن رمى ،وبه قرأ ابن مُحَيْصِن (وكَيْئِ) بتقديم الياء على الهمزة [(٢)] . قال أبو حيّان : وهذه اللغات الثلاث نقلها النّحويون ، ولم ينشدوا فيها شعراً فيما علمت .

[كذا]

(كذا اسم مركّب) من « كاف » التشبيه ، و « ذا » اسم إشارة ، وهو بعد التركيب (كناية عن عدد) مبهم (ككم) الخبرية ، (لكن) يفارقها في أنها (ليس لها الصّدر) . تقول : قبضت كذا ، وكذا دِرْهماً ، (و) في أنها (الغالب) في استعمالها (تكرارها بالعطف) عليها كالمثال . (وأوجبه ابن خروف) فقال : إنهم لم يقولوا : كذا درهماً ، ولا كذا كذا درهماً ، وذكر ابن مالك : أنه مسموع ، ولكنه قليل .

(وتتصرّف) بوجوه الإعراب ، فتكون في موضع رفع ، وفي موضع نصب ، وفي موضع جرّ بالإضافة والحرف ولا تقتصر على إعراب خاصّ .

(ولا تُتْبع) بتابع ، لا ينعت ، ولا عطف بيان ، لا تأكيد ، ولا بدل . (ولا محلّ لكافها) من الإعراب فلا تتعلق بشيء ، لأن التركيب أخرجها عن ذلك . ومن النّحويين مَنْ حكم على موضع الكاف بالإعراب ، وجعلها اسماً مبتدأ كمثل .

---

(١) سبق ذكره رقم ١٨٩ .

(٢) رسمت من ب : « كآء » بالهمز بعد الألف وفوق الألف مدّ . وفي ط : « كاء » بالهمز بعد الألف ، وكلاهما ليسا مقصورين . صوابه في ا .



(وثالثها) : هي (زائدة) لازمة ، فراراً من التركيب ، إذْ لا معنى للتشبيه فيها ، وذا مجرورة بها ، كما في « كائن » سواء ، وقائل ذلك فيهما واحد ، وهو ابن عصفور .

[لا]

(لا) حرف (للجواب ، نقيض نعَمْ) وهذه تحذف الجمل بعدها كثيراً تقول : أجاءك زيد ؟ فيقال : لا ، والأصل : لا لم يجيء .

[نَعَمْ]

(نَعَمْ) بفتح النون والعين في أشهر اللغات (وكسر عينها) مع فتح النون لغة لكِنانة ، وبها قرأ الكسائِيّ . (و) كسر (نونها) مع كسر العين اتباعاً لغةٌ لبعضهم ، حكاها في المغنى . (وإبدالها) أي العين (حاء) فيقال : نَحَم (لغة) حكاها النّضر بن شُميل . وفي المغنى أنّ ابن مسعود قرأ بها ، قال أبو حيّان ، لأن الحاء تلي العين في المخرج وهي أخفّ من العين ؛ لأنّها أقرب إلى حروف الفم .

حرف (للجواب تصديقاً لمخبر) كقولك لمن قال : قام زيد ، أو ما قام زيد : نعم . (وإعلاماً لِمُسْتَخْبِرٍ) كقولك لمن قال : هل جاء زيد ؟ نعم . وفي التنزيل : « فَهَل وَجَدْتُم ما وعَدَ ربُّكم حقّاً قالوا : نَعَمْ [1] » ، (ووَعْداً لِطالبٍ) كقولك لِمَنْ قال : اضرب زيداً : نعم ، [٢ / ٧٢] ، وكذا لمن قال : لا تضرِبْ زيداً ، وهلاّ تَفْعَل [2] .

(وتكون بعد إيجاب) نحو : قام زيد ، فيقال : نعم .

---

(١) سورة الأعراف ٤٤ .

(٢) ا : « وهلا تضرب » .



(و) بعد (نَفْيٍ) نحو : ما قام زيد ، فيقال : نعمْ . (و) بعد (سؤال عنهما) نحو : أكان كذا ، وأمَا [١] قام زيد ، فيقال : نعم ، فهي في الموجب والسؤال عنه تصديق في الثّبوت ، وفي المنفي ، والسؤال عنه تصديق النّفي .

(قيل : وترد للتّذكير) [٢] بما بعدها ، وذلك إذا وقعت صدراً لجملة بعدها كقولك : نعم ، هذه أطلالهم . قال ابن هشام : والحقّ أنها في ذلك حرف إعلام ، وأنّها جواب لسؤال مقدّر . وقال أبو حيّان : هي فيه تصديقٌ لِما بَعْدَها، وقدّمت، قال : والتّقديم أولى من ادّعاء معنىً لم يثبت لها .

[هــل]

(هَلْ ، ويُقال) فيها : (أل) بإبدال هائها همزة (لطلب التّصديق) نحو : هل قام زيد ؟ وهل زيد قائم ؟ (وباقي الأدوات للتصوّر) نحو : مَنْ جاءك ؟ متى تقوم ؟

(وتختصّ) عن الهمزة (بورودها للجَحْد) أي يراد بالاستفهام بها النّفي ، ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلاّ [٣] في نحو : « هل جزَاءُ الإحْسانِ إلاّ الإحسان [٤] » والباء [٥] في قوله :

١٣٥٩ — * ألاَ هَلْ أخُو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ [٦] *

وصح العطف في قوله :

---

(١) ط : « أو ما قام » تحريف .

(٢) ط : « للتذكير لما » باللام .

(٣) سقطت من ط كلمة : « إلاّ » .

(٤) سورة الرّحمن ٦٠ .

(٥) ط : « والباقي » مكان : « والباء في » تحريف .

(٦) سبق ذكره رقم ٤٥١ .



١٣٦٠ – وإنّ شِفائي عَبْرةٌ مُهْراقــــةٌ
وهل عِنْدَ رَسْمٍ دارسٍ مِنْ مُعَوَّلِ [(١)]

إذْ لا يعطف الإنشاء على الخبر ، والهمزة ، لا تردُ لذلك .

(و) تختص (بِعدَم دخولها على اسم بعده [(٢)] فعلٌ اختياراً) ولذلك وجب النّصب في نحو : هل زيداً ضربته ، لأنّ « هل » ، إذا كان في حيّزها فعل وجب إيلاؤها إيّاه ، فلا يقال : هل زيد قام ؟ إلاّ في ضرورة ، قال :

١٣٦١ – * أمْ هل كَبيرٌ بكى لَمْ يَقْضِ عَبْرتَه [(٣)] *

قال أبو حيّان : ويمتنع حينئذ أن تكون مبتدأ وخبراً ، بل يجب حَمْلُه على إضمار فعل ، قال : وسبب ذلك أنّ « هل » في الجملة الفعليّة مثل « قد » ، فكما أن « قَد » لا تليها الجملة الابتدائية فكذلك « هل » بخلاف الهمزة ، فتدخل على اسم بعده فعل اختياراً نحو : « أبَشَراً مِنّاً واحداً نَتّبِعُهُ [(٤)] » . وتقول : « أزيد قام » على الابتداء والخبر ، لأنها أمُّ أدوات الاستفهام ، فاتّسع فيها .

(وجوّزه) أي دخول « هلْ » على اسم بعده فعل في الاختيار (الكسائِيّ) . فأجاز : هل زيد قام ؟ جوازاً حسناً ، لأنهم أجازوا : هل زيد قائم ، وابتدأوا بعدها الأسماء ، فكذا مع وجود الفعل ، ورُدّ بأنّهم ضعفوا بناءه على الفعل مع حضوره ، فالابتداء أحْرى .

---

(١) لامرىء القيس . من شواهد سيبويه ١ : ٢٨٤ والمنصف ٣ : ٤٠ ، والخزانة ٤ : ٦١ .

(٢) ط فقط : « بعد فعل » بسقوط الضمير ، تحريف .

(٣) لعلقمة الفحل ، ديوانه ١٧ . وعجزه :

* إثْرَ الأحبّة يَوْمَ البيْن مشكومُ *

(٤) سورة القمر ٢٤ .



(قيل : وتَرِدُ للتسوية) كما ترد الهمزة نحو : علمت هل قام زيداً أم عمرو ؟ قال أبو حيّان : كذا زعم بعضهم ، ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب ، والمعروف أنّ ذلك مما تُفرد به الهمزة .

(قيل : والتّقرير) قال أبو حيان : والمعروف أنّ ذلك للهمزة دون هل ، (قال) الجلال (القزويني) : في بعض [1] : (والتمنّي) في بَعْض [2] .

وقال (المبرّد) في المقتضب : وترد (بمعنى قَدْ) وبذلك فسّر قوله تعالى : « هَلْ أَتَى على الإنسان حينٌ من الدّهرِ » [3] ، قال جماعة : قد أتى .

(وأنكره قوم) آخرهم أبو حيّان ، وقال : لم يقم على ذلك دليل واضح ، إنما هو شيء قاله المفسّرون في الآية . وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب ، ولا يرجع اليهم في مثل هذا ، إنما يرجع في ذلك إلى أئمة النحو واللغة ، لا إلى المفسرين .

(وقال الزّمخشري) في المُفصّل ، (والسكّاكي) في المفتاح : أبلغ من هذه الدعوى (هو) أي معنى قد (معناها : أبداً ، والاستفهام المفهوم منها) إنما هو (من همزة مقدّرة) معها .

قال ابن هشام : ونقله عن سيبويه ، وعبارته في المفصل : وعند سيبويه : أن « هل » بمعنى « قد » ، إلاّ أنهم تركوا الألف قبلها ؛ لأنها لا تقع إلاّ في الاستفهام ، وقد جاء دخولها عليها في قوله :

١٣٦٢ ـ سائِلْ فوارِسَ يَرْبُوعٍ بِشدَّتِنا
أَهَلْ رأَوْنَا بسَفْحِ القاعِ ذِي الأكم [4]

---

(١) كلمة : « بعض » سقطت من ا ومكانها بياض وسقطت كذلك من ب ، وليس في مكانها بياض .

(٢) « في بعض » سقطت من ا ، ب . (٣) سورة الإنسان ١ .

(٤) لزيد الخيرْ . انظر شرح شواهد المغني للسيوطيّ ٧٧٢ .



انتهى .

قال ابن هشام : ولو كان كما ذكر لم تدخل إلاّ على الفعل كقَدْ . قال : ولم أر في كتاب سيبويه ما نقله عنه إنما قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصّه : وهل : وهي للاستفهام . لم يزد على ذلك .

وقال أبو حيّان : وفي « الإفصاح » : ذكر جماعة من النّحويين وأهل اللغة ؛ أنّ « هل » تكون بمعنى « قد » مجرّدة من الاستفهام وربّما فسّروا بذلك قوله تعالى « هل أتى على الإنسان حينٌ من الدّهر »[1] ، وأرى هذا القول مأخوذاً من قول سيبويه : وتقول : قعد أم هل قام ، هي بمنزلة « قد » فقيل : أراد أنها بمنزلة « قد » في الأصل .

وقال أبو حيّان في موضع آخر : زعموا أنّ « هل » بمنزلة « قد » ولا يتأتى ذلك إلاّ إذا دخلت على الجملة الفعلية المثبتة ، أمّا إذا دخلت على الجملة الاسميّة ، فلا تكون إذ ذاك بمعنى قد ؛ لأنّ « قد » لا تدخل على الجملة الاسمية [٢ / ٧٨] .

(و) قال (ابن مالك : تتعيّن له إذا قرنت بالهمزة كالبيت السّابق .

قال أبو حيّان : ولا دلالة له في ذلك على التّعيين ، لأن ذلك لم يكثر كثرة توجب القياس ، إنما جاء منه هذا البيت أو بيتٌ آخر إن كان جاء ، وإذا كان الأمر كذلك احتمل أن يكون ممّا دخل فيه أداة الاستفهام على مثلها على سبيل التّأكيد ، كدخول حرف الجرّ على مثله في نحو :

١٣٦٣ — * فأصبحْنَ لا يَسْأَلْنَه عَنْ بِما به[2] *

ونحـــو :

---

(١) سورة الإنسان ١ .

(٢) سبق ذكره رقم ١٠٩٤ .



١٣٦٤ - * ولا للِما بِهِمْ أبداً دَواءُ [(١)] *

وإذا احتمل ذلك لم تتعين مرادفة « قدْ » . انتهى .

ووافقه ابن هشام في المغني ، ثم المراد بمعنى : « قد » المذكورة قيل : التّقريب ؛ قال في الكشّاف : « هل أتَى » أيْ « قد » أتى على معنى التّقرير والتّقريب جميعاً ، أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفةٌ من الزّمان الطّويل الممتدّ ، لم يكن فيه شيئاً مذكوراً . قال ابن هشام : وفسّرها غيره بـ «قد» خاصّة ولم يحملوا «قد» على معنى التّقريب ، بل على معنى [(٢)] التّحقيق .

وقال بعضهم : معناها : التّوقع ، وكأنّه قيل لقومٍ يتوقّعون الخبر عمّا أتى على الإنسان ، وهو آدم عليه السّلام . قال : والحين : زمن كونه طيناً .

[مسألة]

(مسألة) : صَدْر الكلام [(٣)] للاستفهام ، والتّحضيض ، والتّنبيه غير «ها» ولام الابتداء ، ولعلّ ، وما النافية ، فلا يقدم عليها معمول الفعل بعدها لا يقال : عمراً ما ضرب زيدٌ (وفي لا) النافية أقوال : أحدها : أنّ لها الصّدر ، كـ (ما) . (ثانيها ، وثالثها) — وهو (الأصحّ) : إنْ كانت في جواب قسم « وربّ » غالباً ، لا للتّنفيس في الأصحّ .

---

(١) صدره :

* فلا والله لا يلفى لما بي *

لمسلم بن معبد الوالبي .

انظر : المحتسب ٢ : ٢٥٦ ، والخصائص ٢ : ٢٨٢ وابن يعيش ٧ : ١٧ والخزانة ١ : ٣٦٤/ ٢ : ٣٥٢/٤ : ٢٧٣ ، والعيني ٤ : ١٠٢ والتصريح ٢ : ١٣٠ ، ٢٣٠ ، والأشموني ٣ : ٨٣ .

(٢) « على معنى التقريب بل على معنى » سقط من ١ .

(٣) ط فقط : « صدر الكلام الاستفهام » .



[نونا التوكيد]

(نون التوكيد) نوعان : (خفيفة ، وثقيلة ، والتأكيد بها) أي الثّقيلة أشدّ من التأكيد بالخفيفة نصّ عليه الخليل (وليست هي الأصل) والخفيفة فرع عنها خفّفت كما تخفف أنّ (خلافاً للكوفيّة) حيث ذهبوا إلى ذلك .

واستدّل البصريون على أنّ الخفيفة نونٌ على حِدَتِها بأنّ لها أحكاماً ليست للشديدة ، كما سيأتي .

(وتدخل جوازاً على الأمر) كاضْرِبَنْ ، وقوله :

١٣٦٥ — * وأنْزِلَنْ سكينةً علَيْنا [(١)] *

(والمضارع الخالي من تنفيس ذا طلب) سواء كان ذلك الطّلب أمراً أم نهياً أم تحضيضاً أم تمنّياً ، أم استفهاماً بحرف أم باسم [(٢)] كقوله :

١٣٦٦ — * فإيّاكَ والمَيْتَاتِ لا تَقْرَبَنّها [(٣)] *

وقولـــه :

١٣٦٧ — * هلا تُمَنِّنْ بِوَعْدٍ غَيْرَ مُخْلِفَةٍ [(٤)] *

---

(١) رجز . قيل : لعبد الله بن رواحة . وقيل : لعامر بن الأكوع وصدره :

* فثبّتْ الأقدام إنْ لاقينا *

وفي النسخ الثلاث : « فأنزلن » بالفاء .

(٢) ا ، ب : « أم تمنياً بحرف أم باسم » تحريف وفي ط : « أم باسم » سقطت من النّص .

(٣) للأعشى . ديوانه ٤٨ وروايته :

وذا النُّصُبَ المنصوب لا تَنْسُكُنّهُ   ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

وانظر سيبويه ٢ : ١٤٩ . وفي ا ، ب : « فإياك والبنات » تحريف .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

=

وقولــه :

١٣٦٨ – * فَلَيْتَكِ يوم المُلْتقى تَرَيِنَّني (١) *

وقولــه :

١٣٦٩ – * وهــل يَمْنعنِّي ارتيادي البــلا

دَ مِنْ حذَر الموت أنْ يَأتِيَنْ (٢) *

وقوله :

١٣٧٠ – * أفبعد كِنْدةَ تمدحنَّ قَبيلا (٣) *

وقولــه :

١٣٧١ – فأقبِلْ على رَهْطي ورهْطِكِ نَبْتَحِثْ

مَساعِيَنا حتى تَرى كَيْفَ نفعلا (٤) *

وقوله :

١٣٧٢ – * ألا لَيْت شِعري ما يَقُولَنْ فوارسٌ

إذا حارب الهامَ المصَيِّح هامتي (٥) *

= * كما عَهِدْتُكِ في أيّام ذي سَلَم *

من شواهد الأشموني ٣ : ٢١٣ .

(١) قائله مجهول . وعجزه :

* لِكَيْ تَعلمي أنيّ امرؤٌ بكِ هائِمُ *

الأشموني ٣ : ٢١٣ .

(٢) للأعشى . ديوانه ٢٠٦ . وسيبويه ٢ : ١٥١ ، ٢٩٠ . والأشموني ٣ : ٢١٤ . وفي ا ، ط والدرر ٢ : ٩٦ : « ارتياد البلاد » مكان : « ارتيادي » .

(٣) في الدرر ٢ : ٩٧ قال : « من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها مع أنه في سيبويه ٢ : ١٥١ نسب للمقنّع : وانظر الخزانة ٤ : ٥٥٨ ، والأشموني ٣ : ٢١٤ .

(٤) سيبويه ٢ : ١٥١ ، والخزانة ٤ : ٥٥٨ ، والأشموني ٣ : ٢١٤ .

(٥) في الدرر ٢ : ٩٧ يقول : « لم أعثر على قائل هذا البيت » . وقائله رجل من ضبّة كما نصّ =

(خلافاً لابن الطراوة في المستفهم عنه باسم) حيث قال : لا يلحقه ، وخصّ ذلك بالهمزة ، وهل . ورُدّ بالسماع في البيتين المذكورين . (و) تدخل (لزوماً) المضارع (المثبت المستقبل ، جواب قسم) نحو : واللهِ لَيَقُومنّ ، بخلاف المنفيّ نحو : « لا أقسم »[1] ، والحال ، نحو : والله ليقوم زيدٌ الآنَ . والمقرون بحرف تنفيس نحو : « ولَسَوْفَ يُعْطِيكَ ربُّك فتَرْضى »[2] ؛ لأنهما معاً يخلصان للاستقبال ، فكرهوا الجمع بين حَرْفَيْن لمعنى واحد .

(و) تدخل (كثيراً ، وقيل : لزوماً) المضارع (التالي إمّا) الشرطيّة نحو : « فإما نَذْهَبَنَّ بِكَ »[3] . « وإمّا يَنْزَغَنّك »[4] .

ولم يقع في القرآن إلاّ مؤكّداً بالنّون ، ومِنْ ثَمّ قال المبرّد والزّجّاج : إنها لازمة لا يجوز حذفها إلاّ في الضّرورة كقوله :

١٣٧٣ — * إمّا تَرَيْ رأسِي تغيّر لونُه[5] *

ولكثْرة حذفها في الشِّعر قال سيبويه والجمهور بجوازه في الكلام .

(لا الجزاء ، والمنفيّ بما ، ولا ، ولم ، والتعجّب ، والماضي ومدخول ربّما ، وما الزائدة ، وسائر أدوات الشرط ، والخالي مما ذكر ، واسم الفاعل) أي لا تدخل في شيء من هذه الأنواع إلاّ (شذوذاً وضرورة ، أوْ مثلاً) كقوله :

= على ذلك أبو زيد في نوادره ٢٣ . وروايته :

ألا ليت شعري ما يقول مُخَارِقٌ إذا جاوب الهامَ المصيّح هامَتي

وعلى ذلك فـ « حارب » بالحاء والراء . تحريف

(١) سورة القيامة ١ .

(٢) سورة الضّحى ٥ .

(٣) سورة الزخرف ٤١ .

(٤) سورة الأعراف ٢٠٠ .

(٥) لحسّان بن ثابت ديوانه ١٨٣ . وتمامه :

* شمطاً فأصبح كالثّغام المُمْحِل *

١٣٧٤ — * حَدِيثاً مَتَى مَا يأتِكَ الخيرُ يَنْفَعا [١] *

وقولك : ما في الدّار يقومن زيد . وقوله تعالى : « واتّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الّذِين ظَلَمُوا منكم خاصّة » [٢] ، وقول الشّاعر :

١٣٧٥ — * فَلاذا نعيمٍ يتْرُكَنْ لنعيمه [٣] *

وقولـه :

١٣٧٦ — * يَحْسَبُهُ الجاهِلُ ما لم يَعْلَما [٤] *

وقولـه :

١٣٧٧ — * فأحْرِبه مِنْ طُول فقرٍ وأحْرِيا [٥] *

وقولـه :

---

(١) للنجاشي الحارثي . وصدره :

* تبَتَّم نَباتَ الخيزُرانيّ في الثّرى *

سيبويه ٢ : ١٥٢ ، والخزانة ٤ : ٥٦٣ .

(٢) سورة الأنفال ٢٥ .

(٣) قائله مجهول ، وتتمته مجهولة أيضاً .

(٤) قيل : لمساور العبسي . وقيل : للعجاج . وتمامه :

* شَيخاً على كُرْسِيّه مُعمّما *

سيبويه ٢ : ١٥٢ ، والخزانة ٤ : ٥٦٩ .

(٥) قائله مجهول . وصدره :

* ومستبدلٍ من بعد غَضْبي صُرَيمةً *

انظر : شرح شواهد المغني للسّيوطي ٧٥٩ ، والأشموني ٣ : ٢٢٠ وانظر قصة الخلاف في رواية هذا البيت في كلمتي : غضبي ، وأحريا .



١٣٧٨ — * دامَنَّ سَعْدُكِ لَوْ رحمْتِ مُتَيّماً (١) *.

وقولـــه :

١٣٧٩ — * رَبّما أوْفَيْتُ في عَلَـــمٍ تَرْفَعَنْ ثوبي شَمَالاتُ (٢) *

وقولـــه :

١٣٨٠ — * قليلاً به ما يَحْمدنّك وارثٌ (٣) *

وقوله : [٧٩/٢]

١٣٨١ — * مَنْ يُثْقَفَنْ مِنْهُم فليس بآيبٍ (٤) *

وقولـــه :

١٣٨٢ — * ومَهْما تَشَأْ منه فَزارَةُ تَمْنعا (٥) *

---

(١) قائله مجهول ، وتمامه :

* لولاكِ لم يكُ للصّبابة جانِحا *

انظر شرح شواهد المغني للسيوطيّ ٧٦٠ ، والمغني ٢ : ٢٢ والأشموني ٣ : ٢١٣ . وفي ا ، ب : « دام سعدك لقد جيت سما » . وكلاهما تحريف .

(٢) سبق ذكره رقم ١١٥٢ .

(٣) لحاتم الطائيّ ديوانه ٨١ وتمامه :

* إذا نال مما كنت تجمع مغنما *

ورواية الديوان : « قليل » بالرفع ، و « ساق » مكان : « نال » .

(٤) لبنت مرّة بن عاهان الحارثيّ . وتمامه :

* أبداً وقتْلُ بني قُتَيْبة شافِي *

سيبويه ٢ : ١٥٢ ، والخزانة ٤ : ٥٦٥ .

(٥) للكميت . وصدره :

* فمهما تشأ منه فزارةُ تُعْطِكُم *

ونسبه سيبويه ٢ : ١٥٢ لابن الخرع . وانظر الخزانة ٤ : ٥٥٩ .

وقولـــه :

١٣٨٣ — * لَيْتَ شِعْرِي وأشْعُرَنَّ إذا ما [١] *

وقولـــه :

١٣٨٤ — * أقَائِلُنَّ أحْضِروا الشّهـــودا [٢] *

(ويفتح آخره) أي المضارع مع النّون لتركيبه معها . وقيل : لالتقاء الساكنين آخر الفعل ، وأوّل النّون الأولى ، وسواء في فتح آخره أكان صحيحاً كاعتضدَنَّ أم معتلاً كاخْشَيَنَّ وارْمِيَنَّ .

(وحذفُه) حال كونه ياء (تلو كسرة لغةٌ) لفَزَارة يقولون في : ابْكِيَنَّ : ابْكِنَّ بحذف الياء . قال شاعرهم :

١٣٨٥ — * وابْكِنَّ عَيْشاً تَولّى بعد جِدّته [٣] *

وقـــال :

١٣٨٦ — * ولا تُقاسِنَّ بعدي الهَمَّ والجزَعا [٤] *

---

(١) للسموأل بن عادياء . وتمامه :

* قرّبوها مَنْشورةً ودُعِيتُ *

ديوانه ٨١ ، والأشموني ٢ : ٢٢١ .

(٢) لرجل من هذيل . وقبله :

أرأيت إنْ جاءتْ به أملودا مرجّلا ويلبس البرودا

أنظر شواهد العيني . هامش الأشموني ٣ : ٢١٢ .

(٣) قائله مجهول . وتمامه :

* طابت أصائِلُهُ في ذلك البلد *

ورواية ابن هشام في المغني ١ : ١٧٧ : « تقضّي » مكان : « تولّي » .

(٤) لمحمد بن بشير البصريّ . من أبيات لها قصة في أمالي القالي ١ : ٢٢ . وصدره :

=

وغيرهم بفتح الياء ، ولا يحذفها فيقول : ابكيَن ، ولا تقاسيَن .

(فإنْ كان) مع آخره (واوٌ ، أو ضمير أو ياء) وهي (بعد حركة مجانسة حذفت) نحو : لتقُومنّ يا رجال ، ولتقومِنّ يا هند ، وأصلهما : لتَقوموا ، ولتقومي ، فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين (وإلاّ) بأن كانت بعد حركة غير مجانسة ، وهي الفتحة (تثبت محرّكة بها) أي : بالحركة المجانِسَة نحو : اخْشَوُنّ يا قوم بضمّ الواو ، واخْشَيِنّ يا هند بكسر الياء ؛ إذْ لو حذفت بعد الفتحة لم يبق ما يدل عليهـــا .

(وجوّز الكوفيّة حذف يائه تلو فتحة) فيقال : اخْشِنّ يا هند بحذف الياء . (وقيل) : هو لغة طائفية نقل ذلك عنهم الفرّاء .

(أمّا الألف) [1] الضّمير ، فلا يُحْذف بل يَبْقَى ، كما يؤخذ من قولي .

(ولا يقع بعد ألف الاثنين ونون الإناث إلاّ الثقيلة) نحو : اضربانّ يا زيدان ، واضربنانّ يا هندات ، ولا تقع الخفيفةُ ، لأنّ فيه جمعاً بين ساكنين (خلافاً ليونس ، والكوفيّة) حيث أجازوا وقوع الخفيفة بعدها مكسورة .

قال ابن مالك : ويؤيِّده قراءة بعضهم : « فَدَمّرانِّهمْ تَدْمــيراً » [2] . ويمكن أنْ يكون منه قراءة ابن ذكوان : « ولا تَتّبِعانِ سبيل الذين لا يَعْلَمون » [3] . انتهى .

وأمّا سيبويه ، فإنه قال : ردّاً على من أجاز ذلك : هذا لم تقله العرب ، وليس له

= * لا تُتْبِعَنْ لوْعةً إثْري ولا هَلَعا *

وانظر الأشموني ٣ : ٢٢١ .

(١) ط : « ألف الضّمير » .

(٢) سورة الفرقان ٣٦ والقراءة المشهورة : « فدمّرناهم » وانظر المحسب ٢ : ١٢٢ .

(٣) سورة يونس ٨٩ .



نظير في كلامهم وعلى الأوّل (فتكسر الثقيلة) في هذين الحالين ، لالتقاء الساكنين .

(وتفصل النون) من نون الإناث (بألف على القولين) أي على قول الجمهور ، ويونس معاً ، أي مَنْ أكّد بالثّقيلة فصل بها نحو : اضربنانِّ ، ومَنْ أكّد بالخفيفة ، فصل [(١)] بها نحو : اضربنانِ .

(وتحذف الخفيفة لملاقاة ساكن) كقوله :

١٣٨٧ — لا تُهِينَ الفقير علّك أنْ تركع يوماً ، والدّهْرُ قد رفَعه [(٢)]

(وندر) حذفها في الوصل دونه كقوله :

١٣٨٨ — * اضْرِفَ عنك الهموم طَارِقَهـا [(٣)] *

(و) تحذف الخفيفة (للوقف بعد كسر أو ضمٍّ مردوداً ما حُذِفَ لها) من ياءٍ ، أو واوٍ ، لزوال سبب حذفهما ، وهو التقاء السّاكنين بحذفها كقولك في : اضْرِبِنْ ، واضْرِبُنْ : اضْرِبي واضْرِبُوا .

وقال أبو حيّان : الذي يظهر أنّ دخولها في الوقف خطأ لأنها لا تدخل لمعنى التّوكيد ، ثم يحذف ، ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جاءت له .

وأجاز يونس في هذه الحالة (إبدالها ياءً وواواً) ويظهر ذلك ظهوراً بيّناً في نحو :

---

(١) ط « أفصل بها » بزيادة ألف في أوله . تحريف .

(٢) سبق ذكره ٤٩٥ .

(٣) نسب إلى طرفة . وقد اختلف في هذه النسبة وعجزه :

* ضَرْبَكَ بالسّيف قَوْنَس الفرس *

في شرح شواهد المغني للسّيوطي ٩٣٣ : « قال ابن بري : إنه مصنوع » وقد روي : « اضْرِبَ » مكان : « اصرفت » وهي الرواية الصحيحة عند العيني :

والقوْنس : العظم الناتىء بين أذني الفرس .



اخْشَوُنْ ، واخْشَيِنْ ، فيقال : اخْشَيْ واخْشَوُوا [١] .

(كما أُبدلت ألفاً بعد الفتح) إجماعاً كقولك في اضربن : اضْرِبَا ، وفي التنزيل : « لَنَسْفَعاً » [٢] ولذلك رسم بالألف على نيّة الوقف .

[خاتمةٌ]

(خاتمة) : (التّنوين نونٌ تثبت لفظاً لا خطّاً) ، هذا أحسن حدوده ، وأخصرها ، وأوجزها ، إذ سائر النونات المزيدة الساكنة أو غيرها تثبت خطّاً . (وهو) أقسام :

(تمكين يدخل في الاسم) المعرب المُنْصرف (دلالة على أصالته ، إذا لم يبن ، ولم يمنع الصّرف) لسلامته من شبه الحرْف ومِنْ شَبَه الفعل ، (ومن ثَمَّ) أي من أجل ذلك (سُمِّي صَرْفاً) أيضاً .

فالصّرف هو تنوين التّمكين الذي إذا حُرِمَهُ [٣] الاسم لمشابهة الفعل ، قيل : مُنِع مِن الصّرف .

(وقيل) يدخل (فرقاً بين المُنْصرف ، وغيره) . و (قال الفراء) : (فرقاً) بين الاسم والفعل . وقال (قطرب والسّهيليّ : فرقاً بين المفرد والمضاف ، ومن ثَمّ حذف في الإضافة .

(وتنكير يلحق بعض المبنيّ) كأسماء الأفعال والأصوات (فرقاً بين المعرفة والنّكرة) نحو : صهٍ ، وسيبويهٍ آخر ، وهو مسموع في باب اسم الفعل ، ومطّرد

---

(١) في ط : « واخشوا » بواو واحدة ، وهو تحريف .

(٢) سورة العلق ١٥ .

(٣) ب : « إذا جزمه الاسم » بالجيم والزّاي . وفي ط : « إذا جربه الاسم » بالجيم في «جر» والباء في «به» . وكلاهما تحريف صوابه في ا .

(٤) سورة الواقعة ٨٤ . (٥) سورة الأنبياء ٣٣ .



في كل علم مختوم بـ « ويه » .

(وعِوَض يلحق « إذْ » و « كُلاً » ، و « بَعْضاً » « وأيّاً » عَوَضاً عن مضافها) إذا حذفت نحو : « وأنتُم حينَئذٍ تَنْظرون » (١) . « كُلٌّ في فَلَكٍ » (٢) . « فضَّلنا بَعْضَهم على بَعْضٍ » (٣) . « أياً ما تَدْعو » (٤) .

(والمتناهي المعتلّ) اللام ، إذا حذفت ياؤه رفعاً وجراً كجوارٍ وغواشٍ . (عِوَضاً من الياء بحركتها) عند سيبويه. (وقيل : مِن الحركة فقط) قاله [٢ / ٨٠] المبرّد والزّجاجيّ (٥) .

(وقيل : هو) في الجميع تنوين (صرف) ودخل في « إذْ » لإعرابها بالإضافة إليها ، ورجع في « كُلّ » ونحوه لزوال الإضافة التي كانت تعارضه ، وفي باب جوارٍ ، لأن الياء لما حذفت التحق الجمع بأوزان الآحاد : كسلام ، وكلام ، فصرف . وردّ بأن الحذف ، عارضٌ ، فلا يعتدّ به .

(ومقابلة في) باب جمع المؤنث السّالم (نحو : مُسْلِمَاتٍ) فإنه في مقابلة النّون في نحو : مسلمين . (وقال) علي بن عيسى (الرّبعي : هو فيه للصّرف) . ويردّه ثبوته مع التسمية به كعرفات (٦) .

(و) قال الرَّضي هو (لهما . وقيل) هو (عِوضٌ من الفتحة) نصباً ورُدَّ بأنه

(١) سورة البقرة ٥٠ .
(٢) سورة الأنبياء ٣٣ .
(٣) سورة البقرة ٢٥٣ .
(٤) سورة الإسراء ١١٠ وفي ط : « تدعوا » بألف بعد الواو اتباعاً لرسم المصحف .
(٥) ط فقط : « الزّجّاج » .
(٦) ما سمّي به مؤنث مثل : « عرفات » ، و « أذرعات » لقرية وذلك لاجتماع ما نعى الصرف فيه ، وهما : العلميّة والتأنيث . وتنوين التمكين لا يجامع العلّتين .
وللصبّان بحث في هذا الموضوع إذ يقول : ولي فيه بحث ، لأن من ينوّن نحو : « عرفات » ينظر إلى ما قبل العلميّة فلا يعتبر : « اجتماع العلتين » كما أن مَنْ يمنعه التنوين ، ويجرّه بالفتحة ينظر إلى ما بعدها . ومَنْ يمنعه ويجرّه بالكسرة ينظر إلى الحالتين . انظر الصبان ١ : ٣٦ .



بأنه لو كان كذلك لم يُوجد في الرفع والجرّ ، ثم الفتحة قد عوِّض منها الكسرة فما هذا العوض ؟

(وترنّم في الرّويّ المطلق في لغة تميم) يأتون به بدلاً من حرف الإطلاق ، وهو الألف ، والواو ، والياء لقطع الترنّم [١] الحاصل بها بخلاف لغة الحجاز ، فإنهم يثبتون المـَـدّة .

(وغالٍ في) الرّويّ (المقيّد) أثبته الأخفش وغيره . (وأنكره الزّجاج) والسّيرافيّ ، لأنه يكسر الوزن .

وقال (ابن يعيش : هو ضَرْبٌ من الترنّم زاعماً أن الترنّم يحصل بالنون نفسها ، لأنها حرف أغَنّ .

(ويكونان) أي : تنوين الترنم والغالي في ذي أل ، والفعل ، والحرف كقوله :

١٣٨٩ — * أقلّي اللّوم، عاذِلَ والعتابَنْ وقُولي : إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أصابَنْ * [٢]

وقولـه :

١٣٩٠ — * لمّا تزل بركابنا وكأن قَدِنْ [٣] *

وقولـه :

١٣٩١ — * وقاتم الأعماق خاوي المخترقن [٤] *

وقولـه :

---

(١) لأن الترنّم مدّ الصوت بمدّة تجانس حرف الرّوي .

(٢) لجرير : من شواهد ابن يعيش ٤ : ١٥ والخصائص ١ : ٢/١٧١ : ٩٦ ، والمنصف ١ : ٢٢٤/ ٢ : ٧٩ . والخزانة ١ : ٤/٣٤ : ٥٥٤ .

(٣) سبق ذكره رقم ٥٤١ .

(٤) سبق ذكره رقم ١١٤١ .



١٣٩٢ — * وبعد وعلى المَرْءِ ما يأتَمِرَنْ [١] *

وقوله :

١٣٩٣ — * قالت بناتُ العمى يا سلمى وإنِنْ [٢] *

(بخلاف غيرهما) من أقسام التنوين ، فإنه لا يكون إلا في الاسم الخالي من «أل» .

(ومن ثَمّ قال ابن مالك) في شرح الكافية (وابن هشام) في توضيحه : (هما نونان ، لا تنويان) قالا : ولعلّ الشاعر زاد أن [٣] آخر كلّ بيت ، فضعف صوته بالهمزة ، فتوهّم السّامع أنه نون وكسر الرّوي .

وقال أبو الحجّاج يوسف (ابن معزوز) هما نونان (أبدلا من المدّة) وليسا بتنوين .

(وزاد ابن الخبّاز) في شرح الجُزُوليّة : (تنوين ضرورة في المنادى ، وما لا ينصرف) . قال ابن هشام : وبقوله أقول في المنادى دون الآخر ، لأن الضرورة أباحت الصّرف ، فهو حينئذ تمكين بخلاف المنادى . نحو :

١٣٩٤ — * سَلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها [٤] *

فإن الاسم مبنيٌّ على الضّمّ .

(و) زاد أيضاً تنوين حكاية . كأن يسمّى رجلاً بعاقلة لبيبة ، فإنك تحكي اللفظ

---

(١) لامرىء القيس ديوان ١٥٤ . وصدره :

* أحارِ بن عمرو كأني خَمِرنْ *

ورواية الديوان : « كأني خمر » . و « ما يأتمر » .

(٢) سبق ذكره رقم ١٣٠٨ .

(٣) « أن » سقطت من ط فقط . وهي مذكورة في ا ، ب ، والتصريح ١ : ٣٦ .

(٤) سبق ذكره رقم ٦٧٠ .



المسمّى به . قال ابن هشام : وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصّرف ، لأن الذي كان قبل التّسمية حكى بعدها .

وزاد بعضهم : وتنوين شذوذ كقول بعضهم : هؤلاءٍ قومك ، حكاه أبو زيد ، وفائدته : تكثير اللّفظ ، قال ابن مالك : والصّحيح أن هذا نون زيدت في آخر الاسم كنون ضيفن (١) ، وليس بتنوين.

قال ابن هشام : وفيما قاله نظر ، لأن الذي حكاه سمّاه تنويناً، فهذا دليل منه على أنه سمعه (٢) في الوصْل دون الوقف ، ونون ضَيْفن ليست كذلك ..

انتهى بحمد الله الجزء الرابع

ويليه – إن شاء الله – الجزء الخامس

وأوّله : الكتاب الرابع في العوامل .

الكويت ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م

---

(١) للطّفيلي .

(٢) في النسخ الثلاث : «على أن مثله» تحريف . صوابه في المغني ٢ : ٢٥ .



فهرس الجزء الرابع

من همع الهوامع



الصفحة

الموضوع

التمييز من ٦٢ – ٨٦

نواصب المضارع من ٨٧ إلى ١٤٩



الموضوع | الصفحة

المجرورات من ١٥١ إلى ٣٠٧

مبحث حروف الجرّ من ١٥٣ إلى ٢٢١



الحروف غير العاطفة من ٣٦١ ـ ٤٠٩



الموضوع	الصفحة



همع الهوامع

في

شرح جمع الجوامع

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الخامس

ساعدت جامعة الكويت على نشره

تحقيق وشرح

الدكتور عبد العال سالم مكرم

دار البحوث العلمية







همع الهوامع

في

شرح جمع الجوامع

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الخامس

ساعدت جامعة الكويت على نشره

تحقيق وشرح

الدكتور عبد العال سالم مكرم
أستاذ النحو العربي بجامعة الكويت

دار البحوث العلمية

الكويت ص. ب. ٢٨٥٧

همع الهوامع

في

شرح جمع الجوامع

١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

دار البحوث العلمية

شارع فهد السالم - عمارة الأوقاف رقم ٤ - شقة ٢٨
هاتف ٤١٤٢٢٠ - ص. ب ٢٨٥٧ - الكويت


بسم الله الرحمن الرحيم

الكِتَابُ الرَّابع

في العَوَامِل

الكتاب الرابع في العوامل

(الكتاب الرابع في العوامل) في الأسماء الرّفع والنّصب من الفعلِ ، وما ألحق به في العمل وابتدىء [1] ذلك بتقسيم الفعل إلى لازم ، ومتعدٍّ ، ومتصرّف ، وجامد ، وختم بتنازع العوامل معمولاً واحداً ، المقتضى لإضماره غالباً في الثاني ، وضدّه ، وهو اشتغال العامل الواحد عن المعمول لوجود غيره المقتضى لإضماره هو غالباً من الباقي .

(الفعْل) أربعة أقسام (لازم ، ومتعدٍّ ، وواسطة) لا يوصف بلزوم ولا تعدٍّ وهو النّاقص : كان ، وكاد ، وأخواتهما . وما يوصف بهما ، أي باللزوم والتعدّي معاً ؛ لاستعماله بالوجهين (كشكَر ، ونَصح على الأصحّ) فإنّه يقال : شكرته ، وشكرت له ، ونصحتُه ، ونصحتُ له ، ومثله : كِلْته ، وكِلْتُ له ، ووزَنْتُه ، ووزَنْت له ، وعَدَدْته ، وعَدَدْتُ له .

ولما تساوى فيه الاستعمالان صار قسماً برأسه . ومنهم من أنكره ، وقال : أصله أن يستعمل بحرف الجر ، وكثر فيه الأصل والفرع ، وصحّحه ابن عصفور .

ومنهم من قال : الأصل تعدّيه بنفسه ، وحرف الجر زائد .

وقال ابن درستويه : أصل « نَصح » أن يتعدّى لواحدٍ بنفسه ، وللآخر بحرف الجرّ ، والأصل : نصحتُ لزيد رأيه . قال أبو حيّان : وما زعم لم يسمع في موضع .

---

(١) ط : « ابتدىء » بدون واو .



قلت : ولا أظنه مخصوصاً بنصح ، فإنه ممكنٌ في باقي أخواته (1) إذْ يقال : شكرت له مَعرُوفه (2) ، ووَزَنْتُ له ماله .

قال الرّضيّ الشاطيّ : وهذا النّوْعُ مقصورٌ على السّماع .

ومنه ما وصف بهما مع اختلاف معناه : كفَغَر فاه [٨١/٢] وشحاه (3) بمعنى : فتحه وفغرفوه وشحا بمعنى انفتح . وكذلك : زاد ، ونقص . ذكره في « شرح الكافية » .

(فاللاّزم) ويقال له : القاصِرُ ، وغير المتعدّي للزومِه فاعِلَه وعدم تعدّيه إلى المفعول به : (ما لا يبنى منه مفعول تام) أي بغير حرف جرٍّ ، كغضب ، فهو مغضوب عليه بخلاف المتعدّي ، ويقال له : الواقع ، والمجاوز ، فإنه يبنى منه إسم مفعول بدون حرف جرٍّ كضرب فهو مضروبٌ .

(ولزمه) أي : اللزوم (فَعُل) بضم العين ، ولا يكون هذا الوزن إلاّ لأفعال السّجايا ، وما أشبهها مِمّا يقوم بفاعله ، ولا يتجاوزه ، كظَرُف وعذُب ، وجَنُب (4) . . (وتَفعْلَل) كتَدَحْرجَ ، (وانْفعل) كانْقطَع وانْصرَف (5) ، وانقضى . (وافعلّ) بتشديد اللاّم كاحمرّ ، وازورّ . (وافْعَلَلّ) أصْلاً كاقشعرّ واشمأزّ ، أو إلحاقاً

---

(1) ط : « إخوته » .

(2) ا : « معرفة » .

(3) هذه الكلمة محرّفة في النسخ الثلاث ، ففي أ : « صحا » بالصاد ، وفي ب ، ط : « وسحاه » بالسين . والصواب من شرح شذورالذهب ٣٥٦ حيث يقول ابن هشام : « وشحا » بالشين المعجمة ، والحاء المهملة . ط : « وسحا » بالسين . تحريف .

(4) الوصف منه : « جنيبٌ » . والجنيب : الغريب .

(5) « وانصرف » سقطت من أ .



كَاكْوَهَدَّ(١) الفرْخ : أي ارتَعد ، (وافْعَنْلَلَ(٢)) أصلاً كاقْعَنْسَس واحرنجم(٣) أو إلحاقاً كاحْرَنْبَى(٤) الدِّيك : إذا انتفش . (وافعالَّ) كاحمارَّ .

قال ابن مالك : فهذه الأوزان دلائل على عدم التعدّي من غير حاجة إلى الكشف عن معانيها .

(ويتعدّى) اللاّزم (لغير المفعول به) من المصدر ، والزّمان والمكان .

(وقيل : لا يتعدَّى لزمنٍ مُخْتَصّ إلاّ بحرف و) يتعدّى (له) أي للمفعول به (بحرف جرٍّ مخصوص) .

(ويطّرد) أي يكثر ، ويقاس (حذفه) أي الحرْف (لكثْرة الاستعمال) نحو : دخلت الدّار ، فيقاس عليه : دخلت البلد والبيت بخلاف ما لم يكثر نحو : ذهبت الشام وتوجهت مكّةَ ، فيسمع ، ولا يُقاس .

(ومع أنَّ ، وأنْ) المصدريّتين (إذ لا لَبْس) كعجبت أنْ تذهَب ، وأنّك ذاهب أي « منْ » بخلاف ما إذا لم يتعيّن الحرف فلا يجوز الحذف للإلباس نحو : رغبت أنّك قائم ، إذ لا يدري هل المحذوف : « في » أو « عن » .

وأمّا قوله تعالى : « وتَرْغَبون أن تَنْكِحوهُنّ (٥) » فالحذف فيه إمّا للاعتماد

---

(١) ا ، ب : « كالوهد » ، تحريف .

(٢) ط فقط : « وافعنل ، وافعنلل » بزيادة : « افعنل »

(٣) يقال : اقْعَنْسَسَ البعير : إذا امتنع من الانقياد . ويقال : احرنجمتِ الإبل : إذا اجتمت .
وكلام السيوطي يوهم أن : « اقعنسس لاماها أصليتان » والحقيقة أن أصليّ اللام هو : احرنجم .
وقد أشار إلى هذه التفرقة الصبان ٢ : ٨٨ .

(٤) ط : « كاحرابنا » تحريف .

(٥) سورة النساء ١٢٧ .



على القرنية ، أو لقَصْدِ الإبهام ، ليَرْتَدِع بذلك مَنْ يرغب فيهن لمالهِنّ وجمالِهِنّ ومَنْ يرغب عنهن لدمَامَتِهِنّ ، وفَقْرِهِنّ .

(زاد ابن هشام) في المغنى (وكَيْ) . قال : وقد أهملها النّحويون هنا مع تجويزهم في : جئت كي تكرمني ، أن تكون « كَيْ » مصدريّة ، واللاّم مقدّرة ، قال : ولا يحذف معها إلاّ لام العلّة ، لأنها لا تُجَرّ بغيرها بخلاف أنّ وأنْ .

(ومحلهما) أي : أنّ وأنْ بعد الحذف فيه خلاف :

(قال الخليل : والأكثر نصبٌ) حَمْلاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه . (و) قال (الكسائي جرّ) لظهوره في المعطوف عليه في قوله :

١٣٩٥ * وما زُرْتُ ليلى أن تكون حَبيبةً إليّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالِبُهْ * [1]

ولمّا حكى سيبويه قول الخليل قال : ولو قال إنسان : إنه جرّ لكان قولاً قويّاً ، وله نظائر نحو قولهم : لاهِ أبوك [2] .

قال أبو حيّان وغيره : وأمّا نقل ابن مالك ، وصاحب البسيط عن الخليل أنه جرّ ، وعن سيبويه : أنه نصبٌ فوهْمٌ ، لأن المنصوص في كتاب سيبويه عن الخليل : أنه نصبٌ . وأمّا سيبويه فلم يصرح فيه بمذهب .

(وشذّ) الحذف (فيما سواه) أي سوى ما ذكر كقوله :

١٣٩٦ * كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ [3] *

---

(١) من قصيدة للفرزدق يمدح بها المطلب بن عبد الله المخزومي. انظر الديوان ٩٣ . وسيبويه ١ : ٤١٨، والأشموني ٢ : ٩٢ .

(٢) أصله : لله أبوك .

(٣) سبق ذكره رقم ٧٦٩



وقوله :

١٣٩٧ * أشارت كُليبٍ بالأكُفّ الأصابعُ [١] *

أيْ إلى كليب .

(ولا يقاس على الأصحّ) بل يقتصر فيه على السمّاع . وقال الأخفش الصغير : يقاس إذا أمن اللّبس كقوله :

١٣٩٨ * وأُخفِي الذي لولا الأسى لقضَاني [٢] *

أي لقضى عليّ .

(و) يتعدّى إلى المفعول به أيضاً (بتضمّنه معنى) : فعلٍ (متعدٍّ) كقوله : أرَحُبَكُمْ الدّخولُ في طاعة ابن الكرْمانِي [٣] ؟

أي : أوسِعَكُمْ [٤] ؟

(وفي القياس) عليه (خُلْفٌ) قيل : يقاس عليه لكثرة ما سمع منه ، وقيل : لا .

(و) يتعدّى إليه أيضاً (بالهمزة) نحو : « أذْهَبْتُمْ طَيِّباتِكُمْ [٥] » . « أمّتنا اثْنَتَيْنِ وأحْيَيْتَنا اثْنَتَيْنِ [٦] » .

---

(١) سبق ذكره رقم ١١٣٧ .
(٢) سبق ذكره رقم ١٠٨٧ .
(٣) هي كلمة شاذّة حكيت عن نصر بن سيّار ؛ انظر اللسان (رحب) .
وفي النسخ الثلاث : « طاعة الكرماني » بسقوط : « ابن » صوابه في اللسان .
(٤) في النسخ الثلاث : « وسعكم » صوابه في اللسان .
(٥) سورة الأحقاف ٢٠ .
(٦) سورة غافر ١١ .



(وربما أحدثت) في المتعدّي (لزوماً) خلاف المعهود نحو : أكبّ الرّجل وكَبَبْتُه أنا ، وأقشع الغيم وقَشَعَتْهُ الرِّيحُ ، وأنسلَ ريشُ الطّائر ، ونَسَلْتُه أنا في أفعال مسموعة .

(وتُعَدَّى [1] ذا) المتعدّي إلى (الواحد لاثنين) نحو : كفَلَ زيدٌ عمراً ، وأكفلْتُ زيداً عمراً . ولا تُعَدَّى [2] ذا الاثنين إلى ثلاثة في غير باب « عَلِمَ » بإجماع . (ثم) اختلف في المتعدّي بالهمزة ، كذا على أقوال :

أحدها : أنه سماع في اللاّزم والمتعدّي وعليه المبرّد . ثانيها : قياس فيهما ، وعليه الأخفش والفارسيّ . (ثالثها : قال سيبويه : قياسٌ في اللاّزم سماعٌ في المتعدّي).

(ورابعها : قياس [٨٢/٢] مطلقاً في غيْر) باب (عَلِم) وعليه أبو عمرو .

(خامسها) : قياس (فيما يحدث) الفعليّة أيْ يكسب (فاعله صفة) من نفسه (لم تكن) فيه قبل الفعل نحو : قام ، وقعد ، فيقال : أقَمْتُهُ وأقْعَدْتُه ، أي جَعَلْتهُ على هذه الصّفة ، سماعٌ فيما ليس كذلك نحو : اشتريت زيداً ما [3] ، فلا يقاس عليه : أذبحته الكبش ، أي : جعلته يذبحه ، لأن الفاعل له يصير على هيئة لم يكن عليها .

(و) يتعدى أيضاً (بتضعيف العين سماعاً في الأصح) نحو: فرح زيد ، وفرّحته

---

(١) أ = « ويتعدى » .

(٢) أ ، ب : « ولا يتعدى » .

(٣) هكذا في النسخ الثلاث . ولعلّ الصواب : أشْرَيْتُ زيداً ما . « وما » نكرة بمعنى : شيء أي شيئاً على معنى جعلته يشتريه بدليل قوله بعد ذلك : أذبحته الكبش أي جعلته يذبحه . وفي اللسان (شرى) : « أشريت الرجُلَ والشيْءَ » وفي ب : « اشتريت زيداً أما » ، تحريف .



« قد أفلح مَنْ زكّاها [١] » . « هُو الّذي يُسَيِّرُكُم [٢] » . وقيل : قياساً .

وادّعى الخضراويّ : الاتّفاق على الأوّل . قال أبو حيان : وليس بصحيح .

(قيل : و) بتضعيف (اللاّم) نحو : صعّر خدّه وصعْررته [٣] . قال أبو حيان : وهو غريب . قيل :

(وألف المفاعلة) نحو : سار زيدٌ وسايَرْتُه ، وجَلَس ، وجَالَسْتُه .

قيل : وصيغة استَفْعَل نحو : حَسُنَ زَيْدٌ [٤] واستحسنْتُهُ ، نقلهما أبو حيان عن بعض النّحاة .

(قال الكوفيّون : وتحويل حركة العَيْن [٥]) نحو : كَسِيَ زيدٌ بوزن فَرِح وكسَى [٦] زيدٌ عمراً .

(وتعاقب الهمزة والتّضعيف والباء) أي يقع كلٌّ منها موقع الآخر نحو : أنزلْتُ الشّيْءَ ونزّلته ، وأثْبَتُّ الشّيْءَ وثَبَّتُّهُ ، وأذْهَبْتُ زيداً ، وذَهَبْتُ به .

(ومِنْ ثَمّ) أيْ مِنْ هنا وهو ورودُ الهمزة معاقبة لما ذكر ، أي من أجل ذلك

---

(١) سورة الشمس ٩ .

(٢) سورة يونس ٢٢ .

(٣) الشاهد في قوله : « وصعررته » حيث ضعفت اللام . وفي ط : « صعر خدّه وصعّرته » . وفي ا ، ب : « صغر حدّه وصغرته » بالغين تحريف . وكذلك « صعرته » في ط تحريف أيضاً ، لأن التضعيف في العين . والراء : التضعيف في اللاّم .
وقد قال ابن عصفور في « الممتع » ١ : ١٨٠ : « فعلل لا يكون إلاّ متعدّياً نحو : جلببه ... إلاّ أن يكون رباعيّاً ، فإنه يكون متعدّياً وغير متعدٍّ ، فالمتعدي نحو : دحرجته ، وصَعْرَرتُه » .

(٤) ط : « حسن زيداً » بنصب : « زيد » ، تحريف .

(٥) من قوله : « وتحويل حركة العين » إلى قوله : « وتتعاقب الهمزة » سقط من ا .

(٦) ويكون في هذه الحالة بمعنى : ستر ، وغطى ، فيتعدّى إلى واحد .



(ادَّعي الجمهور أنّ معناهما) أي الهمزة والتّضعيف ، أو الهمزة والباء في التّعدية [١] (واحدٌ) فلا يُفْهِم هذا التّضعيف تكراراً ، ولا مبالغةً ، ولا مصاحبةً .

وادّعى الزمخشريّ ومَنْ وافقه أنّ بين التعديتين فرقاً ، وأنّ التّعدية بالهمزة لا تدلّ على تكرير ، وبالتّضعيف تدلّ عليه . وردّ بقوله تعالى : « وقد نزَّلَ عليكُم في الكتاب أنْ إذا سَمِعْتُم [٢] » . الآية . وهو إشارة إلى قوله : « وإذا رَأيْتَ الّذِين يخوضون في آياتِنا [٣] » ، وهي آية واحدة ، وبقوله : « لولا نُزِّل عليه القرآنُ جُملةً واحدةً » [٤] .

وادّعى المبرّد والسّهيليّ الفرْقَ بين الهمزة والباء ، وأنّك إذا قلت : ذهبت بزيد كنت مصاحباً له في الذّهاب ، وردّ بقوله تعالى : « ذهَبَ اللهُ بِنُورهم [٥] » .

(وفي نَصْبِه) أي الفعل اللاّزم اسماً (تشبيهاً بالمتعدّي خُلْفٌ) فأجازه بعض المتأخرين قياساً على تشبيه الصّفة المشبّهة باسم الفاعل المتعدّي ، نحو : زيدٌ تفقأ [٦] الشّحْمَ ، أصله : تفقأ شَحْمُه ، فأضمرت في تفقأ ، ونصبْت « الشَّحْمَ » تشبيهاً بالمفعول به واستدلّ بما روى في الحديث : « كانت امرأةٌ تُهرَاقُ الدّماء [٧] » ومنعه

(١) « أي الهمزة والتضعيف ، أو الهمزة والباء في التعدية » سقطت هذه العبارة من ا .

(٢) سورة النساء ١٤٠ .

(٣) سورة الأنعام ٦٨ .

(٤) سورة الفرقان ٣٢ . وفي النسخ الثلاث : « وقالوا لولا نزل » الخ تحريف صوابه : « وقال الذين كفروا لولا نزل » الخ .

(٥) سورة البقرة ١٧ .

(٦) في ط : « تمفا الشحم » بالتاء ، تحريف صوابه في ا ، ب . وتفقأ الشحم : زال وخف .

(٧) من حديث أمّ سلمة . ونصه كما جاء في اللسان (هرق) : « إن امرأة كانت تُهرَاقُ الدّم » على ما لم يسمّ فاعله . والدّم هنا منصوب على التمييز ، وإن كان معرفة وله نظائر . أو يكون قد أجرى : تُهرَاق مجرى نفست المرأة غلاماً ، ونُتِجَ الفرسُ مُهْراً .



الشَّلَوْبين ، وقال : لا يكون ذلك إلاّ في الصِّفات .

وقد تأوّلوا الأثر على أنه إسقاط حرف الجرّ ، أو على إضمار فعل أي : بالدماء ، أو يُهرِيقُ اللهُ الدماءُ منها .

قال أبو حيّان : وهذا هو الصّحيح إذْ لم يثبت ذلك من لسان العرب .

(والمتعدّي غير النّاسخ إمّا لواحد ، وقد يُضمّن اللزوم) فيتعدّى بالحرف نحو : « فلْيَحْذَرِ الذين يُخالِفون عَنْ أمْرِه [1] » ، أي : يخرجون وينفصلون . (أو لاثنين ثانيهما بحرف جرّ) ، والأول بنفسه .

(وسمع حذْفُهُ) من الثاني (مع) أفعال وهي : (اختار) قال تعالى : « واخْتَار مُوسَى قَوْمَهُ [2] » أي من قومه [3] . (واستغفر) قال :

١٣٩٩ ـ * أسْتغفِر اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ [4] *

أي من ذنب .

(وأمر) قال :

---

(١) سورة النّور ٦٣ .

(٢) سورة الأعراف ١٥٥ .

(٣) والمفعول هو : « سبعين » من قوله تعالى : « واختار موسى قومه سبعين رجُلاً » . . ولا يجوز أن يكون : « سبعين » بدلاً عند الأكثرين ، لأن المبدل منه في نيّة الطرح . والاختيار لا بدّ له من مختار ، ومختار منه والبدل يسقط المختار منه . انظر العكبري ١ : ٢٨٦ .

(٤) قائله مجهول : وعجزه .

* ربّ العباد إليه الوجْهُ والعملُ *

سيبويه ١ : ١٧ ، والخزانة ١ : ٤٨٦ .



١٤٠٠ - * أمرتُكَ الخيْرَ فافْعل ما أُمِرْتَ بِهِ [١] *

أي بالخير .

(وسمَّى ، وكَنَّى) بالتخفيف (ودعا) نحو : سمَّيْتُ ولدي أحمد وكَنَيْتُه أبا الحسن ، ودعوته زيداً ، أي : بأحمد ، وأبي الحسن ، وبزيد . (وزوَّج) نحو : « زوَّجْناكها [٢] » أي بها . (وصدَق) بالتخفيف نحو : « صدَقَ عليهم إبليس ظنه [٣] » أي في ظنه . وهدى نحو : « هَدَيْناهُ السَّبيل [٤] » أي إليه . (وعيَّر) نحو : عيرت زيداً سواده ، أي به ، ومنها : فَرِقَ [٥] ، وقرع ، وجاء ، واشتاق ، وراح ، وتعرض ، ونأى ، وحل . (وخشى [٦] ، فمنع الجمهور القياس) عليها .

(وجوّزه الأخفش الصغير) عليّ بن سُليمان ، (وابن الطّراوة ، ووالدي رحمه الله) فقالوا : بحذْف حرف الجرّ في كُلّ ما لا لَبْس فيه ، بأن يتعين هو ومكانه نحو : بريت القلم السكين قياساً على تلك الأفعال .

فإن فقد الشّرطان ، أو أحدهما ، بإن لم يتعيّن الحرف نحو : رَغِبتُ ، أو

---

(١) نسب لعمرو بن معديكرب ، وللقياس بن مرداس ولزرعة بن السائب ، ولخفاف بن ندبة ، وعجزه :

* فقد تركتك ذا مالٍ وذا نشب *

وانظر سيبويه ١ : ١٧ .

(٢) سورة الأحزاب ٣٧ .

(٣) سورة سبأ ٢٠ . ويقرأ : « صدّق » بالتشديد ، وصدَق بالتخفيف .

(٤) سورة الإنسان ٣ .

(٥) فرِق منه بالكسر فرَقــاً : جزع . وحكى سيبويه : « فرِقهُ » على حــذف « مِن » انظر اللسان (فرق)

(٦) في ب : « وحسن » ، وفي ط : « وتخشّن » [illegible] والنون .



مكانه نحو : اخترْتُ إخْوتَكَ الزّيدين (١) لم يَجزْ ، لأنّ كلاًّ منهما يصلح لدخول « مِنْ » عليه .

وما نقلته عن والدي ذكره في رسالة له في توجيه قول « المنهاج (٢) » : « وما ضبّب (٣) بذهبٍ أو فِضّةٍ ضبّة » . فقال : والذي ظهر لي فيه بعد البحث مع نُحباء الأصحاب ، ونظر المُحْكَم والصِّحاح ، وتَهذيب اللّغة وغيرها ، ولم نَجِدْهُ (٤) متعدّياً بهذا المعنى : أن (٥) الباء في « بذهب » بمعنى « مِنْ » و « فضة » منصوبٌ على إسقاط الخافض ، [٨٣/٢] أمّا من باب : « أمرتك الخير » وهو ظاهر .

قال : ولا يَرِدُ أنهم لم يعدُّوه من أفعاله ، لأنّا نقول ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم (٦) ، فهذا عين (٧) ما نقلته عنه من القياس.ثم قال : وقد قالوا في ضَبْط أفعال باب « أمر »:أنّهُ كُلُّ فعل يَنْصِب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وأصل الثاني منهما حرف الجرّ ، وهذا الضابط يشمله لا محالة (٨) ، وهو أولى من أن يدعى أنه من باب :

---

(١) ط : « لزيدين » . تحريف .

(٢) « المنهاج » للإمام النّوويّ ، وأهم شروحه شرح الجلال المحلّى .

(٣) يقال : ضبّبت الخشب ونحوه : ألبسته الحديد . والضبة : حديدة عريضة يضبّب بها الباب والخشب . اللسان : (ضبّب) .

(٤) ط : « ولم نجد » بدون ضمير .

(٥) « أن الباء » في موضع رفع فاعل « ظهر » السابق .

(٦) ب : « على كلامهما فهو من كلامهما » .
ط : « على كلامها فهو من كلامها » .
كلاهما تحريف. صوابه من أ .

(٧) ط : « غير ما نقلته » . تحريف صوابه من أ ، ب .

(٨) يشمله إذا كانت العبارة : « وما ضبّبه » لأن:« أمرتك الخير » « الكاف » فيها مفعول أول، و « الخير » منصوب على إسقاط الخافض وفي النسخ الثلاث « ضبب » بدون ضمير .



١٤٠١ – * تمرون الدّيارَ [١] *

لأن هذا محفوظ . انتهى .

ووالدي رحمه الله كان ممّن له التّمكّن في علوم الشّرع والعربيّة ، والبيان ، والإنشاء ، أجمع على ذلك كل من شاهده . (وقيل : إنْ ضُمِّنَ) الفعلُ (معنى فعل (ناصبه) أي ناصب له بنفسه جاز الحذفُ قياساً ، وإلاّ فلا .

(وقيل) : يجوز (بشرط عدم الفَصْل) بينه وبين الذي يحذف منه حرف الجرّ فلا يقال : أمرتك يوم الجمعة الخيْرَ . (و) بشرط عدم (التقدير) . فلا يقال : أمرتك زيداً تريد بزيد ، أي بأمره وشأنه .

(و) إمّا مُتَعِدٌ (إلى اثنين بدونه) أي : بدون حرف جرّ (كأعطى ، وكسى . وقيل : الثاني) من منصوبِهما منصوب (بمضْمر ، ويحذف أحد مفعوليه) .

(وكذا) يُحذفُ أي مفعول (باب اختار) نحو : اخترْتُ الرِّجال ، واستغفرْتُ ذنْبي (خلافاً للسّهيليّ) من قوله : لا يجوز الاقتصار على الواحد المنصوب .

[الفعل متصرّفٌ وجامدٌ]

(مسألة) :

(الفعل متصرِّفٌ) وهو ما اختلفَتْ أبْنِيَتُهُ لاختلاف زمانه ، وهو كثير ، (وجامدٌ) : بخلافه ، وهو معدودٌ .

(ومنه غيْرُ ما مرّ) من النواسخ والاستثناء .

---

(١) قطعة من بيت لجرير .

من شواهد ابن يعيش ٨ : ٨/٩ : ١٠٣ ، والخزانة ٣ : ٦٧١ .

(قلَّ للنّفي المحْـض فترفعُ الفاعل متلوّاً بصفة) مطابقة له نحو : قلّ رجل يقول ذلك ، وقلّ رجلان يقولان ذلك ، بمعنى : ما رجل .

(ويكفّ عنه بـ « ما ») الكافة (فلا يليها غير فعل اختياراً) ، ولا فاعل لها ، لإجرائها مجرى حرف النّفي نحو : قلّما قام زيد ، وقد يليها الاسم ضرورةً كقوله :

١٤٠٢ ـ * وقلّما وصالٌ على طول الصدود يدومُ[١] *

(و) منه (تبارك) من البركة (وهدّك مِنْ رجل) وهدّتْك من امرأة[٢] بمعنى : كفاك : وكَفَتْكَ .

(وسُقِط في يده) بمعنى : نَدِم .

(وكذب في الإغراء) بمعنى : وجَبَ ، كقول عمر : كذَبَ عليكم الحجُّ ، أي : وجب ...

قال ابن السّكيت : بمعنى : عليكم به ، كلمة نادرة جاءت على غير القياس .

وقال الأخفش : الحجّ مرفوع به ، ومعناه : نَصْبٌ ؛ لأنه يريد الأمر به كقولهم : أمكنك الصّيد يريد : ارْمِهِ .

---

(١) المرّار بن سعيد الفقعسيّ . والشطر الأول منه :

* صددت فأطولت الصدودَ وقلّما *

انظر : المغنى ١ : ٨ ، والخزانة ٤ : ٢٨٧ ، وسيبويه ١ : ١٢ ، ٤٥٩ . ونسبه لعمر بن أبي ربيعة .

(٢) وفي المثنى المذكر : مررت برجلين هدّاك .
وفي الجمع المذكر : مررت برجال هدّوك .
وفي المثنى المؤنث : مررت بامرأتين هدّتاك .
وفي الجمع المؤنث : مررت بنساء هَددْنك .
هذه العبارات أوردها القاموس : (هدد) .



وقال أبو حيّان : الذي تقتضيه القواعد في مثل هذا أنه من باب الإعمال ، والمرفوع فاعل « كَذَب » ، وحذف مفعول عليك ، أي : عليكم لفهم المعنى ، وإن نُصِبَ[١] فهو بـ« عليك » ، وفاعل كذب مضمر ، يفسّره ما بعده على رأي سيبويه أو محذوف على رأي الكسائيّ .

وهذه الأفعال المذكورة لم يستعمل منها إلا الماضي والرابع منها لم يستعمل إلاّ مبنياً للمفعول ، وفي يده مرفوعة[٢] .

قال أبو حيان : لكن قرىء[٣] « سقَط » بالبناء للفاعل[٤] .

أما « قلّ » مقابل « كَثُر » ، وكذب بمعنى اختلق[٥] أو أخطأ أو أبطل فمتصرّفة .

(ويهيط) يَصيح ،ويَضجُّ لم يستعمل إلا مضارعاً يقال: ما زال منذ اليوم يهيط هَيْطاً

(وأهَلُم[٦]) بفتح الهمزة والهاء وضمّ اللام ، وبضمّ الهمزة ، وكسر اللاّم لم يستعمل منه الماضي ، ولا الأمر في أكثر اللغات .

(وأهَاءُ[٧]) مبني للفاعل بمعنى : آخُذُ[٨] وللمفعول بمعنى : أُعْطَى لم يستعمل

---

(١) أي « الحجّ » من قوله : « كذب عليكم الحجّ » .
(٢) أي أن الجار والمجرور نائب فاعل .
(٣) ط : « قوي » مكان : « قرىء » . تحريف .
(٤) لعله يقصد قراءة قوله تعالى : « ولما سقط في أيديهم » سورة الأعراف ١٤٩ .
(٥) في النسخ الثلاث : « اختلف » بالفاء . وهو تحريف ، صوابه : « اختلق » بالقاف ، يقال : خلق الإفك : افتراه كاختلقه ، وتخلّقه .
(٦) أنظر تحقيق هذه الكلمة ولغاتها ١ : ١٦ .
(٧) في النسخ الثلاث : « وأها » تحريف صوابه من اللسان : « ها » وسياق الكلام .
(٨) ط : « بمعنى : أخذ » وهو يوهم أن « أها » ماض ، والصواب ما ذكرت .



منه غير المضارع . (وإنّما يليان ، لا ولِمَ) بكسر اللام ، وفتح الميم ، فيقال في جواب « ها [١] » لا أها ، ولِمَ أهاء . ولا أهلم ، ولِمَ أهلم (لا تنفيساً على الصحيح).

(وهاء) بالمد والكسر (وها) بالقصر والسكون معنى : خُذْ .

وتلحقها الضمائر ، فيقال في هاء هائى ،هائها ، هاء ،وهائين وهاؤم وهاؤنّ[٢] .

(وعم صباحا) بمعنى : أنعم صباحاً ، لم يستعمل منه إلاّ أمر .

---

(١) في اللسان : « وإذا قلت لك هاء » قلت : ما أهاء يا هذا ، وما أهاء : أي ما آخذ ، وما أعطى . وقد تكون « ها » بالقصر والسكون بمعنى : خذ وعلى هذا ففيها لغتان ، ومعناها في اللغتين بمعنى : خـــذ .

وفي ب : « فيقال في جوابه ها لا أها » .

وفي ط : « فيقال في جواب ها : لا أها » .

انظر : اللسانَ « ها » حرف الألف اللينة .

وقد سقطت كلمة : « ها » من أ .

(٢) في النسخ الثلاث تحريف .

ففي أ : هاي ، ها ، مها وفي ها هي ها هو ، هال .

وفي ب : ها شاها وفي ها هي ، هاء ، أهو هان .

وفي ط : هاي هائها ، هاء ، وأهائين ، وهاؤها وها أن » .

مع ملاحظة أن ط تشتمل على بعض الصيغ الصحيحة . والحقيقة أن اللسان نصّ على أن ابن السّكيت ذكر في إسناد « هاء » إلى الضمائر عدّة لغات :

يقال : هاءَ يا رجل ، وهاؤما يا رجلان ، وهاؤم يا رجال .

ويقال : هاءِ يا امرأة مكسورة بلا ياء ، وهائيا يا امرأتان ، وهاؤنّ يا نسوة .

ولغة ثانية :

هاءْ يا رجل ، وهاءا : بمنزلة : هاعا ، وللجميع : هاءوا .

وللمرأة : هائي . وللتثنية : هائيا ، وللجميع : هائين . وقد خلط صاحب الهمع بين هـــذه اللغـــات .



(وينبغي) لم يستعمل منه إلاّ المضارع (وقال أبو حيّان : سمع ماضيهما ، ومضارع عِم) .

قال يونس : وَعَمْتُ [(١)] الدارَ أعِمُ ، قلت لها : أنعمي ، وقال الأعلم : وعِمَ يَعِمُ بمعنى : نَعِمَ يَنْعَم ، قال :

١٤٠٣ — * وهل يَعِمنْ مَنْ كان في العُصُر الخالي [(٢)] *

وقال ابن فارس : بَغَيْتُهُ فانْبغي ، ككسرته (فانكسر) .

(وهاتِ وتعالَ . وربما ، قيل : هاتي يهاتي ، وهَلُمَّ التّميميّة) لم يستعمل منها إلاّ الأمر ، أمّا الحجازيّة فهي اسم فعل لا تلحقه الضمائر .

(وقال ابن كيسان) في تصريفه : (وَنكِرَ [(٣)]) ضد عَرَفَ (ويسوّي) بمعنى : يساوي لم يستعمل من الأول إلاّ الماضي ، ومن الثاني إلاّ المضارع ، وذكر الأول أيضاً « البهاريّ » ، والثاني « ابن الحاج » .

(واستغنى غالباً بـ« ترك ») الماضي (والتّرْك) المصدر (وتارك) اسم الفاعل (ومتروك) اسم المفعول (عنها) أي عن استعمال هذه الصيغ (من وَذر ، ودَع) فعلى هذا يعدان في الجوامد إذ لم يستعمل منهما إلا الأمر ، ومن غير الغالب ما قرىء : « ما وَدَعَكَ ربُّك [(٤)] » مُخَفّفاً ، وحديث أبي داود وغيره : « دعوا [٨٤/٢]

---

(١) مثل : (وعد) ، و (ورِث) .

(٢) لامرىء القيس . وصدره :

* ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي *

ديوانه ٢٧ . وسيبويه ٢ : ٢٢٧ .

(٣) كفرِحَ بخلاف نكُر الأمر ككرُم : صَعُبَ .

(٤) انظر : النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٥ : ١٦٥ .



الحبشة ما ودَعُوكم » وحديثه « لَيَنْتَهِينَّ أقوامٌ عن ودعهم الجُمُعات » وحديث البخاري غير مكفِيٍّ ، ولا مَكْفُورٍ ، ولا مُودع [1] ، وقول الشاعر :

١٤٠٤ – * جَرى وهو مَوْدُوعٌ وواعِدُ * [2]

نِعْم و بِئْس

(ومنه) أي الجامد : (نعم وبئس) فِعلان (لإنشاء المدح والذّم) .

قال الرّضي : وذلك أنك إذا قلت : نعم الرجل زيد ، فإنما تنشيء المدح ، وتمدحه [3] بهذا اللفظ ، وليس المدح موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة مقصوداً مطابقة هذا الكلام إيّاه حتى يكون خَبَراً ، بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جَوْدته الحاصلة خارجاً ، فقول الأعرابي لمن بشّره بمولودة ، وقال : نعم المولود : والله ما هي بنعم المولودة [4] ، ليس تكذيباً له في المدح [5] ، إذ لا يمكن تكذيبه فيه ،

(١) في النهاية في غريب الحديث ٥ : ١٦٨ « حديث الطعام » : « غير مكفور ولا مودع ، ولا مستغنىً عنه » .
بإسقاط : « مكفّى » .

(٢) قال صاحب الدرر ٢ : ١٠٨ : « لم أعثر على تتمّة هذا البيت ولا قائله . والبيت له تتمة وقائل » أما تتمّته فهي :
إذا ما استحمّت أرضُهُ مــــن سمائــه جرى وهو مــودوع وواعد مصْدَقِ
وأما قائله فهو خُفاق بن نُدبة ، وانظر شعر خفاف بن ندبة ٣٣ .
انظر : اللسان « ودع » .
وفي ضوء رواية اللسان والديوان يتبيّن أن الشاهد محرّف في الهمع وفي الدرر .
وفي أ : « ودارع » وفي ب ، ط : « ووادع » .

(٣) أ ، ب : « وتحمده » ، ط : « وتحدثه » ، تحريف

(٤) « نعم المولودة » سقطت من أ .

(٥) أ : « في الخبر » مكان : « في المدح » .



بل هو إخبار بأن الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو إنشاء جزؤه الخبر ، وكذلك الإنشاء التعجّبي ، والإنشاء الذي في كم الخبريّة ورُبَّ .

هذا غاية ما يمكن ذكره في تَمْشِيَة ما قالوا من كَوْن هذه الأشياء للإنشاء .

قال : ومع هذا فلي فيه نظر ؛ إذ يطّرد ذلك في جميع الأخبار ؛ لأنك إذا قلت : زيد أفضل من عمرو ، لا ريب في كونه خبراً ؛ إذ لا يمكن أن يكذب في التفضيل ، ويقال لك : إنك لم تفضّل ، بل التكذيب إنما يتعلق بأفضلية زيد . وكذا إذا قلت : زيد قائم ، فهو خبر بلا شك ، ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار ؛ إذ لا يقال لك : أخبرت أو لم تخبر ، لأنك أوجدت بهذا اللفظ الإخبار بل يدخلان من حيث القيام ، ويقال : إن القيام حاصل ، أو ليس بحاصل ، فكذا قوله : ليس بنعم المولودة بيان أن النَّعْميّة [1] أي الجودة المحكوم بثبوتها خارجاً ليست بثابتة ، وكذا في التعجّب وفي كَمْ ، ورُبَّ ، انتهى .

(وعن الفرّاء أنهما اسمان) لدخول حرف الجرّ عليهما في قوله : « والله ما هي بنعم الولد » . وقولهم : « نعم السّير على بئس العير [2] » ، والإضافة في قوله :

١٤٠٥ — * بِنِعْمَ طيْرٍ وشبابٍ فاخِرِ [3] *

والنّداء في قولهم : يا نعم المولى ، ويا نعم النصير .

---

(١) أ ، ب : « النعمة » .

(٢) بعده في ط : « والنداء وأجيب بأن حرف الجر والإضافة » زيادة من الناسخ ، لأنه ذكر بعد ذلك هذه العبارة في موضعها من النص .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

* صبّحك الله بخير باكـــر *

من شواهد الأشموني ٣ : ٤٧ ، والعيني هامش الخزانة ٤ : ٢ .



ودخول لام الابتداء عليهما في خبر إنّ ولا [١] يدخل على الماضي .

والإخبار عنهما فيما حكى الرؤاسيّ : « فيك نعم الخَصْلَة [٢] » .

وعطفهما على الاسم فيما حكى الفراء : « الصالح وبئس الرجل في الحق سواء » .

وعدم التّصرّف والمصدر وأجيب بأن حرف الجرّ والنّداء قد يدخلان على ما لا خلاف في فعليته بتأويل موصوف ، أو منادى مقدّر ، وكذا في الإخبار والعطف أي فيك خَصْلة نعمت الخصلة ، ورجل بئس الرجل ، وبأن نعم في « نعمَ طيْر » سمّى بها محكيّة ، ولذا فتحت ميمها [٣] ، وبأن عدم التصرف والمصدر لا يدلان على الاسميّة بدليل ليس وعسى ، ونحوهما ويدلّ لفعليّتهما لحوق تاء التأنيث الساكنة بهما [٤] في كل اللغات وضمير الرفع في لغة ، حكاها الكسائي .

وقيل : لا خلاف في أنهما فعْلان ، وإنما الخلاف فيهما بعد الإسناد إلى الفاعل ، فالبصريّون يقولون : نعم الرّجل ، وبئس الرجل جملتان فعليتان . وغيرهم يقول : اسمان محكيّان نقلاً عن أصلهما ، وسمّى بهما المدح والذم كتأبّط شرّاً ونحوه .

(وأصلهما فَعِل) بفتح الفاء ، وكسر العين ، وقد يردان به ، قال طرفة :

---

(١) ط : « لا يدخل » بدون واو .

(٢) أ : « أنعمت الخصلة » . تحريف .

ب : « نعمت الخصلة » بإلحاق التاء ، ولعلها محرّفة هنا ، لأن إلحاق التاء يؤكد فعليّتها مع أنه استشهد بهذه الحكاية على اسميّتها ، وهذا يؤيد ط حيث كتبت فيها الكلمة بدون تاء .

(٣) لأنها لو كانت اسماً ، وغير محكيّة لجرّت بالباء الداخلة عليها في الشاهد السابق .

(٤) ط : « لهما » . تحريف .



١٤٠٦ — * ما أقلّتْ قَدَمٌ أنّهُمُ نَعِمَ السّاعون في الأمر المُبِرْ[١] *

(و) قد يَرِدان (بسكون العين ، وفتح الفاء) تخفيفاً . قال أبو حيّان : ولم يذكروا له شاهداً . (وكسرهما) إتباعاً ، قال تعالى : « إنّ الله نِعِمّا يَعِظكم به[٢] » .

(وكذا كل ذي عين حَلْقِيّة) أيْ هي حرف حَلْق (من فعل) بالفتح والكسر (اسماً) كان (أو فعلاً) يرد بهذه اللغات الأربع نحو : فَخِذ ، فَخْذ ، فِخِذ ، فِخْذ ، شَهِد ، شَهْد ، شِهِد ، شِهْد ، قال :

١٤٠٧ — * إذا غاب عنّا غاب عنّا ربيعُنَا وإنْ شِهْدَ أجْدَى خيرُهُ ونوافِلُهُ[٣] *

قال أبو حيان : ويشترط في ذلك ألا يكون مما شذّت به[٤] العرب في فكّه نحو :

---

(١) هذا الشاهد لطرفة كما ذكر ذلك السيوطيّ في الهمع ، ولكن رواية الديوان مختلفة عن رواية السّيوطيّ ، ففي الديوان ١٠٦ روايته :

خالني والنفس قدِماً أنهم نِعمَ السّاعون في القوم الشُّطُرْ

ولعلّ السيوطي تبع في روايته المبرد في المقتضب ٢ : ١٤٠ حيث جاءت الرواية على النحو التالي :

ما أقلّت قدمي أنّهم نعِم السّاعون في الأمر المُبِرّ

غير أنه ورد في المقتضب غير منسوب .

وفي ط : « أنعم الساعون » بزيادة الهمزة في أوله تحريف ، صوابه من أ ، ب ، والمراجع السابقة .

(٢) سورة النساء ٥٨ .

(٣) نسب للأخطل غير أن رواية الديوان مختلفة في بعض الكلمات ، ففي الديوان ٦٤ : « فراتنا » مكان : « ربيعنا » ، و « فيضه وجداوله » مكان : « فيضه ونوافله » .

ورواية سيبويه ٢ : ٢٥٩ متفقة مع رواية الديوان .

(٤) « به » سقطت من ط .



لَحِحَتْ عينه (١) ، أو اتَّصل بآخره ما يسكّن له نحو : شهدْتُ ولا اسم فاعل معتل اللام نحو : ثوب صَخٍ (٢) ، أي : متسخ ، فلا يجوز التّسكين فيها .

(ويقال) في بئس (بَيْس) [٨٥/٢] بفتح الباء ، وياء ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس ، حكاها الأخفش ، والفارسيّ ، ويقال في نَعِمَ : نَعِيمَ بالإشباع ، حكاه الصّفّار .

قال أبو حيّان : وذلك شذوذ لا لغة ، قال : وذكر بعض أصحابنا أن الأفصح نِعْم ، وهي لغة القرآن، ثم نِعِمَ ، وعليه : فَنِعِمّا هي (٣)» ، ثم نِعم ، وهي الأصليّة ، ثم نَعْم .

(وفاعلهما) ظاهرٌ (مُعرّفٌ بأل) نحو: « نِعم المولى(٤) »، « ولبِئس المهاد (٥)» (أو مضاف لما هي فيه) نحو : ولَنِعْمَ دارُ المُتَّقين (٦) » . « فبئس مَثْوى المتكبّرين (٧) » .

(أو) مضاف لمضاف إليه ، أي إلى ما هي فيه كقوله :

١٤٠٨ — * فَنِعْمَ ابنُ أختِ القوم غَيْرَ مُكَذَّبٍ (٨) *

(١) لحِحتْ عينه كَسَمِعَ :لصقت بالرّمص .

(٢) صَخِي الثوب كرضِي َصخاً : اتسخ ودرن وهو صخٍ .
وفي ط : « ضح » بالضاد المعجمة . تحريف .

(٣) سورة البقرة ٢٧١ .

(٤) في ط فقط : « نعم » بدون فاء .
سورة الأنفال ٤٠

(٥) سورة البقرة ٢٠٦ .

(٦) سورة النحل ٣٠ . وفي أ : « فلنعم » بالفاء . تحريف .

(٧) سورة غافر ٧٦ .

(٨) من قصيدة لأبي طالب يمدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وتمامه :
* زهير حُساماً مفرداً من حمائل *



وقوله :

١٤٠٩ – * فَنِعْم ذَوُو مُجامَلَةِ الخليلِ [1] *

(قيل أو) مضاف إلى ضمير (عائد عليه) أي على ما هي فيه كقولهم :

١٤١٠ – * فنعم أخَو الهيجاء ونِعْم شبابُها [2] *

والأصح أنه لا يقاس عليه لقلّته .

(وهي) أي أل التي في فاعلهما (جنسية عند الجمهور) بدليل عدم لحوقهما التاء حيث الفاعل مؤنث في الأفصح .

واختلف على هذا (فقيل) للجنس (حقيقه) فالجنس كله هو الممدوح ، أو المذموم ، والمخصوص به فردٌ من أفراده مندرج تحته [3] . وقصد ذلك مبالغة في إثبات المدح أو الذم للجنس الذي هو مبهم [4] لئلا يتوهّم كونه طارئاً على المخصوص .

وقيل : تعديته إليه بسببه . وقيل : قصد جعله عاماً ليطابق الفِعْل لأنه عام في المدح ، ولا يكون الفعل عامّاً ، والفاعل خاصّاً .

(وقيل) للجنس (مجازاً) فجعل المخصوص جميع الجنس مبالغة ، ولم يقصد غير مدحه أو ذمّه .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٨٣ ، والأشموني ٣ : ٢٨ .

(١) قائله مجهول . وصدره :

* فإن يك فقعسٌ بانت وبنّا *

الدرر ٢ : ١١٠ .

(٢) قال صاحب الدرر : « لم أقف على تتمة هذا الشاهد ولا قائله » .

من شواهد الأشموني ٣ : ٢٨ .

(٣) « مندرج تحته » سقط من أ .

(٤) أ : « منهم » مكان « مبهم » . تحريف .



(وقال قوم) : هي (عهدية ذهنيّة) كما تقول : اشتريت اللحم ، ولا تريد الجنس ، ولا معهوداً تقدم [١] ، وأريد بذلك أن يقع إبهام ثم يأتي التفسير بعده تفخيماً للأمر .

وقال أبو إسحاق بن ملكون ، وأبو مَنْصُور الجواليقي [٢] ، وأبو عبد الله الشّلوبين الصغير [٣] : عهديّة شخصيّة ، والمعهود : هو الشخص الممدوح والمذموم ، فإذا قلت : زيد نعم الرجل فكأنك قلت : نعم هو ، واستدل هؤلاء بتثنيته ، وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ [٤] فيه ذلك .

ويجوز إتباعه أي : فاعلهما ببدل ، وعطف ، ويجوز مباشرتهما لنعم ، وبئس لا بصفة في الأصحّ ، وهو رأي الجمهور ، لما فيها من التخصيص المنافي للشياع المقتضى منه عموم المدح والذم .

وأجازه ابن السرّاج والفارسي ، وابن جنيّ في قوله :

١٤١١ — * لبِئْسَ الفتى المدْعُوُّ باللّيل حاتِمُ [٥] *

---

(١) أي معهود ذكرى مقابل المعهود الذهنيّ .

(٢) موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن بن الخضر أبو منصور الجواليقي النحويّ اللغوي .
صنف : شرح أدب الكاتب — ما تلحن فيه العامّة — ما عرّب من كلام العجم — تتمّة درّة الغواص — مات ٤٦٥ .

(٣) محمد بن عليّ بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقيّ أبو عبد الله ، يعرف بالشّلوبين الصغير .
شرح أبيات سيبويه — كمل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية . مات ٦٦٠ .

(٤) ط : « لم يسع » بالعين . تحريف .

(٥) ليزيد بن قنافة (بالفاء) بن عبد شمس الطّائيّ يهجو بها حاتماً الطائيّ . وصدره :

* لعمري وما عمري عليّ بهيّن *

من شواهد الأشموني ١ : ٣١ .



(وثالثها) : وهو رأي ابن مالك : (يجوز إذا تؤول [١] بالجامع لأكمل الخصال) اللائقة في المدح والذمّ بخلاف ما إذا قصد به التخصيص مع [٢] إقامة الفاعل مقام الجنس ، لأن تخصيصه مناف لذلك (ولا توكيد معنوي قطعاً) . كذا قاله ابن مالك ، وعلّله بأن القصد بالتوكيد من رفع [٣] توهم المجاز أو الخصوص مناف للقصد بفاعل نعم من إقامته مقام الجنس ، أو تأويله بالجامع ، لأكمل [٤] خصال المدح أو الذم .

قال أبو حيّان : ومن يرى أن أل عهدية شخصية لا يبعد أن يجيز : نعم الرجل نفسه زيد .

(وفي) إتباعه بالتوكيد (اللفظي احتمالان) . وأجازه ابن مالك ، فيقال : نعم الرجل الرجل زيد .

وقال أبو حيان : ينبغي ألا يجوز إلا بسماع .

(ولا يُفْصل) بين نِعْم وفاعلها بظرف ولا غيره ، قاله ابن أبي الربيع والجمهور .

وفي « البسيط » : يجوز الفصل لتصرف هذا الفعل في رفعه الظاهر ، والمضمر ، وعدم التركيب .

(وثالثها) : قاله الكسائي : يجوز بمعموله أي الفاعل نحو : نعم فيك الراغب . قال أبو حيّان : وفي الشّعر ما يدل له ، قال :

---

(١) ط : « تأول » .

(٢) ط : « من إقامة » مكان : « مع إقامة » .

(٣) أ ، ب : « دفع » بالدال مكان « رفع » .

(٤) ط : « لاكحمل » مكان : « لأكمل » . تحريف .



١٤١٢ — * وبئس من المايحاتِ البديلُ [١] *

قال : وورود الفصل بـ « إذن » وبالقسم في قوله :

١٤١٣ — * لَبئس إذن راعِي المودّة والوَصْلِ [٢] *

وقوله :

١٤١٤ — * بئسَ عَمْرُ اللهِ قومٌ طُرِقُوا [٣] *

(أو يكون ضميراً) مستتراً (خلافاً للكسائيّ) في منعه ذلك قال في نحو نِعْم رجلاً زيدٌ : الفاعل هو زيد ، والمنصوب حال ، وتبعه دُرَيْوِد .

وقال الفرّاء : تمييز محوّل عن الفاعل والأصل : نعم الرجل زيد ، وعلى الأول هذا الضمير يكون (ممنوع الإتباع) . فلا يُعْطَف عليه ، ولا يُبْدَلُ منه ، ولا يؤكّد بضمير ، ولا غيره ؛ لشبهه بضمير الشأن في قصد إبهامه تعظيماً لمعناه .

---

(١) لرفاعة الفقعسيّ ، وصدره :

* فبادرْن الدّيار يزفْن فيها *

ويزفن = يرقصن ، والضمير يرجع إلى ظباء في بيت قبل الشاهد .

انظر الدرر ٢ : ١١١ .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

* أروحُ ولم أحْدِثْ لليلى زيارةً *

وفي ط : « بئس » بدون لام . تحريف . صوابه من أ ، ب . والدرر : ٢ — ١١١ .

(٣) قائله مجهول . وتمامه :

* فقَرَوْا جارهم لحماً وحِرْ *

من شواهد الأشموني ٣ : ٢٩ .

« وحر » أصله : « وحِراً » ، فأسكنت الراء للضرورة وهو اللحم الذي دبّت عليه الوحرة ، وهي دابّة تشبه القطاية وهي نوع من الوزغ .



وما ورد من نحو : « نِعْم هم قوماً أنتم (١) » فشاذ (مفسّراً (٢) بتمييز مطابق للمعنى) في الإفراد ، والتذكير ، وفروعهما (عام في الوجود غير متوغّل في الإبهام ، ولا ذي تفضيل) بخلاف نحو : الشمس والقمر ، فلا يقال : نعم شمساً هذه الشّمسُ

ونحو : غَيْر ، ومِثْل ، وأيّ ، وما دلّ على مفاضلة فلا يقال : « نِعْم أفضل منك زيد » لعدم قبول ما ذكر لـ « أل (٣) » ، ولكونه خلفاً عن فاعل مقرون بها اشترط صلاحيته (٤) لها .

(جائز [٨٦/٢] الوصف) نحو : نعم رجلاً صالحاً زيدٌ ، نقله ابو حيّان عن البسيط جازماً به . (وكذا الفَصل) نحو : « بئس للظّالمين بَدَلاً (٥) » (خلافاً لابن أبي الربيع) في قوله : يمنع الفصل بين نِعْم والمفسّر .

(قيل) : وجائز (الحذف) أيضاً إذا علم (نحو) حديث : « من تَوَضَّأ يوم الجمعة (فبها ونعمت) [أي](٦) : ونعمت السُّنة سنة [أو فِعْلة (٧) هي] أو رخصة [أو راجع إلى السنة أي] : فبالسنة أخذ .

---

(١) في ط : « نعم هم قوم أنتم » برفع « قوم » تحريف . صوابه من أ ، ب ، والأشموني ٣ : ٣٢ .
(٢) ط : « مفسر » بالرفع ، تحريف صوابه من أ ، ب . والأسلوب .
(٣) وهو : غير ، ومثل ، وأيّ .
(٤) أ : « صباحية لها » . تحريف .
(٥) سورة الكهف ٥٠ .
(٦) ما بين المعقوفين زيادة مني يقتضيها الأسلوب .
(٧) في اللسان : « نعم » قال ابن الأثير : « يفسر المحذوف : ونعمت الفِعلةُ والخصلة هي ، فحذف المخصوص بالمدح وقيل : هو راجع إلى السّنة ، أي فبالسنة أخذ فأضمر ذلك » .
ويلاحظ أن السّيوطي جمع بين المعنيين في عبارة محرّفة في النسخ الثلاث . والتصويبات التي بين المعقوفين [ ] زيادة من اللسان لإصلاح النصّ .



وعليه ابن عصفور ، وابن مالك ، ونصّ سيبويه على لزوم ذِكْرِهِ .

(وفي الجَمع بينه) أي : التمييز (وبين) الفاعل (الظاهر) أقوال :

(أحدها) : لا يجوز إذْ لا إبهام يرفعه التمييز ، وعليه سيبويه ، والسّيرافيّ وجماعة .

(ثانيها) : يجوز ، وعليه المبرّد ، وابن السرّاج ، والفارسيّ ، واختاره ابن مالك .
قال : ولا يمنع منه زوال الإبهام ، لأن التمييز قد يجاء به توكيداً . ومما ورد منه قوله :

١٤١٥ — * والتغلبيّون بئس الفحلُ فحلُهُم فحلاً[1] ... »

وقوله :

١٤١٦ — * نعم الفتاةُ فتاةً هِنْدُ لو بَذَلَتْ[2] *

(ثالثها) : وعليه ابن عُصفور (يجوز إن أفاد) التمييز (ما لم يفده[3]) الفاعل
نحو : نعم الرّجلُ رجلاً فارساً ، وقوله :

١٤١٧ — * فَنِعْم المرءُ من رَجُلٍ تِهَامي[4] *

---

(١) لجرير . وتمامه :

... * وأمهم زلاّء منطيق *

ديوانه ٣٩٥ ، والأشموني ٣ : ٣٤ .

(٢) قائله مجهول . وتمامه :

* ردّ التحية نطقاً أو بإيمـاء *

من شواهد الأشموني ٣ : ٣٤ .

(٣) ب : « إن أعاد التمييز ما لم يعده الفاعل » . تحريف .
ومن قوله : « نحو نعم الرجل » إلى قوله : « عن المخصوص اختياراً » سقط من ب .

(٤) قائله أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب وهي أمّه ، وصدره :

* تخيّره فلم يعـدلْ سواه »

من شواهد الأشموني ٣ : ٣٥ .



ولا يجوز إنْ لم يُفِدْ ذلك .

(ولا يؤخّر) هذا التمييز (عن المخصوص اختياراً) ، فلا يقال : نعم زيدٌ رجلاً إلاّ في ضرورة (خلافاً للكوفيّة) في تجويزهم تأخيره عنه . أمّا تأخره عن الفعل ، فواجب قطعاً .

(ولا يكون الفاعل) لنعم وبئس (نكرةً اختياراً) ، وإن ورد فضرورة كقوله :

١٤١٨ — * بِئْسَ قريناً يَفَنٍ هالِك [(١)] *

و وقوله :

١٤١٩ * فنِعْم صَاحِبُ قومٍ لا سِلاح لَهُمْ [(٢)] *

(خلافاً للكوفية) وموافقتهم في إجازتهم ذلك ، لما حكى الأخفش : أن ناساً من العرب يرفعون بهما النكرة مفردةً ، ومضافةً .

(ولا يكون موصولاً) قاله الكوفيّون ، وكثير من البصريين (وجوّزه المبرّد في الذي) الجنسيّة كقوله :

١٤٢٠ — * بِئْسَ الذي ما أَنْتُمُ آلَ أَبْجرا [(٣)] *

---

(١) قائله مجهول . وتمامـــه :

* أمُّ عُبيد وأبو مـــالكِ *

انظر الدرر ٢ : ١١٣ .

(٢) لكثيّر بن عبد الله النهشليّ . وتمامه :

* وصاحب الرّكب عثمانُ بن عفّانا *

من شواهد الأشمونيّ ٣ : ٢٨ .

(٣) يقول صاحب الدرر ٢ : ١١٤ : « ولم أعثر على قائله ولا تتمته » أما قائله فهو الأبيرد ، وأما تتمتـه فهي :

* لعمري لئن أنزفتمُ أو صحوتُـمُ * =

قال ابن مالك : وظاهر قول الأخفش : أنه يجيز نعم [1] الذي يفعل زيد ، ولا يجيز : نعْم من يفعل . قال : ولا ينبغي أن يمنع ، لأن الذي يفعل بمنزلة الفاعل ، ولذلك اطّرد الوصف به .

ومقتضى النظر الصحيح ألاّ يجوز مطلقاً ، ولا يمنع مطلقاً ، بل إذا قصد به الجنس جاز ، أو العهد مُنِـع . انتهى.

والمانعون مطلقاً علّلوا بأن ما كان فاعلاً لنعم ، وكان فيه أل ، كان مفسراً للضمير المستتر فيها ، إذا نزعت منه [2] ، والذي ليس كذلك .

(و) جوّزه (قوم في « مَنْ » ، و « ما ») **مراداً بهما الجنس** كقوله :

١٤٢١ — * ونِعْم مَنْ هُو في سرٍّ وإعْلانِ [3] *

= والتتمّة صدر لهذا الشاهد . وأمّا عجزه فهو الصورة المذكورة في الهمع بنسخة الثلاث ، ويبدو أنها محرفة ، وأن عجزه الصحيح هو :

* لبئس الندامى كنتُم آل أبجرا *

كما ورد ذلك في المحتسب ٢ : ٣٠٨ ، والصحاح ، واللسان: « نزف » ولعلّ الذي ما محرّفة عن « الندامى » وأنتم محرّفة عن : « كنتم » .

(١) كلمة : « نعم » سقطت من أ .

(٢) مثل قولهم في : نعم الرجل محمد : نعم رجلاً محمّد .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

* فنعم مزكاً من ضاقت مذاهبه *

انظر : شواهد المغني للسيوطي رقم ٥٢٦ ، والخزانة ٤ : ١١٥ .

والمزكأ : الملجأ .



وتأوَّله [١] غيرهم على أن الفاعل مُضْمَرٌ[٢] ، و « مَنْ » في محل نصبٍ تمييزه .

(ومن ثَمَّ) أي من هنا ، وهو أنَّ [٣] فاعلهما لا يكون موصولاً . (قال المحققون) منهم سيبويه : (أن « ما » في) نعم وبئس الواقع بعدها فعل (نحو : بئس ما اشْتَرَوْا [٤]) نعم ما صنعت (معرفة تامة) أي لا يفتقر إلى صلة [٥] (فاعلٌ) والفعل بعدها صفةٌ لمخصوص محذوف ، أي [٦] نعم الشّيءُ شيءٌ اشتروا . قال في شرح الكافية : ويُقَوِّيه كثرة الاقتصار عليها في نحو : غسلته غسلاً نِعِمّا .

والنّكرة التالية نِعْم لا يُقْتَصرُ عليها .

(وقيل : نكرة تمييز) ، والفعل بعدها صفة لها والمخصوص محذوف .

أو « ما » أخرى موصولة محذوفة صلتها الفعل أو بمعنى شيء صفتها الفعل [٧] ، أي : بئس شيئاً شيء اشتروا [٨] ، أقوال :

وَرُدَّ بأن التمييز يرفع الإبهام ، وما يساوي المضمر في الإبهام فلا يكون تمييزاً .

(وثالثها): هي (موصولة) صلتها الفعل ، والمخصُوص محذوف أو هي

(١) ط : « وتأول غيرهم » بحذف الضمير في « تأوله » .
(٢) أ ، ب : « على أن الفاعل الخبر » . تحريف ، صوابه من ط . والمغنى ٢ : ١٩ حيث يقول : « فزعم – أي أبو عليّ – أن الفاعل مستتر و « من » تمييز ، وقوله : « هو » مخصوص بالمدح فهو مبتدأ خبره ما قبله ، أو خبر لمبتدأ محذوف » .
(٣) « أنّ » سقطت من ط .
(٤) سورة البقرة ٩٠ .
(٥) أ ، ب : « جملة » مكان : « صلة » .
(٦) من قوله : « أي نعم الشيء » إلى قوله : أو « ما » أخرى موصولة سقطت من أ .
(٧) كلمة « الفعل » سقطت من أ .
(٨) أ ، ب : « بئس شيئاً اشتروا » بحذف « شيء » .



المخصوص . و « ما » أخرى تمييز محذوف ، أي نعم شيئاً الذي صنعْته . أو هي الفاعل ، واكتفى بها ، وبصلتها عن المخصوص . أقوال .

(ورابعها مَصْدريّة) ولا حذف ، والتقدير : نعم صُنعك ، وبئس شراؤهم .

(وخامسها : نكرة موصوفة فاعل) يكتفي بها ، وبصلتها عن المخصوص .

(وسادسها : كافّة) كفّت نعم وبئس ، كما كفّت قَلّ ، وصارت تدخل على الجملة الفعلية .

(وفي) « ما » إذا وليها اسم نحو : (نعِمّا هي) القولان (الأولان) .

أحدهما : أنها معرفة تامة فاعل بالفعل ، وهو قول سيبويه ، والمبرد وابن السّراج ، والفارسيّ .

والثاني : أنها نكرة غير موصوفة تمييز ، والفاعل مضمر ، والمرفوع بعدها هو المخصوص .

(وثالثها) : أن « ما » (مركبة) مع الفعل (لا محلّ لها) من الإعراب ، والمرفوع فاعل .

(وشذ كونه) أي الفاعل (إشارة) متبوعاً بذي اللام كقوله :

١٤٢٢ — * بِئْسَ هذا الحيُّ حيّاً ناصِراً [1] *

(وعلماً) كقول سهل بن حنيف :

---

(١) قائله مجهول . وتمامه :

* ليت أحياءَهُمُ فيمن هلَكْ *

الدرر ٢ : ١١٤ .



« شهدت صِفِّينَ ، وبئست الصِّفُّونَ [١] »

(وكذا) شذ كونه (مضافاً إلى الله) علماً أو غيره ، وإن كانت فيه « أل » ، لأنه من الأعلام كقوله ﷺ : « نعم [٢/٨٧] عبد الله خالد بن الوليد » وقول الشاعر :

١٤٢٣ — * بئس قوم الله قومٌ طُرِقوا [٢] *

(خلافاً للجَرْمِيّ) في قوله : باطّراده . وغيره ، يتأوّل ما وَرَد منه ، ومن العلم على أنه المخصوص ، والفاعل مضمر ، حذف مفسّره .

(وشذّ كونه ضميراً غير مفرد) أي مطابقاً للمخصوص نحو : أخواك نِعْما رجلين ، وحكى الأخفش عن بعض بني أسد : نِعْما رجليْن الزيدان ، ونِعْموا رجالاً الزيدون ونعِمْتُم رجالاً ، ونِعْمْنَ نساءً الهندات ، ثم قال : « لا آمن أن يكونا فهما التلقين [٣] » (خلافاً لقوم) من الكوفيّة لقولهم بالقياس على ذلك .

(و) شذّ جرّه (بالباء) الزائدة ، روى : نِعْم بهم قَوْماً ، أي نِعْم هم .

(ولا يعملان) أي نعم ، وبئس (في مصدر و) لا (ظرف) .

---

(١) في اللسان : « صفن » هذا الشاهد نثر لا شعر مع العلم بأن ط كتب فيها هذا الشاهد في صورة شطر من بيت ، وهذا تحريف .
وفي النسخ الثلاث : « صفون » من دون « أل » .
هذا وقد نسب في اللسان إلى أبي وائل .

(٢) سبق ذكره رقم ١٤١٤ مع اختلاف في الرواية .

(٣) لعله يقصد بقوله : « أن يكونا فهما التلقين » .
هذا البعض من بني أسد ، فربما كانا رجلين لقنهما الرّواة هذه اللغة فذكراها على أنها محاكاة وتلقين . والعبارة في النسخ الثلاث واحدة ، ولم أفهم منها غير هذا ولعلّها محرّفة ، والله أعلم بالصّواب .
وفي هامش ط كتب ما نصّه : هكذا في نسخة ، وفي نسخة أخرى : أن يكون أنهما الفعلين .



(ويذكر المخصوص) وهو المقصود بالمدح أو الذّم (قبلهما) أي : نعْم ، وبئس (مبتدأ أو منسوخاً) والفعل ، ومعموله الخبر ، والرّابط هنا العموم [١] في المرفوع المفهوم من أل الجنسيّة نحو : زيد نعم الرجل ، أو رجلاً وكان زيد نِعْم الرجل ، وإنّ زيداً نعم الرجل قال :

١٤٢٤ — إنّ ابن عبد الله نِعْـــم أخو النّدى ، وابنُ العَشيرهْ [٢]

وقال

١٤٢٥ — إذا أرْسَلُوني عند تعذيرحاجة أُمارِسُ فيها كنتُ نِعْمَ المُمارس [٣]

(أو) يذكر (بعد الفاعل) نحو : نعم الرّجل زيدٌ ، وهو أحسن من تقدمه ، لإرادة الإبهام ، ثم التفسير وإعرابه (مبتدأ) خبره الجملة قبله .

وقيل : محذوف ، أو خبراً مبتدؤه محذوف وجوباً (أو بدلاً) من الفاعل أقوال :

قال ابن مالك : أرجحها الأوّل لصحّته في المعنى وسلامته من مخالفة أصل ، بخلاف جعله خبراً ، فإنه يلزم منه أن ينصب لدخول كان عليه ، أو جعل خبره محذوفاً ، فإنه لم يعهد التزام حذف الخبر إلا حيث سدّ مسدّه شيء ، أو جعله بدلاً ، فإنه لا يصلح لمباشرة نِعْم .

وأجاب قائله بأنه يجوز أن يقع بدلاً ما لا يجوز أن يلي العاملَ بدليل : « أنك أنت » ، وعلى هذا هو بدل اشتمال ، لأنه خاص ، والرجل عام .

(وقد يدخله ناسخ) نحو : نعم الرجل كان زيداً ، وظننت زيداً ، فالجملة في

(١) في أ : « والرابطة هنا القوم » . تحريف .
في ب : « والرابط الرفع في المرفوع » تحريف أيضاً .

(٢) لأبي دهبل الجمحيّ يمدح المغيرة بن عبد الله . من شواهد الأشموني ٣ : ٣٧ .

(٣) ليزيد بن الطثْرية : من شواهد الأشموني ٣ : ٣٨ .



موضع خبر كان أو ثاني مفعولي ظنّ .

(ويغلب أن يختصّ) بأن يقع معرفة أو قريباً منها أخصّ من الفاعل ، لا أعمّ منه ، ولا مساوياً نحو : نعم الفتى رجلٌ من قريش . (و) أنْ (يصح الإخبار به عن الفاعل) موصوفاً بالممدوح بعد نعْم ، أو المذموم بعد بئس كقولك في نعم الرجل زيدٌ [1] : الرّجل الممدوح زيدٌ ، وفي بئس الولد العاقّ أباه : الولد المذموم العاقّ أباه .

وإلاّ أي وإن وقع غير مختصّ ولا صحيح الإخبار عنه به بأن وقع مبايناً له (أُوّل) كقوله تعالى : « بِئْسَ مثلُ القومِ الّذين كذّبوا [2] » أي : « مثل الذين » حذف « مثل » المخصوص ، وأقيم الذين مقامه .

ويحذف المخصوص (لدليل) يدل عليه نحو : « نعم العبد [3] » أي : أيّوب « فنعم الماهِدُون [4] » أي : نحن .

(وقيل) : إنما يحذف إن تقدّم (ذكرُه) . والأكثرون على عدم اشتراطه .

(وتخلفه) إذا حذف (صفته) وهي إن كانت إسماً وفاقاً [5] نحو : نعم الرّجل حليم كريم ، أي رجلٌ حليمٌ ، فإن كانت فعلاً نحو (نعم) الصاحب تستعين به فيعينك أي « رجل » (فممنوع أو جائز ، أو غالب مع ما قليل [6] دونها أقوال) : الأكثر على الأول والكسائي على الثاني . وابن مالك على الثالث .

---

(١) أ ، ب . « زيداً » بالنصب . تحريف . صوابه من ط .
(٢) سورة الجمعة ٥ .
(٣) سورة صٓ ٣٠ .
(٤) سورة الذاريات ٤٨ .
(٥) أي موافقة المخصوص المحذوف ، وفي ب ، ط : « وفاق » بالرفع صوابه من أ والأسلوب .
(٦) ط : « قيل » مكان : « قليل » . تحريف .

وأقل منه أن يحذف المخصوص ، وصفته ، ويبقى متعلّقهما كقوله :

١٤٢٦ — * بئس مقامُ الشيخ إمْرِسْ إمْرِسِ[١] *

أي مقام مقول فيه : إمرس ، أبقى مقول القول .

[ما ألحق بـ « بئس »]

« مسألة » ألحق ببئس في العمل « ساء » وفاقاً كقوله تعالى : « ساءَ مثلاً القومُ[٢] » . وقوله : « بئس الشّرابُ وساءت مرتفقاً[٣] » ، وقوله : « سَاء ما يَحكُمون[٤] » وهي فرد من أفراد فَعل الآتي ، لأنها في الأصل بوزن « فعل » بالفتح متصرّفة[٥] ، فحولت إلى « فَعُل[٦] » ، ومنعت التّصرّف ، وإنما أفردت بالذّكر للاتفاق عليها كما قاله في « سباك المنظوم » .

(و) ألحق (بهما) أي بنعم في المدح ، وبئس في الذم عملاً (فَعُلُ) بضم العين (وصْفاً) ككرُم[٧] ، وظرُف ، وشرُف (أو مصوغاً) محوّلاً (من ثلاثيٍّ) مفتوح ،

---

(١) قائله مجهول ، وتمامه في رواية الدرر ٢ : ١١٥ :

* بين حواشي خشباتٍ يُبْتَس *
* إما على قَعْوٍ وإمـــا اقعنسس *

وفي اللسان : « مرس » الشطر الأخير هو تتمة الشطر الأول شاهد الهمع .

(٢) سورة الأعراف ١٧٧ .

(٣) سورة الكهف ٢٩ .

(٤) سورة الأنعام ١٣٦ .

(٥) أي أصلها : « سوأ » بالفتح .

(٦) بعد تحويله إلى فعُل بالضمّ صار قاصراً ، ثم ضمّن معنى بئس ، فصار جامداً قاصراً .

(٧) أ : « كلؤم » وط : « كلُوم »



أو مكسور ، كعقَل ، ونَجِسَ . .

ثم إن كان معتل العين لزم قلبُها ألفاً نحو : قال الرجل زيد ، وباع الرجل زيد ، أو اللام ظهرتِ الواو ، وقلبت الياء واواً نحو : غَزوُ ، ورمُو ، وقيل : يَقَرُّ على حاله ، فيقال : رمَى ، وغَزا ومن [٨٨/٢] المسموع قولهم : لقَضُوَ الرّجل فلان، أي نعم القاضي هو .

وما ذكر من اشتراط كون الصحيح منه ثلاثيّاً كالتسهيل ، زاد عليه (خطّاب [١]) في « الترشيح » : أن يكون مما يُبْنَى منه التّعجّب ، فلا يصاغ من الألوان ، والعاهات ، كما لا يصاغ من الرّباعيّ استغناءً بأفعل الفعل [٢] فعله نحو : أشد الحمرة حمرته، وأسرع الانطلاق انطلاقه فأفعل مضاف مبتدأ خبره الجزء الأخير ، ورجّحه أبو حيّان .

(وقيل : إلاّ علِم ، وجَهِل، وسَمِع) فلا تُحوّل إلى فَعُل ، بل يستعمل استعماله ، باقية على حالها . قاله الكسائيّ .

(قيل) ويلحق فَعُل المذكور (بصيغتي التعجب) أيضاً . حكى الأخفش ذلك عن العرب ، فيقال : حسُنَ الرجل زيدٌ . بمعنى : ما أحسنه . (فيصدّر بلام) نحو : لَكَرُم الرجل زيدٌ ، بمعنى : ما أكرَمَهُ . قال خطَّاب : وهي لام قسم .

(ولا تلزم أل فاعِلَهُ) بل تكون معرفة ونكرة ، وتلحق الفعل العلامات نحو : لكَرُم زيدٌ ، وهند لكَرُمت ، والزيدان لكَرُما رجلين ، والزيدون لكرُموا رجالاً ، يريد : ما أكرم ، بخلافه حال استعماله كنِعْم فلا تلزمه اللاّم ، بل يجوز إدخالها وتركها ، ولا يكون فاعله إلاّ كفاعل نعم . .

---

(١) سبق ذكره ١ : ١٤١ .

(٢) ط : « بأفعل الفعلى فعله » وفي أ ، ب : «استغناء بأفعل الفعل فعله » .



[حبّذا]

« مسألة » :

كنِعْم في العمل،وفي المعنى مع زيادة أن الممدوح بها محبوب للقلب (حبّذا،وأصله: حَبُب) بالضم أي صار حبيباً ، لا من حَبَبَ بالفتح (ثم) أدغم فصار (حَبَّ) .

والأصحّ أن « ذا » فاعله ، فلا تتبع ، وتلزم الإفراد والتذكير ، وإن كان المخصوص بخلاف ذلك كقوله :

١٤٢٧ – * يا حبّذا جبَلُ الرَّيّانِ من جبلٍ   وحبَّذا ساكِنُ الرَّيّان مَنْ كانا [1] *

وحبّذا نَفَحاتٌ من يمانيــةٍ   تأتيك من قبل الرَّيّانِ أحيانا

وقوله :

١٤٢٨ – * حبّذا أنْتُما خَليليَّ إنْ لَمْ   تَعذُلانِي منْ دَمْعِيَ المهراق [2] *

وقوله :

١٤٢٩ – * ألا حَبَّذا هِنْدٌ وأرْضٌ بها هِنْد [3] *

وإنّما التزم ذلك (لأنه كالمثَل) والأمثال لا تغيّر ، كما يقال : « الصيف ضَيَّعْتِ اللّبن » بكسر التّاء ، وإن كان الخطاب لغير مؤنث ، أو لأنه على حذف .

والتّقدير في « حبّذا هند » مثلاً : « حبّذا حُسْنُ هندٍ » و « حبّذا زيد » : « حبّذا أمرُهُ وشأنه ، فالمقدّر المشار إليه مذكّرٌ مفرد حذف ، وأقيم المضاف إليه

(١) لجرير من قصيدة يهجو بها الأخطل . ديوانه ٥٩٦ واللسان : « حبب » .

(٢) قائله مجهول . انظر الدرر : ٢ : ١١٥ .

(٣) للحطيئة ديوانه ٣٩ . وتمامه :

* وهند أتى من دونها النّأي والبُعْدُ *



مقامه . أو لأنّه على إرادة جنسٍ شائعٍ ، فلم يختلف ، كما لم يختلف فاعل نعم ، إذا كان ضميراً [١] » .

هذه أقوال . الأكثر على الأول ، ونسب للخليل ، وسيبويه ، وابن كَيْسان على الثّاني والفارسيّ على الثالث .

(وقال دُرَيْوِد : « ذا » زائدة) وليست اسماً مشاراً به بدليل حذفها من قوله :

١٤٣٠ — * وحبَّ دِينا [٢] *

وقيل : صارت بالتّركيب مع « حبّ » فعلاً فاعلُهُ المخصوصُ كقولهم فيما حكى : لا تحبذه [٣] . قاله المبرّد والأكثرون ، ولعدم الفصْل بين « حبّ » و « ذا » ، ولعدم تصرف « ذا » بحسب المشار إليه .

وردّ بجواز حذف المخصوص ، والفاعل لا يحذف .

(وقيل : الكُلّ اسمٌ) واحدٌ مركّب ، قاله المبرّد والأكثرون ، واختاره ابن عُصفور ؛ لإكثار العرب مِن دخولها عليها من غير استيحاش ، ولعدم [٤] الفصل بين « حبّ » و « ذا » ، وتصرّف « ذا » بحسب المشار إليه .

---

(١) أ : « إذا كان ضمير » بالرفع . تحريف .

(٢) قطعة من رجز لعبد الله بن رواحة الأنصاري ، وقد روي على الوجه التالي :

* باسم الإله وبه بدينــــا ولو عبدنا غَيْرَهُ شَقِينا *

* فحبّذا ربّاً وحبّ دينا *

وانظر الأشموني والعينيّ ٣ : ٤٢ .

(٣) حيث جاءوا لها بمضارع ، وذلك يدلّ على فعليّة التّركيب . انظر : التصريح ٢ : ١٠٠ .

(٤) من قوله : « ولعدم الفصل » إلى قوله : وعلى هذا هو مرفوع سقط من أ ، ب .



وعلى هذا هو مرفوعٌ وفاقاً ، ثم هل هو (مبتدأ خبره المخصوص أو عكسه) أي خبر مبتدؤه المخصوص ؟ (قولان) : المبرد على الأول ، والفارسي على الثاني ، (وعلى الأول) وهو القول بأن ذا فاعل (هو) المخصوص (مبتدؤها) أي الجملة فهي خبر[1] عنه ، والرابط ذا أو العموم إن قلنا : أريد الجنس (أو [2] مبتدأ محذوف الخبر أو عكسه) أي خبر محذوف المبتدأ وجوباً ، وكأنه قيل من المحبوب ؟ فقال : زيد أي هو (أو بدل) من ذا لازم التبعية (أو عطف بيان) عليه (أقوال) : الأكثرون على الأوّل [3] ، وعلى الثاني الصَّيْمريّ وابن مالك على الثالث ، وابن كيسان على الرابع .

قال ابن مالك : والحكم عليه بالخبريّة هنا أسهل منه في باب « نِعْمَ » لأنّ مُصَحِّحَه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء ، وهي لا تدخل هنا ، لأنّ حبّذا جارٍ مَجْرى المثل

وردّ كونه مبتدأ حذف خبره أو عكسه بأنه يجوز حذف المخصوص ، فيلزم حذف الجملة بأسْرِها من غير دليل .

وردّ عطف البيان بمجيئه نكرةً ، واسم الإشارة معرفة كما في قوله :

١٤٣١ — * وحبّذا نفحات [4] *

وردّ البدل بأنه على نية تكرار العامل ، وهو لا يلي حبّ .

وأجيب بعدم اللزوم بدليل : « إنّك أنت » .

---

(١) كلمة « خبر » سقطت من أ . وفي ط : « فهو » . تحريف .

(٢) من قوله : « أو مبتدأ محذوف الخبر » إلى قوله : « أو بدل من ذا » سقط من أ .

(٣) في ب بعد قوله : « على الأول » بياض مشار إليه بـ « كذا » ، وليس في أ ، وط ما يشير إلى هذا البياض .

(٤) سبق ذكره رقم ١٤٢٧ .



(ولا يقدَّم) مخصوص حبَّذا عليها وإن جاز تقديمُهُ على « نِعْم » بقلة ، لأنّها فرعٌ عنها ، فلا تساويها في تصرّفاتها ، ولأنها جارية مجرى المثل (٨٩/٢) ولئلا يتوهّم من قولك مَثلاً : « زيد حبّذا » : كون المراد الإخبار بأن زيداً أحب ذا [1] ، وإن كان توهّما بعيداً .

(وحذْفُه) استغناءً بما دَلّ عليه [قليلٌ] كقوله :

١٤٣٢ — * فحبذا ربّاً ، وحبّ دِينا [2] *

أي ربّاً الإلهُ .

وقوله :

١٤٣٣— * ألا حبّذا لولا الحياءُ وربّما مَنَحْتُ الهوَى من ليْس بالمتقارب [3] *

أي حبّذا حالتي معك !

(ويجوز فصلُهُ) من حبّذا (بنداء) كقول كثيّر :

١٤٣٤ — * ألا حبذا يا عَزُّ ذَاكَ التّسَاتُرُ [4] *

(و) يجوز (كونُهُ) اسْمَ (إشارة) كقول كثيّر المذكور ، وقول الآخر :

١٤٣٥ — * فيا حبّذا ذاك الحبيبُ المُبَسْمِلِ [5] *

---

(١) كلمة : « ذا » سقطت من أ . (٢) سبق ذكره رقم١٤٣٠ .

(٣) للمرار بن هماس الطائي ، وفي حاشية الأمير على المغنى ٢ : ١٣٣ ، لمرداس بن هماس من شواهد : المغنى ٢ : ١٣٣ ، والعينيّ ٤ : ٢٤، والأشموني ٣ : ٤١ ، وحاشية يس ٢ : ٩٩ .

(٤) لكثيّر عزة ديوانه ٢ ـ ٥ ـ دار الثقافة ـ بيروت وصدره : * وقلت وفي الأحشاء داءٌ مخامِرٌ * .

(٥) قائله مجهول . وصدره :

* لقد بسَملتْ ليلى غداة لقيتُها *

انظر القالي ٢ : ٢٧٠ ، واللسان : « بسمل » .



(ويكون قبله) أي المخصوص (أو بعده نكرةٌ منصوبة بمطابِقه [١]) كقوله :

١٤٣٦ — * ألا حبّذا قَوْماً سُلَيْمٌ فإنّهُم [٢] *

وقوله :

١٤٣٧ — * حبّذا الصّبر شيمةً لامرئ را   مَ مُــباراةَ مُــولَع بالمعَالي [٣] *

ويقال : حبّذا رجلين الزيدان، ورجالاً الزيدون ، ونساء الهندات ، وكذا مؤخراً .

(فثالثها) أي الأقوال فيه (إن كان مشتقاً) فهو (حال وإلاّ) بأن كان جامداً فهو (تمييز) .

وقال الأخفشُ والفارسيّ والرّبَعِيّ حالٌ مطلقاً . وقال أبو عمرو بن العلاء : تمييز مطلقاً .

(ورابعها) قاله أبو حيان : (المشتق إن أريد تقيّد المدح به حالٌ وغيره) وهو الجامد ، والمشتقّ الذي لم يُرِدْ به ذلك، بل تَبيينُ حُسْنِ المبالغ في مَدْحه (تمييزٌ) .

(١) أ — « أو بعد نكرة منصوب مطابقه » .
التحريف في : « بعد » و « منصوب » .
ب — « أو بعده نكرة منصوب مطابقه »
التحريف في كلمة « منصوب » .
ط — « أو بعده نكرة منصوب بمطابقه » .
التحريف في « منصوب » :

(٢) قائله مجهول ، وتمامه :

* وفوا إذ تواصوا بالإعانة والصبر *

أنظر الدرر ٢ : ١١٧ .

(٣) قائله مجهول . وأنظر الدرر ٢ : ١١٧ .



مثال الأوّل : ولا يصح دخول « مِنْ » عليه : « حبذا هندُ مواصلةً » أي في حال مواصلتها .

والثاني : وتدخل عليه « من » حبّذا زيدٌ راكباً .

(وخامسها) : قاله في البسيط : إنه منصوب بـ« أعني » مُضْمراً فهو مفعول لا حال ولا تمييز ، قاله أبو حيّان ، وهو غريب ، ثم الأولى التأخير عند الفارسيّ والتّقديم عند ابن مالك .

وقال الجَرْميّ وابن خروف : هما سواء في الحال ثم قال الجَرْميّ : تقديم التمييز فيه قبيح . وقال ابن خروف : حسن[١] .

وقال أبو حيان : الأحسن تقديم التّمييز ، وكذا الحال ، إن كانت من « ذا » ، وإن كانت من المخصوص فالتأخير .

(ونؤكّد حبّذا) توكيداً (لفظياً) كقوله :

١٤٣٨ — * ألا حبّذا حَبّذا حبّذا حبيبٌ تَحمّلْتُ منه الأذى *[٢] .

(وتدخل عليها لا ، فتساوى بئس في) العمل والمعنى مع زيادة ما تقدّم نظيره في حبّذا ، كقوله :

١٤٣٩ — * لا حبّذا أنتِ يا صنعاءُ من بلد[٣] *

---

(١) ب ، ط : « أحسن » .

(٢) من شواهد المنصف ١ : ٨٢ .

وقائله إبراهيم بن سفيان كما في البغية ١ : ٤١٤ ، وعند صاحب الدرر ٢ : ١١٧ مجهول القائل .

(٣) لزياد بن منقذ العدويّ . وتمامه :

* ولا شَعوبُ هوىً مني ولا نُقُمُ *

من شواهد : ابن يعيش ٧ : ١٣٩ ، ومعجم البلدان لياقوت ٥ : ٣٨٩ .



وقوله :

١٤٤٠ – * ولا حبّذا الجاهلُ العاذِلُ [1] *

وقوله :

١٤٤١ – * ألا حبذا أهلُ الملا غَيْرَ أنّهُ إذا ذُكِرَتْ مَيٌّ فلا حبّذاهِيا [2] *

وقال أبو حيّان : ودخول « لا » على حبذا لا يخلو من إشكال ، لأنه إن قدر « حبّ » فعلاً ، و « ذا » فاعله ، أو حبّذا كلها فعلاً ، فـ « لا » لا تدخل على الماضي غير المتصرّف ، ولا على المتصرّف إلاّ قليلاً ، أو كلّها اسماً ، فإن قدّر في محلّ نصب لم يصحّ ، لأنه على العموم نحو : لا رجل ، وهو هنا خصوص ، أو رفع ، فكذلك لوجوب تَكْرار « لا » حينئذ .

(وتعمل) حبّذا (فيما عدا المصدر) كالظرف ، والمفعول له ، ومعه نحو : حبذا زيدٌ إكراماً له ، وحبّذا عمرو لزيد بخلاف المصدر إذ هي غير متصرّفة ، فلا مصدر لها .

(وتوقّف أبو حيّان في) عملها من غير (الحال والتمييز) وقال : لا ينبغي

(١) صدره :

* ألا حبذا عاذري في الهوى *

وقائله مجهول .

من شواهد : العينيّ ٤ : ١٦ ، والتصريح ٢ : ٩٩ .

(٢) لذي الرمة :

من شواهد : العيني ٤ : ١٢ ، والتصريح ٢ : ٩٩ .

والأشموني ٣ : ٤٠ وانظر ملحق ديوان رؤبة ٧٦٠ وفي العيني منسوب إلى كنزة أم شملة بن برد في مّية صاحبة ذي الرّمة .



أن يقدم عليه إلاّ بسماع. أمّا الحال والتّمييز ، فتعمل فيهما وفاقاً :

(وتضمّ فاء [١] « حب » مفردة) من « ذا » بنقل ضمّة العين إليها ، كما يجوز إبقاء الفتح استصحاباً نحو : حُبّ زيد ، وحَبّ ديناً .

ويجب الإبقاء إذا فكّت كإسناد « حبّ » إلى ما سكن له آخر الفعل نحو : حبَبْت يا هذا (وكذا فَعُل السّابق) المستعمل كنعم وبئس ، أو تعجّباً أصلاً أو تحوّلاً يجوز نقل ضمة عينه إلى الفاء ، فتسكن كقوله :

١٤٤٢ ـ * حُسْنَ فِعْلاً لِقاءُ ذِي الثّروةِ المـ لق بالبِشْرِ والعطاءِ الجزيلِ [٢] *

وقيّد في التّسهيل الفاء بكونها حلقيّة . قال أبو حيّان : ولا يختصّ بذلك ، بل كل فعل يجري فيه ذلك نحو : لضُرب الرجل بضم الضاد .

(ويجوز جرّ فاعلهما) أي « حبّ » المفردة ، وفعل (بالباء) الزائدة تشبيهاً بفاعل أفعل تعجّباً كقوله :

١٤٤٣ ـ * وحُبَّ بها مَقْتُولةً حين تُقْتَلُ [٣] *

وكقوله :

(١) ط « فأحب » تحريف صوابه في ا ، ب .

(٢) قائله مجهول . أنظر الدرر ٢ :

(٣) للأخطل .

من شواهد : ابن يعيش ٧ : ١٢٩ ، والخزانة ٤ : ١٢٢ ، والعيني ٤ : ٢٦ .

ورواية الديوان ٢٦٣ .

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها فأطيب بها مقتولة حين تقتلُ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .



وكقوله :

١٤٤٤ ــ حبَّ بالزَّوْرِ الذي لا يُرى   منه إلاّ صفحةٌ أو لمـــامُ (١)

وحكى الكسائيّ : « مررت بأبيات جاد بهن أبياتاً ، وجدن أبياتاً (٢) » .

---

(١) للطرمّاح بن حكيم :
من شواهد : العيني ٤ : ١٥ ، والأشموني ٣ : ٣٩ ، واللسان : « زور » .

(٢) في هذه الحكاية زيدت الباء في الفاعل أولاً ، وتجرّده منها ثانياً .
وأصل جاد بهن أبياتاً : جدن أبياتاً ، من جاد الشيء جودة إذا صار جيّداً .
وأصل جاد : جوَد بفتح العين ، فحوّل إلى : فعُل بضمها لقصد المبالغة والتعجّب ، وزيدت الباء في الفاعل ، وعوّض من ضمير الرفع ضمير الجرّ ، فقيل : بهن ، وأبياتاً تمييز .
وجدن أبياتاً على الأصل من عدم زيادة الباء ، فلذلك يثبت ضمير الرفع ، وأبياتاً تمييز ، وفي كل منهما الجمع بين الفاعل والتمييز .
انظر هذا البحث في التصريح ٢ : ٩٨ ، ٩٩ .



صِيغتَا التَعَجّب

(ومنه) أي الجامد (صيغتا التعجب) وهما (ما أفْعَلَ [٢/٩٠] وأفْعِلْ) به (قال الكوفية : وأفْعِلِ) بغير « ما » مسندة إلى الفاعل نحو قوله :

١٤٤٥ – * فأبْرحْتَ فارساً [١] *

أي ما أبرحك فارساً .

(وبعضهم ، وأفْعَلَ من كذا) .

وزعم الفرّاء : الأولَى أي ما أفعل (اسماً) لكونه لا يتصرّف ، ولتصغيره ، ولِصحّة عينه في قولهم : ما أُحَيْسنه [٢] ، وقوله :

١٤٤٦ – * يا ما أُمَيْلح غِزْلاناً [٣] *

---

(١) قطعة من بيت جاء على النحو التالي :

وَمُرّة تَحْميهمْ إذا ما تبدّدوا وتَطْعَنُهُم شَزْراً فأبْرحْتَ فارسا

قائله : عباس بن مرداس ، وعند صاحب الدرر مجهول القائل من شواهد : سيبويه ١ : ٢٩٩ . وانظر الأصمعيات ٢٠٦ .

ومعنى أبرحت : أي أعجبت وبالغت ، ومنه قول الأعشى :

أقولها حين جد الرحيـــــل أبرحت ربّاً وأبرحت جارا

وانظر اللسان « برح » .

(٢) ط فقط : « ما أحسنه » . تحريف .

(٣) سبق ذكره رقم ٢٠١ .



وقالوا : ما أطْوَلَهُ [١] ، كما قالوا : هو أطولُ من كذا .

ورُدَّ بأنّ امتناع التصرّف ـ لكونه غير محتاج إليه للزومه طريقةً واحدةً ، إذْ معنى التعجّب لا يختلف باختلاف الأزمنة ـ لا ينافي الفعليّة [٢] كـ « ليس » ، « وعسى » .

وبأنّ تصغيره ، وصحّة عينه ؛ لشبهه بأفعل التّفضيل ، وقد صحّت العين في أفعال : كَحوِل ، وعَوِر .

ويدلّ للفعليّة بناؤه على الفتح ، ونصبه المفْعُول الصريح ، ولزوم نون الوقاية مع الياء .

(و) زعم ابن الأنباريّ (الثانية) أي : « أَفْعِلْ به » اسماً، لكونه لا تَلحقه الضّمائر .

(وجوّز هشام المضارع من ما أفْعَل) فيقال : ما يحسن زيداً . ورُدّ بأنه لم يسمع) .

(وينصب المتعجّب منه بعدما أفْعَل مفعولاً به) على رأي غير الفراء ، والهمزة فيه للتعدية ، والفاعل ضمير مستتر عائد على « ما » مفردٌ مذكرٌ لا يتبع بعطف ولا توكيد ، ولا بدل .

وعلى رأيه [٣] نصبه على حدّ نصب « الأب » في : زيد كريمٌ الأبَ [٤] .

والأصل : زيدٌ أحْسَنُ من غيره مثلاً ، أتوا بـ « ما » على سبيل الاستفهام [٥] ،

---

(١) مثال لصحّة العين .

(٢) « لا ينافي الفعليّة » خبر « أنّ » في قوله : « وردّ بأن » الخ .

(٣) أي على رأي الفرّاء .

(٤) أي النصب على التشبيه بالمفعول به .

(٥) يرى الدّمامينيّ أنها « استفهاميّة في الأصل ثم نقلت إلى إنشاء التعجّب » قال : وهذا القول أقوى من جهة المعنى ، لأن شأن المجهول كسبب الحسن أن يستفهم عنه . =



فنقلوا الصّفة من « زيد » ، وأسندوها إلى ضمير « ما » وانتصب « زيد » بـ « أحْسَنَ » فرقاً بين الخبر والاستفهام . وفتحة أفْعلَ على هذا قيل : بناء ، لتضمّنه معنى التعجّب . وقيل : إعراب ، وهو خبر « ما » بناءً على نصب الخبريّة بالخلاف عند الكوفيين .

(والأصَحّ أنْ « ما » مبتدأ) خبره ما بعده .

وقال الكسائي : لا موضع لـ« ما »[1] من الإعراب (و) الأصح (أنّها نكرة تامة) بمعنى : شيء خبريّة قصد بها الإبهام ثم الإعلام بإيقاع الفعل على المتعجّب منه ، لاقتضاء التعجّب ذلك .

(وقيل :) نكرة (موصوفة) بالفعل ، والخبر محذوف وجوباً ، أي شيء أحْسَنَ زيداً عظيم .

(وقيل : استفهامية) دخلها معنى التعجّب لإجماعهم على ذلك في : أيّ رجل زيد .

ورُدّ بأنّ مثل ذلك لا يليه غالباً إلا[2] الأسماء . نحو : « فأصحابُ الميمنة ما أصْحابُ الميمنة[3] » . و « ما » ملازمة للفعل ، وبأنها لو كانت كذلك جاز أن يخلفها أيّ كما جاز ذلك في » .

١٤٤٧ — * يا سيّداً ما أنتَ من سَيّد[4] *

= وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجّب نحو :
« ما لي لا أرى الهدهد » (النمل ٢٠) . انظر الصبان ٣ : ١٧ .

(١) ط فقط : « لها » مكان « ما » .

(٢) كلمة : « إلاّ » سقطت من أ .

(٣) سورة الواقعة ٨ ، وفي النّسخ الثلاث : « وأصحاب بالواو » .

(٤) سبق ذكره رقم ٦٧٣ .



(وقيل : موصولة) صِلَتُها الفعل ، والخبر محذوف وجوباً ، والتقدير : الذي أحسن زيداً عظيم .

(و) يُجَرّ المتعجّب منه (بعد أفْعِلْ بباء زائدة لازمة) لا يجوز حذفها نحو : أكرم بزيد (وقيل يجوز حذفها مع أنْ وأنّ) المصدريّتين كقوله :

١٤٤٨ — * وأحبِب إلينا أن يكون المقدّما [١] *

وقوله :

١٤٤٩ — * فأحْسِن وأزْيِن لامْرِىءٍ أنْ تَسَرْبَلا [٢] *

وقال بعض المولّدين :

١٤٥٠ — * أهْوِن عليّ إذا امتلأتَ من الكرى أني أبيت بليلة الملْسُوعِ [٣] *

(والأصح أنه خبر) معنىً ، وإن كان لفظه لفظ الأمر للمبالغة ، وليس بأمر حقيقة . (فمحل المجرور) بعده (رفع فاعلاً) والهمزة فيه للصّيرورة والباء للتّعدية ،

---

(١) للعباس بن مرداس الصحابي . وصدره :

* وقال نبيّ المسلمين تقدّموا *

ورواية الديوان ١٠٢ : « وحُبّ إلينا » .

من شواهد : العينيّ ٣ : ٦٥٦ / ٤ : ٥٩٣ ، والتصريح ٢ : ٨٩ ، والأشموني ٣ : ١٩ .

(٢) صدره :

* تردّد فيه ضوؤها وشعاعُها *

والبيت قائله مجهول عند صاحب الدرر ٢ : ١٢٠ وورد في معجم الشواهد ٢٦٦ غير منسوب والشاهد لأوس بن حجر . ديوانه ٨٤ . وقد نسبه ابن عصفور في المقرب ٧٧ إلى أوس بن حجر أيضاً .

(٣) لبعض المولّدين كما في الدرر ٢ : ١٢٠ .



ولا ضمير في « أفْعِل » ، والتقدير في : أحْسِن بزيد : صار زيدٌ ذَا حُسْنٍ كقولهم : أبقلت الأرض ، أي صارت ذات بقل .

(وقيل :) هو (أمر) حقيقةً ، فمحل المجرور نَصْبٌ على المفعوليّة ، والهمزة للنقل كهي في « ما [1] أفعل » ، فالباء زائدة .

واختلف على هذا ، فالأصحّ (فاعله ضمير المصدر) الدّالّ على الفعل ، فكأنه قِيل : يا حُسْن أحْسِن بزيد أي اُلزمه ، ودُمْ به ، ولذلك وجد الفعل على كلّ حال .

(وقيل :) فاعله ضمير (المخاطب) كأنك قلت : أحسن يا مخاطب به ، أي أحكم بحسنه ، ولم يبرز في التأنيث ، والتثنية ، والجمع ، لأنه جرى مجر المثل ، ولزمت الباء في المفعول ، ليكون للأمر في معنى التعجّب حالٌ لا يكون له في غيره .

وردّ كونه أمراً بأنه محتمل للصّدق والكذب ، وبأنه لا يجاب بالفاء ، وبأنه يليه ضمير المخاطب نحو : أحْسِنْ بك ، ولا يجوز ذلك في الأمر لما فيه من إعمال فعل واحد في ضَمِيرَيْ فاعل ومفعول لمسمّى واحد ، وبأنه لو كان الناطق به أمراً بالتعجّب لم يكن متعجّباً ، كما لا يكون الأمر بالحلف ، والنداء ، والتّشبيه حالفاً ، ولا منادياً ، ولا مُشَبّهاً ، وقد أجمع على أنه متعجّب .

قال أبو حيّان : ولو ذهب ذاهب إلى أن أفْعِل أمْر صورة خبر معنى ، والفاعل فيه ضمير يعود على المصدر المفهوم في الفعل ، والهمزة للتعدية ، والمجرور في موضع مفعول لكان مذهباً ، فقولك : أحْسِنْ بزيد ، معناه : أحْسن هو أي الإحسان زيداً أي جَعَلَهُ حسناً ، فيوافق [٢/٩١] معنى : ما أحسن زيداً ، قال : ولا ينافي ذلك التّصريح بالخطاب من: يا زيد أحسن بزيد ، لأن الفاعل مخالف للمخاطب ، فالمعنى :

---

(١) ط : « فيما » مكان : « في ما » .



يا زيد أحسن الإحسانَ زيداً ، أي جعله حسناً ، كما تقول : يا زيد ما أحسن زيداً ، أي شيء جعله حسناً .

قال : ويدلّ على أن محل المجرور نصب جواز حذفه ، ونصبه بعد حذف الباء في قوله :

١٤٥١ — * فأبْعِد دَار مُرْتحلٍ مزاراً [1] *

ويحذف المتعجّب منه مع ما أفعل (لدليل) كقوله :

١٤٥٢ — جزى اللهُ عنّا ، والجزَاءُ بِفَضْلِه ربيعَةَ خيراً ما أعفَّ وأكْرَما [2]

أي : ما أعفهم ، وأكْرَمَهم [3] .

وفي جواز حذفه (مع أفْعِل خُلْفٌ) قال سيبويه : لا يجوز ، وقال الأخفش وقوم يجوز ، لقوله تعالى : « أسْمع بهم وأبْصِرْ [4] » أي بهم . (وقيل : بل يحذف الجار فيستتر) الفاعل في أفعل ، ولا يحذف ، ورُدّ بأنه لو كان مستتراً لبرز في التثنية والجمع ، والتأنيث .

(ولا يكون المتعجّب) منه (إلاّ مختصّاً) من معرفة ، أو قريب منها بالتخصيص ، لأنه مخبر عنه في المعنى .

(ومنع الفراء ذا أل العهديّة) نحو : ما أحسن القاضي ، تريد : قاضياً بينك

(١) في الدرر ٢ : ١٢٠ قائله مجهول . وصدره :

* لقد طَرَقَتْ رجال الحيِّ لَيْلى *

(٢) نسب لعليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه . من شواهد : العينيّ ٣ : ٦٤٩ ، والتصريح ٢ : ٨٩ والأشموني ٣ : ٢٠ .

(٣) أ : « وأكرهم » . تحريف .

(٤) سورة مريم ٣٨ .



وبين المخاطب ـ عهد فيه ـ » وأجازه الجمهور .

(و) منع (الأخفش أيّاً الموصول بالماضي) نحو : ما أحسن أيّهم قال : ذاك ، وأجازها سائر البصريين ، فإن [1] وصلت بمضارع جاز اتّفاقاً .

(ولا يُفْصَل) المتعجّب منه من أفْعَل ، وأفْعِلْ بشيء لضعفهما بعدم التصرّف ، فأشبها إنّ وأخواتها (إلا بظرف ومجرور يتعلّق بالفعل) فإنه يجوز (على الصحيح) لتوسّعهم فيهما ، ولجواز الفصل بهما بين إنّ ومعمولها ، وليس فعل التعجب بأضعف منها ، ولكثرة وروده كقوله :

« ما أحْسَنَ في الهَيْجاء لقاءَها [2] »

وقوله :

١٤٥٣ ـ * وأحْبِب إلينا أن يكون المقدّما [3] *

وقيل : لا يجوز الفصل بهما أيضاً ، وعليه أكثر البصريين ، ونُسِب إلى سيبويه . (وثالثها : قبيح) أي يجوز على قُبْح . قال أبو حيّان : ومحل الخلاف فيما إذا لم يتعلّق بالمعمول ضمير يعود على المجرور ، فإن تعلّق وجب تقديم المجرور كقولهم : ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وقوله :

١٤٥٤ ـ خَلِيليَّ ما أحرَى بذي اللُّب أن يُرَى صبوراً ، ولكن لا سَبيلَ إلى الصَّبر [4]

---

(١) من قوله : « فإن وصلت » إلى قوله : « فأشبها إنّ » الخ سقط من ب .

(٢) قال صاحب الدرر ٢ : ١٢١ : « ظاهره أن هذا شعر وليس كذلك ، بل هو نثر من كلام عمرو بن معد يكرب الزبيديّ » .

(٣) سبق ذكره رقم ١٤٤٨ .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : العينيّ ٣ : ٢٦٢ ، والأشموني ٣ : ٢٤ ، وحاشية يس ٢ : ٩٠ .



أمَّا ما لا يتعلَّق منهما بالفعل ، فلا يجوز الفصل به وفاقاً نحو: ما أحسن بمعروف أمْراً .

(وجوّزه الجَرْميّ وهشام بالحال) أيضاً نحو : ما أحسن مُقْبلاً زيداً .

(زاد الجَرْمي أو المصدر) نحو : ما أحسن إحساناً زيداً والجمهور على المنع فيهما .

(و) جوّزه (ابن مالك بالنّداء) كقول عليّ : « أعْزِزْ على أبا اليَقْظان أن أراك صَرِيعاً مُجدَّلاً » .

(و) جوّزه (ابن كيسان بلولا) الامتناعيّة نحو : ما أحسن لولا بخله زيداً .

قال أبو حيّان : ولا حجة له على ذلك .

(ولا يقدّم معمول) لفعل التعجّب (على الفعل ولا) على (ما) وإن جاز ذلك في غير هذا الباب ، لعدم تصرّفه ، ولأن المجرور من أفْعِل عند الجمهور فاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه .

(ولا يفصل بينهما) أي بين « ما » وأفعل (بغير كان) . أما كان الزائدة فيجوز الفصْل نحو : ما كان أحْسن زيداً .

(والأكثر) على أنّ فعل التعجب (يدلّ على الماضي المتصل) بالحال ، فإذا أريد الماضي المنقطع أتى بكان ، أو المستقبل أتى بيكون . (وقيل) : إنما يدل على (الحال) دون المضي [1] ، حكى عن المبرّد .

(وقيل) يدل على (الثلاثة) الحال ، والماضي ، والاستقبال ، ويقيّد في المضي بكان وأمسى،وفي الحال بالآن ، وفي الاستقبال بيكون ونحوه من الظروف المستقبلة كقوله تعالى : « أسمع بهم وأبْصِر يوم يأتوننا [2] » قاله ابن الحاجّ .

---

(١) أ : « على الحال أو المضيّ » . تحريف .

(٢) سورة مريم ٣٨ .



(ويجرّ ما يتعلّق بهما إن كان فاعلاً معنىً بإلى) نحو : ما أحب زيداً إلى عمرو ، وما أبغضه إلى بكرٍ ، والأصل : أحبّ عمرو زيداً ، وأبغض بكرٌ زيداً .

(وإلاّ) أي : وإن لم يكن فاعلاً معنىً (فإن أفهم عِلماً أو جَهْلاً فبالباء) يجر نحو : ما أعرف زيداً بالفقه وما أبصر عمراً بالنحو ، وأجْهَل خالداً بالشعر .

(وإلاّ) أي وإن لم يُفْهَمْ ذلك (فإن تعدّى بحرف فيه) يجرّ نحو : ما أعز زيداً عليّ ، وما أزهده في الدنيا (وإلاّ) بأن تعدّى بنفسه (فباللام) يجرّ نحو : ما أضرب زيداً لعمرو .

(ويقتصر على الفاعل) في بابي – كسا [٩٢/٢] وظن فيقال : ما أكْسى زيداً ، وما أعطى عمراً ، وما أظَنّ خالداً بحذف المفعولين .

(ويستغنى بجر أحد مفعولَيْ (الأوّل) أي باب كسا باللاّم عن ذكر الآخر نحو : ما أكساه لعمرو ، وما أكساه للثياب ، ولا يُفْعَل ذلك في باب ظَنّ ، وإن جمع بينهما فالثّاني منتصب بمُضْمرٍ نحو : ما أعطى زيداً لعمرو الدراهم ، وما أكساه للفقراء الثياب (خلافاً للكوفيّة) في الأمرين ، أي قولهم : بجواز ذكرهما في باب كسا على أنّ الثاني منصوب بفِعل التّعجب ، وبجواز مثل ذلك في باب ظن ، إذا أمن اللّبس نحو : ما أظن زيداً لبكرٍ صديقاً [١] فإن خيف أدخل اللام [٢] عليهما نحو : ما أظَنّ زيداً لأخيك لأبيك، والأصل : ظنّ أخاك أباك .

قال أبو حيّان : هذا تحرير النقل في المسألة وخلط ابن مالك ، فنقل عن البصريين تساوي الحكم في باب كسا وظن، وعن الكوفيين نصب الثاني بفعل التعجب ، بلا تفصيل .

(١) ط : « ما أظن زيداً لبكر أ صديقاً » تحريف .
(٢) كلمة : « اللام » سقطت من أ .



[صيغ التعجّب السّماعيّة]

مسألة :

(من مفهـم التعجب) الذي لا يبوّب [١] له في النحو قولهم :

(سُبحانَ الله) ، وفي الحديث « سبحان الله ، إنّ المؤمن لا ينجس » .

(لله درّه) . قال في الصّحاح : أي عمله ، وأصل الدّرّ : اللّبن .

(حسبك بزيد رجلاً) . ويجوز حذف الباء ورفع زيد [٢] ، ويجوز إدخال « مِنْ » في رجل .

(يا لك من ليل) ، ويجوز حذف « من » ، والنصب .

(إنّك من رجل) لعالم ، ولا يجوز حذف « مِنْ » منه .

(ما أنت جارةً) بالنصب على التمييز ، ويجوز إدخال « من » .

(واها له ناهياً [٣]) .

ومن ذلك : لا إله إلاّ الله . سبحان الله . من هو .

أو رَجُلاً : ويْله رجلا ، وكفاك به رَجُلاً ، والعظمة لله من رَبٍّ . وأعجبوا لزيد رجلاً أو من رجل . وكاليوم رجلاً . وكاللّيلة قمراً ، وكرَماً ، وصلَفاً ،

---

(١) ب : « لا ينوب » ، أ : « لا ثبوت » . تحريف والمراد أن هذا التعجب شذّ عن قواعد التعجب التي أثبتها النحويون في كتبهم .

(٢) أ : « ورفع رجل » . تحريف .

(٣) ب : « ياهيا » . ط : « ياهيء » والأوضح أن تكون : « ناهياً » كما في أ .



ويا لَلْماء ، يا لَلدّواهي ، ويا حُسْنهُ رَجُلاً ، ويا طيبها من ليلةٍ ، للهِ لا يُؤَخّر الأجل . (و) من ذلك (كيف ، ومَنْ ، وما ، وأي في الاستفهام) نحو : «كيف تكفرون بالله[1]» «عمّ يتساءلون[2]» «الحاقّة ما الحاقّة[3]» . «لأيّ يوم أجّلت[4]» .

(١) سورة البقرة ٢٨ .

(٢) سورة النبأ ١ .

(٣) سورة الحاقة ١ ، ٢ .

(٤) سورة المرسلات ١٢

المَصْدَر

(المصدر) أي : هذا مبحث إعماله . (يعمل كفعله) لازماً ، ومتعدّياً إلى واحد ، فأكثر أصلاً ، لا إلحاقاً ، كما في شرح الكافية ، لأنه أصله (١) ولذا لم يتقيّد عملُه بزمان . (إن كان مفرداً مكبّراً غير محدود ، وكذا) إن كان (ظاهراً على الأصحّ) ، فلا يعمل مثنّىً ، فلا يقال : عجبت من ضَرْبَيْك زيداً ، ولا مجموعاً ولا مصغّراً ، كعرفت ضُرَيْبَك زيداً ولا محدوداً بالتاء . كعجبت من ضَرْبتَك زيداً ، وشذّ قوله :

١٤٥٥ — * بضرْبة كفيه الملا نَفْسَ راكب (٢) *

ولا مضمراً ، كضَرْبك زيداً حَسَنٌ وهُو المُحسِنَ قبيحٌ (٣) ، لأن كُلاًّ مما ذكر يُزِيل المصدر عن الصّفة التي هي أصل الفعل ، خُصُوصاً الإضمار ، فإن ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة ، كما أن ضمير العَلَم ليس بَعلَم ، ولا ضمير اسم الجنس اسم جنس .

وقال الكوفيون : بجواز إعمال المصدر ، واستَدلُّوا بقوله :

---

(١) أي أصل الفعل .

(٢) من شواهد : العينيّ ٣ : ٥٢٧ ، والأشمونيّ ٢ : ٢٨٦ ، وحاشية يس ٢ : ٦٢ .

(٣) مثل له الصبان بقوله : « مروي بزيد حسن وهو بعمرو قبيح » .



١٤٥٦ — وما الحرْبُ إلاّ ما علِمتم وذُقتُمُ وما هو عنها بالحديث المُرَجَّم [١]

أي : وما الحديث عنها . والبصريّون تأوّلوه على أن « عنها » متعلّق بأعني مقدّراً .

(وثالثها : يعمل في المجرور فقط) دون المفعول الصريح ، قاله الفارسيّ وابن جنيّ .

قال أبو حيّان : وقياس قولهما إعماله في الظّرف ، إذ لا فرق بينهما ، وقد أجازه جماعة .

(وجوّزه قومٌ في الجمع المكسّر) واختاره ابن مالك ، قال : لأنه ، وإن زالت معه الصيغة الأصلية فالمعنى معها باقٍ ، ومتضاعف بالجمعيّة ، لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكرِّراً بعطف، وقد سمع : « تركته بِمَلاحِس البقر أولادَها [٢] » ، وقال الشاعر :

١٤٥٧ — * مواعيد عُرْقُوبٍ أخاه بِيَثْرِبِ [٣] *

---

(١) من معلقة زهير المشهورة .
من شواهد الخزانة ٣ : ٤٣٥ ، وحاشية يس ٢ : ٦٢ .

(٢) أي بمواضع تلحس فيها البقر أولادها .
ويروى بمَلْحس البقر أولادَها ، ولا شاهد فيها . انظر : القاموس .

(٣) نسبه في الدرر ٢ : ١٢٢ إلى امرىء القيس ونسبه في اللسان : « عرقب » إلى الأشجعيّ وفي النسخ الثلاث « مواعد » مكان : « مواعيد » من شواهد : سيبويه ١ : ١٣٧ ، وقطر الندى ٣٦٧ ، وابن يعيش ١ : ١١٣ ، والمقرّب ١ : ١٣١
هذا وصدر البيت في المقرّب :

* وقد وعدَتْك موعداً لو وَفَت به *

وصدره في اللسان :

* وعَدْتَ وكان الخُلْفُ منك سجيّةً *



قال أبو حيّان : والمختار المنع ، وتأويل ما ورد من ذلك على النصب بمضمر ، أي لحست أولادها ، ووعد أخاه .

(ويقدّر بأن) المصدريّة مخفّفة أو غيرها [١] (قيل :) أي قال بعضهم زيادة (أو ما المصدرية) والفعل فـ « أنْ » غير المخفّفة[٢] للماضي كقوله :

١٤٥٨ — * أمِنْ بَعْدِ رَمْيِ الغانِياتِ فُؤَادَهُ [٣] *

والمستقبل كقوله :

١٤٥٩ — فَرُمْ بِيَدَيْكَ هل تَسْطِيعُ نَقْلاً جبالاً من تِهامَةَ راسِيَاتِ [٤]

و « ما » للماضي والحال كقوله : « كذكركم آباءكم [٥] » وقوله « تخافونَهُم كخيفتكم [٦] » .

والمخففة للثّلاثة كقوله :

---

(١) يقصد بغيرها أنّ المفتوحة المشدّدة فإنها تقدر بالمصدر .

(٢) أي أن المصدرية التي لم تخفف من أنّ المشدّدة فإن « أنّ » المخففة من الثقيلة هي التي تقع بعد علم أو ظن نزل منزلته، ولها شروط نصّ عليها النحويون، ولا تصلح للمصدريّة، وان كان ابن مالك قد « ذكر في التسهيل مع هذين الحرفين (أن المصدرية وما) ـ أن المخففة نحو : علمت ضربك زيداً فالتقدير : علمت أن قد ضربت زيداً » .

انظر الأشموني ٢ : ٢٨٥ .

(٣) قائله مجهول ، وتمامه :

* بأسْهُم ألحاظٍ يلام على الوجْدِ *

وانظر الدرر ٢ : ١٢٣ .

(٤) قائله مجهول

(٥) سورة البقرة ٢٠٠ .

(٦) سورة الروم ٢٨ .



١٤٦٠ — * عَلِمْتُ بَسْطك للمعروف خَيْر يَد [(١)] *

وقوله :

١٤٦١ — * لو علمنا إخْلافكم عِدَةَ السلم [(٢)] *

وقوله :

١٤٦٢ — * [٩٣/٢] لو علمتْ إيثاريَ الذي هوَتْ [(٣)] *

قال ابن مالك : وتقدّر المخفّفة بعد العِلْم وغيرها بعد لولا ، أو فعْلِ [(٤)] كرَاهَةٍ أو إرادةٍ أو خوفٍ [(٥)] ، أو رجاءٍ ، أو منْعٍ [(٦)] ، أو نحو ذلك .

ثم هذا التقدير قال الجمهور : (دائماً ، وقيل) أي قال ابن مالك : (غالباً) قال : ومن وقوعه غير مقدّر قول العرب : « سَمْعُ أذني زيداً يقول ذلك [(٧)] » . وقول

---

(١) قائله مجهول . وتمامه :

* فلا أرى فيك إلاّ باسطاً أملا *

(٢) قائله مجهول . والبيت بتمامه :

لو علمنا إخلافكم عِدةَ السّلْـ ـم عدمتم على النجاة معينا

انظر الدرر ٢ : ١٢٣ .

(٣) قائله مجهول . وتمامه .

* ما كنت منها منفياً عن إلفِ *

انظر الدرر ٢ : ١٢٣ .

(٤) ط فقط : « أو الفعل » تحريف .

(٥) ط فقط : « أو خوفاً » . تحريف .

(٦) ط فقط : « أو منعاً » . تحريف .

(٧) رواية الأشموني ٢ : ٢٨٦ : « سمع أذني أخاك يقول ذلك » .

أعرابي : « اللهم إن استغفاري إياك مع كثرة ذنوبي للؤم ، وإن تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لَعَيٌّ » وقول الشاعر :

١٤٦٣ — ورَأْيُ عينيَّ الفتى أباكـا يُعْطِي الجزيل ، فعليك ذاكا [1]

قال أبو حيّان : وما ذكره ممنوع .

(ومن ثَمَّ) أي من هنا ، وهو كون هذا المصدر مقدّراً بحرف [2] مصدريّ ، والفعل ، أي من أجل ذلك (لم يقدّم معمولُه عليه) لأنّه كالموصول ، ومعموله كالصّلة ، والصّلة لا تتقدّم على الموصول ، ويؤوّل ما أوهمه على إضمار فعل كقوله :

١٤٦٤ — * وَبَعْضُ الحِلْم عند الجهْل للذلّـة إذْ عانُ [3] *

(خلافاً لابن السّراج) في قوله : بجواز تقديم (المفعول عليه) فأجاز يعجبني عمراً ضَرْبُ زيدٍ .

(و) من ثَمَّ أيضاً (لا يفصل من معموله بتابع أو غيره) كما لا يفصل بين الموصول

= ويعلّق الصبان على ذلك فيقول : « حال — والمراد — جملة : يقول ذلك — كالحال في : ضربي العبد مسيئاً .

فالتقدير : سِمع أذني أخاك حاصل إذ كان أو إذا كان ، فصاحب الحال ضمير الفعل المحذوف لا الأخ ، وإن زعمه البعض .

(١) سبق ذكره رقم ٣٣٤ ، وفي ب ، ط : « عين الفتى » . تحريف ، وفي ب فقط : « عين الفتى أخاكا » مكان : « أباكا » . تحريف .

(٢) ط فقط : « مقدّر » بالرفع . تحريف .

(٣) للفند الزِّمّاني .

من شواهد : الأشموني ٢ : ٢٩١ وانظر شرح ديوان الحماسة ١ : ٣٨ .



وصلته ، وشمل (١) التابع النعت وغيره خلافاً لقول التسهيل ، ولا منعوت قبل تمامه ، فلا يقال : عجبت من ضربك الشديد (٢) زيداً ، ولا من شرْبك وأكلكَ اللبن ، بل يجب تأخيره كقوله :

١٤٦٥ — * إن وجْدي بك الشّديد أراني (٣) *

وأمّا قوله :

١٤٦٦ — * أزْمَعْتُ يأساً مُبيناً من نَوالِكُمُ (٤) *

فمؤوّل على إضمار : يئست من نوالكم ، وكذا قوله تعالى : « إنّه على رَجْعه لقادرٌ يَوْمَ تُبْلَى السّرائر » (٥) يقدَّر : يرجعه يوم (٦) .

(ولا يتقدّر عمله بزمان) بل يعمل ماضياً ، وحالاً ، ومستقبلاً ، كما تقدّم (خلافاً لابن أبي العافية في) قوله : لا يعمل في (الماضي) قال أبو حيّان : ولعلّه لا يصحّ عنه .

---

(١) من قوله : « وشمل التابع إلى قوله في المتن » : « ولا يتقيّد عمله بزمان » سقط من أ .

(٢) ب : « السلام » مكان : « الشديد » ولا معنى لها .

(٣) سبق ذكره رقم ١٢١٨ .

(٤) من سينية الحطيئة المشهورة التي مدح بها بغيضاً وتمامه :

* ولن ترى طارداً للحرّ كالياس *

من شواهد : الخصائص ٣ : ٢٥٨ والمغني ٢ : ١٤٨ ، وحاشية يس ٢ : ٦٣ وديوانه ١٠٧ .

(٥) سورة الطارق ٨ ، ٩ .

(٦) فلا يقال : « إن يوم تبلى السرائر » معمول : لـ « رجعه » لأنه قد فصل بينهما بالخبر .

وفي الخصائص ٣ : ٢٥٥ — ٢٥٦ بحث قيم بعنوان : « بين تقدير الإعراب ، وتفسير المعنى » عرض فيه لهذه الآية ، وبيّن وجه الصواب في إعرابها —.



(ولا يحذف) المصدر (باقياً معموله في الأصحّ) ، لأنه موصول ، والموصول[١] لا يحذف .

وقيل : يجوز لدليل ، لأنّه كالمنطوق ، كما يحذف المضاف لدليل ، ويبقى عمله في المضاف إليه .

قيل : ومنه قوله تعالى : « هل يَستطيع ربّك[٢] » أي سؤال ربّك، إذ لا يصح تعليق الاستطاعة بغير فعل المستطيع[٣] .

(وإعماله مضافاً أكثر) من إعماله منوّناً استقراء ، وعلّله ابن مالك بأن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف ، كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل ، ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول آل والتنوين ، فقويت بها مناسبة المصدر للفعل .

(ثم) إعمالُه (منوّناً) أكثر من إعماله مُعرَّفاً بأل ، لأن فيه شبهاً بالفعل المؤكّد بالنون الخفيفة .

(وأنكره الكوفية) أي أعماله منوناً . وقالوا : إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فبإضمارِ فعل يفسر المصدر من لفظه كقوله تعالى : « أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً »[٤] التقدير : يطعم . وردّ بأن الأصل عدمه (ثم) يليه (إعماله معرفاً بـ « أل ») كقوله :

---

(١) كلمة : « والموصول » سقطت من أ .

(٢) سورة المائدة ١١٢ .

(٣) يقرأ بالياء على أنه فعل وفاعل ، ويقرأ بالتاء ، و « ربك » نصب . والتقدير : هل تستطيع سؤال ربك ، فحذف المضاف .

وعلى هذه القراءة يكون « أن ينزل » مفعولاً لسؤال المحذوف ، أنظر العكبريّ ١ : ٢٣٢ .

(٤) سورة البلد ١٤ ، ١٥ .



١٤٦٧ — * ضَعيفُ النكاية أعداءَه [1] *

وقولـــه :

١٤٦٨ — * فلم أنكُلْ عن الضّرْب مِسْمَعا [2] *

(وأنكره كثيرون) ، والبغداديّون [3] ، وقوم من البصريين كالمُنوِّن ، وقدَّروا له عاملاً .

(وثالثها : أنه قبيح) أي يجوز إعماله على قُبْح .

(ورابعها إن عاقبت) « أل » (الضمير عمل) نحو : إنك والضرب خالداً [4] لمسيء إليـــه .

(وإلاّ) بأن لم تعاقبه (فلا) يجوز إعماله نحو : عجبت من الضّرْب زيداً عمراً [5]

---

(١) قائله مجهول . وتمامة :

* يخال الفرار يراخي الأجل *

من شواهد : سيبويه ١ : ٩٩ ، والمنصف ٣ : ٧١ والمقرب ١ : ١٣١ والخزانة ٣ : ٤٣٩ ، وشذور الذهب ٣٤٢ والتصريح ٢ : ٦٣ ، والأشموني ٢ : ٢٨٤ .

(٢) قطعة من بيت جاء على النحو التالي .

لقد علمت أولى المغيرة أنني لحقت فلم أنكُلْ عن الضرب مسْمِعا

ونسب لمالك بن زغبه الباهلي .

من شواهد : سيبويه ١ : ٩٩ وابن يعيش ٦ : ٦٤ ، والخزانة ٣ : ٤٣٩ ، والعيني ٣ : ٤٠ والأشموني ٢ : ١٠٠ ، ٢٨٤ .

(٣) « والبغداديون وقوم من البصريين » سقط من أ .

(٤) ط : « خالد » بالرفع . تحريف .

(٥) ط فقط : من الضرب زيد « عمراً » برفع « زيد » .



وهو قول ابن طلحة وابن الطّراوة واختاره أبو حيّان .

وقولي : معرّفاً تصريح بأن « أل » فيه للتعريف .

قال أبو حيّان : ولا نعلم في ذلك خلافاً إلاّ ما ذهب إليه صاحب « الكافي » من أنها زائدة ، كما في الّذي والّتي ونحوهما ، لأن التعريف في هذه الأشياء بغير أل ، فلا وجه إلاّ ادّعاء زيادتها ؛ إذ لا يجتمع على الاسم تعريفان ، قال : وهو في حالة التنوين معرفة ، لأنه في معناها .

(وقال الزّجّاج) : إعمال (المنوّن أقوى) من المضاف ، لأن ما شُبّه به نكرة ، فكذا ينبغي أن يكون نكرة ، ورُدّ بأن إعماله ليس للشّبه ، بل بالنّيابة عن حرف مصدري والفعل ، والمنوب عنه في رتبة المضمر .

(و) قال (ابن عصفور) : إعمال (المعرّف) أقوى من إعمال المضاف في القيـــاس .

(وقيل : المضاف والمنوّن) في الإعمال (سواء) .

قال أبو حيان : وترك إعمال المضاف ، وذي أل عندي هو القياس ، لأنه قد دخله خاصّةٌ من خواصّ الاسم ، فكان قياسه ألاّ يعمل ، فكذلك المنوّن ، لأن الأصل في الأسماء ألاّ تعمل فإذا تعلّق اسم باسم ، فالأصل الجرّ بالإضافة .

(ويضاف للفاعل [٢ / ٩٤] مطلقاً) أي مذكوراً مفعوله ، ومحذوفاً كقوله : « كذِكْرِكُم آبَاءَكُمْ » [(١)] وقوله : « يفرح المؤمنون بِنَصْرِ الله » [(٢)] .

(و) يضاف (للمفعول فيحذف) الفاعل كقوله : « لا يَسْأَمُ الإنسانُ من دُعاءِ

(١) سورة البقرة ٢٠٠ .

(٢) سورة الرّوم ٤ ، ٥ .



الخير »[١] . أي : دعائه الخير وبذلك يفارق الفعل ، لأن الموجب للمنع فيه تنزيله ، إذا كان ضميراً متصلاً كالجزء منه بدليل تسكين آخره ، وللفصل به بين الفعل وإعرابه في : يَفْعَلان ، وحذف الجزء من الكلمة لا يجوز بقياس ، وحُمِل عليه المنفصل والظّاهر ، والمصدر لا يتّصل به ضمير فاعل ، فلم تكن نسبة فاعله منه نسبة الجزء من الكلمــة .

(وقال الكوفيّة) : لا يحذف بل (يضمر) في المصدر ، كما يضمر في الصفات والظــرف .

(و) قال أبو القاسم [٢] خلف [٣] بن فرتون (ابن الأبرش : ينوى) إلى حيث المصدر . قال : ولا يجوز أن يقال : إنه محذوف ، لأن الفاعل لا يحذف ، ولا يضمر ، لأن المصدر لا يضمر فيه ، لأنه بمنزلة اسم الجنس .

(ويجوز إبقاؤه) أي الفاعل مع الإضافة إلى المفعول (في الأصحّ) نحو قوله تعالى في قراءة يحيى بن الحارث الدماري عن ابن عامر : « ذِكْرُ رَحْمةِ ربِك عَبْدُه زَكريّا » [٤] وقوله ﷺ : « وحج البيتِ من استطاع إليه سبيلاً » وقول الشاعر :

١٤٦٩ — * قَرْعُ القواقيزِ أفواهُ الأباريق[٥] *

---

(١) سورة فصلت ٤٩ .

(٢) خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم بن الأبرش الأندلسيّ . مات بقرطبة ٥٣٢ .
وفي ط : « قرنون » بالقاف والنون . تحريف .

(٣) من قوله : « خلف بن فرتون » إلى قوله : « الفاعل لا يحذف » سقط من أ .

(٤) سورة مريم ٢ .
يقول العكبري ٢ : ١١٠ : « ذكر مصدر مضاف إلى المفعول ، والتقدير : هذا أن ذكر ربك رحمته عبده . وقيل : هو مضاف إلى الفاعل على الاتساع والمعنى : هذا أن ذكرت رحمة ربك ، فعلى الأول ينتصب عبده برحمته ، وعلى الثاني بذكر » .

(٥) للمغيرة بن الأسود الأسدي ، وهو المعروف بالأقيشر الأسدي . وصدره : —



وقيل : لا يجوز إلا في الشعر .

(و) يضاف (لظرف ، فيعمل فيما بعده رفعاً ونصباً) كالمنوّن نحو : عرفت انتظار يوم الجمعة زيد عمراً ، قال أبو حيان : ومن منع من ذكر الفاعل والمصدر منوّن منع هذه المسألة .

(ويؤول المنوّن بالمبنيّ للمفعول فيرفع) ما بعده على النيابة عن الفاعل نحو : عجبت من ضَرْب زيد ، وقال الأخفش : لا يجوز ذلك ، بل يتعيّن النصب أو الرفع على الفاعليّة ، واختاره الشّلوبين .

(وثالثها) : قال أبو حيّان : يجوز (إن لزمه) أي البناء للمفعول .(فعلُه) أي فعل ذلك المصدر نحو : عجبت من جُنون بالعلم زيد بخلاف ما ليس كذلك .

(ويحذف معه) أي : بالمنوّن (الفاعل ، وأوجبه الفرّاء) فقال : لا يجوز ذكر الفاعل مع المصدر المنون البتّة ، لأنه لم يسمع . (فالأقوال الثلاثة) السابقة فيه ، أهو محذوف أم مضمر ، أم منويّ ؟ تأتي هنا .

(ورابعها) قاله السّيرافيّ (لا يقدّر) الفاعل هنا (البتّة) بل ينتصب المفعول بالمصدر كما ينتصب التمييز في عشرين درهماً من غير تقدير فاعل ، ورُدَّ بأنه إن قال : إن الفاعل غير مراد ، فباطل بالضرورة ، إذ لا بد للإطعام مثلاً في قوله : أو إطعام ، من مُطْعِم من جهة المعنى ، وإن قال : إنه مراد ، فقد أقرّ بأن المصدر يقتضيه كما يقتضي الفعل بخلاف ، عشرين درهماً ، فيلزمه تقديره ، وإن لم يصح إضماره [1] .

= أفنى تلادي وما جمعت من نشب

من شواهد : المقرب ١ : ١٣٠ ، وشذور الذهب ٣٤١ والمغني ٢ : ١٢٣ ، والعينيّ ٣ : ٥٠٨ والتصريح ٢ : ٦٤ ، والأشموني ٢ : ٢٨٩ واللسان : « قفز » .

(١) أ « إخباره » مكان : « إضماره » . تحريف .



[معمول المصدر]

مسألــة :

(يذكر) بعد المصدر (البدَل ِ من فعله مَعْمولُهُ) نحو : ضرباً زيداً ، وسقياً زيداً (وعامله) الناصب له (المصدر) عند سيبويه والجمهور ؛ لأنه صار بدلاً من الفعل ، فورث العمل الذي كان له ، وصار الفعل نَسْياً مَنْسِيّاً .

(وقيل): عامله الفعل (المحذوف) النّاصب للمصدر ، (فعليه) أي على هذا القول (يجوز تقديمه) أي المعمول على المصدر نحو : زيداً ضرباً [١] .

(وكذا) يجوز التّقديم (على) القول (الأول) أيضاً (في الأصحّ) لأنه ناب عن فعله فهو أقوى منه ، إذا كان غير نائب ، ولأنه غير مقدر بحرف مصدريّ حتّى يشبه الموصول في الامتناع .

وقيل : لا يجوز التّقديم على القول بأنه العامل قياساً على المصدر السّابق .

قال أبو حيّان : والأحوط ألاّ يقدم على التقديم إلاّ بسماع . (وفي تحمّله) أي هذا المصدر (الضمير خُلْفٌ) صحّح ابن مالك أنه يتحمّل كاسم الفاعل وقال : كذا [٢] .

---

(١) ط فقط : « زيد ضرباً » برفع : « زيد » . تحريف .

(٢) بعد : « وقال » بياض في أ ، وبياض مشار إليه بـ « كذا » في ب ، وفي ط : وقال : كذا من غير إشارة إلى هذا البياض وقد نقل السّيوطيّ هذا النص من التسهيل لابن مالك ولكنه كتبه ناقصاً ، وترك هذا البياض في نسخته بدليل اتفاق نسخ الهمع على هذا البياض . وتكملة النص من التسهيل على النحو الآتي :

وقال : « والأصح أيضاً مساواة هذا المصدر اسم الفاعل في تحمّل الضمير ، وجواز تقديم المنصوب به ، والمجرور بحرف يتعلّق به » التسهيل ١٤٣ .



اِسْمُ المَصْدَر

مسألــة :

(يعمل كمصدر اسْمُه) أي: اسم المصدر (الميميّ لا العَلَم بإجماع) فيهما ، أمّا الأوّل ، فلأنه مصدر في الحقيقة كقوله :

١٤٧٠ – * أظلــوم إن مُصابكم رَجُلاً   أهدى السّلام تحيّــة ظُلْمُ [1] *

فمصابكم مصدر بمعنى : إصابتكم . وأمّا الثاني ، وهو ما دلّ على المصدر دلالة مغنية عن أل ، لتضمّن الإشارة إلى حقيقته ، كيَسار ، وبَرَّة وفجار ، فلأنّها خالفت المصادر الأصليّة بكونها لا يقصد بها الشياع ولا تضاف ، ولا توصف ، ولا تقع موقع الفعل ، ولا موقع ما يوصل به ولا تقبل أل ، ولذلك لم تقمْ مقامها في توكيد الفعل ، وتبيين نوعه أو مرّاته .

(وأمّا) اسم المصدر (المأخوذ من حدَث لغيره) ، كالثواب والكلام ، والعطاء أخذت من مواد الأحداث ، ووضعت لما [٢ /٩٥] يثاب به.وللجملة من القول، ولما يعطى (فمنعه) أي : إعماله (البصريّة) إلاّ في الضّرورة .

(وجوّزه) قياساً (أهل الكوفة وبغداد) إلحاقاً له بالمصدر كقوله :

١٤٧١ –   * وبعد عَطائِك المائة الرّتاعا [2] *

---

(١) نسبه ابن هشام في المغني ٢ : ١٢٤ للعرجي من شواهد : ابن الشجريّ ١ : ١٠٧ ، وشذور الذهب ٣٦١ والعيني ٣ : ٥٠٢ ، والتصريح ٢ : ٦٤ والأشموني ٢ : ٢٨٨ ، ٣١٠ .

(٢) سبق ذكره رقم ٧٣٠ .



وقولــه :

١٤٧٢ — * فإن ثوّاب اللهِ كُلَّ مُوحِّدِ [١] *

وقولــه :

١٤٧٣ — * فإن كلامها شِفاء لما بيا [٢] *

(قال الكسائي) إمام أهل الكوفة إلاّ ثلاثة ألفاظ : (الخبْز والدهن والقُوت) فإنها لا تعمل ، فلا يقال : عجبت من خبزك الخبز ، ولا من دهنك رأسك ، ولا من قوُتك عيالَك ، وأجاز ذلك الفراء ، وحكى عن العرب مثل : أعجبني دهنُ زيدٍ لِحْيَتَهُ .

قال أبو حيّان : والذي أذهب إليه في المسموع من هذا النوع أنّ المنصوب فيه بمضمر يفسّره ما قبله ، وليس باسم المصدر ، ولا جرى مجرى المصدر في العمل ، لا في ضرورة ولا في غيرها .

(١) لحسان بن ثابت . ديوانه ٩١ ، وتمامه :

* جِنانٌ من الفردوس فيها يخلّدُ *

من شواهد : شذور الذهب ٣٦٣ .

(٢) لذي الرمّة ، ملحق ديوانه ص ٧٦١ . وصدره :

* ألا هل إلى ميّ سبيلٌ وساعةٌ *

ورواية الديوان : * تكلمني فيها شفاء لما بيا *

هذا وقد تنبه إلى رواية الديوان صاحب الدرر فنقد رواية الأصل . انظر الدرر ٢ : ١٢٨ .



اِسْمُ الفَاعِل

أي هذا مبحث إعماله ، وذكر معه أمثلة المبالغة واسم المفعول : هو ما دلّ على حدث وصاحبه) .

فما دَلّ جنس ، وقوله : على حدث يخرج الجامد ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، وصاحبه : يخرج المصدر واسم المفعول .

(ويعمل عمل فعله مفرداً أو غيره) أي مثنى ، ومجموعاً جمع سلامة ، وجمع تكسير .

(ومنع قوم) عمل (المكسّر و) منع (سيبويه) والخليل إعمال (المثنّى والجمع) الصحيح (المسند الظاهر) ، لأنه في موضع ، يفرد فيه الفعل ، فخالفه ، فلا يقال : مررت برجل ضاربين غلمانه زيداً ، وأجاز المبرّد إعماله ، لأن لحاقه حينئذ بالفعل قَوِيّ من حيث لحقه ما يلحقه .

(وقيل) : لا ينصب اسم الفاعل أصلاً بل (الناصب فعل مقدّر منه) ، لأنّ الاسم لا يعمل في الاسم ، حكاه ابن مالك في التّسهيل ، وبه يُردّ على ابنه في دعواه نفي الخلاف في عمله .

(وشرط البصريّة) لإعماله (اعتماده على) أداة (نفي) صريح نحو : ما ضاربٌ زيدٌ عمراً أو مؤول نحو : غير مُضيّع نفسه عاقل (أو) أداة (استفهام) اسماً أو حرفاً ظاهراً أو مقدّراً ، كقوله :



١٤٧٤ — * أناوٍ رجالُك قتل امرئ[1] *

(أو) على (موصوف) نحو : مررت برجل ضارب عمراً ، ولو تقديراً هو راجع للاستفهام ، والموصوف معاً كقوله :

١٤٧٥ — * لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمٌ العُذْرَ قَوْمِي
لِيَ أم هُمْ في الحُبِّ لِي عاذِلونا[2] *

أي : أمقيم ، وقوله :

١٤٧٦ — * وما كُلُ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بلبيبِ[3] *

أي : رجل مؤت .

(أو موصول) وذلك إذا وقع صلة أل .

(أو) على (ذي خَبَرٍ) نحو : هذا ضارب زيداً ، وكان زيد ضارباً عمراً وإنّ زيداً ضاربٌ عمراً ، وظننت زيداً ضارباً عمراً .

(أو) على ذي (حال) نحو : جاء زيدٌ راكباً فرسه .

(قيل : أو) على (إنّ) نحو : إنّ قائماً زيد ، فقائماً اسم إنّ ، وزيد الخبر .

---

(١) من شواهد : شذور الذهب ٣٤٥ والعيني ٣ : ٥٦٦ وقائله مجهول . وتمامه :
* من العز في حبّك اعتاض ذلاّ *

(٢) قائله مجهول .
ورواية ط محرّفة . صوابها في ا ، ب وشذور الذهب ٣٩٠ .
وقد وقع في التحريف نفسه صاحب الدرر ٢ : ١٢٨ .

(٣) نسبه الأمير على المغنى ١ : ١٦٨ إلى أبي الأسود الدؤلي ، وصاحب الدرر ٢ : ١٢٩ يقول : لم أعثر على قائله . من شواهد : سيبويه ٢ : ٤٠٩ ، والمغني ٢ : ١٢٨ .

ولم يشترط الكوفيّون ووافقهم الأخفش الاعتماد على شيء من ذلك ، فأجازوا إعماله مطلقاً نحو : ضارب زيداً عندنا .

(و) شرط البصريّة (كونه مكبّراً) فلا يجوز : هذا ضويربٌ زيداً لعدم وروده ، ولدخول ما هو من خواصّ الاسم عليه ، فَبَعُدَ عن شبه المضارع بتغيير بنيته التي هي عمدة الشّبه .

وقال الكوفيّون إلا الفرّاء ، ووافقهم النحاس : يعمل مصغّراً بناء على مذهبهم أن المعتبر شبه للفعل في المعنى ، لا الصّورة .

قال ابن مالك في « التُحفة » : هو قويّ بدليل إعماله محوّلاً للمبالغة اعتباراً بالمعنى دون الصّورة ، وقاسه النحّاس على التكسير .

(وثالثها : يعمل) المصغّر (الملازم التصغير) الذي لم يلفظ به مُكبّراً كقوله :

١٤٧٧ — * فما طَعْمُ راح في الزجاج مُدَامةٌ
تَرَقْرقُ في الأيدي كميتٍ عَصيرُها [1] *

في رواية جر كُمَيتٍ .

(أمّا الماضي فالأصحّ يرفع فقط) نحو : مررت برجل قائم أبوه ، أوْ ضارِب أبوه أمسِ ، ولا يُنْصب ، لأنه لا يشبه المضارع إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال .

وقال الكسائيّ وهشام ، ووافقهما قوم : يُنْصب أيضاً اعتباراً بالشّبه معنىً وإن زال الشّبه لفظاً ، واستدلّوا بقوله تعالى : « وكَلْبُهُم باسِطٌ ذِراعَيْه بالوصيد » [2] وتأوّله

(١) لمضرّس بن ربعي .
من شواهد : العينيّ ٣ : ٥٦٧ ، والأشموني ٢ : ٢٩٤ . وفي ط : « فيما » مكان « فما » . تحريف .
(٢) سورة الكهف ١٨ .

الأوّلون على حكاية الحال .

(ومنع قومٌ رفعــه الظاهر.وقوم) رفعه (المضمر) أيضاً ، قاله ابن طاهر ، وابن خروف وهو يردّ دعوى ابن عصفور الاتفاق على أنّه يرفعه ، ويتحمله .

(و) قال (قومٌ يعمل) النصب (إن تعدّى لاثنين أو [٢ / ٩٦] ثلاثة) نحو : هذا معطي زيداً درهماً أمسِ ، لأنه قوى شبهه بالفعل هنا من حيث طلبه ما بعده ، وغير صالح للإضافة إليه لاستثنائه بالإضافة إلى الأوّل .

والأكثرون قالوا : هو منصوب بفعل مضمر ، قال ابن مالك : ويردّه أن الأصل عدمــه .

(فإن كان) اسم الفاعل (صلة أل فالجمهور) أنه (يعمل مطلقاً) ماضياً ، وحالاً ، ومستقبلاً ، لأنّ عمله حينئذ بالنّيابة فنابت « أل » عن الّذي وفروعه ، وناب اسم الفاعل عن الفاعل الماضي فقام تأوّله بالفعل مع تأول أل بالذي مقام ما فاته من الشبه اللفظي كما قام [١] لزوم التأنيث بالألف ، وعدم النظير في الجمع مقام السبب الثاني [٢] في منع الصرف .

ومثاله ماضياً قوله :

١٤٧٨ — والله لا يذهب شَيْخي باطلاً حتى أُبير مالِكاً وكاهِــلا

* القاتِلينَ الملِكَ الحُلاحِلا [٣] *

قال الأخفش : ولا يعمل بحال ، وأل فيه معرفة كهي في الرجل لا موصولة ، والنصب بعده على التّشبيه بالمفعول به .

---

(١) ب : « كما تقدم » مكان : « كما قام » تحريف .

(٢) ط فقط « مقام مسبب ثان » .

(٣) سبق ذكره رقم ١٠١٧ .



(وثالثها) قاله الرّماني ، وجماعة يعمل (ماضياً فقط) لا حالاً ، ولا مستقبلاً .

ورُد بأن العمل حينئذ أوْلى .

ومن وروده حالاً قوله تعالى : « والحَافظِين فرُوجَهم والحافظـات [1] » .
وقال الشاعر :

١٤٧٩ — * إذا كُنتَ مَعْنِيّاً بمجد وسُؤدَدٍ
فلا تك إلا المُجْمِلَ القوْلَ والفِعْلا [2] *

(ويضاف لمفعوله) جوازاً نحو : « هَدْياً بالغ الكعبة » [3] . « إنك جامع الناس [4] » « غير مُحِلّي الصيد » [5] .

قال أبو حيّان : وظاهر كلام سيبويه : أن النصب أولى من الجرّ ، وقال الكسائي : هما سواء ، ويظهر لي أن الجرّ أولى ، لأنّ الأصْلَ في الأسماء ، إذا تعلّق أحدهما بالآخر الإضافة والعمل ، إنما هو بجهة الشّبه للمضارع فالحمل [6] على الأصل أولى .

(وتجب) الإضافة (إن كان ماضياً) نحو : ضارب زيدٍ أمس، إذ لا يجوز النّصب كما تقدّم . (أو) كان (المفعول ضميراً) متّصلاً به نحو : زيدٌ مكْرِمك .

(وقيل) : وعليه الأخفش وهشام محلّه نصب ، وزال التنوين أو النون في : مُكْرِماك ، ومُكْرِمُوك للطافة الضّمير لا للإضافة، قالا [7] لأن موجب النّصب

(١) سورة الأحزاب ٣٥ .
(٢) قائله مجهول . أنظر : الدرر ٢ : ١٢٩ .
(٣) سورة المائدة ٩٥ .
(٤) سورة آل عمران ٩.
(٥) سورة المائدة ١ .
(٦) ط : « فلل » مكان : « فالحمل » . تحريف .
(٧) ط : « لا » مكان : « قالا » . تحريف .

المفعولية ، وهي محققة وموجب الجر الإضافة ، وليست محققة ، إذ لا دليل عليها إلا الحذف المذكور ، ولم يتعيّن سبباً له .

ورُدَّ بالقياس على الظّاهر فإنّه لا يحذف التنوين فيه إلاّ للإضافة ، ويتعيّن النصب لفقد شرط الإضافة ، بأن كان في اسم الفاعل « أل » ، وخلا منها الظّاهر والمضاف إليه [١] ، ومرجع الضمير .

ويجوز تقديم معموله ، أي اسم الفاعل عليه نحو : هذا زيداً ضاربٌ ، لا إنْ جر بغير حرف زائد من إضافة أو حرف ، فلا يقال : هذا زيداً غلامُ قاتلٍ ، ولا مررت زيداً بضارب بخلاف ما جُرّ بالزائد ، فيجوز التقديم عليه نحو : ليس زيد عمراً بضارب . قيل : أو جُرَّ به ، أي : زائد أيضاً فلا يقدّم كغيره .

وجوّزه قوم إنْ أضيف إليه « حق » ، أو « غير » أو « جدّ » فأجازوا : هذا زيداً غير ضارب ، وكذا الآخران ، وقد تقدّم ذلك في مبحث الإضافة .

(و) يجوز تقديم معموله (على مبتدئه [٢]) الذي هو خبر عنه نحو : زيداً هذا ضاربٌ .

وقيل : لا يجوز إن كان اسم الفاعل خبر مبتدأ سببيّ ، أي من سبب المبتدأ نحو : زيد أبوه ضاربٌ عمراً ، أو كان المعمول لسببه نحو : زيد ضاربٌ أبوه عمراً .

وأجاز ذلك البصريُّون ، ووافقهم الكسائيّ في الأخيرة [٣] .

لا تقديم صفته ، أي اسم الفاعل عليه ، أي المعمول (و) لا تقديم معموله عليه ، وعلى صفته معاً ، فلا يقال : هذا ضارب عاقل زيداً ، ولا هذا زيداً ضارب أيّ

(١) كلمة : « إليه » سقطت من أ .
(٢) أ ، ب : « على مبتدأ به » .
(٣) « في الأخيرة » سقط من أ .



ضارب [1] خلافاً للكسائيّ في إجازته التقديم في الصّورتين .

ويجوز وفاقاً تأخير الوصف [2] عن المعمول نحو : هذا ضاربٌ زيداً عاقل . والفرق أنه إذا وصف قبل أن يأخذ معموله زال شبهه للفعل بالوصف الذي هو من خواصّ الأسماء بخلاف ما إذا تأخّر الوصف ، لأن صفته تحصُل بعد تمام عمله ومن الوارد [3] في ذلك قوله :

١٤٨٠ — * وتَخْرُجْن من جَعْد ثَراهُ مُنَصّب [4] *

---

(١) « أيّ » في هذا المثال صفة لـ « ضارب » ، لأن من معاني « أيّ » أن تكون دالّة على معنى الكمال فتقع صفة لنكرة . أنظر المغني ١ : ٧٣ .

(٢) ط : « الموصف » بالميم . تحريف .

(٣) ط : « الموارد » بالميم . تحريف .

(٤) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة .

وفي هذا الشطر تحريف في كلمة : « متنصب » لأن الشطر بحره من الطويل ، والصواب : « مُنَصّب » وفي اللسان : « جعد » : « تراب جعد : ندٍ ، وثرى جَعْد مثل : ثَعْد » إذا كان ليّناً ، لأنه اسم فاعل وفي ط : « متنصب » تحريف صوابه من ب وفي ا « ينصب » بالباء . وفي ا ، ب « جعم » مكان « جعد » تحريف .



صِيَغُ المُبالَغَة

مسألة : (يعمل بشرطه وفاقاً وخلافاً ما حوّل منه للمبالغة إلى فعّال ، ومفعول ، ومِفْعال ، وفَعِيل ، وفَعِلٍ) قال :

١٤٨١ – * أخا الحرْب لبّاساً إليها جِلالَها (١) *

وسمع : أمّا العسَل فأنا شرّاب [٩٧/٢] ، وقال :

١٤٨٢ – * ضَروبٌ بنَصْلِ السّيفِ سُوقَ سِمانِها (٢) *

وسمع : إنّه لمِنْحار بَوائِكَها (٣) . « وإنّ الله سميعٌ دُعاءَ مَنْ دعاه » وقال :

(١) للقلاخ بن حزن . وتمامه :

* وليس بولاّج الخوالف أعقلا *

ورواية ابن هشام في الشذور ٣٩٢ : « لباساً إليها » ، وفي النسخ الثلاث : « عليها » مكان : « إليها » من شواهد : سيبويه ١ : ٥٧ ، وابن يعيش ٦ : ٧٠ ، والعيني ٣: ٥٣٥، والتصريح ٢ : ٦٨ والأشموني ٢ : ٢٩٦ .

(٢) لأبي طالب بن عبد المطلب . وتمامه :

* إذا عدموا زاداً فإنك عاقِرُ *

من شواهد : سيبويه ١ : ٥٧ ، وابن الشجرى ٢ : ١٠٦ ، وابن يعيش ٦ : ٧٠ ، والخزانة ٢ : ٣/١٧٥ : ٤٤٦ ، وشذور الذهب ٣٤٩ والعينيّ ٣ : ٥٣٩ ، والتصريح ٢ : ٦٨ والأشموني ٢ : ٢٩٧ .

(٣) البوائك : جمع بائكة ، وهي السمينة الفتيّة .



١٤٨٣ — * أتاني أنهم مزِقون عِرْضي [١] *

ولدلالتها على المبالغة لم تستعمل إلاّ حيث يمكن الكثرةَ ، فلا يقال : موّات ولا قتّــال زيداً [٢] ، بخلاف : قتّالٌ النّاسَ ، أمّا إذا لم تدلّ عليها فلا تعمل كأن كانت للنّسَب [٣] كنجّار [٤] وطعِمٍ أو كان بناء الوصف [٥] عليها ، ككريم وفَرِح .

(وأنكر الكوفيّة الكلّ) أي إعمال الخمسة ، لأنها زادت على معنى الفعْل بالمبالغة ، إذ لا مبالغة في أفعالها ، ولزوال الشّبه الصُّوري أيضاً ، فما ورد بعدها منصوباً فبإضمار فعل يفسّره المثال .

(و) أنكر (أكثر البصريين الأخيرَيْن) أي : فَعِيل وفَعِل لقلتهما .

(و) أنكر (الجرْمي فَعِل دون فعيل ، لأنّه أقل وروداً حتى إنه لم يسمع إعماله في نثر .

(وقال أبو عمرو يعمل) فَعِل (بضعف) .

---

(١) لزيد الخيل . وتمامه :

* جحاش الكِرْمَلين لها فديدُ *

من شواهد المقرب ١ : ١٢٨ ، وابن يعيش ٦ : ٧٣ .
وشذور الذهب ١ : ٣٥٠ ، والأشموني ٣ : ٢٩٨ .

(٢) ا ، ط : « زيد » بالرفع . تحريف صوابه في ب .

(٣) تحريف في النسخ الثلاث ، ففي أ ، ب : « ليسيت » وفي ط : « للأنسب » .

(٤) تحريف في النسخ الثلاث ، ففي أ ، ط « كحا » بالحاء وفي ب : « كجار » بالجيم صوابه من الهمع في باب النسب السّماعيّ ، فقد جاء فيه : يصاغ فعّال من الحرفة كنجّار وقيل : بمعنى : صاحب الشيء كـ « طَعِم » أي صاحب طعام :

(٥) ط فقط : « النصب » مكان : « الوصف » . تحريف .



(و) قال (أبو حيّان لا يتعدّى فيهما السّماع) بل يقتصر عليه بخلاف الثلاثة الأخر ، فيقاس فيها .

وقد سقتها في المتن على ترتيبها في العمل . فأكثرها : فعّال ثم فَعول ، ومِفْعال ، ثم فعيل ، ثم فَعِل .

وادّعى ابن طلحة تفاوتها في المبالغة أيضاً ، ف « فعول » لمن كثر منه الفعل ، و « فعّال » لمن صار له كالصناعة ، و « مِفْعال » لمن صار له كالآلة ، و « فعيل » لمن صار له كالطبيعة و « فَعِل » لمن صار له كالعادة .

قال أبو حيّان : ولم يتعرّض لذلك المتقدّمون .

(واعمل ابن ولاّد ، وابن خروف فعّيلاً) بالكسر والتّشديد ، فأجازوا زيد شِرِّيب الخمر ، وطِبِّيخ الطعام .

قال أبو حيّان : وقد سمع إضافة شريب إلى معموله في قوله :

١٤٨٤ ــ * لا تَنْفُرِي يا ناقُ منه فإنّهُ شِرِّيبُ خَمْرٍ مِسْعرٌ لحروب [١] *

فعلى هذا لا يبعد عمله [٢] نَصْباً .

وفهم من مساواة الأمثلة لاسم الفاعل جواز إعمالها غير مفردة كقوله :

١٤٨٥ ــ * ثم زادوا أنّهم في قَوْمِهم غُفُرٌ ذَنْبَهُم غَيْرُ فُخُرْ [٣] *

(١) من شواهد : ابن الشجريّ ١ : ١٦٠ . وهو لحفص بن الأحنف الكنانيّ ، ويروى الأخيف انظر الدرر ٢ : ١٣٠ .

(٢) أ : « عليه » مكان : « عمله » . تحريف .

(٣) لطرفة . ديوانه ١٠١ .

من شواهد : سيبويه ١ : ٥٨ ، وابن يعيش ٦ : ٧٥ ، والخزانة ٣ : ٣٦٤ ، والعينيّ ٣ : ٥٤٨ ، والتّصريح ٢ : ٦٩ ، والأشمونيّ ٢ : ٢٩٩ وفي ا « غير حجر » بالحاء والجيم . تحريف .



وقوله :

١٤٨٦ — * خَوارِجَ ترّاكين قَصْدَ المخارِجِ (١) *

وقوله :

١٤٨٧ — * شُمٌّ مهَاوِينَ أَبْدانَ الجَزُور مخا ميص العَشِيّاتِ لاخُورٍ ولا قَزَمِ * (٢)

وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى جواز إعمالها ماضيةً ، وإن عرِّيت من أل ، وإن لم يقولا بذلك في اسم (٣) الفاعل ، لما فيها من المبالغة ، ولم أحتج إلى ذكره ، لأنه رأيٌ محكيّ (٤) في اسم الفاعل فدخل في التشبيه .

---

(١) قاتله مجهول : وصدره :

* رأى النّاس إلاّ من رأى مثل رأيه *

وقد سبق ذكره رقم ٥٨٦ .

(٢) للكميت بن معروف الأسديّ .

من شواهد : سيبويه ١ : ٥٩ ، وابن يعيش ٦ : ٧٤ ، والخزانة ٣ : ٤٤٨ ، والعينيّ ٣ : ٥٦٩ .

وفي أ : « العشاب لا جوز ولا قوم » . تحريف .

(٣) كلمة : « اسم » سقطت من أ .

(٤) ط فقط « محكيا » بالنصب . تحريف .



اِسْمُ المَفعُول

مسألة : (كهو أيضاً) في العمل والشّروط والأحكام وفاقاً وخلافاً (اسم المفعول فيرفع مرفوع فعله) أي المفعول ، لأنّ فِعْله لما لم يسم فاعله ، قال :

١٤٨٨ – *ونحن تَرَكْنا تَغْلِب بِنْة وائلٍ كمضرُوبَةٍ رِجْلاَهُ منقطعِ الظّهْرِ*(١)

(وتجوز إضافته) أي اسم المفعول (إليه) أي إلى مرفوعه (دونه) أي اسم الفاعل، فإنه لا يجوز فيه ذلك نحو : زيد مضروب الظهر . قال أبو حيّان : والصحيح أن الإضافة في مثل ذلك من نصْبٍ لا من رفع ، وأصله : « مضروب الظهر » وقال شيخه الشّاطبيّ : لم يذكر هذا الحُكْم غير ابن مالك ، واعتنى بذكره في سائر كتبه ، وقيّده في الألفيّة بالقلّة ، ولم يقيّده بها في التسهيل ، والأوّل أحسن .

قال : ثم إنما يجوز بشرطين : أن يكون اسم المفعول من متعدٍّ إلى واحد فلا يجوز من لازم ، ولا من متعدٍّ إلى أكثر ، وأن يقصد ثبوت الوصف ، ويتناسى(٢) فيه الحدوث .

ثُمّ كما تجوز الإضافة يجوز النصب على التشبيه بالمفعول أو التمييز نحو : هذا مضروبٌ الأب أو أباً ، وهو أقلّ من الإضافة .

---

(١) قائله تميم بن مقبل ديوانه ١٠٧ وفي الدرر ٢ : ١٣١ مجهول القائل ، ولم ينسب في معجم الشواهد ١٧٥ .

(٢) أ : « ويتناهى » . تحريف .



(ولا يعمل) كعمل اسم المفعول (ما جاء بمعناه) من فِعْل ، وفَعْل ، وفَعِيل (كذِبْح وقَبْضٍ ، وقتيل) ، فلا يقال : مررت برجل كحيلٍ عينُهُ ، ولا قتيل أبوه (خلافاً لابن عصفور) حيث أجاز ذلك .

قال أبو حيّان : ويحتاج في منع ذلك وإجازته إلى نقل صحيح عن العرب .

الصِّفَةُ المُشَبَّهة

مسألة : (كهو) أيضاً (الصّفة المشبّهة به عملاً لكن) تخالف في أنها (لا تعمل مُضْمَرة ، ولا في أجنبيّ) بل في سببيّ (ولا في سابق) عليها ، بل في متأخّرٍ عنها (ولا) في (مفصول) بينها وبينه ، بل في متّصل بها . قال الخفاف [1] في شرحه : لم يفصلوا بين الصّفة المشبهة ومعمولها ، فيقولوا : كريم فيها حسب الآباء إلاّ في الضّرورة كما قال :

١٤٨٩ — * والطيِّبون إذا ما يُنْسَبُون أبا [2] *

(ولا مراداً بها غير الحال) واسم الفاعل يعمل مضمراً [٩٨/٢] نحو : أنا زيداً ضاربه ، تقديره : أنا ضاربٌ زيداً ضاربه ، كما يعمل مظهراً [3] وفي أجنبيّ ، كما يعمل في سَبَبِيّ ، وفي متقدّم عليه ، كما يعمل في متأخّر عنه ، وفي مفصول كما يعمل في متّصل ، ومراداً به الاستقبال ، كما يعمل في مرادٍ به الحال .

وقولي : (في الأصحّ فيهما) راجع إلى الأخيرين .

قال أبو حيّان : ذكر صاحب البسيط : أنه يجوز الفصْل بين هذه الصفة وبين

---

(١) الخفاف هو أبو بكر بن يحيى بن عبد الله المالقي النحويّ قرأ النحو على الشلوبين . صنف شرح سيبويه ، وشرح إيضاح الفارسي وشرح لمع ابن جنيّ . مات بالقاهرة ٦٥٧ .

(٢) للحطيئة . ديوانه ١٦ . وصدره :

* سيرى أُمام فإن الأكثرين حصىً *

من شواهد الخزانة ١ : ٥٦٧ .

(٣) من قوله : « مظهرا » إلى قوله : « كما يعمل في متأخّر عنه » سقط من ا .



معمولها ، إذا كان مرفوعاً أو منصوباً كقوله تعالى : « مفتّحة لهم الأبواب [(١)] » ، قال : ولم يتعرّض ابن مالك في التسهيل لزمان هذه الصفة ، وذكر ذلك في أرجوزته فقال :

* وصَوْغُها من لازِمٍ لحاضِرِ [(٢)] *

وفي المسألة خلاف : ذهب أكثر النحويين : إلى أنه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال .

وذهب أبو بكر بن طاهر : إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة ، وأجاز أن تقول : مررت برجل حاضر الابن غداً ، فيكون بمعنى المستقبل .

وذهب السّيرافي : إلى أنها أبداً بمعنى الماضي ، وهو ظاهر كلام الأخفش ، قال : والصّفة لا يجوز تشبيهها إلا إذا ساغ أن يبني منها قد فَعَل .

وذهب ابن السَّرَّاج والفارِسيّ : إلى أنها لا تكون بمعنى الماضي وهو اختيار الشّلوبين ، قال : وسواء رفعت أو نصبت ، لأنك إذا قلتَ : مررت برجِل حسن الوجه ، فحسن الوجه ثابت في الحال لا تريد مُضيّاً ولا استقبالاً ، لأنها لمّا شبّهت باسم الفاعل لم تَقْوَ قوّته [(٣)] في عملها في الزّمانين ، وقد جمع بعض أصحابنا بين قول السّيرافيّ ، وقول ابن السّرّاج بأن قال : لا يريد للسّيرافيّ بقوله : إنها للماضي أنّ الصّفة انقطعت ، وإنما يريد أنها ثبتت قبل الإخبار عنها ، ودامت إلى وقت الإخبار ، ولا يريد ابن السرّاج أنّها إنما وجدت وقت الإخبار ، فلا فرق بين القولين على هذا .

---

(١) سورة صٓ ٥٠ .

(٢) ليس شاهداً ، ولكنه شطر بيت من الألفيّة تمامه :

* كطاهر القلب جميل الظاهر *

وفي ط : « حاضري » بالياء . تحريف .

(٣) ب : « لم تقر قوته » وط : « لم يتوقونه » كلاهما تحريف صوابه في ا .



وفي « البسيط » قال بعضهم : الصّفة المشبّهة باسم الفاعل تفارقه في أنها لا توجد إلا حالاً ، وتقدّم أنّ ذلك [١] ليس على جهة الشرط ، بل [٢] إنّ وَضْعَها كذلك ، لكونها صفة دالّة على الثّبوت والثّبوت من ضرورته الحال . وأمّا على جهة الشرط ؛ فتكون حينئذ يصحّ تأويلها بالزّمان ، ولا يشترط إلا الحاضر ، لأنه المناسب ، انتهى .

(ثم هي إمّا صالحة للمذكّر والمؤنث مطلقاً) أي لفظاً ومعنىً كحسَنٍ وقبيح (أو لفظاً لا معنى) كحائض وخَصِيّ ، لفظهما من حيث الوزن بفاعل وفعيل صالح للمذكر والمؤنث ، ولكن معنى الحيض مختصٌّ بالمؤنّث ، ومعنى الخِصاء مختصّ بالمذكّر (أو عكسه) أي معنىً لا لفظاً ككِبر الألْيةِ ، فإنه معنى مشترك فيه ، لكن خصّ المذكر بلفظ آلي [٣] ، والمؤنث بلفظ عجزاء .

(أولا) تصلح لهما ، بل تختص بأحدهما كآدَرُ [٤] ، وأكمر ، لفظهما ، ومعناهما خاص بالمذكر ، ورتقاء [٥] ، وعَفْلاء [٦] ، لفظهما ومعناهما خاصّ بالمؤنث .

(وتجري الأولى على مثلها وضِدّها) أي يجري مذكّرها على المذكّر ، والمؤنّث ، ومؤنّثها على المؤنث والمذكّر .

قال أبو حيّان : وهذا الذي يعبّر عنه النّحويون بأنه يشبه عموماً تقول : مررت برجل حسن الأب ، وبرجل حسن الأم ، وبامرأة حسنة الأم ، وبامرأة حسنة الأب

---

(١) ط فقط : « أن وقت ذلك » بزيادة « وقت » تحريف .

(٢) من قوله : « بل إن وضعها » إلى قوله : « فتكون حينئذ » سقط من أ .

(٣) وأيضاً : أليان – وألىّ ، وآلٍ .

(٤) الآدر : من يصيبه فتق في إحدى خصيتيه .

(٥) يقال : امرأة رتقاء لا يستطاع جماعها .

(٦) العَفَلة بتحريك العين والفاء : شيء يخرج من قُبُل النساء ، وحياء الناقة ، يقال : عفلت فهي عفلاء .



(دون الباقي) فإنها إنما تجري على مثلها فقط ، ولا تجري على ضدّها (في الأصحّ) تقول : مررت برجل خَصِيٍّ الابن ، وبامرأة حائض البنت ، وبرجل آلى الابن ، وبامرأة عجزاء البنت ، وبرجل آدر الابن ، وبامرأة رتقاء البنت .

قال أبو حيّان : وهذا يعبّر عنه النّحويّون ، بأنه يشبه خصوصاً .

وأجاز الكسائي والأخفش جريان هذه الصّفة على ضدّها في الأقسام الثلاثة فتقول : برجل حائض بنته ، وبامرأة خَصِيّ ابنها ، وبرجل عجزاء بنته ، وبامرأة آلى ابنها ، وبرجل رتقاء بنته ، وبامرأة آدر ابنها .

هكذا حكى ابن مالك الخلاف في الثّلاثة ، ونازعه أبو حيّان : بأن بعض المغاربة نقل الاتّفاق على المنع في قسمين ، منها : وأنّ الخلاف خاصٌّ بقسم واحد ، وهي الصفة المشتّركة من جهة المعنى واللفظ مختصّ [(١)] .

(وتعمل مع أل) مقترنةً بها (ودونها رَفْعاً) على أنْ يعرب المرفوع بها (فاعلاً) بها قاله سيبويه والبصريّون (أو بدلاً) من الضمير المستكنّ فيها ، قاله الفارسيّ .

(ونصباً) على أنه يعرب (مُشبّهاً بالمفعول) به في المعرفة (أو تمييزاً) في النّكرة .

(وجرّاً بالإضافة وفي مراتبها خلاف في مجرّد ، ومقرون بأل ، ومضاف له) أي لمقرون بأل (أو لمجرّد ، أو لضمير ، أو لمضاف له) أي للضمير [(٢)] فتلك ستّة وثلاثون حاصلة من ضرْب اثنين ، وهي : حالتا اقترانها بـ « أل » ، وعدمه في ثلاثة وهي : وجوه عملها : الرّفع ، والنّصب ، والجرّ ، تبلغ ستة ، ثم ضرب الستة المذكورة في أحوال المعمول الستة ، وهي تجريده ، واقترانه بأل ، وإضافته للأربعة[(٣)] [٩٩/٢]

(١) كلمة : « مختص » سقطت من أ .

(٢) ط فقط : « أي الضمير » .

(٣) ط : « وإضافة الأربعة » . تحريف .



المشار إليها ، فتبلغ ما ذكر ، وهذه أمثلتها على الترتيب :

رأيت الرجل الحسن وجهٌ ، والحسن وجهاً ، والحسن وجهٍ .

والحسن الوجهُ ، والحسن الوجهَ ، والحسن الوجهِ .

والحسن وجهُ الأب ، والحسن وجْهَ الأب ، والحسن وجهِ الأب .

والحسن وجهُ أب ، والحسن وَجْهَ أبٍ ، والحسن وَجْهِ أب .

والحسن وجْهُه ، والحسن وجْهَه ، والحسن وجْهِه .

والحسن وجهُ أبيه ، والحسن وجهَ أبيه ، والحسن وجْهِ أبيه .

ورأيت رجلا حسناً وجْهُه ، وحسناً وجهاً ، وحسن وجهٍ .

وحسناً الوجهُ ، وحسناً الوجْهَ ، وحسنَ الوجهِ .

وحسناً وجهُ الأب ، وحسناً وجْهَ الأب ، وحسن وجْهِ الأب .

وحسناً وجهُ أب ، وحسناً وجْهَ أب ، وحسن وجْهِ أب .

وحسناً وجْهُه ، وحسناً وجْهَه ، وحسن وجْهِه .

وحسناً وجْهُ أبيه ، وحسناً وجْهَ أبيه ، وحسن وجْهِ أبيه ... هذا سَرْدُها ، وليست كلها بجائزة على ما تبيّن .

(لكن تجب الإضافة) حال كونها (مجرَّدة) من أل (إلى ضمير مُتّصل بها في الأصحّ) نحو : مررت برجل حَسَنِ الوجه جَميلِه . ولا يجوز نصب هذا الضّمير ، وجوزّه الفراء ، فيقال : جميلٍ إيّاه .

ورُدّ بأنه لا يُفْصل الضّمير ما قدر على اتصاله ، فإن لم تباشره متصلة به أو قرنت بـ « أل » لم تجب الإضافة ، بل يتعيّن النّصب باتفاق في حالة الفصل نحو :



قريش نُجباء الناس وكِرامهُموها [١] . وعلى أحد القولين للنحاة في حالة الاقتران بأل نحو : مررت بالرجل الحسن وجهاً الجميله [٢] .

والقول الثاني : أن الضّمير في موضع جر ، فلو كانت الصّفة غير متصرّفة في الأصل ، وقرنت بـ « أل » نحو : مررت بالرجل الحسن الوجه الأحمر . فالضمير في موضع نصب عند سيبويه ، وجرٌ عند الفرّاء .

(وتمتنع) الإضافة ، حال كون الصفة (مع أل) إلى معمول (عارٍ منها ، أو من إضافة لذيها) أي لذي أل (أو) إلى ضمير ذيها [٣]) فلا يجوز من الأمثلة السابقة :

الحسن وجْهٍ . والحسن وجْهِ أب . والحسن وجْهِه . والحسن وجهِ أبيه ، لما تقرر في باب الإضافة من أنه لا تجوز إضافة الصفة المقترنة بـ « أل » إلى الخالي من أل ، و من إضافة لما فيه أل .

ومثال المضاف إلى ضمير ما فيه أل : رأيت الكريم الآباء الغامر جودهم . قال أبو حيّان : وهو نادر .

(وتقبح) الإضافة حال كونه الصّفة دون أل (إلى مضاف لضمير) وهو مثال : حسن وجهه (ومنعها سيبويه اختياراً) وخص جوازها بالشعر كقول الشّمّاخ :

---

(١) انظر : التصريح ٢ : ٨٦ .
وقد سقطت كلمة : « وكرامهموها » من ب ومكانها بياض .

(٢) الضمير اتصل بالصفة في : « جميل » ولكن الصفة بـ « أل » والضمير منصوب ، وإلاّ لزم إضافة الشيء إلى نفسه . « التصريح ٢ : ٨٦ » .

(٣) ا : « إلى ضمير فيها » مكان : « ذيها » .
وفي ب سواد على هذه الكلمات لم تتضح بسببه .



١٤٩٠ ـ * أمِنْ دِمْنَتَيْنِ عرَّج الركْبُ فِيهما بِحَقْلِ الرُّخامى قد عَفا طَلَلاهُما *

أقامت على رَبْعيْهما جارَتَا صفاً كُميْتا الأعالي ، جَوْنَتَا مُصْطَلاهما [1]

(و) منعها (المبرد مطلقاً) في الشعر وغيره ، وتأول البيت المذكور على أنهما من قوله : مصطلاهما عائد على الأعالي ، لأنها مثناة في المعنى .

قال ابن مالك في شرح الكافية : وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله ، وهو الصحيح ، لأن مثله قد ورد في حديث أم زرع : « صِفْرُ وِشاحِها [2] » وفي حديث الدّجال « أعور عينِهِ اليمنى » وفي وصف النبيّ ﷺ : « شَثْن [3] أصابِعه » قال : ومع هذا ففي جوازه ضَعْفٌ ، ووافقه أبو حيّان .

(وكذا) يقبح [4] (رفعها مطلقاً) أي مع أل ومجرّدة (العاري من الضّمير وأل ، والإضافة إلى أحدهما) وذلك مثال : الحسن وجهٌ ، وحسن وجهٌ ، والحسن وجْهِ أب ، وحسن وجْهِ أب .

(ومنع أكثر البصرية : حسنٌ وجْهٌ) وهو المثال الثاني من هذه الأربعة لخلو الصفة من ضمير مذكور يعود على الموصوف ، واختاره ابن خروف . وما تقدّم من جوازه بقبح مذهب الكوفيّين ، وأجازه ابن مالك ، ومن شواهده قوله :

(١) نسب للشماخ كما في سيبويه ١ : ١٠٢ ، وروايته « عرّس » مكان : « عرّج » .
وانظر ديوان الشماخ ٣٠٧ .
من شواهد : الخصائص ٢ : ٤٢٠ ، وأمالي المرتضى ٢ : ٣٠ ، وابن يعيش ٦ : ٨٦ والمقرب ١ : ١٤١ ، والخزانة ٢ : ١٩٨/٣ـ٤٤٧ ، والعيني ٣ : ٥٨٧ ، والأشموني ٣ : ١١ .
(٢) صفر بكسر الصاد المهملة . والمعنى : أنها ضامرة البطن فكأنّ وشاحها خالٍ .
(٣) شثن : بفتح الشين وسكون التاء : أي غليظها .
(٤) كلمة « يقبح » سقطت من أ .



١٤٩١ – بثوب ودينار ، وشاةٍ ودرهم   فهل أنت مَرْفوعٌ بما هَاهنا راسُ [(١)]

وقوله :

١٤٩٢ – بِبُهْمَةٍ مُنِيتُ شَهْمٍ قلبُ   مُنَجِّذٍ لا ذِي كهَامٍ يَنْبُو [(٢)]

قال أبو حيان : وقول ابن هشام الخضراويّ في نحو هذا : لا يجوز الرّفع في قول أحد ، إذ لا ضمير في السبب، ولا ما يسدُّ مسدّه ليس بصحيح ، إذ جوازه محكيّ عن الكوفيّين ، وبعض البصريين .

(ويتبع معمولها) أي الصّفة المشبهة بجميع التوابع ، وتجري على حسب لفظه لا موضعه . وأجاز الفراء أن يتبع المجرور على موضعه من [٢/١٠٠] الرفع ، كما جاز : « مررت بالرجل الحسن الوجهِ نفسُهُ » . « وهذا قويّ اليدِ والرِّجْلُ » برفع « نفسه » « والرّجل » مع جرّ المعمول .

وقد صرح سيبويه بمنع ذلك وأنه لم يسمع منهم في هذا الباب .

وأما أن يعطف على معمولها المجرور نَصْباً فنصّوا على أنه لا يجوز ، لا يقال : « هذا حسنٌ الوجْهِ والبَدَنَ » بخلاف اسم الفاعل .

(وقيل) : يتبع بكل التوابع (إلا بالصّفة) .

قال أبو حيّان : هكذا قال الزّجّاج . وزعم أنّه لم يسمع من كلامهم . فلا يجوز :

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد : التصريح ٢ : ٧٢ .

(٢) قائله مجهول .
من شواهد : العيني ٣ : ٥٧٧ ، والأشموني : ٣ : ١٠ ، ١٤ .
وفي ط : « منجدا » بالدال والنصب . تحريف .



« جاءني زيد الحسن الوجه الجميلُ » . قال: وقد جاء في الحديث في صفة الدَّجّال : « أعور عينه اليُمْنى » ، فاليمين صفة لعينه ، وعينه معمول الصفة، فينبغي أن ينظر في ذلك .

قال : وعلّل منع ذلك [١] بعض شيوخنا بأن معمول الصّفة مُحَال [٢] أبداً على الأوّل ، فأشبه المضمر ، لأنه قد علم أنك لا تغني من الوجوه إلا وجه زيد في نحو : مررت بزيد الحسن الوجه .

قال : وحكى لي هذا التعليل أيضاً الشيخ بهاء الدين بن النّحاس عن عبد المنعم الإسكندرانيّ [٣] من تلاميذ ابن برّي ، قال لي : وقد كان ظهر لي ما يشبه هذا وهي أنَّ الصّفة هي في الحقيقة للوجه ، وإنْ أسندت إلى زيد مثلاً ، فقد تبيّن الوجهُ بالصّفة فلا يحتاج إلى تبيين .

قلت له : الصّفة قد تكون لغير التبيّين كالمدح والذّمّ وغيرهما ، فهلاّ جاز أن يوصف بصفات هذه المعاني ؟ فقال : أصل الصّفة أن تأتي للتّبيين ، ومجيئها لما ذكرت هو بحقّ الفرع ، وإذا امتنع الأصل فأحرى أن يمتنع الفرع .

وقال بعض أصحابنا : امتنع ذلك لأنها ضعيفة في العمل ، فلم تقو أن تعمل في الموصوف والصّفة معاً .

ويضعّف هذا بعملها في المؤكد والتوكيد إلاّ إن فرّق بينهما بأن المؤكّد والتوكيد كأنّهما شيء واحد ؛ لأن التوكيد لم يدلّ على معنى زائد في المؤكّد بخلاف الصفة .

---

(١) كلمة : « ذلك » سقطت من أ .

(٢) ا فقط : « دال » مكان : « محال » .

(٣) هو عبد المنعم بن صالح بن أحمد بن محمد ، أبو محمّد القرشيّ التميميّ .
من مصنفاته : النوادر والغرائب . وتوفي ٦٣٣ .



(وإذا كان معناها) أي الصفة المشبهة (لسابقها) أي للموصوف (رفعت ضميره مطابقة) له في الإفراد والتذكير وضدهما نحو : مررت برجل عاقل ، ورَجُلَيْنِ عاقِلَيْن ، وبامرأة عاقلةٍ .

(أو) كان معناها (لغيره ، ولم تَرْفَعْه فكذلك) أي تطابق الصفة الموصوف قبلها نحو : مررت برجلين حسَنَيْن الغِلْمانُ ، وبامرأة حسنةِ الغلامُ وبنساء حسانِ الغلمانُ .

(وإلا) بأن رفعته (فكالفعل) فلا يطابق إلاّ على لغة : أكلوني البراغيث نحو : مررت برجلين حَسَنٍ غلاماهما ، وبرجال حَسَنٍ غِلمانُهُم وبامرأة حسنٍ غلامُها .

(وتكسيرُها حينئذٍ) أي حين رفعت السَّبَبِيّ مسندة إلى جمع (إن أمكن أولى من الإفراد في الأصح) سواء كان الموصوف جمعاً أم مثنىً أم مفرداً[١] ، نحو : مررت برجال حسان غِلمانُهم ، ورجلين حسان غلمانهما وبرجل حسان غلمانُه . هذا قول المبرّد ، ونصّ عليه سيبويه في بعض نسخ كتابه وأجازه [٢] الجزُولي ، وصاحب « التّمهيد » ، وبه جزم ابن مالك .

قال أبو حيّان : وذهب بعض شيوخنا إلى أنّ الإفراد أحسن من التكسير قال : لأن العلّة في ذلك أنه قد ينزّل منزلة الفعل إذا رفع الظاهر ، والفعل لا يثنّى ولا يجمع ، فانتفى أن تكون الصِّفة مُفْرَدة . قال : نعم ، التكسير أجود من جمع السلامة إذ لا تلحقه علامة جمع فهو كالمفرد ، لأنه معرب بالحركات مثله ، بخلاف جمع السلامة ، وإلاّ فالفعل لا يجمع لا جمع سلامة ولا جمع تكسير فكيف يكون أحدهما أحسن من الإفراد ؟

(١) ط : « مفرد » بالرفع . تحريف .

(٢) في ط فقط : « واختاره » .

وفي هامش ط تعليق على هذه الكلمة نصه : « وفي نسخة أجازه » :



قال أبو حيّان : وما ذكره هو القياس ، لكنه ذهل عن نقل سيبويه في ذلك ، ثم ذكر أبو حيّان بعد سطر أنّ هذا القول هو مذهب الجمهور ، واختيار الشّلوبين وشيخه الأبّذي ..

(وثالثها إن تبعت جمعا) فالتّكسير أولى مشاكلة لما قبله ، ولما بعده ، نحو : مررت برجال حسانٍ غِلمانُهم . وإن تبعت مفرداً فالإفراد أولى من التكسير لأنه تكلّف جَمْعٍ في موضع لا يحتاج إليه ، لأنه إذا رفع فقوته قوة الفعل وطريق الجمع في الفعل مكروه ، فكذا في الاسم . نقل ذلك أبو حيّان عن بعض مَن عاصره .

فإن لم يمكن التكسير فواضح أنه ليس إلا الإفراد ، نحو : مررت برجل شَرّاب [1] أباؤهُ .

(وأوجبهُ) أي جمع التكسير (الكوفية فيما لم يصحّح) أي لم يجمع جمع تصحيح بالواو والنون نحو : مررت برجال عور آباؤهم (وكذا) أوجبوا فيه المطابقة في (التثنية) نحو : مررت برجالين أعورين أبواهما . ومنعوا الإفراد فيهما بخلاف ما جمع الجمعين[2] فجوّزوا فيه الإفراد [١٠١/٢] والتكسير أحسن ، نحو : مررت برجل كريم أعمامُهُ ، وكرام أعمامُهُ . ويضيف كريمين [3] أعمامه .

(وأجرى كعملها) في رفع السببي ، ونصبه ، وجرّه (اسم مفعول المتعدّي لواحد وفاقاً) كقوله :

١٤٩٣ — * فهل أنت مَرْفوعٌ بما ها هُنا راسُ [4] *

(١) ط فقط : مررت برجال شرب آباؤهم .

(٢) أي صحّ جمعه جمع تكسير أو جمع مذكّر .

(٣) ا ، ط : « كريم أعمامه » تحريف . صوابه من ب .

(٤) سبق ذكره رقم ١٤٩١ .



وقوله :

١٤٩٤ — * لما بَدَتْ مَجْلُوَّةً وجَنَاتِها [١] *

وقوله :

١٤٩٥ — * تَمنَّى لِقائي الجَوْنُ مَغْرورَ نَفْسه [٢] *

قال أبو حيّان : وقول السّهيليّ الأصَح يدل على خلاف في المسألة ، ولا نعلم أحداً منعها ، فلذلك قلت وفاقاً .

(و) أجرى كذلك أيضا (الجامد المضمّن معنى المشتق) نحو : « وردنا منهلا عَسلاً ماؤه وعَسَل الماء » أي حُلْواً . وقال الشاعر :

١٤٩٦ — * لأُبْتَ وأنتَ غِرْبالُ الإهابِ [٣] *

---

(١) صدره :

* لو صُنْت طرفك لم تُرَع بصفاتها *

وقد اختلف في نسبة البيت وصدره ، وانظر في ذلك الدرر ٢ : ١٣٥ .

من شواهد : التصريح ٢ : ٧٢ .

(٢) قائله مجهول . وتمامه .

* فلما رآني ارتاع ثمّة عرّدا *

من شواهد : التصريح ٢ : ٧٢ .

(٣) قائله حسان بن ثابت وصدره :

* فلولا اللهُ والمهرُ المفدّى *

من شواهد : الخصائص ٢ :٢٢١/٣–١٩٥ والعيني ٣ : ١٤٠ والأشموني ٣: ١٦ ، وحاشية يس ٢ : ٧٢ .

وفي الدرر ٢ : ١٣٦ قائله مجهول .

ونسب في الوحشيات ٨ إلى عُفَيرة بنت طُرامة الكلبيّة ، ونسب في العيني إلى منذر بن حسّان :

وقال آخر :

١٤٩٧ ـ فَراشةُ الحِلْمِ فرعونُ العذّاب وإنْ تَطْلُبْ نداه فكَلْبٌ دونه كلب[١]

أي متعب ، وطائش ، ومهلك .

(ومنع أبو حيّان قياسه وكذا إسم الفاعل) المتعدّي لواحد (إن أمن اللبس) نحو : « زيد ظالم العبيد خاذلهم ، راحم الأبناء ناصرهم ، إذا كان له عبيد ظالمون خاذلون ، وأبناء راحمون ناصرون . وكذا هذا ضارب الأب زيداً في : هذا ضارب أبوه زيداً » ، فإن لم يؤمن اللّبس لم يجز .

(وقال ابن عصفور وابن أبي الرّبيع) : إنّما يجوز (إن حذف المفعول اقتصاراً) فإن لم يحذف أصلاً لم يجز ، وكذا إن حذف اختصاراً ، لأنه كالمثبت فيكون الوصف إذ ذاك مختلف التّعديّ والتّشبيه وهو واحد ، وذلك لا يجوز. وبيانه أنه من حيث نصب السّببيّ أو جرّه يكون مشبّهاً باسم الفاعل المتعدّي ومن حيث نصب المفعول[٢] به يكون اسم فاعل متعدّياً مشبّهاً بالمضارع فاختفت جهة تعدّيه[٣] ، وجهة تشبيهه من حيث صار شبيهاً بأصل في العمل ، شبيهاً بفرع في العمل ، فصار فرعاً لأصل ، وفرعاً لفرع ، ولا يكون الشيء الواحد فرعاً لشيئين ، ثم إنه لما سمع استعمال المتعدّي صفة مشبهة حيث حذف المفعول اقتصاراً نحو :

١٤٩٨ ـ * ما الرّاحِمُ القَلْبِ ظلاماً وإن ظُلِما[٤] *

(١) للضحاك بن سعيد كما نسب في معجم الشواهد ١ : ٤٥ وديوان المعاني ١ : ١٩٦ ، من شواهد : الأشموني ٣ : ١٦ ، وحاشية يس ٢ : ٧٢ .

(٢) ط : « المفعولية به » .

(٣) ا : « تقديمه » بالقاف . تحريف .

(٤) قائله مجهول . وتمامه :

* ولا الكريم بمنّاعٍ وإن حرما *

انظر : العيني ٣ : ٦١٨ .



قال أبو حيان : وهذا تفصيل حسن .

(و) قال (أبو عليّ) الفارسيّ يجوز (مطلقاً) ولم يقيّد بأمن اللبْس ...

قال ابن مالك في شرح التسهيل : والصّحيح أنّ جواز ذلك متوقف على أمن اللّبس .

قال : ويكثر أمن اللبس في اسم فاعل غير المتعدّي فلذلك سَهُل فيه الاستعمال المذكور ، ومنه قول ابن رواحة :

١٤٩٩ – تباركْت إني من عَذابك خائفٌ وإنيّ إليك تائب النفس راجع [١]

وقال آخر :

١٥٠٠ – ومن يك مُنحَلَّ العزائم تابعاً هواه فإن الرُّشدَ منه بَعيدُ [٢]

ومن وروده في المصوغ من متعدٍّ قوله :

١٥٠١ – ما الرّاحم القلبِ ظلاماً وإنْ ظُلِما ولا الكريم بمنّاع وإن حُرِما [٣]

انتهى .

قال أبو حيّان : وإطلاقه يدلّ على جواز ذلك في كل متعدٍّ ، سواء تعدّى لواحد أم لاثنين أو ثلاثة ، ولا خلاف أنه لا يجوز [٤] في المتعدي لاثنين أو ثلاثة .

(ومنعه الأكثرُ مطلقاً ، وتوقّف أبو حيّان) فقال : الأحوط ألا يقدم على جواز

---

(١) من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر .

(٢) من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر .

(٣) من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر . وقد ذكر ، آنفاً رقم ١٤٩٨ شاهداً في استعمال المتعدّي صفة مشبهة .

(٤) ط : « يجوز » بإسقاط : « لا » . تحريف .



ذلك حتى يكثر فيه السماع فيقاس على الكثير ، لأن القليل يقبل الشذوذ مع أن البيت السّابق يحتمل التأويل .

(فإن تعدّى بالحرف فلا) يجوز فيه ذلك (في الأصحّ) وعليه الجمهور وجوزه الأخفش وابن عصفور نحو : « مررت برجل مارِ الأبَ » يريد بنصب الأب أو جرّه ، واستدلا بقولهم : « هو حديثُ عهد بالوجع » فقولهم « بالوجع [1] » متعلق بحديث ، وهو صفة مشبهة .

والجمهور تأوّلوا ذلك على أنه متعلق بـ « عهد » لا بالصّفة ، فإن جاء من كلامهم : مررت برجل غضبانِ الأب على زيد ، علّقوا « على زيد [2] » بفعل محذوف تدلّ عليه الصّفة أي غَضِب على زيد .

(١) ط فقط : « بوجع » .

(٢) « علقوا على زيد » سقطت من أ .



أفعَلُ التَّفضِيل

أي هذا مبحثه .

(يرفع) أفعلُ التفضيل (الضّميرَ غالباً والظاهر في لغة) ضعيفة نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه أي أزيد عليه في الفضل أبوه حكاها سيبويه وغيره .

(والأحسن حينئذ تَقدُّم مِنْ) .

(ويكثر) رَفْعهُ الظاهر (إن كان مُفضّلاً على نفسه باعتبارين واقعاً بين ضميرين ثانيهما له ، والآخر للموصوف والوارد) في ذلك عن العرب (كونه بعد نفي) والمثال المشهور لذلك قولهم : « ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد » وبه عرفت المسألة بمسألة « الكحل » وأفردت بالتآليف . فالكحل فاعل بأحسن ، وهو مُفضّل – باعتبار كونه في عين زيد – على نَفْسه حَالاً في عين غَيْره ، وواقع بين ضميرين ثانيهما له ، وهو الضمير في « منه » ، والأول للموصوف ، وهو الضمير في عينه ، وقد [١٠٢/٢] تقدّم النّفي أول الجملة .

ومثله الحديث : « ما من أيّام أحبّ إلى الله فيها العملُ منه في عشر ذي الحجّة » .

وقول الشاعر :

١٥٠٢ – ما علمت أمْرأ أحَبَّ إليه البـ ـذْلُ منه إليك يابْن سِنانِ (١)

---

(١) قائله مجهول .

من شواهد : شذور الذهب ٤١٦ .



قال ابن مالك : والسّبب في رفعه الظاهر في هذه الحالة تهيؤه بالقرائن التي قارنته لمعاقبته الفعل إياه على وجه لا يكون بدونها ، ألا ترى أنه يحسن في المثال أن يقال بدله : ما رأيت رجلاً يَحْسُنُ في عينه الكحلُ كحُسْنه في عين زيد، ولا يختلّ المعنى ، بخلاف قولك في الإثبات : رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد ، فإن إيقاع الفعل فيه موقع أفعل يغيّر المعنى ، فكان رفع « أفعل » للظّاهر ، لوقوعه موقعاً صالحاً للفعل على وجه لا يغيّر المعنى بمنزلة إعمال إسم الفاعل الماضي مَعْنىً إذا وصل بالألف واللام ، فإنه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذي في معناه ، فلمّا وقع صلة قدّر بِفعلٍ وفاعلٍ ليكون جملةً ، فإن المفرد لا يوصل به موصول فانجبر بوقوعه موقع الفعل ، ما كان فائتاً من الشّبه ، فأعطى العمل بعد أنْ مُنعه .

(وقاس ابن مالك) على النّفي (النّهْي والاستفهام) ، فقال : لا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي ، كقولك : « لا يكن غيرك أحبّ إليه الخير منه إليك [1] » . « وهل في النّاس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمنّ [2] » . وإن لم يرد ذلك مسموعاً .

(ومنعه أبو حيّان) قائلاً : إذا كان لم يرد هذا الاستعمال إلاّ بعد نفي وجب اتباع السّماع فيه ، والاقتصار على ما قالته العرب ، ولا يقاس عليه ما ذكر من الأسماء ، لا سيّما ورفعه الظاهر إنما جاء في لغة شاذّة ، فينبغي أن يقتصر في ذلك على مورد السّماع ، قال : على أنّ إلحاقها بالنّفي ظاهر في القياس ، ولكن الأولى اتّباع السّماع .

(وأعرب الأعلم مثله) أي هذا التّركيب معه ، أي (معه) الوجه الذي تقدّم تقريرُهُ (مبتدأ وخبراً) .

---

(١) « منه إليك » سقط من ط .

(٢) ط : « لا يمن » بالباء . تحريف .



(وقد يحذف الضمير الأول [1]) إذا كان معلوماً : سمع « ما رأيت قوماً أشبَه بعضٍ ببعضٍ من قومك » وقال ابن مالك : تقديره : « ما رأيت قوماً أبين فيهم شبهُ بعض ببعض منه في قومك » .

(و) قد يحذف الضّمير (الثاني [2] ، وتدخل « من » على الظّاهر) نحو : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من كُحْل عين زيد . (أو) على (محلّه) كقولك في المثال المذكور : من عين زيد بحذف « كحل » الذي هو المضاف (أو) على (ذي مَحلّه) كقولك فيه : من زيد بحذف « كحل » و « عين » ، وإدخاله على صاحب العين .

ومن إدخاله على المحَلّ قولهم : « ما رأيت كذبة أكثر عليها شاهد من كذبة أميرٍ على مِنْبر » ، والأصل من شُهود كذبة أمير ، فحذف شهود ، وأقام المضاف إليه مقامه .

(ولا يَنْصب) أفعل التفضيل (مَفْعُولاً به على الأصَحّ) بل يتعدّى إليه باللاّم ، إن كان الفعل يتعدّى إلى واحد نحو : زيد أبذل للمعروف ، فإن كان الفعل يفهم علماً أو جهلاً ، تعدى بالباء نحو : زيد أعرف بالنحو ، وأجهل بالفقه ، وإن كان مبنياً من فعل المفعول تعدّى بإلى الى الفاعل معنى نحو زيد أحبّ إلى عمرو من خالد ، وأبغض إلى بكر من عبد الله .

وبـ « في » إلى المنقُول نحو : زيد أحب في عمر [3] من خالد ، وأبغض في عمرو من جعفر .

---

(١) أي العائد للموصوف . .

(٢) أي العائد للكحل .

(٣) كلمة : « عمر » سقطت من ب .



قال ابن مالك : وإن كان مُتَعَدّ إلى اثنين عُدّي إلى أحدهما باللام ، وأُضْمِر ناصب . الثاني : نحو : هو أكسى للفقراء الثياب ، أي : يكسوهم الثياب . قال أبو حيّان : وينبغي ألاّ يقال هذا التّركيب إلا ان كان مسموعاً من لسانهم .

وذهب بعضهم : إلى أنه ينصب المفعول به إن أُوّل بما لا تفضيل فيه ، حكاه ابن مالك في التّسهيل .

قال أبو حيّان : وهذا الرأي ضعيف ، لأنه وإن أوّل بما لا تفضيل فيه، فلا يلزم منه تَعَدِّيَة كتعدّيه . وللتراكيب خصوصيّات .

وفي شرح الكافية لابن مالك أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به ، فإن ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل كقوله تعالى : « الله أعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَل رِسالَته [١] » فحيث هنا مفعول به ، لا مفعول فيه ، وهي في موضع نصب بفعل مقدّر ، يدل عليه « أعلم » ، زاد في شرح التّسهيل : والتّقدير — والله أعلم — يعلم مكان جعل رسالاته .

قال أبو حيّان : وقد فرضناه نحن على أن تكون « حيث » باقية على بابها من الظرفيّة لأنّها من الظّروف التي لا تتصرّف .

(ولا) تنصب مفعولاً (مطلقاً وفاقاً) ذكره .

(وتلزمه مِنْ ولو تقديراً إن جرّد) من أل ، والإضافة نحو : زيد أفضل من عمرو . قال تعالى : « النّبيّ أولى بالمؤمنين من أنْفسهم [٢] » ومثال تقديرها : « وأُولوا [١٠٣/٢] الأرْحام بَعْضُهم أوْلى بِبَعْضٍ في كتاب الله [٣] » . « والآخِرةُ خَيْرٌ وأبقى [٤] » .

---

(١) سورة الأنعام ١٢٤ .
(٢) سورة الأحزاب ٦ .
(٣) سورة الأنفال ٧٥ .
(٤) سورة الأعلى ١٧ .



(و) يلزمه (الإفراد والتذكير إن جرّد ، أو أضيف لنكرة) سواء كان تابعاً لمذكّر ، أم مؤنث ؟ لمفرد أم مثنى أم مجموع ؟ نحو : زيد أفضل من عمرو ، وهند أفضل من دعد ، والزيدان أفضل من عمرو ، والزيدون أفضل من عمرو ، والهندان أفضل من دعد ، والهندات أفضل من دعد . ونحو : زيد أفضل رجل ، وهما أفضل رجلين وهم أفضل رجال . وهي أفضل امرأة ، وهن أفضل نساء (خلافاً للفراء في الثّاني) حيث أجاز فيما أضيف لنكرة مدناة من المعرفة [١] فصّله [٢] واقتضى حينئذ [٣] أن يؤنّث ويثنّى نحو : هند فضلى امرأة تقصدنا ، والهندان فضلتا امرأتين تزورانا . (و) على الأول يلزم (مطابقتها هي) أي النّكرة المضاف إليها كما تقدم في الأمثلة . (خلافاً لابن مالك في) النكرة (المشتقّة) حيث قال : يجوز فيها الإفراد مع جمعيّة ما قبل المضاف ، ومنه قوله تعالى : « ولا تكونوا أوّل كافرٍ به [٤] »

قال أبو حيّان : وقياس قوله جريان ذلك فيما قبله مثنّى [٥] نحو : الزيدان أفضل مؤمن . قال : والحقّ تأويل الآية على حذف موصوف هو جمع في المعنى ، أي أوّل فريق كافر .

(و) على الأقوال يلزم (كونها من جنس المسند إليه أفعل) كما تبيّن .

(وجوز) أبو بكر (ابن الأنباري جرّها إن خالفته) في المعنى مع تجويزه نصبها نحو : أخوك أوسع دارٍ أو داراً ، وأبسط جاهٍ وجاهاً ، قال : فالجرّ على إضافة أفعل

---

(١) لأن النكرة إذا وصفت كانت قريبة من المعرفة وفي المثالين الآتيين وصفت النكرة بجملة .

(٢) في ط : « فضلة » بالضاد ، وفي ب سواد لم تظهر من خلاله الكلمة .

ولعل الصواب « فصله » بالصاد كما في أ . والمعنى حينئذ : فصل هذه المسألة من قاعدة عدم المطابقة .

(٣) في ب لم تظهر هذه العبارة للسواد الذي عليها وفي ط : « وإيضاح » ولا معنى لها . والتصويب من ا .

(٤) سورة البقرة ٤١ .

(٥) ط : « بمثنى » بالباء . تحريف .



إلى المفسّر ، والنصب على إرادة « من » ؛ إذ لو ظهرت لم يكن إلاّ النصب .

(والمعرّف بأل يطابق) في الإفراد والتذكير ، وضدّهما حتماً نحو : زيد الأفضل ، والزّيدان الأفضلان ، والزّيدون الأفضلون ، وهند الفضلى ، والهندان الفضليان والهندات الفضليات أو الفُضّل .

(وفي المضاف لمعرفة الوجهان) المطابقة ، وعدمها وقد اجتمعا في قوله ﷺ : « ألا أخبِرُكم بأحبّكم إلي . وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً » .

(وأوجب ابن السرّاج الإفراد والتذكير) ومنع من مطابقة ما قبله . قال أبو حيّان : وردّ عليه بالسّماع والقياس ، قال تعالى : « ولتجدنّهم أحرصَ النّاسِ على حياة [(١)] » وقال : « جَعَلْنا في كلّ قَرْيَةٍ أكابِرَ مُجْرِميها [(٢)] » فأفرد « أحرص » وجمع « أكابر » .

وأمّا القياس فشَبَهُهُ بذي الألف واللاّم أقوى من شبهه بالعاري من حيث اشتراكهما [(٣)] في أن كُلاًّ منهما معرفة ، فإجراؤه مجراه في المطابقة أولى من إجرائه مجرى العَارِي ، فإذا لم يُعْط [(٤)] الاختصاص بجريانه مجراه ، فلا أقلّ من أن يشاركه .

(وعلى الأول في الأفصح خلف) قال أبو بكر بن الأنباري : الإفراد والتذكير أفصح استغناء بتثنية ما أُضيف إليه ، وجمعه وتأنيثه عن تثنية أفعل ، وجمعه وتأنيثه ، قال : وهذا القول [(٥)] عن العرب .

وقال أبو منصور الجواليقيّ : الأفصح من الوجهين المطابقة .

---

(١) سورة البقرة ٩٦ . (٢) سورة الأنعام ١٢٣ .

(٣) ط : « اشتراكها » بدون تثنية . تحريف .

(٤) ط فقط : « فإذا لم يفد » .

(٥) ب ، ط : « وهذا القوي » صوابه من أ .



(ولا يجرّد) أفْعَل (من) معنى (التفضيل حينئذ ، ويكون بعض المضاف إليه) كما تقدّم .

(وقال الكوفيّة) : الإضافة فيه (على تقدير مِنْ ، فإن لم يقصد به التفضيل طابق) وجوباً [١] كالمعرّف بـ « أل » لتساويهما في التّعريف ، وعدم اعتبار معنى : مِنْ ، ولا يلزم كونه بعض ما أضيف إليه .

قال ابن مالك في شرح الكافية : فلو قيل يوسف أحسن إخوته امتنع عند إرادة معنى المجرّد ، وجاز عند إرادة معنى المعرف بـ « أل » لما ذكرتِ لك ، ولما قرّر في باب الإضافة من أن « أيّا » بمعنى بعض إن أضيف إلى معرفة ، ومعنى « كلّ » إن أضيف إلى نكرة ، وأفعل التفضيل مثلها في ذلك .

وفي شرح التسهيل لأبي حيان : إذا كان أفعل جارياً على من أطلق له التفضيل ، فلا ينوي معه « مِنْ » ، وإذا أوّل بما لا تفضيل فيه لزمت المطابقة في الحالين ، ولا يلزم أن يكون فيهما بعض المضاف إليه . مثال الأول : « يوسف أحسن إخوته » أي أحسنهم ، أو الأحسن من بينهم . فهذا على الإخلاء من معنى « مِنْ » وإضافته إلى ما ليس بعضاً منه ، لأن إخوة يوسف لا يندرج فيهم يوسف .

ومثال الثاني : زيد أعلم المدينة ، تريد عالم المدينة ، قال : وهذا النّوع ذهب إليه المتأخّرون ، واستدلّوا على وقوعه بقوله تعالى : « هو أعْلَمُ بِكم [٢] » « وهو أهْوَنُ عليه [٣] » قالوا : التقدير هو عالم بكم ، إذْ لا مشارك له في علمه . وهو هيّن عليه ، إذ لا تفاوت في نسب المقدروات إلى قدرته .

---

(١) كلمة : « وجوباً » سقطت من أ .

(٢) سورة النجم ٣٢ . (٣) سورة الرّوم ٢٧ .



(وفي قياس ذلك خلف) : فقال المبرّد : هو مقيس مطّرد ، وقال ابن مالك في التسهيل : الأصحّ قصره على السّماع ، قال أبو حيان : لقلة ما ورد من ذلك [١٠٤/٢]
(ولا يخلو) أفعل التفضيل (المجرَّد) من أل والإضافة المقرون بـ « من » (من مشاركة المفضل) في المعنى (غالباً ولو تقديراً) قال أبو حيّان : فإذا قيل : سيبويه أنحى من الكسائيّ ، فالكسائي مشارك لسيبويه في النحو ، وإن كان سيبويه قد زاد عليه في النحو .

والمراد بقولنا : « ولو تقديراً » مشاركته بوجْه ما كقولهم في البغيضين : هذا أحبّ إلي من هذا ، وفي (١) الشرّيرين : هذا خيرٌ من هذا ، وفي الصّعبين : هذا أهون من هذا ، وفي القبيحين : هذا أحسن من هذا . وفي التنزيل : « قال رَبِّ السِّجن أحَبُّ إليّ مما يدعونني إليه (٢) » . وتأويل ذلك : هذا أقلّ بغضاً ، وأقلّ شراً ، وأهون صعوبةً ، وأقل قُبْحاً .

ومن غير الغالب قوله : العسل أحلى من الخل ، والصّيف أحرّ من الشتاء .

(وتحذف من والمفضول (٣) لقرينة) كقوله تعالى : « فإنه يعلم السرّ وأخفى (٤) » .

(ويكثر) الحذف (لكون أفعل خبراً) لمبتدأ أو ناسخ نحو : « ذلكم أقْسَطُ عند الله وأقْوَمُ للشّهادة وأدْنى ألاّ ترتابوا»(٥) . « والله أعْلَمُ بما وَضَعَتْ » (٦) . « وما تُخْفِي صُدُورهم أكْبر (٧) » . « والباقياتُ الصّالحات خَيْرٌ عند ربّك ثواباً وخَيْرٌ أملاً (٨) » . « تَجِدوه عند الله هو خَيْراً وأعْظم أجراً (٩) » .

---

(١) من قوله : « وفي الشريرين » إلى قوله : « أقل بغضاً » سقط من أ .
(٢) سورة يوسف ٣٣ .
(٣) ط : « من المفضول » بسقوط واو العطف . تحريف .
(٤) سورة طه ٧ .
(٥) سورة البقرة ٢٨٢ .
(٦) سورة آل عمران ٣٦ .
(٧) سورة آل عمران ١١٨ .
(٨) سورة الكهف ٤٦ .
(٩) سورة المزمل ٢٠ .

وقال الشاعر :

١٥٠٣ - * ولكنّهم كانُوا على المَوْت أصْبَرا [١] *

(أو صفة) نحو : مررت برجل أفضل .

(ومنعه الرمّانيّ معها) وقال : لا يجوز الحذف إلاّ في الخبر .

(وثالثها) : الحذف مع الصّفة (قبيح وجوّزه البصريّة مع) أفعل ، إذا كان في موضع (فاعل أو اسم إنّ) نحو : جاءني أفضل ، وإنّ أكبر [٢] . ومنعه الكوفيّون .

(وفي تقديمها) أي مِنْ ، ومجرورها على أفعل أقوال : أحدها الجواز : (ثانيها) : المنع (ثالثها) وهو (الأصح : يجب [٣] إن وُصِلَتْ باستفهام) نحو : « مِمّن أنت خَيْرٌ » ، ومن أيّ الناس زيد أفضل » ، « ومِمّن كان زيد أفضل » « ومِمّن ظننت زيداً أفضل » ، « ومَنْ وجْهٌ من وجهك أجمل » ، (وإلاّ) بأن كانت في الخبر (منع اختياراً) وجاز في الضّرورة كقوله :

١٥٠٤ - فقالت لنا أهْلاً وسَهْلاً وزَوَّدَتْ
جَنَى النَّحْل ، أو ما زَوَّدَتْ منه أطْيَبُ [٤]

---

(١) للنابغة الجعدي الصحابيّ . وصدره :

* سَقَيْناهُمُ كأساً سقَوْنا بمثلها *

أنظر حاشية يس ١ : ٢٤٩ .

وفي الدرر ٢ : ١٣٧ : « سقوناهم » بالواو . تحريف .

(٢) ط : « أكبر الله » بزيادة لفظ الجلالة ، وب : « كبر » بدون همزة . تحريف . والصواب من ا

(٣) ط : « بحيث » مكان : « يجب » . تحريف .

(٤) للفرزدق . ديوانه ٣٢ . وروايته :

« أو ما زوّدت هو أطيب » .

=



(وتُفْصَل) مِنْ مع مجرورها[١] مِنْ أفعل (بمعمول) له كقوله تعالى: « النَّبِيُّ أَوْلَى بالمؤمنين مِنْ أَنْفُسِهِم [٢] » .

(وقَلّ) الفصل بينها وبينه (بغيره) أي بغير المعمول كقوله :

١٥٠٥ ــ ولَفُوك أطْيَبُ لَوْ بَذَلْتِ لَنا من ماء مَوْهَبَةٍ على خمر [٣]

وقوله :

١٥٠٦ ــ لم ألْق أخْبَثَ يا فرزدَقُ مِنكُم ليلاً ، وأخْبَث بالنّهار نهـارًا [٤]

(ويُعدّى أفعل كالتعجب) أي بالحروف الّتي يعدّى بها .

قال ابن مالك فيقال : زيد أرغب في الخير من عمرو ، وأجمع للمال من زيد ، وأرأف بنا من غيره .

[آخَر]

مسألة : (خرج [٥] عن الأصل آخَر) وهو وصف على « أفعل » (مطابق) وما هو له (مطلقاً) في الإفراد والتذكير ، والتنكير ، وأضدادها نحو : مررت بزيد ، ورجل

= وفي ط فقط : « بل » مكان : « أو » .

من شواهد : ابن يعيش ٢ : ٦٠ ، والعينيّ ٤ : ٤٣ ، والأشموني ٣ : ٥٢ .

(١) ط : « وتفصل من مجردها » . تحريف .

(٢) سورة الأحزاب ٦ .

(٣) قائله مجهول .

من شواهد العينيّ ٤ : ٥٤ ، والأشموني ٣ : ٤٦ ، واللسان : « وهب » :

والموهبة : غدير ماء في الجبل ، يستنقع فيه الماء وجمعه : مواهب :

(٤) لجرير . ديوانه ٢٣٢ .

(٥) ط فقط : « أخرج » بالهمزة .



آخر ، ورجلين آخرين ، أو رجالا آخرين ، وكان مقتضى جعله من باب أَفْعَل التفضيل أن يلازمه في التنكير لفظ الإفراد والتّذكير ، وألاّ يؤنّث ، ولا يُثَنّى ، ولا يجمع إلا معرّفاً ، كما كان أفعل التفضيل فمنع هذا المقتضى ، وكان بذلك معدولاً عمّا هو به أولى ، فلذلك منع من الصرف (ولم تدخله من) لأنه لا دلالة فيه على تَفْضيل لنفسِهِ ولا بتأويل (والصّحيح) أنه (يستعمل في غير الآخر) .

(أمّا أوّل الوصف فكغيره) من سائر أفعل التفضيل ، فيفرد مجرّداً ، ومضافاً لنكرة ، ويطابق معرفاً بـ « أل » ، ويضاف لمعرفة ، قال تعالى: « إنَّ أوَّلَ بيت وُضعَ[1] » . « وأنا أوَّلُ المؤمنين »[2] .

(ويقع بعد عام مضافاً) هو (إليه وتابعاً) له (ومنصوباً ظرفاً) . .

قال في البسيط : تقول العرب على ما قاله اللّحياني[3] : مضى عامُ الأوّلِ[4] بما فيه ، والعامُ الأوّلُ ، وعامُ أوّلٍ بما فيه ، وعامُ أوّل[5] بما فيه ، وعامٌ أوّلُ ، وعامُ أوّلٌ[6] ، فتضيف العام إلى أوّل ، فتصرف ولا تصرف ، وترفعه على النعت ، فتصرف ولا تصرف ، لأنّ أول يكون معرفة ونكرة و (يكون) ظرفاً واسماً ، تقول[7] : ابدأ بهذا أوّلُ ، فتبنيه على الضمّ والحمد لله أوّلاً وآخراً يعرب ، وتصرف

---

(١) سورة آل عمران ٩٦ . (٢) سورة الأعراف ١٤٣ .

(٣) ب ، ط : « اللحماني » بالميم . تحريف صوابه في ا وقد سبق ذكره ٣ : ٢٢٢ .

(٤) على إضافة الشيء إلى نفسه .

(٥) ومن إضافة الشيء إلى نفسه أيضاً كما جاء في اللسان : « وأل » منسوباً إلى اللحيانيّ .

(٦) النص المنسوب إلى اللحياني كما في اللسان : « وأل » .

« وحكى اللّحيانيّ : أتيتك عامَ الأوّلِ ، والعامَ الأوّلَ ، ومضى عامُ الأوّلِ على إضافة الشيء إلى نفسه والعامُ الأوّلُ ، وعامٌ أوّلٌ مصروف ، وعامُ أوّلَ ، وهو من إضافة الشيء إلى نفسه » .

(٧) ط : « فقول » بالفاء . تحريف .



نكرة ، وفعلت ذلك عاماً أوَّلَ (١) ، وعامَ أوّلٍ ، وأوَّلَ (٢) .

واحترز بأوَّلَ الوصفِ (٣) عن الإسم ، وهو المجرّد عن الوصفيّة ، فإنه مصروف نحو : ما له أولٌ ، ولا آخرٌ . قال أبو حيّان : وفي[٢/١٠٥] محفوظي أنّ مؤنث هذا: أوَّلَةٌ (٤) .

(١) في النسخ الثلاث : « أول » غير مصروفة ، والسياق يقتضي أن يكون : « أوّلاً » إذا استعمل إسماً غير صفة كما جاء في اللسان « وأل » وإذا لم يجعله صفة صرفته تقول : لقيته عاماً أوّلاً .

(٢) عام أوّلٍ على الإضافة ، والمنع من الصّرف .

(٣) « الوصف » صفة لـ« أوّل » .

(٤) حكى ثعلب : هن الأوّلات دخولاً ، والآخرات خروجاً واحدتها : الأولة والآخرة : اللسان : « وأل » .



أسماءُ الأفعال

أي هذا مبحثها : (هي أسماء قامت مقامها ، أي مقام الأفعال في العمل غير متصرّفة) لا تصرّف الأفعال ، إذ لا تختلف أبنيتها لاختلاف الزّمان ، ولا تصرف للأسماء إذ لا يسند إليها ، فتكون مبتدأة أو فاعلة ، ولا يخبر عنها فتكون مَفْعُولاً بها أو مجرورة .

وبهذا القيد خرجت الصفات والمصادر ، فإنها وإن قامت مقام الأفعال في العمل إلاّ أنها تتصرّف تصرّف الأسماء ، فتقع مبتدأة ، وفاعلاً ومفعولاً ، وأمّا قول زهير :

١٥٠٧ — * دُعِيَتْ نَزَالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ[١] *

فمن الإسناد اللّفظيّ .

وقولي في صدر الحد : هي أسماء أحسن من قول « التسهيل » : هي ألفاظ إلى آخره ، لأنه يدخل فيه إنّ وأخواتها ، فإنها ألفاظ قامت مقام أفعال ، فعملت غير متصرفة تصرّفها ، ولا تصرف الأسماء ، وهي حروف ، لا أسماء أفعال ولذا احتاج

---

(١) لزهير . وصدره :

* ولنعم حشو الدّرع أنت إذا *

شرح ديوان زهير ٨٩ .

من شواهد : سيبويه ٢ : ٣٧ . وابن الشجريّ ٢ : ١١١ ، وابن يعيش ٤ : ٥٠ والخزانة ٣ : ٦١ ، ٥٥٢ .



إلى إخراجها ، فزاد في الكافية قوله : « ولا فضلة » وقال في شرحها : إنه أخرج الحروف ، لأن الحرف أبداً فضلة في الكلام .

(وحكمها غالباً في التعدّي واللّزوم وغيرهما) كإظهار فاعلها ، وإضماره (حكم مُوافِقها معنى) فـ « رُوَيْد » متعدٍّ ، لأن فعله أمْهِل ، فيقال : رُوَيْد زيداً ، وصَهْ لازم لأن فعله : اسكت وفاعل كليهما مضمر وجوباً كفعليهما ، ومظهر في : هيهات زيد ، كما تقول بَعُدَ زيد .

واحترز بغالباً من آمين ، فإنه بمعنى : استجب ، وهو متعدٍّ ، ولم يُحفَظ لها مفعُول ، وكذا « إيهِ » بمعنى : زدني (لكن) يخالفه في أنها (لا يبرز معها ضمير) بل يستكنّ فيها مطلقاً بخلاف الفعل ، فتقول : صه للواحد ، والاثنين ، والجمع ، وللمذكر والمؤنث بلفظ واحد .

(ولا يتقدّم معمولها) عليها ، فلا يجوز أن يقال : زيداً عليك ، ولازيداً رُوَيْد ، لأنّها فرع في العمل عن الفعْل فضعفت .

(ولا تضمر) أي لا تعمل مضمرةً بأن تحذف ، ويبقى معمولها (في الأصحّ فيهما) ، وجوّز الكسائي أن يتصرّف فيها بتقدّم معمولها عليها إجراءً لها مجرى أصولها ، وجعل منه قوله تعالى : « كِتابَ اللهِ عليكم [١] » وقول الشاعر :

١٥٠٨ — * يا أيُّها المائحُ دَلْوِي دُوَنكا [٢] *

---

(١) سورة النساء ٢٤ .

(٢) لراجز جاهليّ من بني أسيد بن عمرو بن تميم وقد قيل : لجارية من بني مازن . وتمامه :

* إني رأيت الناس يحمدونكا *

من شواهد : ابن يعيش ١ : ١١٧ والخزانة ٣ : ١٥ .

والمغْنى ٢ : ٢٥٩ ، ١٦٢ وأوضح المسالك رقم ٤٦٣ وشذور الذهب ٤٠٧ ، والتصريح ٢ : ٢٠٠ والأشموني ٣ : ٢٠٦ ، واللسان : « ميح » .



وجوّز ابن مالك إعمالها مضمرة ، وخرج عليه هذا البيت ، فجعل « دلوي » مفعولاً بـ« دونك » ، مضمراً لدلالة ما بعده عليه .

(وزعمها الكوفية أفعالاً) لدلالتها على الحدث والزّمان .

(و) زعمها (ابن صابر [1] قسماً رابعاً) زائداً على أقسام الكلمة الثلاثة (سماه الخالفة) .

(ثم) على الأوّل ، وهو قول جمهور البصريّين باسميتها اختلف في مسمّاها .

(قيل : مدلولها لفظ الفعل ، لا حدث ولا زمان) بل تدلّ على ما يدل على الحدث والزّمان .

(وقال) بل (تفيدهما) قال في البسيط : ودلالتها على الزّمان بالوضع لا بالطبع ، وعلى هذا ، فهي اسم لمعنى الفعْل . قيل [2] ، وهو ظاهر كلام سيبويه والجماعة . (وقيل) هي (أسماء للمصادر) ، ثم (دخلها معنى الفعل) وهو معنى الطلب في الأمر ، أو معنى (الوقوع) بالمشاهدة ، ودلالة الحال في غير الأمر (فتبعه الزّمان) .

(وما نُوِّن منها) لزوماً نحو : واهاً ، وإيهاً وَوَيْهاً ، أو جوازاً كصهٍ ، ومهٍ ، وإيهٍ ، فهو (نكرة) بمعنى أنه إذا وجد دلّ على تنكير الحدث المفهوم من اسم الفعل .

(وغيرُهُ) : أي ما لم يُنوَّن ، إمّا جوازاً كما ذكر ، أو لزوماً كآمين ، وبَلْه (معرفةٌ) .

(وقيل : كلّها معارف) لا نكرة فيها ، ثم اختلف في تعريفها من أي قبيل هو ؟ فقيل من قبيل تعريف الأشخاص ، بمعنى أنّ كل لفظ من هذه الأسماء وضع لكل لفظ من هذه الأفعال .

---

(١) أحمد بن صابر : أبو جعفر النحوي ، وانظر : البغية ١ : ٣١١ .

(٢) من قوله : « هل » إلى قوله : « في غير الأمر » سقط من أ .



(وقيل) هي (أعلام أجناس ، وأكثرها أوامر كصه) بمعنى : اسكت ، ويقال : صاه (ومه وإيها) وكلاهما بمعنى : انكفف ، كذا في التسهيل [1] خلاف قول كثيرين أنّ « مه » بمعنى : اكفف ، لأنّ اكفف متعدٌّ و « مه » لا يتعدّى .

(وها) بمعنى : خذ ، وفيها لغتان : القصر والمدّ وتستعمل مجرّدة ، فيقال للواحد المذكّر وغيره : ها ، وهاءَ ، ومتلوّها بكاف الخطاب بحسب المخاطب ، فيقال : هاكَ ، وهاكِ ، وهاكُما وهاكُم ، وهاكُنَّ [2] ، ومقتصراً على تصرّف الهمزة ، فيقال : هاءَ وهاؤما ، وهاؤمُ ، وهاءُون ، وهذه أفصح اللغات فيها ، وبها ورَد القرآن [3] .

(ورُويْد ، وتَيْد) وكلاهما بمعنى : أمهل .

وقد يردان مصدرين معربين نحو : رُوَيدك ، وتَيْدك ، ورُوَيْد زيد .

(وهيت) بفتح الهاء ، وكسرها ، وضمّها (وَهيّه) بفتح الهاء وكسرها مع تشديد الياء فيهما ، وكلاهما بمعنى أسرع ، وقد قرىء قوله تعالى : « قالت هيت لك [4] » بالأوجه الثلاثة .

(وإيه) بمعنى حَدِّثْ . (وآمين) بالمدّ والقصر بمعنى : اسْتَجِبْ .

(وقد تدلُّ على) حدث (ماض : كهيهات) بمعنى : بَعُد ، وقد حكى فيها الصّنعاني ستّا [١٠٦/٢] وثلاثين لغة : هَيْهات ، وأيْهات ، وهَيْهانِ ، وأيْهان ،

---

(١) انظر التسهيل ٢١١ .

(٢) في ا ، ب تكرار للصيغ مرة أخرى بعد كلمة : « هاكنّ » حيث جاء بعدها : « أوهاك ، وهاكم ، وهاكنّ » .

(٣) في قوله تعالى : « هاؤم اقرءوا كتابيه » سورة الحاقة ١٩ .

(٤) سورة يوسف ٢٣ .



وهيهاه وأيهاه [١] . كل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر ، ومفتوحته ، ومكسورته ، وكل واحدة منها منوَّنة وغير منوَّنة ، وحكى غيره : أَيْهاكَ ، وأَيْهَا ، وإيها وهَيْهَاتا بالألف»وإيهاء بالمد ، فزادت على الأربعين .

(وشتّان) بمعنى : اقترن (وسَرْعان ، ووَشْكان) مثلّثاً أولهما بمعنى : سَرُعَ .

(و) على جَدَثٍ (حاضر كأَوَّهْ) بمعنى : أتوجّع.وفيها لغات : أشهرها : فتح الواو المشدّدة ، وسكون الهاء ، ومنها كسر الهاء ، وكسر الواو فيهما ، وأَوْهِ بسكون الواو ، وكسر الهاء .

(وأفّ) بمعنى : أتضجّر ، وفيها نحو أربعين لغة (وإخّ ، وكخّ) بكسر الهمزة والكاف ، وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة بمعنى : أتَكَرَّهُ .

(وواهاً ووَى [٢]) بمعنى : أعجب .

(و) قد (تضمن نَفْياً) كقولهم: هَمْهَامِ بمعنى : فَنِيَ [٣] (ولو بلا) النافية كقولهم : لا لعاله : لا إقالة [٤] .

(ونهياً) كقولهم : وراءك [٥] بمعنى : تأخّر ، لأنه بمعنى : لا تتقدم واستفهاماً

---

(١) أ ، ب : « هايهات وأيهات » .
وط : « هايهان ، وأيهان » .
كله تحريف صوابه من شرح المفصّل ٤ : ٦٧ ، ٦٨ والأشموني ٣ : ١٩٩ .

(٢) أ ط : « ويء » بالهمزة . تحريف .

(٣) في القاموس : إذا قيل : أبقى شيء؟ قلت : همهامِ مبنيّة ، أي لم يبق شيء .

(٤) في شرح شذور الذهب ٩٤ : « دخول « لا » على اسم الفعل بمنزلة قولهم للعاثر إذا دعوا عليه بأن لا ينتعش أي لا يرتفع : لالعاً » .

(٥) « دراك » بالدال . تحريف .



كقولهم : مَهْيَمْ : أي أحدث لك شيء ، وقيل : معناه ما وراءك [١] .

(وتعجُّباً) كقولهم : بُطْآن هذا الأمر بمعنى : بَطؤ ، وفيه [٢] معنى التعجّب ، وقوله :

١٥٠٩ – بأبي أنتِ وفُوكِ الأشنَبُ كأنّما ذُرَّ عليه الزَّرْنَبُ [٣]

(وغيرها) كالاستعظام في قولهم : بَخٍ بَخٍ .

والتندّم في قوله :

١٥١٠ – سالتاني الطّلاقَ أنْ رأتاني قلّ مالي ، قد جئتماني بنُكْرِ

وَيْ كَأنْ مَنْ يَكُنْ له نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ ومن يَفْتَقِر يعشْ عَيْشَ ضُرِّ [٤]

و (منها ما أصله : ظرْف أو) جار (ومجرور) . قال ابن مالك في شرح الكافية : وهذا النوع لا يستعمل إلاّ متصلا بضمير مخاطب . (كمكانَكَ) بمعنى : أُثْبُتْ (وعندك ، ولَدَيْكَ ، ودُونَكَ) بالثلاثة بمعنى : خُذْ (ووراءك) بمعنى : تأخّر (وأمامك) بمعنى : تقدّم (وإلَيْكَ) بمعنى : تَنَحَّ (وعليك) بمعنى : الزم .

(١) ط : ما وراؤك » . تحريف .

(٢) وفي التسهيل : « والأبطأ : بطآن » وفي نسخة أخرى : ويبطؤَ بُطان .

أنظر : هامش التسهيل ٢١٢ .

(٣) قائله مجهول .

من شواهد المغني ٢ : ٣٩ ، والعيني ٤ : ٣١٠ والتصريح ٢ : ١٩٧ ، والأشموني ٣ : ١٩٨ ، واللسان : « زرنب » .

(٤) لزيد بن عمرو بن نفيل القرشيّ .

من شواهد : سيبويه ١ : ٢٩٠ ، ٢ : ١٧٠ ، والمغني ٢ : ٣٩ ، والخزانة ٣ : ٩٥ ، والأشموني ٣ : ٩٩ .



(ولاتقاس) هذه في الأصحّ ، بل يقتصر فيها على السمّاع .

وأجاز الكسائيّ أن يوقع كل ظرف ومجرور موقع فعل قياساً على ما سمع . ورُدَّ بأن ذلك إخراج لفظ عن أصله ، وقيل : إن الكسائي يشرط كونه على أكثر من حرفين بخلاف نحو : بك ، ولك .

(ومحَلّ الضّمير) المتّصل بهذه الكلمات فيه أقوال : أحدها : رَفْعٌ ، وعليه الفراء . ثانيها : نصبٌ ، وعليه الكسائيّ .

(ثالثها) وهو (الأصحّ) ومَذْهَبُ البَصْرِيّين (جرٌّ) لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء « عليَّ عَبْدِ الله زَيْداً » بجرِّ عبد الله ، فتبيّن بذلك أنَّ الضمير مجرور الموضع ، لا مرفوعه ، ولا منصوبه .

قال ابن مالك في شرح الكافية : ومع ذلك فمع كُلٍّ واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعليّة ، فلك أن تقول في التوكيد : عَليكم كُلِّكم زيداً بالجر ، توكيداً للموجود المجرور وبالرفع توكيداً للمستكن المرفوع .

(وقال ابن بابشاذ) : الكاف المتّصلة بهذه الظروف (حرف خطاب) لا ضمير ، فلا مَحَلّ لها من الإعراب .

(ومنها) ما هو (مركّبٌ مَزْجاً كحيَّهَلْ) اسم مركب مِنْ حَيَّ [١] بمعنى : أقْبَل ، وهلاّ بمعنى : قِرّ [٢] وتقدّم ، فلما ركب حذف ألفها .

وكثر استعمالها لاستحثاث العاقل تغليباً لحيّ ، وقد يستحث بها غيره تغليباً لهلاّ ، وتستعمل بمعنى قدّم نحو : حَيّهل الثريد ، وبمعنى : عَجِّل متعدٍّ بالباء نحو : حَيّهل

(١) ط : « مزجيّ » مكان : « من حيّ » تحريف صوابه من أ ، ب .

(٢) قال أبو عبيد : يقال للخيل : هلاّ أي قرّي وارحبي أي توسّعي . اللسان : (هلا) .



بكذا ، و بـ « إلى » نحو : حَيَّهَل إلى كذا ، وبمعنى : أقبل ، فيتعدّى بـ « على » نحو : حيّهل على كذا ، وفيها لغات (١) .

(وهَلُمَّ الحجازيّة) نقل بعضهم الإجماع على تركيبها ، وفي كيفيته خلاف .

قال البصريّون : مركبة من « ها » التنبيه ومن « لُمْ » التي هي فعل أمر من قولهم : لمَّ الله شعثه ، أي : جمعه ، كأنه مِثل : اجمع نفسَك إلينا ، فحذف ألفها تخفيفاً ، ونظراً إلى أنَّ أصل لام لم : السكون .

وقال الخليل : ركّبا قبل الإدغام ، فحذفت الهمزة للدَّرج ، إذ كانت همزة وصل ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللاّم وأدغمت .

وقال الفرّاء : مركبة من « هل » التي للزّجر ، و « أم » بمعنى : اقْصِد ، خفّفت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها ، وصرفت ، فصار : هَلُمّ .

قال ابن مالك : في شرح الكافية : وقول البَصْريِّين أقرب إلى الصواب . قال في البسيط : ويدلّ على صحته أنهم نطقوا به فقالوا : هَالُمّ .

ويأتي هَلُمّ بمعنى : أحْضِر ، فيتعدّى ، ومنه [١٠٧/٢] « هَلُمَّ شُهَدَاءكم (٢) » أي : أحضروهم ، وهلُمّ الثريد : أي أحضره .

وبمعنى : أقبل فيتعدّى بإلى نحو : « هَلُمّ إلينا (٣) » وقد تُعدّى باللاّم نحو : هلم للثريد هذه لغة الحجاز مِنْ جَعَلها اسم فعل .

وأما بنو تميم فهي عندهم فِعْل ، تتصل بها الضمائر ، فيقولون : هَلُمِّي ،

(١) ذكر ابن مالك في التسهيل هذه اللغات وهي : حَيَّهَلْ ، حَيَّهَلَ – حَيَّهلاَ – حَيَّهل أنظر ص ٢١١ .

(٢) سورة الأنعام ١٥٠ . (٣) سورة الأحزاب ١٨ .



وهَلُمّا ، وهَلُمّوا ، وهَلْمُمْنَ . أما قول الناس (هَلُمّ جرّا) فتوقف الشيخ جمال الدين (بن هشام في عربيته) قال في رسالة له [١] :

(١) في أ بياض بعد قوله : « في رسالة له » .
وفي ب بياض مشار إليه : بـ « كذا » :
وفي ط ليس هناك إشارة لهذا البياض ، والكلام متصل بعضه ببعض مع نقصه :
أما قول ابن هشام في رسالته حول : « هلم جرا » فقد سجّله السيوطيّ في كتابه : الأشباه والنظائر ٣ : ٢٠٠ وقد تناول شرح هذه الكلمة ، وسجّل آراء العلماء حولها ، ومناقشته لهم : واستغرق بحثه في رسالته ست صفحات . ولعل السّيوطيّ استغنى بذكرها في الأشباه عن ذكرها في الهمع ، واكتفى بالإشارة إليها .



أسماءُ الأصوات

مسألة : (أسماء الأصوات ما وُضعَ لزجْرٍ) لما لا يعقل (كهلا) بوزن : ألاَ لزجر الخيل عن البُطْء [١] .

(أو دُعاء) لما لا يعقل (كأوْ) بلفظ أوْ [٢] العاطفة لدعاء الفرس .

(أو حكاية صوت) لحيوان ، أو اصطكاك أجرام (كغاقٍ) بغين معجمة وكسر القاف لحكاية صوت الغراب (وطاقٍ) بطاء مهملة ، وكسر القاف لحكاية صوت الضّرْب .

(وفيه) أي في هذا النوع أيضاً ، كما في أسماء الأفعال (المركّب) المزْجى (كخاقٍ باقٍ) بإعجام الخاء ، وكسر القافين لحكاية صوْت الجماع (وقاشٍ ماشٍ) بكسر الشينين المعجمتين لحكاية صوت القماش .

---

(١) في النسخ الثلاث عن : « البطي » صوابه في حاشية الصبان ٣ : ٢٠٨ .
قال الصبان : قوله : كهلا : في القاموس : « هلا وهال زجران للخيل أي اقربي » . أ هـ والكلمتان منوّنتان بالقلم في نسخة العلامة أبي العزّ العجميّ المصحّحة بخطه ، لكن في الهمع : هلا بوزن : ألا لزجر الخيل عن البطء .
وقد رجعت إلى القاموس للتحقق من قول الصبان فلم أجد إلا هالٌ فقط منوّنة حيث قال : « وهالٌ » زجر للخيل .
أما هلا فلم ترد منوّنة في القاموس ، ولعلها وردت منوّنة في نسخة أبي العز المشار إليه آنفاً . أنظر القاموس : هلا .

(٢) وقيل : بمدّ الهمزة ، وضمّ الواو . انظر الصبان ٣ : ٢٠٩ .



قال ابن قاسم : وحصر أسماء الأصوات وضبطها من علم اللغة ، وحظّ النّحويّ أن يتكلّم على بنائها ، وقد تقدّم في باب المعرب والمبنيّ أنها كُلّها مبنية ؛ لشبهها بالحروف المهملة في أنّها لا عاملة ولا معمولة . (وشذّ إعراب بعضها لوقوعه موقع مُتَمكِّنٍ) كقوله :

١٥١١— * إذ لِمَتّي مِثْلُ جَنَاحِ غاقِ [1] *

أعرب « غاق » لوقوعه موقع غراب .

(وتنكيرها بالتنوين) كما في أسماء الأفعال . وأصل بنائها على السكون ، كقَبْ [2] وسع ، وحج [3] ، ووحْ [4] ، وحَلْ [5] . (وما سكن وسطه من ثلاثي كسر) على أصل التقاء الساكنين ، كغَاقِ ، وطَاقِ ، وهاب [6] ، وهجْ [7] ، وعاج ، وجاه ، وحوْب ، وعوّهِ ، وقوْس ، وهيجْ ، وعيْطِ ، وطيْخِ [8] .

---

(١) لرؤبة بن العجّاج . وصدره :

* ولو ترى إذ جبّتي من طاق *

أنظر ملحق ديوان رؤبة ١٨٠ .

من شواهد : ابن يعيش ٤ : ٨٥ ، والتصريح ٢ : ٢٠٢ ، والأشموني ٣ : ٢١١

(٢) قبْ : لوقع السيف : التسهيل ٢١٤ .

(٣) سع وحج للضأن : التسهيل ٢١٤ .

(٤) وحْ للبقر : التسهيل ٢١٤ .

وفي ط : « وخْ » بالخاء . تحريف صوابه من أ ، ب ، والتسهيل .

(٥) للناقة كما في التسهيل ٢١٤ .

(٦) زجر للإبل كما في التسهيل ٢١٤ .

(٧) في النسخ الثلاث : « وهاج » ولعلها محرّفة من وهَجْ زجر للغنم أو من جاه للسبع .

(٨) عاج للناقة و « جاه » للبعير ، و « حوْب » للإبل ، و « عوة » للجحش ، و « قوس » للكلب ، =



(وعبّر بمض [١]) بالميم ، والضاد المعجمة (عن صوت) يخرج من بين الشفتين (مغن عن لا ، مُبنى) لسدّ مسد الصوت ، وكان من حقّه الإعراب ، ومن بنائه قول الرّاجز:

١٥١٢ — سألتُ هَلْ وصْلٌ فقالت مِضٍّ وحرّكت لي رأسها بالنّغْضِ [١]

= و « هيْج » للناقة ، و « عيْط » للمتلاعبين ، و « طيخ » للضاحك .
أنظر في هذا : التسهيل ٢١٣ ، والأشموني ٣ : ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(١) ط : « بمضى » مكان : « مض » . تحريف .

(٢) قائله مجهول .
ورواية اللسان : « مضض » .
* سألتها الوصل فقالت مِضٍّ *
والنغض : تحريك الرأس .

الظّرف والمجرُور

أي هـذا مبحثهما (إذا اعتَمدا كالوصف) على نفي أو استفهام ، أو موصوف ، أو موصول ، أو صاحب خبر أو حال . (رفعَا ما بَعدهما فاعلاً) نحو : ما في الدار أحدٌ ، وأفي الدار زيدٌ ، ومررت برجل معه صقرٌ ، وجاء الذي في الدار أبوه . وزيد عندك أخوه ، ومررت بزيد عليه جُبّة .

(ثم قال الأكثرون بوجوبه) ، لأن الأصل عدم التقديم والتأخير .

(و) قال (قوم هو راجح ، ويجوز) مع ذلك (كونه مبتدأ) مؤخّراً ، والظّرف خبر مقدّم ، واختاره ابن مالك . (و) قال (قوم : الرّاجح فيه الابتدائيّة) . ويجوز كونه فاعلاً . (وأوجبها) أي الابتدائيّة (السّهيليّ) فهذه أربعة مذاهب .

(واختلفوا على الأوّل : هل العامل) للرّفع على الفاعليّة (الفعل المحذوف) الذي هو متعلّقهما المقدّر باستقر . (أو) العامل (هما نيابة عنه) لقُرْبهما منه باعتمادهما على قولين .

قال في المغني : والمختار الثاني بدليل امتناع تقديم الحال في نحو : زيد في الدار جالساً ، ولو كان العامل الفعل لم يمتنع .

واختار ابن مالك الأول ؛ لأن الأصل في العمل الفعل ؛ ولتعادل المرجّحين في الإمامة أرسلت الخلاف من غير ترجيح .

(فإن لم يعتمدا) على شيء مما ذكر نحو : في الدار ، أو عندك زيد (فالابتدائيّة [1]

(١) أي إعراب الجملة على الابتداء والخبر على أن يكون الظرف ، والجار والمجرور خبران مقدّمان .



واجبة خلافاً للأخفش والكوفيّة) في إجازتهم الوجهين لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط .

[مسألة]

يجب تعليقهما ، أي الظّرف والمجرور حيث وقعا (بفعل أو شبهه) وقد اجتمعا في قوله تعالى : « صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم [(١)] » أو ما فيه رائحته كقوله :

١٥١٣ — * أنا أبو المِنْهال بَعْضَ الأحيان [(٢)] *

وقوله :

١٥١٤ — * أنا ابنُ ماويّة إذْ جَدَّ النّقُرْ [(٣)] *

فيتعلّق « بعض » و « إذ » بالإسمين العلمين ، لما فيهما من معنى قولك : الشجاع أو الجواد .

وتقول : فلان حاتم في قومه ، فتعلّق الظرف لما في حاتم من معنى الجود (ولو مقدّراً) كقوله تعالى : « وإلى ثَمودَ أخَاهُمْ صَالحاً [(٤)] » فإنه متعلق « بأرسلنا »

---

(١) سورة الفاتحة ٧ .

(٢) لم يعرف قائله ولا تتمته كما نصّ على ذلك الدرر ٢ : ١٤١ . وانظر المغني ٢ : ٧٥ .

(٣) اختلف في نسبته ، فسيبويه ذكر أنه لبعض السّعديّين ، وابن السّيد ذكر أنه لعبد الله بن ماويّة الطائي . وتمامه :

* وجاءت الخيل أثابيّ ذُمرْ *

من شواهد : سيبويه ٢ : ٢٨٤ ، والإنصاف ٢ : ٧٣٢ ، وأوضح المسالك رقم ٥٥٥ والمغني ٢ : ٧٥ ، والعيني ٤ : ٥٥٩ ، والتصريح ٢ : ٣٤١ ، واللسان : « نقر » .

(٤) سورة الأعراف ٧٣ .



مقدراً ، ولم يتقدّم ذكر الإرسال ، ولكن ذكر النبيّ والمُرْسل [1] إليهم يدلّ عليه .

(وفي أحرف المعاني) هل يتعلّقان بها أقوال : أحدها — وهو المشهور — المنع مطلقاً .

ثانيها : الجواز مطلقاً .

(ثالثها : يتعلق به إنْ ناب عن فعل حذف) ويكون ذلك على سبيل النّيابة ، لا الأصالة .

وإن لم يكن كذلك فلا ، وعليه الفارسيّ وابن جني ، قالا في [١٠٨/٢] نحو يا لَزيد : إنّ اللام متعلّقة بـ « يا » .

وقال المجوّزون مطلقاً في قول كعب :

١٥١٥ ـ* وما سعادُ غداةَ البَيْن إذ رَحلوا إلاّ أغَنُّ غَضيضُ الطّرف مكحولُ *

غداة البين ظرف للنّفي ، أي انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغن .

(ولا يتعلّق) من حروف الجر (زائد) كالباء ، و « مِنْ » في : « كَفَى بالله شَهيداً »[2] « هل من خَالِقٍ غير الله [3] » ، وذلك لأنّ معنى التعلّق : الارتباط المعنوي . والأصل أنّ أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء ، فأعِينَت على ذلك بحروف الجرّ . والزائد إنما دخل في الكلام تقوية وتوكيداً ولم يدخل للربط (إلاّ اللام المقوّيَة) فإنها تتعلّق بالعامل المقوّى نحو : « مصدقاً لما معهم [4] » ، « فعّال لما يريد [5] » . « إن كنتم للرُّؤيا تَعبرُون [6] » ، لأن التّحقيق أنها ليست بزائدة محضة ، لما تخيّل في

(١) ط : « والرسل إليهم » . تحريف .

(٢) سورة الفتح ٢٨ . (٣) سورة فاطر ٣ .

(٤) سورة البقرة ٨٩ ، « ومصدقاً بالنصب قراءة لبعض السلف » . أنظر شذور الذهب ٢٥٣

(٥) سورة هود ١٠٧ . (٦) سورة يوسف ٤٣ :



العامل من الضّعف الذي نزّل منزلة القاصر ، ولا معدية محضة ، لاطّراد صحة إسقاطها ، فلها منزلة بين منزلتين .

(وقول الحَوْفيّ) في إعرابه [١] : (إن الباء في)« أليس الله (بأحْكَمِ الحاكمين» [٢] متعلّق وَهْمٌ) أي غلط نشأ عن ذهول .

(ولا) تتعلق (لعلّ) الجارة في لغة عقيل ، لأنها بمنزلة الحرف الزائد ، ألا ترى أن مجرورها في موضوع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبريّة في قوله:

١٥١٦ — * لعلّ أبي المُغْوار مِنْكَ قَرِيبُ [٣] *

(و) لا (لولا) إذا جرّت الضمير لأنها أيضاً بمنزلة لَعلّ في أنّ ما بعدها مرفوع المحلّ بالابتداء .

(و) لا (حروف الاستثناء) خلا وعدا ، وحاشا إذا خَفَضْنَ ، لأنّهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما أن إلاّ كذلك ، وذلك عكس معنى التّعدية التي هي إيصال معنى الفعل إلى الاسم .

(قال الأخفش وابن عصفور و) لا (الكاف) التي للتّشبيه ، قالا [٤] : إنه إذا قيل: زيد كعمرو ، فإن كان المعلّق استقرّ ، فالكاف لا تدلّ عليه بخلاف « في » من نحو : زيد في الدار . وإن كان فعلاً مناسباً للكاف ، وهو « أشبه » فهو متعدٍّ بنفسه لا بالحرف .

قال في المغني : والحقّ أن جميع الحروف الجارّة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدلّ على الاستقرار .

(١) المسمّى : « البرهان في علوم القرآن » .
انظر ما كتب عنه في كتاب : « القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية للمحقق» ص٢٨٣ .
(٢) سورة التّين ٨ .
(٣) سبق ذكره رقم ١١٢١ .
(٤) « قالا » سقطت من أ .



(ويجب حذفه) أي ما يتعلّقان به (إذا وقعا صلة) نحو : « وله مَنْ في السموات والأرض ومَنْ عِنْده لا يستكبرون [1] » (أو صفة) نحو : أو كصيِّبٍ من السّماء [2] » (أو خبراً) نحو : زيد عندك أو في الدار . (أو حالاً) نحو : « فخرَج على قومه في زِينته [3] » . (أو مثلاً) كقولهم للمعرّس : بالرفاء والبنين ، أي أعرست .

(وجوّز ابن جنيّ إظهار) المتعلّق في (الخبر) واستدل بقوله :

١٥١٧ — * فأنتَ لدى بَحْبُوحَةِ الهُونِ كائِنُ [4] *

(و) جوزه (ابن يعيش إن لم يحذف ، وينقل إليه ضميره)[5] نحو: زيد مستقرّ عندك ، فإن حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره ، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً .

(وأنكر الكوفيّة وابن طاهر ، وابن خروف التّقدير) للمتعلّق (فيه) أي في الخبر (ثم عندهم) أي الكوفيّة (ينصبه) أمر معنويّ وهو (الخلاف) أي كونهما : مُخالِفَيْن للمبتدأ .

(وعندهما) ينصبه (المبتدأ) وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو : زيد أخوك وينصبه إذا كان غيره .

(ويقدّر الكون المطلق) نحو : زيد في الدار فيقدر : كائن أو مستقر ، ومضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو : الصوم اليوم أو غداً ، أو كان ، أو استقرّ ، أو وصفهما إن أريد المعنى ، نبّه عليه ابن هشام [6] ، وقال : إنهم أغفلوه (إلاّ لدليل)

---

(١) سورة الأنبياء ١٩ .
(٢) سورة البقرة ١٩ .
(٣) سورة القصص ٧٩.
(٤) سبق ذكره رقم ٣٢١ .
(٥) ط : « وينقل إليه ضمير من دون الهاء العائدة » . تحريف :
(٦) انظر في هذا الموضع : التوضيح والتصريح ١ : ١٦٦ .



فيقدّر الكون الخاصر : « الحُرُّ بالحُرِّ[1] . الآية ، فيقدر فيها : يُقتَلَ » .

(و) يقدّر (مقدّماً) كسائر العوامل من معمولاتها (إلاّ لمانع) كما في نحو : إن في الدار زيداً ، فيقدّر مؤخراً حتماً ، لأن إنّ لا يليها مرفوعها ويرجّح ذلك في نحو : في الدار زيد ، لأن الأصل تأخير الخبر .

(والمختار وفاقاً لأهل البيان تقديره في البسملة فعلاً مؤخّراً مناسباً لما جعلت هي مبدأ له) فيقدّر في أول القراءة : بسم الله أقرأ وفي الأكل : باسم الله آكل ، وفي السفر : باسم الله أرتحل ، وعليه قوله ﷺ في ذكر النوم « باسمك ربّي وضعت جنبي ، وباسمك أرفعه » .

وذهب البصريّون : إلى أنه يقدّر فيها في كل موضع ابتداء : كائن باسم الله فيكون خبر المبتدأ إمّا مقدّر . وذهب الكوفيّون : إلى أنّه يقدر : ابتدىء باسم الله .

(١) سورة البقرة ١٧٨ .



التَنَازع في العَمَل

أي هذا مبحثه . (إذا تعلّق عاملان فأكثر) كثلاثة وأربعة (من الفعل وشبهه) كالوصف واسم الفعل ، اتّحد النوع أو اختلف بخلاف الحروف كإن وأخواتها (باسم) بأن طلبا فيه رفعاً أو نصباً أو جرّاً بحرف [١٠٩/٢] .

أو أحدهما رفعاً ، والآخر خلافه (عمل فيه أحدهما) السّابق أو الثاني باتّفاق الفريقين .

(وقال الفرّاء : كلاهما) يعملان فيه (إن اتّفقا) في الإعراب المطلوب نحو : قام وقعد زيد ، فجعله مرفوعاً بالفعلين كما يسند للمبتدأ خبر إنّ . وكما يُرْفع «منطلقان» في : زيد وعمرو منطلقان بالمعطوف ، والمعطوف عليه معاً ، لأنهما يقتضيانه .

والجمهور منعوا ذلك حذراً من اجتماع مؤثرين على أثر واحد وذلك مفقود في الخبرين عن مبتدا كما هو واضح[1] في مسألة : زيد وعمرو منطلقان ، لأن الاثنين فيهما ، كل واحد منهما جزء علة ، فالعلّة مجموعهما بخلاف مسألة الفعلين ، إذ لا يصحّ إسناد كلّ منهما وحده إلى زيد ، ولا يصحّ إسناد كلّ من زيد ، وعمرو وحده إلى منطلقان .

(و) على الأوّل (الأقرب) من العاملين أو العوامل (أحقّ) بالعمل في الاسم من الأسبق (عند البصريّة) لقربه ، ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله .

والأسبق عند الكوفيّة أحقّ لسبقه ، ولسلامته من تقديم مضمره على مفسّره .

---

(١) ط : «وفي» بالواو . تحريف .



(فإن ألغي الثاني) من الإعمال في الاسم بأن أعمل فيه الأول حال كون الثاني (رافعاً) سواء كان الأول رافعاً أيضاً أم لا ؟ (أضمر فيه) أي الثّاني ، إذ لا يجوز حذف مرفوع الفعل ضميراً (مطابقاً) للاسم في الإفراد والتذكير ، وفروعهما لأنه مفسّره ، والمطابقة بين المفسّر والمفسَّر ملتزمة نحو : قام وقعد زيد . قام وقعدا الزيدان. قام وقعدوا الزيدون . قامت وقعدت هند . ضربت وضربني زيداً ، ضربت وضرباني الزّيدين . ضربت وضربوني الزيدين ، ضربت وضربتني هنداً .

(ما لم تؤدّ) المطابقة (إلى مخالفة مخبر عنه فالإظهار) حينئذ واجب لتعذّر الإضمار بلزوم مخالفة المخبر عنه إن طوبق المفسَّر ، والمفسّر [1] إن طوبق المخبر عنه ، وكل منهما ممنوع نحو : ظننت وظناني قائماً الزيدين قائمين ، يظهر ثاني ظنّاني لأنه لو أضمر

(١) أي : ومخالفة المفسّر ، وقد أشار ابن مالك إلى هذا بقوله :

وأظهر إن يكن ضمير خبراً لغير ما يطابق المفسّرا

ومثل ابن هشام لهذه المسألة بقوله :

« أظنّ ويظنّاني أخا الزيدين أخوين » وذلك لأن الأصل قبل الإعمال : أظن ويظنّني الزيدين أخوين بالتثنية فيهما . فـ« أظن » يطلب « الزيدين أخوين » مفعولين ، و « يظنني » يطلب : « الزيدين » فاعلاً ، « وأخوين مفعولاً » ثانياً فأعملنا الأول وهو : « أظن » فنصبنا الاسمين وهما : « الزيدين أخوين » وأضمرنا في الثاني وهو « يظنني » ضمير « الزيدين » وهو الألف في « يظناني » فاستوفى فاعله ومفعوله الأول ، وبقي علينا المفعول الثاني لـ« يظنّاني » يحتاج إلى إضماره وهو خبر في الأصل عن ياء المتكلم المتصلة به التي هي الآن المفعول الأول بعد دخول : « يظن » والياء مخالفة لأخوين الذي هو مفسّر للضمير الذي يأتي به ، فإن الياء مفرد ، والأخوين تثنية فدار الأمر بين إضماره مثنّى ليوافق المفسّر وهو : « الأخوين » ، وفي كل منهما محذور لا محيص عنه ، فوجب العدول إلى الإظهار فقلنا : « أخا » فوافق المخبر عنه وهو الياء في الإفراد ، ولم يضره مخالفته لأخوين ، لأنه أي : « أخا » إسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسّره .

انظر : التصريح ١ : ٣٢٢ ، ٣٢٣ .



مفرداً فقيل : « إياه » طابق الياء المخبر عنه لا قائمين المفسر أو مثنّى ، فقيل : « إياهما» فبالعكس [١]

وقد خرّجت المسألة بالإظهار عن باب التنازع ، لأن كلاً من العاملين عمل في ظاهـــر .

(وجوّز الكوفية) مع الإظهار وجهين آخرين [٢] : (حَذْفُه) لدلالة معمول الآخر عليه ، كما جاز مثل ذلك في الابتداء نحو :

١٥١٨ – نَحْنُ بما عِنْدنا وأنت بِمَا عِنْدك راضٍ ، والرأي مُخْتلف [٣] *

أي : راضون .

(وإضماره مؤخراً) عن معمول الآخر (مطابقاً للمخبر عنه) نحو : ظننت وظنّاني الزيدين قائمين إياه فيدل عليه المثنى ، لأنه يتضمّن المفرد .

(و) جوّز (قوم) من البصريين وجهاً آخر (إضماره مقدماً) في محلّه مطابقاً للمخبر عنه نحو : ظننت وظنني إيّاه الزيدين قائمين .

(وكذا) إذا كان الثاني (غير رافع) يضمر فيه إذا أعمل الأول (اختياراً في الأصح) نحو : قام أو ضربني وضربته زيد ، وقام أو ضربني وضربتهما الزّيدان .

---

(١) أي مطابقة المفسِّر وهو : « قائمين » لا المفسَّر وهو الياء المخبر عنه .

(٢) « وجهين آخرين » سقطت من أ .

(٣) نسب إلى قيس بن الخطيم ، وفي هامش ديوانه ١١٥ ذكر محقق الديوان أن ناسخ الأصل كتب شرحاً في الهامش يفيد أنه نسب لقيس أبياتاً سبعة وهي ليست له . ومنها هذا الشاهد ، وقد نفاها أيضاً الأغاني ٣ : ١٩ ، ٢٠ طبع دار الكتب من شواهد سيبويه ١ : ٣٨ ، وابن الشجريّ ١ : ٣١٠ ، والمغنى ٢ : ١٦٤ ، والعينيّ ١ : ٥٥٧؛ والخزانة ٢ : ١٨٩ ، ١٩٠ .
والأشموني ٣ : ١٥٢ ، واللسان : « فجر » .



وقيل : يجوز حذفه كقوله :

١٥١٩ ــ بعكاظ يُعْشِ الناظريـــ ـــن إذا هُمُ لَمحوا شُعَاعَهُ[١]

أي : لمحوه.وأجيب بأنه ضرورة .

(أو) ألغي (الأوّل) [٢] من العمل في الاسم بأن أعمل فيه الثاني (أضمر) في الأول المرفوع كقوله :

١٥٢٠ ــ خالفَاني ولم أُخالِف خليـــليَّ ولا خَيْر في خلاف الخليـــلِ [٣]

وقولـــه :

١٥٢١ ــ * جَفَوْني ولم أَجْفُ الأخِلاَّءَ إنّني [٤] *

وقولـــه :

١٥٢٢ ــ * هَوَيْنَنِي ، وَهَوَيْتُ الخُرَّدَ العُرُبا [٥] *

(وقال الكسائيّ ، وهشام والسّهيليّ، وابن مضاء يحذف) بناء على رأيهم من إجازة

---

(١) لعاتكة بنت عبد المطلب .
من شواهد ، وشذور الذهب ٣٧٣ والمغني ٢ : ١٥٩ والعيني ٣ : ١١ ، والتصريح ١ : ٣٢٠ وابن عقيل ١ : ١٨٤ والأشموني ٢ : ١٠٦ .

(٢) ط فقط بعد قوله : « ألغي الأول » جملة زائدة وهي : « حال كون الأول رافعاً » .

(٣) قائله مجهول . أنظر الدرر ٢ : ١٤٣ .

(٤) سبق ذكره رقم ١٨٠ .

(٥) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة .
أنظر الدرر ٢ : ١٤٣ .

حذف الفاعل ، وحسّنَهُ هنا الفرار من الإضمار قبل الذّكر الذي هو خارج عن الأصول .

(و) قال (أبو ذَرّ : الأحسن إعمال الأوّل حينئذ) فراراً من حذف الفاعل ، ومن الإضمار قبل الذكر .

(و) قال (الفراء) فيما نقله عنه الجمهور : (لا تصحّ المسألة إلاّ به) فاوجب إعمال الأول حينئذ .

(وعنه) قول آخر محكيٌّ في « البسيط » : (أنه يقتصر) في مقابل ذلك (على السّماع) ولا يكون قياساً .

(و) حكى (عنه) قول آخر ، حكاه ابن مالك : أنه يجوز إعمال الثاني قياساً ، ويضمر في الأوّل (بشرط تأخّر الضمير) نحو : ضربني وضربت زيداً هو .

قال البهاء بن النحاس : ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير [٢/١١٠] ابن مالك .

(ويحذف الضمير غير المرفوع) فلا يضمر في الأوّل ، لكونه فضلة لم يحتج فيه إلى الإضمار قبل الذّكر ، قال تعالى : « آتُوني أُفْرِغ عليه قِطْراً » (١) وقال : « هَاؤُمُ اقْرءُوا كِتابيَهْ » (٢) وهو مما تنازع فيه الفعل واسمه (ما لم يلبس) حذفه ، فيجب إضماره كقولك : مال عني (٣) ، وملت إلى زيد ؛ إذ لو حذف عنّي لتوهّم أن المراد مال إلي ، وكذا رغب فِيّ ، ورَغِبْتُ عن زيد .

(وجوّز قوم إظهاره اختياراً) وإن لم يلبس ، وعليه ابن مالك : كما في إلغاء الثاني ، ودفع بالفرق بين الإضمار قبل الذكر وبعده .

---

(١) سورة الكهف ٩٦ .
(٢) سورة الحاقة ١٩.
(٣) ط فقط : « على » باللاّم .



ولا خلاف في جوازه ضرورة كقوله :

١٥٢٣ — * إذا كُنْتَ تُرْضِيه ويُرْضِيك صاحِبُ [١] *

(فإن كان) العامل من باب (ظَنّ أضمر قبل الذّكر) نحو : ظناني إيّاه ، وظننت الزّيدين قائمين (أو) أضمر (مؤخراً) نحو : ظناني وظننت الزيدين قائمين إيــــاه .

(أو حذف) أصْلاً (أو أتى به اسماً ظاهراً) حذراً من عدم مطابقة المخبر عنه أو المفسّر [٢] نحو : ظناني قائماً وظننت الزيدين قائمين وبه تخرج المسألة من باب التنازع كما سبق . هذه (أقوال) تقدم نظيرها في إلغاء الثاني ، والجمهور على أخيرها [٣] .

(والمختار) أنه (إن وجدت قرينة حذف) لجواز حذف أحد مفعولي ظنّ لدليل (وإلاّ) بأن لم تكن قرينة (جيء به اسماً ظاهراً) كما قال الجمهور حذراً من المخالفة المذكورة .

(ومنع ابن الطّراوة الإضمار في) باب (ظنّ مطلقاً) في هذه المسألة وغيرها ، فلم يجز ما أدّى إليه من مسائل التنازع ، واستبشع من النحويين إجازة ذلك ، لأنه ليس للمضمر مفسّر يعود عليه ، ألا ترى أنك إذا قلت [٤] : ظننته وظننت زيداً قائماً لم تكن الهاء عائدة على قائم ، إذ يصير المعنى : وظنّني ذلك القائم المذكور ، وليس هو إياه ، لأنّ القائم هو زيد .

---

(١) قائله مجهول . وتمامه :

* جهاراً فكن في الغيب أحفظ للودّ *

من شواهد : المغني ٢ : ٢١ ، وشذور الذهب ٣٧٢ والعينيّ ٣ : ٢١ ، والتصريح ١ : ٣٢٢ ، والأشموني ٢ : ١٠٥ .

(٢) ط فقط : « والمفسر » بالواو .

(٣) ط فقط : « آخرها » .

(٤) « إذا قلت » سقطت من أ .



وأجيب بأنه يعود على قائم من حيث اللفظ ، لا المعنى ، وذلك شائع في لسان العرب ، كما قالوا : عندي درهم ونصفه ، أي نصف درهم آخر ، فأعاد ذكره على درهم المذكور من حيث اللفظ فقط .

(وتوقّف أبو حيّان) فقال : الذي ينبغي الرّجوعُ إلى السّماع ، فإن استعملته العرب في « ظنّ » في هذا الباب اتبع وإلاّ توقف في إجازته ، لأن عود الضمير على شيء لفظاً لا معنى قليل ، وخلاف الأصل ، فلا يجعل أصلاً يقاس عليه .

(والأصحّ) أنه (لا تنازع في نحو : ما قام وقعد إلاّ زيد) وقول الشاعر :

١٥٢٤ ــ ما صاب قلبي وأضْناه وتيّمه ... إلا كواعِبُ من ذهل بن شيبانا [1]

وقولـــه :

١٥٢٥ ــ ما جادَ رأياً ، ولا أجدى مُحاولةً
إلا امرؤ لم يُضِعْ دُنْيــــا ولا دِينَـــا [2] *

بل هو من باب الحذف العام لدلالة القرائن [3] اللفظيّة ، والتقدير : « أحدٌ » ، حذفي ، واكتفى بقصده ، ودلالة النفي وللاستثناء على حد : « وما مِنّا إلا له مَقام مَعْلومٌ » [4] .

وقيل : إنه من باب التنازع ، وليس كالآية المذكورة ، لأن المحذوف فيها مبتدأ

(١) قائله مجهول .
من شواهد : التصريح ١ : ٣١٩ .
(٢) قائله مجهول .
انظر الدرر ٢ : ١٤٤ .
(٣) ط : « القرائن » . تحريف .
(٤) سورة الصافات ١٦٤ .



وهو جائز الحذف بخلافه في المثال والبيتين ، فإنه فاعل ، ولا يجوز حذفه ، فتعيّن أن يكون من التنازع .

(و) الأصحّ أيضاً : أنه لا تنازع في قول امرىء القيس :

١٥٢٦ – فلو أن ما أسعى لأدْنى مَعيشة (كفانِي ولم أطلب قليلٌ من المال) [1]

خلافاً لمن جعله من باب التنازع ، واستَدلّ به على حذف المنصوب من الثاني الملغى ، أي اطْلبهُ ، بل هو فعل لازم لا مفعول له ، أي : كفاني قليل ، ولم أسع بدليل قوله في صدره : « فلو أن ما أسعى » .

(ومنعه) أي التّنازع (الجمهور في العامل المؤخر) وشرطوا تقدّم العاملين ، وتأخر ما يطلبانه عنهما ، فلو قلت : « ضربت زيداً وضربني » أو « أيَّ رجل قد ضربت أو شتمت » لم يكن من الباب .

وجوّزه الفارسيّ في تأخّر أحد العاملين . وبعض المقاربة في تأخرهما ، واستغرب أبو حيّان القولين .

(و) منعه الجمهور في العامل (غير المتصرّف) كنعم وبئس ، قال في البسيط : فلو قلت : نِعْم في الحضر ، وبئس في السفر الرجل زيد ، على إعمال الثاني لكنت قد أضمرت في الأول ، ولم تفسّر وهو لازم التفسير إذا أضمر ، ولو أضمرت لم يكن متنازعاً ، لأنه استوفى جميع ماله على النحو المطلوب ، وكذلك يلزم في الثاني .

---

(١) لامرىء القيس . ديوانه ٣٩ .

من شواهد سيبويه ١ : ٤١ ، والخصائص ٢ : ٣٨٧ ، وابن يعيش ١ : ٧٨ ، والخزانة ١ : ١٥٨ ، وشذور الذهب ٢٠٢ والمغنى ١ : ٢٠٥ ، ٢ : ١١١ والعينيّ ٣ : ٣٥ والأشموني ٢ : ٩٨ / ٤ : ٤٠ .

وفي أ فقط : « ولم أطلب قليلاً » بالنصب .



قال أبو حيّان : وكذا « حبّذا » لا يكون فيها التنازع بالاتفاق لعدم الفصل لأنه صار كالمركب مع الإشارة .

قال : وكذا فعل التعجّب في ظاهر مذهب سيبويه، لما يلزم فيه من الفصل بينه وبين معمول على إعمال الأول .

(وقيل : [٢ / ١١١] يجوز في التعجب مطلقاً) ويقتصر الفصل لامتزاج الجملتين بحرف العطف ، واتّحاد ما يقتضي العاملان ، وعليه المبرد ، ورجّحه الرّضيّ .

(وقيل) : يجوز فيه (بشرط إعمال الثاني) ليزول ما ذكر من الفصل المحذور ، وعليه ابن مالك نحو : ما أحسن وأجمل زيداً أو أحسن به ، وأعقل بزيد .

وردّه أبو حيّان بأنه حينئذ ليس من باب التنازع ، إذ شرطه جواز إعمال أيهما شئت في المتنازع فيه ، قال : فإن ورد بذلك سماعٌ جاز .

(و) منعه (ابن مالك) ووافقه البهاء ابن النحّاس وابن أبي الربيع (في) العامل المكرر المعنى لغرض (التأكيد) نحو :

١٥٢٧ — * أتاكَ أتاكَ اللاّحِقُون (١) *

١٥٢٨ — * فَهَيْهاتِ هَيْهاتَ العقيقُ وأهْلُهُ (٢) *

---

(١) قطعة من بيت ورد على النحو التالي :

فأين إلى أين النجاة ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

وقائله مجهول .

وهو من شواهد : ابن الشجرى ١ : ٢٤٣ ، والخزانة ٢ : ٣٥٣ ، والعينيّ ٣ : ٩ والتّصريح ١ : ٣١٨ ، والأشموني ٢ : ٩٨ .

(٢) لجرير ديوانه ٤٧٩ . وتمامه :

* وهيهات خلّ بالعقيق نواصله * =



لأن الثاني في حكم السّاقط ، فلا يعتدّ به .

قال أبو حيّان : ولم يصرح بالمنع في ذلك أحد سواهم ، بل صرّح الفارسيّ في المثال الثاني بأنه من التنازع والإضمار في أحدهما .

(و) منعه (الجرميّ فيما تعدّد مفعوله) إلى اثنين أو ثلاثة ، وخصّه بالمتعدّي إلى واحد ، قال : لأنه لم يسمع من العرب في ذوات الثّلاثة ، وباب [1] التنازع خارج عن القياس فيقتصر فيه على المسموع ، والجمهور [2] قالوا : سمع في الاثنين ، حكى سيبويه : متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً ، ويقاس عليه الثّلاثة ، كما جاز توالي المبتدآت وإن لم يسمع ، لأنه قياس أصولهم ، فيقال في إعمال الأول : أعلمني ، وأعلمته إياه زيد[3] عمراً قائماً ، وفي إعمال الثاني : أعلمني وأعلمته زيداً عمراً قائماً إياه إياه .

هذا [4] (وجوّز بَعضُهم في لعلّ وعسى) قال في الارتشاف تقول : لعلّ وعسى زيدٌ أن يخرج على إعمال الثاني ، ولو أعمل الأول لقال : لعل وعسى زيداً خارج .

(و) جوزه (السّيرافيّ في مصدرين) نحو قولهم :

١٥٢٩ ــ أرواحٌ مُوَدِّعٌ أم بُكُــــورُ أنت ، فانظر لأيِّ ذَاكَ تَصِيــر [5]

= من شواهد : الخصائص ٣:٤٢ ، وابن يعيش ٤ : ٣٥ وشذور الذهب ٤٠٢ ، والعينيّ ٣ : ٧/ ٤ : ٣١١ والتصريح ١ : ٢/٣١٨ : ١٩٩ .

(١) « الثلاثة وباب » سقط من أ .

(٢) كلمة « والجمهور » سقطت من أ .

(٣) ط فقط : « زيداً » بالنصب . تحريف .

(٤) ط : « هنا » ولعلها محرّفة من « هذا » ومن قوله : « هذا » إلى قوله : « ومنعه ابن خروف » سقط من أ ، ب . وهذا الساقط يبلغ ١٦ سطراً أي ان النص المنقول من « الارتشاف » سقط من هاتين النسختين .

(٥) سبق ذكره رقم ٣٤٤ .



(ومنعه الجمهور) قال في « النهاية » : فإذا قلت : سرني إلزامك وزيارتك زيداً وجب نصب زيداً بالتالي ، ولا يجوز بالأول للفصل بين المصدر ومعموله .

(وقال أبو حيّان) في « الارتشاف » : (ينبغي أن يجوز فيما بمعنى الأمر أو) بمعنى (الخبر) بإعمال أيهما شئت .

(ويقع) التنازع (في كل معمول إلا المفعول له ، والتمييز ، وكذا الحال) لأنها لا تضمر (خلافاً لابن معط) .

قال في الارتشاف : فإنه جوّز التنازع فيها ، ولكن يقول في مثل : إن تزرني ألقك راكباً على إعمال الأول : إن تزرني أزرك في هذه الحال راكباً ، على معنى : إن تَزُرني راكباً ألْقك في هذه الحال . ولا يجوز الكناية بضمير عنها ، والأجود إعادة لفظ الحال كالأول . انتهى .

(و) منعه (ابن خروف) وابن مالك (في سَبَبيّ مرفوع) قالا فلا تنازع في نحو : زيد منطلق مسرع أخوه . وقول كُثَيِّر :

١٥٣٠ — * وعزّةُ مَمْطولٌ معنّىً غَرِيمُها * (١)

لأنك لو قدرته لأسندت أحد العاملين إلى السّببيّ ، وأسندت الآخر إلى ضميره ، فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدأ ، لأنه لم يرفع ضميره ولا ما لابس ضميره (٢) وذلك ممنوع ،

---

(١) صدره:

* قضى كل ذي دين فوفّى غريمه *

من شواهد : ابن يعيش ١ : ٨ ، وشذور الذهب ٣٧٠ والعيني ٣ : ٣ ، والتصريح ١ : ٣١٨ والأشموني ٢ : ١٠١ .

(٢) « ولا ما لابس ضميره » سقطت من ط .



فيحمل البيت على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين [1] المتقدِّمَين ، وفي كلٍّ منهما ضميرهما ، وما بعدهما خبر عن الأول .

بخلاف السّببيّ المنصوب ، فيكون في التنازع نحو : زيد أكرم وأفضل إياه ، لأنه يحذف ولا يضمر .

قال أبو حيّان : وما قالاه لم يذكره معظم النحويين .

ومنعه قوم (في المضمر) [2] قال في الارتشاف : وأجازه أكثرهم .

(١) أ ، ب « بالفاعلين » صوابه في ط :
وانظر الأشموني ٢ : ١٠١ حيث يقول في البيت : محمول على أن السببيّ مبتدأ ، والعاملان قبله خبران عنه .

(٢) ط : « وبعضهم » مكان : « ومنعه قوم » .

الاشْتِغَال

أي هذا مبحثه .

(هو أن يتقدّم اسم ، وينصب ضميره أو ملابسه) كالمضاف إلى ضميره والمشتمل صلته على ضميره [١] نحو : زيدٌ ضربته ، وزيدٌ ضربت أخاه ، وهند أكرمت الذي يحبهـا .

بخلاف ما لو تأخّر الاسم بعد الضّمير نحو : ضربته زيداً على البدل ، أو زيدٌ [٢] على الابتداء فليس من الباب .

وفاعل ينصب قولي (عامل جائز العمل فيما قبله) لو لم يشتغل بما بعده كالفعل ، واسمي الفاعل والمفعول بخلاف فعل التعجّب ، وأفعل التفضيل ، والصفة المشبهة . واسم الفعل ، وكذا المصدر وفيه خلاف يأتي إذ ما لا يصحّ أن يعمل في شيء لا يصحّ أن يفسر عاملاً فيه ..

ومن صور ما لا يجوز [٣] أن يعمل فيما قبله مفاهيم قولي (غير صلة) نحو : زيدٌ أنا الضاربه [٤] .

(١) ط : « وصلته المشتمل » وسقوط : « على ضميره » تحريف صوابه من أ ، ب .

(٢) ط : « أو زيداً » بالنصب . تحريف .

(٣) أ : « ما يجوز » مكان : « لا يجوز » . تحريف .

(٤) مثل لها في التصريح ١ : ٣٠٢ بقوله : « زيد الذي ضربته » ، وذلك لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول .



(ولا شبهها) وهو الصفة والمضاف إلى فعل تشبيهاً بها في تتميم ما قبلها بها نحو : ما رجل تحبه يهان ، وزيد يوم تراه تفرح [(١)] .

(ولا مسند لضمير السّابق المتصل) نحو : « أزيدٌ ظنه ناجياً » بمعنى ظن نفسه ، لما فيه من تفسير الفاعل العمدة بالمفعول[١١٢/٢] الذي حقه أن يكون فضله ، فإن انفصل الضمير نحو : زيداً لم يظنه ناجياً إلاّ هو جاز ، لأن المنفصل كالأجنبيّ فأشبه نحو : زيداً لم يظنه ناجياً إلاّ عمرو .

(ولا تالي استثناء) نحو : ما زيد إلا يضربه عمرو .

(أو) تالي (معلّق) أي حرف من أدوات التعليق نحو : زيد كيف وجدته ، وزيد ما أضربه وعمرو [(٢)] لأضربنه ، وزيد إني أكرمه ، والدرهم لمعطيك عمرو .

(أو) تالي (حرف ناسخ) نحو : زيد ليتني أكرمه .

(أو) تالي (كم) الخبرية نحو : زيد كم لقيته ، إجراء لها مجرى كم الاستفهامية .

(أو) تالي (واو الحال) نحو : جاء زيد وعمرو يضربه بشر فراراً من تقدير المضارع بعدها .

(وفي الشرط) نحو : زيد إن زرته يكرمك . (والجواب) نحو : زيد إن يقم كرمـــه .

(وتالي لا) النافية من المعلقات نحو : زيد لا أضربه ، وزيد والله لا أضربه .

---

(١) هذا مثال المضاف إلى جملة فعليّة ، والمضاف إليه « يوم » وهو شبيه بالصلة في تتميم ما قبله والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، وما لا يعمل لا يفسّر عاملاً . أنظر التصريح ١ : ٣٠٢ .

(٢) ط : « وزيد ما أضربه عمرو ولا ضربنه » سقوط الواو قبل عمرو . تحريف لأن كلاً منهما جملة مستقلة .



(أو) تالي حرف تنفيس نحو : زيد سأضربه أو سوف أضربه (خِلافٌ مبنيّ على تقدّم معمولها) فمن أجازه فيها جوّز الاشتغال والنصب في الاسم السابق ومن منعه فيها منعه ، وأوجب الرّفع .

والأصح في الشرط ، والجواب المنع ؛ وفي لا التفصيل وهو المنع في جواب القسم دون غيره . (و) في التنفيس الجواز .

وفي تالي [1] (إذا الفجائية) نحو : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو . (وليتما) نحو : ليتما زيد أضربه (خلاف إيلائها الفعل) فمن جوّزه جوز الاشتغال والنصب ، ومن لا [2] ، وهو الأصح عند ابن مالك فيهما فلا ، ومن فصّل في إذا بيْن اقترانها بقد وعدمه فصّل هنا .

(والأصحّ منعه في مفصول) من الفعل (بأجنبيّ) نحو : زيد أنت تضربه ، وهند عمرو يضربها ، فلا ينصب ، إذ المفصول لا يعمل فلا يفسّر ، وجوّزه الكسائي قياساً على اسم الفاعل ، أجازوا « زيداً أنت ضارب » .

وفرّق المانعون بأن اسم الفاعل لا يعمل حتّى يعتمد فصار : أنت ضارب بمنزلة ضربت ، فكأنه لم يفصل بين العامل والمعمول بشيء : بخلاف الفعل .

(و) الأصح منعه (في تالي أداة تخضيض أو عرض أو تمنٍّ بألا) نحو : زيد هلاّ ضربته ، وعمرٌ ألا تكرمه ، والعون على الخير ألاَ أجده ، بناء على أن الثلاثة لها الصدر إجراءً لها مجرى الاستفهام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ؛ لأن معنى هلاّ فعلت : لِمَ لمْ تفعل ؟ ومعنى : ألا تفعل : أتفعل ؟ مع أن هلاّ وألاَ مركبان من هل ، والهمزة ولا .

---

(١) ط : « الجواز في تالي » بسقوط الواو قبل « في » . تحريف ، لأنه بدء كلام مستأنف .

(٢) أي ومن لم يجوّزه .



وجوّزه قومٌ مع اختيار الرفع ، حكاه « في البسيط » . وجوّزه آخرون مع اختيار النصب وعليه الجُزُولي .

(ومنعه قوم [١] في ليس) بناء على منع تقديم خبرها لعدم تصرّفها ، ونصّ سيبويه على جوازه بناءً على الجواز نحو : أزيداً لست مثله .

(و) في (كان) نقله في الارتشاف عن المازنيّ وبعض الكوفيين [٢] .

(و) منعه (قومٌ في الجمع المكسّر) من أسماء الفاعلين والمفعولين ، قالوا : لأن عمله ملفق ضعيف والاشتغال كذلك باب ملفق فيضعف عن الدخول فيه ، لأنه لا يقوى على أن يفسّر .

ونصّ سيبويه على جوازه نحو : زيداً [٣] أنتم ضُرابه . قال أبو حيّان : والأحوط ألا يجوز إلاّ بسماع .

قال : أمّا الجمع السالم فالقياس الجواز فيه نحو : زيداً أنتم ضاربوه ، وزيداً أنتن ضارباته [٤] ، والفرق بينه وبين المكسّر أن التكسير يبعد عن شبه الفعل ، ويلحق بالأسماء المحضة .

(وفي المصدر) أقوال :

أحدها : يجوز دخوله في باب الاشتغال مطلقاً سواء كان بمعنى الأمر والاستفهام

(١) أ فقط : « ومنعه المازنيّ » مكان : « ومنعه قوم » .

(٢) « وفي كان نقله في الارتشاف عن المازنيّ وبعض الكوفيين » سقط من أ ، ومكان هذه العبارة : « ومنعه المازني في كان » .

(٣) من قوله : « زيداً أنتم ضرابه » إلى قوله : « زيداً أنتم ضاربوه » سقط من أ بسبب انتقال النظر .

(٤) أ : « زيد أنت ضاربانه » . تحريف . ط : « زيد أنتما ضاربانه » تحريف أيضاً صوابه من ب . لأن الجمع السالم يصدق على جمعي المذكر والمؤنث .



نحو : أما زيداً فضرباً إياه ، وأزيداً ضرباً أخاه ؛ أم مُنْحلاً بحرف مصدري والفعل نحو : زيداً ضَرْبهُ [(١)] قائماً ، فيُضَمّن فعلاً يفسّره المصدر .

(ثانيها) : لا يجوز مطلقاً ؛ لأنه لا يتقدّم عليه معموله .

(ثالثها) : التفصيل (إن كان بدلاً من فعله) وهو الأمر والاستفهام (جاز) وإن لم يجز تقدّم معموله ، لأنه معاقب للفعل ، وقد تُفسّر أشياء ولا تعمل (أو مُنْحَلاً) بحرف مصدريّ والفعل (فلا يجوز ثَمّ) .

إذا صحّ [(٢)] الاشتغال يجب نصب الاسم السّابق (إن تلا ما يختصّ بالفعل) كظرف الزمان المستقبل ، وأدوات الشرط الجازمة ، والتخصيص ولو الشرطية لوجوب إضمار الفعل بعدها نحو : إذا زيداً تلقاه فأكرمه ، وإن زيداً رأيته فأكرمه ، وهلاّ زيداً ضربته ، ولو زيداً رأيته. (أو تلا استفهاماً بغير الهمزة) كهل مرادك نلته ؟ ومتى أمة الله تمضي بها [(٣)] ؟ لوجوب إيلائها الفعل إذا وقع في حيّزها . قال سيبويه : إذا اجتمع بعد الاستفهام الاسم والفعل قدّم الفعل ، فإن قلت : أيّهم زيد ضربت ؟ قبيحٌ [(٤)] .

ويختار نصب الاسم السّابق أي يرجّح على رفعه بالابتداء الجائز أيضاً (إنْ وليه فعل طلب) وهو الأمر والنهي ، والدّعاء نحو : زيداً اضربه ، وزيداً ليَضربه عمرو [(٥)] [٢ / ١١٣] وزيداً لاتضربه ، وزيداً أصلح الله شأنه . وسواء في ذلك الأمر المراد بما

(١) ط : « اضربنه » مكان : « ضرْبه » . تحريف . صوابه من أ ، ب . والمراد من كونه منحلا بحرف مصدريّ أن يحل محله فعل مع « أن » أو « ما » .

(٢) من قوله : « إذا صح الاشتغال » إلى قوله : « لوجوب إضمار الفعل » سقط من ط في هذا الموضع ثم أعاد ما سقط في موضع غير موضعه فاضطرب الأسلوب ، وصوابه من أ ، ب .

(٣) ب ، ط : « تضربها » والأنسب ما جاء في أ . ويمثل التصريح بقوله : « مَن أمة الله ضربها » ولا غبار عليه .

(٤) « قبيح » سقطت من ط .

(٥) « وزيد ليضربه عمرو » سقطت من أ .



قبله العموم أو الخصوص (خلافاً لابن بابشاذي) الأمر (المراد) بما قبله (العموم) حيث قال : يختار فيه الرفع لشبهه بالشرط لما دخله من العموم والإبهام نحو : « واللّذان يأتيانِها منكُم فآذُوهُما » (١) ، « والسّارِقُ والسّارِقةُ فاقْطَعوا أيْدِيَهُما » (٢) .

والجمهور تأوّلوا الآيتين على الإضمار ، وأن الكلام في ذلك جملتان ، والتقدير : وفيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما .

وخرج بقولي : فعل طلب — اسم فعله نحو : زيد سماعه (٣) فلا نصب فيه كما تقدم (أو) وليه (مصدر له) أي الطلب نحو : زيداً ضرباً له ، والله حمداً له . (أو ولى همزة استفهام) سواء كان الفعل الذي ولى الهمزة من باب الظنّ نحو : أعبد الله ظننته قائماً أم غيره نحو : أزيداً ضربته ، كان الاستفهام عن الفعل كما مثّل أم عن الاسم نحو : أزيداً ضربته أم عمراً .

(خلافاً للفرّاء في باب ظنّ) حيث (٤) أوجب فيه الرفع . قال : لأنّ من عادة العرب إلغاؤها ، إذا لم يكن فيها الهاء (و) خلافاً (لابن الطراوة في الاستفهام الواقع على الاسم) حيث أوجب فيه الرفع بخلاف الاستفهام الواقع على الفعل ، وهي(٥) بين اسمين(٦) ، فتوهموا ذلك فيها ، وفيها الهاء . (و) خلافاً (للأخفش في إلحاق سائر الأدوات) بالهمزة في تجويز الرفع أيضاً .

---

(١) سورة النساء ١٦ . (٢) سورة المائدة ٣٨ .

(٣) ب : « مناعه » بالنون ، ط : « متاعه » بالتاء ومن أسماء أفعال الأمر أن تكون على صيغة : فعال مثل : نَزال بمعنى : انزل ، وضراب بمعنى : اضربْ .

(٤) من قوله : « حيث أوجب فيه الرفع » إلى قوله : « فيها وفيها الهاء » سقط من أ .
هذا وفي أ « ولمنعه ذلك » بعد قوله : « في باب ظنّ » مكان العبارة السّاقطة وهي لم تذكر في ب ، ط .

(٥) كلمة : « وهي » سقطت من أ .

(٦) مثل : محمدٌ ظننت مجتهدٌ ، لأن ظن وأخواتها عملها قليل إذا توسطت .



ووجه تخصيصها بذلك عند الجمهور أنّها الأصل ، ولها مزيّة على سائر أدواته ، فإن تأخر الهمز عن الاسم نحو : زيدٌ أضربته لم يجز النصب لما تقدّم .

(و) خلافاً للأخفش أيضاً (في المفعول) من همز الاستفهام (بغير ظرف) حيث جوّز نصبه نحو : أأنت زيداً تضربه ، وسيبويه على المنع لبعده من الفعل فإن كان الفصل بظرف أو مجرور جاز مع اختياره اتّفاقاً لاتساعهم فيهما نحو : أكلّ يوم زيداً تضربه ؟ وأفي الدار زيداً ضربته ؟

قال أبو حيّان : وكذا الفصل بالعاطف نحو : أو زيداً ضربته .

(أو) ولي (حرف نفي لا يختصّ نحو : ما زيداً ضربته ، ولا زيداً قتلته قياساً على همزة الاستفهام .

(وقيل : الرّفع فيه أرجح) من النصب ، وعليه أبو بكر بن طاهر ، ونسب لظاهر كلام سيبويه .

(وثالثها) : هما (سواء) وعليه ابن الباذش .

وخرج بحرف النفي فعله ، وهو ليس ، فإنّ تاليها يجب رفعه اسماً لها ، وبقولنا : لا يختص ؛ المُخْتص ، وهو لم ، ولما ، ولن ، ويصير الفصل فيه [1] كالاستفهام نحو : ما أنت زيد ضربته . ذكره أبو حيّان .

(أو) ولي (حيث) نحو حيث زيداً تلقاه يكرمك .

ووجه اختياره النصب أنها في معنى حروف المجازاة .

(أو) ولي (عاطفاً على) جملة (فعلية) سواء كان الفعل متعدياً متصرّفاً تاماً أم ضدّ ذلك نحو : لقيت زيداً زيداً وعمراً كلمته ، ولست أخاك وزيداً أعينك عليه ،

---

(١) ط : « الفعل » بالعين مكان : « الفصل » بالصاد . تحريف .



وكنت أخاك وعمراً كنت له أخاً ، وإنما رجّح النصب للمشاكلة .

(أو أوهم الرّفع وصفاً مُخِلاً) فيتلخّصُ بالنصب من إيهام غيْرِ الصواب نحو : « إنّا كلّ شيء خلقناه بِقَدَرٍ »(١) إذ رفع « كُلّ » يوهم كون « خلقناه » صفة مخصّصة ، فلا يدلّ على عموم خلق الأشياء بقدر (٢) .

(أو أُجيب به استفهامٌ منصوب) نحو : زيداً ضربته جواباً لمن قال : أيهم ضربت ؟ (أو مضاف إليه) نحو : ثوب زيد لبسته جواب من قال : ثوب أيهم لبست ؟

(قيل : أو وليه لم ، أو لن ، أو لا) نحو : زيداً لم أضربه ، وبشراً لن أكرمه . وزيداً لا أضربه .

قال ابن السيّد : (أو تقدّمه) ما هو فاعل في المعنى ، بأن كان الاسمُ المتقدّم على المشتغل عنه ، وفاعلُ لمشغول دالّيْنِ على شيء واحد نحو : أنا زيداً ضربته وأنت عمراً كلمته (٣) .

قاله الكسائي : والأصح في الصّور الأربع اختيار الرفع .

(ويستويان) أي النصب والرفع (في المعطوف على جملة ذات وجهين) أي اسمية المصدر ، فِعليّة العجز ، لتعادل التشاكل نحو : زيد ضربته وعمرو أكرمته . وهند

---

(١) سورة القمر ٤٩ .

(٢) لأن التخصيص بالصفة يفهم أن ما لا يكون موصوفاً بها لا يكون بقدر ، والصفة هي المخلوقية المنسوبة له ، فالمخلوقية لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر ، فيوهم أن ثمّ مخلوقاً لغيره تعالى ، وهو مذهب المعتزلة .

أنظر تحقيق ذلك في التصريح ويس ١ : ٣٠٢ .

(٣) ب ، ط : « أنا زيد » ضربته وأنت عمرو كلمته برفع زيد وعمرو . تحريف : صوابه من أ . لأنه يتكلم عن المواضع التي يرجّح فيها النصب ؛



ضربتها وزيداً كلمته في دارها ، فالنصب عطفاً على العجز . والرفع عطفاً علـى الصّـدر .

(فإن خلا) المعطوف (من عائد لها) أي : لمبتدأ الجملة المعطوف عليها (فثالثها الأصح)؛ وعليه الجمهور (إن كان) العطف (بالفـاء صحت المسألة)لحصول الربط[(١)] بما فيها من السبب ، وإن كان بغيرها فلا ، وأولها يجوز مطلقاً نحو : هند ضربتها ، وعمرو [(٢)] أكرمته ، وثانيها : لا يجوز مطلقاً ؛ لأن المعطوف على الخبر خبر ، فيشترط له وجود الرّابط ..

(والرابع) يجوز إن كان العطف بالفاء كقول الجمهور (أو الواو) لما فيها من معنى الجمـع .

(ويرجّح الرّفع بالابتداء فيما عدا ذلك) نحو : زيد رأيته ، وإن زيد لقيته .

[مسألة] :

(ملابسة [٢ / ١١٤] الضمير بنعت) نحو : هند أكرمت رجلاً يحبها (أو) عطف (بيان) نحو : زيد ضربت عمراً أخاه . (أو) عطف (نسق بالواو غير معاد معه) العامل نحو : زيد ضربت عمراً أخاه .

---

(١) ط : « لحصول الشرطية » . تحريف صوابه من أ ، ب .

(٢) في النسخ الثلاث : « وعمراً أكرمته » ولعلّ الصواب : « وعمرو » بالرفع ، لأنه في هذه الحالة معطوف على الصدر ، فهو من قبيل عطف جملة اسميّة على اسميّة ، ولا مانع من ذلك .
أمّا النصب فلا يجوز كما أشار إليه معلّلاً بعد ذلك . وعدم الجواز عند الأخفش والسيرافيّ فقط كما قال الخضري في حاشيته ١ : ١٧٦ : فإن خلت « أي الجملة الثانية من ضمير الإسم الأول » امتنع النصب بالعطف على الصغرى عند الأخفش والسيرافيّ لأن المعطوف على الخبر خبر ولا رابط فيه .
وجوّزه الناظم وجماعة للتوسّع في الثواني .



(قيل: أو ثُمَّ أو أو) نحو: زيد رأيت عمراً ثم أخاه أو[1] أخاه (كهي بدونه) بخلاف العطف بغير الثلاثة ، وكذا بغير الواو على الأصحّ لاختصاصها بمعنى الجمع ، وبخلاف البدل ، لأنه على تكرار العامل فتخلو الجملة الواقعة خبراً من الربط ، وبخلاف ما إذا أعيد العامل .

(والنصب هنا) أي في باب الاشتغال (قال الجمهور بفعل واجب الإضمار من لفظ الظاهر) إن أمكن كما في الأمثلة السابقة (أو معناه) إن لم يمكن نحو : إن زيداً مررت به فأحسن إليه ، فيقدر إن جاوزت زيداً مررت به (مقدّماً) على الاسم (خلافاً للبيانيّين) في قولهم بتقديره مؤخراً .

(و) قال (الكسائي) النصب (بالظاهر) أي الفعل المؤخر على كونه ملغىً (غير عامل في الضمير) بأن يلغى .

ورُدَّ بأن الضّمير قد لا يتعدّى إليه الفعل إلاّ بحرف جرّ ، فكيف يلغى ؟ وينصب الظّاهر ، وهو لا يتعدَّى إليه أيضاً إلا بحرف جرّ نحو : « وزيداً غضبْتُ عليه » ، وأيضاً فلا يمكن الإلغاء في السبب ، لأنه مطلوب الفعل في الحقيقة . نحو : زيداً ضربت غلام رجل يحبه .

(و) قال (الفرّاء) الفعل (عامل فيهما) أي في الاسم والضمير معاً ، ورُدَّ بلزوم تعدّي الفعل المتعدّي إلى واحد إلى اثنين والمتعدّي إلى اثنين إلى ثلاثة ، وهو خرم للقواعــد .

(وجوّزه قوم) في المشتغل عنه بمجرور نحو : زيد مررت به (جرّ السّابق بما جر الضمير) فيقال : بزيدٍ مررت به ، وقرىء : « وللظّالمين أعدَّ لهم عذاباً أليماً »[2] .

---

(١) ط فقط : « أو أو أخاه » بتكرار « أو » . تحريف .

(٢) سورة الإنسان ٣١ .



والجمهور على المنع ؛ لأن الجار مُنَزَّلٌ من الفعل منزلة الجزء منه ، لأنه يصل به إلى معموله ، كما يصل بهمزة النقل ، فكما لا يجوز إضمار بعض اللفظة ، وإبقاء بعضها لا لا يجوز هذا ، والقراءة مؤوّلة على تعلق اللام بأعد « الظاهر » ، « ولهم » بدلٌ منه .

(ويجوز رفعه) أي المشتغل عنه مطلقاً (بإضمار كان ، أو فعل للمجهول خلافاً لابن العريف [1] لا بمطاوعٍ خلافاً لابن مالك) حيث قال : إذا كان للفعل المشتغل مُطاوِعٌ جاز أن يضمر ، ويرفع به السابق كقول لبيد :

١٥٣١ — * فإن أنت لم يَنْفعْكَ عِلْمُكَ فانْتَسِبْ *[2]

قال : فأنتَ فاعل لم ينفع مضمراً ، وجاز إضماره ؛ لأنه مطاوع : « ينفع » ، والمطاوع يستلزم المطاوع ، ويدلّ عليه .

قال أبو حيّان : وهذا منعه أصحابنا ، وأوّلوا البيت على أنه مما وضع فيه ضمير الرفع موضع ضمير النصب ، أو رُفع بإضمار فعل يفسّره المعنى ، وليس من باب الاشتغال .

(واختلف : هل شرط الاشتغال أن ينتصب الضمير والسابق من جهة واحدة) .؟

فقيل : نعم ، وعليه الفارسيّ ، والسّهيليّ والشّلَوْبين في أحد قوليه ، فإن كان نصب الضمير على المفعوليّة شرط نصب السابق عليها ، أو الظرفيّة ، فكذلك ولا يجوز نصب الضمير على المفعولية مثلاً ، والسابق على المفعول له ، أو الظرف فلا يقال : زيداً قمت إجلالاً له ، أو زيداً جلست مجلسه .

وقيل : لا يشترط ذلك ، وعليه سيبويه ، والأخفش والشّلوبين في آخر قوله . قال

---

(١) ابن العريف : هو الحسين بن الوليد بن نصر أبو القاسم بن العريف النحويّ .
له : كتاب في النحو اعترض فيه على أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس في مسائل ذكرها في كتابه : الكافي ، مات بطليطلة ٣٩٠ .

(٢) سبق ذكره رقم ١٥٩ .



سيبويه : أعبد الله كنت مثله ، أي أأشبهت عبد الله ، فانتصب السابق مفعولاً ، والمتأخّر خبر « لكان » .

[خاتمــة]

(الاشتغال في الرفع) بأن يكون في الاسم على الابتدائية أو على إضمار فعل (كالنّصب ، فيجب الابتداء في زيد قام) لعدم تقدّم ما يطلب [١] لنصب لزوماً أو اختياراً (خلافاً لابن العريف) أبي القاسم حسين بن الوليد حيث جوز فيه الفاعلية بإضمار فعل يفسّره الظاهر .

قال أبو حيّان : وهي نزعة كوفية أي لبنائه على جواز تقدم الفاعل على الفعل .

(ويرجّح الابتداء في) نحو (خرجت فإذا زيد قد ضربه عمرو) لرجحان مرفوع الاسم بعد « إذا » ، وجواز وقوع الفعل مع قد [٢] بعدها بقلة .

(وتجب الفاعليّة في) نحو (إنْ زيد قام) لما تقدّم من اختصاص أدوات الشرط بالفعل (خلافاً للأخفش) في قوله : بجواز الابتداء أيضاً مع رجحان الفاعليّة عنده .

(وترجّح) الفاعليّة (في) نحو : (أزيد قام خلافاً للجَرْمي) [٣] في قوله [٤] بجواز الابتداء فيه .

(ويستويان) أي الابتداء والفاعليّة (في أزيد قام وعمرو قعد) ، لأن الجملة الأولى ذات وجهين ، فالابتداء عطفاً على الصدر ، والفاعلية عطفاً على العجز .

---

(١) ب ، ط : « ما يطلب الفعل » والأوضح ما جاء في أ .

(٢) « قد » سقطت من أ .

(٣) من قوله : خلافاً للجرميّ إلى قوله : « أزيد قام وعمرو قعد » سقط من أ بسبب انتقال النظر » .

(٤) ب : « برجحان » مكان : « بجواز » .



(وجوز قومٌ : نصب) نحو : (أزيد ذهب به على إسناد ذهب[1] للمصدر)، أي إلى ضميره ، وهو الذهاب ، وكأنه قيل : أذهب هو ، أي [٢ / ١١٥ أ] الذهاب بزيد ، فيكون « به » [2] في موضع نصب .

وضعّفه ابن مالك بأنه مبنيّ على الإسناد إلى المصدر الذي تضمّنه الفعل ، ولا يتضمّن الفعل إلاّ مصدراً غير مختصّ ، والإسناد إليه منطوقاً به غير مُفِيدٍ [3] ، فكيف إذا لم يكن منطوقاً به ، وسيبويه والجمهور على منع النصب .

(وشرط المشغول عنه قبول الإضمار فلا يصحّ) الاشتغال (عن حال ، وتمييز ومصدر مؤكد ، ومجرور بما لا يجر المضمر) كحتّى ، والكاف ، جزم بذلك أبو حيّان في شرح التسهيل .

قال بخلاف الظّرف ، والمفعول له . والمجرور والمفعول معه ، فيجوز الاشتغال عنها نحو : يوم الجمعة لقاؤك فيه [4] والله [5] أطعمت له ، والخشبة [6] استوى الماء وإياها . قال : وأمّا المصدر فإن اتسع[7] فيه جاز الاشتغال عنه نحو : الضّرب الشديد

(١) ط : « ذهب إلى للمصدر » بزيادة : « إلى » تحريف .
(٢) ب : « فيكون الثاني » مكان : « فيكون به » .
(٣) أ ، ط : « غير مقيد » بالقاف . تحريف صوابه من ب .
(٤) « لقاؤك فيه » سقطت من أ ، ب .
(٥) « والله » سقطت من أ ، ب ، وفي أ فقط « أطعمته » . تحريف .
(٦) من قوله : « والخشبة » إلى آخر الباب سقط من أ .
(٧) مكان : « اتسع » بياض في ب .



ضربته زيداً ، وكذا المفعول المطلق لأنه مفعول ، وإن كان مفعولاً له بُني [١] على الإضمار إن جوزناه جاز وإلاَّ فلا .

• • •

(١) كلمة : « بني » سقطت من ط .

الكِتَابُ الخامِسُ
في التوابع وَعوارض التركيب

الكتاب الخامس في التوابع وعوارض التركيب

حدّ ابن مالك في التّسهيل التّابع فقال : هو ما ليس خبراً من مُشَارِكِ ما قَبْله في إعرابه وعامله مطلقاً [١] ، مخرجاً بالقيد الأخير المفعول الثاني ، والحال ، والتمييز .

قال أبو حيّان : ولم يحدّه جمهور النحاة لأنه محصور بالعدّ ، فلا يحتاج إلى حدّ . فلذلك قلت :

(التّوابع : نعت ، وعطف بيان ، وتوكيد ، وبدل ، وعطف نسق) لأنه [٢] إمّا أن يكون بواسطة حرف ، فالنّسق أولاً ، وهو على نيّة تكرار العامل فالبدل، أوْلاً ، وهو بألفاظ محصورة ، فالتأكيد أوْلاً وهو جامد فالبيان ، أو مشتقّ فالنّعت [٣] .

(وإذا اجتمعت رتبت كذلك) بأن يُقدّم النعت ، لأنه كجزء من متبوعه ، ثم البيان ، لأنه جارٍ مجراه ، ثم التأكيد ، لأنه شبيه بالبيان في جريانه مجرى النّعت ، ثم البدل ، لأنه تابع كلا تابع لكونه مستقلاّ ، ثم النّسق لأنه تابع بواسطة ولهذا ناسب ذكرها في الوضع على هذا التّرتيب ؛ بخلاف ابتداء التسهيل بالتوكيد .

فيقال : جاء أخوك الكريم محمد نفسه رجل صالح ، ورجل آخر وكذا لو كان

---

(١) انظر التسهيل ١٦٣ .

(٢) دليل انحصار التوابع في خمسة .

(٣) يوضّح عبارة السيوطيّ ما جاء في التصريح : ٢ : ١٠٨ حيث يقول : « ودليل الحصر في الخمسة أن التابع إما أن يتبع بواسطة حرف أولا ، الأول : عطف النسق ، والثاني إما أن يكون على نية تكرار العامل أولا ، الأول : البدل ، والثاني : إما أن يكون بألفاظ مخصوصة أوْ لا ، الأول : النعت ، والثاني : عطف البيان .



التأكيد بالتكرّر نحو : جاء زيد العاقل زيد ، قال :

١٥٣٢ — * وَيْلٌ له وَيْلٌ طَوِيلُ[1] *

(وقدّم قوم التأكيد على النعت) فيقال : قام زيدٌ نَفْسُهُ الكاتِبُ ، وردّ بأن التأكيد لا يكون إلا بعد تمام البيان ، ولا يحصل ذلك إلاّ بالنعت .

(وينبغي تقديم) عطف (البيان) ؛ لأنه أشدّ في التّبيين من النعت[2] . إذ لا يكون لغيره ، والنعت يكون مدحاً وذمّاً ، وتأكيداً .

(وتتبع) كلها (المتبوع في الإعراب ، ثم قال المبرّد ، وابن السّراج ، وابن كيسان : العامل في الثلاثة الأوّل) : النعت ، والبيان ، والتأكيد (عامله) أي المتبوع يَنْصَبُّ عليها انصبابةً واحدةً (وعُزِي للجمهور) .

(وقال الخليل وسيبويه والأخفش والجَرْمي): العامل فيها (التبعيَّة) ثم اختلف: (فقيل) : : المراد التبعيَّة من حيث المعنى ، أي اتحاد معنى الكلام اتفق الإعراب أو اختلف .

(وقيل) : المراد الاتحاد (من حيث الإعراب ، ولو اختلفت جهته .

(وقيل) : اتحاد الإعراب (بشرط اتحادها) أي : جهته بأن تكون العوامل من جنس واحد . ولا تكون مختلفة .

(والأكثر) على (أن العامل في البدل مقدَّر بلفظ الأول) فهو من جملة ثانية ، لا من الأولى لظهوره في بعض المواضع كقوله تعالى : « لِلّذِين اسْتُضْعِفوا لِمَن آمَنَ

(١) لم يعلم قائله ولا تتمته .
أنظر : الدرر ٢ : ١٤٧ .
(٢) « من النعت » سقط من أ .



مِنْهم » (١) ، « ومن النَّخْلِ من طَلْعها » (٢) . « من المشركين من الّذين فرّقوا دينهم » (٣) ، « لمن يَكْفُر بالرَّحمن لِبُيُوتهم » (٤) .

(وقيل : هو) : العامل (نيابة عنه) أي عن المقدّر ، حكاه أبو حيّان عن ابن عصفور قال : لما حذفت العرب عامل البدل عوّضت منه العامل في المبدل منه فتولّى من العمل ما كان يتولاّه ذلك المحذوف ، كما أنهم لما عوّضوا(٥) الظرف والمجرور في نحو : زيد عندك قائماً وفي (٦) الدار جالساً من مستقر المحذوف تولّيا من العمل ما له ، فنصبا الحال ، ورفعا الضّمير .

(وقيل) هو العامل (أصالة من غير نيّة تكرار عامل ، وعليه المبرّد وابن مالك ،

(و) الأكثر على أن العامل (في النّسق الأولُ بواسطة الحرف وقيل) : العامل فيه (مقدّر) بعد الحرف ، (وقيل) العامل فيه (الحرف) نفسه وثمرة الخلاف [عدم جواز] (٧) الوقف على المتبوع [دون التابع عند من قال العامل فيه هو الأول](٨) .

(ولو قيل : العامل في الكل المتبوع لكان له شواهد) تؤيده ، منها قولهم : إن المبتدأ عامل في الخبر والمضاف عامل في المضاف إليه ، ولم أر أحداً قال بذلك هنا .

---

(١) سورة الأعراف ٧٥ .
(٢) سورة الأنعام ٩٩ .
(٣) سورة الروم ٣١ ، ٣٢ :
(٤) سورة الزخرف ٣٣ .
(٥) ط : « لما عرفوا » مكان : « لما عوضوا » تحريف .
(٦) ط فقط : « زيد عندك قائماً في الدار جالساً » بدون واو عاطفة تفصل بين الجملتين . تحريف ، صوابه من أ ، ب .
(٧) ، (٨) ط فقط : « وثمرة الخلاف في الوقف على المتبوع » . وقد سقطت هذه العبارة من أ ، ب . ولا معنى لعبارة ط في هذا التركيب ، وما بين المعقوفين رقم (٧) ، ورقم (٨) زيادة من كلام الدمامينيّ حيث قال الصبان ٣ : ٥٨ ما نصه :
قال الدمامينيّ : « فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو الأول » .



(ويجوز فصلها) أي التّوابع (من المتبوع بغير مُباين محض) كمعمول الوصف نحو : [٢ / ١١٦] « ذلك حشرٌ عَلَيْنا يَسيرٌ (١) » .

والموصوف نحو : « سبحانَ اللهِ عمّا يصفون عالِم الغيب (٢) » .

والعامل فيه نحو : أزيداً ضربت القائم .

والمفسّر نحو : « إنْ امرؤٌ هَلَكَ ليس له ولد » (٣) .

والمبتدأ الذي خبره في متعلّق الموصوف نحو : « أَفِي اللهِ شكٌّ فاطرِ السموات والأرض » (٤) .

والخبر نحو : زيد قائم العاقل .

وجواب القسم نحو : « بلى وربّي لتأتينّكم عالِم الغيب » (٥) .

والاعتراض نحو : « وإنه لقسمٌ لو تعلمونَ عظيم » (٦) .

والاستثناء نحو : ما جاءني أحدٌ إلا زيداً خيرٌ منك .

ومن الفصل بين التأكيد والمؤكّد : « ولا يَحْزَنَّ ويَرْضَيْنَ بما آتَيْتَهُن كُلُّهُنَّ » (٧).

ومن العطف والمعطوف « وامْسَحوا بِرءُوسِكم وأرجلكم » (٨) بين « الأيدي » والأرجل ، وحسن ذلك أنّ المجموع عمل واحد ، وقصد الإعلام بترتيبه .

وبين البدل والمبدل منه : « قُم الليّل إلا قليلاً نِصْفَه » (٩) .

---

(١) سورة قٓ ٤٤ .
(٢) سورة المؤمنون ٩١ ، ٩٢ .
(٣) سورة النساء ١٧٦ .
(٤) سورة إبراهيم ١٠ .
(٥) سورة سبأ ٣ .
(٦) سورة الواقعة ٧٦ .
(٧) سورة الأحزاب ٥١ .
(٨) سورة المائدة ٦ .
(٩) سورة المزمّل ٢ ، ٣ .

ولا يجوز الفصل بمباينٍ مَحْض، أي أجنبيّ بالكليّة من التّابع والمتبوع فلا يقال : مررت برجل — على فرس — عاقل — أبلق ، وشذّ قوله :

١٥٣٣ — * قلتُ لقوم في الكنيفِ تروَّحُوا
عَشِيَّة بتنا عند مـا وانَ رُزَّح [١] *

(لا نَعْتَ) مَنْعوت (مبهم ونحوه) مما لا يستغني عن الصِّفة ، أي لا يجوز الفصلُ فيه ، فلا يقال في « ضرب هذا الرجل زيداً » [٢] . « وطلعت الشّعري العبور » : ضرب هذا — زيداً — [٣] الرَّجُلُ ، والشعري طلعت العبور .

قال في شرح الكافية : ومنه المعطوفُ المتمّمُ وما لا يستغنى عنه من الصفات نحو : إن امْرأ يَنْصَح ولا يَقْبل خاسِرٌ ، فلا يجوز الفصل بـ « خاسر » بين « ينصح » ومعطوفه ؛ لأنهما جزءا صفة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر .

وكذا كلّ نعت ملازم التبعيّة كأبْيَض يَقَق ونحوه .

ومنه توابع التوكيد « أجمع » وما بعده ، لا يفصل بينها وبين كل .

(ولا التأكيد) أي لا يفصل بينه وبين المؤكد (بإما على الأصح) فلا يقال :

---

(١) لعروة بن الورد العبسيّ المعروف بعروة الصعاليك . ديوانه ٢٣ .
والكنيف : الحظيرة من الشجر ، وما وان : قرية في أرض اليمامة .

(٢) ط : « زيد » بالرفع . تحريف .
وأسماء الإشارة — كما قال الأشموني— تنعت وينعت بها مثل مررت بزيد هذا ، وبهذا العالم ، ونعته مصحوب « أل » خاصة ، فان كان جامداً محضاً نحو : بهذا الرجل فهو عطف بيان على الأصح .
انظر الأشموني ٣ : ٧٢ .

(٣) ط : « زيد » بالرفع . تحريف .



مررت بقومك – إما – أجمعين ، وإما بَعْضِهم ولا مررت بهم إما كُلِّهم ، وإما بَعْضِهم ، وأجازه الكسائي والفراء .

(ولا يقدّم معمولها) أي التّوابع على المتبوع ، لأن المعمول لا يحل إلاّ [1] في موضع يَحلُّ فيه العامل ، ومعلوم أن التابع لا يتقدّم على المتبوع .

(خلافاً للكوفية) في تجويزهم ذلك ، فيقال : هذا طعَامَك رجل يأكل .

ووافقهم الزّمخشريّ في قوله تعالى : « وقُلْ لهم في أنفُسِهم قولاً بليغاً » [2] ، فجعل « في أنفسهم » متعلّقاً بـ « بليغاً ».

---

(١) « الا » سقطت من أ.

(٢) سورة النساء ٦٣ .



النّعْتُ

أي ، هذا مبحثه . قال أبو حيّان : والتّعبير به اصطلاح الكوفيّين . وربّما قاله البصريّون ، والأكثر عندهم الوصف والصفة .

(تابعٌ مكمّلٌ لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلّق به) .

فخرج بالمكمّل : البدل والنسق (١) . وبما بعده : المشار بأول قِسْمَيْه إلى الجاري عليه ، وبالثاني إلى المسند إلى سببه (٢) : التوكيدُ والبيانُ (٣) .

(ويرد مدْحاً) نحو : « الحمدُ لله رَبّ العالمين » (٤) الآيات . (وذمّاً) نحو : « أعوذُ بالله من الشّيْطان الرجيم » . (وتَرحُّماً) نحو : « لطَفَ اللهُ بعباده الضعفاء » . (وتوضيحاً) أي إزالة للاشتراك العارض في المعرفة نحو : مررت بزيد الكاتب . (وتخصيصاً) في الفكرة نحو : « فتَحْريرُ رقبَةٍ مُؤْمِنَةٍ » (٥) . (وتوكيداً) نحو : « لا تتّخذوا إلهين اثنين » (٦) (وغير ذلك) كالتعميم نحو : « إن الله يَحْشُر النّاس الأوّلين والآخرين » ومقابله نحو : « الصلاة الوسطى » . والتّفْصيل نحو : « مررت برجلين عربيّ وعجميّ » .

---

(١) لأنهما لا يكملان متبوعهما حيث لم يوضعا لقصد الإيضاح والتخصيص . يقول التصريح ٢ : ١٠٨ ومجيء البدل للإيضاح في بعض الصّور عرضيّ .

(٢) ط فقط : « إلى سببيه » .

(٣) لأنهما لا يدلاّن على معنى في المنعوت أو في متعلّقه .

(٤) سورة الفاتحة ١ .

(٥) سورة النساء ٩٢ .

(٦) سورة النحل ٥١ .



(ويوافق متبوعه تعريفاً وتنكيراً) سواء [١] كان معناه له أو لما بعده فهو كما قال ابن مالك : أوْلى من التّعبير بمنْعُوته ، لأنه إنما يصدق حقيقة على الأوّل [٢] ، ولأنه يشمل المقطوع ، ولا تجب الموافقة فيه ، ولا يطلق عليه تابع [٣] .

وإنما وجبت الموافقة في ذلك حذراً من التّدافع بين ما هو [٤] في المعنى واحد ، لأن في التعريف إيضاحاً ، وفي التنكير إبهاماً والنّعت والمنعوت في المعنى واحد فتدافعا . (وشرط الجمهور ألا يكون أعرف) من متبوعه ، بل دونه أو مساوياً له نحو : « رأيت زيداً الفاضل ، والرَّجُلَ الصّالح » . نعم يجوز كونه أخصّ نحو : « رجل فصيح ولحّان » ، و « غلام يافع ومراهق » .

وقال الفرّاء : يوصف الأعم بالأخص نحو : مررت بالرجل [٥] أخيك .

وابن خروف توصف كلّ معرفة بكلّ معرفة ، كما توصف كلّ نكرة بكلّ نكرة من غير ملاحظة تخصيص ولا تعميم . قال : وما ذهب إليه الجمهور دعوى بلا دليـــل .

(وجوّز الكوفية التخالف في المدح والذم) ومثّلوا بقوله تعالى : « وَيلٌ لكُلِ هُمزَةٍ لُمزةٍ الّذي جمع » [٦] ، فجعلوا « الذي » صفة لِهُمَزَة .

(و) جوز (الأخفش [١١٧/٢] وصف النكرة بالمعرفة إذا خُصِّصَتْ) قبل ذلك

---

(١) « سواء » سقطت من أ ، ب .

(٢) وهو المتبوع ، وقول ابن مالك المشار إليه — هو : « ويوافق المتبوع في التعريف والتنكير » التسهيل ١٦٧ .

(٣) أ ، ب : « تابعاً » بالنصب .

(٤) في ط : « بين ما هما في المعنى واحد » تحريف صوابه في ب ، وقد سقطت العبارةِ من أ .

(٥) ط : « مررت برجل أخيك » بتنكير : « رجل » . تحريف .

(٦) سورة الهمزة ١ ، ٢ .



بالوصف، وجعل منه قوله تعالى: « فآخران يَقُومان مقامَهُمَا من الّذين استَحَقّ عليهمُ الأوْلَيَانِ »[١] قال : « الأوليان » صفة « لآخران »، لأنه لما وُصفِ تَخَصّص .

(و) جوّز (قوم عكسه) أي وصف المعرفة بالنكرة (مطلقاً) ومثل بقوله :

١٥٣٤ — * ولِلْمُغَنِّي رَسولِ الزُّور قَوَّادِي[٢] *

قال : « قواد » صفة المغني[٣] .

(وَ) جوز أبو الحسين (ابن الطراوة) وصف المعرفة بالنكرة (إذا كان الوصف خاصّاً بالموصوف) لا يوصف به غيره كقوله :

١٥٣٥ — * في أنيابها السُّمُّ ناقِعُ[٤] *

قال : « ناقع » صفة للسّمّ .

وأجيب بالمنع في الجميع بإعرابها إبْدالاً .

(وهو) أي النعت (في الإفراد والتذكير وفروعهما) أي التّثنية والجمع والتأنيث .

---

(١) سورة المائدة ١٠٧ . وفي أ : « عليهما » مكان « عليهم » . تحريف .

(٢) للأحوص . وصدره :

* لابن اللّعينِ الذي يخبا الدّخانُ له *

في قصة ذكرها الكامل للمبرد ٢ : ٢٦٢ ، وانظر الديوان ٤١ .

وفي أ ، ط : « والمعنى » بالعين . تحريف .

(٣) أ ، ط « صفة المعنى » بالعين . تحريف كما سبق .

(٤) من قصيدة للنابغة الذبيانيّ يعتذر فيها للنعمان والبيت بتمامه :

فبت كأني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم ناقع

ديوانه ٨٠ .

من شواهد : سيبويه ١ : ٢٦١ ، والعينيّ ٤ : ٧٣ ، والأشموني ٣ : ٦٠ .



(كما مرّ في) مبحث إعمال (الصّفة) المشبّهة .

فإن رفع ضمير المنعوت بأن كان معناه له نحو : مررت برجلين قارئين ، أو لسببيّة ، ولم يرْفع الظّاهر نحو : مررت بامرأة حسنة الوجه ، وبرجال حسانِ الوجوهِ وجبت المطابقة في ذلك .

أو رفعَهُ [1] فكالمسند إلى الفعل يجب إفرادُه في الأصحّ ، وتأنيثه حيث الظاهر حقيقيّ ، ورجّح حيث هو مجازيّ ، على التفصيل الآتي في التأنيث .

(ويكون) النّعتُ (جملةً كالصّلة) فلا تكون إلاّ خبريّة ونحو :

١٥٣٦ — * جاءوا بمذْقٍ هل رأيْتَ الذّئْبَ قَطْ [2] *

مؤوّل على حذف الوصف ، أي مقولٌ فيه : « هل رأيت »، ومنه قول أبي الدّرداء : « وجدت النّاسَ أخْبر تَقْلَهْ » [3] ، أي مقولاً فيهم .

ويجب معها العائد كعائد الموصول . (و) لكن (حذف عائدها) هنا (كثير) وفي الخبر قليل ، وفي الصلة أكثر [4] ...

---

(١) أي الظاهر .

(٢) قيل : إنه للعجّاج . وقيل : لغيره . وصدره :

* حتّى إذا جنّ الظلام واختلط *

من شواهد : المحتسب ٢ : ١٦٥ ، وابن الشجريّ ٢ : ١٤٩ ، وابن يعيش ٣ : ٥٣ ، والخزانة ١ : ٢٧٥ : والمغني ١ : ١٩٩ ، ٢ : ١٤٦ والتصريح ٢ : ١١٢ .

(٣) انظر الدرر ٢ : ١٤٩ .

(٤) بعد كلمة : « أكثر » بياض في النسخ الثلاث مشار إليه بـ« كذا » في ب .
وفي ط علق مصحح الهمع في طبعته الوحيدة فقال في الهامش ما نصه : « هكذا وجد بياض في عدة نسخ منها نسخة بخط المؤلف بمكتبة المرحوم الشيخ إبراهيم السقا، ووجد بهامش بعض النسخ :=



[مسألة]

(لا ينعت الضّمير ولا) ينعت (به) مطلقاً ، أما الأول ، فلأنه إشارة بحرف واحد ، أو حرفين إلى ظاهر تقدّم ذكره .

= « تنبيه » هكذا نصه : « اعلم أن هنا سقطاً متناً وشرحاً أكثر من صفحة وقد كتبت من بعض المتون مجرّداً ريثما نسخة أخرى من الشرح » . وهذا نصّ المتن : « ويكون جملة كالصلة ، وحذف عائدها كثير وفي نيابة « أل » عنه خلف ، ولا تدخلها الواو خلافاً للزمخشريّ .

وإنما يتبع به نكرة . قيل : أو ذو أل الجنسيّة ، ومفرداً مشتقاً ، أو جارياً مجراه باطّراد كأسماء النسب والإشارة ، والموصول المبدوء بهمز وذو الطائية ، ورجل بمعنى : كامل ، ومضافاً لصدْق ، وسوء بمعنى صالح ، وطالح ، وأيّ وجدّ ، وحقّ ، وذي الخيريّة مضافات ك « كل » .

وغير مطرد كثيراً كالعدد ، ومصدر الثلاثيّ بتقدير مضاف . وقال الكوفية بتأويله بمشتق وقليلاً كمصدر غيره ، وكالمقدار ، وجنس ما صنع منه ، وأعيان مؤولة .

وسمع : بما شئت من كذا لنكرة ، والأصحّ أن « ما » فيه شرطيّة جوابها محذوف . والتزام يونس — رفع متلوّ النكرة مضافاً رافعاً لأجنبيّ مستقبلاً ، ونصبه حالاً . وعيسى : رفع العلاج مطلقاً ، ونصب غيره حالاً ، وإتباعه مستقبلاً .

والفراء : نصب العلاج حالاً ، وإتباع غيره . وجوّز سيبويه : الكل مطلقاً .

واتفقوا على اتباع المنون ، وجرى المنسوب كالمشتق دون ما عداه إلا شذوذاً » .

على آن الذي سجّلته من هامش ط خليط من نصين ، ذكر أحدهما في « التسهيل » والثاني في « كتاب سيبويه » .

أما التسهيل فيقول : « وقد ترد الطلبيّة محكيّة بقول محذوف واقع نعتا أو شبهه وحكم عائد المنعوت بها حكم عائد الواقعة صلة أو خبراً لكن الحذف من الخبر قليل ، ومن الصفة كثير ، ومن الصلة أكثر » إلى أن يقول : « والمفرد مشتقّ لفاعل أو مفعول ، أو جار مجراه أبداً أو في حال دون حال » . إلى أن يقول : « والجاري في حال دون حال مطّرد وغير مطرد ، فالمطّرد أسماء الإشارة غير المكانية ، وذو الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل » .

وتعبير المتن : « وأي وجدّ . إلى قوله : مضافات ك « كل » يوضّحه التسهيل بقوله : « وأيّ مضافاً إلى نكرة تماثل المنعوت معنى ، وكلّ ، وجدٌّ وحقٌّ مضافات إلى إسم جنس مكمّل معناه للمنعوت » . =



والإشارة لا تنعت بل المشار إليه الظاهر المتقدِّم ، ولأن النعت في الأصل إيضاح أو تخصيص ، ولا إضمار إلاّ بعد معرفة لا إلْباس فيها .

وأما الثّاني ، فلأنّه ليس بمشتقّ ولا مؤوّل به، فلا يتصوّر[1] فيه إضمار يعود على منعوته ، ولأنه أعرف المعارف . وتقدّم اشتراط ألا يكون النعت أعرف .

(وجوّز الكسائيّ نَعْتَ) مضمر (الغائب) إذا كان (لمدح أو ذمٍّ أو ترحم) كذا نقله عنه الناس ، كما قال أبو حيّان ، واحتجّ بقوله تعالى : « قُلْ إن ربِّي يَقْذِفُ بالحقّ علاّمُ الغيوب »[2] وقولهم : « مررت به المسكين » ، وقولهم : « اللّهم صَلِّ عليه الرؤوفِ الرّحيم » .

= وأمّا نص الكتاب : « فالعمل الذي لم يقع والعمل الواقع الثابت في هذا الباب سواء ، وهو القياس وقول العرب .

فإن زعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا فهم ينصبون : « به داءٌ مخالطه » وهو صفة للأول : وتقول : هذا غلام لك ذاهباً ، ولو قال : مررت برجل قائماً جاز ، فالنصب على هذا وإنما ذكرنا هذا لأن ناساً من النحويين يفرّقون بين التنوين وغير التنوين . ويفرّقون إذا لم ينوّنوا بين العمل الثابت الذي ليس فيه علاج يرونه نحو : الآخذ ، واللازم ، والمخالط ، وما أشبهه ، وبين ما كان علاجاً يرونه نحو : الضارب ، والكاسر فيجعلون هذا رفعاً على كل حال . ويجعلون اللازم وما أشبهه نصباً إذا كان واقعاً .

ويجرّونه على الأول إذا كان غير واقع .

وبعضهم يجعله نصباً إذا كان واقعاً ، ويجعله على كل حالٍ رفعاً إذا كان غير واقع . وهذا قول يونس ، والأول قول عيسى » انظر : التسهيل ١٦٨ ، والكتاب ١ : ٢٢٨ ولعل غموض المتن قد وضح بعد نقل هذين النصّين .

(١) أ : « فلا يصحّ يتصوّر » .

(٢) سورة سبأ ٤٨ . وفي « علاّم » الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أو خبر ثان ، أو بدل من الضمير في : « يقذف » أو صفة على الموضع .

وفيها أيضاً النصب على أنها صفة لاسم إنّ أو على إضمار : أعني . انظر العكبريّ ٢ : ١٩٨ .



وقولـــه :

١٥٣٧ — * فلا تَلُمْهُ أن ينامَ البائِسا [١] *

وغيره خرّج ذلك على البدل، قال ابن مالك، وفيه تكلّف .

(وقيل) : إنه أجازه (إذا تقدّم المظهر) كذا نقله [٢] عنه النحاس والفرّاء .

(وكذا كل متوغّل في البناء) لا يُنْعت ولا يُنْعت به كأسماء الشّرط، والاستفهام، وكم الخبرية، وما التعجبيّة، والآن، وقبل، وبعد .

(غير ما مرّ) أنه ينعت أو ينعت به منها .

وكذلك « ما » و « من » النكرتان، وذو الطائية، والموصول المقرون بأل (والمصدر) الذي (للطلب) نحو : ضرباً زيداً، وسقياً لك لا ينعت، لأنه بدل من الفعل، ولا ينعت به، لأنه طلب .

(قال [١١٨/٢] الكوفية، والزّجّاج، والسّهيليّ : ومنه) : أي مما لا ينعت ولا ينعت به (الإشارة) . أمّا الثاني [٣]، فلأنه جامد ولا يتصوّر فيه الإضمار . وأمّا الأول [٤]، فلأنّ غالب ما يقع بعده جامد قال السّهيليّ : فالأولى جعله بياناً، وإن سمّاه سيبويه صفةً فتسامح، كما سمّى بذلك التوكيد، والبيان في غير موضع .

واختاره ابن مالك، وأكثر البصريين على أنه ينعت وينعت به نحو : « بل فعله

(١) تقدّم ذكره رقم ١٨٢ .

(٢) أي عن الكسائيّ .

(٣) والمراد بالثاني : ما لا ينعت به .

(٤) والمراد بالأول : ممّا لا ينعت .



كَبِيرُهم هذا »[1] . « أرأيْتَك هذا الّذي كرَّمْتَ عليَّ »[2] .

(و) لكن (لا ينعت عند المجوّز له إلا بذي أل) .

أمّا غير المضاف من المعارف فواضح أنّه لا ينعت به . وأمّا المضاف فلأن النعت مع منعوته كاسم واحد ، واسم الإشارة لا يضاف ، فكذا منعوته ، ولوحظ في ذي أل معنى الاشتقاق ، على أن معنى قولك هذا الرجل : هذا الحاضر المشار إليه .

(فإن كان) الواقع بعده (مشتقاً ضعف) .

(وينعت فقط) أي ولا يُنْعت به (العلَم) لأنه ليس بمشتق وصفاً ولا تأويلاً . (والأجناس) ما دامت على موضوعها كرجل ، وسبع .

(وعكسُه) أي ينعت به ولا ينعت (أي) كما سبق (وما مرّ) من كُل ، وجدّ ، وحَــقّ[3] .

(ومنه ما لا يقع إلاّ تابعاً : كخالدة تالدة ، وحسَن بسَنْ ، وشيطان ليطان ، أي كالاسم الثاني من المذكورات . قال أبو حيّان : وهي محفوظة لا يقاس عليها قلت : ألف فيها ابن فارس كتاباً .

(قيل : ومنه الموصول) ، لأنه كجزء كلمة ، إذ لا يتمّ إلا بصلته ، وجزء الكلمة لا ينعت .

والأصحّ أن المقرون بأل منه يوصف كما يوصف به ، ويصغّر ، ويثنّى ، ويجمع ، وكذا « ما » و « من » تقول : جاءني من في الدار العاقِلُ ، ونظرت إلى ما اشتريت الحَسِن .

---

(١) سورة الأنبياء ٦٣ .
(٢) سورة الإسراء ٦٢ .
(٣) من النصّ الساقط من الهمع وكتب النص من أحد المتون في الهامش ، وقد علقت عليه آنفاً .



(قيل : ومنه الوصف) قال ابن جني : من خواصّ الوصف ألاّ يقبل الوصف[(١)] ، لأنه بمنزلة الفعل والجملة ، وإن كثرت الصفات فهي للأوّل .

وقال غيره : لأنه من تمام الأول ، فكأنه بعضه .

ورُدَّ بأن المضاف والمضاف إليه كذلك ، ولا خلاف في وصفهما .

والأصَحّ أنه قد يوصف مطلقاً ، لأنه اسم ، وكل اسم في الحقيقة قابل للوصف ، فلا يُرَدُّ بشَبَهٍ ضعيف . وقد أجاز سيبويه : يا زيد الطويل ذو الجُمّة على جعل : « ذي الجُمّة » نعتاً « للطويل » ، وجعل « صائماً » من قوله :

١٥٣٨ — * لدى فرسٍ مُسْتَقْبِلِ الرّيح صائمٍ[(٢)] *

صفة لمستقبل وهو عامل .

(وثالثها : يوصف إن دلّ على جموده دليل) قاله السّهيليّ : كأن يكون خبراً لمبتدأ ، أو بدلاً من اسم جامد ، بخلاف ما إذا كان نعتاً فيقوى فيه معنى الفعل حينئذ بالاعتماد ، فلا ينعت .

(ورابعها) : يوصف (إن لم يعمل) عمل الفعْل لبعده حينئذ عن الفعل بخلاف ما إذا عمل .

[مسألة]

(يفرّق نعت غير الواحد) أي المثنى والجمع (بالواو إن اختلف) نحو :

(١) في أ : « الاّ يقبل الوصف ، والأصح أنه يوصف لأنه بمنزلة الفعل » بزيادة : « والأصح أنه يوصف » . تحريف .

(٢) لجرير . ديوانه ٥٥٤ . وصدره :

* ظللنا بمستَنّ الحرور كأنّنا *

من شواهد : سيبويه ١ : ٢١١ .



مررت برجلين [١] كريم وبخيل (وإلاّ) بأن اتفق (جمع) بينهما في اللفظ نحو : مررت برجلين كريمين .

(وغلب التّذكير والعقل وجوباً عند الشّمول) نحو : مررت بزيد وهند الصالحين وبرجل وامرأة عاقلين ، واشتريت عبدين وفرسين مُخْتَارَيْن .

(واختياراً عند التفصيل) نحو : مررت بإنسانين صالح ، وصالح ، ويجوز : وصالحة ، وانتفعت بعبيد وأفراس سابقين ، وسابقين ، ويجوز : وسابقات .

(فإن تعدّد العامل وجب القطع إلى الرّفع) بإضمار مبتدأ .

(وكذا النّصب بفعل لائق واجب الإضمار في غير تخصيص) سواء اختلف العمل نحو : مررت بزيد ، ولقيت عمراً الكريمان ، أو الكريمين ، أم اتّحد واختلف جنس الكلام في المعنى نحو : قام زيد ، وهل خرج عمر والعاقلان . أو اتّفق ، واختلف جنس العامل كأن يكونا مرفوعين ، هذا على الفاعلية ، وهذا على الابتداء ، أو منصوبين ، هذا على المفعولية ، وهذا على الظرفيّة أو مجرورين ، هذا بحرف ، وهذا بإضافة نحو : هذا زيد ، وقام عمر والظّريفان ، أو الظريفين .

(وجوّز قوم) منهم الأخفش (الإتباع إذا اتّحد العمل ، لا جنس العامل ، وتقارَب المعنى) وهو القسم الأخير مما ذكر .

(و) جوّز (الكسائيّ) والفرّاء الإتباع (إذا تقارب المعنى) أي معنى العاملين (وإن اختلفا) في العمل نحو : رأيت زيداً ومررت بعمر والظريفين ، لأن المرور في معنى الرؤية ، ومررت برجل معه رجلٌ قائمين ، لأنه قد مرّ بهما جميعاً ، لكن الكسائيّ يتبع الثاني والفرّاء يتبع الأول .

(١) ط : « مررت برجل كريم وبخيل » . تحريف .



وقولي : في غير تخصيص راجع إلى وجوب إضمار الفعل ، فإن نعت التخصيص يجوز فيه إظهاره نحو : أعني .

(فإن اتحدا) أي العاملان جنساً وعملاً (جاز) الإتباع (عند الجمهور) سواء اتفقا لفظاً ومعنى نحو : قام [١١٩/٢] زيد ، وقام بكر العاقلان ، أو اختلفا فيهما نحو: أقبل زيد وأدبر عمر والعاقلان ، أو اتفقا لفظاً فقط نحو : وَجَد [١] زيد على عمرو ، ووجَدَ بكر الضالة العاقلان ، أو معنى فقط نحو : ذهب زيد ، وانطلق خالد العاقلان .

وذهب ابن السّراج إلى وجوب القطع في الجميع إلاّ أنه فصّل في الأولى ، فقال : إن قَدَّرْتَ الثاني عاملاً فالقطع ، أو توكيداً والعامل هو الأول جاز الإتباع ووافقه المبرّد في الثانية والثالثة .

قال أبو حيّان : ومقتضى مذهب سيبويه: أنه لا يجوز الإتباع لما انجرّ من جهتين كاختلاف الحرف والإضافة نحو : مررت بزيدٍ ، وهذا غُلامُ بَكْرٍ الفاضلين ، وكاختلاف الحرفين نحو : مررت بزيد ، ودخلت إلى عمرو الظريفين ، وكاختلاف معنى الحرفين نحو : مررت بزيد ، واستعنت بعمرو الفاضلين ، أو الإضافتين نحو : هذه دار زيد ، وهذا أخو عمرو الفاضلين .

(وإن كان العامل واحداً جازا) أي الاتباع والقطع (إن لم يختلف العمل) نحو : قام زيد وعمرو العاقلان بخلاف ما إذا اختلف ، فيتعيّن القطع سواء اختلفت النسبة إليهما من حيث المعنى نحو : ضرب زيد عمراً العاقلان أم اتّحدَتْ .

وقال الفراء وابن سَعْدان [٢] : يجوز الإتباع في الأخيرة ، ثم قال الفراء : يجب

---

(١) وجَد عليه في الغضب مَوْجدةً ووجداناً بكسر الواو . ووجد ضالّته وجْداناً بكسر الواو أيضاً .

(٢) ابن سعدان هو : محمد بن سعدان الضرير الكوفيّ النحويّ المقرىء ، مات ٢٣١ .
وصنف كتاباً في النحو ، وكتاباً في القراءات :



اتباع المرفوع تغليباً له . وقال ابن سعدان : يجوز إتباع كلّ منهما نحو : خاصم زيد عمراً الكريمان والكريمين ؛ لأنّ كلاّ منهما مخاصِم ومُخَاصَم ، فهو فاعل ومفعـــول .

قال أبو حيّان : وَرُدّ بأنه لا يجوز : ضارب زيد هنداً العاقلة بالرفع على الإتباع إجماعاً ، فكما لا يجوز في نعت الاسم إذا أفرد الحمل على المعنى لا يجوز إذا ضممته إلى غـــيره .

(ويجوزان) أي الإتباع والقطع (في نعت غير مبهم إن لم يكن ملتزماً ولا مؤكداً . قال يونس : ولا ترحّماً) نحو : الحمد لله الحميد، أي هو. « وامرأته حمالَةَ الحطب»[1] أي أذم . « والمُقِيمِينَ الصَّلاةَ »[2] . أي أمدح . و « اللهم ألطف بعبدك المسكين » ، أي أتَرَحَّمُ على رأي الجمهور : بخلاف نعت المبهم نحو : مررت بهذا العالم ، أو النعت الملتزم نحو : نظرت إلى الشّعري العبور ، أو المؤكد نحو : « لا تتَّخِذوا إلـهَيْنِ اثْنَيْنِ »[3] فلا يجوز فيها القطع :

(فإن كان) النعت (لنكرة شُرِط) في جواز القطع (تقدُّمُ) نعتٍ (آخر اختياراً) لقول أبي الدرداء : « نزلنا على خالٍ لنا ذو مال وذو هيئة » ، فإن لم يتقدم آخر لم يجز القطع إلاّ في الشعر .

(لا لكونه لغير مدح أو ذم أو ترحم) اي لا يشترط ذلك (في الأصحّ) .

وقال يونس : لا يجوز القطع في الثلاثة ، ووافقه الخليل في المدح والذمّ . أمّا نعت المعرفة فلا يشترط ذلك فيه باتّفاق إلاّ ما تقدّم عن يونس في التّرحم .

(وإن كثرت نعوت معلوم) لا يحتاج إليها في التمييز (أو منزّل منزلته) تعظيماً أو

---

(١) سورة المسد ٤ . (٢) سورة النساء ١٦٢ .

(٣) سورة النحل ٥١ .



غيره (أُتْبِعَت) كلها (أو قطعت أو) قطع (بعضها) وأتبع بعض (بشرط تقديم المُتْبَع ِ في الأصحّ) ، لأنه الثابت عن العرب لئلا يفصل بين النعت والمنعوت .

وقيل : لا يشترط ، بل يجوز الإتباع بعد القطع ، لأنه عارِضٌ لفظيّ ، فلا حكم له ، وقد قال تعالى : « والمُقيمينَ الصَّلاةَ ، والمُؤْتُون الزكاة »[١] . وقالت الخرنق :

١٥٣٩ — لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الذين هُمُ سَمُّ العُداةِ ، وآفةُ الجُزْرِ *
النّازِلين بكل مُعْتَركٍ والطيِّبُون معاقِدَ الأزْرِ[٢]

روى برفعهما ، ونصبهما ، ونصب الأول ، ورفع الثاني ، وعكسه وهو مما نزّل فيه المنعوت منزلة المعلوم تعظيماً ، وأجيب بأن الرفع فيه على رواية نصب الأول ، وفي الآية على الابتداء .

أما إذا احتاج المنعوت إلى إتباع الجميع أو بعضها في البيان ، فإنه يجب إتباعه ويقدّم في الثانية على المقطوع ، وإتباعه أيضاً أجود .

(ويجوز تعاطفها) أي النُّعوت[٣] ، أي عطف بعضها على بعض متبعة كانت أو مقطوعة . قال أبو حيان : وتختص بالواو نحو : « سَبّح اسْمَ رَبِّك الأعلى الذي خلق فسوّى ، والذي قدَّر فهدى ، والذي أخرج المَرْعَى »[٤]. قال : ولا يجوز بالفاء إلاّ إن دلت على أحداث واقع بعضها على إثر بعض نحو : مررت برجل قائم إلى زيد فَضارِبهُ فقاتِلُه ، قال :

---

(١) سورة النساء ١٦٢ .

(٢) من شواهد : سيبويه ١ : ١٠٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ في ٢٨٨ . والمحتسب ٢ : ١٩٨ ، وابن الشجريّ ١ : ٣٤٥ ، والخزانة ١ : ٣٠١ ، والعينيّ ٣ : ٦٠٢/٤ : ٧٢ ، والتصريح ٢ : ١١٦ ، ٢٠٤ والأشموني ٣ : ٦٨ ، ٢١٤ .

(٣) ط : « المنعوت » بالميم . تحريف .

(٤) سورة الأعلى ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .



١٥٤٠ - * يا وَيْحَ زَيّابَةَ للحارث الصـ ـابح فالغانِـم ، فالآئـِـبِ * [١]

أي الذي صبّح العدُو فغنم ، فآب .

قال السّهيليّ : والعطف بثم في مثل هذا بعيد جوازه ، وقال ابن خروف : إذا كانت [١٢٠/٢] مجتمعةً في حالة واحدة لم يكن العطف إلاّ بالواو ، وإلا جاز بجميع حروف العطف إلاّ حتّى وأمْ .

وإنما يجوز العطف (لاختلاف المعاني) ، لأنه حينئذ ينزّل اختلاف الصفات منزلة اختلاف الذوات ، فيصحّ العطف ، فإن اتفقت فلا ، لأنه يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه .

(وإنما تحسن لتباعدها) نحو : « هو الأوَّلُ والآخِرُ والظّاهِرُ والبَاطِنُ » [٢] بخلاف ما إذا تقاربت نحو : « هو الله الخالِقُ البارِىءُ المصوّر » [٣] .

(ويلي) النعت (« أما » أوْ « لا ») لإفادة شكّ ، أو تنويع ، أو نحوهما (فيجب تكرارهما) مقرونين (بالواو) نحو : مررت برجل إما صالح وإما طالح : « وظل من يَحْمُوم لا باردٍ ولا كريمٍ » [٤] .

(وقيل : لا يجب تكرار لا) لأنها ليست في جواب .

---

(١) لابن زيابة ، واسمه : سهل بن ذهل .
وقيل : اسمه عمرو بن الحارث .
وفي أ : « ريابة » بالراء . تحريف .
وفي ب : « ربى » . وفي ط : « ذيابة » بالذال كله تحريف . صوابه من الخزانة ٢ : ٣٣١ .
من شواهد : ابن الشجرى ٢ : ٢١ ، والخزانة ٢ : ٣٣١ / ٤ : ٣٩٧ ، والمغني ١ : ١٤٠ .

(٢) سورة الحديد ٣ . (٣) سورة الحشر ٢٤ .

(٤) سورة الواقعة ٤٤ .

(وإذا وصف بمفرد وظرف) أو مجرور (وجملة فالأولى ترتيبها هكذا) كقوله تعالى : « وقال رجلٌ مؤمن من آل فِرْعونَ يَكْتُمُ إيمانَهُ » [١] ، وعِلّة ذلك أن الأصل الوصف بالاسم فالقياس تقديمه ، وإنما تقدّم الظرف ونحوه على الجملة ، لأنه من قبيل المفرد .

(وأوجبه ابن عصفور اختياراً) وقال : لا يخالف في ذلك إلا في ضرورة أو ندور ، ورُدّ بقوله تعالى : « كتابٌ أنزَلْناهُ إليك مُبَارَكٌ » [٢] وقوله : « فسوف يأتي اللهُ بقَوْم يحبّهم ويُحِبّونه أذلةٍ على المؤمنين أعزّة على الكافرين » [٣] .

(وقدّم ابن جني الصفة غير [٤] الرافعة عليها) أي على الرافعة ، لأن الرافعة شبيهة بالجملة ، فيقال : مررت برجل قائم عاقل أبوه ، وعلى هذا يليها الظرف .

(وقدّم بعضهم) وهو صاحب « البديع » الجملة (الفعلية على الاسمية) قال : لأن الوصف بتلك أقوى منه بهذه . قال : وأكثر ما يوصف من الأفعال بالماضي .

[مسألة]

(لا يقدّم النّعت) على منعوته (خلافاً لبعضهم) وهو صاحب البديع (في) إجازته تقديم النعت (غير مفرد) أي مثنى أو جمع (إذا تقدّم أحَدُ متبوعيه) فيقال : قام زيد العاقلان وعمرو كقوله :

١٥٤١ — * أبَى ذَاكَ عَمِّي الأكْرمانِ وخَالِيا * [٥]

(١) سورة غافر ٢٨ .
(٢) سورة صٓ ٢٩ .
(٣) سورة المائدة ٥٤ .
(٤) كلمة : « غير » سقطت من ط .
(٥) قائله مجهول . وصدره :

* ولست مقرًّا للرجال ظلامة *

من شواهد : المغني ٢ : ١٦٢ والعينيّ ٤ : ٧٣ ، والأشموني ٣ : ٥٨ .



(ويحذف المنعوت لقرينة) كتقدّم ذكره نحو : « ائتني بماء ولو بارداً » .

واختصاص النعت به كمررت بكاتب وحائض ، وراكب صاهلاً .

ومصاحبة ما يعينه نحو : « وألَنّا له الحديد أن اعْمل سابغات » [1] أي « دروعاً » .

وقصد العموم نحو : « ولا رَطْب ولا يابس » [2] .

وإجراؤُه [3] مجرى الأسماء ، كمررت بالفقيه أو القاضي .

وإشعاره بالتعليل نحو : أكرم العالم ، وأهن الفاسق .

وكونه لمكان أو زمان نحو : جلست قريباً منك ، وصحبتك طويلاً .

(ويُقَام نعتُه مقامه إن لم يكن ظرفاً أو جملة) بأن كان مفرداً كما مثلنا ، لتصحّ مباشرته ، لِما كان المنعوت يُباشِره (أو كان همّاً) أي ظرفاً أو جملة (والمنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن) نحو : « وإنّ من أهل الكتاب إلاّ لَيُؤْمِنَنّ به » [4] أي : وإن أحدٌ ، « ومِنّا دُونَ ذلك » [5] . أي قوم دون . وقالوا : منا ظعن ومنّا أقام أي: إنسان . وقال :

١٥٤٢ — * وما الدّهْرُ إلا تارتان فمِنْهُما

أَمُوتُ وأخرى أبتغي العيْش أكْدَح [6] *

---

(١) سورة سبأ ١١ .

(٢) سورة الأنعام ٥٩ .

(٣) ط : « وأجرياه » . تحريف .

(٤) سورة النساء ١٥٩ .

(٥) سورة الجنّ ١١ .

(٦) لابن مقبل . ديوانه ٢٤ .

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٧٦ ، والحيوان ٣ : ٤٨ والمحتسب ١ : ١١٢ ، والخزانة ٢ : ٣٠٨ ، وحماسة البحتري ١٢٣ .



أي تارة .

(قال ابن مالك : أو في) كقوله :

١٥٤٣ - * لو قُلْتَ ما في قَوْمِها لم تِيثَمِ
يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ[1] *

أي « أحد » يفضلها .

وغيره لم يذكر ذلك ، بل جعله ابن عصفور من الضرائر .

(وإلاّ) بأن لم يكن قرينة أو كان النعت ظرفاً أو جملة ، والمنعوت غير بعض مما قبله أو بعض بلا تقدم « مِنْ » أو « في » على رأي ابن مالك (فضرورة) حذفه كقوله :

١٥٤٤ - * وقُصْرَى شَنَجِ الأَنْساء نَبَّاحٍ من الشُّعبِ[2] *
أي ثور شنج الأنساء ، وقد يوصف به الفرس والغزال .

وقولك : وما من البصرة إلاّ يسير إلى الكوفة ، أي رجل .

(١) قيل : إنه لحكيم بن معيّة الرّبعيّ . وقيل : لحميد الأرقط . من شواهد : سيبويه ١ : ٣٥٧ ، والخصائص ٢ : ٣٧٠ ، وابن يعيش ٣ : ٥٩ ، ٦١ ، والخزانة ٢ : ٣١١ ، والعيني ٤ : ٧١ ، والتصريح ٢ : ١١٨ . والأشموني ٣ : ٧٠

(٢) لأبي دؤاد الإياديّ .
من شواهد : المقرّب ١ : ٢٢٨ ، واللسان : « شنج » .
وهذا الشاهد كتب محرّفاً في النسخ الثلاث :
ففي أ ، ب : « شيخ الإنشا نباح من الشعث » .
وفي ط : « وقصري شبح الانشا نباح من الشعب » .
ولم يستطع أن يصوبه مصحح نسخة الهمع في طبعتها الأولى وقال في هامشه : « هكذا بالنسخ التي بأيدينا فليحرّر » . وتصويب الشاهد من اللسان ، والمقرب :



وقولـــه :

١٥٤٥ — * تَرْمِي بكَفَّيْ كان من أرمَىْ البشر [١] *

وقولـــه :

١٥٤٦ — * والله ما زَيْدٌ بنامَ صاحِبُهْ [٢] *

أي : « رجل نام » ، و « بكَفَّيّ رجلٍ كان » .

(ويقلّ حذف النّعت) مع العِلْم به ، لأنه جيء به في الأصل لفائدة إزالــة الاشتراك ، أو العموم فحذْفُه عكس المقصود .

ومما ورد منه : « وكذّب به قَوْمُك » [٣] . أي المعاندون . « إنه ليس من أهلك » [٤]

---

(١) قائله مجهول . وقبله :

ما لك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر

وفي شواهد الكشاف ٨٤ ، وتفسير الكشاف ٢ : ٦١٦ : « حادث » مكان : ترمى :
من شواهد : مجالس ثعلب٢ : ٤٤٥ ، والمقتضب ٢ : ١٣٩ .
والخصائص ٢ : ٣٦٧ ، والمحتسب ٢ : ٢٢٧ ، وابن يعيش ٣ : ٥٩ ، ٦٢ ، والمقرّب ١ : ٢٢٧ والخزانة ٢ : ٣١٣ ، والمغني ١ : ١٣٨ والعيني ٤ : ٦٦ ، والتصريح ٢ : ١١٩ ، والأشموني ٣ : ٧١ .

(٢) سبق ذكره رقم ٥ :
وفي النسخ الثلاث : « والله ما زيد » والرواية المشهورة هي : « والله ما لعلي » .

(٣) سورة الأنعام ٦٦ . (٤) سورة هود ٤٦ .



أي النّاجين . « الآن جئت بالحق »[١] أي : الواضح . « تدمّر كلّ شيء »[٢] أي : سلّطت عليه .

١٥٤٧ — ٭ فلم أُعطَ شيئاً ولم أُمْنَعِ[٣] ٭

أي : طائلاً [١٢١/٢]

(١) سورة البقرة ٧١ :

(٢) سورة الأحقاف ٢٥ :

(٣) من أبيات قالها العبّاس بن مرداس : وصدره :

٭ وقد كنت في الحرب ذا تُدْرأ ٭

و « ذا تدرأ » أي ذا قوّة على دفع الأعداء . هذا وفي ط : كتب الشاهد على النحو التالي :

٭ فلم أعط شيئاً ولم أمنع طائلاً ٭ وهو تحريف :

من شواهد : المغني ٢ : ١٦٦ ، والعينيّ ٤ : ٦٩ ، والتصريح ٢ : ١١٩ ، والأشموني ٣ : ٧١ :



عَطفُ البَيان

أي : هذا مبحثه . قال أبو حيّان : وسمّى به ، لأنه تكرار الأوّل لزيادة بيان ، فكأنك رددته على نفسه ، بخلاف النعت ، والتأكيد ، والبدل .

وقيل : لأن أصله العطف ، فأصل جاء أخوك زيد ، وهو زيد : حذف الحرف والضمير ، وأقيم زيد مقامه ، ولذلك لا يكون في غير الأسماء الظاهرة ، ذكره صاحب البسيط .

والكوفيّون يسمونه : الترّجمة .

(هو الجاري مجرى النّعت) في تكميل متبوعه (توضيحاً ، وتخصيصاً قيل : وتوكيداً) . فالأوّل في المعارف نحو : جاء أخوك زيد . والثاني في النكرات نحو : « من شجرة مباركةٍ زيتونة » (١) . والثالث في المكرّر بلفظه نحو :

١٥٤٨ — * لقائِلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْراً (٢) *

قال ابن مالك : والأولى عندي جعله توكيداً لفظيّاً ، لأنّ عطف البيان حقّه أن يكون للأوّل به زيادة وضوح ، وتكرير اللفظ لا يتوصّل به إلى ذلك .

وفارَق بما ذكرناه سائر التوابع إلاّ النّعت .

(لكن يجب جموده) ولو تأويلاً ، وبذلك يقارن النعت .

(١) سورة النور ٣٥ .

(٢) سبق ذكره رقم ٩٥٧ .



والمراد بالجامد تأويلاً : العلَمُ الذي كان أصله صفة فغلبَت .

(لا كونه أخصّ من المتبوع أو غير أخصّ) منه ، أي لا يجب واحدٌ منهما (في الأصحّ) . قال في شرح الكافية : واشترط الجرجاني والزمخشريّ زيادة تخصيصه ، وليس بصحيح ، لأنه في الجامد بمنزلة النّعت في المشتقّ ، ولا يشترط زيادة تخصص النّعت فكذا عطف البيان ، بل الأولى بهما العكس ؛ لأنّهما مكمّلان ، وقد جعل سيبويه : « ذا الجُمّة » من : « يا هذا ذا الجُمّة » ـ عطف بيان مع أن « هذا » أخصّ [1] . انتهى .

وقال في شرح التّسهيل : « زعم أكثر المتأخرين أنّ متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه ، أو يكون أعمّ منه . والصّحيح جواز الثلاثة ، لأنه بمنزلة النعت ، وهو يكون في الاختصاص فائقاً ، ومفُوقاً ، ومساوياً فليكن العطف كذلك . انتهى .

فذكر في كل من الكتابين [2] مسألة ، وتحصّل من ذلك في المسألتين ثلاثة أقوال .

وقال أبو حيّان : شرط ابن عصفور أن يكون عطف البيان أعرف من متبوعه ، وعلّله بأن الابتداء بالأخصّ يوجب الاكتفاء به ، وعدم الحاجة إلى الإتيان بما هو دونه .

(ويوافقه) أي متبوعه (في الإفراد والتذكير ، والتنكير) ، وفروعهما : أي : التثنية ، والجمع ، والتأنيث ، والتعريف ، كالنّعت .

(ومنع البصريّة جريانه على النّكرة) وقالوا : لا يجري إلاّ في المعارف كذا نقله عنهم الشّلوبين . قال ابن مالك : ولم أجد هذا النقل عنهم إلاّ من جهته.

وذهب الكوفيّون ، والفارسيّ ، والزمخشريّ : إلى جواز تنكيرهما ، ومثّلوا

---

(١) لأن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة .

(٢) وهما : شرح الكافية ، وشرح التسهيل .



بقوله تعالى : « من ماءٍ صديد » [1] وقوله : « أو كفارةٌ طعامُ مساكين » [2] « من شجرة مباركةٍ زيتونةٍ » [3] . وهو الصحيح .

واحتج المانعون بأن الغرض في عطف البيان تبيينُ الاسم المتبوع وإيضاحُه ، والنكرة لا يصحّ أن يبيّن بها غَيْرُها ، لأنها مجهولة ، ولا يبيّن مجهولٌ بمجهولٍ .

وأجيب بأنها إذا كانت أخص مما جرت عليه أفادَتهُ تبييناً ، وإن لم تصيّره معرفة . وهذا القدر كافٍ في تسميته عطف البيان . قاله ابن عصفور ، وهو مبنيّ على اشتراط كونه أخصّ .

(وجوز الزمخشري تخالفهما) فأعرب قوله تعالى : « مَقَامُ إبْراهيم » [4] عطف بيان ، وهو معرفة جارٍ على « آيات بيّنات » ، وهي نكرة .

قال أبو حيّان : وهو مخالف لإجماع البصريّين ، والكوفيين فلا يلتفت إليه .

(وخصّه بَعضُهم بالعلم) بأن يجري على الاسم كنيته [5] ، وعليهما [6] اللقب ، ولا يجري في سائر المعارف ، نقله صاحب « البسيط » .

(ولا يكون مضمراً وِفاقاً [7] ، ولا تابعاً له) أي لمضمر (على الصّحيح) لأنه في الجوامد نظير النّعت في المشتق .

وجوّز بعضهم جريانه على المضمر ، فإنه قال في « قاموا إلاّ زيداً » : إنّ زيداً بيان للمضمر في قاموا .

---

(١) سورة إبراهيم ١٦ .

(٢) سورة المائدة ٩٥ في قراءة من نوّن : « كفّارة » انظر : الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٠٩ ط أولى .

(٣) سورة النور ٣٥ .

(٤) سورة آل عمران ٩٧ .

(٥) « كنيته » بدون ضمير . تحريف .

(٦) أي على الاسم والكنية .

(٧) « وفاقاً » سقطت من أ .

وقال الزّمخشريّ في قوله تعالى : « أن اعبُدوا اللهَ » [١] ، إنه بيان للهاء [٢] من « أمرتني به » .

(ولا) يكون (جملة ولا تابعاً لها) كذا نقله ابن هشام في المغنى جازماً به ، وسواء الاسمية والفعليّة .

(و) كل ما كان عطف بيان (يصلُح) أن يكون (بدلاً) بخلاف العكس ، لأن البدل لا يشترط فيه التّوافق في التعريف والتنكير ، ولا الإفراد وفرعيه . (إلاّ إذا أفرد) عن الإضافة مقروناً بأل أو « لا » [٣] . (تابعاً لمنادى) منصوب أو مضموم كقولـــه :

١٥٤٩ — * فيا أخوَيْنَا عَبْد شَمْسٍ ونوفَلا [٤] *

وقولك : يا أخانا الحارِث . يا غلامُ بِشْر ، يا أخانا زيداً بالنصب فإنه يتعيّن في هذه الأمثلة كونه عطف بيان ، ولا يجوز إعرابه بدلاً لأنه في نية تقدير حرف النداء ، فيلزم ضمّه ، ونحو : يا زيد الرجل إذ على البدلية يلزم دخول « يا » على المعرف بأل ، وذلك ممنوع .

(أو جُرّ [١٢٢/٢] متبوعه بما لا تصلح إضافته إليه) بأن كان صفة مقترنة بـ «أل» والتّابع خال منها نحو :

---

(١) سورة المائدة ١١٧ .

(٢) ط : « بيان لما » مكان : « للهاء » . تحريف .

(٣) أولا : أي إذا لم يكن كذلك بأن كان تابعاً لمنادى . الخ .

(٤) لطالب بن أبي طالب القرشيّ . وتمامه :

* أعيذكما بالله أن تحدثا حربا *

من شواهد : العينيّ ٤ : ١١٩ ، والتصريح ٢ : ١٣٢ والأشموني ٣ : ٨٧ .



١٥٥٠ - * أنا ابن التّاركِ البكْريِّ بشْرٍ [(١)] *

فإنه لا تجوز هنا البدليّة لئلاّ يلزم إضافة المعرّف بـ « أل » إلى الخالي منها بخلاف ما إذا صلح نحو: أنا الضَّارب[(٢)] الرّجل غُلامِ القوم .

أو أفعل [(٣)] تفضيل مضافاً إلى عام متبع بقسميه ، والمفضَّل أحدهما نحو : زيد أفضل الناسِ ، الرجالِ والنساءِ ، إذْ على البدليّة يكون التقدير : زيد أفضل الرجال والنساء، وذلك لا يسوغ .

أو « أي » ، أو « كِلا » مُفصَّلاً ما بعده نحو : أيّ الرجلين زيدٍ وعمروٍ أفضل [(٤)] ، وكِلا أخويك زيد وعمرو قال ذلك [(٥)] .

---

(١) للمرار بن سعيد الفقعسيّ . وتمامه :

* عليه الطير ترقبه وقوعا *

من شواهد : سيبويه ١ : ٩٣ ، وابن يعيش ٣ : ٧٢ ، والمقرب ١ : ٢٤٨ والخزانة ٢ : ١٩٣ ، ٣٦٤ ، ٣٨٣ وشذور الذهب ٣٨٣ والعينيّ ٤ : ١٢١ ، والتصريح ٢ : ١٣٣ والأشموني ٣ : ٨٧ .

(٢) ط : « أنا لضارب » بدون : « أل » . تحريف .

(٣) أي من المسائل التي لا يجوز فيها البدليّة .

(٤) لأنه « لو نوى إحلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محلّ الرجلين لزم إضافة : « أي » إلى المعرفة المفردة ، وهي لا تضاف إليها إلاّ إذا كان بينهما جمع مقدّر نحو : أي زيد أحسن ؟ . أي أجزائه أحسن ؟ أو عطف على أيّ » مثلها مثل :

* أيّ وأيك فارس الأحزاب * .

انظر : التصريح ٢ : ١٣٣ .

(٥) لأنه لو نوى إحلال زيد مع ما عطف عليه وهو : « عمرو » محل أخويك لزم إضافة : « كلا » إلى مفرّق ، وهي إنما تضاف إلى مثنّى غير مفرّق . انظر التصريح ٢ : ١٣٣ :



[تنبيهات] :

الأول : عدّ أبو حيّان في الارتشاف الصور المستثناة إحدى عشرة شملت العبارة منها سبعة .

والثامنة : أن يفتقر الكلام إلى رابط ولا رابط إلاّ التابع نحو : هند ضربت الرجل أخاها ، إذ على البدليّة يلزم خلوّ الجملة الأولى عن رابط ، لأن البدل في التقدير من جملة أخرى (١) .

والتاسعة والعاشرة : أن يتبع موصوف أيّ في النداء بمضاف أو منوّن نحو : يأيها الرجل غلامُ زيد ، ويأيها الرجل زيدٌ ، إذ على البدليّة يلزم وصف أي بما ليس فيه أل ..

والحادية عشرة : أن يتبع المنادى المضموم بإشارة نحو : يا زيد هذا ؛ إذ على البدليّة يلزم نداء اسم الإشارة من غير وصف . وكل ذلك ممنوع .

الثاني : استشكل ابن هشام في حواشي التسهيل ما علّل به الصُّور (٢) المذكورة بأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل (٣) وقد جوزوا في : « إنك أنت » كون « أنت » توكيداً ، وكونه بدلاً مع أنه لا يجوز : « إنّ أنت » .

---

(١) ف « أخاها » يتعيّن كونه عطف بيان على الرجل ، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه ، لأنه لا يصحّ الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبراً لـ« هند » ،والرابط هنا هو الضمير المضاف إليه الأخ الذي هو تابع للرجل ، فلو أسقط لم يصح الكلام فوجب أن يعرب « أخاها » بياناً لا بدلاً ، لأن البدل على نية ، تكرار العامل ، فكأنه من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط . أنظر التصريح ٢ : ١٣٢ .

(٢) ط : « الصورة » بتاء التأنيث . تحريف .

(٣) التعليل مبنيّ على أن البدل لا بد من صحة حلوله محلّ الأول . وضّح بعضهم هذا التعليل بأنهم يغتفرون في الثواني الخ . أنظر حاشية الخضري ٢ : ٦٠ .



الثالث : قال أبو حيّان : ما عدا هذه المواضع يجيء عطف البيان فيه مشتركاً ، فتارة مع النعت نحو : جاء زيد أبو عمرو ، وتارة مع البدل نحو : جاء أبو محمد زيد ، وتارة مع التأكيد نحو : رأيت زيداً زيداً .

وفي شرح الكافية : عطف البيان يجري مجرى النعت في تكميل متبوعه ويفارقه في أن تكميله شرح وتبيين لا بدلالة على معنى في المتبوع ، أو سببيّة .

ومجرى التوكيد في تقوية دلالته . ويفارقه في أنه لا يرفع توهّم مجاز .

ومجرى البدل في صلاحيته للاستقلال ، ويفارقه في أنه غير منويّ الاطّراح . انتهى .

(قيل : ويتعيّن للبدلية إذا كان) التابع (بلفظ الأوّل) نحو : « وترى كُلَّ أمّةٍ جاثِيَةً كُلُّ أمّةٍ تُدْعى إلى كِتابِها » [١] . قاله ابن الطراوة ، وتبعه ابن مالك ، لأن الشيء لا يبين نفسه .

قال ابن هشام : وفيه نظر ، لأن اللفظ المكرّر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول اتّجه كونه بياناً لما فيه من زيادة الفائدة نحو :

١٥٥١ — * يا زَيْدَ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ [٢] *

١٥٥٢ — * يا تَيْمَ تَيْمَ عَـــدِيٍّ [٣] *

(١) سورة الجاثية ٢٨ .

(٢) قطعة من بيت لعبد الله بن رواحة . تمامه :

* . . . . الذّبّل تطاول الليل عليك فانزل *

واليعملات جمع يعملة ، وهي الناقة القوية .

من شواهد : سيبويه ١ : ٣١٥ ، والمنصف ٣ : ١٦ وابن يعيش ٢ : ١٠ ، والخزانة ١ : ٣٦٢ . والمغني ٢ : ٨٦ ، ١٦٤٠ والأشموني ٣ : ١٥٣ .

(٣) لجرير . ديوانه ٢٨٥ وتمامه :

* . . . . لا أبالكم لا يلقينكم في سَوْءَةٍ عمرُ *

من شواهد : سيبويه ١ : ٢٦ ، ٣١٤ ، والخصائص ١ : ٣٤٥ ، وابن الشجرى ٢ : ٨٣ ، وابن يعيش ٢ : ١٠ ، ١٠٥ / والخزانة ١ : ٣٥٩/ ٢ : ١١٦ / ٤/ ٢٧٣ ، والمغني ٢ : ٨٦ ، والعينيّ ٤ : ٢٤٠ . والأشموني ٣ : ١٥٣ .



التوكيد

أي : هذا مبحثه . وهو مصدر وكّد . والتأكيد مصدر أكّد ، لغتان . قال ابن مالك : وهو تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره .

وهو قسمان : فالأول : معنويّ بألفاظ محصورة ، فلا يحتاج إلى حدّ (فمنه لدفع توهّم المجاز) من حذف مضاف أو غيره ، أو السّهو أو النّسيان (النّفسُ والعينُ) بمعنى الذّات (مضافين لضمير المؤكد المطابق) له في الإفراد والتذكير وفروعهما نحو : جاء زيد نَفْسُهُ ، وهند نَفْسُها والزيدان أو الهندان أنْفُسُهما ، والزيدون أَنْفُسُهم ، والهندات أنفُسُهنّ .

(فإن أكّدا مثنًّى فجمعهما أفصح من الإفراد) كما تقدّم ، ويجوز الزّيدان نَفْسُهُما بالإفراد . (وجوّز ابن مالك وولده تثنيتهما) فيقال: نفساهما (ومنع) ذلك (أبو حيّان) وقال : إنه غلط لم يقل به أحد من النّحويين وإنما منع أو قلّ لكراهة اجتماع تَثْنِيَتَيْنِ فيما هو كالكلمة الواحدة . واختير الجمع على الإفراد ، لأن التثنية جمع في المعنى .

(ولا يؤكدان غالباً ضمير رفع متّصلاً) مستتراً أو بارزاً (إلا بفاصل ما) نحو : قم أنت نفسك ، وقمت أنت نفسك ، وقاما هما نفسهما .

وعِلّته أن تركه يؤدي إلى اللّبس في بعض الصّور نحو : هند ذهبت نفسها أو عينها لاحتمال أن يظنّ أنها ماتت أو عميت .

واحترزت بقول : « غالباً » كما في « التسهيل » عما ذكره الأخفش من



أنه يجوز على ضعف : « قاموا أنفسهم » .

وأشرت « بفاصل ما » إلى أنه لا يشترط كونه ضميراً فيجوز : « هلم لكم أنفسكم » بلا خلاف اكتفاء بفصل « لكم » .

(ويجوز جرّهما) أي النفس والعين (بالباء الزائدة) نحو : جاء زيد بنفسه أو بعينه ، وجعل منه بعضهم : « يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ » [1] ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التأكيـــد .

(و) منه (للشمول) ورفع [2] توهّم إطلاق البعض على الكلّ (في المثنى كلا وكلتا ، وفي غيره) أي الجمع ومـــا في معناه : (كُلُّ ، وجميع ، وعامّة) مضافة كلها (إلى الضّمير) المطابق للمؤكد .

(وأجمع ، وأكتع ، وأبصع ، وأبتع ،[١٢٣/٢] ومِنْ ثَمَّ) أي مِن هنا ، وهو كون هذه الألفاظ دالّة على الشمول ، أي من أجل ذلك (لم يؤكد بالأوَّلين) أي : كلا وكلتا (مـــا لا يصلح موضعه « واحد ») فلا يقال : اختصم الرجلان كلاهما ولا رأيت أحد الرجلين كليهما ، ولا المال بين الرجلين كليهما [3] لعدم الفائدة ، إذ لا يحتمل في ذلك أن يراد بالرجلين أحدهما حتى يحتاج إلى التأكيد لدفعه ، ولأنه لم يسمع من العرب قطّ .

ويدلّ له أنّهم لا يؤكدون فعل التعجّب بالمصدر ، لأنّ التأكيد لرفع توهم المجاز في الفعل ، وإثباته حاصل لكونه حقيقة ، إذ لا يتعجّب من وصف شيء إلا وذلك الوصف ثابت له ، فكما رفضوا تأكيده بالمصدر رفضوا تأكيد ما ذكر لمّا كان المجاز لا يدخله .

---

(١) سورة البقرة ٢٢٨ .

(٢) ط : « ودفع » بالدّال .

(٣) ط : « كلها » . تحريف .



(خلافاً للجمهور) في تجويزهم ذلك ، قالوا : لأن العرب قد تؤكد حيث لا يراد رفع الاحتمال ، كما أتوا بأجمع وأكتع بعد كلّ ، ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكـــلّ .

والجواب كما قال أبو حيّان : أنّ المعنى إذا كان يفيده اللفظ حقيقة ، فلا حاجة للفظ آخر يؤكده إلا إذا قوي برواية عن العرب . وقد ذكرنا أن ذلك لم يسمع .

(و) من ثَـمّ أيضاً (لا) يؤكّد (بالبواقي) أي : كلّ وما بعده (غير ذي أجزاء ولو حكماً) إذ ما لا يتجزأ لا يتوهّم فيه عدم الشمول حتى يرفع بالتوكيد بها ، فلا يقال : جاء زيد كله ، ويقال : قبضت المال كله ، وبعت العبد كله ، ورأيت زيداً كله ، لإمكان رؤية وبيع بعض زيد ، والعبد .

(وأنكر المبرّد : عامّة) وقال : إنما هي [1] بمعنى أكثر ، ولم يذكر أكثر النحاة « جميعاً » قال ابن مالك : سهواً أو جهلاً ، وقال : قد نبّه سيبويه على أنها بمنزلة «كل» معنىً واستعمالاً ، ولم يذكر له شاهداً ، وقد وجدت له شاهداً ، وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها ·

١٥٥٣ – * فِدَاكَ حَـيُّ خَوْلانْ جَمِيعُهُم وهَمْـــــدانْ
وكُـــلُّ آلِ قَحْطـــانْ والأكرمَون عَدْنَانْ [2] *

انتهى .

قال أبو حيّان : وممّن نقلها عن سيبويه صاحب « الإفصاح » .

(وجوّز الكوفيّة والزمخشريّ الاستغناء بنيّة الإضافة في كلّ) عن التّصريح بها ،

---

(١) ط فقط : « إنما هو » .

(٢) من شواهد : العينيّ ٤ : ٩١ ، وأوضح المسالك رقم ٤٠١ ، والتصريح ٢ : ١٢٣ .



ومثلوا بقوله تعالى : « إنا كلاً فيها » [١] أي : كلنا .

وخرّجه غيرهم على أنه حال [٢] أو بدل من الضّمير [٣] .

وعلّل ابن مالك المنع بأن ألفاظ التوكيد ضربان : مصرّح بإضافته إلى ضمير المؤكّد ، وهو النفس والعين ، وكلّ ، وجميع ، وعامّة . ومنويّ فيه تلك ، وهو أجمع وأخواته ، وقد أجمعنا على أن المنويّ الإضافة لا يستعمل مضافاً صريحاً ، وعلى أن غير « كل » من الصريح الإضافة لا يستعمل مَنويَّها فتجويز ذلك في « كُلّ » مستلزم عدم النظير في الضّربين .

(و) جوز (ابن مالك إضافتها) أي كُلّ (إلى ظاهرِ مِثْلِ المؤكَّد) واستدلّ بقولـــه :

١٥٥٤ — * يا أشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النــاسِ بالقمر [٤] *

وقولـــه :

١٥٥٥ — * وأبْعَدُ النّـــاسِ كُلِّ النّاسِ من عـــارِ [٥] *

---

(١) سورة غافر ٤٨ وفي أ ، ط : « إنا كلٌ » برفع « كلّ » تحريف من ناحية القراءة المرادة ، لأن قراءة الرفع مشهورة ، وهي القراءة التي يضمها المصحف ، ولكن الاستشهاد بهذه الآية إنما هو على قراءة النصب وذكر : « كل » مرفوعة . تحريف صوابه من ب .

(٢) أي من الضمير المرفوع في « فيها » .

(٣) وهو اسم إنّ . وانظر في هذا الموضع الأشموني ٣ : ٧٥ ، والتصريح ٢ : ١٢٢ .

(٤) لكثيّر . وصدره :

* كم ذكرتك لو أجزى بذكركمُ *

انظر : المغني ١ : ١٦٤ والعينيّ ٤ : ٨٨ ، والأشموني ٣ : ٧٥ ونسبه السّيوطيّ من شرح شواهد المغني ص ٥١٨ رقم ٣٠٦ لعمر بن أبي ربيعة .

(٥) للفرزدق ديوانه ٤١٢ . وصدره :

* أنت الجواد الذي ترجى نوافلهُ *



قال أبو حيّان : ولا حجة في ذلك ، لأنه فيه نعت لا توكيد ، أي الناس الكاملين في الحسن والفضل ، كما قال ابن مالك في قولك : مررت بالرجل كُلِّ الرّجل أنه نعت بمعنى الكامل .

(وَيَتْبَعُ كلَّها جَمْعاءُ ، وكُلَّهُمَ أجمعون) نحو : فسجد الملائكةُ كُلُّهم أجمعون »[1] (وكلهن جُمَع ، وكذا البواقي) أي كتعاء ، وأكتعون وكتع ، وكذا في أبصع وأبتع .

(ويجب ترتيبها إذا اجتمعت) بأن يقال : كله أجمع أكتع ، أبصع ، أبتع . وكذا الفــروع .

وتقدّم (النفس على العين) وهما[2] على « كل » (في الأصحّ) لأنها توابع ، وقيل: لا يجب الترتيب بل يَحْسُن .

(وثالثها : لا يجب فيما بعد أجمع) لاستوائها ، ويجب فيها مع أجمع وما قبله ، وهو رأي ابن عصفور . (والجمهور) على أنه (لا يؤكّد بها) أي بأكتع وما بعده (دونه) أي دون أجمع ، لأنها توابع ، وجوّزه الكوفيّون وابن كيسان ، واستدلّوا بقوله :

١٥٥٦ — * تحمِلُني الذَّلْفاءُ حَوْلاً أكتعا [3] *

وقولــه :

١٥٥٧ — * وسائِرُهُ بادٍ إلى الشَّمْسِ أكْتَعُ [4] *

(١) سورة الحجر ٣٠ (٢) أي النفس والعين .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

* يا ليتني كنت صبيّاً مرضعا *

أنظر ، المقرب ١ : ٢٤٠ ، والخزانة ٢ : ٣٥٧ .

(٤) قائله مجهول . وصدره :

* ترى الثَّوْرَ فيها مدخِلَ الظّلِّ رأسَهُ *

وفي سيبويه ١ : ٩٢ : « أجمع » مكان : « أكتع » وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .



وقولـــه :

١٥٥٨ — * تَولّوا بالدَّوابِرِ واتّقَوْنــا بنُعْمان بن زُرْعَةَ أكْتَعينا (١) *

والأوّلون ، قالوا : هو ضرورة ، وفيه نظر ، لإمكان الإتيان بَدَلَهُ بلفظ : « أجمـــع » .

(و) الجمهور على أنه (لا) يؤكّد (به) أي بأجمع (دون كل اختياراً) .

(والمختار وفاقاً لأبي حيّان جوازه) ، لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح كقوله تعالى : « لأغْوِينّهم أجمعين » (٢) . « وإنّ جهنّم لموعِدُهُم أجمعين » (٣) . « لأملأنّ جهنّم من الجِنّة والنّاس أجمعين» (٤) ، وفي الصحيح : « فله سلبه أجمع » ، « فصلوا جلوساً أجمعين » .

قال أبو حيّان : ولا يقال دليل المنع وجوب تقديم « كُلّ » عند الاجتماع ، لأن النفس [١٢٤/٢] يجب تقديمها على العين إذا اجتمعا . ويجوّز التأكيد بالعين عـــلى الانفـــراد .

(وهي) أي أجمع وأخواته (متعارف) بالاتّفاق ، ولهذا جرَتْ على المعرفة .

ثمّ اختلف في سبب تعريفها (فقيل) : هو (بنيّة الإضافة) إلى الضمير إذ أصل رأيت النساء جُمَع : جميعهن ، فحذف الضمير للعلم به ، وعزى إلى سيبويه ، واختاره السّهيلي وابن مالك .

(وقيل : بالعلميّة) لأنها أعلام للتوكيد، عُلّقت على معنى الإحاطة (٥) بما يتبعه

(١) نسب إلى أعشى ربيعة . وانظر الدرر ٢ : ١٥٧ .
(٢) سورة الحجر ٣٩ .
(٣) سورة الحجر ٤٣ .
(٤) سورة هود ١١٩ .
(٥) أ فقط « على معنى التوكيد للإحاطة » .



كأسامة ونحوه من أعلام الأجناس ، وهذا قول صاحب البديع وغيره ، واختاره ابن الحاجب ، وصحّحه أبو حيّان ، قال : ويؤيده أنه لم يصرف ، وليس بصفة ولا شبهها . وما منع – وليس كذلك – وهو معرفة ، فالمانع فيه هو تعريف العلميّة ، فإنه جمع بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما إلاّ العلَم خاصّة .

(ومن ثَمّ) أي من هنا وهو كونها معارف ، أي من أجل ذلك (لم تصرف) ، أمّا على العلميّة فواضح إذ معها في « أجمع » الوزن ، وفي « جُمَع » العدل عن: « فعلاوات » الذي يستحقّه فعلاء مؤنث أفعل المجموع بالواو والنون . وأمّا على نيّة الإضافة فلَشَبهِ هذا التعريف بالعلميّة من حيثُ إنه لا أداة له [1] لفظاً كمَنْع صرف « سحر » المعيَّن للعدْل ، وشِبْه العلميّة إذ لا أداة لتعريفه لفظاً ، وإن كان على نيّة أل [2] .

(و) من ثَمّ أيضاً (لم تنصب حالاً على الأصحّ) . وقيل : نعم . حكى الفرّاء : أعجبني القصر أجمعَ والدار جمعاءَ .

وقيل : يجوز نصب أجمع وجمعاء دون أجمعين ، وجُمَع . واستدلّ ابن مالك لجوازه بحديث الصحيحين : « فصلُّوا جُلوساً أجمعين » ، ثم أكتع مأخوذ من تكتّع الجِلْد أي تقبّض ، والتقبّض فيه معنى التجمّع .

وأبصع ، وهو بالصاد المهملة على المشهور من قولهم : « إلى متى تكرع ، ولا تبصع » ، أي لا تروى ، وفيه معنى الغاية . والبتع طول العنق .

---

(١) أ : « لا أداة لفظاً » بسقوط « له » .
ط : « لأداة لفظاً » . وهذا تحريف . والصواب من ب والمراد بقوله : « لا أداة له لفظاً » أنه كالعلم يعرّف بغير أداة ظاهرة .

(٢) وذلك لأن : « سحر » معدولة عن : « السحر » المقرون بـ « أل » فعدل عن اللفظ بـ « أل » ، وقصد به التعريف فمنع الصرف . أنظر في هذا الموضع التصريح ٢ : ٢٢٣ .



وقد جاء أجمع لغير التوكيد ، قالوا : جاءوا بأجمعهم .

وجمعاء بمعنى مجتمعة فلا تفيده كحديث .. كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء »[١] ، أي مجتمعة الخلْق . «ولا يتّحِدُ توكيدُ مُتَعاطِفَيْن ما لم يتّحد عاملهما معنىً)فلا يقال : مات زيد وعاش عمرو كلاهما .

فإن اتحدا معنىً جاز ، وإن اختلفا لفظاً جزم به ابن مالك تبعاً للأخفش نحو : انطلق زيد ، وذهب بكرٌ كِلاهما .

قال أبو حيّان : ويحتاج ذلك إلى سَماع من العرب حتّى يصير قانوناً يبنى عليه ، والذي تقتضيه القواعد المنع ، لأنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد ، فلا يجتمعان على تابعه .

(ولا تؤكّد نكرة) مطلقاً عند أكثر البصريّين بشيء من ألفاظ التوكيد لأنها معارف ، فـلا تَتْبَعَ نكرة ، وأجازه بعضهم مطلقاً سواء كانت محدودة أم لا ؟ نقله ابن مالك في شرح التّسهيل خلاف دعواه في شرح الكافية نفى الخلاف في منع غير المحدودة .

(وثالثها) : وهو رأي الأخفش والكوفيين (يجوز) توكيدها (إن كانت محدودة) أي مؤقتة وإلاّ فلا . قال ابن مالك : وهذا القول أولى بالصواب لصحة السماع بذلك ، ولأنّ فيه فائدة ، لأن من قال : صمت شهراً قد يريد جميع الشهر . وقد يريد أكثره ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد ، ومن الوارد فيه قوله :

١٥٥٩ — * قد صَرَّت البكْرَةُ يوماً أجْمعَا [٢] *

---

(١) ط فقط : « كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء » . وقد سقطت : « بهيمة » الثانية من أ ، ب .

(٢) قائله مجهول . وصدره كما في العيني :

* إنا إذا خطافنا تَقَعْقَعا *



وقولـــه :

١٥٦٠ ــ * تَحْمِلُني الذَّلفاءُ حولاً أكتعا * [١]

وقولـــه :

١٥٦١ ــ * أوفتْ به حوْلاً وحوْلاً أجمعا * [٢]

وقول عائشة رضي الله عنها : « ما رأيت رسول الله ﷺ صام شهراً كله إلاّ رمضـــان » .

أمّا غير المحدود فلا فائدة فيه ، فلا يقال : اعتكفت وقتاً كله ، ولا رأيت شيئاً نفســـه .

والمانعون مطلقاً أجابوا بأنّ ما ورد من ذلك محمول على البدل أو النّعت أو الضّرورة .

(وفي توكيد محذوف خلاف) فأجازه الخليل وسيبويه والمازنيّ وابن طاهر ، وابن خروف فيقال في « الذي ضربته نَفْسَهَ زيد »:« الذي ضربت نَفْسَه زيد » ، « ومررت بزيد وأتاني أخوه [٣] أنفسهما » ومنعه الأخفش والفارسيّ ، وابن جنيّ ، وثعلب ، وصحّحه ابن مالك وأبو حيّان ، لأن التوكيد بابه الإطناب ، والحذف للاختصار فتدافعا ، ولأنه لا دليل على المحذوف .

ورُدّ الأول بأن ذلك تأكيد التكرار دون غيره [٤] ، والثاني بأنّ التوكيد يدلّ على المحذوف .

= من شواهد: ابن يعيش ٣ ، ٨ ، ٤٥ ، والمقرّب ١:٢٤٠ والخزانة ١ : ٢/٨٧:٣٥٧ ، والعينيّ ٤ : ٩٥ والأشموني ٣ : ٧٨ .

(١) سبق ذكره رقم ١٥٥٦ .

(٢) قبله كما في الدرر ٢ : ١٥٨ :

إنّ تميماً لم يراضع شبعا ولم تلده أمّه مقنّعا .

(٣) ط : « أخواه » بالتثنية . تحريف . (٤) ط : « غير » بدون « هاء » . تحريف .

قال أبو حيّان : والذي نختاره عدم الجواز ، لأن إجازة مثل ذلك يحتاج إلى سماع من العـــرب .

(ولا يجوز تعاطفهما) أي عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض ، فلا يقال : قام زيد نفسه ، وعينه ، ولا جاء القوم كلهم وأجمعون لاتحادهما في المعنى . (خلافاً لابن الطّراوة) في إجازته ذلك .

وينبغي أن يكون مبنيّاً في « كلّ » و« أجمعين » على ما ذهب إليه المبرد والفراء من اختلاف [١٢٥/٢] معناهما بإفادة أجمعين اجتماعهم في وقت الفعل بخلاف كُلّ ، وهو مردود بقوله : « لأغْوِينّهم أجمعين »[١] مع أن إغواءهم لم يجتمع في وقت .

[تنبيـــهٌ]

خالف التوكيد النعت في أنّه بألفاظ مخصوصة ، ووجوب ترتيبها إذا اجتمعت ، وأنه لا يجري على النكرة على رأي الجمهور ، ولا على محذوف على الأصحّ عند المتأخرين ، ولا على توكيد ، ولا يعطف ، وفي أنه لا يقطع لا إلى رفع ، ولا إلى نَصْب .

[التوكيد اللفظي]

(الثاني) : من قسمي التوكيد (لفظيّ) وهو (بإعادة اللفظ) الأول (أو مرادفه) وهو أحسن في الضّمير المتصل . والحرف[٢] ، (مفرداً) كان (أو مركّباً) مضافاً أو جملة ، أو كلاماً ، نكرة ، أو معرفة ، ظاهراً أو مضمراً ، اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، (ولو ثلاثاً) نحو : « دُكّتِ الأرْضُ دكّاً دكّاً ، وجاءَ ربُّكَ والملَكُ صَفّاً صَفّاً »[٣] ، وقوله :

(١) سورة الحجر ٣٩ .

(٢) كلمة : « والحرف » سقطت من أ ، ب .

(٣) سورة الفجر ٢١ ، ٢٢ .



١٥٦٢ - * أنْتَ بالخير حقيقٌ قَمِنُ [١] *

وقولــه :

١٥٦٣ - * أجَلْ جَيْرِ إن كانت أُبيحَتْ دعاثِرُهْ [٢] *

وقولــه :

١٥٦٤ -

* تَيَمَّمْتُ هَمْدانَ الَّذينَ هُمُ هُمُ [٣] *

وقولــه :

١٥٦٥ - * أخاكَ أخاكَ إنَّ مَن لا أخا لَه [٤] *

وقولــه :

١٥٦٦ - * فأيْنَ إلى أيْنَ النَّجاةُ ببغلَتي

أتاكَ أتاكَ اللاّحِقون احْبِسِ احْبِسِ [٥] *

---

(١) قائله مجهول :

من شواهد : الأشموني ٣ : ٨١ .

(٢) لمضرّس بن ربعي . وصدره : * وقلن على الفردوس أول مشرب *

من شواهد : ابن يعيش ٨ : ١٢٢ ، والخزانة ٤ : ٢٣٥ ، والعيني ٤ : ٩٨ .

(٣) لعليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه : وتمامه :

* إذا ناب أمر جنّتي وسهامي *

انظر الدر ٢ : ١٥٨ .

(٤) سبق ذكره رقم ٦٥٢ .

(٥) قائله مجهول .

من شواهد : ابن الشجرى ١ : ٢٤٣ ، والخزانة ٢ : ٣٥٣ والعيني ٣ : ٩ ، والتصريح ١ : ٣١٨ ، والأشموني ٢ : ٩٨ .

وقولــه :

١٥٦٧ — * فحتّــام حتّام العنــاءُ المُطَــوَّلُ [١] *

وقولــه :

١٥٦٨ — * لا لا أبُوحُ بحب بَثْنَة إنّهــا أخَذَتْ عليّ مواثقاً وعُهُــودا [٢] *

وقولــه :

١٥٦٩ — * أيَا مَنْ لَسْتُ أقْــلاهُ ولا في البُعْد أنْســاهُ *
لكَ اللهُ عــــلى ذاك لك اللهُ ، لكَ اللهُ [٣] *

وقولــه :

١٥٧٠ — * قُــمْ قائِماً قُمْ قائِمــاً إنّك لا ترجِعُ إلاّ سالِماَ [٤] *

ولا يَضُرُّ نوع اختلاف في اللفظ نحو : « فمهّل الكافرين أمْهِلْهُم » [٥] .

---

(١) للكميت بن زيد .
وسبق ذكره رقم ١٠١٤ .

(٢) لجميل بن معمر .
من شواهد : الخزانة ٢ : ٣٥٣ ، والعينيّ ٤ : ١١٤ ، والتصريح ٢ : ١٢٩ والأشموني ٣ : ٨٤ ، وحاشية يس ٢ : ١٣٠ .

(٣) هزج قائله مجهول .
من شواهد : الأشموني ٣ : ٨٠ ، والعينيّ ٤ : ٩٧ .

(٤) قائله مجهول . وفي هامش المقتضب ٤ : ٣١٢ لامرأة ترقص ابنها وروايته :

قم قائمـــاً قم قائمـــاً لاقيت عبـــداً نائمـــاً .

وفي ط فقط : زيادة « قم قائما » مرة ثالثة . تحريف.من شواهد : ابن الشجرىّ ١ : ١٦٤ ، ٣٤٧ ، والعينيّ ٣ : ١٨٤ ، والخصائص ٣ : ١٠٣ .

(٥) سورة الطارق ١٧ .

(فإن كان المؤكد ضميراً متّصلاً أو حرفاً غير جواب) عاملاً [١] أو غيره (لم يَعُدْ اختياراً إلاّ مع ما دخل عليه) لكونه كالجُزْء منه [٢] نحو : قُمْتُ قُمْتُ [٣] . رأيتُكَ رأيتُكَ ، مررتُ بهِ بهِ . إنّ زيداً إنّ زيداً قائم وقوله :

١٥٧١ ـ * لَيْتَني لَيْتَني تَوقّيْتُ مذ أيْـــــ
فَعْتُ طَـوْعَ الهوَى ، وكنتُ مُنِيبـــا [٤] *

(أو) مفصولاً (بفاصلٍ ما) ولو حرف عطف ووقف [٥] نحو : « أيَعِدُكُم أنّكم إذَا مِتُّم وكُنتم تُراباً وعِظَاماً أنكم مُخْرَجُون » [٦] وقوله :

١٥٧٢ ـ * حتّى تَراها وكأنّ وَكَأنْ [٧] *

وقولـــه :

---

(١) كلمة : « عاملاً » سقطت من أ .

(٢) « لكو نه كالجزء منه » سقط من أ .

(٣) في هامش أ تعليق نصه : « وقال شيخنا المنزلي والتاء في قمت الثانية ونحوها ليس لها محل من الإعراب .

(٤) قائله مجهول .
انظر الدرر ٢ : ١٦٠ .

(٥) أ ، ط : « وقفاً » بالنصب ، والصواب من ب والأسلوب .

(٦) سورة المؤمنون ٣٥ .

(٧) قيل إنه لخطام المجاشعي ، وقيل للأغلب العجليّ . وتمامه :

* أعناقها مشدّداتٌ بقرَنْ *

من شواهد العيني ٤ : ١٠٠ ، والتصريح ١ : ٣١٧ / ٢ : ١٣٠ والأشموني ٣ : ٨٣ .



١٥٧٣ — * لَيْتَ شِعْرِي هل ثُمَّ هلْ آتينَّهُم [١] *

وقولــه :

١٥٧٤ — * لا يُنْسِكَ الأسَى تأسِّياً فما ما من حمام أحدٌ مُعْتَصِما [٢] *

ولا تجوز إعادته وحده دون فصل إلاّ في ضرورة كقوله :

١٥٧٥ — * ولاَ لِلِمابِهِم أبداً دَواءُ [٣] *

وقولــه :

١٥٧٦ — * إنّ إنّ الكريم يَحْلُم ما لَمْ يَرَيْنَ مَنْ أجارَهُ قد أُضِيما [٤] *

(خلافاً للزمخشريّ) في تجويزه ذلك اختياراً ، فيقال : إنّ إن زيداً قائم .

أمّا أحرف الجواب فتعاد وحدها نحو : لا لا ، نَعَم نَعَم .

(والأجود مع الظاهر المجرور) إذا أكّدَ (إعادة الجارّ) مع لفظه أو ضميره نحو :

---

(١) للكميت من معروف . وتمامه :

* أو يحُولَنّ دون ذاك حِمامُ *

من شواهد : المغني ٢ : ٢٩ والعيني ٤ : ١٠٩ ، والأشموني ٣ : ٨٣ .

(٢) سبق ذكره رقم ٤٢٢ .

(٣) لمسلم بن معبد الوالبي . وصدره :

* فلا والله لا يلفى لما بي *

من شواهد : الخصائص ٢ : ٢٨٢ ، والمحتسب ٢ : ٢٥٦ ، وابن يعيش ٧ : ١٨ / ٨ ، ٤٣ / ٩ : ٢٥ والمقرب ١ : ٢٣٩ ، والخزانة ١ : ٣٦٤ / ٢ : ٣٥٢ / ٤ : ٢٧٣ ، والمغني ١ : ١٥٥ ، ١٥٧ / ٢ : ٣٠ ، والعيني ٤ : ١٠٢ والتصريح ٢ : ١٣٠ ، ٢٣٠ ، والأشموني ٣ : ٨٣ :

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : العينيّ ٤ : ١٠٧ ، والتصريح ٢ : ١٣٠ والأشموني ٣ : ٨٢ .

مررت بزيد بزيد ، وبه . قال تعالى : « وأمّا الّذين سُعِدوا ففي الجنّة خالدين فيها »[١] « ففي رَحْمة اللهِ هم فيها خَالِدون » [٢] .

(و) الأجودُ (مع الجملة) إذا أُكّدت (الفصْل) بينها وبين المعادة (بثُمّ) نحو : « أوْلى لك فأولى ، ثُمَّ أولى لك فأولى » [٣] . « وما أدراك ما يومُ الدّين ، ثم ما أدراك ما يومُ الدّين [٤] » . وهذا (إذ لا لبس) يحصل ، فإن حصل لم يؤت بها نحو : ضربت زيداً . ضربت زيداً إذ لو جيء بها لتوهّم أنهما [٥] ضربان .

(ويؤكد بالمضمر المرفوع المنفصل كل) ضمير (متصل) مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً مع مطابقته له [٦] في التكلّم والإفراد والتذكير ، وأضدادها نحو : قمت انا ، واكرمتي آنا ، ومررت بك أنت ، وأكرمته هو ، وهكذا .

(وجوّز بعضهم تأكيد) الضّمير (المنفصل بالإشارة) ، وجعل منه قوله تعالى : « ثم أنتم هؤلاء » [٧] .

* * *

(١) سورة هود ١٠٨ .

(٢) سورة آل عمران ١٠٧ .

(٣) سورة القيامة ٣٤ ، ٣٥ .

(٤) سورة الانفطار ١٧ ، ١٨ .

(٥) ط : « أنها » تحريف . صوابه من أ ، ب .

(٦) ط : « مطابقته البدل له » بزيادة : « البدل » . تحريف . مصدره انتقال النظر .

(٧) سورة البقرة ٨٥ .



البَــدَل

أي هذا مبحثه ، والتّعبير به اصطلاح البصريّين والكوفيّين [١] .

قال الأخفش : يسمّونه التّبيين ، وقال ابن كيسان : التكرير .

(هو التّابع المقصود بحكم بلا واسطة) فخرج بالمقصود ما عدا النسق وهو [٢] بما بعده ، (وهو) أقسام :

(بدل كلّ من كلّ) : بأن اتّحدا معنى ، وقد يقال : بدل شيء من شيء لوجوده فيما لا يطلق عليه « كُلّ » نحو : « صراط العزيزِ الحميدِ الله » [٣] .

(و) بدل (بعض) إنْ دلّ على بعض ما دلّ عليه الأول نحو : مررت بقومك ناسٍ منهم :

(و) بدل[١٢٦/٢] (اشتمال) : إن دلّ على معنى في الأول أو استلزامه فيه : كعجبت من زيد عِلْمِهِ أو قراءتهِ . « يسألونك عن الشّهرِ الحرامِ قتالٍ فيه » [٤] . « أصحابُ الأخدودِ النّار »[٥] ، (ورجعهما السّهيليّ إلى الأول) أي إلى بدل الشّيء من الشّيء ، قال : لأنّ العرب تتكلّم بالعام ، وتريد به الخاص ، وتحذف المضاف وتنويه ، فقولك : أكلت الرغيف ثلثه ، إنما تريد : أكلت بعض الرغيف ، ثم بيّنت ذلك البعض ، وأعجبتني الجارية حسنُها ، إنما تريد أعجبني وَصفُها ، فحذفته ، ثم بينته بقولك : حسنها .

(١) ط : « والكوفيون » . تحريف .

(٢) أي النسق .

(٣) سورة إبراهيم ١ ، ٢ في قراءة الجر .

(٤) سورة البقرة ٢١٧ .

(٥) سورة البروج ٤ ، ٥



(وشَرْطهُما صِحّة الاستغناء بالمبدل منه) وعدم اختلال الكلام لو حذف البدل ، أو أظهر فيه العامل ، فلا يجوز : قطعت زيداً أنْفَه [١] ، ولا لقيت كل أصحابك أكْثَرِهم ، ولا أسرجت القوم دابّتهم ، ولا مررت بزيد أبيه .

(وكذا عَوْدُ ضمير فيهما) على المبدل [٢] منه ملفوظاً أو مقدّراً شرط (على الصّحيح) ليُحصل [٣] الربط . نحو « ثم عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم [٤] » . «ولله على الناس حجّ البيتِ مَنْ استطاع » [٥] أي منهم . « أصْحابُ الأخْدودِ النّارِ » [٦] . أي فيه .

ولم يشترط ذلك في بدل الكُلّ ، لأنه نفس المبدل منه في المعنى ، كما أنّ جملة الخبر التي هي نفْس المبتدأ في المعنى لا تحتاج إلى ذلك .

ومن النّحويين من لا يلتزم في هذين البدلين أيضاً ضميراً ، وقد صحّحه ابن مالك في شرح الكافية ، قال : ولكن وجوده أكثر من عدمه .

(وفي المشتمل) في بدل الاشتمال (هل هو الأول) على الثاني (أو الثاني) على الأول (أو العامل ؟ خلاف) .

قال الفارسي والرُمّاني في أحد قوليهما ، وخطّاب : الأوّلُ ، وصحّحه ابن مالك فلا يَجُوز : سرَّني زيد دارُه ولا أعجبني زيدٌ فَرَسُه . ولا رأيت زيداً فرَسَه .

ويجوز : سرني زيدُ ثَوبُه ، لأن الثوب متضمّنه جسده .

---

(١) لأنه يقال : قطعت زيداً على معنى : قطع أنفه .

(٢) ط : « على البدل منه » مكان : « على المبدل منه » تحريف .

(٣) ط فقط : « فيحصل » والتعبير باللام أحسن .

(٤) سورة المائدة ٧١ .

(٥) سورة آل عمران ٩٧

(٦) سورة البروج ٤ ، ٥ .



وقال الفارسيّ والرمّانيّ في أحد قوليهما : الثاني نحو : سُلِب زيدٌ ثَوْبُه، فإن الثوب يشتمل على زيد .

قال الأوّلون : إن ظهر معنى اشتمال الثّاني على الأول في : سُلب زيد ثوبه لم يطّرد في : أعجبني زيد علمه وكلامه وفصاحته ، وكرهت زيداً ضَجَرهُ وسُلِب زيدٌ فَرَسُه ونحوها ، فإن الثّاني فيها غير مشتمل على الأول .

وقال المبرّد والسّيرافي وابن جنيٍّ ، وابن الباذش ، وابن أبي العافية وابن الأبرش[١] هو : « العامل » بمعنى « أن الفعل يستدعيهما » ، أحدهما على سبيل الحقيقة والقصد، والآخر على سبيل المجاز والتّبع ، فنحو : سُلِب زيدٌ ثُوبه، وأعجبني زيدٌ عِلمُه . « يَسْأَلُونَكَ عن الشّهرِ الحرام قتال فيه » [٢] ، الإسناد فيه حقيقة إلى الثّاني ، مجاز [٣] في الأول : إذ المسلوب هو الثّوب ، والمُعجَبَ هو العِلْم ، لا زيد ، والمسئول عنه القتالُ ، لا الشهر .

وقيل : بمعنى أنه اشتمل على التابع والمتبوع معاً ، إذ الإعجاب في : « أعجبتني الجارية حسنها » مشتمل على الجارية ، وعلى حسنها ، والوضوح في : « كان زيد عذره واضحاً » مشتمل على زيد وعذره . والكثرة في : « كان زيد ماله كثيراً » مشتملة على زيد وماله . فالمراد بالعامل ما تمّ به المتعلّق فعلاً كان أو اسماً ، مقدماً أو مؤخراً .

(و) القسم الرّابع : (بدل البَدَاء) [٤] ويسمّى بدل الإضراب أيضاً (وهو ما لا تناسبَ بينه وبين الأول) بموافقة ، ولا خبريّة ، ولا تلازم بل هما متباينان لفظاً ومعنىً نحو : مررت برجلٍ امرأةٍ ، أخبَرْتَ أولاً أنك مررت برجل ، ثم بدا لك

---

(١) خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم بن الأبرش الاندلسيّ الشنتريتيّ النحوي .
مات بقرطبة سنة ٥٣٢ .

(٢) سورة البقرة ٢١٧ .

(٣) ط : « مجازاً » بالنصب .

(٤) سمّي بذلك ، لأن المتكلّم بدا له ذكره بعد ذكر الأوّل . قصداً .



أن تُخْبِر أنك مررت بامرأة من غير إبطال الأول ، فصار كأنهما إخباران مُصرَّح بهمـــا .

وهذا البدل أثبته سيبويه وغيره ، ومثّل له ابن مالك وغيره بحديث أحمد وغيره : « إن الرجل ليُصلّي الصّلاة وما كتب [1] له نصفُها ثُلثُها » . أخبر أنه قد يصلّيها وما كتب له نصفها ، ثم أضرب عنه ، وأخبر أنه قد يصليها وما كتب له ثلثها وهكذا .

(و) الخامس بدل (الغلط : وهو ما ذكر فيه الأول من غير قصد) ، بل سبق اللّسان إليه ، وبهذا يُفارِق بدل البدَاء ، وإن كان مثله في اللفظ .

وهذا القسم أثبته سيبويه وغيره ، ومثله بقولك : « مررت برجل حمار » أردت أن تخبر بحمار ، فسبق لسانك إلى رجل ، ثم أبدلت منه الحمار .

(وأنكرهما) : أي بدلُ البدَاء والغلَط (قوم) وقالوا في الأول· إنه مِمّا حذف فيه حرف العطف ، وفي الثاني أنه لم يوجد .

قال المبرِّد على سعة حفظه : بدل الغلط لا يكون مثله في كلام الله ، ولا في شعر ، ولا في كلام مستقيم ..

وقال خطاب : لا يوجد في كلام العرب ، لا نثرها ولا نظمها ، وقد عُنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده ، وطالب [2] غيري به ، فلم يعرفه .

وادّعى أبو محمد بن السيد أنه وجد في قول ذي الرّمة :

١٥٧٧ — *لَمْيَاءُ في شَفَتَيْها حُوَّةٌ لَعَسٌ

وفي اللّثاثِ وفي أنيابهـــا شَنَبُ [٢/١٢٧] [3] *

---

(١) ط : « وما كنبت » بالتاء . (٢) ط : « وطنبت غيرى به » .

(٣) لذي الرمّة . ديوانه ٩ .

من شواهد : الخصائص ٣ : ٢٩١ ، والمقرب ١ : ٢٤٤ والعينيّ ٤ : ٢٠٢ ، والأشموني ٣ : ١٢٧ .



قال : « فلَعَسٌ بدل غلط ، لأن الحوَّة السّوادُ بعينه ، واللعس سواد مُشْرب بحمــرة » .

ورُدّ بأنه من باب التّقديم والتأخير ، وتقديره : في شفتيها حوّة ، وفي اللّثاث لَعَسٌ ، وفي أنيابها شَنَبٌ .

وجوّز بعض القدماء وقوع الغلط في غير الشعر ، ومنعه في الشعر (لوقوعه غالباً عن تَروٍّ) فلا يقدّر فيه الغلط ، وهذا نقيض القاعدة المشهورة أنه يغتفر في الشعر ما لا يغتفر في غيره .

(والمختار خلافاً للجمهور إثبات بدل الكلّ من البعض) لوروده في الفصيح نحو قوله تعالى : « يدخلُون الجنّة ، ولا يُظْلَمون شيئاً جنّاتِ عَدنٍ » [1] .
فجنّات أعربت بدلاً من الجنّة ، وهو بدل كُلّ من بَعْض ، وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لا جنّة واحدة ، وقول الشاعر :

١٥٧٨ — * رحمَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوهـــا

بِسِجستَان طَلْحَةِ الطَّلَحـــاتِ [2] *

« فطلحة » بدل من « أعظم » وهي بعضه ، وقوله :

١٥٧٩ — * كأني غداةَ البَيْن يوم تَرحّلـــوا [3] *

« فيوم » بدل من « غداة » ، وهي بعضه .

---

(١) سورة مريم ٦٠ ، ٦١ .

(٢) لابن قيس الرقيات . ديوانه ٢٠ .
من شواهد : المقتضب ٢ : ١٨٨ ، وابن يعيش ١ : ٤٧ ، والخزانة ٣ : ٣٩٢ .

(٣) من معلّقة امرىء القيس . وتمامه :
* لدى سمرات الحيّ ناقف حنظلِ *



(و) الجمهور : (لا تجب موافقة البدل) لمتبوعه (في التعريف والإظهار وضدهما) فتبدل النّكرة من المعرفة والمضمر من المظهر ، والمفرد من غيره ، وبالعكوس كقوله تعالى : « إلى صراطٍ مستقيمٍ صراطِ اللهِ »[1] . « لنَسْفعاً بالنّاصية نَاصيةٍ »[2] ، وقول الشاعر :

١٥٨٠ — * ولا تَلُمْهُ أن ينَامَ البَائِسَا[3] *

وقولك : رأيت زيداً أباه .

(لكن إنما يبدل الظّاهر من ضمير الحاضر) مخاطباً أو متكلّماً . (إن أفاد إحاطة) نحو : « تكون لنا عِيداً لأوّلِنا وآخِرِنا »[4] . و « أكرمتكم أكابركم وأصاغركم » . (أو بعضاً) نحو :

١٥٨١ — * أوْعَدَنِي بالسِّجْن والأدَاهِمِ
رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ[5] *

(أو اشتمالاً) نحو :

١٥٨٢ — * وما ألْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعا[6] *

---

(١) سورة الشورى ٥٢ ، ٥٣ .
(٢) سورة العلق ١٥ ، ١٦ .
(٣) سبق ذكره رقم ١٨٢ .
(٤) سورة المائدة ١١٤.
(٥) العديل بن الفرخ :
من شواهد : ابن يعيش ٣ : ٧٠ ، والخزانة ٢ : ٣٦٦ وشذور الذهب ٣٨٩ والعينيّ ٤ : ١٩٠ . والتصريح ٢ : ١٦٠ ، والأشموني ٣ : ١٢٩ ، واللسان : « وعد » .
(٦) لعدي بن زيد العباديّ . ديوانه ٣٥ . وصدره :
* ذريني إن أمرك لن يطاعا *
وفي ط : « حملي » ، بتقديم الميم على اللام : تحريف .
من شواهد : سيبويه ١ : ٧٨ ، وابن يعيش ٣ : ٦٥ ، ٦٠ ، والخزانة ٢ : ٣٦٨ ، وشذور الذهب ٣٩٠ . والعيني ٤ : ١٩٢ .

وإلاّ فلا يبدل منه ، لأنه إنما جيء به للبيان ، وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج إليه ، لأنـه في غاية الوضوح .

وقيل : يجوز مطلقاً ، وعليه الأخفش والكوفيّون قياساً على الغائب ، لأنه لا لُبْس فيه أيضاً ، ولذا لم ينعت ، ولو كان البدل لإزالة لَبْس لامتنع في الغائب كما امتنع أن ينعت ، وقد ورد . قال تعالى : « ليَجْمعنَّكم إلى يوم القيامة لا رَيْب فيه الّذين خَسِروا » [1] « فالذين » بدل من ضمير الخطاب . وأجيب بأنه مستأنف .

(وثالثها) : وهو رأي قطرب (يجوز في الاستثناء) نحو : ما ضربتكم [2] إلاّ زيداً ، قال تعالى : « لِئلاّ يكونَ للنّاس عليكم حُجّةٌ إلاّ الّذِين ظَلَمُوا » [3] أي إلاّ على الّذين ظلموا .

(ومنع أهل الكوفة وبغداد بدل النّكرة من المعرفة ما لم تُوصَف) ووافقهم السّهيليّ وابن أبي الرّبيع نحو قوله تعالى : « عن الشّهْر الحرام قتالٍ فيه [4] » لأنها إذا لم تُوصَف لم تُفِد ، إذْ لا فائدة في قولِك : مررت بزيدٍ برجلٍ .

(زاد أهل بغداد أو يكون من لفظ الأوّل) كما تقدّم في « ناصية » [5] .

والجمهور : أطلقوا الجواز لورودها غير موصوفة . وليست من لفظ الأوّل كقولـه :

١٥٨٣ — * فَصَدُوا من خيارِهن لِقاحاً يتقاذَفْنَ كالغُصون غِزَارُ [6] *

(١) سورة الأنعام ١٢ .
(٢) ط : « ما ضربتم إلاّ زيداً » . تحريف .
(٣) سورة البقرة ١٥٠ .
(٤) سورة البقرة ٢١٧ .
(٥) من قوله تعالى : « لنسفعاً بالناصية ناصية » سورة العلق ١٦ .
(٦) لأبي دواد الإياديّ :
وفي ط : « عزاز » بزايين وعين . وفي ب ، ا : بزايين . تحريف . صوابه من الدرر ٢ : ١٦٥ .



فغزار بدل من الضّمير في يتقاذفن . وقوله :

١٥٨٤ - * فإلى ابنِ أُمِّ أُناسٍ أَرْحَلُ نَاقَتِي
عَمرٍو فَتَبْلِغُ حاجَتِي أو تُزْحِفُ
مَلِكٍ إذا نزل الوفُودُ بِبَابِه
عرَفُوا مَوارِدَ مُزْبدٍ لا يُنْزَفُ [(١)] *

فملك بدل من عمرو،

وأجيب عما ذكر من عدم الفائدة بأنّه علم من طريقة العرب أنهم يُسَمّون المذكر بالمؤنث وعكسه ، ففائدة الإبدال رفع الإلباس نحو : « مررت بهند رجل ، وبجعفر امرأة » .

(و) منع (أبو حيّان وقوم بدل المضمر من مثله) أي من مُضْمر (بدل بعض أو اشتمال) نحو : « ثلث التفاحة أكلتها إياه » ، وحُسْنُ الجارية أعجبتني هُوَ ، وأجازه آخرون .

قال أبو حيّان : ومنشأ الخلاف : هل البدل من جملة أخرى ، أو العامل فيه عامل المتبوع فعلى الأولى يمنع لئلا يبقى المبتدأ بلا رابط ، لأن الضمير يعود على المضاف إليه ، وعلى الثاني يجوز ، قال : إلاّ إنّه يحتاج إلى سماع .

(قال الكوفيّة أو كُلّ) أيّ : لا يبدل المضمر من مضمر بدل كلّ إذا كان

(١) البيتان لبشر بن أبي خازم الأسديّ ، وهما في ديوانه ١٥٥ وروايته : « إياس » بالياء مكان : « أناس » بالنّون و « غرفوا » بالغين المعجمة مكان : « عرفوا » بالعين المهملة كما روى ذلك سيبويه ١ : ٢٢٢ . وفي الديوان كذلك « ستنجح » مكان « فتبلغ » . وفي ط : « أو ترجف » بالراء والجيم . تحريف . وفي الدرر ٢ : ١٦٥ قائلهما مجهول . وفي سيبويه نسبا لبعض العرب الموثوق بهم . ولم ينسب الشاهد في معجم الشواهد ١ : ٢٣٨ . من شواهد : الخزانة ١ : ٧٢ ، والتصريح ٢ : ٣٢ .



(منصوباً) بل يحمل على التأكيد نحو : رأيتك إيّاك [١٢٨/٢] .

والبصريّون قالوا : هو بدل كما أن المرفوع بدل بإجماع نحو : « قمت أنت » وصحّح الأوّل ابن مالك ، والثاني أبو حيّان .

(و) منع (ابن مالك) إبدال (المضمر من الظاهر بدل كُلّ) قال : لأنه لم يسمع من العرب لا نثراً ، ولا نظماً ، ولو سمع لكان توكيداً ، لا بدلاً .

وأجازه الأصحاب نحو : رأيت زيداً إيّاه .

(وفي) جواز بدل (البعض والاشتمال خلف) ، قيل يجوز نحو : « ثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه » ، و « حسن الجارية أعجبني الجارية هو » .

وقيل يمنع .

قال أبو حيّان : وهو كالخلاف في إبدالهما مُضْمراً من مُضْمَرٍ ، ومقتضاه ترجيح المنع على رأيه .

(والمُبْدَلُ من) اسم (شرط أو) اسم (استفهام يقترن بأداته) نحو : « ما تقرأ إنْ نحواً وإن فقهاً اقْرَأْه » وكيف زيدٌ أصحيح أم سقيم ؟

فإن دخلت الأداة على المبدل منه لم تدخل على البدل نحو : هل أحد جاءك زيدٌ أو عمروٌ ؟ ، وإن تضرب أحداً رجلاً أو امرأة أَضْرِبْهُ .

(ويبدل الفعل من الفعل بدل كلّ) بلا خلاف نحو : « ومن يَفْعَلْ ذلك يلق آثاماً يُضَاعَفْ له العذاب » (١) .

وقولـــه :

---

(١) سورة الفرقان ٦٨ ، ٦٩ .



١٥٨٥ – * متى تَأْتِنا تُلْمِمْ بنا في دِيَارِنا
تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تأجّجَا (١) *

(لا) بدل (بعض) بلا خلاف ، لأن الفعل لا يتبعّض .

(وفي) جواز بدل (الاشتمال) فيه (خلف) قيل : لا ، لأن الفعل لا يشتمل على الفِعل ، وقيل : نعم ، وجعل منه الآية السابقة .

قال صاحب البسيط : وأما بدل الغلط فجوّزه فيه سيبويه وجماعة ، والقياس يقتضيه .

(و) تبدل (الجملة من الجملة) نحو : « أمدّكم بما تعلمون ، أمدّكم بأنْعامٍ وبنين » (٢) . « إني جَزَيْتُهم اليوم بما صَبَرُوا إنّهم هم الفائزون » (٣) بكسر إنّ .

(قال ابن جنيّ والزّمخشريّ وابن مالك و) تبدل الجملة (من المفرد) نحو قوله :

١٥٨٦ – * إلى الله أشْكُو بالمَدِينة حاجَةً
وبالشّامِ أخرى كَيْفَ يَلْتقِيانِ (٤) *

فكيف يلتقيان بدل من حاجة وأخرى ، كأنه قال : أشكو هاتين الحاجتين لتعذُّر التقائهما .

---

(١) لعبد الله بن الحر الجعفي .
من شواهد : سيبويه ١ : ٤٤٦ ، وابن يعيش ٧ : ٥٣ / ١٠ : ٢٠ ، والخزانة ٣ : ٦٦٠ ، والأشموني ٣ : ١٣١ ، وحاشية يس ٢ : ١٦٢ .
(٢) سورة الشعراء ١٣٢ ، ١٣٣ .
(٣) سورة المؤمنون ١١١ . وذلك على قراءة كسر إنّ الثانية ؛ أنظر العكبري ٢ : ١٥٢ .
(٤) نسب للفرزدق .
من شواهد : الخزانة ١ : ٣٢٨ ، والمغني ١ : ١٧٤ / ٢ : ٧٠ والعينيّ ٤ : ٢٠١ وأوضح المسالك رقم ٤٢٩ ، والتصريح ٢ : ١٦٢ ، والأشموني ٣ : ١٣٢ .



قال ابن مالك : ومنه « ما يُقالَ لك إلا ما قَدْ قِيل للرُّسُلِ مِنْ قَبْلِك إن ربَّك »[١] الآية . وإنَّ وما بعدها بدل من « ما » وصلتها . والجمهور لم يذكروا ذلك .

قال أبو حيّان : وليس « كيف يلتقيان » بدلاً بل استئنافاً للاستبعاد ، وكذا « إن ربك » لئلا يؤدي إلى إسناد الفعل إلى الجملة وهو ممنوع .

(ولا يتقدّم بدل الكُلّ) على المُبدَل منه ، لأنه لا يُدْرى أيهما هو المعتمد عليه ، بخلاف بدل البعض ، فيقدّم ، لكن الأحسن إضافته نحو : أكلت ثلث الرغيف .

(وفي) جواز (حذف المبدل منه) وإبقاء البدل (رأيان) .

قيل : يجوز ، وعليه الأخفش وابن مالك نحو : أحسن إلى الذي وصفت زيداً أي وصفته ، وجعل منه : « ولا تَقُولوا لِما تَصِفُ ألْسِنَتُكم الكذِبَ »[٢] ، وقيل : لا ، وعليه السّيرافيّ وغيره ، لأن البدل للإسهاب ، والحذف ينافيه .

(ويجوز القطع) على إضمار مبتدأ كالإتباع (فيما) أي بَدَلٌ (فُصِّل به جَمْعٌ أو عَدَدٌ) نحو : مررت برجالٍ طويل ، وقصير ورَبْعَةٍ ، « وبني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله » الحديث .

(وكذا غيره) أي غير التفصيل يجوز فيه القطع أيضاً نحو : مررت بزيد أخوك ، نصّ عليه سيبويه والأخفش وقيل : يقبح في غير التفصيل (ما لم يطل الكلام) فيحسن نحو « بشر من ذلكم النار »[٣] .

(١) سورة فصلت ٤٣ .

(٢) سورة النحل ١١٦ .

(٣) سورة الحج ٧٢ .



حُرُوفُ العَطف

أي هذا مبحث الحرُوف العاطفة ، وتسمّى المعطوفات [١] بها عند البصريين شركةً ، وعند الكوفيّين وهو المُتَدَاولُ نَسَقاً بفتح السين : اسم مصدر نَسَقْتُ الكلام أنْسِقُهُ نَسْقاً بالتسكين [٢] أي عَطفتُ [٣] بَعْضَهُ على بعض .

قال أبو حيّان : ولِكوْنِه بأدوات محصورة لا يحتاج إلى حدّه ، ومَنْ حدَّهُ — كابن مالك — بكونه تابعاً بأحد حروف العطف لم يُصِبْ مع ما فيه من الدوْر ، ولتوقّف معرفة المعطوف على حرفه ، ومعرفة الحرف على العطف .

(حرف الواو)

(الواو) وهي (لمطلق الجمع) أي الاجتماع في الفِعْل من غير تقييد بحصوله من كِلَيْهما في زمان ، أو سَبْقِ أحدهما ، فقولك : جاء زيد وعمرو يحتمل على السّواء أنهما جاءا معاً ، أو زيداً أولاً أو آخراً . ومن ورودها في المصاحب : « فأنْجيناهُ وأصحابَ السّفينة » [٤] . وفي السابق : « ولقد أرسلْنا نُوحاً وإبْراهيم » [٥] . وفي المتأخر « كذلك يُوحِي إلَيْك [١٢٩/٢] وإلى الذين مِنْ قَبْلِك » [٦] واستُدِل لذلك بأن التثنية مختصرة من العطف بالواو ،فكما تحتمل ثلاثة معانٍ [٧] ،ولا دلالة في لفظها على تقديم

(١) ط : « المعطوف بها » . تحريف .

(٢) « بالتسكين » سقطت من ط .

(٣) ط فقط : « وهو من عطف » مكان : « أي عطفت » .

(٤) سورة العنكبوت ١٥ .

(٥) سورة الحديد ٢٦ .

(٦) سورة الشّورى ٣ .

(٧) ب فقط : « ثلاثة معاً » .



ولا تأخير ، فكذلك العطف بها وباستعمالها حيث لا ترتيب في نحو : اشترك زيد وعمرو وبصحّة نحو : قام زيد وعمرو بعده ، أو قبله ، أو معه .

والتّعبير بما سبق أحسن كما قاله ابن هشام من قول بعضهم : « للجمع المطلق » لتقييد الجمع بقيد الإطلاق ، وإنما هي للجمع لا بقيد .

(وقال قُطْرُب والرَّبَعِيّ ، وهشام ، وثعلب و) غلامه أبو عمر (الزّاهد و) أبو جعفر أحمد بن جعفر (الدّيَنورِيّ) [١] : هي (للتّرتيب) قالوا : لأن التّرتيب في اللفظ يَسْتَدْعِي سَبَباً والتّرتيب في الوجود صالح له ، فوجب الحملُ عليه ، ونقل هذا القول عن المذكورين في شرح أبي حيان ردّ به على ادّعاء السّيرافي وغيره إجماع البصريّين والكوفيّين على أنها لا تُفِيدُه ، ونَقَلَهُ ابن هشام عن الفرّاء أيضاً ، والرضِيّ عن الكسائِيّ وابن درستويه .

ورُد بلزوم التناقض في قوله تعالى : « وادْخُلوا الباب سُجّداً وقولوا حِطّة »[٢] مع قوله في موضع آخر : « وقُولوا حِطّة وادْخلُوا البابَ سجّداً [٣] » والقصة واحدة .

(و) قال (ابن كيسان) هي (للمعيّة حقيقةً) واستعمالها في غيرها مجاز . قال : لأنها لما احتملت الوجوه الثّلاثة ، ولم يكن فيها أكثر من جمع الأشياء كان أغلب أحوالها أن تكون للجمع في كل حال حتى يكون في الكلام ما يدلّ على التّفرّق .

(وعكَسَه الرَّضِيّ) فقال لقائلٍ أن يقول : استعمال الواو فيما لا ترتيب فيه مجاز وهي في أصل الوضع للترتيب . ولما الثّاني فيه قيل الأوّل [٤] ، والأصل في الاستعمال

---

(١) ختن ثعلب .

ومن مصنفاته : المهذب في النحو ـ ضمائر القرآن ـ توفي ٢٨٩ .

(٢) سورة البقرة ٥٨ . (٣) سورة الأعراف ١٦١ .

(٤) هكذا في النسخ الثلاث : « ولما » ولا معنى لها .

ولعلّ الصّواب : « وما الثاني فيه قبل الأول » أي أن الترتيب ليس الثاني فيه قبل الأول ، وبذلك يستقيم الأسلوب .



الحقيقة . (و) قال (ابن مالك : المعيّة) فيها (أرجح) من غيرها (والترتيب كثير ، وعكسُه قليل) .

قال أبو حيّان : وهو قول مُخْتَرَعٌ مخالفٌ لمذهب الأكثرين وغيرهم .

(وتختص) بأحكام لا يشاركها فيها غيرها من حروف العطف فاختصّت (بعطف ما لا يستغنى عنه) نحو : اختصمَ زيدٌ وعمروٌ ، وهذان زيد وعمرو . وإن إخوتك زيداً وعمراً وبكراً نجباءُ ، والمال بين زيد وعمرو ، وأمّا قول امرىء القيس :

١٥٨٧ — . . . . * بين الدَّخُول فحَوْمل * [١]

فتقديره : بين نواحي الدّخول ، وأجاز الكسائي العطف في ذلك بالفاء ، وثُمّ ، وأو .

(و) اختُصَّتْ بعطف (الخاصّ على العام وعكسه) أي العام على الخاصّ نحو : « وملائكتِه ورُسُلِه وجبريلَ وميكالَ » [٢] . « ربِّ اغْفِرْ لي ولوالديّ ولمن دخل بيْتِي مُؤمِناً وللمُؤْمنين والمؤمنات » [٣] .

وقال ابن هشام : قد يشاركها في هذا الحكم « حتى » [٤] . قال الفارسيّ وابن جنيّ ما جاء من ذلك لم يندرج تحت ما قبله ، بل أريد به غير ما عطف عليه ، لأن المعطوف غير المعطوف عليه .

---

(١) قطعة من بيت لامرىء القيس من معلّقته المشهورة :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى .....

(٢) سورة البقرة ٩٨ . (٣) سورة نوح ٢٨ .

(٤) ومثّل للعطف بـ« حتى » ابن هشام بقوله : « مات الناس حتى العلماء ، وقدم الحجاج حتى المشاة » لأنها عاطفة خاصاً على عام . انظر المغنى ٢ : ٣٢ .



(و) [١] اختصَّت بعطف (المرادف) على مرادفه نحو : « إنّما أشكو بَثّي وحُزْني إلى الله [٢] » . « صَلَواتٌ من ربِّهم ورَحْمَةٌ » [٣] . « لِيَلِي منكم ذوو [٤] الأحلام والنُّهَى » .

١٥٨٨ — * وألْفَى قَوْلَها كَذِباً ومَيْنا [٥] *

وقال ابن مالك : قد يشاركهــا في ذلك « أو » نحو : « ومن يَكْسِب خَطِيئةً أَوْ إثْماً » [٦] وسبقه إليه ثعلب فيما حكاه صاحب « المُحْكَم » عنه في قوله : « عُذْراً أو نُذْراً » [٧] ، قال : العُذْر والنُّذْر واحد .

(و) اختصت بعطف (النعت) — على ما تقدَّم تفصيلُه في مبحث النعت — (في الأصح فيها) أي في المسائل الخمسة ، وقد ذكر في كُلٍّ ما يقابله .

(و) اختصت بعطف (ما حقّه التثّنية) أو الجمع كقول الفرزدق :

١٥٨٩ — * إن الرَّزِيّةَ لا رَزِيّةَ مِثْلُها فُقْدانُ مِثْلِ مُحمّدٍ ومُحَمّدِ [٨] *

وقول أبي نواس :

---

(١) من قوله : « واختصت بعطف المرادف » إلى قوله : « واختصت بعطف النعت » سقط من أ .
(٢) سورة يوسف ٨٦ . (٣) سورة البقرة ١٥٧ .
(٤) ط : « ذو الأحلام » تحريف . صوابه من ب وفي النسخ الثلاث : ليليني تحريف . أنظر صحيح مسلم : كتاب الصلاة ١٣٢ — ١٣٣ ، والنسائي : كتاب الصلاة ٥٤ .
(٥) لعديّ بن زيد . وصدره :

* فقدّمت الأديم لراهشيه *

أنظر : ديوانه ١٨٣ ، والمغنى ٢ : ٣٢ ، وشرح شواهده ص ٧٧٦ رقم ٥٦٧ .
(٦) سورة النّساء ١١٢ . (٧) سورة المرسلات ٦ .
(٨) للفرزدق . ديوانه ١٩٠ . وانظر شواهد المغني ص ٧٧٥ رقم ٥٦٥ .



١٥٩٠ - * أقَمْنا بها يَوْماً ويوماً وثالِثا ويوماً له يومُ التّرحل خـامِس[1] *

(و) اختصت بعطف (العقْد على النيّف) نحو : أحد وعشرون .

(و) اختصت (باقترانها بإمّا) نحو : « إمّا شاكراً وإمّا كفوراً »[2] . (ولكن) نحو : « ولكن رَسُولَ الله »[3] (« ولا » إن سبقت بنفي ولم تقصد المعيّة) نحو : ما قام زيد ولا عمرو ، ليفيد أن الفعل منفي عنهما في حالة الاجتماع والافتراق ، ومنه : « وما أموالُكم ولا أولادُكم بالّتي تقرّبكم[4] » ، إذ لو لم تدخل « لا » لاحتمل أنّ المراد نفي التّقريب عند الاجتماع دون الافتراق .

والعطف حينئذ من عطف المفردات ، وقيل : الجمل بإضمار العامل ، فإن لم يسبق بنفي ، أو قصد المعيّة لم تدخل ، فلا يقال : قام زيد ولا عمرو ، ولا ما اختَصَم زيدٌ ولا عمروٌ . وأمّا قوله تعالى : « وما يستوي الأعمى والبصيرُ ولا الظّلماتُ ولا النُّور »[5] . الآية . فلا الثانية زائدة لأمْن اللّبْس .

(وغير ذلك) [٢/١٣٠] اختصت به كعطف المفرد السّببيّ على الأجنبيّ عند الاحتياج إلى الرّبط نحو : مررت برَجُلٍ قائم زيدٌ وأخوهُ .

وعطف الجِوار إنْ قيل به في النّسق[6] .

وعطف المقدّم على متبوعه للضّرورة نحو :

---

(١) ديوانه ٣٦١ ، وأمالي الزجاجيّ ١٤٧ ، وابن الشجريّ ١ : ١١ وفي النسخ الثلاث ، والدرر ٢ : ١٦٨ : « ويومٌ » بالرّفع .

(٢) سورة الإنسان ٣ .

(٣) سورة الأحزاب ٤٠ .

(٤) سورة سبأ ٣٧ .

(٥) سورة فاطر ١٩ ، ٢٠ .

(٦) وذلك في قراءة مَنْ جرّ « الأرجل » على المجاورة في قوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم » . المائدة ٦ .



١٥٩١ — * عَلَيْكَ ورَحْمَةَ اللهِ السَّلامُ [١] *

ونحوهما مما هو مفرّق [٢] في محالّه .

(قال ابن مالك : وعطف عاملٍ حُذِف، وبقى معمُولُه على) عامل (ظاهر يجمعهما معنى) واحداً (نحو) قوله تعالى: « تبوَّءو الدّارَ والايمانَ [٣] » أصله: واعتقدوا الإيمان أو اكتسبوا [٤] فاستغنى بمفعوله عنه لأن فيه وفي تبوّءوا » معنى لازموا ، وأَلِفُوا، وقول الشاعر :

١٥٩٢ — * عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارِداً [٥] *

أي : وسقيتها ، والجامع الطّعْمُ .

١٥٩٣ — * وزحّجْنَ الحواجِبَ والعُيُونَا [٦] *

أي : وكحّلْن ، والجامع التّحسين .

---

(١) سبق ذكره رقم ٦٦٦ .

(٢) ط : « مفترق » . تحريف . (٣) سورة الحشر ٩ .

(٤) ب ، ط : « إذ التبوؤ » . وبعدها بياض مشار إليه بـ « كذا » في ب وفي ط رقم (١) أشار إليه في الهامش بقوله : « هكذا بياض في الأصل » .
وليس في أ بياض أو إشارة إليه . وقد وضعت فيه كلمة : « أو اكتسبوا » مكان : « إذ التبوؤ » وبذلك استقام الأسلوب .
ولعل كلمة « إذ التبوؤ » أصلها : « أو اكتسبوا » فحرفت إلى : « إذ التبوؤ » . وترك في هاتين النسختين بياض لعدم تناسب « إذ التبوؤ » مع ما بعدها .

(٥) قائله مجهول . وتمامه :

* حتى شتت همالة عيناها *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٥٨ ، والشذور ٢٤٠ والأشموني ٢ : ١٤٠ .

(٦) سبق ذكره رقم ٨٨٠ .



(وجعله الجمهور من عطف الجمل بإضمار فعل) مناسب كما تقدّم لتعذّر العطـــف .

(و) جعله (قوم) من عطف (المفرد بتضمين) الفعل (الأوّل معنى : يتسلّط) به عليه ، فيقدَّر « آثروا الدّار والإيمان » ، ونحوه .

قال أبو حيّان : فركّب ابنُ مالك من المذهبين مذهباً ثالثاً .

(وقـــال أبو حيّان) في الارتشاف : الذي اختاره التفصيل ، وذلك أنه (إن صحَّ نسبة) العامل الأول (الظّاهر لما يليه حقيقـــة فالإضمار متعيّن في الثاني ، لأنه أكثر من التضمين نحو : « يجدع الله أنفه وعَيْنيه » (١) أي ويفقأ عينيه . فنسبة الجدع إلى الأنف حقيقة . (وإلا) أي وإن لم يصح نسبته إليه حقيقة (فالتّضمين) متعيّن في الثاني ، لتعذُّر الإضمار نحو : علَفَت الدَّابة تبناً وماء . أي أطعمتها أو غذوتها .

(والأكثر) على (أنّه) أي التّضمين (ينقاس) وضابطه : أن يكون الأوّل والثّاني يجتمعان في معنى عام (٢) لهما. ومنع بعضهم قياسه .

(قيل وتكون) الواو (للتقسيم) نحو : الكلمة اسم ، وفعل ، وحرف .

١٥٩٤ — * كما النّاسِ مجرومٌ عليه وجَارِمُ (٣) *

---

(١) في النسخ الثلاث وردت العبارة هكذا على أنها دعائية وليست قطعة من بيت شعريّ .
وقد ذكر صاحب الدرر ٢ : ١٦٩ أنها شاهد شعري للزبرقان بن بدر أو لخالد بن الصليفان ، وأن هذه العبارة قطعة من بيت جاء على النحو التالي :
تراه كأن الله يجدع أنفه وعينيه إن مولاه ثاب له وفْرُ
وعبارة الهمع مختلفة في ترتيبها عن ترتيبها في البيت .
(٢) كلمة : « عام » سقطت من ط .
(٣) سبق ذكره رقم ١١٥٩ .



ذكره ابن مالك في « التُّحْفة » وغيره . قال ابن هشام : والصّواب أنها على معناها الأصليّ ؛ إذ الأنواع مجتمعة في الدّخول تحت الجنس .

(قال الزّمخشريّ والقزويني : والإباحة والتخيير) نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين ، أي أحدهما .

قال الزّمخشري : ولهذا قيل : « تلك عَشَرةٌ كامِلة » [1] بعد ذكر ثلاثة ، وسبعة لئلا يتوهّم إرادة التخيير . قال ابن هشام : والمعروف من كلام النحويين خلافه .

(و) قال (الخارْزَنْجي) [2] : و (التّعليل) وحمل عليه الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة في قوله تعالى : « أو يُوبِقْهُنّ بما كسَبُوا ويعفُ عن كثير ويعلم الّذين » [3] . « أمْ حَسِبتم أن تدخلوا الجنّةَ ولمّا يَعْلَم الله الذين جاهدوا منكم ويَعْلَم الصّابرين » [4] . « يا ليتنا نُرَدّ ولا نُكَذّبَ » [5] .

قال ابن هشام : والصّواب الواو فيهن للمعيّة .

(و) قال (الكوفيون والأخفش) : وتكون (زائدة) نحو : « حتى إذا جاؤوها وفُتِحت أبوابُها وقال لهم خزَنَتُها [6] » . « فلما أسْلَما وتلّه لِلْجبين وناديْناه »[7] إحدى الواوين في الآيتين زائدة ، إمّا الأولى أو الثانية .

---

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

(٢) أحمد محمد البستيّ يعرف بالخارزنجيّ ، أبو حامد صنف تكملة كتاب : « العين » – شرح أبيات أدب الكاتب – كتاب التفضلة – توفي ٣٤٨ .

(٣) سورة الشورى ٣٤ ، ٣٥ .

وفي أ ، ط : « ويعفو » بالواو وهو مع صحته مخالط لخط المصحف الذي اتفقت معه نسخة ب .

(٤) سورة آل عمران ١٤٢ . (٥) سورة الشورى ٣٤ .

(٦) سورة الزمر ٧٣ . (٧) سورة الصافات ١٠٣ ، ١٠٤ .



وغيرهم قال : لا تزاد ، وهي فيهما عاطفة ، والجواب محذوف ، أو حاليّة في الأولى، أي جاؤوها وقد فتحت أبوابها من قَبْلُ إكراماً لهم عن أن يقفوا حتّى تُفْتَح لهـــم .

وأثبت الحريري [١] وابن خالويه (واو الثّمانية) وقالا : لأن العرب إذا عدُّوا قالوا : ستة ، سبعة ، وثمانية إيذاناً بأن السبعة عدد تام وما بعده عدد مستأنف ، واستدلُّوا بقوله تعالى : « سَيَقُولون ثلاثَةٌ رابِعُهم كلْبُهم » إلى قوله : « وثامِنُهم »[٢] وقوله [٣] في آية الجنة : « وفُتِحتْ أبوابها » [٤] لأن أبوابها ثمانية بخلاف آية جهنّم ، لأن أبوابها سبعة . وقوله: « والنّاهُون عن المُنْكَرِ » [٥] فإنه الوصف الثّامن . وقوله: « وأبكاراً » [٦] .

ولم يذكر هذه الواو أحد من أئمة العربيّة ، ووجهت في الآية الأولى : بأنها لعطف جملة على جملة أي هم سبعة وثامنهم [٧] ، وفي الثانية زائدة أو عاطفة ، أو حالية كما تقدّم ، وفي الثالثة عاطفة لأن الأمر والنّهي صفتان متقابلتان بخلاف بقيّة الصفات ، وكذا في الرابعة لعطف صفتين متقابلتين ؛ إذ لا تجتمع الثيوبة والبكّارة .

(وتأتي) الواو (للتذكُّرِ والإنكار) كقول من أراد أن يقول : يقوم زيد ، نفس « زيد » ، فأراد مدّ الصوت ليتذكّر إذ لم يُرِدْ قطع الكلام — يقومو . وقولُك

(١) القاسم بن عليّ بن محمد بن عثمان البصريّ ، أبو محمّد الحريريّ صاحب المقامات المشهورة . ودرّة الغواصّ توفي ٥١٦ .

(٢) سورة الكهف ٢٢ .

(٣) كلمة : « وقوله » سقطت من ط .

(٤) سورة الزمر ٧٣ .

(٥) سورة التوبة ١١٢ .

(٦) سورة التحريم ٥ .

(٧) ط : « وثمامتهم » . تحريف واضح .



آلرَّجُلوه (١) بعد قول قائل : قام الرجل . قال ابن هشام: والصواب ألاّ يعَدّان لأنهما إشياع للحركة بدليل آلرجلاه في النصب والرَّجليه في الجر .

[حرف الفاء]

(الفاء للتّرتيب) مع التشريك ، وهو معنوي : كقام زيد فعمرو ، وذِكْريٌّ : وهو عطف مفصّل على مُجْمَلٍ نحو: «فأزَلَّهما [١٣١/٢] الشّيطان عنها فأخرَجَهُما»(٢) « فقد سألوا موسى أكْبَرَ من ذلك فقالوا » (٣) ، « ونادَى نوحٌ رَبّهُ فقال (٤) » .

(وأنكره) أي التّرتيب (الفرّاء مطلقاً) واحتجّ بقوله تعالى : « أهلكناها فجاءَها بأسُنا » (٥) . ومجيء البأس سابق للإهلاك . وأجيب بأنّ المعنى : أردنا إهلاكها . أو بأنها للتّرتيب الذّكريّ .

(و) أنكره (الجَرْمِي في الأماكن والمطر) بدليل قوله :

١٦٩٥ — * بين الدَّخول فحَوملِ (٦) *

وقولهم : « مُطِرْنا مكانَ كذا فكان كذا » ، وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد .

(وللتعقيب في كل شيء بِحَسَبه) نحو : جاء زيد فعمرو ، أي عقبه بلا مهملة

---

(١) هذا مثال الواو التي للإنكار .
وفي النسخ الثلاث تحريف ففي أ « الرجولة » وفي ب : « الرجل » . وفي ط : « الرجول » .
وصواب التحريف من المغني ٢ : ٣٨ . وقد نقل السّيوطي هذا النص عنه .
(٢) سورة البقرة ٣٦ . (٣) سورة النساء ١٥٣ .
(٤) سورة هود ٤٥ . (٥) سورة الأعراف ٤ .
(٦) سبق ذكره رقم ١٥٨٧ .

« تروَّج فلانٌ فَوُلِدَ لَه » إذا لم يكن بينهما إلا مدَّة الحَمْل ، ومنه قوله تعالى : « أنزل من السماء ماء فتُصْبِحُ الأرض مُخضرّةً » (١) .

(وللسببيّة غالباً) في عطف (جملة أو صفة) نحو : « فوكزَهُ موسى فقضَى عليه » (٢) ، « فتلقّى آدمُ من ربه كلماتٍ فتَاب عليه » (٣) ، « لآكِلُون من شجَرٍ من زقُّوم فمالِئُون منها البُطون فشارِبُون عليه من الحميم » (٤) . وقد تَخْلو عنه (٥) نحو « فرَاغ إلى أهْلِه فجاء بِعِجْلٍ سَمِين ، فقرَّبهُ إليهم » (٦) . « فالزَّاجراتِ زَجْراً . فالتّاليات ذكراً » (٧) .

(وتختصّ) الفاء (بعطف مفصَّل على مُجْمل) كالأمثلة السابقة في التّرتيب الذّكريّ .

(و) بعطف (جملة شرطها العائد ، خلت منه) (٨) صفةً أو صلةً ، أو خبراً لما فيها من الرّبط نحو : «الذي يطيرُ ، فيَغْضَبُ زيدٌ الذباب » (٩) . مررت برجل يَبْكي

---

(١) سورة الحجّ ٦٣ .
(٢) سورة القصص ١٥ .
(٣) سورة البقرة ٣٧ .
(٤) سورة الواقعة ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .
(٥) أي تكون لمجرّد الترتيب فقط كما يقول المغني ١ : ١٤٠ .
(٦) سورة الذّاريات ٢٦ ، ٢٧ .
(٧) سورة الصّافات ٢ ، ٣ .
(٨) ط فقط : « وخلت » بالواو .
(٩) هذا مثال الصلة التي خلت من عائد يربطها بالموصول ويمثل له التصريح ٢ : ١٣٩ بقوله : « اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك » .
فـ « اللذان » مبتدأ ، وجملة يقومان صلته ، وجملة : يغضب زيد معطوفة على جملة الصلة .
وكان القياس ألاّ يصح العطف لخلوّها من ضمير يعود على الموصول ، لأنها رفعت الظاهر ، وهو زيد ، ولكنها عطفت بالفاء ، صحّ ذلك ، لأن ما في الفاء من معنى السبب أغنى عن الضمير ، لأن الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لإشعارها بالسببيّة ، فكأنك قلت : اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك . وأخواك خبر « اللذان » .



فَيضْحَك عمرو، خالد يقوم فيقعد عمرو ».

(قيل : وترد للغاية) بمعنى إلى ، وجعل منه قوله :

١٥٩٦ — * بين الدّخول فحومل [١] *

على تقدير ما بين « الدخول » إلى « حومل » فحذف ما دون « بين » كما عَكَس ذلك مَنْ قال :

١٥٩٧ — * يا أحْسنَ النّاسِ ما قَرْناً إلى قَدَم [٢] *

أي ما بين قَرْنٍ [٣] فحذف « بين » [وأقام « قرناً » مقامها] [٤] والفاء نائبة عن « إلى » قال ابن هشام : وهذا غريب . قال : ويستأنس له بمجيء عكسه في قوله :

١٥٩٨ — * وأنْتِ التي حبّبْتِ شَغْباً إلى بَدَا
إليّ وأوطاني بلادٌ سِواهُما [٥] *

إذ المعنى : شغباً فبدا ، وهما موضعان . قال : ويدلّ على إرادة التّرتيب قوله بعده :

١٥٩٩ — * حَلَلْتِ بهذا حَلّةً ثم حَلّةً
بهذا فطاب الواديانِ كِلاهُما *

(١) سبق ذكره رقم ١٥٨٧ .

(٢) قائله مجهول . من شواهد المغني ١ : ١٤٠ ، وإيضاح الوقف والابتداء ١ : ٣٥٤ . وتمامه : * ولا حبال محب واصلٍ تصلُ .

(٣) في النسخ الثلاث : « رأى ما بين قرنا » بنصب « قرناً » تحريف . صوابه من المغني ١ : ١٤٠ .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من المغني ١ : ١٤٠ ، لأن هذه العبارة سقطت من النسخ الثلاث .

(٥) هذا الشاهد والشاهد الذي يليه لكثير عزة . وقد نسبا لجميل أيضاً وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٤٦٤ رقم ١٢٥٧ .



قال : وهذا معنىً غريب ، لأني لم أرَ من ذَكَرَه [١] .

(قيل : والاستئناف) نحو :

١٦٠٠ — * ألم تَسْأل الرَّبْعَ القَواء فينطِقُ [٢] *

أي فهو ينطق ، لأنها لو كانت عاطفةً جزم ما بعدها ، أو سببيَّةً نُصِب ، ومنه قوله تعالى : « أن يَقُولَ له كُنْ فيَكونُ » [٣] بالرفع ، وقول الشاعر :

١٦٠١ — * يُرِيدُ أن يُعْرِبَه فيُعْجِمُهْ [٤] *

قال ابن هشام : والتحقيق أنّها في ذلك كله للعطف ، وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفِعْل .

(قيل) : وترِد (زائدة) دخولُها كخرُوجِها كقوله :

١٦٠٢ — يَمُوتُ أناسٌ أو يَشِيبَ فتاهُمُ
ويَحْدُثُ ناسٌ والصَّغيرُ فيَكْبُرُ [٥]

وقولـه :

١٦٠٣ — أَراني إذَا ما بِتُّ بِتُّ على هَوىً فثمَّ إذا أصبحتُ أصْبحتُ غادِيا [٦]

---

(١) أنظر المغني ١ : ١٤٠ .
(٢) سبق ذكره رقم ١٠٢٤ .
(٣) سورة يسٓ ٨٢ .
(٤) للحطيئة . ورواية الديوان ٢٣٩ :

زلت به إلى الحضيض قدمُهْ
والشعر لا يسطيعهُ من يظلمُهْ
يريد أن يعربه فيعجمُهُ .

(٥) قائله مجهول . وانظر الدرر ٢ : ١٧٢ .
(٦) هو لزهير كما جاء في الدرر ٢ : ١٧٢ . وشرح شواهد المغني للسيوطيّ ص ٢٨٤ .
وقد أنكر السيوطي في شرحه لشواهد المغني نسبة هذا الشاهد لزهير : وانظر الخزانة ٣ : ٥٨٨ .

[حرف ثُمَّ]

(ثُمَّ) : ويقال : فُمَّ بالفاء بدلاً من الثاء ، كما قالوا في جدث : جدف . (و) يقال (ثُمَّتْ) بتاء ساكنة ومفتوحة قال :

١٦٠٤ — * صاحبتُه ثُمَّت فارقتُه (١) *

(للتشريك) في الحكم (والترتيب خلافاً لِقُطْرُب) في قوله : إنّها لا تفيده ، واحتجّ بقوله تعالى : « خَلَقَكُمْ من نَفْسٍ واحدةٍ ثم جَعَل منها زَوْجَها » (٢) وقوله : « وبدأ خَلْقَ الإنسانِ من طِين ثم جعلَ نَسْلَهُ من سُلالَةٍ من ماءٍ مَهِينٍ ثُمَّ سوَّاهُ ونَفَخ فيه من رُوحِهِ » (٣) .

« ذلكم وصَّاكم به لعلّكُم تتّقُون ثمّ آتينا مُوسَى الكتاب (٤) » ، وقول الشاعــر :

١٦٠٥ — إنَّ مَنْ سادَ ثُمّ سادَ أبُـوه ثُمَّ قد ساد وقَبْلَ ذلِك جَدُّه (٥) *

وأجيب بأنها في الجميع لترتيب الأخبار لا الحكم (٦) (والمهلة) (٧) .

(خلافاً للفرّاء) في قوله : إنها بمعنى الفاء .

(١) شطر بيت لا أدري قائله ولا تتمته . وقد أغفله صاحب الدرر فلم يرد في كتابه .

(٢) سورة الزمر ٦ . (٣) سورة السّجدة ٧ ، ٨ ، ٩ .

(٤) سورة الإنعام ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٥) لأبي نواس . ديوانه ٢٢٢ . وروايته :

قل لمن ساد ثم ساد أبوه قبله ثم قبل ذلك جدّه

وانظر المغني ١ : ١٠٧ .

(٦) أي لا لترتيب الحكم ، وأنه يقال : « بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب » أي ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب .

(٧) حيث يزعم أنها قد تتخلّف . وثم في هذه الحالة واقعة موقع الفاء .



(وقد تقع موقع الفاء) في إفادة الترتيب بلا مهلة (وعكسه) أي تقع الفاء موقع « ثُمّ » في إفادته بمهلة ، فالأوّل كقوله :

١٦٠٦ ـ كهزِّ الرُّدَيْنِيِّ تحت العَجَـاجِ
جرَى في الأنابيب ثُمَّ اضْطَرَبْ [١]

إذ الهزّ معَ جرْي في أنابيب الرّمح يعقبه اضطرابه بلا تراخ .

والثاني كقوله تعالى : « ثم خلَقْنا النُّطفة علَقةً فخلقنا العلَقة مُضْغَةً فخلقنا المُضْغَة عِظاماً فكَسَوْنا العِظام لَحْماً » [٢] ، فالفاء في الثلاثة بمعنى ثمّ .

(قال الكوفيّة : و) تقعُ (زائدةً) [١٣٢/٢] كقوله تعالى : « حتّى إذا ضاقت عليهم الأرضُ بما رَحُبت » إلى قوله : « ثم تابَ عليهم » [٣] وأُجيب بأن الجواب فيها مقــدّر .

(و) قال (الفرّاء) : تقع (للاستئناف) نحو : أعطيتك ألفاً ثم أعطيتك قبل ذلك مالاً فيكون [٤] ...

[حرف أم]

(أم) وأنكرها أبو عبيدة مَعْمر بن المثنّى ، وتبعه محمد بن مسعود الغزْني [٥] ، صاحب

(١) من بائية أبي داود الإياديّ . انظر ديوان حميد بن ثور الهلاليّ ٤٣ . وفيه البائيّة .
(٢) سورة المؤمنون ١٤ .
(٣) سورة التوبة ١١٨ .
(٤) ما بعد : « فيكون » بياض مشار إليه في هامش ط : « هكذا بياض في الأصل » وليس في أ ، ب إشارة إلى هذا البياض .
(٥) في النسخ الثلاث : « الغزّي » ، والصواب : الغزنيّ وفي ط : « الغزي بن صاحب البديع بزيادة ابن » تحريف . والصواب من البغية .



البديع ، فقال : ليست بحرف عطف ، بل بمعنى همزة الاستفهام ، ولهذا يقع بعدها جملة يستفهم عنها ، كما تقع بعد الهمزة نحو : أضربت زيداً أم قتلْتَهُ ؟ . أبكرٌ في الدار أم خالِدٌ ؟ أي أخالدٌ فيها ؟

قال : ولتساوي الجملتين بعدها في الاستفهام حسن وقوعها بعد « سواء » ، لكن لما كانت تتوسّط بين محتمل [1] الوجود لشيئين أحدهما بالاستفهام كتوسُّط « أو » بين اسمين مُحْتَمَلَي [2] الوجود قيل إنّها حرفُ عطف .

(وزعم ابن كَيْسان أنّ أصلها : أو) أبدلت واوُها ميماً فتحوّلت إلى معنىً يزيد على معنى أو .

وقال أبو حيّان : وهي دعوى بلا دليل، ولو كان كذلك لاتّفقت أحكامهما [3] وهما مختلفان من أوْجُه .

منها : أنّ السؤال بأو قبله بأم [4] وأنه يقدّر [5] مع « أو » بأحد [6] ، ومع أم « بأيّ » [7] .

وأن جواب « أو » بنعَمْ أوْ لا . وجواب « أم » بالتعيين بالاسم أو الفعل .

---

(١) ط فقط : « بين محتملي » . (٢) ب فقط : « محتمل » .

(٣) أ ، ط : « أحكامها » .

(٤) أي أن الاستفهام مع « أو » سابق على الاستفهام مع أم المعادلة ، لأن الطلب بالتعيين إنما يكون بعد معرفة الأحديّة ، وحكم الأحديّة » .
انظر : الأشباه والنظائر ٢ : ٢١٥ .

(٥) أ : « يقدم » مكان : « يقدّر » . تحريف .

(٦) ومن ثم يقول الخضريّ ٢ : ٦٣ : إنه لا يجوز العطف بعد همزة التسوية بأو لعدم انسلاخها عن الأحد كأم ولذا لحن في المغني قول الفقهاء : « سواء كان كذا أو كذا وصوابه أم » .

(٧) أي أم مع الهمزة المعادلة تقدّر بأيّ كما يقول ابن مالك .

* وأم بها أعطف إثر همز التسويـة أو همزة عن لفظ أي مغنيه *



وأن الأحسن مع أوْ تقديم الفعل ، ومع « أم » تقديم الاسم .

وأنّ «أو» لا يلزم معادلتها للاستفهام بخلاف أم .

وأنك إذا استفهمت باسم وعطفت عليه كان « بأو » دون « أم » .

وأنّ العطف بعد أفعل التفضيل « بأم » دُون « أو » .

وكذا ما لم يحسن السكوت عليه .

(وهي قسمان : متّصلة) تقع بعد همزة التّسوية أو) همزة يطلب بها وبأم (التّعيين) ولذا تسمّى معادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التّسوية أو الاستفهام ، ويجمعهما أن يقال : هي التي لا يستغني ما بعدها عما قبلها ، ولا يقع إلا فيما يستعمل في لفظ الاستفهام سواء أريد معناه أم لا ؟ .

(وتختصّ الأولى) أي التي تقع بعد همزة التسوية (بأنها لا تقع إلاّ بين جمْلتين) شرطهما أن يكونا (في تأويل المفردين) وسواء الاسميّتان والفعليّتان ، والأغلب فيهما المضيّ ، والمختلفتان[1] كقوله تعالى : « سَواءٌ عَلَيْنا أجزِعْنا أم صَبَرْنا » [2] ، وقوله : « سواءٌ عَلَيكم أدَعْوتمُوهم أم أنتم صامِتون » [3] ، وقول الشاعر :

١٦٠٧ — ‌* ولَسْتُ أُبالِي بعد فَقْدِيَ مالِكاً
أمَوْتِيَ نــاءٍ أم هو الآن واقِــعُ [4] *

بخلاف الأخرى فتقع بين مفردين وهو الغالب فيها نحو:

« أأنتم أشَدُّ خَلْقاً أم السّماءُ » [5] . وجملتين ليستا في تأويلهما كقوله :

---

(١) ط فقط : « والمختلفان » .
(٢) سورة إبراهيم ٢١ .
(٣) سورة الأعراف ١٩٣ .
(٤) قائله مجهول .
من شواهد أوضح المسالك رقم ٤١٧ .
(٥) سورة النازعات ٢٧ .



١٦٠٨ — * فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عادني حلُمُ [١] *

وقولـــه :

١٦٠٩ — * لَعَمْرُكَ ما أدْري وإنْ كنت دَارِيا
شُعَيْثُ بن سَهْمٍ أم شُعَيْثُ بن مِنْقَرِ [٢] *

وتختصّ الأولى أيضاً بأنها لا تستحق جواباً ، لأنّ المعنى معها ليس على الاستفهام ، فإن الكلام معها قابل للتصديق والتّكذيب ، لأنه خبر بخلاف الأخرى .

(ويؤخّر المنفي فيهما) ، أي الأولى والأخرى ، فيقال : « سواءٌ عليّ أجاء أم لم يجيء » ؟ . « أقام زيد أم لم يقم » ؟ ولا يجوز سواء علي لم يجيء أم جاء ، ولا ألم يقم أم قام ، فإن كان ما قبلها وما بعدها مثبتاً قدّم ما شئت منهما .

(وفصل الثانية من معطوفها أكثر لا واجب ولا ممنوع في الأصح) مثال الفصل : « أذلِكَ خَيْرٌ أم جَنّةُ الخلد » [٣] . والوصل : « أقريبٌ أم بعيدٌ ما تُوعَدونَ » [٤] ؟ والتأخير : أعندك زيد أم عمرو ؟ ألقيت زيداً أم عمراً ؟

وقيل : لا يجوز إلا الفَصْل ، وقيل : لا يجوز إلا ضَمّ أحدهما إلى الآخر مقدّمَيْن أو مؤخّرَيْن .

(وقد تُحذف الهمزةُ) وتُنْوَى كقوله :

١٦١٠ — لَعَمْرُكَ ما أدْرِي وإن كنتُ دارِيــاً
بَسَبْعٍ رمَيْنَ الجمر أم بِثَمـــانِ [٥]

(١) سبق ذكره رقم ١٤٦ .

(٢) من شواهد : سيبويه ١ : ٤٨٥ وقد نسبه للأسود بن يعفر ، والخزانة ٤ : ٤٥٠ .

(٣) سورة الفرقان ١٥ .

(٤) سورة الأنبياء ١٠٩ .

(٥) لعمر بن أبي ربيعة . ديوانه ٣١٩ .



أي : أبسبع .

وقرىء : « سَوَاءٌ عَلَيْهِم أنذَرْتَهُم أم لم تُنْذِرهم » (١) بهمزة واحدة .

(و) قد تحذف (أم والمعطوف بها) كقوله :

١٦١١ – دعاني إليها القلبُ إنِّي لأمْرِهِ
سميعٌ فما أدري أرُشْدٌ طِلاَبُهـــا (٢)

أي أم غي ؟

(و) قد يحذف (هو) أي المعطوف بها (دونها بتعويض لا) نحو : أزيد عندك أم لا ؟ . أزيد يقوم أم لا ؟

(قيل : و) يحذف (دونه) أي دون تعويض ، وجعل منه قوله تعالى : « أفلا تبصرون أم (٣) » ، أي أم تبصرون ، ثم ابتدأ « أنَا خَيْرٌ » (٤) قال ابن هشام : وهذا باطل ، إذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفة ، وإنما المعطوف جملة : « أنا خير » . ووجه المعادلة [١٣٣/٢] أن الأصل أم ينصرون ، ثم أقيمت الاسميّة مقام الفِعليّة ، والسبب مقام المُسبَّب لأنهم إذ قالوا له : « أنت خير » كانوا عنده بُصراء .

قال الزمخشري : (و) يحذف (المعطوف عليه) وجعل منه : « أم كنتم شُهَداء » (٥)

---

(١) سورة البقرة ٦ . وانظر القراءات الواردة في هذه الآية في كتاب : « الحجة » لابن خالويه ٤٢ .

(٢) لأبي ذؤيب الهذليّ . وروايته في ديوان الهذليين ١ : ٧١ : « عصانيِّ » مكان : « دعاني » . وفي أمالي المرتضى ١ : ٢١٧ :

عصيت إليها القلب إني لأمرها مطيعٌ . . . . . : . . . .

(٣) سورة الزخرف ٥١ ، ٥٢ .

(٤) سورة الزخرف ٥٢ .

(٥) سورة البقرة ١٣٣ .

أي : « أتدَّعُون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء » .

ووافقه الواحدي [١] وقدرَ : أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصائه بَنيهِ باليهوديّة أم كنتم .

(و) الثاني من قِسْمي أم (منقطعة) سميِّت بذلك ، لأن الجملة بعدها مستقلّة ، وهي التي تقع (بعد غير همزة الاستفهام) وذلك إما خبر محض نحو : « تَنْزِيل الكتابِ لا رَيْب فيه من رَبّ العالمين » [٢] .

أو همزة لغير استفهام نحو : « ألهم أرْجُلٌ يَمشُون بها أم لهم أيدٍ » [٣] ، لأن الهمزة هنا للإنكار ، فهي بمعنى النّفي .

أو الاستفهام بغير الهمزة نحو : « هل يَسْتوي الأعْمَى والبصيرُ أمْ هل تستوي الظّلماتُ والنُّور » [٤] .

واختلف في معناها : (فقال البصريون : هي بمعنى بل) أي للإضراب (والهمزة مطلقاً) .

(و) قال (الكسائيّ وهشام) : هي (كبل وتاليها) أي ما بعدها (كمتلوّها) أي كما قبلها ، فإذا قلت : قام زيد أم عمرو ، فالمعنى : بل قام عمرو . وإذا قلت : هل قام زيد أم عمرو ؟ فالمعنى : بل هل قام عمرو .

ورُدَّ بقوله تعالى : « وما خلَقنا السّماء والأرْضَ وما بينهما بَاطِلاً » إلى قوله :

---

(١) علي بن أحمد بن محمّد بن عليّ الإمام أبو الحسن الواحديّ صنف : البسيط – والوسيط – والوجيز في التفسير – أسباب النزول – شرح ديوان المتنبيّ – الإغراب في علم الإعراب . توفي ٤٦٨ .

(٢) سورة السجدة ٢ ، وبعدها وهو موضع الشاهد قوله تعالى : « أم يقولون افتراه » آية ٣ .

(٣) سورة الأعراف ١٩٥ . (٤) سورة الرّعد ١٦ .

« أم نَجْعلَ الذين آمنوا » [1] الآية فـ « أم » لم يتقدّمها استفهام وقد استؤنف بأم السّؤال على جهة الإنكار ، والرّدّ ، ولا يمكن أن يكون ما بعدها موجباً ، فليس مثل ما قبلها .

(و) قال (الفرّاء) : هي كبل إذا وقعت (بعد استفهام) كقوله :

١٦١٢ — فوالله ما أدري أسَلْمَى تغوّلَتْ
أم النّوْمُ أم كُلٌّ إليّ حَبِيب [2]

أي : بل كلّ .

ورُدّ بأن المعنى على الاستفهام ، أي بل أكُلٌّ إليّ حبيب ، لأنها لما تمثلت لعينه لم يَدْر أذلك في النوم أم صارت من الغُول ، لأنّ العرب تزعم أنها تبدو متزيّنة لتفتن ثم لما جوّز أن تكون تغولت داخله الشك فقال : بل أكل إليّ حبيب أي الغُول وسلمى ، كُلٌّ منهما إليّ حبيب .

(و) قال (قوم) : تكون كبل إذا وقعت بعد الاستفهام (والخبر) .

وقال (أبو عبيدة) : هي (كالهمزة مطلقاً) قال : ومنه قوله تعالى : « أم تُريدُون أنْ تَسْألوا رسُولَكم » [3] . (و) قال (الهروي) [4] في « الأزهية » هي كالهمزة (إن لم يتقدّم) عليها (استفهام) .

---

(١) سورة صٓ ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) قائله مجهول .
أنظر : ايضاح الوقف والابتداء ٢ : ٨٨٥ ، واللسان : « غول » .

(٣) سورة البقرة ١٠٨ .

(٤) هو عليّ بن محمد أبو الحسن الهرويّ . كان عالماً بالنحو إماماً في الأدب ، جيّد القياس ، صحيح القراءة .
له : كتاب الذخائر في النحو . وكتاب الأزهية : شرح فيه العوامل والحروف . وهذا الكتاب من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١ .



ورُدَّ القولان بأنها لو كانت بمعنى الهمزة لوقعت في أول الكلام وذلك لا يجوز فيها ، ولورودها للاستفهام [١] بعده في قوله :

١٦١٣ — هَلْ ما عَلِمْتَ وما استُودِعْتَ مَكْتُومُ
أم حَبْلُها إذ نَأَتْكَ اليوم مَصْـــــرومُ [٢]

فإنه استأنف السؤال بأم عما بعدها مع تقدّم الاستفهام ، لأن المعنى : بل أحبلها ؟ لقوله بعده :

١٦١٤ — أم هَل كبيرٌ بكى لم يَقْضِ عبرَته
إثْر الأحِبَّة يَوْم البين مَشْكُـــــومُ [٣]

(وتدخل) ام هذه (على هل) كما تقدّم (و) على (سائر أسماء الاستفهام في الأصحّ) نحو : « أمّاذا كنتم تعملون » [٤] .

ولا تدخل على حرفه ، وهو الهمزة ، وبذلك استدلّ على أنها بمعنى : بل والهمزة وإلاّ لدخلت عليها كما يدخل عليها بل في قولك : أقام زيد بل أقام عمرو .

ولا بدع في دخولها على هل ، وإن كانت للاستفهام فقد دخلت عليها الهمزة في قوله :

١٦١٥ — * أهَلْ رأوْنا بسَفْح القاع ذي الأكَمِ [٥] *

وذهب الصّفار : إلى منع دخول « أم » على «هل» وغيرها ، لأنه جمع بين أداتيْ

(١) كلمة : « للاستفهام » سقطت من أ .

(٢) لعلقمة الفحل . ديوانه ١٧ .

من شواهد : سيبويه ١ : ٤٨٧ ، والخزانة ٤ : ٥١٦ .

(٣) سبق ذكره رقم ١٣٦١ .

(٤) سورة النمل ٨٤ .

(٥) سبق ذكره رقم ١٣٦٢ .



معنى ، وقال : لا يحفظ منه إلاّ قوله :

١٦١٦ — * أم هَل كبيرٌ بكى [١] *

وقولـــه :

١٦١٧ — * أم هل لامَنِي فيك لاَئِمُ [٢] *

وقولـــه :

١٦١٨ — * وما أنْتَ أمْ مَا ذِكـْرُها رَبَعيـّةً [٣] *

وقوله تعالى : « أمّن هذا الـّذي هو جـُنْدٌ لكم » [٤] » . « أمّن يرزقكم » [٥] .

قال أبو حيـّان : وهذا منه دليل على الجسَارة ، وعـَدم ِ حفظ كتاب الله .

قال : وقد دخلت على كيف في قوله :

---

(١) سبق ذكره رقم ١٦١٤ .

(٢) قطعة من بيت للجحاف بن حكيم السّلمي . والبيت بتمامه :

أبا مالك هل لمتني إذ حضضتني على القتل أو هل لامني فيك لائمُ

ورواية سيبويه ١ : ٤٨٦ : « لك » مكان : « فيك » .

(٣) لعلقمة الفحل . وتمامه :

* يخط لها من ثرمداء قليبُ *

ديوانه ١٢ .

وثرمداء : قرية . وربعيّة : من الرّبائع ، وهي أربعة أحياء من تميم .

(٤) سورة الملك ٢٠ .

(٥) هذه الآية من سورة « المُلْك » ٢١ . وذكرها السيّوطي محرّفة كما هي ليثبت قول أبي حيّان أن الصفّار غير حافظ لكتاب الله . وصواب الآية هو : « أمَّنْ هذا الذي يرزقكم » .



١٦١٩ – * أم كيف يَنْفَعَ ما تُعطى العَلوقُ بِهِ [١] *

وعلى « أين » في قوله :

١٦٢٠ – * فأصبح لا يَدْري أيَقْعُد فيكُمُ
على حَسَكَ الشّحْناء أم أيْن يَذْهبُ [٢] *

(لا مفرد) أي لا تدخل عليه (خلافاً لابن مالك) في قوله بذلك ، وأنه منه قولهم : « إنها لإبل أم شاء » لقول بعضهم : « إنّ هناك لإبلاً أم شاءً » بالنصب . قال : فهذا عطف صريح يقوّي عدم الإضمار في المرفوع .

قال أبو حيّان وابن هشام : وقد خرق إجماع النحويين في ذلك ، فإنهم اتفقوا على تقدير مبتدأ : أي بل : أهي شاء . وأما رواية النصب إن صحّت ، فالأولى أن [١٣٤/٢] يُقَدَّر فيها ناصب أي أم أرى شاء .

(قال أبو زيد)[٣] الأنصاريّ : (وترد) أم (زائدة) واستدّل بقوله :

١٦٢١ – * يا ليْت شِعري ولا مَنْجاَ من الهَرَم
أم هل على العيش بعد الشّيْب من نَدَمِ [٤] *

---

(١) لأفنون التغلبيّ واسمه : ظالم . وقيل : اسمه صريم بن معشر شاعر جاهليّ . وتمامه :

* رئمان أنف إذا ما ضُنّ باللّبن *

وانظر المغني ١ : ٤٤ ، والخزانة ٤ : ٤٥٥ .

(٢) قائله مجهول . أنظر الدرر ٢ : ١٨٠ .

(٣) سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير... أبو زيد الأنصاريّ . من تصانيفه : لغات القرآن – اللامات – الجمع والتثنية – قراءة أبي عمرو – النوادر – فعلت وأفعلت – المصادر .

(٤) لساعدة بن جؤية .

من شواهد الأشموني ٣ : ١٠٥ .

[حرف أو]

أو (قال المتقدّمون : هي لإحدى الشيئين أو الأشياء) .

قال ابن هشام : وهو التحقيق ، والمعاني التي ذكرها غيرهم مستفادة من غيرها .

(و) قال (المتأخّرون) هي مع ذلك (للشّك) من المتكلّم نحو : « لَبِثْنَا يوماً أو بعْضَ يوم »[(١)] .

(والإبهام) بالموحّدة على السّامع نحو : « وإنا أو إيّاكم لعلَى هُدى أو في ضَلالٍ مبين »[(٢)] .

(والتّخيير والإباحة) ، والفرق بينهما أن الثّاني يجوز فيه الجميع نحو : اقرأ فقهاً أو نحواً ، بخلاف الأوّل نحو : انكح هنداً أو أختها .

قال ابن مالك وأكثر[(٣)] .

[ورود أو للإباحة في التشبيه نحو : « فهي كالحجارة أو أشدّ قسوة »[(٤)] . والتّقدير نحو : « فكان قاب قوسين أو أدنى[(٥)] » ، فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب] .

(والتفصيل) بعد الإجمال نحو : « قالوا كونوا هُوداً أو نصارى تَهْتَدُوا »[(٦)] ، « قالوا ساحِرٌ أو مَجْنُون »[(٧)] أي قال بعضهم : كذا ، وبعضهم : كذا .

---

(١) سورة الكهف ١٩ .
(٢) سورة سبأ ٢٤ .
(٣) بعد قوله : « أو أكثر » بياض بالنسخ الثلاث . وقد عثرت على تتمة قول ابن مالك في المغني ١ : ٦٠ ووضعت هذا القول بين معقوفين .
(٤) سورة البقرة ٧٤ .
(٥) سورة النجم ٩ .
(٦) سورة البقرة ١٣٥ .
(٧) سورة الذاريات : ٣٩ .



والإضراب كبل . (قال قوم) : تأتي له (مطلقاً) كقوله تعالى : « وأرسَلْناه إلى مائة ألف أو يزيدون » (١) أي بل يزيدون ، وقول جرير :

١٦٢٢ — * ماذا ترى في عيالٍ قد بَرِمْتُ بهم
لم أُحْصِ عِدَّتَهُم إلا بعدَّاد (٢) *
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانيةً
لولا رجاؤُك قد قَتَّلْتُ أولادي

(و) قال (سيبويه) : إذا وقعت (بعد نفي أو نهي أو) بعد (إعادة العامل) نحو : « ما قام زيد أو ما قام عمرو » ، أو لا « تضرب زيداً أو لا تضرب عمراً » .

(قال الكوفيّة والأخفش والجَرْمي والأزهري (٣) ، وابن مالك ، وبمعنى (الواو) أي لمطلق الجمع نحو :

١٦٢٣ — * لِنَفْسي تُقاها أو عليها فُجُورها (٤) *

أي : وعليها .

١٦٢٤ — * جاء الخلافة أو كانَتْ له قَدَراً (٥) *

---

(١) سورة الصافات ١٤٧ .
(٢) ديوان جرير ١٥٦ .
وفي ط قفط : « ماذا ترى بعيال » بالباء .
(٣) محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح الأزهريّ . من تصانيفه : التهذيب في اللغة — التقريب في التفسير — الأدوات . توفي ٣٧٠ .
(٤) لتوبة بن الحمير . من قصيدة مشهورة . وصدره :
* وقد زعمت ليلى بأني فاجرٌ *
أنظر : أمالي المرتضى ٢ : ٥٧ ، وأمالي القالي ١ : ٨٨ .
(٥) لجرير . ديوانه ٢٧٥ . وتمامه :

أي وكانت .

قال ابن مالك : ومن أحسن شواهده حديث : « أسكن حِراً [١] فما عليك إلا نَبِيٌّ ، أو صديق أو شهيد » . وحديث « ما أخطأك شرفٌ أو مَخِيلة » .

وغيرُهم تأول البيتين : الأول على أن أو [٢] فيه للإبهام . وأنها في الثاني للشكّ .

وقال ابن هشام : الذي رأيته في ديوان جرير : إذ كانت . وقال أبو حيان : إنها الرواية المشهورة .

(زاد ابن مالك) في الكافية وشرحها : (والتقسيم) نحو : الكلمة : اسم أو فعل ، أو حرف ، ولم يذكره في التسهيل ولا شرحه ، بل قال : تأتي للتفريق المجرّد من الشك ، والإبهام ، والتخيير قال : وهذا أولى من التعبير بالتقسيم ، لأن استعمال الوار فيه أجود قال : ومن مجيئه بأو قوله :

١٦٢٥ — فقالوا : لنا ثِنْتان لا بُدَّ منهمـــا

صدُورُ رمـــاحٍ أشْرِعت أو سَلاسِلُ [٣]

قال ابن هشام : ومجيء الواو في التقسيم أكثر لا يقتضي أن « أو » لا تأتي له.

= • كما أتى ربَّهُ موسى على قدر •

ويعلّق ابن هشام في المغني على بيت جرير بقوله : « والذي رأيته في ديوان جرير : « إذ كانت » وعلى ذلك فلا يعتبر بيته شاهداً » . المغني ١ : ٦١ .

(١) في النسخ الثلاث : « حرا » بالقصر . وقد قال الخطابي : « كثير من المحدّثين يغلطون فيه فيفتحون حاءه ويقصرونه ويميلونه ، ولا تجوز إمالته » .

وقال سيبويه : « منهم من يصرفه ، ومنهم من لا يصرفه يجعله اسما للبقعة » اللسان : « حرى » .

(٢) ط : « على أن الواو » . تحريف .

(٣) لجعفر بن عليه الحارثي . انظر المغني ١ : ٦٣ .



(و) قال (الحريريّ) : والتقريب نحو : ما أدري أسَلّمَ أوْ ودَّع ، وأذّن أو أقــام .

قال ابن هشام : وهو بيّن الفساد ، لأن التقريب إنما استفيد من إثبات اشتباه السّلام بالتوديع فهي للشّك .

(و) قال (ابن الشّجريّ : والشّرط) نحو : لأضربنه عاش أو مات ، أي إن عاش بعد الضرب وإن مات منه ، ولآتينّك أعطيتني أوْ أحرمتني [1] . قال ابن هشام : والحق أنها للعطف على بابها ، ولكن لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل فيــه المعطوف .

(و) قال (قوم) من الكوفيين : (والتبعيض) نحو : « وقالوا كونُوا هُوداً أو نصارى » [2] .

قال ابن هشام : والذي يظهر أنه أراد معنى التفصيل ، فإنّ كُلّ واحد مما قَبْلَ أو التفضيلية [3] وما بعدها بعض ، لما تقدم عليهما [4] من المجمل ، ولم يرد أنها ذكرت لتفيد [5] مجرّد معنى التبعيض [6] .

---

(١) في النسخ الثلاث : « أو أحرمتني » بالهمزة والمشهور : حرمتني . ويقول القاموس : « حرم » : « وأحرمه : لغيّه » .

(٢) سورة البقرة ١٣٥ .

(٣) من قوله : « التفصيلية » إلى قوله : التبعيض سقط من أ .
وفي ب : « كل واحد التنصيل بها » . تحريف .
وفي ط : « للفصل » مكان : « التفصيلية » تحريف صوابه من المغني ١ : ٦٥ .

(٤) في ب ، ط : « عليها » تحريف . صوابه من المغني .

(٥) ط : « لتقييد » تحريف صوابه من ب والمغنى ١ : ٦٥ .

(٦) انظر هذا النص في المغني ١ : ٦٥ .



(ولا تأتي بعد همزة التسوية) لأنها لأحد الشيئين أو الأشياء . والتّسوية تقتضي شيئين فصاعداً ، فلا يقال : سواء كان كذا أو كذا .

قال ابن هشام : وقد أولع بها الفقهاء وهو لحن ، والصواب : الإتيان بأم .

وفي الصّحاح : تقول : سواء عليّ أقمت أو قعدت ، وهو سهو .

وفي الكامل إن ابنمُحَيْصِن قرأ : « أو لم تُنْذِرهم »[1] وهو من الشذوذ بمكان .

قال : أمّا همزة الاستفهام فيعطف بعدها بأو نحو : أزيد عندك أو عمرو) .

انتهى .

وفي البديع قال سيبويه : إذا كان بعد « سواء » همزة الاستفهام فلا بد من «أم» اسمين كانا أو فعلين ، تقول : سواء علي أزيدٌ في الدار أم عمروٌ ، وسواء عليّ أقمت أم قعدت ؟

وإذا كان بعدها فعلان[2] بغير ألف الاستفهام عطف [١٣٥/٢] الثاني[3] بأو تقول : سواء علي قمت أو قعدت .

وإن كانا اسمين بلا ألف عطف الثاني بالواو تقول : سواء علي زيد وعمرو .

وإن كان بعدها مصدران كان الثاني بالواو وأو[4] حملا عليهما[5] .

قال السّيرافي : فإذا قلت : سواءٌ علي قمت أو قعدت فتقديره : إن قمت أو

---

(١) سورة البقرة ٦ .

(٢) ط : « فلان » مكان : « فعلان » . تحريف .

(٣) كلمة : « الثاني » سقطت من أ .

(٤) كلمة « وأو » سقطت من أ ، ط .

(٥) في النسخ الثلاث : « عليها » بدون تثنية . ولعل الصواب : « عليهما » أي على الاسم حيث يعطف بـ « أو » . والفعل مشتقّ من المصدر أو أصل الاشتقاق على خلاف بين النحاة .



قعدت فهما على سواء ، فعلى هذا سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء ، والجملة دالّة على جواب الشرط المقدّر .

قال ابن الدّمَامِينيّ : وبذلك تبين صحة قول الفقهاء [١] ، وكأن ابن هشام توهّم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في أول جملتيها ، وليس كذلك .

[حرف إمّا]

(إمّا) بالكسر (المسبوقة بمثلها لمعاني « أو » الخمسة) : الأول : الشّكّ نحو : جاء إما زيد وإما عمرو ، والإبهام نحو : « وآخرون مُرْجَوْن لأمر الله إمّا يُعذّبُهم وإمّا يَتُوبُ عليهم » [٢] .. والتخيير نحو : « إما أن تُعذّب وإما أن تَتّخِذ فيهم حسناً » [٣] . والإباحة نحو : اقرأ إمّا فقهاً ، وإما نحواً . والتفصيل : نحو : « إمّا شَاكِراً وإمّا كَفُوراً » [٤] . وعبّر عنه في التسهيل بالتفريق المجرّد ، كما عبر به في أو .

والفرق بينها وبين « أو » في المعاني الخمسة؛ أنها لتكرّرها يدل الكلام معها من أول وهلة على ما أتى بها لأجله من شَكّ أو غيره بخلاف « أو » ، فإن الكلام معها أوّلاً دالّ على الجزم ، ثم يؤتى « بأو » دالّة على ما جيء بها لأجله ، ثم التحقيق أن « إمّا » لأحد الشيئين أو الأشياء وهذه المعاني تعرض في الكلام من جهة أخرى كما في أو .

(وأنكر قوم الإباحة) في « إمّا » مع إثباتهم ذلك لأو .

(و) أنكر (يونس وأبو عليّ) الفارسيّ (وابن كيسان وابن مالك كونها عاطفة) كما أن الأولى غير عاطفة ، وقالوا : العطف بالواو الّتي قبلها ، وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بأو .

---

(١) أي القول الذي سبق ذكره و هو : « سواء كان كذا أو كذا » . انظر المغني ١ : ٤٢ .

(٢) سورة التوبة ١٠٦ .

(٣) سورة الكهف ٨٦ . (٤) سورة الإنسان ٣ .



وقال ابن مالك : وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيهٌ بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل : لا زيد ولا عمرو فيها [١] و «لا» هذه غير عاطفة[٢] بإجماع مع صلاحيتها للعطف قبل الواو فلتكن إمّا كذلك بل أولى .

(وادّعى ابن عصفور الإجماع عليه) أي على كونها غير عاطفة كالأولى تخلّصاً من دخول عاطف على عاطف ، قال : وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه .

(وقيل) « إما » (عطفت الاسم على الاسم والواو) عطفت (إمّا على إمّا) . قال ابن هشام : وعطف الحرف على الحرف غريب وقال الرّضي : غير موجود .

(وقد تفتح همزتها) والتزمه تميم وقيس وأسد كقوله :

١٦٢٦ — تُلَقِّحُها أمّا شَمالٌ عَرِيَّةٌ

وأمّا صباً جنْح العشيّ هَبُوبُ [٣] *

(و) قد (تبدل الميم الأولى ياء) مع كسر الهمزة وفتحها ، كقوله :

١٦٢٧ — * لا تُفسِدُوا آبآلَكُم

إيما لنا إيما لَكُم [٤] *

وقوله :

(١) ط : « وفيها » بالواو . تحريف .

(٢) من قوله : « بإجماع » إلى قوله : « غير عاطفة » سقط من أ .

(٣) نسبه أبو حيان لأبي القمقام .

وفي « تثقيف اللسان » ٢٣٥ : « تعاورها » مكان : « تلقحها » . « الظلام » مكان : « العشيّ » .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : المحتسب ١ : ٢٨٤ ، والخزانة ٤ : ٤٣٢ . والآبال : جمع آبل : والإبل : اسم جمع :



١٦٢٨ — * يا ليتما أمُّنا شالت نعامتُها
إيما إلى جنّة إيما إلى نار [١] *

(و) قد (تحذف الأولى) كقوله :

١٦٢٩ — * تُهاضُ بدارٍ قد تقادم عهدُها
وإمَّا بأمواتٍ ألمَّ خيالُها [٢] *

ونقل النحّاس أنّ البصريين لا يجيزون فيها إلا التكرير ، وأن الفراء أجازه إجراءً لها مجرى أو في ذلك .

(أو) يحذف (الواو) من الثانية فتنوى [٣] كالبيت السابق .

(أو) يحذف (ما) من الأولى أو الثانية كقوله :

١٦٣٠ — وقد كذبتْكَ نفسُك فاكذ بنها
فإن جزَعاً ، وإن إجْمالَ صبْر [٤] *

(أو) تحذف (هي) بكمالها (مستغنىً عنها بـ « وإلاّ » أو بأوْ) ، كقوله :

١٦٣١ — * فإما أن تكونَ أخِي بصدْق فأعْرفَ منك غثّي من سَميني
وإلاّ فاطّرحْني واتّخذْني عدوّاً أتّقيك وتتّقيني [٥] *

---

(١) لسعد بن فرط أحد بني جذيمة يهجو أمّه وكان عاقّاً لها .
من شواهد : المغني ١ : ٥٧ ، والأشموني ٣ : ١٠٩ .
(٢) قيل : لذي الرمّة وقيل للفرزدق ، وهو في ملحق ديوان ذي الرمة ٧٥٦ .
(٣) ط : « فتسوى » بالسين تحريف .
(٤) لدريد بن الصمة يرثي بها معاوية .
من شواهد : سيبويه ١ : ١٣٤ ، وروايته : « لقد » مكان : « وقد » . والمقتضب ٣ : ٢٨ .
(٥) للمثقّب العبديّ .
أنظر : المفضّليّات ٢٩٢ رقم ٧٦ .

وقولـــه :

١٦٣٢ ـ وقد شَفَّنِي ألاّ يَزال يَروعُنِي
خيَالُكِ إمّا طارقاً أو مُغاديا (١)

(وهي مركبة) من « إن » و « ما » الزائدة (على الأصح) وهو مذهب سيبويه وعليه بنى الاقتصار على « إن » وحذف « ما » . وقيل : بسيطة واختاره أبو حيان ، لأن الأصل البساطة لا التركيب [١٣٦/٢] .

[حرف بل]

(بل) للإضراب ، فإن كانت بعد أمر أو إيجاب نقلت حكم ما قبلها لتاليها المفرد، وصار ما قبلها مسكوتاً عنه لا يحكم له بشيء نحو : اضرب زيداً بل عمراً ، وجاء زيد بل عمرو .

أو نفي أو نهي (قرَّرته) أي حكمه له (وجعلت ضِدَّه لتاليها) المفرد نحو : ما قام زيد بل عمرو ، ولا تضرب زيداً بل عمراً .

(وجوّز المبرّد النقل فيهما) أي النفي والنّهي أيضاً على تقدير : بل ما قام وبل لا تضرب . قال ابن مالك : وهو مخالف لاستعمال العرب كقوله :

١٦٣٣ ـ لو اعتَصَمْتَ بنا لم تَعتَصِمْ بِعدىً
بل أولياءَ كُفَاةٍ غَيْر أوغاد (٢)

---

(١) نسبه أبو حيّان للأخطل كما في الدرر ٢ : ١٨٦ .

(٢) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ١٨٦ .
وفي ط : « أو قاد »بالقاف . تحريف .
صوابه من أ ، ب ، والدرر .
وانظر العيني ٤ : ١٥٦ .



وقولـــه :

١٦٣٤ — وما انْتَمَيْتُ إلى خُور ولا كُشُفٍ
ولا لِئامٍ غداةَ الرَّوْع أو زَاع
بل ضاربين حبيك البيض إن لَحِقُوا
شُمُّ العرانين عند الموت لُذَّاعِ [١]

(ومنع الكوفية و) أبو جعفر (بن صابر العطف بها بعد غيرهما) .

قال هشام [٢] منهم : محال : ضربت عبد الله بل إيّاك [٣] . قال أبو حيّان : وهذا من الكوفيين مع كونهم أوسع من البصريين في اتباع شواذ العرب دليل على أنه لم يسمع العطف بها في الإيجاب أو على قِلّته [٤] .

ولا يعطف بها بعد الاستفهام وفاقاً .

(فإن تلاها جملة فللإبطال) للمعنى الأول ، وإثباته لما بعد نحو : « أم يقولون به جِنَّة بل جاءَهم بالحق » [٥] (أو الانتقال) من غرضٍ إلى آخر بدون إبطال نحوِ : « ولدينا كِتابٌ ينطِقُ بالحق وهم لا يُظْلَمون بل قلُوبُهم في غَمْرةٍ » [٦] .

---

(١) لضرار بن الخطاب من قصيدة قالها بعد « أحُد » .
وفي ط فقط : « لثام » بالثاء مكان : « لئام » و « بحسك » بالسين مكان : « حبيك » كلاهما تحريف . والحبيك : القويّ . والعرانين : جمع عرنين وهو الأنف . انظر العيني ٤ : ١٥٧ ، والدرر ٢ : ١٨٦ .

(٢) أ : « ابن هشام » . تحريف .

(٣) المثال الذي ذكره هشام كما نصّ عليه المغني ١ : ١٠٣ . هو : « قال هشام : محال ضربت زيداً بل إياك » .

(٤) أي أو دليل على قلّته .
وفي ط فقط : « لو » مكان : « أو » صوابه من أ ، ب .

(٥) سورة المؤمنون ٧٠ . (٦) سورة المؤمنون ٦٢ ، ٦٣ .

(وليست) حينئذ (عاطفة على الصحيح) بل حرف ابتداء .

(وتُزَاد قبلها لا) لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب كقوله :

١٦٣٥ — وَجهُكَ البدرُ لا بل الشّمْسُ لَوْ لَمْ
يُقْضَ للشّمْس كَسْفةٌ وأُفــــولُ (١)

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النّفي والنّهي .

(ومنعها) أي زيادة « لا » (ابن درستويه بعد النفي زاد ابن عصفور) :

وبعد (النهي) أيضاً قال : لأنه لم يسمع ، ورُدَّ بقوله :

١٦٣٦ — وما هَجَرْتُكَ لا بل زادَني شغَفاً
هَجْرٌ وبُعْدٌ تراخى لا إلى أجَلِ (٢)

وقولــــه :

١٦٣٧ — لا تَملَّنَّ طاعةَ الله لاَ بَــلْ
طاعةَ الله ما حَييتَ اسْتَدِيمــا (٣)

قال أبو حيان : ويقال في لا بل : « نابن »، و « لابن » ، و « نابل » بإبدال اللامين

(١) قائله مجهول .
وفي النسخ الثلاث : « وأفول » . وفي المغني ١ : ١٠٣ ، والأشموني ٣ : ١١٣ : « أو أفول »
وفي ط : « بل لا الشمس » . تحريف .

(٢) قائله مجهول .
من شواهد : الأشمونيّ ٣ : ١١٣ .
وفي ط : « وبعد تراخ » بخاء واحدة . تحريف :

(٣) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ١٨٨ .



أو إحداهما نوناً .

(وتزاد « لا » ضرورة) .

(حرف حتى)

(حتى) هي (كالواو) لمطلق الجمع .

(وقيل) : هي (للترتيب) قال ابن مالك : وهي دعوى بلا دليل . ففي الحديث : « كلُّ شيء بقضاء وقَدَر حتى العجْز والكَيْس » وليس في القضاء ترتيب ، وإنّما الترتيب في ظهور المَقْضيّات ، وقال الشاعر :

١٦٣٨ — * لِقَوْمي حتى الأقْدمون تمالَئوا [(١)] *

فعطف الأقدمون وهم سابقون .

(و) تفارق الواو في أحكام :

(لا يَعطُف) إلاّ ماكان (بعضاً) من المعطوف عليه (أو كبعض) منه (غاية له في رفعه أو خفضه) نحو : « مات الناس حتى الأنبياء » . « وقدم الحُجَّاجُ حتى المشاة » ، وقولـــه :

١٦٣٩ — قهرناكُمُ حتى الكماةُ فأنْتُمُ
تهابُوننا حتى بَنِينا الأصَاغِرا [(٢)]

(١) قائله مجهول . وتمامه :

* على كل أمر يورث المجْدَ والحمدا *

من شواهد : الأشموني ٣ : ٩٨ ، وروايته :

« رجالي » مكان : « لقومي » .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد المغني ١ : ١١٣ ، والأشموني ٣ : ٩٧ .

وقولـــه :

١٦٤٠ — * أَلْقى الصَّحيفَةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَه
والزَّاد حتى نَعْلَه أَلْقاهَـــا [١] *

فالنّعل ليست بعض الصحيفة ، والزاد ، ولكن كبعضه ، لأن المعنى ألقى ما يُثْقِلُـــه .

قال ابن هشام : والضّابط أنها تدخل حيث يصح الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع ، ولهذا لا يجوز : « ضربت الرجلين حتى أفضلهما » . « ولا صمت الأيام حتى يوماً » .

(وكذا) لا تعطف إلا مـــا كان (مفرداً على الصحيح) لأن الجزئية لا تتأتّى إلاّ في المفردات ، وقال ابن السيِّد : يعطف بها الجمل كقوله :

١٦٤١ — * سريْتُ بهم حتّى تكِلُّ مطيُّهُمْ [٢] *

برفع « تَكِلُّ » عطفاً على سَرَيْت .

ونقل في البسيط عن الأخفش أنها تعطف الفعل إذا كانت سبباً كالفاء نحو : ما تأتينا حتى تُحدِّثُنا .

(قال) ابن هشام (الخضراوي : و) لا تعطف إلاّ ما كان (ظاهراً) كما لا تَجُرُّ إلا الظاهر ، قال في المغني : ولم أره لغيره .

(ويعاد الجارُّ معها) إذا عطفت على مجرور فرقاً بينها وبين الجارّة نحو : مررت

---

(١) سبق ذكره رقم ١٠٦٤ .

(٢) لامرىء القيس . وتمامه .

* وحتى الجياد ما يُقدْن بأرسان *

من شواهد : سيبويه ١ : ٢/٤١٧ : ٢٠٣ . وانظر ديوانه ٨٦ .



بالقوم حتّى بزيد ، ثم اختلف في هذه الإعادة .

(قال ابن عصفور) يعاد (رجحاناً) [١٣٧/٢] لا وجوباً . (و) قال ابن (الخبّاز) الموصلي شارح « ألفية » ابن معط . (و) أبو عبدالله (الجليس) [1] صاحب « ثمار الصناعة » : (وجوباً . و) قال (ابن مالك إن لم يتعيّن للعطف) وجب نحو : اعتكف في الشهر حتّى في آخره وإن تعينت له (فلا لحصول الفرق نحو : عجبت من القوم حتّى بنيهم ، وقوله :

١٦٤٢ — جُود يُمْنَاك فاضَ في الخلْق حتّى
بائسٍ دان بالإساءة دينا [2]

قال ابن هشام : وهو حسن . وأمّا أبو حيان فردّه وقال : هي في المثال جارّة ، وفي البيت محتملة .

(والعطف بها قليل ومن ثَمّ) أي من أجل قِلّته . (أنكره الكوفيّة) فقالوا : لا يعطف بها البتة ، وحملوا نحو : جاء القوم حتّى أبوك ، ورأيْتُهم حتّى أباك ، ومررْتُ بهم حتّى أبيك على أن حتّى فيه ابتدائية ، وأنّ ما بعدها بإضمار عامل [3] .

(حرف لا)

(لا يعطف بها بعد أمر) نحو : اضرب زيداً لا عمراً . (ودعاء) نحو : غفر الله لزيد لا لبكر . (وتحضيض) نحو : هلا تضرب زيداً لا عمراً ، (وإيجاب) نحو : « جاء

---

(١) هو الحسين بن هبة الله الدينوريّ المعروف بالجليس النحويّ . أبو عبد الله .
أكثر أبو حيان في « التذكرة » من النقل عنه . وله كتاب « ثمار الصناعة في النحو » .

(٢) قائله مجهول .
من شواهد المغني ١ : ١١٤ .

(٣) كلمة : « عامل » سقطت من أ .



زيد لا عمرو » ، « وزيد قائم لا عمرو ، أو لا قاعدٌ » . ويقوم زيد لا عمرو .

(وقال سيبويه : ونِداء) نحو : يا بن أخي لا ابن عمي ، وأنكره ابن سعدان ، وقال : ليس هذا من كلامهم .

قال أبو حيّان : وهذه شهادة على نفي ، والظنّ بسيبويه[1] أنه لم يذكره في كتابه إلا وهو مسموع .

(و) قال (الفرّاء : واسم لعلّ)[2] نحو : لعل عمراً لا زيداً منطلق ، كما يجوز ذلك في اسم إنّ .

(وشرط السّهيليّ) في « نتائج الفكر » ((والأبذيّ) في « شرح الجزُوليّة » (وأبو حيان) في « الارتشاف » (و) ابن (هشام) في « المغنى » (تعاند متعاطفيها) فلا يجوز : جاءني رجل لا زيد ، أولا عاقل لصدق اسم الرجل عليه بخلاف لا امرأة ، أو عالم لا جاهل ، أو عمرو لا زيد .

وعلّله الأبذّي بأن « لا » تدخل لتأكيد المنفي ، وليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفي الفعل عن الثاني ، فإن أريد بذلك المعنى جيء بغير ، فيقال غير زيد ، وغير عاقل بخلاف الأمثلة الأخيرة ، فإن مفهوم الخطاب يقضي من قولك : جاء رجل ونحوه نفي المرأة ونحوها ، فدخلت « لا » للتصريح بما اقتضاه المفهوم .

وللسّبكيّ في هذه المسألة مؤلف مستقلّ يشتمل على نفائس لخصتها في « حاشية المغنى » .

(وضع قومٌ العطف بها على معموم ماض) فلم يجيزوا : « قام زيد لا عمرو » مع إجازتهم ذلك في المضارع ، قالوا : لأنها تكون نافية للماضي ، ونفي الماضي لا يجوز ،

---

(١) ب ، ط : « لسيبويه » باللام .

(٢) ط : « واسم فعل » بالفاء . تحريف .



وما جاء منه حفظ ، ولم يقس عليه ، وقيل : لأنّ العامل مقدّر بعد العاطف ، ولا يقال : لا قام عمرو إلاّ على الدعاء .

قال ابن هشام : وهو مردود . فإنه لو توقّفت صحة الغطف على تقدير العامل بعد الحرف لامتنع : ليس زيد قائماً ولا قاعداً .

ولا يعطف بها جملة لا محلّ لها في الأصحّ، وقد يحذف متبوعها . نحو : « أعطيتك[1] لا لتظلم » أي لتعدل لا لتظلم .

(حرف لكن)

(لكن) للاستدراك ، فإن وليها جملة فغير عاطفة ، بل حرف ابتداء سواء كانت بالواو نحو : « ولكن كانوا هـُمُ الظَّالِمين » [2] أو بدونها ، كقوله :

١٦٤٣ — * إنّ ابْنَ ورقاء لا تُخْشَى بوادِرُه
لَكِنْ وقائِعُهُ في الحرب تُنْتَظَرُ [3] *

(وقال ابن أبي الربيع) : هي عاطفة جملة على جملة (ما لم تقترن بالواو) أو وليها (مفرد فشرطها تقدّم نفي أو نهْي) نحو : ما قام زيد لكن عمرو . لا تضرب زيداً لكن عمراً .

(قال الكوفيّة : أو إيجاب) كبل لأنها مثلها في المعنى نحو : قام زيد لكن عمرو .

والبصريون منعوه لأنه لم يسمع ، فيتعيّن كونها حرف ابتداء بعده الجملة ، فيقال : لكن عمرو لم يقم .

(١) « أعنتك » مكان : « أعطيتك » .

(٢) سورة الزخرف ٧٦ .

(٣) لزهير يمدح الحارث بن ورقاء .
من شواهد الأشموني ٣ : ١١٠ .



(و) الثاني (ألاّ تقترن بالواو) فإن اقترنت به فحرْف ابتداء لأن العاطف لا يدخل على عاطف نحو ما قام زيد ، ولكن عمرو .

(وقيل لا تكون) عاطفة (معه) أي مع المفرد (إلاّ بها) أي بالواو قاله ابن خروف .

(وزعم يونس العطف بالواو دونها) فلا تكون عاطفة عنده أصلاً ، لأنها لم تستعمل غير مسبوقة بواو ، وهو عنده عطف (مُفْرَد) على (مفرد) .

(و) زعم (ابن مالك) أن العطف بالواو دونها لكن (عطف جملة حذف بعضها) على جملة صرح بجميعها ، فالتقدير : ولكن قام عمرو [1] ، وعلّل ذلك بأن الواو لا تعطف [2] مفرداً على مفرد مُخالفٍ له في الإيجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين ، فيجوز تخالفهما فيه نحو : قام زيد ولم يقم عمرو .

(و) زعم (ابن عصفور : الواو زائدة لازمة) [١٣٨/٢] والعطف بلكن .

(و) زعم (ابن كيسان) أنها زائدة (غير لازمة) والعطف بلكن أيضاً .

[حرف ليس]

وأثبت الكوفية العطف بليس كـ « لا » ، فتكون حرفاً ، واحتجوا بقوله :

١٦٤٤ — أين المَفرُّ والإلـه الطّالـب والأشْرَمُ المغْلُوبُ ليس الغالِبُ [3]

---

(١) نقل السيّوطيّ هذا النّص من المغني ١ : ٢٢٦ ناقصاً ، وتمام الكلام : « فالتقدير في نحو : ما قام زيد ولكن عمرو » . ولكن قام عمرو .

(٢) ط : « بأن الواو تعطف » . بسقوط : « لا » النافية تحريف . صوابه من أ ، ب ، والمغني ٢ : ٢٢٦ .

(٣) لنفيل الحميريّ .
أنظر المغني ١ : ٢٢٨ .
والأشرم : المشقوق الأنف ، وهو لقب أبرهة .



أي لا الغالب ، وفي الصحيح من قول أبي بكر[١] : بأبي شبيهٌ بالنبيّ ليس بشبيه بعليّ . .

والبصريون أوّلوا ذلك بأن المرفوع بعدها اسمها ، والخبر ضمير متّصل محذوف تخفيفاً أي ليسه الغالب [٢] ، وفي ذلك نظر على أن حذف خبر باب كان ضرورة . (وبه نطق الشافعي) فإنه قال في « الأمّ » في أثناء مسألة : « لأن الطهارة على الظاهر ليس على الأجواف » أي : لا ، ولا يصح أن يكون اسمها ضميراً مستتراً لوجوب تأنيث الفعل حينئذ ، وقول الشافعي حجة في اللغة .

(حرف أي)

(و) أثبت الكوفيون أيضاً العطف (بأي) نحو : رأيت الغَضَنْفر أي الأسد ، وضربت بالعَضْب أي السّيفِ ، والصحيح أنها حرف تفسير يُتْبع بعدها الأجلي للأخفى لأنا لم نر عاطفاً يصلح للسقوط دائماً ، ولا ملازماً لعطف الشيء على مرادفه ، وهذا القول نقله في التسهيل عن صاحب « المستوفى » . قال أبو حيان : ولا أدري من هو ؟ قال : والعجب نسبته هذا المذهب إلى كتاب مجهول ، وهو مذهب الكوفيين ، ووافقهم ابن صابر والسّكّاكيّ .

(هلاّ)

(و) اثبت الكوفيون عطف (هلا) قالوا : تقول العرب جاء زيد فهلاّ عمرو وضربت زيداً فهلاّ عمراً ، فمجيء الاسم موافقاً للأول في الإعراب دلّ على العطف ،

---

(١) من قوله : « أبي بكر » إلى قوله : « بأن المرفوع » سقط من أ

(٢) في النسخ الثلاث : « قلت » .

ولعلّ الصواب : « الغالب » لأن البصريين أوّلوا البيت ، وقد قال ابن مالك : « وهو في الأصل ضمير متّصل عائد على الأشرم أي ليس الغالب كما تقول : الصديق كانه زيد ثم حذف لاتصاله » أنظر المغني ١ : ٢٢٨ .



والصحيح أنها ليست من أدواته ، والرّفع والنّصب على الإضمار بدليل امتناع الجرّ في : ما مررت برجل فهلا امرأة .

(حرف إلاّ)

(و) أثبت الكوفيون عطف (إلاّ) وجعلوا منه قوله تعالى : « خالدين فيها ما دامت السّموات والأرض إلاّ ما شاءَ رَبُّكَ » [١] أي وما شاء ربك ، وردّ بقولهم : ما قام إلا زيــد . وليس شيء من أحرف العطف [٢] يلي العوامل .

(حرف أين)

(و) أثبتوا عطف (أين) قالوا : تقول العرب : هذا زيد فأين عمرو ، ولقيت زيداً فأين عمراً .

(حرفا : لولا ، ومتى)

(و) أثبت (الكسائي) العطف (بلولا ومتى) في قولك : مررت بزيد فلولا عمروٍ ، أو فمتى عمرو بالجر ، وأباه الفرّاء كالبصريين .

(حرف كيف)

(و) أثبت هشام العطف (بكيف بعد نفي) نحو : ما مررت بزيد فكيف عمروٍ .

وقال سيبويه : وهو رديء لا تتكلّم به العرب .

قال أبوحيّان : ودخول حرف العطف على هذه الأحرف دليل على أنها ليست حروف عطف .

---

(١) سورة هود ١٠٧ .

(٢) كلمة « العطف » مكانها بياض في أ .



ونسب ابن عصفور العطف بكيف للكوفيين . قال ابن بابشاذ : ولم يقل به منهم إلا هشام وحده .

قال في المغني : وقد قال به عيسى بن موهب ، واستدل بقوله :

١٦٤٥ — * إذا قَلَّ مالُ المرء لانَت قَنَاتُه
وهان على الأدْنى فكيف الأباعِدِ [١] *

قال : هذا خطأ لاقترانها بالفاء والجرُّ بإضافة مبتدأ محذوف أي فكيف حالُ الأباعد على حد قراءة : « والله يريد الآخرةِ » [٢] أو بالعطف بالفاء ، وكيف مُقْحَمَةٌ لإفادة الألوية بالحكم .

(مسألة في عطف بعض الأسماء على بعض)

مسألـــة :

(يعطف بعض الأسماء على بعض) فيعطف الظاهر على ظاهر ، ومضمر متصل ، ومنفصل ، والمضمر المنفصل على مثله ومتصل وظاهر ، سواء صلح المعطوف لمباشرة العامل أم لا ؟ فيجوز قام زيد وأنا ، وقمت أنا وزيد ، ورب رجل وأخيه .

(ومنع الأبَذّي عطف) ضمير (منفصل على ظاهر).

قال أبو حيّان : وَوَهِمَ في ذلك ، وكلام العرب على جوازه ، ومنه : « ولقد وصَّيْنا الّذِين أُوتُوا الكِتاب من قَبْلِكم وإيّاكم » [٣] .

---

(١) قائله مجهول .
انظر المغني ١ : ١٧٥ .

(٢) سورة الأنفال ٦٧ ، وهي قراءة ابن جماز راوي أبي جعفر أحد الثلاثة الزائدة على السبعة . انظر المغني وحاشية الأمير ١ : ١٧٥ .

(٣) سورة النساء ١٣١ .



(ولا يعطف على ضمير رفع متصل اختياراً إلاّ) بعد الفَصْل (بفاصلٍ ما) ضميراً منفصلاً أو غيره نحو : « كنتم أنتُم وآباؤكم »[١] . « يدخلونها ومَنْ صَلَح »[٢] . « ما أشْرَكْنا ولا آباؤنا[٣] » فصل في الأول بالضمير المذكور ، وفي الثاني بالمفعول وفي الثالث بلا ، وقوله :

١٦٤٦ — * لقد نلت عَبْد اللهِ وابْنُكَ غايَةً[٤] *

فصل بالنداء ، وقوله :

١٦٤٧ — * مُلِئْتَ رُعْباً وقومٌ كُنْتَ رَاجِيهم[٥] *

فَصَل بالتمييز .

قال أبو حيّان : ولا يكفي الفصْل بكاف : رُوَيْدَكَ بل لا بد من التأكيد نحو : رُوَيْدك أنت وزيداً .

ومن ترك الفصل ضرورة قوله :

١٦٤٨ — * ورجا الأخَيْطِلُ من سفَاهة رأيِه
ما لَمْ يكُنْ وأبٌ له لِينَالا[٦] *

---

(١) سورة الأنبياء ٥٤ . (٢) سورة الرعد ٢٣ .
(٣) سورة الأنعام ١٤٨ .
(٤) قائله مجهول . وتمامه :

* من المجد مَنْ يظفرْ بها نال سُؤْدَدا *

انظر الدرر ٢ : ١٩١ .
(٥) قائله مجهول . وتمامه :

* لما دَهِمَتْك من قومي بآساد *

وفي ط : « وقوفاً » بالنصب . تحريف .
انظر الدرر ٢ : ١٩١ .
(٦) لجرير . ديوانه ٤٥١ .

(خلافاً للكوفية) في تجويزهم العطف عليه بلا فصل اختياراً . حكى : مررت برجل سواء والعدم ، وفي الصحيح : كنت [١٣٩/٢] وأبو بكر وعمر ، وفعلت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر .

أمّا ضمير النصب فيجوز العطف عليه بلا فَصْل اتفاقاً ، لأنه ليس كالجزء من الفعل بخلاف ضمير الرفع .

(ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره) أي الجرّ لورود ذلك في الفصيح بغير عَوْد ، قال تعالى : « تساءَلون به والأرحام [١] » « وجَعَلْنا لكم فيها معايِشَ ومَنْ لَسْتُم له برازقين [٢] » وسمغ ما فيها غيره وفَرَسِه ، قال :

١٦٤٩ — * فما بك والأيّام من عَجَب [٣] *

وهذا رأي الكوفيين ويونس ، والأخفش ، وصحّحه ابن مالك وأبو حيّان (خلافا لجمهور البصرية) في قولهم بوجوب إعادة الجارّ ، لأنه الأكثر نحو : « فقال لَها ولِلأرض [٤] » . « وعليها وعلى الفلك [٥] » . « يُنجِّيكُم مِنْها ومِنْ كُلّ كَرْب [٦] » . « نعبُدُ إلهَك وإلَه آبائِك [٧] » .

واحتجّوا بأن ضَميرَ الجرّ شبيهٌ بالتنوين ، ومعاقب له فلم يجز العطف عليه

---

(١) سورة النساء ١ في قراءة جرّ : « الأرحام » .

(٢) سورة الحجر ٢٠ أي لكم ولمن استم .

(٣) قطعة من بيت ورد على النحو التالي :

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

انظر : مفاتيح الغيب للرّازي ١ : ١٣١ . وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ورقة ٢١٦ . والإنصاف ١ : ٢٩٢ .

(٤) سورة فصلت ١١ .

(٥) سورة غافر ٨٠ .

(٦) سورة الأنعام ٦٤ .

(٧) سورة البقرة ١٣٣ .

كالتنوين ، وبأن حَق المتعاطِفَيْن أن يَصْلُحا لحلول كُلٍّ منهما مَحل الآخر ، وضَمِير الجَرّ لا يصلح لحلوله مَحل المعطوف ، فامتنع العطف عليه .

قال ابن مالك : والجواب أن شبه الضمير بالتنوين لو مُنع من العطف عليه لمنع من توكيده ، والإبدال منه كالتنوين ، ولا يُمْنعان بإجماع ، وأن الحلول لو كان شرطاً لم يجز : رُب رجلٍ وأخيه ولا كُلّ شاة وسخلتها بدرهم ولا :

١٦٥٠ — * الواهِبُ المائة الهجَان وعَبْدَها [١] *

ونحو ذلك مما لا يصلح فيه الحلُول .

(وثالثها):وهو رأي الجرْمي والزِّيادي (يجب) العَوْدُ (إنْ لم يُؤكّد) نحو : مررت بك وبزيد بخلاف ما إذا أُكِّدَ نحو : مررت بك أنت وزيد ، ومررت به نفسِه وزيد ، ومررت بهم كلهم وزيد .

(ويعطف) بالحرف (على) معمول (ومعمولي [٢] ومعمولات عامل) واحد (لا) معمولات عوامل (ثلاثة بإجماع) ، فيهما ، فيقال : ضرب زيد عمراً ، وبكر خالداً ، وظن زيد عمراً منطلقاً وبكر جعفراً مقيماً . وأعلم زيد عمراً بكراً مقيماً وعبدُ الله جعفراً عاصماً راحلاً .

ولا يقال : إن زيداً في البيت على فراش والقصر نَطع [٣] عمراً ، أي : وإنّ في القصر على نطعٍ عمراً بنيابة الواو عن « إن » ، و « في » ، و « على » .

ولا جاء من الدار إلى المسجد زيد ، والحانوت البيت عمروٌ بنيابتها عن « جاء » ، و « مِن » ، و « إلى » .

---

(١) سبق ذكره رقم ١٢٢٢ .

(٢) ط : « على معمول عاملين بدون واو العطف » ، تحريف .

(٣) النطع بالكسر والنتح ، وبالتحريك ، وكغِيَب : بساط الأديم : جمع : أنطاع ، ونطوع :



(وفي) العطف على معمولَيْ (عاملين) أقوال :

(منع سيبويه) العطف (مطلقاً) في المجرور وغيره ، وصحّحه ابن مالك ، فلا يقال : كان آكلاً طعاماً زيدٌ وتَمْراً عمروٌ . ولا في الدار زيد والحجرةِ عمرو ؛ لأنه بمنزلة تَعْديتَيْنِ بمُعَدٍّ واحد ، وذلك لا يجوز ؛ ولأنه لو جاز لجاز من أكثر من عاملين ، وذلك ممتنع بإجماع كما تقدم .

(وجوّزه شيخنا الكافيجي وشَرْذِمَةٌ) مطلقاً من المجرور وغيره ، قال : لأنّ جُزْئيّات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يُحتاج إلى النقل والسّماع ، وإلا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه .

وقد نقل ابن مالك وغيره الإجماع على الامتناع في غير المجرور .

ورد ابن الحاجب نقل الجواز عن قوم مطلقاً . وذكره الفارسيّ في بعض كتبه عن قوم من النّحويّين . ونسب إلى الأخفش .

(وثالثها) يجوز (إن كان أحدهما جاراً) حرفاً أو اسماً سواء تقدم المجرور المعطوف نحو : في الدار زيد والحِجرةِ عمرو أم تأخّر نحو : وعمرو الحجرة .

(ورابعها) يجوز (إن تقدم المجرور المعطوف) سواء تقدم في المعطوف عليه أم لا ؟ بخلاف ما إذا تأخّر ، وهو رأي الأخفش والكسائي ، والفراء ، والزجّاج وابن مضاء .

(وخامسها) يجوز (إن تقدّم) المجرور (في المتعاطفين) نحو : إن في الدار زيداً والحجرة عمراً . ولا يجوز إن لم يتقدّم فيهما ، وإن تقدّم في المعطوف نحو : إن زيداً في الدار والحجرة عمراً ، وهو رأي الأعلم ، قال : لأنه لم يسمع إلاّ مقدّماً فيهما ، ولتساوي الجملتين حينئذ ، ومنه قوله تعالى : « وفي خَلْقِكُم وما يَبُثُّ



من دابّة ٍ آياتٌ لقوم يوقنون واختلافِ اللّيل والنّهار » إلى قوله : « آيات لقوم يعقلون» (١) وقوله : « لِلّذين أحسنوا الحسنى وزيَادَة »(٢) . « والّذين كَسَبُوا السّيّئات جزاءُ سيئة (٣) » وقول الشاعر :

١٦٥١ — * وللطّيْرِ مَجْرىً والجُنُوب مَصارعُ (٤) *

وأول ذلك من منع مطلقاً على حذف حرف الجر .

(وسادسها) : يجوز (في غير العوامل اللفظيّة) ويمتنع فيها . وغيرها : هي الإبتدائية ، فيجوز نحو : زيدٌ في الدار ، والقصرِ عمروٌ ، لأن الابتداء رافع لزيد ولعمرو أيضاً ، فكأن العطْفَ على معمول عامل واحد ، وهو رأي ابن طَلْحة .

(وسابعها) : يجوز في غير اللفظية (وفي) اللفظية (الزائدة) لأنه عارض ، والحكم للأول نحو : ليس زيد بقائم ولا خارجٍ أخوه ، وما شرب من عسل زيدٌ ، ولا لبنٍ عمروٌ . وإنما امتنع في العوامل[٢/١٤٠] اللفظية المؤثّرة لفظاً ومعنى ، وهذا رأي ابن الطّراوة .

(ويجوز عَطْفُ الإسم على الفعل ، والماضي على المضارع ، والمفرد على الجملة وبالعكوس) أي الفعل على الإسم ، والمضارع على الماضي ، والجملة على المفرد (في الأصحّ إن اتّحدا) أي المعطوف والمعطوف عليه (بالتأويل) بأن كان الإسم يشبه الفعل ، والماضي مستقبل المعنى ، أو المضارع ماضي المعنى ، والجملة في تأويل المفرد

(١) سورة الجاثية ٤ ، ٥ .

(٢) سورة يونس ٢٦ . (٣) سورة يونس ٢٧ .

(٤) قائله قيس بن ذريح ، قال العيني : والأصحّ أن قائله هو البعيث وهو خداش بن بشر الدارميّ وصدره :

* ألا يا لقومي كلّ ما حُمّ واقع *

وفي الدرر ٢ : ١٩٢ قائله مجهول ، وتتمته أيضاً مجهولة . وانظر العيني ٣ : ٣٥٢ .



بأن يكون صفةً أو حالاً ، أو خبراً أو مفعولاً لظن نحو : « يُخْرِج الحي من المَيِّت ومُخْرِج المَيِّت من الحيّ [١] » . « إن المصَّدِّقين والمُصَّدِّقات وأقْرَضوا الله [٢] » . « يَقْدُم قَوْمَهَ يَوْمَ القيامة فأوْرَدَهُم النار [٣] » . « إنْ شاء جَعَل لك خَيْراً من ذلك جنّاتٍ تجري من تحتها الأنهار ، ويَجْعلْ لك قُصوراً [٤] » . « أنزل من السّماء ماء فتُصْبحُ الأرض مُخْضَرة [٥] » . أي فأصبحت .

١٦٥٢ — * ولقد أمرُّ على اللئيم يَسُبُّني ... فمَضَيْتُ [٦] *

أي مررت .

« دعانا لِجنْبِه أوْ قاعِداً أو قائِماً [٧] » ف « قاعداً » عطف على « بجنبه » ، لأنه حال فهو في تأويل المفرد . « بيَاتاً أو همُ قائلون [٨] » . عطف الجملة على المفرد، لأنّها حال أيضاً أي قائلين .

ومنع المازني والمبرّد والزجّاج عطف الاسم على الفعل وعكسه ، لأن العطف أخو التثنية فكما لا ينضمّ فيها فعل إلى اسم ، فكذا لا يعطف أحدهما على الآخر .

وقال السّهيليّ : يحسن عطف الاسم على الفعل ويقبح عكسه ، لأنه في الصورة الأولى عامل لاعتماده على ما قبله فأشبه الفِعل ، وفي الثانية لا يعمل ، فتمحض فيه معنى الإسم ولا يجوز التعاطف بين فعل وإسم لا يشبهه ، ولا فعلين اختلفا في الزّمان .

(و) يجوز عطف الجملة (الاسمية على الفعلية وبالعكس) نحو : قام زيد وعمرو أكرمته ، ومنعه ابن جني مطلقاً .

---

(١) سورة الأنعام ٩٥ .
(٢) سورة الحديد ١٨ .
(٣) سورة هود ٩٨ .
(٤) سورة الفرقان ١٠ .
(٥) سورة الحجّ ٦٣ .
(٦) سبق ذكره رقم ١٠ :
(٧) سورة يونس ١٢ .
(٨) سورة الأعراف ٤ .

(وثالثها) : يجوز بالواو فقط ، ولا يجوز بغيرها قاله الفارسيّ وبني عليه منع كون الفاء عاطفة في « خرجت فإذا الأسد حاضر » .

(وأمّا) عطف (الخبر على الإنشاء وعكسه فمنعه البيانيّون وابن مالك) في باب المفعول معه في شرح التسهيل وابن عصفور في شرح الإيضاح ، ونقله عن الأكثرين .

(وجوّزه الصفّار وجماعة) واستدلوا بقوله تعالى : « وبشّر الذين آمنوا [1] » .

« وبَشّر المؤمنين [2] » وقول الشاعر :

١٦٥٣ — وإن شِفائي عَبْرَةٌ مُهْراقَة فَهَل عند رَسْمٍ دارسٍ من مُعَوّل[3]

والمانعون أوّلوا ذلك بأن الأمرين في الآيتين معطوفان على « قل » مقدّرة قبل : « يأيها » ، أو على أمر محذوف تقديره في الأولى : « فأنذر » وفي الثانية « فأبشر » ، كما قال الزمَخْشَريّ في : « واهجُرْني مَلِيّاً [4] » : إن التقدير فاحذرني ، واهجرني لدلالة « لأرْجُمنّك » على التهديد ، وإن الفاء في قوله : فهل — إلى آخره — لمجرد السّببيّة .

(جواز حذف المعطوف بالواو مع الواو)

[مسألة] : (يجوز حذف المعطوف بالواو معها) كقوله تعالى : « سَرَابِيل تَقِيكُم

(١) سورة البقرة ٢٥ وتمام الشاهد : « وعملوا الصالحات » وهي موضع الشاهد حيث عطف : « عملوا » على : « بشّر » .
(٢) سورة يونس ٨٧ . وتمام الشاهد : « وقال موسى » .
وهي موضع الشاهد حيث عطف : « وقال » على : « بشر » .
(٣) سبق ذكره رقم ١٣٦٠ . (٤) سورة مريم ٤٦ .



الحَرَّ [١] » أي : والبرد . « بيدك الخير [٢] » أي والشر ، « وتلك نِعْمَةٌ تَمُنُّها عليَّ أن عَبَّدت بني إسرائيل [٣] » أي : ولم تُعَبِّدني .

(وكذا الواو) يجوز حذفها (دونه) أي دون المعطوف بها (في الأصحّ) كذلك كحديث : « تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بُرِّه من صاع تَمْره » ، وحكى : « أكلت سمكاً لحماً تمراً » وقال :

١٦٥٤ — كيف أصْبَحتَ كيف أمْسَيْتَ مما يَغْرِسُ الوُد في فُؤاد الكريم [٤]

أي : وكيف .

ومنع ذلك ابن جِنيّ والسُّهيليّ ، وابن الضّائع ، لأن الحروف دالة على معاني في نفس المتكلم ، وإضمارها لا يفيد معناها ، وقياساً على حروف النفي والتّأكيد ، والتّمنّي والتّرجّي وغير ذلك إلاّ أن الإستفهام جاز إضماره ، لأن للمستفهم هيئة تخالف هيئة الخبر ، وأوّل المسْمُوعَ من ذلك على البدل .

(و) يجوز حذف (الفاء ومتبوعها) أي المعطوف عليه بها نحو : « فَمَنْ كان مِنْكُم مَرِيضاً أو على سَفَرٍ فعِدةٌ [٥] » أي فأفطر .

(وأنكره ابن عصفور) وقال : إنما حذف المتبوع فقط .

(وقل في أو) أي حذفها أو متبوعها نحو : « صلّى رجل في إزار ورداء في إزار وقميص في إزار » وقباء أي : « أوفى » .

وقال الهُذليّ :

---

(١) سورة النحل ٨١ . (٢) سورة آل عمران ٢٦ .

(٣) سورة الشعراء ٢٢ . (٤) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ١ : ٢٩٠ / ٢ : ٢٨٠ . والأشموني ٣ : ١١٦.

(٥) سورة البقرة ١٨٤ .



١٦٥٥ — * فهَلْ لك أو من والدٍ لك قبلنا [١] *

أي : فهل لك من أخ أو والد .

(ويغني المعطوف بالواو عن المتبوع بعد حرف جواب) فيقال لمن قال : ألم تضرب زيداً ؟ بلى وعمراً ، ولمن قال : خرج زيد [٢] ؟ نعم وعمرو .

(وتقدم المعطوف) على المعطوف عليه (ضرورة) كقوله :

١٦٥٦ — * عَلَيْكَ ورحمة الله السّلام [٣] * [١٤١/٢]

(وجوّزه الكوفية) في الاختيار (إن كان بالواو) كما مثل (قيل : أو « الفاء » أو « ثم » ، أو « أو » ، أو « لا ») كقوله :

١٦٥٧ — * أأطلال دار بالنِّياع فحمّتِ سألْتَ فلما استَعجَمت ثم صَمّتِ [٤] *

أي سألت فَحُمّت ، وقوله :

١٦٥٨ — * فلست بنازل إلاّ ألَمّتْ بِرَجْلِي أو خَيَالتُها الكَذوبُ [٥] *

أي الكذوب أو خيالها .

---

(١) لأميّة بن أبي عائذ الهذليّ . وتمامه :

* يوشّح أولاد العشار ويفصل *

من شواهد : العيني ٤ : ١٨٢ ، والأشموني ٣ : ١١٨ . وفي الدرر ٢ : ١٩٣ « يوسّم » بالميم .

(٢) في النسخ الثلاث : « خرج زيد » بدون استفهام . والاستفهام هنا معيّن ، لأن الجواب : نعم ، ولعلّه مقدّر .

(٣) سبق ذكره رقم ٦٦٦ .

(٤) نسب لكثير عزة . وانظر معجم البلدان « نياع » .

(٥) يقول البغداديّ في الخزانة : « ورأيت الصّغانيّ نسبه في مادة « الخيال » من « العباب » إلى رجل من بني بحتر بن عوَد » . أنظر الخزانة ٢ : ٣٣٦ .

(و) إن (لم يؤد إلى وقوع العاطف صدراً أو)الى(مباشرته عاملاً غير متصرّف و) إن (لم يكن التابع مجروراً) بل مرفوعاً كما تقدّم أو منصوباً كقوله :

١٦٥٩ — لعن الإلهُ وزَوْجَها معَها هِندَ الهنُود طَويلَة البَظْرِ [١]

(ولا) كان (العامل لا يستغني بواحد [٢]) ، فإن فقد شرط من هذه لم يجز في الاختيار عند الكوفيين ولا في الضّرورة عند البصريين ، فلا يقال : وعمروٌ زيد قائمان ، ولا إنّ وعمراً زيداً قائمان ، ولا مررت وعمرو بزيد ، ولا اختصم وعمروٌ زيدُ .

(وخالف ثعلب في الأخير) فلم يشترطه ، وجوّز التقديم وإن لم يستغن العامل بواحد .

(ويطابق الضّمير المتعاطفين بعد الواو) نحو : زيد وعمرو منطلقان ومررت بهما (ويفرد بعد غيرها غالباً) مراعىً فيه التأخير أو التّقديم نحو : « وإذَا رأَوْا تِجارة أو لَهْواً انْفَضُّوا إليها وتَركُوك قائِماً [٣] » . وندرت المطابقة في قوله تعالى : « إن يكن غَنِيّاً أو فقيراً فاللهُ أولى بهما [٤] » .

(وفي الفاء وثُمّ الوجهان) المطابقة ، وهي أحسن في الفاء ، والإفراد وهو أحسن في ثُمّ للتّراخي بين المعطوف والمعطوف عليه نحو : زيد فعمرو أو ثم عمرو قائمان أو قائم .

---

(١) لحسّان بن ثابت . ديوانه ١٣٦ .

(٢) أ : « وحده » . ب : « بواو » .

والصواب من ط بدليل قوله فيما بعد :

« وإن لم يستغن العامل بواحد » مع اتفاق النسخ عليه .

(٣) سورة الجمعة ١١ .

(٤) سورة النساء ١٣٥ وفي ط : « إن لم يكن » بزيادة « لم » . تحريف :



(وفصل الواو والفاء) من المعطوف بهما (ضرورة) كقوله :

١٦٦٠ ـ مُوَرِّثه مالاً وفي الحَمْد رِفْعة   لما ضَاع فيها من قُروءِ نِسائِكا [1]

(و) فَصْل (غيرهما) من حروف العطف (سائغ بقسم أو ظرف) سواء كان المعطوف اسماً نحو : قام زيد ثم والله عمرو ، وما ضربت زيداً لكنْ في الدار عمراً . أم فعلاً نحو : قام زيد ثم في الدار قعد أو ثُمّ أوَ بلْ والله قعد . هكذا نقله أبو حيّان عن الأصحاب معترضاً به اطلاق ابن مالك جواز الفصل من غير استثناء الواو والفاء وتقييده بما إذا لم يكن فعلاً .

(ولا يتقدّم على الكلّ معمول معطوفها) فلا يقال في « زيد قائم وضارب عمراً : عمراً وضارب [2] » .

(العطف على اللفظ وعلى المحل)

(مسألة) : (الأصل : العطف على اللفظ ، وشرطه إمكان توجّه العامل) إلى المعطوف ، فلا يجوز في نحو : ما جاءني من امرأة [3] ولا زيدٌ إلاّ الرفع عطفاً على الموضع ، لأن « من » الزائدة لا تعمل في المعارف .

(ويجوز) العطف (على المحلّ بهذا الشرط) أي : إمكان توجّه العامل أيضاً ، فلا يجوز : مررت بزيد وعمراً ، لأنه لا يجوز مررت زيداً وأجازه ابن جِنّي .

---

(١) للأعشى . ديوانه ١٣٤ .
وفي النسخ الثلاث : « يورثه » بالياء مكان : « مورثه » بالميم ، و « الحيّ » بالياء مكان : « الحمد » والصواب من الديوان .

(٢) ط : « وعمراً ضارب » تحريف . صوابه من أ ، ب .

(٣) « من امرأة » سقطت من أ .



(و) شرطه (أصالة الموضع) فلا يجوز : هذا الضارب زيداً وأخيه ، لأن الوصف المستوفى لشروط العمل ، الأصل إعماله لا إضافته [١] لالتحاقه بالفعل .

وأجازه البغداديون تمسكاً بقوله :

١٦٦١ — * . . . . مُنْضجٍ صفيفَ شِواءٍ أو قَدِيرٍ معجّل [٢] *

(و) شرطه (وجود المجوِّز) أي الطّالب لذلك المحلّ (على الأصحّ) فيهما فلا يجوز : إن زيداً وعمرو قائمان ، لأن الطالب لرفع « عمرو » هو الابتداء وهو ضعيف ، وهو التجرُّد ، وقد زال بدخول « إنّ » ولا « إن زيداً قائم وعمرو » على العطف .

وقال الكوفيّون وبعض البصريين : لا يشترط المجوّز ، فجوزوا الصورتين . ومنَع الأولى من لم يشترطه من البصريين لتوارد عاملين وهو « إن » و « الابتداء » على معمول واحد وهو « الخبر » .

(و) يجوز العطف (على التّوهّم) نحو : ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ بالجر على توهم دخول الباء في الخبر .

(وشرطه) أي الجواز (صحة دخول العامل المتوهّم) (و) شرط (حسنه كثرته) أي كثرة دخوله هناك ، ولهذا حسن قول زهير :

١٦٦٢ — * بدا لي أني لست مُدْرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً [٣] *

---

(١) أ : « إعماله بإضافته » . ب : « إعماله لإضافته » وكلاهما تحريف . صوّابه من ط .

(٢) من معلّقة امرىء القيس . وتمام صدره :

* فظل طهاة اللحم من بين ... *

(٣) نسب لزهير .

واستشهد به سيبويه في عدّة مواضع ١ : ٨٣ ، ١٥٤ ، ٢٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ، ٤٥٢ / ٢ : ٣٧٨ ، والخزانة ٣ : ٦٦٥ .



وقول الآخر :

١٦٦٣ — • ما الحازِمُ الشَّهْمُ مِقْداماً ولا بَطَلٍ [(١)] •

ولم يَحْسُنْ قول الآخر [١٤٢/٢] .

١٦٦٤ — وما كنت ذا نَيْرَبٍ فيهمُ ولا مُنْمِشٍ فيهمُ مُنْمِلِ [(٢)]

لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبر « ليس » و « ما » . والنيرب النَّميمة[(٣)] والمنمل : كثيرها . والمُنْمِشُ : المفسد ذات البين .

(ووقع) العطف (على التَّوهّم في أنواع الإعراب) في الجرّ وقد تَقَدّم والرفع ، حكى سيبويه : انهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان على توهّم أنه قال : « هم »والنصب قاله الزمخشري في قوله تعالى : « فبشّرْنَاها بإسْحاق ومِنْ ورَاء إسْحَاق يَعقَوبَ[(٤)] » وقوله : « ودُّوا لو تُدْهِنُ فيُدْهِنُون[(٥)] » على معنى : أن تدهن .

والجزم . قال الخليل وسيبويه في قوله : « فأصَّدَّق وأكنْ[(٦)] » والفارسِيّ في

(١) قائله مجهول . وتمامه :

• إن لم يكن للهوى بالعقل غلاّبا •

من شواهد : المغني ٢ : ٩٦ .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد : المغني ٢ : ٩٧ .

(٣) ط : « والنيرب والنميمة » بزيادة الواو بينهما تحريف .

(٤) سورة هود ٧١ . وفي ط : « فبشرناه » . تحريف .

(٥) سورة القلم ٩ ، وعلى النصب تكون القراءة : « فيدهنوا » وهو كذلك في بعض المصاحف .

انظر العكبري ٢ : ٢٦٦ .

(٦) سورة المنافقون ١٠ .



قوله : « إنَّهُ من يَتَّقِ ويَصْبِر [1] » جزماً على معنى : تشبيه مدخول الفاء بجواب الشرط .. ومَنْ الموصولة بالشَّرطية[2] ، وإذا وقع ذلك في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التَّوهُّم أدَباً .

(١) سورة يوسف ٩٠ .

(٢) ب ، ط : « وتأتي من الموصولة » الخ بزيادة : « تأتي » والصواب من أ .
والمعنى أن مدخول الفاء شبيه بجواب الشرط ، ومَنْ الموصولة شبيهة بـ « من » الشرطيّة .

خَاتِمَة
في تَابع المُنَادَى

(خاتمة) فِي توابع مخصوصة (تابع المنادَى المبنيّ إن كان مضافاً أو شبهه نُصِبَ مطلقاً) ، لأنّ الأصْل في تابعه النّصْب لكونه مَنْصوب المحلّ ، وتأكّد ذلك بالإضافة وشبهها كقوله :

١٦٦٥ – ٭ أزَيْدُ أخا وَرْقاء إن كنت ثائِراً [١] ٭

وقوله :

١٦٦٦ – ٭ يا زِبْرِقَانُ أخَابني ثُعلٍ [٢] ٭

وهذا (ما) دام (لم تكن الإضافة غير محضة) فإن كانت (فيجوز رفعه) نحو : يا زَيدُ الحسنُ الوجه .

(وجوّز الكوفيّة و) أبو بكر (بن الأنباري (رفع النعت) المضاف إضافة) محضة ، لأن الأخفش حكى : يا زيدُ بنُ عمرو بالرفع .

وغيرهم قالوا : هو شاذّ ، قال ابن مالك : لاستلزامه تفضيل الفرع على أصله ،

---

(١) قائله مجهول ، وتتمته مجهولة .

انظر ابن يعيش ٢ : ١٥ والدرر ٢ : ١٩٦ .

(٢) للمخبّل السّعديّ . وتمامه :

٭ ما أنت ويب أبيك والفخر ٭

من شواهد : سيبويه ١ : ١٥١ ، والخزانة ٢ ٥٣٥ : . « وويب أبيك » كلمة تصغير وتحقير :



لأنّ المضاف لو كان منادى لم يجز فيه إلا النصب ، فلو جوّز رفع نعته مضافاً لزم إعطاء المضاف تابعاً تفضيلاً عليه مستقلاً .

(و) جوّز (الفرّاء) رفع (التوكيد والعطف) نسقاً قياساً في الثاني [1] وسماعاً في الأوّل حكى الأخفش : « يا تميم كُلّكم » بنصبه عند الجمهور ورفعه عند الأخفش . والجمهور أوّلوه على القطع مبتدأ أي : كلكم مَدْعُوّ .

(أو) كان (مفرداً جاز) أي الرفع حملاً على اللفظ ، والنصب على المحلّ نحو : يا رجل الطّويلُ والطّويلَ . ويا تميم أجمعون وأجمعين . يا زيد والغلامُ والغلامَ .

(وأوجب الكوفيّةُ نصب الثلاثة) أي النّعت ، والتوكيد ، والنسق . ورُدّ بالسّماع قال تعالى : « يا جبالُ أوِّبي معه والطيرُ [2] » . قرىء في السبع بالنصب والرفع ، وقالت العرب :

١٦٦٧ — * ألا يا زيد والضحاكُ سيرا [3] *

وبالرفع (و) أوجب (الأخفش نصب نعت العلم وتوكيده) اتباعاً على المحلّ كما يجب في « جاءت حذام العاقِلةُ » بالرفع حملاً عليه ، ولا يجوز الكسر إتباعاً

(١) ط « قياساً في الباب الثاني » بزيادة كلمة : « الباب » وهذا تحريف ، صوابه من أ ، ب .
والمقصود بالثاني : العطف ، وبالأوّل : التوكيد .

(٢) سورة سبأ ١٠ .

(٣) قائله مجهول . وتمامه ·

* فقد جاوزتما خمر الطريق *

من شواهد ابن يعيش ١ : ١٢٩ .
وفي الدرر ٢ : ١٩٦ ذكر أن هذا الشاهد ليس شعراً بل هو نثر . ثم عاد وذكر في التنبيهات التي ختم بها الجزء الثاني ليصوب خطأه ، وذكر أن الشاهد هو شعر وليس بنثر :



للفظ قال : وما ورد من ذلك مضموماً فحركته حركة إتباع لا إعراب .

(و) أوجب أيضاً (رفعهما) أي النعت والتوكيد (في) حال تبعيّة (النّكرة) المقصودة ، لأن الضمة عنده في « يا رجل » ليست ضمّة بناء بل إعراب . وأصله : « يأيها الرجل » حذفت « أي » فبقي على إعرابه كما كان .

والجمهور قالوا : لمّا حُذِفت وحلّ محلها وصار هو المنادى حكم له بحكمه . فبُني كما بُنِيَتْ ، (نَعَمْ البدل والعطف) بالحرف عند الجمهور (كمستقل) فما كان منهما مضافاً أو شبهه نصب ، أو مفرداً ، أو نكرة مقصودة رفع كما لو دخلت عليه « يا » ، لأنّ البدل يقدَّر فيه مثل عامل المبدل منه ، والنّسق شبيه به بصحّة تقدير العامل قبله ، ولاستحسان ظهوره توكيداً كما يظهر مع البدل نحو : يا زيد رجلاً صالحاً[1] يا زيد بطّةُ . (إلاّ للمنسوق ذا أل[2] فالوجهان) : الرفع والنصب جائزان فيه لامتناع تقدير حرف النداء قبله فأشبه النعت .

(وفي الأرجح) منهما أقوال : أحدها : الرّفع وهو رأي الخليل وسيبويه والمازني لأنه أكثر ما سمع ، وللمشاكلة في الحركة .

ثانيها : النّصب وهو رأي أبي عمرو ، وعيسى بن عمر ، ويونس والجرمي ، لأن ما فيه أل ، لم يَلِ حرف النّداء ، فلم يجعل لفظه كلفظ ما ولى الحرف ، ولأن أكثر القُرّاء قرأوا به في « والطّير[3] » .

(ثالثها) : الأرجح (النصب إن كانت) أل فيه (للتّعريف) ، لأنه حينئذ

---

(١) هذا مثال الشبيه بالمضاف ، لأن السّيوطي جرى على مذهب ابن مالك الذي ينصّ على أن الشبيه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه وقد يشمل الموصول بصلته ، والموصوف بصفته . أنظر حاشية يس ٢ : ١٦٧ .

(٢) أ : « فإن كان المنسوق ذا أل » .

(٣) سورة سبأ ١٠ .



شبيهٌ بالمضاف . والرّفع إن لم تكن له ، بل للمح الصفة « كاليسع » لعدم شبهه حينئذ به ، وهذا رأي المبرّد .

(وجوّز المازنيّ والكوفيّة نصب العطف) بالحرف (المفرد) حملاً على المحلّ نحو : يا زيد وعمراً ، يا عبدَ الله وعمراً .

(ومنعه) أي [١٤٣/٢] النصب (الأخفش في العطف على نكرة) مقصودة وأوجب الرفع .

(وفي نعت المضموم المنوّن ضرورة المفرد الوجهان) الرّفع والنّصب .

(و) في نعت (المنصوب) المفرد المنوّن ضرورة (النصب) فقط ، لأن المنادى حينئذ معرب منصوب لفظاً ومحلاً .

(فإن نوّن مقصور[1]) نحو : يا فتىً للضرورة (بني) النعت (على ما نوّن) في المنادى ، فإن نوى الضّمَّ جاز الأمران أو النّصْب تعيَّن .

(وتابع) المنادى (المعرب ينصب) سواء كان مفرداً أم مضافاً ، لأن رفعه إنما جاز إذا كان لفظ متبوعه شبيهاً بالمرفوع . (إلاّ البدل فكمستقل) فينصب إذا كان مضافاً ويرفع إذا كان مفرداً لما تقدّم . ولا يكون إلاّ صالحاً لمباشرة حرف النّداء (وكذا النّسق) كمستقل (في الأصحّ) .

ويقابله قول الكوفيّة والمازنيّ السّابق : أنه يجوز نصبه إذا كان مفرداً . قال أبو حيّان : بل هو هنا أولى منه هناك .

(ومنع الأكثر وصف النّكرة المقصودة) وحكى يونس : أنهم وصفوه بالمعرفة ، وأجروه مجرى العلم المفرد .

---

(١) أ : « نودي » مكان : « نوّن » .



(و) منع (الأصمعيّ) وصف المنادى (المبنيّ) لأنه شبيه بالمضمر ، والمضمر لا ينعت .

والجمهور على الجواز لكثرة وروده ، ولأن مشابهة المنادى للضمير عارضَةٌ فكان القياس ألاّ تعتبر مطلقاً كما لا تعتبر مشابهة المصدر لفعل الأمر في نحو : ضَرْباً [1] زيداً ، لكن اعتبرت مُشابهته في النداء استحساناً ، فلا يراد على ذلك ، كما أن فَعَال العلم لمّا بُني حملا على فَعَال الأمر لم يتعَدَ إلى سائر أحواله .

(و) منع (قوم) منهم الفرّاء ، والسِّيرافيّ وصف (المُرخَّم) قالوا لأنه لا يرخّم الاسم إلا وقد عُلِم ما حُذِف منه ، ومَنْ يُعنى به فإنْ احتيج إلى النّعت فردُّ ما سقَطَ منه أوْلى [2] .

وأجازه الجمهور لوروده قال :

١٦٦٨ — * أحار بن عمرو كأني خَمِرْ [3] *

وما ذكر من الدّليل ممنوع ، لأن الاسم يرخّم إذا عُلِم ما حذف منه ، وإن لم يُعْلم مَن يعنى به .

(وثالثها) يمنع [4] (إنْ أُتِمَ) ، لأنه لفظ يختصّ بالنّداء فأشبه نحو : فُلُ ، وفُسَق ، وفَسَاقِ بخلاف ما إذا انتظر فيجوز وصفه لأن المحذوف كالموجود . (ورابعها) يجوز في الحالين لكنه (قبيح) وعليه ابن السّرّاج .

(و) منع (الأخفش عطف نكرة مقصودة أو إشارة) على المنادى فلا يقال :

---

(١) أ : « ضارباً » مكان : « ضرباً » . تحريف .

(٢) معنى ذلك : أن من احتاج إلى وصف المنادى المرخّم ، فردّ المحذوف منه أولى من هذا الوصف .

(٣) سبق ذكره رقم ١٣٩٢ .

(٤) كلمة : « يمنع » سقطت من أ .



يا زيدُ ورجُلُ ، ولا : وهذا . أما الأول فلأن « أل [١] » لا تحذف إلاّ إذا ولى الاسم حرف النداء . وأمّا الثاني فلأن المشار لا يكون منادىً إلاّ إذا وليه حرف النداء . وجوّزهما المبرد في المقتضب .

وقولي (كما لا يبدلان) : أي النكرة المقصودة والإشارة . (ولاذو أل) من المنادى .

(و) منع (المازنيّ عطف الأول [٢] العاري من أل) .

واعتقد قوم بناء النّعت إذا رفع) ، لأنهم رأوا حركتها [٣] كحركة المنادى . حكاه في « النّهاية » .

(وضمير المنادى) الواقع في (التّابع) يأتي (بلفظ غيبة) وهي الأصل (وكذا) بلفظ (خطاب) اعتباراً بما عرض له من الحضور بالمواجهة ، وقد اجتمعا في قوله :

١٦٦٩ – فيأيُّها المُهْدي الخفَا من كَلامِه كأنَّك تَضْغُو في إزارِكَ خِرْنِق [٤]

ويقال يا تميم كلهم وكلكم ، ويا زيد نفسه ونفسك (خلافاً للأخفش) في منعه أن يأتي بلفظ الخطاب .

(وتابع اسم لا) التي لنفي الجنس (يرفع وينصب مطلقاً) سواء كان هو والاسم مفرداً أم لا ؟ متّصلاً بالمتبوع أم منفصلاً ، نعتاً أم غيره من التّوابع : أما النّصب

(١) « أل » سقطت من أ ، ب .

(٢) ب ، ط : « عطف المطول » صوابه من أ . والمراد بالأول : النكرة المقصودة .

(٣) مقتضى الأسلوب أن يقال : « حركته » أي النعت . ولعله راعى أن النعت صفة فأعاد عليه ضمير المؤنث .

من شواهد : التصريح ٢ : ١٧٤ .

(٤) قائله مجهول .

ويضغو : يصوّت . وخرنق : ولد الثعلب .



فاتّباعاً لمحلّ اسم « لا » . وأمّا الرفع فلمحلّ « لا » مع اسمها ، فإنّه رفع بالابتداء .

وقال في شرح الكافية : على محلّ اسم « لا » ، فإن « لا » عامل ضعيف فلم ينسخ عمل الابتداء لفظاً وتقديراً . نحو [1] : لا رجلَ ظريفٌ أو ظريفاً في الدار — لا رجل فيها ظريفٌ أو ظريفاً — لا أحد رجلٌ أو رجلاً فيها — لا ماءَ ماءٌ بارداً . أو ماءٌ باردٌ [2] .

١٦٧٠ — * فلا أب وابْناً مِثْل مَرْوان وابْنه [3] *

لا رجُلَ وامرأةً في الدار — لا رجل قبيحاً أو قبيح فعله عندك — لا طالعاً جبلاً ظريفٌ أو ظريفاً حاضراً .

(إلا البدل . قيل : أو النّسق المعرفة فيجب رفعه) ولا يجوز [4] نصبه ، لأنّ البدل في تقدير العامل [5] ، ولا لا تدخل على المعارف نحو : لا أحدَ زيدٌ فيها ، وكذا النّسق عند من قال : إنه يحلّ مَحلّ المعطوف عليه نحو : لا غلام [6] فيها ولا زيد . ومن لم يقل ذلك أجاز نصبه .

(و) إلاّ (التوكيد) اللفظي (والعطف) بالحرف (المكرر معه لا ، والنّعت المفرد لمبنيّ لم يُفصَل فيجوز فتحها أيضاً) كما يجوز رفعها ونصبها . مثال الأول :

---

(١) من قوله : « نحو » إلى قوله : « إلاّ البدل » سقط من أ .

(٢) « أو ماء بارد » سقط من ط .

(٣) نسب للفرزدق . وتمامه :

* إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا *

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٤٩ ، والخزانة ٢ : ١٠٢ والتصريح ١ : ٢٤٣ ، والأشموني ٢ : ١٣ .

(٤) أ : « ولا يجب » مكان : « ولا يجوز » .

(٥) أ : « في تقدير المعرفة » مكان : « في تقدير العامل » .

(٦) ط : « لا غلامي » بالإضافة .



لا ماء ماء بارداً بالأوجه الثلاثة ، والثالث : لا رجل [٢/١٤٤] ظريف فيها [١] . والثاني [٢] لا حول ولا قوة إلا بالله .

١٦٧١ — * لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أب [٣] *

١٦٧٢ — * لا نسَبَ اليوم ولا خُلَّةً [٤] *

والفتح في الثلاثة (تركيباً) ، وجاز ، لأنها من تمامه .

(وقيل : إعراباً في النعت) حملاً على المحلّ ، وحذف تنوينه للمشاكلة .

(ولك في المعطوف عليه حينئذ) أي حين تكرار لا مع المعطوف (الرّفع) على الفاء « لا » الدّاخلة عليه ، وإعمالها عمل ليس (فيمتنع نصب المعطوف) لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً ومحلاً ، ويجوز الفتح على التّركيب والرفع على إلغاء الثانية ، وعطف الاسم بعدها على ما قبلها أو إعمالها عمل ليس نحو :

١٦٧٣ — * فلا لَغْوٌ ولا تأثِيمَ فيها [٥] *

---

(١) أي النعت المفرد المبنيّ الذي لم يفصل .

(٢) أي العطف بالحرف المكرّر .

(٣) اختلف في نسبته كما في الدرر ٢ : ١٩٨ . وصدره :

* هذا وجدّكم الصغار بعينه *

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٥٢ ، وابن يعيش ٢ : ١١٠ والأشموني ٢ : ٩ ، والتصريح ١ : ٢٤١ ،

(٤) لأنس بن عباس بن مرداس السّلميّ . وتمامه :

* اتّسع الخرق على الرّاقع *

من شواهد : ابن يعيش ٢ : ١٠١ ، ٩/١١٣ : ١٣٨ . والأشموني ٢ : ٩ ، والتصريح ١ : ٢٤١ .

(٥) لأميّة بن أبي الصّلت . وتمامه :

* ولا حينٌ ولا فيها مُلِيمُ *

وانظر تحقيقات العينيّ هامش الأشموني ٢ : ١٢ في تحريف النحاة في هذا البيت حيث ركّبوا صدر بيت على عجز بيت آخر .



و « لا بَيْعٌ فيه ولا خُلَّة [١] »

(ومنع قوم) من المغاربة (رفع نعت) اسم « لا » (المعرب [٢]) وأوجبوا ألاّ يتبع إلاّ على اللفظ .

(و) منع (قَوْمٌ رَفْع النّعت المضاف أو شبهه [٣]) الجاري على المفرد وأوجبوا إتباعه على اللفظ .

(و) منع (يونس نصب العطف المكرّر بلا) وأوجب فتحه لاستقلاله ، فلا يجوز تنوينُه كما لا يجوز تنوين المنادى المفرد المعرفة . وأجيب بجعل « لا » زائدة مؤكدة .

(وتابع اسم إن المكسورة إن كان نسقاً جاز رفعه بعد استكمال الخبر) لا قبله كقوله :

١٦٧٤ ــ * فإنّ لنا الأمّ النَّجِيبَة والأبُ [٤] *

ويجوز نصبه وهو الأصل والوجه كقوله :

١٦٧٥ ــ إنّ الرَّبيع الجَوْدَ والخَرِيفا يَدَا أبي العباس والصُّيُوفا [٥]

والرفع (على الابتداء) والخبر محذوف لدلالة خبر إنّ عليه (وقيل) عطفاً (على

(١) سورة البقرة ٢٥٤ .

(٢) في أ : « المعرف » بالفاء .

(٣) ط : « وشبهه » بالواو لا بـ « أو » .

(٤) قائله مجهول . وصدره :

* فمن يك لم يُنْجِبْ أبوه وأمُّهُ *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٤٠ .

(٥) نسبه صاحب الدرر ٢ : ٢٠٠ للعجّاج وهو خطأ ، والصّواب أنه لرؤبة بن العجاج كما في سيبويه ١ : ٢٨٥ وديوان رؤبة : ١٧٩ . وانظر أوضح المسالك رقم ١٣٩ .



موضع اسم إن) فإنه كان مرفوعاً على الابتداء . وقائل هذا لا يشترط في العطف على المحل وجُود المُحْرز [١] .

(وقيل) عطفاً على محلّ (إن واسمها) فإنه رفع على الابتداء فهو على هذين من عطف المفردات ، وعلى الأول من عطف الجمل .

(وجوّزه الكسائِيّ) أي الرّفع (قبل) استكمال (الخبر مطلقاً) ظهر الإعراب فيه أم لم يظهر نحو : إن زيداً وعمرو قائمان ، وإن هذا وزيد قائمان .

(و) جوّزه (الفرّاء بشرط بناء الاسم) كقوله تعالى : « إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصّابئون [٢] » . الآية ، وقول الشاعر :

١٦٧٦ — * فإني وقيّارٌ بها لغريب [٣] *

قال ابن مالك : ويصلح أن يكون هذا وشبهه حجّة للكسائيّ .

ويقول : بناء الاسم في الآية والبيت وقع اتفاقاً ، ورفع المعطوف هو الحجّة : والأصل التّسوية بين المعرب والمبنيّ في إجراء التّوابع عليهما .

وسيبويه يحمل الآية والبيت على أن المعطوف فيهما منويّ التأخير . وأسهل منه تقدير خبر قبل العاطف مدلول عليه بخبر ما بعده ، وقد قرىء : « إن الله وملائِكتُه [٤] »

---

(١) في النسخ الثلاث : « وجود المجوز » بالجيم والواو .
صوابه من المغني ٢ : ٩٥ .
والمراد بالمحرز : الطالب لذلك المحلّ .

(٢) سورة المائدة ٦٩ .

(٣) لضابىء بن الحارث البرجميّ . وصدره :

* فمن يك أمسى بالمدينة رحلهُ *

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٨ ، والمغني ٢ : ٩٥ ، والخزانة ٤ : ٣٢٣ .

(٤) سورة الأحزاب ٥٦ .



بالرفع ، وهو شاهد للكسائيّ .

(وقيل) إنما جوزه الفرّاء بشرط (خفاء إعرابه) أي الاسم لئلا يتنافر اللفظ كذا حكاه عنه أبو حيّان وغيره .

(وجوّزه الخليل إنْ أُفْرِدَ الخبر) نحو [1] : إنّ زيداً وعمرو قائم ، وقوله :

١٦٧٧ — * فإني وقيارٌ بها لغريب *

بخلاف ما إذا جمع [2] نحو : إن زيداً وعمراً قائمان .

(ومثلها) أي إنّ في جواز العطف على خبرها بالرّفع بالشّرط المذكور (أن المفتوحة ولكنّ) نحو : « أنّ الله بريءٌ من المشركين ورسُولُه [3] » .

١٦٧٨ — * ولكنّ عمّي الطيِّب الأصل والخالُ [4] *

وقيل : لا يجوز العطف بالرفع على اسمها لمخالفتها للمكسورة لما في « لكنّ » من معنى الاستدراك . ولكون أنّ لا تقع إلاّ معمولة فلا مساغ للابتداء فيها .

(وثالثها) وعليه ابن مالك (إن صَلُح الموضع للجملة) جاز العطف بالرّفع وإلاّ فلا . وصلاحيّتُهُ لها بأن يتقدّم عليها عِلْم أو معناه كالآية المذكورة ونحو : علمت أنّ زيداً منطلق وعمرو (دون الباقي) أي ليت ، ولعل ، وكأنّ فلا يجوز العطف عليها

---

(١) من قوله : « نحو إن زيداً » إلى قوله : « قائمان » سقط من أ .

(٢) الجمع هنا مقابل للمفرد ، وليس المراد منه الجمع الاصطلاحيّ .

(٣) سورة التوبة ٣ .

(٤) قائله مجهول . وصدره :

* وما قَصُرَت بي في التسامي خؤولة *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٤١ .



بالرّفع لما فيها من المخالفة لذلك [١] بتغيير المعنى . (و) دون (غير النسق) من التّوابع ، فلا يجوز فيها إلاّ النّصْب (على الأصحّ فيهما) .

وأجازه الفرّاء في لَيْتَ وأخواتها بعد الخبر مطلقاً وقبله بالشرط المذكور عنه ، واحْتَجَّ بقوله :

١٦٧٩ — * يا ليتني وأنت يا لميس في بَلَد ليس به أَنِيسُ [٢]

وأجيب بأن تقديره وأنت معي ، والجملة حاليّة .

وجوّز الجَرْميّ والزَّجاج . والفرَّاء أجازه أيضاً في سائر التوابع بعد الخبر مطلقاً ، وقبله بشرطه ، ووافقه الجَرْمي والزَّجاج في الصورة الأولى نحو : إنّ هذا زيدٌ العاقل . وإن هذا العاقل زيد . وإن هذا أخوك قائم ، وإن هذا نفسه قائم ، وسمع : إنهم أجمعون ذاهبون .

(وقيل) في (غير نسق إنَّ) المكسورة [١٤٥/٢] (ولكن) من توابعهما [٣] (الخلاف) المتقدّم في نسقها من الرّفْع بعد لخبر في قَوْلٍ [٤] وقبله مطلقاً في قول ، وشرط البناء في قول : ولا يجوز في تابع ما عداهما إلا النصب .

(أمّا عطف الجملة على [٥] هذه الحروف وما عملت فيه رفعاً) نحو : إن زيداً قائم ، وعمروٌ [٦] ذاهب (فاتّفاق) أي جاز اتفاقاً ويكون غير داخل في معناها .

---

(١) ط فقط : « لتلك » مكان : « لذلك » .

(٢) للعجاج : من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٤٥ . وفي ط : « بالمليس » مكان : « يالميس » . تحريف .

(٣) أ . ب : « من توابعها » .

(٤) ب ، ط : « في قوله » بالهاء .

(٥) ط : « في » مكان : « على » . تحريف .

(٦) ط : « وعمراً » بالنصب مكان : « وعمرو » .



(وجوّز الكيسائي رَفْعَ نَسَقِ أوّل) مفعولي : ظَنّ (إذا لم يظهر الإعراب في المسند إليهما) نحو : أظن عبد الله وزيدٌ قاما أو يقومان ، أو « مالُهما كثير » بخلاف : قائمين أو قائماً . وخالفه الفراء والبصريّون ، وهذا النقل عنه هو الصّواب .

وقال أبو حيان : خلاف ما في التسهيل من نَقله اشتراط خفاء إعراب الثاني مُمَثِّلاً له : « لظننت زيداً صديقي وعمرو » .

(ويجوز نصب نسق الجملة المعلّقة) لأنّ محلها نصب نحو : علمت لزيدٌ منطلق وعمراً قائماً . (وتابع المجرور بالمصدر) فاعلاً أو مفعولاً (يجري على اللفظ) قطْعاً .

(ومنع سيبويه والمحققون) الإجراء (على المحلّ) لأنّ شرطه أن يكون مُحْرِزه[1] لا يتغير عند التصريح به . وهنا لو صرّح برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغيّر العامل بزيادة تنوين .

وجوّزه الكوفيون وجماعة من البصريّين وجزم به ابن مالك لورود السمّاع بــه كقوله :

١٦٨٠ — * طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المظلُومُ [٢] *

وقوله :

١٦٨١ — * مَشْيَ الهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ [٣] *

---

(١) أ : « مجروره » . تحريف .

(٢) للبيد بن ربيعة العامريّ . وصدره :

* حتى تهجّر في الرّواح وهاجَها *

الديوان ١٢٨ . وروايته : « وهاجه » مكان : « وهاجها » وأوضح المسالك رقم ٣٦٩ .

(٣) سبق ذكره رقم ٧٢٧ .



وفي قراءة الحسن : « علَيهم لعنةٌ الله والملائكةُ والناسُ أجمعون [١] » .

وقوله :

١٦٨٢ — * مَخَافَة الإفلاسِ واللَّيانا [٢] *

ثم الاختيار عند هؤلاء الحمل على اللّفظ ، قال الكوفيّون : إلاّ أن يُفْصَل بين التّابع والمتبوع بشيء فيستويان نحو : يُعْجِبني ضَرْبُ زيد عمراً [٣] وبكراً .

(وثالثها يجوز في عطف وبدل) دون النعت والتوكيد وهو رأي الجَرْميّ ، لأنّ العطف والبدل عنده من جملة أخرى ، فالعامل [٤] في الثاني غير العامل في [٥] الأول بخلاف الصّفة والتأكيد ، فالعامل فيهما واحد ، ومحال — وهما شيء واحد — أن يكون الشيء مجروراً مرفوعاً أو مجروراً منصوباً .

(وقيل) يجوز (بشرط ذكر الفاعل) فيقال : عجبت من شرب الماء واللبن زيد (ولا يجوز حذفه) .

(ويجب) الإتباع على المحلّ بلا خلاف (إذا كان المفعول المضاف إليه ضميراً اختياراً) نحو : يعجبني إكرامُكِ زيداً وعمراً بالنّصب . ولا يجوز الإتباع على اللفظ إلاّ في ضرورة .

---

(١) سورة البقرة ١٦١ . وانظر : مشكل إعراب القرآن ١ : ٠٧٧ .

(٢) لزياد العنبري . وصدره :

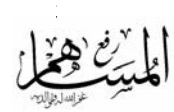
* قد كنت دانيتُ بها حسّانا *

من شواهد : سيبويه ١ : ٩٨ ، وأوضح المسالك رقم ٣٧٠ وقد نسبه سيبويه إلى رؤبة وهو في ديوانه ١٨٧ .

(٣) ب ، ط : « عمروٌ » بالرّفع .

(٤) من قوله « في الثاني » إلى قوله : « فالعامل » فيهما واحد ، سقط من أ .

(٥) « في » سقطت من ط .



(ويجوز في تابع المفعول) مع الجر والنصب حيث قلنا به (الرَّفْعُ على تأويله) أي المصدر (بمبنيّ) أي بحرف مصدريّ موصول بفعل مبنيّ (للمفعول) بناءً على جواز ذلك فيه ، وهو الأصحّ كما تقدّم في مبحث إعماله .

(ويجريان) أي الإتباع على اللفظ والمحلّ (في تابع مجرور اسم الفاعل العامل) . كقوله :

١٦٨٣ – هل أنْتَ باعِثُ دينارٍ لِحاجَتِنا أوْ عَبْدَ ربٍّ أخا عَوْن بنِ مخْراقِ(١)

(إلاّ النّعت والتوكيد فاللفظ) يتعيّن فيهما (في الأصحّ) لأنه لم يسمع فيهما الإتباع على المحَلّ . وقيل : يجوز المَحلُّ فيهما قياساً على مجرور المصدر . قال ابن مالك : بل أولى ، لأن إضافته في نِيّة الانفصال . ولأنه أمْكَنُ في عمل الفِعْل من المصدر .

(ومنع قوم المحلّ في تابع معرَّف بأل مثنّى أو جمع) على حدة ، فلا يقال : هذان الضاربا زيدٍ أو الضاربو زيدٍ أخاك وعمراً ، وأوجبوا الجر .

وجوّز ابن عصفور والأبّذي الأمرين .

(و) منع (المُبرِّد اللّفظ في تابع غيرهما) أي المفرد أو المكسر أو الجمع بألف وتاء (العاري من أل ، ولو أضيف لما هي فيه أو) إلى (ضميره) أو ضمير ما هي فيه ، فلا يقال : « هذا الضّارِب الجاريَة وغلامِ المرأة أو أخيها » ، أو الضُّرَّاب ، أو الضارباتُ الرّجُلِ أخيك وزيدٍ وأوجب النصب .

وجوّز سيبويه الأمرين ، فإن لم يكن عارياً من أل جازا بلا خلاف نحو : الضّاربُ الغلامِ والجارية .

---

(١) قيل : إنه لمجهول ، وقيل : إنه مصنوع من شواهد : سيبويه ١ : ٨٧ ، والخزانة ٣ : ٤٧٦ . وفي النسخ الثلاث : « وعبد رب » بالواو لا بـ « أو » .



(وجوز أهلُ الكوفة وبغداد جرَّ تابع منصوبه) أي اسم الفاعل ، فيقال : هذا ضاربٌ زيداً وعمروٍ . وأوجب غيرهم النّصب بناءً على اشتراط المحرز في العطف على المحلّ .

(ولا يجوز في تابع معمول) الصفة (المشبهة) إلا اللفظ أي الإتباع عليه إنْ رفعاً فرفعٌ ، وإن نصباً فنصبٌ ، وإن جرّاً فجرٌّ .

(و) جوَّز (الفراء رفع [1] تابع مجرورها) لأنه فاعل في المعنى نحو : مررت بالرجل الحسن الوجه نَفْسهُ ، وأنْفُه .

وغيره قال : لم يسمع ذلك .

(و) جوّز (أهل بغداد جر عطف [١٤٦/٢] منصوبها) نحو : هذا حَسنٌ وجهاً ويدٍ ، كأنك قلت : حسَنَ وجْهٍ ويدٍ .

ولا خلاف أنّه لا يعطف على مجرورها بالنصب ، فلا يقال : هو حسن الوجه والبدنَ .

(١) ط : « لفظ تابع مجرورها » مكان : « رفع » الخ . تحريف .

العَـوارِضُ

الإخبار بالذي وفروعه

(الكلام [١] في الإخبار) بكسر الهمزة ، ويقال له : باب المخاطبة وهو نوع من أنواع الابتداء أفرد بالذكر للتّمرين .

(الإخبار بالذي وفروعه) من المثنّى والجمع المؤنث (أن يتقدّم) الذي مبتدأ ويؤخر الاسم الذي يقال [٢] أخبر عنه بالّذي (أو خلفه) وهو الضمير المنفصل عن المتصل (خبراً) عنه (و) يتوسط [٣] (ما) في الجملة (بينهما صلة) للذي (عائدها ضمير غائب يخلف الاسم في إعرابه الذي كان له) قبل الإخبار ، كقولك في الإخبار عن « زيد » مِن « ضربْتُ زيداً » : الذي ضربته زيدٌ [٤] وعن التاء : « الذي ضرب زيداً أنا » . وبهذا ظهر أنّ الإخبار ليس بالذي ولا عن الإسم ، بل بالاسم عن الذي .

قال ابن السّرّاج : وذلك لأنه في المعنى مُخْبَرٌ عنه . قال أبو حيّان : ويحتمل أن الباء بمعنى عن [٥] ، وعن بمعنى الباء كما تقول : سألت عنه ، وسألت به ، فكأنه قال : أخبر بهذا الاسم أي صيره خبراً .

وقال غيره : الباء هنا للسببيّة لا للتّعدية ، وكأنه قيل : أخبر بسبب الذي أي بسبب جعلها مبتدأ .

---

(١) ط : « لكلام » باللام فقط . تحريف .

(٢) أ : « يقال له » بزيادة : « له » . (٣) ط : « وتوسّط » .

(٤) ط : « الذي ضربته زيداً » بنصب : « زيد » . تحريف . وذلك لأن : « الذي » مبتدأ و « زيد » خبر ، و « ضربته » صلة « الذي » ، والهاء في : « ضربته » خلف عن : « زيد » الذي جعلته خبراً ، وهي عائدة على الذي . أنظر شرح ابن عقيل ٢ : ١٣٣ .

(٥) في قولهم : « الإخبار بالّذي » .



قال بدر الدين بن مالك : وكثيراً ما يصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص أو تقوّي الحُكْم ، أو تشويق السامع ، أو إجابة الممتحن (١) . (وجوز أبو ذَرّ) مصعب بن أبي كثير الخشني : (عوده) أي الضمير (مطابقاً للخبر) في الخطاب ، فيقال في الإخبار عن التاء من : ضربت : « الذي ضربت أنت » حملاً على المعنى ، لأن الذي هو أنت ، كما يجوز الوجهان في أنت الذي قام . وأنت الذي قمت ، وفرق (٢) هنا بأنه يلزم أن يكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ ، وذلك خطأ بخلافه هناك قال أبو حيّان : وقياس قوله : جواز ذلك في ضمير المتكلم إذْ لا فرق فيقال : الذي قمت أنا .

(و) جوّز (المبرد تقدم المخبر به) على الذي مع قوله : إن الأحسن تأخيره ، وعلى قول الجمهور بوجوب تقديم « الذي » المراد حيث لا مانع ، فإن كان هناك استفهام وجب تقديمه كقولك في الإخبار عن « أيّ » مِنْ « أيُّهم قائم » : « أيهم الذي هو قائم » ، ومِنْ : أيُّ رجل كان أخاك : « أيهم الذي هو كان أخاك » هكذا . قال أبو حيّان : وفيه نظر لما سيأتي .

(و) يخبر (بأل إن صدرت الجملة) التي هي منها (بفعل موجب) يصلح لأن (يصاغ منه صلتها) فتقول في الإخبار عن « زيد » مِنْ « قامت جاريةُ زيد » « القائم جاريته زيد » فإن لم تصدّر بفعل نحو : زيداً ضرب عمرو (٣) ، أو صدرت بفعل غير موجب ، أو موجب لا يصلح أن يصاغ منه صلة لأل كيذر – ويدع لم يخبر بأل .

(فإن رفعت) صلة أل (ضمير غيرها) أي غير أل (وجب إبرازه) كأن يخبر

---

(١) شرح الألفية لابن المصنف ورقة ١٦٠ نسخة مخطوطة في حوزتي .

(٢) هذا ردٌّ على أبي ذرّ ، لأنه في إجازته لهذا يترتب عليه أن تكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ . انظر التصريح ٢ : ٢٦٥ .

(٣) أ : « زيد أخو عمرو » .



بها عن زيد من ضربت زيداً فتقول : الضاربه أنا زيد بإبراز الضّمير ، لأن أل لزيد ، وأنا لغير أل: بخلاف ما إذا أخبرت عن «زيد» من « خرج زيد » ، أو التاء من « ضربت زيداً » ، فتقول : « الخارج زيد والضارب زيداً أنا » ، لأن مرفوع الصّلة ضمير أل .

(فإن كان الاسم) المخبر به (ظرفاً) فإن كان متصرِّفاً (لم يُتَوسّع فيه) قبل الإخبار (قرن الضمير بـ « في ») كأن يخبر عن اليوم من : « قمت اليوم » فتقول : « الذي قمت فيه اليوم » ، أو عن خَلْفَك من : « قعدت خَلْفَك » فتقول : « الذي قعدت فيه خلفك » .

فإنْ كان مما يتوسّع فيه قَبْل [1] وصَل الفِعل إليه بنفسه حالة الإخبار .

(وشَرْط هذا الاسم) المخبر عنه في هذا الباب (إمكان الفائدة به لا) ما لا يفيد[2] نحو (ثواني الأعلام) المضافة من الكُنى ، وغيرها كبكر من « أبي بكر » ، و « قزح » من « قوس قزح » (ولا) ثواني المركبات ترتيب (المزْج) إذا أعربت إعراب المتضايفين (خلافاً للمازنيّ) حيث جوَّز الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى ،واستدلّ بأن العرب قد أخْبَرت عنه في كلامها قال :

١٦٨٤ — • أو حَيْثُ علّق قوسهُ قُزَحُ [3] •

ورُدّ بأن « قُزح » اسم للشيطان ، وكان العرب قد وضعت قَوْساً للشّيطان فيكون من أكاذيبها .

---

(١) أي قبل الإخبار .

(٢) ط : « ما يقيد » بالقاف مكان : « ما لا يفيد » .

(٣) يقول صاحب الدرر ٢ : ٢٠٤ : « لم أعثر على قائله ولا تتمته» .
وقد عثرت على قائله وهو : شقيق بن سليك الأسديّ .
وكذلك عثرت على تتمته وهي صدر :
• فكأنما نظروا إلى قمر •
أنظر العيني ٤ : ٤٧٩ :



(و) شرطه (الغني عنه بأجنبيّ) يوضع مكانه قبل الإخبار ، لأنّك تضع بدل « زيد » في « ضربت زيداً » مثلاً : « عمراً » بخلاف الهاء في نحو : « زيد ضربته » لا يجوز فيه : « زيد ضربت عمراً » (أو) الغنى عنه (بمضمر ، لا حال وتمييز) فلا يصحّ الإخبار عنهما لأنهما لا يكونان مضمرين .

قال أبو حيّان : وكذا ما ربط به من اسم ظاهر أو إشارة ، فلا يصحّ الإخبار عن زيد من : « زيد ضربت زيداً » ولا عن ذلك من قوله تعالى : « ولباسُ التّقْوى ذلك خيْرٌ »(١) [١٤٧/٢] .

وكذا لا يَصحّ الإخبار عن مجرور حتّى ونحوها مما لا يجرّ المضمر .

(و) شرطه قبوله الرّفع ، بخلاف ما لا يقبله كالظّرف والمصدر غير المُتصرّفين ، وما لزمه (٢) كأيمن في القسم ، وما التعجبيّة (٣) .

(و) شرطه (قبوله التأخر) هو (أو خلفه) كالتاء من ضربت فإنها ، وإن لم تقبل التأخير فخلفها يقبله ، وهو الضمير المنفصل أعني « أنا » . (لا لازم الصّدر) كأسماء الشّرط والاستفهام ، وكم الخبريّة ، وضمير الشأن ، فلا يجوز الإخبار عن شيء من ذلك .

(وقيل : إلاّ) اسم (الاستفهام) فإنه يجوز الإخبار عنه ، ويلزم الصّدر فيقال : في « أيهم قائم » : أيهم الذي هو قائم ، وفي « أيهم ضربت» « أيهم الذي إيّاه ضربت» .

(و) شرطه (قبوله الإثبات لا) ما لزم النفي (كأحدٍ وعَرِيب) وكتيع وطُوريٌّ (٤)

---

(١) سورة الأعراف ٢٦ . (٢) أ : « وما لازمه » .

(٣) لأن « ما » التعجّبية تلزم الصدر ، وهذا يتنافى مع شرط الإسم المخبر عنه حيث إنه يجب أن يكون قابلاً للتأخير » أنظر حاشية الخضري ٢ : ١٣٣ .

(٤) في اللسان : « طور » : « والعرب تقول : ما بالدار طوريٌّ ولا دوريٌّ » أي أحد . =



(وإسم فعل) ناسخ (منفيّ) كليس وما زال وإخوته .

(و) شرطه (ألا يعود الضّمير على شيء قبله) كالهاء في : زيد ضربته ، والضمير في « منطلق » من « زيد منطلق » ، لأنك لو أخبرت عنها لجعلت مكانها ضميراً وذلك الضمير يطلبه زيد والموصول ، ولا جائز أن يعود إليهما ، وإن أعدته إلى أحدهما بقي الآخر بلا رابط ، فامتنع الإخبار . (وقيل) : بل (الشرط ألاّ يكون) الضّمير قبل الإخبار (رابطاً) كما في : زيد ضربته ، فإن عاد على سابق وليس رابطاً جاز الإخبار عنه ، كأن يذكر إنسان فتقول : لقيته ، فإذا أخبرت قلت : الذي لقيته هو ، فصحَّ الإخبار عن ضمير « لقيته » ، وإن كان عائداً على شيء قاله الأستاذ أبو علي الشّلوبين .

قال الشّلوبين الصغير : وهذا غير صحيح ، ولا يوجد في كلام العرب إذ لا يفهم المعنى المراد منه في الجملة . قال أبو حيّان : والذي نذهب إليه هو الشرط الأول ، وهو اختيار الجزولي .

(و) شرطه (كونه بعض ما يوصف به من جملة صالحة) للوصف بأن تكون خبريّة عارية من معنى التعجّب غير مستدعية كلاماً ليصح كونها صلة بخلاف غير الخبريّة ونحوها . (أو جملتين في حكم) جملة (واحدة) كجملتي الشّرط والجزاء ، فإنها تصلح للوصف ، فيصلح في هذا الباب كأن يخبر عن « زيد » من قولك: « إنْ تضرب زيداً أضربه » فتقول : الذي إن تضربه أضربه زيد .

= قال العجاج :

* وبلده ليس بها طوريٌّ *

وكذلك كتيع ، وانظر « التسهيل » ١١٩ فقد عدد ابن مالك الكلمات التي تشبه معنى : أحد ، وأنهاها إلى ٢٢ كلمة .

وفي النسخ الثلاث : « كتيع » بالباء . تحريف .



(و) شرطه (أن يتحد العامل في المتعاطفين) بأن كان الذي يراد الإخبار عنه معطوفاً ومعطوفاً عليه ، فتقول في « قام زيد وعمرو » : « الذي قام وعمرو زيد » بخلاف ما إذا [١] اختلف .

قال أبو حيّان : وذلك لا يتصوّر إلاّ في العطف على التوهّم نحو : « زيد لم يقم ولا بصديقك » تريد : « زيد[٢] ليس بقائم ولا بصديقك » ، فلا يجوز الإخبار عن قولك : بصديقك ، لأن عامل الجر ليس موجوداً في المعطوف عليه ، فما اتحد العامل في المتعاطفين .

(والأصحّ جوازه) في هذا الباب (عن ضمير المتكلم والمخاطب) ومنعه بعضهم ، قال : لأنك إذ ذاك تضع موضعهما ضمير غيبة وهو أعم منهما ، ووضع الأعم موضع الأخص لا يجوز . وأجيب بمنع ما ذكره . مثاله [٣] قولك في الإخبار عن « أنا » من « أنا [قائم[٤]] » . « وأنت » من « أنت قائم » : « الذي هو قائم أنا » ، « والذي هو قائم أنت » . أما ضمير الغائب ، فنقل ابن عصفور : أنه لا خلاف في جوازه عنه .

(و) الأصحّ جوازه في (خبر باب كان الجامد) كما يجوز في خبر باب المبتدأ وباب إن ، وباب ظن الجامد بلا خلاف . مثاله فيها : « مَنْ كان زيد أخاك » : « الذي كان إياه أو كأنه زيد أخوك » ، وفي باب المبتدأ : « الذي زيد هو أخوك » ، وفي باب إنّ : « الذي إن زيداً هو أخوك » ، وفي باب ظن : « الذي ظننت زيداً إياه أخوك » والأحسن وصل الضمير فيقال : « الذي ظننته زيداً أخوك » .

ونقل ابن الدهّان عن بعضهم منع الإخبار عن خبر كان مطلقاً ، لأنه في معنى

---

(١) ط : « ماذا » مكان : « ما إذا » . تحريف .

(٢) من قوله : « زيد ليس بقائم » إلى قوله : « عامل الجر » سقط من أ .

(٣) من قوله : « مثاله » إلى قوله : « أما ضمير الغائب » سقط من أ . ب .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة مني لأن الأسلوب يقتضيها وهي ساقطة من النسخ الثلاث .



الجملة ، واستقبحه [1] ابن السَّراج قال : لأنه ليس بمفعول على الحقيقة ، وليس إضماره مُتّصِلاً ، إنما هو مجاز وهذا يخدش نفي ابن عصفور الخلاف في الجواز . أما المشتق فسيأتي .

(و) الأصح جوازه عن (المصدر المُخصّص) بوصف أو إضافة كقولك : في « قام زيد قياماً حسناً أو قيام الأمير » : الذي قامه زيد قيامٌ حسنٌ أو قيام الأمير (لا) عن (غيره) وهو المؤكد . وقيل : لا يجوز المخصّص أيضاً ، وقيل : يجوز عن المؤكّد أيضاً .

(و) الأصح جوازه عن (المفعول له) واختاره ابن الضائع فتقول في الإخبار عن : إجلالاً من : « قمت إجلالاً لك » : « الذي قمت له إجلال لك » ، وصحّح ابن عصفور المنع ، لأنّ في الإخبار عنه تغييراً عن حاله من الرّفع [١٤٨/٢] وغيره .

(و) الأصحّ جو . في المفعول (معه) واختاره أيضاً ابن الضائع ، وصحّحه أبو حي . فنقول في الإخبار عن « الطيالسة » من « جاء البرد والطيالسة » : « التي جاء البرد وإياها الطيالسة » وصحح ابن عصفور المنع في الإخبار لما فيه من التغيير عن حاله ، وأجيب بأن التغيير موجود في كل اسم أريد الإخبار عنه .

(و) الأصح (منعه في كل خبر مشتق) لمبتدأ أو كان أو إنّ أو ظن . وقيل : يجوز فيقال في «قائم» من « زيد قائم » أو مع ناسخ : « الذي زيد هو قائم » ، « والذي كان زيد إيّاه قائم » ، « والذي إن زيداً هو قائم » « والذي ظننت زيداً إياه قائم » ، « والذي ظننته زيداً قائم » .

(و) الأصحّ (منعه) في (مرفوع نحو عسى) من جوامد أفعال باب المقاربة ، أجازه ابن أبي الرّبيع ، فيقال : « الذي عسى أن يقوم زيد » ، ورُدّ بأن عسى لا تصلح

---

١) أ : « واستحسنه » مكان : « واستقبحه » تحريف ، لأن الأسلوب متناف مع الاستحسان .

للصلة لأنها خبريّة . أمّا المتصرّفة ككاد ، وأوشك فيجوز الإخبار عن مرفوعها نحو : « الذي كاد يضرب عمراً زيد » في « كاد زيد يضرب عمراً » .

(ويجوز في كل من المتعاطفين بغير أم) تقول في « قام زيد وعمرو » مخبراً عن المعطوف عليه : « الذي قام هو وعمرو زيد » . وعن المعطوف « الذي قام زيد وهو عمرو » وقس عليه العطف بسائر الحروف ، فإن كان العطف بأم لم يجز الإخبار لا عن المعطوف ، ولا عن المعطوف عليه .

(و) يجوز في (سائر التوابع) أي باقيها (مع المتبوع) فيقال في باب النعت في « مررت برجل عاقل » : الذي مررت به رجل عاقل » . وفي باب التأكيد في « قام زيد نفسه » : « الذي قام زيد نفسه » . وفي باب البدل في « قام زيد أخوك » : « الذي قام زيد أخوك » .

(وقيل : يجوز في بدل دون متبوعه وعكسه) فيقال : الذي قام زيد هو أخوك والذي قام هو أخوك زيد ، والصّحيح المنع كما في بابي النعت والتأكيد .

(وضعّفه المازنيّ في ياء المتكلم) .

ويجوز (في الموصول) بأن يُجْعل مكان الموصول وصلته ضميرٌ لأنهما شيء واحد ، ويحيل الموصول وصلته خبَراً فيقال في الإخبار عن الذي من قولك : « ضربت الذي ضربته » : « الذي ضربته الذي ضربته » .

(و) يجوز (في المتنازع فيه ، ويبقى التّرتيب) فيقال في الإخبار عن « زيد » من ضربني وضربته زيد : « الذي ضربني وضربته زيد » .

(فإن كان) الإخبار (بأل ، والمخبر عنه غيره) أي غير المتنازع فيه (فَخُلْف) :

قال أبو حيّان في شرح التسهيل : إذا كان المعطوف والمعطوف عليه من جملتين



فعليتين بينهما ارتباط ، فأردت الإخبار « بأل » عن بعض أسماء الجملتين فمنع ذلك قوم ، وأجازه آخرون .

ثم اختلفوا ، فذهب الأخفش : إلى أنه يُسْبَكُ من الفعلين اسما فاعل ، وتدخل أل عليهما ، ويُوفّيا عوائدهما ويَجْعَلُهما جميعاً كشيء واحد . ويعطف مفرد على مفرد ، فيقال في الإخبار عن التاء من « ضربت وضربني زيد » : « الضارب زيداً ، والضاربه هو أنا » .

وذهب قوم من البغداديين إلى نحو ذلك إلاّ أنهم يحذفون العوائد ، فيقولون في الإخبار عن التاء من « ظننت وظنني زيد عالماً » : الظان والظان عالماً زيد أنا .

وقياس قول الأخفش : الظّانّهُ إياه ، والظانّ عالماً زيدٌ (١) أنا .

وذهب المازني : إلى مراعاة الترتيب ، وهو كأصحاب الحذف إلا أنه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كانا فعليّتين ، فتقول : « الضاربه أنا والضاربي زيد » .

وذهب الفارسي والجُرْجاني : إلى أنه تدخل أل على الأول خاصة ، فتقول : « الظانّه أنا إيّاه وظنني عالماً زيد » فهذه خمسة مذاهب ذكرها أبو إسحاق إبراهيم ابن أصيع في كتابه المسمّى بـ : « رؤوس المسائل في الخلاف » .

---

(١) ط : « والظان عالماً زيداً أنا » بجعل كلمة « زيداً » منصوبة . تحريف صوابه من أ ، ب .



العـــدد

أي هذا مبحثه (يؤنث بالتاء ثلاثة) فما فوقها (إلى العشرة) أي معها (إن كان المعدود مذكّراً مذكوراً) نحو : أربعة أيام وعشرة رجال . (وكذا) إن كان المعدود المذكّر (محذوفاً على الأفصح [(١)]) نحو : صمت خمسةً أي خمسة أيام ، ويجوز فصيحاً ترك التاء وعليه « أربعة أشْهُرٍ وعَشْراً [(٢)] » « من صام رمضان وأتبعه ستّاً من شوال » ، وحكى الكسائي : « صمنا من الشهر خمساً » .

(وتحذف التاء) من ثلاثة إلى عشرة (إن كان) المعدود (مؤنثاً) حقيقة أو مجازاً نحو : « سَبْع ليال [(٣)] » وعشر إماء . (أو اسم جمع أو) اسم (جنس) كل منهما (مؤنث غير نائب عن جمع مذكّر ، ولا مسبوق بوصف يدلّ على التذكير) نحو : عندي ثلاث من الإبل ، وثلاث من البط ، وخمس [١٤٩/٢] من النخل [(٤)] .

بخلاف اسم الجمع المذكر كتسعة رهط . وثلاثة نفر .

واسم الجنس المذكر ، ومُدْرَكَهُ السمّاع كعِنَب ، وسِدْرٍ وموز ، وقَمْح . نَصّت العرب على تذكيرها ، وتأنيث البط والنّخل .

واستعملت سائر أسماء الجنس كالبقر مؤنّثة ، ومُذكّرة ، قالوا : والغالب عليها التأنيث .

وبخلاف المؤنث منها ، النائب عن جمع مذكر كقولهم : ثلاثة أشياء ، وثلاثة

---

(١) أ ، ب : « على الأصحّ » .

(٢) سورة البقرة ٢٣٤ .

(٣) سورة الحاقة ٧ .

(٤) ط : « النحل » بالحاء :



رَجْلَه [١] ، لأنهما نائبان عن جمع مفرديهما إذْ عُدِل من جمع « شيء » على « أفعال » إلى « فعلاء » ، ومن جمع « راجِل » على « أفعال » كصاحب وأصحاب إلى فَعْلَة .

وبخلاف المسبوق بوصف يدلّ على التذكير نحو : ثلاثة ذكور من البطّ ، وأربعة فحول من الإبل ، فإن التأنيث في جميع ما ذكر .

والنُّكتَةُ في إثبات التّاء في المذكر أن العدد كله مؤنث وأصل المؤنث أن يكون بعلامة التأنيث ، وتركت من المؤنث لقصد الفرق ولم يعكس ، لأن المذكر أصل ، وأسبق ، فكان بالعلامة أحَقّ ، ولأنه أخف وأبعد عن اجتماع علامتي تأنيث .

(والعِبْرة) في التذكير والتأنيث (باللفظ غالباً لا بالمعنى ، وقد يعتبر) في ذلك المعنى (بقِلّة) فيجاء بالتاء مع لفظِ مؤنث لتأويله بمذكّر كقوله :

١٦٨٥ — * ثَلاثَةُ أنفُسٍ وثَلاثُ ذَوْدٍ [٢] *

وقوله :

١٦٨٦ — * وقائعُ في مُضرٍ تِسْعَةٌ [٣] *

أوّل « الأنفس » بالأشخاص . « والوقائع » بالمشَاهد .

ويترك [٤] مع لفظ مذكر لتأويله بمؤنث كقوله :

(١) جمع : « الراجل » : رجال — ورجالات — ورجْلَة ورَجِلَة كعِنَبَة .

(٢) سبق ذكره رقم ٩٧٩ .

(٣) يقول صاحب الدرر ٢ : ٢٠٤ : « لم أعثر على قائله ولا تتمته . وقد عثرت على تتمّته في كتاب « الإنصاف » لابن الأنباري ٢ : ٧٦٩ . وهي . * وفي وائلٍ كانت العاشرة *

(٤) في ط : « يترك » بدون واو . تحريف .



١٦٨٧ — * وإنَّ كِلاباً هذه عَشْرُ أبْطُنٍ[١] *

أوَّل « الأبطن » بالقبائل .

(و) العبرة أيضاً في التذكير والتأنيث (بالمفرد) لا الجمع ، فيقال : ثلاثةُ سجِلاّت وثلاثة دُنَيْنِيرات (خلافاً لأهل بغداد) فإنهم يعتبرون لفظ الجمع فيقولون : ثلاث سجلات ، وثلاث حمامات بغير هاء ، وإن كان الواحد مذكراً .

(و) العبرة (في الصفة النائبة عن الموصوف بحاله) أي الموصوف لا بحال الصفّة ، فيقال : رأيت ثلاثة رَبْعات[٢] بالتاء إذا أردت « رجالا » وثلاث ربعات بحذفها إذا أردت نساء اعتباراً بحال الموصوف ، وعليه « مَن جاء بالحسنة فله عَشْر أمثالها[٣] » أسقط التاء اعتباراً بحال الموصوف وهو الحسنات ، ولم يعتبر المثل .

(ويعطف العشرون وإخوته) من ثلاثين إلى تسعين (على النّيف) وهو (ما دون العشرة) من واحد إلى تسْعة . (إن[٤] قصد به التّعيين) فيقال في المذكّر : واحد وعشرون ، واثنان وعشرون إلى تسعة وتسعين وفي المؤنث : واحدة وعشرون ، واثنتان أو ثنتان وعشرون ، إلى تسع وتسعين ، ولا يقال في شَيْءٍ ممّا دون العشرة نيف إلاّ وبعده عشرون أو إحدى إخوته .

---

(١) نسب للنواح الكلابي . وتمامه :

* وأنت بريءٌ من قبائلها العشر *

من شواهد : الإنصاف ٢ : ٧٦٩ ، وسيبويه ١ : ١٧٤ ! .

(٢) الربعة : الإنسان بين الطول والقصر ، وجمعه : ربْعات وتحريك الباء شاذ ، لأن فعله صفة لا تحرّك عينها في الجمع .

انظر القاموس : « ربعة » .

(٣) سورة الأنعام ١٦٠ .

(٤) ومن قوله : « إن قصد به التعيين » إلى قوله : « إلى تسعة وتسعين » سقط من أ .

وسقط من ب أيضاً إلى قوله : خلافاً للفرّاء .



(وإلاّ) أي وإن لم يقصد التّعيين (فبضْعَة في المذكّر ، وبَضْع في المؤنث) يعطف عليهما العشرون وإخوته ، فيقال : عندي بِضْعةُ وعشرون رجلاً ، وبضع وعشرون امرأة وهما بكسر الباء من : بَضعتُ الشّيء : قطعته ، كأنه قِطْعة من العدد .

(ولا يختصّان) أي البِضْعة والبِضْع (بالعشرة فصاعداً) بل يستعملان وإن لم يعطف عليهما عشرة ولا عشرون ، ومنه قوله تعالى : (في بِضْعِ سنِينَ [1]) . (خلافاً للفرّاء) في قوله : إنهما لا يستعملان إلاّ مع العشرة ، ومع العشرين إلى التسعين . ثم هما اسم عدد مبهم من ثلاث إلى تسع ، وبذلك فارقه النيف ، فإنه من واحد ، وفارقه أيضاً في أنه يكون للمذكر والمؤنث بغير هاء ، وفي أنه يختصّ بالعشرة فصاعداً وهو من : أناف على [2] الشيء : إذا زاد عليه .

(وتبنى العشرة معه) أي مع الاسم المضموم إليه ، وهو النيّف عند قصد التّعيين وبِضْعة وبَضْع عند عدمه لتضمّنه معنى حرف العطف الذي هو الأصل في العدد . وترك اختصاراً (على) حركة ، لأنه معرب الأصل ، وكانت (الفتح) طلباً للتخفيف . فيقال : أحد عَشر ، وإحدى عَشْرَة وثلاثةَ عَشر ، وثلاثَ عَشْرة ، وبِضْعة عشر، وبضْع عَشْرة .

(وجوّز الكوفية) إضافته أي النيّف أو البضع (إليها) أي العشرة ، واستدلوا بقوله :

١٦٨٨ — * بِنْتَ ثَماني عَشْرَةٍ من حِجّتِهْ [3] *

---

(١) سورة الروم ٤ . (٢) سقطت « على » من ط .

(٣) نسبه في التصريح ٢ : ٢٧٥ لنفيع بن طارق وصدره :

* كلِف من عنائه وشِقْوته *

من شواهد الأشموني ٤ : ٧٢ .



وأجيب بأنّه ضرورة إذ لا معنى لهذه الإضافة لأنها إمّا بمعنى اللاّم أو من . والنيّف ليس للعشرة ولا منها ، بل هو زيادة عليها .

(و) جوّز (الأخفش إعرابها مضافة) إلى اسم بعدها (كبعلبك) فيقال : هذه خَمْسَةَ عَشَرُكِ ببقاء الصدر مفتوحاً وتغيير آخر العجز بالعوامل (١) .

(و) جوز (الفراء) حينئذ إعرابها (كابن عرس) فيقال : هذه خَمْسَةُ عَشَرِك ، ومررت بخمسةِ عشرِك بإعراب الأول على حسب العوامل ، وجرّ الثاني أبداً .

والجمهور منعوا قياس ذلك ، وأوجبوا بقاء الجزأين على الفتح كما لو لم يَضف .

(و) جوّز [١٥٠/٢] (ابن مالك إظهار العاطف) الذي قدّر في الأصل (فتعرب) لزوال المعنى الموجب للبناء ، فيقال : عندي خمسةٌ وعشرٌ رجلاً ، وخمس وعشرةُ امرأةً .

قال أبو حيان : وما أظن العرب تكلمت بمثل ذلك وأما قوله :

١٦٨٩ — * كأنَّ بها البدْرَ ابنَ عَشْرِ وأرْبَعِ (٢) *

فمخالف لتركيب أربع وعشر بتقديم النيّف على العشر(٣) ، فلا يصحّ الاستدلال به على هذا التّركيب .

(وتاء ثلاثة فما فوقها) إلى تسعة (في المركّب) مع عشر (والمعطوف مع العشرين

---

(١) هذا الرأي منسوب في التصريح ٢ : ٤٧٥ لسيبويه واستحسنه الأخفش .

(٢) قائله مجهول . وتمامه :

* إذا هبوات الصيف عنها تجلّت *

أنظر الدرر ٢ : ٢٠٥ .

(٣) في ط : « العشرة » بتاء التأنيث .



وإخوته كغيره) ثابتة في المذكر ، ساقطة في المؤنث . وتاء عشرة في المركّب بالعكس أي ساقطة في المذكر ، ثابتة في المؤنث كراهة اجتماع علامتي تأنيث ، فيقال : عندي ثلاثةَ عشرَ رجلاً إلى تسعةَ عشرَ ، وثلاثة وعشرون رجلاً إلى تسعة وتسعين . وثلاثَ عَشْرةَ امرأةً إلى تسعَ عشْرةَ . وثلاث وعشرون امرأة إلى تسع وتسعين [١] .

(ولمذكّر دون ثلاثة عشر : أحدَ عشر أو وحد عشر [٢] ، واثني عشر، ولمؤنثه إحدى عشرة أو وحدة عشرة [٣] ، واثنتا عشرة) ولم يبال هنا بالجمع بين علامتي تأنيث لاختلاف اللفظ في إحدى عشرة ، وإعراب الصدر دون العجز في اثنتي عشرة فكأنهما كلمتان قد تباينتا .

(واثنا) عشر (واثنتا) عشرة مبنيّان عجزاً لما تقدم (معربان صدراً) على الأصحّ بالألف رفعاً ، والياء جرّاً ونصباً (لقيامه) أي العجزُ فيهما (عن النون) فبقي الصّدر على إعرابه كما كان مع النون .

(ومن ثَمَّ) أي ومنْ أجل ذلك ، وهو قيام العجز فيها مقام النون (اختصا بمنع الإضافة) فلا يقال : اثنا عَشرك ، ولا اثنتا عشرتك ، كما أنه لا تجامع النّون الإضافة بخلاف سائر أخواتها [٤] فإنها تضاف نحو : أحد عشرك وثلاثة عشرك ، ومقابل الأصح في الصّدر أنّه مبنيّ على الألف والياء كأخواته المركّبات ، وعليه ابن كيسان وابن درستويه .

(وياء ثماني عشرة تفتح) على الأجود لخفّة الفتح على الياء (أو تسكن) كسكونها

---

(١) أ : « إلى تسع وعشرين » . تحريف .

(٢) قال الأشمونيّ ٤ : ٦٧ : وهمزة « أحد » مبدلة ، من واو . وقد قيل : «وحدعشر» على الأصل . وقد سقطت : « وحد عشر » من أ .

(٣) سقطت : « وحدة عشرة » من أ .

(٤) ط فقط : « أخواتهما » بالتثنية . تحريف .



في « معدي كرب » أو (تحذف) لأنها حرف زائد ، وليست من سنخ الكلمـــــة . وحذفها (بعد) إبقاء (كَسْرٍ قبلها) دلالةً عليها (أو) بعد (فتح) للتركيب . (وقد يلزم الحذف في الإفراد) قبل أن تركّب في العدد ، فيجعل الإعراب على النون نحو : هذه ثمانٌ ، ورأيت ثماناً ، ومررت بثمانٍ .

(وشين عشرة في التركيب ساكنة) في لغة الحجاز ، قال تعالى : « اثنتا عَشْرة عيناً [1] » . وقد تكسر في لغة تميم ، وقرىء به في الآية . (أو تفتح) رجوعاً إلى الأصل فيها ، وقرأ به الأعمش . أما عشر في التركيب فمفتوح الشين والعين . (أو تسكن عين عشرة) لتوالي الحركات في كلمة ، وقرىء به في « أحَدَ عشر كوكباً [2] » « واثنا عشر شهراً [3] » . (أو) تسكن (« حا » أحد) عشر استثقالاً لتوالي الحركات) .

(وهمزة) أي : أحد بدل (عن واو) الأصل : وَحَد . (وألف إحدى) تأنيث ولذا منعت الصّرف (وقيل : إلحاق) ، وهمزة أيضاً عن واو .

(ويعطف عليهما) أي على أحد وإحدى (العشرون وإخوته كما) يعطف على واحد وواحدة . (ولا يستعملان غالباً دون تنييف [4]) مع العشرة أو العشرين وإخوته (إلا مضافين لغير علم) نحو : « لإحْدَى الكُبَر [5] » . « إحْدَى ابْنَتي [6] » . « قالت إحداهما [7] » . « فتُذكِّر إحداهما الأخرى [8] » . أحد الأحدين ، واستعمالهما بلا نيف ولا إضافة قليل نحو : « وإن أحد من المشركين [9] » .

---

(١) سورة البقرة ٦٠ ، سورة الأعراف ١٦٠ .
وفي أ ، ط : « اثنتي » بالياء . تحريف .

(٢) سورة يوسف ٤ .

(٣) سورة التوبة ٣٦ . وفي ط : « اثنتي » بالياء والتأنيث . تحريف .

(٤) أ : « دون نيف » . وتنييف اصطلاح ابن مالك في : « التسهيل » ١١٨ .

(٥) سورة المدثر ٣٥ . (٦) سورة القصص ٢٧ .

(٧) سورة القصص ٢٦ وفي ط : « أحديهما » بالياء . تحريف .

(٨) سورة البقرة ٢٨٢ وفي ط : « أحديهما » بالياء . تحريف .

(٩) سورة التوبة ٦ .



١٦٩٠ — * لقد ظَهرْتَ فما تَخْفَى على أحدٍ [١] *

وأضيفت إلى العلم في قول النابغة :

١٦٩١ — * إحدَى بليٍّ وما هام الفُؤاد بها [٢] *

فأوّل على حذف المضاف أي إحدى نساء بَليٍّ .

والغالب عند عدم النيف واحد وواحدة .

(ويعرَّف العدد المفرد) وهو من واحد إلى عشرة إذا لم تضف ثلاثة وما بعدها ، والعقود : عشرون وإخوته ومائة وألف إذا قصد تعريفه (بأل) كسائر الأسماء المفردة فيقال : الواحد ، والاثنان ، والثلاثة ، والعشرة ، والعشرون ، والتسعون ، والمائة ، والألف .

(وتدخل في المتعاطفين) بإجماع كقوله :

١٦٩٢ — إذا الخَمْسَ والخمسِين جاوزْتَ فارتقب
قُدُوماً على الأموات غَيْر بَعيد [٣]

---

(١) قائله ذو الرمة ديوانه ١٩١ .
من شواهد : ابن يعيش ١ : ١٢١ . وتمامه :
* إلاّ على أحد لا يعرف القمرا *
وفي الدرر ٢ : ٢٠٥ قائله مجهول .

(٢) وتمامه :
* إلاّ السفاه وإلاّ ذكرةً حُلُما *
وبليّ : قبيلة من قضاعة .
انظر ديوان النابغة ١٠١ .

(٣) قائله مجهول . انظر : الدرر ٢ : ٢٠٥ .



(و) تدخل (في) ثاني (المضاف) دون أوله نحو : ثلاثة الأثواب ومائة الدرهم ، وألف الدينار . قال :

١٦٩٣ — * ثلاثُ الأثافِي والرُّسُوم البلاقع (١) *

وقال :

١٦٩٤ — * فأدْرِكِ خمسةَ الأشبار (٢) *

(و) تدخل في (أول المركب) دون ثانيه نحو : « ما فعلت الأحدَ عشَر درهماً .

(وجوَّز الكوفية دخولها في جزئيهما) أي المضاف والمركب ، فيقال : الثلاثة الأثواب [٢/١٥١] ، والخمسة العَشر رجلاً .

والبصريون قالوا : الإضافة لا تجامع أل ، والمركب محكوم له بحكم الاسم المفرد من حيث إن الإعراب في محل جميعه ، فكان ثانيه كوسط الاسم .

ولا تدخل على أوّل المضاف مع تجرّد ثانيه بإجماع كالثلاثة أثواب .

(و) جوّز (قوم) دخولها (في تمييزه) بناءً على جواز تعريف التمييز نحو : العشرون الدرهم .

(و) جوّز (قومٌ تركها من المعطوف) ودخولها في المعطوف عليه فقط نحو : الأحد وعشرون رجلاً ، واختاره الأبّذي تشبيهاً بالمركّب ، وردّه أبو حيّان بالفرق ، فإن المتعاطفين كل منهما معرب ، فليس الثاني من الأول كالاسم الواحد .

(١) لذي الرمّة . وصدره :

* وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى *

انظر : ديوان ذي الرمّة ٤٢٢ .

(٢) سبق ذكره رقم ٨٥٥ .



(وإذا ميّز) العدد (بمذكّر ومؤنّث) فالحكم في التاء وحذفها (للسّابق مع الإضافة مطلقاً) وجد العقل أم لا ، اتّصل أم لا ؟ نحو: عندي عشرة أعبد وإما ، وعشر إماء وأعبد ، وعشرة جمال ونوق ، وعشر نوق وجمال ، وعشرة بين جمل وناقة ، وعشر بين ناقة وجمل .

والحكم للسابق أيضاً (مع التّركيب بشرط الاتصال وعدم العقل) نحو : عندي ستة عشر جملا وناقة ، وست عشرة ناقة (و) جملاً .

(وإن فصل ببين) مع عدم العقل (فللمؤنث) سبق أم لا ؟ نحو : ست عشرة بين جمل وناقة أو بين ناقة وجمل . ووجْهُهُ أن المذكّر فيما لا يعقل كالمؤنث (وإن وجد العقل فللمذكّر مطلقا) سبق أم لا ؟ فصل بـ « بين » أم لا ؟ نحو : خمسة عشر عبداً وأمة ، أو أمة وعبداً أو بين عبد وأمة ، أو بين أمة وعبد .

قال أبو حيان : ولو كان عاقل وغيْرُهُ غلّب العاقل . قال : والعدد المعطوف هل هو كالمركب ؟ ظاهر كلام ابن مالك . لا ، وابن عصفور نعم .

[مسألة في اسم الفاعل]

(المشتق من العدد يصاغ من اثنين) فما فوقهما (إلى عشرة : وزن فاعل) بغير تاء من المذكر وفاعلة (بالتاء من المؤنث بمعنى بعض ما صيغ منه) ولا يتصوَّر ذلك في معنى الواحد ، لأن الواحد نفسه هو اسم العدد فلا أصل له يكون مصاغاً منه .

ويستعمل (فرداً) كثانٍ ، وثانية وثالث وثالثة إلى عاشر وعاشرة (أو مضافاً لما) هو مصوغ (منه) كثاني اثنين ، وثالث ثلاثة إلى عاشر عشرة (ولا ينصبه) أي لا لا ينصب هذا المصوغ أصله المأخوذ منه (في الأصحّ) وعليه الجمهور ، لأنه لا فعل له ، لم يقولوا : ثَلَثْتُ الثلاثة ، ولا ربعْتُ الأربعة ، وعمل اسم الفاعل فرع الفعل .

والثاني : أنه ينصبه وعليه الأخفش والكسائي ، وثعلب ، وقطرب ، فيقال :



ثالثٌ ثلاثةً ورابعٌ أربعَةً على أن معناه متممٌ ثلاثةً ، ومتمِّمٌ أربعةً .

(وثالثها) : وعليه ابن مالك (ينصب ثان فقط) دون ثالث فما فوقه ، قال : لأن له فعلاً سمع : ثَنيت الرَّجلين إذا كنت الثاني منهما ، فيقال : ثاني اثنين ، ولم يسمع مثل ذلك في البواقي .

(ويضاف غير عاشر) أي تاسع فما دونه إلى (مركب مصدَّر بما) هو مصوغ منه ، فيقال : تاسعُ تِسْعَةَ عشَرَ ، وتاسِعَةَ تِسْعَ عشرة وهذا الوجه أحسن مما يأتي .

ويعرب اسم الفاعل لزوال التركيب إذا كان أصله : تاسع عَشَرَ تِسْعة عَشَرَ .

قال أبو حيان : وقياس مَن أجاز الإعمال في ثالث ثلاثة أن يجيزه هنا على معنى : متمِّم تِسْعة عشَرَ .

(أو يعطف عليه عشرون وإخوته) فيقال : التاسع والعشرون ، والتاسعة والعشرون، وكذا سائرها .

(أو تركب مع العشرة) تركيبها مع النَّيِّف (مقتصراً عليه غالباً) نحو : التاسع عشر ، والتاسعة عشرة .

(أو مضافاً لمركَّب مطابق) مع بقاء كل من جزئي اسم الفاعل والعدد المضاف إليه نحو : تاسع عشر تسعة عشر ، وتاسعة عشر تسع عشرة (وهو الأصل) وأقلها [١] استعمالاً ، والأوّلان محذوفان منه اختصاراً . وهل حذف في الثاني التركيب الثاني [٢] أو صدره ، وعجزه الأول ؟ قولان : فعلى الثاني يعرب الجزء الأول لزوال التركيب دون الأول .

---

(١) ط : « وأقلهما » بالتثنية . تحريف .

(٢) ط : « المركب الباقي » .



(ومثله الحادي في الزائد على العشرة) فيقال : على الأول حادي أحد عشر ، وحادية إحدى عَشْرَة ، والحادي والعشرون والحادية والعشرون . وعلى الثاني الحادي عشر والحادية عشرة . وعلى الثالث : حادي عشر أحد عشر ، وحادية عشر إحدى عشرة .

وحادي مقلوب واحد جعلت فاؤه مكان لامه ، فانقلبت ياء لكسر ما قبلها : وحكى الكسائي : واحد عشر على الأصل .

(وإن قُصِدَ به) أي بفاعل من المصوغ من اثنين إلى عشرة ، (جعل الأسفل في رتبته) أي رتبة أصله الذي صيغ منه (عمل) لأن له فعلاً ، حكى : ثَلَثْت الاثنين ، ورَبَعْت الثلاثة ، فيقال : رابع ثلاثة بمعنى جاعلها أربعة ، وثالث اثنين ، وحكى : ثاني واحد .

وحكم عمله كاسم الفاعل من النصب أو الإضافة إذا كان بمعنى الحال أو [١٥٢/٢] الاستقبال ، ووجوب الإضافة إذا كان بمعنى الماضي وفي التنزيل : « ثلاثَة رابِعُهم كلبهم [(١)] » الآية . « ثلاثةٍ إلاَّ هو رابعُهم [(٢)] » الآية .

(ولا يجاوز العشرة في الأصَحّ) وقيل : يجاوز بأن يستعمل مع التّركيب لكن بشرط الإضافة ، وعدم النصب ، فيقال رابعُ ثلاثَة عَشر بإعراب الأول ، ورابعَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ ببناء جزء كُلٍّ ، وإضافة المركّب الأوّل إلى الثاني ، وهو الأصل .

ولا يجوز هنا الاقتصار على مركب واحد لالتباسه وهذا رأي سيبويه قاله قياساً ، واختاره ابن مالك . والجمهور على خلافه ، لأنه لم يسمع .

(١) سورة الكهف ٢٢ .
(٢) سورة المجادلة ٧ .



وجوَّز الكسائي بناءه من العقود ، وحكى : عاشِرَ عشرين ، وقاس عليه الأخفش [1] إلى التسعين ، فيقال : هذا الجزءُ الثالِثَ ثَلاثِين ، وأباه سيبويه ، والفراء ، وقالا : يقال : هذا الجزء العشرون ، زاد غيره ، أو كمال العشرين أو تمام العشرين ، أو الموفي عشرين .

(١) كلمة : « الأخفش » سقطت من ب ، ط .

التَّأريخ

أي ، هذا مبحثه ، وهو عدد الأيَّام واللّيالي بالنظر إلى ما مضى من السنَّة ، والشّهر ، وما بقي . وفعله : أرَّخ ، وورّخ وكذا يقال : تاريخ وتوريخ .

(يؤرّخ باللّيالي) دون الأيام (لسبقها) لأنَّ أول الشهر ليل ، وآخره يوم ، والليل أسبق من النّهار خَلْقاً كما قاله [1] ... أخرجه ابن أبي حاتم . (وإن تأخرت ليلة عَرفة) عن يومها (شرعاً) فذاك بالنسبة إلى الحُكْم وهو شروعية الوقوف في هذا الوقت المخصوص .

(فيقال أول) ليلة من (الشهر . كتب لأول ليلة منه) أو في أول ليلة أو (لغُرَّته) أو (لمُهلِّه) أو (لمُستَهلِّه) .

(ثم) إذا أرَّخت بعد مضي ليلة يقال : كتب (لليلة خلت) أو مضت منه .

وإذا أرخت بعد مضي ليلتين (فخلتا) أي فيقال لليلتين خلتا منه (فَخَلَوْن) أي ويقال بعد مضيّ ثلاث فأكثر لثلاث خَلَوْن منه .

(للعشر فخلت) أي ويقال بعد العشر : لإحدى عَشْرَة ليلة خلت بالتاء ، لأنه جمع كثرة ، وقد تقدم في الضّمير أن الأحسن فيه التاء ، وفي جمع القلة النون . ويجوز عكسه .

وإذا أرَّخت يَوم خمسة عشر فيقال : كتب (لنِصْفِ من) شهر (كذا) وهو

(١) بعد « كما قاله » بياض بالنسخ الثلاث .

وفي ط : علق في الهامش بهذه العبارة : « هكذا بالأصل » .



(أجود من) أن يقال (لخَمْس عَشْرة) ليلة (خلت) منه (أو بقيت) منه .

الجائز أيضاً (فلأرْبَع عشرَة بقَيتْ) يقال في الستةَ عشَر مؤرخاً بالقليل عند الأكثر .

ويقال في العشرين (لعِشرٍ بقين) وكذا ما بعده .

وفي التاسع والعشرين (لآخر [١] ليلة بقيت) وفي ليلة الثلاثين (لآخر ليلة) منه (أو لسلخه) أو (لانسلاخه) .

وفي يوم الثلاثين (لآخر يوم) منه (كذلك) أي لسلخه أو لانسلاخه .

(وقيل : إنما يُؤرَّخ) في النّصف الثاني أيضاً (بما مضى) لأنه محقق ، وما بقي غير محقق .

(ويقال) كتبته (في العشر الأول والأواخر ، لا الأوائل والأُخَر)[٢]

---

(١) « الآخر » سقطت من أ .

(٢) في أ فقط : الأواخر .



الحِكَايَة

أي : هذا مبحثها ، وهي : إيراد لفظ المتكلِّم على حسب ما أوْرده في الكلام .

(يسأل بأيّ عن مذكور [١] نكرة) سواء كان عاقلاً أم لا ؟ وصلاً أم وقفاً ؟ (فالأفصح) فيه (مطابقة المَحْكيِّ إعراباً وتذكيراً ، وإفراداً وغيرهما) أي تأنيثاً ، وتثنية ، وجَمْعاً ، فيقال في حكاية : قام رجل : أيّ ، وفي قامت امرأة : أية ، وفي قام رجلان : أيّان . وفي قامت امرأتان : أيّتان وفي قام رجال : أيُّون ، وفي قامت فتيات : أيّات ، وفي رأيت رجلاً : أيّاً ، وفي مررت برجل : أيٍّ ، وهكذا ، ويجوز ترك المطابقة فيما عدا الإفراد والتأنيث ، والأول أكثر في لسان العرب .

ويسأل عن المذكور النكرة (بمَنْ وقفاً لا وَصْلاً خلافاً ليونس فكذلك) ، أي فالأفصح المطابقة فيما ذكر ، (و) لكن (تُشْبَعُ نونها في الإفراد) فيقال في قام رجل : منو ، وفي ضربت رجلاً : منا ، وفي مررت برجل : مَنِي .

(وتَسكن) نونها (قبلَ تاء التأنيث في التثنية غالباً) فيقال : مَنْتَانِ في الرفع . ومَنْتين في النصب والجر .

وقد تُسَكَّن قبلها في الإفراد ، فيقال : مَنْت بسكون النون ، والباقي الرفع والنصب ، والجر ، والفصيح منه يفتح النون ، وإسكان الهاء المبدلة من تاء التأنيث .

(١) ط : « مذكر » . تحريف .



وقد يحرّك قبلها في التثنية، فيقال : مَنتَان ، وهو القياس ، لأنه تثنية منَة بالتحريك، والتثنية فرع الإفراد ، وهو المشار إليه بقولي : غالباً .

ويقال في حكاية التثنية والإعراب : منان ومنين ، وفي حكاية: الجمع والإعراب : منون ومنين . وفي حكاية الجمع والتأنيث منات .

ويجوز أيضاً ترك المطابقة فتقول : إذا قيل : قام رجل أو رجلان أو رجال : مَنُو ، وفي نصب ذلك : منَا ، و في جره : مَنِي ، وكذلك في المؤنث إفراداً وتثنيةً [١٥٣/٢] وجمعاً، وهو لغة لقوم من العرب ، وكأن هؤلاء أرادوا أن يحكوا إعراب الإسم فقط .

وأجاز يونس الحكاية بمَن في الوصل وإلحاق الزيادات بها حينئذ تقول : منو يا فتى ، ومنَا يا هذا ومَنِي يا هند . ولا تُنَوَّن ، ومَنْت [1] يا فتى في الأحوال تشير إلى الحركة ، ولا تنوّن ، ومنان ، ومنَتانِ يا فتى ، فتكسر النون ، ومتون منينَ يا فتى ، فتفتح النون ، ومنات يا فتى فتضم التاء ، وتنوّن في الرفع ، وتكسر التاء ، وتنوّن نصباً وجراً ، وحكاها لغة لبعض العرب ، ولشذوذها ، قال : لا يصدّقُ بهذه اللغة كلّ أحد .

(وقيل : الحروف الناشئة زيادة) زيدت أوّلاً (في الحكاية) ولزمت عنها الحركات ، لا اشباع للحركات ، فنشأت الحروف وتولّدت عنها فحاصل القولين

---

(١) في النسخ الثلاث : « ومنه » بالهاء .

وهذا النص منسوب إلى يونس أيضاً في الأشموني ٤ ° ٩٠ ، ولكن « منه » مكتوبة بالتاء المفتوحة : « منت » .

وفسّر الصبّان الإشارة إلى الحركة بقوله : أي بحركة تاء : « منت » إلى الحركة أي حركة الحلّى : هذا وقد تقلب التاء هاء كما قال ابن مالك :

* وقل لمن قال أنت بنت منَه *



أنه اختلف : هل الحكاية وقعت بالحركات ، وتولّدت عنها الحروف ، أو بالحروف ، ولزمت عنها الحركات ؟ والأول قول السّيرافيّ والثّاني : قول المبرّد والفارسيّ .

(وقيل) : الحروف (بدل من التنوين) قال أبو حيان : وهـذا ليس بشيء ، لأن الإبدال من التنوين رفعاً وجرّاً لغة لبعض العرب . وأمّا منو ، ومَنِي فكل العرب تقوله .

(ومثل بدل من لام العهد) لأنّ النكرة متى أعيدت كانت باللام لئلا يتوهّم أن الثاني غير الأول .

(ولا يحكي غالباً معرفة) وشذّ حكاية المضمر فيما روى من قولهم : مع منين ؟ لمن قال : ذهب معهم (خلافاً ليونس) حيث أجاز حكاية جميع المعارف كالإشارة والمضاف . (إلاّ علَم لم يتيقّن نفي الاشتراك فيه) اسماً أو كُنْية أو لقَباً ، فيحكي بإجماع النّحاة على لغة الحجازيّين (بمَن دون عاطف ، فيقدر إعرابه كله في الأصحّ) كقولك لمن قال زيد : من زيد ولمن قال : رأيت زيداً : من زيداً ولمن قال : مررت بزيدٍ : من زيدٍ ، فـ « من » في الأحوال الثلاثة مبتدأ ، وزيد خبر ، وحركات الإعراب الثلاثة مقدرة لأن حرفه مشغول بحركة الحكاية .

وذهب بعضهم إلى أن حركته في الرفع إعراب . ولا تقدير إذ لا ضرورة في تكلّف رفعه مع وجود أخرى ، وإنّما قيل به في النّصب والجرّ للضرورة .

وذهب الفارسيّ : إلى أن « من » في مثل ذلك مبتدأ وخبرها جملة محذوفة ، وزيد بعض تلك الجملة ، والتقدير : مَن ذكرته زيداً [1] ، ومن مررت به زيد ، فيكون بدلاً من الضمير المقدّر.

---

(١) ط : « من ذكرته زيد » برفع : « زيد » . تحريف .



وذهب بعض الكوفيّين : إلى أن « مَنْ » محمولة على [١] عامل مضمر يدلّ عليه العامل في الاسم المستفهم عنه ، والواقع بعد مَنْ بدل منها ، فإذا قيل : ضربت زيداً فقلت : مَنْ زيداً ، فالتقدير : مَن ضربت ؟ وزيداً بدل مِنْ « من » ، وإذا قيل : مررت بزيد ، فقلت : مَن زيد ، فالتقدير : بمن مررت ؟ وزيد بدل مِنْ « مَنْ » ، فإن اقترنت من بعاطف فقلت : ومَن زيدٌ ؟ بطلت الحكاية ، وتعيّن الرّفع ، سواء كان زيد في كلام المتكلّم منصوباً أم مجروراً لزوال اللبس . ولو تيقّن نفي [٢] الاشتراك في العلم لم يجز أن يُحكى [٣] .

وقد يترك الحجازيّون حكاية العلم مع وجود شرطه ، ويرفعون على كل حال كُلفة غيرهم فإن بني تميم لا يجيزون الحكاية أصلاً .

قال أبو حيّان : والإعراب أقيس من الحكاية ، لأنها لا تتصور [٤] إلاّ بخروج الخبر عما عُهِد فيه من الرفع .

(ويحكى الوصف المعرّف المنْسوبُ ، قال سيبويه : بـ« من » ملحقة بأل والياء) المشدّدة (كالمنيّ) لمن قال مثلاً : قام زيد القرشي فلم تفهم القرشيّ ، فاستفهمت عنـــه ويعرب إذ ذاك ويؤنث ، ويُثَنّى ، ويجمع بالواو والنون ، وبالألف والتاء ، وتثبت هذه الزيادات في الوصل والوقف ، فإن فهمت الصفة المنسوبة ، ولم يفهم الموصوف لم تحك ، بل تقول : مَنْ زيد القرشي ؟ إلا على لغة من يحكي العلم المُتبَع وذلك قليل [٥] ، ثم إن سيبويه أطلق هذا الحكم ولم يذكر خصوصاً ولا عموماً (فعمَّم قوم ذلك) في العاقل وغيره ، وفي النَّسب إلى أب أو أم ، أو قبيلة أو بلد أو صنْعَة .

---

(١) من قوله : « على العامل » إلى قوله : « العامل في الاسم » سقط من أ .

(٢) كلمة « نفي » سقطت من أ .

(٣) في ب فقط بعد « أن يحكى » : بياض مشار إليه بـ« كذا » .

(٤) أ فقط : « لا تتوصّل » .

(٥) ط : « قلل » . تحريف .



(وخصـّه المبرد بالعاقل وحكى غيره بالماي والماوي) لأن « ما » لما لا يعقل ، فإذا قيل : رأيت الحمار الوحشيّ أو المكيّ تقول : الماي ، أو الماوي .

قال صاحب البسيط : وفي هذا نظر عندي ، لأن « ما » لا يحكى بها فينبغي ألا تدخل في هذا الباب ، قال : وكان الأقيس أن تدخل فيه ، أي لأنها لغير العاقل ، ولها حظ في الحكاية ، فيقال : الأيوي ينسب إلى أي .

وقال غيره : الصّحيح أن سيبويه أطلق القول ولم يسمع : « الماي » ولا الماوي ، وإنما قاله من قاله بالقياس .

(و) خصـّه (السّيرافيّ بالنسب إلى الأم والأب والقبيلة) كالعلوي ، والفاطمي ، والقرشيّ ، قال : وأما النسب إلى البلد كالمكيّ أو الصّنعة كالخيّاط فلا يقال فيهما : المنى ، لأنه لم يسمع ذلك إلا في النسب لغير الصنعة ، والبلد . والقياس [١٥٤/٢] يقتضيه ، لأن القصد بالحكاية إنما هو المحافظة على الاسم ، وهـُم إنّما يحافظون على النّسب إلى الأم ، والأب ، والقبيلة لا غير ذلك . انتهى .

(ولا يحكى [١] عـَلـَم مـُتبع بغير ابن مضافاً لعلم) سواء اتبع بنعت أو عطف بيان أو بدل أو تأكيد ، بل يتعيّن الإعراب في جميع ذلك فإذا قيل : رأيت زيداً الفاضل أو أخا عمرو أو نفسه ، يقال : من زيدٌ الفاضل ، أو من زيدٌ أخو عمرو ، أو من زيد نفسه .

فإن اتبع « بابن » مضاف إلى علم جازت الحكاية لأن التابع مع ما جرى عليه قد جعلا كشيء واحد ، فيقال لمن قال : رأيت زيد بن عمرو : مـَنْ زيد بن عمرو ؟

(وقيل : يـُحـْكـَى الوصف والموصوف مطلقاً) ، قاله أبو عليّ .

(وفي) حكاية العلم (المعطوف) والعلم (المعطوف عليه خـُلـْف) . فذهب يونس

---

(١) أ : « ويحكى » مكان : « لا يحكى » . تحريف .



وجماعة إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر مبطل للحكاية .

ومذهب آخرين أن العطف لا يبطلها ، وفرّقوا بين العطف وسائر التوابع بأنه ليس فيه بيان للمعطوف عليه بخلافها ، فإن فيها بياناً للمتبوع ، فيقال لمن قال : رأيت زيداً وعمراً : من زيداً وعمراً ؟ فإن كان أحد المتعاطفين مما يحكى ، والآخر بخلافه بنيت على المتقدّم منهما ، واتبعته الآخر في الحكاية أو إبطالها ، فيقال في رأيت زيداً وصاحب عمرو : من زيداً وصاحب عمرو ؟ وفي رأيت صاحب عمرو وزيداً : مَنْ صاحب عمرو وزيد ؟

(وربّما حكى الأسم دون سؤال) كقوله تعالى « يقال له إبراهيم[1] » فإبراهيم ليس بمسئول ، وقد حكى هذا اللفظ لأنه كاسمه ، فحكى وأعرب ، وجعل مفعولاً لم يسم فاعله .

(ويحكى التمييز بماذا) فيقال لمن قال : عندي عشرون رجلاً عندك : عشرون ماذا ؟ . قاله : أبو حيّان .

(و) يحكى (المفرد المنسوب للفظه حُكْمٌ أو يجري معرباً) بوجوه الإعراب (اسماً للكلمة أو لِلّفظ) كقولك في قول القائل : « ضربت زيداً » : « زيداً مَفْعول » فتحكى الكلمة كما نطق بها في كلامه ، أو تقول : « زيد مفعول » بالإعراب والتذكير أي هذا اللفظ ، أو زيدٍ مفعولةٌ بالإعراب والتأنيث ، أي هذه الكلمة ، فإن لم يكن مما يقبل الإعراب تعيّنت الحكاية كقولك في قام منْ في الدار : من موصول ، وفي عجبت مِن زيدٍ مِنْ حرف جر ، ولا يجوز من مَوصولٌ ، ولا « مِن » حرف جر[2] .

---

(١) سورة الأنبياء ٦٠ .

(٢) أي لا يجوز إعراب : « من » مبتدأ مثل : « زيد مفعول » لأن : « من » لا تقبل الإعراب . وكذلك : « من الجارّة » وإنما تذكر مَن الموصول ومَن الجارّة على الحكاية فقط .



[حكاية المسمّى به من متضمّن إسناد]

(مسألة)

(يُحكى المسمّى به من متضمّن إسناد) كبرق نَحْره ، وتأبط شرّاً و « قام » ناوياً فيه الضّمير (أو عمل) رفعاً أو نصباً أو جرّاً : كقام أبوه ، وضارب زيداً ، وغلامُ زيدٍ . قال في الارتشاف : ويتأثر بالعوامل فتقول : قام قائمٌ أبوه ، ورأيت قائماً أبوه ، ومررت بقائمٍ أبوه . ويتأثّر في غلام زيد الأول ، والثاني مجرور دائماً . (أو إتباع) كأن يسمَّى بصفةٍ أو موصوف كرجل عاقل ، أو بمعطوف ومعطوف عليه : كزيد وعمرو ، أو نسق (بحرف دون متبوع) كأن تسمّى : وزيدٌ أو وزيداً أو زيدٍ ، فيحكى كما تحكى الجملة .

(أو مركّب حرف واسم) كيازيد ، وأنت وبزيد ، وحيثما ، وكذا وكأين ، وهذا ، وهؤلاء .

(أو) مركّب حرف (وفعْل) كهلما إذا لم يضمر فيه ويضربون ، وضربوا في لغة : أكلوني البراغيث .

(أو) مركّب (حرفين) كأنما وليتما . (وقيل : يعرب) المركّب من حرفين (إن كان أحدهما زائداً لغير معنى) كعن ما في : « عمّا قليل [١] » فيقدر تقدير اسمين ، ويتمّم منهما ما يحتاج إلى التّمام كما لو سمى بما من قوله : « فبما نَقْضِهم ميثاقهم [٢] » فيقال على هذا: بي ما بالأتمام . (قيل) : ويُعْرب (نحو : قمت) أيضاً مما اتّصل به ضمير الفاعل ، فيقال : هذا قمت ، ورأيت قمتاً ، ومررت بقمت .

ولا يضاف شيء من هذه الأنواع المسمّى بها ويحكى (ولا يُصغّر) لأنها إما جملة وإما شبه جملة ، وكذلك لا يُثَنى ولا يُجْمع .

---

(١) سورة المؤمنون ٤٠ . (٢) سورة النساء ١٥٥ .



(ويعرب غير ذلك) مما يسمى به ، وليس من الأنواع المذكورة .

(و) المسمى بحرفين (يضعّف ثانيهما أو يردّ ما حذف) منه ، إن كان محذوفاً منه (إن كان ليناً) نحو : « لو » ، و « كي » فيرد آخرهما ، ونحو : « قل » ، و« بع » ، و « خف » ، فيقال : قلّ ، وبعّ ، وخفّ بالتضعيف . أو قولْ ، وبيع ، و « خاف » بالرد . (وإلاّ) بأن كان حرفاً صحيحاً (فلا) يضعّف كمن ، وعَنْ ، بل يُعْربان «كيد» و « دم » .

(و) المسمّى (بحرف) واحد (ليس بعض كلمة إن تحرّك كمل بتضعيف) حرف (مجانس حركته) كأن تسمّى بالتاء من ضربت ، وبالياء من بزيد ، وبالكاف من أكرمك ، فتقول : « تو » ، و « بي » ، و « كاء » .

(وإلاّ) بأن كان ساكناً كلام التعريف على رأي سيبويه فيُكمّل [1] (بهمزة الوصل) فيقال : قام ال ، فإن [٢/١٥٥] كان ألفاً لا يقبل التّحرّك لم تصح التّسمية بها .

(أو بعْضاً) فإن سكن فبالوصل أو الحرف) الذي كان قبله (أو به يردّ كل كلمة . أقوال) مثاله : إذا سميت بالراء من ضَرْب المصدر فتقول على الأول : قام أرْ وعلى الثاني : قام ضَر .

(وإلاّ) بأن تحرك (فبالتّضعيف) كقولك في الضاد المفتوحة من ضَرب : ضاء ، والمكسورة من ضِراب [2] : ضِيٌّ والمضمومة من ضُحى : ضُوٌّ [3] . (أو بالفاء إن كان عيناً) كقولك في الراء من « ضرب » القفل إذا سمّى به : قام ضر (وعكسه) أي بالعين إن كان فاءً كقولك في الضاد منه : قام ضر أيضاً .

---

(١) « على رأي سيبويه فيكمل » سقط من أ .

(٢) في النسخ الثلاث : « ضرب » وهو تحريف صوابه من كتاب سيبويه ٢ : ٦٤ .

(٣) في النسخ الثلاث : « ضرب » : تحريف . صوابه من كتاب سيبويه ٢ : ٦٤ .



(واللام بأحدهما) إما بالفاء أو العين كقولك في الباء من ضرب : ضَبْ ، أو رَبْ .

(أو إن كان فعلاً بالفاء واللام) كقولك في الضاد من ضرب : ضَبْ (وهي) أي اللاّم (بغير الفاء) . إمّا الفاء أو العين [١] ...

(أو يرد كُلّ الكلمة أقوال . ومنع الفراء التّسمية بساكن مطلقاً) لأنه لا يمكن الابتداء به . (و) منعها (بعضهم إن امتنع تحريكه) كالألف .

(ويجعل « فو » فماً) لأن العرب لما أفردته عن الإضافة قالوا : (فم وذو) بمعنى صاحب (ذَوَى) عند سيبويه رُدّ إلى أصله عنده وهو : ذَوَيَ [٢] فقلبت الياء ألفاً (وذوو) عند الخليل ، لأنه أصله [٣] عنده ، فيقال : قام ذَوٌّ ، ورأيت ذوّاً ، ومررت بذوٍّ [٤] .

(و) يردّ همز (الوصل في فعل قطعاً) فإذا سمّيت بنحو : انطلق قلت : أنطلق

---

(١) لعلّ المراد : إذا سمّيت باللام بدون التسمية بالفاء ، فإنك تردّ الفاء معها فتقول : ضب ، أو العين فتقول : رب .
وهذا التفسير بناء على ما جاء في نسخة أ بعد قوله : « أو العين » حيث ذكر ما نصه : « لا نقص هنا » إشارة إلى أن النسخ الأخرى بعدها بياض ، وقد أشير إليه في ب : بـ « كذا » ، وفي ط علق في الهامش « هكذا بياض في النسخ كلها » .
وكسر همزة : « إما » يجعل العبارة كاملة .
أما فتح الهمزة من « أمّا » فإنه يجعل الكلام ناقصاً .

(٢) فهي على رأي سيبويه وزنها : « فعل » .

(٣) ووزنه عند الخليل : « فُعْل » بسكون العين ، ولامه واو ، حذفت الواو الثانية اعتباطاً ، ونقلت حركة الإعراب إلى الواو الأولى .
وفي النسخ الثلاث : « وذوا » . تحريف . وانظر الأشموني والصبان ١ : ٧١ .

(٤) بتشديد الواو ، لأنها مضعفة على رأي الخليل .



بقطع الهمزة ، لقلّة ما جاء من الأسماء بهمزة الوصل ، فلا يقاس عليه بخلافها في الإسم نحو : انطلاق فلا يقطع لأنها ثبتت فيه ، وهو اسم لم يخرج عن الاسمية .

(قيل أو اسم) أيضاً وعليه ابن الطّراوة فقال : تقطع الهمزة في انطلاق .

(و) يجعل الفعل (المحذوف آخره) كلم تَرْم ، ولم يَغْزُ (أو متلوّه) أي ما قبل آخره كلم يَقُم ، ولم يَبعْ . (أو لامه وفاؤه) نحو : « ع » ، و « ف » . (أو) لامه (وعينه) نحو : « ر » (مكملاً) برد المحذوف ، فيقال في الأمثلة : قام ، يرمي ، ويغزو ، ويقوم ، ويبيع ودع ، ورأيت ، وعيًا ، ورأى ، كعصًى .

(و) يجعل (الفكّ للجزم والوقف مدغماً) فإذا سميت بلم يردد ، أو اردد ، قلت : جاء يَرُدُّ غير منصرف وردٌّ منصرفاً . (و) يجعل (هاء السكت محذوفاً) فيقال في : ارمه : جاء ارمٍ على حدّ جوارٍ .

(و) المسمى (بجارّ فوق حرف ومجرور الأجود إعرابه مضافاً لمجروره) فيقال في نحو : مِن زيدٍ ، جاء من زيدٍ ، ورأيت من زيدٍ ، ومررت بمن زيد (ومعطى ماله مستقلا) بأى يُضعف إن كان آخره لين ، فيقال : جاء فيّ زيد ، ويقابل الأجود أنه يحكى ، فيقال : جاء مِن زيد .

(وقيل : يجب) الإعراب والإضافة (في ثلاثي أو ثنائي صحيح) كمنذ ، ورب ، ومن ، وعن ، ولا تجوز الحكاية .

(وقيل) تجب (الحكاية في ثنائي معتل) كفى ، ولا يجوز الإعراب .

(و) المسمّى بجار ومجرور ، والجارُّ (حرف) واحد (يحكى وجوباً عند الجمهور) وأجاز المبرّد والزّجاج إعرابهما ، ويكمّل الأول كما لو سمّى به مستقلاً فيقال في « بزيد » : جاء بي زيد [1] .

(١) ط : « في » مكان : « بي » .



(و) المسمّى (بالذي وفروعه إن قلنا أل معرفة حذفت) فيقال : جاء لذ ؛ ولت (وإلاّ) بأن قلنا زائدة وتعريفها بالصّلة (فقولان) قيل : تحذف ، وقيل : لا (وعليهما تحذف الصلة) إذ صار علماً ، فأغنى تعريف العلميّة عنها . (وقيل) : هذا إذا لم يلحظ فيه معنى الوصف ، (وإن لحظ الوصف بقيا) أي أل والصلة (ويجعل الياء) من الذي ونحوه (حرف إعراب) فيقال : جاء الذيٌّ ورأيت لذيّاً ، كما يعرب عر ، وسح[1] (ما لم يحذف) قبل التسمية ثم يسمّى به كما سمي باللذ لغة في الذي (فمثّلوها) وهو الذّال حينئذ يجعل حرف الإعراب . فيقال : جاء لذٌ ، ورايت لذاً .

(وأسماء الحروف) ألف ، باء ، تاء ، ثاء إلى أخرها (وقف) كما جاءت في القرآن «آلمٓ»[2] (إلا مع عامل فالأجود) حينئذ فيها (الإعراب ومدّ المقصور) منها نحو : كتبت باء ، وتاء ، ويجوز فيها الحكاية كحالها بلا عامل نحو : كتبت باءُ وتاءُ ، وجيمُ ، وجاء . ويجوز ترك المدّ ثان يعرب مقصوراً منوّناً نحو كتبت باً (كالتعاطف) أي كما إذا تعاطفت فإن الأجود فيها أيضاً الإعراب والمدّ ، وإن لم يكن عامل تقول : جيمْ ، وكاف ، وباءْ كما تقول : واحدْ ، واثنانْ ، وثلاثة وأربعة .

(١) في ط : عر وسح ، وفي ب : غز ، وشج وفي أ حروف الكلمتين غير واضحة .

(٢) سورة البقرة ١ وغيرها .



الضَرائِر

أي هذا مبحث الأمور التي تجوز لضرورة الشعر ، ولا تجوز في غيره .

(يجوز للشّاعر) أن يرتكب (ما لا يجوز في الاختيار ، قال ابن مالك : إن لم يجد عنه مندوحة ، بأن لم يُمكنه الإتيانُ بعبارة أخرى) .

(وجوّزه ابن جنّي وابن عصفور ، وأبو حيان ، وابن هشام مطلقاً) أي وإن لم يضطر إليه ، لأنه موضع أُلِفَت فيه الضرائر بدليل : [١٥٦/٢] .

١٦٩٥ — * كم بِجُودِ مُقْرِفٍ نال العُلا [١] *

فصل بين كم ومدخولها بالجار والمجرور ، وذلك لا يجوز إلا في الشعر ولم يضطر إلى ذلك ، إذ قد يزول الفصل بينهما برفع « مقرف » أو نصبه .

قال أبو حيّان في شرح التسهيل : لا يعني النّحويّون بالضرورة أنه لا مندوحه عن النطق بهذا اللفظ ، وإلا كان لا توجد ضرورة ، لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها ، ونظم تركيب آخر غير ذلك التّركيب وإنما يعنون بالضّرورة أنّ ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر ، المختصة به ، ولا يقع ذلك في كلامهم النثر ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصّة دون الكلام . انتهى .

(وذمّه ابن فارس مطلقاً) فقال : ما رأينا أميراً أو ذا شوكة أكرم شاعراً على ارتكاب ضرورة ، فإما أن يأتي بشعر سالم أو لا يعمل شيئاً .

---

(١) سبق ذكره رقم ٩٨٩ .



(نعم لا يخرج عن الفَصاحة إلاّ ما استوحش وفاقاً لحازم) الأندلسي وعبارته في « المنهاج » . الضَّرائر السائقة ، فيها المستقْبَح ، وغيره : وهو ما لا تستوحش فيه النفس كصرْف ما لا ينصرف .

وقد تستوحش منه النفس كالأسماء المعدولة ، وأشدُّ [١] تنوين « أفعل مِن » . ومما لا يستقبح قصر الجمع الممدود ، ومدّ الجمع المقصور ، ويستقبح منه ما أدّى إلى التباس جَمْع بجَمْع كرد مطاعم إلى مطاعيم ، أو عكسه ، فإنه يؤدي إلى التباس مطعم بمطعام .

وأقبح الضرائر الزيادة المؤدّية إلى ما ليس أصلاً في كلامهم كقوله :

١٦٩٦ — * من حيث ما نظروا أدنو فأنْظُورُ [٢] *

أي انظر .

إلى ما يقل [٣] في الكلام كقوله :

١٦٩٧ — * طأطأت شيمالي [٤] *

---

(١) في النسخ الثلاث : « وأشد وتنوين أفعل من » ولعلّ الصّواب : « وأشد تنوين أفعل من » بدون واو . ويصير المعنى : « وأشد استيحاشاً تنوين أفعل من » .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

* وأنني حوثمايثني الهوى بصري *

وفي رواية الخزانة ١ : ٥٨ « حوثما » مكان : « حيثما » و « سلكوا » مكان : « أدنو » .
وفي أ ، ط : « فأفطورا » بألف بعد الراء ، وهو تحريف صوابه من ب ، والخزانة ، وسرّ الصناعة ١ : ٣٠ .

(٣) أي أقبح الضّرائر الزّيادة الّتي تقلّ في الكلام .

(٤) قطعة من بيت لامرىء القيس . تمامه :

كأني بفتخاء الجناحين لقوة على عجل مني . . . .

فتخاء الجناحين : لينة الجناحين . واللِّقوة بكسر اللام : العُقاب . انظر ديوانه ٣٨ .



أي شمالي .

والنقص المجحف كقوله .

١٦٩٨ — * درسَ المنَا بِمُتالعٍ فأبانِ[١] *

أي المنازل .

والعدول عن صيغة لأخرى كقوله :

١٦٩٩ — * جدلاء محكمة من نَسْجِ سلاّمِ[٢] *

أي سليمان . انتهى .

قال في « عروس الأفراح » : وهذا تفصيل حسن ينبغي اعتباره ، قال : وقد أطلق الخفاجي أنّ صرف غير المنصرف وعكسه في الضرورة مُخِلّ بالفصاحة فتلخّص من ذلك قولان (وهي كثيرة جداً) حتى أفردها ابن عصفور بمؤلف (وغالبها مفرّق في أبواب) .

ومنها نقل حركة وحرف لغير محلّه كقوله :

---

(١) للبيد بن ربيعة العامريّ . ديوانه ١٣٨ . وتمامه :

* فتقادمت فالحُبْس بالسّوبان *

ومتالع : جبل بنجد . وأبان : اسم جبل . والسّوبان : اسم واد ورواية الديوان :

* وتقادمت بالحُبس فالسّوبان *

(٢) نسبه حماد للحطيئة . وقد وضعه من قصيدة على لسانه وصدره :

* فيه الرماح وفيه كل سابقة *

انظر الديوان ٧٥ . ورواية : « جدلاء مبهمة » .



١٧٠٠ — * قد كان شَيْبَانُ شَدِيداً وهَصُهْ حتى أتاه قِرْنُهُ فَوقَصُهْ[١] *

نقل ضمّة الهاء إلى الصّاد كقوله :

١٧٠١ — * تكاد أواليها تُعرِّي جلودَها [٢] *

أي أوائلها .

(وحذف تنوين) كقوله :

١٧٠٢ — * وقل بشاشةَ الوجهُ المليحُ [٣] *

أي بشاشةً بالنصب على أنه تمييز نسبة ، والوجه [٤] فاعل قل .

(و) حذف (نون شتان) كقوله :

---

(١) اللسان : « وقص » روايته :

* حتى أتاه قرنه فوقصه *

وفي اللسان أيضاً : « هبصه » مكان : « وهصه » في الشطر الأول .

هذا ورواية التصريح ٢ : ٣٤٢ .

ما زال شيبان سديداً رهصه حتى أتانا قرنه فوقصه

(٢) ذكر صاحب الدرر ٢ : ٢٠٩ أنه لم يعثر على قائله ولا تتمته وقد عثرت على قائله وتتمته : أما قائله — كما ورد في اللسان : « وأل » — فذو الرمّة . وأما تتمته فهي :

* ويكتحل التّالي بمورٍ وحاصِبِ *

وأواليها يريد : أوائلها .

وفي ط : « تعري » بالعين . تحريف .

• انظر المنصف ٢ : ٥٧ . وملحقات ديوان رؤبة ٦٦١ .

(٣) من الأبيات المنسوبة إلى آدم عليه السلام . وصدره :

* تغير كل ذي حُسْن وطيب *

(٤) ط فقط : « الوجه » بدون واو العطف .



١٧٠٣ ـ أريد صلاحَها وتريد قَتْلِي وشتّاً بيْن قتلي والصّلاحِ [١]

(و) حذف (نون لكن) كقوله :

١٧٠٤ ـ فلست بآتيه ولا أسْتَطِيعهُ ولاكِ اسْقِني إن كان ماؤُك ذَا فضْلِ [٢]

(و) نون (لم يكن قَبْل ساكن) كقوله :

١٧٠٥ ـ لم يَكُ الْحقّ سوى أن هاجه رسمُ دارٍ قد تَعفّت بالطّللْ [٣]

(و) حذف (ما) النافية (ولا النافية حيث لا تجوز) بأن لم تكن [٤] إلاّ في مضارع جواب قسم كقوله :

١٧٠٦ ـ لعَمْرُ أبي دَهْماء زالتْ عزيزةً على قومها ما فَتَل الزَّنْد قادِحُ [٥]

أي ما زالت .

وقوله :

١٧٠٧ ـ رأيتك يا بن الحارثيّة كالّتي صناعتَها أبقت ولا الوَهَى تَرْقعُ [٦]

أي لا صناعتها .

---

(١) عند صاحب الدرر ٢ : ٢٠٩ مجهول القائل . وقد عثرت على قائله وهو جميل . انظر الخزانة ٣ : ٤٧ . واللسان : « شتت » وديوان جميل ٥٢ .

(٢) من أبيات للنجاشي .
من شواهد سيبويه ١ : ٩ ، والخزانة ٤ : ٣٦٧ .

(٣) سبق ذكره رقم ٤١٥ برواية « قد تعفت بالسّررْ » وفي النسخ الثلاث : « على أن هاجه» مكان : « سوى أن هاجه » .

(٤) ط : « لا » مكان : « إلاّ » تحريف .

(٥) سبق ذكره رقم ٣٥٥ وعجزه هناك يختلف عن عجزه هنا .

(٦) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٢١٠ .



(و) حذف (همز مئين) كقوله :

١٧٠٨ — * وذلك أنَّ ألفَكُم قليلٌ لواحِدِنا أجَلْ أيضا ومينُ * [١]

أي مئين .

(و) حذف (كان بلا عوض) عنها مما بعد إنْ ونحوها كقوله :

١٧٠٩ — * أزْمانَ قومي والجماعة [٢] *

أي أزمان كان قومي .

(وقصر الممدود) كقوله :

١٧١٠ — * لا بدَّ من صَنْعَا وإن طال السَّفرْ [٣] *

وقال الكسائيّ : في (النصب فقط) قال : لا تكاد العرب تقصر ممدوداً في رَفْعٍ ولا جَرٍّ . وَرُدَّ بما تقدم وبقوله :

---

(١) لحسان بن ثابت ديوانه ٢٥٤ .
وقد سقط هذا الشاهد من ب إلى قوله : « أزمان قومي » . وسقط من أ إلى قوله : « وحذف كان بلا عوض » .
وفي ط : « ومينا » بالنصب . تحريف .
ورواية الدرر ٢ : ٢١٠ : « كثير » مكان : « قليل » .

(٢) سبق ذكره رقم ٤١٢ .

(٣) قائله مجهول .
من شواهد العيني ٤ : ٥١١ ، والتصريح ٢ : ٢٩٣ والأشموني ٤ : ١٠٩ وأوضح المسالك رقم ٥٣٥ . وتمام البيت .

* ولو تحنّى كل عَوْد ودبر *



١٧١١ — * وأهْلُ الوَفا مِن حادِثٍ وقَدِيمِ (١) *

(و) قال (الفرّاء : إن جاز مجيئه مقصوراً) في بابه كالهواء بخلاف ما له قياس يوجب مدّه كفَعْلاء (٢) أفْعَل ، فلا يجوز قَصْرهُ . ورُدّ بقوله :

١٧١٢ — * صَفْرا كلوْن الفرَسِ الأشْقَرِ (٣) *

(واستثنى ابن هشام) فيما رأيته بخطّه في حواشي « شرح الألفيّة » لابن الناظم (نحو سَواء) قال : لأنهم قالوا فيه سِوى بالضم والكسر مع القصر فيهما ، وحيث فتحوا مدّوا لا غير ، فليس لك أن تفتح [١٥٧/٢] وتقصر للضّرورة ، لأنّ لك عن ذلك مندوحة بأن تَضُمّ أو تَكْسِر فلا يقع لك تجوّز في الكلمة وخروجها عن أصلها . وغيْرهُ لم يستثن ذلك لاشتراطه ألاّ يجد مندوحة ، وهو مَفْقُودٌ هنا .

(وعكسه) أي مدّ المقصور كقوله :

١٧١٣ — يا لَكَ من تَمْرٍ ومِنْ شِيْشَاءِ يَنْشَبُ في المسْعَلِ واللّهاءِ (٤)

(خلافاً لأكثر البصريّة) في قولهم بالمنع (مطلقاً ، وللفرّاء في اشتراط أن يكون

---

(١) قائله مجهول .

من شواهد : العينيّ ٤ : ٥١٢ ، والتصريح ٢ : ٢٩٣ والأشموني ٤ : ١٠٩ . وتمامه :

* فهم مثل الناس الذي يَعرفونه *

(٢) ط : « كفعلاء » بدون همزة .

(٣) سبق ذكره في الشاهد رقم ١٢٩ ضمن بيتين سابقين لهذا الشاهد ساقهما الدرر قبل الشاهد : وصدر البيت :

* فقلت لو باكرت مشمولة *

(٤) نسب لأبي المقدام الراجز .

من شواهد الأشموني ٤ : ١١٠ .



له قياس يوجب مدّه) ليكون رجوعاً إليه بخلاف ما يوجب القياس [1] قصره كفَعْلي فَعْلان ، فلا يجوز مدّه .

(وإبدال حركة أو حرف من) حركة أخرى أو حرف (آخر) فالأوّل كإبدال كسرة نون المثنّى بفتحة أو ضمّة ، وفتحة الجمع بكسرة . والثاني (كالياء من آخر ثالث ، وخامس ، وسادس ، وأرانب وضفادع ، وتقضض) في قوله :

١٧١٤ — * قد مرّ يومان وهذا التّالِي وأنْت بالهُجْران لا تبالي [2] *

وقوله :

١٧١٥ — * وعام حلّتْ وهذا التّابعُ الخامِي [3] *

وقوله :

١٧١٦ — * فزوجُك خامِسٌ وأبوكِ سَادِى [4] *

---

(١) ط : « الياس » مكان : « القياس » . تحريف .

(٢) قائله مجهول . وقد جاء هذا الرجز على النحو التالي :

يفديك يا زرع أبي وخالي قد مرّ يومان وهذا التالي

* وأنت بالهجران لا تبالي *

انظر : الممتع ١ : ٣٧٨ ، وشرح الشافية ٣ : ٢١٣ وابن يعيش ١٠ : ٢٨ .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

* مضت ثلاثُ سنين منذ حلّ بها *

أنظر : الممتع ١ : ٣٦٨ ، وتهذيب الألفاظ ٥٩١ ، والإبدال ٢ : ٢١٨ ، والضرائر ١٥١ ، والمخصص ١٧ : ١١٢ ، واللسان : « خمس » — « خما » .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : الشافية ٣ : ٢١٣ رقم ١٦٩ ، والإبدال ٢ : ٢١٧ . وفي الممتع ١ : ٣٦٨ : « وحموك » مكان : « وأبوك » .

وانظر أيضاً تهذيب الألفاظ ٥٩١ .



وقوله :

١٧١٧ — * من الثّعالِي ووَخْزٍ من أرانيها (١) *

وقوله :

١٧١٨ — * ولضِفَادِي جمّه نقَانِقُ (٢) *

وقوله :

١٧١٩ — * تَقَضِّيَ البازي إذَا البازِي كسَرْ (٣) *

وكإبدال (الجيم من يا حجتي) في قوله :

---

(١) سبق ذكره رقم ٧١٠ .

(٢) نسبه الأعلم لخلف الأحمر . وصدره :

* ومنهل ليس له حَوازقْ *

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٤٤ ، والممتع ١ : ٣٧٦ والإبدال ٢ : ٣٢٥ ، وابن يعيش ٢ : ٢٥٧ والشافية ٣ : ٢١٢ .

وفي الدرر ٢ : ٢١٣ : « خوارق » بالخاء والراء مكان : « حوازق » بالحاء والزاي . وقائله عند صاحب الدرر مجهول القائل .

(٣) للعجاج كما نسبه الزمخشري في كشافه ٤ : ٧٠٧ وصدره :

* إذا الكرام ابتدروا الباعَ ابتدرْ *

وانظر شواهد الكشاف ــ ١ .

وفي ديوان العجاج ٢٨ جاء الرجز على النحو التالي :

* إذا الكرام ابتدروا الباع ابتدرْ *

* داني جناحيْه من الطور فمرْ *

* تفضِّيَ البازي إذا البازي كسرْ *

وفي الدرر ٢ : ٢١٣ : « الباغ » مكان : « الباع » بالعين تحريف .



١٧٢٠ — * يا رَبِّ إن كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ [١] *

(و) كإبدال (هاء من ألف ما ، وهنا) في قوله :

١٧٢١ — * من بَعْدِ ما ، وبَعْدِ ما ، وبعد مَتْ [٢] *

وقوله :

١٧٢٢ — * من هَهُنا ومن هُنَهْ [٣] *

(وحركة عين ساكنة) في اسم أو فعل كقوله :

١٧٢٣ — * ضَرْباً أليماً بِسبْت يَلْعج الجِلدا [٤] *

وقوله :

١٧٢٤ — * مذ سنةٌ وخَمِسون عَدَدَا [٥] *

(١) سبق ذكره رقم ٦٩٧ .

(٢) لأبي النجم . وصدره :

* واللهُ نجّاك بكفّيْ مُسْلمتْ *

من شواهد أوضح المسالك رقم ٥٥٦ .

(٣) سبق ذكره رقم ٢١٥ .

(٤) لعبد مناف الهذلي . وصدره :

* إذا تأوّب نوح قامتا مَعه *

من شواهد : الخصائص ٢ : ٣٣٣ ، والمنصف ٢ : ٣٠٨ .

(٥) في الدرر ٢ : ٢١٤ ليست له تتمة ، ولا قائل معروف وقد عثرت على قائله وتتمته .
أمّا قائله فقد نسب إلى الأسيديّين . وأما تتمّته فهي :

علام قتل مسلم تعبّدا

مذ ستة وخمسون عددا .

انظر : النوادر لأبي زيد ١٦٥ ، والمحتسب ١ : ٨٦ والخصائص ٢ : ٧٧ ، واللسان : « يوم» .

وفي الدرر « سته » بالتاء والهاء . و« معبدا » بالميم مكان : «تعبدا » .

وفي اللسان : « خمسة » مكان « ستة » .

(وزيادة حرف إشباعاً) أو غيره [١] كقوله :

١٧٢٥ — * أقلي اللوم عاذِلَ والعِتَابا[٢] *

وقوله :

١٧٢٦ — * كأنَّك فينا يا أَبات غَرِيبُ [٣] *

وقوله :

١٧٢٧ — * تَقَطَّعتْ في دُونِك الأسبابُ [٤] *

أي تقطعت .

(وإثبات النون في الإضافة) كقوله :

١٧٢٨ — * هم القائِلونَ الخَيْرَ والآمِرونَه [٥] *

(وفكّ المدغم) كقوله :

---

(١) ط : « وغيره » .

(٢) سبق ذكره رقم ١٣٨٩ .

(٣) في الدرر ٢ : ٢١٥ ما نصه : « ولم أعثر على قائل هذا البيت » .
وقد عثرت على قائله وهو : أبو أبي الحدْرجان . انظر : نوادر أبي زيد ٢٣٩ ، والعينيّ ٤ : ٢٥٣ ، والتصريح ٢ : ١٧٨ واللسان : « أبي » .
هذا وصدره :

* تقول ابنتي لما رأتني شاحباً *

(٤) قال صاحب الدرر ٢ : ٢١٥ : « ولم أعثر على قائله ولا تتمّته » .

(٥) قائله مجهول . وتمامه :

* إذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الأمر مُعْظما *

من شواهد : سيبويه ١ : ٩٦ ، والخزانة ٢ : ١٨٧ .



١٧٢٩ — ٭ الحمد لله العَليِّ الأجْلَل (١) ٭

(وقطع) همزة (الوصل) كقوله :

١٧٣٠ — ٭ وكُلّ إثنين إلى افتراق (٢) ٭

(وتشديد المُخفّف) كقوله :

١٧٣١ — ٭ وهُوَّ على من صبّه الله عَلْقَمُ (٣) ٭

(وتأنيث المذكر) كقوله :

١٧٣٢ — ٭ سائِلْ بني أسَدٍ ما هذه الصَوْتُ (٤) ٭

(وعكوسها) أي سكون عين متحركة كقوله :

١٧٣٣ — ٭ أبى من تُرابٍ خَلْقَهُ اللهُ آدَمُ (٥) ٭

---

(١) لأبي النجم العجلي . وتمامه :

٭ الواسع الفضل الوهوب المجزل ٭

من شواهد : الممتع ٦٤٩ ، والطرائف الأدبيّة ٥٧ والخزانة ١ : ٤٠١ ، والمنصف ١ : ٢٣٩ ، ٢ : ٣٠٢ وأوضح المسالك رقم ٥٨٣ ، واللسان : « جلل » .

(٢) قال صاحب الدرر ٢ : ٢١٦ : لم أعثر على قائله ولا تتمته وقد عثرت على تتمته ، وهي صدر جاء على النحو التالي :

٭ يا نفس صبراً كل حيٍّ لاق ٭

آنظر : الخصائص ٢ : ٤٧٥ ، والمحتسب ١ : ٢٤٨ .

(٣) سبق ذكره رقم ١٥٠ .

(٤) لرويشد بن كثير . وصدره :

٭ يأيها الركب المزجى مطيّته ٭

انظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ ١ : ١٦٦ ، وسرّ صناعة الإعراب ١٣ ، والإنصاف ٢ : ٧٧٣ والخصائص ٢ : ٤١٦ ، واللسان : « صوت » .

(٥) قال في الدرر ٢ : ٢١٧ : « لم أعثر على قائله ولا تتمته » .



وقوله :

١٧٣٤ — * ولكِن نَظْراتٍ بعَيْنٍ مَريضَةٍ [١] *

ونقص حرف كقوله :

١٧٣٥ — * وأخو الغوانِ متى يَشَأ يَصْرِ منهُ [٢] *

وقوله :

١٧٣٦ — * والبَكراتِ الفُسَّج العَطامَسا [٣] *

والعطاميس [٤] جمع عيطموس . وقوله :

١٧٣٧ — * أو الفاً مكّة من وُرْق الحَمى [٥] *

أي الحمَام .

وزوال النون في غير الإضافة كقوله :

---

(١) قائله غير معروف ، وكذلك تتمته . انظر الدرر ٢ : ٢١٧ .

(٢) للأعشى . وتمامه :

* ويَكُنَّ أعداءً بُعيْد ودادِ *

من شواهد : سيبويه ١ : ١٠ ، وديوانه : ٥٣ .

(٣) من شواهد : سيبويه ٢ : ١١٩ونسبه إلى عيلان والدرر ٢ : ٢١٨ لم ينسبه . وصدره :

* قد قرّبت ساداتُها الروائسا *

والفسَّج : جمع فاسجة ، وهي التي ضربها الفحل قبل أن تستحق الضراب .

وفي أ ، ط : « الفسح » بالحاء ، وفي ب : « الفسخ » بالخاء . كلاهما تحريف صوابه من سيبويه .

(٤) ط : « العطاميس » بدون واو .

(٥) سبق ذكره رقم ٧١٣ .



١٧٣٨ — * وهم مُتكَنِّفو البَلَد الحراما [1] *

وإدغام ما يستحق الفكّ كقوله [2] :

ووصل همزة القطع كقوله :

١٧٣٩ — * أبُوهمْ أبي والأمّهاتُ امّهاتُنا [3] *

وتخفيف المشدّد كقوله :

١٧٤٠ — * رَهْطُ مَرْجُومٍ ورَهْطُ ابن المُعَلْ [4] *

أي المعلّى .

وتذكير المؤنث كقوله :

١٧٤١ — * لو كان مدحَةُ حيٍّ مُنْشِراً أحَداً [5] *

(وزيادة : « من » في الحكاية وصلاً) كقوله :

---

(١) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة .

وقد سقط هذا الشاهد من ب إلى قوله :

* أبوهم أبي * الخ *

(٢) بياض بعد قوله : « كقوله » في أ ، ب . هذا مع سقوط هذا الشاهد . والعبارة التي قبله والتي بعده من ب كما أشرت آنفاً .

(٣) قائله مجهول ، وتتمته مجهولة أيضاً . أنظر الدرر ٢ : ٢١٨ .

(٤) قائله لبيد . وصدره :

* وقبيلٌ من لكيز شاهد *

من شواهد سيبويه ١ : ٢٩١ .

وفي ط : « رهط ابن مرجوم » بزيادة : « ابن » . تحريف .

(٥) قال صاحب الدرر ٢ : ٢١٨ : لم أعثر على قائله ولا تتمته .



١٧٤٢ — * أتَوْا ناري فقلت مَنُون أنتمْ ؟ [١] *

(و) زيادة (هاء السكت فيه) أي الوصل كقوله :

١٧٤٣ — * يا مَرحَباهُ بحمار نَاجِيَهْ [٢] *

وقوله :

١٧٤٤ — * فقلت أيَا ربّاه أوّل سُؤْلتي [٣] *

(و) زيادة (نون شديدة آخراً) كقوله :

١٧٤٥ — أُحِبُّ مِنْكَ مَوْضعَ الوُشْحُنّ ومَوْضِعَ الإزار والقفَنّ [٤]

---

(١) قائله سمير بن الحارث .

من شواهد : سيبويه ١ : ٤٠٢ ، والخزانة ٣ : ٢ وتمامه :

* فقالوا الجنّ قلت : عموا ظلاما *

(٢) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ٢ : ٣٥٨ ، والمنصف ٣ : ١٤٢ ، وابن يعيش ٩ : ٤٦ ، والخزانة ١ : ٤٠٠ . وتمامه :

* إذا أتى قَرّبتُهُ لِلسّانيهْ *

والسّانية : الدلو العظيمة .

(٣) لمجنون ليلى . ديوانه ٦٧ . وتمامه :

* بنفس ليلى ثم أنت حسيبها *

(٤) عند صاحب الدرر قائله مجهول . انظر ٢ : ٢٢٠ . وقد عثرت على قائله وهو : دهلب بن قريع . أنظر رسالة الملائكة ٢٦٤ ، وقد ورد فيها الرجز على النحو التالي :

وأنت يا بنيّ فاعلم أني أحبُّ منك موضع الوُشحنّ

وموضع الإزار والقفنّ

وفي رواية اللسان : « وشح » :

أحبُّ منك موضع الوُشْحُنّ وموضع اللبّة والقرْطُنّ

(و) زيادة (لام في مفعول تقدّم فعله) كقوله :

١٧٤٦ — * مُلْكاً أجار لمُسْلِمٍ ومُعاهِدِ [١] *

(و) زيادة (ما بعد كما) كقوله :

١٧٤٧ — كما مَا امْرُؤٌ في معشر غير قَوْمه ضَعِيفُ الكلام شَخْصُهُ مُتضَائِلُ [٢]

(و) زيادة ما بعد (اللّهم) كقوله :

١٧٤٨ — وما عَلَيْكِ أنْ تَقُولِي كُلَّما سَبَّحْتِ أوهلَّلْتِ يا اللّهم ما [٣]

(و) زيادة ما (ابتداء) كقوله :

١٧٤٩ — مَا مَعَ أنّكَ يَوْمَ الوِرْدِ ذُو جزرٍ
ضَخْمُ الدسِيعة بالسّلْميْن وكّارُ [٤]

= وأنظر : « ضرائر الشعر » لأبي عبد الله محمد بن جعفر التميميّ القزاز القيروانيّ ص ١٤١ .
وفي ط : « والقعن » بالعين . تحريف .

(١) لابن ميّادة . وصدره :

* وملكت ما بين العراق ويثرب *

من شواهد : المغني ١ : ١٨٠ .

(٢) قائله مجهول . أنظر الدرر ٢ : ٢٢٠ .

(٣) قائله مجهول .

أنظر : الخزانة ١ : ٣٥٩ ، وروايته : « تقون » مكان : « تقولي » . و « أو صليت » مكان : « أو هللت » .

(٤) لعبدة بن الطبيب .

أنظر نوادر أبي زيد ٤٧ ، وابن الشجرى ١ : ٣٧٠ ، ٢ : ٢٢٠ ، ٢٢٢ .
وصاحب الدرر ٢ : ٢٢٠ ينص على أنه لم يعثر على قائله ولا يخفى ما في وزنه . مع أن وزنه سليم وهو من البسيط . هذا . ورواية أبي زيد : « ضخم الجزُارة » .
والسّلمان : الدلوان . والدسيعة : العطية ، والجزارة : القوائم ، ويعني هنا يديه ورجليه . والوكار : العداء .



(و) زيادتها (بين البدل ومتبوعه ، والفعل ومرفوعه) كقوله : [٢ / ١٥٨] .

١٧٥٠ — وكأنَّهُ لَهِقُ السَّراة كأنَّهُ ما حا جابَيَهِ مُعَيَّنٌ بسواد [١]

وقوله :

١٧٥١ — * ضُرِّجَ ما أَنفُ خَاطبٍ بدَم [٢] *

(و) زيادة (الجار على) جار (مثله) لفظاً كقوله :

١٧٥٢ — * ولا لِلما بهم أبداً دواءُ [٣] *

أو تعديةً كقوله :

١٧٥٣ — * فأصبحْنَ لا يَسْألْنَهُ عنْ بِما بِه [٤] *

(و) زيادة (النافي) كقوله :

١٧٥٤ — * وما إنْ لا تُحَاكُ لهمَ ثِيابُ [٥] *

---

(١) نسب للأعشى .

من شواهد : سيبويه ١ : ٨٠ ، والخزانة ٢ : ٣٧٠ وفي ا ، ط : « مغشيا » مكان : معين .
وفي ب : « مغش » وكلاهما تحريف .

(٢) للمهلهل بن ربيعة . وصدره :

* لو بأبانين جاء يخطبها *

انظر : معجم البلدان ١ : ٧٢ ، وعيون الأخبار ٣ : ٩١ و « أبا » جبل ، وهما : أبانان : أبان الأسود ، وأبان الأبيض . وانظر الدرر ٢ : ٢٢١ .
وفي المغنى ٢ : ١٠ : « رَحل » مكان : « ضَرِّج » .
وانظر : ابن يعيش ١ : ٤٦ .

(٣) سبق ذكره رقم ١٥٧٥ .

(٤) سبق ذكره رقم : ١٠٥٥ .

(٥) عند صاحب الدرر ٢ : ٢٢١ : أنه لم يعثر على قائله ولا تتمته وقد عثرت على قائله وهو : =



وقوله :

١٧٥٥ — * إلا الأواري لأياً ما أُبَيِّنُهَا [1] *

زاد : « إن » ، و « لا » و « إن »[2] و « ما » .

(و) زيادة (لفظ اسم) لقوله :

١٧٥٦ — * إلي الحوْل ثُمَّ اسْمُ السَّلام عَلَيْكما [3] *

(وكل ما وضَعْناه) في هذا الكتاب فيما تقدّم أو يأتي (بالنُّدور أو الشذوذ أو المنع اختياراً أو) المنع (في السَّعة) فهو من ضرائر الشعر .

(وقَلْبُ الإعراب) (قيل يجوز فيها) أي الضَّرورة (مطلقاً ، وقيل) يجوز فيها (بشرط تضمين العامل) معنىً يصحّ به . (وقيل يجوز في الكلام أيضاً) اتّساعاً واتّكالاً على فهم المعنى .

(أمّا إبدال اسم بمناسبه اشتقاقاً كسلاّم من [4] سليمان) في قوله :

١٧٥٧ — * محكمةٌ من نَسْج سَلاّم [5] *

أو غيره نحو :

١٧٥٨ — * والشَّيْخُ عثمانُ أبو عفّانا [6] *

= أميّة بن أبي الصلت ، وتتمته وهي صدر :

* طعامهُمُ إذا أكلوا مهنّا *

انظر الخصائص ٢ : ٢٨٢ / ٣ : ١٠٨ .

(١) سبق ذكره رقم ٨٨١ وفي أ ، ب : « لا أن ما أبيّنها » وفي ط . « لأيا أن ما أبينها » زيادة « أن » في ط تحريف .

(٢) زيادة أن كما وردت الرواية في أ ، ب .

(٣) سبق ذكره رقم ١٢٢٤ .

(٤) ط فقط « عن » مكان « من » .

(٥) سبق ذكره رقم ١٦٩٩ . (٦) قال صاحب الدرر : قاتله مجهول ، وكذلك تتمته انظر ٢ : ٢٢٢

أي ابن عفان .

أبو عمرو [١] : (فممنوع) لا يجوز في الشعر ولا في غيره .

(واستحسن أهل البديع بعض ما سمّاه النحاة ضرورة كحذف معمول الجوازم) والجار والمستثنى (المسمّى) عند أهل البديع (بالاكتفاء) .

ونظم فيه الباخرزي :

١٧٥٩ — * علي نحت القوافي وما عَلي إذا لَمْ [٢] *

(فإن اشتمل) الكلام (على تَوْرِيةٍ تَصْرِفُه عنه) أي عن الاكتفاء (فأحسن وأحْلَى كقوله [٣] :

خاتمـــة

(المختار وفاقاً للأخفش) وخلافاً لأبي حيان وغيره (جوازه) أي ما جاز في الضّرورة في النثر (للتناسب والسّجع) نحو قوله : ﷺ فيما رواه الحاكم وغيره : (اللهم ربّ السموات) السبع (وما أظللن) وربّ الأرضين السبع وما أقْلَلْن . (و) ربّ الشياطين ومـــا أضللن . وكان القياس أضلّوا فأتى بضمير مؤنث لمناسبته : أظللن وأقللن . وقوله في حديث المواقيت في الصحيح (هن لهن) والقياس « لهم » بعوده على أهل المدينة ومن ذكر معهم . وقوله فيما رواه البزارُ في مسنده وغيره (أنفِقْ بلالاً ولا تخش من ذي العرش إقلالاً) نون المنادى المعرفة ونصبه لمناسبة إقلالاً .

---

(١) في النسخ الثلاث : « أبو عمرو » بدون كلمة : « وقال » أو « واو العطف » وكلمة : « فممنوع » جواب : لـ « أمّا » السابقة . ولعل المراد أن هذا المذكور رأي أبي عمرو .

(٢) وقد أشار الباخرزي إلى قول البحتري :

عليّ نحت القوافي من معادنها وما عليّ إذا لم تفهم البقر

(٣) بعد كلمة : « وأحلى كقوله » بياض بالنسخ الثلاث .



وقوله للنساء حين رجعن من الجنازة فيما رواه ابن باجة وغيره : (ارجعن مأزورات غير مأجورات) والقياس موزورات بالواو ، وقوله فيما رواه : (كل ما أصْمَيْتَ) أي ما رمَيْتَ من الصّيد فقتلته وأنت تراه (ودع ما أنْمَيْتَ أي ما رمَيتَه فغاب عنك ثم مات . والقياس [١] (أنموت) .

وقوله : فيما رواه البزارُ [٢] : « أيتُكن صاحبة الجمل الأدبب [٣] ، تنبحها كلاب الحوأب » والقياس : الأدب [٤] بالإدغام . وقوله فيما رواه البخاري : « أعيذكما بكلمات الله التامّة » (من كل شيطان وهامّة [٥]) أي حنش مُخوِّف . (و) من (كل عين لامّة) أي تصيب بسوء . والقياس : « مُلِمّة » ، ونظائر ذلك في الحديث والكلام

(١) بعد قوله : « والقياس » بياض بالنسخ الثلاث . ومكان البياض فيما أرى كلمة واحدة هي : « أنْموْت » وذلك إذا كان أصلها الواو على رأي يعقوب الذي يرى أنها : « ينمي — وينمو » وقد قلبت الواو ياء للإتباع على رأي السيوطيّ مع أنه في شرح المفصّل : أن الواو إذا وقعت رابعة فصاعداً قلبت ياء مثل : أغزيت ، والأصل : أغزوت ، كرهوا أن يقولوا : أغزوت ، لأن الأفعال جنس واحد فأرادوا المماثلة .
أما إذا كان أصلها : « نماينمي » بالياء فهي على أصلها وهو : « أنميت » وليس فيها إخلال بالقاعدة من أجل الإتباع كما استشهد بها السيّوطيّ :
انظر : اللسان : « نمى » وابن يعيش ١٠ : ١١٥ .

(٢) البزاز : جماعة من المحدّثين . منهم أبو طالب بن غيلان وعيسى بن أبي عيسى بن بزاز — انظر القاموس : بزز .
وفي أ : « البرار » . تحريف .
وفي ب ، ط : « البزار » بالراء .

(٣) في ط : « ألازيب » بالزاي . تحريف : صوابه من أ ، ب .

(٤) ط : « الأزب » . تحريف كما بيّنا .

(٥) الهامّة : كل ذي سمّ يقتل من الحيّات .
وأمّا ما لا يقتل ويسمّ فهو السّوامّ . مشدّدة .



الفصيح كثير لا يمكن استيعابه ومما استدل به لذلك قوله تعالى : « وتظنّون بالله الظّنونا [١] » « فأضلّونا السّبيلا [٢] » بزيادة ألف لتوافق الفواصل .

(١) سورة الأحزاب ١٠ .

(٢) سورة الأحزاب ٦٧ :

فهرس الجزء الخامس
من همع الهوامع

الموضوع	الصفحة

الكتاب الرابع في العوامل
٧ – ١٦٢



الموضوع **الصفحة**

الكتاب الخامس
في التوابع والعوارض
١٦٣ — ٣٥٢



العــوارض
٢٩٧ – ٣٥٢

انتهى الجزء الخامس

ويليه، إن شاء الله، الجزء السادس

وأوله : الأبنية

همع الهوامع

في

شرح جمع الجوامع

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء السادس

وافقت جامعة الكويت على نشره

تحقيق وشرح

الدكتور عبد العال سالم مكرم

دار البحوث العلمية







همع الهوامع

في

شرح جمع الجوامع

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء السادس

ساعدت جامعة الكويت على نشره

تحقيق وشرح

الدكتور عبد العال سالم مكرم

أستاذ النحو العربي بجامعة الكويت

دار البحوث العلمية

ص. ب. ٢٨٥٧

الكويت



همع الهوامع
في
شرح جمع الجوامع

١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

دار البحوث العلمية

الكويت

شارع فهد السالم - عمارة الشرق الاوسط

ص.ب ٢٨٥٧ هاتف ٤١٤٢٢٠


بسم الله الرحمن الرحيم

الكتَاب السَادِس
في الأبـنيَـة

الكتابُ السَّادِسُ في الأبنية

للأسماء والأفعال . قال ابن الحاجب : وهي إما للحاجة المعنويّة بأن يتوقّف عليها فهمُ المعنى كالماضي والمضارع ، والأمر ، والمصدر وأسماء الزمان ، والمكان ، والآلة ، والفاعل ، والمفعول ، والصِّفة المُشَبّهة ، وأَفْعل التفضيل ، والتأنيث ، والجمع ، والمصغّر ، والمنْسُوب .

أو اللّفظية بأن تَوقّف عليها التلفُّظُ باللفظ ، وذلك كالابتداء والوقف أو للتوسع كالمقصور والممدود ، أو للمجانسة كالإمالة .

أبنية الاسم

وبدأت بأوزان أبنية الاسم ، وبالمجرد منها ، لأن كلاًّ منهما أصل بخلاف مقابله ، وبالثلاثي [1] لأنه أكثر لخفّته ولذا أكثرت أبنيته فقلت :

المجرد الثلاثي

(الاسم المجرد) من الزوائد (إمّا ثلاثي) وله عشرة أبنية ، ومقتضى القسمة : اثنا عشر ، لأنه إمّا مفتوح الأول أو مكسوره ، أو مضمومه مع سكون الثاني ، وفتحه وكسره ، وضمّه . وثلاثة في أربعة باثني عشر .

وذلك (كفَلْس) في الاسم . و « صعْب » ، و « بَرّ » في الصفة (وفرَس ،

(١) ط : « وبالثاني » . تحريف صوابه في أ ، ب .



وحسَنَ ، ويَقق [١] (وكَتِف) ودَرِد للذي سقطت أسنانه ، وحَذِر (وعَضُد) وحَدُثٌ [٢] (وحُبُر) وحُبٌ [١٥٩/٢] (وعِنَب). قال سيبويه : ولم يجيء منه في الصفة إلا قوم عِدَى ، واستدرك عليه « دِيناً قِيَماً[٣] » . ولحم زِيَمٌ : أي متفرق « ومكاناً سِوى [٤] » . « وطرائق قِدَداً [٥] » وماء صِرى : أي طال مكثه .

(وإبِل) قال سيبويه : ولم يجيء غيره ، واستدرك عليه : إطِل للخصير ، وبِلِص للبلَّوص [٦] ، ولا أفعله أبد الإبِد ، ووتِد ، ومِشِط ، وإشِر لغات .

وفي الصفة امرأة بِلِز ، أي ضخمة ، وأتان إبِد ، أي ولود .

و(فُعُل) وحُلُو.

(وصُرَد) [٧] وجُدَر [٨] .

(وعُنُق) وشُلُل [٩] فهذه عشرة .

---

(١) « اليقق » محرّكة : جمّار النخل ، القطعة بهاء : يققة .

(٢) يقال : رجل حَدُثٌ بضمّ الدال أي كثير الحديث .

(٣) سورة الأنعام ١٦١ ، وهي قراءة عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي ، وقراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو : « ديناً قَيِّماً » مفتوحة القاف ، مشدّدة الياء . انظر : كتاب السبع في القراءات لابن مجاهد ٢٧٤.

(٤) سورة طه ٥٨ . قال العكبريّ ٢ : ١٢٢ . « بالكسر صفة شاذة ، مثله : قوم عدي . ويقرأ بالضمّ وهو أكثر الصفات .

(٥) سورة الجنّ ١١ .

(٦) قال في القاموس : البليص والبلّوص : أبو بريص وفي هامش القاموس : « كقُنْفذ . هكذا في النسخ » . وصوابه أبو بُرَيص كزُبير عن ابن خالويه .
انظر القاموس والهامش ٢ : ٢٩٦ مادة : « بلاص » .

(٧) صُرَد : طائر ضخم .

(٨) في النسخ الثلاث : « وجدد » بدالين . تحريف . صوابه « وجُدَر كصُرَد » سلع تكون في البدن خلقة أو من ضرْب أو من جراحة ، واحدتها بهاء ، وجمعها : أجدار .

(٩) الشُلُل : السريع حسن الصحبة .



(وسقط فُعِل) بضم أوله وكسر ثانيه (وفِعُل) بكسر أوله ، وضم ثانيه (استثقالاً) لاجتماع ثقيلين ، إذ الضمة أثقل الحركات لتحرّك الشّفتين لها ، وتليها الكسرة لتحرّك الشفة السّفلى لها بخلاف الفتحة إذْ لا تحرك معها ، والسّكون إذ هو عدمٌ مَحْضٌ ، ولم يعتبر بنحو العِضُد [1] ، ويضرُب [2] ، لأن كسرة الأول وضمّة الثاني منتقلة . ولا يُضْرَب [3] لأنها صيغة عارضة ، وللاحتياج إليها في الأفعال بخلاف الأسماء وما ورد فيها من نحو : دُئِل لدويبة ، ورُئِم [4] للاست فشاذّ ، و « حُبِك [5] » فمن تداخل اللغتين ، أعني ضَمّها وكسرها ، ركّب منهما القارىء ما قرأ به كذا قاله ابن جنيّ .

قال أبو حيّان : والأحسن عندي أن يكون مما تبع فيه حركة الحاء لحركة تاء « ذات [6] » في الكسر ، ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن حاجز غير حصين .

المجرّد الرباعي

(أو رباعيّ) وله أوزانٌ باتّفاق خَمْسة : وباختلاف أكثر . ومقتضى القسمة أن يكون ثمانية وأربعين بضرب اثني عشر في أربعة ، وهي أحوال اللاّم الأولى ، لكن لم يأت منها إلا ما يذكر ، إما للاحتراز عن التقاء الساكنين ، أو لدفع الثقل أو توالي

---

(١) ما بين المرفق إلى الكتف ، وتفتح عينه وتضمّ وتكسر .

(٢) هكذا في النسخ الثلاث : « ويضرب » ولعلها محرّفة صوابها : ضُرِب على زنة : فُعِل الشاذّة . وهذا التصويب من شرح ابن عقيل ٢ : ١٨٤ حيث يقول : « وإنّما قلّ في الأسماء ، لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن : يفعل ما لم يسمّ فاعله كضُرِب ، وقُتِل » .

(٣) لعلّها ولا تضرب من الضّرب الحسابي أي لا تدخل في العدد .

(٤) ط فقط : « دئم » بدال . تحريف . صوابه من أ ، ب والأشموني ٤ : ٢٣٩ .

(٥) من قوله تعالى : « والسماء ذات الحبك » سورة الذاريات ٧ .

(٦) من قوله تعالى : « والسماء ذات الحُبُك » : سورة الذاريات ٧ .



أربع حركات .

فالمتّفق عليه من أوزانه .

فَعْلَل بفتح الفاء واللام الأولى ، وسكون العين : (كجَعْفَر) وهو النّهر الصغير (و) فِعْلِل بكسرهما نحو : (زِبْرج) بالزاي والموحدة والراء والجيم وهو: الزينة .

(و) فُعْلُلُ بضمّهما نحو (بُرْثن) بالموحدة ، والراء والمثلثة والنون ، وهو: مخلب الأسد .

(و) فِعْلَل بالكسر والسكون والفتح نحو (دِرْهَم) وهِجْرع للمفرط الطول . قال الأصمعي : ولا ثالث لهما ، واستدرك عليه زئْبَر ، وقِلْعم لجبل ، وللشيخ المسن وهِبْلع لمن لا يُعْرف أبواه أو أحدهما [(١)] .

(و) فِعَلّ بالكسر والفتح وسكون اللام الأولى نحو (قِمَطْر) بالقاف وهو وعاء الكتب.(قال الكوفيّة والأخفش وابن مالك) :

(و) فُعْلَل بالضم والسكون وفتح اللام الأولى نحو : (جُحْدَب) بالجيم والحاء المهملة والموحدة وهو نوع من الجراد . وسيبويه رواه بضم الدال فهو من باب برثن ، وخفّف [(٢)] .

(و) قال (قوم و)فُعَلّل بالضم والفتح وسكون اللام الأولى نحو (خُبَعْثٌ) ودُلَمْزٌ[(٣)] للجمل الضخم ،وَفُتَكْرٌواحد الفُتَكْرِين ، وهي الدواهي .

(و) فِعْلُل بالكسر والسكون وضم اللام الأولى نحو (زِعْبُر) وخِرْفُعٌ [(٤)]

(١) في القاموس : الهبلع : الأكول العظيم .

(٢) أي فتح تخفيفاً .

(٣) في النسخ الثلاث : « دلهر » صوابه من الأشموني والصبّان ٤ : ٢٤٧ .

والدلمز : إسم للصلب الشديد . والخعث : اسم للضخم ، وقيل : الشديد العظيم الخلق .

(٤) الخرفع : القطن الفاسد في براعيمه .



وهو القُطْنُ الفاسد وضِئْبِلٌ[1] وهو الداهية .

(و) فُعْلِلٌ بالضم والسكون وكسر اللام (نحو حُرْمِزٌ [2]) .

وفَعَلَل بفتحات نحو دَهَنَجٌ[3] لحجر .

(و) فَعَلُلٌ .

بفتحتين ، وضم اللام نحو : (عَرَتُنٌ[4]): شجر .

(و) فَعَلِلٌ بفتحتين وكسر اللام نحو (جَنَدِلٌ) : للمكان الكثير الحجارة .

(و) فُعَلِلٌ بالضم والفتح وكسر اللام نحو(عُلَبِطٌ)للرجل الضخم .

والأكثرون لم يثبتوا هذه الأوزان لِندُور ما ورد منها خصوصاً ما توالى فيه [5] أربع حركات ، وهي الأربعة الأخيرة فجعلوها فروعاً عن : فَعَلَّل ، وفَعَنْلُلٌ [6] ، فَعَلِيلٌ ، وفُعالِلٌ ، فدَهَنج مُثَقَّل وهَنَجَ وعرتن مخفف عَرَنْتُن [7] ، وجَندِلٌ مُخَفَّفٌ جَنَدِيل ، وعُلَبَطٌ [8] مخفف : عُلابِطٌ .

---

(١) في أ « ونكبل » وفي ب : « ونبئل » وفي ط : « ونئبل » تحريف في النسخ الثلاث صوابه من كتب اللغة .

(٢) في ط : « حرمن » بالنون . تحريف . صوابه من أ ، ب وكتب اللغة . والحرمز : أبو قبيلة .

(٣) في ط : « دهيج » بالياء تحريف . صوابه من القاموس في مادة : « الدَّهانج » والدهنج بالنون والجيم : الحجر الثمين .

(٤) ضبطه الأشموني والصبان ٤ : ٢٤٨ : « عَرَتُن » . وقال الصبان : بعين فراء مهملتين فمثناة . وفي المزهر ١ : ٥ : « عرتَن » بالتاء وكذلك في الممتع ١ : ٦٨ ، والقاموس .

(٥) ط : « ما توالى ما فيه » بزيادة : « ما » .

(٦) ب : « فعنلل » .

(٧) ط : عرنين . تحريف .

(٨) وهو الضخم من الرجال .



المجرّد الخماسيّ

(أو خماسيّ) وله أوزان بالاتّفاق أربعة ، وزيد عليها ما نذكر ، ومقتضى القسمة أن تكون مائة واثنين وتسعين بِضرْب ثمانية وأربعين في الأحوال الأربعة للاّم الثانية ، ولم يَرِدْ سوى ما ذكر لما تقدم ، فالمتفق عليه من أوزانه :

فَعَلَّلٌ بفتحات مع سكون اللام الأولى (كَسَفَرْجل) .

وفِعْلَلّ بالكسر والسكون ، وفتح اللام الأولى ، وسكون الثانية نحو (قِرْطَعْبٌ) بالقاف وهو الشيء الحقير .

(و) فَعْلَلِل بالفتح والسكون ، وفتح اللام الأولى وكسر الثانية نحو : (حَجْمَرِشٌ) بالحاء والجيم ، آخره معجمة ، وهو العجوز الكبيرة ، وقيل : الأفعى .

(و) فُعَلِّلٌ بالضم والفتح ، وسكون اللاّم الأولى ، وكسر الثانية قُذَعمِلٌ بالقاف المعجمة ، وهو الأسد .

قال أبو حيّان : وفِعلِّل بكسرات وسكون اللام الأولى نحو : (عِقِرْطِلٌ [(١)]) لِلْفِيلَة [(٢)] .

(و) فُعُلّلٌ بضمات ، وسكون اللام الأولى نحو : (قُرُعْطُبٌ) [(٣)] .

وفِعَلّلٌ بالكسر والفتح ، وسكون اللام الأولى وفتح الثّانية نحو : (سِبَطْرٌ) للضخم ، كذا ذكرها مزيدة على التسهيل في شرحه جازماً بها .

(و) قال (ابن السّرّاج و) فُعْلَلِلٌ بالضم والسكون وفتح اللام الأولى ، وكسر

---

(١) ب : « عرطل » . تحريف .

(٢) ب : للغبلة بالغين والباء . تحريف .

أ ، ط : « للعيلة » بالعين والباء . تحريف أيضاً صوابه من القاموس . وهذه الصفة لأنثى الفيلة .

(٣) هكذا في النسخ الثلاث ولعلها : قرطعب ، وهي الصيغة المشهورة في كتب الصرف .

الثانية نحو (هُنْدَلِعٌ) لبقلة معروفة . قال أبو حيّان : ولم يذكره سيبويه . والظاهر أنه مما زيد فيه النّون .

أبنية الفعل

(والفعل إما ثلاثيّ أو رباعيّ) وسيأتي أوزانهما ، ولم يأت الاسم المجرد على (ستة لئلا يوهم التركيب . ونقص عنه الفعل حرفاً لثقله بما يستدعيه من الفاعل والمفعول وغيرهما ، وما يدلّ عليه من الحدث والزّمان . ولم يأت واحدٌ منهما على أقل من ثلاثة ، لأنها أقل ما يمكن اعتبارُهُ إذْ من عوارض الكلمة الابتداء بها ، والوقْف عليها ، ولا ابتداء بساكن ، ولا وَقْفَ على متحرّك ، فوجب ألا يكون حرفاً واحداً ، وإلاّ لكان مستحقا للسّكون والحركة معاً ، وهو محالٌ ، فبقي أن يكون على حرفين : حَرْفٌ محرّك للابتداء وحَرْفٌ ساكن للوقف ، لكنهم يكرهون اجتماع المتضادّين ، ففصلوا بينهما بحرف .

وعن الكوفيّين أن أقل ما يكون عليه الاسم حرفان (وما عدا ذلك) المذكور مما جاء بخلافه (شاذّ) نحو ــ دُئِل ، وطَحرِبَةٌ [١] .

(أو شبه الحرف) أيْ مبنيّ كهو ، وذا ، وكم ونحوها .

(أو أعجميّ) نحو : نَرْجِس وجُرْبُزٌ [٢] .

---

(١) أما « دُئِل » فلشذوذها ، وإسقاطها من أبنية الإسم الثلاثيّ المجرّد كما تقدّم وأمّا « طحربة » فلأن هذا الوزن زائد على أوزان الإسم الرّباعي المجرّد كما تقدّم .
وقد ذكر الصبّان حركاتها فقال : « طحربة » بطاء فحاء مهملتين ، فراء موحّدة . وفيه ثلاثة أوجه أخرى ، وهي التي اقتصر عليها صاحب القاموس فقال : « بفتح الطاء والرّاء وهو الأشهر وبكسرهما ، وبضمّهما ، وهي القطعة من الغيم » انظر : الصبّان ٤ : ٢٤٨ .

(٢) ب ، ط : « جربر » بالباء والراء . أ : « حربز » بالباء والزّاي ، والحاء في أوله . كله تحريف صوابه من القاموس . قال : « والجربز » بالضمّ . الخبُّ الخبيث ، معرّب . انظر القاموس : « جربز » .



(أو محذوف) منه كيد ، ودم ، وأب ، وأخ ، وبعْ ، و « قِ » .

(أو مزيد) فيه (وأبنيته كثيرة) ستأتي .

(ومنتهاه) أي المزيد (في ثُلاثِيّ الفعل ثلاثة) بلا زيادة لئلا يزيد على أصوله .

(و) في ثلاثيّ الاسم أَرْبَعة .

ونَدر ما زيد فيه خمسة [1] وهو ثلاثة ألفاظ لا رابع لها (كُذُبْذُبَان) [2] بتشديد الذال [3] الأولى وأصله : فُعلُعُلان . (وبِرِبْيِنْطياء) [4] وهو ضرب من الثياب . (وقِرِقْيِسْياء [5]) اسم بلد ، وهما بوزن فِعْفِيلْياء .

(و) المزيد في الاسم (الرباعي اثنتان ، وثلاثة ، وفي الخماسي واحد) فيصير ستة ، ولا تصل إلى سبعة .

(ومغناطيس إن صح) فيه زيادة حرفين في الخماسي فهو (نادر) لا يقاس عليه .

ولا يتجاوز المزيد ذلك أي سبعة أحرف ، في الاسم وستّة في الفعل (إلا بتاء تأنيث) كقَرَعْبَلاته [6] ، لدويبة عريضة ، أصله : قَرَعْبَل ، زيد فيه ثلاثة أحرف :

(١) ط : « وزيد ما زيد ما ندر » . تحريف واضح . صوابه من أ ، ب .

(٢) ط : « كذبذيان » بالدّال المكرّرة . تحريف . صوابه من أ ، ب ، والممتع في التصريف ١ : ١٤٤ .

(٣) هكذا في النسخ الثلاث . والواقع أن الذّال في هذه الصيغة غير مشدّدة . ففي القاموس « كذُبذبان » لكثير الكذب . ومثله في الممتع ١ : ١٤٤ .
أمّا تشديد الذّال الأولى فلصيغة أخرى هي : « كَذُّبْذُب » انظر القاموس : « كذب » والممتع ١ : ١٣٠ .
وقد ذكر السيوطيّ الصيغة نفسها في المزهر ١ : ٢٨ .

(٤) في النسخ الثلاث : « بربيطياء » بالكسر والمدّ .

(٥) في القاموس : « قرقيساء » بالكسر ، ويقصر : مدينة على الفرات .
وعلّق مصحّح القاموس في الهامش بقوله : ويقال : « قرقيسياء » بياء ثانية .

(٦) ط : « كقرعبلان » بدون تاء . تحريف .
وهي لم تسمع إلاّ من كتاب « العين » فلا يلتفت إليها . انظر المزهر ٢ : ٣٤ .



أحدها التاء . وكاستخرجت [١] . (أو علامة تثنية ونحوها) أي جمع تصحيح كأن يسمّى بعَرْطَلِيل [٢] ، ثم يثنّى ، أو يجمع بالواو والنّون ، والألف والتاء (أو) علامة (نسب) كخِنْفِسَاوي [٣] . (أو) حرف (تنفيس) نحو سَتَسْتَخْرِج [٤] (أو) نون (توكيد) نحو : لأستخرجِنّ .

(وأهمل) من المزيد (دون ندور فِعْوِيل) بالكسر ، ومن النادر سِرْوِيل [٥] .

(وفَعْوَلي) ومن النادر عَدْولي [٦] .

(وفَعْلال) بالفتح (غير مضعّف) ومن النادر [٧] خزعال لِظَلْع الناقة ، وقَسْطال للغبار ، وقَشْعام [٨] للعنكبوت وبغداد .

أما فَعلال المضعّف فكثير نحو : زَلْزال وقلقال [٩] ، ووَسْواس .

(وفِعلال) بالكسر (مضعّف الأول والثّاني) . ومن النادر دِئداء [١٠] لآخر

(١) هذا مثال لزيادة الفعل المشار إليه آنفاً بقوله : « وستّة في الفعل » وتزاد إلى سبعة بالتأنيث .

(٢) هو الضخم ، والفاحش الطول .

(٣) ب ، ط : « كخنفساري » بالراء . تحريف . صوابه من أ .

(٤) ط فقط : « سيخرج » . تحريف . صوابه من أ ، ب .

(٥) في القاموس : وليس في الكلام « فعويل » غيرها .

(٦) في القاموس : عدول : رجل كان يتخذ السفن . والعدولي : جمعها .

(٧) ط : « ومن النار » . تحريف واضح .

(٨) أ : « قسنام » و . ط : « قسطام » تحريف في كلتيهما صوابه من ب والمزهر ١ : ٣١ .

(٩) في النسخ الثلاث : « قلعال » بالقاف والعين . صوابها : « قلقال » بقافين . انظر الممتع ١ : ٢٩٤ .

(١٠) في أ : « وبيدا » . ب : « بداي » . ط : « ديدا » كله تحريف . صوابه من الممتع ١ : ١٥١ . وقد قال ابن عصفور : « فأمّا الدئداء : ففعلاء كعلباء فيكون في معنى « الدّيداء » ومخالفاً له في الأصول لأن الديداء : « فعلال » فيكون نحو : « سبط » و « سبطر » . وهذا أولى من إثبات « فِعلال » مضعّفاً غير مصدر ، لأنه لم يستقرّ من كلامهم . انظر الممتع ١ : ١٥١ ، ١٥٢ .

الشهر . (وفِيعَال) بالكسر (غير مصدرين) ومن النادر ناقة مِيلاع أي سريعة أمّا مصدر فكثير كقيتال وزِلْزال .

(وفَوعال) بالفتح (وإفْعَله) بالكسر ، وفتح العين [1] وفِعْلى [2]) بكسر (أوصافاً [3]) ومن النادر : رجل هَوْهَاه ، أي : أحمق وإمّعة ، وقسمة ضِيزَي ، أي : جائِرَة .

وأمّا أسماء فكثير « كتوراب [4] » وإنْفَحة [5] وذِكرى . (وفَيْعل) بكسر العين (في الصحيح) ومن النادر : بَيْئِس [6] وصَيْقَل اسم امرأة . أمّا في المعتلّ فكثير كسيِّد ، وليِّن . (وفَيْعَل) بالفتح (في المعتل دون ألف ونون) ومن النادر « عيّن [7] » أمّا في الصحيح أو مع ألف ونون فكثير كيَوْعَد ، وبَيْسَر ، وعيزى [8] ،

---

(١) أ : « بالفتح وكسر العين » . تحريف .

(٢) ط : « فِعل » . تحريف .

(٣) ط فقط : « أوصافها » .

(٤) أ : « كتوبات ب : كتورات » . ط : « كقوارب » كله . تحريف . صوابه من القاموس . والتوارب : التراب .

(٥) ط : « وأنفخة » بالخاء . تحريف . صوابه من أ ، ب والقاموس : « نفح » .

(٦) أ : « بليس » وفي ب : « بئس » ، وفي ط : بيس » صوابه من الممتع ١ : ٨١ . والبئيس : الرجل الشديد .

(٧) في القاموس : « سقاء عيّن » ككيّس ، وتفتح ياؤه : سال ماؤه أو جديد .

(٨) أ : « وغتري » بالغين والتاء .
ب : « وغزي » بالغين والزاي .
ط : « وغيري » . كله تحريف .
ولعل الصواب : « خيزلى » وهو ضرب من المشي فيه تفكك ، وقد فصل بالعين واللام بين الزيادتين وهما : الياء والألف .
انظر : ابن يعيش ٦ : ١٢٥ .



وريمى (١) وتيحّان (٢) لكثير الكلام العجول ، وهيّبان للجبان .

الماضي المجرّد الرباعي

(مسألة : للماضي الرباعي (٣)) المجرد (فَعْلَل) لا غير كَدَحْرَج . وبدأت به خلاف بدء الناس بالثّلاثيّ ، لأن الكلام في ذلك يطول فأخرته ، وإنّما لم يجيء على غير هذا الوزن ، لأنه قد ثبت أن الأول لا يكون ساكناً . وأوّل الماضي لا يكون مضموماً في البناء للفاعل ولا مكسوراً للثقل ، فتعيّن الفتح ، ولا يكون آخره إلا مفتوحاً لوضْعِه (٤) مبنيّاً عليه ، ولا يكون ما بينهما متحرّكاً كله ، لئلاّ يتوالى أربعُ حركات ، ولا مسكناً كله لئلا يلتقي ساكنان ، ولا الثالث لعروض سكون الرابع عند الاسناد إلى الضمير ، فتعيّن أن يسكّن الثاني .

الماضي الرباعي المزيد

(ولمزيده) ثلاثة أوزان (تفعلل) كتدحرج . (وافْعَنْلَلَ) كاحْرَنجم (٥) والأصل : حَرْجم . (وافْعَلَلّ) كاقْشَعَرّ ، والأصل : قَشْعَرَ .

(وأنكره قوم) وقالوا [٦١/٢] هو ملحق باحْرَنْجَم لا بناءٌ مقتضباً (٦) بدليل

---

(١) أ : « ورعى » . ب : « ورعى » ، وكذلك ط . كله تحريف . ولعلّ الصواب : « خيزري » ضرب من المشي . انظر ابن يعيش ٦ : ١٢٥ .

(٢) انظر : الممتع ١ : ١٤٠ .

(٣) ط : « للمضي » . تحريف .

(٤) ط : « لوصفه » بالصاد والفاء مكان : « لوضعه » بالضاد والعين ، تحريف صوابه من أ ، ب .

(٥) حرنجم القوم : ازدحموا .

(٦) في ب ، ط : « لابناء مقتضب » . وفي أ : « لابناء مقتصر » .
ولعل الصواب : « لابناء مقتضباً » . والمراد ليس بناء مستقلاً .



مجيء مَصْدره كمصدره .

(وزيد افْعَلّلَ) بتشديد اللام الأولى نحو : اخْرَمّسَ [١] ، واجْرَمّز [٢] .

قال أبو حيان : ويظهر لي أنه من مزيد الثلاثي غير الملحق ، وغير المماثل .

الماضي الثلاثي المجرّد

(وللثلاثي) المجرد (فَعَل مثلّث العَين) ، أي مفتوحها ومكسورها ومضمُومها مع فتح الفاء .

(فالمفتوح للغلبة) أي غلبة المقابل نحو : كارَمَني فكَرَمْتُه . أو الغَلَبة مطلقاً نحو : قَهر ، وقَسر .

(والنّيابة عن فَعُل) المضموم (في المضاعَف) نحو: جَلَلْتَ فأنت جلِيل .

(و) في (اليائيّ العين) نحو : طاب فهو طَيِّب وأصله أن يكون على فَعُل [٣] .

(وللجمع) كحشَر ، وحشَد ، ويتّصل به ما دلّ على وصْل : كمرَج ، ومشَج .

(والإعطاء) كمنح ، ونَحَل .

(والاستقرار) كسكن ، وقَطن .

(وضدّها) أي الثّلاثة وهو التفريق : كفصَلَ ، وقَسَم ، ويتّصل به ما دَلّ على قطع : كعَصم ، أو كسْر : كقَصف . أو خرْق : كنقَب . والمنع : كحظل [٤] ،

(١) أ : « أحرس » ، ط : « اجرمس » . كلاهما تحريف . صوابه من ب ، والمزهر ٢ : ٤٢ .

(٢) اجرمز : اجتمع بعضه على بعض .

(٣) أي : طَيُبَ

(٤) أ : « حطل » بالحاء والطاء . ط : « خطل » بالخاء والطاء . كلاهما تحريف . صوابه من ب . وحظال بمعنى : منع . انظر القاموس : (ح ظ ل) .



وحظَر . والتحوّل : كرحل . والسّير : كرَمل ، وذمَل .

(والإيذاء) كلسعَ ولدَغَ .

(والاصطلام [١]) كنسج وردَن [٢] .

(والتّصويت) كصَرخ ، وصهَل . ويلحق به ما دلّ على قول : كنَطق ووعَظ .

(وغير ذلك) كالدفع نحو : دَرأ ، وردَع .

والتحويل : كقلَب . وصَرف ، والستر : كَخبأ وحَجَب .

والتجريد : كسَلخ وقشَر .

والرّمي : كقذَف وحذَف .

(والمكسور للعلل) : كمَرِضَ (والأحزان) : كحَزِن . (وضدّها) : كبَرِيء ونَشِط ، وفَرِح .

(والألوان) : كسَوِد وشَهِب ، (والعيوب) : كعَوِر ، وعَوِج . (والحليّ) كجَبِه ، وعَيِنَ [٣] . (والإغناء عن فَعُــل) المضموم (في يائيّ اللاّم) كَحيِيَ ، ووعى [٤] .

(ولمطاوعة فَعَل) كجَدَعه فجدِع ، وثَلَمه فثَلِم [٥] ، وثَرَمَه فَثرِم [٦] .

---

(١) اصطلمه : استأصله . (القاموس) .

(٢) الرّدن : الغزل ، والخزّ . (القاموس) .

(٣) عَيِنَ كفَرِح عيناً وعينةً بالكسر : عظم سواد عينه .

(٤) هكذا في النسخ الثلاث : « وعى » مع أنها في المعاجم مفتوحة العين من باب : وعد . والكلمة محرّفة صوابها « عيى » من باب : « تَعِبَ » .

(٥) ثلم الإناء والسيف : كسر حرفه .

(٦) ثرم السّن : كسره .



(ولزومه أكثر) من تعديه فإنّ أكثر الأفعال التي جاءت على فَعِل لازمة استقراءً .

(والمضموم للغرائز غالباً) كَكَرُم ، ولَؤُم ، وشَعُرَ ، وفَقُه .

ومن غَيْر الغالب كَجنُب ونَجُسَ .

(ولم يَرِد يائي العين) استغناء عنه بفعل لاستثقال الضمّة على الياء نحو : طاب يَطيبُ ، بخلاف الواو ، قالوا : طال ، أصله طَوُلَ (إلاّ هَيُؤ) الشيءُ بمعنى : حَسُنت هيئتُه ، فإنه جاء مضموماً ، وهو يائيٌّ العين شذوذاً .

(ولا) يائِيَ (اللام إلا نَهُو) الرّجل من النُّهْية ، وهي : العقل ، فإنّ أصله : نَهُيَ ، قُلِبتْ الياء واواً لانضمام ما قبلها ، وذلك أيضاً شاذّ .

وَوَرَدَ واوي اللام نحو : سَرُوَ الرَّجل .

الثلاثي المزيد

(أفعل) :

(وللمزيد) من الثُّلاثي (أفْعَل) وهو (للتعدية) كأخرجت زيداً .

(والصيرورة) : كأغَدّ البعير أي صار ذا غُدة .

(والسّلب) : كأشكته أي أزلت شكايته .

(والتعريض [١]) : كأقتلت فلاناً [٢] إذا عرّضته للقتل وأبعت الشيء إذا عرضته للبيع .

---

(١) أ : « والتعويض بالواو . ب ، ط : « التعويض » بالرّاء ، وهو الصّواب .

(٢) أ : « كأكفلت » بالكاف والتاء . وفي ب ، ط كأقتلت بالقاف والتاء .



(ووجود الشيء على صفته) : كأحمدتُ فلاناً ، وأجْبنته ، أي وجدته متصفاً بالحمد ، والبخل ، والجبن .

(والإعانة) : كأحلبْت فلاناً ، وأرْعيْتُه : أي : أعنته على الحَلْب والرعي .

(وبمعنى فَعَلَ) : كأحزنه بمعنى : حزَنَهُ [1] ، وأشْغلَه ، بمعنى شَغلَه وأحبّه بمعنى حَبّهُ .

(ومطاوعته) كَكَبَبْتُ الرجل فأكبّ ، وقشَعَتُ الرِّيح السّحاب فأقْشعَ .

(والإغناء عنه) كأرْقَل ، وأعْتَق ، أي سار سيراً سريعاً . وأذنب بمعنى : أثم ، وأقسم بمعنى : حلَف .

(فعّل) :

(وفعّل) وهو (للتعديّة) نحو : أدّبْتُ الصّبي .

(والتكثير) كفتّحتُ الأبواب ، وذبّحتُ الغنَمَ .

(والسّلب) : كقردْتُ البعيرَ ، وحلّمتهُ ، أي أزلت قراده وحلمه [2] .

(والتوجّه) كشرّق ، وغرّب وغوّرَ ، وكوّف ، وبصّر ، أي توجّه نحو الشّرق ، والغرب والغَوْر ، والكوفة ، والبصرة .

= وفي ب ط ، أكأقتلت بالقاف والتاء .
والكلمتان في الممتع ١ : ١٨٧ هما : « التعريض » بالراء و « أقتلت » بالقاف والتاء .
انظر الممتع ١ : ٨٧ .
في أ : « للكفيل » ، وفي ب ، ط ، والممتع ١ : ١٨٧ : « للقتل » .

(١) يقال : حزنه الأمر حزناً وأحزنه .

(٢) الحلَمة : دودة تقع في الجلد فتأكله .



(واختصار الحكاية) كأمّن ، وهلّل وأيّهَ ، وسبّح ، وسوّف إذا قال : آمين ، ولا إله إلا الله . ويأيّها ، وسبحان الله ، وسوف .

(وبمعنى فَعَل) مُخفّف العين كقدَّر بمعنى قَدَر ، وبشَّر ، وميَّز بمعنى: بَشَر ومَازَ .

(تَفَعّل) :

(و) بمعنى (تَفَعَّل) كولَّى بمعنى تَولَّى ، أي : أعرض . وفكر بمعنى : تَفكَّر ، ويَمَّم بمعنى : تَيمَّم .

(والإغناء عنهما)كعَرَّدَ في القتال أي : فَرَّ،وعيره بالشيء أي : أعابه، وعوّل عليه أي : اعتمد ، وكعجزت المرأةُ : صارت عَجوزاً .

(فاعـــل) :

(وفاعل) [(١)] وهو (للاشتراك) في الفاعليّة والمفعوليّة معنى : كضارَب زيدٌ عمراً ، فإنَّ كُلاً من زيد وعمرو من جهة المعنى فاعل ومَفْعُول إذْ فعل كلّ واحد منهما بصاحبه مثل ما فعل به الآخر .

(وبمعنى فعَل) كجاوزْتُ الشيء وجزْتُه ، وواعدْتُ زيداً وَوَعَدْتُه .

(وبمعنى أفعل) : كباعدت الشيء وأبْعدْتُه ، وضاعفْتُه وأضْعَفتُه .

(والإغناء عنهما) : كبارك الله فيه ، أي جعل فيه البركة ، وقاسَى [١٦٢/٢] وبالَى به ، أي كابد ، واكْتَرَثَ به ، وكوارَيْتُ الشيء بمعنى: أخفيته .

---

(١) ط : «وأفاعل» . تحريف .



(تفاعـــل)

(وتفَاعَل) وهو (للمشاركة) : كتضارب زيد وعمرو .

(والتجهيل) : كتغافل ، وتجاهل ، وتبَالَه ، وتمارَض ، وتطارشَ .

(ومطاوعة فاعل) : كباعَد فتبَاعد ، وضاعفتُ الحساب فتضاعَفَ .

(وبمعنى فَعَل) كتوانَى ، ووَنَى ، وتعالَى وعَلا [١] .

(والإغناء عنه) : كتثاءب ، وتمارَى .

(فإن تعدى هو) أي تفاعل ، (أو تفعَّل دون التاء لاثنين) أي مفعولين (فمعها) أي التاء يتعدّى (لواحد) كنازعتُه الحديث ، وناسيْته البغضاء ، أي تنازعنا الحديث ، وتَناسيْنا البغضاءَ ، وعلَّمْتُه الرِّماية فتعلَّمهَا ، وجنَّبْتهُ الشَّرَ فتجنَّبهُ .

(وإلاّ) بأن تعدى دُونها لواحد (لزم) [٢] ، معها : كضاربَ زيد عمراً ، وتضارب زيد وعمرو ، وأدبت الصبيّ ، وتأدّب الصبي .

(تفعّـــل)

وتفعـل وهو (لمطاوعة فَعَّل) ككسـرته فتكسـر ، وعلَّمته ، فتَعلَّم .

(والتكلف) كتحلَّم ، وتصبَّر وتشجَّع إذا تكلَّف الحِلْم والصبر ، والشجاعة ، وكان غير مطبوع عليها .

(والاتخاذ) كتبنَّيتُ الصَّبي : اتخذتهُ ابناً ، وتوسَّدتُ التُّرابَ : اتخذته وِســادَة .

---

(١) ط : « وأعلاه » . تحريف . صوابه من أ ، ب .

(٢) أي صار فعلاً لازماً غير متعدٍّ .



(والتكوين بمهلة) كتفهَّم وتبصَّر ، وتسمَّع . وتعرَّف وتجرّع ، وتحسّى [١] .

(والتجنب) كتأثَّم ، وتحرّج ، وتهجَّد : إذا تجنَّب الاثم ، والحرَج ، والهجود .

(والصيرورة) : كتأيّمت المرأة : وتحجّر الطين ، وتجبّن اللبن .

(وبمعنى استفعل) كتكبَّر ، وتعظَّم . (و) بمعنى (فعل) : كتعدَّى الشيء وعَداه : إذا جاوزه ، وتبيّن وبان .

(والإغناء عنه) : أي عن فَعَل كتكلّم [٢] ، وتَصدَّى .

(افتعــل)

(وافتعل) وهو (للاتخاذ) : كأذبح ، وأطبخ ، واشتوى ، أي : اتخذ ذبيحة وطبخاً ، وشواء .

(والتصرّف) ويعبّر عنه بالتسبب كاعْتمَل واكتسَب : إذا تسبب في العمل والكسب .

(والمطاوعة) كأنْصَفْتُهُ فانتصف ، وأشعلت النار فاشتعلت .

(والتخيُّر) كانتخب واصطفى ، وانْتَقَى .

(وبمعنى تفاعل) كاشْتَورُوا ، وتشاوَرُوا .

(وتُفَعَّل) كابْتسم وتَبسّم .

(واستفعل) كاعتصم واستعصم .

(وفَعل) كاقتدر ، وقَدر .

---

(١) في أ : فقط : « تهنّى » .

(٢) من « كلّم » بمعنى : جرح :



(والإغناء عَنْه) أي عن فعل كاستلم الحجر ، والتحى الرَّجُل . قال في الارتشاف : وأكثر بناء افتعل من المتعدّي .

(انفعــل)

(وانْفعَل) وهو (لمطاوعة فَعَل علاجاً) نحو : صَرَفْتُه فانصرف ، وقَسمْتُه فانقسم ، وسَبَكتُه فانْسَبَكَ .

(ولا يُبْنى) انْفعَل (من غيره) أي من غير ما يدلّ على علاج من فِعْــل [ثلاثي[1]] فلا يقال : عرَفته فانْعرف ، ولا جَهِلْته فانْجهَل ، ولا سَمِعتُه فانْسمَع .

وكذا لو دلّ على معالجة ، ولم يكن ثلاثيّاً لا يقال : أحكمتُه فانْحكمَ ، ولا أكملْتُه فانْكمل .

وشذ نحو : فَحَّمته فانْفَحَم ، وأدخلته فاندخل .

(ولا) يبنى (من لازم خلافاً لأبي عليّ) الفارسيّ ، فإنه زعم أنه قد جاء من لازم نحو : مُنْهوٍ مُنْغَوٍ وخرج على أنه مطاوع : أهويْتهُ وأغويته [2] .

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة مني يقتضيها الأسلوب .

(٢) وقد استدلّ أبو عليّ بقول يزيد بن الحكم الثقفي :

وكم منزل لولاي طِحْتُ كما هوى ... بأجرامه من قلّة النيق منهوي

قال أبو عليّ : إنما هو مطاوع : « هوى » إذا سقط وهو غير متعدٍّ كما ترى .

وجاء في هذه القصيدة : « منغوي » . قال أبو عليّ : إنما بنى من : « غوى » و « هوى » منفعلاً لضرورة الشعر .

وقد ردّ عليه ابن عصفور بقوله : « ويجوز عندي أن يكون منغوٍ ، ومنهَوٍ مطاوعي : أهويته وأغويته ، ولا يكونان على هذا شاذّين » .

انظر : الممتع ١ : ١٩٢ ، والمنصف ١ : ٧٢ ، ٧٣ .



[استفعل] :

(واستفعل) وهو (للطلب) كاسْتغفر ، واستعان ، واستطعم ، أي سأل الغفران، والإعانة ، والإطعام .

(والتحوّل) كاستنسر البغات أي : صار نِسراً ، واستحجَر الطّينُ .

(والاتخاذ) كاستعبدَ عبْداً واستأجر أجيراً .

(والوجُود) : كاستعظَمْتُه : إذا وجَدْتُه عظيماً .

(وبمعنى افتعل)[1] كاستحصدَ الزَّرع ، واحْتصَد .

(ومطاوعته) كأحْكَمَه فاسْتَحْكَمَ .

(و) بمعنى (فَعِل) كاسْتغنَى وأغنَى .

(والإغناء عنه) كاستحيا واستأثر .

[افْعَلّ]

(وافْعَلّ) وهو (للألوان) كاحمرّ واسْوَدّ (والعيوب) كاحْوَلّ .

(ولا يُبْنَى من مضاعَف العين) فلا يقال في رجل أجم بالجيم، أي لا رمح معه في الحرب : أجْمَمّ لما فيه من الثقل.

(ولا) من (معتلّ اللّام) فلا يقال في رجل ألْمى ، وهو الأسمر الشفتين الْمَيّ.

(وتلى عينه ألف) نحو : احمارّ ، وأحوالّ.

(وقيل) وعليه الخليل (هو الأصل) وافْعَلّ مقصور منه، واختاره ابن عصفور

(١) ط : « أفعل » . تحريف ظاهر .



بدليل أنه ليس شيء من افعلّ إلاّ وقال فيه افعال .

(افعوعل)

وافعوعل وهو (للمبالغة) نحو : اخشوشن الشيء : كثرت خشونته ، واعشوشب المكان : كثر عشبه .

(والصيرورة) كاحلولى الشيء : صار حلواً ، واحقوقف الجسم والهلال صار كل منهما أحقف أي مُنْحنياً [١] .

(وافعوّل ، وافْعولَلَ ، وافْعيَلَ) أبنية (نوادر) كاجلوّذ : إذا مضى وأسرع في السير ، واعلوّط البعير : إذا تعلّق بعنقة وعَلاَهُ ، واخْرَوط بهم السير : إذا اشتد وكاعْثَوجَج البعير : أسرع . واهْبيَّخ [٢] الرجُل : تكبّر.

(وما عداها) أي الأبنية المذكورة .

(مُلْحق) وذلك « فَوعَل » : كحوقل الشيخ : كبِرَ و « فَعْوَل » : كجهور أي رفع صوته بالقول . و « فعلَلَ » ذو الزيادة : كجَلْبَب ، و« فَيْعَل » كَبَيْطَر ، و « فَعْيَل » : كعَذْيَط ، أي أحدث عند الجماع ، وفَعْلَى كسَلْقى الرجُل : إذا ألقاه على ظَهْره [٢ : ١٦٣] .

[مسألة]

(ما لَيْس فيه) أي في أصوله (حرف علّة صحيح) ثم إن سلم من التّضعيف والهمزة فسالم أيضاً (وإلاّ) فلا ، فكلّ سالم صحيح ولا عكس ، وإلاّ بأن كان

(١) ط : « محنيا » . تحريف .

(٢) يقول ابن عصفور : « لم يذكرها أحد إلاّ صاحب العين ، فلا يلتفت إليها . انظر الممتع ١ : ١٧١ .



فاؤه أو عينه أو لامه حرف علة (فهو معتل فبالفاء) يقال له (مِثَال) لأنه يماثل الصّحيح في صحّته.

(و) معتلّ (العين أجوف) لأن إعلاله في جوفه أي وسطه. وذو الثّلاثة لكون ماضيه على ثلاثة عند الإسناد إلى التاء فهو خاصٌّ بالفعل.

(و) معتلّ (اللام منقوص) لنقصانه عن قبول بعض الإعراب.

(وذو الأربعة) لكونه على أربعة أحرف عند الإسناد إلى التاء، فهو خاص بالفعل أيضاً. (و) المعتلّ (بحرفين لَفيفٌ) لالتفاف حرفي العلّة فيه ، أي اجتماعهما ، ثم هو (مقرون إن تواليا) كويل ، ويوم ، وثوَى (وإلا فمفروق).

والمعتلّ بالثلاثة قليل جداً كواو وياء لاسمي الحرفين ، فلهذا لم نتعرّض لذكره.

[مسألــــة]

« المضارع »

(المُضارِع) إنّما يَحصُلُ (بزيادة حرف المضارعة على الماضي) وذلك الهمزة والنون ، والتاء ، والياء ، لأن معناهما متغاير وتغاير المعنى يقتضي تغاير اللّفظ.

(فإن كان) الماضي (مجرّداً) من الزّيادة وهو (على فعَل) بالفتح (ثلثت عينه) في المضارع أي فُتِحت ، وكُسِرت وضُمّت نحو: ضرَب يَضْرِب ، ونَصرَ يَنْصُر ، ولا شرط للكسرة ، والضّمّة فيجوزان سواء كانت العين أو اللاّم حرف حلق كدَخَل يَدْخُلُ ، ورجَحَ يَرجُحُ [1] أم لا ؟

(وشرط الفتح كونها) أي العين (أو اللام حرف حلق) وسيأتي نحو : سأل يَسْأَل ، ومَنح يَمْنَح بخلاف غيره.

---

(١) يذكر القاموس أن العين مثلثة في المضارع.



وعلّة جواز الفتح فيما ذكر التخفيف، لاستثقال حرف الحلق [١] واكتفى فيما إذا كان ألفاً نحو : أكل يأكل بسكوته.

ولو كانت العين واللام معاً من جنس واحد، فلا فتح أيضاً لسكونها بالإدغام نحو : صَح يَصِحّ، ولم أحتج إلى تقييده بكونه غير ألف كما نقل [٢] ابن الحاجب لعدم الحاجة إليه، إذ لا يكون أصلاً في فعل كما نبه عليه شرّاح كلامه.

ثم الحركات الثلاث تستعمل في الكلمة الواحدة كمضارع : صبغ، ونهق، ودبَغ، ورجَح، وقد لا يستعمل فيها إلا حركة كما تقدّم، وقد يستعمل فيها حركتان كمضارع صَلح وفرَغ في الفتح والضمّ معاً، وكذا الضَّمّ والكسر في غير الحلقي قد يجتمعان كمضارع فَسق، وعكَف، وقد، «لا» [٣] كما تقدّم.

فما أشكل، فهل [٤] يتوقّف فيه على السّماع لاستعمال العرب الوجهين في بعضه، واقتصارهم في بعض على وجه، أو يجعل بالكسر لأنه أخف وأكثر؟ خلاف. وقيل: يجوزان في كل مضارع سمعا فيه أم لا ؟

قال أبو حيّان : والذي تختاره أنه إنْ [٥] سمع الكسر أو الضمّ أُتبع، وإلا جاز فيه الكسر والضمّ.

(ولزموا الضّم في باب المبالغة على الصحيح) نحو : ضاربني فضَرَبْتُه أَضْرُبهُ، وكابرته فكبرتُه أكبُرُه، وفاضلني ففَضلْتُه أفضلُهُ. وجوّز الكسائي فتح عين مضارع هذا النوع إذا كان عينه أو لامه حرف حَلْق قياساً نحو : فاهمني ففهمتُه أفْهَمهُ، وفاقهني ففَقَهتُه أفْقَهَهُ.

(١) ط : «حرف العلّة» مكان : حرف الحلق. تحريف ظاهر.

(٢) ط فقط : «كما فعل» بالفاء والعين.

(٣) أي وقد لا يجتمعان.

(٤) أ : «فهو». تحريف.

(٥) «إنْ» سقطت من ط ثم ذكرت بعد كلمة : «سمع». تحريف.



وحكى الجوهريّ واضأني فوضأته أوضَأَهُ (١) ، قال : وذلك بسبب الحرف الحَلْقــيّ .

وروى غيره : شاعرتُه فشَعرتُه أشْعَرَهُ . وفاخرني ففخرتُه أفْخَرَه بالفتح، ورواية أبي ذَرّ بالضمّ .

(و) لزموا الضمّ (في المضاعف المتّعدي) نحو : شد يَشُدُّ ، وعدّ ، يَعُدُّ ، لأنه كثيراً تلحقها الضّمائر المنصوبة ، فلو كسر لزم الخروج من كَسْرةٍ إلى ضمتين متواليتين ، فضمّ ليجري اللسان على سنن واحد بخلاف اللام.

(و) لزموا الضّمّ (في الأجوف والمنقوص بالواو) للمناسبة ، ولئلا ينقلب ياء فيلتبس بالبائي نحو: قال يقول ، وجاد يَجُود ، ودعَا يَدْعو ، وعلا يَعلو .

(و) لزموا الكسر فيهما ، أي في الأجوف والمنقوص (بالياء) لما ذكر سواء كان غير مثال نحو : باع يَبِيع ، ورمَى يَرْمِي ، أم مثالاً نحو : وفَى يَفِي .

(و) لزموا الكسر (في المضاعف اللاّزم) نحو : صحّ يَصِحّ، وضَجّ يَضِجّ ، وأنّ يَئِنّ .

(و) لزموا الكسر (في المثال) نحو : وسَم يَسِم ، لئلا يلزم إثبات الواو فيه لارتفاع العلّة الموجبة للحذف ، وهي وقوعها بين ياء وكسرة ، فيلزم واو بعدها ضمّة، وهو مستثقل ، وسواء كان صحيح اللاّم أم لا نحو : وَفى يَفِي، هذا إذا لم تكن عينه أو لامه حَرْف حلق .

(فإن كان عينه أو لامه) حرفاً (حلقياً فالفتح) وارد (أيضاً) مع الكسر نحو : وَعد يَعِد ، ووضَع يضَعُ ، ويَعرت الشاة تَيْعَر إلا أن يكون منقوصاً، ويكون يائياً ففيه الكسر كما سبق نحو وعَى يَعِي .

(١) ط : «أوضؤه» بالواو . تحريف ، صوابه من أ ، ب والأسلوب .



[١٦٤/٢] (أو) كان الماضي على (فعل) بالكسر (فتحت) العين في المضارع نحو: عَلِم يَعْلَمُ تخفيفاً بمخالفة عينهما (وتُكْسَر) أيضاً (في المثال) لتسقط الفاء فتحْصُل الخِفَّة نحو : ورِثَ يَرِث ، وومِقَ يَمِق ، وجاء الفتح فيه بلا شذوذ كوَلِه يَلَهُ ، ووَهِل يَهَلُ ، ولم يضمّ في هذا الباب كراهة اجتماع ثقيلين ، وهما الكسر والضمّ في باب واحد .

(أو) كان الماضي على (فعُل) بالضم (ضُمّت) أيضاً في المضارع نحو : ظَرُفَ يَظرُف ، لأن هذا الباب موضوع للصفات اللازمة ، فاختير للماضي ، وللمضارع فيه حركة لا تحصل إلاّ بانضمام إحدى الشفتين إلى الأخرى رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيهـــا .

(وما عدا ذلك) المذكور (شاذّ) كفتْح مضارع : أبى ، وركَن وقنط ، وليس حلقيّ العين أو اللام :

وكُدْتُ المضمومة ، وكسر مضارع : نَمَّ ، وبَتَّ ، وحَبَّ ، وعَلَّ المضاعف المتعدّي ، وحَسِبَ ونَعِم المكسور ، وطاحَ وتاه الواوي العين .

وضم مضارع فرّ ، وكَرَّ ، وهبَّ المضاعف اللاّزم ، وحضِر ، وقَنِط المكسور .

(أو لغة) غير فصيحة كقول بني عامر : قَلَى يَقْلَى بفتحهما ، ووجهَ بالكسر يَجُه بالضم ، وقول طيء : بَقَيَ يَبْقَى بفتحهما ، وقول تميم : ضَلِلْتَ تَضِل بكسرهمـــا .

(وغير فعل) من الرباعي ، والمزيد منه ومن الثّلاثيّ (يكسر ما قبل آخره) في المضارع سواء كان عين الفعل أو اللاّم الأولى كدَحرج يُدَحرِج ، وقاتَل يُقاتِل .

(ما لم يكن أول ماضيه تاء مزيدة) وذلك تفعَّل ، وتَفاعل ، وتَفَعْللَ فلا يغير ما قبل الآخر نحو : تَعلَّم ، يَتَعلَّم ، وتجاهَل يتَجاهَل وتَدحرج يتَدحرَجُ ، إذ لو

كسر لالتبس أمرُ مخاطِبِها بمضارع عَلِم ، وجاهَل ، ودَحْرَج ، إذ المغايرة حينئذ . إنما هي بحركة التاء ، وقد لا يرفع اللبس لاحتمال الذهول عنها. ولم يستثن ابن الحاجب تَفَعَّلَ ، ولا بُدّ منه ، واستثنى المكرر اللاّم نحو : احمَرَّ ، واحمَارّ ، فإنه يقال فيهما : يَحْمَرّ ويَحْمَارّ .

والتحقيق أنه لا يستثنى ، لأنه كان في الأصل مكسوراً ، وزال بالإدغام .

(ويُضَمّ حرف المضارعة من رُبَاعيّ) أي ماض ذي أَرْبَعة أحْرُف(ولو بزيادة) نحو : يُدَحْرِج ، ويُكْرِم ، ويُعَلِّم ويضاعف (وإلاّ يُفْتَح) نحو : يَذْهب ، ويَنْطلِق ، ويَسْتَخْرِج .

ووجْهُ ذلك بأنّ الثلاثي كثير في كلامهم ، وما زاد على الرباعي ثقيل، فاختاروا الفتح لِخِفّته للكثير والثقيل ، والضم للقليل .

(وكسره) أي أول المضارع (إلاّ الياء إنْ كُسر ثاني الماضي) كتِعْلَم (أو زيد أوله تاء) كيتدحرج ، ويَتعلّم . (أو وُصل) كيسْتَعين .

(أو الياء) أيضاً (مطلقاً) قرىء : فإنّهم « يَألَمُون كما تِيِلمُون »[1] بكسر الياء والتـــاء .

(أوفى) ما فاؤه واو نحو : (وَجِل) ، وقرىء به[2] (وقلب الفاء) التي هي واو (حينئذ ياء) لوقوعها ساكنة بعد كسرة نحو : يِيجل (أو ألفاً نحو: يَاجَل (لغات) منقولـــه .

---

(١) سورة النساء ١٠٤ ، وإذا كسرت الياء والتاء قرئت : « تيلمون » .
قال العكبريّ : ويقرأ « تيلمون » بكسر التاء ، وقلب الهمزة ياء ١ : ١٩٣ .

(٢) من قوله تعالى : « وقالوا لا توجل » سورة الحجر ٥٣ .



[مسألــة]

[الأمـــــر]

(مسألة) (الأمر من ذي همز) للوصل (يفتتح به) نحو : انطلِق واسْتخرِج ، واقْتَدر ، واخْشَوشن .

(وغيره) يُفْتتح (بتالي حرف المضارعة) إن كان متحركاً الآن نحو : دَحْرِج ، وتَدَحْرَج ، أو أصلاً نحو : أكْرِم ، إذ الأصل في يُكرم يُؤَكْرِم . (فإن كان) تالي حرف المضارعة (ساكناً فبالوصل) يفتح نحو : اضْرب ، واعْلَم ، واخْرُجُ (وحركة ما قبل آخره كالمضارع) لأنه مأخوذ منه .



المبني للمفعول

(مسألــة) :

في الفعل المبني للمفعول (الجمهور : إن فِعل المفعول مُغيّر) من فعل الفاعل ، فهو فَرْعٌ عنه .

(وقال الكوفيّة والمبرّد ، وابن الطّراوة : أصل) . ونسبه في شرح الكافية لسيبويه (للزومه في أفعال) فلم ينطق لها بفاعل كزُهي وعُنِيَ ، فلو كان فرعاً للزم ألاّ يوجد إلا حيث يوجد الأصل.

ورُدّ بأن العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل بدليل أنه وردت جموع لا مفرد لها كمذاكير ونحوه ، وهي لا شك ثوانٍ عن المُفردات ، قال أبو حيّان : وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة .

(ويضم أوله مطلقاً) ماضياً كان أو مضارعاً .

(و) يضم (معه ثاني ذي تاء) مَزيدة سواء كانت للمطاوعة نحو : تُعُلّم وتُوعّد [1] وتُدُحْرِج أم لا ؟ نحو : تُكُبِّر ، وتُجُبّر حذراً من الالتباس .

(ويُقْلَبُ ثالثه) أي ذي التاء (واواً) لوقوعها بعد ضمة كما في تُوعِدِ [2] .

(و) يضم مع الأول أيضاً (ثالث ذي) همز (الوصل) لئلا يلتبس بالأمر في بعض

(١) في ط : « ويتوعد » .

(٢) وأصلها : « تواعد » . وفي النسخ الثلاث « بتوعد » . وهو تحريف .



أحواله نحو : اسْتُخْرِج ، واسْتُحلى . (ويكسر ما قبل الآخر في الماضي) كما تقدم .

(ويفتح في المضارع) [١٦٥/٢] كيُضرَب . ويُتعَلّم ، ويُسْتخرَج .

(فإن كان) الماضي (مثالاً) أي مُعْتَلّ الفاء (بالواو جاز قلبها همزة) سواء كان مضعفاً نحو : « أدّ » (١) في « ودّ » أم لا نحو : أُعِدفي وُعِد صحيح اللام كما مثل أم لا ؟ نحو : أُتي في وُقِي .

(أو أجوف) أي معتل العين (وأعلّ ففيه القلب ياء) لأن الأصل في قال ، وباع مثلاً : قُوِل ، وبُيِع استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت إلى الفاء بعد حذف ضمّتها ، فسلمت الياء ، وانقلبت إليها الواو لسكونها بعد كسرة ، فصار : قيل ، وبيع .

والقلب واواً بحذف حركة العين ، لأن الثقل إنما نشأ منها ، وإبقاء ضمّة الفاء ، فسلمت الواو ، وردّت إليها الياء لوقوعها ساكنة بعد ضمة نحو : قُول ، وبُوع قال :

١٧٦٠ — * لَيْتَ شَباباً بُوعَ فاشْتَرَيْتُ (٢) *

وقال :

١٧٦١ — * حُوكَتْ على نَوْلَيْنِ إذْ تُحاكُ (٣) *

---

(١) من قوله : « أدّ » إلى قوله : « أُتي » سقط من أ .

(٢) لرؤبة بن العجاج . وصدره :

* ليت وهل ينفع شيئاً ليتُ *

من شواهد الأشموني ٢ : ٦٣ .

(٣) قائله مجهول . وتمامه :

* تختبط الشوك ولا تشاكُ *

من شواهد الأشموني ٢ : ٦٣ .



وقــال :

١٧٦٢ — * نُوطَ إلى صُلْبٍ شَدِيدِ الحَمَلِ [١] *

(والإشمام ، وأفْصَحُها الأولى) وبها ورد القرآن ، قال تعالى : « وقيل يا أرْضُ ابْلعي » و « وغِيضَ الماء [٢] » .

(ثم الإشمام) وبه قرىء [٣] ، وحقيقته ضمّ الشّفتَين مع النطق بحركة الفاء بين حركتي الضمّ والكسر ممتزجة منهما .

(وشرط) أبو عمرو (الدّاني إسماعه و) أبو عمرو و (ابن الطّفيل عدمه) أي عدم إسماعه ، (فالمراد) به عنده (الرّوم) لأنه إشارة إلى الحركة من غير تصويت .

وخرج بقيد الإعلال ما كان مُعلاّ ، ولم يُعل نحو : « غَوِرٍ » [٤] في المكان فحكمه حكم الصحيح .

قال ابن مالك : (ويتعيّن أحدها) أي اللغات الثلاث (إذا أسند) الفعل (للتّاء أو النون ، وأُلْبِسَ بغيره) من الأشكالْ [٥] ففي بعْتُ ، ودِنْتُ ، وخِفْت يتعيّن غير الكسر وفي لُذْنَ [٦] وقُدْنَ ، ورُعْنَ ، يتعين غير الضّمّ لئلا يلتبس بفعل الفاعل .

---

(١) قال صاحب الدرر ٢ : ٢٢٣ : لم أعثر على قائله ولا تتمتّه .

(٢) سورة هود ٤٤ .

(٣) أ : « وبه قرأ » بعدها بياض . ب : « وبه قرىء » بعدها بياض مشار إليه بـ « كذا » : ط وبه : « قرىء » وليس هناك إشارة إلى بياض .

ومكان البياض هو : « وبه قرأ الكسائيّ وهشام » انظر الخضري ١ : ١٦٩ .

(٤) في النسخ الثلاث : « عور » بالعين . صوابها : غور بالغين .

(٥) جمع : « شكل » .

(٦) أ : « وقذف » مكان : « وقُدْن » . تحريف . وفي ب : « رزن » بالراء . تحريف . وفي أ ، ط « وزنُ » تحريف كذلك ، لأنها إن كانت من زان تصير عند الإسناد : زنّ بكسر الزاي ، لأنها =

قال أبو حيّان : وهذا الذي ذكره ابن مالك لم يذكره أصحابنا ، ولم يعتبروه، بل جوّزوا الثّلاثة ، وإن ألبس ، ولم يُبالوا بالإلباس كما لم يبالوا به حين قالوا : مُختَار لاسم الفاعل أو اسم المفعول ، والفارق بينهما تَقْديريّ لا لفظيّ .

(وتجري اللغات الثّلاث في وزن انفعل وافتعل من) الأجوف المعل نحو : انُقْيد ، وأُخْتير ، وانْقُوِد ، واختُور ، وانِقِيدَ ، واخِتير بخلاف غيره .

ولو اعْتلّ نحو : اعتور .

وحكم الهمزة تابع للعين فتكسر وتضم ، وتشمّ كذا قال ابن مالك . وقال ابن أبي الربيع تضم مطلقاً ، لأن الكسر في الإشمام عارض ، وقياساً في حالة الكسر على أمر المخاطبة نحو : اغْزِي .

وفرّق ابن الضائع بأن هذه حالة عارضة بخلاف اختير ونحوه ، فإن ذلك صار أصلاً في المعتلّ ملتزماً ، وبأن الكسر في اغزى للضمير المتصل ، وهو معرض للانفصال ، وهنا الأمر عارض في نفس الفعل لازم له لا [1] لشيء منفصل .

(وأنكر خطاب) أن يجري فيه (غير الأولى) والتزم القلب ياء .

(و) أنكر أبو الحكم الحسن ابن (عذرة) [2] فيه (الثانية) وأجاز مع القلب ياء الإشمـــام .

= ليست واوية بل يائية كباع ، وإن كانت من : « وزن » فلا تتفق مع الأسلوب ، ولأن الكلمات التي يضم أولها عند الإسناد إلى نون النسوة لا بد أن تكون عينها واواً مثل : قال سام عاق . ولعل تصويبها : « لذُن » .

(١) ط : « إلاّ » مكان: « لا » . تحريف .

(٢) هو الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عبد الرحمن بن عذرة الأنصاريّ الأوسيّ . من مصنفاته : الإغراب في أسرار الحركات في الإعراب . كان حياً ٦٤٤ .



(وتقلب في المضارع في الجميع ألفاً) لأن الأصل مثلاً : يُقْوِل ، ويبيع ، ويُنْقَوِدُ ، ويُخْتَيِرُ ، نقلت حركة الواو والياء من [١] العين استثقالاً [٢] ، ثم قلبا ألفاً لتحرّكهما في الأصل ، وانفتاح ما قبلهما الآن [٣] .

(و) تقلب (لام) الماضي (المعتلّ اللام) بالألف (ياء) وإن كانت منقلبة عن واو نحو : غُزِيَ في غَزا ، وهُدِي في هَدى .

(وأوجب الجمهور ضمّ فاء المضاعف) ثلاثياً كان أو غيره نحو : حُبَّ ، وشُدَّ [٤] ، قال تعالى : « هذه بِضَاعَتُنَا رُدَّت إلينا » [٥] وأجاز قوم الكسر أيضاً و) أجاز (المهاباذي) الإشمام ،وبهما قرىء في « رِدّت » .

(ولا يتأتّى هنا) عند الإسناد إلى التاء ونحوها (الإلباس) لحصول الفك حينئذ فيظهـر .

(ولا يُبْنَى) هذا البناء (فِعْلٌ جامد ، وكذا ناقص من) كان وكاد وأخواتهما (على الصحيح) وفاقاً للفارسي .

وجوزه سيبويه ، والسيرافي ، والكوفيون . قال أبو حيان : والذي نختاره مذهب الفارسي ، لأنه لم يسمع ، والقياس يأباه .

---

(١) في النسخ الثلاث : « إلى » صوابها : من .

(٢) فتصير : « يُقْوُل » ــ يُبْيَع .

(٣) قال ابن عصفور ، لأن السكون عارض بسبب النقل ، والأحسن في العارض الا ّ تقيّد به ، فيقال : يُقال ــ يُباع .

انظر : الممتع ٢ : ٤٥٣ ، ٤٥٤ .

(٤) في النسخ الثلاث : « اشتد » . تحريف .

(٥) سورة يوسف ٦٥ .



صيغتا التعجب وأفعل التفضيل

(مسألة) : تبنى صيغتا التعجّب وأفعل التفضيل من فِعل ثُلاثيّ مجرد تامٍ ، مُثْبت ، متصرّف ، قابل للكثرة ، غير مبني للمفعول ، ولا معبّر عن فاعله بأفعل فَعْلاء .

فلا يبنيان اختياراً من اسم ، ولا من فعل رباعي كدَحرج ، ولا ثلاثيّ مزيد «أفْعل» كان أو غيره [1] .

ولا ناقص ككَان ، وكاد ، وأخواتهما ، وعلّل بأنها بمجرّد الزمان ، ولا دلالة لها على الحدث ، فلا فائدة في التعجب بها .

ولا منفي لزوماً نحو : ما عاج بالدواء ، أو جوازاً نحو : ما ضَرَب ، لأنّ فِعل التعجب مثبت ، فمحال أن يبنى من منفيّ .

ولا غير متصرّف كنِعْم وبئس ، ويَدع ، ويذر ، لأن البناء منه تصرف .

ولا ما لا يقبل الكثرة والتفاضل كمات ، وفنى ، وحدث به [١٦٦/٢] ، إذ لا مزية فيه لبعض فَاعِليه على بعض .

ولا مبني للمفعول لزوماً كزُهِي ، أوْلا ، كضُرب لخوف اللبس .

ولا ما فاعله أي وصفه على أفْعَل كحَمرِ وسَوِد ، وعَوِر ، وعلله الجمهور بأن حق ما يصاغان منه أن يكون ثلاثياً محضاً ، وأصل هذا النوع أن يكون فعله على أفْعَل .

(١) أي سواء كان المزيد على وزن : « أفعل » أو على غير وزنه .



قال ابن مالك : وأسهل منه أن يقال : لأن بناء وصفه على أفعَل ، ولو بنى منه أفعَل تفضيل لالتبس أحدهما بالآخر.

وإذا امتنع صوغ التفضيل امتنع صوغ التعجب لتساويهما وزناً ومعنى ، وجريانهما مجرى واحداً في أمور كثيرة ، وبهذا التعليل جزم ابن الحاجب.

(وجوّزه الأخفش من كل فعل مزيد) كأنه راعى أصله، لأن أصل جميع ذلك الثلاثي .

(و) جوزه (قوم من أفعل) فقط كأكْرم ، واختاره ابن مالك ونسبه لسيبويه، ومحققي أصحابه .

وثالثها ، وصحّحه ابن عصفور : يجوز إن لم تكن الهمزة فيه للنقل ، ومن المسموع فيه ما أتْقَنه، وما أصْوبَه . وما أخْطأه ، وما أيسره ، وما أعدله [1] ، وما أسنّه [2] .

وإن كانت للنقل لم يجزْ ، وإنّ سمع فشاذ نحو : ما آتاه للمعروف، وما أعطاه للدراهم .

(و) جوزه (قوم من الناقص) قال ابن الأنباري تقول : ما أكْوَنَ عبد الله قائماً، وأكونِ بعبد الله قائماً .

(و) وجوّزه (خطّاب) الماردِيّ [3] (وابن مالك من فِعْل المَفْعُول إذا أُمِنَ اللبْس نحو) ما أجَنّه من جُنّ ، وما أشغله من شُغِل، وما أزهاه من زُهِي .

قال ابن مالك : وهو في التفضيل أكثر منه في التعجب كأزْهى من ديك ، وأشغل

(١) ب ، ط : « وما أعدمه » بالميم .

(٢) أ : « وما أمنه» .

(٣) أ : « الماوردي » بزيادة الواو . تحريف . وانظر ١ : ١٤١ .



من ذات النَّحيَيْن ، وأشهر من غيره ، وأعذر ، وألوم [١] وأعرف ، وأنكر ، وأخوف ، وأرْجَى . قال كعب :

١٧٦٣ — * فَلَهْوَ أخْوَف عِنــدي [٢] *

(و) جوزه (الكسائيّ وهشام والأخفش من العاهات) نحو : ما أعْورَه .

(وزادا) أي الكسائيّ وهشام (والألوان) أيضاً نحو : ما أحْمرَه ، ومنع ذلك الأخفش كسائر البصريين .

(وثالثها) قاله بعض الكوفيين : يجوز (من السّواد والبياض فقط) دون سائر الألــوان .

(وقد يغنى مع استيفاء الشروط) في فِعْلٍ عن صوغ التعجب والتفضيل منه (فِعلٌ آخر) يصاغ منه نحو : قال من المقايلة، لا يقال منه : ما أقْيلَه استغناء بما أكثر قائليه [٣] ، وما أنومه في ساعة كذا ، كما استغنوا بتَركت عن ودَعْتُ .

قال ابن عصفور وغيره : ومن الأفعال التي استغنى عن الصوغ فيها قام ، وقَعد ، وجلَس ، وغَضِب ، وشكر استغناء بما أحْسن قيامه ، ونحوه .

وقال ابن الحاجّ : بل لأنها لا يتصوّر فيها المفاضلة ، فلا يرجح قيام على قيام فيما يدل عليه لفظ قيام وكذا القعود والجلوس .

---

(١) أ : « وأعدل » باللام .

(٢) قطعة من بيت ، والبيت بتمامه :

فلهو أخوف عندي أن أكلّمه   وقيل انك منسوب ومسئولُ

والشاهد نسب لكعب بن زهير : ورواية الديوان :

لذاك أهيبُ عندي إذ أكلّمه   وقيل إنك مسبور ومسئولُ .

(٣) في النسخ الثلاث : « قايلته » . تحريف .



(وما فقد) الشروط (توصل إليه بجائز) [١] يصاغ منه . (ونصْبَ مصدر التعجّب من بعده) مفعولاً في « ما » أفعل [٢] ، وتمييزاً في « أفْعَل من » (أو جر بالباء) في « افْعِلْ » نحو : ما أشدّ دَحْرجَتَه وحُمْرَتُه ، وكونه مستقبلاً وأشْدِدِ بذلك ، وهو أشَدُّ احْمِراراً من الدّم .

ويُؤْتى بمصدر المنفيّ ، والمبنيّ للمفعول غير صريح [٣] إبْقاءً للفظهما نحو : ما أكثر ألاّ تقوم وأن يضرب ، فإن أمن اللّبس جاز كونه صريحاً نحو : ما أسرعَ نِفاس هنـــد .

وما لا مصدر له مشهوراً أتى به صلة لـ « ما » نحو : ما أكثر ما يذر زيد الشر ، وأكْثَرَ ما يَذَرُ .

ولا يفعل ذلك بالجامد ، إذ لا مصدر له .

ولا بما لا يقبل الكثرة فيما ذكره ابن هشام .

ومثل غيره : بما أفجع موتَه ، وأفجع بموته .

ولا بما يلزمه النّفي أو النّهي من باب كان .

وأجاز ابن السّرّاج ما أحسن ما ليس يذكرك زيد، ولا ما يزال يذكرنا ، ولا تحذف همزة أفعل .

(وشذّ حذف همزة خَيْر وشرّ في التعجب) سمع : ما خَيْر اللبن للصحيح وما شره للمبطون . والأصل : ما أخْيره ، وما أشَره ، فلما حذفت الهمزة نقلت حركة الياء إلى الخاء ، ولم يحتج إلى ذلك في « شَرّ » . وبعضهم يحذف ألف « ما » لالتقاء الساكنين ،

(١) أي بفعل توافرت فيه الشروط .

(٢) ط : « فيما أفعل » وب في « أفعل » .

(٣) ط : « غير صالح » تحريف .



فيقال : « مَخْيَرُه ، ومَحْسَنه ومَخْبثه . (وكثر) حذفها منها [١] (في التفضيل) لكثرة الاستعمال نحو : هوَ خَيْرٌ من فلان ، وشَرٌّ منه .

وندر إثباتها فيهما في قوله :

١٧٦٤ — * بِلاَلُ خَيْرُ النّاسِ وابنُ الأخْيَرِ [٢] *

وقراءة أبي قلابة [٣] : « من الكذّاب الأشَرّ » [٤] كما ندر الحذف من غيرهما كقولـــه :

١٧٦٥ — * وحَبُّ شيْءٍ إلى الإنْسَانِ ما مُنِعَا [٥] *

(وما ورد بخلاف ذلك فشاذّ مسموع) لا يقاس عليه (فأقمِنْ به) من قولهم : هو قَمِنٌ بكذا ، أي حقيق ، صيغ من اسم [٦] .

وكذا قولهم : ما أذرع فلانة من امرأة ذَرَاع ، أي خفيفة اليد في الغزل ، كذا قال ابن مالك : لكن حكى ابن القطّاع [٧] : ذرعت المرأة .

---

(١) أ : « منها » بدون تثنية .

(٢) قائله مجهول ، وتتمته مجهولة .
من شواهد التصريح ٢ : ١٠١ ، والأشموني ٣ : ٤٣ .

(٣) أبو قلابة ككتابة : تابعيّ .

(٤) سورة القمر ٢٦ .

(٥) قائله مجهول . وصدره :

* وزادني كلفاً بالحبّ أنْ منعت *

انظر : الأشموني ٣ : ٤٣ .

(٦) ط : « صنع من اسم » .

(٧) هو عليّ بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن الحسين ... بن معدّ بن عدنان السّعديّ ، المعروف بابن القطاع الصّقليّ .
صنف حواشي الصحاح — الأفعال — أبنية حواشي الصحاح . مات ٥١٤ .



(وما أخْصرَه) من اختصر فهو من غير الثلاثي المجرّد من مبني للمفعول [١] (و) ما (أعْساه) وأعس به [١٦٧/٢] به من عسى وهو جامد .

(و) ما (أزهاه) من زُهِي ، وهو مبنيّ للمفعول .

(و) هي (أسود من القار) كذا في حديث صفة جهنم من سَوِد فهو أسود وسَوداء ، ومن صفة الحوض : ماؤه أبيض مــن اللّبن (وأشغل من ذات النّحيين) من شُغِل ، وهي مبنيّ للمفعول .

(قال أبو حيّان) : وشذ أيضاً : (قولهم : ما أعظم الله وما أقدره) في قوله :

١٧٦٦ — * ما أقْدَر اللهَ أن يُدْنى على شَحَطٍ [٢] *

لعدم قبول صفات الله الكثْرة .

(والمختار وفاقاً للسّبكيّ وجماعة) كابن السراج وأبي البركات ابن الأنباري ، والصّيْمريّ (جوازه) والمعنى في ما أعظم الله : إنه في غاية العظمة ، ومعنى التعجّب فيه أنه لا ينكر ، لأنه مما تحار فيه العقول ، وإعظامه تعالى وتعظيمه : الثناء عليه بالعظمة ، واعتقادها وكلاهما حاصل ، والموجب لهما أمر عظيم .

والدليل على جواز إطلاق صيغة التعجّب ، والتفضيل في صفاته تعالى : (لقولــه: أسْمِـعْ بهم وأَبْصِر [٣]) أي ما أسمعه ، وما أبصره (و) قول أبي بكر رضي الله عنه ،

---

(١) ط : « من غير الثلاثي لمجرد من مبنيّ للمفحول » . تحريف صوابه من أ ، ب .

(٢) لحندج بن حندج المري كما في الدرر ٢ : ٢٢٤ وتمامه :

* من داره الحَزْنُ مِمّن دارُه صولُ *

من شواهد العينيّ ١ : ٢٣٨ ، والأشموني ١ : ١٠١ .

(٣) سورة مريم ٣٨ .



فيما رواه ابن [١] إسحاق في السيرة عنه : « أي رَبِّ (ما أحلمك) أي يا ربِّ ما أحلمك»[٢]، وقوله ﷺ « لله أرْحَم بالمؤمن من هذه بولدها » وقوله لأبي مسعود ، وقد ضرب مملوكه: « لَلّهُ (أقدَرُ عليك) مِنْك عليه » رواه مسلم .

فهذه شواهد صحيحة لم يذكر السّبكي منها إلا أثر أبي بكر وعجبت كيف لم يذكر هذين الحديثين المشهورين ، والعذر له أنه تكلم على التعجب ، وهما في التفضيل .

* * *

(١) ط فقط : « إسحاق » بدون « ابن » تحريف ، وابن إسحاق صاحب السيرة علم معروف .

(٢) ب ، ط : « أي رب ما أحلمك ، أي رب ما أحلمك » بتكرير العبارة .

وفي أ : « أي رب ما أحلمك » بزيادة « يا » وعدم التكرار .

بناءُ المَصْدَر

أي هذا مبحثــه

(فَعْــلٌ) :

(يطّرد لِفَعَل) بالفتح (وفَعِل) بالكسر حال كونهما (متعديين « فَعْل ») بالفتح والسكون صحيحاً كان كضربَ ضَرباً ، وجَهِل جَهْلاً أو معتلاً كوعَد وَعْداً ، وباع بَيْعاً . وقال قَوْلاً ، ورمَى رَمْياً ، وغَزا غزْواً ، ووطىء وطْأً ، وخاف خوْفاً ، وفَنِي فنياً أو مضاعَفاً كرَدّ رداً ، ومَسّت مَسّاً أو مهموزاً [١] ...

ورئمت الدابة ولدها رأماً : أحبّته .

(وشرط ابن مالك لفَعِل) المكسور (أن يُفْهِم عملاً بالفم) كلقِمَ لَقْماً ، وشَرِب شُرْباً ، وبَلِع بَلْعاً .

(ومنع ابن جودى [٢] قياسهما) أي مصدر فَعَل ، وفَعِل ، فقال : لا تدرك [٣] مصادر الفعل الثلاثي إلا بالسّماع ، فلا يقاس على فَعْل ، ولو عدم السماع .

---

(١) بعد قوله : « أو مهموزاً » بياض بالنسخ الثلاث وملء هذا البياض هو : « أو مهموزاً مثل أكل أكلاً ، وأمِنَ أمناً » ، وذلك لأن أكل على وزن فَعَلَ مفتوح العين المتعدّى . وأمن على وزن فَعِل المكسور العين المتعدّي . ومثله رئِم رأماً . انظر الأشموني ٢ : ٣٠٤ ، والتصريح ٢ : ٧٢ .

(٢) أ : « ابن جود » ، ب : « ابن جواد » . ط ؛ « ابن جودر » . كله تحريف ، صوابه من البغية وابن جودى ، وهو خلف من فتح بن جودي القيسي البابريّ .
صنف : شرح شكل الجمل للزجاجيّ ، ومات ٤٣٤ .

(٣) « لا يدركه » . تحريف . صوابه من أ ، ب .



(فَعَـــل) :

(و) يطرد (لَفعِل) بالكسر (لازماً فَعَل) بفتحتين صحيحاً كان كفرِح فَرَحاً ، أو مُعْتلاً ، كجوِى جَوى ، ووَجِل وجَلا ، وعَوِر عَوراً ، ورَدِي رَدىً أو مضاعفاً : كشَل شلَلاً (إلا في الألوان والعيوب فَفُعْلة) بالضم مصدره المطّرد كسِمر سُمْرة ، وحَمِر حُمْرة ، وأدِم أدْمَة .

(فُعُـــول) :

(و) الفَعَل بالفتح (لازماً فُعُول) بضمّ الفاء سواء كان صحيحاً كركع رُكوعاً وخرَجَ خرُوجاً ، أو مُعْتلاً كوقَف وقُوفاً ، وغابت الشمس غيُوباً . ودنَى دنُواً ، ومضَى مُضياً أم مضاعفاً كمرّ مرُوراً .

(فُعَال وفَعِيل)

(فإن كان لعلة فَفُعَال) كسَعَل سُعالاً ، وعطَس عُطاساً (أو سير ففعيل) كرحَل رحيلاً .

(ويكونان) أي : فُعال وفعيل (للصوت كصرَخَ صُراخاً ، وصهل صهيلاً . (ويختص فُعال بالمنقوص) كرَغا رُغاء . فلا يتأتّى على فعيل .

(وغلب فعيل في المضعّف [1]) .

(فَعَـــلان) :

وللتغلّب والاضطراب (فَعَلان) بفتح الفاء والعين كخفَق خفَقاناً وجال جوَلانــاً .

---

(١) مثل : « أزّت القِدر أزيزاً » .



[فِعـال] :

(والإباء) أي : الامتناع (فِعال) بكسر الفاء كنَفَرَ نِفاراً ، وجمَح جِماحاً .

[فِعَالـة] :

(وللحرفة والوِلاَية فِعالَة) بالكسر ككتبت كتابة ، وخاط خياطة ، ووَلي وِلاية ، ونقَبَ نِقابةً [1] .

[فُعُولة] :

(ولِفَعُل) بالضمّ (فُعُولة) بضمّ الفاء كصَعُبَ صُعوبةً وسَهُلَ سُهولةً ، (وفَعَالة بالفتح : كنَصُح نصاحةً ، وجَزُل جزَالةً . (وقيل فِعْل [2]) ...

[إفعـال] :

(ولأفْعلَ إفْعَال) سواء كان صحيحاً أم معتلاً ، أم مضاعفاً متعدّياً أم لازماً : كأكرم إكْراماً ، وأمسى إمساءً ، وأجَلّ إجلالاً ، وأعطى إعطاءً .

[استفعال] :

(واستفعل : استفعال) كاستخرج استخراجاً .

[تَفعيل – تَفعلة]

و (لِفَعّلَ تفعيل ، وتفعلة) ككرمُ تكريماً وتَكرِمة ،وهنّأ تهنيئاً وتهنئة .

---

(١) يقال : نقب البيطار بطن الدابة نَقَباً من باب : تعب .
ونقب على القوم من باب : قتل نِقابة بالكسر .

(٢) بعد « فَعْلْ » بياض في النسخ الثلاث . ولعل مكانه : وقيل : « فَعْل » كفَصْح ، وجزْل . وذلك كما ذكر صاحب القاموس : الفصْح والفصاحة : البيان . أو يكون : « فُعْل » بضمّ الفاء ، ويكون مكان البياض ، مثل حَسن حسْناً ، ونبل نبلاً ، وفعالة أكثر : انظر ابن يعيش ٦ : ٤٦ .



(وتختص) تفعلة (بالمعتل) فلا يرد فيه التفصيل كزكّى تزكية .

[فعللــة] :

(ولفعلل : فعللة) كدَحْرَج دحْرحة .

[فعلال] :

(فَعِل : وفِعلاَل) بالكسر كسرْهف سِرْهافاً . (والأصح أنه سماع) لا قياس ، فإن كان مضاعفاً كزلزال فَفَعَلال بالفتح له مطّرد كَزَلزال .

[فعال ومفاعلة] :

ولفاعل : فِعال ومفاعلة) كقاتل قتالاً ومقاتلة .

(ويلزم) مفاعلة (فيما فاؤه ياء) كياسر مياسرة ، وندر في فِعال كياوم يِوامـــا [1] .

(و) المصدر المطّرد (لما أوله تاء) وهو تَفعْلل [١٦٨/٢] وتَفاعل ، وتفعّل ، وملحقاتها . (وزَنُه بضم رابعة) . وهو العين نحو : تدَحْرَج تَدحْرُجاً ، وتقاتَل تَقَاتُلاً ، وتوانى توانياً وتكرم تَكرُّماً ، وفي الملحقات تَسَرْبل وتَمَسْكَنَ . (فإن اعتل خامسه فيكسره نحو : تَجَعْبَى تَجَعْبِياً [2] ، وتقلسى تَقَلْيساً [3] .

(و) المصدر المطّرد (لذي الهمزة وزنه مع كسر ثالثه) وزيادة (ألف قبل الآخر) كاجتمع اجتماعاً ، وانقطع انقطاعاً ، واستَخرج استخراجاً واطمأن اطمئناناً ، واحرنجم

---

(١) حكاه ابن سيده . وحكى : مياومة على القياس والمياومة : المعاملة بالأيام .
أنظر : التصريح ٢ : ٧٦ ، والصبان ٢ : ٣٠٩ .

(٢) تجعبي الجيش : ازدحم .

(٣) تقلس : أي لبس القلنسوة .
انظر هاتين الصيغتين في الممتع ١ : ١٦٨ . وفي ط . « تقلسيا » بياء بعد السّين : تحريف .



احرنجاماً ، واجلوَّذ اجلوّاذاً واعشوشب اعشيشاباً ، واحمر احمراراً ، واحمار احميراراً . (وما عدا ذلك مسموع كشُكرَان) مصدر شَكر (وذَهَاب) مصدر ذهَب ، (وبَهْجة) مصدر بَهج . (وشبَع) مصدر شَبع (وكِذاب) مصدر كَذَب (وتملاق) مصدر تَملَّق .

(وجاء) المصدر على مفعول قليلاً كميسور ، ومَعسُور ، ومعقُول ، ومفتون ، ومجلود .

(و) على (فاعلة أقل) كباقية ، وعافية .

(وزعم بعضهم قياس التفعال و) قال (الفرّاء هو من التفعيل و) زعم (قوم قياس فعيّلي) ..

* * *



إسم المرّة والهيئة

(مسألة): (يدلّ على المرّة من الثلاثيّ العاريّ من تاء بِفَعْلة) بفتح الفاء سواء كان مصدره على فَعْل كضَرْبَة أولا كخَرْجَة من خروج ، لأن المصدر المطلق بمنزلة اسم الجنس ، فكما فرق بينه وبين واحدة بالتاء ، كذلك المصدر .

(و) على (الهيئة منه) أي الثلاثيّ العاريّ من التاء (بِفِعْلة) بالكسر كجِلْسة .

(ولا تكون) الهيئة (من غيره) أي غير الثلاثيّ وهو الرّباعي والمزيد (غالباً) .

وشذ حَسَنُ العِمّة من اعتَم ، والخِمْرَة من اختمر ، والقِمْصة من تقمص ، والنِّقبة من تَنقّب .

(والمرّة منه) أي من غير الثلاثيّ العاري من التاء أيضاً (بالتاء) بأن تلحق في مصدره نحو : انطلاقة .

وما فيه التاء في الصّور الثّلاث يدلّ على المرّة ، والهيئة منه بالوصف كرَحْمة واحدة ، واستعانَة واحدة ، ونشدة عظيمة .

ثم إنما تلحق التاء الأبنية المقيسة دون السماعية ، فإن كان له بناءان مقيسان ، أو مسجوعان لحقت الأغلب في الاستعمال نصّ عليه سيبويه وغيره .

قال ابن هشام : ويظهر لي أن نحو : كُدْرة مما فيه تاء ، وليس على فَعْلة ولا فِعلة يجوز أن يرجع به إلى فِعْلة وفَعلة للدّلالة على المرة والهيئة ، ولا تحتاج إلى الصفة إذ لا إلبـــاس .



اسم المصدر، والزمان والمكان

[من الثلاثي]

(مسألة) : (يصاغ من الثلاثي مَفْعَل) بفتح الميم والعين (قياساً لمصدر ، وزمان ، ومكان إن اعتلّت لامه مطلقاً) سواء كان مفتوح العين في المضارع أم مكسورها أم مضمومها مثالاً أم لا ؟ كمَرْعى ، ومَرْمى ، ومَدْعى ، ومَوْعى .

(وإلاّ) بأن كان صحيح اللام (فتكسر العين إن كان مثالاً بالواو) كمَوْعِد ومَوْرِد ، ومَوْقِف ، لأن الواو بين الفتحة والكسرة أخفّ منها بينها وبين الفتحة .

فإن كان مثالاً بالياء فبالفتح كمَيْسَر .

وتكسر العين أيضاً في غير المصدر أي في الزّمان والمكان (إن كان من يَفْعِل بالكسر غير مثال منقوص ، ولا منقوص ، لأنهما يبنيان على المضارع لتوافق حركة عينهما حركة عينه لكونها شُقّت منه كمَضْرِب بخلاف المصدر ، فإنه بالفتح كمَضْرَب ، وبخلاف الثّلاثة من يَفْعَل أو يَفْعُل فإنها بالفتح أيضاً كمَشْرَب ، ومَقْتَل . وما عَينه ياء [كغيره أو مخيّر أو مسموع أقوال) [1] .

[من غير الثلاثي]

(ويصاغ من غيره) أي الثلاثي (للثّلاثة[2] : لفظ المفعول) في المستعمل مصدراً :

---

(١) في ط : بعد قوله : « وما عينه ياء » بياض علق عليه في الهامش بقوله : « كذا بالأصل » . وما بين المعقوفين من أ ، ب مكان النقص في ط .

(٢) أي للمصدر ، والزمان ، والمكان .



« بسم الله مَجْراها ومُرْسَاها »[1] ، أي إجراؤها وإرساؤُها. « ومزقناهم كل مُمزق »[2] « إلى ربّك يومئذ المُسْتَقرّ »[3] أي الاستقرار .

(وما عدا ذلك مسموع) لا يقاس عليه (كالمَشْرِق ، والمطلِع ، والمغْرِب ، والمرْفِق ، والمجْزِر ، والمحْشِر ، والمَسْقِط ، والمَنْبِت ، والمَسْكِن ، والمنْسِك ، والمَسْجِد بالكسر ، والقياس فتحها .

(١) سورة هود ٤١ .
(٢) سورة سبأ ١٩ .
(٣) سورة القيامة ١٢ .



بناءُ الآلة

(مسألة) : (بناء الآلة) مُطرِّد (على مِفْعَل) بكسر الميم ، وفتح العين (ومِفْعال ، ومِفْعلَة) كذلك كمِشْفر [١] ، ومِجْدَح [٢] ، ومفتاح ، ومنقاش ومِكْسحَة . (والمُفْعُل) بضمتين (والمَفْعَل) بفتحتين (والمِفْعال) بالكسر (يحفظ) ولا يقاس عليه كمُنْخُلُ ، ومُسْعُطٌ ومُدْهُنٌ و « إراث » [٣] آلة تأريث النار ، اي إضرامها ، ومسْراد ما يسرد به أي يخرز .

(وكثر مِفْعل) بكسر الميم ، وفتح العين (للمكان) كمِطْبخ لمكان الطبخ ، ومِرْفق لبيت الخلاء [١٦٩/٢] .

---

(١) الشفرة : المدية .

(٢) ما يجدح به السّويق . انظر القاموس : « جدح » .

(٣) إراث ككتاب : ما أعدّ للنار من حراقة النار ونحوها . وهو على وزن « فِعال » إلا أنه سماعيّ .

بناءُ الصِّفات

أي هذا مبحث أبنية اسم الفاعل ، والمفعول ، والصّفة المُشبّهة . وأمثلة المبالغة .

(اسم الفاعل والمفعول) :

(ويطّرد في اسْمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثيّ زنة المضارع بإبدال أوله ميماً مضمومة ، وكسر متلوّ الآخر) أي ما قبله (في الفاعل ، وفتحه في المفعول) كمُكْرِم ، ومُكْرَم ، ومستخْرِج ، ومستَخْرَج .

(ومنه) أي الثلاثي (زنة فاعل) في الفاعل كضارِب ، وعالم (و) زنة (مفعول) في المفعول كمضروب . (لكن صفة) فَعِل المكسور العين (اللازم في الأعراض فَعِلٌ) بالكسر كفَرِحَ . فهو فَرِحٌ .

(و) في (الألوان ، والعاهات أفعل) كأحْمَر ، وأسْوَد ، وأعْور ، وأجْهَر ، (و) في الامتلاء وضده : فَعْلان كشَبْعانَ ، وريّان ، وصَدْيان وعَطْشَان .

(وصفة فَعُل المضموم) ولا يكون إلا لازماً فَعْل كضَخْم (وفعيل) كجميل (وهذه) الأوزان هي الصفة (المشبهة) .



الصِّفَةُ المُشَبَّهَة

(ولا تُبْنَى من مُتَعدٍّ) بل من لازم (وقلَّ فيها) وزن اسم (الفاعل) نحو : طاهر القلب ، ومُنْطلِق اللسان ، ومُنْبسطِ الوجْه . (خلافاً لمن منع مجاراتها المضارع) وهو الزمخشريّ وابن الحاجب .

قال أبو حيّان : ولا التفات إليه لاتفاقهم على أن ضامر الكشح وساهم الوجه ، وخامل الذكر ، وحائل اللون ، وظاهر الفاقة ، وطاهر العِرْض ، ومُطمئِن القلب صفات مشبهة وهي مجارية له .

قيل . ولقائل أن يقول : إنّ هذه الصيغ ونحوها أسماء فاعلين قصد بها الثبوت ، فعوملت معاملة الصّفة المشبهة لا أنها صفات مشبهة .

(وورد الفاعل) بغير قياس من فَعل المفتوح (على فعيل) كعف فهو عفيف ، وخف فهو خفيف .

(و) على (فَعْوِل وفَيْعِل) نحو : مات فهو ميت ، وساد فهو سَيِّد (وفَعال) نحو جاد فهو جَواد (وغيرها) كفَعْلان نحو نَعْسان ، وفَيْعلان كَبَيْحان من باح ، وفَوْعل كخوتع من ختع[1] . (و) ورد (المفعول على فَعَل) بفتحتين كقَبَض بمعنى مقبــوض .

(و) على (فِعْل) بالكسر والسكون كذِبْح بمعنى مَذْبُوح (و) على (فَعِيل) كقتيل ، وصَرِيع ، وجَرِيح .

---

(١) ختع ختوعاً : ركب الظلمة بالليل ، ومضى فيها على العصَدْ .



(وقاسه) أي فعيلاً (بعضهم فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل) نقله في التسهيل[١] ولم يستحضره ابنه ، فقال في شرح الألفية : فَعِيل بمعنى مفعول كثير ، وعلى كثرته لم يُقس عليه بالإجماع ، وغَرَّهُ كلام أبيه في شرح الكافية حيث قال : وكل ذلك محفوظ لا يقاس عليه بالإجماع فظن أنه عائد إلى الأوزان الثلاثة [٢] ، وإنما هو خاص بفَعَل ، وفَعْلٍ لأنه فصلهما بعد [٣] أن ذكر أنَّ مجيء فعيل كثير ، وأنه لا يقاس عليه ولم يدّع في ذلك إجماعاً ولا خلافاً .

والقيد المذكور للقياس نَبّه عليه أبو حيّان ، ولا بُد منه فإن ماله فَعِيل بمعنى فاعل كعليم وحفيظ وقدير لا يجوز استعماله في المفْعُول وفاقاً لئلا يلبس .

قال : وينبغي أيضاً أن يُقَيّد بكونه من فِعْل ثلاثي مجرّد ، وتامّ متصرّف [٤] ، لأن ما وجد عن العرب مصوغاً كذلك إنما هو مصوغ مِمّا ذكرناه .

(و) وردت (صفة فَعِل) المكسور على (فُعُل) بضمتين (وفعيل وفُعْل) بالضم والسكون .

(و) وردت صفة (فَعُل) المضموم (على فَعِلَ) بالفتح والكسر كحَصِر ، فهو حَصِرٌ . (وفَعُول) كحصور (وفَعال) كجَبان (وفُعال) بالضم كشُجاع .

---

(١) أي قد ينوب فعيل عن مفعول مثل : دهين بمعنى مدهون . وكحيل بمعنى مكحول . وجريح بمعنى مجروح . وطريح بمعنى مطروح . وهذا مرجعه السّماع . وقيل : ينقاس فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كقتيل ، لا فيما له فعيل بمعنى فاعل . نحو : قدر بفتح الدال ، ورَحِم بكسر الحاء لقولهم : قدير ، ورحيم بمعنى : قادر ، وراحم .
انظر التصريح ٢ : ٨٠ .

(٢) أي فعيل ، وفَعل ، وفَعْل .

(٣) في ط « بعد بعد » بتكرار كلمة : « بعد » تحريف .

(٤) ح ط : « متصرف » بالنون : تحريف .



(وغيرها) كأشْجع ، وصرعان وحَسن ، وعُفْر [١] وغَمْر [٢] ووِضَاء .

(وإذا بنيت صفة من مفتوح العين ومضمومها بني على الفتح وأمثلة المبالغة تُبْنَى من ثلاثي مجرّد غالباً) .

[أمثلة المبالغة] :

وشذ بناؤها من أفعل كدرّاك من أدرك ، ومِعْطاء من أعطي ، ونَذِير ، وأليم من أنذر ، وآلم ، وزَهُوق من أزهق .

---

(١) العُفر بالضمّ : الغليظ الشديد .

(٢) الغَمر بالفتح : الكريم الواسع الخلق .



التأنيث

أي هذا مبحثه (هو فرع التّذكير) لأنه الأصل في الأسماء إذ ما من شيء يذكر أو يؤنّث إلا ويطلق عليه « شيء » وشيء مذكر في لغاتهم (ومن ثـمّ) أي من هنا ، وهو كون التأنيث فرعاً ، أي من أجل ذلك (احتاج إلى علامة) لأن الأشياء الأوَل تكون مفردة لا تركيب فيها ، والثّواني تحتاج إلى ما يُميّزها من الأُوَل، ويدل على مثنويتها بدليل احتياج التعريف إلى علامة ، لأنه فرع التنكير ، واحتياج النفي وشبهه إليها ، لأنها فروع الإيجاب .

(وهي) أي علامة التأنيث (ألف مقصورة وممدودة . قال البصرية : وهي) أي الممدودة [1] (فرع) عن المقصورة أبدلت منها همزة، لأنهم لما أرادوا أن يؤنثوا بها ما فيه ألفٌ لم يمكن اجتماعهما لتماثلهما ، والتقاؤهما ساكنين فأبدلت[١٧٠/٢] المتطرّفة للدّلالة على التأنيث همزة لتقاربهما وخصت المتطرّفة ، لأنّها في محل التغير ، ويَدلُ لذلك سقوطها في الجمع كصحارَى ، ولو لم تكن مبدلةً لم تحذف ، كما لم تحذف في جمع قرى . قال الكوفية : بل هي أصل أيضاً .

(وتاء) وهي أكثر وأظهر دلالة .

(وقد تقدّر) التاء في أسماء (فتعرف بالضمير) يعود إليها نحو : الكَتِف أكلتها (والإشارة) كهذه جهنم (والردّ في التصغير) كهُنَيدة (والخبر ، والحال ، والنعت) نحو : الكتف المشوية ، أو مشوية لذيذة . (والعدد) أي سقوطها منه نحو : ثلاث هنـــود .

(١) في ب بياض بعد قوله : « وهي أي الممدودة » .



(والغالب) في التاء (أن يُفْصل بها وصف المؤنث من المذكر ، كضارب ، وقائمة، وحسنة ، وصعبة (وقلّت) للفصل (في الجوامد) كامرىء ، وامرأة ، ورجل ورجلة ، وغلام وغلامة ، وإنسان وإنسانة ، وحمار وحمارة ، وأسد وأسدة ، وبرذون وبرذونة ، وهذا النوع لا ينقاس .

(وجاءت لتمييز الواحد من الجنس كثيراً) كتمر وتمرة ، وبقر ، وبقرة (ولعكسه قليلاً) ككمأ للواحد ، وكَمْأة للجمع . (وللمبالغة) كراوية [1] (وتأكيدها) أي المبالغة كعلاّمة (وتأكيد التأنيث) كنعجة وناقة ، أو تأكيد (الجمع) كحجارة وفُحُولة . (أو) تأكيد (الوحدة) كظُلْمة . وغُرْفة (والتعريب) أي الدلالة على أنه عَجَمِيّ عُرِّب ككيالِجة جمع كَيْلج – مكيال – وموازَجة جمع موزج – الخـ ف .

(والنسب) أي الدلالة عليه نحو : المهالبة ، والأشاعثة والأزارقة في النسب إلى المهلب ، والأشعث ، والأزرق أي الأشخاص المنسوبون إلى ما ذكر ، دلت التاء على أنه جمع بطريق نسبٍ ، لا جمع بطريق الاسم كسائر الجموع ، وعبّر بعضهم عن ذلك بأنّها عوض من يائه .

(و) تكون (عوضاً) من فاء كعدة أو عين كإقامة ، أو لام كلُغَة ، أو مدّة تفعيل كتزكية (وغير ذلك) .

قال أبو حيّان : كالنسب والعُجْمة معاً نحو سَيابجة وبرابرة ، ومعناه : السيبجيون ، والبربريون ، لا تجعل التاء فيه لأحد المعنيين ، لأنه ليس أولى بها من الآخر .

وكالفرق بين الواحد والجمع نحو : بِغال وبِغالة ، وحمار ، وحمارة ، وبُصْرِي وبصريّة ، وكوفيّ وكوفيّة . قال : ولا يدخل هذا تحت تمييز الواحد من الجنس ، لأن هذا من الصفات لا من الأجناس .

---

(١) ط : «وكراوية» بزيادة الواو .



(والغالب ألا تلحق الوصف الخاص بالمؤنث) كحائض ، وطالق وطامث ، ومُرْضِع ، لعدم الحاجة إليها بأمن اللبس ، ولأنها في الأصل وصف مذكر كأنه قيل : شخص حائض ، وطالق ، ولأنها تؤدي معنى السبب أي ذات حيض ، وذات طلاق . علّل بالأول الكسائي ، وبالثاني سيبويه ، وبالثالث الخليل .

(و) الغالب أن (لا) تلحق (صفة على مِفْعال) بكسر كمِذْكار ، وميقات [1] ومعطار ، وشذ ميقانة بمعنى مُوقِنة .

(أو مِفْعَل) بالكسر وفتح العين كمِغْشَم (أو مِفْعِيل) كمِعْطير ، وشذ مِسْكينة .

(أو فَعُول لفاعل) كصبور ، وشكور ، وضروب ، وشذ عَدُوة بخلافه بمعنى مفعول كأكولة بمعنى مأكولة ، ورغوثة بمعنى مرغوثة أي مرضوعة .

(أو فعيل لمفعول) كجريح وقتيل (ما) دام (لم يحذف موصوفه) فإن حذف لحقته نحو : رأيت قتيلة بني فلان ، لئلا يلبس ، وكذا إذا جرّد عن الوصفية نحو : ذبيحة ، ونطيحة .

وكذا فعيل بمعنى فاعل كمريضة ، وظريفة وشريفة ، وشذ امرأة صديق .

(وقد يذكّر المؤنث وبالعكس) حملاً على المعنى نحو : « ثلاثة أنفس » من قوله :

١٧٦٧ — * ثلاثَةَ أنْفُسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ [2] *

ألحق التاء في عدده حملاً على الأشخاص ، وسمع : جاءته كتابي فاحتقرها ، أنّث الكتاب حَمْلاً على الصحيفة .

---

(١) ب ، ط : « ومثنات » . تحريف . صوابه من أ .

(٢) سبق ذكره رقم ٩٧٩ .



(ومنه) أي من تأنيث المذكّر حَملاً على المعنى (تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر) كقوله تعالى : « ثم لم تَكُن فِتْنَتَهم إلا أن قالوا »[(١)] » . أنّث المصدر المُنسبِك بأن والفعل وهو اسم تكن ، وهو المخبر عنه لتأنيث الخبر ، وهو « فتنتهم » وقوله : « قُلْ لا أجِدُ فِيما أُوحِيَ إلي مُحرّماً على طَاعمٍ يَطْعَمُه ، إلاّ أن تَكُون ميتة »[(٢)] . أنّث تكون ، واسمهما ضمير مذكر عائد على المحرّم لتأنيث خبره ، وهو « ميتة » (نعم جاز في ضمير مذكر ومؤنث توسطهما)[(٣)] .

[مسألــة]

(مسألة) : تلحق آخر الماضي تاء ساكنة حرفاً .

(وقال الجلولي اسماً) ما بعدها بَدلاً منها ، أو مبتدأ خبره الجملة قبله .

ولم تلحق آخر المضارع استغناء بتاء المضارعة ، ولا الأمر استغناء بالياء .

ولحوقها لآخر الماضي (إذا أسند لمؤنث) دلالة على تأنيث فاعله (وجوباً إن كان ضميراً مطلقاً) أي لحقيقيّ ، أو مجازيّ نحو : هند قامت والشمس [١٧١/٢] طلعت .

(أو ظاهراً حقيقيّاً) وهو ما له فَرْجٌ من الحيوان نحو : قامت هند .

(وتركها) مما ذكر (ضرورة على الأصحّ) كقوله :

---

(١) سورة الأنعام ٢٣ ، لأن «أن قالوا» وهو المصدر المنسبك من أن والفعل اسم تكن،والتأنيث جعله بمعنى : المقالة والفتنة . هذا في قراءة من نصب « فتنتهم » .
وقد أورد العكبريّ قراءات أخرى ، وهي رفع : « الفتنة » على أنها اسم كان . و « أن قالوا » الخبر ، ويقرأ كذلك إلا أنه بالياء ، وتأنيث الفتنة غير حقيقي .
ويقرأ بالياء ، ونصب الفتنة على أنّ اسم كان « أن قالوا » ، « وفتنتهم » الخبر .
انظر : إعراب القرآن ١ : ٢٣٨ .

(٢) سورة الأنعام ١٤٥ .

(٣) بعد « توسطهما » بياض في أ ، ب ، وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .



١٧٦٨ – * ولا أرْضَ أبقل إبْقالَها (١) *

وقولــه :

١٧٦٩ – * تمنّى ابنتايَ أن يعيش أبُوهُما (٢) *

وقال ابن كَيْسان : يقاس عليه ، لأنّ سيبويه حكى : قال فلانة .

(وثالثها) قال الكوفيون (يجوز) القياس (في الجمع) بالألف والتاء دون المفرد ، فيقال : قام الهندات قياساً على جمع التكسير .

(وراجحاً إنْ كان) ظاهراً (مجازيّاً) نحو : طلعت الشمس ، ومِنْ تَركه : « وجُمِـعَ الشّمس والقمر » (٣) . « فانظر كيف كان عاقِبَةُ مَكْرِهم » (٤) .

(أو) حقيقياً (مفصولاً بغير إلاّ) نحو : قامت اليوم هند ، ومن تركه : « إذا جَاءكم المُؤْمِنات » (٥) .

١٧٧٠ – * إن امرأ غَرّه مِنْكُن واحِدَةٌ (٦) *

(١) لعامر بن جوين الطائي . وصدره :

* فلا مُزْنةٌ ودقَتْ ودْقها *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢١١ .

(٢) للبيد بن ربيعة . وتمامه :

* وهل أنا إلاّ من ربيعة أو مُضَرْ *

من شواهد ابن يعيش ٨ : ٩٩ ، والخزانة ٤ : ٤٢٤ ، والمغني ٢ : ١٣٢ ، ١٨٦ وشذور الذهب ١٥٣ وقد تقدّمت قصة ابنتيه في الشاهد رقم ١٢٢٤ .

(٣) سورة القيامة ٩ . (٤) سورة النمل ٥١ .

(٥) سورة الممتحنة ١٠ .

(٦) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ٢ : ٤١٤ ، وابن يعيش ٥ : ٥٣ وشذور الذهب ١٥٥ ، والعينيّ ٢ : ٤٧٦ والأشموني ٢ : ٥٢ .

(ومساوياً إن كان جمع تكسير أو اسم جمع مطلقاً) أي لمذكّر أو لمؤنث نحو : قامت الزيود ، و « قام الزيود » ، و « قالت الأعراب » [(١)] . « وقال نسوة » [(٢)] ، أو (جمعاً بالألف والتاء لمذكّر) نحو : جاءت الطّلحات ، وجاء الطّلحات بخلافه لمؤنث ، فإن التّاء واجبة فيه لسلامة نظم واحدة نحو : جاءت الهندات إلا على لغة قال فلانة .

(أو اسم جنس لمؤنث) . نحو : كثرت النّحل ، وكثر النّحل .

(ومنه نعم ، وبئس) نحو : نعمت المرأة فلانة ، ونعم المرأة ، لأنّ المقصود فيه الجنس على سبيل المبالغة في المدح أو الذم ، وكذا نعمت جارية هند ، ونعم جارية هند .

(فإن كان فاعلهما مذكراً كنّي به عن مؤنث جاز لحاقها والتّرك أجود) نحو : هذه الدار نعم البلد ، ونعمت البلد ، وفي عكسه الإثبات أجود نحو : هذا البلد نعمت الدار ، ونعم الدار .

(ومرجوحاً إن فصل بإلاّ) نحو :

١٧٧١ – * ما بَرِئَتْ من رِيبة وذَمٍّ   في حربنا الا بنات العَمِّ [(٣)] *

(وقيل : ضرورة) لا يجوز في النّثر ، ورُد بقراءة « إن كانت إلاّ صيحةٌ واحدةٌ » [(٤)] بالرفع .

---

(١) سورة الحجرات ١٤ .

(٢) سورة يوسف ٣٠ .

(٣) قائله مجهول .

من شواهد : شذور الذهب ١٥٦ والعيني ٢ : ٤٧١ والتصريح ١ : ٢٧٩ ، والأشموني ٢ : ٥٢ .

(٤) سورة يس ٢٩ .



(وجوّزها الكوفيّة في جمع المذكّر السالم) كجمع التكسير فيقال : قامت الزيّدون .

والبصريَّة مَنعُوا ذلك لعدم وروده ولأن سلامة نظمه تدلّ على التذكير، وأمّا البنون فإن نظم واحده متغيّر فجرى مجرى التكسير كالأبناء .

(والتاء في) أوّل (المضارع كالماضي خلافاً وحكماً) فيجب في : تقوم هند ، وهند تقوم والشمس تطلع .

وترجَّح في تَطْلُع الشمس ، وتهبّ الريح .

ويرجّح تركها في ما تهب الرّيح إلاّ في كذا ، ومن إلحاقها ما قرىء : « فأصبحوا لا تُرى إلاّ مساكنهم »[1] .

(فإنْ أخبر به عن ضمير غيبة لمؤنث) نحو : الهندان هما يَفعلان (فألزم ابن أبي العافية التاء) حملاً على المعنى (وصححه أبو حيان ، وخالف ابن الباذش) فجوّز التّاء حملاً على لفظهما ، وذكر أنّه قاله قياساً ولم نَعْلَمْ في المسألة سماعاً من العرب ، ولا نعتاً لأحَدٍ من النحاة .

ورده أبو حيّان بأن الضمير يَرد الأشياء إلى أصولها ، وقد وجد السماع بالتاء في قول ابن أبي ربيعة :

١٧٧٢ — * لعلّهما أنْ تبْغيَا لك حاجَةً[2] *

---

(١) سورة الأحقاف ٢٥ .

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر ، وأبو عمرو والكسائيّ « لا ترى » بالتاء ، « إلا مساكنهم » بنصب النون . وقرأ عاصم وحمزة : « لا يُرى » بياء مضمومة « إلاّ مساكنهُم » برفع النّون .

انظر : كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ٥٩٨ .

(٢) سبق ذكره رقم ٥٠٥ .



أوزانُ ألفِ التأنيثِ المَقصُورَة

(مسألة : أوزان) ألف التأنيث (المقصورة) :

[فُعْلَى] :

فُعْلَى بالضمّ فالسكون اسماً أو صفة أو مصدراً نحو : أنثى (وحُبْلى) وبُشْرى .

[فَعْــلى] :

(وفَعلى) بالفتح (أنثى فَعْلاَن) أي وصفاً كَسَكْرى (أو مصدراً) كَدَعْوى (أو جمعاً) كجَرْحى ، فإن كان اسماً لم يتعيّن كون ألفه للتّأنيث بل يصلح لها ، وللإلحاق كأرْطى [١] وعلْقَى [٢] .

[فِعلْى] :

(وفِعلى) بالكسر (مصدراً) كذِكْرَى . (أو جَمْعاً) كَظِرْبى [٣] وحِجْلى [٤] ، ولا ثالث لهما فإن لم يكن مصدراً ولا جمعاً لم يتعيّن له ، فإنْ لم يُنوّن فله كـ « ضيزى » [٥]

---

(١) الأرطي : شجر ينبت في الرمل يدبغ به الأديم .

(٢) العلْقى : نبت .

(٣) ظِرْبى : جمع ظَرِبان على وزن : قَطِران ، وهي دويبة تشبه الهرّة .

(٤) حجْلى جمع : حَجَلة بفتحات : اسم طائر .

(٥) في النسخ الثلاث : « ضيزي » بدون همز . والأشموني يقيّدها بالهمزة فيقول : نحو : « ضئزى » بالهمز . انظر ٤ : ٩٩ .



أي : جائرة ، أو نونت فللإلحاق كرَجل كِيصىً وهو المولع بالأكل وحده .

[فُعَالى] :

وفُعالى بالضمّ والتّخفيف ، ولم يرد وصْفاً بل اسماً نحو (حُبَارى) لطائر ، وجمعاً نحو : سُكارَى . وزعم الزّبيدي [1] أنه ورد وصفاً نحو : جمل عُلاَدي ، أي شديد ضخم .

[فُعَّلى] :

(و) فعلى بالضم وتشديد العين المفتوحة (نحو : سُمَّهى) للباطل .

[أفْعُلاَوي] :

(و) أفعلاوي بالفتح وضم العين (نحو أَرْبُعَاوِي) لقِعْدة المتربّع .

[فِعَلّى] :

(و) فِعلّى بالكسر ، فالفتح ، فالتشديد (نحو : سِبَطْرى) لنوع من المَشي .

[فُعُلّى] :

(و) فُعُلّى بضمتين وتشديد اللام (نحو : كُفُرَّى) لوعاء الطلع ، وحُذُرّى من الحذر ، وبُذُرى من التبذير .

[فُعَّالَى] :

وفعّالى بالضمّ والتشديد نحو : (شُقَّارى) لبنْت ، وحُوّارَى [1] وخُضّارى [2] .

---

(١) محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج ، أبو بكر الزبيديّ الأشبليّ النحويّ .
صنف مختصر العين — أبنية سيبويه — الواضح في النحو ، مات ٣٧٩ .

(٢) حوّاري : خلاصة الدقيق .

(٣) خضّارى بالخاء : لطائر . وفي ط : حضارى بالحاء .



[فَعْلَوى] :

(و) فَعْلَوَى نحو : (هَرْنوى) لبنت .

[فَعْـولَى] :

(و) فَعْولَى نحو : (قَعْولى) لضَرْب من مشي الشيخ .

[فَعْلَلُوى – فَنْعَلُولى] :

وفَعْلَلُوى أو فَنْعَلُولَى نحو (حَنْدقوقا) لبنت . قيل : نونه أصليّة .

وقيل : زائدة ، ويقال [١٧١/٢] بكسر الحاء ، وبكسرها والدّال ، وبفتح الدّال والقاف مع كسر الحاء وفتْحها .

[مُفْعليّ] :

(و) مُفْعِليّ بالضمّ [١] وتشديد اللاّم ، ولم يجيء إلا صفة نحو : (مُكْورّي) لعظيم الأرنبة .

[مِفْعلّى] :

(و) مِفْعلّى بالكسر وتشديد اللام نحو : (مِرْقَدّى) لكثير الرّقاد .

[فَعَلوتـا] :

(و) فَعلوتَا بفتحتين نحو : (رهَبُوتا) ورغَبوتا للرّهبة والرّغبة .

---

(١) قيّده السّيوطيّ بالضمّ وتشديد اللام ، والأشمونيّ ٤ : ١٠١ قيّده بفتح الميم : « مَفْعَلِيّ » مثل : حَكْورّي ، لعظيم الأرنبة .

أما « مُفْعلي » بضمّ الميم وتشديد اللاّم وهي رواية السّيوطيّ فإنها كمُكْورّي : للعظيم الرّوثة من الدّوابّ ، انظر القاموس : « كور » .



[فِعِلّى] :

(و) فِعلّى بكسر الفاء واللام نحو : (قِرفِصّي [١]) بمعنى : القرفصاء .

[فعلني] :

(و) فعلنا مثلثاً نحو : (عُرَضْني) [٢] وفُعَلْنِيَ بالضمّ والفتح وسكون اللام نحو : عُرَضْنِيَ من الاعتراض .

[يَفْعَلّى] :

(و) يَفْعَلّى بتشديد اللام نحو : (يَهْيَرّى) [٣] للباطل .

[فِعلِلّى] :

(و) فِعلِلّى بكسر الفاء واللام وتشديد الثانية نحو : (شِفصِلّى) [٤] لنبت يلتوي على الأشجــار .

[فَعَيَّلَى] :

(و) فَعَيَّلَى بفتحات وتشديد الياء نحو : (هَبَيَّخَا) لمشية بتبختر .

[فَعَلَيّــا] :

(و) فَعَلَيّا بفتحات وتشديد ، ولم يجيء إلا اسماً نحو : (مَرَحَيّا) للمرح .

---

(١) في ط ، « قومضى » بالواو . تحريف .

(٢) وردت هذه الصيغة في الممتع ١ : ١٢٤ .

(٣) ط : « تهترى » بالتاء . تحريف . وانظر الممتع ١ : ١٢٩ .

(٤) ضبطه الصبّان ٤ : ١٠٢ بقوله : بكسر الشين المعجمة وسكون الفاء ، وكسر الصاد المهملة ، وتشديد اللام . وفي أ : شغطلا بالطاء ، وفي ب : شقصاي وط : شقصلى بالقاف . كله ، تحريف .



[فَعْلَلَايَا] :

(و) فَعْلَلَايَا نحو : (بَرْدرايا) لموضع .

[فَعْلايــا] [1] :

(و) فعْلايا نحو : (حَوْلايا) .

[فُعلاَيا] :

(و) فُعلاَيا بالضمّ والفتح نحو : (بُرَحايا) للعجب .

[افْعِلّى] :

(و) افْعِلّى بالكسر نحو : (إيجِلّى) لموضع .

[فَوْعلّى] :

(و) فَوْعلّى بالفتح وتشديد اللام نحو : دَوْدَرّى : لعظيم الخصيتين .

---

(١) ضبطها الأشموني ٤ : ١٠٢ : « فوعالا » وعلّق الصبّان بقوله : « وذكر المراديّ في « شرح التسهيل » وأبو حيّان والشمّني ، أن وزنه « فعلايا » وهو أقرب مما قاله الشارح .

أوزانُ ألفِ التأنيثِ الممدودة

(و) أوزان الممدودة :

[فَعْلاَء] :

بالفتح والسكون اسماً لصحراء ، أو وصفاً كحمراء ، وديمة هطلاء . أو مصدراً كرغْباء [١] ، أو جمعاً كطَرْفاء [٢] .

[أَفْعِلاء] :

وأفعلاء بكسر العين نحو : أَرْبِعاء للرابع [٣] من أيام الأسبوع ، وأصدقاء ، وأولياء .

[أفعُلاء] :

(و) أفعُلاء بضمّها كأربُعاء لعود من عيدان الخيمة .

[فعللاء] :

(وفعللاء) مثلّثٌ لامٌ وفاءٌ كعقربُاء لمكان ، وهِنْدباء لبقْلَة ، وقَرفصاء لضرْب من القعود .

[وفُعْلُلاء] :

(و) فُعْلُلاء بالضمّ وفتح اللام كقُرْفَصاء . قال أبو حيان : ولم يثبه غير ابن

(١) رغباء : مصدر رغب إليه إذا ما أراد ما عنده .

(٢) في ط : « ظرفاء » بالظاء . تحريف صوابه من أ ، ب ، والأشموني ٤ : ١٠٢ .
وطرفاء كما يقول الصبّان : الراجح أنها اسم جنسيّ جمعيّ لا جمع . والطرفاء : شجر .

(٣) يذكر الأشموني ٤ : ١٠٢ : أنها مثلثة العين ، بفتح الباء ، وكسرها ، وضمّها .



مالك ، وقال : الفتحة للتخفيف فلا تكون أصلاً .

[فُعَيْلِيَاء] :

وفُعَيْلِيَاء (١) بالضمّ كمُزَيْقياء (٢) ، ومُطَيْطياء . قال أبو حيان : ولم يذكره إلا ابن القطاع ، وتبعه ابن مالك ، وكأنهم رأوا أن الياء ياء تصغير فكأنه في الأصل بني على فعلياء وإن لم ينطق به ، فيكون كما لو صغرت كِبْرِياء (كُبَيْرِياء) وما جاء في لسانهم على هيئة المصغر وصفاً ، فإنه لا يثبت بناءً أصلياً .

[فُعُولاء] :

(وفُعُولاء)(٣) بضمتين نحو : عُشُوراء للعاشر من أيام المحرّم .

قال أبو حيان : وذكر بعض الكوفيين فيه القصر ، فيكون من الأبنية المشتركة .

[مفعولاء] :

(ومفعولاء) نحو : مَشْيوخاء ، ومَعلُوجاء ، ومعيوراء ، ومأتوناء لجماعة الشيوخ ، والعلوج ، والأعيار ، والأتن .

[مَفْعلاّء] :

(ومَفْعِلاّء) بالفتح وكسر العين كمِرْعِزّاء (٤) .

[فِعَلاء] :

(و) فِعَلاء بالكسر وفتح العين نحو : سِيَرَاء لنوع من ثياب القزّ .

---

(١) ط : « فعلياء » . تحريف .

(٢) لقب عمرو بن عامر ملك اليمن .

(٣) انظر الممتع ١ : ١٣٥ .

(٤) الزغب الذي تحت شعر العنز .



[فَعَالاء] :

(وفَعالاء) بالفتح اسماً نحو : براكاء : لمعظم الشيء ، وصفته نحو : طباقاء للرجل الذي ينطبق عليه أمره .

[وفِعالاء] :

(وفِعالاء) بالكسر كقِصاصَاء للقصاص . قال أبو حيان : ولا يحفظ غيره .

[ويفاعلا]

(ويفاعلا) بالفتح كينابعاء لمكان . قال أبو حيان : ولم يذكر هذا البناء غير ابن القطاع ، وتبعه ابن مالك .

[فاعلاء] :

(وفاعِلاء مثلّث عين) أي مفتوحها كخازَباء [1] ، ومكسورها كقاصِعَاء ، ونافِقاء ، كلاهما لجُحْر اليربوع ، ومضمومها كقافُلاء [2] وشاصُلاء [3] لنبت . والمفتوح والمضموم زادهما أبو حيان على التسهيل .

[فعليــاء] :

وفِعلِياء بكسر الفاء واللام اسماً ككبرياء ، وسيمياء للعلامة أو صفة كريح جربياء ، أي شمال .

---

(١) في أ : « حاربا » بالحاء والراء . وفي ط . « جارباء » بالجيم والراء . تحريف . صوابه من ب والقاموس :
والخازباء : بالخاء والزاي : الناقة التي ورم ضرعها .

(٢) قافلاء : موضع . وفي النسخ الثلاث : « قاقلا » بقافين بينهما ألف . تحريف صوابه من القاموس « قفل » .

(٣) شاصلاء : اسم نبت كما في القاموس .



[فُنْعُلاء] :

(وفنُعلاء) (١) بضمّ الفاء والعين ، وتفتح العين كخُنْفُساء ، وخُنْفَسَاء .

[فَعْنَالاء] :

وفعنلاء (٢) بالفتح كـ « بَرَنْساء » بمعنى الناس .

(١) في ط : « وفيعلاء » بالياء .
(٢) في الأشموني ٤ : ١٠٤ : « فعنلاء » بتقديم العين على النون . وفي النسخ الثلاث « فنعالاء » ، وفي الممتع ١ : ١٦٢ « فعلالاء » .



الأوزان المشتركة

(ويشتركان) أي المقصورة والممدودة (في) أوزان :

[فَعَلَى] :

(فَعلَى) بفتحتين ، فالمقصور اسم نحو : أجَلَى لموضع ، وبَرَدَى : نهر دمشق وصفة كجَمَزى ، ومَرَطى ، وبشكى لضرْب من العدو ، وجَفلَى للدعوة العامّة ، ونقرى للخاصّة .

والممدود لا يحفظ منه إلا فرَحَاء ، وجَنَفاء : موضعان . وابن دأْثاء [1] ، وهي الأمَـــة .

[فُعَلَى] :

(وفُعَلى) بالضمّ فالفتح . فالمقصور لم يرد إلا اسماً نحو : شُعَبَى لموضع وأُرَبَى للدّاهيـــة .

والممدود اسم كخُششَاء لعظم خلف الأذن ، وصُعَداء للتنفس ورُحَضاء لعرق الحمّى . وصفة كنُفَساء ، وناقة عُشَراء .

[فَعْلَلَى] :

(وفَعْلَلَى) بفتح الفاء واللام لم يرد إلا اسماً . فالمقصور كَقَهْقَرَى لنوع من

(١) ط : « وابني » مكان : « ابن » . تحريف .



المشي . وفَرْتنى (١) لامرأة ، وقرقرى لموضع . والممدود كعَقرباء لموضع .

وعدّ ابن مالك هذه الأوزان الثلاثة في الكافية من المختصات بالمقصورة ، وفي التسهيل من المشتركة . قال أبو حيان : وهو الصحيح .

[فِعْلِلَى] :

(وفِعْلِلِى) بكسر الفاء واللام . ولم يرد إلا اسماً ، فالمقصور كهِربدِي لمشية الهرابدة (٢) ، والممدودة : كهِنْدِباء لبقلة ، وطِرْمساء للظلمة . وجِلْحِطاء لأرض لا شجر بها .

[فوعلى] :

(وفوعلى) بفتح الفاء والعين ، ولم يرد إلاّ اسماً كخوزَلَى لمشية بتبختر . وحَوْصَلاء(٣) .

[فَيْعلى] :

(وفَيْعلَى) [١٧٣/٢] بالفتح كخَيْزلَى ، ودَيْكسَى لغة في ديْكِساء (٤) ، وهي القطعة من النّعم .

---

(١) تطلق على المرأة الفاجرة كما في القاموس : « فرت » .

(٢) في القاموس : الهربدة : عدو ثقيل ، وقد ضبطت بفتح الهاء والباء .

(٣) موضع كما في القاموس .

(٤) على وزن : « فيعلاء » انظر الأشمونيّ ٤ : ١٠٤ قال الصّبان : « الكاف مضبوطة بالقلم في النسخ الصحّاح من القاموس : بالسّكون ، وكسر الدال ، وفتح الياء التحتيّة .
ومن قال : إن الكاف بالفتح غير معوّل عليه ، لأنه يلزم عليه توالي أربع متحرّكات في الكلمة الواحدة وهو مرفوض .
ثم قال الصبان : رأيت الدمامينيّ ضبطها بدال مهملة مكسورة فمثناة تحتيّة ساكنة ، فكاف مكسورة ، فسين مهملة ، والياء فيه زائدة ، وهذه رواية السّيوطيّ .



قال أبو حيّان : ولم يثبت هذا الوزن إلا ابن القطاع ، وتبعه ابن مالك .

وقال غيره : هو فَعْللاء وفَعْلَلى : فلم يثبت فيعلى للمدود [١] .

[فعيلى وفعيلاء] :

(وفَعِيلَى وفَعِيلاء) [٢] نحو : كثيرْى[٣] ، وقَرِيثاء [٤] وكَرِيثاء لنوع من البسر الفاء وكسر العين .

[فعِّيلى] :

(وفِعِّيلى) بكسرتين وتشديد العين . فالمقصور لم يرد إلا مصدراً كحثّيثي للحث . وهجيِّري للعادة .. والممدود لم يحفظ منه إلا فخيِّراء [٥] ، وخصِّيصاء[٦] ومكِّيناء [٧] ، ولا رابع لها .

[فاعولى] :

(وفاعُولى) بضم العين نحو : بادُولى لبلد ،وعاشُوراء ، وضاروراء للضّرر .

[إفعيـــلى] :

(وإفْعِيلَى) بكسر الهمزة والعين نحو : إهْجِيرَي ، وإجْرِيّا[٨] للعادة ، ولا يحفظ

---

(١) فالياء على هذين الوزنين زائدة .

(٢) سقطت هاتان الصيغتان ، وما يتبعهما من حديث إلى صيغة «فعيلى» التالية من أ ، وسقطت « فعيلاء » من ب .

وفي ط : « فعليا » تحريف . صوابه من الممتع ١ : ١٣٦ .

(٣) في القاموس : « كثر » : كَثِيراء : رطوبة تخرج من أصل شجرة .

(٤) في ط : «قريناء» بالنون . صوابه من الممتع ١ :١٣٦ وانظر القاموس : «قرَث».

(٥) من الفخر .

(٦) للاختصاص .

(٧) من أ : « وملتيا » وفي ب : « وملتيا » ، وفي ط . « ومكثياء » بالثاء . كله تحريف . صوابه من الأشموني ٤ :١٠٠ . ومكيناء من التمكن .

(٨) في القاموس : « جرى » : الإجْرِيّا بالكسر والشدّ ،وقد يمدّ : الوجه الذي تأخذ فيه وتجرى عليه.

غيرهما ، واهْجِيرَاء ، وإجْرِيّاء لغة فيهما [١] ، وإحْليلاء [٢] موضع .

[فعِلّى] :

(و فِعِلّى) كقِطِبّى لنبت ، زِمِكّى [٣] وزِمِجّي [٤] ، وزِمِجّاء [٥] بالقصر والمدّ للاست وهذا الوزن عده ابن مالك في الكافية من المختصّ بالمقصورة ، وفي التسهيل من المشترك . قال أبو حيان : وهو الصحيح .

[فَعْلُولى] :

(وفَعْلُولى) بفتح الفاء ، وسكون العين ، وضمّ اللام نحو : فَوْضُوضى و مَعْكُوكاء ، وبَعْكُوكاء للشر والجلبة .

[فَعَلِيّــا] :

(وفَعَلِيّا) وبفتحتين وكسر اللام نحو : كزَكرِيّا [٦] ، وزَكَرِيّاء .

[فُعَّيْلَى] :

(وفُعَّيْلَى) بضم الفاء ، وتشديد المفتوحة كخُلَّيْطى للاختلاط ولُغَّيْزى للغز ، ودُخَّيْلاَ لباطن الأمر ، وقُبَّيْطا للنّاطف .

---

(١) انظر القاموس : « هجر » و « جرى » .

(٢) « إحليلا » بالحاء المهملة : جبل . وبالقصر : شعب لبني أسد . وهي محرّفة في النسخ الثلاث . ففي أ ، ط : « وإجليلا » بالجيم ، وفي ب : « وأطيلا » بالطاء . صوابه من القاموس .

(٣) « زمكى » : أصل ذنب الطائر .

(٤) الزمجيّ : أصل ذنب الطائر .

(٥) ط : « زمحاء » بالحاء المهملة . تحريف .

(٦) ط : « كركريا » بكاف وراء مهملة . تحريف .



[فُعَنْلى] :

(وفُعَنْلى) كجُلَنْدى اسم ملك وجُلَنْداء .

[أفعلى] :

(وأفْعَلى) بفتح الهمزة والعين كأجْفَلى للدعوة العامة ، وأوْجَلى [١] موضع ، ولا ثالث لهما ، والأرْبعَا ، والأجفلا .

[يُفاعلى] :

(ويُفاعِلَى) بضم أوله : ينص [٢] أبو حيان لمثال المقصور منه ، قال : ومثال الممدود يُنابِعاء [٣] اسم بلد لا غير .

[فُعالِلى] :

(وفُعالِلى) بالضمّ ، وكسر اللاّم : جُخَادِبى ، وجُخادِباء [٤] .

[فعولَى] :

(وفعُولى) بالفتح ، فالضم كعُبَيْد سَنُوطي [٥] اسم أو لقب ، وحَضُوري لموضع ،

---

(١) لعلها : « أيجلى » بالياء لا بالواو كما في القاموس .

(٢) في النسخ الثلاث : « بيض » ولا معنى لها .
ولعلّها محرّفة من كلمة « ينصّ » أي ينصّ أبو حيّان على مثال المقصور منه ومثال الممدود ، وتكون كلمة : « قال » : زائدة ، وعلى هذا الافتراض تكون كلمة ينابعاء جائزة القصر والمدّ ، فهي من الأوزان المشتركة كأخواتها في هذا القسم وقد نص على ذلك اللسان : « نبع » .

(٣) في ط : « ينايقاء » بالياء والفاء . تحريف صوابه من الأشموني ٤ : ١٠٤ .
قال الصبّان : وحكى في أوله الضمّ كما في ابن عقيل على التسهيل .

(٤) لضرب بن الجراد . وفي ط : « مجادلة » ، و « مجادلى » و « حجادبا » تحريف .

(٥) في النسخ الثلاث : « كعبيد سيوطي » بالياء . تحريف صوابه من القاموس سنط و « سنوطي » لقب المحدّث : عبيْد أو اسم والده .



ودَبُوقاً للعَذِرة ، ودَقُوقا لقرية بالبحرين ، وقطُورى : قبيلة في جرهم ، وكحَرُورا ، وجَلُولا : موضعان ، وهذا الوزن ذكره في التسهيل في المختص بالممدود ، وهو رأي ابن عصفور ، وعدّه ابن القوطية [1] وابن القطّاع من المشترك ، قال أبو حيان : وهو الصحيح .

(وفَعَوْلَى) بفتحتين ، وسكون الواو كَشَرَوْرَى لموضع [2] وخَجَوْجا [3] للطويل الرجلين .

(وفَاعِلّى) بالتشديد كقافلاّ ، وقافِلاّء [4] .

(وفُعَلّى) بضم الفاء ، وفتح العين ، وتشديد اللام كعُرَضّى [5] من الاعتراض ، وسُلَخفا .

---

(١) محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن عيسى بن مزاحم المعروف بابن القوطية ، أبو بكر النحوي ؛

صنف : تصاريف الأفعال — المقصور والممدود، مات ٣٦٧ .

(٢) جبل لبني سليم .

(٣) في أ : « وحَحِوجا » بحاءين وجيم . وفي ب : « خجوحا » بخاء وجيم وحاء . وفي ط « حاجوجا » بحاء وجيمين . كله تحريف . صوابه من القاموس : « خجج » .

(٤) موضع كما في القاموس .

(٥) انظر : الممتع ١ : ١٠٤ .



المَقصُورُ وَالمَمْدُود

أي هذا مبحثهما ، وذكرا عقب التأنيث لاشتماله على الألف المقصورة والممدودة ، والأولى في مناسبة التسمية أنّ المقصور سمّي به ، لأنه لا يُمدّ إلا بمقدار ما في ألفه من اللّين ، ولأن ألفه تحذف لتنوين أو ساكن بعدها ، فيقصر ، والممدود بخلافه ، لأنه [1] يمد لوقوع الألف قبل همزة ، كما تُمَدّ حروف المد المتّصلة به ، ولا تحذف ألفه بحال ، وقيل : سمّي المقصور ، لأنه حبس عن الإعراب ، والقصر : الحبس وليس بجيد ، لأنه ليس فيه ما يشعر بمناقضة الممدود ، ويلزمه صدق هذا الاسم [2] على المضاف للياء .

[المقصور]

(المقصور ما آخره ألف لازمة) من الأسماء المعربة ، فخرج بالألف ما آخره ياء ، وباللّازمة الأسماءُ الستة حالة النّصب ، ولم احتج إلى زيادة مفردة كما صنع ابن الحاجب احترازاً عن الممدود نحو : صحراء لعدم الحاجة إليه ، إذ لا يصدق عليه أن آخره ألف بل همزة ، فلم يدخل ، ولا يوصف بذلك غير الأسماء كيَخْشَى ، وَرَمى [3] ، وأبى [4] ولا [5] المبنيات كمتى ، وهذا ، وإذا وما [6] يقع في عبارة بعضهم

(١) من قوله : « لأنه يمدّ » إلى قوله : « وقيل : سمى المقصور » سقط من أ .

(٢) « الاسم » سقط من أ .

(٣) في النسخ الثلاث : « ويرمي » . تحريف . صوابه : « رمى » .

(٤) ب ، ط : « وحتى » صوابه من أ .

(٥) ط : « وإلى » صوابه من أ ، ب .

(٦) ط : « أو ما يقع » بأو لا بالواو . تحريف .



من إطلاق ذلك عليها تسامح .

(ويقاس) القصر (في كل معتلّ) آخره (فتح ما قبل آخره نظير الصحيح لزوماً أو غلبة كمفعول غير الثلاثيّ) كمصطفى ، ومُقتدَى ، ومُقْتضَى ومُسْتقصَى ، إذْ نظائرها من الصحيح مفتوحة ما قبل الآخر لزوماً كما تقدّم ، ولم يشذ منها شيء .

(ومصدر فعل اللازم) كَهوِيَ هَوىً ، وجَوِي جَوىً ، إذ نظيرهما من الصحيح « فَرِحَ » ونحوه ، لأن المصدر فيه على فَعَل بالفتح غالباً ، وإن جاء على فِعَالة . كَشِكس شِكَاسة ، فاكتفى بالغالب في قصر نظيره المعتل (والمَفْعَل) سواء كان مصدراً أم زماناً كمَرْمَى ، ومَغْزى إذ نظيرهما مَذْهَب ومَسْرح بفتح ما قبل الآخر لزوماً .

(والمِفْعَل) بكسر الميم ، وفتح العين للآلة نحو : مِرْمَى ، ومِهْدى ، وهو وعاء الهدية ، إذ نظيرهما نحو : مخصَف ، ومِغزَل ، على[1] مِفْعَل بفتح غالباً وإن جاء على مِفْعال نادراً [2] .

(وجمع فِعْلة) بالكسر (وفُعْلَة) بالضم نحو : مِرْية ومِرىً ، ومُدْية ومُدىً إذْ نظيرهما من الصحيح نحو : قِرْبة وقِرَب ، وقَرْية وقُرَى على فِعَل وفُعَل بفتح ما قبل الآخر .

---

(١) ط : « وعلى » بالواو .

(٢) هذا إشارة إلى سؤال محتمل ، وهو كما قال الصّبان ٤ : ١٠٧ فإن قلت : نظيرهما أيضاً : محراث ، ومجراف ونحوهما ، فإن الآلة تأتي على مِفعال ، فهلاّ مدّ مرْمى — ومهدى فالجواب أنه رجح النظر إلى نحو : مخصف ، ومغزل لأمرين : الأول : أن نحو مرمى ، ومهدى أشبه بنحو : مخصف ومغزل .
الثاني : أن مجيء الآلة على مِفعَل أكثر من مجيئها على مفعال .



[الممدود] :

(والممدود ما آخره ألف بعدها همزة) زائدة من الأسماء [٨٧٤/٢] الأسماء المعربـــة .

فخرج بالقيد [غير] [١] الأخير المقصور ، وبالزائدة الهمزة المبدلة من أصل نحو : كِساء ، ورِداء ، والألف كذلك نحو : ماء ، فإن أصله : مَوه ، قلبت الواو ألفاً ، والهاء همزة ، فلا يسمى ممدوداً نص عليه الفارسيّ لعروض المدّ فيه ، إذ ألفها واو في الأصـــل .

ولا يسمّى ممدوداً غير الأسماء كجاء ، وشاء ، ولا المبنيّات كهؤلاء ، واللاء إلاّ تَسَمُّحـــاً .

(ويقاس فيما) أي معتلّ الآخرِ (قبل آخرِ نظيره) الصحيح (ألفٌ) لزوماً أو غلبة (كمصدر) الفَعْل (ذي) همز (الوصل) كالاستقصاء ، والاصطفاء إذ نظيرهما الاستخراج والاقتدار (وفَعّال) بالفتح والتشديد كعدّاء وسقّاء إذ نظيرهما قتّال وشرّاب .

(وتَفْعال) بالفتح كالتّعداء ، والتّرماء [٢] إذ نظيرهما التّكرار والتّطْواف (ومِفْعال صفة) كمهزاء ، إذْ نظيره مهزار بخلافه غير صفة كاسم الآله ، ثم ورود الصفة على هذا الوزن غالب ، وقد يأتي على مِفْعل كمِدْعَس ومِطْعن [٣] . (وواحد

---

(١) ب ، ط : « بالقيد الأخير المقصور » وفي هذه العبارة نظر ، فإن القيد الأخير هو الأسماء المعربة ، والمقصور : اسم معرب ، وليس مبنياً اللهم إلاّ إذا أراد بالإعراب الحركات الظاهرة تجوّزاً .
وعبارة أ : « غير الأخير » مقبولة لأن المقصور اسم معرب .

(٢) في القاموس : « راميته مراماة ورماء ، وتَرْماء » .

(٣) أ ، ب : « معطن » بتقديم العين على الطاء .



أفعلة) ككساء وأكسية ، وقَبَاء وأقْبية ، إذ نظيرهما : خِمار وأخْمرة وقذال وأقْذِلة .

وأشرت بالكاف إلى أنه بقيت أمثلة كثيرة اطّرد فيها القصر والمدّ لاندراجها تحت القاعدة المتقدمة .

(وغير ذلك مرجعه السّماع) قصراً ومدّاً ، وفيه كتب مؤلفة يرجع إليها . قال أبو حيّان : ومن أجمعها : « تحفة المودود » لابن مالك (ومرّ من بناء التثنية وجمعي التصحيح) في أول الكتاب تبعاً للتسهيل ، وإن كان اللاّئق ذكره هنا .

* * *



جَمْع التكسِير

أي هذا مبحثه (هو قِلّة) يُطلق على ثلاثة إلى عشرة (وكثرة) يطلق على عشرة فما فوقها ، وقد يغني أحدهما عن الآخر وضْعاً [١] كقولهم : في رِجْل أرجل ، ولم يجمعوه على مِثَال كثْرة ، وفي رَجُل رجال ، ولم يجمعوه على مثال قلة ، أو استعمالاً لقرينة مجازاً نحو : « ثلاثة قُروء » [٢] .

جُمُوع القِـلّة

(فالأوّل) أي الذي للقلة أربعة أوزان ، وسلكت هنا كابن مالك طريقة الابتداء بالجمع ، وذكر ما يجمع عايه قياساً وسماعاً ، وسلك ابن الحاجب طريق سيبويه الابتداء بالمفرد ، وذكر ما يجمع عليه قلة أو كثرة كذلك :

[أفعُــــل] :

أحدهما (أفْعُل) وابتدىء به لأنه أقل زوائد إذ ليس فيه زيادة غير الهمزة .

(ويطّرد في ثلاثيّ اسماً صحيح العين على فَعْل) بالفتح والسّكون ككَلْب وأكْلُب ، وفَلْس وأفْلُس ، ووَجْه وأوجُه ، ودَلو وأدْلٍ ، وظَبْيٍ وأظْبٍ .

بخلاف غير الاسم وهو الوصف : كضَخْم وكَهْل ، والمعتلّ العين كسَيْف

(١) ط : « وصفاً » بالصاد والفاء . تحريف .

(٢) سورة البقرة ٢٢٨ .



وثَوْب ، لاستثقال الضّمّة على حرف العلة ، وندر أعْبُد ، وأعَيُنُ ، وأسْيُف ، وأثْوُب .

(و) يطّرد أيضاً (في) اسم (مؤنث بلا علامة رباعي ثالثه مدة) ألف أو واو ، أو ياء ، مفتوح الأول أو مكسوره ، أو مضمومه كعنَاق وأعْنُق ، وذِراع وأذْرُع ، وعُقَاب وأعْقُب ، ويَمين وأيمُن بخلاف الوصف كشُجَاع والمذكر .

وشذّ طِحال وأطْحُل ، وعتَاد وأعْتُد ، وغُراب وأغرُب .

والمؤنث بعلامة كسحابة ، ورسالة ، وعجالة ، وصحيفة .

والثلاثيّ : كدَعْد ، والخالي من مدة كخنصر ، وضِفْدع .

(لا فَعَل) بفتحتين (وفَعِل) بالكسر فالفتح (وفِعْل) بالكسر والسكون (وفُعْل) بالضم والسّكون (وفَعُل) بالفتح والضّمّ (وفُعُل) بضمتين حال كون كلّ مما ذكر (مؤنّثاً) أي لا يطّرد فيها (في الأصَحّ) بل ما ورد منه يسمع ولا يقاس عليه ، وقال يونس[1] : يطّرد في فَعل إذا كان مؤنثاً نحو : قَدمَ وأقْدُم .

وقال الفرّاء : يطّرد فيه وفيما بعده كذلك كقدَر وأقْدُر ، وقدم وأقْدُم ، وغُول وأغْوُل ، وعَجُز وأعْجُز ، وعُنُق وأعْنُق .

ولا يطرد فيها المذكر وفاقاً .

وشذ جَبَل وأجْبُل ، وجِرْو وأجْرِ ورُكْن وأرْكُن ، وفَرْطُ وأفْرُط .

وشذ أيضاً : أكَمة . وآكُم ونِعْمة وأنْعُم ، ومكَان وأمْكُن ، وجنين وآجُن .

[أفعـــال] :

(و) الثاني (أفعال ويطّرد في اسم ثلاثي لم يطرد فيه أفْعُل) وهو فَعْل المعتل العين

---

(١) أ : « ابن يونس » بزيادة : « ابن » . تحريف .



كسيف وأسياف ، وثوْب وأثواب .

وغير وزن فَعْل من أوزانه : كحِزْب وأحزاب ، وصُلب وأصلاب ، وجمَلَ وأجْمال ، ووَعْل وأوعَالْ ، وعضَدُ وأعْضاد ، وعنُق وأعْناق ورُطَب وأرطاب ، وإبِل وآبال ، وضِلْع وأضلاع .

أما فَعْل المطّرد فيه أفعل فلا يأتي فيه أفعال إلا نادراً كفرْخ وأفراخ وكذا الثلاثي غيره .

والوصف كجِلْف وأجلاف ، وحُرّ وأحْرار وخُلُق ، وأخْلاق ، ونَكَد [1] وأنْكَاد،ويَقِظ وأيْقاظ ، وجُنب وأجناب . وكذا غير الثلاثي كشريف وأشراف، وجبَان وأجْبان [2] وجُثَّة [3] وأجْثاث ، وهَضَبة وأهْضاب ، ونِضْوة وأنْضاء ، وسعفة وأسعاف [4] ونَمِرة [5] وأنْمار . وجاهل وأجْهال ، وميت وأموات ، وغُثاء وأغْثاء ، وقِماط وأقْماط ، وصاحب [١٧٥/٢] وأصحاب ، وأغْيَد وأغْيَاد ، وقحطان وأقْحاط ، وذَوطةُ وأذْواط ، وهو نوع من العنكبوت .

(قيل) : ويطّرد أيضاً (فيما فاؤه همزة أو واو) وهو (على فعْل صحيح العين) نحو أنْف وآناف ، وألْف وآلاف ، ووهْم وأوْهام ، ووَقْت وأوْقات ، ووقْف وأوْقَاف استثقالاً لأفْعُل فيه بوقوع الضمة بعد واو ، وهذا رأي الفرّاء ، والأكثر على أنه محفوظ فيه .

---

(١) « نكِد » بكسر الكاف ، وسكونها ، وفتحها كما في القاموس .

(٢) انظر الأشموني ٤ : ١٢٥ .

(٣) من قوله : « وجثة » إلى قوله : « وجاهل » سقط من أ .

(٤) هكذا في ط : شعفة وأشعاف . وفي أ : وعشا ، وأعشا . تحريف .
ولعلها سعفة بالسين ، وهي غصن النخلة اليابس أو النخلة نفسها .

(٥) نمرة بالنون على وزن : فَعِلَه بفتح النون وكسر الميم .



(وقَل) أَفْعال (في فَعَل) بفتحتين حال كونه (أجوف) كـ (مال) وأموال وحال وأحوال ، وخال وأخوال .

(وندر في فُعَل) بالضم والفتح كرُطَب وأرْطاب ، ورُبَع وأرباع ، وسيأتي قياسه (ولزم في فِعِل) بكسرتين كإبل وآبال .

(وغلَب) في فُعَل لمضاعف (نحو : لُبَب) وألباب . (و) فُعَل نحو (مُدَى وأمْداء . (و) فَعِل نحو (نَمِر) وأنمار . (و) فَعُل نحو عَضُد وأعْضاد . (و) فِعَل نحو (عَنِب) وأعناب (و) فُعُل نحو : (طُنُب) وأطناب ، وعُنُق وأعناق . (و) فَعُول نحو (فَلُو)[١] وأفلاء ،وعَدُوّ وأعداء .

[أفعلــة] :

(و) الثالث (أفعلة : ويطّرد في اسم مذكر رباعيّ ثالثه مدة) ألف أو واو أو ياء ، كطَعام وأطعمة ، وحِمار وأحمرة ، وغُراب وأغْرِبة ورَغيف وأرغفة ، وعَمود وأعْمِدة بخلاف الصفة .

وندر : شحيح وأشحّة ونَجِيّ وأنْجية .

وأما المُؤنّث فتقدم أن قياسه أفْعُل . وندر : عُقاب وأعْقبة .

وغير الرّباعي ، وندر قَدح وأقْدِحة ، و « قز وأقزة »[٢] ، وخال وأخولة ، ورمضان وأرمضة ، وخوّان لربيع الأول وأخْوِنة .

---

(١) الفلوّ كعَدُوّ وسحوّ : الجحش والمهر فطما أو بلغا السّنّ .

(٢) ب ، ط : « قز وأقزة » . وفي أ : قز ، وأقرزة » ولعل الصواب : « فز » بالفاء ويجمع على : « أفزاز » والنادر منه أفزّة . والقز : الرجل الخفيف ، وولد البقرة الوحشية انظر القاموس . أو لعلها محرّفة عن « جزّة » والجزة : صوف شاة مجزوزة ، وجمعها النادر : أجزّة . انظر الأشموني ٤ : ١٢٧ .



والخالي من مَدّة ، ونلدر جائز وأجوزة ، وهي الخشبة الممتدّة في أعلى السّقف .

(فإن كانت) المدّة في الاسم المذكور (ألفاً شذ غيره فيه) إن كان (منقوصاً أو مضاعفاً على فِعال) بالكسر (أو فَعال) بالفتح كسِقاء وزمام ، وسماء ، وبتات .

ومن الشاذ فيه : عِنان وعُنُن ، وحِجَاج وحُجُجٌ [١] وسَماء وسُمِيٌّ [٢] بمعنى المطر ليكون مذكراً ، ولا يشذّ في غير ما ذكر غير أفعلة كما سيأتي في أمثلته .

(وما عدا ما تقدّم) قياسه (يحفظ) ولا يقاس عليه .

[فِعْلة] :

(و) الرابع (فِعلة ، وقيل هو اسم جمع) لا جمع ، قاله ابن السّرّاج . قال أبو حيّان : وشبهته أنه رآه لا يطّرد ، قال : وهذه شبهة ضعيفة ، لأن لنا أبنية جموع بإجماع ولا تطّرد .

(و) على الأوّل (لا يطّرد بل يحفظ في فعيل) كصَبيّ وصِبْية ، وخَصِيّ وخِصْية بالفتح ، وجَليل وجِلّة ، وفَعَل بفتحتين كولَد ووِلْدة ، وفَتَى وفِتْية .

(وفَعْل) بسكون العين كشيْخ وشِيْخة . وثَنْي وهو الثاني في السيادة وثِنية ، (وفُعال) بالضم كغُلام وغِلْمة ، وشُجاع وشِجْعة .

(وفَعال) بالفتح كغَزال وغِزْلة . (وفَعِل) بالكسر ، فالفتح كثِنَيّ بوزن عِدَى وثِنْيــة :

جُمُوع الكَثْرة

(والثاني) : أي جمع الكثرة له أوزان :

---

(١) الحجاج بفتح الحاء وكسرها وجيمين : العظم الذي ينبت عليه الحاجب . انظر الصبان ٤ : ١٢٧ .

(٢) وسمع أيضاً : أسميه على القياس . انظر الأشموني ٤ : ١٢٧ .



[فُعْــل] :

أحدها : (فُعْل) ويطَّرد جمعاً (لأفْعَل وفَعْلاء) وصفيْن (متقابلين) كأحمر وحَمْراء ، وحُمْر . (أو منفردين لمانع خِلْقة) كأكْمَر للعظيم الكَمْرَة أي الحشفة وآدَر للمنتفخ الخصية [(١)] ، وأقلَف [(٢)] ، ورتقاء ، وقَرْناء ، وعَذْراء (وفي) المنفردين لمانع (استعمال) بأن لم تستعمل العرب إلا أحدهما مع وجود المعنى فيهما كرجلي آلي [(٣)] ، وامرأة عجزاء ، ولم يقولوا : أعجز ، ولا ألْياء مع وجود المعنى ، وهو كِبَر العجزُ فيهما (خُلْف) قيل : يَطَّرد فيه فُعْل ، وجزم به ابن مالك في شرح الكافية ، وقيل : يُحفظ ، وجزم به في التّسهيل .

(فإن صَحّ لاماً وعيناً جاز ضمُّها) أي العين (ضرورة) في الشعر (ما لم يضاعف) كقولــه :

١٧٧٣ — *وما انْتَمَيْتُ إلى خُورٍ ولا كُشُفِ [(٤)] *

وقولــه :

١٧٧٤ — * وأنْكَرتني ذَوَاتُ الأعْيُنِ النُّجُلِ [(٥)] *

---

(١) آدر لعظيم الأدْرة ، وسكون الدّال .

(٢) القلْفة : جلدة الذّكر .

(٣) والأصل : أألَى ، فقلبت الهمزة الثانية ألفاً ، والياء كذلك لتحرّكها ، وانفتاح ما قبلها وآلى : كبير الألية .

(٤) سبق ذكره رقم ١٦٣٤ .

(٥) لأبي سعيد المخزوميّ .

من شواهد الأشموني ٤ : ١٢٨ . وصدره :

* طوى الجديدان ما قد كنت أنْشرُهُ *



بخلاف المضاعف نحو : « غُرّ » (١) لما يلزم منه في الفك ، وهو ثقيل مع ثقل الجمع .

والمعتلّ اللام نحو : عُمْي لئلا تنقلب الياء واواً ، ثم تنقلب إلى الياء كما القاعدة في كل اسم آخره واو وقبلها ضمة فيئول إلى وزن فعل المهمل .

أو العين نحو : سُود ، وبِيض لاستثقال الضمّة على حرف القلة .

وما عدا ما ذكر يحفظ فيه فُعُل كسَقْف وسُقُف وخوّار وخُوُر (٢) ، وعميمة وهي النخلة الطويلة وعُمّ ، وبَازِل (٣) وبُزُل وأسَد وأُسُد ، وبَدَنَة وبُدُن ، وذُبَاب وذُبّ .

[فُعُـــل] :

(و) الثاني من أوزان جمع الكثرة (فُعُل) بضمتين ويطّرد جمعاً .

(لفَعُول اسماً) مذكّراً أو مؤنثاً كعَمود وعُمُد ، وقَلُوص ، وقُلُص (أو صفة لا لمفعول) (٤) كصَبور وصُبُر ، وشَكُور ، وشُكُر بخلاف نحو : حَلُوب وركُوب .

(وفعيل) بلا تاء (اسماً) كقَضيب وقُضُب .

وندر في الصفة كنذير ونُذُر ، وفي ذي التاء كصَحيفة وصُحُف .

(وفعَال) بالفتح (وفِعال) بالكسر (اسمين غير مضاعفين) لمذكر أو مؤنث

---

(١) جمع : أغرّ .

(٢) انظر القاموس : « خور » .

(٣) يقال : بعير بازل ، وناقة بازل : إذا انشقّ نابهما .

(٤) ط : « لا كمفعول » بالكاف .



كقَذال وقُذُل ، وأتَان وأتُن ، وحمار وحُمُر ، ودِراع ودُرُع .

بخلاف الوصفين كجبَان وجُبُن ، وناقة ضِناك [1] أي عظيمة المؤخرة [١٧٦/٢] وشذ جمل ثِقال ، أي بطيء وثُقُل ، وناقة كِناز وكُنُز .

والمضاعفين كحنَان ومِداد ، وشذ عِنان وعُنُن .

(ولا يقاس في فعال) بالضم (على الصحيح) وبه جزم في التسهيل ، وجزم في شرح الكافية بقياسه فيه ، ومثّله بكُراع وكُرُع ، وقُراد وقُرُد .

وسمع وفاقاً في نحو : سَقْف وسُقُف ، ونَمِر ، ونُمُر ، شَارِف وشُرُفٌ ، وفَرِحَةٌ وفُرُح وتَمْرة وتُمُرٌ ، وسِتْر وسُتُر .

(ويجب تسكين عينه إن كانت واواً اختياراً) نحو : سِوار وسُوْر ، ونوار ونُور ، وعَوان وعُون ، ومن ضمّها في الضرورة قوله :

١٧٧٥ — * عَنْ مُبْرِقاتٍ بالبُرِيْنِ وتبـ ـدو بالأكفِّ اللامعات سُوُرْ [2] *

(خلافاً للفرّاء) في قوله : ببقاء الضم اختياراً قال : ورُبّما قالوا عُوُن كرُسُل فرقاً بين جمع العوان والعانة .

(ويجوز) التسكين (إن لم تكنها) أي واواً ، ولم يضاعف نحو : حُمْر ، وقُذْل بخلاف ما إذا ضوعف نحو : سُرُر ، فلا يسكن ، لما يؤدي إليه التسكين من الإدغام وهو ممنوع هنا لالتزام الفكّ في المفرد ، والجمع مبْنيٌّ على مُفْرَدِه . (فإن كانت)

---

(١) في القاموس : « ضنك » ضِناك ككتاب : الثقيلة العجز .

(٢) لعدي بن زيد ديوانه ١٢٧ .

من شواهد : سيبويه ٢ : ٣٦٩ ، والمنصف ١ : ٣٣٨ ، وابن يعيش ١٠ : ٨٤ .



العين (ياء كسرت الفاء) فتصح نحو : سِيل وعِين . جمعي سِيال [١] ، وعِيان [٢] ، والأصل : سُيُل وعُيُن ، ولو بقيت الضمّة لزم قلب الياء واواً كمُوقِن ، وتغيير الحركة أسهل من تغيير الحرف .

(وحكى قوم الفتح في) في عين فعل (المضاعف) الذي مفرده على فعيل لغة تخفيفـــاً [٣] .

(وقيل : اسماً ، وقيل : صفة) أيضاً فعلى الأول وهو رأي ابن قتيبة وغيره ، واختاره ابن الضائع لا يجوز في « ثياب جُدُد » إلاّ الضمّ ، لأنه إنما سمع في الاسم فلا تقاس عليه الصفة [٤] .

وعلى الثاني ، وهو رأي ابن جني ، واختاره الشلّوبين وابن مالك يجوز : « جُدَد » كسُرَر جمع سرير ، والتقييد بكون مفرده على فعيل أهمله ابن مالك ، ونبّه عليه أبو حيّـــان .

[فُعَـــل] :

(و) الثالث من الأوزان (فُعَل) بالضم فالفتح ، ويطّرد جمعاً : (لاسم على فُعْلة) بالضم والسكون (وفُعُلة ، بضمتين) سواء كان صحيح اللام كغُرْفة وغُرَف ،

---

(١) يقول الصبان : السين مكسورة كما في خط السيّوطي .
قال في الصحاح : السَّيال بالفتح : ضرب من الشجر له شوك ، وكذا في الدمامينيّ .

(٢) في القاموس : العِيان : « بكسر العين » حديدة في صاع الفدّان .

(٣) في أ ، ب : المضاعف تخفيفاً على فعيل بسقوط : « الذي مفرده » وتقديم : « تخفيفاً » .

(٤) في هامش ط ورد ما نصه : « في نسخة هكذا ، إنما سمع في الاسم الذي مفرده على فعيل لغة ، وعلى الثاني الخ » أهـ .
أقول : وهذه العبارة التي أشار إليها المعلق وردت بعد قوله : « المضاعف » قبل ذلك بسطرين أو ثلاثة .



وجُمُعَة وجُمَع أم معتلها أم مضاعفها كعُرْوة وعُرَى ونُهْيَة ونُهَى ، وعُدَّة وعُدَد .

بخلاف الوصف منها كرجل ضُحكَة وهُزَأَة ، وامرأة شُلَلَة أي سريعة في حاجتها .

وشَذّ رجل بُهْمة وبُهَم .

(و) يطرد (لِفُعْلى أنثى أفعل) ككُبرى وكُبَر ، وفُضْلى وفُضَل .

بخلاف فُعْلى غيره كحُبْلى وبُهْمى ، ورُجْعى ورُبّى [(١)] .

(وقاسه المبرد في) فُعْل بالضم والسكون مؤنثاً بغير تاء نحو (جُمْل) [(٢)] وغيره قال : وهو مسموع .

(و) قاسه (الفرّاء في) فُعْلى مصدراً نحو : (الرّؤيا) والرُؤى ، والرجُعى والرُّجَع .

(و) في فَعْلة بفتح الفاء ثانيه واو ساكنة (نحو : نَوْبة) ونُوَب .

وغيره قصره على السماع .

وسمع وفاقاً في نحو : قَرْية وقُرى ، وحِلْية وحُلَى ، وبُرة وبُرى ، وعُجَاية وهي لحمة في ركبة البعير ، وعُجَى ، وعَدوٌ وعُدَى ، وفُقْر وهو الجانب وفُقَر .

[فِعَـل] :

(و) الرابع من أوزان الكثرة (فِعَل) بالكسر والفتح (وقيل : هو ومتلوّه) أي فُعل بالضم (أسماء جمع) قاله الفراء ، لأنه رأى أنهما يجمعان بالألف والتاء كعرَفات

---

(١) الرُبّى : كحبْلى : الشاة إذا ولدت ، وإذا مات ولدها . وفي أ : « ربى » بياء ، وفي ب : « زبى » بالزاي . كلاهما تحريف . صوابه من ط والقاموس .

(٢) اسم امرأة .



وسدرات ، وجمع الجمع لا يقاس وفاقاً فحكم بأنهما اسما جَمْع ، لأنهما[١] أقرب إلى المفرد ، وأجيب بأن عرفات ونحوه جمع للمفرد ، لا للجمع ، والفتح فيه للتخفيف ، ويدلّ لكونهما جمعين أنهما لا يوصفان ، ولا يخبر عنهما إلا بجمع .

ويطّرد فِعَل جمعاً (لاسم تام على فِعْلة) بالكسر والسكون نحو : فِرْقة وفِرَق .

بخلاف الوصف نحو : صِغْرة وكِبْرة وغير التّام وهو المحذوف منه إمّا الفاء نحو : رِقة [٢] أو اللام نحو : لِثة [٣] .

(وقاسه الفرّاءُ) في : فَعْلى [٤] اسماً نحو : (ذِكْرى) وذِكَر .

(و) فَعْلة بفتح الفاء يائيّ العين نحو : (ضيْعة) وضِيَع ، كما قاس فُعَلاً في رُؤيا ، ونَوْبة .وحجّتُه [٥] في ذي [٦] الألف فيهما أنّ التأنيث بالألف شبيه بالتأنيث بالتاء في مواضع ، وقد عاملتهما العرب معاملة واحدة في نحو : أُخْرى وأُخر كغُرْفة وغُرف ، وقاصعاء وقواصع ، كسالِفة وسوالف ، فكذا تجري فُعْلى وفِعْلى كفُعْلة وفِعْلة ، ولم يجز ذلك في فِعْلي وصفاً كـ « كِيصَى » [٧] .

(و) قاسه (المبرّد في) فِعْل بالكسر مؤنثاً بغير تاء نحو (هند) كما قاس فُعْلاً في نحو : جُمْل ، ووافقه في الموضِعين ابن مالك في شرح الكافية ، وسمع وفاقاً في نحو : قَشْع ، وهو الجلد البالي وقِشَع ، وهضبة وهِضب ، وحاجَة وحِوج ،

---

(١) من قوله : « لأنهما أقرب » إلى قوله : « لكونهما جمعين » سقط من أ .

(٢) « رقة » أصلها : ورق .

(٣) أصلها : لِثي : كعِنَب .

(٤) ط : « فعلاء » بالمدّ . تحريف .

(٥) ط : « وحجى » تحريف . أ ، ب . « وحجة » ولعل الصواب وحجّته .

(٦) ط : « في ذلك » و « ذي » بمعنى صاحب .

(٧) كيصى : كعيس : من يأكل وحده ، وينزل وحده .

وهِدْم ، وهو الثوب الخلَق وهِدَم وصُورة وصِور ، وحِدأة وحِدى [١] ، وعدوّ وعدِي .

[فِعـــال] :

(و) الخامس (فِعال) بالكسر ، ويطّرد جمعاً [١٧٧/٢] : (لفَعْلة) بالفتح والسكون (مطلقاً) اسماً كان أو صفة يائي العين أو غيره : كجَفْنة ، وجِفان ، وصعْبةِ وصِعاب ، وغيضة وغِياض (وفَعَل) بالفتح والسكون اسْماً أو صفة أو واوي العين نحو : كعب وكعاب ، وصَعْب وصعاب ، وحوض ، وحِياض .

(لا يائيّ العين أو الفاء) كبيت وشيخ ، ويَعْر [٢] لاستثقال كسر الياء أو ما قبلهـــا .

وشذ ضيف وضِياف ، ويَعْر ويِعار ، وهو الجَدْي . (وفَعَل) بفتحتين (اسماً) كجَبَل ، وجِبَال ، وقَلم ، وقِلام ، (لا مضاعفاً) كطَلَل . (و) لا (منقوصاً) كرحىً ، وندىً ، ولا الوصف كبَطَل ، وشذّ : حَسَن وحِسان .

(وفَعَلة) بفتحتين كرقَبَة ورِقاب ، وحَسَنة وحِسان ، كذا مثّل أبو حيان فأشعر بأنه لا يشترط أن يكون اسماً كفُعَل ، ولم يُقيّده به في التسهيل ، وصرح ابن قاسم بأنه يشترط فيه ما اشترط في فُعَل .

(ولا اسم على فِعْل) بالكسر (أو فُعْل) بالضم ساكني العين : كذِئبْ وذِئاب ورُمْح ورِماح ، وخُفّ وخِفاف .

(لا) فُعل بالضمّ يائي اللام (كمُدْى) بل قياسه آفعال .

---

(١) بعد قوله : « وحدى » ، وقبل قوله : « وعدو » زادت ط : « وصعبة وصعاب » وهي زيادة لا معنى لها في هذا الموضع .

(٢) اليعْر : الجدي : يربط في الزُّبية للأسد ..



(و) لا واويّ العين نحو : (حُوت) بل قياسه : فِعْلان .

ولا الوصف منهما كجِلْفٌ ، وحُلْو .

(ولوصف غير منقوص) صحيح العين أو معتلّها [(١)] (على فعيلٍ وفعيلة بمعنى فاعل) كظريف وظريفة . وظِراف ، وكِرام ، وطويل وطوالة وطوال . بخلافهما بمعنى مفعول كجريح ولطيمة .

وشذّ ربيطة [(٢)] ، ورِباط .

أو منقوص (وخصه العبديّ بمؤنّثه) أي فعيلة ، وخطأه الخضراويّ .

(و) لوصف (على فَعْلان) بالفتح والضمّ (وفَعْلانه) كذلك (وفَعْلى) بالفتح نحو : غِضاب في غَضْبان ، وغَضْبى ، ونِدام في ندمان ونَدْمانة وخِماص في خُمْصان وخُمْصانة ، وشذّ فيما عدا ما ذكر كخروف ، وخِراف ، ولِقْحة [(٣)] ولِقاح ،ونَمِرْ ، ونَمِرة ،ونِمار وعباءة وعِباء ، وقائم وقائمة وقيام ، وراع وراعية ورعاء ، ورُبّى ورِباب ، وجَواد وجِياد ، وناقة هِجان [(٤)] ، ونياق هجان ، وخيِّر [(٥)] ، وخيار ، وأعجف ، وعجفاء ، وعِجاف ، وبُرْمة ، وبِرام ، ورُبَع [(٦)] ورِباع ، وسِرْحان وسِراح ، ورجُل ، ورجال ، وأيصر وإصار [(٧)] . وحدأة وحِداء ، وقنّينة وقنانْ [(٨)] .

---

(١) أ : « أو مهملها » مكان : « أو معتلها » .

(٢) الربيطة بهاء ما ارتبط من الدّواب .

(٣) اللقحة بكسر اللام وسكون القاف : الناقة ذات لبن ، والفتح لغة . انظر الصبان ٤ : ١٣٥ .

(٤) « هجان » للمفرد والجمع . (٥) على وزن : « فيعل » .

(٦) الرُّبع بضمّ الراء ، وفتح الموحدة : الفصيل ينتج في الربيع .

(٧) في أ : وأصر وإيصار . وفي ب : ط : أيصر وإيصار والجمع لأيصر كما في القاموس واللسان : مآصر والأيصر: المحبس ، انظر مادة : « أصر » .

(٨) في النسخ الثلاث : « وقنينة » والقنينة : كسكينة : إناء من زجاج للشراب .



[فُعُول] :

(و) السادس (فُعُول) [بضم الفاء والعين][1] ، ويطَّرد جمعاً (لاسم على فَعْل) بالفتح والسكون (غير واوي العين) ككَعْب وكُعُوب وبَيْت وبُيُوت ، بخلاف الوصف .

وشذ ضَيْف وضُيُوف وكَهْل وكُهُول . والواويّ العين ، وشذ فَوْج وفُوُوج .

(أو) على (فِعْل) بالكسر كجِسْم وجُسُوم ، ودِرْع ودُرُوع بخلاف الوصف .

(أو) على (فُعْل) بالضم (غير مضاعف ، ولا واويّ العين أو يائيّ اللام) كجُنْد وجنُود ، وبُرْد وبرُود ، بخلاف المضاعف نحو : خُفّ وحوت [2] ، ومُدْي [3] .

وشذ حُصّ وحُصُوص : وهو الورس ، ونُؤْى ونُئِيّ [4] .

(أو) على (فَعَل) بفتحتين (غير أجوف ولا مضاعف) كأسَد وأُسُود .

بخلاف الوصف ، والأجوف .

وشذ سَاق وسُوق والمضاعف نحو : طَلَل وطلُول . (وقيل : يسمع) فيه ولا يطّرد وجزم به في شرح الكافية .

(أو) على (فَعِل) بالفتح والكسر نحو : كبِد وكبُود ، ونَمِرْ ونُمور .

(١) في النسخ الثلاث « فعول » بالفتح والضمّ . وهذا تحريف واضح وما بين المعقوفين تصويب مني للعبارة .

(٢) مثال لواويّ العين .

(٣) مثال ليائيّ اللام ، وقد مثله الأشموني ٤ : ١٣٦ ب : « مذي » بالميم والذال وهو تحريف . وفي ط : « ثرى » بالثاء تحريف أيضاً صوابه من أ ، ب ، والقاموس .

(٤) النؤى : حفيرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر . وأصل جمعه : نؤُوْيٌ على وزن : فُعُول ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، وقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء .



وشذّ فيما عدا ذلك كشاهد وشهود وصَخْرة وصخُور ، وشُعْبة [١] وشُعُوب ، وقُنّة ، وقُنُون ، وظَرْف وظرُوف ، وأَسِينة — واحدةُ قُوى الوَتَر — وأُسُون ، وعناق [٢] وعُنُوق . (وقد تلحقه) أي فَعُولاً (وفِعالاً التاء) كفُحولة وعمُومة ، وحِجارة ، وفِحالة .

(وقد يغنى عنهما فَعيل وفُعال) بالضّمّ في الاستعمال كقولهم : ضَئِين في ضَأن ، ولم يقولوا : ضئان وضُؤون ، وقالوا في المَعز مَعِيز : ولم يقولوا مُعُوز نَعَم قالوا : مِعاز .

(والأصَح أنهما تكسير) أي جمعان (لا اسما جمع) وقيل : هما اسما جمع .

(وثالثها الثّاني) أي فِعال (اسم جمع) وفَعِيل : جمع حكاه أبو حيّان .

[فُعّل] :

(و) السابع (فعل) بالضم وفتح العين المشدّدة .

ويطّرد جمعاً (لوصف على فاعِل وفاعلة) كضرّب في ضارب وضاربة بخلاف الاسم منهما كحاجب العين ، وجائزة البيت .

[فُعّال] :

(و) الثامن (فُعّال) بضبطه . ويطّرد جمعاً (للأوّل) أي لوصف على فاعل كصائم وصُوّام ، وشذّ في فاعله كصادّة وصُدّاد .

(وندرا) أي فُعّل وفُعّال (للمنقوص) استغناءً بفعله ، ومما سمع ساقٍ وسُقّى ،

(١) بضم فسكون : القطعة . قال الصّبان : وفي بعض النسخ بسين مهملة مفتوحة وقاف ساكنة وهي الجحشة وولد الناقة ساعة يولد ٤ : ١٣٧ .

(٢) عَناق بزنة سَحاب : الأنثى من أولاد المعز .



وغازٍ وغُزّى ، وغُزّاء ، وسارٍ وسُرّاء .

وندر أيضاً فيما عدا ما ذكر كأعزل ، وعُزّل ، وعزّال ، وسَخْل وسُخّل ، وسُخّال ، ونُفَساء ، ونُفّس ونُفّاس .

(وقيل يسمعان) أي فُعّل وفُعّال مطلقاً (ويرجع فيما لم يسمع) ورودهما فيه (إلى التصحيح) ولا يقاسان .

[فَعَلَـــة]

(و) التاسع (فَعَلَة) بفتحتين .

ويطّرد جمعاً (لفاعل وصف ذكر [١٧٨/٢] عاقل صحّ لاماً) وإن اعتل عَيْناً : كسافرٍ وسَفَرة ، وكاتبٍ وكتبَة ، وبارٌ وبَرَرة .

بخلاف وصف مؤنث كحائض وطامِث ، وطالق ، أو ما لا يعقل .

وشذ ناعق ، ونعَقَة أو معتلّ اللام كغازٍ ، ورام ، أو على غير زنة فاعل ، وشذ خَبيثٍ وخَبَثة ، وسيِّد وسادَة ، وأجْوَق وجَوقَة ، وهو المائل الشّدق — ودَنِغ ودنَغَة — وهو الرَّذل .

[فُعَلَةُ]

(و) العاشر (فعلة بضم الفاء) وفتح العين .

ويطّرد جمعاً (له) أي لفاعل وصف ذكر عاقل (معتلّها) أي اللام كغازٍ وغُزاة ورامٍ ورماة ، وقاضٍ وقضاة .

بخلاف غير فاعل ، وشذ كَميّ وكُماة ، والاسم ، وشذ باز وبُزاة ، ووصف



المؤنث كغازِيَة أو غير [١] العاقل كضارٍ [٢] وشذّ [٣] ... الصحيح اللام [٤] » ، وشذ هادِرٍ وهُدرَة ، وهو بالمهملة : الرجل لا يعتدّ به .

(و الأصح أن الضم) في هذا الوزن (أصْلٌ) ، وقيل : لا بل أصله فَعَلة حول إلى الضمّ للفرْق بين الصحيح والمعتَلّ .

(و) الأصح (أنه ليس) مخففاً (من فُعَل) المشدّد . وقال الفرّاء : هو مخفّفٌ عنه ، عوِّض الهاء عما ذهب من التضعيف .

[فِعلَة] :

(و) الحادي عشر (فِعلة بكسرها) أي الفاء وفتح العين (وقيل) : هو (اسم جمع) قاله الفرّاء .

(ويطّرد جمعاً) لاسم على فُعْل بالضم والسّكون (صحّ لاماً) وإن اعتلّ عيناً كدُرْج ودِرجَة ، وقُرْط وقِرَطة ، وكُوز وكِوَزة بخلاف الوصف . وشذ عِلْج وعِلجَة والمعتلّ اللام . (وقل في فَعْل) بالفتح (وفِعْل) بالكسر كزوج وزِوجَة ، وغَرْد وغِرَدة [٥] ، وقِرْد وقِردَة ، وحِسْل [٦] وحِسَلة .

[فَعْلَى] :

(و) الثاني عشر (فَعْلى) بالفتح .

---

(١) « العاقل كضارٍ وشذ » سقطت العبارة من أ .

(٢) بتخفيف الراء كقاضٍ من الضّراوة لا بتشديدها من الضّرر ، وإلاّ كان صحيح اللام . انظر الصبّان ٤ : ١٣٢ .

(٣) من قوله : « وشذّ » إلى قوله : الصحيح اللام بياض بالنسخ الثلاث .

(٤) لعلّ قبلها « وبخلاف » . محذوفة .

(٥) غرْد : نوع من الكمأة.

(٦) الحسْل : الضبّ .



ويطَّرد جمعاً (لفعيل) وصفاً (بمعنى ممات أو موجع) كقَتيل وقَتْلى ، وصَريع وصَرْعى ، وجَريح وجَرْحى .

(وما دلّ عليه) أي هذا المعنى (من فعل) بالفتح والكسر كزَمِن وزَمْنى . (وفَعْلان) كسَكْران وسَكْرى (وفَيْعل) كميِّت ومَوْتى . (وأفْعَل) كأحْمق وحَمْقى ، و (فاعل) كهالِك وهَلْكى .

وشذّ فيما عدا ذلك ككيِّس وكَيْسى ، وسنان ذَرب وأسنة ذَرْبى ، ورجل جَلِد وجَلْدى .

[فِعْلَى] :

(و) الثالث عشر (فِعلى) بالكسر وهو جمع : (لحَجَل) وظِرْبان) ولا ثالث لهما ، نصّ على ذلك أبو عليّ الفارسي وغيره ، ولأجل ذلك قال ابن السّراج : إنه اسم جمع ، وقال الأصمعي : حِجْلى لغة في الحجَل لا جمع ، وهو نوع من الطّير والظِّربَان دابة تشبه القِرْد ، وقيل : الهرّ .

[فُعَلاء] :

(و) الرابع عشر (فُعَلاء) بالضم والفتح ، ويطّرد جمعاً (لفعيل وصْفِ ذكر عاقل بمعنى فاعل أو مُفْعِل ، أو مُفاعِل) ككريم وكرماء ، وسميع بمعنى مسمع ، وسمعاء ، وجَليس ، وخليط ، ونديم بمعنى مُفاعل وجُلساء ، وخلطاء ، وندماء .

وشذ في فَعيل بمعنى مفعول كأسير وأسرَاء ، أو صفة مؤنث كسفيهة وسفهاء .

(وحمل عليه خليفة) وقالوا فيه : خلفاء ، لأنه بمعنى فاعل ، فشبّه بما لا تاء فيه .

(وما دلّ على سجية حَمْدٍ أو ذَمٍّ من فُعال) بالضم (أو فَاعِل) كشُجاع وشُجعَاء ، وصَالِح و صلحَاء ، وشاعر وشُعَراء ، وعالِم وعُلمَاء وجَاهل وجُهَلاء .

وشذّ في غير ما ذكر كرَسول ورسُلاَء ، وحدَث وحُدَثاء وسمْح وسُمحَاء .



[أفعلاء]

(و) الخامس عشر : (أفْعلاء) .

ويطّرد جمعاً (لفعيل المذكر مضاعفاً أو منقوصاً) كشَديد وأشِدّاء ، ولبيب وألبّاء ، وجَليل وأجِلاّء ، وتقيّ وأتْقِياء ، ووليّ وأولياء ، ونبيّ وأنْبياء .

(ونَدر في صديقة) لأنه لمؤنث ، وإنما يطّرد في المذكّر ، وفي الحديث : « أرسلوا إلى أصدقاء خديجة » .

[فِعــلان]

(و) السادس عشر (فعلان) بالكسر .

ويطّرد جمعاً (لاسم على فُعَل) بالضم والفتح (أو فَعل) بفتحتين (أو فُعال) بالضّمّ (مطلقاً) صحيحاً كان أو معتلّ العين أو اللام كصُرد وصِرْدان ، وخَرَب — وهو ذكر الحبارى — وخِرْبان ، وتاج وتيجان ، وفتًى وفتيان ، وغُلام وغِلمان . (أو فُعْل) بالضّمّ والسّكون (أجوف بالواو) كحُوت وحِيتان . ونُون ونِينان .

وشذ في فُعال الوصف كشُجاع وشِجعان ، وفي غير ذلك كقِنْو وقِنوان ، وصِوار — وهو قطيع بقر الوحش ، وصِيران وغزال ، وغِزلان ، وخَروف وخِرفان ، وعِيد وعيدان ، وظَلِيم وظِلمان ، وحَائط وحيطان ، ونِسْوة ونسوان ، وقَضْفة [1] — وهي الأكمة — وقِضفان .

[فُعْلان]

(و) السابع عشر (فُعْلان) بالضم .

ويطّرد جمعاً (لاسم على فعيل أو فَعَلَ) بفتحتين (صحيح العين) كرغيف

(١) قضفة بالفتح : الأكمة .



ورُغْفان . وقَضِيب وقُضْبان وذَكَر وذُكْرَان .

(أو) على (فَعْل) بالفتح والسكون كظَهْر وظُهْران وبَطْن وبُطْنان .

أو على فِعْل بالكسر والسكون كذِئْب وذُؤْبان .

وشذ في فعيل أو فَعْل الوصف نحو : قَعِيد وقُعدان ، وجَزْع وجُزْعان ، وفيما عدا [١٧٩/٢] ذلك كراكب ورُكْبان ، وأعمى وعُمْيان ، وحُوَار وحُوران ، وزُقاق وزُقّان ، وثِنْي وثُنْيَان (١) ، ورَخِل (٢) – وهو ولد الضأن – ورُخْلان .

[فواعل]

(و) الثامن عشر (فواعل) . ويطّرد جمعاً (لفاعل غير وصف ذكر عاقل) بأن كان غير وصف ، أو وصف مؤنث أو غير عاقل (ثانيه ألف زائدة) كحاجز ، وحواجز ، وخاتم ، وخواتِم ، وطالِق وطوالق ، وحائض وحوائض ، وضاربة وضوَارب . ونجم طالع وطَوالع ، وجبل شامِخ وشَوامِخ (أو) ثانيه (واو غير ملحقة بخماسيّ) كجَوْهر وجواهر ، وكوثر وكواثر بخلاف نحو خَوَرنق ، فإن واوه لإلحاقه بسفرجل يجمع على خرانق لا خوارق .

(ويفصل عينه من لامه ياء) تزاد في الجمع (إن فصلا إفراداً) كساباط وسوابيط ، وجاسوس وجواسيس ، وطُومار وطوامير .

وشذّ في صفة المذكر نحو : فارس وفوارس ، وفيما عدا ذلك كدُخان ودواخن ، وحاجَة وحوائج .

[فَعَالَى]

(و) التاسع عشر (فعالَى) بالفتح ، ويطّرد جمعاً (لاسم على فعلاء) بالفتح والمد

---

(١) في القاموس : الثُّنيان بالضمّ الذي بعد السيّد . (٢) ككَتِف .



(أو فِعْلى) بالكسر (أو فَعْلى) بالفتح كصحراء وصحارى وذِفْرى وذَفارى ، وعَلْقى وعَلاقى .

وشذ في الوصف كعذراء وعذَارى (ووصف على فُعْلى) بالضم كحُبْلى وحَبالى ، وخُنْثى وخنَائى .

(لا أنثى أفعل) كالفضلى والدّنيا .

(و) لوصف على فَعْلان بالفتح كغَضْبان وغضابى وسَكْران وسكَارى ، ونَدمانْ ونَدامى .

(و) لوصف على (فَعْلى) بالفتح كسكرى وسَكَارى ، وشاة حَرْمَى – أي مشتهية للنكاح – وحرامَى .

وشذ فيما عدا ذلك كيتيم ويتامى ، وأيِّم وأيَامى مَهْرِيٌّ ،[١] ومهارَى ، وحَبِطٌ[٢] وحَباطَى .

[فُعَالى]

(و) العشرون (فُعالى) بالضم (وهو للأخيرين) أي فَعْلان وفَعْلى (أرجح) من فَعالَى بالفتح كسُكَارى في سَكْران .

[فَعالِـــي]

(و) الحادي والعشرون (الفَعالِي) بالفتح وكسر اللام (وهو يغني عن فَعالى)

---

(١) في القاموس : « مُهرَة » بضمّ الميم أو مَهْرَه بفتحها ، وجمعها : مَهارَى ، ومَهارٍ ، ومهارُي ه وفي النسخ الثلاث : « ومَهْري » بالياء . وفي الصَّبان ٤ : ١٤٣ : « المهْري » بفتح الميم وسكون الهاء ، قال المرادي : أصل المهْرَى بعير منسوب إلى مُهرَة : قبيلة .

(٢) ط : « حبنط » بزيادة نون . تحريف .



بالفتح (جوازاً [١] في فُعْلى) بالضم كحُبلى والحبَالى (وما قبلها) أي فَعْلى ، وفِعْلى ، وفَعْلى كالصّحارِى ، والذفارِى ، والعَلاَقِى .

(و) في (عذراء ومَهْرى) فيقال : العذَارِى والمِهَارِى ، ويجوز في كلّ فعالَى بالفتـــح .

(ويلزم فيما) لا يجوز فيه فعالى (نحو : حِذرِيةٍ [٢] بكسر الحاء والزاء ، وهي القطعة الغليظة من الأرض والحذَارِي . (وسِعْلاة) وهي أنثى الغيلان والسّعالِي (وعَرقُوة) وهي الخشبة المعترضة على رأس الدلو — والعرَاقِي . (والمأقى) وهو طرف العين مما يلي الأنف والمآقِي .

(وفيما حذف أول زائديه من حبَنْطى) والحباطِي (وعَفَرْنى) [٣] والعفاري (وعَدْولى) [٤] والعَدالِي (وقلَنْسُوة) والقلاسِي (وحُبارَي) (ونحوه) كقَهْوباة [٥] والقهابِي ، وبُلَهْنِية والبَلاهَى . فإن حذف ثاني الزائدين ، قيل : الحبَانِط ، والعفارن ، والعَداوِل والقلانِس ، والحبائر ، والقهاوب ، والبلاَهِن .

وشذ فَعالِي في غير ما ذكر كليلَة ولَيالِي ، وأهْل وأهَالِي وعشْرين وعَشَارِي ، وكيكه — وهي البيضة — وكَياكِي .

[فعَالِيّ]

(و) الثاني والعشرون (فَعَاليّ) بالفتح ، وتخفيف العين ، وكسر اللام وتشديد الياء .

---

(١) ط : « جواز » بدون ألف في آخره . تحريف .

(٢) « حذرية » بحاء مهملة مكسورة ، فذال معجمة ساكنة فراء مكسورة ، فتحتيه مخففة . « الصبان ٤ : ١٤٣ ، ١٤٤ » .

(٣) عفرني : بعين مهملة وفاء مفتوحتين فراء ساكنة فنون ، وهو الأسد .

(٤) عدْولى : قرية بالبحرين .

(٥) القهوباة : بقاف وهاء مفتوحتين فواو ساكنة فموحدة ، وهو سهم صغير .



(لثلاثي ساكن العين ، آخره ياء مشدّدة لا لتجديد نسب) ككرسيّ وكرَاسِيّ ، بخلاف نحو : تُرْكي [١] .

(ولنحو عِلْبَاء[٢] وقُوباء)[٣] ، فيما الهمزة فيه للإلحاق ، فإنهما يلحقان بسِرْداح ، وقرطاس فيقال : عَلابِيّ وقَوابيّ .

(و) لنحو (حَوْلايا) [٤] فيقال : حَوالِيّ وشذ في نحو : صَحْرى وصَحارِيّ ، وإنسان وأناسِيّ ، وظَرِبان وظَرَابيّ .

[فعائل]

(و) الثالث والعشرون (فعائل) .

ويطّرد جمعاً (لفعيلة لا بمعنى مفعولة) اسماً أو صفة كصحيفة وصحائف ، و ظَرِيفة وظَرائف بخلاف نحو : قَتِيلة ، وشذ ذَبيحة وذبائح .

(و) لوزن فَعْأل بالفتح والسكون وهمزة (نحو شمأل) وشمائل . (و) فُعائل بالضم نحو : (جُرائض) [٥] وجَرائِض .

(و) فعيلاء [٦] نحو (قَرِيثاء) [٧] وقرَائِث .

---

(١) فلا يقال فيه : تراكيّ

(٢) علباء : بكسر العين ، وسكون اللام : عصب عنق البعير .

(٣) قوباء : بضم القاف : الذي يخرج في الجسد ويظهر عليه .

(٤) « حوْلايا » بفتح الحاء المهملة وسكون الواو مع القصر : قرية من عمل النهروان . انظر الصبّان ٤ : ١٤٥ .

(٥) جرائض : بجيم مضمومة ، فراء ، فألف ، فهمزة مكسورة ، فضاد معجمة وهو : العظيم البطن . انظر : الصبان ٤ : ١٤٣ .

(٦) في ط : « فعيلا » بالقصر .

(٧) في ط : « قريثا » بالقصر والقريثاء : ضرب من أطيب التمر بسراً .



(و) فَعَالاءَ ، نحو (برَاكاء) وبَرائِك . (و) فَعُولاء[١] نحو : (جَلُولاء) [٢] وجَلائِل (وحُبَارى وحَزابِيَة [٣] إن حذف ما بعد لامهما) وهو الزّائد الثّاني نحو : حبائر ، وحزائب ، فإن حذف الأول فله فَعَالِي كما تقدم .

(وفَعولة) بالفتح (وفعَالة مثلث الفاء اسمين) كحمولة وحمائل ، وسحابة وسحائب ، ورسالة ورسائل ، وذُؤابة وذوائب بخلاف الوصف فيهما كضرورة وفَقَاقَة [٤] وطُوالة [٥] وبخلاف ما خلا منهما من التاء . وإن كان لمؤنث ..

وشذ قلوص وقلائص . وشمال [٦] ، وشمائل ، وعُقاب ، وعقائب وكذا غير ما ذكر كضَرَّة وضرائر ، وحُرَّة وحَرائر ، وطَنَّة وطَنائِن[٧] وهجان وهجائن .

(وما عدا ما ذكر) أنه مطّرد (في هذه الأوزان) كلها [٢/١٨٠] (شاذ مسموع) لا يقاس عليه ، وقد تبيّن ذلك عقب كل وزن .

وإلى هنا كان انتهاء كتابتي لهذه القطعة المشروحة أوّلاً على هذه الطريقة ، ثم عدلت إلى طريقة أخرى فشرحت عليها من أول الكتاب إلى آخر الكتاب الثاني . ونعود إلى إكمال ما بقي من الكتاب على ذلك الأسلوب .

---

(١) في ط : « فعولا » بالقصر .

(٢) في ط : « جلولا » بالقصر .

(٣) حزابية : بحاء مهملة مفتوحة فزاي ، فألف فموحدة فتحتيه ، فهاء تأنيث : وهو الغليظ إلى القصر .

(٤) في القاموس : فقاق : كسحاب وسحابة : الأحمق .

(٥) طوالة كثُمامة : موضع ، وفرس لبني ضبيعة بن نزار .

(٦) ط : « وشمال ، وشمال » بتكرير الكلمة . تحريف .

(٧) ط : « وظنة وظنائن » بالظاء . تحريف . صوابه من الصبان ١ : ١٤٢ .
وطنة بفتح الطاء المهملة ، وتشديد النون : رطبة حمراء شديدة الحلاوة .



[مسألة]

(ص) : (مسألة) : يجمع الزائد على ثلاثة غير ما سبق لفواعل ، ومفاعل على موازنهما لا ما ثانيه مدة ، أو أفعل فعلاء ، أو ذو علامة تأنيث رابعة ، أو ألف ونون كألفي فعلاء ولا يفكّ المضاعف اللام إن لم يفكّ إفراداً على الصحيح ، وما رابعه لين غير مدغم فيه تأصيلاً فُصِل ثالثه من آخره بياء ساكنة ، قد تعاقبها الهاء ويحذف من الزوائد ما لا يبقى معه أحد المثالين ، فإن تأتّى بحذف بعض أبْقى ما له مزية معنىً أو لفظاً ، وما لا يغني حذفه عن غيره . فإن تكافآ فالخيار ، والأصحّ أن ميم مقعنسس أولى بالبقاء وأن انفعالا ، وافتعالا لا يعامل كفعال ، وإن لم يبق بأصل حذف الخامس أو الرابع إن أشبه زائداً ، لا الثالث في الأصَحّ ولا يبقى زائد مع أربعة أصول إلاّ لين رابع ، ويجوز أن يعوَّض مما حذف ياء ساكنة قبل آخر ما لم يستحقّها ، وهاء من ألف خامسة وهي أحق بالمحذوف منه ياء [١] النسب ، ولا تحذف ياء مفاعيل وعكسه اختياراً ، وجوَّزه الكوفيّة ولا يفتح [٢] بغير مفتتح مفرده ، ولا يختم بلين ليس فيه ، أو بدله ، وما ورد فهو لواحد قياسيّ مُهْمل ، أو قليل .

(ش) : يجمع ما زاد على ثلاثة أحرف سوى ما تقدّم أنه يجمع على فواعل وفعائل على ما يساويهما في البنْية والوَزْن أي في الحركات والسّكنات وعدد الحروف كوزن، فعالِل ، ومفَاعل ، وفَعائِل ، وفعاول ، وتفاعل ويفاعل ، وفَيَاعل ، وفعَالِن ، وأفَاعِل ، وفِناعل ، وفَعَالِم ، وما أشبه هذه الأوزان بشرط ألاّ يكون ثانيه مدّة ، وألاّ يكون بهمزة أفعل فعلاء نحو : أحمر حمراء ، ولا بعلامة تأنيث رابعة كَحُبْلى ، وذِكْرى ودَعْوى ، ولا بألف ونون يضارعان [٣] ألفى فعلاء [٤] كسكران .

---

(١) « ياء » سقطت من ط .

(٢) ط : « ولا تفتح » بالتاء .

(٣) في النسخ الثلاث : « مضارعان » بالميم . تحريف . انظر : التسهيل ٢٧٨ .

(٤) في ط : « فعلى » .



ولا يفكّ المضاعف اللامِ في هذا الجمع إنْ لم يُفكّ في الإفراد على الصحيح، وذلك نحو: معدّ، وعُنّ [1]، وزَعارّة [2] وحمارّة، وطِمرّ [3] وخِدَبّ [4]، وهِجَفّ [5] فإذا جمعت بقيت على الإدغام، فيقال: معادّ، وطمارّ، وخِدابّ وهجافّ.

فإن فُكّ في الإفراد فُكّ في الجمع نحو: مهدَد، وقَرْدَد، فيقال: مهادِد، وقَرادِد.

واختار بعضهم في خِدَبّ ونحوه مما كان ملحقاً الفكّ، أو الإدغام، فيقال: خدابِب، لأن خِدَبّاً ملحق بسِبَطْر فيغتفر في جمعه الفكّ، لأن باءه الثانية بإزاء راء [6] سباطر.

وما رابعه حرف لين غير مدغم فيه إدغاماً أصْلياً فصل في هذا الجمع ثالثه من آخره بياء ساكنة، قد تُعاقِبُها هَاءُ التأنيث، وذلك نحو: بَهْلُول وسِرْبال، وقِنديل، ومِطْعام، ومِطْعان، وفِرْدوس، وغِرْنيق فيقال: بهاليل، وسرابيل، وقناديل، ومطاعيم، ومطاعين بخلاف ما رابعه منقلب عن أصل: كمختار، ومنقاد، فإنه يقال: مخاتِر، ومقاود [7] من غير فصل.

---

(١) في النسخ الثلاث: «ويمن» بالياء والميم ولعلّ الصواب: «وعُنّ» بالعين والنون المشدّدة و«عنّ»: قبيلة أو موضع. انظر القاموس.

(٢) بتشديد الراء وتخفيفها: الشراسة.

(٣) الطِّمِرّ: كفِلِزّ: الفرس الجواد.

(٤) الخِدَبّ: الشيخ والعظيم، والضخم من النعام.

(٥) الهِجف: بكسر الهاء، وفتح الجيم، وشدّ الفاء: الظليم المسن.

(٦) «راء» سقطت من أ، ط.

(٧) في ط: «مخائر» بالهمز مكان: «مخاتِر» وفي الأشمونيّ ٤: ١٤٩: «مخاتر»، و«مفاقد» مكان: «مخائر» و«مقاود».



وما أُدْغِم فيه إدْغاماً أصلياً كَعطوَّد (١) وهَبَيَّخ (٢)، وقَنَوَّر (٣)، فإنه لا يُفْصَل أيضاً، بل يحذف منه الواو والياء الساكنان فيقال: عَطاوِد، وهَبَايخ، وقَنَاور، فإن كان إدغامه عارضاً كجُدَيِّل تصغير جَدْول، وعُثَيِّر تصغير عِثْيَر (٤) فُصِل.

ومثال معاقبة هاء التأنيث الياء جبّار وجبابرة، ودجّال ودجاجلة وكان قياسه: جبابير ودجاجيل، فعاقبت الهاء الياء، ولذلك لا يجتمعان.

ويُحْذف من ذوات الزوائد ما يتعذر ببقائه أَحَدُ المثالين، أعني ما شابه فعالل أو فعاليل كعَيْطَموس (٥)، ففيها زائدان: الياء والواو، فإمّا أن تحذف الياء، وتبقى الواو فيقال: عَطامِيس، فإنه يصير رابعه حرف لين ليس مدغماً إدغاماً أصليّاً، وإمّا أن تحذف الواو، وتبقى الياء فيقال: عيَاطَمُس، فيؤدي هذا الحذف إلى تعذّر شبه فعالل أو فعاليل إلا بحذف حرف آخر أصلي، وعمل يؤدي إلى حذف واحد. أحسن من عمل يؤدي إلى حذف اثنين، فلذلك حذَفوا الياء، فإنه لا يلزم من حذفها وإبقاء الواو تعذّر أحد المثالين.

وكذلك يقال في نحو: مستعد، ومُسْتخرج: «معادّ» ومخارج.

وكذلك بحذف زائدٌ إبقاؤه مُخِلٌ بمفاعل أو مفاعيل (٦)، وما أشبههما سواء كان

---

(١) «العطوَّد» كقَمَلَّس: الشديد الشاق، والسير السّريع.

(٢) الهبيّخ: الغلام الممتلىء.

(٣) القَنَوَّر: الضخم الرأس، والشرس الصعب.

(٤) «العِثْير» بكسر العين، وسكون الثاء، وفتح الياء: التّراب.

(٥) العيطموس: التامّة الخلق من الإبل والنساء والمرأة الجميلة.

(٦) الأوضح عبارة الأشمونيّ حيث يقول: «ما يخل بقاؤه بمثالي الجمع» وهما: فعالل، وفعاليل، لكن السّيوطي أراد الوزن على هذين الجمعين، وهما: مفاعل، ومفاعيل.

الزائد أوّلاً أو آخراً أو وسطاً نحو : سبطْرَى [١] وسَبَاطر ، ومُدَحْرِج ودَحارِج ، وفَدَوْكس [٢] وفَدَاكِس .

فإن تَأَتّى أَحَدُ المثالين بحذف بعض ، وإبقاء بعض أبقى ماله مزيّة في المعنى أو اللفظ ، وحذف الآخر . مثال المعنى نحو : منطلق ، ومعتَلم [٣] : الميم ، والنون ، والتاء زوائد فيحذف النون والتاء ، وتبقى الميم ، فيقال : مطَالِق ، ومعالم ، لأن الميم زيد [١٨١/٢] لمعنى ، وهو الدّلالة على اسم الفاعل ، وزيادتها مختصّة بالأسماء بخلاف النّون والتاء ، فإنهما يزادان [٤] في الأسماء والأفعال .

ومثال اللّفظ نحو : استِخْراج ، يقال في جمعه : تخَارِج ، فتبقى التّاء ، وتحذف السّين ، لأنّ بقاءها وحذف السين أدّى إلى وجود النظير نحو : تجافيف [٥] ، وتماثيل والعكس يؤدّي إلى عدم النظير ، لأنه يصير : سخاريج ، وسفاعيل معدوم في أبنية كلامهم .

ويبقى أيضاً الزائد الذي لا يغني حذفه لو حذف عن حذف زائد غيره : مثاله لُغَيْزَى ، وحضّيري [٦] الألف [٧] وأحد حرفي التضعيف زائدان ، فيَبْقَى المضاعف ، لأن حَذْفَه لا يغني عن حذف الآخر ، فإنّه لو حذف لبقي لغُيْزي وحُضَيْرَى: مخفّفاً ، ولو جمع هذا لزم حذف الألف ، فلذلك يبقى المضاعف ، وتحذف الألف ، فيقال : لغاغيز ، وحضاضير .

---

(١) سبطري : مشية فيها تبختر .

(٢) الفدوْكس : الأسد .

(٣) من اعتلم بمعنى : علم .

(٤) من قوله : « فإنهما يزادان » إلى قوله : « وتحذف السّين » سقط من أ .

(٥) التّجفاف بالكسر : آلة الحرب .

(٦) ب : « حُضيري » بالحاء . وفي أ ، ط : « حُضّيري بالحاء ، ولعلها « خُضّارى » ك « شُقّارى » نبت ولعلها حُضّيضى وهي من الحث والحض . انظر التسهيل ٢٥٥ » والقاموس و« حض » .

(٧) من قوله : « الألف واحد حرفي التضعيف » إلى قوله : « وحضيري مخففاً » سقط من أ .



فإن ثبت التكافؤ بأن لم يكن لأحد الزائدين مزيّة على الآخر لا في معنى ولا في لفظ ، ولا تأدية إلى حذف الزائد الآخر ، فالحاذف مخيّر نحو : حبنطى ، النون والألف زائدتان، ولا مزية لأحدهما على الآخر ، لأن الزائد، الأول فضّل بالتقدّم والثاني بنية الحركة ، لأنه ملحق بسفرجل ، وكذا قلنسوة فضلت النون بالتقدّم ، والواو بالحركة ، وعفَرْنَى فضّلت النون بالتقدم ، والألف بتمكّنها في تقدير الحركات الثلاث ، فيقال في الجمع : إما حبانط وقلانس ، وعفارن ، وإما حبَاطِي ، وقلاَسِي ، وعفَارِي .

فإن كان أحد الزائدين يضاهي أصلاً ، والآخر لا يضاهيه وهو ميم سابقة كميم « مُقْعَنْسِس » ففيه خلاف :

مذهب سيبويه أنّك تحذِف السّين ، فتقول : مقاعِس . ومذهب المبرّد أنك تحذف الميم ، فتقول : قَعَاسِس .

وجه الأول أنه أبقى الميم لكونها متقدّمة ، ولكونها تفيد معنىً ، وهو الدّلالة على اسم الفاعل .

ووجه الثاني أن السّين أشبهت الأصل فحكم لها بحكمه ، ألا ترى أنك تقول في : مُحْرَنْجِمٌ (١) ، ومدحرج : حراجم ، ودحارج ، فتحذف الميم ، وتبقى الحرف الأصلي ، فكذا في مُقْعَنسِس تحذف الميم وتبقى الحرف الملحق بالأصل .

وأجيب بأنّ هذا من قبيل زائدين ترجح أحَدُهما بدلالته على معنىً دون الآخر ، والنُّون في المذهبين محذوفة ، وكذلك المذهبان في التصغير والمصادر التي أولها همزة الوصل تحذف للزوم تحرك ما بعدها في التكسير والتصغير ، فإن كان المصدر على وزن انفعال وافتعال كانطلاق وافتقار ففي تكسيره وتصغيره خلاف .

مذهب سيبويه : أنه يقال : نطاليق ، وفتاقير ونُطَيْلِيق ، وفُتَيْقِير ، فإنْ كانت

(١) المحرنجم : العدد الكثير .



تاء الافتعال (١) فقد أبدلت رُدّت إلى أصلها من التاء ، فيقال في اضّطراب ، واصْطِبار ، وازْدِياد وادّكار ، واطّلال : ضَتاريب ، وضُتَيْريب .

وذهب المازني : إلى إجراء انفعال وافتعال مجرى فعال في حذف الهمزة ، وحذف النون والتاء ، فيقال في الجمع : طَلائِق ، وفَقائِر ، وطُلَيْق ، وفُقَيْر (٢) .

فإن تعذّر أحَدُ المثالين ببعض الأصول حذفَ الخامس من الأصول مطلقاً ، سواء وافق بعض الزوائد لفظاً أم مَخْرجاً ، أم لم يوافقه كسَفَرْجل ، وسفَارج ، وشمَرْدَل وشَمارِد ويحذف الرابع ، ويبقى الخامس إن كان الرابع أصلاً وافق بعض حروف الزيادة في اللفظ ، أو في المخرِج نحو : خدرنق (٣) ، نونه أصل لكنها مثل النّون الزائدة من حيث اللفظ فيقال : خدارق بحذفها وإقرار القاف وهو الحرْف الخامس . وفرزدق دالُهُ أصْلٌ ، لكنها تشبه التاء التي هي من حروف الزّيادة من حيث المخرج لا من حيث اللفظ فيقال : فرازق بحذفها ، وإقرار القاف ، هذا هو الأجود .

ويجوز فيه وجه آخر ، وهو إبقاء الرابع ، وحذف الخامس فيقال : خدارن (٤) وفرازد .

هذا المذكور من جواز حذف الخامس مطلقاً ، أو الرابع بشرطه مذهب سيبويه .

وقال المبرّد : لا يجوز إلا حذف الخامس لا غير ، وما جاء من قولهم : فرازق غلط وما كان غلطاً لا يتعدّى به اللفظة المسموعة .

قال أبو حيان : وقد وافق المبرّد على هذا غيره .

---

(١) ط : « الأفعال » . (٢) أي في التصغير .

(٣) الخدرنق : العنكبوت . وفي الأشموني : خورنق بالواو . والصواب كما يقول الصبّان : خورنق لأن واو خورنق مزيدة للإلحاق ، والكلام في خماسي الأصول . انظر الأشموني والصبان ٤ : ١٤٧ .

(٤) في أ : « حذادن » بتقديم الراء على الدال . تحريف . وفي ط : « خدار » بنقصان النون . تحريف كذلك .



أمَّا الثالث فلا يحذف ، فلا يقال : فرادق ، ولا خدانق .

وأجازه الكوفيّون والأخفش . قال أبو حيان : وكأنهم رأوا حذف الثالث أسهل إذْ تَحُل ألف الجمع محلّها ، فيبقى ما قبل الألف معادلاً لما بعدها في كون كلّ منهما حرفين متساويين في نظم الترتيب ، وكأنهم رأوا أن بالثالث حصل الامتناع من الوصول إلى مماثلة مفاعل ، أو مفاعيل فأجروه مجرى الزائد الذي جاء ثالثاً فحذفوه نحو واو : فدوكس حيث قالوا : فداكس .

ولا يبقى في هذا الجمع الذي على مماثلة مفاعل أو مفاعيل زائد مع أربعة أصول ، بل يحذف سواء كان أوّلاً أو ثانياً ، أو [١٨٢/٢] ثالثاً أو رابعاً أو خامساً أو سادساً نحو : مُدَحْرِج ،وقِنْفَخْر [١] ، وفَدَوْكس ، وصِفَصِلّ [٢] ، وسبطرى ، وعنكبوت ، وعُقْرُبَان ، وبَرْنساء فيقال : دحارج ، وقفاخِر ، وفَداكس ، وصفَاصِل ، وسباطر وعناكب ، وعِقارب ، وبرانس .

ولا توجد زيادة رابعة في رباعيّ الأصول إلا حرف لين أو مدغماً ، ولا سادسة في رباعي الأصول أيضاً إلا مع زيادة أخرى ، ويكونان زِيدتَا مَعاً كما مثّلْنا به من عنكبوت ، وعُقْرُبان ، وبَرْنَساء .

فإن كان الزائد حرف لين رابعاً سواء كان حَرْف مدٍّ أيضاً كعصفور ، وقنديل ، وسِرْداح أم غير حرف مد كغِرنيق ، وفِرَدْوس لم يحذف ذلك الزائد بل إن كان ياء أقِرَّ على حاله أو واواً ، أو ألفاً قلب ، فيقال : عصافير ، وقناديل ، وسراديح ، وغرَانيق ، وفرَادِيس .

فإن كان حرف علة لا لين حذف كالصحيح ، فيقال في : كَنَهْوَر [٣] كناهر .

(١) القِنْفَخْر كجِرْدَحْل : الفائق في نوعه : القاموس : « قفر » .

(٢) الصِّفَصِلّ بالكسر مشددة اللام : نبت

(٣) الكنَهْوَر بوزن : سفرجل : المتراكم من السّحاب .



وحرف الليِّن : ما كان ساكناً سواء كانت الحركة قبله مناسبة أم لا . فإن ناسبته سُمِّي حَرْف مدّ ولين .

واحترز برابع من غير الرابع فإنه يحذف أيضاً ، وإن كان حرف لين سواء كان ثانياً أم ثالثاً أم خامساً كفدوكس ، وسَمَيْذع [١] ، وعُذافِر [٢] ، وخيتعور [٣] ، وخَيْسَفُوج [٤] فيقال : فَدِاكس ، وسَماذِع [٥] ، وعذافر [٦] ، وختاعر ، وخَسافج [٧] .

ويجوز أن يعوّض مما حذف سواء كان ثلاثيّ الأصول أم رباعيه أم خماسيه ياء ساكنة قبل الآخر نحو مطاليق في منطلق ، وفداكيس في فدوكس ، وسفارج [٨] في سفرجل ما لم يستحقّها من غير تعويض نحو : لُغّيزى فإنه يقال فيه : لغاغيز بفك التضعيف ، وحذف ألفه ، وياء قبل آخره ، لكن هذه الياء هي التي في المفرد فليست تعويضاً من المحذوف في الجمع .

وقد تُعوّض هاء التأنيث من ألفه الخامسة [٩] تقول في حَبَنْطى ، وعَفَرْنى ، حبَانِط ، وعَفارِن ، فإذا عوِّضت الياء قلت : حبانيط ، وعفارين ، أو الهاء قلت : حبانطة ، وعفارتة ، لكن باب تعويض الياء أوسع جداً ، لأنها يجوز دخولها في كل ما

---

(١) السميذع : السيّد ورئيس القوم .

(٢) العذافر كعُلابط : الأسد ، والعظيم الشديد .
القاموس : « عذر » .

(٣) الخنيقور : السيئة الخلق والسّراب . القاموس « ختر » .

(٤) الخيسفوج : حب القطن ، والخشب البالي .
القاموس : « خسج » ، وفي ط : « حيسفوج » بالحاء . تحريف .

(٥) ط : « سمادع » بالدال . تحريف .

(٦) ط : « حذافر » بالحاء . تحريف .

(٧) ط : « وحسافج » بالحاء . تحريف .

(٨) ط : « وسفارج » . تحريف .

(٩) ط : « من ألفه الخامس » .

حذف منه شيء غير باب لُغَّيزى .

وتعويض الهاء مقصور على ما ذكر ، وهاء التأنيث أحق بالاسم الذي حذفت منه ياء النسب عند الجمع من غيره ، مِثالُه : أشْعَثِيّ وأشاعثة ، وأزْرَقِيّ وأزارقة ، ومُهلّبي ومَهالبــة .

ولا يجوز حذف الياء من مفاعيل ، ولا إثباتها في غيره كمفاعل ، وفواعل عند البصريين إلا في الضّرورة كقوله :

١٧٧٦ – ألا إن جيراني العَشيَّةَ رَائِـحُ

دَعَتْهُم دواعٍ من هوى ومنادح (١)

والأصل : مناديح ، لأنه جمع مندوحة .

وقولـــه :

١٧٧٧ – * سوابِغُ بِيضٌ لا تُخَرِّقُها النَّبْلُ (٢) *

والأصل : سوابيغ(٣)، لأنه جمع سابغة .

وأجاز الكوفية الأمرين في الاختيار ، واستدلّوا بقوله تعالى : « وعنده مفاتِح الغَيْب (٤) » والأصل مفاتيح ، لأنه جمع مفتاح . وبقوله تعالى : « ولو ألْقَى معاذيره » (٥) والأصل : « معَاذِره » ، لأنه جمع مَعْذِرة .

---

(١) يذكر صاحب الدرر أن قائله مجهول . انظر ٢ : ٤٢٨ وهو في معجم الشواهد ١ : ٨٤ غير منسوب . وقد عثرت على قائل هذا الشاهد ، وهو لحيّان بن حلية المحاربي جاهليّ . انظر نوادر أبي زيد ١٥٧ ومن شواهد المحتسب ٢ : ١٥٤ .

(٢) لزهير يمدح سنان بن أبي حارثة المري . وصدره :

* عليها أسودٌ ضارياتٌ لبُوسُهم *

ورواية الديوان : « سوابغ » وفي ط : سوابيغ . تحريف .

(٣) في ط « سوابغ » تحريف .

(٤) سورة الأنعام ٥٩ .

(٥) سورة القيامة ١٥ .



وتأول البصريّون ذلك على أنه جمع مَفْتح بلا ألف ، ومعذار بألف .

ووافق ابن مالك الكوفيين ، فأجاز في سربال وعصفور : سرابل ، وعصافر ، وفي دِرْهم وصَيْرف : دَرَاهِيمَ وصَيَاريف .

ولا يفتتح باب مفاعل ومفاعيل بالحرف الذي لم يفتتح به المفرد ، بل أيّ حرف كان أول المفرد يكون أوّل هذه الجمعين كما مرّ في الأمثلة .

قال أبو حيّان : وهذا الحكم مشترك بين هذين المثالين ، وبين كثير من أمثلة الجموع ، وإنما يخرج عنه ما جمع على أفْعُل ، وأفْعَال ، وأفْعِلة وأفْعِلاء ، وفُعْل في جمع أفْعَل .

ولا يُخْتَم باب مفاعل ومَفَاعيل بحرف ليّن ليس في الواحد هو ، ولا ما أبدل منه ، فإن كان هو أو ما أبدل منه في الواحد ختم هذا الجمع به كحذرية وحذارى ، وعرقوة وعراقى ، وما ورد بخلاف ذلك في الأمرين ، أعني : الافتتاح ، والاختتام فهو جمع لواحدٍ قياسيٍّ (١) مُهْمل أو مستعمل قليلاً ، مثاله في الافتتاح : ملامح ، ومذاكير ، ومحاسن ، افتتح بغير الحرف الذي في أول لمحة ، وذكر ، وحسنة ، فقدّر كأنها جمع ملمحة ومذكار ، ومحسنة ، وهي مفردات مهملة الوضع ، جاء الجمع عليها وأظافير افتتح بغير الحرف الذي في أول ظفر ، لكنه ورد : الأظفور في معنى : الظفر ، فكأن الجمع جاء عليه ، وإن كان الظفر أشهر وأكثر استعمالاً .

ومثاله في الاختتام باللّين : الكياكي ختم به والمفرد : كِيكه ، وليس هو فيه ، ولا ما أبدل منه ، فقدر كأنه جمع كيكاة ، وهو مفرد قياسيّ قد أهمل ، واللّيالي : مفرد ليلة ولم يختم به ، ولكنه قد استعمل قليلاً : لَيلاهُ قال :

---

(١) في النسخ الثلاث : « لواحد قياس » الخ . تحريف . صوابه من التسهيل ٢٨٠ :



١٧٧٨ - يا وَيْحَهُ من جَمَلٍ ما أشْقَاه
في كـل يوم ما وكُلٌّ لَيـــلاهْ [١]

فجاءَت اللّيالي على مراعاة هذا القليل [١٨٣/٢] .

* * *

(ص) : مسألة : يجمع العلم المرتجل والمنقول من غير اسم جامد له جمع موازنه أو مقاربه من جامد اسم الجنس الموافقه تذكيراً وضدّه ، ولا يتجاوز بالمنقول في جامدٍ له جمع وزنه فإن لم يكن عومل كأشبه الأسماء به .

* * *

(ش) : إذا كان الاسم علماً مُرْتجَلاً ، فإنك تجمعه جمع ما وازنه [٢] من أسماء الأجناس إن كان له نظير في الأوزان ، أو ما قاربه في الوزن إن لم يكن له نظير [٣] مراعياً للموافقة في التذكير والتأنيث .

فإن كان العلم مذكراً جمع جمع اسم الجنس المذكّر ، أو مؤنثاً جمع جمع اسم الجنس المُؤنّث . مثال ما له نظير : زينب ، وسعاد ، وأدد ، فيجمع زينب على زيانب ، كما تجمع « أرنبا » على أرانب ، و «سعاد» على أسْعُد كما تجمع كراع على أكْرُع وأُدَدٌ على إدّان كما تجمع « نُغَرٌ » على نِغْران [٤] .

(١) رجز قائله مجهول .

وفي اللسان : « ليل » ورد الرجز على النحو التالي :

في كل يوم ما وكلّ ليلاه حتّى يقول كل راء إذا رآه

يا ويحه من جمل ما أشقاه .

وفي ط : « في كل ما يوم » .

(٢) ط : « ما قاربه » . تحريف صوابه من أ ، ب .

(٣) « إن لم يكن له نظير » سقطت العبارة من أ .

(٤) في النسخ الثلاث : « نفراً » بالنّون والفاء . تحريف . صوابه من القاموس : « نغر » . والنُّغَر بزنة : صُرَد بنون وغين : البلبل وفراخ العصافير ، وجمعه : نِغران بكسر النّون



ومثال ما لا نظير له : ضُرْبُبُ إذا ارتجلت علماً من الضّرب على وزن فُعْلُل ، فإنه مفقود في كلامهم فتجمعه جمع بُرْثُن ، لأنه قاربه في الوزن .

وكذلكَ العلم المنقول من غير اسم جامد سواء كان منقولاً من صفة أو من فعل ، وقد استقر له جمع قبل النقل ، فإنه أيضاً يجعل كاسم الجنس الموافق له فيما ذكر ، مثاله : لو سميت رجلاً بجامــد أو بضَرّب المنقول من الفعل لقلت في جمع جامد : جوامد ، كما تقول في حائط : حوائط ، وفي جمع ضَرّب : أضراب ، كما تقول في جمع حَجَر : أَحجار ، وكذا إذا سمّيت امرأة بخالد : جمعتها على خوالد ، كما تجمع طالق على طوالق ، ولو سمّيتها بـ « قال » لقلت في جمعها قُوْل ، كما تقول في جمع سَاق : سُوق ، ولو سمّيت بـ « أُقْتَلُ » منقولاً من المضارع المبني لِلمفعول ، فإنه لا نظير له في أوزان الأسماء فيُجْمع مثل جمع أفكل [١] المقارب لوزنه .

ولا تتجاوز بالمنقول من جامد مستقرّ له جمعٌ ما كان له من الجمع ، فلو سمّيت رجلاً بغُراب قلت في جمعه : أغربة وغِرْبان ، كما قيل فيه قبل النقل ، ولا يزيله النقل عما كان له في حال كونه اسم جنس .

فإنْ لم يستقر له جمع قبل النّقل بأن لم يجمع البتّة كالمنقول من أكثر المصادر ، فإنها لم تجمع ، أو جمع لكنه ما استقرّ فيه جمع بل اضطرب ، ولم تطّرد فيه قاعدة بحيث تكون مقيسة في جمع ذلك الاسم ، فإنه إذ ذاك يجمع جمع ما كان أشبه به .

مثال الأول أن يسمى « بضَرْب » ، فإنّه لم يجمع وهو مصدر فجمع مسمّى به على أَفْعُل في القِلّة. فتقول : أَضْرُبُ ككلب وأَكْلُب ، وضُرُوب من الكثْرة : ككعب وكُعُوب .

ومثال الثاني [٢]

(١) الأفْكل كأحمد : الرّعدة والجماعة ، وقد جاءوا بأكفلهم . القاموس .

(٢) بعد قوله : « ومثال الثاني » إلى قوله : (ص) :
ولا يجمع جمع كثْرة بياض بالنسخ الثلاث .



(ص) : ولا يجمع جمع كثرة ، واسم جنس لم تختلف أنواعه وفاقاً ، فإن اختلفت فالجمهور : لا يقاس هو ولا اسم الجمع ، وأنه يقاس في القلّة . أما جمع الجمع فلم يثبته غير الزّجّاجيّ وابن عزيز .

(ش) : لا خلاف في أن جموع الكثرة لا تجمع قياساً ولا أسماء المصادر ولا أسماء الأجناس إذا لم تختلف أنواعها .

فإن اختلفت فسيبويه لا يقيس جمعها على ما جاء منه ، وعليه الجمهور .

ومذهب المبرّد والرّمّانيّ وغيرهما قياس ذلك . قال أبو حيّان : والصحيح مذهب سيبويه لقِلّة ما حكى منه .

وسواء في اسم الجنس ما ميّز واحده بالتاء وما ليس كذلك .

ومن المسموع في الأول قولهم : رطبة وأرطاب .

واختلفوا في جموع القِلّة ، وهي : أفعال ، وأَفْعِلة ، وأَفْعُل ، وفِعْلة فمذهب الأكثرين أنه منقاس جمعها ، ولا خلاف أنه ما سمع من جمع القِلّة ، أكثر مما سمع من جمع الكثرة ، ولكن أهو من الكثرة بحيث يقاس عليه أم لا ؟

واختيار ابن عصفور : أنه لا ينقاس جمع الجمع لا جمع القِلّة ، ولا جمع الكثرة ، ولا يجمع إلاّ ما جمعوا . ومن المسموع في ذلك : أيْد وأياد ، وأوطُبٌ وأواطِب [١] ، وأسماء وأسامٍ وأسورة وأساور ، وأبيات وأبابيت ، وأنْعام وأناعيم ، وأقوال وأقاويل ، وأعْراب وأعاريب ، ومُعْن ومُعْنَانٌ [٢] ومُصْران [٣] ومَصَارِين ، وحِشّان

---

(١) الوطب : سقاء اللبن .

(٢) في اللسان : « معن » : المعْن : الماء الظاهر والجمع مُعُن . والمعنان : المسايل والجوانب .

(٣) في الصبان ٤ : ١٥٢ : المصير كأمير : المعى ، والجمع : أمصرة ومُصْران .



وحَشاشين (١) وجمَل وجَمائل (٢) وأعْطية وأعْطِيات ، وأسقية وأسْقِيات ، وبُيوت وبيُوتات ومَوال ومَوالِيات بني هاشم ، ودُور (٣) ودُورات ، وعُوذ (٤) وعُوذات ، وصواحب وصواحبات يوسف ، وحدائد وحَديدات (٥) ، وحُمُر وحُمُراتَ ، وطرُق وطرُقات ، وجُزر (٦) وجُزُرَات ، وأنْصاء وأناصِ (٧) ، وهو : ما رعى من النبات .

قال أبو حيان : فهذا ما جمع من الجمع في الكلام .

والمفرد : يَد ، ووِطاب ، واسْم ، وسِوار ، وبَيْت ، ونَعَمَ ، وقَوْل وعَرَب ، ومَعْن ، ومَصير ، وحَش (٨) [١٨٤/٢] وجَمَل ، وعطاء ، وسِقاء ،

---

(١) في النسخ الثلاث : « وخشان وخشاشين » بالخاء في الكلمتين . تحريف ، صوابه من شرح المفصل ٥ : ٧٧ حيث يقول : فأمّا حشاشين فالواحد : « حش » وهو البستان ، والجمع حِشان مثل : ضيف وضيفان ثم جمعوا الجمع على الزيادة فقالوا : حشاشين .

(٢) في النسخ الثلاث : « جماميل » بميمين ، ولعلّ الجمع محرّف عن : « جمائل وأجامل » كما في القاموس : « جمل » وفي شرح المفصل ٥ : ٧٦ : « فقد قالوا في جمعه : جمل وجمال ، وفي جمع الجمع : جمائل ، جمعوه على شمال وشمائل ، لأنه مثله في الزنة .

(٣) أصلها جمع دار على حدّ أسداً وأسد .

(٤) واحدها : عائذ للناقة القريبة العهد بالنّتاج وفي النسخ الثلاث : « عود وعودات » بالدّال . تحريف .

(٥) في أ ، ب : « جدايد وجديدات » بالجيم . تحريف وفي ط : « حدايد » بالياء . تحريف . الصواب من القاموس : « حدد » .

(٦) أ : « وجوز وجوزات » . تحريف .

(٧) أنصاء ، وأناص هما جمع : نَصِيّ ، والنّصيّ جمع نصيّة ، والنّصية من القوم : الخيار . وأنصت الأرض : كثر نصيّها . انظر القاموس .

(٨) ط : « وخس » بالخاء . تحريف كما سبق بيانه .



وبَيْت ، ومَوْلى ، ودَار ، وعائذ [١] ، وصاحبة وحديدة وحمار وطريق ، وجَزور ، ونَضْو .

قال : وأمّا ما جاء في الضرورة : فأعَيْنُنات ، والبُرُعات ، وأيا منون [٢] ، وتواكسون[٣] ، وعُقابِين ، وغَرابين .

أما جَمْع جَمْعِ الجمع فأثبته الزجّاجيّ ، ومثله بأصائل ، وهي العشايا ، فإنه جمع آصال ، وآصال جمع أُصُلُ ، وأُصُل جمع أَصِيل كما تقول : رغيف ورُغُف ، ثم تُشَبّه أُصُلاً الجمع بعُنُق فتجمعه على آصال كما تجمع عُنُقاً على أعناق ، ثم تشبه آصالاً بأعصار ، لموافقته في الزيادة ، وعدد الحروف فتجمعه على أصائل ، وكان قياسه أصائِيل لأجل الألف كأعاصير وبعضهم قال : إنّ أُصُلاً قد استعمل في لسان العرب مفرداً بمعنى أصيل ، فأصائل من جمع الجمع .

قال أبو حيّان : وهذا أحسن من أن يجعل جمع جمع جمع .

قال : وذكر أبو الحسن بن الباذش أن النحويين على أن آصالاً جمع أصيل كيمين وأيمان ، وأن أصائل جمع أصيلة كسفينة وسفائن .

وقد حكى يعقوب [٤] : أصيلة في معنى أصيل ، فعلى هذا لا يكون أصائل من باب جمع الجمع ولا من باب جمع جمع الجمع . قال : وهذا أَوْلى من تكلّف لا يضطر إليه . انتهى .

وقال السّهيليّ : لا أعرف أحداً قال : جمع جمع الجمع غير الزجاجي وابن عزيز .

---

(١) ط : « وعائد » بالدال . تحريف كما بينت .

(٢) في : « أيا من » .

(٣) أ ، ط : « أناكثون » بالثاء ، وفي ب : « أناكسون » بالسين . والصواب من الأشموني ٤ : ١٥٢ .

(٤) سمّى بهذا الاسم مجموعة من اللغويين والنحويين فلا أدري من هو ؟ . انظر البغية .



قال أبو حيّان : وظاهر كلام سيبويه أنه لا ينقاس جمع اسم الجمع ، ومن المسموع منه قوم وأقوام ورَهْط ، وأراهط .

[مَسْألة] :

(ص) : مسألة : ما دلّ على أكثر من اثنين ، ولا واحد له من لفظه إن كان وزنه خاصاً بالجمع أو غالباً فجمع واحد مقدر ، وإلا فاسم جمع .

وما له واحد يوافقه في أصل اللفظ والدلالة عند عطف أمثاله فجمع ما لم يخالف أوزانه ، أو يساو الواحد في خبره ووصفه ، ونسبه ، أو يميّز من واحده بياء نسبة فاسم جمع أو بتاء فاسم جنس في الأصح .

أما ما يقع على المفرد ، والجمع ، فإن لم يُثْن كجنب على الأفصح فغير جمع ، وإلا فقيل اسم جمع ، وقيل : جمع مقدر تغييره وقيل : مفرد .

(ش) : كل اسم دل على أكثر من اثنين ، ولا واحد له من لفظه فهو جمع واحد مقدّر ، إن كان على وزن خاص بالجمع ، أو غالب فيه مثال الخاص : عبابيد وشماطيط فهذا جمع ، وإن لم ينطق له بمفرد ، لأنه جاء على وزن يختص بالجمع ، إذ لم يجيء لنا من لسانهم اسم مفرد على هذا الوزن .

ومثال الغالب : أعراب ، فإنه جمع لمفرد لم ينطق به ، وجاء على وزن غالب في الجموع ، لأن أفعالاً قلّ في المفردات جداً ، ومنه برمة أعشار ، وإلا فهو اسم جمع كإبل وذَوْد[1] ، واحدهما : جمل أو ناقة .

وقوْمٌ : واحده : « رجُل » ، فإن كان له واحد يوافقه في أصل اللفظ دون الهيئة ، وفي الدلالة عند عطف أمثاله عليه فهو جمع ، مثاله : رجال ، له واحد يوافقه في الحروف الأصلية دون الهيئة ، ويقال فيه : قام رجل ، ورجل ، ورجل . فإن وافقه في اللفظ

(١) أ : « ودور » بالدال والراء . تحريف .



والهيئة : كفلَك للواحد والجمع فسيأتي حكمه . أو لم يوافقه في الدّلالة عند عطف أمثاله كقريش فإن واحدهم قرشي ، وإذا عطف أمثاله عليه فمدلوله جماعة منسوبة إلى قريش، وليس مدلول قريش ذلك ، فليس بجمع .

وكذا إن وجد الشرطان ، ولكن خالف أوزان الجموع السابقة ، أو ساوى الواحد في خبره ووصفه نحو : الركب سائر ، وهذا ركب سائر ، كما تقول : الراكب سائر ، وهذا راكب سائر .

أو ساواه في النسب إليه ، بأن نسب إليه على لفظه نحو : رَكْبِيّ كما تقول : راكِبِيّ بخلاف الجمع ، فإنه لا ينسب إليه على لفظه ، بل يرد إلى المفرد — كما سيأتي —

أو ميّز من واحده بنزع ياء النسب نحو : رُوم ، وتُرك ، فإن الواحد منهما رُومي وتُرْكي ، ومع ذلك لا يكون روم وترك ونحوهما جموعاً .

أو ميّز من واحدة بتاء التأنيث كبُسْر وبُسْرَة في المخلوقات ، وسُفُن ، وسَفِينة في المصنوعات ، فليس شيء من هذه الأقسام الأربعة بجمع ، بل كل من الثلاثة الأول اسم جمع ، والأخير اسم جنس .

وخالف الأخفش فيما كان على فَعْل كرَكْب ، وطَيْر ، وصَحْب ، ونحوها ، فقال : إنها جموع تكسير لراكب ، وطائر ، وصاحب ، لا أسماء جموع .

قال أبو حيّان : وهو مردود بأن العرب صغرتها على لفظها ، ولو كانت جموعاً ردّت في التصغير إلى مفرداتها .

وخالف الفرّاء في كل ما له واحد موافق في أصل اللفظ كبسر وغمام ، وسحاب ، ونحوها ، وردّ بأنه لو كان جمعاً لم يجز وصفه بالمفرد ، وقد وصف به ، قال تعالى :



« إليه يَصْعَدُ الكَلِمِ الطيب »[(١)] « أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ »[(٢)] .

ومن الواقع على جمع ما يقع على الواحد ، والجمع [١٨٥/٢] بغير تغيير ظاهر فإما أن يُثَنَى أَوْ لا .

فإن لم يثنّ فإنه ليس بجمع كالمصدر إذا أُخْبِر به ، أو وُصِف به ، أو وقع حالاً ، ونحو : جُنُبُ أيضاً فإن الأفصح فيهما ألا يُثَنَّيا ، ولا يجمعا[(٣)] ، فليسا بجمعين ، وإن ثُنِّي فهو جمع عند الأكثرين : كفُلْك ، وهِجان ، ودِلاص[(٤)] ، فإنها تطلق على المفرد والجمع ، ففُلْك في حالة الإفراد نظير قُفْل ، وفي حالة الجمع نظير رُسُل . وهِجان في حالة الإفراد نظير لِجام ، وفي حالة الجمع نظير كرام ، فقدر التغيير في حالة الجمع بتبدّل الحركات ، ولم يجعل من باب المشترك لوجود تثنيته في كلامهم بخلاف نحو : جُنُب ، فإنه هكذا المفرد ، والمثنى ، والمجموع على الفصيح ، وإن كان بعضهم قد ثنّاه ، فيكون إذ ذاك من باب فلك ، فلمّا ثنيت دلّ ذلك على عدم الاشتراك .

وذهب آخرون : إلى أن باب فلك ونحوه أسماء جموع ، وأنه لا تغيير فيها مقدراً فيكون إذ ذاك من قبيل المشترك بين المفرد والجمع ، ولا يمتنع أن يوضع لفظ مشترك بين المفرد والجمع ، لأنّهما معنيان متغايران بكيفية الإفراد والجمع . وإن كنت إذا أطلقته على الجمع دلّ على المفرد ، والجَمْعُ ضَمٌّ مفردات نظمهن لفظ ، كما لم يمتنع أن يوضع المشترك بين الكل وجزئه نحو : إنسان ، فإنه موضوع لهذا الشخص ، وموضوع لإنسان العين وإن كنت إذا أطلقته على الانسان دلّ بطريق التّضمين على إنسان العَيْن فكما لم يمتنع وضع مثل هذا ، فكذلك لا يمتنع بين المفرد والجمع وهو في هذا أسهل ، لأنه ليس

---

(١) سورة فاطر ١٠ .

(٢) سورة القمر ٢٠ .

(٣) لأن : جنب من الجنابة يستوي فيه الواحد والجميع .

(٤) درع دلاص ككتاب : ملساء ليّنة وجمعها : دلاص أيضاً .



فيه أكثر من ضمّ أمثال ، بخلاف إنسان [1] ، فإن المباينة فيه أكثر ، لأن مباينة الجزء للكل أكثر من مباينة المفرد للجمع ، وهذا الرأي صحّحه ابن مالك في التسهيل .

وقال بعض النحويين : الفلك اسم مفرد يذكّر ويؤنث ، وقوله تعالى : « والفُلْكَ تَجْرِي » [2] على التأنيث المسموع فيه ، وهو مفرد واللام للجنس وقوله : « وجَرَيْنَ بِهِمْ » [3] أعيد فيه على المعنى ، كما قالوا : الدينار الصفر ، والدرهم البيض .

وغير هذا القائل يجعله دليلاً على الجمع .

* * *

(١) ط فقط : « الإنسان » بأل .

(٢) سورة الحج ٦٥ .

(٣) سورة يونس ٢٢ .

التّصغير

(ص) : المصغَّر هو المصوغ لتحقير أو تقليل ، أو تقريب ، أو تعطّف . قال الكوفيّة : أو تعظيم ، بضم أوّله ، وفتح ثانيه ، وزيادة ياء ساكنة بعده ، قيل : أو ألـــف .

(ش) : فوائد التّصغير خمس :

أحدها : تحقير شأن الشيء وقدره نحو : رُجيل ، وزُبَيد ، تريد تحقير قدره ، والوضع منه...

الثّاني : التّقليل : إما لذاته نحو : كُلَيب ، أو لكميّته نحو : دُرَيهمات .

الثّالث : التّقريب : إمّا لمنزلته نحو : صُدَيِّقة [1] أو لزمانه ومسافته نحو : قُبَيْل ، وبُعَيد ، وفُوَيق ، وتُحَيْت ، ودُوَيْن .

الرابع : التّعطّف نحو : يا أُخَيّ ؛ يا حُبَيِّبي .

الخامس : التعظيم ، أثبته الكوفيّون ، واستدلّوا بقوله :

١٧٧٩ ـ وكُلُّ أُناسٍ سَوف تَدْخُل بَيْنَهم
دُوَيْهِية تَصْفَرُّ منها الأنامِــل [2] *

---

(١) أ ، ب : « صديقي » .وصديق يستوي فيه المذكر والمؤنث ، ويقال ـ صديقة .
(٢) للبيد بن ربيعة العامريّ . ديوانه ٢٥٦ .



والبصريّون تأوّلوا ذلك .

ويكون تصغير الاسم بضم أوله ، وفتح ثانيه ، وزيادة ياء ساكنة بعده ، أعني بعد الثّاني .

واعتلّ السّيرافيّ لضمّ أول المُصَغّر بأنهم لما فتحوا من التكسير لم يبق إلاّ الكسر والضم ، فكان الضّمّ أولى بسبب الياء والكسر بعدها في الأكثر ، وهي أشياء متجانسة ، وتجانس الأشياء مما يستثقل .

وقال أبو بكر بن طاهر : جعلوا الألف والفتح في الجمع لأنه أثقل ، فطلبوا فيه الخِفّة ، والضّمّةَ والياء للمصغّر ، لأنه أخَفّ .

وقال بعضهم : إنّما ضم أوّل المصغر ، لأنه ثان للمكبّر ، وتال له فلما كان بعده جرى مجرى الفعل الذي لم يسَمّ فاعله .

قالوا : وإنما فتح ما قبل الياء ، لأنّ الياء في التّصغير والألف في شبه مفاعل متقابلان ، لأن التّصغير والتكسير من باب واحد ، فكما أن ما قبل الألف مفتوح فكذلك ما قبل هذه الياء المقابلة لها .

وإنّما كانت علامة التصغير ياء ، لأن الأَوْلى بالزّيادة حروف المدّ ، واللين . والجمع : قد أخذ (١) الألف ، فأرادوا حرْفاً يخالفه ويقاربه ليقع الفَصْل ، فجاءوا بالياء ، لأنّها أقرب إلى الألف .

وزعم بعض الكوفيّين ، وصاحب « الغرّة » : أن الألف قد تجعل علامة للتصغير كقولهم : هدهد ، وتصغيره : هَداهد ، ودابة ، وشابة ، والتصغير ؛ دوابّة ، وشوابة بالألف .

---

(١) ط : « قد أخذوا » بواو الجماعة . تحريف .



وأجيب بأن الأصل دُوَيْبة ، وشوَيْبة ، فأبدلت الألف من الياء ، وبأن هداهد اسم موضوع للتصغير ، لا أنه تصغير هدهد ، [١٨٦/٢] .

* * *

(ص) : ويحذف أول ياءين ولياها ، وتقلب ياء واو سكنت أو اعتلّت ، أو كانت لاماً وجوباً ، أو تحرّكت في مفرد وجمع اختياراً ، وواو [١] ثانٍ فتح للتصغير ، منقلب عنها ، أو ألف زائدة ، أو مجهولة ، أو بدل همزة تليها لا ياء ، ومنقلب عنها في الأصحّ ، ويجري ذلك في الجمع الموازن مَفاعل أو مفاعِيل .

(ش) : إذ الأولى ياء التّصغير ياءان حذف أولاهما لتوالي الأمثال .

وإن وليها واوٌ قلبت ياءً وجوباً إن سكنت كعَجوز ، وعجَيِّز أو اعتلت كمقام أصله : مَقْوم ، ومقيِّم .

أو كانت لاماً كغزو وغزَيّ ، وغَزُوة وغزَيّة ، وعشواً وعُشَيّاً .

واختياراً إنْ تحرّك لفظاً في إفراد وتكسير ، ولم يكن لاماً كأسود وأساود وأُسَيِّد ، وجدْول ، وجَداوِل وجُدَيِّل .

ويجوز في هذا الإقرار ، وترك القلب ، فيقال : أُسَيْوِد وجُدَيْوِل .

وجه الأول : الجرْي على قاعدة اجتماع ياء وواو ، سبقت إحداهما بالسّكون من قلب الواو ياء ، وإدغامها في الياء ،

ووجْه الثاني : الإجراء على حدّها في التكسير ، لأنهما من باب واحد .

فإن تحرّكت فيهما وهي لام قلبت في التّصغير وجوباً ، ولم يلتفت إلى الجمع نحو

(١) في النسخ الثلاث : « وواواً ثان » . صوابها ما ذكرت لقوله الآتي في الشرح .



كرَوان وكراوِين وكُريّان .

ويُقْلَبُ ثاني المصغّر المفتوح للتصغير واواً وجوباً إن كان منقلباً عنها كديمة ودُوَيمة ، وقيمة وقُوَيمة ، وريح ورُوَيْحة ، وميزان ومُوَيزن ، ومَال ومُوَيل ، وريّان ورُوَيّان .

وشذّ من هذا الأصل قولهم : عيد ، وعُيَيْد ، وكان قياسه عُوَيداً لأنّه مشتق من العَوْد ، وكذا قَوْلُهم في الجمع : أعياد ، وقصدوا بذلك الفرق بينه بين تصغير عُود ، وجمعــه .

أو كانت ألفاً [1] زائدة كضارب وضويرب. وكاهل وكويهل ، وقاصعاء وقويصعاء ، وخَاتام وخُوَيتيم ، وجاموس وجُوَيْميس .

أو كانت ألفاً مجهولة الأصل كصاب وصُويب ، وعَاج وعُوَيج ، وآوى [2] وأُوَيّ .

أو كانت ألفاً [3] بدل همزة كآدم وأُوَيدم ، أصله : أأدَم ، لأنه أفعل من الأدمة ، فأبدلت الهمزة ألفاً .

ولا تقلب إن كانت ياء كبيت وشيخ ، وميت ، وسيد .

---

(١) ط : « الفاء » مكان : « ألفاً » . تحريف .

(٢) ط : « الفاء » مكان « ألفاً » . تحريف .

(٣) أ : « وا وأوى » . تحريف .

ب : « واأ وأوى » . تحريف .

ط : « والواوي » . تحريف .

ولعل الصواب : وآوى وأُوَيّ . تحريف . وابن آوى : دويبة ، وجمعه : بنات آوى .

انظر القاموس : « آوى » .

(٤) ط : « الفاء » بالهمزة ، تحريف .



أو كان منقلباً عن ياء كتاب للسِّنّ في الأصح الذي هو مذهب البصريين ، بل يجب إقرار الياء في الحالين ، فيقال : بُيَيت ، وشُيَيْخ ، وسُيَيْد ، ونُيَيْب .

وجوّز الكوفيّون الإقرار والقلب واواً كراهة اجتماع الياءات واختاره ابن مالك ، فيقال : بُوَيت ، وشُوَيخ ، ومُوَيت [1] وسويد ونُويب .

وسمع في بيضة بُوَيضة بالواو ، وفي ناب للمسنة من الإبل نُوَيب ، وذلك عند البصريّين شاذّ لا يعمل به ، وعلى مذهبهم الأحسن ضمّ ما قبل الياء ، ويجوز كسرها ، فيقال شِيَيخ [2] وهكذا .

ويجري ما ذكر من القلْب في الجمع على مثال : مفاعل[3] أو مفاعيل فيقال في الأمثلة السابقة : عجائز ، وروائح ، وموازين ، وضوارب ، وكواهل ، وقواصع ، وخواتيم ، وجواميس ، وأوادم .

• • •

(ص) : ويكسر تالي ياء التصغير ، لا آخراً ، أو متصلاً بهاء التأنيث ، أو أَلِفَيْه [4] أو ألف أفعال ، أو ألف ونون مزيدتين .

(ش) : إذا كان تالي ياء التصغير مكسوراً بقي على كسره كَزِبْرِج وزُبَيْرِج .

قال أبو حيّان : ولا نقول : إن الكسرة الأصلية زالت ، وجاءت كسرة التصغير ، لأنه لا حاجة إلى دَعْوى ذلك ، قال : ويشبه ذلك الكسرة في نحو شَرِبَ ، فإنه إذا بنى للمفعول ضمّ أوله ولا يقال : إنّ كَسْرتَهُ زالت ، وجاء غيرها ، قال : ولو قيل : إن الكسرة في زبْرِج ، وشَرِب زالت ، وجاءت كسرة أخرى لكان وجهاً ،

(١) ط : « مويب » بالباء . تحريف .

(٢) ط : « شيخ » بياء واحدة . تحريف . صوابه من أ ، ب .

(٣) في ط : « مفاعيل أو مفاعيل » .

(٤) أي المقصورة أو الممدودة .



كما قالوا في : من زَيد في الحكاية ، على أحد القولين وفي : يا منصُ إذا رخم منصور على لغة من لا ينتظر ، فإنهم زعموا أنها ضَمّة بناء غير الضَّمة الأصليّة . أ هـ .

وإن كان تالي ياء التصغير غير مكسور كسر للمناسبة بين الياء والكسرة كجُعَيْفِر وبُرَيْثِن ، ودُرَيْهِم إلاّ أن يكون آخراً كرجَيْل لأن الآخر مشغول بحركة الإعراب ، وهي متبدّلة عليه فلم يمكن كسره ، أو متّصِلاً بهاء التأنيث كطُلَيحة .

فإن كانت الهاء فيه ، ولم يتصل بها كسر كدحرج ، ودُحَيْرِجة ، أو متّصِلا بما هو مُنَزَّل مَنْزِلة هاء التأنيث كبُعَيْلَبَكّ ، فلا تكسر اللاّم أو بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ككُسَيْرى ، وحُمَيراء [1] بخلاف ألف الإلحاق كعَلْقى ، وعلباء ، فإنه يكسر ما هي فيه [2] فيقال : عُلَيْق وعُلَيْبا [3] ، أو متصلاً بألف أفعال جمعاً كأتراب وأنياب ، وأسقاط ، وأسباط ، أو مفرداً كأن يسمى بأجمال فيقال : أُجَيمال ، أو متصلاً بالألف والنون المزيدتين كـ «سُكَيران» [4] بخلاف ما نونه أصليّة ، فإنه يكسر فيه ما قبل الألف [١٨٧/٢] .

* * *

(ص) : والثنائيّ حذفاً بِرَدّ ما حذف وضعاً يزاد آخره ياء . قيل: أو يضعّف من جنسه ، ولا يعتدّ بالتاء ، ولا يرد محذوف تأتي بدونه فُعَيْل على الأصَحّ .

(ش) : يتوصل إلى مثال فعيل في الثّنائيّ بردّ ما حذف منه إن كان منقوصاً سواء كان

---

(١) ط : « وحميرا » بدون همزة .

(٢) الأحسن تعبير التصريح ٢ : ٣٢٠ ، حيث يقول : « إنها لو كانت للإلحاق كأرطى ، وعلباء أنه لا يبقى فتح ما قبلها بل يقال في تصغيرهما: أُرَيط ، وعُلَيب » أ هـ .

(٣) ط : « وعليبة » بهاء التأنيث . تحريف .

(٤) ط : « كسيكران » . تحريف .



المحذوف منه الفاء أو العين أو اللاّم .

مثال الفاء : عِدَة، وزِنة ، وشِيَة ، وسعة ، وصِفَة ، وصِلة ، وجِهة، ولِدة، وخُذْ [١] ، وكل ، ومر ، وعِدْ مسمًّى بها ، فإذا صغرت هذا النوع رَددت المحذوف في موضعه ، فتقول : وعيد ، وأخيذ [١] وأُعَيْد ، وكذا باقيها .

ومثال العين : سه [٢] ، ومُذ، وسل ، وقُم ، ومُرْ ، وبِعْ مسمًّى بها فتقول : سُتَيهة ، ومُنَيذ ، وسُويل ، وقُوَيم ، وبُيَيْع .

ومثال اللاّم : يد ، ودم ، وشفة ، ودد ، وحِر، وفوك ، وقط ، وفُلُ ، فتقول : يُدَيه ، ودُمَي ، وشُفَيْهة ، ودُدين وحُرَيْح ، وفُوَيهك ، وقُطَيْط وفُلَيْن .

وإن لم يكن منقوصاً بل كان ثنائِيَّ الوضع زيد فيه ياء ، فيقال في « من » و « عن » و « إن » مسمّى بها : مُنَيّ ، وعُنَيّ ، وأُنَيّ .

وذكر ابن مالك فيه وجهين : أحدهما هذا ، والآخر : أنه يضاعف الحرف الأخير من جنسه فيقال في عنّ : عُنَين .

ولا يعتدّ بتاء التأنيث ، فلا يقال في شفة مثلاً أنه ثلاثي بل هو ثنائي ، وكذا بنت وأُخت ، وكيت وذيت [٤] ، وهَنْت ، ومَنَتْ [٥] ، فكلها ثُنَائية ، فإذا صغرت

---

(١) ط : « وخده » بالخاء ، والدال ، والهاء . تحريف .

(٢) ط : « وأخيد » بالدال . تحريف .

(٣) سه : الدبر .

(٤) ط : « وزيت » بالزايّ . تحريف .

(٥) « منت » من ألفاظ الحكاية ، انظر الصبان ٤ : ١٩٥ .



رددت المحذوف ، فقلت : شُفَيهةَ ، وبُنَيّة ، وأُخَيّة ، وكُيَيّة ، وذُيَيّة[١] وهُنَيّة[٢] ومُنَيّة[٣] ، لأن لامها مختلف فيه عند العرب ، وما اختلف في لامه المحذوف فكان حرفاً في لغة ، وحرفاً غيره في لغة جاز تصغيره على كُل منهما .

فإن تأتي فُعَيل بما بقي من منقوص لم يُرَدّ إلى أصله ، كهَار ، ومَيت ، وشاك ، وخَير ، وشَرّ ، وناس ، فيقال : هُوَير ، ومُيَيت ، وشُوَيك ، وخُيَيْر وشُرَير ، ونُوَيس . هذا مذهب سيبويه . ونقل ابن مالك عن أبي عمرو أنه يُرَدُّ المحذوف ، فيقال : هُوَيِّر ، ومُوَيِّت وشُوَيِّك[٤] ، وأُخَيِّر ، وأُشَيِّر ، وأُنَيِّس ، وفي يرى[٥] علماً : يُرَيِّىء ، ونقل غيره هذا المذهب عن يونس .

* * *

(ص) : ويحذف الوصل خلافاً لثعلب ، وشرط المازني وزانه للأسماء) .

(ش) : تزال ألف الوصل عند تصغير ما هي فيه سواء كان ثنائياً كابن واسم أم أكثر كافتقار ، وانطلاق ، واستضراب ، واشهيباب ، واعديدان ، واقعنساس ،

---

(١) ط : « زيبه » بالزاي ، تحريف .
وكيت وذيت لا تستعملان إلا مكررتين ، وقد جاء فيهما الفتح والكسر والضم ، والوقف عليهما كالوقوف على بنت وأخت : انظر « ابن يعيش ٤ : ١٣٧ » .

(٢) قيل : أصل هُنَيّةَ : تصغير : هنةٍ ، وأصل هنة : هَنْوة أي شيء يسير .
ويروى : هنيهة بإبدال الياء هاء .
وفي أ : « وهنيه » . تحريف . وفي ب : وهنية وهنية » مكررة . تحريف .

(٣) منية تصغير « منت » السابقة وقد سقطت من أ ، ب .

(٤) في ط : « هويير ، ومويت ، وشوييك » بياءين تحريف ، والصواب تشديد الياء في هذه الكلمات .

(٥) في ط : « بري » بالباء . تحريف .



واعلواط ، واضطراب ، لزوال الحاجة إليها بتحريك أول المُصغّر ، فيقال : بُنَي ، وسُمَيّ وفُتَيْقير ، ونُطَيْليق ، وشُهَيْبيب ، وعُدَيْدين ، وقُعَيْسيس وعُلَيِّط وضُتَيْريب (١) ، وسواء بقي على مثال الأسماء أم لا ؟ هذا مذهب سيبويه .

وأثبت ثعلب همزة الوصل في الأسماء في حال التصغير ، ولم يسقطها ، فيقال في اضطراب : أُضيْرِيب ، فحذف الطاء ، لأنها بدل من تاء افتعل، وهي زائدة ، وأبقى همزة الوصل ، لأنها فضلتها بالتقدم .

ومنع المازنيّ من تصغير انفعال ، وافتعال ، فلم يجز في انطلاق : نُطَيليق ولا في افتقار : فُتَيْقير ، لأنهما ليس لهما مثال في الأسماء بل يحذف حتى يصير إلى مثال الأسماء ، فيقال : طُلَيق ، وفُقَير .

قال أبو حيّان : وليس خلاف المازني مختصّاً بانفعال وافتعال فقط ، بل يشترط في المصغّر كله أن يكون على مثال الأسماء .

* * *

(ص) : ويُتَوصَّل إلى فُعَيْعِل ، وفُعَيْعِيل في التّصغير بما يتوصّل به إلى مفاعل ، ومفاعيل حذفاً ، وإبقاء ، لكن لا تحذف هنا التاء ، والألف الممدودة ، وياء النسب ، والألف والنون الزائدتان بعد أربع ، ولا يُعْتَدّ بهن ، ويحذف واو جلولاء ، وشبهها في الأصحّ .

(ش) : يتوصَّل إلى مثال : فُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل في التصغير بما يتوصل به إلى مفاعل ، ومفاعيل في التكسير ، لأنهما من واد واحد ، فكما تقول في خِدَبّ :

---

(١) في ط : « ضبيبريب » . تحريف .



خداب وفي بهلول : بهاليـــل ، وفي عطرد : عَطارِد ، وعُطَارِيد ، فكذا تقول : خديب وبهيليل ، وعطيريد .

والحذف والتّرجيح ، والتّخيير في الزيادتين هنا ، كما هناك ، فكما تقول : عطاميس ، ومطاليق ، وتخاريج ، ودحاريج ، تقول : عُطَيْميس ، ومُطَيْليق ، وتُخَيْريج ، ودُحَيْرِيج ، وكما تقول في سفرجل : سفاريج تقول : سُفَيْرِيج ، وكما تقول في حَبَنْطى ، وعَفَرْنى ، وقنْدأو [1] : حباطى وحبانط ، وعفارى ، وعفارن ، وقنادى ، وقدايّ ، تقول : حبينط ، وحُبَيْطَى ، وعُفَيْرِن ، وعُفَيْرى ، وقُنَيدى وقُدَيْني [2] .

لكن خالف التصغير التكسير في أنه لا يحذف فيه هاء التأنيث ، وإن حذفت في الجمع [١٨٨/٢] فيقال في دحرجة : دُحَيْرجة ، والجمع : دحارج .

ولا تحذف فيه ألفه الممدودة ويقال في قاصعاء : قُوَيْصِعاء ، والجمع : قواصع بحذفها .

ولا تحذف فيه ياء النسب ، فيقال في لَوذَعيّ : لُوَيذعى ، والجمع لـــواذع بحذفهـــا .

ولا يحذف فيه الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعداً ، فيقال في زعفران : زُعَيْفران والجمع زعافر بحذفهما ، وفي عَرَنْقُصَانُ [3] : عُرَيْقِصان ، والجمع :

---

(١) القِنْدَأو : السيء الخلق ، والغليظ القصير . وفي النسخ الثلاث : « قَنداوى » . تحريف .

(٢) في ط : « قنيد » وفي أ : قنيري وقريني بالراء فيهما .. تحريف .
وفي النسخ الثلاث : « وقديني » بالنون ولعلّ الصواب كما يقتضيه الأسلوب : « وقديّ » بدون نـــون .

(٣) العرنقصان : نبْتٌ .



عَراقِص بحذفهما .

فإن كانتا بعد ثلاثة أحرف لم يُحذفا ، لا هنا ولا هناك وكذا لو كانت النُّون أصلية ثبتت في البابين كأسطوانة وأساطين وأُسيْطينة .

ولو كانت ألف التأنيث المقصورة حذفت في البابين كقرقرى ، وقراقر ، وقُرَيْقِر . ولا يُعْتَدّ بهذه الأمور الأربعة أعني هاء التأنيث وألفه الممدودة ، وياء النسب ، والألف والنّون المزيدتين ، بل يُصَغّر الاسم على أحد المثالين ، وفيه اللواحق المذكورة .

ومذهب سيبويه في واو : « جلولاء » ، وشبهها والمراد به ألف براكاء ، وياء قريثاء أنها تحذف عند التصغير فيقال : جُلَيلاء ، وبُرَيكاء وقُرَيثاء ، لأنّ لألف التأنيث الممدودة شبهاً بهاء التأنيث ، وشبهاً بألفه المقصورة ، فاعتبرنا الشبه بالهاء في عدم الحذف لها ، واعتبرنا الشّبه بالمقصورة في إسقاط الواو ، والألف ، والياء ، لأنها كالألف في حبارى .

وخالفه المبرّد فأثبتها ، وأدغمها بعد القلب ، فقال : جُلَيِّلاء ، وبُرَيِّكاء ، وقُرَيِّثاء كما لم تحذف واو فروقة ، وألف رسالة ، وياء صحيفة ولم يعتبر إلا أحد الشّبهين فقط [١] .

* * *

(ص) : ويرد إلى الأصل هنا ، وفي مفاعل ، ومفاعيل ، وأفعال وأفعلة ، وفعال ذو البدل آخراً مطلقاً ، وغيره إن كان ليّناً بدل غير همزة تلي همزة الاستفهام ، لا تاء «مُتعدٍ» ونحوه ، خلافاً للزجاج ، ولا ذو القلب وما خالف فشاذ ، أو مادّة أخرى .

---

(١) انظر هذا البحث بتوسّع في الأشمونيّ ٤ : ١٦٣ .



(ش) : يُرَدُّ إلى أصله في التصغير ، وفي التكسير على مثال : مفاعل أو مفاعيل ، أو أفعال ، أو أفعلة ، أو فِعال ذو البدل الكائن آخراً مطلقاً ، سواء كان حرف لين نحو : مَلْهى أم غير حرف لين نحو : ماء ، فإن الألف في ملهى بدل من الواو ، لأنه مُشْتَقّ من اللّهو ، والهمزة في ماء بدل من الهاء لقولهم : مياه ، فمثال التكسير على مفاعل ملاهى ، وعلى مفاعيل صَحَارِيّ ، وعلى أفعال أمواه ، وعلى أفعلة أسْقِية ، وعلى فعال مِياه .

ويقال في تصغيرها : مُلَيْهى ، ومُوَيه وسُقَيّ ، لأن التصغير والتكسير يَرُدّان الأشياء إلى أصولها .

فإن لم يكن ذو البدل آخراً فيشترط فيه شرطان :

أحدهما : أن يكون حرف لين . والثاني أن يكون بدلاً من حرف ، لا يكون ذلك الحرف همزة تلي همزة أخرى . مثاله : مال ، وقيل : وريّان ، ومِيزان ومُوقن ، فيقال : مُوَيل ، وقُوَيل ، ورُوَيّان ، ومُوَيزين ، ومُيَيقين ، وإنما رجع في هذه إلى الأصل لزوال موجب البدل ، لأن الواو إنما أبدلت في نحو : مال لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، وفي قيل ، وميزان لكسر ما قبلها ، وفي ريّان لاجتماعها مع الياء ، وسبق إحداهما بالسّكون ، وفي موقن أبدلت الياء بضمّ ما قبلها ، وقد زال الموجب في التصغير وسواء كان اللين بدلاً من لين كما مثلنا أم من غيره كقيراط ، ودِيباج فيقال فيه : قُرَيْرِيط ، ودُبَيبيج ، وقَراريط ، ودَبابيج ، ويقال في ذئب : ذؤيب ، وفي آل : أهيــل .

فلو انخرم الشّرط الأول بأن كان حرفاً صحيحاً بدلاً من حرف صحيح ، أو من حرف لين لم يُردّ إلى أصله ، بل يُصَغّر على حاله : كتُخْمة وتُخَيمة ، وتُراث وتُرَيث وأُباب في عُباب ، وأُبَيب ، وقائم وقويم بالهمز .

وكذا لو انخرم الشرط الثاني بأن كان بدلاً من همزة تلي همزة كآدم فيقال :



أُوَيدم من غير ردّ الألف إلى أصلها من الهمز ، بل تقلب واواً كما تقدم لضمّة ما قبلهـــا .

أمّا ما فيه تاء الافتعال كمُتّعد[1] ومتّسر فسيبويه يحذف منه تاء الافتعال مع تاء أخرى مبدلة من حرف لين عند التصغير ، فيقول : مُتَيْعد ، ومُتَيْسِر ، كما يقول في مكتسب مُكَيْسِبٌ ، وتبقى التاء المبدلة على حالها من غير رد إلى الأصل .

وذهب قوم منهم الزّجاج : إلى أنه يُرَدّ إلى أصله ، فيقال : مُوَيْعِد ومُيَيْسِر ، لأنهما من الوعد واليسر .

قال صاحب « الإفصاح » : وإنما كان المحذوف تاء الافتعال ، لأنه لا بُدّ من حذف ، وهي زائدة والزائد أحقّ بالحذف من الأصليّ .

وأمّا ذو القلب ، فإنّه لا يرد في البابين إلى أصله ، بل يُصَغّر ، ويكسّر على لفظه كحاه أصله : وجه ، لأنه من الوجاهة ، فقلب ، فيقال في تصغيره : جُوَيه لا وُجَيه لعدم الاحتياج إلى الرّدّ إلى الأصل .

ويجمع أَيْنقُ على أيانق ، ويصغر على أُيَيْنِق .

ويقال في شاكٍ ، وأصله شائكٌ[2] : شَواكٍ وشُوَيكٍ .

وما ورد بخلاف ما قرّرناه من ردّ ذي البدل إلى أصله ، فإما [١٨٩/٢] شاذّ كقولهم في عيد : عُيَيد وأعياد ، أو من مادّة أخرى كقولهم : فُسَيْتِيط فهو تصغير فستاط لغة في فسطاط ، وفسيطيط بالطاء لتصغير فسطاط ، فهما مادتان لا أنه رَدّ أحدهما إلى الآخر .

* * *

(١) من قوله : « كمتعد » إلى : « عند التصغير » سقط من أ .

(ص) : وتلحق التاء غالباً إذْ لا لبس في مُؤَنَّثٍ عار ثلاثيّ أو رباعيّ بمدّة قبل لام معتلّة لا غيره ، وقد تعوّض من ألف تأنيث خامسة أو سادسة مقصورة ، قيل : أو ممدودة ، ولا يعتبر في العلم ما نقل منه في الأصح ، وتحذف بلا عوض من بنت علم مذكّــر .

(ش) : تلحق تاء التأنيث غالباً عند تصغير مؤنث ، بلا علامة (١) بشرطين :
الأول : ألا يلبس ، فإن حصل لبس لم تلحقه كخمس ونحوه من عدد المؤنث ، إذ لو لحقته لألبس بعدد المذكر ، وكشجر وبقر ، إذ لو لحقته لالتبس بتصغير شجرة ، وبقــرة .

الثّاني : أن يكون ثلاثيّاً كدار ودويرة ، ونار ، ونويرة ، أو رباعيّاً بمدة قبل لام معتلّة كسَماء وسُمَيّة ، بخلاف رباعيّ ليس كذلك كزَيْنب ، وسعاد ، وعناق ، وعقرب ، فيقال : زُيَيْنب ، وسُعَيِّد وعُتَيِّق ، وعُقَيْرِب بلا تاء (٢) .

وبخلاف ما زاد على الرّباعيّ إلاّ ما حذف منه ألف تأنيث مقصورة خامسة أو سادسة فإنه يجوز لحاقه التاء كحبارى يجوز تصغيره بإقرار الألف ، فيقال : حُبَيْرى ، وبحذفها فيجوز حينئذ لحاق التاء تعويضاً فيقال : حُبَيْرة ، كما يجوز تركها فيقال : حُبَيْر ، وكُلَّغْيزَى يجوز فيه الأمران دون إقرار الألف كـ « لُغَيْغيزة » ، ولُغَيْغِيز .

وشذّ ترك التاء في تصغير قَوْس ، وحَرْب ، ودِرْع الحديد ، ونَصَفٌ لمتوسّطة السّن وخَوْد (٣) ، وعَرَبِ (٤) ، وفَرَس ، ونَعْل (٥) ، وناب للمسن من الإبل ،

(١) ط : « إعلامه » . تحريف .
(٢) ط « بلا تاء » بالنون . تحريف .
(٣) في النسخ الثلاث : « خود » بالخاء ، وهي الجميلة الحسناء . وفي الأشموني ٤ : ١٧١ « ذود » بالذال مكان خوْد ، والذود من ثلاثة أبعرة إلى عشرة وقيل غير ذلك .
(٤) « عرب » بفتحتين وبضم فسكون : خلاف العجم .
(٥) ط : « بغل » بالباء والغين . تحريف .



وعِرْس وشَوْل (١) ، ونَحْل ، وضحى . قال أبو حيّان : هذه جملة ما حفظ مما شذ من ذلك .

وشَذّ لحاقها للرباعي والخماسي بدون شرط كقولهم : في وراء ، وأمام ، وقدام ، وريِّئة ، وأُميِّمة ، « وقُدَيْدِيمة » (٢) وهذان المحترز عنهما بقولي : غالباً .

وجوّز ابن الأنباري أن تحذف ألف التأنيث الممدودة خامسة أو سادسة كباقِلاء (٣) وبرنساء وتعوّض منها التاء قياساً على المقصورة (٤) ، ولا يجوز عند غيره إلا الإقرار ، فيقال : بُوَيْقِلاء ، وبُرَيْنِساء .

وذهب أيضاً : إلى أنه يعتبر في العلم ما نقل عنه ، فإن كان علم المؤنث منقولاً من مذكر كرُمْح علم امرأة لم تدخله التاء رعاية (٥) لأصله الذي نقل منه ، فيقال : رمَيح ، وغيره منع ذلك . وقال : لمّا سُمّيَ به مؤنث صار اسماً خاصاً بالمؤنث ، فيُصَغّر كما يصغر مؤنث الأصل اعتباراً بما آل ، وكذا لو كان علم المذكر منقولاً من مؤنث كأذن علم رجل ، فإن الجمهور على أنه لا تدخله التاء إذا صغر اعتباراً بما آل إليه من التذكير .

وذهب يونس : إلى أنها تدخله اعتباراً بأصله ، واحتج بقولهم : عروة بن أُذينة ، ومالك بن نُوَيرة ، وعُيينَةُ بن حصن ، فإنها أسماء مذكرين أعلام قد دخلتها التاء ، وأصلها مؤنث .

---

(١) الشول : اسم جمع شائلة ، وهي من الإبل ما أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر . وفي ط : « وسول » بالسّين . تحريف .

(٢) في النسخ الثلاث : « قديمة » . تحريف .

(٣) الباقلاء : مخففة اللام ممدودة : الفول ، الواحدة بهاء ، أو الواحد والجمع سواء .

(٤) فيقال على رأي ابن الأنباري : بويقلة ، وبرينسة .

(٥) ط : « رعياً » .



وأجيب بأن كلاً من هؤلاء لم يسم بأذن ، ولا بنار ، ولا بعين ، ثم حقّر بعد التسمية ، وإنما هي أسماء أعلام سمّى بها بعد أن صغرت [١] ، وهي نكرات .

فإن سُمِّي مُذكّرٌ ببنت وأخت ، ثم صغِّر بعد التّسمية حذفت التاء وردّت لام الكلمة من غير تعويض بتاء تأنيث ، فيقال : بُنَيّ ، وأُخَيّ بخلاف ما إذا سمّي بهما مؤنث فتحذف هذه التاء ، ويعوّض عنها تاء التأنيث ، فيقال : بُنَيّة وأُخَيّة إجراء لهما حال العلمية مجراهما حال التنكير .

* * *

(ص) : مسألة : يُصَغّر اسم الجمع والعلّة بلفظه ، وردّ الأخفش نحو : « ركب» لواحده ، لا الكثرة ، بل يرد إلى قِلة أو تصحيح المذكر إن كان لعاقل ، وإلا فالإناث . وجوّزه الكوفيّة فيما له نظير في الآحاد وما له واحد مهمل قياسيّ ردّ إليه ، لا إن كان له مستعمل خلافاً لأبي زيد .

(ش) : تُصغّر أسماء الجموع ، وجموع القلة على لفظها ، فيقال في ركب ركَيب ، وفي قوم [٢] : قويم ، وفي رهط : رهَيط ، وفي أجمال : أجْيمَال وفي أكلب : أُكَيْلِبة ، وفي أرغفة : أُرَيْغِفة ، وفي غلْمة : غُلَيْمة [٣] .

قال أبو حيّان : ويندرج اسم الجنس تحت اسم الجمع ، فيقال في تَمْـــر : تُمَـــير .

وردّ الأخفش باب رَكْب لواحده ، فيقال : رُوَيْكِبون ، وصوَيْحِبون وطويمرات[٤] بناء على قوله: إن فَعْلاً جَمْع ،وقول الجمهور مبنيّ على أنه اسم جمع.

(١) ط فقط : « حقرت » مكان : « صغّرت » .

(٢) ط فقط : «قام» مكان : « قوم » . تحريف .

(٣) ط : « أغليمة » . تحريف .

(٤) الطمر : الثوب الخلَق . وفي ط : « طوميرات » ، تحريف .



وأمّا جمع الكثرة فلا يُصغر على لفظه عند البصريين ، فلا يقال في رغفان : رغَيفان ، لأن التثنية تدلّ على الكثرة ، والتصغير يدلّ على القلة ، فيتنافيا ، بل يُرد إلى جمع القلّة إنْ كان له جمع [١٩٠/٢] قِلّة، فيقال في تصغير فلوس : أُفَيلس ، ردّ إلى أَفْلُس ، وفي عُنق أُعَيْنِق ردّ إلى أَعْنُق . وإلى جمع تصحيح المذكر ، إن كان لمذكّر عاقل ، سواء كان مفرده مما يجمع بالواو والنون أم لا ؟ فإن التصغير يوجب الجمع بالواو والنون حيث لا يجوز في المكبر ، فيقال في تصغير زيود حال الرد : زيَيْدون وفي تصغير رجال وغلمان ، وفتيان : رجَيلون ، وغُلَيْمون ، وفُتَيون وإن كان رجل وغلام ، وفتى لا يجمع بالواو والنون .

والأمران جائزان فيما له جمع قِلّة .

وإن لم يكن له جمع قِلّة ، ولا هو لمذكر عاقل ، بأن كان لمذكّر لا يعقل أو لمؤنّث مطلقاً وجب الرَّدُّ إلى جمع تصحيح الإناث سواء كان مفرده مما يجمع بالألف والتاء أم لا ؟ ، فيقال في تصغير دراهم دريهمات ، وفي سكارى جمع سكْرى : سُكَيرات ، وفي حمر جمع حمراء : حُمَيروات ، وفي جوار : جُوَيريات .

وأجاز الكوفيّون تصغير جمع الكثرة إذا كان له نظير في الآحاد كرغفان [1] صغروه على رغَيفان كعثُيمان ، وزعموا أن أُصَيْلاناً تصغير أُصلان جمع أصيل .

فإن كان جمع الكثرة مكسّراً على واحد مهمل ، وليس له واحد مستعمل بأن لم ينطق له بمفرد أصلاً ، لا قياسِيّ ، ولا غير قياسيّ ، ردّ عند التصغير إلى مفرده القياسيّ المهمل ، فيقال في : « تَفَرّق إخوتُك شماطيط » . تفرقوا شُمَيْطِيطِين ، وفي « تفرقت جواريك شماطيط » : تفرقت شُمَيْطِيطَات .

وإن كان مُكَسّراً على واحدٍ مُهْمل ، وله واحد مستعمل ردّ إلى الواحد

---

(١) ط : « كفرغفان » . تحريف .



المستعمل ، لا إلى المهمل القياسيّ خلافاً لأبي زيد ، فيقال في ملاميح ومذاكير : لُميحَات ، وذكَيْرات ردّاً إلى لمحة ، وذَكر ، لا إلى مَلْمحة ومذكار ، لأنّا حينئذ صغّرنا لفظاً عربيّاً ، ولو رَدَدْناه إلى المهمل كُنّا قَدْ[1] صغرنا لفظاً لم تتكلم به العرب من غير داعية إلى ذلك ، وكأنّ أبا زيد لمّا لم ينطق له بواحدٍ قياسي جعل ذلك الواحد الذي ليس على قياس كالمعدوم في لسانهم ، فسوّى بين ملاميح ، وشماطيط .

* * *

(ص): وقد يكون للاسم تصغيران : قياسيّ وشاذ، وقد يَسْتَغْنِي مصغّر عن مُكَبّر أو مهمل عن مستعمل أو أحد المترادفين عن الآخر. قال ابن مالك: ويطّرد إنْ جمعهما أصل واحد ، وتوقّف أبو حيّان .

(ش): قد يكون للاسم تصغيران : قياسيّ ، وشاذّ كصبية وغلمة قالوا فيهما : صُبَيّة، وغُلَيْمة ، وهذا هو القياس ، لأنهما جمعا قلة ، وجموع القلة تُصَغّر على لفظها ، وقالوا : أُصَيْبِية ، وأُغَيْلِمة وهذا هو الشاذّ ، وكأنهم صغروا أغلمة ، وأصبية ، وإن لم يستعمل في الكلام .

وقد جاءت أسماء على صورة المُصغّر ، ولم ينطق لها بمكبّر نحو : الكُميت من الخيل الحُمر[2] . والكُعَيْت[3] وهو البلبل ، والثُّريّا للنجم المعروف في ألفاظ كثيرة استوعبتها في كتاب « المزهر » في علم اللغة .

قال أبو حيّان : وكثر مجيء المصغّر دون المكبّر في الأسماء الأعلام كقُرَيظة :

---

(١) ط : « كباقة » مكان : « كنا قد » . تحريف .
(٢) ط « من الخيل والحمر » بالواو بينهما تحريف .
(٣) ط : « الكعبت » بالباء . تحريف .



وجُهَينة وبُثَينة [١] ، وطُهَيّة [٢] ، وحُنَين ، وعُرَين [٣] ، وفُرَيْن [٤] ، وأم حبَيْن [٥] ، وهذيل وسُلَيْم .

وقد يستغنى بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل كقولهم في مغرب الشمس : مُغَيْربان . وفي عَشِيّة : عُشَيْشة [٦] ،وفي العشاء [٧] :عُشَيّان، وفي ليلة : لُيَيْلِيَة [٨] وفي رجل : رويجل ، وفي بنون : أُبَيْنُون ، كأنه تصغير مَغْربان ، وعشّاة ، وعُشيان ، وليلاة ، وراجل ، وابن .

وهذا التصغير الذي جاء على خلاف المكبّر نظير جمع التكثير الذي جاء على خلاف تكثير المفرد نحو : ليال ، وبابه .

وقد يستغنى بتصغير أحد المترادفين عن تصغير الآخر ، قالوا : أتانا قَصْراً [٩] أي عَشِيّاً ، ولم يُصغِّروا قصراً استغناء عنه بتصغير عَشِياً .

قال ابن مالك : ويَطّرد ذلك فيهما جوازاً إن جمعَهما أصل واحد نحو : جُلَيس بمعنى : مُجَالِس ، فلك أن تستغني بتصغير أحدهما عن الآخر ، لأنهما جمعهما أصل واحد ، وهو اشتقاقهما من الجلوس، لأن مادة كل منهما: « ج ل س » ، فلك أن تستغني بتصغير مجالس ، وهو مجيلس عن تصغير جُلَيس ، ولك أن تستغني بتصغير جَليس وهو جُلَيس عن تصغير مَجالس .

وتوقف في ذلك أبو حيّان ، قاله في الارتشاف .

* * *

(١) ط : « بتينة » بالتاء . تحريف .

(٢) طُهَيّة كسُميّة : قبيلة .

(٣) عُرَين : الأسد .

(٤) « فُرين » كزُبير : بلدة بالشام .

(٥) أم حبين كزُبير : دويبة .

(٦) ط : « عشيشة » . تحريف .

(٧) ط : « العشى » . تحريف .

(٨) ط : « لبيلة » . تحريف .

(٩) القصر : اختلاط الظلام .



(ص) : مسألة : لا يُصَغر مبنيّ إلا أوه ، والمنادى ، والمزج وذا ، وتا ، والذي ، وفروعهما لا اللاّتي ، واللّواتي ، واللاّء واللاّئي في الأصحّ ، فيبقى أولها مفتوحاً ، ويزاد آخرها ألف وقد يُضَمّ : اللّذيّا ، واللّتيّا .

وفي التعجب ثالثها : الصحيح يصغر أفعل فقط ، ولا عامل عمل الفعل .

وفي المصدر ، ثالثها : ما يقبل القِلة والكثرة ، ولا غير وسوى ، وغد والبارحة ، وحسبك ومختص بالنفي ، ومعظم شرعاً ومنافيه ، وكُلّ ، وبَعْض ومع وأيّ ، وظرف غير متمكن ، ومحكِيّ ، ومصغّر ، وشبهه وأسماء [١٩١/٢] الشهور ، وفي الأيّام ، ثالثها : يجوز في الرفع دون النصب ، ورابعها : عكسه .

(ش) : أطلق ابن مالك وغيره أنه لا تصغّر الأسماء المبنيّة .

قال أبو حيّان : ويردّ عليه أن بعض المبنيّات يُصَغّر ، وذلك الأسماء المركّبة تركيب المزج في لغة مَنْ بَنَى : كبَعْلَبك ، وعَمْرَوَيه فيقال : بُعَيْلَبك وعُمَيْرَوَيه .

والأسماء المبنيّة بسبب النداء فقال : يا زُيَيدُ . ويا جُعَيْفَر ،

قال : وقد احترز بعضهم عن هذين النوعين ، فقال : لا تُصَغر الأسماء المتوغلة في البناء ، وهي التي لم تعرب قطّ ، فإن هذين النوعين لهما حالة يعربان فيها ، قال : ومع ذلك يرد عليه المركب الذي آخره ويه ، فإنه لا يعرب قط على أصح القولين ، ومع ذلك يُصغر .

قال : ولنا نوع ثالث لم يُعْرب قط ، ويصغر ذكره صاحب البسيط ، قال : ويقال : أُوَيْه من كذا ، وهو تصغير أوه كما قالوا في المبهمة كالتي والذي ، والضمّ [1] الذي فيها لا يمنع من التحقير كما لم يمنعه في رويد زيداً ، وهو اسم الفعل ، لأنه على حد أسماء الفاعلين .

---

(١) ط : « والمضمر » : مكان : « والضمّ » تحريف .



ويستثنى من المبنيات [1] : اسم الإشارة ، والموصول فيصغران لأنه صار فيهما شبه بالأسماء المتمكنة من حيث أنهما يوصفان ويوصف بهما ، وقد خولف بهما قاعدة التصغير حين أبقى أولهما على الفتح ، وزِيدَ في آخرهما ألف عوضاً عما فات من ضمّ الأول فقالوا في ذا : ذيَّا ، وفي تا : تيَّا ، وفي أولى : أُليّا [2] ، وفي ذان ، وتان : ذيّان ، وتيّان ، وفي الذي وفروعه : اللّذيّا ، واللتيّا واللّذيّان ، واللّتيّان ، واللذيُون بضم الياء ، وقيل بفتحها ، وكذا اللذيينِ بكسرها ، وقيل بفتحها ، واللتيات ، واللّوَتْيا [3] في اللاتي .

واللّوَيّاءُ ، واللّويئون في اللائي ، واللاّئين [4] ، وضم لام اللذيا واللتيا [5] ، لغة لبعض العرب .

قال أبو حيان : وذلك دليل على أن الألف ليست عوضاً من ضمّ الأول ، إذْ لا يُجْمع بين العوض والمعوّض منه .

قال : ولم يصغروا من ألفاظ إشارة المؤنث سوى « تا » ، وتركوا تصغيرَتي ، وذي ، وذهي ، وذه استغناء بتصغير تاء أو خوفاً من الالتباس بالمذكر .

قال : وإجازة تصغير اللاّتي ، واللواتي ، واللاّء ، واللائي مذهب الأخفش ، قاله قياساً .

---

(١) ط : « ويستثنى من ذلك المبنيات » بزيادة « ذلك » .

(٢) « أولى » بالقصر تصغيرها : أليا . وأولاء بالمدّ تصغيرها : أُليّاء .
انظر الصبان ٤ — ١٧٣ ، والتسهيل ٢٨٨ .
وفي النسخ الثلاث : « أليا » من دون تفرقة .

(٣) ط : « اللتيا » . تحريف ، صوابه من أ ، ب ، والتسهيل ٢٨٨ .

(٤) في النسخ الثلاث : واللويون في اللاي ، واللايين تحريف . صوابه من التسيهل ٢٨٨ .

(٥) ط : اللذياء واللتياء بالمدّ . تحريف . صوابه من أ ، ب ، والتسهيل ٢٨٨ .



ومذهب سيبويه [١] : أنه لا يجوز تصغيرها استغناء بجمع الواحد المحقر [٢] ، وهو اللتيات جمع اللتيا . قال : ومذهب سيبويه هو الصحيح ، لأنه لم يثبت عن العرب ، ولا يقتضيه قياس ، لأن قياس هذه الأسماء ألاّ تصغر ، فمتى صغرت العرب منها شيئاً ، وقفنا فيه مع مورد السماع ، ولا نتعدّاه .

وقد دخل في المبنيات الحروف والأفعال ، فلا تُصغر ، لأن التصغير وصف في المعنى ، والحرف والفعل لا يوصفان ، فلا يصغران ، وقد سمع تصغير فعل التعجب قـــال :

١٧٨٠ — * يا ما أميلح غزلاناً شدّن لنا [٣] *

وفي قياسه خلاف .

ولا تصغر الأسماء العاملة عمل الفعل .

وفي تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف ، وفي شرح التسهيل لأبي حيان لا تُصَغَّر الأسماء المصغّرة ، ولا المشبهة [٤] بها ككميت ونحوه ، ولا غير ، وسوى ، وسوى بمعنى غير ، « ولا البارحة » ولا أمس وغد ، وقصر بمعنى عشية ، ولا حسبك ، ولا الأسماء المختصّة بالنّفي ، ولا الأسماء الواقعة على مُعظّم شرَعاً كأسماء الله تعالى ، ولا الأسماء المنافية لمعنى التصغير ككبير ، وجسيم ، ولا كل ، ولا بعض ، ولا أيّ ، ولا الظروف غـــير المتمكّنة نحو : ذات مرة ، ولا الأسماء المحكيّة ، ولا أسماء شهور السنة : كالمحرَّم ، وصفر ، وباقيها . ولا أسماء الأسبوع : كالسبت ، والأحد ، وباقيها على

(١) من قوله : « أنه لا يجوز » إلى قوله : « ومذهب سيبويه هو الصحيح » سقط من أ .

(٢) يقصد بالمحقر : «المصغر» أو لعلها . تحريف من كلمة : « المصغر » بالغين .

(٣) سبق ذكره رقم ٢٠٦ .

(٤) ط : « ولا المشبهة لها » تحريف .



مذهب سيبويه ، واختاره ابن كيسان .

ومذهب الكوفيين ، والمازنيّ ، والجرميّ ، جواز تصغير أيام الأسبوع . وزعم بعض النّحويين أنك إذا قلت : اليوم الجمعة ، واليوم السبت فرفعت اليوم جاز تصغير الجمعة والسبت وإن نصبت لم يجز تصغيرهما .

وزعم بعضهم : أنه يجوز التصغير في النصب ، ويبطل في الرفع ، وأجاز المازنيّ تصغيرهما في الرفع والنصب . أ هـ .

[مسألـــة]

(ص) : مسألة : تصغير الترخيم تحذف فيه الزوائد ، وربما حذف أصل يُشْبهه ، ولا يَستَغْني عن التاء مؤنّثٌ ، والأصحّ أنه لا يختص بالعلم ، وأنه يقال في غير الترخيم في ابراهيم واسماعيل : بُريهيم ، وسُمَيْعِيل ، ومنه : بُرَيه ، وسُمَيع ، وفاقاً .

* * *

(ش) : من التصغير نَوْعٌ يُسمّى تصغير الترخيم ، وذلك بحذف الزّوائد مع إعطاء ما يليق به من فُعَيل أو فُعَيْعِل كقولك في أزهر : زهَير ، وفي أسود : سُوَيد ، وفي منطلق : طُلَيق ، وفي مستخرج : خُرَيج ، وفي مدحرج : دحَيرج ، وفي زعفران : زعَيْفِر .

ولا فرق في جواز تصغير التّرخيم بين الأعلام وغيرها عند البصريين .

وزعم الفرّاء وثعلب : أنه يخصّ بالأعلام [١٩٢/٢] كحارث وأسود علمين ، فيقال فيهما : حُريث ، وسُويد بخلافهما وصَفَيْن فلا يقال إلا حُوَيرث ، وأُسَيْوِد ، أو أُسَيِّد .

فإن كان المُصَغّر اسماً لمؤنث عارياً من التّاء وجب دخول التاء مطلقاً ، فيقال في



زينب ، وسعاد ، وحبلى : زنَيْبَة ، وسُعَيْدَة ، وحُبَيْلَة .

قال أبو حيّان : نَعم الصّفات التي للمؤنث نحو : طالق ، وحائض لا تلحقها التاء في تصغير التّرخيم ، بل يقال : طُلَيق ، وحُيَيض .

وقد يُحْذف لتصغير التّرخيم أصل يشبه الزائد ، مثاله ما حكاه سيبويه عن الخليل في تصغير : إبراهيم وإسماعيل تصغير ترخيم : بُرَيه ، وسُمَيع بحذف الميم واللاّم من آخرهما ، وهما أصل باتّفاق ، لكن لما كان مِمّا يُزادان من كلامهم ذهبوا بهما مذهب الزّيادة فحذفوهما ، وحَسّن ذلك طول الاسم ، وكونهما آخراً ، وتحذف الهمزة منهما ، وهي أصل في قول المبرد ، زائدة في قَوْل سيبويه .

حجة المبرّد : أن الهمزة لا تكون زائدة أوّلاً إلاّ وبعدها أربعة أصول .

وحجة سيبويه : أنّ العرب حين صَغّرت هذين الاسمين تصغير ترخيم حذفت الهمزة .

وينبني على هذا الخلاف تصغيرهما تصغير غير التّرخيم .

فذهب سيبويه : إلى حذف الهمزة ، فيصير ما بقي على : « فعيليل » خماسِيّاً ، رابعه حرف مد ولين ، فلا يحذف منه شيء . وتقول : بُرَيهيم ، وسُمَيْعيل .

وذهب المبرّد : إلى إبقاء الهمزة لأصالتها عنده ، وإلى حذف الميم واللام ، كما تحذف آخر الخماسِيّ الأصول ، فيقال : أُبَيْرِيه ، وأُسَيْميع ، كما يقال في سفرجل : سُفَيْرِج [1] .

قال أبو حيّان : والصّحيح ما ذهب إليه سيبويه وهكذا صَغّر [2] العرب فيما رواه أبو زيد ، وغيره .

* * *

(١) في ط : « سفريج » ، تحريف .
(٢) ط فقط : « صغرت » بدون الضمير .



المَنسُوبُ

(ص) : المنسوب هو المجهول حرف إعرابه ياء مشدّدة يكسر متلوّها ويحذف تاء التأنيث ، وعلامة التثنية والتصحيح ، فإن لحق المؤنث تغيير ، وهو غير علم ردّ إلى مفرده ، وإلا أبقى إلاّ نحو : سدرات . وعجز المركب ، والمضاف إن لم يفد تعريفاً[1] تحقيقاً أو تقديراً ، ولم يلبس وإلاّ فصَدْره .. وجوّز الجَرْميّ : حذف صدر المزج ، والجملة . ونسب أبو حاتم إلى الجزأين ، والأخفش إن ألبس .

(ش) : يجعل حرف الإعراب من المَنْسُوب ياء مشدّدة تزاد في آخره ، ويكسر لأجلها ما قبلها كهاشِميّ ، ومالِكيّ ، وإنّما كسر تشبيهاً بياء الإضافة وهذا أحد التغييرات اللاّحقة للاسم المنسوب إليه ، إذ يلحقه ثلاث تغييرات :

لفظيّ : وهو كسر ما قبل الياء ، وانتقال الإعراب إليها .

ومعنويّ : وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له .

وحُكْميّ : وهو رفعه لما بعده على الفاعليّة كالصّفة المشبهة نحو : مررت برجل قرشيّ أبُوه ، كأنك قلت : منتسب إلى قريش أبوه .

ويطّرد ذلك فيه ، وإن لم يكن مشتقّاً ، وإن لم يرفع الظّاهر رفع الضمير المستكن فيه ، كما يرفعه اسم الفاعل المشتق .

ولمّا كان فيه هذه التّغيرات كثر فيه التّغيّر ، والخروج عن القياس ، إذ التغيير يأنس بالتغيير .

---

(١) ط : « إن لم يفد تعريفه » .



ويحذف لهذه الياء :

آخر الاسم إن كان تاء تأنيث كقولك في النسب إلى مَكّةَ ، وفاطمة : مكيّ ، وفاطميّ حَذَراً من اجتماع تاءي تأنيث عند نسبة مؤنثه ، في نحو : مكيّة ، وفاطميّة ، إذ لوبقيت لقيل : مكيته ، وفاطميته .

قال أبو حيّان : وقول الناس : « درهم خَلِيفَتِي لحن » .

أو كان علامة تثنية ، أو جمع تصحيح بواو ونون ، أو بألف وتاء ، كقولك في النسب إلى عبـــدان ، وعَبْدين ، وزَيدان ، وزَيَدْين ، واثنَين ، ومُسْلِمَيْن ، ومُسْلمات ، وعِشْرين : عَبْدي ، وَزَيْدي ، واثْنَي ، ومُسْلِمى ، وعشْرِيّ حذراً من اجتماع إعرابين في اسم واحد ، لو لم تحذف فيما عدا « مسلمات » ومن اجتماع حرفي تأنيث في مسلمات .

فإن نسب إلى ما جمع بالألف والتاء ، وكان في الجمع تغيير بحركة لازمة كجفنات : أو جائزة كسدرات وغرفات .

فإن لم يكن علماً رَدَدْتَه إلى مفرده ، فتقول : جَفْني ، وسِدْريّ وغُرْفِيّ بسكون عين الكلمة .

وإن كان علماً أبقيت الحركة فتقول : جَفَنِيَّ ، وسِدْري ، وعُرُفِي .

فإن كان التّغيير كسرةً كسِدِرات رَدَدْتَها فتحة ، ونسب إليه ، كما ينسب إلى الإبل ، فتقول : سِدَرِيّ ، كما تقول : إبَلِيّ .

وتحذف لهذه الياء أيضاً عجز المركّب تركيب جملة ، أو مزْج ، أو عددٍ إجراءً له مجرى تاء [1] التأنيث ، فيقال في النسب إلى تأبّط شرّاً وبعلبك ، وخمسة عشر :

(١) ط : « ياء التأنيث » بالياء . تحريف .



تأبّطِي ، وبَعْلِيّ ، وخَمْسِيّ .

قال أبو حيّان : وكان مقتضى القياس أن الجملة لا ينسب إليها ، كما أنها لا تثنى ولا تجمع ولا تُعْرَب[1] ، ولا تضاف ، ولا تصغّر ، وإنما جاز النّسب إلى الصّدر منها تشبيهاً بالمركب تركيب [١٩٣/٢] مَزْج ، قال : ويدخل تحت قولنا : عجز المركب النسبة إلى : لَوْلا ، وحيثما ، وشبههما ، فيقال : لَوِيّ بتخفيف الواو ، وحَيْثِيّ بحذف عجزهما لجريانهما مجرى الجملة التي تحكى .

وتقول في النسبة إلى كنت : كَوْنِيّ بحذف تاء الضمير ، وردّ الواو لزوال موجب الحذف ، وهو اجتماعها ساكنة مع النون الساكنة ، لأجل التاء .

وقد نسبوا إلى الجملة بأسرها فقالوا : كُنْتِي ، لكن في الشعر قال الأعشى :

١٧٨١ – * فأصبحت كنتياً وأصبَحْتُ عاجناً[2] *

وقال آخر :

١٧٨٢ – إذا مَا كُنْتَ مُلْتَمِساً لقُوتٍ
فلا تَصْرخْ بكُنْتِيّ يُجِيب[3] *

(١) ط : « ولا تقرب » بالقاف . تحريف .

(٢) روى اللسان : « كون » هذا البيت على النحو الآتي :

قد كنت كنتياً فأصبحت عاجنا وشرّ رجال الناس كنت وعاجنُ

من شواهد الأشمونيّ ٤ : ٨٩ .

(٣) رواه اللسان : « كون » على النحو الآتي :

إذا ما كنت ملتمساً لغوثٍ فلا تصرُخ بكُنْتِيٍّ كبيرِ
فليس بمدرك شيئاً بسعيٍ ولا سمعٍ ولا نظرٍ بصيرِ

قال : ولو سمّي بجملة زائدة على كلمتين كأن تسمى رجلاً : « يخرج اليوم زيد » حذف ما زاد على الجزء الأول . وقيل : خَرَجِيّ .

وجوّز الجَرْمي في الجملة ، والمزْج النسب إلى الجزء الأوّل أو الثاني فتقول : تأبّطيّ أو شَرّي ، وبعْلي أو بَكّيّ .

وجوز أبو حاتم السّجَسْتاني النسب اليهما معاً مقترنين ، فيقال : تأبّطيّ شَرّيّ ، وبَعليّ بَكّي ، وراميّ هُرْمُزيّ ، وفي العدد : إحْديّ عَشريّ .

وقال الأخفش في « الأوسط » : وإن خفت الإلباس قلت : راميٌّ هُرْمُزيّ .

ويحذف أيضاً لهذه الياء عجز المركب تركيب إضافة ، إن لم يتعرّف الأول بالثاني تحقيقاً ولا تقديراً ، ولم يُخَفْ لَبْسٌ كقولهم في النسب إلى امرىء القيس : امْرئِي ، ومَرَئِيّ ، فامرؤ القيس لم يتعرّف الأوّل فيه بالثّاني لا تحقيقاً ولا تقديراً ، لأنه لم تسبق له إضافة قبل استعماله علماً ، كما سبقت لأبي بكر مثلاً .

وإنْ تَعرَّف الأوّل بالثّاني تحقيقاً ، أو تقديراً ، أوّلاً ، ولكن خيف لبس حذف الصّدر ونسب إلى العجز . مثال الأول قولهم في ابن عمر ، وابن الزبير ، وابن كراع وابن دَعْلَج [(١)] : عُمَريّ ، وزُبَيْريّ ، وكُرَاعِيّ ، ودَعْلَجِيّ .

ومثال الثّاني قولهم في أبي بكر : بكريّ ، فأبو بكر لم يتعرَّف فيه الأوّل بالثاني تحقيقاً لأنّ الاسم لا يكون مُعرّفاً من جهتين : العلميّة والإضافة ، لكنه تعرَّف به تقديراً ، لأنه قبل العلمية كان « أبو » معرّفاً ببكر تحقيقاً .

ومثال الثالث : قولهم في عبد مناف ، وعبد الأشهل : منافيّ وأشهليّ لأنهم لو قالوا : عَبْديّ لالتبس بالنّسبة إلى عبد القيس ، فإنهم قالوا في النسبة إليه: عَبْديّ ، فرّقوا بين ما يكون الأوّل مضافاً إلى اسم يقصد قَصده ، ويتعرف المضاف الأول به ،

---

(١) الدّعلج : الذئب .



وهو مع ذلك اسم غالب ، أو طرأت عليه العلمية نحو : ابن عمر ، وأبي بكر ، وعبد مناف وعبد الأشهل ، وعبد المطلب ، وعبد مناف ، وكذا كل ما كان فيه ابن ، أو أب ، أو أم ، وبين ما ليس كذلك نحو : امرىء القيس وعبد القيس ، فإن القيس ليس بشيء معروف بغير إضافة امرىء إليه ، أو عبد .

وقالوا (١) في الرّجل من بني عبد الله بن دارم : دارميّ ومن بني عبد الله بن الدّئلي : دُئَلِيّ ، نَسَبوا إلى الجَدّ .

قال أبو حيّان : والمراد بالمضاف في المسألة الذي (٢) يكون علماً أو غالباً بحيث يكوّن مجموعه لمعنى مفرد ، لا المضاف على الإطلاق ، فإنّ مثل : غُلام زيد إذا لم يكن كذلك ينسب فيه إلى زيد أو إلى غلام ، ويكون إذ ذاك من قبيل النسبة إلى المفرد ، لا إلى المضاف ، لأنّ كُلاّ من جزأيه باق على معناه .

* * *

(ص) : وياء المنقوص إلاّ الثُّلاثي فتردّ ، وتقلب واواً والمشدّدة بعد أكثر من حرفين ، وقد تُقْلَب واواً في مَرْمَوِيّ ، فإن كان حرفان حذفت أُولى الياءين ، وقلبت الثانية ، أو حَرْفٌ فالقلب ، وشَذّ غيره خلافاً لأبي عمرو وألف التأنيث رابعة أو فوقها مطلقاً ، والواو تلو ضمّ ثالث فصاعداً والياء المكسورة المدغم فيها الموصولة بالآخـــر .

(ش) : يُحْذَف للنسب ياء المنقوص غَيْر الثلاثيّ ، فيقـــال في قاض ومُعْتَل ومُسْتَدْعٍ : قَاضِيّ ، ومُعْتَليّ ، ومُسْتَدْعِيّ .

بخلاف الثلاثي كعَمٍ وشَجٍ ، فإنه تُرَدّ لامه ، وتقلب واواً سواء كانت في

(١) من قوله : « وقالوا في الرجل » إلى قوله : « إلى الجد » سقط من أ .

(٢) في ط فقط : « التي » مكان : « الذي » .



الأصل واواً أم ياء كراهة اجتماع الأمثال فيقال : عَمَوِيّ ، وشَجَوِيّ .

وقد يقع ذلك في الرُّباعي أيضاً فيقال : قاضَوِيٌّ ، لكنه شاذ .

وتحذف أيضاً الياء المشدّدة بعد أكثر من حرْفَيْن سواء كانت من بنْية الكلمة أم دخلت للنسب كَكُرْسِيٍّ ، ويُخْنِيٍّ ، ومَرْمِيّ ، وشَاهِيّ[1] ، فتحذف ياءاتها ،ويثبت مكانها ياء النسب ، فتصير كلفظها كراهة اجتماع أربع ياءات ، ولأنه لا يوجد في آخر اسم أربع زوائد من جنس واحد ، وقد يقال في مَرْميّ : مَرْمَوِيّ بحذف الياء الزائدة المنقلبة عن الواو الزائدة في اسم المفعول ، وقلب الياء التي هي لام الكلمة واواً كما يقال في عَلِيّ : عَلَوِيّ .

فإن كان قبل الياء المشدّدة حرفان فقط كقُصَيّ حذفت أولى الياءين [١٩٤/٢]

وقلبت الثانية واواً فيقال : قُصوِيّ . أو حرف واحد كحَيٍّ ، وطَيّ قلبت الثانية واواً ، وصحت الأولى محرّكةً بالفتح فيقال : حَيَوِيّ ، لأنه لو نسب إليهما على لفظهما لاجتمع في آخر الاسم أربع ياءات ، وذلك مستثقل في كلامهم .

وشذ قولهم : حَيَيِيّ وكان أبو عمرو يختاره ، لأن ليس فيه زائد يحذف .

وتحذف أيضاً ألف التأنيث رابعةً أو فوقها ، فيقال في جَمزى وحُبْلَى : جَمزِيّ ، وحُبْلِيّ .

بخلاف ألف الإلحاق كعَلْقى ، أو لام الكلمة كمَلْهى — كما سيأتي —

وتحذف أيضاً الواو تِلْو مضموم ثالث فصاعداً ، فيقال في عِرقُوة ، وتَرقُوة ، وقَمَحْدُوة[2] ، عِرقِيّ وتَرقِيّ ، وقمحدِيّ بخلافها بعد مضموم ثان[3] ،

(١) أ ، ب : « شاهيّ » ط : « شافهي » . تحريف .

(٢) القَمَحْدُوة : نقرة القفا . القاموس : « قمح » .

(٣) سقطت كلمة : « ثان » من أ ، ط .



كَرَمُوَة من الرَّمْي ، فلا تحذف .

وتحذف أيضاً الياء المكسورة المدغم فيها الموصولة بالآخر فراراً من توالي ياءات بَيْنَها كسر ، فيقال في سيِّد ، وميت : سَيْدِي ، وميتي بالتخفيف حذفاً للياء الثانية المدغم فيها الياء الأولى .

وشَذَّ قولهم : طائي بقلب الياء ألفاً ، والقياس : طَيْئِي .

فلو كانت الياء غير مكسورة كهبيخ لم تحذف ، بل يقال : هبيَّخيّ وكذا لو كسرت ولم توصل بالآخر كمُهَيِّم تصغير مهْيَام مِفْعال من هام ، فيقال : مُهَيِّمي بلا خلاف ، لأن الياء المكسورة المدغم فيها مفصولة من الآخر بياء التعويض .

* * *

(ص) : وتُقْلَب واواً ألف ثالثة ، أو رابعة لإلحاق أو أصل وقد تحذف ، أو تقلب رابعة لتأنيث فيما سكن ثانيه ، مثل : أو خامسة تلو مُشَدَّد ، وقد تزاد ألف قبل بدل رابعة مطلقاً وهمزة تأنيث غالباً ، وفي غيرها وجهان .

(ش) : تقلب في النسب واواً ألِفٌ ثالثة كفَتَوِيّ ، وعَصَوِيّ في فتَى ، وعصا ، أو رابعةً لغير تأنيث كالإلحاق في عَلْقى ولام الكلمة في مَلْهَى ، فيقال فيهما عَلْقَوِيّ، ومَلْهَوِيّ .

وقد تحذف هذه أعني الرّابعة لغير تأنيث تشبيهاً لها بألف التأنيث فيقال : عَلْقِيّ ، وملْهِيّ .

وقد تقلب الرابعة التي للتأنيث فيما سكن ثانيه ، فيقال في حُبْلَى : حُبْلَوِيّ حملا على مَلْهَى ، وعَلْقى .

بخلاف ما تحرّك ثانيه كجَمَزى فليس فيه إلا الحذْف .



وقد تُزاد ألف قبل بدل الألف الرابعة مطلقاً سواء كانت للتأنيث كما نصّ عليه سيبويه أو للإلحاق كما ذكره أبو زيد، أو منقلبةً عن أصل كما ذكره السيرافيّ فيقال: حُبْلاويّ، وعَلْقاويّ، ومَلْهاوِيّ.

فإن وقعت الألف خامسة، وهي منقلبة عن أصل بعد حرف مُشَدَّد نحو: مُصَلّى، ومُثَنّى، فمذهب سيبويه والجمهور الحذف كحالها إذا وقعت خامسة منقلبة عن أصل، وليس قبلها مُشَدَّد كمُشْتَرَى فإنه لا خلاف في حذفها. ومذهب يونس جعله مثل مُعْطَى ومَلْهَى، فيجيز فيه القلب، كما يجيز الحذف.

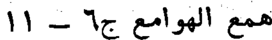
وتقلب أيضاً واواً همزة أبدلت من ألف التأنيث، فيقال في حَمْراء، وصَفْراء: حَمْراوِيّ وصَفْراويّ.

ومن العرب من يقول: حَمْرائِي، وصَفْرائِي، فتقر الهمزة من غير قلب تشبيهاً بألف كساء. قال في التوشيح: وذلك قليل رديء نقله أبو حاتم في كتاب: التذكير والتأنيث.

وفي همزة غيرها [١] تالية ألف وجهان: الإقرار والقلب، سواء كانت أصلية كقُرّاء ووضّاء، أو ملحقة بأصل كعِلْباء، أو منقلبة عن أصل ككِساء فيقال: قُرّائِي، وقُرّاوِي، ووضّائِي، ووضاوِي، وعِلْبائي، وعِلْباوِيّ وكسائي وكِساويّ والتصحيح في الأصلية أجود من القلب، قاله ابن مالك.

قال أبو حيان: فيفهم منه أن القلب في الأخيرين أجود. قال: والذي ذكره غيره: أن القلب في باب عِلْباء أحسن والإقرار في باب كساء أحسن بناء لباب النسب على باب التثنية قال: وقد قالوا في باب التثنية: كِسايان، فلا يقاس عليه النسب فيقال:

(١) ط: «همزة غير تالية» بدون الضمير «ها» تحريف. صوابه من أ، ب. والمراد بها غير ألف التأنيث السابقة.





كسايِيّ (١) بالياء أ هـ .

* * *

(ص) : ويقال في فُعَيْلة : فُعَلِيّ ، وفِعْليَّة وفَعُولة فَعَلِيّ ما لم يكن مضاعفاً أو أجوف صحيح اللام . قال ابن مالك : أو تعدم الشهرة ، وشذ نحو : سَلِيميّ . وقاس أبو البركات بن الأنباري نحو: الحنيفي(٢) في المذهب. وأثبت الأخفش واو فعولة، وحذفها ابن الطراوة، وأبقى الضمة . ويقاسان في فعيل، وفعيل معتلي اللام لا صحيحين في الأصح .

وثالثها : يقاسان في ياء ثالثة ، ورابعها في فَعِيل فقط .

(ش) : يقال في النسب إلى فُعَيْلَة (٣) بضمّ الفاء ، وفتح العين فُعلَيّ كذلك بحذف الياء الزائدة ، وتاء التأنيث نحو: جُهَيْنَة وجُهَنِي ، وضُبَيْعة وضُبَعِيّ، وشذ رُدَيْنَة ورُدَيْنِي بإثبات الياء .

ويقال في فعِيلة بفتح الفاء ، وكسر العين فَعَلِيّ بفتحهما ، وحذف الياء والتاء كحَنِيفة وحَنَفِيّ ، وربِيعة ، ورَبَعِيّ .

وشذ قولهم في سَلِيم : سَلِيميّ وفي عَمِيرَة عَمِيرِيّ، وفي السليقة [١٩٥/٢] : سَلِيقيّ بإثبات الياء من غير تغيير. وقاس الكمال أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري: الحنفيّ في النسبة إلى مذهب أبي حنيفة فرقاً بينه وبين المنسوب إلى قبيلة بني حنيفة حيث يقال فيه: حنيفيّ ، كما فرّقوا بين المنسوب إلى المدينة النبوية وإلى مدينة المنصور ، فقالوا في الأول : مَدَنِيّ ، وفي الثاني مَدِينِي .

---

(١) ط : « كسائي » بالهمزة . تحريف . صوابه من أ ، ب .

(٢) في النسخ الثلاث : « الحنيفيّ » بالياء تحريف . صوابه من الشرح .

(٣) ط : « فعيلية » بياءين . تحريف .



ويقال في فَعُولة : فَعَلِيّ بحذف الواو والتاء ، وفتح العين سواء كانت اللام صحيحة كحَمُولة وحَمَلِيّ ، وركُوبة ورَكَبِيّ أم معتلة كعَدوَّة وعَدَوِيّ [1] ، هذا مذهب سيبويه .

وذهب الأخفش والجَرْمي والمبرّد : إلى أنه يُنْسَب إليه على لفظه كقولهم في أزد شَنُوءة : شَنَوِيّ [2] .

وذهب ابن الطراوة : إلى أنه تحذف الواو ، ويترك ما قبلها على الضّمّ ، فيقال : حَمُلِيّ ، ورَكُبِيّ .

فإن ضوعفت الثلاثة كعُدَيدة ، وضُرَيرة تصغير العدّة والضرّة ، وشدَيدة ، وقديدَة ؛ وضَرورة لم تحذف الياء ولا الواو كراهة اجتماع المثلين لو حذفا ، فإنه كان يصير عَدَدِيّ ، وضَرَرِي ، وشَدَدِي ، وقَدَديّ وَضَرَرِيّ ، فهَرَبُوا الى الفصل بين المثلين بالياء والواو ، والنسبة إليها على لفظها ، فقالوا : عَدِيديّ ، وشَدِيديّ ، وضَروريّ .

وكذا إن اعتلت عينها واللام صحيحة لا تحذف كلُويزة ولُوَيْزِيّ وطَوِيلة وطوِيلي ، وقُوولة وقُوولِيّ .

فإن اعتلت هي واللام أيضاً حذفت كطَوِية وطَوَوِيّ ، وحَيِيّة وحَيَوِيّ ، وطهيّة وطُهَوِيّ [3] .

---

(١) في النسخ الثلاث : كغدوة وغدوى بالغين تحريف. صوابه بالعين . وانظر الأشموني، ٤ : ١٨٦ .

(٢) عند سيبويه : شَنَئِيّ .

(٣) مثال لاعتلال اللام فقط ، لأن العين « الهاء » ، وهي غير معتلة بخلاف : طويّة ، وحيّية فان العين واللام معتلاّن فيهما .

وفي ط : « طهيوي » . تحريف . وطهيّة كـ « سُمَيّة » : قبيلة .

ويقال في فُعَيْل وفَعِيل صحيحيّ اللام أو معتلين : فُعَلِيّ وفَعَلِيّ بحذف اليـاء .

مثال الصّحيحين : هُذَيل وهُذَلِيّ ، وثَقِيف وثَقَفِي .

ومثال المعتلين : قُصَيّ وقُصَوِيّ ، وعَلِيّ وعَلَوِيّ .

وفي قياس ذلك أقوال : أصحّها مذهب سيبويه : يقاس في المعتلين دون الصحيحين فإنهما ينسب إليهما على لفظهما ككُلَيْب ، وكُلَيْبِي ، وتَمِيم وتَمِيمِيّ ، وما جاء من الحذف يحمل على الشذوذ .

والثاني : يقاس الصحيحان أيضاً قياساً مُطرِداً كالمعتلين ، وعليه المبرّد .

والثالث : إن كانت الياء ثالثة حذفت نحو : قُرَيش وقُرَشِيّ ، وهُذَيل وهُذَلِيّ قاله المهاباذيّ .

قال أبو حيـان : وهذا خلاف لمذهب سيبويه ولمذهب المبرّد أيضاً .

والرّابع : يقاس في فعيل لكثرة ما جاء فيه .

سمع غير ما تقدم : ضَبرِيّ من بني ضَبير ، وفُقَمِيّ من بني فُقَيم « كِنانة »[1] ومُلَحِيّ في مُلَيْح خُزاعَةَ ، وقُرَمِيّ في قُرَيْم ، وسُلَمِيّ في سُلَيْم .

بخلاف فَعيل فإنه لم يحذف منه إلا ثَقيف وثَقَفِي ، فالقياس على هذه اللفظة الواحدة في غاية البعد والضّعف .

أما فعول فليس فيه إلا النسبة على لفظه من غير تغيير وفاقاً كعَدُوّ ، وعَدَوِيّ .

* * *

(١) بخلاف : فُقَيم دارم ، فإن النسبة إليه من غير حذف : « فُقَيمِيّ » ــ القاموس : « فقم » .

(ص) : ويفتح غالباً كسر فعل مثلث الفاء وجوباً ، وقيل جوازاً وباب تغلب سماعاً ، وقيل : قياساً لا باب جندل وفاقاً .

(ش) : إذا نسبت إلى فَعِل بفتح الفاء وكسر العين ، أو فِعِل بكسر الفاء والعين ، أو فُعِل بضم الفاء ، وكسر العين فتحت العين من الثلاثة كنَمِر ونَمَرِيّ ، وإبل وإبَلِيّ ، ودُئِل ودُئَلِيّ .

وكذا ما ختم بتاء التأنيث من ذلك كشَقِرة وشَقَرِيّ ، وحَبِرَة وحَبَرِيّ .

وشَذّ قولهم في الصَّعِق [1] : صِعِقِي بكسر العين والصاد قبلها إتباعاً .

وقال أبو حيان : ولا أعلم خلافاً في وجوب فتح العين في نحو : نَمِر وإبِل ، ودُئِل إلا ما ذكره طاهر القزويني في مقدّمة له : أن ذلك على جهة الجواز ، وأنه يجوز فيه الوجهان .

وقد تفتح العين المكسورة من الرباعي كتَغْلِب وتَغْلَبِيّ ويَثْرِب ويَثْرَبِيّ ، ومشرق ومغرب ، ومَشْرَقِيّ ومَغْرَبِيّ .

وقد اختلف في قياس ذلك على قولين : أصحهما وهو مذهب الخليل وسيبويه أنه شاذ ، يحفظ ما ورد منه ولا يقاس عليه .

والثاني أنه مطرد ينقاس . وعُزِي إلى المبرّد ، وابن السرّاج ، والرّماني ، والفارسي ، والصيمريّ وجماعة .

قال أبو حيان : هكذا نقل الخلاف في هذه المسألة بعض أصحابنا .

وذهب أبو موسى : إلى توسُّط بين القولين ، وهو أن المختار ألاّ يُفتح . قال : وهذا مخالف لقول سيبويه من أنه شاذ ، ولقول المبرّد أنه مطرد ، ولا يختار الكسر .

---

(١) فارس لبني كلاب . يقال له : الصعِق كإبل .



قال : ونقل أبو القاسم البطليوسي في شرحه لكتاب سيبويه : أن الجمهور على جواز الوجهين فيه ، وأنه إنما خالف فيه أبو عمرو فأوجب الكسر ، قال : وهذا مخالف للنقل السابق

ولا يغير باب جُنَـدِل ، وعُلَبِط ، ودِرِدِم[1] ، وهُدَهِد ، وعُجَلِط[2] ، وَسَلِسَة[3] مما توالت حركاته ، ولم يُسَكن ثانيه ، وكسر ما قبل آخره ، بل ينسب إليه على لفظه من غير تحويل كسرته فتحة بلا خلاف .

* * *

(ص) : ولا يُرَدّ من المحذوف الفاء أو العين إلا المنقوص ، وتردّ اللام إن كان أجوف ، أو جير في التثنية، أو جمع [١٩٦/٢] المؤنث ، وإلاّ فوجهان ، فإن عَرَض الوصل جاز حذفه والردّ ، وعكسه ، وتفتح عين المجبور ، وقيل : يسكن ما أصله السكون ، ولا يحذف الوصل من غير ما ذكر .

(ش) : لا يُرَدّ في النسب ما حذف من فاء أو عين إن كانت اللام صحيحة فيقال في عدة : عدِيّ ، وفي سه : سهِيّ ، وفي مذ مسمى بها مُذِيّ .

ويُرَدّ إنْ كانت اللام معتلة ، فيقال في شِيَة : وِشَوِيّ ، وفي « يرى » مسمّى بها : يَرَأيّ بردّ الفاء والعين .

وأما المحذوف اللاّم فيردّ إن كان معتلّ العين سواء كانت اللام المحذوفة حرف

---

(١) دردم » بالراء : الناقة المسنّة ، وفي ط : « دودم » بالواو. تحريف .

(٢) « عجلط » : لبن خاثر ثخين.

(٣) أ ، ط : « سلسلة » بسينين .

وفي ب : « صلصلة » بالصاد .

ولعلّ الصواب : « سَلِسة » كخَجِلة : عشبة كالنّصيّ ، وذلك لأن سلسلة أو صلصلة ساكن الثاني ، ونحن نريده متحركاً كأخواته .



علة كذي بمعنى صاحب ، فيقال : ذَوَوِيّ أم حرفاً صحيحاً كشاة أصلها شَوْهَة بسكون الواو كصَحْفَة ، فلما حذفت الهاء باشرت تاء التأنيث الواو ، فانقلبت الفاء لتحرّكها ، وانفتاح ما قبلها ، فالمحذوف هاء، وهو حرف صحيح ، فيقال في النسبة إليه على مذهب سيبويه : شَاهِيّ بردّ اللاّم وإبقاء الألف المبدلة .

وعلى مذهب الأخفش : شَوْهِي بِرَدّ الواو أيضاً إلى أصلها .

فإن كان صحيح العين وجب ردّ اللام أيضاً إن جير بردّها في التثنية كأب وإخوته فتقول : أَبَوِيّ وأَخَوِيّ ، كما تقول : أبوان ، وأخوان وتقول: فَمَوِيّ على لغة من يقول . فَموان، أو في الجمع بالألف والتاء كعضة وهَنَة ، وسَنَة فتقول : عِضَوِيّ ، وهِنَوِيّ ، وسَنَوِيّ على لغة من جعل المحذوف منها الواو أو عِضَهِي ، وهَنَهِيّ ، وسَنَهِيّ على لغة من جعل المحذوف منها الهاء كما تقول : سنَوات ، وسنَهات .

وإن لم يجبر بردّ لامه في التثنية ولا في الجمع بالألف والياء [1] جاز فيه وجهان : الردّ وتركه نحو : حِرٍ ، فيقال : حِرَحِيّ أو حِرِيّ ، وشَفَة ، فيقال : شَفَهِي أو شَفِيّ .

فإن كان المحذوف اللام ، وعوّض في أوله همز الوصل جاز حذف الهمزة ، والرّدّ ، وإبقاء الهمزةِ وترك الرَّد ، فيقال في ابن ، واسم : بَنَوِيّ ، وسَمَوِيّ ، أو ابنِيّ واسْمِيّ . ولا يجمع بين الهمزة والردّ لئلا يجمع بين العوض والمعوّض ويقال في ابن : ابنِمِيّ أو ابْنِيّ ، أو بَنَوِيّ .

وتفتح عين المجبور مطلقاً سواء كان أصلها السكون أم الحركة كالأمثلة السابقة ، كلها تفتح عينها ، وهذا مذهب سيبويه والجمهور ..

وقال الأخفش : إن كان أصلها السكون سكنت ،

(١) ط : « والياء » مكان : « والتاء » ، تحريف .



يقال في النسب إلى شاة : شَوْهِي بسكون الواو. قال أبو حيان: وهذا منه قياس مصادم للنصّ ، فهو من فساد الوضع ، قال وقد رجع في « الأوسط » إلى مذهب سيبويه ، وذكره سماعاً عن العــرب .

ولا تحذف همزة الوصل من غير ما ذكر ، فيقال في النسبة إلى « امرىء » : امْرِئيّ ، وإلى استغاثة اسْتِغَاثِيّ ، والرّاء والنون من امرىء وابنم تابعــان في الكسر لما بعدهما في غير النسب .

* * *

(ص) : ويضعف ثاني الثنائي وضْعاً جوازاً إن صَحّ ، ووجوباً إن اعتلّ إلاّ بالألف فيهمز .

(ش) : إذا نسب إلى الثنائيّ وضعاً ، فإن كان آخره حرف صحيح جاز تضعيفه ، وعدم تضعيفه ، فيقال في كَمْ : كَمّي بالتشديد ، أو كَمِيّ بالتخفيف .

وإن كان آخره ياءً ، أو واواً [1] وجب تضعيفه ، فيقال في كيْ ، ولوْ : كَيَوِيّ ، ولَوَوِيّ كحَيَوِيّ .

وإن كان آخره ألف ضعف بالهمز ، فيقال في لا : لائي ، ويجوز ، لاوي لما تقدّم من أن الهمزة لغير التأنيث يجوز فيها الإقرار والقلب واواً .

* * *

(ص) : وتبدل ياءَ سِقاية ، وحولايا همزة ، أو واواً، وتزيد« غاية » الإقرار، لا يغير ثلاثيّ ساكن العين صحيحها ، لامُه واوٌ أو ياءٌ ، فإن أنث بالتاء فثالثها يقرّ

(١) ط : « أو واو » بالرفع . تحريف .

ما قبل الواو . وتقلب الياء في باب بنت . ثالثها : حذف التاء ، وإقرار ما قبل .

(ش) : النسب إلى سقاية ، وحَوْلايا بإبدال الياء همزة ، فيقال : سِقَائِيّ وحَوْلائِيّ ، لأنّ التاء والألف يحذفان ، فتتطرف الياء ، وقبلها ألف زائدة فتبدل همزة كما هو قاعدة باب الإبدال . وقد تجعل هذه الهمزة واواً فيقال : سقاويّ وحَوْلاوي .

أما نَحْو : سقاوة ، فتبقى الواو فيه على حالها ، ولا تقلب همزة فيقال : سقاوِيّ ، لأنّ العرب قد تقلب الهمزة واواً ، فإذا حذفت لم يجز فيها إلاّ الإثبات .

وأما غاية ونحوها كطاية [1] وثاية[2] مما ثالثه ياء بعد الألف ففيه ثلاثة أوجه :

النسبة إليه على لفظه ، فيقال : غَايِيّ ، وإبدال الياء همزة كما قلبت في سقاية ، فيقال : غائِيّ ، وإبدال الهمزة المبدلة من الياء واواً فيقال : غَاوِيّ .

والهمزة أجود ، لأن فيه سلامة من استثقال الياءات ، وإبدال أخفّ من إبدالين .

ولا يُغير ثلاثي ساكن العين صحيحها [١٩٧/٢] لامه ياءٌ أو واوٌ، أو خالٍ من تاء التأنيث كَظَبْي وغَزْوٌ باتفاق فيقال : ظَبْيِيٌّ وغَزْوِيّ .

فإن أُنِّث بالتاء كَظَبْيَة ودُمْيَة وزُبْيَة ، وعُرْوَة ، ورَكْوة [3] ، ورَشْوة ففيه أقوال :

أَحَدُها : وهو مذهب سيبويه والخليل : أنه لا يُغير أيضاً ، بل ينسب إليه على لفظه بعد حذف التاء ، سواء كان من ذوات الواو ، أو من ذوات الياء .

والثاني : أنه ينسب إليه كما ينسب إلى المنقوص الثلاثيّ ، فتقلب الياء واواً في اليائيّ ،

---

(١) طاية : السطح ومربد التمر .

(٢) ثاية : مأوى الإبل عازبة ، (القاموس : ثوى) .

(٣) الركوة : زورق صغير .



ويفتح ما قبل الواو فيها ، وفي الواوي ، فيقال : ظَبَوِيّ ، وعُرَوِيّ ، وعليه يونس : واختاره الزّجاج .

والثالث : التفرقة بين ذوات الياء فتفتح ما قبلها ، وتقلبها واواً كالثُّلاثِيّ المنقوص ، وبين ذوات الواو ، فتبقيه ساكناً ، وتقول : عُرْوِيّ ، وعليه ابن عصفور .

وفي النسب إلى بنت وأخت ، وثنتان ، وكلتا ، وكيْت ، وذيْت مذاهب :

أحدها : وعليه الخليل وسيبويه : أنه تحذف التاء ، وينسب إليها كمُذَكراتها فيقال : بَنَوِيّ ، وأخوِيّ ، وثَنوِيّ ، وكَلَوِيّ ، وكَيَوِيّ ، وذَيَوِيّ كسائر الألفاظ المؤنثة بالتاء .

والثاني : وعليه يونس أنه يُنْسب إليها على لفظها بإبقاء التاء ، فيقال : بِنْتِي ، وأُخْتِي ، وثِنْتِي ، وكِلْتِيّ أو كِلْتَوِيّ وكَيْتِيّ ، وذَيْتِي فراراً من اللبْس ، وهو اختياريّ .

والثالث : وعليه الأخفش : أنه تحذف التاء ، ويقرّ ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته ، ويردّ المحذوف ، فيقال : بِنْوِيّ ، وأُخْوِيّ وثِنْتِيّ ، وكِلْوِيّ ، وكَيْوي ، وذَيْوِيّ .

* * *

(ص) : ويُنْسَب لاسم الجمع ، والجمع المسمى به ، والغالب ، وما لا واحد له وإلا فالأصحّ ينسب لمفرده إن لم يلبس ، وثالثها : إن كان غير شاذ .

(ش) : إذا نسب إلى اسم الجمع أو الجمع المسمى به ، أو الجمع الغالب ، أو الجمع الذي واحده مهمل نسب إليه على لفظه ، كما ينسب إلى الواحد ، فيقال في قوم وتمر : قَوْميّ ، وتَمْرِيّ .



وفي كلاب وضباب ، وأنمار أسماء قبائل : كِلابي ، وضَبَابِيّ ، وأنْمارِيّ ، لأنها بالعلمية لم يبق يلحظ بها مفرد أصلاً .

وفي الأنصار : أنصاريّ ، لأنه وإن كان باقياً على جمعيته لم يخرج عنها ، لكنه غالب على قبائل بأعيانهم فنسب إليه على لفظه كالعلم .

وفي شماطيط ، وعباديد ، شماطيطيّ ، وعبادِيديّ إذ ليس له واحد مُعين يرجع إليـــه .

وأما الجمع الباقي على جمعيتِه ، وله واحد مستعمل . فإنه ينسب إلى الواحد منه ، فيقال في الفرائض : فَرَضِي ، وفي الحُمْس[1] : أحمسيّ ، وفي الفُرع[2] : أفْرعي .

قال أبو حيان: بشرط ألا يكون ردّه إلى الواحد يُغَيِّر المعنى ، فإن كان كذلك نسب إلى لفظ الجمع كأعْرابيّ ، إذ لو قيل فيه : عَربيّ ردّ إلى المفرد لالتبس الأعمّ بالأخص، لاختصاص الأعراب بالبوادي وعموم العرب .

وأجاز قوم : أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقاً ، وخرّج عليه قول الناس : فرائضيّ وكُتُبِيّ ، وقَلانِسيّ[3] .

وذهب هؤلاء : إلى أن القُمْرِيّ[4] والدُّبْسي[5] منسُوب إلى الجمع من قولهم : طيور قُمْر ، ودبْس .

---

(١) في النسخ الثلاث : « وفي الخمس : أخمس » بالخاء في الكلمتين . تحريف . صوابه من القاموس والحمس : لقب قريش جمع : أحمس .

(٢) انظر القاموس : « قرع » .

(٣) نسبة إلى « قلنسوة » .

(٤) القُمْريّة : ضرب من الحمام جمعه : قماريّ وقُمْر .

(٥) دُبْس : جمع الأدبس من الطير الذي لونه بين السواد والحمرة . ومنه الدُّبْس لطائر أدكن يقرقر . انظر القاموس .



وعند الأولين هو مَنْسُوب إلى القُمْرة ، وهي البياض والدِّبس [١] ، أو مثل كُرْسِيّ مما بني على الياء التي تشبه ياء النسب .

وأجاز أبو زيد في ما له واحد شاذ كمذاكير ومحاسن أن [٢] ينسب إليه على لفظه كالذي واحده مهمل ، فيقال : مذَاكِيرِيّ ، ومَحاسِنِيّ .

وسيبويه ينسب إلى مفرده الشاذّ فيقول : ذَكَرِيّ ، وحَسَنِيّ ، لأنه قد نطق له بواحد في الجملة .

ومن الشاذّ على الأول قولهم : كِلابِيّ الخُلُق والقياس كَلْبِي . وقولهم في الجمع المسمى به : فُرْهُوْدِي [٣] نسبة إلى الفراهيد والقياس : فراهيدي .

وإذا سمّي بنحو : تمرات ، وأرَضين ، وسنين ، ثم نسب إليها فتحت عين تمرات ، وأرضين . وكسر فاء سنين فرقاً بين النسبة إليها حال العلمية وبين النسبة إليها حال الجمعية ، فإنه في كلا الحالين يلزم حذف الألف والتاء ، والياء والنون ، فلو أسكنت العين ، وفتحت الفاء لالتبس فيقال في العَلَم : تَمرِيّ ، وأرَضِيّ ، وسِنِي ، وفي الجمع : تَمْرِيّ ، وأرْضِيّ ، وسِنَوِيّ ، أو سَنَهِيّ .

---

(١) الدِّبس : وهو عسل التمر . وفي النسخ الثلاث : الدبسة بهاء . صوابه من القاموس .

(٢) من قوله : « أن ينسب إليه » إلى قوله : « فيقال مذاكيري » سقط من أ .

(٣) ينصّ الأشمونيّ على أنّ الفراهيد علم على بطن من أسد ، قالوا فيه : الفراهيديّ بالنسبة إلى لفظه والفرهوديّ بالنسبة إلى واحده لأمن اللبس ، لأنه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود .
ويعلق الصبان على هذا القول بقوله : « وتعقبه الدماميني بأنه قد نقل غير واحد من أهل اللغة أن الفرهود ولد الأسد وولد الوعل ، واللبس يحصل إذا كانت كلمة فرهود مستعملة لشيء آخر وإن لم يكن قبيلة ، إذ لا دليل على أن الفرهود نسبة إلى القبيلة لجواز أن يكون نسبة إلى غيرها . وتعقبه المصرح أيضاً بأن في الصحاح أن الفُرهود بالضم : الغليظ ، وحيٌّ من نجد وهو بطن من الأزد فاللبس حاصل .
انظر الأشموني والصبان ٤ : ١٩٩ .



[شواذ النسب]

(ص) : شواذّ النسب المخالفة لما مرّ لا تحصى ، ومنها :

بناء فَعْلَل من جزئي المركب، ولحاق الياء لأبعاض الجسد ، مبنيّة على فعال، أو ملحقاً بهـا ألف ونون للمبالغة ، والفرق بين الواحد وجنسه والزيادة والإغناء عنها بفعَّال من الحرفة، وفاعلُ، وفعل بمعنى صاحب الشيء ، وإقامة أحدهما مقام الآخر أو غيرهما . وقاس المبرّد باب فعال ، وتخفّف الياء [١٩٨/٢] ، فيعوّض قبل اللام ألف ، ولا يُجْمعان إلا شذوذاً .

(ش) : ما سمع من النّسب مُغَيّراً تَغْييراً لم يُذْكر في هذا الباب أو متروكاً فيه التّغيير المقرّر فيه لم يُقَسْ عليه، وعدّ في شواذ النَّسب التي تحفظ ولا يقاس عليها ، وهي كثيرة لا تحصى ، فمن المُغَيَّر قولهم في النسب : إلى السّهل : سُهلى بضم السّين ، وهو خلاف ما نقرّر ، فلا يقاس عليه بحيث يقال في كَلْب : كُلْبِيّ بضم الكاف ، وقولهم في الشتاء : شِتَوِيّ ، وقياسه : شِتائي على لفظه ، وقولهم في البصرة : بِصْريّ بكسر الباء ، وقياسه فَتْحُها ، وللشيخ الهِمّ (١) دُهْرِيّ بضم الدال نِسْبَةً إلى الدّهر ، وقياسه فَتْحُها . وفي خراسان : خُرَسيّ وخُراسيّ ، وفي الرّي : رَازِيّ ، وفي مرو : مَرْوزِي، وفي دراب جِرْد (٢) دراوِرْدِيّ ، وفي دار البطيخ : دَرْبِخَيّ ، وفي سوق الليل : سُقَلِيّ .

---

(١) الشيخ الهِمّ ، والهِمّة بالكسر فيهما : الشيخ الفاني .

(٢) ب : « دارة جرد » ، أ : « إحرد » ط : « دار يجرد » . صوابه من القاموس « ودراب جِرد » : موضع .

ومن المتروك تغييره : والقياس أن يُغَيَّر قَوْلهم : كلبٌ عَمَيْرِيّ في النسب إلى عَمِيرَة [١] .

ومن شواذّ النَّسب بناؤهم فَعْلل من جزْئي المركّب كقولهم في عبد شمس : عَبْشَمِيّ ، وفي عبد الدار : عَبْدَرِيّ ، وفي امْرِىء القَيْس : مَرْقسيّ ، وفي عبد القيس : عَبْقَسِيّ ، وفي حضرموت : حَضْرَمِيّ .

ومنها لحاق ياء النّسب أسماء أبعاض الجسد مبنيَّة على فَعال أو مزيداً في آخرها ألف ونون للدلالة على عظمها كقولهم: أنافِيّ للعظيم الأنف، ورآسِي [٢] للعظيم الرأس . وعَضَادِيّ للعظيم العضد ، وفَخَاذِيّ للعظيم الفخذ ، وفي الذي طوله أو عرضه شبر : أَحادِي أو شبران ثُنَائِيّ ، أو ثلاثة : ثُلاثِيّ . وهكذا رُباعيّ ، وخُماسِيّ ، وسُداسِيّ وسُباعِيّ ، فلا يقاس على شيء من ذلك بحيث يقال في العظيم الكبد أو الوجه : كباديّ ، أو وجَاهِيّ ، بل يقتصر على ما سمع ، وكقولهم في العظيم الرقبة ، والجُمّة ، واللّحية ، والشّعر : رَقَبانِيّ ، وجُمّاني ولِحْيانِيّ ، وشَعْرانِيّ فلا قياس عليه ، بحيث يقال في العظيم الرأس : رأسَانِي .

ومنها لَحاق الياء علامة للمبالغة كقولهم : رجل أعجميّ وأشعريّ ، وأحمَرِيّ أو للفرق بين الواحد وجنسه كزَنج وزَنْجِي ، ومَجُوس ، ومَجُوسِيّ ، ويهود ويهودي ، ورُوم ورُومِيّ . أو زائدة إما لازمة ككرسِيّ ، وحَواريّ وكلبٌ زِبْنِيّ [٣] ، فهذه الياء ليست للنسب ، بل هي زائدة ، فبنيت الكلمة عليها ، أو غير لازمة كقوله:

١٧٨٣ ــ * والدّهر بالإنسان دوّاريّ [٤] *

---

(١) عميرة : قبيلة ، والقياس حذف الياء لأنه على زنة فعيلة .

(٢) ط فقط : « رؤاس » .

(٣) الزِّبْنية كـ« هِبْرية » : متمرّد الجنّ والإنس، والشديد ، جمعها : زبانية، وواحدها: زِبْنِيّ انظر القاموس : زبن .

(٤) سبق ذكره رقم ٧٤٨ .



ولا يقال : إنها زائدة للمبالغة ، لأنها قد استفيدت من بنائه على فعّال ، ولا يقاس على شيء مما ذكر .

ومنها : الإغناء عن ياء النسب ، بصوغ فعّال من الحرفة : كخبّاز وقزّاز ، وسقّاء ، وبقّاء ، وزجّاج ، وبزّاز ، وبقّال : وخيّاط ونجّار .

وبصوْغ ِ فاعل وفَعِل بمعنى صاحب الشيء كنامر ، ولابن ، ونابل ، أي صاحب تمر ، ولبن ، ونبل . وطَعِم ، ولَبِنٍ ، وعَمِل ، أي صاحب طعام ، ولبن ، وعمل .

وقد يقام فعّال مقام فاعل كنبّال بمعنى : نابل أي صاحب نبل ، وخرّج عليه قوله تعالى : « وما ربك بظلاّم للعبيد » (١) أي بذي ظلم .

وقد يقام فاعل مقام فعّال : كحائك في معنى حوّاك ، لأن الحياكة من الحرف .

وقد يقام غيرهما مقامهما نحو : امرأة مِعطار ، أي ذات عطر وناقة مِحْضير (٢) .

وكل هذا موقوف على السّماع ، ولا يقاس شيء منه وإن كان قد كثر في كلامهم . قال سيبويه : فلا يقال لصاحب البر : برّار ، ولا لصاحب الشعير : شعّار ، ولا لصاحب الدّقيق : دقّاق ، ولا لصاحب الفاكهة : فكّاه .

والمبرِّد يقيس باب فاعِل وفعّال ، لأنه في كلامهم أكثر من أن يحصى وقد تخفف ياء النسب بحذف إحدى ياءيها ، فيعوض منها ألف قبل لام الكلمة كقولهم في يمنى : يماني ، وفي شامي : شآمي ، ويصير الاسم إذ ذاك منقوصاً تقول : قام اليمانِي ، ورأيت اليمانِيّ ، ومررت باليمانِيٍّ ، ولأجل كون هذه الألف عوضاً من الياء المحذوفة لا يجتمعان إلا شُذوذاً في الشِّعْر .

---

(١) سورة فصلّت ٤٦.

(٢) أي ذات « حُضْر » بضمّ الحاء . والحُضر : ارتفاع الفرس أو النّاقة في عدوها.



التقاء الساكنين

(ص) : التقاء الساكنين : الغالب أنه لا يكون في الوصل [١] إلاّ في حرف لين مع مدغم متصل ، وقد يغيّر بإبدال الألف همزة ، وأنه فيما عداه يحذف الأول ، إن كان مدّاً ، أو نون تأكيد ، أو لدن ، وألاّ يحرك ما لم يكن الثّاني آخر كلمة ، فهو ، وإنّه يحرّك بالكسر ، وقد يفتح أو يضم لموجب ، فإنّ الواو بعد فتح لجمع تضمّ ، ولغيره تكسر ، وإن نوّن « عن » تكسر مطلقاً ، و «من» مع غير اللام ، وتفتح معها ، وتحذف إن لم تدغم بكثرة وفاقاً لأبي حيّان. وقال ابن مالك: بقلّة [٢] وابن عصفور: ضرورة . وحذف التّنوين ، وضمه لِتِلْو ضَمٍّ لازم لُغَةٌ [١٩٩/٢] .

(ش) : لا يخلو التقاء الساكنين من حذف أحدهما أو تحريكه ، وهو الأصل لأنه أقل إخلالاً ، ولذلك لا يعدل إليه إلا بعد تعذّره بوجْهٍ ما .

وأَصْل التّخفيف أن يكون من الساكن المتأخر ، لأن الثقل ينتهي عنده ، ولذلك لا يكون التّغيُّر في الأوّل إلاّ [٣] لوجه يرجّحه.

وقيل : الأصل تحريك السّاكن الأول ، لأنّ به التّوصُّل إلى النُّطق بالثّاني ، فهو كهمزة الوصل .

وقال قوم : الأصل تحريك ما هو طرف الكلمة أول الساكنين كان أو ثانيهما ، لأن

---

(١) ط فقط : « الأصل » مكان : « الوصل » .

(٢) ط : « ونقله ابن عصفور » تحريف . صوابه من أ ، ب ، والشّرح.

(٣) كلمة : « إلاّ » سقطت من ط.



الأواخر مواضع التغيير ، ولذلك كان الإعراب آخراً . . .

والتقاء الساكنين من الأحوال العارضة للكلمة ، ثم تارة يكون السّاكنُ أصله الحركة ، وتارة لا .

ويلتقيان في الوقف مطلقــاً سواء كان الأول حرف عِلّة أم لا . نحو : يَعْلمون ، وصَرْف [1] .

ولا يلتقيان في الوصل إلاّ وأوّلهما حرف لين ، وثانيهما مدغم متّصل نحو : دابَّة ، ودويّبة ، والضّالّين ، بخلاف المنفصل ، فيحذف له الأول وربما ثبت كقراءة : « عنه تّلَهّى » [2] . « ما لكم لا تّناصرون » [3] .

وربما فرّ من التقائهما في المتّصل بإبدال همزة مفتوحة من الألف : قرىء : « فيومَئِذٍ لا يُسْأَل عن ذَنْبِه إنْسٌ ولا جَأَن » [4] . « ولاَ الضأَلين »[5] وقال الشــاعر :

١٧٨٤ ــ وللأرْضِ أمَّا سُودُها فتَحجَّلَتْ

بيَاضاً ، وأما بِيضُها فادْهَأَمّتِ [6]

(١) أ ، و « حرّ » بالراء ، «ب» و «صرف» بالصاد وط : « وصرْن » بالنّون .

(٢) سورة عبس ١٠ . وهي قراءة ابن أبي بزّة ، وابن فُلَيح عن ابن كثير .
والقراءة هي : وصل الهاء في كلمة : « عنه » بواو ويشبع المدّ لالتقائه في أول كلمة : « تلهى » المشدّدة التاء بساكن .
انظر كتاب السبعة لابن مجاهد وانظر هامش التحقيق أيضاً ، ٦٧٢ .

(٣) سورة الصافات ٢٥ .

(٤) سورة الرحمن ٢٩ .

(٥) سورة الفاتحة ٧ .

(٦) يذكر صاحب الدرر ٢ : ٢٣٠ ، أنه لم يعثر على قائله . أمّا قائله فهو كثيّر كما نسبه إليه ابن عصفور في الممتع ١ : ٣٢٢ . وروايته : « فتحلّلت » مكان : « فتحجّلت » وهي روايــة السّيوطيّ في الهمع .



قال أبو حيان : ولا ينقاس شيء من ذلك إلاّ في ضرورة الشّعر على كثرة ما جاء منه .

فإن لم يكن الثّاني مدغماً حذف الأول ، إن كان حرف مدّ ، أو نون توكيد خفيفة ، أو نون « لدن » كقوله تعالى : « وقيل ادْخُلا النّار مع الدّاخلين »[١] « يقولوا الّتي »[٢] . « أفي الله شَكّ[٣] » ، وتقول : اضْرِب الرجل، تريد: اضْرِبَنْ ورأيته لدا الصّباح ، أي لَدُنْ .

وشذ إثبات الألف في قولهم: التقت حَلْقتا البِطان[٤] وقولهم في القسم : ها الله ، وإي الله بإثبات الألف والياء ، وكسر نون لدن كقوله :

١٧٨٥ ـ تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ في ظُهَيْري
مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِي[٥]

وإن كان غير ذلك حرّك ، أعني الأوّل نحو : اضْرِبِ الرّجل ، إلاّ أن يكون الثاني آخر كلمة فيحرّك هو أي الثاني ، كأيْنَ ، وكَيْفَ وأمْسِ ، وحَيْثُ ، ومُنْذُ .

وإذا كان الأول تنويناً فالأصل فيه عند التقاء الساكنين الكسر نحو : مررت بزيدٍ الظّريف ، فإن كان بعد السّاكن مضمومٌ ضمّاً لازماً ، فمن العرب من يضمّ إتْباعاً نحو : هذا زيدٌ اخْرج إليه ، وفيهم من يكسر .

فإن كانت الضّمة عارضة فليس إلاّ الكسر نحو : زيدٌ ابنك ، وزيدٌ اسمك .

---

(١) سورة التحريم ١٠ .

(٢) سورة الإسراء ٥٣ .

(٣) سورة إبراهيم ١٠ .

(٤) التقت حلقتا البطان مثل يضرب للأمر إذا اشتد ، انظر اللسان : « بطن » .

(٥) سبق ذكره رقم ٨٤٨ .



وقال الجَرْميّ : حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقاً لغة ، وعليها قرىء : « أحدُ الله الصمد » (١) ، « ولا اللّيلُ سابقُ النّهارَ » (٢) . وقال :

١٧٨٦ — * ولا ذاكِرِ اللهَ إلاّ قَلِيلا (٣) *

وأصْل ما حرّك من السّاكنين الكَسْرُ ، لأنها حركة لا توهم إعراباً إذْ لا يكون في كلمة ليس فيها تنوينٌ ، ولا ما يعاقبه من أل والإضافة .

بخلاف الضّمّ والفتح ، فإنهما يكونان إعراباً ، ولا تنوين معهما .

قال صاحب « البسيط » : هذا قول النّحويين ، قال : ويحتمل أن يقال الفتح الأصل ، لأن الفَرار من الثّقل ، والفتح أخف الحركات ، فكان أصلا .

أو يقال : لا أصل (٤) في الالتقاء لحركة بل يقتضي التّحريكِ خاصة ، وتعيين الحركة يكون لوجوه تَخُص .

ويعدل عن الكسر : إمّا للتّخفيف ، كأيْنَ ، وكَيْفَ ، لأن الكسر مجانس للياء فثقل اجتماعهما ، وأشْبَه اجتماع مِثْلَيْن ، ومنه : « المَ الله » (٥) بفتح الميم .

أو للجبر كقَبْلُ وبَعدُ ، لأنّهما لما حذف ما أضيفا إليه ، وبُنيا صار لهما بذلك وَهَنٌ فجبرا بأن بنيا على الضّم لتخالف حركة بنائهما حركة إعرابهما .

---

(١) سورة الإخلاص ، ١ ، ٢ .

(٢) سورة يسٓ ٤٠ . انظر العكبري ٢ : ٢٠٣ .

(٣) لأبي الأسود الدؤليّ . وصدره :

* فألفيتُهُ غير مستعتب *

من شواهد سيبويه ١ : ٨٥ ، والخزانة ٤ : ٥٥٤ .

(٤) ط : « ويقال الأصل » تحريف . صوابه من أ ، ب .

(٥) سورة آل عمران ١ .



أو للإتباع ،تُمّ تارة[1] يكون إتباعاً لحركة ما قبل وتارة يكون لما بعد كمُنْذُ، ضمة الذال قبلها إتباعاً لضمة الميم قبلها ونحو : « قُلُ ادعُوا » [2] ضُمّت لام «قل» إتباعاً لضمة العين بعدها ، أو ردّاً إلى الأصل نحو : مُذُ اليوم ، تحرّك بالضّم ، لأن أصله منذ ، فيردّ إلى أصله

وتجنُّباً لِلَّبس كانت ، و « اضربَنّ » لخطاب المذكر حرّكه [3] بالفتح لئلا يلتبس بخطاب المؤنث ، أو حملاً على نظير « كـ« نحنُ » حرك بالضّم حملاً على « هُمُ » والــواو .

أو إيثاراً للتجانس نحو : « إسحار » مسمّى به إذا رخّم ، فإنه تحذف راؤه الأخيرة ، فيبقى آخر الكلمة راء ساكنة بعد ألف ساكنة ، فتحرّك بالفتح لمجانسة الألف .

والغالب في نون « مِنْ » أنها تفتح مع حرف التّعريف ، وتكسر مع غيره نحو : « ومنَ النّاس [4] » . « مِنَ الذين فرّقوا دينهم » [5] . « مِن ابنك » .

وقَلّ عكسه : أي الكسر مع حرف التعريف والفتح مع غيره ، وكذا حذفها مع حرف التعريف كقوله :

١٧٨٧ — * كأنّهُما مِلآن لَمْ يتَغيّرا [6] *

أي [٢/٢٠٠] من الآن .

---

(١) ط : « ثم وتارة » بزيادة واو . تحريف .

(٢) سورة الإسراء ١١٠ .

(٣) في النسخ الثلاث : « حركا » .

(٤) سورة البقرة ٢٠٤ وغيرها .

(٥) سورة الروم ٣٢ .

(٦) سبق ذكره رقم ٨٠٣ .



وقد جعل ابن مالك هذا قليلاً ، وجعله ابن عصفور وغيره من الضّرورات ، ونازعهما أبو حيّان ، فقال : إنه حسن شائع لا قليل ولا ضرورة .

قال [١] : ولو تتبَّعْنا دواوين العرب لاجتمع من ذلك شيء كثير ، فكيف يجعل قليلاً أو ضرورة ، بل هو كثير ، ويجوز في سعة الكلام . قال : وطالما بنى النحويون الأحكام على بيت واحد ، أو بيتين ، فكيف لا يبنى جواز حذف نون «من» في هذه الحالة ، وقد جاء منه ما لا يحصى كثرة قال : نعم لِجوازه شرط ، وهو أن تكون الـلاّم ظاهرة غير مدغمة فيما بعدها ، فلا تقول في مِن الظّالم : م الظالم ، ولا في : « من الليل » : م « الليل » .

قال : ونظير ذلك حذف نون « بني » ، فإنهم لا يحذفونها إلا إذا كان بعدها لام ظاهرة ، فيقولون في بني الحارث : بلحارث ، ولا يقولون في بني النجار : بلنجّار قال ووقع في شعر المؤرج التّغلبيّ حذف نون «من» عند لام التعريف المدغم في النون إلاّ أنه حين حذف النون أظهر لام التعريف قال :

١٧٨٩ — المطعمــين لــدى الشّتا ء سدائفاً ملينب غُرّا [٢] .

انتهى .

---

(١) من قوله : « قال ولو تتبعنا » إلى قوله :
« بل هو كثير » سقط من أ .

(٢) قال صاحب الدرر : لم أعثر على قائل هذا البيت ولا تتمته .
ورواه الدرر شطر بيت على النحو التالي :

* المطعمين سدائفاً ملبثب غرّا *

وهذه الرواية محرّفة .
وفي النسخ الثلاث كتب الشاهد على النحو الآتي :

* المطعمين لدى الشتاء سدائفاً ملنيب غرا *

وكتابته على هذا النحو تحريف . =



والغالب في نون «عن» أنها تكسر مطلقاً مع لام التعريف ومع غيره: نحو: رضي الله عن المؤمنين وعن ابنك .

وقد تضم مع اللام : حكَى الأخفش : « عنُ القوم » .

قال أبو حيان : وليس لها وجه من القياس .

والغالب في الواو المفتوح ما قبلها الضمّ إن كانت للجمع نحو : اخْشَوُا الناس ، والكسر إن لم تكن للجمع نحو : لَوِ استطعنا .

وقد ترد بالعكس فتكسر واو الجمع ، وتضم واو غيره . وقد تفتح واو الجمع ، قرىء : « اشْتَرَوَا الضَّلالة » [1] بالفتح ..

* * *

= والبيت من مجزوء الكامل وصورته كما يلي :

المطعمـــين لدى الشتـا ء سدائفاً ملنيب غرا

(١) سورة البقرة ١٦ .



الإمـــالة

(ص) : الإمالة هي أن تنحى الصوت (١) جوازاً بالألف نحو : الياء لكونها بدلها في طرف أو آيلة إليها ، أو بدل عين ما يقال فيه « فِلْتُ »(٢) . أو تلوها ياء أو قبلها، ولو مفصولة بحرف أو حرفين ثانيهما هاء ، أو تلوها كسرة ، أو قبلها بحرف أو حرفين أولهما ساكن ، أو بينهما هاء .

(ش) : المقصود بالإمالة تناسب الصّوت ، وذلك أن الألف والياء وإن تقاربا في وصف قد تباينا من حيث أنّ الألف من حروف الحلق والياء من حروف الفم ، فقاربوا بينهما بأن نَحَوْا بالألف نحو الياء ولا يمكن أن ينحى بها نحو الياء حتّى ينحى بالفتحة نحو الكسرة ، فيحصل بذلك التناسب .

ونظير ذلك اجتماع الصّاد والدّال ، واجتماع السين والدّال (٣) ، فإن كُلاً من الصاد والسين يشرب صوت حرف قريب من الدّال ، وهو صوت الزّاي ، لأن الصاد مُستعل مطبق مهموس ، رِخْو والدال بخلاف ذلك ؛ والسّين مهموس فأشربا صوت الزّاي لموافقته للدّال في كونها مجهورة شديدة ، وإنما فعلوا ذلك ليتقارب ما تباعد من الحروف .

ثم الإمالة جائزة لا واجبة بالنظر إلى لسان العرب ، لأن العرب مختلفون في ذلك .

---

(١) كلمة : « الصوت » سقطت من أ .

(٢) في ط : « فلت » بالفاء وفي ب : « نلت » والكلمة غير واضحة في أ .

(٣) كلمة « الدال » سقطت من أ .



فمنهم من آمال وهم : تميم وأسد ، وقيس ، ويمامة أهل نجد ، ومنهم من لم يُمْلِ إلاّ في مواضع قليلة وهم : أهل الحجاز .

وباب الإمالة الاسم والفعل بخلافِ الحرف ، فإنه وإن أُمِيل منه شيء فهو قليل جدّاً بحيث لا ينقاس ، بل يقتصر فيه على مورد السّماع .

وأسباب الإمالة فيما ذكر أبو بكر بن السّرّاج استخراجاً من كتاب سيبويه ستة : وهي كسرة تكون قبل الألف أو بعدها ، وياء قبلها ، وانقلاب الألف عن الياء ، وتشبيه ألف بالألف المنقلبة عن الياء ، وكسرة تعرض في بعض الأحوال ، وذلك ما لم يمنع من ذلك مانع على ما تبيّن وشرح فيه . قال أبو حيّان : وقد زاد سيبويه ثلاثة أسباب ، شاذّة ، وهي شبه الألف بالألف المشبهة بالألف المنقلبة ، وفرق بين الاسم والحرف ، وكثرة الاستعمال (١) . أ هـ .

فتقول إذا كانت الألف متطرفة منقلبة عن الياء وأصلية (٢) نحو : فتى ورمى ، وملهى ، ومرمى سواء كانت في اسم أو فعل ، وسواء كانت ألفاً منقلبة عن ياء أصلية أم عن ياء منقلبة ، عن واو نحو : ملهى وأعطى .

وكذا ، إن (٣) كان مآلها إلى الياء فإنها تمال ، مثاله ألف التأنيث المقصورة فإنها تؤول إلى الياء في حال التثنية والجمع باتفاق من العرب ، وقيّده في التسهيل بقوله دون ممازَجة زائد (٤) احترازاً من نحو قفا ، وقطا (٥) لأن ألفه تؤول إلى الياء مع ياء الإضافة . في لغة هذيل ، وتقرأ ألفاً في لغة غيرهم .

---

(١) انظر الموجز في النحو لابن السّراج ١٣٩ .

(٢) ط : « وأصليت » بالواو . تحريف .

(٣) ط : « وكذا وإن كان مآلها » .

(٤) كلمة : « زائد » سقطت من أ ، وفي ط : « زائدة » بالتاء . تحريف ، صوابه من ب والتسهيل ٣٢٥ .

(٥) ط : « ووطا » بواوين . تحريف .



قال أبو حيان : وهذه المسألة أعني إذا كانت الألف لا تؤول إلى الياء إلا بممازجة زائدٍ فيها خلاف . فالظاهر من مذهب سيبويه أنه يسوّي فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو [٢٠١/٢] بين الاسم وبين النقل ، ولا يفرّق بينهما في جواز الإمالة .

قال سيبويه : وقد يتركون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو نحو : قفا وعصا ، قال أرادوا أن يَفْصِلوا بينها وبين بنات الياء وهو قليل .

وفرّق النحويون : الفارسِيّ وغيره بين الأسماء والأفعال ، فيطردون الإمالة في الفِعْل ، ويجعلونها شاذّة في الاسم . قال : وإنما غرّ النحويين (١) في ذلك — والله أعلم — ما حكى من أن القُرّاء السّبعة اتّفقت — فيما كان على ثلاثة أحرف من الاسم ، وألفه منقلبة عن واو — على الفتح ، والقراءات سنة متبعة ، وقد يتفقون على الجائز ، ولا يقدح اتّفاقهم إذا سُلِّم في نقل سيبويه . انتهى .

وكذا تمال الألف إذا كانت مبدلة من عَيْنٍ ما يُقال فيه : « فِلْت » (٢) .

قال أبو حيان: وعبَّر بعضهم عن هذا السبب بالإمالة لكسرة تعْرِض من بعض الأحـــوال .

قال سيبويه : ومما يميلون كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هي فيه عين إذا كان أول « فعلت » مكسوراً نحو الكسرة، كما نَحَوْا نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء ، وهي لغة لبعض الحجاز . أ هـ وذلك نحو : خاف ، وطاب ، وزاد ، وجاء فتقول : خِفت ، وطِبْت ، وزِدت ، وجئت ، فتحذف العين إذا لحقت تاء الضمير ، ويصير إذ ذاك إلى فِلْت . واحترز من أن يصير إلى « فُلت » بضم الفاء نحو : فُلت فإنه لا يمال . قال ونحوه ، لأنه لا ياء فيه ، ولا كسرة تعرض .

---

(١) في ب : « غر النحويون » . تحريف .

(٢) في ب : « نلت » بالنون ، وفي ط : « فلت » بالفاء . والكلمة غير واضحة في أ .



وكذا تمال الألف إذا كانت متقدِّمةً على ياء تليها نحو : بايع ، أو متأخرة عنها متّصلة بها كالسَّيال لـ « شجر » ، والضَّياح [١] لِلّبن الممزوج .

قال أبو حيّان : والإمالة في بيّاع [٢] ، وكيّال أقوى ، لأن الياء مضعفة ، أو منفصلة بحرف نحو شَيْبان .

والإمالة إذا كانت الياء ساكنة أقوى منها إذا كانت متحرّكة نحو : الحيَوان ، لأن الانخفاض في الساكنة أظهر لقربها من حروف المد .

أو منفصلة بحرفَيْن ثانيهما هاء نحو : « بَيْتَها » [٣] ، ورأيت جَيْبهَا [٤] . قال أبو حيان : وأطلق صاحب التسهيل في ذلك وكان ينبغي أن يقصد بألا يُفْصَل بين الهاء والياء ضمة نحو : بَيْتُها [٥] فإنّه لا يجوز الإمالة ، لأن الضّمَّة فيها ارتفاع في النطق والإمالة فيها انخفاض فتدافعا . قال : وإنما شرطه أن يكون ثانيهما هاء لخفائها ، فكأنه ليس بين الياء والألف إلا حرف واحد .

قال : واعلم أن الياء وإن كانت من أقوى أسباب الإمالة ، فإنا لم نجدها سبباً موجباً للشيء مِمَّا أمالت القراء إلاّ في نحو « الخيرات » [٦] و « حَيْران » [٧] في قراءة ورش ، وإلاّ في مذهب قتيبة [٨] وحده فإنّ الإمالة موجودة في قراءته لذلك .

---

(١) سيال بفتحتين ، وكذلك الضّياح بفتحتين وفي أ : « الضياح » بالصاد والحاء ، تحريف .

(٢) ط : « تباع » بالتاء قبل الباء . تحريف .

(٣) أ : أ ، ب : « بينهما » بالنون . ط : « تليها » . ولعل الصواب : «بَيْتَها » وقد فصل بين الياء والألف والتاء والهاء ، أو « بينها » بالنون .

(٤) في النسخ الثلاث : رأيت يديها ، وهذه محرّفة أيضاً ، لأنه فصل بين الياء والألف ، بثلاثة حروف لا بحرفين ، ولعل الصواب : « جيبها » كما مثل الأشموني ٤ : ٢٢٥ .

(٥) ط : « نحو تليها » تحريف .

(٦) سورة البقرة ١٤٨ . (٧) سورة الأنعام ٧١ .

(٨) قتيبة النحوي ، الجعفي الكوفي : ذكره الزّبيديّ في نحاة الكوفة .



وكذا تمال الألف لكونها متقدّمة على كسرة تليها نحو : مساجد ، أو متأخّرةً عنها بحرف نحو : عماد ، أو حرفين أولهما ساكن نحو شمْلال بخلاف ما إذا كانا متحرّكين نحو : أكلت عنباً [١] ، وما إذا تقدم ثلاثة أحرف ، فإنه لا يجوز الإمالة إلا أن تكون أحدها الهاء نحو : « دِرْهَماك » ، ويريد أن « ينزعَها » لخفاء الهاء .

وشرطه ألاّ يكون إحدى الحركتين ضمة ، فلا يجوز إمالة : « هو يضرِبُها » لحجز [٢] الضمة بين الكسرة والألف .

وحكم [٣] الكسرة في وسط الاسم حكمها في أوله ، « فالاسوِداد » مثل « عِماد » .

وكلّ ما كانت الكسرة أقْرب إلى الألف كانت الإمالة أولى ، « فكِتاب » أولى من « جِلباب » .

وكلما كثرت الكسرات كانت الإمالة أولى . وقد انتهى أسباب الإمالة .

وملخّصها أنها ترجع إلى شيئين : الياء والكسرة .

وقد اختلف في أيهما أقوى ؟

فذهب ابن السّرّاج : إلى أن الياء أقوى من الكسرة لأنها حرف ، والكسرة بعضهـــا .

وذهب الأكثرون : إلى أنّ الكسرة أقْوى ، لأنها تجلب الإمالة ظاهرة ومقدَّرة ، وهو ظاهر كلام سيبويه، واستدلّ له من جهة السماع بأن أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة ، ولا يميلونها للياء، ومن جهة المعنى بأن الاستثقال في النطق بالكسرة أظهر منه في النطق بالياء التي ليست مدة ، وإن كانت مدة فالكسرة معها نحو : ديماس [٤] ،

---

(١) ط : « عينا » بالياء . تحريف .

(٢) ط : « لحجر » بالراء .

(٣) من قوله : « وحكم الكسرة » إلى قوله : « وكل ما كانت الكسرة » سقط من أ .

(٤) الديماس : الكِنُّ والسّراب ، والحمّام وجمعه : دياميس ، ودماميس .
انظر القاموس : « دمس » .

فلا شك أن إمالة مثل هذا أقوى من إمالة سِربال، وإنّما الكلام في الياء للتي ليست معها كسرة .

* * *

(ص) : ويغلب الياء والكسرة غير المنوّنَين تأخّر مُسْتَعْلٍ ، ولو بحرف أو حرفين لا ثلاثة ، وتقدّمه غير مكسور ، أو ساكن إثره وراء مفتوحة أو مضمومة ، ويكفّ كسر الراء كل مانع إن لم يتباعد ولا يؤثر سبب في كلمة أخرى . وربما أثر المانع منفصلاً ، والكسر منوياً في موقوف ، ومدغم ، فإن كان الإدغام من كلمتين أثر على الصحيح [٢/٢٠٢] .

(ش) : يغلب الياء والكسرة الموجودتين ، إلا المنوِيّتَين تأخرُ حرف من حروف الاستعلاء السبعة [1] ، متصل بها نحو : باخل ، أو منفصل بحرف نحو : ناهض ، أو بحرفين نحو : مناشيط ، فلا يمال شيء من ذلك في الأفصح .

ونقل سيبويه إمالة نحو : مناشيط عن قوم من العرب ، لتراخي حرف الاستعلاء ، قال : وهي قليلة .

فإن كان الفصل بثلاثة أحرف لم يغلب . لتراخيه نحو : يريد أن يضربها بسوط .

وبعض العرب غلب حرف الاستعلاء — وإن بَعُد — وما صدرت به من التعبير [2]

---

(١) هي : القاف — الصاد — الضاد — العين — الخاء — الطاء — الظاء .
وقد جمعها النحاة في أوائل كلمات هذه العبارة : قد صار ضرار غلام خالي طلحة ظليماً .

(٢) أ : « التعيين » ب : « التغيير » ط : « الشيئين » .
ولعل الصواب : « التعبير » بالعين والباء أو «التغليب » لأن نص التسهيل هو ٣٢٥ : « فإن تأخر عن الألف مستعل متصل أو منفصل بحرف أو حرفين غلب — في غير شذوذ — الياء والكسرة الموجودتين لا المنويتين » .

تَبْعثُ فيه التسهيل .

وقد تعقّبه أبو حيّان قائلاً : أما تمثيل حرف الاستعلاء بالمتأخر [1] عن الألف التي من شأنها أن تمال لأجل الياء لولا ذلك الحرف ، فيقتضيه كلام المصنف . قال : وغَلَبَتُه للكسرة واضح ، وأما غلبة الياء فلم نجد ذلك فيها لا في تأخر حرف الاستعلاء عن الألف ، ولا في تقدّمه عليها ، إنما يمنع مع الكسرة [2] فقط .

قال : وكذلك [3] قوله : الموجودتين ، لا المنويّتين غلط ، لأنه ليس لنا ياء منويّة تمال الألف لأجلها ، لا متقدّمة على الألف ولا متأخرة ، وإنما الكسرة هي التي تكون موجودة ومنويّة ، قال : فذكر الياء هنا غلط ، وصوابه ، أن يقال : تقلب الكسرة الموجودة لا المنويّةَ .

ومثال ما الكسرة فيه منويّة ، وبعد الألف حرف الاستعلاء : « هذا ماضّ » في الوقف ، ومررت بماضّ ، قيل أصله : ما ضص ، فأدغم . انتهى .

وكذلك يغلب حرف الاستعلاء إن تقدم على الألف ، فلا تجوز الإمالة نحو : قاعد ، وغانم ، وصاعد ، وطائف ، وضامن ، وظالم إلاّ أن يكون مكسوراً نحو : غِلاب ، أو ساكناً بعد مكسور نحو : مِصْباح ، فإنه تجوز الإمالة .

ومتى اتّصلت بالألف راء مفتوحة أو مضمومة منعت الإمالة . قال أبو حيّان : سواء تقدّمت نحو : راشد ، وفِراشُ ، أو تأخرت نحو : هذا كافر ، وحمار ، ورأيت حماراً .

وبعض العرب يميل ، ولا يلتفت إلى الراء .

---

(١) من قوله : « بالمتأخر » إلى قوله : حرف الاستعلاء عن الألف سقط من أ .

(٢) ط : « الكثرة » مكان : « الكسرة » . تحريف .

(٣) من قوله : « وكذلك » إلى قوله : « فذكر الياء » سقط من أ .



فإن كسرت الراء كفّت المانع كقارب ، وغارم ، فإنّ حرف الاستعلاء لو لم تكن الراء المكسورة بعد الألف يمنع من الإمالة [١] ، لكن الراء المكسورة نزّلت منزلة حرفين مكسورين ، فقويت في جانب الإمالة حتّى غلبت المستعلى .

وإنما قويت هذه الألفات [٢] ، لأنك تستعلي بلسانك ، ثم تنحدر ، وذلك سهل فحيث قوي الموجب التزموه ، ولذلك لم يغلب الراء المكسورة حرف الاستعلاء إذا كان متأخِّراً عنها نحو : فارق ، لأنّ ذلك لو أميل : إصعاد بعد انحدار ، وهو صعب .

فإن كانت هذه الرّاء غير متّصلة بالألف نحو : « أَلَيْسَ ذَلِكَ بقادر » [٣] لم تغلب القاف لبعدها إلاّ في لغة شاذة .

قال أبو حيّان : وفي قول التسهيل كفّت المانع اختصار حسن ، وذلك أن المانع يشمل حرف الاستعلاء ويشمل الراء المفتوحة التي تنزلت منزلة حرف الاستعلاء ، فإذا اتصلت بالألف الرّاء المكسورة كفت ما منع من الإمالة ، وهو حرف الاستعلاء نحو : غارم ، والراء المفتوحة نحو : قرَارِك ، لأن الراء المفتوحة ليست في باب المنع بأقوى من حرف الاستعلاء . أ هـ .

---

(١) في ط : « فإن حرف الاستعلاء له لو لم تكن الراء المكسورة بعد ألف لمنع من الإمالة » .
والعبارة فيها تحريف في كلمة : « لمنع » .
وفي أ ، ب سقطت كلمة : « له » و « يمنع » بالياء مكان : « المنع » .
والعبارة مستقيمة ولذلك اخترتها .
وتوضيح العبارة : أن حرف الاستعلاء له المنع من الإمالة إذا لم يكن بعد الألف راء مكسورة ، فإن هذه الراء المكسورة تمنع الحرف المستعلى من التأثير في الإمالة حيث توقف منعه ، ويسمون هذه الراء مانع المانع .
وفي حالة عدم وجود كلمة : « له » كما في أ ، ب فإن العبارة تصح كما صوّبت . وجملة : « يمنع من الإمالة » خبر إنّ .

(٢) هكذا في النسخ الثلاث . ولعل المراد بالألفات الإمالة لأن الإمالة تقع عليها .

(٣) سورة القيامة ٤٠ .



فلذلك زدت في التصريح بقولي : كُلٌّ مانع . وبعض العرب يجعل الراء المكسورة مانعة من الإمالة كالمفتوحة والمضْمُومة .

ولا يؤثر سبب الإمالة إلا وهو بعض ما الألف بعضه ، فلو كان السّبب من كلمة ، والألف من أخرى نحو : هذا قاضي سابور ، ورأيت يدي سابور لم يجز إمالة ألف سابور ، لأن الياء والكسرة الموجِبَيْن للإمالة من كلمة ، والألف من كلمة أخرى ، وكذلك لو قلت :

١٧٩٠ — * ها إنَّ ذي عِذْرَةٌ [1] *

لم تمل ألف ها لأجل كسرة همزة إنَّ ، لأن ألف « ها » من كلمة ، والكسرة من كلمة أخرى .

قال أبو حيّان : ويستثنى من هذه مسألة : بينها ، وعندها ، ولن يضربها ، فإنَّ الهاء ألفها التي تمال من كلمة ، والسبب الذي هو الياء أو الكسرة من كلمة . قال : وقد مضى تعليل اغتفار ذلك في الهاء وكأنها مفقودة لخفائها .

قال : وقد نَصُّوا على أن الكسرة إذا كانت منفصلة من الكلمة التي فيها الألف ، فإنها قد تمال الألف لها وإن كانت أضْعَف من الكسرة التي تكون معها في الكلمة الواحدة .

قال سيبويه : سمعناهم يقولون : لزيد مال ، فأمالوا للكسرة ، وشبهوا بالكلمة الواحدة . أ هـ .

---

(١) للنابغة . والشاهد قطعة من بيت روي هكذا في الدرر ٢ : ٢٣٢ .
ها إنّ ذي عِذرةٌ إلاّ تكن نفعت
فإن صاحبها شارك النّكدِ
ورواية الديوان ٣٠ .
« وما إن ذي » مكان : « ها إنّ ذي » .



وقد يؤثر مانع الإمالة ، وهو في كلمة أخرى غير الكلمة التي فيها الألف نحو : يريد أن يضربها قبل ، فالألف من كلمة ، والمانع هو القاف من كلمة أخرى . وربما أثرت الكسرة مَنْوِيَّة في موقوف عليه أو مدغم نحو : هذا حاجّ وهؤلاء حواجّ [1] .

والأكثر في لسان العرب أنّ ما كانت الكسرة ذاهبة منه للإدغام أنه لا تمال ألفــه .

قال أبو حيان : وظاهر قول التسهيل في مدغم [٢٠٣/٢] يشمل إدغام ما كان في كلمة نحو : حادّ ، وإدغام ما كان في كلمتين نحو : « الأبْرَار لَفِي نعيم » [2] . وقد حكى صاحب كتاب التفصيل خلافاً في إمالة الألف التي قبل الراء المدغمة في مثلها أو في اللاّم نحو : « مع الأبرار ربّنا » [3] « والنّهار لآيات » [4] . فقال بعضهم : يمنع الإمالة في ذلك لذهاب الجالب لها ، وهي الكسرة بالإدغام ، وهذا مذهب ناشىء من النّحويين البصريين وقال الأكثرون : الإمالة ثابتة في ذلك مع الإدغام كثبوتها مع غيره ، وذلك أن تسكين الحرف للإدغام عارض بمنزلة تسكينه للوقف ، إذ هو بصَدد ألاّ يدغم ، ولا يوقف عليه ، والعارض لا يُعْتدّ به ، وإلى هذا ذهب أحمد بن يحيى .

قال أبو حيّان : وهو عندي الصّحيح ، لأن الإمالة قد حكاها سيبويه في نحو : حادّ ، وإن كان الأفصح ألا تُمَال ، فإذا كان قد جاز ذلك في مثل حادّ مع أن كسرته لا تظهر إلا أن اضْطُر شاعر ففكّ ، فلأن يجوز مع هذا أولى ، لأن هذا الإدغام ليس بواجب ، وهو زائِل إذا وقَفْتَ، ولا سيّما إذا قلنا بأن المدغم في شيء يشار إلى حركته

(١) في النسخ الثلاث : « هذا حاد » بالدال « وهؤلاء حراج » بالراء ، والثانية : محرّفة . ولعل الصواب : هذا حاجّ وهؤلاء حواجّ . وقد مثل لها ابن يعيش ٩ : ٦٤ .
بـ : « جادّ وجوادّ » بالجيم .

(٢) سورة الانفطار ١٣ .

(٣) سورة آل عمران ١٩٣ ، ١٩٤ .

(٤) سورة آل عمران ١٩٠ .



إشارة لطيفة ، فكأن الحركة إذ ذاك موجودة ، لكنها ضعفت .

* * *

(ص) : وأميل بلا سبب للمجاورة والفواصل ، قيل : وكثرة الاستعمال .

(ش) : من أسباب الإمالة فيما عرى من الأسباب الستة السابقة مجاورة الممال .

قال سيبويه : قالوا : « رأينا عماداً » فأمالوا للإمالة [١] ، كما أمالوا الكسرة . وقالوا : مَعْزَانا [٢] في قول من قال : عمادا ، فأمالوهما جميعاً ، وذا قيـــاس . انتهى .

قال أبو حيّان : وقد قرأ القُرّاء بالإمالة للإمالة في عدّة كلم ، من ذلك : صاد « النّصارى » [٣] ، وتاء « اليتامى » [٤] ، وسين « أسَارى » [٥] ، و « كُسَالى » [٦] وكاف « سكارى » [٧] ، أمالها بعض القُرّاء لإمالة ما بعدها .

مال : وقولنا مجاورة الممال يشمل ما أميل [٨] لتقدّم الإمالة عليه ، وما أميل لتأخر الإمالة عنه .

ومن أسبابها مراعاة الفواصل كإمالة : « والضُّحى واللّيل إذا سَجى » [٩] لمراعاة

(١) أي أمالوا الألف الثانية من : « عمادا » لمناسبة الألف الأولى الممالة لأجل الكسرة .

(٢) أي بإمالة الألفين ، الأولى : رجوعها إلى الياء في التثنية ، والثانية : لمناسبة الأولى . انظر الصبان ٤ : ٢٣١ .

وفي ب ، ط : « معزانا » بالعين والزاي . وفي أ : « معرانا » بالعين والراء . الصواب مـــن الأشموني والصبان ٤ : ٢٣١ .

(٣) سورة البقرة ٦٢ وغيرها .

(٤) سورة البقرة ٨٣ وغيرها .

(٥) سورة البقرة ٨٥ وغيرها .

(٦) سورة النساء ١٤٢ وغيرها .

(٧) سورة النساء ٤٣ وغيرها .

(٨) « ما أميل » سقط من أ .

(٩) سورة الضحى ١ ، ٢ .



قَلى ، وما بعده من رؤوس الآي .

وعدَّ قوم منهم صاحب البديع ، والبهاباذي من أسباب الإمالة كثْرة الاستعمال كإمالة[1] الأعلام نحو: الحجّاج ، والعجّاج اسم الرّاجز مرفوعاً ومنصوباً . قال أبو حيّان : كثْرة الاستعمال من الأسباب الشاذة التي أميلت الألف لأجلها .

* * *

(ص) : والفتحة قبل راء مكسورة أو هاء تأنيث لا سكْت على الصحيح .

(ش) : أميل من الفتحات نوعان : أحدهما : ماتلته راء مكسورة .

قال أبو حيّان : وهذه الإمالة مطّردة ، ولها شرطان : أحدهما أن[2] تكون الرّاء المكسورة تلي فتحة في غير ياء ، أو يكون بينهما حرف ساكن غير الياء نحو : « مِن عمرو » ، وخَبَط رِياح[3] ، أو مكسور نحو : يَاسِر ، وسواء كانت الفتحة في حرف الاستعلاء نحو : مِنَ البَقَرِ أم في راء نحو « شَرَر » أم في غيرهما نحو : « من الكبر » ، أم كانت الراء والفتحة في كلمة كما مثلنا أم في كلمتين نحو : رأيت خَبَطَ رياح إلاَّ أن المتّصلة أقوى في إيجاد الإمالة من المنفصلة فهي في : من البقر أقوى منها في خَبَط ريـــاح .

فإن كانت الفتحة في ياء نحو : من الغِيَر[4] ، أو السّاكن الفاصل بين الفتحة والراء ياء[5] نحو : لغيْر[6] امتنعت الإمالة فيه .

---

(١) من قوله : « كإمالة الأعلام » إلى قوله : « من الأسباب » سقط من أ .

(٢) ط فقط « أن لا تكون » بلا النافية . تحريف .

(٣) « خبط رياح » بفتح الباء كما قال الصبّان ٤ : ٢٣٣ . وهو الورق الذي نفضته الرياح .

(٤) غِيَر كعنَب : أحداث الدهر .

(٥) كلمة : « يا » سقطت من ط .

(٦) ط : « تغير » بالتاء . تحريف .



الشَّرط الثاني : ألاّ يكون بعد الراء المكسورة حرف استعلاء ، فإنه لا تجوز الإمالة ، وذلك نحو : الشّرِق ، والضَرِط [١] .

النوع الثاني : ما يليه هاء تأنيث موقوف عليها .

قال أبو حيّان : سبب الإمالة لهاء التأنيث من الأسباب الشاذّة وهو أنها شبهت بالألف المشبهة بالألف المنقلبة .

قال سيبويه : سمعت العرب يقولون : ضربت ضربة وأخذت أخذة ، شبهت الهاء بالألف فأمال ما قبلها ، كما يميل قبل الألف .

قال أبو حيّان : ولم يبيّن سيبويه : بأي ألف شبهت ؟ والظاهر أنها شبهت بألف التأنيث لاشتراكهما في معنى التأنيث . قال : وكل هاء تأنيث فإن الإمالة جائزة في الفتحة التي قبلها .

ولا تمال الألف قبلها [٢] نحو : الحياة ، والنجاة ، والزكاة إلاّ إن كان فيها ما يوجب الإمالة نحو : إمالة « مرضاة » ، و « تقاة » .

---

(١) في النسخ الثلاث : « والصرط » بالصاد ولعل الصواب : « الضّرط » بالضاد المعجمة ، والضرط : خفة اللحية ورقة الحاجب . يقال : ضرط يضرط ضرْطاً وضَرِطاً ككتف . القاموس : « ضرط » .

(٢) يقول الصبّان ٤ : ٢٣٤ : مبيناً السبب في عدم إمالة الألف ما نصّه :

« ارتضى البعض مما قيل في علة عدم إمالة الألف قبل هاء التأنيث أن وقوع الألف قبل الهاء أزال شبهها بألف التأنيث ، لأنّ هاء التأنيث لا تقع بعدها ثم » .

ولا يرتضي الصبان تعليل هؤلاء النحاة السابق فيقول : إن ما ارتضاه – أعني البعض – لا يصحّ إلاّ لو جعلنا علة إمالة الألف شبهها بألف التأنيث ولا قائل به فهو لا معنى له.

فاللائق في التعليل ما ظهر لي ولله الحمد من أن سبب إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث شبهها بألف التأنيث ، وألف التأنيث لا يقع قبلها ألف فلما وقع قبل الهاء ألف ضعف شبه الهاء بألف التأنيث فلم تقتض إمالة ما قبلها .



وسواء كانت هذه الهاء للمبالغة نحو : علاَّمة ، ونسَّابة أم لا ، لأنها كلها تاء تأنيث .

فإن كانت الهاء للسكت نحو : « ماهية »[١] . فذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز ذلك ، وقد قرأ به أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي : قال أبو الحسن بن الباذش ، ووجه إمالة ذلك الشَّبَهُ اللفظي الذي بينها وبين هاء التأنيث . أ هـ [٢/٢٠٤] .

* * *

(ص) : ولا يمال مبنيّ الأصل غير « ها » ، و « نا » ، و « ذا » ، و « متى » ، و « أنّى » ولا حرف غير مسمّى به إلا « بلى » ولا في : «إمّا لا». قيل: والجواب . قال قوم : وحتى ، والفرّاء ، ولكن ، وغير ما مرّ مسموع أو غير فصيح .

* * *

(ش) : لا يمال من الأسماء إلاّ المتمكن ، وأميل من غير المتمكّن أي من المبنّي الأصلي « ها » ، و « نا » نحو : مرَّ بها ، ونظر إليها ، ومرَّ بنا ، ونظر إلينا ، وذا اسم الإشارة ، سمع : « ذا قائم » بالإمالة ، وإمالته شاذة ووجه إمالته أن ألفه ياء ، وأنه قد تصرَّف فيه بالتصغير ، وإن كان التصغير لا يدخل نظائره ، فتصرف فيه بالإمالة ، وأمالت العرب « متى » في كلتا[٢] حالتيها. من الاستفهام والشرط ، وكذلك أنّى ، وإمالة ألفها إنما هي لشبهها بالألف المشبهة بالألف المنقلبة .

واختلف في وزنها ، فقيل : فَعْلى ، وإليه ذهب الأهوازيّ ، واختاره ابن مجاهد ، وجوّز أن يكون : أفعل ، واختاره أبو الحسن بن الباذش ، لأن زيادة الهمزة أولاً عند سيبويه أكثر من زيادة الألف آخراً .

وخرج بمبنيّ الأصل ما عرض بناؤه كالمنادى نحو : يا فتَى ، ويا حُبْلى فإنَّ

---

(١) سورة القارعة ١ .

(٢) في ط : « كلا حالتيها » تحريف .



إمالته مطّردة ، وإمالة الفعل الماضي مطّردة ، وإن كان مبنيّ الأصل .

وأمّا الحروف فلم يمل منها إلا « بلى » ، لأنها تنوب عن الجملة في الجواب ، فصار لها بذلك مزيّة على غيرها ، ولا في « إمّا لا » ، لأنها موضوعة موضع الجملة من الفعل والفاعل ، لأنّ المعنى : إن لم تفعل كذا فَافْعَل كذا ، ولو أفردت من « إمّا » لما صحّت إمالة ألف « لا » . وحكى ابن جنيّ عن قطرب إمالة « لا » في الجواب ، لكونها مستقلة في الجواب كالاسم .

قال الخضراويّ : والأحسن أن يقال كالفعل ، لأنها استقلت لنيابتها عن الفعل .

قال أبو حيّان : وحكى صاحب « الغنية » ، وهو أبو يعقوب يوسف بن الحسن الاستراباذيّ في هذا الكتاب عن أبي بكر بن مقسم أن بعض أهل نجد ، وأكثر أهل اليمن يميلون ألف « حتى » ، لأن الإمالة غالبة على ألسنتهم في أكثر الكلام .

وعامّة العرب ، والقرّاء على فتحها . قال أبو يعقوب : وقد روى إمالتها عن حمزة والكسائي إمالة لطيفة .

وذهب سيبويه ، وأبو بكر بن الأنباريّ والمهاباذيّ وغيرهم إلى منع إمالة حتّى . قال أبو حيّان : وهم محجوجون بنقل ابن مقسم .

قال ابن الأنباري : وإنما كتبت بالياء ، وإن كانت لا تمال فرقاً بين دخولها على الظّاهر ، والمكنّى . فلزم الألف فيها مع المكنّى حين قالوا : حتّاي ، وحتّاك ، وحتّاه ، وانصرف إلى الياء مع الظاهر حين قالوا : حتّى زيد . انتهى .

قال أبو حيّان : واختلف أيضاً في إمالة « لكن » ، فذهب إلى جواز ذلك الفراء تشبيهاً لألفها بألف فاعل ، والصحيح أنه لا تجوز الإمالة ، لأنها لم تسمع [1] فيها ،

(١) كلمة : « تسمع » سقطت من أ .



والأصل في الأدوات ألاّ تمال ، وما أميل منها ، فإن ذلك فيها على طريقة الشذوذ ، فلا يتعدّى مورد السماع .

وما سُمِّي به من الحروف دخلته الإمالة لخروجه عن حيّز الحرفية إلى حيز الأسماء كقولهم في حروف المعجم : باء ، تاء ، ثاء ، ياء، وكذا أوائل السور التي آخرها ألف كالراء ، فإن لم يكن كصاد ، وقاف ، فلا خلاف في فتحها .

قال أبو حيّان : وقد حكوا إمالة ألف يا في النداء ، وَوَجْهُ ذلك أنها عاملة في المنادى في قول ، ونائبة عن العامل في قول ، فصار لها بذلك مزيّة على غيرها من الحروف وشبّهت أيضاً بما أميل من كلام المعجم نحو : إمالتهم ألف باء ، وتاء ، وراء .

وغير ما تقدّم تقريره في الباب شاذ مسموع ، أو لغة ضعيفة لقوم من العرب لم يوثق بفصاحتهم ، وقد تقدّم في الشّرح الإشارة إلى بعض ذلك .

* * *

الوَقفُ

(ص) : الوقف : إذا وقف على ساكن لم يُغَيّر إلا المهمل خطّاً ، فيحذف إلا التّنوين في غير الهاء ، فالأفصح إبداله في الفتح ألفاً ، وحذفه في غيره ، وفي المقصور المنــوّن .

ثالثها : الأصحّ كالصحيح والمنقوص غير المنصوب ، إن حذف فاؤه أو عينه فبالياء حتماً ، وإلاّ فالأصح إن نون الحذف ، وإلاّ فالإثبات خلافاً ليونس في المنادى ، وياء المتكلم الساكنة وصلاً ، والمحذوفة والياء والواو المتحرّكتان [1] كالصحيح .

والسّاكنان لا يحذفان اختياراً خلافاً للفراء وكذا ألف المقصور ، وضمير الغائبة وفاقاً لأبي حيّان .

ويجوز إبدال ألف المبنيّ همزة ، وإقرارها ، ولحوق الهاء ، وإبدال الألف مطلقاً همزة أو ياء ، أو واواً لغة .

والمختار وفاقاً للمبرّد والمازنيّ وابن عصفور وخلافاً للجمهور الوقف على «إذن» بالنون ، وفي « كأين » خلف ، وتُرَدّ نون « لم يك » ، ومنعه الفرّاء [٢/٢٠٥] .

(ش) : إذا كان آخر الموقوف عليه ساكناً ثبت بحاله في الوقف كحاله في الدّرج ، وذلك نحو : لَمْ ، ومَنْ ، والّذي ، ولم يَقُمْ ، ولم يقُوما وسواء كان مبنيّاً أم معرباً إلاّ أن يكون آخر الموقوف عليه حرفاً أهمل في الخطّ، أي لم تجعل له صورة في الخط ،

---

(١) ط : « المتحركان » .



فصار يلفظ به ولا يصوّر له شكل ، وهو التنوين ، ونون « إذن » على مذهب من يرى كتبها بالألف ، ونون التوكيد بعد فتحة أو ألف ، فإنه يحذف إلا تنوين مفتوح معرب أو مبنيّ غير مؤنث بالهاء ، فإنه يبدل ألفاً في الإعراب في لسان العرب نحو : رأيت زَيْدا ، ووَيْها ، وإيهًا .

فإن كان مؤنثاً بالهاء نحو : رأيت قائمة فإنك لا تبدل من التنوين فيه ألف ، هذا أيضاً على الأعرف من لسان العرب ، وهم الذين يقفون بإبدال التاء هاء ، وأمّا من يقف بالتّاء، وهم بعض العرب ، فإنه يبدل من التنوين في هذا النوع ألفاً فيقولون : رأيت قائمتا قـال :

١٧٩١ ـ إذَا اغْتَزَلَتْ من بُقامِ الفَرير فيا حُسْنَ شَمْلَتِها شَمْلَتا [1]

وخرج بالمؤنث بالهاء : المؤنّث بالتاء نحو : بنت ، وأخت ، فإنه يُبْدل فيه التنوين ألفاً كغير المؤنث نحو : رأيت بنتاً وأختاً .

ولغة ربيعة حذف التنوين من المنصوب ، ولا يبدلون منه ألفاً فيقولون : رأيت زَيْد حملاً له على المرفوع ، والمجرور ليجري الباب مجرى واحداً ، قال :

---

(١) هذا الشاهد قائله مجهول غير أن روايته في النسخ الثلاث وفي الدرر ٢ : ٢٣٢ محرّفة فقد ورد الشاهد على هذا النحو :

إذا اعتزلت من مقام الفرير فيا حسن شملتها شملتا

والتحريف في : « اعتزلت » بالعين ، وصوابها اغتزلت من الغزل .

و « مقام » وصوابها : « بقام » بالباء والقاف وهو الصوف يغزل لبه .

و « العزيز » بالعين ، والزّاي المكرّرة . وصوابها : « الفرير » بالفاء والرّاء وهو ولد النعجة .

والمراد أنه إذا اغتزلت من هذا الصوف النّقيّ الخالص فما أحسن شملتها شملة .

انظر اللسان : « شمل » .



١٧٩٢ ـ ألا حبَّذا غُنْمٌ وحُسْنُ حَدِيثِها
لقد تَرَكَتْ قلبِي بها هائماً دَنِفْ [١]

ووجه الحذف في الرّفع والجرّ استثقال الإبدال فيها ، ولغة أزد السراة [٢] الإبدال في الأحوال الثّلاثة ، حكى أبو الخطّاب عنهم : أنهم يبدلون في الرّفع والنّصب والجر حرفاً يناسب الحركة ، أي واواً وألفاً أو ياء وكأن البيان عندهم أولى ، وإن لزم الثّقــل .

ومذهب سيبويه فيما نقل أكثر النحويين أنّ المقصور المنوّن كالصحيح فيما ذكر من أن أشهر اللّغات فيه حذف التنّوين من المضموم والمكسور ، وإبداله ألفاً من المفتوح نحو : قام فتى ، ومررت بفتى ، ورأيت فتى ، فإن العرب مجمعون على الوقوف بالألف ، ففي حالة الضّمّ والكسر هي الألف التي كانت في آخر الكلمة ، وحذفت لالتقائها ساكنة مع التنوين ، لأنه لما حذف التنوين عادت الألف إذ قد زال موجب الحذف . وأما في المفتوح ، فإنها بدل من التّنوين ، وبهذا المذهب ، قال أبو عليّ في أحد [٣] قوليه ، والجمهور وابن مالك في التسهيل .

وذهب المازنيّ : إلى إبدال الألف من تنوينه مطلقاً رفعاً وجرّاً ، ونصباً ، قال : لأنّ التنوين في الأحوال كلها قبله فتحة ، فأشبه التنوين في : رأيت زيداً ، لأنهم إنما وقفوا على : رأيت زيداً بالإبدال ألفاً ، لأنّ الألف لا ثقل فيها بخلاف الواو والياء ،

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد العينيّ ٤ : ٥٤٤ .
وفي ب ، ط : « أزد الشري » تحريف .
وفي أ : « أزد السرى » . تحريف كذلك صوابه من القاموس .
(٢) ويقال : أزد شنوءة ، وعمان ، والسّراة .
(٣) ط فقط : « في آخر » مكان : « في أحد » . تحريف .



وهذه العِلّة موجودة في المقصور المنوّن ، وبهذا المذهب قال الأخفش والفرّاء ، وأبو علي أوّلاً .

وذهب أبو عمرو والكسائيّ إلى عدم الإبدال فيه مطلقاً ، وذلك أنه يحذف التّنوين رفعاً ، وجرّاً ، ونصباً ، فتعود الألف في الأحوال كلها ، وهذا المذهب قاله ابن كيسان ، والسّيرافيّ ، وابن برهان ، وابن مالك في الكافية وشرحها ، وعزاه مكّيّ بن أبي طالب إلى الكوفيين وعزاه أبو جعفر بن الباذش في «الإقناع» إلى مذهب سيبويه والخليل وقال أبو حيّان : إنه الأرجح .

وأمّا المنقوص فإن حذف فاؤه كـ (يفي)[1] علماً ، ومثله : « وقى » يقي[2] ، أو عينه كـ (مُرٍ) اسم فاعل من أرأى يُرْئِيَ [3] علماً ، فإنه يُوقَف عليه برَدٍّ الياء حتماً في الأحوال كلها ، إذْ لو وقف عليه بدونها لزم الإخلال بالكلمة ، إذ لم يبق فيها إلاّ حرف واحد .

وإن لم يحذف منه فاء ولا عين ، فإن كان منصوباً ثبتت في الياء في الوقف ، وأبدل من التنوين ألف نحو : رأيت القاضي [4] ، ورأيت قاضِياً وإن كان مرفوعاً أو مجروراً ، فالأفصح ــ إن كان منوّناً ــ حَذْفٌ يائِه نحو : هذا قاض ، ومررت بقاض ، وإن كان غَيْر منوّن إثباتُ يائه ، وتحت ذلك صور :

---

(١) ط : « كيف » تحريف

(٢) ط : « وفي يفي » بالفاء . والأنسب أن تكون بالقاف .

(٣) في النسخ الثلاث : « من أرى يرى » . تحريف .
صوابه من الأشمونيّ . وأصله : مُرْئِيٌ على وزن : « مُفعِل » فأعلّ إعلال قاضٍ ، وحذفت عينه ، وهي الهمزة بعد نقل حركتها ، فإنه إذا وقف عليه لزم ردّ الياء ، وإلا لزم بقاء الاسم على أصل واحد ، وهو الرّاء .
انظر شرح الأشمونيّ ٤ : ٢٠٨ .

(٤) مثال المنصوب المقرون بـ «أل» ولا يجتمع معها التنوين .



أن يكون معرّفاً باللاّم نحو : جاء القاضي ، ومررت بالقاضي أو بالإضافة نحو : جاء قاضي مكة ، وقاضي المدينة ، أو غير مُنْصرف نحو : هؤلاء جواري ، أو منادى نحو : يا قاضي ، واختيار إثبات الياء في الوقف على المنادى هو مذهب الخليل .

ومذهب يونس اختيار حذفها نحو : يا قاض . قال سيبويه : وهو أقوى ، لأنّ النّداء محلّ حذف ، ألا تراهم رَخّموا فيه الأسماء .

ومقابل الأفصح في المنوّن لغة قوم [٢٠٦/٢] يثبتون الياء فيه نحو : هذا قاضي ، وغازي ، وبها قرأ ابن كثير وورش في أحرف .

ومقابله في المعرّف باللاّم لغة قوم يحذفون الياء منه ؛وعلى هذه اللغة قوله تعالى: « الكبيرُ المتعال » [1] . و « يوم التَّناد » [2] وهي جارية في المضاف المُلاقى الساكن نحو : قاضي المدينة إذا وقف عليه وزالت الإضافة .

وحكم ياء المتكلم السّاكنة وصلاً ، والمحذوفة ، وحكم الياء والواو المتحرّكتين حكم الصحيح ، فيوقف على الأولى بالسّكون كما هي في الدّرج نحو : جاء غلامي ورأيت غلامِي ، ومررت بغلامي ، وعلى الثّانية بإبقاء حذفها كحالها في الوصل نحو : يا قوم ، وعلى الآخرين بحَذْفِ الحركة نحو : لن يرمِي ، ولن يغزُو . وأما ياء المتكلم المتحرّكة ، فإنه يجوز الوقف عليه بالسّكون ، ويجوز الهاء مع التّحريك فتقول في قام غلامي : قام غلامي ، وقام غلامِيَهْ .

وأمّا الياء والواو الساكنتان ، فيوقف عليهما بالسّكون كحالهما في الوصل نحو : يرمي ، ويدعو ، ولا يحذفان إلاّ في فاصلة أو قافية كقوله تعالى : « واللّيل إذا يَسْر » [3] وقول الشاعر :

---

(١) سورة الرّعد ٩ .

(٢) سورة غافر ٣٢ .

(٣) سورة الفجر ٤ .



١٧٩٣ - * وأراك تَفْرِي ما خلَقْتَ وبعـ
ـض القوم يخلق ثم لا يفــــري [(١)] *

وأجاز الفراء الحذف في سعة الكلام لكثرة ما ورد من ذلك ومنه : « ذَلِكَ ما كُنّا نَبْغِ » [(٢)] .

قال أبو حيّان : ولا خلاف أن المقصور لا تحذف ألفه إلاّ في ضرورة كقوله :

١٧٩٤ - * رَهْطُ ابنِ مَرجُومٍ ورَهْطُ ابن المُعَلْ [(٣)] *

يريد : ابن المعلّى .

وأما ألف ضمير الغائبة فذكر ابن مالك أنه قد يحذف منقولاً فتحه اختياراً كقوله : « والكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ » يريد : بها فحذف الألف، وسكن الهاء ، ونقل حركتها إلى الباء ، ولذلك فتحها .

قال أبو حيّان : وظاهر كلامه قياس ذلك ، لأنه قال : اختياراً فعلى ما ذكر يجوز أن يقف على : منها ، وعنها ، وفيها : مَنَه ، وعَنَه ، وفَيَهْ قال : وإنّما روى منه فيما علمناه هذا الحرف الواحد على جهة الندور لبعض العرب ، وينبغي في إثبات ذلك إلى كثرة توجب القياس .

قال : وكلّ مبنيّ آخره ألف نحو : « ها » ، و « أولى » و «هنا» يجوز فيه ثلاثة

---

(١) لزهير يمدح هرماً . ديوانه ١١٥ .
من شواهد : سيبويه ٢ : ٢٨٩ ، وابن يعيش ٩ : ٧٩ . ورواية الهمع والدرر : لا تَفِرْ بدون ياء في آخره تحريف .

(٢) سورة الكهف ٦٤ .

(٣) سبق ذكره رقم ١٧٤٠ .



أوجه : ابقاؤها ألفاً كما في الوصل ، وإبدالها همزة ، وإلحاق هاء السكت بعدها سمع : « هو أحرى بهاء » بالهمزة . وأما قلب الألف هاءً كقوله :

١٧٩٥ — * من ها هنا ومن هُنَهْ (١) *

فشاذ إلاّ في الاسم المندوب ، فإنه يتعيّن فيه الوجه الثالث ، وهو إلحاق الهاء نحو يا زيداه ، ولا يوقف عليه بالألف فقط ، ولا تبدل ألفه همزة ولحقوق هذه الهاء خاصّ بالمبنيّ ، فلا يقال : موساه ، ولا عيساه حذراً من التباسه بالمضاف إليه ، وربّما قلبت الألف الموقوف عليها همزة أو ياءً ، أو واواً نحو : هذه أفعأ (٢) أو أفعى ، أو أفْعُو ، في : هذه أفعى ، وهذه عصأ ، أو عصى ، أو عصُو في عصا .

الأولى ، والأخيرة لغة بعض طيء . والثانية لغة فزارة .

ونص سيبويه على أن هذه اللغات الثلاث في كل ألف في آخر اسم سواء كانت أصليّة أو غير أصليّة . وحكى الخليل : أن بعضهم يقول : رأيت رجلأ ، فيهمز ، لأنها ألف في آخر الاسم .

واختلف في الوقف على إذن ، فمذهب أبي علي والجمهور إبدال نونها في الوقف ألفاً . وذهب طائفة : إلى أنه يوقف عليها بالنّون .

قال أبو حيّان : وأمّا عن ، ولن ، وأن ، ونحوها ، فإنها يوقف عليها بالنّون إذا اضطرّ إلى ذلك ، لأنها حروف لا يحسن الوقف عليها بخلاف إذن ، فإنه يحسن الوقف عليها والفصل .

قال : وأما النّون الخفيفة فلا خلاف أنه يوقف عليها بإبدال نونها ألفاً إذا انفتح ما قبلها .

---

(١) سبق ذكره رقم ١٧٢٢ .

(٢) أ ، ط : « أفعا » بدون همزة صوابه من ب .



قال : واختلف في « كائن » .

قال : وإذا حذف من الفعل حرف صحيح لكثرة ذلك الاستعمال ، وذلك المضارع من كان نحو : لم يك ثم وقف عليه ، فنصّ بعض أصحابنا أنه لا يكون فيه الوقف . على الكاف ولا يجري مجرى : « ما أدر » في الوقوف على الرّاء ، لأن نون لم يك لم تحذف عند التقاء الساكنين ، بل تحرّك فيه بخلاف ياء : « ما أدري » فإنها تحذف عند التقاء الساكنين ، فلما خالفه في الوصل في هذا خالفه في الوقف ، ولأنه لو وقف عليه بالسّكون لكان إخلالاً بالكلمة ، فصار بمنزلة : يا مُرِ ، قال : وظاهره أنه تردّ النون المحذوفة كما تردّ الياء في مُرِ ، وأما القُرّاء فإنهم يقفون على الكاف ، ولا يردّون المحذوف .

قال : وعلامة الجزم في « لم يك » حذف الحركة التي كانت على النّون المحذوفة لكثرة الاستعمال . وصرّح أبو علي في «العسكريّات» بأنه حذفت الحركة للجزم ، ثم كثر استعمالهم له فحذفوا النّون للجزم كما تحذف حروف العِلّة للجزم ، لأنها تشبهها في أمور معلومة [٢/٢٠٧] فهو جزم بعد جزم حُذِف بتدريج ، ونظير لم يَكُ : لم يكن . انتهى .

[مسألة]

(ص) : مسألة يوقف على حركة غير التّاء بالسّكون ، والرّوْم مطلقاً ، وقيل : لا روم في الفتح والإشمام في الضّمّ ، والتضعيف إن لم يكن همزة أو ليناً ، أو تالي سكون ، أو منصوباً منوناً ، ونقل حركته لساكن قبله ، إن قَبِلها ، ولم يوجب عدم النظير ما لم يكن همزة ولا ينقل من غيرها الفتح ، في الأصحّ ، ثم يحذف ويوقف على المنقول إليه ثابتاً له ما مرَّ في الأفصح ، والمنقول حركة الآخر ، وقيل : مثلها لالتقاء الساكنين ، وقيل : للدّلالة على الإعراب وقيل : لهما .



(ش) : إذا كان آخر الموقوف عليه متحرّكاً غير تاء التأنيث جاز في الوقف عليه أمـــور :

أحدها : السّكون وهو الأصل في الوقف على المتحرّك، وذكروا أنّه لما كان الأصل لشيئين [١] : أحدهما أن الحرف الموقوف عليه مُضَادٌّ للحرف المبتدأ به ، لأن الوقف هو الانتهاء ، والانتهاء مضاد للابتداء فينبغي أن تكون صفته مضادة لصفته ، والابتداء لا يكون إلا بمتحرّك فيكون هذا ساكناً .

والآخر أنّ الوقف موضع استراحة ، لأنه موضع يضعف فيه الصوت ، فاختاروا للحرف الموقوف عليه أخف الأحوال ، وهو السكون ، وجعلوا علامته في الخط حاء فوق الحرف وصورتها هكذا «ح» [٢] .

الثاني : الرَّوْمُ [٣] : وهو إخفاء الصوت بالحركة . هكذا شرحه ابن مالك .

وقال بعضهم : هو ضعف الصَّوت بالحركة من غير سكون، فتكون حالة متوسّطة بين الحركة والسكون ، وتكون في الحركات كلها في المرفوع منوناً كان أو غير منوّن ، وهو كجزء من الضمّة ، وفي المنصوب غير المنوّن ، وفي المفتوح ، وفي المجرور بالكسرة ، وبالفتحة وفي المكسور ، وهو كجزء من الكسرة .

ويحتاج في المنصوب والمفتوح إلى رياضة لخفة الفتحة ، وتناول اللسان لها بسرعة ، ولذلك لم يُجِزْه الفرّاء [٤] في الفتحة .

وأمّا النحويون فمذهب الجمهور جوازه في الفتحة . قال الأستاذ أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري عُرِفَ بابن الباذش : زعم أبو حاتم أن الرَّوْم لا يكون في

(١) ط : « كان الأصل شيئين » .

(٢) « ح » سقطت من ب وفي أ « حـ » .

(٣) الروم : حركة مختلسة مختفاة وهي أكثر من الإشمام ، لأنها تسمع .

(٤) ط فقط : « الفراء » بالفاء .



المنصوب لخِفَّته ، والناس على خلافه ، لأن الرَّوْم لا يرفع حُكْمَهُ حُكْمُ [(١)] السكون لما فيه من جري بعض الحركة في الوقف ، فلا يمنع أن يكون الفتح كغيره . أ هـ .

وأمّا المنصوب المنوّن فمن وقف عليه من العرب دون تعويض فإنه يقف بالإسكان والـــروم .

الثالث : الإشمام : وهو الإشارة إلى الحركة دون صوت ، فهو لا يدرك إلا بالرؤية [(٢)] ، وليس للسمع فيه حظّ ، ولذلك لا يدركه الأعمى ويدركـــه بالتعلّم بأن يضمّ شفتيه إذا وقف على الحرف . قال أبو الحسن الحصري [(٣)] في قصيدته :

١٧٩٦ ـ يرى رَوْمَنا ، والعُمْيُ تَسْمعُ صَوْتَهُ
وإشْمَامُنَا مِثْلُ الإشَارة بالشّعْــرِ

وذكر النحويون أن الإشمام مختص بالضَّمَّة، سواء كانت إعراباً أم بناء قالوا : ولا يكون في المنصوب والمجرور ، لأن الفتحة من الحلق ، والكسرة من وسَط الفم ، ولا تمكن الإشارة لموضعهما ، فالإشمام في النصب والجر ، لأنه لا آلة له [(٤)] ، بخلاف الرَّوْم ، لأنه عمل اللسان فقط [(٥)] فيلفظ بهما لفظاً خفيفاً ويسمع .

قال أبو حيّان : وقولهم في الروم : إنّه عمل اللسان لا يتمّ إلا في الحروف اللّسانية ،

---

(١) ط : « لحكم » .
(٢) أ : « بالروية » : تحريف بدليل قوله بعد ذلك : « لا يدركه الأعمى » .
(٣) علي بن عبد الغني القروي الحصريّ الأندلسيّ أبو الحسن . دخل الأندلس بعد الخمسين وأربعمائة . وكان من أهل العلم بالقراءات والنحو .
(٤) « لأنه لا آلة له » مكانها بياض في أ .
(٥) كلمة : « فقط » سقطت من ط .



وهي التي يكون للسان عمل في حركاتها ، ألا ترى أنّ الحروف الحلقية والشّفهية لا عمل للسان فيها ، ومع ذلك فيجوز فيها الرَّوْم ، وإنما لم يكن الإشمام في الفتحة والكسرة ، لأن الإشارة إليهما فيها تشويه [1] لهيئة الشّفة . انتهى .

الرابع : التّضعيف : ويقال فيه التثقيل تارة [2] بأن تجيء بحرف ساكن من جنس الحرف الموقوف عليه ، فيجتمع ساكنان ، فيحرّك الثاني ، ويدغم فيه الأول .

وقال بعضهم : التّضعيف : تشديد الحرفين في الوقف نحو : « هذا جعفرّ » و « قام الرجلّ »

ولا يجوز ذلك في الهمز نحو « بناء » ، لأن العرب تنكبت إدغام الهمزة في الهمزة إلا إذا كانت عيناً نحو : سآل ، ولآل .

ولا في حرف لين نحو : يعي [3] ، وسرو .

ولا في تالي ساكن نحو : عمْرو ، وبكْر ، ويوْم ، وبيْن .

ولا في منصوب منوّن ، لأنّهُ [4] يُوقف عليه في أشهر اللّغات بإبدال ألف من تنوينه ، ولا تضعيف في الألف . قال أبو حيان : ولم يؤثر الوقوف بالتضعيف عن أحد من القرّاء إلا ما رواه عصمة بن عروة عن عاصم أنه وقف على قوله تعالى [٢٠٨/٢] « مستطرّ » في سورة «القمرّ»[5] بتشديد الراء ، وذلك بخلاف الإسكان والروم ، والإشمام فإن ذلك مرويٌّ عنهم .

الخامس : النقل بأن تنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف السّاكن قبله نحو :

(١) ط : « تسوية » بالسين مكان : « تشويه » بالشين . تحريف .
(٢) ط : « نفى » بالنون .
(٣) « ولا » سقطت من ط .
(٤) أ : « لم يوقف » بزيادة « لم » تحريف .
(٥) سورة القمر ٥٣ .



قام عمُرو بضم الميم ، ومررت ببِكرْ بكسر الكاف :

قـــال :

١٧٩٧ – * أنا ابْنُ مَاوِيّةَ إذْ جَدّ النّقُرْ (١) *

وقـــال :

١٧٩٨ – أرَتْنِي حِجْلاً على ساقِيهـــا فهش الفؤاد لذاك الحِجِل (٢) *

وقـــال :

١٧٩٩ – عَجِبْتُ والدّهْر كثير عَجَبُه من عَنَزِيٍّ سَبّنِي لم أَضْرِبُهُ (٣)

قال أبو حيان : ولم يؤثر الوقوف بالنقل عن أحد من القُرّاء إلا ما روي (٤) عن أبي عمرو أنه قرأ : « وتواصوا بالصّبِرْ » (٥) بكسر الباء. وقرأ سلام عن السّدي (٦) :

---

(١) قيل لعذكى بن عبد الله المنقري ، وقيل : لعبد الله بن ماوية الطّائي . وتمامه :

* وجاءت الخيل أثافي زمرْ *

من شواهد : سيبويه ٢ : ٢٨٤ وقد نسبه لبعض السعديين .

والإنصاف ٢ : ٧٣٢ ، وأوضح المسالك رقم ٥٥٥ ولسان العرب : « نقر » .

وفي النسخ الثلاث والدرر : « إذا » مكان : « إذ » و « مأوى » مكان : « ماوية » .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد الانصاف ٢ : ٧٣٣ ، وابن يعيش ٩ : ٧١ ، واللسان : « رجل » .

(٣) لزياد الأعجم .

من شواهد سيبويه ٢ : ٢٨٧ .

(٤) ط : « شيئاً روى » .

(٥) سورة العصر ٣ .

(٦) أ : « سلام من السّدر » . ط : « سلام من السدى » ب : « سلام من السدر » وعلق مصحح ط في الهامش بعبارة : « كذا بالأصل، وفي أكثر النسخ مكانها بياض » . ولعلها : قرأ سلاّم عن =



« والعصِر » بكسر الصاد : قال والظاهر من كلام ابن مالك أن الحركة التي كانت على الحرف الموقوف عليه هي بعينها التي نقلت إلى السّاكن قبل الحرف ، وبه قال بعض النحويين قال : نقلوا لئلا تذهب حركة الإعراب بالجملة .

وقال أبو عليّ : هذه الحركة لالتقاء الساكنين ، واستدّل على ذلك بأنهم لم ينقلوا في زيد ، وعون ، لأن الياء والواو احتملتا ذلك ، كما احتملتا أن يدغم ما بعدهما في نحو : ثَوْبُ بكر .

قال أبو حيّان : وينفصل عن هذا بما يلزم من استثقال الحركة في حرف العلة [1] .

قال : وقال أبو عليّ أيضاً : وليس بتحريك لالتقاء الساكنين محضاً ، ألا ترى أنه يدلّ على الحركة المحذوفة من الثاني ، فدلّ هذا على أن النقل جمع بين التخلص من التقاء الساكنين ، وبين الدّلالة على حركة الإعراب .

وقال المبرّد والسّيرافيّ : هذا النقل للدّلالة على الحركة المحذوفة كما راموا الحرف وأشموه للدّلالة ، واحتجّا بأن الوقف يحتمل فيه الجمع بين ساكنين ولا يتعذّر فإنما نقلوا لبيان حركة الموقوف عليه .

ثم إن النقل لا يكون إلاّ إلى ساكن فإن كان ما قبل الحرف الآخر متحرّكاً فلا يجوز النّقل ، فلا يقال : مررت بالرَّجِل بكسر الجيم نقلاً لحركة اللاّم إليها ، لأنها مشغولة

= السّديّ .

أما سلام فهو : سلام بن سليمان أبو المنذر القارىء روى له الترمذي والنسائي . ومات سنة ١٧١ . « البغية » ، ١٦١ . وقراءة : « والعصر » بكسر الصاد نسبها ابن مجاهد إلى سلام بن المنذر قال : « حدثنا عفّان ، قال : سمعت سلاماً أبا المنذر يقرأ ، « والعصِر » فكسر الصاد ، وهذا لا يجوز إلا في الوقف لأنه ينقل حركة الراء إلى الصاد ويسكن « الراء » انظر « كتاب السبع لابن مجاهد ٦٩٦ » وأما السّديّ فهو مروان بن محمد الكوني . انظر الجرح والتعديل ٤ : ٦١ ، ٨٦ .

(١) كلمة : « حرف » سقطت من ط .



بحركتها ، ولأن النقل إنما كان فراراً من التقاء الساكنين ، وهو مفقود في الذي تحرّك ما قبله ، ولغة لخم النقل إلى المتحرّك قال :

١٨٠٠ ـ مَنْ يأتمِرْ للحزم فيما قَصَدُهْ
تُحْمَدْ مساعيه ، ويُعْلَمْ رشَدُهْ [١]

وشرط السّاكن أن يكون صحيحاً ، فإن كان حرف علة كـ « دار» و« عون » و «بين» لم يجز النقل إليه ، لاستثقال الحركة على حرف العلة .

وألاّ [٢] يكون مضاعفاً نحو : « العِلّ » [٣] فلا يقال : انتفعت بالعَلَل ، لأن ذلك مفض إلى فكّ المدغم ، وقد اعترفوا [٤] على إدغامه ، فلا يُفكّ مثل هذا إلاّ في ضرورة الشعر .

وشرط المنقول منه أن يكون حرفاً صحيحاً فلا ينقل من غَزْو ، لأنه يؤدي إلى كون الآخر واواً قبلها ضمة في المرفوع ، وذلك مرفوض، وإلى القلب والتغيير في المخفوض .

وشرط النقل ألا يؤدّي إلى عدم النّظير ، فلا يجوز في انتفعت ببُسر [٥] لأنه يصير على وزن فُعِل، وهو مفقود في الأسماء،ولا في : هذا بِشْر لأنه يصير على وزن فِعُل وهو

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد العينيّ ٤ : ٥٥٢ ، والأشموني ٤ : ٤١١ .

(٢) ط : « أن لا يكون » بسقوط الواو تحريف .

(٣) العلّ والعَلَلُ : الشربة الثانية ، وفي ط : « العقل » . تحريف .

(٤) في أ ، «اعترفوا» بالفاء والرّاء ، وفي ب : « اعتزموا » بالميم والزّاي وفي ط : « اعترموا » بالراء والميم كلاهما تحريف .
ولعل الصواب ما جاء في أ أو حرفت الكلمة عن كلمة : « اتفقوا » .

(٥) أ : « ببشر » . وفي الأشموني ٤: ١٢: انتفعت بـ«قفل» . والمراد أنه لا تنقل ضمّة إلى مسبوق بكسرة ، ولا كسرة إلى مسبوق بضمّة .

مفقود في الكلام ، بل يتبع [١] ، فيقال : بُسُرْ وهذا بِشِرْ .

ويستثنى من هذا الشرط المهموز فإنه يجوز النقل فيه وإنْ أدّى إلى عدم النظير ، ويغتقر فيه ذلك ؛ لأن الضرورة فيه أخفّ من الهمز الساكن ما قبله ، فيقال : هذا الرُّدُءْ ، ومررت بالبطِءْ .

وشرط الحركة المنقولة : ألاّ تكون فتحة ، فلا يقال : قرأت العِلَم بالنقل ، بل العِلِم بالاتباع .

وذكروا في امتناع النقل من الفتحة إلى الساكن قبلها وجهين : أحدهما : أنّهم لو نقلوا في الوقف [٢] ، وسكّنوا في الوصل كانوا كأنهم سكّنوا فِعْل ، ولا يجوز تسكينه بخلاف المضموم والمكسور .

قال أبو حيان : وهذا ضعيف ، لأن فيه مراعاة الحالة العارضة ، وهي النقل في الوقف ، فصار الوقف كأنه أصل إذ خافوا أن يكون في ذلك فِعَل ، إذا وصلوا ، والوصل هو الأصل وهو السكون .

والثاني : أنّ المنصوب إن كان منوّناً فيبدل من تنوين ألف فلا يمكن النقل ، لأن ما قبل الألف تلزمه الفتحة ، وذلك بخلاف المرفوع والمجرور . وإن كان فيه الألف واللام فهو في حُكْم المنون ، لأنها بدل منه ، ولأن الألف واللام لا تلزم فكان التنوين موجوداً . قال [٢٠٩/٢] أبو حيان : وهذا ضعيف ، لأن هذه العلّة ليست شاملة ، ألا ترى أن من الأسماء المفتوحة السّاكن ما قَبلها ما لا يكون منوّناً ، ولا فيه ألف ولام ، وذلك نحو : جُمْل ، ودَعْد ، وهِنْد إذا منعن من الصّرْف ، ونحو : حِضْحر اسم امرأة ، فلا مانع يمنع هذا النوع من النقل في النصب لارتفاع تلك العِلّة المانعة .

---

(١) أي إتباع العين للفاء .

(٢) من قوله : « وسكنوا في الوصل » إلى قوله : « فصار الوقف » سقط من أ .



ويستثنى من هذا الشرط أيضاً المهموز ، فإنه يجوز فيه نقل حركة الهمزة إذا كانت فتحة إلى الساكن الصحيح قبلها ، فيقال : رأيت الرِّدَءْ ، والخَبَءْ ، واغتفر فيه ذلك ، كما اغتفر فيه الأداء إلى عدم النظير ، بل هذا أولى .

وخالف الكوفيّون في هذا الشرط فأجازوا نقل الفتحة إلى الساكن قبلها مطلقاً وإن لم يكن مهموزاً ، فيقولون : رأيت البَكَرْ في : رأيت البكْر ، ووافقهم الجَرْمي قياساً منه لا سماعاً . قال أبو حيّان : ولم يؤثر ذلك عن أحد من القُرّاء .

وفي « الإفصاح » : قد اتسعت القراءات ، وكثر فيها الشاذ ، ولم يسمع فيها هذا الوقف ، وإنما جاء في الشعر .

وإذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيّون ، واقفين على حامل [1] حركتها ، كما يوقف عليه مُسْتَبَدّاً بها [2] . فيقال : هذا الرِّدْ ، ورأيت الرِّدْ ، ومررت بالرِّدْ فيصير الساكن الذي يحرّك آخر الكلمة فيجري عليه ما جرى على الصحيح إذا وقف عليه في الوجوه الستة : الإسكان ، والرّوم ، والإشمام ، والإبدال حيث يكون ، والتضعيف

وحذفوها في الآخر ، وألقوا حركتها على ما قبلها ، كما حذفوها إذا كانت حشواً نحو : أرؤس ، فقالوا : أرُسْ وكان الحذف فيها أولى ، لأن الأواخر هي محل التغيير .

وأما غير الحجازيّين فإنهم يثبتون الهمزة بعد النقل ساكنة ، فيقولون : هذا الرِّدءْ — ورأيت الرِّدَءْ — ومررت بالرِّدِءْ ، أو مبدلة بمجانس حركة ما قبلها ناقلاً نحو : هذا البُطُو — والخُبُو — والرّدو ، ورأيت البطا ، والخبا ، والرّدا ، ومررت بالبطي ، والخبي ، والرّدِي ، أو متبعاً نحو : هذا البُطُو ، ورأيت البُطُو ، ومررت بالبُطُو .

---

(١) أ : « كامل » بالكاف . تحريف .

(٢) أنظر الأشموني ٤ : ٢١٢ .



وهذا الحبا — ورأيت الحبا — ومرت بالحبا . وهذا الرِّدى ، ورأيت الرِّدى ، ومررت بالرِّدى[1] .

[إبدال تاء التأنيث هـــاء]

(ص) : والأفصح إبدال التاء في الاسم تلو حركة هاء ، وسلامتها في جمع التصحيح وشبهه . وفي هيهات ، ولات وجهان . والأحسن وفاقاً لأبي حيان سلامة : ربت — وثمت — ولعلت .

(ش): إذا كان آخر الموقوف عليه تاء تأنيث في اسم فالافصح إبدالها في الوقف هاء إن تحرّك ما قبلها لفظاً كفاطمهْ ، وقائمهْ ، وطلحهْ ، وغِلمهْ ، أو تقديراً كالحياه ، والقناه ، فإن أصل هذه الألف حرف علّة متحرّك انقلبت عنه .

واحترز بهذا الشرط من نحو : بنت ، وأخت فإن تاءهما للتأنيث لكن لم يتحرّك ما قبلها لفظاً ولا تقديراً فيوقف عليها بالتاء لا بالهاء .

وخرج بقولنا في اسم : التاء التي تكون في الفعل نحو : قامت ، وقعدت، وبقولنا تاء التأنيث : تاء التابوت ، والفرات . فإن مشهور اللغة الوقف عليها بالتاء ، وإن كان بعض العرب وقف عليهما بالهاء،وبعض العرب لا يبدل، وإن اجتمعت الشروط قال بعضهم : يا أهل سورة البقَرتْ ، فقال مجيب : لا أحفظ فيها ولا آيتْ ، وقال الراجـــز :

---

(١) الإتباع : هو إتباع حركة العين للفاء فإذا كانت الفاء مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة تبعتها حركة العين في أحوال الإعراب كلها .



١٨٠١ ــ الله نَجَّاك بكفَّيْ مُسْلِمَتْ
من بَعْدِما ، وبَعْدما ، وبَعْدِمَتْ [١]

كانت نُفُوسُ القوم عند الغَلْصمت ،
وكادت الحُرَّة أن تُدْعى أمَتْ *

قال أبو حيان : وعلى هذه اللغة كتب في المصحف ألفاظ بالتاء نحو قوله تعالى : « إنَّ شجرت الزَّقُّوم طعام الأثيم » [٢] . « أهم يقسمون رحمت بك » [٣] .

وسواء على اللغة الفصحى كانت التاء في مفرد أو جمع تكسير كما مثل .

أما جمع التصحيح ، والمحمول عليه كالهندات ، والبنات ، والأخوات وأولات ، فالأفصح الوقف عليه بالتاء ، ويجوز إبدالها هاء سمع : « دفن البناه من المكرماه » . « وكيف الإخوه والأخواه » .

قال أبو حيان : وكان القياس أن يكون الوقف بالهاء ، لأنها التي للتأنيث ، لكنهم أرادوا التفرقة بينها وبين ما تكون فيه للواحد كالسعلاة ، وعلقاة ، لأن التاء في المفرد بمنزلة شيء ضُمّ إلى شيء ، والتاء في الجَمْع قريبة من تاء الإلحاق نحو : تاء : «عفريت»، لأنها صارت مع التأنيث تدل على الجمع كالواو والنون في زيدين ، فصحت لذلك .

وفي « الإفصاح » ما حكاه الفراء وقطرب من الوقف عليها بالهاء شاذ لا يقاس عليه .

وفي كتاب : « اللوائح » لأبي الفضل الرازي : أن الوقف عليها بالهاء لغة طيء .

---

(١) سبق ذكره رقم ١٧٢١ .
(٢) سورة الدخان ٤٣ .
(٣) سورة الزخرف ٣٢



وفي هيهات وجهان : إقرار التاء ، وإبدالها هاء ، وقد وقف [٢/٢١٠] عليها بالوجهين في السبعة ، وعلى لات ، ويا أبت ، قال أبو حيان : وأما ثُمَّتَ ، ورُبَّت ، ولَعَلَّت ، فالقياس على لات سائغ ، فيوقف عليهن بالتاء والهاء . قال : وقد ذهب إلى ذلك في رُبّت ابن مالك . قال : والأحسن عندي الوقف عليها بالتاء كالوصل .

[هاء السكت]

(ص) : ويوقف بهاء السّكت وجوباً على فعل حذف آخره مع فائه أو عينه، وما الاستفهامية إن جُرَّت باسم، وإلا فاختياراً ، ويجوز في حركة لا تشبه الإعرابيّة، لا مبنيّ للنداء ، أو قطع عن الإضافة أو اسم لا ، وكذا الماضي في الأصحّ ، وثالثها تلحق اللازم .

(ش) : مما يختص به الوقف زيادة هاء السكت ، فيوقف بها على الفعل المعتلّ الآخر في الجزم ، أو في الوقف ، فإن كان محذوف الفاء نحو : لاتقِ زيداً ، وقِ عمراً ، أو محذوف العين نحو : لا تر زيداً أورِ بكراً ووقف عليه وجب إلحاق الهاء ، لأنه بقي على حرف واحد ، كما وجب رَدّ الياء في نحو : مُرٍ ، ونحوه ، وإنما لم ترد هنا اللام المحذوفة ، لأن الموجب لحذفها قائم موجود ، وهو الجزم ، أو الوقف بخلاف مُرٍ ، فإن الموجب لحذف لامه قد زال في الوقف ، فلذلك كان الحرف اللاحق في ـ ق ـ ونحوه الهاء وكان لزومها في الوقف عوضاً من المحذوف الذي هو الفاء ، والعين ، لا اللام .

وإن كان غير محذوف الفاء ولا العين فيختار إلحاق الهاء نحو : ارمه ، واغزه ، ولا ترمه ، ولا تغزه ، ويجوز تركها ، وإنما كان الأكثر والاختيار إلحاق الهاء في هذا النوع ، لأن الكلمة قد لحقها الاعتلال بحذف آخرها ، فكرهوا أن يجمعوا عليها حذف لامها ، وحذف الحركة .



ووَجْهُ اللُّغة الأخرى : أنّ الكلمة قويت بالاعتماد على كونها على أكثر من حرف فشبهت بما لم يحذف منه شيء . والمدغم في ذلك كغيره نحو : لم يضل، الأكثر فيه : لم يضلــه .

وما الاستفهامية إن جرّت باسم نحو : مجيء م جئت وجب عند الوقف إلحاقها الهاء ، فيقال : مجيء مه . وإن جرت بحرف نحو : لِمَ تَفْعل ، وعَمَّ تسأل ، فالأحسن إلحاقها الهاء فيقال : لِمَه ، وعَمَّهْ ويجوز : لِمَ ، وعَمْ بالإسكان . وإنما كان هذا ، لأن الجار الحرفي متّصل كالجزء منها ، فصارت كأنها على حرفين ، فأشبهت ارْمِهْ .

وأما الاسم فليس متصلاً بالشيء كاتّصال الحرف ، فلزم كون الاسم على حرف واحد ، فأشبه: قه .

والوقف بغير هاء فيما حرف الجرّ منه على أزيد من حرف واحد نحو : على م ، وإلى م أقلُّ منه فيما كان على حرف واحد نحو : بِمَ ، ولِمَ .

قال أبو حيان : وقد جاء في السبعة الوقف على ما الاستفهامية المجرورة بالحرف ، وإن كان أكثر وقوفهم عليها بغير الهاء ، وذلك باتباع رسم المصحف ، والذين نقلوا اللسان العربي ذكروا أن الأكثر والأفصح الوقف بالهاء . أ هـ .

ويجوز اتصال الهاء بكل متحرّك حركة غير إعرابية ، سواء كانت بنائيّةً نحو : هوهْ ، وهَيِهْ ، وثُمّهْ ، وإيه [1] ، وإنه أم لا نحو : الزيدانِهْ ، والمُسْلِمونَهْ ويجوز في ذلك ترك الهاء ، والوقف بالسكون ، ولا تتصل بمنادى مضموم ولا بمَبْنيٍّ لقطعه عن الإضافة نحو : « من قبلُ ومن بَعْدُ » [2] . وشذّ قوله :

١٨٠٢ — * وأضحى من عَلَهْ [3] *

(١) ط فقط : بزيادة : « إيه » بعد « ثمة » .

(٢) سورة الرّوم ٤ .

(٣) سبق ذكره رقم ٧٩١ .



ولا باسم لا نحو : لا رجل ، ولا بفعل ماض نحو : ضَرَبَ ، وعلة هذه أن حركاتها ، وإن كانت بناء فهي شبيهة بحركات الإعراب ، لوجودها عند مقتضياتها ، وانتفائها عند عدمها ، ورجوعها إلى أصلها من الإعراب .

وأمّا حركة الفعل الماضي ، وإن كان مبنيّاً بالأصل ، فإنه شبيه بالمضارع كما مرّ أول الكتاب ، وما ذكر من أنها لا تلحق الماضي هو مذهب سيبويه والجمهور ، وقيل : تلحقه مطلقاً ، لأنّه مَبْنِيٌّ على حركة لازمة ، فلحقته قياساً على غيره من المبنيّات ، وقيل : تلحقه إن لم يخف لبس ، ولا تلحقه إن خيف ، فيقال في قعد : قَعَدَهْ ، ولا يقال في ضرب : ضَرَبَهْ ، لئلا يلتبس بضمير المفعول بخلاف : قَعَدَهْ ، فإنه لا يتعدى إلى مفعول ، فلا يلبس ، وهو معنى قولي : وثالثها تلحق اللازم أي دون المتعدّي .

* * *

(ص) : وقد يوقف على حرف موصلاً بألف ، أو همزة[1] ، والأفصح الوقف على الرَّوى بمدَّة ، ويجري الوصل كالوقف ضرورة كثيراً ، ودونها قليلاً .

(ش) : مثال المسألة الأولى قوله :

١٨٠٣ — * قد وَعَدَتْني أمُّ عَمْرٍو أَنْ تا [2] *

فوقف على حرف المضارعة ، ووصله بألف ، وقوله :

---

(١) ط : « أو وهمزة » بزيادة واو . تحريف .

(٢) قائله مجهول عند صاحب الدرر ٢ : ٢٣٥ وقد عثرت على قائله وهو حكيم بن معية التميميّ . انظر الموشح ٢٠ ، والرجز ورد في الخصائص ١ : ٢٩١ على النحو التّالي .

قد وعدتني أم عمرو أنْ تا تَدهُنَ رأسي وتفلّيني وا

* وتمسح القنفاء حتى تَنْتَا *

ولم ينسب في معجم الشواهد ٢ : ٥٦٤ .



١٨٠٤ — * بالخير خَيْرات وإن شرّافا [١] *

أي فشر ، فوقف على الفاء التي هي جواب الشرط ، ووصلها بهمزة وألف [٢١١/٢] .

ومثال الوقف على الرّويّ بزيادة مدّة مطلقاً قَصَدَ الترنُّمَ أم لا ؟ وذلك لغة الحجازيين قوله :

١٨٠٥ — * وأنّك مهما تأمري القلب يَفْعلي [٢] *

والتميميون لا يفعلون ذلك إلا إذا ترنّموا ، فإن لم يترنّموا حذفوا المدّة ، ثم منهم من يقف بالسُّكون ، كما يقف في الكلام كأنه ليس في شعر فيقول :

١٨٠٦ — * أقلّي اللّوم عاذِلَ والعِتَابْ [٣] *

ومنهم من يعوّض من المدّة التنوين كما تقدّم .

أمّا المقصور وما شاكله فلا يحذفُ أحدٌ [٤] مَدّته .

ومثال إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة قوله :

---

(١) للقيم بن أوس وعند صاحب الدرر ٢ : ٢٣٦ مجهول القائل . وتمامه :

* ولا أريد الشرّ إلا أن تـا *

من شواهد سيبويه ٢ : ٦٢ .

واللسان : « تا » ومعجم الشواهد ٢ : ٥٦٤ .

(٢) لامرىء القيس من معلقته . انظر الديوان ١٧ وصدره :

* أغرّك مني أن حبك قـاتلي *

(٣) سبق ذكره رقم ١٣٨٩ .

(٤) أ : « آخر » . مكان « أحد » .



١٨٠٧ — * يا أبا الأسود لِمْ خلّفْتني (١) *

سكن ميم لِمْ في الوصل وقوله :

١٨٠٨ — * أتَوْا ناري فقلت منون أنتم (٢) *

وإنّما تثبت الزيادة في الوقف . قال أبو حيّان : وهذا كثير لا يكاد ينحصر ، ومثاله اختياراً قوله تعالى : «لم يتسنّه وانظر» (٣) ، « فبهُداهم اقْتده » (٤) . أثبت الهاء في الوصل إجراء له مجرى الوقف .

---

(١) قائله مجهول .

من شواهد : الإنصاف ٢ : ٢١١ ، وشواهد المغني للسيوطيّ ص ٧٠٩ رقم ٤٦٧ . والخزانة ٢ : ٥٣٨ ، ٣/ : ١٩٧ ، وابن يعيش ٩ : ٨٨ ، والشافية ٤ رقم ١١٠ : وتمامه :

* لهموم طارقاتٍ وذِكَرْ *

(٢) سبق ذكره رقم ١٧٤٢ .

(٣) سورة البقرة ٢٥٩ .

(٤) سورة الأنعام ٩٠ .

خاتمة

لا ابتداء بساكن

(ص) : لا ابتداء بساكن . قال ابن جنيّ وأبو البقاء ، وهو محال في كل لغة . والسيّد ، وشيخنا الكافيجيّ : ممكن في غير الألف ، فإن احتيج إليه جيء بهمز الوصل ، وذلك في الماضي الخماسيّ ، والسداسيّ وأمره ، ومصدره ، وأمر الثلاثيّ ، وأل ، وأم على قول ، وحفظت في : اسم ، واست ، وأيمن ، وابنم ، وابن ، واثنين ، وامرىء ، وفروعها .

وتكسر إلا في أيمن ، وأل فتفتح ، وإلاّ متلوّ ساكنها ضمة أصلية فتضم على الأفصح ، وتشم لإشمامه في الأصحّ ، ولا تثبت وصلاً اختياراً .

واختلف هل وضعت أوّلاً وصلاً ، وهل وضعت ساكنة ؟

وإذا تلت همزة الاستفهام مفتوحة ، فقال ابن الباذش تُسَهّل ، وأبو علي ، وابن الحاجب : تبدل ألفاً ، وابن عظيمة تحذف .

(ش) : لا يبتدأ بساكن ، وهو محال في كل لغة . أما في الألف فبالإجماع ، وأمّا في غيرها فكذلك نصّ عليه ابن جنيّ ، وأبو البقاء العكبريّ . وذهب السيّد الجرجاني . وشيخنا العلامة الكافيجي : إلى أنه ممكن إلا أنه مستثقل ، فإذا احتيج إلى الابتداء بالساكن توصل إليه باجتلاب همزة الوصل ، وذلك في الأفعال الماضية الخماسية والسداسية : كانطلق، واستخرج ، وفي الأمر منها كانْطلق ، واسْتَخْرِج ، وفي مصادرها : كالانطلاق والاستخراج ،وفي فعل الأمر من الثلاثيّ : كاضْرِب ، واعْلَم ،



واخْرُج ، وفي أل المعرّفة على رأي من يقول : إن أداة التعريف اللام وحدها ، أو أل بجملتها ،وهمزتها وصل ، وقد تقدّم الخلاف في ذلك ، وفي أم المعرِّفة في لغة طيء [١] .

ولم تقع همزة الوصل في شيء من الحروف سوى أل ، وأم المذكورتين ولا في الأسماء إلا في عشرة أسماء محفوظة وهي : اسم ، واست، وأيمن ، وابنم ، وابن ، وابنة ، واثنان ، واثنتان ، وامرىء ، وامرأة ، وهي مكسورة في الأسماء المذكورة إلاّ أيمن ، فإنها فيه مفتوحة ، وتفتح أيضاً في أل ، وأم ، ولا رابع لها ، وهي فيما عدا ذلك مكسورة إلا إن تلا السّاكن الذي بعدها ضمّة أصليّة ، فإنّها تضم تبعاً له في الأفصح ، وسواء كانت تلك الضمة موجودة كاخْرُج في الأمر ، واستُخْرِج في الماضي المبنيّ للمفعول أم مقدّرة كاغزِي يا هند ، وادعِي ، لأن أصله : أُغزُوِى ، وأُدْعُوِى فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ، ثم حذف الواو للساكنين .

واحترز بالأصليّة من العارضة نحو : امشُوا ، واقضُوا ، فإن الهمزة فيه مكسورة .

ومن العرب من يكسر همزة الوصل مع الأصليّة أيضاً على الأصل ، ولا يتبع وهي لغة شاذة ، حكاها ابن جنيّ في المنصف [٢] .

وتشم الهمزة الضم قبل الضمة المشمة نحو : انقيد واختير على لغة الإشمام .

ولا تثبت همزة الوصل غير مبدوء بها إلاّ في ضرورة كقوله :

---

(١) علق في هامش ط بقوله : « المشهور أنها لغة حمير » .

(٢) في المنصف ١ : ٥٤ : « وحكى بعضهم : « إِقْتُل » بكسر الهمزة فجاء به على الأصل واعتدّ الساكن حاجزاً ، لأنه وإن كان لا حركة فيه فهو حرف على كل حال ، وهذا من الشاذّ » .

١٨٠٩ ــ * إذا جاوز الإثْنَيْنِ سِرٌّ فإنَّهُ
بِنَثٌّ ، وتكثير الحديثِ قَمِينُ (١) *

وكثر قطعها في أوائل أنصاف الأبيات ، لأنها إذ ذاك كأنها في ابتداء الكلام كقولـــه :

١٨١٠ ــ لا نسب اليــوم ولا خلـــة إتّسَع الخرْقُ على الراقع (٢)

وقد اختلف في همزة الوصل ــ هل وضعت همزة ؟

فقال ابن جني : نعم . وقيل : يحتمل أن يكون أصلها ألفاً ، وإنما قلبت همزة لأجل الحركة .

واختلف البصريون في كيفية وضعها .

فقال الفارسي وغيره : اجتلبت ساكنة وكسِرَتْ [٢/٢١٢] لالتقاء الساكنين .

وعلّله الشّلوبين بأن أصل الحروف السكون .

وقيل : اجتلبت متحرّكة ، لأن سبب الإتيان بها التّوصّل إلى الابتداء بالسّاكن ، فوجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوءِ بها ، وأحق الحركات بها الكسرة ، لأنها راجحة على الضمة بقلّة الثقل ، وعلى الفتح بأنها لا توهم استفهاماً .

وقال الكوفيّون : حركتها للاتباع فكسرت في : اضرِبْ اتباعاً للكسرة وضمت في أُخرُجْ (٣) اتباعاً للضمّة ، ولم تتبع في المفتوح لئلا يلتبس الأمر بالخبر .

---

(١) لقيس بن الخطيم الأوسيّ . وروايته في الديوان ٦٢ « ينشر » مكان : بنث . وفي ط : « يبث » بالياء والباء الموحدة .

(٢) سبق ذكره رقم ١٦٧٢ .

(٣) ط : « إخراج » . تحريف .



وإذا وقعت همزة الوصل المفتوحة بعد همزة الاستفهام كقوله تعالى : « آلذَّكَرَيْن حرّم » [١] فقد كان حقها أن تحذف كما يحذف غيرها من همزات الوصل إذا وليت همزة الاستفهام كقوله تعالى : « أصطفى البناتِ على البنين » [٢] ، لكنه كان يعلم أهي همزة الاستفهام أم همزة أل ، لو حذفت ، وبدىء بها ؟ فعدل عن ذلك إلى إبدالها ألفاً أو تسهيلهـــا .

وذهب أبو عمرو بن عظيمة [٣] : إلى أن همزة الاستفهام حذفت على الأصل ، وأن المدّة ليست بدلاً منها وإنما هي مدّةٌ زائدة للفرق بين الاستفهام والخبر ، ويردّه وجه التسهيل .

وقال المهاباذي : إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت إلاّ أن تكون مفتوحة كالتي مع لام التعريف ، وأيمن ، وأيم ، فإنها تثبت ألفاً في هذه الثلاثة .

---

(١) سورة الأنعام : ١٤٣ .

(٢) سورة الصّافّات ١٥٣ .

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن الطفيل أبو الحسن العبدي الأشبيليّ يعرف بابن عظيمة .
نظم أرجوزة في القراءات مات ٥٤٣ .
أنظر : غاية النهاية ٢ : ١٦٧ .

الكتاب السابع
في
التصريف

الكِتابُ السَّابع في التّصريف

(ص) : أعني تغيير الكلم بالزّيادة والحذف ، والإعلال ، ويختص بالاسم المعرب ، والفعل المتصرّف .

(ش) : التصريف لغة : التقليب من حالة إلى حالة ، وهو مصدر صرّف أي جعله يتقلب في أنحاء كثيرة ، وجهات مختلفة ، ومنه : « انْظُر كَيْفَ نُصرِّف الآيات » (١) . « ولقد صَرَّفْنَا في هذا القرآن ليذكّرُوا » (٢) أي جعلناه على أنحاء ، وجهات متعدّدة ، أي ليس ضرباً واحداً .

أمّا في اصطلاح النحاة ، فقال في التسهيل : هو علم يتعلّق ببينة الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة ، وصحّة وإعلال ، وشبه ذلك .

وقال أبو حيّان : علم النحو مشتمل على أحكام الكلمة . والأحكام على قسمين : قسم يلحقها حالة التركيب ، وقسم يلحقها حالة الإفراد . فالأول قسمان : قسم إعرابي . وقسم غير إعْرابي ، وسمّي هذان القسمان : علم الإعراب تغليباً لأحد القسمين . والثاني أيضاً قسمان : قسم : تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني نحو : ضرب ، وضَارب ، وتضارب ، واضْطراب وكالتصغير ، والتكسير ، وبناء الآلات ، وأسماء المصادر ، وغير ذلك، وهذا جرت عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف ، وإن كان منه .

---

(١) سورة الأنعام ٤٦ وفي ط : « نصرف لهم » بزيادة «لهم» تحريف .

(٢) سورة الإسراء ٤١ .



وقسم تتغير فيه الكلمة لا لاختلاف المعاني كالنقص ، والإبدال ، والقلب ، والنقل ، وغير ذلك .

ومتعلّق التّصريف من أنواع الكلمة الاسم المعرب ، والفعل المتصرف ، فلا مدخل له في الحروف ، ولا في الأسماء المبنيّة ، ولا الأفعال الجامدة نحو : ليس ، وعسى .



الاشتِقَــاق

(ص) : الاشتقاق أصغر ، وهو رَدّ لفظ إلى آخر لمناسبة في المعنى ، والحروف الأصليّة .

وأكبر ، ويجوز فيه ترك الترتيب ولم يثبته غير أبي عليّ ، وابن جنيّ . وأنكر قوم الأول أيضاً . وقال الزّجّاج : كل كلمة فيها حرف من كلمة فهي مشتقة منها ، وعزاه لسيبويه ولا بُدّ فيه من تغيير ولو تقديراً .

(ش) : الاشتقاق نوعان : أكبر وأصغر .

فالأكبر : هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد ، كما ذهب إليه ابن جنيّ في مادة : ق و ل : أن تقاليبها الستة على معنى الخفة والسرعة نحو : القول ، والقلو ، والولق ، والوقل ، واللوق ، واللقو . وكما ذكر صاحب « المحرّر » في مادة « الكلمة » : أن خمسة منها موضوعــة لمعنى الشدة والقوة ، وهي : الكلم ، والكمل ، واللكم ، والمكل ، والملك . والسادس مهمل وهو : اللمك . قال أبو حيان : ولم يقــل بهذا الاشتقاق الأكبر أحــدٌ من النحويين إلا أبو الفتح بن جني . وحكى عن أبي عليّ أنه كان يأنس به في بعض المواضع قال : والصحيح أن هذا الاشتقاق غير معوّل عليه ، لعدم اطّراده .

والاشتقاق الأصغر : هو إنشاء مركّب من مادّة يَدُلّ عليها وعلى معناه . وهذا الاشتقاق أيضاً فيه خلاف : ذهب الخليل وسيبويه ، وأبو عمرو ، وأبو الخطّاب ، وعيسى بن عمر ، والأصمعي ، وأبو زيد ، وأبو عبيدة ، والجرمي ، وقطرب ،



والمازنيّ ، والمبرّد ، والزّجاج ، والكسائيّ ، والفرّاء، والشّيباني ، وابن الأعرابي ، وثعلب : إلى أن الكلم [٢/٢١٣] بعضه مشتقّ ، وبعضه غير مشتقّ .

وذهبت طائفة من متأخري أهل اللغة : أنّ الكلم كله مشتق وقد نسب هذا المذهب للزجّاج .

وزعم بعضهم : أن سيبويه كان يرى ذلك .

وزعم قوم من أهل النظر : أن الكلم كله أصل ، وليس منه شيء اشتق من غيره ، وتفريع الناس إنما هو على القول الأول .

قال أبو حيّان : واعلم أنه يعرض في اللفظ المشتق مع المشتق منه تغييرات تسعة :

الأولى : زيادة حركة : كضَرب من ضَرْب .

الثاني : زيادة حرف كطالب من طلب .

الثالث : زيادة حركة وحرف كضَارِب من ضَرَب .

الرابع : نقص حركة كفَرْس من الفَرَسِ .

الخامس : نقص حرف كنبت من النبات ، وخرج من الخروج .

السادس : نقص حركة وحرف كنزَا من النزوان .

السابع : نقص حركة ، وزيادة حرف كغضبى من الغضب .

الثامن : نقص حرف ، وزيادة حركة كحرم من الحرمان .

التاسع : زيادة حركة وحرف ، ونقصان حركة وحرف نحو : استنوق من الناقة ، فالعين في الناقة ساكنة. وفي استنوق متحركة ،والفاء في الناقة متحركة، وفي استنوق ساكنة والتاء في الناقة موجودة ، وفي استنوق مفقودة ، والسين في الناقة مفقودة ، وفي استنوق موجودة [1] .

---

(١) هذا النصّ بعينه في كتاب «المزهر»١ : ٣٤٨ ، ٢٤٩، غير أنه في المزهر جعل التغييرات بين الأصل المشتقّ منه والفرع المشتق خمسة عشر .



الميزان الصرفي

(ص) : مسألة : يوزن أول الأصول بالفاء ، وثانيها بالعين ، وثالثها باللاّم ، وتكرر للفائق .

وحكم الكوفية بزيادة غير الثّلاثة ، ثم اختلفوا في الوزن وصفته ، والزائد بلفظه إلا المكرّر فيما تقدّمه . وبدل تاء افتعل فبالتاء ، ويحذف من الزّنة ، ويقلب [١] كهو .

ويعرف الزّائد بالاشتقاق ، وشبهه ، وسقوطه من نظير ، وكونه لمعنى أو في موضع تلزم فيه زيادته ، أو تكثر ، واختصاصه ببناء لا يقع فيه ما لا يصلح للزيادة ، ولزوم عدم النظير بتقدير إصالته فيما هو منه أو نظيره .

(ش) : اصطلح النّحويون على أن يزنوا بلفظ الفعْل ، لما كان الفعل يعبر به عن كل فعل ، وكانت الأفعال لها ظهور الزيادة والأصالة بأدنى نظر ، ثم حملوا الأسماء عليها في أن وزنوها بالفعل ، فكان أقل ما تكون عليه الكلمة التي يدخلها التصريف ثلاثة أحرف فجعلوا حروف الفعل مقابلة لأصول الكلمة ، والحرف الزائد منطوقاً به بلفظه ليمتاز الأصلي من الزائد ، فإن لم تغن [٢] الأصول كررت اللام عند البصريّين ، فيقال : وزن جعفر : فَعْلَلْ [٣] ، ووزن سفرجل : فعلّلَ ، لأن الكلمة تكون عندهم ثلاثية ، ورباعية وخماسية ، وهي مجرّدة من الزوائد .

---

(١) أ : « ويعل » مكان : « ويقلب » .

(٢) ط : « تعين » مكان : « تغنى » . تحريف .

(٣) ط : « فعلر » . تحريف والمناسب أن تكون : فَعْلَل .



وأما الكوفيون : فذهبوا إلى أن نهاية أصول الكلمة ثلاثة ، وما زاد على الثلاثة حكموا بزيادته ، فيزنون ما كان ثلاثياً بلفظ الفعل وأما ما زاد نحو جعفر ، وسفرجل ، فاختلفوا فيه .

فمنهم من قال : لا نزن شيئاً من ذلك ، وإذا سئل عن وزنه قال : لا أدري . ومنهم من يزن ، واختلف هؤلاء :

فمنهم من ينطق بلفظ ما زاد عن الثالث ، فيقول وزن جعفر : فعلر ، ووزن سفرجل : فعلجل .

ومنهم من يزن ذلك كوزننا فيقول [١] : فَعْلَل ، وفَعلّل مع اعتقاد زيادة ما زاد على الثلاثة .

قال أبو حيّان : فإن قلت ما فائدة وزن الكلمة بالفعل ، قلت : فائدته التوصل إلى معرفة الزائد من الأصلي على سبيل الاختصار ، فإن قولك : وزن : استخراج : استفعال أخصر من أن تقول : الألف ، والسّين والتّاء ، والألف في استخراج زوائد .

وإذا حذف من الكلمة شيء فلك أن تزنه باعتبار أصله ، أو باعتبار ما صار إليه ، فوزن شيه ، وسِه [٢] ، ويَدٌ باعتبار الأصل : فِعلَه، وفِعَل [٣] وفَعَلٌ ، وباعتبار الحذف علّة ، وفِلْ وفع .

وإذا وقع في الكلمة قلب قلبٌ في الزّنة ، فيقال : وزن أشياء لفعاء [٤] على رأي من يرى أن فيها قلباً .

(١) ط : « كوزن فيقون » . تحريف .

(٢) سه : أصلها : سية ، وهي القوس وجمعها : سيات .

(٣) ط : « وفعله » تحريف صوابه من أ ، ب .

(٤) « افعا » مكان : « لفعاء » . تحريف .



ويوزن المكرر للتضعيف بما تقدّمه ، لا بلفظه ، فيقال : وزن قَرْدَد ، فَعْلل ، لا فعلد ، لأن الدال لمّا لم ترد منفردة في الأصل لم يجعلوها منفردة في الوزن . ويحصل الفرق بينه وبين باب جعفر بالموزون لا بالوزن .

ويوزن المبدل من تاء الافتعال بالتاء لا بالحرف المبدل ، فيقال في وزن اصطفى : افتعل ، لا افطعل .

وجملة ما يعرف به الزائد تسعة أشياء .

أحدها : الاشتقاق ، فإنه دل على أن ألف ضارب ، وهمز اضرب ، وراء ضرب زوائد .

الثاني : شبه الاشتقاق ، والفرق بينه وبين ما قبله أن الأول فيه سقوط من أصل ، وهذا فيه سقوط من فرع مثاله : ألف قذال (١) ، وواو عجوز ، وياء كثيب ، فإنّها تسقط في الجمع وهو : قُذُل ، وعُجُز ، وكُثُب ، والجمع فرع ، والإفراد أصل فدلّ على زيادتها فيه .

الثالث : سقوطه من نظير كإطْل ، وأيْطل (٢) ، وهما بمعنى ، فالياء من أيطل زائدة [٢/٢١٤] ، لسقوطها في إطل .

الرابع : كونه لمعنى ، فإذا رأيت حرفاً في كلمة يفهم منه معنىً فاحكم بزيادته كحروف المضارعة ، وألف فاعل ، وتاء افتعل وياء التّصغير .

الخامس : كونه في موضع تلزم فيه زيادته كنون « عَفَنْقس » بالفاء وهو العَسِرُ الأخلاق لا يعرف له اشتقاق ، وحكم بزيادة نونه ، لأنها وقعت ثالثة ساكنة ، وبعدها حرفان ، وليست مدغمة فيما بعدها ، وما وجد من ذلك مما عرف له اشتقاق كانت

---

(١) ط : « قزال » بالزاي . تحريف .

(٢) الإطل : والأيطل : الخاصرة .



النون فيه زائدة على جهة اللزوم كَجَحَنْفل (١) ، وحَبَنْطَى .

السادس : كونه في موضع تكثر فيه زيادته كهمزة أفكل وهي الرّعدة ، لا يعرف له اشتقاق ، وحكم بزيادة همزته لكثرة زيادة الهمزة أوّلاً قبل ثلاثة أحرف .

السابع : اختصاصه ببناء لا يقع موقعه . منها ما لا يصلح للزّيادة كنون حِنْطَأو (٢) بوزن فنعلُو فإنها زائدة ، إذ لم يجيء مكان النون في نحو هذا البناء حرف أصلي .

الثّامن والتّاسع : لزوم عدم النّظير بتقدير أصالته فيما هو منه ، أو في نظير ما هو منه . مثال الأول : مَلُوط وهي مقرعة الحديد فالواو زائدة ، والميم أصلية ، ووزنه فَعُول ، لأنه لو عكس لكان وزنه مفعلا ، ومفعل مفقود ، وفَعول موجود نحو : عَتُود ، وعَسول (٣) ، وعَلُود .

ومثال الثّاني ، والمراد به أن يكون في الكلمة حرف لا يمكن إلا زيادته لكون الكلمة على بناء مخصوص لا يكون إلا من الأبنية المزيد فيها ، ثم تسمع في تلك الكلمة لغة أخرى يتعيّن فيها حركة ذلك الحرف ، فيحتمل بتغيير تلك الحركة أن يكون ذلك الحرف أصلاً ، وأن يكون زائداً ، فيحمل على الزيادة للقطع بأنه زائد في اللغة الأخرى ، وذلك (تَتْفُل) (٤) فإن فيه لغات : أحدها : بفتح التاء الأولى ، وضم الفاء ، فهذا وزنه تَفْعُل كَتَنْضُب ، فالتاء فيه زائدة ، لأنا لو قدّرناها أصليّة لزم من ذلك عدم النظير لأنه يكون وزنه حينئذ فَعْلُلا ، وفعلل بناء لم يجيء عليه شيء من الكلم . واللغة الأخرى تُتْفُل بضم التاء والفاء ، فهذا يحتمل أن تكون التاء فيه أصلية ويكون وزنه

---

(١) الجحنفل : الغليظ الشفة .

(٢) الحنطأو : العظيم البطن .

(٣) يقال : عسل الرمح يعسل فهو عسول : إذا اشتدّ اهتزازه .

(٤) التتفل : الثعلب أو جروه .



« فُعْلُلا » كبُرْثُن ، لكنه يلزم من ذلك عدم النظير في اللفظ الذي هو [1] ذلك الحرف منه . ألا ترى أن التاء في تُتفُل المضموم أوله موجودة في تَفل المفتوح أوله فلزوم عدم النظير في تُتْفُل إذا قدّرناها أصلية دليل على الزّيادة في تتفل ، إذ هذه التاء هي تلك ، ولم تتغير إلا بالحركة .

(١) « هو » سقطت من ب ، ط .



حُرُوفُ الزِّيَادَةِ

(ص) : حروف الزيادة : « تسليم وهناء » ، فمتى صحبت أكثر من أصلين ألف أو ياء ، أو واو ، أو غير مصدّرة ، أو همزة مصدرة ، أو مؤخرة هي أو نون بعد ألف زائدة ، أو ميم مصدرة فزائدة ما لم يعارض دليل الأصالة كملازمة ميم معد اشتقاقاً ، والتقدم على أربعة أصول في غير فعل أو اسم بشبهه [١] .

(ش) : حروف الزيادة عشرة ، وقد جمعها الناس في أنواع من الكلام كقولهم : « سألتمونيها » . و « اليوم تنساه » ، و « أمان وتسهيل » ، و « تسليم وهناء » ، فيحكم بزيادة ما صحب أكثر من أصلين من ألف أو ياء ، أو واو غير مصدّرة نحو : كتاب ، وكثيب ، وعجوز بخلاف ما صحب أصلين فقط كدار ، وفيل ، وغول ، فليس بزائد ، لأن أقل ما تكون عليه الكلمة ثلاثة أحرف .

وقولي غير مصدّرة قيد في الواو فقط ، لأن الألف لا تتصدّر لسكونها والياء تتصدّر ، وهي زائدة ، ومثال تصدّر الواو : « وَرَنْتَل » [٢] ، فهي أصل لا زائدة .

وكذا يحكم بزيادة الهمزة ، إذا صبحت أكثر من أصلين ، وكانت مصدرة نحو : أحمر ، وأصفر ، أو مؤخرة نحو : حمراء ، وصفراء ، فإن صحبت أصلين فقط كانت أصلاً نحو : أبناء ، و « أجأ » [٣] ، أو بدلاً من أصل نحو : ماء ، وكساء . ورداء .

---

(١) ط فقط : « لشبهه » باللام .

(٢) الوَرَنْتَل كسمندل : الداهية والأمر العظيم .

(٣) جبل لطيىء .



وكذا يحكم بزيادة النون إذا صحبت أكثر من أصلين وكانت [(١)] مؤخرة بعد ألف زائدة نحو : قطران ، وعثمان ، وسرحان .

وكذا يحكم بزيادة الميم إذا صحبت أكثر من أصلين ، وكانت مصدرة نحو : منسج ومرحب ، فإن كان بعدها أصلان فقط قضى عليها بالأصالة ، إذ لا أقل من ثلاثة أصول .

ومحل الحكم بالزيادة في جميع المذكورات ، أعني الألف والياء ، والواو ، والهمزة والنون ، والميم ما إذا لم يعارض الزيادة دليل الأصالة كملازمة ميم معد في الاشتقاق ، فإنهم حين اشتقوا من مَعَدّ فعلاً ، قالوا : تَمَعْدَدَ ، وكالتقدم على أربعة أصول في غير فعل ، أو اسم يشبهه نحو : يَسْتَعْوَر [(٢)] ، وورنتل ، واصطبل .

أما الفعل وشبهه ، فإن الزيادة تتقدّم فيهما على أربعة أصول نحو : تدحرج ، ومتدحرج .

* * *

(ص) : وزيدت النون في تفعل ، وانصرف ، واحرنجم ، والمثنى ، والجمع ونحو : غضنفر [٢/٢١٥] .

(ش) : النون تزاد باطّراد في أول المضارع ، وفي باب الانفعال ، والافعنلال ، وفروعهما كالانصراف ، والاحرنجام . وفي آخر التثنية والجمع كالزّيدان ، والزيدون ،

---

(١) من قوله : « وكانت مؤخرة » إلى قوله : منسج ومرحب سقط من أ .
وفي أ : مقبح وموجب .

(٢) اليستعور : موضع ، والباطل ، والكساء يجعل على عجز البعير .
وفي أ : « مثغور » . تحريف .



وساكنة مفكوكة بين حرفين قبلها نحو : غَضَنْفر ، وجَحَنْفل ، وعقنقل [١] بخلاف المدغمة كعجنّس [٢] ، وهجنّف [٣] فلا يحكم عليها بالزيادة فوزنهما فَعَلّل .

* * *

(ص) : والتاء في تفعّل ، وتَفَعْلَل ، وتَفَعُّل ، وتفاعل ، وافتعل ، ومسلمة والسّين معها في الاستفعال وفروعه ، والهاء وقفاً ، أنكرها المبرد واللام في الإشارة .

(ش) : تزاد التاء باطراد في أول المضارع ، وفي باب التفعلل كالتدحرج والتفعل كالتكسر ، والتفاعل كالتغافل ، والافتعال كالاكتساب وفروعها ، وفي صفات المؤنثة كمسلمة ، وتزاد مع السين في الاستفعال كالاستخراج ، وفروعه .

وتزاد الهاء في الوقف واللاّم في الإشارة على ما مر في بابهما [٤] . وأنكر المبرّد زيادة الهاء ، لأنها لم تأت في كلمة مبنيّة على الهاء ، وإنما تلحق لبيان الحركة .

قال أبو حيّان : والصحيح أنها من حروف الزيادة ، وإن كانت زيادتها قليلة من ذلك : أُمّهَه [٥] ، وهبلّع [٦] ، وهجْرَع [٧] ، وهِرْكَوْلَة [٨] .

* * *

(ص) : وتقل زيادة ما ذكر خالياً من قيد ، ولا تقبل إلا بدليل كهمزة شمأل ،

---

(١) العقنقل : الوادي العظيم المتسع .

(٢) العجنّس كعملّس : الحمل الضخم .

(٣) الهجنّف : الطويل العريض .

(٤) ط : بابها .

(٥) الأمّهة كقبُّرة : الأم .

(٦) الهبلّع كعَملّس : الأكول العظيم .

(٧) الهِجْرع كدِرهم وجعفر : الأحمق والطويل المشوق .

(٨) الهِرْكَوْلة كـ« بِرْذَوْنة » : الحسنة الجسم .

وهاء أمهات ، وأهراق ، وسين قدموس واسطاع .

فإن لم يثبت زيادة الألف فبدل ، لا أصل إلا في حرف أو شبهه ، أو تضمنت كلمة متماثلين ، ومتباينين لم تثبت زيادة أحدهما ، فأحد المثلين زائد ما لم يماثل الفاء أو العين المفصولة بأصل ، فإن تماثلت أربعة ، ولا أصل للكلمة ، فالكل أصول . وثالثها : إن لم يفهم المعنى بسقوط الثّالث ، وفي الأولى بالزّيادة من المضاعف . ثالثها : الثّاني في نحو : اقعنسس والأول في نحو : علم ، والهمزة والنون آخراً بعد الألف بينها وبين الفاء مُشدّداً ، أو حرفان : أحدهما لين يحتمل زيادتهما وزيادة أحد المثلين ، أو اللين إلا لمـــانع .

(ش) : تقل زيادة ما ذكر من الحروف إن خلا مما قيد به فيما سبق ولا تقبل زيادته إلا بدليل يحكى من الدلائل التسعة السابق ذكرها كسقوط همزة شمأل ، واحبنطأ في الشمول والحبط ، فإنه دليل زيادتها مع فقد شرطها ، وهو التصدر ، أو التأخر بعد ألف زائدة وسقوط هاء أمهات في أمات ، وهاء أهراق في أراق ، وسينِ قُدْمُوس وهو بمعنى قديم زيدت فيه السين للإلحاق بعصفور وسين اسطاع في أطاع .

فإن لم تثبت زيادة الألف ، فهي بدل لا أصل كالرحى ، والعصى إلاّ في حرف : كلاّ ، وبلى ، وإلى أو شبهه كالأولى ، وما الاسمية .

والضابط أن الألف لا تكون أصلاً إلا في حرف أو شبهه .

وإن تَضَمّنَت كلمة حرفين متباينين وحرفين متماثلين ، ولم تثبت زيادة أحد المتباينين[1] حكم على أحد المتماثلين بالزيادة نحو: جليب ،وقَرْود[2] ، فإن ثبتت زيادة أحد المتباينين لم يحكم على أحد المتماثلين بالزيادة بل هو أصل نحو: مَقر ،ومَقَرّ ، فإن

---

(١) ط : « أحد المتباينين » سقط من أ .

(٢) القرود كـ« مَهْدَد » : جبل وما ارتفع من الأرض .



الميم فيهما قد ثبتت زيادتها .

وكذا إذا ماثل أحد المثلين الفاء أو العين المفصولة بأصل ، فإنه لا يحكم حينئذ على أحد المتماثلين بالزيادة نحو : كوكب ، وقَوْقَل [١] ، فإنهما تَضَمّنا حرفين متماثلين ، وهما القافان والكافان ، وحرفين متباينين ، وهما : الواو والياء ، والواو ، واللام . ولا يحكم على أحد المتماثلين الذي هو القاف والكاف بالزيادة لمماثلة الفاء ، بل هما أصلان .

ونحو : حَدْرد [٢] ، فإنه تضمّن حرفين متباينين ، وهما الحاء والراء ، وحرفين متماثلين ، وهما الدّالان ،ولا يحكم على أحد الدالين بالزيادة ، لأنه قد ماثل أحد المتماثلين العين التي هي الدّال ، وفصل بين المتماثلين بأصل وهو الرّاء التي هي لام الكلمة الأولى .

فإن فصل بينهما بزائد كان أحد المتماثلين زائداً كخَنْفَقِيق [٣] اجتمع فيه مثلان [٤] وهما : القافان ، ومتباينان ، وهما : الخاء والفاء . وقد ماثل أحد المثلين عين الكلمة ، وقد فصل بينهما بزائد ، فيحكم على أحد المثلين بأنه زائد ، ألا ترى أنه مأخوذ من الخفق ، وكذا لو لم يقع فصل البتة نحو : « مشمخر » ، فأحد المثلين زائد .

فإن تماثلت أربعة ، ولا أصل للكلمة غيرها نحو : سمسم ، وقمقم ، وفلفل ، وزلزل ، فالكل أصول . هذا مذهب البصريين ،لأنه إن جُعِل كل من المثلين زائداً أدى إلى بناء الكلمة ، على أقل من ثلاثة ، أو أحدهما أدّى إلى بناء مفقود ، إذ يصير وزنها على تقدير [٢/٢١٦] زيادة أول الكلمة : « عفعل » ، وعلى زيادة الثاني «فلعل» ، وعلى

(١) القوقل : ذكر الحجل والقطا .

(٢) الحدرد : القصير .

(٣) الخنفقيق كقندفير : السريعة جدّاً من النّوق والظّلمان .

(٤) ط : « مثالان » .



زيادة الثالث : « فعفل » ، وكلها مفقود .

وذهب الكوفيّون : إلى أن هذا الباب ونحوه : ثلاثي ، أصله : فعل ، فاستثقل التضعيف فحالوا بين المضاعفين بحرف مثل : فاء الفعل .

وقيل : مَحلّ الخلاف فيما يفهم المعنى بسقوط ثالثه نحو : كبكب بخلاف غيره .

فإن كان للكلمة أصل غير الأربعة حكم بزيادة أحدهما نحو : مرمريس [١] ، فإنه ثلاثيّ مأخوذ من المرس ، فلا تعمّ الحروف الأصالة .

واختلف في المثلين في نحو : اقعنسس ، وعلم أيهما الزائد ؟ .

فذهب الخليل : إلى أن الزائد هو الأول .

وذهب يونس : إلى أن الثاني هو الزائد .

وأمّا سيبويه فإنه حكم بأن الثاني هو الزائد ثم قال بعد ذلك : وكِلا الوجهين صواب ، ومذهـــب .

وصحّح الفارسِيّ مذهب سيبويه ، وصحح ابن عصفور مذهب الخليل وقد بسطت أدلة ذلك في كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » .

واختار ابن مالك في التسهيل أن الثاني أولى بالزيادة في باب« اقعنسس » ، والأول أولى في باب « علم » .

وما آخره همزة أو نون بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدّد نحو : « قِثّاء » ، و « رمان » ، أو حرفان : أحدهما لين نحو : « زِيزاء » [٢] و « قُوباء » [٣] ،

---

(١) المرمريس : الدّاهية .

(٢) الزيزاء بالكسر : ما غلظ من الأرض ، والأكمة الصغيرة .

(٣) القُوباء : الذي يظهر في الجسد ، ويخرج عليه .



و « عِقْيان » [١] » ، و « عنوان » ، و «علوان» فيحتمل أصالة [٢] الأخير من الهمزة أو النون .

وزيادة أحد المثلين في المشدّد ، أو اللين في قسميه والعكس ، أي زيادة الآخر ، وأصالة أحد المثلين أو اللّين ، فوزن قِثّاء على الأول : فِعّال ، ورُمّان فُعّال ، وعلى الثاني فِعْلاء ، وفُعْلان .

ما لم يكن مانع من أداءٍ إلى إهمال تلك المادّة ، أو قلة نظير ، فيتعيّن في «مُزّاء» زيادة الهمزة ، لأن مادة مُزّاء مهملة ، ومادة : « مزز » موضوعة بدليل قولهم : مــزّة .

وفي « لوذان » زيادة النون ، لأن مادة «لذن» مهملة ومادة : « لوذ » موضوعة لقولهم : « لُواذ » [٣] ، وفي سقّاء زيادة أحد المثلين لأن مادّة : س ق ق مهملة ، ومادة [٤] س ق ى موضوعة، وفي قينان [٥] زيادة الياء ، لأن مادّة:ق . ى . ن مهملة ، ومادة ق . ن . ن موضوعة لقولهم : قنّ وأقنان .

* * *

(١) العِقيان : للذّهب .

(٢) ب ، ط : « فمحتمل لإصالة » .

(٣) اللّواذ مثلثة اللام ، واللّياذ ، والملاوذة : الاستتار ، والاحتضان بالشيء .

(٤) ط : « ومادة من » بزيادة : « من » .

(٥) أ ، ط : « قنيان » بتقديم النون على الياء ، تحريف ، صوابه من ب ، والقاموس .



معاني الحرف الزائد

(ص) : مسألة : الزائد ، إما لمعنى ، أو مكان ، أو بيان حركة أو مدّ ، أو عوض أو تكثير أو إلحاق ، وهو بما جعل به ثلاثيّ ، أو رباعيّ موازناً لما فوقه ، مساوياً له في حكمه .

ولا تلحق الألف إلاّ آخرة مبدلة من ياء ، ولا الهمزة أوّلاً إلا مع مساعد ، ولا إلحاق ، أو بناء نظير من غير تدرّب وامتحان إلا بسماع على أصحّ الأقوال .

(ش) : الزائد يكون لأحد سبعة أشياء :

الأول لمعنى : وهو أقوى الزائد كحرف المضارعة .

الثاني : الإمكان كهمزة الوصل .

الثالث : لبيان الحركة كهاء السكت في الوقف .

الرابع للمد : ككتاب وعجوز ، وقضيب .

الخامس : للعوض كتاء التأنيث في زنادقة ، فإنها عوض من ياء زنديق ، ولذا لا يجتمعـــان .

السادس : لتكثير الكلمة كألف « قبعثرى » [1] ، ونون « كنهبل » [2] .

السابع للإلحاق: كواو كوثر ، وياء « ضيغم». وضابط الذي للإلحاق ما جعل به

(١) قبعثرى : الجمل العظيم .

(٢) الكنهبل : الشجر العظيم .



ثلاثيّ أو رباعيّ موازناً لما فوقه «كرْعشَن» ، نونه زائدة للإلحاق ، لأنه من الارتعاش ، فألحق بجعفر .

و «فردوس» ، واوه زائدة للإلحاق « بِجِرْدَحْل » [1] .

و « انقحل » همزته ونونه زائدتان للإلحاق لأنه من القَحَل ، فألحق «بجَرْدحل» .

والمراد بالموازنة الموافقة في الحركات ، والسّكنات ، وعدد الحروف ، لأنه يوزن كوزنـــه .

وبالمساواة في حكمه : ثبوت الأحكام الثابتة للملحق به للملحَق [2] من صحة واعتلال ، وتجرّد من حروف الزيادة ، وتضمّن لها ، وزنة المصدر الشائع فلو قيل : ابن من الضرب مثل «جعفر» يقال : « ضَرْيَب » أو مثل : « بُرْثُن » يقال : «ضُرْيُبٌ» ، أو مثل « زِبرِج » يقال : « ضِرْيِبٍ » .

ولو قيل : ابنَ من البيع مثل : « صِعْوَنّ » [3] يقال : « بِيْوَعّ » ، فيصح ولا يدغم . ولو قيل : ابن من القول مثل : « طيال » يقال : « قيال » ، فيعل ، ولو بنى من سحك مثل : « احرنجم » قيل : « اسْحَنْكَكَ » ، فيضمن النون التي هي مزيدة في الملحق به ، وزيدت [4] الهمزة ، وإحدى الكافين للإلحاق .

ولو بنى من « دحرج » مثل : « قبعثرى » قيل : «دَحَرْحجي» يتضمن الألف التي هي مزيدة الملحق ، وزيادة حرف خامس للإلحاق .

وقيل في مصدر « بيطر » الملحق « بيطرة » ، كما جاء مصدر « دحرج » على

(١) الجِرْدَحْل : بكسر الجيم : الوادي الضخم .

(٢) ط : « للمحلق به للمحلق » بتقديم الحاء على اللام . تحريف .

(٣) صِعْوَنّ كإردَبّ : الظليم الدقيق العنق الصغير الرأس .

(٤) ط : « وزيدة » بتاء مربوطة . تحريف .



« دحرجة » .

ولا تلحق الألف إلاّ آخرة مبدلة من ياء « كعلقى » ، في لغة من نون ، فإنه ملحق « بجعفر » و « ذفرى » في لغة من نون ، فإنه ملحق بدِرهم ، و «حبنطى» ملحق « بسفرجل » .

ولا تلحق حشواً ولا آخراً مبدلة من واو .

ولا تلحق الهمزة أوّلاً إلا مع مساعد ، أي إن كان معها حرف آخر زائد للإلحاق أيضاً كنون «ألندد »[1] الملحق [٢/٢١٧] بسفرجل ، وواو « إدْرَون »[2] الملحق « بجردحل » .

فإن وقعت أوّلاً ، وليس معها حرف زائد لم تكن للإلحاق « كأفكل » .

وإن وقعت حشواً أو طرفاً فإنها تكون للإلحاق ولا يحتاج إلى مساعد من حرف زائد نحو : شأمل ملحق بجعفر وقد يكون معها حرف زائد نحو : عِلبَاء ملحق بقرطاس .

ولا إلحاق إلا بسماع من العرب إلا أن يكون على جهة التدّرب والامتحان ، كالأمثلة التي يتكلّم بها النحويون متضمّنة لحروف الإلحاق على طريقة أبنية العرب يقصدون بذلك تمرين المشتغل بهذا الفن ، وإجادة فكره ونظره ، وهذا الحكم جارٍ في كل ما أردت أن تبنى من كلمة نظير كلمة أخرى ، وإن لم يكن إلحاق ، فإن ذلك لا يجوز إلا أن يكون على وجه التدرّب والامتحان . هذا أصح المذاهب في المسألتين ، لأنه إحداث لفظ لم تتكلّم به العرب .

والثّاني يجوز مطلقاً ، لأن العرب قد أدخلت في كلامها الألفاظ الأعجمية كثيراً سواء كانت على بناء كلامها أم لم تكن فكذلك يجوز إدخال هذه الألفاظ المصنوعة هنا

---

(١) ألندد : الخصم الشحيح الذي لا يزيغ إلى الحق .

(٢) الإدْرون كفِرْعَوْن : المعْلَف .



في كلامهم ، وإن لم تكن منه قياساً على الأعجميّة . وعليه الفارسيّ قال : لو شاء شاعر أو متسع أن يبنى بإلحاق اللام اسماً أو فعلاً ،أو صفة لجاز ذلك له ، وكان من كلام العرب ، وذلك قولك : حزحج أحسن من دخلل وضريب زيد ، ومررت برجل كريم وضريب .

قال ابن جنيّ : فقلت له : أترتجل اللغة ارتجالاً ؟ قال ليس هذا ارتجالاً ، لكنه مقيس على كلامهم ، ألا ترى أنك تقول : طاب الخشكنان ، فتجعله من كلام العرب وإن لم تكن العرب قد تكلمت به ، فرفعُك إيّاه ، ونصبك صار منسوباً إلى كلامهم . انتهى .

ورُدّ بأن اللفظ الأعجمي لا يصير بإدخال العرب له في كلامها عربياً ، بل تكون قد تكلمت به بلغة غيرها ، وإذا تكلمنا نحن بهذه الألفاظ المصنوعة كناقد تكلمنا بما لا يرجع إلى لغة من اللّغات .

والمذهب الثالث : التفصيل بين ما تكون العرب قد فعلت مثله في كلامها كثيراً ، واطّرد فيجوز لنا إحداث نظيره ، وإلا فلا ، فإذا قيل : ابن من الضرب مثل جعفر ، قلنا : ضَرْبَب ، فهذا ملحق بكلام العرب ، لأن الرباعي قد ألحق به كثيراً من الثلاثي بالتضعيف نحو : مَهْدد ، وقَرْدَد ، وبغير التضعيف نحو : شَأمل ، ورَعشَن ، ولا فرق بين قياس اللفظ على اللفظ ، والحُكم على الحكم عند صاحب هذا المذهب .

والذين قالوا بالقياس في مثل هذه الأشياء اختلفوا في المعتلّ والصحيح أنهما باب واحد ، فما سمع في أحدهما فليس عليه الآخر ، أو هما بابان متباينان ، يجري في أحدهما ما لا يجري في الآخر ، فذهب سيبويه وجماعة : إلى أنهما باب واحد . وذهب الجَرْميّ والمبرّد : إلى أنهما بابان ..



الحذف القياسيّ والشّاذ

(ص) : الحذف يطرد في ألف ما الاستفهامية المجرورة ، وفاء نحو : وعد في مضارعه ، وأمره ، ومصدره محركة عينه بحركتها . وهمز أفعل في مضارعه ووصفيّة ما لم تقلب هاءً أو عيناً ، وعين فيعلولة خلافاً للكوفيّة ، وواو فيْعل ، وفيعلة ، وفي قياس يائهما خلف وفاء « مُرْ » لا بعد واو أو فاء ، وخذ ، وكل ، وما خرج عن ذلك من حذف أو إبقاء فشاذّ ، ومنه خلافاً للشّلوبين حذف عين وقيل : لام أحسّ ، وظَل ، ومسّ مبنيّاً على السّكون مكسور أوّل الأخيرين ، ومفتوحاً . وقلّ في أمر ومضارع ويا نحو : استحيى وفروعه ، وكثر في أبالي جزماً ، واللام واواً [1] ، ومنه اسم خلافاً للكوفية ، والياء والهاء قليل ، والهمزة والنّون ، وغير اللام أقل .

(ش) : الحذف قسمان : مقيس وشاذّ ، فالمقيس حذف ألف ما الاستفهامية المجرورة نحو : « عَمَّ يتساءلون »[2] ، « فِيمَ أنتَ من ذكراها »[3] . «لِمَ تُؤْذُونَنِي»[4] « مجيء م جئت » . وشذ إبقاؤها في قوله :

١٨١١ — * على ما قام يَشْتِمُني لئيمٌ [5] *

وقيل : إنّ ذلك لغة لبعض العرب ، وخرج عليها بعضهم قوله تعالى : « يا لَيْتَ قَوْمِي يَعلمون بما [6] غَفَر لي رَبِّي » أي بأي شيء ؟

---

(١) في ط : « واللام واو » تحريف ، وانظر الشرح .

(٢) سورة النبأ ١ . (٣) سورة النازعات ٤٣ .

(٤) سورة الصّف ٥ .

(٥) لحسّان بن ثابت ديوانه ٨٨ وتمامه :

* كخنزير تمرّغ في رماد *

(٦) سورة يسّ : ٢٦ ، ٢٧ .

=



قال الخضراويّ : وهذا قول مرغوب عنه .

وخرج بالاستفهامية الموصولة ، والشرطية فلا يحذف ألفها ، وإن دخل عليها الجار .

وذكر أبو زيد والمبرّد : أن حذف ألف « ما » الموصولة ثبت لغة كثير من العرب ، يقولون : « سل عم شئت » ، لكثرة استعمالهم إيّاه .

وخرج بالمجرورة المرفوعة والمنصوبة ، فلا يحذف الألف منها إلا في الضرورة كقوله :

١٨١٢ — * ألامَ تقول الناعيات[1] ألامَهْ *

ولو ركبت « ما » الاستفهامية مع «ذا» لم تحذف أيضاً نحو : « على ماذا يلزمني » .

ووجه الحذف [٢/٢١٨] من الاستفهاميّة التخفيف ، وخُصّ بها ، لأنها مستبدّة بنفسها بخلاف الشّرطية ، لأنها متعلّقة بما بعدها وبخلاف الموصولة لافتقارها إلى الصلة .

ومن المطّرد حذف الواو من مضارع ثلاثيّ فاؤه واو استثقالاً لوقوعها في فعل بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيَعِد ، أو مقدّرة كيقع ، ويَسَع .

= قال العكبري في هذا الموضع ٢ : ٢٠٢ : « في (ما) ثلاثة أوجه : أحدها مصدرية أي يغفرانه ، والثاني بمعنى : الذي أي بالذّنب الذي غفره ، والثالث : استفهام على التعظيم ذكره بعض الناس وهو بعيد لأن (ما) في الاستفهام إذا دخل عليها حرف الجرّ حذفت ألفها .

(١) قائله مجهول . وتمامه :

* ألا فاندبوا أهل النّدى والكرامه *

من شواهد العيني ٤ : ٥٥٣ ، والأشموني ٤ : ٢١٦ .



وحُمِل على ذي الياء أخواته : كأعِد ، وتَعِدُ ، ويَعِد ، والأمر كعِدْ ، والمصدر الكائن على « فعل » محرّك العين بحركة الفاء معوّضاً عنها تاء تأنيث كعِدَة ، وسواء كان الماضي على فَعَل كوعد ، أو فعل كوَمِق .

ولا يجوز الحذف من مضارع رباعيّ : كأوعد ، يُوعِد ، ويَوْعِيد ، مثال : يَقْطِين من الوعد .

ولا من الاسم[1] كمُوعِد لما فيه لو حذف من توالي الحذف ، إذ قد حذف منه الهمزة ، ولأنّ ضمة الياء قوّتْ الواو ، ولأن الفعل أثقل منه .

ولا إذا وقعت بين ياء مفتوحة ، وضمة أو فتحة نحو : وضُوءُ يَوْضُوء [2] ، وشذ وجَد يَجُد [3] بالضم ويُذَر ، ويُدَع [4] .

ولا مما فاؤه ياء كيَسَر الرجل يَسِر [5] ، ويعرت الشاة تيعر .

وشذ يَئِس يَئِس[6] . ومن المطّرد : حذف همزة أفعل من مضارعه ، واسمَيْ فاعله ومفعوله نحو : أكْرِمُ استثقالاً لاجتماع همزتين إذ كان الأصل : أأكْرِم ، وحمل عليه : نُكرم ، وتُكرم ، ويُكرِم ، ومُكرِم ومُكرَم طرْداً للباب .

---

(١) لأن التصحيح أولى بالأسماء من الإعلال .

(٢) وكذلك إذا كانت الياء مفتوحة ، وما بعد الواو مفتوح مثل : وجل يَوْجَل .

(٣) أي بضمّ الجيم . أما على اللغة المشهورة من كسرها فلا شذوذ .

(٤) ببنائهما للمفعول . وشذوذهما من وجهين : ضمّ يائهما ، وفتح عينهما ، فقد انتفى فيهما الشرط الأول والثاني ، والقياس : يُودع ، ويُوذر .
أنظر الصبان ٤ : ٣٥١ .

(٥) وروي شاذاً : يِسَر يَسِر كوعَد يَعِد . انظر الأشموني ٤ : ٣٤٣ .

(٦) في ط : « يئس وبئس » الثانية بالباء والواو تحريف ، والصواب : يئس يَئِس بحذف الياء الثانية وهي فاء الكلمة ، لأن الأصل : ييأسُ بياءين .



وشذ إثباتها في قولهم : أرض مُؤرنِبة بكسر النون ، أي كثيرة الأرانب ، وكساء مؤرنِب إذا خلط صوفه بوبر الأرانب وقوله :

١٨١٣ ـ * فإنهُ أهْلٌ لأنْ يُؤكرَما (١) *

فلو قلبت همزة أفعل هاء أو عيناً لم تحذف للأمن من التقاء الهمزتين نحو : هراق الماء يُهريقُ ، فهو مُهريقٌ ، ومُهْراق ، وعَنْهل الإبل يُعَنْهِلُها فهو مُعَنْهِلٌ ، والإبل مُعَنْهَلَة (٢) ، أي : مهملة .

ومن المطرد حذف عين فَيْعَلُولة سواء كانت واواً نحو : كَيْنُونة أو ياء نحو طيْرُورة . الأصل : كيْونونة ، وطيرورة . اجتمع في الأول ياء، وواو ،سبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت الياء فيها . وفي الثاني أدغمت الياء المزيدة في الياء التي هي عين الكلمة فصار : كيّنونة ، وطيّرورة ثم حذفت عين الكلمة على جهة اللزوم فصار : كَيْنُونة وطَيْرورة . وصار الوزن فيعلولة (٣) .

هذا مذهب سيبويه في هذه المصادر : أن وزنها فيعلولة .

وذهب الكوفيون : إلى أنه لا حذف وأن الأصل : فُعلولة بضمّ الفاء ففتحت لتسلم الياء من ذوات الياء ، وحمل عليها ذوات الواو .

ومن المطّرد : حذف عين فَيعل ، وفَيْعلة : قال أبو حيّان : أما ذوات الواو ، فلا نعلم خلافاً في قياسه (٤) كسيّد وسيّده ، يقال فيه : سَيْدِ وسَيْدةَ . وأمّا ذوات

---

(١) يقول صاحب الدرر ٢ : ٢٣٩ : « ولم أعثر على قائل هذا البيت ولا تتمته .
ونسبه المرحوم الشيخ محيي الدين في هامش الإنصاف ١ : ١١ إلى أبي حيان الفقعسيّ . وانظر أوضح المسالك رقم ٥٨٠ ، والموجز في النحو ١٣٣ ، والخصائص ١ : ١٤٤ .

(٢) في النسخ الثلاث : وفي صيغ مادة : « عنهل » نسخت هذه الصيغ بياء بدل النون أي عيهل يعيهل الخ . كلها تحريف . صوابها من الأشموني ٤ : ٣٤٤ ، والقاموس .

(٣) أ : « فيعولة » . تحريف .

(٤) ط : « اقتياسه » .



الياء كلين ولينة ففيها خلاف :

زعم أبو عليّ وتبعه ابن مالك أن تخفيفها يحفظ ولا ينقاس ، قال : وهو مرجوح ، والأصح أنه مقيس لا محفوظ ، قال : وفي محفوظي : أن الأصمعيّ حكى أن العرب تخفف مثل هذا كله ، ولم تفصل بين ذوات الواو ، وذوات الياء بل سرد مثلاً من هذا ومن هذا ، قال : إلا « حبّذا » فلم أسمع أحداً من العرب يخفّفه . ا هـ . وقد عقدت لذلك ترجمة في كتابي « المزهر » .

ومن المطّرد : حذف فاءات : خذ ، وكل ، ومر ، والأصل: أأخُذْ، أأكُل ، أأمر ، فالهمزة الثانية هي فاء الفعل ، والأولى همزة الوصل ، فَحُذِفت فاء الكلمة ، فانحذفت همزة الوصل ، لأنّ ما بعد الفاء المحذوفة محرّك ، فلا حاجة إلى إقرارها . قال أبو حيّان : ولم يجعل سيبويه لهذا الحذف علّة سوى السّماع المحض . وقد حكى أبو عليّ وابن جنيّ : أوْخذ ، وأوْكل على الأصل إلا أنها في غاية الشذوذ استعمالاً .

فإن تقدّم : « مر » ، وَاوٌ ، أو فاءٌ ، فالإثبات أجود نحو : « وأمر » ، « فأمر » ولا يقاس على هذه الثلاثة غيرها إلا في ضرورة كقوله :

١٨١٤ ـ * ت لي آل زيد وانْدُهم لي جَماعةً [1] *

---

(١) قال صاحب الدرر ٢ : ٢٣٩ : لم أعثر على قائله ولا تتمته .
ولقد عثرت على تتمته وهي :

* وسَلْ آل زيد أي شيء يضيرها *

انظر ابن الشّجريّ ٢ : ١٧ وعلى رواية ابن الشّجري لا يعتبر هذا البيت شاهداً على ما يريد أن يقرره السيوطيّ . فقد رواه ابن الشّجري .

* له آل زيد فاندهم لي جماعــة *

وتتفق رواية اللسان : « أتى » مع رواية السيوطي ومعنى : « واندهم » : ائت ناديهم .



يريد : ائت لي آل زيد .

وما خرج عن ما تقدّم فشاذ ، وقد تَقَدّم بعضه .

ومنه : حذف أحد المثلين من أحسّ ، وظلّ ، ومسّ ، إذا اتصل بتاء الضمير أو نونه نحو : أحسست ، وأحَسْنَ ، وظَلتُ وظَلَلْنَ ، ومستُ ، ومَسْنَ .

قال سيبويه : هذا باب ما شذّ من المضاعف ، وذلك قولهم : أحستُ ، يريدون : أحسست ، وأحَسْنَ يريدون : أَحْسَسْنَ ، ومثل ذلك : « ظلت » ، و « مست » حذفوا وألقوا الحركة على الفاء كما قالوا : خِفْتُ ، وليس هذا الحذف [1] إلا شاذّاً والأصل في هذا عربيٌّ كثير ، وذلك قولك : أحسست ، وظللت ومسست ، ولا نعلم شيئاً من المضاعف شَذّ إلا هذه الأحرف . أ هـ . وقال أبو حيّان : وقد نَصّ سيبويه في عدة مواضع على شذوذ هذا الحذف ،

وقد اختلف أصحابنا في هذا .

فذهب أبو علي الشَّلَوبين إلى أنّ ذلك مطّرد في مثال هذه الأفعال: كأحب، وانْـهمّ [2] وانحطّ .

وذهب ابن عصفور وابن الضائع : إلى أن ذلك لا يطّرد .

ثم المحذوف من هذه الأفعال [٢/٢١٩] الثلاثة : العين ، وبه جزم ابن مالك وغـيره .

ويجوز في الأخيرين، أعني ، ظل ، ومس ، كسر أوّلهما بـ «إلقاء» حركة العين عليه، وإبقاء فتحه .

وقلّ وقوع هذا الحذف في الأمر ، والمضارع ، ومنه : « وقَرْنَ في بيُوتِكن » [3]

---

(١) ط : « النحو » مكان : « الحذف » . تحريف .

(٢) في القاموس : انهمّ ، وأهمّ ، والهميم : المطر الضعيف واللبن حقن في السّقاء .

(٣) سورة الأحزاب ٣٣ .



والأصل : اقررن . وسمع الفرّاء ينحطن في ينحططن .

وبعض العرب يحذف إحدى يائي « يستحيي »[1] .

إمّا اللام أو العين ،وهي لغة تميم ،وبها قرأ ابن مُحَيْصِن ورُوِيت عن ابن كثير ، ويستحيي لغة الحجازيين ، وسائر العرب .

وفروعه سائر الصيغ من الماضي ، والأمر ، والمثنى ، والجمع ، والمؤنث والوصف .

فيقول التميميّون: اسْتَحى: استح ،يستحيان – يستحيون – يستحِن – مُسْتَحٍ – مُستَحىً منه .

ويقول غيرهم : اسْتَحْيا – اسْتَحِي – يستحيّان يستحيّون – يَسْتَحْيين ، مستحِيٌ ، مُستحَيٌ منه .

وكثر الحذف في أبالي إذا جزم ، فقالوا : لم أبلْ ، والأصل : لم أبال لكثرة استعمالهم إيّاه توهّموا أن اللاّم هي الأخيرة ، فسكنوها للجازم ، فحذفت الألف لالتقاء السّاكنين .

وكثر حذف اللاّم في الأسماء إذا كانت واواً « كأب » و « أخ » ، و « حم » و « هن » ، و « ذي » على مذهب الخليل ، وابن واسمٌ على مذهب البصريّين ، والأصل عندهم : سموٌ ، لأنه من السّمو حذفت لامه ، وعوض عنها همز الوصل .

والكوفيّون يقولون : أصله وَسْمٌ من السّمة، حذفت فاؤه ، وردّ بأن جمعه أسماء ، وتصغيره : سُمَيّ ، ولو كان كما قالوا لكان أوساماً وَوُسَيْماً ، لأن التصغير والتكسير يَرُدّان الأشياء إلى أصولها .

وقلّ حذف اللام إذا كانت ياء كلام « يد » ، و « دم » ، أو هاء كلام «شفة» ،

---

(١) سورة البقرة ٢٦ .



وعضة ، وفم ، وشاة .

وأقَلُّ منه حذفها إذا كانت همزة كقولهم : قوم بُراء ، والأصل : بُرآء على وزن ظُرَفاء . أو نوناً : كدد ، وفُل ، والأصل : دَدَن ، وفُلان .

وأقل من ذلك حذفها إذا كانت حاء : كحِر أصله : حِرْحٌ . قال أبو حيان : ولا أحفظ من حذف الحاء غيره .

وأقَلُّ من ذلك حذف غير اللام إما الفاء : كناس ، والأصل : أناس ، أو العين كسه ، والأصل : سَتْهٌ (١) .

* * *

(١) السّته ويحرّك : الاست، جمعه : أستاة، والسّهُ ويضم مخففة : العجز .

الإبـدال

(ص) : الإبدال أحرفه : « طويت دائماً » ، فتبدل الهمزة من كُلّ ياء ، أو واو طرَفاً ، ولو تقديراً بعد ألف زائدة ، أو بدلاً من عين فاعل معلّها ، ومن أوّل واوين صدرتا ، وليست الثانية مدة فوعل ، أو مبدلة من همزة ، ومن واو خفيفة ضمت لازماً ، ومن تالي ألف شبه مفَاعِل مدّاً مزيداً ، أو ثاني ليِّنين اكتنفاها .

ويفتح هذا الهمز مجعولاً واواً إن كانتها [1] اللام ، وسلّمت في المفرد بعد ألف وياء إن كانت غيرها أو همزة .

(ش) : الإبدال قسمان : شائع وغيره .

فغير الشائع وقع في كل حرف إلا الألف . وألّف فيه أئمة اللغة كتباً منهم : يعقوب بن السكيت وأبو الطيّب عبد الواحد بن عليّ اللغوي . وفي كتابي « المزهر » نوع منه حافل .

والشائع الضّروري في التصريف أحرفه ثمانية يجمعها قولك : طويت دائماً .

[إبدال الواو والياء همزة]

فتبدل الهمزة من كل ياء ، أو واو مُتَطَرِّفة ، بعد ألف زائدة نحو : رداء ، وكساء . الأصل : رداي ، من الردية ، وكساو من الكسوة ، وسواء كان تطرّفها ظاهراً

(١) ط : « إن كانت هاء اللام » . تحريف ، صوابه من أ ، ب والشرح حيث يقول : «وتفتح هذه الهمزة مجعولة واواً في ما لامه واو » .



أم تقديراً ، وهي المتّصلة بهاء التأنيث العارضة كصلاءَة وعَظَاءة [1] بخلاف اللاّزمة ، وهي التي بُنِيَت الكلمة عليها فإنها لا تُبْدَل منها همزة ، كهداية ، وحماية ، وإداوة ، وهراوة ولا إبدال بعد ألف أصلية نحو : آية [2] .

وتبدل الهمزة أيضاً من كل ياء أو واو وقعت عيناً لما يوازن فاعِل وفاعلة من اسم معتز [3] إلى فعل معتلّ العين نحو : بائع وقائم ، أصلهما : بايِعٌ ، وقاوِمٌ ، وفعلهما : باع ، وقام معلّ .

بخلاف ما لم يعل فعله كصَيِد ، وعَوِر ، فهو صايد ، وعاور ، فلا إبدال فيه .

وبخلاف ما لم يوازن فاعلاً ، وإن أعل فعله كمنيل ومطيل من: أطال ، وأنال .

وتبدل الهمزة أيضاً من أول واوين صدرتا ، وليست الثانية مدة فَوْعل ، ولا مبدلة من همزة : كأواصل جمع واصلة . أصله : وواصل،استثقل اجتماع الواوين، فأبدل من أولاهما همزة إذ لم يمكن إبدالها ياء للاستثقال كالواو ، ولا ألفاً لسكونها ، فعدلوا إلى الهمزة ، إذ هي أقرب إلى الألف ، لكونهما من مخرج واحد مع أن الهمزة تقلب في التسهيل واواً وياء ، فقد شاركت حروف اللين .

بخلاف ما إذا كان ثاني الواوين مدة فوعل : كَوَوْرِيَ ووَوْفَى من وارى، ووافى ، فلا إبدال فيه .

---

(١) في النسخ الثلاث : « صلاة وعطاة » . تحريف ، صوابه من الممتع في التصريف ١ : ٣٢٧ . والصلاءة : مدقّ الطيب ، والعظاءة : دويبّة .

(٢) « نحو آية » سقطت من أ .

(٣) في ط : « مغيير » تحريف ، وقد سقطت الكلمة من أ ، والتصويب من ب ومعتز بالتاء والزّاي : منتسب .



وكذا إذا كان مبدلاً من همزة كالوُولى [١] تأنيث الأوأل [٢] أصله : وؤلى [٣] ، فأبدلوا من الهمزة واواً لضمة ما قبلها ، فلا تبدل الواو الأولى همزة ، لأن الثانية بدل منها ، فكأنها موجودة ، وصار مستثقلاً كما لو قيل الأألى بهمزتين .

وتبدل الهمزة أيضاً من كل واو مضمومة لازمة غير مشدّدة كوجوه ووقُتت ، [٢٢٠/٢] ، فيقال : أجُوه ، وأُقِّتَت ، لأن الواو إذا كانت مضمومة فكأنه اجتمع واوان ، فاستثقل .

واحترز بلزوم الضّمّة من نحو : اخشوُا الله . و « لَتُبْلَوُنَّ » [٤] ، فلا إبدال لعروضهــا .

وبغير المشدّدة من [٥] نحو : تعوُّذ ، وتعوُّد ، فلا إبدال أيضاً .

ولو أمكن تخفيف الواو بالإسكان نحو : سُوُر ، وسُوْر [٦] ، فلا إبدال أيضاً،أو رده أبو حيان على عبارة التسهيل ، وهو عندي داخل تحت قوله : ضمة لازمة .

وتبدل الهمزة أيضاً من تالي ألف شبه مفَاعِل ، إذا كان مدّاً مزيداً كالقلائد ، والصحائف ، والعجائز ، بخلاف ما إذا كان أصلياً كمعايش ، ومفاوز ، فإن المد فيهما عين الكلمة ..

وتبدل الهمزة أيضاً من ثاني حرفَيْ لين اكتنفا مدة مفاعل كأوائل جمع أوّل ،

---

(١) الوولى مخفّف الوؤلى بواو مضمومة فهمزة كما في الأشموني ٤ : ٢٩٤ .

(٢) أفعل تفضيل من وأل : إذا لجأ .

(٣) في النسخ الثلاث : أصله : وولى . تحريف ، صوابه من الأشمونيّ ٤ : ٢٩٤ .

(٤) سورة آل عمران ١٨٦ .

(٥) في النسخ الثلاث : « منها » ، تحريف .

(٦) سور وسؤور جمع سوار . انظر هذا البحث في « الممتع في التصريف » ٢ : ٤٦١ ، ٤٦٢ .



وينائف جمع نيّف ، وسيائد جمع سيّد .

وتفتح هذه الهمزة في هذه الصورة ، والتي قبلها مجهولة واواً في ما لامه واوٌ سلمت في المفرد بعد ألف كهراوة ، وهراوى ، وأدواة ، وأداوى، والأصل : هراءى وأداءى ثم صار « هراءا » أو « أداءا »(١) . ثم أبدل من الهمزة واو كراهة اجتماع ألفين بينهما همزة مفتوحة ، والهمزة كأنها ألف ، فكأنه اجتمع ثلاث ألفات .

ومجعولة ياء إن كانت اللاّم غير ما ذكر بأن تكون ياء نحو : هدية ، وهَدايا(٢) ، أو واواً اعتلّت في المفرد ولم تسلم كمطيّة ومَطايا(٣) ، أو كانت همزة كخطيئة وخطايا(٤) .

[إبدال الهمزة مدة تجانس الحركة]

(ص) : وتبدل الهمزة الساكنة بعد متحركة متصلة مَدّة تجانس ، والمتحركة ياء إن كسرت أو تلته ، ولم تضم .

---

(١) هراوى وأدوى أصلهما : هرايو ، وأدايو بقلب ألف هراوه همزة ثم هرائي وأدائي يقلب الواو ياء لتطرّفها بعد الكسرة . ثم خففتا بالفتح فصار : هراءيٌ ، أداءيٌ ثم قلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا ، أداءا فكرهوا ألفين بينهما همزة فأبدلوا الهمزة واواً فصار هراوي — أداوي .

انظر هذا التصريف في الأشموني ٤ : ٢٩٢ ، ٢٩٣ .

(٢) أصلها : هدايي بياءين ، الأولى : ياء فعيلة ، والثانية لام هدية ثم أبدلت الأولى همزة فصار : هدائي ، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلبت الياء ألفاً ثم قلبت الهمزة ياء ، فصار هدايا .

(٣) أصلها : مطايو . أبدلت الواو ياء لتطرّفها بعد كسرة ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في : صحائف ، ثم أبدلت الكسرة فتحة ، ثم الياء ألفاً ، ثم الهمزة ياء ، فصار : مطايا .

(٤) أصله : خطائيٌ بياء مكسورة هي ياء خطيئة ، وهمزة بعدها هي لام الكلمة ، ثم أبدلت الياء همزة فصار : خطائي بهمزتين ، ثم أبدلت الثانية ياء لتطرّفها بعد همزة ، ثم فتحت الهمزة الأولى تخفيفاً ثم قلبت الياء ألفاً لتحرّكها ، وانفتاح ما قبلها فصار : خطاءا ، فأبدلت الهمزة ياء ، فصار : خطايا .



أو كانت لاماً مطلقاً وواواً في غير ذلك ، وفي نحو أؤم [١] وجهان :

وأبدل المازني الياء منها فاء لأفعل . والأخفش مضمومة بعد كسر ، والواو من عكسهـــا .

وتبدل تلو السّاكنة ياء إن كانت موضع اللام ، وإلاّ تصحّ .

ولو توالى همزات أبدلت الثانية ، والرابعة ، وحقق [٢] الباقي .

(ش) : تبدل الهمزة الساكنة بعد همزة متحركة متصلة مدةً تجانس الحركة ، فتبدل الفاء في آدم ، وياء في إيمان ، وواواً في أومن ، وأصلها : أأدم وإئْمان ، وأؤْمِن .

فإن تـحرّكت الهمزتان المتصلتان، والأولى لغير المضارعة أبدلت الثانية ياء إن كسرت مطلقاً سواء تلت فتحاً نحو : أَيِمّة ، والأصل : أَئِمّة [٣] ، أو كسراً نحو : أَينُّ مضارع أَنَّ ، والأصل : أَإِنُّ ، أو ضَمّاً نحو : أُيِمّ مثــال : أُئْمِد [٤] من الأمّ الأصل : أُأْمِم : نقلت حركة ما بعد الهمزة الساكنة إليها، لأجل الإدغام فانكسرت ، فأبدلت ياء ، أو تلت كسراً ولم تضم نحو : إِيِمّ مثل : إصْبِـع من الأمّ ، الأصل إِأْمِم ، نقَلتَ حركة الميم إلى الهمزة الساكنة . لأجل الإدغام كما تقدم .

أو كانت لاماً مطلقاً سواء كانت في اسم أو فعل تلت فتحاً أو ضماً أو كسراً ، مثاله بعد الفتح : قَرْأَى [٥] وقِرْأَى إذا بنيت من القراءة اسماً مثل : جَعْفر ، ودِرْهم ،

---

(١) أ ، ب : « أدم » . تحريف .

(٢) أ ، ب : « خفف » بالفاء . تحريف ، وفي ط : حققق بزيادة «قاف» . تحريف .

(٣) أصلها : أَأْمِم مثل : أصبع بفتح الهمزة ، ثم نقلت حركة الميم إلى الساكن قبلها فصارت أَإِمّ ، وأدغمت الميم في الميم ، ثم قلبت الهمزة المكسورة ياء ، فصارت أَيِمّ .

(٤) ط فقط مثال : « أيمة » مكان : « أثمد » . تحريف .

(٥) قرأى على وزن سَلْمى .



وقَرْأَى إذا بنيت فعلاً مثل : دَحْرج ، الأصل : قَرْأَأٌ ، وقِرْأَأٌ ، وقرْأَأ [١] .

ومثاله بعد الضم قُرأُيٌ مثل : بُرْثُنٌ من القراءة ، الأصل : قرؤؤ [٢] ، فأبدل من الهمزة ياء فصار في آخر الاسم واو ساكنة قبلها ضمة ، فقلبت الضمة كسرة ، والواو ياء ، فصار من باب المنقوص .

ومثاله بعد الكسر : قِرْإِيٌ مثل : زيرج ، الأصل : قِرإِأٌ ، أبدلت الهمزة ياء ، ثم استثقل الضمة في الياء فصار مثل : قاض [٣] .

وتبدل الهمزة الثانية واواً إن فتحت بعد مفتوحة أو مضمومة نحو : أوادم جمع : آدم ، أصله : أآدم .

وأويدم ، تصغير : آدم ، أصله : أُأَيدِم .

أو ضمّت مطلقاً سواء تلت فتحاً أو ضماً ، أو كسراً كأَوُم مثال : أَصْبُعُ ، وأُومّ مثل : أُبْلُم [٤] ، وإوُم مثال : إصْبُعُ من الأمّ ، نقلت فيها حركة الميم إلى الهمزة الساكنة لأجل الإدغام ، فقلبت الهمزة واواً من جنس حركة نفسها .

وفي نحو : أؤم وجهان .

وخالف المازني في مسألة ، وهي ما إذا كانت الهمزة الثانية فاء لأفعل ، فإنه يبدلها ياء كأن تبنى أفعل من الأمّ [٥] فتقول على رأيه : « هذا أَيَمُّ من هذا » ، وعلى رأي الجماعة : هذا أَوَمّ .

---

(١) « وقرأأ » سقط من أ ، ط . والمثال الأول يوازن : جعفر ، والثاني : دِرهم . والثالث : دحَرْج .

(٢) أ ، ط : « قرأأ » . ب : « قرأى » والصواب رسمها : « قرؤوٌ » مثال : « بُرْثُن » .

(٣) أي : « قرءٌ » مثل : هِندٌ .

(٤) الأبلم : الغليظ الشفتين . (٥) أ ، ط : « الأيم » .



وحجة المازنيّ الحمل على أيِمّة لأن الفتحة أخت الكسرة ، فالأقيس أن يكون حكم الهمزة المفتوحة كحكم المكسورة في الإبدال لا [1] كالمضمومة .

وخالف الأخفش في مسألتين :

إحداهما : مسألة أُإمّ [2] مثل : أُصْبِع ، فمذهبنا أنه تبدل الهمزة ياء لمناسبة حركتها ، ومذهبه : إبدالها واواً لمناسبة حركة ما قبلها ، فتقول : أُوِمّ .

والثانية : مسألة إأُم : مثل : إصْبُع ، فمذهبنا إبدالها واواً لمناسبة حركتها ، ومذهبه : إبدالها ياء لمناسبة حركة ما قبلها ، فيقول : إيُمّ .

والحاصل : أن الأخفش يبدل المكسورة بعد الضمّ واواً ، والمضمومة بعد الكسر يـــــاء .

فإن سكنت الهمزة الأولى أبدلت الثانية ياء إن كانت موضع [٢/٢٢١] اللام ، وإلاّ صَحّت نحو : قِرَأْيٌ مثل قِمَطْرٌ ، الأصل : قِرَأْأٌ بدلت الهمزة الثانية ياء فراراً من الاستثقال لو بقيت ومن مخالفه الأقيسية ، لأنه متى التقى مثلان ، والأول ساكن في كلمة وجب الإدغام . وقد أجمعت العرب على ترك الإدغام في الهمزتين من كلمة إلاّ إذا كانتا عينين نحو : سآل ، ولآل وهذان مثال [3] قولي : « وإلا صحّت » .

وخرج بقيد الاتصال ما لو فصل بين الهمزتين ، فإنهما يصحّان نحو : ألآء وهو شجر .

ولو توالى أكثر من همزتين حققت الأولى والثالثة والخامسة وأبدلت الثانية والرابعة كأن تبنى من الهمزة مثال : أُتْرُجّة فتقول : أأْأُأّه ، فتبدل الثانية واواً لضمّة ما

---

(١) « لا » سقطت من ط .

(٢) أ : « أكرم » . تحريف . ط : « أم » الصّواب من ب .

(٣) أ فقط : « مساو » مكان : « مثال » .



قبلها ، وكذلك الرابعة ، وتحقق الأولى والثالثة والخامسة فتقول : أُوْأُوْأةٌ .

ولو بنيت من الهمزة مثل : قِمَطْرٌ قلت : إِيَأْأٌ والأصل: إِأْأْأٌ فتبدل الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها .

[تخفيف الهمزة المفردة الساكنة]

(ص) : مسألة : يجوز تخفيف الهمزة المفردة السّاكنة بإبدالها مجانس حركة متلوّها ، والمتحرّكة بعد ساكن بالحذف ،ونقل حركتها إليه ما لم يكن مدّاً زائداً، أو ياء تصغير فتقلب وتدغم ، أو نون انفعال فتقرّ ، وألفاً فتسهل بينها ، ومجانس حركتها ، وكذا مثلثة بعد فتح ، ومكسورة ومضمومة بعد كسر أو ضمّ في الأصحّ ، وتقلب مفتوحة تلو كسر ياءً وضمٍّ واواً .

(ش) : هذا فصل في تخفيف الهمزة المفردة إذا كانت الهمزة ساكنة فإن كان ما قبلها ساكناً لزم تحريكه ، لالتقاء الساكنين بحسب ما يجب من الحركات كنظيره مع غير الهمزة ، وإن كان ما قبلها متحرّكاً جاز أن تخفف بإبدالها حرفاً من جنس حركة ما قبلها ، فتبدل ألفاً في كأس ، وياء في ذئب ، وواواً في بؤس .

وإن تحرّكت الهمزة بعد ساكن خففت بحذفها ، ونقل حركتها إلى السّاكن قبلها كقولك في اسأل : سل ما لم يكن السّاكن قبلها حرف مَدٍّ زائد كخطيئة ومقروءة ، فإن الهمزة تقلب حرفاً مثله ، وتدغم فيه ، فيقال : خطيّة ومقروّة ، أو ياء تصغير فكذلك كحطيئة [1] ، أو نون انفعال نحو : إنْأطَرَ [2] ، فإن الهمزة تحقق فيه حذراً من الإلباس ،

(١) أ ، ب بعد قوله : كحطيئة : « أو ألفاً مبدلة من أصل » إلى قوله : « ولا حذف ولا نقل » ثم ذكر بعد ذلك : « أو نون انفعال » وما يتبعها من الكلام .
والخلاف بينها وبين ط في التقديم والتأخير .

(٢) انأطر الرمح : تثنّى .



أو ألفاً[(١)] مبدلة من أصل كالهباء فإن الهمزة تسهّل بجعلها بين بين .

ولا حذف ، ولا نَقْل في الصُّور الأربع .

وإن تحرّكت الهمزة بعد متحرّك خففت بالتّسهيل بينها وبين حرف حركتها إن كانت بعد فتح مطلقاً مفتوحة كانَتْ كسأل ، أو مكسورة كَسَئِم ، أو مضمومة كلَؤُم .

أو كانت بعد كسر أو ضَمٍّ ، وهي في الصورتين مكسورة أو مضمومة كمِئِين ، وسُئِل ، ويستهزِىءُ ، ورءُوس .

فإن كانت مفتوحة قلبت بعد الكسر ياء كمِيَر في مِئَر[(٢)] جمع مِئْرَة وبعد الضم واواً كجُوَن في جُؤَن جمع جُؤْنَة[(٣)] ، ورجل سُولَة في سُؤَلَة[(٤)] .

وخالف الأخفش في صورتين ، وهي : المضمومة بعد كسرة كـ« يستهزِىء » والمكسورة بعد ضمة كسُئِل ، فأبدل الأولى ياء ، والثانية واواً .

[إبدال الواو ياءً]

(ص) : وتبدل الياء بعد كسرةٍ من واو عينِ مصدرٍ أعلّت في فعله لا موازن فَعَـــل .

وعين فعّال جمعاً لواحد سكنت فيه أو اعتلّت وصحّت اللاّم .

وتقلب في فِعَل لا فِعلة ، ومن ألف واو ساكنة ، أو آخراً ولو تقديراً .

(١) « أو الفاء » . تحريف .

(٢) مِئَر على وزن : عِنب : مفسد ، وفي ط : « مِيئر » بزيادة ياء . تحريف .

(٣) الجؤنة بالضم : سفطٌ مغشّى بجلد وهو ظرف لطيب العطّار ، وجمعه كصُرَد .

(٤) سُؤَلة كهُمَزَة : الكثير السؤال .



ومنها بعد فتح رابعه فصاعداً ولام فعلى وصفاً .

ومع ياء متصلة إن سبقت إحداهما ساكنة ، وتأصل السبق ، وكذا السكون في الأصـــح .

وتدغم متطرّفةً ولو تقديراً بعد واوين سكن ثانيهما أو كائنة [1] لام فعول جمعاً ، ويعطى مثلوّهما ما ذكر من إبدال وإدغام.فإن كانت لام مفعول غير واوي العين أو مكسورها ، أو لام فعول مصدراً أو عين فعل جمعاً ، فالتصحيح أكثر ، أو مفعول من فعل فالإعلال .

(ش) : تبدل الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل مُعَلّ العين موزون بفعال نحو : قَام قِياماً ، وعاد عِياداً .

بخلاف عين غير المصدر كصِوان [2] ، وسِواك ، والمصدر المفتوح أوله كرَواح ، أو المضموم كعُوار [3] أو المكسور الذي لم تعل عين فعله = كلاوَذ لِواذاً ، وعاوَد عِوادا [4] ، أو الموزون بِفَعل كالحوَل [5] .

وتبدل أيضاً بعد كسرة من واو هي عين جمع لواحد ساكن العين أو معتلّها ، صحيح اللاّم موزون بفعَال كثوب وثياب ، وحوض وحياض ودار ، وديار ، وريح [٢٢٢/٢] ورياح .

بخلاف عين المفرد كخِوَان ، وما مفرده مُعْتَلّ اللام كجرو وجراء ، حَذراً

---

(١) أ : « أو ثانيه » . تحريف . وانظر الشرح .

(٢) صوان الثوب : ما يصان فيه .

(٣) ط فقط : كقوار : تحريف .
وانظر الصبان ٤ : ٣٠٣ .

(٤) ط : « عاود عوداً » . تحريف .

(٥) لأن فعله : حِول . وفي أ : « كالجواب مكان » : « كالحول » . تحريف .



من اجتماع الإعلالين في كلمة ، وهما : إبدال اللام همزة ، وإبدال العين ياء ، فاقتصر على أحد الإعلالين وكان الآخر ، لأن الأواخر هي محلّ التغييرات .

أما الموزون بغير فِعال ، وهو فِعَل ، وفِعَلَة فإن فيه الوجهين كحاجَة وحِوَج ، وحِيلَة وحِيَل ، وتارة وتِيَر ، وقِيمة وقِيَم ، وثَوْر وثِيرَة ، وكُوز وكِوَزة ، وعُود ، وعِوَدة إلا أنّ الإعلال في فَعِل أغلب ، والتصحيح في فِعَلَة أغلب .

[إبدال الألف ياء]

وتبدل الياء بعد كسرة من ألف ، وواو ساكنة أو متطرّفة تحقيقاً أو تقديراً ، وهي التي تليها علامة التأنيث ، أو زيادتا فعلان نحو : محراب ، ومحاريب ، ومحيريب ، ونحو : إيعاد ، وميعاد ، ونحو : الغازي، وأكسية جمع كساء ، وشَجِيان[1] .

[إبدال الواو ياء]

وتبدل الياء بعد فتحة من واو وقعت رابعة فصاعداً في اسم أو فعل نحو : المعطيان[2] يرضيان[3] ، والمستعليان يسترضيان .

وتبدل الياء من واو هي لام فُعْلَى وصفاً كالعُلْيا ، والدُّنْيا .

ومن الواو الملاقية ياء في كلمة إن سكن سابقهما سكوناً أصليّاً وتأصل السّبق أيضاً ، ثم تدغم إحداهما في الأخرى كسيّد ، وهيّن . الأصل : سَيْوِد ، وهَيْون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت فيها الياء لاجتماع الشروط .

---

(١) في ب ، ط : « سيجان » تحريف صوابه من ب .
(٢) أصله : المعطوان ، فقلبت الواو ياء حملاً لاسم المفعول على اسم الفاعل .
(٢) يرضيان ، أصله : يرضوان ، لأنه من الرضوان ، فقلبت الواو ياء حملاً لبناء المفعول على بناء الفاعـــل .



واحترز بِكَلِمَةٍ عمّا في كلمتين كقولك : هو يريد .

وبسبْق الساكن عن تأخره كالطويل ، والغَيُور .

وبأصالة السكون عن عروضه كقوْى مخفّف قويّ .

وبأصالة السابق عن عروضه كرُوية محفف : رُؤية ، فإن الواو بدل الهمزة لا أصل .

وتبدل الياء أيضاً من الواو المتطرّفة لفظاً أو تقديراً بعد واوين سكنت ثانيهما كأن تبنى مَفْعُولاً ومفعولة من نحو قويّ، فإنه يقال:مَقْوووٌ ، ومَقْوُووة فتجتمع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة ، فاستثقل ذلك ، فقلبت الواو الأخيرة ياء ، ثم المتوسطة لاجتماع ياء وواو وسبق إحدهما بالسكون ، ثم قلبت الضمة كسرة لأجل صحة الياء وأدغمت الياء في الياء ، فقالوا : مَقْوِيّ ، ومَقْوِيّة .

وتبدل الياء أيضاً من الواو الكائنة لام فعول جمعاً كـ«عِصِيّ» ، أصله: عَصُوُوٌ فأبدلت الواو الأخيرة ، وهي لام الكلمة ياء ، وأعطى متلوّها الذي هو واو المدّ [1] من إبدالها ياء ، وإدغامها في الياء الأخيرة ، وقلبت الضمة كسرة لتصحّ الياء .

فإن كانت الواو لام مفعول ليست عينه واواً ، ولا هو من فعل مكسور العين ، أو لام فُعُول مصدراً لا جمعاً ، أو عين فُعّل جمعاً فوجهان ، والتصحيح أكثر ، مثال الأول : مَغزُوٌّ ، ومَغزِيٌّ . والثاني : عتا عُتُوّاً ، وعِتِيّاً . والثالث : نُوَّم ، وصُوَّم ، ونُيَّم ، وصُيَّم .

وإن كانت لام مفعول من فَعِل [2] فوجهان ، والإعلال أرجح نحو : مَرْضِيّ ، ومَرْضُوّ .

---

(١) في ط : « لمدا » بزيادة ألف . تحريف .

(٢) أي ماضيه مكسور العين .



(ص) : وتبدل الواو بعد ضمٍّ من ألف ، ومن ياء ساكنة مفردة لا في جمع فيكسر لها الضمّ ، ولام فِعْل ، ومتلوّة، بزيادتي فعلان ، أو تاء بنيت عليها الكلمة، ولام فَعْلى اسماً ، وفي عين فُعْلَى وصفاً وجهان .

(ش) : تبدل الواو بعد ضمٍّ من ألف كقولك في تصغير « ضارب » : « ضويرب »، ومن ياء ساكنة مفردة في غير جمع نحو : « موقن »، والأصل: « مُيْقِن » لأنه من اليقين .

واحترز بالمفردة من المكررة « كبيّاع » ، وبغير الجمع منه ، فإنه تبدل فيه واواً . ولكن تقلب الضمّة كسرة لتسلم الياء نحو : « بِيض » والأصل : بُيْض ، لأنّ وزنه فُعْلٌ « كحُمْر » .

وتبدل الواو أيضاً بعد الضّمّ من الياء الواقعة لام « فَعُلَ » كـ « رَمُو »[1] : و « قَضُو » وقبل زيادتي فعُلان كرَمُوان[2] مثل : سَبُعَان من الرمّي ، أو قبل تاء بنيت عليها الكلمة نحو : رَمْوَة مثل : تَمْرَة من الرّميْ .

وتبدل الواو من ياء[3] هي لام فَعْلى اسماً : كتَقْوى .

وفي عين فُعْلَى وصفاً وجهان : الإبدال كالطُوبي ، والكوسى ، مؤنث :

---

(١) ب : « رموو » و « قضوا » بزيادة واو في الأولى وألف في الثانية .
أ ، ط : « رموا ، وقضوا » بزيادة ألفين فيهما . كله تحريف صوابه من الأشموني ٤ : ٣٠٩ و « قَضُو » و رَمُوَ » مختص بفعل التعجب .
والمعنى : ما أرماه وما أقضاه .

(٢) والأصل : « رميان » فقلبت الياء واواً وسلمت الضمّة .

(٣) أ : « من واو » . تحريف .

الأطيب ، والأكيس ، والتصحيح : « كقسمة ضيزى »[١] ، وامرأة حيكى[٢] .

[إبدال الواو والياء ألفاً]

(ص) : وتبدل الألف من ياء أو واو بعد فتح متّصل بشرط أن يتحرّكا بأصل ، وألاّ يليها ساكن ، أو غير ألف ، وياء مشدّدة ، وهي لام ، وألاّ يكون وصفه أفعل ، ولا وزنه افتعل ، وواويّ العين دالاًّ على تفاعل ، ولا اسماً آخره زيادة تخصّه خلافاً للمازنيّ في الأخيرة ، فإن استحق ذلك حرفان صحّ الأول غالباً .

(ش) : تبدل الألف من ياء أو واو نحو : باع ، وقال : أصلهما : بَيَع وقَوَل ، ورمَى ، وغَزا ، أصلهما : رَمَى ، وغَزَو بشروط أن يكونا بعد فتح .

بخلاف نحو : غزْو ، وظَبي[٣] ، ورَضِيَ ، وشَقِيَ ، وشَجٍ وعَمٍ ، وأدْلٍ ، وأظْبٍ .

وأن يتّصلا به بخلاف « آي » ، و« واو » فإنهما لم يتّصلا بالفتحة ، إذ حجز بينهما الألف .

وأنْ يتحرّكا بخلاف ما إذا سكنا نحو : غِزَوٌ ، ورِمَيٌّ من : قِمَطْر .

وأن تكون حركتهما [٢٢٣/٢] أصليّة بخلاف ما هو ساكن في الأصل ، وعرض تحريكه نحو : يَرْعَوِي ، ويَرْمَيِي[٤] فإن حركة هذه الواو والياء عارضة ، إذ أصلهما السكون ، لأن مثالهما في الصحيح يَحْمَرّ مضارع احْمَرّ .

وألاّ يليها ساكن ، بخلاف نحو : طويل ، وغيُور ، وهذا الشّرط في العين خاصّة .

---

(١) سورة النجم . وضيزى : أي جائرة ، يقال : ضازه حقه يضيزه : إذا بخسه وجار عليه .

(٢) أي يتحرّك فيها المنكبان . يقال : حاك في مشيه يحيك : إذا حرّك منكبيه .

(٣) ط : « وطيىء » مكان : « وظبي » .

(٤) أ ، ط : « يرمى » بياء واحدة . الصواب من ب والأسلوب .



أما اللام فلا يَضُرّ إيلاؤها السّاكن إلا أن يكون ألفاً : كرمَيَا ، وغزَوَا ، ورحيَان ، والغليَان ، والنّزوَان ، أو ياء مشدّدة نحو : عَضويّ ، فلا تنقلب الياء والواو ألفاً من مثل هذا .

وألاّ يكون وصفه أفعل ، بخلاف نحو : صَيِد ، وحَوِل ، وعَوِر ، وسَيِد فإنها صحت لفتحتها من أصيد ، وأحْوَل ، وأعور ، وأسْوَد .

وألا يكون فعلاً وزنه : افتعل ، وهو واوي العين دالّ على تفاعل بخلاف نحو : اجتوروا ، وازدوجوا ، واعتوروا [1] ، فإنه صحت فيه الواو ، لأنه من معنى : تجاوروا ، وتزاوجوا ، وتعاوروا .

فإن كان على افتعل ، وهو يائي العين وجب الإعلال نحو : امتازوا وابتاعوا ، واستافوا ، أي تضاربوا بالسّيوف .

وإنما لم تصحّح ذوات الياء ، لأن الياء أشبه بالألف من الواو فرجّحت عليها في الإعلال .

وألاّ يكون إسماً آخره زيادة تخصّ الأسماء بخلاف : السّيلان والجّوَلان . وخالف المازني في هذا الشرط ، فأجاز إعلاله ، وعليه جاء داران ، وحادان من دار يدور ، وحاد يحيد .

فإن استحق هذا الإعلان حرفان ، فالغالب تصحيح الأول ، وإعلال الثاني نحو : هَوَى ، وطَوى .

* * *

(ص) : وتبدل الميم من نون ساكنة قبل باء، والتاء من فاء افتعال ليناً .

وشذّ في الهمزة والطّاء من تائه تلو مطبق ، والدال منها تلو دال أو ذال ، أو زاي ،

---

(١) اعتوروا الشيء : تداولوه .
وفي ط : « اعتورا » . تحريف .



وما عدا ما قرّر شاذ مسموع أو لغة قليلة ، ويعرف الإبدال بالتصاريف .

[إبدال النون ميماً]

(ش) : تبدل الميم من النون الساكنة قبل باء نحو : عَنْبر وشَنْباء [١] . « وأن بورك » [٢] ، والنون أخت الميم ، وقد أدغمت فيها نحو : من مالك ، فأرادوا اعلالها مع الباء ، كما أعلوها مع الميم .

[إبدال الواو والياء تاءً]

وتبدل التّاء من فاء الافتعال وفروعه إن كانت ياءً أو واواً نحو : اتّعدَ يتّعِد ، اتّعِدْ ، ومُتّعِد ، ومُتَّعد ، ومصدرها : الا تعاد والأصل : أو تعد ، لأنه من الوعد . وكذا اتسر ، وفروعه أصله : ايتسر ، لأنه من اليسر .

وإنما أبدلوا الفاء تاءً ، لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها ، فكانت تكون بعد الكسرة ياء ، وبعد الفتحة ألفاً ، وبعد الضمّة واواً ، فأبدلوا منها حرفاً جَلْداً لا يَتغير لما قبله ، وهي مع ذلك أقرب من الفم إلى الواو .

وشذّ إبدالها من فاء الافتعال إذا كانت همزة نحو : اتزر من من الإزار ، والفصيح : ائتزر .

[إبدال التاء طـاء]

وتبدل الطاء من تاء الافتعال تلو حرف مطبق [٣] نحو : اصطفى واضطر ، واطعن ، واظطلم [٤] .

(١) ط : « شنبر » بالراء . صوابه من أ،ب والقاموس .
والشنباء مؤنث : أشنب .

(٢) سورة النمل ٨ .

(٣) أي المطبق عندها اللّسان بأعلى الحنك .

(٤) ط : « اضطلم » بالضاد والطّاء .



[إبدال التاء دالاً]

وتبدل الدال من تاء الافتعال تلو دال ، وذال ، أو زاي نحو ادان ، وادّكروا ، وازدان .

وما خرج عما قرّر من هذا الباب فهو شاذ مسموع يحفظ ، ولا يقاس عليه ، أو لغة قليلة لقوم من العرب ،

وعلامة صحة البدلية الرجوع من بعض التصاريف إلى المبدل منه .



النّقل

(ص) : النّقل : ينقل للسّاكن الصّحيح حركة لين عين فعل غير تعجّب ولا مصرّف من « عوِر » ، ونحوه ، ولا مضاعف اللاّم، ولا معلّها، أو اسم غير جار على فعل مصحح أوّله ميم زائدة غير مكسورة ، أو موافق للمضارع في زيادته أو وزنه ، لا فيهما . أو مصدر على إفعال، واستفعال وتبدل بـ «مجانسها»، وتحذف ألفهما معوّضاً منها التاء غالباً واو مفعول بعده . وقيل : عين الثلاثة ، فإن كانت ياء كسرت المنقولة صوناً عن الإبدال .

وقاس أبو زيد تصحيح المصدر والمبرّد تصحيح مصون .

(ش) : تنقل حركة العين للسّاكن الصّحيح قبلها إن كانت من فعْل أو اسم بالشّروط المذكورة نحو : يَبيع ، ويَقُول ؛ الأصل : يَبْيِعُ ويَقْوُل ، ونحو : مَقام ، ومَقال ، الأصل : مَقْوَم ، ومَقْوَل .

وشرط الفعل ألاّ يكون لتعجب بخلاف نحو : ما أَبْيَن هذا وما أطْوله .

ولا مصرفاً من نحو: عَوِر[1] : بخلاف نحو : يَصيِدُ ، ويَعْوُد ، وأَصيدُ، وأعور ، وأعوره الله [2] .

(١) من كل فعل موافقاً لـ « فعِل » الذي بمعنى : أفعل .

(٢) هاتان الصيغتان : أعور ، وأعوره لا تنقل الحركة فيهما ، لأنهما من باب فعل الذي بمعنى أفعل ، يقال : أعوره الله .
وقد سقطت كلمة لفظ الجلالة : « الله » من ط .



ولا مضاعف اللام بخلاف نحو : ابيضّ ، واسودّ حذراً من الإلباس [١] .

ولا مُعَلّ اللام بخلاف نحو : أهْوى ، واسْتحيا حذراً من توالى إعلالين .

وشرط الاسم ألاّ يكون غير جار على فِعْلٍ مُصَحَّح بخلاف نحو : مقاوِل [٢] مبَايِع ، فإن حرف العلة لا يعل في هذا الاسم لجريانه على تَقَاول وتَبَايَع .

وأن يكون أوّله ميم غير مكسورة إمّا مفتوحة كما مرّ أو مضمومة « كمقيم » ، و « مبين » [٢/٢٢٤] .

بخلاف ما أوله ميم مكسورة كمِخْيَط ومِقْوَل .

أو موافقاً للمضارع في زيادته دون وزنه نحو: تِقْيل وتِبْيع مثل: تِحْلِيء [٣] من القَوْل ، والبَيْع ، والأصل : تقول ، وتبيع نقلت حركة العين إلى الفاء فسكنت ، وانقلبت واو « تقول » ياء لكسر ما قبلها . أو في وزنه دون زيادته .

[كمقام [٤] فإنه موافق للفعل في وزنه فقط ، وفيه زيادة تنبيء على أنه ليس من قبيل الأفعال وهي الميم فأُعلّ] .

فإن وافقه من الزيادة والوزن معاً لم يعلّ نحو : أسود ، وأطول منك وأبين ، لأنه لو أُعِلّ التبس بلفظ الفعل .

ولا ينقل إلى ساكن معتلّ كطاوع ، وقوَّم ، وسيّر .

---

(١) وذلك أن ابيضّ لو أعلّ الإعلال المذكور لقيل فيه : باضّ ، وكان يظن أنه فاعل من البضاضة ، وهي نعومة البشرة .
انظر الصبان ٤ : ٣٢١ .

(٢) جمع : مِقْول . انظر الممتع ٢ : ٥٠٧ .

(٣) يطلق على شعر وجه الأديم ، ووسخه ، وقشره .

(٤) بياض في النسخ الثلاث بعد كلمة : « زيادته » إلى قوله : « فإن وافقه . وقد أشارت ط في الهامش إلى هذا البياض وما بين المعقوفين [ ] منقول من الأشموني ٤ : ٣٢١ لملء هذا البياض .



وإذا نقل أبدلت العين بمجانس الحركة المنقولة كقولك من : أقوم ، وأطيب : أقام وأطاب .

فإن جانست الحركة العين ، فليس فيه سوى النقل : كيَقُول ويَبيع .

وتنقل الحركة أيضاً إلى السّاكن الصحيح قبلها من عين مصدر على إفعال أو استفعال ، وتبدل العين حينئذ بمجانس الحركة المنقولة ، وتحذف ألفهما ، ويعوّض منها التاء غالباً ، مثال ذلك : إقامة ، واستقامة الأصل : إقوام واستقوام ، نقل وأبدلت الواو ألفا ، فالتقى ألفان ، فحذفت ألف المصدر ، وعوّض منها التاء .

وتنقل الحركة أيضاً من مفعول إلى السّاكن الصحيح قبلها . وتحذف واوه باجتماع واوين ساكنين نحو : مصون ، والأصل : مَصْوُون .

فإن كان عين مفعول ياء كسرت الضمة المنقولة صوناً مِنْ إبدال الياء بعدها واواً نحو : مَبِيع .

وما ذكر من أن المحذوف ألف المصدرين واو مفعول هو مذهب الخليل وسيبويه ، لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصل[1] .

ومذهب الأخفش : أن المحذوف في الثلاثة عين الكلمة ، لأن حذفها أولى من حذف ما دَلَّ على معنىً ، وهو المصدريّة ، والمفعولية ، والكلام على ذلك مبسوط في « الأشباه والنظائر » .

وربما صحح الإفعال والاستفعال وفروعهما ، سمع : أغيمت السماء إغْياماً ، وأغيلت المرأة إغْيالاً ، وأطيب وأطول . قال :

١٨١٥ — * صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُدُود[2] *

ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافاً لأبي زيد ، وربما صحّح مفعول، سمع : فرس مَقْوُودُ ، وثوب مَصْوُون ، ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافاً للمبرّد .

---

(١) من قوله : « الأصل » إلى قوله : « ما دلّ على معنى » سقط من أ .

(٢) سبق ذكره رقم ١٤٠٢ .



القَلْبُ

(ص) : القلب : إنما يقلب في المعتل ، والمهموز ، وذو الواو أمكن ، وبتقديم الآخر على متلُوِّه أكثر . ومن تقديم اللام على الفاء « أشياء » في الأصح ، فوزنها لفعاء ، لا أفعاء ، أو أفعال .

ويعرف بأصله ، واشتقاقه ، وصحّته ، وكذا إذا أدّى تركه إلى همزتين ومنع صرفه بلا عِلّة على الأصحّ ، فإن لم يثبت فأصلان .

(ش) : قال أبو حيّان : القلب تصيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير ، وقد جاء منه شيء كثير حتى إنّ ابن السِّكِّيت ألف فيه كتاباً، ومع ذلك فلا يطّرد شيء منه ، إنما يحفظ حفظاً ، لأنه لم يجيء منه في باب ما يصلح أن يقاس عليه . انتهى .

وقد عقدت له نوعاً في « المزهر » أوردت فيه ألفاظاً جمّة .

قال ابن مالك ، رحمه الله تعالى : وأكثر ما يكون القلب في المعتل والمهموز كهارى في هائر وشاكى السلاح في شائك ، وراء في رأي[1] ، وآبار في أبْآر ومنه في غيرهما : « رعملى » في « لعمري » . وذو الواو أمكنُ فيه من ذي الياء .

قال أبو حيّان : دليل ذلك الاستقراء ، فأكثر ما جاء القلب في ذوات الواو نحو : شاك ، وهار ، ولاث [2] ، وأَيْنُق ، كما أنّ انقلاب الألف عن الواو أكثر من

---

(١) ط فقط : « ورائي في رائي » تحريف . الصواب من أ ، ب ، والتسهيل ٣١٦ .

(٢) في النسخ الثلاث : « لات » بالتاء . تحريف صوابه من الممتع ٢:٦١٦ . ولاث بالثاء أصلها =



انقلابها عن الياء حتى أنّا لو وجدنا كلمة أشكل علينا الأمر فيها: ألفها منقلبة عن واو أم عن ياء ؟ حملنا ذلك على أنها منقلبة عن واو ، ودليل ذلك الكثرة .

والقلب بتقديم الآخر على متلوه أكثر منه بتقديم متلوّ الآخر على العين ، أو بتقديم العين على الفاء أو بتأخير الفاء عن العين واللام ، وتحت ذلك صورتان : الأولى : أن يكون الآخر لاماً ، والمتلوّ عيناً كراء في رأى [1] ، وهار في هائر [2] ، والأوالى في الأوائل ، والأيامي جمع أيم ، وأصله : أيايم بوزن : قبائل .

الثانية : أن يكون الآخر حرفاً زائداً ، والمتلوّ غير عين كقولهم في جمع تَرْقُوَة [3] : تراقي ، وهو مقلوب من التّراقي ، فالواو زائدة في تَرْقُوة ، والقاف لام الكلمة ، لا عين .

ومثال تقديم متلو الآخر على العين : الحوباء وهي النفس . الأصل : حبواء ، قدمت اللام وهي الواو التي هي متلوة للآخر على الياء ، وهي عين الكلمة ، فوزنها: فلعاء ، والدليل على أنه مقلوب قولهم : حابيت الرجل : إذا أظهرت له خلاف ما في حوبائك .

ومثال تقديم العين على الفاء : أَيس من يَئِس ، وأيْنق في أنوق جمع ناقة .

ومثال تأخير الفاء عن العين واللام [٢/٢٢٥] حادي ، أصله واحد تأخرت الواو عن الحاء والدال ، ثم قلبت ياء لانكسار ما قبلها فوزنه : عالف .

ومن تقديم اللام على الفاء : أشياء في مذهب سيبويه أصلها : شيئاء نحو : طَرْفاء ،

= لائث ، لأن لائثاً من لاث يلوث . وفي القاموس : نبات لائث ، ولاثٌ ، وليِّث : التف بعضه ببعض .

(١) ط فقط : « رئي » تحريف أشرت إليه آنفاً .

(٢) ط فقط : « هائرى » . تحريف .

(٣) مقدّم الحلق في أعلى الصدر حيثما يترقّى فيه النفس .



وحَلْفاء (١) بتقديم لام الكلمة على فائها فوزنها : لفعاء .

ومذهب (٢) .

ويعرف القلب بأشياء :

أحدها : الأصل بأن يكثر استعمال أحد النظمين ، فيكون الأقل هو المقلوب كما في لعمري ورَعْملي .

الثاني : الاشتقاق بأن يجيء التصريف على أحد النظمين دون الآخر كما تقدم في الحوباء ، وكما في شوايع ، وشواعي ، فإنه يقال : شاع يشيع فهو شائع ، ولا يقال : شعى يشعى فهو شاع ، فعلم أن شوائع (٣) هو الأصل ، وشواعي مقلوب منه .

الثالث : الصحّة ، وعدم الإعلال كما في أيس ، إذ لو لم يكن مقلوباً من يئس

---

(١) أ « خلفاء » بالخاء، ب : « علفاء » بالعين واللام . كلاهما تحريف صوابه من ط . والطرفاء : شجر ، والحلفاء : نبت .

(٢) بعد قوله : « ومذهب » إلى قوله : « ويعرف القلب » بياض بالنسخ الثلاث ، وقد أشار إلى هذا البياض مصحح ط ، فذكر في الهامش ما نصه :

« وهذا البياض الذي في الأصل متروك لمذهب الأخفش فإنه يرى أن أشياء وزنها : « أفعلاء » كما تقول : هيّن وأهوناء إلاّ أنه كان في الأصل : أشيئاء كأشيعاع ، فاجتمعت همزتان بينهما ألف ، فحذفت الهمزة الأولى تخفيفاً كراهة همزتين بينهما ألف فوزنها : « أفعاء » .

وقال الفراء : أصل شيء : شيِّىء على مثال : شيّع فجمع على أفعلاء مثل : هيّن وأهيناء وليّن وأليناء ، فقالوا : أشياء ، فحذفوا الهمزة الأولى ، وهذا راجع إلى قول الأخفش ، وقال الكسائي : وزن أشياء : أفعال كفرْخ وأفراخ ، وإنما ترك صرفها لكثرة الاستعمال ، لأنها شبهت بفعلاء في كونها جمعت على أشياوات فصارت كخضراء وخضراوات . وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ في هذا ، وألزموه أن يصرف أسماء وأبناء .

(٣) ط : « شواع » . تحريف .



لوجب إعلاله ، وأن يقال : آس لتحرك الياء ، وانفتاح ما قبلها ، فتصحيحه دليل على قلبه .

قال أبو حيّان : وإنما ادعى فيه القلب دون الشّذوذ ، لأن باب القلب وإن كان لا يقاس أوسع وأكثر من باب الشذوذ .

الرابع (١)

فإن لم يثبت كون أحد اللفظين أصلاً ، والآخر مقلوباً منه بدليل ، فكلا التأليفين أصل نحو : جبذ ، وجذب ، فإن جميع تصاريفهما جاء عليهما قالوا : جبذ يجبذ جبذاً فهو جابذ ومجبوذ ، وقالوا : جذب يجذب جذباً فهو جاذب ، ومجذوب .

قال أبو حيان : فإن قلت ما فائدة القلب، وهلا جاءت التصاريف على نظر واحد ، قلت : الفائدة في ذلك الاتساع في الكلام والاضطرار إليه في بعض المواضع .

---

(١) بعد قوله : «والرابع» بياض بالنسخ الثلاث إلى قوله : فإن لم يثبت .

ولعل هذا الرابع المشار إليه ما ذكرته كتب الصرف وهو أن يترتب على عدم القلب وجود همزتين في الطرف وذلك في كل اسم فاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام كجاء وشاء ، فإن اسم الفاعل منه على وزن : فاعل والقاعدة أنه : متى أُعلّ الفعل بقلب عينه ألفاً أعل اسم الفاعل بقلب عينه همزة ، فلو لم نقل بتقديم اللام في موضع العين لزم أن ننطق باسم الفاعل من جاء : جائئ بهمزتين ، ولذا لزم القول بتقديم اللام على العين بدون أن تقلب همزة فنقول : جائي بوزن فالع ، ثم يعل إعلال قاض ، فيقال جاءٍ بوزن فالٍ .



الإدْغـــام

(ص) : الإدغام هو قسمان : الأول في المثلين ، ويجب إنْ سكن [١] الأول غير هاء سكت ، ولا همزة منفصلة عن الفاء[٢] ، ولا مدّة في آخر ، أو مبدلة دون لزوم ، أو تحركاً في كلمة إن لم يصدر ، أو لم يوصلا بمدغم ، أو ملحق ولا زيد أحدهما له ، ولا عرض تحريكهما ، ولا كانا واوين طرفين ، ولا في اسم. قيل : أو فعل وازن ، أو صدره فَعَلاً ، أو فُعَلاً ، أو فُعُلاً ، أو فِعَلاً .

(ش) : قال أبو حيان : الإدغام : هو آخر ما يتكلّم فيه من علم التصريف وهو في اللغة : الإدخال ، ويقال : الادّغام، وهو افتعال ، وهي عبارة سيبويه ، وعبارة الكوفيين الإدغام : إفعال .

وفي الاصطلاح : رَفْعُك اللِّسان بالحرفين دفعة واحدة ، ووضعك إيّاه بهما وضعاً واحداً ، ولا يكون إلاّ في المثلين والمتقاربين .

وهذا التقسيم إنما هو بالنظر إلى الأصل ، وإلاّ فلا إدغام إلاّ إدغام مِثْل في مِثْله ، ألا ترى أن المتقارب يقلب من جنس الحرف الأخير فيؤول إلى أنه إدغام مثلٍ في مِثْل [٣] .

---

(١) ط فقط : « إن يسكن » بالياء .

(٢) أ : « عن ألف » . تحريف .

(٣) ط : « مثل ما في مثل » بزيادة « ما » .



والإدغام يكون في الأسماء والأفعال أوجب لكثرة اعتلالها ، وذلك لثقلها : ولذلك يدغم في الأفعال ما لا يدغم في الأسماء ، ألا ترى إدغامهم : ردَّ ، وفكهم : شَرَرَ .

وبدأ بإدغام المثلين كما هو عادة المصنفين في التعريف ، وهو واجب بشروط : أن يُسَكَّن الأول نحو : « اضْرِبْ بَكْراً » . ولم يكن هاء سكت بخلاف نحو : « ماليه هلك » [(١)] فإنها إذا وصلت ينوي الوقف عليها ، والابتداء بما بعدها ، فيتعيّن الفكّ .

قال أبو حيان : ولهذا أظهرها القراء عند الوصل ، ولم يدغموها إلاّ رواية عن ورش بالإدغام وهو ضعيف من جهة القياس .

ولا همزة منفصلة عن الفاء بخلاف نحو : اكلأْ أحمد . أما الهمزة المتّصلة بالفاء فيجب إدغامها نحو : سآل ، ولآل .

ولا مدة في آخر بخلاف نحو : « يعطى [(٢)] ياسر » « ويغزو واقد » ، فلا يدغم مثل هذا ، لئلاّ يذهب المدّ بالإدغام مع ضعف الإدغام . فلو كان حرف لين فقط وجب الإدغام نحو : « أخشَيْ » [(٣)] ياسراً ، و « اخشَوْا واقداً » ، و « كي يقوم » « واو واقد » [(٤)] .

ولو كانت المدة ليست في آخره وجب الإدغام نحو : مَغْزوٌّ أصله : « مَغْزُوْوٌ » على وزن مفعول [٢/٢٢٦] فالأولى مدّة وليست في آخر ، وقد أدغمت . واحتمل فيه

(١) سورة الحاقّة : ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) أ : « حبطى » مكان : « يعطى » . تحريف .

(٣) من قوله : « اخشى ياسراً » إلى قوله : « نحو مغزو » سقط من أ .

(٤) أ : « ولو وقد » ط : « ولوا واقدا » كلاهما تحريف والصواب : « واو واقد » انظر الممتع : ٢ : ٦٥٤ .



ذهاب المدّ لقوّة الإدغام .

ولا مدةً مبدلة من غيرها دون لزوم بخلاف نحو : قُووِل مبنيّاً للمفعول من قاول، فلا تدغم ، لأنّه حرف مدٍّ لا يلزم ، كما أن « يغزو واقد » حرف مدّ لا يلزم ، ألا ترى أنك تقول في بنائه للفاعل : « قاول » فيزول حرف المدّ كما يزول في : « لم يغز واقد » ، فان كانت مبدلة من غيرها [١] ، ويلزم فيها البدل أُدْغم نحو : أوّب مثل « أبلم » [٢] من الأوب ، والأصل : أأوب ، أبدلت الهمزة الثانية الساكنة من جنس حركة ما قبلها واواً ، وهو يدلّ على جهة اللزوم ، فأدغمت في الواو .

وإن تحرّك المثلان وجب الإدغام بشروط :

أن يكونا في كلمة كرَدَّ ، وظَلَّ بخلاف ما إذا كانا في كلمتين ، فالإدغام جائز أو واجب كما سيأتي .

وألاّ يُصدَّرا [٣] بخلاف نحو : دَدِن .

وألا يسبقهما مدغم في أولهما بخلاف نحو ردّد يُردّدُ فهو مُرَدَّد [٤] فلا يدغم لأن فيه إبطالاً للإدغام الذي قبله .

وألا يسبقهما مزيد الإلحاق بخلاف نحو : « ألندد » ، و « ألنجج » [٥] ، فإن نونهما ، وجيم « ألنجج » زيدت لأجل الإلحاق فلا يجوز الإدغام ، لأنه إذ ذاك يزول الإلحاق بسفرجل .

---

(١) ط فقط : « من غير هاء » . تحريف .

(٢) أ ، ط مثل : « أبكم » بالكاف . تحريف صوابه من ب . والأبلم : غليظ الشفتين وهمزته مثلثـة .

(٣) ط : « وألاّ يصدر » بدون ألف التثنية ، تحريف .

(٤) أ : « ردّ يردّ فهو مردود » .

(٥) الألنجج : عود البخور .



وألاّ يكون أحدهما ملحقاً بخلاف نحو : قردد ، فإنه لو أدغم بطل الإلحاق بجعفر .

وألاّ يكون تحريك ثانيهما عارضاً . بخلاف نحو : لن يُحْيِيَ ، وارْدُدِ القوم .

وألاّ يكونا واوين طرفين [١] .....

وألا يكونا في اسم موازن بجملته ، أو صدره فَعَلاً بفتح الفاء والعين أو فُعَلاً بضم الفاء ، وفتح العين ، أو فُعُلاً بضمهما ، أو فِعَلاً بكسر الفاء ، وفتح العين .

مثال الأربعة في الموازن بجملته : طَلَل ، وصفَف ، وذُلُل ، وكِلَل [٢] ، وفي الموازن بصدره فقط : شَجَجَى [٣] للعقْعق ، وخُشَشَاء لعظم في أصل الأذن ، وحُمَمَة لقطعة الفحم [٤] وقُرُرَة للاَّزق بأسفل القدر .

* * *

(ص) : وتنقل حركته لساكن يقبلها ، فإن التقيا في كلمتين ، ولا مانع أو كانا ياءين لازماً تحريك ثانيهما ، أو تاءين كاستتر ، وتتجلى فجائز فإن أدغم الأخير ألحق الوصل ، ويجوز فيه حذف تاء وهي الثانية في الأصح .

---

(١) بعد قوله : « واوين طرفين » بياض بالنسخ الثلاث إلى قوله : « وألاّ يكونا في اسم موازن » .

(٢) جمع : كِلّة بكسر فتشديد : ستر رقيق .

(٣) ب ، ط : سحح » بسين وحاءين مهملتين ، وقد علق المصحح في هامش ط فقال : « هكذا رسم في الأصل المطبوع منه » : وفي غيره هكذا : « عحر » .
وفي أ : « لحجر » بلام وحاءين مهملتين . وقد وقفت بحمد الله إلى تصويبها وهي : «شَجَجَى » .
وفي القاموس : « شجج » قال : شججى كجمزى : العقعق ، والعقعق : طائر أبيض بسواد أو بياض .

(٤) أ ، ط : كقطعة اللحم . تحريف .
صوابه من ب وكتب اللغة .



(ش) : إذا كان المدغم متحركاً ، فإمّا أن يكون ما قبله متحرّكاً ، أو ساكناً ، إن كان متحرّكاً بقي على حركته ، وسكن ذلك الحرف المدغم ، وأدغم فيما بعده وإن كان ساكناً نقل إليه حركة المدغم ، وأدغم نحو : يَرُدّ ، ويَفِرّ ويَمُدُّ ، ومقرّ، الأصل : يَرْدُدُ ، ويَفْرِرُ ، ويَمْدُدُ ، ومَقْرَر ، نقلت الضمّة والكسرة والفتحة إلى الحرف السّاكن حذراً من اجتماع ساكنين : ذلك الحرف ، والحرف المدغم ، فإنه سكن لأجل الإدغام .

فإن كان الساكن الذي قبله حرف مَدٍّ ألفاً ، أو واواً ، أو ياء تصغير لم ينقل إليه نحو : راد ، وحاد ، وعود ، ودُوَيّبة ؛ لأن أصل وضع حرف المدّ عدم الحركة خصوصاً الألف ، فإن تحريكها غير ممكن .

فإنْ التقى المثلان المتحرّكان من كلمتين جاز الإدغام من غير وجوب نحو : « إنّ الله هو الرّزّاق » (١) ما لم يكن مانع ، فإنه يمنع الإدغام ، بأن كانا همزتين نحو : قرأ أبوك ، فإن العرب تنكبت عن إدغام الهمزة إلا عيناً .

أو ولياً ساكناً غير لين فيما قاله البصريّون ، وجزم به ابن مالك في « التسهيل » وتعقّبه أبو حيان بأن أبا عمرو قرأ بالإدغام في مثل ذلك نحو : « الرعب بما » (٢) « خذ العفو وأمر » (٣) « من اللّهو ومن التّجارة » (٤) . « وهو وَاقعٌ بهم » (٥) « الشمس سراجاً » (٦) . « شهر رمضان » (٧) . « عن أمر ربهم » (٨) . « ذكر رحمة » (٩) .

---

(١) سورة الذاريات ٥٨ .
(٢) سورة آل عمران ١٥١ .
(٣) سورة الأعراف ١٩٩ .
(٤) سورة الجمعة ١١ .
(٥) سورة الشّورى ٢٢ ، وفي ط : « فهو واقع بهم » بالفاء . تحريف .
(٦) سورة نوح ١٦ .
(٧) سورة البقرة ١٨٥ .
(٨) سورة الذاريات ٤٤ .
(٩) سورة مريم ٢ .



« البحر رهوا »[(١)] « ومن خزي يومئذ »[(٢)] . « فهي يومئذ »[(٣)] .

قال روى جميع هذا عن أبي عمرو بالإدغام وهو لا يجوز عند البصريين . والّذين رَوَوْا ذلك عن أبي عمرو أئمة ثقاة ، ومنهم علماء بالنّحو كأبي محمد اليزيدي وغيره ، فوجب قبوله ، وإن لم يجزه البصريّون غير أبي عمرو ، فأبو[(٤)] عمرو رأس في البصريين ؛ ولم يكن ليقرأ إلا بما قُرِئ[(٥)] ، لأن القراءة سنة متبعة ، غاية ما في ذلك أن يكون قليلاً في كلام العرب ، إذ لو كان كثيراً لما غاب علمه عن البصريين غير أبي عمرو ، وأما عدم الجواز فلا نقول به . اهـ .

ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان ياءين لازماً تحريك الثّاني منهما نحو : حَيِيَ ، وعَيِيَ ، وقد قرئ به « ويَحْيى من حَيِيَ عن بينة »[(٦)] « ومن حيَّ » بالإدغام والإظهار . وفي « الإيضاح »[(٧)] : أن الإظهار أكثر في كلامهم .

فإن كان تحريك الياء الثانية عارضاً نحو : لن يحيِيَ ، لم يجز إلا الإظهار فقط .

ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان تاءين في باب افتعل نحو : « اسْتَتَرَ » ، [٢٢٧/٢] و « اقْتَتَلَ » ، وحينئذ تنقل حركة التاء الأولى إلى الساكن قبلها ، وهو السين والقاف ، فتذهب همزة الوصل لحركة أوّل الفعل ، فيقال : ستّر ، وقتّل ، وحركة التاء فتحة ، فيفتح أول الفِعْل ، ويجوز كسره ، فيقال : سِتّر ، وقِتّل .

---

(١) سورة الدخان ٢٤ . (٢) سورة هود ٦٦ .

(٣) سورة الحاقة ١٦ .

(٤) من قوله : « فأبو عمرو رأس » إلى قوله : « وأما عدم الجواز » سقط من أ .

(٥) ب ، ط : « إلا بما قرأ » ببناء الفعل للمعلوم .

(٦) سورة الأنفال ٤٢ .

(٧) في ب فقط : « الإفصاح » مكان : « الإيضاح » .



قال أبو حيّان : وهذه الكسرة ليست منقولة [١] ؛ إذ لا كسرة في التّاء المدغمة ، وإنما ذلك لأجل أنهم لما سكّنوا التاء لإدغامها في التاء ، وكانت فاء الكلمة قبل ذلك ساكنة كسرت الفاء على أصل التقاء الساكنين ، وذهبت همزة الوصل لتحريك الفاء .

ويقال في المضارع على لغة الفتح : « يَسَتّر » ، وفي الوصف [٢] : « مُسَتّرٌ » و « مُسَتّرٌ » بفتح السين . وعلى لغة الكسر : يَسِتّر ، ومُسَتّرٌ ، ومُسِتّرٌ بكسرها .

ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان تاءين أول [٣] فعل مضارع بنحو : تتَجلّى ، وتتَظاهر ، وحينئذ يؤتى بهمزة الوصل لسكون التاء الأولى بالإدغام . فيقال : اتّجلّى ، واتّظاهرَ .

ويجوز في هذا النوع حذف إحدى التاءين تخفيفاً ، فيقال : تَجلّى [٤] ، وتَظاهر .

وهل المحذوف الأولى ، أو الثانية ؟ قولان : أصحهما الثاني ، وهو مذهب سيبويه والبصريين . وقال الكوفيون بالمحذوف الأولى ، وهي حرف المضارعة .

* * *

(ص) : فإن سكن المدغم لوصله بضمير رفع وجب الفك ، وكذا أفْعِل تعجباً خلافاً للكسائيّ ، أو لجزم أو بناء جاز ، فإن لم يُفَكّ حرّك الثّاني بالفتح مطلقاً ، أو ما لم يله ساكن ، فبالكسر ، أو بالكسر مطلقاً أو بالإتباع لفائه [٥] ما لم يله ضمير فبحركته ، أو ساكن فبالكسر لغات .

---

(١) كلمة : « منقولة » سقطت من أ .

(٢) من قوله : « وفي الوصف » إلى قوله : « يكسرها » سقط من أ .

(٣) أ : « أو » مكان : « أول » . تحريف .

(٤) ط فقط : « تجل » . تحريف .

(٥) أ : « لعائد » مكان : « إلقائه » . تحريف .

(ش) : إذا سكن المدغم لاتصاله بالضّمير المرفوع وجب الفكّ نحو : رددت ، وَرَدَدْنَا ، ورَدَدْتِ ، وَرَدَدْت ، ورَدَدْتما ، وَرَدَدْتُم ورَدَدْتُنّ [١] .

ويجب الفك أيضاً إذا سكن في أَفْعِل للتعجّب عند الجمهور نحو : أشدد بحمرة زيد .

١٨١٦ — * وأحْبِب إلينا أن تكون المُقَدَّما [٢] *

وذهب الكسائي : إلى أن أفعل في التعجّب يدغم ، فيقال : أحِبّ بزيد .

فإن سكن لجزم أو بناء جاز الفك ، وهو لغة الحجاز [٣] والإدغام وهو لغة غيرهم من العرب نظراً إلى عدم الاعتداد بالعارض ، فيقال : لم يَرْدُدْ ، ولم يَرُدَّ ، واردُدْ ، ورُدَّ ، فإن فكّ فواضح ، وإن أدغم حرّك الثاني من حرفَيْ التّضعيف تخلصاً من التقاء الساكنين ، وفي كيفية تحريكه لغات .

أحدها : أنه يُحرّك بالفتح مطلقاً سواء وليه ضمير نحو : رُدَّه ولم يَرُدَّه ، ولم يَرُدَّها أم ساكن نحو : رُدَّ المال ، ولم يَرُدَّ المال أم لا نحو : رُدّ ولم يَرُدّ .

الثانية : أنّه يحرك بالفتح في الحالة الأولى ، والثالثة دون الثانية وهي ما إذا وليه ساكن ، فإنه يكسر فيها على أصل التقاء الساكنين [٤] ، فيقال : رُدِّ المال ، ولم يَرُدِّ ابنُك .

الثالثة : أنه يحرّك بالكسر مطلقاً [٥] في الأحوال الثلاثة على أصل التقاء الساكنين .

---

(١) قيل أصله : « ردد تُمْنَ » فقلبت الميم نوناً ، وأدغمت النّون في النّون .
انظر تصريف العزى ٩ في تصريف : « نصر » وإسنادها إلى الضمائر .

(٢) سبق ذكره رقم ١٤٤٨ .

(٣) « وهو لغة الحجاز » سقط من أ .

(٤) « فيقال : رد المال ، ولم يرد ابنك » سقط من أ .

(٥) في الأحوال الثلاثة على أصل التقاء الساكنين سقط من أ .



الرابعة : انه يُحرّك بأقرب الحركات إليه نحو : رُدُّ ، وفِرِّ ، وعَضَّ إلا مع ضميري المؤنث والمذكّر الغائبين ، فيحرّك بحركة الضمائر ، نحو : عضُّهُ ، وردَّها ، وإلا فما بعده ساكن من كلمة أخرى لام تعريف أو غيرها ، فيكسر نحو :

١٨١٧ — * فغضِّ الطّرف [(١)] *

ورُدِّ ابنك .

* * *

(ص) : الثاني في المتقاربين ، ويتوقف على مخارج الحروف ، فالأصح أنها تسعة وعشرون [(٢)] ، وأسقط المبرد الهمزة ، وأن مخارجها ستة عشر تقريباً ، فأقصى الحلق للهمزة ، والألف ، والهاء . قال المهدويّ : مرتبات ، وغيره : في رتبة .

وقيل : الهمز أول ، وقيل بعد الهاء ، وقيل : لا مخرج للألف .

ووسطه للحاء والعين . قيل هكذا ، وقيل : عكسه .

وأدناه للغين والخاء ، وفيه القولان ، وأقصى اللسان وما فوقه للقاف ، وما يليه للكاف ، ووسطه للشين ، والجيم ، والياء .

وقدم أبو حيان : الجيم . والخليل : لا مخرج للياء .

وأول حافتيه ، وما يليهما من الأضراس للضّاد ، وهي من الأيسر أقيس . وقيل : تختص به ، وقيل : بالأيمن ، ولا ينطق بها .

وبالخاء [(٣)] غير العرب .

---

(١) قطعة من بيت جاء على النحو التالي :

فغض الطرف إنك من نُمـــير فلا كعباً بلغت ولا كلاباً

وقائله جرير ديوانه ٧٥ .

(٢) أي عدد الحروف لا مخارجها . (٣) أ فقط : « بالخاء » .



وما دون طرفه لمنتهاه ، وما فوقه للام [١] ، وما دونه [٢] ، وفوق الثنايا للنون ، والراء ، وهي أدخل في ظهره [٣] . وقال قطرب ، والجرّميّ ، وابن دريد : مخرج الثلاثة واحد .

وما بين طرفه وأصول الثنايا للطاء ، والدّال ، والتّاء [٤] .

وما بينه وبين الثنايا للزّاي ، والسين ، والصاد ، وهي الصّغير .

وما بينه وما بين أطرافها للظاء ، والذال ، والثاء .

وباطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا للفاء .

وما بين الشفتين للباء والميم والواو [٥] .

وقال الخليل : لا مخرج للواو ، والمهدوى [٦] لها مخرج على حدة .

ولها فروع حسنة [٧] : همزة مسهلة . وغنة مخرجها الخيشوم . وألف إمالة وتفخيم وشين كجيم وصاد [٢٢٨/٢] كزاي .

وغيرها قبيحة [٨] ، والمهموسة : « سكت فحثّه شخص » . والشديدة : « أجِدُك تُطْبِقُ » .

---

(١) تعبير التسهيل : ٣١٩ « وما دون حافته إلى منتهى طرفه ، ومحاذى ذلك من الحنك الأعلى للاّم » .

(٢) في التسهيل ٣١٩ : « وما بين طرفة » مكان « وما دونه » .

(٣) أي في ظهر اللسان كما في التسهيل ٣١٩ .

(٤) من قوله : « وما بينه وبين الثنايا » إلى قوله : « وباطن الشفة السفلى » سقط من أ .

(٥) هذا النصّ منقول من التسهيل ٣١٩ ولم يشر إليه السّيوطي .

(٦) أحمد بن عمّار : أبو العباس المهدوىء المقرىء النحوي المفسر مات ٤٤٠ .

(٧) أي لهذه الحروف فروع تستحسن .

(٨) أشار إلى هذه الحروف القبيحة التسهيل : ٣٢ .



والمتوسطة : « ولينا عمر »[١] .

والمطبقة : ص . ض . ط ، ظ .

والمستعلية : « فظ خص ضغط » . والمذْلَقَة : « مربنفل » .

وغيرها مجهورة رخوة منفتحة منخفضة مصمتة على الترتيب .

والقلقلة[٢] : « قطب جد » . وقيل : التاء بدل الباء .

واللّيّنة : « واي » وهي والهمزة معتلة ، وقيل : هي صحيح ، وقيل : شبه المعتل .

والمنحرف : اللام . قيل : والراء ، وهي المكرر . والمهتوت : الهمزة . والهاوي : ما لا مخرج له .

ولا تدغم حروف : ضوى شفر في مقارب .

وجوز قوم إدغام الراء في اللام ، وهو الأصح ، ولا صغير في يده ، ولا حلقي في « ادخل » إلا الحاء في العين ، ولا ما يؤدي إلى لبس .

وأمّا غير ذلك فيجوز بقلب الأوّل مثله ، فالهاء ، والعين في الحاء . والخاء في الغين . والباء في الميم[٣] . والقاف في الكاف . وعكسهما والجيم في الشين . والتاء والطاء ، والظاء ، وشركاؤهما في بعضها ، وفي الصفيرية ، وفي الجيم ، والشين ، والضاد ، والفاء، واللام في : ت . ث . د . ذ . ر . ز . س . ش . ص . ض . ط . ظ . ن ، فإن كانت تعريفية فوجوباً ، والنّون الساكنة بغنّة في حروف « ينمو » ، وبدونها في الراء ، واللام ، وتظهر عند الحلقية ، وتخفى مع البواقي ، ومر قلبها مع الباء .

---

(١) في التسهيل ٣١٩ : « لم يروعنا » . وفي أ : « لن عمرو » . تحريف .

(٢) ط : « القلقة » . تحريف .

(٣) « والباء في الميم » سقطت من أ .



(ش) : القسم الثاني من الإدغام : إدغام المتقاربين ، وذلك يتوقّف على بيان مخارج الحروف .

ومخرج الحرف : هو الموضع الذي ينشأ منه الحرف . وتقريب معرفته أن يسكّن الحرف ، ويدخل عليه همزة الوصل ليتوصّل إلى النطق به ، فيستقر اللسان بذلك في موضعه ، فيتبيّن مخرجه .

وهذه المخارج هي من آخر الصّدر ، وما يليه من الحلق والفم إلى الشّفتين وإلى الخيشوم .

والحروف تسعة وعشرون . قال أبو حيان : ولا خلاف في ذلك إلا في الهمزة فزعم المبرّد : أنها ليست من حروف المعجم بدليل أنها لا تثبت على صورة واحدة ، فكأنها عنده من قبيل الضبط ، إذ لو كانت حرفاً لكان لها شكل تثبت عليه كسائر الحروف .

وردَّ بأنها لو لم تكن حرفاً لكان مِثْلُ : أحد ، وأهل [1] على حرفين ، وهو باطل ، لأن أقل أصول الكلمة ثلاثة أحرف . وأما كونها لا شكل لها ، فلأنها روعي فيها التسهيل ولولا ذلك لكتبت ألفاً .

[مخارج الحروف]

والمخارج ستة عشر مخرجاً عند الخليل وسيبويه والأكثرين .

وذهب الجرميّ، وقطرب ، والفرّاء ، وابن دُريد ، وابن كيسان على خلاف عنه: إلى أنها أربعة عشر مخرجاً .

وموضع الخلاف بينهم مخرج اللام والنون والراء ، فهو عند هؤلاء مخرج واحد ،

(١) ط فقط : « وأجل » .



وعند الخليل ومن وافقه ثلاثة مخارج . وعلى القولين فذلك على سبيل التقريب . وإلا فالتحقيق أن لكل حرف مخرجاً على حدة . وعبارة المتن في بيان المخارج بيّنة ، ولا يحتاج إلى إعادتها في الشرح ، فلنقتصر على ما يحتاج إلى التّنبيه عليه .

قولي : وقيل : الهمزة أوّل ، أي ، والألف ، والهاء بعدها ، كلاهما في رتبة ، وليست واحدة أسبق من الأخرى ، وبهذا يفارق القول الأول وهذا رأي الأخفش . والمراد بالأول رتبة : الأدخل في الصدر ، والذي رجّحه أبو حيان أن رتبة العين بعد الحاء ورتبة الغين قبل الخاء .

قال : والحاء مما انفردت بها العرب في كلامها ، ولا توجد في كلام غيرها .

والعين مما انفردت بكثرة استعمالها ، فإنها قليلة في كلام بعض الأمم ، ومفقودة في كلام كثير منهم .

قال : والضّاد أصعب الحروف في النطـــق . ومن الحروف التي انفردت العرب بكثرة استعمالها ، وهي قليلة في لغة بعض العجم ومفقودة في لغة الكثير منهم .

قال : والضّاد لا يخرج من موضعها غيرها من الحروف عندهم .
وذهب الخليل : إلى أن الضاد شجرية من مخرج الجيم والشين فعلى هذا يشركها غيرها فيه .

ومعنى شجرية : خارجة من شجر الحنك ، وهو ما يقابل طرف اللسان .

وقال الخليل : الشجرة : مفرج الفم أي منفتحه . وقال غيره: وهو مجتمع اللّحيين عند العنفقة .

وعلى رأي الأولين قال أبو حيان : خروج الضاد من الجانب الأيسر عند الأكثر ، والأيمن عند الأقل . ويحكى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أنه كان يخرجها من الجانبين معاً . وقال الصّيمري : بعض الناس يخرجها من اليسرى ،وبعض الناس يسهل



عليه إخراجها من الجهتين معاً . قال : وكلام سيبويه أيضاً يدل على أن الضّاد تكون من الجانبين .

وقد ذهب بعض من لا ضبط له ولا معرفة : إلى أن الجهة اليمنى تختص بها وقال أبو علي بن أبي الأحوص [(١)] : يتأتى [٢٢٩/٢] إخراج اللاّم من كلتا حافتي اللسان : اليمنى واليسرى إلا أنّ إخراجها من حافتّه اليمنى أمكن بخلاف الضاد فإنها من اليسرى أمكن .

وقال سيبويه : الراء أدخل من النّون في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام . وقال محمد القيرواني صاحب « الرعاية » : اختلاف مخرج اللام ، والراء ، والنون كاختلاف المخرج الذي فوقه من وسط اللسان ، وهو مخرج الشين والجيم والياء ، ولم يجعل ثلاثة مخارج ، بل جعل مخرجاً واحداً ، فكذلك هذه الحروف ينبغي أن تجعل كذلك .

وقال ابن أبي الأحوص : ما ذهب إليه سيبويه من أنها ثلاثة [(٢)] مخارج هو الصّواب ، لتباين مخارجها عند اختبار المخرج في النطق بإسكانها ، وإدخال همزة الوصل عليها .

قال ابن أبي الأحوص : والضّاد مما انفردت العرب بكثرة استعمالها ، وهي قليلة في لغة بعض العجم ، ومفقودة في لغة كثيرٍ منهم وسميت حروف الصّفير [(٣)] ...

---

(١) الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز بن محمد الإمام أبو عليّ بن أبي الأحوص القرشيّ الفهريّ . له شرح الجمل ، مات ٦٧٩ .

(٢) كلمة : « ثلاثة » سقطت من أ .

(٣) « وسميت حروف الصفير » سقطت من أ ، والكلام متصل . وفي ب ، ط بعدها بياض إلى قوله : وقال أبو حيان .
وعلة التسمية بحروف الصفير كما قال ابن يعيش ١٠ : ١٣٠ ما نصه : « لأن صوتها كالصفير ، لأنها تخرج من بين الثنايا ، وطرف اللسان ، فيحضر الصوت هناك ، ويصفر به » .

وقال أبو حيان : فَصل المهدويّ الواو من الياء ، والميم ، وجعل لها مخرجاً على حدة ، فقال : الواو تهوى حتّى تنقطع إلى مخرج الألف .

وأمّا الفروع الحسنة فهي التي توجد في كلام الفصحاء ، فالهمزة المسهّلة فرع المحققة ، والغُنّة فرع النون . والخيشوم الذي تخرج منه [1] هذه الغنة هو المركب فوق غار الحلق الأعلى ، فهي صوت يخرج من ذلك الموضع تابع لكل نون ساكنة ، ولكل ميم ساكنة ، فإنك لو أمسكت بأنفك لم تتمكّن من خروج الغنّة .

وقال أبو عمرو الصيرفي : الغُنّة : صوت مركب في جسم النون ، ومخرجه من الخيشوم ، وهو مؤخر الأنف المنجذب إلى داخل الفم وليس بالمنخر ، وألفا الإمالة والتفخيم فرع عن الألف المنتصبة التي ليس فيها ترقيق ولا تفخيم .

والشين التي كالجيم فرع عن الجيم الخالصة . والصّاد التي كالزاي فرع عن الزاي الخالصة . والهمزة المسهّلة عند سيبويه حرف واحد ، وعند أبي سعيد ثلاثة أحرف : بينها وبين الألف ، وبينها وبين الواو ، وبينها وبين الياء .

قال أبو حيان : وكلا القولين صواب ، لأنك إن أخذتها من حيث مطلق التّسهيل فهي حرف واحد ، وإن أخذتها من حيث التسهيل الخاصّ كانت ثلاثة أحرف .

ويعبّر عن الهمزة المسهلة بهمزة بَيْن بَيْن ، ومعناه : أنها ضعيفة ليس لها تمكّن المحققة ، ولا خلوص الحرف الذي منه حركتها . قال عبيد بن الأبرص :

١٨١٨ — نحمي حقيقتنا وبعـ ـضُ القَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا [2]

قال أبو الفتح : أي يتساقط ضعيفاً غير معتدّ به .

وألف التفخيم هي التي بين الألف والواو ، وقال سيبويه كقول أهل الحجاز :

---

(١) ط : الخيشوم الذي تخرج من هذه الغنة » تحريف .

(٢) ديوانه : ١٣٦ .



الصّلاة والزّكاة ، والحياة . ولذلك كتبت هذه بالواو .

وقال ابن خروف : الألفات أربع : ألف الطبيعة المعتادة ، وألف الإمالة وألف التفخيم ، والألف التي بين اللّفظين في مثل : الأبرار . قال : ومن ألف التفخيم ألف الاستعلاء في اسم الله تعالى ، ففتحت هي واللام قبلها .

والشّين كالجيم كقولهم في أشدق : أجدق بيْن الشّين والجيم .

والصاد كالزاي هي التي يقل همسها قليلاً ، فيحدث فيها بذلك جهرٌ ما كقولك في « مصدر » : « مزدر » ، قال سيبويه : فصارت الحروف بهذه الفروع الستة خمسة وثلاثين .

وأما الفروع التي تستقبح ، وهي التي لا توجد في لغة من ترتضى عربيته ، ولا تستحسن في قراءة ولا شعر فهي كاف كجيم يقولون في كمل : جمل ، قال ابن دريد : وهي لغة في اليمن كثيرة في أهل بغداد . وجيم ككاف يقولون : رجل : ركل فيقربونها من الكاف .

وجيم كشين ، وأكثر ذلك إذا سكنت ، وبعدها دال ، وتاء نحو قولهم في الأجدر : الأشدر ، وفي اجتمعوا : اشتمعوا .

قال أبو حيان : فإن قلت : ما الفرق بين هذه وبين عكسها حيث عُدّت هذه مستقبحة ، وتلك مستحسنة فالجواب أنهم قربوا الحرف الضّعيف من الحرف القويّ في جعلهم الشّين كالجيم ، فلذلك كان من الفروع المستحسنة وذلك أن الجيم حرف شجريّ من وسط اللسان ، مجهور شديد منفتح متقلقل فهو حرف قويّ بجهره وشدّته . والشّين حرف ضعيف لهمسه ورخاوته ، واستفاله ، وفيه بعض قوة لتفشّيه ، فلذلك كان تقريبه من الجيم مستحسناً ، وكان تقريب الجيم منه مستقبحاً ، ألا ترى أنهم عدوا في الفروع المستحسنة الصاد كالزايّ [٢/٢٣١] لهذا المعنى .



وصاد كسين « ك« سابر » في « صابر » .

وطاء كتاء نحو : « تال » في طال ، وهي تسمع من عجم أهل المشرق كثيراً لفقد الطّاء في لسانهم .

وظاء كثاء نحو : ثالم في ظالم .

وياء كفاء وهي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم ، وتارة يكون لفظ الباء [1] أغلب نحو : « بلخ » ، و « أصبهان » .

وضاد ضعيفة نحو : أَضَرْ في : أثر ، يقربون الثاء من الضاد ، كذا فسر مبرمان الضاد الضعيفة .

قال أبو حيّان : وفيه نظر . وقال أبو عليّ : الضاد الضّعيفة إذا قلت : ضرب ولم تُشْبِع مَخْرَجها ، ولا اعتمدت عليه ، ولكن تخفف ، وتختلس، فيضعف إطباقها .

قال أبو سعيد: وأظن الذين تكلّموا بهذه الأحرف المرذولة من العرب خالطوا العجم. وسين كزاي . وجيم كزاي وقاف بينها وبين الكاف ، فتمت الحروف بهذه الفروع ستة وأربعين حرفاً .

[ألقاب الحروف]

وأما ألقاب الحروف فذكرها النّحويون لفائدتين :

إحداهما لأجل الإدغام ليعرف ما يدغم في غيره لقربه منه في المخرج والصفة أو في أحدهما ، وما لا يدغم لبعده منه في ذلك .

والثانية : بيان الحروف العربيّة حتّى ينطق من ليس بعربيّ بمثل ما ينطق به العربيّ ،

---

(١) أ ، ط : « الفاء » مكان : « الباء » تحريف ، صوابه من ب .



فهو كبيان رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، فكما أن نصب الفاعل ، ورفع المفعول لحن في اللغة العربية . كذلك النطق بحروفها مخالفة مخارجها .

وسميت المهموسة لضعف الاعتماد عليها في مواضعها ، وجرى النفس معها حتّى ضعفت فخفي النطق بها .

والهمس لغة : هو الصوت الخفيّ . وضدّها المجهورة : وهي ما أشبع الاعتماد في موضعه ، ومنع النّفس أن يجري معـــه حتّى ينقضي الاعتماد ، ويجري الصوت . والشدة : امتناع الصوت أن يجري في الحرف .

والفرق بين المجهور والشديد : أن المجهور يقوّي الاعتماد فيه ، والشديد يقوّي لزومه في موضعه .

والرخاوة : جري الصّوت في الحرف . والتوسّط : بين الشدة والرخاوة [١] .

وسميت المطبقة لإطباق اللّسان فيها على الحنك عند اللفظ بها ، وضدّها : المنفتحة ، لأنك لا تطبق اللسان بشيء منها على الحنك عند النطق بها [٢] والانفتاح ضد الانطباق .

وسُمّيت المستعلية لأن اللسان يعلو إلى الحنك عند النطق بها ، فينطق الصوت مستعلياً بالريح .

وضدها : المنخفضة ، ويقال : المتسفّلة ، لأن اللسان لا يستعلي عند النّطق بها إلى الحنك ، بل يتسفل بها إلى قاع الفم عند النطق .

وسميت المذلقة لأنها من طرف اللّسان والفم ، وطرف كل شيء ذلقه .

وضدّها : المصمتة لأنها أصمتت فلم تدخل في الأبنية كلّها .

قال الأخفش : أصمتت أي منعت أن تختص ببناء كلمة في لغة العرب إذا كانت

---

(١) ط : « الرخاء » .

(٢) « عند النطق بها » سقطت من ط .



خماسيّة فما فوق فلا تجد كلمة خماسية فما فوق في كلام العرب إلا وفيها من الحروف المذلقة أو الألف . ولا تنفرد المصمتة بكلمة خماسيّة .

وسميت أحرف القلقلة ، لأن الصوت يشتد عند الوقف عليها . والقلقلة : شدة الصوت .

وسمِّيت المعتلّة ، لأن الإعلال والانقلاب لا يكون إلاّ في أحدها .

ومن قال : الهمزة حرف صحيح ، قال : لأنه يقبل الحركات الثّلاث . ومنهم من يقول : إنها حرف مشبه بحروف العلّة . قال أبو حيّان : وهذا حسن .

وسمّى اللام منحرفاً . وزاد الكوفيّون الراء فهما عندهم حرفا الانحراف ، قالوا : لانحرافهما عن مخرج النون .

وقال بعضهم : وصفت اللام بالانحراف ، لأنها انحرفت عن مخرجها إلى مخرج غيرها ، وعن صفتها إلى صفة غيرها .

وقال المهدويّ : سميت بذلك ، لأنها شاركت أكثر الحروف في مخارجها . وقال القيروانيّ : هي من الحروف الرّخوة ، لكنها انحرف اللسان بها مع الصوت إلى الشدّة .

وسمّى الرّاء المكرّر ، لأنها تتكرّر على اللّسان عند النطق بها ، كأن طرف اللسان يرتعد بها ، فكأنك نطقت بأكثر من حرف واحد .

وأظهر ما يكون التكرير إذا كانت الراء مشدّدة ، أو وقف عليها .

وسمّي الهمز المهتوت من الهت ، وهو عصر الصوت ، لأنها معتصرة كالتهوع أو من الهتّ وهو الحطم والكسر ، لأنّها يعرض لها الإبدال كثيراً فتنحطم وتنكسر .

وسمي الهاوي ، لأنه يهوى في الفم ، فلا يعتمد اللسان على شيء منها .



إذا تقرّر ذلك ، فلا يدغم في المتقارب ضاد ، ولا واو ، ولا ياء ، ولا ميم ولا شين ، ولا فاء ، ولا همزة ، ولا راء ، هذا مذهب سيبويه والخليل وأكثر النحويين [(١)] .

وجوز أبو عمرو ، ويعقوب الحضرمي ، واليزيدي من البصريين ، والكسائي والفراء ، وأبو جعفر الراوسيّ [(٢)] من الكوفيين ، وتبعهم ابن مالك وأبو حيان إدغام الرّاء في اللاّم نحو : « يغفر لمن يشاء » [(٣)] « واستغفر لهم الرسول » [(٤)] .

ولا يدغم حرف صفيري ، وهو [(٥)] [٢٣١/٢] : الصّاد ، والسّين ، والزاي في مقاربة مما ليس صفيريّاً .

ويدغم في مقارب صفيريّ ، فتدغم الصاد في السين وفي الزاي [(٦)] ، والسين في الصّاد والزّاي ، والزاي في الصاد والسين نحو : فحص سالم . فحص زاهر ، حبس صابر ، حبس زاهر ، أوجز صابر ، أوجز سالم .

وعند إدغام الصاد في السّين ، وكذا كل مطبق أدغم في غيره .

قال أبو حيان : بعض العرب يبقي الإطباق كما يبقي الغُنّة . في إدغام النون ، وبعضهم يذهبه . وقال سيبويه : كل عربي يرى [(٧)] إبقاء الإطباق وتركه .

ولا يدغم حرف حلقي في أدخل منه إلا الحاء في العين نحو : « فمن زُحْزِحَ عن

---

(١) ط : « وأكثر النحويون » . تحريف .

(٢) في النسخ الثلاث : « أبو جعفر الراوي » ولعل الصواب « أبو جعفر الرؤاسي » شيخ مدرسة الكوفة محمد بن الحسن بن أبي سارة .

(٣) سورة الفتح ١٤ .

(٤) سورة النساء ٦٤ .

(٥) « وهو الصاد والسّين والزاي » سقطت من أ .

(٦) من قوله : « وفي الزاي » إلى قوله : « وكذا كل مطبق » سقط من أ .

(٧) ب ، ط : « يعني » مكان : « يرى » .



النّار »(١) فلا تدغم الحاء في الهاء(٢) ، ولا الهاء في العين ولا العين ، في الهاء، وإن كانت العين أقرب مخرجاً إلى الهاء من الحاء لتباعدهما في الصّفات ، لأن الهاء مهموسة رخوة ، والعين مجهورة ، وفيها شدّة .

ولا يدغم من المقارب ما يؤدي إلى لبس بتركيب آخر نحو : أنملة لا يجوز فيها الإدغام ، لأنها لو أدغمت لأوهم أنها من المضاعف أي مما ضعف فاؤه وعينه ، لأنه لا يدري هل الأصل : أنملة أو أملة لأنّ كليْهما(٣) وزنه أفْعِله .

وما عدا ما ذكر يجوز فيه الإدغام بأن يقلب الأول حرفاً مثل مقاربه الذي يليه ، ثم يدغم فيه .

مثال إدغام الهاء في الحاء : « أحبه حاتماً » . والعين في الحاء : « اقطع حبلك » . والحاء في الغين : « اسلخ غنمك » ، والغين في الخاء : « ادمغ خلفاً » والقاف في الكاف : « الحق كندة » ، والكاف في القاف : « أمسك قطفا »، والجيم في الشين « أخرج شطأه »(٤) ، والجيم في التاء : « المعارج تعْرج » والطاء والظاء ، وشركاؤهما في المخرج وهي : الدال ، والتاء ، والذال والثاء في بعضها ، أي كل واحد من هذه الأحرف الستة يدغم في كلّ واحد من الخمسة الباقية .

مثال الطاء : اربط ظالما ، اربط دارما ، اربط تميما ، اربط ذئبا ، اربط ثابتا .

ومثال الظّاء : عظ طاهرا ، عظ دارما إلى آخره .

ومثال الدال : أبعد طاهراً إلى آخره .

ومثال التاء : أمقت طاهرا إلى آخره .

---

(١) سورة آل عمران ١٨٥ .

(٢) أ : « الحاء في الحاء » . تحريف .

(٣) في النسخ الثلاث : « لأن كلاهما وزنه أفعله » . تحريف .

(٤) سورة الفتح ٢٩ .



ومثال الذال : خذ طاهراً إلى آخره .

ومثال إدغام هذه الستة من الصفيرية : اضبط صابراً . اضبط سالماً ، اضبط زاهرا .

واجعل في الباقي بدل اضبط أيقظ ، أبعد ، أمقت ، خذ ، لبث .

ومثال إدغام هذه الستة في الجيم : اضبط جعفراً، أيقظ جعفراً،أبعد جعفراً،اسكت جعفراً، خذ جعفراً . لبّث جعفراً وفي السين اضبط سالماً ، أيقظ سالماً ، ابعد سالماً ، أسكت سالماً خذ سالماً ، لبث سالماً .

وفي الضاد : اضبط ضمرة وهكذا .

ومثال إدغام الباء في الميم : اصحب مطرا ، وفي الفاء اضرب فاجراً .

ولا تدغم التاء في شيء من مقاربها نصّ عليه سيبويه .

وقد أدغم الكسائيّ الفاء في الباء في : « إنْ نَشَأ نَخْسِف بهم » [1] . قال أبو حيّان : وهو مما انفرد به .

ومثال إدغام لام التعريف وجوباً في الأحرف الثلاثة عشر التّقوى ، الثبوت ، الدار ، الذكر ، الرضوان ، الزبور ، السراج ، الشمس ، الصّبر ، الضياء ، الظهر ، الطهر ، النور .

ومثال إدْغام اللاّم غير التعريفية في هذه الأحرف جوازاً : « هل تنقمون » [2] هل ثوّب [3] » . « هل دنا » ، « هل ذهب » ، « هل رضى » ، « هل زار » ، « هل سار » ، « هل شكر » ، « هل صبر » ، « هل ضرب » ، « هل طبع » ، « هل ظفر » ، « هل نصر » .

---

(١) سورة سبأ ٩ .

(٢) سورة المائدة ٥٩ .

(٣) سورة المطفّفين ٣٦ .



والنون الساكنة . ومنها التنوين تدغم بغنة في الياء ، والنون ، والميم والواو نحو : « من يأت[١] » ، « إن نشأ[٢] » ، « مما رزقكم الله[٣] » . « من وال[٤] » . وتدغم بغير غنة في اللام ، والراء نحو : « من ربكم[٥] » ، « من لدنا[٦] » . وتظهر عند أحرف الحلق الستة نحو : « من آمن[٧] » . « من هاد[٨] » ، « من عاد[٩] » ، « من حكيم[١٠] » ، « من غفور »[١١] ، « من خلاق »[١٢] .

وتقلب ميماً عند الباء كما مرّ من الإبدال ، وتخفى عند بقية الحروف فصار لها أربعة أحوال أو خمسة .

(١) طه : ٧٤ .
(٢) سبأ : ٩ .
(٣) المائدة : ٨٨ .
(٤) الرعد : ١١ .
(٥) البقرة : ٤٩ وغيرها .
(٦) الكهف : ٦٥ .
(٧) البقرة : ١٢٦ .
(٨) الرعد : ٣٣ .
(٩) البقرة : ٢٧٥ .
(١٠) فصلت : ٤٢ .
(١١) فصلت : ٣٢ .
(١٢) البقرة ١٠٢ وفي ط : « من خلا » تحريف .



خاتمة في الخط

خاتمة الخط

(ص) : الخط : تصوير اللفظ بحروف هجائه غير أسماء الحروف مع تقدير الابتداء والوقف ، ومن ثَمَّ كتب « ره » ، و « مجيء مه » ، و « رحمه » بالهاء ، وأنا زيد ، والمنون (١) المنصوب دون غيره ، « ولنسفعاً » بالألف ، و « إذن » بالنون على المختار .

وثالثها : إن عملت فبالألف ، وإلَّا فبالنون . وبنت ، وقامت بالتاء والقاضي بياء ، وقاض بدونها ، وضربه ، ومر به بدون واو وياء. ويكتب المدغم بلفظه إن كان من كلمة واحدة (٢) ، وبأصله إن كان من كلمتين ، أو نوناً ساكنة مخفاة أو مبدلة ميماً أو حرف مدّ حذف لساكن يليه غير نون توكيد .

(ش) : الخط : تصوير اللفظ بحروف هجائه بأن يطابق المكتوب المنطوق به في ذوات الحروف وعددها إلَّا أسماء الحروف ، فإنه يجب الاقتصار في كتابتها على أول الكلمة نحو : ق . ن . ص . ج . وكان القياس أن يكتب هكذا [٢٣٢/٢] قاف ، نون ، صاد ، جيم كحاله إذا نطق به ، وكذا بقية أسماء حروف المعجم كتبت مقتصراً على أوائلها فخالفت الكتابة فيها النطق .

---

(١) ط فقط : « والنون » . تحريف .

(٢) كلمة : « واحدة » سقطت من أ .



وكذلك كتبت الحروف المفتتح بها السور على نحو ما كتبوا حروف المعجم ، وفعلوا ذلك لأنهم أرادوا أن يضعوا أشكالاً لهذه الحروف تتميز بها ، فهي أسماء مدلولاتها أشكال خطية ، فلفظ قاف يدل على هذا الشكل الذي صورته هكذا « ق » ، ولو لم يضعوا هذه الأشكال الخطيّة لم يكن للخط دلالة على المنطوق به . ولو اقتصروا على كتبها على حسب النطق ولم يضعوا لها أشكالاً مفردة تتميز بها لم يمكن ذلك ، لأن الكتابة بحسب النطق متوقفة على معرفة شكل كل حرف حرف ، وشكل كل حرف حرف غير موضوع ، فاستحال كَتْبُها على حسب النطق ، ولا بد من تقدير الابتداء به ، والوقف عليه ، فيكتب كل لفظ بالحروف التي ينطق بها عند تقدير الابتداء والوقف ، وكذلك كتب بالهاء ما يجب إلحاق هاء السكت بـه عنـد الوقف ، كـ « ره » ، و « قه » ، و « عه » ، و « لم يره » ، ولم « يقه » ، و « لم يعه » ، و « مجيء به جئت » .

وما يوقف عليه من التاءات بالهاء كرَحْمه ، ونِعمه .

وكتبت بالتاء ما يوقف عليه بالتاء نحو : « بنت » ، و « أخت » ، و « قامت » ، و « قعدت » ، و « ذات » و « ذوات » . وما فيه وجهان عند الوقف « كهيهات » ، و « لات » ، و « ثمت » ، و « ربت » ، و « دفن النبات من المكرمات » بالوجهين .

وكتب بالألف ما يوقف عليه بالألف وإن سقطت في الدرج « كأنا » ضمير المتكلم ، والمنون المنصوب أو المفتوح « كرأيت زيداً » ، و « آها » ، و « ويها » ، بخلاف المرفوع والمجرور كقام زيد ، ومررت بزيد للوقوف عليهما بالحذف ، وكذا « إيه » ، و « صه » ، و « مه » . والفعل المؤكد بالنون الخفيفة نحو : « لنسفعاً » [1] و « ليكوناً » [2] ما لم يخف لبس ، فإن خيف نحو : اضربن زيداً ، ولا تضربن زيداً

---

(١) سورة العلق ١٥ .

(٢) سورة يوسف ٣٢ .



كتب بالنّون ، ولم يعتبر بحالة الوقف ، لأنه لو كتب بالألف لالتبس بأمر الاثنين ، أو نهيهما في الخطّ .

واختلف في إذن فجزم ابن مالك في التسهيل بأنها تكتب بالألف مراعاة للوقف عليها .

قال أبو حيّان في شرحه : وهذا مذهب المازنيّ قال : وذهب المبرّد والأكثرون : إلى أنها تكتب بالنون .

وفصّل الفراء فقال : إن ألغيت كتبت بالألف لضعفها ، وإن أهملت كتبت بالنون لقوّتها .

وقال ابن عصفور : الصحيح كتبها بالنون فرقاً بينها وبين إذا الظرفية ، لئلا يقع الإلباس . قال أبو حيان : ولأن الوقف عليها عنده بالنون .

قال : ووجد بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس ما نصه : « وجدت بخط علي بن عثمان بن جني ، حكى أبو جعفر النحاس قال : سمعت علي بن سليمان يقول : سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول : أشتهي أن أكوى يد من يكتب إذن بالألف ، لأنها مثل : إن ، ولن، ولا يدخل التنوين في الحرف » . أهـ . قلت : وممن صحح كتابتها بالنون الزنجانيّ في شرح الهادي .

وأمّا « كأيّن » فكتبت بالنون قولاً واحداً . قال ابن مالك : وهو شاذ قال أبو حيان : وجه شذوذه : إن الجمهور ذهبوا إلى أنها مركبة من كاف التشبيه ، وأي المنوّنة ، فكان القيـــاس يقتضي ألاّ تكتب صورة التنوين بل تحذف خطّاً إلا أنهم لمـــا تلاعبوا في هذه الكلمة بأنواع من التّراكيب وأخرجوها عن أصل موضوعها ، فكذلك أخرجوها في الخطّ عن قياس إخوتها .

قال : وذهب يونس : إلى أنها اسم فاعل من كان يكون فالنون أصلية ، وهي لام



الفعل ، فعلى هذا لا شذوذ في كتابتها بالنون لأنها « كبائن » من « بان يبين » .

قال : ولو ذهب ذاهب : إلى « أن » اسم بسيط ، فالكاف والنون فيه أصلان ، وهو بمعنى « كم » لذهب مذهبا حسناً ، فإنه أقرب من دعوى التركيب بلا دليل .

وكتب بالياء ما يوقف عليه بالياء كالمنقوص غير المنون كالقاضي [(١)] ، وقاضي مكة .

وحذفت الياء والواو مما يحذفان منه في الوقف كالمنقوص المنون كقام قاض ، ومررت بقاض .

وصلة ضمير الغائب كضربه ، ومر به وضمير الجمع كضربهم ، وأكرمكم في لغة من وصل ميم الجمع ، لأنه إذا وقف عليه حذفت الصلة . نعم خرج عن هذا ما اتصلت به نون التوكيد الخفيفة مما قبله واو أو ياء نحو : اضْرِبُنً يا قوم ، واضْرِبِنّ يا هند ، فإنه منع أن يعتبر ما عرض فيه من ردّ الواو والياء حالة الوقف حملها [(٢)] على أختها النون الشديدة ، فلم يلتفت إلى حالة الوقف عليها ، واستصحب حذف الواو والياء لذلك خطّاً ، وإن كانت تعود وقفاً .

ويكتب المدغم من كلمة بلفظه لا بأصله [(٣)] سواء كان مثلاً نحو : ردّ ، ومفرّ واقشعرّ ، أو مقارباً نحو : « ادّارأتم » [(٤)] ، واطجع الأصل : تدا رأتم واضطجع ، وكان قياسه أن [٢٣٣/٢] يكتب الحرفان إلا أنه ترك الأول في الخط اختصاراً لضعفه بالإدغام [(٥)] .

---

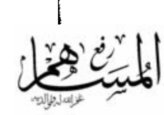
(١) من قوله : « كالقاضي » إلى قوله : «كقام قاض » سقط من أ .

(٢) ط فقط : « حملاً » .

(٣) ط : « لا بأصلها » .

(٤) سورة البقرة ٧٢ .

(٥) في ط : « الأذغا » تحريف .



وأما المدغم من كلمتين ، فيكتب بأصله اعتباراً بالوقف على الكلمة الأولى نحو : من مال ، وكذا النّون الساكنة المخفاة ، أو المبدلة ميماً تكتب نوناً سواء كانت من كلمة نحو : « عنك » ، و « عنبر » أم من كلمتين نحو : « من كافر » ومن بعد .

ويكتب أيضاً بأصله حرف مدّ حذف لساكن يليه نحو : اضربوا القوم واضربي الرجل ، ويغزو الرّجل ، ويرمي القوم ، ولم يضربوا القوم ولم تضربي الرجل ، فيكتب بالواو والياء بخلاف ما حذف لدخول الجازم نحو : لم يغز ، ولم يرم ، فلا يكتب .

ويستثنى مما وليه ساكن ما إذا كان السّاكن نون توكيد شديدة كانت أو خفيفة ، فإنّ حرف المدّ لا يكتب حينئذ نحو : لتَركبُنَّ يا قوم ولتَركبِنَّ يا هند . الأصل : تركبون ، وتركبين ، ثم دخلت نون التوكيد فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ، فالتقت الواو والياء ، وهي ساكنة والنون المدغمة ، وهي ساكنة ، فحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين وحذف خطاً ، كما حذف لفظاً ، ولم تراع فيه المطابقة فالأصل كما راعوا في : اضربوا القوم ، ولم يضربوا الرجل ، ونحوه . والفرق بينهما أن لهذا حالة يثبت فيها حرف المدّ ، وهي الوقف بخلاف نون التوكيد المشدّدة ، فإنه في حالة الوقف لا يردّ المحذوف ، وحملت الخفيفة على الشديدة في ذلك ، وإن كانت الواو والياء تُرَد في الوقف على ما هي فيه نحو : اضربن يا قوم ، واضربين يا هند .

* * *

(ص) : والهمزة في الأول بالألف ، والوسط ساكنة بحرف حركة متلوّها ومتحركة تِلوْ ساكن بحرف حركتها ، وقد تحذف المفتوحة بعد ألف . واختار ابن مالك والزنجاني ، وأبو حيان : حذفها مطلقاً تلو غير ألف . وقوم : تكتب بألف مطلقاً ، وتلْو متحرك على نحو ما تسهّل ، وتحذف إن تلاها مدٌّ كصورتها عند الأكثر .

وإن تطرقت تلو ساكن حذفت في الأصح ، أو متحرك فبحركته مطلقاً في الأصح ، فإن وصلت بشيء فكالوسط على الأصح بخلاف الأولى إلاّ لئلا ، ولئن ، ويومئذ



ونحوه ، وهؤلاء .

وتحذف همزة الوصل بين واو أو فا ، أو بين همزة هي فاء ، وبعد همزة استفهام ، وقيل : ألا المفتوحة . أما المقطوعة بعده فكما [1] ... تسهل في الأصح ، ومن لام التعريف بعد لام جر ، وكذا ابتداء في الأصح ، ومن أول بسم الله الرحمن الرحيم ، لا تسمية غيرها في الأصح ومن الابن المحذوف تنوين متلوّه ، ولو مع كنية في الصحيح لا في أول السطر . وفي ابنة رأيان .

[أحكام الهمزة]

(ش) : خرج عن الأصل السابق أشياء يتضمنها خمسة أنواع : أحدها : أحكام الهمزة ، ولها أحوال ، لأنها إمّا أن تكون أوّلاً أو حشواً أو طرفاً ، والتي في حشو إما أن تكون ساكنة أو متحركة ، والمتحركة إما أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً . والمتطرّفة : إما أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحرّكاً فهذه ستة أحوال .

فالتي هي أول تكتب بألف مطلقاً سواء فتحت أم كسرت أم ضمت نحو : أحمد ، وأثمد ، وأكرم وكذا حكمها إن تقدّمها لفظ كائناً ما كان إلا ما شذّ ، وهو : « لئلا ، ولئن » و « يومئذ » ونحوه ، وهو كلّ زمان أُضيف إلى الجملة كليلتئذ ، وزمانئذ ، وحينئذ ، وساعتئذ ، فإن هذه الألفاظ كتبت فيها الهمزة ياء .

وإلا « هؤلاء » ، فإنها كتبت فيها واواً .

وكان القياس أن تكتب « لئلا » : « لأن لا » ، و « لئن » : « لإن » ، ويومئذ ونحوه : « يوم إذا » بفصل الظرف ، وألف بعد الذّال بدلاً من التّنوين ، لكن جعل الظرف مع « إذا » كالشيء الواحد فوصل بـ « إذ » ، وجعلت صورة الألف ياء ، كما جعلوها في بئس .

---

(١) علق عليها المصحح في هامش ط فقال : « كذا في النسخ الثلاث فليحرر » .



وكان القياس في « هؤلاء » : « ها ألاء » .

قال أبو حيان : وإنما لم يخالف بها إلى حركتها ، لأن الهمزة إذا كانت أوّلاً فهي مبتدأة والمبتدأة لا تسهل . والكُتَّاب بَنَوْا الخَطّ في الأكثر على حسب تسهيلها لوجهين : أحدهما : أن التسهيل لغة أهل الحجاز ، واللغة الحجازية هي الفصحى فكان الكتب على لغتهم أولى . والثاني : أنه خط المصحف ، فكان البناء عليه أولى مع أن القياس يقتضيه ، ألا نرى أنا نوافق خط المصحف مع مخالفة القياس في مواضع كالصلاة ، والزكاة ، فهذا سبب أن كتبت أولاً على صورتها التي وضعت لها ، وهي صورة الألف الساكنة بأي حركة تحركت ، والتي هي حشو ، وهي ساكنة ، ولا تكون إلا بعد متحرّك [٢/٢٣٤] . تكتب حرفاً من جنس الحركة التي قبلها ، لأنها تبدل به ، فتكتب ألفاً في نحو : رأس ، ويأس ، وكأس ، وياء في نحو : ذئب ، وبئر وواواً في نحو : مؤمن ، وجؤنة ، وبؤس ، ويؤمن .

والتي هو حشو وهي متحركة بعد ساكن تكتب حرفاً من جنس حركتها سواء كان ذلك السّاكن صحيحاً أو حرف علة ، لأنها تسهل على نحوه ، فتكتب ألفاً في نحو : « مرأة » و « كمأة » ، و « سأل » ، و« هيآت » . وسوآت[1] ، وياء في نحو : يسئم ، وسائل وواواً في نحو : التساؤل ، وأبؤس ، ويلؤم ، هذا ما ذكره الأكثرون .

وقد تحذف في حالة الفتح بعد الألف نحو : سآل كراهة اجتماع ألفين في الخطّ .

واختار ابن مالك فيما يخفف بالنقل حذفها مطلقاً ، وألاّ تثبت لها صورة في الخط وذلك فيما إذا كان الساكن قبلها صحيحاً نحو : يسئم ، وتسئم ، ويلئم ، أو ياء أو واواً نحو : هيئة ، وسوءة ، فلم يبق عنده مما يكتب بحرف إلاّ التّالية للألف نحو : سائل ، والتساؤل . ومشى على ذلك الزّنجانيّ في « شرح الهادي » ، وكذا أبو حيّان ،

---

(١) وهيآت ، وسوآت ، سقطتا من أ .



فقال في شرح التسهيل في الأمثلة الخمسة المذكورة : والأحسن والأقيس ألاّ تثبت لها صورة في الخطّ لا في التّحقيق ، ولا في الحذف و النقل . قال : ومنهم من يجعل صورتها الألف على كل حال ، وهو أقل استعمالاً ، ومنهم من يجعل صورتها على حسب حركتها إلاّ إن كان بعدها حرف علّة زائد للمدّ نحو : مسئول ، ومسئوم فلا يجعل لها صورة . ومنهم من يجعل لها صورة ، وذلك للفرق بين المهموز وغيره ، مثل : مقول ، ومصوغ .

قال أبو حيّان : وإذا كان مثل « رءوس » يكتب بواو واحدة مع أن تسهيله بين الهمز والواو ، فهذا أحرى . قال : وقد كتب الموؤدة بواو واحدة في المصحف ، وهو قياس ، فان الهمزة لا صورة لها ، فتبقى واوان ، ومن عادتهم عند اجتماع صورتين في كلمة واحدة حذف إحداهما ، فلذلك كتبت واحدة إلا أنه قد يختار في غير القرآن فيه أن يكتب بواوين ، لأنه قد حذف من الكلمة ، في الخط حرف ، فيكره أن يحذف غيره ، انتهى .

والتي هي حشو ، وهي متحرّكة بعد متحرّك تكتب حرفاً على نحو ما تسهّل فإن كانت مفتوحة بعد فتح كتبت ألفاً نحو : سأل ، فإن [1] كان بعدها ألف نحو : مآل ، ومآب ، فقيل : تحذف ولا صورة لها ، وقيل : تكتب ألفاً ويجتمع ألفان ، وإن كانت مفتوحة بعد كسرة كتبت ياء نحو : « مئر » [2] ، وبعد ضم كتبت واواً نحو : جؤن ، وإن كانت مكسورة بعد فتح أو كسر كتبت ياء كسئِم ، ومِئين .

فإن كان بعدها في الحالين ياء كلئيم ، ومئين فقيل : تحذف ، ولا صورة لها ، وقيل : تجعل لها صورة ، ويجتمع ياءان .

وإن كانت مكسورة بعد ضمّ نحو : دُئل ، وسُئِل ، فصُورتها الياء على مذهب سيبويه ، والواو على مذهب الأخفش .

---

(١) « فإن كان بعدها ألف نحو مآل » سقط من أ .

(٢) مئر ككتف ، وعنب : « مفسد » .



وإن كانت مضمومة بعد فتح أو ضمّ كتبت واواً كلؤُم ، ولؤُم جمع لؤم كصُبُر جمع صَبُور .

فإن كان بعدها في الحالين واو كلؤوم ، ورءوس ، فقيل: تحذف ولا صورة لها ، وقيل : تجعل لها صورة ، ويجتمع واوان .

وإن كانت مضمومة بعد كسر نحو : « مئُون » جمع « مائة » كتبت بواو على مذهب سيبويه ، وبياء على مذهب الأخفش .

والمتطرّفة بعد ساكن إن كان صحيحاً حذفت الهمزة ، وألقيت حركتها على ما قبلها ولا صورة لها في الخطّ ، لا في الرفع ، ولا في النصب ، ولا في الجر نحو : خبء ، ودفء ، وجزء .

وقيل : إن كان ما قبلها الساكن مفتوحاً فلا صورة لها، وإن كان مضموماً فصورتها الواو ، أو مكسوراً فصورتها الياء مطلقاً فيهما . وقيل : في المضموم والمكسور يكتب على حسب حركة الهمزة ، فيكتب الجزء ، والدفء بالواو في الرفع ، وبالألف في النّصب ، وبالياء في الجرّ على حسب حركة الهمزة .

وإن كان شيء من ذلك منصوباً منوّناً ، فيكتب بألف واحدة ، وهي البدل من التنوين وقيل : يكتب بألفين أحدهما : صورة الهمزة ، والأخرى البدل من التنوين ، وقد شمل المسألتين والخلاف فيهما قولي : حذفت في الأصحّ .

وإن كان السّاكن معتلاً ، فإن كان زائداً للمدّ ، فلا صورة لها نحو : ينبيء ، ووضوء ، وسماء . فإن كان ما فيه الألف كسماء منوّناً مَنْصُوباً ، فكتبه جمهور البصريين بألفين : الواحدة حرف علة ، والأخرى البدل من التنوين . وبعضهم [1] والكوفيون بواحدة ، وهي حرف العلة التي قبل الهمزة ، ولا يجعلون للألف المبدلة من التنوين صورة .

---

(١) من قوله : « وبعضهم والكوفيّون بواحدة » إلى قوله : « من التنويين صورة » سقط من أ .



قال أبو حيّان : واتّفق الفريقان على أنه ليس للهمزة صورة ألف في ذلك فإن اتصل ما فيه الألف بضمير مخاطب أو غائب فصورة الألف واو رفعاً نحو : هذه سماؤك [٢/٢٣٥] ، وياء جرّاً نحو : سمائك ، وبألف واحدة هي ألف المدّ نصباً نحو : رأيت سماأك .

وإن كان ما فيه الياء والواو منوّناً منصوباً بألف واحدة هي البدل من التنوين نحو : رأيت نبيئاً ووضوأ ، وإن كان غير زائد للمد فتسهيله بالحذف والنقل ولا صورة لها في الخطّ .

والمتطرّفة بعد متحرك تكتب على حسب الحركة قبلها نحو : يَقْرَأ ، ويُقْرِىء ، ويوضُوء . وهذا امرُؤ ، ورأيت أمرأ ، ومررت بامرىء .

فإن كان منوّناً منصوباً ، فقيل : يكتب بألفين ، وقيل : بواحدة .

قال أبو حيّان : وهو الأولى . وقيل : إن كان ما قبلها مفتوحاً فبالألف نحو : لن يقرأ إلا أن تكون هي مضمومة فبالواو نحو : يكلؤ ، أو مكسورة فبالياء نحو : من « المكلىء » . وإن كان ما قبلها مضموماً فبالواو نحو : هذه الأكْمُؤ ، ورأيت الأكمُؤ ، إلا أن تكون هي مكسورة فبالياء نحو : من « الأكمىء » إن قلنا بالتسهيل بين الهمزة والياء ، وبالواو إن قلنا بإبدالها واواً .

وإن كان ما قبلها مكسوراً فبالياء نحو : لن يُقْرِىء ، ومن المُقْرِىء إلا أن تكون مضمومة فبالواو ، إن قلنا بالتّسهيل بين الهمزة والواو ، وبالياء إن قلنا بإبدالها ياء ، وعلى الأوّل إن اتّصل بها ضمير فعلى حسب الحركة قبلها كحالها إذا لم يتصل بها ضمير ، وقيل : إن انضمّ ما قبلها أو انكسر فكما قبل الاتصال بالضمير تجعل صورتها على حسب الحركة قبلها .

وإن انفتح وانفتحت ، أو سكنت فبالألف نحو : لم يقرّأه ، ولن يقرّأه ، أو



انضمت فبالواو نحو : هو يقرَوؤُه ، هذا ما قرّره أبو حيّان أولاً ، ثم حكى قول التسهيل : أنه إذا اتصل بالهمزة الأخيرة. بعد فتحة أو ألف ضمير متّصل، فإنها تعطى ما للمتوسّطة ، وقال : لأنها حينئذ كأنها لم تقع أخيراً ، إذ لا يوقف عليها . ولا يبتدأ بذاك الضّمير ، قال : وقد أحال ابن مالك حكم ما وليها ضمير متصل على حكم المتوسطة . وقد ذكر في المتوسّطة أنها تصوّر بالحرف الذي يؤول إليه في التخفيف إبدالاً وتسهيلاً ، قال : فعلى هذا يكتب : يقرأ بالألف ، لأنها قد تخفف بإبدالها ألفاً ، وبالواو ، لأنها قد تخفف بتسهيلها بينها وبين الحرف الذي من حركتها ، ويكتب : « ما أنا » و « ماؤك » ، و « يمائلك » بالألف والواو ، والياء ، لأنها قد تخفف بجعلها بين بين لا بالإبدال .

وقيل : إذا كان ما قبلها مفتوحاً واتّصل بها الضّمير . فكما لم يتّصل يعني أنها تكتب بألف نحو : هذا نباك ، ورأيت نباك ، وعجبت من نباك كحالة لو لم يتّصل به ضمير .

قال أحمد بن يحيى : إذا انفتح ما قبل الهمزة فبالألف ما لم يضف ، فإن أضفته كتبته في الخفض بياء نحو : من نبئه ، وفي الرّفع بواو ، وفي النصب بألف . قال : وربما أقرّوا الألف ، وجاءوا في الرّفع بواو بعدها ، وبياء في الخفض ، ولا يجمعون في النصب بين ألفين ، فيقولون : كرهت خطاأه ، وأعجبني خطاؤه ، وعجبت من خطائه . والاختيار مع الواو والياء أن تسقط الألف ، وهو القياس . فأمّا الألفان فإن العرب لم تجمع بينهما ، ولذلك كتبوا : أخطأ ، وقرأ ، بألف واحدة ولو كتبت بألفين كان ها هنا أوثق ليفرق بين الواحد والتثنية إلا أنهم اكتفوا بالدليل الذي قبله من الكلام ، أو بعده عليه . اهـ .



[حذف همزة الوصل]

وتحذف همزة الوصل خطاً في مواضع :

أحدها : إذا وقعت بين الواو أو الفاء وبين همزة هي فاء ، نحو : « فأتِ » . و « أتِ » ، وعليه كتبوا : « وأمر أهلك » [١] . والسبب في الحذف أنها لو أثبتت لكان جمعاً بين ألفين : صورة همزة الوصل وصورة الهمزة التي هي فاء الكلمة مع كون الواو والفاء شديدي الاتّصال بما بعدهما ، لا يوقف عليهما دونه ، وهم لم يجمعوا بين ألفين في سائر هجائهم إلاّ على خلاف في المتطرّفة ، لأن الأطراف محل التغييرات والزّيادة ، فلو لم يتقدّمها شيء أصلاً أثبتت كقولك في الابتداء : « ائذن لي » . « اؤتمن فلان » . وكذا لو تقدّمها غير الواو والفاء نحو : « ثم ائتوا » [٢] . « الذي أؤتمن » [٣] . « من يقول ائذن لي » [٤] .

أو تقدّمها الواو والفاء وليست فاء الكلمة همزة نحو : « واضرب » ، « فاضرب » .

الثّاني : إذا وقعت بعد همزة الاستفهام سواء كانت همزة الوصل مكسورة أو مضمومة نحو : « اسمك زيد أم عمرو » ؟ ، و « اصطفى زيد أم عمرو»؟ ، فإن كانت مفتوحة نحو : أصطفى البنات [٥] . « آلذكرين حرّم » [٦] فكلام ابن مالك يقتضي الحذف أيضاً .

قال أبو حيّان : وهو شيء ذهب إليه أحمد بن يحيي ، قال : والذي عليه أصحابنا أنه يكتب بألفين ، إحداهما ألف الوصل ، والأخرى ألف الاستفهام . قال أحمد بن يحي : العرب تكتفي بألف الاستفهام عن ألف الوصل في الألف واللام من الخطّ .

---

(١) سورة طه ١٣٢ .
(٢) سورة طه ٦٤ .
(٣) سورة البقرة ٢٨٣ .
(٤) سورة التوبة ٤٩ .
(٥) سورة الصافات ١٥٣ .
(٦) سورة الأنعام ١٤٣ .



وأما اللفظ فعلى التطويل . وإثباتها مثل : آلذّكرين[1] ، « آلله » . وكأنهم [٢/٢٣٦] اكتفوا بصورة عن صورة لأن صورة ألف الاستفهام كصورة الألف بعدها ، ولم يحذفوا في اللفظ لئلا يشتبه الخبر بالاستفهام . انتهى .

أما ألف القطع إذا وقعت بعد همزة الاستفهام فإنها لا تحذف بل تصوّر بمجانس حركتها ، لأنها حينئذ تسهّل على نحوه ، فتكتب ألفاً في نحو : « أأسجد » ، وياء في « ائنك » ، وواواً في أؤنزل . وجوّز الكسائي ، وثعلب الحذف في المفتوحة ، فتكتب : أسجد بألف واحدة غير أن الكسائي قال : المحذوف ألف الاستفهام ، وثعلب قال : المحذوفة الثانية .

وجوز ابن مالك كتابة المكسورة والمضمومة بألف نحو أإنّك ، أأنزل .

الثالث : من لام التعريف إذا وقعت بعد لام الابتداء ، أو لام الجر نحو : « وللدّار الآخرة »[2] . « للذين أحسنوا »[3] وكان قياسها الإثبات كما كتبوها في لابْنُك قائم ، ولابْنك مال . وسبب حذفها خوْف التباسها بلا النّافية .

وزعم الفراء أنّ سببه اجتماع ثلاثة أشكال متشابهات في الخطّ لأن اللام مثل الألف ، واجتماع الأمثال يستثقل لفظاً فكذلك خطّاً . وزعم بعضهم : أن سببه في لام الجرّ شدة اتصالها بما بعدها ، فكأنهما كلمة واحدة ، وهمزة الوصل لا تكون حشواً .

وزعم بعضهم أن الألف لا تحذف مع لام الابتداء فرقاً بينها وبين لام الجر .

ولو وقع بعد اللاّم ألف وصل بعدها لام من نفس الكلمة ، كتبت الألف على الأصل نحو : جئت لالتقاء زيد ، فإن أدخلت الألف واللام وأدخلت لام الجر حذفت

---

(١) سورة الأنعام ١٤٣ .

(٢) سورة الأنعام ٣٢ .

(٣) سورة يونس ٢٦ .



همزة الوصل ، فكتبت للالتقاء .

الرابع : من أول : بسم الله الرحمن الرحيم ، وكان القياس أن يكتب « باسم » بالألف ، كما يكتب بابن ، لكن حذفوها لكثرة الاستعمال ولا تحذف في غير البسملة .

من أنواع التسمية نحو : باسم الله بدون الرّحمن الرحيم ، و« باسم ربك »[1] . وزعم بعضهم : أنها لم تحذف في البسملة أيضاً ، وإنما كتبت على لغة من يقول : سم الله ، والأصل : بسم الله ، ثم خفف على حدّ قولهم في إبل : بل . والتزم التخفيف .

قال أبو حيّان : والأحسن جعل اللفظ على اللغة الفصيحة ، إذ لو كان حذف الألف لتلك اللغة لجاز إسقاط الألف في جميع المواضع وليس كذلك .

وزعم الأخفش :أن سبب حذفها كون الباء لا يوقف عليها ، فكأنها والاسم شيء واحد .

وجوز الفرّاء حذفها من « باسم الله مجراها ومرساها [2] » وباسم الله بدون الرحمن الرحيم لأنهما كانا معها ، فحذفا للاستعمال .

وجوز بعضهم : حذفها من « بسم الله » ، وإذا لم ينو معها الرحمن الرحيم بشرط الاّ تكون الإضافة إلى الله ، وألاّ يكون للباء تعلّق بـــه في اللفظ . وألا يكون قبلها كلام . فإن فقد شرط مما ذكر لم يجز الحذف نحو : « باسمْ ربك ، تبركت باسم الله ، أبدأ » باسم الله .

وجوّز الكسائي حذفها ، ولو أضيف الاسم إلى الرّحمن أو القاهر .

وقال الفرّاء : هذا باطل ؛ لا يجوز أن يحذف إلا مع الله لأنها كثرت معه ، فإذا عدَوْت ذلك أثبتّ الألف ، وهو الصّواب .

الخامس : من « ابن » الواقع بين علمين صفة مفرداً سواء كانا اسمين أم كنيتين . أم لقبين ، أم مختلفين ، نحو : هذا زيد بن عمرو ، هذا أبو بكر بن أبي عبد الله ، وهذا بطة بن قُفّة . ويتصور في المختلفين ستة أمثلة . وحكى أبو الفتح عن متأخري

---

(١) سورة العلق ١ .
(٢) سورة هود ٤١ .



الكتاب : أنهم لا يحذفون الألف مع الكنية تقدمت أو تأخرت . قال : وهو مردود عند العلماء على قياس مذهبهم ، لأن حذف التنوين مع المكنّى كحذفه مع الأسماء وإنما هو لجعل الاسمين اسماً واحداً ، فحذفت الألف ، لأنه توسّط الكلمة . اهـ .

وقال أبو حيان : الألف تحذف من الخط في كل موضع يحذف منه التّنوين ، وهو يحذف مع المكنّى مثل ما يحذف مع الأسماء الأعلام قال :

١٨١٩ – فلم أَجْبُن ولم أنكل ولكــن يَمَمْتُ بها أبا صَخْرِ بنَ عمرو (١)

قال : وشرط ابن عصفور أن يكون « ابن » مذكراً ، وهو خلاف ما جزم به ابن مالك من إلحاقهم فلانة بنت فلانة ، بفلان بن فلان .

ولو لم يكن « ابن » صفة ، بل كان بدلاً أو خبراً لم تحذف ألفه .

[أحكام الوصل والفصل]

(ص) : ويوصل مركّب المزج ، وكل كلمة على حرف يقبل الوصل والضمير المتصل ، وعلامات الفروع ، وما ملغاة أو كافة ، ولو في قلما في الأصح ، وكلما إن لم يعمل فيها ما قبلها ، واستفهامية بعن ، ومن وفي لا بموصولة في الأصحّ ، وفي نعما ، وبئسما وجهان ، و « من » «بمن» لا «بعن» مطلقاً في الأصحّ ، واستفهامية « بعن » لا مع « مع » ، و «إن» « بلا » . وفي « أن » ، و « كي » خلف . وتحذف [٢٣٧/٢] نون ذي النّون ، ولا توصل لن ، ولم ، وأم ، وشذ وصل « ويكأنه » و « يلمه » ، ونحو : « يومئذ » ، و « ثلاثمائة » .

(ش) : النوع الثاني : أحكام الوصل والفصل ، فالأصل فصل الكلمة من الكلمة ،

---

(١) قائله مجهول .

من شواهد سيبويه ٢ : ١٤٨ .



لأن كلّ كلمة تدل على معنى غير معنى الكلمة الأخرى ، فكما أنّ المعنيين متميزان، فكذلك اللفظ المعبّر عنهما يكون ، وكذلك الخط النائب عن اللفظ يكون متميزاً بفصله عن غيره . وخرج عن ذلك ما كانا كشيء واحد ، فلا تفصل الكلمة من الكلمة ، وذلك أربعة أشياء :

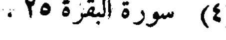
الأول : المركّب تركيب مَزْجٍ كبعلبَكّ بخلاف غيره من المركبات كغلام زيد ، وخمسة عشر ، وصباح مساء ، وبين بين ، وحيص بيص .

الثاني : أن تكون إحدى الكلمتين لا يبتدأ بها ، لأن الفصل في الخط يدل على الفصل في اللفظ ، فإذا كان لا يمكن فصله في اللفظ ، فكذلك ينبغي أن يكون في الخطّ ، وذلك نحو الضمائر البارزة ، والمتّصلة ، ونون التوكيد ، وعلامات التأنيث والتثنية ، والجمع ، وغير ذلك مما لا يمكن أن يبتدأ به .

الثالث : أن تكون إحدى الكلمتين لا يوقف عليها ، وذلك نحو باء الجرّ ، ولامه ، وكافه ، وفاء العطف ، والجزاء ، ولام التأكيد فإن هذه الحروف لا يوقف عليها وخرج عن ذلك واو العطف ونحوها ، فإنها لا توصل لعدم قبولها للوصل .

الرابع : ما يذكر من الألفاظ فتوصل ما إذا كانت ملغاة نحو : « مِمّا خطاياهم »[1] . « أينما تكونوا »[2] . « فإما تَرَيِنّ »[3] ، و « إنما » و « حيثما » ، و « كيفما » . «وأما أنت منطلقاً انطلقت» ، وإذا كانت كافّة نحو : « كما » ، و « ربما » ، و « إنما » ، و « كأنما » ، و « ليتما » ، و « لعلما » .

واستثنى ابن درستويه والزّنجانيّ ما في « قلّما » ، فقالا : إنها تفصل وتوصل بـ « كلّ » إن لم يعمل فيها ما قبلها وهي الظرفية نحو : « كلما جئت أكرمتك » . « كلّما رُزِقُوا منها من ثَمَرَةٍ رِزْقاً قالوا »[4] بخلاف التي يعمل فيها ما قبلها ، فإنها تكون حينئذ

(١) سورة نوح ٢٥ وهي قراءة .
(٢) سورة النساء ٧٨ .
(٣) سورة مريم ٢٦ .

(٤) سورة البقرة ٢٥ .



اسماً مضافاً إليه كُلّ نحو : « وآتاكم من كُلٍّ ما سألتموه »[١] .

وتوصل « ما » الاستفهامية بعن ، ومن ، وفي ، لأنها تحذف ألفها مع الثلاثة وتصير على حرف واحد فحسن وصلها بها نحو : « عَمَّ يتساءلون »[٢] . مِمَّ هذا الثوب . « فيمَ أنت من ذِكْراها »[٣] .

ولا توصل « ما » الشرطيّة بواحد من الثلاثة . قال أبو حيّان : القياس يقتضي أن تكتب معها مفصولة .

وقال في ما الموصولة مع الثلاثة : ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنها تكتب متصلة معها لأجل الإدغام في عن ، ومن وهو مذهب ابن قتيبة نحو : رغبت عما رغبت عنه ، وعجبت عما عجبت منه ، وفكرت فيما فكرت فيـــه .

والثاني : أنها تكتب مفصولة على قياس ما هو من كلمتين ، وهو قول أصحابنا ، وبه جزم ابن عصفور ، وهو أرجح ، لأنه الأصل ولأن عِلّة الوصل الآتية في « ممن » ، وهو التباس اللفظين خطّاً مفقودة في « ممّا » .

والثالث : أن الغالب تكتب موصولة ، ويجوز كتبها مفصولة ، وهو اختيار ابن مـــالك .

وفي « ما » مع « نعم » و « بئس » وجهان ، حكاهما ابن قتيبة : الفصل على الأصل ، والوصل لأجل الإدغام في نعِمّا ، وحملت بئسما عليها ، وقد رسما في المصحف بالوصل .

وتوصل « من » « بمن » مطلقاً سواء كانت موصولة أو موصوفة أم استفهامية أم

(١) سورة إبراهيم ٣٤ .
(٢) سورة النبأ ١ .
(٣) سورة النازعات ٤٣ .



شرطية نحو : «أخذت مِمّا أخذت منه،ومِمّن أنت . وممن تأخذ آخذ منه » وإنما وصلت بها ، لأجل اشتباهها خطّاً لو كتبا « من من » فوصلا ، وأدغمت نون من ، وميم من ونزلت منزلة المدغم في الكلمة الواحدة ، فلم يجعل لها صورة ، هذا ما قاله ابن مـــالك .

وقال ابن عصفور : توصل الاستفهامية فقط حملاً على أختها « ما » ، ويفصل غيرها على الأصل . قال أبو حيان : وقول ابن مالك أرجح نظراً إلى عِلّة الاشتباه في الخط .

وفي « من » سواء كانت استفهامية أو موصولة أو شرطية مع « عن » رأيان :

قال ابن قتيبة : تكتب « عمن » متصلة على كل حال لأجل الإدغام كما تكتب « عم » ، و « عما » نحو : « عمن تسأل » ، و « رويت عمّن رويت عنه » و« عمن ترضى أرضى عنه » .

قال أبو حيان : وزعم غيره . أنه لا يؤثر في ذلك الإدغام ، لأنهما كلمتان ، وعليه ابن عصفور ، وأمّا ابن مالك فقال : إن الغالب الوصل ، ويجوز الفصل .

وتوصل « من » الاستفهامية بـ « في » قولاً واحداً نحو : « فيمن تفكر » . وتوصل إن الشرطية بلا نحو : « إلاّ تَفعلوه » (١) . « إلاّ تَنْصُروه » (٢) .

وفي أن الناصبة مع لا قولان : أحدهما أنها تكتب مفصولة مطلقاً . قال أبو حيان : وهو الصحيح ، لأنه الأصل . والثاني أن الناصبة يوصل بها ، والمخففة من الثقيلة يفصل منها ، وهو قول ابن قتيبة واختاره ابن السيِّد .

وعلله ابن الضائع بأن الناصبة شديدة الاتصال [٢٣٨/٢] بالفعل بحيث لا يجوز أن يفصل بينها وبينه ، والمخففة بالعكس بحيث لا يجوز أن تتّصل به ، فحسن الوصل في تلك ، والفصل في هذه خطّاً .

---

(١) سورة الأنفعال ٧٣ .


(٢) سورة التوبة ٤٠ .



وفي « كي » مع « لا » قولان : قال ابن قتيبة : تكتب منفصلة كي لا تفصل كما تكتب « حتّى لا تفعل » منفصلة .. وقال غيره : تكتب متّصلة .

وما وصل من المذكورات مما فيه نون وهو : من ، وعن ، وأن ، وإن حذفت نونه للإدغام كما مرّ في الأمثلة .

ولا يوصل « لن » ، و « لم » ، و« أم » بشيء .

وما وقع في رسم المصحف من وصل . « ألن نجمع عظامه » [1] ، « فَإلّمْ يستجيبوا لكم[2] » .. «أمّن هو قانت» ! [3] ، فهو مما لا يقاس عليه كسائر ما رسم فيه مخالفاً لما تقدم ، ولما يأتي .

وأمّا « مع » إذا اتصلت بمن ، فإنها تكتب مفصولة ، قاله ابن قتيبة .

قال أبو حيّان : قال بعض شيوخنا : أظن سبب ذلك قلّة الاستعمال ، وإلا فما الفرق بين « مع » وبين « في » .

قال : وقد يمكن أن يفرق بالاسمية ، فإن « في » لا تكون إلا حرفاً و « مع » اسم ، وهي أيضاً تنفصل مما بعدها ، فتقول « معاً » ، فلذلك فصلت بخلاف « في » .

ومما وصل شذوذاً ، وكان قياسه الفصل : « ويكأنه » لأنه مركّب من «وي» بمعنى أعجب ، و « كأنه » ، « وويلمه » ، والأصل : « ويل أمه » ، و « يومئذ » . ونحوه من الظّروف المضافة لإذ « وثلثمائة » ، ونحوه ، وفي حفظي أنّ الوصل خاص بثلاثمائة ، وستمائة فقط . وأظن ذلك في شرح الهادي للزّنجاني ، وليس بحاضر عندي الآن .

(١) سورة القيامة ٣ .

(٢) سورة هود ١٤ .

(٣) سوره الزمر ٩ .



[أحكام الزيادة]

(ص) : وزيدت ألف بعد واو الجمع متطرّفة في ماض ، وأمر ، وفي المضارع رأيان ، لا اسم خلافاً للكوفيّين ، ولا مضارع مفرد مطلقاً خلافاً للكسائيّ ، ولا رفعاً خلافاً للفراء ، وفي مائة ، ومائتين في الأشهر . وواو في أولئك ، وأولوا ، وأولات ، وفي يا أُوخَيّ عند بعضهم ، وعمرو علماً فرقاً من عمر ، ومن ثمّ لم تزد منصوباً.

قال ابن قتيبة : ولا مضافاً لمضمر ، والزنجاني ، ولا مصغراً ، ومعرفاً بأل وقافية .

(ش) : النوع الثالث : أحكام الزيادة ، فتزاد ألف بعد واو الجمع المتطرّفة المتصلة بفعل ماض ، وأمر نحو : ضَرَبوا ، واضْرِبوا ، ولا تزد بعد غير واو الجمع نحو : يغزو ، ويدعو خلافاً للفراء ، فإنه يجيز أن يلحق في حالة الرفع خاصة ، وللكسائي حالة النصب نحو : لن يغزوا زيد بالألف ، ولن يغزوك بلا ألف فرقاً بين الاتصال والانفصال ، ولا بعد واو الجمع غير المتطرفة نحو : ضَرَبُوك ، واضْرِبُوه ، ولا بعد واو الجمع المتطرّفة المتصلة باسم نحو : « ضاربو زيد » لعدم لزوم هذه الواو . وأجاز الكوفيون لحاقها ، فيكتبون نحو : ضاربوا زيد، وهموا بالألف كما نرى .

وكذا بَنوا زيد (١) بخلاف أبو زيد ، وأخو زيد .

واختلف البصريون في إلحاقها بالمضارع إذا اتّصلت الواو به متطرّفة نحو : لن يضربوا ، فالأخفش يجعله كالماضي ، والأمر في لحاق الألف وبعض البصريين لا يلحقهـــا .

وقد اختلفوا في سبب زيادتها ، فقال الخليل : لما كان وضعها على المدّ، وعلى ألا تتحرك أصلاً زادوا بعدها الألف، لأنّ فَصْل صوت المدّ بها ينتهي إلى مخرج الألف .

---

(١) ط فقط : « بنو زيد » من دون ألف .



وقال بعضهم : فصلوا بها بين الضّمير المنفصل ، والضمير المتصل نحو : ضربوهم إذا كان الضمير مفعولاً لم يكتبوا الألف ، وإذا كان تأكيداً كتبوها فرقاً بين الضميرين .

ويترك الألف في خط المصحف في : « وإذا كَالُوهم أو وَزنوهم »[1] استدلوا على أن الضمير مفعول ، وأنه ليس ضمير رفع منفصلاً توكيداً لواو الجمع ، ثم اطردت زيادة هذه الألف في كل واو جمع ، وإن لم يلحقها ضمير .

وذهب الأخفش وابن قتيبة : إلى أنها فصل بها وبين واو الجمع وواو النسق نحو : « كفَرُوا » ، و « وردُّوا » ، و « جاءُوا » ونحوها من الواوات المنفصلة عن الحرف قبلها ، هذا هو الأصل ، ثم حذفوا على ذلك من الواوات المتّصلة بالحرف قبلها نحو : « ضربوا » ليكون الباب واحداً ، ولهذا لم تلحق بالمفرد نحو : « يدعو » لأنها لاتّصالها لا يعرض فيها من اللبس ما يعرض مع واو الجمع ، ولذلك سموا هذه الألف ألف الفَصْـــل .

وعلّل مذهب الفرّاء بأنها زيدت للفرق بين الواو المتحركة والواو الساكنة .

وعلل مذهب الكسائيّ : بأنها زيدت فرقاً بين الاسم والفعل .

وقال بعضهم : فرّقوا بها بين الواو الأصلية ، والواو الزّائدة .

وزيدت ألفاً أيضاً في « مائة » . قال أبو حيّان : وذلك للفرق بينها وبين « مِئة » ، وكانت الزيادة من حروف العلة ، لأنها تكثر زيادتها ، وكانت ألفاً ، لأنها تشبه الهمزة ، ولأن الفتحة من جنس الألف ، ولم تكن ياء ، لأنه كان يجتمع حرفان مثلان ولا واواً لاستثقال الجمع بين الياء والواو [٢/٢٣٩] .

وجعل الفرق في « مائة » دون « مئة » ، إمّا لأن « مائة » اسم ، و « منه » حرف ،

---

(١) سوره المطففين ٣ .



والاسم أحمل للزيادة من الحرف ، وإمّا لأن « المائة » محذوفة اللام ، يدلّ على ذلك : « أمأيت الدراهم » ، فجعل الفرق في « مائة » بدلاً من المحذوف مع كثرة الاستعمال ولذلك لم يفصلوا بين فئة ، و « فية » لعدم كثرة الاستعمال .

وقال محمد بن حرب البصريّ المعروف بالملهم صاحب الأخفش : كانت هذه الألف في مائة أولى منها بمنه ، لأن أصل : مائة : مئية على وزن فعلة من مئيت ، وهمزه تقع مفتوحة في لفظ ألف ، وينكسر ما قبلها فيستحق بذلك أن تكتب ياء فألزموها العلّتين جميعاً : الياء للكسرة ، والألف للفتحة ، ولأن العدد أولى بالتوكيد والعلامات من غيره . اهـ .

قال أبو حيّان : والدليل على أن الأصل في « مائة » : « مئية » قول الشاعر :

١٨٢٠ ـ فقلت والمَرْءُ تُخْطِيه مَنِيتُهُ
أَدْنَى عطيّتِهِ إيّاي مِئِيات [(١)]

وضعف الكوفيّون تعليل البصريين بأن « مائة » اسم . و « منه » حرف ، فهما جنسان مختلفان ، والفرق ينبغي أن يجعل في مُتحد الجنس ، يدل على ذلك أنهم لم يفرقوا بين « فئة » ، و « فية » ، لاختلافه ، قالوا : وإنما زيدت فرقاً بينها وبين « فئة » ، و « رئة » في انقطاع لفظها في العدد ، وعدم انقطاع « فئة ورئة » ، لأنك تقول تسع مائة ، ولا تقول عشر مائة بل تقول : ألف ، وتقول تسع[(٢)] فئات ، وتسع رئات ، وعشر فئات وعشر رئات ، فلا ينقطع ذكرها به في التعشير ، فلما خالفتها فيما ذكر خالفوا بينها وبينها في الخطّ .

قال أبو حيّان : وقد رأيت بخط بعض النحاة : « مأة » هكذا بألف عليها همزة ، الهمزة دون ياء .

---

(١) لتميم بن مقبل وقد سبق ذكره عرضاً في الدرر ٢ : ١٣٠ عند الشاهد رقم ٥٧١ .
(٢) في ط : « وتقول في تسع » بزيادة : « في » ، تحريف .



وقد حكى كتب الهمزة المفتوحة إذا انكسر ما قبلها بالألف عن حذّاق النحويين منهم الفراء ، روي عنه أنه كان يقول : يجوز أن تكتب الهمزة ألفاً في كل موضع .

وقال ابن كيسان : ومنهم من يكتب الهمزة ألفاً على حركتها في نفسها ، وإن كان ما قبلها مكسوراً .

قال أبو حيان : وكثيراً ما أكتب أنا « مئة » بغير ألف ، كما تكتب « فئة » ، لأن كتب مائة بالألف خارج عن الأقيسة . فالذي اختاره أن تكتب بالألف دون الياء على وجه تحقيق الهمزة ، أو بالياء دون الألف على وجه تسهيلها .

قال : وحكى صاحب البديع : أنّ منهم من يحذف الألف من مائة في الخط .

قال : وأمّا زيادة الألف في مائتين ، ففيها خلاف : منهم من يزيدها ، وهو اختيار ابن مالك ، لأن التثنية لا تغير الواحد عما كان عليه بخلاف الجمع ، ومنهم من لا يزيدها كما لم يزدها في الجمع ، لأن موجب الزيادة قد زال . واتفقوا على أنها لا تزاد في الجمع نحو : مئات ومئون .

وزيدت واو في أولئك ، وأولو ، وأولات . قال أبو حيّان : أما أولئك فتظافرت النّصوص على أنهم زادوا الواو فيها فرقاً بينها وبين إليك ، وكانت الواو أولى من الياء ، لمناسبة ضمّة الهمزة ومن الألف لاجتماع مثلين ، وجعل الفرق في أولئك لأن الزيادة في الأسماء أكثر ، ولأن « أولئك » قد حذف منه ألف فكانت الزّيادة فيه أولى ليكون كالعوض من المحذوف .

وزعم الكوفيون: أنّ ذلك للفرق بينها وبين أولئك الاسمية لأن «إلى» قد تستعمل



اسماً : حكوا من كلام العرب : « انصرفت من إليك » ، وهذا منهم بناء على أن الفرق إنما جعل في المتحد الجنس .

قال : وأمّا أولو وأولات فلم أظفر في تعليله بنص . ويمكن عندي أن يكونوا زادوا الواو فيه للفرق بين « أولى » في حالة النصب والجر وبين « إلى » الجارة ، وحملت حالة الرفع على حالة النصب والجرّ . وحمل التأنيث في أولات على التذكير في « أولى » . قال : وأما في « أُوخَيّ » حالة التصغير فزادها بعض أهل الخط فرقاً بينها وبين أخي المكبر . وكانت الزّيادة في التصغير ، لأنه فرع ، والفروع أحمل للزيادة، ولأنه قد يغيّر لأجل التصغير ، والتغيير يأنس بالتغيير ، وكانت واو المناسبة ضمّة الهمزة . وأكثر أهل الخط لا يزيدونها ، لأن التصغير فرع من التكبير ، وليس ببناء أصليّ . أهـ .

وزيدت الواو أيضاً في « عمرو » ، وذلك للفرق بينه وبين « عمر » ، ولهذا اختصت بحالة الرفع والجر ، لأنه حالة النصب يكتب بألف دون عمر ، فيظهر الفرق .

وكانت الزيادة واواً ، لأنه لا يقع فيها لبس ، إذ لو كانت ياء لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم أو ألفاً لالتبس المرفوع بالمنصوب، وجعلت في عمرو ، ولأنه أخف من « عمر » من جهة بنائه على فُعَل . ومن جهة انصرافه .

وذكر ابن قتيبة [١] .. [٢/٢٤٠] .

[أحكام الحذف]

(ص) : وحذفت لام التعريف من موصول إلا اللّذان ، وفي الليل ، والليلة . قيل : واللطيف وجهان . ومما اجتمع فيه ثلاث لامات ، والألف من الله ، وإله ، والرحمن ، والحارث علماً ما لم يجرّدا ، والسّلام عليكم ، وعبد السّلام ، وسبحان

(١) بعد قوله : « وذكر ابن قتيبة » إلى قوله : « حذفت لام التعريف » بياض بالنسخ الثلاث .



الله ، وما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة ما لم يلبس ، أو يحذف شيء ومن ملائكة وسموات ومفاعل ، ومفاعيل إن أمن ، قيل : ولم يؤدّ إلى مثلين ، وفاعلات وفاعلين غير ملبس ، ولا مضاعف ، ولا معتلّ لام .

ومن : ذلك وأولئك ، وثلاث ، وثلاثة ، وثلاثين ، وثمانية وثماني ، وفي ثمانين وجهان ، ولكن ، ولكنّ ، وهاء مع الله ، والإشارة خالية من الكاف إلا تا ، وتى ، ومضمر أوله همزة ، وقيل : هي المحذوفة ، وياء مع همزة لا كآدم ، وقيل : هي المحذوفة ، قيل : ومع غيرها وأحد ليِّنين متماثلين ما لم يلبس ، وجوز ابن الضائع كتابة واويـــن .

(ش) : النوع الرابع : أحكام الحذف ، فتحذف لام التعريف من الذي وجمعه ، وهو الذين ، ومن التي وفروعه ، وهو للتثنية والجمع نحو : اللّتان ، واللّتين واللاّتي ، واللاّئي كراهة اجتماع مثلين في الخط . وتثبت في مثنّى الذي خاصة ، وهو : اللذان ، واللذين فرقاً بينه وبين الجمع ، ولم يثبت في مثنّى التي ، لأنه لا يلتبس بجمعه .

وقال أحمد بن يحيى : كتبوا « اللاتي » ، و« اللائي » : «الّتى »[1] ، و « الّتي » ، وأسقطوا لاماً من أولها ، وألفاً من آخرها ، وهذا للاستعمال ، لأنه يقل [2] في الكلام مثله ، ويدل عليه ما قبله وما بعده ، ولو كتب على لفظه كان أوثق . أ هـ .

قال أبو حيّان : وكلامه يدلّ على حذف اللاّم من أوله ، والألف من آخره معاً : والذي عهدناه في الكتاب أنه لا تحذف الألف لئلا يلتبس بالمفرد .

قال : فإن قلت اللام ألزم في الله ، فهلا حذفت ؟ قيل : لما حذفت الألف منه كرهوا حذف اللام مع أنها لو حذفت لالتبس بـ « إله » ، لأن ألفه تحذف .

---

(١) في ط : « والّتى » بواو ، والوجه حذفها .

(٢) في ط « فقل » مكان : « يقل » . تحريف .



وفي اللّيل والليلة وجهان : الحذف والإثبات والقياس كتبه بلامين ، والحذف أجود ، لأن فيه اتباع خط المصحف .

قال أبو حيّان : وزاد أحمد بن يحيى : « اللطيف » فعده مع الليل والليلة فيما كتب بلام واحدة ، قال : لأنه عرف فاستخف .

قال : وكتبوا : اللهو ، واللعب واللحم بلامين ، ولو كتب بلام لجاز .

وتحذف لام التعريف أيضاً مما اجتمع فيه ثلاث لامات كراهة اجتماع الأمثال نحو : « لله » ، « لِلّسان » ، « للدّار » .

وتحذف اللام من اسم « الله » ، وكان القياس إثباتها كما في اللاّم ، لكنه قد تصرف فيه بأنواع من التصرّفات التي لا تجوز إلا فيه ولأنه لا يلتبس ، إذ لا مشارِك في هذا الاسم ، ولكثرة الاستعمال فهذه أشياء تحسن الحذف .

وأما قولهم : « لاه أبوك » ، يريدون : لله أبوك فإنهم كتبوه بالألف ، لأجل ما حذف منه من حرف الجر ، والألف ، واللام ، ولا يرد ذلك على عبارة المتن ، لأنه خص فيه الحذف بلفظ الله .

ويحذف أيضاً من « إله » ، ومن « الرحمن » لكثرة الاستعمال مع أنه لا يلبس .

وشرطه ألا يجرّد من الألف واللام ، فإن جرد منها كتب بالألف [1] نحو : « رحمان الدنيا والآخرة » .

وحذفت أيضاً من « الحارث » علماً لكثرة الاستعمال بخلافه صفة ، وشرطه أيضاً : ألا يجرد من الألف واللام ، فإن جرّد منها كتبت بالألف نحو : حارث لئلا يلتبس يَحْرِث علماً [2] . واللّبس مع اللام مفقود ، لأنها لا تدخل على كل علم .

(١) ط : « كتب بالألف واللام » بزيادة « اللام » . تحريف .
وما بعد « الألف » سقط من أ إلى قوله : « نحو حارث » .

(٢) : أ ، ب : « بحرب » بالباء في آخره تحريف .



وحذفت أيضاً من « السلام عليكم » ، و « عبد السلام » ، ومن « سبحان الله » بخلاف سبحاناً منكّراً . والعِلّة في الثلاثة ، وفي جميع ما يأتي كثْرة الاستعمال .

وحذفت أيضاً مما كثُر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف سواء كانت عربية كمالك ، وصالح ، وخالداً أم عجمية كإبراهيم واسماعيل وإسحاق ، وهرون ، وسليمـــان .

قال أبو حيان : وذكر بعض شيوخنا : أن إثباتها في نحو : صالح ، وخالد ، ومالك جيد . وكذا قال أحمد بن يحيى : أنه يجوز فيه الحذف والإثبات ، ولا يحذف مما لم يكثر استعماله كحاتم ، وجابر ، وحامد ، وسالم ، وطالوت ، وجالوت وهاروت ، وماروت ، وهامان ، وقارون ، ويأجوج [(١)] ، ومأجوج ، وقد حذفت في بعض المصاحف من هاروت ، وماروت ، وهامان ، وقارون ولا من الصفات « كرجل صالح » ، « ورجل مالك » ، ولا مما لم يزد على ثلاثة « كأوس بن لأم » ، و « ابن دأب » ، و «سامة» ، و «هالة» ، ولا مِمّا[(٢)] حذف منه شيء آخر «كاسرائيل» حذفت إحدى يائيه ، و « داود » حذفت إحدى واويه ، ولا إذا خيف اللبس كعامر ، وعباس ، لو حذف لالتبس بعمر ، وعبس .

وحذفت أيضاً « من ملائكة » ، لأنه لا يلابسه لفظ مع كثْرة الاستعمال وحذفت أيضاً من [٢٤١/٢] مفاعل ، ومفاعيل إن أمن التباسه بالمفرد كمحريب ، وتمثيل ، وشيطين ، لأن مفردها محراب ، وتمثال ، وشيطان بخلاف ما يلتبس به كدراهم فيكتب بالألف لئلا يلتبس بدرهم .

قال أبو حيّان : ويجوز الإثبات فيما لا يلتبس أيضاً ، وهو أجود قال : وشرط

---

(١) من قوله : « ويأجوج » إلى قوله : « ولا من الصّفات » سقط من أ .

(٢) ط : « ومما » من دون « لا » . تحريف .



بعض شيوخنا لجواز الحذف شرطاً آخر ، وهو ألاّ تكون الألف فاصلة بين حرفين متماثلين نحو : سكاكين ، ودكاكين ، ودنانير ، فلا تحذف الألف لئلا يجتمع مثلان في الخط ، وهو مكروه ككراهته في اللفظ .

وحذفت أيضاً من فاعلات أي مما كان فيه ألفان من جمع المؤنث السّالم نحو : صالحات ، وعابدات ، وذاكرات ، ومنه سموات ، وإن لم يكن على وزن فاعلات ، فلذا صرّحت به في المتن ، وحمل جمع المذكر السّالم على جمع المؤنث . وإن لم يكن فيه ألفان [١] نحو : « الصالحين » ، و «القانتين» و « الظالمين » ، و « الكافرين » ، و « الخاسرين » .

وشرط الحذف من جمع المؤنث والمذكر أن يكون غير ملتبس ، ولا مضاعف ، ولا معتلّ اللام ، فلا يحذف من نحو : الطّالحات لإلباسه بطلحات ، ولا من نحو : حاذرين لإلباسه بحذرين ، وهما مختلفان في الدّلالة ، ولا من نحو : شابات والعادّين ، لأنه بالإدغام نقص في الخطّ ، إذ جعلوا صورة المدغم والمدغم فيه شكلاً واحداً ، ولذلك كتبوا في المصحف : « الضَّالِّين » [٢] ، و « العادّين » [٣] بالألف ، ولا من نحو : راميات ، والرّامين لأنه حذف من الرّامين لام الفعل ، وحملت عليه : الرّاميات ، وإن لم يكن فيه حذف كما حمل الحذف من الصّالحين والصَّالحات ، وإن لم يكن فيه ألفان ، وهذا من تعاكس النظائر [٤] والتعارض حيث حمل الإثبات في المؤنث على الإثبات في المذكّر ، كما حمل الحذف في المذكر على الحذف في المؤنث .

وحذفت أيضاً من علم في آخره الألف والنون كسُفْين ومرون ، وعثمن. وما أشبهه في كثرة الاستعمال ، نبّه عليه أبو حيّان ، وهو داخل في مسألة الأعلام الزائدة على ثلاثة .

---

(١) كلمة : « ألفان » سقطت من أ .

٢) سورة الفاتحة ٧ .

(٣) سورة المؤمنون ١١٣ .

(٤) كلمة « النظائر » سقطت من أ .



وحذفت أيضاً « من ذلك » « وأولئك » بخلاف « ذا » وأولا بجرّدين من حرف الخطاب ، و « هذاك » ، وهو لائك مقروناً بحرف الخطاب وها التنبيه .

ومن « ثلث » و « ثلثه » بخلاف « ثلاث » المعدول فإنه لم يكثر كثرتهما ، ولأنه لو حذف منها لالتبس بثلث .

ومن ثَلثَين ، وثمنية وثمنى بإثبات الياء بخلاف ثمان بحذف الياء فلا تحذف منه الألف فراراً من توالي الحذف وكثرته .

وفي ثمانين وجهان : الإثبات ، لأنه حذفت منه ياء المفرد ، والياء الموجودة فيه ياء إعراب ، والحذف لأن الياء المحذوفة عاقبتها ياء أخرى لأنهما لا يجتمعان ، فكأن الياء موجودة إجراء للمعاقب مجرى المعاقب ، والإثبات اختيار ابن عصفور ، وثمانون بالواو حكمه حكم ثمانين بالياء في جواز الوجهين .

وحذفت أيضاً من « لكنْ » ، و « لكنّ » ، ومن ها التنبيه مع الله نحو : ها لله لأنه لم يستعمل إلا معه ، فكأنه حرف واحد . ونصّ أحمد بن يحيى على أن المحـــذوف همزة الله .

وتحذف أيضاً ألف « ها » مع اسم الإشارة الخالي من الكاف نحو : « هذا » ، و « هذه » ، و « هؤلاء » ، لكثرة استعماله معه ، حتى صار كلفظ مركّب بخلاف المتصل بالكاف ، فإنه يجب فيه الإثبات نحو : « ها ذاك » ، وكذا ها المتصلة « بتا» ، و « تى » تكتب بالألف نحو : هاتا ، وهاتي ، وهاتان .

وتحذف أيضاً ألف ها مع مضمر ، أوله همزة نحو : هأنتم ، هأنا ، هأنت ، بخلاف « نحن » .

قال أحمد بن يحيى ، قال الكسائي في : هأنتم وهأنا حذفوا ألف ها ، وليس بشيء ، إنما حذفوا الهمزة بدليل أنهم لم يحذفوها في ها نحن ، فدل على أن المحذوفة في : هأنتم

(١) من قوله : « هأنتم » إلى قوله : « ها نحن » سقط من أ .



وهأنا [١] همز الثانية لا الأولى ،

وحذفت أيضاً من ياء التي للنداء المتصلة بهمزة ليست كهمزة « آدم » سواء كانت قطعاً نحو : يإبراهيم يإسحق . أو وصلاً نحو : يابن آدم كراهة اجتماع ألفين .

قال أبو حيّان : ونص أحمد بن يحيى على أن الألف المحذوفة هي صورة الهمزة ، لا ألف ، يا ، وهو خلاف قول ابن مالك .

وأمّا نحو آدم فلم تحذف ألف يا معه ، لأنه حذف منه الألف المبدلة من فاء أفعل ، فلم يجمعوا عليه حذف ألفين [٢] .

قال أبو حيّان : ومفهوم كلام ابن مالك ، أنه لا يجوز الحذف في « يا جعفر » ، و « يا زيد » ، لأنه لم يتصل بهمزة .

ونصّ أحمد بن يحيى على أنه يجوز في مثل ذلك الإثبات والحذف ، كأنهم جعلوا يا مع ما بعدها شيئاً واحداً ، أقاموا يا مقام الألف واللاّم بدليل أنهم لا ينادون بـ « يا » هي فيه [٣] فلذلك حذفت الألف .

وتحذف إحدى ليِّنين متماثلين « كآدم » ، و « آمن » ، و « آل » ، و « اسرائيل » ، و « نبي » ، « وداود » ، و « طاوس » . و « يَسْتَوُن » و « يلون » ، و « يأوا » إلى الكهف . « وجاؤا » ، « وباؤا » ، و « شاؤا [٤] » ، كذا جزم به ابن مالك بشرط ألاّ يلبس « كقرءٍ » [٢/٢٤٢] حذراً من التباس المثنى بالمفرد ، و « قاريين » حذراً من

---

(١) « وهأنا » سقطت من أ .

(٢) أ فقط « العين » مكان : « ألفين » .

(٣) ط : « ما هما فيه » . تحريف .

(٤) في ط رسمت الكلمات : جاؤا — ياؤا — شاؤا — بهمزة فوق الواو وفي أ ، ب : « جاوا — باوا — شاوا » بحذف الهمزة .



التباس المثنى بالجمع و « قؤول » ، و « صؤول » حذراً من التباسه « بقول ، وصول » .

قال أبو حيّان : ولم يبين أيهما المحذوفة . فالقياس يقتضي أنها الساكنة لثقل المتحركة بالحركة .

قال : وجوز بعضهم كتابة الواوين على الأصل ، واختاره ابن الضائع ، والقياس خلافه كراهة اجتماع المثلين .

ولو اجتمع ثلاث متماثلات في كلمة أو كلمتين حذف أيضاً واحد نحو : يا آدم ، ومساآت ، وبراآت ، والنبيّين ، ونجيين . « ليسؤوا » ، و « مسوؤن » .

* * *

[أحكام البدل]

(ص) : وتنوب الياء عند الجمهور عن ألف مختوم بها اسم أو فعل ثالثة مبدلة من ياء ، أو رابعة فصاعدا مطلقاً ما لم تل [١] ياء في غير « يحيى » علماً ، قيل : أو غيره ، فإن وليها ضمير متصل أو تاء فقولان . والأصحّ في كلا وكلتا الألف إلا لدى ،وعلى الأول إن نوّن فثالثها .

قال سيبويه : المنصوب بألف وغيره بياء ، وتعرف الياء بالتثنية والجمع والكسرة ، والإسناد إلى الضمير ، والمضارع ، وكون الفاء أو العين واواً ، ولا يكتب بالياء مبنيّ غير متى ، ولا حرف غير بلى ، وإلى ، وعلى ، وحتى إلا موصولة بـ « ما » استفهاميّة .

(ش) : النوع الخامس : أحكام البدل ، فتكتب كل ألف رابعة أو خامسة أو سادسة في اسم أو فعل ياءً نيابة عن الألف ، سواء كان أصلها الياء أم الواو ، أم كانت زائدة لإلحاق أو لتأنيث أو لغير ذلك « كحُبلى » ، و « ملهى » ، و « مغزى » ،

---

(١) ط : « ما لم تلي » بإثبات الياء . تحريف .



و « أعطى » ، و « يخشى » ، و « الخوزلى » ، و « اقتضى » ، و « اعترى » ، و « يختشى ، و « مستقصى » ، و « استقصى » ، و « يستقصى » ، و « قبعثرى » ، إلا أن تكون تالية لياء « كدنيا » ، و « محيا » ، و « أحيا » ، و « خطايا » ، و «استحيا» إلا « يحيى » علماً ، فإنه يكتب بالباء فرقاً بين « يحيى » الاسم وبين « يحيا » الفعل. وألحق المبرد « بيحيى » كل علم منقول من الفعل كأن يسمى بـ « أعيا »[1] ، فكتب بالياء .

وألحق أيضاً أبو جعفر النحاس كل علم منقول من الاسم « كروايا » علماً فكتبه بالياء فرقاً بينه وبين « روايا » الجمع ، كما فرقوا بين « يحيى » العلم ، والفعل .

والجمهور كتب الجميع بالألف .

فإن اتصل بالكلمة ضمير متصل فخلاف . منهم من يكتبه بالياء ، ومنهم من يكتبه بالألف نحو : ملهاك ، ومستدعاه . كذا حكى الخلاف في التسهيل ولم يرجح شيئاً .

قال أبو حيان : واختيار أصحابنا كتبه بالألف إذا اتصل به ضمير نصب أو خفض سواء كان ثلاثياً أو أزيد إلا « إحدى » خاصة ، فتكتب بالياء حال اتصالها بضمير الخفض نحو : « أحديهما » كحالها دون الاتصال .

واختلفوا إذا اتصل بتاء تأنيث تقلب في الوقف .

فذهب البصريون : إلى أنها تكتب ألفاً لتوسطها ، وأجاز الكوفيون كتبها ياء ، ولم يعتدوا بتاء التأنيث ، وسواء في ذلك أيضاً الثلاثي ، والأزيد .

هذا كله تفريع على القول المصدر به ، وهو الأشهر .

وحكى ابن عصفور . أن الناس زعم أنه لا يكتب كل ما تقدم ذكره إلا بألف

---

(١) من قوله : « باغيا » إلى قوله : « كروايا » سقط من أ . وفي النسختين ب ، ط « بأغيا »بالغين ، ولعل الصواب : « أعيا » بالعين وانظر القاموس : « عبى » .



أبداً ، وكذا الثّلاثيّ الآتي . كما أن الهمزة المنقلبة عن ياء أو واو في مثل : رداء ، وكساء ، لا تكتب أبداً إلا على صورتها ، لا على أصلها .

وردّه ابن عصفور بأن الألف المنقلبة ترجع إلى أصلها في بعض الأحوال «كرحيان» ، و « رميت » ، فجعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك ، والهمزة لا تعود إلى أصلها في موضع من المواضع .

وقال ابن الضّائع : هذه الحكاية بعيدة جداً عن الفارسي بل مراده أنه القياس . قال : وللفارسي أن يقول : إن كانت العلة الرجوع إلى الياء في بعض المواضع ، فلتكتب المنقلبة عن الواو واواً لرجوعها إليها في بعض المواضع ، وإن كانت العلة التفريق لزم الاعتراض بالهمزة ، بل الأولى أن يقال للفارسيّ : فرقت العرب في اللفظ بين هذين الألفين بالإمالة ، فحمل الخطّ فيهما على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين .

وقال أبو حيّان : في المسألة ثلاثة مذاهب : مذهب الجمهور ، ومذهب الفارسيّ ، والثالث : أنه لا تلزم ألف ولا ياء بل يجوز أن تكتب بالياء ، وهو الاختيار . ويجوز أن تكتب بالألف وذلك قليل . قال : وقد رأيت بخط بعض النحويين ، وهو عيسى الملطي « عيسا » بالألف في كتاب قرىء عليه .

وأما الألف الثالثة فمذهب الجمهور أنها إن كانت مبدلة من ياء كتبت أيضاً ياء نحو : « رحى » ، و « رمى » .

وإن كانت مجهولة الأصل « كخسا » ، أو كانت مبدلة من واو كعصا وغزا [1] ، كتبت بالألف .

ومقابل الجمهور قول الفارسي المتقدم [٢/٢٤٣] أنه لا يكتب شيء بالياء . وقول

(١) ط : « كخساء » وكذلك عصاء ، وغزاء كله بالهمزة .
صوابه من أ ، ب ، والأسلوب .



الكسائي : أنّ ما كان من الفعل عينه همزة نحو : « شاء » ، فإنه يجوز أن يكتب بالياء ، وإن كان من ذوات الواو كراهة اجتماع ألفين . وما كان من الاسم على وزن فعل أو فعل ، فإنه يكتب بالياء أبـداً . وإن كان من ذوات الواو نحو « الكُبَى » . والبصريون لا يجوّزون شيئاً من ذلك .

ومذهب البصريين في « كلا » أن يكتب بالألف ، لأن ألفها منقلبة عن واو ، ومن زعم أنها منقلبة عن ياء كما ذهب إليه العبدي ، فإنه يكتب بالياء .

وكتبت على الأول « كلتا » بالألف حملاً على « كلا » . وكان القياس أن تكتب بالياء لأن ألفها رابعة .

ويعرف كون الألف مبدلة من الياء بالانقلاب في التثنية نحو : رحى ورحيان ، أو في الجمع بالألف والتاء نحو : « حصى ، وحصيات » ، أو في المرة نحو : « رمى : رمية » . أو في الإسناد إلى الضمير نحو : « رميت » ، أو في المضارع نحو : يرمي .

ويكون الفعل معتل العين أو الفاء بالواو نحو :هوى ، وروى ، ووفى ، ووعى .

ولا يكتب اسم مبنيّ بالياء إلا « متى » لإمالتها .

ولا شيء من الحروف بالياء إلا « بلى » لإمالتها أيضاً ، و « على » ، و « حتى » و « إلى » لعودها ياء في : « إليه » ، و « عليه » .

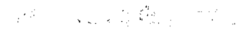
قال ابن الأنباريّ : وإنمـا كتبت « حتى » بالياء ، وإن كانت لا تمال فرقاً بين دخولها على الظاهر والمضمر ، فلزم فيهـا الألف مع المضمر حين قالوا : « حتاي » ، و « حتاك » و « حتاه » . وانصرف إلى الياء مع الظاهر حين قالوا : حتى زيد . انتهى .



فإن وصلت الثلاثة بما الاستفهامية كتبت بالألف لوقوعها وسطاً نحو : « إلامَ » ، و « علام » ، و « حتام » .

وقال الزّجاجيّ : إذا أشكل عليك شيء من ما آخره ألف ، فاكتبه بالألف ، لأنه الأصل .

وكما ذهب بعضهم – وهو الصحيح – : إلى أن جميع ما جاز يكتب بالياء جاز أن يكتب بالألف .





رسم المصحف

(ص) : ورسم المصحف متّبع ، ومن ثم قيل : خطان لا يقاسان : خط المصحف والعروض . أما القافية : فالمقيدة تستوفي حروفها إلا ما يتم الوزن دونه ، فإن كان الرّوي ألفاً فيها أبداً ، والمطلقة نصباً بالألف ، والمختار حذف صلة غيره ، والممدودة بألفين ، وما مرّ من زيادة أو حذف أو بدل مفقود .

(ش) : رسم المصحف متبع لاتّباع السلف رضي الله عنهم ، وقد وقع فيه أشياء كثيرة من الوصل ، والفصل ، والزيادة والحذف ، والبدل على خلاف ما تقدم تقريره كوصل : « ألن نجمع عظامه »[(١)] . « أمن هو قانت »[(٢)] ، وفصل ، وزيادة ياء في « بأييد »[(٣)] ، و «من نبإى المرسلين»[(٤)] ، و « ملائه »[(٥)] ، و « ملإيهم »[(٦)] ، وألف في « الربو[(٧)] » . « وإن امرؤا »[(٨)] . وحذف ألف « نشئوا » ، وكتابة واو صورة الهمزة وزيادة ألف بعدها ، وكتابة : « ما زكى »[(٩)] بالياء، وقياسه الألف، لأنه من ذوات الواو ، وكتابة : « الصّلاة » ، و « الزكاة » ، و « الحياة » ، و «مشكاة» ، و «مناة» ، و « الربا » بواو بدل الألف . وهذا كله مما ينقاد إليه في كتابة المصحف ، ولا يقاس عليه خارجه ، بل إذا وقعت هذه الألفاظ ونحوها في غير القرآن لم تكتب إلا على القوانين

---

(١) سورة القيامة ٣ .
(٢) سورة الزمر ٩ .
(٣) سورة الذاريات ٤٧ .
(٤) سورة الأنعام ٣٤ .
(٥) سورة الأعراف : ١٠٣ وغيرها .
(٦) سورة يونس : ٨٣ .
(٧) سورة البقرة ٢٧٥ .
(٨) سورة النساء ١٧٦ .
(٩) سورة النور ٢١ .



السّابقة ، ولهذا قال ابن درستويه : خطان لا يقاسان : خط المصحف والعروض . قال أبو حيّان: وذلك أن العروضيين يكتبون ما يسمع خاصة إذ الذي يقيد به في صفة العروض إنما هو ما يلفظ به ، لأنهم يريدون به عدّ الحروف التي يقوم بها الوزن متحركاً كان أو ساكناً ، فيكتبون التنوين نوناً ، ولا يراعون حذفها في الوقف، والمدغم حرفين ويكتبون الحروف بحسب أجزاء التفعيل ، فقد تقطع الكلمة بحسب ما يقع من تبيين الأجزاء كقوله :

* يا دارمية يتبل علياء في سنـدي أقوت وطالعلى ها سالفل الأمدي *

لأن تقطيعه : مستفعلن ، فعلن أربع مرات ، وكتابة هذا البيت في الخطّ الذي ليس في علم العروض .

١٨٢١ — يا دار ميـة بالعليّـاء فالسند أقْوت ، وطال عليها سالف الأمد (١)

قال ، فقد صار الاصطلاح في الكتابة على ثلاثة أنحاء : اصطلاح العروض ، واصطلاح كتابة المصحف ، واصطلاح الكتاب في غير هذين .

قال : وعلم الخط يقال له : الهجاء ، ليس من علم النحو ، وإنما ذكره النحويون في كتبهم لضرورة ما يحتاج إليه المبتدىء في لفظه ، وفي كتبه ولأن كثيراً من الكتابة مبني على أصول نحوية ، ففي بيانها بيان لتلك الأصول ككتابة الهمزة على نحو ما يسهل به ، وهو باب من النحو كبير [٢٤٤/٢] اهـ .

---

(١) مطلع قصيدة مشهورة للنابغة الذبيانيّ .

التنقيط

(ص) : ووضع النقط لرفع الاشتراك ، ومن ثم اختار أبو حيان نقط القاف ، والنون ، والياء وصلاً لا فصْلاً ، وبعضهم نقط الشين واحدة ، والزنجاني نقط هاء التأنيث ، ونقط أهل الغريب كل مهمل إلا الحاء أسفل ، وربما كتبوا تحته مثله ، أو همزة ، أو فوقه علامة أو نبرة . اصطلاحات .

(ش) : قال أبو حيان : الحروف منها ما ينفرد بصورة ، ومنها ما هو مشترك ، وقصدوا بتعليل الصّور الاختصار ، فكما أن في اللفظ المشترك كالعين ، فكذلك فعلوا في الصور ، جعلوا فيها المشترك . قال : هكذا قالوا ، وقال بعض شيوخنا : ليس كذلك ، لأنهم وضعوا فارقاً هو النقط بواحدة أو أكثر ، والإهمال ، فليس إذن من المشترك فالصورة والنقط مجموعهما دلّ على أشكال الحروف .

قال : ومن الحروف ما يلتبس بالخطّ إذا وصل بغـيره كالنون والقاف والياء فيزول الاشتراك بالنقط ، ولذلك ينبغي ألا تنقط في الفصل ، إذ لا يحصل اشتراك ، لأن لها صورة خاصة بها ، فيكون إذ ذاك كالكاف . انتهى .

واختار بعضهم نقط الشين بواحدة ، لأن المقصود ، وهو الفرق بينها وبين السين حاصل بها . والاكثر على نقطها بثلاث .

واختار الزنجانيّ في آخَريْنِ نقط هاء التأنيث في نحو: رحمة فرقاً بينها وبين هاء الضمير ، وهاء السكت .

والأدباء منهم الحريريّ يعدونها في الحروف غير المنقوطة ، ولهذا أتوا بها في الأبيات



والرسائل التي التزموا عرُوّها من حرف منقوط .

ونقط أهل غريب الحديث كل حرف مهمل من أسفل مبالغة في الإيضاح ودفع توهم السهو عن النقط إلا الحاء ، إذ لو نقطت لالتبست بالجيم .

ومنهم من يكتب تحت الحرف المهمل حرفاً صغيراً مثله ، أو همزة أو فوقه علامة أو نبرة اصطلاحات لأهل الحديث .

وهذا آخر ما تضمنه جمع الجوامع ، والكلام عليه .

خاتمة جمع الجوامع

(ص): وقد تم جمع الجوامع نظماً، المودع من فنون العربيّة جمعاً جمّاً، الكائن من بلاغة الإيجاز، وعذوبة الألفاظ بالمحل الأسمى. الفائق على نظرائه إيجازاً وجمْعاً، المرفوع عن همم معاصريه قطعاً، المشيّد أركان مبانيه إحكاماً ووضعاً.

فعليك بحفظ عبارته، وتأمل فحواها. وإياك والمبادرة بإنكارها لإلفك سواها، ودونك وإبراز محاسنها التي لا تخفى إلا على جامد البصيرة أعماها، فربما خالف غيره في تعبير أو تأخير، أو تقديم، فظنّه من لا فطنة له عُدولاً عن المنهج القديم، وما درى أن ذلك لأمر مهم يستخرجه النّظَر السليم، وربما أفصحت بذكر أرباب الأقوال، ولو بالتّعداد إما تقويةً لمن نسب إليه الانفراد، أو لتفرّد، وغير ذلك من الأمور التي تقصد لتستفاد، وربما نقلنا عن أحدٍ خلاف ما نسبه بعض المشاهير إليه، فحسبه غلطاً من لا اطّلاع له، ولا تحقيق لديه وما شعر أن ذلك بعد التطلع والفحص الشديد عليه، فدونك مختصراً انطوى على زُبدة مائة مصنف، واحتوى على ما به العيون تقرّ، والأسماع تشنف، وأتى من العجب العجاب بما لم يجمعه قبله مؤلف، فحق أن يكون على كتب الأنام سَرِيّاً (١)، وبأنواع المحامد والمحاسن حَرِيّاً. جعلنا الله به مع الذين

(١) السّري: الرئيس، والجمع: سراة وهو جمع عزيز لا يكاد يوجد له نظير.



أنعم الله عليهم ورفعهم مكاناً عليّاً [(١)] .

* * *

تَمَّ الجُزء السَّادس - والحمد لله -

وَيليه الجُزء السَّابع - إن شَاءَ الله -

وَهو الجزء الأخير الخاص بالفهارس العَامّة

---

(١) في هامش ط تعليق يوضح فيه الناسخ تاريخ نسخ هذا المؤلف ، وتاريخ الفراغ منه . وكذلك في نسختي أ ، ب .

وقد أشرت إلى هذه التعليقات في مقدمة الهمع الجزء الأول من ١٢ — ١٤ .

— وجرياً على عادة أسلافنا رحمهم الله أقول :

قد فرغت من نسخ الكتاب بيدي في ١٩٧١/٨/٣٠ وانتهيت من تحقيقه بحمد الله في يوم الخميس ٢١ من ربيع الثاني سنة ١٣٩٨ هـ الموافق ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٨ م بمدينة الكويت .

وأرجو الله أن يجعله في ميزاني « يوم لا ينفع مال ولا بنون إلاّ من أتى الله بقلب سليم » .

للفقير إلى الله تعالى

عبد العال سالم مكرم



فهرس الجزء السادس

من

همع الهوامع

الكتاب السادس في الأبنية
٩ ــ ٢٢٩





الموضوع | الصفحة

١ هـ الكويت ١٩٧٩ م



همع الهوامع

في

شرح جمع الجوامع

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء السابع

ساعدت جامعة الكويت على نشره

تحقيق وشرح

الدكتور عبد العال سالم مكرم

دار البحوث العلمية

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

همع الهوامع

في

شرح جمع الجوامع

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء السابع

الفهارس التحليلية للكتاب

ساعدت جامعة الكويت على نشره

تحقيق وشرح

الدكتور عبد العال سالم مكرم

أستاذ النحو العربي بجامعة الكويت

دار البحوث العلمية

ص. ب. ٢٨٥٧

الكويت

الطبعة الاولى

١٤٠٠ هـ — ١٩٨٠ م

همع الهوامع

في

شرح جمع الجوامع

بسم الله الرحمن الرحيم

دليل الفهارس

اهـ

الفهرس الأول

فهرس شواهد القرآن الكريم

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٧٥	ــ وما هُمْ بخارجينَ من النّار	١٦٧	٢	٨٠
٧٦	ــ كمثَل الّذي ينعقُ بما لا يَسْمَعُ إلاّ دُعاءً ونداءً	١٧١	١	٢٩٥
٧٧	ــ ليس البرّ أن تُولُّوا	١٧٧	٢	٨٧
٧٨	ــ الحُرُّ بالحُرّ	١٧٨	١	٢٢٨
٧٩	ــ فمن عُفِي له من أخيه شَيْءٌ فاتّباعٌ بالمعروف وأداء إليه	١٧٨	٥	١٣٦
٨٠	ــ ولكم في القصَاصِ حياةٌ	١٧٩	٤	١٩٣
٨١	ــ فمن كان منكم مريضاً أو على سَفَرٍ فعدّةٌ من أيّامٍ أُخَر	١٨٤	٥	٢٧٤
٨٢	ــ وأن تصوموا خيرٌ لكم	١٨٤	١	١٢
		١٨٤	٢	٣٦
		١٨٤	٤	٩١
٨٣	ــ شَهْرُ رمضانَ	١٨٥	٦	٢٨٤
٨٤	ــ ولِتُكَبِّروا اللهَ على ما هداكم	١٨٥	٤	١٨٧
٨٥	ــ فالآنَ بَاشِروهنّ	١٨٧	١	١٩
٨٦	ــ ولا تُلْقوا بأَيْدِيكم إلى التَهْلُكَة	١٩٥	٣	١٢ ــ ١٥
٨٧	ــ فإن أُحْصِرْتُم	١٩٦	٢	٢٦٢
٨٨	ــ تلكَ عَشَرةٌ كاملةٌ	١٩٦	٥	٢٣٠
٨٩	ــ الحجُّ أشْهُرٌ	١٩٧	٢	٢٤
٩٠	ــ ولا جِدالَ في الحجِّ	١٩٧	٢	٢٠٤
٩١	ــ وما تَفْعَلُوا من خيرٍ يَعْلَمْه الله	١٩٧	١	٣١٦
٩٢	ــ واذكروه كما هداكم	١٩٨	٤	١٩٥
٩٣	ــ كذِكْرِكُم آباءكم	٢٠٠	٥	٦٧ــ٧٣
٩٤	ــ أيّام معدودات	٢٠٣	١	٦٩
٩٥	ــ ومن النّاس	٢٠٤	٦	١٨٠

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٣٧	وإنْ تُخفُوها وتُؤْتُوها الفُقَراء فَهُوَ خَيْرٌ لكم ويُكَفِّر	٢٧١	٤	١٣٧
١٣٨	يُنْفِقون أَمْوالَهُم باللّيْلِ والنّهارِ سرّاً وعلانيةً	٢٧٤	٤	١٤
١٣٩	الرّبا	٢٧٥	٦	٣٤٠
١٤٠	وإن كان ذو عُسْرَةٍ	٢٨٠	٢	٨٣
١٤١	واتّقُوا يَوْماً تُرْجَعون فيه إلى الله	٢٨١	٣	٢٣٤
١٤٢	الّذي اؤْتُمِن	٢٨٣	٦	٣١٦
١٤٣	كُلٌّ آمنَ بالله	٢٨٥	٤	٣٨٣
١٤٤	رَبّنا لا تُؤاخِذْنا	٢٨٦	١	٢١
		٢٨٦	٤	٣١٠

* * *

٣ ــ سورة آل عمران

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٤٥	آلم ، اللهُ	١ـ٢	٦	١٧٩
١٤٦	فأمّا الّذين في قُلوبهم زَيْغٌ	٧	٤	٣٥٧
١٤٧	ربّنا لا تُزِغْ	٨	٣	٤٣
١٤٨	بَعْد إذْ هَدَيْتَنا	٨	٣	١٧٢
١٤٩	وهَبْ لنا من لَدُنْكَ	٨	٣	٢١٦
١٥٠	إنّك جامعُ النّاس	٩	٥	٨٣
١٥١	لن تُغْنِي عنهم أموالُهُم ولا أولادُهم من الله شيئاً	١٠	٤	٢١٥
١٥٢	قد كان لكم آيةٌ في فِئَتَيْن	١٣	١	١٤٠

* * *

٤ — سورة النّساء

* * *

* * *

٦ ــ سورة الأنعام

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٣٠٧	ولقد جاءك من نبأ المرسلين	٣٤	٤	٢١٦
		٣٤	٦	٣٤٠
٣٠٨	قل أرأيْتَكم إن أتاكم عذابُ الله أو أتتكم السّاعة أغَيْرَ اللهِ تدعون	٤٠	٢	٢٣٧
٣٠٩	انظر كيف نصرّف الآيات	٤٦	٦	٢٢٨
٣١٠	هل يُهْلَكُ إلا القومُ الظالمون	٤٧	٣	٢٥١
٣١١	من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصْلح فأنه غفور رحيم	٥٤	٢	١٦٨
٣١٢	وعنده مفاتحُ الغيب	٥٩	٣	٢١٦
		٥٩	٦	١١٩
٣١٣	وما تَسْقُطُ من ورقة إلا يَعْلَمُها	٥٩	٤	٢١٦
٣١٤	ينجّيكم منها ومن كُلِّ كرْب	٦٤	٥	٢٦٨
٣١٥	وكذّب به قَوْمُك	٦٦	٥	١٨٨
٣١٦	وإذا رَأَيْتَ الّذين يخوضون في آياتنا	٦٨	٥	١٦
٣١٧	وإمّا يُنْسِيَنّك	٦٨	٤	٣٤٠
٣١٨	أتحاجونّي	٨٠	١	١٧٧
٣١٩	ولا تخافون أنّكُم	٨١	٢	١٦٨
٣٢٠	فأيّ الفريقين	٨١	٤	٣٦١
٣٢١	فبهدا هم اقْتَدِه	٩٠	٦	٢٢١
٣٢٢	من أنْزَل الكِتابَ الذي جاء به موسى	٩١	١	١٩٢
٣٢٣	أُوحِيَ إليّ ولم يُوح إليه شيء	٩٣	٤	٤٥
٣٢٤	لقد تقطّع بَيْنَكم	٩٤	٣	٢٣٢
٣٢٥	يخرج الحيّ من الميت ، ويُخْرِج الميّت من الحيّ	٩٥	٥	٢٧٢

* * *

٧ ــ سورة الأعراف

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٣٦١	للذين استُضْعِفوا لمن آمن منهم	٧٥	٥	١٦٧
٣٦٢	واذْكُروا إذ كنتم قليلاً	٨٦	٣	١٧٢
٣٦٣	حتى عَفَوا	٩٥	٤	١٧٠
٣٦٤	أن لو نشاءُ أَصَبْناهم	١٠٠	٢	١٨٦
٣٦٥	وإن وَجَدْنَا أكثرهم لفاسقين	١٠٢	٢	٢١٣
٣٦٦	وملائه	١٠٣	٦	٣٤٠
٣٦٧	حقيقٌ على أن لا أقولَ على الله	١٠٥	٤	١٨٧
٣٦٨	مهما تأْتِنا به من آية	١٣٢	١	١٤
		١٣٢	٤	٢١٣
٣٦٩	وواعدنا موسى ثلاثين ليلةً	١٤٢	٤	٧٥
٣٧٠	لن تراني	١٤٣	٤	٩٥
		١٤٣	٥	١١٧
٣٧١	لِلّذين هم لِرَبِّهم يرهبون	١٥٤	٤	٢٠٥
٣٧٢	واختار موسى قومَهُ سبعين رجلاً	١٥٥	٤	٧٥
		١٥٥	٥	١٧
٣٧٣	وقولوا حِطةٌ وادخلوا الباب سجّداً	١٦١	٥	٢٢٤
٣٧٤	والذين يُمسِّكُونَ بالكتاب وأقاموا الصّلاة إنا لا نضيع أَجْرَ المصلحين	١٧٠	٢	٢٠
٣٧٥	ألستُ بربِّكُم قالوا بلى	١٧٢	٤	٣٧٣
٣٧٦	ساء مثلاً القومُ	١٧٧	٥	٤٣
٣٧٧	وأَنْفُسَهُم كانوا يظلمون	١٧٧	٢	٩١-٩٣
٣٧٨	وأنْ عسى أنْ يَكُونَ	١٨٥	٢	١٨٦
٣٩٧	لا يُجَلِّيها لوقتها إلا هو	١٨٧	٤	٢٠٣

* * *

٨ — سورة الأنفال

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٣٩٦	ـ إذ يُرِيكَهُمُ اللهُ في منامك قليلاً	٤٣	٢	٢٥٢
٣٩٧	ـ وكلٌّ كانوا ظالمين	٥٤	٤	٣٨٢
٣٩٨	ـ الآن خفّف اللهُ عنكم	٦٦	٣	١٨٤
٣٩٩	ـ إلا تَفْعَلُوه	٧٣	٦	٣٢٢
٤٠٠	ـ وأولوا الأرحام بعضُهم أولى بِبَعْض في كتاب الله	٧٥	٥	١١٠

* * *

٩ ـ سورة التوبة

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٤٠١	ـ براءةٌ من الله	١	٢	٣٨
٤٠٢	ـ أن الله بريءٌ من المشركين ورسولُهُ	٣	٥	٢٩١
٤٠٣	ـ وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأَجِرْهُ	٦	١	٣٨
		٦	٤	٣٢٤ـ٣٣٦
٤٠٤	ـ ألاَ تُقاتِلون قوماً نَكَثُوا	١٣	٤	٣٥٣
٤٠٥	ـ ولّيتُمْ مدبرين	٢٥	٤	٤٠
٤٠٦	ـ وقالت اليهودُ عزيزٌ ابنُ الله	٣٠	٣	٥٦
٤٠٧	ـ والذين يَكْنِزُون الذّهب والفِضّةَ ولا يُنْفِقونها	٣٤	١	٢٢٧
٤٠٨	ـ إن عدّة الشُّهور عند الله اثنا عشر شهراً	٣٦	٤	٧٣
		٣٦	٥	٣١٢
٤٠٩	ـ فلا تَظْلِموا فيهن أنْفُسَكم	٣٦	١	٢٠٥
٤١٠	ـ أَرضيتُم بالحياة الدّنيا من الآخرة	٣٨	٤	٢١٤
٤١١	ـ إلاّ تَنْصُروه	٤٠	٦	٣٢٢

* * *

١٠ — سورة يونس

* * *

١١ – سورة هود

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٥٠٩	وقد أحسن بي	١٠٠	٤	١٥٩
٥١٠	وكأيّن من آية في السّموات والأرض يمرّون عليها	١٠٥	٤	٨٤–٣٨٩

١٣ — سورة الرعد

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٥١١	كلٌّ يَجْري لأجلٍ مُسَمّىً	٢	٤	٢٠٢
٥١٢	وإنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُم أئذا كنّا تراباً	٥	٢	٢٤٢
٥١٣	الكبير المتعال	٩	٦	٢٠٣
٥١٣	من وال	١١	٦	٣٠٢
		١١	٦	٣٠٢
٥١٤	يُريكُمُ البَرْقَ خَوْفاً وطمعاً	١٢	٣	١٣٢
٥١٥	قل هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظّلمات والنّور	١٦	٤	٣٦٢
		١٦	٥	٢٤٢
٥١٦	يَدْخلونها ومَنْ صلح	٢٣	٥	٢٦٧
٥١٧	ولو أن قرآناً سُيِّرتْ به الجبال	٣١	٤	٣٥٠
٥١٨	أن لو يشاءُ الله لهدى النّاسَ	٣١	٢	١٨٦
		٣١	٣	١٥
٥١٩	أُكُلُها دائِمٌ وظِلُّها	٣٥	٢	٣٨
٥٢٠	لكلِّ أجلٍ كتاب	٣٨	٢	٣١
٥٢١	والله يَحْكُمُ لا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ	٤١	٤	٤٤

* * *

١٤ ـ سورة إبراهيم

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٥٢٢	ـ صراط العزيز الحميدِ اللهِ	١ـ٢	٥	٢١٢
٥٢٣	ـ فردّوا أيديهم في أفواههم	٩	٤	١٩٣
٥٢٤	ـ أفي الله شكٌّ فاطرِ السموات والأرض	١٠	٥	١٦٨
		١٠	٦	١٧٨
٥٢٥	ـ فأوحى إليهم ربُّهم لنُهلِكنّ الظالمين	١٣	٢	٢٤٣
٥٢٦	ـ من ماءٍ صديد	١٦	٥	١٩٢
٥٢٧	ـ ولا يكادُ يُسيغُه	١٧	٢	١٤٧
٥٢٨	ـ في يومٍ عاصفٍ	١٨	٣	١٦٧
٥٢٩	ـ سواءٌ علينا أجزِعْنا أم صبَرْنا	٢١	٥	٢٣٩
٥٣٠	ـ قل لعبادي الّذين آمنوا يُقيموا الصّلاة	٣١	٤	١٣٥ـ٣٠٩
٥٣١	ـ وآتاكم من كُلّ ما سألتموه	٣٤	٦	٣٢١
٥٣٢	ـ أفئدةً من النّاس تَهْوي إليهم	٣٧	٤	١٥٦
٥٣٣	ـ أولم تكونوا أَقسَمْتُم	٤٤	٢	٧٣

* * *

١٥ ـ سورة الحِجْر

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٥٣٤	ـ رُبَمَا يودّ الّذين كفروا لو كانوا مسلمين	٢	٤	١٧٥ـ١٨٤
٥٣٥	ـ وما أَهلَكْنا من قَريَةٍ إلاّ ولها كتابٌ معلوم	٤	٤	٢١
٥٣٦	ـ يا أيُّها الّذي نُزِّل عليه الذِّكر	٦	٣	٥٠
٥٣٧	ـ لو ما تأتينا بالملائكة	٧	٤	٣٥٣

* * *

١٦ — سورة النّحل

* * *

١٧ – سورة الاسراء

* * *

١٨ ــ سورة الكهف

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٦٠١	كلتا الجنّتين آتت	٣٣	١	١٣٧
		٣٣	٤	٢٨٢
٦٠٢	أنا أكثر منك مالاً	٣٤	٤	٦٨
٦٠٣	لكنّا هو الله ربّي	٣٨	٢	١١٦
٦٠٤	إنْ ترن أنا أقلّ منك مالاً وولداً فعسى ربّي	٣٩	٤	٣٢٧
٦٠٥	والباقياتُ الصّالحاتُ خيرٌ	٤٦	٥	١١٤
٦٠٦	وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهم	٥٩	٤	٢٩١
٦٠٧	وما أنسانيه	٦٣	١	٢٠٢
٦٠٨	ذلك ما كنا نبغ	٦٤	٦	٢٠٤
٦٠٩	وآتيناه رحمةً من عندنا	٦٥	٣	١٦٤
٦١٠	من لَدُنّا	٦٥	٦	٣٠٢
٦١١	من لَدُنّي عذراً	٧٦	١	٢٢٤
٦١٢	لتّخذْت عليه أجْراً	٧٧	٢	٢١٨
٦١٣	هذا فراقُ بيني وبينك	٧٨	٣	٢٠١
٦١٤	إمّا أن تعذّب وإمّا أن تَتّخِذ فيهم حُسْناً	٨٦	٥	٢٥٢
٦١٥	آتوني أُفْرِغ عليه قطراً	٩٦	٥	١٤١
٦١٦	ونُفِخ في الصُّور	٩٩	٣	١٧٢
		٩٩	٤	١٨٤
٦١٧	بالأخسرين أعمالاً	١٠٣	٤	٦٣
٦١٨	إنما إلهكم إلهٌ واحدٌ	١١٠	٢	١٨٩

* * *

١٩ ـ سورة مريم

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٦١٩	كـهيعـص	١	١	١١٤
٦٢٠	ذكر رحمة ربّك	٢	٥	٧٤
		٢	٦	٢٨٤
٦٢١	نادى ربّه نداءً خفياً قال ربّ	٣ـ٤	٢	٢٤٣
٦٢٢	واشتعل الرأس شَيْباً	٤	٤	٦٨
٦٢٣	ولم أكن بدعائك ربِّ شقياً	٤	٤	٣١٢
٦٢٤	ويوم يُبْعَثُ حياً	١٥	٤	٩ـ٤٠
٦٢٥	واذكر في الكتاب مريمَ إذ انْتَبَذَتْ	١٦	٣	١٧٢
٦٢٦	فتمثّل لها بشراً سوياً	١٧	٤	٩ـ٣٩
٦٢٧	لم أك بغياً	٢٠	٢	٧٧ـ١٠٧
٦٢٨	وهزّي إليك بجِذْع النخلة	٢٥	٣	١٥
		٢٥	٤	١٨٩
٦٢٩	فإما تَرين	٢٦	٢	٢٥٦
		٢٦	٦	٣٢٠
٦٣٠	فلن أُكلّمَ اليوم إنْسِياً	٢٦	٤	٩٤
٦٣١	ما كان أبوكِ امْرأ سَوْء	٢٨	١	١٣٠
٦٣٢	قال إنّي عبد الله	٣٠	٢	١٦٥ـ٢٤٢
٦٣٣	وأوصاني بالصّلاة والزّكاة ما دمت حياً	٣١	٢	٦٥
٦٣٤	أسْمِع بهم وأبْصِر يوم يأتوننا	٣٨	٥	٥٩ ـ ٦١
		٣٨	٦	٤٦
٦٣٥	سلامٌ عليك	٤٧	٢	٣٤

* * *

٢٠ – سورة طه

* * *

٢١ ــ سورة الأنبياء

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
		٢٢	٤	٣٤٣–٣٤٦
٦٧٢	وجعلْنا من الماء كُلّ شيءٍ حيّ	٣٠	١	٢٧٥
٦٧٣	كلٌّ في فَلَكٍ يسبحون	٣٣	٤	٣٨٣–٤٠٦
٦٧٤	أفإن مِتّ فهم الخالدون	٣٤	٣	١٧٩
		٣٤	٤	٣٦١
٦٧٥	أهذا الّذي يذْكُر	٣٦	١	٢٦٧
٦٧٦	ونضعُ الموازين القِسْط ليوم القيامة	٤٧	٤	٢٠٣
٦٧٧	كنتم أنْتم وآباؤكم	٥٤	٥	٢٦٧
٦٧٨	وأنا على ذلكم من الشاهدين	٥٦	١	٣٠٤
٦٧٩	يُقال له إبراهيم	٦٠	٢	٢٧٤–٢٧٥
		٦٠	٥	٣٢٦
	بل فعله كبيرهم هذا	٦٣	٥	١٧٨
٦٨٠	لقد علمت ما هؤلاء ينطِقون	٦٥	٢	٢٣٣
	ونصرناه من القوم	٧٧	٤	٢١٤
٦٨١	إنّ هذه أُمّتُكُم أمّة	٩٢	٤	٣٦
٦٨٢	فإذا هي شاخِصَةٌ أبصارُ الذين كفروا	٩٧	١	٢٣٣
٦٨٣	قد كنا في غفلة من هذا	٩٧	٤	٢١٤
٦٨٤	قل إنما يُوحى إليّ أنما إلهكم إله واحد	١٠٨	٢	١٩٠–١٩٢
٦٨٥	أقريبٌ أم بعيدٌ ما توعدون	١٠٩	٥	٢٤٠

٢٢ ـ سورة الحجّ

* * *

٢٣ — سورة المؤمنون

* * *

٢٤ — سورة النور

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٧٢٩	قل للمؤمنين يَغُضُّوا من أبصارهم	٣٠	٤	١٣١
٧٣٠	أو الطفل الّذين لم يظهروا على عَوْرات النِّساء	٣١	١	٧٣ــ٢٧٥
٧٣١	أيُّها المؤمنون	٣١	٣	٤٣ــ٥١
٧٣٢	من شجرة مباركة زيتونةٍ	٣٥	٥	١٩٠ــ١٩٢
٧٣٣	يكاد زيتها يضيء	٣٥	٢	١٣٩ــ١٤٧
٧٣٤	أو كظلمات في بحر	٤٠	٤	٢٨٩
٧٣٥	إذا أخرج يده لم يكد يراها	٤٠	٢	١٤٧
٧٣٦	ألم ترَ أنَّ اللهَ يُسَبِّح لَه من في السموات والأرض	٤١	١	٣١٥
٧٣٧	كُلٌّ قد علم صَلاتَهُ وتسبيحَهُ	٤١	٤	٣٨٣
٧٣٨	خَلَقَ كُلَّ دابّة من ماء	٤٥	١	٣١٥
٧٣٩	ومنهم من يمشي على أربع	٤٥	١	٣١٥
٧٤٠	وأقْسموا بالله جَهْدَ أيمانِهم لئن أمرتَهم ليخرجن	٥٣	٤	٢٥٤
٧٤١	ثلاث عورات لكم	٥٨	١	٧٣
٧٤٢	والقواعدُ من النِّساء اللاتي لا يرجون نكاحاً فليس عليهن جناح	٦٠	٢	٥٨
٧٤٣	فَلْيَحْذَرِ الّذين يخالفون عن أمره	٦٣	٤	١٩٢
		٦٣	٥	١٧
٧٤٤	قد يَعْلَمُ ما أَنْتُمْ عليه	٦٤	٤	٣٧٩

* * *

٢٥ – سورة الفرقان

* * *

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة

٢٦ – سورة الشعراء

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٧٥٩	لا ضير	٥	٢	٢٠٢
٧٦٠	وما رَبُّ العالمين	٢٣	١	٣١٦
٧٦١	كلاّ إنّ معي ربّي سيهدين	٦٢	٤	٣٨٥
٧٦٢	وإذا بَطَشْتُم بَطَشْتُم جبّارين	١٣٠	٤	٨
٧٦٣	أمَدكم بما تعلمون ، أمدّكم بأنعام وبنين	١٣٢	٥	٢٢١
		١٣٣	٥	٢٢١
٧٦٤	وإن نَظُنُّك لمن الكاذبين	١٨٦	٢	١٨٢
٧٦٥	أيّ منقلبٍ ينقلبون	٢٢٧	١	٢٩١

* * *

٢٧ – سورة النّمل

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٧٦٦	أنْ بُورك	٨	٦	٢٧١
٧٦٧	لا يخافُ لدَيَّ المرسلون ، إلاّ من ظلم	١٠–١١	٣	٢٧٤
٧٦٨	فتبسّم ضاحكاً من قولها	١٩	٣	٩–٤٠
٧٦٩	لأعذّبنه عذاباً شديداً	٢١	٣	٢٥٦
٧٧٠	وجئتك من سَبَأ بِنَبأ يقين	٢٢	١	١١٩
٧٧١	فألقِه إليهم	٢٨	١	٢٠٣
٧٧٢	والأمرُ إليك	٣٣	٤	١٥٤
٧٧٣	قال الذي عنده عِلمٌ من الكتاب	٤٠	٣	١٦٤
٧٧٤	فلما رآهُ مستقرّاً عنده	٤٠	٣	١٦٤

* * *

٢٨ — سورة القصص

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٧٩٢	أيّما الأجلين قَضَيْتُ	٢٨	٤	٣٤٠
٧٩٣	واضْمُمْ إلَيْكَ	٣٢	٤	١٨٩
٧٩٤	من إله غير الله	٧١	١	٣١٦
٧٩٥	وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء	٧٦	٢	١٦٥
٧٩٦	فخرج على قومه في زينته	٧٩	٤	١٩٣
		٧٩	٥	١٣٥
٧٩٧	لولا أن مَنّ اللهُ علينا لخسَفَ بنا	٨٢	٤	٣٥١
٧٩٨	ويكأنه لا يُفْلِحِ الكافِرون	٨٢	٢	١٥١
		٨٢	٤	١٩٤

* * *

٢٩ ــ سورة العنكبوت

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٧٩٩	أَحَسِبَ النّاسُ أن يتركوا	٢	٢	١٣٨ـ٢٢٤
		٢	٤	٨٩
٨٠٠	والذين آمنوا وعَمِلوا الصالحات لندخلنّهم	٩	٢	١٤
٨٠١	ولْنَحْمِل خطاياكم	١٢	٤	٣٠٨
٨٠٢	فلبث فيهم أَلْفَ سَنَةٍ إلا خمسين عاماً	١٤	٣	٢٤٩
٨٠٣	فأنجيناه وأصحابَ السّفينة	١٥	٥	٢٢٣
٨٠٤	وما أنتم بمعجزين	٢٢	١	٢١٨
٨٠٥	مودة بينكم	٢٥	٣	٢٠١
٨٠٦	ووهبنا له إسحاق ويعقوب وجَعَلْنا في ذريّته النبوّة والكتاب	٢٧	١	٢٢٧

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٨٠٧	ولما أن جاءتْ رسُلُنا لوطاً سيء بهم وضاق	٣٣	٤	١٤٤
٨٠٨	فكلاً أخذنا بذنبه	٤٠	٤	٣٨٢
٨٠٩	آمنّا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم	٤٦	١	٣٠٦
٨١٠	أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك	٥١	٢	١٦٧
٨١١	وكأين من دَابّة لا تحمل رزقها الله يرزقها	٦٠	٤	٣٨٨—٨٤
٨١٢	فلما نجّاهم إلى البرّ إذا هم يشركون	٦٥	٣	٢٢٠
٨١٣	وليتمتعوا	٦٦	٤	٣٠٧
٨١٤	والذين جاهدوا فينا لَنَهْدينّهم سبلنا	٦٩	٢	١٤

* * *

٣٠ — سورة الرّوم

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٨١٥	غُلِبت الرّوم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون	٢—٣	٤	١٩٢
٨١٦	في بضع سنين	٤	٥	٣٠٩
٨١٧	لله الأمْرُ من قبل ومن بعد	٤	٤	٢١٨
٨١٨	يفرح المؤمنون بنصر الله	٤—٥	٥	٧٣
٨١٩	فسبحان الله حين تُمْسون وحين تصبحون	١٧	٢	٨٣
٨٢٠	ثم إذا أنتم بَشَرٌ تنتشرون	٢٠	٣	١٨٣
٨٢١	ومن آياته يُريكم البرق	٢٤	١	٣٠٦
٨٢٢	وهو أَهْوَنُ عليه	٢٧	٥	١١٣
٨٢٣	يخافونهم كخيفتكم	٢٨	٥	٦٧
٨٢٤	من الذين فرّقوا دينَهم وكانوا شيَعاً	٣٢	٦	١٨٠

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٨٢٥	– كلُّ حزب بما لديهم فرحون	٣٢	٤	٣٨٢
٨٢٦	– وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون	٣٦	٤	٣٢٨
٨٢٧	– وكان حقاً علينا نصر المؤمنين	٤٧	٢	٨٧
٨٢٨	– ولئن أرسلنا ريحاً فرأوه مصفراً لظلُّوا	٥١	٤	٢٥٣

* * *

٣١ – سورة لقمان

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٨٢٩	– ومن النّاسِ من يشتري لهو الحديث ليُضِلَّ عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزواً . أولئك لهم عذاب مهين . وإذا تتلى عليه آياتنا ولى مستكبراً	٦	١	٣٠١
		٧	١	
٨٠٣	– ولا تَمْشِ في الأرض مرحاً	١٨	٤	٥٩
٨٣١	– ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلامٌ	٢٧	٢	١٧٠
٨٣٢	– والبحرُ يمدّه من بعده سبعةُ أبحر ما نفدت كلمات الله	٢٧	٤	٣٤٥
٨٣٣	– فلما نجّاهم إلى البرّ فمنهم مُقْتَصِدٌ	٣٢	٣	٢٢٠

* * *

٣٢ – سورة السّجدة

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٨٣٤	– تنزيل الكتاب لا رَيْبَ فيه من رب العالمين	٢	٥	٢٤٢
٨٣٥	– وبدأ خَلْقَ الإنسان من طين ثم جعل نَسْلَهُ من سُلالةٍ من ماءٍ مَهين ثم سوّاه ونفَخَ فيه من روحه	٧–٨–٩	٥	٢٣٦

٣٣ – سورة الأحزاب

* * *

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة

٣٤ ـ سورة سبأ

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٨٥٣	بلى وربّي : لتأتينكم عالم الغيب	٣	٥	١٦٨
٨٥٤	إن نشأ نخْسف بهم	٩	٦	٣٠١–٣٠٢
٨٥٥	يا جبالُ أوّبي معه والطّير	١٠	٥	٢٨٢
٨٥٦	وألنّا له الحديد أن اعمل سابغات	١٠–١١	٥	١٨٦
٨٥٧	غدوّها شَهر ورواحها شهر	١٢	٢	٢٤
٨٥٨	أن لو كانوا يعلمون الغيب	١٤	٢	١٨٦
٨٥٩	صدق عليهم إبليس ظنه	٢٠	٥	١٨
٨٦٠	وإنا أو إيّاكم لعلى هُدىً أو في ضلال مبين	٢٤	٥	٢٤٧
٨٦١	وما أرسلناك إلا كافة للناس	٢٨	٤	٢٥
٨٦٢	بل مكر الليل والنهار	٣٣	٣	١٦٧
٨٦٣	وما أموالكُم ولا أولادُكم بالتي تُقرِّبُكم	٣٧	٥	٢٢٧
٨٦٤	أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون	٤٠	٢	٩١
٨٦٥	قل إنّ ربّي يقذف بالحق علاّم الغيوب	٤٨	٥	١٧٦
٨٦٦	فلا فَوْت	٥١	٥	٢٠٢

* * *

٣٥ ـ سورة فاطر

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٨٦٧	أُولي أجْنحة مَثْنى وثُلاثَ ورُباع	١	١	٨٣–٨٦
٨٦٨	مايفتح اللهُ للنّاسِ من رحمة فلا ممسك لها	٢	٤	٢١٣
٨٦٩	هل من خالقٍ غير الله	٣	٢	٤–٥

* * *

٣٦ — سورة يس

٣٧ — سورة الصافات

* * *

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٩١٤	ـ أليس الله بكاف عبده	٣٦	٢	١٢٦
٩١٥	ـ اللهم فاطر السموات	٤٦	٣	٦٥
٩١٦	ـ أَفَغَيْرَ الله تأمرونّي أعبد	٦٤	١	٢٢٦
		٦٤	٤	١٤٢
٩١٧	ـ بل الله فاعبد	٦٦	٣	١٢
٩١٨	ـ حتى إذا جاؤها	٧٣	٣	١٧٩
٩١٩	ـ حتى إذا جاؤها وفتحت أبوابُها وقال لهم خزنتها	٧٣	٥	٢٣٠ـ٢٣١

* * *

٤٠ ـ سورة غافر

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٩٢٠	ـ أمتّنا اثنتين وأَحْيَيْتنا	١١	٥	١٣
٩٢١	ـ إذا دُعِيَ اللهُ وَحْدَه	١٢	٤	٢٨٠
٩٢٢	ـ يوم هم بارزون	١٦	٣	٢٣٢
٩٢٣	ـ لدى الحناجر	١٨	٣	١٦٥
٩٢٤	ـ وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه	٢٨	٥	١٨٥
٩٢٥	ـ يوم التناد	٣٢	٦	٢٠٣
٩٢٦	ـ لعلي أبلغ الأسباب أَسْبابَ السّموات فَأطّلع	٣٦	١	٢١ ـ٢٢٤
		٣٧	٤	١٢٤
٩٢٧	ـ فَسَوْف يَعْلَمُون إذ الأغْلالُ في أَعْنَاقِهِم	٧٠	٣	١٧٢
		٧١		
٩٢٨	ـ فبئس مثوى المتكبرين	٧٦	٥	٢٩

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٩٢٩	فأيّ آيات الله تُنْكِرُون	٨١	١	٣٨
٩٣٠	فلم يَكُ ينفعهم إيمانُهم	٨٥	٢	١٠٧

* * *

٤١ – سورة فصّلت

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٩٣١	في أَرْبعة أيام سواءً	١٠	٤	٢٢
٩٣٢	فقال لها وللأرض	١١	٥	٢٦٨
٩٣٣	قالتا أتينا طائعين	١١	١	١٥١
٩٣٤	قالوا لو شاء ربُّنا لأنزل ملائكة	١٤	٣	١٥
٩٣٥	فأرسلنا عليهم ريحاً صرصراً في أيام نحسات	١٦	٣	١٤٨
		٣٢	٦	٣٠٢
٩٣٦	ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة	٣٩	٢	١٦٧
٩٣٧	من حكيم	٤٢	٦	٣٠٢
٩٣٨	ما يقال لك إلاّ ما قد قيل للرُّسُل من قبلك إن ربّك	٤٣	٥	٢٢٢
٩٣٩	من عمل صالحاً فلنفسه ...... وما ربُّك بظلاّم	٤٦	٢	٣٨
		٤٦	٦	١٧٥
٩٤٠	وظنّوا ما لهم من محيص	٤٨	٢	٢٣٣
٩٤١	لا يسأم الإنسانُ من دُعاء	٤٩	٥	٧٣–٧٤

* * *

٤٢ ـ سورة الشّورى

مسلسل الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٩٤٢ ـ كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك	٣	٥	٢٢٣
٩٤٣ ـ يَذْرَؤكم فيه	١١	٤	١٩٣
٩٤٤ ـ وما يُدْرِيك لعلَّ السّاعةَ قريبٌ	١٧	٢	١٥٢ـ٢٣٤
٩٤٥ ـ من كان يُريد حَرْث الآخرة نَزِدْ له في حرثه	٢٠	٤	٣٣٠
٩٤٦ ـ وهو واقعٌ بهم	٢٢	٦	٢٨٤
٩٤٧ ـ ذلك الّذي يُبَشِّر اللهُ عِبادَه	٢٣	١	٣١٠
٩٤٨ ـ يَقْبلُ التَّوْبةَ عن عباده	٢٥	٤	١٩٢
٩٤٩ ـ وما أصابكم من مُصِيبة فبما كسبت أيديكم	٣٠	٢	٥٧
٩٥٠ ـ أو يوبقهن بما كسبوا ويَعْفُ عن كثير ويعلم الذين	٣٤ ٣٥	٥	٢٣٠
٩٥١ ـ ينظرون من طرْفٍ خَفِيٍّ	٤٥	٤	٢١٤
٩٥٢ ـ إلى صراط مستقيم صراطِ الله	٥٢ ٥٣	٥	٢١٧
٩٥٣ ـ ألا إلى الله تصير الأمور	٥٣	٢	٨٣

* * *

٤٣ ـ سورة الزخرف

مسلسل الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
٩٥٤ ـ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً	١٩	٢	٢١٢
٩٥٥ ـ أهم يقسمون رحمة ربك	٣٢	٦	٢١٦

* * *

٤٤ ـ سورة الدّخان

* * *

٤٥ ـ سورة الجاثية

* * *

٤٦ ـ سورة الأحقاف

* * *

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٠١٠	فنِعْم الماهِدُون	٤٨	١	١٥٦
١٠١١	إنَّ اللهَ هو الرَّزَّاقُ	٤٨	٥	٤٢
		٥٨	٦	٢٨٤

* * *

٥٢ ـ سورة الطّور

٥٣ ـ سورة النّجم

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٠١٢	فكان قاب قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنى	٩	٤	٢٩٠
		٩	٥	٢٤٧
١٠١٣	عِنْد سِدْرَةِ المُنْتَهى	١٤	٣	١٦٤
		١٥		
١٠١٤	قِسْمَةٌ ضِيزَى	٢٢	٦	٢٦٩
١٠١٥	هُوَ أَعْلَمُ بِكُم	٣٢	٥	١١٣
١٠١٦	أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فهو يَرَى	٣٥	٢	٢٢٥
١٠١٧	وَأَنْ لَيْسَ لِلإنْسانِ إلاَّ ما سَعى	٣٩	٢	١٨٦
١٠١٨	وأنَّ إلَى رَبِّكَ المُنْتهَى وأنَّهُ هو أَضْحَكَ وأَبْكى	٤٢–٤٣	٣	١٤

* * *

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
	٥٤ ــ سورة القمر			
١٠١٩	خُشَّعاً أَبْصارُهُم يَخْرُجُون	٧	٤	٢٨
١٠٢٠	وَفَجَّرْنا الأرْضَ عيوناً	١٢	٤	٦٨
١٠٢١	أعجازُ نخلٍ منقَعِرٍ	٢٠	٦	١٢٨
١٠٢٢	أبشراً منّا واحداً نتَّبِعهُ	٢٤	٤	٣٩٣
١٠٢٣	نَجَّيناهم بِسَحَر	٣٤	٣	١٣٩
		٣٤	٤	١٥٨
١٠٢٤	إنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْناهُ بِقَدرٍ	٤٩	٥	١٥٦
		٤٩	٥	١٥٦
١٠٢٥	وكُلُّ شَيْءٍ فعلوه في الزُّبُر	٥٢	٤	٣٨١
١٠٢٦	مُسْتَطَرٍ	٥٣	٦	٢٠٩
١٠٢٧	عند مليكٍ مُقْتَدِرٍ	٥٥	٣	١٦٤

* * *

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
	٥٥ ــ سورة الرّحمن			
١٠٢٨	مَرَجَ البَحْرَيْن	١٩	١	١٣٦
١٠٢٩	أَيُّها الثَّقلان	٣١	٣	٥١
١٠٣٠	ذواتا أفْنَان	٤٨	١	١٥٠
		٤٨	٤	٢٨٣
١٠٣١	هلْ جَزَاءُ الإحْسانِ إلاَّ الإحْسَانُ	٦٠	٤	٣٩٢

* * *

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٠٤٤	إنّ المُصَّدِّقِين و المصَّدِّقات وأَقْرَضوا اللهَ	١٨	٥	٢٧٢
١٠٤٥	لِئَلّا يَعْلَمَ	٢٩	٤	٩٩

* * *

٥٨ ـ سورة المجادَلة

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٠٤٦	قدْ سَمِعَ اللهُ قول التي تُجادِلُك في زوجها	١	٤	٣٧٧
١٠٤٧	ما هُنَّ أُمّهاتِهم	٢	١	٢١٨
		٢	٢	١١٠
١٠٤٨	إذا قيل لكم تَفَسَّحوا	١١	٢	٢٦٢
١٠٤٩	ذلك خَيْرٌ لَكُم	١٢	١	٢٦٤
١٠٥٠	كتبَ اللهُ لأغْلِبَنَّ أنا ورُسُلِي	٢١	٣	١٤

* * *

٥٩ ـ سورة الحَشْر

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٠٥١	وما أفاءَ اللهُ على رَسُولِه مِنْهم فما أَوْجَفْتُم عليه	٦	٢	٥٧
١٠٥٢	كَي لا يكونَ دُولةٌ	٧	٤	١٠١
١٠٥٣	تَبَوَّءُوا الدَّارَ والإيمانَ	٩	٣	٢٤٤
		٩	٥	٢٢٨
١٠٥٤	لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجونَ مَعَهُمْ	١٢	٤	٢٥٦
١٠٥٥	فكان عَاقِبَتَهُما أنّهُما في النّارِ خالِدَيْنِ فيها	١٧	٤	٣٤
١٠٥٦	خاشعاً متصدّعاً من خشية الله	٢١	٣	١٣٤

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة

٦٠ ـ سورة المُمْتَحِنَة

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٠٥٧	يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وإيّاكُم أنْ تُؤمِنوا بـالله رَبِّكُم	١	١	٢١٨
		١	٤	١٤٩
١٠٥٨	فإن عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤمِناتٍ	١٠	٢	٢١٣
		١٠	٤	٨٩

* * *

٦١ ـ سورة الصَّفّ

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٠٥٩	لِمَ تُؤذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُون	٥	٤	٤٤ـ٤٧
		٥	٦	٢٤٨
١٠٦٠	هل أدُلُّكمْ على تِجارَةٍ تُنْجِيكُم	١٠	٦	٥٦
١٠٦١	مَنْ أنْصارِي إلَى اللهِ	١٤	٤	١٥٤

* * *

٦٢ ـ سورة الجمعة

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٠٦٢	بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الّذين كذَّبُوا	٥	٥	٤٢
١٠٦٣	إذَا نُودِيَ للصَّلاة مِنْ يوم الجُمُعَةِ	٩	٤	٢٦٤
١٠٦٤	وإذا رَأَوْا تِجارةً أو لهواً انفضُّوا إليها وتركوك قائماً قل ما عند اللهِ خيرٌ من اللهو ومن التجارة	١١	٥	٢٧٦
		١١	٣	١٧٩
		١١	٦	٢٨٤

* * *

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة

٦٣ — سورة المنافقون

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٠٦٥	إذا جاءك المنافقون	١	٣	١٨٠
١٠٦٦	نَشْهَدُ إنَّكَ لرسولُ الله ،والله يَعْلَمُ إنَّكَ لرسوله			
		١	٤	٢٦١
		١	٢	١٦٥
١٠٦٧	لَيُخْرِجَنَّ الأعز منها الأذَلَّ	٨	٤	١٩
١٠٦٨	لَوْلا أَخَّرْتَنِي إلى أَجَلٍ قَرِيبٍ	١٠	٤	٣٥٣
		١٠	٥	٢٧٩

* * *

٦٤ — سورة التغابن

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٠٦٩	زَعم الّذين كَفَرُوا أنْ لَنْ يُبْعَثوا	٧	٤	٣٧٣
١٠٧٠	وَاسْمَعُوا وأَطِيعُوا	١٦	٣	١٤

* * *

٦٥ — سورة الطّلاق

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٧٠١	فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ	١	١	٢٠٦
١٠٧٢	وأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُم	٢	٤	٢٨٣
١٠٧٣	وَمَنْ يَتّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرجاً	٢	٤	٣٣١
١٠٧٤	وإنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ	٦	١	٦٨
١٠٧٥	لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ	٧	١	٢١

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٠٧٦	ومَنْ يُؤْمِنْ باللهِ ويَعْمَلْ صالحاً يُدْخِلْهُ جنّاتٍ	١١	١	٣٠١

* * *

٦٦ — سورة التّحْرِيم

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٠٧٧	فقد صَغَتْ قُلُوبُكُما	٤	١	١٧٣
١٠٧٨	وأبْكاراً	٥	٥	٢٣١
١٠٧٩	وقيل ادْخُلا النّار مع الدّاخلين	١٠	٦	١٧٨

* * *

٦٧ — سورة المُلْك

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٠٨٠	لِيَبْلُوَكُمْ أيُّكُم أحْسَنُ عملاً	٢	٢	٢٣٦
١٠٨١	هل تَرى مِنْ فُطور	٣	٤	٢١٧
١٠٨٢	ارْجِع ِ البَصَرَ كَرَّتَيْنْ	٤	١	١٣٤
١٠٨٣	أمَّن هذَا الّذي هُوَ جُنْدُ لُكُمْ	٢٠	٤	٣٦٢
		٢٠	٥	٢٤٥
١٠٨٤	إنِ الكافِرُون إلاّ في غُرُورٍ	٢٠	٢	١١٧
١٠٨٥	أمّنْ هَذا الّذي يَرْزُقُكُم	٢١	٥	٢٤٥

* * *

٦٨ — سورة القَلَم

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٠٧٦	فستُبْصِرُ ويُبْصِرُون بأيّكُمُ المفتُون	٥–٦	٢	٢٣٥

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٠٨٧	وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ	٩	١	٢٨٠
		٩	٥	٢٧٩
١٠٨٨	وإن يَكاد الَّذِينَ كَفَرُوا	٥١	٢	١٨٢

* * *

٦٩ – سورة الحاقّة

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٠٨٩	الحاقّة ما الحاقّة	١–٢	٢	١٩
		١–٢	٥	٦٤
١٠٩٠	سَخَّرها عليهم سَبْعَ ليالٍ وثَمانِيَة أيّامٍ حُسُوماً	٧	٣	١٤٩
١٠٩١	فترى القوم فيها صَرْعَى	٧	٣	١٤٩
		٧	٦	٢٨٥
١٠٩٢	فإذا نفخ في الصور نفحةٌ واحدةٌ	١٣	٢	٢٦٩
١٠٩٣	فهي يومئذٍ	١٦	٦	٢٨٥
٠٩٤	اقرءوا كتابِيَهْ	١٩	٥	١٤١

* * *

٧٠ – سورة المعارج

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٠٩٥	إنّهم يَرَوْنَهُ بعيداً ونراه قريباً	٦–٧	٢	٢١٦–٢١٧
١٠٩٦	نزّاعَةً للشَّوَى	١٦	٤	٢٠٥

* * *

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١١٠٧	إنّ لدَينا أنكالاً	١٢	٢	١٦٠
١١٠٨	أرْسَلنا إلى فرعونَ رسولاً	١٥	١	٢٧٤
١١٠٩	فعصى فرعونُ الرّسول	١٦	١	٢٧٤
١١١٠	علِمَ أنْ سيكُونُ	٢٠	٢	١٨٧
		٢٠	٤	٨٨
١١١١	تجِدوه عِنْدَ اللهِ هو خيْراً وأعْظَمَ أجْراً	٢٠	١	٢٣٧
		٢٠	٥	١١٤

* * *

٧٤ — سورة المدّثّر

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١١١٢	كلّا والقمَرِ	٣٢	٤	٣٨٥
١١١٣	إنها لإحدَى الكُبَر	٣٥	٢	١٧٩
		٣٥	٥	٣١٢
١١١٤	كلُّ نفْسٍ بما كسَبَتْ رَهِينَةٌ	٣٨	٤	٣٨٠—٣٨٢
١١١٥	لم نَكُ مِن المُصَلِّينَ	٤٣	٢	١٠٧

* * *

٧٥ — القيامة

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١١١٦	أن لن نَجْمَعَ عِظامَهُ	٣	٢	١٨٦
		٣	٤	٣٧٣
		٣	٦	٣٢٣—٣٤٠
١١١٧	أيّانَ يَوْمُ القِيامة	٦	٥	٣١٧

* * *

٧٦ ـ سورة الإنْسَانُ

* * *

٧٧ ـ سورة المُرْسَلاَت

٧٨ — سورة النبأ

* * *

٧٩ — سورة النّازعات

* * *

٨٠ — سورة عَبَس

* * *

* * *

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة

٨٤ – سورة الانْشِقاق

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١١٥٤	إذا السّماءُ انْشَقّتْ	١	٣	١٨١

* * *

٨٥ – سورة البرُوج

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١١٥٥	والسّماءِ ذَاتِ البُروج	١	٤	٢٤٩
١١٥٦	قُتِلَ أَصْحابُ الأخْدودِ	٤	٤	٢٤٩
١١٥٧	إنّ الّذين فَتَنوا الْمُؤْمِنِين والمُؤْمِنات ثم لَمْ يَتُوبوا فلهم عَذابُ جهنّم	١٠	٢	٦٠
١١٥٨	وهو الغفورُ الودودُ، ذوالعَرْشِ المجيدُ، فعّالٌ لما يريد	١٤	٢	٥٣
		١٥		
		١٦		

* * *

٨٦ – سورة الطّارق

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١١٥٩	إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمّا عَلَيْها حافِظٌ	٤	٣	٢٩٨
		٤	٤	٢٤٢
١١٦٠	إنه على رَجْعِهِ لقادرٌ يوم تبلى السرائر	٨–٩	٥	٧٠
١١٦١	فَمَهِّلِ الْكافِرِين أمهلهم	١٧	٥	٢٠٨

* * *

* * *

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
	٩٠ — سورة البَلَد			
١١٧٠	أنْ لَم يَرَهُ أَحَدٌ	٧	٢	١٨٦
١١٧١	أوْ إطْعَامٌ في يَوْمٍ ذي مَسْغَبَةٍ يَتيماً	١٤	٢	٢٥٥
		١٥		
		١٥	٥	٧١
	* * *			
	٩١ — سورة الشّمْس			
١١٧٢	والشَّمْس وضُحاها	١	٤	٢٤٩
١١٧٣	والسّماء وما بَناها	٥	١	٣١٥
١١٧٤	قَدْ أَفْلَح مَنْ زَكّاها	٩	٤	٢٤٩—٣٧٩
		٩	٥	١٥
١١٧٥	ناقَةَ اللهِ وسُقْياها	١٣	٣	٢٤
	* * *			
	٩٢ — سورة الليل			
١١٧٦	والليْل إذا يَغْشى	١	١	٣٨
		١	٣	١٧٨—١٧٩
١١٧٧	إنَّ سَعْيَكُم لَشَتّى	٤	٤	٢٤٢
١١٧٨	إنَّ عَلَيْنا لَلْهُدى وإنَّ لنا لَلآخِرةَ والأُولى	١٢	٢	١٦٠
		١٣		

* * *

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
	١٠١ ــ سورة القارعة			
١١٩٤	ــ وما أدراك ما هيه نارٌ	١٠ ١١	٢	٣٨
	* * *			
	١٠٢ ــ سورة التّكاثر			
١٩٥	ــ ثم كلا سَوْف تعلمون	٤	٤	٣٧٥
	* * *			
	١٠٣ ــ سورة العصر			
١١٩٦	ــ إنّ الإنسان لفي خُسْرٍ	٢	١	٢٧٥
	* * *			
	١٠٤ ــ سورة الهُمَزَةُ			
١٩٧	ــ ويلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمزَة الّذِي جَمع	١ــ٢	٥	١٧٢
	* * *			
	١٠٥ ــ سورة الفيل			
١١٩٨	ــ ألم تَرَ كَيْفَ فَعلَ رَبُّك	١	١	١٤
	* * *			

١٠٦ – سورة قُرَيْش

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١١٩٩	لإيلاف قُريشٍ	١	٣	١٣٥
		١	٤	٢٠٢

* * *

١٠٧ – سورة الماعون

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٢٠٠	فَذلِكَ الّذي يَدُعُّ الْيَتِيمَ	٢	١	٢٦٧
١٢٠١	الّذِين هُم يُراءُون	٦	١	٣١١

* * *

١٠٨ – سورة الكوثر

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٢٠٢	إنا أعطيناك الكوثر	١	١	٢٤٥
١٢٠٣	إنّ شانِئَك هو الأبتر	٣	١	٢٤١

* * *

١٠٩ – سورة الكافرون

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٢٠٤	ولا أنتم عابدون ما أعبد	٣	١	٣١٥

* * *

١١٠ – سورة النصر

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٢٠٥	إذا جاء نصر الله	١	٣	١٧٨

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٢٠٦	فسبح بحمد ربك	٣	٤	١٥٨

* * *

١١١ – سورة المسد

* * *

١١٢ – سورة الاخلاص

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٢٠٧	قُلْ هُوَ اللهُ أحد	١	١	٢٣٣

اهـ بحمد الله

الفهرس الثاني

فهرس شواهد القراءات القرآنية

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٢١٤	فلا خَوْفَ عليهم	٣٨	٤	٢٩٣
	قرأ ابن مُحَيْصن بفتح « خَوْفَ »			
١٢١٥	فتوبوا إلى بارئكُم	٥٤	١	١٨٧
	القراءة بسكون الهمزة			
١٢١٦	إن الله يأمُرُكم	٦٧	١	١٧٧
	القراءة بسكون الراء			
١٢١٧	إذا قضى أمراً فإنّما يقول له كُنْ فيَكونَ	١١٧	٤	١٣٨
	قرأ ابن عامر بنصب « يكون »			
١٢١٨	واللاّء آلَوْا مِنْ نسائِهم	٢٢٦	١	٢٨٦
	قرأ ابن مسعود : واللاّءِ آلَوْا			
١٢١٩	وَبُعُولَتُهُنّ أَحقُّ	٢٢٨	١	١٨٧
	القراءة بسكون التاء			
١٢٢٠	أن يُتِمُّ الرّضاعة	٢٣٣	٤	٩١
	القراءة برفع « يتم »			
١٢٢١	أو يَعْفُوْ الّذي بيَدهِ	٢٣٧	١	١٨٥
	القراءة بسكون الواو			
١٢٢٢	فشربوا منه إلاّ قَلِيلٌ	٢٤٩	٣	٢٥٨
	القراءة برفع « قليل »			
١٢٢٣	وإنْ تُبْدوا ما في أَنفُسِكُمْ أوْ تُخْفُوهُ يُحاسِبْكُم به اللهُ فيغفرْ	٢٨٤	٤	١٣٧
	القراءة بنصب « يغفر » وجزمها			

* * *

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة

٣ – سورة آل عمران

* * *

٤ – سورة النّساء

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
	٥ ـ سورة المائدة			
١٢٣٣	ـ وَامْسَحُوا بِرُءوسِكُمْ وأَرْجُلِكُم القراءة بجرّ « أرجلكم »	٦	٤	٣٠٤
١٢٣٤	ـ وَرُسُلْنَا القراءة بسكون اللام	٣٢	١	١٨٧
١٢٣٥	ـ والسّارِقُ والسّارِقَة فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُما قرأ ابن مسعود « أيمانهما »	٣٨	١	١٧٣
١٢٣٦	ـ من أوسط ما تطعمون أهَالِيكُمْ القراءة بسكون الياء	٨٩	١	١٨٣
١٢٣٧	ـ هذا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ قرأ نافع بفتح « يومَ »			

* * *

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
	٦ ـ سورة الأنعام			
١٢٣٨	ـ يا لَيتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ القراءة بنصب « ولا نكذّبَ »	٢٧	٤	١٢٨
١٢٣٩	ـ لقد تقطع بَيْنُكُمْ القراءة برفع « بين »	٩٤	٣	٢٠١
١٢٤٠	ـ ومَا يُشْعِرْكُمْ القراءة بسكون الراء	١٠٩	١	١٧٧
١٢٤١	ـ تماماً على الّذي أَحْسَنُ القراءة برفع « أحسن »	١٥٤	١	٣١٢

* * *

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٢٥٦	وإنْ كُلاً لَمَا ليوفّيَنَّهم القراءة بتخفيف « إن » وعدم تشديد « لما »	١١١	٢	١٨٤

* * *

١٢ – سورة يوسف

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
١٢٥٧	نَحنُ عُصْبَةً قرىء بنصب « عصبة »	٨	٢	٢٧
١٢٥٨	يا بُشْرايَ قرأه الحسن	١٩	٤	٢٩٨
١٢٥٩	حَاشاً لِلّه القراءة بتنوين « حاشاً »	٣١	٣	٢٨٨
١٢٦٠	حَاشا اللهِ قرأ ابن مسعود بالإضافة	٣١	٣	٢٨٨
١٢٦١	لَيَسْجُنُنَّهُ عَتّى حينٍ قرأ ابن مسعود « عَتّى »	٣٥	٤	١٦٨
١٢٦٢	طعامٌ تُرْزَقَانُهُ القراءة بضم النّون	٣٧	١	١٧٧
١٢٦٣	إنّهُ مَنْ يَتّقِي ويَصْبِرْ القراءة بإثبات الياء في « يتّقي »	٩٠	١	١٧٩

* * *

* * *

٢٠ — سورة طه

* * *

٢١ — سورة الأنبياء

* * *

مسلسل	الآية	رقمها	الجزء	الصفحة
	٥٤ ــ سورة القمر			
١٣٠٣ ــ	فدعا ربه إنّي مغلوب فانتصر القراءة بكسر إنّ	١٠	٢	٢٤٣
	٥٥ ــ سورة الرحمن			
١٣٠٤ ــ	فيَوْمئذ لا يُسْأل عن ذَنْبه إنسٌ ولا جانٌّ القراءة بهمز « جأن »	٣٩	٦	١٧٧
	٥٦ ــ سورة الواقعة			
١٣٠٥ ــ	خافضةٌ رافعةٌ القراءة بالنصب فيهما	٣	٣	١٧٩
	٥٧ ــ سورة الحديد			
١٣٠٦ ــ	وهُوَ معكم القراءة بسكون هاء « وَهْو »	٤	١	٢١٠
	٦٥ ــ سورة الطّلاق			
١٣٠٧ ــ	واللاّيَ يَئِسْ قرىء « واللاّي »	٤	١	٢٨٧
	٧١ ــ سورة نوح			
١٣٠٨ ــ	وَدّاً ولا سُواعاً ولا يَغُوثاً ويَعُوقاً ونَسْراً القراءة بتنوين « يغوثاً » و « يعوقاً »	٢٣	١	١١٩
١٣٠٩ ــ	خَطَايَاهم	٢٥	١	٣١٨
	القراءة بجمع التكسير	٢٥	٦	٣٢٠

الفهرس الثالث

فهرس الحديث الشريف

* * *

اللاّم

* * *

* * *

* * *

مسلسل	الحديث	الجزء	الصفحة
١٣١	يقول الله تعالى : أَعْدَدْتُ لعبادي الصّالحين ما لا عَيْن رأتْ ، ولا أذنٌ سَمِعَتْ ، ولا خَطر على قلب بَشَر ، بله ما اطَّلَعْتُم عليه	٤	٢١٨
١٣٢	يوم وَلَدَتْهُ أُمّه	٣	٢٢٩

* * *

اهـ

الفهرس الرابع

الأمثَــال

مسلسل	الأمثال	الجزء	الصفحة
	العين		
٢٠	عَذيرَكَ	٣	١٨–١٩–٢١
	الغين		
٢١	الغُرْبةُ أحد السِّباءَيْن	١	١٤٤
	الفاء		
٢٢	في كُلِّ وادٍ بنو سعد	٢	٣٥
	القاف		
٢٣	القَلَمُ أحدُ اللّسانيْن	١	١٤٤
	الكاف		
٢٤	الكِلابَ على البقر	٢	٣٤–٧٢
		٣	١٨–٢٠
٢٥	كلاهما وتمراً	٣	٢٢
٢٦	كُلُّ شَيءٍ مَهَهٌ ما النّساءَ	٣	٢٨٢
٢٧	كلّ شَيءٍ مَهَهٌ ما النّساء وذِكْرَهُنّ	٣	٢٨٨
٢٨	كُلّ شَيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ	٣	١٩

* * *

الفهرس الخامس

أقوال منسوبة الى رجال في عصر الاحتجاج

مسلسل	القول	القائل	الجزء	الصفحة
	الهمـــزة			
١	– أراهُمُني الباطلُ شيطاناً	عثمان رضي الله عنه	١	٢٢٠
٢	– أعزز عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مُجدّلاً	عليّ رضي الله عنه	٥	٦١
٣	– أغُدّةٌ كغدّة البعير وموتاً في بيت سلوليّة ؟	عامر بن الطّفيل	٣	١٢٢
٤	– إنّ وراكِبَها	ابن الزبير	٢	١٨٠
٥	– أيمنك لئن ابْتَلَيْتَ لقد عافَيْتَ	عروة بن الزبير	٤	٢٤٠

* * *

الشـــين

مسلسل	القول	القائل	الجزء	الصفحة
٦	– شَهِدتُ صِفِّين ، وبئست الصِّفُّونَ	سهل بن حنيف	١	١٧٠
			٥	٤٠

* * *

مسلسل	القول	القائل	الجزء	الصفحة
	القاف			
٧	— قَضِيَّةٌ ولا أبا حسن لها	عمر رضي الله عنه	٢	١٩٥
	* * *			
	الكاف			
٩	— كأيِّنْ تقرأ سورةَ الأحزاب ، آية ؟ فقال ابن مسعود : ثلاثاً وسبعين	أُبيّ	٤	٣٨٩
١٠	— كذَبَ عليكم الحجّ	عمر رضي الله عنه	٥	٢١
١١	— كلّ الناس أفقه منك يا عمر	عمر رضي الله عنه	٣	٣٠
١٢	— كَلِمَةٌ ما يَسرُّني أنَّ لي بها الدّنيا	عمر رضي الله عنه	٤	١٥٩
	* * *			
	اللام			
١٣	— لا قُرَيْشَ بَعْدَ اليوم	أبو سفيان بن حرب	١	٢٥٢
١٤	— لو غَيْرُكَ قالها يا أبا عُبَيْدَة	عمر رضي الله عنه	٤	٣٤٧
	* * *			
	النون			
١٥	— نِعْمَ العبد صُهَيْبٌ لو لم يَخَفِ الله لم يَعْصِهِ	عمر رضي الله عنه	٤	٣٤٥
	* * *			
	الهاء			
١٦	— هذا فَصْدِي أنَه	حاتم	١	٢٠٧
	* * *			

مسلسل	القول	القائل	الجزء	الصفحة
	الـــواو			
١٧	— واعجباً لك يابن العاص	عمر رضي الله عنه	٣	٣٦
١٨	— وجَدْتَ النّاس اخبُر تَقْلَهْ	أبو الدرداء	٥	١٧٤

* * *

مسلسل	القول	القائل	الجزء	الصفحة
	اليــاء			
١٩	— يا إيّاك قدْ كِفَيْتُكْ	الأحوص	٣	٤٦

* * *

أقوال منسوبة إلى أعراب

مسلسل	القول	القائل	الجزء	الصفحة
٢٠	— اللّهُمّ إن استغفاري إياك مع كَثْرة ذنوبي لَلُؤْم، وإن تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لغيّ	أعرابي	٥	٦٩
٢١	— والله ما هي بنعم المولودة	أعرابي	٥	٢٥

* * *

قول منسوب إلى الفقهاء أو العلماء

مسلسل	القول	القائل	الجزء	الصفحة
	— لا يجوز أكل الميتة اللهم إلاّ أن يضطر	العلماء	٣	٦٥
٢٢	— وما ضبب بذهب أو فضة ضبة	الفقهاء	٥	١٩

الفهرس السادس

أقوال مَنسوبَة إلى العَـرَب

أقوال منسوبة إلى العرب ، وتشمل التعبيرات الآتية :

١ — قول العرب :
٢ — قولهم .
٣ — قالوا .
٤ — قال بعض العرب
٥ — قال رجل من العرب
٦ — قالت امرأة من العرب

* * *

البـــاء

* * *

التـــاء

* * *

الثـــاء

مسلسل	القول	الجزء	الصفحة
	الجيم		
٢١	ـ جاء البُسُرُ قَفيزين وصاعَيْن	٢	٧٠
٢٢	ـ جَرْدُ قَطيفَةٍ	٤	٢٧٦
	* * *		
	الحاء		
٢٣	ـ حَسْبُكَ يَنَم النّاس	٢	٤٤
	* * *		
	الخاء		
٢٤	ـ خَشْرَمُ دَبْر	٤	٢٧٦
٢٥	ـ خيرٍ ، لمن قال : كيف أصبحت ؟	٤	٢٢٥
	* * *		
	الذال		
٢٦	ـ الذَّودُ إلى الذَّود إبِل	٤	١٥٤
	* * *		
٢٧	ـ رَاكبَ النّاقة طليحانِ	٢	٥٢
٢٨	ـ رب ابنه ِخيرٌ من ابن	٤	١٨٣
٢٩	ـ رُبَّ أبيهِ	٤	١٧٩
٣٠	ـ رُبَّ أخيهِ	٤	١٧٩
٣١	ـ رُبَّ رَجُلٍ قام	٤	١٨٣
٣٢	ـ ربطْتُ الفرَس لا تَنْفَلِت	٤	١٣٩
	* * *		

* * *

* * *

مسلسل	القول	الجزء	الصفحة
٧٤	ـ لا سَيْفَ إلاّ ذُو الفَقَار	٢	٢٠٣
٧٥	ـ لاسيّما زَيْدٌ	٢	٤٠
٧٦	ـ لا عليك	٢	٢٠٣
٧٧	ـ لاه أبوك	٤	٢٢٦
		٥	١٢
٧٨	ـ لحت عينه	٥	٢٩
٧٩	ـ لِقَاحان سَوْداوانِ	١	١٣٩
٨٠	ـ لَلّهِ لا يُؤَخّر الأجل	٤	٢٣٥
٨١	ـ ليس خَلقُ الله أَشْعَرَ مِنْهُ	٢	٧٣
٨٢	ـ ليس َخلق اللهُ مِثْلَهُ	٢	٨٠
٨٣	ـ ليس الطِّيب إلا المِسْكُ	٢	٨٠
٨٤	ـ لَيَنْسِي ولَيَنْسُك	١	٢٢١

* * *

الميم

مسلسل	القول	الجزء	الصفحة
٨٥	ـ ما أحسن بالرجل أن يصدق	٥	٦٠
٨٦	ـ ما أحسن في الهيجا لقاءها	٥	٦٠
٨٧	ـ ما أطوله	٥	٥٥
٨٨	ـ ما أعظم الله وما أقدره	٦	٤٦
٨٩	ـ ما أنْتَ وزيداً	٣	٢٤٣
٩٠	ـ ما جاءت حاجتُكَ	٢	٧٠
٩١	ـ ما رأيت كذبةً أكثرَ عليها شاهِدٌ من كذبةِ أميرٍ على مِنْبر	٥	١٠٩

مسلسل	القول	الجزء	الصفحة
٩٢	ـــ ما شاءَ اللهُ كانَ	٢	٨٣
٩٣	ـــ ما فَعَلَتْ خَمْسَةَ عَشَرَك	٣	٥٨
٩٤	ـــ مَخْبَشَان	٣	٦١
٩٥	ـــ مررت بهم الجماء الغفير	٤	١٨
٩٦	ـــ مررت غير مرة حتى أدخلها	٤	١١٦
٩٧	ـــ مسجد الجامع	٤	٢٧٦
٩٨	ـــ مضى عامُ الأوّلِ بما فيه والعامُ الأوَّلُ ، وعام أوّلٍ بما فيـــه	٥	١١٧
٩٩	ـــ مُطِرنَا مكان كذا فكان كذا	٥	٢٣٢
١٠٠	ـــ مَطْيَبَان	٣	٦١
١٠١	ـــ مكذبان	٣	٦١
١٠٢	ـــ مكرمان	٣	٦١
١٠٣	ـــ ملأمان	٣	٦١
١٠٤	ـــ ملكعان	٣	٦١

* * *

النـــون

مسلسل	القول	الجزء	الصفحة
١٠٥	ـــ النّاس مَجْزِيُّون بأعْمالِهم إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ وإن شَرّاً فَشَرٌّ	٢	١٠٣
١٠٦	ـــ نَشَدْتُكَ اللهَ لَمّا فَعَلْتَ كذا	٣	٢٩٨
١٠٧	ـــ نِعْمَ هُمْ قَوْماً أنتم	٥	٣٤

* * *

اهـ

الفهرس السابع

تعبيرات مسموعة من العرب

بلفظ (سمع)

* * *

مسلسل	المسموع	الجزء	الصفحة
	الجـيم		
١١	جاءت الخيلُ بَدادِ	٤	٢٠
١٢	جاءته كتابي فاحتقرها	٦	٦٣
١٣	جئت بلا شَيْء	٢	٢٠٢
١٤	جلَسا على وَحْدَيْهِما	٤	٢٠

* * *

مسلسل	المسموع	الجزء	الصفحة
	الحـاء		
١٥	حسن الحمرة	٦	٥٣
١٦	حسن العمة	٦	٥٣

* * *

مسلسل	المسموع	الجزء	الصفحة
	الـدال		
١٧	دفن البناه من المكرماه	٦	٢١٦
١٨	دِينارُكُمْ مُخْتلِفة	١	١٧١

* * *

مسلسل	المسموع	الجزء	الصفحة
	الـرّاء		
١٩	رجع عَوْدُهُ على بَدْئِه	٤	١٩

* * *

مسلسل	المسموع	الجزء	الصفحة
	الـزّاي		
٢٠	زيد إقبالاً وإدباراً	٤	٢٠

* * *

مسلسل	المسموع	الجزء	الصفحة
	الضـاد		
٢١	ضَعْ رِحَالهما	١	١٧١

مسلسل	المسموع	الجزء	الصفحة

* * *

الطـــاء

٢٢	طلبته جُهْدِي وطاقتي ووَحْدِي	٤	١٩

* * *

العـــين

٢٣	عظيم المناكب	١	١٧٢
٢٤	عظيمة الأوراك	١	١٧٢
٢٥	عليه مئةٌ بِيضاً	٤	٢١
٢٦	عَيْناه حَسنَةٌ	١	١٧١

* * *

الغـــين

٢٧	غليظةُ الحواجِب والوَجَنَاتِ والمرافق	١	١٧٢

* * *

الفـــاء

٢٨	فيها رجل قائماً	٤	٢١

* * *

القـــاف

٢٩	قَتَلَتْهُ صَبْراً	٤	١٤
٣٠	قَد بِتّ أحرسني وحدي	٢	٢٤١
٣١	قَد لَعَمْرِي بِتّ سَاهِراً	٤	٣٧٧
٣٢	قد واللهِ أحسنت	٤	٣٧٧

مسلسل	المسموع	الجزء	الصفحة
	الهـــاء		
٤٥	ـــ هذا بُسْراً أطْيَب منه رُطَباً	٤	٣١

* * *

مسلسل	المسموع	الجزء	الصفحة
	الواو		
٤٦	ـــ وَحِدَ يَحِدُ	٤	٢٠

* * *

الفهرس الثامن

حكايات منسوبة الى رواة ونحويين

مسلسل	الحكاية	الحاكي	الجزء	الصفحة
	الصـــاد			
٣٥	ــ الصّالح وبِئس الرجل في الحق سواء	الفراء	٥	٢٧
	* * *			
	العـــين			
٣٦	ــ عدمتني ، وفقدتني ، ووجدتني	الفراء	٢	٢٤١
٣٧	ــ عُزين « بضم العين»	الصاغاني	١	١٥٩
٣٨	ــ عليّ عَبْدِ الله زيداً ، بجر «عبد الله»	الأخفش	٥	١٢٥
٣٩	ــ عنُ القومِ « بضم النون »	الأخفش	٦	١٨٢
	* * *			
	الفـــاء			
٤٠	ــ فريت ، وتوصّيت ، ورفوت	الأخفش	١	١٨٠
٤١	ــ فيك نِعِمْ الخَصْلَة	الرؤاسي	٥	٢٧
	* * *			
	القـــاف			
٤٢	ــ قال فلانة	سيبويه	٦	٦٥
	* * *			
	الكـــاف			
٤٣	ــ كُلُّ ذِي عَيْنٍ ناظرةٌ إليك	الفراء	٢	١٢
	* * *			
	الـــلاّم			
٤٤	ــ لا جرم ولآتينـك	الفراء	٤	٢٦٠

مسلسل	الحكاية	الحاكي	الجزء	الصفحة
٤٥	ـ لا سواء	سيبويه	٢	٤٠
٤٦	ـ لا كذلكَ رَجُلاً ، ولا كزيد رجلاً ، ولا كالعشية زائراً	الرماني	٢	١٩٨
٤٧	ـ لا مِثْلَ ما في « لاسيّما »	ابن الأعرابي	٣	٢٩٥
٤٨	ـ لدن غُدْوَةٌ برفع « غدوة »	الكوفيون	٣	٢١٩
٤٩	ـ لَوَ أنَّ عَلَيها خِماراً أسْوَدَ	القالي	٢	١٥٤
٥٠	ـ لَوْ تَرِما	ابن الأعرابي	٣	٢٩٦
٥١	ـ ليس أحَدٌ	سيبويه	٢	٨٥
٥٢	ـ لَيْسَ زيدٌ ولا أخوه قاعدين	سيبويه	٢	١٣٠

* * *

الميم

مسلسل	الحكاية	الحاكي	الجزء	الصفحة
٥٣	ـ ما أتاني أحدٌ إلا زيداً	سيبويه	٣	٢٥٤
٥٤	ـ ما زيدٌ قائماً فمتخلّفاً أحدٌ	الكوفيون	٢	١٣٠
٥٥	ـ ما لي إلاّ أبوك أحَدٌ	سيبويه	٣	٢٥٦
٥٦	ـ ما مررت بأحد إلاّ زيداً	سيبويه	٣	٢٥٤
٥٧	ـ متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً	سيبويه	٥	١٤٦
٥٨	ـ مِذ (بكسر الميم)	اللحياني	٣	٢٢٢
٥٩	ـ مررت بأبيات جاد بهن أبياتاً وجدن أبياتاً	الكسائي	٥	٥٣
٦٠	ـ مررت برجل صالحٍ إن صالحٍ فطالح	يونس	٢	١٠٤

مسلسل	الحكاية	الحاكي	الجزء	الصفحة
٦١	مصدر « فتىً »	أبو زيد	٢	٧٤
٦٢	ملكت كم غلام	الأخفش	٣	١٠
٦٣	مِنذ (بكسر الميم)	اللحياني	٣	٢٢٢
٦٤	مَنْ يَسْمَع يَخَلْ	سيبويه	٢	٢٢٥
٦٥	موحد إلى مَعشر	أبو عمرو	١	٨٤

* * *

النــــون

مسلسل	الحكاية	الحاكي	الجزء	الصفحة
٦٦	نعما رجلين الزيدان ، ونعموا رجالاً الزيدون ، ونعمن نساء الهندات	الأخفش عن بعض بني أسد	٥	٤

* * *

هــــاء

مسلسل	الحكاية	الحاكي	الجزء	الصفحة
٦٧	هذا زَيْدٌ مَلأْمَان	أبو حاتم	٣	٦٢
٦٨	هذا غلامُ واللهِ زَيْدٍ	الكسائي	٤	٢٩٥
٦٩	هذه هندٌ بنت عاصم « بالتنوين »	سيبويه	٣	٥٧

* * *

الــواو

مسلسل	الحكاية	الحاكي	الجزء	الصفحة
٧٠	وَعِمَ يَعِم . بمعنى نعِم يَنْعَمُ	الأعلم	٥	٢٤
٧١	والكرامةِ ذَاتُ أكْرَمكم اللهُ بهْ	الفراء	١	٢٠٠–٢٨٩

* * *

مسلسل	الحكاية	الحاكي	الجزء	الصفحة
	اليـــاء			
٧٢	ـ يا أمَتُ لا تَفْعَلِي	الخليل	٤	٣٠٢
٧٣	ـ يا تميم كلّكم	الأخفش	٥	٢٨٢
٧٤	ـ يا ربُّ اغْفِر لي	سيبويه	٤	٣٠١
٧٥	ـ يا زيدُ بنُ عمرو « بالرفع »	الأخفش	٥	٢٨١
٧٦	ـ يا قَوْمُ لا تَفْعَلُوا	سيبويه	٤	٣٠١
٧٧	ـ يُعْصُرٌ « بضم الياء والتنوين »	أبو زيد	١	٩٩

* * *

الفهرس التاسع

حكايات غير منسوبة

* * *

الفهرس العاشر

أساليبُ نحويّـة مأثورة

* * *

البــاء

* * *

* * *

* * *

مسلسل	الأسلوب	الجزء	الصفحة
	الكاف		
٨٣	ـ كأنّك بالشِّتاءِ مُقْبِلٌ	٢	١٥١
٨٤	ـ كأنّك بالفرج آتٍ	٢	١٥١
٨٥	ـ كُلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُه	٢	٤٣
٨٦	ـ كلاهُما وتمراً	٣	٢٢
٨٧	ـ كُلَّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدِرْهَمٍ	٥	٢٦٩
٨٨	ـ كلَّ شَيءٍ ولا هذا	٣	٢٠
٨٩	ـ كلمته فاه إلى فيّ	٤	١٠
٩٠	ـ كيف أخاف الظلم ، وهذا الخليفة قادماً	٢	٧١
٩١	ـ كيف أخاف البرْد وهذه الشّمْسُ طالعةً	٢	٧١
	* * *		
	اللاّم		
٩٢	ـ لا أفعل ذلك عوض العائضين	٣	٢١٢
٩٣	ـ لا أفعله البتة	٣	١٢٤
٩٤	ـ لا أفعل ذلك ولا كيداً ولا همّاً	٣	١١٨
٩٥	ـ لا أكلمه القارظين	٣	١٧٠
٩٦	ـ لأفعلن ذلك ورغماً وهواناً	٣	١١٨
٩٧	ـ لا تنزل على أحد من بني تميم إن وافيتهم إلاّ قيْسًا	٣	٢٥٤
٩٨	ـ لا نولك أن تفعل	٢	٢٠٧
٩٩	ـ له علي دينارٌ اعترافاً	٣	١٢٤
١٠٠	ـ له على عشرة إلا درهماً	٣	٢٧١

* * *

الفهرس الحادي عشر

الشَّوَاهِدُ الشِّعْرِيَّة

القافية	البحر	القائل	ارقام الشواهد

الهمــزة

الهمزة المفتوحة

القافية	البحر	القائل	ارقام الشواهد
وظباءَ	الخفيف	الأخطل	٥١٥
ورداءهُ	الكامل	مجهول	١١٥

* * *

الهمزة المضمومة

القافية	البحر	القائل	ارقام الشواهد
بداءُ	طويل	محمد بن بشير أو للشماخ	٩٥٥
وراءُ	»	عين بن مزاحم	٨١٦
الداءُ	البسيط	أبو نواس	١٠٩١
دواءُ	»	مسلم بن معبد الوالبي	١٣٦٤ـ١٥٧٥ـ١٧٥٢
جزاءُ	»	الفرزدق	٧٦٤
الشتاء	»	الربيع بن ضبع	٣٧٧
نساءُ	»	زهير بن أبي سلمى	٥٩٩ـ٩٦٣ـ١٣٤٧
والفتاءُ	»	الربيع بن ضبع	٤٨٠

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
والإخاءُ	الوافر	الحطيئة	١٠٣٢
وماءُ	الوافر	حسان بن ثابت	٣٩٣
سواءُ	الوافر	حسان بن ثابت	٢٨٩
ولا سواءُ	الوافر	أبو حزام العكلي	٥٢١
الحكماءُ	الكامل	مجهول	١٣٨
وتنكؤها	المنسرح	ابن هرمة	٣٥٧ـ٩٦٥
العلاءُ	الخفيف	الحارث بن حلّزة	٦٢٦

* * *

الهمزة المكسورة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
وسماءِ	طويل	مجهول	١٥٣
إثراءِ	البسيط	مجهول	٢٧٩
بأيماءِ	البسيط	مجهول	١٤١٦
بقاءِ	الخفيف	أبو زبيد الطائي	٤٤٢
نجلاءِ	الخفيف	عديّ بن الرعلاء	١١٥٤
ارعواءِ	الخفيف	مجهول	٣٥٨

* * *

الباء الساكنة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
السحائبْ	الكامل	مجهول	٦٣٠
اضطربْ	المتقارب	أبو داود الإيادي	١٦٠٦

* * *

الباء المفتوحة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
تصوّبا	طويل	الأسود بن يعفر	١٠٥٥ـ١٠٩٤ـ١٧٥٤

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
حَرْبا	طويل	طالب بن أبي طالب	١٥٤٩
نُجُبا	طويل	جرير	٩٢٧
بغضوبا	طويل	مجهول	٤٣٣
معذبا	طويل	مجهول	٤١٨ـ٩٠٠
رعبا	طويل	مجهول	٦١٥
عقبا	المديد	مجهول	٣٦٢
الحقبا	البسيط	ابن أحمر	٧٧٧
أوكِلبا	البسيط	أبو الطفيل	٨٦٨
أوكربا	البسيط	الحطيئة	٤٨٤ـ٦٦٨
ومنتقبا	البسيط	الحطيئة	٩٧٤
أبا	البسيط	الحطيئة	١٤٨٩
أو كذبا	البسيط	المجنون	١٢٠٦
غلبا	البسيط	مجهول	٤١٠
إرهابا	البسيط	مجهول	١٢٩٣
غلابا	البسيط	مجهول	١٦٦٣
ذهابا	الوافر	مجهول	٢٢٧
المصابا	الوافر	جرير	١٨٩ـ٩٩٤ـ١٣٥٨
الكلابا	الوافر	جرير	٦٣٩
أصابا	الوافر	جرير	١٧٢٥ـ١٨٠٦
كلابا	الوافر	جرير	١٨١٧
حسابا	الوافر	مجهول	٧٩

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
رقيبا	الرمل	عمر بن أبي ربيعة	١٦٥
دبيبا	الخفيف	أبو أمية الحفقي	٥٧٥
حُبّا	الخفيف	مجهول	١١٠٥
منيبا	الخفيف	مجهول	١٥٧١
يبابا	المتقارب	أسامة بن الحارث أو لأبي سهم الهذلي	٤٦٨

* * *

الباء المضمومة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
ومرحبُ	الطويل	طفيل الغنويّ	٦٥٠
غريبُ	الطويل	أبو الحدرجان	١٧٢٦
هبوبُ	الطويل	أبو القمقام	١٦٢٦
طبيبُ	الطويل	علقمة الفحل	١٠٥٤
قليب	الطويل	علقمة الفحل	١٦١٨
ندوب	الطويل	علقمة الفحل	٢٧٠
لغريب	الطويل	ضابىء البرجميّ	١٦٧٦–١٦٧٧
الثعالب	الطويل	راشد بن عبد ربه	١٠٥٣
مذهب	الطويل	النابغة الذبياني	٨٨٥
أجرب	الطويل	النابغة الذبياني	١٠٤٧
وتغيبُ	الطويل	حميد بن ثور	٨١
إذْ يتقلّبُ	الطويل	مرة بن عداء الفقعسي	٢٣٨
منك قريبُ	الطويل	كعب بن سعد الغنوي	١١٢١ – ١٥١٦
يلعبُ	الطويل	الكميت بن زيد	٧٦١–١٣٢٩

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
وتحسبُ	الطويل	الكميت بن زيد	٥٩٠
رطيبُ	الطويل	مجهول	٥٠٦
تغربُ	الطويل	نُصيب	٨٠٧
تطيبُ	الطويل	المخبل السّعدي	٩٧٥
أطيبُ	الطويل	الفرزدق	١٥٠٤
أقاربُه	الطويل	الفرزدق	٦٣١
طالبُه	الطويل	الفرزدق	١٣٩٥
شاربُه	الطويل	فرعان بن الأعرف	٥٨٨
مضاربهُ	الطويل	نهشل بن حرّي	١١٥٧
وملاعبه	الطويل	ذو الرمة	٤٨٦
صاحبه	الطويل	مجهول	٢٦٤
طلابها	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	١٦١١
حسيبها	الطويل	المجنون	١٧٤٤
عابُها	الطويل	مجهول	٤٢٨
حبيبُ	الطويل	مجهول	١٦١٢
يذهبُ	الطويل	مجهول	١٦٢٠
وأجدبوا	الطويل	مجهول	١٣٤
تحطب	الطويل	مجهول	٦٦٥
والأب	الطويل	مجهول	١٦٧٤
في خيره يتقلب	الطويل	مجهول	٩٢٢
والشيبُ	البسيط	قيس بن رفاعة	٧٢
الأدبُ	البسيط	فزاريّ	٥٩٤

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
الذيبُ	البسيط	جنوب أخت عمرو	١٩٠
مكذوبُ	البسيط	أبو داود الإيادي	٧٨٣
عربُ	البسيط	ذو الرمة	٦٤٦
شنبُ	البسيط	ذو الرمة	١٥٧٧
وتأويبُ	البسيط	جرير	٥٨
كلبُ	البسيط	الضحاك بن سعيد	١٤٩٧
ذيبُ	البسيط	مجهول	١١١٩
فرجٌ قريبُ	الوافر	هدبة بن خشرم	٤٧٧
مرتعها قريبُ	الوافر	مجهول	٤٨٣
الخطوبُ	الوافر	إياس بن الأرت أو جابر بن رألان	٤٣١
ثيابُ	الوافر	أمية بن أبي الصلت	١٧٥٤
يصابُ	الوافر	مجهول	١٠١٣
يجيبُ	الوافر	مجهول	١٧٨٢
لا تخيبُ	الوافر	مجهول	١٠٦١
الكذوب	الوافر	لرجل من بني بحتر	١٦٥٨
ولا أبُ	الكامل	رجل من مذحج	١٦٧١
أعجبُ	الكامل	هني بن أحمر	٧٤٥
يتلهب	الكامل	زيد الفوارس	٩٣٥
الثعلبُ	الكامل	ساعدة بن جؤية	٧٦٩–١٣٩٦
كواكبها	المنسرح	عدي بن زيد	٨٨٩
مطّلبُ	المنسرح	ابن قيس الرقيات	١٢٠

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
أربُ	المنسرح	مجهول	١١٦٢
غضوبُ	الخفيف	الكلحبة العريني	٤٧٣
خطيبُ	الخفيف	صالح بن عبد القدوس	١١٥٠
فأجابوا	الخفيف	مجهول	١٠٧٨
والجنوبُ	الخفيف	مجهول	٨٩٧

* * *

الباء المكسورة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
المتغيب	الطويل	امرؤ القيس	٥١١
بالمجرّب	الطويل	امرؤ القيس	٢٨٧—٤٥٤
الكتائبِ	الطويل	النابغة الذبيانيّ	٩٠٥
عقاربِ	الطويل	النابغة الذبياني	١٢٧٣
الكواكب	الطويل	النابغة الذبياني	٧٢٤
قاربِ	الطويل	سواد بن قارب	٤٥٠—٨٦٧
قلبي	الطويل	مسعود بن بشر	١١٨٤
تقضّب	الطويل	جندل بن عمرو	٨٥٩
بالمتقارب	الطويل	مرار بن هماس	١٤٣٣
لغروبِ	الطويل	أبو سفيان بن حرب	٨٥٣
طالِب	الطويل	معاوية بن أبي سفيان	١٢٦٥
ولا متقارب	الطويل	عبد الله بن رواحة	٢٩٠—١١٨٨
بلبيب	الطويل	أبو الأسود الدّؤلي	١٤٧٦
الذوائبِ	الطويل	القطامي	٨٥٠
بيثربِ	الطويل	الشماخ أو الأشجعي	١٤٥٧

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
المواكب	الطويل	الحارث بن خالد المخزومي	١٣٢٨
وحاصبِ	الطويل	ذو الرمة	١٧٠١
الحطبِ	الطويل	قيس بن ذريح	١٣٥٥
غربي	الطويل	عمارة بن عقيل	١٠٦٨
واهبِ	الطويل	عمارة بن عقيل	٦٢١
راكبِ	الطويل	عمارة بن عقيل	١٤٥٥
ذنوبي	الطويل	عمارة بن عقيل	٤٠٣
ومتعبِ	الطويل	عمارة بن عقيل	٧٣٤
الذّنَبِ	البسيط	أبو الغريب	١٢٨٠
للشيبِ	البسيط	سلامة بن جندل	٥٥٨
للعجبِ	البسيط	أبو الأسود الدؤلي	٧٠٢
نشبِ	البسيط	عمرو بن معديكرب	١٤٠٠
الكابِ	البسيط	الكميت بن زيد	٢٢٦
رابي	البسيط	الفرزدق	٦١
عجبِ	البسيط	مجهول	٤٠٤–١٦٤٩
النُّوب	البسيط	مجهول	٤٧
القرب	البسيط	مجهول	٩٢٦
ترب	البسيط	مجهول	١٠٣٧
الذّئب	البسيط	أبو الغريب	١٢٨٠
عطبِه	البسيط	أبو الغريب	١٠٧٧
ونابِ	الوافر	امرؤالقيس	١١٤٩
الإهاب	الوافر	حسان بن ثابت	١٤٩٦

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
ودعيتُ	الخفيف	السموءل	١٣٨٣
طويتُ	وافر	سنان بن الفحل	٢٤٩
الشفاةُ	وافر	مجهول	١٣٣

* * *

التاء المكسورة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
كرَّتِ	طويل	عمرو بن معديكرب	٦١٨
قادهأمّت	طويل	كثير عزة	١٧٨٤
صمّتِ	طويل	كثير عزة	١٦٥٧
مرَّتِ	طويل	مجهول	٣١٣
تجلّتِ	طويل	مجهول	١٦٨٩
هامتي	طويل	مجهول	١٣٧٢
منكسراتِ	طويل	مجهول	٣٦٣
العبراتِ	طويل	مجهول	٥٥٢
الملماتِ	بسيط	مجهول	١٢٣٧
الفراتِ	الوافر	عبد الله بن يعرب	٨١٣
أذاتي	الوافر	مجهول	٤٤٣
راسياتِ	الوافر	مجهول	١٤٥٩
خلتّي	كامل	سلمى بن ربيعة	١٣١٢
فملّت	كامل	سلمى بن ربيعة	١٤٠
أجنّتِ	كامل	شبيب بن جعيل	٢١٨–٤٤١
بالحسنات	كامل	مجهول	٣٦٥

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
وجناتِـها	كامل	مجهول	١٤٩٤
الطلحاتِ	خفيف	ابن قيس الرقيات	١٥٧٨
الغفلات	خفيف	مجهول	٥٦٥
فؤادك الغفلات	خفيف	مجهول	٧٨٢

* * *

الثاء المكسورة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
الثلاثِ	وافر	مجهول	٤٥٨

* * *

الجيم المفتوحة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
تأجّجا	طويل	عبد الله بن الحر	١٥٨٥

* * *

الجيم المضمومة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
نشِيجُ	طويل	أبو ذؤيب الهذلي	١١٢٧

* * *

الجيم المكسورة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
بالمتولّجِ	طويل	الشماخ	٢٨٨
اليرندجِ	طويل	الشماخ	١٠٨٠
المخارج	طويل	مجهول	٥٨٦–١٤٨٦
داجي	وافر	عبد الرحمن بن حسان	١١٢٦
ماء الحشرج	كامل	جميل أو عمر بن أبي ربيعة	١٠٥٢

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
أحجج	سريع	العرجي أو عمر بن أبي ربيعة	١١٢٣
خارج	سريع	مجهول	٢٩٥
بالبلج	متدارك	يوسف بن التوزي	٦٧٤

* * *

الحاء المفتوحة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
فأستريحا	وافر	المغيرة بن حبناء	٢١٠–١٠٢٢–١٣٥١
جانحا	كامل	مجهول	١٣٧٨
نافحه	سريع	مجهول	١٢٥٣

* * *

الحاء المضمومة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
أكدحُ	طويل	تميم بن مقبل	١٥٤٢
وصفائحُ	طويل	ثوبة بن الحمير	١٣١٥
صائح	طويل	توبة بن الحمير	١٣١٥
الطّوائحُ	طويل	الحارث بن بهنك	٦٣٢
وتراوحُ	طويل	مصادر بن مذعور	٨٢٨
ونوائحُ	طويل	معن بن أوس	٩٥٤
مبرّحُ	طويل	طائيّ	١٢٢٥
قادحُ	طويل	مجهول	١٧٠٦
المسارحُ	طويل	مجهول	١٢١٨
ومفارحُ	طويل	مجهول	١٧٧٦
سيوحُ	طويل	أحد الهذليين	١٩

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
المليحُ	وافر	آدم عليه السلام	١٧٠٢
قزحُ	كامل	الحكم بن عبدل	١٦٨٤
لابراحُ	كامل	سعد بن مالك	٤٣٥
السلاحُ	كامل	سعد بن مالك	٦٥٣

* * *

الحاء المكسورة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
رزّحِ	طويل	عروة بن الورد	١٥٣٣
والجوانِحِ	طويل	قسام بن رواحة	٤٨٠
سلاحِ	طويل	إبراهيم بن هرمة	٦٥٢—١٥٦٥
والصلاحِ	وافر	جميل	١٧٠٣
جناحي	وافر	الهذلي	٢٤٤
شراحي	وافر	يزيد بن مخرم الحارثي	١٧١
تستريحي	وافر	ابن الإطنابة	١٠٢٨
سرداحي	كامل	ابن ميادة	٨٢٩
النّفاحِ	كامل	مجهول	٧٠٣

* * *

الدّال المفتوحة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
قردا	طويل	جامع بن عمرو	٦٠٣
أسدا	طويل	عمر بن أبي ربيعة	٤٩٩
الفردا	طويل	مجهول	٧٨
والحمدا	طويل	مجهول	١٦٣٨
مسهّدا	طويل	الأعشى	٧٢٩

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
وأمردا	طويل	الأعشى	٨٥٤
موعدا	طويل	الأعشى	٦٨٧
فاعبدا	طويل	الأعشى	١٣٦٦
جامدا	طويل	الأعشى	١٩٧
عوّدا	طويل	الفرزدق	٣٩١
المقيّدا	طويل	الفرزدق	٥٤٤
منجدا	طويل	مجهول	٣٧٤
مجددا	طويل	مجهول	١١٧٢
عرّدا	طويل	مجهول	١٤٩٥
سؤددا	طويل	مجهول	١٦٤٦
أحمدا	طويل	مجهول	٦٥٨
عهودا	طويل	مجهول	٨٤٢–١٥٦٨
الشردا	بسيط	عبد مناف بن ربعي	٨٠١
الجلدا	بسيط	عبد مناف بن ربعي	١٧٢٣
عددا	بسيط	مجهول	٣٠٦–١٧٢٤
عضدا	بسيط	مجهول	٩٥
لمجهودا	بسيط	مجهول	٥٢٦
الجوادا	وافر	جرير	٦٨٨
مجيدا	وافر	خداش بن زهير	٣٥٦
وفودا	وافر	مجهول	١١٨٢
وعهودا	كامل	جميل	١٥٦٨
زادا	خفيف	مجهول	٧٦٣

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
الدال المضمومة			
والبعدُ	طويل	الحطيئة	١٤٢٩
الجهد	طويل	مجهول	٩٩٥
يخلّدُ	طويل	حسان	١٤٧٢
وتحمدُ	طويل	مجهول	٤٢٣
مفائدُ	طويل	زيد الفوارس	١١٧٧
كائدُ	طويل	كثيّر عزة	٤٧٠
لسعيدُ	طويل	أبو عزة الجمحيّ	٥١٨
لا يزال يزيد	طويل	المعلوط بن بدل	٤٣٢
الصفاد يزيدُ	طويل	مجهول	١٣٠٩
بعيدُ	طويل	مجهول	١٥٠٠
لعميدُ	طويل	مجهول	٥٢٣
حميدُ	طويل	مجهول	٥٨١
فأعودها	طويل	صخر بن جعد الخضري	٤٩١
جليدُها	طويل	عبد الواسع بن أمامة	٣٧٨
قيودُها	طويل	علي بن عميرة الجرميّ	٩٠٤
أعودها	طويل	العوام بن عقبة	٦٢٤
يقودها	طويل	الكميت	٦٨٩
بادوا	مديد	مجهول	٩٨٦
والحمدُ	بسيط	أمية بن أبي الصلت	٧٤٢
أحدُ	بسيط	جرير	٩٩٦
معتادُ	بسيط	مجهول	٥١٩

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
يسودُ	وافر	أنس بن مدركة	٣٠٥–٧٦٧
جودُ	وافر	عبد الرحمن بن حسان	٣٨١
أذودُ	وافر	مجهول	٢٧٦
فديد	وافر	زيد الخيل	١٤٨٣
وأبو يزيد	وافر	عقبة بن هبيرة الأسدي	٥٧٩
المزيد	كامل	عمر بن أبي ربيعة	٩١٠
الأسودُ	كامل	النابغة الذبياني	٣٢٣
مزيدُ	كامل	عبد الله بن غنمة	١٢٩٤
جدُّه	خفيف	أبو نواس	١٦٠٥

* * *

الدال المكسورة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
والحمدِ	طويل	حسان بن ثابت	٢٨٠
غمدِ	طويل	أبو ذؤيب	١٠٠٧
بعدي	طويل	أبو ذؤيب	١٦٢–٨٧٣
للودّ	طويل	مجهول	١٥٢٣
بالوجدِ	طويل	مجهول	١٢٣
من الوجدِ	طويل	مجهول	٥٨٤
المجدِ	طويل	مجهول	١٧٨
لهزمتي هندِ	طويل	مجهول	٤٤
إلى هندِ	طويل	مجهول	٥٥٤
على الوجدِ	طويل	مجهول	١٤٥٨
والمجد	طويل	مجهول	٧٤٧

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
معبدِ	طويل	أحد الجنّ	٧٧٠
بقعددِ	طويل	دريد بن الصّمة	٤٤٩
بمخلد	طويل	زهير	١٣١٩
الممدّدِ	طويل	طرفة بن العبد	٢٠٤
المتوقد	طويل	طرفة بن العبد	٢٦٨
مخلدي	طويل	طرفة بن العبد	٣ــ٦٨٦ــ١٠٤٠
مرصدِ	طويل	طرفة بن العبد	٦١٠
غدِ	طويل	الطّرماح	١٢
بأسعد	طويل	مجهول	١٩٤
موعد	طويل	مجهول	١٢٠١
خالد	طويل	الأشهب بن رميلة	٩٣ــ١٣٥٢
الرجال الأباعدِ	طويل	الفرزدق	٣٢٧ــ١٦٤٥
فكيف الأباعدِ	طويل	مجهول	٣٢٧
وحامدِ	طويل	مجهول	١٠٧٣
والدِ	طويل	مجهول	١٦٤
ماجدِ	طويل	مجهول	١٧٠
بخالدِ	طويل	مجهول	٣٩٩
العوائدِ	طويل	مجهول	٢٨٣
زيادِ	طويل	الفرزدق	٤٨٥ــ١٠٦٠
مزاد	طويل	كثير	٥٢٧
وثمودِ	طويل	أبو العلاء المعرّي	٤٩٢
جحود	طويل	أبو العلاء المعرّي	٤٩٢

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
بعيد	طويل	مجهول	١٦٩٢
الأبدِ	بسيط	النابغة الذبياني	٢٥٨ـ١٨٢١
الأبدي	بسيط	النابغة الذبياني	١٨٢١
الجلدِ	بسيط	النابغة الذبياني	٨٨١
فقدِ	بسيط	النابغة الذبياني	١٧٦ـ٥٤٢
لبدِ	بسيط	النابغة الذبياني	٣٧٢
الأقوام من أحدِ	بسيط	النابغة الذبياني	٩١٨
بالربع من أحد	بسيط	النابغة الذبياني	٨٨١ـ٨٨٤ـ١٧٥٥
بالحسد	بسيط	النابغة الذبياني	٧٥٤
النكد	بسيط	النابغة الذبياني	١٣٣٢ـ١٧٩٠
على أحدِ	بسيط	مجهول	٥٨٠
الحسد	بسيط	مجهول	٥٢
ذو رشدِ	بسيط	مجهول	٢٦٠
والجلد	بسيط	مجهول	٥١٠
قوادّي	بسيط	الأحوص	١٥٣٤
بعدّاد	بسيط	جرير	١٦٢٢
أولادِ	بسيط	جرير	١٦٢٢
بقرصادِ	بسيط	عبيد بن الأبرص	٩ـ١٣٥٠
لورّادِ	بسيط	مجهول	١١ـ١١٧٠
بآسادِ	بسيط	مجهول	١٦٤٧
أوغادِ	بسيط	مجهول	١٦٣٣
البلد	بسيط	مجهول	١٣٨٥

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
سعدِ	وافر	شريح بن الأحوص	٧١٤
معدِّ	وافر	مجهول	٢٦٢
بالشهادِ	وافر	أمية بن أبي الصلت	٢٢٤
رمادِ	وافر	حسان بن المنذر أو حسان بن ثابت	١٨١١
البلاد	وافر	عبد الله بن الزبير	٥٤٦
سادي	وافر	النابغة الجعدي	١٧١٦
مرادِ	وافر	عمرو بن معد يكرب	٦٤٨
بني زيادِ	وافر	قيس بن زهير	١١٢
العوادي	وافر	كثير عزة	٤٦٩
ابن زياد	وافر	مجهول	١٠٦٠
وغاد	وافر	مجهول	١٠٩
وأبو يزيد	وافر	عقيبة بن هبيرة	٥٧٩
المتعمّد	كامل	عاتكة بنت زيد	٥٣٣
يقصدِ	كامل	عامر بن الطفيل	١١٧٨
ومحمّدِ	كامل	الفرزدق	١٥٨٩
وكأنْ قد	كامل	النابغة الذبياني	٥٤١–١٢٨٨
ومعاهدِ	كامل	ابن ميادة	١١١٨–١٧٤٦
بسواد	كامل	الأعشى	١٧٥٠
ودادِ	كامل	الأعشى	١٧٣٥
بداد	كامل	عوف بن الخرع	٣٦

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
عوّادي	كامل	مجهول	٦١٤
عندي	الرمل	بعض المريدين	١١٣٣
شديدِ	خفيف	أبو زيد الطائي	١٢٧٧
والحجر الأسودِ	متقارب	أمية بن عائذ	١١٩٨
الأزند	متقارب	جرير	١١٨

* * *

الذال

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
مجذوذا	بسيط	مجهول	١٠٦٥
الأذى	متقارب	ابراهيم بن سفيان	١٤٣٨

* * *

الراء الساكنة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
التّجر	طويل	امرؤ القيس	٦١٢
والخصَر	طويل	امرؤ القيس	٧١١
وبالجزر	طويل	امرؤ القيس	٣٢
اعتذر	طويل	لبيد	١٢٢٤—١٧٥٦
قُدر	طويل	مجهول	٢٥٦
مُضَرْ	طويل	لبيد	١٧٦٩
لا يفر	كامل	زهير	١٧٩٣
سور	كامل	عدي بن زيد	١٧٧٥
بالسرر	رمل	حسين بن عرفطة	٤١٥
فخر	رمل	طرفة	١٤٨٥
المبرّ	رمل	طرفة	١٤٠٦

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
وذكرْ	رمل	مجهول	١٨٠٧
وحرْ	رمل	مجهول	١٤١٤—١٤٢٣
يأتمرْ	متقارب	امرؤ القيس	١٣٩٢
نسرّ	متقارب	النمر بن تولب	٣٢٤—١٠٨٥

* * *

الراء المفتوحة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
قفرا	طويل	ذو الرمّة	٣٩٦—٨٩٩
صبرا	طويل	ابن ميّادة	٣١٩
خمرا	طويل	مجهول	٨٠٩
ابن أحمرا	طويل	ابن أحمر	١٠٤٨
وتأزرّا	طويل	الفرزدق	١٦٧٠
على الموت أصبرا	طويل	النابغة الجعدي	١٥٠٣
تكسّرا	طويل	النابغة الجعدي	٨٩٤
أبجرا	طويل	مجهول	١٤٢٠
عيرا	طويل	مجهول	٢٤٥
آمرا	طويل	سواد بن قارب السدوسي	٣٦١—٣٩٢
الأصاغرا	طويل	مجهول	١٦٣٩
ذاكرا	طويل	مجهول	١١٩٧
سقرا	بسيط	بجير بن زهير	١٢٦٧
ياعمرا	بسيط	جرير	٧٠١
القمرا	بسيط	ذو الرمة	١٦٩٠
أحسابها عمرا	بسيط	الفرزدق	٥٦٠

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
قدرا	بسيط	مجهول	٥٥٠
وتستطارا	وافر	عنترة	١٣١٣
الكفارا	وافر	مجهول	١٢٧٠
ضرارا	وافر	مجهول	١٣٥
مزارا	وافر	مجهول	١٤٥١
الحجورا	وافر	رجل من سليم	٢٤٢
ما قدرا	كامل	مجهول	٩٦٦
نهارا	كامل	جرير	١٥٠٦
غرا	مجزوء الكامل	مجهول	١٧٨٩
العشيرة	مجزوء الكامل	أبو دهبل الجمحي	١٤٢٤
يضجرا	سريع	بعض المحدثين	٩٤٢
والمطرا	منسرح	الربيع بن ضبع	١٢٣٢
أوسرا	متقارب	مجهول	١٣٢٢
نارا	متقارب	أبو دؤاد الإيادي	١٢٥٤
خصالاً عشارا	متقارب	الكميت	٢٨
هريرا	متقارب	الأعشى	٨٧٢
العاشرْ	متقارب	مجهول	١٦٨٦

* * *

الراء المضمومة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
الصدرُ	طويل	حاتم الطائيّ	١٧٤
كان له وفْر	طويل	حاتم الطائيّ	٦٠٢
بجرعائك القطرُ	طويل	ذو الرمة	٣٥٣–١٠٠١–١٣٣٣

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
الحشرُ	طويل	سلمة بن يزيد الجعفيّ	١١٣٠
الأمرُ	طويل	أبو صخر الهذليّ	١٣٣٥
بلله القطرُ	طويل	أبو صخر الهذليّ	٧٥٧
عصرُ	طويل	أبو صخر الهزليّ	٨٠٣ــ١٧٨٧
والأجرُ	طويل	مجهول	٤٥٢
أمرُ	طويل	محمد بن إسماعيل	٤٨٨
البدرُ	طويل	مجهول	٥١٤
الشزرُ	طويل	مجهول	٣٨٣
والتمرُ	طويل	مجهول	٥٩٨
شفر	طويل	مجهول	٨٨٨
تصفر	طويل	تأبط شراً	٤٨٢
أجدر	طويل	تأبط شراً	٨٧
تنظر	طويل	جميل أو لابن أبي ربيعة	١٠٠٩
هوبرُ	طويل	ذو الرمة	١٢٥١
أنورُ	طويل	مجهول	٣٨٧
ميسّرُ	طويل	أبو زبيد الطائي	٧٣٣
تذكرُ	طويل	زهير	٧١٥
فيخصرُ	طويل	عمر بن أبي ربيعة	١٣٢٦
أحصرُ	طويل	عمر بن أبي ربيعة	٥٠٠ــ١٧٧٢
متيسر	طويل	الفرزدق	٤٥٧
يحذرُ	طويل	مجهول	٨١٥
فيكبرُ	طويل	مجهول	١٦٠٢

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
عاقرُ	طويل	أبو طالب	١٤٨٢
ويسلم عامرُ	طويل	قيس بن زهير	١٠٣٤
التساترُ	طويل	كثير عزّة	١٤٣٤
القصائرُ	طويل	كثير عزّة	٢٦٩
البحاترُ	طويل	كثير عزّة	٣٢٩
تداثُـرُ	طويل	لبيد	١٣٠٦
آسر	طويل	مجهول	١١٠٢
عزة عامرُ	طويل	مجهول	٢٣٢
المخاطرُ	طويل	مجهول	٨٤٠
غامر	طويل	لأوس بن حجر من قصيدة فائية	١٠٤٥
متساكر	طويل	الفرزدق	١٨٥
أطيرُ	طويل	العباس بن الأحنف أو المجنون	٢٩٩
لصبورُ	طويل	المجنون	٧٨١
يسيرُ	طويل	مجهول	٣٧٠
تصاهرُه	طويل	الفرزدق	٣٩٠
دعاثره	طويل	مضرس الأسدي	١٥٦٣
مطيرها	طويل	توبة بن الحمير	١٠٢
فجورها	طويل	توبة بن الحمير	١٦٢٣
أزورها	طويل	الفرزدق	٢٦٥
عصيرها	طويل	مضرس بن ربعي	١٤٧٧

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
يضيرها	طويل	مجهول	١٨١٤
يعتبرُ	مديد	مجهول	٣٥١
هجرُ	البسيط	الأخطل	٦٤١
البقرُ	البسيط	أنس بن مدركة	١٠٣٨
عمرُ	البسيط	جرير	١٥٥٢
تنتظر	البسيط	زهير	١٦٤٣
بشر	البسيط	الفرزدق	٨٦٩ــ٤٢٤
تأتمر	بسيط	مجهول	١٥١
ديارُ	بسيط	مجهول	١٣١
سنمّار	بسيط	سليط بن سعد	١٧٩
وكارُ	بسيط	عبدة بن الطبيب	١٧٤٩
مختارُ	بسيط	يزيد بن حماز	١٠١٥
فأنظورُ	بسيط	ابن هرمة	١٦٩٦
مياسيرُ	بسيط	حريث بن جبلة	٨٢٥ــ٧٩٦
لمغرورُ	بسيط	مجهول	١٧٧٠
الكبارُ	مخلع البسيط	الأعشى	٦٩٦
وبارُ	مخلع البسيط	الأعشى	٣٣
نزارُ	مخلع البسيط	مجهول	٧٥
ساروا	مخلع البسيط	مجهول	٣٦٩
أزارُ	مخلع البسيط	مجهول	٤٧٩
يا للناس عارُ	مخلع البسيط	مجهول	٧٠٦
زميرُ	مخلع البسيط	الشماخ	١٣٦

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
والفخرُ	كامل	المخبل السعدي	١٦٦٦
قتلِ عارُ	كامل	ثابت قطنة	٣١٦–١٠٦٦
معذورُ	كامل	الأقيشر الأسدي	٩١٢
مجيرُ	كامل	شمردل بن شريك	٣٨٠
ميسورُ	كامل	مجهول	١١٨٣
مسرورُ	كامل	مجهول	١١٨٣
المقهورُ	كامل	مجهول	١٢٩٩
الفرارُ	رمل	الأفوه الأودي	٤٤٦
المهارُ	خفيف	أبو دواد الإيادي	١٠٧٥–١١٥٣
غزارُ	خفيف	أبو دواد الإيادي	١٥٨٣
اعتبارُ	خفيف	مجهول	٣٨٥
وخسارُ	خفيف	مجهول	٧٨٦
بورُ	خفيف	لأمية بن أبي الصلت	٨٩٣
الصَّبا والدبورُ	خفيف	عدي بن زيد	٣٧١
تصيرُ	خفيف	عدي بن زيد	٣٤٤–١٥٢٩
ينيرُ	خفيف	عدي بن زيد	٧٧٢
والدبورُ	خفيف	عدي بن زيد	٣٧١
فقيرُ	خفيف	مجهول	٦٥٤
مقاديرُها	متقارب	الأعور الشنّي	١٠٨٩
مأسورُها	متقارب	الأعور الشنّي	٤٥٦

* * *

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
الراء المكسورة			
عن عمرو	طويل	راشد بن شهاب	٢٢٣
التحيل والمكر	طويل	زياد بن سيار	٥٨٢
لا ندري	طويل	نصيب	١١٦٦
العشر	طويل	النواح الكلابي	١٦٨٧
الخدائع والمكر	طويل	مجهول	٥٦٩ـ٩٤٠
إلى الصبر	طويل	مجهول	١٤٥٥
والصبر	طويل	مجهول	١٤٣٦
كالنسر	طويل	مجهول	٨٤٩
لليسر	طويل	مجهول	١٠٣٣
بالشّعر	طويل	أبو الحسن الحضري	١٧٩٦
الظهر	طويل	تميم بن مقبل	١٤٨٨
والجهر	طويل	مجهول	١١٧٣
منقر	طويل	الأسود بن يعفر	١٦٠٩
منبر	طويل	كعب بن معدان	٧٤
الأعاصر	طويل	زياد الأعجم	٦٠٤
المشافر	طويل	الفرزدق	٥١٢ـ٨٨٢
لِصابر	طويل	مجهول	١٠١٩
حنين الأباعر	طويل	مجهول	١١٣١
قدر	بسيط	جرير	١٦٢٤
والسمر	بسيط	العرجي	٢٠١ـ٢٠٦ـ١٤٤٦ـ ١٧٨٠
بالقمر	بسيط	عمر بن أبي ربيعة	١٥٥٤

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
غُدَرِ	بسيط	أم عمران بن الحارث	٦٩٤
عوري	بسيط	ابن مقيل	١٣٢٤
كدَرِ	بسيط	مجهول	٢٩٣
ظفر	بسيط	مجهول	١٨٧
نار	البسيط	سعد بن قرط أو الأحوص	١٦٢٨
كل الناس من عار	بسيط	الفرزدق	١٥٥٥
يا للناس من عار	بسيط	سالم بن دارة	٩٤١
بالجار	بسيط	مجهول	١٢٨٦
من جار	بسيط	مجهول	٦٧٧—١٣٣٤
التنانير	بسيط	حسان	٥٦٣
الدهارير	بسيط	الفرزدق	١٥٤
مكفور	بسيط	أبو زبيد الطائي	٥٢٠—١٢٢٧
والخير	بسيط	الفرزدق	٩٠٧
توغير	بسيط	الفرزدق	١٣٠٤
صخر بن عمرو	وافر	مجهول	١٨١٩
صَبْرِ	وافر	دريد بن الصمة	١٦٣٠
أو جبار	وافر	مجهول	٤٢
بني النضير	وافر	حسان	٧٨٨
أثير	وافر	عروة بن الورد	٤٠
بجمر	وافر	عمرو بن قيس المخزومي	٣٧٣
الصغير	وافر	مجهول	٩١٤
المجير	وافر	مجهول	٤٦٢

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
لا يدري	الكامل	الأعشى أو المسيب	٩٥١
		ابن علس	
البَظْرِ	الكامل	حسان	١٦٥٩
الجزر	الكامل	الخرنق	١٥٣٩
الأزر	الكامل	الخرنق	١٥٣٩
دهر	الكامل	زهير	٨٥٨
لا يغري	الكامل	زهير	١٧٩٣
الخمر	الكامل	زهير	٥٣٦
الذعر	الكامل	زهير	١٥٠٧
الحضر	الكامل	زهير	١١٤٢
خمر	الكامل	مجهول	١٥٠٥
المدبر	الكامل	صخر بن عمرو بن الثريد	٢٤
المشتري	الكامل	ابن المولى	٧٧٩
الأشياء	الكامل	الفرزدق	٨٥٥–١٦٩٤
عشاري	الكامل	الفرزدق	٩٨٥
فجار	كامل	النابغة الذبياني	٣٥
المعذور	كامل	جرير	٦٨٤
ومزورِ	كامل	مجهول	٣٩٧
بعقارها	مجزوء الكامل	مجهول	٣٣٧
اعتصاري	رمل	عدي بن زيد	١٣١٨
الأشقر	سريع	الأقيشر	١٧١٢
المئزر	سريع	الأقيشر	١٢٩



القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
الفاخر	سريع	الأعشى	٧٤٣
الضامر	سريع	الأعشى	٣٣٥
ينكر	خفيف	زيد بن عمرو بن نفيل	١٥١٠
ضرّ	خفيف	زيد بن عمرو بن نفيل	١٥١٠
عسر	خفيف	مجهول	٩٩٢
إيساري	خفيف	مجهول	١١٤٧
مسور	متقارب	لرجل من أسد	٧٤٠

* * *

السين المفتوحة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
أبؤسا	طويل	امرؤ القيس	٣٦٦
مخمسا	طويل	مجهول	٢٧
فأبرحت فارساً	طويل	عباس بن مرداس	١٤٤٥
يئوسا	خفيف	مجهول	١٠٥٩
الأسى	متقارب	مجهول	٣٩٨

* * *

السين المضمومة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
غير لابس	طويل	عبد بني الحسحاس	٧٣٦
خامس	طويل	أبو نواس	١٥٩٠
الممارس	طويل	يزيد بن الطثرية	١٤٢٥
راس	طويل	مجهول	١٤٩١–١٤٩٣
والآس	بسيط	أمية بن أبي عائذ أو أبو ذؤيب الهذلي	١١١١–١١٦٤

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
عبوس	بسيط	أمية بن أبي عائذ أو أبو ذؤيب الهذلي	١٢٧١
أمس	خفيف	مجهول	٨٠٥

* * *

السين المكسورة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
احبس	طويل	مجهول	١٥٢٧–١٥٦٦
لابس	طويل	سحيم عبد بني الحسحاس	٧٣٦
نختلس	مديد	ابن قيس الرقيات	١٢٤
كالياس	بسيط	الحطيئة	١٤٦٦
أمس	كامل	أسقف نجران	٨٠٤
المخلس	كامل	المرار الأسدي	٨١٢
الفرس	منسرح	طرفة	١٣٨٨

* * *

الشين المضمومة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
المعاش	وافر	مجهول	١٣٤٨

* * *

الصاد المضمومة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
زمن خميصُ	وافر	مجهول	٩٩

* * *

الصاد المكسورة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
القميصي	وافر	الفرزدق	١٠٠

* * *

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
الضاد المضمومة			
مغمضُ	طويل	الحسين بن مطير	٣٧٥
* * *			
الضاد المفتوحة			
الرضا	متقارب	مجهول	٩٢٣
* * *			
الضاد المكسورة			
بعض	طويل	طرفة	٧٣٩
نهوض	طويل	امرؤ القيس	١٠٧٩
* * *			
الطاء المكسورة			
والعلاط	وافر	المنخل الهذلي	١١٩٨
الضابط	متقارب	أسامة بن حبيب الهذلي	٨٧٨
* * *			
العين الساكنة			
لم يطع	رمل	سويد بن أبي كاهل	٣٠٢ـ١٠٧٤
الفزع	رمل	مجهول	١٢٠٨
الذراع	سريع	السفاح بن بكير	٦٧٣ـ٩٧٢ـ١٤٤٧
* * *			
العين المفتوحة			
مجمعا	طويل	تأبط شراً	٩٣٠
المقنّعا	طويل	جرير	٥٧٤

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
وتخدعا	طويل	جميل	١٠٠٦
الذم أجمعا	طويل	حاتم الطائي	١٢٩٠
حاجاتنا معاً	طويل	حاتم الطائي	٨٦٠
إنائك أجمعا	طويل	حريث بن عناب	١١٦٨
أعناقها أن تقطعا	طويل	أبو زيد الأسلمي	٤٧٥
مقنعا	طويل	عمرو بن شأس	٩٩٣
تمنَّعا	طويل	عوف بن الخرع	١٣٨٢
مسمعا	طويل	مالك بن زغبة	١٤٦٨
ليلة معاً	طويل	متمم بن نويرة	١١١٤
فييجعا	طويل	متمم بن نويرة	١٢١٠
ينفعا	طويل	النجاشي	١٣٧٤
مفزعا	طويل	هشام المري	١٢٩٧
المقطعا	طويل	مجهول	١٢٥
منعا	بسيط	الأحوص	١٧٦٦
قطعا	بسيط	لقيط بن معمر	٧٧٨
والجزعا	بسيط	محمد بن بشير	١٣٨٦
كمن سمعا	بسيط	مجهول	١٠٢٥
مضاعا	وافر	عدي بن زيد	١٥٨٢
الوداعا	وافر	القطامي	٣٩٤ـ٧٢٥
الرتاعا	وافر	القطامي	٧٣٠ـ١٤٧١
انقشاعا	وافر	القطامي	٢٠٠
قوعا	وافر	المرار الأسدي	١٥٥٠

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
وضعه	رمل	أنس بن زنيم	٩٨٩—١٦٩٥
رفعه	منسرح	الأضبط بن قُرَيع	٤٩٥—١٣٨٧
مطيعا	خفيف	مجهول	١٦٣

* * *

العين المضمومة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
أجمع	طويل	جميل	٣٢٢
اليُجَدّع	طويل	ذو الخرق الطهوي	٢٦١
تدفع	طويل	زيد بن رزين	١٠٥٧
أصنع	طويل	العجير السلولي	١٨٨—٣٤٧
المزرع	طويل	الفرزدق	٨٠٠
يقطع	طويل	الفرزدق	٣٠٩
أطمع	طويل	المجنون	٢٧٥
ويمنعوا	طويل	مجهول	٤٧٦
نديمي مولع	طويل	مجهول	٩١٦
يتضرع	طويل	مجهول	٦٠٥
ترفع	طويل	مجهول	١٧٠٧
أكتع	طويل	مجهول	١٥٥٧
شافع	طويل	حسان	٨٨٧
البلاقع	طويل	ذو الرمّة	١٦٩٣
فاجع	طويل	السلولي	٥٦٨
مجاشع	طويل	الفرزدق	١٠٦٣
الأصابع	طويل	الفرزدق	١١٣٧—١٣٩٧

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
الزعازع	طويل	الفرزدق	٦٣٨
مصارع	طويل	قيس بن ذريح	١٦٥١
ساطع	طويل	لبيد	٣٦٤
وازع	طويل	النابغة الذبياني	٨٦١
ناقع	طويل	النابغة الذبياني	١٥٣٥
تتابع	طويل	مجهول	٥٥٥
أقاطع	طويل	مجهول	٣١١
واقع	طويل	مجهول	١٦٠٧
راجع	طويل	ابن رواحة	١٤٩٩
صانع	طويل	مجهول	٤٢٦
طائع	طويل	مجهول	١٢٥٥
جميع	طويل	قيس بن ذريح	١١٨٠
شفيع	طويل	مجنون ليلى	٩٣٤
قطيع	طويل	مجهول	١١٣٦
شفيعها	طويل	الصمة القشيري أو قيس بن الملوح	١٣٢٥
رجوعها	طويل	مجهول	٥٦٦
يقع	بسيط	زهير بن أبي سلمى	٤٧١
الضبع	بسيط	عباس بن مرداس	٤١٣
فزع	بسيط	مجهول	٧٩٧
النقيع	بسيط	نقيع بن جرموز	١٢٧٤

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
المفزع	الكامل	الأفوه الأودي	٢١٧
سلفع	الكامل	أبو ذؤيب	٨٢٧
مصرع	الكامل	أبو ذؤيب	١٢٧٢
مستتبع	الكامل	أبو ذؤيب	٥٩٦
ينفع	الكامل	أبو ذؤيب	٨٥٦
تقنع	الكامل	أبو ذؤيب	٧٩٩
لا ترقع	الكامل	أبو ذؤيب	١٠٧
وتشبعوا	الكامل	عبد الرحمن بن حسان	١٠٠٠
لا أجزع	الكامل	مويلك المزموم	٦٠٧
شعاعه	مجزوء الكامل	عاتكة بنت عبد المطلب	١٥١٩
انقطاعه	مجزوء الكامل	مجهول	١٢٣١
يضيع	خفيف	مجهول	٣٣٩
أستطيع	خفيف	مجهول	٨٢٢

* * *

العين المكسورة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
مدرع	طويل	مجهول	١٢٤٧
المقنّع	طويل	مجهول	١١٠٤
ولم تدع	بسيط	مجهول	١١١
طمع	بسيط	مجهول	١١٧٦
أوزاع	بسيط	ضرار بن الخطاب	١٦٣٤
لذاع	بسيط	ضرار بن الخطاب	١٦٣٤–١٧٧٣
لكاع	وافر	الحطيئة	٢٢٩–٦٩٥

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
راع	وافر	رجل من قيس عيلان	٨٢٤
صناع	وافر	بعض بني نهشل	٣٦٧
سراع	وافر	مجهول	٦٢
الزراع	كامل	مجهول	١١٩
منك بليلة الملسوع	كامل	الشريف الرضي	١٠٣٠
مطيعي	كامل	مجهول	٩٥٠
بليلة الملسوع	كامل	مجهول	١٤٥٠
الراقع	سريع	أنس بن العباس	١٦٧٢—١٨١٠
قنوع	خفيف	مجهول	٣٥٠
مجمع	متقارب	العباس بن مرداس	٤٣—٩٥٦
أمنع	متقارب	العباس بن مرداس	١٥٤٧

* * *

الفاء الساكنة

دنف	طويل	مجهول	١٧٩٢

* * *

الفاء المفتوحة

وكيفا	وافر	جداية بنت خالد	٦٧٨

* * *

الفاء المضمومة

المشعف	طويل	الفرزدق	١٠٣
عَفُّوا	طويل	مجهول	٢٤٣
نتنصّف	طويل	حرقة بنت النعمان	٨٢٦
يعنّف	طويل	الفرزدق	٩٦٤—١٣٤٩

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
بالحيّ عارف	طويل	مجهول	٧٣٨
العواطف	طويل	مجهول	٨١٤
الخزف	بسيط	مجهول	٤٢١
الرّصيف	بسيط	جرير	١٢٦١
تختلف	بسيط	مجهول	٣٨٦
تزحف	الكامل	مجهول	١٥٨٤
لا ينزف	الكامل	مجهول	١٥٨٤
مختلف	منسرح	قيس بن الخطيم	١٥٢٠
وكف	منسرح	قيس بن الخطيم	٩١

* * *

الفاء المكسورة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
طريف	طويل	ليلى بنت طريف	٤٩٤
خلاف	بسيط	مجهول	١٧٥
الشفوف	وافر	ميسون بنت بحدل	١٠٣٦
شافي	وافر	بنت مرة بن عاهان	١٣٨١
بخروف	وافر	ذو الرمة	١١٩٦
لمستعطف	متقارب	مجهول	٢٣

* * *

القاف المفتوحة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
أو تشقى	طويل	مجهول	٦٢٢
تفلقا	طويل	الفرزدق	٧٧٣
أولقا	طويل	مجهول	٢٢

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
وتقى	رمل	مجهول	٥٢٤
الحلقة	منسرح	أعرابي	١٠٠٣

* * *

القاف المضمومة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
لا نفرق	طويل	الأعشى	٨٤٦
وتسرق	طويل	أنس بن أبي إياس	٧١٩
سملق	طويل	جميل بن معمر	١٠٢٤ـ١٦٠٠
فيغرق	طويل	ذو الرمة	٣٢٠
المطوق	طويل	ذو الرمة	٢٠٥
المعلق	طويل	مجهول	٢٧٢
قبل الإمانة تزهق	طويل	مجهول	٤٥٩
خرنق	طويل	مجهول	١٦٦٩
تروق	طويل	حميد بن ثور	١٠٨٨
طليق	طويل	يزيد بن مفزع	٢٥٢
وأنت صديق	طويل	مجهول	٥٣٨
يضيق	طويل	مجهول	٥٥٦
أذوقها	طويل	أبو محجن الثقفي	٩٩٧
تثق	بسيط	سالم بن وابصة	١٠٥٦
منطيق	بسيط	جرير	١٤١٥
فريق	وافر	المفضل النكري	١٣٣٧
يوافقها	منسرح	أمية بن أبي الصلت	٤٦٧ـ٤٧٨
المحنق	كامل	قتيلة بنت النضر	٢٢٥

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
القاف المكسورة			
مصدق	طويل	خفاف بن ندبة	١٤٠٤
شارق	طويل	مجهول	٣٢٦
مضيق	طويل	أبو الأسود	٦٤٩
مخراق	بسيط	مجهول	١٦٨٣
الأباريق	طويل	الأقيشر الأسدي	١٤٦٩
العتيق	وافر	مجهول	١١٦٩
الطريق	وافر	مجهول	١٦٦٧
يصدق	كامل	زميل بن الحارث	٧٢٠
ترزق	كامل	القطامي	١١٩٤
كأنها لم تخلق	كامل	كعب بن مالك	٩٢٨
الساقي	خفيف	عديّ بن زيد	١٢٩٨
الأواق	خفيف	مهلهل	٦٧٢
المهراق	خفيف	مجهول	١٤٢٨

* * *

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
الكاف الساكنة			
آلك	مجزوء الكامل	عبد المطلب بن هاشم	١٢٤٤
هلك	رمل	مجهول	١٤٢٢

* * *

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
الكاف المفتوحة			
ذلكا	طويل	خفاف بن ندبة	٢١٣

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
لسوائكا	طويل	الأعشى	٧٨٥
نسائكا	طويل	الأعشى	١٦٦٠
عيالكا	طويل	الأعشى	٨٩٠
أولالكا	طويل	أخو الكلحبة	٢٠٢
مالكا	متقارب	عبد الله بن همام السلولي	٩٤٩
هالكا	متقارب	عبد الله بن همام السلولي	٥٧٨
بأمّاتكا	متقارب	مروان بن الحكم	١٧

* * *

الكاف المضمومة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
تنسلك	بسيط	زهير	٢٠٧
ملك	بسيط	زهير	٧٢٢

* * *

القاف المكسورة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
أهاليكِ	بسيط	مجهول	٦٦٩
مالك	سريع	مجهول	١٤١٨

* * *

اللام الساكنة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
وقد فعلْ	طويل	أبو الأسود	١٧٧
بجل	طويل	طرفة	١٣٣٩
وقبل	رمل	عبد الله بن الزبعرى	١٢٣٦
بالطلل	رمل	حسين بن عرفطة	١٧٠٥

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
خصل	رمل	علقمة الفحل أو امرأة من بني الحارث	١٣١٦
تمل	رمل	كعب بن جعيل التغلبي	١٢٩٩
المعل	رمل	لبيد بن ربيعة	١٧٤٠–١٧٩٤
وغل	رمل	مجهول	٦٨٥
حال	رمل	عدي بن زيد	٣٦٨
جلل	متقارب	امرؤ القيس	١٣٤١
الحجل	متقارب	مجهول	١٧٩٨
الأجل	متقارب	مجهول	١٤٦٧

* * *

اللام المفتوحة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
بُطْلا	طويل	أبو صخر الهذلي	٨٢١
عزلا	طويل	عمرو بن شأس	١٢٤٩
والكلى	طويل	زيد الخيل	١٠٩٥
أخولا	طويل	ضابىء بن الحارث	٩٧٠
أعقلا	طويل	القلاخ بن حزن	١٤٨١
نفعلا	طويل	مجهول	١٣٧١
فيخذلا	طويل	مجهول	٤٣٠
ملاذ أو موئلا	طويل	مجهول	٣٠٨
مؤئلا	طويل	مجهول	٩٠١
تسربلا	طويل	أوس بن حجر	١٤٤٩

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
ثاقلا	طويل	لبيد	٥٨٣
آملا	طويل	مجهول	١٧٢–١٤٦٠
والفعلا	طويل	مجهول	١٤٧٩
سواه خليلا	طويل	مجهول	١٢٢٦
نفلا	طويل	مجهول	١٣٣١
أفعله	طويل	عامر بن جوين	١٣٢
وقابلَه	طويل	مجهول	٣٤
لعلها	طويل	جميل بثينة	٥٠٩
صقالها	طويل	كثير	٢٤١
الأملا	بسيط	طائي	٩٣٣
فشلا	بسيط	مجهول	١٥٦
جبأ بطلا	بسيط	مجهول	٦٣٦
أو بخلا	بسيط	مجهول	٩٤٧
أملا	بسيط	مجهول	١٤٦٠
قيلا	بسيط	النعمان بن المنذر	٤٠٥
وسربالا	بسيط	مجهول	٨٧٥
انخزالا	وافر	ابن أحمر	٥٨٦
فعالا	وافر	الأخطل	٩١٧
تبالا	وافر	للأعشى أو حسان أو أبي طالب	١٢٨١
قذالا	وافر	ذو الرمة	١٣٩
قال يالا	وافر	زهير بن مسعود الضبي	٧١٨

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
لسالا	وافر	أبو العلاء المعرّي	٣٣٢
نكالا	وافر	مغلس بن لقيط	٤١٨
خيالا	وافر	مجهول	٧٦٢
عيالا	وافر	مجهول	٧٦
الأغلالا	كامل	الأخطل	٨٩
ليناﻻ	كامل	جرير	١٦٤٨
الأوعالا	كامل	جرير	٦٦
نوالا	كامل	مجهول	١٢٢١
فحولا	كامل	مجهول	٣٨
غليلا	كامل	جرير	١٣٢٣
مميلا	كامل	الراعي	٤١٢ـ١٧٠٩
جميلا	كامل	مجهول	١١٩٥
أطفالها	كامل	الأعشى	١٢٢٢ـ١٦٥٠
قالها	كامل	الأعشى	٢٥١
بخلا	منسرح	الأعشى	١٢٦٩
مهلا	منسرح	الأعشى	٥٠٨
فاتخذني خليلا	خفيف	مجهول	٣٠٧
عذولا	خفيف	مجهول	١٢١٨ـ١٤٦٥
ذلاّ	متقارب	مجهول	١٤٧٤
مقالا	متقارب	الحطيئة	٧٣٥
قليلا	متقارب	أبو الأسود	١٧٨٦
كميلا	متقارب	العباس بن مرداس	٩٨٢

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
ابقالها	متقارب	عامر بن جوين	١٧٦٨

* * *

اللام المضمومة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
قتل	طويل	حاتم الطائي	١٠٧١
النبل	طويل	زهير	١٧٧٧
ويفصل	طويل	أمية بن أبي عائذ	١٦٥٥
أفضل	طويل	جرير	١١١٥
أشكل	طويل	جرير	١٠٦٢
يؤهل	طويل	عمر بن أبي ربيعة	١١٨١
تقتل	طويل	الأخطل	١٤٤٣
يذبل	طويل	حسان	٣٧٦ـ٦
تفعل	طويل	الشنفرى	١٠٩٨
أعجل	طويل	الشنفرى	٤٤٨
المطوّل	طويل	الكميت بن زيد	١٥٦٧
المعوّل	طويل	الكميت بن زيد	٣٣٠
تصهل	طويل	مجهول	١٢٤٣
وهو أوّلُ	طويل	النمر بن تولب	٥٨٥ـ٦٠٦
وجندل	طويل	مجهول	٧٥٥
تسأل	طويل	مجهول	٨٢٠
فيكمل	طويل	مجهول	١٠٠٨
مهمل	طويل	مجهول	١٨٠ـ١٥٢١
المبسمل	طويل	مجهول	١٤٣٥

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
سلاسل	طويل	جعفر بن علية الحارثي	١٦٢٥
منها الأنامل	طويل	لبيد	١٧٧٩
زائل	طويل	لبيد	١ —٨٩٢
الأوائل	طويل	لبيد	١٥٩—١٥٣١
الأسافل	طويل	مجهول	٤٧٢
ناهل	طويل	مجهول	١٣٥٣
متضائل	طويل	مجهول	١٧٤٧
والخال	طويل	مجهول	١٦٧٨
الثناء سبيل	طويل	السموءل	١٥٨
هديل	طويل	كثير	٦٦١
وطبول	طويل	المتنبي	١٨
وجهول	طويل	المتنبي	٣٨٩
حين الكرام قليل	طويل	مربال بن جهم	٨٦٤
الوشاة سبيل	طويل	مجهول	٦٦٣
قبل جميل	طويل	مجهول	٨١٠
زولُ	طويل	مجهول	١٣٤٦
خيره ونوافله	طويل	الأخطل	١٤٠٧
صواهله	طويل	تميم بن مقبل	٢٦
نواصله	طويل	جرير	١٥٢٨
يواصله	طويل	أبو حية النميري	٨٣٣
حامله	طويل	زينب بنت الطثرية	٣٤١
تواصله	طويل	طرفة	٦٤٧

البحر	القافية	القائل	أرقام الشواهد
نوافله	طويل	عامري	٧٩٠
أسافله	طويل	طفيل الغنوي	١٢٠٢
كاهله	طويل	ابن ميادة	٢١
بلابله	طويل	مجهول	٥٠٧
سائله	طويل	مجهول	٤٩٦
أوائله	طويل	مجهول	٢
يعادله	طويل	مجهول	١٠٤١
خيالها	طويل	الفرزدق أو ذو الرمة	١٦٢٩
لا أقيلها	طويل	كثيّر	١٠١١
يقولها	طويل	مجهول	٥٢٩
والفتل	بسيط	الأعشى	١١٠٦
ولا عزل	بسيط	الأعشى	٧٦٨
وينتعل	بسيط	الأعشى	٥٣٤
نزل	بسيط	الأعشى	١٣٠١
أحتمل	بسيط	القطامي	٩٨٨
يا رجل	بسيط	كثير	٦٧١
والجبل	بسيط	اللعين المنقري	٤٠٨
الخيعل الفضلُ	بسيط	المتنخل الهذلي	٧٢٧ـ١٦٨١
والعمل	بسيط	مجهول	١٣٩٩
تصل	بسيط	مجهول	١٥٩٧
نفل	بسيط	مجهول	٤٦٦
صول	بسيط	حندج بن حندج المري	١٧٦٦

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
مسئول	بسيط	عبدة بن الطبيب	٣٤٠
منك تنويل	بسيط	كعب بن زهير	١٢٦ــ٥٩٥
بالطرف مكحول	بسيط	كعب بن زهير	١٥١٥
ومسئول	بسيط	كعب بن زهير	١٧٦٣
مبذول	بسيط	هشام بن عقبة	٣٤٨
والفشل	بسيط	اللعين المنقري	٥٩٣
نعلّه	بسيط	مجهول	١٤٤
وتضليل	بسيط	مجهول	٢٧٨
مال	وافر	أوس بن غلفاء	١٢٧٦
تبول	وافر	الأعلم الهذلي	٦٧٦
أو يزيل	وافر	أبو حية النميري	١٢٦٢
البديل	وافر	رفاعة الفقعسي	١٤١٢
مثول	وافر	أبو الغول الطهوي	٩٦٢
الجندل	كامل	الأحوص	٢٩٦
مقبل	كامل	أبو العيال الهذليّ	٦٥
بني كليب من عل	كامل	الفرزدق	٨١٨
لديك قليل	كامل	المقنع الكندي	١٠١٦
تنهلّ	هزج	امرؤ القيس	٩٧
اتفاق سبيل	خفيف	مجهول	٧٥٠
وأفول	خفيف	مجهول	١٦٣٥
يؤهل	خفيف	عمر بن أبي ربيعة	١١٨١
أيهم أفضل	خفيف	غسان بن وعلة	٢٥٥ــ٢٩٨

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
تكمل	خفيف	الكميت بن زيد	٩٨٤
العاذل	خفيف	مجهول	١٤٤٠

* * *

اللام المكسورة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
عزل	طويل	جويرية بن زيد أو لرجل من بني دارم	٩٥٩
أهل	طويل	دعبل الخزاعي	٦٣٤
شغلي	طويل	أبو ذؤيب	٣٣٣
بالجهل	طويل	أبو ذؤيب	٥٧٦
القُبْل	طويل	أبو ذؤيب	٢٤٠
أو مثلي	طويل	الفرزدق	١٥٥
فضل	طويل	النجاشي	١٧٠٤
كالدائم البخل	طويل	مجهول	١٨٦
بالمهل	طويل	مجهول	٣٨٤
لا أقلي	طويل	مجهول	٩٦٨ـ١٣٣٨
حجلي	طويل	مجهول	٦٩٣
الفضل	طويل	مجهول	٧٥١
والوصل	طويل	مجهول	١٤١٣
فحومل	طويل	امرؤ القيس	١٥٨٧ـ١٥٩٦.
وشمأل	طويل	امرؤ القيس	٢٧٤
معوّل	طويل	امرؤ القيس	١٣٦٠ـ١٦٥٣
جلجل	طويل	امرؤ القيس	٩٢٠

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
محول	طويل	امرؤ القيس	١١٣٩–١٣٧٣
فأجمل	طويل	امرؤ القيس	٦٦٠
يفعل	طويل	امرؤ القيس	١٨٠٥
تحلل	طويل	امرؤ القيس	٧٢٨
المتفضل	طويل	امرؤ القيس	٧٥٦–٩٥٢
بيذبل	طويل	امرؤ القيس	٩٧٣–١١١٢
معجل	طويل	امرؤ القيس	١٦٦١
مرحل	طويل	امرؤ القيس	٩٣٨
من عل	طويل	امرؤ القيس	٨١٨
صلاية حنظل	طويل	امرؤ القيس	١٢١٣
تؤهل	طويل	ذو الرمة	١٢٨٤
عود إسحل	طويل	عمر بن أبي ربيعة أو لطفيل الغنوي	١٨٣
مجهل	طويل	مزاحم بن الحارث العقيلي	١١٣٥
معقل	طويل	مجهول	٣٨٢
تنزل	طويل	مجهول	١٣١٤
الأفاضل	طويل	الأحوص	١٣٦٠
الرواحل	طويل	امرؤ القيس	١٠٩٠
مطافل	طويل	أبو ذؤيب	١٢١٤
بالأصائل	طويل	أبو ذؤيب	٢٥٧
حمائل	طويل	أبو طالب	١٤٠٨
غير عاقل	طويل	عبيد الله بن الحر	١٣٢١

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
منازل	طويل	عبيد الله بن الحر	١٣٢١
العصر الخالي	طويل	امرؤ القيس	١٤٠٣
أحوال	طويل	امرؤ القيس	٧٧٥
تمثال	طويل	امرؤ القيس	١٠٦٩
عالي	طويل	امرؤ القيس	١٥
القفال	طويل	امرؤ القيس	٩٤٣
أحوالي	طويل	امرؤ القيس	١٠٩٦
وأوصالي	طويل	امرؤ القيس	١١٦١
صالي	طويل	امرؤ القيس	٤٢٧—١١٨٥
شيمال	طويل	امرؤ القيس	١٦٩٧
من المال	طويل	امرؤ القيس	١٥٢٦
المؤثل أمثالي	طويل	امرؤ القيس	٥٤٣
بال	طويل	عدي بن زيد	٥١٣
بخيل	طويل	كثير عزة	٩٥٨
منيل	طويل	لكثير أو ابن الدمينة	٥٦١
بعسيل	طويل	مجهول	١٢٦٠
بجهول	طويل	مجهول	٢٢٨
الشمل	بسيط	أبو حية النميري	٤٦٠—٤٨٧
النجل	بسيط	أبو سعيد المخزومي	١٧٧٤
والجدل	بسيط	الفرزدق	٢٥٩
أجل	بسيط	الفرزدق	١٦٣٦

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
السؤل والأمل	بسيط	الفرزدق	٧٤٩
أوقال	بسيط	أبو قيس بن الأسلت	٨٧٠
لاقاه أمثالي	بسيط	المجنون	٥٦٢
آجال	بسيط	المجنون	٥٥٩
من الهلال	وافر	جرير	٧٧
عيالي	وافر	الحطيئة	٩٧٩ـ١٦٨٥
مالي	وافر	زيد الخيل	١٦٧
السؤال	وافر	كثير عزة	٤٨٩
الدحال	وافر	لبيد	٩٣٦
الطحال	وافر	مجهول	٨٧٤ـ٨٧٩
الليالي	وافر	مجهول	١٣٢٠
مجاملة الخليل	وافر	مجهول	١٤٠٩
المقبل	كامل	حسان	١٠٢٨
بالرحيق السلسل	كامل	حسان	١٢٥٢
المحول	كامل	حسان	١٣٧٣
فتجمل	كامل	عبد قيس بن خفاف	٧٩٨
مقصل	كامل	عنترة	٩٤٤
من الرحيق السلسل	كامل	أبو كبير الهذلي	١٠٤٩
الباطل	كامل	جرير	٢٧٧ـ٩٥٣
رسائلي	كامل	جميل	١١٠٨
وسؤال	كامل	مجهول	٤٦١
وأوصالي	هزج	الفند الزماني	٨٤٥

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
حال	رمل	عدي بن زيد	٣٦٨
بمشغول	سريع	مجهول	٤٠٢
واغل	سريع	امرؤ القيس	١٣٠
جلله	منسرح	جميل	١١٤٣
أفيال	خفيف	الأعشى	١٣
اقفال	خفيف	الأعشى	١٣
الأهوال	خفيف	الأعشى	٤٤٠
الجبال	خفيف	الأعشى	٣٤٩—١٠٠٢
العقال	خفيف	أمية بن أبي الصلت	٦ —٣٠١
نزال	خفيف	بشار	١١٠٠
المتعال	خفيف	مجهول	٣٤٢
بالمعالي	خفيف	مجهول	١٤٣٧
سُؤل	خفيف	مجهول	٥٣٧
الخليل	خفيف	مجهول	١٥٢٠
الجزيل	خفيف	مجهول	١٤٤٢
منمل	متقارب	مجهول	١٦٦٤

* * *

الميم الساكنة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
السلمْ	طويل	ابن صريم اليشكري أو كعب بن أرقم	٥٤٠
سقمْ	طويل	راشد بن شهاب	١١٦٥
زعم	طويل	عمرو بن شأس	٥٧٧

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
بالكتم	طويل	مجهول	٢٤٧
أولمام	مديد	الطرماح	١٤٤٤
إرم	رمل	مجهول	١٢٤٢
إذا لم	مجتث	الباخرزي	١٧٥٩

* * *

الميم المفتوحة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
المرمى	طويل	مجهول	٣٥٩
مغنما	طويل	حاتم الطائي	١٣٨٠
فربما	طويل	منسوب إلى عدة شعراء في الخزانة	١١٥٥
علقما	طويل	الحصين بن همام	١٠٢٠
وعزما	طويل	الخنساء	٢٩٢
المقدما	طويل	عباس بن مرداس	١٤٤٨ـ١٤٥٣ـ١٨١٦
ما أعف وأكرما	طويل	علي بن أبي طالب	١٤٥٢
جيرانهم دما	طويل	مجهول	١١٩١
معظما	طويل	مجهول	١٧٢٨
ولاانفك صبا متَّيـُما	طويل	مجهول	١٤٧
الشيب صبامتَيما	طويل	مجهول	٩٤٦
مجرما	طويل	مجهول	١٠٨٣
مصطلاهما	طويل	الشماخ	١٤٩٠
طللاهما	طويل	الشماخ	١٤٩٠

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
فدعاهما	طويل	درنى بنت عبية	١٢٦٣
غنماهما	طويل	أبو أسيدة الدبيري	٥٩٢
سواهما	طويل	كثير عزة	١٥٩٨
الواديان كلاهما	طويل	كثير عزة	١٥٩٩
والكرامه	طويل	مجهول	١٨١٢
وغلامه	طويل	مجهول	٨٤٤
حلما	بسيط	النابغة الذبياني	١٦٩١
حرما	بسيط	مجهول	١٤٩٨—١٥٠١
ناما	بسيط	أبو مكعت	٥٠٤
مختوما	طويل	مجهول	٦١٩
مداما	وافر	الأعشى	١٢٤٦
ظلاما	وافر	سمير بن الحارث أو تأبط شرًّا	١٧٤٢—١٨٠٨
الطعاما	وافر	يزيد بن عمرو الصعق	١٢٤٨
ألا تستقيما	وافر	مجهول	٢٩
مظلوما (أوله : لا تقربن الدهر)	كامل	ديك الجن أو ليلى الأخيلية	٤٠٧
مظلوما (أوله : حديث علي)	كامل	النابغة الذبياني	٤٠٦
ودما	رمل	مجهول	٥١
وامسلمة	منسرح	بجير بن عنمة	٢٢٠
أضيما	خفيف	مجهول	١٥٧٦

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
استديما	خفيف	مجهول	١٦٣٧

* * *

الميم المضمومة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
علقم	طويل	مجهول	١٥٠٠–١٧٣١
منعمُ	طويل	مجهول	٩٩١
لائم	طويل	الجحاف بن حكيم	١٦١٧
هائم	طويل	مجهول	١٣٦٨
وجارم	طويل	عمرو بن براقة	١١٥٩–١٥٩٤
بالليل حاتم	طويل	يزيد بن قناعة العدوي	١٤١١
لدى الدراهم	طويل	مجهول	١١٢٥
وغرام	طويل	ذو الرمّة	٦٧٥
وحميم	طويل	عبد الله بن قيس الرقيات	٦٢٨
يدوم	طويل	المرار الفقعسي	١٤٠٢–١٨١٥
كريم	طويل	محمد بن مسلمة	٥٣٠
وشامها	طويل	ذو الرمة	٦٣٥
بغامها	طويل	ذو الرمة	٨٩٦
ما بي كلامها	طويل	المجنون	٦٣٣–٩٠٢
معنى غريمها	طويل	كثير	١٥٣٠
قدَمُه	مديد	طرفة	٨٣٤
علموا	بسيط	أوس بن حبناء	٧١٢
قسم	بسيط	الحطيئة	٨٤١
ولا حرم	بسيط	زهير بن أبي سلمى	١٣٠٣

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
نقَم	بسيط	زياد بن حمل	١٤٣٩
حلم	بسيط	المرار العدوي	١٤٦–١٦٠٨
كرم	بسيط	مجهول	١٣١٠
هرم	بسيط	مجهول	٥٦٤
تضطرم	بسيط	مجهول	٨٤٧
الرحم	بسيط	مجهول	٢٨٢
مصروم	بسيط	علقمة الفحل	١٦١٣
مشكوم	بسيط	علقمة الفحل	١٣٦١–١٦١٤–١٦١٦
محزوم	بسيط	علقمة الفحل	١٢١٢
يا مطر السلام	وافر	الأحوص	٦٧٠
ورحمة الله السلام	وافر	الأحوص	٦٦٦–٨٧٦–١٣٩٤–١٥٩١–١٦٥٦
الحسام	وافر	الأحوص	١٣٠٧
إذن حرام	وافر	جرير	١٤٠١
هشام	وافر	الحارث بن خالد	٤٩٣
مليم	وافر	أمية بن أبي الصلت	١٦٧٣
الترة الغشومُ	طويل	عبد الرحمن بن زيد العدوي	٩٢
ظلم	كامل	الحارث بن خالد المخزومي	١٤٧٠
ما أنعموا	كامل	أبو وجزة السعدي	٤٣٨–٤٤٥
قدام	كامل	مجهول	٨١٧
عظيم	كامل	أبو الأسود الدؤلي	١٠٣٠

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
لـميم	كامل	أبو الأسود الدؤلي	١١١٦
المظلوم	كامل	لبيد	١٦٨٠
الحبال همُ	كامل	طرفة	١٤٢
وخيم	كامل	محمد بن عيسى بن طلحة	٤٣٩
سهامها	كامل	لبيد	٦٠١
وأمامها	كامل	لبيد	٨٢٣
وإمامها	كامل	لبيد	١٤
الإعدام	خفيف	أبو دواد الإيادي	٥٧٣
حمام	خفيف	الكميت بن معروف	١٥٧٣
أولمام	خفيف	للطرماح بن حكيم	١٤٤٤
الأيام	خفيف	مجهول	٧٥٢
وبوم	خفيف	مجهول	٦٤٢
الـوم	متقارب	أمية بن أبي الصلت	٦٢٩

* * *

المِيم المكسورة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
العدم	طويل	النعمان بن بشير	٥٧٢
الضخم	طويل	مجهول	٩٢٤
يجنحون إلى السلم	طويل	مجهول	٧٤٦
وارق السلم	طويل	كعب بن أرقم	٥٤٠ـ١٠٤٤
القناة من الدم	طويل	الأعشى	١٢٢٩
من الفم	طويل	أبو حية النميري	١١٢٩
جبهة ضيغم	طويل	الخنجر بن صخر الأسدي	٤١٦

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
المرجم	طويل	زهير	١٤٥٦
قشعم	طويل	زهير	٨٣٦
ومبرم	طويل	زهير	١١٧٩
يظلم	طويل	زهير	١١٤
تعلم	طويل	زهير	١١٣٢ـ١٢٩١
جرثم	طويل	زهير	٤١
يتحمحم	طويل	زهير	٥٧٠
يسأم	طويل	زهير	١٣١١
الجبين من الدم	طويل	زيد بن عدي بن زيد العبادي	٩٦
تظلم	طويل	مجهول	١٢٨٣
حق مسلم	طويل	مجهول	٨٥٢
منعم	طويل	مجهول	٩٩١
صائم	طويل	جرير	١٥٣٨
ابن خازم	طويل	الفرزق	١٠٤٦
سالم	طويل	ذو الرمة	٦٦٢
لي العمائم	طويل	عملس بن عقيل	٨٣١
بدائم	طويل	الفرزدق	٤٥١ـ١٣٥٩
الكرام الخضارم	طويل	الفرزدق	٣٩٥
والغلاصم	طويل	الفرزدق	١٠٢٧
بالمسالم	طويل	قيس بن العيزارة	١١٩٣
واللهازم	طويل	مجهول	٥١٦

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
دائم	طويل	مجهول	٦٨
دراهم	طويل	مجهول	١٢٠٢
الصاديات الحوائم	طويل	مجهول	١١٠٧
عقد التمائم	طويل	مجهول	٤١٧
المراجم	طويل	مجهول	١١٤٨
وسهامي	طويل	علي بن أبي طالب	١٥٦٤
رجام	طويل	الفرزدق	١٠٦
عليم	طويل	الأشتر	١٢٢٨
عقيم	طويل	هوبر الحارثي	٥٥
حليم	طويل	مجهول	٨٦٢
وقديم	طويل	مجهول	١٧١١
جارتناأيام ذيسلم	بسيط	الأحوص	١٢٠٥
الأكم	بسيط	زيد الخيل	١٣٦٢–١٦١٥
تشم	بسيط	ساعدة بن جؤية	١٢٨٩
خدم	بسيط	ساعدة بن جؤية	١٦٢١
قزم	بسيط	الكميت بن معروف	١٤٨٧
كالأدم	بسيط	النابغة الذبياني	١١٠٩
في أيام ذي سلم	بسيط	مجهول	١٣٦٧
عن سبيل الحلم والكرم	بسيط	مجهول	٢٩٧
في سبيل المجد والكرم	بسيط	مجهول	٢٢٢

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
والهرم	بسيط	مجهول	٣٨٨
رحم	بسيط	مجهول	١٢١٩
ودمي	بسيط	مجهول	١١٢٤
الخادمي	بسيط	الخادرة الذبياني	١٧١٥
سلامُ	بسيط	الحطيئة	١٦٩٩–١٧٥٧
لأقوام	بسيط	النابغة الذبياني	٦٦٧
الحرام	وافر	مجهول	٢٥
حسام	وافر	قضاعى	١١٢٨
الظلام	وافر	قضاعى	١١٢٨
شطر بني تميم	وافر	أبو زنباع الجزامي	٧٧٦
والخصوم	وافر	أبو قيس الأسلت	٧٦٦
أو تميم	وافر	نهار بن توسعة	٥٥١
بالتميم	وافر	مجهول	٢٣٣
والشتم	كامل	الجميح الأسدي	٩١١
سهمي	كامل	الحارث بن وعلة	١٣٤٠
عظمى	كامل	الحارث بن وعلة	١٣٤٠
الهرم	كامل	الحارث بن وعلة	٧٣١
تهمي	كامل	طرفة بن العبد	٩٣٦
وإن لم	كامل	ابراهيم بن هرمة	١٢٨٥
المكرم	كامل	عنترة	٥٩١
كالدرهم	كامل	عنترة	١٣٥٦
يكلم	كامل	عنترة	٦٣٧

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
الأدهم	كامل	عنترة	٧٢٣
حزام	كامل	امرؤ القيس	٤٩٧
أعمامي	كامل	امرؤ القيس	٩٤٨
قدام	كامل	تميمي	٨١٧
العوام	كامل	جرير	١٣١٧
بسام	كامل	حسان	٦٤٤
لحمام	كامل	قطري بن الفجاءة	٩٣٢
وأمامي	كامل	قطري بن الفجاءة	٦١١
الأعلام	كامل	مجهول	١١٣٨
وغرام	كامل	مجهول	٢٣٥
قوم	كامل	أبو محجن الثقفي	٦٠٨
بالميسم	سريع	ضمرة بن ضمرة	١١٥٦
كرمي	منسرح	كثير عزة	٩٤٥
بدم	منسرح	مهلهل بن ربيعة	١٧٥١
وغرام	خفيف	طائي	٣١٥
الكريم	خفيف	مجهول	١٦٥٤

* * *

النون الساكنة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
أصاين	وافر	جرير	١٣٨٩
قدن	كامل	النابغة الذبياني	١٣٩٠
سنن	رمل	مجهول	١٠٢٣
ترجمان	سريع	عوف بن محلم	٩٦٧

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
يأتين	متقارب	الأعشى	١٣٦٩
اليمن	متقارب	الأعشى	٦٢٣
ما يأتمرن	متقارب	امرؤ القيس	١٣٩٢

* * *

النون المفتوحة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
وهنا	طويل	مجهول	٢١٤ــ١١٤٥
وحدنا	طويل	مجهول	١٢٣٤
أمينا	طويل	مجهول	٥٣٥ــ١٠٧٢
أفنانا	بسيط	لابن المعتز	٧٩٥
وحرمانا	بسيط	جرير	١٢١٦
من كانا	بسيط	جرير	١٤٢٧
تحنانا	بسيط	جرير	٢٥٣
أحيانا	بسيط	جرير	١٤٢٧ــ١٤٣١
وركبانا	بسيط	قريط بن أنيف	٧٥٩ــ١٠٥٠
عفانا	بسيط	كثير بن عبد الله النهشلي	١٤١٩
من ذهل بن شيبانا	بسيط	مجهول	١٥٢٤
وإيانا	بسيط	مجهول	١٦١
لهم دينا	بسيط	مجهول	٧٠٥
ولا دينا	بسيط	مجهول	١٥٢٥
مكنونا	بسيط	مجهول	٤٦٣
بين بينا	وافر	عبيد بن الأبرص	٨٣٠
ومينا	وافر	عدي بن زيد	١٥٨٨
لدانا	وافر	مجهول	٧٨٩

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
علانا	وافر	مجهول	٧٨٩
والهوانا	وافر	مجهول	٧٨٩
اكتعينا	وافر	أعشى بن ربيعة	١٥٥٨
وأحمرينا	وافر	حكيم بن الأعور الكلبي	٧٣
والعيونا	وافر	الراعي	٨٨٠–١٥٩٣
امطلينا	وافر	عبيد الله بن قيس الرقيات	١١٧٤
مجراها اليمينا	وافر	عمرو بن كلثوم	٧٧١
آخرينا	وافر	فروة بن مسيك	٤٢٠
الزوينا	وافر	الكميت بن زيد	١٢٤١
متجاهلينا	وافر	الكميت بن زيد	٦٢٠
العاذلينا	وافر	مجهول	٦٠٠
تنطقينا	وافر	مجهول	١٩٩
تحينا	وافر	مجهول	٢١٢–٦٠٩
قطع القرينا	وافر	مجهول	٤٦٣
انّهْ	وافر	مجهول	١٢٠٠
يجبنه	وافر	مجهول	١٢٨٧
إيانا	كامل	حسان	٣٠٣–٦٤٥
دفينا	كامل	أبو طالب	١١٧١
الينا	مجزوء الكامل	عبيد بن الأبرص	٢٩١
بينا	مجزوء الكامل	عبيد بن الأبرص	٨٣٠–١٨١٨
تكونه	مجزوء الكامل	خليفة بن براز	٣٥٤
وأثنا	مجزوء الرمل	خلف الأحمر	٣٠٠

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
وكانا	خفيف	الأعشى	٤٦٥
والشّيانا	خفيف	مجهول	٦١٣
معينا	خفيف	مجهول	١٤٦١
عاذلونا	خفيف	مجهول	١٤٧٥
دينا	خفيف	مجهول	١٦٤٢
كنا	متقارب	أبو محمد اليزيدي	١٥٢

* * *

النون المضمومة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
وعاجن	طويل	الأعشى	١٧٨١
المقدر كائن	طويل	مجهول	١١٨٧
الهون كائن	طويل	مجهول	٣٢١–١٥١٧
يكون	طويل	الأفوه الأودي	٣٤٦
قمين	طويل	قيس بن الخطيم	١٨٠٩
دونها	طويل	موسى بن جابر	٨٣٩
وقحطان	بسيط	مجهول	٣١٤
غضبان	بسيط	مجهول	٣٣٦
ومينُ	وافر	حسان	١٧٠٨
عدنان	كامل	مجهول	٦٨١
دانوا	هزج	الفند الزّماني	٧٨٠
إذعان	هزج	الفند الزّماني	١٤٦٤
وأمان	خفيف	مجهول	٨٣٨
مبين	خفيف	مجهول	٣٥٢

البحر	القافية	القائل	أرقام الشواهد
شئون	خفيف	مجهول	٥٥٧
مهين	خفيف	مجهول	١٢٥٧
ووحدانها	متقارب	مجهول	٣١

* * *

النون المكسورة

هنّ	طويل	مجهول	٤٤
المعادن	طويل	الطّرمّاح	٥٣٢
أزمان	طويل	امرؤ القيس	٨٥٧
وعرفان	طويل	امرؤ القيس	٨٥٧
بأرسان	طويل	امرؤ القيس	١٦٤١
الجبان	طويل	امرؤ القيس	١٠٨٤
لقضاني	طويل	عروة بن حزام	١٠٨٧—١٣٩٨
يدان	طويل	عروة بن جزام	٢٠
ما شفياني	طويل	عروة بن حزام	١٢٥٦
لفلان	طويل	عروة بن جزام	١٩٥
بثمان	طويل	عمر بن أبي ربيعة	١٦١٠
أخرى كيف يلتقيان	طويل	الفرزدق	١٥٨٦
رماني	طويل	عمرو بن أحمر	٣٧٩
أبوان	طويل	عمرو الجنبي	١٢٨—١٠٧٠
يصطحبان	طويل	الفرزدق	٢٧٣
أخوان	طويل	الفرزدق	٦٤ —١٣٥٤

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
تكفان	طويل	مجهول	٩٨
بجفان	طويل	مجهول	١٠٤
مؤتلفان	طويل	مجهول	١١٥٨
عرين	طويل	مجهول	١٠١
أمين	طويل	مجهول	٣٠٠–١٠٨١–١١٦٣
والحزن	مديد	أبو نواس	٣١٢
باللين	بسيط	أفنون التغلبي	١٦١٩
بالعنن	بسيط	زهير	١١٨٦
وهن	بسيط	ابن هرمة	١٩٦
بغني	بسيط	مجهول	١٢٢٠
للظعن	بسيط	مجهول	٣٢٥
والعلن	بسيط	مجهول	٢٨٤
جمالين	بسيط	لعمرو بن عداء الكلبي	٦٣
مثلان	بسيط	عبد الرحمن بن حسان	١٣٠٢
وإعلان	بسيط	مجهول	٣٠٤–١٤٢١
وعدوان	بسيط	مجهول	٧٠٧
سودان	بسيط	مجهول	٥٢٨
شاني	بسيط	مجهول	٥٦٧
لا حين	بسيط	جرير	٧٦٥
تعوديني	بسيط	رجل من بني كلاب	٦٢٥
والنبيّين	بسيط	الفرزدق	٨٥

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
يبريني	بسيط	مجهول	٢٣١
قليني	وافر	عمرو بن معد يكرب	١٧٣
عنيّ	وافر	مجهول	٦٨٢
لم تكدني	وافر	مجهول	٥٠٢
اعترّاني	وافر	حجدر بن مالك اللص	٧٦٠
الفرقدان	وافر	عمرو بن معديكرب	٨٩٨
أخطلكم هجاني	وافر	النابغة الجعدي	١٩٣
وحجتان	وافر	النابغة الجعدي	٨٧١
داعيان	وافر	الأعشى	١٠٢٩
عمَن هجاني	وافر	مجهول	٢٨٥
داني	وافر	مجهول	٨٦٥
آخرين	وافر	جرير	٨٣
تخوفيني	وافر	أبو حية النميريّ	٥٥٣
تعرفوني	وافر	سحيم بن وثيل	٣٧
الأربعين	وافر	سحيم بن وثيل	٨٤
سميني	وافر	المثقب العبدي	١٦٣١
وتتقيني	وافر	المثقب العبدي	١٦٣١
تزدريني	وافر	مغلس بن لقيط	٧١٧
نبئيني	وافر	مجهول	٢٥٤
فالسوبان	كامل	لبيد	١٦٩٨
وهوان	كامل	مجهول	١٠٧٦
لا يعنيني	كامل	رجل من بني سلول	١٠ ــ ١٦٢٢

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
حقان	هزج	مجهول	٥٣٩
المجانين	منسرح	مجهول	١٦٠–٤٢٩
عينين	خفيف	الحريري	٦٧
التواني	خفيف	مجهول	١٢٣٠
الأحزان	خفيف	مجهول	١١٤٦
عدنان	خفيف	مجهول	١٣٣٦
سنان	خفيف	مجهول	١٥٠٢
تؤيسيني	خفيف	مجهول	١٢٠٧
ينثني	متقارب	مجهول	٨٤٣

* * *

الهاء الساكنة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
قواه	متقارب	المتنخل الهذلي	٤٤٧

* * *

الهاء المفتوحة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
مناها	طويل	ليلى الأخيلية	١١٢٠
وناديها	بسيط	عمرو بن الأهتم	٦٥٦
تثنيها	بسيط	مزاحم بن عمرو السلولي	١٢٥٠
أرانيها	بسيط	النمر بن تولب	٧١٠–١٧١٧
سيل واديها	بسيط	مجهول	١٣٧
وافيها	بسيط	مجهول	٣٢٨
رضاها	وافر	القحيف العقيلي	١٠٨٦
منتهاها	وافر	مجهول	٤٥٥

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
ذووها	وافر	كعب بن زهير	١٢٣٩
ألقاها	كامل	أبو مروان النحوي	١٠٦٤–١٦٤٠

* * *

الهاء المضمومة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
أنساه	هزج	مجهول	١٥٦٩
الله	هزج	مجهول	١٥٦٩
الزبيراهُ	هزج	مجهول	٧٠٠
واياه	هزج	مجهول	٦٥١
الناس ذووه	مجزوء الرمل	مجهول	١٢٣٨
أرومتها ذووه	الوافر	لكعب – أو للكميت .	١٢٣٩

* * *

الهاء المكسورة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
يغنيه	بسيط	مجهول	١٠٢٦

* * *

الواو الساكنة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
عفوا	طويل	مجهول	٢٤٣

* * *

الواو المكسورة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
بمرعوى	طويل	يزيد بن الحكم	٨٧٧
منهوى	طويل	يزيد بن الحكم	١١،٢٢

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
الياء المفتوحة			
مغريا	طويل	مجهول	٤٦٤
مغاديا	طويل	الأخطل	٩٣٩–١٦٣٢
وانيا	طويل	الأعشى	١٠٩٣
باديا	طويل	امرأة من عقيل	١١٩٢
ثقلاً على كماهيا	طويل	جميل	٩٩٩
لمابيا	طويل	ذو الرمة	١٤٧٣
فلا حبذاهيا	طويل	ذو الرمة	١٤٤١
جائيا	طويل	زهير	١٦٦٢
غاديا	طويل	زهير	١٦٠٣
فؤاديا	طويل	سوار بن المضرب	٧١٨
المناديا	طويل	الفرزدق	١٢٠٩
مواليا	طويل	الفرزدق	٣٩
وذاليا	طويل	لبيد	٢٠٨
تفانيا	طويل	المغيرة بن حبناء أو عبدالله ابن جعفر بن أبي طالب	١٢٣٥
اهتدى ليا	طويل	المجنون	١١٦
كفانيا	طويل	منظور بن سحيم	٢٥٠
متراخيا	طويل	النابغة الجعدي	٤٣٧
باقيا	طويل	النابغة الجعدي	٩٢٠
أعاديا	طويل	مجهول	١٤٨
عاريا	طويل	مجهول	٤٠٩

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
نصيبيا	طويل	مجهول	٣٥٥
خلو كما هيا	طويل	مجهول	٣٤٣
وأحريا	طويل	مجهول	١٣٧٧
واقيا	طويل	مجهول	٤٣٤
وخاليا	طويل	مجهول	١،٥٤٠
وواشيا	طويل	مجهول	٨٨
نجيا	وافر	مجهول	٩٤
معاوية	مجزوء الكامل	هند بنت عتبة	١٠٨٢
وسرباليه	سريع	عمرو بن ملقط	١٢٩٢

* * *

الياء المضمومة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
فتعيّ	كامل	مجهول	١٢٧
بزيّ	خفيف	مجهول	٢٣١

* * *

الياء المكسورة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
للذيّ	وافر	مجهول	٢٣٠
للقصي	وافر	مجهول	٢٣٠

* * *

الألف اللينة

القافية	البحر	القائل	أرقام الشواهد
فتى	طويل	الراعي	٣١٠

الفهرس الثاني عشر

فهرس الأرجاز

القافية	القائل	الرقم
الهمزة المكسورة		
سيشاءِ	أبو المقدام	١٧١٣
واللهاء	أبو المقدام	١٧١٣
الهيجاء	مجهول	٧٥٨
الأعداء	مجهول	٧٥٨
أتلائها	مجهول	٤١١

* * *

القافية	القائل	الرقم
الباء الساكنة		
الضبابْ	رؤبة	٦٥٩
السبسابْ	رؤبة	٦٥٩

* * *

القافية	القائل	الرقم
الباء المفتوحة		
ببّه	هند بنت أبي سفيان	١٩١

القافية	القائل	الرقم
الحضب	رؤبة	٧٢٦
وانتيابها	مجهول	١١٣
ولم أورابها	مجهول	١١٣

* * *

التاء الساكنة

القافية	القائل	الرقم
مسلمتْ	أبو النجم	١٧٢١–١٨٠١
وبعد مت	أبو النجم	١٧٢١–١٨٠١

* * *

التاء المفتوحة

القافية	القائل	الرقم
يا أنتا	سالم بن دارة	٦٧٩

* * *

التاء المضمومة

القافية	القائل	الرقم
ليت	رؤبة	٩٦١
فاشتّريت	رؤبة	٩٦١–١٧٦٠

* * *

التاء المكسورة

القافية	القائل	الرقم
بتيّ	رؤبة	٣٣٨–١٣٢٧
مشيّ	رؤبة	٣٣٨–١٣٢٧
هنت	مجهول	٢١٦
وشقوته	نفيع بن طارق	١٦٨٨
حجته	نفيع بن طارق	١٦٨٨
زمرته	مجهول	٢٣٩

القافية	القائل	الرقم
بصنعاتها	عمر بن لجاء	١٤٩٤
وجناتها	عمر بن لجاء	١٤٩٤

* * *

الثاء المضمومة

القافية	القائل	الرقم
الحارثُ	رؤبة	٦٨٣

* * *

الجيم الساكنة

القافية	القائل	الرقم
العوج	بعض بني سعدة	٧٠
سيهوج	بعض بني سعدة	٧٠
حجج	لرجل من اليمانيين	٦٩٧ـ١٧٢٠
بجْ	لرجل من اليمانيين	٦٩٧ـ١٧٢٠

* * *

الجيم المفتوحة

القافية	القائل	الرقم
دجا	سويد اليشكري	١٠٩٧
يرندجا	سويد اليشكري	١٠٩٧

* * *

الحاء المفتوحة

القافية	القائل	الرقم
يمصحا	رؤبة	٤٧٤
الصباحا	رؤبة	١٤٣ـ٢٣٦
ملحاحا	رؤبة	١٤٣ـ٢٣٦
فسيحا	أبو النجم	٧١٦ـ١٠٢١
فتستريحا	أبو النجم	٧١٦ـ١٠٢١

القافية	القائل	الرقم
بزائده	مجهول	٦٠
سودا	مجهول	١٢٧٩
الجديدا	مجهول	١٢٧٩
والدا	مجهول	٨٨٣
الشهودا	لرجل من هذيل	١٣٨٤

* * *

الدال المضمومة

قصدُه	مجهول	١٨٠٠
رشدُه	مجهول	١٨٠٠

* * *

الدال المكسورة

قدي	حميد الأرقط	١٦٨
الملحد	حميد الأرقط	١٦٨

* * *

الراء الساكنة

كسر	العجاج	١٧١٩
ابتدرْ	العجاج	١٧١٩
النّقرْ	عبد الله بن ماوية	١٧٩٧
زمرْ	أو بعض السعديين	
البشر	مجهول	١٥٤٥
السّفر	مجهول	١٧١٠
دبر	مجهول	١٧١٠

القافية	القائل	الرقم
خِمرْ	امرؤ القيس	١٣٩٢ــ١٦٦٨
ما يأتمر	امرؤ القيس	١٣٩٢ــ١٦٦٨

* * *

الراء المفتوحة

القافية	القائل	الرقم
سطرا	رؤبة	٩٥٧ ــ١٥٤٨
نصرا	رؤبة	٩٥٧ ــ١٥٤٨
فرّا	مجهول	٦٨٠
الشرّا	مجهول	٦٨٠
مشمخرا	مجهول	٢٣٤
برّا	مجهول	٢٣٤
بطرا	مجهول	١٢٥٨
يهجرا	مجهول	١١٤٤
فيجيرا	مجهول	١١٤٤
تطيرا	رؤبة	١٠١٢
أطيرا	رؤبة	١٠١٢
حيدره	علي بن أبي طالب	٢٦٧
قسوره	علي بن أبي طالب	٢٦٧

* * *

الراء المضمومة

القافية	القائل	الرقم
والنهارُ	مجهول	٧٩٤
دارها	منظور بن مرثد	١٢٨٢
وجارها	منظور بن مرثد	١٢٨٢

القافية	القائل	الرقم
الراء المكسورة		
شعري	أبو النجم	١٤١–١٣٠٠
ظهيري	مجهول	٨٤٨–١٧٨٥
العصير	مجهول	٨٤٨–١٧٨٥
العجير	مجهول	١٢٠٣
تقول جير	مجهول	١٢٠٣
للجور	مجهول	١٢٠٤
قلت جير	مجهول	١٢٠٤
دفتر	مجهول	١٩٨
مصوّر	مجهول	١٩٨
لم يشعر	مجهول	٥٣١
الأخير	مجهول	١٧٦٤
باكر	مجهول	١٤٠٥
فاخر	مجهول	١٤٠٥
عكار	مجهول	٢٤٦
بالصرار	مجهول	٢٤٦
الدار	كثير عزة	٧٩٣
أسيرها	مجهول	٢٢١
قصورها	مجهول	٢٢١
الفاخر	مجهول	٧٤٣

* * *

القافية	القائل	الرقم
الزاي المفتوحة		
جروزا	مجهول	٥٠٠
قفيزا	مجهول	٥٠٠

* * *

القافية	القائل	الرقم
السين المفتوحة		
أمسا	العجاج	٨٠٦
خمسا	العجاج	٨٠٦
العطامسا	ذو الرمة	١٧٣٦
الروائسا	ذو الرمة	١٧٣٦
كوانسا	العجاج	١٨٢
البائسا	العجاج	١٨٢–١٥٣٧–١٥٨٠

* * *

القافية	القائل	الرقم
السين المضمومة		
قفعس	مجهول	٦٦٤
كروس	مجهول	٦٦٤
ياليس	العجاج	١٦٧٩
به أنيس	العجاج	١٦٧٩
بها أنيس	جران العود	٨٨٦
العيس	جران العود	٨٨٦

* * *

القافية	القائل	الرقم
السين المكسورة		
الطيس	رؤبة	١٦٦

القافية	القائل	الرقم
أصنع	أبو النجم	٣١٧
واهجعي	أبو النجم	١٢٧٨
الأشجع	أبو النجم	١٢٧٨

* * *

الفاء الساكنة

القافية	القائل	الرقم
كالحرف	أبو النجم	١٣٣٠
مختلف	أبو النجم	١٣٣٠
ألِفْ	أبو النجم	١٣٣٠

* * *

الفاء المكسورة

القافية	القائل	الرقم
إلْفِ	مجهول	١٤٦٢

* * *

الفاء المفتوحة

القافية	القائل	الرقم
وفا	العجاج	٥٣
كشوفا	محمد بن ذؤيب	٥٠١
محرّفا	محمد بن ذؤيب	٥٠١
والخريفا	رؤبة	١٦٧٥
والصيوفا	رؤبة	١٦٧٥

* * *

القاف الساكنة

القافية	القائل	الرقم
المخترق	رؤبة	١١٤١
الخفق	رؤبة	١١٤١
طارق	هند بنت عتبة	٦٥٧
النمارق	هند بنت عتبة	٦٥٧

القافية	القائل	الرقم
أولالكا	مجهول	٢٠٣
حَوالكا	الضبّ فيما تزعم الأعراب	٥٩
أو عساكا	رؤبة	٤٩٠
أباكا	رؤبة	٣٣٤ـ١٤٦٣
ذاكا	رؤبة	٣٣٤ـ١٤٦٣
هواكا	مجهول	١٤٥
تبراكا	مجهول	١٤٥

* * *

الكاف المضمومة

ذلك	مجهول	٢٠٩
المسالك	مجهول	٢٠٩
التالك	مجهول	٢٠٩
تحاك	رؤبة	١٧٦١
تشاك	رؤبة	١٧٦١

* * *

الكاف المكسورة

ضنك	جحدر بن مالك	٦٩
محك	جحدر بن مالك	٦٩
تدلكي	مجهول	١٠٨

* * *



القافية	القائل	الرقم
القدما	لأبي حيان الفقعسي	٦٤٣
الشجعما	لأبي حيان الفقعسي	٦٤٣
قائما	امرأة من العرب ترقص ابنها	١٥٧٠
سالما	امرأة من العرب ترقص ابنها	١٥٧٠
دائما	رؤبة	٤٨١
صائما	رؤبة	٤٨١
الرواسما	هدبة بن خشرم	٦١٧
وقاسما	هدبة بن خشرم	٦١٧
معتصما	مجهول	٤٢٢ـ١٥٧٤

* * *

الميم المضمومة

القافية	القائل	الرقم
لا تشتم	رؤبة	١١٦٠
تميم	الأخطل	٩٠
صميم	الأخطل	٩٠
قتمه	رؤبة	١١٤٠
وجهرمه	رؤبة	١١٤٠
فمه	رؤبة	٥٤
فيعجمه	رؤبة	١٦٠١
وأظلمه	رؤبة	٣٤٥
لا يرحمه	رؤبة	٣٤٥

القافية	القائل	الرقم
البردين	مجهول	٩٢٩ ـ١١٧٥ـ١٢١١
أو اثنين	مجهول	٩٢٩ ـ١١٧٥ـ١٢١١
وكأن	خطام المجاشعي	١٥٧٢
بقرن	خطام المجاشعي	١٥٧٢
خولان	امرأة من العرب ترقص ابنها	١٥٥٣
وقحطان	امرأة من العرب ترقص ابنها	١٥٥٣
وهمدان	امرأة من العرب ترقص ابنها	١٥٥٣
عدنان	امرأة من العرب ترقص ابنها	١٥٥٣
وإنْ	رؤبة	١٣٠٨ـ١٣٩٣

* * *

النون المفتوحة

القافية	القائل	الرقم
اهتدينا	عامر بن الأكوع	١١٩٠
صلينا	عامر بن الأكوع	١١٩٠
علينا	عامر بن الأكوع	١٣٦٥
اليرنا	مجهول	٢١٤
وهنّا	مجهول	٢١٤
والعينانا	رؤبة	٨٢
ظبيانا	رؤبة	٨٢

القافية	القائل	الرقم
حسّانا	لزياد العنبري أو لرؤبة	١٦٨٢
واللیانا	لزياد العنبري أو لرؤبة	١٦٨٢
عفانا	مجهول	١٧٥٨
بدينا	عبد الله بن رواحة	١٤٣٠
شقينا	عبد الله بن رواحة	١٤٣٠
دينا	عبد الله بن رواحة	١٤٣٠
فطينا	مجهول	٦١٦
اسرائينا	مجهول	٦١٦

* * *

النون المضمومة

القافية	القائل	الرقم
القذان	مجهول	٨٦
العينان	مجهول	٨٦
نجران	مجهول	٤٢٥

* * *

النون المكسورة

القافية	القائل	الرقم
الوشحن	دهلب بن قريع	١٧٤٥
والقفنّ	دهلب بن قريع	١٧٤٥
اللذين	مجهول	٢٦٦
المحملجين	مجهول	٢٦٦
بيد أني	مجهول	٩٠٦
ترني	مجهول	٩٠٦
السبحان	مجهول	٧٤٤

القافية	القائل	الرقم
مقلوليا	الفرزدق	٤٠
فتأبيه	للزفيان السعدي	٧٧٤
حوليه	للزميان السعدي	٧٧٤
ناجيه	مجهول	١٧٤٣
للسانيه	مجهول	١٧٤٣

* * *

الياء المضمومة

قنسريّ	العجاج	٧٤٨
طوريّ	العجاج	٨٩١ ــ ٩٠٨
إنسيّ	العجاج	٨٩١ ــ ٩٠٨

* * *

الياء المكسورة

للمطيّ	بعض بني دبير	٥٤٧
ابن خبيريّ	بعض بني دبير	٥٤٧
المهدي	بعض بني دبير	٧٥٣
يابني عديّ	بعض بني دبير	٧٥٣
أديً	بعض بني دبير	٧٥٣

* * *

الألف الليّنة

شرّافا	نعيم بن أوس	١٨٠٤
الا أن تا	نعيم بن أوس	١٨٠٤
عمروأن تـا	حكيم بن معية التميميّ	١٨٠٣

الفهرس الثالث عشر

أنصاف الأبيات أو أجزاؤها

مرتبة أبجدياً على حسب الحرف الأول وليس لها قائل أو تتمّة

	الرقم
الهمزة	
* الآكل المال اليتيم بطرا *	١٢٥٨
* أبوهم أبي والأمّهات أمّهاتنا	١٧٣٩
* أبي من تراب خلقه الله آدم *	١٧٣٣
* أراني لدن أن غاب رهطي	٨٥١
* أزيد أخا ورقاء إن كنت ثائرا *	١٦٦٥
* أفبعد كندة تمدحنّ قبيلا [1] *	١٣٧٠
* ألست جاعلي كابتّي عقيل *	٢١١
* أنت بالخير حقيق قمن *	١٥٦٢
* إنك يا حارث نعم الحارث *	٦٨٣
* إن المحب علمت مصطبر *	٥٩٧
* أولئك أشياخي الذي تعرفونهم *	٢٣٧

(١) نسب للمقنع .

	الرقم
* فلاذ نعيم يتركن لنعيمه *	١٣٧٥
* فنعم أبو الهيجا ونعم شبابها *	١٤١٠
* في خمس عشرة من جمادى ليلة *	٩٨١

* * *

الكـــاف

* كادوا بنصر تميم كي ليلحقهم * [1]	١٠٠٥
* كان منا بحيث يعكى الإزار *	٨٣٥

* * *

الـــلام

* لم ألف في الدار ذا نطق سوى طلل *	٧٨٧
* لو كان مدحة حيّ منشر أحداً *	١٧٤١
* ليس حيّ على المنون بخال [2] *	
* ليمن أبيهم لبئس العذرة اعتذروا *	١١٦٧

* * *

المـــيم

* ما كل رأي الفتى يدعو إلى رشد *	١٣٧٥
* معلّل بسواء الحق مكذوب *	٧٨٣

* * *

النـــون

* نوط إلى صلب شديد الحَمْل *	١٧٦٢

(١) نسب للطرماح .

(٢) نسب إلى عبيد بن الأبرص .

الفهرس الرابع عشر

الألفاظ المفسّرة في الحواشي

* * *

العين

* * *

الغين

* * *

الفاء

* * *

* * *

الفهرس الخامس عشر

فهرس الصيغ

الباء

* * *

* * *

السِّين

* * *

الشين

(١) وردت هذه الصيغة في الجمهرة ٣ : ٤٠٥

* * *

الكاف

* * *

اللام

* * *

* * *

* * *



الفهرس السادس عشر

مَبَاحِث لغويّة

الفهرس السابع عشر

مَذَاهِبُ نحويّة

(أ) البصريون : (بعض البصريين ـ أكثر البصريين ـ البصرية ـ بقية البصريين)

الجزء الأول : ٢٧ ـ ٥٥ ـ ٧٤ ـ ٨٤ ، ١٠٧ ـ ١١٠ ـ ١١٩ ـ ١٢٤ ـ ١٣١ ـ ١٣٦ ، ١٥٣ ـ ١٦٦ ـ ١٨٢ ـ ١٩٤ ـ ٢٠٧ ـ ٢٠٩ ـ ٢٢٩ ـ ٢٣٢ ـ ٢٣٣ ـ ٢٣٥ ـ ٢٥٨ ـ ٢٦٢ ـ ٢٩٢ ـ ٣٠٩ .

* * *

الجزء الثاني : ١٢ ـ ٢٢ ـ ٢٤ ـ ٢٥ ـ ٢٦ ـ ٣٧ ـ ٤٤ ـ ٤٦ ـ ٤٨ ـ ٤٩ ـ ٥٠ ـ ٥١ ـ ٥٢ ـ ٥٦ ـ ٦٣ ـ ٧٧ ـ ٨٨ ـ ٨٩ ـ ١١٠ ـ ١١١ ـ ١١٥ ـ ١٢٦ ـ ١٥٠ ـ ١٥٢ ـ ١٥٣ ـ ١٥٥ ـ ١٦٦ ـ ١٧١ ـ ١٧٦ ـ ١٧٧ ـ ١٨٣ ـ ١٩٠ ـ ١٩٤ ـ ١٩٩ ـ ٢٠٩ ـ ٢١٠ ـ ٢١٤ ـ ٢١٥ ـ ٢٢٢ ـ ٢٢٩ ـ ٢٣٠ .

* * *

الجزء الثالث : ٧ ـ ٨ ـ ١٠ ـ ١٤ ـ ١٧ ـ ٣٨ ـ ٤٣ ـ ٤٧ ـ ٥٥ ـ ٦٩ ـ ٧٤ ـ ٨١ ـ ٨٢ ـ ٨٣ ـ ٨٤ ـ ٩٥ ـ ١٥٢ ـ ١٥٣ ـ ١٥٨ ـ ٢٠٩ ـ ٢٢٦ ـ ٢٣١ ـ ٢٤٩ ـ ٢٦٦ ـ ٢٦٨ ـ ٢٦٩ ـ ٢٨٦ ـ ٢٨٨ ـ ٢٩١ ـ ٢٩٧ .

* * *

الجزء الرابع : ١١ ـ ١٢ ـ ١٥ ـ ٢٣ ـ ٢٤ ـ ٢٦ ـ ٣٠ ـ ٦٤ ـ ٧١ ـ ٨١ ـ ٩٠ ـ ٩٦ ـ ١٠٣ ـ ١٠٧ ـ ١٠٨ ـ ١١٠ ـ ١١١ ـ ١١٧ ـ ١١٨ ـ ١٢٤ ـ ١٣٠ ـ ١٣٩ ـ ١٤٣ ـ ١٤٦ ـ ١٥٤ ـ ١٦٢ ـ ١٦٨ ـ ١٧٤ ـ ١٧٨ ـ ١٨٧ ـ ١٩٤ ـ ٢١٠ ـ ٢١٢ ـ ٢٣٣ ـ ٢٦٠ ـ ٢٧٥ ـ ٣٠٤ ـ ٣٢٦ ـ ٣٣٣ ـ ٣٤٧ ـ ٣٧٥ .

* * *

الجزء الخامس : ٢٧ ـ ٣٦ ـ ٦٠ ـ ٦٢ ـ ٦٦ ـ ٧٢ ـ ٧٩ ـ ٨١ ـ ٨٤ ـ ٨٧ ـ ٩٥ ـ ٩٨ ـ ١١٥ ـ ١٢١ ـ ١٢٥ ـ ١٢٦ ـ ١٣٦ ـ ١٣٩ ـ ١٧٧ ـ ١٩١ ـ ١٩٢ ـ ٢٠٤ ـ ٢١٢ ـ ٢١٩ ـ ٢٢٣ ـ ٢٢٤ ـ ٢٥٤ ـ ٢٥٦ ـ ٢٦٢ ـ ٢٦٥ ـ ٢٦٨ ـ ٢٧٦ ـ ٢٧٨ ـ ٢٩٣ ـ ٣١٤ ـ ٣٣٨ .

* * *

الجزء السادس : ٦ ـ ١٤٦ ـ ١٥٢ ـ ٢٤١ ـ ٣٢٤ ـ ٣٢٦ ـ ٣٣٦ ـ ٣٣٨ .

* * *

(٢) ـ الكوفيون : (الكوفية ـ بعض الكوفيين ـ أكثر الكوفيين ـ بقية الكوفيين)

الجزء الأول : ٢٦ ـ ٥٥ ـ ٦٧ ـ ٧٨ ـ ٨٤ ـ ٩٦ ـ ١١٠ ـ ١١٩ ـ ١٣٣ ـ ١٣٧ ـ ١٤٠ ـ ١٤١ ـ ١٤٣ ـ ١٥٣ ـ ١٥٤ ـ ١٦٦ ـ ١٧٢ ـ ١٨٩ ـ ١٩١ ـ ١٩٤ ـ ٢٠٩ ـ ٢١٢ ـ ٢٢٤ ـ ٢٢٧ ـ ٢٢٩ ـ ٢٣٠ ـ ٢٣٢ ـ ٢٣٣ ـ ٢٣٤ ـ ٢٣٦ ـ ٢٨٨ ـ ٢٩١ ـ ٢٩٢ ـ ٢٩٩ ـ ٣٠٢ ـ ٣٠٥ ـ ٣١١ ـ ٣١٣ .

* * *

الجزء الثاني : ٤ ـ ٥ ـ ٦ ـ ٩ ـ ١٢ ـ ٢١ ـ ٢٣ ـ ٢٤ ـ ٢٥ ـ ٣٧ ـ ٤١ ـ ٤٦ ـ ٥٢ ـ ٥٦ ـ ٦١ ـ ٦٢ ـ ٦٣ ـ ٦٤ ـ ٧١ ـ ٧٣ ـ ٨٧ ـ

٨٨ ـ ٩٠ ـ ٩٢ ـ ٩٨ ـ ١٠٩ ـ ١١٢ ـ ١١٣ ـ ١٢٦ ـ ١١٨ ـ ١٢٥ ـ ١٢٧ ـ ١٢٩ ـ ١٣٠ ـ ١٣٨ ـ ١٤٨ ـ ١٥٠ ـ ١٥١ ـ ١٥٣ ـ ١٥٥ ـ ١٦٠ ـ ١٦١ ـ ١٦٤ ـ ١٦٦ ـ ١٧٠ ـ ١٧١ ـ ١٧٥ ـ ١٧٦ ـ ١٨٠ ـ ١٨٣ ـ ١٨٤ ـ ١٩١ ـ ١٩٤ ـ ٢٠٤ ـ ٢٠٦ ـ ٢١٣ ـ ٢١٤ ـ ٢٢٩ ـ ٢٣٠ ـ ٢٤٢ ـ ٢٤٣ ـ ٢٤٧ ـ ٢٥١ ـ ٢٥٢ ـ ٢٥٤ ـ ٢٥٥ ـ ٢٦٥ ـ ٢٦٧ .

* * *

الجزء الثالث : ٧ ـ ٨ ـ ٩ ـ ١٠ ـ ١٢ ـ ١٤ ـ ١٧ ـ ٣٦ ـ ٣٧ ـ ٣٨ ـ ٣٩ ـ ٤٦ ـ ٤٧ ـ ٥٣ ـ ٥٤ ـ ٥٩ ـ ٦٦ ـ ٦٨ ـ ٦٩ ـ ٧٤ ـ ٧٨ ـ ٨١ ـ ٨٢ ـ ٨٣ ـ ٨٤ ـ ٨٧ ـ ٩١ ـ ٩٥ ـ ١٣٦ ـ ١٤٠ ـ ١٥٠ ـ ١٥٢ ـ ١٥٥ ـ ١٥٧ ـ ١٥٨ ـ ١٨٢ ـ ٢٠٩ ـ ٢١٩ ـ ٢٢١ ـ ٢٢٤ ـ ٢٣١ ـ ٢٣٧ ـ ٢٣٩ ـ ٢٤٧ ـ ٢٤٨ ـ ٢٥٠ ـ ٢٥٥ ـ ٢٥٧ ـ ٢٦٠ ـ ٢٦٨ ـ ٢٦٩ ـ ٢٧٤ ـ ٢٨٥ ـ ٢٨٦ ـ ٢٨٨ ـ ٢٩١ ـ ٢٩٦ ـ ٢٩٧ .

* * *

الجزء الرابع : ٧ ـ ١١ ـ ١٢ ـ ١٥ ـ ١٧ ـ ١٨ ـ ٢٥ ـ ٢٦ ـ ٢٨ ـ ٣٤ ـ ٣٥ ـ ٥٠ ـ ٦٢ ـ ٦٣ ـ ٧١ ـ ٧٢ ـ ٧٩ ـ ٨١ ـ ٨٢ ـ ٨٣ ـ ٨٦ ـ ٩٠ ـ ٩١ ـ ٩٧ ـ ٩٨ ـ ١٠٠ ـ ١٠٢ ـ ١٠٣ ـ ١٠٨ ـ ١١٠ ـ ١١١ ـ ١١٢ ـ ١١٧ ـ ١٢٤ ـ ١٣٥ ـ ١٣٩ ـ ١٤٠ ـ ١٤٨ ـ ١٥٣ ـ ١٥٤ ـ ١٦٠ ـ ١٦٦ ـ ١٦٨ ـ ١٧٣ ـ ١٧٤ ـ ١٨٠ ـ ١٩٠ ـ ١٩٣ ـ ١٩٥ ـ ٢٠٢ ـ ٢١٠ ـ ٢١٣ ـ ٢١٩ ـ ٢٢٢ ـ ٢٣٣ ـ ٢٣٥ ـ ٢٣٩ ـ ٢٤٠ ـ ٢٤٦ ـ ٢٦٧ ـ ٢٧٢ ـ ٢٧٥ ـ ٢٧٦ ـ ٢٨٣ ـ ٢٩٣ ـ ٣٠٢ ـ ٣٠٣ ـ ٣٠٤ ـ ٣٢٠ ـ ٣٢١ ـ ٣٢٦ ـ ٣٣٠ ـ ٣٣٢ ـ ٣٣٣ ـ ٣٣٤ ـ ٣٤١ ـ ٣٥٩ ـ ٣٧٠ ـ ٣٧٥ ـ ٣٧٦ ـ ٣٩٧ ـ ٤٠٣ .

الجزء الخامس : ١٥ ـ ٣٦ ـ ٤٠ ـ ٥٤ ـ ٥٦ ـ ٦٢ ـ ٦٥ ـ ٧١ ـ ٧٤ ـ ٧٧ ـ ٧٨ ـ ٨١ ـ ٨٧ ـ ٩٨ ـ ١١٣ ـ ١١٥ ـ ١٢١ ـ ١٣٢ ـ ١٣٥ ـ ١٣٦ ـ ١٣٧ ـ ١٣٩ ـ ١٥٢ ـ ١٦٠ ـ ١٧٠ ـ ١٧١ ـ ١٧٢ ـ ١٧٧ ـ ١٩٠ ـ ١٩١ ـ ١٩٢ ـ ١٩٩ ـ ٢٠١ ـ ٢٠٤ ـ ٢١٢ ـ ٢١٩ ـ ٢٢٣ ـ ٢٢٤ ـ ٢٢٥ ـ ٢٣٠ ـ ٢٣٧ ـ ٢٤٨ ـ ٢٥٠ ـ ٢٥٣ ـ ٢٥٦ ـ ٢٦٠ ـ ٢٦٢ ـ ٢٦٥ ـ ٢٦٦ ـ ٢٦٨ ـ ٢٧٥ ـ ٢٧٦ ـ ٢٧٨ ـ ٢٨١ ـ ٢٨٢ ـ ٢٨٤ ـ ٢٩٣ ـ ٢٩٤ ـ ٢٩٦ ـ ٣٠٩ ـ ٣٢٤ .

الجزء السادس : ٦ ـ ١٣١ ـ ١٤٦ ـ ٢١٤ ـ ٢٢٤ ـ ٢٤٢ ـ ٢٤٨ ـ ٢٥١ ـ ٣٢٤ ـ ٣٢٦ ـ ٣٢٧ ـ ٣٣٦ ـ ٣٣٨ .

* * *

(٣) البغداديّون ـ (بعض البغدادين)

الجزء الأول : ٣٠٥ .

* * *

الجزء الثاني : ٦٨ ـ ١٦٦ ـ ١٩٤ ـ ٢٠٤ .

* * *

الجزء الثالث : ٢٥٧ ـ ٢٩٦ .

* * *

الجزء الرابع : ١٨ .

* * *

الجزء الخامس : ٧٢ ـ ٧٧ ـ ٢٧٨ ـ ٢٩٦ ـ ٣٠٥ .

* * *

(٤) الجمهور

الجزء الأول : ١ ـ ٥ ـ ١٧ ـ ٥١ ـ ٦١ ـ ٧٨ ـ ٩٢ ـ ١٢٤ ـ ٢١٣ ـ ٢٣٧ ـ ٢٤١ ـ ٢٥٥ ـ ٢٧٦ ـ ٢٩١ ـ ٢٩٤ ـ ٢٩٩ ـ ٣٠٧ .

الجزء الثاني : ٢ - ٧ - ٩ - ٢٠ - ٦٤ - ٧٩ - ٩٣ - ١٠٨ - ١١٣ - ١١٨ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٣٧ - ١٥٧ - ١٦٠ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٩٦ - ٢١٤ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٩ - ٢٢٢ - ٢٢٦ - ٢٢٨ - ٢٣٢ - ٢٥٢ - ٢٥٤ - ٢٦٧.

* * *

الجزء الثالث : ١٢ - ٣٣ - ٧٠ - ٧٩ - ٨٠ - ٨٢ - ٨٣ - ٩٨ - ٩٩ - ١١٢ - ١٣٣ - ١٤٣ - ١٥٠ - ١٥٥ - ١٦٩ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٥ - ١٧٩ - ٢٠٢ - ٢٢١ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٤١ - ٢٥١ - ٢٦٠ - ٢٧٠ - ٢٧٤ - ٢٨٨ - ٢٩٤ .

* * *

الجزء الرابع : ٢٧ - ٣١ - ٣٩ - ٥٧ - ٧٣ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ١٠٣ - ١٧٢ - ١٧٧ - ١٨٢ - ٢٠٩ .

* * *

الجزء الخامس : ١٦ - ١٨ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٦٠ - ٦١ - ٨٢ - ١٠٢ - ١٠٦ - ١٣٧ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٤ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦١ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٧٢ - ١٨١ - ١٩٩ - ١٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٦ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٩ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٥ - ٣١٥ - ٣١٧ .

* * *

الجزء السادس : ١٤٥ - ١٦٧ - ٢٠١ - ٢٠٧ - ٢٣٧ .

* * *

(٥) - الحجازيّون - أهل الحجاز

الجزء الأول : ٨٧ - ٩٣ - ٩٤ - ١٢٦ - ١٥٩ - ١٨٨ - ٢٠٣ - ٢٦١ .

الجزء الثاني : ٨٠ — ١٠٠ — ١٠٩ — ١١٠ — ١٢٠ — ١٢٢ — ١٢٥ — ١٢٦ — ٢٣٥ .

الجزء الثالث : ١٨٨ — ١٨٩ .

الجزء الرابع : ١٧ — ١٩ — ٤٠٧ .

الجزء الخامس : ٢٤ — ٢٦ — ٣١٢ — ٣٢٣ — ٣٢٤ .

الجزء السادس : ٢١٤ — ٢٢٠ .

* * *

(٦) بنو تميم : التميميّون

الجزء الأول : ٨٧ — ٩٣ — ٩٤ — ١٢٠ — ١٣٥ — ١٥٩ — ١٨٧ — ١٨٩ .

الجزء الثاني : ٦٧ — ٧٠ — ٧٨ — ٨٠ — ١٢٠ — ١٢٦ — ١٩٣ — ٢٠٢ — ٢٣٥ .

الجزء الثالث : ١٨٩ — ٢٥٤ — ٢٥٦ — ٢٦٠ .

الجزء الرابع : ١٩ — ١٧ — ٨٢ — ٤٠٧ .

الجزء الخامس : ٢٤ — ١٢٦ — ٣١٢ .

الجزء السادس : ٢٥٤ .

* * *

الفهرس الثامن عشر

لهجات قبلية

أم : مكان : « أل » لغة حمير ، ١ : ٢٧٣ .

أنْ : الجزم بأن المصدرية لغة بني صباح : ٤ : ٩١ .

أيان : كسر همزتها : لغة سليم ، ٤ : ٣١٦ .

الألف : قلب الألف الموقوف عليها همزة أو واو ، لغة لبعض طيّىء ، ٦ : ٢٠٥ .

الألف : قلب الألف الموقوف عليها ياء لغة فزارة ، ٦ : ٢٠٥ .

الألف : لزومها في الأحوال كلها في المثنى لغة بني الحارث بن كعب وبني العنبر ، وبني الهجيم ، وبطون من ربيعة ، وبكر بن وائل ، وزبيد ، وخثعم ، وهمدان ، وفزارة ، ١ : ١٣٣ .

الألف : قلبها ياء في المقصور عند الإضافة إلى ياء المتكلم لغة هذيل ، ٤ : ٢٩٨/٦–٨٤ .

التاء : تاء التأنيث الوقف عليها بالهاء لغة طيّىء ، ٦ : ٢١٦

التنوين : حذف التنوين من المنصوب بدون إبداله ألفاً ، لغة ربيعة ، ٦ : ٢٠٠ .

الجيم : تنطق كالكاف عند أهل اليمن ، ٦ : ٣٩٥ .

حتى : إمالة حائها لغة يمنية ، ٤ : ١٦٧ .

حتى : إبدال حائها عيناً لغة هذيل ، ٤ : ١٦٧ .

حيث : إبدال يائها واواً عند طيّىء ، ٢ : ٢٠٥ .

حيث : إعراب حيث عند فقعس ، ٣ : ٢٠٦ .

هلم : فعل عند التميميين فتلحقها الضمائر ، ٥ : ١٢٦ .

هلم : اسم فعل عند الحجازيين فلا تلحقها الضمائر ، ٥ : ١٢٦ .

الوقف : حذف التنوين من المنصوب في الوقف مع عدم الإبدال ألفاً لغة ربيعة ، ٦ : ٢٠٠ .

الوقف : الإبدال في الأحوال الثلاثة لغة أزد السراة ، ٦ : ٢٠١ .

الياء : المضارع المعتل بالياء الواقعة بعد كسرة تحذف ياؤه في لغة فزارة ، ٤ : ٢٠٢ .

الياء : ياء تستحيي : حذف إحدى الياءين من اللام والعين ، لغة تميم ، ٦ : ٢٥٤ .

* * *

الفهرس التاسع عشر

فهرس الأعلام

الهمزة



* * *

البـــاء

التـــاء

* * *

الثـــاء

الجـــيم

* * *

الحـــاء

٢٦٧ — ٣١٤ — ٣٤٣ — ٣٤٤ — ٣٧١ . الخامس : ٢٠٣ — السادس : ٣٤ —

* * *

الخـــاء



* * *

الدّال

* * *

الذّال

* * *

الـــراء

* * *

الزّاي

السين



* * *

الشين

* * *

الصّــاد

* * *

الضــاد

* * *

الطــاء

* * *

العـين





الفــاء





* * *

القـــاف



* * *

الكـــاف

الكسائي





الـــلام

* * *

ابن مالك









* * *

النّون

* * *

الهـــاء



* * *

الواو

* * *

اليـــاء

* * *

الفهرس العشرون

فهرس القبائل

القبائل

* * *

الباء

* * *

التاء

الثاء

* * *

الجيم

* * *

الحاء

* * *

الخاء

* * *

الراء

* * *

الزاي

* * *

السّين

* * *

الصاد

* * *

الطـــاء

* * *

العين

* * *

الغين

الفـــاء

* * *

القـــاف

* * *

الكـــاف

* * *

الـــلام

* * *

المـــيم

* * *

الهـــاء

* * *

اليـــاء

يشكر : ١ : ١١٨ .

* * *



الفهرس الحادي والعشرون

الطوائف - البلاد - الأماكن

الطوائف

* * *

البلاد

الألف

* * *

البــاء

الجيم

* * *

الحاء

* * *

الدال

* * *

الراء

* * *

السين

* * *

الشين

* * *

العين

* * *

الفاء

* * *

القاف

* * *

الميم

* * *

النون

* * *

الهاء

* * *

الواو

* * *

الياء

* * *

الأماكن

الباء

* * *

التاء

* * *

الحـــاء

الـــدال

السين

الشين

الصـــاد

القاف

الكاف

الميم

الفهرس الثاني والعشرون

المصادر التي اعتمد عليها السيوطي في الهمع

الهمزة

٤/١٩٣ : ١٨٨ – ٣١٧ – ٥/٣٩٥ : ٦/١٩٩ : ١٤٢ – ٢١٦ – ٢١٦ .

١٣ – الأقصى القريب للشيخ زين الدين محمد بن محمد التنّوخي المتوفى ٧٤٨ هـ . واسمه في كشف الظنون نهر : ١ : ١٣٧ « أقصى القرب » . ٢ : ١٩٢ .

١٤ – الإقناع لأبي جعفر بن الباذش : ٦ : ٢٨٢ .

١٥ – الألفية لابن مالك : ١ : ٤ – ٢٢١/ ٤ : ١٥٧ .

١٦ – الأمالي لابن الحاجب ١ : ٥٣/٤ : ٣٤٣ .

١٧ – الأمالي لابن الشجري : ٣ : ١٦٥ .

١٨ – الأمالي للقالي : ٢ : ١٥٤.

١٩ – الأنموذج للزمخشري : ٤ : ٩٤ .

٢٠ – الأوسط للأخفش : ٦ : ١٥٧ – ١٦٨ .

٢١ – الإيضاح « بدون نسبة » : ٦ : ٢٨٥ .

٢٢ – الإيضاح لابن هشام : ١ : ٥١ .

* * *

٢٣ – البديع لمحمد بن مسعود الغزلي : ١ : ٥٤ – ٢/٢٢١ : ١١ – ٥٥ – ٣/٨٤ : ٥١ – ٨٠ – ٢٧٦ – ٤/٢٩٤ : ٥/٣١٤ : ١٨٥ – ٢٠٣ – ٢٣٨ – ٦/٢٥١ : ٣٢٨ .

٢٤ – البسيط : لركن الدين حسن بن محمد الاستّراباذي المتوفى ٧١٧ هـ : ١ : ٨٢ – ١٦٠ – ١٧٦ – ٢٢٦ – ٢٨١ – ٢/٢٩٣ : ١٠ – ١٥ – ٥٧ – ١١١ – ١٢٠ – ١٢٢ – ١٢٣ – ١٣٨ – ١٥٣ – ١٦٦ – ٣/١٧٣ : ٢١ – ٢٤ – ٩٤ – ١٥٧ – ١٦١ – ١٦٨ – ٢٧٢ – ٢٧٥ – ٤/٢٧٩ : ٢٣ – ٣٦ – ٣٧ – ٤٨ – ٥٩ – ٧٥ – ٧٧ – ٨٥ – ١٧٤ – ١٨٣ – ٢٢٥ – ٢٣٥ – ٣٥٥ – ٥/٣٨٦ : ٣٢ – ٣٤ – ٥٠ – ٩٢ – ٩٤ – ١١٧ – ١٢٦ – ١٤١ – ١٤٤ – ١٥٢ – ١٩٠ – ١٩٢ – ٢٢١ – ٢٥٩ – ٦/٣٢٥ : ١٧٩.

٢٥ ــ البصريات للفارسي : ٤ : ٢٤٢ .

٢٦ ــ التبيان في المعاني والبيان لعبد الواحد الزملكاني المتوفى ٦٥١ هـ : ٤ : ٩٥ .

٢٧ ــ التبيين لأبي البقاء العكبري : ٣ : ٨١ .

٢٨ ــ تحفة المودود لابن مالك : ٥ : ٦/٨١ : ٨٦ .

٢٩ ــ التذكرة لأبي علي الفارسي : ١ : ٢/٣٠ : ٤/١٥٤ : ٢٤٢ .

٣٠ ــ التذكير والتأنيث لأبي حاتم : ٦ : ١٦١ .

٣١ ــ الترشيح لخطاب بن يوسف بن هلال القرطبيّ أبو بكر الماردي توفي بعد الخمسين والأربعمائة : ١ : ١٤١ .

٣٢ ــ التسهيل لابن مالك : ١ : ٢ ــ ٥ ــ ٦ ــ ٥٢ ــ ٨٣ ــ ٨٤ ــ ١٩٣ ــ ٢١٤ ــ ٢٢١ ــ ٢٤٥ ــ ٢/٢٦٧ : ٣/١٤٨ : ٣٠ــ٤/٢٨١ : ٢٧ ــ ١٢٤ ــ ١٣٦ ــ ١٥٤ ــ ١٥٧ ــ ١٥٩ ــ ١٦٠ ــ ١٦٥ ــ ١٧٥ ــ ١٩٥ ــ ١٩٦ ــ ٢٠٤ ــ ٢١٥ ــ ٢٢٥ ــ ٢٢٩ ــ ٢٣٥ ــ ٢٣٦ ــ ٢٤٦ ــ ٢٥١ ــ ٥/٢٧٨ : ٤٤ ــ ٥٢ ــ ٧٠ ــ ٧٩ ــ ٩٣ ــ ١١٠ ــ ١١٤ ــ ١١٩ ــ ١٢٢ ــ ١٦٥ ــ ١٩٧ ــ ٢٤٩ ــ ٢٥٢ ــ ٦/٢٩٣ : ٥٩ ــ ٧٥ ــ ٧٨ ــ ٨٠ ــ ٨٢ ــ ٨٦ ــ ٩٢ ــ ٩٤ ــ ٩٨ ــ ١٨٦ ــ ١٩٠ ــ ١٩٢ ــ ٢٠١ ــ ٢٢٥ ــ ٢٢٨ ــ ٢٤٢ ــ ٢٨٤ ــ ٣٠٨ ــ ٣٣٧ .

٣٣ ــ تعليق ابن النحاس على المقرّب : ١ : ٨ .

٣٤ ــ تفسير ابن أبي حاتم : ١ : ١٥ .

٣٥ ــ تكملة شرح التسهيل لبدر الدين بن مالك ٤ : ٣٤٤ .

٣٦ ــ التلقين لأبي البقاء العكبري ١ : ٤٨ ، والإشارة إليه في هامش الصفحة أنه لابن جني خطأ مشار إليه في الاستدراكات .

٣٧ ــ التمام لابن جني : ١ : ١٤٥ .

٣٨ ــ التمهيد : ٤ : ٣٨ ــ ٥/٢٩٨ : ١٠١ .

٣٩ — تهذيب الأسماء واللغات للنووي: ١ : ٢٥٦ .

٤٠ — تهذيب اللغة للأزهري : ٥ : ١٩ .

— التوشيح « لعله الترشيح الذي سبق ذكره » : ٦ : ١٦١ .

٤١ — التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك : ١ : ١٠٠ .

٤٢ — التوضيح لابن هشام : ١ : ٢١٤ .

٤٣ — ثمار الصناعة للجليس أبي عبد الله : ٥ : ٢٦٠ .

٤٤ — الجامع لابن هشام الأنصاري : ٤/٢٦٥/٢ : ٢٥ .

٤٥ — جمع الجوامع لابن السبكي : ١ : ٢٧١ .

٤٦ — جمع الجوامع للسيوطي : ٤ : ٦/١٤٩ : ٣٤٣ — ٣٤٤ .

٤٧ — حاشية الطيبي : الحسن بن محمد بن عبد الله الطيبي توفي ٧٤٣ هـ : ٤ : ٢٢٠ .

٤٨ — حاشية الكشاف للتفتازاني : ٤ : ٣٦٤ .

٤٩ — حاشية المغنى للسيوطي ٣ : ٤/١٧٥ : ٥/٩٤ : ٢٦١ .

٥٠ — الحلبيات للفارسي : ٢ : ٨٢ .

٥١ — الحدود للفراء : ٢ : ٧١ .

٥٢ — حواشي التسهيل لابن هشام : ١ : ٥/٢٨ : ١٩٥ .

٥٣ — حواشي شرح الألفية لابن الناظم : ٥ : ٣٣٨ .

٥٤ — حواشي والد السيوطي على ابن المصنف : ٢ : ٣٣ .

٥٥ — الخاطريات لابن جني ١ : ٤٣ .

٥٦ — الخصائص لابن جني : ١ : ٣٢ — ٤٥ — ٤٨ — ٥٨ .

٥٧ — الخلاصة لابن مالك : ٤ : ٢٠٤ .

٥٨ — درة الغواص للحريري : ٣ : ١٤١ .

٥٩ — رؤوس المسائل في الخلاف لإبراهيم بن أصبغ (أبو إسحاق) : ٣ : ٨٩ — ٤/٩٠ ٥/٢٧٥ : ٣٠٥ .

٦٠ — سبك المنظوم لابن مالك : ٤ : ٢٢٩ — ٢٣٩ — ٥/٢٩٩ : ٤٣ .

٦١ — سرّ الفصاحة للخفاجيّ : ١ : ٣١ .

٦٢ — سلاسل الذهب للزركشي : ١ : ٤٧ .

٦٣ — سلسلة الجويني في الفقه : ١ : ٤٧ .

٦٤ — شرح الألفيّة لابن الصائغ : ١ : ٣/٣٦ : ١٨٦ .

٦٥ — شرح الألفية لابن أم قاسم : ١ : ٢٢٥ .

٦٦ — شرح ألفية المعاني للسيوطي : ٤ : ١٢ .

٦٧ — شرح ألفية ابن معط لابن الخباز : ٥ : ٢٦٠ .

٦٨ — شرح أوسط الأخفش لمبرمان : ١ : ١١ .

٦٩ — شرح الإيضاح لأبي طالب العبدي : ١ : ٢٨ — ٣٢ .

٧٠ — شرح الإيضاح للعكبري : ٤ : ٨١ .

٧١ — شرح التسهيل « بدون نسبة » : ٥ : ١٩١ .

٧٢ — شرح التسهيل لأبي حيان : ١ : ٣٩ — ٦٩ — ١٨١ — ٢٠٨ — ٢٢٩/ ٢ : ٣/٦١
٣٤ — ٤٢ — ٧٩ — ٤/٢١٠ : ٢٢٣ — ٣٥٢ — ٣٥٣ — ٣٧٥ — ٥/٣٧٨ : ١١٣
١٦١ — ٦/٣٠٤ — ١٥١ — ٣١٣ .

٧٣ — شرح التسهيل لابن أم قاسم : ١ : ٢٥٨ .

٧٤ — شرح التسهيل لابن مالك : ١ : ٤ — ٥ — ١١ — ٢/٥٥ : ٣/١٤٨ : ٤/٩٢ :
٢٥ — ٢٤٣ — ٥/٢٦٧ : ١٠٥ — ١١٠ — ٢١٤ — ٢٤٩ — ٢٧٣ — ٣٣٢ .

٧٥ — شرح التسهيل لناظر الحسين : ١ : ٣٦ .

٧٦ — شرح الجمل الصغير لابن عصفور : ٤ : ١٣٩ — ١٤٧ .

٧٧ — شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٤ : ١٣٧ .

٧٨ — شرح الجزولية للأبّذي : ٥ : ٢٦١ .

٧٩ — شرح الجزولية لابن الخباز : ٤ : ٤٠٨ .

٨٠ – شرح شذور الذهب لابن هشام : ٤ : ٤١ – ٣٠٤ .

٨١ – شرح العمدة لابن مالك : ٤ : ٢٥ – ٢٧ .

٨٢ – شرح القانون لابن عصفور : ٤ : ١٣٧ .

٨٣ – شرح قصيدة ابن دريد لأبي مروان عبد الله بن عمر بن هشام الحضرمي : ٤ : ٣٥٠ .

٨٤ – شرح القواعد للكافيجيّ : ١ : ٣٧ .

٨٥ – شرح الكافية لابن مالك : ١ : ١٥ – ٢/٨٤ : ٣/١١٤ : ١٩١ – ٢١٩ – ٢٦٧ – ٢٦٥ – ٢٤٣ – ٢٤١ – ٢٣٦ – ٢٣٥ – ٢٣٤ – ١٣٣ : ٤/٢٥٨ – ٣١١ – ٣٣٦ – ٣٣٧ – ٣٥٢ – ٥/٤٠٨ : ١٠ – ٣٨ – ٦٥ – ٩٨ – ١١٠ – ١١٣ – ١٢٤ – ١٢٦ – ١٦٩ – ١٩١ – ١٩٦ – ٢٠٤ – ٢١٣ – ٢٤٩ – ٦/٢٨٧ : ٣٦ – ٥٩ – ٧٨ – ٨٠ – ٩٢ – ٩٤ – ٩٧ – ١٠٠ – ٢٠٢ .

٨٦ – شرح كتاب سيبويه للأعلم : ٢ : ٢١٨ .

٨٧ – شرح كتاب سيبويه للصفار : ٣ : ٤/٢١٠ : ١٢٤ .

٨٨ – شرح كتاب سيبويه لأبي القاسم البطليوسيّ : ١٦٦/٦ .

٨٩ – شرح اللب – انظر كشف الظنون : ٢ : ١٥٤٥ – ١٥٤٦ . ٤ : ١٥٦ .

٩٠ – شرح اللمحة للحريري : ٢ : ٢٥٢ .

٩١ – شرح اللمع للمهاباد ي : ٢ : ٧٦ .

٩٢ – شرح المفصل للأندلسي : ٤ : ٣١٤ .

٩٣ – شرح الهادي للزنجاني : ١ : ٦/٦٢ : ٣٠٨ – ٣١٢ .

٩٤ – شرح الوافية لابن الحاجب : ٢ : ٣٠ .

٩٥ – الصحاح للجوهريّ : ١ : ٢٩ – ٢/١٢٧ : ٣/٨٣ : ٣٥ – ١٩٥ – ٢٨١ /٥ : ١٩ – ٦٣ – ٢٥١ .

٩٦ ــ صحيح البخاري ٤ : ٥/٢٨٥ : ٢٦٨ .

٩٧ ــ الضرائر لابن عصفور : ٥ : ٣٣٤ .

٩٨ ــ طبقات ابن سعد : ١ : ١٥ .

٩٩ ــ العسكريات للفارسي : ١ : ٤/٥١ : ٦/٢٤٢ : ٢٠٦ .

١٠٠ ــ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي : ٥ : ٣٣٤ .

١٠١ ــ العين للخليل : ٢ : ٢١٢ / ٤ : ١٧٥ .

١٠٢ ــ الغرَّة لابن الدهّان : ٢ : ١١٢ ــ ٣/٢٢٣ : ٦/١٩١ : ١٣١ .

١٠٣ ــ الغنية لأبي يعقوب يوسف بن الحسن الإستراباذي : ٦ : ١٩٧ .

١٠٤ ــ الفتح القريب على مغني اللبيب للسيوطيّ : ٢ : ١٤٩ .

١٠٥ ــ الفرخ للجرميّ : ٤ : ١١٦ ــ ١٣٣ .

١٠٦ ــ القلب لابن السكيت : ٦ : ٢٧٦ .

١٠٧ ــ الكافي (بدون نسبة) : ٤ : ٥/٢٢٣ : ٧٣ .

١٠٩ ــ الكافية لابن الحاجب : ٤ : ٥/٢٦٧ : ٢٤٩ .

١١٠ ــ الكافية لابن مالك : ١ : ١١ ــ ٢/٥٢ : ٣/١١٤ : ٤/٢١٩ : ٢٤ ــ ١٥٧ ــ ٢٠٤ ــ ٥/٢٥١ : ١٢٠ .

١١١ ــ كتاب سيبويه : ٤ : ٥/١٣٩ : ١٢ ــ ٦/٢٦١ : ١٨٤ .

١١٢ ــ الكتاب الكبير للأخفش : ٣ : ٣٦ .

١١٣ ــ الكشاف للزمخشري : ٤ : ٢٢ ــ ٣٩٦ .

١١٤ ــ اللباب لأبي البقاء العكبري : ١ : ٥ ــ ٣٩ ــ ٤٤ ــ ٥٩ ــ ٦١ .

١١٥ ــ اللب (بدون نسبة) : ١ : ٥ ، وانظر كشف الظنون ، ٢ : ١٥٤٥ ــ ١٥٤٦ .

١١٦ ــ اللوائح لأبي الفضل الرازي : ٦ : ٢١٦ .

١١٧ ــ ليس لابن خالويه : ٤ : ٢٨٦ .

١١٨ ــ المجاز لأبي عبيدة : ١ : ٨٤ .

١١٩ ــ مجالس ثعلب : ٤ : ٣٠٠ .

١٢٠ ــ المحكم لابن سيدة : ٢ : ٨٣/٥ : ١٩ ــ ٢٢٦ .

١٢١ ــ المخترع (بدون نسبة) : ٢ : ٢٦٥ .

١٢٢ ــ المزهر للسّيوطي : ٦ : ١٤٧ ــ ٢٥٢ ــ ٢٥٦ .

١٢٣ ــ مسند البزار : ٥ : ٣٥٠ .

١٢٤ ــ المغني لابن فلاح : ١ : ١٧٧ ــ ٣٠٦ .

١٢٥ ــ المغني لابن هشام : ١ : ٣٧ ــ ٢٣٣ ــ ٢/٢٩٣ : ١٩ ــ ٣/٢٠ : ٣٥ ــ ٣٦ ــ ٢٠٦ ــ ٢٠٨ ــ ٢٨١ ــ ٤/٢٨٧ : ٤١ ــ ٨٤ ــ ١٥٥ ــ ١٥٧ ــ ١٦٦ ــ ١٧٠ ــ ١٧٥ ــ ١٧٨ ــ ١٩٢ ــ ٢١٧ ــ ٢٢٣ ــ ٢٢٩ ــ ٣٤٤ ــ ٣٤٦ ــ ٣٥١ ــ ٣٥٤ ــ ٣٥٧ ــ ٣٦٩ ــ ٣٧٤ ــ ٣٧٦ ــ ٣٧٨ ــ ٣٨١ ــ ٣٨٣ ــ ٣٩١ ــ ٣٩٦/ ٥ : ١٣١ ــ ١٣٤ ــ ١٩٣ ــ ٢٦١ ــ ٢٦٦ .

١٢٦ ــ المفتاح للسكاكي : ٢ : ٢٢١ / ٤ : ٣٧ ــ ٣٩٤ .

١٢٧ ــ المفصل للزمخشري : ٤ : ٣٩٤ .

١٢٨ ــ المقتضب للمبرد : ٤ : ٣٩٤ .

١٢٩ ــ المقدمة لطاهر القزويني : ٦ : ١٦٥ .

١٣٠ ــ المقرّب لابن عصفور : ١ : ٢/٦ : ٤/٣٢ : ٣٤٣ .

١٣١ ــ المقرب لناصر المطرزي : ٢ : ١٢٠ .

١٣٢ ــ المنصف لابن جني : ٦ : ٢٢٣ .

١٣٣ ــ المنهاج لحازم الأندلسيّ : ٥ : ١٩ ــ ٢٣٣ .

١٣٤ ــ نتائج الفكر للسهيلي : ٥ : ٢٦١ .

١٣٥ ــ النحو لطاهر القزويني (مؤلف في النحو ليس له اسم) : ٢ : ١٩٠ .

١٣٦ ــ نقد ابن الحاجب على المقرب : ٢ : ٢٥٩ .

١٣٧ ــ النكت على الألفية لأبي حيان : ٣ : ٨٣ .

١٣٨ – النكت على الإيضاح للفارسي ، للجلولي : ٢ : ١٦٠ .

١٣٩ – تكف ابن مالك على الحاجبيّة : ٤ : ٢٧١ .

١٤٠ – نوادر الأعراب للصنعاني : ٢ : ٨٢ .

١٤١ – نوادر اللحياني : ٣ : ٢٢٢ .

١٤٢ – النهاية لابن الخباز : ١ : ٤/٦ : ١٩٥ – ٢٣١ – ٥/٣٠٠ : ١٤٧ – ٢٨٦ .

١٤٣ – الهوامل والعوامل لعلي بن فضل المجاشعي : ٤ : ١٧٣ .

١٤٤ – الواحد والجمع في القرآن للأخفش : ١ : ٨٨ .

١٤٥ – اليواقيت للمطرز : ١ : ١٦٦ .

أ هـ .

الفهرس الثالث والعشرون

مصادر التحقيق ومراجعه

١ – الإبدال لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي المتوفى ٣٥١ هـ – تحقيق عز الدين التنوخي – مجمع اللغة العربية بدمشق .

٢ – إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر . للدمياطي .

٣ – ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي – مخطوط ، معهد إحياء المخطوطات العربية من نسخة محفوظة بالمكتبة الأحمدية بتونس رقم ٨٩٩ .

٤ – أسرار البلاغة في علم البيان لعبد القاهر الجرجاني – تحقيق محمد رشيد رضا – مطبعة محمد علي صبيح .

٥ – أسرار العربية لابن الأنباري – مطبعة الترقي بدمشق .

٦ – الأشباه والنظائر للخالديّين ، حققه الدكتور / السيد محمد يوسف – مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة ، ١٩٥٨ م .

٧ – الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي – مطبعة دائرة المعارف العثمانية – طبعة ثانية .

٨ – الاشتقاق لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، مطبعة السنة المحمدية .

٩ – الأصمعيات . تحقيق الأستاذين : عبد السلام هارون – وأحمد شاكر – دار المعارف – القاهرة .



١٠ – الأضداد ، لمحمد بن القاسم الأنباري – تحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل – طبع الكويت .

١١ – إصلاح المنطق لابن السكيت – شرح الأستاذ أحمد محمد شاكر – والأستاذ عبد السلام هارون ، دار المعارف .

١٢ – إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس – مخطوط رقم ١٧٨ – تفسير – دار الكتب المصريـــة .

١٣ – الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني – طبع دار الكتب المصرية .

١٤ – الاقتراح لجلال الدين السيوطي – مطبعة دائرة المعارف العثمانية .

١٥ – الأمالي للزجاجي – تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون – المؤسسة العربية الحديثة .

١٦ – الأمالي لابن الشجري – دار المعرفة – بيروت – لبنان .

١٧ – الأمالي للقالي – طبع دار الكتب المصرية ، ١٩٢٦ م .

١٨ – الأمالي للمرتضى – تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .

١٩ – إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات لأبي البقاء العكبري – مطبعة الحلبي .

٢٠ – الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري – تحقيق محمد محيي الدين ، مطبعة السعادة – طبعة رابعة .

٢١ – إنباه الرواة للقفطي – تحقيق محمد أبي الفضل – مطبعة دار الكتب المصرية .

٢٢ – أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري – تحقيق المرحوم الأستاذ / محمد محيي الدين عبد الحميد – دار إحياء التراث العربي .

٢٣ – الإيضاح لأبي علي الفارسي . تحقيق الدكتور حسين شاذلي فرهود – مطبعة دار التأليف .

٢٤ – الإيضاح في المعاني والبيان للإمام محمد بن عبد الرحمن جلال الدين القزويني .

٢٥ – إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري المتوفى ٣٢٨ هـ . تحقيق الدكتور / محيي الدين رمضان – مطبوعات مجمع اللغة العربيـة بدمشق .

٢٦ – البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي .

٢٧ – البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، لمحمد بن علي الشوكاني المتوفى ١٢٥٠ هـ . مطبعة السعادة ، طبعة أولى ١٩٤٨ م .

٢٨ – بغية الوعاة للسيوطي – تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم – طبع عيسى البابي الحلبي .

٢٩ – تاج العروس للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي – المطبعة الوهبيّة .

٣٠ – تثقيف اللسان ، وتلقيح الجنان ، لابن مكي الصقلي المتوفى سنة ٥٠١ هـ تحقيق الدكتور / عبد العزيز مطر – نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة .

٣١ – تسهيل الفوائد لابن مالك – تحقيق محمد كامل بركات – نشر دار الكاتب العربي .

٣٢ – التعريفات ، لابن السيد المتوفى ٨١٦ هـ – مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٣٨م.

٣٣ – تفسير الفخر الرازي – المطبعة الخيرية .

٣٤ – تفسير القرطبي – طبع دار الكتب المصرية .

٣٥ – تفسير الكشاف للزمخشري – نشر دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان .

٣٦ – تنوير الحوالك على موطأ مالك لجلال الدين السيوطي .

٣٧ – الجرح والتعديل للرازي – مجلس دائرة المعارف العثمانية سنة ١٩٥٢ . الهند .

٣٨ – جمهرة الأمثال للعسكري (أبي هلال) – المؤسسة العربية الحديثة – القاهرة .

٣٩ – جمهرة أنساب العرب لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي المتوفى ٤٥٦ هـ ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون – دار المعارف .

٤٠ – الجنى الداني في حروف المعاني – صنعة الحسن أبي القاسم المرادي – تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل . المكتبة العربية بحلب .

٤١ – حاشية الأمير على المغنى – مطبعة عيسى البابي الحلبي .

٤٢ – حاشية الخضري على ابن عقيل – مطبعة عيسى البابي الحلبي .

٤٣ – حاشية الشمني على المغنى – نسخة مخطوطة (في حوزتي) .

٤٤ – حاشية الصبان على شرح الأشموني لعيسى البابي الحلبي .

٤٥ – حاشية يس على التصريح – مطبعة عيسى البابي الحلبي .

٤٦ – الحجة في القراءات السبع لابن خالويه – تحقيق الدكتور / عبد العال سالم مكرم ، طبعة أولى وثانية – دار الشروق – بيروت .

٤٧ – حسن المحاضرة للسيوطي – المطبعة الشرقية ١٣٢٧ هـ .

٤٨ – حماسة البحتري – تحقيق الأب لويس شيخو اليسوعي – دار الكتاب العربي – بيروت .

٤٩ – الحماسة البصرية لصدر الدين بن الحسين البصري المتوفى ٦٥٩ هـ – تصحيح الدكتور / مختار الدين – طبع الهند .

٥٠ – حياة الحيوان للدميري – المطبعة الشرقية .

٥١ – الحيوان للجاحظ – تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام هارون – طبع مصطفى الحلبي .

٥٢ – خزانة الأدب للبغدادي – دار صادر – بيروت .

٥٣ – الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار – مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٧٦ هـ .

٥٤ — دائرة معارف القرن العشرين لمحمد فريد وجدي .

٥٥ — الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر — دار الكتب الحديثة ، بمصر .

٥٦ — الدرر اللوامع على همع الهوامع — لأحمد بن الأمية الشنقيطي — نشر الخانجي — المطبعة الجمالية بالقاهرة .

٥٧ — درّة الغواص في أوهام الخواص لأبي محمد القاسم بن علي الحريري المتوفى ٥١٦ هـ ، طبع لبيسيخ سنة ١٨٧١ م .

٥٨ — ديوان الأحوص ، جمعه وحققه عادل سليمان — نشر الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة .

٥٩ — ديوان الأخطل — دار إحياء التراث العربي — بيروت — لبنان .

٦٠ — ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق عبد الكريم الدجيلي — طبع ١٩٥٤ — شركة النشر العراقية .

٦١ — ديوان الأعشى — دار الكاتب العربي — بيروت .

٦٢ — ديوان امرىء القيس — تحقيق محمد أبي الفضل — دار المعارف بمصر .

٦٣ — ديوان أوس بن حجر — تحقيق الدكتور / محمد يوسف نجم — دار صادر — بيروت .

٦٤ — ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي — تحقيق الدكتور / عزة حسن — طبع ١٩٦٠ بدمشق .

٦٥ — ديوان جران العود — مطبعة دار الكتب سنة ١٣٥٠ هـ .

٦٦ — ديوان جرير — تحقيق الصاوي سنة ١٣٥٣ هـ .

٦٧ — ديوان جميل بن معمر — تحقيق الدكتور / حسين نصار — دار مصر للطباعة .

٦٨ — ديوان حاتم الطائي — دار صادر — بيروت ، ١٩٦٣ .

٦٩ — ديوان حسان بن ثابت — دار إحياء التراث العربي ببيروت .



٧٠ – ديوان الحطيئة – شرح أبي سعيد السكري – دار صادر – بيروت .
٧١ – ديوان الحماسة لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي – شرح التبريزي – مكتبة النووي بدمشق .
٧٢ – ديوان حميد بن ثور الهلالي ، وفيه بائية أبي دؤاد الإيادي – صنعة الأستاذ / عبد العزيز الميمني – الدار القومية للطباعة والنشر – القاهرة .
٧٣ – ديوان ذي الرمة – طبعة ثانية – المكتب الإسلامي – بيروت .
٧٤ – ديوان زهير بن أبي سلمى – دار صادر للطباعة والنشر – بيروت .
٧٥ – ديوان السموءل بن عادياء – دار صادر – بيروت .
٧٦ – ديوان شعر عمرو بن أحمر الباهلي – تحقيق الدكتور / حسين عطوان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
٧٧ – ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني – تحقيق صلاح الدين الهادي – دار المعارف .
٧٨ – ديوان الطِّرماح – تحقيق الدكتور عزة حسن – طبع دمشق ١٩٦٨ .
٧٩ – ديوان طرفة – دار الفكر للجميع – بيروت .
٨٠ – ديوان طفيل الغنوي ، طبع بيروت ، ١٩٦٨ .
٨١ – ديوان عامر بن الطفيل – دار صادر – بيروت – ١٩٦٣ م .
٨٢ – ديوان العباس بن مرداس السلمي – جمع وتحقيق الدكتور / يحيى الجبّوري ، دار الجمهورية – بغداد .
٨٣ – ديوان عبيد بن الأبرص – تحقيق الدكتور حسين نصار ، طبعة أولى سنة ١٩٥٧ م ، مطبعة عيسى الحلبي .
٨٤ – ديوان العجاج – تحقيق الدكتور / عزة حسن – دار الشرق – بيروت .
٨٥ – ديوان عدي بن زيد العبادي . تحقيق محمد جبار المعيبد – دار الجمهور للنشر – بغداد .
٨٦ – ديوان العرجي ، رواية ابن جني ، شرح خضر الطائي – رشيد العبيدي –

الشركة الإسلامية للطباعة ، بغداد .

٨٧ — ديوان عروة بن الورد والسموأل — دار صادر — بيروت .

٨٨ — ديوان علقمة الفحل — دار الفكر للجميع — بيروت .

٨٩ — ديوان عمر بن أبي ربيعة — دار صادر — بيروت ، عام ١٩٦١ م .

٩٠ — ديوان الفرزدق — تحقيق الصاوي — ١٣٥٤ هـ .

٩١ — ديوان القطامي . تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي — الدكتور أحمد مطلوب — دار الثقافة ، بيروت .

٩٢ — ديوان قيس بن الحطيم ، تحقيق الدكتور / ناصر الدين الأسد — دار صادر — بيروت .

٩٣ — ديوان ابن قيس الرقيات — تحقيق محمد يوسف نجم — دار صادر — بيروت .

٩٤ — ديوان كعب بن زهير — مطبعة دار الكتب ، ١٩٥٠ م .

٩٥ — ديوان كثير عزة — دار الثقافة — بيروت .

٩٦ — ديوان المتنبّي — تحقيق الدكتور / عبد الوهاب عزام — مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر .

٩٧ — ديوان مجنون ليلى — تحقيق الأستاذ عبد الستار فراج — نهضة مصر للطباعة .

٩٨ — ديوان مسكين الدارمي ، تحقيق خليل إبراهيم العطية — وعبد الله الجبوري — طبع بغداد .

٩٩ — ديوان المعاني لأبي هلال العسكري — القاهرة ، ١٣٥٢هـ .

١٠٠ — ديوان ابن مقبل — تحقيق الدكتور / عزة حسن — طبع دمشق ، ١٩٦٢ م .

١٠١ — ديوان النابغة الذبياني — الشركة اللبنانية للطباعة والنشر — بيروت — لبنان .

١٠٢ — ديوان أبي نواس — دار صادر — بيروت .

١٠٣ — ديوان الهذليين — نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب — الدار القومية بمصر سنة ١٩٦٥ م .

١٠٤ – رسالة الملائكة لأبي العلاء المعرّي – المكتب التجاري – بيروت .

١٠٥ – زهر الآداب لأبي إسحاق ابراهيم بن علي الحصري القيرواني – تحقيق علي البجاوي ، ط أولى سنة ١٣٧٢ هـ .

١٠٦ – سر صناعة الإعراب لابن جني – تحقيق المرحوم الأستاذ مصطفى السقا وآخرين ، مطبعة الحلبي .

١٠٧ – سنن ابن ماجة – تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي – مطبعة مصطفى الحلبي .

١٠٨ – سنن النسائي – المطبعة الميمنية ، ١٣١٢ هـ .

١٠٩ – سيرة ابن إسحاق .

١١٠ – شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح الحنبلي – المكتب التجاري – بيروت .

١١١ – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – طبع عيسى الحلبي –

١١٢ – شرح الألفية لابن المصنف – مخطوط في حوزتي .

١١٣ – شرح التسهيل للدماميني – مخطوط بالظاهرية بدمشق رقم ٦٧٢٠ عام

١١٤ – شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري – طبع عيسى البابي الحلبي .

١١٥ – شرح ديوان الأخطل لإيليا سليم الحاوي .

١١٦ – شرح ديوان الأعشى لابراهيم جزيني – دار الكاتب العربي – بيروت .

١١٧ – شرح ديوان جرير لإسماعيل الصاوي – دار الأندلس – بيروت ..

١١٨ – شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، نشره الأستاذ أحمد أمين – الأستاذ عبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر .

١١٩ – شرح ديوان الحماسة للتبريزي – تحقيق الشيخ محمد محيي الدين – مطبعة حجازي – القاهرة .

١٢٠ – شرح ديوان زهير لثعلب – طبع دار الكتب المصرية ، ١٩٤٤ م .

١٢١ – شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة للشيخ محمد محيي الدين ، ط ثانية – مطبعة المدني بالقاهرة .

١٢٢ – شرح ديوان الفرزدق للصاوي – مطبعة الصاوي – القاهرة .

١٢٣ – شرح ديوان كعب بن زهير للحسين بن عبد الله السكري – دار الكتب المصريـــة .

١٢٤ – شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري – تحقيق الدكتور / إحسان عباس – وزارة الإرشاد الكويتية .

١٢٥ – شرح ديوان الهذليين – لابن الحسين السكري – تحقيق الأستاذ عبد الستار فراج .

١٢٦ – شرح سعد الدين التفتازاني على مختصر تصريف العِزّي للزنجاني – الحلبي .

١٢٧ – شرح الشافية لابن الحاجب للمحقق رضي الدين الاستراباذي المتوفى ٦٨٨ هـ ، تحقيق الشيخ محمد نور الحسن – محمد محيي الدين – محمد الزفزاف – مطبعة حجازي .

١٢٨ – شرح شذور الذهب لابن هشام – تحقيق الأستاذ محيي الدين – عدة طبعات .

١٢٩ – شرح شواهد المغنى للسيوطي بتعليق ابن التلاميذ الشنقيطي – لجنة إحياء التراث العـــربي .

١٣٠ – شرح ابن عقيل طبع عيسى البابي الحلبي .

١٣١ – شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري . تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون – دار المعارف بمصر .

١٣٢ – شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي . تحقيق محمد محيي الدين ط ثانية – مطبعة السعادة .

١٣٣ – شرح المفصل لابن يعيش – مطبعة منير .

١٣٤ – شروح سقط الزند – لجنة إحياء آثار أبي العلاء – مطبعة دار الكتب .



١٣٥ ـ شعر الأحوص الأنصاري ، جمع عادل سليمان ـ الهيئة المصرية للنشر بمصر .

١٣٦ ـ شعر خفاف بن ندبة السلمي ، جمع الدكتور / نوري حمود القيسي ـ مطبعة المعارف ـ بغداد .

١٣٧ ـ شعر أبي زبيد الطّائيّ . تحقيق الدكتور / نور حمودي القيسيّ ـ مطبعة المعارف ـ بغداد .

١٣٨ ـ شعر الكميت بن زيد الأسدي جمع الدكتور / داود سلوم ـ مكتبة الأندلس ـ بغداد .

١٣٩ ـ شعر ابن هرمة ، تحقيق محمد نفاع ـ حسين عطوان ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

١٤٠ ـ شعر نصيب بن رياح جمع الدكتور / داود سلوم ـ مطبعة الإرشاد ـ ببغداد .

١٤١ ـ شعر النعمان بن بشير الأنصاري ـ تحقيق الدكتور / يحيى الجبوري ـ مطبعة المعارف ـ بغداد .

١٤٢ ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ لجنة البيان العربي .

١٤٣ ـ شواهد الكشاف للعالم المحقق محبّ الدين أفندي ، مطبعة مصطفى الحلبي ، ١٩٤٨ م .

١٤٤ ـ الصحاح للجوهري ـ تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ـ دار الكتاب العربي بمصر .

١٤٥ ـ صحيح البخاري ، مطبعة مصطفى الحلبي ، ١٩٥٣ م .

١٤٦ ـ صحيح مسلم ـ المطبعة المصرية .

١٤٧ ـ الصلة لابن بشكوال ـ مطبعة السعادة ـ ١٩٥٥ م .



١٤٨ - الضرائر للألوسي - مصوّرة عن مكتبة دار البيان - بغداد ودار صعب ببيروت .

١٤٩ - ضرائر الشعر لأبي عبد الله محمد بن جعفر القيرواني .

١٥٠ - طبقات الشعراء لابن المعتز - تحقيق عبد الستار فراج - دار المعارف بمصر .

١٥١ - طبقات القراء لابن الجزري المتوفى ٨٣٣ ﻫ وعني بنشره برجستراسر .

١٥٢ - طبقات النحويين واللغويين للزبيدي .

١٥٣ - الطرائف الأدبية - وهي مجموعة من الشعر تتألف من قسمين . جمع عبد العزيز الميمني - لجنة التأليف والترجمة والنشر .

١٥٤ - العقد الفريد لابن عبد ربه - تحقيق : أحمد الزين - أحمد أمين - إبراهيم الأبياري .

١٥٥ - أبو علي الفارسي للدكتور / عبد الفتاح شلبي ، مطبعة نهضة مصر .

١٥٦ - عيون الأخبار : لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري المتوفى ٢٧٦ ﻫ - نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب المصرية .

١٥٧ - فتح الباري لابن حجر العسقلاني - المطبعة البهية بمصر .

١٥٨ - فوات الوفيات ، لابن شاكر الكبتي - مطبعة بولاق ١٢٨٣ ﻫ .

١٥٩ - القاموس المحيط .

١٦٠ - القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية للدكتور / عبد العال مسالم مكرم ، طبعة أولى ، دار المعارف بمصر - طبعة ثانية ، مؤسسة الصباح للنشر بالكويت .

١٦١ - قطر الندى ، وبل الصدى لابن هشام .

١٦٢ - الكامل للمبرد - تحقيق محمد أبي الفضل - والسيد شحاتة - دار نهضة مصر .

١٦٣ - كتاب السبع في القراءات لابن مجاهد - تحقيق الدكتور / شوقي ضيف ، نشر دار المعارف بمصر .

١٦٤ ــ كتاب سيبويه ــ المطبعة الأميرية ــ بولاق .

ــ كتاب سيبويه ــ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ــ المؤسسة المصرية للنشر .

١٦٥ ــ كشف الظنون لحاجي خليفة ــ طبع الآستانة ، ١٣٦٠ هـ .

١٦٦ ــ كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ لأبي يوسف يعقوب بن السكيت ، المطبعة الكاثوليكية ــ بيروت .

١٦٧ ــ الكنى والألقاب للشيخ عباس القمي ــ المطبعة الحيدرية بالنجف .

١٦٨ ــ لامية العرب لشاعر الأزد الشنفرى ــ تحقيق الدكتور / محمد بديع شريف ــ مكتبة الحياة ببيروت .

١٦٩ ــ لحن العامة لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ــ تحقيق الدكتور / عبد العزيز مطر مكتبة الأمل ــ الكويت .

١٧٠ ــ لسان العرب لابن منظور .

١٧١ ــ لسان الميزان لابن حجر العسقلاني طبع حيدر آباد ١٣٢٩ هـ .

١٧٢ ــ مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني ــ تحقيق علي البجاوي ــ مطبعة نهضة مصر .

١٧٣ ــ مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى المتوفى ٢١٠ هـ . تحقيق محمد فؤاد سزكين ، طبعة أولى نشر الخانجي .

١٧٤ ــ مجالس ثعلب . تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، طبعة ثانية ــ دار المعارف بمصر .

١٧٥ ــ مجالس العلماء للزجاجي المتوفى ٣٤٠ هـ تحقيق عبد السلام هارون ــ طبع ١٩٦٢ .

١٧٦ ــ مجمع الأمثال للميداني . تحقيق محمد محيي الدين ــ مطبعة السعادة .

١٧٧ ــ مجموع أشعار العرب تشتمل على ديوان رؤبة ــ تصحيح وليم بن الورد طبع ليبسنج سنة ١٩٠٣ .

١٧٨ ــ المخصص لابن سيدة المتوفى ٤٥٨ هـ ــ المكتب التجاري ــ بيروت .



١٧٩ – مراتب النحويين لأبي الطيب عبد الواحد اللغوي المتوفى ٣٥١ – تحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل ابراهيم – مطبعة نهضة مصر .

١٨٠ – المزهر لجلال الدين السّيوطي – مطبعة مصطفى الحلبي – طبعة ثانية .

١٨١ – المحتسب لابن جنيّ . تحقيق الأستاذ علي النجدي – والدكتور عبد الفتاح شلبي ، مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

١٨٢ – مسند ابن حنبل الشيباني – المطبعة الميمنية سنة ١٣١٣ ﻫ .

١٨٣ – معاني القرآن للفراء – تحقيق الأستاذين أحمد يوسف نجاتي – محمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب .

١٨٤ – معجم الأدباء لياقوت المتوفى ٦٢٦ ﻫ – طبع عيسى الحلبي .

١٨٥ – معجم البلدان لياقوت ، طبعة أولى ١٩٠٦ – مطبعة السعادة .

١٨٦ – معجم الشعراء للمرزباني تحقيق الأستاذ عبد الستار فراج طبع عيسى الحلبي .

١٨٧ – معجم الشواهد للأستاذ عبد السلام هارون – طبع الخانجي .

١٨٨ – معجم ما استعجم للبكري المتوفى ٤٨٧ ﻫ – تحقيق المرحوم الأستاذ مصطفى السقا مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٤٩ – القاهرة .

١٨٩ – معجم المطبوعات العربية والمغربية ليوسف سركيس طبع ١٩٢٨ – القاهرة .

١٩٠ – المعرّب للجواليقي .

١٩١ – المغني لابن هشام طبع عيسى الحلبي .

١٩٢ – المفضليات للضبي – تحقيق الأستاذين أحمد شاكر – عبد السلام هارون ، طبعة ثالثة ، دار المعارف بمصر .

١٩٣ – المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للإمام العيني محمود ، هامش الخزانة – المطبعة الأميرية .

١٩٤ – مقامات الحريري .



١٩٥ ـ المقتضب للمبرد المتوفى ٢٨٥ هـ ، تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ١٣٨٦ هـ .

١٩٦ ـ المقرّب لابن عصفور ، تحقيق الأستاذين أحمد عبد الستار الجواري ـ عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ببغداد .

١٩٧ ـ الممتع في التصريف لابن عصفور الأشبيلي المتوفى ٦٩٦ هـ . تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة ـ المكتبة العربية بحلب .

١٩٨ ـ المنصف لابن جني ـ تحقيق الأستاذين : إبراهيم مصطفى ـ عبد الله أمين ، مطبعة عيسى الحلبي .

١٩٩ ـ الموجز في النحو لابن السّراج ـ تحقيق مصطفى الشويمي ـ مؤسسة بدران، سنة ١٩٦٥ .

٢٠٠ ـ الموشح للمرزباني ـ المطبعة السلفيّة .

٢٠١ ـ الموطأ للإمام مالك ـ مطبعة عيسى الحلبي .

٢٠٢ ـ النجوم الزاهرة لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي المتوفى ٨٧٤ ـ المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والنشر .

٢٠٣ ـ نفح الطيب للمقرّي ـ تحقيق المرحوم الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر .

٢٠٤ ـ النهاية في غريب الحديث لابن الجزري ـ تحقيق الأستاذ محمود محمد الطناحي ـ طبع عيسى البابي الحلبي .

٢٠٥ ـ النوادر لأبي زيد ـ تعليق سعيد الخدري ـ المطبعة الكاثوليكية .

٢٠٦ ـ الوحشيات ـ حققه عبد العزيز الميمني ـ دار المعارف بمصر .

٢٠٧ ـ وفيات الأعيان لابن خلكان ، تحقيق محمد محيي الدين .

الفهرس الرابع والعشرون

الفَهرَس التَحليلي للمَوضوعات

فهرس الجزء الأول

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

فهرس الجزء الثاني من همع الهوامع



الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

فهرس الجزء الثالث

من همع الهوامع

الكتاب الثاني في الفضلات



الموضوع	الصفحة

المفعول له ١٣١ ـ ١٣٥

المفعول فيه ١٣٦ ـ ٢٣٤

الموضوع	الصفحة

فهرس الجزء الرابع

من همع الهوامع

الموضوع | الصفحة

الحال من ٧ ــ ٦١

الموضوع	الصفحة

التمييز من ٦٢ ـ ٨٦

نواصب المضارع من ٨٧ إلى ١٤٩

المجرورات من ١٥١ إلى ٣٠٧

مبحث حروف الجرّ من ١٥٣ إلى ٢٢١

الموضوع	الصفحة

الإضافة ٢٦٤ — ٣٠٧

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

فهرس الجزء الخامس
من همع الهوامع

الموضوع | الصفحة

الكتاب الرابع في العوامل
٧ — ١٦٢

الكتاب الخامس
في التوابع والعوارض
١٦٣ — ٣٥٢

الموضوع	الصفحة

العــوارض

٢٩٧ ـ ٣٥٢

فهرس الجزء السادس

من همع الهوامع

الموضوع — الصفحة

الكتاب السادس في الأبنية

٩ – ٢٢٩

الفهرس الخامس والعشرون

تصويبُ الأخْطَـاء

الجزء الأول

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٥	١٢	من هذا	في هذا
٣	١٠	تحب الوتر	يحبّ الوتر
٤	١٢	وبالمستقبل	وبالمستقلّ
٥	٢	فجعل على	فجعل الإعراب على
٨	١٠	اتجرّدها	تجرّدها
٨	٤/هـ	أوضعتها	أو وضعها
٢٤	٨	الكوثُر	الكوثَر
٤٠	١٥	ظاهراً مقدّراً	ظاهراً أو مقدّراً
٤٨	٥	وقطاع	وقطامِ
٤٨	٦	وفاطمة	وقاطمة
٤٨	١٢	والنون م ا هـ	والنون ا هـ
٤٩	١٩	للتنبيه	للتثنية
٥٢	١٠	أو نصبت	أو نَصْبٍ
٥٣	٩	المعرّب	المعرَب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٥٧	١/هـ	عبد القادر	عبد القاهر
٦٠	١١	اـقراءة	كقراءة
٦٢	١٧	حيث	وحيث
٦٣	١٣	وارِمْ	وارْمِ
٦٩	٤	كثمرة	كتَمْرَة
٧٠	١٠	وإلياس	وَالياس
٧١	٢	سِجَل	سِبَحْل
٧٢	١٧	المؤنث والتاء	المؤنث بالتّاء .
٧٣	٣	كدَولْة	كدولَة
٧٤	١٥	فِعْلاً	فِعِلاً
٧٥	٥	عِيِرات	عِيَرات
٧٩	١٠	وتغازِ	وتغازٍ
٨٠	٢	كرَاهِيةَ	كراهِيَةٍ
٨٠	١٢	(ص) : صفة	(ص) : وعدلُه صفة
٨١	٥	أن يكون	أن لا يكون
٨٢	١	آخر	أُخَر
٨٢	٣	أُخَر	آخَر
٨٥	٦	والمسلحاء	والملسحاء
٨٨	٩	فجعل عُمَرٍ	فجعل عُمَرَ
٨٨	١١	مفعولاً	منقولاً
٩٧	٥/هـ	يرفع	يَرْمَع
١٠٤	١٢	شتَر	شتّر

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٢٩	٢	أخُتُك	أَخُك
١٣٠	٤	المرءُ	المرُؤُ
	٥	بالمِرءِ	بالمرِئِ
	٣٠/هـ	الفرغ : مخرج الماء من الدلو	الفرغ : العاطل والهدر
١٣٣	٣	وحواليتا	وحوالَيْنا
١٣٧	٣/هـ	يزائدة	بزائده
	٤/هـ	فرس البعير	فرسن البعير
	١٠/هـ	عرق من الظهر	عرق في الظهر
١٤٦	٢	إثياراً	إيثاراً
١٥٢	١٥	لمحزوفة	المحزوفة
	١٧	لا العلمَ	لا العلَمِ
١٥٣	٤	وفروقُة	وفروقَة
١٥٨	٨	كثبةَ	كَثُبة
١٦٠	١٠	٨١	٨٠
١٦٤	٨	زيداً	زيداً
١٦٥	٢	أحوذِيِّينِ	أحْوذَيّيْنَ
١٦٩	١٤	والجمع كفلين كغسلين	والجمع كغسلين
١٧٢	٦	لأطعمتُ	لأطْعَمْتَ
١٧٧	٤	واختلفت	واختلف
١٨٢	١٥	وكسوتِ	وكسَوْتَ
	١٥	فتركتِه	فتركْتَهُ
١٨٤	١٤	رُقيّة	رُقَيّةُ

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٨٥	١٣	إذْ	إذا
١٨٦	٧	أعجميٌ عرض	أعجميٌ أو عرض
١٩٢	١١	التفضيل	التفصيل
٢٠٠	١	أنلزِمكمُها	أنُلزِمُكمُوها
٢٠٣	١٥	الثامنة : تكسر	الثامنة : قد تكسر
٢١٢	٩	دَعامة	دِعامة
٢١٤	١٠	وتضرب	ونضْرِب
٢١٨	١٢/هـ	ويرعانا	وإيّانا
٢٢١	٣	ضَرَيْنبه	ضَرْبَيْنه
٢٢٤	١	ولا قيسٌ	ولا قيسُ
٢٢٦	٢	وضارِبْني	وضارِبُني
٢٢٧	١٥	وذُرَيّته	ذرِّيَّتَهُ
٢٤٠	٩	يّاه	إيّاه
٢٤٦	٤	أو ذمّة	أو ذمّه
٢٥٠	١٤	ما غلب ما بالإضافة	ما غلب بالإضافة
٢٥٢	٣	أثابت	ابن ثابت
٢٥٥	١٢	كنتيه	كنيته
٢٥٩	١٥	حكاهما	وحكاهما
٢٦١	١	مع لغتهم	من لغتهم
٢٦٧	٥	أوضَعتَهما	أوضَعتِهما
٢٧٤	١	بأمْسَهِم	بامْسَهِم
٢٧٨	١١	ذلك	وذلك

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٧٩	٨	وزعمهما	وزَعْمِها
٢٨٠	٢	بالماضي	كالماضي
٢٨٢	٨	(٢)	(٣)
٢٨٣	٣	واللاء واللواء	واللاّ واللّوا
٢٨٦	١٠	الشّمّ	للشّمِّ
٢٨٧	٣/هـ	عَفَوْا	عَفّوا
٢٨٧	٥/هـ	ابن السحيري	ابن الشّجريّ
٢٨٨	١	بالضّرار	بالصّرار
٢٨٨	٨	صراط الذين	صراط لِذين
٢٨٨	١٦	علامةٌ	علامةَ
٢٩٦	١٠	الذي جاء	جاء الذي
٣٠٠	٢	لمصطحبان	يصطحبان
٣٠٣	٢	أذودد	أذود
٣٠٥	٨	أحْدَثُتْ	أحْدَثَتْ
٣١٥	١٦	وعدم انسانيته	إنسانيّتِهِ
٣١٦	١٦	كوقوعهما	كوقوعها
٣١٧	٥	—	٣٠٤ رقم الشاهد
٣١٩	١٣	هذا في غاية	وهذا في غاية

اهـ الجزء الأول

تصويب أخطاء الجزء الثاني

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
المقدمة			
٧ ـــ	٥	٣٤٩	يحذف الرّقم
٧ ـــ	١٤	٢٩ـ٧٩ـ٢١١ـ٢٧٢	٣٢ـ٨١ـ٢١٣ـ٢٧٥
٧	١	فأجأزه	فأجازه
١٠	٥/هـ	خمائر	ضمائر
١١	٥	انقراد	انفراد
١٣	١٠	بأنّ	بـ « إنّ »
١٣	١٣	تضمين	ما تضمّن
١٣	١٣	أو لفظَ	أو لفظٍ
١٣	٥/هـ	أ ، ط : ما تضمن جزأين	بـ ـــ تضمين جزأين
١٥	١	تِكَنه	تَكُنْهُ
	٥	وصْفعة	وصِفةٍ
١٦	٣/هـ	والخزانة ٣	والخزانة ٤
	١٠/هـ	قريضاً	قريضا
١٩	١٤	الماءَ	الماءُ
٢٠	١٤	وجودَ	وجودُ
٢١	١	عامله ـــ كونه	عامله كونُ
٢٢	٣/هـ	يُهَن	يَهُن
٢٣	٦	أو كلُّهُ	أو كلِّهِ
٢٦	١٩	موضعُ التعرّد	موضِعَ التّفَرّد

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٩	٣	بقرملةَ	بقرملةٍ
٣٢	١٥	الأم	ألأَمُ
٤٢	٣	والشلوبينَ	والشلوبينُ
٤٢	٢/هـ	المغنى ٢١٦	المغنى ١ : ٢١٦
٤٥	٩	احتياج	احتيج
٤٦	٤	لو كان أحدهما مثنى	لو كان لكان أحدهما مثنىً
٤٦	٢/هـ	بزيادة « لكان » تحريف	تحذف كلمة « تحريف »
٤٦	٢/هـ	ط : لو كان الحال أحدهما	ب ، ط : « لو كان الحال أحدهما
٤٨	١٠	إنْ ضربت	أَن ضربت
٤٨	١٠	إن تَضْرِب	أنْ تضرِب
٥١	١٨	وكانا	وكان
٥١	٤/هـ	أ فقط « وكان بدون ألف تثنية »	ب ، ط : « وكانا » بالتثنية
٥٢	٩	والمنيّة	والمنيَّة
٥٨	١٠	غلامي الذي	غلامُ الذي
٦٠	١٣	فإنّ لله	فَأنّ لله
٦٣	٣	التعريف	التقريب
٦٣	٨	ربّما	وربّما
٦٣	١٦	(في)	تحذف
٦٣	١/هـ	ط : « أسحر »	ط : « آأسحر »
٦٣	٣/هـ	« التعريف »	ط : « التعريف »
٦٥	٤	وهي دام	وهو دام

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٦٦	١٢/هـ	قائله مجهول	لخداش بن زهير
٦٧	١	وقوله واحترز	واحترز
٦٨	٩	العرب « أقام »	العرب لـ « أقام »
٦٨	١٦	مغوِ	مغوٍ
٧٠	١٨	تغدوا	تغدو
٧٤	١٦	منهما	منها
	٦/هـ	منها	منهما
٧٥	٥	يعمل في	يعمل فيه
٧٨	٩	و « وما »	و « ما »
	٩	يقيد لها مدخولها	يقيّد مدخولها
٨١	٤	والطيّب	والطيِّب
٨٢	٦ هـ	٧٤	٧٦
٨٣	١٢	وضَعِف	وضعف
٨٣	٢/هـ	قائله مجهول	قائله : عبد الواسع بن أمامة
٨٦	٣	يُثْنِي	يَثْنِي
٨٦	١٠	الأجالَ	الآجالُ
٨٦	١٤	(١٧٧)	(١١٧)
٨٨	١٥	والسيرافي الفارسي	والسيرافي والفارسي
٩٠	١٧	ونحو	نحو
٩٤	١٦	٢٩٢	٣٩٢
١٠١	٦	والصيمريٍّ	والصيمري

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٠١	١٦	أو إن عاد	أو « إنْ » إن عاد
١٠٣	٧/هـ	قائله مجهول	قائله : اللعين المنقريّ
١٠٣	٣/هـ	١ : ٢٤٤	١ : ٢٤٢
١٠٦	٤	٤٣٤	٤١٣
١٠٧	٧/هـ	النمل ٧	النمل ٧٠
١٠٨	٦	بالسُّرَرْ	بالسّرَر
١١١	٤/هـ	قائله مجهول	قائله : مغلس بن لقيط
١١٣	٧/هـ	الخزانة ٢ : ١٣	الخزانة ٢ : ١٣٠
١١٤	١٠	ولا الحذف	ولا تحذف
١١٥	١١	إلى ذي حديث	أي ذو حديث
١١٥	١٤	قليلٍ	قليلاً
١١٥	٧/هـ	وفي أ ، ب	وفي ط ، ب
١١٦	٦	« لمّا »	لـ « ما »
١١٦	١٠	إن أناً	إنْ أنا
	١١	إنْ الذين	إنِ الذين
١١٧	١	٤٣	٤٣٠
١١٩	٩	تُحشّ	تَحُشّ
١٢٠	١٣	المقرّب	المُغرب
١٢٠	١٩	كأنّما	كإنّما
١٢١	٤	فَعْل	فَعِل
١٢٥	٨	لنا كثافهم	لنا أكتافهم
١٢٦	٣/هـ	البقرة ٧٤ وغيرها	الأنعام ١٣٢ وغيرها

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٢٧	٢/هـ	لأبي المنحل	المتنخل
١٢٨	٨	أوَلم يروا	أَوَ لم يَرَوْا
١٢٨	١٠	أحْدَثْتَ	أحْدَثْتْ
	١٢	ركابُ	ركابٌ
١٣١	٥/هـ	والمنخل	والمتنخل
١٣٢	٩	والكسرِ	والكسرُ
١٣٤	٦	المنخل	المتنخل
١٣٤	١١	وهو خيرُ	وهو خيرٌ
١٣٤	٦/هـ	ص ١٢٩	١٣١
١٣٧	٨	أخفُيها	أُخْفِيها
١٣٧	٩	عسَى	عَسِيَ
١٣٩	٢	وإنْ تخلّص	وأَنْ تخلّص
١٣٩	٦	الحذْفَ	الحذْفُ
١٣٩	٣/هـ	للكحلية	للكلحبة
١٣٩	٨/هـ	وامتحى	امتحى
١٤٢	٣/هـ	٢ : ٨٦	٢ : ٨٨
١٥٣	٤	رجعوا عن هذه	رجّعوا هذه
١٥٥	٨	وتقع إنْ	وتقع أنّ
١٥٥	١/هـ	٢ : ٧٨	٢ : ٨٠
١٥٧	١٧	بأنَّ	بإنّ
١٥٧	١/هـ	قائله مجهول وليس له تتمة	قائله العجاج وهو رجز
١٥٧	٥/هـ	أبي مكعب	مُكَعْبِتَ

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٦٠	١	بأن	بـ « إنْ »
	١	أنّ قائما	إنّ قائما
١٦٥	١٠	لأنّ ثلاثة	لـ « إنّ » ثلاثة
	١٦	(١١)	(١٣)
١٦٦	٦	مجمعٌ عليه	مجمعاً عليه
١٦٦	٣		
١٦٧	١٣	فتكسر	فكسر
١٧٠	١٦	جامداً أو مشتقّاً	جامداً ومشتقّاً
١٧٥	١٥	ألا أنـَهـُمْ	ألا أنّهم
١٧٥	٢/هـ	لأبي حازم	لأبي حزام
١٧٦	٤/هـ	١ : ٢٨	١ : ٢٨٠
١٨٣	١٣	أصلاً (وأنْ)	أصلاً وأنّ (أنْ)
١٨٦	٦	والخامسةُ	والخامسةَ
١٨٨	٢/هـ	واق السلم	وارق السلم
١٨٩	٨	وأنّ	وإنّ
١٩١	١٠	وإن مُصْراً	وإنْ قُصِرا
١٩١	١٧	معنى : الحصر	معها الحصر
١٩١	٦/هـ	العبارة في ط أفادت معها	العبارة في أ ، ب أفادت معنى
١٩٢	١	يسيرة منهم من النحاة	يسيرة من النحاة : منهم
١٩٩	٣	ركَب	ركّب
٢٠١	٣	بآسلة	ياسلة
٢٠٢	١٣	لضعفّها	لِضَعْفِها
٢٠٣	١/هـ	الصافات ٥	الصافات ٣٥

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٠٤	٨	لله آية	لِلّه أيّةٌ
٢٠٤	١٤	ولا مقدّر	ولو مقدّر
٢٠٦	٧	أثّت	أثْأَتْ
٢٠٦	١١	عن خبر	من خبر
٢٠٦	٧/هـ	تحريف	يحذف
٢٠٩	٢	وقصدَ	وقصْدٍ
٢٠٩	٨	كَعِلْم	كَعَلِمَ
٢٠٩	١٢	لِعَجَب	لعُجْب
٢٠٩	١٣	وظَلَع	وظَلْعٍ
٢١٠	٢	الحِلْميّة	الحُلْميّة
٢١٣	٤	وأبو يزيدُ	وأبو يزيدَ
٢١٣	٩	عُلْمةَ	عُلْمَةٌ
٢١٤	٤	واللام فيه	والألف واللام فيه
٢١٨	٤/هـ	تَخِذُ	تَخِذَ
٢١٩	١٧	ابن السيِّد	ابن السِّيد
٢١٩	٣/هـ	لعمرو بن أحمد	لعمرو بن أحمر
٢٢١	١٢	وتقدم	ويتقدّم
٢٢١	١/هـ	وفي ط : وصبغت	وصنعت
٢٢٩	٢/هـ	أبي الأراجيز	أبا الأراجيز
٢٣٤	٨/هـ	٢ : ٢٢٤	٢ : ٢٢٦
٢٣٥	٧	بعد رأيت	بعد أرأيت

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٣٥	١٤	آ إيَّاه	آ إيَّاه
٢٣٦	٤	منْ أنتم	مَنَ أنْتُمُ
٢٣٦	٩	ليبلوكم أحسن	لِيَبْلُوَكُم أيُّكمُ أحسنُ
٢٣٨	٧/هـ	٢ : ٩٢ ــ	٢ : ٩٤
	٧/هـ	١ : ٢٤٦	١ : ٣٦
٢٣٩	٥	وحِلْميّةً	وحُلْمِيّة
٢٤١	١	والحِلْمِيّة	والحُلْميّة
٢٤٢	١٤	لا زكّى	لا زكا
٢٤٦	٦	القلّص	القُلُص
٢٥١	٦	الحِلميّة	الحُلميّة
٢٥١	١٣/هـ	الغُميم	الغَميم
٢٥٣	١٥	أو فعل الاثنين	أو فعل المؤنثة
٢٥٣	١/هـ	« وما ينشأ »	أ : « وما ينشأ »
٢٥٣	٥/هـ	ب : « المؤنثة » مكان « الاثنين » تحريف	أ ، ط : « الاثنين » مكان « المؤنثة » تحريف
٢٥٤	٢	وثعلب	وتغلب
٢٥٤	٨	إنّ رافعه	أنّ رافعه
٢٥٤	٢/هـ	ب : « وتغلب » بالتاء والغين ، تحريف	أ ــ وثعلب بالثاء والعين : تحريف
	٢/هـ	وفي ط : ويغلب بالياء والغين ، تحريف	وفي ط : ويغلب بالياء والغين
٢٥٤	١٥	فعله ابن عمرون	نقله ابن عمرون

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٥٥	٣	أي وئيدٌ	أي وئيداً
٢٥٥	١٦	فعل اثنين المؤنث	فعل المؤنث
٢٥٥	١١/هـ	في ط « اثنين » ساقطة	أ ، ب « فعل اثنين » تحريف
٢٥٧	١	وحميمٌ	وحميمُ
٢٥٩	٣/هـ	٢ : ١٦	٢ : ١٨
٢٦١	٥	لم يسل	ولم يسل
٢٦١	٩	آناءَ	أناء
٢٦٥	٦	الأخفش أوّلاً	الأخفش أوْلا
٢٦٨	١٣	وسِرْت	سِيرَتْ
٢٦٨	١٣	جُلِسْتُ	جُلِسَتْ

اهـ

تصويب أخطاء الجزء الثالث

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٨	١٠	عَقَعْقَانُ	عَقَعْقَانِ
١٠	١٢	كمٍ	كمْ
٢١	٧	ديارُ لسلمى	ديارَ سُلَيْمَى
٢٣	١	مضيَّقٍ	مضيَّقِ
٢٦	٥	وإيّاكِ	وإيّاكَ
٣٦	١٣	يا ابن العاص	يابن العاص
٤٦	١٠	بن أبجرَ	بن أبجَرٍ
٤٧	٤/هـ	الشّرا	شرّا
٤٨	١٦	كِينَها	كَيْنَها
٥١	١	أيها هذا	أيُّهذا
٥١	٦	أيها هذا	أيُّهذا
٦٠	٧	ابن الشجري ٢ : ٢٠١	٢ : ١٠١
٦٢	٨	لعمران	لأم عمران
٦٢	١٠	جاد عن	جار عن
٦٤	٥	وفي ط والدرر ١ : ٥٤	وفي الدرر ١ : ١٥٤
٧٣	١/هـ	والخزانة ٤ :	والخزانة ١ :
٩٩	٦	اليقظانُ	اليقظانَ
٩٩	١٦/هـ	الأشموني : ٢٩٠	الأشموني ٢ : ٢٩٠
١٠٤	٤	وطأً	وطئاً
١١٣	٥/هـ	مَنزَع	مَتْرَعِ

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٥١	٩	جَنْبَتَيْ	جَنَبَيْ
١٥٩	٣	فتأبِيَهْ	فتأبَيَهْ
١٦٠	٢/هـ	إيقادها	إيفادها
١٦٠	٣/هـ	والإيقاد	والإيفاد
١٦٧	٣	وشَيَل	وَشِيل
١٦٧	١/هـ	مجهول	أبو ثروان
١٧٦	١/هـ	لعس	لعشير
٢٠١	٣/هـ	وصدره	وتمامه
٢٤٨	١٧	يخرُجَ	يَخْرُجُ
٢٤٩	٣	عبَادَى	عبَادِي
٢٤٩	٤	الغاوِيْنَ	الغاوِينَ
٢٥١	١٤	قومَ	قومُ
٢٥٣	٨	إستثنى	أَسْتَثْنِي
٢٥٤	٣	إلاّ تكرار	ألاّ تكرر
٢٥٤	١١	وما فعلوه	ما فعلوه
٢٥٤	١٢	المستثبي	المستثنى
٢٥٤	٤/هـ	الناء	النِّساء
٢٥٧	٨/هـ	شقر	شفر
٢٧٢	١٤	الصِّبا	الصَّبا
٢٧٩	٣/هـ	معجل الشواهد	معجم الشواهد

أ هـ.

تصويب أخطاء الجزء الرابع

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٨	٦	ويصاحبه	وبصاحبه
٨	٣/هـ	الغين	العين
١٠	١٣	حذفَ	حذفُ
١٠	١٥	من فيه	من فيّ
١٠	١٢	عُقْد ه	عُقْدةِ
١١	١٣	جبهتِهُ	جبهتَهُ
١٦	٧	يذ كرُ	يُذْكرْ
١٦	١٨	مفعولٍ	مفعولٌ
١٦	١ هـ	صوابه من ب	صوابه من أ
١٧	٤	أمّا علماً	أمّا علمٌ
٤٦	٧/هـ	وحدة	وحده
٧١	٢/هـ	لأعشى همدان	للمخبل السّعدي
٨٤	٥/هـ	ما منْ مُنْعِمِ	ما مَن مُنْعِمُ
١١٢	٣/هـ	ط ٩١	طه ٩١
١٥٤	١٦	وأيْدِيكُمْ	وأَيْدِيَكُمْ
١٥٦	١/هـ	من حوزتي	في حوزتي
١٥٩	٤	كَلِمَةُ	كَلِمَةٌ
١٦٦	١٦	لا تخيب (١)	لا تخيب (٣)
١٧٢	٦	ابن سعود	ابن مسعود
١٨٦	٧/هـ	للقحيف العقلي	للقحيف العقيلي

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٩٢	٣/هـ	٣ : ٨٣ * أصعد	٣ : ٨٣ وتمامه * أصَعّد
١٩٣	٤	يصيرون	بصيرون
٢٠٨	٩ هـ	الشجيري	الشجريّ
٢١٨	٩/هـ	ابن الشجيري	ابن الشجري
٢٢٤	٨	متى عدتم	متى عُذْتُمُ
٢٣١	١٠	وتنصر	وننصر
٢٣٨	١	سُقْمِ	سُقُمْ
٢٤٥	١٠	قالت بالله	قالت له بالله
٢٥٠	٢	١١٩٨	١١٨٩
٢٦٢	٢/هـ	(٣) في الدرر	(٢) في الدرر
٢٦٧	٨	يا صاحِبيَ	يا صَاحِبَيِ
٢٧٢	٨	١٢١٨	١٢١٧
٢٧٢	١٠	١٢١٩	١٢١٨
٢٨٣	٣	وأجدى	واجدى
٢٨٨	٦	ولا عُزْلا (٢)	ولا عُزْلا (٣)
٢٩٧	٨	ممعاودٌ	مُعاوِدُ
٣٠٣	١٦	وسوداً	وسودا
٣٢٣	١/هـ	ولو كإن	ولو كان
٣٩١	١٦	(٢ : ٧٢)	(٢ : ٧٦)
٣٩٤	١١	في المفضل	في المفصَّل
٤٠٣	٤	وانظر المحسب	وانظر المحتسب
٤٠٦	١/هـ	سورة البقرة ٥٠	سورة الواقعة ٨٤

اهـ



تصويب أخطاء الجزء الخامس

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٩	٤	نحباء	نجباء
٣٠	٤	الهيجاء	الهيجا
٧٤	١٢	الدماري	الذّماري
١٢٣	٤	اقترن	افترق
١٢٤	٤	بأبي	وابأبي
١٢٤	٤	ذَرَّ	ذُرَّ
١٢٩	٢/هـ	جيتي	جُبّتي
١٢٩	٤/هـ	من شواهد ابن يعيش ٤ : ٨٥	من شواهد التصريح ٢ : ٢٠٢
١٢٩	١/هـ	وصدره	وقبله
١٣٠	٢	مُبِنِي	مَبْنِيّ
١٣١	٢	رقعا	رفعا
١٣١	١/هـ	خبران مقدمان	خبرين مقدمين
١٤٠	١٠	هويتني	هَوَيْتَنِي
١٥٧	١٤	عمراً أخاه	عمراً وأخاه
١٥٨	١٢	وزيداً	زيداً
١٧٣	٨/هـ	فيت	فبتّ
١٨٧	١٠	الشّعبِ	الشّعْبِ
٢٦١	٨	الأبذي	الأَبّذِيّ
٢٥٦	٣	أَوْ زاع	أَوْزَاع

أ هـ.

تصويب أخطاء الجزء السادس

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٠	٥	للخصير	للخصر
١٠	٨	وفُعْلٌ	وقُفْلٌ
١٢	١٥	فُعَلّل	فُعَلٌ
١٢	٤/هـ	والحعث	والحُبَعْث
١٣	١٠	فَعَليل	وَفَعَليل
١٣	١٠	فَدَهَنَج	فَدَهَنّجَ
١٣	١٠	وهَنَج	دَهَنَج
١٣	١٠	وعَرَنَن	وعَرَتَن
١٣	١١	وَعُلَبَط	وَعُلَبِط
١٤	١٠	قُذْعَمِل	قُذَعْمِلٌ
١٤	٤/هـ	قره طعب	قُرُعْطُبٌ كما في الجمهرة ٣ : ٤٠٥
١٦	١١	كقَرَعْبَلاته	كـ « قَرَعْبَلانَة »
١٩	١	وتيحّان	وتيَّحان
٢١	٩	كحرن	كحزن
٢٣	٧	وأعتق	وأعنق
٢٦	١٥	وتُفَعَّل	وتَفَعَّلَ
٢٦	١٧	وقَدر	وقدّرَ
٢٨	٣	البغات	البغاث
٢٩	١	إلاّ وقال	إلاّ ويقال
٢٩	١١	كبَّر	كَبِرَ

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣١	٢	بسكوته	بسكونه
٣١	١٣	تختاره	نختاره
٣٣	٦	ظَرفُ	ظَرُفَ
٣٤	٦	ويُضَمَّ	وَيُضَمُّ
٣٤	١٢	كيستعين	كَنَسْتَعِين
٣٤	١٣	تيِلْمون	تِيلَمون
٣٦	٤	فَرُع	فَرْعٌ
٣٦	١٣	تُوعِدِ	تُووعِدَ
٣٧	٦	أتى	أقِي
٣٨	٢	الحمَل	الحمْل
٣٨	٩	غوَرِ	عَوِرَ
٣٨	١٣	وفُدْنَ	وَقُدْنَ
٣٩	٢	ينبالوا	يُبَالُوا
٣٩	٥	وأختير	وَاخْتِير
٤٣	١	النّحْيَين	النِّحْيَيْن
٤٣	١١	قائليه	قائلته
٤٤	٢	من بعده	منه بعده
٤٤	٩	وأكْثَرَ	وأكثَرُ
٤٨	٣	فَعْلٌ	فَعْلٌ
٤٩	٦	والفعل	ولِفَعَل
٤٩	٧	دنُواً	دُنُوّاً
٥١	٥	فَعِل	قيل

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٥١	١٤	تَجَعْبِياً	تَجَعْبِياً
٥٦	٥	كَمُنْخُلُ	كـ «مُنْخُلٌ»
٥٨	١/هـ	العَصَدْ	الْقَصْد
٦١	١٣	قرى	قرىّ
٦٢	١٧	والعُجْة	والعجمة
٦٦	٤	واحدة	واحدِهِ
٧٠	٢	لبنت	لِنَبْت
٧٠	٥	لبنت	لِنَبْت
٧١	٤	عُرَضْنَى	عِرَضْنَى
٧٣	١٤	يشبيه	يشبته
٧٣	٤/هـ	جنسيّ	جنس
٧٤	١٤	كمِرْعِزّاء	كَمَرْعِزّاء
٧٥	٦	ويفاعلا	ويفاعلاء
٧٩	٤	كثيرْي	كِثيرَى
٧٩	٤	البسر الفاء	البسر بفتح الفاء
٨٢	١	دبوقاً	دَبُوقا
٨٤	١٣	مريْة	مِرْيَة
٨٥	٢	الأسماء الأسماء	الأسماء
٨٥	٢	(٨٧٤/٢)	(١٧٤/٢)
٨٦	٦	ومرّ من بناء	ومرّ بناءُ
٩٢	١	وسكون	بكسون
٩٣	١	غزُرّ	غرُرّ

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٩٣	٥	القلة	العِلّة
٩٤	٣	وكُتُر	وكُنُزٌ
١٠١	٣	فَعُولاً	فُعُولاً
١٠٦	٦	ورَخَل	ورِخْل
١٠٦	٦	ورُخْلان	ورُخْلان
١١٢	٧	خدابيب	خدابب
١١٢	٧	خِدَباً	خِدَبّاً
١١٣	١٤	معادٌ	معادٌ
١١٨	١	ناسيته	ناسبته
١١٨	٨	وسفارج	وسفاريج
١١٨	٤/هـ	الحنيقور	الحيتعور
١٣٥	١٣	يُرَدّ	بِرِدٍّ
٧١	٩١	يُغَيّو	يغيّر
١٧٧	٧	الرحمن ٢٩	الرحمن ٣٩
١٨١	١٣	مليبنب	ملنيب
١٨١	٥/هـ	ملبثب	ملنيب
١٨٩	١١	ماضص	مَاضِض
١٨٩	١٦	وفراشُ	وفراش
١٩١	٣	شارك	مشارك
٢١٩	٤/هـ	وغدتني	وعدتني
٢٢٣	١٠	أُغزُوى	أغزُوى
٢٢٣	١٠	أدُعُوى	أدعُوى

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٢٤	١٦	أُخرُجْ	أخْرُجْ
٢٥٩	٣	وأدواة	وأداوة
٢٦٧	٤	محفف	مخفف
٢٦٧	١٥	مَغْزُوٌ	مَغْزُوٌّ
٣٠١	٢	من	في
٣١٥	٨	يمائلك	بمائلك
٣١٥	١١	تباك	نبأك
٣٣٠	١٩	يحرث	بِحَرْث
٣٣٦	١٤	أحدبهما	أحديهما

ا هـ

* * *